



رَفَعُ  
عبد الرحمن النخعي  
أسكنه الله الفردوس

الله أكبر  
حاشا لله



رَفَعُ  
عبد الرحمن النخعي  
أسكنه الله الفردوس

الله أكبر  
حاشا لله

إرشاد السالك إلى  
حكايا الفياض في الكيا

تأليف

الإمام العلامة برهان الدين أبو القاسم بن محمد بن أبي بكر  
بن أيوب بن قتيبة الجوزية المتوفى سنة ٧٤٥ هـ

تحقيق

الدكتور محمد بن عوض بن محمد السدي  
المستشار العام في جامعة الأزهر الشريف في القاهرة

الطبعة الأولى

أضواء السلف

بسم الله الرحمن الرحيم

إرشاد السالك إلى  
حكايا الفياض في الكيا

تأليف

الإمام العلامة برهان الدين ابن القيم بن محمد بن أبي بكر  
بن أيوب بن قتيبة الجوزية المتوفى سنة ٧١٠ هـ

تحقيق

الدكتور محمد بن عوض بن محمد السدي  
المدرس في جامعة الأزهر في القاهرة

الطبعة الأولى

أضواء السلف

بسم الله الرحمن الرحيم

## بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا.

من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. أما بعد:

فهذا الكتاب يشتمل على دراسة وتحقيق شرح من شروح ألفية ابن مالك وهو المسمى: «إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك» لبرهان الدين إبراهيم بن الشيخ محمد بن أبي بكر قيم الجوزية -رحمهم الله تعالى- وقد كان القسم الأول منه -وهو ما يتعلق بالجانب النحوي- موضوعاً قلمته لنيل درجة الدكتوراه وقد حصل على درجة الشرف الأولى -بحمد الله- ثم يسر الله لي إكماله فله الحمد والمنة.

وقد دفعني إلى دراسة هذا الكتاب وتحقيقه أمور، أهمها:

- أن هذا الكتاب شرح لألفية ابن مالك التي أصبحت قطب النحو والتصرف وعليها مدار النحاة والصرفيين.
- أنه بعد استعراض هذا الشرح تجلّى لي من سمو قدره وقيمه العلمية ما يستنهض الهمة إلى إغرائه ونشره وإسالة آثاره على مر القرون بخرة نفع الأمة الإسلامية بهذا العطاء الثر من جهود سلفنا الصالح وعصارة أفكارهم في مختلف فنون العلم.
- أن هذه الثمرة الفكرية النفيسة محصّلة من دوحة عظيمة يطيب للنفس



مكتبة أنصاريه السلف - لصاحبها علي السلفي

الرياض - صرب ١٤١٨٢ - النمر ١١٧١ - ٢٣٤١٤٥ - جوال ٥٥٤٩٣٨٥

تطلب نشرنا من:

مكتبة الإمام الخميني - مصر - الإسماعيلية - ت ٢٣٨٧٣ / ٦٤

## بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا.

من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. أما بعد:

فهذا الكتاب يشتمل على دراسة وتحقيق شرح من شروح ألفية ابن مالك وهو المسمى: «إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك» لبرهان الدين إبراهيم بن الشيخ محمد بن أبي بكر قيم الجوزية -رحمهم الله تعالى- وقد كان القسم الأول منه -وهو ما يتعلق بالجانب النحوي- موضوعاً قلمته لنيل درجة الدكتوراه وقد حصل على درجة الشرف الأولى -بحمد الله- ثم يسر الله لي إكماله فله الحمد والمنة.

وقد دفعني إلى دراسة هذا الكتاب وتحقيقه أمور، أهمها:

- أن هذا الكتاب شرح لألفية ابن مالك التي أصبحت قطب النحو والتصرف وعليها مدار النحاة والصرفيين.
- أنه بعد استعراض هذا الشرح تجلّى لي من سمو قدره وقيمه العلمية ما يستنهض الهمة إلى إغرائه ونشره وإسائطه آثاراًكم عليه على مر القرون بخرة نفع الأمة الإسلامية بهذا العطاء الثر من جهود سلفنا الصالح وعصارة أفكارهم في مختلف فنون العلم.
- أن هذه الثمرة الفكرية النفيسة محصّلة من دوحة عظيمة يطيب للنفس



مكتبة أنصاريه السلف - لصاحبها علي السلفي

الرياض - صرب ١٤١٨٢ - النمر ١١٧١١ - ٢٣٤١٤٥ - جوال ٥٥٤٩٣٨٥

تطلب نشرنا من:

مكتبة الإمام الخميني - مصر - الإسماعيلية - ت ٢٣٨٧٣ / ٦٤

أن تزوح في ظلها وتقطف من ثمارها ألا وهي دوحة ابن القيم وأسرته العريقة، تلك الأسرة التي عرفت بالعلم والتقى، فما كان أشد سروري حين علمت بأن ابن القيم شرح ألفية ابن مالك وما كان أشد اغتياطي حين عثرت على هذا الشرح القيم المومل فيه السلامة من المزالق العقيدية التي وقع فيها بعض النحويين.

هذا وقد جعلت العمل فيه قسمين:

**القسم الأول:** يعني بدراسة الكتاب ومؤلفه.

**القسم الثاني:** ويعنى بتحقيق الكتاب وما يتبع ذلك.

وقد اشتمل القسم الأول على التعريف بالناظم ابن مالك، وتناول الحديث اسمه وكنيته ولقبه وأسرته ومولده ودراسته ورحلاته وشيوخه ومذهبه النحوي وتلاميذه ومصنفاته وبعض أحواله وانتهى بوفاته رحمه الله.

واشتمل هذا القسم -أيضاً- على التعريف بالشارح ابن القيم وقد تناول الحديث اسمه وكنيته ولقبه ومولده وبعض الجوانب من حياته وأخلاقه وأثاره العلمية ومذهبه النحوي وموقفه من المذاهب النحوية وما تقرد به ومنهجه في هذا الشرح، وشواهد ووفاته.

كما اشتمل القسم الأول على التعريف بالشرح وقد تناول الحديث توثيق اسمه، ونسبه إلى مؤلفه، ونُسَخه المعتمد عليها في تحقيقه وموضوعه، ومكانته، ونقده، وغير ذلك.

وأما القسم الثاني من العمل فيعنى بتحقيق نص الكتاب والتعليق عليه في الهامش حين يدعو للنص، وقد التزمت بقواعد تحقيق التراث، وجهدت جهدي في تحرير النص، ونهت على الخلافات الواردة في نسختي المخطوط،

وأثبت الصحيح أو الأصح في أصل النص، وأشارت إلى مواضع السقوط من إحدى النسختين أو كليهما، وقد التزمت بنص المؤلف فلم أزد فيه أو أنقص منه إلا ما كان لابد منه لصحة الكلام -وهو قليل جداً- مع تمييزه من كلام المؤلف والإشارة إلى ذلك في الحاشية.

كما عزوت الآراء النحوية الواردة في الشرح إلى مصنفات أصحابها فإن لم يمكن ذلك أحلت إلى المراجع التي ذكرتها.

وقد عزوت القراءات المختلفة التي احتج بها المؤلف إلى كتب القراءات وكتب إعراب القرآن الكريم.

هذا وقد بينت ما أهتم به الشارح كقوله: «قال بعضهم...»، وقوله: «خلافاً لما ذهب إليه بعضهم»، وقوله: «وكفراً بعضهم» وفصلت ما أجمله الشارح وذكرت ما أغفله، كأن يورد مسألة خلافية يقتصر فيها على بعض الآراء، فلربما ظن القارئ أنها محل اتفاق، أو لا يستوعب جميع الآراء فيها وهذا وقع كثيراً في الشرح، وتكاد لا تمر مسألة خلافية في الشرح إلا وأجدني مضطراً إلى بيان ما أغفله طلباً لإخراج هذا الكتاب على الوجه الأكمل، إلى غير ذلك من توضيح الكلمات الغريبة وضبط ما يحسن ضبطه، وذكر أسماء المراجع التي رجعت إليها وعمل الفهارس المتبعة تيسيراً للرجوع إلى محتويات الكتاب.

وبعد أن من الله عليّ بإتمام هذا الكتاب أحمده وأشكره ولا أحصى ثناءً عليه، وأحب أن أسجل شكري وعرفاني لفضيلة الدكتور أحمد عبد الله هاشم الذي تولى الإشراف على معظم هذا الكتاب فقد أهدت من توجيهاته القيمة وآرائه السديدة في دراسة هذا الكتاب وتحقيقه الشيء الكثير فجزاه الله عنى خير الجزاء كفاء ما بذل من جهد وتوجيه، كما أشكر الجامعة الإسلامية في

أن تزوح في ظلها وتقطف من ثمارها ألا وهي دوحة ابن القيم وأسرته العريقة، تلك الأسرة التي عرفت بالعلم والتقى، فما كان أشد سروري حين علمت بأن ابن القيم شرح ألفية ابن مالك وما كان أشد اغتياطي حين عثرت على هذا الشرح القيم المومل فيه السلامة من المزالق العقيدية التي وقع فيها بعض النحويين.

هذا وقد جعلت العمل فيه قسمين:

**القسم الأول:** يعني بدراسة الكتاب ومؤلفه.

**القسم الثاني:** ويعنى بتحقيق الكتاب وما يتبع ذلك.

وقد اشتمل القسم الأول على التعريف بالناظم ابن مالك، وتناول الحديث اسمه وكنيته ولقبه وأسرته ومولده ودراسته ورحلاته وشيوخه ومذهبه النحوي وتلاميذه ومصنفاته وبعض أحواله وانتهى بوفاته رحمه الله.

واشتمل هذا القسم -أيضاً- على التعريف بالشارح ابن القيم وقد تناول الحديث اسمه وكنيته ولقبه ومولده وبعض الجوانب من حياته وأخلاقه وأثاره العلمية ومذهبه النحوي وموقفه من المذاهب النحوية وما تقرد به ومنهجه في هذا الشرح، وشواهد ووفاته.

كما اشتمل القسم الأول على التعريف بالشرح وقد تناول الحديث توثيق اسمه، ونسبه إلى مؤلفه، ونُسَخه المعتمد عليها في تحقيقه وموضوعه، ومكانته، ونقده، وغير ذلك.

وأما القسم الثاني من العمل فيعنى بتحقيق نص الكتاب والتعليق عليه في الهامش حين يدعو للنص، وقد التزمت بقواعد تحقيق التراث، وجهدت جهدي في تحرير النص، ونهت على الخلافات الواردة في نسختي المخطوط،

وأثبت الصحيح أو الأصح في أصل النص، وأشارت إلى مواضع السقوط من إحدى النسختين أو كليهما، وقد التزمت بنص المؤلف فلم أزد فيه أو أنقص منه إلا ما كان لابد منه لصحة الكلام -وهو قليل جداً- مع تمييزه من كلام المؤلف والإشارة إلى ذلك في الحاشية.

كما عزوت الآراء النحوية الواردة في الشرح إلى مصنفات أصحابها فإن لم يمكن ذلك أحلت إلى المراجع التي ذكرتها.

وقد عزوت القراءات المختلفة التي احتج بها المؤلف إلى كتب القراءات وكتب إعراب القرآن الكريم.

هذا وقد بينت ما أهتم به الشارح كقوله: «قال بعضهم...»، وقوله: «خلافاً لما ذهب إليه بعضهم»، وقوله: «وكفراً بعضهم» وفصلت ما أجمله الشارح وذكرت ما أغفله، كأن يورد مسألة خلافية ويقتصر فيها على بعض الآراء، فلربما ظن القارئ أنها محل اتفاق، أو لا يستوعب جميع الآراء فيها وهذا وقع كثيراً في الشرح، وتكاد لا تمر مسألة خلافية في الشرح إلا وأجدني مضطراً إلى بيان ما أغفله طلباً لإخراج هذا الكتاب على الوجه الأكمل، إلى غير ذلك من توضيح الكلمات الغريبة وضبط ما يحسن ضبطه، وذكر أسماء المراجع التي رجعت إليها وعمل الفهارس المتبعة تيسيراً للرجوع إلى محتويات الكتاب.

وبعد أن من الله عليّ بإتمام هذا الكتاب أحمده وأشكره ولا أحصى ثناءً عليه، وأحب أن أسجل شكري وعرفاني لفضيلة الدكتور أحمد عبد الله هاشم الذي تولى الإشراف على معظم هذا الكتاب فقد أهدت من توجيهاته القيمة وآرائه السديدة في دراسة هذا الكتاب وتحقيقه الشيء الكثير فجزاه الله عنى خير الجزاء كفاء ما بذل من جهد وتوجيه، كما أشكر الجامعة الإسلامية في

للمدينة المنورة على ما هيئت لي بتوفيق الله من فرصة الدراسة طالباً ومواصلة الدراسات العليا والبحث العلمي في رحابها المباركة أجل الله قدرها ورقع ذكرها وحزى القائمين عليها من أول أمرها وعلى مر الأعوام خير ما يجزى به عباده المخلصين، كما أسأله سبحانه لها الزيادة والتمكين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

محمد بن عوض بن محمد السهلي

١٤١٩هـ

رَفَعُ  
عبد الرحمن الفوزي  
أسكنه الله الفردوس

القسم الأول  
الفصل الأول: ابن مالك  
وفيه مباحث



للمدينة المنورة على ما هبت لي بتوفيق الله من فرصة الدراسة طالباً ومواصلة الدراسات العليا والبحث العلمي في رحابها المباركة أجل الله قدرها ووقع ذكرها وحزى القائمين عليها من أول أسرها وعلى مر الأعوام خير ما يجزى به عباده المخلصين، كما أسأله سبحانه لها الزيادة والتمكين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

محمد بن عوض بن محمد السهلي

١٤١٩هـ

رَفَعُ

عبد الرحمن الفوزي  
أسكنه الله الفردوس

القسم الأول  
الفصل الأول: ابن مالك  
وفيه مباحث

## المبحث الأول نسبه، وكنيته، ولقبه

نسبه:

هو أبو عبد الله جمال الدين: محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله ابن مالك الطائفي الجبلي، وهذه السلسلة النسبية هي رواية دائرة المعارف الإسلامية<sup>(١)</sup>، وسار عليها الدماميني في تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد<sup>(٢)</sup>، وقد ذكرها بروكلمان<sup>(٣)</sup>، وذهب للقرني في نفع الطيب<sup>(٤)</sup> إلى أن بعض الحفاظ -حين عرّف بابن مالك- قال: «يقال: إن "عبد الله" في نسبه مذكور مرتين متواليتين، وبعض يقول مرة واحدة، وهو الموجود بخطه في أول شرحه لعمدته، وهو الذي اعتمده الصغدّي».

هذا وقد عرّف به محمد بن علي بن طولون في هداية السالك<sup>(٥)</sup> فقال: «هو: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله -ثلاثا- ابن مالك». وقد اكتفى بعضهم بذكر: محمد بن عبد الله بن مالك، أو محمد بن مالك، اكتفاء بالمشهور.

كنيته ولقبه:

يكنى ابن مالك بـ: أبي عبد الله، ويلقب بجمال الدين.<sup>(٦)</sup>

(١) دائرة المعارف الإسلامية: ٢٧٢/١.

(٢) ينظر ص: ٥ "نقلا عن مقدمة شرح الكافية الشافية، للذكور: عبد المنعم هريدي".

(٣) ينظر: ٢٩٨/١ من كتابه تاريخ الأدب العربي. (٤) ينظر: ٢٢٢/٢.

(٥) ينظر: هداية السالك إلى ترجمة ابن مالك: ص ١.

(٦) ينظر: العر: ٣٢٦/٣، والبداءة والنهاية: ٢٨٣/١٣.

## المبحث الأول نسبه، وكنيته، ولقبه

نسبه:

هو أبو عبد الله جمال الدين: محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله ابن مالك الطائفي الجبلي، وهذه السلسلة النسبية هي رواية دائرة المعارف الإسلامية<sup>(١)</sup>، وسار عليها الدماميني في تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد<sup>(٢)</sup>، وقد ذكرها بروكلمان<sup>(٣)</sup>، وذهب للقرني في نفح الطيب<sup>(٤)</sup> إلى أن بعض الحفاظ -حين عرّف بابن مالك- قال: «يقال: إن "عبد الله" في نسبه مذكور مرتين متواليتين، وبعض يقول مرة واحدة، وهو الموجود بخطه في أول شرحه لعمدته، وهو الذي اعتمده الصغدّي».

هذا وقد عرّف به محمد بن علي بن طولون في هداية السالك<sup>(٥)</sup> فقال: «هو: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله -ثلاثا- ابن مالك». وقد اكتفى بعضهم بذكر: محمد بن عبد الله بن مالك، أو محمد بن مالك، اكتفاء بالمشهور.

كنيته ولقبه:

يكنى ابن مالك بـ: أبي عبد الله، ويلقب بجمال الدين.<sup>(٦)</sup>

(١) دائرة المعارف الإسلامية: ٢٧٢/١.

(٢) ينظر ص: ٥ "نقلا عن مقدمة شرح الكافية الشافية، للذكور: عبد المنعم هريدي".

(٣) ينظر: ٢٩٨/١ من كتابه تاريخ الأدب العربي. (٤) ينظر: ٢٢٢/٢.

(٥) ينظر: هداية السالك إلى ترجمة ابن مالك: ص ١.

(٦) ينظر: العر: ٣٢٦/٣، والبداءة والنهاية: ٢٨٣/١٣.

## المبحث الثاني

## امراته

لم تعد المصادر بشيء عن أسرة ابن مالك، كما أنه لم ينقل عنه أنه صرح بشيء من ذلك -أيضاً- ويرجح كثير من الباحثين أن يكون والداه قد توفيا وهو صغير، وهذا -إن صح- يمكن اعتباره من دواعي رحلته إلى المشرق، ولا سيما أنه لم يعد إلى مسقط رأسه "الأندلس" بعد ارتحاله الموفق عنها.

## المبحث الثالث

## مولده

ولد ابن مالك في "جيان"<sup>(١)</sup> -بفتح الجيم وتشديد الياء- وهي إحدى مدن الأندلس الوسطى، وكانت ولادته سنة ٦٠٠ هـ على أكثر الروايات<sup>(٢)</sup> وأقربها إلى الصحة.

## المبحث الرابع

## دراسته بالأندلس

يبدو أن ابن مالك بدأ دراسته بحفظ القرآن الكريم كما جرت عليه

(١) ينظر معجم البلدان لياقوت الحموي: ١٩٥/٢.

(٢) ينظر المعر: ٣٢٦/٣، والبداية والنهاية: ٢٨٣/١٣، والوافي بالوفيات: ٣٥٩/٣، وطبقات القراء: ١٨٠/٢-١٨١، وطبقات الشافعية: ٢٨/٢، والسلوك: ٦١٣/١، وفتح الطيب: ٢٢٢/٢-٢٢٣، ولبعض المكنون: ٢٦٠/١، ومرة الجنان: ١٧٢/٤، وبغية الوعاة: ١٣٠/١-١٣٦، وكشف الفنون: ص ١٩٨، ١٩٣، ١٥١، ٢٠٥، ٤٠٥، ٤١٢، وشنارات الذهب: ٢٣٩/٥، والنجوم الزاهرة: ٢٤٤/٧، والأعلام للزركلي: ١١١/٧، وإشارة التعيين ص ٣٢٠، ومعجم المؤلفين: ٢٣٤/١٠.

عادة طلاب العلم في عصره ومصره، واستتبع ذلك دراسة القراءات وحفظ ما تيسر له من اللتون المختلفة، ولا سيما متون النحو واللغة، وقد ذكره ابن الجزري -في طبقات القراء- فقال: «قد شاع عند كثير من منتحلي العربية أن ابن مالك لا يُعرف له شيخ في العربية ولا في القراءات وليس كذلك، بل قد أخذ العربية -في بلاده- عن ثابت<sup>(١)</sup> بن خيار، وحضر عند الأستاذ أبي علي الشلوبين نحو العشرين يوماً<sup>(٢)</sup>...» أ.هـ.

## المبحث الخامس

## رحلته وأثرها فيه

ولد ابن مالك في الأندلس، وقضى باكورة شبابه فيها في حين لم تكن فيه الأحوال السياسية مستقرة، فقد كان الصراع على أشده بين المسلمين والإفرنج، تبع ذلك تساقط البلاد الإسلامية بعد حروب طاحنة كانت الدولة فيها للإفرنج على من عاصروهم من ملوك الموحدون، وعلى رأسهم الناصر بن يعقوب الذي ولي الأندلس بعد وفاة أبيه سنة ٥٩٥ هـ.

لذا يمكن القول بأن تلك الفتن والاضطرابات السياسية كانت من بين أسباب ارتحال ابن مالك إلى المشرق إن لم تكن أهم تلك الأسباب، كما أن الرغبة في زيارة الديار المقدسة، والشغف بمشاهدة مواقع التنزيل، ومصدر إشعاع الحضارة الإسلامية، أمور تستحث طلاب العلم -عامة- فضلاً عن ابن مالك، ذلك الشاب المتوقد الذهن، الولوع بالعلم ومصاحبة العلماء.

لذا نجد ابن مالك يزمع الرحلة إلى المشرق، وتم تلك الرحلة، ويؤدي

(١) تنظر ترجمته في شيوخ ابن مالك ص: ١٢.

(٢) تنظر طبقات القراء: ١٨٠/٢-١٨١.

## المبحث الثاني

## أمرته

لم تعد المصادر بشيء عن أسرة ابن مالك، كما أنه لم ينقل عنه أنه صرح بشيء من ذلك -أيضاً- ويرجح كثير من الباحثين أن يكون والداه قد توفيا وهو صغير، وهذا -إن صح- يمكن اعتباره من دواعي رحلته إلى المشرق، ولا سيما أنه لم يعد إلى مسقط رأسه "الأندلس" بعد ارتحاله الموفق عنها.

## المبحث الثالث

## مولده

ولد ابن مالك في "جيان"<sup>(١)</sup> -بفتح الجيم وتشديد الياء- وهي إحدى مدن الأندلس الوسطى، وكانت ولادته سنة ٦٠٠ هـ على أكثر الروايات<sup>(٢)</sup> وأقربها إلى الصحة.

## المبحث الرابع

## دراسته بالأندلس

يبدو أن ابن مالك بدأ دراسته بحفظ القرآن الكريم كما جرت عليه

(١) ينظر معجم البلدان لياقوت الحموي: ١٩٥/٢.

(٢) ينظر المعر: ٣٢٦/٣، والبداية والنهاية: ٢٨٣/١٣، والوافي بالوفيات: ٣٥٩/٣، وطبقات القراء: ١٨٠/٢-١٨١، وطبقات الشافعية: ٢٨/٢، والسلوك: ٦١٣/١، وفتح الطيب: ٢٢٢/٢-٢٢٣، ولبعض المكون: ٢٦٠/١، ومرة الجنان: ١٧٢/٤، وبغية الوعاة: ١٣٠/١-١٣٦، وكشف الفنون: ص ١٩٢، ١٩٣، ١٥١، ٢٠٥، ٤٠٥، ٤١٢، وشنارات الذهب: ٢٣٩/٥، والنجوم الزاهرة: ٢٤٤/٧، والأعلام للزركلي: ١١١/٧، وإشارة التعيين ص ٣٢٠، ومعجم المؤلفين: ٢٣٤/١٠.

عادة طلاب العلم في عصره ومصره، واستتبع ذلك دراسة القراءات وحفظ ما تيسر له من اللتون المختلفة، ولا سيما متون النحو واللغة، وقد ذكره ابن الجزري -في طبقات القراء- فقال: «قد شاع عند كثير من منتحلي العربية أن ابن مالك لا يُعرف له شيخ في العربية ولا في القراءات وليس كذلك، بل قد أخذ العربية -في بلاده- عن ثابت<sup>(١)</sup> بن خيار، وحضر عند الأستاذ أبي علي الشلوبين نحو العشرين يوماً<sup>(٢)</sup>...» أ.هـ.

## المبحث الخامس

## رحلته وأثرها فيه

ولد ابن مالك في الأندلس، وقضى باكورة شبابه فيها في حين لم تكن فيه الأحوال السياسية مستقرة، فقد كان الصراع على أشده بين المسلمين والإفرنج، تبع ذلك تساقط البلاد الإسلامية بعد حروب طاحنة كانت الدولة فيها للإفرنج على من عاصروهم من ملوك الموحدون، وعلى رأسهم الناصر بن يعقوب الذي ولي الأندلس بعد وفاة أبيه سنة ٥٩٥ هـ.

لذا يمكن القول بأن تلك الفتن والاضطرابات السياسية كانت من بين أسباب ارتحال ابن مالك إلى المشرق إن لم تكن أهم تلك الأسباب، كما أن الرغبة في زيارة الديار المقدسة، والشغف بمشاهدة مواقع التنزيل، ومصدر إشعاع الحضارة الإسلامية، أمور تستحث طلاب العلم -عامة- فضلاً عن ابن مالك، ذلك الشاب المتوقد الذهن، الولوع بالعلم ومصاحبة العلماء.

لذا نجد ابن مالك يزمع الرحلة إلى المشرق، وتم تلك الرحلة، ويؤدي

(١) تنظر ترجمته في شيوخ ابن مالك ص: ١٢.

(٢) تنظر طبقات القراء: ١٨٠/٢-١٨١.

فريضة الحج، ثم يلحق بالشام بيد أن الأحوال السياسية فيه لم تكن بأُسعد حالا ولا أهدأ بالاً من بلاد الأندلس، فقد كانت البلاد الشامية في فتن وحروب دامية بين الصليبيين والتتار من جهة، وبين الدولة الأيوبية التي دب الخلاف فيها بعد موت صلاح الدين بسبب النزاع بين أبنائه الثلاثة وأخيه على السلطة من جهة أخرى.<sup>(١)</sup>

ويظل ابن مالك يطوف بالبلاد الشامية ويتنقل بين حواضرها: دمشق، وحلب، وحماة، وبعليك، ويستقر به المطاف في دمشق، على ما ذكره الرواة، فقد ذكر ابن الجزري<sup>(٢)</sup> أنه قدم دمشق، ثم توجه إلى حلب فتنزل فيها وفي حماة، وأخذ عنه بهذين البلدين، ثم قدم دمشق مستوطناً.

ولقد كان لارتحال ابن مالك من بلاد المغرب إلى المشرق أثر كبير في ملامح حياته، في أخلاقه ومذهبه، وسلوكه، فقد كان قبل رحيله، مالكي<sup>(٣)</sup> المذهب، وذلك لسيادة المذهب المالكي في تلك البلاد فلما استوطن المشرق عدل عن مذهبه وأخذ بمذهب الشافعي، أما عن أخلاقه وسلوكه فقد قال الصغدي<sup>(٤)</sup> عنه: «إن ابن مالك انقرد عن المغاربة بشيئين: الكرم ومذهب الشافعي».

وذكر نحو قول الصغدي هذا ابن عساكر<sup>(٥)</sup> والسيوطي<sup>(٦)</sup>، وزاد

(١) ينظر أعمال الأعلام - لسان الدين الخطيب - ص: ٣٠٩ وما بعدها.

(٢) ينظر غاية النهاية في طبقات القراء: ١٨٠/٢.

(٣) ينظر الروايات بالوفيات: ٣٦٠/٣.

(٤) ينظر فوات الوفيات: ٢٢٧/٢ - ٢٢٨.

(٥) ينظر بغية الوعاة: ١٣٠/١ - ١٣٦.

ابن العماد<sup>(٧)</sup>: "حسن الخلق"، ولا غرابة في ذلك، فإن المحرة من أكثر عوامل التأثير والتأثر.

### المبحث السادس

#### شيوخه

##### أولاً: شيوخه في الأندلس:

ذكر ابن الجزري<sup>(٨)</sup>: «أن ابن مالك أخذ العربية في بلاده عن ثابت<sup>(٩)</sup> ابن خيار، وأنه حضر على أبي علي الشلوبين<sup>(١٠)</sup> نحو العشرين يوماً، كما ذكر السيوطي<sup>(١١)</sup> أن له رواية عن أبي الصقر.

##### ثانياً: شيوخه في المشرق:

ذكر السيوطي<sup>(١٢)</sup>: أنه سمع بدمشق من السخاوي<sup>(١٣)</sup>، وحال من حلب

(١) ينظر: شذرات الذهب ٣٣٩/٥.

(٢) ينظر: طبقات القراء: ١٨٠/٢ - ١٨١.

(٣) هو أبو الحسن، أو أبو المظفر: ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار، توفي سنة ٦٢٨ هـ، انظر بغية الوعاة ص ٢١٠، وفي النفح: ثابت ابن خيار بن ثابت... الخ.

(٤) هو أبو علي عمر بن محمد الأزدي، ولد سنة ٥٦٢ هـ، وتوفي سنة ٦٤٥ هـ، له كتاب "النوطنة في النحو" انظر: البداية والنهاية ١٣/١٨٥، وانباء السرواة ٣٣٢، وبغية الوعاة ٢/٢٢٤، ومعجم المؤلفين ٧/٣١٦.

(٥) ينظر: طبقات الشافعية ٥/٢٥٧. (٦) ينظر: بغية الوعاة ص ٥٣.

(٧) ينظر: المصدر السابق.

(٨) هو علي بن محمد بن عبد الصمد الحمذاني السخاوي، توفي سنة ٦٤٣ هـ، له

شرح المفصل سماه: المفصل، انظر انباء الرواة ٢/٣١١، والاشارة ص ٢٣١.

فريضة الحج، ثم يلحق بالشام بيد أن الأحوال السياسية فيه لم تكن بأسعد حالا ولا أهدأ بالاً من بلاد الأندلس، فقد كانت البلاد الشامية في فتن وحروب دامية بين الصليبيين والتتار من جهة، وبين الدولة الأيوبية التي دب الخلاف فيها بعد موت صلاح الدين بسبب النزاع بين أبنائه الثلاثة وأخيه على السلطة من جهة أخرى.<sup>(١)</sup>

ويظل ابن مالك يطوف بالبلاد الشامية ويتنقل بين حواضرها: دمشق، وحلب، وحماة، وبعليك، ويستقر به المطاف في دمشق، على ما ذكره الرواة، فقد ذكر ابن الجزري<sup>(٢)</sup> أنه قدم دمشق، ثم توجه إلى حلب فتنزل فيها وفي حماة، وأخذ عنه بهذين البلدين، ثم قدم دمشق مستوطناً.

ولقد كان لارتحال ابن مالك من بلاد المغرب إلى المشرق أثر كبير في ملامح حياته، في أخلاقه ومذهبه، وسلوكه، فقد كان قبل رحيله، مالكي<sup>(٣)</sup> المذهب، وذلك لسيادة المذهب المالكي في تلك البلاد فلما استوطن المشرق عدل عن مذهبه وأخذ بمذهب الشافعي، أما عن أخلاقه وسلوكه فقد قال الصغددي<sup>(٤)</sup> عنه: «إن ابن مالك انقرد عن المغاربة بشيئين: الكرم ومذهب الشافعي».

وذكر نحو قول الصغددي هذا ابن عساكر<sup>(٥)</sup> والسيوطي<sup>(٦)</sup>، وزاد

(١) ينظر أعمال الأعلام - لسان الدين الخطيب - ص: ٣٠٩ وما بعدها.

(٢) ينظر غاية النهاية في طبقات القراء: ١٨٠/٢.

(٣) ينظر الروايات بالوفيات: ٣٦٠/٣.

(٤) ينظر فوات الوفيات: ٢٢٧/٢ - ٢٢٨.

(٥) ينظر بغية الوعاة: ١٣٠/١ - ١٣٦.

ابن العماد<sup>(٧)</sup>: "حسن الخلق"، ولا غرابة في ذلك، فإن المحرة من أكثر عوامل التأثير والتأثر.

### المبحث السادس

#### شيوخه

##### أولاً: شيوخه في الأندلس:

ذكر ابن الجزري<sup>(٨)</sup>: «أن ابن مالك أخذ العربية في بلاده عن ثابت<sup>(٩)</sup> ابن خيار، وأنه حضر على أبي علي الشلوبين<sup>(١٠)</sup> نحو العشرين يوماً، كما ذكر السيوطي<sup>(١١)</sup> أن له رواية عن أبي الصقر.

##### ثانياً: شيوخه في المشرق:

ذكر السيوطي<sup>(١٢)</sup>: أنه سمع بدمشق من السخاوي<sup>(١٣)</sup>، وحال من حلب

(١) ينظر: شذرات الذهب ٣٣٩/٥.

(٢) ينظر: طبقات القراء: ١٨٠/٢ - ١٨١.

(٣) هو أبو الحسن، أو أبو المظفر: ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار، توفي سنة ٦٢٨ هـ، انظر بغية الوعاة ص ٢١٠، وفي النفح: ثابت ابن خيار بن ثابت... الخ.

(٤) هو أبو علي عمر بن محمد الأزدي، ولد سنة ٥٦٢ هـ، وتوفي سنة ٦٤٥ هـ، له كتاب "النوطنة في النحو" انظر: البداية والنهاية ١٣/١٨٥، وانباء السرواة ٣٣٢، وبغية الوعاة ٢/٢٢٤، ومعجم المؤلفين ٧/٣١٦.

(٥) ينظر: طبقات الشافعية ٥/٢٥٧. (٦) ينظر: بغية الوعاة ص ٥٣.

(٧) ينظر: المصادر السابق.

(٨) هو علي بن محمد بن عبد الصمد الحمذاني السخاوي، توفي سنة ٦٤٣ هـ، له شرح المفصل سماه: المفصل، انظر انباء الرواة ٢/٣١١، والاشارة ص ٢٣١.

ابن عمرو<sup>(١)</sup> - تلميذ ابن يعيش - وأن له شيخاً جليلاً هو ابن يعيش الحلبي<sup>(٢)</sup>، وأقام بدمشق مدة يصنف ويشتغل، وتصدر بالترية العادلية، والجامع المعمور، وقال المقرئ: «...وسمع بدمشق من مكرم<sup>(٣)</sup>، وأبي صادق الحسن بن صباح<sup>(٤)</sup>، وأبي الحسن بن السخاوي وغيرهم...، وجالس ابن يعيش وتلميذته ابن عمرو بجلب، وأقام بدمشق مدة يصنف... وتصدر بجلب مدة، وأم بالسلطانية، ثم تحول إلى دمشق، وتصدر بحماة مدة»<sup>(٥)</sup>.

### المبحث السابع

#### مذهبه النحوي

مما لا شك فيه أن ابن مالك اطلع على كتب سابقيه من النحاة البصريين والكوفيين والبغداديين ومن جاء بعدهم، وأفاد من هؤلاء جميعاً حتى تكونت شخصيته العلمية ولا سيما في النحو والتصريف ثم استوت، يدل على ذلك إنه يورد المسائل النحوية ويعرض آراء النحاة فيها بدقة وأمانة، ثم يجيل فيها رأيه

(١) هو محمد بن محمد بن علي بن عمرو الحلبي، توفي بجلب سنة: ٦٤٩هـ، له شرح للمفصل ولم ينس، انظر الإشارة ص ٣٣٧، ومعجم المؤلفين ٢٤٧/١١.

(٢) هو يعيش بن علي بن يعيش، توفي سنة ٦٤٣هـ، له شرح للمفصل، انظر انباه الرواة ٣٩/٤-٤٥، ومعجم المؤلفين ٢٥٦/١٣.

(٣) هو أبو الفضل نجم الدين مكرم بن محمد بن حمزة الدمشقي المعروف بابن أبي الصقر، ولد سنة ٥٤٨هـ، وقد كان محدثاً فاضلاً، توفي سنة ٦٣٥هـ، انظر بغية الوعاة ص ٤٤٦.

(٤) هو أبو صادق الحسن بن صباح المخزومي الكاتب، توفي سنة ٦٣٢هـ، وكان أديباً ديناً صالحاً.

(٥) ينظر: نفع الطيب ٢٥٧/٧.

بحسب ما يجله عليه اجتهاده، وما يلقه تفكيره الحر، وحسه المرهف، فيؤيد هذا ويضعف ذلك، ويصحح هذا ويرد ما يخالفه من غير تحيز إلى مذهب معين لذاته، وإنما ينتصر لما تشهد بصحته الشواهد المتعبرة لديه، أو ماله نظير يمكن قياسه عليه.

وكون ابن مالك موافقاً في كثير من آرائه النحوية لما عليه البصريون لا يعني تحيزه إلى هذا المذهب أو هذه المدرسة، وإنما لكون ذلك هو المترحح لديه بعد إعمال فكر وإحالة نظر، ولا يخفي تفوق المدرسة البصرية على غيرها من المدارس النحوية، ومع ذلك فإنك تجد ابن مالك ينتصر لقول الكسائي أو الفراء - أحياناً - لما تقدم.

و مصنفات ابن مالك مليئة بآراء النحويين المتقدمين والمتأخرين مما يدل دلالة واضحة على أنه لم يدخر وسعاً في تتبع الآراء النحوية عند عرضه للمسائل، فإنك واحد في كتبه أقوال سيويه والكسائي والفراء والأخفش، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، وتعلب، والجرمي، والزجاجي، والفارسي، والسيراقي، وابن كيسان، وابن برهان، وابن حنبل، وابن الأثيري، والزمخشري، وابن مضاء، وابن خروف، والشلبين، وابن عصفور، وابن الحاجب، وابن يعيش... وغيرهم. وفي هذا الخضم تجد ابن مالك يؤيد هذا ويرد ذلك وقد يضرب رأياً برأى ويدي رأياً مستقلاً في المسألة، ولست - هنا - بصدد عرض النماذج للتأليل على ذلك، فقد كفاي ذلك من قاموا بدراسة مصنفات ابن مالك.

### المبحث الثامن

#### منهجه

إن من يستقري كتب ابن مالك - ولا سيما الكافية الشافية وشرحها وغلاصتها، والتسهيل - استقراءً يهدف إلى استخلاص منهجه، لا ريب



ابن عمرو<sup>(١)</sup> - تلميذ ابن يعيش - وأن له شيخاً جليلاً هو ابن يعيش الحلبي<sup>(٢)</sup>، وأقام بدمشق مدة يصنف ويشتغل، وتصدر بالترية العادلية، والجامع المعمور، وقال المقرئ: «...وسمع بدمشق من مكرم<sup>(٣)</sup>، وأبي صادق الحسن بن صباح<sup>(٤)</sup>، وأبي الحسن بن السخاوي وغيرهم...، وجالس ابن يعيش وتلميذته ابن عمرو بجلب، وأقام بدمشق مدة يصنف... وتصدر بجلب مدة، وأم بالسلطانية، ثم تحول إلى دمشق، وتصدر بحماة مدة»<sup>(٥)</sup>.

### المبحث السابع

#### مذهبه النحوي

مما لا شك فيه أن ابن مالك اطلع على كتب سابقيه من النحاة البصريين والكوفيين والبغداديين ومن جاء بعدهم، وأفاد من هؤلاء جميعاً حتى تكونت شخصيته العلمية ولا سيما في النحو والتصريف ثم استوت، يدل على ذلك إنه يورد المسائل النحوية ويعرض آراء النحاة فيها بدقة وأمانة، ثم يجيل فيها رأيه

(١) هو محمد بن محمد بن علي بن عمرو الحلبي، توفي بجلب سنة: ٦٤٩هـ، له شرح للمفصل ولم ينس، انظر الإشارة ص ٣٣٧، ومعجم المؤلفين ٢٤٧/١١.

(٢) هو يعيش بن علي بن يعيش، توفي سنة ٦٤٣هـ، له شرح للمفصل، انظر انباه الرواة ٣٩/٤-٤٥، ومعجم المؤلفين ٢٥٦/١٣.

(٣) هو أبو الفضل نجم الدين مكرم بن محمد بن حمزة الدمشقي المعروف بابن أبي الصقر، ولد سنة ٥٤٨هـ، وقد كان محدثاً فاضلاً، توفي سنة ٦٣٥هـ، انظر بغية الوعاة ص ٤٤٦.

(٤) هو أبو صادق الحسن بن صباح المخزومي الكاتب، توفي سنة ٦٣٢هـ، وكان أديباً ديناً صالحاً.

(٥) ينظر: نفع الطيب ٢٥٧/٧.

بحسب ما يجله عليه اجتهاده، وما يلقه تفكيره الحر، وحسه المرهف، فيؤيد هذا ويضعف ذلك، ويصحح هذا ويرد ما يخالفه من غير تحيز إلى مذهب معين لذاته، وإنما ينتصر لما تشهد بصحته الشواهد المتعبرة لديه، أو ماله نظير يمكن قياسه عليه.

وكون ابن مالك موافقاً في كثير من آرائه النحوية لما عليه البصريون لا يعني تحيزه إلى هذا المذهب أو هذه المدرسة، وإنما لكون ذلك هو المترحح لديه بعد إعمال فكر وإحالة نظر، ولا يخفي تفوق المدرسة البصرية على غيرها من المدارس النحوية، ومع ذلك فإنك تجد ابن مالك ينتصر لقول الكسائي أو الفراء - أحياناً - لما تقدم.

و مصنفات ابن مالك مليئة بآراء النحويين المتقدمين والمتأخرين مما يدل دلالة واضحة على أنه لم يدخر وسعاً في تتبع الآراء النحوية عند عرضه للمسائل، فإنك واحد في كتبه أقوال سيويه والكسائي والفراء والأخفش، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، وتعلب، والجرمي، والزجاجي، والفارسي، والسيراقي، وابن كيسان، وابن برهان، وابن حنبل، وابن الأثيري، والزمخشري، وابن مضاء، وابن خروف، والشلبين، وابن عصفور، وابن الحاجب، وابن يعيش... وغيرهم. وفي هذا الخضم تجد ابن مالك يؤيد هذا ويرد ذلك وقد يضرب رأياً برأى ويدي رأياً مستقلاً في المسألة، ولست - هنا - بصدد عرض النماذج للتأليل على ذلك، فقد كفاي ذلك من قاموا بدراسة مصنفات ابن مالك.

### المبحث الثامن

#### منهجه

إن من يستقري كتب ابن مالك - ولا سيما الكافية الشافية وشرحها وغلاصتها، والتسهيل - استقراءً يهدف إلى استخلاص منهجه، لا ريب

سيقف على كثير من السمات التي اُصفت بها مصنفات هذا العلم، فمن أبرز تلك السمات ميل ابن مالك إلى الابتكار، فبينما نجد صاحب الكتاب -رحمه الله- قد قسم النحو إلى أبواب، والمختصري قد قسمه إلى فصول في كتابه المفصل، وكذلك فعل ابن الحاجب في كافيته، وهذه الكتب الثلاثة من أهم كتب النحو السابقة لابن مالك، نجد ابن مالك يستعمل كلا المصطلحين جاعلاً "الباب" لرؤوس المسائل، و"الفصل" لما يندرج تحت تلك المسائل ويتفرع عنها.

وكذلك نجد منهج في ترتيب أبوابه منها تعليمياً يعتمد على المناسبة والارتباط.

كما نجد بهسلك منهج النظم في ضبط العلوم إدراكاً منه لما للنظم من ميزة على النثر، فقد لجأ ابن مالك إلى هذه الوسيلة -أعني النظم- للمشوقة المعينة على حفظ العلوم ونقلها ودرج على ذلك في معظم مؤلفاته، فقد استطاع -بما آتاه الله من قوة الفريضة الشعرية- أن يسخر قوالب الشعر لخدمة القضايا العلمية، فكان ذلك دعماً لما يسمى بالشعر التعليمي.

أقول: دعماً، لا احتزاعاً، لأن ابن مالك قد سبق في هذا المجال، فقد نظم الشاطبي المتوفي سنة: ٥٩٠ هـ قصيدة في القراءات سماها: "حرز الأمانى ووجه التيماني"<sup>(١)</sup>، كما نظم ابن معط المتوفي سنة: ٦٢٨ هـ منظومته القيمة في النحو المسماة: "الدرة الألفية في علم العربية، التي أفاد منها ابن مالك كثيراً، وأشار إليها في خلاصته المسماة: "ألفية ابن مالك"، وكذلك نظم ابن الحاجب<sup>(٢)</sup>

(١) ينظر: خيرات الذهب ٣٠٢/٤. (٢) ينظر: الاعلام ٣٧٤/٤.

المتوفي سنة ٦٤٦ هـ، منظومة في النحو سماها: "الوافية بنظم الكافية"، وأخرى في العروض سماها: "المقصد الجليل في علم الجليل".

أما في مجال الاستشهاد فهو يستشهد بالقرآن الكريم وقراءاته، وقد يستشهد بالشواذ منها، ويستشهد كذلك بالحديث، وأشعار العرب وأمثالها وأقوالها، وقد أدى استشهاده بالحديث الشريف إلى توسيع دائرة الاستشهاد عنده، وقد أنكر عليه أبو حيان الاستشهاد بالحديث بحجة أنه مظنة للحن، لجواز روايته بالمعنى وكون بعض روايته أعاجم، وقد تصدى العلماء قديماً وحديثاً لأبي حيان معترضين عليه ومؤيدين لابن مالك فيما ذهب إليه، ومن أوفى ما كتب حول هذه المسألة ما جاء في خزانة<sup>(٣)</sup> الأدب للبغدادي، وما كتبه الأستاذ<sup>(٤)</sup> سعيد الأفغاني.

ويغلب على مصنفات ابن مالك سهولة العبارة ووضوحها مع الدقة والميل إلى الإيجاز.

### المبحث التاسع

#### تلاميذه

تلمذ على ابن مالك خلق كثير، فمن تلقى عنه:

- ابنه بدر الدين المشهور بابن الناطم، وقد شرح ألفية والده وتوفي سنة ٨٦ هـ.<sup>(١)</sup>
- القاضي شرف الدين أبي القاسم هبة الله بن نجم الدين الجهمي الشهير بابن البارزي، المتوفي سنة ٧٣٨ هـ.<sup>(٢)</sup>

(١) ينظر: المقدمة الاستشهاد بالحديث ١/٧-١٥.

(٢) ينظر: كتابه: "في أصول النحو" ص ٤٦.

(٣) ينظر: ترجمته في بغية الرعاة ص ٩٦. (٤) ينظر: نفع الطبيب ٧/٢٩٠.

سيقف على كثير من السمات التي اُصفت بها مصنفات هذا العلم، فمن أبرز تلك السمات ميل ابن مالك إلى الابتكار، فبينما نجد صاحب الكتاب -رحمه الله- قد قسم النحو إلى أبواب، والمختصري قد قسمه إلى فصول في كتابه المفصل، وكذلك فعل ابن الحاجب في كافيته، وهذه الكتب الثلاثة من أهم كتب النحو السابقة لابن مالك، نجد ابن مالك يستعمل كلا المصطلحين جاعلاً "الباب" لرؤوس المسائل، و"الفصل" لما يندرج تحت تلك المسائل ويتفرع عنها.

وكذلك نجد منهج في ترتيب أبوابه منها تعليمياً يعتمد على المناسبة والارتباط.

كما نجد بهسلك منهج النظم في ضبط العلوم إدراكاً منه لما للنظم من ميزة على النثر، فقد لجأ ابن مالك إلى هذه الوسيلة -أعني النظم- للمشوقة المعينة على حفظ العلوم ونقلها ودرج على ذلك في معظم مؤلفاته، فقد استطاع -بما آتاه الله من قوة الفرجة الشعرية- أن يسخر قوالب الشعر لخدمة القضايا العلمية، فكان ذلك دعماً لما يسمى بالشعر التعليمي.

أقول: دعماً، لا احتزاعاً، لأن ابن مالك قد سبق في هذا المجال، فقد نظم الشاطبي المتوفي سنة: ٥٩٠هـ قصيدة في القراءات سماها: "حرز الأمان ووجه التيماني"<sup>(١)</sup>، كما نظم ابن معط المتوفي سنة: ٦٢٨هـ منظومته القيمة في النحو المسماة: "الدرة الألفية في علم العربية، التي أفاد منها ابن مالك كثيراً، وأشار إليها في خلاصته المسماة: "ألفية ابن مالك"، وكذلك نظم ابن الحاجب<sup>(٢)</sup>

(١) ينظر: خيرات الذهب ٣٠٢/٤. (٢) ينظر: الاعلام ٣٧٤/٤.

المتوفي سنة ٦٤٦هـ، منظومة في النحو سماها: "الوافية بنظم الكافية"، وأخرى في العروض سماها: "المقصد الجليل في علم الجليل".

أما في مجال الاستشهاد فهو يستشهد بالقرآن الكريم وقراءاته، وقد يستشهد بالشواذ منها، ويستشهد كذلك بالحديث، وأشعار العرب وأمثالها وأقوالها، وقد أدى استشهاده بالحديث الشريف إلى توسيع دائرة الاستشهاد عنده، وقد أنكر عليه أبو حيان الاستشهاد بالحديث بحجة أنه مظنة للحن، لجواز روايته بالمعنى وكون بعض روايته أعاجم، وقد تصدى العلماء قديماً وحديثاً لأبي حيان معترضين عليه ومؤيدين لابن مالك فيما ذهب إليه، ومن أوفى ما كتب حول هذه المسألة ما جاء في خزانة<sup>(٣)</sup> الأدب للبغدادي، وما كتبه الأستاذ<sup>(٤)</sup> سعيد الأفغاني.

ويغلب على مصنفات ابن مالك سهولة العبارة ووضوحها مع الدقة واللب إلى الإيجاز.

### المبحث التاسع

#### تلاميذه

تلمذ على ابن مالك خلق كثير، فمن تلقى عنه:

- ابنه بدر الدين المشهور بابن الناطم، وقد شرح ألفية والده وتوفي سنة ٨٦هـ.<sup>(١)</sup>
- القاضي شرف الدين أبي القاسم هبة الله بن نجم الدين الجهني الشهير بابن البارزي، المتوفي سنة ٧٣٨هـ.<sup>(٢)</sup>

(١) ينظر: المقدمة الاستشهاد بالحديث ١/٧-١٥.

(٢) ينظر: كتابه: "في أصول النحو" ص ٤٦.

(٣) ينظر: ترجمته في بغية الرعاة ص ٩٦. (٤) ينظر: نفع الطبيب ٧/٢٩٠.

- أحمد بن سليمان بن أبي الحسن الكاتب، المتوفى سنة: ٧٦٩هـ.<sup>(١)</sup>  
وغير هؤلاء مما يطول الحديث بذكرهم، وليس هذا موضع حصرهم.  
هذا... وبعد الدارسون لمصنفات ابن مالك والعاكفون عليها تلامذة له  
في مختلف العصور، وهم خلق لا يحيط بهم إلا الله.

#### المبحث العاشر

##### مصنفاته

لقد أمد ابن مالك -رحمه الله- المكتبة العربية بمؤلفاته الكثيرة البالغة الأهمية، وخاصة فيما يتعلق منها بعلمي النحو والصرف، وقد وهبه الله -سبحانه- القدرة الفائقة على التقلم العلمي، فأخرج الكثير من مؤلفاته النحوية واللغوية نظماً عذبا سائغا على الرغم من جفاف موادّه وصعوبة موضوعاته وقد بلغت مؤلفاته في النحو والصرف واللغة وغير ذلك، ما يقارب الأربعين مؤلفاً، ومن أشهر مؤلفاته:

"الكافية الشافية"<sup>(٢)</sup>، وهي منظومة طويلة تقرب من ثلاثة آلاف بيت من الرجز، ضمنها النحو والصرف، وقد شرحها ابن مالك نشرًا بشرح سماه: "الوافية في شرح الكافية الشافية"، كما شرحها -أيضا- ابنه بدر الدين.  
ومن مؤلفاته -أيضا- "الخلاصة" المشهورة بـ"الألفية"، وهي منظومة في نحو ألف بيت من الرجز، أودع فيها ابن مالك خلاصة ما في الكافية الشافية، وقد وفق فيها ابن مالك توفيقاً أدهش العقول وأبهرها حلل الرضا<sup>(٣)</sup>، رل:

(١) ينظر: الدرر الكامنة ١/١٤٧.

(٢) تنظر شروحها في: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٩٣/٥، وما بعدها.

فحكف العلماء عليها، دراسة وتديسا وحفظا وشرحا وتعليقا، حتى أربت مصنفاتهم حولها على الخمسين، ماين شرح لها، وإعراب لأبياتها أو حواش على شروحها.<sup>(١)</sup>

ومن تلك الشروح: هذا الشرح الذي بين أيدينا.  
ومن مؤلفات ابن مالك -أيضا- كتابه "التسهيل" المعروف: "بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" وهو كتاب جليل تناول فيه ابن مالك مسائل النحو والصرف في ممانين بابا، تتضمن ما يزيد على مائتي فصل، وعليه شروح<sup>(٢)</sup> كثيرة، منها شرح للمؤلف نفسه.

هذه بعض مؤلفات ابن مالك، ومن أراد الوقوف عليها مفصلة فليرجع إلى مقدمتي كتابي: "التسهيل، وشرح الألفية لابن الناظم، الأول: تحقيق الدكتور: محمد كامل بركات، والثاني: تحقيق الدكتور: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد: وإلى مراجعهما.

#### المبحث الحادي عشر

##### أخلاقه

أجمع الذين ترجموا لابن مالك على أنه كان ذا دين متين، وممت حسن، وقلب رقيق، وعقل راجح، وتؤدة، ووقار، وكان شديد الطلب للعلم، شديد الحرص على الوقت، كثير المطالعة، سريع المراجعة، لا يكتب من محفوظه حتى

(١) خير مرجع لتلك الشروح هو: تاريخ الأدب العربي "لبروكلمان"، فقد جمع فيه طائفة كثيرة من شروح الألفية.

ينظر في: ٢٧٧/٥-٢٩١، وينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة: ١/١٥٣.

(٢) تنظر أسماء شروحها في: "تاريخ الأدب العربي" لبروكلمان ٢٧٦/٥-٢٧٧.

- أحمد بن سليمان بن أبي الحسن الكاتب، المتوفى سنة: ٧٦٩هـ.<sup>(١)</sup>  
وغير هؤلاء مما يطول الحديث بذكرهم، وليس هذا موضع حصرهم.  
هذا... وبعد الدارسون لمصنفات ابن مالك والعاكفون عليها تلامذة له  
في مختلف العصور، وهم خلق لا يحيط بهم إلا الله.

#### المبحث العاشر

##### مصنفاته

لقد أمد ابن مالك -رحمه الله- المكتبة العربية بمؤلفاته الكثيرة البالغة الأهمية، وخاصة فيما يتعلق منها بعلمي النحو والصرف، وقد وهبه الله -سبحانه- القدرة الفائقة على التقلم العلمي، فأخرج الكثير من مؤلفاته النحوية واللغوية نظماً عذبا سائغا على الرغم من جفاف موادّه وصعوبة موضوعاته وقد بلغت مؤلفاته في النحو والصرف واللغة وغير ذلك، ما يقارب الأربعين مؤلفاً، ومن أشهر مؤلفاته:

"الكافية الشافية"<sup>(٢)</sup>، وهي منظومة طويلة تقرب من ثلاثة آلاف بيت من الرجز، ضمنها النحو والصرف، وقد شرحها ابن مالك نشرًا بشرح سماه: "الوافية في شرح الكافية الشافية"، كما شرحها -أيضا- ابنه بدر الدين.  
ومن مؤلفاته -أيضا- "الخلاصة" المشهورة بـ"الألفية"، وهي منظومة في نحو ألف بيت من الرجز، أودع فيها ابن مالك خلاصة ما في الكافية الشافية، وقد وفق فيها ابن مالك توفيقاً أدهش العقول وأبهرها حلل الرضا<sup>(٣)</sup>، رل:

(١) ينظر: الدرر الكامنة ١/١٤٧.

(٢) تنظر شروحها في: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٩٢/٥، وما بعدها.

فحكف العلماء عليها، دراسة وتديسا وحفظا وشرحا وتعليقا، حتى أربت مصنفاتهم حولها على الخمسين، ماين شرح لها، وإعراب لأبياتها أو حواش على شروحها.<sup>(٤)</sup>

ومن تلك الشروح: هذا الشرح الذي بين أيدينا.

ومن مؤلفات ابن مالك -أيضا- كتابه "التسهيل" المعروف: "بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" وهو كتاب جليل تناول فيه ابن مالك مسائل النحو والصرف في ممانين بابا، تتضمن ما يزيد على مائتي فصل، وعليه شروح<sup>(٥)</sup> كثيرة، منها شرح للمؤلف نفسه.

هذه بعض مؤلفات ابن مالك، ومن أراد الوقوف عليها مفصلة فليرجع إلى مقدمتي كتابي: "التسهيل، وشرح الألفية لابن الناظم، الأول: تحقيق الدكتور: محمد كامل بركات، والثاني: تحقيق الدكتور: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد: وإلى مراجعهما.

#### المبحث الحادي عشر

##### أخلاقه

أجمع الذين ترجموا لابن مالك على أنه كان ذا دين متين، وممت حسن، وقلب رقيق، وعقل راجح، وتؤدة، ووقار، وكان شديد الطلب للعلم، شديد الحرص على الوقت، كثير المطالعة، سريع المراجعة، لا يكتب من محفوظه حتى

(١) خير مرجع لتلك الشروح هو: تاريخ الأدب العربي "لبروكلمان"، فقد جمع فيه طائفة كبيرة من شروح الألفية.

ينظر في: ٢٧٧/٥-٢٩١، وينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة: ١/١٥٣.

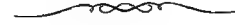
(٢) تنظر أسماء شروحها في: "تاريخ الأدب العربي" لبروكلمان ٢٧٦/٥-٢٧٧.

يراجعه في محله، وكان لا يرى إلّا وهو يصلي أو يتلو أو يصنف ويقرئ.<sup>(١)</sup>

### المبحث الثاني عشر

#### وفاته

توفي ابن مالك بدمشق سنة ٦٧٢ هـ باتفاق، وصلي عليه بالجامع الأموي، ودفن بسفح قاسيون، بقرية القاضي عز الدين بن الصائغ، وقيل: بقرية ابن جعوان.<sup>(٢)</sup>



### الفصل الثاني إبراهيم بن قيم الجوزية وفيه مباحث

رَفَعُ  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

(١) تنظر: مراجع ترجمته السابقة، ص ٩.

(٢) تنظر: نفح الطيب ٢٧٢/٧ وما بعدها.

يراجعه في محله، وكان لا يرى إلّا وهو يصلي أو يتلو أو يصنف ويقرئ.<sup>(١)</sup>

### المبحث الثاني عشر

#### وفاته

توفي ابن مالك بدمشق سنة ٦٧٢ هـ باتفاق، وصلي عليه بالجامع الأموي، ودفن بسفح قاسيون، بقرية القاضي عز الدين بن الصائغ، وقيل: بقرية ابن جعوان.<sup>(٢)</sup>



(١) تنظر: مراجع ترجمته السابقة، ص ٩.

(٢) تنظر: نفح الطيب ٢٧٢/٧ وما بعدها.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

### الفصل الثاني

إبراهيم بن قيم الجوزية

وفيه مباحث

## المبحث الأول

نسبه، وكنيته، ولقبه

نسبه:

هو إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز بن مكّي الزُّرْعِي الحنبلي.

وكتب التراجم<sup>(١)</sup> تتفق في سرد نسبه إلى (سعد)، أما والد (سعد) فالذي عليه الإكثرون<sup>(٢)</sup> والمشهور على ألسنة أهل العلم أنّ اسمه: (حريز) -بالحاء والراء المهملتين، ثم الباء المثناة، والزاي المعجمة- على وزن (فَعِيل) -يفتح الفاء- وفي بعض<sup>(٣)</sup> كتب التراجم (حريز) وفي بعضها<sup>(٤)</sup> (حريز)، وأما جده: (مكي) فمتمحصل من ترجمة عمه: (عبدالرحمن بن أبي بكر) في الدرر<sup>(٥)</sup> الكامنة، وأما: الزُّرْعِي فهو بضم الزاي المشددة نسبة إلى قرية: (زُرْع)<sup>(٦)</sup> من أعمال حوران، وحوران: ناحية واسعة من نواحي دمشق.

(١) ينظر ترجمته في: البداية والنهاية ٣٢٩/١٤، والدرر الكامنة ٦٠/١، وشذرات الذهب ٢٠٨/٦، وكشف الظنون ١٥٣/١، والدارس ٨٩/٢-٩٠، ومعجم المصنفين ٤٠٦/٤، وفهرس الخزانة التيمورية ٢٥١/٣، وبروكلمان ٢٧٥/٥، ومعجم المؤلفين ٨٨/١.

(٢) ينظر: الدرر الكامنة ٢١/٤، وشذرات الذهب ١٨٦/٦، والراقي بالوفيات ٢٧٠/٢.

(٣) ينظر: المنهل الصافي ٦١/٣.

(٤) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ٤٤٧/٢. (٥) ينظر: ٤٣٤/٥.

(٦) ينظر: معجم البلدان لياقوت "زُرْع" ١٣٥/٣.



## المبحث الأول

نسبه، وكنيته، ولقبه

نسبه:

هو إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز بن مكّي الزُّرْعِي الحنبلي.

وكتب التراجم<sup>(١)</sup> تنفق في سرد نسبه إلى (سعد)، أما والد (سعد) فالذي عليه الإكثرون<sup>(٢)</sup> والمشهور على ألسنة أهل العلم أنّ اسمه: (حريز) -بالحاء والراء المهملتين، ثم الباء المثناة، والزاي المعجمة- على وزن (فَعِيل) -يفتح الفاء- وفي بعض<sup>(٣)</sup> كتب التراجم (حريز) وفي بعضها<sup>(٤)</sup> (حريز)، وأما جده: (مكي) فمتمحصل من ترجمة عمه: (عبدالرحمن بن أبي بكر) في الدرر<sup>(٥)</sup> الكامنة، وأما: الزُّرْعِي فهو بضم الزاي المشددة نسبة إلى قرية: (زُرْع)<sup>(٦)</sup> من أعمال حوران، وحوران: ناحية واسعة من نواحي دمشق.

(١) ينظر ترجمته في: البداية والنهاية ٣٢٩/١٤، والدرر الكامنة ٦٠/١، وشذرات الذهب ٢٠٨/٦، وكشف الظنون ١٥٣/١، والدارس ٨٩/٢-٩٠، ومعجم المصنفين ٤٠٦/٤، وفهرس الخزانة التيمورية ٢٥١/٣، وبروكلمان ٢٧٥/٥، ومعجم المؤلفين ٨٨/١.

(٢) ينظر: الدرر الكامنة ٢١/٤، وشذرات الذهب ١٨٦/٦، والراقي بالوفيات ٢٧٠/٢.

(٣) ينظر: المنهل الصافي ٦١/٣.

(٤) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ٤٤٧/٢. (٥) ينظر: ٤٣٤/٥.

(٦) ينظر: معجم البلدان لياقوت "زُرْع" ١٣٥/٣.

## كنيته ولقبه:

يُكنى إبراهيم بن محمد بن أبي بكر: بـ(أبي إسحاق، أو ابن قيم الجوزية، أو ابن القيم)، وذلك أن جده (أبا بكر بن أيوب)<sup>(١)</sup> كان قيساً على المدرسة المعروفة بالجوزية -نسبة إلى منشئها وواقعها: عسي الدين بن الحافظ الجوزي<sup>(٢)</sup>- الموجودة آنذاك بدمشق، فكان أبو بكر هذا يقوم على شئونها، حتى قيل له: قيم الجوزية، واشتهرت ذريته وحفدتهم بذلك، فصار الواحد منهم يدعى بابن قيم الجوزية.<sup>(٣)</sup> أما لقبه: فبرهان الدين.

## المبحث الثاني

## مولده

كثير من المراجع التي ترجمت له لم يؤرخ لمولده، وقد أُرِّخ له في بعضها على اختلاف في ذلك، فذهب ابن حجر في (الدرر الكامنة)<sup>(٤)</sup>، وابن مكي في (السحب الوابلة)<sup>(٥)</sup> إلى أنه ولد سنة ٧١٦ هـ، وهو كذلك في فهرس الخزائنة التيمورية<sup>(٦)</sup>، وذكر عمر رضا كحالة<sup>(٧)</sup> أنه ولد سنة ٧١٩ هـ، وهذا يناسب رواية الأكثرين في سنة وفاته، وأنها ٧٦٧ هـ، عن ٤٨ سنة.

(١) ينظر ترجمته في: البداية والنهاية ١١٤/١٤.

(٢) ينظر ترجمته في: الأعلام للزركلي ٣١٢/٩.

(٣) ينظر: الدرر الكامنة ٤٧٢/١.

(٤) ينظر: ٦٠/١.

(٥) نقلاً عن معجم (المصنفين) للتوكسي ٤٠٦/٤، لعدم عثوري على كتاب ابن مكي (السحب الوابلة).

(٦) ينظر: ٢٥١/٣.

(٧) ينظر: معجم المؤلفين ٨٨/٦.

## المبحث الثالث

## جواب من حياته

## أ- ما قيل فيه:

لقد كانت المراجع -حيال إبراهيم بن قيم الجوزية وجوانب حياته- بالغة الضخمة، ولا تفريب عليها في ذلك، إذ أن المصادر الأساسية لم تمتد إلا بالنزول اليسير من ذلك، فقد جاء في البداية والنهاية<sup>(١)</sup>: أنه كان فاضلاً في النحو والفقه، وفنون أخرى، على طريقة أبيه، وأنه كان مدرساً بالصدرية، والتدمرية<sup>(٢)</sup>، وله تصدير بالجامع، وخطابه بجامع ابن صلحان، وذكر في الدرر الكامنة<sup>(٣)</sup> نحو ما تقدم، وقال: (حضر على أيوب الكحال، وابن الشحنة، واشتهر، وتقدم، وأفتى، ودرّس).

وقال عنه في شذرات الذهب<sup>(٤)</sup>: (سمع من ابن الشحنة وغيره، واشتغل في أنواع العلوم وأفتى، ودرّس، وناظر).

ونقل النعمي<sup>(٥)</sup> عن ابن مفلح قوله -في طبقات الحنابلة-: (حضر على أيوب بن نعمة الله النابلسي -أي الكحال-، ومنصور بن سليمان البعلبي، وسمع من ابن الشحنة، واشتغل في أنواع العلوم... إلى آخر ما تقدم عن الشفرات).

وقال عنه صاحب معجم المؤلفين<sup>(٦)</sup>: (عالم في النحو والصرف).

هذا ما ذكره عنه.

(١) ينظر في: ٣٢٩/١٤.

(٢) ينظر: الدارس في تاريخ المدارس ٨٩/٢.

(٣) ينظر: ٦٠/١.

(٤) ينظر: ٢٠٨/٦.

(٥) ينظر: الدارس في تاريخ المدارس ٨٩/٢.

(٦) ينظر: ٨٨/١.

## كنيته ولقبه:

يُكنى إبراهيم بن محمد بن أبي بكر: بـ(أبي إسحاق، أو ابن قيم الجوزية، أو ابن القيم)، وذلك أن جده (أبا بكر بن أيوب)<sup>(١)</sup> كان قيساً على المدرسة المعروفة بالجوزية -نسبة إلى منشئها وواقعها: عسي الدين بن الحافظ الجوزي<sup>(٢)</sup>- الموجودة آنذاك بدمشق، فكان أبو بكر هذا يقوم على شئونها، حتى قيل له: قيم الجوزية، واشتهرت ذريته وحفدتهم بذلك، فصار الواحد منهم يدعى بابن قيم الجوزية.<sup>(٣)</sup> أما لقبه: فبرهان الدين.

## المبحث الثاني

## مولده

كثير من المراجع التي ترجمت له لم يؤرخ لمولده، وقد أُرِّخ له في بعضها على اختلاف في ذلك، فذهب ابن حجر في (الدرر الكامنة)<sup>(٤)</sup>، وابن مكي في (السحب الوابلة)<sup>(٥)</sup> إلى أنه ولد سنة ٧١٦هـ، وهو كذلك في فهرس الخزائنة التيمورية<sup>(٦)</sup>، وذكر عمر رضا كحالة<sup>(٧)</sup> أنه ولد سنة ٧١٩هـ، وهذا يناسب رواية الأكثرين في سنة وفاته، وأنها ٧٦٧هـ، عن ٤٨ سنة.

(١) ينظر ترجمته في: البداية والنهاية ١١٤/١٤.

(٢) ينظر ترجمته في: الأعلام للزركلي ٣١٢/٩.

(٣) ينظر: الدرر الكامنة ٤٧٢/١.

(٤) ينظر: ٦٠/١.

(٥) نقلاً عن معجم (المصنفين) للتوكسي ٤٠٦/٤، لعدم عثوري على كتاب ابن مكي (السحب الوابلة).

(٦) ينظر: ٢٥١/٣.

(٧) ينظر: معجم المؤلفين ٨٨/٦.

## المبحث الثالث

## جوانب من حياته

## أ- ما قبل فيه:

لقد كانت المراجع -حيال إبراهيم بن قيم الجوزية وجوانب حياته- بالغة الضخمة، ولا تفريب عليها في ذلك، إذ أن المصادر الأساسية لم تمتد إلا بالنزول اليسير من ذلك، فقد جاء في البداية والنهاية<sup>(١)</sup>: أنه كان فاضلاً في النحو والفقه، وفنون أخرى، على طريقة أبيه، وأنه كان مدرساً بالصدريّة، والتدريّة<sup>(٢)</sup>، وله تصدير بالجامع، وخطابه بجامع ابن صلحان، وذكر في الدرر الكامنة<sup>(٣)</sup> نحو ما تقدم، وقال: (حضر على أيوب الكحال، وابن الشحنة، واشتهر، وتقدم، وأفتى، ودرّس).

وقال عنه في شذرات الذهب<sup>(٤)</sup>: (سمع من ابن الشحنة وغيره، واشتغل في أنواع العلوم وأفتى، ودرّس، وناظر).

ونقل النعمي<sup>(٥)</sup> عن ابن مفلح قوله -في طبقات الحنابلة-: (حضر على أيوب بن نعمة الله النابلسي -أي الكحال-، ومنصور بن سليمان البعلبي، وسمع من ابن الشحنة، واشتغل في أنواع العلوم... إلى آخر ما تقدم عن الشذرات).

وقال عنه صاحب معجم المؤلفين<sup>(٦)</sup>: (عالم في النحو والصرف).

هذا ما ذكره عنه.

(١) ينظر في: ٣٢٩/١٤.

(٢) ينظر: الدارس في تاريخ المدارس ٨٩/٢.

(٣) ينظر: ٦٠/١.

(٤) ينظر: ٢٠٨/٦.

(٥) ينظر: الدارس في تاريخ المدارس ٨٩/٢.

(٦) ينظر: ٨٨/١.

ويمكن القول -بناء على غلبة الظن- في بعض الجوانب التي أغفلتها المصادر بعد عرض لحة من حياة أبيه، وتلك أن أباه الشيخ العالم الرباني محمد ابن أبي بكر (المعروف بـ"قيم الجوزية") نشأ بدمشق من الفترة: ٦٩١-٧٥١هـ، وهي ما يسمى بعصر سلاطين المماليك، وقد تميز هذا العصر بانتقال مركز النقل العسكري والثقافي في العالم الإسلامي إلى القطرين: مصر، والشام، بعد نكبة بغداد وسقوطها على أيدي التتار، فكثرت معاهد التدريس في هذين القطرين، فزخرت المساجد بخلق العلم، وأنشئت بجانبها المدارس، وأوقف على عمارتها وتقلاتها وشيوخها وطلابها، ومن تلك المدارس: (المدرسة الجوزية) التي سبق ذكرها، وكان يقوم عليها جد إبراهيم هذا فنشأ إبراهيم ووالده من قبل، في ظلال هذه المدرسة، فمن المرجح أن يتلقى إبراهيم فيها العلوم الأساسية كحفظ القرآن الكريم وقسط كبير من السنة والمتون المشهورة، كما جرت على ذلك سنة العلماء قديماً وحتى زمن قريب، ولا سيما أنه توافر له ما لم يتوافر للكثير من طلاب العلم، فالأسرة عريقة في العلم، وتقوم على معقله، مع ما نسب إليها من صلاح وتقى وحب للعلم.

ولعل مما يدل على صدق هذا الحس، ما سنقف عليه -إن شاء الله تعالى- عند الحديث عن شرحه للألفية من قوة استحضاره للآيات القرآنية في الاستشهاد للقضايا النحوية والصرفية.

ب- أخلاقي:

لم تأخذ سيرة الشيخ إبراهيم بن محمد بن قيم الجوزية حظها من الذبوع والشهرة، وهذا شأن كثير من العلماء، ولا سيما أن بعضهم كان يتحاشى الشهرة والظهور في أعماله، حرصاً على سلامتها من داء الرياء، فإذا انتضت

آجال هذا الصنف من العلماء المخلصين سَدَل الرمان على سيرةهم ستوره، فلم يكذب يوقف لهم على أثر أو غير، أضف إلى ذلك ما لحق بالثرات الإسلامي عبر القرون من الاعتداء عليه بالنهب أو الحرق، وكل ما أشرت إليه ممكن بالنسبة لإبراهيم بن قيم الجوزية، هذا وقد ذكرت المصادر التي ترجمت له شيئاً يسيراً من أخلاقه فذكرت أنه كان فاضلاً، وأن له أجوبة مسكتة، وذكرته بعض نوادره، ومن ذلك أنه وقع بينه وبين ابن كثير منازعة في بعض الخفايا، فقال له ابن كثير: «أنت تكرهني لأنني أشعري»، فقال له: «لو كان من رأسك إلى قدميك شعر ماصدقك الناس في قولك، إنك أشعري وشيخك ابن تيمية»<sup>(١)</sup>.

قلت: وقد استخلصت شيئاً من أخلاقه أثناء دراستي شرحه، من ذلك ما يمر في البحث الخامس عند ذكر تعقبه لبعض النحويين، فقد كان متأثراً بأخلاق الفضلاء، فكان عِف اللسان، يرد بأدب، وكثيراً ما يكتفي برد القول المخالف من غير تشهير بقائله، وقد جاء عنه قوله: «ولا أحفظ له شاهداً»، فهذا يدل على التواضع والصراحة التي هي من شيم العلماء.

ج- آثاره العلمية:

من أهم آثار إبراهيم بن قيم الجوزية، هذا الشرح النافع الذي بين أيدينا، وله رسالة صغيرة مطبوعة<sup>(٢)</sup> اسمها: «اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية الثميري»، جمع في هذه الرسالة ٩٨ مسألة من مسائل قيل إن شيخ الإسلام ابن تيمية انفرد بها خارقاً بها الإجماع، فقام إبراهيم بن القيم بتتبع هذه المسائل

(١) ينظر: شذرات الذهب ٢٠٨/٦، والناظر ٨٩/٢-٩٠.

(٢) طبعت في مطابع دار الهلال بالرياض سنة ١٤٠٣هـ.

ويمكن القول -بناء على غلبة الظن- في بعض الجوانب التي أغفلتها المصادر بعد عرض لحة من حياة أبيه، وتلك أن أباه الشيخ العالم الرباني محمد ابن أبي بكر (المعروف بـ"قيم الجوزية") نشأ بدمشق من الفترة: ٦٩١-٧٥١هـ، وهي ما يسمى بعصر سلاطين المماليك، وقد تميز هذا العصر بانتقال مركز النقل العسكري والثقافي في العالم الإسلامي إلى القطرين: مصر، والشام، بعد نكبة بغداد وسقوطها على أيدي التتار، فكثرت معاهد التدريس في هذين القطرين، فزخرت المساجد بخلق العلم، وأنشئت بجانبها المدارس، وأوقف على عمارتها وتقلاتها وشيوخها وطلابها، ومن تلك المدارس: (المدرسة الجوزية) التي سبق ذكرها، وكان يقوم عليها جد إبراهيم هذا فنشأ إبراهيم ووالده من قبل، في ظلال هذه المدرسة، فمن المرجح أن يتلقى إبراهيم فيها العلوم الأساسية كحفظ القرآن الكريم وقسط كبير من السنة والمتون المشهورة، كما جرت على ذلك سنة العلماء قديماً وحتى زمن قريب، ولا سيما أنه توافر له ما لم يتوافر للكثير من طلاب العلم، فالأسرة عريقة في العلم، وتقوم على معقله، مع ما نسب إليها من صلاح وتقى وحب للعلم.

ولعل مما يدل على صدق هذا الحس، ما سنقف عليه -إن شاء الله تعالى- عند الحديث عن شرحه للألفية من قوة استحضاره للآيات القرآنية في الاستشهاد للقضايا النحوية والصرفية.

ب- أخلاقي:

لم تأخذ سيرة الشيخ إبراهيم بن محمد بن قيم الجوزية حظها من الذبوع والشهرة، وهذا شأن كثير من العلماء، ولا سيما أن بعضهم كان يتحاشى الشهرة والظهور في أعماله، حرصاً على سلامتها من داء الرياء، فإذا انتضت

آجال هذا الصنف من العلماء المخلصين سَدَل الرمان على سيرةهم ستوره، فلم يكذب يوقف لهم على أثر أو غير، أضف إلى ذلك ما لحق بالثرات الإسلامي عبر القرون من الاعتداء عليه بالنهب أو الحرق، وكل ما أشرت إليه ممكن بالنسبة لإبراهيم بن قيم الجوزية، هذا وقد ذكرت المصادر التي ترجمت له شيئاً يسيراً من أخلاقه فذكرت أنه كان فاضلاً، وأن له أجوبة مسكتة، وذكرته بعض نوادره، ومن ذلك أنه وقع بينه وبين ابن كثير منازعة في بعض الخفايا، فقال له ابن كثير: «أنت تكرهني لأنني أشعري»، فقال له: «لو كان من رأسك إلى قدميك شعر ماصدقك الناس في قولك، إنك أشعري وشيخك ابن تيمية»<sup>(١)</sup>.

قلت: وقد استخلصت شيئاً من أخلاقه أثناء دراستي شرحه، من ذلك ما يمر في البحث الخامس عند ذكر تعقبه لبعض النحويين، فقد كان متأثراً بأخلاق الفضلاء، فكان عِف اللسان، يرد بأدب، وكثيراً ما يكتفي برد القول المخالف من غير تشهير بقائله، وقد جاء عنه قوله: «ولا أحفظ له شاهداً»، فهذا يدل على التواضع والصراحة التي هي من شيم العلماء.

ج- آثاره العلمية:

من أهم آثار إبراهيم بن قيم الجوزية، هذا الشرح النافع الذي بين أيدينا، وله رسالة صغيرة مطبوعة<sup>(٢)</sup> اسمها: «اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية الثميري»، جمع في هذه الرسالة ٩٨ مسألة من مسائل قيل إن شيخ الإسلام ابن تيمية انفرد بها خارقاً بها الإجماع، فقام إبراهيم بن القيم بتتبع هذه المسائل

(١) ينظر: شذرات الذهب ٢٠٨/٦، والناشر ٨٩/٢-٩٠.

(٢) طبعت في مطابع دار الهلال بالرياض سنة ١٤٠٣هـ.

وحصرها، ثم بين زيف الدعوى الموجهة ضد الشيخ، وأثبت أنه لم يعرف له مسألة خرق فيها الأجماع، ومن ادعى عليه ذلك فهو إما جاهل وإما كاذب. كما ذكر أن له كتاباً اسمه: (اختلاف المذهبين) تعرض فيه للمسائل الخلافية بين أحمد والشافعي<sup>(١)</sup>، ولم أعثر له على غير.

#### المبحث الرابع

##### مذهب النحوي

حينما أتحدث عن المذهب النحوي لإبراهيم ابن القيم، فإنما أتحدث عنه بعد طول ممارسة لشرح لألفية ابن مالك، وبعد استجلاء رأيه وآراء الآخرين فيها يعرض من القضايا النحوية، وبخاصة الخلافية منها، فمن بعد تلك الممارسة تبين لي أن ابن القيم -رحمه الله- لم يأمره مذهب معين عن النظر في بقية المذاهب والآراء، وإنما كان يطالع جميع الآراء الواردة في مسألة ما، ثم ينتخب لنفسه ما ترجح لديه، فهو يُعَيِّنُ عناية كبيرة بما يوازره الدليل، بغض النظر عن كونه منسوباً إلى زيد أو عمرو -كما سيأتي قريباً- وهو في ذلك متأثر بأبيه الشيخ محمد بن أبي بكر، فإنه وإن كان موصوفاً في ترجمته بالنحيلي كأسلافه، لكن حفظه منه الاتباع لما أيده الدليل، فلقد كان ثائراً على التقليد وأهله، يتدب بهم وينعى عليهم حفظهم من العلم، ويصف التقليد بأنه بدعه، وأنه من المحدثات بعد القرون المفضلة، ولكنه لم يصل به ذلك إلى الإزراء بالائمة، وأصحابهم، كغلاة الظاهرية ومن غا غوهم، ولم يكن من أولئك الذين أسره التعصب فأصمهم وأعمى أبصارهم عن نور الوحيين: الكتاب

(١) ينظر: معجم المصنفين للتركلي ٤/٤٠٦.

والسنة، ولكنه كان يسلك مسلماً وسطاً ينشد الدليل، ولا يثرب على العلماء ولم يمتنع مسلكه هذا من التفقه في المذهب الحنبلي وبيان أصوله، وتحرير فروعه مع مخالفته لما ذهب إليه الإمام أحمد في عشرات المسائل، وفي ذلك يقول: «وكثيراً ما ترد المسألة نعتقد فيها خلاف المذهب فلا يسمعا أن نغني بخلاف ما نعتقده، فنحكي للمذهب الراجح ونرجحه، ونقول هذا هو الصواب وهو أولى أن يؤخذ به، وبالله التوفيق»<sup>(١)</sup>.

أقول: إن إبراهيم ابن القيم، لم يذكر في مقدمته الموجزة سوى السبب الذي بعثه إلى شرح الألفية، وأما ما ذكرته من مذهبه فإنه يظهر لكل من وقف على شرحه وتديره. وسأذكر -إن شاء الله- في نقاط آتية ما يدل على ما ذكرت من موافقته للبصريين في كثير من المسائل النحوية لا لذات المذهب وإنما لكون ذلك هو ما ترجح لديه، ومن موافقته للكوفيين في بعض المسائل، ومن مخالفته لكلا الفريقين وأخاذه يقول بعض النحاة، أو القول باجتهاده -في غالب ظني- حيث لم أجده لغيره.

#### المبحث الخامس

##### ابن القيم والمذاهب النحوية

تقدم أن إبراهيم ابن القيم لم يكن أسير مذهب معين، وإنما كان ينظر في الآراء المختلفة ويتبني منها ما كان أسعد بالدليل، ويتضح ذلك من تفننه في الاعتبار، فبينما يجتهد في كثير من التنبؤات النسوية المذهب البصري حتى إنك لتكاد أن تحكم عليه بأنه بصري النزعة، يجتهد في مسائل متعددة المذهب

(١) ينظر: إعلام الموقعين ٤/١٧٧، دار الجيل، بيروت، عام ١٩٧٣م.

وحصرها، ثم بين زيف الدعوى الموجهة ضد الشيخ، وأثبت أنه لم يعرف له مسألة خرق فيها الأجماع، ومن ادعى عليه ذلك فهو إما جاهل وإما كاذب. كما ذكر أن له كتاباً اسمه: (اختلاف المذهبين) تعرض فيه للمسائل الخلافية بين أحمد والشافعي<sup>(١)</sup>، ولم أعثر له على غير.

#### المبحث الرابع

##### مذهب النحوي

حينما أتحدث عن المذهب النحوي لإبراهيم ابن القيم، فإنما أتحدث عنه بعد طول ممارسة لشرح لألفية ابن مالك، وبعد استجلاء رأيه وآراء الآخرين فيها يعرض من القضايا النحوية، وبخاصة الخلافية منها، فمن بعد تلك الممارسة تبين لي أن ابن القيم -رحمه الله- لم يأسره مذهب معين عن النظر في بقية المذاهب والآراء، وإنما كان يطالع جميع الآراء الواردة في مسألة ما، ثم ينتخب لنفسه ما ترجح لديه، فهو يُعَيِّنُ عناية كبيرة بما يوازره الدليل، بغض النظر عن كونه منسوباً إلى زيد أو عمرو -كما سيأتي قريباً- وهو في ذلك متأثر بأبيه الشيخ محمد بن أبي بكر، فإنه وإن كان موصوفاً في ترجمته بالنحيلي كأسلافه، لكن حفظه منه الاتباع لما أيده الدليل، فلقد كان ثائراً على التقليد وأهله، يتدب بهم وينعى عليهم حفظهم من العلم، ويصف التقليد بأنه بدعه، وأنه من المحدثات بعد القرون المفضلة، ولكنه لم يصل به ذلك إلى الإزراء بالائمة، وأصحابهم، كغلاة الظاهرية ومن غا غوهم، ولم يكن من أولئك الذين أسره التعصب فأصمهم وأعمى أبصارهم عن نور الوحيين: الكتاب

(١) ينظر: معجم المصنفين للتركلي ٤/٤٠٦.

والسنة، ولكنه كان يسلك مسلماً وسطاً ينشد الدليل، ولا يثرب على العلماء ولم يمتنع مسلكه هذا من التفقه في المذهب الحنبلي وبيان أصوله، وتحرير فروعه مع مخالفته لما ذهب إليه الإمام أحمد في عشرات المسائل، وفي ذلك يقول: «وكثيراً ما ترد المسألة نعتقد فيها خلاف المذهب فلا يسمعا أن نغني بخلاف ما نعتقده، فنحكي للمذهب الراجح ونرجحه، ونقول هذا هو الصواب وهو أولى أن يؤخذ به، وبالله التوفيق»<sup>(١)</sup>.

أقول: إن إبراهيم ابن القيم، لم يذكر في مقدمته الموجزة سوى السبب الذي بعثه إلى شرح الألفية، وأما ما ذكرته من مذهبه فإنه يظهر لكل من وقف على شرحه وتديره. وسأذكر -إن شاء الله- في نقاط آتية ما يدل على ما ذكرت من موافقته للبصريين في كثير من المسائل النحوية لا لذات المذهب وإنما لكون ذلك هو ما ترجح لديه، ومن موافقته للكوفيين في بعض المسائل، ومن مخالفته لكلا الفريقين وأخاذه يقول بعض النحاة، أو القول باجتهاده -في غالب ظني- حيث لم أجده لغيره.

#### المبحث الخامس

##### ابن القيم والمذاهب النحوية

تقدم أن إبراهيم ابن القيم لم يكن أسير مذهب معين، وإنما كان ينظر في الآراء المختلفة ويتبني منها ما كان أسعد بالدليل، ويتضح ذلك من تفننه في الاعتبار، فبينما تجدد إثبات في كثير من التسميات النسوية المذهب البصري حتى إنك لتكاد أن تحكم عليه بأنه بصري النزعة، تجده يختار في مسائل متعددة المذهب

(١) ينظر: إعلام الموقعين ٤/١٧٧، دار الجليل، بيروت، عام ١٩٧٣م.

الكوفي ويرجح، وقد يختار مذهباً مخالفاً لكلا للمذاهب وينصره، كما سيأتي:

أ- متابعة المذهب البصري:

لقد تبعت ابن القيم وهو يستعرض المسائل النحوية، فوجدته وافق البصريين فيما يزيد على أربعين مسألة، وهذه نماذج منها:

١- تابع البصريين في القول ببناء فعل الأمر، فقال: «وأما الأمر فمعني على ما يجزم به المضارع»<sup>(١)</sup>، والكوفيون يقولون بإعرابه.

٢- تابع جمهورهم في كون متعلق الظرف أو الجار والمجرور فعلاً، فقال: «وكلّ منهما متعلق بفعل، تقديره: استقر، أو نحو»<sup>(٢)</sup> والأخفش على أن متعلقهما مفرد.

٣- تابع البصريين في جواز تقديم الخبر ما لم يمنع مانع، فقال: «الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، والعكس جائز ما لم يمنع منه مانع من الموانع الآتية...»<sup>(٣)</sup>.

٤- تابع البصريين في أن «كان وأخواتها» هن الرفعيات للمبتدأ على أنه اسم لمن التأسيسات للخبر على أنه خبر لمن، فقال: «كان وأخواتها هي العاملة في المبتدأ والخبر، فتوقع المبتدأ لشبهه بالفاعل، ويسمى اسمها، وتنصب الخبر لشبهه بالمفعول ويسمى خبرها»<sup>(٤)</sup>، والكوفيون على أن الاسم بعد هذه الأفعال مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولن، وأن الاسم المنصوب بعدها إنما نصب على الحال.

(١) ينظر: ص ٩١ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ١٥٠ من الشرح والتعليق.

(٣) ينظر: ص ١٧٦ من الشرح والتعليق.

(٤) ينظر: ص ١٨٨ من الشرح والتعليق.

٥- تابع البصريين في كون الخبر بعد «أن وأخواتها» مرفوعاً بهن، فقال: «عملت هذه الأدوات لاختصاصها بالأسماء، وعملت الرفع والنصب لشبهها بالأفعال الناقصة...»<sup>(١)</sup>، والكوفيون على أن الخبر بعد هذه الأدوات مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولن.

٦- تابعهم في أن أصل المشتقات المصدر، فقال: «والمختار مذهب البصريين أنه أصل للفعل والوصف، وكلّ منهما مشتق منه»<sup>(٢)</sup>.

٧- تابعهم في كون التمييز نكرة، ولا يكون معرفة، فقال: «الثاني: كونه نكرة، فلا تمييز بمعرفة»<sup>(٣)</sup>، والكوفيون يميزون كونه معرفة.

٨- تابعهم فيما قالوا بإعماله من صيغ المبالغة وهو ثلاث صيغ، ووافق سيويوه في إعمال الباقي وهو صيغتان.

٩- تابع جمهورهم في كون «ما» التعجبية نكرة تامة محلها الرفع على الابتداء، فقال: «ما» نكرة تامة محلها رفع بالابتداء، وما بعدها في محل الخبر»<sup>(٤)</sup>.

وذهب الأخفش إلى أنها موصولة، وما بعدها لا محل له من الإعراب صلة لها، ونقل عن الكوفيين أنها استفهامية.

١٠- تابع البصريين ومن وافقهم من الكوفيين في القول بفعلية «أفعل» التعجب، فقال: «و» أفعل» فعل للزوم نون الوقاية إياه قبل ياء المتكلم»<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: ص ٢٣٠ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ٣٥٤ من الشرح والتعليق.

(٣) ينظر: ص ٤٢٩ من الشرح والتعليق.

(٤) ينظر: ص ٥٥٩ من الشرح والتعليق.

(٥) انظر: ص ٥٥٩ من الشرح والتعليق.



الكوفي ويرجح، وقد يختار مذهباً مخالفاً لكلا للمذاهب وينصره، كما سيأتي:

أ- متابعة المذهب البصري:

لقد تبعت ابن القيم وهو يستعرض المسائل النحوية، فوجدته وافق البصريين فيما يزيد على أربعين مسألة، وهذه نماذج منها:

١- تابع البصريين في القول ببناء فعل الأمر، فقال: «وأما الأمر فمعني على ما يجزم به المضارع»<sup>(١)</sup>، والكوفيون يقولون بإعرابه.

٢- تابع جمهورهم في كون متعلق الظرف أو الجار والمجرور فعلاً، فقال: «وكلّ منهما متعلق بفعل، تقديره: استقر، أو نحو»<sup>(٢)</sup> والأخفش على أن متعلقهما مفرد.

٣- تابع البصريين في جواز تقديم الخبر ما لم يمنع مانع، فقال: «الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، والعكس جواز ما لم يمنع منه مانع من الموانع الآتية...»<sup>(٣)</sup>.

٤- تابع البصريين في أن «كان وأخواتها» هن الرفعيات للمبتدأ على أنه اسم لمن التأسيسات للخبر على أنه خبر لمن، فقال: «كان وأخواتها هي العاملة في المبتدأ والخبر، فتوقع المبتدأ لشبهه بالفاعل، ويسمى اسمها، وتنصب الخبر لشبهه بالمفعول ويسمى خبرها»<sup>(٤)</sup>، والكوفيون على أن الاسم بعد هذه الأفعال مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولن، وأن الاسم المنصوب بعدها إنما نصب على الحال.

(١) ينظر: ص ٩١ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ١٥٠ من الشرح والتعليق.

(٣) ينظر: ص ١٧٦ من الشرح والتعليق.

(٤) ينظر: ص ١٨٨ من الشرح والتعليق.

٥- تابع البصريين في كون الخبر بعد «أن وأخواتها» مرفوعاً بهن، فقال: «عملت هذه الأدوات لاختصاصها بالأسماء، وعملت الرفع والنصب لشبهها بالأفعال الناقصة...»<sup>(١)</sup>، والكوفيون على أن الخبر بعد هذه الأدوات مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولن.

٦- تابعهم في أن أصل المشتقات المصدر، فقال: «والمختار مذهب البصريين أنه أصل للفعل والوصف، وكلّ منهما مشتق منه»<sup>(٢)</sup>.

٧- تابعهم في كون التمييز نكرة، ولا يكون معرفة، فقال: «الثاني: كونه نكرة، فلا تمييز بمعرفة»<sup>(٣)</sup>، والكوفيون يميزون كونه معرفة.

٨- تابعهم فيما قالوا بإعماله من صيغ المبالغة وهو ثلاث صيغ، ووافق سيويوه في إعمال الباقي وهو صيغتان.

٩- تابع جمهورهم في كون «ما» التعجيبة نكرة تامة محلها الرفع على الابتداء، فقال: «ما» نكرة تامة محلها رفع بالابتداء، وما بعدها في محل الخبر»<sup>(٤)</sup>.

وذهب الأخفش إلى أنها موصولة، وما بعدها لا محل له من الإعراب صلة لها، ونقل عن الكوفيين أنها استفهامية.

١٠- تابع البصريين ومن وافقهم من الكوفيين في القول بفعلية «أفعل» التعجب، فقال: «و» أفعل «فعل» للزوم نون الوقاية إياه قبل ياء المتكلم»<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: ص ٢٣٠ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ٣٥٤ من الشرح والتعليق.

(٣) ينظر: ص ٤٢٩ من الشرح والتعليق.

(٤) ينظر: ص ٥٥٩ من الشرح والتعليق.

(٥) انظر: ص ٥٥٩ من الشرح والتعليق.

والكوفيون على أنه اسم.

١١- تابعهم في أنه لا يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع إلا بعد الفصل بضمير منفصل، فقال: «فأما ضمير الرفع المتصل أو المستتر فلا يجوز العطف عليه إلا بعد الفصل بالضمير المنفصل المؤكد للمعطوف عليه»<sup>(١)</sup>. والكوفيون لا يرون وجوب ذلك.

١٢- جرى على اصطلاحهم في تسمية البدل بدلا، وأما الكوفيون فيسمونه الترجمة والتبيين.<sup>(٢)</sup>

١٣- تابع البصريين والكسائي في القول بفعليه «نعم ويس». فقال: «والدليل على فعلية» «نعم» و«يس» دخول تاء التأنيث عليهما، ولا دليل للكوفيين على اسميتهما باتصالهما بحرف الجر...»<sup>(٣)</sup>.

١٤- صحح مذهبهم في أن: «فُل» و«فُلَّة» كناية من «رجل» و«امرأة» فقال: «أما «فل» و«فلة» فكناية عن: «رجل» و«امرأة» على الأصح» والكوفيون يرون أنهما مرجعا: «فلان» و«فلانة».

ب- متابعته المذهب الكوفي:

ولقد تتبعته وهو يستعرض المسائل النحوية، فوجدته قد وافق الكوفيين فيما يزيد على عشر مسائل، أشرت إليها في مواضعها، وهو في معظمها متابع لابن مالك، وهذه نماذج من تلك المسائل:

١- تابع الكوفيين في تعليلهم دخول الباء على خبر «ليس» و«ما» وأنه لتأكيد

(١) ينظر: ص ٦٣٥ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ٦٤٥ من الشرح والتعليق.

(٣) ينظر: ص ٥٧٢ من الشرح والتعليق.

النفي. فقال: «تدخل الباء على الخبر بعد «ما» و«ليس» لتأكيد النفي»<sup>(١)</sup>. والبصريون على أن هذا الباء مأتي به لدفع توهم أن يكون الكلام موجبا.

٢- تابعهم في تجويزهم إعمال اسم المصدر غير الجاري على فعله قياسا، فقال: «واسم المصدر يطلق على ثلاثة أشياء: «أحدهما: ما لم يجز على فعله قياسا... والثاني: ... والثالث: ... وأما الأول فالكوفيون يميزون إعماله، وهو الحق...»<sup>(٢)</sup>.

٣- تابعهم في تجويزهم تأكيد النكرة إذا كان ذلك نفيد، بأن كانت النكرة متباعدة أو معدودة. فقال: «لا تؤكد النكرة عند عدم الفائدة اتفاقا، ومع حصول الفائدة لكون المؤكد محدودا... فالتحقيق حوزاه، كما ذهب إليه الكوفيون، لورود السماع بذلك»<sup>(٣)</sup>.

٤- تابع الكوفيين في القول بجواز ندب الموصول إذا كانت صلته مشهورة فقال: «الموصول من قسم المبهم فلا يندب إلا إذا كانت صلته مشهورة نحو: «وإمن حفر بئر زمزماه»<sup>(٤)</sup> والبصريون لا يرون جواز ذلك، وما جاء منه معمول عندهم على الشذوذ».

ج- مخالفته الفريقين:

خالف ابن القيم كلا الفريقين: البصري والكوفي في بعض المسائل

(١) ينظر: ص ٢١٢ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ٥٢٣ من الشرح والتعليق.

(٣) ينظر: ص ٦٠٦ من الشرح والتعليق.

(٤) ينظر: ص ٦٩٣ من الشرح والتعليق.

والكوفيون على أنه اسم.

١١- تابعهم في أنه لا يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع إلا بعد الفصل بضمير منفصل، فقال: «فأما ضمير الرفع المتصل أو المستتر فلا يجوز العطف عليه إلا بعد الفصل بالضمير المنفصل المؤكد للمعطوف عليه»<sup>(١)</sup>. والكوفيون لا يرون وجوب ذلك.

١٢- جرى على اصطلاحهم في تسمية البدل بدلا، وأما الكوفيون فيسمونه الترجمة والتبيين.<sup>(٢)</sup>

١٣- تابع البصريين والكسائي في القول بفعليه «نعم ويس». فقال: «والدليل على فعلية» «نعم» و«يس» دخول تاء التانيث عليهما، ولا دليل للكوفيين على اسميتهما باتصالهما بحرف الجر...»<sup>(٣)</sup>.

١٤- صحح مذهبهم في أن: «فُل» و«فُلَّة» كناية من «رجل» و«امرأة» فقال: «أما «فل» و«فلة» فكناية عن: «رجل» و«امرأة» على الأصح» والكوفيون يرون أنهما مرجعا: «فلان» و«فلانة».

ب- متابعته المذهب الكوفي:

ولقد تتبعته وهو يستعرض المسائل النحوية، فوجدته قد وافق الكوفيين فيما يزيد على عشر مسائل، أشرت إليها في مواضعها، وهو في معظمها متابع لابن مالك، وهذه نماذج من تلك المسائل:

١- تابع الكوفيون في تعليلهم دخول الباء على خبر «ليس» و«ما» وأنه لتأكيد

(١) ينظر: ص ٦٣٥ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ٦٤٥ من الشرح والتعليق.

(٣) ينظر: ص ٥٧٢ من الشرح والتعليق.

النفي. فقال: «تدخل الباء على الخبر بعد «ما» و«ليس» لتأكيد النفي»<sup>(١)</sup>. والبصريون على أن هذا الباء مأتي به لدفع توهم أن يكون الكلام موجبا.

٢- تابعهم في تجويزهم إعمال اسم المصدر غير الجاري على فعله قياسا، فقال: «واسم المصدر يطلق على ثلاثة أشياء: «أحدهما: ما لم يجر على فعله قياسا... والثاني: ... والثالث: ... وأما الأول فالكوفيون يميزون إعماله، وهو الحق...»<sup>(٢)</sup>.

٣- تابعهم في تجويزهم تأكيد النكرة إذا كان ذلك نفيد، بأن كانت النكرة متباعدة أو معدودة. فقال: «لا تؤكد النكرة عند عدم الفائدة اتفاقا، ومع حصول الفائدة لكون المؤكد محدودا... فالتحقيق حوزاه، كما ذهب إليه الكوفيون، لورود السماع بذلك»<sup>(٣)</sup>.

٤- تابع الكوفيين في القول بجواز ندب الموصول إذا كانت صلته مشهورة فقال: «الموصول من قسم المبهم فلا يندب إلا إذا كانت صلته مشهورة نحو: «وإمن حفر بئر زمزماه»<sup>(٤)</sup> والبصريون لا يرون جواز ذلك، وما جاء منه معمول عندهم على الشذوذ».

ج- مخالفته الفريقين:

خالف ابن القيم كلا الفريقين: البصري والكوفي في بعض المسائل

(١) ينظر: ص ٢١٢ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ٥٢٣ من الشرح والتعليق.

(٣) ينظر: ص ٦٠٦ من الشرح والتعليق.

(٤) ينظر: ص ٦٩٣ من الشرح والتعليق.

النحوية: وهو حينما يخالف أحد الفريقين، إما أن يخالفه ليرافق الفريق الآخر - كما تقدم آنفاً - وإما أن يخالفهما جميعاً، وحينئذ إما أن يأخذ بأراء أحاد النحويين، وهذا هو الغالب وإما أن يقول برأيه وهذا قليل فمما تابع فيه بعض أفراد النحويين مخالفاً جمهورهم ما يأتي:

- تابع ابن مالك في القول بإعمال المصدر المخلّى بـ "أل" بقلة. فقال: "وعمله -أي المصدر- متلبساً بـ"أل" قليل"<sup>(١)</sup>. هـ. وسيبويه، والخليل وبعض البصريين يذهبون إلى إعماله مطلقاً، والكوفيون وابن السراج يمتنعون إعماله.

- تابع ابن مالك -أيضاً- في القول برجحان نصب تمييز "كم" الخبرية إذا فصل بينها وبينه بظرف أو جار ومجرور، فقال: «متى فصل بينها وبين ميمها بغير الظرف والجار والمجرور تعين نصبه، وإن كان بواحد منهما فالأرجح نصبه، وقد يجزّ في الشعر...»<sup>(٢)</sup>. هـ. والبصريون يوجبون النصب.

- تابع ابن مالك القائل بقول المبرد بضمّة نداء ما سمي به من الموصولات المبدوءة بـ"أل". فقال: «لو سميت رجلاً بـ"المنطلق زيد" فإنك تقول في ندائه: "يا لمنطلق زيد" ومثله ما سمي به من الموصولات المبدوءة بـ"أل".<sup>(٣)</sup> هـ.

- تابع ابن مالك وغيره في تمييزهم الإخبار بظرف الزمان عن الأعيان، إذا حصل بذلك فائدة، بأن كانت عامة وهو خاص. فقال: «أما إن أفاد الإخبار باسم الزمان عن الذوات لكونها عامة واسم الزمان خاص فإنه يجوز»<sup>(٤)</sup>. هـ.

- كما تابعه في القول بعدم وجوب تأخير الفاعل المخصوص بـ"إلا" و«رأى

(١) ينظر: ص ٥٢١ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ٨٥٠ من الشرح والتعليق.

(٣) ينظر: ص ٦٧٠ من الشرح والتعليق.

(٤) ينظر: ص ١٧١ من الشرح والتعليق.

الكسائي. فقال: «وقد يسبق المخصوص من الفاعل أو للمفعول إذا ظهر المخصوص فيه، بأن يكون المخصوص بـ"إلا" نحو: (١) «...» هـ.

هذه غاذج من متابعة ابن القيم لابن مالك، وهناك مسائل كثيرة وافقه فيها. وقد أشرت إلى ذلك عند ورود تلك المسائل في الشرح.

- كما تابع ابن القيم: المبرد في القول بأن انتصاب: «أحقاً أنك ذاهب» ونحوه على المصدرية. فقال: «وكذلك قولهم: «غير شك» أنك قائم و«جهنم» رأيي أنك ذاهب» و«ظناً مني أنك قادم» وفي ادعاء الظرفية في هذا كله نظراً، والصواب أنه منصوب انتصاب المصادر بأفعال مقدرة»<sup>(٢)</sup>. هـ. والجمهور على أن انتصاب ذلك على الظرفية.

- كما تابع ابن العلي في قوله بجواز تقديم المقطوع على المتبع -بفتح الباء- إذا لم يكن المنعوت محتاجاً في بيانه إلى النعت، فقال: «ولا يمتنع في مثل هذا تقديم المتبع على المقطوع»<sup>(٣)</sup> يشير إلى قول الشاعرة:

لا يبعدن قومي الذين هم سُمُ العدة واقفة الجُرُ  
النازليين بكل معترك والطيبون معاقدة الأُرُ  
فإنه يروى بنصب "النازليين" و"الطيبين" ورفعهما، ورفع الأول ونصب الثاني، والعكس، والجمهور لا يجيزون تقديم المقطوع على المتبع.

- كما تابع الزعزعي في إعراب: "وللمسجد الحرام" من قوله تعالى: ﴿وَصَدَّقَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرَ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ بأنه معطوف على "سبيل" وغير

(١) ينظر: ص ٣١٤ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ٣٧٥ من الشرح والتعليق.

(٣) ينظر: ص ٥٩٩ من الشرح والتعليق.

النحوية: وهو حينما يخالف أحد الفريقين، إما أن يخالفه ليرافق الفريق الآخر - كما تقدم آنفاً - وإما أن يخالفهما جميعاً، وحينئذ إما أن يأخذ بأراء أحاد النحويين، وهذا هو الغالب وإما أن يقول برأيه وهذا قليل فمما تابع فيه بعض أفراد النحويين مخالفاً جمهورهم ما يأتي:

- تابع ابن مالك في القول بإعمال المصدر المخلّى بـ "أل" بقلة. فقال: "وعمله -أي المصدر- متلبساً بـ"أل" قليل"<sup>(١)</sup>. هـ. وسيبويه، والخليل وبعض البصريين يذهبون إلى إعماله مطلقاً، والكوفيون وابن السراج يمتنعون إعماله.

- تابع ابن مالك -أيضاً- في القول برجحان نصب تمييز "كم" الخبرية إذا فصل بينها وبينه بظرف أو جار ومجرور، فقال: «متى فصل بينها وبين ميمها بغير الظرف والجار والمجرور تعين نصبه، وإن كان بواحد منهما فالأرجح نصبه، وقد يجزّ في الشعر...»<sup>(٢)</sup>. هـ. والبصريون يوجبون النصب.

- تابع ابن مالك القائل بقول المبرد بضمّة نداء ما سمي به من الموصولات المبدوءة بـ"أل". فقال: «لو سميت رجلاً بـ"المنطلق زيد" فإنك تقول في ندائه: "يا لمنطلق زيد" ومثله ما سمي به من الموصولات المبدوءة بـ"أل".<sup>(٣)</sup> هـ.

- تابع ابن مالك وغيره في تمييزهم الإخبار بظرف الزمان عن الأعيان، إذا حصل بذلك فائدة، بأن كانت عامة وهو خاص. فقال: «أما إن أفاد الإخبار باسم الزمان عن الذوات لكونها عامة واسم الزمان خاص فإنه يجوز»<sup>(٤)</sup>. هـ.

- كما تابعه في القول بعدم وجوب تأخير الفاعل المخصوص بـ"إلا" و«رأى

(١) ينظر: ص ٥٢١ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ٨٥٠ من الشرح والتعليق.

(٣) ينظر: ص ٦٧٠ من الشرح والتعليق.

(٤) ينظر: ص ١٧١ من الشرح والتعليق.

الكسائي. فقال: «وقد يسبق المخصوص من الفاعل أو للمفعول إذا ظهر المخصوص فيه، بأن يكون المخصوص بـ"إلا" نحو: (١) «...»<sup>(١)</sup>. هـ.

هذه غاذج من متابعة ابن القيم لابن مالك، وهناك مسائل كثيرة وافقه فيها. وقد أشرت إلى ذلك عند ورود تلك المسائل في الشرح.

- كما تابع ابن القيم: المبرد في القول بأن انتصاب: «أحقاً أنك ذاهب» ونحوه على المصدرية. فقال: «وكذلك قولهم: «غير شك» أنك قائم و«جهنم» رأيي أنك ذاهب» و«ظناً مني أنك قادم» وفي ادعاء الظرفية في هذا كله نظراً، والصواب أنه منصوب انتصاب المصادر بأفعال مقدرة»<sup>(٢)</sup>. هـ. والجمهور على أن انتصاب ذلك على الظرفية.

- كما تابع ابن العلي في قوله بجواز تقديم المقطوع على المتبع -بفتح الباء- إذا لم يكن المنعوت محتاجاً في بيانه إلى النعت، فقال: «ولا يمتنع في مثل هذا تقديم المتبع على المقطوع»<sup>(٣)</sup> يشير إلى قول الشاعرة:

لا يبعدن قومي الذين هم سُمُ العدة واقفة الجُرُ  
النازليين بكل معترك والطيبون معاقدة الأُرُ  
فإنه يروى بنصب "النازليين" و"الطيبين" ورفعهما، ورفع الأول ونصب الثاني، والعكس، والجمهور لا يجيزون تقديم المقطوع على المتبع.

- كما تابع الزعزعي في إعراب: "وللمسجد الحرام" من قوله تعالى: ﴿وَصَدَّقَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرَ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ بأنه معطوف على "سبيل" وغير

(١) ينظر: ص ٣١٤ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ٣٧٥ من الشرح والتعليق.

(٣) ينظر: ص ٥٩٩ من الشرح والتعليق.

الزخشي يذهب إلى أنه معطوف على الضمير المجرور: "به" قال في ذلك: «بل الصواب أنه عطوف على "سبيل" لطابق قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾»<sup>(١)</sup>

وتابع سيبويه في القول بإعمال: "فعل" و "فعل" إعمال اسم الفاعل كتيبة صبح المبالغة. فقال: «يحوّل اسم الفاعل إلى ابنية المبالغة فيبقى على عمل اسم الفاعل في ثلاثة منها بكثرة وهي: ... وفي اثنين منها بقلة، وهما: "فعل" و "فعل".»<sup>(٢)</sup>هـ. وأكثر النحويين يخالف سيبويه في إعمال هذين الأخيرين.

د- اعتراضات ابن القيم على بعض النحويين:

عاض ابن القيم غمار النحو وصال وحال في صفوف النحويين فإن من يطالع شرحه لألفية ابن مالك يجد فيه أقوال الخليل وبوتس، ونقول سيبويه، وآراء الكسائي، والفراء، والأخفش، وابن السكيت، والمبرد، والزجاج، والمازني، وتعلب، والرماني، والجرمي، والفارسي، والسيدي، وابن كيسان، والزخشي، وابن الجاحظ، وابن عصفور، والشلوين، وابن مالك، وأبي حيان، وابن هشام... وغيرهم من النحويين واللغويين، فجميع هؤلاء الأعلام ذكر أعيانهم وتعرض لأرائهم، وكانت له وقفات انتقادية عند آراء بعضهم، وهو حينما ينقد رأياً فإنما ينقده بطريقة معتدلة يصل من خلالها إلى تقرير المسألة حسب ما يترجح لديه وردّ ما يخالفها من غير تشريب على صاحب رأي أو حطّ من شأنه، بل كثيراً ما يترك التشهير بأعيان من يرد عليه ٣ ويكتفي برّد أقوالهم، وربما لا يصرح بالقول المنتقد، وإنما يشير إليه إشارة خفية

(١) ينظر: ص ٦٣٩ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ٥٣٣ من الشرح والتعليق.

فلا يشعر بذلك إلا للتدبر المتأن ومأذرك نماذج من اعتراضاته ونقده.

- اعترض على ابن مالك في حكايته الاتفاق على جواز جعل الثاني من مفعولي باب "اعطى" نائباً عن الفاعل وترك الأول على نصبه عند أمن اللبس. فقال في ذلك: «وليس باتفاق كما زعم المصنف، بل من النحاة من منعه مطلقاً، ومنهم من منعه في النكرة دون المعرفة»<sup>(١)</sup>

- كما رد عليه في قوله بعدم جواز حذف مفعولي "ظنّ" وأخواتها اقتصاراً. فقال: «والصحيح جوازه -أي حذفهما- فيها خلاف ما ذهب إليه المصنف، ومنه: ...»<sup>(٢)</sup>

- كما عارضه في إثباته اسم فاعل من الفعل "كاد" فقال: «ولا يثبت استعماله -أي اسم الفاعل- من "كاد"»<sup>(٣)</sup>

وهناك مواضع أخرى اعترض عليه فيها، وقد نبهت إليها في مكانها من الشرح.

- كما ألح ابن القيم إبراهيم إلى وهم ابن الناطم في إيراد بيتا زعم أنه تعدد فيه الخبر وهو قول الشاعر:

يذاك يد خيرها يرتجى وأخبرى لأعدائها غانظه  
فقال ابن القيم: «والاستشهاد به على تعدد الخبر وهم»<sup>(٤)</sup> ولم يتعرض إلى ذكر من استشده به على ذلك من النحاة.

(١) ينظر: ص ٣٢٦ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ٢٨٢ من الشرح والتعليق.

(٣) ينظر: ص ٢٢٦ من الشرح والتعليق.

(٤) ينظر: الشرح والتعليق ص ١٨٧.

الزخشي يذهب إلى أنه معطوف على الضمير المجرور: "به" قال في ذلك: «بل الصواب أنه عطوف على "سبيل" لطابق قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾»<sup>(١)</sup>

وتابع سيبويه في القول بإعمال: "فعل" و "فعل" إعمال اسم الفاعل كتيبة صبح المبالغة. فقال: «يحوّل اسم الفاعل إلى ابنية المبالغة فيبقى على عمل اسم الفاعل في ثلاثة منها بكثرة وهي: ... وفي اثنين منها بقلة، وهما: "فعل" و "فعل".»<sup>(٢)</sup>هـ. وأكثر النحويين يخالف سيبويه في إعمال هذين الأخيرين.

د- اعتراضات ابن القيم على بعض النحويين:

عاض ابن القيم غمار النحو وصال وحال في صفوف النحويين فإن من يطالع شرحه لألفية ابن مالك يجد فيه أقوال الخليل ويونس، ونقول سيبويه، وآراء الكسائي، والفراء، والأخفش، وابن السكيت، والمبرد، والزجاج، والمازني، وتعلب، والرماني، والجرمي، والفارسي، والسيراfi، وابن كيسان، والزهري، وابن الجاحظ، وابن عصفور، والشلوين، وابن مالك، وأبي حيان، وابن هشام... وغيرهم من النحويين واللغويين، فجميع هؤلاء الأعلام ذكر أعيانهم وتعرض لأرائهم، وكانت له وقفات انتقادية عند آراء بعضهم، وهو حينما ينقد رأياً فإنما ينقده بطريقة معتدلة يصل من خلالها إلى تقرير المسألة حسب ما يترجح لديه وردّ ما يخالفها من غير تشريب على صاحب رأي أو حطّ من شأنه، بل كثيراً ما يترك التشهير بأعيان من يردّ عليه مـ ويكتفي برّد أقوالهم، وربما لا يصرح بالقول المنتقد، وإنما يشير إليه إشارة خفية

(١) ينظر: ص ٦٣٩ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ٥٣٣ من الشرح والتعليق.

فلا يشعر بذلك إلّا للتدبر المتأنّ وسأذكر نماذج من اعتراضاته ونقده.

- اعترض على ابن مالك في حكايته الاتفاق على جواز جعل الثاني من مفعولي باب "اعطى" نائبا عن الفاعل وترك الأول على نصبه عند أمن اللبس. فقال في ذلك: «وليس باتفاق كما زعم المصنف، بل من النحاة من منعه مطلقاً، ومنهم من منعه في النكرة دون المعرفة»<sup>(١)</sup>

- كما رد عليه في قوله بعدم جواز حذف مفعولي "ظنّ" وأخواتها اقتصاراً. فقال: "والصحيح جوازه -أي حذفهما- فيها خلاف ما ذهب إليه المصنف، ومنه:..."<sup>(٢)</sup>

- كما عارضه في إثباته اسم فاعل من الفعل "كاد" فقال: «ولا يثبت استعماله -أي اسم الفاعل- من "كاد"»<sup>(٣)</sup>

وهناك مواضع أخرى اعترض عليه فيها، وقد نبهت إليها في مكانها من الشرح.

- كما ألح ابن القيم إبراهيم إلى وهم ابن الناطم في إيراد بيتا زعم أنه تعدد فيه الخبر وهو قول الشاعر:

يذاك يد خيرها يرتجى وأخبرى لأعدائها غافله  
فقال ابن القيم: «والاستشهاد به على تعدد الخبر وهم»<sup>(٤)</sup> ولم يتعرض إلى ذكر من استشده به على ذلك من النحاة.

(١) ينظر: ص ٣٢٦ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ٢٨٢ من الشرح والتعليق.

(٣) ينظر: ص ٢٢٦ من الشرح والتعليق.

(٤) ينظر: الشرح والتعليق ص ١٨٧.

- وفي الموضوع نفسه رد على ابن عصفور وغيره في إنكارهم تعدد غير المبتدأ الواحد، من غير أن ينص على أعيانهم فقال: «وتقدير المخالف مبتدأ لكل خير لا دليل عليه»<sup>(١)</sup>.

- كما ألمح إلى اعتراض ابن الناطم أباه في تحليل الناطم امتناع حذف عامل المصدر المأتي به للتأكيد بأن حذفه يناهض الغرض الذي جيء به من أجله فلم يسلم بهذا ابن الناطم، وبناء على ذلك أجاز حذفه، مستدلاً بمجواز حذفه في نحو: «أنت سيرا» ووجوبه في نحو: «أنت سيرا سيرا». فقال ابن القيم في تفنيد ذلك: «ولا يرد عليه مجواز الحذف في نحو: «أنت سيرا» ووجوبه في نحو: «أنت سيرا سيرا» لأن...»<sup>(٢)</sup>.

- كما رد قول أبي حيان إن «الياء» و«هم» يشاركان «نا» في الوقوع في محال الإعراب الثلاثة: الرفع والنصب والحذف، فقال: «والحق «الياء» و«هم» به في هذا الحكم فاسد»<sup>(٣)</sup> ولم ينص على قائل ذلك.

- وكذلك رد على ابن هشام - في معرض حديثه عن الضمير الجائز الاستتار. فقال: «وبهذا يتبين فساد قول من قال الاستتار في نحو: "زيد قائم" واجب لعدم صحة إبرازه»<sup>(٤)</sup>. هـ. «وقد بينت أن الخلاف بينهما لفظي في هذه المسألة في موضعها».

(١) ينظر: المرجع السابق في نفس الصفحة.

(٢) ينظر: الشرح والتعليق: ص ٣٥٨.

(٣) ينظر: المرجع السابق: ص ١١٥.

(٤) ينظر: المرجع السابق: ص ١١٦.

#### المبحث السادس

##### بعض ما انفرد به

من خلال متابعتي لشرح ابن القيم لألفية ابن مالك وقفت على بعض الآراء، وبعد عرضها على ما قاله أكثر النحويين لم أجد للشارح سلفاً قال بها، مما دعاني إلى عزوها إليه بناء على غلبة الظن.

فمن ذلك جعله حذف مدحول "لم" من القليل حيث قال: «ويقل -أي حذف المجرور- بعد: "لم" والنحويون لا يميزون حذف المجرور إلا للضرورة. - ومن ذلك -أيضاً- ذهابه إلى أن علة عدم جواز الإخبار عن "أحد" هي عدم قبوله التعريف، قال في ذلك: «وكذا لا تخبر عن "أحد" من قولك "لم أر أحداً" لأنه لا يقبل التعريف...، هذا هو المانع من الإخبار عنه لا عدم جواز وروده في الإثبات»<sup>(١)</sup>.

#### المبحث السابع

##### منهجه في شرحه

جرى إبراهيم بن القيم في شرحه لألفية ابن مالك على طريقة كثير من شراح اللتون، فهو يورد البيت أو البيتين أو الثلاثة، وقد يزيد على ذلك أحياناً، ثم يأخذ في شرحها وتحليلها بأسلوب سهل ميسر، وعبارات مختارة، مختصرة، وشرحه متناسب متقارب لا يخرج عن ذلك إلا قليلاً حين يستدعي للمقام الزيادة في التوضيح، حتى إنه ليحيل إلى قارئه أنه كما في ساعة من نهار، وما

(١) ينظر: ص ٧٩٣ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ٨٢٥ من الشرح والتعليق.



- وفي الموضوع نفسه رد على ابن عصفور وغيره في إنكارهم تعدد غير المبتدأ الواحد، من غير أن ينص على أعيانهم فقال: «وتقدير المخالف مبتدأ لكل خير لا دليل عليه»<sup>(١)</sup>.

- كما ألمح إلى اعتراض ابن الناطم أباه في تحليل الناطم امتناع حذف عامل المصدر المأتي به للتأكيد بأن حذفه يناقض الغرض الذي جيء به من أجله فلم يسلم بهذا ابن الناطم، وبناء على ذلك أجاز حذفه، مستدلاً بمجواز حذفه في نحو: «أنت سيرا» ووجوبه في نحو: «أنت سيرا سيرا». فقال ابن القيم في تفنيد ذلك: «ولا يرد عليه مجواز الحذف في نحو: «أنت سيرا» ووجوبه في نحو: «أنت سيرا سيرا» لأن...»<sup>(٢)</sup>.

- كما رد قول أبي حيان إن «الياء» و«هم» يشاركان «نا» في الوقوع في محال الإعراب الثلاثة: الرفع والنصب والحذف، فقال: «والحاق «الياء» و«هم» به في هذا الحكم فاسد»<sup>(٣)</sup> ولم ينص على قائل ذلك.

- وكذلك رد على ابن هشام - في معرض حديثه عن الضمير الجائز الاستتار. فقال: «وبهذا يتبين فساد قول من قال الاستتار في نحو: "زيد قائم" واجب لعدم صحة إبرازه»<sup>(٤)</sup>. هـ. «وقد بينت أن الخلاف بينهما لفظي في هذه المسألة في موضعها».

(١) ينظر: المرجع السابق في نفس الصفحة.

(٢) ينظر: الشرح والتعليق: ص ٣٥٨.

(٣) ينظر: المرجع السابق: ص ١١٥.

(٤) ينظر: المرجع السابق: ص ١١٦.

#### المبحث السادس

##### بعض ما انفرد به

من خلال متابعتي لشرح ابن القيم لألفية ابن مالك وقفت على بعض الآراء، وبعد عرضها على ما قاله أكثر النحويين لم أجد للشارح سلفاً قال بها، مما دعاني إلى عزوها إليه بناء على غلبة الظن.

فمن ذلك جعله حذف مدحول "لم" من القليل حيث قال: «ويقل -أي حذف المجرم- بعد: "لم" والنحويون لا يميزون حذف المجرم إلا للضرورة. - ومن ذلك -أيضاً- ذهابه إلى أن علة عدم جواز الإخبار عن "أحد" هي عدم قبوله التعريف، قال في ذلك: «وكذا لا تخبر عن "أحد" من قولك "لم أر أحداً" لأنه لا يقبل التعريف...، هذا هو المانع من الإخبار عنه لا عدم جواز وروده في الإثبات»<sup>(١)</sup>.

#### المبحث السابع

##### منهجه في شرحه

جرى إبراهيم بن القيم في شرحه لألفية ابن مالك على طريقة كثير من شراح اللتون، فهو يورد البيت أو البيتين أو الثلاثة، وقد يزيد على ذلك أحياناً، ثم يأخذ في شرحها وتحليلها بأسلوب سهل ميسر، وعبارات مختارة، مختصرة، وشرحه متناسب متقارب لا يخرج عن ذلك إلا قليلاً حين يستدعي للمقام الزيادة في التوضيح، حتى إنه ليحيل إلى قارئه أنه كما في ساعة من نهار، وما

(١) ينظر: ص ٧٩٣ من الشرح والتعليق.

(٢) ينظر: ص ٨٢٥ من الشرح والتعليق.

تميز به، أن كل باب فيه مفتوح بتمهيد يسير -وقلما فاته ذلك- يذكر فيه الحد الاصطلاحي لذلك الباب، ومحترزاته، أو شروطه، أو اشتقاقه، أو سبب إعماله أو إهماله، أو تسميته بذلك الاسم، ونحو ذلك، مما تدعو الحاجة إلى معرفته، فإذا شرع في الشرح تحدث بحسب ما يملكه عليه اجتهداه، ممثلاً للمسائل بأمثلة الناظم نفسه، وكثيراً ما يزيد عليها رغبة في التوضيح، وأما ما يتعلق بآراء الناظم، فإنه يوردها، وقد يستعين في توضيحها بما صرح به صاحبها في كتبه الأخرى، فإن ارتضاها أقرها وأمرها، وإلا أعرض عليها، فردها أو أوهنها، كما تقدم في اعتراضاته.

وكذلك صنع بكثير من الآراء النحوية الأخرى، فما إرتضاها منها بنى عليه قوله، وما عداه نبه على ضعفه، أو حكم برده، ذاكراً أعيان المخالفين أحياناً، وقد يكتفي بالحكم على القول من غير تعرض لصاحبه، كما تقدم في اعتراضاته -أيضاً-، وكثيراً ما يعتمد على رأي معين ويفعل ما عداه، مما قد يظن معه أنه للسائلة محل اتفاق، كقوله في باب المغرب والمبني: «فالأصل في الاسم الإعراب، وبنائه عارض، والفعل عكسه»<sup>(١)</sup>. اهـ. فهنا قول البصريين، وأما الكوفيون فيذهبون إلى أن الإعراب أصل في الاسم والفعل، كما هو موضح في موضعه.

- وكقوله -في حكم الفصل بين فعل التعجب ومعموله-: «فلا يفصل بينهما بغير الظرف والجار والمجرور»<sup>(٢)</sup>. اهـ. وقد ذهب الأخفش والمبرد وأكثر البصريين إلى منع الفصل بينهما مطلقاً، كما هو موضح في موضعه.

(١) ينظر: الشرح والتعليق ص ٨٦.

(٢) ينظر: المرجع نفسه ص ٥٦٩.

- وكقوله -عند حديثه عن اللزوم الإضافة إلى الجمل-: «وهو ما يضاف إلى الجمل الفعلية خاصة كـ "إذا" غير الفعائية»<sup>(١)</sup>. وهذا قول جمهور البصريين، وأما الأخفش والكوفيون فذهبوا إلى جواز إضافة "إذا" الظرفية إلى الجمل الاسمية متمسكاً بظواهر الشواهد، كما هو موضح في موضعه.

وقد يكون في مسألة ما عده أقوال فيشير إلى بعض ويفعل بعضاً. كقوله -وهو يتحدث عن "مد" و"منذ"-: «فيكونان اسمين في موضعين أحدهما: أن يقع بعدهما اسم مرفوع نحو: ... وهل هما مبتدآن وما بعدهما خبرهما أو بالعكس؟ على قولين...»<sup>(٢)</sup>.

فالقولان اللذان أشار إليهما للبصريين، وأما جمهور الكوفيين فذهبوا إلى أن الاسم بعدهما مرفوع بفعل محذوف، كما هو موضح في موضعه<sup>(٣)</sup>، ولم يطرئ لذلك الشارح.

- وكقوله -في حديثه عن الضمائر-: «وسبب باتها شبه أكثرها بالحرف في الوضع»<sup>(٤)</sup>. فهنا قول أكثر النحويين، وقال بعضهم: "بل لشبه الحرف في معناه"، وقيل: "بل في افتقاره"، وقيل: "بل في جموده"، وقيل غير ذلك<sup>(٥)</sup>.

#### المبحث الثامن

##### شواهد

استشهد إبراهيم بن القيم على ما يرد من المسائل النحوية بالقرآن

(١) ينظر: المرجع نفسه ص ٤٩٤. (٢) ينظر: المرجع نفسه ص ٤٦١.

(٣) ينظر: الشرح والتعليق ص ٤٦١. (٤) ينظر: المرجع نفسه ص ١١٤.

(٥) ينظر: المرجع نفسه ص ١١٤.

تميز به، أن كل باب فيه مفتوح بتمهيد يسير -وقلما فاتته ذلك- يذكر فيه الحد الاصطلاحي لذلك الباب، ومحترزاته، أو شروطه، أو اشتقاقه، أو سبب إعماله أو إهماله، أو تسميته بذلك الاسم، ونحو ذلك، مما تدعو الحاجة إلى معرفته، فإذا شرع في الشرح تحدث بحسب ما يملكه عليه اجتهداه، ممثلاً للمسائل بأمثلة الناظم نفسه، وكثيراً ما يزيد عليها رغبة في التوضيح، وأما ما يتعلق بأراء الناظم، فإنه يوردها، وقد يستعين في توضيحها بما صرح به صاحبها في كتبه الأخرى، فإن ارتضاها أقرها وأمرها، وإلا أعرض عليها، فردها أو أوهنها، كما تقدم في اعتراضاته.

وكذلك صنع بكثير من الآراء النحوية الأخرى، فما إرتضاها منها بنى عليه قوله، وما عداه نبه على ضعفه، أو حكم برده، ذاكراً أعيان المخالفين أحياناً، وقد يكتفي بالحكم على القول من غير تعرض لصاحبه، كما تقدم في اعتراضاته -أيضاً-، وكثيراً ما يعتمد على رأي معين ويفعل ما عداه، مما قد يظن معه أنه للسائلة محل اتفاق، كقوله في باب المغرب والمبي: «فالأصل في الاسم الإعراب، وبنائه عارض، والفعل عكسه»<sup>(١)</sup>. هـ. فهنا قول البصريين، وأما الكوفيون فيذهبون إلى أن الإعراب أصل في الاسم والفعل، كما هو موضح في موضعه.

- وكقوله -في حكم الفصل بين فعل التعجب ومعموله-: «فلا يفصل بينهما بغير الظرف والجار والمجرور»<sup>(٢)</sup>. هـ. وقد ذهب الأخفش والمبرد وأكثر البصريين إلى منع الفصل بينهما مطلقاً، كما هو موضح في موضعه.

(١) ينظر: الشرح والتعليق ص ٨٦.

(٢) ينظر: المرجع نفسه ص ٥٦٩.

- وكقوله -عند حديثه عن اللازم الإضافة إلى الجمل-: «وهو ما يضاف إلى الجمل الفعلية خاصة كـ "إذا" غير الفعائية»<sup>(١)</sup>. وهذا قول جمهور البصريين، وأما الأخفش والكوفيون فذهبوا إلى جواز إضافة "إذا" الظرفية إلى الجمل الاسمية متمسكاً بظواهر الشواهد، كما هو موضح في موضعه.

وقد يكون في مسألة ما عده أقوال فيشير إلى بعض ويفعل بعضاً. كقوله -وهو يتحدث عن "مد" و"منذ"-: «فيكونان اسمين في موضعين أحدهما: أن يقع بعدهما اسم مرفوع نحو: ... وهل هما مبتدآن وما بعدهما خبرهما أو بالعكس؟ على قولين...»<sup>(٢)</sup>.

فالقولان اللذان أشار إليهما للبصريين، وأما جمهور الكوفيين فذهبوا إلى أن الاسم بعدهما مرفوع بفعل محذوف، كما هو موضح في موضعه<sup>(٣)</sup>، ولم يتطرق لذلك الشارح.

- وكقوله -في حديثه عن الضمائر-: «وسبب باتها شبه أكثرها بالحرف في الوضع»<sup>(٤)</sup>. فهنا قول أكثر النحويين، وقال بعضهم: "بل لشبه الحرف في معناه"، وقيل: "بل في افتقاره"، وقيل: "بل في جموده"، وقيل غير ذلك<sup>(٥)</sup>.

#### المبحث الثامن

##### شواهد

استشهد إبراهيم بن القيم على ما يرد من المسائل النحوية بالقرآن

(١) ينظر: المرجع نفسه ص ٤٩٤. (٢) ينظر: المرجع نفسه ص ٤٦١.

(٣) ينظر: الشرح والتعليق ص ٤٦١. (٤) ينظر: المرجع نفسه ص ١١٤.

(٥) ينظر: المرجع نفسه ص ١١٤.

الكريم، وقراءاته، وبالحديث الشريف، وبأشعار العرب وأقوالها وأمثالها.

أ- أما استشهاد القرآن الكريم فقد كان في المرتبة الأولى من حيث تقديمه على غيره، ومن حيث الكثرة التي بلغ فيها غاية ما أظن أحدا بلغها قبله ولا بعده، فلقد زادت شواهد من الآيات وأبعاضها على ألف آية عند المكرر.

ب- وأما القراءات فقد أولاه أهمية كبيرة أيضا، حيث استشهد بالتواتر منها والشاذ، حتى بلغت شواهد منها خمسين قراءة أو تزيد، معظمها متواترة، صرح في كثير منها بأسماء أصحابها.

ج- وأما الحديث فقد وسع به دائرة استشهاد مقتنيا في ذلك آثار ابن مالك وغيره من النحويين، ولم يبال بأقوال أبي حيان وتعليقه ابن مالك وطلعه في استشهاد به، كما سبق الإشارة إليه عند الحديث عن منهج ابن مالك، وقد ثبتت شواهد ابن القيم منه على أربعين حديثا.

د- وأما الشعر فقد استكثر ابن القيم من الاستشهاد به حتى أربت شواهد منه على خمسمائة بيت.

هـ- وكذلك ورد في ثنايا الشرح كثير من أقوال العرب وأمثالها.

موقفه من السماع:

وابن القيم يوقر السماع ويحكم إليه، ومن أمثلة ذلك قوله: «ولا تؤكد النكرة عند عدم الفائدة اتفاقا، ومع حصول الفائدة فالتحقيق جواز، كما ذهب إليه الكوفيون ازورد السماع به...»<sup>(١)</sup>

- وقوله في موضع آخر: «ولا سماع مع الكوفيين في إجازة: «جاء الزيدان

(١) ينظر: الشرح ص ٦٠٦.

أجمعان»، والمندان جمعاوان»<sup>(٢)</sup>

- وقوله: «وقول الفقهاء ما أحصره -من اختصر- لا يعرف له سماع»<sup>(٣)</sup>

موقفه من القياس:

وابن القيم يقول بالقياس -أحيانا- إذا أعوزه الدليل، ومن أمثله ذلك قوله في المصدر: «وعمله منكرا مجردا من "أل" والإضافة، نحو: ... أقيس لقربه من الفعل»<sup>(٤)</sup>

### المبحث التاسع

#### وفاته

جاء في تاريخ وفاة إبراهيم بن قيم الجوزية -رحمه الله- روايتان: الأولى: تفيد أنه توفي سنة ٧٦٧هـ، وعليها أكثر المراجع القديمة والحديثة.<sup>(٥)</sup> والثانية: تفيد أنه توفي سنة ٧٦٥هـ، وهي رواية التنوكي، وحاجي خليفة<sup>(٦)</sup> وقد توفي -رحمه الله- يوم الجمعة مستهل صفر، ببستانه بالخزوة، وصلي عليه بجامع المزة، ثم صلي عليه بجامع جراح، ودفن عند أبيه بباب الصغير، وحضر جنازته القضاة والأعيان، وكانت حافلة، وقد كان مثرى، ترك مالا جزيلا يقارب مائة ألف درهم، وقد بلغ من العمر ٤٨ سنة.<sup>(٧)</sup>

(١) ينظر: الشرح ص ٦٠٦. (٢) ينظر الشرح ص ٥٦٥.

(٣) ينظر: الشرح والتعليق ص ٥٢١.

(٤) ينظر: الدرر الكامنة ١/٦٠، والبدية والنهاية ٣٢٩٨/١٤، وشرحات الذهب ٢٠٨/٦، والنداء ٨٩/٢، وفهرس الخزانة النجارية ٢٥١/٣، ومعجم المؤلفين ٨٨/١.

(٥) ينظر: معجم المصنفين ٤٠٦/٤، وكشف الظنون ١٥٣/١.

(٦) ينظر: مراجع التعليقات السابقين.

الكريم، وقراءاته، وبالحديث الشريف، وبأشعار العرب وأقوالها وأمثالها.

أ- أما استشهاد القرآن الكريم فقد كان في المرتبة الأولى من حيث تقديمه على غيره، ومن حيث الكثرة التي بلغ فيها غاية ما أظن أحدا بلغها قبله ولا بعده، فلقد زادت شواهد من الآيات وأبعاضها على ألف آية عند المكرر.

ب- وأما القراءات فقد أولاه أهمية كبيرة أيضا، حيث استشهد بالتواتر منها والشاذ، حتى بلغت شواهد منها خمسين قراءة أو تزيد، معظمها متواترة، صرح في كثير منها بأسماء أصحابها.

ج- وأما الحديث فقد وسع به دائرة استشهاد مقتنيا في ذلك آثار ابن مالك وغيره من النحويين، ولم يبال بأقوال أبي حيان وتعليقه ابن مالك وطلعه في استشهاد به، كما سبق الإشارة إليه عند الحديث عن منهج ابن مالك، وقد ثبتت شواهد ابن القيم منه على أربعين حديثا.

د- وأما الشعر فقد استكثر ابن القيم من الاستشهاد به حتى أربت شواهد منه على خمسمائة بيت.

هـ- وكذلك ورد في ثنايا الشرح كثير من أقوال العرب وأمثالها.

موقفه من السماع:

وابن القيم يوقر السماع ويحكم إليه، ومن أمثلة ذلك قوله: «ولا تؤكد النكرة عند عدم الفائدة اتفاقا، ومع حصول الفائدة فالتحقيق جواز، كما ذهب إليه الكثر من أئمة الأصول». (١)

- وقوله في موضع آخر: «ولا سماع مع الكوفيين في إجازة: «جاء الزيدان

(١) ينظر: الشرح ص ٦٠٦.

أجمعان»، والمندان جمعاوان» (٢).

- وقوله: «وقول الفقهاء ما أحصره -من اختصر- لا يعرف له سماع» (٣).

موقفه من القياس:

وابن القيم يقول بالقياس -أحيانا- إذا أعوزه الدليل، ومن أمثله ذلك قوله في المصدر: «وعمله منكرا مجردا من "أل" والإضافة، نحو: ... أقيس لقربه من الفعل» (٤).

### المبحث التاسع

#### وفاته

جاء في تاريخ وفاة إبراهيم بن قيم الجوزية -رحمه الله- روايتان: الأولى: تفيد أنه توفي سنة ٧٦٧هـ، وعليها أكثر المراجع القديمة والحديثة (٥). والثانية: تفيد أنه توفي سنة ٧٦٥هـ، وهي رواية التنوكي، وحاجي خليفة (٦) وقد توفي -رحمه الله- يوم الجمعة مستهل صفر، ببستانه بالخزوة، وصلي عليه بجامع المزة، ثم صلي عليه بجامع جراح، ودفن عند أبيه بباب الصغير، وحضر جنازته القضاة والأعيان، وكانت حافلة، وقد كان مثرى، ترك مالا جزيلا يقارب مائة ألف درهم، وقد بلغ من العمر ٤٨ سنة. (٧)

(١) ينظر: الشرح ص ٦٠٦. (٢) ينظر الشرح ص ٥٦٥.

(٣) ينظر: الشرح والتعليق ص ٥٢١.

(٤) ينظر: الدرر الكامنة ١/٦٠، والبدية والنهاية ١٤/٣٢٩٨، وشرحات الذهب ٦/٢٠٨، والنداء ٢/٨٩، وفهرس الخزانة النورية ٣/٢٥١، ومعجم المؤلفين ١/٨٨.

(٥) ينظر: معجم المصنفين ٤/٤٠٦، وكشف الظنون ١/١٥٣.

(٦) ينظر: مراجع التعليقات السابقين.

رَفَعُ  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

الفصل الثالث

الشرح

وفيه مباحث

رَفَعُ  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

الفصل الثالث

الشـرح

وفيه مباحث

## المبحث الأول

## توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه

لقد أثبتت المصادر والمراجع القديمة والحديثة اسم هذا الشرح ونسبته إلى مؤلفه، فقد قال الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ في المعجم المختص -وهو يتحدث عن مؤلف الكتاب-: «تفقه بأبيه، وشارك في العربية، وسمع وتبّه، وأسمعه أبوه بالحجاز، وطلب بنفسه، ودرس بالصدقية<sup>(١)</sup>، والتدمرية<sup>(٢)</sup>، وله تصدير بجامع الأموي، وشرح ألفية ابن مالك، وسماه: "إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك"<sup>(٣)</sup>». ١هـ.

- ونقل النعماني المتوفى سنة ٩٢٧هـ عن ابن مفلح قوله في طبقاته: «إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب -الشيخ العلامة- برهان الدين، ابن الشيخ الملقب...، وشرح ألفية ابن مالك وسماه: "إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك"<sup>(٤)</sup>». ١هـ.

- وذكره حاجي خليفة المتوفى سنة ١٠٦٧هـ ضمن شراح الألفية فقال: «شرحها... و... والشيوخ برهان الدين: إبراهيم بن محمد بن قيس

(١) مدرسة معروفة آنذاك، واقفها هو صدر الدين أسعد بن المنجا بن بركات التنوخي الحنبلي، ولد سنة ٥٩٨هـ وتوفي سنة ٦٥٧هـ، ونسبت هذه المدرسة إليه، انظر: العمر وفيات سنة ٦٥٧هـ، والبنية والنهاية وفيات السنة المذكورة، والدارس للنعماني ٨٦/٢.

(٢) ينظر النارس في تاريخ المدارس ٨٩/٢.

(٣) ينظر الدرر الكامنة ٦٠/١، وشنرات الذهب ٢٠٨/٦.

(٤) ينظر النارس في تاريخ المدارس ٨٩/٢-٩٠.



## المبحث الأول

## توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه

لقد أثبتت المصادر والمراجع القديمة والحديثة اسم هذا الشرح ونسبته إلى مؤلفه، فقد قال الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ في المعجم المختص -وهو يتحدث عن مؤلف الكتاب-: «تفقه بأبيه، وشارك في العربية، وسمع وتبّه، وأسمعه أبوه بالحجاز، وطلب بنفسه، ودرس بالصدقية<sup>(١)</sup>، والتدمرية<sup>(٢)</sup>، وله تصدير بجامع الأموي، وشرح ألفية ابن مالك، وسماه: "إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك"<sup>(٣)</sup>». ١هـ.

- ونقل النعماني المتوفى سنة ٩٢٧هـ عن ابن مفلح قوله في طبقاته: «إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب -الشيخ العلامة- برهان الدين، ابن الشيخ الملقب...، وشرح ألفية ابن مالك وسماه: "إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك"<sup>(٤)</sup>». ١هـ.

- وذكره حاجي خليفة المتوفى سنة ١٠٦٧هـ ضمن شراح الألفية فقال: «شرحها... و... والشيوخ برهان الدين: إبراهيم بن محمد بن قيس

(١) مدرسة معروفة آنذاك، واقفها هو صدر الدين أسعد بن المنجا بن بركات التنوخي الحنبلي، ولد سنة ٥٩٨هـ وتوفي سنة ٦٥٧هـ، ونسبت هذه المدرسة إليه، انظر: العمر وفيات سنة ٦٥٧هـ، والبنية والنهاية وفيات السنة المذكورة، والدارس للنعماني ٨٦/٢.

(٢) ينظر النارس في تاريخ المدارس ٨٩/٢.

(٣) ينظر الدرر الكامنة ٦٠/١، وشنرات الذهب ٢٠٨/٦.

(٤) ينظر النارس في تاريخ المدارس ٨٩/٢-٩٠.

الجزوية، ... وسماه: "إرشاد السالك".<sup>(١)</sup> إ.هـ.

- وذكره عمر كحاله فقال: «إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية... عالم في النحو، والفقه، له شرح ألفية ابن مالك سماه: "إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك".<sup>(٢)</sup> إ.هـ.
- وذكره بكر بن عبدالله أبو زيد فقال -وهو يتحدث عن الشيخ-: «ابن إبراهيم العلامة، النحوي، الفقيه، وله في النحو اليد الطولى، فشرح ألفية ابن مالك وسماه: "إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك".<sup>(٣)</sup>... إلخ. ١.هـ.

#### المبحث الثاني

##### موضوعه، والدافع إلى تأليفه

أما موضوع الشرح فهو: النحو والصرف.

وأما الدافع إلى تأليفه: فقد أفصح عنه الشارح في بداية الشرح. فقال: «أما بعد حمد الله مستحق الحمد لكماله، والصلاة على نبيه محمد وآله، فإن بعض من قرأ كتاب الخلاصة، وأظهر إلى فهم معانيه الخاصة، طلب مني أن أوضح له ما تضمنته من الفوائد، وأكثر من ذلك في المصادر والموارد، إلى أن استخرت الله تعالى بإملاء شرح يوضح معانيه، من غير تعرض لزيادة على ما فيه إلا حيث دعت الحاجة، واجتهدت في تحريره حسب الطاقة».

#### المبحث الثالث

##### هيكلة الكتاب العلمية

وتظهر من خلال عقد موازنة بينه وبين شرحين من شروح الألفية:

- (١) ينظر: كشف الظنون ١٥٣/١. ينظر: معجم المؤلفين ٨٨/١.
- (٢) ينظر: كتابه ابن قيم الجوزية، حياته وآثاره ص ٢٢-٢٣.

موازنة بين شرح إبراهيم بن القيم. وشرحي: ابن الناطم. وابن عقيل. لما كانت شروح الألفية كثيرة، وكل شرح سلك فيه شارحه منهجاً خاصاً، وكان شرح ابن القيم غير مشتهر، رأيت أن أبين ما لهذا الشرح من منزلة علمية بين تلك الشروح، وإثبات ذلك بعقد موازنة بينه وبين شرحين من شروح الألفية، ولما كانت الشروح متقاطعة عبر الأزمان، رأيت أن يكون أحد الشرحين من الشروح المتقدمة عليه، والثاني: من الشروح التي آلفت في عصره، فانتخبت للأول: شرح ابن الناطم (بدر الدين) المتوفى سنة ٦٨٦هـ. والثاني: شرح ابن عقيل، المتوفى سنة ٧٦٩هـ، ولا يخفى ما لهُذين العالمين من الشهرة العلمية الواسعة، فإن الناطم هو الذي قال عنه البيهقي المتوفى ٧٢٦هـ -وهو أحد معاصريه-: «لم يترك -أي ابن مالك- بعده في هذا العلم مثله -أي: ابن الناطم- في الشام فيما علمنا».<sup>(١)</sup>

وقال عنه ابن قاضي شبهه المتوفى ٨٥١هـ: «لم يكن في وقته مثله».<sup>(٢)</sup> وأما ابن عقيل فهو الذي قال عنه شيخه أبوحيان، المتوفى ٧٤٥هـ: «ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل».<sup>(٣)</sup> ولإجراء الموازنة بين هذه الشروح سأذكر ثلاثة نماذج من مواضع مختلفة من النظم، ثم أعرض ما قيل في شرحها في الشروح الثلاثة:

- (١) ينظر: ذيل مرآة الزمان ٣٣٠/٤. الطبعة الأولى، مطبعة مجلس دائرة المعارف الشامية، حيدر آباد، الدكن، ١٩٦١هـ.
- (٢) ينظر: طبقات النحاة واللغويين ص ٢٤٧، تحقيق: محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف ١٩٧٣م.
- (٣) ينظر: مقدمة المساعد: ص د.

الجزوية، ... وسماه: "إرشاد السالك".<sup>(١)</sup> إ.هـ.

- وذكره عمر كحاله فقال: «إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية... عالم في النحو، والفقه، له شرح ألفية ابن مالك سماه: "إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك".<sup>(٢)</sup> إ.هـ.
- وذكره بكر بن عبد الله أبو زيد فقال -وهو يتحدث عن الشيخ-: «ابن إبراهيم العلامة، النحوي، الفقيه، وله في النحو اليد الطولى، فشرح ألفية ابن مالك وسماه: "إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك".<sup>(٣)</sup>... إلخ. ١.هـ.

#### المبحث الثاني

##### موضوعه، والدافع إلى تأليفه

أما موضوع الشرح فهو: النحو والصرف.

وأما الدافع إلى تأليفه: فقد أفصح عنه الشارح في بداية الشرح. فقال: «أما بعد حمد الله مستحق الحمد لكماله، والصلاة على نبيه محمد وآله، فإن بعض من قرأ كتاب الخلاصة، وأظهر إلى فهم معانيه الخاصة، طلب مني أن أوضح له ما تضمنته من الفوائد، وأكثر من ذلك في المصادر والموارد، إلى أن استخرت الله تعالى بإملاء شرح يوضح معانيه، من غير تعرض لزيادة على ما فيه إلا حيث دعت الحاجة، واجتهدت في تحريره حسب الطاقة».

#### المبحث الثالث

##### هيكلة الكتاب العلمية

وتظهر من خلال عقد موازنة بينه وبين شرحين من شروح الألفية:

- (١) ينظر: كشف الظنون ١٥٣/١. ينظر: معجم المؤلفين ٨٨/١.
- (٢) ينظر: كتابه ابن قيم الجوزية، حياته وآثاره ص ٢٢-٢٣.

موازنة بين شرح إبراهيم بن القيم. وشرحي: ابن الناطم. وابن عقيل. لما كانت شروح الألفية كثيرة، وكل شرح سلك فيه شارحه منهجاً خاصاً، وكان شرح ابن القيم غير مشتهر، رأيت أن أبين ما لهذا الشرح من منزلة علمية بين تلك الشروح، وإثبات ذلك بعقد موازنة بينه وبين شرحين من شروح الألفية، ولما كانت الشروح متناظرة عبر الأزمان، رأيت أن يكون أحد الشرحين من الشروح المتقدمة عليه، والثاني: من الشروح التي آلفت في عصره، فانتخبت للأول: شرح ابن الناطم (بدر الدين) المتوفى سنة ٦٨٦هـ. والثاني: شرح ابن عقيل، المتوفى سنة ٧٦٩هـ، ولا يخفى ما لهُذين العالمين من الشهرة العلمية الواسعة، فإن الناطم هو الذي قال عنه البيهقي المتوفى ٧٢٦هـ -وهو أحد معاصريه-: «لم يترك -أي ابن مالك- بعده في هذا العلم مثله -أي: ابن الناطم- في الشام فيما علمنا».<sup>(١)</sup>

وقال عنه ابن قاضي شبهه المتوفى ٨٥١هـ: «لم يكن في وقته مثله».<sup>(٢)</sup> وأما ابن عقيل فهو الذي قال عنه شيخه أبوحيان، المتوفى ٧٤٥هـ: «ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل».<sup>(٣)</sup> ولإجراء الموازنة بين هذه الشروح سأذكر ثلاثة نماذج من مواضع مختلفة من النظم، ثم أعرض ما قيل في شرحها في الشروح الثلاثة:

- (١) ينظر: ذيل مرآة الزمان ٣٣٠/٤. الطبعة الأولى، مطبعة مجلس دائرة المعارف الشامية، حيدر آباد، الدكن، ١٩٦١هـ.
- (٢) ينظر: طبقات النحاة واللغويين ص ٢٤٧، تحقيق: محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف ١٩٧٣م.
- (٣) ينظر: مقدمة المساعد: ص د.

- قال ابن مالك في باب الحال:

والحال قد يحى ذا تعدد لقرو -فاعلم- وغير مفرد

قال ابن الناطم في شرح هذا البيت:

«الحال شبيهة بالخبر، والنعت، فيحوز أن تتعدد صاحبها مفرد، وأن تعدد صاحبها متعدد، فالأول نحو: «جاء زيد راكباً ضاحكاً»، ومنع ابن عصفور حواز تعدد الحال في هذا النحو قياساً على الظرف، وليس بشئ.

والثاني: نحو: «جاء زيد وعمرو مسرعين، ولقيته مصعباً متحيراً»، قال الله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَالِّينَ﴾.<sup>(١)</sup> وقال الشاعر:

متى ما تلقني فرديسن ترجف روائف ألييك وتستطارا  
وقال الآخر:

عهدت سعاد ذات هوى معني فزدت وزاد سلوانا هواها  
"ذات الهوى" حال من "سعاد" و "معني" حال من الفاعل.<sup>(٢)</sup> اهـ.

- وقال ابن عقيل في شرح البيت:

يحوز تعدد الحال وصاحبها مفرد أو متعدد، فمثال الأول: «جاء زيد راكباً ضاحكاً» فـ"راكباً" وحالان من "زيد" والعامل فيهما "جاء".

ومثال الثاني: «لقيت هنذا مصعباً منحدراً» فـ"مصعباً" حال من التاء و "منحدراً" حال من "هنذا" والعامل فيهما: "لقيت" ومنه قوله:

لقي ابني أخيه خائفاً متجديده، فأصابوا مغنماً

(١) من الآية ٢٣، من سورة إبراهيم.

(٢) ينظر: شرح ابن الناطم ص ٣٢٦.

فـ"خائفاً" حال من "ابني" و "متجديده" حال من "أخويه" والعامل فيهما "لقي"، فعند ظهور المعنى ترد كل حال إلى ما تليق به، وعند عدم ظهوره يجعل أول الحالين لثاني الاسمين، وثانيهما لأول الاسمين، ففسي قولك: «لقيت زيدا مصعباً منحدراً» يكون "مصعباً" حال من "زيد" و "منحدراً" حال من التاء.<sup>(١)</sup> اهـ.

- وقال ابن القيم في شرح البيت:

قد تقرر أن الحال من صاحبها بمنزلة الخبر من المبتدأ، وبمنزلة الصفة من الموصوف، فلذلك نجى متعددة مع كونها لواحد، إما بعطف نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَشْرِكُ بِرَبِّهِ مَصَدَقًا بِكَلِمَةٍ مِنْ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾.<sup>(٢)</sup> وإما دونه نحو: عَهِدْتُ مَغْنِياً مَغْنِياً مِنْ أَجْرَتِهِ ... ..

ثم هذا لتعدد يكون جائزاً - كما مثل - ويكون واجباً، وذلك في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يلب مجموعها على معنى واحد، نحو: «أكلت الرمان حلوا حامضاً».

الثانية: أن تقع بعد "إما" نحو: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾.<sup>(٣)</sup>

الثالثة: أن تقع بعد "لا" نحو: ﴿فَإِنْ لَهُ جَهَنَّمُ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾.<sup>(٤)</sup>

أما تعددها مع كون صاحبها متعدداً فلا خلاف في جوازه، وهو منقسم إلى ثلاثة أقسام:

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/٢٧٤.

(٢) من الآية ٣٩، من سورة آل عمران.

(٣) الآية ٣، من سورة الإنسان.

(٤) من الآية ٧٤، من سورة طه.

- قال ابن مالك في باب الحال:

والحال قد يحى ذا تعدد لقرو -فاعلم- وغير مفرد  
قال ابن الناطم في شرح هذا البيت:

«الحال شبيهة بالخبر، والنعت، فيحوز أن تتعدد صاحبها مفرد، وأن تعدد صاحبها متعدد، فالأول نحو: «جاء زيد راكباً ضاحكاً»، ومنع ابن عصفور حواز تعدد الحال في هذا النحو قياساً على الظرف، وليس بشئ.

والثاني: نحو: «جاء زيد وعمرو مسرعين، ولقيته مصعباً متحيراً»، قال الله تعالى: ﴿وسخر لكم الشمس والقمر ذابين﴾<sup>(١)</sup> وقال الشاعر:

متى ما تلقني فرديسن ترجف روائف اليحك وتستطارا  
وقال الآخر:

عهدت سعاد ذات هوى معني فزدت وزاد سلوانا هواها  
"ذات الهوى" حال من "سعاد" و "معني" حال من الفاعل<sup>(٢)</sup>. اهـ.

- وقال ابن عقيل في شرح البيت:

يحوز تعدد الحال وصاحبها مفرد أو متعدد، فمثال الأول: «جاء زيد راكباً ضاحكاً» فـ"راكباً" وحالان من "زيد" والعامل فيهما "جاء".

ومثال الثاني: «لقيت هنذا مصعباً منحدراً» فـ"مصعباً" حال من التاء و "منحدراً" حال من "هنذا" والعامل فيهما: "لقيت" ومنه قوله:

لقي ابني أخيه خائفاً متجديده، فأصابوا مغنماً

(١) من الآية ٢٣، من سورة إبراهيم.

(٢) ينظر: شرح ابن الناطم ص ٣٢٦.

فـ"خائفاً" حال من "ابني" و "متجديده" حال من "أخويه" والعامل فيهما "لقي"، فعند ظهور المعنى ترد كل حال إلى ما تليق به، وعند عدم ظهوره يجعل أول الحالين لثاني الاسمين، وثانيهما لأول الاسمين، ففسي قولك: «لقيت زيدا مصعباً منحدراً» يكون "مصعباً" حال من "زيد" و "منحدراً" حال من التاء<sup>(١)</sup>. اهـ.

- وقال ابن القيم في شرح البيت:

قد تقرر أن الحال من صاحبها بمنزلة الخبر من المبتدأ، وبمنزلة الصفة من الموصوف، فلذلك نجى متعددة مع كونها لواحد، إما بعطف نحو: ﴿إن الله يشترك ببحي مصداقاً بكلمة من الله وسيدا وحضوراً﴾<sup>(٢)</sup> وإما دونه نحو:

عُهدت مغنياً مغنياً من أحرته

ثم هذا لتعدد يكون جائزاً - كما مثل - ويكون واجباً، وذلك في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يلب مجموعها على معنى واحد، نحو: «أكلت الرمان حلوا حامضاً».

الثانية: أن تقع بعد "إما" نحو: ﴿إنا هديناك السبيل إما شاكراً وإما كفوراً﴾<sup>(٣)</sup>

الثالثة: أن تقع بعد "لا" نحو: ﴿فإن له جهنم لا يموت فيها ولا يحيى﴾<sup>(٤)</sup>

أما تعددها مع كون صاحبها متعدداً فلا خلاف في جوازه، وهو منقسم إلى ثلاثة أقسام:

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/٢٧٤.

(٢) من الآية ٣٩، من سورة آل عمران.

(٣) الآية ٣، من سورة الإنسان.

(٤) من الآية ٧٤، من سورة طه.

الأول: ماتعددا فيه لفظا ومعنى، كقوله:

ورأينا سرف تدركا المنايا مُعدرة لنا ومقدرنا<sup>(١)</sup>

الثاني: ماتعددت فيه لفظا وصاحبها معنى، نحو: «لقيت أخويك راكبا وماشيا».

الثالث: عكسه، نحو: «وسخر لكم الشمس والقمر دائين»<sup>(٢)(٣)</sup> هـ.

أولاً: أهم وجوه الاتفاق بين الشروح:

- (١) اتفقت الشروح الثلاثة في أنها شرحت بيتا واحدا من نظم الألفية.
- (٢) اتفقت الشروح في الطريقة التي شرح بها البيت، وهي أنها ذكرت البيت بتمامه ثم شرحته، ولم تجزئه أجزاء وتجزئه بالشرح كما هي طريقة بعض الشراح.
- (٣) اتفقت الشروح في الاعتماد على كلام النحاة السابقين في تقرير للمسائل النحوية وتوضيحها.
- (٤) اتفقت الشروح في عدم التعصب لأحد للمذاهب النحوية، وإن كانت النزعة البصرية تغلب عليها، مما قد يفسر بمناة المذهب البصري ولاسيما في القضايا النحوية.
- (٥) اتفقت الشروح في الأسلوب الواضح السهل البعيد عن التعقيد.

ثانياً: أهم وجوه الاختلاف بين الشروح الثلاثة:

- (١) خالف ابن القيم في شرحه هذا البيت الشارحين الآخرين، فبينما نجد
- (١) هذا البيت من الوافر، وهو لعمرو بن كلثوم، وسوف يأتي تجزيه في موضعه.
- (٢) من الآية ٣٣، من سورة إبراهيم.
- (٣) بنظر هذه القطعة من كلام ابن القيم في ص ٤١٨ .

ابن النظم، وابن عقيل، يجعلان كيفية التعدد ويذكران من صورها صورتين فقط. وهما:

✽ أن تعدد الحال وصاحبها مفرد.

✽ أن تتعدد الحال ويتعدد صاحبها.

نجد ابن القيم يفصل المسألة تفصيلا دقيقا مستوفيا لجميع صور التعدد فيذكر أن الحال إذا تعددت وصاحبها مفرد، إما أن تتعدد بعطف، وإما بدونه، ثم يستشهد للأول بأقوى الشواهد على الإطلاق، وهو القرآن، فقد اشتملت الآية المذكورة على ثلاثة أحوال. وهي: «مصدقا... وسيّدا... وجصورا». وهذه الأحوال متعاطفة، ثم يستشهد للثاني بالشعر العربي، فقد اشتمل البيت المذكور على حالين. وهما: «مغنيا مغنيا» وهاتان الحالان تعددتا من دون عطف. ثم يزيد الأمر تفصيلا فيذكر أن التعدد مع كون صاحب الحال مفردا تارة يكون جائزا، وتارة يكون واجبا، ثم بين صور وجوبه، وهي ثلاث، واستشهد لاثنتين منها بالقرآن، ومثل للثالثة.

ثم انتقل إلى الوجه الثاني للتعدد وهو أن تعدد الحال ويتعدد صاحبها، وبين أنه لاخلاف في جواز ذلك، ثم أخذ في بيان الصور المحتملة في ذلك. وهي ثلاث -أيضا-، مستشهدا لإحداها بالقرآن، وللثانية بالشعر، ومثلا للأخيرة.

ثلت: هذا التفصيل الذي حج أطراف المسألة وصورها، والذي استدهاه المقام لم نره في الشرحين الآخرين.

- ٢- استشهد ابن النظم في شرح البيت بآية واحدة وبيتين من الشعر، واستشهد ابن عقيل في شرح البيت بيت واحد فقط،

الأول: ماتعددا فيه لفظا ومعنى، كقوله:

ورأينا سرف تدركا المنايا مُعْدَرَةً لنا ومقدرينا<sup>(١)</sup>

الثاني: ماتعددت فيه لفظا وصاحبها معنى، نحو: «لقيت أخويك راكبا وماشيا».

الثالث: عكسه، نحو: «وسخر لكم الشمس والقمر دائبين»<sup>(٢)(٣)</sup> هـ.

أولاً: أهم وجوه الاتفاق بين الشروح:

- (١) اتفقت الشروح الثلاثة في أنها شرحت بيتا واحدا من نظم الألفية.
- (٢) اتفقت الشروح في الطريقة التي شرح بها البيت، وهي أنها ذكرت البيت بتمامه ثم شرحته، ولم تجزئه أجزاء وتجزئه بالشرح كما هي طريقة بعض الشراح.
- (٣) اتفقت الشروح في الاعتماد على كلام النحاة السابقين في تقرير للمسائل النحوية وتوضيحها.
- (٤) اتفقت الشروح في عدم التعصب لأحد للمذاهب النحوية، وإن كانت النزعة البصرية تغلب عليها، مما قد يفسر بمناخ المذهب البصري ولاسيما في القضايا النحوية.
- (٥) اتفقت الشروح في الأسلوب الواضح السهل البعيد عن التعقيد.

ثانياً: أهم وجوه الاختلاف بين الشروح الثلاثة:

- (١) خالف ابن القيم في شرحه هذا البيت الشارحين الآخرين، فبينما نجد
- (١) هذا البيت من الوافر، وهو لعمر بن كلثوم، وسوف يأتي تجزيه في موضعه.
- (٢) من الآية ٣٣، من سورة إبراهيم.
- (٣) بنظر هذه القطعة من كلام ابن القيم في ص ٤١٨ .

ابن النظم، وابن عقيل، يجعلان كيفية التعدد ويذكران من صورها صورتين فقط. وهما:

✽ أن تعدد الحال وصاحبها مفرد.

✽ أن تتعدد الحال ويتعدد صاحبها.

نجد ابن القيم يفصل المسألة تفصيلا دقيقا مستوفيا لجميع صور التعدد فيذكر أن الحال إذا تعددت وصاحبها مفرد، إما أن تتعدد بعطف، وإما بدونه، ثم يستشهد للأول بأقوى الشواهد على الإطلاق، وهو القرآن، فقد اشتملت الآية المذكورة على ثلاثة أحوال. وهي: «مصدقاً... وسيّدا... وحضوراً». وهذه الأحوال متعاطفة، ثم يستشهد للثاني بالشعر العربي، فقد اشتمل البيت المذكور على حالين. وهما: «مغنيا مغنيا» وهاتان الحالان تعددتا من دون عطف. ثم يزيد الأمر تفصيلا فيذكر أن التعدد مع كون صاحب الحال مفردا تارة يكون جائزا، وتارة يكون واجبا، ثم بين صور وجوبه، وهي ثلاث، واستشهد لاثنتين منها بالقرآن، ومثل للثالثة.

ثم انتقل إلى الوجه الثاني للتعدد وهو أن تعدد الحال ويتعدد صاحبها، وبين أنه لاخلاف في جواز ذلك، ثم أخذ في بيان الصور المحتملة في ذلك. وهي ثلاث -أيضا-، مستشهدا لإحداها بالقرآن، وللثانية بالشعر، وممثلا للأخيرة.

ثلت: هذا التفصيل الذي حج أطراف المسألة وصورها، والذي استدهاه المقام لم نره في الشرحين الآخرين.

- ٢- استشهد ابن النظم في شرح البيت بآية واحدة وبيتين من الشعر، واستشهد ابن عقيل في شرح البيت بيت واحد فقط،

واستشهد ابن القيم في شرح البيت بأربع آيات وبيتين، فإيراد ابن القيم لهذا العدد الكثير من الشواهد في شرح بيت واحد، دليل على غزارة مادته وقوة استحضاره، مما يعدّ من مميزات شرحه.

٣ ذكر ابن الناطم مخالفة ابن عصفور في جواز تعدد الحال إذا كان صاحبها مفرداً ولم يتطرق إلى ذلك ابن القيم ولا ابن عقيل.

٤ كما أن ابن عقيل نصّ على كيفية ردّ كلّ حال إلى صاحبها، عند تعدد كلّ منهما وعدم ظهور المعنى بأن يجعل أول الحالين لثاني الاسمين، وثانيهما لأول الاسمي، ولم يتطرق لذلك ابن الناطم ولا ابن القيم.

٥ وقد تميّز شرح ابن القيم عن الشرحين الآخرين بميزة عامة تشمل باب الحال الذي منه بيت المرازنة وغيره، وذلك أنه التزم بافتتاح كل باب بتمهيد ولم يحدّ عن هذا المنهج إلا قليلاً، كما تقدم في منهجه.

ب) قال ابن مالك في باب التوكيد:

بالنفس أو بالعين الاسم أكداً مع ضمير طابق المؤكداً

قال ابن الناطم في شرح هذا البيت:

«اعلم أن التوكيد نوعان: لفظي، ومعنوي».

فأما اللفظي فسيأتي ذكره.

وأما المعنوي فهو: التابع، الراجع احتمال تقدير إضافة إلى المتبوع، أو إرادة الخصوص بما ظاهره العموم، ويجيء في الأرض الأول بإلفظ "النفس" والعين" مضافين إلى ضمير المؤكّد مطابقاً له في الأفراد، والتذكير وفروعهما، تقول: «جاء زيد نفسه» فتوقع بذكر النفس احتمال كون الجاهي رسول زيد، أو غيره، أو نحو ذلك، ويصير به الكلام نصّاً على ما هو الظاهر منه، وكذا إذا

قلت: «لقيت زيدا عينه» أ.هـ (٥٠١).

وقال ابن عقيل في شرح البيت:

«التوكيد قسمان: أحدهما: التوكيد اللفظي، وسيأتي. والثاني: التوكيد

المعنوي، وهو على ضربين: أحدهما: ما يقع توهم مضاف إلى المؤكّد، وهو المراد بهذين البيتين، وله لفظان: النفس، والعين، وذلك نحو: «جاء زيد نفسه» فـ"نفسه" توكيد لـ"زيد" وهو يرفع توهم أن يكون التقدير «جاء خير زيد، أو رسوله»، وكذلك: «جاء زيد عينه».

ولابد من إضافة النفس أو العين إلى ضمير يطابق المؤكّد، نحو: «جاء زيد نفسه، أو عينه، وهند نفسها، أو عينها» أ.هـ (٢٠٦/١-٢٠٧).

وقال ابن القيم ممهداً للموضوع:

«التوكيد: وهو تقوية المعنى في النفس، وقصد رفع الشك عن الحديث،

أو المحدث عنه.

فتقوية المعنى في النفس يشمل: التوكيد بالقسم، و"إن" و"السلام" وغيرها، وقصد رفع الشك عن الحديث يشمل: توكيد الفعل بالمصدر، وتأكيد عامل الحال بها.

وقصد رفع الشك عن المحدث عنه: هو المقصود بالتوبيه هنا، وهو التابع الراجع توهم النسبة إلى غير المتبوع، أو إلى بعضه.

فالتابع جنس يشمل أنواع، ومابعد فصل مخرج لساترها.

وتقسيم رفع التوهم يشمل: «جاء زيد نفسه» و«جاء القوم كلهم».

ثم ذكر ابن القيم البيت السابق، وقال في شرحه:

«بدأ بالكلام عن التأكيد المعنوي، وقدم ماسيق لرفع توهم الجاز عن



واستشهد ابن القيم في شرح البيت بأربع آيات وبيتين، فإيراد ابن القيم لهذا العدد الكثير من الشواهد في شرح بيت واحد، دليل على غزارة مادته وقوة استحضاره، مما يعدّ من مميزات شرحه.

٣ ذكر ابن الناطم مخالفة ابن عصفور في جواز تعدد الحال إذا كان صاحبها مفرداً ولم يتطرق إلى ذلك ابن القيم ولا ابن عقيل.

٤ كما أن ابن عقيل نصّ على كيفية ردّ كلّ حال إلى صاحبها، عند تعدد كلّ منهما وعدم ظهور المعنى بأن يجعل أول الحالين لثاني الاسمين، وثانيهما لأول الاسمي، ولم يتطرق لذلك ابن الناطم ولا ابن القيم.

٥ وقد تميّز شرح ابن القيم عن الشرحين الآخرين بميزة عامة تشمل باب الحال الذي منه بيت المرازنة وغيره، وذلك أنه التزم بافتتاح كل باب بتمهيد ولم يحدّ عن هذا المنهج إلّا قليلاً، كما تقدم في منهجه.

ب) قال ابن مالك في باب التوكيد:

بالنفس أو بالعين الاسم أكداً مع ضمير طابق المؤكداً

قال ابن الناطم في شرح هذا البيت:

«اعلم أن التوكيد نوعان: لفظي، ومعنوي».

فأما اللفظي فسيأتي ذكره.

وأما المعنوي فهو: التابع، الراجع احتمال تقدير إضافة إلى المتبوع، أو إرادة الخصوص بما ظاهره العموم، ويجيء في الأرض الأول بإلفظ "الشيء" والعين" مضافين إلى ضمير المؤكّد مطابقاً له في الأفراد، والتذكير وفروعهما، تقول: «جاء زيد نفسه» فتوقع بذكر النفس احتمال كون الجاهي رسول زيد، أو غيره، أو نحو ذلك، ويصير به الكلام نصّاً على ما هو الظاهر منه، وكذا إذا

قلت: «لقيت زيدا عينه» أ.هـ (٥٠١).

وقال ابن عقيل في شرح البيت:

«التوكيد قسمان: أحدهما: التوكيد اللفظي، وسيأتي. والثاني: التوكيد

المعنوي، وهو على ضربين: أحدهما: ما يقع توهم مضاف إلى المؤكّد، وهو المراد بهذين البيتين، وله لفظان: النفس، والعين، وذلك نحو: «جاء زيد نفسه» فـ"نفسه" توكيد لـ"زيد" وهو يرفع توهم أن يكون التقدير «جاء خير زيد، أو رسوله»، وكذلك: «جاء زيد عينه».

ولابد من إضافة النفس أو العين إلى ضمير يطابق المؤكّد، نحو: «جاء زيد نفسه، أو عينه، وهند نفسها، أو عينها» أ.هـ (٢٠٦/١-٢٠٧).

وقال ابن القيم ممهداً للموضوع:

«التوكيد: وهو تقوية المعنى في النفس، وقصد رفع الشك عن الحديث،

أو المحدث عنه.

فتقوية المعنى في النفس يشمل: التوكيد بالقسم، و"إن" و"السلام" وغيرها، وقصد رفع الشك عن الحديث يشمل: توكيد الفعل بالمصدر، وتأكيد عامل الحال بها.

وقصد رفع الشك عن المحدث عنه: هو المقصود بالتوبيه هنا، وهو

التابع الراجع توهم النسبة إلى غير المتبوع، أو إلى بعضه.

فالتابع جنس يشمل أتباع، وما بعده فصل مخرج لساترها.

وتقسيم رفع التوهم يشمل: «جاء زيد نفسه» و«جاء القوم كلهم».

ثم ذكر ابن القيم البيت السابق. وقال في شرحه:

«بدأ بالكلام عن التأكيد المعنوي، وقدم ماسيق لرفع توهم الجواز عن

ذات المسند إليه، وهو لفظ "النفس" ولفظ "العين" ويؤكد بهما مفردين ومجتمعين، تقول: «جاء الأمير» فيحتمل مجي خبره أو ثقله، أو الإخبار بقرب مجيئه، فإذا أكدت بأحدهما أو بهما ارتفع ذلك الاحتمال، ويؤكد بهما الاسم للفرد، ويلزم إضافتهما إلى ضمير مطابق له في التذكير أو التأنيث، نحو: «جاء زيد نفسه»، «رأيت هند عندها» وإن كان ضميرا طابقه في التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، نحو: «قمت أنا نفسي»، و«رأيتك عينك» و«ضربته نفسه». أ.هـ. (٥٦٣).

#### أولا: أهم وجوه الاتفاق بين الشروح:

- (١) اتفقت الشروح في الطريقة التي شرح بها البيت، كما مر في النموذج السابق.
- (٢) الحديث عن البيت في الشروح الثلاثة متقارب في المقدار، لكن الصياغة مختلفة، فكلام ابن الناطم وابن عقيل متقارب إلى حد كبير، مما يرجح بتأثر الثاني بالأول، وغير ذلك من أوجه الشبه الظاهرة كسهولة الأسلوب ووضوح العبارة.

#### ثانياً: أهم وجوه الاختلاف بين هذه الشروح:

لقد ذكر ابن القيم في شرح البيت، جميع ما ذكره ابن الناطم، وابن عقيل، وزاد الأمور الآتية:

- (١) تعرض لكيفية توكيد الضمير، وضرب له الأمثلة، ولم يتعرض لذلك.
- (٢) استعان في توضيح البيت بستة أمثلة، ولم يخل الشارحان الآخرين إلا بأربعة.
- (٣) يلاحظ في شرح ابن القيم حسن الصياغة وانتقاء العبارة.
- (٤) مهّد ابن القيم للموضوع بتمهيد مناسب تعرض فيه لتعريف التوكيد ومحترزات التعريف، ودواعي التوكيد وأنه ليسرُّ الشك عن الحديث أو المحدث عنه، ثم ذكر ما يحصل به التوكيد، وكل ذلك مما تدعو إليه الحاجة ويتم به الفائدة.

(ج) قال ابن مالك في التائب عن الفاعل:

ينوب مفعول به عن فاعل فيما له، كـ"يُحِبُّ خَيْرُ نَائِلٍ"  
قال ابن الناطم ممهداً لهذا الباب وشارحاً للبيت:

«كثيراً ما يحذف الفاعل لكونه معلوماً، أو مجهولاً، أو عظيمًا، أو حقيرًا، وغير ذلك: فينوب عنه فيما له من الرفع، والوزم، ووجوب التأخير عن رافعه: للمفعول به، مسنداً إليه إما فعل -سبني على هيئة تنبئ عن إسناده إلى المفعول ويسمي فعل ما لم يسم فاعله- وإما اسم في معنى ذلك الفعل. فالأول: كقولك -في- «نال زيدٌ خيرُ نائلٍ» -«يُحِبُّ خَيْرُ نَائِلٍ».

والثاني: كقولك -في- «زيد ضارب أبوه غلامه» -«زيد مضروب غلامه». (١) أ.هـ.

وقال ابن عقيل في شرح البيت:

«يحذف الفاعل ويقام للمفعول به مقامه، فيعطى ما كان للفاعل من لزوم الرفع، ووجوب التأخر عن رافعه، وعدم جواز حذفه، وذلك نحو: «يُحِبُّ خَيْرُ نَائِلٍ» فـ"خير نائل" مفعول قائم مقام الفاعل، والأصل: «نال زيد خير نائل»، فحذف الفاعل -وهو "زيد"- وأقيم للمفعول مقامه -وهو "خير نائل"- ولا يجوز تقديمه، فلا تقول «خير نائل يُحِبُّ» على أن يكون مفعولاً مقدماً، بل على أن يكون مبتدأ، وخيره الجملة التي بعده، وهي "يُحِبُّ" والمفعول الثامن مقام الفاعل ضمير مستتر، والتقدير: "يُحِبُّ هو" وكذلك لا يجوز حذف "خير نائل" فتقول: "يُحِبُّ". (٢) أ.هـ.

(١) ينظر: ص ٢٣١.

(٢) ينظر: ١١١/٢-١١٢.

ذات المسند إليه، وهو لفظ "النفس" ولفظ "العين" ويؤكد بهما مفردتين ومجتمعين، تقول: «جاء الأمير» فيحتمل مجي خبره أو ثقله، أو الإخبار بقرب مجيئه، فإذا أكدت بأحدهما أو بهما ارتفع ذلك الاحتمال، ويؤكد بهما الاسم للفرد، ويلزم إضافتهما إلى ضمير مطابق له في التذكير أو التأنيث، نحو: «جاء زيد نفسه»، «رأيت هند عندها» وإن كان ضميرا طابقه في التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، نحو: «قمت أنا نفسي»، و«رأيتك عينك» و«ضربته نفسه». أ.هـ. (٥٦٣).

#### أولا: أهم وجوه الاتفاق بين الشروح:

- (١) اتفقت الشروح في الطريقة التي شرح بها البيت، كما مر في النموذج السابق.
- (٢) الحديث عن البيت في الشروح الثلاثة متقارب في المقدار، لكن الصياغة مختلفة، فكلام ابن الناطم وابن عقيل متقارب إلى حد كبير، مما يرجح بتأثر الثاني بالأول، وغير ذلك من أوجه الشبه الظاهرة كسهولة الأسلوب ووضوح العبارة.

#### ثانياً: أهم وجوه الاختلاف بين هذه الشروح:

لقد ذكر ابن القيم في شرح البيت، جميع ما ذكره ابن الناطم، وابن عقيل، وزاد الأمور الآتية:

- (١) تعرض لكيفية توكيد الضمير، وضرب له الأمثلة، ولم يتعرض لذلك.
- (٢) استعان في توضيح البيت بستة أمثلة، ولم يخل الشارحان الآخران إلا بأربعة.
- (٣) يلاحظ في شرح ابن القيم حسن الصياغة وانتقاء العبارة.
- (٤) مهّد ابن القيم للموضوع بتمهيد مناسب تعرض فيه لتعريف التوكيد ومحترزات التعريف، ودواعي التوكيد وأنه ليسرُّ الشك عن الحديث أو المحدث عنه، ثم ذكر ما يحصل به التوكيد، وكل ذلك مما تدعو إليه الحاجة ويتم به الفائدة.

(ج) قال ابن مالك في التائب عن الفاعل:

ينوب مفعول به عن فاعل فيما له، كـ"يُحِبُّ خَيْرُ نَائِلٍ"  
قال ابن الناطم ممهداً لهذا الباب وشارحاً للبيت:

«كثيراً ما يحذف الفاعل لكونه معلوماً، أو مجهولاً، أو عظيمًا، أو حقيرًا، وغير ذلك: فينوب عنه فيما له من الرفع، والوزوم، ووجوب التأخير عن رافعه: للمفعول به، مسنداً إليه إما فعل -سبني على هيئة تنبئ عن إسناده إلى المفعول ويسمي فعل ما لم يسم فاعله- وإما اسم في معنى ذلك الفعل. فالأول: كقولك -في- «نال زيدٌ خيرٌ نائلٍ»- «يُحِبُّ خَيْرُ نَائِلٍ».

والثاني: كقولك -في- «زيد ضارب أبوه غلامه»- «زيد مضروب غلامه». (١) أ.هـ.

وقال ابن عقيل في شرح البيت:

«يحذف الفاعل ويقام للمفعول به مقامه، فيعطى ما كان للفاعل من لزوم الرفع، ووجوب التأخر عن رافعه، وعدم جواز حذفه، وذلك نحو: «يُحِبُّ خَيْرُ نَائِلٍ» فـ"خير نائل" مفعول قائم مقام الفاعل، والأصل: «نال زيد خير نائل»، فحذف الفاعل -وهو "زيد"- وأقيم للمفعول مقامه -وهو "خير نائل"- ولا يجوز تقديمه، فلا تقول «خير نائل يُحِبُّ» على أن يكون مفعولاً مقدماً، بل على أن يكون مبتدأ، وخبره الجملة التي بعده، وهي "يُحِبُّ" والمفعول الثامن مقام الفاعل ضمير مستتر، والتقدير: "يُحِبُّ هو" وكذلك لا يجوز حذف "خير نائل" فتقول: "يُحِبُّ". (٢) أ.هـ.

(١) ينظر: ص ٢٣١.

(٢) ينظر: ١١١/٢-١١٢.

وقال ابن القيم ممهداً لهذا البيت وشارحاً له:

«يُحذف الفاعل إما لسبب معنوي، كالعلم به، والجهل به، وتعظيمه، وتحقيره، والخوف منه، والخوف عليه، وعدم تعلق الغرض بذكره، نحو: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ وروى عن رسول الله ﷺ: - (ومن بُلى منكم بشئ من هذه الشاذورات) و(وما أودى أحد ما أوديت) ونحو: (صودر فلان)، و(كُذِبَ الأمير)، ﴿وَإِذَا حُيْتُمْ بِتَحِيَّةٍ﴾.

وإما لسبب لفظي، كقصص الإيجاز، نحو: ﴿ذَلِكَ وَمِنْ عَاقِبِمْ بِمِثْلِ مَا غَوَّيْتُمْ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ﴾، وكقصص تصحيح النظم، كقوله:

عَلَّقْتُهَا -عَرَضًا- وَغَلَّقْتُ رَجُلًا غَيْرِي، وَغَلَّقَ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ  
ثم قال في شرح البيت:

«إذا حذف الفاعل، وأقيم للمفعول به مقامه، استحق ما له من الأحكام كلها، الرفع، ولزوم التأخير عن الفعل، وعدم الاستغناء عنه، وإلحاق الفعل علامة دالة على تأنيده، واستحقاقه الاتصال بالفعل». ا.هـ. (٢٩٣).

أولاً: أهم وجوه الاتفاق بين الشروح:

١) الاتفاق في طريقة شرح البيت.

٢) الحديث عن البيت في الشروح الثلاثة متقارب في المقدار.

٣) الاتفاق في ذكر أهم الأحكام التي يستحقها النائب عن الفاعل.

٤) اتفق ابن الناطم وابن القيم في التمهيد للباب، بذكر أهم أسباب حذف الفاعل.

ثانياً: أهم وجوه الاختلاف بين الشروح:

١) عند تفصيل الأحكام التي يستحقها النائب زاد ابن القيم عن الشارحين الآخرين بعض ما لم يذكروه.

٢) تميز ابن الناطم وابن القيم عن ابن عقيل بالتمهيد للباب بذكر أهم الأسباب حذف الفاعل، وزاد ابن القيم بعض ما لم يذكره ابن الناطم من الأسباب المعنوية واللفظية.

٣) تميز ابن القيم عن ابن الناطم -فيما اتفقا عليه من التمهيد للباب- بتدعيم ابن القيم قوله بالشواهد القرآنية والحديثية والشعر وضرب الأمثلة، حيث ذكر فيه أربع آيات وحديثين وبيتاً من الشعر ومثالين.

٤) استطرد ابن عقيل في شرح البيت فأعرب مثال الشارح.

٥) أشار ابن الناطم إلى اختلاف هيئة الفعل عند إسناده إلى النائب عن الفاعل، وهذا ذكره الناطم في البيت التالي لهذا البيت، فكان الأنسب تأخير ذلك إلى موضعه.

.... هذه نماذج أردت أن أبرز من خلالها قيمة هذا الشرح النفيس، وفي كل موضع لا يقل ابن القيم شأنًا عن هذين الشارحين، بل كثيراً ما يمتاز عنهما بتمهيده بين يدي كل باب، وبتفصيله، وكثرة شواهد، ولا يعني هذا تهوين أمر ابن الناطم، وابن عقيل، فهما هما علما ورسوخ قدم في هذا المجال وغيره، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في أول هذا البحث.

#### المبحث الرابع

##### نقد الكتاب

لاشك في أنه ما من عمل بشري إلا ويقع فيه ما يقتضيه الطبع البشري من سهو أو نسيان أو خطأ على اختلاف في القدر الواقع من ذلك، وقد قيل: «كفى المرّة نبلاً أن تعدّ معاييه».

وقال ابن القيم ممهداً لهذا البيت وشارحاً له:

«يُحذف الفاعل إما لسبب معنوي، كالعلم به، والجهل به، وتعظيمه، وتحقيره، والخوف منه، والخوف عليه، وعدم تعلق الغرض بذكره، نحو: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ وروى عن رسول الله ﷺ: - (ومن بُلى منكم بشئ من هذه الشاذورات) و(وما أودى أحد ما أوديت) ونحو: (صودر فلان)، و(كُذِبَ الأمير)، ﴿وَإِذَا حُيْتُمْ بِتَحِيَّةٍ﴾.

وإما لسبب لفظي، كقصد الإيجاز، نحو: ﴿ذَلِكَ وَمِنْ عَاقِبِمْ بِمِثْلِ مَا غَوَّيْتُمْ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ﴾، وكقصد تصحيح النظم، كقوله:

عَلَّقْتُهَا -عَرَضًا- وَغَلَّقْتُ رَجُلًا غَيْرِي، وَغَلَّقَ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ  
ثم قال في شرح البيت:

«إذا حذف الفاعل، وأقيم للمفعول به مقامه، استحق ما له من الأحكام كلها، الرفع، ولزوم التأخير عن الفعل، وعدم الاستغناء عنه، وإلحاق الفعل علامة دالة على تأنيده، واستحقاقه الاتصال بالفعل». ا.هـ. (٢٩٣).

أولاً: أهم وجوه الاتفاق بين الشروح:

١) الاتفاق في طريقة شرح البيت.

٢) الحديث عن البيت في الشروح الثلاثة متقارب في المقدار.

٣) الاتفاق في ذكر أهم الأحكام التي يستحقها النائب عن الفاعل.

٤) اتفق ابن الناطم وابن القيم في التمهيد للباب، بذكر أهم أسباب حذف الفاعل.

ثانياً: أهم وجوه الاختلاف بين الشروح:

١) عند تفصيل الأحكام التي يستحقها النائب زاد ابن القيم عن الشارحين الآخرين بعض ما لم يذكروه.

٢) تميز ابن الناطم وابن القيم عن ابن عقيل بالتمهيد للباب بذكر أهم الأسباب حذف الفاعل، وزاد ابن القيم بعض ما لم يذكره ابن الناطم من الأسباب المعنوية واللفظية.

٣) تميز ابن القيم عن ابن الناطم -فيما اتفقا عليه من التمهيد للباب- بتدعيم ابن القيم قوله بالشواهد القرآنية والحديثية والشعر وضرب الأمثلة، حيث ذكر فيه أربع آيات وحديثين وبيتاً من الشعر ومثالين.

٤) استطرد ابن عقيل في شرح البيت فأعرب مثال الشارح.

٥) أشار ابن الناطم إلى اختلاف هيئة الفعل عند إسناده إلى النائب عن الفاعل، وهذا ذكره الناطم في البيت التالي لهذا البيت، فكان الأنسب تأخير ذلك إلى موضعه.

.... هذه نماذج أردت أن أبرز من خلالها قيمة هذا الشرح النفيس، وفي كل موضع لا يقل ابن القيم شأنًا عن هذين الشارحين، بل كثيراً ما يمتاز عنهما بتمهيده بين يدي كل باب، وبتفصيله، وكثرة شواهد، ولا يعني هذا تهوين أمر ابن الناطم، وابن عقيل، فهما هما علما ورسوخ قدم في هذا المجال وغيره، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في أول هذا البحث.

#### المبحث الرابع

##### نقد الكتاب

لاشك في أنه ما من عمل بشري إلا ويقع فيه ما يقتضيه الطبع البشري من سهو أو نسيان أو خطأ على اختلاف في القدر الواقع من ذلك، وقد قيل: «كفى المرّة نبلاً أن تعدّ معاييه».

هذا وقد وقعت في أثناء دراستي لكتاب ابن القيم هذا على شيء يسير عدته في نقده، والشارح -رحمه الله- متابع لغيره في أكثره، ومعنور في الباقي.

- من ذلك أخطأ نحوية يسيرة لم أجد لها محملاً فصحتها على ما تقتضيه القواعد النحوية.

- ومنه -أيضاً- عُدَّ -رحمه الله- قراءة سبعة في الشاذ، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا يُؤْفِكُكُمْ رَبُّكُمْ بِمَا كُنْتُمْ عَلَيْهِ تَفْهِيمًا﴾ (١١١- هود). بتخفيف "إن" انظر ص ٢٥٠ من الشرح والتعليق.

- ومنه حكمه على "ما" من قول الشاعر:

فوالله ما فارقكم قالبا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون  
بأنها كافة مهية لدعول الحرف "كن" على الفعل، والحق أنها اسم موصول، وقد وقع في هذا السهو ابن هشام أيضاً في كتابه: "القطر"، والأصححني في: "شرح الألفية".

وما وقع من ذلك في اللغة:

- قوله: "البعض". وبعض وكل: لا تفكان عن الإضافة بحال فلا تتصل بهما "أل" وقد وقع في ذلك كثير من النحويين واللغويين من المتقدمين والمتأخرين، ينظر ص ٥٩٨ من الشرح والتعليق.

- رتوله: "حيوانات" على أنه جمع حيوان و "حيوان" مما يستوي فيه الواحد والجمع، ينظر تفصيل ذلك في ص ٧٢١ من الشرح والتعليق.

- ومنه عُدَّ الفعل: "خطب" -بمعنى أحمر لونه- من المضموم العين وهو من مكسورها، ينظر ص ٥٥١ من الشرح والتعليق.

وما وقع من ذلك أوهامه على بعض النحويين:

- فقد وهم على الجرجاني بأن زعم هو وغيره أن الجرجاني ذهب إلى أن ناصب للفعول معه واو للعية، والحق أن الجرجاني لم يذهب إلى ذلك، وإنما ذهب إلى أن ناصبه هو الفعل والواو مقوٍ للفعول ووسيلة إلى للفعول، ينظر ص ٣٤٩ من الشرح والتعليق.

- ووهم على ابن مالك، فزعم أنه عد "إيأ" من حروف العطف، فقال: «وعلها الأكرور من حروف العطف كالمنصف...» ا.هـ.

وكلام للمنصف -رحمه الله- في التسهيل وشرح الكافية الشافية صريح في أن العطف بالواو قبلها، ينظر ص ٥٩٣ من الشرح والتعليق.

- ومنه نسبته تجويز منع صرف للصروف للضرورة إلى الكوفيين، فقد قال: «والصحيح جوازه كما ذهب إليه الكوفيون»، والحق أنه لجمهورهم لا لجميعهم، ينظر ص ٧١٤ من الشرح والتعليق.

- ومنه نسبته القول بجواز إضافة صدر للركب العددي إلى عمزه مطلقاً إلى الكوفيين -أيضاً- والحق أنه لجمهورهم، فإن الفراء خص ذلك بالشعر، انظر ص ٧٨٧ من الشرح والتعليق.

#### المبحث الخامس

##### نسخه المعتمد عليها في تحقيقه

بعد البحث والتقصي وسؤال المهتمين بشؤون المخطوطات تبين لي أنه لا يوجد لهذا المخطوط سوى نسختين:

إحداهما: نسخة مصورة على الميكروفلم محفوظة بمرکز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة (ورقمها ٧٦٠ نخ)، وأصلها محفوظ في مكتبة

هذا وقد وقفت في أثناء دراستي لكتاب ابن القيم هذا على شيء يسير عدته في نقده، والشارح -رحمه الله- متابع لغيره في أكثره، ومعنور في الباقي.

- من ذلك أخطأ نحوية يسيرة لم أجد لها محملاً فصحتها على ما تقتضيه القواعد النحوية.

- ومنه -أيضاً- عُدَّ -رحمه الله- قراءة سبعة في الشاذ، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لُولِيْتَهُمْ رَبِّكَ أَعْمَاهُمْ...﴾ (١١١- هود). بتخفيف "إن" انظر ص ٢٥٠ من الشرح والتعليق.

- ومنه حكمه على "ما" من قول الشاعر:

فوالله ما فارقكم قالبا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون  
بأنها كافة مهية لدعول الحرف "لكن" على الفعل، والحق أنها اسم موصول، وقد وقع في هذا السهو ابن هشام أيضاً في كتابه: "القطر"، والأصححني في: "شرح الألفية".

وما وقع من ذلك في اللغة:

- قوله: "البعض". وبعض وكل: لا تفكان عن الإضافة بحال فلا تتصل بهما "أل" وقد وقع في ذلك كثير من النحويين واللغويين من المتقدمين والمتأخرين، ينظر ص ٥٩٨ من الشرح والتعليق.

- رتوله: "حيوانات" على أنه جمع حيوان و "حيوان" مما يستوي فيه الواحد والجمع، ينظر تفصيل ذلك في ص ٧٢١ من الشرح والتعليق.

- ومنه عُدَّ الفعل: "خطب" -بمعنى أحمر لونه- من المضموم العين وهو من مكسورها، ينظر ص ٥٥١ من الشرح والتعليق.

وما وقع من ذلك أوهامه على بعض النحويين:

- فقد وهم على الجرجاني بأن زعم هو وغيره أن الجرجاني ذهب إلى أن ناصب للفعول معه واو للعية، والحق أن الجرجاني لم يذهب إلى ذلك، وإنما ذهب إلى أن ناصبه هو الفعل والواو مقوٍ للفعول ووسيلة إلى للفعول، ينظر ص ٣٤٩ من الشرح والتعليق.

- ووهم على ابن مالك، فزعم أنه عد "إيأ" من حروف العطف، فقال: «وعلها الأكرور من حروف العطف كالمنصف...» ا.هـ.

وكلام للمنصف -رحمه الله- في التسهيل وشرح الكافية الشافية صريح في أن العطف بالواو قبلها، ينظر ص ٥٩٣ من الشرح والتعليق.

- ومنه نسبته تجويز منع صرف للصروف للضرورة إلى الكوفيين، فقد قال: «والصحيح جوازه كما ذهب إليه الكوفيون»، والحق أنه لجمهورهم لا لجميعهم، ينظر ص ٧١٤ من الشرح والتعليق.

- ومنه نسبته القول بجواز إضافة صدر للركب العندي إلى عمزه مطلقاً إلى الكوفيين -أيضاً- والحق أنه لجمهورهم، فإن الفراء خص ذلك بالشعر، انظر ص ٧٨٧ من الشرح والتعليق.

#### المبحث الخامس

##### نسخه المعتمد عليها في تحقيقه

بعد البحث والتقصي وسؤال المهتمين بشؤون المخطوطات تبين لي أنه لا يوجد لهذا المخطوط سوى نسختين:

إحداهما: نسخة مصورة على الميكروفلم محفوظة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة (ورقمها ٧٦٠ نخ)، وأصلها محفوظ في مكتبة

أحمد الثالث بتركيا (ورقما فيها ٢٢٦٠).

والثانية: نسخة خطية محفوظة بمكتبة مكة المكرمة (ورقمها ١ نحو).

وصف هاتين النسختين:

أما النسخة الأولى: فمكتوبة بقلم نسخ، وخطها بالغ الحسن والجمال وعليه شكل يسير، التزم كاتبه أن يكتب في كل لوحة (٣٨) ثمانية وثلاثين سطراً فلم يزد على ذلك ولم ينقص في جميع المخطوط، سوى الصفحة الأولى فقد شغلت بالبسملة حيث خمسة أسطر منها، وعدد لوحات هذه النسخة (٢٠٩) تسع ومائتا لوحة، وقد كتبت في القرن العاشر، وليس بها ما يشير إلى اسم كاتبها.

وقد ميز كاتبها أسماء الأبواب والعناوين بخط كبير إلا أنه لم يظهر في التصوير إلا قليلاً.

أما الشواهد على اختلاف أنواعها فقد مزجها الكاتب بالنص مزجاً، فليس هناك ما يفصل بين النص والآية القرآنية أو الحديث الشريف، أو المثل المأثور أو الشواهد الشعرية ونحو ذلك، فلا أقواس ولا فواصل ولا نقاط إلا أن وضوح الخط يساعد على سرعة التمييز بين ذلك.

لكن أبيات الألفية قد حظيت باهتمام الكاتب فقد كتبها مستقلة عن بقية النص، وقد يرمز كاتب هذه النسخة للمصنف بـ(ص).

هنا وقد رمزت هذه النسخة بالرمز (أ).

وأما النسخة الثانية: فمكتوبة بقلم عادي يميل إلى النسخ، لكنه لم يلتزم بكثير من قواعده، وليست بمشكولة، ولم يلتزم كاتبها عدداً معيناً في كل

لوحة، فقد بلغ بعض لوحاتها (٥٠) خمسين سطراً، وهذا أكثر ما كتب في اللوحة الواحدة، كما بلغ بعض لوحاتها (٣٠) ثلاثين سطراً، وهذا أقل ما كتب في اللوحة الواحدة.

وعدد لوحات هذه النسخة (٧٥٣) ثلاث وخمسون ومائتا لوحة، وليس هناك ما يشير إلى اسم كاتبها أو تاريخ النسخ.

وقد ميز كاتبها أسماء الأبواب والعناوين بخط كبير ظاهر.

أما الشواهد على اختلاف أنواعها فقد مزجها الكاتب بالنص مزجاً، كما فعل كاتب النسخة (أ)، وكثيراً ما كان يمزج أبيات الألفية بالنص أيضاً، ويظهر لي أن ناسخاً ما شارك في نسخ أولها؛ وخطها متقارب لكن أحد الخطين صغير مما يزيد في عدد الأسطر، إضافة إلى بعض السمات الأخرى كاستعمال صاحب الخط الصغير للحرف (ص) للرمز للتصنيف أو المصنف، والحرف (ش) للرمز للشرح أو الشارح ولم يلتزم بذكر هذين الحرفين، كما أن هذه النسخة يظهر على حواشيتها -أحياناً- تعليقات يسير ثم يتقطع فلا يكاد يظهر، حتى إن مجموع هذه التعليقات ربما لا يزيد على أصابع اليدين في المخطوط كله، وخطها لا يكاد يُبين غالباً.

هذا وقد رمزت هذه النسخة بالرمز (ب).

#### خاتمة

إن هذا الكتاب الذي هو شرح لألفية ابن مالك ليس من الشروح المطولة ولا من الشروح للمقتضية، وإنما سلك به مؤلفه مسلك التوسط فحاشا وأقياً بالمراد مع جزالة العبارة وسهولة الألفاظ يظهر ذلك جلياً لكل من طالع



أحمد الثالث بتركيا (ورقما فيها ٢٢٦٠).

والثانية: نسخة خطية محفوظة بمكتبة مكة المكرمة (ورقمها ١ نحو).

وصف هاتين النسختين:

أما النسخة الأولى: فمكتوبة بقلم نسخ، وخطها بالغ الحسن والجمال وعليه شكل يسير، التزم كاتبه أن يكتب في كل لوحة (٣٨) ثمانية وثلاثين سطراً فلم يزد على ذلك ولم ينقص في جميع المخطوط، سوى الصفحة الأولى فقد شغلت بالبسملة حيث خمسة أسطر منها، وعدد لوحات هذه النسخة (٢٠٩) تسع ومائتا لوحة، وقد كتبت في القرن العاشر، وليس بها ما يشير إلى اسم كاتبها.

وقد ميز كاتبها أسماء الأبواب والعناوين بخط كبير إلا أنه لم يظهر في التصوير إلا قليلاً.

أما الشواهد على اختلاف أنواعها فقد مزجها الكاتب بالنص مزجاً، فليس هناك ما يفصل بين النص والآية القرآنية أو الحديث الشريف، أو المثل المأثور أو الشواهد الشعرية ونحو ذلك، فلا أقواس ولا فواصل ولا نقاط إلا أن وضوح الخط يساعد على سرعة التمييز بين ذلك.

لكن أبيات الألفية قد حظيت باهتمام الكاتب فقد كتبها مستقلة عن بقية النصوص، وقد يرمز كاتب هذه النسخة للمصنف بـ(ص).

هنا وقد رمزت هذه النسخة بالرمز (أ).

وأما النسخة الثانية: فمكتوبة بقلم عادي يميل إلى النسخ، لكنه لم يلتزم بكثير من قواعده، وليست بمشكولة، ولم يلتزم كاتبها عدداً معيناً في كل

لوحة، فقد بلغ بعض لوحاتها (٥٠) خمسين سطراً، وهذا أكثر ما كتب في اللوحة الواحدة، كما بلغ بعض لوحاتها (٣٠) ثلاثين سطراً، وهذا أقل ما كتب في اللوحة الواحدة.

وعدد لوحات هذه النسخة (٧٥٣) ثلاث وخمسون ومائتا لوحة، وليس هناك ما يشير إلى اسم كاتبها أو تاريخ النسخ.

وقد ميز كاتبها أسماء الأبواب والعناوين بخط كبير ظاهر.

أما الشواهد على اختلاف أنواعها فقد مزجها الكاتب بالنص مزجاً، كما فعل كاتب النسخة (أ)، وكثيراً ما كان يمزج أبيات الألفية بالنص أيضاً، ويظهر لي أن ناسخاً ما شارك في نسخ أولها؛ وخطها متقارب لكن أحد الخطين صغير مما يزيد في عدد الأسطر، إضافة إلى بعض السمات الأخرى كاستعمال صاحب الخط الصغير للحرف (ص) للرمز للتصنيف أو المصنف، والحرف (ش) للرمز للشرح أو الشارح ولم يلتزم بذكر هذين الحرفين، كما أن هذه النسخة يظهر على حواشيتها -أحياناً- تعليقات يسير ثم يتقطع فلا يكاد يظهر، حتى إن مجموع هذه التعليقات ربما لا يزيد على أصابع اليدين في المخطوط كله، وخطها لا يكاد يُبين غالباً.

هذا وقد رمزت هذه النسخة بالرمز (ب).

#### خاتمة

إن هذا الكتاب الذي هو شرح لألفية ابن مالك ليس من الشروح المطولة ولا من الشروح للمقتضية، وإنما سلك به مؤلفه مسلك التوسط فحاشا وأقياً بالمراد مع جزالة العبارة وسهولة الألفاظ يظهر ذلك جلياً لكل من طالع

وقارنه بغيره من شروح الألفية.

وشارحه - رحمه الله - متأثر بمنهج والده العلامة الشيخ / محمد بن أبي بكر قيم الجوزية - رحمه الله - في نبذ التعصب فقد كان - أعني صاحب الشرح - ملماً بأقوال العلماء وآرائهم ينتقي منها ما يرجح لديه بالدليل، يتضح هذا من تقننه في الاختيار فبينما تجده يذهب في كثير من المسائل النحوية منذهب البصريين تجده يختار في كثير من المسائل المذهب الكوفي ويرجحه، وربما خالف الفريقين واختار رأياً آخر.

وهو على ذلك معنود في الفقهاء قال عنه في البداية والنهاية ٢٣٩/١٤ (كان فاضلاً في النحو والفقه وفنون أخرى على طريقة أبيه) أ.هـ.

وله مؤلف في الفقه سماه (اختلاف المذاهب) تعرض فيه للمسائل الخلافية بين أحمد والشافعي (معجم المصنفين للتركيب ٤/٦٠٤).

وله رسالة مطبوعة اسمها (اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية).

كما تجدر الإشارة هنا إلى أنه سلم من كثير من المراتب العقدية التي وقع فيها كثير من النحاة (حسب علمي) ولا غرو فهو سليل ابن القيم وفرع دوحته المباركة.

هذا وقد كثر الطلب على هذا الكتاب منذ تحقيق القسم الأول منه من طلاب العلم ولا سيما المهتمون بالعلوم العربية وإنني لأرجو أن أكون قد وفقت لإخراجه على الوجه اللائق به.

والله الموفق والمهدي إلى سواء السبيل، والحمد لله رب العالمين.

المحقق / محمد بن عوض بن محمد السهلي

رَفَعُ  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

نماذج من المخطوطه

وقارنه بغيره من شروح الألفية.

وشارحه - رحمه الله - متأثر بمنهج والده العلامة الشيخ / محمد بن أبي بكر قيم الجوزية - رحمه الله - في نبذ التعصب فقد كان - أعني صاحب الشرح - ملماً بأقوال العلماء وآرائهم ينتقي منها ما يرجح لديه بالدليل، يتضح هذا من تقننه في الاختيار فبينما تجده يذهب في كثير من المسائل النحوية منذهب البصريين تجده يختار في كثير من المسائل المذهب الكوفي ويرجحه، وربما خالف الفريقين واختار رأياً آخر.

وهو على ذلك معنود في الفقهاء قال عنه في البداية والنهاية ٢٣٩/١٤ (كان فاضلاً في النحو والفقه وفنون أخرى على طريقة أبيه) أ.هـ.

وله مؤلف في الفقه سماه (اختلاف المذاهب) تعرض فيه للمسائل الخلافية بين أحمد والشافعي (معجم المصنفين للتركيب ٤/٦٠٤).

وله رسالة مطبوعة اسمها (اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية).

كما تجدر الإشارة هنا إلى أنه سلم من كثير من المراتب العقدية التي وقع فيها كثير من النحاة (حسب علمي) ولا غرو فهو سليل ابن القيم وفرع دوحته المباركة.

هذا وقد كثر الطلب على هذا الكتاب منذ تحقيق القسم الأول منه من طلاب العلم ولا سيما المهتمون بالعلوم العربية وإنني لأرجو أن أكون قد وفقت لإخراجه على الوجه اللائق به.

والله الموفق والمهدي إلى سواء السبيل، والحمد لله رب العالمين.

المحقق / محمد بن عوض بن محمد السهلي

رفع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

نماذج من المخطوطه

[illegible]

نصلي على النبي المصطفى والهاتين الشريفتين

وَأَصْلُهُ لَوْلَا أَنْ يَنْفَعَهُ قَادِرُهُ وَكَأَنَّهُ وَالْأَنْفَاقُ فِيهِ وَفِيهِ كَلِمَاتُ  
وَالْأَعْيَانُ عَمَّ غُيُوبُهُ وَمَسْأَلُهُ أَحْسَنُ مَا يُقَالُ مِنْ كَلِمَاتٍ  
كِتَابُ ارْتِدَادِ الثَّالِثِ إِلَى الْجَمْعِ لَفِيهِ زِيَادَةُ الْمَلِكِ  
وَقَدْ دُرِّغَ مِنْ تَحْقِيقِ هَذِهِ الْفِتْحِ الْمُبَارَكِ فِي يَوْمِ  
الْقَامِعِ عَنْ مَنْ دَسَّعَ الْجَمْعُ رَاتِبِينَ

الورقة الأخيرة من النسخة أ

[illegible]

نصلي على النبي المصطفى والهاتين الشريفتين

وَأَصْلُهُ لَوْلَا نَفْعُ بَرَقَاتِهِ وَكَأَنَّهُ وَالْأَنْفَاقُ فِيهِ وَفِيهِ الْكَفَالَةُ  
وَالْأَعْيَانُ عَنْ غُيُوبِهِ وَمَسْأَلَةُ أَحْسَنُ مَا يُقَالُ مِنْ كَلَامٍ  
كِتَابُ ارْتِدَادِ الثَّالِثِ إِلَى الْجَمْعِ لَفِيهِ زِيَادَةُ الْمَلِكِ  
وَقَدْ دُرِّغَ مِنْ تَحْرِيرِ هَذِهِ الْفَتْحِ الْمَلِكُ الْكَافِي فِي يَوْمِ  
الْقَامِ عَمَّنْ دَسَّعَ الْجَمْعُ رَاتِينَ

الورقة الأخيرة من النسخة أ

وذا بعد في الفقه المذموم والفرق الايام  
 في ما يحرره السلطنة في ما يستحقه الخدم  
 وهو ان يحرره في ما يستحقه الخدم في ما يستحقه الخدم  
 قوله واحسن اليه ان يكون له ما يستحقه الخدم  
 الادغام وهي ما يحرره الخدم في ما يستحقه الخدم  
 الحسنة وهي ما يحرره الخدم في ما يستحقه الخدم  
 وما يحرره الخدم في ما يستحقه الخدم  
 احسن من ان يحرره الخدم في ما يستحقه الخدم  
 اخشى ان يحرره الخدم في ما يستحقه الخدم  
 بهيكل يحرره الخدم في ما يستحقه الخدم  
 الادب ان يحرره الخدم في ما يستحقه الخدم  
 اي لا يحرره الخدم في ما يستحقه الخدم  
 بهيكل يحرره الخدم في ما يستحقه الخدم  
 مصلحان في ما يستحقه الخدم  
 والفرقة جمع بار والفرقة جمع خمر  
 في ما يستحقه الخدم في ما يستحقه الخدم  
 في ما يستحقه الخدم في ما يستحقه الخدم

الورقة الأولى من النسخة ب

وذا بعد في الفقه المذموم والفرق الايام  
 في ما يحرره السلطنة في ما يستحقه الخدم  
 وهو ان يحرره في ما يستحقه الخدم في ما يستحقه الخدم  
 قوله واحسن اليه ان يكون له ما يستحقه الخدم  
 الادغام وهي ما يحرره الخدم في ما يستحقه الخدم  
 الحسنة وهي ما يحرره الخدم في ما يستحقه الخدم  
 وما يحرره الخدم في ما يستحقه الخدم  
 احسن من ان يحرره الخدم في ما يستحقه الخدم  
 اخشى ان يحرره الخدم في ما يستحقه الخدم  
 بهيكل يحرره الخدم في ما يستحقه الخدم  
 الادب ان يحرره الخدم في ما يستحقه الخدم  
 اي لا يحرره الخدم في ما يستحقه الخدم  
 بهيكل يحرره الخدم في ما يستحقه الخدم  
 مصلحان في ما يستحقه الخدم  
 والفرقة جمع بار والفرقة جمع خمر  
 في ما يستحقه الخدم في ما يستحقه الخدم  
 في ما يستحقه الخدم في ما يستحقه الخدم

الورقة الأخيرة من النسخة ب

وذا بعد في الفقه المذموم والفرق الاثني عشر  
 في ما يمتنع فيه السلوك لغيره في استئمان الحذر  
 وهو ان يعلو له في سجده من ثلاث فان لم يعلو في سجده  
 قوله واحسن اليه ان يكون في سجده ما يعلو به عليه في سجده  
 الادعاء وهي ما يعلو به في سجده ما يعلو به في سجده  
 السجود في سجده ما يعلو به في سجده ما يعلو به في سجده  
 وما يعلو به في سجده ما يعلو به في سجده ما يعلو به في سجده  
 احسن في سجده ما يعلو به في سجده ما يعلو به في سجده  
 اخفى في سجده ما يعلو به في سجده ما يعلو به في سجده  
 به في سجده ما يعلو به في سجده ما يعلو به في سجده  
 الادب في سجده ما يعلو به في سجده ما يعلو به في سجده  
 اي لا يعلو في سجده ما يعلو به في سجده ما يعلو به في سجده  
 به في سجده ما يعلو به في سجده ما يعلو به في سجده  
 مصلحته في سجده ما يعلو به في سجده ما يعلو به في سجده  
 مصلحته في سجده ما يعلو به في سجده ما يعلو به في سجده  
 والفرقة جمع بار والفرقة جمع خمر وتزويلا له منزله فاعمل  
 في الغالب على كل ما يعلو به في سجده ما يعلو به في سجده  
 وبسبب هذه المسئلة في حال الشك في حال الشك في حال الشك

الورقة الاولى من النسخة ب

وذا بعد في الفقه المذموم والفرق الاثني عشر  
 في ما يمتنع فيه السلوك لغيره في استئمان الحذر  
 وهو ان يعلو له في سجده من ثلاث فان لم يعلو في سجده  
 قوله واحسن اليه ان يكون في سجده ما يعلو به عليه في سجده  
 الادعاء وهي ما يعلو به في سجده ما يعلو به في سجده  
 السجود في سجده ما يعلو به في سجده ما يعلو به في سجده  
 وما يعلو به في سجده ما يعلو به في سجده ما يعلو به في سجده  
 احسن في سجده ما يعلو به في سجده ما يعلو به في سجده  
 اخفى في سجده ما يعلو به في سجده ما يعلو به في سجده  
 به في سجده ما يعلو به في سجده ما يعلو به في سجده  
 الادب في سجده ما يعلو به في سجده ما يعلو به في سجده  
 اي لا يعلو في سجده ما يعلو به في سجده ما يعلو به في سجده  
 به في سجده ما يعلو به في سجده ما يعلو به في سجده  
 مصلحته في سجده ما يعلو به في سجده ما يعلو به في سجده  
 مصلحته في سجده ما يعلو به في سجده ما يعلو به في سجده  
 والفرقة جمع بار والفرقة جمع خمر وتزويلا له منزله فاعمل  
 في الغالب على كل ما يعلو به في سجده ما يعلو به في سجده  
 وبسبب هذه المسئلة في حال الشك في حال الشك في حال الشك

الورقة الأخيرة من النسخة ب

## بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام، العالم الأرحم، علامة الزمان، ولسان البيان، وتاج الأدب، وحجة العرب، أبو إسحاق، برهان الدين إبراهيم بن الشيخ الإمام، العالم، العلامة، شيخ الإسلام أبي عبد الله: محمد بن الشيخ الزاهد، العابد: أبي بكر بن أيوب، من الله المسلمين ببركته، وأدام عليه السوابغ من نعمته، وأثابه الجنة برحمته، وجميع المسلمين.

أما<sup>(١)</sup> بعد:

حمد الله مستحق الحمد لكماله، والصلاة على نبيه محمد وآله. فإن بعض<sup>(٢)</sup> من قرأ كتاب الخلاصة<sup>(٣)</sup>، وأظهر إلى فهم معانيه الخاصة<sup>(٤)</sup> طلب مني أن أوضح له ما تضمنته<sup>(٥)</sup> من الفوائد، وأكثر من ذلك في المصادر والموارد إلى أن استخرجت الله تعالى بإملاء شرح يوضح معانيه، من غير تعرض لزيادة على ما فيه إلا حيث دعت الفاقة، واجتهدت في تحريره حسب الطاقة، وصحيته:

(١) من هنا اتفق النقل في كلتا النسخين: أ، ب، وقد بدلت النسخة ب بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً»

أما بعد حمد الله ..... الخ. (٢) سقطت: "بعض" من: أ.

(٣) معيت الألفية: "الخلاصة" لكونها خلاصة لمضمون الأروحة المسماة: «الكافية الشافية» لابن مالك نفسه. ينظر: حاشية الصبان على شرح الأخرى: ٢٥/١.

(٤) الخصاصة: الفقر، قال في القاموس: «الخصاصة والخصاصة والخصاصة» -يفتحون- الفقر. ينظر: "خص" ٣١٢/٢. (٥) في ب: "تضمنته".



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الإمام، العالم الأرحم، علامة الزمان، ولسان البيان، وتاج الأدب، وحجة العرب، أبو إسحاق، برهان الدين إبراهيم بن الشيخ الإمام، العالم، العلامة، شيخ الإسلام أبي عبد الله: محمد بن الشيخ الزاهد، العابد: أبي بكر بن أيوب، مَنَّعَ اللهُ المسلمين ببركته، وأدام عليه السوابغ من نعمته، وأثابه الجنة برحمته، وجميع المسلمين.

أما<sup>(١)</sup> بعد:

حمد الله مستحق الحمد لكمالهِ، والصلاة على نبيه محمد وآله. فإن بعض<sup>(٢)</sup> من قرأ كتاب الخلاصة<sup>(٣)</sup>، وأظهر إلى فهم معانيهِ الخلاصة<sup>(٤)</sup> طلب مني أن أوضح له ما تضمنته<sup>(٥)</sup> من الفوائد، وأكثر من ذلك في المصادر والموارد إلى أن استخرجت الله تعالى بإملاء شرح يوضح معانيهِ، من غير تعرض لزيادة على ما فيه إلا حيث دعت الفاقة، واجتهدت في تحريره حسب الطاقة، وصحيتُهُ:

- (١) من هنا اتفق النقل في كلتا النسخين: أ، ب، وقد بدلت النسخة ب بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً».
- (٢) أما بعد حمد الله ..... الخ. (٢) سقطت: "بعض" من: أ.
- (٣) معيت الألفية: "الخلاصة" لكونها خلاصة لمضمون الأروحة المسماة: «الكافية الشافية» لابن مالك نفسه. ينظر: حاشية الصبان على شرح الأخرى: ٢٥/١.
- (٤) الخلاصة: الفقرة، قال في القاموس: «والخصائص والخصائص والخصائص» -يفتحون- الفقر. ينظر: "خص" ٣١٢/٢. (٥) في ب: "تضمنته".





واستعين الله في ألفيته مقاصد النحو بها محوَّيه  
تُقرَّب الأقصى بلفظ موجز وتيسر البذل بوعده منجز  
"استعين الله": أطلب منه العون، و"ألفية": مؤنث منسوب إلى ألف،  
كـ"سعدية" في امرأة منسوبة إلى سعد<sup>(١)</sup>، و"مقاصد النحو": جمع<sup>(٢)</sup> مقصد،  
وهو هنا مصدر بمعنى اسم المفعول، أي: المطلوب من علم النحو، والنحو<sup>(٣)</sup>:  
علم مدرك بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، دال على ما لها من  
الأحكام التركيبية.

(١) في ب "سعيد" وهو تعريف. (٢) سقط "جمع" من: ب.

(٢) عرفه ابن السراج بقوله: «وهو علم استخراج المتقدم فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقسوا منه على الفرض الذي قصده للبتدون بهذه اللغة». ا.هـ. الأصول ٣٥/١.

وعرفه ابن جني بقوله: «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغیره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك».

ثم بين ثمرته فقال: «يلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها ردّ به إليها». ا.هـ. الخصائص ٣٤/١.

وعرفه ابن يعيش بقوله: «هو آلة ترتب ترتيباً به إلى كلام العرب شرح المفصل له ١٧/١.

وعرفه ابن عصفور فقال: «هو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزاءه التي اتلف منها» المقرب ٤٥/١، وبحوه عرفه ابن الناطم، بنظر شرحه ١٨.

والمشهور أن أول<sup>(١)</sup> من وضعه عليّ بن أبي طالب عليه السلام، و"الأقصى": البعيد، والموجز من الألفاظ: الخفيف المودي معناه، و"البذل": العطاء، و"المنجز": ما أسرع الوفاء به.

وتقتضى رضا بغير سخط فالفية ألفية ابن معطي  
"تقتضى": أي تطلب رضا من الله أو من قارئها، و"السخط"  
و"السخط" ضد الرضا، و"فائقة"<sup>(٢)</sup> حال من المستكن في "تقتضى"، و"ابن معطي"<sup>(٣)</sup> هو الامام أبو زكريا: يحيى بن معط - وقيل: ابن عبد المعطي، وإنما قال هو في ألفيته: "ابن معط" لأجل النظم - ابن عبد النور، صاحب الألفية،

(١) هذا عند المتأخرين كابن الأثير المتوفى سنة ٥١٣هـ، والقفطي المتوفى سنة ٦٢٤هـ، وأما المتقدمون فالشهور عندهم أن واضعه أبو الأسود الدؤلي، ينظر تفصيل هذا الخلاف في كتاب: نشأة النحو لمحمد الطبطبائي، وينظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي ٩/١٤ - ٥٠، وإنباء الرواة على أنباء النحاة ٣٩/١ - ٤١، وبغية الوعاة ٢٢/٢ - ٢٣.

(٢) "فائقة": أي عالية في الشرف، وقد فاقت ألفية ابن معط في كونها من بحر واحد، وهو "البحر" وألفية ابن معط من بحرين، فإن بعضها من السريع وبعضها من الرجز، ولأنها أكثر إحكاماً من ألفية ابن معط، «ينظر حاشية الصبان على شرح الأعرابي ٢٠/١»

(٣) قوله: "ابن معطي" - بإثبات الياء - يحتمل أنه نقل من الوصف - وهو كونه اسم فاعل - إلى العلمية قبل إعلاله بحذف ياءه، فأبقى على ما هو عليه.

واستعين الله في ألفيته مقاصد النحو بها محوَّيه  
تُقَرَّب الأقصى بلفظ موجز وتيسر البذل بوعده منجز  
"استعين الله": أطلب منه العون، و"ألفية": مؤنث منسوب إلى ألف،  
كـ"سعدية" في امرأة منسوبة إلى سعد<sup>(١)</sup>، و"مقاصد النحو": جمع<sup>(٢)</sup> مقصد،  
وهو هنا مصدر بمعنى اسم المفعول، أي: المطلوب من علم النحو، والنحو<sup>(٣)</sup>:  
علم مدرك بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، دال على ما لها من  
الأحكام التركيبية.

(١) في ب "سعيد" وهو تعريف. (٢) سقط "جمع" من: ب.

(٢) عرفه ابن السراج بقوله: «هو علم استخراج المتقدم فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقسوا منه على الفرض الذي قصده للبتدون بهذه اللغة». ا.هـ. الأصول ٣٥/١.

وعرفه ابن جني بقوله: «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغیره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك».

ثم بين ثمرته فقال: «يلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها ردّ به إليها». ا.هـ. الخصائص ٣٤/١.

وعرفه ابن يعيش بقوله: «هو آلة ترتب ترتيباً به إلى كلام العرب شرح المفصل له ١٧/١.

وعرفه ابن عصفور فقال: «هو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزاءه التي اتلف منها» المقرب ٤٥/١، وبنحوه عرفه ابن الناطم، بنظر شرحه ١٨.

والمشهور أن أول<sup>(١)</sup> من وضعه عليّ بن أبي طالب عليه، و"الأقصى": البعيد، والموجز من الألفاظ: الخفيف المؤدي معناه، و"البذل": العطاء، و"المنجز": ما أسرع الوفاء به.

وتقتضي رضا بغير سخط فالفية ألفية ابن معطي  
"تقتضي": أي تطلب رضا من الله أو من قارئها، و"السخط"  
و"السخط" ضد الرضا، و"فائقة"<sup>(٢)</sup> حال من المستكن في "تقتضي"، و"ابن معطي"<sup>(٣)</sup> هو الامام أبو زكريا: يحيى بن معط - وقيل: ابن عبد المعطي، وإنما قال هو في ألفيته: "ابن معط" لأجل النظم - ابن عبد النور، صاحب الألفية،

(١) هذا عند المتأخرين كابن الأثير المتوفى سنة ٥١٣هـ، والقفطي المتوفى سنة ٦٢٤هـ، وأما المتقدمون فالشهور عندهم أن واضعه أبو الأسود الدؤلي، ينظر تفصيل هذا الخلاف في كتاب: نشأة النحو لمحمد الطبطبائي، وينظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي ٩/١٤ - ٥٠، وإنشاء الرواة على أنباء النحاة ٣٩/١ - ٤١، وبغية الوعاة ٢٢/٢ - ٢٣.

(٢) "فائقة": أي عالية في الشرف، وقد فاقت ألفية ابن معط في كونها من بحر واحد، وهو "الرجز" وألفية ابن معط من بحرين، فإن بعضها من السريع وبعضها من الرجز، ولأنها أكثر إحكاماً من ألفية ابن معط، «ينظر حاشية الصبان على شرح الأعرابي ٢٠/١»

(٣) قوله: "ابن معطي" - بإثبات الياء - يحتمل أنه نقل من الوصف - وهو كونه اسم فاعل - إلى العلمية قبل إعلاله بحذف ياءه، فأبقى على ما هو عليه.

والفصول، مولده ببلاد المغرب، وتوفي بالقاهرة، سنة ثمان وعشرين وستمائة<sup>(١)</sup>.

وهو يسبق حائز تفضيلاً مستوجب ثنائي الجُمُلا والله يقضي بهيات والفرة لي وله في درجات الآخرة الباء في "سبق" بياء السببية، أي: هو حائز للتفضيلة بسبب سبقه، والظاهر أنه إنما أراد السبق في الزمان، لا السبق في التقدم في العلم، والسبق في الزمان مقتضى<sup>(٢)</sup> للتفضيل، بدليل قوله ﷺ: «يلعب الصالحون الأول فالأول»<sup>(٣)</sup>، وقوله: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»<sup>(٤)</sup> على قول من حمله على إرادة التكرار، دون التخصيص بالقرن الثلاثة.

(١) ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ١٩٧/٦، ومعجم المؤلفين ٢٠٩/١٣.

(٢) قلت هذا فيه نظر، فقد يوجد في الأزمان المتأخرة من يفضل سابقه، وفيه تفصيل ذكره العلماء في موضعه من الحديث، ويؤيد هذا ما رواه أبو داود الترمذي من قوله ﷺ: «تأتي أيام للعامل فيهن أجر خمسين، قيل: منهم أو منا يارسول الله؟ قال: بل منكم».

(٣) ينظر: صحيح البخاري كتاب الرقاق ١٧٤/٧، وكتاب المغازي ٦٢/٥، وينظر نحوه في: سنن الدارمي، كتاب الرقاق ص: ٦٩٧.

ومستند أحمد ١٩٣/٤، وروايته فيه: "يقض" موضع "يلعب".

(٤) ينظر: صحيح البخاري كتاب الشهادات ١٥١/٣، وسنن الترمذي كتاب المناقب ٦٩٥/٥، وسنن ابن ماجة، كتاب الأحكام ٧٩١/٢.

## الكلام وما يتألف منه

«المراد ذكر أحكام الكلام وأحكام ما يتألف منه الكلام من الكلمات المنقسمة إلى الاسم والفعل والحرف»<sup>(١)</sup>.  
كلامنا لفظ مفيد كـ"استقم" واسم وفعل ثم حرف الكلم واحدة كلمة والقول عَمَّ وكلمة بها كلام قد يؤم أي: كلام النحاة الذي اصطالحوا على تسميته كلاماً: ما جمع اللفظ والإفادة، والمراد بـ"اللفظ": صوت الالفاظ المتضمن لحروف الهجاء، وبـ"الإفادة": الدلالة على معنى يحسن السكوت عليه، وبذلك استغنى عن ذكر التركيب، لأن ذلك إنما يكون في المركبات دون المفردات، أو استغنى عنه بالتمثيل، فإن "استقم" كلام مركب من فعل ظاهر، وفاعل مستقر تقديره: أنت، ولا شك أن الكلام إنما يتألف من اسمين أو من اسم وفعل، وأن جزأيه تارة يكون ملفوظاً بهما، كـ"قام زيد" وتارة يكون أحدهما مقترراً كـ"استقم" فعمل بالاسم والفعل تنبيهاً على أن التركيب من الاسمين بذلك أولى، وبالملفوظ<sup>(٢)</sup> به ولتقدر تنبيهاً على أن التركيب من ملفوظ بهما أولى بذلك. وانقسام الكلم إلى اسم وفعل وحرف يجمع عليه<sup>(٣)</sup> عند أهل الفن،

(١) قال في ب: «أحكام المراد ذكر الأحكام وأحكام ما يتألف منه الكلام» فزاد كلمة "أحكام" أولاً، وذكر "الأحكام" بدل ذكر: "أحكام الكلام".

(٢) في ب: بالملفوظ به.

(٣) نقل السيوطي في الجمع أن أبا جعفر بن صابر زاد اسم الفعل مطلقاً، وصاح: "الخاتمة" ١٠٥/٢، ولم بلغت النحاة إلى هذه الزيادة، لأن أسماء الأفعال من أفراد الاسم. وقال الأحموني -بعد أنواع الكلمة الثلاثة- والنحويون يجمعون على هذا إلا من لا يعتد بخلافه. ينظر: شرح الأحموني ٢٧/١.

والفصول، مولده ببلاد المغرب، وتوفي بالقاهرة، سنة ثمان وعشرين وستمائة<sup>(١)</sup>.

وهو يسبق حائز تفضيلاً مستوجب ثنائي الجُمُلا والله يقضي بهيات والفرة لي وله في درجات الآخرة الباء في "سبق" بياء السببية، أي: هو حائز للتفضيلة بسبب سبقه، والظاهر أنه إنما أراد السبق في الزمان، لا السبق في التقدم في العلم، والسبق في الزمان مقتضى<sup>(٢)</sup> للتفضيل، بدليل قوله ﷺ: «يلعب الصالحون الأول فالأول»<sup>(٣)</sup>، وقوله: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»<sup>(٤)</sup> على قول من حمله على إرادة التكرار، دون التخصيص بالقرن الثلاثة.

(١) ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ١٩٧/٦، ومعجم المؤلفين ٢٠٩/١٣.

(٢) قلت هذا فيه نظر، فقد يوجد في الأزمان المتأخرة من يفضل سابقه، وفيه تفصيل ذكره العلماء في موضعه من الحديث، ويؤيد هذا ما رواه أبو داود الترمذي من قوله ﷺ: «تأتي أيام للعامل فيهن أجر خمسين، قيل: منهم أو منا يارسول الله؟ قال: بل منكم».

(٣) ينظر: صحيح البخاري كتاب الرقاق ١٧٤/٧، وكتاب المغازي ٦٢/٥، وينظر نحوه في: سنن الدارمي، كتاب الرقاق ص: ٦٩٧.

ومستند أحمد ١٩٣/٤، وروايته فيه: "يقض" موضع "يلعب".

(٤) ينظر: صحيح البخاري كتاب الشهادات ١٥١/٣، وسنن الترمذي كتاب المناقب ٦٩٥/٥، وسنن ابن ماجة، كتاب الأحكام ٧٩١/٢.

## الكلام وما يتألف منه

«المراد ذكر أحكام الكلام وأحكام ما يتألف منه الكلام من الكلمات المنقسمة إلى الاسم والفعل والحرف»<sup>(١)</sup>.  
كلامنا لفظ مفيد كـ"استقم" واسم وفعل ثم حرف الكلم واحدة كلمة والقول عَمَّ وكلمة بها كلام قد يؤم أي: كلام النحاة الذي اصطالحوا على تسميته كلاماً: ما جمع اللفظ والإفادة، والمراد بـ"اللفظ": صوت الالفاظ المتضمن لحروف الهجاء، وبـ"الإفادة": الدلالة على معنى يحسن السكوت عليه، وبذلك استغنى عن ذكر التركيب، لأن ذلك إنما يكون في المركبات دون المفردات، أو استغنى عنه بالتمثيل، فإن "استقم" كلام مركب من فعل ظاهر، وفاعل مستقر تقديره: أنت، ولا شك أن الكلام إنما يتألف من اسمين أو من اسم وفعل، وأن جزأيه تارة يكون ملفوظاً بهما، كـ"قام زيد" وتارة يكون أحدهما مقترناً كـ"استقم" فعمل بالاسم والفعل تنبيهاً على أن التركيب من الاسمين بذلك أولى، وبالملفوظ<sup>(٢)</sup> به ولتقدر تنبيهاً على أن التركيب من ملفوظ بهما أولى بذلك. وانقسام الكلم إلى اسم وفعل وحرف يجمع عليه<sup>(٣)</sup> عند أهل الفن،

(١) قال في ب: «أحكام المراد ذكر الأحكام وأحكام ما يتألف منه الكلام» فزاد كلمة "أحكام" أولاً، وذكر "الأحكام" بدل ذكر: "أحكام الكلام".

(٢) في ب: بالملفوظ به.

(٣) نقل السيوطي في الجمع أن أبا جعفر بن صابر زاد اسم الفعل مطلقاً، وصاح: "الخاتمة" ١٠٥/٢، ولم بلغت النحاة إلى هذه الزيادة، لأن أسماء الأفعال من أفراد الاسم. وقال الأحموني -بعد أنواع الكلمة الثلاثة- والنحويون يجمعون على هذا إلا من لا يعتد بخلافه. ينظر: شرح الأحموني ٢٧/١.

ولهم طرق في بيان الحصر في ذلك أشهرها أن الكلمة إن دلت على معنى في غيرها لا في نفسها فهي الحرف، وإن دلت على معنى في نفسها لازمه الاقتزان بأحد<sup>(١)</sup> الأزمنة الثلاثة الماضي، أو الحال، أو المستقبل، فهي الفعل، وإن دلت على معنى في نفسها غير لازمة الاقتزان بأحد الأزمنة الثلاثة فهي الاسم؛ والكلم اسم جنس<sup>(٢)</sup> جمعي كـ "سَلِين" و"يَتِي" ولهذا صح أن يقال: واحده: كلمة، بخلاف أسماء الأجناس غير الجمعية كـ "ماء" و"كَبِين" فإنه لا واحد لها، وإذا تقرر ذلك فأقلّ الكلم ثلاثة، وبهذا الاعتبار هو أحص من الكلام، وباعتبار صدقه على المفيد وغيره هو أعم منه، وفي الكلمة ثلاث لغات<sup>(٣)</sup> ثثنان<sup>(٤)</sup> شملهما النظم

(١) سقط "بأحد" من: أ.

(٢) اسم الجنس نوعان: أحدهما: جمعي، والثاني: إفرادي.

فأما اسم الجنس الجمعي: فهو ما يدل على أكثر من اثنين، ويفرق بينه وبين واحده: بالثاء، وتكون الثاء -غالباً- في المفرد، كشجرة وشجر، وكلمة وكلم، وربما كانت الثاء في الجمع، مثل: "كم" للواحد، و"كماء" للكثير، وهو نادر، وقد يكون الفرق بين واحده وكثيره بالياء، مثل: "زنج" و"زنجي".

وأما اسم الجنس الإفرادي: فهو ما يصدق على القليل والكثير واللفظ واحد، مثل: "ماء" و"قرايب"، ينظر: أوضح المسالك ١٢/١، والتصريح ٢٥/١-٢٦، وشرح الأضيوي ٢٩/١-٣٠، وحواشي شرح ابن عقيل ١٥/١.

(٣) يقال: "لبن" -يفتح اللام وكسر الباء- و"لبن" -يكسر اللام وسكون الباء- وهو ما يضرب من الطين ليبنى به، ينظر: اللسان "لبن" ١٧/٢٥٨.

وفي ب كـ "كف" موضع: كـ "لبن". (٤) تنظر: في اللسان "كلم" ١٥/٤٢٨.

(٥) يقال: ثثنان، واثنان، ينظر: اللسان "ثنى" ١٨/١٢٧.

والثانية<sup>(١)</sup> كلمة "كلفظة" و "القول" عام لجميع ما ذكر من الكلام والكلم والكلمة، بل يزيد على ذلك بإطلاقه على ما ليس لفظاً نحو:

٢- وقال له العيان ممعا وطاعة<sup>(٢)</sup> ... ..

وتطلق الكلمة على الكلام للمفيد كإطلاقها على ما قبلها في قوله «كلاً» إنها كلمة هو قائلها<sup>(٣)</sup>، وعلى ما بعدها في قوله تعالى: ﴿تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم﴾<sup>(٤)</sup> ونحوه كثير.

(١) في ب: "الثلاثة" وهو تحريف.

(٢) هذا شطر بيت من الطويل، ولم أجد له مرجعاً ولا تمة.

والشاهد منه قول: «وقالت له العيان» حيث أطلق القول على ما يصدر من العين من رمز يستدل به على معنى معين، سواء كان ذلك الرمز من العين نفسها أو مما له صلة بها كالحاجب والمذهب.

ويطلق القول أيضاً على ما تنبئه بقية الدعوال كالحظ، والإشارة، والعقد، والنصب، كما يطلق على المعنى القائم في النفس لكن يشترط لهذا أن يقيد بما يدل عليه، كقوله تعالى: ﴿ويقولون -في أنفسهم- لولا يعذبنا الله بما نقول﴾ من الآية ٨، من سورة المجادلة.

وتقول النابتة الذبياني:

قالت له النفس إني لا أرى طمعا وإن مولاك لم يسلم ولم يصمد  
ينظر: الخصائص ٢/٤٧٦، وشرح ابن يعيش ٢١/١، وشرح الكافية ١/٤١، وشرح الجمل ١/٨٦، والتصريح: ٢١/١.

(٣) من الآية ١٠٠، من سورة المؤمنون؛ وما قبلها هو: ﴿رب ارجعون، لعلي أعمل صالحاً...﴾.

(٤) من الآية ٦٤، من سورة آل عمران؛ وما بعدها هو: ﴿لا نعبده إلا الله ولا نشرك به...﴾.



ولهم طرق في بيان الحصر في ذلك أشهرها أن الكلمة إن دلت على معنى في غيرها لا في نفسها فهي الحرف، وإن دلت على معنى في نفسها لازمه الاقتزان بأحد<sup>(١)</sup> الأزمنة الثلاثة الماضي، أو الحال، أو المستقبل، فهي الفعل، وإن دلت على معنى في نفسها غير لازمة الاقتزان بأحد الأزمنة الثلاثة فهي الاسم؛ والكلم اسم جنس<sup>(٢)</sup> جمعي كـ"سَلِين" و"يَتِي" ولهذا صح أن يقال: واحده: كلمة، بخلاف أسماء الأجناس غير الجمعية كـ"ماء" و"لَبَن" فإنه لا واحد لها، وإذا تقرر ذلك فأقلّ الكلم ثلاثة، وبهذا الاعتبار هو أحص من الكلام، وباعتبار صدقه على المفيد وغيره هو أعم منه، وفي الكلمة ثلاث لغات<sup>(٣)</sup> ثثنان<sup>(٤)</sup> شملهما النظم

(١) سقط "بأحد" من: أ.

(٢) اسم الجنس نوعان: أحدهما: جمعي، والثاني: إفرادي.

فأما اسم الجنس الجمعي: فهو ما يدل على أكثر من اثنين، ويفرق بينه وبين واحده: بالثاء، وتكون الثاء -غالباً- في المفرد، كشجرة وشجر، وكلمة وكلم، وربما كانت الثاء في الجمع، مثل: "كم" للواحد، و"كماء" للكثير، وهو نادر، وقد يكون الفرق بين واحده وكثيره بالياء، مثل: "زنج" و"زنجي".

وأما اسم الجنس الإفرادي: فهو ما يصدق على القليل والكثير واللفظ واحد، مثل: "ماء" و"قرايب"، ينظر: أوضح المسالك ١٢/١، والتصريح ٢٥/١-٢٦، وشرح الأضيوي ٢٩/١-٣٠، وحواشي شرح ابن عقيل ١٥/١.

(٣) يقال: "لبن" -يفتح اللام وكسر الباء- و"لبن" -يكسر اللام وسكون الباء- وهو ما يضرب من اللبن لبنى به، ينظر: اللسان "لبن" ١٧/٢٥٨.

وفي ب كـ "كف" موضع: كـ"لبن". (٤) تنظر: في اللسان "كلم" ١٥/٤٢٨.

(٥) يقال: ثثنان، واثنان، ينظر: اللسان "ثنى" ١٨/١٢٧.

والثانية<sup>(١)</sup> كلمة "كلفظة" و "القول" عام لجميع ما ذكر من الكلام والكلم والكلمة، بل يزيد على ذلك بإطلاقه على ما ليس لفظاً نحو:

٢- وقال له العيان ممعا وطاعة<sup>(٢)</sup> ... ..

وتطلق الكلمة على الكلام للمفيد كإطلاقها على ما قبلها في قوله «كلاً» إنها كلمة هو قائلها<sup>(٣)</sup>، وعلى ما بعدها في قوله تعالى: ﴿تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم﴾<sup>(٤)</sup> ونحوه كثير.

(١) في ب: "الثلاثة" وهو تحريف.

(٢) هذا شطر بيت من الطويل، ولم أجد له مرجعاً ولا تمة.

والشاهد منه قول: «وقالت له العيان» حيث أطلق القول على ما يصدر من العين من رمز يستدل به على معنى معين، سواء كان ذلك الرمز من العين نفسها أو مما له صلة بها كالحاجب والمذهب.

ويطلق القول أيضاً على ما تنبئه بقية الدعوال كالحظ، والإشارة، والعقد، والنصب، كما يطلق على المعنى القائم في النفس لكن يشترط لهذا أن يقيد بما يدل عليه، كقوله تعالى: ﴿ويقولون -في أنفسهم- لولا يعذبنا الله بما نقول﴾ من الآية ٨، من سورة المجادلة.

وتقول النابتة الذبياني:

قالت له النفس إني لا أرى طمعا وإن مولاك لم يسلم ولم يصمد  
ينظر: الخصائص ٢/٤٧٦، وشرح ابن يعيش ١/٢١، وشرح الكافية ١/٤١، وشرح الجمل ١/٨٦، والتصريح: ٢١/١.

(٣) من الآية ١٠٠، من سورة المؤمنون؛ وما قبلها هو: ﴿رب ارجعون، لعلي أعمل صالحاً...﴾.

(٤) من الآية ٦٤، من سورة آل عمران؛ وما بعدها هو: ﴿لا نعبأ إلا الله ولا نشارك به...﴾.

بالجر والتوين والندا وأل ومستند للاسم تمييز حصل  
أي حصل للاسم تمييز عن قسميه<sup>(١)</sup> "بالجر" والمراد به الكسرة الحادثة  
عن عامل سواء كان حرفاً أو إضافة أو اتباعاً، كـ"بسم الله الرحمن الرحيم" و  
"بالتنوين"، وهو عبارة عن نون ساكنة تلحق آخره<sup>(٢)</sup> لفظاً لا خطاً، سواء كان  
تنوين تمكين<sup>(٣)</sup>، كـ"زياد" و"رجل" أو تنوين تكثير<sup>(٤)</sup>، كـ"صو" و"كم  
سيويو لقيته" أو تنوين مقابلة<sup>(٥)</sup>، كـ"مسلمات"، إذ التنوين فيه مقابل لنون  
"مسلمين" بدليل ثبوته مع قيام مانع الصرف، كـ"عرفات" أو تنوين عوض إما  
من حرف، كـ"غواش" وإما من كلمة، كـ"كل" و"بعض" وإما من  
جملـة كـ"سيوئل" و"حيثما"، وأما تنوين

(١) في أ: "قسميه"، وهو تحريف.

(٢) في ب: "بآخره".

(٣) سمى بذلك لدلالته على شدة تمكن ما لحقه في باب الاسم وتثنيه  
عن شبه الحرف الموجب للبناء أو شبه الفعل الموجب للمنع من  
الصرف.

(٤) سمى بذلك لإفادته تنكير ما لحقه من الأسماء البنية.

(٥) سمى بذلك لمقابلته النون في جمع المذكر السالم، وذهب الرضي إلى أنه قائم مقام  
التنوين الذي في الواحد، في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط، وهو كونه علامة  
على تمام الاسم، كما أن النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك.  
ينظر: شرح الكافية ١/١٤.وقيل فيه غير ذلك، وينظر: شرح ابن يعش ٢٩/٩-٣٠، وشرح الجمل  
١/٨٠، وأوضح المسالك ١/١٤-١٥، والمجم ٢/٨٠، والتصريح ١/٣٣،  
وشرح الأثوني ١/٣٧.

الرّوي<sup>(١)</sup> فلا يختص بالاسم، و"بالتداء" وهو قصد دعائه<sup>(٢)</sup> بأحد  
الحروف الصالحة لذلك، ولم يقل بحرف التداء لأن حرف التداء  
قد ياءشر الفعل، كقراءة الكسائي<sup>(٣)</sup>:

(١) الرّوي: هو حرف القافية، وقال الأخفش: هو الحرف الذي تنبى عليه  
القصيدة، ويلزم في كل بيت منها في موضع واحد، وقد اعترضوا عليه،  
ينظر اللسان "روي" ١٩/٦٧، وقوله: "تنوين الرّوي" يدخل فيه تنوين  
الجزم، وهو اللاحق للقوافي المطلقة التي آخرها حرف مدّ، نحو:  
قول جرير:

أقلبي اللرم عاذل والحسين وقول - إن أصبت - لقد أصابني  
وتنوين الغالي، وهو اللاحق للقوافي المقيدة زيادة على الوزن، كقول روبة:

قلت بنات العم ياسلمى وأئن كان فقيراً معلماً قالت وأئن  
وهذان التنوينان لا يختصان بالاسم - كما قال الشارح - وينتان في الخط،  
والوقف، ومع "أل" ويجذفان في الوصل، ينظر: المقتصد ١/٧٥-٧٦، وشرح ابن  
يعش ٩/٣٣-٣٤، وشرح المسالك ١/١٤-١٥، وشرح الجمل  
١/٨٠-١١١، وأوضح المسالك ١/١٩، والمجم ٢/٨٠، والسدر ٢/١٠٤،  
والتصريح ١/٣٦-٣٧، وشرح الأثوني ١/٣٥-٣٦.

(٢) الضمير يعود إلى المنادى اللازم للبناء.

(٣) هو أبو الحسن: علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فروز، الفارسي الأصل،  
الأسدي بالولاء، الكوفي، المعروف بالكسائي، وهو أحد القراء السبعة، وكان  
إماماً في العربية والقراءات، ولد سنة ١١٩هـ، وتوفي بـ"رتبويه" - إحدى قرى  
الرّي - سنة ١٨٩هـ، تنظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١١/٤٠٣-٤١٥، وإنباه  
الرواة ٢/٢٥٦، ومعجم المؤلفين: ٩٨٤/٧.

بالجر والتوين والندا وأل ومستند للاسم تمييز حصل  
أي حصل للاسم تمييز عن قسميه<sup>(١)</sup> "بالجر" والمراد به الكسرة الحادثة  
عن عامل سواء كان حرفاً أو إضافة أو اتباعاً، كـ"بسم الله الرحمن الرحيم" و  
"بالتنوين"، وهو عبارة عن نون ساكنة تلحق آخره<sup>(٢)</sup> لفظاً لا خطاً، سواء كان  
تنوين تمكين<sup>(٣)</sup>، كـ"زياد" و"رجل" أو تنوين تكثير<sup>(٤)</sup>، كـ"صو" و"كم  
سيويو لقيته" أو تنوين مقابلة<sup>(٥)</sup>، كـ"مسلمات"، إذ التنوين فيه مقابل لنون  
"مسلمين" بدليل ثبوته مع قيام مانع الصرف، كـ"عرفات" أو تنوين عوض إما  
من حرف، كـ"غواش" وإما من كلمة، كـ"كل" و"بعض" وإما من  
جملـة كـ"سيوئل" و"حيثما"، وأما تنوين

(١) في أ: "قسميه"، وهو تحريف.

(٢) في ب: "بآخره".

(٣) سمى بذلك لدلالته على شدة تمكن ما لحقه في باب الاسم وتثنيه  
عن شبه الحرف الموجب للبناء أو شبه الفعل الموجب للمنع من  
الصرف.

(٤) سمى بذلك لإفادته تكثير ما لحقه من الأسماء البنية.

(٥) سمى بذلك لمقابلته النون في جمع المذكر السالم، وذهب الرضي إلى أنه قائم مقام  
التنوين الذي في الواحد، في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط، وهو كونه علامة  
على تمام الاسم، كما أن النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك.  
ينظر: شرح الكافية ١/١٤.وقيل فيه غير ذلك، وينظر: شرح ابن يعش ٢٩/٩-٣٠، وشرح الجمل  
١/٨٠، وأوضح المسالك ١/١٤-١٥، والمجمع ٢/٨٠، والتصريح ١/٣٣،  
وشرح الأثوني ١/٣٧.

الرّوي<sup>(١)</sup> فلا يختص بالاسم، و"بالتداء" وهو قصد دعائه<sup>(٢)</sup> بأحد  
الحروف الصالحة لذلك، ولم يقل بحرف التداء لأن حرف التداء  
قد ياءشر الفعل، كقراءة الكسائي<sup>(٣)</sup>:

(١) الرّوي: هو حرف القافية، وقال الأخفش: هو الحرف الذي تنبى عليه  
القصيدة، ويلزم في كل بيت منها في موضع واحد، وقد اعترضوا عليه،  
ينظر اللسان "روي" ١٩/٦٧، وقوله: "تنوين الرّوي" يدخل فيه تنوين  
الجزم، وهو اللاحق للقوافي المطلقة التي آخرها حرف مدّ، نحو:  
قول جرير:

أقلبي اللرم عاذل والحسين وقول - إن أصبت - لقد أصابني  
وتنوين الغالي، وهو اللاحق للقوافي المقيدة زيادة على الوزن، كقول روبة:

قلت بنات العم ياسلمى وأئن كان فقيرا معلما قالت وأئن  
وهذان التنوينان لا يختصان بالاسم - كما قال الساج - وينتان في الخط،  
والوقف، ومع "أل" ويجذفان في الوصل، ينظر: المقتصد ١/٧٥-٧٦، وشرح ابن  
يعش ٩/٣٣-٣٤، وشرح المسالك ١/١٤-١٥، وشرح الجمل  
١/٨٠-١١١، وأوضح المسالك ١/١٩، والمجمع ٢/٨٠، والسدر ٢/١٠٤،  
والتصريح ١/٣٦-٣٧، وشرح الأثوني ١/٣٥-٣٦.

(٢) الضمير يعود إلى المنادى اللازم للبناء.

(٣) هو أبو الحسن: علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فروز، الفارسي الأصل،  
الأسدي بالولاء، الكوفي، المعروف بالكسائي، وهو أحد القراء السبعة، وكان  
إماماً في العربية والقراءات، ولد سنة ١١٩هـ، وتوفي بـ"رتبويه" - إحدى قرى  
الرّي - سنة ١٨٩هـ، تنظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١١/٤٠٣-٤١٥، واتباعه  
الرواة ٢/٢٥٦، ومجمع المؤلفين: ٩٨٤/٧.

«ألا يا اسجدوا»<sup>(١)</sup> والحرف كقوله: «يأيت قومي يعلمون»<sup>(٢)</sup> و«يأل» الداخلة في أوله، سواء كانت معرفة كـ«الرجل» أو زائدة كـ«الآن» أما الموصولة فقد تدخل على الفعل المضارع، نحو:

٣- ما أنت بالحكيم الترضى حكومته<sup>(٣)</sup> ... ...  
وبالإسناد إليه: الذي عبر عنه المصنف بـ«مسند» إقامة لاسم المفعول مقام المصدر، إذ الكلمات الثلاث منها ما لا يسند ولا يسند إليه، وهو الحرف،

(١) قرأ أبو جعفر، والكسائي، ورويس، بتخفيف اللام، على أن «ألا» استفتاح وتنبه، ووقفوا على «ألا يا» وابتدأوا: «اسجدوا» - بهيئة مضمومة - على معنى الأمر، أي: «يا هؤلاء اسجدوا» أو: «يا أيها الناس اسجدوا» وقرأها الباقون بتشديد اللام، على أنها كلمة واحدة، ينظر: النشر ٣٣٧/٢، والوجه ٥٢٦-٥٢٧، والروائي ٣٣٤، والبدور ٢٢٢، والمهذب ١٠٤/٢.

(٢) من الآية ٢٦، من سورة يس.

(٣) هذا البيت من البسيط، وهو للقرظقي، قاله في هجاء أعرابي نال منه مجلس عبد الملك بن مروان، وعام البيت. قوله:

... .. ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجندل

والشاهد منه قوله: «الترضى» حيث أدخل «أل» الموصولة على الفعل المضارع فتدل ذلك على أن «أل» الموصولة ليست علامة على اسمية ما تدخل عليه، وينظر البيت في: الإنصاف ٥٢١، والمقرب ٦٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٢٩٩، ١٦٣/١، وأوضح المسالك ٢٠/١، والشذور: ص ٢٠، وشرح ابن عقيل ١٥٧/١، والمص ٨٥/١، والدرر ٦١/١، والتصريح ١٤٢، ٣٨/١، والخزانة ٣٢/١، وشرح الأختوني ١٦٥/١، ١٧٣، ومعجم شواهد العربية ٣١٣، وليس البيت في ديوانه.

ومنها ما يسند أبداً وهو الفعل، ومنها ما يقع مسنداً ومسنداً إليه، وهو الاسم، فثبت بذلك اختصاص الاسم بالإسناد إليه، وبهذه العلامة ثبتت اسمية «الناء» والراء» من نحو قدمت وقاموا، ويختص ذلك بالإسناد إلى معناه، أما الإسناد إلى اللفظ فلا يختص بالاسم.<sup>(١)</sup>

بـ«تا» فعلت، وأتت، و«يا» افعلى و«نون» أقبلن، فعمل ينجلي أي: ينجلي الفعل بما ذكر من العلامات إما بناءً<sup>(٢)</sup> الفاعل المعبر عنها بـ«فعلت». وتكون مضمومة للمتكلم ومفتوحة للمخاطب ومكسورة للمخاطبة أو بناءً<sup>(٣)</sup> التانيث المساندة للذكور عليها بـ«أتت» بخلاف المتحركة<sup>(٤)</sup>، نحو: «مؤمنة» فإنها من علامات الاسم، وبها ثبتت فعلية<sup>(٥)</sup> «يغم» و«يس» كقولهم «يغمت» و«يسمت»، وبالتاليين علمت فعلية «ليس»<sup>(٦)</sup> و«عمى»<sup>(٧)</sup> كقولهم:

لست، وليست، وعسيت، وعست، وبـ«ياء» المخاطبة، نحو:

(١) في أ: «الاسم». (٢) في ب: «إما ناء» موضع «إما بناء».

(٣) في أ: وبناء.

(٤) أي: التي حركتها حركة إعراب، وأما المتحركة بحركة غير إعرابية فإنها لا تختص بالفعل، بل تنصل بالفعل والاسم والحرف.

(٥) ذهب بعض الكوفيين كالفراء إلى أن «يغم» و«يس» اسمان.

(٦) تنظر المسالك والخلاف فيها في باب «يغم ويس» من هذا الشرح والتعليق ص ٤٧٥ أي: رداً على الفارسي في ادعائه حرفيتها.

(٧) ذهب بعض النحويين كابن السراج، وتعلب إلى القول بحرفية «عمى»، ينظر ذلك في موضعه من أفعال المقاربة في هذا التحقيق ص ١٣٩.

«ألا يا اسجدوا»<sup>(١)</sup> والحرف كقوله: «يأيت قومي يعلمون»<sup>(٢)</sup> و«يأل» الداخلة في أوله، سواء كانت معرفة كـ«الرجل» أو زائدة كـ«الآن» أما الموصولة فقد تدخل على الفعل المضارع، نحو:

٣- ما أنت بالحكيم الترضى حكومته<sup>(٣)</sup> ... ...  
وبالإسناد إليه: الذي عبر عنه المصنف بـ«مسند» إقامة لاسم المفعول مقام المصدر، إذ الكلمات الثلاث منها ما لا يسند ولا يسند إليه، وهو الحرف،

(١) قرأ أبو جعفر، والكسائي، ورويس، بتخفيف اللام، على أن «ألا» استفتاح وتنبية، ووقفوا على «ألا يا» وابتدأوا: «اسجدوا» - بهيئة مضمومة - على معنى الأمر، أي: «يا هؤلاء اسجدوا» أو: «يا أيها الناس اسجدوا» وقرأها الباقون بتشديد اللام، على أنها كلمة واحدة، ينظر: النشر ٣٣٧/٢، والوجه ٥٢٦-٥٢٧، والروائي ٣٣٤، والبدور ٢٢٢، والمهذب ١٠٤/٢.

(٢) من الآية ٢٦، من سورة يس.

(٣) هذا البيت من البسيط، وهو للقرظدي، قاله في هجاء أعرابي نال منه مجلس عبد الملك بن مروان، وعام البيت. قوله:

... .. ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجندل

والشاهد منه قوله: «الترضى» حيث أدخل «أل» الموصولة على الفعل المضارع فتدل ذلك على أن «أل» الموصولة ليست علامة على اسمية ما تدخل عليه، وينظر البيت في: الإنصاف ٥٢١، والمقرب ٦٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٢٩٩، ١٦٣/١، وأوضح المسالك ٢٠/١، والشذور: ص ٢٠، وشرح ابن عقيل ١٥٧/١، والمص ٨٥/١، والدرر ٦١/١، والتصريح ١٤٢، ٣٨/١، والخزانة ٣٢/١، وشرح الأختوني ١٦٥/١، ١٧٣، ومعجم شواهد العربية ٣١٣، وليس البيت في ديوانه.

ومنها ما يسند أبداً وهو الفعل، ومنها ما يقع مسنداً ومسنداً إليه، وهو الاسم، فثبت بذلك اختصاص الاسم بالإسناد إليه، وبهذه العلامة ثبتت اسمية «الناء» والراء» من نحو قدمت وقاموا، ويختص ذلك بالإسناد إلى معناه، أما الإسناد إلى اللفظ فلا يختص بالاسم.<sup>(١)</sup>

بـ«تا» فعلت، وأتت، و«يا» افعلى و«نون» أقبلن، فعمل ينجلي أي: ينجلي الفعل بما ذكر من العلامات إما بناءً<sup>(٢)</sup> الفاعل المعبر عنها بـ«فعلت». وتكون مضمومة للمتكلم ومفتوحة للمخاطب ومكسورة للمخاطبة أو بناءً<sup>(٣)</sup> التانيث المساندة للذكور عليها بـ«أتت» بخلاف المتحركة<sup>(٤)</sup>، نحو: «مؤمنة» فإنها من علامات الاسم، وبها ثبتت فعلية<sup>(٥)</sup> «يغم» و«يس» كقولهم «يغمت» و«يسمت»، وبالتاليين علمت فعلية «ليس»<sup>(٦)</sup> و«عمى»<sup>(٧)</sup> كقولهم:

لست، وليست، وعسيت، وعست، وبـ«ياء» المخاطبة، نحو:

(١) في أ: «الاسم». (٢) في ب: «إما ناء» موضع «إما بناء».

(٣) في أ: وبناء.

(٤) أي: التي حركتها حركة إعراب، وأما المتحركة بحركة غير إعرابية فإنها لا تختص بالفعل، بل تنصل بالفعل والاسم والحرف.

(٥) ذهب بعض الكوفيين كالفراء إلى أن «يغم» و«يس» اسمان.

(٦) تنظر المسالك والخلاف فيها في باب «يغم ويس» من هذا الشرح والتعليق ص ٤٧٥ أي: رداً على الفارسي في ادعائه حرفيتها.

(٧) ذهب بعض النحويين كابن السراج، وتعلب إلى القول بحرفية «عمى»، ينظر ذلك في موضعه من أفعال المقاربة في هذا التحقيق ص ١٣٩.

﴿فكلى واشربى وقري عينا﴾<sup>(١)</sup>، وبها ثبتت فعلية<sup>(٢)</sup> "تعال" كقوله:

٤- ... .. ولكن تعالى فانظري عني ابتلائي<sup>(٣)</sup>  
وبنون التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة، وقد اجتمعا في قوله: «ليستحنن وليكونن من الصاغرين»<sup>(٤)</sup>.

سواهما الحرف كـ"هـ" و"ي" و"لـ" [فعل مضارع يلي "لـ" كـ"هـ" ويشم] أي: سوى الكلمة التي تقبل علامات الأسماء والكلمة التي تقبل علامات الأفعال: الحرف، ويعرف بعدم قبول شيء من علامات الأسماء وعلامات الأفعال، ثم الحرف ينقسم ثلاثة أقسام: منه ما يدخل على الأسماء والأفعال فيهمل، كـ"هـ" ومنه ما يختص بالاسم فيعمل فيه كـ"ي" ومنه ما يختص بالفعل فيعمل فيه كـ"لـ"، وبدأ يذكر المضارع من أقسام الأفعال الثلاثة، لانفراد<sup>(٥)</sup> بالإعراب المقصود من النظم بيان أحكامه، ويتميز من قسميه بصحة وقوعه بعد "لـ" نحو<sup>(٦)</sup>: يأكل ويلبس ويشم، فإن "لـ" صالحة لمباشرة

(١) من الآية ٢٦، من سورة مريم.

(٢) نسبوا إلى الزجاجي القول بأن "تعال" اسم فعل، لكن قوله في المنصل لا يفيد ذلك، فقد فسر به "هلم" وعطفه على الفعل "أقبل"، فقال: «وتوهم يقولون: «هلموا هلموا هلمى هلمسن، وهي على وجهين: متعدية، كـ"هات" وغير متعدية: بمعنى: «تعال وأقبل»<sup>(١)</sup>». ا.هـ. ينظر المفصل من خلال شرح ابن

بيش ٤/١٤.

(٣) هذا بعض بيت من الرافر، وقد بحث عنه طويلا، ولم أجد له مرجعا.

(٤) من الآية ٣٢، من سورة يوسف. (٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٦) في ب: "لانفراد". (٧) سقط "نحو" من: ب.

كل منها، وفتح الشين من "يشم" أنصح من ضمها.

وماضي الأفعال بـ"الـ" مز وتيم بـ"النون" فعل الأمر إن أمر فهم والأمر إن لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو "صه" و"حيهل"

أي ميز الفعل للماضي من قسميه بقبول "النـ" سواء كانت تاء الفاعل كـ"لست" أو تاء التأنيث الساكنة، كـ"تعمت" و"بست" فإن كليهما من خصائصه، ويعرف فعل الأمر بصحة اتصاله بنون التوكيد، مع فهم الأمر منه<sup>(١)</sup>، كقولك في "اذهب": "اذهبن" فخرج بالقيد الأول ما يفهم منه معنى الأمر من أسماء الأفعال التي لا تقبل نون التوكيد، كـ"صه" بمعنى: "اسكت"، و"حيهل" بمعنى: أقبل، و"نزال" بمعنى: انزل، وما أشبهها.

كما أن ما يفهم منه<sup>(٢)</sup> معنى الماضي ولا يقبل التاء كـ"ههيات" بمعنى: بُعد اسم، وكذلك ما يفهم منه معنى المضارع ولا يقبل "لـ" كـ"أزه" بمعنى: أترجع اسم.

(١) درج الشارح في هذا على مذهب البصريين -كما هو شأنه في أكثر المسائل الخلافية فقد قرر البصريون أن دلالة فعل الأمر على الأمر حاصلة من الصيغة نفسها، وذهب الكوفيون إلى أن معنى الأمر مستفاد من لام الأمر للترمز حذفها، لا من الفعل، فإن أصل "قم" -مثلا- "لنقم" حذف منه لام الأمر تخفيفا، وتبعه حرف المضارعة، فحذفها حذفها مستمرا، ففعل الأمر مقطوع من الفعل المضارع -عندهم- وعليه فأصول الأفعال اثنان، ماضٍ ومستقبل، وبناء على هذا حكموا لفعل الأمر بالإعراب، كما يأتي في بابه.

وقد عقد الأتباري لهذا الخلاف المسألة (٧٢) من كتابه الإصناف ٥٢٤/٢، وينظر -كذلك- في: للقتضب ١٣١، ٤/٢، وشرح ابن بيش ٥٩/٧-٦٢، والمغني ص ٢٥٠. (٢) في أ: "منها".

﴿فكلى واشربى وقري عينا﴾<sup>(١)</sup>، وبها ثبتت فعلية<sup>(٢)</sup> "تعال" كقوله:

٤- ... .. ولكن تعالى فانظري عني ابتلائي<sup>(٣)</sup>  
وبنون التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة، وقد اجتمعا في قوله: «ليستحنن وليكونن من الصاغرين»<sup>(٤)</sup>.

سواهما الحرف كـ"هـ" و"ي" و"لـ" [فعل مضارع يلي "لـ" كـ"هـ" ويشم] أي: سوى الكلمة التي تقبل علامات الأسماء والكلمة التي تقبل علامات الأفعال: الحرف، ويعرف بعدم قبول شيء من علامات الأسماء وعلامات الأفعال، ثم الحرف ينقسم ثلاثة أقسام: منه ما يدخل على الأسماء والأفعال فيهمل، كـ"هـ" ومنه ما يختص بالاسم فيعمل فيه كـ"ي" ومنه ما يختص بالفعل فيعمل فيه كـ"لـ"، وبدأ يذكر المضارع من أقسام الأفعال الثلاثة، لانفراد<sup>(٥)</sup> بالإعراب المقصود من النظم بيان أحكامه، ويتميز من قسميه بصحة وقوعه بعد "لـ" نحو<sup>(٦)</sup>: يأكل ويلبس ويشم، فإن "لـ" صالحة لمباشرة

(١) من الآية ٢٦، من سورة مريم.

(٢) نسبوا إلى الزجاجي القول بأن "تعال" اسم فعل، لكن قوله في المنصل لا يفيد ذلك، فقد فسر به "هلم" وعطفه على الفعل "أقبل"، فقال: «وتوهم يقولون: «هلموا هلموا هلمى هلمسن، وهي على وجهين: متعدية، كـ"هات" وغير متعدية: بمعنى: «تعال وأقبل»<sup>(١)</sup>». ا.هـ. ينظر المفصل من خلال شرح ابن

بيش ٤/١٤.

(٣) هذا بعض بيت من الرافز، وقد بحث عنه طويلا، ولم أجد له مرجعا.

(٤) من الآية ٣٢، من سورة يوسف. (٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٦) في ب: "لانفراد". (٧) سقط "نحو" من: ب.

كل منها، وفتح الشين من "يشم" أنصح من ضمها.

وماضي الأفعال بـ"الـ" مز وتيم بـ"النون" فعل الأمر إن أمر فهم والأمر إن لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو "صه" و"حيهل"

أي ميز الفعل للماضي من قسميه بقبول "الناء" سواء كانت ناء الفاعل كـ"لست" أو ناء التأنيث الساكنة، كـ"تعمت" و"بست" فإن كليهما من خصائصه، ويعرف فعل الأمر بصحة اتصاله بنون التوكيد، مع فهم الأمر منه<sup>(١)</sup>، كقولك في "اذهب": "اذهبن" فخرج بالقيد الأول ما يفهم منه معنى الأمر من أسماء الأفعال التي لا تقبل نون التوكيد، كـ"صه" بمعنى: "اسكت"، و"حيهل" بمعنى: أقبل، و"نزال" بمعنى: انزل، وما أشبهها.

كما أن ما يفهم منه<sup>(٢)</sup> معنى الماضي ولا يقبل الناء كـ"هيهات" بمعنى: بُعد اسم، وكذلك ما يفهم منه معنى المضارع ولا يقبل "لـ" كـ"أزه" بمعنى: أترجع اسم.

(١) درج الشارح في هذا على مذهب البصريين - كما هو شأنه في أكثر المسائل الخلافية فقد قرر البصريون أن دلالة فعل الأمر على الأمر حاصلة من الصيغة نفسها، وذهب الكوفيون إلى أن معنى الأمر مستفاد من لام الأمر للترمز حذفها، لا من الفعل، فإن أصل "قم" - مثلا - "انقم" حذف منه لام الأمر تخفيفا، وتبعه حرف المضارعة، فحذفنا حرفا مستمرا، ففعل الأمر مقطوع من الفعل المضارع - عندهم - وعليه فأصول الأفعال اثنان، ماضٍ ومستقبل، وبناء على هذا حكموا لفعل الأمر بالإعراب، كما يأتي في بابه.

وقد عقد الأتباري لهذا الخلاف المسألة (٧٢) من كتابه الإصناف ٥٢٤/٢، وينظر - كذلك - في: للقتضب ١٣١، ٤/٢، وشرح ابن بيش ٥٩/٧-٦٢، والمغني ص ٢٥٠. (٢) في أ: "منها".

وبالتحديد الثاني ما يقبل "نون التوكيد" من المضارع الذي لا يفهم منه معنى الأمر، كقوله: ﴿وَأَمَّا خَالِفٌ﴾<sup>(١)</sup> ولا يرد ما أكد بالنون من المضارع الذي دخلت عليه لام الأمر، لأن معنى الأمر لم يفهم من الفعل، وإنما فهم<sup>(٢)</sup> من اللام.

### المعرب والمبني

الإعراب لغة: البيان، يقال: أعرب عما في نفسه، إذا أبان عنه. وهو في اصطلاح النحاة: اختلاف آخر الكلمة أو ما يجري مجرى آخرها لفظاً أو تقدير<sup>(٣)</sup>، يعامل يقتضى ذلك، والمعرب ما دخله الإعراب، والمبني عكسه.

والاسم منه معرب ومبني  
كالتشبيه الوضعي في اسمي "جنتنا"  
والمعنوي في "متى" وفي "هنا"  
وكتابة عن الفعل بلا  
تأنيث وكافتقار أصلاً  
ومعرب الأسماء ما قد سلما  
من شبه الحرف كـ"أرض" و"سما"

كل واحد من الاسم والفعل ينقسم إلى معرب ومبني، لكن يختلفان بالأصالة، فالأصل في الاسم الإعراب<sup>(٤)</sup>، وبنائه عارض، والفعل عكسه، ولهذا

(١) من الآية ٥٨، من سورة الأنفال.

(٢) عرقه الناظم بقوله: «ما جرى به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف، أو

سكون، أو حذف، التسهيل ٧».

(٤) إنما كان الأصل في الاسم الإعراب، لأنه تتوارد عليه -بصيغة واحدة- معان مختلفة- كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، فلولا الإعراب، ما عُلِمَتْ هذه المعاني من الصيغة، وليس الفعل كذلك، هذا عند البصريين، وهو ما قرره المشرح، -

بدأ المصنف عند ذكر انقسام الاسم بالإعراب، وبدأ عند ذكر<sup>(١)</sup> انقسام الفعل بالبناء تنبيهاً على الأصل في كل واحد منهما، ثم بناء الاسم سببه شبهة مقربة له من الحرف وينقسم الشبه إلى ثلاثة أقسام، "وضعي"، -ومعناه أن يوضع الاسم على وضع يختص بالحرف مثل أن يوضع على حرف أو حرفين، كـ"شاء الضمير" و"نا" المشار إليهما باسمي "جنتنا" إذ الأول شبهه بـ"واو العطف" و"باء الجر" والثاني شبهه بـ"قد" و"بل".

ومعنوي: والمراد به أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف، كـ"حتى" فإنها إما شرطية فهي<sup>(٢)</sup> متضمنة لمعنى "إن" كسائر أسماء الشرط، وإما استفهامية فهي متضمنة لمعنى "الهمزة" كسائر أسماء الاستفهام، وسواء كان الحرف الذي تضمن الاسم معناه مستعملاً -كما مثلناه- أو غير مستعمل، فإن أسماء الإشارة كـ"هنا" و"ذا" و"تأ" وفروعها بنيت لتضمنها

(٢) وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الاسم والفعل، قالوا لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع، نحو: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» فإن "تشرب" يحتتمل النصب فيكون نهياً عن الجمع بينهما والجرم، فيكون نهياً عنهما، والرفع فيكون نهياً عن الأول وإباحة للثاني، وقد أحاب البصريون بأن النصب على إضمار "أن" والجرم على إرادة "لا"، والرفع على القطع، فلو أظهرت هذه العوامل لم يحتج إلى الإعراب، وذهب بعضهم إلى أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم.

تنظر المسألة والخلاف فيها في: شرح الكافية ٢/٢٢٣، والتسهيل ٧، وأوضح المسالك ١/٣٦، وشرح ابن عقيل ١/٣٧، والمساعد ١/٢٠، والجمع ١/١٥٠، والتصريح ١/٤٧.

(١) سقط "ذكر" من: ب. (٢) في أ: "فإنها".



وبالتحديد الثاني ما يقبل "نون التوكيد" من المضارع الذي لا يفهم منه معنى الأمر، كقوله: ﴿وَأَمَّا خِفَافٌ﴾<sup>(١)</sup> ولا يرد ما أكد بالنون من المضارع الذي دخلت عليه لام الأمر، لأن معنى الأمر لم يفهم من الفعل، وإنما فهم<sup>(٢)</sup> من اللام.

### المعرب والمبني

الإعراب لغة: البيان، يقال: أعرب عما في نفسه، إذا أبان عنه. وهو في اصطلاح النحاة: اختلاف آخر الكلمة أو ما يجري مجرى آخرها لفظاً أو تقدير<sup>(٣)</sup>، يعامل يقتضى ذلك، والمعرب ما دخله الإعراب، والمبني عكسه.

والاسم منه معرب ومبني  
كالتشبيه الوضعي في اسمي "جنتنا"  
والمعنوي في "متى" وفي "هنا"  
وكتابة عن الفعل بلا  
تأنيث وكافة قسار أصلاً  
ومعرب الأسماء ما قد سلما  
من شبه الحرف كـ"أرض" و"سما"  
كل واحد من الاسم والفعل ينقسم إلى معرب ومبني، لكن يختلفان بالأصل، فالأصل في الاسم الإعراب<sup>(٤)</sup>، وبنائه عارض، والفعل عكسه، ولهذا

(١) من الآية ٥٨، من سورة الأنفال.

(٢) عرقه الناظم بقوله: «ما جرى به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف، التسهيل ٧».

(٣) إنما كان الأصل في الاسم الإعراب، لأنه تتوارد عليه -بصفة واحدة- معان مختلفة- كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، فلولا الإعراب، ما عُلِمَتْ هذه المعاني من الصيغة، وليس الفعل كذلك، هذا عند البصريين، وهو ما قرره المشرح، -

بدأ المصنف عند ذكر انقسام الاسم بالإعراب، وبدأ عند ذكر<sup>(١)</sup> انقسام الفعل بالبناء تنبيهاً على الأصل في كل واحد منهما، ثم بناء الاسم سببه شبيهة مقرب له من الحرف وينقسم الشبه إلى ثلاثة أقسام، "وضعي": -ومعناه أن يوضع الاسم على وضع يختص بالحرف مثل أن يوضع على حرف أو حرفين، كـ"شاء الضمير" و"نا" المشار إليهما باسمي "جنتنا" إذ الأول شبيه بـ"وأو العطف" و"باء الجر" والثاني شبيه بـ"قد" و"بل".

ومعنوي: والمراد به أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف، كـ"حتى" فإنها إما شرطية فهي<sup>(٢)</sup> متضمنة لمعنى "إن" كسائر أسماء الشرط، وإما استفهامية فهي متضمنة لمعنى "الهمزة" كسائر أسماء الاستفهام، وسواء كان الحرف الذي تضمن الاسم معناه مستعملاً -كما مثلناه- أو غير مستعمل، فإن أسماء الإشارة كـ"هنا" و"ذا" و"تأ" وفروعها بنيت لتضمنها

(٢) وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الاسم والفعل، قالوا لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع، نحو: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» فإن "تشرب" يحتتمل النصب فيكون نهياً عن الجمع بينهما والجرم، فيكون نهياً عنهما، والرفع فيكون نهياً عن الأول وإباحة للثاني، وقد أحاب البصريون بأن النصب على إضمار "أن" والجرم على إرادة "لا"، والرفع على القطع، فلو أظهرت هذه العوامل لم يحتج إلى الإعراب، وذهب بعضهم إلى أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم.

تنظر المسألة والخلاف فيها في: شرح الكافية ٢/٢٢٣، والتسهيل ٧، وأوضح المسالك ١/٣٦، وشرح ابن عقيل ١/٣٧، والمساعد ١/٢٠، والجمع ١/١٥٠، والتصريح ١/٤٧.

(١) سقط "ذكر" من: ب. (٢) في أ: "فإنها".

معنى الإشارة، والمعرب لم تضع للإشارة حرفاً، لكن لما كانت الإشارة من جملة المعاني كان حقها أن يعبر عنها [بالحرف كالثمنى والرجى والتشبيه والخطاب وغيرها فإذا عبر عنها<sup>(١)</sup> بالأسماء كانت تلك الأسماء شبيهة بذلك الحرف لتضمنها معناه.

واستعمالي: ومعناه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحرف، وقد قسمه المصنف إلى قسمين:

الأول: أن يقع نائباً عن الفعل في تأدية معناه، غير متأثر بالعوامل، وهذا هو المقتضى، لبناء أسماء الأفعال<sup>(٢)</sup>، نحو: "هيهات" و"أفأ" و"صه" إذ هي نائبة عن "بعُد" و"اتَّصَحَّرَ" و"اسْكُتْ" فأشبهت في ذلك حروف المعاني كحرف النفي والاستفهام، مثلاً فإنهما نائبان عن "أنفي" و"استفهم" وقيد ذلك بعدم التأثر بالعوامل، ليخرج<sup>(٣)</sup> المصدر الثابت عن فعله في<sup>(٤)</sup> نحو: «ضرباً زيدا» فإنه وإن أدى معنى «ضرب»، فقد فارق نحو "صه" في قبوله للعوامل<sup>(٥)</sup>، وتأثره بهاء، ألا ترى أنك تقول: «رأيت ضرباً زيداً» فأعجبني ضربه».

الثاني: وقوعه مفتقراً إلى غيره افتقاراً أصلياً<sup>(٦)</sup>، كبناء الموصولات كلها

(١) ابن المدة وابن ساقط من: أ

(٢) هذا على الصحيح، وهو أن أسماء الأفعال لا عمل لها من الإعراب، كما ستقف عليه في موضعه عند الحديث عن أسماء الأفعال.

(٣) في ب: "ليخرج" موضع "ليخرج". (٤) سقط "في" من: ب.

(٥) في ب: "العوامل" موضع "للعوامل". (٦) في ب: "أصيلاً".

لافتقارها إلى صيلائها، وكنباء "إذ"<sup>(١)</sup> و"إذا"<sup>(٢)</sup> و"حيث"<sup>(٣)</sup> لافتقارها إلى حمل تضاف إليها، وإنما يؤثر الافتقار إلى الجمل، كما مثلنا، أما الافتقار إلى المفرد كـ"سبحان" و"عند" ونحوهما مما يلزم إضافته إلى المفرد فلا يخرج ذلك عن الإعراب، وقيد الافتقار بكونه أصلياً، ليخرج الافتقار العارض فيما أضيف من أسماء الزمان إلى الجمل، نحو: «هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ»<sup>(٤)</sup> فإن ذلك لا يمنع<sup>(٥)</sup> الإعراب.

تنبيه: لم يؤثر الشبه الوضعي في: "يد"<sup>(٦)</sup> و"دم"<sup>(٧)</sup> و"أب"<sup>(٨)</sup> ونحوها

(١) "إذ": ظرف زمان ماضي مبني على السكون ويضاف إلى الجمل الاسمية والفعلية، كما سيأتي في موضعه -إن شاء الله-

(٢) "إذا": ظرف لما يستقبل من الزمان، مبني على السكون، وتكون للمفاجأة، ولغير المفاجأة، كما سيأتي.

(٣) "حيث": ظرف مكان، مبني على الضم، وتلزم الإضافة إلى الجمل مطلقاً، وإضافتها إلى الجمل الفعلية أكثر، وسيأتي الحديث عنها في موضعه.

(٤) من الآية: ١١٩، من سورة المائدة. (٥) في ب: "لم يمنع".

(٦) "يد": أصلها على وزن: فَعَلَ -يفتح الفاء وسكون العين- محذوفة اللام، فأصلها "يَدَيَّ" فلما حذفت لامها للتخفيف انتقلت حركة اللام إلى النال.

ينظر: الكتاب ٣/٣٥٨، واللسان "يدي" ٣٠١/٢٠-٣٠٢.

(٧) "دم": أصله: "دَمِي"، ويظهر ذلك في: "ذِيَّتْ يَدِي".

وقيل أصله: "دَمِي". ينظر اللسان "دمي" ٢٩٤/١٨.

(٨) "أب": أصله: "أَبُو" بالتحريك، حذفت لامه، واستعملته العرب تأساً فقالوا في تنبيهه: "أبو" وناقضاً فقالوا في تنبيهه: "أَبَان" والأول هو الأشهر، كما سيأتي في باب الأسماء الستة، وينظر اللسان: "أبي" ١٨/٦.

معنى الإشارة، والمعرب لم تضع للإشارة حرفاً، لكن لما كانت الإشارة من جملة المعاني كان حقها أن يعبر عنها [بالحرف كالثمنى والرجى والتشبيه والخطاب وغيرها فإذا عبر عنها<sup>(١)</sup> بالأسماء كانت تلك الأسماء شبيهة بذلك الحرف لتضمنها معناه.

واستعمالي: ومعناه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحرف، وقد قسمه المصنف إلى قسمين:

الأول: أن يقع نائباً عن الفعل في تأدية معناه، غير متأثر بالعوامل، وهذا هو المقتضى، لبناء أسماء الأفعال<sup>(٢)</sup>، نحو: "هيهات" و"أفأ" و"صه" إذ هي نائبة عن "بعُد" و"اتَّصَحَّرَ" و"اسْكُتْ" فأشبهت في ذلك حروف المعاني كحرف النفي والاستفهام، مثلاً فإنهما نائبان عن "أنفي" و"استفهم" وقيد ذلك بعدم التأثر بالعوامل، ليخرج<sup>(٣)</sup> المصدر الثابت عن فعله في<sup>(٤)</sup> نحو: «ضرباً زيدا» فإنه وإن أدى معنى «ضرب»، فقد فارق نحو "صه" في قبوله للعوامل<sup>(٥)</sup>، وتأثره بهاء، ألا ترى أنك تقول: «رأيت ضرباً زيداً» فأعجبني ضربه».

الثاني: وقوعه مفتقراً إلى غيره افتقاراً أصلياً<sup>(٦)</sup>، كبناء الموصولات كلها

(١) ابن المدة وابن ساقط من: أ

(٢) هذا على الصحيح، وهو أن أسماء الأفعال لا عمل لها من الإعراب، كما ستقف عليه في موضعه عند الحديث عن أسماء الأفعال.

(٣) في ب: "ليخرج" موضع "ليخرج". (٤) سقط "في" من: ب.

(٥) في ب: "العوامل" موضع "للعوامل". (٦) في ب: "أصيلاً".

لافتقارها إلى صيلائها، وكنباء "إذ"<sup>(١)</sup> و"إذا"<sup>(٢)</sup> و"حيث"<sup>(٣)</sup> لافتقارها إلى حمل تضاف إليها، وإنما يؤثر الافتقار إلى الجمل، كما مثلنا، أما الافتقار إلى المفرد كـ"سبحان" و"عند" ونحوهما مما يلزم إضافته إلى المفرد فلا يخرج ذلك عن الإعراب، وقيد الافتقار بكونه أصلياً، ليخرج الافتقار العارض فيما أضيف من أسماء الزمان إلى الجمل، نحو: «هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ»<sup>(٤)</sup> فإن ذلك لا يمنع<sup>(٥)</sup> الإعراب.

تنبيه: لم يؤثر الشبه الوضعي في: "يد"<sup>(٦)</sup> و"دم"<sup>(٧)</sup> و"أب"<sup>(٨)</sup> ونحوها

(١) "إذ": ظرف زمان ماضي مبني على السكون ويضاف إلى الجمل الاسمية والفعلية، كما سيأتي في موضعه -إن شاء الله-

(٢) "إذا": ظرف لما يستقبل من الزمان، مبني على السكون، وتكون للمفاجأة، ولغير المفاجأة، كما سيأتي.

(٣) "حيث": ظرف مكان، مبني على الضم، وتلزم الإضافة إلى الجمل مطلقاً، وإضافتها إلى الجمل الفعلية أكثر، وسيأتي الحديث عنها في موضعه.

(٤) من الآية: ١١٩، من سورة المائدة. (٥) في ب: "لم يمنع".

(٦) "يد": أصلها على وزن: فَعَل -يفتح الفاء وسكون العين- محذوفة اللام، فأصلها "يَدَي" فلما حذفت لامها للتخفيف انتقلت حركة اللام إلى النال.

ينظر: الكتاب ٣/٣٥٨، واللسان "يدي" ٣٠١/٢٠-٣٠٢.

(٧) "دم": أصله: "دَمِي" ويظهر ذلك في: "ذِيَّتْ يَدِي".

وقيل أصله: "دَمِي". ينظر اللسان "دمي" ٢٩٤/١٨.

(٨) "أب": أصله: "أَبُو" بالتحريك، حذفت لامه، واستعملته العرب تأساً فقالوا في تنبيهه: "أبوان" وناقضاً، فقالوا في تنبيهه: "أَبَان" والأول هو الأشهر، كما سيأتي في باب الأسماء الستة، وينظر اللسان: "أبي" ١٨/٦.

لأنه ليس بطريق الأصل، وإنما هو عارض، إذ الأصل: يدي، ودمي، وأبوي، بدليل ردة في التنثية، ولم يؤثر للعنوي، ولا الاستعمالي في: "أي" (١) الشرطية، والاستفهامية، والموصولة، لمعارضة لزوم الإضافة التي هي من خصائص الأسماء، ولم يؤثر للعنوي في "ذَيْن" و"تَيْن" (٢) بجهيمهما على أصل (٣) التنثية التي هي من خصائص الأسماء، وكذلك (٤) لم يؤثر الاستعمالي في "اللذَيْن" و"اللذَيْن". وإذا علم أن المقترض لبناء الاسم شبهه بالحرف فما سلم من شبه الحرف فمعرب، وينقسم إلى قسمين: -صحيح- يظهر فيه الإعراب، كـ"أرض" و"سماء" ومثل يقدر فيه الإعراب كـ"سما" (٥) -لغة من لغات الاسم- بوزن هُذَى.

وفعل أمر ومضى بُيَا وأعرَبُوا مضارعاً إن عَرَبَا من نون توكيد مباشر ومن نون إنشائي كـ"يُرْضَنَ مَنْ فُتِنَ الأصل في الفعل البناء (٦)، ولذلك جاء الماضي والأمر منه (٧) مبنين، فأما

(١) "أي" اسم يأتي شرطاً، واستفهاماً، وموصولاً، وصفة للتكرار، ويوصل به إلى بناء ما فيه "أل". ينظر: الكتاب ٣٩٨/٢، وشرح الكافية ٥٧/٢-٥٨، وللغنى ٧٢/١.

(٢) يأتي الحديث عن "ذَيْن" و"تَيْن" قريباً، في موضعه من اسم الإشارة.

(٣) في ب: "هورة".

(٤) في أ: "وللذَيْن" وهو تخريف.

(٥) قال في القاموس: واسم الشيء -بالكسر والضم- وسمه وسماء -مثلثين- علاقته، واللفظ الموضوع على الجوهر والقرص التميز، "سما" ٣٤٦/٤.

(٦) هنا عند البصريين، كما تقدم في ص.

(٧) سقط "منه" من: ب.

الماضي: فمبني على الفتح إلا [أنه يضم] (١) إذا اتصلت به واو الجماعة، ويسكن إذا أسند إلى التاء، أو النون أو "نا"، وأما الأمر: فمبني (٢) على ما يجزم به للضارع من سكن كـ"اضرب" أو حذف حرف العلة كـ"اغز" و"ارم" و"احش" أو حذف النون، كـ"اضرباً" و"اضربوا" و"اضربي"، وإنما أعرب المضارع لشبهه بالاسم. (٣) وشرط إعرابه: أن يعرى من نون التوكيد المباشرة، فإن باشرته بني على الفتح، نحو: ﴿لَيَبْدَنَّ فِي الْخَطْمَةِ﴾ (٤) ومن نون الإنثاء، فإن اتصلت به بني على السكون كـ"سِرْعَن" وكتوليه: ﴿وَالْمُطْلَقَاتُ يَرْزُقْنَ﴾ (٥)، وقيد نون التوكيد بكونها مباشرة ليخرج ما فصل الفعل عنها بالضمير نحو: ﴿لَيَبْلُغَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ (٦) ﴿وَلَا تَتَّبِعَنَّ﴾ (٧)، ﴿فَإِذَا تَوَيَّنَ﴾ (٨).

وكل حرف مستحق للبناء والأصل في المبني أن يسكن  
ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كـ"أين أمي حيث والسكن كم

(١) ما بين المعرفين ساقط من: ب.

(٢) هذا عند البصريين، وأما الكوفيون فإنهم يعربونه تبعاً لأصله، كما تقدمت الإشارة إليه في ص.

(٣) ينظر أوجه المشابهة بينهما في: الكتاب ١٥٠-١٤/١، والمقتضب ١/٢، والأصول ٣٩/١، والمقصد ١١٨/١-١١٩، والمفصل وشرح ابن يعيش ٧/٦، وشرح الكافية للرضي ٢٢٦/٢-٢٢٧، وشرح الجمل ١٠٧/١، والتصريح ٤٤/١.

(٤) من الآية: ٤، من سورة الحَمَزَة. (٥) من الآية: ٢٢٨، من سورة البقرة.

(٦) من الآية: ١٨٦، من سورة آل عمران.

(٧) من الآية: ٨٩، من سورة يونس. (٨) من الآية: ٢٦، من سورة مريم.

لأنه ليس بطريق الأصل، وإنما هو عارض، إذ الأصل: يدي، ودمي، وأبوي، بدليل ردة في التنثية، ولم يؤثر للعنوي، ولا الاستعمالي في: "أي" (١) الشرطية، والاستفهامية، والموصولة، لمعارضة لزوم الإضافة التي هي من خصائص الأسماء، ولم يؤثر للعنوي في "ذَيْن" و"تَيْن" (٢) بجهيمهما على أصل (٣) التنثية التي هي من خصائص الأسماء، وكذلك (٤) لم يؤثر الاستعمالي في "اللذَيْن" و"اللذَيْن". وإذا علم أن المقترض لبناء الاسم شبهه بالحرف فما سلم من شبه الحرف فمعرب، وينقسم إلى قسمين: -صحيح- يظهر فيه الإعراب، كـ"أرض" و"سماء" ومثل يقدر فيه الإعراب كـ"سما" (٥) -لغة من لغات الاسم- بوزن هُذَى.

وفعل أمر ومضى بُيَا وأعربوا مضارعاً إن عرباً من نون توكيد مباشر ومن نون إنشائية كـ"يُرْضَنَ مَنْ فَيْن" الأصل في الفعل البناء (٦)، ولذلك جاء الماضي والأمر منه (٧) مبنين، فأما

(١) "أي" اسم يأتي شرطاً، واستفهاماً، وموصولاً، وصفة للتكرار، ويوصل به إلى بناء ما فيه "أل". ينظر: الكتاب ٣٩٨/٢، وشرح الكافية ٥٧/٢-٥٨، وللغنى ٧٢/١.

(٢) يأتي الحديث عن "ذَيْن" و"تَيْن" قريباً، في موضعه من اسم الإشارة.

(٣) في ب: "هورة".

(٤) في أ: "وللذَيْن" وهو تخريف.

(٥) قال في القاموس: واسم الشيء -بالكسر والضم- وسمه وسماء -مثلثين- علاقته، واللفظ الموضوع على الجوهر والعرض التمييز، "سما" ٣٤٦/٤.

(٦) هنا عند البصريين، كما تقدم في ص.

(٧) سقط "منه" من: ب.

الماضي: فمبني على الفتح إلا [أنه يضم] (١) إذا اتصلت به واو الجماعة، ويسكن إذا أسند إلى التاء، أو النون أو "نا"، وأما الأمر: فمبني (٢) على ما يجزم به للضارع من سكن كـ"اضرب" أو حذف حرف العلة كـ"اسخر" و"ارم" و"احش" أو حذف النون، كـ"اضرباً" و"اضربوا" و"اضربي"، وإنما أعرب المضارع لشبهه بالاسم. (٣) وشرط إعرابه: أن يعرى من نون التوكيد المباشرة، فإن باشرته بني على الفتح، نحو: ﴿لَيَبْدَنَّ فِي الْخَطْمَةِ﴾ (٤) ومن نون الإنثاء، فإن اتصلت به بني على السكون كـ"سِرْعَن" وكتوليه: ﴿وَالْمُطْلَقَاتُ يَرْتَضْنَ﴾ (٥)، وقيد نون التوكيد بكونها مباشرة ليخرج ما فصل الفعل عنها بالضمير نحو: ﴿لَيَبْلُغَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ (٦) ﴿وَلَا تَتَّبِعَنَّ﴾ (٧)، ﴿فَأَمَّا تَوَيْنَ﴾ (٨).

وكل حرف مستحق للبناء والأصل في المبني أن يسكن  
ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كـ"أين أمي حيث والسكن كم

(١) ما بين المعرفين ساقط من: ب.

(٢) هذا عند البصريين، وأما الكوفيون فإنهم يعربونه تبعاً لأصله، كما تقدمت الإشارة إليه في ص.

(٣) ينظر أوجه المشابهة بينهما في: الكتاب ١٥٠-١٤/١، والمقتضب ١/٢، والأصول ٣٩/١، والمقصد ١١٨/١-١١٩، والمفصل وشرح ابن يعيش ٧/٦، وشرح الكافية للرضي ٢٢٦/٢-٢٢٧، وشرح الجمل ١٠٧/١، والتصريح ٤٤/١.

(٤) من الآية: ٤، من سورة الحَمَزَة. (٥) من الآية: ٢٢٨، من سورة البقرة.

(٦) من الآية: ١٨٦، من سورة آل عمران.

(٧) من الآية: ٨٩، من سورة يونس. (٨) من الآية: ٢٦، من سورة مريم.

أي: الحروف كلها مبنية لاحظ لها في الإعراب، وألقاب البناء أربعة: المسكون: وهو الأصل، ويسمى: وقفاً، ولأصانته دخل في الكلم الثلاث، نحو: "لم" و"تم" و"كم".

والفتح: وسبب البناء عليه طلب الحفّة، إذ هو أقرب الحركات إلى المسكون، ولهذا دخل في الثلاث<sup>(١)</sup> -أيضاً- كـ"سوف" و"ليس" و"أين"، والكسر والضم، ولا يبنى الفعل عليهما إلاّ عروضاً -كما سبق- ويبنى عليهما الحرف، كـ"سلام البحر" و"منذ"، والاسم كـ"أمرئ" و"حيث".

والرفع والنصب اجعلن إعراباً لاسم وفعل نحو: لن أهابا والاسم قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل بأن ينجزما ألقاب الإعراب أربعة: رفع، ونصب: ويشترك فيهما الاسم والفعل، نحو: "زيد يقوم" و"إن عمراً لن يقوم" وجر، وهو يختص بالأسماء، لاختصاص عوامله بها، وحزم وهو يختص بالأفعال لذلك<sup>(٢)</sup>.

فأرفع بضم وانصبن فتحاً وجر كسراً، كـ"ذكر الله عبده يسر" واجزم بتسكين، وغير ما ذكر ينوب، نحو: "جاء أخو بني غمر"

للإعراب علامات أصولها أربع، وهي التي أشار إليها المصنف، من الرفع بالضمة كـ"جاء زيد" والنصب بالفتحة، كـ"سأيت زيدا"، والجر بالكسرة كـ"عمرت زيداً"، والحزم بالسكون، نحو: "لم يتم"، وينوب عن هذه العلامات غيرها، فينوب [عن الضمة ثلاثة أشياء: الواو، والألف، والنون، وينوب عن

(١) في ب: الثلاثة.

(٢) في ب: "كذلك" وهو تحريف.

الفتحة أربعة أشياء: الكسرة، والألف، والياء، وحذف النون<sup>(١)</sup>، وينوب عن الكسرة شيطان: الفتحة، والياء، وينوب عن السكون شيء واحد: وهو الحذف، إما لحرف العلة، وسرى ذلك مفصلاً.

وارفع بواو وانصبن بالألف واجز بياء ما من الأسماء أصف من ذلك "ذو" إن صُحِبَتْ أباناً والفم حيث الميم منه باناً أب، أخ، حَم -كذلك- وهن والنقص في هذا الأخير أحسن وفي "أب" وتالييه ينسدر وقصرها من نقصهن أشهر

أخذ في الكلام على عمل نيابة فروع علامات الإعراب عن أصولها، وبدأ بالأسماء الستة لوجود النّياية فيها بثلاثة أشياء عن الحركات الثلاث، فإن السوار تنوب فيها عن الضمة نحو: ﴿إني أنا أخوك﴾<sup>(٢)</sup> والألف عن الفتحة نحو: ﴿وجاؤا أباهم [عشاءً يكون]﴾<sup>(٣)</sup>، والياء عن الكسرة نحو: ﴿ارجعوا إلى أبيكم﴾<sup>(٤)</sup> بخلاف غيرها من محالّ النّياية فإنها منقسمة إلى ما تقع النّياية فيه عن<sup>(٥)</sup> بعض الحركات دون بعض كجمع المؤنث السالم ومالا ينصرف، وإلى ما تقع النّياية فيه عن الحركات الثلاث لكن لا بثلاثة أشياء كالتثنية وجمع المذكر السالم والأمثلة الخمسة، والأسماء الستة<sup>(٦)</sup>، هي: "ذو" بمعنى صاحب، ولذلك

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٢) من الآية: ٦٩، من سورة يوسف.

(٣) من الآية: ١٦، من سورة يوسف، وما بين المتقوسين غير مذكور في: أ.

(٤) من الآية: ٨١، من سورة يوسف.

(٥) في ب: "على" موضع "عن".

(٦) اختلف النحويون في إعراب الأسماء الستة اختلافاً كبيراً، فقد ذكر ابن يعيش لهم ثمانية أقوال، ووافقه عليها الرضي، وأوصلها السيوطي إلى اثني عشر قولاً، -

أي: الحروف كلها مبنية لاحظ لها في الإعراب، وألقاب البناء أربعة: المسكون: وهو الأصل، ويسمى: وقفاً، ولأصانته دخل في الكلم الثلاث، نحو: "لم" و"تم" و"كم".

والفتح: وسبب البناء عليه طلب الحفّة، إذ هو أقرب الحركات إلى المسكون، ولهذا دخل في الثلاث<sup>(١)</sup> -أيضاً- كـ"سوف" و"ليس" و"أين"، والكسر والضم، ولا يبنى الفعل عليهما إلاّ عروضاً -كما سبق- ويبنى عليهما الحرف، كـ"سلام البحر" و"منذ"، والاسم كـ"أمرئ" و"حيث".

والرفع والنصب اجعلن إعراباً لاسم وفعل نحو: لن أهابا والاسم قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل بأن ينجزما ألقاب الإعراب أربعة: رفع، ونصب: ويشترك فيهما الاسم والفعل، نحو: "زيد يقوم" و"إن عمراً لن يقوم" وجر، وهو يختص بالأسماء، لاختصاص عوامله بها، وحزم وهو يختص بالأفعال لذلك<sup>(٢)</sup>.

فأرفع بضم وانصبن فتحاً وجر كسراً، كـ"ذكر الله عبده يسر" واجزمن بتسكين، وغير ما ذكر ينوب، نحو: "جاء أخو بني غمر"

للإعراب علامات أصولها أربع، وهي التي أشار إليها المصنف، من الرفع بالضمّة كـ"جاء زيد" والنصب بالفتحة، كـ"سأيت زيدا"، والجر بالكسرة كـ"عزرت زيداً"، والحزم بالسكون، نحو: "لم يتم"، وينوب عن هذه العلامات غيرها، فينوب [عن الضمة ثلاثة أشياء: الواو، والألف، والنون، وينوب عن

(١) في ب: الثلاثة.

(٢) في ب: "كذلك" وهو تحريف.

الفتحة أربعة أشياء: الكسرة، والألف، والياء، وحذف النون<sup>(١)</sup>، وينوب عن الكسرة شيطان: الفتحة، والياء، وينوب عن السكون شيء واحد: وهو الحذف، إما لحرف العلة، وسرى ذلك مفصلاً.

وارفع بواو وانصبن بالألف واجزر بياء ما من الأسماء أصف من ذلك "ذو" إن صُحِبَتْ أباناً "والفم" حيث الميم منه باناً أب، أخ، حَم -كذلك- وهنُ والنقص في هذا الأخير أحسن وفي "أب" وتاليه ينسدر وقصرها من نقصهن أشهر

أخذ في الكلام على عمل نيابة فروع علامات الإعراب عن أصولها، وبدأ بالأسماء الستة لوجود النّياية فيها بثلاثة أشياء عن الحركات الثلاث، فإن السوار تنوب فيها عن الضمة نحو: ﴿إني أنا أخوك﴾<sup>(٢)</sup> والألف عن الفتحة نحو: ﴿وجاؤا أباهم لعشاء يكون﴾<sup>(٣)</sup>، والياء عن الكسرة نحو: ﴿ارجعوا إلى أبيكم﴾<sup>(٤)</sup> بخلاف غيرها من محالّ النّياية فإنها منقسمة إلى ما تقع النّياية فيه عن<sup>(٥)</sup> بعض الحركات دون بعض كجمع المؤنث السالم ومالا ينصرف، وإلى ما تقع النّياية فيه عن الحركات الثلاث لكن لا بثلاثة أشياء كالتثنية وجمع المذكر السالم والأمثلة الخمسة، والأسماء الستة<sup>(٦)</sup>، هي: "ذو" بمعنى صاحب، ولذلك

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٢) من الآية: ٦٩، من سورة يوسف.

(٣) من الآية: ١٦، من سورة يوسف، وما بين المتقوسين غير مذكور في: أ.

(٤) من الآية: ٨١، من سورة يوسف.

(٥) في ب: "على" موضع "عن".

(٦) اختلف النحويون في إعراب الأسماء الستة اختلافاً كبيراً، فقد ذكر ابن يعيش لهم ثمانية أقوال، ووافقه عليها الرضي، وأوصلها السيوطي إلى اثني عشر قولاً، -

قيده بقوله: إن صُحبةً أباننا: أي أظهرَ، فأما "ذو" الطائفة فتلزم اللوا على أفصح اللغتين، كما يأتي، و"قوة" -بغير ميم- أما لو كان بالميم فإنه يعرب بالحركات، ولهذا قيده بقوله: «حيث الميم منه باننا» أي: انفصل، و"أب" و"أخ" و"حم" -وهو من كان من أقارب الزوج بالنسبة إلى المرأة- و"هن" -وهو الفرج- لكن الأفصح في "الهن" النقص، أي: حذف حرف العلة منه، وهو لامه، وإعراجه بالحركات، كما ورد في الحديث: (من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه)<sup>(١)</sup> ويندر هذا الاستعمال في "أبو" وتاليه، وهما "أخ" و"حم" وهو مسموع في الأب، نحو:

(٢) وأكثر تلك الأقوال معترض عليه، وبعضها مردود، قال صاحب الإنصاف -بعد ذكر تلك الأقوال-: «والذي يعتمد عليه في النصرة أهل الكوفة والبصرة القولان الأولان». ويعني بالقولين: قول البصريين بأنها معربة من مكان واحد، واللوا، والألف، والياء، هي حروف الإعراب، وقول الكوفيين بأنها معربة من مكانين، أي: بالحروف والحركات معاً.

وذهب سيبويه إلى أن حروفها حروف إعراب، والإعراب فيها مقدر، كما يقرر في الأسماء المقصورة.

وقد تابعه على ذلك الأخفش -في أحد قوله- كما ارتضى ذلك المرد.

ينظر: الكتاب ٤١٢/٣، والمقتضب ١٥٤/٢-١٥٥، وينظر بسط المسألة في الإنصاف: المسألة الثانية ١٧/١، وشرح ابن عيش ٥١١/١-٥٢، وشرح الكافية ٢٧/١، والمجمع ٣٨/١-٣٩، وشرح الأخواني ٨٢/١.

(١) ينظر مسند الإمام أحمد ١٣٦/٥.

ولفظه فيه: «إذا رأيت الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكوا» أي: لا تستعملوا الكتابة، بل صرحوا له به.

٥- بآيه اقتدى عدي في الكرم (ومن يشابهه أبه فما ظلم)<sup>(١)</sup> وحكى الفراء<sup>(٢)</sup> وأبو زيد<sup>(٣)</sup>:

(١) هذا البيت من الرجز، وهو لزوية بن المعاج.

وقد سقط شطره الثاني من أ.

و"عدي" هو: عدي بن حاتم الطائي، قدم على رسول الله ﷺ فهداه الله إلى الأسلام.

والشاهد من البيت قوله: "بآيه" -في الشطر الأول-، و"أبه" -في الشطر الثاني- حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة، ونصب الثاني بالفتحة الظاهرة، وهذا على لغة النقص عند بعض العرب.

وينظر البيت في: الإنصاف ١٨/١، وأوضح المسالك ٤٤/١، وشرح ابن عقيل ٥٠/١، والمجمع ٣٩/١، والدرر ١٢/١، والنصريح ٦٤/١، وشرح الأخواني ٧٩/١، وملحقات ديوانه ١٨٢، ومعجم شواهد العربية ٥٢٩.

(٢) هو يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الأسلمي "أبو زكريا" أديب، نحوي، لغوي، ولد بالكوفة سنة ١٤٤هـ، وانتقل إلى بغداد، وصحب الكسائي، ومن أشهره: «المصادر في القرآن»، ومعاني القرآن، والوقف والابتداء، والمقصود والمملود، وتوفي سنة ٢٠٧هـ، تنظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١٤٩/١٤، وفيات الأعيان ١٧٦/٦، ومعجم المؤلفين ١٩٨/١٣.

(٣) هو أبو زيد: سعيد بن أوس بن ثابت، اللخمي، البصري، كان من أئمة الأدب، وخطيب عليه الأذان، والنداء والغريب، وله مصنفات منها: «كتاب القوس والنزس»، وكتاب "الإبل"، وكتاب "المياه"، وكتاب "النوادر"، وتوفي بالبصرة سنة ست عشرة، وقيل: خمس عشرة، وقيل: أربع عشرة ومائتين، وعمره قريب من المائة، تنظر ترجمته في تاريخ بغداد ٧٧/٩، وفيات الأعيان ٣٧٨/٢-٣٨٠، وإنباء الرواة ٣٠/٢-٣٥، ومعجم المؤلفين ٢٢٠/٤.



قيده بقوله: إن ضحبة أبانا: أي أظهر، فأما "ذو" الطائفة فتلزم اللوا على أفصح اللغتين، كما يأتي، و"قوة" -بغير ميم- أما لو كان بالميم فإنه يعرب بالحركات، ولهذا قيده بقوله: «حيث الميم منه باناً» أي: انفصل، و"أب" و"أخ" و"حم" -وهو من كان من أقارب الزوج بالنسبة إلى المرأة- و"هن" -وهو الفرج- لكن الأفصح في "الهن" النقص، أي: حذف حرف العلة منه، وهو لامه، وإعراجه بالحركات، كما ورد في الحديث: (من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه)<sup>(١)</sup> ويندر هذا الاستعمال في "أبو" وتاليه، وهما "أخ" و"حم" وهو مسموع في الأب، نحو:

(-) وأكثر تلك الأقوال معترض عليه، وبعضها مردود، قال صاحب الإنصاف -بعد ذكر تلك الأقوال-: «والذي يعتمد عليه في النصرة أهل الكوفة والبصرة القولان الأولان». ويعني بالقولين: قول البصريين بأنها معربة من مكان واحد، واللوا، والألف، والياء، هي حروف الإعراب، وقول الكوفيين بأنها معربة من مكانين، أي: بالحروف والحركات معاً.

وذهب سيبويه إلى أن حروفها حروف إعراب، والإعراب فيها مقدر، كما يقرر في الأسماء المقصورة.

وقد تابعه على ذلك الأخفش -في أحد قوله- كما ارتضى ذلك المرد.

ينظر: الكتاب ٤١٢/٣، والمقتضب ١٥٤/٢-١٥٥، وينظر بسط المسألة في الإنصاف: المسألة الثانية ١٧/١، وشرح ابن عيش ٥١١/١-٥٢، وشرح الكافية ٢٧/١، والمجمع ٣٨/١-٣٩، وشرح الأخواني ٨٣/١.

(١) ينظر مسند الإمام أحمد ١٣٦/٥.

ولفظه فيه: «إذا رأيت الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكوا» أي: لا تستعملوا الكتابة، بل صرحوا له به.

٥- بآيه اقتدى عدي في الكرم (ومن يشابهه أبه فما ظلم)<sup>(١)</sup> وحكى الفراء<sup>(٢)</sup> وأبو زيد<sup>(٣)</sup>:

(١) هذا البيت من الرجز، وهو لزوية بن المعاج.

وقد سقط شطره الثاني من: أ.

و"عدي" هو: عدي بن حاتم الطائي، قدم على رسول الله ﷺ فهداه الله إلى الإسلام.

والشاعر من البيت قوله: "بآيه" -في الشطر الأول-، و"أبه" -في الشطر الثاني- حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة، ونصب الثاني بالفتحة الظاهرة، وهذا على لغة النقص عند بعض العرب.

وينظر البيت في: الإنصاف ١٨/١، وأوضح المسالك ٤٤/١، وشرح ابن عقيل ٥٠/١، والمجمع ٣٩/١، والدرر ١٢/١، والنصريح ٦٤/١، وشرح الأخواني ٧٩/١، وملحقات ديوانه ١٨٢، ومعجم شواهد العربية ٥٢٩.

(٢) هو يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الأسلمي "أبو زكريا" أديب، نحوي، لغوي، ولد بالكوفة سنة ١٤٤هـ، وانتقل إلى بغداد، وصحب الكسائي، ومن أشهره: «المصادر في القرآن»، ومعاني القرآن، والوقف والابتداء، والمقصود والمملود، وتوفي سنة ٢٠٧هـ، تنظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١٤٩/١٤، وفيات الأعيان ١٧٦/٦، ومعجم المؤلفين ١٩٨/١٣.

(٣) هو أبو زيد: سعيد بن أوس بن ثابت، اللخمي، البصري، كان من أئمة الأدب، وخطب عليه الأئمة: والنداء والغريب، وله مصنفات منها: «كتاب القوس والنرس»، وكتاب "الإبل"، وكتاب "المياه"، وكتاب "النوادر"، وتوفي بالبصرة سنة ست عشرة، وقيل: خمس عشرة، وقيل: أربع عشرة ومائتين، وعمره قريب من المائة، تنظر ترجمته في تاريخ بغداد ٧٧/٩، وفيات الأعيان ٣٧٨/٢-٣٨٠، وإنباء الرواة ٣٠/٢-٣٥، ومعجم المؤلفين ٢٢٠/٤.

«هذا أهلك»<sup>(١)</sup> وحكى الفراء: «هذا حَمَك»، وفي هذه الثلاثة لغة ثالثة، وهي استعمالها بمنزلة المقصور، بالألف في الأحوال الثلاثة مقدرًا فيها الإعراب، فتقول: «هذا أبأك»، و «رأيت أهلك» و «مررت بمهاها» وهي<sup>(٢)</sup> أشهر عند المصنف من لغة النقص، وعلى هذه اللغة جاء قولهم: «سكره أهلك لا بطل»<sup>(٣)</sup>، وقوله: ٦ - ان أباهأ وأبأ أباهأ<sup>(٤)</sup> ... ..

(١) هذه اللغة لبعض بلخارت بن كعب، وكذلك ورد عن بعضهم قصر هذه الأسماء، ينظر: شرح ابن يعيش ٥٣/١، والمغني ص ٣٧.

(٢) في ب: "وهو".

(٣) ذكر الميداني هذا المثل مرتين في ١٥٢/١، وفي ٣١٨/٢، وكلاهما هكذا: «سكره أهلك لا بطل» وقد رواه كثير من البحرين بنحو رواية الشارح، كابن هشام، والسيوطي.

وهذا المثل يضرب للرجل يجعله غيره على مائس من شأنه، وينظر قصة موروته في: مجمع الأمثال.

(٤) هذا من الرجز، وقد نسبته قوم إلى أبي النجم: الفضل بن قدامة المحلبي، ونسبه آخرون إلى رؤبة بن العجاج، ونحمله قوله:

... .. قد بلغنا في الجهد غايتها

والشاهد منه «... وأبأ أباهأ»، فإن "أبأ" الأخيرة مضاف إليه، فكان حقها أن يقول: "وأبأ أبياهأ" لكنه جاء بها على لغة القصر التي يكون الإعراب معها مقدرا على الحذف، وأما كلمتا "أبأ" السابقتان للأخيرة فيحتمل جريانها على الإعراب المعروف، وهو الإعراب بالحذف، ولكن الأولى حملها على التصغير للنسب، وينظر البيت في: الإنصاف ١٨/١، وشرح ابن يعيش ٥١/١، والمقرب ٤٧/٢، وأوضح المسالك ٤٦/١، والمغني الشاهد ٥٣، والشذور ٦٨، وشرح ابن عقيل ٥١/١، والمجم ٣٩/١، والدرر ١٢/١، والتصريح ٦٥/١، والخزانة ٦٦/٣، وشرح الأعمشوني ٧٩/١، ومعجم شواهد العربية ٥٥٦.

وقولهم: «حَمَاة»<sup>(١)</sup>، للمرأة.

وشرط ذا الإعراب أن يصفن لا لليا كجاء أخو أبليك ذا اعتلا أي: شرط إعراب هذه الستة بالحروف المذكورة، أن تكون مضافة إلى غير «ياء» المتكلم، فاما "ذو" فلا تستعمل إلا كذلك، وأما غيرها فإن أفرد عن الإضافة أعرب بحركات ظاهرة نحو: «قوله أخ»<sup>(٢)</sup> «إن له أبأك»<sup>(٣)</sup> «وبنات الأخ»<sup>(٤)</sup> إلا أن "فاه" إذا أفرد لزمت الميم، وإن أضيف شيء منها إلى ياء المتكلم، أعرب بحركات مقدرة، على الأصح. واستغنى عن اشتراط الأفراد وعدم التصغير بإيراد ألفاظها كذلك<sup>(٥)</sup>.

بالألف أرفع المشى وكلا إذا بمضمم مضاف<sup>(٦)</sup> وصلا كلنا، كذلك اثنان واثنان كاتبين وابنتين يجريان وتختلف "اليا" في جميعها الألف جزًا ونصبًا بعد فتح قد ألف المشى ما أغنى عن المتعاطفين، كالزبد، والرجلين، ورفعها بالألف، كقوله تعالى: «قال رجلان من الذين يخافون...»<sup>(٧)</sup>، وكذلك الأربعة الملحقه

(١) في كلتا النسختين: «حماة المرأة» فلمله من تحريف الناسخ.

ووجه الاستشهاد بـ "سحماة" هو أن قولهم للمرأة "حماة" يستدعي أن يقولوا للرجل: "حما" لأن صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة علامة التأنيث.

(٢) سقط "يا" من: ب. (٣) من الآية ١٢، من سورة النساء.

(٤) من الآية ٧٨، من سورة يوسف. (٥) من الآية ٢٣، من سورة النساء.

(٦) في أ: "فاه" وهو تحريف. (٧) مابين المعقوفين ساقط من: أ.

(٨) في ب: "مضافا" وهو تحريف.

(٩) من الآية ٢٣، من سورة المائدة.

«هذا أهلك»<sup>(١)</sup> وحكى الفراء: «هذا حَكَمَك»، وفي هذه الثلاثة لغة ثالثة، وهي استعمالها بمنزلة المقصور، بالألف في الأحوال الثلاثة مقدرًا فيها الإعراب، فتقول: «هذا أبأك»، و «رأيت أهلك» و «مررت بمحماها» وهي<sup>(٢)</sup> أشهر عند المصنف من لغة النقص، وعلى هذه اللغة جاء قولهم: «سكره أهلك لا بطل»<sup>(٣)</sup>، وقوله: ٦ - ان أباهأ وأبأ أباهأ<sup>(٤)</sup> ... ..

(١) هذه اللغة لبعض بلخارت بن كعب، وكذلك ورد عن بعضهم قصر هذه الأسماء، ينظر: شرح ابن عيش ٥٣/١، والمغني ص ٣٧.

(٢) في ب: "وهو".

(٣) ذكر الميداني هذا المثل مرتين في ١٥٢/١، وفي ٣١٨/٢، وكلاهما هكذا: «سكره أهلك لا بطل» وقد رواه كثير من البحرين بنحو رواية الشارح، كابن هشام، والسيوطي.

وهذا المثل يضرب للرجل يجعله غيره على مائس من شأنه، وينظر قصة موروته في: مجمع الأمثال.

(٤) هذا من الرجز، وقد نسبته قوم إلى أبي النجم: الفضل بن قدامة المحلبي، ونسبه آخرون إلى رؤبة بن العجاج، ونحمله قوله:

... قد بلغنا في الجهد غايتها

... وأبأ أباهأ، فان "أبأ" الأخيرة مضاف إليه، فكان حقها أن

يقول: "وأبأ أبياهأ" لكنه جاء بها على لغة القصر التي يكون الإعراب معها مقدرا

على الحذف، وأما كلمتا "أبأ" السابقتان للأخيرة فيحتمل جريانها على

الإعراب المعروف، وهو الإعراب بالحذف، ولكن الأولى حملها على التصغير

للتناسب، وينظر البيت في: الإحصاف ١٨/١، وشرح ابن عيش ٥١/١، والمقرب

٤٧/٢، وأوضح المسالك ٤٦/١، والمغني الشاهد ٥٣، والشذور ٦٨، وشرح

ابن عقيل ٥١/١، والمجم ٣٩/١، والدرر ١٢/١، والتصريح ٦٥/١، والخزانة

٦٦/٣، وشرح الأعمش ٧٩/١، ومعجم شواهد العربية ٥٥٦.

وقولهم: «حَمَاة»<sup>(١)</sup>، للمرأة.

وشرط ذا الإعراب أن يصفن لا لليا كجاء أخو أبليك ذا اعتلا

أي: شرط إعراب هذه الستة بالحروف المذكورة، أن تكون مضافة إلى

غير «ياء» المتكلم، فاما "ذو" فلا تستعمل إلا كذلك، وأما غيرها فإن أفرد

عن الإضافة أعرب بحركات ظاهرة نحو: «قوله أخ»<sup>(٢)</sup> «إن له أبأك»<sup>(٣)</sup>

«وبينات الأخ»<sup>(٤)</sup> إلا أن "فاه" إذا أفرد لزمت الميم، وإن أضيف شيء منها

إلى ياء المتكلم، أعرب بحركات مقدرة، على الأصح. واستغنى عن اشتراط

الإفراد وعدم التصغير بإيراد ألفاظها كذلك<sup>(٥)</sup>.

بالألف أرفع المشى وكلا إذا بمضمرة مضاف<sup>(٦)</sup> وصلا

كلنا، كذلك اثنان واثنان كاتبين وابنتين يجريان

وتختلف "اليا" في جميعها الألف جزًا ونصبًا بعد فتح قد ألف

للمشي ما أغنى عن المتعاطفين، كالزبد، والرجلين، ورفعها بالألف،

كقوله تعالى: «قال رجلان من الذين يخافون...»<sup>(٧)</sup>، وكذلك الأربعة الملحقه

(١) في كلتا النسختين: «حماة المرأة» فلمله من تحريف الناسخ.

ووجه الاستشهاد بـ "سحماة" هو أن قولهم للمرأة "حماة" يستدعي أن يقولوا

للرجل: "حما" لأن صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة علامة التأنيث.

(٢) سقط "ها" من: ب. (٣) من الآية ١٢، من سورة النساء.

(٤) من الآية ٧٨، من سورة يوسف. (٥) من الآية ٢٣، من سورة النساء.

(٦) في أ: "فاه" وهو تحريف. (٧) مابين العنقوين ساقط من: أ.

(٨) في ب: "مضافا" وهو تحريف.

(٩) من الآية ٢٣، من سورة المائدة.

به، وهي: "كلا" و"كلتا" مضافين إلى مضمير، نحو: «جاءني كلاهما» و«قام كلاهما»، أما لو أضيفا إلى ظاهر<sup>(١)</sup>، أعربا إعرابا للمقصود، بحركات مقدرة على الألف، لازمة، و"اثان" و"اثنان" لشيئهما في اللفظ بـ"ابن"، وابتين<sup>(٢)</sup> فإذا جر ذلك كله، أو نصب حتى بالياء خلفا من الألف، فتكون علامة جره ونصبه، نحو: ﴿في فتنتين﴾<sup>(٣)</sup>، «واستشهدوا شهيدين»<sup>(٤)</sup>، ويلزم ما قبل يائه الفتح، بخلاف ما قبل ياء الجمع، فإن حكمه الكسر.

وارفع بـ"واو" و"يا" اجزروا نصب سالم جمع "عامر" و"مذنب" وشبه ذين، وبه "عشرون" وبابه ألحق والأهلون "أولسو" و"عالمون" "علتون" و"أرضون" شد و"السنون" وبابه، ومغل "حين" قد يرد ذا الباب وهو عند قوم يقرء جمع المذكر السالم [ما سلم]<sup>(٥)</sup> فيه بناء الواحد، [ولم يعرب بالحرركات<sup>(٦)</sup>] ويرفع بالواو، نحو: ﴿سيقول المخلفون﴾<sup>(٧)</sup>، ويجر وينصب بالياء، نحو: ﴿قل للمؤمنين﴾<sup>(٨)</sup> و﴿وصدق المرسلين﴾<sup>(٩)</sup>، ولا يجمع كذلك قياسا إلا ما كان كـ"عامر" في كونه علما لمذكر عاقل،

- (١) سقطت من: "ب". (٢) من الآية ١٣، من سورة آل عمران.  
(٣) من الآية ٢٨٢، من سورة البقرة. (٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.  
(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. (٦) من الآية ١٥، من سورة الفتح.  
(٧) من الآية ٣٠، من سورة النور، وفي ب: ﴿قل للمخلفين﴾ وهو من الآية ١٦، من سورة الفتح.  
(٨) من الآية ٢٧، من سورة الصافات.

حال<sup>(١)</sup> من تاء التانيث، ومن التركيب<sup>(٢)</sup>، أو كـ"مذنب" في كونه صفة للمذكر عاقل خالية من تاء التانيث، تقلها<sup>(٣)</sup> لو قصد بها<sup>(٤)</sup> الموث، وإلى ذلك أشار بقوله: «وشبه ذين»، وقد ألحق به أشياء، منها أسماء الأعداد كـ"عشرين" وبابه إلى تسعين<sup>(٥)</sup>، ومثله أسماء المجموع التي لا واحد لها من لفظها، كـ"أولو" بمعنى: أصحاب، و"علون" -لأهل التكليف، وليس جمع "عالم"، لأن عالما أعلم منه- ومنها جموع لم تستوف الشرط المذكورة كـ"سائلين" إذ واحده "أهل" وليس بعلم ولا صفة<sup>(٦)</sup>، ومثله

- (١) اشتراط خلوه من تاء التانيث مذهب بصري، وأما الكوفيون فإنهم يجوزون في العلم المختوم بناء التانيث نحو: "طلحة" أن يجمع جمع مذكر سالم، ووافقهم ابن كيسان، ينظر: الإنصاف، المسألة (٤) ٤٠/١، وشرح الجمل ١٤٧/١.  
(٢) التركيب ثلاثة أنواع: إسنادي، ومزجي، وإضافي.  
أما الأول: فمتفق على أنه لا يجوز جمعه، لأن المحكي لا يغير.  
وأما الثاني: فالأصح أنه لا يجمع تشبيها له بالمحكي، وأجاز بعضهم جمعه مطلقا، وبعضهم قيد الجواز بما حتم بـ"تو" ثم اختلف القائلون بهذا الأخير، فمنهم من يلحق علامة الجمع بآخره فيقول في سبويه -مثلا- "سبيروهيون" ومنهم من يلحق العلامة الجزء الأول ويحذف الثاني، فيقول: "سيون"، وأما الثالث: فإنه يجمع أول المتضامين، ويضاف إلى الثاني، والكوفيون يجيزون جمع الجرايين. وينظر: شرح الكافية ١٨٦/٢، وشرح الجمل ١٣٧/١، والتصريح ٧١/١.  
(٣) اكتفى الشارح بقوله: "تقلها" عن قول بعض النحويين: «ليس من باب «أفعل فعلا» ولا من باب «فعلان فعلى» ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث». (٤) في أ: "تسعين".  
(٥) أي: وإنما هو جنس جامد، للقريب بمعنى ذي القرابة.  
(٦)

به، وهي: "كلا" و"كلتا" مضافين إلى مضمعر، نحو: «جاءني كلاهما» و«قام كلاهما»، أما لو أضيفا إلى ظاهر<sup>(١)</sup>، أعربا إعرابا للمقصود، بحركات مقدرة على الألف، لازمة، و"اثان" و"اثنان" لشيئهما في اللفظ بـ"ابن"، وابتين<sup>(٢)</sup> فإذا جر ذلك كله، أو نصب حتى بالياء خلفا من الألف، فتكون علامة جره ونصبه، نحو: ﴿في فتنتين﴾<sup>(٣)</sup>، و«استشهدوا شهيدين»<sup>(٤)</sup>، ويلزم ما قبل يائه الفتح، بخلاف ما قبل ياء الجمع، فإن حكمه الكسر.

وارفع بـ"توا" و"تيا" اجزروا نصب سالم جمع "عامر" و"مذنب" وشبه ذين، وبه "عشرون" وبابه ألحق والأهلون "أولسو" و"عالمون" "علتون" و"أرضون" شد و"السنون" وبابه، ومغل "حين" قد يرد ذا الباب وهو عند قوم يقرء جمع المذكر السالم [ما سلم]<sup>(٥)</sup> فيه بناء الواحد، [ولم يعرب بالحرركات<sup>(٦)</sup>] ويرفع بالواو، نحو: ﴿سيقول المخلفون﴾<sup>(٧)</sup>، ويجر وينصب بالياء، نحو: ﴿قل للمؤمنين﴾<sup>(٨)</sup> و﴿وصدق المرسلين﴾<sup>(٩)</sup>، ولا يجمع كذلك قياسا إلا ما كان كـ"عامر" في كونه علما لمذكر عاقل،

- (١) سقطت من: "ب". (٢) من الآية ١٣، من سورة آل عمران.  
(٣) من الآية ٢٨٢، من سورة البقرة. (٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.  
(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. (٦) من الآية ١٥، من سورة الفتح.  
(٧) من الآية ٣٠، من سورة النور، وفي ب: ﴿قل للمخلفين﴾ وهو من الآية ١٦، من سورة الفتح.  
(٨) من الآية ٢٧، من سورة الصافات.

حال<sup>(١)</sup> من تاء التانيث، ومن التركيب<sup>(٢)</sup>، أو كـ"مذنب" في كونه صفة للمذكر عاقل خالية من تاء التانيث، تقلها<sup>(٣)</sup> لو قصد بها<sup>(٤)</sup> الموث، وإلى ذلك أشار بقوله: «وشبه ذين»، وقد ألحق به أشياء، منها أسماء الأعداد كـ"عشرين" وبابه إلى تسعين<sup>(٥)</sup>، ومثله أسماء المجموع التي لا واحد لها من لفظها، كـ"أولو" بمعنى: أصحاب، و"علون" -لأهل التكليف، وليس جمع "عالم"، لأن عالمنا أعلم منه- ومنها جموع لم تستوف الشرط المذكورة كـ"سائلين" إذ واحده "أهل" وليس بعلم ولا صفة<sup>(٦)</sup>، ومثله

- (١) اشتراط خلوه من تاء التانيث مذهب بصري، وأما الكوفيون فإنهم يجوزون في العلم المختوم بناء التانيث نحو: "طلحة" أن يجمع جمع مذكر سالم، ووافقهم ابن كيسان، ينظر: الإنصاف، المسألة (٤) ٤٠/١، وشرح الجمل ١٤٧/١.  
(٢) التركيب ثلاثة أنواع: إسنادي، ومزجي، وإضافي.  
أما الأول: فمتفق على أنه لا يجوز جمعه، لأن المحكي لا يغير.  
وأما الثاني: فالأصح أنه لا يجمع تشبيها له بالمحكي، وأجاز بعضهم جمعه مطلقا، وبعضهم قيد الجواز بما حتم بـ"تو" ثم اختلف القائلون بهذا الأخير، فمنهم من يلحق علامة الجمع بآخره فيقول في سبويه -مثلا- "سبيرون" ومنهم من يلحق العلامة الجزء الأول ويحذف الثاني، فيقول: "سيون"، وأما الثالث: فإنه يجمع أول المتضامين، ويضاف إلى الثاني، والكوفيون يجيزون جمع الجرايين. وينظر: شرح الكافية ١٨٦/٢، وشرح الجمل ١٣٧/١، والتصريح ٧١/١.  
(٣) اكتفى الشارح بقوله: "تقلها" عن قول بعض النحويين: «ليس من باب «أفعل فعلا» ولا من باب «فعلان فعلى» ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث». (٤) في: "ب". (٥) في: "أ". "التسعين".  
(٦) أي: وإنما هو جنس جامد، للقريب بمعنى ذي القرابة.

"وابلون"<sup>(١)</sup> و"أرضون"<sup>(٢)</sup> ومنها ما سمي به ولم يقصد<sup>(٣)</sup> فيه معنى الجمعية كـ"عطين" فإنه اسم<sup>(٤)</sup> لأعلى الجنة، ومثله "الماطرئون"<sup>(٥)</sup>.

ومنها ما لم يسلم فيه نظم الواحد، كسنتين وبابه، وهو: كل ثلاثي حذفت لامه، وعوض منها (هاء التثنية)<sup>(٦)</sup>، ولم يكسر كـ"عطين"<sup>(٧)</sup>، في جمع "عصنة" و"ثنين" في جمع<sup>(٨)</sup> "ثنية"<sup>(٩)</sup> و"عيزين" في "عيزة"<sup>(١٠)</sup> قال تعالى: ﴿عَدَدَ سِنِينَ﴾<sup>(١١)</sup> ﴿جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾<sup>(١٢)</sup> ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ

(١) جمع: وابل، وهو المطر الغزير، «أفاده في التصريح ٧٥/١»، ولم أجد في اللسان ولا القاموس المحيط.

(٢) جمع: أرض، والواو فيه عوض من الهاء المحذوفة المقدرة.

اللسان "أرض" ٣٨٠/٨، و٢٩٥/٧. (٣) في ب: "تفصلوا".

(٤) أي: في هذه الحال، فلا يثنائي أن يكون جمعا -في الأصل- لثني، «أفاده في التصريح ٧٥/١».

(٥) الماطرئون: جمع: ماطر، مسمي به، وهو موضع بناحية الشام، ينظر: القاموس المحيط "مطر" ١٤٠/٢. (٦) في أ: "تاء التثنية".

(٧) العضة: القطعة والفرقة، وفي التنزيل: ﴿جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ بعض الآية ٩١، من الحجر، واجدتها: عضة، وتقصاتها الواو أو الهاء وأصلها: عضة، فنقصت الواو. ينظر: اللسان ٢٩٩/١٩ "عضة" أو "عضه".

(٨) سقطت من: ب.

(٩-١٠) قال في اللسان ٢٩٩/٩ كما قالوا: "عزة" وأصلها عزة، و"ثية" وأصلها: ثوبة، من ثبت الشيء إذا جمعه.

(١١) من الآية ١١٢، من سورة المؤمنون.

(١٢) من الآية ٩١، من سورة الحجر.

عِزِينَ<sup>(١)</sup> وخرج بالتقييد بحذف اللام، نحو: "عزة" إذ لا حذف فيها، ونحو: "عدة" و"زنة" إذ المحذوف منها الفاء دون اللام، وبقيد تعويض الهاء نحو: "ثيو" و"دم"<sup>(٢)</sup> لعدم التعويض فيها، ونحو: "بنت وأخت" لأن العوض فيهما "تاء" لا "هاء"، ومع شذوذه وعروجه عن القياس، فشذ<sup>(٣)</sup> عليه أشياء لم تستوف الشروط نحو: "إوزون"<sup>(٤)</sup> جمع إوزة، و"قون"<sup>(٥)</sup> جمع رقة، و"ابون" جمع أب، و"طين"<sup>(٦)</sup> جمع طبة<sup>(٧)</sup>، مع أن الأول لم يحذف منه شيء، والثاني حذفت منه الفاء، والثالث لم يعوض فيه من<sup>(٨)</sup> المحذوف، والرابع قد كسر على "طبي"، وبعض<sup>(٩)</sup> العرب يجرى "سنتين" وبابه يجرى "حين" في لزوم الباء

(١) من الآية ٢٧، من سورة المعارج.

(٢) سبق الكلام عليهما ص ١٨.

(٣) في ب: "فيشذ".

(٤) لوزون: جمع إوزة، وهي: "الطبة" وهي الوزّة أيضاً، والجمع إوزة، وإوزون، اللسان "وزز" ٢٩٥/٧.

(٥) الرقة: الفضة، اللسان "ورق" ٢٥٥/١٢.

(٦-٧) في كلتا النسختين: كبت بالضاد، والمتمشي مع قواعد الإملاء ما أثبت، والظبة -بالضم- حد السيف، والسنان، والفصل، والخنجر وما أشبه ذلك، والجمع: ظبات، وظبون، وظبون، وتقل في اللسان أنها تجمع على ظبة والظلين.

ينظر: ٢٤٧/١٩. (٨) سقطت "من: ب".

(٩) هم أسد ونجم وعامر قال الفراء: ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حالاً وعرب نونها، فيقول: «عيزينك» ومررت بعيزينك وسينيك»، وهي كثيرة في أسد، ونجم، وعامر. ينظر: معاني القرآن للفراء ٩٢/٢، عند قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾.

"وأبلون"<sup>(١)</sup> و"أرضون"<sup>(٢)</sup> ومنها ما سمي به ولم يقصد<sup>(٣)</sup> فيه معنى الجمعية كـ"علتين" فإنه اسم<sup>(٤)</sup> لأعلى الجنة، ومثله "الماطرئون"<sup>(٥)</sup>.

ومنها ما لم يسلم فيه نظم الواحد، كسنتين وبابه، وهو: كل ثلاثي حذفت لامه، وعوض منها (هاء التثنية)<sup>(٦)</sup>، ولم يكسر كـ"عطين"<sup>(٧)</sup>، في جمع "عضة" و"تئين" في جمع<sup>(٨)</sup> "تية"<sup>(٩)</sup> و"عيزين" في "عيزة"<sup>(١٠)</sup> قال تعالى: ﴿عَدَدَ سِنِينَ﴾<sup>(١١)</sup> ﴿جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾<sup>(١٢)</sup> ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ

(١) جمع: وابل، وهو المطر الغزير، «أفاده في التصريح ٧٥/١»، ولم أجد في اللسان ولا القاموس المحيط.

(٢) جمع: أرض، والواو فيه عوض من الهاء المحذوفة المقدرة.

اللسان "أرض" ٣٨٠/٨، و٢٩٥/٧. (٣) في ب: "تفصلوا".

(٤) أي: في هذه الحال، فلا يثنائي أن يكون جمعا -في الأصل- لعلّي، «أفاده في التصريح ٧٥/١».

(٥) الماطرئون: جمع: ماطر، مسمي به، وهو موضع بناحية الشام، ينظر: القاموس المحيط "مطر" ١٤٠/٢. (٦) في أ: "تاء التثنية".

(٧) العضة: القطعة والفرقة، وفي التنزيل: ﴿جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ بعض الآية ٩١، من الحجر، واجدتها: عضة، وتقصاتها الواو أو الهاء، وأصلها: عضة، فنقصت الواو. ينظر: اللسان ٢٩٩/١٩ "عضا" أو "عضهة".

(٨) سقطت من: ب.

(٩-١٠) قال في اللسان ٢٩٩/٩ كما قالوا: "عزة" وأصلها عزة، و"تية" وأصلها: تبة، نوبة، من ثبت الشيء إذا جمعه.

(١١) من الآية ١١٢، من سورة المؤمنون.

(١٢) من الآية ٩١، من سورة الحجر.

عزين<sup>(١)</sup> وخرج بالتقييد بحذف اللام، نحو: "عزة" إذ لا حذف فيها، ونحو: "عدة" و"زنة" إذ المحذوف منها الفاء دون اللام، وبقيد تعويض الهاء نحو: "تيد" و"دم"<sup>(٢)</sup> لعدم التعويض فيها، ونحو: "بت وأخت" لأن العوض فيهما "تاء" لا "هاء"، ومع شلوه وعروجه عن التقييد، فشذ<sup>(٣)</sup> عليه أشياء لم تستوف الشروط نحو: "إوزون"<sup>(٤)</sup> جمع إوزة، و"قون"<sup>(٥)</sup> جمع رقة، و"ابون" جمع أب، و"طين"<sup>(٦)</sup> جمع طبة<sup>(٧)</sup>، مع أن الأول لم يحذف منه شيء، والثاني حذفت منه الفاء، والثالث لم يعوض فيه من<sup>(٨)</sup> المحذوف، والرابع قد كسر على "طبي"، وبعض<sup>(٩)</sup> العرب يجرى "سنتين" وبابه يجرى "حين" في لزوم الباء

(١) من الآية ٢٧، من سورة المعارج.

(٢) سبق الكلام عليهما ص ١٨.

(٣) في ب: "فيشذ".

(٤) لوزون: جمع إوزة، وهي: "الطبة" وهي الوزة أيضاً، والجمع إوزة، وإوزون، اللسان "وزز" ٢٩٥/٧.

(٥) الرقة: الفضة، اللسان "ورق" ٢٥٥/١٢.

(٦-٧) في كلتا النسختين: كتب بالضاد، والمتمشي مع قواعد الإملاء ما أثبت، والظبة -بالضم- حد السيف، والسنان، والفصل، والخنجر وما أشبه ذلك، والجمع: ظبات، وظبون، وظبون، ونقل في اللسان أنها تجمع على ظبة والظلين.

ينظر: ٢٤٧/١٩. (٨) سقطت "من: ب".

(٩) هم أسد ونجم وعامر قال الفراء: ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حالاً وعرب نونها، فيقول: «عيزينك» ومررت بعزيبك وسينيك»، وهي كثيرة في أسد، ونجم، وعامر. ينظر: معاني القرآن للفراء ٩٢/٢، عند قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾.

والنون، وإعرابه بالحركات، نحو:

٧- دعاني من تحيُّ فإن سنينه<sup>(١)</sup> ... ..

وقوله:

٨- وكان لنا أبو حسن عليّ أباً بَرّاً ونحن له بنين<sup>(٢)</sup>

وبعضهم<sup>(٣)</sup> يطرده هذه اللغة في جمع المذكر السالم،

(١) هذا البيت من الطويل، وهو للصبغة بن عبد الله القشيري، وعامه قوله:

... لعين بنا شيباً وشيننا شردا

وقوله: "سردا" جمع: أمرده، وهو الغلام الذي لم ينبت الشعر بوجهه بعد،

والشاهد منه قوله: "سنينه" حيث نصبه بالفتحة الظاهرة على النون وجعل النون

التي فيه كالنون التي من أصل الكلمة وقبلها ياء في نحو: "مسكين" ولولا أنه

عاملها هذه المعاملة لخللها للإضافة، وهذه لغة لبعض العرب كعبي عامر، وبني

تميم، وأسد، كما ذكر القراء.

وينظر البيت في: معاني القرآن للقرآن ٩٣/٢، وشرح ابن يعيش ١١/٥،

واللسان "سنة" ٣٩٥/١٧، وأوضح المسالك ٧٥/١، والمساعد ٥٥/١،

والنصر ٧٧/١، وشرح الأثيري ٩٧/١، ومعجم شواهد العربية ٩٢.

(٢) هذا البيت من الوافر، وهو لسعيد بن قيس الحمداني، وقد نسه بعضهم إلى أحد

أبناء عليّ عليه السلام وقال محمد بن عليّ في تعليقه عليه في أوضح المسالك ٥٥/١ ما

نصه: «والذي ثبت عندي بعد البحث أنه من كلام أحد شيعة عليّ -كرم الله

وجهه- وقاله هو: سعيد بن قيس الله! أتى يقرأ: لشارية بن أبي سنيان... الخ،

والشاهد منه قوله: "بنين" حيث رفعه الشاعر بالضمة الظاهرة على النون لكونه

خبراً، على اللغة التي ذكرت في الشاهد السابق، ينظر البيت في: أوضح المسالك

٥٥/١، والنصر ٧٧/١، والخزانة ٧٥/٨، ومعجم شواهد العربية ٣٩٣.

(٣) أي: النحاة.

وفيما ألحق به، وعليها حل بعضهم:

٩- ... .. وقد جاوزت حدّ الأربعين<sup>(١)</sup>

ونون مجموع وما به التحق فافتح وقيل من بكسره نطق

ونون ما ثني والملاحق به بعكس ذلك استعملوه فانتبه

أي: نون جمع المذكر السالم وما حل عليه مفتوحة، وقيل من يكسرها،

ولم يسمع ذلك إلا في الشعر بعد الياء خاصة<sup>(٢)</sup>، كقوله:

١٠- ... .. وأنكرنا زعانف آخرين<sup>(٣)</sup>

ونون اللتني وما ألحق به مكسورة، وفتحها

(١) هذا عجز بيت من الوافر، وهو لسحيم بن قيس الرياحي، وصدره:

وماذا تبتغي الشعراء مني ... ..

البيت، ويروي "بثري" موضع "تبتغي".

والشاهد منه قوله: "حدّ الأربعين" فإن الرواية بكسر النون، على أن هذه

الكسرة كسرة إعراب وهي مقتضى العامل.

ومن النحاة من ذهب إلى أن هذه الكلمة معربة إعراب جمع المذكر السالم وجعل

الكسرة جارية على الأصل في التخلص من النقاء الساكنين، ينظر البيت في:

المنتضب ٣٣٢/٣-٣٧/٤، وشرح ابن يعيش ١١/٥، وأوضح المسالك

٦١/١، والمص ٤٩/١، والدرر ٢٢/١، والنصر ٧٧/١، والخزانة ٦٥/٨،

وشرح الأثيري ٩٧/١، ومعجم شواهد العربية ٤٠٨.

(٢) سقط "خاصة" من: أ.

(٣) هذا عجز بيت من الوافر، وهو لجرير بن عطية، وصدره قوله:

عرفنا بعفراً وبني أبيه ... ..

البيت، ويروي "بني عبيد" موضع "وبني أبيه".



والنون، وإعرابه بالحركات، نحو:

٧- دعاني من تحيُّ فإن سنينه<sup>(١)</sup> ... ..

وقوله:

٨- وكان لنا أبو حسن عليّ أباً بَرّاً ونحن له بنين<sup>(٢)</sup>

وبعضهم<sup>(٣)</sup> يطرده هذه اللغة في جمع المذكر السالم،

(١) هذا البيت من الطويل، وهو للصبغة بن عبد الله القشيري، وعامه قوله:

... لعين بنا شيباً وشيننا شردا

وقوله: "سردا" جمع: أمرده، وهو الغلام الذي لم ينبت الشعر بوجهه بعد،

والشاهد منه قوله: "سنينه" حيث نصبه بالفتحة الظاهرة على النون وجعل النون

التي فيه كالنون التي من أصل الكلمة وقبلها ياء في نحو: "مسكين" ولولا أنه

عاملها هذه المعاملة لخللها للإضافة، وهذه لغة لبعض العرب كعبي عامر، وبني

تميم، وأسد، كما ذكر القراء.

وينظر البيت في: معاني القرآن للقرآن ٩٣/٢، وشرح ابن يعيش ١١/٥،

واللسان "سنة" ٣٩٥/١٧، وأوضح المسالك ٧٥/١، والمساعد ٥٥/١،

والنصر ٧٧/١، وشرح الأثري ٩٧/١، ومعجم شواهد العربية ٩٢.

(٢) هذا البيت من الوافر، وهو لسعيد بن قيس الحمداني، وقد نسه بعضهم إلى أحد

أبناء عليّ عليه السلام وقال محمد بن عليّ في تعليقه عليه في أوضح المسالك ٥٥/١ ما

نصه: «والذي ثبت عندي بعد البحث أنه من كلام أحد شيعة عليّ -كرم الله

وجهه- وقاله هو: سعيد بن قيس الله! أتى يقرأ: لشارية بن أبي سنيان... الخ،

والشاهد منه قوله: "بنين" حيث رفعه الشاعر بالضمة الظاهرة على النون لكونه

خبراً، على اللغة التي ذكرت في الشاهد السابق، ينظر البيت في: أوضح المسالك

٥٥/١، والنصر ٧٧/١، والخزانة ٧٥/٨، ومعجم شواهد العربية ٣٩٣.

(٣) أي: النحاة.

وفيما ألحق به، وعليها حل بعضهم:

٩- ... .. وقد جاوزت حدّ الأربعين<sup>(١)</sup>

ونون مجموع وما به التحق فافتح وقيل من بكسره نطق

ونون ما ثني والملاحق به بعكس ذلك استعملوه فانتبه

أي: نون جمع المذكر السالم وما حل عليه مفتوحة، وقيل من يكسرها،

ولم يسمع ذلك إلا في الشعر بعد الياء خاصة<sup>(٢)</sup>، كقوله:

١٠- ... .. وأنكرنا زعانف آخرين<sup>(٣)</sup>

ونون اللتني وما ألحق به مكسورة، وفتحها

(١) هذا عجز بيت من الوافر، وهو لسحيم بن قيس الرياحي، وصدره:

وماذا تبتغي الشعراء مني ... ..

البيت، ويروي "بثري" موضع "تبتغي".

والشاهد منه قوله: "حدّ الأربعين" فإن الرواية بكسر النون، على أن هذه

الكسرة كسرة إعراب وهي مقتضى العامل.

ومن النحاة من ذهب إلى أن هذه الكلمة معربة إعراب جمع المذكر السالم وجعل

الكسرة جارية على الأصل في التخلص من النقاء الساكنين، ينظر البيت في:

المنقبض ٣٣٢/٣-٣٧/٤، وشرح ابن يعيش ١١/٥، وأوضح المسالك

٦١/١، والمص ٤٩/١، والدرر ٢٢/١، والنصر ٧٧/١، والخزانة ٦٥/٨،

وشرح الأثري ٩٧/١، ومعجم شواهد العربية ٤٠٨.

(٢) سقط "خاصة" من: أ.

(٣) هذا عجز بيت من الوافر، وهو لجرير بن عطية، وصدره قوله:

عرفنا بعفراً وبني أبيه ... ..

البيت، ويروي "بني عبيد" موضع "وبني أبيه".

لغة<sup>(١)</sup> مشهورة نحو:

١١- على أحودين استقلت عشية<sup>(٢)</sup> ...  
ولا يختص ذلك بما بعد الياء كقولها:

(-) والزعنف: جمع زعنف - بكسر الزاي والنون - وهي طرف الأديم أو الشوب الذي يتحرك منه، والمراد بالزعنف هنا: اللسان، والأردال. ينظر: اللسان "زعنف" ٣٤/١١.

والشاهد منه قوله: "آخرين" حيث أعربه بالياء إعراب الجمع للذكر السالم، وكسر النون على لغة بعض العرب. ينظر البيت في: أوضح للمسالك ٦٧/١، والمصح ٤٩/١، والدرر ٢١/١، والتصريح ٧٩/١، والخزانة ٦/٨، وشرح الأشموني ١٠٠/١، وديوانه ٥٧٧، ومعجم شواهد العربية ٤٠٧.

(١) هي لغة بني أسد، ينظر: التصريح ٧٨/١.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لحيد بن ثور، ومماه قوله:

...  
...  
... فمأهسي إلا لمحمة وتغيب  
قوله: "أحودين" منى أحودين، وأصله السريع في سريه، ثم استعمل في السريع في كل شيء أخذ فيه، وأراد به الشاعر: جناحي القطة، فهو يصف قطاة طارت بجناحين سريين، فأنت لا تقع عينك عليها إلا مقدار لحظة فتغيب عنك. والشاهد منه قوله: "على أحودين" فإن الرواية فيه بفتح النون، والكلمة مجرورة بالياء نية عن الكسرة لأنها منتهاء، والشأن في نونها أن تكسر، ولذا اختلف النحاة في الاعتناء عن هذه الفتحة، وأحسن ما قالوا: إن فتحها لغة لبعض العرب.

وينظر البيت في: المقرب ٤٧/٢، وأوضح للمسالك ٦٣/١، والمصح ٤٩/١، الدرر ٢١/١، والتصريح ٧٨/١، وشرح الأشموني ١٠٠/١، وديوانه ٥٥، معجم شواهد العربية ٣٨.

١٢- أعرف منها الأنف والعين<sup>(١)</sup> ...  
وما يسمي ألف قد جمعا يكسر في الجرو في النصب مَعَا  
كذا "أولات" والذي اسماً قد جُعِلَ كـ "أذرعاً" فيه ذا أيضاً قبل  
(ما جمع بالألف)<sup>(٢)</sup> والثاء المزيدين كـ "هندات" و"مسلمات" و"وقدور

راسيات"<sup>(٣)</sup>، ودرهمات، وحليات، وحامات، فعلامة جره ونصبه الكسرة نحو: ﴿في جنات﴾<sup>(٤)</sup> و﴿وجعل الظلمات﴾<sup>(٥)</sup> ولم يذكر رفعه

(١) هذا من مشطور الرجز، ونسب إلى رؤية بن الحجاج، كما نسب إلى رجل من ضبة، وبعد قوله:

ومنخريين أشبهها غلياناً ...  
ويروى "الجيد" موضع "الأنف".

والشاهد منه قوله: "العينات" حيث فتح نون المثني بعد الألف، فلم يلبسك أن فتحها غير مختص بكونها بعد الياء، وفيه شاهد آخر - أيضاً - وهو مجي المثني بالألف في حال نصبه، وهي لغة لبعض العرب كبني الحارث، وكثانة، وبني الحميم، ويظنون من ربيعة. وينظر البيت في: سر صناعة الإعراب ٤٨٩/٢، وشرح ابن عميش ١٢٩/٣، والمقرب ٤٧/٢، وأوضح للمسالك ٦٤/١، والمصح ٤٩/١، والدرر ٢١/١، والتصريح ٧٨/١، والخزانة ٤٥٢/٧، وملحقات ديوانه ١٨٧، ومعجم شواهد العربية ٥٤٧.

(٢) في ر. "فاجمع بالذ". (٣) من الآية ١٣، من سورة سبأ.

(٤) أجزاء آيات ٥٢ من الدخان، ٥٤ من القمر، ٩ من يونس، و٥٦ من الحج،

و١٢ من الصف، و١٢ من الواقعة، ٤٥ من الحجر، ١٤٧ من الشعراء، و٣٤

من القلم، و٤٣ من الصافات، ١٥ من الفرائد، ١٧ من الطور، و٤٠ من اللثر.

(٥) قول سورة الأنعام.

لغة<sup>(١)</sup> مشهورة نحو:

١١- على أحودين استقلت عشية<sup>(٢)</sup> ...  
ولا يختص ذلك بما بعد الياء كقوله:

(-) والزعنف: جمع زعنف - بكسر الزاي والنون - وهي طرف الأديم أو الشوب الذي يتحرك منه، والمراد بالزعنف هنا: اللسان، والأردال. ينظر: اللسان "زعنف" ٣٤/١١.

والشاهد منه قوله: "آخرين" حيث أعربه بالياء إعراب الجمع للذكر السالم، وكسر النون على لغة بعض العرب. ينظر البيت في: أوضح المسالك ٦٧/١، والمصح ٤٩/١، والدرر ٢١/١، والتصريح ٧٩/١، والخزانة ٦/٨، وشرح الأشموني ١٠٠/١، وديوانه ٥٧٧، ومعجم شواهد العربية ٤٠٧.

(١) هي لغة بني أسد، ينظر: التصريح ٧٨/١.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لحيد بن ثور، ومماه قوله:

...  
...  
...  
فما هي إلا لحظة وتغيب  
قوله: "أحودين" متنى أحودين، وأصله السريع في سره، ثم استعمل في السريع في كل شيء أخذ فيه، وأراد به الشاعر: جناحي القطة، فهو يصف قطاة طارت بجناحين سريعين، فأنت لا تقع عينك عليها إلا مقدار لحظة فتغيب عنك. والشاهد منه قوله: "على أحودين" فإن الرواية فيه بفتح النون، والكلمة مجرورة بالياء نية عن الكسرة لأنها منتهاء، والشأن في نونها أن تكسر، ولذا اختلف النحاة في الاعتناء عن هذه الفتحة، وأحسن ما قالوا: إن فتحها لغة لبعض العرب.

وينظر البيت في: المقرب ٤٧/٢، وأوضح المسالك ٦٣/١، والمصح ٤٩/١، الدرر ٢١/١، والتصريح ٧٨/١، وشرح الأشموني ١٠٠/١، وديوانه ٥٥، معجم شواهد العربية ٣٨.

١٢- أعرف منها الأنف والعين<sup>(١)</sup> ...  
وما يسمي ألف قد جمعا يكسر في الجرو في النصب مَعَا  
كذا "أولات" والذي اسماً قد جُعِلَ كـ "أذرعاً" فيه ذا أيضاً قبل  
(ما جمع بالألف)<sup>(٢)</sup> والثاء المزيدين كـ "هندات" و"مسلمات" و"وقدور

راسيات"<sup>(٣)</sup>، ودرهيمات، وحليات، وحمامات، فعلامة جره ونصبه الكسرة نحو: ﴿في جنات﴾<sup>(٤)</sup> و﴿وجعل الظلمات﴾<sup>(٥)</sup> ولم يذكر رفعه

(١) هذا من مشطور الرجز، ونسب إلى رؤية بن المعجاج، كما نسب إلى رجل من ضبة، وبعد قوله:

ومنخريين أشبهها غلياناً ...  
ويروى "الجيد" موضع "الأنف".

والشاهد منه قوله: "العينات" حيث فتح نون المثني بعد الألف، فلم يلبسك أن فتحها غير مختص بكونها بعد الياء، وفيه شاهد آخر - أيضاً - وهو مجيئ المثني بالألف في حال نصبه، وهي لغة لبعض العرب كبني الحارث، وكثانة، وبني الحميم، ويظنون من ربيعة. وينظر البيت في: سر صناعة الإعراب ٤٨٩/٢، وشرح ابن عميش ١٢٩/٣، والمقرب ٤٧/٢، وأوضح المسالك ٦٤/١، والمصح ٤٩/١، والدرر ٢١/١، والتصريح ٧٨/١، والخزانة ٤٥٢/٧، وملحقات ديوانه ١٨٧، ومعجم شواهد العربية ٥٤٧.

(٢) في ر. "فاجمع بالذ". (٣) من الآية ١٣، من سورة سبأ.

(٤) أجزاء آيات ٥٢ من الدخان، ٥٤ من القمر، ٩ من يونس، و٥٦ من الحج،

و١٢ من الصف، و١٢ من الواقعة، ٤٥ من الحجر، ١٤٧ من الشعراء، و٣٤

من القلم، و٤٣ من الصافات، ١٥ من الفرائد، و١٧ من الطور، و٤٠ من اللثر.

(٥) قول سورة الأنعام.

لجئته على الأصل بالضمّة، أما ما كانت الألف فيه أصلية كـ "تقتضاة" أو النشاء كـ "سأيات" فنصبه بالفتحة ليس إلّا، وما حمل عليه مما لا واحد له كـ "أولات" بمعنى صاحبات، أو سمي به منه كـ "أذرعات" جرى مجراه في الإعراب نحو: ﴿وَأَنْ كُنْ أُولَاتٍ حُمْلٌ﴾<sup>(١)</sup> وسَكَنْتُ "أذرعات" على أنصح لغاتها.<sup>(٢)</sup>

وجسراً بالفتحة مسالاً ينصرف مالم يضاف أو يك بعد "أل" ردف ما لا ينصرف: ما اجتمع فيه علتان من العلل التسع، أو واحدة تقوم مقامهما، كما سيأتي<sup>(٣)</sup> شرحه، وعلامة جره فتحة آخره، نحو: ﴿وَفِي ثَوْدَةٍ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿وَأِلَى مَدِينٍ﴾<sup>(٥)</sup> ورفعته ونصبه على الأصل، فإن أضيف رجع إلى أصله من الجر بالكسرة نحو: ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾<sup>(٦)</sup> وكذلك إن وقع بعد "أل" سواء كانت معرفة نحو: ﴿كَأَلَأَعْمَى الْأَصْمَى﴾<sup>(٧)</sup> أو زائدة كقوله: ١٣- رأيت الوليد بن الزبير يباركاً<sup>(٨)</sup> ... ..

(١) من الآية ٦، من سورة الطلاق.

(٢) أذرعات: بلد ينسب إليه الخمر من الشام، وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التنبيه، وبعضهم يترك تنوين ذلك، وبعضهم يعربه بإعراب الممنوع من الصرف. ينظر: اللسان "ذرع" ٤٥٢/٩.

(٣) في أ: "يأتي". (٤) من الآية ٤٣، من سورة الذاريات.

(٥) أجزاء آيات ٣٦، ٨٤، ٨٥ من آل عمران، وهود، والعنكبوت على التوالي.

(٦) من الآية ٤، من سورة التين. (٧) من الآية ٢٤، من سورة هود.

(٨) هذا صدر بيت من الطويل، لابن ميادة: الرماح بن أبرد، قاله في مدح الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، وقام البيت قوله: --

واجعل لنحو "يفعلان" النونا رفعاً و"تدعين" و"تسألون" وحذفتها للجزم والنصب سمه كـ "لم تكن لي لرومي مظلمة" يشير إلى حكم الأمثلة الخمسة، وهي كل مضارع أسند إلى ألف الاثنين، سواء كانا مخاطبين كـ "تقومان" أو غائبين، كـ "يفعلان" أو إلى واو الجماعة مخاطبين كـ "تسألون" أو غائبين كـ "يؤمنون" أو إلى ياء مخاطبة كـ "تدعين" وعلامة رفعها ثبوت النون، نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾<sup>(١)</sup> ويجزم وتنصب بمثلها، نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾<sup>(٢)</sup> وكقولها: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلْقَوِي﴾<sup>(٣)</sup>، أصله: "تقفون" حذفت إحدى الواوين، وهي لام الكلمة، لانتفاء الساكنين، وحذفت النون لدخول الناصب، بخلاف ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾<sup>(٤)</sup> فإن وزنه "يفعلان" وولوه لام الكلمة، ونونه ضمير النسوة.

(-) ... .. شديداً بأعْياء الخلافه كاهله والشاهد منه قوله: "اليزيد" حيث دخلت "أل" الزائدة على "يزيد" وهو مضاف إليه، وقد جر بالكسرة الظاهرة، مع أن فيه علتين يقتضيان منعه من الصرف، وهما العلمية ووزن الفعل، فدل ذلك على أن للممنوع من الصرف إذا دخلت عليه "أل" كان جره بالكسرة الظاهرة، وأنه لا فرق بين أن تكون "أل" هذه معرفة، أو موصولة، أو زائدة، وذلك لأنها من خواص الأسماء. وينظر البيت في: الإنصاف ٣١٧/١، وشرح ابن يعيش ٤٤/١، والمغني، الشاهد ٧٤، وأوضح المسالك ٧٣/١، والتصريح ٨٥/١، والخزانة ٧٢٦/٢، وشرح الأئحوني ١٠٦/١، ومعجم شواهد العربية ٢٨٧.

(١) من الآية ٣، من سورة البقرة. (٢) من الآية ٢٤، من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٢٣٧، من سورة البقرة. (٤) من الآية ٢٣٧، من سورة البقرة.

لجئته على الأصل بالضمّة، أما ما كانت الألف فيه أصلية كـ "تقتضاة" أو النشاء كـ "سأيات" فنصبه بالفتحة ليس إلّا، وما حمل عليه مما لا واحد له كـ "أولات" بمعنى صاحبات، أو سمي به منه كـ "أذرعات" جرى مجراه في الإعراب نحو: ﴿وَأَنْ كُنْ أُولَاتٍ حُمْلٌ﴾<sup>(١)</sup> وسَكَنْتُ "أذرعات" على أنصح لغاتها.<sup>(٢)</sup>

وجسراً بالفتحة مسالاً ينصرف مالم يضاف أو يك بعد "أل" ردف ما لا ينصرف: ما اجتمع فيه علتان من العلل التسع، أو واحدة تقوم مقامهما، كما سيأتي<sup>(٣)</sup> شرحه، وعلامة جره فتحة آخره، نحو: ﴿وَفِي ثَوْدَةٍ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿وَأِلَى مَدِينٍ﴾<sup>(٥)</sup> ورفعته ونصبه على الأصل، فإن أضيف رجع إلى أصله من الجر بالكسرة نحو: ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾<sup>(٦)</sup> وكذلك إن وقع بعد "أل" سواء كانت معرفة نحو: ﴿كَأَلَأَعْمَى الْأَصْمَى﴾<sup>(٧)</sup> أو زائدة كقوله: ١٣- رأيت الوليد بن الزبير يباركاً<sup>(٨)</sup> ... ..

(١) من الآية ٦، من سورة الطلاق.

(٢) أذرعات: بلد ينسب إليه الخمر من الشام، وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التنبيه، وبعضهم يترك تنوين ذلك، وبعضهم يعربه بإعراب الممنوع من الصرف. ينظر: اللسان "ذرع" ٤٥٢/٩.

(٣) في أ: "يأتي". (٤) من الآية ٤٣، من سورة الذاريات.

(٥) أجزاء آيات ٣٦، ٨٤، ٨٥ من آل عمران، وهود، والعنكبوت على التوالي.

(٦) من الآية ٤، من سورة التين. (٧) من الآية ٢٤، من سورة هود.

(٨) هذا صدر بيت من الطويل، لابن ميادة: الرماح بن أبرد، قاله في مدح الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، وقام البيت قوله: --

واجعل لنحو "يفعلان" النونا رفعاً و"تدعين" و"تسألون" وحذفتها للجزم والنصب سمه كـ "لم تكن لي لرومي مظلمة" يشير إلى حكم الأمثلة الخمسة، وهي كل مضارع أسند إلى ألف الاثنين، سواء كانا مخاطبين كـ "تقومان" أو غائبين، كـ "يفعلان" أو إلى واو الجماعة مخاطبين كـ "تسألون" أو غائبين كـ "يؤمنون" أو إلى ياء مخاطبة كـ "تدعين" وعلامة رفعها ثبوت النون، نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾<sup>(١)</sup> ويجزم وتنصب بمثلها، نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾<sup>(٢)</sup> وكقولها: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾<sup>(٣)</sup>، أصله: "تقفون" حذفت إحدى الواوين، وهي لام الكلمة، لانتفاء الساكنين، وحذفت النون لدخول الناصب، بخلاف ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾<sup>(٤)</sup> فإن وزنه "يفعلان" وولوه لام الكلمة، ونونه ضمير النسوة.

(-) ... .. شديداً بأعْياء الخلافه كاعلمه والشاهد منه قوله: "اليزيد" حيث دخلت "أل" الزائدة على "يزيد" وهو مضاف إليه، وقد جر بالكسرة الظاهرة، مع أن فيه علتين يقتضيان منعه من الصرف، وهما العلمية ووزن الفعل، فدل ذلك على أن للممنوع من الصرف إذا دخلت عليه "أل" كان جره بالكسرة الظاهرة، وأنه لا فرق بين أن تكون "أل" هذه معرفة، أو موصولة، أو زائدة، وذلك لأنها من خواص الأسماء. وينظر البيت في: الإنصاف ٣١٧/١، وشرح ابن يعيش ٤٤/١، والمغني، الشاهد ٧٤، وأوضح المسالك ٧٣/١، والتصريح ٨٥/١، والخزانة ٧٢٦/٢، وشرح الأئحوني ١٠٦/١، ومعجم شواهد العربية ٢٨٧.

(١) من الآية ٣، من سورة البقرة. (٢) من الآية ٢٤، من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٢٣٧، من سورة البقرة. (٤) من الآية ٢٣٧، من سورة البقرة.

وسمّ معتلا من الأسماء ما كـ"المصطفى" و"المرتقي" مكارما فالأول الإعراب فيه فُتِّرا جميعه وهو الذي قد قُصرا والشان منقوص ونصبه ظهر ورفع ينسوي كذا أيضا يجزّ المعتل من الأسماء: ما في آخره حرف علة، واعتلال المعرب منها إما بالألف، بأن يكون في آخره "الف" لازمة، كـ"المصطفى" و"المُددى"، وإما بالياء، بأن يكون في آخره "ياء" لازمة ساكنة، قبلها (١) كسرة كـ"المرتقي" و"القاضي"، فالأول يسمى مقصورا، لأنه قصر، أي: حبس عن الإعراب ويقدر فيه جميع إعراب الاسم، من الرفع، والنصب، والجر، لتعذر ظهور واحد منها فيه، نحو: ﴿قال موسى﴾ (٢) ﴿وزدناهم هدى﴾ (٣) ﴿والعاقبة للمتوى﴾ (٤)، ويسمى الثاني: منقوصا، لأنه نقص عن ظهور بعض الإعراب فيه، وتظهر الفتحة فيه (٥) لحنها، نحو: ﴿أجيبوا داعي الله﴾ (٦)، وتقدر الضمة والكسرة فيه لتقلها، نحو: ﴿ومن آيات الجوارى﴾ (٧) و﴿وما بين أيديهم﴾ (٨).

وأي فعل آخر منه أُلِف أو واو أو ياء، فمعتلا عرفت فالألف انوفيه غير الجزم وأبدا نصب ما كـ"يدعو يرمي"

(١) في أ: "ما قبلها".

(٢) وردت في الآيات التالية ١٢٨، من سورة الأعراف، ٧٧ و٨١، من سورة يونس.

(٣) من الآية ١٣، من سورة الكهف. (٤) من الآية ١٢٢، من سورة طه.

(٥) في ب: "فيها". (٦) من الآية ٣١، من سورة الأحقاف.

(٧) من الآية ٣٧، من سورة الشورى.

(٨) وردت في الآيات التالية ٢٥٥، من سورة البقرة، و ١١٠ من سورة طه، و ٢٨

من سورة الأنبياء، و ٧٦ من سورة الحج، و ٩ من سورة سبأ، و ٢٥ من سورة فصلت.

والرفع فيهما انو واحذف جازما ثلاثهن تقص حُكْمًا لازما كل فعل آخره ألف كـ"يخشى" أو ياء كـ"يرمي" أو واو كـ"يدعو" فهو معتل، وحكمه في الإعراب أن يقدر في الألف غير الجزم وهو الرفع والنصب لتعذرهما، نحو: ﴿يسئلي نارا﴾ (١) ﴿وهل لك إلى أن تزكى﴾ (٢) والمعتل بالواو والياء يظهر فيهما النصب لحنه نحو: ﴿أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح﴾ (٣) و﴿ليقضي الله أمراً كان مفعولاً﴾ (٤) ويقدر فيهما الرفع لنقله، نحو: ﴿والله يدعو إلى دار السلام ويهدي من يشاء﴾ (٥) وتُحذف الثلاثة (٦)، أي الألف والواو، والياء، لدخول الجازم نحو: ﴿الم تر﴾ (٧) و﴿ولما يأتكم﴾ (٨) و﴿وإن تدع مثقلة﴾ (٩) فاما قراءة (١٠) بعضهم: ﴿إنه من

(١) سقطت "يا" من: ب. (٢) من الآية ٤، من سورة المسد.

(٣) من الآية ١٨، من سورة النازعات. (٤) من الآية ٢٣٧، من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٤٣-٤٤، من سورة الأنفال.

(٦) من الآية ٢٥، من سورة يونس. (٧) سقطت "الثلاثة" من: أ.

(٨) تكررت في واحد وثلاثين موضعا من القرآن الكريم. ينظر المعجم للمفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص ٢٨٢-٢٨٣. "رأى".

(٩) من الآية ١١٤، من سورة البقرة. (١٠) من الآية ١٨، من سورة فاطر.

(١١) هي قراءة ابن كثير، رواها عنه قبل، وقال أبو زرعة في "حجة القراءات": قرأ

ابن كثير: ﴿إنه من يتقى ويصبر﴾ وحنه أن من العرب من يجري للمعتل بحري الصحيح، فيقول: "زيد لم يقضي" ويقدر في الياء الحركة فيحذفها منها، شئتى الياء ساكنة للجزم، قال الشاعر:

ألم يأتك والأنساء تسمى ... ..

وقرأ الباقرن: ﴿إنه من يتقى﴾ -بغير ياء- مجزوما بالشرط أ.هـ. ٣٦٤-٣٦٥.

ينظر: النشر ٢/٢٩٧، والبدور الزاهرة ١٦٤، والمهذب في القراءات العشر ٣٤٤.

وسمّ معتلا من الأسماء ما كـ"المصطفى" و"المرتقي" مكارما فالأول الإعراب فيه فُتِّرا جميعه وهو الذي قد قُصرا والشان منقوص ونصبه ظهر ورفع ينسوي كذا أيضا يجزّ المعتل من الأسماء: ما في آخره حرف علة، واعتلال المعرب منها إما بالألف، بأن يكون في آخره "الف" لازمة، كـ"المصطفى" و"المُددى"، وإما بالياء، بأن يكون في آخره "ياء" لازمة ساكنة، قبلها (١) كسرة كـ"المرتقي" و"القاضي"، فالأول يسمى مقصورا، لأنه قصر، أي: حبس عن الإعراب ويقدر فيه جميع إعراب الاسم، من الرفع، والنصب، والجر، لتعذر ظهور واحد منها فيه، نحو: ﴿قال موسى﴾ (٢) ﴿وردناهم هدى﴾ (٣) ﴿والعاقبة للمتوى﴾ (٤)، ويسمى الثاني: منقوصا، لأنه نقص عن ظهور بعض الإعراب فيه، وتظهر الفتحة فيه (٥) لحنها، نحو: ﴿أجيبوا داعي الله﴾ (٦)، وتقدر الضمة والكسرة فيه لتقلها، نحو: ﴿ومن آيات الجوارى﴾ (٧) و﴿وما بين أيديهم﴾ (٨).

وأي فعل آخر منه أُلِف أو واو أو ياء، فمعتلا عرفت فالألف انوفيه غير الجزم وأبدا نصب ما كـ"يدعو يرمي"

(١) في أ: "ما قبلها".

(٢) وردت في الآيات التالية ١٢٨، من سورة الأعراف، و٧٧ و٨١، من سورة يونس.

(٣) من الآية ١٣، من سورة الكهف. (٤) من الآية ١٢٢، من سورة طه.

(٥) في ب: "فيها". (٦) من الآية ٣١، من سورة الأحقاف.

(٧) من الآية ٣٧، من سورة الشورى.

(٨) وردت في الآيات التالية ٢٥٥، من سورة البقرة، و١١٠ من سورة طه، و٢٨

من سورة الأنبياء، و٧٦ من سورة الحج، و٩ من سورة سبأ، و٢٥ من سورة فصلت.

والرفع فيهما انو واحذف جازما ثلاثهن تقص حُكْمًا لازما كل فعل آخره ألف كـ"يخشى" أو ياء كـ"يرمي" أو واو كـ"يدعو" فهو معتل، وحكمه في الإعراب أن يقدر في الألف غير الجزم وهو الرفع والنصب لتعذرهما، نحو: ﴿يسئلي نارا﴾ (١) ﴿وهل لك إلى أن تزكى﴾ (٢) والمعتل بالواو والياء يظهر فيهما النصب لحنه نحو: ﴿أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح﴾ (٣) و﴿ليقض الله أمرا كان مفعولا﴾ (٤) ويقدر فيهما الرفع لنقله، نحو: ﴿والله يدعو إلى دار السلام ويهدي من يشاء﴾ (٥) وتُحذف الثلاثة (٦)، أي الألف والواو، والياء، لدخول الجازم نحو: ﴿الم تر﴾ (٧) و﴿ولما ياتكم﴾ (٨) و﴿وإن تدع مثقلة﴾ (٩) فاما قراءة (١٠) بعضهم: ﴿إنه من

(١) سقطت "يا" من: ب. (٢) من الآية ٤، من سورة المسد.

(٣) من الآية ١٨، من سورة النازعات. (٤) من الآية ٢٣٧، من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٤٣-٤٤، من سورة الأنفال.

(٦) من الآية ٢٥، من سورة يونس. (٧) سقطت "الثلاثة" من: أ.

(٨) تكررت في واحد وثلاثين موضعا من القرآن الكريم. ينظر المعجم للمفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص ٢٨٢-٢٨٣. "رأى".

(٩) من الآية ١١٤، من سورة البقرة. (١٠) من الآية ١٨، من سورة فاطر.

(١١) هي قراءة ابن كثير، رواها عنه قبل، وقال أبو زرعة في "حجة القراءات": قرأ

ابن كثير: ﴿إنه من يتقى ويصير﴾ وحنه أن من العرب من يجري للمعتل بحري

الصحيح، فيقول: "زيد لم يقضى" ويقدر في الياء الحركة فيحذفها منها، شئتى

الياء ساكنة للجزم، قال الشاعر:

ألم يأتيك والأنساء تسمى ... ..

وقرأ الباقرن: ﴿إنه من يتقى﴾ -بغير ياء- مجزوما بالشرط. هـ. ٣٦٤-٣٦٥.

ينظر: النشر ٢/٢٩٧، والبدور الزاهرة ١٦٤، والمهذب في القراءات العشر ٣٤٤.

يَتَقَي وَيَصْرُ<sup>(١)</sup> فَيَقِيل<sup>(٢)</sup>: إنه مراجعة للأصل من الجزم بالسكون نحو:  
٤- أَلَمْ يَأْتِكِ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي<sup>(٣)</sup> ... ..

(١) من الآية ٩٠، من سورة يوسف. (٢) في أ: "قِيلَ".

(٣) هذا البيت من الزاهر وقاله: قيس بن زهير بن جذيمة العيسبي، وقامه قوله:

... .. بحسب لاقست لبسون بني زياد

وقوله: "تنمي" يكون من باب "ضرب يضرب" ويكون من باب "نصر ينصر".

لخنان وارتدان فيه، والأولى أكثر، ومعناه: زاد وكثر. ينظر للسان "نمي": ٢٠/٢١٥.

و"أبون" -يهتج اللام وضم الباء غففة- هي الناقصة ذات اللين، اللسان "لين": ١٧/٢٥٦.

و"بنو زياد" هم المعروفون بالكلمة وهم: الربيع، وعسارة، وقيس، وأنس، بنو

زياد بن سفيان بن عبد الله العيسبي، وأمههم: فاطمة بنت الحارث الأثمالية.

والشاهد منه قوله: "لم يأتك" وقد اختلف النحاة في تخرجه، فأكثرهم على أن

الياء في "يأتي" هي لام الفعل، وأنها ثبتت مع الجازم على أن إعرابه بخذف

حركته، وهي الضمة التي كان عليها، معاملة له معاملة الصحيح، وهذا الوجه

هو ما أشار إليه الشارح.

وهذه بعض النحاة إلى أن هذه الياء ناتجة من إشباع الكسرة حين اضطر إليه

الشاعر، وليست لام الفعل، بل تلك قد حذفت للجازم.

هذا وقد رواه ابن جني في سر الصناعة ١/٧٨ "لم يأتك" على ظاهر الجزم،

وعليها فلا إشكال فيه، وذكر له رواية ثانية عن الأصمعي وهي:

ألا هل أتاك والأنباء تنمي ... ..

ينظر البيت في: الكتاب ٣/٣١٦، والخصائص ١/٢٣٢، والإتصاف ١/٣٠،

وشرح ابن عيش ٨/٢٤، ١٠/١٠٤، والمقرب ١/٥٠، واللسان "أتى"

١٨/١٤، وأوضح المسالك ١/٧٦، والمغنى الشاهد ١٦٤-٧١٨، والمعجم

١/٥٢، والدرر ١/١٢٨، والتصريح ١/٨٧، والخزانة ٨/٣٦١، وشرح الأثيري

١/١١٣، ومعجم شواهد العربية ١٢٣.

وقيل: "من" موصولة، والفعل بعدها مرفوع، وعلى هذا فسكون "الراء"  
من "يصير" قبل إنه حُزِمَ عطفاً على المعنى، لأن "مَنْ" للموصولة كالشروطية في  
المعوم والإبهام، والاختصاص بمن يعقل، وقيل بل سكن تخفيفاً لتوالي  
الحركات، وقيل أجرى الوصل مجرى الوقف.<sup>(١)</sup>

### النكرة والمعرفة

هذا الانقسام يختص بالاسم، وتذكيره هو الأصل<sup>(٢)</sup>، ولهذا بدأ به.

**نكرة قابِل "أل" مؤنثراً أو واقع موقع ماقد ذكر**

جعل النكرة نوعين: أحدهما: (٢) مايقبل الألف واللام متأثراً بها، كـ "رجل"

و"كتاب"، فخرج عن ذلك ما لا يقبل "أل" كالمعارف كلها، وما يقبلها لكن

لا تؤثر فيه تعريفاً، كـ "فضل" و"حارث" ونحوهما.

والثاني من نوعي النكرة: ماوقع موقع مايقبل "أل" المؤثرة للتعريف،

نحو: "ذو مال" فإنه واقع موقع "صاحب"، ومررت بمن معجب لك، فإنه واقع

موقع "إنسان" ورأيت مامعجبا لك، فإنه واقع موقع "شيء" [وكل من الثلاثة

تقبل "أل" مؤثرة].<sup>(٤)</sup>

(١) تنظر هذه الأقوال في: إملأ مامن به الرحمن ٢/٥٨، وأوضح المسالك ١/٨٠،

والتصريح ١/٨٨.

(٢) إنما كانت النكرة هي الأصل، لأن الاسم المنكر يقع أولاً على كل شيء

من أمته، ثم يدخل عليه مايفرده بالتعريف.

ينظر: الكتاب ١/٢٢، والمقتضب ٤/٢٧٦، وشرح ابن عيش ٥/٨٥.

(٣) في أ: "أكثرها" موضع "أحدهما".

(٤) ماين المعرفين ساقط من: أ.



يَتَقَي وَيَصْرُ<sup>(١)</sup> فَيَقِيل<sup>(٢)</sup>: إنه مراجعة للأصل من الجزم بالسكون نحو:  
٤- أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي<sup>(٣)</sup> ... ..

(١) من الآية ٩٠، من سورة يوسف. (٢) في أ: "قِيلَ".

(٣) هذا البيت من الزاهر وقاله: قيس بن زهير بن جذيمة العيسبي، وقامه قوله:

... .. بحسب لاقست لبسوت بني زياد

وقوله: "تنمي" يكون من باب "ضرب يضرب" ويكون من باب "نصر ينصر".

لخنان ووردان فيه، والأولى أكثر، ومعناه: زاد وكثر. ينظر للسان "نمي": ٢٠/٥١٥.

و"أبون" -يهتج اللام وضم الباء غنفة- هي الناقة ذات اللبن، اللسان "أبون": ١٧/٥٥٦.

و"بنو زياد" هم المعروفون بالكلمة وهم: الربيع، وعسارة، وقيس، وأنس، بنو

زياد بن سفيان بن عبد الله العيسبي، وأمههم: فاطمة بنت الحارث الأثمارية.

والشاهد منه قوله: "لم يأتك" وقد اختلف النحاة في تخرجه، فأكثرهم على أن

الياء في "يأتي" هي لام الفعل، وأنها ثبتت مع الجازم على أن إعرابه بخذف

حركته، وهي الضمة التي كان عليها، معاملة له معاملة الصحيح، وهذا الوجه

هو ما أشار إليه الشارح.

وهذه بعض النحاة إلى أن هذه الياء ناتجة من إشباع الكسرة حين اضطر إليه

الشاعر، وليست لام الفعل، بل تلك قد حذفت للجازم.

هذا وقد رواه ابن جني في سر الصناعة ١/٧٨ "لم يأتك" على ظاهر الجزم،

وعليها فلا إشكال فيه، وذكر له رواية ثانية عن الأصمعي، وهي:

ألا هل أتاك والأنباء تنمي ... ..

ينظر البيت في: الكتاب ٣/٣١٦، والخصائص ١/٢٣٢، والإتصاف ١/٣٠،

وشرح ابن عيش ٨/٢٤، ١٠/١٠٤، والمقرب ١/٥٠، واللسان "أتى"

١٨/١٤، وأوضح المسالك ١/٧٦، والمغني الشاهد ١٦٤-٧١٨، والمعجم

١/٥٢، والدرر ١/١٢٨، والتصريح ١/٨٧، والخزانة ٨/٣٦١، وشرح الأثيري

١/١١٣، ومعجم شواهد العربية ١٢٣.

وقيل: "من" موصولة، والفعل بعدها مرفوع، وعلى هذا فسكون "الراء"  
من "يصير" قبل إنه حُزِمَ عطفاً على المعنى، لأن "مَنْ" للموصولة كالشروطية في  
المعوم والإبهام، والاختصاص بمن يعقل، وقيل بل سكن تخفيفاً لتوالي  
الحركات، وقيل أجرى الوصل مجرى الوقف.<sup>(١)</sup>

### النكرة والمعرفة

هذا الانقسام يختص بالاسم، وتذكيره هو الأصل<sup>(٢)</sup>، ولهذا بدأ به.

**نكرة قابِل "أل" مؤنثراً أو واقع موقع ماقد ذكر**

جعل النكرة نوعين: أحدهما: (٢) مايقبل الألف واللام متأثراً بها، كـ "رجل"

و"كتاب"، فخرج عن ذلك ما لا يقبل "أل" كالمعارف كلها، وما يقبلها لكن

لا تؤثر فيه تعريفاً، كـ "فضل" و"حارث" ونحوهما.

والثاني من نوعي النكرة: ماوقع موقع مايقبل "أل" المؤثرة للتعريف،

نحو: "ذو مال" فإنه واقع موقع "صاحب"، ومررت بمن معجب لك، فإنه واقع

موقع "إنسان" ورأيت مامعجبا لك، فإنه واقع موقع "شيء" [وكل من الثلاثة

تقبل "أل" مؤثرة].<sup>(٤)</sup>

(١) تنظر هذه الأقوال في: إملأ مامن به الرحمن ٢/٥٨، وأوضح المسالك ١/٨٠،

والتصريح ١/٨٨.

(٢) إنما كانت النكرة هي الأصل، لأن الاسم المنكر يقع أولاً على كل شيء

من أمته، ثم يدخل عليه مايفرده بالتعريف.

ينظر: الكتاب ١/٢٢، والمقتضب ٤/٢٧٦، وشرح ابن عيش ٥/٨٥.

(٣) في أ: "أكثرها" موضع "أحدهما".

(٤) ماين المعرفين ساقط من: أ.

وغيره معرفة كـ"هم" و"ذئ" و"هند" و"ابني" و"الغلام" و"الذي" إذا عرف ضابط النكرة، فغيرها للمعرفة، وهي مالا يقبل "أل" مؤثرة، ولا يقع موقع ما قبلها، ثم أشار إلى أقسام المعارف الستة وهي: المضمير كـ"هم" و"أنت" واسم الإشارة كـ"ذئ" و"ذا" والعلم كـ"هند" و"زيد" ومادخلت عليه أداة التعريف كـ"الغلام" و"الدار" والموصول كـ"الذي" و"التي" وما أضيف إلى واحد من هذه كـ"ابني" و"غلام زيد" ومنها قسم سابع وهو "النادى المقصود"<sup>(١)</sup> نحو: "يارجل".

فما لدى غيبة أو حضور كـ"أنت" و"هو" سم بالضمير أي: الضمير ما وضع لتكلم [نحو: "أنا" و"نحن"]<sup>(٢)</sup>، أو مخاطب [نحو: "أنت" و"أنتما"]<sup>(٣)</sup> أو غائب [نحو: "هو" و"هما"]<sup>(٤)</sup> إذ الحضور شمل المتكلم والمخاطب.

فيتقسم البارز من الضمير إلى متصل، ومنفصل، والمتصل منه: مالا يُبتدئ به الكلام، ولا يقع بعد "إلا" في الاختيار، وذلك كالأمنلة المذكورة، وقيد عدم وقوعه بعد "إلا" بالاختيار، لأنه قد يقع بعدها في ضرورة الشعر، نحو:

١٥ - ... .. أن لا يجاورننا إلاك ديار<sup>(٥)</sup>

(١) هذا القسم لم يذكره ابن مالك في النظم هنا؛ ولكنه استتركه في الكافية والتسهيل.

(٢) سقط "أي" من: أ.

(٣) ما بين المعقوفات زيادات في: ب. والذي يظهر أنها من الناسخ، لأنها كتبت بخط صغير بين الأسطر.

(٤) هنا عجز بيت من البسيط، وقاله غير معروف، وصدره قوله: =

والمنفصل عكسه، فيقع<sup>(٦)</sup> في ابتداء الكلام نحو: ﴿قل هو الله أحد﴾<sup>(٧)</sup> وبعد إلا نحو: ﴿لا إله إلا هو﴾<sup>(٨)</sup>، ثم المتصل منقسم إلى متكلم كـ"البياء" من ابني، وإلى مخاطب كـ"الكاف" من أكرمك، وإلى غائب كـ"هاء" من [سليه مملك].<sup>(٩)</sup> وكلّ من الثلاثة ينقسم باعتبار محل إعرابه<sup>(١٠)</sup> إلى مرفوع كـ"البياء" من سليه، وإلى منصوب كـ"هاء" منها، وإلى مجرور كـ"البياء" من ابني، وجميع ألفاظه تسعة، خمسة منها تختص بالرفع، وهي: "الناء" مختلفة حركاتها باختلاف المتكلم والمخاطب والمخاطبة كما سبق، ومفرّعة في الخطاب باعتبار التثنية، وجمع الذكور<sup>(١١)</sup>، وجمع الإناث نحو: "قمتما" و"قمتن" و"قمتن" و"الآلف" للثنتين كـ"قاما" و"الواو" لجماعة الذكور<sup>(١٢)</sup> كـ"قاموا" و"النون" لجماعة الإناث كـ"قمن" و"البياء" للمخاطبة كـ"قومي" وثلاثة يشترك فيها

(٥) وما علينا إذا ما كنت جارتنا ... ..

ويروى: "وما نبالي" موضع "وما علينا".

والشاهد منه قوله: "إلاك" حيث أوقع الضمير المتصل بعد "إلا" ضرورة الشعر.

ينظر البيت في: الخصائص ٣٠٧/١، وشرح ابن يعيش ١٠١/٣، ١٠٣، وأوضح

المسالك ٨٣/١، والمغني، الشاهد ٨١٣، والمساعد ١٠٦/١، والمعجم

٥٧/١، والدرر ٣٢/١، والتصريح ١٩٢٠٩٨/١، ومعجم شواهد العربية ١٦٤.

(١) في ب: "يقع". (٢) الآية الأولى من سورة الإخلاص.

(٣) تكررت هذه الآية: سبعة وعشرين مرة في القرآن الكريم، ينظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص ٣٨-٣٩.

(٤) سقط من: ب ما بين المعقوفين. (٥) في ب: "اعتباره" وهو تحريف.

(٦) في ب: "المذكر". (٧) في ب: "المذكر".

وغيره معرفة كـ"هم" و"ذئ" و"هند" و"ابني" و"الغلام" و"الذي" إذا عرف ضابط النكرة، فغيرها للمعرفة، وهي مالا يقبل "أل" مؤثرة، ولا يقع موقع ما قبلها، ثم أشار إلى أقسام المعارف الستة وهي: المضمير كـ"هم" و"أنت" واسم الإشارة كـ"ذئ" و"ذا" والعلم كـ"هند" و"زيد" ومادخلت عليه أداة التعريف كـ"الغلام" و"الدار" والموصول كـ"الذي" و"التي" وما أضيف إلى واحد من هذه كـ"ابني" و"غلام زيد" ومنها قسم سابع وهو "النادى المقصود"<sup>(١)</sup> نحو: "يارجل".

فما لدى غيبة أو حضور كـ"أنت" و"هو" سم بالضمير أي: الضمير ما وضع لتكلم [نحو: "أنا" و"نحن"]<sup>(٢)</sup>، أو مخاطب [نحو: "أنت" و"أنتما"]<sup>(٣)</sup> أو غائب [نحو: "هو" و"هما"]<sup>(٤)</sup> إذ الحضور شمل التكلم والمخاطب.

فيتقسم البارز من الضمير إلى متصل، ومنفصل، والمتصل منه: مالا يُبتدئ به الكلام، ولا يقع بعد "إلا" في الاختيار، وذلك كالأمنلة المذكورة، وقيد عدم وقوعه بعد "إلا" بالاختيار، لأنه قد يقع بعدها في ضرورة الشعر، نحو:

١٥ - ... .. أن لا يجاورننا إلاك ديار<sup>(٥)</sup>

(١) هذا القسم لم يذكره ابن مالك في النظم هنا؛ ولكنه استتركه في الكافية والتسهيل.

(٢) سقط "أي" من: أ.

(٣) ما بين المعقوفات زيادات في: ب. والذي يظهر أنها من الناسخ، لأنها كتبت بخط صغير بين الأسطر.

(٤) هنا عجز بيت من البسيط، وقائله غير معروف، وصدره قوله: ==

والمنفصل عكسه، فيقع<sup>(١)</sup> في ابتداء الكلام نحو: ﴿قل هو الله أحد﴾<sup>(٢)</sup> وبعد إلا نحو: ﴿لا إله إلا هو﴾<sup>(٣)</sup>، ثم المتصل منقسم إلى متكلم كـ"البياء" من ابني، وإلى مخاطب كـ"الكاف" من أكرمك، وإلى غائب كـ"هاء" من [سليه ممالك]<sup>(٤)</sup> وكلّ من الثلاثة ينقسم باعتبار محل إعرابه<sup>(٥)</sup> إلى مرفوع كـ"البياء" من سليه، وإلى منصوب كـ"هاء" منها، وإلى مجرور كـ"البياء" من ابني، وجميع ألفاظه تسعة، خمسة منها تختص بالرفع، وهي: "الناء" مختلفة حركاتها باختلاف المتكلم والمخاطب والمخاطبة كما سبق، ومفرّعة في الخطاب باعتبار التثنية، وجمع الذكور<sup>(٦)</sup>، وجمع الإناث نحو: "قمتما" و"قمتن" و"قمتن" و"الآلف" للإثنين كـ"قاما" و"الواو" لجماعة الذكور<sup>(٧)</sup> كـ"قاموا" و"النون" لجماعة الإناث كـ"قمن" و"البياء" للمخاطبة كـ"قومي" وثلاثة يشترك فيها

(٥) وما علينا إذا ما كنت جارتك ... ..

ويروى: "وما نبالي" موضع "وما علينا".

والشاهد منه قوله: "إلاك" حيث أوقع الضمير المتصل بعد "إلا" لضرورة الشعر.

ينظر البيت في: الخصائص ٣٠٧/١، وشرح ابن يعيش ١٠١/٣، ١٠٣، وأوضح

المسالك ٨٣/١، والمغني، الشاهد ٨١٣، والمساعد ١٠٦/١، والمعجم

٥٧/١، والدرر ٣٢/١، والتصريح ١٩٢٠٩٨/١، ومعجم شواهد العربية ١٦٤.

(١) في ب: "يقع". (٢) الآية الأولى من سورة الإخلاص.

(٣) تكررت هذه الآية: سبعة وعشرين مرة في القرآن الكريم، ينظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص ٣٨-٣٩.

(٤) سقط من: ب ما بين المعقوفين. (٥) في ب: "اعتباره" وهو تحريف.

(٦) في ب: "المذكر". (٧) في ب: "المذكر".

النصب والجر وهي "ياء المتكلم" كإني أكرم<sup>(١)</sup>، و"كاف المخاطب" مفعلة باعتبار المذكر، والمؤنث، والمثنى، وجمع الذكور، وجمع الإناث، نحو: "إنيك أكرمك" [و"إنيك أكرمك"]<sup>(٢)</sup> و"إنيكما أكرمكما" و"إنيكم أكرمكم" و"إنيكم أكرمكم" و"هه الغائب" كذلك ك"إني أكرمه" و"تقيتها".  
والتاسع منها: ما<sup>(٣)</sup> يصلح لحال الإعراب الثلاثة وهو: "نا"<sup>(٤)</sup> كما يأتي.

وكل مضمير له البناء يجب ولفظ ما جر كلفظ ما نصب أي: الضمائر كلها مبنية، وسبب بنائها: شبه أكثرها بالحرف<sup>(٥)</sup> في الوضع<sup>(٦)</sup>، وحمل باقيها عليه، ولفظ ما علة الجر منها كلفظ ما علة النصب<sup>(٧)</sup> في إحدى عشرة صورة، تقدم ذكرها، ولا يرد كسر الهاء التي قبلها سكون، أو كسر، في لغة غير قريش نحو: «يؤ عليه» و«أذهب بغلامهم إليهم» [لأن ذلك حارص يزول بزوال سببه]<sup>(٨)</sup>.

(١) في ب: "أكرمنا". (٢) سقط من: ب ماين المقوفين.

(٣) سقطت "ما" من: أ. (٤) ساقط في: ب.

(٥) في ب: "بالحروف".

(٦) قال بهذا كثير من النحويين، وقال بعضهم بل لشبه الحرف في معناه، وقيل: بل في افتقاره، وقيل: في جموده، وقيل: غير ذلك، ينظر: شرح ابن عيسى ٨٥/٣، وشرح الكافية ٤-٣/٢، والتصريح ١٠٠/١، وشرح الأثري ١١١-١١٠/١.

(٧) أي: الصالح للجر من الضمائر المتصلة هو الصالح للنصب فقط.

(٨) ماين المقوفين ساقط من: أ.

لرفع، والنصب وجر "نا" مكّن كاعرف بنا فإنيما ينسج<sup>(١)</sup> كاعرف بنا فإنيما ينسج<sup>(٢)</sup> ينفر لفظ "نا" من بين الضمائر بوقوعه في حال الإعراب الثلاثة، وقد اجتمعت في قوله تعالى: ﴿وإنا آتينا﴾<sup>(٣)</sup> وإلحاق<sup>(٤)</sup> "الياء"، ولفظة "هم" به في هذا الحكم فاسد، إذ الياء التي تقع في محل الرفع "ياء المخاطبة" لا "ياء المتكلم" و"هم" الواقع في محل الرفع منفصل، لا متصل.  
وألّف، والواو، والنون، إمّا غاب وغيره ك"قاما" و"اعلما"  
هذه الضمائر الثلاثة، يشترك فيها الغائب، والمخاطب، وهو المراد  
"غيره" فمن وقوعها للغائب ﴿قالا ربنا ظلمنا أنفسنا﴾<sup>(٥)</sup> ﴿وقالوا الحمد لله﴾<sup>(٦)</sup> ﴿قلن حاش لله﴾<sup>(٧)</sup> ومن وقوعها للمخاطب ﴿ألقيا في جهنم﴾<sup>(٨)</sup> ﴿وقولوا للناس حسنا﴾<sup>(٩)</sup> ﴿واقمن الصلاة﴾<sup>(١٠)</sup> وبقية الضمائر

(١) من الآية ١٦، من سورة آل عمران.

(٢) الذي ألحق ذلك هو أبو حيان، انظر التصريح ٩٩/١.

وليس إلحاق هذين الضميرين بـ"نا" في هذا الحكم بقصد كما قال الشارح وغيره، لأنك تقول: «أكرمني صديقي وأكرمني له أشد» وقال الله تعالى: ﴿وأخزيهم الراب﴾، وتقول: «رايهم» و«مررت بهم»، وجعل بعض النحويين وقوع «الياء وهم» في محل رفع فيما ذكر من قبيل عروض كون المضاف كالفعل يطلب مرفوعاً، ينظر: حاشية الصبان ١١٢/١.

(٣) من الآية ٢٣، من سورة الأعراف.

(٤) من الآيات ٢٣، ٢٤، ٧٤، من سورة الأعراف، وفاطر، والزمر، على الترتيب.

(٥) من الآية ٥١، من سورة يوسف. (٦) من الآية ٢٤، من سورة ق.

(٧) من سورة ٨٣، من سورة البقرة.

(٨) من الآية ٢٣، من سورة الأحزاب.

النصب والجر وهي "ياء المتكلم" كإني أكرم<sup>(١)</sup>، و"كاف المخاطب" مفعلة باعتبار المذكر، والمؤنث، والمثنى، وجمع الذكور، وجمع الإناث، نحو: "إنيك أكرمك" [و"إنيك أكرمك"]<sup>(٢)</sup> و"إنيكما أكرمكما" و"إنيكم أكرمكم" و"إنيكم أكرمكم" و"هه الغائب" كذلك ك"إني أكرمه" و"تقيتها".  
والتاسع منها: ما<sup>(٣)</sup> يصلح لحال الإعراب الثلاثة وهو: "نا"<sup>(٤)</sup> كما يأتي.

وكل مضمير له البناء يجب ولفظ ما جر كلفظ ما نصب أي: الضمائر كلها مبنية، وسبب بنائها: شبه أكثرها بالحرف<sup>(٥)</sup> في الوضع<sup>(٦)</sup>، وحمل باقيها عليه، ولفظ ما علة الجر منها كلفظ ما علة النصب<sup>(٧)</sup> في إحدى عشرة صورة، تقدم ذكرها، ولا يرد كسر الهاء التي قبلها سكون، أو كسر، في لغة غير قريش نحو: «يؤ عليه» و«أذهب بغلامهم إليهم» [لأن ذلك حارص يزول بزوال سببه]<sup>(٨)</sup>.

(١) في ب: "أكرمنا". (٢) سقط من: ب ماين المقوفين.

(٣) سقطت "ما" من: أ. (٤) ساقط في: ب.

(٥) في ب: "بالحروف".

(٦) قال بهذا كثير من النحويين، وقال بعضهم بل لشبه الحرف في معناه، وقيل: بل في افتقاره، وقيل: في جموده، وقيل: غير ذلك، ينظر: شرح ابن عيسى ٨٥/٣، وشرح الكافية ٤-٣/٢، والتصريح ١٠٠/١، وشرح الأئويني ١١١-١١٠/١.

(٧) أي: الصالح للجر من الضمائر المتصلة هو الصالح للنصب فقط.

(٨) ماين المقوفين ساقط من: أ.

لرفع، والنصب وجر "نا" مكّن كاعرف بنا فإنيما ينسج<sup>(١)</sup> كاعرف بنا فإنيما ينسج<sup>(٢)</sup> ينفر لفظ "نا" من بين الضمائر بوقوعه في حال الإعراب الثلاثة، وقد اجتمعت في قوله تعالى: ﴿وإنا آتينا﴾<sup>(٣)</sup> وإلحاق<sup>(٤)</sup> "الياء"، ولفظة "هم" به في هذا الحكم فاسد، إذ الياء التي تقع في محل الرفع "ياء المخاطبة" لا "ياء المتكلم" و"هم" الواقع في محل الرفع منفصل، لا متصل.  
وألّف، والواو، والنون، إمّا غاب وغيره ك"قاما" و"اعلما"  
هذه الضمائر الثلاثة، يشترك فيها الغائب، والمخاطب، وهو المراد  
"غيره" فمن وقوعها للغائب ﴿قالا ربنا ظلمنا أنفسنا﴾<sup>(٥)</sup> ﴿وقالوا الحمد لله﴾<sup>(٦)</sup> ﴿قلن حاش لله﴾<sup>(٧)</sup> ومن وقوعها للمخاطب ﴿ألقيا في جهنم﴾<sup>(٨)</sup> ﴿وقولوا للناس حسنا﴾<sup>(٩)</sup> ﴿واقمن الصلاة﴾<sup>(١٠)</sup> وبقية الضمائر

(١) من الآية ١٦، من سورة آل عمران.

(٢) الذي ألحق ذلك هو أبو حيان، انظر التصريح ٩٩/١.

وليس إلحاق هذين الضميرين بـ"نا" في هذا الحكم بقصد كما قال الشارح وغيره، لأنك تقول: «أكرمني صديقي وأكرمني له أشد» وقال الله تعالى: ﴿وأخزيهم الراب﴾، وتقول: «رايهم» و«مررت بهم»، وجعل بعض النحويين وقوع «الياء وهم» في محل رفع فيما ذكر من قبيل عروض كون المضاف كالفعل يطلب مرفوعاً، ينظر: حاشية الصبان ١١٢/١.

(٣) من الآية ٢٣، من سورة الأعراف.

(٤) من الآيات ٢٣، ٢٤، ٧٤، من سورة الأعراف، وفاطر، والزمر، على الترتيب.

(٥) من الآية ٥١، من سورة يوسف. (٦) من الآية ٢٤، من سورة ق.

(٧) من سورة ٨٣، من سورة البقرة.

(٨) من الآية ٢٣، من سورة الأحزاب.

يختص كل منهما بما وضع له من متكلم، أو مخاطب، أو غائب.  
ومن ضمير الرفع ما يستقر كـ «افعل، أوافق، نغيط»، إذ تشكر  
يتقسم ضمير الرفع إلى بارز ومستقر، ثم المستقر منه<sup>(١)</sup> إلى حائز  
الاستتار، وهو: ما يصح أن يقع في محله اسم ظاهر<sup>(٢)</sup>، وبهذا يبين فساد قول  
من قال<sup>(٣)</sup>: الاستتار في نحو «زيد قائم» واجب،

(١) سقط "منه" من: ب. (٢) أي: أو الضمير المنفصل.

(٣) المراد بمقابل ذلك ابن هشام، فقد قال في أرواحه ٨٨/١: «هذا التقسيم تقسيم ابن مالك، وابن يعيش وغيرهما، وفيه نظير، إذ الاستتار في نحو: «زيد قام» واجب، فإنه لا يقال: «قام هو» على الفاعلية، ولما «زيد قام أبوه» أو «ما قام إلا هو» فتركيب آخر، والتحقيق أن يقال: يتقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستقر، كـ «أقوم» وإلى ما يرفعه وغيره كـ «قام». انتهى.

قلت: إن من ينعم النظر في قول ابن هشام هذا، وقول ابن يعيش، وابن مالك، الذي درج عليه الشارح، يظهر له أن الخلاف بينهما لفظي، وقد وفق المرادي لبيان ذلك، فقد قال: «حيث فسر المستقر جواز ما يظفنه الظاهر أو الضمير المنفصل في الرفع بعامله لم يرد هذا الاعتراض وإنما يرد لو فسر بما يجوز إبرازه على الفاعلية، ولا مشاحة في الاصطلاح، فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم: وجوب كون المرفوع ضميراً مستقراً وعدم وجوب ذلك، لا وجوب استتار الضمير المستقر بأن لا يجوز برونه، وعدم وجوبه بأن يجوز برونه، إذ ليس لنا ضمير مستقر يجوز برونه، فقول الموضح: «إذ الاستتار... إلخ»، إن أراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم: شئ، وإن أراد بمعناه عنده: كان مشاحة في الاصطلاح، على أن تقسيم الاستتار بالمعنى الذي بناء هو عين التقسيم الذي جعله التحقيق، ولا فرق بينهما إلا باعتبار أن المقسم في تقسيمهم هو الضمير المستقر باعتبار العامل وفي تقسيمه عكسه». اهـ.

نقله الصبان في حاشيته على شرح الأخوين ١/١٢٥.

قلت: وبهذا يبين لك ما في ادعاء فساد قول ابن هشام من التساهل والمجازفة.

لعدم<sup>(١)</sup> صحة إبرازه، فإن إسناده إلى الظاهر ممكن، نحو: «زيد قائم غلامه»، ويسند إلى الضمير -أيضاً- نحو: «زيد ما قام إلا هو»، وإلى واجب الاستتار، وإليه أشار المصنف بالأفعال الأربعة، وهي: فعل الأمر، نحو: «واسجد والقرب»<sup>(٢)</sup>، وكل مضارع افتتح بـ «همزة المتكلم» نحو: «فإني قريب، أجيئ دعوة الداع»<sup>(٣)</sup>، أو بـ «نونه» نحو: «نحن نحي ونهيت»<sup>(٤)</sup>، أو بـ «تاء المخاطب» نحو: «لا تقم فيه أبداً»<sup>(٥)</sup> فإن وجد بعد شئ من هذه ضمير بارز نحو: «اسكن أنت وزوجك»<sup>(٦)</sup> فهو تأكيد للفاعل المستقر. ووجوب الاستتار بعد فعل الأمر، والمضارع المنته بـ «تاء الخطاب» مشروط بما إذا أسند إلى المفرد المذكور كما مثل، أما إن أسند إلى مخاطبة أو مثنى أو جمع ذكر، أو إناث، برز الضمير، نحو: «فكلمي واشربي»<sup>(٧)</sup> «ولا تقربا هذه الشجرة»<sup>(٨)</sup> «وإن تصبروا وتقوا»<sup>(٩)</sup> «وأطعن الله ورسوله»<sup>(١٠)</sup>.

وذو ارتفاع وانفصال «أنا» «هو» و «أنت» والفروع لا تشبه

(١) سقط "لعدم" من: ب.

(٢) من الآية ١٩، من سورة العلق. (٣) من الآية ١٨٦، من سورة البقرة.

(٤) من الآية ٤٣، من سورة ق. (٥) من الآية ١٠٨، من سورة التوبة.

(٦) من الآيتين ١٩، ٢٥، من سورتي البقرة والأعراف على الترتيب.

(٧) من الآية ٢٦، من سورة مريم.

(٨) من الآيتين ١٩، ٢٥، من سورتي البقرة والأعراف على الترتيب.

(٩) تكررت في ثلاثة مواضع من سورة آل عمران، فنظر الآيات ١٢٠، ١٢٥، ١٨٦.

(١٠) من الآية ٢٣، من سورة الأحزاب.

يختص كل منهما بما وضع له من متكلم، أو مخاطب، أو غائب.  
ومن ضمير الرفع ما يستقر كـ «افعل، أوافق، نغيط»، إذ تشكر  
يتقسم ضمير الرفع إلى بارز ومستقر، ثم المستقر منه<sup>(١)</sup> إلى حائز  
الاستتار، وهو: ما يصح أن يقع في محله اسم ظاهر<sup>(٢)</sup>، وبهذا يبين فساد قول  
من قال<sup>(٣)</sup>: الاستتار في نحو «زيد قائم» واجب،

(١) سقط "منه" من: ب. (٢) أي: أو الضمير المنفصل.

(٣) المراد بمقابل ذلك ابن هشام، فقد قال في أرواحه ٨٨/١: «هذا التقسيم تقسيم ابن مالك، وابن يعيش وغيرهما، وفيه نظير، إذ الاستتار في نحو: «زيد قام» واجب، فإنه لا يقال: «قام هو» على الفاعلية، ولما «زيد قام أبوه» أو «ما قام إلا هو» فتركيب آخر، والتحقيق أن يقال: يتقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستقر، كـ «أقوم» وإلى ما يرفعه وغيره كـ «قام». انتهى.

قلت: إن من ينعم النظر في قول ابن هشام هذا، وقول ابن يعيش، وابن مالك، الذي درج عليه الشارح، يظهر له أن الخلاف بينهما لفظي، وقد وفق المرادي لبيان ذلك، فقد قال: «حيث فسر المستقر جواز ما يظفنه الظاهر أو الضمير المنفصل في الرفع بعامله لم يرد هذا الاعتراض وإنما يرد لو فسر بما يجوز إبرازه على الفاعلية، ولا مشاحة في الاصطلاح، فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم: وجوب كون المرفوع ضميراً مستقراً وعدم وجوب ذلك، لا وجوب استتار الضمير المستقر بأن لا يجوز برونه، وعدم وجوبه بأن يجوز برونه، إذ ليس لنا ضمير مستقر يجوز برونه، فقول الموضح: «إذ الاستتار... إلخ»، إن أراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم: شئ، وإن أراد بمعناه عنده: كان مشاحة في الاصطلاح، على أن تقسيم الاستتار بالمعنى الذي بناء هو عين التقسيم الذي جعله التحقيق، ولا فرق بينهما إلا باعتبار أن المقسم في تقسيمهم هو الضمير المستقر باعتبار العامل وفي تقسيمه عكسه». اهـ.

نقله الصبان في حاشيته على شرح الأخوين ١/١٢٥.

قلت: وبهذا يبين لك ما في ادعاء فساد قول ابن هشام من التساهل والمجازفة.

لعدم<sup>(١)</sup> صحة إبرازه، فإن إسناده إلى الظاهر ممكن، نحو: «زيد قائم غلامه»، ويسند إلى الضمير -أيضاً- نحو: «زيد ما قام إلا هو»، وإلى واجب الاستتار، وإليه أشار المصنف بالأفعال الأربعة، وهي: فعل الأمر، نحو: «واسجد والقرب»<sup>(٢)</sup>، وكل مضارع افتتح بـ «همزة المتكلم» نحو: «فإني قريب، أجيئ دعوة الداع»<sup>(٣)</sup>، أو بـ «نونه» نحو: «نحن نحي ونميت»<sup>(٤)</sup>، أو بـ «تاء المخاطب» نحو: «لا تقم فيه أبداً»<sup>(٥)</sup> فإن وجد بعد شئ من هذه ضمير بارز نحو: «اسكن أنت وزوجك»<sup>(٦)</sup> فهو تأكيد للفاعل المستقر. ووجوب الاستتار بعد فعل الأمر، والمضارع المنته بـ «تاء الخطاب» مشروط بما إذا أسند إلى المفرد المذكور كما مثل، أما إن أسند إلى مخاطبة أو مثنى أو جمع ذكر، أو إنثاء، برز الضمير، نحو: «فكلمي واشربي»<sup>(٧)</sup> «ولا تقربا هذه الشجرة»<sup>(٨)</sup> «وإن تصبروا وتقوا»<sup>(٩)</sup> «وأطعن الله ورسوله»<sup>(١٠)</sup>.

وذو ارتفاع وانفصال «أنا» «هو» و «أنت» والفروع لا تشبهه

(١) سقط "لعدم" من: ب.

(٢) من الآية ١٩، من سورة العلق. (٣) من الآية ١٨٦، من سورة البقرة.

(٤) من الآية ٤٣، من سورة ق. (٥) من الآية ١٠٨، من سورة التوبة.

(٦) من الآيتين ١٩، ٢٥، من سورتي البقرة والأعراف على الترتيب.

(٧) من الآية ٢٦، من سورة مريم.

(٨) من الآيتين ١٩، ٢٥، من سورتي البقرة والأعراف على الترتيب.

(٩) تكررت في ثلاثة مواضع من سورة آل عمران، فنظر الآيات ١٢٠، ١٢٥، ١٨٦.

(١٠) من الآية ٢٣، من سورة الأحزاب.

ينقسم الضمير المنفصل إلى مرفوع المحل، وإلى منصوبه، وليس فيه مجرور، فالمرفوع منه ألفاظه أربعة: "أنا، نحن" للمتكلم، و"أنت" للمخاطب، وفروعه كـ<sup>(١)</sup> "أنتي" و"انتما" و"انتم" و"انتن"، و"هو" للغائب وفروعه كـ"هي" و"هما" و"هم" و"هن".

وإذا انتصاب في انفصال جملا "إيائي" والتفريع ليس مُشْكِلًا ليس للمنصوب المنفصل إلا لفظ واحد، وهو: "إيا" والواحد له حروف تكلم، وخطاب، وغيبة<sup>(٢)</sup>، نحو: "إيائي" و"إيانا" و"إياك"، و"إياكم"، و"إياكن"، و"إياه" و"إياها"، و"إياهما"، و"إياهم"، و"إياهن".

وفي اختيار لا يجيء المنفصل إذا تأتى أن يجيء المتصل

(١) هذه الكاف لا يمكن لها هنا، لأن الضمائر المذكورة بنها هي فروع ما ذكر، لا مثلها.

(٢) الذي درج عليه الشارح في "إيا" ولواحقه هو مذهب سيويه وجمع من البصريين، فقد اختلف النحاة في الاسم المضمَر من "إيا" ولو أحقها أهو "إيا" أو لواحقها، أو هي ولو أحقها، فسيويه والخليل، والأخفش، والملازني، على أن الاسم للمضمَر هو "إيا" وأما لواحقها فحروف خطاب وتكلم وغيبة عند سيويه، وأسماء أضيف إليها "إيا" عند الخليل والأخفش والملازني.

وقال الزجاج، والسيوطي: "إيا" اسم ظاهر مضاف إلى المضمرات، وقال بعض الكوفيون: "إيا ونواحقها" أسماء يكملها، ينظر التفصيل في الإنصاف للمسألة ٩٨/٢. وينظر الكتاب ٢٧٩/١، ٣٥٥/٢، وشرح ابن عيش ٩٨/٣-١٠٠، وشرح الكافية ١٢/٢-١٣، وأوضح المسالك ٨٩/١، والمعجم ٦١/١، والتصريح ١٠٣/١-١٠٤، وشرح الأزهري وحاشية الصبان عليه ١٢٧/١.

اتصال الضمير هو الأصل، لكونه أحصر في اللفظ، وأدّل على التعلّق بالعامل، فمضى تأتّى الاتيان به متصلا، لم يُعَدَل إلى انفصاله اختيارا، فلا يقال: «قام أنا» و«أكرمت إياك»، لإمكان: «قمت»، و«أكرمتك»، أمّا في الضرورة فقد يجى منفصلا مع إمكان اتصاله دونها نحو:

١٦- ... .. قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير<sup>(١)</sup>  
فإن لم يأت الاتصال لتقدمه على عامله نحو: «إياك نعبد»<sup>(٢)</sup>  
أو لوقوعه بعده بعد "إلا" نحو:

(١) هنا بعض بيت من البسيط، وقائله الفرزدق في مدح يزيد بن عبد الملك، ونسب إلى أمية بن أبي الصلت، والبيت بتمامه:

بالباعث الوارث الأسوات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير،  
وقوله: "بالباعث" متعلق بـ"احلفت" في بيت متقدم، و"الوارث" و"الباعث" اسمان من أسماء الله الحسنى، أقسم بهما، والوارث: الذي يرجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك والباعث: الذي يعث الخلق، أي يهيئهم بعد موتهم، و"ضمنت" بمعنى: اشتملت عليهم، أو بمعنى: كتلت، كأنها تكفلت بإبدانهم، و"الدهر" الزمان، و"دهر الدهارير" أي الزمان السالف، وقيل: أول الأزمنة السالفة، وإذا قيل: "دهر دهارير" فمعناه شديد، اللسان "دهر" ٣٨٠/٥.

والشاهد منه قوله: «ضمنت إياهم» حيث أتى بالضمير منفصلا، حين اضطر إلى إقامة الوزن، وينظر البيت في: الخصائص ٣٠٧/١، والإنصاف ٦٩٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٢٣٣/١، وأوضح المسالك ٩٢/١، والمساعد ١٠٨/١، وشرح ابن عقيل ١٠١/١، والمعجم ٦٢/١، والتصريح ١٠٥/١، والخزانة ٢٨٨/٥، وشرح الأزهري ١٢٨/١، ومعجم شواهد العربية ١٨٣.

(٢) من الآية ٤، من سورة الفاتحة.



ينقسم الضمير المنفصل إلى مرفوع المحل، وإلى منصوب، وليس فيه مجرور، فالمرفوع منه ألفاظه أربعة: "أنا، نحن" للمتكلم، و"أنت" للمخاطب، وفروعه كـ<sup>(١)</sup> "أنتي" و"انتما" و"انتم" و"انتن"، و"هو" للغائب وفروعه كـ"هي" و"هما" و"هم" و"هن".

وإذا انتصاب في انفصال جملا "إيائي" والتفريع ليس مُشْكِلًا ليس للمنصوب المنفصل إلا لفظ واحد، وهو: "إيا" والواحد له حروف تكلم، وخطاب، وغيبة<sup>(٢)</sup>، نحو: "إيائي" و"إيانا" و"إياك"، و"إياكم"، و"إياكن"، و"إياهن"، و"إياهم".

وفي اختيار لا يجيء المنفصل إذا تأتى أن يجيء المتصل

(١) هذه الكاف لا يمكن لها هنا، لأن الضمائر المذكورة بنها هي فروع ما ذكر، لا مثلها.

(٢) الذي درج عليه الشارح في "إيا" ولواحقه هو مذهب سيويه وجمع من البصريين، فقد اختلف النحاة في الاسم المضمَر من "إيا" ولو أحقها أهو "إيا" أو لواحقها، أو هي ولو أحقها، فسيويه والخليل، والأخفش، والملازني، على أن الاسم للمضمَر هو "إيا" وأما لواحقها فحروف خطاب وتكلم وغيبة عند سيويه، وأسماء أضيف إليها "إيا" عند الخليل والأخفش والملازني.

وقال الزجاج، والسيوطي: "إيا" اسم ظاهر مضاف إلى المضمرات، وقال بعض الكوفيون: "إيا ونواحقها" أسماء يكملها، ينظر التفصيل في الإنصاف للمسألة ٩٨/٢. وينظر الكتاب ٢٧٩/١، ٣٥٥/٢، وشرح ابن عيش ٩٨/٣-١٠٠، وشرح الكافية ١٢/٢-١٣، وأوضح المسالك ٨٩/١، والمعجم ٦١/١، والتصريح ١٠٣/١-١٠٤، وشرح الأهموني وحاشية الصبان عليه ١٢٧/١.

اتصال الضمير هو الأصل، لكونه أحصر في اللفظ، وأدّل على التعلّق بالعامل، فمضى تأتّى الاتيان به متصلا، لم يُعدل إلى انفصاله اختيارا، فلا يقال: «قام أنا» و«أكرمت إياك»، لإمكان: «قمت»، و«أكرمتك»، أمّا في الضرورة فقد يجى منفصلا مع إمكان اتصاله دونها نحو:

١٦- ... .. قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير<sup>(١)</sup>  
فإن لم يتأت الاتصال لتقدمه على عامله نحو: «إياك نعبلك»<sup>(٢)</sup>  
أو لوقوعه بعده بعد "إلا" نحو:

(١) هنا بعض بيت من البسيط، وقائله الفرزدق في مدح يزيد بن عبد الملك، ونسب إلى أمية بن أبي الصلت، والبيت بتمامه:

بالباعث الوارث الأسوات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير،  
وقوله: "بالباعث" متعلق بـ"احلفت" في بيت متقدم، و"الوارث" و"الباعث" اسمان من أسماء الله الحسنى، أقسم بهما، والوارث: الذي يرجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك والباعث: الذي يعث الخلق، أي يهيئهم بعد موتهم، و"ضمنت" بمعنى: اشتملت عليهم، أو بمعنى: كتلت، كأنها تكفلت بإبدانهم، و"الدهر" الزمان، و"دهر الدهارير" أي الزمان السالف، وقيل: أول الأزمنة السالفة، وإذا قيل: "دهر دهاريير" فمعناه شديد، اللسان "دهر" ٣٨٠/٥.

والشاهد منه قوله: «ضمنت إياهم» حيث أتى بالضمير منفصلا، حين اضطر إلى إقامة الوزن، وينظر البيت في: الخصائص ٣٠٧/١، والإنصاف ٦٩٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٢٣٣/١، وأوضح المسالك ٩٢/١، والمساعد ١٠٨/١، وشرح ابن عقيل ١٠١/١، والمعجم ٦٢/١، والتصريح ١٠٥/١، والخزانة ٢٨٨/٥، وشرح الأهموني ١٢٨/١، ومعجم شواهد العربية ١٨٣.

(٢) من الآية ٤، من سورة الفاتحة.

﴿إِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾<sup>(١)</sup>، عُذِلَ إلى الانفصال.

وصل أو الفصل "هَاء" سلبية وما أشبهه، في "كُنْتَهُ" اِخْلَفُ انتمى كذلك خلتنيهِ واتصّالا أعتارُ، غيرى اختارَ الانفصالا

هاتان المسألتان جاءتا على خلاف الأصل، بلجئ الضمير فيهما منفصلا مع تأتى اتصاله، أما المسألة الأولى: فالوجهان فيها جائزان على السواء وهو كلّ ثاني ضميرين منصوبين، استحق أولهما التقديم عليه لكونه أحص منه، والعامل فيهما ليس من نواسخ الابتداء، نحو: "سلبية" و"أعطيتك" يجوز فيهما الانفصال، نحو: "سليّ إِيَّاه" و"أعطيتك إِيَّاه" وفي الحديث: «إِنَّ اللَّهَ مَلِكُكُمْ إِيَّاهُمْ»<sup>(٢)</sup> إلا أنّ ورود الاتصال أكثر، نحو: ﴿فَلْيَكْفِكْهُمْ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿أَنْزِلْهُمْ كَمَا هُمْ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿إِنْ يَسْأَلُكُمْ هُمْ﴾<sup>(٥)</sup> أما لو كان أحد الضميرين مرفوعاً تعيّن الاتصال، نحو: "أكرمته" ولو لم يكن الأول مستحقاً للتقديم تعيّن الانفصال، نحو: "أعطيتك إِيَّاه" ولو كان العامل فيهما من نواسخ الابتداء، فهي المسألة الثانية، وسواء كان الناسخ مما ينصب الجزأين كـ "خلتنيهِ" أو أحدهما كـ "كُنْتَهُ" -وهذا<sup>(٦)</sup> محل

(١) من الآية ٤٠، من سورة يوسف.

(٢) من خطبته ﷺ في حجة الوداع، ينظر الرمّذي: "وصايا" ٥، وابن ماجة: "وصايا" ٦.

(٣) من الآية ١٢٧، من سورة البقرة.

(٤) من الآية ٢٨، من سورة هود.

(٥) من الآية ٣٧، من سورة عمّد ﷺ.

(٦) في ب: "فهنا".

خلاف<sup>(١)</sup> فالصنف اختار الاتصال، موافقةً "للرّماني"<sup>(٢)</sup> لكونه الأصل، ولكنرة الوارد منه، نحو: "فكته ترى منك ما يعجبك"<sup>(٣)</sup> وفي الحديث: (إن يكنه، فلن تسلّط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في

(١) اختلف النحاة في المفعول الثاني للفعل الناسخ، هل الأرجح أن يؤتى به متصلاً أو منفصلاً على قولين، وكل منهما مؤيد بالسماع: فذهب سيويه والجمهور إلى ترجيح الانفصال، وذلك لأن الضمير خير في الأصل، وحق الخير الانفصال. وذهب ابن مالك إلى اختيار الرّصل في غير "كان" وذلك لأنه وإن كان خيراً في الأصل، لكنه شبيه بـ "هَاء" ضربته في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل، فكان الفعل مباشر له، واضطرب اختياره في باب "خلتنيهِ" فني النظم اختار الرّصل، وفي التسهيل ٢٧ اختار الفصل تبعاً للجمهور معللاً لذلك بأنه قد حجز للمفعول الثاني عن الفعل مفعول آخر، بخلاف الأول.

واختيار الفصل هو مذهب الرماني، وابن الطراوة قبله.

ينظر الكتاب ٣٦٥/٢، والمقتضب ٩٨/٣، وشرح ابن يعيش ١٠٦/٣-١٠٧، وشرح الكافية ١٩/٢، وشرح الكافية للشافعية ٢٢١/١، وشرح المرادي ١٤٤/١-١٤٥، وأوضح المسالك ٩٩/١-١٠٠، والتصريح ١٠٧/١-١٠٨، وشرح الأشموني ١٣٠/١.

(٢) هو أبو الحسن: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني -نسبة إلى الرمان وبيعه، أو إلى قصر الرمان المعروف بـ"نواسط" آنذاك- نحوي مشهور، جمع بين علم الكلام والعربية، ولد ببغداد سنة ٢٩٦هـ، ومن مصنفاته: شرح كتاب سيويه، وله تفسير القرآن الكريم، وتوفي سنة ٣٨٤هـ.

تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٢٩٩/٣، وتاريخ بغداد ١٦/١٢- والعصر ١٦٤/٢، وإنباء الرواة ٢٩٤/٢، ومعجم المؤلفين ١٦٢/٧.

(٣) هذا القول لم أعتز له على مرجع، ويظهر لي أنه مثل.

﴿إِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾<sup>(١)</sup>، عُذِلَ إلى الانفصال.

وصل أو الفصل "هَاء" سلبية وما أشبهه، في "كُنْتَهُ" اِخْلَفُ انتمى كذلك خلتنيهِ واتصّالا أعتارُ، غيرى اختارَ الانفصالا

هاتان المسألتان جاءتا على خلاف الأصل، بلجئ الضمير فيهما منفصلا مع تأتى اتصاله، أما المسألة الأولى: فالوجهان فيها جائزان على السواء وهو كلّ ثاني ضميرين منصوبين، استحق أولهما التقديم عليه لكونه أحص منه، والعامل فيهما ليس من نواسخ الابتداء، نحو: "سلبية" و"أعطيتك" يجوز فيهما الانفصال، نحو: "سليّ إِيَّاه" و"أعطيتك إِيَّاه" وفي الحديث: «إِنَّ اللَّهَ مَلِكُكُمْ إِيَّاهُمْ»<sup>(٢)</sup> إلا أنّ ورود الاتصال أكثر، نحو: ﴿فَلْيَكْفِكْهُمْ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿أَنْزِلْهُمْ كَمَا هُمْ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿إِنْ يَسْأَلُكُمْ هُمْ﴾<sup>(٥)</sup> أما لو كان أحد الضميرين مرفوعاً تعيّن الاتصال، نحو: "أكرمته" ولو لم يكن الأول مستحقاً للتقديم تعيّن الانفصال، نحو: "أعطيتك إِيَّاه" ولو كان العامل فيهما من نواسخ الابتداء، فهي المسألة الثانية، وسواء كان الناسخ مما ينصب الجزأين كـ "خلتنيهِ" أو أحدهما كـ "كُنْتَهُ" -وهذا<sup>(٦)</sup> محل

(١) من الآية ٤٠، من سورة يوسف.

(٢) من خطبته ﷺ في حجة الوداع، ينظر الرمّذي: "وصايا" ٥، وابن ماجة: "وصايا" ٦.

(٣) من الآية ١٢٧، من سورة البقرة.

(٤) من الآية ٢٨، من سورة هود.

(٥) من الآية ٣٧، من سورة عمّد ﷺ.

(٦) في ب: "فهنا".

خلاف<sup>(١)</sup> فالصنف اختار الاتصال، موافقةً "للرّماني"<sup>(٢)</sup> لكونه الأصل، ولكنرة الوارد منه، نحو: "فكته ترى منك ما يعجبك"<sup>(٣)</sup> وفي الحديث: (إن يكنه، فلن تسلّط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في

(١) اختلف النحاة في المفعول الثاني للفعل الناسخ، هل الأرجح أن يؤتى به متصلاً أو منفصلاً على قولين، وكل منهما مؤيد بالسماع: فذهب سيويه والجمهور إلى ترجيح الانفصال، وذلك لأن الضمير خير في الأصل، وحق الخير الانفصال. وذهب ابن مالك إلى اختيار الرّصل في غير "كان" وذلك لأنه وإن كان خيراً في الأصل، لكنه شبيه بـ "هَاء" ضربته في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل، فكان الفعل مباشر له، واضطرب اختياره في باب "خلتنيهِ" فني النظم اختار الرّصل، وفي التسهيل ٢٧ اختار الفصل تبعاً للجمهور معللاً لذلك بأنه قد حجز للمفعول الثاني عن الفعل مفعول آخر، بخلاف الأول.

واختيار الفصل هو مذهب الرماني، وابن الطراوة قبله.

ينظر الكتاب ٣٦٥/٢، والمقتضب ٩٨/٣، وشرح ابن يعيش ١٠٦/٣-١٠٧، وشرح الكافية ١٩/٢، وشرح الكافية للشافعية ٢٢١/١، وشرح المرادي ١٤٤/١-١٤٥، وأوضح المسالك ٩٩/١-١٠٠، والتصريح ١٠٧/١-١٠٨، وشرح الأشموني ١٣٠/١.

(٢) هو أبو الحسن: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني -نسبة إلى الرمان وبيعه، أو إلى قصر الرمان المعروف بـ"لواسط" آنذاك- نحوي مشهور، جمع بين علم الكلام والعربية، ولد ببغداد سنة ٢٩٦هـ، ومن مصنفاته: شرح كتاب سيويه، وله تفسير القرآن الكريم، وتوفي سنة ٣٨٤هـ.

تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٢٩٩/٣، وتاريخ بغداد ١٦/١٢- والعصر ١٦٤/٢، وإنباء الرواة ٢٩٤/٢، ومعجم المؤلفين ١٦٢/٧.

(٣) هذا القول لم أعتز له على مرجع، ويظهر لي أنه مثل.

قتله<sup>(١)</sup> ونحو:

١٧- بلغت صنع امرئ بر إخاله<sup>(٢)</sup> ... ..

وغير المصنّف وهم الجمهور يختار الانفصال، ومن وروده:

١٨- ... .. وكونك إياه عليك يسير<sup>(٣)</sup>

وقوله:

١٩- أحنى حسبتك إياه وقد ملكت أرجاء صدرك بالأضغان والإحن<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر: صحيح البخاري "باب الجنائز" ٩٦/٢، ورواه فيه هكذا: "وإن لم يكنه" موضع "ولاً يكنه"، وينظر: صحيح مسلم "فتن" ٩٥، والزمذني "فتن" ٦٣، ومسنّد الإمام أحمد ١٤٨/٢.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط، غير معروف القائل، ومثله قوله:

... .. إذ لم تزل لاكتساب الجعد مبتدرا  
والشاهد منه: "إخاله" حيث جاء بالضميرين متصلين، وينظر البيت في: أوضح  
للسالك ١٠٠/١، وشرح ابن عقيل ١٠٤/١، والتصريح ١٠٨/١، وشرح  
الأخوئي ١٣٠/١، ومعجم شواهد العربية ١٤٣.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، وقائله غير معروف وصدره قوله:

... .. يسئل وحلم ساد في قومه الفتى ...  
البيت، والشاهد منه: "وكونك إياه" حيث جاء بالضميرين متصلين، ينظر  
البيت في: شرح الكافية الشافية ٣٨٧/١، والمساعد ٢٥٢/١، واللمع ١١٤/١،  
والندرة ٨٣/١، والتصريح ١٨٧/١، وشرح الأخوئي ٢٤٢/١، ومعجم شواهد  
العربية ١٥٨.

(٤) هذا البيت من البسيط، وقائله غير معروف، والشاهد منه قوله: --

وقدّم الأخصّ في اتصال وقدة من ماشئت في انفصال  
وفي اتحاد الرتبة الزم فصلاً وقد يبيح الغيب فيه وصلاً

هذا من تمام الكلام في المسألتين السابقتين، ومعناه: أنك حيث خيّرت  
بين وصل الضمير، وفصله، فإن وصلت تحين تقديم الأخصّ من الضميرين،  
وأخصّ الضمائر ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، فإذا اجتمعا قلّت<sup>(١)</sup>  
المتكلم، نحو: "خلتنيك"، وإن اجتمع أحدهما مع الغالب، قدمته عليه، نحو:  
"سليته" و"أعطيتكه" أمّا إن فصلت أحدهما فلك أن تقدم غير الأخصّ عليه،  
نحو: أعطيتك إياك<sup>(٢)</sup>، و"خلتلك إياي" فلو اتحدت رتبة الضميرين، بأن كان  
للمتكلم، أو مخاطب، أو غائب، تعيّن الفصل، إذ لا أخصّ هناك، سواء اتحد  
مفسرهما نحو: "فلنتني إياي"، و"ملكلك إياك" أو اختلف نحو أعطيتك إياه،  
وقد يجوز الوصل في الغائبين بشرط عدم اتحاد لفظيهما، نحو: "أعطيتهماه"  
وفي الحديث: «إلاً أعطيتهموها»<sup>(٣)</sup>

(١) "حسبتك إياه" حيث جاء بالضميرين "كاف للمخاطب" و"إياه" منفصلين، وهو  
وسابقه شاهد على اختيار الفصل عند الجمهور، وينظر البيت في: أوضح  
للسالك ٩٩/١، وشرح ابن عقيل ١٠٤/١، والتصريح ١٠٧/١، وشرح  
الأخوئي ١٣٠/١، ومعجم شواهد العربية ٤٠١.

(٢) في أ: "قدم".

(٣) في أ: "أعطيتك إياه" والصحيح ما في ب، وهو المبت.

(٣) هذه الرواية لم أعر عليها، ولكن روى البخاري في كتاب الشروط من صحيحه  
قوله ﷺ -في صلح الحديبية-: "لايسألوني خطّة يعظلمون فيها حرّات الله" «إلاً  
أعطيتهم إياها» ١٧٨/٣، ١٨١.

قتله<sup>(١)</sup> ونحو:

١٧- بلغت صنع امرئ بر إخاله<sup>(٢)</sup> ... ..

وغير المصنّف وهم الجمهور يختار الانفصال، ومن وروده:

١٨- ... .. وكونك إياه عليك يسير<sup>(٣)</sup>

وقوله:

١٩- أحنى حسبتك إياه وقد ملكت أرجاء صدرك بالأضغان والإحن<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر: صحيح البخاري "باب الجنائز" ٩٦/٢، ورواه فيه هكذا: "وإن لم يكنه" موضع "ولاً يكنه"، وينظر: صحيح مسلم "فتن" ٩٥، والزمذني "فتن" ٦٣، ومسنّد الإمام أحمد ١٤٨/٢.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط، غير معروف القائل، ومثله قوله:

... .. إذ لم تزل لاكتساب الجعد مبتدرا  
والشاهد منه: "إخاله" حيث جاء بالضميرين متصلين، وينظر البيت في: أوضح  
للسالك ١٠٠/١، وشرح ابن عقيل ١٠٤/١، والتصريح ١٠٨/١، وشرح  
الأخوئي ١٣٠/١، ومعجم شواهد العربية ١٤٣.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، وقائله غير معروف وصدره قوله:

... .. يسئل وحلم ساد في قومه الفتى ...  
البيت، والشاهد منه: "وكونك إياه" حيث جاء بالضميرين متصلين، ينظر  
البيت في: شرح الكافية الشافية ٣٨٧/١، والمساعد ٢٥٢/١، واللمع ١١٤/١،  
والندرة ٨٣/١، والتصريح ١٨٧/١، وشرح الأخوئي ٢٤٢/١، ومعجم شواهد  
العربية ١٥٨.

(٤) هذا البيت من البسيط، وقائله غير معروف، والشاهد منه قوله: --

وقدّم الأخصّ في اتصال وقدة من ما شئت في انفصال  
وفي اتحاد الرتبة الزم فصلاً وقد يبيح الغيب فيه وصلاً

هذا من تمام الكلام في المسألتين السابقتين، ومعناه: أنك حيث خيّرت  
بين وصل الضمير، وفصله، فإن وصلت تحين تقديم الأخصّ من الضميرين،  
وأخصّ الضمائر ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، فإذا اجتمعا قلّت<sup>(١)</sup>  
المتكلم، نحو: "خلتنيك"، وإن اجتمع أحدهما مع الغالب، قدمته عليه، نحو:  
"سليته" و"أعطيتكه" أمّا إن فصلت أحدهما فلك أن تقدم غير الأخصّ عليه،  
نحو: أعطيتك إياك<sup>(٢)</sup>، و"خلتلك إياي" فلو اتحدت رتبة الضميرين، بأن كان  
للمتكلم، أو مخاطب، أو غائب، تعيّن الفصل، إذ لا أخصّ هناك، سواء اتحد  
مفسرهما نحو: "فلنتني إياي"، و"ملكلك إياك" أو اختلف نحو أعطيتك إياه،  
وقد يجوز الوصل في الغائبين بشرط عدم اتحاد لفظيهما، نحو: "أعطيتهماه"  
وفي الحديث: «إلاً أعطيتهموها»<sup>(٣)</sup>

(١) "حسبتك إياه" حيث جاء بالضميرين "كاف للمخاطب" و"إياه" منفصلين، وهو  
وسابقه شاهد على اختيار الفصل عند الجمهور، وينظر البيت في: أوضح  
للسالك ٩٩/١، وشرح ابن عقيل ١٠٤/١، والتصريح ١٠٧/١، وشرح  
الأخوئي ١٣٠/١، ومعجم شواهد العربية ٤٠١.

(٢) في أ: "قدم".

(٣) في أ: "أعطيتك إياه" والصحيح ما في ب، وهو المبت.

(٤) هذه الرواية لم أعر عليها، ولكن روى البخاري في كتاب الشروط من صحيحه  
قوله ﷺ - في صلح الحديبية -: "لا يسألوني خطّة يعظّمون فيها حرّات الله" إلاً  
أعطيتهم إياها» ١٨١، ١٧٨/٣.

وقبل "يا النفس" مع الفعل التزم "نؤن وقاية"<sup>(١)</sup> و "ليس" قد نُظِمَ سميت النون الفاصلة بين الفعل وبين "ياء المتكلم" نون الوقاية، لأنها وَقَّتْ من مخدورين التابسهما (بياء)<sup>(٢)</sup> للمخاطبة في نحو: "لن تكرمي"<sup>(٣)</sup> والتباس أمر المذكر بأمر المؤنث، في نحو: "أكرمي" وهي لازمة مع الفعل العامل فيها ماضيا كان، أو مضارعاً، أو أمراً، نحو: ﴿وَجْعَلْنِي نَبِيًّا﴾<sup>(٤)</sup> ﴿وَالَّذِي يَمْنَنُ﴾<sup>(٥)</sup> ﴿رَبِّ أَدْخِلْنِي﴾<sup>(٦)</sup>، وقد جاء في الشعر عدم دخولها مع "ليس" كقوله:

(١) مذكروه الشارح من بيان لسبب تسمية هذه النون نون الوقاية هو قول ابن مالك، وقال الجمهور: إنها سميت بذلك لكونها وَقَّتْ الفعل المسند إلى ياء المتكلم الكسر المشبه للممتنع فيه وهو الجر، ينظر الكتاب ٣٦٩/٢، والمقتضب ٢٤٨/١، والمفصل وشرح ابن عبيش ١٢٣/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٨، وشرح المرادي ١٥٢/١، وأوضح المسالك ١٠٦/١، وشرح ابن عقيل ١٠٨/١، والمجم ٦٤/١، وشرح الأشموني ١٣٤/١.

أقول: وأحسب أن ابن مالك أصاب المخز في هذه المسألة، فإن المحافظة على الأصل، أو القاعدة مع حصول اللبس بذلك ليس من الحكمة، بل الأولى أن يتنازل عن المصلحة لدفع المفسدة، ثم ما المانع من أن ينكسر الفعل هنا وليس ذلك يبدع فيه، فلقد انكسر لياء المخاطبة، ولانقضاء الساكنين، والأمر مهما أخف.

(٢) في ب "نؤن" موضع: "بياء" وهو تحريف.

(٣) في ب "تكري" موضع: "تكرمي" وهو تحريف.

(٤) من الآية ٣٠، من سورة مريم.

(٥) من الآية ٨١، من سورة الشعراء.

(٦) من الآية ٨٠، من سورة الإسراء.

٢٠- ... إذ ذهب القوم الكرام ليسي<sup>(١)</sup> ...  
وأما: ﴿الْفَصِيرُ اللَّهُ تَأْمُرُونِي﴾<sup>(٢)</sup> فالتحقيق أنَّ المخدوف<sup>(٣)</sup> نون الرفع

(١) هذا من الرجز المشطور، وهو لرؤبة بن المعجاج، وقيله قوله:  
... عددت قومي كمعبد الطَّيْسِ ...  
ويروي "عهدي بقومي" موضع "عددت قومي".  
والشاهد منه قوله: "ليسي" حيث حذف نون الوقاية من "ليس" مع اتصالها بـ"ياء" المتكلم، وذلك شاذ عند الجمهور، و: "الطَّيْسُ" -بفتح الطاء المهملة مع تشديدها وسكون الياء- هو الرمل الكثير، وقيل هو كل خلق كثير النسل، نحو: النمل، والذباب، والظمام، (اللسان "طيس" ٤٣٤/٧)، وينظر البيت في: شرح ابن عبيش ١٠٥/٣، ١٠٨، وشرح المرادي ١٥٢/١، والمفني، الشاهد ٣١٢، ٦٤٧، وأوضح المسالك ١٠٨/١، والمساعد ٩٦/١، وشرح ابن عقيل ١٠٩/١، والمجم ٦٤/١، والسدر ٤١/١، والنصريح ١١٠/١، والخزائفة ٣٢٤/٥، وملحقات ديوانه ١٧٥، ومعجم شواهد العربية ٤٨٧.

(٢) من الآية ٦٤، من سورة الزمر، وقد قرأها اللذان: نافع وأبو جعفر بنون واحدة مخففة مكسورة، وقرأها ابن عامر بنونين مخففتين، الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، وقرأها الباقون بنون واحدة مشددة، ينظر النشر ٣٦٤/٢، والحجة ٦٢٤-٦٢٥، والروائي ٣٥٤، والبدور ٢٧٥، والمهذب ١٩٣/٢.

(٣) ما جعله الشارح التحقيق في هذه المسألة هو ما ذهب إليه سيبويه وكثير من النحويين المتقدمين وبعض المتأخرين كابن مالك، وابن هشام في بعض كتبه، فقد ذهب هؤلاء إلى أن المخدوف نون الرفع، قالوا: لأن الضمة قد حذفت بعض المواضع، كقراءة بعضهم "يشعركم" -بتسكين الراء- فحذفت مائتاب عنها للتخفيف أول، وقالوا غير ذلك.

وذهب الأخفش، والمبرد، وابن جني، وأكثر المتأخرين كابن هشام =

وقبل "يا النفس" مع الفعل التزم "نؤن وقاية"<sup>(١)</sup> و "ليس" قد نُظِمَ سميت النون الفاصلة بين الفعل وبين "ياء المتكلم" نون الوقاية، لأنها وَقَّتْ من مخدورين التابسهما (بياء)<sup>(٢)</sup> للمخاطبة في نحو: "لن تكرمي"<sup>(٣)</sup> والتباس أمر المذكر بأمر المؤنث، في نحو: "أكرمي" وهي لازمة مع الفعل العامل فيها ماضيا كان، أو مضارعاً، أو أمراً، نحو: ﴿وَجْعَلْنِي نَبِيًّا﴾<sup>(٤)</sup> ﴿وَالَّذِي يَمْنَنُ﴾<sup>(٥)</sup> ﴿رَبِّ أَدْخِلْنِي﴾<sup>(٦)</sup>، وقد جاء في الشعر عدم دخولها مع "ليس" كقوله:

(١) مذكروه الشارح من بيان لسبب تسمية هذه النون نون الوقاية هو قول ابن مالك، وقال الجمهور: إنها سميت بذلك لكونها وَقَّتْ الفعل المسند إلى ياء المتكلم الكسر المشبه للممتنع فيه وهو الجر، ينظر الكتاب ٣٦٩/٢، والمقتضب ٢٤٨/١، والمفصل وشرح ابن عبيش ١٢٣/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٨، وشرح المرادي ١٥٢/١، وأوضح المسالك ١٠٦/١، وشرح ابن عقيل ١٠٨/١، والمجم ٦٤/١، وشرح الأشموني ١٣٤/١.

أقول: وأحسب أن ابن مالك أصاب المخز في هذه المسألة، فإن المحافظة على الأصل، أو القاعدة مع حصول اللبس بذلك ليس من الحكمة، بل الأولى أن يتنازل عن المصلحة لدفع المفسدة، ثم ما المانع من أن ينكسر الفعل هنا وليس ذلك يبدع فيه، فلقد انكسر لياء المخاطبة، ولانقضاء الساكنين، والأمر مهما أخف.

(٢) في ب "نؤن" موضع: "بياء" وهو تحريف.

(٣) في ب "تكري" موضع: "تكرمي" وهو تحريف.

(٤) من الآية ٣٠، من سورة مريم.

(٥) من الآية ٨١، من سورة الشعراء.

(٦) من الآية ٨٠، من سورة الإسراء.

٢٠- ... إذ ذهب القوم الكرام ليسي<sup>(١)</sup> ...  
وأما: ﴿الْفَصِيرُ اللَّهُ تَأْمُرُونِي﴾<sup>(٢)</sup> فالتحقيق أنَّ المخدوف<sup>(٣)</sup> نون الرفع

(١) هذا من الرجز المشطور، وهو لرؤبة بن المعجاج، وقيله قوله:  
... عددت قومي كمعبد الطَّيْسِ ...  
ويروي "عهدي بقومي" موضع "عددت قومي".

والشاهد منه قوله: "ليسي" حيث حذف نون الوقاية من "ليس" مع اتصالها بـ"ياء" المتكلم، وذلك شاذ عند الجمهور، و: "الطَّيْسُ" -بفتح الطاء المهملة مع تشديدها وسكون الياء- هو الرمل الكثير، وقيل هو كل خلق كثير النسل، نحو: النمل، والذباب، والظمام، (اللسان "طيس" ٤٣٤/٧)، وينظر البيت في: شرح ابن عبيش ١٠٥/٣، ١٠٨، وشرح المرادي ١٥٢/١، والمفني، الشاهد ٣١٢، ٦٤٧، وأوضح المسالك ١٠٨/١، والمساعد ٩٦/١، وشرح ابن عقيل ١٠٩/١، والمجم ٦٤/١، والسدر ٤١/١، والنصريح ١١٠/١، والخزائفة ٣٢٤/٥، وملحقات ديوانه ١٧٥، ومعجم شواهد العربية ٤٨٧.

(٢) من الآية ٦٤، من سورة الزمر، وقد قرأها المذنيان: نافع وأبو جعفر بنون واحدة مخففة مكسورة، وقرأها ابن عامر بنونين مخففتين، الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، وقرأها الباقون بنون واحدة مشددة، ينظر النشر ٣٦٤/٢، والحجة ٦٢٤-٦٢٥، والروائي ٣٥٤، والبدور ٢٧٥، والمهذب ١٩٣/٢.

(٣) ما جعله الشارح التحقيق في هذه المسألة هو ما ذهب إليه سيبويه وكثير من النحويين المتقدمين وبعض المتأخرين كابن مالك، وابن هشام في بعض كتبه، فقد ذهب هؤلاء إلى أن المخدوف نون الرفع، قالوا: لأن الضمة قد حذفت بعض المواضع، كقراءة بعضهم "يشعركم" -بتسكين الراء- فحذفت مائتاب عنها للتخفيف أول، وقالوا غير ذلك.

وذهب الأخفش، والمبرد، وابن جني، وأكثر المتأخرين كابن هشام =

[لا نون الوقاية] (١)

و"لتنسي" فثسا و"لتي" لدوا ومسح "لعل" اعكس وكُنْ غيرا في الباقيات، واضطرابا خففا "متي" وعتي بعض من قد سلفا تدخل "نون الوقاية" أيضاً مع حروف، إما ناصبة لشيئها (٢) بالفعل كـ"لأن وأخواتها" أو جارة كـ"عن" . فاما "إن وأخواتها" فهي معها على ثلاثة أقسام: منها ما يتعين دخولها معه وهو: "ليت"، نحو: ﴿بِالْبَيْتِ كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ (٣) وأما قوله:

٢١- كمنية جابر إذ قال ليتي (٤) ...

(٥) في اللشور، إلى أن الخنوف نون الوقاية، قالوا: "لأنها منشأ الفعل، ولأنها أمر استعجالي ولا دلالة لها على شيء بخلاف نون الرفع التي هي علامة للإعراب، وقالوا غير ذلك.

تنظر المسألة في: الكتاب ٤/٤١٩، والمقتضب ١/٢٥٠، والمفصل وشرحه لابن يعيش ٢/١٢٣، والتسهيل ٩/٢٥، وشرح المراتبي ١/١٥٤، وأوضح المسالك ١/١٠٩، والشذور ص ٨٥، والمساعد ١/٣١، والتصريح ١/١١١، وشرح الأعموني ١/١٣٣.

(١) ماين للمقوفين ساقط من: ب. (٢) في ب: "لشبهه".

(٣) من الآية ٧٢، من سورة النساء.

(٤) هنا صدر بيت من الوافر، وهو لزيد الخيز الطائي، وكان اسمه: "زيد الخيل"، والذي سماه بهذا هو رسول الله ﷺ ومما البيت قوله:

... أصادفنه وأفقد جل مالي وروى:

... أصالحه وأفقد بعض مالي وروى: "وأثلف" موضع "وأفقد".

--

فنادر. ومنها عكس ذلك، وهو "لعل" نحو: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابِ﴾ (١) ونحو:

٢٢- أرى جوادامات هزلالعلي (٢) ...

فنادر. والأربعة الباقية يستوى فيها دخول النون وعدمه، نحو: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ (٣) ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ (٤)، وكذلك البواقي. وأما "يرن وعن" فيجب

(٥) والشاهد منه قوله: "ليت" حيث حذف نون الوقاية من ليت الناصبة لياء المتكلم، وقد جعله هنا من قبيل النادر، ونسب إلى الفراء -ولم أجده عنده- أنه يجيز ترك نون الوقاية مع "ليت" في سعة الكلام، وعبارة سيبويه تفيد أن ترك النون ضرورة، حيث قال: "وقد قالت الشعراء: "ليت" -إذا اضطربوا- كأنهم شبهوه بالاسم... الخ. الكتاب ٢/٣٧٠، وينظر البيت في: الكتاب ٢/٣٧٠، والمقتضب ١/٢٥٠، وشرح ابن يعيش ٣/٩٠، والمقرب ١/١٠٨، أوضح المسالك ١/١١٢، والمساعد ١/٩٦، وشرح ابن عقيل ١/١١١، والمجم ١/٦٤، والدرر ١/٤١، وشرح الأعموني ١/١٣٤، ومعجم شواهد العربية ٣١٥.

(١) من الآية: ٢٦ من سورة غافر.

(٢) هنا صدر بيت من الطويل، وهو لحام الطائي، ونسب لخطاط بن يعفر، والأول أشهر، ومما البيت:

... أرى ماترين أو بخيلا غلبنا

والشاهد منه قوله: "لعلني" حيث لحقت نون الوقاية "لعل" وهذا خلاف الأفضح

فيها، وكل ما في القرآن من "لعل" مجرد من نون الوقاية، وينظر البيت في: شرح

ابن يعيش ٨/٧٨، وأوضح المسالك ١/١٢٢، والتصريح ١/١١١، وديوان حاتم

١٠٩، ومعجم شواهد العربية ٩٣.

(٣) من الآية: ١٤، من سورة طه. (٤) من الآية: ١٢، من سورة طه.

--



[لا نون الوقاية] (١)

و"لتنسي" فثسا و"لتي" لدوا ومسح "لعل" اعكس وكُنْ غيرا  
في الباقيات، واضطرابا خففا "مني" وعني "بعض من قد سلفا  
تدخل "نون الوقاية" أيضاً مع حروف، إما ناصبة لشيئها (٢) بالفعل  
كـ"لن" وأخواتها، أو جارة كـ"عن" . فاما "إن" وأخواتها فهي معها  
على ثلاثة أقسام: منها ما يتعين دخولها معه وهو: "ليت"، نحو: ﴿بِالْبَيْتِ  
كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ (٣) وأما قوله:

٢١- كمنية جابر إذ قال ليتي (٤) ... ..

(٥) في اللشور، إلى أن الخنوف نون الوقاية، قالوا: "لأنها منشأ الفعل، ولأنها أمر  
استحساني ولا دلالة لها على شيء بخلاف نون الرفع التي هي علامة للإعراب،  
وقالوا غير ذلك.

تنظر المسألة في: الكتاب ٤/٩٤، والمقتضب ١/٢٥٠، والمفصل وشرحه لابن  
يعيش ٢/١٢٣، والتسهيل ٩/٢٥، وشرح المراتي ١/٩٥٤، وأوضح المسالك  
١/٩١، والشذور ص ٨٥، والمساعد ١/٣١، والتصريح ١/١١١، وشرح  
الأشعري ١/١٣٣.

(١) ماين للمقوفين ساقط من: ب. (٢) في ب: "لشبهه".

(٣) من الآية ٧٢، من سورة النساء.

(٤) هنا صدر بيت من الوافر، وهو لزيد الخيز الطائي، وكان اسمه: "زيد الخيل"،  
والذي سماه بهذا هو رسول الله ﷺ ومما البيت قوله:

... ..  
أصادفنه وأفقد جل مالي  
وروي:

... ..  
أصالحه وأفقد بعض مالي  
وروي: "وأثلف" موضع "وأفقد".

--

فنادر. ومنها عكس ذلك، وهو "لعل" نحو: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابِ﴾ (١)  
ونحو:

٢٢- أرى جوادامات هزلالعلي (٢) ... ..

فنادر. والأربعة الباقية يستوى فيها دخول النون وعدمه، نحو: ﴿إِنِّي أَنَا  
الله﴾ (٣) ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ (٤)، وكذلك البواقي. وأما "يرن" وعن "فيجب

(٥) والشاهد منه قوله: "ليت" حيث حذف نون الوقاية من ليت الناصبة لياء المتكلم،  
وقد جعله هنا من قبيل النادر، ونسب إلى الفراء -ولم أجده عنده- أنه يجيز ترك  
نون الوقاية مع "ليت" في سعة الكلام، وعبارة سيبويه تفيد أن ترك النون  
ضرورة، حيث قال: "وقد قالت الشعراء: "ليت" -إذا اضطربوا- كأنهم شبهوه  
بالاسم... الخ. الكتاب ٢/٣٧٠، وينظر البيت في: الكتاب ٢/٣٧٠، والمقتضب  
١/٢٥٠، وشرح ابن يعيش ٣/٩٠، والمقرب ١/١٠٨، وأوضح المسالك  
١/١٢٢، والمساعد ١/٩٦، وشرح ابن عقيل ١/١١١، والمجم ١/٦٤، والدرر  
١/٤١، وشرح الأشعري ١/١٣٤، ومعجم شواهد العربية ٣١٥.

(١) من الآية: ٢٦ من سورة غافر.

(٢) هنا صدر بيت من الطويل، وهو لحام الطائي، ونسب لخطاط بن يعفر، والأول  
أشهر، ومما البيت:

... ..  
أرى ماترين أو بخيلا غلبنا

والشاهد منه قوله: "لعلني" حيث لحقت نون الوقاية "لعل" وهذا خلاف الأفضح  
فيها، وكل ما في القرآن من "لعل" مجرد من نون الوقاية، وينظر البيت في: شرح  
ابن يعيش ٨/٧٨، وأوضح المسالك ١/١٢٢، والتصريح ١/١١١، وديوان حاتم  
١٠٩، ومعجم شواهد العربية ٩٣.

(٣) من الآية: ١٤، من سورة طه. (٤) من الآية: ١٢، من سورة طه.

--

اتصالهما بنون الوقاية، نحو: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ حَبْطَ مَنًى﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَالْإِلَاحُ تَصْرِفُ عَنِّي كَيْدَهُنَّ﴾<sup>(٢)</sup>، وأما قوله:

٢٢- أَيْهَذَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعِنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي<sup>(٣)</sup> يحذفها، فضرورة.

وفي لدني "لَدُنِّي" قُلْ وَفِي "قُنِّي" وَقُنِّي "الحذف أيضا قد يفي تلحق نون الوقاية بعض الأسماء المضافة إلى "باء المتكلم" كـ "لَدُنْ" و"قَدْ" و"قَطْ" بمعنى: حسب، قال تعالى ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾<sup>(٤)</sup> وفي الحديث: (فَقُولْ قَطِي قَطِي)<sup>(٥)</sup>.

قال الشاعر:

(١) من الآية: ٣٩ من سورة طه.

(٢) من الآية: ٣٣ من سورة يوسف.

(٣) هذا البيت من الرمل، وقاله غير معروف، والشاهد منه قوله: "عني" و"مني" -من غير تشديد- فقد حذف منهما نون الوقاية عند اتصالهما بباء المتكلم، وهذا الحذف ضرورة، وينظر البيت في: أوضح المسالك: ١١٨/١، والمساعد: ٩٦/١، وشرح ابن عقيل ١١٤/١، واللمع ٦٤/١، والدرر ٤٣/١، والتصريح ١١٢/١، وشرح الأحموني ١٣٥/١.

(٤) من الآية ٧٦، من سورة الكهف.

(٥) لم أعر علم، هذه الرواية -بلفظها الذي أثبتته الشارح- والأي في صحيح البخاري (قَطْرٌ قَطْرٌ) ينظر كتاب التوحيد ١٨٧/١٦٦، وكتاب التفسير سورة ق ٤٧/٥، والذي في صحيح مسلم: (قَطْرٌ قَطْرٌ) كذلك ينظر كتاب التفسير سورة ق، وكتاب الجنة ص ٢١٨٧-٢١٨٨. والذي في سنن الدارمي (قَطْ قَطْ قَطْ) ينظر: ص ٧٣٧، والذي في مسند أحمد (قَدَى قَدَى) ١٣/٣.

٢٤- قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيثِينَ قَدْنِي<sup>(١)</sup> ...  
والحذف بعد "لَدُنْ" قليل، كقراءة نافع<sup>(٢)</sup> (مَنْ لَدُنِّي)<sup>(٣)</sup> وكذلك قد يبيح الحذف بعد "قَدْ" كما قد مثل، وبعد "قَطْ" كرواية (قَطْرٌ قَطْرٌ)<sup>(٤)</sup>.

(١) هذا من الرجز للشطور، وقد اختلف في قائله، فالذي عليه الأكثرون أن قائله: حميد الأرقط، ذكر ذلك في اللسان "لَدُنْ": ٣٩٣/٤.

ورجح محمد عي الدين في تعليقه على البيت في شرح ابن عقيل ١١٥/١، وأوضح المسالك ١٢٠/١، كما ذكر ذلك السيوطي في الدرر ٤٢/١، وعحق المساعد على تسهيل الفوائد ٩٧/١، ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل إلى أبي بحدلة، ونسبه صاحب معجم شواهد العربية إلى أبي غنبله، وبعده قوله:

... ليس الإمام بالشحيح الملحد ...

ورواه في الإنصاف هكذا:

... ليس أميرى بالشحيح الملحد ...

وينظر البيت -أيضا- في الكتاب ٣٧١/٢، والإنصاف ١٣١/١، والمغني، والشاهد ٣١١، والمساعد ٤٤/١، واللمع ٦٤/١، ومعجم الشواهد ٤٦٦.

(٢) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أبو رويم اللبني بالولاء (١٦٩هـ-١٧٠هـ)، أحد الأعلام، ثقة، صالح، أصله من أصبهان أخذ القرآن عرضا عن جماعة من تابعي أهل المدينة، وقد انتهت إليه القراءة بها. تنظر ترجمته في: العبر ١٩٨/١، والبدية والنهاية ١٦١/٥.

(٣) قرأها اللذان: نافع وأبو جعفر بضم الدال وتخفيف النون مكسورة، وقرأها الباقون بضم الدال وتشديد النون. ينظر النشر ٣١٢/٢، والوجه ٤٢٤، والبدور ص ١٩٣، والروائي ٣١٣، والمهذب ٤٠٨/٢.

(٤) راجع تعليق (٢) السابق في الصفحة السابقة.

اتصالهما بنون الوقاية، نحو: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ حَبْطَ مَنًى﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَالْإِلَاحُ تَصْرِفُ عَنِّي كَيْدَهُنَّ﴾<sup>(٢)</sup>، وأما قوله:

٢٢- أَيْهَذَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعِنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي<sup>(٣)</sup> يحذفها، فضرورة.

وفي لدني "لُدْنِي" قُلْ وَفِي "قُنِّي" وَقُنِّي "الحذف أيضا قد يفي تلحق نون الوقاية بعض الأسماء المضافة إلى "باء المتكلم" كـ "للدن" و"قد" و"قط" بمعنى: حسب، قال تعالى ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾<sup>(٤)</sup> وفي الحديث: (فتقول قطي قطي)<sup>(٥)</sup>.

قال الشاعر:

(١) من الآية: ٣٩ من سورة طه.

(٢) من الآية: ٣٣ من سورة يوسف.

(٣) هذا البيت من الرمل، وقاله غير معروف، والشاهد منه قوله: "عني" و"مني" -من غير تشديد- فقد حذف منهما نون الوقاية عند اتصالهما بباء المتكلم، وهذا الحذف ضرورة، وينظر البيت في: أوضح المسالك: ١١٨/١، والمساعد: ٩٦/١، وشرح ابن عقيل ١١٤/١، واللمع ٦٤/١، والدرر ٤٣/١، والتصريح ١١٢/١، وشرح الأعمشوني ١٣٥/١.

(٤) من الآية ٧٦، من سورة الكهف.

(٥) لم أعر علم، هذه الرواية -بلفظها الذي أثبتته الشارح- والأي في صحيح البخاري (قطر) ينظر كتاب التوحيد ١٨٧/١٦٦، وكتاب التفسير سورة ق ٤٧/٥، والذي في صحيح مسلم: (قطر) كذلك ينظر كتاب التفسير سورة ق، وكتاب الجنة ص ٢١٨٧-٢١٨٨. والذي في سنن الدارمي (قطر قط قط). ينظر: ص ٧٣٧، والذي في مسند أحمد (قدي قدي) ١٣/٣.

٢٤- قدني من نصر الخبيبين قنني<sup>(١)</sup> ...  
والحذف بعد "لدن" قليل، كقراءة نافع<sup>(٢)</sup> (من لدني)<sup>(٣)</sup> وكذلك قد ييج الحذف بعد "قد" كما قد مثل، وبعد "قط" كرواية (قطر قط)<sup>(٤)</sup>.

(١) هذا من الرجز للشطور، وقد اختلف في قائله، فالذي عليه الأكثرون أن قائله: حميد الأرقط، ذكر ذلك في اللسان "لخد": ٣٩٣/٤.

ورجحه محمد عي الدين في تعليقه على البيت في شرح ابن عقيل ١١٥/١، وأوضح المسالك ١٢٠/١، كما ذكر ذلك السيوطي في الدرر ٤٢/١، وعحق المساعد على تسهيل الفوائد ٩٧/١، ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل إلى أبي بحدلة، ونسبه صاحب معجم شواهد العربية إلى أبي غنيلة، وبعده قوله:

... ليس الإمام بالشحيح الملحد ...

ورواه في الإنصاف هكذا:

... ليس أميرى بالشحيح الملحد ...

وينظر البيت -أيضا- في الكتاب ٣٧١/٢، والإنصاف ١٣١/١، والمغني، والشاهد ٣١١، والمساعد ٤٤/١، واللمع ٦٤/١، ومعجم الشواهد ٤٦٦.

(٢) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أبو رويم اللبني بالولاء (١٦٩هـ-١٧٠هـ)، أحد الأعلام، ثقة، صالح، أصله من أصبهان أخذ القرآن عرضا عن جماعة من تابعي أهل المدينة، وقد انتهت إليه القراءة بها. تنظر ترجمته في: العبر ١٩٨/١، والبدية والنهاية ١٦١/٥.

(٣) قرأها اللذان: نافع وأبو جعفر بضم الدال وتخفيف النون مكسورة، وقرأها الباقون بضم الدال وتشديد النون. ينظر النشر ٣١٢/٢، والوجه ٤٢٤، والبدور ص ١٩٣، والروائي ٣١٣، والمهذب ٤٠٨/٢.

(٤) راجع تعليق (٢) السابق في الصفحة السابقة.

الْعِلْمُ<sup>(١)</sup>

قبل إنه مشتق من العلم، إما لأن غالب مسمياته أولو العلم، وإما لأنه يعلم به مسماءه، وقيل من العلامة، لأنه علامة على مسماءه.

اسم يعين المسمى مطلقا علمه كجعفر وخزقفا وقسرن، وعدن، ولا حقي وشاذقم، وهنكة، وواحيقي خرج بالاسم قسيما<sup>(٢)</sup>، إذ لا علمية في واحد منهما، وبـ يعين مسماءه: النكرات<sup>(٣)</sup> إذ لا تعين فيها، وبقيد الإطلاق: بقية المعارف، لأن تعيينها لمسمائها إما بقيد التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، كالضمير، وإما بقيد الحضور، كاسم الإشارة، وإما بقيد الصلة، كالوصول، وإما بقيد الأداة، وإما بقيد الإضافة، وإما بقيد النداء، ألا ترى<sup>(٤)</sup> أنه إذا زال القيد: زال التعيين، كـ"غلام" في الغلام، أو "غلام زيد" أو "ياغلام". وأما العلم: فيعين مسماءه بغير قيد.

(١) العلم في اللغة لفظ مشترك يطلق على الجدل، وعلى الراية التي تجعل شعارا للجنود وعلى العلامة، ولعل المعنى الاصطلاحي مأخوذ من هذا الأخير. اللسان "علم" ٣١٤/١٥.

وتعريفه الاصطلاحي قيل: هو ماوضع لشيء بعينه، غير متناول غيره بوضع واحد، وقد عرفه النحويون بعبارة مختلفة في ألفاظها ومعانيها متقاربة. ينظر في ذلك: شرح المفصل ٢٧/١، وشرح الكافية ١٣١/٢، وأوضح للمسالك ١٣٧/١، وشرح ابن عقيل ١١٨/١، والجمع ٧٠/١، والتصريح ١١٣/١.

(٢) في ب: "قسما" وهو تحريف، والمراد بالتقسيم: الفعل والحرف.

(٣) ماين للمعوقين ساقط من: ب. (٤) في أ: "يرى".

ثم يسمى العلم: إما الآدميون كـ"جعفر" و"عبد" ونحوهما من أسماء الذكور، و"خزقفا" و"زينب" ونحوهما من أسماء الإناث، وإما مايلابسونه من القبايل كـ"قزن"<sup>(١)</sup> و"قوس"<sup>(٢)</sup> [أو البلاد] كـ"عدن"<sup>(٣)</sup> و"أيلة"<sup>(٤)</sup> أو الخيل كـ"لاحق" و"أعوج"<sup>(٥)</sup> أو الإبل كـ"شدقم"<sup>(٦)</sup> أو الغنم كـ"هيلة"<sup>(٧)</sup> أو الكلاب كـ"واشق".

واسما أئى وكنية ولقباً وأخرون ذا إن سواء صحبا الاسم<sup>(٨)</sup> منه ماكان كـ"زيد" و"عبدالله"، والكنية: ماكان مبدوعا بـ"أب" أو "أم" كـ"أبي بكر"<sup>(٩)</sup> و"أم سلمة" واللقب: ماأشعر بمدح المسمى، كـ"عتيق" و"زين العابدين" أو ذمه، كـ"أنف الناقة".

(١) قرن -بفتح القاف والراء المهملة- حي من مراد من اليمن، ومنهم أويس القرني.

وأما بنو قرن: فقبيلة من الأزد. اللسان "قرن" ٢٢٠/١٧.

(٢) دوس: قبيلة من الأزد، ومنها: أبو هريرة الصحابي (رضي الله عنه). اللسان "دوس" ٣٩٤/٧.

(٣) ماين للمعوقين ساقط من: أ.

(٤) عدن: بلد باليمن معروف، ويقال له: عدن آتين: نسبة إلى رجل استقر به.

اللسان "عدن" ١٥١/١٧.

(٥) أيلة -بفتح الهمزة وسكون الياء المشددة- بلد معروف بين مصر والشام. اللسان "أيل" ٤٢/١٣.

(٦) (٨، ٧، ٦) العطف في: ب: "بالواو" لا بـ"الراء".

(٧) الاسم في الاصطلاح النحوي: هو ما دل على معنى في نفسه، دلالة مجردة من الاقتراح بزمن. ينظر الأصول ٣٦/١، والمفصل وشرح ابن يعيش ٢٢/١، وشرح الكافية ٩/١.

(٨) في ب: "كأبي بكر".

الْعِلْمُ<sup>(١)</sup>

قبل إنه مشتق من العلم، إما لأن غالب مسمياته أولو العلم، وإما لأنه يعلم به مسماءه، وقيل من العلامة، لأنه علامة على مسماءه.

اسم يعين المسمى مطلقا علمه كجعفر وخزقفا وقسرن، وعدن، ولا حقي وشاذقم، وهنكة، وواحيقي خرج بالاسم قسيما<sup>(٢)</sup>، إذ لا علمية في واحد منهما، وبـ يعين مسماءه: النكرات<sup>(٣)</sup> إذ لا تعين فيها، وبقيد الإطلاق: بقية المعارف، لأن تعيينها لمسمائها إما بقيد التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، كالضمير، وإما بقيد الحضور، كاسم الإشارة، وإما بقيد الصلة، كالوصول، وإما بقيد الأداة، وإما بقيد الإضافة، وإما بقيد النداء، ألا ترى<sup>(٤)</sup> أنه إذا زال القيد: زال التعيين، كـ"غلام" في الغلام، أو "غلام زيد" أو "ياغلام". وأما العلم: فيعين مسماءه بغير قيد.

(١) العلم في اللغة لفظ مشترك يطلق على الجبل، وعلى الراية التي تجعل شعارا للجنود وعلى العلامة، ولعل المعنى الاصطلاحي مأخوذ من هذا الأخير. اللسان "علم" ٣١٤/١٥.

وتعريفه الاصطلاحي قيل: هو ماوضع لشيء بعينه، غير متناول غيره بوضع واحد، وقد عرفه النحويون بعبارة مختلفة في ألفاظها ومعانيها متقاربة. ينظر في ذلك: شرح المفصل ٢٧/١، وشرح الكافية ١٣١/٢، وأوضح للمسالك ١٣٧/١، وشرح ابن عقيل ١١٨/١، والجمع ٧٠/١، والتصريح ١١٣/١.

(٢) في ب: "قسما" وهو تحريف، والمراد بالتقسيم: الفعل والحرف.

(٣) ماين للمعوقين ساقط من: ب. (٤) في أ: "يرى".

ثم يسمى العلم: إما الآدميون كـ"جعفر" و"عبد" ونحوهما من أسماء الذكور، و"خزقفا" و"زيتب" ونحوهما من أسماء الإناث، وإما مايلابسونه من القبايل كـ"قزن"<sup>(١)</sup> و"قوس"<sup>(٢)</sup> [أو البلاد]<sup>(٣)</sup> كـ"عدن"<sup>(٤)</sup> و"أيلة"<sup>(٥)</sup> أو الخيل كـ"لاحق" و"أعوج"<sup>(٦)</sup> أو الإبل كـ"شدقم"<sup>(٧)</sup> أو الغنم كـ"هيلة"<sup>(٨)</sup> أو الكلاب كـ"واشق".

واسما أئى وكنية ولقباً وأخرون ذا إن سواء صحبا الاسم<sup>(٩)</sup> منه ماكان كـ"زيد" و"عبدالله"، والكنية: ماكان مبدوعا بـ"اب" أو "أم" كـ"أبي بكر"<sup>(١٠)</sup> و"أم سلمة" واللقب: ماأشعر بمدح المسمى، كـ"عتيق" و"زين العابدين" أو ذمه، كـ"أنف الناقة".

(١) قرن - يفتح القاف والراء المهملة - حي من مراد من اليمن، ومنهم أويس القرني.

وأما بنو قرن: فقبيلة من الأزد. اللسان "قرن" ٢٢٠/١٧.

(٢) دوس: قبيلة من الأزد، ومنها: أبو هريرة الصحابي (رضي الله عنه). اللسان "دوس" ٣٩٤/٧.

(٣) ماين للمعوقين ساقط من: أ.

(٤) عدن: بلد باليمن معروف، ويقال له: عدن آتين: نسبة إلى رجل استقر به.

اللسان "عدن" ١٥١/١٧.

(٥) أيلة - يفتح الهمزة وسكون الياء المشددة - بلد معروف بين مصر والشام. اللسان "أيل" ٤٢/١٣.

(٦) (٨، ٧، ٦) العطف في: ب: "بالواو" لا بـ"الراء".

(٩) الاسم في الاصطلاح النحوي: هو ما دل على معنى في نفسه، دلالة مجردة من الاقتراح بزمن. ينظر الأصول ٣٦/١، والمفصل وشرح ابن يعيش ٢٢/١، وشرح الكافية ٩/١.

(١٠) في ب: "كأبي بكر".

و"كُرْز" ثم اللقب: إن صاحب غيره من الاسم، أو الكنية أُخِّرَ عنهما<sup>(١)</sup>، نحو: "قال زيد زين العابدين" و"قال أبو بكر عتيق"، فأما تقديم اللقب في قوله:

٢٥- أنا ابن مزريقا عمرو وجدى أبوه عامر ماء السماء<sup>(٢)</sup> فضرورة.

وإن يكونا مفردين فأضف حتما وإلا أتبع الذى رُفِىَ إذا كان الاسم واللقب مفردين كـ "سعيد كُرْز"<sup>(٣)</sup>

(١) القول بوجوب تأخير اللقب عما صحبه من اسم أو كنية:

هو ظاهر النظم وملعب الناظم في كتيبه لإيجاب تأخيره مع الاسم فقط كالمجهور.

ينظر: الكتاب ٢٩٥/٣-٢٩٦، وأوضح للمسالك ١٣٠/١-١٣١، وشرح ابن عقيل ١٢١/١، والمص ٧١/١، والتصريح ١٢١/١، وشرح الأئمة ١٣٩/١، وشرح الكافية الشافية ٢٥٠/١.

(٢) هذا البيت من الوافر، وهو لأوس بن الصامت الأنصاري الخزرجي، ويروى "أبوه منذر" موضع "أبوه عامر" و"منذر" أحد أجداد الشاعر من جهة أمه، أفاده في التصريح ١٢١/١.

والشاهد منه قوله: "مزريقا عمرو" حيث قدم اللقب، وهو "مزريقا" على الاسم، وهو "عمرو" وهذا من القليل جدا، وبعضهم يجعله من باب الضرورة، وينظر البيت في: أوضح للمسالك ١٢٧/١، وشرح ابن عقيل ١٢١/٨، والتصريح ١٢١/١، والخزانة ٣٦٥/٤، وشرح الأئمة ١٣٩/١، ومعجم شواهد العربية ٢٤.

(٣) في أ: "كمعدي كرب".

تعتت<sup>(١)</sup> إضافة الاسم إلى اللقب على تأويل مسمى هذا الاسم، فإن<sup>(٢)</sup> لم يكن المصطحبان من الأعلام مفردين بأن كانا مركبين، أو أحدهما تعين إتياع الثاني للأول، إما بدلا وإما عطف بيان، نحو: "قال أبو بكر عتيق"، و"أيت عبدا لله أنف الناقة" و"مررت بسعيد أنف الناقة".

ومنه منقول كـ "فضلي" و"أسد" وذو الرئجال كـ "معاد" وأدّد أي من الأعلام منقول، والمراد به: ما استعمل قبل العلمية في غيرها من فُعِلَ ماض كـ "بَئِمَر"<sup>(٣)</sup> أو مضارع كـ "يزيد" أو أمر كـ "إصوت"<sup>(٤)</sup> - اسم مكان - أو مصدر كـ "فَضِّل"، أو اسم فاعل كـ "مالك"، أو اسم مفعول كـ "مسعود"، أو صفة مشبهة كـ "سعيد"، أو اسم عين كـ "أسد"، أو جملة

(١) هذا عند جمهور البصريين، وأما الكوفيون ومن وافقهم من البصريين والمتأخرين فيجوزون هذا ويجوزون معه وجه آخر، وهو الإتياع للأول على البدلية، أو عطف البيان، أو القطع عن التبعة، إما برفعه على أنه خبر لبتداً محذوف، وإما بنصبه مفعولا لفعل محذوف. ينظر شرح ابن عيمش ٢٢٢/١، والتسهيل ٣٠-٣١، وشرح ابن الناظم ٧٣، وشرح المرادي ١٧١/١، وأوضح للمسالك ١٣١/١، والمساعد ١٢٨/١، والمص ٧١/١، والتصريح ١٢٢/١-١٢٣، وشرح الأئمة ١٤٠/١.

(٢) في أ: "وإن".

(٣) "بَئِمَر" : عَلِمَ عَلَى مَرَس.

(٤) "إصمت" يطلق على الفقر التي لا أحد بها، يقال: "تركته بصحراء إصمت" أي: حيث لا يدري أين هو. اللسان "صمت" ٣٦٠/٢.

وهو -أيضا- علم على مقازة، قال الشاعر:

أشلى سلوقية باتت وبات بها بوحش إصميت في أصلاها أود

و"كُرْز" ثم اللقب: إن صاحب غيره من الاسم، أو الكنية أُخِّرَ عنهما<sup>(١)</sup>، نحو: "قال زيد زين العابدين" و"قال أبو بكر عتيق"، فأما تقديم اللقب في قوله:

٢٥- أنا ابن مزريقا عمرو وجدى أبوه عامر ماء السماء<sup>(٢)</sup> فضرورة.

وإن يكونا مفردين فأضف حتما وإلا أتبع الذى رُفِىَ إذا كان الاسم واللقب مفردين كـ "سعيد كُرْز"<sup>(٣)</sup>

(١) القول بوجوب تأخير اللقب عما صحبه من اسم أو كنية:

هو ظاهر النظم وملعب الناظم في كتيبه لإيجاب تأخيره مع الاسم فقط كالمجهور.

ينظر: الكتاب ٢٩٥/٣-٢٩٦، وأوضح للمسالك ١٣٠/١-١٣١، وشرح ابن عقيل ١٢١/١، والمجم ٧١/١، والتصريح ١٢١/١، وشرح الأئخوني ١٣٩/١، وشرح الكافية الشافية ٢٥٠/١.

(٢) هذا البيت من الوافر، وهو لأوس بن الصامت الأنصاري الخزرجي، ويروى "أبوه منذر" موضع "أبوه عامر" و"منذر" أحد أجداد الشاعر من جهة أمه، أفاده في التصريح ١٢١/١.

والشاهد منه قوله: "مزريقا عمرو" حيث قدم اللقب، وهو "مزريقا" على الاسم، وهو "عمرو" وهذا من القليل جدا، وبعضهم يجعله من باب الضرورة، وينظر البيت في: أوضح للمسالك ١٢٧/١، وشرح ابن عقيل ١٢١/٨، والتصريح ١٢١/١، والخزانة ٣٦٥/٤، وشرح الأئخوني ١٣٩/١، ومعجم شواهد العربية ٢٤.

(٣) في أ: "كمعدي كرب".

تعتت<sup>(١)</sup> إضافة الاسم إلى اللقب على تأويل مسمى هذا الاسم، فإن<sup>(٢)</sup> لم يكن المصطحبان من الأعلام مفردين بأن كانا مركبين، أو أحدهما تعين إتياع الثاني للأول، إما بدلا وإما عطف بيان، نحو: "قال أبو بكر عتيق"، و"أيت عبدا لله أنف الناقة" و"مررت بسعيد أنف الناقة".

ومنه منقول كـ "فضلي" و"أسد" وذو الرئجال كـ "معاد" وأدّد أي من الأعلام منقول، والمراد به: ما استعمل قبل العلمية في غيرها من فُعِلَ ماض كـ "بَئِمَر"<sup>(٣)</sup> أو مضارع كـ "يزيد" أو أمر كـ "إصوت"<sup>(٤)</sup> - اسم مكان - أو مصدر كـ "فَضِّل"، أو اسم فاعل كـ "مالك"، أو اسم مفعول كـ "مسعود"، أو صفة مشبهة كـ "سعيد"، أو اسم عين كـ "أسد"، أو جملة

(١) هنا عند جمهور البصريين، وأما الكوفيون ومن وافقهم من البصريين والمتأخرين فيجوزون هذا ويجوزون معه وجه آخر، وهو الإتياع للأول على البدلية، أو عطف البيان، أو القطع عن التبعة، إما برفعه على أنه خبر لبتداً محذوف، وإما بنصبه مفعولا لفعل محذوف. ينظر شرح ابن عيمش ٢٢٢/١، والتسهيل ٣٠-٣١، وشرح ابن الناظم ٧٣، وشرح المرادي ١٧١/١، وأوضح للمسالك ١٣١/١، والمساعد ١٢٨/١، والمجم ٧١/١، والتصريح ١٢٢/١-١٢٣، وشرح الأئخوني ١٤٠/١.

(٢) في أ: "وإن".

(٣) "بَئِمَر" : عَلِمَ عَلَى مَرَس.

(٤) "إصمت" يطلق على الفقر التي لا أحد بها، يقال: "تركته بصحراء إصمت" أي: حيث لا يدري أين هو. اللسان "صمت" ٣٦٠/٢.

وهو -أيضا- علم على مقازة، قال الشاعر:

أشلى سلوقية باتت وبات بها بوحش إصميت في أصلاها أود

كما يأتي<sup>(١)</sup>، ومنها المرتجل وهو: ما لم يسبق استعماله في غير العلمية كـ "سعاد" في أسماء النساء، و"أند" في أسماء الرجال.

**وجملة وما يمزج وكما** ذا إن يغير "ويه" تم أعريسا من أنواع العلم الجملة، وهو داخل في المنقول - كما سبق - ولم يسمح إلا في الفعلية، كـ "شأب قرناها"<sup>(٢)</sup> و"سأبط شرا"<sup>(٣)</sup> ومنه المركب تركيب مزج، وهو كل اسمين ينزل ثانيهما من الأول منزلة "تاء التأنيث" مما قبلها<sup>(٤)</sup>، ثم هو منقسم إلى ماختم بغير "ويه" كـ "بعلبك"<sup>(٥)</sup> و"حضر موت"<sup>(٦)</sup> وحكمه الإعراب في آخر الثاني غير منصرف<sup>(٧)</sup>، مع فتح آخر<sup>(٨)</sup> الأول إن كان غير ياء، وتركه على السكون إن كان ياء كـ "معدى كرب" وإلى ماختم بـ "ويه" وحكمه: البناء على الكسر<sup>(٩)</sup>، كـ "سيويو" و"راهوويو".

(١) أي: في شرح بيت الناطم الأتي.

(٢) علم لشخص.

(٣) علم ثابت بن حابر الفهمي، قيل: سمي بذلك لأنه كان لا يفارقه السيف، وقيل: غير ذلك. ينظر: اللسان "أبط" ١٢١/٩.

(٤) أي: في أن ما قبله مفتوح الآخر ما لم يكن ياء.

(٥) علم لبلد. وأصله: "بعل" و"بك". ينظر: اللسان "بعلبك" ٢٨٢/١٢.

(٦) علم لبلد. اللسان "حضر" ٢٧٨/٥.

(٧) وقد يعرب إعراب للتضاييقين، وقد يبنى على الفتح تشبيها له بـ "خمسة عشر".

ينظر: شرح ابن عيش ٢٠/١، وشرح المرادي ١٨٠/١، والمجمع ٧١/١.

(٨) سقط "آخر" من: أ.

(٩) وقد يعرب غير منصرف. ينظر شرح ابن عيش ٢٨/١-٢٩، وشرح المرادي ١٨٠/١، والمجمع ٧١/١، والتصريح ١١٨/١، وشرح الأخواني ١٤٣/١.

**وشاع في الأعلام ذو الإضافة** كـ "عبد شمس" و"أبي قحافة" من<sup>(١)</sup> أقسام العلم ماركب تركيب إضافة، سواء كان كنية كـ "أبي قحافة"، أو غير كنية كـ "عبد شمس"، وحكمه إعراب الأول بما يقتضيه العامل، وجر الثاني بالإضافة.

**ووضعوا لبعض الأجناس علم** كعلم الأشخاص لفظا وهو عم من ذلك "أم عريط" للعقرب وهكذا "نعالة" للعلب ومثله "برة" للبره

من أقسام العلم ماضع بإزاء الجنس، ولم يقصد به شخص بعينه وغالب ما يضعونه لأعلام لا تولف كالسباع، والحشرات، فمن أسماء السباع: "أسامة" للأسد، ويكنى أبا الحارث، و"نعالة" للعلب، ويكنى بأبي الحصين، و"ذؤالة" للذئب، ويكنى: بأبي جعدة، ومن أسماء الحشرات: "شيرة" للعقرب، ويكنى: لم عريط.

أو لمعان، نحو: "برة" للميرة<sup>(٢)</sup>، و"فجار" للفجرة<sup>(٣)</sup>، و"كيسان" للغدر، وقد يوضع لأجناس مألوفة كـ "أبي المضاء" للفرس، و"أبي الدغفاء" للأحمق، وإنما أعطي حكم الأعلام في اللفظ، لأنه يمنع من الصرف إذا اجتمع معه التأنيث، كما في "برة" و"أسامة" - وتتنوع المصنف "فعالة" ضرورة - أو وزن الفعل كـ "بنات أوير"<sup>(٤)</sup> أو زيادة الألف والنون كما في "كيسان"، ولا يدخل عليه الألف واللام، ولا يضاف، ويتصحب الحال عنه، ويصح الابتداء به من غير مسوغ.

(١) سقط "من" من: ب. (٢) في أ: "للير".

(٣) في كلتا النسختين: "للحور" وهو سهو، والصحيح ما ثبت، وذلك لأن "فجار" من أعلام الموث، فلا بد أن يكون علما على الموث ولو لفظا.

(٤) نوع من الكمة وديء. ينظر: اللسان "وير" ١٣٣/٧.



كما يأتي<sup>(١)</sup>، ومنها المرتجل وهو: ما لم يسبق استعماله في غير العلمية كـ "سعاد" في أسماء النساء، و"أند" في أسماء الرجال.

**وجملة وما يمزج وكما** ذا إن يغير "ويه" تم أعريها من أنواع العلم الجملة، وهو داخل في المنقول - كما سبق - ولم يسمح إلا في الفعلية، كـ "شأب قرناها"<sup>(٢)</sup> و"سأبط شرا"<sup>(٣)</sup> ومنه المركب تركيب مزج، وهو كل اسمين ينزل ثانيهما من الأول منزلة "تاء التانيث" مما قبلها<sup>(٤)</sup>، ثم هو منقسم إلى ماختم بغير "ويه" كـ "بعلبك"<sup>(٥)</sup> و"حضر موت"<sup>(٦)</sup> وحكمه الإعراب في آخر الثاني غير منصرف<sup>(٧)</sup>، مع فتح آخر<sup>(٨)</sup> الأول إن كان غير ياء، وتركه على السكون إن كان ياء كـ "معدى كرب" وإلى ماختم بـ "ويه" وحكمه: البناء على الكسر<sup>(٩)</sup>، كـ "سيويو" و"راهوويو".

(١) أي: في شرح بيت الناطم الأتي.

(٢) علم لشخص.

(٣) علم ثابت بن حابر الفهمي، قيل: سمى بذلك لأنه كان لا يفارقه السيف، وقيل: غير ذلك. ينظر: اللسان "أبط" ١٢١/٩.

(٤) أي: في أن ما قبله مفتوح الآخر ما لم يكن ياء.

(٥) علم لبلد. وأصله: "بعل" و"بك". ينظر: اللسان "بعلبك" ٢٨٢/١٢.

(٦) علم لبلد. اللسان "حضر" ٢٧٨/٥.

(٧) وقد يعرب إعراب للتضائين، وقد يبنى على الفتح تشبيها له بـ "خمسة عشر".

ينظر: شرح ابن يعيش ٢٠١/١، وشرح المرادي ١٨٠/١، والمجمع ٧١/١.

(٨) سقط "آخر" من: أ.

(٩) وقد يعرب غير منصرف. ينظر شرح ابن يعيش ٢٨٨/١-٢٩٠، وشرح المرادي ١٨٠/١، والمجمع ٧١/١، والتصريح ١١٨/١، وشرح الأخواني ١٤٣/١.

**وشاع في الأعلام ذو الإضافة** كـ "عبد شمس" و"أبي قحافة" من<sup>(١)</sup> أقسام العلم ماركب تركيب إضافة، سواء كان كنية كـ "أبي قحافة"، أو غير كنية كـ "عبد شمس"، وحكمه إعراب الأول بما يقتضيه العامل، وجر الثاني بالإضافة.

**ووضعوا لبعض الأجناس علم** كعلم الأشخاص لفظاً وهو عم من ذلك "أم عريط" للعقرب وهكذا "نعالة" للعلب ومثله "برة" للبره

من أقسام العلم ماضع بإزاء الجنس، ولم يقصد به شخص بعينه وغالب ما يضعونه لأعلام لا تولف كالسباع، والحشرات، فمن أسماء السباع: "أسامة" للأسد، ويكنى أبا الحارث، و"نعالة" للعلب، ويكنى بأبي الحصين، و"ذؤالة" للذئب، ويكنى: بأبي جعة، ومن أسماء الحشرات: "شيرة" للعقرب، ويكنى: لم عريط.

أو لمعان، نحو: "برة" للميرة<sup>(٢)</sup>، و"فجار" للفجرة<sup>(٣)</sup>، و"كيسان" للغدر، وقد يوضع لأجناس مألوفة كـ "أبي المضاء" للفرس، و"أبي الدغفاء" للأحمق، وإنما أعطي حكم الأعلام في اللفظ، لأنه يمنع من الصرف إذا اجتمع معه التانيث، كما في "برة" و"أسامة" - وتتنوع المصنف "فعالة" ضرورة - أو وزن الفعل كـ "بنات أوير"<sup>(٤)</sup> أو زيادة الألف والنون كما في "كيسان"، ولا يدخل عليه الألف واللام، ولا يضاف، ويتصحب الحال عنه، ويصح الابتداء به من غير مسوغ.

(١) سقط "من" من: ب. (٢) في أ: "للير".

(٣) في كلتا النسختين: "للحور" وهو سهو، والصحيح ما ثبت، وذلك لأن "فجار" من أعلام المونث، فلا بد أن يكون علماً على المونث ولو لفظاً.

(٤) نوع من الكمة وديء. ينظر: اللسان "وير" ١٣٣/٧.

وأما من جهة المعنى فهو كالنكرة لشيء<sup>(١)</sup> في جنسه، وإنما تعريفه كتعريف "ذئ الأداة الجنسية"، نحو: "أسماء أجراً من ذؤالة"، أو المحضورية، نحو: "هذا أسماء مقيلاً" إذ الأول بمنزلة قولك: "الأسد أجراً من الذئب" والثاني بمنزلة: "هذا الأسد مقيلاً".

### اسم الإشارة<sup>(٢)</sup>

هو موضع لتعيين مسماه بقيد الإشارة إليه، والرداد بذلك حضوره، وإلا فالإشارة ببعض الجوارح ليست لازمة.

"بئذا" لمفسر مذكر أبيض "يلدي، وذه، تي، تا" على الأئني اقتصر أي: يشار إلى المفرد المذكور بـ "ذا"<sup>(٣)</sup>، نحو:

(١) قال في لسان العرب: "شيء" ٥٧/١٠.

وشاع الذئب شئماً، وشياعاً، وشئاناً، وشيوعاً، وشئوعَةً، وشيئاً: ظهر وتفرق. أ.هـ.

(٢) في ب: "أسماء" - بصيغة الجمع - وفي أ: غير ظاهر، والأول أن يكون بلفظ الأفراد، كما أثبت، ليطابق قوله بعده: "وهو موضع لتعين مسماه... الخ".

(٣) اختلف النحاة في "الف" ذاء، فالصريون على أنها أصلية، وأن "ذا" ثلاثي الوضع، وأصله: "ذئ" - يفتح الدال وتشديد الباء - فحذفت اللام لضرب من التخفيف، فبقي على "ذئ" - يفتح الدال وسكون الباء - فقلبت ياءً ألفاً، لتلا يشبه الأدوات نحو: كي، وأي، وبعض الصريون يقول: إنه منقلب عن ولو، فهو من باب "طريت" ونحوه، وأما الكوفيون فيقولون: إنها زائدة لسقوطها في التنبيه، وروى بأنه ليس في الأسماء ما هو على حرف واحد، وأما حذفها في التنبيه فلانقضاء الساكنين، وقد عوض منها بتشديد النون في الأصح.

ينظر: الإنصاف - المسألة (٩٥) ٦٦٩/٢، وشرح ابن يعيش ١٢٦/٣، وشرح الكافية ٣٠-٣١، واللسان "ذا" ٢٣٠/٢٠، والمجم ٧٥/١، وشرح الأخرموني وحاشية الصبان عليه ١٤٨/١.

﴿كثيرهم هذا﴾<sup>(١)</sup>، وأما المفردة الموثقة فذكر أنه يشار إليها بأربعة ألفاظ: "ذئ"، و"ذه"، و"تي"، و"تا" ولا يقتصر عليها كما ذكر المصنف، بل له لفظان آخران "ته" و"ذات" وفي "ذه" و"ته"<sup>(٢)</sup> ست لغات: سكون الهاء، وكسرها باختلاس، ويأشباع، وحكى الفراء<sup>(٣)</sup> فتح التاء من "تي" فيقال: تيلك.

و"ذان" - "تان" للمثنى المرتفع وفي سواه "ذين" "تين" اذكر تطلع إذا كان المشار إليه مثنى مذكراً، قلت فيه: "قال ذان" وإن كان مؤنثاً قلت: "حاء تان" إن<sup>(٤)</sup> كان مرفوعاً، وفي سوى المرفوع كالمجرور والمنصوب تقول: "ذين" و"تين". قال تعالى: ﴿إحدى ابنتي هاتين﴾<sup>(٥)</sup> و﴿إن هذين لساخران﴾<sup>(٦)</sup>.

ومن قرأ: ﴿إن هذان لساخران﴾<sup>(٧)</sup> فقل

(١) من الآية ٦٣، من سورة الأنبياء. (٢) في ب: "تا" وهو تحريف.

(٣) لم أجد حكاية الفراء هذه في كتابه: معاني القرآن، وقد تقدمت ترجمة الفراء في ص ٨١.

(٤) في ب: "أو" موضع "إن" وهو تحريف.

(٥) بعض الآية ٢٧، من سورة القصص.

(٦) بعض الآية ٦٣، من سورة طه، ولم يذكر في ب: "الساخران".

(٧) قال في النشر ٣٢١/٢: واختلفوا في "قالوا إن" فقرأ ابن كثير وحفص بتخفيف النون. وقرأ الباقون: بتشديدها، واختلفوا في: "هذان". فقرأ أبو عمرو: "هذين" بالياء، وقرأ الباقون: بالألف، وابن كثير على أصله في تشديد النون.

ينظر: معاني القرآن ١٨٣/٢، والحجة ص ٤٥٤، والوالي ص ٣٢٠، والبلور ص ٢٠٣، والمهذب ٢٠/٢.

وأما من جهة المعنى فهو كالنكرة لشيء<sup>(١)</sup> في جنسه، وإنما تعريفه كتعريف "ذئ الأداة الجنسية"، نحو: "أسماء أجراً من ذؤالة"، أو المحضورية، نحو: "هذا أسماء مقبلاً" إذ الأول بمنزلة قولك: "الأسد أجراً من الذئب" والثاني بمنزلة: "هذا الأسد مقبلاً".

### اسم الإشارة<sup>(٢)</sup>

هو موضع لتعيين مسماه بقيد الإشارة إليه، والرداد بذلك حضوره، وإلا فالإشارة ببعض الجوارح ليست لازمة.

"بئذا" لمفسر مذكر أبيض "يلدي، وذه، تي، تا" على الأئني اقتصر أي: يشار إلى المفرد المذكور بـ "ذا"<sup>(٣)</sup>، نحو:

(١) قال في لسان العرب: "شيء" ٥٧/١٠.

وشاع الذئب شيئاً، وشياعاً، وشيئاناً، وشيوعاً، وشيوعَةً، وشيئاً: ظهر وتفرق. أ. هـ.

(٢) في ب: "أسماء" - بصيغة الجمع - وفي أ: غير ظاهر، والأول أن يكون بلفظ الأفراد، كما أثبت، ليطابق قوله بعده: "وهو موضع لتعين مسماه... الخ".

(٣) اختلف النحاة في "الف" ذا، فالصريون على أنها أصلية، وأن "ذا" ثلاثي الوضع، وأصله: "ذئ" - يفتح الدال وتشديد الباء - فحذفت اللام لضرب من التخفيف، فبقي على "ذئ" - يفتح الدال وسكون الباء - فقلبت ياءؤه ألفاء، لتلا يشبه الأدوات نحو: كي، وأي، وبعض الصريون يقول: إنه منقلب عن ولو، فهو من باب "طريت" ونحوه، وأما الكوفيون فيقولون: إنها زائدة لسقوطها في التنبيه، وروى بأنه ليس في الأسماء ما هو على حرف واحد، وأما حذفها في التنبيه فلانقضاء الساكنين، وقد عوض منها بتشديد النون في الأصح.

ينظر: الإنصاف - المسألة (٩٥) ٦٦٩/٢، وشرح ابن عيسى ١٢٦/٣، وشرح الكافية ٣٠-٣١، واللسان ٢٠-٢٣، و٢٣٥-٢٣٠، والمجم ٧٥/١، وشرح الأخرموني وحاشية الصبان عليه ١٤٨/١.

﴿كبرهم هذا﴾<sup>(١)</sup>، وأما المفردة الموثقة فذكر أنه يشار إليها بأربعة ألفاظ: "ذئ"، و"ذه"، و"تي"، و"تا" ولا يقتصر عليها كما ذكر المصنف، بل له لفظان آخران "ته" و"ذات" وفي "ذه" و"ته"<sup>(٢)</sup> ست لغات: سكون الهاء، وكسرها باختلاس، وياشباع، وحكى الفراء<sup>(٣)</sup> فتح التاء من "تي" فيقال: تيلك.

و"ذان" - "تان" للمثنى المرتفع وفي سواه "ذين" "تين" اذكر تطلع إذا كان المشار إليه مثنى مذكراً، قلت فيه: "قال ذان" وإن كان مؤنثاً قلت: "حاء تان" إن<sup>(٤)</sup> كان مرفوعاً، وفي سوى المرفوع كالمجرور والمنصوب تقول: "ذين" و"تين". قال تعالى: ﴿إحدى ابنتي هاتين﴾<sup>(٥)</sup> و﴿إن هذين لساخران﴾<sup>(٦)</sup>.

ومن قرأ: ﴿إن هذان لساخران﴾<sup>(٧)</sup> فقل

(١) من الآية ٦٣، من سورة الأنبياء. (٢) في ب: "تا" وهو تحريف.

(٣) لم أجد حكاية الفراء هذه في كتابه: معاني القرآن، وقد تقدمت ترجمة الفراء في ص ٨١.

(٤) في ب: "أو" موضع "إن" وهو تحريف.

(٥) بعض الآية ٢٧، من سورة القصص.

(٦) بعض الآية ٦٣، من سورة طه، ولم يذكر في ب: "الساخران".

(٧) قال في النشر ٣٢١/٢: واختلفوا في "قالوا إن" فقرأ ابن كثير وحفص بتخفيف النون. وقرأ الباقر: بتشديدها، واختلفوا في: "هذان". فقرأ أبو عمرو: "هذين" بالياء، وقرأ الباقر: بالألف، وابن كثير على أصله في تشديد النون.

ينظر: معاني القرآن ١٨٣/٢، والحجة ص ٤٥٤، والوالي ص ٣٢٠، والبلور ص ٢٠٣، والمهذب ٢٠/٢.

وبـ "أولى" أشهر لجميع مطلقا والمدّ أولى، ولدى البعد انطقا  
بـ "الكاف" حرفا دون "لام" أو معه و"اللام" إن قدمت "ها" تمتعه  
"أولى": ينشأ به<sup>(١)</sup> إلى جمع الذكور، وإلى جمع الإناث، وهذا مراده  
بالإطلاق، لكنه يختصّ العقلاء، نحو: ﴿هؤلاء قومنا﴾<sup>(٢)</sup> ﴿هؤلاء بنياتي﴾<sup>(٣)</sup>  
ولما نحو: (٤)

٢٥- ذمّ للشارح بعد منزلة اللوا والعيش بعد أولئك الأيام<sup>(٥)</sup>  
فنادر، ومدّ ألفه أولى، وهي لغة أهل الحجاز، وبها نطق القرآن نحو:  
﴿أولئك الذين صدقوا، وأولئك هم المتقون﴾<sup>(٦)</sup> والقصر لغة تميم،  
وما ذكر من الألفاظ يختصّ بما إذا كان المشار إليه قريبا، و﴿دخول هاء  
التثنية في أول الاسم مؤكّد لقربه، نحو: ﴿هذا كتابنا ينطق﴾<sup>(٧)</sup>

(١) في ب: "بها" موضع "به". (٢) من الآية ١٥، من سورة الكهف.

(٣) من الآية ٧٨، من سورة هود. ومن الآية ٧١، من سورة الحجر.

(٤) سقطت "نحو" من: أ.

(٥) هنا البيت من الكامل، وهو لجرير بن عطية، وقد سقط شطره الأول من: أ.

والشاهد منه قوله: "أولئك الأيام" حيث أشار بـ "أولاء" إلى الأيام -وهي من غير  
العقلاء- وفي ذلك دلالة على صحة الإشارة بـ "أولاء" إلى غير العقلاء.

ينظر البيت في المقتضب ١/١٨٥، وشرح ابن جنيش ٣/١٢٦، ١٣٣، ١٢٩/٩،  
وشرح الكافية ٢/٣١، والشذور ص ١٨٥، وأوضح المسالك ١/١٣٤، وشرح

ابن عقيل ١/١٣٢، والتصريح ١/١٢٨، وشرح الأخواني ١/١٤٩، وديوانه  
ص ٥٥١ برواية: "أولئك الأقوام" وعليها فلا شاهد فيه، ومعجم شواهد العربية

٣٧٥. (٦) من الآية ١٧٧، من سورة البقرة.

(٧) سقط حرف المعطف "و" من: ب. (٨) من الآية ٢٩، من سورة الجاثية.

على لغة<sup>(١)</sup> إجراء المثنى بالألف في الأحوال الثلاثة، وقيل: ردّا لاسم الإشارة  
إلى البناء، وقيل: على تقدير ضمير الشأن.

(٢-) وقال في الشذور ص ٦٥- بعد أن ذكر الآية-: "وفي هذا الموضع قراءات:  
إحداها: هذه، وهي تشديد النون من "إن" و"هذين" بالياء، وهي قراءة أبي  
عمرو، وهي جارية على سنن العربية.

الثانية: "إن" بالتخفيف و"هذان" بالألف، وتوجيهها: أن الأصل "إن هذين"  
فخففت "إن" بحذف النون الثانية، وأهملت كما هو الأكثر فيها إذا خففت،  
وارتفع ما بعدها بالابتداء. الثالثة: "إن" بالتشديد "هذان" بالألف، وهي المشكلة.  
وقد أحجب عليها بأوجه:

أحداها: أن لغة بلخارت بن كعب، وختعم، وزيد، وكنانة، وآخرين، استعمال  
المثنى بالألف دائما.

الثاني: أن "إن" بمعنى: "نعم".... و"إن" التي بمعنى لا تعمل شيئا.

الثالث: أن الأصل "إنه هذان لهما ساحران" فالهاء ضمير الشأن، وما بعدها مبتدأ  
وغيره، والجملة في موضع رفع على أنها خبر "إن"، ثم حذف المبتدأ وهو كثير  
وحذف ضمير الشأن.

الرابع: أنه كما نسي "هنا" اجتماع اللسان، ألف "هنا" وألف التثنية، فوجب  
حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين، فمسّن فسّر المحذوفة ألف "هنا"  
والباقية ألف التثنية قلبها من الجر والنصب ياء، ومن قُتر العكس لم يغير الألف  
عن نطقها.

الخامس: أنه لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد وهو "هنا" جعل كذلك في  
التثنية ليكون المثنى كالفرادى، لأنه فرع عليه، وهذا اختيار شيخ الإسلام  
ابن تيمية. أ.هـ.

(١) سقطت "لغة" من: أ، وقد تقدم تعيين أصحاب هذه اللغة عند تخريج الآية.

وبـ "أولى" أشهر لجميع مطلقا والمدّ أولى، ولدى البعد انطقا  
بـ "الكاف" حرفا دون "لام" أو معه و"اللام" إن قدمت "ها" تمتعه  
"أولى": ينشأ به<sup>(١)</sup> إلى جمع الذكور، وإلى جمع الإناث، وهذا مراده  
بالإطلاق، لكنّه يختصّ العقلاء، نحو: ﴿هؤلاء قومنا﴾<sup>(٢)</sup> ﴿هؤلاء بنياتي﴾<sup>(٣)</sup>  
ولما نحو: (٤)

٢٥- ذمّ للشارح بعد منزلة اللوا والعيش بعد أولئك الأيام<sup>(٥)</sup>  
فنادر، ومدّ ألفه أولى، وهي لغة أهل الحجاز، وبها نطق القرآن نحو:  
﴿أولئك الذين صدقوا، وأولئك هم المتقون﴾<sup>(٦)</sup> والقصر لغة تميم،  
وما ذكر من الألفاظ يختصّ بما إذا كان المشار إليه قريبا، و﴿دخول هاء  
التثنية في أول الاسم مؤكّد لقربه، نحو: ﴿هذا كتابنا ينطق﴾<sup>(٧)</sup>

(١) في ب: "بها" موضع "به". (٢) من الآية ١٥، من سورة الكهف.

(٣) من الآية ٧٨، من سورة هود. ومن الآية ٧١، من سورة الحجر.

(٤) سقطت "نحو" من: أ.

(٥) هنا البيت من الكامل، وهو لجرير بن عطية، وقد سقط شطره الأول من: أ.

والشاهد منه قوله: "أولئك الأيام" حيث أشار بـ "أولاء" إلى الأيام -وهي من غير  
العقلاء- وفي ذلك دلالة على صحة الإشارة بـ "أولاء" إلى غير العقلاء.

ينظر البيت في المقتضب ١/١٨٥، وشرح ابن جنيش ٣/١٢٦، ١٣٣، ١٢٩/٩،  
وشرح الكافية ٢/٣١، والشذور ص ١٨٥، وأوضح المسالك ١/١٣٤، وشرح

ابن عقيل ١/١٣٢، والتصريح ١/١٢٨، وشرح الأخواني ١/١٤٩، وديوانه  
ص ٥٥١ برواية: "أولئك الأقوام" وعليها فلا شاهد فيه، ومعجم شواهد العربية

٣٧٥. (٦) من الآية ١٧٧، من سورة البقرة.

(٧) سقط حرف المعطف "و" من: ب. (٨) من الآية ٢٩، من سورة الجاثية.

على لغة<sup>(١)</sup> إجراء المثنى بالألف في الأحوال الثلاثة، وقيل: ردّا لاسم الإشارة  
إلى البناء، وقيل: على تقدير ضمير الشأن.

(٢-) وقال في الشذور ص ٦٥- بعد أن ذكر الآية-: "وفي هذا الموضع قراءات:  
إحداها: هذه، وهي تشديد النون من "إن" و"هذين" بالياء، وهي قراءة أبي  
عمرو، وهي جارية على سنن العربية.

الثانية: "إن" بالتخفيف و"هذان" بالألف، وتوجيهها: أن الأصل "إن هذين"  
فخففت "إن" بحذف النون الثانية، وأهملت كما هو الأكثر فيها إذا خففت،  
وارتفع ما بعدها بالابتداء. الثالثة: "إن" بالتشديد "هذان" بالألف، وهي المشكلة.  
وقد أحيب عليها بأوجه:

أحدها: أن لغة بلخارت بن كعب، وختعم، وزيد، وكنانة، وآخرين، استعمال  
المثنى بالألف دائما.

الثاني: أن "إن" بمعنى: "نعم".... و"إن" التي بمعنى لا تعمل شيئا.

الثالث: أن الأصل "إنه هذان لهما ساحران" فالهاء ضمير الشأن، وما بعدها مبتدأ  
وغيره، والجملة في موضع رفع على أنها خبر "إن"، ثم حذف المبتدأ وهو كثير  
وحذف ضمير الشأن.

الرابع: أنه كما نسي "هنا" اجتمع اللسان، ألف "هنا" وألف التثنية، فوجب  
حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين، فمسّن فسّر المحذوفة ألف "هنا"  
والباقية ألف التثنية قلبها من الجر والنصب ياء، ومن قُتر العكس لم يغير الألف  
عن نطقها.

الخامس: أنه لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد وهو "هنا" جعل كذلك في  
التثنية ليكون المثنى كالفردي، لأنه فرع عليه، وهذا اختيار شيخ الإسلام  
ابن تيمية. أ.هـ.

(١) سقطت "لغة" من: أ، وقد تقدم تعيين أصحاب هذه اللغة عند تخريج الآية.

﴿هذه جهنم التي﴾<sup>(١)</sup> ﴿عبادي هؤلاء﴾<sup>(٢)</sup>، وعند بُعْدَ المشار إليه تلحق الاسم "كاف" حرفية، دالة على المعاطب، تفرّع كما تفرّع كاف الضمير، فتكون مفتوحة في المفرد المذكور، نحو: ﴿السم﴾<sup>(٣)</sup>، ذلك الكتاب<sup>(٤)</sup>، مكسورة للمؤنثة نحو: ﴿كذلك﴾ الله يخلق ما يشاء<sup>(٥)</sup> مرددة بـ"ميم" و"الف" للمثنى نحو: ﴿عن تلكما الشجرة﴾<sup>(٦)</sup> وبـ"ميم" مسكنة في جمع الذكور، نحو: ﴿ذلكم حكم الله﴾<sup>(٧)</sup> وبـ"نون" مشددة في جمع الإناث، نحو: ﴿فذلكن السلى لمتني فيه﴾<sup>(٨)</sup> ثم هذه "الكاف" تقع وحدها نحو: ﴿اولئك أصحاب الجنة﴾<sup>(٩)</sup> ﴿فذلكم برهانان﴾<sup>(١٠)</sup> ومع "هاء التنبيه" نحو:

٢٦- ... ولا أهل هناك الطرف الممكّد<sup>(١١)</sup>

- (١) من الآية ٦٣، من سورة يس، ومن الآية ٤٣، من سورة الرحمن.  
(٢) من الآية ١٧، من سورة الفرقان. (٣) لم يذكر في: أ "السم".  
(٤) أول سورة البقرة. (٥) من الآية ٤٧، من سورة آل عمران.  
(٦) من الآية ٢٢، من سورة الأعراف. (٧) من الآية ١٠، من سورة الممتحنة.  
(٨) من الآية ٣٢، من سورة يوسف.  
(٩) من الآية ٨٢، من سورة البقرة. ومن الآية ٤٢، من آل عمران. ومن الآية ٢٦، من سورة يونس. ومن الآية ٢٣، من سورة هود. ومن الآية ١٤، من سورة الأحقاف.  
(١٠) من الآية ٣٢، من سورة القصص.

(١١) هنا عجز بيت من الطويل للشاعر: طرفه من البعد، وأوله قوله:

وأبـ... لا يتكررتي ...

البيت. وفي شرح الكافية الشافية ٣١٧/١: "هاتيك" موضع "هناك".

وبقية المراجع التي اطلعت عليها "هناك". وينظر البيت في المساعد ١٨٦/١،

وشرح ابن عقيل ١٣٤/١، والمص ٧٦/١، والدرر ٥٠/١، وشرح الأعمشوني

١٥٤/١، وديوانه ص ٣١، ومعجم شواهد العربية ١١١.

ومع اللام الدالة على زيادة البعد، كما سبق، ومتى دخلت "اللام"<sup>(١)</sup> امتنعت "هاء التنبيه" فلا يقال: هذا لك.

وبـ"هنا"، أو "هاهنا" أشر إلى داني المكان، وبه الكاف صلا في البعد أو بـ"ثم" فة، أو "هنا" أو بـ"هناك" انطقن أو "هنا" "هنا" في الإشارة إلى المكان، كـ"ذا" في الأعيان، ثم إن كان قريباً اقتضرت على ذلك أو ألحقته "هاء التنبيه" في أوله فقلت: "هاهنا"، وفي البعد تصله بـ"كاف الخطاب" مفرعة كما سبق مع "هاء التنبيه"، نحو: "هاهناك" والأكتر<sup>(٢)</sup> دونها، نحو: "هناك" فإن دخلت اللام امتنعت الهاء، نحو: ﴿هناك الولاية لله الحق﴾<sup>(٣)</sup>، وينطق في البعد بـ"ثم" -أيضاً- نحو: ﴿وإذلفنا ثم الآخرين﴾<sup>(٤)</sup>، وبـ"هنا" و"هنا" <sup>(٥)</sup>.

(١) في أ: "دخل".

(٢) في أ: "والأكتر" وهو تحريف.

(٣) من الآية ٤٤، من سورة الكهف.

(٤) من الآية ٦٤، من سورة الشعراء.

(٥) تنظر لغاتها في: اللسان "هنا" ٣٧٤/٢٠-٣٧٥، والقاموس ٤١٧/٤.

﴿هذه جهنم التي﴾<sup>(١)</sup> ﴿عبادي هؤلاء﴾<sup>(٢)</sup>، وعند بُعْدَ المشار إليه تلحق الاسم "كاف" حرفية، دالة على المعاطب، تفرّع كما تفرّع كاف الضمير، فتكون مفتوحة في المفرد المذكور، نحو: ﴿السم﴾<sup>(٣)</sup>، ذلك الكتاب<sup>(٤)</sup>، مكسورة للمؤنثة نحو: ﴿كذلك﴾ الله يخلق ما يشاء<sup>(٥)</sup> مرددة بـ"ميم" و"الف" للمثنى نحو: ﴿عن تلكما الشجرة﴾<sup>(٦)</sup> وبـ"ميم" مسكنة في جمع الذكور، نحو: ﴿ذلكم حكم الله﴾<sup>(٧)</sup> وبـ"نون" مشددة في جمع الإناث، نحو: ﴿فذلكن السلى لمتني فيه﴾<sup>(٨)</sup> ثم هذه "الكاف" تقع وحدها نحو: ﴿اولئك أصحاب الجنة﴾<sup>(٩)</sup> ﴿فذلكم برهانان﴾<sup>(١٠)</sup> ومع "هاء التنبيه" نحو:

٢٦- ... ولا أهل هناك الطرف الممكّد<sup>(١١)</sup>

- (١) من الآية ٦٣، من سورة يس، ومن الآية ٤٣، من سورة الرحمن.  
(٢) من الآية ١٧، من سورة الفرقان. (٣) لم يذكر في: أ "السم".  
(٤) أول سورة البقرة. (٥) من الآية ٤٧، من سورة آل عمران.  
(٦) من الآية ٢٢، من سورة الأعراف. (٧) من الآية ١٠، من سورة الممتحنة.  
(٨) من الآية ٣٢، من سورة يوسف.  
(٩) من الآية ٨٢، من سورة البقرة. ومن الآية ٤٢، من آل عمران. ومن الآية ٢٦، من سورة يونس. ومن الآية ٢٣، من سورة هود. ومن الآية ١٤، من سورة الأحقاف.  
(١٠) من الآية ٣٢، من سورة القصص.

(١١) هنا عجز بيت من الطويل للشاعر: طرفه من البعد، وأوله قوله:

وأبـ... لا يتكررتي ...  
البيت. وفي شرح الكافية الشافية ٣١٧/١: "هاتيك" موضع "هناك".  
وبقية المراجع التي اطلعت عليها "هناك". وينظر البيت في المساعد ١٨٦/١، وشرح ابن عقيل ١٣٤/١، والمجمع ٧٦/١، والدرر ٥٠/١، وشرح الأعمشوني ١٥٤/١، وديوانه ص ٣١، ومعجم شواهد العربية ١١١.

ومع اللام الدالة على زيادة البعد، كما سبق، ومتى دخلت "اللام" امتعت "هاء التنبيه" فلا يقال: هذا لك.

وبـ"هنا"، أو "هاهنا" أشر إلى داني المكان، وبه الكاف صلا في البعد أو بـ"ثم" فة، أو "هنا" أو بـ"هناك" انطقن أو "هنا" "هنا" في الإشارة إلى المكان، كـ"ذا" في الأعيان، ثم إن كان قريباً اقتضرت على ذلك أو ألحقته "هاء التنبيه" في أوله فقلت: "هاهنا"، وفي البعد تصله بـ"كاف الخطاب" مفرعة كما سبق مع "هاء التنبيه"، نحو: "هاهناك" والأكتر<sup>(١)</sup> دونها، نحو: "هناك" فإن دخلت اللام امتنعت الهاء، نحو: ﴿هناك الولاية لله الحق﴾<sup>(٢)</sup>، وينطق في البعد بـ"ثم" -أيضاً- نحو: ﴿وإنا لنم الآخريين﴾<sup>(٣)</sup>، وبـ"هنا" و"هنا" و"هنا".<sup>(٤)</sup>

(١) في أ: "دخول".

(٢) في أ: "والأكتر" وهو تحريف.

(٣) من الآية ٤٤، من سورة الكهف.

(٤) من الآية ٦٤، من سورة الشعراء.

(٥) تنظر لغاتها في: اللسان "هنا" ٣٧٤/٢٠-٣٧٥، والقاموس ٤١٧/٤.

## الموصل

وينقسم إلى اسمي وحري، فالحري: ما أول مع صلته بالمصدر، وهو: "أن" و"إن"، و"ما"، و"سكى"، و"لو" و"الذى"، على رأي.

موصل الأسماء الذى "الأنى" التى و"البا" إذا ما تئبلا لا تئبلا بل ماتلبه أوله العلامة و"النون" إن تشدد فلا علامة والنون من "ذبن، وتين" شذبا -أيضا- وتويعض بذاك قصدا

فائدة الإتيان بالموصل الاسمي التوصل إلى وصف للمعارف بالجدل، وهو "الذى" للمفرد المذكور عاقلا كان، نحو: ﴿وقال الذي آمن﴾<sup>(١)</sup> أو غير عاقل، نحو: ﴿هذا يومكم الذي كنتم توعدون﴾<sup>(٢)</sup> و"التي" للمؤنثة كذلك<sup>(٣)</sup>، نحو: ﴿والتي أحصت فرجها﴾<sup>(٤)</sup> و﴿عن قبلهم التي كانوا عليها﴾<sup>(٥)</sup>، فإذا تئبلا حذفت ياءهما للفرق بين تئية العرب والمبني، كما حذفت<sup>(٦)</sup> الألف<sup>(٧)</sup> من ذواتا، وتصل علامة التئية بما قبل الياء والألف، وهو: الذال، والطاء، فيقال في الرفع: "اللذان" و"ذان" وفي الجر، وفي<sup>(٨)</sup> النصب "اللتين" و"تتين" نحو: ﴿واللذان يأتياها منكم﴾<sup>(٩)</sup> و﴿إحدى ابنتي هاتين﴾<sup>(١٠)</sup> ثم بنو تميم يشددون

- (١) من الآيتين ٣٠-٣٨، من سورة المؤمن. (٢) من الآية ١٠٣، من سورة الأنبياء.
- (٣) أي كما تقدم مع الذكر، فتجىء للمؤنثة عاقلة أو غير عاقلة.
- (٤) من الآية ٩١، من سورة الأنبياء. (٥) من الآية ١٤٢، من سورة البقرة.
- (٦) في أ: "حلختا" وهو تحريف. (٧) سقط "الألف" من: أ.
- (٨) سقط "في" من: ب. (٩) بعض الآية ١٦، من سورة النساء.
- (١٠) بعض الآية ٢٧، من سورة القصص.

نون التئية في الأربعة، كقراءة<sup>(١)</sup> ﴿واللذان يأتياها﴾ وكقراءة غير الجمهور<sup>(٢)</sup> ﴿فلذلك برهانان﴾<sup>(٣)</sup> وقراءة<sup>(٤)</sup> ﴿ربنا أرنأ اللذين أضلانا﴾<sup>(٥)</sup> ترد مذهب<sup>(٦)</sup> البصريين في تقييد التشديد بما بعد الألف، وحصت هذه الأربعة بتشديد النون فيها عوضا عما حذف من آخر مفرداتها.

- (١) هي قراءة ابن كثير، قال صاحب "حجة القراءات": قرأ ابن كثير "واللذان" -بتشديد النون- والباقون بالتخفيف. الحجة ص ١٩٣.
- وينظر: النشر ٢/٢٤٨، والبذور الزاهرة ص ٧٥، والمهذب في القراءات العشر ١/١٥٣، والوالي في شرح الشاطبية ٢٤٤.
- (٢) في النسختين كليهما: "وقراءة الجمهور"، والمثبت هو الصواب.
- (٣) من الآية ٣٢، من سورة القصص، وقرأها الجمهور بالتخفيف، أي تخفيف النون من (فلذلك). وقرأ ابن كثير بتشديد النون، ووافقه أبو عمرو، ورويس. ينظر: النشر ٢/٢٤٨، والحجة ٥٤٤، والمهذب ١١٤، والبذور الزاهرة ٢٣٩.
- (٤) في أ: "وكقراءة"، وهو تحريف.
- (٥) من الآية ٢٩ من سورة فصلت، وقد قرأها ابن كثير بتشديد النون، وقرأ الباقر بالتخفيف. ينظر النشر ٢/٢٤٨، والخجعة ٢٦٦، والمهذب ١/١٥٣، والبذور الزاهرة ٢٨١، والوالي ٢٤٤.
- (٦) ذهب البصريون إلى أن نون المثني لا تشدد إلا في حال الرفع، ولم يقيدده الكوفيون بحال دون حال، وهو الصحيح، لأنه قد قرئ في حال النصب بالتشديد، كما تقدم، وكقراءة ابن كثير أيضا: ﴿إحدى ابنتي هاتين﴾ -بتشديد النون- و"هاتين" في موضع خفض.
- ينظر: شرح ابن يعين ٢/٤٢، وشرح الكافية ٢/٤٠، وشرح الكافية الشافية ١/٢٥٧، والنسبيل ص ٣٣، وشرح المرادي ١/٢٠٧، وأوضح المسالك ١/١٤٠، والمساعد: ١/١٤١، وشرح ابن عقيل ١/١٤١، والتصريح ١/١٣٢، وشرح الأخواني ١/١٥٧.



## الموصل

وينقسم إلى اسمي وحري، فالحري: ما أول مع صلته بالمصدر، وهو: "أَنْ" و"أَنَّ"، و"مَا"، و"سَي"، و"لَوْ" و"الَّذِي"، على رأي.

موصل الأسماء الذي "الألثي" التي و"الها" إذا ما تُنْثِيَا لا تُنْثِي بِل مَاتِلِيهِ أُولِيهِ الْعَلَامَةِ و"النون" إنْ تشدد فلا مَلَامَةِ والنون من "ذِين، وتين" شُدُّدَا -أيضا- وتعويضُ بذلك قُصْدَا

فائدة الإتيان بالموصل الاسمي التوصل إلى وصف للمعارف بالجدل، وهو "الذي" للمفرد المذكور عاقلًا كان، نحو: ﴿وَقَالَ الَّذِي آمَنَ﴾<sup>(١)</sup> أو غير عاقل، نحو: ﴿هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُتِمَ تَوَعْدُونَ﴾<sup>(٢)</sup> و"التي" للمؤنثة كذلك<sup>(٣)</sup>، نحو: ﴿وَالَّتِي أَحْصَيْتَ فَرْجَهَا﴾<sup>(٤)</sup> و﴿عَنْ قِبَلِهِمُ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾<sup>(٥)</sup>، فإذا تُنْثِيَا حذفت ياءهما للفرق بين تنثية العرب والمبني، كما حذفت<sup>(٦)</sup> الألف<sup>(٧)</sup> من ذواتا، وتصل علامة التنثية بما قبل الياء والألف، وهو: الذال، والطاء، فيقال في الرفع: "اللَّذان" و"ذَان" وفي الجر، وفي<sup>(٨)</sup> النصب "اللّتين" و"تَيْن" نحو: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُم﴾<sup>(٩)</sup> و﴿إِحْدَى ابْنَيْ هَاتَيْنِ﴾<sup>(١٠)</sup> ثم بنو تميم يشددون

- (١) من الآيتين ٣٠-٣٨، من سورة المؤمن. (٢) من الآية ١٠٣، من سورة الأنبياء.
- (٣) أي كما تقدم مع المذكر، فتجوز للمؤنثة عاقلة أو غير عاقلة.
- (٤) من الآية ٩١، من سورة الأنبياء. (٥) من الآية ١٤٢، من سورة البقرة.
- (٦) في أ: "حلختا" وهو تحريف. (٧) سقط "الألف" من: أ.
- (٨) سقط "في" من: ب. (٩) بعض الآية ١٦، من سورة النساء.
- (١٠) بعض الآية ٢٧، من سورة القصص.

نون التنثية في الأربعة، كقراءة<sup>(١)</sup> ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا﴾ وكقراءة غير الجمهور<sup>(٢)</sup> ﴿فَلَذَانِكَ بَرَهَانَانِ﴾<sup>(٣)</sup> وقراءة<sup>(٤)</sup> ﴿وَبِنَا أَرْنَا اللّٰذِينَ أَهْلَانَا﴾<sup>(٥)</sup> تردُّ مذهب<sup>(٦)</sup> البصريين في تقييد التشديد بما بعد الألف، وحصت هذه الأربعة بتشديد النون فيها عوضا عما حذف من آخر مفرداتها.

- (١) هي قراءة ابن كثير، قال صاحب "حجة القراءات": قرأ ابن كثير "واللذان" -بتشديد النون- والباقيون بالتخفيف. الحجة ص ١٩٣.
- وينظر: النشر: ٢/٢٤٨، والبذور الزاهرة ص ٧٥، والمهذب في القراءات العشر ١/١٥٣، والوالي في شرح الشاطبية ٢٤٤.
- (٢) في النسختين كليهما: "وقراءة الجمهور"، والمثبت هو الصواب.
- (٣) من الآية ٣٢، من سورة القصص، وقرأها الجمهور بالتخفيف، أي تخفيف النون من (فذللك). وقرأ ابن كثير بتشديد النون، ووافقه أبو عمرو، ورويس. ينظر: النشر ٢/٢٤٨، والحجة ٥٤٤، والمهذب ١١٤، والبذور الزاهرة ٢٣٩.
- (٤) في أ: "وكقراءة"، وهو تحريف.
- (٥) من الآية ٢٩ من سورة فصلت، وقد قرأها ابن كثير بتشديد النون، وقرأ الباقيون بالتخفيف. ينظر النشر ٢/٢٤٨، والخجعة ٢٦٦، والمهذب ١/١٥٣، والبذور الزاهرة ٢٨١، والوالي ٢٤٤.
- (٦) ذهب البصريون إلى أن نون المثني لا تشدد إلّا في حال الرفع، ولم يقبله الكوفيون بحال دون حال، وهو الصحيح، لأنه قد قرئ في حال النصب بالتشديد، كما تقدم، وكقراءة ابن كثير أيضا: ﴿إِحْدَى ابْنَيْ هَاتَيْنِ﴾ -بتشديد النون- و"هاتين" في موضع خفض.
- ينظر: شرح ابن يعيش ٢/٤٢، وشرح الكافية ٢/٤٠، وشرح الكافية الشافية ١/٢٥٧، والنسبيل ص ٣٣، وشرح المرادي ١/٢٠٧، وأوضح المسالك ١/١٤٠، والمساعد: ١/١٤١، وشرح ابن عقيل ١/١٤١، والتصريح ١/١٣٢، وشرح الأخواني ١/١٥٧.

جمع الذي "الألى" "الذين" مطلقا وبعضهم بالواو رفعاً نطقاً بجي<sup>(١)</sup> "الألى"<sup>(٢)</sup> مقصوراً، وقد جمد في موضع جمع "الذي" وأكثر ما يطلق على العاقل، نحو:

٢٧- رأيت بنى عمي الألى يفتلون<sup>(٣)</sup> ...  
واستعمال "الذين" في جمع "الذي" أشهر، إلا أنه يختص العاقل ويكون بالياء في أحوال الإعراب الثلاثة، وإلى هذا أشار بقوله: "مطلقاً" نحو: «قال الذين أوتوا العلم»<sup>(٤)</sup> «وأنجينا الذين يهون عن سوء»<sup>(٥)</sup> «ويستبشرون بالذين...»<sup>(٦)</sup>

وهذيل وبنو<sup>(٧)</sup> أسد يظفون به في حال الرفع بالواو، نحو:

٢٨- نحن اللّون صبحوا الصباح<sup>(٨)</sup> ...

- (١) في ب: "تقي". (٢) في أ: "الأولى" وهو تحريف.  
(٣) هذا صدر بيت من الطويل، وعزاه في الدرر اللوامع إلى بعض بني فقفس، وقيل لمرة بن عداء النقيسي، وتمام البيت قوله:  
... علي حذشان الدهر إذ تنقلب  
ينظر البيت في: المساعد ١/٤٤٣، واللمع ١/٨٣، والدرر ١/٧٥، والتصريح ١/١٣٢، ومعجم شواهد العربية ٣٦.  
(٤) من الآية ٢٧، من سورة النحل.  
(٥) من الآية ١٦٥، من سورة الأعراف.  
(٦) من الآية ١٧٠، من سورة آل عمران. (٧) في أ: "بنى" وهو تحريف.  
(٨) في ب: "صباحاً"، والرواية للثقة هي المشتهرة في كتب النحو. وتمام البيت:  
... يوم النخيل غسارة يلحاحا  
وهو من الرجز، وقد اختلف في قائله، فقيل: لرؤبة بن المعجاج --

باللّون واللاء التي قد جميعاً و"اللاء" كالذين نزراً وقعا من جموع "التي" اللات واللاء مبنين على الكسر، وإنبات الياء فيهما أشهر نحو: «وأما أنكم اللاتي أَرْضَعْنَكُمْ»<sup>(١)</sup> «واللاتي يئسن من اغيظ»<sup>(٢)</sup> وتقع "اللاء"<sup>(٣)</sup> موضع "الذين" قليلاً. كقوله:

٢٩- فما أبانوا بأمن منه علينا اللّاء قد مهدوا الحجور<sup>(٤)</sup>  
ومن، و"ما" و"أل" تساوى ما ذكر وهكذا ذو عند طيء شهر  
وكالتي أيضاً لديهم "ذات" وموضع "اللاتي" أتى ذوات  
و"من" الموصولة تختص بمن يعلم نحو: «ومن عنده علم الكتاب»<sup>(٥)</sup>  
«لئن كان له قلب»<sup>(٦)</sup> ولا يستعمل لغيره إلا منزلاً منزلة، نحو: «يبدعو لمن ضرة أقرب من نفعه»<sup>(٧)</sup> أو مختلطاً معه نحو: «وولله يسجد من في السموات

(-) -وليس في ديوانه- وقيل: لأي حرب بن الأعمش بن عقيل، وقيل: إنه لليلى الأحيالية. ينظر في أوضح المسالك ١/١٤٣، والمساعد ١/١٥٦، وشرح ابن عقيل ١/١٤٤، والتصريح ١/١٣٣، والخزانة ١/٢٣٦، والأخووني ١/١٥٨، ومعجم شواهد العربية ٤٥٧.

- (١) من الآية ٢٣، من سورة النساء. (٢) من الآية ٤، من سورة الطلاق.  
(٣) في ب: "اللام" وهو تحريف.  
(٤) البيت من الوافر، وهو لرجل من سليم. ينظر أوضح المسالك ١/١٤٦، وشرح ابن عقيل ١/١٤٥، واللمع ١/٨٣، والدرر ١/٥٧، والتصريح ١/١٣٣، وشرح الأخووني ١/١٦٠، ومعجم شواهد العربية ١٤٤.  
(٥) من الآية ٤٣، من سورة الرعد. (٦) من الآية ٢٧، من سورة ق.  
(٧) من الآية ١٣، من سورة الحج.

جمع الذي "الألى" "الذين" مطلقا وبعضهم بالواو رفعاً نطقاً بجي<sup>(١)</sup> "الألى"<sup>(٢)</sup> مقصوراً، وقد جمد في موضع جمع "الذي" وأكثر ما يطلق على العاقل، نحو:

٢٧- رأيت بنى عمي الألى يفتلون<sup>(٣)</sup> ...  
واستعمال "الذين" في جمع "الذي" أشهر، إلا أنه يختص العاقل ويكون بالياء في أحوال الإعراب الثلاثة، وإلى هذا أشار بقوله: "مطلقاً" نحو: «قال الذين أوتوا العلم»<sup>(٤)</sup> «وأنجينا الذين يهون عن سوء»<sup>(٥)</sup> «ويستبشرون بالذين...»<sup>(٦)</sup>

وهذيل وبنو<sup>(٧)</sup> أسد يظفون به في حال الرفع بالواو، نحو:

٢٨- نحن اللّون صبحوا الصباح<sup>(٨)</sup> ...

- (١) في ب: "تقي". (٢) في أ: "الأولى" وهو تحريف.  
(٣) هذا صدر بيت من الطويل، وعزاه في الدرر اللوامع إلى بعض بني فُقَيس، وقيل لمرة بن عداء النقيسي، وتمام البيت قوله:  
... على حدشان الدهر إذ تنقلب  
ينظر البيت في: المساعد ١/٤٤٣، واللمع ١/٨٣، والدرر ١/٧٥، والتصريح ١/١٣٢، ومعجم شواهد العربية ٣٦.  
(٤) من الآية ٢٧، من سورة النحل.  
(٥) من الآية ١٦٥، من سورة الأعراف.  
(٦) من الآية ١٧٠، من سورة آل عمران. (٧) في أ: "بنى" وهو تحريف.  
(٨) في ب: "صباحاً"، والرواية للثقة هي المشتهرة في كتب النحو. وتمام البيت:  
... يوم النخيل غسارة يلحاحا  
وهو من الرجز، وقد اختلف في قائله، فقيل: لرؤبة بن المعجاج --

بالألت واللاء التي قد جُمعا و"اللاء" كالذين نَزرا وقعا من جموع "التي" الثلاث واللاء مبنين على الكسر، وإنبات الياء فيهما أشهر نحو: «وأما هاتكم اللاتي أَرْضعنكم»<sup>(١)</sup> «واللاتي يئسن من اغيظ»<sup>(٢)</sup> وتقع "اللاء"<sup>(٣)</sup> موضع "الذين" قليلاً. كقوله:

٢٩- فما أبأؤنا بأمن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجور<sup>(٤)</sup>  
ومن، و"ما" و"أل" تساوى ما ذكر وهكذا ذو عند طيء شهر  
وكالتى أيضاً لديهم "ذات" وموضع "اللاتي" أتى ذوات  
و"من" الموصولة تختص بمن يعلم نحو: «ومن عنده علم الكتاب»<sup>(٥)</sup>  
«لئن كان له قلب»<sup>(٦)</sup> ولا يستعمل لغيره إلا منزلاً منزلة، نحو: «يبدعو لمن ضرة أقرب من نفعه»<sup>(٧)</sup> أو مختلطاً معه نحو: «وولله يسجد من في السموات

(-) -وليس في ديوانه- وقيل: لأي حرب بن الأعمش بن عقيل، وقيل: إنه لليلى الأحيالية. ينظر في أوضح المسالك ١/١٤٣، والمساعد ١/١٥٦، وشرح ابن عقيل ١/١٤٤، والتصريح ١/١٣٣، والخزانة ١/٢٣٦، والأخونسي ١/١٥٨، ومعجم شواهد العربية ٤٥٧.

- (١) من الآية ٢٣، من سورة النساء. (٢) من الآية ٤، من سورة الطلاق.  
(٣) في ب: "اللام" وهو تحريف.  
(٤) البيت من الوافر، وهو لرجل من سليم. ينظر أوضح المسالك ١/١٤٦، وشرح ابن عقيل ١/١٤٥، واللمع ١/٨٣، والدرر ١/٥٧، والتصريح ١/١٣٣، وشرح الأخونسي ١/١٦٠، ومعجم شواهد العربية ١٤٤.  
(٥) من الآية ٤٣، من سورة الرعد. (٦) من الآية ٢٧، من سورة ق.  
(٧) من الآية ١٣، من سورة الحج.

والأرض<sup>(١)</sup> أومقرنا به في تفصيل عموم شملها نحو: ﴿لَمَنَّهُمْ مِنَ يَمْسِي عَلَى بطنه، ومنهم من يمشي على رجلين، ومنهم من يمشي على أربع﴾<sup>(٢)</sup> و"ما" لما لا<sup>(٣)</sup> يعقل نحو: ﴿هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا﴾<sup>(٤)</sup>، أوله مع من يعقل نحو: ﴿سَخَّ اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٥)</sup>، ولصفات من يعقل نحو: ﴿مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾<sup>(٦)</sup> ولما أبيهم امرؤه، كقولك لئن رأى شيئا شاخصا: «رأيت ما رأيت».

و"ال" تستعمل للعاقل نحو: ﴿لَيْسَالِ الصَّادِقِينَ عَنْ صَدَقِهِمْ﴾<sup>(٧)</sup>، ولغيره نحو: ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا﴾<sup>(٨)</sup> ثم كل منهما مساو لما تقدم من الموصولات، مذكرها ومؤنثها، وتنبيه كل منهما وجعه.

- (١) لا يوجد في القرآن آية على الصورة التي جاءت في النسخين وهي ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمِنْ فِي الْأَرْضِ...﴾ بل للوجود قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾ بعض الآية ١٥ من سورة الرعد. وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَرَى أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمِنْ فِي الْأَرْضِ...﴾ الآية ١٨ من سورة الحج. وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذا الخطأ وقع فيه بعض شراح الألفية كالأخونزي ١٦٠/١، والشيخ محمد عبي الدين في تعليقه على شرح ابن عقيل ١٤٨/١، فلينبه إليه.
- (٢) من الآية ٤٥، من سورة النور.
- (٣) سقطت "لا" من: ب.
- (٤) من الآية ٢٩، من سورة البقرة.
- (٥) من الآية الأولى من سورتي الحشر والصف، وفي ب: ﴿سَخَّ اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾ وهي من الآية الأولى من سورة الحديد.
- (٦) من الآية ٣، من سورة النساء.
- (٧) من الآية ٨، من سورة الأحزاب، و"لم" لم تذكر ﴿عَنْ صَدَقِهِمْ﴾.
- (٨) الآية الأولى من سورة العاديات.

ومثلها "ذو"<sup>(١)</sup> الطائفة في الإطلاق على ذلك كله في المشهور من لغتهم، نحو: ٣٠-... .. وفي ذي حفرث وذو طوبى<sup>(٢)</sup> أي: التي، وبعضهم يقول موضع "التي" ذات.

حكى الفراء: «الفضل ذو فضلكم الله يُو، والكرامة ذات أكرمكم الله بُو»<sup>(٣)</sup> وموضع "اللاتي": ذات، كقوله:

٣١- جمعتها من آيتي سوابق<sup>(٤)</sup> ذات ينهض بغير سائق<sup>(٥)</sup>

- (١) طيء تستعمل "ذو" بمعنى "الذي" و"التي" والمشهور عنهم بناؤها على الواو في كل أحولها من الرفع، والنصب، والجر، وإفرادها وتذكيرها.
- (٢) البيت لستان بن الفحل الطائي، وهو من الوافر والشاهد فيه "ذو" حيث استعملها في الموضعين اسما موصولا بمعنى "التي"، وقد أجراه على غير العاقل، ينظر: شرح ابن عيسى ١٤٧/٣، ٤٥/٨، والإنصاف ٣٨٤، وأوضح المسالك ١٥٤/١، وشرح ابن عقيل ١٥٠/١، والمص ٨٤/١، والدر ٥٩/١، والتصريح ١٣٧/١، وشرح الأخونزي ١٦٦/١، ومعجم شواهد العربية ٧٠.
- (٣) تنظر هذه الحكاية في: اللسان «باب ذا وذُو»، ٣٤٨/٢٠، وأوضح المسالك ١٥٥/١، وشرح ابن عقيل ١٥١/١، والمساعد ١٤٦/١، والمص ٨٤/١، والتصريح ١٣٨/١، وشرح الأخونزي ١٦٦/١.
- (٤) في ب: "طوارق"، والشاعر يصف إبله بأنها منتقاة من نوق سرعات السير لا يختصن إلى سائق يسوقهن، ومعنى "مواق" في الرواية الثانية: سرعات يُمَرَّقُن كما يَمَرِّقُ السهم من الرِيَّة.
- (٥) البيت من الرجز وهو لرؤبة بن الحجاج، ويروى: "مواق" موضع سوابق، وهو ما أثبت في ملحقات ديوان الشاعر، ينظر: اللسان، باب ذا وذُو، ٣٤٨/٢٠، وأوضح المسالك ١٥٦/١، والمساعد ١٤٦/١، وشرح ابن عقيل ١٥١/١، والمص ٨٣/١، والدر ٥٨/١، والتصريح ١٣٨/١، وشرح الأخونزي ١٦٦/١، ومعجم شواهد العربية ٥٠٩.

والأرض<sup>(١)</sup> أومقرنا به في تفصيل عموم شملها نحو: ﴿لَمَنَّهُمْ مِنَ يَمْسِي عَلَى بطنه، ومنهم من يمشي على رجلين، ومنهم من يمشي على أربع﴾<sup>(٢)</sup> و"ما" لما لا<sup>(٣)</sup> يعقل نحو: ﴿هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا﴾<sup>(٤)</sup>، أوله مع من يعقل نحو: ﴿سَخَّ اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٥)</sup>، ولصفات من يعقل نحو: ﴿مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾<sup>(٦)</sup> ولما أبيهم امرؤه، كقولك لئن رأى شيئا شاخصا: «رأيت ما رأيت».

و"ال" تستعمل للعاقل نحو: ﴿لَيْسَالِ الصَّادِقِينَ عَنْ صَدَقِهِمْ﴾<sup>(٧)</sup>، ولغيره نحو: ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا﴾<sup>(٨)</sup> ثم كل منهما مساو لما تقدم من الموصولات، مذكرها ومؤنثها، وتنبيه كل منهما وجعه.

- (١) لا يوجد في القرآن آية على الصورة التي جاءت في النسخين وهي ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمِنْ فِي الْأَرْضِ...﴾ بل للوجود قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾ بعض الآية ١٥ من سورة الرعد. وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَرَى أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمِنْ فِي الْأَرْضِ...﴾ الآية ١٨ من سورة الحج. وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذا الخطأ وقع فيه بعض شراح الألفية كالأخونزي ١٦٠/١، والشيخ محمد عبي الدين في تعليقه على شرح ابن عقيل ١٤٨/١، فلينبه إليه.
- (٢) من الآية ٤٥، من سورة النور.
- (٣) سقطت "لا" من: ب.
- (٤) من الآية ٢٩، من سورة البقرة.
- (٥) من الآية الأولى من سورتي الحشر والصف، وفي ب: ﴿سَخَّ اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾ وهي من الآية الأولى من سورة الحديد.
- (٦) من الآية ٣، من سورة النساء.
- (٧) من الآية ٨، من سورة الأحزاب، و"لم" لم تذكر ﴿عَنْ صَدَقِهِمْ﴾.
- (٨) الآية الأولى من سورة العاديات.

ومثلها "ذو"<sup>(١)</sup> الطائفة في الإطلاق على ذلك كله في المشهور من لغتهم، نحو: ٣٠-... .. وفي ذي حفرث وذو طوبى<sup>(٢)</sup> أي: التي، وبعضهم يقول موضع "التي" ذات.

حكى الفراء: «الفضل ذو فضلكم الله يُو، والكرامة ذات أكرمكم الله بُو»<sup>(٣)</sup> وموضع "اللاتي": ذات، كقوله:

٣١- جمعتها من آتني سوابق<sup>(٤)</sup> ذات ينهض بغير سائق<sup>(٥)</sup>

- (١) طيء تستعمل "ذو" بمعنى "الذي" و"التي" والمشهور عنهم بناؤها على الواو في كل أحولها من الرفع، والنصب، والجر، وإفرادها وتذكيرها.
- (٢) البيت لستان بن الفحل الطائي، وهو من الوافر والشاهد فيه "ذو" حيث استعملها في الموضعين اسما موصولا بمعنى "التي"، وقد أجراه على غير العاقل، ينظر: شرح ابن عيسى ١٤٧/٣، ٤٥/٨، والإنصاف ٣٨٤، وأوضح المسالك ١٥٤/١، وشرح ابن عقيل ١٥٠/١، والمجم ٨٤/١، والدرر ٥٩/١، والتصريح ١٣٧/١، وشرح الأخونزي ١٦٦/١، ومعجم شواهد العربية ٧٠.
- (٣) تنظر هذه الحكاية في: اللسان «باب ذا وذُو» ٣٤٨/٢٠، وأوضح المسالك ١٥٥/١، وشرح ابن عقيل ١٥١/١، والمساعد ١٤٦/١، والمجم ٨٤/١، والتصريح ١٣٨/١، وشرح الأخونزي ١٦٦/١.
- (٤) في ب: "طوارق"، والشاعر يصف إبله بأنها منتقاة من نوق سرعات السير لا يختصن إلى سائق يسوقهن، ومعنى "مواقق" في الرواية الثانية: سرعات يُمَرَّقُن كما يمرق السهم من الرمية.
- (٥) البيت من الرجز وهو لرؤبة بن الحجاج، ويروى: "مواقق" موضع سوابق، وهو ما أثبت في ملحقات ديوان الشاعر، ينظر: اللسان، باب ذا وذُو ٣٤٨/٢٠، وأوضح المسالك ١٥٦/١، والمساعد ١٤٦/١، وشرح ابن عقيل ١٥١/١، والمجم ٨٣/١، والدرر ٥٨/١، والتصريح ١٣٨/١، وشرح الأخونزي ١٦٦/١، ومعجم شواهد العربية ٥٠٩.

ثم الأشهر بناؤها على الضم، وبعضهم يعربها بما يعرب به "ذات" بمعنى صاحبة،  
وجمعها، كما أن منهم من يعرب "ذو" بما يعرب به إذا كان بمعنى: صاحب، فيقول:  
«رَسَى» <sup>(١)</sup> ذُو عَزٍّ ذَا عَتَدَى يَزِيْ أَجْرَى دَمًا ولا يختص العاقل.  
ومثل ما "ذا" بعد ما استفهام أو "مَنْ" إذا لم تلغ في الكلام  
تستعمل "ذا" بعد "ما" أو "مَنْ" الاستفهاميتين، مثل: "ما" في الوقوع  
موقع "الذي" والتي "وفروعها، نحو: ﴿مَاذَا يَنْفِقُونَ﴾ <sup>(٢)</sup> وقوله:  
٣٢- ... .. فمن ذا يعزّي الحزينا <sup>(٣)</sup>  
وإنما تقدر موصولية <sup>(٤)</sup> إذا لم تلغ <sup>(٥)</sup>، فلو ألغى وأعمل ما بعده في  
الاستفهام فأبدل منه، أو <sup>(٦)</sup> أجيب بالنصب كقولك: ماذا صنعت؟ أخيراً؟  
وكتراءة <sup>(٧)</sup> من نصب <sup>(٨)</sup> ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ <sup>(٩)</sup> بعد ﴿مَاذَا يَنْفِقُونَ﴾ <sup>(١٠)</sup> لم  
يكن موصولا.

- (١) سقط "رمى" من: ب. (٢) من الآية ٢١٩، من سورة البقرة.
- (٣) البيت لأمية بن أبي الصلت، وهو من المتقارب، والبيت بتمامه:  
ألا إن قلبي لدى الطاعنين حزين فمن ذا يعزّي الحزينا  
والشاهد منه: وقوع "ذا" اسما موصولا بمعنى "الذي".  
ينظر البيت في: أوضح المسالك ١/١٦١، والتصريح ١/١٣٩، وديوانه ٦٣،  
ومعجم شواهد العربية ٣٩٠.
- (٤) في ب: "موصوليتها".
- (٥) في أ: "يلغ".
- (٦) في ب: "وأجيب".
- (٧) قرأ أبو عمرو بالرفع، والباقون بالنصب، ينظر النشر ٢/٢٢٧، والبدور الزاهرة  
٤٧، واللمحة ١٣٤، والروائي في شرح الشاطبية ٢١٩، والمهذب ١/٩١.
- (٨) في أ: "نصب" موضع "نصب"، وهو تحريف.
- (٩) من الآية ٢١٩، من سورة البقرة. (١٠) من الآية ٢١٩، من سورة البقرة.

وكلها يلزم بعده صلة على ضمير لائق مشتملة  
أي جميع <sup>(١)</sup> الموصولات لا بد أن يأتيها صلة متأخرة عنها، لما سبق  
من أن تعريفها بصلاتها، وهو لازم لها، فأتبع ذلك لزوم صلاتها، ولا بد أن  
تشتمل الصلة على ضمير يسمى "العائد" لائق بالموصول، أي مطابق له في  
الإفراد وضميه، وفي التذكير وضمه، نحو: ﴿والذي جاء بالصدق﴾ <sup>(٢)</sup>  
﴿والتي أحصنت فرجها﴾ <sup>(٣)</sup> ﴿أرنا اللذين أضلنا﴾ <sup>(٤)</sup> ﴿إن الذين  
قالوا﴾ <sup>(٥)</sup> ﴿واللاني يأتين الفاحشة﴾ <sup>(٦)</sup> العائد مضمّر في: "جاء" و"  
"أحصنت" و"الأنف" من أضلنا <sup>(٧)</sup>، و"الواو" من قالوا، و"النون" من يأتي.  
وجملة أو شبهها الذي وصل به كـ "مَنْ" عندي الذي ابنه كفل  
صلة الموصول إما جملة، وشرطها: أن تكون خبرية اسمية كانت نحو:  
«الذي ابنه كفل» وقوله: [في سورة المؤمنون] <sup>(٨)</sup>: ﴿إن الذين هم من خشية  
ربهم مشفقون﴾ <sup>(٩)</sup> أو فعلية وهو الأكثر نحو: ﴿والذين يمسكون  
بالكتاب﴾ <sup>(١٠)</sup> وإما شبيهة بالجملة، وهو الظرف كـ "مَنْ عندي"

- (١) في كلتا النسختين: "جميع"، وهو تحريف من الناسخ.
- (٢) من الآية ٢٣، من سورة الزمر. (٣) من الآية ٩١، من سورة الأنبياء.
- (٤) من الآية ٢٩، من سورة فصلت.
- (٥) من الآية ٤٤، من سورة فصلت، ومن الآية ١٣، من سورة الأحقاف.
- (٦) من الآية ١٥، من سورة النساء. (٧) في أ: "أو".
- (٨) في أ: "أضلا". (٩) ما بين المعقوفين ساقط من أ.
- (١٠) من الآية ٥٧، من سورة المؤمنون.
- (١١) من الآية ١٧٠، من سورة الأعراف.

ثم الأشهر بناؤها على الضم، وبعضهم يعربها بما يعرب به "ذات" بمعنى صاحبة،  
وجمعها، كما أن منهم من يعرب "ذو" بما يعرب به إذا كان بمعنى: صاحب، فيقول:  
«رَسَى» <sup>(١)</sup> ذُو عَزٍّ ذَا عَتَدَى يَزِيْ أَجْرَى دَمًا ولا يختص العاقل.  
ومثل ما "ذا" بعد ما استفهام أو "مَنْ" إذا لم تلغ في الكلام  
تستعمل "ذا" بعد "ما" أو "مَنْ" الاستفهاميتين، مثل: "ما" في الوقوع  
موقع "الذي" والتي "وفروعها، نحو: ﴿مَاذَا يَنْفِقُونَ﴾ <sup>(٢)</sup> وقوله:  
٣٢- ... .. فمن ذا يعزّي الحزينا <sup>(٣)</sup>  
وإنما تقدر موصولية <sup>(٤)</sup> إذا لم تلغ <sup>(٥)</sup>، فلو ألغى وأعمل ما بعده في  
الاستفهام فأبدل منه، أو <sup>(٦)</sup> أجيب بالنصب كقولك: ماذا صنعت؟ أخيراً؟  
وكتراءة <sup>(٧)</sup> من نصب <sup>(٨)</sup> ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ <sup>(٩)</sup> بعد ﴿مَاذَا يَنْفِقُونَ﴾ <sup>(١٠)</sup> لم  
يكن موصولا.

- (١) سقط "رمى" من: ب. (٢) من الآية ٢١٩، من سورة البقرة.
- (٣) البيت لأمية بن أبي الصلت، وهو من المتقارب، والبيت بتمامه:  
ألا إن قلبي لدى الطاعنين حزين فمن ذا يعزّي الحزينا  
والشاهد منه: وقوع "ذا" اسما موصولا بمعنى "الذي".  
ينظر البيت في: أوضح المسالك ١/١٦١، والتصريح ١/١٣٩، وديوانه ٦٣،  
ومعجم شواهد العربية ٣٩٠.
- (٤) في ب: "موصوليتها".
- (٥) في أ: "يلغ".
- (٦) في ب: "وأجيب".
- (٧) قرأ أبو عمرو بالرفع، والباقون بالنصب، ينظر النشر ٢/٢٢٧، والبدور الزاهرة  
٤٧، واللمحة ١٣٤، والروائي في شرح الشاطبية ٢١٩، والمهذب ١/٩١.
- (٨) في أ: "نصب" موضع "نصب"، وهو تحريف.
- (٩) من الآية ٢١٩، من سورة البقرة. (١٠) من الآية ٢١٩، من سورة البقرة.

وكلها يلزم بعده صلة على ضمير لائق مشتملة  
أي جميع <sup>(١)</sup> الموصولات لا بد أن يأتيها صلة متأخرة عنها، لما سبق  
من أن تعريفها بصلاتها، وهو لازم لها، فأتبع ذلك لزوم صلاتها، ولا بد أن  
تشتمل الصلة على ضمير يسمى "العائد" لائق بالموصول، أي مطابق له في  
الإفراد وضميه، وفي التذكير وضمه، نحو: ﴿والذي جاء بالصدق﴾ <sup>(٢)</sup>  
﴿والتي أحصنت فرجها﴾ <sup>(٣)</sup> ﴿أرنا اللذين أضلنا﴾ <sup>(٤)</sup> ﴿إن الذين  
قالوا﴾ <sup>(٥)</sup> ﴿واللاني يأتين الفاحشة﴾ <sup>(٦)</sup> العائد مضمّر في: "جاء" و"<sup>(٧)</sup>  
أحصنت" و"الأنف" من أضلنا <sup>(٨)</sup>، و"الواو" من قالوا، و"النون" من يأتي.  
وجملة أو شبهها الذي وصل به كـ "مَنْ" عندي الذي ابنه كفل  
صلة الموصول إما جملة، وشرطها: أن تكون خبرية اسمية كانت نحو:  
«الذي ابنه كفل» وقوله: [في سورة المؤمنون] <sup>(٩)</sup>: ﴿إن الذين هم من خشية  
ربهم مشفقون﴾ <sup>(١٠)</sup> أو فعلية وهو الأكثر نحو: ﴿والذين يمسكون  
بالكتاب﴾ <sup>(١١)</sup> وإما شبيهة بالجملة، وهو الظرف كـ "مَنْ عندي"

- (١) في كلتا النسختين: "جميع"، وهو تحريف من الناسخ.
- (٢) من الآية ٢٣، من سورة الزمر. (٣) من الآية ٩١، من سورة الأنبياء.
- (٤) من الآية ٢٩، من سورة فصلت.
- (٥) من الآية ٤٤، من سورة فصلت، ومن الآية ١٣، من سورة الأحقاف.
- (٦) من الآية ١٥، من سورة النساء. (٧) في أ: "أو".
- (٨) في أ: "أضلنا". (٩) ما بين المعقوفين ساقط من أ.
- (١٠) من الآية ٥٧، من سورة المؤمنون.
- (١١) من الآية ١٧٠، من سورة الأعراف.

﴿وَإِنَّ اللَّيْنَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾<sup>(١)</sup> والجذر<sup>(٢)</sup> والحرور نحو: ﴿قوله مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وكلٌّ منهما متعلق بفعل تقديره: استقر، أو نحوه.

وصفة صريحة "صلة" آل وكونها بمعرب الأفعال قلّ

اختصت "آل" من بين الموصولات بلزوم كون<sup>(٤)</sup> صلتها صفة صريحة،

أي<sup>(٥)</sup>: حالصة للوصفية كـ "ضارب" و "مقتول" و "سعيد"، أما ما غلب

استعماله في الإسمية من الصفات كـ "أبيض"<sup>(٦)</sup> و "أجرع"<sup>(٧)</sup> و "صاحب" فلا

يكون صلة لها، ووصلها بمعرب الأفعال -وهو للمضارع- قليل، نحو:

٣٣- ما أنت بالحكم الترضي حكومت<sup>(٨)</sup> ... ..

(١) من الآية ٢٠٦، من سورة الأعراف. (٢) في أ: "وجار" وهو تحريف.

(٣) من الآيتين ٢٦١٩، من سورتي الأنبياء والروم، وفي كلتا النسختين: ﴿قوله من

في السموات ومن في الأرض﴾ وهو تحريف في النسخ.

(٤) في أ: "كونها" وهو تحريف. (٥) في أ: "أو"، وهو تحريف.

(٦) الأبطح: في الأصل وصف لكل مكان منبطح، أي: منبس، ثم صار اسماً للأرض

المنبسقة القاموس "بطح" ٢٢٣/١.

(٧) الأجرع: في الأصل وصف لكل مكان مستو، ثم صار اسماً للأرض المستوية ذات

الزمل، التي لا تبت شيئا لحزوتها، القاموس "جرع" ١٢/٣.

(٨) هنا صدر بيت من البسيط للشاعر الفرزدق، وتماه قوله:

... .. ولا الأصيل ولا ذي السري والجندل

وموضع الشاهد فيه: "الترضى" حيث وصل "آل" بالفعل للمضارع.

ينظر شرح ابن عبيث<sup>(٩)</sup> ١٤٢/٢، والإنصاف ٥٢١/٢، ولوضح المسالك ١٦٥/١،

والشنور ص ٢٠، والمساعد ١٥٠/١، وشرح ابن عقيل ١٥٧/١، والمجمع

٨٥/١، والبر ٦١/١، والخزانة ٣٢/١، والتصريح ١٤٢/١، وشرح الأعموني

١٧٢/١، ومعجم شواهد العربية ٣١٣.

ولا يختص بالضرورة.<sup>(١)</sup>

"أي" كما وأعربت مالم تصف وصدر وصلها ضمير المخدّف

وبعضهم أعرب مطلقاً وفي ذا الخدّف آياً غير أي يقتضي

إن يُستطَلّ وَحَلَّ وإن لم يستطَلّ فإخدّف لزر وأبوا أن يختزل

إن صلح الباقي لوصل مكمل وإخدّف عندهم كثير منجلى

في عائد متصل إن انتصب بفعل أو وصف كمن نرجو يهب

"أي" من الموصولات إلا عند ثلث<sup>(٢)</sup> وهي بمنزلة "ما" في الإطلاق على

للفرد المذكور وأضداده، نحو: أكرم أيهم يأتيك أو تأتيتك<sup>(٣)</sup> أو يأتياك، أو

يأتونك، أو يأتيتك<sup>(٤)</sup>، لا في الاختصاص بما لا يعقل، وبعض<sup>(٥)</sup> العرب يُقرعها

(١) تبع الشارح الناطق وبعض الكوفيين القائلين بجواز ذلك في غير الضرورة،

والجمهور يرون أن ذلك خاص بالضرورة، ينظر مراجع الهامش السابق.

(٢) أنكر ثعلب بجي "أي" اسماً موصولاً، وقال: لا تكون إلا استفهاماً وحزاء، ينظر

المجمع ١٨٤/١، وفيه: وهو -أي ثعلب- محجوح بثبوت ذلك في لسان العرب

بنقل الثقات. ا.هـ.

وينظر: أوضح المسالك ١٥٠/١-١٥٣.

(٣) سقط "تأتيتك" من: أ.

(٤) لم يمتل الشارح للمثنى المؤنث، ويقال في التمثيل له: «أكرم أيهم تأتياك».

(٥) قال سيويه: «وسألت الخليل -رحمه الله- عن قولهم: «أيهن فلانة، وأيتهن

فلانة»، فقال: «إذا قلت: أي، فهو بمنزلة "كل"، لأن كلاً مذكر يقع للمذكر

والمؤنث، وهو أيضاً بمنزلة "بعض" فإذا قلت: أيهن فلانك أردت أن توثت

الاسم، كما أن بعض العرب فيما زعم الخليل -رحمه الله- يقول: "كلتهن

منطقة". ا.هـ. الكتاب ٤٠٧/٢.



﴿وَإِنَّ اللَّيْنَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾<sup>(١)</sup> والجذر<sup>(٢)</sup> والحرور نحو: ﴿قوله من في السموات والأرض﴾<sup>(٣)</sup>.

وكلّ منهما متعلق بفعل تقديره: استقر، أو نحوه.

وصفة صريحة "صلة" آل وكونها بمعرب الأفعال قلّ

اختصت "آل" من بين الموصولات بلزوم كون<sup>(٤)</sup> صلتها صفة صريحة،

أي<sup>(٥)</sup>: حالصة للوصفية كـ "ضارب" و "مقتول" و "سعيد"، أما ما غلب

استعماله في الإسمية من الصفات كـ "أبيض"<sup>(٦)</sup> و "أجرع"<sup>(٧)</sup> و "صاحب" فلا

يكون صلة لها، ووصلها بمعرب الأفعال - وهو للمضارع - قليل، نحو:

٣٣- ما أنت بالحكم الترضي حكومت<sup>(٨)</sup> ... ..

(١) من الآية ٢٠٦، من سورة الأعراف. (٢) في أ: "وجار" وهو تحريف.

(٣) من الآيتين ٢٦١٩، من سورتي الأنبياء والروم، وفي كلتا النسختين: ﴿قوله من

في السموات ومن في الأرض﴾ وهو تحريف في النسخ.

(٤) في أ: "كونها" وهو تحريف. (٥) في أ: "أو"، وهو تحريف.

(٦) الأبطح: في الأصل وصف لكل مكان منبطح، أي: منبس، ثم صار اسماً للأرض

المنبسقة القاموس "بطح" ٢٢٣/١.

(٧) الأجرع: في الأصل وصف لكل مكان مستو، ثم صار اسماً للأرض المستوية ذات

الزمل، التي لا تبت شيئا لحزوتها، القاموس "جرع" ١٢/٣.

(٨) هنا صدر بيت من البسيط للشاعر الفرزدق، وتماه قوله:

... .. ولا الأصيل ولا ذي السري والجندل

وموضع الشاهد فيه: "الترضى" حيث وصل "آل" بالفعل للمضارع.

ينظر شرح ابن عبيد<sup>(٩)</sup> ١٤٢/٢، والإنصاف ٥٢١/٢، ولوضح المسالك ١٦٥/١،

والشنور ص ٢٠، والمساعد ١٥٠/١، وشرح ابن عقيل ١٥٧/١، والمجمع

٨٥/١، والبر ٦١/١، والخزانة ٣٢/١، والتصريح ١٤٢/١، وشرح الأعموني

١٧٢/١، ومعجم شواهد العربية ٣١٣.

ولا يختص بالضرورة.<sup>(١)</sup>

"أي" كما وأعربت مالم تصف وصدر وصلها ضمير المخدّف

وبعضهم أعرب مطلقاً وفي ذا الخدّف آياً غير أي يقتضي

إن يُستطَلّ وَحْدُ وإن لم يستطَلّ فإلخدّف لزراً وأبوا أن يختزل

إن صلح الباقي لوصل مكمل وإلخدّف عندهم كثير منجلى

في عائد متصل إن انتصب بفعل أو وصف كمن نرجو يهب

"أي" من الموصولات إلا عند ثلث<sup>(٢)</sup> وهي بمنزلة "ما" في الإطلاق على

للفرد المذكور وأضداده، نحو: أكرم أيهم يأتيك أو تأتيك<sup>(٣)</sup> أو يأتيانك، أو

يأتونك، أو يأتيئك<sup>(٤)</sup>، لا في الاختصاص بما لا يعقل، وبعض<sup>(٥)</sup> العرب يُقرعها

(١) تبع الشارح الناطق وبعض الكوفيين القائلين بجواز ذلك في غير الضرورة،

والجمهور يرون أن ذلك خاص بالضرورة، ينظر مراجع الهامش السابق.

(٢) أنكر ثعلب بجي "أي" اسماً موصولاً، وقال: لا تكون إلا استفهاماً وحزاء، ينظر

المجمع ١٨٤/١، وفيه: وهو - أي ثعلب - محجوح بثبوت ذلك في لسان العرب

بنقل الثقات. ا.هـ.

وينظر: أوضح المسالك ١٥٠/١-١٥٣.

(٣) سقط "تأتيك" من: أ.

(٤) لم يمل الشارح للمثنى المؤنث، ويقال في التمثيل له: «أكرم أيهم تأتيانك».

(٥) قال سيبويه: «وسألت الخليل - رحمه الله - عن قولهم: «أيهن فلانة، وأتيهن

فلانة»، فقال: «إذا قلت: أي، فهو بمنزلة "كل"، لأن كلاً مذكر يقع للمذكر

والمؤنث، وهو أيضاً بمنزلة "بعض" فإذا قلت: أيهن فلانك أردت أن توثت

الاسم، كما أن بعض العرب فيما زعم الخليل - رحمه الله - يقول: "كلتهن

منطقة". ا.هـ. الكتاب ٤٠٧/٢.

باعتبار التأنيث، والثنية، والجمع، فيقول: "أَيْتَهُمْ يَأْتِيكَ" و "أَيْتَهُمْ يَأْتُونُكَ"، وهي معربة من بين الموصولات، لما اختصت به من لزوم الإضافة إلى المفرد لفظاً أو تقديرًا، وشرط إعرابها عند سيويه: أن تقطع عن الإضافة، أو تضاف غير مخذوف صدر صلتها، فلو أضيفت لفظاً، مع<sup>(١)</sup> حذف صدر صلتها بنيت على الضم<sup>(٢)</sup>، نحو: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾<sup>(٣)</sup> وبعضهم<sup>(٤)</sup> يعربها مطلقاً في الأحوال كلها، كما قرأ بعضهم<sup>(٥)</sup>: "أَيْتَهُمْ"، ثم حذفت العائد الواقع صدر الصلة [جائز في صلة "أَيٍّ" مطلقاً، وغير أيٍّ من

(١) في: أ: "أو" موضع "مع" وهو تحريف.

(٢) ينظر الكتاب لسيويه ٤٠١/٢، وما بعدها.

(٣) من الآية ٦٩، من سورة مريم.

والشاهد فيها: "أَيْتَهُمْ" حيث بنيت عند إضافتها وحذفت صدر صلتها.

(٤) هم الكوفيون ووافقهم -من البصريين- الخليل ويونس، نظراً للمسألة في التبصرة ٥٢٢/١-٥٢٣، والمفصل وشرح ابن يعيش ١٤٥/٣، والإنصاف ٧٠٩/٢-٧١٦، وشرح الكافية ٥٧/٢، وأوضح المسالك ١٥٠/١-١٥٣، وشرح ابن عقيل ١٦١/١-١٦٥، والمص ٨٤/١، والتصريح ١٣٦/١، وشرح الأثوني ١٧٣/١.

(٥) قال سيويه: «وجدنا هارون أن ناساً -وهم الكوفيون- يقرؤونها: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾، وهي لغة جيدة، ونصوبها كما جروها حين قالوا: امرر على أيُّهم أفضل... إلخ»، الكتاب ٣٩٩/٢. وفي مختصر ابن خالويه: قرأ بها معاذ بن مسلم المراء، وطلحة بن مصرف ص ٨٦ وقال المكبري: «يقرأ بالنصب -يعني: أيُّهم- شاذاً؛ إملاء ما سن به الرحمن ١١٥/٢.

للموصلات يتبع آياً في حذف عائد الواقع صدرًا للصلة<sup>(١)</sup> لكن بشرطين: أحدهما: طول الصلة نحو: جاءني الذي ضاربٌ عمراً، أي هو، فإن لم تطل الصلة، فالحذف نذر، أي قليل، ومنه قراءة بعضهم: ﴿ثُمَّ أَمَّا عَلَى السَّيِّئِ أَحْسَنُ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله:

٣٤- من يُعْنِ بالحمد لم ينطق بحماسة<sup>(٣)</sup> ... ..

الثاني: أن يكون غير العائد مفرداً كما مثل، فلو كان جملة أو شيئاً بالجملة نحو: «جاءني الذي هو يضرب أحاه»، و<sup>(٤)</sup> التي هي عندك» لم يحذف الحذف لصلحية غير العائد، لأن يكون صلة كاملة، فلا يكون هناك دليل على الحذف.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) بعض الآية ١٥٤، من سورة الأنعام، وهذه القراءة بضم "أحسن" وهي قراءة يحيى بن يعمر، وهي من شواذ القراءات. ينظر المختص ٢٣٤/١. والشاهد منها: "أحسن" حيث حذف العائد مع كونه مرفوعاً بالابتداء ولم تطل به الصلة.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط لشاعر مجهول، وعجزه:

... .. ولا يحد عن سبيل الحمد والكرم

ويروى «عن سبيل الخلم» موضع: «عن سبيل الحمد»، ومحل الشاهد فيه قوله: «ثُمَّ أَمَّا سَقَةَ» حيث حذف العائد إلى الاسم للموصول من جملة الصلة مع كونها ذا العائد مرفوعاً بالابتداء، ولم تطل به الصلة، وينظر البيت في: أوضح المسالك ١٦٨/١، وشرح ابن عقيل ١٦٦/١، والمص ٩٠/١، والدرر ٦٩/١، والتصريح ١٤٤/١، وشرح الأثوني ١٧٧/١، ومجموع شواهد العربية ٣٦٨.

(٤) سقط "الواو" من: ب.

باعتبار التأنيث، والثنية، والجمع، فيقول: "أَيْتَهُمْ يَأْتِيكَ" و "أَيْتَهُمْ يَأْتُونُكَ"، وهي معربة من بين الموصولات، لما اختصت به من لزوم الإضافة إلى المفرد لفظاً أو تقديرًا، وشرط إعرابها عند سيويه: أن تقطع عن الإضافة، أو تضاف غير مخذوف صدر صلتها، فلو أضيفت لفظاً، مع<sup>(١)</sup> حذف صدر صلتها بنيت على الضم<sup>(٢)</sup>، نحو: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدَّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَذَابًا﴾<sup>(٣)</sup> وبعضهم<sup>(٤)</sup> يعربها مطلقاً في الأحوال كلها، كما قرأ بعضهم<sup>(٥)</sup>: "أَيْتَهُمْ"، ثم حذفت العائد الواقع صدر الصلة [جائز في صلة "أَيَّ" مطلقاً، وغير أيّ من

(١) في: أ: "أو" موضع "مع" وهو تحريف.

(٢) ينظر الكتاب لسيويه ٤٠١/٢، وما بعدها.

(٣) من الآية ٦٩، من سورة مريم.

والشاهد فيها: "أَيْتَهُمْ" حيث بنيت عند إضافتها وحذفت صدر صلتها.

(٤) هم الكوفيون ووافقهم -من البصريين- الخليل ويونس، نظراً للمسألة في التبصرة ٥٢٢/١-٥٢٣، والمفصل وشرح ابن يعيش ١٤٥/٣، والإنصاف ٧٠٩/٢-٧١٦، وشرح الكافية ٥٧/٢، وأوضح المسالك ١٥٠/١-١٥٣، وشرح ابن عقيل ١٦١/١-١٦٥، والمص ٨٤/١، والتصريح ١٣٦/١، وشرح الأثيري ١٧٣/١.

(٥) قال سيويه: «وجدنا هارون أن ناساً -وهم الكوفيون- يقرؤونها: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدَّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَذَابًا﴾، وهي لغة جيدة، ونصّبوها كما جروها حين قالوا: امرر على أيهم أفضل... إلخ»، الكتاب ٣٩٩/٢. وفي مختصر ابن خالويه: قرأ بها معاذ بن مسلم المراء، وطلحة بن مصرف ص ٨٦ وقال المكبري: «يقرأ بالنصب -يعني: أيهم- شاذاً؛ إملاء ما سن به الرحمن ١١٥/٢.

للموصلات يتبع آياً في حذف عائد الواقع صدرًا للصلة<sup>(١)</sup> لكن بشرطين: أحدهما: طول الصلة نحو: جاءني الذي ضاربٌ عمراً، أي هو، فإن لم تطل الصلة، فالحذف نذر، أي قليل، ومنه قراءة بعضهم: ﴿ثُمَّ أَمَّا عَلَى السَّيِّئِ أَحْسَنُ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله:

٣٤- من يُعْنِ بالحمد لم ينطق بحماسة<sup>(٣)</sup> ... ..

الثاني: أن يكون غير العائد مفرداً كما مثل، فلو كان جملة أو شيئاً بالجملة نحو: «جاءني الذي هو يضرب أحاه»، و<sup>(٤)</sup> التي هي عندك» لم يحذف الحذف لصلاحية غير العائد، لأن يكون صلة كاملة، فلا يكون هناك دليل على الحذف.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) بعض الآية ١٥٤، من سورة الأنعام، وهذه القراءة بضم "أحسن" وهي قراءة يحيى بن يعمر، وهي من شواذ القراءات. ينظر المختص ٢٣٤/١. والشاهد منها: "أحسن" حيث حذف العائد مع كونه مرفوعاً بالابتداء ولم تطل به الصلة.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط لشاعر مجهول، وعجزه:

... .. ولا يحد عن سبيل الجسد والكريم

ويروى «عن سبيل الخلم» موضع: «عن سبيل الجسد»، ومحل الشاهد فيه قوله: "ثُمَّ أَمَّا سَقَةَ" حيث حذف العائد إلى الاسم للموصول من جملة الصلة مع كونها ذا العائد مرفوعاً بالابتداء، ولم تطل به الصلة، وينظر البيت في: أوضح المسالك ١٦٨/١، وشرح ابن عقيل ١٦٦/١، والمص ٩٠/١، والدرر ٦٩/١، والتصريح ١٤٤/١، وشرح الأثيري ١٧٧/١، ومعجم شواهد العربية ٣٦٨.

(٤) سقط "الواو" من: ب.

ولا يحذف من المرفوعات غير المبتدأ، وأما المنصوب فيكثر حذفه إذا كان متصلاً بفعل نحو: «من نرجو يهب» وكقولـه تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿وَاللّٰهُ يَعْلَمُ مَا تَكْتُمُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، أو وصف عامل عمل الفعل، نحو: ٣٥- ما الله موليك فضلًا فاحمدنه<sup>(٣)</sup> ... .. أي موليك، أما لو كان منفصلاً نحو: قام الذي إياه أردت، أو متصلاً بحرف نحو: «جاء الذي إنه عالم» لم يجر حذفه. كذلك حذف ما بوصفه خفيضاً كانت قاضٍ بعد أمرٍ عن قضى أي كذلك يكثر حذف العائد المخفوض بإضافة<sup>(٤)</sup> وصف صالح للعمل إليه كالأية التي أشار إليها<sup>(٥)</sup> للمصنف، وهي: قوله تعالى<sup>(٦)</sup>:

(١) لم يذكر في ب: "تعالى".

(٢) من الآية ٩٩، من سورة المائدة، ومن الآية ٢٩، من سورة النور، والشاهد فيها هو في: «تبدلون، تكتمون» حيث حذف العائد المنصوب للتصل، وذلك كثير.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه:

... .. فما لدى غيره نفع ولا ضرر  
ولم يعثر النحاة على اسم قائله، والشاهد فيه: «ما الله موليك» حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول، لأنه منصوب بالوصف، والتقدير: "موليكه"، ينظر البيت في: أوضح المسالك ١/١٦٩، وشرح ابن عقيل ١/١٦٩، والمجمع ١/٨٩، والتصريح ١/١٤٥، وشرح الأخواني ١/١٧٩، ومعجم شواهد العربية ١٦٣. (٤) في ب: "بالإضافة"، وهو تحريف.

(٥) في ب: «أشار المصنف إليها» موضع «أشار إليها للمصنف».

(٦) في ب: «لم يذكر ما بين القوسين».

﴿فَأَقْضِي مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾<sup>(١)</sup> أي: قاضيه. فلر خفض بإضافة<sup>(٢)</sup> اسم نحو: جاء الذي غلامه حسن، أو بإضافة وصف غير صالح للعمل لكونه ماضياً نحو: جاء الذي أنا أمسي مكرمه، لم يجر حذفه. كذلك الذي جرّ بما الموصول جرّ كمرّ بالذي مررت فهو يرّ كذا يكثر حذف العائد المجرور بحرف قد جرّ الموصول بمثله نحو: مررت بالذي مررت، أي: به، وكقولـه: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾<sup>(٣)</sup> فلو لم يكن الموصول [مجروراً نحو: جاء الذي مررت به أو كان<sup>(٤)</sup>] مجروراً بغير ما جرّبه العائد نحو: مررت بالذي يئسّ إليه، لم يجر الحذف، وقوله: ٣٦- ... .. وأيّ الدهر ذو لم يحسدوني<sup>(٥)</sup> نادر، إذ التقدير: فيه.

(١) من الآية ٧٢، من سورة طه.

(٢) في ب: "بالإضافة" موضع "بالإضافة"، وهو تحريف.

(٣) من الآية ٣٣، من سورة المؤمنون. (٤) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) هذا صدر بيت من الوافر، نسب إلى حاتم الطائي، وليس في ديوانه صدره:

ومن حسنة يجور عليّ قومي ... ..

البيت، والشاهد فيه قوله: «ذو لم يحسدوني» حيث حذف العائد إلى الموصول من جملة الصلة، وذلك شاذ، لأن الموصول أو الموصوف به لم يقع مجروراً بحرف مثل الحرف الذي جرّ العائد المحذوف المقدر بـ"فيه".

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١/١٧٥، والمساعد ١/١٥٣، والتصريح ١/١٤٧، وشرح الأخواني ١/١٨٢، ومعجم شواهد العربية ٤٠٧، وكثير من النحاة يجعل البيت قياسياً، لأن محل الشرط «سالم ينعين المحذوف» - كما في البيت- فإذا تعين جاز الحذف.

ولا يحذف من المرفوعات غير المبتدأ، وأما المنصوب فيكثر حذفه إذا كان متصلاً بفعل نحو: «من نرجو يهب» وكقولـه تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿وَاللّٰهُ يَعْلَمُ مَا تَكْتُمُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، أو وصف عامل عمل الفعل، نحو: ٣٥- ما الله موليك فضلًا فاحمدنه<sup>(٣)</sup> ... .. أي موليك، أما لو كان منفصلاً نحو: قام الذي إياه أردت، أو متصلاً بحرف نحو: «جاء الذي إنه عالم» لم يجر حذفه. كذلك حذف ما بوصفه خفيضاً كانت قاضٍ بعد أمرٍ عن قضى أي كذلك يكثر حذف العائد المخفوض بإضافة<sup>(٤)</sup> وصف صالح للعمل إليه كآلية النبي أشار إليها<sup>(٥)</sup> للمصنف، وهي: قوله تعالى<sup>(٦)</sup>:

(١) لم يذكر في ب: "تعالى".

(٢) من الآية ٩٩، من سورة المائدة، ومن الآية ٢٩، من سورة النور، والشاهد فيها هو في: «تبدون، تكتمون» حيث حذف العائد المنصوب للتصل، وذلك كثير.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه:

... .. فما لدى غيره نفع ولا ضرر  
ولم يعثر النحاة على اسم قائله، والشاهد فيه: «ما الله موليك» حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول، لأنه منصوب بالوصف، والتقدير: "موليكه"، ينظر البيت في: أوضح المسالك ١/١٦٩، وشرح ابن عقيل ١/١٦٩، والمجمع ١/٨٩، والتصريح ١/١٤٥، وشرح الأثيري ١/١٧٩، ومعجم شواهد العربية ١٦٣. (٤) في ب: "بالإضافة"، وهو تعريف.

(٥) في ب: «أشار المصنف إليها» موضع «أشار إليها للمصنف».

(٦) في ب: «لم يذكر ما بين القوسين».

﴿فَأَقْضِي مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾<sup>(١)</sup> أي: قاضيه. قلر خفض بإضافة<sup>(٢)</sup> اسم نحو: جاء الذي غلامه حسن، أو بإضافة وصف غير صالح للعمل لكونه ماضياً نحو: جاء الذي أنا أمسي مكرمه، لم يجر حذفه. كذلك الذي جرّ بما الموصول جرّ كمرّ بالذي مررت فهو يرّ كذا يكثر حذف العائد المجرور بحرف قد جرّ الموصول بمثله نحو: مررت بالذي مررت، أي: به، وكقولـه: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾<sup>(٣)</sup> قلر لم يكن الموصول [مجروراً نحو: جاء الذي مررت به أو كان<sup>(٤)</sup>] مجروراً بغير ما جرّبه العائد نحو: مررت بالذي يسلّ إليه، لم يجر الحذف، وقوله: ٣٦- ... .. وأيّ الدهر ذو لم يحسدوني<sup>(٥)</sup> نادر، إذ التقدير: فيه.

(١) من الآية ٧٢، من سورة طه.

(٢) في ب: "بالإضافة" موضع "بالإضافة"، وهو تعريف.

(٣) من الآية ٣٣، من سورة المؤمنون. (٤) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) هذا عجز بيت من الوافر، نسب إلى حاتم الطائي، وليس في ديوانه صدره:

ومن حسنة يجور عليّ قومي ... ..

البيت، والشاهد فيه قوله: «ذو لم يحسدوني» حيث حذف العائد إلى الموصول من جملة الصلة، وذلك شاذ، لأن الموصول أو الموصوف به لم يقع مجروراً بحرف مثل الحرف الذي جرّ العائد المحذوف المقدر بـ"فيه".

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١/١٧٥، والمساعد ١/١٥٣، والتصريح ١/١٤٧، وشرح الأثيري ١/١٨٢، ومعجم شواهد العربية ١/٤٠٧، وكثير من النحاة يجعل البيت قياسياً، لأن محل الشرط «سالم ينعين المحذوف» - كما في البيت- فإذا تعين جاز الحذف.

## المعرف بأداة التعريف

"أل" حرف تعريف أو اللام فقط. فتمط عرفت قل فيه التمسط الذي ذهب إليه المحققون أن مجموع "أل" هو المفيد للتعريف، وهو منهج الخليل وسيبويه، إلا أن الحمزة عند سيبويه زائدة، وأكثر المتأخرين على أن التعريف [بـ] اللام وحدها<sup>(١)</sup>، ثم هي في دلالتها على

(١) في تعيين المرفوع - بكسر الراء المهملة - أربعة مذاهب:

المذهب الأول: أنه "أل" برمتها، وهو منهج الخليل، ونظيرها من الأدوات «قد»، «هل»، «ول»، واستدل على ذلك بفتح همزتها، إذ لو كانت همزتها حمزة وصل لكانت مكسورة كما هو معروف في همزات الوصل.

كما استدل بالوقوف عليها وفصلها عن المرفوع بها عند الضرورة.

الثاني: أنه اللام وحدها، والألف زائدة، وإلى ذلك ذهب سيبويه في الكتاب، في «باب علة ما يكون عليه الكلم» وهو مع ذلك يرى أنها من الثاني الوضع.

المذهب الثالث: أنه الحمزة وحدها واللام زائدة للفرقة بين حمزة الاستفهام والحمزة للمعرفة، وعزاه الرضي إلى المبرد، فقال: «وذكر المبرد في كتاب "المشافي":

أن حرف التعريف الحمزة المفتوحة وحدها، وإنما ضم اللام إليها لئلا يشبه التعريف بالاستفهام».

من شرح الكافية ١٣١/٢، وكذلك فعل الأزهري في التصريح ١٤٨/١، ولكن قال محقق المتن «محمد عبد الخالق» ما نصه: «حديث المبرد عن "أل" إنما هو ترديد لما ذكره سيبويه... الخ» ٨٣/١، قلت: أما الكلام المبرد في اللغز فإنه موافق لما ذهب إليه سيبويه - كما أشار إلى ذلك محمد عبد الخالق - فقد قال المبرد: «ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف، وإنما زبدت على اللام لأن اللام منفصلة مما بعدها،

--

التعريف<sup>(٢)</sup> ثلاثة أقسام عهدية، وهي<sup>(٣)</sup>: ما علم مصحوبها بسبقه<sup>(٤)</sup> في الذكر، نحو: «كما أرسلنا إلى فرعون رسولا، فعصى فرعون الرسول»<sup>(٥)</sup> أو يحضروه نحو: «اليوم أكملت لكم دينكم [وأقمتم عليكم نعمتي]»<sup>(٦)</sup> أو باستحضار الذهن له نحو: «ولقد آتينا موسى الكتاب»<sup>(٧)</sup>.

وحسبة للعموم: وهي<sup>(٨)</sup> ما يصح أن تخلفها "كل" دون تجوز، نحو: «والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا...»<sup>(٩)</sup> أو<sup>(١٠)</sup> حسبة

(-) فجعلت معها اسما واحدا بمنزلة "قد" ٨٣/١، وينظر كلامه في: ١/٨٤-٢٢٨، وقد يفهم منه - في بعض المواضع - موافقه للخليل، كما في ٢/٣٢٢، فقد قال: «وكذلك ألف "ليم" إذا لحقتها ألف الاستفهام لم تخذف وثبتت، كما ثبتت مع الألف واللام اللتين للتعريف، في قولك: أأرجل».

الرابع: أنه اللام وحدها، وإليه ذهب بعض النحويين، تنظر المسألة في الكتاب ٤/٢٢٦، وشرح الكافية ١٣٠/٢-١٣١، وشرح الكافية الشافية ١/٣١٩، وأوضح المسالك ١/١٧٩، والمساعد ١/١٩٥-١٩٦، وشرح ابن عقيل ١/١٧٧، والتصريح ١/١٤٨، وشرح الأثيري ١/١٨٤-١٨٥.

(١) ما بينهما ساقط من: ب. (٢) في أ: "وهو".

(٣) في ب: "لسببه"، وهو تحريف. (٤) من الآية ١٦، من سورة المزمل.

(٥) من الآية ٣، من سورة المائدة، وما بين المعقوفين ليس في: ب.

(٦) من الآية ٨٧ من سورة البقرة، ومن الآية ١١٠ من سورة هود، ومن الآية ٤٩ من سورة المؤمنون، ومن الآية ٣٥ من سورة الفرقان، ومن الآية ٢٣ من سورة السجدة، ومن الآية ٤٥ من سورة فصلت. (٧) في أ: "وهو".

(٨) الأيتان الأولى والثانية وبعض الثالثة من سورة العصر.

(٩) في أ: "و" موضح: "أو".

## المعرف بأداة التعريف

"أل" حرف تعريف أو اللام فقط. فتمط عرفت قل فيه التمسط الذي ذهب إليه المحققون أن مجموع "أل" هو المفيد للتعريف، وهو منهج الخليل وسيبويه، إلا أن الحمزة عند سيبويه زائدة، وأكثر المتأخرين على أن التعريف [بـ] اللام وحدها<sup>(١)</sup>، ثم هي في دلالتها على

(١) في تعيين المرفوع - بكسر الراء المهملة - أربعة مذاهب:

المذهب الأول: أنه "أل" برمتها، وهو منهج الخليل، ونظيرها من الأدوات «قد»، «هل»، «ول»، واستدل على ذلك بفتح همزتها، إذ لو كانت همزتها حمزة وصل لكانت مكسورة كما هو معروف في همزات الوصل.

كما استدل بالوقوف عليها وفصلها عن المرفوع بها عند الضرورة.

الثاني: أنه اللام وحدها، والألف زائدة، وإلى ذلك ذهب سيبويه في الكتاب، في «باب علة ما يكون عليه الكلم» وهو مع ذلك يرى أنها من الثاني الوضع.

المذهب الثالث: أنه الحمزة وحدها واللام زائدة للفرقة بين حمزة الاستفهام والحمزة للمعرفة، وعزاه الرضي إلى المبرد، فقال: «وذكر المبرد في كتاب "المشافي":

أن حرف التعريف الحمزة المفتوحة وحدها، وإنما ضم اللام إليها لئلا يشبه التعريف بالاستفهام».

من شرح الكافية ١٣١/٢، وكذلك فعل الأزهري في التصريح ١٤٨/١، ولكن قال محقق المتن «محمد عبد الحائق» ما نصه: «حديث المبرد عن "أل" إنما هو ترديد لما ذكره سيبويه... الخ» ٨٣/١، قلت: أما الكلام المبرد في اللغز فإنه موافق لما ذهب إليه سيبويه - كما أشار إلى ذلك محمد عبد الحائق - فقد قال المبرد: «ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف، وإنما زبدت على اللام لأن اللام منفصلة عما بعدها،

--

التعريف<sup>(٢)</sup> ثلاثة أقسام عهدية، وهي<sup>(٣)</sup>: ما علم مصحوبها بسبقه<sup>(٤)</sup> في الذكر، نحو: «كما أرسلنا إلى فرعون رسولا، فعصى فرعون الرسول»<sup>(٥)</sup> أو يحضروه نحو: «اليوم أكملت لكم دينكم [وأقمتم عليكم نعمتي]»<sup>(٦)</sup> أو باستحضار الذهن له نحو: «ولقد آتينا موسى الكتاب»<sup>(٧)</sup>.

وحسبة للعموم: وهي<sup>(٨)</sup> ما يصح أن تختلفها "كل" دون تجوز، نحو: «والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا...»<sup>(٩)</sup> أو<sup>(١٠)</sup> حسبة

(-) فجعلت معها اسما واحدا بمنزلة "قد" ٨٣/١، وينظر كلامه في: ١/٨٤-٢٢٨، وقد يفهم منه - في بعض المواضع - موافقه للخليل، كما في ٢/٣٢٢، فقد قال: «وكذلك ألف "ليم" إذا لحقتها ألف الاستفهام لم تحذف وثبتت، كما ثبتت مع الألف واللام اللتين للتعريف، في قولك: أأرجل».

الرابع: أنه اللام وحدها، وإليه ذهب بعض النحويين، تنظر المسألة في الكتاب ٤/٢٢٦، وشرح الكافية ١٣٠/٢-١٣١، وشرح الكافية الشافية ١/٣١٩، وأوضح المسالك ١/١٧٩، والمساعد ١/١٩٥-١٩٦، وشرح ابن عقيل ١/١٧٧، والتصريح ١/١٤٨، وشرح الأثيري ١/١٨٤-١٨٥.

(١) ما بينهما ساقط من: ب. (٢) في أ: "وهو".

(٣) في ب: "لسببه"، وهو تحريف. (٤) من الآية ١٦، من سورة المزمل.

(٥) من الآية ٣، من سورة المائدة، وما بين المعقوفين ليس في: ب.

(٦) من الآية ٨٧ من سورة البقرة، ومن الآية ١١٠ من سورة هود، ومن الآية ٤٩ من سورة المؤمنون، ومن الآية ٣٥ من سورة الفرقان، ومن الآية ٢٣ من سورة

السجدة، ومن الآية ٤٥ من سورة فصلت. (٧) في أ: "وهو".

(٨) الأيتان الأولى والثانية وبعض الثالثة من سورة العصر.

(٩) في أ: "و" موضح: "أو".

(١٠) في أ: "و" موضح: "أو".

بمجرد بيان الحقيقة وهي: ما لا يصبح أن تخلّفها "كل" نحر: ﴿وجعلنا من الماء كل شيء حي﴾<sup>(١)</sup>

وقد تزايد لازماً كـ"اللّات" و"الّلين" ثم "اللّات" ولا حُظرار كـبنات الأوتير كذا وطبت النفس ياقين السّرى نجى الألف واللام زائدة غير مقصود بها التعريف، لكون ما هي فيه معرفة بدونها، كالأعلام والموصولات، أو لكونه غير قابل للتعريف كـ"التميز"<sup>(٢)</sup> والحال" ثم إذا زيدت انقسمت إلى لازمة، وذلك في ثلاثة مواضع، أحدها: ما قارنت نقله من الأعلام كـ"اللّات والعزى" أو أرتجاله كـ"السّمّوال والسّبع"، والثاني: ما دخلت عليه من [الموصولات، كـ"الذي" و"الذين" و"التي" و"التي"، الثالث: ما دخلت عليه من] أسماء الإشارة كـ"الآن".

ورأى عارضة للضرورة كـ"بنات الأوتير"<sup>(٣)</sup> -علم لنوع من الكمّاة ردى- ومثله:

(١) من الآية ٣٠، من سورة الأنبياء.

(٢) هنا عند البصريين، وأما الكوفيون فلا يرون بأساً في كون التمييز معرفة.

(٣) تنظر المسألة في: الكتاب ٢٠٥/١، وللمقتضب ٣٢/٣، والأصول ٢٢٣/١، والتبصرة ٣١٦/١، وشرح ابن عيسى ٧٠/٢، وشرح الكافية ٢٢٣/١، والتسهيل ١١٥، والتصريح ١٥١/١.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) أي في قول الشاعر:

ولقد جنيتك أكثراً وعسقلنا ولقد نهيتك عن بنات الأوتير

٣٧- يَأْعَدُّ أَمَّ الْعَمْرُو عَنْ أَسْبَهِهَا<sup>(١)</sup> ... ..  
وكدخولها على التمييز في قوله:

٣٨- ... ..  
صلدت وطبت نفس ياقين عن عمرو<sup>(٢)</sup>  
وبعض الأعلام عليه دخلاً للمح ما قد كان عنه نقلاً  
كالخارث والفضل والنعمان فلنكرُذا وحذفه بيّان  
هذا -أيضاً- من أقسام الزائدة، وهي: التي يعبر عنها بأنها دخلت للمح

(١) هنا صدر بيت من الرجز لأبي النجم، وعجزه:

... ..  
حركات أبواب على قصورها  
والشاهد فيه: زيادة الألف واللام في (العمر) وهو علم، للضرورة الشعرية لا للتعريف إذ لا يجتمع معرفتان -يكسر الراء المهملة مشددة- على معرف واحد.  
ينظر البيت في: المختضب ٤٩/٤، وشرح ابن عيسى ٤٤/١، والإنصاف ٣١٧/١، وشرح الجمل ٢٨٢/٢، واللسان "وبر" ١٣٣/٧، والمغني الشاهد ٧٣، وأوضح المسالك ١٨١/١، والمساعد ١٩٨/١، والمفهم ٨٠/١، والدرر ٥٣/١، والتصريح ٩٤/١، ومعجم الشواهد ٤٨٣.

(٢) هنا عجز بيت من الطويل لرشيد -وقيل: راشد- بن شهاب البشكري، وصدره

رايتك كما أن عرفت وجوهنا ... ..  
وبروي: "جلادنا" موضع: "وجوهنا"، والشاهد فيه: قوله: "وطبت النفس" حيث أدخل الألف واللام على التمييز الذي يجب له التنكير للضرورة الشعرية، عند البصريين.

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٣٢٤/١، وأوضح المسالك ١٨١/١، وشرح ابن عقيل ١٨٢/١، والمفهم ٨٠/١، والتصريح ١٥١/١، وشرح الأغوني ١٩٠/١، ومعجم شواهد العربية ١٧٣.



نحذف بيان الحقيقة وهي: ما لا يصح أن تخلّفها "كل" نحر: ﴿وجعلنا من الماء كل شيء حي﴾<sup>(١)</sup>

وقد تزايد لازماً كـ"اللّات" و"الّلين" ثم "اللّات" ولا حصرار كـبنات الأوتير كذا وطبت النفس ياقين السرى نجى الألف واللام زائدة غير مقصود بها التعريف، لكون ما هي فيه معرفة بدونها، كالأعلام والموصولات، أو لكونه غير قابل للتعريف كـ"التميز"<sup>(٢)</sup> والحال" ثم إذا زيدت انقسمت إلى لازمة، وذلك في ثلاثة مواضع، أحدها: ما قارنت نقله من الأعلام كـ"اللّات والعزى" أو أرتجاله كـ"السّمّوال واليسع"، والثاني: ما دخلت عليه من [الموصولات، كـ"الذي" و"الذين" و"التي" و"اللاتي"، الثالث: ما دخلت عليه من] أسماء الإشارة كـ"الآن".

ورأى عارضة للضرورة كـ"بنات الأوتير"<sup>(٣)</sup> -علم لنوع من الكمّاة ردى- ومثله:

(١) من الآية ٣٠، من سورة الأنبياء.

(٢) هنا عند البصريين، وأما الكوفيون فلا يرون بأساً في كون التمييز معرفة.

(٣) تنظر المسألة في: الكتاب ٢٠٥/١، وللمقتضب ٣٢/٣، والأصول ٢٢٣/١، والتبصرة ٣١٦/١، وشرح ابن عيسى ٧٠/٢، وشرح الكافية ٢٢٣/١، والتسهيل ١١٥، والتصريح ١٥١/١.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) أي في قول الشاعر:

ولقد جنيتك أكثراً وعسقلنا ولقد نهيتك عن بنات الأوتير

٣٧- يَأْعَدُّ أُمُّ الْعَمْرِو عَنْ أَسْبَهِهَا<sup>(١)</sup> ... ..  
وكدخولها على التمييز في قوله:

٣٨- ... ..  
صلدت وطبتّ نفس ياقين عن عمرو<sup>(٢)</sup>  
وبعض الأعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلاً  
كالخارث والفضل والنعمان فلنكرُذا وحذفه بيّان  
هذا -أيضاً- من أقسام الزائدة، وهي: التي يعبر عنها بأنها دخلت للمح

(١) هنا صدر بيت من الرجز لأبي النجم، وعجزه:

... ..  
حركات أبواب على قصورها  
والشاهد فيه: زيادة الألف واللام في (العمرى) وهو علم، للضرورة الشعرية لا للتعريف إذ لا يجتمع معرفتان -يكسر الراء المهملة مشددة- على معرف واحد.  
ينظر البيت في: المختضب ٤٩/٤، وشرح ابن عيسى ٤٤/١، والإنصاف ٣١٧/١، وشرح الجمل ٢٨٢/٢، واللسان "وبر" ١٣٣/٧، والمغني الشاهد ٧٣، وأوضح المسالك ١٨١/١، والمساعد ١٩٨/١، والمفهم ٨٠/١، والدرر ٥٣/١، والتصريح ٩٤/١، ومعجم الشواهد ٤٨٣.

(٢) هنا عجز بيت من الطويل لرشيد -وقيل: راشد- بن شهاب البشكري، وصدره

رايتك كما أن عرفت وجوهنا ... ..  
وبروى: "جلادنا" موضع: "وجوهنا"، والشاهد فيه: قوله: "وطبت النفس" حيث أدخل الألف واللام على التمييز الذي يجب له التنكير للضرورة الشعرية، عند البصريين.

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٣٢٤/١، وأوضح المسالك ١٨١/١، وشرح ابن عقيل ١٨٢/١، والمفهم ٨٠/١، والتصريح ١٥١/١، وشرح الأغوني ١٩٠/١، ومعجم شواهد العربية ١٧٣.

الصفة، فإن العلم المنقول مما يقبل "أل" يكثر دخول "أل" عليه إن كان صفة كحارث، وضحك، وعباس، وحسن، وحسين، ويقال إن كان مصدرًا كالفضل، وأقل منه: ما كان اسم عين، كالنعمان والليث<sup>(١)</sup> وقد أشار إلى الإكواع الثلاثة.

ثم حذف هذه الألف واللام وذكرها جاثزان على السواء، فنقول: جاء عباس والعباس، ورأيت فضلًا والفضل، وحذنتي الليث وليث.

وقد يصير علمًا بالغلبة مضافًا أو مصحوبًا<sup>(٢)</sup> "أل" كالعقبة ما عرّف بالإضافة أو بالألف واللام، قد يغلب على بعض ما يصح إطلاقه عليه فيصير علمًا، كـ"ابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير" فإن كلاً منها خاصٌّ بـ"عبد الله" من بين إخوته، وكذلك المدينة، والبيت، والعقبة، والتحصن، خاصة بـ"طية" و"الكعبة" و"عقبة منى" -إذا قيلت في أحكام الحج- والثريا.

وحذف "أل" ذي إن تاد أو تضاف أوجب وفي غيرهما قد تنحذف "أل" التي صار ما دخلت عليه علمًا بالغلبة، يجب حذفها إذا نودي ما هي فيه<sup>(٣)</sup> نحو: "يا أعشى" أو أضيف كـ"بيت الله" وفي غير النداء والإضافة لا يحذف إلا قليلًا، نحو "هذا عيوث طالعًا"<sup>(٤)</sup>. وقوله:

(١) سقط "فيه" من: أ.

(٢) هذا من كلام العرب، والأصل: "العيوق" وهو: اسم نجم، والشاهد فيه: حذف الألف واللام منه وتقدير وجودهما في الشيء، فهو باق على تعريفه، والحذف هنا شاذ، والمعروف أن ذلك لا يكون إلا في حال النداء.

ينظر لسان العرب: "عوق" ١٥٣/١٢، وأوضح للسالك ١٨٤/١، وشرح ابن عقيل ١٨٦/١، وشرح الأعمشوني ١٩٤/١.

٣٩- سريتنا ونجم قد أضاء<sup>(١)</sup> ...

### الابتداء

وهو<sup>(٢)</sup> تجريد ما يصح الإسناد إليه من<sup>(٣)</sup> العوامل اللفظية غير الزائدة للإسناد إليه والمبتدأ هو ذلك الجرد.

مبتدأ زيد وعاذر خبر إن قلت زيد عاذر من اعتلر المبتدأ<sup>(٤)</sup>: ما كان كزيد من قولك: "زيد عاذر"، في كونه اسمًا مجردًا عن العوامل اللفظية، مستندًا إليه خبره، ومثله: «والله سمع عليم»<sup>(٥)</sup> ويقع غير الاسم مبتدأ لتأوله بالاسم نحو: «وأن تصوموا خير لكم»<sup>(٦)</sup> وكذا دخول

(١) هذا بعض بيت من الطويل، وقائله غير معروف، وقامه. قوله:

... ... فمد بها عيناك أحنسى ضوؤه كل شارق  
والشاهد منه قوله: "ونجم" حيث حذف "أل" منه وهو علم بها، وذلك قليل، كما قال الشارح. وينظر البيت في: اللغنى، الشاهد: ٨٤٨، وشرح ابن عقيل: ٢٢١/١، وألمع ١٠١/١، والدرر ٧٦/١، وشرح الأعمشوني ٢١٧/١، ومعجم شواهد العربية ٢٥١.

(٢) سقط "هو" من: أ. (٣) في أ: "عن".

(٤) في ب: "الابتداء" موضع "المبتدأ" وهو تعريف.

(٥) من الآية ٢٢٤، ٢=٢: من سورة البقرة: ومن الآية ١٢١، ٣٤ من سورة آل عمران، ومن الآية ٩٨، ١٠٣ من سورة التوبة، ومن الآية ٢١، ٦٠ من سورة النور.

(٦) من الآية ١٨٤، من سورة البقرة، والشاهد فيها هو: «أن تصوموا» وهو عبارة عن "أن" المصدرية، والفعل المضارع، فأول الجميع بمصدر تقديره "صيامكم".

الصفة، فإن العلم المنقول مما يقبل "أل" يكثر دخول "أل" عليه إن كان صفة كحارث، وضحك، وعباس، وحسن، وحسين، ويقال إن كان مصدرًا كالفضل، وأقل منه: ما كان اسم عين، كالنعمان والليث<sup>(١)</sup> وقد أشار إلى الإكواع الثلاثة.

ثم حذف هذه الألف واللام وذكرها جاثزان على السواء، فنقول: جاء عباس والعباس، ورأيت فضلًا والفضل، وحذنتي الليث وليث.

وقد يصير علمًا بالغلبة مضافًا أو مصحوبًا<sup>(٢)</sup> "أل" كالعقبة ما عرّف بالإضافة أو بالألف واللام، قد يغلب على بعض ما يصح إطلاقه عليه فيصير علمًا، كـ"ابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير" فإن كلاً منها خاصٌّ بـ"عبد الله" من بين إخوته، وكذلك المدينة، والبيت، والعقبة، والتحصن، خاصة بـ"طية" و"الكعبة" و"عقبة منى" -إذا قيلت في أحكام الحج- والثريا.

وحذف "أل" ذي إن تاد أو تضاف أوجب وفي غيرهما قد تنحذف "أل" التي صار ما دخلت عليه علمًا بالغلبة، يجب حذفها إذا نودي ما هي فيه<sup>(٣)</sup> نحو: "يا أعشى" أو أضيف كـ"بيت الله" وفي غير النداء والإضافة لا يحذف إلا قليلًا، نحو "هذا عيوث طالعًا"<sup>(٤)</sup>. وقوله:

(١) سقط "فيه" من: أ.

(٢) هذا من كلام العرب، والأصل: "العيوق" وهو: اسم نجم، والشاهد فيه: حذف الألف واللام منه وتقدير وجودهما في الشيء، فهو باقٍ على تعريفه، والحذف هنا شاذ، والمعروف أن ذلك لا يكون إلا في حال النداء.

ينظر لسان العرب: "عوق" ١٥٣/١٢، وأوضح للسالك ١٨٤/١، وشرح ابن عقيل ١٨٦/١، وشرح الأعمشوني ١٩٤/١.

٣٩- سريتنا ونجم قد أضاء<sup>(١)</sup> ... ..

### الابتداء

وهو<sup>(٢)</sup> تجريد ما يصح الإسناد إليه من<sup>(٣)</sup> العوامل اللفظية غير الزائدة للإسناد إليه والمبتدأ هو ذلك المجرّد.

مبتدأ زيد وعاذر خبر إن قلت زيد عاذر من اعتلر المبتدأ<sup>(٤)</sup>: ما كان كزيد من قولك: "زيد عاذر"، في كونه اسمًا مجردًا عن العوامل اللفظية، مستندًا إليه خبره، ومثله: «والله سمع عليم»<sup>(٥)</sup> ويقع غير الاسم مبتدأ لتأوله بالاسم نحو: «وأن تصوموا خير لكم»<sup>(٦)</sup> وكذا دخول

(١) هذا بعض بيت من الطويل، وقائله غير معروف، وقامه. قوله:

... .. فمدّ بنا عيناك أحنس ضوؤه كل شارق  
والشاهد منه قوله: "ونجم" حيث حذف "أل" منه وهو علم بها، وذلك قليل، كما قال الشارح. وينظر البيت في: اللغز، الشاهد: ٨٤٨، وشرح ابن عقيل: ٢٢١/١، وألمع ١٠١/١، والدرر ٧٦/١، وشرح الأعمشوني ٢١٧/١، ومعجم شواهد العربية ٢٥١.

(٢) سقط "هو" من: أ. (٣) في أ: "عن".

(٤) في ب: "الابتداء" موضع "المبتدأ" وهو تعريف.

(٥) من الآية ٢٢٤، ٢=٢: من سورة البقرة: ومن الآية ١٢١، ٣٤ من سورة آل عمران، ومن الآية ٩٨، ١٠٣ من سورة التوبة، ومن الآية ٢١، ٦٠ من سورة النور.

(٦) من الآية ١٨٤، من سورة البقرة، والشاهد فيها هو: «أن تصوموا» وهو عبارة عن "أن" المصدرية، والفعل المضارع، فأول الجميع بمصدر تقديره "صيامكم".

العامل الواصل عليه لا يخرج<sup>(١)</sup> عن كونه مبتداً نحو: «**هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ**»<sup>(٢)</sup>، و «**يَحْسِبُكَ زَيْدٌ**».

وأول مبتداً والثاني فاعل اغنى في أسرارِ دان؟  
وقس، وكاستفهام النفي وقد يجوز، نحو: «**فَاتَزَّ أَوَّلُ الرَّشْدِ**»  
والإنسان مبتداً وهذا الوصف خبر إن في ميمى الأفراد طبقاً استقر  
من المبتدأ نوع يستغنى بإسناده إلى الفاعل عن إسناد الخبر إليه، وهو  
كل وصف رافع لظاهر<sup>(٣)</sup> اكتفى به، معتمد<sup>(٤)</sup> على استفهام نحو: «**أَسَارِ دَانَ؟**»

(١) في ب: "من" موضع "عن".

(٢) من الآية ٣، من سورة فاطر، والشاهد منها هو: "من خالق" حيث دخل عامل الجبر "من" - وهو: صلة - على المبتدأ، وهو "خالق" فلم يك ذلك مخرجاً له عن كونه مبتداً.

(٣) أي سواء كان ذلك الفاعل الظاهر من الضمائر نحو: «أذهاب أتما؟»، أو من غير الضمائر نحو: «أقام الزيدان؟» خلافاً للكوفيين في الضمير المنفصل المرفوع بالوصف، فإنهم لا يميزون فيه إلا المطابقة نحو: «أقامان أتما؟».

قالوا: «لأن الوصف إذا رفع الفاعل الساد مسدداً للخبر، جرى مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل منه الضمير، وقد رد عليهم بالسماح، كاليتم الذي ذكره الشارح: خليلي ما وافى بعهدي أتما... الخ». تنظر المسألة في: شرح الكافية ٨٧/١، وشرح الكافية الشافية ٣٣٢/١، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٠٤/١، والمجمع ٩٤/١.

(٤) درج الشارح على مذهب جمهور البصريين في هذا، ولم يشترط الكوفيون اعتماد الوصف على نفي أو استفهام، ووافقه على ذلك الأعفش، وقد عد ذلك سيوياً قبيحاً ولم يمنعه، وعبرة ابن مالك في الألفية --

ويقال عليه نحو: «**هَلْ مَضْرُوبٌ غِلْمَانُكَ**» وما طاعم أهلك، أو نفي، نحو: ٤٠ - خليلي ما وافى بعهدي أتما إذا لم تكونا لي على من أقطع<sup>(١)</sup>  
فلو كان غير وصف، نحو: "نزالي" أو وصفا رافعاً للضمير، نحو: "أقامون إخوانك"<sup>(٢)</sup> أو لظاهر غير مكثف به، نحو: "أقام أبواه زيد" أو لم يعتمد على ما ذكر<sup>(٣)</sup>، لم يدخل في هذا الحكم، وقد يعمل بذلك ما لم يعتمد، كقولك: «**فَاتَزَّ أَوَّلُ الرَّشْدِ**».

ومطلبه:

(١) تشعر بجوازه حيث قال: «وقد يجوز نحو: فاتز أولو المرشد».

تنظر المسألة والخلاف فيها في: الكتاب ١٢٧/٢، وشرح الكافية للرضي ٨٧/١، وشرح الكافية الشافية ٣٣٢/١، المساعد ٢٠٤/١، والمجمع ٩٤/١.

(٢) سقط الشطر الثاني من: أ.

والبيت من الطويل، ولم يوقف له على قائل معين، والشاهد فيه: «ما وافى...»  
... أتما حيث ارتفع الضمير بالفاعلية للوصف المتقدم للمعتمد على النفي، وقد سد الفاعل مسدداً للخبر.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٨٩/١، والشذور ص ٢٣٠، والمساعد ٢٠٤/١، وشرح ابن عقيل ١٩٣/١، والمجمع ٩٤/١، والدرر ٧١/١، والتصريح ١٥٧/١، وشرح الأشموني ٢٠٠/١، ومعجم شواهد العربية ٢٢٢.

(٣) «إخوانك» مبتداً مؤخر، والوصف خبر مقدم، ولا يكون «إخوانك» فاعلاً مغنياً عن الخبر، لأن الوصف قد رفع ضمير الجملة، وهو الفاعل.

(٤) خلافاً للكوفيين والأعفش، كما تقدم.

العامل الواصل عليه لا يخرج<sup>(١)</sup> عن كونه مبتداً نحو: «**هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ**»<sup>(٢)</sup>، و «**يَحْسِبُكَ زَيْدٌ**».

وأول مبتداً والثاني فاعل اغنى في أسرارِ دان؟  
وقس، وكاستفهام النفي وقد يجوز، نحو: «**فَاتَزَّ أَوَّلُ الرَّشْدِ**»  
والإنسان مبتداً وهذا الوصف خبر إن في ميمى الأفراد طبقاً استقر  
من المبتدأ نوع يستغنى بإسناده إلى الفاعل عن إسناد الخبر إليه، وهو  
كل وصف رافع لظاهر<sup>(٣)</sup> اكتفى به، معتمد<sup>(٤)</sup> على استفهام نحو: «**أَسَارِ دَانَ؟**»

(١) في ب: "من" موضع "عن".

(٢) من الآية ٣، من سورة فاطر، والشاهد منها هو: "من خالق" حيث دخل عامل الجبر "من" - وهو: صلة - على المبتدأ، وهو "خالق" فلم يك ذلك مخرجاً له عن كونه مبتداً.

(٣) أي سواء كان ذلك الفاعل الظاهر من الضمائر نحو: «أذهاب أتما؟»، أو من غير الضمائر نحو: «أقام الزيدان؟» خلافاً للكوفيين في الضمير المنفصل المرفوع بالوصف، فإنهم لا يميزون فيه إلا المطابقة نحو: «أقامان أتما؟».

قالوا: «لأن الوصف إذا رفع الفاعل الساد مسدداً للخبر، جرى مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل منه الضمير، وقد رد عليهم بالسماح، كاليتم الذي ذكره الشارح: خليلي ما وافى بعهدي أتما... الخ». تنظر المسألة في: شرح الكافية ٨٧/١، وشرح الكافية الشافية ٣٣٢/١، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٠٤/١، والمجمع ٩٤/١.

(٤) درج الشارح على مذهب جمهور البصريين في هذا، ولم يشترط الكوفيون اعتماد الوصف على نفي أو استفهام، ووافقه على ذلك الأعفش، وقد عد ذلك سيوياً قبيحاً ولم يمنعه، وعبرة ابن مالك في الألفية --

ويقال عليه نحو: «هل مضروب غلمانك» وما طاعم أهلك»، أو نفي، نحو: ٤٠ - خليلي ما وافى بعدي أتما إذا لم تكونا لي على من أقطع<sup>(١)</sup> فلو كان غير وصف، نحو: "نزالي" أو وصفا رافعا للضمير، نحو: "أقامون إخوانك"<sup>(٢)</sup> أو لظاهر غير مكثف به، نحو: "أقام أبواه زيد" أو لم يعتمد على ما ذكر<sup>(٣)</sup>، لم يدخل في هذا الحكم، وقد يعمل بذلك ما لم يعتمد، كقولك: «**فَاتَزَّ أَوَّلُ الرَّشْدِ**».

ومطلبه:

(١) تشعر بجوازه حيث قال: «وقد يجوز نحو: فاتز أولو الرشد».

تنظر المسألة والخلاف فيها في: الكتاب ١٢٧/٢، وشرح الكافية للرضي ٨٧/١، وشرح الكافية الشافية ٣٣٢/١، المساعد ٢٠٤/١، والمجمع ٩٤/١.

(٢) سقط الشطر الثاني من: أ.

والبيت من الطويل، ولم يوقف له على قائل معين، والشاهد فيه: «ما وافى...» ... أتما» حيث ارتفع الضمير بالفاعلية للوصف المتقدم للمعتمد على النفي، وقد سد الفاعل مسدداً الخبر.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٨٩/١، والشذور ص ٢٣٠، والمساعد ٢٠٤/١، وشرح ابن عقيل ١٩٣/١، والمجمع ٩٤/١، والدرر ٧١/١، والتصريح ١٥٧/١، وشرح الأشموني ٢٠٠/١، ومعجم شواهد العربية ٢٢٢.

(٣) «إخوانك» مبتداً مؤخر، والوصف خبر مقدم، ولا يكون «إخوانك» فاعلاً مغنياً عن الخبر، لأن الوصف قد رفع ضمير الجملة، وهو الفاعل.

(٤) خلافاً للكوفيين والأعفش، كما تقدم.

- ٤١- غير بنو يهسي فلا تكُ مَلِكِيًّا مَقَالَةً يُهَيِّي إِذَا الطَّيْسُ مَرَّتْ<sup>(١)</sup>  
ثم هذا الوصف له ثلاثة أحوال، أحدها: أن لا يطابق ما بعده، نحو:  
٤٢- أَقَاتُنْ قَوْمَ سَلَمَى أَمْ تَوَوَا عَقَمًا<sup>(٢)</sup> ...  
فَيَتَعَيَّنُ جَعْلُهُ مَبْتَدَأً، وما بعده فاعل مفعول.

(١) البيت من الطويل، وينسب إلى رجل طائي ولم يعن، والشاهد فيه: «غير بنو يهسي» حيث استغنى بفاعل «غير» عن الخبر، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي أو استفهام، وبه احتج الكوفيون والأحفش على عدم ضرورة اعتماد الوصف على نفي أو استفهام، ولم يسلّم البصريون لهم ذلك وأجابوا عن ذلك بأن «غيراً» غير مقدم، و«بنو» مبتدأ مؤخر، ولا يرد عليه عدم تطابق المبتدأ والخبر من حيث الإفراد والتنشئة لأن «غيراً» على زنة المصدر كالصهيل، وهو مما يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع، والدليل عليه ورود خبراً عن الجمع في قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ من الآية ٣، من سورة التحريم.

وينظر البيت في: أوضح المسالك ١٩١/١، وشرح ابن عقيل ١٩٥/١، والمجم ٩٤/١، والنذر ٧٢/١، والتصريح ١٥٧/١، وشرح الأخواني ٢٠٠/١، معجم شواهد العربية ٧٣.  
(٢) البيت من البسيط. وعجزه:

... إن يظعنوا فمحبب عيش من قطننا  
و لم يعر له على قائلتين: والشاهد فيه قوله: «أقَاتُنْ قَوْمَ» حيث رفع الوصف -أقَاتُنْ- على الابتداء، واكتفى بفاعله «قَوْمَ» عن الخبر.  
ينظر البيت في: الشذور ص ٢٣٠، والمساعد ٢٠٤/١، والتصريح ١٥٧/١، والأخواني ١٩٩/١، ومعجم شواهد العربية ٣٨٠.

الثاني: أن يطابقه في غير الأفراد، نحو<sup>(١)</sup>: «أَقَاتِمَ أَخَوَاكَ»<sup>(٢)</sup> و«ما منطلقون غلمانك»، وقوله  $\text{أَوُحَرِّجِيْ هُمُ}$ <sup>(٣)</sup> فَيَتَعَيَّنُ جَعْلُ الْوَصْفِ خَبَرًا مقدماً، والذي بعده مبتدأ، كما ذكر للنصف، ويجوز جعله كالأول على لغة: «أكلوني الرافعيث»<sup>(٤)</sup>.

والثالث: أن يطابقاً في الأفراد، نحو: «أَقَاتِمَ زَيْدٌ» فيجوز الوجهان. ورفعهوا مبتدأ بالابتداء كذلك رُفِعَ خَبَرٌ بِالْمَبْتَدَأِ الرافع للمبتدأ معنًى، وهو الابتداء لا الخبر، والرافع للخبر لفنظ، وهو المبتدأ، لا الابتداء، ولاهما<sup>(٥)</sup>.

- (١) في ب: «في نحو» موضع: «نحو». (٢) في أ: «أخوك» وهو تحريف.  
(٣) رواء البخاري في بدء الوحي: ٤/١ (رقم الحديث ٣).  
ورواه مسلم في كتاب الإيمان ص ١٤٢.  
ووجه الاستشهاد أن الوصف اتصل به ضمير الجماعة، فلا يصح أن يكون مبتدأ وما بعده فاعل، لأن الفاعل يقتضي تجريد العامل من الإسناد إلى غيره.  
(٤) حكى البصريون هذه اللغة عن طيء، وحكاها بعضهم عن أزد شنوءة.  
ينظر الكتاب ٤٠/٢-٤١، وقال فيه: واعلم أن من العرب من يقول:  
ضربوني قوماً، وضرباني أخوأك، ففسهروا هذا بالنساء التي يظهرون في (قالت فلانة) فكانهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة.  
وينظر: سر صناعة الإعراب ٦٢٩/٢، والتبصرة ١٠٧/١-١٠٨، وشرح الكافية ٨٧/١، وأوضح المسالك ١٠٥/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٩/١، والمساعد ٢٠٧/١، والمجم ٩٤/١.  
(٥) في ب: «ولا بهما» موضع: «ولا هما».

- ٤١- غير بنو يهسي فلا تكُ مَلِكِيًّا مَقَالَةً يُهَيِّي إِذَا الطَّيْسُ مَرَّتْ<sup>(١)</sup>  
ثم هذا الوصف له ثلاثة أحوال، أحدها: أن لا يطابق ما بعده، نحو:  
٤٢- أَقَاتُنْ قَوْمَ سَلَمَى أَمْ تَوَوَا عَقَمًا<sup>(٢)</sup> ...  
فَيَتَعَيَّنُ جَعْلُهُ مَبْتَدَأً، وما بعده فاعل مفعول.

(١) البيت من الطويل، وينسب إلى رجل طائي ولم يعن، والشاهد فيه: «غير بنو يهسي» حيث استغنى بفاعل «غير» عن الخبر، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي أو استفهام، وبه احتج الكوفيون والأحفش على عدم ضرورة اعتماد الوصف على نفي أو استفهام، ولم يسلّم البصريون لهم ذلك وأجابوا عن ذلك بأن «غيراً» غير مقدم، و«بنو» مبتدأ مؤخر، ولا يرد عليه عدم تطابق المبتدأ والخبر من حيث الإفراد والتنثنية لأن «غيراً» على زنة المصدر كالصهيل، وهو مما يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع، والدليل عليه ورود خبراً عن الجمع في قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ من الآية ٣، من سورة التحريم.

وينظر البيت في: أوضح المسالك ١٩١/١، وشرح ابن عقيل ١٩٥/١، والمجم ٩٤/١، والنذر ٧٢/١، والتصريح ١٥٧/١، وشرح الأخواني ٢٠٠/١، معجم شواهد العربية ٧٣.

(٢) البيت من البسيط. وعجزه:

...  
... إن يظعنوا فمحبب عيش من قطننا  
و لم يعر له على قائلتين: والشاهد فيه قوله: «أقَاتُنْ قَوْمَ» حيث رفع الوصف -أقَاتُنْ- على الابتداء، واكتفى بفاعله «قَوْمَ» عن الخبر.  
ينظر البيت في: الشذور ص ٢٣٠، والمساعد ٢٠٤/١، والتصريح ١٥٧/١، والأخواني ١٩٩/١، ومعجم شواهد العربية ٣٨٠.

الثاني: أن يطابقه في غير الأفراد، نحو<sup>(١)</sup>: «أَقَاتِمَانِ أَحْوَاكُ»<sup>(٢)</sup> و«ما منطلقون غلمانك»، وقوله  $\text{أَوُحَرَجِيْ هُمُ}$ <sup>(٣)</sup> فَيَتَعَيَّنُ جَعْلُ الْوَصْفِ خَبَرًا مقدماً، والذي بعده مبتدأ، كما ذكر للنصف، ويجوز جعله كالأول على لغة: «أكلوني الرافعيث»<sup>(٤)</sup>.

والثالث: أن يطابقاً في الأفراد، نحو: «أَقَاتِمُ زَيْدٌ» فيجوز الوجهان.

ورفعوا مبتدأ بالابتداء كذلك رُفِعَ خَبَرُ بِالْمَبْتَدَأِ الرافع للمبتدأ معنًى، وهو الابتداء لا الخبر، والرافع للخبر لفنظ، وهو المبتدأ، لا الابتداء، ولاهما<sup>(٥)</sup>.

(١) في ب: «في نحو» موضع: «نحو». (٢) في أ: «أحوك» وهو تحريف.

(٣) رواه البخاري في بدء الوحي: ٤/١ (رقم الحديث ٣).

ورواه مسلم في كتاب الإيمان ص ١٤٢.

ووجه الاستشهاد أن الوصف اتصل به ضمير الجماعة، فلا يصح أن يكون مبتدأ وما بعده فاعل، لأن الفاعل يقتضي تجريد العامل من الإسناد إلى غيره.

(٤) حكى البصريون هذه اللغة عن طيء، وحكاها بعضهم عن أزد شنوءة.

ينظر الكتاب ٤٠/٢-٤١، وقال فيه: واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قوماً، وضرباني أحواك، ففسهروا هذا بالناء التي يظهرون في (قالت فلانة) فكانهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة.

وينظر: سر صناعة الإعراب ٦٢٩/٢، والتبصرة ١٠٧/١-١٠٨، وشرح الكافية ٨٧/١، وأوضح المسالك ١٠٥/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٩/١، والمساعد ٢٠٧/١، والمجم ٩٤/١.

(٥) في ب: «ولا بهما» موضع: «ولا هما».

عند المحققين.<sup>(١)</sup>

والخير الجزء المسم الفائدة كالملة بَر والأبدي شاهدة  
الخير ما تمت به الفائدة مع مبتداً غير وصف<sup>(٢)</sup> مستغن، فتحو: «زيد  
أبوه قائم» لا يصح جعل الثاني فيه خيراً لعدم تمام الفائدة به، وإنما هو مبتداً  
آخر، وما بعده خبره ويجموعهما خبر الأول.

ومفرداً يأتي ويأتي جملة حاوية معنى السدي سيقن له  
وإن تكن إياه معنى اكتفى بها كـ "نظقي" الله حسي وكفى

(١) مذهب سيويه وجمهور البصريين أن المبتداً مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع  
بالمبتداً، قال سيويه في الكتاب ١٢٧/٢: «فأما الذي يبنى عليه شئ هو هو، فإن  
البنى عليه يرتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء». ١. هـ.

وذهب الكوفيون إلى أنهما ترفعان، وذهب الأخفش والرساني إلى أن كلاً  
من المبتداً والخبر مرفوع بالابتداء، وضُغف هذا الرأي لكونه يقتضي أن  
يعمل الابتداء رفعين - وهو معسوي - والأفعال - وهي أقوى العوامل -  
ليس فيها ما يعمل رفعين، فما كان أضعف منها فهو أولى بعدم  
الإمكان.

وقيل إن المبتداً رفع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتداً كليهما، وبه قال  
ابن السراج ونسب إلى الزجاج.

تنظر المسألة في: الكتاب ١٢٧/٢، والأصول ٥٨/١، والإنصاف ٤٤/١-٤٥،  
وشرح الكافية ٨٧/١، وشرح الكافية الشافية ٣٣٤/١، وأوضح المسالك  
١٩٤/١، وشرح ابن عقيل ٢٠٠/١، والمساعد ٢٠٥-٢٠٧، والمجمع ٩٤/١،  
والتصريح ١٥٩/١، وشرح الأشموني ٢٠٢/١.

(٢) في ب: "نصد" موضع "وصف" وهو تحريف.

ينقسم الخبر إلى مفردة نحو: «زيد قائم»، و«ورثنا الله»<sup>(١)</sup> وإلى جملة  
اسمية نحو: «زيد أبوه قائم» أو فعلية نحو: «ورثك يخلق ما يشاء ويختار»<sup>(٢)</sup>  
ثم الجملة لا بد أن تشتمل على معنى المبتداً الذي سبقت للإخبار عنه<sup>(٣)</sup>،  
وأكثر ما يكون ضميراً مطابقاً للمبتداً إما بإرزا، وإما<sup>(٤)</sup> مستتراً، كما سبق  
تمثيلهما<sup>(٥)</sup>، وإما مقدراً نحو:

٤٣- ... .. ويوم نُساء ويوم نُسر  
أي: فيه. ويستغنى عنه بإعادة المبتداً بلفظه نحو: «الحاقلة ما الحاقلة»<sup>(٦)</sup>

(١) من الآية ٣٠، من سورة فصلت، ومن الآية ١٣ من سورة الأحقاف.

(٢) في ب: "تعالى" موضع: "إلى" وهو تحريف في النسخ.

(٣) من الآية ٦٨ من سورة القصص، والشاهد منها: «ورثك يخلق». ووجه الاستشهاد: أن الخبر جاء جملة، والعائد الذي يربط جملة الخبر بالمبتداً  
ضمير مستتر في الخبر: "يخلق" أي: هو.

(٤) سقط "عنه" من: ب. (٥) في ب: "أو" موضع: "وإنما".

(٦) مثال البارز قوله: «زيد أبوه قائم» ومثال المستتر: الضمير المستتر في "يخلق"  
الواقع فاعلاً.

(٧) هنا عجز بيت من التفارب، وصلره:

فيوم علينا ويوم لنا ... ..

ويروى: «فيوم لنا ويوم علينا» وأكثر الروايات على الأولى، والبيت للنمر بن  
تولب. ينظر البيت في: الكتاب ٨٦/١، والتبصرة ٣٣٠/١، والمجمع ١٠١/١،  
والدرر ٧٦/١، وديوانه ٥٧، ومعجم شواهد العربية ١٣٦.

(٨) الآيتان الأولى والثانية من سورة الحاقة.

والشاهد فيهما: أن المبتداً كرر لفظه في جملة الخبر، فأغنى ذلك عن الرابط الذي  
يربطها بالمبتداً.



عند المحققين.<sup>(١)</sup>

والخير الجزء المسم الفائدة كالملة بَرّ والأيادي شاهدة  
الخير ما تمت به الفائدة مع مبتداً غير وصف<sup>(٢)</sup> مستغن، فتحو: «زيد  
أبوه قائم» لا يصح جعل الثاني فيه خيراً لعدم تمام الفائدة به، وإنما هو مبتداً  
آخر، وما بعده خبره وبمجموعهما خبر الأول.

ومفرداً يأتي ويأتي جملة حاوية معنى السدي سيقن له  
وإن تكن إياه معنى اكتفى بها كـ "نظقي" الله حسي وكفى

(١) مذهب سيويه وجمهور البصريين أن المبتداً مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع  
بالمبتداً، قال سيويه في الكتاب ١٢٧/٢: «فأما الذي يبنى عليه شئ هو هو، فإن  
البنى عليه يرتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء». ١. هـ.

وذهب الكوفيون إلى أنهما ترفعان، وذهب الأخفش والرساني إلى أن كلاً  
من المبتداً والخبر مرفوع بالابتداء، وضُغف هذا الرأي لكونه يقتضي أن  
يعمل الابتداء رفعين - وهو معسوي - والأفعال - وهي أقوى العوامل -  
ليس فيها ما يعمل رفعين، فما كان أضعف منها فهو أولى بعدم  
الإمكان.

وقيل إن المبتداً رفع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتداً كليهما، وبه قال  
ابن السراج ونسب إلى الزجاج.

تنظر المسألة في: الكتاب ١٢٧/٢، والأصول ٥٨/١، والإنصاف ٤٤/١-٤٥،  
وشرح الكافية ٨٧/١، وشرح الكافية الشافية ٣٣٤/١، وأوضح المسالك  
١٩٤/١، وشرح ابن عقيل ٢٠٠/١، والمساعد ٢٠٥-٢٠٧، والمجمع ٩٤/١،  
والتصريح ١٥٩/١، وشرح الأشموني ٢٠٢/١.

(٢) في ب: "نصد" موضع "وصف" وهو تحريف.

ينقسم الخبر إلى مفردة نحو: «زيد قائم»، و«وربنا الله»<sup>(١)</sup> وإلى جملة  
اسمية نحو: «زيد أبوه قائم» أو فعلية نحو: «وربك يخلق ما يشاء ويختار»<sup>(٢)</sup>  
ثم الجملة لا بد أن تشتمل على معنى المبتداً الذي سبقت للإخبار عنه<sup>(٣)</sup>،  
وأكثر ما يكون ضميراً مطابقاً للمبتداً إما بإرزا، وإما<sup>(٤)</sup> مستتراً، كما سبق  
تمثيلهما<sup>(٥)</sup>، وإما مقدراً نحو:

٤٣- ... .. ويوم نُساء ويوم نُسر  
أي: فيه. ويستغنى عنه بإعادة المبتداً بلفظه نحو: «والخاتمة ما الحاققة»<sup>(٦)</sup>

(١) من الآية ٣٠، من سورة فصلت، ومن الآية ١٣ من سورة الأحقاف.

(٢) في ب: "تعالى" موضع: "إلى" وهو تحريف في النسخ.

(٣) من الآية ٦٨ من سورة القصص، والشاهد منها: «وربك يخلق». ووجه الاستشهاد: أن الخبر جاء جملة، والعائد الذي يربط جملة الخبر بالمبتداً  
ضمير مستتر في الخبر: "يخلق" أي: هو..

(٤) سقط "عنه" من: ب. (٥) في ب: "أو" موضع: "وإنما".

(٦) مثال البارز قوله: «زيد أبوه قائم» ومثال المستتر: الضمير المستتر في "يخلق"  
الواقع فاعلاً.

(٧) هنا عجز بيت من التفتار، وصلده:

فيوم علينا ويوم لنا ... ..

ويروى: «فيوم لنا ويوم علينا» وأكثر الروايات على الأولى، والبيت للنمر بن  
تولب. ينظر البيت في: الكتاب ٨٦/١، والتبصرة ٣٣٠/١، والمجمع ١٠١/١،  
والدرر ٧٦/١، وديوانه ٥٧، ومعجم شواهد العربية ١٣٦.

(٨) الآيتان الأولى والثانية من سورة الحاقة.

والشاهد فيهما: أن المبتداً كرر لفظه في جملة الخبر، فأغنى ذلك عن الرابط الذي  
يربطها بالمبتداً.

أو بمعنى آخر: ﴿وَالَّذِينَ يَمْسُكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾<sup>(١)</sup> أو بالإشارة إليه نحو: ﴿وَلِبَاسِ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

وإن<sup>(٣)</sup> كانت الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى، لم يحتاج إلى ضمير كقولك: "نظمتي الله حسي"، وكقوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجُوا دُعَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٤)</sup> ولذلك استغنت الجملة الواقعة خبراً للضمير الشأن عن عائده، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(٥)</sup>.

والمفرد الجامد فارغ وإن يشتق فهو ذو ضمير مستكن وأبرزته مطلقاً حيث تلا مالمس معناه له محصلاً

(١) من الآية ١٧٠ من سورة الأعراف.

والشاهد فيها: ﴿وَالَّذِينَ يَمْسُكُونَ... إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ حيث الخبر فيها بمعنى المبتدأ، فالملحون الملو بهم هم الذين يمسكون بالكتاب ويقومون الصلاة...

(٢) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف.

والشاهد فيها: ﴿وَالَّذِينَ يَمْسُكُونَ...﴾ حيث أغنت الإشارة إلى المبتدأ عن الضمير الرابط.

(٣) في ب: "فإن".

(٤) من الآية ١٠ من سورة يونس.

والشاهد فيها: "أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ" فهي خبر لمبتدأ ولا رابط فيها، لأنها نفس المبتدأ في المعنى.

(٥) الآية الأولى من سورة الإخلاص.

والشاهد فيها: "اللَّهُ أَحَدٌ" حيث وقعت هذه الجملة خبراً للضمير الشأن فأغنى ذلك عن العائد.

الخبر المفرد منقسم إلى جامد، ومشتق، فالجامد لا<sup>(١)</sup> يتحمل ضمير<sup>(٢)</sup>، نحو: "هذا زيد" وقد يتحملة إذا أول<sup>(٣)</sup> بالمشتق، نحو: "زيد أسد"، إذا أريد الإخبار عنه بالقوة والشجاعة، وكذلك يرفع الظاهر فتقول: "أسد أبوه"، والمشتق هو ما تضمن معنى الفعل وحروفه، ويتحمل ضميراً عائداً على المبتدأ ما لم يرفع ظاهراً نحو: "زيد قائم أبوه" فلا ضمير فيه حينئذ، ثم إن جرى المشتق على مَنْ هُوَ له وجب استئذان الضمير، نحو: "زيد قائم"، وإن جرى على غير<sup>(٤)</sup> مَنْ هُوَ له وجب إبراز الضمير مطلقاً<sup>(٥)</sup> سواء ألبس نحو: "غلام زيد

(١) هذا على مذهب البصريين، واشتراطاً له أن لا يكون رافعا لظاهر، وأن يكون جارياً بحرى الفعل.

وذهب الكوفيون إلى أن الجامد يتحمل الضمير، سواء أول بمشتق أم لم يؤول، نحو: "زيد أخوك"، ف"أخوك" يتحمل الضمير -على مذهبهم- لأنه في معنى "قريبك" وقريب صفة مشبهة تحتل الضمير بإجماع، ووافقهم على مذهبهم الرماني من البصريين.

ينظر تفصيل المسألة في: شرح ابن عيسى ٨٨/١، والإنصاف ٥٥/١ وما بعدها، وشرح الكافية ٩٧/١، وشرح الكافية الشافية ٣٣٩/١، والمساعد ٢٢٧/١ وما بعدها، وشرح ابن عقيل ٢٠٦/١، والنصري ٩١/١، وشرح الأحمدي ٢٠٨/١.

(٢) سقط من: ب. (٣) في ب: "أوله" موضع "أول".

(٤) سقط من: ب.

(٥) هذا أيضاً على مذهب البصريين، والكوفيون لا يرون وجوب إبراز الضمير إذا جرى على غير مَنْ هُوَ له، إذا ألبس، وحسبهم التثنية، وأجاب عنه البصريون بأنه معمول على التوسع، ينظر بسط المسألة في مراجع الرقم (١).

أو بمعنى آخر: ﴿وَالَّذِينَ يَمْسُكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾<sup>(١)</sup> أو بالإشارة إليه نحو: ﴿وَلِبَاسِ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

وإن<sup>(٣)</sup> كانت الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى، لم يحتاج إلى ضمير كقولك: "نظمتي الله حسي"، وكقوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجُوا دُعَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٤)</sup> ولذلك استغنت الجملة الواقعة خبراً للضمير الشأن عن عائده، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(٥)</sup>.

والمفرد الجامد فارغ وإن يشتق فهو ذو ضمير مستكن وأبرزته مطلقاً حيث تلا مالمس معناه له محصلاً

(١) من الآية ١٧٠ من سورة الأعراف.

والشاهد فيها: ﴿وَالَّذِينَ يَمْسُكُونَ... إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ حيث الخبر فيها بمعنى المبتدأ، فالملحون المثلثة بهم هم الذين يمسكون بالكتاب وقيمون الصلاة...

(٢) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف.

والشاهد فيها: ﴿وَالَّذِينَ يَمْسُكُونَ...﴾ حيث أغنت الإشارة إلى المبتدأ عن الضمير الرابط.

(٣) في ب: "فإن".

(٤) من الآية ١٠ من سورة يونس.

والشاهد فيها: ﴿إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فهي خبر لمبتدأ ولا رابط فيها، لأنها نفس المبتدأ في المعنى.

(٥) الآية الأولى من سورة الإخلاص.

والشاهد فيها: "الله أحد" حيث وقعت هذه الجملة خبراً للضمير الشأن فأغنى ذلك عن العائد.

الخبر المفرد منقسم إلى جامد، ومشتق، فالجامد لا<sup>(١)</sup> يتحمل ضمير<sup>(٢)</sup>، نحو: "هذا زيد" وقد يتحملة إذا أول<sup>(٣)</sup> بالمشتق، نحو: "زيد أسد"، إذا أريد الإخبار عنه بالقوة والشجاعة، وكذلك يرفع الظاهر فتقول: "أسد أبوه"، والمشتق هو ما تضمن معنى الفعل وحروفه، ويتحمل ضميراً عائداً على المبتدأ ما لم يرفع ظاهراً نحو: "زيد قائم أبوه" فلا ضمير فيه حينئذ، ثم إن جرى المشتق على من هو له وجب استئذان الضمير، نحو: "زيد قائم"، وإن جرى على غير<sup>(٤)</sup> من هو له وجب إبراز الضمير مطلقاً<sup>(٥)</sup> سواء ألبس نحو: "غلام زيد

(١) هذا على مذهب البصريين، واشتراطاً له أن لا يكون رافعا لظاهر، وأن يكون جارياً بحرى الفعل.

وذهب الكوفيون إلى أن الجامد يتحمل الضمير، سواء أول بمشتق أم لم يؤول، نحو: "زيد أخوك"، ف"أخوك" يتحمل الضمير -على مذهبهم- لأنه في معنى "قريبك" وقريب صفة مشبهة تحتل الضمير بإجماع، ووافقهم على مذهبهم الرماني من البصريين.

ينظر تفصيل المسألة في: شرح ابن عيسى ٨٨/١، والإنصاف ٥٥/١ وما بعدها، وشرح الكافية ٩٧/١، وشرح الكافية الشافية ٣٣٩/١، والمساعد ٢٢٧/١ وما بعدها، وشرح ابن عقيل ٢٠٦/١، والنصري ١٩١/١، وشرح الأحمدي ٢٠٨/١.

(٢) سقط من: ب. (٣) في ب: "أوله" موضع "أول".

(٤) سقط من: ب.

(٥) هذا أيضاً على مذهب البصريين، والكوفيون لا يرون وجوب إبراز الضمير إذا جرى على غير من هو له، إذا ألبس، وحسبهم التثنية، وأجاب عنه البصريون بأنه معمول على التوسع، ينظر بسط المسألة في مراجع الرقم (١).

ضاربه هو» إذا جعلت الماء في الوصف للعلام، أو لم يلبس نحو: «زوج هناء مغاضبه هي»، وامرأة زينة مغاضبها هو، والكوفون لا يلتزمون الإبراز إلا مع اللبس.

وأعجبوا بطرف أو يحرف جر ناوئين معني كائن أو مستقر يقع الخير طرفاً نحو: «والركب أسفل منكم»<sup>(١)</sup>؛ وأجارا وجرورا نحو: «الحمد لله»<sup>(٢)</sup>، ولك أن تقدر العامل فيهما بـ"كائن"<sup>(٣)</sup> أو "مستقر"، فيكون الخير من قسم المفرد المشتق، ولك أن تقدره بـ"مستقر"<sup>(٤)</sup> فيكون من قسم الجملة، وكلاهما<sup>(٥)</sup> عند المحققين في موضع نصب، والخير المرفوع: إما عاملهما المقدر عند من قدره بكائن، وإما<sup>(٦)</sup> مجموع الجملة عند من قدره باستقر.<sup>(٧)</sup>

ولا يكون اسم الزمان خيراً عن جثة وإن يقدر فأخيراً لا يخبر باسم الزمان عن اللوات، فلا يقال: «زيد اليوم»، لعدم الفائدة، فأما نحو: «الطلب تموز»<sup>(٨)</sup>، واليوم حمر، واللبلة الهلال،

(١) من الآية ٤٢، من سورة الأنفال.

(٢) في ثلاث وعشرين آية منها أول سورة الفاقة.

(٣) تقدم بحث متعلق الخير واختلاف آراء النحاة في تقديره.

(٤) في ب: "باستقرار" وهو تحريف. (٥) أي: الظرف، والجار والمجرور.

(٦) في ب: "فأما" وهو تحريف. (٧) في ب: "مستقر" وهو تحريف.

(٨) في كلا النسختين: «الطلب في تموز» وهو تمثيل غير صالح للمسألة، لأن الإخبار وقع فيه بالجار والمجرور، وهما متعلقان بـ"كائن" أو "استقر"، ولا شيء في ذلك، وإنما يكون التمثيل من المسألة إذا قيل «الطلب تموز» لرفع طرف الزمان خيراً عن الجثة حينئذ، وهو موضوع المسألة، وبهذا يعلم أن ماني النسختين عرّف.

فقبل<sup>(١)</sup>: هو على تقدير مضاف، أي حصول الرطب، وشرب حمر، ورؤية الهلال، وقيل: سوغ ذلك شبهها بالمعاني في الحدوث وقتا دون وقت، أما إن أفاد الإخبار<sup>(٢)</sup> باسم الزمان عن اللوات لكونها عامة واسم الزمان خاص، نحو: «نحن في شهر كذا» فإنه يجوز<sup>(٣)</sup>، ولذلك<sup>(٤)</sup> أطرده «الإخبار به عن المعاني»<sup>(٥)</sup> نحو: الصوم يوم الخميس، [والسفر غدا].<sup>(٦)</sup>

(١) هذا قول جمهور البصريين، فهم يقولون بعدم صحة الإخبار بالظرف الزماني عن الأعيان الشائعة، لعدم حصول الفائدة من ذلك، ووافقهم ابن مالك في الكافية الشافية ٣٥١/١، ولكنه في التسهيل ٤٩، رأى صحة ذلك إذا أشبه ظرف الزمان اسم المعنى في حدوثه حيناً دون حين، نحو: «الرطب شهري ربيع»، ووافقه عليه ابن هشام في أوضحه، وقال به الرضي.

ينظر المسألة بالتفصيل في شرح ابن يعيش ٨٩/١-٩٠، وشرح الكافية ٩٤/١، والأصول في النحو ٦٣/١، وشرح جمل الزجاجي ٣٤٨/١، وشرح الكافية الشافية ٣٥١/١، وأوضح المسالك ٢٠٢/١، والمساعد ٢٣٧/١، وشرح ابن عقيل ٢١٤/١، والتصريح ١٦٧/١-١٦٨، وشرح الأخواني ٢١٣/١.

(٢) هذا قول ابن مالك في التسهيل ووافقه عليه ابن هشام، وهو قول الرضي، تنظر مراجع الرقم (١).

(٣) وافق الشارح هنا ابن مالك ومن رأى رأيه في جواز الإخبار بظرف الزمان عن الأعيان إذا أفاد ذلك، بأن كانت عامة وهو خاص.

(٤) في ب: "والدليل" موضع "ولذلك" وهو تحريف.

(٥) في ب: «الإخبار عن المعاني به».

(٦) سقط من ب ما بين المقوفين.

ضاربه هو» إذا جعلت الماء في الوصف للعلام، أو لم يلبس نحو: «زوج هناء مغاضبه هي»، وامرأة زينة مغاضبها هو، والكوفون لا يلتزمون الإبراز إلا مع اللبس.

وأعجبوا بطرف أو يحرف جر ناوئين معني كائن أو مستقر يقع الخير طرفاً نحو: «والركب أسفل منكم»<sup>(١)</sup>؛ وأجارا وجرورا نحو: «الحمد لله»<sup>(٢)</sup>، ولك أن تقدر العامل فيهما بـ"كائن"<sup>(٣)</sup> أو "مستقر"، فيكون الخير من قسم المفرد المشتق، ولك أن تقدره بـ"مستقر"<sup>(٤)</sup> فيكون من قسم الجملة، وكلاهما<sup>(٥)</sup> عند المحققين في موضع نصب، والخير المرفوع: إما عاملهما المقدر عند من قدره بكائن، وإما<sup>(٦)</sup> مجموع الجملة عند من قدره باستقر.<sup>(٧)</sup>

ولا يكون اسم الزمان خيراً عن جثة وإن يقدر فأخيراً لا يخبر باسم الزمان عن اللوات، فلا يقال: «زيد اليوم»، لعدم الفائدة، فأما نحو: «الطلب تموز»<sup>(٨)</sup>، واليوم حمر، واللبلة الهلال،

(١) من الآية ٤٢، من سورة الأنفال.

(٢) في ثلاث وعشرين آية منها أول سورة الفاقة.

(٣) تقدم بحث متعلق الخير واختلاف آراء النحاة في تقديره.

(٤) في ب: "باستقرار" وهو تحريف. (٥) أي: الظرف، والجار والمجرور.

(٦) في ب: "فأما" وهو تحريف. (٧) في ب: "مستقر" وهو تحريف.

(٨) في كلا النسختين: «الطلب في تموز» وهو تمثيل غير صالح للمسألة، لأن الإخبار وقع فيه بالجار والمجرور، وهما متعلقان بـ"كائن" أو "استقر"، ولا شيء في ذلك، وإنما يكون التمثيل من المسألة إذا قيل «الطلب تموز» لرفع طرف الزمان خيراً عن الجثة حينئذ، وهو موضوع المسألة، وبهذا يعلم أن ماني النسختين عرّف.

فقبل<sup>(١)</sup>: هو على تقدير مضاف، أي حصول الرطب، وشرب حمر، ورؤية الهلال، وقيل: سوغ ذلك شبهها بالمعاني في الحدوث وقتا دون وقت، أما إن أفاد الإخبار<sup>(٢)</sup> باسم الزمان عن اللوات لكونها عامة واسم الزمان خاص، نحو: «نحن في شهر كذا» فإنه يجوز<sup>(٣)</sup>، ولذلك<sup>(٤)</sup> أطرده «الإخبار به عن المعاني»<sup>(٥)</sup> نحو: الصوم يوم الخميس، [والسفر غدا].<sup>(٦)</sup>

(١) هذا قول جمهور البصريين، فهم يقولون بعدم صحة الإخبار بالظرف الزماني عن الأعيان الشائعة، لعدم حصول الفائدة من ذلك، ووافقهم ابن مالك في الكافية الشافية ٣٥١/١، ولكنه في التسهيل ٤٩، رأى صحة ذلك إذا أشبه ظرف الزمان اسم المعنى في حدوثه حيناً دون حين، نحو: «الرطب شهري ربيع»، ووافقه عليه ابن هشام في أوضحه، وقال به الرضي.

ينظر المسألة بالتفصيل في شرح ابن يعيش ٨٩/١-٩٠، وشرح الكافية ٩٤/١، والأصول في النحو ٦٣/١، وشرح جمل الزجاجي ٣٤٨/١، وشرح الكافية الشافية ٣٥١/١، وأوضح المسالك ٢٠٢/١، والمساعد ٢٣٧/١، وشرح ابن عقيل ٢١٤/١، والتصريح ١٦٧/١-١٦٨، وشرح الأخواني ٢١٣/١.

(٢) هذا قول ابن مالك في التسهيل ووافقه عليه ابن هشام، وهو قول الرضي، تنظر مراجع الرقم (١).

(٣) وافق الشارح هنا ابن مالك ومن رأى رأيه في جواز الإخبار بظرف الزمان عن الأعيان إذا أفاد ذلك، بأن كانت عامة وهو خاص.

(٤) في ب: "والدليل" موضع "ولذلك" وهو تحريف.

(٥) في ب: «الإخبار عن المعاني به».

(٦) سقط من ب ما بين المقوفين.

ولا يجوز الابتداء بالنكسة ما لم تُقد كعند زيارته  
وهل فتى فيكم فما نيل لنا ورجل من الكرام عندنا  
ورغبة في الخير غير وعمل برئيين، ولقدس ما لم يُقسل  
الأصل تعريف المبتدأ<sup>(١)</sup> وتكبر الخير، لأن المبتدأ معلوم عند المخاطب،  
والخير مجهول، ولذلك لم يسع<sup>(٢)</sup> الابتداء بالنكسة إلا عند حصول الفائدة، إما  
بأن يتقدم<sup>(٣)</sup> الخير عليها وهو ظرف مختص كـ "عند زيد ثمرة" ومثله: «ولدينا  
مزود»<sup>(٤)</sup> والجار والمجرور كذلك نحو: «لكم فيها فاكهة»<sup>(٥)</sup>، وإما بأن تقع  
بعد استفهام نحو: «هل فتى فيكم؟» ومثله: «إله مع الله؟»<sup>(٦)</sup> أو بعد نفي  
نحو: «فما خل لنا، ومثله: «فلا رقت ولا فسوق ولا جدال في الحج»<sup>(٧)</sup>  
وإما بأن يتخصص بوصف ظاهر نحو: «رجل من الكرام عندنا»

- (١) وذلك لأن المبتدأ محكوم عليه بالخير، والأصل في المبتدأ التقديم، فإذا كان المبتدأ  
مجهولاً لم يند الحكم عليه شيئا.
- (٢) في ب: "لم يسمع" موضع "لم يسع". (٣) في أ: "أن".
- (٤) من الآية ٣٥، من سورة ق، والشاهد فيها: أن النكسة وهي "مزود" وقعت  
مبتدأ، وسوّج الابتداء بها تقدم الخير، وهو ظرف مختص.
- (٥) من الآية ٧٣، من سورة الزخرف، والشاهد فيها: جواز الابتداء بالنكسة  
"فاكهة"، لتقدم الخير المختص وهو الجار والمجرور.
- (٦) من الآيات ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، من: سورة النمل، والشاهد فيها وقوع  
النكسة "إله" مبتدأ، لكونها سبقت باستفهام.
- (٧) من الآية ١٩٧، من سورة البقرة، والشاهد فيها: «فلا رقت ولا فسوق ولا  
جدال» حيث ابتدئ بالنكسة لوقوعها بعد النفي.

«ولمعد مؤمن غير من مشرك»<sup>(١)</sup> والمقدر مثله: نحو: «وطائفة قد أهتمهم  
أنفسهم»<sup>(٢)</sup> التقدير: وطائفة من غيركم. أو بإضافة نحو: «عمل برئيين»  
وفي الحديث «حسن صلواتي كتبهن الله»<sup>(٣)</sup> وإما بأن تكون<sup>(٤)</sup> عاملة  
فيما بعدها نحو: «رغبة في الخير خير» وفي الحديث: (وأمر بمعروفٍ صدقة  
ونهي عن منكر صدقة)<sup>(٥)</sup> ويقال على ذلك كله ما حصلت به فائدة،  
مثل كون المبتدأ وصفا لموصوف مخلوف كقوله: «مؤمن»

- (١) من الآية ٢٢١، من سورة البقرة، والشاهد فيها: «ولمعد مؤمن» حيث وقعت  
النكسة مبتدأ لكونها تخصصت بوصف وهو "مؤمن".
- (٢) من الآية ١٥٤، من سورة آل عمران، والشاهد فيها: «وطائفة» فهي نكسة،  
وساغ الابتداء بها لأنها وصفت بوصف مقدر يدل عليه ما قبله، وقد روه  
بنحو: وطائفة من غيركم لتقدم قوله تعالى: «يفشى طائفة منكم».
- (٣) ينظر الموطأ ١٢٣/١، باب الأمر بالوتر، ومسند أحمد ٣١٥/٥، وسنن أبي داود  
١٣١/٢، باب في من لم يوتر، والنسائي: باب المحافظة على الصلوات الخمس  
٢٣٠/١، والدارمي ٣٧٠/١، باب في الوتر.
- والشاهد فيه: صحة الابتداء بالنكسة "حسن" لكونها قد تخصصت بإضافتها إلى  
"صلوات".
- (٤) في أ: "يكون"، وفي ب: مهمله التاء، والذي يفتضيه المعنى ما أثبت.
- (٥) ينظر مسند أحمد ١٦٧/٥، ١٦٨، ١٧٨، ٣٢٩/٢، وفي مسلم: «وأمر  
بالمعروف صدقة ونهي عن المنكر صدقة» ينظر ٦٩٧/١ (باب بيان أن اسم  
الصدقة يقع على كل نوع من المعروف) والشاهد فيه صحة الابتداء بالنكسة  
لكونها عملت فيما بعدها وهو "معروف" و"عن منكر" فإن الجار والمجرور في  
عمل نصب مفعول للمصدر.

ولا يجوز الابتداء بالنكسة ما لم تُقد كعند زيارته  
وهل فتى فيكم فما نيل لنا ورجل من الكرام عندنا  
ورغبة في الخير غير وعمل برئيين، ولقدس ما لم يُقسل  
الأصل تعريف المبتدأ<sup>(١)</sup> وتكبر الخير، لأن المبتدأ معلوم عند المخاطب،  
والخير مجهول، ولذلك لم يسع<sup>(٢)</sup> الابتداء بالنكسة إلا عند حصول الفائدة، إما  
بأن يتقدم<sup>(٣)</sup> الخير عليها وهو ظرف مختص كـ "عند زيد ثمرة" ومثله: «ولدينا  
مزود»<sup>(٤)</sup> والجار والمجرور كذلك نحو: «لكم فيها فاكهة»<sup>(٥)</sup>، وإما بأن تقع  
بعد استفهام نحو: «هل فتى فيكم؟» ومثله «إله مع الله؟»<sup>(٦)</sup> أو بعد نفي  
نحو: «فما خل لنا، ومثله: «فلا رقت ولا فسوق ولا جدال في الحج»<sup>(٧)</sup>  
وإما بأن يتخصص بوصف ظاهر نحو: «رجل من الكرام عندنا»

- (١) وذلك لأن المبتدأ محكوم عليه بالخير، والأصل في المبتدأ التقديم، فإذا كان المبتدأ  
مجهولاً لم يند الحكم عليه شيئا.
- (٢) في ب: "لم يسمع" موضع "لم يسع". (٣) في أ: "أن".
- (٤) من الآية ٣٥، من سورة ق، والشاهد فيها: أن النكسة وهي "مزود" وقعت  
مبتدأ، وسوّج الابتداء بها تقدم الخير، وهو ظرف مختص.
- (٥) من الآية ٧٣، من سورة الزخرف، والشاهد فيها: جواز الابتداء بالنكسة  
"فاكهة"، لتقدم الخير المختص وهو الجار والمجرور.
- (٦) من الآيات ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، من: سورة النمل، والشاهد فيها وقوع  
النكسة "إله" مبتدأ، لكونها سبقت باستفهام.
- (٧) من الآية ١٩٧، من سورة البقرة، والشاهد فيها: «فلا رقت ولا فسوق ولا  
جدال» حيث ابتدئ بالنكسة لوقوعها بعد النفي.

«ولمعد مؤمن غير من مشرك»<sup>(١)</sup> والمقدر مثله: نحو: «وطائفة قد أهتمهم  
أنفسهم»<sup>(٢)</sup> التقدير: وطائفة من غيركم. أو بإضافة نحو: «عمل برئين»  
وفي الحديث «حسن صلواتك كتبهن الله»<sup>(٣)</sup> وإما بأن تكون<sup>(٤)</sup> عاملة  
فيما بعدها نحو: «رغبة في الخير خير» وفي الحديث: (وأمر بمعرف صدقة  
ونهي عن منكر صدقة)<sup>(٥)</sup> ويقال على ذلك كله ما حصلت به فائدة،  
مثل كون المبتدأ وصفا لموصوف مخلوف كقوله: «مؤمن»

- (١) من الآية ٢٢١، من سورة البقرة، والشاهد فيها: «ولمعد مؤمن» حيث وقعت  
النكسة مبتدأ لكونها تخصصت بوصف وهو "مؤمن".
- (٢) من الآية ١٥٤، من سورة آل عمران، والشاهد فيها: «وطائفة» فهي نكسة،  
وساغ الابتداء بها لأنها وصفت بوصف مقدر يدل عليه ما قبله، وقد روه  
بنحو: وطائفة من غيركم لتقدم قوله تعالى: «يفشى طائفة منكم».
- (٣) ينظر الموطأ ١٢٣/١، باب الأمر بالوتر، ومسند أحمد ٣١٥/٥، وسنن أبي داود  
١٣١/٢، باب في من لم يوتر، والنسائي: باب المحافظة على الصلوات الخمس  
٢٣٠/١، والدارمي ٣٧٠/١، باب في الوتر.
- والشاهد فيه: صحة الابتداء بالنكسة "حسن" لكونها قد تخصصت بإضافتها إلى  
"صلوات".
- (٤) في أ: "يكون"، وفي ب: مهمله التاء، والذي يفتضيه المعنى ما أثبت.
- (٥) ينظر مسند أحمد ١٦٧/٥، ١٦٨، ١٧٨، ٣٢٩/٢، وفي مسلم: «وأمر  
بالمعروف صدقة ونهي عن المنكر صدقة» ينظر ٦٩٧/١ (باب بيان أن اسم  
الصدقة يقع على كل نوع من المعروف) والشاهد فيه صحة الابتداء بالنكسة  
لكونها عملت فيما بعدها وهو "معروف" و"عن منكر" فإن الجار والمجرور في  
عمل نصب مفعول للمصدر.

"ضعيف عاذ بِقُرْبَتِهِ"<sup>(١)</sup> أو كالوصوف<sup>(٢)</sup>، نحو: "رجيل في السدار" أو معطوفا على مافيه مسوِّغ، نحو:

٤٤ - عندي اصطبار وشكوى عندَ قَاتِنِي<sup>(٣)</sup> ... ..

أو معطوفا عليه مافيه مسوِّغ، نحو: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾<sup>(٤)</sup> أو واقعا بعد لولا نحو:

(١) هذا من أمثال العرب، ويشرب للرجل الضعيف يلدو بمن هو أضعف منه، والقُرْبَتُ: من دقَّ الشجر يقوم على سويقة قصيرة لا تكن ولا تُظَلَّ.

والذي في النسختين: أ، ب، "ضعيف عاذ..." بالبدال المهملة، والذي في "اللسان" (ذليل عاذ بقرملة) وكذلك في جميع الأمثال.

ينظر لسان العرب "قرمل" ٧٣/١٤، وجميع الأمثال ٢٧٩/١.

والشاهد فيه: صحة مجيء المبتدأ نكرة لوقوعها صفة مخذوف، يقدر بنحو: رجول، أو إنسان.

(٢) في ب: "كالوصولات" وهو تحريف.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط لم يعرف قائله، وعجزه:

... .. فهل بأعجب من هذا أمرٌ سمعاً؟

ينظر البيت في المعاني الشاهد رقم (٤٦٨)، وشرح ابن عقيل ٢٢٢/١، ومعجم شواهد العربية ص ٢١٣.

والشاهد فيه: صحة وقوع النكرة (شكوى) مبتدأ لكونها معطوفة على مافيه مسوِّغ، وهو الظرف المختص (عندي).

(٤) من الآية ٢١، من سورة محمد ﷺ، والشاهد فيها "طاعة" حيث وقعت -وهي نكرة- مبتدأ لأنه عطف عليها مافيه مسوِّغ للابتداء وهو "قول" فإنه نكرة موصوفة، والنكرة إذا وصفت ساغ الابتداء بها، والخبر هنا مقدر، أي: أمثل من غيرهما.

٤٥ - لولا اصطبار لأُرْدَى كُلَّ ذِي يَمَّةٍ<sup>(١)</sup> ... ..  
أو متضمنا للعموم نحو: "ثمرة خير من حرادة"<sup>(٢)</sup> أو للدعاء، نحو:  
﴿وَبَلِّغْ لِكُلِّ هِمَزَةٍ﴾<sup>(٣)</sup>

(١) هذا صدر بيت من البسيط، لم يعرف قائله، وعجزه:

... .. لما استقلت مطابها من للظعن

ويروى: "الظعن".

(الظعن): الرحيل والسفر، وهو يفتح العين، يقول إنه صر على سفر من أحبهن وتجلد حين اعتزم الرحيل، ولولا ذلك التحلذ لهلك ولهلك بسبب هلاكه كل من يجه، ويعطف عليه، وفي المساعد: "نقة".

موضع "نقة" ٢١٨/١، وينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٠٤/١، وشرح ابن عقيل ٢٢٤/١، والمجمع ١٠١/١، والدرر ٧٦/١، والتصریح ١٧٠/١، وشرح الأثيري ٢١٧/١، ومعجم شواهد العربية ٤٠١.

والشاهد فيه: "اصطبار" فإنه نكرة ومسوِّغ الابتداء به وقوعه بعد لولا.

(٢) هذا الأثر مروى عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، وذلك أن رجلا سأله عن

جرات قتلها وهو محرم، فقال عمر لكعب: تعال حتى نحكم. فقال كعب:

دوهم. قال عمر لكعب: إنك تجحد الدراهم. "ثمرة خير من حرادة".

ينظر: موطأ الإمام مالك ٤١٦/١ باب غدية من أصاب شيئا من الجراد وهو

محرم. والشاهد منه: صحة الابتداء بالنكرة (ثمرة) لكونها عامة.

وينظر الأثر في: الإيضاح شرح المفصل ١٨٤/١، والكافية الشافية ٣٦٤/١،

والأثيري ٢١٦/١.

(٣) من الآية الأولى من سورة الممزة. والشاهد فيها "وبل" حيث وقع لكونه متضمنا للدعاء.



"ضعيف عاذ بِقُرْبَتِهِ"<sup>(١)</sup> أو كالوصوف<sup>(٢)</sup>، نحو: "رجيل في السدار" أو معطوفا على مافيه مسوَّغ، نحو:

٤٤ - عندي اصطبار وشكوى عندَ قَاتِنِي<sup>(٣)</sup> ... ..

أو معطوفا عليه مافيه مسوَّغ، نحو: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾<sup>(٤)</sup> أو واقعا بعد لولا نحو:

(١) هذا من أمثال العرب، ويشرب للرجل الضعيف يلدو بمن هو أضعف منه، والقُرْبَتُ: من دقَّ الشجر يقوم على سويقة قصيرة لا تكن ولا تُظَلَّ.

والذي في النسختين: أ، ب، "ضعيف عاذ... بالبدال المهملة، والذي في "اللسان" (ذليل عاذ بقرملة) وكذلك في جميع الأمثال.

ينظر لسان العرب "قرمل" ٧٣/١٤، وجميع الأمثال ٢٧٩/١.

والشاهد فيه: صحة مجيء المبتدأ نكرة لوقوعها صفة مخذوف، يقدر بنحو: رجول، أو إنسان.

(٢) في ب: "كالوصولات" وهو تحريف.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط لم يعرف قائله، وعجزه:

... .. فهل بأعجب من هذا أمرٌ سمعاً؟

ينظر البيت في المعني الشاهد رقم (٤٦٨)، وشرح ابن عقيل ٢٢٢/١، ومعجم شواهد العربية ص ٢١٣.

والشاهد فيه: صحة وقوع النكرة (شكوى) مبتدأ لكونها معطوفة على مافيه مسوَّغ، وهو الظرف المختص (عندي).

(٤) من الآية ٢١، من سورة محمد ﷺ، والشاهد فيها "طاعة" حيث وقعت -وهي نكرة- مبتدأ لأنه عطف عليها مافيه مسوَّغ للابتداء وهو "قول" فإنه نكرة موصوفة، والنكرة إذا وصفت ساغ الابتداء بها، والخبر هنا مقدر، أي: أمثل من غيرهما.

٤٥ - لولا اصطبار لأُرْدَى كُلَّ ذِي يَمَّةٍ<sup>(١)</sup> ... ..  
أو متضمنا للعموم نحو: "ثمرة خير من حرادة"<sup>(٢)</sup> أو للدعاء، نحو:  
﴿وَبِلْ لِكُلِّ هَمَزَةٍ﴾<sup>(٣)</sup>

(١) هذا صدر بيت من البسيط، لم يعرف قائله، وعجزه:

... .. لما استقلت مطابها من للظعن

ويروى: "بالظعن".

(الظعن): الرحيل والسفر، وهو يفتح العين، يقول إنه صر على سفر من أحبهن وتجلد حين اعتزم الرحيل، ولولا ذلك التحلذ لهلك ولهلك بسبب هلاكه كل من يجه، ويعطف عليه، وفي المساعد: "نقة".

موضع "نقة" ٢١٨/١، وينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٠٤/١، وشرح ابن عقيل ٢٢٤/١، والمجمع ١٠١/١، والدرر ٧٦/١، والتصریح ١٧٠/١، وشرح الأثيري ٢١٧/١، ومعجم شواهد العربية ٤٠١.

والشاهد فيه: "اصطبار" فإنه نكرة ومسوَّغ الابتداء به وقوعه بعد لولا.

(٢) هذا الأثر مروى عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، وذلك أن رجلا سأله عن حرادات قتلها وهو محرم، فقال عمر لكعب: تعال حتى نحكم. فقال كعب:

دوهم. قال عمر لكعب: إنك لتجد الدراهم. "ثمرة خير من حرادة".

ينظر: موطأ الإمام مالك ٤١٦/١ باب غدية من أصاب شيئا من الجراد وهو محرم. والشاهد منه: صحة الابتداء بالنكرة (ثمرة) لكونها عامة.

وينظر الأثر في: الإيضاح شرح المفصل ١٨٤/١، والكافية الشافية ٣٦٤/١، والأثيري ٢١٦/١.

(٣) من الآية الأولى من سورة الممزة. والشاهد فيها "وبل" حيث وقع نكرة لتضمنه للدعاء.

والأصل في الأخبار أن تؤخرها وجوزوا التقديم إذ لا حَرَجَ فامعده<sup>(١)</sup> حين يستوى الجزآن غَرَفَا وَكُتِرَا عَادَمِي بِيَان كذا إذا ما الفعل كان الخيرا أو قصد استعماله منحصرًا أو كان مسنداً لذي لام ابتداء أو لازم المصدر كَمَنْ لِي مُنْجِدا الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، والعكس جائز<sup>(٢)</sup> ما لم يمنع منه مانع

(١) في ب: "وامعنه".

(٢) جواز تقديم الخبر وتأخير المبتدأ عند عدم المانع، هو مذهب البصريين، قالوا بجمي ذلك كثيرا في كلام العرب وأشعارهم، وأنشأهم نحو: مَشَتْ مَن يَشْتَوُكُ وَ"يَمِي" أَنَا

ونحو قول مالك بن خالد الهذلي:

فَتَى مَا ابْنُ الْأَعْرَبِ إِذَا شَتَوْنَا وَحُبُّ الزَادِ فِي شَهْرِي قَمَاح

وقول آخر:

بنونا بنو أبائنا وبناتنا بنوهن أبناؤ الرجال الأباعد ذهب الكوفيون إلى منع تقديم الخبر على المبتدأ ما لم يكن ظرفاً أو جاراً وجروراً لأن ذلك يؤدي -كما زعموا- إلى تقدم ضمير الاسم على ظاهره، في نحو قولك: "قامم زيد" فإن "قامم" يشتمل على ضمير زيد، وقد تقدم عليه، ورد عليهم البصريون بأن الخبر وإن كان متقدماً في اللفظ إلا أنه على نية التأخير، فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير، والرأي في هذه المسألة رأي البصريين نظراً لما ذكره، وللإجماع على جواز تقديم خبر "كان" على اسمها في نحو: "كان قائما زيد" و"قائما" يشتمل على ضمير، لكنه لما كان في تقدير التأخير لم يمنع من ذلك، وللوقوف على المسألة بالتفصيل.

ينظر: الإنصاف ٦٥/١ وما بعدها، وشرح ابن عبيش ٩٢/١، وشرح الكافية ٨٨/١، وشرح الجمل للزجاجي ٣٥٣/١، والكافية الشافية ٣٦٦/١، والمجم ١٠١/١، والأشعرى وحاشية الصبان عليه ٢١٨/١.

من اللواتي الآتي ذكرها، فيجوز "عندى زيد" كما تقول: "زيد عندى" ويمتنع التقديم في الأربعة التي<sup>(١)</sup> ذكرها المصنف، أحدها: إذا استوى الجزآن يعني: المبتدأ وخبره، إما في التعريف نحو: "زيد القائم" وإما في التنكير، نحو: "أفضل منك أفضل مني"<sup>(٢)</sup> لا يجوز تقديم الخبر لخرف التباسه بالمبتدأ، مع عدم بيان ذلك بقرينة، أما لو كان هناك قرينة تعين المبتدأ مع التعريف نحو: "أبو يوسف أبو حنيفة" وكقوله:

٤٦- بنونا بنو أبائنا وبناتنا بنوهن أباء الرجال الأباعد<sup>(٣)</sup> أو مع التنكير نحو: "رجل صالح حاضر" و"عمل ير أمثل" لم يمتنع تقديم الخبر، لتمييز المبتدأ مع التعريف، بكونه المشبه لا المشبه به، ومع التنكير لوجود المسوغ معه.

الثاني: أن يخاف التباسه بالفاعل، مثل أن يخبر عنه بفعل نحو:

(١) في ب: "الآتي" موضع "التي" وهو تعريف.

(٢) في ب: "أفضل مني أفضل منك".

(٣) هذا البيت من الطويل وقائمه في أكثر المصادر هو الغرزدق.

والشاهد فيه: "بنونا بنو أبائنا" حيث قدم الخبر وهو "بنونا" على المبتدأ، وهو "بنو أبائنا" مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف، فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم، وسوغ ذلك وجود قرينة معنوية تميز المبتدأ من الخبر، حيث إن المبتدأ إلى النقص أن الشاعر أراد تشبيه أبناء أبائهم بأبنائهم ذوات النقص.

ينظر البيت في: شرح ابن عبيش ٩٩/١، ١٣٢/٩، وشرح الكافية ٩٧/١، وشرح الكافية الشافية ٣٦٧/١، والغني، والشاهد ٨٢١، وأوضح المسالك ٢٠٦/١، والمساعد ٢٢١/١، وشرح ابن عقيل ٢٣٣/١، والمجم ١٠٢/١، والدرر ٧٦/١، والخزانة ٤٤٤/١، وديوانه ٢١٧، ومجم شواهد العربية ١١٥.

والأصل في الأخبار أن تؤخرها وجوزوا التقديم إذ لا حَرَجَ فامنع<sup>(١)</sup> حين يستوى الجزآن غَرَفَا وَكُفِّرَا عَادَمِي بِيَان كذا إذا ما الفعل كان الخيرا أو قصد استعماله منحصرًا أو كان مسنداً لذي لام ابتداء أو لازم المصدر كَمَنْ لِي مُنْجِدا الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، والعكس جائز<sup>(٢)</sup> ما لم يمنع منه مانع

(١) في ب: "وامنع".

(٢) جواز تقديم الخبر وتأخير المبتدأ عند عدم المانع، هو مذهب البصريين، قالوا بجيء ذلك كثيراً في كلام العرب وأشعارهم، وأنشأهم نحو: مَشَتْ مَن يَشْتَوِيكَ وَهَيْمِي أَنَا

ونحو قول مالك بن خالد الهذلي:

فَتَى مَا ابْنُ الْأَغْرَ إِذَا شَتَوْنَا وَحُبُّ الزَادِ فِي شَهْرِي قَسَاح

وقول آخر:

بنونا بنو أبائنا وبناتنا بنوهن أبناؤ الرجال الأباعد ذهب الكوفيون إلى منع تقديم الخبر على المبتدأ ما لم يكن ظرفاً أو جاراً وجروراً لأن ذلك يؤدي - كما زعموا - إلى تقدم ضمير الاسم على ظاهره، في نحو قولك: "قام زيد" فإن "قام" يشتمل على ضمير زيد، وقد تقدم عليه، ورد عليهم البصريون بأن الخبر وإن كان متقدماً في اللفظ إلا أنه على نية التأخير، فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير، والرأي في هذه المسألة رأي البصريين نظراً لما ذكره، وللإجماع على جواز تقديم خبر "كان" على اسمها في نحو: "كان قائماً زيد" و"قائماً" يشتمل على ضمير، لكنه لما كان في تقدير التأخير لم يمنع من ذلك، وللوقوف على المسألة بالتفصيل.

ينظر: الإنصاف ٦٥/١ وما بعدها، وشرح ابن عبيش ٩٢/١، وشرح الكافية ٨٨/١، وشرح الجمل للزجاجي ٣٥٣/١، والكافية الشافية ٣٦٦/١، والمجم ١٠١/١، والأشعراني وحاشية الصبان عليه ٢١٨/١.

من اللواتي الآتي ذكرها، فيجوز "عندى زيد" كما تقول: "زيد عندى" ويمتنع التقديم في الأربعة التي<sup>(١)</sup> ذكرها المصنف، أحدها: إذا استوى الجزآن يعني: المبتدأ وخبره، إما في التعريف نحو: "زيد القائم" وإما في التنكير، نحو: "أفضل منك أفضل مني"<sup>(٢)</sup> لا يجوز تقديم الخبر لخرف التباسه بالمبتدأ، مع عدم بيان ذلك بقرينة، أما لو كان هناك قرينة تعين المبتدأ مع التعريف نحو: "أبو يوسف أبو حنيفة" وكقوله:

٤٦- بنونا بنو أبائنا وبناتنا بنوهن أباء الرجال الأباعد<sup>(٣)</sup> أو مع التنكير نحو: "رجل صالح حاضر" و"عمل ير أمثل" لم يمتنع تقديم الخبر، لتمييز المبتدأ مع التعريف، بكونه المشبه لا المشبه به، ومع التنكير لوجود المسوغ معه.

الثاني: أن يخاف التباسه بالفاعل، مثل أن يخبر عنه بفعل نحو:

(١) في ب: "الآتي" موضع "التي" وهو تعريف.

(٢) في ب: "أفضل مني أفضل منك".

(٣) هذا البيت من الطويل وقائمه في أكثر المصادر هو الغرزدق.

والشاهد فيه: "بنونا بنو أبائنا" حيث قدم الخبر وهو "بنونا" على المبتدأ، وهو "بنو أبائنا" مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف، فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم، وسوغ ذلك وجود قرينة معنوية تميز المبتدأ من الخبر، حيث إن المبتدأ إلى النقص أن الشاعر أراد تشبيه أبناء أبائهم بأبنائهم ذوات النقص.

ينظر البيت في: شرح ابن عبيش ٩٩/١، ١٣٢/٩، وشرح الكافية ٩٧/١، وشرح الكافية الشافية ٣٦٧/١، والغني، والشاهد ٨٢١، وأوضح المسالك ٢٠٦/١، والمساعد ٢٢١/١، وشرح ابن عقيل ٢٣٣/١، والمجم ١٠٢/١، والدرر ٧٦/١، والخزانة ٤٤٤/١، وديوانه ٢١٧، ومجم شواهد العربية ١١٥.

"زيد قام" ﴿وَاللّٰهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ﴾<sup>(١)</sup> فلما كان معه قرينة تميزه نحو: "أخوك قاما"<sup>(٢)</sup> و"زيد قام"<sup>(٣)</sup> أبوه"<sup>(٤)</sup> لم يمتنع التقديم.

الثالث: أن يكون الخبر محصوراً بإلاً، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾<sup>(٥)</sup> أو يأتيما نحو: ﴿إِنَّمَا إِلَهُ الْإِلَهِ وَاحِدٌ﴾<sup>(٦)</sup>، فأما قوله:

٤٧ - ... .. وهل إلا عليك المعلول<sup>(٧)</sup>

(١) من الآية ٤٥، من سورة النور.

والشاهد منها: "والله خلق" فإنه يجب فيه إبقاء المبتدأ في مكانه الأصلي، لأنه لو أخر وقدّم الخبر لالتبس بالفاعل لغيران الفعل عليه حينئذ.

(٢) القرينة هنا: وجود ألف الاثنين في الفعل "قاما" فإن هنا ونحوه لا يضر تقديمه ولا يلتبس بالفاعل، لأن الفاعل يجب بترديد الفعل له، إلا على لغة "الرافيت"، والعمل على اللغة السائدة. (٣) سقط ما بين المعقوفين من: ب.

(٤) القرينة هنا هي: أن العامل جرى على (أبوه) فرفعه فاعلاً فلم يبق إلا أن يكون "زيد" مبتدأ.

(٥) في ب: "وَم" وهو تحريف.

(٦) من الآية ١٤٤، من سورة آل عمران.

والشاهد فيها: أن الخبر وقع محصوراً فيه، وطريق الحصر هو "ما وإلا" وإذا كان الأمر كذلك، فإن المحصور فيه هو ما بعد "إلا" وهي متأخرة.

(٧) من الآية ١٧١، من سورة النساء.

والشاهد فيها: وقوع خبر محصوراً فيه، وطريق الحصر "إنما" وهي تفضي تأخير المحصور فيه.

(٨) هذا بعض الشطر الثاني من بيت للكاتب بن زيد الأسدي، والبيت من الطويل وصدره قوله:

--

فضرورة.

الرابع: أن يكون الخبر مسنداً إلى ما يستحق<sup>(١)</sup> التصدير لنفسه لكونه اسم استفهام، نحو: "من لي منجداً؟" ويجرى مجراه "كم الخبرية"، نحو: "كم عبد لي" واسم الشرط، نحو: "من يقيم أقم معه" أو موصلاً دخلت الفاء في خبره، نحو: "الذي يأتيه فله درهم" لكونه إذ ذاك شبهها باسم الشرط في العموم، وطلب فعل مستقبل يكون سبباً لما بعده، واقتضاه لفاء السبب، وما أضيف إلى شيء من ذلك، نحو: غلام من عندك؟، [وغلام الذي يأتيه فله درهم، ومال كم رجل حُرْتُ، وغلام من يقيم أقم معه]<sup>(٢)</sup> أو لاتصاله بلام الابتداء نحو: "لزيد قائم".

ونحو "عندي درهم" و"لي وطر" ملتزم فيه تقديم الخبر كذا إذا عاد عليه مضمراً ومما به عنه مبيهاً بخبر كذا إذا استوجب التصديراً كآين من علمه نصيراً؟ وغير المحصور قدّم أبداً كـ"مالنا إلا اتباع أحمد"

(=) - فيارب هل إلا بك النصر يرتقي عليهم؟ وهل ...؟ السخ

والشاهد فيه: "بك النصر" و"عليك المعلول"، فإنه قدم الخبر المحصور فيه في الموضعين للضرورة، والمألوف أن يقول: هل النصر يرتقي إلا بك؟، وهل المعلول إلا عليك؟، لكن الضرورة الشعرية ألجأت إلى ذلك.

ينظر البيت في شرح ابن عقيل ٢٣٥/١، والمصح ١٠٢/١، والسدر ٧٦/١،

والتصريح ١٧٢/١، وشرح الأثيري ٢٢١/١، ومعجم شواهد العربية ٢٨٠،

وليس في ديوانه.

(١) في ب: "استحق". (٢) سقط ما بين المعقوفين من: ب.

"زيد قام" ﴿وَاللّٰهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ﴾<sup>(١)</sup> فلما كان معه قرينة تميزه نحو: "أخوك قاما"<sup>(٢)</sup> و"زيد قام"<sup>(٣)</sup> أبوه"<sup>(٤)</sup> لم يمتنع التقديم.

الثالث: أن يكون الخبر محصوراً بإلاً، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾<sup>(٥)</sup> أو يأتيها نحو: ﴿إِنَّمَا إِلَهُ الْوَاحِدِ﴾<sup>(٦)</sup>، فأما قوله:

٤٧ - ... .. وهل إلا عليك المعلول<sup>(٧)</sup>

(١) من الآية ٤٥، من سورة النور.

والشاهد منها: "والله خلق" فإنه يجب فيه إبقاء المبتدأ في مكانه الأصلي، لأنه لو أخر وقدّم الخبر لالتبس بالفاعل لغيران الفعل عليه حينئذ.

(٢) القرينة هنا: وجود ألف الاثنين في الفعل "قاما" فإن هنا ونحوه لا يضر تقديمه ولا يلتبس بالفاعل، لأن الفاعل يجب بترديد الفعل له، إلا على لغة "الرافيت"، والعمل على اللغة السائدة. (٣) سقط ما بين المعقوفين من: ب.

(٤) القرينة هنا هي: أن العامل جرى على (أبوه) فرفعه فاعلاً فلم يبق إلا أن يكون "زيد" مبتدأ.

(٥) في ب: "وَم" وهو تحريف.

(٦) من الآية ١٤٤، من سورة آل عمران.

والشاهد فيها: أن الخبر وقع محصوراً فيه، وطريق الحصر هو "ما وإلا" وإذا كان الأمر كذلك، فإن المحصور فيه هو ما بعد "إلا" وهي متأخرة.

(٧) من الآية ١٧١، من سورة النساء.

والشاهد فيها: وقوع خبر محصوراً فيه، وطريق الحصر "إنما" وهي تعضي تأخير المحصور فيه.

(٨) هذا بعض الشطر الثاني من بيت للكاتب بن زيد الأسدي، والبيت من الطويل وصدره قوله:

--

فضرورة.

الرابع: أن يكون الخبر مسنداً إلى ما يستحق<sup>(١)</sup> التصدير لنفسه لكونه اسم استفهام، نحو: "من لي منجداً؟" ويجرى مجراه "كم الخبرية"، نحو: "كم عبد لي" واسم الشرط، نحو: "من يقيم أقم معه" أو موصلاً دخلت الفاء في خبره، نحو: "الذي يأتيه فله درهم" لكونه إذ ذاك شبهها باسم الشرط في العموم، وطلب فعل مستقبل يكون سبباً لما بعده، واقتضاه لفاء السبب، وما أضيف إلى شيء من ذلك، نحو: غلام من عندك؟، [وغلام الذي يأتيه فله درهم، ومال كم رجل حُرْتُ، وغلام من يقيم أقم معه]<sup>(٢)</sup> أو لاتصاله بلام الابتداء نحو: "لزيد قائم".

ونحو "عندي درهم" و"لي وطر" ملتزم فيه تقديم الخبر كذا إذا عاد عليه مضمراً ومما به عنه مبيهاً بخبر كذا إذا استوجب التصديراً كآين من علمته نصيراً؟ وغير المحصور قدّم أبداً كـ"مالنا إلا اتباع أحمد"

(=) - فيارب هل إلا بك النصر يرتقي عليهم؟ وهل ...؟ السخ

والشاهد فيه: "بك النصر" و"عليك المعلول"، فإنه قدم الخبر المحصور فيه في الموضعين للضرورة، والمألوف أن يقول: هل النصر يرتقي إلا بك؟، وهل المعلول إلا عليك؟، لكن الضرورة الشعرية ألجأت إلى ذلك.

ينظر البيت في شرح ابن عقيل ٢٣٥/١، والمص ١٠٢/١، والسدر ٧٦/١،

والتصريح ١٧٢/١، وشرح الأثيري ٢٢١/١، ومعجم شواهد العربية ٢٨٠،

وليس في ديوانه.

(١) في ب: "استحق". (٢) سقط ما بين المعقوفين من: ب.

هذه المسائل الأربعة مما يتعين الخروج فيها عن الأصل بإيجاب تقديم خبر المبتدأ عليه:

الأولى: إذا كان تقديمه مصححا للابتداء بالنكرة، كما في نحو: "عندي درهم، ولي وطير"، فلو كان هناك مسوغ آخر نحو: ﴿فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾<sup>(١)</sup> لم يكن التقديم واجبا بدليل ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾<sup>(٢)</sup>.  
الثانية: أن يعود على الخبر<sup>(٣)</sup> ضمير من المبتدأ نحو: ﴿هَامَ عَلَى الْقُلُوبِ أَقْفَالُهَا﴾<sup>(٤)</sup> إذ تأخيره هاهنا مفضى إلى<sup>(٥)</sup> عود الضمير على متأخر<sup>(٦)</sup> لفظا ورتبة.

الثالثة: أن يكون الخبر مستوجبا للتصدير، لكون اسم استفهام نحو:

(١) من الآية ١٧٩، من سورة آل عمران.

وفي كلتا النسختين "لهم أجر عظيم" وليس في القرآن الكريم آية كذلك -فيما أعلم-، ولم يذكر صاحب اللعجم المفهرس لألفاظ القرآن آية كذلك. والشاهد فيها: أن "لكم" جار ومجرور، وقع خبرا مقدما لـ "مغفرة" وهي نكرة، فكان تقديم الخبر وهو الجار والمجرور المختص مسوغا للابتداء بها.

(٢) من الآية ٢ من سورة الأنعام.

والشاهد فيها: هو أن الخبر وهو "عنده" جاء في موضعه الأصلي، ولم يحتاج إلى تقديمه، لوجود مسوغ للابتداء بالنكرة "أجل" وهو كونها موصوفة بقوله: "مسمى".

(٣) في ب: "للخبر". وفي قول الشارح: "يعود على الخبر" بخبر، والأدق منه أن يقول: "يعود على بعض الخبر" لأن الضمير لا يعود في الحقيقة على جميع الخبر.

(٤) من الآية ٢٤، من سورة "محمد" (ﷺ).

(٥) في ب: "على". (٦) في أ: "متأخر".

"أين من علمته نصيرا؟" أو أضيف إليه نحو: "صبيحة أي يوم سفرتك؟".

الرابعة: أن يكون المبتدأ محصورا بـ "إلا"، نحو: "مالنا إلا اتباع أحمد" أو بـ "إنما" نحو: "إنما عندك زيد".

وحذف ما يعلم جائز كما تقول: "زيد" بعد: من عندكما؟ وفي جواب كيف زيد؟ قل ذئف فزيد استغنى عنه إذ عرفت يعني باعلم من المبتدأ والخبر جاز حذفه، فمثال ذلك في الخبر: "زيد" جوابا لمن قال: "من عندك؟" والأصل: "زيد عندي". ومثله قوله تعالى: ﴿أَكُلْهَا دَائِمًا وَظِلُّهَا﴾<sup>(١)</sup> أي كذلك. ومثاله في المبتدأ قولك: "ذئف" جوابا لمن قال: "كيف زيد؟" والأصل: "زيد ذئف"، فاستغنى عن ذكر زيد للعلم به، ومثله: ﴿مَنْ عَجِلْ صَاحِلًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلِيلًا﴾<sup>(٢)</sup> أي فعمله وإساءته. فإن لم يعلم بقرينة دالة عليه لم يجوز حذفه.

وبعد "لولا" غالبا حذف الخبر ختم وفي نص يمين إذا استقر وبعد، وإو عينت مفهوماً مفع كمثل "كل صانع وما صنع وقبل حال لا يكون خيرا عن الذي خيره قد أضمرنا كضربتي العبد مسيئا وآثم تبيي الحق منوطا بالحقكم هذه المسائل الأربع<sup>(٣)</sup> يجب فيها حذف الخبر:

(١) من الآية ٣٥، من سورة الرعد.

(٢) من الآية ٤٢، من سورة فصلت، ومن الآية ١٥، من سورة الجاثية.

(٣) في كلتا النسختين "الأربعة" وهو سهو أو تحريف.

هذه المسائل الأربعة مما يتعين الخروج فيها عن الأصل بإيجاب تقديم خبر المبتدأ عليه:

الأولى: إذا كان تقديمه مصححا للابتداء بالنكرة، كما في نحو: "عندي درهم، ولي وطير"، فلو كان هناك مسوغ آخر نحو: ﴿فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾<sup>(١)</sup> لم يكن التقديم واجبا بدليل ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾<sup>(٢)</sup>.  
الثانية: أن يعود على الخبر<sup>(٣)</sup> ضمير من المبتدأ نحو: ﴿هَامَ عَلَى الْقُلُوبِ أَقْفَالُهَا﴾<sup>(٤)</sup> إذ تأخيره هاهنا مفضى إلى<sup>(٥)</sup> عود الضمير على متأخر<sup>(٦)</sup> لفظا ورتبة.

الثالثة: أن يكون الخبر مستوجبا للتصدير، لكون اسم استفهام نحو:

(١) من الآية ١٧٩، من سورة آل عمران.

وفي كلتا النسختين "لهم أجر عظيم" وليس في القرآن الكريم آية كذلك -فيما أعلم-، ولم يذكر صاحب اللعم المفسر لالفاظ القرآن آية كذلك. والشاهد فيها: أن "لكم" جار ومجرور، وقع خيرا مقدما لـ "مغفرة" وهي نكرة، فكان تقديم الخبر وهو الجار والمجرور المختص مسوغا للابتداء بها.

(٢) من الآية ٢ من سورة الأنعام.

والشاهد فيها: هو أن الخبر وهو "عنده" جاء في موضعه الأصلي، ولم يحتاج إلى تقديمه، لوجود مسوغ للابتداء بالنكرة "أجل" وهو كونها موصوفة بقوله: "مسمى".

(٣) في ب: "للخبر". وفي قول الشارح: "يعود على الخبر" بخبر، والأدق منه أن يقول: "يعود على بعض الخبر" لأن الضمير لا يعود في الحقيقة على جميع الخبر.

(٤) من الآية ٢٤، من سورة "محمد" (ﷺ).

(٥) في ب: "على". (٦) في أ: "متأخر".

"أين من علمته نصيرا؟" أو أضيف إليه نحو: "صبيحة أي يوم سفرتك؟".

الرابعة: أن يكون المبتدأ محصورا بـ "إلا"، نحو: "مالنا إلا اتباع أحمد" أو بـ "إنما" نحو: "إنما عندك زيد".

وحذف ما يعلم جائز كما تقول: "زيد" بعد: من عندكما؟ وفي جواب كيف زيد؟ قل ذئف فزيد استغنى عنه إذ عرفت يعني باعلم من المبتدأ والخبر جاز حذفه، فمثال ذلك في الخبر: "زيد" جوابا لمن قال: "من عندك؟" والأصل: "زيد عندى". ومثله قوله تعالى: ﴿أَكْلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾<sup>(١)</sup> أي كذلك. ومثاله في المبتدأ قولك: "ذئف" جوابا لمن قال: "كيف زيد؟" والأصل: "زيد ذئف"، فاستغنى عن ذكر زيد للعلم به، ومثله: ﴿مَنْ عَجِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلِيلًا﴾<sup>(٢)</sup> أي فعمله وإساءته. فإن لم يعلم بقرينة دالة عليه لم يجز حذفه.

وبعد "لولا" غالبا حذف الخبر ختم وفي نص يمين إذا استقر وبعد، وإو عينت مفهوماً مفع كمثل "كل صانع وما صنع وقبل حال لا يكون خيرا عن الذى خيره قد أضمرنا كضربى العبد مسيئاً وآثم تبيى الحق منوطاً بالحقكم هذه المسائل الأربع<sup>(٣)</sup> يجب فيها حذف الخبر:

(١) من الآية ٣٥، من سورة الرعد.

(٢) من الآية ٤٢، من سورة فصلت، ومن الآية ١٥، من سورة الجاثية.

(٣) في كلتا النسختين "الأربعة" وهو سهو أو تحريف.

الأولى: أن يسند إلى مبتدأ واقع بعد "لولا"، وغالب ما يكون حيث  
 كونا مطلقا نحو: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup> والتقدير: لولا أنتم موجودون،  
 فيحذف حتما.

أما الوقع مقلداً<sup>(٢)</sup> نحو:

(١) في الآية ٣١، من سورة سبأ.

(٢) يرى جمهور النحاة أن حبر المبتدأ بعد "لولا" لا يكون إلا كونا مطلقا، وبناء على ذلك يوجبون حذفه للعلم به، ويمرون في جواب "لولا" غنية عنه، وإذا أراد المستعمل كونا خاصا فإن طريقة العرب في ذلك أن يجعلوه مبتدأ، نحو: "لولا مسألة زيد إيانا مسلم" وأما نحو: "لولا زيد سلطنا مسلم". فيرى الجمهور أنه تركيب فاسد، وقد خُلقا المعري في قوله:

يُذِيبُ الرُّعْبَ مِنْ كُلِّ عَصِيْبٍ      فَلَوْلَا الْيُذِيْبُ بِمَحْكَةِ أَسْوَالَا  
وَأَمَّا الْحَدِيْثُ (لَوْلَا قَوْلُكَ حَدِيْثُ عَهْدٍ... فَخَلَّجَ) فَيَحْوِلُونَهُ عَلَى الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى،  
وَمَا يَنْبَغِي التَّنْبِيْهَ إِلَيْهِ مَا قَالَهُ ابْنُ أَبِي الرَّيْعِ فِي رِوَايَةِ الْحَدِيْثِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي  
يَذْكُرُهُ الْحَافَّةُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، حَيْثُ قَالَ: "لَمْ أَرْ هَذِهِ الرِّوَايَةَ بِهَذَا الْفَلِظِ مِنَ  
طَرِيقٍ صَحِيْحٍ، وَالرِّوَايَاتُ الشَّهِيْرَةُ فِي ذَلِكَ: "لَوْلَا جِئْتَانِيْ قَوْلِيْكَ" وَالْوَاحِدُ  
حَدَّثَنِي قَوْلِيْكَ"، "لَوْلَا أَرَأَيْتَ قَوْلِيْكَ... أَخ. أَهـ.

قلت: وهو كما قال ابن أبي الريبع باستثناء إحدى رواياته في البخاري وهي:  
"لولا قومك حديثٌ عندهم - قال ابن الزبير - بكنز نقضت الكعبة ... الخ".

البيخاري - كتاب العلم - الباب الثامن والأربعون، رقم الحديث ١٢٦ .  
فإنها وإن كانت تختلف عن رواية النحاة من حيث اللفظ، إلا أنها تتفق معها من حيث إثبات الخبر.

هذا... وقد حوِّزَ الرمانى والشلوين وابن الشجرى - في الأمالى المجلس السادس  
والستون ٢/٢١٠، ٢١١ و ١/٣٢١ - أن يكون غير المبتدا بعد "لولا" =

(لولا قومنا لحديثو عهد بكفر، لنقضت الكعبة)<sup>(١)</sup>، تعيّن إثباته إن لم يدل عليه دليل.

وحاز مع الدليل عليه الوجهان.

الثانية: أن يستند إلى مبتدأ واقع في نصّ معين، بأن يكون صريحاً في القسم، نحو: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي﴾<sup>(١)</sup> و﴿إِنَّ اللَّهَ لَأَعْلَمُ﴾<sup>(٢)</sup> التقدير لعمرِكَ<sup>(٣)</sup> قسمي.

(٢٠) كونا خاصا، وبناء على ذلك فتمت تعيين عسلم- إبنه إذا لم يدل عليه دليل، فإن وجد ما يدل عليه جاز الأمران، وقد وافقهم في ذلك ابن مالك، كما هو ظاهر من قوله: "وبعد لولا غالبا حذف الخبر"، ومن كلامه في الكافية الشافعية: ٣٥٥/١، وكذلك رأى هذا الرأي الشارح هنا كما ترى.

وللوقوف على تفصيل المسألة ينظر: الكتاب ١٢٩/٢، والمقتضب ٧٦/٣،

والأصول ٦٨/١، والمقنن ٢٩٩/١، وشرح ابن يعين ٩٥/١، وشرح الكافية

١/١٠٤، وشرح الكافية الشافية ١/٣٥٥، وأرضح المسالك ١/٢٢٠، ٢٢٣،

وشرح ابن عقيل ٢٤٨/١، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٢٢٦/١.

(۱) تنظر روایات الحديث في: البخاري: كتاب العلم الباب ۴۸ رقم الحديث ۱۲۶،

٢٢٤/١. وينظر الحديث: ٣٣٦٨، ٤٠٧/٦، والحديث: ٧٢٤٣، ٧٢٥/١٣،

والحديث: ٤٤٨٤، ١٧٠/٨، والأحاديث من: ١٥٨٣-١٥٨٦. وينظر مسلم

"حج" الحديث: ٣٩٨، ١/٩٦٨، والحديث: ٣٩٩، والحديث: ٤٠٠،

والحديث: ٤٠١، وابن ماجه: "مناسك" الباب ٣١، ٩٨٥/٢، والنسائي

"مناسك" الباب ١٢٥، ٢١٤/٥، والمزمذي "حج" الباب ٤٧، ٢٢٤/٣،

والموطأ "حج" ١٠٤ .

(٢) من الآية ٧٢، من سورة الحجر. وقد اقتصر في "أ" على "لعمرك".

(٣) في أ: "لعمروك" وهو خطأ في النسخ.



الأول: أن يستند إلى مبتدأ واقع بعد "ولولا"، وغالب ما يكون حيثند كونا مطلقاً نحو: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup> والتقدير: لولا أنتم موجودون، فيحذف ضمها.

أمَّا لَوْرَوْقِعْ مَقْدَمًا<sup>(٢)</sup> فَنَحْوُ:

(١) في الآية ٣١، من سورة سبأ.

(٢) يرى جمهور النحاة أن خبر المبتدأ بعد "ولولا" لا يكون إلا كونا مطلقاً، وبناء على ذلك يوجبون حذفه للعلم به، ويرون في جواب "ولولا" غنية عنه، وإذا أراد المستعمل كونا خاصاً فإن طريقة العرب في ذلك أن يجعلوه مبتدأ، نحو: "ولولا مسألة زيد إيانا ماسلم" وأما نحو: "ولولا زيد سلطنا ماسلم". فيرى الجمهور أنه تركيب فاسد، وقد لحّنوا للمعري في قوله:

يُذِيبُ الرَّعْبُ مِنْ كُلِّ عَضْبٍ فَلَوْلَا لَيْتُهُ يَمْسِكُهُ لَسَالَا  
وأما الحديث (لولا قولك حديثو عهد... الخ) فيحملونه على الرواية بالمعنى، ومما ينبغي التنبيه إليه هنا ما قاله ابن أبي الربيع في رواية الحديث على الوجه الذي يذكره النحاة في هذه المسألة، حيث قال: "لم أر هذه الرواية بهذا اللفظ من طريق صحيح، والروايات المشهورة في ذلك: "لولا جِثْثَانُ قَوْمِكُ"، و"لولا حَدَانَةُ قَوْمِكُ"، "لولا أَن قَوْمُكُ... الخ. أ.هـ.

قلت: وهو كما قال ابن أبي الربيع باستثناء إحدى رواياته في البخاري وهي: "لولا قَوْمُكُ حديث عهدهم - قال ابن الزبير - بكفر لنقضت الكعبة... الخ".

البخاري - كتاب العلم - الباب الثامن والأربعون، رقم الحديث ١٢٦ .  
فإنها وإن كانت تختلف عن رواية النحاة من حيث اللفظ، إلا أنها تتفق معها من حيث إثبات الخبر.

هذا... وقد جَوَّزَ الرماني والشلوبين وابن الشجري - في الأمالي المجلس السادس والستون ٢/٢١٠، ٢١١ و ٢٢١/١ - أن يكون خبر المبتدأ بعد "ولولا" =

(لولا قَوْمُكُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ، لنقضت الكعبة)<sup>(١)</sup>، تعيّن إثباته إن لم يدل عليه دليل.

وحاز مع الدليل عليه الوجهان.

الثانية: أن يستند إلى مبتدأ واقع في نصّ عيّن، بأن يكون صريحاً في القسم، نحو: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكَنٍ﴾<sup>(٢)</sup> و"لَكُنْ لَوْ لَا فَعَلْنَا" التقدير لعمر ك<sup>(٣)</sup> تسمي.

(=) كونا خاصاً، وبناء على ذلك فإنه يعمين -علمهم- إثباته إذا لم يدل عليه دليل، فإن وجد ما يدل عليه جاز الأمران، وقد وافقهم في ذلك ابن مالك، كما هو ظاهر من قوله: "وبعد لولا غالباً حذف الخبر"، ومن كلامه في الكافية الشافية: ٣٥٥/١، وكذلك رأى هذا الرأي الشارح هنا كما ترى.

وللوقوف على تفصيل المسألة ينظر: الكتاب ١٢٩/٢، والمقتضب ٧٦/٣، والأصول ٦٨/١، والمقتضب ٢٩٩/١، وشرح ابن يعيش ٩٥/١، وشرح الكافية ١٠٤/١، وشرح الكافية الشافية ٣٥٥/١، وأوضح المسالك ٢٢٣، ٢٢٠/١، وشرح ابن عقيل ٢٤٨/١، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٢٢٦/٢.

(١) تنظر روايات الحديث في: البخاري: كتاب العلم الباب ٤٨ رقم الحديث ١٢٦، ٢٢٤/١. وينظر الحديث: ٣٣٦٨، ٤٠٧/٦، والحديث: ٧٢٤٣، ٢٢٥/١٢، والحديث: ٤٤٨٤، ١٧٠/٨، والأحاديث من: ١٥٨٦-١٥٨٣. وينظر مسلم "حجج" الحديث: ٣٩٨، ٩٦٨/١، والحديث: ٣٩٩، والحديث: ٤٠٠، والحديث: ٤٠١، وابن ماجه: "مناسك" الباب ٣١، ٩٨٥/٢، والنسائي "مناسك" الباب ١٢٥، ٢١٤/٥، والترمذي "حجج" الباب ٤٧، ٢٢٤/٣، والموطأ "حجج" ١٠٤ .

(٢) من الآية ٧٢، من سورة الحجر. وقد اقتصر في "ق" على "لعمر ك".

(٣) في أ: "لعمر ك" وهو خطأ في النسخ.

أما إن دلّ المبتدأ على قسم ولم يكن صريحا نحو: [عهد الله - أو ميثاقه - لأفعلن، حاز الإثبات، نحو: (١) "عهد الله علي" والحذف. الثالثة: أن يكون المبتدأ (٢) واقعا بعده أو صريحا (٣) في المصاحبة، وهو المراد بقوله: "عُيِّنَ مفهوم مع" نحو: "كلّ صانع وما صنع" التقدير: (٤) مقترنان.

أما لو لم تكن الواو العاطفة نصّا في المعية، نحو: "زيد وعمرو قاتمان" لم يلزم الحذف.

الرابعة: أن يقع بعد المبتدأ حال لا يصح الإخبار عنه بهذا (٥)، والمبتدأ مصدر عامل في صاحبها، أو مضاف إلى مصدر عامل في صاحبها. (٦)

فالأول: كـ "ضربي العبد مسينا". والثاني: «كأنّ تبيني الحقّ متوطا بالحكم» (٧)، والخبر المحذوف هنا يقدر بمصدر مضاف إلى صاحب الحال،

(١) ماين للعقوفين ساقط من: ب. (٢) سقط من: ب.

(٣) سقط من: أ.

(٤) هذا هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن ذلك ونحوه كلام تام غير محتاج إلى تقدير خبر، لأن معناه: كلّ صانع مع صنعته، وعلى ذلك لا يكون المثال مما حذف خبره. ينظر شرح ابن يعيش ٩٨/١، وشرح الكافية ١٠٧/١، وأوضح المسالك ٢٢٦/١، وشرح ابن عقيل ٢٥٣/١، والتصريح ١٨٠/١، وشرح الأختوني ٢٢٨/١. (٥) لمباينتها له بالذات أو باعتبار قصد المتكلم (٦) ترك المؤلف مسألة ثالثة وهي: أن يكون المبتدأ مضافا إلى ما هو مؤول بمصدر عامل في صاحبها، نحو: "أخطب ما يكون الأمير قائما" وقد ذكره غيره. ينظر: شرح ابن يعيش ٩٧/١، وشرح الكافية ١٠٤/١، والتصريح ١٨٠/١. (٧) سقط "بالحكم" من: أ.

فتقدير الأول: "ضربه مسينا". (١) وتقدير الثاني: "تبيته" (٢) منوطا، ولو قيل: إن الحال هنا سدت مسدّ الخير، وأغنت عن تقديره كفاعل الوصف كان أوجه. (٣)

(١) هذا هو رأي الأخفش واختيار ابن مالك في التسهيل ٤٥.

وذهب إليه أيضا ابن هشام في المغني ١٦٢/٢، وهو قوي من جهة قلة المقدر عليه، ولكون التقدير من اللفظ مع صحة المعنى أولى، ويضعف من جهة استلزامه حذف المصدر وإبقاء معموله، والجمهور على منع ذلك كما أناده صاحب التصريح ١٨١/١. (٢) ساقطة من: أ.

(٣) ذهب ابن درستويه، وابن بابشاذ إلى أن نحو: "ضربي زيدا مسينا" لا خير له لكونه بمعنى الفعل، فمعنى "ضربي زيدا قائما": أخبره قائما، وهو نحو: "أقام الزيدان" عندهما، وذهب الكوفيون إلى أن نحو: "قائما" حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعالم في المصدر الذي هو مبتدأ، وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا، أي: ضربي زيدا قائما حاصل، وذهب الأخفش إلى أن الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف إلى صاحب الحال، أي: ضربي زيدا ضربه قائما، أي: ماضري إياه إلا هذا الضرب المقيّد، وذهب البصريون إلى أنه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا، والعالم في الحال محذوف، أي: ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما، وهذا هو الأرجح في المسألة، وذلك لأنهم جمعوا على أن معنى "ضربي زيدا قائما": "ما ضرب زيدا إلا قائما" وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد إلا من تقدير البصرية والأخفش، وبهذا يعلم بطلان مذهب ابن درستويه وابن بابشاذ لعدم الحصر فيه، وبطلان مذهب الكوفيين لأنه لا يمتنع من حصول الضرب المقيّد بالقيام حصول الضرب المقيّد بالقعود في وقت آخر، وبهذا يعلم أيضا، أنه لا يسلم إلا لمذهب الأخفش وقد تقدم بيان ما فيه من قوة وضعف، ومذهب البصريين، ويلحق عليه كثرة التقديرات.

أما إن دلّ المبتدأ على قسم ولم يكن صريحا نحو: [عهد الله - أو ميثاقه - لأفعلن، حاز الإثبات، نحو: (١) "عهد الله علي" والحذف. الثالثة: أن يكون المبتدأ (٢) واقعا بعده أو صريحا (٣) في المصاحبة، وهو المراد بقوله: "عُيِّنَ مفهوم مع" نحو: "كلّ صانع وما صنع" التقدير: (٤) مقترنان.

أما لو لم تكن الواو العاطفة نصّا في المعية، نحو: "زيد وعمرو قاتمان" لم يلزم الحذف.

الرابعة: أن يقع بعد المبتدأ حال لا يصح الإخبار عنه بهذا (٥)، والمبتدأ مصدر عامل في صاحبها، أو مضاف إلى مصدر عامل في صاحبها. (٦)

فالأول: كـ "ضربي العبد مسينا". والثاني: «كأنّ تبيني الحقّ متوطا بالحكم» (٧)، والخبر المحذوف هنا يقدر بمصدر مضاف إلى صاحب الحال،

(١) ماين للعقوفين ساقط من: ب. (٢) سقط من: ب.

(٣) سقط من: أ.

(٤) هذا هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن ذلك ونحوه كلام تام غير محتاج إلى تقدير خبر، لأن معناه: كلّ صانع مع صنعته، وعلى ذلك لا يكون المثال مما حذف خبره. ينظر شرح ابن يعيش ٩٨/١، وشرح الكافية ١٠٧/١، وأوضح المسالك ٢٢٦/١، وشرح ابن عقيل ٢٥٣/١، والتصريح ١٨٠/١، وشرح الأختوني ٢٢٨/١. (٥) لمباينتها له بالذات أو باعتبار قصد المتكلم (٦) ترك المؤلف مسألة ثالثة وهي: أن يكون المبتدأ مضافا إلى ما هو مؤول بمصدر عامل في صاحبها، نحو: "أخطب ما يكون الأمير قائما" وقد ذكره غيره. ينظر: شرح ابن يعيش ٩٧/١، وشرح الكافية ١٠٤/١، والتصريح ١٨٠/١. (٧) سقط "بالحكم" من: أ.

فتقدير الأول: "ضربه مسينا". (١) وتقدير الثاني: "تبيته" (٢) منوطا، ولو قيل: إن الحال هنا سدت مسدّ الخير، وأغنت عن تقديره كفاعل الوصف كان أوجه. (٣)

(١) هذا هو رأي الأخفش واختيار ابن مالك في التسهيل ٤٥.

وذهب إليه أيضا ابن هشام في المغني ١٦٢/٢، وهو قسري من جهة قلة المقدر عليه، ولكون التقدير من اللفظ مع صحة المعنى أولى، ويضعف من جهة استلزامه حذف المصدر وإبقاء معموله، والجمهور على منع ذلك كما أناده صاحب التصريح ١٨١/١. (٢) ساقطة من: أ.

(٣) ذهب ابن درستويه، وابن بابشاذ إلى أن نحو: "ضربي زيدا مسينا" لا خير له لكونه بمعنى الفعل، فمعنى "ضربي زيدا قائما": أخبره قائما، وهو نحو: "أقام الزيدان" عندهما، وذهب الكوفيون إلى أن نحو: "قائما" حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعالم في المصدر الذي هو مبتدأ، وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا، أي: ضربي زيدا قائما حاصل، وذهب الأخفش إلى أن الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف إلى صاحب الحال، أي: ضربي زيدا ضربه قائما، أي: ماضري إياه إلا هذا الضرب المقيّد، وذهب البصريون إلى أنه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا، والعالم في الحال محذوف، أي: ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما، وهذا هو الأرجح في المسألة، وذلك لأنهم يجمعون على أن معنى "ضربي زيدا قائما": "ما ضرب زيدا إلا قائما" وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد إلا من تقدير البصرية والأخفش، وبهذا يعلم بطلان مذهب ابن درستويه وابن بابشاذ لعدم الحصر فيه، وبطلان مذهب الكوفيين لأنه لا يمتنع من حصول الضرب المقيّد بالقيام حصول الضرب المقيّد بالقعود في وقت آخر، وبهذا يعلم أيضا، أنه لا يسلم إلا لمذهب الأخفش وقد تقدم بيان ما فيه من قوة وضعف، ومذهب البصريين، ويلحق عليه كثرة التقديرات.

أما لو صلحت الحال للإختيار بها عن المبتدأ<sup>(١)</sup> لم تجز المسألة، نحو: "ضربي زيدا شديدا"، بل يتعين رفع الحال، أو الاتيان بخير.<sup>(٢)</sup>

واخبروا باثنين أو بأكثر<sup>(٣)</sup> عن واحد كـ "هم سرّة شعروا" ويجوز تعدد الخبر المستقل<sup>(٤)</sup> بدون عطف، مع كون المبتدأ واحدا، نحو: "زيد كاتبٌ شاعرٌ"، قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ، فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ﴾<sup>(٥)</sup>، وتقدير المخالف<sup>(٦)</sup> مبتدأ لكل خبر، لا دليل عليه، أمّا ما لا يستقل<sup>(٧)</sup> بالخيرية "هذا حُلُوٌّ حَامِضٌ"

(٥) ينظر: الخلاف في المسألة في: شرح ابن يعيش ٩٦/١-٩٧، وشرح الكافية ١٠٥/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٩٦/١-١٩٨، وشرح ابن عقيل ٢٥٤/١، والمجم ١٠٦/١-١٠٧، وشرح الأخواني ٢٢٩/١-٢٣٠.

(١) في أ: "عن مسألة" موضع "عن المبتدأ". (٢) في أ: "بخيره".

(٣) في أ: "المستقل" وهو تحريف.

(٤) الآيات ١٤، ١٥، ١٦، من سورة العروج.

(٥) يعني الشارح بذلك ابن عصفور وكثيراً من المغاربة، فإنهم خالفوا في تعدد الخبر، وما ورد من ذلك يجعلون الأول منه خيراً، والباقي أوصافاً له، وبعضهم يجعل الباقي خيراً لمبتدأ مقدر.

تنظر للمسألة في: شرح ابن يعيش ٩٩/١، وشرح الكافية ١٠٠/١، والمقرب ٨٦/١، وأوضح المسالك ٢٢٨/١، والمساعد ٢٤٢/١، وشرح ابن عقيل ٢٥٧/١، والمجم ١٠٨/١، وشرح الأخواني وحاشية الصبان عليه ٢٣٢/١.

(٦) في أ: "يستقل" وهو تحريف.

فيجوز بلا نزاع لأيهما في معنى خبر واحد، أي: "مُرٌّ" وكذلك ما تعدد بعطف نحو: ﴿وَالَّذِينَ كَلِمُوا بَأْيَاتِنَا صُومٌ وَيَكُمُ﴾<sup>(١)</sup> أو تعدد لتعدد المبتدأ نحو:

٤٨- يلدك يد خيراها يُرجى وأخرى لأعدائها غائظـه<sup>(٢)</sup> فالاستشهاد به على تعدد الخبر وَهْمٌ.<sup>(٣)</sup>

(١) من الآية ٢٩، من سورة الأنعام.

والشاهد فيها قوله: "صُمٌ وَيَكُمُ" حيث تعدد الخبر بالعطف.

(٢) هذا البيت من المتقارب، وهو منسوب لطرفة بن العبد البكري ولكنه غير موجود في ديوانه، ونقّي العيني في شرح الشواهد العربية صحة كونه لطرفة، وقد تعدد فيه الخبر لأن ماهو خبر عنه متعدد، فلم يك ذلك من تعدد الخبر المراد.

وينظر البيت في: شرح ابن الناطم ص ١٢٥، وأوضح المسالك ٢٢٨/١، والمساعد ٢٤٣/١، والتصريح ١٨٢/١، وشرح الأخواني ٢٣٣/١، والعيني ٥٧٢/١، ومجمع شواهد العربية ٢٠٧.

(٣) أراد الشارح التنبيه إلى ما فعله ابن الناطم من عدّه هذا البيت مما تعدد فيه خبر المبتدأ الواحد، فأراد أن يتيه إلى أن هذا ليس مما وقع فيه الخلاف بين العلماء، وإنما الخلاف في جواز تعدد الخبر أو عدمه فيما إذا وقع المبتدأ واحداً في اللفظ والمعنى، وكان الخبر متعدداً في اللفظ والمعنى كذلك، بحيث يصلح كل واحد من أفراد الخبر أن يكون خيراً عن المبتدأ ويصح جملة وحده عليه، وينهّد معه فائدة يضمن السكوت عليها.

ينظر: مراجع التعليقات السابق.

أما لو صلحت الحال للإختيار بها عن المبتدأ<sup>(١)</sup> لم تجز المسألة، نحو: "ضربي زيدا شديدا"، بل يتعين رفع الحال، أو الاتيان بخير.<sup>(٢)</sup>

واخبروا باثنين أو بأكثر<sup>(٣)</sup> عن واحد كـ "هم سرّة شعروا" ويجوز تعدد الخبر المستقل<sup>(٤)</sup> بدون عطف، مع كون المبتدأ واحدا، نحو: "زيد كاتبٌ شاعرٌ"، قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ، فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ﴾<sup>(٥)</sup>، وتقدير المخالف<sup>(٦)</sup> مبتدأ لكل خبر، لا دليل عليه، أمّا ما لا يستقل<sup>(٧)</sup> بالخيرية "هذا حُلُوٌّ حَامِضٌ"

(٥) ينظر: الخلاف في المسألة في: شرح ابن يعيش ٩٦/١-٩٧، وشرح الكافية ١٠٥/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٩٦/١-١٩٨، وشرح ابن عقيل ٢٥٤/١، والمجم ١٠٦/١-١٠٧، وشرح الأخواني ٢٢٩/١-٢٣٠.

(١) في أ: "عن مسألة" موضع "عن المبتدأ". (٢) في أ: "بخيره".

(٣) في أ: "المستقل" وهو تحريف.

(٤) الآيات ١٤، ١٥، ١٦، من سورة العروج.

(٥) يعني الشارح بذلك ابن عصفور وكثيراً من المغاربة، فإنهم خالفوا في تعدد الخبر، وما ورد من ذلك يجعلون الأول منه خيراً، والباقي أوصافاً له، وبعضهم يجعل الباقي خيراً لمبتدأ مقدر.

تنظر للمسألة في: شرح ابن يعيش ٩٩/١، وشرح الكافية ١٠٠/١، والمقرب ٨٦/١، وأوضح المسالك ٢٢٨/١، والمساعد ٢٤٢/١، وشرح ابن عقيل ٢٥٧/١، والمجم ١٠٨/١، وشرح الأخواني وحاشية الصبان عليه ٢٣٢/١.

(٦) في أ: "يستقل" وهو تحريف.

فيجوز بلا نزاع لأيهما في معنى خبر واحد، أي: "مُرٌّ" وكذلك ما تعدد بعطف نحو: ﴿وَالَّذِينَ كَلِمُوا بَأْيَاتِنَا صُومٌ وَيَكُمُ﴾<sup>(١)</sup> أو تعدد لتعدد المبتدأ نحو:

٤٨- يلدك يد خيراها يُرجى وأخرى لأعدائها غائظـه<sup>(٢)</sup> فالاستشهاد به على تعدد الخبر وَهْمٌ.<sup>(٣)</sup>

(١) من الآية ٢٩، من سورة الأنعام.

والشاهد فيها قوله: "صُمٌ وَيَكُمُ" حيث تعدد الخبر بالعطف.

(٢) هذا البيت من المتقارب، وهو منسوب لطرفة بن العبد البكري ولكنه غير موجود في ديوانه، ونقّي العيني في شرح الشواهد العربية صحة كونه لطرفة، وقد تعدد فيه الخبر لأن ماهو خبر عنه متعدد، فلم يك ذلك من تعدد الخبر المراد.

وينظر البيت في: شرح ابن الناطم ص ١٢٥، وأوضح المسالك ٢٢٨/١، والمساعد ٢٤٣/١، والتصريح ١٨٢/١، وشرح الأخواني ٢٣٣/١، والعيني ٥٧٢/١، ومجمع شواهد العربية ٢٠٧.

(٣) أراد الشارح التنبيه إلى ما فعله ابن الناطم من عدّه هذا البيت مما تعدد فيه خبر المبتدأ الواحد، فأراد أن يتيه إلى أن هذا ليس مما وقع فيه الخلاف بين العلماء، وإنما الخلاف في جواز تعدد الخبر أو عدمه فيما إذا وقع المبتدأ واحداً في اللفظ والمعنى، وكان الخبر متعدداً في اللفظ والمعنى كذلك، بحيث يصلح كل واحد من أفراد الخبر أن يكون خيراً عن المبتدأ ويصح جملة وحده عليه، وينهّد معه فائدة يضمن السكوت عليها.

ينظر: مراجع التعليقات السابق.

## كان وأخواتها

لما كانت<sup>(١)</sup> نواسخ الابتداء ثلاثة أقسام: منها ما ينسخ الرفع في الجزأين "كان" و"ظن"، ومنها ما ينسخه في الأول دون الثاني "كان" و"ظن"، ومنها ما ينسخه في الثاني دون الأول "كان". بدأ بهذا القسم، لبقاء المبتدأ الذي هو العمدة فيه على مثل إعرابه، ثم بالذي قبله لبقاء شيء من حكم الابتداء فيه، ثم بالأول، لبطان حكم الابتداء في إعرابه.

**ترفع "كان" المبتدأ اسماً والخبر تنصبه كـ"كان" ميّداً عمر**  
كان وأخواتها هي (العاملة في المبتدأ والخبر)<sup>(٢)</sup> ترفع<sup>(٣)</sup> المبتدأ لشبهه بالفاعل، ويسمى اسمها، وتنصب الخبر، لشبهه بالمفعول<sup>(٤)</sup>، ويسمى خبرها، نحو: «كان عمر سيّداً»، «وكان الله

(١) في ب: "كان".

(٢) في أ: «العاملة في الأوّخر» موضع: «العاملة في المبتدأ والخبر»، وهو تحريف.

(٣) هنا هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل في المبتدأ شيئاً، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، وقد خالفهم في ذلك الفراء. تنظر المسألة في المساعد ٢٤٨/١، والجميع ١١١/١، والتصريح ١٨٤/١، وشرح الأثوني وحاشية الصبان عليه ٢٣٧/١.

(٤) هنا ما ذهب إليه البصريون، وقال الكوفيون: بل نصبه على الحال، وذهب الفراء إلى أن نصبه على التشبيه بالحال، والصحيح ما ذهب إليه البصريون، لأن الخبر قد يخلّف، ولأنه يكون معرفة وحاملاً ولا يستغنى عنه بخلاف الحال. تنظر المذاهب في: الإنصاف المسألة (١١٩) ٨٢١/٢، ومراجع التعليق السابق.

غفوراً<sup>(١)</sup>.

ككان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، وصار، ليس، زال، برحاً  
فنى، وانقلب، وهذى الأربعة لشبهه نفسي، أو لنفسي متبعه  
ومثل كان "دام" مسبوقة بـ"ما" كـ"أعط ما دمت مصيباً درهما"  
هذه الأثنا عشر فعلاً هنّ أخوات "كان" وتسمّها المصنّف ثلاثة أقسام:

الأول: ما يعمل (ككان بلا قيد)<sup>(٢)</sup> وهي سبعة: "ظل" كقوله: «ظلت عليه عاكفاً»<sup>(٣)</sup>، و"بات" نحو: «بات زيد مصلياً»، و"أضحى" نحو: «أضحى عمرو ملياً»<sup>(٤)</sup>، و"أصبح" نحو: «أصبح خالد عروساً»، و"أمسى" نحو: «أمسى أخوك حزينا»، و"صار" نحو: «صار البشرُ تمراً»<sup>(٥)</sup>، و"ليس" نحو: «ليس الله غافلاً» فتعمل في الإثبات كما مثل، وبعد النفي نحو: «وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون»<sup>(٦)</sup>.

الثاني: ما يعمل مشروطاً بوقوعه بعد نفي، أو شبه نفي، وهي أربعة: "زال" نحو: «ولا يزالون مختلفين»<sup>(٧)</sup>، و"برح" نحو: «لن نرح

(١) من الآيات ٩٦، ١٠٠، ١٥٢ من سورة النساء، ومن الآية ٧٠ من سورة الفرقان، ومن الآيات ٥٠، ٥٩، ٧٣ من سورة الأحزاب، ومن الآية ١٤ من سورة الفتح.

(٢) في أ: «بلا قيد ككان». (٣) من الآية ٩٧، من سورة طه.

(٤) في أ: "ملياً" موضع: "ملياً" وهو تحريف.

(٥) في ب: "البشر رطباً" والبشر مخرفة عن "البسر".

(٦) من الآية ٢٣، من سورة الأنفال. (٧) من الآية ١١٨، من سورة هود.

## كان وأخواتها

لما كانت<sup>(١)</sup> نواسخ الابتداء ثلاثة أقسام: منها ما ينسخ الرفع في الجزأين "كان" و"ظن"، ومنها ما ينسخه في الأول دون الثاني "كان" و"ظن"، ومنها ما ينسخه في الثاني دون الأول "كان" و"ظن". بدأ بهذا القسم، لبقاء المبتدأ الذي هو العمدة فيه على مثل إعرابه، ثم بالذي قبله لبقاء شيء من حكم الابتداء فيه، ثم بالأول، لبطان حكم الابتداء في إعرابه.

**ترفع "كان" المبتدأ اسماً والخبر تنصبه كـ "كان" ميلاً** عمر كان وأخواتها هي (العاملة في المبتدأ والخبر)<sup>(٢)</sup> ترفع<sup>(٣)</sup> المبتدأ لشبهه بالفاعل، ويسمى اسمها، وتنصب الخبر، لشبهه بالمفعول<sup>(٤)</sup>، ويسمى خبرها، نحو: «كان عمر سيداً»، «وكان الله

(١) في ب: "كان".

(٢) في أ: «العاملة في الأوخر» موضع: «العاملة في المبتدأ والخبر»، وهو تعريف.

(٣) هنا هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل في المبتدأ شيئاً، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، وقد خالفهم في ذلك الفراء. تنظر المسألة في المساعد ٢٤٨/١، والجميع ١١١/١، والتصريح ١٨٤/١، وشرح الأثوني وحاشية الصبان عليه ٢٣٧/١.

(٤) هنا ما ذهب إليه البصريون، وقال الكوفيون: بل نصبه على الحال، وذهب الفراء إلى أن نصبه على التشبيه بالحال، والصحيح ما ذهب إليه البصريون، لأن الخبر قد يخلّف، ولأنه يكون معرفة وحاملاً ولا يستغنى عنه بخلاف الحال. تنظر المذاهب في: الإنصاف المسألة (١١٩) ٨٢١/٢، ومراجع التعليق السابق.

غفوراً<sup>(١)</sup>.

ككان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، وصار، ليس، زال، برحا، فنى، وانقلب، وهذى الأربعة لشبهه نفسي، أو لنفسي متبعه ومثل كان "دام" مسبوقة بـ "ما" كـ "أعط ما دمت مصيباً درهما" هذه الأثنا عشر فعلاً هنّ أخوات "كان" وتسميها المصنف ثلاثة أقسام:

الأول: ما يعمل (ككان بلا قيد)<sup>(٢)</sup> وهي سبعة: "ظل" كقوله: «ظلت عليه عاكفاً»<sup>(٣)</sup>، و"بات" نحو: «بات زيد مصلياً»، و"أضحى" نحو: «أضحى عمرو ملياً»<sup>(٤)</sup>، و"أصبح" نحو: «أصبح خالد عروساً»، و"أمسى" نحو: «أمسى أخوك حزينا»، و"صار" نحو: «صار البشرُ تمراً»<sup>(٥)</sup>، و"ليس" نحو: «ليس الله غافلاً» فتعمل في الإثبات كما مثل، وبعد النفي نحو: «وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون»<sup>(٦)</sup>.

الثاني: ما يعمل مشروطاً بوقوعه بعد نفي، أو شبه نفي، وهي أربعة: "زال" نحو: «ولا يزالون مختلفين»<sup>(٧)</sup>، و"برح" نحو: «لن نرح

(١) من الآيات ٩٦، ١٠٠، ١٥٢ من سورة النساء، ومن الآية ٧٠ من سورة الفرقان، ومن الآيات ٥٠، ٥٩، ٧٣ من سورة الأحزاب، ومن الآية ١٤ من سورة الفتح.

(٢) في أ: «بلا قيد ككان».

(٣) من الآية ٩٧، من سورة طه.

(٤) في أ: "ملياً" موضع: "ملياً" وهو تعريف.

(٥) في ب: "البشر رطباً" والبشر مخرفة عن "البسر".

(٦) من الآية ٢٣، من سورة الأنفال. (٧) من الآية ١١٨، من سورة هود.

عليه عاكفين<sup>(١)</sup>، و"فتى" نحو: «ما فتى زيد قائما»، و"انفك" نحو:

٤٩- حَرَّاجِحٌ لَاتَنْفَكُ إِلَّا مُنَاعَةً<sup>(٢)</sup> ... ..

والنفي المقدر كالمفروق به<sup>(٣)</sup>، نحو: ﴿وَاللَّهُ تَفَعَّلَ تَذَكُّرَ يَوْسُفَ﴾<sup>(٤)</sup>، إذ تقديره: لانتفاء والمراد بشبه النفي: النفي، نحو:

٥٠- صَاحٍ شَمَّرٌ وَلَا تَزَلُ<sup>(٥)</sup> ذَاكَرًا لَمَّا ... ..

(١) من الآية ٩١ من سورة طه.

(٢) هنا صدر بيت من الطويل للشاعر ذى الرمة: غيلان بن عقبة، وقامه:

... .. على الحُسُوفِ أو نَرْمِي بها بلدًا قفرا  
وي: أ: "حراحيك" موضع: "حراجيح" وهو تحريف.

والحراجيح: جمع حَرْجُوحٍ، والحَرْجُوحُ والحَرْجُوحُ الحَرْجُوحُ الضامر المفروق، أو الناقصة السريعة، والحسوف هو الإدلال، وهو أيضا المبيت على غير علف، والمعنى: أن هذه الإبل لا تنفصل عن الإتعاب إلا في حال إناعتها على الحسوف إلى أن نرسمي بها بلدًا قفرا. ينظر البيت في الكتاب ٤٨/٣، وشرح ابن بعيش ١٠٦/٧، والإصناف ١٥٦/١، وشرح الكافية ٢٩٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٢١/١، والمغنى، الشاهد ١١٦، والمساعد ٢٦٤/١، والمجمع ١٢٠/١، والدرر ٨٨/١، والتصريح ١٨٥/١، والخزانة ٢٤٧/٩، وشرح الأختوني ٢٥٧/١، وديوانه ١٧٢، ومجمع شواهد العربية ١٣٧.

(٣) سقط "به" من: ب. (٤) من الآية ٨٥ من سورة يوسف.

(٥) هنا بعض بيت من الحنفي، وقائله غير معروف، تمامه:

... .. فَنَسِيَانَهُ ضَلَالًا مَبِينًا  
والشاهد منه: "لاتزل" حيث أجرى مضارع "زال" بجرى "كان" في العمل، لكونه مسبوقا بحرف النهي، والنهي شبه بالنفي، وفي: ب "زال" موضع: "تزل" وهو تحريف.

==

والدعاء، نحو:

٥١- ... ولا زال منها بجرعائك القطر<sup>(١)</sup> ...

ومثله ما تضمن معنى النفي من اسم كقوله:

٥٢- عَسِيرٌ تَوَقَّيْتُكَ الْهَوَى غَيْرَ بَارِحٍ مَعْلَلٌ نَفْسٍ بِاخْتِلَاسٍ نَاطِلٍ<sup>(٢)</sup>  
أو فعل نحو:

٥٣- قَلَمًا يَرِجُحُ الْمَطِيحُ هَوَاهُ وَجَلًا ذَا كَأَيِّ وَغَرَامٍ<sup>(٣)</sup>  
الثالث: ما عمله مشروط يسبقه بـ"ما" المصدرية الوقتية، وهو "دام" كقولك: أعط ما دمت مصيبا درهمًا.<sup>(٤)</sup> التقدير: مدة داومك مصيبا، ومثله:

(٣) ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٣٨٣/١، وأوضح المسالك ٢٣٤/١، وشرح ابن عقيل ٢٦٥/١، والمجمع ١١١/١، والدرر ٨١/١، والتصريح ١٨٥/١، وشرح الأختوني ٢٣٩/١، ومجمع شواهد العربية ٣٩٥.

(١) هنا عجز بيت من الطويل للشاعر ذى الرمة، وصدره:

ألا يا أسلمي يا دارمي على الإبل ... ..

والشاهد فيه إجراء "لا زال" بجرى كان في العمل لتقدم "لادعاءية" عليها لأن الدعاء شبه النفي.

ينظر البيت في: الخصائص ٢٧٨/٢، وأوضح المسالك ٢٣٤/١، والمغنى، الشاهد ٤٤٢، وشرح ابن عقيل ٢٦٦/١، والمجمع ١١١/١، والدرر ٨١/١، والتصريح ١٨٥/١، وشرح الأختوني ٢٣٩، ٤١/١، ومجمع شواهد العربية ١٥٠.

(٢) هذا البيت لم أجد مرجعه وقد أطلت البحث عنه.

(٣) هذا البيت لم أجد له مرجعا وقد بحثت عنه طويلا.

(٤) سقط "درهما" من: أ.



عليه عاكفين<sup>(١)</sup>، و"فتى" نحو: «ما فتى زيد قائما»، و"انفك" نحو:

٤٩- حَرَّاجِحٌ لَاتَنْفَكُ إِلَّا مُنَاعَةً<sup>(٢)</sup> ... ..

والنفي المقدر كالمفروق به<sup>(٣)</sup>، نحو: ﴿وَاللَّهُ تَفَعَّلَ تَذَكُّرَ يَوْسُفَ﴾<sup>(٤)</sup>، إذ تقديره: لانتفاء والمراد بشبه النفي: النفي، نحو:

٥٠- صَاحٍ شَمَّرٌ وَلَا تَزَلُ<sup>(٥)</sup> ذَاكَرًا لَمَّا ... ..

(١) من الآية ٩١ من سورة طه.

(٢) هنا صدر بيت من الطويل للشاعر ذى الرمة: غيلان بن عقبة، وقامه:

... ..  
... على الحُسُوفِ أو نَرْمِي بها بلدًا قفرا  
وي: أ: "حراحيك" موضع: "حراجيح" وهو تحريف.

والحراجيح: جمع حَرْجِيحٍ، والحَرْجِيحُ والحَرْجِيحُ والحَرْجِيحُ: الضامر المفروق، أو الناقصة السريعة، والحسف: هو الإدلال، وهو أيضا المبيت على غير علف، والمعنى: أن هذه الإبل لا تنفصل عن الإتعاب إلا في حال إناعتها على الحسف، إلى أن نرمي بها بلدًا قفرا. ينظر البيت في الكتاب ٤٨/٣، وشرح ابن بعيش ١٠٦/٧، والإصناف ١٥٦/١، وشرح الكافية ٢٩٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٢١/١، والمغنى، الشاهد ١١٦، والمساعد ٢٦٤/١، والمجمع ١٢٠/١، والدرر ٨٨/١، والتصريح ١٨٥/١، والخزانة ٢٤٧/٩، وشرح الأختوني ٢٥٧/١، وديوانه ١٧٢، ومجمع شواهد العربية ١٣٧.

(٣) سقط "به" من: ب. (٤) من الآية ٨٥ من سورة يوسف.

(٥) هنا بعض بيت من الحنفي، وقائله غير معروف، تمامه:

... ..  
... فَنَسِيَانَهُ ضَلَالًا مَبِينًا  
والشاهد منه: "لاتزل" حيث أجرى مضارع "زال" بجرى "كان" في العمل، لكونه مسبوقا بحرف النهي، والنهي شبه بالنفي، وفي: ب "زال" موضع: "تزل" وهو تحريف.

==

والدعاء، نحو:

٥١- ... ولا زال منها بجرعائك القطر<sup>(١)</sup> ...

ومثله ما تضمن معنى النفي من اسم كقوله:

٥٢- عَسِيرٌ تَوَقَّيْتُ الْهَوَى غَيْرَ بَارِحٍ مَعْلَلٌ نَفْسٍ بِاخْتِلَاسٍ نَاطِلٍ<sup>(٢)</sup>  
أو فعل نحو:

٥٣- قَلَّمَا يَرِحُ الْمَطِيحُ هَوَاهُ وَجَلًّا ذَا كَأَيِّ وَغَرَامٍ<sup>(٣)</sup>  
الثالث: ما عمله مشروط يسبقه بـ"ما" المصدرية الوقتية، وهو "دام" كقولك: أعط ما دمت مصيبا درهمًا.<sup>(٤)</sup> التقدير: مدة داومك مصيبا، ومثله:

(٣) ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٣٨٣/١، وأوضح المسالك ٢٣٤/١، وشرح ابن عقيل ٢٦٥/١، والمجمع ١١١/١، والدرر ٨١/١، والتصريح ١٨٥/١، وشرح الأختوني ٢٣٩/١، ومجمع شواهد العربية ٣٩٥.

(١) هنا عجز بيت من الطويل للشاعر ذى الرمة، وصدره:

ألا يا أسلمي يا دارمي على الإبل ... ..

والشاهد فيه إجراء "لا زال" بجرى كان في العمل لتقدم "لادعاءية" عليها لأن الدعاء شبه النفي.

ينظر البيت في: الخصائص ٢٧٨/٢، وأوضح المسالك ٢٣٤/١، والمغنى، الشاهد ٤٤٢، وشرح ابن عقيل ٢٦٦/١، والمجمع ١١١/١، والدرر ٨١/١، والتصريح ١٨٥/١، وشرح الأختوني ٢٣٩، ٤١/١، ومجمع شواهد العربية ١٥٠.

(٢) هذا البيت لم أجد مرجعه وقد أطلت البحث عنه.

(٣) هذا البيت لم أجد له مرجعا وقد بحثت عنه طويلا.

(٤) سقط "درهما" من: أ.

﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾<sup>(١)</sup>

وغير ماضٍ مثله قد عملا إن كان غير الماضٍ منه استعملا ما تصرف من هذه الأفعال إلى غير لفظ الماضي، من مضارع، أو أمر، أو مصدر، أو صفة، عملت تصاريفه مثل عمله، وهي منقسمة في التصرف إلى ثلاثة أقسام: تام التصرف، وهو أكثرها، وتناقص، وهو: زال، وبرز وفتى، وانقل، فإنه يستعمل منه المضارع نحو: ﴿فَلْنِ أَبْرَحَ الْأَرْضِ﴾<sup>(٢)</sup> والوصف، نحو:

٥٤- قضى الله يا أسماء أن لست زالا أجيبك حتى يفيض العين مفيض<sup>(٣)</sup>  
ولا يستعمل منها مصدر ولا أمر، وعادم التصرف، وهو: ليس اتفاقا و"دام" عند أكثر اللغتين.

وفي جميعها توسط الخبر أجز، وكل سبقه "دام" حظر  
كذلك سبق خبر "ما النافية" فجئ بها متلو لا تاليه  
ومنغ سبق خبر "ليس" اصطفى وذو تمام ما يرفع يكتفى

(١) من الآية ٣١ من سورة مريم. (٢) من الآية ٨٠ من سورة يوسف.

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو لحسين بن مطير بن مكل مولى بني أسد بن خزيمه، وهو من مخضرمي الدولتين، ويعرب: "الجفن" بدل: "العين"، والشاهد من البيت قوله: "زالا" حيث عمل اسم الفاعل من "زال" الناقصة عمل فعله فرفع به الاسم ونصب الخبر. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١/٣٨٧، وأوضح المسالك ١/٢٤٠، واللمع ١/١١٤، والتصريح ١/١٨٧، وشرح الأختوني ٢٤٣/١، ومعجم شواهد العربية ٢٠٤.

يجوز في جميع أفعال هذا الباب توسط الخبر بين الاسم وبين العامل، نحو: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup> حتى في "ليس" كقراءة حمزة<sup>(٢)</sup> ﴿لَيْسَ إِلَهُهُ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> و"ما دام" نحو:

٥٥- مادام حافظ سرى من وثقت به فهو الذي لست عنه راغيا أبدا<sup>(٤)</sup>

(١) من الآية ٤٧ من سورة الروم. والشاهد فيها: "حقا" فإنه خبر "كان" وقد توسط بينها وبين اسمها وهو "نصر".

(٢) قرأ بها كذلك حفص. ينظر النشر ٢/٢٢٦، وحجة القراءات ١٢٣، والمهذب في القراءات العشر ٨١/١، والبذور الزاهرة ٤٢، والرواي ٢١٦. وحمزة هو: أبو حمارة حمزة بن حبيب الزيات النخعي، وهو أحد القراء السبعة، وكان إماما للناس بعد عاصم والأعمش، وكان ذا علم بالعربية والفرائض، ولد سنة ٨٠ هـ، وتوفي سنة ١٥٦ هـ. ينظر ترجمته في: الحجة ص ٥٩، والبذور ص ٦، والعبر ١/١٧٤.

(٣) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة. والشاهد منها: "الر" حيث وقع خبرا "ليس" قد توسط بينها وبين اسمها.

(٤) هذا البيت من البسيط ولم يثر له على قائل.

والشاهد فيه: توسط خبر "ما دام" وهو: "حافظ سرى" بينها وبين اسمها، وهو "من وثقت به"، ولكنه يحتمل التأويل، فإنه يجوز أن يكون اسم "مادام" ضميرا مستترا يعود إلى من الموصولة، والخبر "حافظ سرى" ويكون قوله: "من وثقت به" فاعلا محافظا، ويترب على ذلك عود الضمير على متأخر ولكنه معضّر لأن الكلام على هذا الاحتمال يكون من باب الاشتغال، وقد أعمل العامل الثاني وأضمر في الأول المرفوع. ينظر البيت في: أوضح المسالك ١/٢٤٤، وشرح ابن عقيل ١/٢٧٥، والتصريح ١/١٨٨، ومعجم شواهد العربية ٩٦.

﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾<sup>(١)</sup>

وغير ماضٍ مثله قد عملا إن كان غير الماض منه استعملا ما تصرف من هذه الأفعال إلى غير لفظ الماضي، من مضارع، أو أمر، أو مصدر، أو صفة، عملت تصاريفه مثل عمله، وهي منقسمة في التصريف إلى ثلاثة أقسام: تامّ التصريف، وهو أكثرها، وناقص، وهو: زال، ويرح وفتى، وانفك، فإنه يستعمل منه المضارع نحو: ﴿فَلْنِ أَبْرَحَ الْأَرْضِ﴾<sup>(٢)</sup> والوصف، نحو:

٥٤- قضى الله يا أسماء أن لست زالا أجيبك حتى يفيض العين مفيض<sup>(٣)</sup>  
ولا يستعمل منها مصدر ولا أمر، وعادم التصريف، وهو: ليس اتفاقا و"دام" عند أكثر اللغتين.

وفي جميعهما توسط الخبر أجز، وكل سبقه "دام" حَظَر  
كذلك سبق خبر "ما النافية" فجئ بها متلوّة لا تاليه  
ومنغ سبق خبر "ليس" اصطفى وذو تمام ما يرفع يكتفى

(١) من الآية ٣١ من سورة مريم. (٢) من الآية ٨٠ من سورة يوسف.

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو لحسين بن مطير بن مكمل مولى بني أسد بن خزيمه، وهو من مخضرمي الدولتين، ويعرب: "الجفن" بدل: "العين"، والشاهد من البيت قوله: "زالا" حيث عمل اسم الفاعل من "زال" الناقصة عمل فعله فرفع به الاسم ونصب الخبر. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١/٣٨٧، وأوضح المسالك ١/٢٤٠، واللمع ١/١١٤، والتصريح ١/١٨٧، وشرح الأختوني ٢٤٣/١، ومعجم شواهد العربية ٢٠٤.

يجوز في جميع أفعال هذا الباب توسط الخبر بين الاسم وبين العامل، نحو: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup> حتى في "ليس" كقراءة حمزة<sup>(٢)</sup> ﴿لَيْسَ إِلَهُهُ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> و"ما دام" نحو:  
٥٥- مادام حافظ سرى من وثقت به فهو الذي لست عنه راغيا أبدا<sup>(٤)</sup>

(١) من الآية ٤٧ من سورة الروم. والشاهد فيها: "حقا" فإنه خبر "كان" وقد توسط بينها وبين اسمها وهو "نصر".

(٢) قرأ بها كذلك حفص. ينظر النشر ٢/٢٢٦، وحجة القراءات ١٢٣، والمهذب في القراءات العشر ٨١/١، والبذور الزاهرة ٤٢، والرواي ٢١٦.  
وحمزة هو: أبو حمارة حمزة بن حبيب الزيات النخعي، وهو أحد القراء السبعة، وكان إماما للناس بعد عاصم والأعمش، وكان ذا علم بالعربية والفرائض، ولد سنة ٨٠ هـ، وتوفي سنة ١٥٦ هـ. ينظر ترجمته في: الحجة ص ٥٩، والبذور ص ٦، والعبر ١/١٧٤.

(٣) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة. والشاهد منها: "الر" حيث وقع خبرا "ليس" قد توسط بينها وبين اسمها.

(٤) هذا البيت من البسيط ولم يثر له على قائل.

والشاهد فيه: توسط خبر "ما دام" وهو: "حافظ سرى" بينها وبين اسمها، وهو "من وثقت به"، ولكنه يحتمل التأويل، فإنه يجوز أن يكون اسم "مادام" ضميرا مستترا يعود إلى من الموصولة، والخبر "حافظ سرى" ويكون قوله: "من وثقت به" فاعلا محافظا، ويترب على ذلك عود الضمير على متأخر ولكنه معضّر لأن الكلام على هذا الاحتمال يكون من باب الاشتغال، وقد أعمل العامل الثاني وأضمر في الأول المرفوع. ينظر البيت في: أوضح المسالك ١/٢٤٤، وشرح ابن عقيل ١/٢٧٥، والتصريح ١/١٨٨، ومعجم شواهد العربية ٩٦.

وقد يكون التوسط واجباً نحو: ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾<sup>(١)</sup> وممتنعاً نحو: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مَكَاءً وَتَصْلِيَةً﴾<sup>(٢)</sup> للحصر فيهما<sup>(٣)</sup>، ولا يجوز تقديم خبر "مادام" عليها باتفاق<sup>(٤)</sup> النحاة، فلا يجوز: قائما

(١) من الآية ٢٥ من سورة الجاثية.

وعمل الشاهد منها: "حُجَّتُهُمْ" فإنه خبر "كان"، ووجب توسطه هنا لمكان المحصور فيه - وهو المصدر المؤول من أن والفعل "قالوا" - حينما يكون الحاضر "ما وإلا" وهو الآخر، ولأن المعنى في مثل هذا هو: بيان انحصار حجة القوم في ذلك القول.

(٢) من الآية ٢٥، من سورة الأنفال، ولم تذكر "ب" قوله: "وتصليته".

والشاهد منها: "مكأً وتصديته" فإنه خبر "كان" وامتنع تقديمه هنا أو توسطه لمكان المحصور فيه - وهو الخبر نفسه - حينما يكون طريق الحصر "ما وإلا" وهو الآخر، لأن المراد في مثله بيان انحصار صلاة القوم في الصفة المذكورة، لا تزيدها.

(٣) في ب: "فيها".

(٤) تابع الشارح الناطم في حكاية الاتفاق على منع تقدم خبر "ما دام" عليها، وذكر الأحموني عند شرح قول الناطم «وكل سببه دأب خطر» - أن تحت ذلك صورتين الأولى: أن يتقدم الخبر على "ما" وذكر أن دعوى الإجماع على المنع فيها مسلمة، والثانية: أن يتقدم الخبر على "دام" ويتأخر عن "ما" وذكر أن في دعوى الإجماع على منع ذلك نظراً. بنظر: الأحموني ٢٤٤/١.

وقال ابن عقيل: والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر "دام" على "دام" وحدها، فتقول: «لا أصحبك ما قائما دام زيد». بنظر شرح ابن عقيل ٢٧٦/١.

وقال في التصريح: «ولا يجوز توسطه - أي الخبر - بين "ما" و"دام" على الصواب إن قلنا إن الموصول الخبري لا يفصل من صلته بمفعولها، وإن قلنا يفصل إذا لم يكن عاملاً... فإن قلنا بعدم تصرف "دام" فينبغي أن يجري فيه الخلاف الذي في "ليس" وإن قلنا بتصرفها، فينبغي أن يجوز قطعاً». ا.هـ. ١٨٨/١.

ما دام زيد، لأن ما في صلة المصدر لا يتقدم<sup>(١)</sup> عليه، وكذلك لا يجوز<sup>(٢)</sup> تقديم خبر ما بقي من أفعال هذا الباب بـ"ما" عليه<sup>(٣)</sup> سواء كان مشروطاً في عمله تقدم النفي، نحو: «قائما ما زال زيد»، أو لم يكن، نحو: «مسافراً ما أصبح عمرو» وابن كيسان<sup>(٤)</sup> خص المنع<sup>(٥)</sup> بالثاني دون الأول<sup>(٦)</sup>، ثم سبب المنع إنما هو استحقاق "ما" للتصدير، فيجب أن يوتى بها متلوة بجميع ما فتهه<sup>(٧)</sup>، لا تالية لبعضه، وكذلك<sup>(٨)</sup> لو توسط الخبر بين "ما" وبين العامل، نحو:

(١) في ب: "تقدم" وهو تحريف.

(٢) هذا عند البصريين والفراء من الكوفيين، بناء على أن "ما" من ذوات الصدور، وأجازوه بقية الكوفيين بناء على أن "ما" لزمت هذه الأفعال الناقصة وصارت معها بمعنى الإثبات فهي كالجزم منها. بنظر: شرح ابن عيش ١١٤/٧، وشرح الكافية ٢٩٧/٢، والتصريح ١٨٩/١.

(٣) الضمير في "عليه" راجع إلى "ما" النافية، لا إلى "ما" الموصولة.

(٤) هو: محمد بن أحمد بن كيسان (أبو الحسن) وهو أديب، نحوي، لغوي، من تصانيفه: المهذب في النحو، وغلط أدب الكاتب، والامامات، ومعاني القرآن، وغريب الحديث.

بنظر ترجمته في: معجم المؤلفين ٣١١، ٢١٣/٨، وتاريخ بغداد ٣٣٥/١، وبغية الوعاة ص ٨، ونزهة الألباء ٣٠١-٣٠٢.

(٥) في أ: "الجمع" بدل: "المنع" وهو تحريف.

(٦) وحل ذلك عنده: أن نفي النفي إثبات، فكان لم يوجد نفي، ورد عليه بأن العبرة باللفظ لا بالمعنى، نقله الصبان في حاشية على الأحموني ٢٤٥/١.

(٧) في أ: يوتى بما متلوه لجميع ما تله وهو تحريف في النقل.

(٨) في كلتا النسختين: "وكذلك" فاعله تحريف، والصحيح: "ولذلك".

وقد يكون التوسط واجباً نحو: ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾<sup>(١)</sup> وممتنعاً نحو: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مَكَاءً وَتَصْلِيَةً﴾<sup>(٢)</sup> للحصر فيهما<sup>(٣)</sup>، ولا يجوز تقديم خبر "مادام" عليها باتفاق<sup>(٤)</sup> النحاة، فلا يجوز: قائما

(١) من الآية ٢٥ من سورة الجاثية.

وعمل الشاهد منها: "حُجَّتُهُمْ" فإنه خبر "كان"، ووجب توسطه هنا لمكان المحصور فيه - وهو المصدر المؤول من أن والفعل "قالوا" - حينما يكون الحاضر "ما وإلا" وهو الآخر، ولأن المعنى في مثل هذا هو: بيان انحصار حجة القوم في ذلك القول.

(٢) من الآية ٢٥، من سورة الأنفال، ولم تذكر "ب" قوله: "وتصليته".

والشاهد منها: "مكأً وتصديته" فإنه خبر "كان" وامتنع تقديمه هنا أو توسطه لمكان المحصور فيه - وهو الخبر نفسه - حينما يكون طريق المحصر "ما وإلا" وهو الآخر، لأن المراد في مثله بيان انحصار صلاة القوم في الصفة المذكورة، لا تزيدها.

(٣) في ب: "فيها".

(٤) تابع الشارح الناطم في حكاية الاتفاق على منع تقدم خبر "ما دام" عليها، وذكر الأحموني عند شرح قول الناطم «وكل سببه دأب خطر» - أن تحت ذلك صورتين الأولى: أن يتقدم الخبر على "ما" وذكر أن دعوى الإجماع على المنع فيها مسلمة، والثانية: أن يتقدم الخبر على "دام" ويتأخر عن "ما" وذكر أن في دعوى الإجماع على منع ذلك نظراً. بنظر: الأحموني ٢٤٤/١.

وقال ابن عقيل: والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر "دام" على "دام" وحدها، فتقول: «لا أصحبك ما قائما دام زيد». بنظر شرح ابن عقيل ٢٧٦/١.

وقال في التصريح: «ولا يجوز توسطه - أي الخبر - بين "ما" و"دام" على الصواب إن قلنا إن الموصول الخبري لا يفصل من صلته بمعمولها، وإن قلنا يفصل إذا لم يكن عاملاً... فإن قلنا بعدم تصرف "دام" فينبغي أن يجري فيه الخلاف الذي في "ليس" وإن قلنا بتصرفها، فينبغي أن يجوز قطعاً». ا.هـ. ١٨٨/١.

ما دام زيد، لأن ما في صلة المصدر لا يتقدم<sup>(١)</sup> عليه، وكذلك لا يجوز<sup>(٢)</sup> تقديم خبر ما بقي من أفعال هذا الباب بـ"ما" عليه<sup>(٣)</sup> سواء كان مشروطاً في عمله تقدم النفي، نحو: «قائما ما زال زيد»، أو لم يكن، نحو: «مسافراً ما أصبح عمرو» وابن كيسان<sup>(٤)</sup> خص المنع<sup>(٥)</sup> بالثاني دون الأول<sup>(٦)</sup>، ثم سبب المنع إنما هو استحقاق "ما" للتصدير، فيجب أن يوتى بها متلوة بجميع ما فته<sup>(٧)</sup>، لا تالية لبعضه، وكذلك<sup>(٨)</sup> لو توسط الخبر بين "ما" وبين العامل، نحو:

(١) في ب: "تقدم" وهو تحريف.

(٢) هذا عند البصريين والفراء من الكوفيين، بناء على أن "ما" من ذوات الصدور، وأجازوه بقية الكوفيين بناء على أن "ما" لزمت هذه الأفعال الناقصة وصارت معها بمعنى الإثبات فهي كالجزم منها. بنظر: شرح ابن يعيش ١١٤/٧، وشرح الكافية ٢٩٧/٢، والتصريح ١٨٩/١.

(٣) الضمير في "عليه" راجع إلى "ما" النافية، لا إلى "ما" الموصولة.

(٤) هو: محمد بن أحمد بن كيسان (أبو الحسن) وهو أديب، نحوي، لغوي، من تصانيفه: المهذب في النحو، وغلط أدب الكاتب، والامامات، ومعاني القرآن، وغريب الحديث.

بنظر ترجمته في: معجم المؤلفين ٣١١، ٢١٣/٨، وتاريخ بغداد ٣٣٥/١، وبغية الوعاة ص ٨، ونزهة الألباء ٣٠١-٣٠٢.

(٥) في أ: "الجمع" بدل: "المنع" وهو تحريف.

(٦) وحل ذلك عنده: أن نفي النفي إثبات، فكان لم يوجد نفي، ورد عليه بأن العبرة باللفظ لا بالمعنى، نقله الصبان في حاشية على الأحموني ٢٤٥/١.

(٧) في أ: يوتى بما متلوه لجميع ما تله وهو تحريف في النقل.

(٨) في كلتا النسختين: "وكذلك" فاعله تحريف، والصحيح: "ولذلك".

«ما<sup>(١)</sup>» متعلقاً بـ «كان أخوك» جاز اتفاقاً، وأما<sup>(٢)</sup> ما كان من أفعال هذا الباب مثبتاً أو منفياً بغير "ما" فإنه يجوز تقدم خبره عليه، كما يقتضيه مفهوم كلام المصنف، وكذلك<sup>(٣)</sup> تقدم معمول أخبارها على العامل في نحوه: «وأنفسهم كانوا يظلمون»<sup>(٤)</sup>.

وقوله:

٥٦- ... ما إن رأيته على السنِّ خيراً لا يزال يزيد<sup>(٥)</sup>  
إلا "ليس" فإن المختار عند المصنف منع تقديم خبرها عليها، موافقة لجمهور<sup>(٦)</sup>

(١) سقطت "ما" من: أ. (٢) في أ: "أما" موضع: "وأما".

(٣) في أ: "ولذلك".

(٤) من الآية ١٧٧ من سورة الأعراف.

وجه الاستدلال بها هو: أن "أنفسهم" معمول خبر "كان" وقد تقدم عليها.

(٥) هنا بعض بيت من الطويل للمعلوط بن بدل القريني، والبيت:

ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السنِّ خيراً لا يزال يزيد<sup>(٥)</sup>  
والشاهد منه قوله: «خيراً لا يزال يزيد»، حيث قدم معمول خبر "لا يزال" وهو "خيراً" على "يزال" نفسها، وأما خبر لا يزال فهو جملة "يزيد".

وجه الاستدلال هو: أن تقدم معمول مؤذن بجواز تقدم العامل، لأن الأصل في المعمول أن يقع بعد عامله. ينظر البيت في: الخصائص ١١٠/١، وشرح ابن يعيش ١٣٠/٨، والمقرب ٩٧/١، والمغني، الشاهد ١١٥٠، ٥٦٥، والممع ١٢٥/١، والتصريح ١٨٩/١، وشرح الأثوني ٢٤٥/١، ومعجم شواهد العربية ١٠٣.

(٦) متقدم البصريين يرون جواز تقديم خبر ليس عليها، فلعله أراد جمهور البصريين المتأخرين، كابن مالك، وابن برهان، والرخشري، وابن عصفور، والشلوين، وغيرهم، وبعض المتقدمين: كالنجد، والزجاج، وابن السراج، والسيوطي.

ينظر: الإيضاح العضدي ١٠١، وشرح ابن يعيش ١١٤/٧، وشرح الكافية ٢٩٦/٢، والمقرب ٩٥/١، والمساعد ٢٦٢/١، والمع ١١٧/١، والتصريح ١٨٨/١.

البصريين، ولا حجة للمحيز في قوله: «إلا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم»<sup>(١)</sup> لا احتمال كون "يوم" مبتدأ، بل لإضافته إلى الفعل، أو لأن الظرف يتوسع فيه مالا يتوسع في غيره، وتسمى هذه الأفعال ناقصة لعدم<sup>(٢)</sup> اكتمالها بالمرفوع<sup>(٣)</sup>، فما يكتفى منها بالمرفوع سمي تامة كـ "كان". بمعنى وُجد، ومنه قوله: «وإن كان ذو عسرة فنظرة...»<sup>(٤)</sup> وأصبح، وأمسى، وأضحى، بمعنى الدخول في هذه الأوقات، نحو:

(١) من الآية ٨، من سورة هود.

وجه الاحتجاج به هو: أن "مصروفاً" خبر "ليس" و "يوم" معمول الخبر، وقد تقدم على "ليس" وتقدمه يؤذن بجواز تقدم عامله، لأنه لا يجوز أن يقع المعمول حيث لا يقع العامل، لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول، فدل ذلك على صحة تقدم خبر ليس عليها.

وقد اعترض الرضي في شرح الكافية على زعمهم: عدم صحة وقوع المعمول إلا حيث يقع العامل بأن ذلك غير مطرد، فهو منتقض بنحو: زيداً لن أضرب ولم أضرب.

ينظر المراجع السابقة في التعليق (٦).

(٢) في ب: "بعدم".

(٣) هذا هو القول الراجح في سبب نقصانها؛ ويرى الفارسي، وابن يعيش أن النقصان لاحق لـ "كان وأخواتها" من جهة نقصان دلالتها عن دلالة الفعل الحقيقي، فإن الفعل الحقيقي ما تضمن الدلالة على معنى وزمن، و"كان وأخواتها" إنما تدل على الزمن فحسب، ومن هنا كانت ناقصة. تنظر المسائل لعسكريات ص ٩٦، وشرح ابن يعيش ٨٩/٧-٩٠.

(٤) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة، ولم تذكر أ: "نظرة".

«ما<sup>(١)</sup>» متعلقاً بـ «كان أخوك» جاز اتفاقاً، وأما<sup>(٢)</sup> ما كان من أفعال هذا الباب مثبتاً أو منفياً بغير "ما" فإنه يجوز تقدم خبره عليه، كما يقتضيه مفهوم كلام المصنف، وكذلك<sup>(٣)</sup> تقدم معمول أخبارها على العامل في نحوه: «وأنفسهم كانوا يظلمون»<sup>(٤)</sup>.

وقوله:

٥٦- ... ما إن رأيته على السنِّ خيراً لا يزال يزيد<sup>(٥)</sup>  
إلا "ليس" فإن المختار عند المصنف منع تقديم خبرها عليها، موافقة لجمهور<sup>(٦)</sup>

(١) سقطت "ما" من: أ. (٢) في أ: "أما" موضع: "وأما".

(٣) في أ: "ولذلك".

(٤) من الآية ١٧٧ من سورة الأعراف.

وجه الاستدلال بها هو: أن "أنفسهم" معمول خبر "كان" وقد تقدم عليها.

(٥) هنا بعض بيت من الطويل للمعلوط بن بدل القريني، والبيت:

ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السنِّ خيراً لا يزال يزيد<sup>(٥)</sup>  
والشاهد منه قوله: «خيراً لا يزال يزيد»، حيث قدم معمول خبر "لا يزال" وهو "خيراً" على "يزال" نفسها، وأما خبر لا يزال فهو جملة "يزيد".

وجه الاستدلال هو: أن تقدم معمول مؤذن بجواز تقدم العامل، لأن الأصل في معمول أن يقع بعد عامله. ينظر البيت في: الخصائص ١١٠/١، وشرح ابن يعيش ١٣٠/٨، والمقرب ٩٧/١، والمغني، الشاهد ١١٥٠، ٥٦٥، والمص ١٢٥/١، والتصريح ١٨٩/١، وشرح الأثوني ٢٤٥/١، ومعجم شواهد العربية ١٠٣.

(٦) متقدم البصريين يرون جواز تقديم خبر ليس عليها، فلعله أراد جمهور البصريين المتأخرين، كابن مالك، وابن برهان، والرخشري، وابن عصفور، والشلوين، وغيرهم، وبعض المتقدمين: كالنجد، والزجاج، وابن السراج، والسيوطي.

ينظر: الإيضاح العضدي ١٠١، وشرح ابن يعيش ١١٤/٧، وشرح الكافية ٢٩٦/٢، والمقرب ٩٥/١، والمساعد ٢٦٢/١، والمص ١١٧/١، والتصريح ١٨٨/١.

البصريين، ولا حجة للمحيز في قوله: «إلا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم»<sup>(١)</sup> لا احتمال كون "يوم" مبتدأ، بل لإضافته إلى الفعل، أو لأن الظرف يتوسع فيه مالا يتوسع في غيره، وتسمى هذه الأفعال ناقصة لعدم<sup>(٢)</sup> اكتمالها بالرفوع<sup>(٣)</sup>، فما يكتفى منها بالرفوع سمي تامة كـ «كان». بمعنى وُجد، ومنه قوله: «وإن كان ذو عسرة فنظرة...»<sup>(٤)</sup> وأصبح، وأمسى، وأضحى، بمعنى الدخول في هذه الأوقات، نحو:

(١) من الآية ٨، من سورة هود.

وجه الاحتجاج به هو: أن "مصروفا" خبر "ليس" و "يوم" معمول الخبر، وقد تقدم على "ليس" وتقدمه يؤذن بجواز تقدم عامله، لأنه لا يجوز أن يقع معمول حيث لا يقع العامل، لأن رتبة العامل قبل رتبة المفعول، فدل ذلك على صحة تقدم خبر ليس عليها.

وقد اعترض الرضي في شرح الكافية على زعمهم: عدم صحة وقوع معمول إلا حيث يقع العامل بأن ذلك غير مطرد، فهو منتقض بنحو: زيداً لن أضرب ولم أضرب.

ينظر المراجع السابقة في التعليق (٦).

(٢) في ب: "بعدم".

(٣) هذا هو القول الراجح في سبب نقصانها؛ ويرى الفارسي، وابن يعيش أن النقصان لاحق لـ «كان وأخواتها» من جهة نقصان دلالتها عن دلالة الفعل الحقيقي، فإن الفعل الحقيقي ما تضمن الدلالة على معنى وزمن، و«كان وأخواتها» إنما تدل على الزمن فحسب، ومن هنا كانت ناقصة. تنظر المسائل لعسكريات ص ٩٦، وشرح ابن يعيش ٨٩/٧-٩٠.

(٤) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة، ولم تذكر أ: "نظرة".

﴿لَسِبَ حَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾<sup>(١)</sup> وكذا "دام"<sup>(٢)</sup> بمعنى بقي، نحو: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾<sup>(٣)</sup> وما سواه ناقص، والنقص في فتي، ليس، زال، دائما قفي ما سوى المكتفي بالمرفوع يسمى ناقصا، كما سبق، والنقص ملازم للأفعال الثلاثة المذكورة، كما زعم المصنف هنا، وذكر الصاغاني<sup>(٤)</sup> في "نوادير الإعراب": أن فتي تستعمل تامة بمعنى: نسي، وأما "زال" فإنما يلزمها النقص إذا كان مضارعها يزول، أما "زال" التي مضارعها على "يزول" بمعنى: فسّركَ، و"زال" التي مضارعها على "يزيل" بمعنى: "ماز" فيلزمها التمام.

(١) من الآية ٧١ من سورة الروم.

(٢) في أ: "وكنام" موضع: "وكنام دام" وهو تحريف.

(٣) من الآيتين ١٠٧-١٠٨ من سورة هود.

(٤) هو: الحسن بن محمد الحسن بن حيدر بن علي بن إسماعيل القرشي العدوي، العمري الصاغاني -نسبة إلى صاغان: كورة من بلاد سغد سمرقند، وراء نهر جيحون- ولد بـلاهور في ١٠ صفر من سنة ٥٧٧، ونشأ بغزة، صنف عدة كتب في اللغة منها: مجمع البحرين، والعياب الزاخر واللباب الفاخر، ومات قبل إكمالها، رُفِعَ ذلك، وكان شيخا صالحا صموقا إماما في اللغة والفقه واخذ الحديث، وتوفي ليلة الجمعة سنة ٦٥٠ هـ ببغداد، وحُمل إلى مكة ودفن بها بناء على وصيته.

تنظر ترجمته في: المعبر ٢٦٥/٣، وبغية الرعاة ٢٢٧، ٢٢٨، ومعجم المؤلفين ٢٧٩/٣.

وذكر الفارسي<sup>(١)</sup> أن التي مضارعها: "يزال" تستعمل تامة أيضا. ولا يلبي العامل معمول الخير إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جر ومضمر الشأن اسمًا أو إن وقع موهوم ما استبان أنه امتنع إذا كان معمول أخبار<sup>(٢)</sup> هذه الأفعال ظرفا، أو حارا وبحرورا جاز وقوعه بعد العامل مقدما على الاسم، نحو: «كان عندك زيد جالسا»<sup>(٣)</sup> و«كان فيك عمرو راغبا»، وإن لم يكن أحدهما لم يجز أن يلي العامل<sup>(٤)</sup>، (١) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبيان الفارسي، الفسوي، النحوي، من مصنفاته: كتاب "الإيضاح"، والمسائل الحليات، والبغداديات، والشرايات، توفي سنة ٣٧٧ هـ، عن ٨٩ سنة. تنظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٢٧٥/٧، وبغية الرعاة ٢١٦، ومعجم المؤلفين ٢٠٠/٣. (٢) في ب: "خير".

(٣) في ب: «كان زيد عندك جالسا»، وهو تحريف.

(٤) هنا مذهب إليه جمهور البصريين، لأنهم يعلّون معمول الخير أجنبيا بالنسبة للعامل، ولا يفضل بين العامل ومعموله بالأجنبي، وما جاء موهوما جوازا ذلك أولوه، وما لا يحتل التأويل لظهور نصب الخير فيه عتوه في الضرووات.

وذهب ابن السراج والفارسي وابن عصفور، إلى التفصيل، فقرأوا صحة إنباء معمول الخير، لكان أو إحدى أخواتها، إن تقدم معه الخير، نحو: «كان طعناك أكلا زيدا»، لأن للممول من كمال الخير، وكالجزء منه، ولم يروا الجواز إن تقدم الممول وحده، نحو: «كان طعناك زيد أكلا»، وذهب الكوفي إلى جواز ذلك مطلقا بناء على أن معمول للممول معمول للعامل.

تنظر المسألة والخلاف فيها في: المتقضب ٩٨/٤، والإيضاح العضدي ١٠٦-١٠٧، وشرح الكافية ٢٩٩/٢، والمقرب ٩٧/١، وأوضح المسالك ٢٤٨/١، وشرح ابن عقيل ٢٨٣/١، والمجم ١١٨/١، والتصريح ١٨٩/١.



﴿لَسِبَ حَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾<sup>(١)</sup> وكذا "دام"<sup>(٢)</sup> بمعنى بقي، نحو: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾<sup>(٣)</sup> وما سواه ناقص، والنقص في فتي، ليس، زال، دائما قفي ما سوى المكتفي بالمرفوع يسمى ناقصا، كما سبق، والنقص ملازم للأفعال الثلاثة المذكورة، كما زعم المصنف هنا، وذكر الصاغاني<sup>(٤)</sup> في "نوادير الإعراب": أن فتي تستعمل تامة بمعنى: نسي، وأما "زال" فإنما يلزمها النقص إذا كان مضارعها يزول، أما "زال" التي مضارعها على "يزول" بمعنى: فسّركَ، و"زال" التي مضارعها على "يزيل" بمعنى: "ماز" فيلزمها التمام.

(١) من الآية ٧١ من سورة الروم.

(٢) في أ: "وكنام" موضع: "وكنام دام" وهو تحريف.

(٣) من الآيتين ١٠٧-١٠٨ من سورة هود.

(٤) هو: الحسن بن محمد الحسن بن حيدر بن علي بن إسماعيل القرشي العدوي، العمري الصاغاني -نسبة إلى صاغان: كورة من بلاد سغد سمرقند، وراء نهر جيحون- ولد بـلاهور في ١٠ صفر من سنة ٥٧٧، ونشأ بغزة، صنف عدة كتب في اللغة منها: مجمع البحرين، والعياب الزاخر واللباب الفاخر، ومات قبل إكمال ١٠٠ سنة، وكان شيخا صالحا صوفيا إماما في اللغة والفقه واخذ الحديث، وتوفي ليلة الجمعة سنة ٦٥٠ هـ ببغداد، وحُمل إلى مكة ودفن بها بناء على وصيته.

تنظر ترجمته في: المعبر ٢٦٥/٣، وبغية الرعاة ٢٢٧، ٢٢٨، ومعجم المؤلفين ٢٧٩/٣.

وذكر الفارسي<sup>(١)</sup> أن التي مضارعها: "يزال" تستعمل تامة أيضا. ولا يلبي العامل معمول الخير إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جر ومضمر الشأن اسمًا أو إن وقع موهوم ما استبان أنه امتنع إذا كان معمول أخبار<sup>(٢)</sup> هذه الأفعال ظرفا، أو حارا وبحرورا جاز وقوعه بعد العامل مقدما على الاسم، نحو: «كان عندك زيد جالسا»<sup>(٣)</sup> و«كان فيك عمرو راغبا»، وإن لم يكن أحدهما لم يجز أن يلي العامل<sup>(٤)</sup>، (١) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبيان الفارسي، الفسوي، النحوي، من مصنفاته: كتاب "الإيضاح"، والمسائل الخليليات، والبغداديات، والشرايات، توفي سنة ٣٧٧ هـ، عن ٨٩ سنة. تنظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٢٧٥/٧، وبغية الرعاة ٢١٦، ومعجم المؤلفين ٢٠٠/٣. (٢) في ب: "خير".

(٣) في ب: «كان زيد عندك جالسا»، وهو تحريف.

(٤) هنا مذهب إليه جمهور البصريين، لأنهم يعلّون معمول الخير أجنبيا بالنسبة للعامل، ولا يفضل بين العامل ومعموله بالأجنبي، وما جاء موهوما جواز ذلك أولوه، وما لا يحتل التأويل لظهور نصب الخير فيه عتوه في الضرووات.

وذهب ابن السراج والفارسي وابن عصفور، إلى التفصيل، فقرأوا صحة إنباء معمول الخير، لكان أو إحدى أخواتها، إن تقدم معه الخير، نحو: «كان طعناك أكلا زيدا»، لأن للممول من كمال الخير، وكالجزء منه، ولم يروا الجواز إن تقدم الممول وحده، نحو: «كان طعناك زيد أكلا»، وذهب الكوفي إلى جواز ذلك مطلقا بناء على أن معمول للممول معمول للعامل.

تنظر المسألة والخلاف فيها في: المتقضب ٩٨/٤، والإيضاح العضدي ١٠٦-١٠٧، وشرح الكافية ٢٩٩/٢، والمقرب ٩٧/١، وأوضح المسالك ٢٤٨/١، وشرح ابن عقيل ٢٨٣/١، والمجم ١١٨/١، والتصريح ١٨٩/١.

سواء تقدم معه الخير، نحو: «كان أخاك مكرماً زيباً»، أو لم يتقدم، نحو: «كان طعامك زيباً أكلاً» فإن وقع ما يؤهم ذلك كقوله:

٥٧- ... .. عما كان إياهم عطية عوداً<sup>(١)</sup>  
 قدر اسم "كان" ضمير الشأن، والجملة خبرها، فإن لم يمكن<sup>(٢)</sup> ذلك لظهور النصب في الخبر نحو:

(١) هنا عجز بيت من الطويل للفرزدق يهجو به جريراً، وصدره قوله:

فَنَاقِضٌ هَذَا حِوْنٌ حَوْلَ يَوْمِهِمْ ... ..

يشبه قومه بالقنائد المضروب بها اللؤلؤ في السرى، والموصوف مشيها بالهذيان، وهو السير بخطى متقاربة، وحركات مضطربة، يريد وصفهم بالخيانة والغدر وغري الأرواف المناسبة لذلك، وأنهم ووتوا ذلك عن أبيهم.

والشاهد فيه هو قوله: «عما كان إياهم عطية عود» فإن ظاهره يوهم أن الشاعر قد قدم معمول خبر "كان" وهو: "إياهم" على اسمها وهو "عطية" مع تأخير الخير، وهو جملة "عود" عن الاسم أيضاً، فلزم أن يقع معمول الخير واليا العامل، ولكن البصريين يمنون أن يكون "عطية" اسم كان، ولهم في البيت توجيهات ذكر الشارح بعضها، وما لم يذكر القول بزيادة "كان" أو أن اسمها مستر يصود على «ما الموصولة» والرباط محذوف.

ينظر البيت وتوجيهاته في: المقتضب ١٠١/٤، والنبصرة ١٩٣/١، وشرح الكافية ٢٩٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٠٣/١، وأوضح المسالك ٢٤٨/١، ونفساعد ٢٧٧/١، وشرح ابن عقيل ٢٨١/١، واللمع ١١٨/١، والتصريح ١٩٠/١، وشرح الأثوني ٢٤٩/١-٢٥٠، وديوانه ٢١٤، ومعجم شواهد العربية ٩٤.

(٢) في أ: "يكن".

٥٨- باتت فؤادي ذات الخال سالية<sup>(١)</sup> ... ..  
 حمل على الضرورة، وقيل: إنما هو: باتت، بالنون.

وقد تراءد "كان" في حشو كـ"ما" -كان- أصبح علم من تقدمها  
 انفردت "كان" من بين أخواتها بجواز زيادتها، إذا وقعت بلفظ الماضي في حشو، والمراد به: أن تكون بين شيئين لا يستغني أحدهما عن الآخر<sup>(٢)</sup>، نحو: «ما كان أصبح علم من تقدم» ومن كلامهم: «لم يوجد كان مثلهم»<sup>(٣)</sup>،

(١) هنا صدر بيت من البسيط، ولم يعرف قائله، وتماهه:

... .. فالعيش إن حُمّ لي عيش من العَشيرو

وعمل الشاهد فيه: هو: «باتت فؤادي ذات الخال سالية» فإن ظاهره أن معمول غير الفعل الناسخ -بات- قد جاء والياً له، فالحشر "سالية" ومعموله "فؤادي".

وأجيب عنه بما ذكره الشارح هنا، أو بأن اسم الفعل الناسخ ضمير الشأن محذوفاً، وأبطل بعض المتأخرين الاستدلال به، فقد جعل "فؤادي" منادى يحرف نداء محذوف، ومعمول الخبر محذوف أيضاً، وتقدير الكلام: باتت بفؤادي ذات الخال سالية إياك، وفيه تكلف. ينظر البيت: أوضح المسالك ٢٥١/١، وابن عقيل ٢٨٣/١، والتصريح ١٩٠/١، والأثوني ٢٤٩/١، ومعجم شواهد العربية ٦٢. كالسند والمسند إليه، والجار والمجرور.

(٢) هذا بعض كلمة لقيس بن غالب قالها في فاطمة بنت الخرشب الأثمارية: وثمام الكلمة: «وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتَ الْخَرْشَبِ الْأَثْمَارِيَّةِ الْكَلْمَةَ مِنْ بَنِي عَبَسَ لَمْ يَوْجِدْ كَانَ أَنْشُرَ»<sup>(١)</sup>، والشاهد فيها هو: «لم يوجد -كان- أفضل منهم» حيث وقعت "كان" زائدة بين الفعل ومرفوعة.

وتنظر هذه الكلمة في: المقتضب ١١٥/٤-١١٦، وشرح ابن عيش ١٠٠/٧، وأوضح المسالك ٢٥٧/١، وشرح ابن عقيل ٢٨٩/١، واللمع ١٢٠/١، والتصريح ١٩٢/١.

سواء تقدم معه الخير، نحو: «كان أخاك مكرماً زيباً»، أو لم يتقدم، نحو: «كان طعامك زيباً أكلاً» فإن وقع ما يؤهم ذلك كقوله:

٥٧- ... .. عما كان إياهم عطية عوداً<sup>(١)</sup>  
 قدر اسم "كان" ضمير الشأن، والجملة خبرها، فإن لم يمكن<sup>(٢)</sup> ذلك لظهور النصب في الخبر نحو:

(١) هنا عجز بيت من الطويل للفرزدق يهجو به جريراً، وصدره قوله:

فَنَاقَلْتُ هَذَا حِوْنَ حَوْلَ يَوْمِهِمْ ... ..

يشبه قومه بالقناتذ المضروب بها التل في السرى، والموصوف مشيها بالهذيان، وهو السير بخطى متقاربة، وحركات مضطربة، يريد وصفهم بالخيانة والغدر وغري الأوقات المناسبة لذلك، وأنهم ووتوا ذلك عن أبيهم.

والشاهد فيه هو قوله: «عما كان إياهم عطية عود» فإن ظاهره يوهم أن الشاعر قد قدم معمول خبر "كان" وهو: "إياهم" على اسمها وهو "عطية" مع تأخير الخير، وهو جملة "عود" عن الاسم أيضاً، فلزم أن يقع معمول الخير واليا العامل، ولكن البصريين يمنون أن يكون "عطية" اسم كان، ولهم في البيت توجيهات ذكر الشارح بعضها، وما لم يذكر القول بزيادة "كان" أو أن اسمها مستر يصود على «ما الموصولة» والرباط محذوف.

ينظر البيت وتوجيهاته في: المقتضب ١٠١/٤، والنبصرة ١٩٣/١، وشرح الكافية ٢٩٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٠٣/١، وأوضح المسالك ٢٤٨/١، ونفساعد ٢٧٧/١، وشرح ابن عقيل ٢٨١/١، واللمع ١١٨/١، والتصريح ١٩٠/١، وشرح الأثوني ٢٤٩/١-٢٥٠، وديوانه ٢١٤، ومعجم شواهد العربية ٩٤.

(٢) في أ: "يكن".

٥٨- باتت فؤادي ذات الخال سالية<sup>(١)</sup> ... ..  
 حمل على الضرورة، وقيل: إنما هو: باتت، بالنون.

وقد تراءد "كان" في حشو كـ"ما" -كان- أصبح علم من تقدمها  
 انفردت "كان" من بين أخواتها بجواز زيادتها، إذا وقعت بلفظ الماضي في حشو، والمراد به: أن تكون بين شيئين لا يستغني أحدهما عن الآخر<sup>(٢)</sup>، نحو: «ما كان أصبح علم من تقدم» ومن كلامهم: «لم يوجد كان مثلهم»<sup>(٣)</sup>،

(١) هنا صدر بيت من البسيط، ولم يعرف قائله، وتماه:

... .. فالعيش إن حُمّ لي عيش من العَشيرو

وعمل الشاهد فيه: هو: «باتت فؤادي ذات الخال سالية» فإن ظاهره أن معمول غير الفعل الناسخ -بات- قد جاء والياً له، فالحشر "سالية" ومعموله "فؤادي".

وأجيب عنه بما ذكره الشارح هنا، أو بأن اسم الفعل الناسخ ضمير الشأن محذوفاً، وأبطل بعض المتأخرين الاستدلال به، فقد جعل "فؤادي" منادى يحرف نداء محذوف، ومعمول الخبر محذوف أيضاً، وتقدير الكلام: باتت بفؤادي ذات الخال سالية إياك، وفيه تكلف. ينظر البيت: أوضح المسالك ٢٥١/١، وابن عقيل ٢٨٣/١، والتصريح ١٩٠/١، والأثوني ٢٤٩/١، ومعجم شواهد العربية ٦٢. كالسند والمسند إليه، والجار والمجرور.

(٢) هذا بعض كلمة لقيس بن غالب قالها في فاطمة بنت الخرشب الأثمارية: وثمام الكلمة: «وَلَدْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ الْخَرْشَبِ الْأَثْمَارِيَّةِ الْكُكَلَةَ مِنْ بَنِي عَبَسَ لَمْ يَوْجَدْ كَانَ أَنْشُرُ»<sup>(١)</sup>، والشاهد فيها هو: «لم يوجد -كان- أفضل منهم» حيث وقعت "كان" زائدة بين الفعل ومفعوله.

وتنظر هذه الكلمة في: المقتضب ١١٥/٤-١١٦، وشرح ابن عيش ١٠٠/٧، وأوضح المسالك ٢٥٧/١، وشرح ابن عقيل ٢٨٩/١، واللمع ١٢٠/١، والتصريح ١٩٢/١.

ويقل ذلك بين الجار والمجرور، نحو:

- ٥٩- ... على - كان- المَسمُومَةُ الجِرابِيَّةُ<sup>(١)</sup> ...  
وأما زيادتها بلقظ المضارع نحو:  
٦٠- أنت - تكونُ- مَاجِدٌ نَبِيلٌ<sup>(٢)</sup> ...  
فنادر.

(١) هذا عجز بيت من الوافر، لم يعرف قائله، وصدره:

سَـرَـةٌ بَنِي أَسِي بِكَر تَسَامَى ...  
البيت، ويروى: "جِداد" موضع "سَـرَـة"، ويروى: "تَسَامَا" موضع "تَسَامَى"،  
ويروى أيضاً: «المَطْهُمَةُ الصُّلَابِي» موضع «المَسْمُومَةُ الجِرابِيَّة».

والشاهد فيه هو: وقوع "كان" زائدة بين الجار والمجرور في قوله: «على، كان، المَسمُومَةُ».

وينظر البيت في: التبصرة ١٩٢/١، وشرح الكافية ٢٩٣/٢، وأوضح المسالك ٢٥٧/١، والمساعد ٢٧٠/١، وشرح ابن عقيل ٢٩١/١، والمجمع ١٢٠/١، والتصريح ١٩٢/١، والخزانة ٢٠٧/٩، وشرح الأختولسي ٢٥٢/١، ومعجم شواهد العربية ٦٣.

في ب: "المشومة" موضع "المسومة"، وهو تحريف.

(٢) هذا صدر بيت من الرجز، وهو لأم عقيل بن أبي طالب، فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف، قالته وهي تُرَقِّصُ عقيلاً، وعجزه قولها:

... إذا تَهَبَّ حَمَلَانِ بِلَيْلٍ ...  
ويروى:

أنت تكون السيئة النبيل ...  
وفي ب: "نبيل" موضع "نبيل" وهو تحريف، والشاهد من البيت: -

ويحذفونها ويُقَوِّنون الخبر وبعد "إن" و"لو" كثيراً إذا اشتهر

مما اختصت به "كان" من بين أخواتها جواز حذفها مع اسمها، وإبقاء الخبر على حاله منصوباً، واشتهر ذلك بعد "إن" الشرطية، نحو قوله:

٦١- لا تقربنَّ الدهرَ آلَ مطرُفٍ إن ظالماً - أبداً - وإن مظلوماً<sup>(١)</sup>

(-) «أنت، تكون، مَاجِدٌ» حيث جاءت «تكون» مزيدة في البيت، وهي بلقظ المضارع، والمعهود زيادتها في حال مضيتها، وعدة بعض النحويين ذلك شاذاً، وبعضهم عدّه نادراً، وبعضهم أخرجه من دائرة الاستشهاد، قال عبي الدين في تعليقه على أوضح المسالك: ٢٥٦/١: والقول بزيادة «يكون» في البيت قول ابن الناطم، وابن هشام، وتبعهما شراح الألفية، وهما تابعان في ذلك لابن السيد، وأبي البقاء... وكذلك بيت الشاهد، ليس «تكون» فيه زائدة، بل هي عاملة واسمها ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره أنت، وخبرها محذوف، والجملة لا محل لها، معوضة بين المبتدأ وخبره، والتقدير: أنت مَاجِدٌ نبيلٌ تكونه، أي: تكون أنت إياه. ا.هـ. مختصراً.

ينظر البيت في: شرح ابن الناطم: ١٤٠، وأوضح المسالك ٢٥٥/١، والمساعد ٢٦٨/١، وشرح ابن عقيل ٢٩٢/١، والمجمع ١٢٠/١، والندرة ٨٩/١، والتصريح ١٩١/١، وشرح الأخواني ٢٥٢/١.

(١) هذا البيت من الكامل للشاعرة ليلى الأحميلية.

والشاهد منه قولها: «إن ظالماً - أبداً - وإن مظلوماً» حيث حذفت «كان» مع اسمها، وبقي خبرها، وأصل الكلام: «إن كنت ظالماً وإن كنت مظلوماً».

ينظر البيت في: الكتاب ٢٦١/١، وشرح الكافية الشافية ٤١٦/١، وأوضح المسالك ٢٦٠/١، والمساعد ٢٧٣/١، والمجمع ١٢١/١، والندرة ٩٠/١، والتصريح ١٩٣/١، ودبراتها ١٠٩، ومعجم شواهد العربية ٣٣٦.

ويقل ذلك بين الجار والمجرور، نحو:

- ٥٩- ... على - كان- المَسمُومَةُ الجِرابِيَّةُ<sup>(١)</sup> ...  
وأما زيادتها بلقظ المضارع نحو:  
٦٠- أنت - تكونُ- مَاجِدٌ نَبِيلٌ<sup>(٢)</sup> ...  
فنادر.

(١) هذا عجز بيت من الوافر، لم يعرف قائله، وصدره:

سَـرَـاةٌ بَنِي أَسِي بِكَرٍ تَسَامَى ...  
البيت، ويروى: "جِداد" موضع "سَـرَـاة"، ويروى: "تَسَامَا" موضع "تَسَامَى"،  
ويروى أيضاً: «المَطْهُمَةُ الصَّلابِيَّة» موضع «المَسْمُومَةُ الجِرابِيَّة».

والشاهد فيه هو: وقوع "كان" زائدة بين الجار والمجرور في قوله: «على، كان، المَسمُومَةُ».

وينظر البيت في: التبصرة ١٩٢/١، وشرح الكافية ٢٩٣/٢، وأوضح المسالك ٢٥٧/١، والمساعد ٢٧٠/١، وشرح ابن عقيل ٢٩١/١، والمجمع ١٢٠/١، والتصريح ١٩٢/١، والخزانة ٢٠٧/٩، وشرح الأختولسي ٢٥٢/١، ومعجم شواهد العربية ٦٣.

في ب: "المشومة" موضع "المسومة"، وهو تحريف.

(٢) هذا صدر بيت من الرجز، وهو لأم عقيل بن أبي طالب، فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف، قالته وهي تُرَقِّصُ عقيلًا، وعجزه قولها:

... إذا تَهَبَّ حَمَلَانِ بِلَيْلٍ ...  
ويروى:

أنت تكون السيئة النبيل ...  
وفي ب: "نبيل" موضع "نبيل" وهو تحريف، والشاهد من البيت: -

ويحذفونها ويُقَوِّنون الخبر وبعد "إن" و"لو" كثيراً إذا اشتهر

مما اختصت به "كان" من بين أخواتها جواز حذفها مع اسمها، وإبقاء الخبر على حاله منصوباً، واشتهر ذلك بعد "إن" الشرطية، نحو قوله:

٦١- لا تقربنَّ الدهرَ آلَ مطرُفٍ إن ظالماً - أبداً - وإن مظلوماً<sup>(١)</sup>

(-) «أنت، تكون، مَاجِدٌ» حيث جاءت "تكون" مزيدة في البيت، وهي بلقظ المضارع، والمعهود زيادتها في حال مضيتها، وعدة بعض النحويين ذلك شاذاً، وبعضهم عدّه نادراً، وبعضهم أخرجه من دائرة الاستشهاد، قال عبي الدين في تعليقه على أوضح المسالك: ٢٥٦/١: والقول بزيادة "يكون" في البيت قول ابن الناطم، وابن هشام، وتبعهما شراح الألفية، وهما تابعان في ذلك لابن السيد، وأبي البقاء... وكذلك بيت الشاهد، ليس "تكون" فيه زائدة، بل هي عاملة واسمها ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره أنت، وخبرها مخذوف، والجملة لا محل لها، معوضة بين المبتدأ وخبره، والتقدير: أنت مَاجِدٌ نبيلٌ تكونه، أي: تكون أنت إياه. ا.هـ. مختصراً.

ينظر البيت في: شرح ابن الناطم: ١٤٠، وأوضح المسالك ٢٥٥/١، والمساعد ٢٦٨/١، وشرح ابن عقيل ٢٩٢/١، والمجمع ١٢٠/١، والسنن ٨٩/١، والتصريح ١٩١/١، وشرح الأختولسي ٢٥٢/١.

(١) هذا البيت من الكامل للشاعرة ليلى الأحميلية.

والشاهد منه قولها: «إن ظالماً - أبداً - وإن مظلوماً» حيث حذفت "كان" مع اسمها، وبقي خبرها، وأصل الكلام: «إن كنت ظالماً وإن كنت مظلوماً».

ينظر البيت في: الكتاب ٢٦١/١، وشرح الكافية الشافية ٤١٦/١، وأوضح المسالك ٢٦٠/١، والمساعد ٢٧٣/١، والمجمع ١٢١/١، والسنن ٩٠/١، والتصريح ١٩٣/١، ودبراتها ١٠٩، ومعجم شواهد العربية ٣٣٦.

أي: إن كنت، أو "لو" بمعناها، كما في الحديث: «الشمس ولو خافها من حديد»<sup>(١)</sup>، أي: ولو كان الملتبس، أما الحذف دونهما نحو:

٦٢- ... من لَدَّ شَوْلًا قَبْلَ إِتْلَافِهَا<sup>(٢)</sup> ...  
فنادر.

وبعد أن تعويض "ما" عنها ارتكب كمثل: «أما أنت برّا فاقترِب»<sup>(٣)</sup> إذا حذف "كان" بعد «إن الشرطية» لم يعوض عنها شيء كما سبق، وإن حذف بعد «أن المصدرية» عُوِضَ عنها "ما" نحو:

(١) أخرجه البخاري في باب النكاح ٤٠، ٢٢، وأبو داود في باب النكاح ٣٠، والترمذي في باب النكاح ٢٣، والنسائي في باب النكاح ٦٩، وأحمد ٣٣٦/٥، وابن ماجة ٦٠٨/١.

(٢) هذا القول مأثور عن العرب، ولم يعرف له قائل، ولا تمة، وهو من شواهد سيبويه، الخمسين، وهو في نعت إبل؛ والشَّوْلُ: جمع شائلة، وهي التي ارتفعت ألبانها، وحفّت ضرورها، وأتى عليها من نأحها سبعة أشهر ولحمانية، وأما الشائل: فهي التي تشول بذنبها للفاح، وإتلاؤها: مصدر: «أَتَلْتُ النَّاقَةَ» إذا تبعها ولثها.

والشاهد منه: «من لَدَّ شَوْلًا» أي: «من لَدَّ كانت شَوْلًا» فحذفت "كان" واسمها وأبقى خيرها وهو: "شولا" وهذا شاذ، هذا ما عليه أكثر النحويين، ويمكن أن يكون "شَوْلًا" مفعولا مطلقا، والتقدير: «من لد شالت الإبل شولا». ينظر: الكتاب ٢٦٤/١، والأمل في الشجرية ٢٢٢/١، وشرح الكافية ٢٥٥/١، واللسان "شول" ٣٩٨/١٣، والمساعد ٢٧٤/١، وشرح ابن عقيل ٢٩٤/١، والدرر ٩١/١، وشرح الأثيرني ٢٥٤/١.

«أما»<sup>(١)</sup> أنت برّا، أصله: أن كنت برّا، ثم حذفت "كان" وعوض عنها "ما" وانفصل الضمير لعدم ما يتصل به، ومثله:

٦٣- أبا حراشة أما أنت ذا نفر «فإن قومي لم تأكلهم الضيغ»<sup>(٢)</sup>  
ومن مضارع لـ "كان" منجزم تحذف نون وهو حذف ما التزم يختص مضارع "كان" من بين الأفعال كلها بحذف آخره الصحيح، لدخول الجازم المقتضي لسكونه، إلا أن هذا الحذف ليس بلام، وأكثر ما يرجح إذا كان بعدها متحرك غير ضمير، نحو: «ولاتك في حقيق مما يكرون»<sup>(٣)</sup> - في النحل لا في النمل-<sup>(٤)</sup>.

(١) في أ: "ما" موضع "أما" وهو تحريف.

(٢) هذا البيت للعباس بن مرداس، يخاطب: عفاف بن ندة أبا حراشة، وقد سقط شرطه الثاني من: ب.

والبيت من البسيط، والشاهد فيه هو قوله: «أما أنت ذا نفر» حيث حذف "كان" وعوض منها "ما" الزائدة، وأدغمها في نون "أن" المصدرية وأبقى اسم كان وهو "أنت" وخيرها وهو: "ذا نفر"، والضيغ: السنون الجديدة.

وينظر البيت في: الكتاب ٢٩٣/١، وشرح ابن عيش ٩٩/٢، ١٣٢/٨، والإنصاف ٧١/١، وشرح الكافية ٢٥٣/١، والمقرب ٢٥٩/١، وشرح الكافية الشافية ٤١٨/١، والمغنى، الشاهد ٤٥، والممع ١٢٢/١، والتصريح ١٩٥/١، والخزانة ١٣/٤، وشرح الأثيرني ٢٥٥/١، ومعجم شواهد العربية ٢٢٥.

(٣) من الآية ١٢٧، من سورة النحل. والشاهد فيها هو قوله تعالى: ﴿ولا تك في... الآية﴾ حيث حذف "نون" تكن لوقوعها مجزومة، وما بعدها متحرك.

(٤) لأن التي في النمل: «ولا تكن...» بالنون.

أي: إن كنت، أو "لو" بمعناها، كما في الحديث: «الشمس ولو خافها من حديد»<sup>(١)</sup>، أي: ولو كان الملتبس، أما الحذف دونهما نحو:

٦٢- ... من لَدَّ شَوْلًا قَبْلَ إِتْلَافِهَا<sup>(٢)</sup> ...  
فنادر.

وبعد أن تعويض "ما" عنها ارتكب كمثل: «أما أنت برّا فاقترِب»<sup>(٣)</sup> إذا حذف "كان" بعد «إن الشرطية» لم يعوض عنها شيء كما سبق، وإن حذف بعد «أن المصدرية» عُوِضَ عنها "ما" نحو:

(١) أخرجه البخاري في باب النكاح ٤٠، ٢٢، وأبو داود في باب النكاح ٣٠، والترمذي في باب النكاح ٢٣، والنسائي في باب النكاح ٦٩، وأحمد ٣٣٦/٥، وابن ماجة ٦٠٨/١.

(٢) هذا القول مأثور عن العرب، ولم يعرف له قائل، ولا تمة، وهو من شواهد سيبويه، الخمسين، وهو في نعت إبل؛ والشَّوْلُ: جمع شائلة، وهي التي ارتفعت ألبانها، وحفّت ضرورها، وأتى عليها من نأحها سبعة أشهر ولحمانية، وأما الشائل: فهي التي تشول بذنبها للفاح، وإتلاؤها: مصدر: «أَتَلْتُ النَّاقَةَ» إذا تبعها ولثها.

والشاهد منه: «من لَدَّ شَوْلًا» أي: «من لَدَّ كانت شَوْلًا» فحذفت "كان" واسمها وأبقى خيرها وهو: "شولا" وهذا شاذ، هذا ما عليه أكثر النحويين، ويمكن أن يكون "شَوْلًا" مفعولا مطلقا، والتقدير: «من لد شالت الإبل شولا». ينظر: الكتاب ٢٦٤/١، والأمل في الشجيرة ٢٢٢/١، وشرح الكافية ٢٥٥/١، واللسان "شول" ٣٩٨/١٣، والمساعد ٢٧٤/١، وشرح ابن عقيل ٢٩٤/١، والدرر ٩١/١، وشرح الأثيرني ٢٥٤/١.

«أما»<sup>(١)</sup> أنت برّا، أصله: أن كنت برّا، ثم حذفت "كان" وعوض عنها "ما" وانفصل الضمير لعدم ما يتصل به، ومثله:

٦٣- أبا حراشة أما أنت ذا نفر «فإن قومي لم تأكلهم الضيعة»<sup>(٢)</sup> ومن مضارع لـ "كان" منجزم تحذف نون وهو حذف ما التزم يختص مضارع "كان" من بين الأفعال كلها بحذف آخره الصحيح، لدخول الجازم المقتضي لسكونه، إلا أن هذا الحذف ليس بلام، وأكثر ما يرجح إذا كان بعدها متحرك غير ضمير، نحو: «ولاتك في حقيق مما يكرون»<sup>(٣)</sup> - في النحل لا في النمل-<sup>(٤)</sup>.

(١) في أ: "ما" موضع "أما" وهو تحريف.

(٢) هذا البيت للعباس بن مرداس، يخاطب: عفاف بن ندة أبا حراشة، وقد سقط شرطه الثاني من: ب.

والبيت من البسيط، والشاهد فيه هو قوله: «أما أنت ذا نفر» حيث حذف "كان" وعوض منها "ما" الزائدة، وأدغمها في نون المصدرية وأبقى اسم كان وهو "أنت" وخيرها وهو: "ذا نفر"، والضيعة: السنون الجديدة.

وينظر البيت في: الكتاب ٢٩٣/١، وشرح ابن عيش ٩٩/٢، ١٣٢/٨، والإنصاف ٧١/١، وشرح الكافية ٢٥٣/١، والمقرب ٢٥٩/١، وشرح الكافية الشافية ٤١٨/١، والمغنى، الشاهد ٤٥، والممع ١٢٢/١، والتصريح ١٩٥/١، والخزانة ١٣/٤، وشرح الأثيرني ٢٥٥/١، ومعجم شواهد العربية ٢٢٥.

(٣) من الآية ١٢٧، من سورة النحل. والشاهد فيها هو قوله تعالى: ﴿ولا تك في... الآية﴾ حيث حذف "نون" تكن لوقوعها مجزومة، وما بعدها متحرك.

(٤) لأن التي في النمل: «ولا تكن...» بالنون.

أنا لو كان المتحرك الذي<sup>(١)</sup> بعدها ضميرا، لم يجر الحذف<sup>(٢)</sup>، نحو: «إن يكنه فلن تسلط عليه»<sup>(٣)</sup> ويقال<sup>(٤)</sup> إذا كان بعدها ساكن، نحو: ٦٤-إذا لم تك الحاجات من جملة الفتى<sup>(٥)</sup> ... ...  
أنا لو كان الجازم مقتضيا للحذف، نحو: «وتكونوا من بعده قوما صالحين»<sup>(٦)</sup> لم يجر حذف النون.<sup>(٧)</sup>

(١) سقط "الذي" من: ب.

(٢) لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، ولا يمحذف معها بعض الأصول، التصريح ١٩٦/١

(٣) تقدم تخريج الحديث والشاهد منه هنا: «إن يكنه...»، حيث لم يجر حذف "نون" يكن، لكون المتحرك الذي بعدها ضميرا.

(٤) عده جمهور النحويين شلوا الجات إليه الضرورة، باستثناء يونس، وابن مالك، فقد أحازاه، ينظر في ذلك: شرح الكافية ٣٠٠/٢، وأوضح المسالك ٢٦٩/١، والمجمع ١٢٢/١، والتصريح ١٩٦/١، وشرح الأختوني ٢٥٦/١.

(٥) هنا صدر بيت من الطويل، مجهول القائل، وعجزه بروايتين:

(٥) الأولى: ... فليس بمن عنك عقد الرتام  
والثانية: ... فليس بمن عنه عقد التمام  
والذي إحاله أوقف بالمعنى الرواية الأولى، والرتام: جمع رتبة أو رتبة، وهي عيط يحمده الإنسان في أصبعه ليستذكر به الحاجة. اللسان "رغم" ١١٦/١٥.

وقد تمسك المخالف بهذا البيت في إثبات حذف "نون" تكن وإن جاء ما بعدها ساكنا، ورد الجمهور ذلك إلى الضرورة. ينظر البيت في: معجم شواهد العربية بالرواية الثانية: ٣٦٥، وكذلك المساعد ٢٧٦/١، وانظر تعليق محي الدين على أوضح المسالك، وعلى ابن عقيل بالرواية الأولى، وقد جاء شرطه الأول في المجمع ١٢٢/١.

(٦) من الآية ٩، من سورة يوسف، والشاهد منها وهو: «... وتكونوا...» حيث لم يجر حذف "نون" تكون لأن جزمها لم يكن بالسكون.

(٧) لأنها متحركة بحركة المناسبة فتعاضت عن الحذف. أماده في التصريح ١٩٦/١.

## فصل في «ما ولا ولات وإن» المشبهات بليس

كان مقتضى القاعدة في هذه الحروف أن لا تعمل لعدم اختصاصها، فإنها تدخل على الأسماء نحو: «وما محمد إلا رسول»<sup>(١)</sup> و«لا ريب فيه»<sup>(٢)</sup> و«إن أنت إلا نذير»<sup>(٣)</sup> وعلى الأفعال نحو: «وما كنا معذبين»<sup>(٤)</sup> «لا يدورن فيها الموت»<sup>(٥)</sup> «فيما إن مكناكم فيه»<sup>(٦)</sup> لكنها قويت لشبهها بـ"ليس" في الدلالة على النفي والدخول على المبتدأ والخبر، وتخليص المضارع إلى الحال.

إعمال ليس أعملت "ما" دون إن مع بقا النفي وترتيب زكن وسبق حرف جر أو ظرف كـ كما بي أنت مغييا أجاز العلماء أي: تعمل "ما" النافية عمل ليس، في رفع الاسم ونصب الخبر، عند الحجازيين وبلغتهم نزل القرآن، كقوله: «ما هذا بشرا»<sup>(٧)</sup> «ما هن أمهاتهم»<sup>(٨)</sup>. وأما بنو تميم فلا يعملونها، لكونها مشتركة بين الأسماء والأفعال، بل يتركون الاسم بعدها مرفوعين، على ما كانا عليه من الابتداء

(١) من الآية ١٤٤، من سورة آل عمران.

(٢) من الآية ٢، من سورة البقرة، ومن الآية ٩، من آل عمران، ومن الآية ٨٧، من سورة النساء، ومن الآية ١٢، من سورة الأنعام، ومن الآية ٣٢، من سورة يونس، ومن الآية ٩٩، من سورة الإسراء.

(٣) من الآية ٢٣، من سورة فاطر (٤) من الآية ١٥، من سورة الإسراء.

(٥) من الآية ٥٦، من سورة النحان. (٦) من الآية ٢٦، من سورة الأحقاف.

(٧) من الآية ٢١، من سورة يوسف. (٨) من الآية ٢، من سورة المجادلة.



أنا لو كان المتحرك الذي<sup>(١)</sup> بعدها ضميرا، لم يجر الحذف<sup>(٢)</sup>، نحو: «إن يكنه فلن تسلط عليه»<sup>(٣)</sup> ويقال<sup>(٤)</sup> إذا كان بعدها ساكن، نحو: ٦٤-إذا لم تك الحاجات من جملة الفتى<sup>(٥)</sup> ... ...  
أنا لو كان الجازم مقتضيا للحذف، نحو: «وتكونوا من بعده قوما صالحين»<sup>(٦)</sup> لم يجر حذف النون.<sup>(٧)</sup>

(١) سقط "الذي" من: ب.

(٢) لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، ولا يمحذف معها بعض الأصول، التصريح ١٩٦/١

(٣) تقدم تخريج الحديث والشاهد منه هنا: «إن يكنه...»، حيث لم يجر حذف "نون" يكن، لكون المتحرك الذي بعدها ضميرا.

(٤) عدة جمهور النحويين شلوا الجأت إليه الضرورة، باستثناء يونس، وابن مالك، فقد أحازاه، ينظر في ذلك: شرح الكافية ٣٠٠/٢، وأوضح المسالك ٢٦٩/١، والمجمع ١٢٢/١، والتصريح ١٩٦/١، وشرح الأختوني ٢٥٦/١.

(٥) هنا صدر بيت من الطويل، مجهول القائل، وعجزه بروايتين:

(٥) الأولى: ... فليس بمن عنك عقد الرتام  
والثانية: ... فليس بمن عنه عقد التمام  
والذي إحاله أوقف بالمعنى الرواية الأولى، والرتام: جمع رتبة أو رتبة، وهي عيط يحمده الإنسان في أصبعه ليستذكر به الحاجة. اللسان "رغم" ١١٦/١٥.

وقد تمسك المخالف بهذا البيت في إثبات حذف "نون" تكن وإن جاء ما بعدها ساكنا، ورد الجمهور ذلك إلى الضرورة. ينظر البيت في: معجم شواهد العربية بالرواية الثانية: ٣٦٥، وكذلك المساعد ٢٧٦/١، وانظر تعليق محي الدين على أوضح المسالك، وعلى ابن عقيل بالرواية الأولى، وقد جاء شرطه الأول في المجمع ١٢٢/١.

(٦) من الآية ٩، من سورة يوسف، والشاهد منها وهو: «... وتكونوا...» حيث لم يجر حذف "نون" تكون لأن جزمها لم يكن بالسكون.

(٧) لأنها متحركة بمركبة المناسبة فتعاضت عن الحذف. أماده في التصريح ١٩٦/١.

## فصل في «ما ولا ولات وإن» المشبهات بليس

كان مقتضى القاعدة في هذه الحروف أن لا تعمل لعدم اختصاصها، فإنها تدخل على الأسماء نحو: «وما محمد إلا رسول»<sup>(١)</sup> و«لا ريب فيه»<sup>(٢)</sup> و«إن أنت إلا نذير»<sup>(٣)</sup> وعلى الأفعال نحو: «وما كنا معذبين»<sup>(٤)</sup> «لا يدورن فيها الموت»<sup>(٥)</sup> «فيما إن مكناكم فيه»<sup>(٦)</sup> لكنها قويت لشبهها بـ"ليس" في الدلالة على النفي والدخول على المبتدأ والخبر، وتخليص المضارع إلى الحال.

إعمال ليس أعملت "ما" دون إن مع بقا النفي وترتيب زكن وسبق حرف جر أو ظرف كـ كما بي أنت مغييا أجاز العلماء أي: تعمل "ما" النافية عمل ليس، في رفع الاسم ونصب الخبر، عند الحجازيين وبلغتهم نزل القرآن، كقوله: «ما هذا بشرا»<sup>(٧)</sup> «ما هن أمهاتهم»<sup>(٨)</sup>. وأما بنو تميم فلا يعملونها، لكونها مشتركة بين الأسماء والأفعال، بل يتكون الاسمين بعدها مرفوعين، على ما كانا عليه من الابتداء

(١) من الآية ١٤٤، من سورة آل عمران.

(٢) من الآية ٢، من سورة البقرة، ومن الآية ٩، ٢٥، من آل عمران، ومن الآية ٨٧، من سورة النساء، ومن الآية ١٢، من سورة الأنعام، ومن الآية ٣٢، من سورة يونس، ومن الآية ٩٩، من سورة الإسراء.

(٣) من الآية ٢٣، من سورة فاطر (٤) من الآية ١٥، من سورة الإسراء.

(٥) من الآية ٥٦، من سورة النحان. (٦) من الآية ٢٦، من سورة الأحقاف.

(٧) من الآية ٢١، من سورة يوسف. (٨) من الآية ٢، من سورة المجادلة.

والخبر، وإنما يعملها أهل الحجاز بثلاثة شروط: أحدها: بقاء نفيها كما ذكر، فلو انتقض بإلا يطل<sup>(١)</sup> الإعمال، نحو: ﴿وما محمد إلا رسول﴾<sup>(٢)</sup>، الثاني: أن لا تتراد يعملها "إن" فإن زيدت بطل الإعمال، كقوله:

٦٥- فما إن طبتنا جئنا ولكن متايننا ودولة آخرتنا<sup>(٣)</sup>  
الثالث: أن يترتب خبرها على اسمها، فلو تقدم عليه، هو أو معموله، بطل العمل<sup>(٤)</sup> كقولهم: «ما مسى من أعتب»<sup>(٥)</sup>، وكقوله:

(١) ونقل عن يونس إعمالها مع الإيجاب، ينظر: شرح الكافية ٢٦٧/١، والتصريح ١٩٧/١.  
(٢) من الآية ١٤٤، من سورة آل عمران.

(٣) هذا البيت من الوافر، وهو لقراءة بن مسيك المرادي الصحابي رحمه الله وعلق في هامش معجم شواهد العربية بقوله: «أو الكمية» ووجد نحو ذلك في هامش المغني. ومعنى "طبتنا" أي: عادتنا، والطب: العلة والسبب، يقول: لم يكن سبب قتلنا الجن، وإنما هو القدر وحضور النية، والشاهد فيه قوله: «فما إن طبتنا حين» حيث أهملت "ما" لزيادة "إن" بعدها. ينظر البيت في: المقتضب ٥١/١، ٣٦٣/٢، وشرح الكافية ٢٦٦/١، وأوضح المسالك ٢٧٥/١، والمغني، والشاهد ٢٤، والمساعد ٢٧٨/١، والهمع ١٢٣/١، والدرر ٩٤/١، والخزانة ٤٧٩/٤.

(٤) في هذا تفصيل ليس هذا موضعه، ينظر في: الكتاب ٦٠، ٥٩/١، والمقتضب ١٨٨/٤، والأمل الشجرية ٢٣٩/٢، وشرح الكافية ٢٦٧/١، والمقرب ١٠٢/١، وشرح الكافية الشافية ٤٣١/١، وأوضح المسالك ٢٨٢/١، والهمع ١٢٤/١، والتصريح ١٩٩/١.

(٥) وجه الاستشهاد به هو: إبطال عمل "ما الحجازية" إذا تقدم الخبر، رة: حكاية الجرمي: «ما مسببا من أعتب» وقال: «إن ذلك لغة»، والذي في مجمع الأمثال: «ما أساء من أعتب» ٢٨٨/٢، والمغيب: من عاد إلى مسرتك بعد ما أساءك. ينظر: الكتاب ٩٥/١، والمقتضب ١٩٠/٤، والإيضاح العضدي ١١١/١، وشرح الكافية ٢٦٦/١، وأوضح المسالك ٢٧٩/١، والمساعد ٢٨٨/١، والتصريح ١٩٨/١.

٦٦- ... .. وماكل من وأني يئني أنا عارف<sup>(١)</sup>  
إلا أن يكون معمول الخير للتقدم<sup>(٢)</sup> طرفا، نحو: «ما عندك زيد حالسا»، وقوله:

٦٧- ... .. فما كل حين من توالي مواليا<sup>(٣)</sup>

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لمراحم العقيلي، وصدره:

وقالوا نعرها المنازل من يئني ... ..  
البيت، والشاهد فيه: قوله: «ماكل من وأني يئني أنا عارف» على رواية نصب "كل" حيث أبطل الشاعر عمل "ما النافية" فرفع بعدها البيت والخبر، وهما: "أنا عارف" لتقدم معمول الخير وهو "كل" على البيت، وهذا المعمول ليس طرفا ولا سارا ومحرورا، وأما على رواية رفع "كل" فيصح أن تكون "ما" عاملة وأن تكون مهيمنة، ينظر البيت في: الكتاب ٧٢/١، والخصائص ٢٥/١، ٣٥٤/٢، والبيصرة ٢٠١/١، وأوضح المسالك ٢٨٢/١، والمغني، والشاهد ١١٨٣، والمساعد ٢٧٨/١، والتصريح ١٩٨/١، وشرح الأثوري ٢٦٠/١، ومعجم شواهد العربية ٢٣٧. (٢) "التقدم" نعت لـ "معمول".

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، ولم يعثر على قائله، وصدره:

بأجبة حرم لئ وإن كنت آتيا ... ..  
البيت، وفي المساعد ٢٧٨/١، يروي:  
بأهبة حرب كن وإن كنت آتيا ... ..  
وفي المغني: يروي آخره "مواتيا".

والشاهد منه قوله: «فما كل حين من توالي مواليا» حيث أحصل «ما النافية» مع تقدم معمول الخير، وهو «كل حين» وساغ ذلك لكونه طرفا. ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٨٣/١، والمغني، والشاهد ١١٨٢، والمساعد ٢٧٨/١، والتصريح ١٩٩/١، وشرح الأثوري ٢٦٠/١، ومعجم شواهد العربية ٤٢٦.

والخبر، وإنما يعملها أهل الحجاز بثلاثة شروط: أحدها: بقاء نفيها كما ذكر، فلو انتقض بإلا يطل<sup>(١)</sup> الإعمال، نحو: «وما محمد إلا رسول»<sup>(٢)</sup>، الثاني: أن لا تتراد يعملها "إن" فإن زيدت بطل الإعمال، كقوله:

٦٥- فما إن طبتنا جئنا ولكن متايننا ودولة آخرتنا<sup>(٣)</sup>  
الثالث: أن يترتب خبرها على اسمها، فلو تقدم عليه، هو أو معموله، بطل العمل<sup>(٤)</sup> كقولهم: «ما مسمى من أعجب»<sup>(٥)</sup>، وكقوله:

(١) ونقل عن يونس إعمالها مع الإيجاب، ينظر: شرح الكافية ٢٦٧/١، والتصريح ١٩٧/١. (٢) من الآية ١٤٤، من سورة آل عمران.

(٣) هذا البيت من الوافر، وهو لقراءة بن مسيك المرادي الصحابي رحمه الله وعلق في هامش معجم شواهد العربية بقوله: «أو الكمية» ووجد نحو ذلك في هامش المغني. ومعنى "طبتنا" أي: عادتنا، والطب: العلة والسبب، يقول: لم يكن سبب قتلنا الجن، وإنما هو القدر وحضور النية، والشاهد فيه قوله: «فما إن طبتنا حين» حيث أهملت "ما" لزيادة "إن" بعدها. ينظر البيت في: المقتضب ٥١/١، ٣٦٣/٢، وشرح الكافية ٢٦٦/١، وأوضح المسالك ٢٧٥/١، والمغني، والشاهد ٢٤، والمساعد ٢٧٨/١، والهمع ١٢٣/١، والدرر ٩٤/١، والخزانة ٤٧٩/٤.

(٤) في هذا تفصيل ليس هذا موضعه، ينظر في: الكتاب ٦٠، ٥٩/١، والمقتضب ١٨٨/٤، والأمل الشجرية ٢٣٩/٢، وشرح الكافية ٢٦٧/١، والمقرب ١٠٢/١، وشرح الكافية الشافية ٤٣١/١، وأوضح المسالك ٢٨٢/١، والهمع ١٢٤/١، والتصريح ١٩٩/١.

(٥) وجه الاستشهاد به هو: إبطال عمل "ما الحجازية" إذا تقدم الخبر، رة١ حكاها الجرمي: «ما مسببا من أعجب» وقال: «إن ذلك لغة»، والذي في مجمع الأمثال: «ما أساء من أعجب» ٢٨٨/٢، والمعجب: من عاد إلى مسرتك بعد ما أساءك. ينظر: الكتاب ٩٥/١، والمقتضب ١٩٠/٤، والإيضاح العضدي ١١١/١، وشرح الكافية ٢٦٦/١، وأوضح المسالك ٢٧٩/١، والمساعد ٢٨٨/١، والتصريح ١٩٨/١.

٦٦- ... .. وماكل من وأني يني أنا عارف<sup>(١)</sup>  
إلا أن يكون معمول الخبر للتقدم<sup>(٢)</sup> طرفا، نحو: «ما عندك زيد حالسا»، وقوله:

٦٧- ... .. فما كل حين من توالي مواليا<sup>(٣)</sup>  
(١) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لمراحم العقيلي، وصدره:

وقالوا نعرها المنازل من يني ... ..  
البيت، والشاهد فيه: قوله: «ماكل من وأني يني أنا عارف» على رواية نصب "كل" حيث أبطل الشاعر عمل "ما النافية" فرفع بعدها البيت والخبر، وهما: "أنا عارف" لتقدم معمول الخبر وهو "كل" على البيت، وهذا المعمول ليس طرفا ولا سارا ومحرورا، وأما على رواية رفع "كل" فيصح أن تكون "ما" عاملة وأن تكون مهيمنة، ينظر البيت في: الكتاب ٧٢/١، والخصائص ٢٥/١، ٣٥٤/٢، والبيصرة ٢٠١/١، وأوضح المسالك ٢٨٢/١، والمغني، والشاهد ١١٨٣، والمساعد ٢٧٨/١، والتصريح ١٩٨/١، وشرح الأثوري ٢٦٠/١، ومعجم شواهد العربية ٢٣٧. (٢) "التقدم" نعت لـ "معمول".

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، ولم يعثر على قائله، وصدره:  
بأجبة حرم لئلا وإن كنت آتيا ... ..  
البيت، وفي المساعد ٢٧٨/١، يروي:  
بأهبة حرب كن وإن كنت آتيا ... ..  
وفي المغني: يروي آخره "مواتيا".

والشاهد منه قوله: «فما كل حين من توالي مواليا» حيث أحصل «ما النافية» مع تقدم معمول الخبر، وهو «كل حين» وساغ ذلك لكونه طرفا. ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٨٣/١، والمغني، والشاهد ١١٨٢، والمساعد ٢٧٨/١، والتصريح ١٩٩/١، وشرح الأثوري ٢٦٠/١، ومعجم شواهد العربية ٤٢٦.

أو جارا وبحرورا كما مثل به للمصنف من قوله: «كما بي أنت معنيًا»، وأما نحو:

٦٨- وما الدهر إلا متجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا<sup>(١)</sup>

(١) هذا البيت من الطويل، وقد سقط شطره الثاني من: أ، وأكثر المراجع النحوية لم تقف على قائله، وقد عزاه عمقو المغني إلى أحد بني سعد، ونقل مثل ذلك عمقًا المقرب، وقد رواه في الخزانة ٢٥٠، ٢٤٩/٩.

أرى الدهسر إلا متجنونا ...  
...  
البيت، وكذلك رواه في المغني: الشاهد ٧٦/١، ١١٧، ثم قال: وإنما المحفوظ: «وما الدهر» ثم إن صحت روايته فتخرج على أن «أرى» جواب لقسم مقدر، وحذفت «لا» كحذفها في «تأ الله فتسأ» ودل على ذلك الاستثناء المفعول به.

والمجنون: هي الآلة التي يستقى عليها الماء، ينظر: اللسان «متجنون» ٣١٢/١٧، والشاهد في البيت قوله: «ما الدهر إلا متجنونا» و«ما صاحب الحاجات إلا معذبا»، فإن ظاهره أن الشاعر قد أعمل «ما» مع الإيجاب وقد تمسك بهذا الظاهر يونس، والشلوين، زاعمين أن انتقاض نفي «ما» بالإلا لا يمنع من إعمالها، والجمهور يؤولون هذا بأن كلاً من «متجنونا» و«معذبا» انتصبا على أنهما مفعول به لفعل محذوف تقديره: «يشبه» أو على أنهما مفعول مطلق لفعل محذوف أيضاً، والتقدير: «يلدور دوران متجنون» و«يعذب معذبا» على أن «معذب» مصدر مجي.

ينظر البيت وما قيل فيه: شرح ابن عيسى ٥٧/٨، وشرح الكافية ٢٦٧/١، والمقرب ١٠٣/١، وأوضح المسالك ٢٧٦/١، والمغني، الشاهد ١١٧، والمجمع ١٢٣/١، والتصريح ١٧٩/١، وشرح الأشموني ٢٥٨/١، ومعجم شواهد العربية ٢٨.

٦٩- و بني غُدانة ما إن أنتم ذهباً<sup>(١)</sup> ...  
...  
على رواية ابن السكيت.

٧٠- ...  
...  
إذ ما مثلهم بَحْسَر<sup>(٢)</sup>

(١) هذا صدر بيت من البسيط، ولم يعرف قائله، وعجزه:

...  
...  
ولا صريفا ولكن أنتم الحَرْفُ وفي الكافية الشافية: «حرف» موضع «الحرف»، والصريف: الفضة الخالصة. ينظر: اللسان «صريف» ٩١/١١، والحرف: كل ما عمل من الطين وشوي بالنار. ينظر: اللسان «حرف» ٤١٣/١٠.

وهذا البيت يروى بروايتين، إحداهما روايته برفع «ذهب» و«صريف» وهي رواية الجمهور، وهي شاهدة على إبطال عمل: «ما النافية»، إذا زيدت بعدها «إن» والأخرى رواية ابن السكيت هذه، وقد استدل بها على إعمال «ما النافية» وإن زيدت بعدها «إن» وقد أنكر عليه الجمهور ذلك، ولو سلم بصحة هذه الرواية فإنهم يجعلون «إن» مؤكدة لنفي «ما». ينظر البيت وما قيل فيه في: شرح الكافية ٢٦٧/١، وشرح الكافية الشافية ٤٣١/١، وأوضح المسالك ٢٧٤/١، والمغني، الشاهد ٢٥، والمجمع ١٢٣/١، والدرر ٩٥/١، والتصريح ١٩٧/١، والخزانة ١١٩/٤، ومعجم شواهد العربية ٢٣٨.

(٢) هذا بعض بيت من البسيط للشاعر الفرزدق، وقوله:

فأصبحوا قد أعاد الله نعتهم إذ هم قريش ...  
...  
البيت. والشاهد منه قوله: «ما مثلهم بشر» فإن بعض النحاة ومنهم القراء ذهب إلى جواز إعمال «ما النافية» وإن تقدم خبرها على اسمها، والجمهور يمتنعون ذلك. ينظر الكتاب ٦٠/١، والمقتضب ١٩١/٤، وشرح الكافية ٢٦٧/١، والمقرب ١٠٢/١، وأوضح المسالك ٢٨٠/١، والمجمع ١٢٤/١، والتصريح ١٩٨/١، والخزانة ١٣٣/١، وشرح الأشموني ٢٥٩/١، وديوانه ٢٢٣، ومعجم شواهد العربية ١٦٢.

أو جارا وبحرورا كما مثل به للمصنف من قوله: «كما بي أنت معني»، وأما نحو:

٦٨- وما الدهر إلا متجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا<sup>(١)</sup>

(١) هذا البيت من الطويل، وقد سقط شطره الثاني من: أ، وأكثر المراجع النحوية لم تقف على قائله، وقد عزاه عمقو المغني إلى أحد بني سعد، ونقل مثل ذلك عمقو المقرب، وقد رواه في الخزنة ٩/٢٤٩، ٢٥٠.

أرى الدهسر إلا متجنونا ...  
...  
البيت، وكذلك رواه في المغني: الشاهد ١١٧/٧٦، ثم قال: وإنما المحفوظ: «وما الدهر» ثم إن صحت روايته فتخرج على أن «أرى» جواب لقسم مقدر، وحذفت «لا» كحذفها في «تأ الله فتسا» ودل على ذلك الاستثناء المفعول به.

والمجنون: هي الآلة التي يستقى عليها الماء، ينظر: اللسان «متجنون» ٣١٢/١٧، والشاهد في البيت قوله: «ما الدهر إلا متجنونا» و«ما صاحب الحاجات إلا معذبا»، فإن ظاهره أن الشاعر قد أعمل «ما» مع الإيجاب وقد تمسك بهذا الظاهر يونس، والشلوين، زاعمين أن انتقاض نفي «ما» بالإلا لا يمنع من إعمالها، والجمهور يؤولون هنا بأن كلا من «متجنونا» و«معذبا» انتصبا على أنهما مفعول به لفعل محذوف تقديره: «يشبه» أو على أنهما مفعول مطلق لفعل محذوف أيضا، والتقدير: «يلدور دوران متجنون» و«يعذب معذبا» على أن «معذب» مصدر مجي.

ينظر البيت وما قيل فيه: شرح ابن عيسى ٥٧/٨، وشرح الكافية ٢٦٧/١، والمقرب ١٠٣/١، وأوضح المسالك ٢٧٦/١، والمغني، الشاهد ١١٧، والمجمع ١٢٣/١، والتصريح ١٧٩/١، وشرح الأشموني ٢٥٨/١، ومعجم شواهد العربية ٢٨.

٦٩- و بني غداة ما إن أنتم ذهب<sup>(١)</sup> ...  
...  
على رواية ابن السكيت.

٧٠- ...  
...  
إذ ما مثلهم بقت<sup>(٢)</sup>

(١) هذا صدر بيت من البسيط، ولم يعرف قائله، وعجزه:

...  
...  
ولا صريفا ولكن أنتم الحزف<sup>(٣)</sup>  
وفي الكافية الشافية: «حزف» موضع «الحزف»، والصريف: الفضة الخالصة. ينظر: اللسان «صريف» ٩١/١١، والحزف: كل ما عمل من الطين وشوي بالنار. ينظر: اللسان «حزف» ٤١٣/١٠.

وهذا البيت يروى بروايتين، إحداهما روايته برفع «ذهب» و«صريف» وهي رواية الجمهور، وهي شاهدة على إبطال عمل: «ما النافية»، إذا زيدت بعدها «إن» والأخرى رواية ابن السكيت هذه، وقد استدل بها على إعمال «ما النافية» وإن زيدت بعدها «إن» وقد أنكر عليه الجمهور ذلك، ولو سلم بصحة هذه الرواية فإنهم يجعلون «إن» مؤكدة لنفي «ما». ينظر البيت وما قيل فيه في: شرح الكافية ٢٦٧/١، وشرح الكافية الشافية ٤٣١/١، وأوضح المسالك ٢٧٤/١، والمغني، الشاهد ٢٥، والمجمع ١٢٣/١، والدرر ٩٥/١، والتصريح ١٩٧/١، والخزنة ١١٩/٤، ومعجم شواهد العربية ٢٣٨.

(٢) هذا بعض بيت من البسيط للشاعر الفرزدق، وقوله:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمهم  
إذ هم قريبش ...  
البيت. والشاهد منه قوله: «ما مثلهم بشر» فإن بعض النحاة ومنهم القراء ذهب إلى جواز إعمال «ما النافية» وإن تقدم خبرها على اسمها، والجمهور يمتنعون ذلك. ينظر الكتاب ٦٠/١، والمقتضب ١٩١/٤، وشرح الكافية ٢٦٧/١، والمقرب ١٠٢/١، وأوضح المسالك ٢٨٠/١، والمجمع ١٢٤/١، والتصريح ١٩٨/١، والخزنة ١٣٣/١، وشرح الأشموني ٢٥٩/١، وديوانه ٢٢٣، ومعجم شواهد العربية ١٦٢.

فمؤول.

ورفع معطوف بـ"لكن" أو بـ"بل" من بعد منصوب بـ"ما" الزم حيث حلّ إذا عطفت على خبر<sup>(١)</sup> "ما" المنصوب، فإن كان المعطف بلكن، أو بل، تميّن رفع المعطوف لبطان حكم النفي فيه بهما، إذ كلّ منهما يقتضى بعد النفي ضده، فتقول: «ما زيد مقبلاً بل ظاعن» و «ما عمرو صحيحاً لكن سقيم» فلو عطفت بغيرهما مما يقتضى التشريك<sup>(٢)</sup> فلنك أن تنصب المعطوف إتباعاً على اللفظ، نحو: «ما زيد أكلاً وشارباً»، ولك أن ترفعه إتباعاً على المحل، نحو: «ما عمرو مسافراً فحاجاً».

وبعد "ما" و"ليس" جرّ الباء الخبر وبعد لا ونفي "كان" قد يُجرّ تدخل الباء على الخبر بعد "ما"<sup>(٣)</sup> و"ليس" لتأكيد<sup>(٤)</sup> النفي، فتحره لفظاً، نحو: «وما هم منها بمخرجين»<sup>(٥)</sup> «أليس الله بكاف عبده»<sup>(٦)</sup>

(١) سقط "خبر" من: ب.

(٢) في أ: «لتشريك».

(٣) أي الحجازية والتميمية، وهذا قول الجمهور، وقد خالف الفارسي والزمخشري في ذلك وحملوا إلحاق الباء خاصاً بخبر ما الحجازية.

ينظر: الإيضاح المضدي ١١٠/١، والمفصل ١١٤/٢.

(٤) هذا تعليل الكوفيين، وأما البصريون فيرون أن فائدة إلحاق هذه الباء هي: دفع توهم أن يكون الكلام موجباً، لاحتمال أن السامع لم يسمع النفي في أول الكلام، فيتوهمه موجباً، فإذا لحقت الباء الخبر ارتفع احتمال التوهم.

ينظر أوضاع المسالك ٢٩٢/١، والممع ١٢٧/١، والتصريح ٢٠١/١.

(٥) من الآية ٤٨، من سورة الحجر. (٦) من الآية ٣٦، من سورة الزمر.

وله حيثن محلاًن: محل أصلي، وهو الرفع، ومحل ثان، بعد دخول "ما" و"ليس" وهو النصب، ولفظه مجرور، ولذلك<sup>(١)</sup> جاز إعراب المعطوف عليه بالحركات الثلاث، وقد تدخل الباء على خبر "لا" كقوله:

٧١- فكان لي شقيقاً يوم لا ذوشقاعة بمغني فتيلاً عن سواد بن قارب<sup>(٢)</sup> وعلى خبر كان<sup>(٣)</sup> المنفية، نحو:

٧٢- وإن شُدَّتْ الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أحشع القوم أعجل<sup>(٤)</sup>

(١) في ب: "كذلك" موضع "لذلك" وهو تحريف.

(٢) هذا بيت من الطويل، للشاعر: سواد بن قارب، مخاطب به رسول الله ﷺ، والشاهد فيه: "بمغني" حيث أدخل الباء الزائدة في خبر "لا" النافية، كما تدخل على خبر "ليس" و"ما".

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٤٤٠/١.

وفيها: "وكن" موضع "فكن"، وأوضح المسالك ٢٩٤/١، والمغني، والشاهد ٧٧٤، وشرح ابن عقيل ٣١٠/١، والممع ١٢٧/١، والدرر ١٠١/١، والتصريح ٢٠١/١، وشرح الأخواني ٣١٠/١، ومعجم شواهد العربية ٥٦.

(٣) في كثير من الشروح: "تدخل الباء على خبر كل ناسخ" من غير تخصيص بخبر كان المنفية.

(٤) هنا البيت من الطويل، وهو من لامية العرب المشهورة، وقائله هو: الشنفرى: عمرو بن أرق الأزدى، العنقاء المشهور.

والشاهد فيه قوله: "بأعجلهم" حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع "كان" المنفي بـ"لم". وينظر البيت في: أوضاع المسالك ٢٩٥/١، والمغني، والشاهد ٩٦٥، والمساعد ٢٨٦/١، وشرح ابن عقيل ٣١٠/١، والممع ١٢٧/١، والدرر ١٠١/١، وشرح الأخواني ٢٦١/١، ومعجم شواهد العربية ٢٧٩.

فمؤول.

ورفع معطوف بـ"لكن" أو بـ"بل" من بعد منصوب بـ"ما" الزم حيث حلّ إذا عطفت على خبر<sup>(١)</sup> "ما" المنصوب، فإن كان المعطف بلكن، أو بل، تمنّ رفع المعطوف لبطلان حكم النفي فيه بهما، إذ كلّ منهما يقتضى بعد النفي ضده، فتقول: «ما زيد مقبلاً بل ظاعن» و «ما عمرو صحيحاً لكن سقيم» فلو عطفت بغيرهما مما يقتضى التشريك<sup>(٢)</sup> فلنك أن تنصب المعطوف إتباعاً على اللفظ، نحو: «ما زيد أكلاً وشارباً»، ولك أن ترفعه إتباعاً على المحل، نحو: «ما عمرو مسافراً فحاجاً».

وبعد "ما" و"ليس" جرّ الباء الخبر وبعد لا ونفي "كان" قد يُجرّ تدخل الباء على الخبر بعد "ما"<sup>(٣)</sup> و"ليس" لتأكيد<sup>(٤)</sup> النفي، فتحره لفظاً، نحو: «وما هم منها بمخرجين»<sup>(٥)</sup> «أليس الله بكاف عبده»<sup>(٦)</sup>

(١) سقط "خبر" من: ب.

(٢) في أ: «لتشريك».

(٣) أي الحجازية والتميمية، وهذا قول الجمهور، وقد خالف الفارسي والزمخشري في ذلك وحملوا إلحاق الباء خاصاً بخبر ما الحجازية.

ينظر: الإيضاح المضدي ١١٠/١، والمفصل ١١٤/٢.

(٤) هذا تعليل الكوفيين، وأما البصريون فيرون أن فائدة إلحاق هذه الباء هي: دفع توهم أن يكون الكلام موجباً، لاحتمال أن السامع لم يسمع النفي في أول الكلام، فيتوهمه موجباً، فإذا لحقت الباء الخبر ارتفع احتمال التوهم.

ينظر أوضح المسالك ٢٩٢/١، والممع ١٢٧/١، والتصريح ٢٠١/١.

(٥) من الآية ٤٨، من سورة الحجر. (٦) من الآية ٣٦، من سورة الزمر.

وله حيثن محلاًن: محل أصلي، وهو الرفع، ومحل ثان، بعد دخول "ما" و"ليس" وهو النصب، ولفظه مجرور، ولذلك<sup>(١)</sup> جاز إعراب المعطوف عليه بالحركات الثلاث، وقد تدخل الباء على خبر "لا" كقوله:

٧١- فكان لي شقيقاً يوم لا ذوشقاعة بمغنٍ فتبلاً عن سواد بن قارب<sup>(٢)</sup> وعلى خبر كان<sup>(٣)</sup> المنفية، نحو:

٧٢- وإن شُدَّتْ الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أحشع القوم أعجل<sup>(٤)</sup>

(١) في ب: "كذلك" موضع "لذلك" وهو تحريف.

(٢) هذا بيت من الطويل، للشاعر: سواد بن قارب، مخاطب به رسول الله ﷺ، والشاهد فيه: "بمغنٍ" حيث أدخل الباء الزائدة في خبر "لا" النافية، كما تدخل على خبر "ليس" و"ما".

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٤٤٠/١.

وفيها: "وكن" موضع "فكن"، وأوضح المسالك ٢٩٤/١، والمغني، والشاهد ٧٧٤، وشرح ابن عقيل ٣١٠/١، والممع ١٢٧/١، والدرر ١٠١/١، والتصريح ٢٠١/١، وشرح الأخواني ٣١٠/١، ومعجم شواهد العربية ٥٦.

(٣) في كثير من الشروح: "تدخل الباء على خبر كل ناسخ" من غير تخصيص بخبر كان المنفية.

(٤) هنا البيت من الطويل، وهو من لامية العرب المشهورة، وقائله هو: الشنفرى: عمرو بن أرق الأزدى، العنقاء المشهور.

والشاهد فيه قوله: "بأعجلهم" حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع "كان" المنفي بـ"لم". وينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٩٥/١، والمغني، والشاهد ٩٦٥، والمساعد ٢٨٦/١، وشرح ابن عقيل ٣١٠/١، والممع ١٢٧/١، والدرر ١٠١/١، وشرح الأخواني ٢٦١/١، ومعجم شواهد العربية ٢٧٩.

في النكرات أعملت كليس "لا" وقد تلي "لات" و"إن" ذا العمل  
"لا" تعمل<sup>(١)</sup> عمل "ليس" بالشروط للتقدمة في عمل "ما" وتزيد على  
ذلك باشتراط كون معموليها نكرتين<sup>(٢)</sup>، كقوله:

٧٣- تَعْرِضُ فَا لَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَّرَ مَا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا<sup>(٣)</sup>  
إِلَّا أَنْ عَمَلَهَا أَقْلُ مِنْ عَمَلِ "ما" وَأَقْلُ مِنْ عَمَلِهَا عَمَلِ "لات" وعمل "إن"،  
ومن عملها قراءة بعضهم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>

- (١) قال بالإعمال سيويه، وطائفة من البصريين، وهو المشهور عندهم، وهو عند  
الحجازيين خاصة، واستثنى منهم الزعشري طيئا، وذهب الأصمطي وغيره إلى  
عدم الإعمال، وهو القياس، لعدم احصائهم. ينظر المسألة في الكتاب ٥٨/١،  
والمقتضب ٣٦٠/٤-٣٦١، وشرح ابن يعيش ١٠٥/١، وشرح الكافية الشافية  
٤٤٠/١، وأوضح المسالك ٢٨٤/١، والمجع ١٢٥/١، والتصريح ١٩٩/١.  
(٢) ذكر ابن الشجري أنها أصلت في معرفة، وأنشد للناطقة الجعدي قوله:  
وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاقِيَا سَوَالَهَا، وَلَا عَنْ حَبِّهَا مَرَاغِيَا  
وَأَجَارَ النَّاطِقُ الْقِيَاسَ عَلَيْهِ فِي التَّسْهِيلِ (٥٧)، وتأوله في شرح الكافية ٤٤/١.  
تنظر: الأمالي الشجرية ٢٨٢/١.

- (٣) هذا البيت من الطويل، ولم يخر على اسم قائله، وقد سقط شرطه الثاني من: أ،  
والشاهد فيه قوله: "لاشيء... باقيا" و"لا وزر... واقيا" حيث أعمل "لا" في  
الموضعين عمل "ليس" وقد ذكر الاسم والخبر، وهما نكرتان.  
ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٨٦/١، والمغني، الشاهد ٤٤٠، وشرح  
ابن عقيل ٣١٣/١، والمجع ١٢٥/١، والسدر ٩٧/١، والتصريح ١٩٩/١،  
وشرح الأخواني ٢٦٢/١.

- (٤) من الآية ١٩٤، من سورة الأعراف. والقراءة المذكورة بنصب "عبادا" ==

على تقدير النفي، أي: ليسوا أمثالكم بل أنتم أكمل منهم.  
وما "لات" في سوى حين عَمَلٌ وَحَذَفَ ذِي الْوَلَعِ فَكُنَّا وَفَعْلُ الْفَعْلِ قُلْ  
"لات" قول: هي كلمة مستقلة، وقيل: بل هي "لا" زيدت عليها التاء،  
وقيل: بل التاء داخلة على ما بعدها، وإنما تعمل<sup>(١)</sup> في اسم زمان سواء كان

(=) ونصب "أمثالكم" كذلك، وقد انتصب "عبادا" على أنه خبر لـ"إن" وما بعده  
نعت. وقوله: "بعضهم": نعتٌ عليه ابن جني في المختص ٢٧٠/١، فقال: "...  
ومن ذلك قراءة سعيد بن جبيرة..." وذكر الآية، وقد خرح أبو حيان هذه القراءة  
على أن "إن" هي المخففة من الثقيلة، وأعملها عمل المشددة، ونصب غيرها  
على لغة من ينصب أخبار "إن" وأحوالها" أو على إضمار فعل تقديره: "إن"  
الذين تدعون من دون الله تدعون عبادا أمثالكم". البحر المحيط ٤٤٤/٤.

- (١) لم تتفق كلمة النحاة على أن "لات" عاملة، فبعضهم لا يرى لها عملا، فإن وليها  
مرفوع فهو على الابتداء -عنده- أو منصوب، فهو يفعل محذوف، وهذا أحد  
قولي الأصمطي، ونقل عنه أيضا أنها تعمل عمل "إن"، وقال القراء: "ومن العرب  
من يضيف "لات" فيخفض، أنشدوني:

... لا تَ سَمَاعِي مَسْدَمِ ...  
ولا أحفظ صدره ... وأنشدني بعضهم:  
طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَا تَ أَوَانِ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَعَاءِ  
فخفض "أوان". فهذا خفض. أ.هـ. بحروفه.

ينظر معاني القرآن ٣٩٨/٢. وينظر: معاني القرآن للأخفش ٥٣/٢.  
وذهب الجمهور إلى أنها تعمل عمل "ليس" واشتراطوا لذلك أن يكون معمولها  
اسمي زمان وأن يحذف أحدهما. ينظر: شرح ابن يعيش ١١٦/٢، وشرح ابن  
عقيل ٣٢٠/١، ٣٢١، ٣٢٢، والمجع ١٢٦/١، والتصريح ٢٠٠/١.



في النكرات أعملت كليس "لا" وقد تلي "لات" و"إن" ذا العمل  
"لا" تعمل<sup>(١)</sup> عمل "ليس" بالشروط للتقدمة في عمل "ما" وتزيد على  
ذلك باشتراط كون معموليها نكرتين<sup>(٢)</sup>، كقوله:

٧٣- تَعْرِضُ فَا لَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَّرَ مَا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا<sup>(٣)</sup>  
إِلَّا أَنْ عَمَلَهَا أَقْلُ مِنْ عَمَلِ "مَا" وَأَقْلُ مِنْ عَمَلِهَا عَمَلِ "لَات" وَعَمَلِ "إِنْ"،  
ومن عملها قراءة بعضهم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>

- (١) قال بالإعمال سيويه، وطائفة من البصريين، وهو المشهور عندهم، وهو عند  
الحجازيين خاصة، واستثنى منهم الزعشمي طيئا، وذهب الأصمسي وغيره إلى  
عدم الإعمال، وهو القياس، لعدم احصائها. ينظر المسألة في الكتاب ٥٨/١،  
والمقتضب ٣٦٠/٤-٣٦١، وشرح ابن يعيش ١٠٥/١، وشرح الكافية الشافية  
٤٤٠/١، وأوضح المسالك ٢٨٤/١، والمجمع ١٢٥/١، والتصريح ١٩٩/١.  
(٢) ذكر ابن السجري أنها أعملت في معرفة، وأنشد للناطقة الجعدي قوله:  
وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاقِيَا سَوَاهَا، وَلَا عَنْ حَبِّهَا مَرَاهِيَا  
وأجاز الناظم القياس عليه في التسهيل (٥٧)، وتأوله في شرح الكافية ٤٤/١.  
تنظر: الأمالي الشجرية ٢٨٢/١.

- (٣) هذا البيت من الطويل، ولم يخر على اسم قائله، وقد سقط شرطه الثاني من: أ،  
والشاهد فيه قوله: "لاشيء... باقيا" و"لا وزر... واقيا" حيث أعمل "لا" في  
الموضعين عمل "ليس" وقد ذكر الاسم والخبر، وهما نكرتان.  
ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٨٦/١، والمغني، الشاهد ٤٤٠، وشرح  
ابن عقيل ٣١٣/١، والمجمع ١٢٥/١، والسدر ٩٧/١، والتصريح ١٩٩/١،  
وشرح الأخواني ٢٦٢/١.

- (٤) من الآية ١٩٤، من سورة الأعراف. والقراءة المذكورة بنصب "عبادا" ==

على تقدير النفي، أي: ليسوا أمثالكم بل أنتم أكمل منهم.  
وما "لات" في سوى حين عَمَلٌ وَحَذَفَ ذِي الْوَلَعِ فَكُنَّا وَالْعَكْسُ قُلٌّ  
"لات" قول: هي كلمة مستقلة، وقيل: بل هي "لا" زيدت عليها الناء،  
وقيل: بل الناء داخلة على ما بعدها، وإنما تعمل<sup>(١)</sup> في اسم زمان سواء كان

- (=) ونصب "أمثالكم" كذلك، وقد انتصب "عبادا" على أنه خبر لـ"إن" وما بعده  
تعت. وقوله: "بعضهم": نص عليه ابن جني في المختصب ٢٧٠/١، فقال: "...  
ومن ذلك قراءة سعيد بن جبيرة..." وذكر الآية، وقد خرح أبو حيان هذه القراءة  
على أن "إن" هي المخففة من الثقيلة، وأعملها عمل المشددة، ونصب غيرها  
على لغة من ينصب أخبار "إن" وأحوالها" أو على إضمار فعل تقديره: "إن"  
الذين تدعون من دون الله تدعون عبادا أمثالكم". البحر المحيط ٤٤٤/٤.  
(١) لم تنفق كلمة النحاة على أن "لات" عاملة، فبعضهم لا يرى لها عملا، فإن وليها  
مرفوع فهو على الابتداء -عنده- أو منصوب، فهو يفعل محذوف، وهذا أحد  
قولي الأصمسي، ونقل عنه أيضا أنها تعمل عمل "إن"، وقال القراء: "ومن العرب  
من يضيف "لات" فيخفض، أنشدوني:

... لات سـمـاعـة مـتـسـدـم  
ولا أحفظ صدره... وأنشدني بعضهم:  
طلبوا صلحنا ولا وإن فاجبنا أن ليس حين بقاء  
فخفض "أوإن". فهذا خفض. أهد بحروفه.

ينظر معاني القرآن ٣٩٨/٢. وينظر: معاني القرآن للأخفش ٥٣/٢.  
وذهب الجمهور إلى أنها تعمل عمل "ليس" واشتراطوا لذلك أن يكون معمولها  
اسمي زمان وأن يحذف أحدهما. ينظر: شرح ابن يعيش ١١٦/٢، وشرح ابن  
عقيل ٣٢٠/١، ٣٢٢، والمجمع ١٢٦/١، والتصريح ٢٠٠/١.

بلفظ الحين أو غيره<sup>(١)</sup>، كـ"الأوان" و"الساعة"، نحو: «ولات حين مناصي»<sup>(٢)</sup> وكقولهم:

٧٤- ندم البغاة ولا ساعة مندم<sup>(٣)</sup> ... ..  
ولذلك أهملت في قوله:

٧٥- ... .. يعني جوارك حين لات مُحير<sup>(٤)</sup>

(١) هذا ماذهب إليه ابن مالك في كافيته ٤٤٣/١، وابن هشام في الشنور ٢٥٣، وذهب الجمهور وفيهم سيويه إلى أن عمل "لات" مع الحين خاصة.

ينظر: الكتاب ٥٧/١، والمجم ١٢٦/١، والتصريح ٢٠٠/١.

(٢) من الآية ٣، من سورة ص.

(٣) هذا صدر بيت من الكامل، وقد نسب إلى عدة شعراء، وأكثر المصادر على أنه محمد بن عيسى بن طلحة، وقيل: لمهلل بن مالك الكسائي، وبعضهم يسنده لرجل من طيء من غير ذكر اسمه، وقامه قوله:

والبحي مرتع متغيه وخيم \*

والشاهد فيه: "ولات ساعة مندم" حيث أعمل "لات" في "ساعة" وهي: بمعنى: الحين، على ماذهب إليه بعضهم كما تقدم في (١).

ينظر البيت في: الكافية الشافية ٤٤٣/١، وشنور الذهب ٢٥٤، والمساعد ٢٨٣/١، وابن عقيل ٣٢٠/١، والمجم ١٢٦/١، والدرر ٩٩/١، والخزانة ١٧٥/١، ١٨٧، وشرح الأثوني ٢٦٦/١، ومعجم شواهد العربية ٣٥٦.

(٤) هذا عجز بيت من الكامل، وصدره:

لفي عليك للهمة من خائفو ... .. البيت.  
والأكثر على أنه لشمرل اللبي، وقيل: لعبد الله بن أيوب التميمي.

والشاهد فيه: "لات مجير"، حيث مدحول "لات" اسم مرفوع ==

ويجب حذف أحد معموليها، والأكثر حذف المرفوع منهما، وهو الاسم، كما سبق، وعكسه قليل، وهو حذف المنصوب وإبقاء المرفوع، كقراءة بعضهم: «ولات حين مناصي»<sup>(١)</sup>.

### أفعال المقاربة

لما كانت أفعال هذا الباب منقسمة إلى ما يدل على الشروع في الفعل كـ"أخذ" وإلى ما يدل على رجائه كـ"عسى" وإلى ما يدل على مقارنته كـ"كاد"، وكانت المقاربة مرتبة متوسطة بين الشروع في الفعل ومجرد رجائه، جعلوها ترجمة الباب، إذ الوسط دالٌّ على كلٍّ من الطرفين.

ككسان "كاد، وعسى" لكن ندر غير مضارع هليين غير أي: مثل "كان" في اقتضاء اسم مرفوع، وغير منصوب "كاد" الدالة على مقاربة الغير، و"عسى"<sup>(٢)</sup> الدالة على رجائه، لكن يفارقانها في التزام كون

(=) وليس "الحين" أو ما في معناه، فلا يكون معمولاً "لات" ولكنه مرفوع على الابتدائية أو الفاعلية لفعل محذوف، وفي المعنى "ليس" موضع "لات".

ينظر البيت: أوضح المسالك ٢٨٧/١، والمغني، والشاهد ١٠٦٩، والمجم ١١٦/١، والدرر ٨٥/١، والتصريح ٢٠٠/١، والخزانة ١٧١/١، ١٩٢/١، وشرح الأثوني ٢٦٦/١، ومعجم شواهد العربية ١٦٩.

(١) من الآية ٣، من سورة ص، والقراءة منسوبة إلى عيسى بن عمر.

ينظر: مختصر شواذ القرآن ص ١٢٩، والبحر المحيط ٣٨٥/٧.

(٢) الجمهور على أن "عسى" من أعوات كاد، وأنها فعل غير منصرف، وذهب بعض النحويين كابن السراج، وتعلب،

==

بلفظ الحين أو غيره<sup>(١)</sup>، كـ"الأوان" و"الساعة"، نحو: «ولات حين مناصي»<sup>(٢)</sup> وكقولهم:

٧٤- ندم البغاة ولا ساعة مندم<sup>(٣)</sup> ... ..  
ولذلك أهملت في قوله:

٧٥- ... .. يعني جوارك حين لات مُحير<sup>(٤)</sup>

(١) هذا ماذهب إليه ابن مالك في كافيته ٤٤٣/١، وابن هشام في الشنور ٢٥٣، وذهب الجمهور وفيهم سيويه إلى أن عمل "لات" مع الحين خاصة.

ينظر: الكتاب ٥٧/١، والمجم ١٢٦/١، والتصريح ٢٠٠/١.

(٢) من الآية ٣، من سورة ص.

(٣) هذا صدر بيت من الكامل، وقد نسب إلى عدة شعراء، وأكثر المصادر على أنه محمد بن عيسى بن طلحة، وقيل: لمهلل بن مالك الكسائي، وبعضهم يسنده لرجل من طيء من غير ذكر اسمه، وقامه قوله:

والبحي مرتع متغيه وخيم \*

والشاهد فيه: "ولات ساعة مندم" حيث أعمل "لات" في "ساعة" وهي: بمعنى:

الحين، على ماذهب إليه بعضهم كما تقدم في (١).

ينظر البيت في: الكافية الشافية ٤٤٣/١، وشنور الذهب ٢٥٤، والمساعد ٢٨٣/١، وابن عقيل ٣٢٠/١، والمجم ١٢٦/١، والدرر ٩٩/١، والخزانة ١٧٥/١، ١٨٧، وشرح الأثوني ٢٦٦/١، ومعجم شواهد العربية ٣٥٦.

(٤) هذا عجز بيت من الكامل، وصدره:

لفي عليك للهمة من خائفو ... .. البيت.

والأكثر على أنه لشمرل اللبي، وقيل: لعبد الله بن أيوب التميمي.

والشاهد فيه: "لات مجير"، حيث مدحول "لات" اسم مرفوع ==

ويجب حذف أحد معموليها، والأكثر حذف المرفوع منهما، وهو الاسم، كما سبق، وعكسه قليل، وهو حذف المنصوب وإبقاء المرفوع، كقراءة بعضهم: «ولات حين مناصي»<sup>(١)</sup>.

### أفعال المقاربة

لما كانت أفعال هذا الباب منقسمة إلى ما يدل على الشروع في الفعل كـ"أخذ" وإلى ما يدل على رجائه كـ"عسى" وإلى ما يدل على مقاربه كـ"كاد"، وكانت المقاربة مرتبة متوسطة بين الشروع في الفعل ومجرد رجائه، جعلوها ترجمة الباب، إذ الوسط دالٌّ على كلٍّ من الطرفين.

ككسان "كاد، وعسى" لكن نذر غير مضارع هلبين غير أي: مثل "كان" في اقتضاء اسم مرفوع، وغير منصوب "كاد" الدالة على مقاربة الغير، و"عسى"<sup>(٢)</sup> الدالة على رجائه، لكن يفارقانها في التزام كون

(=) وليس "الحين" أو مائ معناه، فلا يكون معمولاً "لات" ولكنه مرفوع على الابتدائية أو الفاعلية لفعل محذوف، وفي المعنى "ليس" موضع "لات".

ينظر البيت: أوضح المسالك ٢٨٧/١، والمغني، والشاهد ١٠٦٩، والمجم ١١٦/١، والدرر ٨٥/١، والتصريح ٢٠٠/١، والخزانة ١٧١/١، ١٩٢/١، وشرح الأثوني ٢٦٦/١، ومعجم شواهد العربية ١٦٩.

(١) من الآية ٣، من سورة ص، والقراءة منسوبة إلى عيسى بن عمر.

ينظر: مختصر شواذ القرآن ص ١٢٩، والبحر المحيط ٣٨٥/٧.

(٢) الجمهور على أن "عسى" من أعوات كاد، وأنها فعل غير متصرف، وذهب بعض النحويين كابن السراج، وتعلب،

==

خبرهما فعلا مضارعاً نحو: ﴿كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾<sup>(١)</sup> ﴿فَعَسَىٰ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾<sup>(٢)</sup> إلّا في تادر من الكلام، كمجيئه مفرداً في قوله:  
٧٦- فَأَبَتْ إِلَىٰ فَهْمٍ وَمَا بُدِّئَتْ آيَا ...  
...  
...<sup>(٣)</sup>

(-) إلى أنها حرف لعدم تصرفها ولكونها معنى "لعل"، وجعلها سيبويه - في حال اتصالها بالضمير المنصوب - بمنزلة "لعل" وقد غلظه في ذلك المبرد، وعندها ابن هشام مرة في باب "إن" ومرة في باب "كاد" وفي ذلك دليل على ميله إلى مذهب سيبويه، فيبين من هذا أن للنحاة في "عسى" ثلاثة أقوال:  
- القول أنها فعل على كل حال، وعليه الجمهور.  
- القول أنها حرف وعليه ابن السراج، وتعلب وغيرهما.  
- القول أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب، وفعل فيما عدا ذلك، وعليه

سيبويه وبعض المتأخرين كابن هشام.  
ينظر: الكتاب ٣٧٤/٢، والمقتضب ٦٨/٣، والأصول ٢٠٧/٢، وشرح ابن يعيش للمفصل ١١٥/٧-١٢٧، وشرح الكافية ٣٠١/٢-٣٠٣، وشرح الجمل ١٧٦/٢، والجنى الداني ٤٣٤، وأوضح المسالك ٣٠١/١، والمغنى ١٦٢/١، والممع ١٢٨/١، والتصريح ٢٠٩/١.

(١) من الآية ١٩، من سورة الجن. (٢) من الآية ٥٢، من سورة المائدة.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل للشاعر: ثابت بن جابر «تأبط شراً» ونمام البيت:

...  
...  
...  
وكم يثلها غادرٌها وعسى تصير  
ومهم: قبيلة الشاعر، يقول: رجعت إلى قومي، وأقمت من أعدائي بعد أن غلبوا أنهم قدروا عليّ، وليست هذه بأول خطبة أجرو منها، بل كثير مثلها تركتها وأصحابها تنقطع قلوبهم أسفا وحسرة على إفلاتي، والشاهد من البيت قوله: «وما كدت آييا» حيث أعمل "كاد" عمل كان، وقد جاء بالخبر مفرداً، =

وفي قولهم: «عسى القوير الأوسا»<sup>(١)</sup>  
وكونه بدون أن بعد "عسى" نَزَزَ و "كاد" الأمر فيه عكسا  
أي: كون المضارع الواقع خبراً<sup>(٢)</sup> لذين الفعلين مجرداً<sup>(٣)</sup> من "أن" بعد  
عسى قليل، كقوله:

(-) والقياس أن يكون جملة فعلية فعلاً مضارعاً، ولذا أنكر هذه الرواية بعض النحاة، وزعم أن الرواية الصحيحة هي: «وما كنت آييا».  
ينظر البيهقي في: شرح ابن يعيش ١٢٥/١١٩، والإتصاف ٥٥٤/٢، وشرح الكافية ٣٠٥/٢، وشرح الكافية والشافية ٤٥٧/١، وأوضح المسالك ٣٠٢/١، وشرح ابن عقيل ٣٢٥/١، والممع ١٣٠/١، والذعر ١٠٧/١، والتصريح ٢٠٣/١، والخزانة ٣٧٤/٨، وشرح الأثري ٢٦٩/١، ومعجم شواهد العربية ١٥٢.

(١) هذا للثل مأنور عن الزبارة، والغوير: ماء بالسماوة، والأوس: جمع: بؤس، ولهذا المثل قصة ذكرها في جميع الأمثال ١٧/٢، رقم المثل: ٢٤٣٥، ووجه الاستشهاد به أن سيبويه خرجه على أن "أبؤسا" خبر "عسى" وذكر أن ذلك يجرى مجرى الضرورة، وعنده هنا في النادر، وبعض النحويين جعله "خبراً" "ليكون" محذوفة، أو "ليجبر" محذوفة وقيل: إنه مفعول لفعل محذوف، وقيل: مفعول مطلق عاملة محذوف.

ينظر المثل والكلام عليه في: الكتاب ١٥٨/٣، والمقتضب ٧٠/٣-٧٢، وشرح ابن يعيش ١١٦/٧-١٢٧، وشرح الكافية ٣٠٢/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٥١/١، واللسان «غور، بأس» ٣٤٣/٦، والتصريح ٢٠٣/١، وأوضح المسالك ٣٠٤/١.

(٢) في النسختين: "خبر" وهو تحريف. (٣) في أ: "مجرد" وهو تحريف.

خبرهما فعلا مضارعاً نحو: ﴿كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾<sup>(١)</sup> ﴿فَعَسَىٰ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾<sup>(٢)</sup> إلّا في تادر من الكلام، كمجيئه مفرداً في قوله:  
٧٦- فَأَبَتْ إِلَىٰ فَهْمٍ وَمَا بُدِّئَتْ آيَا ...  
...  
...<sup>(٣)</sup>

(-) إلى أنها حرف لعدم تصرفها ولكونها معنى "لعل"، وجعلها سيبويه - في حال اتصالها بالضمير المنصوب - بمنزلة "لعل" وقد غلّطه في ذلك المبرد، وعندها ابن هشام مرة في باب "إن" ومرة في باب "كاد" وفي ذلك دليل على ميله إلى مذهب سيبويه، فيبين من هذا أن للنحاة في "عسى" ثلاثة أقوال:  
- القول أنها فعل على كل حال، وعليه الجمهور.  
- القول أنها حرف وعليه ابن السراج، وتعلب وغيرهما.  
- القول أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب، وفعل فيما عدا ذلك، وعليه

سيبويه وبعض المتأخرين كابن هشام.  
ينظر: الكتاب ٣٧٤/٢، والمقتضب ٦٨/٣، والأصول ٢٠٧/٢، وشرح ابن يعيش للمفصل ١١٥/٧-١٢٧، وشرح الكافية ٣٠١/٢-٣٠٣، وشرح الجمل ١٧٦/٢، والجنى الداني ٤٣٤، وأوضح المسالك ٣٠١/١، والمغنى ١٦٢/١، والممع ١٢٨/١، والتصريح ٢٠٩/١.

(١) من الآية ١٩، من سورة الجن. (٢) من الآية ٥٢، من سورة المائدة.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل للشاعر: ثابت بن جابر «تأبط شراً» ونمام البيت:

...  
...  
...  
وكم يثلها غادرٌها وعسى تصير  
ومهم: قبيلة الشاعر، يقول: رجعت إلى قومي، وأقمت من أعدائي بعد أن غلبوا  
أنهم قدروا عليّ، وليست هذه بأول خطبة أجرو منها، بل كثير مثلها تركتها  
وأصحابها تنقطع قلوبهم أسفا وحسرة على إغلائي، والشاهد من البيت قوله:  
«وما كدت آييا» حيث أعمل "كاد" عمل كان، وقد جاء بالخبر مفرداً، =

وفي قولهم: «عسى القوير الأوسا»<sup>(١)</sup>  
وكونه بدون أن بعد "عسى" نَزَزَ و "كاد" الأمر فيه عكسا  
أي: كون المضارع الواقع خبراً<sup>(٢)</sup> لذين الفعلين مجرداً<sup>(٣)</sup> من "أن" بعد  
عسى قليل، كقوله:

(-) والقياس أن يكون جملة فعلية فعلاً مضارعاً، ولذا أنكر هذه الرواية بعض النحاة، وزعم أن الرواية الصحيحة هي: «وما كنت آييا».  
ينظر البيهقي في: شرح ابن يعيش ١٢٥/١١٩، والإيضاح ٥٥٤/٢، وشرح الكافية ٣٠٥/٢، وشرح الكافية والشافية ٤٥٧/١، وأوضح المسالك ٣٠٢/١، وشرح ابن عقيل ٣٢٥/١، والممع ١٣٠/١، والذير ١٠٧/١، والتصريح ٢٠٣/١، والخزانة ٣٧٤/٨، وشرح الأثري ٢٦٩/١، ومعجم شواهد العربية ١٥٢.

(١) هذا للثل مأنور عن الزبارة، والغوير: ماء بالسماوة، والأوس: جمع: بؤس، ولهذا المثل قصة ذكرها في جميع الأمثال ١٧/٢، رقم المثل: ٢٤٣٥، ووجه الاستشهاد به أن سيبويه خرجه على أن "أبؤسا" خبر "عسى" وذكر أن ذلك يجرى مجرى الضرورة، وعنده هنا في النادر، وبعض النحويين جعله "خبراً" "ليكون" محذوفة، أو "ليجبر" محذوفة وقيل: إنه مفعول لفعل محذوف، وقيل: مفعول مطلق عاملة محذوف.

ينظر المثل والكلام عليه في: الكتاب ١٥٨/٣، والمقتضب ٧٠/٣-٧٢، وشرح ابن يعيش ١١٦/٧-١٢٧، وشرح الكافية ٣٠٢/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٥١/١، واللسان «غور، بأس» ٣٤٣/٦، والتصريح ٢٠٣/١، وأوضح المسالك ٣٠٤/١.

(٢) في النسختين: "خبر" وهو تحريف. (٣) في أ: "مجرد" وهو تحريف.

٧٧- عسى فرج يأتي به الله إنه له كل يوم في خليته أمر<sup>(١)</sup>  
ولم يرد في القرآن إلا مقرونا بـ"أن". وأما "كاد" فبالعكس، المشهور  
تجرد خبرها من "أن" ولم يرد في القرآن إلا كذلك، واقتزائه بـ"أن" قليل،  
كقوله:

٧٨- كادت النفس أن تفيض عليه<sup>(٢)</sup> ...  
وسر ذلك أن "أن" تخلص الفعل للاستقبال، و"كاد"<sup>(٣)</sup> تدل على قرينة

(١) هذا البيت من الطويل، وهو مجهول القائل، والشاهد فيه قوله: "يأتي به" فإنه  
خير "عسى" وقد تجرد من "أن" وهذا قليل كما ذكر الشارح.

ينظر البيت في: المساعد ٢٩٦/١، وشرح ابن عقيل ٣٢٩/١، والمصح ١٣١/١،  
والدرر ١٠٩/١، ومعجم شواهد العربية ١٥١.

(٢) هذا صدر بيت من الخفيف للشاعر: محمد بن مناذر، مولى بني صبر ابن يربوع،  
وهو أحد شعراء البصرة، وقد أدرك زمن المهدي العباسي وتوفي في خلافة  
المأمون، ونما هذا البيت قوله:

... ..  
... ..  
... ..  
هكذا رواه أكثر النحويين، وفي "اللسان" والمغني:

... ..  
... ..  
... ..  
والرقيقة: اللآء، والمراد بها هنا الكفن، والشاهد منه قوله: «أن تفيض»، وفي  
ب: «أن تفضي» فإنه خير "كاد" وقد اقترن بـ"أن" وذلك قليل. ينظر البيت في:  
اللسان "فيظ" ٣٣٤/٩، والمغني، الشاهد ١١٢٧، وأوضح المسالك ٣١٥/١،  
والمساعد ٢٩٥/١، وشرح ابن عقيل ٣٣٠/١، والنصريح ٢٠٧/١، وشرح  
الأصحوني ٢٧٠/١، ومعجم شواهد العربية ١٢٩.

(٣) في أ: "كان" وهو تحريف.

من الحال كما سبق، فالإتيان بـ"أن" بعدها مناقضة لمطلوها، بخلاف "عسى"،  
فإن الخبر بعدها مرجو، لم يعلم قرب وقوعه.

وكعسى "خري" ولكن جعلا خبرها حتماً بـ"أن" متصلاً  
مثل عسى في الدلالة على الرجى، وفي العمل: "خري" إلا أن إقتران  
خبرها بـ"أن" لازم نحو: «خري زيد أن يفعل كذا».

وألزموا "أخلولق" أن مغلّ خري وبعد "أوشك" انصافاً "أن" نَزَوا  
"أخلولق" من أفعال الرجاء أيضاً، إلا أنهم ألزموا خبرها الاقتران بـ"أن"  
كخري، نحو: «أخلولقت السماء أن تمطر» وأما «أوشك» فمن أفعال المقاربة  
إلا أنها جرت في اقتران خبرها بـ"أن" بحري عسى، وكثر اقتران خبرها بـ"أن"  
كقوله:

٧٩- إذا المرء لم يفتش الكريهة أوشكت حبال الهوى بالفتى أن تقطعا<sup>(١)</sup>  
وتجرده منها قليل، كقوله:

٨٠- يوشك من فر من مبيته في بعض غرائس يوافقه<sup>(٢)</sup>

(١) هذا البيت من الطويل، وهو للشاعر: الكلبة العربي، وفي الكافية الشافية:

"تجذما" موضع "تقطعا". والشاهد فيه قوله: «أوشكت ... أن تقطعا»، حيث  
اقترن خبر "أوشك" بـ"أن"، وهذا هو الكثير المعهود في خبرها.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٤٥٦/١، وشرح ابن عقيل ٢٣٣/١،  
والمصح ١٣٠/١، والدرر ١٠٥/١، والمخرانة ٣٨٦/١، ٣٨٧، ومعجم شواهد  
العربية ٢١٠.

(٢) هذا البيت من المنسرح، وهو للشاعر: أمية بن أبي الصلت، ووجه الاستشهاد به  
هو: أن الشاعر قد جاء بخبر،

٧٧- عسى فرج يأتي به الله إنه له كل يوم في خليقته أمر<sup>(١)</sup>  
ولم يرد في القرآن إلا مقرون بـ"أن". وأما "كاد" فبالعكس، المشهور  
تجرد خبرها من "أن" ولم يرد في القرآن إلا كذلك، واقتزائه بـ"أن" قليل،  
كقوله:

٧٨- كادت النفس أن تفيض عليه<sup>(٢)</sup> ...  
وسر ذلك أن "أن" تخلص الفعل للاستقبال، و"كاد"<sup>(٣)</sup> تدل على قرينة

(١) هذا البيت من الطويل، وهو مجهول القائل، والشاهد فيه قوله: "يأتي به" فإنه  
خير "عسى" وقد تجرد من "أن" وهذا قليل كما ذكر الشارح.

ينظر البيت في: المساعد ٢٩٦/١، وشرح ابن عقيل ٣٢٩/١، والمصح ١٣١/١،  
والدرر ١٠٩/١، ومعجم شواهد العربية ١٥١.

(٢) هذا صدر بيت من الخفيف للشاعر: محمد بن مناذر، مولى بني صبر ابن يربوع،  
وهو أحد شعراء البصرة، وقد أدرك زمن المهدي العباسي وتوفي في خلافة  
المأمون، ونما هذا البيت قوله:

... ..  
... ..  
... ..  
هكذا رواه أكثر النحويين، وفي "اللسان" والمغني:

... ..  
... ..  
... ..  
والرقيقة: اللآء، والمراد بها هنا الكفن، والشاهد منه قوله: «أن تفيض»، وفي  
ب: «أن تفضي» فإنه خير "كاد" وقد اقترن بـ"أن" وذلك قليل. ينظر البيت في:  
اللسان "فيظ" ٣٣٤/٩، والمغني، الشاهد ١١٢٧، وأوضح المسالك ٣١٥/١،  
والمساعد ٢٩٥/١، وشرح ابن عقيل ٣٣٠/١، والنصريح ٢٠٧/١، وشرح  
الأصحوني ٢٧٠/١، ومعجم شواهد العربية ١٢٩.

(٣) في أ: "كان" وهو تحريف.

من الحال كما سبق، فالإتيان بـ"أن" بعدها مناقضة لمطلوها، بخلاف "عسى"،  
فإن الخبر بعدها مرجو، لم يعلم قرب وقوعه.

وكعسى "خري" ولكن جيلا خبرها حتماً بـ"أن" متصلاً  
مثل عسى في الدلالة على الرجى، وفي العمل: "خري" إلا أن إقتران  
خبرها بـ"أن" لازم نحو: «خري زيد أن يفعل كذا».

وألزموا "أخلولق" أن مغل خري وبعد "أوشك" انصافاً "أن" نَزَوا  
"أخلولق" من أفعال الرجاء أيضاً، إلا أنهم ألزموا خبرها الاقتران بـ"أن"  
كخري، نحو: «أخلولقت السماء أن تمطر» وأما «أوشك» فمن أفعال المقاربة  
إلا أنها جرت في اقتران خبرها بـ"أن" بحري عسى، وكثر اقتران خبرها بـ"أن"  
كقوله:

٧٩- إذا المرء لم يفتش الكريهة أوشكت حبال الهوى بالفتى أن تقطعا<sup>(١)</sup>  
وتجرده منها قليل، كقوله:  
٨٠- يوشك من فر من مبيته في بعض غرائزو يوافقه<sup>(٢)</sup>

(١) هذا البيت من الطويل، وهو للشاعر: الكلجة العربي، وفي الكافية الشافية:

"تجذما" موضع "تقطعا". والشاهد فيه قوله: «أوشكت ... أن تقطعا»، حيث  
اقترن خبر "أوشك" بـ"أن"، وهذا هو الكثير المعهود في خبرها.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٤٥٦/١، وشرح ابن عقيل ٢٣٣/١،  
والمصح ١٣٠/١، والدرر ١٠٥/١، والمخرانة ٣٨٦/١، ٣٨٧، ومعجم شواهد  
العربية ٢١٠.

(٢) هذا البيت من المنسرح، وهو للشاعر: أمية بن أبي الصلت، ووجه الاستشهاد به  
هو: أن الشاعر قد جاء بخبر،

والصواب التخيير، لورود التحرد في قوله يُوشِكُ: (يوشك الرجل متكلما على أريكته يأتيه الحديث من أمرى...) <sup>(١)</sup>.

ومثل كاد في الأصح "كرباً" ونزل أن مع ذي الشروع وجباً كـ"أنشأ" السائق يخذل وطقق كذا "جعلت" و"أخذت" و"خلق" "كرب" من أفعال المقاربة أيضاً، وهي في اقتران خبرها بـ"أن" بمنزلة "كاد" والأكثر تجرده، نحو:

٨١- ... وقد كربت من خيلة الوجع يُطْلَعُ <sup>(٢)</sup> وكقوليه:

(٣) "يوشك" وهو "يراقبها" بدون أن، وهذا قليل وروده، فإن الكثير اقتران خبرها بأن كما تقدم في الشاهد السابق.

ينظر البيت في: الكتاب ١٦١/٣، وشرح ابن عيوش ١٢٦/٧، وشرح الجمل ١٧٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٥٦/١، وأوضح المسالك ٣١٣/١، والمساعد ٢٩٧/١، وشرح ابن عقيل ٣٣٢/١، والمص ١٢٩/١-١٣٠، والسدر ١٠٣-١٠٦، والتصريح ٢٠٧/١، وشرح الأثموني ٢٧١/١، ودوائه ٤٢، ومعجم شواهد العربية ٢٤٩.

وقال في الكتاب: "يوشك أن يجيء" ... وقد يجوز: يوشك يجيء، بمنزلة عسى يجيء. أ.هـ.

(١) الحديث في: سنن أبي داود: باب السنة. والإمارة ٣٣، وسنن الترمذي: باب العلم ١٠.

(٢) هذا عجز بيت من الطويل، وقد بحث -طويلاً- عن مرجع له فلم أجد، ووجه الاستشهاد به هو أن خبر "كرب" وهو "تطلع" جاء مجرداً من "أن" وهذا هو الأكثر فيه.

٨٢- كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهِ يَذُوبُ <sup>(١)</sup> ... ويجوز اقترانه بـ"أن" في أصح قولي <sup>(٢)</sup> النحاة، إلا أنه قليل، كقوله:

٨٣- ... وقد كربت أعناقها أن تقطعا <sup>(٣)</sup> ولم يذكر سيويه فيها إلا التحرد، وما <sup>(٤)</sup> استعمل من أفعال هذا الباب دالاً على الشروع في خبره، وجب تجرد خبره من (أن) لما قصتها للملولة، وأفعال الشروع خمسة، "أنشأ" نحو: "أنشأ السائق يحدو" و"طقق"

(١) هذا صدر بيت من الخفيف، للشاعر: الكلبة البريعي، وفي معجم الشواهد العربية: "العربي"، وقبل لرجل من طيء، وقامه قوله:

... حين قال الوشاة حين غشوب  
ووجه الاستشهاد به هو أن خبر "كرب" وهو "يذوب" جاء مجرداً من "أن" وهذا هو الأكثر فيه، ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣١٤/١، والمساعد ٢٩٥/١، وشرح ابن عقيل ٣٣٥/١، والمص ١٣٠/١، والسدر ١٥١/١، والتصريح ٢٠٧/١، وشرح الأثموني ٢٧١/١، ومعجم الشواهد العربية ٥٢.

(٢) والنقل الآخر جعله لسيويه، كما سيذكره.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل للشاعر: أبي هشام بن زيد الأسلمي، وعزله في: معجم الشواهد، والتصريح إلى أبي زيد الأسلمي، وصدره:

سقاها ذرواً يُحْلَمُ سحلاً على الفلما ...  
والشاهد فيه قوله: «أن تقطعا» حيث جاء الشاعر بخبر "كرب" مقترناً بـ"أن" وهذا قليل. ينظر البيت في: شرح جمل الزجاجي ١٧٧/٢، وأوضح المسالك ٣١٦/١، وشرح ابن عقيل ٣٣٥/١، والمساعد ٢٩٦/١، والمص ١٣٠/١، والتصريح ٢٠٧/١، وشرح الأثموني ٢٧١/١، ومعجم شواهد العربية ٢٠٩.

(٤) في ب: "وأنا" موضع "وما" وهو تحريف.



والصواب التخيير، لورود التحرد في قوله يُوشِكُ: (يوشك الرجل متكلما على أريكته يأتيه الحديث من أمرى...) <sup>(١)</sup>.

ومثل كاد في الأصح "كرباً" ونزل أن مع ذي الشروع وجباً كـ"أنشأ" السائق يَخْدُو وَطْفِقْ كذا "جَعَلْتُ" و"أَخَذْتُ" و"عَلِقْتُ" "كرب" من أفعال المقاربة أيضاً، وهي في اقتران خبرها بـ"أن" بمنزلة "كاد" والأكثر تجرده، نحو:

٨١- ... وقد كَرَبْتُ من خيلة الوَجْدِ تَطْلُعُ <sup>(٢)</sup> وكقوليه:

(٣) "يوشك" وهو "يرافقها" بدون أن، وهذا قليل وروده، فإن الكثير اقتران خبرها بأن كما تقدم في الشاهد السابق.

ينظر البيت في: الكتاب ١٦١/٣، وشرح ابن عيوش ١٢٦/٧، وشرح الجمل ١٧٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٥٦/١، وأوضح المسالك ٣١٣/١، والمساعد ٢٩٧/١، وشرح ابن عقيل ٣٣٢/١، والممع ١٢٩/١-١٣٠، والسدر ١٠٣/١-١٠٦، والتصريح ٢٠٧/١، وشرح الأثموني ٢٧١/١، وديواته ٤٢، ومعجم شواهد العربية ٢٤٩.

وقال في الكتاب: "وتقول" يوشك أن يجيء... وقد يجوز: يوشك يجيء، بمنزلة عسى يجيء. أ.هـ.

(١) الحديث في: سنن أبي داود: باب السنة. والإمارة ٣٣، وسنن الزمذني باب العلم ١٠.

(٢) هذا عجز بيت من الطويل، وقد بحث -طويلاً- عن مرجع له فلم أجد، ووجه الاستشهاد به هو أن خبر "كرب" وهو "تطلع" جاء مجرداً من "أن" وهذا هو الأكثر فيه.

٨٢- كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهِ يَذُوبُ <sup>(١)</sup> ... ويجوز اقترانه بـ"أن" في أصح قولي <sup>(٢)</sup> النحاة، إلا أنه قليل، كقوله:

٨٣- ... وقد كَرَبْتُ أَعْنَانَهَا أَنْ تَقْطَعَا <sup>(٣)</sup> ولم يذكر سيويه فيها إلا التحرد، وما <sup>(٤)</sup> استعمل من أفعال هذا الباب دالاً على الشروع في خبره، وجب تجرد خبره من (أن) لما قصتها للملولة، وأفعال الشروع خمسة، "أنشأ" نحو: "أنشأ السائق يحمدو" و"طَفِقْتُ"

(١) هذا صدر بيت من الخفيف، للشاعر: الكلجة البريعي، وفي معجم الشواهد العربية: "العريبي"، وقيل لرجل من طيء، وقامه قوله:

... حين قال الوشاة هَيْئَةً غَشُوبَ ... ووجه الاستشهاد به هو أن خبر "كَرَبَ" وهو "يذوب" جاء مجرداً من "أن" وهذا هو الأكثر فيه، ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣١٤/١، والمساعد ٢٩٥/١، وشرح ابن عقيل ٣٣٥/١، والممع ١٣٠/١، والسدر ١٥١/١، والتصريح ٢٠٧/١، وشرح الأثموني ٢٧١/١، ومعجم الشواهد العربية ٥٢.

(٢) والنقل الآخر جعله لسيويه، كما سيذكره.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل للشاعر: أبي هشام بن زيد الأسلمي، وعزله في: معجم الشواهد، والتصريح إلى أبي زيد الأسلمي، وصدره:

سَقَاها ذُرُوءُ الْأَحْلَامِ سَحْلًا عَلَى الْقَلْبِ ... وسقاه ذُرُوءُ الْأَحْلَامِ سَحْلًا عَلَى الْقَلْبِ ... وهذا قليل. ينظر البيت في: شرح جمل الزجاجي ١٧٧/٢، وأوضح المسالك ٣١٦/١، وشرح ابن عقيل ٣٣٥/١، والمساعد ٢٩٦/١، والممع ١٣٠/١، والتصريح ٢٠٧/١، وشرح الأثموني ٢٧١/١، ومعجم شواهد العربية ٢٠٩.

(٤) في ب: "وأنا" موضع "وما" وهو تحريف.

كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَفَرْنَا بِكَ يَا بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ (١) وقد تفتح الفاء منها أو تبدل بباء، و"جَعَلَ" نحو:

٨٤- وقد جعلتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثوبِي (٢) ... ..

(١) من الآية ٢٢، من سورة الأعراف.

(٢) هنا بعض بيت من البسيط، للشاعر: عمرو بن أحمد الباهلي، وقيل: لأبي حبة النميري، وقيل: للحكم بن عديل، وأكثر الروايات على القول الأول، ونما البيت: ... .. فَأَنْهَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ السَّكْرَ وأكثر النحويين ينشدونه: "الثَّيْلُ" موضع "السَّكْرَ" قال البخاري في الخزانة ٣٥٨/٩: والبيت من أبيات خمسة لعمرو بن أحمد الباهلي، إلا أن قافيتها رائية لا لامية، كما وقع في إنشاد النحويين.

والشاهد من البيت: "جعلتُ" فإنه فعل دالٌّ على شروع التكلم فيما ذكر وفي البيت شذوذ لم يتعرض له الشارح، وهو: أنه يشترط لحيز هذه الأفعال -أي أفعال الشروع- أن يكون جملة فعلية، فعلها مضارع مجرد من "أن" رافع لضمير الاسم، فلا يجوز أن يرفع الظاهر لا أجنبياً ولا سببياً، فلا يقال: «أنشأ عمرو ينشد ابنه» لأنها إنما جاءت لتدل على أن فاعلها قد تلبس بهذا الفعل وشرع فيه، لا غيره، وفي هذا البيت جاء ما ظاهره أن خبر "جَعَلَ" رفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى اسم "جعل" وهذا يخالف لما تقرر، ولذا عدّه بعضهم من النادر، وتأوله بعضهم على أن المعنى أثقل ثوبِي، أو على حذف مضاف، كأنه قال: «وقد جعل ثوبِي إذا ما قمت بتثقيلي». ينظر البيت وما قبل فيه في: شرح الكافية ٣٠٧/٢، وشرح جمل الزجاجي ١٧٩/٢، وأوضح المسالك ٣٠٥/١، والمفنى، النلسامد ٩٨٨، والمساعد ٣٠٢/١، والمجمع ١٣١/١، والتصريح ٢٠٦/١. وتنظر: الخزانة ٣٥٥/٩، ومعجم شواهد العربية ١٧٩.

و"أَخَذَ" نحو:

٨٥- فأخذتُ أسألَ والرسومُ تُجَيِّبُنِي (٣) ... ..  
و"عَلِقَ" كما جاء في الحديث: «فَعَلِقْتُ بِهِ الْأَعْرَابُ يَسْأَلُونَهُ» (٤)

واستعملوا مضارعاً لـ"أَوْشَكَ" و"كَادَ" لاغيرُ وزادوا "موشكاً" هذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي إلا "كادَ" و"أوشك" فإنه قد استعمل منهما مضارع، نحو: «يَكَادُ زَيْتُهَا يُضَيُّ» (٥).

٨٦- يوشكُ من قر من منيته (٦) ... ..  
وهو (٥) في "أوشك" أكثر من الماضي، وفي قوله: «لا غيرُ» نظير، فإن الألفش حكى مضارع "طَفِقَ" -المفتوحة الفاء- على: "يطلق" (٧) كضرب يضرب، والكسائي: حكى مضارع "جَعَلَ" كقولهم: «إِنَّ الْبَعِيرَ لِيَهْرَمَ حَتَّى يَجْعَلَ إِذَا شَرِبَ الْمَاءَ مَجْهً» (٨)، وزادوا في التصرفات استعمال اسم الفاعل من أوشك.

كقوله:

- (١) هذا صدر بيت من الكامل، ولم أذكر على اسم قائله، ولا تمتعه، وقد ذكر هذا الجزء منه السيوطي في المجمع ١٢٨/١.
- (٢) ينظر البخاري، الجهاد، باب الشجاعة في الحرب والجن: ٢٤، ٢٠٩/٣، ومسنند أحمد ٨٤/٤، ولفظهما: «... عَلِقَهُ الْأَعْرَابُ يَسْأَلُونَهُ».
- (٣) من الآية ٣٥، من سورة النور. (٤) سبق تخريج هذا الشاهد في ص ٢٢١.
- (٥) في ب: "هو" موضع "وهو".
- (٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٩٦/٢.
- (٧) ينظر المثل في: التصريح ٢٠٨/١، والمجمع ١٢٩/١، وأوضح المسالك ٣١٨/١، والأمنوني ٢٧٤/١.

كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَفَرْنَا بِكَ وَكُنَّا لَكَ كَافِرِينَ﴾ (١) وقد تفتح الفاء منها أو تبدل بباء، و"جَعَلَ" نحو:

٨٤- وقد جعلتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثوبِي (٢) ... ..

(١) من الآية ٢٢، من سورة الأعراف.

(٢) هنا بعض بيت من البسيط، للشاعر: عمرو بن أحمد الباهلي، وقيل: لأبي حبة النميري، وقيل: للحكم بن عديل، وأكثر الروايات على القول الأول، ونما البيت: ... .. فَأَنْهَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ السَّكْرَ وأكثر النحويين ينشدونه: "الثَّيْلُ" موضع "السَّكْرُ" قال البخاري في الخزانة ٣٥٨/٩: "والبيت من أبيات خمسة لعمرو بن أحمد الباهلي، إلا أن قافيتها رائية لا لامية، كما وقع في إنشاد النحويين".

والشاهد من البيت: "جعلتُ" فإنه فعل دالٌّ على شروع المتكلم فيما ذكر وفي البيت شذوذ لم يتعرض له الشارح، وهو: أنه يشترط لحيز هذه الأفعال -أي أفعال الشروع- أن يكون جملة فعلية، فعلها مضارع مجرد من "أن" رافع لضمير الاسم، فلا يجوز أن يرفع الظاهر لا أجنبياً ولا سببياً، فلا يقال: «أُنشَأَ عمرو بنشد ابنه» لأنها إنما جاءت لتدل على أن فاعلها قد تلبس بهذا الفعل وشرع فيه، لا غيره، وفي هذا البيت جاء ما ظاهره أن خبر "جَعَلَ" رفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى اسم "جعل" وهذا يخالف لما تقرر، ولذا عدّه بعضهم من النادر، وتأوَّله بعضهم على أن المعنى أثقل ثوبي، أو على حذف مضاف، كأنه قال: «وقد جعل ثوبي إذا ما قمت بتثقيلي». ينظر البيت وما قبل فيه في: شرح الكافية ٣٠٧/٢، وشرح جمل الزجاجي ١٧٩/٢، وأوضح المسالك ٣٠٥/١، والمفنى، الشاهد ٩٨٨، والمساعد ٣٠٢/١، والمجمع ١٣١/١، والتصريح ٢٠٦/١. وتنظر: الخزانة ٣٥٥/٩، ومعجم شواهد العربية ١٧٩.

و"أَخَذَ" نحو:

٨٥- فأخذتُ أسألَ والرسومُ تُجَيِّبُنِي (١) ... ..  
و"عَلِقَ" كما جاء في الحديث: «فَعَلِقَتْ بِهِ الْأَعْرَابُ يَسْأَلُونَهُ» (٢)

واستعملوا مضارعاً لـ"أَوْشَكَ" و"كَادَ" لا غيرُ وزادوا "مَوْشِكاً" هذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي إلا "كَادَ" و"أَوْشَكَ" فإنه قد استعمل

منهما مضارع، نحو: «يَكَادُ زَيْتُهَا يُضَيُّ» (٣)

٨٦- يوشكُ من فر من منيته (٤) ... ..

وهو (٥) في "أَوْشَكَ" أكثر من الماضي، وفي قوله: «لا غيرُ» نظير، فإن الألفش حكى مضارع "طَفِقَ" -المفتوحة الفاء- على: "يَطْفِقُ" (٦) كضرب يضرب، والكسائي: حكى مضارع "جَعَلَ" كقولهم: «إِنَّ الْبَعِيرَ لِيَهْرَمَ حَتَّى يَجْعَلَ إِذَا شَرِبَ الْمَاءَ مَجْهً» (٧)، وزادوا في التصرفات استعمال اسم الفاعل من أَوْشَكَ.

كقوله:

(١) هذا صدر بيت من الكامل، ولم أذكر على اسم قائله، ولا تمتعه، وقد ذكر هذا الجزء منه السيوطي في المجمع ١٢٨/١.

(٢) ينظر البخاري، الجهاد، باب الشجاعة في الحرب والجن: ٢٤، ٢٠٩/٣، ومسنَد أحمد ٨٤/٤، ولفظهما: «... عَلِقَهُ الْأَعْرَابُ يَسْأَلُونَهُ».

(٣) من الآية ٣٥، من سورة النور. (٤) سبق تخريج هذا الشاهد في ص ٢٢١

(٥) في ب: "هو" موضع "وهو"

(٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٩٦/٢

(٧) ينظر المثل في: التصريح ٢٠٨/١، والمجمع ١٢٩/١، وأوضح المسالك ٣١٨/١، والأمنوني ٢٧٤/١.

٨٧- فَإِنَّكَ مَوْشَكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا<sup>(١)</sup> ...  
ولا يثبت<sup>(٢)</sup> اسماله من "كاد" و "كرب"  
بعد "عسى"، «أخولق» أو «شك» قد يرد  
غنى بـ «أَنْ يَفْعَلَ» عَنْ ثَانٍ فُقِيسِد

(١) هنا صدر بيت من الوافر، للشاعر: كَثِيرُ حَزَّةٍ، وعجوه:

وَتَشْكُو دُونَ غَاضِرَةِ الْعَوَادِي ...  
يشتب بغاضرة - حارية أم البين بنت عبد العزيز بن مروان - يقول: سوف تمرّ  
رؤية هذه المرأة عليك مرة أخرى، وستحول دونها الموانع، وتصرف عنها  
الصوارف. وينظر البيت في شرح الكافية الشافعية ٤٦٠/١، وأوضح المسالك  
٣٢١/١، والمساعد ٣٠٣/١، وشرح ابن عقيل ٣٣٩/١، والمص ١٢٩/١،  
والدرر ٤-١/١، والتصريح ٢٠٨/١، والأخوهني ٢٧٣/١، وديوان الشاعر -  
٢٢٠، ومعجم شواهد العربية ١٢٣.

(٢) يشير الشارح بهذا إلى ما ذكره النظم في كافيته ٤٥٧/١، من مجي اسم الفاعل  
من "كاد" وهو كالد، وإنشاده عليه: قول كثير عزة:

أَمُوتَ أَسَى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنِّي -بِقَيْنَا- لَرَّعَنَ بِالَّذِي أَنَا كَائِدٌ  
والثابت: أن الذي في البيت "كابد" بإلقاء الموحدة، من المكابدة والعمل، كما  
يشير كذلك إلى ما ذكر صاحب التصريح -أيضا- من أن جماعة أثبتوا مجي اسم  
الفاعل من "كرب" وأنشدوا عليه:

أَبْنَى إِنَّ أَبَاكَ كَارِبٌ يَوْمَهُ فَسَإِذَا دُعِيتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَاعْمَلْ  
والثابت: أن "كاربا" في البيت: اسم فاعل من "كرب" الشامة، في نجو قوشم:  
«كرب الشاة» إذا قرب.

ينظر -في ذلك-: التصريح ٢٠٨/١، والكافية الشافعية ٤٥٧/١، وأوضح  
المسالك ٣١٨/١-٣١٩، والأخوهني ٢٧٣/١.

تختص هذه الأفعال الثلاثة بجواز إستانداها إلى "أَنْ يَفْعَلَ" وجعله مرفوعا  
مغتيا عن الخبر، نحو: «وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا»<sup>(١)</sup> وأخولق أن يجي،  
وأوشك أن يأتي، فإن ذكر بعد الفعل اسم مرفوع، نحو: «عسى أن يجي زيد»  
فلن أن يجعل ما بعد "أَنْ" مستندا إليه فارغا من الضمير، ولك أن يجعله اسم  
"عسى" ويجعل "أَنْ" وما بعدها الخبر رافعا لضميره<sup>(٢)</sup>، ويظهر أثر ذلك في  
التثنية والجمع، فتقول على التقدير الأول: «عسى أن يقوم الزيدان، أو  
الزيدون»، وعلى التقدير الثاني: «عسى أن يقوموا الزيدان، وعسى أن يقوموا  
الزيدون، وعسى أن يقرن الهندان، ومنع الشلويين<sup>(٣)</sup> من هذا الوجه لضعف

(١) من الآية ٢١٦، من سورة البقرة.

(٢) ذكر الشارح مذهبين للنحاة، وقد ذهب إلى الأول جمهورهم، وعليه يكون  
المصدر المنسبك من "أَنْ" و "الفعل" بعدها فاعلا لـ "عسى" ويكون الاسم  
الظاهر فاعلا للفعل المضارع، وتكون "عسى" تامة، وذهب إلى الثاني المبرد  
والسرياني والفارسي، وقد اعترض عليه الشلويين -كما ذكر الشارح- ينظر  
للمسألة في: الكتاب ١٥٧/٣، والمقتضب ٧٠/٣، وشرح ابن عبيش  
١١٨/٧، وشرح الكافية ٣٠٣/٢، والكافية الشافعية ٤٥٨/١، واللسان  
"عسا" ٢٨٣/١٩، والجنى الثاني ٤٣٥-٤٤٠، والمغنى ١٦٢/١، والمساعد  
٣٠٠/١، والتصريح ٢٠٩/١.

(٣) هو: أبو علي: عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الشلويين، الأزدي، ولد  
بأشيلية سنة ٥٦٢، وتوفي بها في صفر سنة ٦٤٥، ويقال له: "الشلويين" غير  
منسوب، وذلك لقب عليه، له كتاب في البحر، سماه: التوطئة، وشرح الجزولية،  
وتعليق على كتاب سيويه، وكتاب القوانين. تنظر ترجمته في: بغية الوعاة  
٢٢٤/٢، ومعجم المؤلفين ٣١٦/٧.

٨٧- فَإِنَّكَ مَوْشَكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا<sup>(١)</sup> ...  
ولا يثبت<sup>(٢)</sup> اسماله من "كاد" و "كرب"  
بعد "عسى"، «أخولق»، أو «شك» قد يرد  
غنى بـ «أَنْ يَفْعَلَ» عَنْ ثَانٍ فُقِدَ

(١) هنا صدر بيت من الوافر، للشاعر: كَثِيرٌ حَزَّةٌ، وعجوه:

وَتَشْكُو دُونَ غَاضِرَةِ الْعَوَادِي ...  
يشتب بغاضرة - حارية أم البين بنت عبد العزيز بن مروان - يقول: سوف تمرّ  
رؤية هذه المرأة عليك مرة أخرى، وستحول دونها الموانع، وتصرف عنها  
الصوارف. وينظر البيت في شرح الكافية الشافية ٤٦٠/١، وأوضح المسالك  
٣٢١/١، والمساعد ٣٠٣/١، وشرح ابن عقيل ٣٣٩/١، والمص ١٢٩/١،  
والدرر ٤-١/١، والتصريح ٢٠٨/١، والأخوهني ٢٧٣/١، وديوان الشاعر -  
٢٢٠، ومعجم شواهد العربية ١٢٣.

(٢) يشير الشارح بهذا إلى ما ذكره النظم في كافيته ٤٥٧/١، من مجي اسم الفاعل  
من "كاد" وهو كائد، وإنشاده عليه: قول كثير عزة:

أَمُوتَ أَسَى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنِّي -بِقَيْنَا- لَرَّعَنَ بِالَّذِي أَنَا كَائِدٌ  
والثابت: أن الذي في البيت "كائد" بإلقاء الموحدة، من المكابدة والعمل، كما  
يشير كذلك إلى ما ذكر صاحب التصريح -أيضا- من أن جماعة أثبتوا مجي اسم  
الفاعل من "كرب" وأنشدوا عليه:

أَبْنَى إِنَّ أَبَاكَ كَارِبٌ يَوْمَهُ فَسَإِذَا دُعِيتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَاعْمَلْ  
والثابت: أن "كاربا" في البيت: اسم فاعل من "كرب" الشامة، في نجو قوشم:  
«كرب الشاة» إذا قرب.

ينظر -في ذلك-: التصريح ٢٠٨/١، والكافية الشافية ٤٥٧/١، وأوضح  
المسالك ٣١٨-٣١٩، والأخوهني ٢٧٣/١.

تختص هذه الأفعال الثلاثة بجواز إستانداها إلى "أَنْ يَفْعَلَ" وجعله مرفوعا  
مغتيا عن الخبر، نحو: «وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا»<sup>(١)</sup>، وأخولق أن يجي،  
وأوشك أن يأتي، فإن ذكر بعد الفعل اسم مرفوع، نحو: «عسى أن يجي زيد»  
فلنك أن يجعل ما بعد "أَنْ" مستندا إليه فارغا من الضمير، ولك أن يجعله اسم  
"عسى" ويجعل "أَنْ" وما بعدها الخبر رافعا لضميره<sup>(٢)</sup>، ويظهر أثر ذلك في  
التثنية والجمع، فتقول على التقدير الأول: «عسى أن يقوم الزيدان، أو  
الزيدون»، وعلى التقدير الثاني: «عسى أن يقوموا الزيدان، وعسى أن يقوموا  
الزيدون، وعسى أن يقيم الهلنات، ومنع الشلويين<sup>(٣)</sup> من هذا الوجه لضعف

(١) من الآية ٢١٦، من سورة البقرة.

(٢) ذكر الشارح مذهبين للنحاة، وقد ذهب إلى الأول جمهورهم، وعليه يكون  
المصدر المنسبك من "أَنْ" و "الفعل" بعدها فاعلا لـ "عسى" ويكون الاسم  
الظاهر فاعلا للفعل المضارع، وتكون "عسى" تامة، وذهب إلى الثاني المبرد  
والسرياني والفارسي، وقد اعترض عليه الشلويين -كما ذكر الشارح- ينظر  
للمسألة في: الكتاب ١٥٧/٣، والمقتضب ٧٠/٣، وشرح ابن عبيش  
١١٨/٧، وشرح الكافية ٣٠٣/٢، والكافية الشافية ٤٥٨/١، واللسان  
"عسا" ٢٨٣/١٩، والجنى الثاني ٤٣٥-٤٤٠، والمغنى ١٦٢/١، والمساعد  
٣٠٠/١، والتصريح ٢٠٩/١.

(٣) هو: أبو علي: عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الشلويين، الأزدي، ولد  
بأشيلية سنة ٥٦٢، وتوفي بها في صفر سنة ٦٤٥، ويقال له: "الشلويين" غير  
منسوب، وذلك لقب عليه، له كتاب في البحر، سماه: التوطئة، وشرح الجزولية،  
وتعليق على كتاب سيويه، وكتاب القوانين. تنظر ترجمته في: بغية الوعاة  
٢٢٤/٢، ومعجم المؤلفين ٣١٦/٧.

هذه الأفعال عن توسط أخبارها.

وجردن "عسى" أو ارفع مضمرًا بها إذا اسم قبلها قد ذكرنا إذا وقع بعد عسى "أن والفعل" وقبلها اسم هو المسند إليه في المعنى، نحو: «زيد عسى أن يقوم» فلك أن تجعل "عسى" مستندة إلى "أن يفعل" مستغنى به<sup>(١)</sup> عن الخبر، فلا يكون فيها ضمير، ولك أن تجعلها مستندة إلى ضمير الاسم السابق، و"أن يفعل" خبرها، ويظهر أثر الوجهين في التأنيت والتثنية والجمع. فنقول على الوجه الأول: «زيد عسى أن يقوم» و«هند عسى أن تقوم»<sup>(٢)</sup>، «والزيد أن عسى أن يقوم»، والزيدون عسى أن يقوموا «والنساء عسى أن يقمن»، وعلى الوجه الثاني: «هند عست أن تقوم»، و«الهنات عسن أن يقمن» و«الزيدان عسيا أن يقوما»، و«الزيدون عسوا أن يقوموا» وبالأول نطق القرآن، كقوله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) سقطت "عسى" من: ب.

(٢) وهي حينئذ تامة، وهذه لغة أهل الحجاز، وأما بنو تميم، فإنهم يضمرون فيها ضمير الاسم السابق، فهي عندهم ناقصة، فنظّر مراجع التعليق رقم ٢ بالصفحة السابقة.

(٣) سقط ما بين المعقوفين من: ب.

(٤) من الآية ١١، من سورة الحجرات.

والشاهد فيها: «... قوم عسى...» و«نساء عسى...».

حيث تجردت "عسى" من ضمير الاسم السابق، وهذا هو الاستعمال الحجازي، وهو الأنصح.

والفتح والكسر أجز في "السَّيْنِ" من نحو "عسيت" وانتفا الفتح زُكِنَ إذا أسندت<sup>(١)</sup> "عسى" إلى "تاء الضمير" بجميع فروعها<sup>(٢)</sup>، أو إلى ما يجري مجراها، مما يسكن له آخر الفعل المسند إليه كـ"تاء" و"نون الإناث" فالأشهر فيها بقاء فتح "السَّيْنِ"<sup>(٣)</sup> على حاله<sup>(٤)</sup>، ويجوز كسرها، وبه قرأ نافع ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾<sup>(٥)</sup> ومنعه أبو عبيدة.<sup>(٦)</sup>

(١) في ب: "أسند".

(٢) أي في الخطاب، بحسب حال المخاطب في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث.

(٣) نحو: عَسَيْتَ، عَسَيْتَما، عَسَيْتُمْ، عَسَيْتِ، وهذا هو الأشهر كما ذكر الشارح. ينظّر: شرح ابن عيسى ١١٦/٧، وشرح الكافية ٣٠٣/٢، وشرح الجمل ١٧٧/١، وشرح الكافية الشافية ٤٥٨/١، واللسان "عسا" ٢٨٣/١٩، والمساعدي ٣٠٠/١، والتصريح ٢١٠/١، وشرح الأسموني ٢٧٦/١.

(٤) في أ: "حالها" موضع "حاله" وهو تحريف.

(٥) من الآية ٢٠، من سورة محمد ﷺ.

وتنظر القراءة المذكورة في: الشر ٢٣٠/٢، وحجة القراءات ١٣٩، والمهذب في القراءات العشر ٢٣٩/٢، والبدور الزاهرة ٢٩٥.

(٦) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، البصري، النحوي، اللغوي، مولى بني عبد الله بن معمر التيمي، له كتاب في مثالب العرب، وآخر في مثالب البصرة، ومعاني القرآن. اختلف في تعيين زمن ولادته فقيل: في سنة ١١٠هـ، وقيل: ١١١هـ، وقيل: ١١٤هـ، وقيل: ١٠٩هـ، وقيل: ١٠٨هـ، واحلف أيضا في زمن وفاته فقيل: سنة ٢٠٨هـ، وقيل: ٢٠٩هـ، وقيل: ٢١٠هـ، وقيل غير ذلك. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٢٥٢/١٣-٢٥٨، وبغية الوعاة ٢٩٤/٢، ومعجم المؤلفين ٣٠٩/١٢.

هذه الأفعال عن توسط أخبارها.

وجردن "عسى" أو ارفع مضمرًا بها إذا اسم قبلها قد ذكرنا إذا وقع بعد عسى "أن والفعل" وقبلها اسم هو المسند إليه في المعنى، نحو: «زيد عسى أن يقوم» فلك أن تجعل "عسى" مستندة إلى "أن يفعل" مستغنى به<sup>(١)</sup> عن الخبر، فلا يكون فيها ضمير، ولك أن تجعلها مستندة إلى ضمير الاسم السابق، و"أن يفعل" خبرها، ويظهر أثر الوجهين في التأنيت والتثنية والجمع. فنقول على الوجه الأول: «زيد عسى أن يقوم» و«هند عسى أن تقوم»<sup>(٢)</sup>، «والزيد أن عسى أن يقوم»، والزيدون عسى أن يقوموا «والنساء عسى أن يقمن»، وعلى الوجه الثاني: «هند عست أن تقوم»، و«الهنات عسن أن يقمن» و«الزيدان عسيا أن يقوموا»، والزيدون عسوا أن يقوموا «وبالاول نطق القرآن، كقوله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءِ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾»<sup>(٣)</sup>.

(١) سقطت "عسى" من: ب.

(٢) وهي حينئذ تامة، وهذه لغة أهل الحجاز، وأما بنو تميم، فإنهم يضمرون فيها ضمير الاسم السابق، فهي عندهم ناقصة، فنظّر مراجع التعليق رقم ٢ بالصفحة السابقة.

(٣) سقط ما بين المعقوفين من: ب.

(٤) من الآية ١١، من سورة الحجرات.

والشاهد فيها: «... قوم عسى...» و«نساء عسى...».

حيث تجردت "عسى" من ضمير الاسم السابق، وهذا هو الاستعمال الحجازي، وهو الأنصح.

والفتح والكسر أجز في "السَّيْنِ" من نحو "عسيت" وانتفا الفتح زُكِنَ إذا أسندت<sup>(١)</sup> "عسى" إلى "تاء الضمير" بجميع فروعها<sup>(٢)</sup>، أو إلى ما يجري مجراها، مما يسكن له آخر الفعل المسند إليه كـ"تاء" و"نون الإناث" فالأشهر فيها بقاء فتح "السَّيْنِ"<sup>(٣)</sup> على حاله<sup>(٤)</sup>، ويجوز كسرها، وبه قرأ نافع ﴿فهل عسيتم إن توليتم﴾<sup>(٥)</sup> ومنعه أبو عبيدة.<sup>(٦)</sup>

(١) في ب: "أسند".

(٢) أي في الخطاب، بحسب حال المخاطب في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث.

(٣) نحو: عسيت، عسيما، عسيتم، عسيين، وهذا هو الأشهر كما ذكر الشارح. ينظّر: شرح ابن عيش ١١٦/٧، وشرح الكافية ٣٠٣/٢، وشرح الجمل ١٧٧/١، وشرح الكافية الشافية ٤٥٨/١، واللسان "عسا" ٢٨٣/١٩، والمساعدي ٣٠٠/١، والتصريح ٢١٠/١، وشرح الأسموني ٢٧٦/١.

(٤) في أ: "حالها" موضع "حاله" وهو تحريف.

(٥) من الآية ٢٠، من سورة محمد ﷺ.

وتنظر القراءة المذكورة في: الشر ٢٣٠/٢، وحجة القراءات ١٣٩، والمهذب في القراءات العشر ٢٣٩/٢، والبدور الزاهرة ٢٩٥.

(٦) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، البصري، النحوي، اللغوي، مولى بني عبد الله بن معمر التيمي، له كتاب في مثالب العرب، وآخر في مثالب البصرة، ومعاني القرآن. اختلف في تعيين زمن ولادته فقيل: في سنة ١١٠هـ، وقيل: ١١١هـ، وقيل: ١١٤هـ، وقيل: ١٠٩هـ، وقيل: ١٠٨هـ، واحلف أيضا في زمن وفاته فقيل: سنة ٢٠٨هـ، وقيل: ٢٠٩هـ، وقيل: ٢١٠هـ، وقيل غير ذلك. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٢٥٢/١٣-٢٥٨، وبغية الوعاة ٢٩٤/٢، ومعجم المؤلفين ٣٠٩/١٢.

## إن وأخواتها

عملت<sup>(١)</sup> هذه الأدوات لاختصاصها بالأسماء، وعملت<sup>(٢)</sup> الرفع<sup>(٣)</sup> والنصب لشبهها بالأفعال الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما، وبناء ألفاظها على الفتح، وقُدِّم منصوبها على مرفوعها إشعاراً<sup>(٤)</sup> بالفرعية.

لـ"إن، أن، ليت، لكن، لعل" كائنٌ عكسٌ ما لـ"كان" من عمل كـ"إن زيداً عالمٌ بأنني كُفِفْتُ ولكنَّ ابنه ذو خيْفَن" هذه الأحرف<sup>(٥)</sup> الستة<sup>(٦)</sup> تعمل عمل عكس

(١) في أ: "أعملت" موضع "عملت". (٢) في أ: "أوعملت" موضع "وعملت".

(٣) هذا عند البصريين، وأما الكوفيون: فعندهم أنها لم تعمل في الخبر شيئاً، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها عليه، هذا... وقد ذكروا أن من العرب قوماً ينصبون بها الجزأين معاً، وأوردوا على ذلك بعض الشواهد الشعرية، مما يوهم أنه لغة، بيد أن الجمهور يمنعون ذلك، ويؤكدون ما جاء منه موهماً.

ينظر: الكتاب ١٣١/٢، وشرح ابن عيش ١٠٢/١، وشرح الكافية ٣٤٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٧٠/١، والتصريح ٢١٠/١، وشرح الأخواني وحاشية الصبان عليه ٢٧٨/١. (٤) في ب: "استشعاراً".

(٥) في ب: "الحروف" وما في أ موافق للعدد القليل، إذ الأحرف جمع قلة والستة عدد قليل.

(٦) درج بعض النحاة على هذا العدد، وقد عبّر عنها سيبويه بـ"الخمسة"، لأن "إن" و"أن" واحدة، وإنما تكسر في مواضع وتفتح في مواضع أخرى، وكذلك عبّر عنها المبرد وابن السراج، وعبّر عنها ابن هشام بـ"الثمانية" فأدخل فيها "عسى" و"لا التبرئة". أوضح المسالك ٣٢٥/١. وينظر: الكتاب ١٣١/٢، والمقتضب ١٠٧/٤، والأصول ٢٢٩/١.

[عمل كان]<sup>(١)</sup> فتقتضي منصوباً مقدماً يسمى اسمها، ومرفوعاً مؤخرًا يسمى خبرها، وهي: "إن"؛ للتوكيد<sup>(٢)</sup>، نحو: "إنَّ زيدا عالمٌ، ومثله في القرآن كثير، و"أنَّ للتوكيد"<sup>(٣)</sup> -أيضاً- وتزيد بدلائنها على المصدر، و"ليت" للتمني، نحو: "ليت زيدا حاضراً"، و"لكن" للاستدراك، نحو: "زيد يجيئ لكنَّ ابنه ذو خيْفَن علي" و"لعل" للترجي<sup>(٤)</sup>، نحو: ﴿لعلَّ الله يحدث بعد ذلك أمراً﴾<sup>(٥)</sup>

(١) ما بين المقولين ساقط من: ب.

(٢) في كلتا النسختين "التوكيد" والمثبت هو مراد الشارح.

(٣) في كلتا النسختين "التوكيد" موضع "للتوكيد" والمثبت هو مراد الشارح.

(٤) قال في اللسان: "لعل" وهي كلمة رجاء، وطمع، وشك (١٢٨/١٤).

وذكر ابن الأثير نحو ذلك، ثم قال: "وعسى ولعل من الله تحقيق.

تنظر: النهاية ٢٥٥/٤.

وذكر ابن هشام لها أربعة معان: التوقع، والإشفاق، والاستفهام، والتعليل، وغري الأخير إلى الكسائي. ينظر: المغني (٣١٨).

وقد أثبتته الأخفش -أيضاً-. ينظر: معاني القرآن له ٤٠٧/٢، وكذلك ذكر هذه المعاني المرادي في "الجنى الثاني" ٥٢٧.

وذكر المالقي من معانيها: الترجي والتوقع، وبين أن الترجي فيها أكثر من التوقع. ينظر: وصف المباني ص ٤٣٤.

وقال الصبان في حاشيته على الأخواني -بعد أن ذكر معانيها-: "وقد لا تصلح "لعل" لشيء من هذه المعاني، كما في قوله تعالى: ﴿لعلكم تقرن﴾.

وقال الشوكاني: "إنه بمنزلة قوله لهم: "افعلوا ذلك على الرجاء منكم والطمع فتح التقدير ٥٠/١.

(٥) من الآية ١، من سورة الطلاق.



## إن وأخواتها

عملت<sup>(١)</sup> هذه الأدوات لاختصاصها بالأسماء، وعملت<sup>(٢)</sup> الرفع<sup>(٣)</sup> والنصب لشبهها بالأفعال الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما، وبناء ألفاظها على الفتح، وقُدِّم منصوبها على مرفوعها إشعاراً<sup>(٤)</sup> بالفرعية.

لـ"إن، أن، ليت، لكن، لعل" كائنٌ عكسٌ ما لـ"كان" من عمل كـ"إن زيدا عالماً بئاني كُفِّئاً ولكن ابنه ذو حيفن" هذه الأحرف<sup>(٥)</sup> الستة<sup>(٦)</sup> تعمل عمل عكس

- (١) في أ: "أعملت" موضع "عملت". (٢) في أ: "أوعملت" موضع "وعملت".
- (٣) هذا عند البصريين، وأما الكوفيون: فعندهم أنها لم تعمل في الخبر شيئا، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها عليه، هذا... وقد ذكروا أن من العرب قوما ينصبون بها الجزأين معا، وأوردوا على ذلك بعض الشواهد الشعرية، مما يوهم أنه لغة، بيد أن الجمهور يمنعون ذلك، ويؤكدون ما جاء منه موهما.
- ينظر: الكتاب ١٣١/٢، وشرح ابن عيش ١٠٢/١، وشرح الكافية ٣٤٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٧٠/١، والتصريح ٢١٠/١، وشرح الأخواني وحاشية الصبان عليه ٢٧٨/١. (٤) في ب: "استشعرا".
- (٥) في ب: "الحروف" وما في أ موافق للعدد القليل، إذ الأحرف جمع قلة والستة عدد قليل.

- (٦) درج بعض النحاة على هذا العدد، وقد عبّر عنها سيبويه بـ"الخمسة"، لأن "إن" و"أن" واحدة، وإنما تكسر في مواضع وتفتح في مواضع أخرى، وكذلك عبّر عنها المبرد وابن السراج، وعبّر عنها ابن هشام بـ"الثمانية" فأدخل فيها "عسى" و"لا التبرئة". أوضح المسالك ٣٢٥/١. وينظر: الكتاب ١٣١/٢، والمقتضب ١٠٧/٤، والأصول ٢٢٩/١.

[عمل كان]<sup>(١)</sup> فتقتضي منصوبا مقدما يسمى اسمها، ومرفوعا مؤخرا يسمى خبرها، وهي: "إن"؛ للتوكيد<sup>(٢)</sup>، نحو: "إن زيدا عالماً، ومثله في القرآن كثير، و"أن" للتوكيد<sup>(٣)</sup> -أيضا- وتزيد بدلائنها على المصدر، و"ليت" للتمني، نحو: "ليت زيدا حاضرا"، و"لكن" للاستدراك، نحو: "زيد يجيئ لكن ابنه ذو حيفن علي" و"لعل" للترجي<sup>(٤)</sup>، نحو: ﴿لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا﴾<sup>(٥)</sup>

- (١) ما بين المقولين ساقط من: ب.
- (٢) في كلتا النسختين "التوكيد" والمثبت هو مراد الشارح.
- (٣) في كلتا النسختين "التوكيد" موضع "للتوكيد" والمثبت هو مراد الشارح.
- (٤) قال في اللسان: "لعل" وهي كلمة رجاء، وطمع، وشك (١٢٨/١٤).
- وذكر ابن الأثير نحو ذلك، ثم قال: "وعسى ولعل من الله تحقيق.
- تنظر: النهاية ٢٥٥/٤.
- وذكر ابن هشام لها أربعة معان: التوقع، والإشفاق، والاستفهام، والتعليل، وغري الأخير إلى الكسائي. ينظر: المغني (٣١٨).
- وقد أثبت الأخفش -أيضا- ينظر: معاني القرآن له ٤٠٧/٢، وكذلك ذكر هذه المعاني المرادي في "الجنى الثاني" ٥٢٧.
- وذكر المالقي من معانيها: الترجي والتوقع، وبين أن الترجي فيها أكثر من التوقع.
- ينظر: وصف المباني ص ٤٣٤.
- وقال الصبان في حاشيته على الأخواني -بعد أن ذكر معانيها-: "وقد لا تصلح لعل" لشيء من هذه المعاني، كما في قوله تعالى: ﴿لعلكم تتقون﴾.
- وقال الشوكاني: "إنه بمنزلة قوله لهم: "افعلوا ذلك على الرجاء منكم والطمع فتح التقدير ٥٠/١.
- (٥) من الآية ١، من سورة الطلاق.

وبعضهم<sup>(١)</sup> قال: للتوقع، ليدخل نحو: ﴿لَمَلِكٌ يَبِيعُ نَفْسَكَ﴾<sup>(٢)</sup> إذ هو غير مترجى<sup>(٣)</sup>، والأكثرون عبروا عن الثاني<sup>(٤)</sup> بالإشفاق، و"كان" للتشبيه للمؤكد، نحو: "كان زيدا أسد"، بخلاف التشبيه بالكاف.

وراع ذا الترتيب إلا في السدى كـ"ليت فيها-أو هنا-غير البلى" تجب في هذه الأحرف<sup>(٥)</sup> مراعاة الترتيب الذي مثل به المصنف من تقديم الاسم على الخبر، إلا إذا كان الخبر جاراً ومجروراً، كـ"ليت فيها غير البلى"، أو ظرفاً كـ"ليت هنا غير البلى" قال تعالى: ﴿إِن فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ﴾<sup>(٦)</sup> ﴿إِن لَدِينَا أُنْكُلًا﴾<sup>(٧)</sup>.

وهمز "إن" افتح لست مصدر مَسْدُهَا وفي سوى ذلك اكسر تَعَيَّنَ "أَنَّ" -الفتوحة الحمزة- إذا صح تأوّلها<sup>(٨)</sup> مع معموليها بالمصدر. وذلك إذا وقعت في موضع الاسم للفرد، كوقوعها معمولة لما يطلب مفرداً، إيساً فاعلاً نحو: ﴿أَو لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾<sup>(٩)</sup> ومنه

- (١) أراد (بعضهم): ابن هشام الأنصاري وغيره كالمرادي والماليني والصبان، كما تقدم في التعليق رقم (٤) السابق.
  - (٢) من الآية ٣، من سورة الشعراء. (٣) في ب: "مرجى".
  - (٤) أي: "التوقع". (٥) في ب: "المحروف".
  - (٦) من الآية ١٣، من سورة آل عمران. ومن الآية ٤٤، من سورة النور. ومن الآية ٢٦، من سورة النازعات.
  - (٧) من الآية ١٢، من سورة المزمل. (٨) في ب: "تأويلها".
  - (٩) من الآية ٥١، من سورة العنكبوت.
- والشاهد منها: "أَنَا أَنزَلْنَا" فإنه يؤول بمصدر وهو "إنزلنا" وهذا المصدر فاعل.

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> إذ هو في تقدير: لو ثبت أنهم، أو نائباً عنه نحو: ﴿قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ﴾<sup>(٢)</sup> أو مفعولاً نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ﴾<sup>(٣)</sup> أو مبتدأ نحو: ﴿قُلْ لَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ﴾<sup>(٥)</sup> أو خبراً عن اسم معنى<sup>(٦)</sup>، نحو: "اعتقادي أنك عالم" أو مجرورة بحرف، نحو: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ﴾<sup>(٧)</sup> أو بإضافة طالب مفرد، نحو: ﴿مَغْلٌ مَا أَنْتُمْ تَنْطَقُونَ﴾<sup>(٨)</sup> على تقدير: مثل نطقكم، أو تابعة لشيء من ذلك يعطف نحو: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٩)</sup>

- (١) من الآية ٦٤، من سورة النساء.
  - (٢) أول سورة الجن.
  - والشاهد منها: "أَوْحِيَ... أَنَّهُ اسْتَمَعَ" فإنه يؤول بمصدر، وهذا المصدر نائب فاعل، والتقدير: "قل أوحى إليّ استماعاً".
  - (٣) من الآية ٨١، من سورة الأنعام.
  - والشاهد منها: "أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ" فإنه يؤول بمصدر: تقديره: "شرككم".
  - (٤) من الآية ١٤٣، من سورة الصافات.
  - والشاهد منها: "أَنَّهُ كَانَ" فإنه يؤول بمصدر تقديره: "لولا كونه من المسبحين".
  - (٥) من الآية ٣٩، من سورة فصلت.
  - والشاهد منها: "أَنْتَ تَرَى" فإنه في تأويل "رؤيتك".
  - (٦) أي: غير قول، ولا صادق عليه خبرها.
  - (٧) من الآية ٦١، من سورة البقرة. ومن الآية ١٢٠، من سورة التوبة. ومن الآيتين ٢٨٤٢٦ من سورة محمد (ﷺ). ومن الآية ٣، من سورة المنافقون.
  - (٨) من الآية ٢٣، من سورة الناريات.
  - (٩) من الآيتين ٤٧، ١٢٢، من سورة البقرة، ولم تذكر أ: "على العالمين".
- والشاهد منها: "وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ" فإنه في تأويل "وتفضيلي..." وهذا المصدر معطوف على "نعمتي" الواقع مفعولاً.

وبعضهم<sup>(١)</sup> قال: للتوقع، ليدخل نحو: ﴿لَمَلِكٌ يَبِيعُ نَفْسَكَ﴾<sup>(٢)</sup> إذ هو غير مترجى<sup>(٣)</sup>، والأكثرون عبروا عن الثاني<sup>(٤)</sup> بالإشفاق، و"كان" للتشبيه للمؤكد، نحو: "كان زيدا أسد"، بخلاف التشبيه بالكاف.

وراع ذا الترتيب إلا في السدى كـ"ليت فيها-أو هنا-غير البلى" تجب في هذه الأحرف<sup>(٥)</sup> مراعاة الترتيب الذي مثل به المصنف من تقديم الاسم على الخبر، إلا إذا كان الخبر جاراً ومجروراً، كـ"ليت فيها غير البلى"، أو ظرفاً كـ"ليت هنا غير البلى" قال تعالى: ﴿إِن فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ﴾<sup>(٦)</sup> ﴿إِن لَدِينَا أُنْكُلًا﴾<sup>(٧)</sup>.

وهمز "إن" افتح لست مصدر مَسْدُهَا وفي سوى ذلك اكسر تَعَيَّنَ "أَنَّ" -الفتوحة الحمزة- إذا صح تأوّلها<sup>(٨)</sup> مع معموليها بالمصدر. وذلك إذا وقعت في موضع الاسم للفرد، كوقوعها معمولة لما يطلب مفرداً، إيساً فاعلاً نحو: ﴿أَو لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾<sup>(٩)</sup> ومنه

- (١) أراد (بعضهم): ابن هشام الأنصاري وغيره كالمرادي والماليني والصبان، كما تقدم في التعليق رقم (٤) السابق.
  - (٢) من الآية ٣، من سورة الشعراء. (٣) في ب: "مرجى".
  - (٤) أي: "التوقع". (٥) في ب: "المحروف".
  - (٦) من الآية ١٣، من سورة آل عمران. ومن الآية ٤٤، من سورة النور. ومن الآية ٢٦، من سورة النازعات.
  - (٧) من الآية ١٢، من سورة المزمل. (٨) في ب: "تأويلها".
  - (٩) من الآية ٥١، من سورة العنكبوت.
- والشاهد منها: "أَنَا أَنزَلْنَا" فإنه يؤول بمصدر وهو "إنزلنا" وهذا المصدر فاعل.

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> إذ هو في تقدير: لو ثبت أنهم، أو نائباً عنه نحو: ﴿قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ﴾<sup>(٢)</sup> أو مفعولاً نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ﴾<sup>(٣)</sup> أو مبتدأ نحو: ﴿قُلْ لَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ﴾<sup>(٥)</sup> أو خبراً عن اسم معنى<sup>(٦)</sup>، نحو: "اعتقادي أنك عالم" أو مجرورة بحرف، نحو: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ﴾<sup>(٧)</sup> أو بإضافة طالب مفرد، نحو: ﴿مَغْلٌ مَا أَنْتُمْ تَنْطَقُونَ﴾<sup>(٨)</sup> على تقدير: مثل نطقكم، أو تابعة لشيء من ذلك يعطف نحو: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٩)</sup>

- (١) من الآية ٦٤، من سورة النساء.
  - (٢) أول سورة الجن.
  - والشاهد منها: "أَوْحِيَ... أَنَّهُ اسْتَمَعَ" فإنه يؤول بمصدر، وهذا المصدر نائب فاعل، والتقدير: "قل أوحى إليّ استماعاً".
  - (٣) من الآية ٨١، من سورة الأنعام.
  - والشاهد منها: "أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ" فإنه يؤول بمصدر: تقديره: "شرككم".
  - (٤) من الآية ١٤٣، من سورة الصافات.
  - والشاهد منها: "أَنَّهُ كَانَ" فإنه يؤول بمصدر تقديره: "لولا كونه من المسبحين".
  - (٥) من الآية ٣٩، من سورة فصلت.
  - والشاهد منها: "أَنَّكَ تَرَى" فإنه في تأويل "رؤيتك".
  - (٦) أي: غير قول، ولا صادق عليه خبرها.
  - (٧) من الآية ٦١، من سورة البقرة. ومن الآية ١٢٠، من سورة التوبة. ومن الآيتين ٢٨٤٢٦ من سورة محمد (ﷺ). ومن الآية ٣، من سورة المنافقون.
  - (٨) من الآية ٢٣، من سورة الناريات.
  - (٩) من الآيتين ٤٧، ١٢٢، من سورة البقرة، ولم تذكر أ: "على العالمين".
- والشاهد منها: "وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ" فإنه في تأويل "وتفضيلي..." وهذا المصدر معطوف على "نعمتي" الواقع مفعولاً.

أو بدل، نحو: ﴿وَأَذِيعُكُمْ إِلَهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهُمَا لَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وفي سوى ذلك يتعين الكسر.

فاكسر في الابتداء وفي بدء صله وحيث "إِنَّ" ليمين مُكْمَلِهِ أو حُكِيَتْ بالقول أو حُلَّتْ محل حال كزرتيه وإنسي ذو أَمَلٍ وكسروا من بعد فعل غَلَقْنَا باللام كـ"اعلم إنه لندو تَقَى تتعين "إِنَّ" للمكسورة إذ لم يصبح تأولها<sup>(٢)</sup> بالمصدر، كوقوعها في موقع الجملة، وذلك في مواضع، أحدها: أن تقع مستأنفة في ابتداء الكلام نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾<sup>(٣)</sup> ومثله: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup> لأن "أَلَا" مجرد الاستفتاح، والجملة بعدها مستأنفة.

الثاني: أن تقع صلة<sup>(٥)</sup> للموصول، نحو: ﴿مِمَّا إِنَّ مَفَاتِيحَهُ لَتَسْوَأُ بِالْغُصْبَةِ﴾<sup>(٦)</sup> [إذ المعنى: الذي إِنَّ مَفَاتِيحَهُ<sup>(٧)</sup> أما لو كانت بعض الصلة، نحو: "جاء الذي عندي أنه فاضل" لم يتعين الكسر، ومثله قولهم: "لا أفعله ما إِنَّ

(١) من الآية ٧، من سورة الأنفال.

والشاهد منها: "أنها لكم" وهو في تأويل مصدر يقع بدل اشتغال من "إحدى" وهي مفعول به - والتقدير: "وَأَذِيعُكُمْ إِلَهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ كَوْنَهَا لَكُمْ".

(٢) في ب: "تأويلها".

(٣) الآية الأولى من سورة القدر. وزاد في ب قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ﴾.

(٤) من الآية ٦٢، من سورة يونس.

(٥) نص كثير من الشراح على تصديرها بجملة الصلة تبعاً للناظم؛ وهو أولى.

(٦) من الآية ٧٦، من سورة القصص. (٧) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

حرء مكانه<sup>(١)</sup> إذ التقدير: ماثبت، ولذلك<sup>(٢)</sup> قال: "وفي بدء صلة" أي: في ابتدائها.

الثالث: أن يجاب بها القسم، دخلت اللام في خبرها، نحو: ﴿وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَقِيِ خَسْرًا﴾<sup>(٣)</sup> أو لم تدخل، نحو: ﴿حَمِّمِ، وَالْكِتَابَ الْمُبِينِ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾<sup>(٤)</sup> الرابع: أن تقع إِنَّ<sup>(٥)</sup> محكية بالقول، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup> الخامس: أن تقع في موضع الحال، نحو: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾<sup>(٧)</sup>.

السادس: أن تقع بعد فعل معلق<sup>(٨)</sup> عن العمل باللام، كما مثل به<sup>(٩)</sup> المصنف من قوله: "كاعلم إنه لندو تَقَى" ومثله: ﴿وَأَلَمْ يَعْلَمِ إِنَّكَ لِرَسُولِهِ﴾<sup>(١٠)</sup>

(١) ينظر أوضح المسالك ٣٣٥/١، والتصريح ٢١٥/١، وقد سقطت: "إن" من: ب. وجراء: جبل على ثلاثة أميال من مكة على يسار الغاهب إلى منى. اللسان "خرى" ١٨٩/١٨.

(٢) في ب: "كذلك" موضع "لذلك" وهو تحريف.

(٣) الأيتان ٢٤١، من سورة العصر.

(٤) الأيتان ٢٤١، وبعض ٣، من سورة الدخان. (٥) سقطت "إن" من: أ.

(٦) من الآية ٣٠، من سورة مريم. (٧) الآية ٥، من سورة الأنفال.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا...﴾ الآية، فإنَّ "إِنَّ" وما دخلت عليه في عرض ليل.

(٨) التعليق هو: ترك العمل لفظاً لا محلاً مانع. (٩) سقطت "به" من: أ.

(١٠) من الآية الأولى من سورة المنافقون.

والشاهد فيها: "يعلم أنك..." حيث وردت "إِنَّ" مكسورة المهززة لوقوعها بعد فعل معلق عن العمل، وهو "يعلم"، كما سيأتي في موضعه.

أو بدل، نحو: ﴿وَأَذِيعُكُمْ إِلَهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهُمَا لَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وفي سوى ذلك يتعين الكسر.

فاكسر في الابتداء وفي بدء صله وحيث "إِنَّ" ليمين مُكْمَلِهِ أو حُكِيَتْ بالقول أو حُلَّتْ محل حال كزرتيه وإنسي ذو أَمَلٍ وكسروا من بعد فعل غَلَقْنَا باللام كـ"اعلم إنه لندو تَقَى تتعين "إِنَّ" للمكسورة إذ لم يصبح تأولها<sup>(٢)</sup> بالمصدر، كوقوعها في موقع الجملة، وذلك في مواضع، أحدها: أن تقع مستأنفة في ابتداء الكلام نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾<sup>(٣)</sup> ومثله: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup> لأن "أَلَا" مجرد الاستفتاح، والجملة بعدها مستأنفة.

الثاني: أن تقع صلة<sup>(٥)</sup> للموصول، نحو: ﴿مِمَّا إِنَّ مَفَاتِيحَهُ لَتَسْوَأُ بِالْغُصْبَةِ﴾<sup>(٦)</sup> [إذ المعنى: الذي إِنَّ مَفَاتِيحَهُ<sup>(٧)</sup> أما لو كانت بعض الصلة، نحو: "جاء الذي عندي أنه فاضل" لم يتعين الكسر، ومثله قولهم: "لا أفعله ما إِنَّ

(١) من الآية ٧، من سورة الأنفال.

والشاهد منها: "أنها لكم" وهو في تأويل مصدر يقع بدل استعمال من "إحدى" وهي مفعول به - والتقدير: "وَأَذِيعُكُمْ إِلَهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ كَوْنَهَا لَكُمْ".

(٢) في ب: "تأويلها".

(٣) الآية الأولى من سورة القدر. وزاد في ب قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ﴾.

(٤) من الآية ٦٢، من سورة يونس.

(٥) نص كثير من الشراح على تصديرها بجملة الصلة تبعاً للناظم؛ وهو أولى.

(٦) من الآية ٧٦، من سورة القصص. (٧) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

حرء مكانه<sup>(١)</sup> إذ التقدير: ماثبت، ولذلك<sup>(٢)</sup> قال: "وفي بدء صلة" أي: في ابتدائها.

الثالث: أن يجاب بها القسم، دخلت اللام في خبرها، نحو: ﴿وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَقِيِ خَسْرًا﴾<sup>(٣)</sup> أو لم تدخل، نحو: ﴿حَمِّمِ، وَالْكِتَابَ الْمُبِينِ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾<sup>(٤)</sup> الرابع: أن تقع إِنَّ<sup>(٥)</sup> محكية بالقول، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup> الخامس: أن تقع في موضع الحال، نحو: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾<sup>(٧)</sup>.

السادس: أن تقع بعد فعل معلق<sup>(٨)</sup> عن العمل باللام، كما مثل به<sup>(٩)</sup> المصنف من قوله: "كاعلم إنه لندو تَقَى" ومثله: ﴿وَأَلَمْ يَعْلَمِ إِنَّكَ لِرَسُولِهِ﴾<sup>(١٠)</sup>

(١) ينظر أوضح المسالك ٣٣٥/١، والتصريح ٢١٥/١، وقد سقطت: "إن" من: ب. وجراء: جبل على ثلاثة أميال من مكة على يسار الغاهب إلى منى. اللسان "خرى" ١٨٩/١٨.

(٢) في ب: "كذلك" موضع "لذلك" وهو تحريف.

(٣) الأيتان ٢٤١، من سورة العصر.

(٤) الأيتان ٢٤١، وبعض ٣، من سورة الدخان. (٥) سقطت "إن" من: أ.

(٦) من الآية ٣٠، من سورة مريم. (٧) الآية ٥، من سورة الأنفال.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا...﴾ الآية، فإنَّ "إِنَّ" وما دخلت عليه في عرض ليل.

(٨) التعليق هو: ترك العمل لفظاً لا محلاً مانع. (٩) سقطت "به" من: أ.

(١٠) من الآية الأولى من سورة المنافقون.

والشاهد فيها: "يعلم أنك..." حيث وردت "إِنَّ" مكسورة المهززة لوقوعها بعد فعل معلق عن العمل، وهو "يعلم"، كما سيأتي في موضعه.

ومن المواضع التي<sup>(١)</sup> لا يصبح تأولها فيها بالمفرد ما<sup>(٢)</sup> إذا وقعت بعد لازم الإضافة، إلى الجملة كـ "حيث"، و "إذ" نحو: "جلست حيث إنيك جالس" و "حتنك إذ"<sup>(٣)</sup> إنيك راكب" أو صفة لنكرة نحو: "مررت برجل إني فاضل" أو خبراً عن اسم عين نحو: "زيد إني عالم" ومثله: ﴿وَالَّذِينَ يُسْكُونُ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾<sup>(٤)</sup>

بعد "إذا" فجاءة أو قسم لا لأم بعده بوجهين نومي مع تلو "فالجزا" وذا يطرد في نحو: "غير القول إني أحد" إذا وقعت "إن" في موضع يصلح للمفرد والجملة، جاز فتح همزتها وكسرها، وذكر المصنف من ذلك أربعة مواضع:<sup>(٥)</sup>

(١) في ب: "الذي" موضع "التي".

(٢) في أ: "أما" موضع "ما" وهو تحريف.

(٣) سقط "إذ" من: ب.

(٤) الآية ١٧٠، من سورة الأعراف.

والشاهد فيها: ﴿... إِنَّا لَا نَضِيعُ...﴾ الآية، حيث وقعت "إن" مكسورة المعززة لجيشها خبراً عن اسم عين وهو "والذين يسكون...".

(٥) اختصر الشارح هنا على ما ذكر المصنف، وبقي مواضع أخرى يجوز فيها الأسمان -أعني الكسر والفتح في "همزة إن" تبعاً لمراد المتكلم- وهي:

\* أن تقع "إن" بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للمطغ عليه، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى، وَأَنْتَ لَا تَطْمَأَنِّ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾.

الآيات ١١٨، ١١٩، من طه. قرئ: "وأنت لا تطمأناً" بالفتح والكسر.

\* أن تقع "إن" بعد "حتى" فتكسر بعد الابتداء، نحو: "مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه" وتفتح بعد حتى الجارة والعاطفة.

الأول: أن تقع بعد "إذا الفجائية" نحو: "خرجت فإذا إن الشمس طالعة"، ويجوز الفتح والكسر، وبهما روى:

٨٨- (وكنن أرى زيدا كما قيل سيداً) إذا أنه عبدانقفا واللهازم<sup>(١)</sup>

(=) \* أن تقع بعد "أما" فتكسر بعد الاستفتاحية، وتفتح بعد التي بمعنى: حقاً.

\* أن تقع بعد "لا حرم" فتفتح عند من يقول بأن "لا حرم" فعل، وتكسر عند من يقول إنه بمنزلة: لا رجل.

وذكر الرضي أن من هذه المواضع أيضاً: إذا ما وقعت "إن" والية للواو بعد نحو: هنا...، وذلك...، وفي تقرير الكلام السابق، نحو: قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ كَيْدَ الْكَافِرِينَ﴾ الأنفال ١٨.

وزاد ابن هشام أيضاً: إذا ما وقعت "إن" في موضع تعليل، نحو: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ، أَنَّهُ هُوَ إِلَهُ الرَّحِيمِ﴾ الطور ٢٨، قرئ "أنه" بالكسر والفتح.

ينظر شرح ابن يعيش ٦١/٨، ٦٢، ٧٧، وشرح الكافية ٣٥٠/٢، وأوضح المسالك ٣٣٨/١، والتصريح ٢١٨-٢٢١، وشرح الأسموني ٢٨٧/١-٢٨٨.

(١) - هذا البيت من الطويل، وهو من شواهد سيويه، التي لم يوقف على قائلها، وقد سقط شرطه الأول من: أ.

والشاهد منه: "إذا أنه" فإنه يجوز في "همزة أن" الفتح على تقدير: أنها ومعمولها مؤولة بمصدر، ويجوز فيها أيضاً الكسر، وحيث تكون هي ومعمولها جملة ابتدائية.

ينظر البيت في: الكتاب ١٤٤/٣، والمقتضب ٣٥١/٢، وشرح ابن يعيش ٦١/٨، وشرح الكافية ٣٥٠/٢، وأوضح المسالك ٣٣٨/١، والشذور ٢٦٢، وشرح ابن عقيل ٣٥٦/١، والتصريح ٢١٨/١، والخزانة ٢٦٥/١، وشرح

الأسموني ٢٨٥/١، ومعجم شواهد العربية ٣٦٦.

ومن المواضع التي<sup>(١)</sup> لا يصبح تأولها فيها بالمفرد ما<sup>(٢)</sup> إذا وقعت بعد لازم الإضافة، إلى الجملة كـ "حيث"، و "إذ" نحو: "جلست حيث إنيك جالس" و "حتنك إذ"<sup>(٣)</sup> إنيك راكب" أو صفة لنكرة نحو: "مررت برجل إني فاضل" أو خبراً عن اسم عين نحو: "زيد إني عالم" ومثله: ﴿وَالَّذِينَ يُسْكُونُ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾<sup>(٤)</sup>

بعد "إذا" فجاءة أو قسم لا لأم بعده بوجهين نومي مع تلو "فالجزا" وذا يطرد في نحو: "غير القول إني أحد" إذا وقعت "إن" في موضع يصلح للمفرد والجملة، جاز فتح همزتها وكسرها، وذكر المصنف من ذلك أربعة مواضع:<sup>(٥)</sup>

(١) في ب: "الذي" موضع "التي".

(٢) في أ: "أما" موضع "ما" وهو تحريف.

(٣) سقط "إذ" من: ب.

(٤) الآية ١٧٠، من سورة الأعراف.

والشاهد فيها: ﴿... إِنَّا لَا نَضِيعُ...﴾ الآية، حيث وقعت "إن" مكسورة المعززة لجيشها خبراً عن اسم عين وهو "والذين يسكون...".

(٥) اختصر الشارح هنا على ما ذكر المصنف، وبقي مواضع أخرى يجوز فيها الأسمان -أعني الكسر والفتح في "همزة إن" تبعاً لمراد المتكلم- وهي:

\* أن تقع "إن" بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للمطغ عليه، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى، وَأَنْتَ لَا تَطْمَأَنِّنُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾.

الآيات ١١٨، ١١٩، من طه. قرئ: "وأنت لا تطمأناً" بالفتح والكسر.

\* أن تقع "إن" بعد "حتى" فتكسر بعد الابتداء، نحو: "مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه" وتفتح بعد حتى الجارة والعاطفة.

الأول: أن تقع بعد "إذا الفجائية" نحو: "خرجت فإذا إن الشمس طالعة"، ويجوز الفتح والكسر، وبهما روى:

٨٨- (وكنن أرى زيدا كما قيل سيداً) إذا أنه عبدانقفا واللهازم<sup>(١)</sup>

(=) \* أن تقع بعد "أما" فتكسر بعد الاستفتاحية، وتفتح بعد التي بمعنى: حقاً.

\* أن تقع بعد "لا حرم" فتفتح عند من يقول بأن "لا حرم" فعل، وتكسر عند من يقول إنه بمنزلة: لا رجل.

وذكر الرضي أن من هذه المواضع أيضاً: إذا ما وقعت "إن" والية للواو بعد نحو: هنا...، وذلك...، وفي تقرير الكلام السابق، نحو: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَسْكُونُونَ﴾

موهن كيد الكافرين﴾ الأنفال ١٨ . وزاد ابن هشام أيضاً: إذا ما وقعت "إن" في موضع تعليل، نحو: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ، أَنَّهُ هُوَ إِلَهُ الرَّحِيمِ﴾ الطور ٢٨، قرئ "أنه" بالكسر والفتح.

ينظر شرح ابن يعيش ٦١/٨، ٦٢، ٧٧، وشرح الكافية ٣٥٠/٢، وأوضح المسالك ٣٣٨/١، والتصريح ٢١٨-٢٢١، وشرح الأسموني ٢٨٧/١-٢٨٨ .

(١) - هذا البيت من الطويل، وهو من شواهد سيويه، التي لم يوقف على قائلها، وقد سقط شرطه الأول من: أ .

والشاهد منه: "إذا أنه" فإنه يجوز في "همزة أن" الفتح على تقدير: أنها ومعمولها مؤولة بمصدر، ويجوز فيها أيضاً الكسر، وحيث تكون هي ومعمولها جملة ابتدائية.

ينظر البيت في: الكتاب ١٤٤/٣، والمقتضب ٣٥١/٢، وشرح ابن يعيش ٦١/٨، وشرح الكافية ٣٥٠/٢، وأوضح المسالك ٣٣٨/١، والشذور ٢٦٢،

وشرح ابن عقيل ٣٥٦/١، والتصريح ٢١٨/١، والخزانة ٢٦٥/١، وشرح الأسموني ٢٨٥/١، ومعجم شواهد العربية ٣٦٦ .

الثاني: أن تقع بعد فعل قسم، ولا لام بعدها، وقد علم إرادة المصنف هنا للفعل، لما قدمه من تعين<sup>(١)</sup> الكسر في جواب القسم، وبالوجهين روى: ٨٩- أو تخلفني برّك العليّ أني أبوذبا ليلك الصّبيسي<sup>(٢)</sup> فالكسر لكونها جواب قسم، والفتح بتقدير "على" فلو دخلت اللام في خبرها نحو: "حلفت إن زيدا لقائم" تعين الكسر، كما لو لم<sup>(٣)</sup> يذكر الفعل. الثالث: أن تقع تاليه لـ "فأه الجراء" نحو: "من يأتيني فإنه مكرم"، وبهاتري ﴿فإنه من عمل منكم سوء بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) في أ: "تعين" موضع "تعين".

(٢) هذا البيت من الرجز، نسب لرؤية، وقيل: لأعرابي سافر ثم عاد فوجد امرأته قد وضعت ولدا فأنكره.

والشاهد فيه: "أنى" فإنه يجوز في همزة "إن" الكسر والفتح، لوقوعها بعد فعل قسم لا لام بعده.

وينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٤٠/١، وشرح ابن عقيل ٣٥٨/١، والتصريح ٢١٩/١، وشرح الأثري ٢٨٦/١، وديوان الشاعر ١٨٨، ومعجم شواهد العربية ٥٦٣. (٣) سقط "لم" من: ب.

(٤) من الآية ٥٤، من سورة الأنعام. والشاهد فيها قوله تعالى: ﴿فإنه ... فأنه﴾. قال في النشر: قرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب بفتح الهمزة فيهما، ووافقهما المدنيان -يعني: نافعاً وأباً جعفر- في الأولى، وقرأ الباقون بالكسر فيهما ٢٥٨/٢، وبنحوه قال صاحب المذهب ٢٠٨، ونحو ذلك في البدور الزاهرة ١٠١. ولم يذكر صاحباً "الحجة، والوائي" يعقوب في من قرأ بالفتح فيهما، ولا أباً جعفر في من قرأ بالفتح في الأولى، كما فعل صاحب النشر ومن وافقه. تنظر: حجة القراءات ٢٥٢، والروائي ٢٥٨.

الرابع: أن تقع خبراً مبتدأ هي<sup>(١)</sup> إياه في المعنى، ويكون خبرها و<sup>(٢)</sup> ما وقعت خبراً عنه قولاً، والقاتل واحد، نحو: "خبر القول أني أحمد الله" وأول قولي أني أذكر الله<sup>(٣)</sup> فإن كان خبرها غير قول نحو: "قولي إني مؤمن" أو كانت خبراً عن غير قول، نحو: "عملي إني أحمد الله"، أو اختلف القاتل نحو: "قولي إن زيدا يحمدا الله" تعين الكسر.

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر "لام ابتداء" نحو: "إني لَوَزَزْتُ تحنن" إن المكسورة" بدخول لام الابتداء على خبرها، نحو: ﴿إن الله لعني حميد﴾<sup>(٤)</sup>، ولا فرق بين أن يكون وصفاً، كما مثل، أو اسماً<sup>(٥)</sup> جاعلاً نحو: ﴿إن هذا لرزقنا﴾<sup>(٦)</sup>، أو ظرفاً نحو: "إن زيدا لعندك"، أو جاراً ومجروراً نحو: ﴿إن الإنسان لفي خسرة﴾<sup>(٧)</sup> أو فعلاً مضارعاً، نحو: ﴿وإن ربك ليحكم بينهم﴾<sup>(٨)</sup> أو جملة اسمية، نحو: ﴿وإننا لنحن الصّافون﴾<sup>(٩)</sup> ولا تدخل عليه إلا مؤخرها، كما مثل، فلو قدم نحو:

- (١) سقطت: "هي" من: ب. (٢) سقط حرف العطف "و" من: ب. (٣) في ب: "فلو" موضع "فإن". (٤) من الآية ٨، من سورة إبراهيم. (٥) سقط "اسماً" من: أ. (٦) من الآية ٥٤، من سورة ص. (٧) الآية ٢، من سورة العصر. (٨) من الآية ١٢٤، من سورة النحل، ولم تثبت النسختان "الواو". (٩) الآية ١٦٥، من سورة الصافات.

والشاهد منها: "نحن الصّافون" فإنه جملة اسمية مكرونة من مبتدأ وهو "نحن" وخبر، وهو "الصّافون" وهذه الجملة خبر إن، وقد دخلت عليها لام الابتداء.



الثاني: أن تقع بعد فعل قسم، ولا لام بعدها، وقد علم إرادة المصنف هنا للفعل، لما قدمه من تعين<sup>(١)</sup> الكسر في جواب القسم، وبالوجهين روى: ٨٩- أو تخلفني برّك العليّ أني أبوذبا ليلك الصّبي<sup>(٢)</sup> فالكسر لكونها جواب قسم، والفتح بتقدير "على" فلو دخلت اللام في خبرها نحو: "حلفت إن زيدا لقائم" تعين الكسر، كما لو لم<sup>(٣)</sup> يذكر الفعل. الثالث: أن تقع تاليه لـ "فأه الجراء" نحو: "من يأتيني فإنه مكرم"، وبهاتين **﴿فإنه من عمل منكم سوء بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم﴾**<sup>(٤)</sup>.

(١) في أ: "تعين" موضع "تعين".

(٢) هذا البيت من الرجز، نسب لرؤية، وقيل: لأعرابي سافر ثم عاد فوجد امرأته قد وضعت ولدا فأنكره.

والشاهد فيه: "أنى" فإنه يجوز في همزة "إن" الكسر والفتح، لوقوعها بعد فعل قسم لا لام بعده.

وينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٤٠/١، وشرح ابن عقيل ٣٥٨/١، والتصريح ٢١٩/١، وشرح الأثري ٢٨٦/١، وديوان الشاعر ١٨٨، ومعجم شواهد العربية ٥٦٣. (٣) سقط "لم" من: ب.

(٤) من الآية ٥٤، من سورة الأنعام. والشاهد فيها قوله تعالى: **﴿فإنه ... فأنه﴾**. قال في النشر: قرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب بفتح الهمزة فيهما، ووافقهما المدنيان -يعني: نافعاً وأباً جعفر- في الأولى، وقرأ الباقون بالكسر فيهما ٢٥٨/٢، وبنحوه قال صاحب المذهب ٢٠٨، ونحو ذلك في البدور الزاهرة ١٠١. ولم يذكر صاحباً "الحجة، والوائي" يعقوب في من قرأ بالفتح فيهما، ولا أباً جعفر في من قرأ بالفتح في الأولى، كما فعل صاحب النشر ومن وافقه. تنظر: حجة القراءات ٢٥٢، والوائي ٢٥٨.

الرابع: أن تقع خبراً مبتدأ هي<sup>(١)</sup> إياه في المعنى، ويكون خبرها و<sup>(٢)</sup> ما وقعت خبراً عنه قولاً، والقاتل واحد، نحو: "خبر القول أني أحمد الله" وأول قولي أني أذكر الله<sup>(٣)</sup> فإن كان خبرها غير قول نحو: "قولي إني مؤمن" أو كانت خبراً عن غير قول، نحو: "عملي إني أحمد الله"، أو اختلف القاتل نحو: "قولي إن زيدا يحمدا الله" تعين الكسر.

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر "لام ابتداء" نحو: **﴿إني لَوَزَّرَ تحنن﴾** "إن المكسورة" بدخول لام الابتداء على خبرها، نحو: **﴿إن الله لعني حميد﴾**<sup>(٤)</sup>، ولا فرق بين أن يكون وصفاً، كما مثل، أو اسماً<sup>(٥)</sup> جاعلاً نحو: **﴿إن هذا لرزقنا﴾**<sup>(٦)</sup>، أو ظرفاً نحو: "إن زيدا لعندك"، أو جاراً ومجروراً نحو: **﴿إن الإنسان لفي خسرة﴾**<sup>(٧)</sup> أو فعلاً مضارعاً، نحو: **﴿وإن ربك ليحكم بينهم﴾**<sup>(٨)</sup> أو جملة اسمية، نحو: **﴿وإننا لنحن الصّافون﴾**<sup>(٩)</sup> ولا تدخل عليه إلا مؤخرها، كما مثل، فلو قدم نحو:

- (١) سقطت: "هي" من: ب. (٢) سقط حرف العطف "و" من: ب. (٣) في ب: "فلو" موضع "فإن". (٤) من الآية ٨، من سورة إبراهيم. (٥) سقط "اسماً" من: أ. (٦) من الآية ٥٤، من سورة ص. (٧) الآية ٢، من سورة العصر. (٨) من الآية ١٢٤، من سورة النحل، ولم تثبت النسختان "الواو". (٩) الآية ١٦٥، من سورة الصافات.

والشاهد منها: "نحن الصّافون" فإنه جملة اسمية مكررة من مبتدأ وهو "نحن" وخبر، وهو "الصّافون" وهذه الجملة خبر إن، وقد دخلت عليها لام الابتداء.

﴿إن لدينا أنكالاً﴾<sup>(١)</sup> لم تصحبه اللام.

ولا يلي ذى "اللام" ما قد نُقِيا ولا من الأفعال ما كـ "رُحِيا"

وقد يليها مع "قد" كـ "إن" ذا لقد مما على العبد مُستحوذا

شرط الخبر الذى يلي هذه اللام: أن يكون مثبتا، فلو كان منفيًا نحو:

﴿إن الله لا يظلم الناس شيئا﴾<sup>(٢)</sup> ﴿إنهم لن يغفوا عنك من الله شيئا﴾<sup>(٣)</sup>

لم يجز دخول اللام عليه، وقوله:

٩٠- وأعلم أن تسليمًا وتركا لَلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا مُوَاوَا

نادر. وقيل: اللام زائدة، فتفتح "أَنَّ" ولا تدخل على الماضي المتصرف

كـ "رُحِيا" قال تعالى: ﴿إن أهلها كانوا ظالمين﴾<sup>(٤)</sup> ﴿إن الله اصطفى﴾<sup>(٥)</sup>

(١) من الآية ١٢، من سورة المزمل. (٢) من الآية ٤٤، من سورة يونس.

(٣) من الآية ١٩، من سورة الباقية.

(٤) هذا البيت من الوافر، وهو للشاعر: أبي حزام -غالب بن الحارث- العكلي.

والشاهد منه: "لَلَا مُتَشَابِهَانِ" حيث دخل لام الابتداء على خبر "إن" وهو منفي، وهذا نادر كما ذكر الشارح.

ينظر البيت في: شرح الكافية ٣٥٦/٢، وأوضح المسالك ٣٤٥/١، والمساعد

٢٢٢/١، وشرح ابن عقيل ٣٦٨/١، والممع ١٤٠/١، والدرر ١١٦/١،

والنصر ٢٢٢/١، وشرح الأحموني ٢٩٠/١، ومعجم شواهد العربية ٢٠.

(٥) خالف في هذا الكسائي وابن هشام الضرير، فأجازا دخولها على الفعل الماضي المتصرف على تية "قد".

ينظر المغني ٢٥١-٢٥٢، وشرح الأحموني ٢٩١/١.

(٦) من الآية ٣١، من سورة العنكبوت، ولا يوجد في القرآن آية على النحو الذى

أثبت الشارح، وهو "إنهم كانوا ظالمين".

(٧) من الآية ٢٣، من سورة آل عمران.

فإن لم يتصرف جاز<sup>(١)</sup> أن يقع بعدها نحو: "إن زيدا ليُعَم الرجل" وإنه لعسى أن يكرمك" فإن اقترن الماضي بـ "قد" تقر به من الحال، فيصير شبيهاً بالمضارع، نحو:

... إنَّ ذا لقد سَمَا على العدا ...

وتصحب الواسطَ معمولَ الخبر والفصلَ وأما حلَّ قبله الخبر

تدخل هذه "اللام" -أيضاً- على معمول الخبر الذى قُدِّم عليه، متوسطاً

بينه وبين الاسم، نحو: "إن زيدا لأخاك مكرم" ومثله:

٩١- إنَّ امرأاً حصَّنيَ عمداً مودَّتَه على الثَّاني لعندي غيرُ مكفور<sup>(٢)</sup>

فلو تأخر المفعول عن الخبر، نحو: "إن زيدا جالس عندك" لم يجز دخول

اللام عليه، ويشترط في المفعول أن لا يكون حالاً، وفي العامل أن يصلح

لدخول اللام عليه، فلا تدخل في نحو: "إن زيدا راكباً يأتيك" ولا<sup>(٣)</sup> في نحو:

"إن زيدا عمراً ضرب" <sup>(٤)</sup>، وتدخل -أيضاً- على ضمير الفصل، نحو:

(١) نسب هذا التجويز إلى الأخفش والفسراء. ينظر: المساعد ٣٢١/١، والنصر ٢٢٢/١، وشرح الأحموني ٢٩١/١.

(٢) هذا البيت من البسيط، وهو للشاعر: أبي زيد "حرمة بن المنذر الطائي".

والشاهد منه قوله: "لعندي غيرُ مكفور" حيث دخلت لام الابتداء على معمول

الخبر، وهو "عند" وقد تقدم على خبر "إن" والأصل دخولها على الخبر أو الاسم

للمؤخر. ينظر البيت في: الكتاب ١٣٢/٢، والأمص ٢٤٥/١، والبيصرة

٢١٢/١، وشرح ابن يعيش للمعص ٦٧/٨، والإنصاف، المسألة (٥٨): ٤٠٤/١، والمغني، الشاهد ١١٤١، والمساعد ٣١٩/١، والمع ١٣٩/١، والدرر

١١٦/١، ومعجم شواهد العربية ١٨٣.

(٣) سقط "لا" من: أ. (٤) امتنع هذا لكون الفعل ماضياً غير مسبوق بـ "قد".

﴿إن لدينا أنكالاً﴾<sup>(١)</sup> لم تصحبه اللام.

ولا يلي ذى "اللام" ما قد نُقِيا ولا من الأفعال ما كـ "رُحِيا"

وقد يليها مع "قد" كـ "إن" ذا لقد مما على العبد مُستحوذا

شرط الخبر الذى يلي هذه اللام: أن يكون مثبتا، فلو كان منفيًا نحو:

﴿إن الله لا يظلم الناس شيئا﴾<sup>(٢)</sup> ﴿إنهم لن يغفوا عنك من الله شيئا﴾<sup>(٣)</sup>

لم يجز دخول اللام عليه، وقوله:

٩٠- وأعلم أن تسليمًا وتركا لَلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا مُوَاوٍ<sup>(٤)</sup>

نادر. وقيل: اللام زائدة، فتفتح "أَنَّ" ولا تدخل على الماضي المتصرف

كـ "رُحِيا"<sup>(٥)</sup> قال تعالى: ﴿إن أهلها كانوا ظالمين﴾<sup>(٦)</sup> ﴿إن الله اصطفى﴾<sup>(٧)</sup>

(١) من الآية ١٢، من سورة المزمل. (٢) من الآية ٤٤، من سورة يونس.

(٣) من الآية ١٩، من سورة الباقية.

(٤) هذا البيت من الوافر، وهو للشاعر: أبي حزام -غالب بن الحارث- العكلي.

والشاهد منه: "لَلَا مُتَشَابِهَانِ" حيث دخل لام الابتداء على خبر "إن" وهو منفي، وهذا نادر كما ذكر الشارح.

ينظر البيت في: شرح الكافية ٣٥٦/٢، وأوضح المسالك ٣٤٥/١، والمساعد

٢٢٢/١، وشرح ابن عقيل ٣٦٨/١، والممع ١٤٠/١، والدرر ١١٦/١،

والنصر ٢٢٢/١، وشرح الأحموني ٢٩٠/١، ومعجم شواهد العربية ٢٠.

(٥) خالف في هذا الكسائي وابن هشام الضرير، فأجازا دخولها على الفعل الماضي المتصرف على تية "قد".

ينظر المغني ٢٥١-٢٥٢، وشرح الأحموني ٢٩١/١.

(٦) من الآية ٣١، من سورة العنكبوت، ولا يوجد في القرآن آية على النحو الذى

أثبت الشارح، وهو "إنهم كانوا ظالمين".

(٧) من الآية ٢٣، من سورة آل عمران.

فإن لم يتصرف جاز<sup>(١)</sup> أن يقع بعدها نحو: "إن زيدا ليُعَم الرجل" وإنه لعسى أن يكرمك" فإن اقترن الماضي بـ "قد" تقر به من الحال، فيصير شبيهاً بالمضارع، نحو:

... إنَّ ذا لقد سَمَا على العدا ...

وتصحب الواسطَ معمولَ الخبر والفصلَ وأما حلَّ قبله الخبر

تدخل هذه "اللام" -أيضاً- على معمول الخبر الذى قُدِّم عليه، متوسطاً

بينه وبين الاسم، نحو: "إن زيدا لأخاك مكرم" ومثله:

٩١- إنَّ امرأاً حصَّنيَ عمداً مودَّتَه على الثَّاني لعندي غيرُ مكفور<sup>(٢)</sup>

فلو تأخر المفعول عن الخبر، نحو: "إن زيدا جالس عندك" لم يجز دخول

اللام عليه، ويشترط في المفعول أن لا يكون حالاً، وفي العامل أن يصلح

لدخول اللام عليه، فلا تدخل في نحو: "إن زيدا راكباً يأتيك" ولا<sup>(٣)</sup> في نحو:

"إن زيدا عمراً ضرب" <sup>(٤)</sup>، وتدخل -أيضاً- على ضمير الفصل، نحو:

(١) نسب هذا التجويز إلى الأخفش والفسراء. ينظر: المساعد ٣٢١/١، والنصر ٢٢٢/١، وشرح الأحموني ٢٩١/١.

(٢) هذا البيت من البسيط، وهو للشاعر: أبي زيد "حرمله بن المنذر الطائي".

والشاهد منه قوله: "لعندي غيرُ مكفور" حيث دخلت لام الابتداء على معمول

الخبر، وهو "عند" وقد تقدم على خبر "إن" والأصل دخولها على الخبر أو الاسم

للمؤخر. ينظر البيت في: الكتاب ١٣٢/٢، والأمص ٢٤٥/١، والبيصرة

٢١٢/١، وشرح ابن يعيش للمعص ٦٧/٨، والإنصاف، المسألة (٥٨): ٤٠٤/١، والمغني، الشاهد ١١٤١، والمساعد ٣١٩/١، والمع ١٣٩/١، والدرر

١١٦/١، ومعجم شواهد العربية ١٨٣.

(٣) سقط "لا" من: أ. (٤) امتنع هذا لكون الفعل ماضياً غير مسبوق بـ "قد".

﴿إِنَّ هَذَا هُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾<sup>(١)</sup> وعلى الاسم<sup>(٢)</sup> الواقع بعد الخبر، نحو:  
﴿إِنَّ عَلَيْنَا لِلْهَدَى، وَإِنَّ لَنَا لِلْآخِرَةِ وَالْأُولَى﴾<sup>(٣)</sup>

ووصل "ما" بذى الحروف مبطل إعمالها، وقد يستقى العمل  
إذا زيدت "ما"<sup>(٤)</sup> بعد شيء من هذه الحروف الستة، أبطلت<sup>(٥)</sup> عمله -  
ولهذا تسمى "الكافة"<sup>(٦)</sup> واختصاصه بالاسم، ولهذا تسمى "المهيئة" لأنها  
هيئة للدخول على الفعل، نحو: ﴿إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيَهْدِيكُمْ إِلَى الْبَيْتِ  
الْحَرَامِ﴾<sup>(٧)</sup> ﴿كَأَنَّمَا يَسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾<sup>(٨)</sup>

وقوله:

٩٢-... .. ولكن ما يقضى فسوف يكون<sup>(٩)</sup>

(١) من الآية ٦٢، من سورة آل عمران.

(٢) أي: اسمها.

(٣) الأيتان ١٢، ١٣، من سورة الليل.

والشاهد فيهما: "إِنَّ... للهدى، وَإِنَّ... للآخرة" حيث دخلت لام الابتداء على  
اسم "إِنَّ" مؤخرًا.

(٤) المراد بها غير الموصولة، كما سيذكر قريبًا.

(٥) سيذكر الشارح قريبًا - المذهب النحوي في إعمال هذه الأحرف معها أو عدمه.

(٦) وهي حرف عند الجمهور، وذهب ابن درستريه إلى أنها نكرة مبهمه، بمنزلة  
حرف الشارة، فيكون اسماء والجملة بعدها خبرها.

ينظر: شرح الكافية ٣٤٨/٢، والجنى الثاني ٣٣٤.

(٧) من الآية ٣٣، من سورة الأحزاب. (٨) من الآية ٦، من سورة الأنفال.

(٩) هذا عجز بيت من الطويل، للشاعر: الأكوه الأودي عند بعضهم، وصدره:

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ... .. البيت ==

وقد يبقى العمل، وهو متفق عليه بعد "ليت" لورود السماع به في  
قوله:

٩٣- قالت ألا ليتما هذا الحمام<sup>(١)</sup> لنا ... ..

(-) وقد جاء به الشارح على أنَّ "ما" فيه، كافة، وقد هيأت الحرف "لكن" للدخول  
على الفعل، وقد كان - قبل دخولها عليه - مختصا بالجملة الاسمية، وذلك سهو  
منه - عفا الله عنه - فإن "ما" في البيت اسم موصول، والحرف داخل عليها،  
والصواب التميل بنحو قول امرئ القيس:

ولكنما أسمى لحمد مؤنل وقد يدرك الحمد المؤنل أنشالي  
ولقد سها بعض النحويين كفلنك، فأورد بيت الشارح في الاستشهاد  
للموضع، كابن هشام في الفطر، والأخوئي في شرح الألفية، وفيه عليه  
الصيان.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٤٨/١، والتصريح ٢٢٥/١، وشرح الأخوئي  
٢٩٤/١، ومعجم شواهد العربية ٣٩١.

(١) هذا صدر بيت من البسيط، للشاعر: النابغة الذبياني، وثمame:

... .. إلى حمامتنا أو نصفه فقد  
والشاهد منه: "ليتما... الحمام"، فإن الحمام روي بالرفع والنصب، وعلى رواية  
النصب تكون "ليت" على ما هي عليه من الإعمال، وإن اتصلت بها "ما"  
الكافة، وهذا متفق عليه فيها دون أحوالها.

ينظر: الكتاب ١٣٧/٢، والأصول ٢٣٢/١، والمقتصد ٦٩/١، وابن عيني  
٥٨/٨، وشرح الكافية ٣٤٨/٢، وشرح الجمل ٤٣٤/١، واللسان ١١٨/١٤،  
والمساعد ٣٢٩/١، والمص ٦٥/١، والتصريح ٢٢٥/١، وشرح الأخوئي  
٢٩٣/١، ودبونه ٢٤.

وينظر البيت في: معجم شواهد العربية ١١٧.

﴿إِنَّ هَذَا هُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾<sup>(١)</sup> وعلى الاسم<sup>(٢)</sup> الواقع بعد الخبر، نحو:  
﴿إِنَّ عَلَيْنَا لِلْهَدَى، وَإِنَّ لَنَا لِلْآخِرَةِ وَالْأُولَى﴾<sup>(٣)</sup>

ووصل "ما" بذى الحروف مبطل إعمالها، وقد يستقى العمل  
إذا زيدت "ما"<sup>(٤)</sup> بعد شيء من هذه الحروف الستة، أبطلت<sup>(٥)</sup> عمله -  
ولهذا تسمى "الكافة"<sup>(٦)</sup> واختصاصه بالاسم، ولهذا تسمى "المهيئة" لأنها  
هيئة للدخول على الفعل، نحو: ﴿إِنَّمَا يريدهُ اللهُ ليذهب عنكم الرجس أهل  
البيت﴾<sup>(٧)</sup> ﴿كَأَنَّمَا يَساقون إلى الموت﴾<sup>(٨)</sup>

وقوله:

٩٢-... .. ولكن ما يقضى فسوف يكون<sup>(٩)</sup>

(١) من الآية ٦٢، من سورة آل عمران.

(٢) أي: اسمها.

(٣) الأيتان ١٢، ١٣، من سورة الليل.

والشاهد فيهما: "إِنَّ... للهدى، وَإِنَّ... للآخرة" حيث دخلت لام الابتداء على  
اسم "إِنَّ" مؤخرًا.

(٤) المراد بها غير الموصولة، كما سيذكر قريباً.

(٥) سيذكر الشارح قريباً- المذهب النحوية في إعمال هذه الأحرف معها أو عدمه.

(٦) وهي حرف عند الجمهور، وذهب ابن درستره إلى أنها نكرة مبهمه، بمنزلة  
خبر المبدأ، فيكون اسماً، والجملة بعدها خبرها.

ينظر: شرح الكافية ٣٤٨/٢، والجنى الثاني ٣٣٤ .

(٧) من الآية ٣٣، من سورة الأحزاب. (٨) من الآية ٦، من سورة الأنفال.

(٩) هذا عجز بيت من الطويل، للشاعر: الأكوه الأودي عند بعضهم، وصدره:

فوالله ما فارقتكم قالاً لكم ... .. البيت ==

وقد يبقى العمل، وهو متفق عليه بعد "ليت" لورود السماع به في  
قوله:

٩٣- قالت ألا ليتما هذا الحمام<sup>(١)</sup> لنا ... ..

(-) وقد جاء به الشارح على أنَّ "ما" فيه، كافة، وقد هيأت الحرف "لكن" للدخول  
على الفعل، وقد كان -قبل دخولها عليه- مختصاً بالجملة الاسمية، وذلك سهو  
منه -عفا الله عنه- فإن "ما" في البيت اسم موصول، والحرف داخل عليها،  
والصواب التمثيل بنحو قول امرئ القيس:

ولكنما أسمى لحمد مؤثِّل وقد يدرك الحمد المؤثِّل أنشالي  
ولقد سها بعض النحويين كفلك، فأورد بيت الشارح في الاستشهاد  
للموضع، كابن هشام في الفطر، والأخوئي في شرح الألفية، وفيه عليه  
الصيان.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٤٨/١، والتصريح ٢٢٥/١، وشرح الأخوئي  
٢٩٤/١، ومعجم شواهد العربية ٣٩١ .

(١) هذا صدر بيت من البسيط، للشاعر: النابغة الذبياني، وثمame:

... .. إلى حمامتنا أو نصفه فقد  
والشاهد منه: "ليتما... الحمام"، فإن الحمام روي بالرفع والنصب، وعلى رواية  
النصب تكون "ليت" على ما هي عليه من الإعمال، وإن اتصلت بها "ما"  
الكافة، وهذا متفق عليه فيها دون أخواتها.

ينظر: الكتاب ١٣٧/٢، والأصول ٢٣٢/١، والمقتصد ٦٩/١، وابن عيني  
٥٨/٨، وشرح الكافية ٣٤٨/٢، وشرح الجمل ٤٣٤/١، واللسان ١١٨/١٤،  
والمساعد ٣٢٩/١، والمص ٦٥/١، والتصريح ٢٢٥/١، وشرح الأخوئي  
٢٩٣/١، ودبونه ٢٤ .

وينظر البيت في: معجم شواهد العربية ١١٧ .

ثم ين<sup>(١)</sup> النحاة من قاس عليها "لعل" وحدها، ومنهم<sup>(٢)</sup> من قاس معها "كان"، ومنهم<sup>(٣)</sup> من قاس البواقي، ولا يصح<sup>(٤)</sup> القياس في شيء من ذلك، لبقاء اختصاص "ليت" بالاسم دون غيرها، أما لو كانت "ما" موصولة غير زائدة، لم تظل عملها، وأعرمت بأنها اسمها واحتاجت إلى خبر، فغر قوله: ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله:

(١) سقطت "ين" من: ب، والمراد بقوله: "من النحاة": الفراء.

ينظر: المعجم ١/٤٤٤، والتصريح ١/٢٢٥.

(٢) ممن ذهب إلى ذلك: الزجاج، وابن أبي الربيع.

ينظر: شرح الجمل ١/٤٣٢، والمعجم ١/١٤٤.

(٣) ممن ذهب إلى ذلك: الزجاجي.

ينظر: الجمل من خلال شرح ابن عصفور ١/٤٣٢، وابن السراج. ينظر الأصول ١/٢٣٢، والناظم، والزعزعي. ينظر للفصل وشرح ابن يعيش ٥٤/٨

(٤) اتبع الشارح في هذا سيبويه. ينظر الكتاب ١٣٧/٢ وغيره، أقول:

والذي يراه للاتباع لأقوال النحاة في هذه المسألة هو أن منهم من فرق بين مجيء "ما" زائدة ومجيئها كافة، فأجاز إعمال جميع هذه الحروف مع الزائدة، على إعتبار أن دعواها كخروجها، وحكم بمجواز الإعمال مع الكافة فيما ورد به السماع، وهو "ليت" ثم التمس في الباقي أوجه الشبه "بليت" فآلق بها ما كان بها أشبه وجعله الأكثر.

ومنهم من جعل الزائدة والكافة شيئا واحدا، وقصر الجواز فيما سمع.

وتنظر المسألة في: المنقضب ١/٤٨، والأمامي ٢/٢٤١، ٢٤٢، وشرح ابن يعيش ٥٦/٨، وشرح الكافية ٢/٣٤٨، وشرح الجمل ١/٤٣٣، والمعجم ١/١٤٤.

(٥) من الآية ٩٥، من سورة النحل.

والشارح فيها قوله: "إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ" فإن "ما" فيه اسم موصول وهو اسم "إن" و"خير" غيرها.

﴿وَلَا يَحْسِنُ الدِّينَ كَفَرُوا أَنَّمَا عَلَّمِي هُمْ خَيْرَ لِنَفْسِهِمْ﴾<sup>(١)</sup> كما في الحديث من قوله ﷺ: (إن ماتذكرون من جلال الله وتسيبته لمن حول العرش ذوي كدوي النحل).<sup>(٢)</sup>

وجائز وقيل معطوفا على منصوب "إن" بعد أن تستكمل

اسم "إن" للمنصوب بها أصله: المبتدأ، كما سبق، فهو في محل رفع، ولهذا إذا عطفت عليه جاز لك في المعطوف نصب اتباعا على لفظه مطلقا، والرفع<sup>(٣)</sup> بشرط أن تكون استكملت عمل "إن" بالإتيان بالخبر قبل العطف،

(١) من الآية ١٧٨، من سورة آل عمران.

والشارح منها هو: "أَنَّمَا عَلَّمِي... خير"، فإن "ما" فيه اسم موصول وهو اسم "إن"، و"خير" غيرها.

(٢) ماين للمعقوفين ساقط من: أ.

(٣) هنا بعض حديث رواه أحمد في مسنده في موضعين ٤/٢٦٨-٢٧١، وأوله عنده: "الذين يذكرون من جلال الله وتسيبته وتحميله... الحديث". ورواه ابن ماجة في سننه ج ٢ باب ٥٦، رقم الحديث ٣٨٠٩، وأوله عنده: "إن مما تذكرون من جلال الله التسيب والتهيل والتحميد... الحديث" ولم أره في غيرهما، وليس في رواية أحمد شاهد على مراد الشارح، وقد اتضح لك ماين رواية الشارح والروايات الأخرى من الاختلاف والزيادة في بعض الألفاظ.

(٤) لم يوضح الشارح على أي شيء يكون الرفع، ولتوضيح ذلك أقول: إنه إذا استكملت "إن" اسمها وغيرها، ثم ذكر -بعد الخبر- اسم معطوف فإنه يجوز فيه النصب والرفع، فأما النصب فعلى العطف على اسم "إن" المنصوب، وأما الرفع فعلى وجهين: أحدهما -وهو الأجود عند محققي البصريين- الرفع على أنه مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر الناسخ

ثم ين<sup>(١)</sup> النحاة من قاس عليها "لعل" وحدها، ومنهم<sup>(٢)</sup> من قاس معها "كان"، ومنهم<sup>(٣)</sup> من قاس البواقي، ولا يصح<sup>(٤)</sup> القياس في شيء من ذلك، لبقاء اختصاص "ليت" بالاسم دون غيرها، أما لو كانت "ما" موصولة غير زائدة، لم تظل عملها، وأعرمت بأنها اسمها واحتاجت إلى خبر، فغر قوله: ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله:

(١) سقطت "ين" من: ب، والمراد بقوله: "من النحاة": الفراء.

ينظر: المعجم ١/٤٤٤، والتصريح ١/٢٢٥.

(٢) ممن ذهب إلى ذلك: الزجاج، وابن أبي الربيع.

ينظر: شرح الجمل ١/٤٣٢، والمعجم ١/١٤٤.

(٣) ممن ذهب إلى ذلك: الزجاجي.

ينظر: الجمل من خلال شرح ابن عصفور ١/٤٣٢، وابن السراج. ينظر الأصول ١/٢٣٢، والناظم، والزعزعي. ينظر للفصل وشرح ابن يعيش ٥٤/٨

(٤) اتبع الشارح في هذا سيبويه. ينظر الكتاب ١٣٧/٢ وغيره، أقول:

والذي يراه للاتباع لأقوال النحاة في هذه المسألة هو أن منهم من فرق بين مجيء "ما" زائدة ومجيئها كافة، فأجاز إعمال جميع هذه الحروف مع الزائدة، على إعتبار أن دعواها كخروجها، وحكم بمجواز الإعمال مع الكافة فيما ورد به السماع، وهو "ليت" ثم التمس في الباقي أوجه الشبه "بليت" فآلق بها ما كان بها أشبه وجعله الأكثر.

ومنهم من جعل الزائدة والكافة شيئا واحدا، وقصر الجواز فيما سمع.

وتنظر المسألة في: المنقضب ١/٤٨، والأمامي ٢/٢٤١، ٢٤٢، وشرح ابن يعيش ٥٦/٨، وشرح الكافية ٢/٣٤٨، وشرح الجمل ١/٤٣٣، والمعجم ١/١٤٤.

(٥) من الآية ٩٥، من سورة النحل.

والشارح فيها قوله: "إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ" فإن "ما" فيه اسم موصول وهو اسم "إن" و"خير" غيرها.

﴿وَلَا يَحْسِنُ الدِّينَ كَفَرُوا أَنَّمَا عَلَّمِي هُمْ خَيْرَ لِنَفْسِهِمْ﴾<sup>(١)</sup> كما في الحديث من قوله ﷺ: (إن ماتذكرون من جلال الله وتسيبته لمن حول العرش ذوي كدوي النحل).<sup>(٢)</sup>

وجائز وقيل معطوفا على منصوب "إن" بعد أن تستكمل

اسم "إن" للمنصوب بها أصله: المبتدأ، كما سبق، فهو في محل رفع، ولهذا إذا عطفت عليه جاز لك في المعطوف نصب اتباعا على لفظه مطلقا، والرفع<sup>(٣)</sup> بشرط أن تكون استكملت عمل "إن" بالإتيان بالخبر قبل العطف،

(١) من الآية ١٧٨، من سورة آل عمران.

والشارح منها هو: "أَنَّمَا عَلَّمِي... خير"، فإن "ما" فيه اسم موصول وهو اسم "إن"، و"خير" غيرها.

(٢) ماين للمعقوفين ساقط من: أ.

(٣) هنا بعض حديث رواه أحمد في مسنده في موضعين ٤/٢٦٨-٢٧١، وأوله عنده: "الذين يذكرون من جلال الله وتسيبته وتحميله... الحديث". ورواه ابن ماجة في سننه ج ٢ باب ٥٦، رقم الحديث ٣٨٠٩، وأوله عنده: "إن مما تذكرون من جلال الله التسيب والتهيل والتحميد... الحديث" ولم أره في غيرهما، وليس في رواية أحمد شاهد على مراد الشارح، وقد اتضح لك ماين رواية الشارح والروايات الأخرى من الاختلاف والزيادة في بعض الألفاظ.

(٤) لم يوضح الشارح على أي شيء يكون الرفع، ولتوضيح ذلك أقول: إنه إذا استكملت "إن" اسمها وغيرها، ثم ذكر -بعد الخبر- اسم معطوف فإنه يجوز فيه النصب والرفع، فأما النصب فعلى العطف على اسم "إن" المنصوب، وأما الرفع فعلى وجهين: أحدهما -وهو الأجود عند محققى البصريين- الرفع على أنه مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر الناسخ

نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾<sup>(١)</sup> قرئ بنصب المعطوف ورفع، فأما<sup>(٢)</sup> نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ﴾<sup>(٣)</sup> فعلى نية التقديم والتأخير، أي: والصابغون كذلك.

وأخفقت بـ"إن" "لكن" و"أن" من دون ليت، ولعل، وكان ألحقت بـ"إن" في جواز رفع المعطوف على اسمها - بعد استكمال الخبر - "لكن" كقوله:

- (١-) عليه، فيكون المعطف حينئذ من عطف الجمل. والثاني: الرفع على موضع المضمر في المشتق، في نحو: "منطلق" من قولك: "إن زيدا منطلق وعمره" وهذا بعيد إلا أن يؤكد المضمر، نحو: إن زيدا منطلق هو وعمره" أو يفصل بينه وبين المعطوف، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ حيث فصل بينهما بالجار والمجرور، وغير المحققين من البصريين يجعلون الرفع عطفا على عل اسم إن، فيكون من عطف المفردات.
- تنظر المسألة في: الكتاب ١٤٤/٢، والمقتضب ١١٢، ١١١/٤، والأصول ٢٤٠/١، وشرح ابن يعيش ٦٧/٨، وشرح الكافية ٣٥٢/٢-٣٥٤، والمقرب ١١٢/١، والتصريح ٢٢٦/١، والأخفوني ٢٩٥/١.
- (١) من الآية ٣، من سورة التوبة، ولم تذكر أ: "ورسوله".
- والقراءة المشهورة برفع "رسوله" وقرئ بالنصب. ينظر: إملاء ما من به الرحمن ١١/٢، والبحر المحيط ٦/٥، وقال فيه: قرأ ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وزيد بن علي: (ورسوله) بالنصب عطفا على لفظ اسم أن، وأجاز الزمخشري أن ينتصب على أنه مفعول معه. ينظر: الكشف ١٧٣/٢.
- (٢) في ب: "ولما".
- (٣) من الآية ٦٩، من سورة المائدة.

٩٤- ... .. ولكن عني الطيب الأصل والحال<sup>(١)</sup> و"أن" كالقراءة المشهورة في: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾<sup>(٢)</sup> وخصاً بالإلحاق بها لمشاركتها<sup>(٣)</sup> لها في إبقاء معنى الجملة [على ما كانت عليه قبل دخولهما]<sup>(٤)</sup> من الإخبار [بخلاف "ليت" فقد نقلته<sup>(٥)</sup>] إلى التمني و"لعل" نقلته إلى الترجي، و"كان" نقلته إلى التشبيه، ولا يصح احتجاج القراء<sup>(٦)</sup> على الجواز فيها بنحو:

- (١) هذا عجز بيت من الطويل، غير معروف القائل، وصدره: وما قصرتُ بي في التَّسَامِي حُورُلَة ... .. البيت، والشاهد منه قوله: "والحال" فإنه مرفوع بالمعطف على موضع "لكن"، و"ما" خلت عليه.
- ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥١١/١، وأوضح المسالك: ٣٥٥/١، والمجمع ١٤٤/٢، والدرر ٢٠٢/٢، والتصريح ٢٢٧/١، وشرح الأخفوني ٢٩٦/١، ومعجم الشواهد العربية ٢٨٤.
- (٢) من الآية ٣، من سورة التوبة.
- وهذه القراءة بضم للمعطوف (رسوله) وهي القراءة المتواترة، وقرئ بنصب المعطوف إتباعاً لاسم "أن" كما تقدم.
- (٣) في ب: "المشاركتها" وهو تحريف.
- (٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.
- (٥) ما بين المعقوفين زيادة من المحقق تتوقف صحة الكلام عليها.
- (٦) هنا أمران يحسن توضيحهما. الأول: هو أن الجهور يميزون المعطف بالرفع بشرط أن يكون العامل "إن" أو "أن" أو "لكن"، وذلك لبقاء معنى الإبقاء بعدهن، ولا يميزونه مع ما عداهن من أخواتهن، وذلك لخروج الكلام --



نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾<sup>(١)</sup> قرئ بنصب المعطوف ورفع، فأما<sup>(٢)</sup> نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ﴾<sup>(٣)</sup> فعلى نية التقديم والتأخير، أي: والصابغون كذلك.

وأخفقت بـ"إن" "لكن" و"أن" من دون ليت، ولعل، وكان ألحقت بـ"إن" في جواز رفع المعطوف على اسمها - بعد استكمال الخبر - "لكن" كقوله:

- (١-) عليه، فيكون المعطف حينئذ من عطف الجمل. والثاني: الرفع على موضع المضمر في المشتق، في نحو: "منطلق" من قولك: "إن زيدا منطلق وعمره" وهذا بعيد إلا أن يؤكد المضمر، نحو: إن زيدا منطلق هو وعمره" أو يفصل بينه وبين المعطوف، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ حيث فصل بينهما بالجاء والمجرور، وغير المحققين من البصريين يجعلون الرفع عطفا على عل اسم إن، فيكون من عطف المفردات.
- تنظر المسألة في: الكتاب ١٤٤/٢، والمقتضب ١١٢، ١١١/٤، والأصول ٢٤٠/١، وشرح ابن يعيش ٦٧/٨، وشرح الكافية ٣٥٢/٢-٣٥٤، والمقرب ١١٢/١، والتصريح ٢٢٦/١، والأخفوني ٢٩٥/١.
- (١) من الآية ٣، من سورة التوبة، ولم تذكر أ: "ورسوله".
- والقراءة المشهورة برفع "رسوله" وقرئ بالنصب. ينظر: إملاء ما من به الرحمن ١١/٢، والبحر المحيط ٦/٥، وقال فيه: قرأ ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وزيد بن علي: (ورسوله) بالنصب عطفا على لفظ اسم أن، وأجاز الزمخشري أن ينتصب على أنه مفعول معه. ينظر: الكشف ١٧٣/٢.
- (٢) في ب: "ولما".
- (٣) من الآية ٦٩، من سورة المائدة.

٩٤- ... .. ولكن عني الطيب الأصل والحال<sup>(١)</sup> و"أن" كالقراءة المشهورة في: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾<sup>(٢)</sup> وخصاً بالإلحاق بها لمشاركتها<sup>(٣)</sup> لها في إنشاء معنى الجملة [على ما كانت عليه قبل دخولهما]<sup>(٤)</sup> من الإخبار [بخلاف "ليت" فقد نقلته<sup>(٥)</sup>] إلى التمني و"لعل" نقلته إلى الترجي، و"كان" نقلته إلى التشبيه، ولا يصح احتجاج القراء<sup>(٦)</sup> على الجواز فيها بنحو:

- (١) هذا عجز بيت من الطويل، غير معروف القائل، وصدره: وما قصرتُ بي في التَّسَامِي حُورُلَه ... .. البيت، والشاهد منه قوله: "والحال" فإنه مرفوع بالمعطف على موضع "لكن"، و"ما" خلت عليه.
- ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥١١/١، وأوضح المسالك: ٣٥٥/١، والمهمل ١٤٤/٢، والدرر ٢٠٢/٢، والتصريح ٢٢٧/١، وشرح الأخفوني ٢٩٦/١، ومعجم الشواهد العربية ٢٨٤.
- (٢) من الآية ٣، من سورة التوبة.
- وهذه القراءة بضم للمعطوف (رسوله) وهي القراءة المتواترة، وقرئ بنصب المعطوف إتباعاً لاسم "أن" كما تقدم.
- (٣) في ب: "المشاركتها" وهو تحريف.
- (٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.
- (٥) ما بين المعقوفين زيادة من المحقق تتوقف صحة الكلام عليها.
- (٦) هنا أمران يحسن توضيحهما. الأول: هو أن الجهور يميزون المعطف بالرفع بشرط أن يكون العامل "إن" أو "أن" أو "لكن"، وذلك لبقاء معنى الابتداء بعدهن، ولا يميزونه مع ما عداهن من أخواتهن، وذلك لخروج الكلام --

٩٥- ياليتني وأنت ياليتني في بلد ليس به أيتس<sup>(١)</sup>

(=) عن معنى الابتداء معيّن بما أوردن عليه من اللعاني.

الأمر الثاني: أنهم يميزون ذلك بشرط أن يكون العطف بالرفع بعد استكمال هذه الحروف لأخبارها، وأما القراء والكسائي فإنهما يميزان العطف بالرفع في جميع هذه الحروف، وذلك لأن أصل مدخولها المتبدأ، كما يميزانه بعد استكمال الخبر وقوله، إلا أن القراء يشترط للعطف بالرفع قبل استكمال الخبر أن ينفى إعراب الاسم للعطف على موضعه بكونه مبتدأ أو معرباً مقتر الإعراب، نحو: "إنك وزيد قاتمان" لا نحو: "إن زيدا وعمرو قاتمان" لأن خبراً واحداً عن مختلفين ظاهري الإعراب مستبعد كما قال الرضي.

وتنظر للمسألة في شرح ابن عيث ٦٩/٨، وشرح الكافية ٣٥٤/٢، ٣٥٥، وأوضح المسالك ٣٦٤/١، والمص ١٤٤/٢، والنصريح ٢٢٩/١، وشرح الأختوني ٢٩٦/١.

(١) هذا بيت من الرجز، أو بيتان من مشطوره، وهو لعامر بن الحارث النميري الملقب بجبران العود، وهذا هو ما عليه أكثر الرواة، وبعضهم عزاء لرؤبة وبعضهم عزاء للنجاح.

وقد سقط "بلد" من: ب.

والشاهد منه قوله: "ياليتني وأنت... في بلد..." فإنه صالح للاحتجاج به لمذهب القراء -لو سلم له- لكون العامل فيه غير "إن" أو "أن" أو "لكن"، ولكون العطف فيه جاء قبل استكمال الخبر، وعلى شرط القراء المتقدم في التعليق السابق، لكن الجمهور لا يسلمون له ذلك، لاحتمال أن يكون "أنتي" مبتدأ محذوف الخبر، والجملة معوضة بين "ليت" مع اسمها وبين خبرها.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٦٤/١، والمساعد ٣٣٧/١، والمص ١٤٤/٢، والدرر ٢٠٢/٢، والنصريح ٢٣٠/١، والخزانة ١٢١/٤ وما بعدها، ومعجم شواهد العربية ٤٨٧.

لاحتمال كون "أنت" مبتدأ، خبره محذوف، وتقديره: وأنتي معي.

وخففت "إن" فقلّ العمل وتلزم "اللام" إذا ما تهمل وربما استغني عنها إن بدا مانا طلق أرادته معتمداً

إذا خففت "إن" (١) للكسوة، فالأكثر إعمالها، لعدم اختصاصها بالاسم، كما يأتي، كقوله (٢): ﴿وإن كل لما جميع لدينا محضرون﴾ (٣) وبعضهم (٤) يعملها رداً إلى الأصل، إلا أنه قليل، ومنه: ﴿وإن كلأ ليوثيهم ربك أعمالهم﴾ (٥) في قراءة

(١) يشترط لذلك أن لا يكون اسمها ضميراً، وأن خبرها صالحاً لدخول السلام عليه، في غير الخبر المنفي، (الصبيان: حاشيته على الأختوني ٢٩٧/١).

(٢) زاد في أ: بعد هذا قوله تعالى: ﴿وإن كلأ ليوثيهم ربك أعمالهم﴾ ويشبه أن يكون خطأ من النسخ.

(٣) الآية ٣٢ من سورة يس. والشاهد منها قوله تعالى: ﴿وإن كلأ...﴾ حيث خففت "إن" فارتفع ما بعدها لبطان عملها.

(٤) المراد بهم المصريون، وأما الكوفيون فإنهم لا يميزون إعمالها إذا خففت لأنها عندهم نافية، واللام بمعنى: "إلا" والآية ترد عليهم. ينظر: التسهيل، ٦٥، والمساعد ٣٢٨/١، وشرح الكافية ٣٥٩/٢.

(٥) من الآية ١١١ من سورة هود. والشاهد منها قوله تعالى: ﴿وإن كلأ...﴾ حيث عملت "إن" مخففة، و"لأ" مخففة، وهذه قراءة نافع وابن كثير وأبي بكر، وقرأ الباقر بالتشديد في "إن" و"لأ" وعلى التشديد لا يكون في الآية شاهد.

٩٥- ياليتني وأنتي ياليتني في بلد ليس به أيتس<sup>(١)</sup>

(=) عن معنى الابتداء معيّن بما أوردن عليه من اللعاني.

الأمر الثاني: أنهم يميزون ذلك بشرط أن يكون العطف بالرفع بعد استكمال هذه الحروف لأخبارها، وأما القراء والكسائي فإنهما يميزان العطف بالرفع في جميع هذه الحروف، وذلك لأن أصل مدخولها المتبدأ، كما يميزانه بعد استكمال الخبر وقوله، إلا أن القراء يشترط للعطف بالرفع قبل استكمال الخبر أن ينفى إعراب الاسم للعطف على موضعه بكونه مبتدأ أو مفعلاً مقتر الإعراب، نحو: "إنك وزيد قاتمان" لا نحو: "إن زيدا وعمرو قاتمان" لأن خبراً واحداً عن مختلفين ظاهري الإعراب مستبعد كما قال الرضي.

وتنظر للمسألة في شرح ابن عيث ٦٩/٨، وشرح الكافية ٣٥٤/٢، ٣٥٥، وأوضح المسالك ٣٦٤/١، والمص ١٤٤/٢، والنصريح ٢٢٩/١، وشرح الأختوني ٢٩٦/١.

(١) هذا بيت من الرجز، أو بيتان من مشطوره، وهو لعامر بن الحارث النميري الملقب بجبران العود، وهذا هو ما عليه أكثر الرواة، وبعضهم عزاء لرؤبة وبعضهم عزاء للنجاح.

وقد سقط "بلد" من: ب.

والشاهد منه قوله: "ياليتني وأنتي... في بلد..." فإنه صالح للاحتجاج به لمذهب القراء -لو سلم له- لكون العامل فيه غير "إن" أو "أن" أو "لكن"، ولكون العطف فيه جاء قبل استكمال الخبر، وعلى شرط القراء المتقدم في التعليق السابق، لكن الجمهور لا يسلمون له ذلك، لاحتمال أن يكون "أنتي" مبتدأ محذوف الخبر، والجملة معوضة بين "ليت" مع اسمها وبين خبرها.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٦٤/١، والمساعد ٣٣٧/١، والمص ١٤٤/٢، والدرر ٢٠٢/٢، والنصريح ٢٣٠/١، والخزانة ١٢١/٤ وما بعدها، ومعجم شواهد العربية ٤٨٧.

لاحتمال كون "أنت" مبتدأ، خبره محذوف، وتقديره: وأنتي معي.

وخففت "إن" فقلّ العمل وتلزم "اللام" إذا ما تهمل وربما استغني عنها إن بدا مانا طلق أرادته معتمداً

إذا خففت "إن" (١) للكسوة، فالأكثر إعمالها، لعدم اختصاصها بالاسم، كما يأتي، كقوله (٢): ﴿وإن كلّ لنا جميع لدينا محضرون﴾ (٣) وبعضهم (٤) يعملها رداً إلى الأصل، إلا أنه قليل، ومنه: ﴿وإن كلّاً ليوفيتهم ربك أعمالهم﴾ (٥) في قراءة

(١) يشترط لذلك أن لا يكون اسمها ضميراً، وأن خبرها صالحاً لدخول السلام عليه، في غير الخبر المنفي، (الصبيان: حاشيته على الأختوني ٢٩٧/١).

(٢) زاد في أ: بعد هذا قوله تعالى: ﴿وإن كلّاً لنا ليوفيتهم ربك أعمالهم﴾ ويشبه أن يكون خطأ من النسخ.

(٣) الآية ٣٢ من سورة يس. والشاهد منها قوله تعالى: ﴿وإن كلّ...﴾ حيث خففت "إن" فارتفع ما بعدها لبطان عملها.

(٤) المراد بهم المصريون، وأما الكوفيون فإنهم لا يميزون إعمالها إذا خففت لأنها عندهم نافية، واللام بمعنى: "إلا" والآية ترد عليهم. ينظر: التسهيل، ٦٥، والمساعد ٣٢٨/١، وشرح الكافية ٣٥٩/٢.

(٥) من الآية ١١١ من سورة هود. والشاهد منها قوله تعالى: ﴿وإن كلّاً...﴾ حيث عملت "إن" مخففة، و"لنا" مخففة، وهذه قراءة نافع وابن كثير وأبي بكر، وقرأ الباقر بالتشديد في "إن" و"لنا" وعلى التشديد لا يكون في الآية شاهد.

شاذة<sup>(١)</sup>، وتلزم "اللام" في خبرها مع الإهمال<sup>(٢)</sup>، وتسمى اللام الفارقة، لأنها تفرق بينها وبين "إن" النافية، وعند الكوفيين أن "إن" نافية، واللام بمعنى "إلا" وربما استغني عن اللام إن ظهر معنى الإثبات، ولم يلتبس بالنفي، إما بقرينة لفظية، نحو: «إن زيد لن يقوم»<sup>(٣)</sup> أو معنوية، كقوله:

٩٦- أنانين أباه الضم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن<sup>(٤)</sup>

(١) ليست قراءة التخفيف في "إن"، لما شاذة كما زعم الشارح، بل هي قراءة سبعة كما تقدم.

ينظر: النشر ٢٩٠/٢-٢٩١، وحجة القراءات ٣٥٠، والبدور ١٥٧، والوافي ٢٩٣، والمهذب ٣٢٨.

وفي ب: زاد الناسخ هذه العبارة: «وبشير الشارح هنا إلى قراءة نافع وابن كثير».

(٢) لم يخص ابن الحاجب لزوم اللام لخبرها بكونها مهملة، بل جعلها مع الإهمال للفرق المذكور، ومع الإعمال طرداً للباب، وسيبويه وسائر النحويين لا يلزمونها اللام في حال الإعمال لحصول الفرق بالعمل.

الكافية وشرحها ٣٥٨/٢.

وألزمها ابن مالك اللام إذا عيף اللبس لكون اسمها مبنياً أو مقصوراً.

للمساعد ٣٢٦/١.

(٣) الخبر هنا منفي، وعليه لا تكون "إن" نافية لأنه يؤدي إلى إثبات الخبر.

(٤) هذا البيت من الطويل، وهو لتحكم بن حكيم الطائي، الملقب بالطرمي، للكسي بأبي نضر، والشاهد منه قوله: «وإن مالك كانت...» حيث استغنى عن اللام اللاحقة بخبر المبتدأ بعد "إن" المخففة لعدم احتمال النفي فيها، لأن الكلام في معرض التمدح وهي تأكيد لما سبق، ولو حملت على النفي لنقض آخر البيت أوّله.

==

والفعل إن لم يسك ناسخاً فلا تلفيه-غالباً- بـ"إن" ذي موصلا

إذا أهملت "إن" للمخففة بطل اختصاصها بالاسم-كما سبق- إلا أنه

لا يليها -غالباً- من الأفعال إلا ناسخ<sup>(١)</sup> للابتداء<sup>(٢)</sup>، إنا من باب "كان" نحو:

«وإن كانت لكثرة إلا على الذين هدى الله»<sup>(٣)</sup> أو من باب: "عمى" نحو:

«وإن كاد يضلنا عن آهتنا»<sup>(٤)</sup> أو من باب "ظن" نحو: «وإن وجدنا

(٣) وفي ب: "كريم" موضع: "كرام"، ويروى: "وغن" موضع: "إنا ابن".

ينظر: البيت في أوضح المسالك ٣٦٦/١، والمساعد ٣٢٦/١، وشرح ابن عقيل ٣٧٨/١، واللمع ١٤١/١، والدرر ١٨١/١، والتصريح ٢٣١/١، وشرح الأخواني ٢٩٨/١، وديواته ١٧٣، ومعجم شواهد العربية ٣٩٥.

(١) هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فإنهم يميزون دخولها على الأفعال كلها بناء على أنها نافية، واللام بعدها إيجابية، بمعنى "إلا"، لا أنها مخففة من الثقيلة، فـ"إن" الثقيلة لا يجوز تخفيفها عندهم.

ودخول "إن" على الأفعال على أربع مراتب عند البصريين:

كثير: وهو دخولها على الناسخ المضارع، وأكثر منه: وهو دخولها على الماضي الناسخ، وهذان يقاس عليهما.

نادر: وهو دخولها على الماضي غير الناسخ، وأندر منه: وهو دخولها على غير الماضي وغير الناسخ، وهذان الوجهان سمعيان لا يقاس عليهما. ينظر بسط المسألة في: شرح ابن يعيش ٧٢/٨، وشرح الكافية ٣٥٩/٢، والمساعد ٣٢٧/١، والتصريح ٢٣٢/١، وشرح الأخواني وحاشية الصبان عليه ٢٩٩/١.

(٢) في أ: "الابتداء" موضع: "للابتداء".

(٣) من الآية ١٤٣ من سورة البقرة. (٤) من الآية ٤٢ من سورة الفرقان.

(٥) في ب: "هل" موضع: "ظن" وهو تحريف.

شاذة<sup>(١)</sup>، وتلزم "اللام" في خبرها مع الإهمال<sup>(٢)</sup>، وتسمى اللام الفارقة، لأنها تفرق بينها وبين "إن" النافية، وعند الكوفيين أن "إن" نافية، واللام بمعنى "إلا" وربما استغني عن اللام إن ظهر معنى الإثبات، ولم يلتبس بالنفي، إما بقرينة لفظية، نحو: «إن زيد لن يقوم»<sup>(٣)</sup> أو معنوية، كقوله:

٩٦- أنانين أباه الضم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن<sup>(٤)</sup>

(١) ليست قراءة التخفيف في "إن"، لما شاذة كما زعم الشارح، بل هي قراءة سبعة كما تقدم.

ينظر: النشر ٢٩٠/٢-٢٩١، وحجة القراءات ٣٥٠، والبدور ١٥٧، والوافي ٢٩٣، والمهذب ٣٢٨.

وفي ب: زاد الناسخ هذه العبارة: «وبشير الشارح هنا إلى قراءة نافع وابن كثير».

(٢) لم يخص ابن الحاجب لزوم اللام لخبرها بكونها مهملة، بل جعلها مع الإهمال للفرق المذكور، ومع الإعمال طرداً للباب، وسيبويه وسائر النحويين لا يلزمونها اللام في حال الإعمال لحصول الفرق بالعمل.

الكافية وشرحها ٣٥٨/٢.

وألزمها ابن مالك اللام إذا عيף اللبس لكون اسمها مبنياً أو مقصوراً.

للمساعد ٣٢٦/١.

(٣) الخبر هنا منفي، وعليه لا تكون "إن" نافية لأنه يؤدي إلى إثبات الخبر.

(٤) هذا البيت من الطويل، وهو لتحكم بن حكيم الطائي، الملقب بالطرمي، للكسي بأبي نضر، والشاهد منه قوله: «وإن مالك كانت...» حيث استغنى عن اللام اللاحقة بخبر المبتدأ بعد "إن" المخففة لعدم احتمال النفي فيها، لأن الكلام في معرض التمدح وهي تأكيد لما سبق، ولو حملت على النفي لنقض آخر البيت أوّله.

==

والفعل إن لم يسك ناسخاً فلا تلفيه-غالباً- بـ"إن" ذي موصلا

إذا أهملت "إن" للمخففة بطل اختصاصها بالاسم-كما سبق- إلا أنه

لا يليها -غالباً- من الأفعال إلا ناسخ<sup>(١)</sup> للابتداء<sup>(٢)</sup>، إنا من باب "كان" نحو:

«وإن كانت لكيرة إلا على الدين هدى الله»<sup>(٣)</sup> أو من باب: "عمى" نحو:

«وإن كاد يضلنا عن آهتنا»<sup>(٤)</sup> أو من باب "ظن" نحو: «وإن وجدنا

(٣) وفي ب: "كريم" موضح: "كرام"، ويروى: "وغن" موضح: "أنا ابن".

ينظر: البيت في أوضح المسالك ٣٦٦/١، والمساعد ٣٢٦/١، وشرح ابن عقيل ٣٧٨/١، واللمع ١٤١/١، والدرر ١٨١/١، والتصريح ٢٣١/١، وشرح الأخواني ٢٩٨/١، وديواته ١٧٣، ومعجم شواهد العربية ٣٩٥.

(١) هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فإنهم يميزون دخولها على الأفعال كلها بناء على أنها نافية، واللام بعدها إيجابية، بمعنى "إلا"، لا أنها مخففة من الثقيلة، فـ"إن" الثقيلة لا يجوز تخفيفها عندهم.

ودخول "إن" على الأفعال على أربع مراتب عند البصريين:

كثير: وهو دخولها على الناسخ المضارع، وأكثر منه: وهو دخولها على الماضي الناسخ، وهذان يقاس عليهما.

نادر: وهو دخولها على الماضي غير الناسخ، وأندر منه: وهو دخولها على غير الماضي وغير الناسخ، وهذان الوجهان سماعيان لا يقاس عليهما. ينظر بسط المسألة في: شرح ابن يعيش ٧٢/٨، وشرح الكافية ٣٥٩/٢، والمساعد ٣٢٧/١، والتصريح ٢٣٢/١، وشرح الأخواني وحاشية الصبان عليه ٢٩٩/١.

(٢) في أ: "الابتداء" موضح: "للابتداء".

(٣) من الآية ١٤٣ من سورة البقرة. (٤) من الآية ٤٢ من سورة الفرقان.

(٥) في ب: "هل" موضح: "ظن" وهو تحريف.

أكثرهم لفاسقين<sup>(١)</sup>.

وسواء كان ماضياً، كما مثل، أو مضارعاً، نحو: ﴿وَإِنْ يَكْذِبُ الْمَدِينُ كَفَرُوا لَيُزْلِقُنَّكَ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾<sup>(٣)</sup> ودخولها على فعل غير ناسخ للابتداء قليل، ومع ذلك فلم يسمع إلا مع الماضي، نحو:

٩٧- شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا<sup>(٤)</sup> ...  
وإن تخفف "إن" فاصفها استكن والخبر اجعل جملة من بعد "إن"

(١) من الآية ١٠٢، من سورة الأعراف.

(٢) من الآية ٥١، من سورة القلم.

(٣) من الآية ١٨٦، من سورة الشعراء.

(٤) هذا صدر بيت من الكامل قاله: عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية -ابنة عم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب- لله ترثي زوجها الزبير بن العوام، وتدعو على قاتله، عمرو بن جرموز، ومما البيت:

... حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُعْتَسِدِ ...

ويروى صدره:

"يا لله ربك..." يدل: "حلت يمينك" ورواية الشارح هي المشتهرة.

والشاهد في البيت قوله: ﴿وَإِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا...﴾، حيث دخلت "إن" المخففة من الثقيلة على فعل ماض غير ناسخ، وهذا شاذ لا يقاس عليه.

ينظر البيت في: شرح ابن عيش ٧١/٨، وشرح الكافية ٣٥٩/٢، والمقرب ١١٢/١، وأوضح المسالك ٣٦٨/١، والمساعد ٣٢٧/١، وشرح ابن عقيل ٣٨٣/١، والممع ١٤٢/١، والتصريح ٢٣١/١، والخزانة ٣٧٣/١، ومعجم الشواهد العربية ١٢٥.

إذا خففت "أن" المفتوحة، بقي عملها، لبقاء اختصاصها، إلا أنها لا<sup>(١)</sup> تعمل إلا في اسم<sup>(٢)</sup> مقدر غير ملفوظ به، وهذا مراد المصنف بقوله: "استكن" لا الاستكنا الذي هو من صفات الضمير، لأنه يختص بالرفوع منه كما سبق، والاسم هنا منصوب، إلا أنك إذا قدرته، قدرته<sup>(٣)</sup> بضمير، نحو: ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فَتَةً﴾<sup>(٤)</sup> التقدير: أنه، وظهوره في قوله:

٩٨- بَأَنْتُكَ وَيَسَّعَ وَعَيْتَ مَرْيَحٍ وَأَنْتُكَ هُنَاكَ تَكُونُ الْفَتَالَا<sup>(٥)</sup>

(١) في ب: "لم" موضع: "لا".

(٢) يشترط ابن الحاجب أن يكون هذا الاسم ضمير الشأن خاصة.

(نظر: الكافية ٢٩٠/٢) وغيره من النحاة يرون أن ذلك أولوي، لا أنه متعين.

ينظر: ابن عيش ٧٢/٨، والمساعد ٧٣/١، والممع ١٤٢/١، والتصريح ٢٣٢/١، وشرح الأشعري ٢٩٩/١-٣٠٠. (٣) سقط "قدرته" من: أ.

(٤) من الآية ٧١، من سورة المائدة.

"تكون" -بالرفع- قراءة أبي عمرو وحزمة والكسائي، وقرأ الباقون "تكون" -بالصب-. ينظر النشر ٢٥٥/٢، والحجة ٢٢٣.

(٥) هذا البيت من المقارب، وقائله هي: جنوب بنت العجلان بن عامر الهذلي، ترثي أمها "عمرا"، والشاهد منه قولها: «بَأَنْتُكَ رِيحٌ»، وقولها: وَأَنْتُكَ تَكُونُ الْفَتَالَا حيث جاءت باسم "أن" المخففة من الثقيلة في الموضعين غير ضمير الشأن، وهذا مخالف للأصل في اسمها من جهتين عند ابن الحاجب: الأولى: كونه غير ضمير الشأن، والثانية: كونه مذكوراً، ومن جهة واحدة عند غيره، وهي: كونه مذكوراً، كما تقدم في التعليق السابق.

ينظر البيت في: شرح ابن عيش ٧٥/٨، وشرح الكافية ٣٥٩/٢، وأوضح المسالك ٣٠٧/١، والمغني، الشاهد ٤٠، وحواشي شرح ابن عقيل ٣٨٥/١، والتصريح ٢٣٢/١، والخزانة ٢٨٢/١-٣٨٤، ومعجم شواهد العربية ٢٧٥.

أكثرهم لفاسقين<sup>(١)</sup>.

وسواء كان ماضياً، كما مثل، أو مضارعاً، نحو: ﴿وَإِنْ يَكَاذُ الْمَلِيْنُ كَفَرُوا لَيُزْلَقُنَّكَ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ مِنَ الْكََاذِبِيْنَ﴾<sup>(٣)</sup> ودخولها على فعل غير ناسخ للابتداء قليل، ومع ذلك فلم يسمع إلا مع الماضي، نحو:

٩٧- شَلَّتْ يَمِيْنُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا<sup>(٤)</sup> ...  
وإن تخفف "إن" فاصفها استكن والخبر اجعل جملة من بعد "إن"

(١) من الآية ١٠٢، من سورة الأعراف.

(٢) من الآية ٥١، من سورة القلم.

(٣) من الآية ١٨٦، من سورة الشعراء.

(٤) هذا صدر بيت من الكامل قاله: عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية -ابنة عم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب- لله ترثي زوجها الزبير بن العوام، وتدعو على قاتله، عمرو بن جرموز، ومما البيت:

... حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُعْتَسِدِ ...

ويروى صدره:

"يا لله ربك..." يدل: "خلت يمينك" ورواية الشارح هي المشتهرة.

والشاهد في البيت قوله: ﴿وَإِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا...﴾، حيث دخلت "إن" المخففة من الثقيلة على فعل ماض غير ناسخ، وهذا شاذ لا يقاس عليه.

ينظر البيت في: شرح ابن عيش ٧١/٨، وشرح الكافية ٣٥٩/٢، والمقرب ١١٢/١، وأوضح المسالك ٣٦٨/١، والمساعد ٣٢٧/١، وشرح ابن عقيل ٣٨٣/١، والممع ١٤٢/١، والتصريح ٢٣١/١، والخزانة ٣٧٣/١، ومعجم الشواهد العربية ١٢٥.

إذا خففت "أن" المفتوحة، بقي عملها، لبقاء اختصاصها، إلا أنها لا<sup>(١)</sup> تعمل إلا في اسم<sup>(٢)</sup> مقدر غير ملفوظ به، وهذا مراد المصنف بقوله: "استكن" لا الاستكنا الذي هو من صفات الضمير، لأنه يختص بالرفوع منه كما سبق، والاسم هنا منصوب، إلا أنك إذا قدرته، قدرته<sup>(٣)</sup> بضمير، نحو: ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً﴾<sup>(٤)</sup> التقدير: أنه، وظهوره في قوله:

٩٨- بَأْنُكَ وَيَسَّعَ وَعَيْتَ مَرِيْعٍ وَأَنْتَ هَاكَ تَكُونُ الْفِتْنَالَا<sup>(٥)</sup>

(١) في ب: "لم" موضع: "لا".

(٢) يشترط ابن الحاجب أن يكون هذا الاسم ضمير الشأن خاصة.

(ب) ينظر: الكافية ٢٩٠/٢ وغيره من النحا يرون أن ذلك أولوي، لا أنه متعين.

ينظر: ابن عيش ٧٢/٨، والمساعد ٧٣٠/١، والممع ١٤٢/١، والتصريح ٢٣٢/١، وشرح الأشعري ٢٩٩/١-٣٠٠. (٣) سقط "قدرته" من: أ.

(٤) من الآية ٧١، من سورة المائدة.

(٥) "تكون" -بالرفع- قراءة أبي عمرو وحزمة والكسائي، وقرأ الباقون "تكون"

-بالصب-. ينظر النشر ٢٥٥/٢، والحجة ٢٢٣.

(٥) هذا البيت من المقارب، وقائله هي: جنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية، ترثي أمها "عمرا"، والشاهد منه قولها: «بَأْنُكَ رِيْعٌ»، وقولها: وَأَنْتَ تَكُونُ الْفِتْنَالَا حيث جاءت باسم "أن" المخففة من الثقيلة في الموضعين غير ضمير الشأن، وهذا مخالف للأصل في اسمها من جهتين عند ابن الحاجب: الأولى: كونه غير ضمير الشأن، والثانية: كونه مذكورا، ومن جهة واحدة عند غيره، وهي: كونه مذكورا، كما تقدم في التعليق السابق.

ينظر البيت في: شرح ابن عيش ٧٥/٨، وشرح الكافية ٣٥٩/٢، وأوضح المسالك ٣٠٧/١، والمغني، الشاهد ٤٠، وحواشي شرح ابن عقيل ٣٨٥/١، والتصريح ٢٣٢/١، والخزانة ٣٨٤-٣٨٢/١، ومعجم شواهد العربية ٢٧٥.

ضرورة؛ ويجب كون خبرها<sup>(١)</sup> جملة إما فعلية كما مثَّل، وإما اسمية، نحو: ﴿وَأَخْرَجُوا دُعَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٢)</sup> وإن يكن فعلاً ولم يكن دُعا ولم يكن تصرفه متممًا فالأحسن الفصل بـ"قد" أو نفي أو تنفيس أو "لو" وقليل ذكر لو إذا كان خبر "أن" المخففة فعلاً غير دعاء، ولا عادم التصرف فالأحسن<sup>(٣)</sup> أن يفصل بينه وبينهما بأحد الأشياء المذكورة، وهي إما "قد" كقوله: ﴿وَنَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَّقْتَنَا﴾<sup>(٤)</sup> وإما نفي بأحد حروفه، والمسموع من ذلك الفصل بـ"لا" نحو: ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾<sup>(٥)</sup> وبـ"لن" نحو:

(١) في ب: "عبارة" موضح: "عبارة". (٢) من الآية ١٠ من سورة يونس.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿... أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ...﴾ حيث جاء خبر "أن" المخففة من الثقيلة جملة اسمية وهي: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾.

(٣) للفرق بين المخففة من الثقيلة والمصدرية الناصبة للفعل المضارع، ولما كانت "أن" المصدرية لا تقع قبل الاسم ولا الفعلية التي فعلها جامد، أو دعاء، لم يحتج إلى الفاصل معها. وأفضل التفضيل هنا ليس على بابه، فإن عدم الفصل -إذا لم يوجد فارق بين المخففة والثقيلة- قبيح، ثَبَّه عليه الصبان في حاشيته على شرح الأسموني ٣٠١/١.

(٤) من الآية ١١٣، من سورة المائدة.

(٥) من الآية ٧١، من سورة المائدة.

وتكون الآية شاهداً على قراءة الرفع في "تكون" وهي قراءة أبي عمرو، وحمزة والكسائي وخلف، والباقون على نصبها بأن المصدرية.

تنظر: حجة القراءات ٢٣٣، والنشر ٢٥٥/٢، والبدور الزاهرة ٩٤، والوافي في شرح الشاطبية ٢٥٣.

﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ﴾<sup>(١)</sup> وبـ"لم" نحو: ﴿يَحْسِبُ أَنْ لَمْ يَزِدْ أَحَدٌ﴾<sup>(٢)</sup> وإما حرف التنفيس، وهو "السين" نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾<sup>(٣)</sup> و"سوف" نحو: «حسبت أن سوف يقوم زيد»، وإما "لو" كقوله: ﴿وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾<sup>(٤)</sup>، وليس بقليل، كما زعم المصنف، لتكرره في القرآن نحو: ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَاهُكُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾<sup>(٥)</sup> ﴿أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبِ﴾<sup>(٦)</sup> إلّا أن يكون مراده: أن ذكر "لو" في هذه الفواصل قليل<sup>(٧)</sup> في كتب النحاة، واستعماله بغير فصل نادر، كقوله:

٩٩- علموا أن يؤمّلون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سُؤل<sup>(٨)</sup>

(١) من الآية ٢٠ من سورة المزمل. (٢) الآية ٧ من سورة البلد.

(٣) من الآية ٢٠ من سورة المزمل. (٤) من الآية ١٦ من سورة الجن.

(٥) من الآية ١٠٠ من سورة الأعراف. (٦) من الآية ١٤ من سورة سبأ.

(٧) قلت: هذا الثاني. هو: مراد الناظم، ونقل في التصريح عن ابن الناظم قوله:

وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين "أن" المخففة وبين الفعل بـ"لو"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: وقليلٌ ذُكِرَ "لو". التصريح ٢٣٤/١، وبهذا قُسر الأسموني ٣٠١/١، وابن عقيل ٣٨٨/١ قول ابن مالك.

(٨) هنا صدر بيت من الخفيف، وهو غير معروف القائل.

والشاهد منه قوله: «... أن يؤمّلون... البيت» حيث لم يفصل بين "أن" المخففة من الثقيلة وبين جملة الخبر الفعلية بفاصل مع أن فعلها متصرف غير دعاء، وهذا نادر، كما قال الشارح.

ينظر البيت في: شرح ابن عيسى ٧٧/٨، وأوضح المسالك ٣٧٣/١، والمساعد ٣٣١/١، وشرح ابن عقيل ٣٨٨/١، واللمع ١٤٣/١، والتصريح ٢٣٣/١، وشرح الأسموني ٣٠١/١، ومعجم شواهد العربية ٣٢٤.



ضرورة؛ ويجب كون خبرها<sup>(١)</sup> جملة إما فعلية كما مثَّل، وإما اسمية، نحو: ﴿وَأَخْرَجُوا دُعَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٢)</sup> وإن يكن فعلاً ولم يكن دُعا ولم يكن تصرفه متممًا فالأحسن الفصل بـ"قد" أو نفي أو تنفيس أو "لو" وقليل ذكر لو إذا كان خبر "أن" المخففة فعلاً غير دعاء، ولا عادم التصرف فالأحسن<sup>(٣)</sup> أن يفصل بينه وبينهما بأحد الأشياء المذكورة، وهي إما "قد" كقوله: ﴿وَنَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَّقْتَنَا﴾<sup>(٤)</sup> وإما نفي بأحد حروفه، والمسموع من ذلك الفصل بـ"لا" نحو: ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾<sup>(٥)</sup> وبـ"لن" نحو:

(١) في ب: "عبارة" موضح: "عبارة". (٢) من الآية ١٠ من سورة يونس. والشاهد منها قوله تعالى: ﴿... أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ...﴾ حيث جاء خبر "أن" المخففة من الثقيلة جملة اسمية وهي: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾. (٣) للفرق بين المخففة من الثقيلة والمصدرية الناصبة للفعل المضارع، ولما كانت "أن" المصدرية لا تقع قبل الاسم ولا الفعلية التي فعلها جامد، أو دعاء، لم يحتج إلى الفاصل معها. وأفضل التفضيل هنا ليس على بابه، فإن عدم الفصل -إذا لم يوجد فارق بين المخففة والثقيلة- قبيح، ثَبَّه عليه الصبان في حاشيته على شرح الأسموني ٣٠١/١.

(٤) من الآية ١١٣، من سورة المائدة.

(٥) من الآية ٧١، من سورة المائدة.

وتكون الآية شاهداً على قراءة الرفع في "تكون" وهي قراءة أبي عمرو، وحمزة والكسائي وخلف، والباقون على نصبها بأن المصدرية. تنظر: حجة القراءات ٢٣٣، والنشر ٢٥٥/٢، والبدور الزاهرة ٩٤، والوافي في شرح الشاطبية ٢٥٣.

﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ﴾<sup>(١)</sup> وبـ"لم" نحو: ﴿يَحْسِبُ أَنْ لَمْ يَزِدْ أَحَدٌ﴾<sup>(٢)</sup> وإما حرف التنفيس، وهو "السين" نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْغُوسٌ﴾<sup>(٣)</sup> و"سوف" نحو: «حسبت أن سوف يقوم زيد»، وإما "لو" كقوله: ﴿وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾<sup>(٤)</sup>، وليس بقليل، كما زعم المصنف، لتكرره في القرآن نحو: ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَاهُكُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾<sup>(٥)</sup> ﴿أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبِ﴾<sup>(٦)</sup> إلّا أن يكون مراده: أن ذكر "لو" في هذه الفواصل قليل<sup>(٧)</sup> في كتب النحاة، واستعماله بغير فصل نادر، كقوله:

٩٩- علموا أن يؤمّلون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سُؤل<sup>(٨)</sup>

(١) من الآية ٢٠ من سورة المزمل. (٢) الآية ٧ من سورة البلد. (٣) من الآية ٢٠ من سورة المزمل. (٤) من الآية ١٦ من سورة الجن. (٥) من الآية ١٠٠ من سورة الأعراف. (٦) من الآية ١٤ من سورة سبأ. (٧) قلت: هذا الثاني. هو: مراد الناظم، ونقل في التصريح عن ابن الناظم قوله: وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين "أن" المخففة وبين الفعل بـ"لو"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: وقليلٌ ذُكِرَ "لو". التصريح ٢٣٤/١، وبهذا قُسر الأسموني ٣٠١/١، وابن عقيل ٣٨٨/١ قول ابن مالك. (٨) هذا صدر بيت من الحفيف، وهو غير معروف القائل.

والشاهد منه قوله: «... أن يؤمّلون... البيت» حيث لم يفصل بين "أن" المخففة من الثقيلة وبين جملة الخبر الفعلية بفاصل مع أن فعلها متصرف غير دعاء، وهذا نادر، كما قال الشارح.

ينظر البيت في: شرح ابن عيسى ٧٧/٨، وأوضح المسالك ٣٧٣/١، والمساعد ٣٣١/١، وشرح ابن عقيل ٣٨٨/١، واللمع ١٤٣/١، والتصريح ٢٣٣/١، وشرح الأسموني ٣٠١/١، ومعجم شواهد العربية ٣٢٤.

أما لو كان الفعل غير متصرف كـ"ليس" و"عسى" أو مراداً به الدعاء، لم يحتج إلى فصل، نحو: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْرَبَ أَجْلُهُمْ﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَمِيَ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾<sup>(٣)</sup> في قراءة بعضهم.

وَحَقَّقْتُ "كَأَنَّ" أَيْضاً فَنَوَى مَنْصُوبُهَا وَثَابِتٌ أَيْضاً رُؤِيَ إِذَا حَقَّقْتَ "كَأَنَّ" حَازَ فِي مَنْصُوبِهَا أَنْ يَحْذِفَ وَيَنْوَى، نَحْوُ:

١٠٠-... كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعَطَّلُوا وَرَأَى السَّلَامُ<sup>(٤)</sup> على رواية من رفع "ظبية" وأن يُذكر كرواية من نصب "ظبية" ومن رواه بالجر، جعل "أن" زائدة بين الجار والمجرور.

(١) من الآية ١٨٥، من سورة الأعراف.

(٢) الآية ٣٩، من سورة النجم.

(٣) من الآية ٩، من سورة النور.

والشاهد من الآية: ﴿أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ...﴾، حيث لم تفصل "أن" من جملة خبرها -وهي فعلية- بفواصل لكونها دعاء.

والآية قراءة مستندة إلى نافع المدني.

ينظر: النشر ٢/٣٣٠، والحجة ٤٩٦، والروائي في شرح الشاطبية ٣٢٨.

(٤) هذا عجز بيت من العذر لـ: للشاعر: أَرْقَمَ بَسْ عَلِيَاءَ، أَوْ عَلِيَاءَ بَسْ أَرْقَمَ الْيَشْكِرِي، وقيل: هو من كلام باغث بن صريم اليشكري.

والشاهد منه: «كَأَنَّ ظَبِيَّةً...» برفع "ظبية" على الخبر، وقد حذف اسمها، وهي مخففة، والتقدير: كأنها ظبية، ويجوز في "ظبية" أوجه إعرابية أخرى.

ومصدر البيت قوله:

==

## لا التي لنفي الجنس

إذا استعملت "لا" في النفي، فتارة يراد بها نفي الفرد، وتارة يراد بها نفي الجنس، ظاهراً لا على سبيل التنصيص، وفي هذين الوجهين، تعمل "لا" عمل "ليس"، وتارة يراد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص في العموم، فتعمل عمل "إن".

عمل "إن" اجعل لـ"لا" في نكوه مفردة جاءتك أو مكروه فانصب بها مضافاً أو مضارعاً وبعد ذلك "الخبر" اذكر رافعه "لا" هذه تعمل عمل "إن" من نصب الاسم ورفع الخبر، كما ذكر المصنف، ولكنها لا تعمل إلا في نكرة<sup>(١)</sup> تكون اسماً لها، ولازم ذلك أن يكون الخبر نكرة، لعدم صحة الإخبار بالمعرفة عن النكرة، ولا فرق بين أن تقع

(=) ويوماً توافينا بوجه مقسم ... ... البيت. و"تعطلو" أي: تتناول، يصف امرأة. ينظر البيت في: شرح ابن عيسى ٨/٨٢، وشرح الكافية ٢/٣٦٠، وفيهما «ناضر السلم» موضع «وارق السلم». وأوضح للمسالك ١/٣٧٧، والمساعد ١/٣٣٣، والمجم ١/١٤٢، والتصريح ١/٢٣٤، وشرح الأشوحي ١/٣٠٢.

(١) هذا عند البصريين، وما ورد مما ظاهره إعمالها في المعرفة فهو مؤول عندهم، وذلك لعدم تصور عموم النفي في المعرفة، وأما الكوفيون فصالحوا في هذا الشرط، حيث ذهب الكسائي إلى جواز إعمالها في العلم المفرد، نحو: "لا زيد" وفي مواضع أخرى «ليس هذا مكان استقصائها».

ينظر: الكتاب ٢/٢٧٥، والمقتضب ٤/٣٦٠-٣٦٢، وشرح الجمل ٢/٢٦٩، والمغني ص ٢٦٢، والمجم ١/١٤٥، والتصريح ١/٢٣٦.

أما لو كان الفعل غير متصرف كـ"ليس" و"عسى" أو مراداً به الدعاء، لم يحتج إلى فصل، نحو: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْرَبَ أَجْلُهُمْ﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَمِيَ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾<sup>(٣)</sup> في قراءة بعضهم.

وَحَقَّقْتُ "كَأَنَّ" أَيْضاً فَنَوَى مَنْصُوبُهَا وَثَابِتٌ أَيْضاً رُؤِيَ إِذَا حَقَّقْتَ "كَأَنَّ" حَازَ فِي مَنْصُوبِهَا أَنْ يَحْذَفَ وَيَنْوَى، نَحْوُ:

١٠٠-... كَأَنَّ ظُلَيْمَةً تَعْطُرُ إِلَى وَرَاقِ السَّلَمِ<sup>(٤)</sup>  
على رواية من رفع "ظليمة" وأن يُذكر كرواية من نصب "ظليمة" ومن رواه بالجر، جعل "أن" زائدة بين الجار والمجرور.

(١) من الآية ١٨٥، من سورة الأعراف.

(٢) الآية ٣٩، من سورة النجم.

(٣) من الآية ٩، من سورة النور.

والشاهد من الآية: ﴿أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ...﴾، حيث لم تفصل "أن" من جملة خبرها -وهي فعلية- بفواصل لكونها دعاء.

والآية قراءة مستندة إلى نافع المدني.

ينظر: النشر ٢/٣٣٠، والحجة ٤٩٦، والروائي في شرح الشاطبية ٣٢٨.

(٤) هذا عجز بيت من العذر لـ: للشاعر: أَرْقَمَ بَسْ عَلِيَاءَ، أَوْ عَلِيَاءَ بَسْ أَرْقَمَ الْيَشْكِرِي، وقيل: هو من كلام باغث بن صريم اليشكري.

والشاهد منه: «كَأَنَّ ظُلَيْمَةً...» برفع "ظليمة" على الخبر، وقد حذف اسمها، وهي مخففة، والتقدير: كأنها ظليمة، ويجوز في "ظليمة" أوجه إعرابية أخرى.

ومصدر البيت قوله:

==

## لا التي لنفي الجنس

إذا استعملت "لا" في النفي، فتارة يراد بها نفي الفرد، وتارة يراد بها نفي الجنس، ظاهراً لا على سبيل التنصيص، وفي هذين الوجهين، تعمل "لا" عمل "ليس"، وتارة يراد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص في العموم، فتعمل عمل "إن".

عمل "إن" اجعل لـ"لا" في نكوه مفردة جاءتْكَ أو مكرّره فانصب بها مضافاً أو مضارعه وبعد ذلك "الخبر" اذكر رافعه "لا" هذه تعمل عمل "إن" من نصب الاسم ورفع الخبر، كما ذكر المصنف، ولكنها لا تعمل إلا في نكرة<sup>(١)</sup> تكون اسماً لها، ولازم ذلك أن يكون الخبر نكرة، لعدم صحة الإخبار بالمعرفة عن النكرة، ولا فرق بين أن تقع

(=) ويوماً توافينا بوجه مقسم ... .. البيت.  
و"تعطو" أي: تتناول، يصف امرأة. ينظر البيت في: شرح ابن عيسى ٨/٨٢، وشرح الكافية ٢/٣٦٠، وفيهما «ناضر السلم» موضع «وارق السلم». وأوضح للمسالك ١/٣٧٧، والمساعد ١/٣٣٣، والمجم ١/١٤٢، والتصريح ١/٢٣٤، وشرح الأشوحي ١/٣٠٢.

(١) هذا عند البصريين، وما ورد مما ظاهره إعمالها في المعرفة فهو مؤول عندهم، وذلك لعدم تصور عموم النفي في المعرفة، وأما الكوفيون فصالحوا في هذا الشرط، حيث ذهب الكسائي إلى جواز إعمالها في العلم المفرد، نحو: "لا زيد" وفي مواضع أخرى «ليس هذا مكان استقصائها».

ينظر: الكتاب ٢/٢٧٥، والمقتضب ٤/٣٦٠-٣٦٢، وشرح الجمل ٢/٢٦٩، والمغني ص ٢٦٢، والمجم ١/١٤٥، والتصريح ١/٢٣٦.

النكرة بعدها مفردة نحو: «لا ريب فيه»<sup>(١)</sup> [أو مكررة، نحو «فلا وفلا»<sup>(٢)</sup>]  
ولا «سوق»<sup>(٣)</sup> ثم إن كان اسمها مضافاً أو مضارعاً له، أي: شبيهاً به من  
جهة تعلق ما بعده به، فهو<sup>(٤)</sup> منصوب نحو: «لا غلام رجل هنا»، و «لا  
طالما جيلاً»، و «لا محموداً فعله» و «لا خيراً من زيد»، ويؤتى بالخير بعد  
ذلك مرفوعاً<sup>(٥)</sup> إما لفظاً نحو: «لا قبيحا فعله محمود»، وإثراً علاً، نحو «لا  
غلام رجل عندك» أو «في النار».

ورُكِبَ المفرد فافهما كـ «لا» حول ولا قوة والثاني اجمعلا

(١) من الآية ٢٣، من سورة البقرة، ومن الآية ٢٥، من سورة آل عمران،  
ومن الآية ٨٧، من سورة النساء، ومن الآية ١٢، من سورة الأنعام، ومن الآية  
٣٧، من سورة يونس، ومن الآية ٩٩، من سورة الإسراء، ومن الآية ٢، من  
سورة السجدة، ومن الآية ٧، من سورة الشورى، ومن الآية ٢٦، من  
سورة الجاثية.

(٢) ما بين للمعوقين ساقط من: ب.

(٣) من الآية ١٩٧، من سورة البقرة. (٤) سقط «فهو» من: ب.

(٥) واقع الخبر حيث هو «لا» نفسها، وحكي الإجماع على ذلك في: شرح الكافية  
١١١/١، والتسهيل ٦٧، والمساعد ٣٤١/١، والممع ١٤٦/١، والتصريح  
٢٣٧/١، وشرح الأعموني ٦/٢، وأما إذا ركبت «لا» مع اسمها، فذهب الناطم  
والأحفش والمازني وغيرهم من النحاة إلى أنها هي الرافعة للخبر أيضاً، لأن ما  
استحققت به العمل بال، والتركيب لا يبطله.

ينظر: المراجع السابقة، وذهب سيويه وابن عصفور إلى أنها لا عمل لها فيه  
حيث، وإنما هو مرتفع بما كان مرتفعاً به قبل دخولها.

ينظر: الكتاب ٣٠٠/٢، والمقرب ١٩٠/١، وشرح الجمل ٢٧٣/٢.

مرفوعاً أو منصوباً أو مركباً وإن رفعت أولاً لا تنصب  
إذا كان اسم «لا» نكرة مفردة، والمراد به ما ليس مضافاً أو شبيهاً به،  
بني لتركيبه معها كـ «خمسة عشر» أو لتضمنه معنى «ين» ولا يختص<sup>(١)</sup> بالبناء  
على الفتح، كما ذكر المصنف، بل يبنى على ما نصب به، فإن نصب بالفتح  
بني عليه، كالمفرد، وجمع التكسير، نحو: «لا رجل ولا رجال»، وإن نصب  
بالياء، بني عليها، كالمبني في قوله:

١٠١- تَمَرُّ فَلَا إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مَتَعاً<sup>(٢)</sup> ... ..

وجمع المذكر السالم في قوله:

١٠٢- يَحْشُرُ النَّاسُ لَا يَبِينُ وَلَا آءِ إِلَّا وَقَدْ عَنَتَهُمْ سُوءُونَ<sup>(٣)</sup>

(١) بين ابن مالك عدم اختصاصه بالبناء على الفتح في التسهيل ٦٧، فقال: «إلا أن  
الاسم إن لم يكن مضافاً ولا شبيهاً به، رُكِبَ معها، وبني على ما كان ينصب به».

(٢) هنا صدر بيت من الطويل، لم يعثر على اسم قائله، وتماه قوله:

... .. ولكن لَوَرَادِ لِلنَّوْنِ تَابَعِ

والشاهد منه قوله: «فلا إلفين...» حيث بني اسم «لا» النافية للجنس على الياء  
التي ينصب بها حين يكون معرباً لكونه مثنى.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٠/٢، والممع ١٤٦/١، والدرر ٧١/١،  
والتصريح ٢٣٩/١، وشرح الأعموني ٧/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٢٣.

(٣) هذا البيت من الخفيف، ولم يعثر على اسم قائله، ويروي قوله: «وقد عنتهم»  
بروايتين أخريين، وهما: «عثرتهم، عنتهم».

والشاهد منه قوله: «لا يبين» حيث بني اسم «لا» النافية للجنس على الياء لكونه  
ينصب بها حين يكون معرباً، لكونه ملحفاً بجمع المذكر السالم.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١١/٢، والممع ١٤٦/١، والدرر ١٢٦/١،  
والتصريح ٢٣٩/١، وشرح الأعموني ٧/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٩٥.

النكرة بعدها مفردة نحو: «لا ريب فيه»<sup>(١)</sup> [أو مكررة، نحو «فلا وفلا»<sup>(٢)</sup>]  
ولا «سوق»<sup>(٣)</sup> ثم إن كان اسمها مضافاً أو مضارعاً له، أي: شبيهاً به من  
جهة تعلق ما بعده به، فهو<sup>(٤)</sup> منصوب نحو: «لا غلام رجل هنا»، و «لا  
طالما جيلاً»، و «لا محموداً فعله» و «لا خيراً من زيد»، ويؤتى بالخير بعد  
ذلك مرفوعاً<sup>(٥)</sup> إما لفظاً نحو: «لا قبيحا فعله محمود»، وإثماً محلاً، نحو «لا  
غلام رجل عندك» أو «في النار».

ورُكِبَ المفرد فافهما كـ «لا» حول ولا قوة والثاني اجمعلا

(١) من الآية ٢٣/٢، من سورة البقرة، ومن الآية ٢٥/٩، من سورة آل عمران،  
ومن الآية ٨٧، من سورة النساء، ومن الآية ١٢، من سورة الأنعام، ومن الآية  
٣٧، من سورة يونس، ومن الآية ٩٩، من سورة الإسراء، ومن الآية ٢، من  
سورة السجدة، ومن الآية ٧، من سورة الشورى، ومن الآية ٢٦، من  
سورة الجاثية.

(٢) ما بين للمعوقين ساقط من: ب.

(٣) من الآية ١٩٧، من سورة البقرة. (٤) سقط «فهو» من: ب.

(٥) رافع الخبر حيث هو «لا» نفسها، وحكي الإجماع على ذلك في: شرح الكافية  
١١١/١، والتسهيل ٦٧، والمساعد ٣٤١/١، والممع ١٤٦/١، والتصريح  
٢٣٧/١، وشرح الأعموني ٦/٢، وأما إذا ركبت «لا» مع اسمها، فذهب الناطم  
والأحفش والمازني وغيرهم من النحاة إلى أنها هي الرافعة للخبر أيضاً، لأن ما  
استحققت به العمل بال، والتركيب لا يبطله.

ينظر: المراجع السابقة، وذهب سيويه وابن عصفور إلى أنها لا عمل لها فيه  
حيث، وإنما هو مرتفع بما كان مرتفعاً به قبل دخولها.

ينظر: الكتاب ٣٠٠/٢، والمقرب ١٩٠/١، وشرح الجمل ٢٧٣/٢.

مرفوعاً أو منصوباً أو مركباً وإن رفعت أولاً لا تنصب  
إذا كان اسم «لا» نكرة مفردة، والمراد به ما ليس مضافاً أو شبيهاً به،  
بني لتركيبه معها كـ «خمسة عشر» أو لتضمنه معنى «ين» ولا يختص<sup>(١)</sup> بالبناء  
على الفتح، كما ذكر المصنف، بل يبنى على ما نصب به، فإن نصب بالفتح  
بني عليه، كالمفرد، وجمع التكسير، نحو: «لا رجل ولا رجال»، وإن نصب  
بالياء، بني عليها، كالمبني في قوله:

١٠١- تَمَرُّ فَلَا إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ شُعَاً<sup>(٢)</sup> ... ..

وجمع المذكر السالم في قوله:

١٠٢- يَحْشُرُ النَّاسُ لَا يَبِينُ وَلَا آءَ إِلاَّ وَقَدْ عَنَّتْهُمْ شُؤُونُ<sup>(٣)</sup>

(١) بين ابن مالك عدم اختصاصه بالبناء على الفتح في التسهيل ٦٧، فقال: «إلا أن  
الاسم إن لم يكن مضافاً ولا شبيهاً به، رُكِبَ معها، وبني على ما كان ينصب به».

(٢) هنا صدر بيت من الطويل، لم يعثر على اسم قائله، وتماه قوله:

... .. ولكن لَوَرَادِ لِلنَّوْنِ تَابَعِ

والشاهد منه قوله: «فلا إلفين...» حيث بني اسم «لا» النافية للجنس على الياء  
التي ينصب بها حين يكون معرباً لكونه مثنى.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٠/٢، والممع ١٤٦/١، والدرر ٧١/١،  
والتصريح ٢٣٩/١، وشرح الأعموني ٧/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٢٣.

(٣) هذا البيت من الخفيف، ولم يعثر على اسم قائله، ويروي قوله: «وقد عنتهم»  
بروايتين أخريين، وهما: «عثرتهم، عنتهم».

والشاهد منه قوله: «لا يبين» حيث بني اسم «لا» النافية للجنس على الياء لكونه  
ينصب بها حين يكون معرباً، لكونه ملحفاً بجمع المذكر السالم.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١١/٢، والممع ١٤٦/١، والدرر ١٢٦/١،  
والتصريح ٢٣٩/١، وشرح الأعموني ٧/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٩٥.

وفيما نصب بالكسرة<sup>(١)</sup> كجمع المؤنث السالم وجهان: الفتح والكسر، وبهما روى قوله:

١٠٣- إن الشباب الذي مَجَّدَعَوَاتُهُ فِيهِ يُلْدُ وَلَا لَدَاتُ لِلشَّيْبِ<sup>(٢)</sup>  
وإذا تكررت "لا" مع اسمها المفرد جاز فيهما<sup>(٣)</sup> خمسة أوجه تضمنها كلام المصنف، فتحتهما، نحو: ﴿فَلَا رَقْتُ وَلَا فَسُوقٌ﴾<sup>(٤)</sup> ورفعهما: إمّا على إعمال "لا" عمل ليس، أو على إلغائها، وجعلهما مبتدئين، كقراءة الأكثرين ﴿لَا يَبِغُ لَهُ وَلَا خَلَّةٌ﴾<sup>(٥)</sup> وفتح الأول، ورفع الثاني: على إعمال الثانية عمل

(١) في ب: "الكسر"، موضع "بالكسرة".

(٢) هذا البيت من البسيط للشاعر: سلامة بن جندل السعدي، والشاهد منه قوله: «ولا لذات...» حيث «لا» النافية للجنس، واسمها «لذات» وهو جمع مؤنث سالم، وقد جاء بروايتين الأولى: بناؤه على الكسر نيابة عن الفتح، كما كان ينصب بها لو أنه معرب، الثانية: بناؤه على الفتح، فدلّ مجموع الروايتين على جواز الوجهين فيه.

ينظر البيت في: شرح الجمل ٢/٢٧٢، وأوضح المسالك ٩/٢، والمساعد ١/٣٤٠، وابن عقيل ٩/٢، والمفصّل ١/١٤٦، والبدور ١/١٢٦، والتصريح ١/٢٣٨، وشرح الأشتوني ٨/٢، ومعجم شواهد العربية ٦٢.

(٣) في ب: "فيها" موضع "فيهما" وهو تحريف.

(٤) من الآية ١٩٧، من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٢٥٤، من سورة البقرة.

والقراءة التي أشار إليها الشارح هي قراءة الأكثرين، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو ابن العلاء الآية بالبناء على الفتح. ينظر: النشر ٢/٢٣٠، وحجة القراءات ١٤١، والبدور الزاهرة ٥١، والنواقي ٢٢٢.

الثانية عمل "ليس" والأولى عمل "إن" كقوله:

١٠٤- ... لا أُمّ لي إن كان ذلك ولا أب<sup>(١)</sup>

وعكسه، وهو رفع الأول وفتح الثاني، نحو:

١٠٥- فلا لغو ولا تأثيم فيها<sup>(٢)</sup> ...

(١) هذا عجز بيت من الكامل، وقد اختلف في نسبة هذا البيت، فقيل: لرجل من مدحج، وقيل: لضمرة بن ضمرة، وقيل: لرجل من بني عبد مناة، وقيل: لعمام ابن مرة -أخي جندب قاتل كليب- وصدر هذا البيت قوله:

هذا لعمرم الصغار بعينه ...

ورواه الفراء في معانية ١/١٢١: "وجدكم" موضع "لعمركم" والشاهد منه

قوله: "ولا أب" برفع "أب" على إعمال "لا الثانية" عمل "ليس"، ويمكن أن

تكون "لا الثانية" زائدة، ورفع جندب على الابتداء، وقد يكون معطوفاً على محلّ

"لا الأولى" مع اسمها، وهو الابتداء.

ينظر البيت في: الكتاب ٢/٢٩٢، والمقتضب ٤/٣٧١، وشرح ابن يعيش

للمفصّل ٢/١١٠، والإيضاح في شرح المفصّل ١/٣٩٥، وشرح الجمل

٢/٢٧٥، وأوضح المسالك ٢/١٦٦، وشرح ابن عقيل ٢/١٣٣، والمفصّل ٢/١٤٤،

وشرح الأشتوني ٨/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٩.

(٢) هذا صدر بيت من الوافر لأمية بن أبي الصلت، وهما:

... ولا حَمِيمٌ ولا فهِمًا شَلِيمٌ

وأكثر النحاة يروون عجزه:

... وما فاهوا به أبداً مقيم

وهو تلقيب من يبتين للشاعر، وما جعلوه عجزاً لهذا البيت، هو عجز بيت آخر،

وهو قوله:

وفيما نصب بالكسرة<sup>(١)</sup> كجمع المؤنث السالم وجهان: الفتح والكسر، وبهما روى قوله:

١٠٣- إن الشباب الذي مَجَّدَعَوَاتُهُ فِيهِ يُلْدُ وَلَا لَدَاتٍ لِلشَّيْبِ<sup>(٢)</sup>  
وإذا تكررت "لا" مع اسمها المفرد جاز فيهما<sup>(٣)</sup> خمسة أوجه تضمنها كلام المصنف، فتحتهما، نحو: ﴿فَلَا رَقْتُ وَلَا فَسُوقٌ﴾<sup>(٤)</sup> ورفعهما: إمّا على إعمال "لا" عمل ليس، أو على إلغائها، وجعلهما مبتدئين، كقراءة الأكثرين ﴿لَا يَبِغُ لَهُ وَلَا خَلَّةٌ﴾<sup>(٥)</sup> وفتح الأول، ورفع الثاني: على إعمال الثانية عمل

(١) في ب: "الكسر"، موضع "بالكسرة".

(٢) هذا البيت من البسيط للشاعر: سلامة بن جندل السعدي، والشاهد منه قوله: «ولا لذات...» حيث «لا» النافية للجنس، واسمها «لذات» وهو جمع مؤنث سالم، وقد جاء بروايتين الأولى: بناؤه على الكسر نيابة عن الفتح، كما كان ينصب بها لو أنه معرب، الثانية: بناؤه على الفتح، فدلّ مجموع الروايتين على جواز الوجهين فيه.

ينظر البيت في: شرح الجمل ٢/٢٧٢، وأوضح المسالك ٩/٢، والمساعد ١/٣٤٠، وابن عقيل ٩/٢، والمفصّل ١/١٤٦، والبدور ١/١٢٦، والتصريح ١/٢٣٨، وشرح الأثري ٨/٢، ومعجم شواهد العربية ٦٢.

(٣) في ب: "فيها" موضع "فيهما" وهو تحريف.

(٤) من الآية ١٩٧، من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٢٥٤، من سورة البقرة.

والقراءة التي أشار إليها الشارح هي قراءة الأكثرين، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو ابن العلاء الآية بالبناء على الفتح. ينظر: النشر ٢/٢٣٠، وحجة القراءات ١٤١، والبدور الزاهرة ٥١، والوافي ٢٢٢.

الثانية عمل "ليس" والأولى عمل "إن" كقوله:

١٠٤- ... لا أُمّ لي إن كان ذلك ولا أب<sup>(١)</sup>

وعكسه، وهو رفع الأول وفتح الثاني، نحو:

١٠٥- فلا لغو ولا تأثيم فيها<sup>(٢)</sup> ...

(١) هذا عجز بيت من الكامل، وقد اختلف في نسبة هذا البيت، فقيل: لرجل من مدحج، وقيل: لضمرة بن ضمرة، وقيل: لرجل من بني عبد مناة، وقيل: لعمام ابن مرة -أخي جندب قاتل كليب- وصدر هذا البيت قوله:

هذا لعمرم الصغار بعينه ...

ورواه الفراء في معانية ١/١٢١: "وحدكم" موضع "لعمركم" والشاهد منه

قوله: "ولا أب" برفع "أب" على إعمال "لا الثانية" عمل "ليس"، ويمكن أن

تكون "لا الثانية" زائدة، ورفع جندب على الابتداء، وقد يكون معطوفاً على محلّ

"لا الأولى" مع اسمها، وهو الابتداء.

ينظر البيت في: الكتاب ٢/٢٩٢، والمقتضب ٤/٣٧١، وشرح ابن يعيش

للمفصّل ٢/١١٠، والإيضاح في شرح المفصّل ١/٣٩٥، وشرح الجمل

٢/٢٧٥، وأوضح المسالك ٢/١٦٦، وشرح ابن عقيل ٢/١٣٣، والمفصّل ٢/١٤٤،

وشرح الأثري ٨/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٩.

(٢) هذا صدر بيت من الوافر لأمية بن أبي الصلت، وهما:

... ولا حَمِيمٌ ولا فهِمًا شَلِيمٌ

وأكثر النحاة يروون عجزه:

... وما فاهوا به أبداً مقيم

وهو تلخيص من بيتين للشاعر، وما جعلوه عجزاً لهذا البيت، هو عجز بيت آخر،

وهو قوله:

وفتح الأول ونصب<sup>(١)</sup> الثاني بالعطف على محله وتقدير زيادة "لا" نحو:  
١٠٦- لا نسباً اليوم ولا خلّة اتسع الحشرق على الرّاقع<sup>(٢)</sup>

(-) وفيها لحسم ساهرة وعسر ...  
والساهرة: هي الأرض وهي في مقابلة البحر، والأبيات في وصف نعيم أهل الجنة، والشاهد من البيت قوله: «فلا لغو ولا تأنيب...» حيث ألفى الشاعر "لا" الأول، أو أعملها عمل "ليس"، وأعمال "لا" الثانية عمر "إن".  
ينظر البيت في: معاني القرآن للفراء ١/٢١١، وشرح الكافية الشافية ١/٥٢٥، واللسان ٥/٦، وأوضح المسالك ١٩/٢، وشرح ابن عقيل ١٥/٢، والمجمع ١٤٤/٢، وشرح الأثوري ١٠/٢، وديوانه: ٥٤، ومعجم شواهد العربية ٣٥١.  
(١) هذا أضعف الوجوه، لأن نصب الاسم مع وجود "لا" ضعيف، والقياس في ذلك الفتح بلا تنوين، وجعله الزعشمي منصوباً على إضمار فعل، تقديره: «ولا أرى قوة» وهو عندهم على تقدير "لا" زائدة، وانتصب الاسم بعنها بالعطف على محل اسم "لا" الأول عند الناقض، التسهيل ٦٨، وعند غيره على لفظ اسم "لا".  
ينظر: الكتاب ٢/٢٩٢، والمتنضب تعليق محمد عبد الخالق ٤/٣٨٨، وشرح ابن يعيش ٢/١١٢، وشرح الكافية ١/٢٦٠-٢٦١، وأوضح المسالك ٢/١٤-٢٠، والمساعد ١/٣٨٤، والتصريح ١/٢٤١.

(٢) هنا البيت من السريع، وهو للشاعر: أنس بن العباس بن مرداس، وقيل: إنه لأبي عامر، جد الشاعر المذكور، ويعرّى: "الرائق" موضع "الراقع" وأكثر النحاة على الرواية الأولى، والشاهد منه قوله: «ولا خلّة» حيث نصب على العطف على محل اسم "لا" وهو "نسب" و "لا" قبله زائدة.  
ينظر البيت في: الكتاب ٢/٢٥٨، وابن يعيش ٢/١١٣، وشرح الجمل ٢/٢٧٥، والإيضاح في شرح الفصل ١/٣٨٤، وأوضح المسالك ٢/٢٠، وشرح ابن عقيل ١٢/٢، والمجمع ٢/١٤٤، والتصريح ١/٢٤١، وشرح الأثوري ٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٣٣.

أما متى رفع الأول لم يجوز نصب الثاني، لأنه لا وجه له.  
ومفسداً نعتاً لمبني يلبي فافتح أو انصب أو ارفع تعدل  
وغير ما يلبي، وغير المفرد لا تثن وانصبه أو الرفع اقصد  
إذا نعت اسم "لا" المبني بغيره إليه، نحو: «لا رجل كريم هنا»، جاز لك في النعت ثلاثة أوجه:

فتحه على تقدير تركيبه مع المنعوت، قبل دخول "لا" فلما دخلت عليهما تركا على حالهما.

ونصبه اتباعاً على محل الاسم.

ورفعه اتباعاً على محل "لا" مع اسمها، أو على محل اسمها قبل دخولها، وغير ما يلي المنعوت، لوجود فاصل بينهما نحو: «لا رجل عندنا ظريف» وغير المفرد من النعت المضاف أو المشبه<sup>(١)</sup> به، نحو: «لا رجل غلام سفر هنا» «ولا رجل قبيحاً فعلة عندنا»<sup>(٢)</sup> يمتنع فيهما البناء، لتعذر تركيب ثلاثة أشياء فأكثر، ويجوز فيهما الرفع والنصب، على ما تقدم من التوجيه.

(١) في أ: «المشبه به» موضع «المشبه به».

(٢) لم يذكر الشارح حكم البديل من اسم "لا"، وحكمه: أنه إذا كان نكرة جاز فيه الرفع والنصب، نحو: «لا أحد رجلاً - أو رجلاً - وامرأة فيها»، وإن كان البديل معرفة لم يجوز فيه إلا الرفع، فنقول: «لا أحد زيد وعمر فيها».

ينظر: أوضح المسالك ٢/٢٤، والمساعد ١/٣٤٩، والتصريح ١/٢٤٤، وشرح الأثوري ١٣/٢.



وفتح الأول ونصب<sup>(١)</sup> الثاني بالعطف على محله وتقدير زيادة "لا" نحو:  
١٠٦- لا نسباً اليوم ولا خلّة اتسع الحشرق على الرّاقع<sup>(٢)</sup>

(-) وفيها لحسم ساهرة وعسر ...  
والساهرة: هي الأرض وهي في مقابلة البحر، والأبيات في وصف نعيم أهل الجنة، والشاهد من البيت قوله: «فلا لغو ولا تأنيب...» حيث ألفى الشاعر "لا" الأول، أو أعملها عمل "ليس"، وأعمال "لا" الثانية عمر "إن".  
ينظر البيت في: معاني القرآن للفراء ١/٢١١، وشرح الكافية الشافية ١/٥٢٥، واللسان ٥/٦، وأوضح المسالك ١٩/٢، وشرح ابن عقيل ١٥/٢، والمجمع ١٤٤/٢، وشرح الأثوري ١٠/٢، وديوانه: ٥٤، ومعجم شواهد العربية ٣٥١.  
(١) هذا أضعف الوجوه، لأن نصب الاسم مع وجود "لا" ضعيف، والقياس في ذلك الفتح بلا تنوين، وجعله الزعشمي منصوباً على إضمار فعل، تقديره: «ولا أرى قوة» وهو عندهم على تقدير "لا" زائدة، وانتصب الاسم بعنها بالعطف على محل اسم "لا" الأول عند الناقض، التسهيل ٦٨، وعند غيره على لفظ اسم "لا".  
ينظر: الكتاب ٢/٢٩٢، والمتنضب تعليق محمد عبد الخالق ٤/٣٨٨، وشرح ابن يعيش ٢/١١٢، وشرح الكافية ١/٢٦٠-٢٦١، وأوضح المسالك ٢/١٤-٢٠، والمساعد ١/٣٨٤، والتصريح ١/٢٤١.

(٢) هنا البيت من السريع، وهو للشاعر: أنس بن العباس بن مرداس، وقيل: إنه لأبي عامر، جد الشاعر المذكور، ويعرّى: "الرائق" موضع "الراقع" وأكثر النحاة على الرواية الأولى، والشاهد منه قوله: «ولا خلّة» حيث نصب على العطف على محل اسم "لا" وهو "نسب" و "لا" قبله زائدة.  
ينظر البيت في: الكتاب ٢/٢٥٨، وابن يعيش ٢/١١٣، وشرح الجمل ٢/٢٧٥، والإيضاح في شرح الفصل ١/٣٨٤، وأوضح المسالك ٢/٢٠، وشرح ابن عقيل ١٢/٢، والمجمع ٢/١٤٤، والتصريح ١/٢٤١، وشرح الأثوري ٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٣٣.

أما متى رفع الأول لم يجوز نصب الثاني، لأنه لا وجه له.  
ومفسداً نعتاً لمبني يلبي فافتح أو انصب أو ارفع تعدل  
وغير ما يلبي، وغير المفرد لا تثن وانصبه أو الرفع اقصد  
إذا نعت اسم "لا" المبني بغيره إليه، نحو: «لا رجل كريم هنا»، جاز لك في النعت ثلاثة أوجه:

فتحه على تقدير تركيبه مع المنعوت، قبل دخول "لا" فلما دخلت عليهما تركا على حالهما.

ونصبه اتباعاً على محل الاسم.

ورفعه اتباعاً على محل "لا" مع اسمها، أو على محل اسمها قبل دخولها، وغير ما يلي المنعوت، لوجود فاصل بينهما نحو: «لا رجل عندنا ظريف» وغير المفرد من النعت المضاف أو المشبه<sup>(١)</sup> به، نحو: «لا رجل غلام سفر هنا» «ولا رجل قبيحاً فعلة عندنا»<sup>(٢)</sup> يمتنع فيهما البناء، لتعذر تركيب ثلاثة أشياء فأكثر، ويجوز فيهما الرفع والنصب، على ما تقدم من التوجيه.

(١) في أ: «المشبه به» موضع «المشبه به».

(٢) لم يذكر الشارح حكم البديل من اسم "لا"، وحكمه: أنه إذا كان نكرة جاز فيه الرفع والنصب، نحو: «لا أحد رجلاً - أو رجلاً - وامرأة فيها»، وإن كان البديل معرفة لم يجوز فيه إلا الرفع، فنقول: «لا أحد زيد وعمر فيها».

ينظر: أوضح المسالك ٢/٢٤، والمساعد ١/٣٤٩، والتصريح ١/٢٤٤، وشرح الأثوري ١٣/٢.

والعطف إن لم تتكرر "لا" احكاماً له بما للثبوت ذي الفصل انتمى إذا عطفت على الاسم المركب مع "لا" ولم تكرر "لا" مع المعطوف، نحو: «لا رجل وامرأة» جاز في المعطوف ما يجوز في الثبوت المفصول من الرفع والنصب، وبهما روى:

١٠٧- فلا بواباً وابناً من مروان وابنه<sup>(١)</sup> ... ..  
وامتنع الفتح لعدم "لا" التي يركب المعطوف معها، وحكاية الأخفش: «لا رجل وامرأة» بالفتح<sup>(٢)</sup>: شاذ.

وأعطى "لا" مع همزة استفهام ما تستحقّ دون الاستفهام

(١) هذا صدر بيت من الطويل، لرجل من بني عبد مناة بن كنانة، مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك، وقام البيت:

... ..  
... إذا هو بالمجد ارتدى وتآزراً  
والشاهد منه قوله: «فلا أب وابناً...» حيث عطف "ابناً" على اسم "لا" وأتى بالمعطوف منصوباً، ويجوز فيه الرفع عطفاً على عل "لا" مع اسمها، وهو الرفع على الابتداء.

ينظر البيت في: معاني القرآن للقرآء ١/١٢١، والمقتضب ٤/٣٧٧، وابن عيمش ٢/١١٠، وشرح الكافية ١/٢٦٠، والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٨٥، وأوضح المسالك ٢/٢٢٢، وشرح ابن عقيل ٢/١٩، والنصريح ١/٢٤٣، وشرح الأخواني ٢/١٣٢.

(٢) قوله: "امرأة" على نية تكرير "لا" فكانه قال: «لا رجل ولا امرأة».

ينظر حكاية الأخفش هذه في: أوضح المسالك ٢/٢٣٢، والمساعد ١/٣٤٨، وشرح ابن عقيل ٢/٢٠، والنصريح ١/٢٤٣، وشرح الأخواني ٢/١٣٢.

إذا دخلت همزة الاستفهام على "لا" لم تغير<sup>(١)</sup> عملها عما كان عليه قبل دخولها، سواء قصد الاستفهام عن النفي، كقوله:

١٠٨- ألا اصطباراً لسلبي أم لحاجد<sup>(٢)</sup> إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالسي<sup>(٣)</sup>  
أو نقل إلى معنى التوبيخ نحو:

١٠٩- ألا أروعاً كن وكنت شبيته<sup>(٤)</sup> ... ..  
أو إلى معنى<sup>(٥)</sup> التمني كقوله:

(١) ينظر الكتاب: ٢/٣٠٦، والمقتضب ٤/٣٨٢، وشرح الكافية ١/٢٦١.

(٢) هذا البيت من البسيط، وهو لقيس بن الملاح، وقد سقط شرطه الثاني من أ، ويروى موضع "لسلي" "لللي".

والشاهد منه قوله: "ألا اصطباراً" حيث دخلت همزة الاستفهام على "لا" النافية، لقصد الاستفهام عن النفي ولم تحدث تغييراً في العمل.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢/٢٤٤، والمغنى، الشاهد ١/١١١، للمساعد ١/٣٥٠، وشرح ابن عقيل ٢/٢٢٢، المعجم ١/١٤٧، والنصريح ١/٢٤٤، وشرح الأخواني ٢/١٤٤، وديوانه ٢/٢٢٨، ومعجم شواهد العربية ٣١٤.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط، لم يعرف قائله، وعجزه:

... ..  
... وأدنت بمشيب بعده هرم  
والشاهد منه قوله: "ألا أروعاً" حيث دخلت همزة الاستفهام على "لا" النافية للجنس، لإرادة الإنكار والتوبيخ، ولم يحدث تغيير في العمل.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢/٢٥٠، والمغنى، الشاهد ١/١٠٩، للمساعد ١/٣٥٠، وشرح ابن عقيل ٢/٢١٢، والمعجم ١/١٤٧، والنصريح ١/٢٤٥، وشرح الأخواني ٢/١٣٢، ومعجم شواهد العربية ٣٤٧.

(٤) هذا هو اختيار الناطم، وقد تابع فيه المازني والمبرد، فإنهما يريان أن "لا" =

والعطف إن لم تتكرر "لا" احكاماً له بما للثبوت ذي الفصل انتمى إذا عطفت على الاسم المركب مع "لا" ولم تكرر "لا" مع المعطوف، نحو: «لا رجل وامرأة» جاز في المعطوف ما يجوز في الثبوت المفصول من الرفع والنصب، وبهما روى:

١٠٧- فلا بواباً وابناً من مروان وابنه<sup>(١)</sup> ... ..  
وامتنع الفتح لعدم "لا" التي يركب المعطوف معها، وحكاية الأخفش: «لا رجل وامرأة» بالفتح<sup>(٢)</sup>: شاذ.

وأعطى "لا" مع همزة استفهام ما تستحقّ دون الاستفهام

(١) هذا صدر بيت من الطويل، لرجل من بني عبد مناة بن كنانة، مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك، وقام البيت:

... .. إذا هو بالمجد ارتدى وتآزرا  
... .. فلا أب وابنا... حيث عطف "ابنا" على اسم "لا" وأتى بالمعطوف منصوباً، ويجوز فيه الرفع عطفاً على عل "لا" مع اسمها، وهو الرفع على الابتداء.

ينظر البيت في: معاني القرآن للقرآء ١/١٢١، والمقتضب ٤/٣٧٧، وابن عيمش ٢/١١٠، وشرح الكافية ١/٢٦٠، والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٨٥، وأوضح المسالك ٢/٢٢٢، وشرح ابن عقيل ٢/١٩، والنصريح ١/٢٤٣، وشرح الأخواني ٢/١٣٢.

(٢) قوله: "امرأة" على نية تكرير "لا" فكانه قال: «لا رجل ولا امرأة».

ينظر حكاية الأخفش هذه في: أوضح المسالك ٢/٢٣٣، والمساعد ١/٣٤٨، وشرح ابن عقيل ٢/٢٠، والنصريح ١/٢٤٣، وشرح الأخواني ٢/١٣٢.

إذا دخلت همزة الاستفهام على "لا" لم تغير<sup>(١)</sup> عملها عما كان عليه قبل دخولها، سواء قصد الاستفهام عن النفي، كقوله:

١٠٨- ألا اصطباراً لسلبي أم لحاجد<sup>(٢)</sup> إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالسي<sup>(٣)</sup>  
أو نقل إلى معنى التوبيخ نحو:

١٠٩- ألا أروعاً كن وكنت شبيته<sup>(٤)</sup> ... ..  
أو إلى معنى<sup>(٥)</sup> التمني كقوله:

(١) ينظر الكتاب: ٢/٣٠٦، والمقتضب ٤/٣٨٢، وشرح الكافية ١/٢٦١.

(٢) هذا البيت من البسيط، وهو لقيس بن الملاح، وقد سقط شرطه الثاني من أ، ويروى موضع "لسلبي" "لليلي".

والشاهد منه قوله: "ألا اصطباراً" حيث دخلت همزة الاستفهام على "لا" النافية، لقصد الاستفهام عن النفي ولم تحدث تغييراً في العمل.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢/٢٤٤، والمغنى، الشاهد ١/١١١، للمساعد ١/٣٥٠، وشرح ابن عقيل ٢/٢٢٢، المعجم ١/١٤٧، والنصريح ١/٢٤٤، وشرح الأخواني ٢/١٤٤، وديوانه ٢/٢٢٨، ومعجم شواهد العربية ٣١٤.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط، لم يعرف قائله، وعجزه:

... .. وأدنت بمشيب بعده هرم  
والشاهد منه قوله: "ألا أروعاً" حيث دخلت همزة الاستفهام على "لا" النافية للجنس، لإرادة الإنكار والتوبيخ، ولم يحدث تغيير في العمل.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢/٢٥٠، والمغنى، الشاهد ١/١٠٩، للمساعد ١/٣٥٠، وشرح ابن عقيل ٢/٢١٢، والمعجم ١/١٤٧، والنصريح ١/٢٤٥، وشرح الأخواني ٢/١٣٢، ومعجم شواهد العربية ٣٤٧.

(٤) هذا هو اختيار الناطم، وقد تابع فيه المازني والمبرد، فإنهما يريان أن "لا" =

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر إذا المراد مع سقوطه **ظَهَرَ** يكثر حذف خبر "لا" هذه، إذا كان معلوما، نحو: **﴿فلا فوت﴾**<sup>(١)</sup>، **﴿قالوا لا خير﴾**<sup>(٢)</sup>، وهو عند بني تميم لازم، أما إذا جهل ولم يظهر المراد مع سقوطه تعين إتيانه، نحو: **﴿لا أحد أغير من الله﴾**<sup>(٣)</sup>.

### ظن وأخواتها

وتسحق الأفعال القلبية، وليس كلها قلبية، لأن أفعال التصيير، كـ "جعل" و "أخذ" ونحوهما من جعلتها، ولا كل قلمي ينصب فعلين، بل منه لازم، كـ "فكر" و "نظر" إذا كان معناه، و "ظن" ومنه متعد إلى واحد: كـ "فهم، وزكى".

انصب بفعل القلب جزأي ابتدا أعني: «زأى، خال، علمت، وجدنا ظن، حسبت و زعمت مع غة» «خجا، ذرى، وجعل» اللذ كاعتقد و «هب، تعلم» والتي كـ «صيرا» -أيضا- بها انصب مبتدا وخبرا

(١) من الآية ٥١، من سورة سبأ.

(٢) والخبر المقدر لها هنا نحو: «لهم» بتلليل قوله: «وأخذوا من مكان قريب» حيث المنحوت عنه جمع.

(٣) من الآية ٥٠، من سورة الشعراء

والخبر المقدر لها هنا نحو: «علينا».

(٣) هذا الحديث أخرجه البخاري في النكاح ١٠٧، ومسلم في التوبة ٣٢-٣٦، والترمذي في الدعوات ٩٥، والنسائي في الكسوف ١١، وأبو داود في النكاح ٣٧، والموطأ في الكسوف ١.

١١٠- أَلَا عُمَرُ وَلَيْ مُسْتَطَاعٌ رَجوعُه<sup>(١)</sup> ... ..

(-) مع همزة الاستفهام الناقلة نفيها إلى معنى التثني تبقى على جميع ما هي عليه من الأحكام قبل مجئ الهمزة، وأما سيويو، والخليل فإنهما يريان أنها حينئذ بمنزلة، أثنى، فلا تحتاج إلى خبر، ولا يجوز مراعاة، عليها مع اسمها بأن يحمل عليه التابع، فإن نحو: «ألا غلام» بمنزلة «أثنى غلاما» فلا تحتاج إلى خبر لا ظاهر ولا مقتر. ينظر المسألة في: الكتاب ٣٠٦/٢، والمقتضب مع تعليق عبد الخالق عضيمة ٣٨٦-٣٨٣/٤، وشرح الكافية ٢٦٢/١-٢٦٣، والمنفى ص ٧٧، والمجمع ١٤٧/١، والنصريح ٢٤٤/١، وشرح الأثيري ١٤/٢.

(١) هذا صدر بيت من الطويل، ولم ينسبه النحاة إلى قاتل معين، وتمامه قوله:

... قَبِرَ أَبُ مَا أَثَلَتْ هَذُ الْفَلَاحِ

و "يرأب" معناه: يصلح ويحير، اللسان رأب ٣٨٣/١، و "أثت" أفسلت وأخربت. والشاهد منه قوله: «أَلَا عُمَرُ» حيث دخلت همزة الاستفهام على "لا" النافية، فأحدثت معنى التثني، وقد استشهد به الشارح على أن "لا" تكون على ما كانت عليه من العمل وغيره من الأحكام وإن دخلت عليها الهمزة وأحدثت فيها معنى التثني، فإن قوله: "مستطاع" يجوز أن يكون خيرا لـ "ألا"، ويجوز أن يكون نعنا لـ "عُمَرُ" باعتبار عمله مع "لا"، وهذا هو مذهب الناطم، وقد تابعه عليه الشارح وسلفهما في ذلك أبو عثمان المازني، والمبرد، كما تقدم، وهذا خلاف ما ذهب إليه سيويو كما تقدم -أيضا- و "مستطاع" في البيت يمكن أن يكون خيرا مقدما لـ "رجوعه" في البيت، وإجملة صفة ثانية، وما تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال، كما يقال.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٦/٢، والمنفى، الشاهد ١١٠، والمساعد ٣٥٠/١، وابن عقيل ٢٣/٢، والمجمع ١٤٧/١، والنصريح ٢٤٥/١، وشرح الأثيري ١٤/٢، ومعجم الشواهد ٧٣.

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر إذا المراد مع سقوطه **ظَهَرَ** يكثر حذف خبر "لا" هذه، إذا كان معلوما، نحو: «فلا فوت»<sup>(١)</sup>، **قَالُوا لَا ضَيْرَ**<sup>(٢)</sup>، وهو عند بني تميم لازم، أما إذا جهل ولم يظهر المراد مع سقوطه تَعَيَّنَ إِبْتَاهُ، نحو: «لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ»<sup>(٣)</sup>.

### ظَنُّ وَأَخَوَاتُهَا

وتسخر الأفعال القلبية، وليس كلها قلبية، لأن أفعال التصيير، كـ"جعل" و"أخذ" ونحوهما من جعلتها، ولا كل قلبية ينصب فعلين، بل منه لازم، كـ"فكر" و"نظر" إذا كان بمعناه، و"ظنن" ومنه متعد إلى واحد: كـ"فهم، وزكّن".

انصب بفعل القلب جزأي ابتدا أعني: «رَأَى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا ظَنَنْ، حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ غَدَا» «خَجَا، ذَرَى، وَجَعَلَ» اللد كَاغْتَقِلَ وَ «هَبْ، تَعَلَّمْ» والتي كـ"صَيَّرَا" -أيضا- بها انصب مبتدا وخبرا

(١) من الآية ٥١، من سورة سبأ.

(٢) والخبر المقدر لها هنا نحو: «لهم» بتلليل قوله: «وأخذوا من مكان قريب» حيث المنحوت عنه جمع.

(٣) من الآية ٥٠، من سورة الشعراء

والخبر المقدر لها هنا نحو: «علينا».

(٣) هذا الحديث أخرجه البخاري في النكاح ١٠٧، ومسلم في التوبة ٣٢-٣٦، والترمذي في الدعوات ٩٥، والنسائي في الكسوف ١١، وأبو داود في النكاح ٣٧، والموطأ في الكسوف ١.

١١٠- أَلَا عُمْرٌ وَلِيَّ مُسْتَطَاعٍ رَجُوعُهُ<sup>(١)</sup> ... ..

(٢-) مع همزة الاستفهام الناقلة نفيها إلى معنى التمني تبقى على جميع ما هي عليه من الأحكام قبل مجئ الهمزة، وأما سيويو، والخليل فإنهما يريان أنها حينئذ بمنزلة، أتمنى، فلا تحتاج إلى خبر، ولا يجوز مراعاة، عليها مع اسمها بأن يحمل عليه التابع، فإن نحو: «ألا غلام» بمنزلة «أتمنى غلاما» فلا تحتاج إلى خبر لا ظاهر ولا مقتر. ينظر للمسألة في: الكتاب ٣٠٦/٢، والمقتضب مع تعليق عبد الخالق عزيمة ٣٨٦-٣٨٣/٤، وشرح الكافية ٢٦٢/١-٢٦٣، والمنفى ص ٧٧، والمجمع ١٤٧/١، والنصريح ٢٤٤/١، وشرح الأثيري ١٤/٢.

(١) هذا صدر بيت من الطويل، ولم ينسبه النحاة إلى قاتل معين، وتمامه قوله:

... قَبِرَ أَبٌ مَا أَتَتْهُ هَذِهِ الْفَلَاحَاتُ

و"يرأب" معناه: يصلح ويحير، اللسان رأب ٣٨٣/١، و"أتأت" أفسلت وأخربت. والشاهد منه قوله: «أَلَا عُمْرٌ» حيث دخلت همزة الاستفهام على "لا" النافية، فأحدثت معنى التمني، وقد استشهد به الشارح على أن "لا" تكون على ما كانت عليه من العمل وغيره من الأحكام وإن دخلت عليها الهمزة وأحدثت فيها معنى التمني، فإن قوله: "مستطاع" يجوز أن يكون خيرا لـ"ألا"، ويجوز أن يكون نعنا لـ"عُمْرٌ" باعتبار عمله مع "لا"، وهذا هو مذهب الناطم، وقد تابعه عليه الشارح وسلفهما في ذلك أبو عثمان المازني، والمبرد، كما تقدم، وهذا خلاف ما ذهب إليه سيويو كما تقدم -أيضا- و"مستطاع" في البيت يمكن أن يكون خيرا مقدما لـ"رجوعه" في البيت، وإجملة صفة ثانية، وما تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال، كما يقال.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٦/٢، والمنفى، الشاهد ١١٠، والمساعد ٣٥٠/١، وابن عقيل ٢٣/٢، والمجمع ١٤٧/١، والنصريح ٢٤٥/١، وشرح الأثيري ١٤/٢، ومعجم الشواهد ٧٣.

هذه الأفعال داخلة على البتداء والخبر، فتصبيها بعد استيفاء فاعلها<sup>(١)</sup>، والقلبي منها ينقسم إلى ثلاثة أقسام، أحدها: أن يفيد في الخبر<sup>(٢)</sup> يقينا، الثاني: أن يفيد فيه ظنا، الثالث: أن يرد بهما فمن هذه الأفعال: "رأى" وهي من القسم الثالث، إلا أن الغالب عليها إفادة اليقين، وقد اجتمعا في قوله: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَرَأَاهُ قَرِيبًا﴾<sup>(٣)</sup> ومنها "خال" وهو من هذا القسم -أيضا- إلا أن الغالب عليه إفادة الظن، نحو:

١١١- بَلَّغْتُ صَنَعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالًا<sup>(٤)</sup> ... ..

ومن يجيئها لليقين قوله:

(١) في كلتا النسختين: "فاعلهما" وهو تحريف.

(٢) أي في ثبوته للمُخْبِر عنه.

(٣) الآيتان ٧٠٦، من سورة المعارج.

فـ"يرونه" في الآية: يظنونه محتما، و"رأه" نعلمه واقعا، فإن العرب تستعمل البعد في الانتفاء، والقرب في الوقوع.

حاشية الصبان على الأخواني ١٨٨/٢، والكشاف ١٥٧/٤.

(٤) هذا صدر بيت من البسيط، لم يعثر على اسم قائله، وتماه:

... .. إذ لم تزل لاكتساب الحمد ميتسندرا

والشاهد منه قوله: "إِخَالًا<sup>(٥)</sup> كِه" حيث حـ ايت "خال" على المعنى الأكثر شأ وهو الظن.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٠٠/١، وشرح ابن عقيل ١٠٤/١، والتصريح ١٠٨/١، وشرح الأخواني ١٣٠/١، ومعجم شواهد العربية ١٤٣.

١١٢- ما خيلني زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَيًّا أَشْكُرُ إِلَيْكُمْ حُسْرَةَ الْآثَمِ<sup>(١)</sup> ومنها "علم" وهي بمنزلة "رأى" ومن ورودها لليقين ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup> ومن ورودها للظن ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾<sup>(٣)</sup> ومنها: "وجد" وهي من القسم الأول، نحو: ﴿عَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾<sup>(٤)</sup> ومنها: "ظن" وهي بمنزلة: "خال" ومن ورودها لليقين: ﴿فَقُتِلُوا أَنَّهُمْ مَوَاقِفُهَا﴾<sup>(٥)</sup> ومنها: "حسب" وهي: بمنزلة أيضا، نحو: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾<sup>(٦)</sup> ومن ورودها لليقين قوله:

(١) هذا البيت من للنسرح، ولم يعرف قائله، والضُّيُّون هو من ابتلى في جسده بزمارة

أو بلاء أو كسر، وفعله: ضَيَّنَّ: ضَمَّنَا، كمرض مرضا، و"حُسْرَةُ الْآثَمِ" بضم

الحاء المهملة والميم وتشديد الواو مع فتحها، وهي: شدة الألم، يقول مخاطبا

أصحابه: إني أظن أنني سأبقى بعد فراقكم عيلا كثير الشكوى للألام الحاصلة

بسبب البعد عنكم، والشاهد منه قوله: "خيلني... ضَيًّا"، حيث جاءت "خال"

على المعنى الأقل فيها، وهو اليقين، ويروى موضع "ضَيًّا" "طفلا"، أي:

مشفقا، و"زِلْتُ بعدكم" معروضة بين مفعولي "خال"، و"خيلني" معروضة بين

الثاني، وهو "ما" والمنفي، وهو "زِلْتُ".

وقد سقط شطر البيت الثاني من ب، سوى "أشكركم"، ينظر البيت في: اللسان

"ضمن" ١٢٩/١٧، وأوضح المسالك ٤٧/٢، والمساعد ٣٦٠/١، والتصريح

٢٤٩/١، ومعجم شواهد العربية ٣٧٧.

(٢) سقط "وهي" من: ب. (٣) من الآية ١٩، من سورة محمد ﷺ.

(٤) من الآية ١٠، من سورة الممتحنة. (٥) من الآية ٢٠، من سورة المزمل.

(٦) من الآية ٥٣، من سورة الكهف.

قال الزحشر: "وَقُتِلُوا" أي: أقتلوا، الكشاف ٤٨٩/٢. وينظر اللسان: "ظنن"

(٦) من الآية ١٨٠، من سورة آل عمران. ١٤٢/١٧.

هذه الأفعال داخلة على البتداء والخبر، فتصبيها بعد استيفاء فاعلها<sup>(١)</sup>، والقلبي منها ينقسم إلى ثلاثة أقسام، أحدها: أن يفيد في الخبر<sup>(٢)</sup> يقينا، الثاني: أن يفيد فيه ظنا، الثالث: أن يرد بهما فمن هذه الأفعال: "رأى" وهي من القسم الثالث، إلا أن الغالب عليها إفادة اليقين، وقد اجتمعا في قوله: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَرَأَاهُ قَرِيبًا﴾<sup>(٣)</sup> ومنها "خال" وهو من هذا القسم -أيضا- إلا أن الغالب عليه إفادة الظن، نحو:

١١١- بَلَّغْتُ صَنَعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالًا<sup>(٤)</sup> ... ..

ومن يجيئها لليقين قوله:

(١) في كلتا النسختين: "فاعلهما" وهو تحريف.

(٢) أي في ثبوته للمُخْبِر عنه.

(٣) الآيتان ٧٠٦، من سورة المعارج.

فـ"يرونه" في الآية: يظنونونه محتما، و"رأه" نعلمه واقعا، فإن العرب تستعمل البعد في الانتفاء، والقرب في الوقوع.

حاشية الصبان على الأخواني ١٨/٢، والكشاف ١٥٧/٤.

(٤) هذا صدر بيت من البسيط، لم يعثر على اسم قائله، وتماه:

... .. إذ لم تزل لاكتساب الحمد ميتسندرا

والشاهد منه قوله: "إِخَالًا<sup>(٥)</sup> كِه" حيث حـ ايت "خال" على المعنى الأكثر شأ وهو الظن.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٠٠/١، وشرح ابن عقيل ١٠٤/١، والتصريح ١٠٨/١، وشرح الأخواني ١٣٠/١، ومعجم شواهد العربية ١٤٣.

١١٢- ما خيلني زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَيًّا أَشْكُرُ إِلَيْكُمْ حُسْرَةَ الْآثَمِ<sup>(١)</sup> ومنها "علم" وهي<sup>(٢)</sup> بمنزلة "رأى" ومن ورودها لليقين ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup> ومن ورودها للظن ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾<sup>(٤)</sup> ومنها: "وجد" وهي من القسم الأول، نحو: ﴿عَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾<sup>(٥)</sup> ومنها: "ظن" وهي بمنزلة: "خال" ومن ورودها لليقين: ﴿فَقُتِلُوا أَنَّهُمْ مَوَاقِفُهَا﴾<sup>(٦)</sup> ومنها: "حسب" وهي: بمنزلة أيضا، نحو: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾<sup>(٧)</sup> ومن ورودها لليقين قوله:

(١) هذا البيت من للنسرح، ولم يعرف قائله، والشُّبُّون هو من ابتلى في جسده بزمارة

أو بلاء أو كسر، وفعله: ضَيَّنَّ: ضَمَّنَا، كمرض مرضا، و"حُسْرَةُ الْآثَمِ" بضم

الحاء المهملة والميم وتشديد الواو مع فتحها، وهي: شدة الألم، يقول مخاطبا

أصحابه: إني أظن أنني سأبقى بعد فراقكم عيلا كثير الشكوى للألام الحاصلة

بسبب البعد عنكم، والشاهد منه قوله: "خيلني... ضَيًّا"، حيث جاءت "خال"

على المعنى الأقل فيها، وهو اليقين، ويروى موضع "ضَيًّا" "طفيا"، أي:

مشفقا، و"زِلْتُ بعدكم" معروضة بين مفعولي "خال"، و"خيلني" معروضة بين

الثاني، وهو "ما" والمنفي، وهو "زِلْتُ".

وقد سقط شطر البيت الثاني من ب، سوى "أشكرك"، ينظر البيت في: اللسان

"ضمن" ١٢٩/١٧، وأوضح المسالك ٤٧/٢، والمساعد ٣٦٠/١، والتصريح

٢٤٩/١، ومعجم شواهد العربية ٣٧٧.

(٢) سقط "وهي" من: ب.

(٣) من الآية ١٠، من سورة الممتحنة. (٥) من الآية ٢٠، من سورة المزمل.

(٤) من الآية ٥٣، من سورة الكهف.

(٦) قال الرخيشري: و"قُتِلُوا" أي: أقتلوا، الكشاف ٤٨٩/٢. وينظر اللسان: "ظنن"

(٧) من الآية ١٨٠، من سورة آل عمران. ١٤٢/١٧.

١١٣- حسبتُ التقيَّ والحمدَ خيرَ تجارةٍ<sup>(١)</sup> ...  
ومنها: [”زعم“ وهي من القسم الثاني، نحو: <sup>(٢)</sup>”زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا“<sup>(٣)</sup> ومنها: ”عدّ“ و”حَصَا“ وهما مثلها<sup>(٤)</sup> أيضا نحو:  
١١٤- فلا تعدد المولى شريكك في التقيِّ ولكنما المولى شريكك في العُدْم<sup>(٥)</sup>  
وقوله:

(١) هنا صدر بيت من الطويل، للشاعر: لبيد بن ربيعة العامري، وتماهه:

...  
...  
...  
رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا  
وفي بعض الروايات: ”الجود“ موضع ”الحمد“، والشاهد منه قوله: «حسبت التقي... خير تجارة» حيث جاءت حُسيب بمعنى: علم.

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥٤٢/٢، وأوضح المسالك ٤٤/٢، وشرح ابن عقيل ٣٤/٢، والمص ١٤٩/١، والدرر ١٣٢/١، والتصريح ٢٤٩/١، وشرح الأثوري ١٩/٢، وديوانه ١٤٦، ومعجم شواهد العربية ٢٦٦ ما بين المقوفين ساقط من: ب. (٣) من الآية ٧، من سورة التّغابن.

(٢) في أ: ”ظلهما“ موضع ”مثلها“ وهو غريف.

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو للنعمان بن بشير الأنصاري الصحابي رضي الله عنه. وفي ب: ”ولا تعدد“ موضع: ”فلا تعدد“.

والشاهد منه: «فلا تعدد المولى شريكك» حيث استعمل مضارع ”عدّ“ بمعنى: ”ظنّ“ ونصب به المفعولين وهما ”المولى“ و”شريك“.

وينظر البيت في شرح الكافية الشافية ٥٤٥/٢، وأوضح المسالك ٣٦/٢، والمساعد ٣٥٥/١، وشرح ابن عقيل ٣٧/٢، والمص ١٤٩/١، والدرر ١٣٠/١، والتصريح ٢٤٩/١، والخزانة ٥٧/٣، وشرح الأثوري ٢٠/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٥٨.

١١٥- قد كنتُ أحجُّوا بامرٍ وأخافقُ حتى ألَّمتُ بنا يوما مُلِماتٍ<sup>(١)</sup>  
ومنها: ”دَرَى“ وهي من القسم الأول، ومن استعمالها قوله:  
١١٦- دُرِيتُ الرُّبِّيَّ المِهْدِيَّ [يا غُرَّو] فَاغْتَبِطُ<sup>(٢)</sup> ...  
ومنها: ”جعل“ وهي من القسم الثاني، نحو: ﴿وَجْعَلُوا المَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَّا بِلَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> أي: اعتقدوهم، وقيلها بالتي<sup>(٤)</sup> بمعنى: ”اعتقد“

(١) هذا البيت من البسيط، وهو للشاعر: نعيم بن أبي مقبل، وقيل: إنه لأبي شبل الأعرابي، والشاهد منه قوله: «أحجوا أبا عمرو أخوا...» حيث استعمل الشاعر مضارع ”حجّا“ بمعنى: ”ظنّ“، ونصب به المفعولين، وهما ”أبا عمرو“ و”أخافق“. ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٥/٢، وشذور الذهب ٤٢٩، والمساعد ٣٥٥/١، وشرح ابن عقيل ٣٨/٢، والمص ١٤٨/١، والدرر ١٣٠/١، والتصريح ٢٤٩/١، وشرح الأثوري ٢١/٢، ومعجم شواهد العربية ٧٠.

(٢) هنا صدر بيت من الطويل، ولم يثر على اسم قائله، وتماهه:

...  
...  
...  
وفي كلتا النسختين: ”عمرو“ موضع: ”يا غُرَّو“.

والشاهد من البيت قوله: «دُرِيتُ الرُّبِّيَّ...» حيث استعمل الشاعر ”دَرَى“، وهي مما يدل على اليقين، ونصب به مفعولين، الأول: الضمير المتصل به، وهو النائب عن الفاعل، والثاني: ”الرُّبِّيَّ“.

ينظر البيت في: شذور الذهب ٤٣٢، والمساعد ٣٥٨/١، وشرح ابن عقيل ٣١/٢، والمص ١٤٩/١، والدرر ١٣٢/١، والتصريح ٢٤٧/١، وشرح الأثوري ٢٠/٢، ومعجم شواهد العربية ١٠٣.

(٣) من الآية ١٩، من سورة الزخرف.

(٤) سقط ”بالتى“ من: ب.



١١٣- حسبتُ التقيَّ والحمدَ خيرَ تجارةٍ<sup>(١)</sup> ...  
ومنها: [”زعم“ وهي من القسم الثاني، نحو: <sup>(٢)</sup>”زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا“] ومنها: ”عدّ“ و”حَصَا“ وهما مثلها<sup>(٣)</sup>، أيضا نحو:  
١١٤- فلا تعدد المولى شريكك في التقيِّ ولكنما المولى شريكك في العُدْم<sup>(٤)</sup>  
وقوله:

- (١) هنا صدر بيت من الطويل، للشاعر: لبيد بن ربيعة العامري، وتماهه:  
...  
...  
رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا  
وفي بعض الروايات: ”الجود“ موضع ”الحمد“، والشاهد منه قوله: «حسبت التقي... خير تجارة» حيث جاءت حُصِب بمعنى: علم.  
وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥٤٢/٢، وأوضح المسالك ٤٤/٢، وشرح ابن عقيل ٣٤/٢، والمص ١٤٩/١، والدرر ١٣٢/١، والتصريح ٢٤٩/١، وشرح الأثوري ١٩/٢، وديوانه ١٤٦، ومعجم شواهد العربية ٢٦٦ ما بين المقوفين ساقط من: ب. (٣) من الآية ٧، من سورة التّغابن.  
(٢) في أ: ”ظلهما“ موضع ”مثلها“ وهو غريف.  
(٣) هذا البيت من الطويل، وهو للنعمان بن بشير الأنصاري الصحابي ؓ. وفي ب: ”ولا تعدد“ موضع: ”فلا تعدد“.  
والشاهد منه: «فلا تعدد المولى شريكك» حيث استعمل مضارع ”عدّ“ بمعنى: ”ظنّ“ ونصب به المفعولين وهما ”المولى“ و”شريك“.  
وينظر البيت في شرح الكافية الشافية ٥٤٥/٢، وأوضح المسالك ٣٦/٢، والمساعد ٣٥٥/١، وشرح ابن عقيل ٣٧/٢، والمص ١٤٩/١، والدرر ١٣٠/١، والتصريح ٢٤٩/١، والخزانة ٥٧/٣، وشرح الأثوري ٢٠/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٥٨.

١١٥- قد كنتُ أحجو أبا عمرو وأخايقَ حتى آلَمتُ بنا يوما مُلِماتٍ<sup>(١)</sup>  
ومنها: ”دَرَى“ وهي من القسم الأول، ومن استعمالها قوله:  
١١٦- دُرِيتُ الرُّبَيِّ المهديّ يا غُرَّوفا غُتِيطُ<sup>(٢)</sup> ...  
ومنها: ”جعل“ وهي من القسم الثاني، نحو: «وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إنسانا»<sup>(٣)</sup> أي: اعتقدوهم، وقيلها بالتي<sup>(٤)</sup> بمعنى: ”اعتقد“

- (١) هذا البيت من البسيط، وهو للشاعر: نعيم بن أبي مقبل، وقيل: إنه لأبي شبل الأعرابي، والشاهد منه قوله: «أحجو أبا عمرو أخوا...» حيث استعمل الشاعر مضارع ”حجَا“ بمعنى: ”ظنّ“، ونصب به المفعولين، وهما ”أبا عمرو“ و”أخايقه“. ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٥/٢، وشذور الذهب ٤٢٩، والمساعد ٣٥٥/١، وشرح ابن عقيل ٣٨/٢، والمص ١٤٨/١، والدرر ١٣٠/١، والتصريح ٢٤٩/١، وشرح الأثوري ٢١/٢، ومعجم شواهد العربية ٧٠.  
(٢) هنا صدر بيت من الطويل، ولم يثر على اسم قائله، وتماهه:  
...  
...  
فإن اغتباطا بالوفاء حميد  
وفي كلتا النسختين: ”عمرو“ موضع: ”يا غُرَّوفا“.  
والشاهد من البيت قوله: «دُرِيتُ الرُّبَيِّ...» حيث استعمل الشاعر ”دَرَى“، وهي مما يدل على اليقين، ونصب به مفعولين، الأول: الضمير المتصل به، وهو النائب عن الفاعل، والثاني: ”الرُّبَيِّ“.  
ينظر البيت في: شذور الذهب ٤٣٢، والمساعد ٣٥٨/١، وشرح ابن عقيل ٣١/٢، والمص ١٤٩/١، والدرر ١٣٢/١، والتصريح ٢٤٧/١، وشرح الأثوري ٢٠/٢، ومعجم شواهد العربية ١٠٣.  
(٣) من الآية ١٩، من سورة الزخرف.  
(٤) سقط ”بالتي“ من: ب.

ليخرج: "جَعَلَ" <sup>(١)</sup> التي بمعنى: خَلَقَ، فإنها إنما تتعدى إلى واحد، نحو: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ <sup>(٢)</sup> والتي بمعنى: "صَيَّرَ" فإنها ليست من التعليلات، كما يأتي. ومنها "هَبَّ" وهي من هذا القسم <sup>(٣)</sup> -أيضا- نحو:

١١٧- ... .. وَلَا فَهِنِي امْرَأً هَالِكاً <sup>(٤)</sup>

ومنها "تَعَلَّمَ" بمعنى: "اعلم" وهي <sup>(٥)</sup> من القسم الأول: نحو:

١١٨- تَعَلَّمَ أَنْ لِلصَّيْدِ غُرَّةً <sup>(٦)</sup> ... ..

(١) سقط "جعل" من: ب. (٢) من الآية الأولى من سورة الأنعام.

(٣) أي: مما يدل على الظن.

(٤) هذا عجز بيت من المقارب، للشاعر: عبداً لله بن همام السلولي، وصدره قوله:

فقلبت أحرني أبا مالك ... .. البيت.

والشاهد منه قوله: «فهين امرء» فإن "هَبَّ" بمعنى فعل الظن، وقد نصب به ضمير المتكلم و"امرء" ويروى "أبا خالد" موضح: "أبا مالك".

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥٤٩/٢، وأوضح المسالك ٣٧/٢،

وشذور الذهب ٤٣٣، والمغني، الشاهد ١٠٢٢، والمساعد ٣٥٧/١، وشرح ابن

عقيل ٣٩/٢، والممع ١٤٩/١، والندرة ١٣١/١، والتصريح ٢٤٨/١، وشرح

الأخويني ٢١/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٥٦.

(٥) في أ: "وهو" موضح: "وهي".

(٦) هذا بعض بيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، والبيت بتمامه:

فقلبت: تَعَلَّمَ أَنْ لِلصَّيْدِ غُرَّةً وَإِنْ لَا تُصَيِّفُهَا فَأُنْكَ فَاتْلُهُ

والشاهد منه قوله: «تَعَلَّمَ أَنْ لِلصَّيْدِ غُرَّةً» فإن تعلم بمعنى: "اعلم" وهي مما يدل

على اليقين، وقد دخلت على أن ومعمولها، وهذا كثير فيها.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٢/٢، والتصريح ٢٤٧/١، وشرح الأخويني

٢١/٢، وديوان الشاعر ١٣٤، ومعجم شواهد العربية ٢٨٧.

ولا تختص بالوقوع على: «أَنْ ومعمولها» <sup>(١)</sup> لقوله:

١١٩- تَعَلَّمَ شَفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا <sup>(٢)</sup> ... ..

وما جاء من الأفعال بمعنى "صَيَّرَ" فإنه يعمل عمل الأفعال القلبية -

أيضا- في نصب المبتدأ والخبر، كـ "جَعَلَ" و "رَدَّ" و "ثَرَكَ" و "تَجَدَّ" و "اتَّخَذَ"

و "رَهَبَ"، نحو: ﴿فَلْيَجْعَلْهُمْ جُلْدًا﴾ <sup>(٣)</sup> ﴿لَوْ يَرُدُّوكُمْ كِفَارًا﴾ <sup>(٤)</sup> ﴿وَوَرَكْنَا

بعضهم يومئذ يمحوج في بعض﴾ <sup>(٥)</sup> ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ

(١) في ب: "معمولها" موضح: "معمولها" وهو تعريف.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، لزياد بن سيار بن عمرو بن حابر، وتمامه قوله:

... .. فبالغ -بلطف- في التحيل والمكر

والشاهد منه قوله: «تَعَلَّمَ شَفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ...»، فإن "تَعَلَّمَ" بمعنى: "اعلم" وهي

مما يدل على اليقين، وقد نصبت مفعولين، وهما: "شفاء..." و "قهر..." وليس

"مدعوها" لأن ومعمولها "فذلّ ذلك على عدم اختصاصها بالدخول على "أَنْ

ومعمولها".

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥٤٦/١، وأوضح المسالك ٣١/٢،

والمغني، الشاهد ١٠٢١، وشذور الذهب ٤٣٤، والممع ١٤٩/١، والتصريح

٢٤٧/١، وشرح الأخويني ٢١/٢، ومعجم شواهد العربية ١٧٣.

(٣) من الآية ٥٨، من سورة الأنبياء.

(٤) من الآية ١٠٩، من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٩٩، من سورة الكهف.

ولم تذكر هذه الآية، والذي في أ: «لو شئت لاتخذت عليه أجرا»، وهو -على

هذا- شاهد محكّر لـ "اتخذ" والأولى ما أثبتت لفائدة.

ومعمول: "ترك" الأول: "بعض" من "بعضهم"، والثاني: جملة "محوج".

ليخرج: "جَعَلَ" <sup>(١)</sup> التي بمعنى: خَلَقَ، فإنها إنما تتعدى إلى واحد، نحو: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ <sup>(٢)</sup> والتي بمعنى: "صَيَّرَ" فإنها ليست من التعليلات، كما يأتي. ومنها "هَبْ" وهي من هذا القسم <sup>(٣)</sup> -أيضا- نحو:

١١٧- ... .. وَلَا فَهِنْسِي امْرَأً هَالِكًا <sup>(٤)</sup>

ومنها "تَعْلَمُ" بمعنى: "اعلم" وهي <sup>(٥)</sup> من القسم الأول: نحو:

١١٨- تَعْلَمُ أَنَّ لِلصَّيْدِ غُرَّةً <sup>(٦)</sup> ... ..

(١) سقط "جعل" من: ب. (٢) من الآية الأولى من سورة الأنعام.

(٣) أي: مما يدل على الظن.

(٤) هذا عجز بيت من المقارب، للشاعر: عبداً لله بن همام السلولي، وصدره قوله:

فقللت أحرسي أباً مالك ... .. البيت.

والشاهد منه قوله: «فهين امرأ» فإن "هَبْ" بمعنى فعل الظن، وقد نصب به ضمير المتكلم و"امراً" ويعرَى "أبا خالد" موضح: "أبا مالك".

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥٤٩/٢، وأوضح المسالك ٣٧/٢،

وشذور الذهب ٤٣٣، والمغني، الشاهد ١٠٢٢، والمساعد ٣٥٧/١، وشرح ابن

عقيل ٣٩/٢، والممع ١٤٩/١، والندرة ١٣١/١، والتصريح ٢٤٨/١، وشرح

الأخوين ٢١/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٥٦.

(٥) في أ: "وهو" موضح: "وهي".

(٦) هذا بعض بيت من الطويل، لزهري بن أبي سلمى، والبيت بتمامه:

فقللت: تَعْلَمُ أَنَّ لِلصَّيْدِ غُرَّةً وَإِنْ لَا تُصَيِّهَهَا فَأُنْكَ فَاتِلُهُ

والشاهد منه قوله: «تَعْلَمُ أَنَّ للصيد غُرَّةً» فإن تعلم بمعنى: "اعلم" وهي مما يدل

على اليقين، وقد دخلت على أن ومعمولها، وهذا كثير فيها.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٢/٢، والتصريح ٢٤٧/١، وشرح الأخوين

٢١/٢، وديوان الشاعر ١٣٤، ومعجم شواهد العربية ٢٨٧.

ولا تختص بالوقوع على: «أَنَّ ومعمولها» <sup>(١)</sup> لقوله:

١١٩- تَعْلَمُ شَفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا <sup>(٢)</sup> ... ..

وما جاء من الأفعال بمعنى "صَيَّرَ" فإنه يعمل عمل الأفعال القلبية -

أيضا- في نصب المبتدأ والخبر، كـ "جَعَلَ" و "رَدَّ" و "ثَرَكَ" و "تَجَدَّ" و "اتَّخَذَ"

و "رَهَبَ"، نحو: ﴿فَلْيَجْعَلْهُمْ جُلَاذًا﴾ <sup>(٣)</sup> ﴿لَوْ يَرُدُّوكُمْ كِفَارًا﴾ <sup>(٤)</sup> ﴿وَوَرَكْنَا

بعضهم يومئذ يمحوج في بعض﴾ <sup>(٥)</sup> ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ

(١) في ب: "معمولها" موضح: "معمولها" وهو تعريف.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، لزياد بن سيار بن عمرو بن حابر، وتمامه قوله:

... .. فبالغ -بلطف- في التحيل والمكر

والشاهد منه قوله: «تَعْلَمُ شَفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ...»، فإن "تعلم" بمعنى: "اعلم" وهي

مما يدل على اليقين، وقد نصبت مفعولين، وهما: "شفاء..." و "قهر..." وليس

"مدعوها" لأن ومعمولها" فدل ذلك على عدم اختصاصها بالدخول على "أَنَّ

ومعمولها".

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥٤٦/١، وأوضح المسالك ٣١/٢،

والمغني، الشاهد ١٠٢١، وشذور الذهب ٤٣٤، والممع ١٤٩/١، والتصريح

٢٤٧/١، وشرح الأخوين ٢١/٢، ومعجم شواهد العربية ١٧٣.

(٣) من الآية ٥٨، من سورة الأنبياء.

(٤) من الآية ١٠٩، من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٩٩، من سورة الكهف.

ولم تذكر هذه الآية، والذي في أ: «لو شئت لاتخذت عليه أجرا»، وهو -على

هذا- شاهد محكّر لـ "اتخذ" والأولى ما أثبت لتمام الفائدة.

ومعمول: "ترك" الأول: "بعض" من "بعضهم"، والثاني: جملة "محوج".

أجرا<sup>(١)</sup> ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾<sup>(٢)</sup> ومن استعمال "وهب" قولهم: «وهبني الله فذاك»<sup>(٣)</sup>.

وخصّص بالتعليق والإلغاء ما من قبل "هَبَ" والأمر "هَبْ" قد ألزما كذا "تَعَلَّمَ" ولغير الماض من سواهما اجعل كل ما له زُكُن يختص المتصرف من الأفعال القلبية، وهي: الأحد عشر التي تضمنتها البيتان الأولان بإبطال عملها بالتعليق والإلغاء، والفرق بينهما: أن التعليق إبطال<sup>(٤)</sup> عمل الفعل لما منع من غيره، كحجيء ما له صدر الكلام بعده فيبطله لفظا لا عملا، ولذلك يسوغ العطف على محل للعمول المعلق عنه العامل بالنصب، كقوله:

١٢٠- وما كنت أدري قبل عزّة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولّت<sup>(٥)</sup>.

(١) هكذا قرأ هذه الآية البصريان: أبو عمرو، ويعقوب، وابن كثير، بتخفيف الناء المفتوحة وكسر الحاء، وقرأها الباقون: بفتح الحاء على "افعلت".

ينظر النشر ٣١٤/٢، والحجة ٤٢٥، والبدور الزاهرة ١٩٣، والمهذب ٤٠٨/١، والروائي ٣١٤. والآية من سورة الكهف ورقمها ٧٧.

(٢) من الآية ١٢٥، من سورة النساء.

(٣) هذا القول حكاه ابن الأعرابي عن العرب. ينظر: شرح الكافية الشافية ٥٥٥/٢، وأوضح المسالك ٥٢/٢، والمجم ١٥٠/١، والتصريح ٢٥٢/١.

وبعضهم يثبت المدّ في "فذاك"، فيقول: "فذاك".

(٤) في ب: "أبطل".

(٥) هذا البيت من الطويل، وهو لكثير بن عبد الرحمن، المعروف بكثير عزّة، والشاهد منه قوله: «أدري ما البكا ولا موجعات» حيث "أدري" مضارع "دري" وهي مما يدل على اليقين، ومما ينصب مفعولين، وقوله: "ما البكا" ==

روي "موجعات" بكسر التاء وضمّتها، والإلغاء: إبطال عمل الفعل لما منع فيه، كتأخره عن الجملة مثلا، فيبطله لفظا وعملا، ثم هذه الأفعال كلّها متصرفة حتى "حَجَل" بمعنى: "حَبَّر" إلّا "هَبْ" وتعلّم فإنهما لا يستعملان إلّا بلفظ الأمر<sup>(١)</sup>، كما سبق، وما تصرف منها فغير الماضي منه -من المعنى، والإعمال، وجواز الإلغاء، والتعليق- ما للماضي، نحو: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مَلَأُوا رُبُّهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿اعْلَمُوا أَنَّهُ اللَّهُ يُحْيِي الْأَرْضَ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿الطَّائِفِينَ بِأَنَّهُمْ عَنِ السُّوءِ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿إِنِّي جَاعِلٌكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾<sup>(٥)</sup> وتقول في الإلغاء: «زيد منطلق

(٣) جملة من مبتدأ وخبر، وكان حقّ الفعل أن يعمل في لفظ المبتدأ والخبر النصب، لكن المبتدأ اسم استفهام، واسم الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله لأحقّيته في الصدارة، لهذا لم يعمل الفعل "أدري" في المبتدأ والخبر لفظا، وإنما عمل فيهما عملا بالنصب، ودليل ذلك: عطفه "موجعات" بالنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة على معمولي الفعل.

ينظر البيت في: اللغي، الشاهد ٧٧٤، وشذور الذهب ٤٤١، وأوضح المسالك ٦٤/٢، والتصريح ٢٥٧/١، وشرح الأئمني ٢٨/٢، وديوانه ٢٧/١، ومجمع شواهد العربية ٧٢.

(١) عدم تصرف "تعلّم" التي بمعنى "اعلم" هو منهج الأعلام نصّ على ذلك الدماميني فيما نقل الصبان عنه، وقال الصبان: ذهب غيره إلى تصرفها وهو الصحيح، حكى ابن السكت: «تعلّمت أنّ فلانا عارج».

ينظر حاشيته على الأئمني ٢٤/٢، ونقل في التصريح حكاية ابن السكت هذه (٢٤٧/١). وينظر المجمع ١٤٩/١، وفيه «تعلّمت فلانا عارجا».

(٢) من الآية ٤٦، من سورة البقرة. (٣) من الآية ١٧، من سورة الحديد.

(٤) من الآية ٦، من سورة البقرة. (٥) من الآية ١٢٤، من سورة البقرة.

أجرا<sup>(١)</sup> ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾<sup>(٢)</sup> ومن استعمال "وهب" قولهم: «وهبني الله فذاك»<sup>(٣)</sup>.

وخصّص بالتعليق والإلغاء ما من قبل "هَبَ" والأمر "هَبْ" قد ألزما كذا "تَعَلَّمَ" ولغير الماض من سواهما اجعل كل ما له زُكْن يختص المتصرف من الأفعال القلبية، وهي: الأحد عشر التي تضمنتها البيتان الأولان بإبطال عملها بالتعليق والإلغاء، والفرق بينهما: أن التعليق إبطال<sup>(٤)</sup> عمل الفعل لما منع من غيره، كحجيء ما له صدر الكلام بعده فيبطله لفظا لا عملا، ولذلك يسوغ العطف على محل للعمول المعلق عنه العامل بالنصب، كقوله:

١٢٠- وما كنت أدري قبل عزّة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولّت<sup>(٥)</sup>.

(١) هكذا قرأ هذه الآية البصريان: أبو عمرو، ويعقوب، وابن كثير، بتخفيف الناء المفتوحة وكسر الحاء، وقرأها الباقون: بفتح الحاء على "افعلت".

ينظر النشر ٣١٤/٢، والحجة ٤٢٥، والبدور الزاهرة ١٩٣، والمهذب ٤٠٨/١، والروائي ٣١٤. والآية من سورة الكهف ورقمها ٧٧.

(٢) من الآية ١٢٥، من سورة النساء.

(٣) هذا القول حكاه ابن الأعرابي عن العرب. ينظر: شرح الكافية الشافية ٥٥٥/٢، وأوضح المسالك ٥٢/٢، والمجم ١٥٠/١، والتصريح ٢٥٢/١. وبعضهم يثبت اللدّ في "فذاك"، فيقول: "فذاك".

(٤) في ب: "أبطل".

(٥) هذا البيت من الطويل، وهو لكثير بن عبد الرحمن، المعروف بكثير عزّة، والشاهد منه قوله: «أدري ما البكا ولا موجعات» حيث "أدري" مضارع "دري" وهي مما يدل على اليقين، ومما ينصب مفعولين، وقوله: "ما البكا" =

روي "موجعات" بكسر التاء وضمّتها، والإلغاء: إبطال عمل الفعل لما منع فيه، كما أخره عن الجملة مثلا، فيبطله لفظا وعملا، ثم هذه الأفعال كلّها متصرفة حتى "حَجَل" بمعنى: "حَبَّر" إلّا "هَبْ" وتعلّم فإنهما لا يستعملان إلّا بلفظ الأمر<sup>(١)</sup>، كما سبق، وما تصرف منها فغير الماضي منه -من المعنى، والإعمال، وجواز الإلغاء، والتعليق- ما للماضي، نحو: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مَلَأُوا رُبُّهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿اعْلَمُوا أَنَّهُ اللَّهُ يُحْيِي الْأَرْضَ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿الطَّائِفِينَ بِأَنَّهُمْ عَنِ السُّوءِ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿إِنِّي جَاعِلٌكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾<sup>(٥)</sup> وتقول في الإلغاء: «زيد منطلق

(٣) جملة من مبتدأ وخبر، وكان حقّ الفعل أن يعمل في لفظ المبتدأ والخبر النصب، لكن المبتدأ اسم استفهام، واسم الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله لأحقّيته في الصدارة، لهذا لم يعمل الفعل "أدري" في المبتدأ والخبر لفظا، وإنما عمل فيهما عملا النصب، ودليل ذلك: عطفه "موجعات" بالنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة على معمولي الفعل.

ينظر البيت في: اللغي، الشاهد ٧٧٤، وشذور الذهب ٤٤١، وأوضح المسالك ٦٤/٢، والتصريح ٢٥٧/١، وشرح الأئمني ٢٨/٢، وديوانه ٢٧/١، ومحم شواهد العربية ٧٢.

(١) عدم تصرف "تعلّم" التي بمعنى "اعلم" هو منهج الأعلام نصّ على ذلك الدماميني فيما نقل الصيان عنه، وقال الصبان: ذهب غيره إلى تصرفها وهو الصحيح، حكى ابن السكت: «تعلّمت أنّ فلانا عارج».

ينظر حاشيته على الأئمني ٢٤/٢، ونقل في التصريح حكاية ابن السكت هذه (٢٤٧/١). وينظر الجمع ١٤٩/١، وفيه «تعلّمت فلانا عارجا».

(٢) من الآية ٤٦، من سورة البقرة. (٣) من الآية ١٧، من سورة الحديد.

(٤) من الآية ٦، من سورة البقرة. (٥) من الآية ١٢٤، من سورة البقرة.

أعلم»، وفي التعليق: «أنا ظانٌّ ليقومن زيدٌ».

وجسورُ الإلغاء لا في الابتداء وأنو ضميرُ الشأن أو لآم ابتداء في موهبم إلغاء ما تقدما والتزم التعليق قبل نفي "ما" وإن "ولا" ابتداء أو قَسَم كذا و"الاستفهام" ذال له انْحَتَم ما تعلق به حكمُ الإلغاء من هذه الأفعال<sup>(١)</sup> جاز استعماله ملغى غير عامل، بل يكون المبتدأ والخبر معه على ما كانا عليه من الرفع قبل دخوله، وإنما تلغى هذه الأفعال إذا تأخرت<sup>(٢)</sup> عن المبتدأ والخبر، نحو «زيد مقيم ظننت» قال الشاعر:

١٢١- هما سيدنا يزعمان وإنما يسوداإننا أن يَسُرَّتْ غَمَاهُمَا<sup>(٣)</sup>

(١) وهو المتصرف، وهو ما عدا "كَب" و"تَعَلَّمَ".

(٢) وذلك لضعفها عن العمل حيث، شأن أي عامل تأخر عن معموله.

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو لأبي أسيدة الدُّبَيْرِي، وفي بعض المراجع "إن أيسرت" بكسر المعززة، والشاعر يتحدث عن شيعين من رجال قبيلته يتبعيان السيادة وليس فيهما من صفات السيادة شيء، إذ السيادة توجب البذل والعطاء وحسن التدبير والحلم، وكلُّ ما يتعلّقان به هو إيسارهما بكثرة غنمهما وكثرة تسليها وآلياتها وليس ذلك بحسبٍ لهما ما دام نفعه لا يصل إلى غيرهما. والشاهد منه قوله: «هما سيدنا يزعمان» حيث استعمل الشاعر مضارع الفعل الفعلي "زعم" وأخره عن معموليه فرفعهما وألغى العامل في اللفظ وأخبر. وينظر البيت في: اللسان "يسر" ١٥٩/٧، وأوضح المسالك ٥٩/٢، والمصنع ١٥٢/١، والندور ١٣٥/١، والتصريح ٢٥٤/١، ومعجم شواهد العربية ٢٣٣.

أو توسّطت بينهما، نحو: «زيد ظننت مقيم»، ومنه: <sup>(٤)</sup>

١٢٢- ... ... وفي الأراجيز خِلْتُ اللؤم والكذب<sup>(١)</sup> ثم هذا الإلغاء جائز<sup>(٢)</sup>، لا واجب، كما ذكر المصنف، إلا أنه مع التأخر أرجح، ومع التوسط بالعكس<sup>(٣)</sup>، أما إن ابتدئ بها قبل الجزأين لم

(١) سقط "ومنه" من: ب.

(٢) هذا عجز بيت من البسيط، للشاعر: منازل بن ربيعة -وبعضهم يقول: ابن زمعة- المنقري، الملقب باللعين، يهجو رؤية أو المعاج -أبا رؤبة- وصدر البيت قوله:

أبا الأراجيز يا ابن اللؤم توعدني ... ... البيت.  
وتروى كلمة التروى فيه بعدد روايات منها: "الحسور" ومنها "الفعل"؛ والشاهد من البيت قوله: «وفي الأراجيز خلت اللؤم» حيث توسط العامل "خِلْتُ" بين الممولين فالغى.

ينظر البيت في: الكتاب ١٢٠/١، والتبصرة ١١٧/١، والمقتصد ٤٩٦/١، وشرح ابن عيش ٨٤/٧، وأوضح المسالك ٥٨/٢، والدرر ١٣٥/١، والتصريح ٢٥٣/١، والخزانة ٢٥٧/١، ومعجم شواهد العربية ١٦٣.

(٣) خالف في هذا الأخفش والكوكيون، فإنهم يرون وجوب الإلغاء مع التوسط والتأخر.

ينظر: التسهيل ٧٢، وتعليق عبي الدين على أوضح المسالك ٥٥/٢.

(٤) أي أن الإعمال أرجح من الإهمال، لأن الفعل أقوى من الابتداء لكون الأول لفظياً والثاني معنوياً، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، وقيل بالإعمال والإهمال متساويان، لأن تأخر الفعل عادل قوّته، فضعف به فساوى العامل المعنوي.

ينظر: المقتصد ٤٩٧/١، وشذور الذهب ٤٣٨، والمصنع ١٥٣/١، والتصريح ٢٥٤/١، وحاشية الصبان على الألوحي ٢٥/٢.

أعلم»، وفي التعليق: «أنا ظانٌّ ليقومن زيدٌ».

وجسورُ الإلغاء لا في الابتداء وأنو ضميرُ الشأن أو لآم ابتداء في موهبم إلغاء ما تقدما والتزم التعليق قبل نفي "ما" وإن "ولا" ابتداء أو قَسَم كذا و"الاستفهام" ذال له انْحَتَم ما تعلق به حكمُ الإلغاء من هذه الأفعال<sup>(١)</sup> جاز استعماله ملغى غير عامل، بل يكون المبتدأ والخبر معه على ما كانا عليه من الرفع قبل دخوله، وإنما تلغى هذه الأفعال إذا تأخرت<sup>(٢)</sup> عن المبتدأ والخبر، نحو «زيد مقيم ظننت» قال الشاعر:

١٢١- هما سيدنا يزعمان وإنما يسوداإننا أن يَسُرَّتْ غَمَاهُمَا<sup>(٣)</sup>

(١) وهو المتصرف، وهو ما عدا "كَب" و"تَعَلَّمَ".

(٢) وذلك لضعفها عن العمل حيث، شأن أي عامل تأخر عن معموله.

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو لأبي أسيدة الدُّبَيْرِي، وفي بعض المراجع "إن أيسرت" بكسر المعززة، والشاعر يتحدث عن شيعين من رجال قبيلته يتبعيان السيادة وليس فيهما من صفات السيادة شيء، إذ السيادة توجب البذل والعطاء وحسن التدبير والحلم، وكلُّ ما يتعلّقان به هو إيسارهما بكثرة غنمهما وكثرة تسليها وآلياتها وليس ذلك بحسبٍ لهما ما دام نفعه لا يصل إلى غيرهما. والشاهد منه قوله: «هما سيدنا يزعمان» حيث استعمل الشاعر مضارع الفعل الفعلي "زعم" وآخره عن معرنيه فرفعهما وألغى العامل في اللفظ وأخبر. وينظر البيت في: اللسان "يسر" ١٥٩/٧، وأوضح المسالك ٥٩/٢، والمصنع ١٥٢/١، والندور ١٣٥/١، والتصريح ٢٥٤/١، ومعجم شواهد العربية ٢٣٣.

أو توسّطت بينهما، نحو: «زيد ظننت مقيم»، ومنه: <sup>(٤)</sup>

١٢٢- ... ... وفي الأراجيز خِلْتُ اللؤم والكذب<sup>(١)</sup> ثم هذا الإلغاء جائز<sup>(٢)</sup>، لا واجب، كما ذكر المصنف، إلا أنه مع التأخر أرجح، ومع التوسط بالعكس<sup>(٣)</sup>، أما إن ابتدئ بها قبل الجزأين لم

(١) سقط "ومنه" من: ب.

(٢) هذا عجز بيت من البسيط، للشاعر: منازل بن ربيعة -وبعضهم يقول: ابن زمعة- المنقري، الملقب باللعين، يهجو رؤية أو المعاج -أبا رؤبة- وصدر البيت قوله:

أبا الأراجيز يا ابن اللؤم توعدني ... ... البيت.  
وتروى كلمة التروى فيه بعدد روايات منها: "الحسور" ومنها "الفعل"؛ والشاهد من البيت قوله: «وفي الأراجيز خلت اللؤم» حيث توسط العامل "خِلْتُ" بين الممولين فالغى.

ينظر البيت في: الكتاب ١٢٠/١، والتبصرة ١١٧/١، والمقتصد ٤٩٦/١، وشرح ابن عيش ٨٤/٧، وأوضح المسالك ٥٨/٢، والدرر ١٣٥/١، والتصريح ٢٥٣/١، والخزانة ٢٥٧/١، ومعجم شواهد العربية ١٦٣.

(٣) خالف في هذا الأخفش والكوكبيون، فإنهم يرون وجوب الإلغاء مع التوسط والتأخر.

ينظر: التسهيل ٧٢، وتعليق عبي الدين على أوضح المسالك ٥٥/٢.

(٤) أي أن الإعمال أرجح من الإهمال، لأن الفعل أقوى من الابتداء لكون الأول لفظياً والثاني معنوياً، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، وقيل بالإعمال والإهمال متساويان، لأن تأخر الفعل عادل قوّته، فضعف به فساوى العامل المعنوي.

ينظر: المقتصد ٤٩٧/١، وشذور الذهب ٤٣٨، والمصنع ١٥٣/١، والتصريح ٢٥٤/١، وحاشية الصبان على الأملوني ٢٥/٢.

يجز<sup>(١)</sup> الإنشاء، فإن ورد ما يوهن الإنشاء، مع التقدم، كقوله:

١٢٣- ... .. إني وجدت ملائكة الشَّيْمةِ الأدب<sup>(٢)</sup>

(١) هذا هو مذهب جمهور البصريين، فالإنشاء عندهم يقبح مع تقدم العامل على المفعولين، إلا أن هذا القبح يقل إذا سبق العامل بكلام، كأن يتقدمه معمول آخر نحو: «عنى غلظت زيد مسافر» وبعضهم يسوى بين هذا وغيره في القبح، لأن القبح حاصل بإنشاء العامل المتقدم على المفعولين سواء كان العامل في نفسه متصديراً أم غير متصديراً، وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز الإنشاء مع تقدم العامل على المفعولين، إلا أنهم يفضلون الإعمال.

ينظر: الكتاب ١٢٤/١، والمقرب ١١٧/١، وشرح الكافية الشافية ٥٥٦/٢، والمساعد ٣٦٤/١، والمع ١٥٣/١، وشرح الأخرى وحاشية الصبان عليه ٢٥/٢. هنا عجز بيت من البسيط لأحد الفزاريين، وصدره قوله:

(٢) كذلك أدب حتى صار من خلقى ... ..  
وفي ديوان الحماسة ١١٤٦، يُروى: «الأدب» وعليها يكون شاهداً على الإعمال، وكذلك يروى قوله: «وجدت» - في كثير من المراجع «أدبت» -، والشاهد منه قوله: «وجدت ملائكة الشَّيْمةِ الأدب» فإن ظاهره الإنشاء، لعدم النصب، قال الكوفيون: هو من الإنشاء مع تقدم العامل، كالإنشاء مع توسطه وتأخره، وليس كذلك عند البصريين، بل هو من باب التعليق، ولأن الإنشاء مقترن دخولها على «ملائكة» أو يكون من الإعمال، والمفعول الأول ضمير الشأن، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثانٍ، أو يكون من الإنشاء لكون الضمير قد سبقه كلام، فهو لم يتقدم فيحصل بذلك موجب الإعمال.

ينظر البيت في: الكتاب ١١٩/١، وشرح الكافية ٢٨٠/٢، والمقرب ١١٧/١، وشرح الكافية الشافية ٥٥٨/٢، وأوضح المسالك ٦٥/٢، وشرح ابن عقيل ٤٩/٢، والمع ١٥٣/١، والتصريح ٢٥٨/١، ومعجم شواهد العربية ٤٦.

قدّر فيها ضمير الشأن يكون مفعولاً أولاً، والجملة بعده في محل للمفعول الثاني، أو أن الفعل علّق بلام الابتداء، والأصل: «لما لك الشَّيْمة»، ثم حذفت اللام وبقي التعليق على حاله، وأما التعليق فملتزم إذا اقترن بالمفعول ماله صدر الكلام، وهو ستة أشياء.

أحدهما: «ما النافية» نحو: «ولقد علمت ما هؤلاء ينطقون»<sup>(١)</sup>.

الثاني: «إن النافية» نحو: «وتظنون إن لبتم إلا قليلاً»<sup>(٢)</sup>.

الثالث: «لا النافية» نحو: «حسبت لا زيد عندك ولا عمرو».

الرابع: «لام الابتداء» نحو: «علمت لزيد قائم».

الخامس: «لام القسم» نحو: «ولقد علموا لمن أشواه ماله في الآخرة من خلّاق»<sup>(٣)</sup>، إذ اللام الأولى هي الموطئة للقسم والثانية جوابه.

السادس: أداة الاستفهام، سواء كانت حرفاً، نحو: «وإن أدوي أقرب أم بعيداً ما تُوعدون»<sup>(٤)</sup> أو اسماً، نحو: «ليُعلم أيّ الحزبين أحصى لما لبّجوا أمداً»<sup>(٥)</sup>.

لِيُفْلِمَ عِرْفَانٌ وَظَنُّ تَهْمَهُ تَعْلِيْقٌ لَوَاحِدٌ مُلْتَزِمٌ

ترد بعض هذه الأفعال لغير المعاني المتقدمة من الدلالة على [اليقين]<sup>(٦)</sup> أو الرجحان، فتعمل عمل ما هي، بمعناها، من لزوم أو تعدُّ إلى مفعول واحد،

(١) من الآية ٦٥، من سورة الأنبياء. (٢) من الآية ٥٢، من سورة الإسراء.

(٣) من الآية ١٠٢، من سورة البقرة.

(٤) من الآية ١٠٩، من سورة الأنبياء.

(٥) من الآية ١٢، من سورة الكهف.

(٦) ما بين المعقوفين زيادة على ما في النسختين يقتضيها المعنى.



يجز<sup>(١)</sup> الإنشاء، فإن ورد ما يوهم الإنشاء، مع التقدم، كقوله:

١٢٣- ... .. إني وجدت ملائكة الشَّيْمةِ الأدب<sup>(٢)</sup>

(١) هذا هو مذهب جمهور البصريين، فالإنشاء عندهم يقبح مع تقدم العامل على المفعولين، إلا أن هذا القبح يقل إذا سبق العامل بكلام، كأن يتقدمه معمول آخر نحو: «عنى غلظت زيد مسافر» وبعضهم يسوى بين هذا وغيره في القبح، لأن القبح حاصل بإنشاء العامل المتقدم على المفعولين سواء كان العامل في نفسه متصداً أم غير متصداً، وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز الإنشاء مع تقدم العامل على المفعولين، إلا أنهم يفتنون الأعمال.

ينظر: الكتاب ١٢٤/١، والمقرب ١١٧/١، وشرح الكافية الشافية ٥٥٦/٢، والمساعد ٣٦٤/١، والمع ١٥٣/١، وشرح الأخرى وحاشية الصبان عليه ٢٥٠/٢. هنا عجز بيت من البسيط لأحد الفزاريين، وصدره قوله:

(٢) كذلك أدب حتى صار من خلقى ... ..  
وفي ديوان الحماسة ١١٤٦، يُروى: «الأدب» وعليها يكون شاهداً على الأعمال، وكذلك يروى قوله: «وجدت» - في كثير من المراجع «أدبت» -، والشاهد منه قوله: «وجدت ملائكة الشَّيْمةِ الأدب» فإن ظاهره الإنشاء، لعدم النصب، قال الكوفيون: هو من الإنشاء مع تقدم العامل، كالإنشاء مع توسطه وتأخره، وليس كذلك عند البصريين، بل هو من باب التعليق، ولأن الإنشاء مقترن دخولها على «ملائكة» أو يكون من الأعمال، والمفعول الأول ضمير الشأن، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب معمول ثان، أو يكون من الإنشاء لكون الضمير قد سبقه كلام، فهو لم يتقدم فيحصل بذلك موجب الأعمال.

ينظر البيت في: الكتاب ١١٩/١، وشرح الكافية ٢٨٠/٢، والمقرب ١١٧/١، وشرح الكافية الشافية ٥٥٨/٢، وأوضح المسالك ٦٥/٢، وشرح ابن عقيل ٤٩/٢، والمع ١٥٣/١، والتصريح ٢٥٨/١، ومعجم شواهد العربية ٤٦.

قدّر فيها ضمير الشأن يكون مفعولاً أولاً، والجملة بعده في محل للمفعول الثاني، أو أن الفعل علّق بلام الابتداء، والأصل: «لما لك الشَّيْمة»، ثم حذفت اللام وبقي التعليق على حاله، وأما التعليق فملتزم إذا اقترن بالمفعول ماله صدر الكلام، وهو ستة أشياء.

أحدهما: «ما النافية» نحو: «ولقد علمت ما هؤلاء ينطقون»<sup>(١)</sup>

الثاني: «إن النافية» نحو: «وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً»<sup>(٢)</sup>

الثالث: «لا النافية» نحو: «حسبت لا زيد عندك ولا عمرو».

الرابع: «لام الابتداء» نحو: «علمت لزيد قائم».

الخامس: «لام القسم» نحو: «ولقد علموا لمن أشواه ماله في الآخرة من خلّاق»<sup>(٣)</sup>، إذ اللام الأولى هي الموطئة للقسم والثانية جوابه.

السادس: أداة الاستفهام، سواء كانت حرفاً، نحو: «وإن أدوي أقرب أم بعيداً ما تُوعدون»<sup>(٤)</sup> أو اسماً، نحو: «ليُعلم أيّ الحزبين أحصى لما لبّجوا أمداً»<sup>(٥)</sup>.

لِيُفْلِمَ عِرْفَانٌ وَظَنُّ تَهْمَهُ تَعْلِيْقُهُ لَوَاحِدٍ مُلْتَزِمِهِ

ترد بعض هذه الأفعال لغير المعاني المتقدمة من الدلالة على [اليقين]<sup>(٦)</sup> أو الرجحان، فتعمل عمل ما هي، بمعناها، من لزوم أو تعدل إلى مفعول واحد،

(١) من الآية ١٥، من سورة الأنبياء. (٢) من الآية ٥٢، من سورة الإسراء.

(٣) من الآية ١٠٢، من سورة البقرة.

(٤) من الآية ١٠٩، من سورة الأنبياء.

(٥) من الآية ١٢، من سورة الكهف.

(٦) ما بين المعقوفين زيادة على ما في النسختين يقتضيها المعنى.

فمن ذلك: ورود "عَلِمَ" بمعنى "عرف" كقوله: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بَطُونِ أَهْمَاتِكُمْ لَا تَعْمَلُونَ شَيْئًا﴾<sup>(١)</sup>، وورود "ظَنَ" بمعنى "اتهم" نحو: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾<sup>(٢)</sup> أي: بمتهم.

فيلتزم تعديتها إلى مفعول واحد، ومثلها "رَأَى" من الرأي، الذي هو المذهب نحو: «رأى الشافعي<sup>(٣)</sup> حِلَّ الضَّيْعِ» و«حَجَا» بمعنى: "قصَد" نحو: «حجوت بيت الله» وما جاء معنى اللازم فلم يتعد، "وَحَدَّ" بمعنى: "حَزَن" أو "حَقَد" ويفرقان بالمصدر، فمصدر التي بمعنى: حزن، "وَحَدَّ" ومصدر الأخرى "مَوْحَدَةٌ".

ولـ"رَأَى" الرؤيا اسم ما لعلما طالب مفعولين من قبل انتمى «رَأَى الحُلُمِيَّة» التي مصدرها: الرؤيا، مشاركة لـ"عَلِمَ" القلبية، للتعدية إلى مفعولين، وقديما بذلك ليحترز من هذه القرينة، التي بمعنى "عَرَفَ"، فتتعدى إلى مفعولين، نحو: ﴿إِنِّي أَرَى سَمِيعَ بَقَرَاتٍ مِمَّانٍ، يَأْكُلُهُنَّ

(١) من الآية ٧٨، من سورة النحل.

(٢) من الآية ٢٤، من سورة التكاوير.

وهذه قراءة ابن كثير وأبني عمرو والكسائي ورويس، وقرأ الباقون بالضاد. ينظر: النشر ٣٩٨/٢، والحجة ٧٥٢، والبدر الزاهرة ٣٣٦، والوحي ٣٧٨، والمهذب في القراءات العشر ٢٢٥/٢.

(٣) هو أبو عبد الله: محمد بن إدريس الشافعي، ولد بغزة سنة ١٥٠هـ، ونشأ بحكة وبها تلقى العلم، وكانت له رحلات في طلبه ثم استقر بمصر وبها توفي سنة ٢٠٤هـ، رحمه الله ورضي عنه. تنظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٥٦٢/٢-٧٣، ومعجم المؤلفين ٣٢/٩.

سَمِعَ عِجَافًا﴾<sup>(١)</sup>، "يأكلهن" في محل نصب، لأنه مفعول ثان، بدليل التصريح به، في نحو:

١٢٤- أَرَاهِمُ رَفَقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَا فَيَ اللَّيْلِ وَأَنْحَزَلَ الْخَيْزَالَ<sup>(٢)</sup>  
وظاهر كلامه أنَّ "الرؤيا" تختص بمصدر "الحُلُمِيَّة" نحو: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾<sup>(٣)</sup>، ويُرد عليه: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ﴾<sup>(٤)</sup> مع قول ابن عباس: «هي رؤيا عين أَرِيها رسول الله ﷺ»<sup>(٥)</sup>.

وَلَا تُجِزُ هُنَا بَلَا ذَلِيلٍ سقوط مفعولين أو مفعول وقد سبق أن مفعولي هذا الباب<sup>(٦)</sup> أصلهما: المبتدأ والخبر، فلا يجوز حذف شيء منهما إلا لدليل دالّ عليه، ويسمى الحذف لدليل اختصاراً، ومنه في المفعولين «إِنَّ شِرْكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ»<sup>(٧)</sup> ومنه في أحدهما قوله:

(١) من الآية ٤٣، من سورة يوسف.

(٢) هذا البيت من الوافر، للشاعر: عمرو بن أحر الباهلي قاله في أبيات يندب فيها قومه ويكيهم، والشاهد منه قوله: «أَرَاهِمُ رَفَقَتِي» حيث نصب به "أَرَى الحُلُمِيَّة" مفعولين، الأول: ضمير الجماعة "هم" والثاني: "رفقتي". ينظر البيت في: أوضح المسالك ٤٩/٢، وشرح ابن عقيل ٥٣/٢، والمعجم ١٥٠/١، والتصريح ٢٥٠/١، وشرح الأئمني ٣١/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٦٨.

(٣) من الآية ١٠٠، من سورة يوسف.

(٤) من الآية ٦٠، من سورة الإسراء.

(٥) ينظر الحديث في: البخاري مناقب الأنصار ٤٢، وتفسير سورة الإسراء.

(٦) سقط "الباب" من: ب.

(٧) من الآية ٧٤، من سورة القصص.

وتقدير المفعولين: "تزعمونهم شركاء".

فمن ذلك: ورود "عَلِمَ" بمعنى "عرف" كقوله: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بَطُونِ أَهْمَاتِكُمْ لَا تَعْمَلُونَ شَيْئًا﴾<sup>(١)</sup>، وورود "ظَنَ" بمعنى "اتهم" نحو: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾<sup>(٢)</sup> أي: بمتهم.

فيلتزم تعديتها إلى مفعول واحد، ومثلها "رَأَى" من الرأي، الذي هو المذهب نحو: «رأى الشافعي<sup>(٣)</sup> حِلَّ الضَّيْعِ» و«حَجَا» بمعنى: "قصَد" نحو: «حجوت بيت الله» وما جاء معنى اللازم فلم يتعد، "وَحَدَّ" بمعنى: "حَزَن" أو "حَقَد" ويفرقان بالمصدر، فمصدر التي بمعنى: حزن، "وَحَدَّ" ومصدر الأخرى "مَوْحَدَةٌ".

ولـ"رَأَى" الرؤيا اسم ما لعلما طالب مفعولين من قبل انتمى «رَأَى الحُلُمِيَّة» التي مصدرها: الرؤيا، مشاركة لـ"عَلِمَ" القلبية، للتعدية إلى مفعولين، وقديما بذلك ليحترز من هذه القرينة، التي بمعنى "عَرَفَ"، فتتعدى إلى مفعولين، نحو: ﴿إِنِّي أَرَى سَمِيعَ بَقَرَاتٍ مِمَّانٍ، يَأْكُلُهُنَّ

(١) من الآية ٧٨، من سورة النحل.

(٢) من الآية ٢٤، من سورة التكاوير.

وهذه قراءة ابن كثير وأبني عمرو والكسائي ورويس، وقرأ الباقون بالضاد. ينظر: النشر ٣٩٨/٢، والحجة ٧٥٢، والبدر الزاهرة ٣٣٦، والوحي ٣٧٨، والمهذب في القراءات العشر ٢٢٥/٢.

(٣) هو أبو عبد الله: محمد بن إدريس الشافعي، ولد بغزة سنة ١٥٠هـ، ونشأ بمكة وبها تلقى العلم، وكانت له رحلات في طلبه ثم استقر بمصر وبها توفي سنة ٢٠٤هـ، رحمه الله ورضي عنه. تنظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٥٦٢/٢-٧٣، ومعجم المؤلفين ٣٢/٩.

سَمِعَ عِجَافًا﴾<sup>(١)</sup>، "يأكلهن" في محل نصب، لأنه مفعول ثان، بدليل التصريح به، في نحو:

١٢٤- أراهم رفقتي حتى إذا ما تجا في الليل وأنحزل انخزالا<sup>(٢)</sup> وظاهر كلامه أن "الرؤيا" تختص بمصدر "الحُلُمِيَّة" نحو: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾<sup>(٣)</sup>، ويُرد عليه: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ﴾<sup>(٤)</sup> مع قول ابن عباس: «هي رؤيا عين أريها رسول الله ﷺ»<sup>(٥)</sup>.

ولا تُجِزُ هُنَا بِلَا ذَلِيلٍ سقوط مفعولين أو مفعول وقد سبق أن مفعولي هذا الباب<sup>(٦)</sup> أصلهما: المبتدأ والخبر، فلا يجوز حذف شيء منهما إلا لدليل دالّ عليه، ويسمى الحذف لدليل اختصارا، ومنه في المفعولين «إِنَّ شِرْكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ»<sup>(٧)</sup> ومنه في أحدهما قوله:

(١) من الآية ٤٣، من سورة يوسف.

(٢) هذا البيت من الوافر، للشاعر: عمرو بن أحر الباهلي قاله في أبيات يندب فيها قومه ويكيهم، والشاهد منه قوله: «أراهم رفقتي» حيث نصب به "أرى الحُلُمِيَّة" مفعولين، الأول: ضمير الجماعة "هم" والثاني: "رفقتي". ينظر البيت في: أوضح المسالك ٤٩/٢، وشرح ابن عقيل ٥٣/٢، والمعجم ١٥٠/١، والتصريح ٢٥٠/١، وشرح الأئمني ٣١/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٦٨.

(٣) من الآية ١٠٠، من سورة يوسف.

(٤) من الآية ٦٠، من سورة الإسراء.

(٥) ينظر الحديث في: البخاري مناقب الأنصار ٤٢، وتفسير سورة الإسراء.

(٦) سقط "الباب" من: ب.

(٧) من الآية ٧٤، من سورة القصص.

وتقدير المفعولين: "تزعمونهم شركاء".

١٢٥- ولقد نزلت، فلا تظني غيره مَنِيْ بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ لِلْكَرَمِ<sup>(١)</sup> ويسمى الحذف لغير دليل اقتصاراً، وهو ممتنع<sup>(٢)</sup> في أحد المفعولين باتفاق، والصحيح<sup>(٣)</sup> جوازه فيهما، خلاف ما ذهب إليه المصنف، ومنه:

(١) هذا البيت من الكامل وهو للشاعر: عنزة بن شداد العنسي، ومن مغلته الشهيرة، يقول: أنت عندى بمنزلة أحبب - أي: المحبوب - المكرم، فلا تظني شيئاً غير ذلك حاصلًا مني، والشاهد منه قوله: «فلا تظني غيره» حيث حذف للمفعول الثاني اختصاراً، وهذا جائز عند الجمهور، وقد خالف فيه ابن ملكون - إبراهيم بن محمد الإشبيلي - وطائفة من المغاربة.

ينظر البيت في: شرح الكافية ٢/٢٧٨، والمقرب ١/١١٦، وأوضح المسالك ٢/٦٩-٧٠، والشذور ٤٥٢، وشرح ابن عقيل ٢/٥٢، والمص ١/١٥٢، والتصريح ١/٢٦٠، وشرح الأثيري ٢/٣٢٢، ومعجم شواهد العربية ٣٧٣.

(٢) في ب: "وسمي" موضع "ويسمى".

(٣) سب الامتناع هو أن المفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فكما أنه لا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا خبر دون مبتدأ قبل محي الناسخ فكتلك لا يجوز ذلك بعد محي الناسخ.

(٤) أجمع النحاة على أنه يجوز حذف المفعولين إذا كان في الكلام ما يدل عليهما، واختلفوا في جواز حذفهما إذا لم يبق دليل عليهما، فذهب الأخفش والجرمي والرضي وابن مالك وابن هشام وغيرهم إلى عدم جواز الحذف إذا لم يكن في الكلام ما يدل عليه، قالوا: «لأنه لا فائدة في الإتيان بالفعل حينئذ، لأنه معلوم أن العاقل لا يخلو من ظن أو علم». ينظر: شرح الكافية ٢/٢٧٨-٢٧٩، وشرح الكافية الشافية ٢/٥٥٣، وشذور الذهب ٤٥٣.

وذهب أكثر النحاة إلى جواز ذلك، قالوا: لأنك إذا قلت: غلنت، فقد أفدت المخاطب أنه ليس عندك يقين، وإذا قلت: علمت،

==

«أعنده علم الغيب فهو يرى»<sup>(١)</sup> «وظننت ظن السوء»<sup>(٢)</sup> لأن «ظن السوء» مصدر.<sup>(٣)</sup>

وكـُتِبَ «اجعل تقول» إن ولي مستفهماً به ولم ينقصيل بغير ظرف أو كظرف أو عمل وإن بعض ذي فصلت يُحتمل أصل وضع "القول" ليحكى به الجمل، فعليه كانت نحو: «وقالوا سمعنا وأطعنا»<sup>(٤)</sup> أو اسمية، نحو: «إن الذين قالوا ربنا الله»<sup>(٥)</sup> وإنما ينصب به المفرد إذا كان من معناه، نحو: «وقال صواباً»<sup>(٦)</sup> ويجرى<sup>(٧)</sup> بحرى الظن في نصب الجملة الاسمية لمفعولين، بشروط أربعة، تضمنها كلام المصنف:

(=) أفدته أنه ليس عندك شك، وهذا فيه من الفائدة مالا يخفى.

وهذا ما رجحه الشارح، وارتضاه ابن يعيش في شرح المفصل ٧/٨٢، وابن عصفور في المقرب ١/١١٦-١٢٢، وهو ظاهر قول السيرافي.

ينظر: شرح الكتاب ٢٢٣، وذهب الأعلام إلى الجواز في "ظن" وما في معناها دون "علم" وما في معناها.

ينظر شرح ابن يعيش ٧/٨٣، والتصريح ١/٢٥٩.

(١) الآية ٢٥، من سورة الحنم و"يرى" بمعنى: يعلم.

(٢) من الآية ١٢، من سورة الفتح.

(٣) ما بين الموقوفين ساقط من: "ب".

(٤) أي: أنه مصدر مؤكد، فهو لتكرير الفعل، وليس مفعولاً. ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٨٣، وشرح الكتاب للسيرافي ص ٢٢٥.

(٥) من الآية ٢٨٥، من سورة البقرة.

(٦) من الآية ٣٠، من سورة فصلت، ومن الآية ١٣، من سورة الأحقاف.

(٧) من الآية ٣٨، من سورة النبأ. (٨) أي: القول.

١٢٥- ولقد نزلت، فلا تظني غيره مَنِيْ بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ لِلْكَرَمِ<sup>(١)</sup> ويسمى الحذف لغير دليل اقتصاراً، وهو ممتنع<sup>(٢)</sup> في أحد المفعولين باتفاق، والصحيح<sup>(٣)</sup> جوازه فيهما، خلاف ما ذهب إليه المصنف، ومنه:

(١) هذا البيت من الكامل وهو للشاعر: عنزة بن شداد العنسي، ومن مغلته الشهيرة، يقول: أنت عندى بمنزلة أحبب - أي: المحبوب - المكرم، فلا تظني شيئاً غير ذلك حاصلًا مني، والشاهد منه قوله: «فلا تظني غيره» حيث حذف للمفعول الثاني اختصاراً، وهذا جائز عند الجمهور، وقد خالف فيه ابن ملكون - إبراهيم بن محمد الإشبيلي - وطائفة من المغاربة.

ينظر البيت في: شرح الكافية ٢/٢٧٨، والمقرب ١/١١٦، وأوضح المسالك ٢/٦٩-٧٠، والشذور ٤٥٢، وشرح ابن عقيل ٢/٥٢، والمص ١/١٥٢، والتصريح ١/٢٦٠، وشرح الأثيري ٢/٣٢، ومعجم شواهد العربية ٣٧٣.

(٢) في ب: "وسمي" موضع "ويسمى".

(٣) سب الامتناع هو أن المفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فكما أنه لا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا خبر دون مبتدأ قبل محي الناسخ فكتلك لا يجوز ذلك بعد محي الناسخ.

(٤) أجمع النحاة على أنه يجوز حذف المفعولين إذا كان في الكلام ما يدل عليهما، واختلفوا في جواز حذفهما إذا لم يبق دليل عليهما، فذهب الأخفش والجرمي والرضي وابن مالك وابن هشام وغيرهم إلى عدم جواز الحذف إذا لم يكن في الكلام ما يدل عليه، قالوا: «لأنه لا فائدة في الإتيان بالفعل حينئذ، لأنه معلوم أن العاقل لا يخلو من ظن أو علم». ينظر: شرح الكافية ٢/٢٧٨-٢٧٩، وشرح الكافية الشافية ٢/٥٥٣، وشذور الذهب ٤٥٣.

وذهب أكثر النحاة إلى جواز ذلك، قالوا: لأنك إذا قلت: فلننت، فقد أفدت المخاطب أنه ليس عندك يقين، وإذا قلت: علمت، ==

﴿أعنده علم الغيب فهو يرى﴾<sup>(١)</sup> ﴿وظننتم ظن السوء﴾<sup>(٢)</sup> لأن «ظن السوء» مصدر.<sup>(٣)</sup>

وكـُتِبَ «أجعل تقول» إن ولي مستفهماً به ولم ينقصيل بغير ظرف أو كظرف أو عمل وإن بعض ذي فصلت يُحتمل أصل وضع "القول" ليحكى به الجمل، فعليه كانت نحو: ﴿وقالوا سمعنا وأطعنا﴾<sup>(٤)</sup> أو اسمية، نحو: ﴿إن الذين قالوا ربنا الله﴾<sup>(٥)</sup> وإنما ينصب به المفرد إذا كان من معناه، نحو: ﴿وقال صواباً﴾<sup>(٦)</sup> ويجرى<sup>(٧)</sup> بحرى الظن في نصب الجملة الاسمية لمفعولين، بشروط أربعة، تضمنها كلام المصنف:

(=) أفدته أنه ليس عندك شك، وهذا فيه من الفائدة مالا يخفى.

وهذا ما رجحه الشارح، وارتضاه ابن يعيش في شرح المفصل ٧/٨٢، وابن عصفور في المقرب ١/١١٦-١٢٢، وهو ظاهر قول السيرافي.

ينظر: شرح الكتاب ٢٢٣، وذهب الأعلام إلى الجواز في "ظن" وما في معناها دون "علم" وما في معناها.

ينظر شرح ابن يعيش ٧/٨٣، والتصريح ١/٢٥٩.

(١) الآية ٢٥، من سورة الحنم و"يرى" بمعنى: يعلم.

(٢) من الآية ١٢، من سورة الفتح.

(٣) ما بين الموقوفين ساقط من: "ب".

(٤) أي: أنه مصدر مؤكد، فهو لتكرير الفعل، وليس مفعولاً. ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٨٣، وشرح الكتاب للسيرافي ص ٢٢٥.

(٥) من الآية ٢٨٥، من سورة البقرة.

(٦) من الآية ٣٠، من سورة فصلت، ومن الآية ١٣، من سورة الأحقاف.

(٧) من الآية ٣٨، من سورة النبأ. (٨) أي: القول.

أحدها: أن يكون مضارعاً، فلا يجوز ذلك<sup>(١)</sup> في نحو: "قُلْتُ" خلافاً للسرياني<sup>(٢)</sup> ولا في نحو: "قُلْ" خلافاً للكوفيين<sup>(٣)</sup>.  
الثاني: أن يكون مفتوحاً بـ"تاء الخطاب" فلا يجرى ذلك في "أقول" وغيره من أقسام المضارع.  
الثالث: أن يتقدمه استفهام بحرف أو اسم.

الرابع: أن يتصل بـ"أداة الاستفهام" ولا يفصل بينهما<sup>(٤)</sup> بغير ما ذكر المصنف، أما لو فصل بينهما بالظرف، نحو: «أغدا تقول زيدا منطلقاً»<sup>(٥)</sup> ومنه قوله:

١٢٦- أَبْعَدُ يُعْدِ تَقُولُ الدارَ تَجْمَعُنَا<sup>(٦)</sup> ... ..

(١) سقط "ذلك" من: "ب".

(٢) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن الرزيان السرياني، نسبةً إلى "سراف" إحدى بلاد فارس، له شرح كتاب سيوريه، والإشباع في النحو، ومات ولم يكمله، وأكمّله ولده يوسف، وله أيضاً أخبار النحاة توفي سنة ٣٦٨ هـ.  
ينظر: تاريخ بغداد ٣٤١/٧-٣٤٢، ومعجم المؤلفين ٢٤٢/٣، ونزهة الألباء ٣٧٩.

(٣) ينظر تجويزهم ذلك في: أوضح المسالك ٧٤/٢، والمجمع ١٥٧/١، والتصريح ٢٦٢/١. (٤) في: "أ: بينها" وهو تحريف.

(٥) سقط "منه" من: ب.

(٦) هذا صدر بيت من البسيط، غير معلوم قائله، وعجزه قوله:  
... ..  
... ..  
... ..  
وجميع المراجع التي رجعت إليها في هذا البيت ترويه "جامعة" موضع "تجمعنا"، والشاهد فيه قوله: «تقول الدار تجمعنا» وقوله: «تقول البُعد عتوما» --

أو بمثله<sup>(١)</sup>، وهو الجار والمجرور، نحو: «أفيلك تقول عمراً واقباً» أو أحد معمولي القول وهو مراده بقوله: "أو عمل" أقام المصدر مقام المفعول، نحو قوله<sup>(٢)</sup>:

١٢٧- أَجْهَلًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ<sup>(٣)</sup> ... ..

(-) فإن "تقول" فيها معنى "ظن" وقد نصب به مفعولين وفيه دلالة على إحرازهم "تقول" بجرى "ظن" في العمل إذا استكمل شروطه. ينظر البيت في: المغنى، الشاهد ١١٧٩، والشذور ٤٥٥، والمساعد ٣٧٦/١، والمجمع ١٥٧/١، والشذور ١٤٠/١، والتصريح ٢٦٣/١، وشرح الأشموني ٣٣٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٣٤.

(١) في: "أ: ومثله".

(٢) سقط "قوله" من: أ.

(٣) هذا صدر بيت من الوافر وهو للكيميت بن زيد الأسدي، وعجزه قوله:  
... ..  
... ..  
... ..  
وفي بعض الروايات: "أَبْرَأَمًا" موضع: "أَجْهَلًا"، و"مُنْتَا وَمِنْهَا" موضع: "متجاهلينا"، ورواية الشارح هي الأكثر، والشاهد منه قوله: «أَجْهَلًا تقول بني لؤيٍّ» حيث أعمل "تقول" عمل "ظن" فنصب به مفعولين وهما "جَهْلًا"، و"بني لؤيٍّ" مع وجود فاصل بين أداة الاستفهام والفعل، فلم يجمع ذلك من الإعمال لكون الفاصل معمولاً للفعل.

ينظر البيت في: الكتاب ١٢٣/١، والمقتضب ٣٤٩/٢، وابن يمين ٧٨/٧، وشرح الكافية ٢٨٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٦٦/٢، وأوضح المسالك ٧٨/٢، والشذور ٤٥٦، والمساعد ٣٧٦/١، وشرح ابن عقيل ٦٠/٢، والمجمع ١٥٧/١، والتصريح ٢٦٣/١، وشرح الأشموني ٣٣٢/٢.

أحدها: أن يكون مضارعاً، فلا يجوز ذلك<sup>(١)</sup> في نحو: "قُلْتُ" خلافاً للسرياني<sup>(٢)</sup> ولا في نحو: "قُلْ" خلافاً للكوفيين<sup>(٣)</sup>.  
الثاني: أن يكون مفتوحاً بـ"تاء الخطاب" فلا يجرى ذلك في "أقول" وغيره من أقسام المضارع.  
الثالث: أن يتقدمه استفهام بحرف أو اسم.

الرابع: أن يتصل بـ"أداة الاستفهام" ولا يفصل بينهما<sup>(٤)</sup> بغير ما ذكر المصنف، أما لو فصل بينهما بالظرف، نحو: «أغدا تقول زيدا منطلقاً»<sup>(٥)</sup> ومنه قوله:

١٢٦- أَبْعَدُ يُعْدِ تَقُولُ الدارَ تَجْمَعُنَا<sup>(٦)</sup> ... ..

(١) سقط "ذلك" من: "ب".

(٢) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن الرزيان السرياني، نسبةً إلى "سراف" إحدى بلاد فارس، له شرح كتاب سيوريه، والإشباع في النحو، ومات ولم يكمله، وأكمّله ولده يوسف، وله أيضاً أخبار النحاة توفي سنة ٣٦٨ هـ.  
ينظر: تاريخ بغداد ٣٤١/٧-٣٤٢، ومعجم المؤلفين ٢٤٢/٣، ونزهة الألباء ٣٧٩.

(٣) ينظر تجويزهم ذلك في: أوضح المسالك ٧٤/٢، والمجمع ١٥٧/١، والتصريح ٢٦٢/١. (٤) في: "أ: بينها" وهو تحريف.

(٥) سقط "منه" من: ب.

(٦) هذا صدر بيت من البسيط، غير معلوم قائله، وعجزه قوله:  
... ..  
... ..  
... ..  
وجميع المراجع التي رجعت إليها في هذا البيت ترويه "جامعة" موضع "تجمعنا"، والشاهد فيه قوله: «تقول الدار تجمعنا» وقوله: «تقول البُعد عتوما» --

أو بمثله<sup>(١)</sup>، وهو الجار والمجرور، نحو: «أفيلك تقول عمراً واقباً» أو أحد معمولي القول وهو مراده بقوله: "أو عمل" أقام المصدر مقام المفعول، نحو قوله<sup>(٢)</sup>:

١٢٧- أَجْهَلًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ<sup>(٣)</sup> ... ..

(-) فإن "تقول" فيها معنى "ظن" وقد نصب به مفعولين وفيه دلالة على إحرازهم "تقول" بجرى "ظن" في العمل إذا استكمل شروطه. ينظر البيت في: المغنى، الشاهد ١١٧٩، والشذور ٤٥٥، والمساعد ٣٧٦/١، والمجمع ١٥٧/١، والشذور ١٤٠/١، والتصريح ٢٦٣/١، وشرح الأشموني ٣٣٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٣٤.

(١) في: "أ: ومثله".

(٢) سقط "قوله" من: أ.

(٣) هذا صدر بيت من الوافر وهو للكيميت بن زيد الأسدي، وعجزه قوله:  
... ..  
... ..  
... ..  
وفي بعض الروايات: "أَبْرَأَمًا" موضع: "أَجْهَلًا"، و"مُنْتَا وَمِنْهَا" موضع: "متجاهلينا"، ورواية الشارح هي الأكثر، والشاهد منه قوله: «أَجْهَلًا تقول بني لؤيٍّ» حيث أعمل "تقول" عمل "ظن" فنصب به مفعولين وهما "جَهْلًا"، و"بني لؤيٍّ" مع وجود فاصل بين أداة الاستفهام والفعل، فلم يجمع ذلك من الإعمال لكون الفاصل معمولاً للفعل.

ينظر البيت في: الكتاب ١٢٣/١، والمقتضب ٣٤٩/٢، وابن يميّش ٧٨/٧، وشرح الكافية ٢٨٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٦٦/٢، وأوضح المسالك ٧٨/٢، والشذور ٤٥٦، والمساعد ٣٧٦/١، وشرح ابن عقيل ٦٠/٢، والمجمع ١٥٧/١، والتصريح ٢٦٣/١، وشرح الأشموني ٣٣٢/٢.

[فإن القول يجري مجرى الظن فيما ذكر].<sup>(١)</sup>

وقد اجتمعت الشروط في قوله:

١٢٨- متى تقول القُلصَ الرّوايما يَحْمِلُنْ أُمّ قاسمٍ وقايما<sup>(٢)</sup>

وقوله:

١٢٩- علام تقول الرّيحُ يُثْقِلُ عاتقى إذا أنا لم أظعن إذا الخيل كَرَّتْ<sup>(٣)</sup>

(١) ما بين المعقوفين زيادة على ما في السختين يقتضيها الكلام.

(٢) هذا البيت من الرجز، وهو للشاعر: هدية بن خشرم العذري، والقُلصُ: بزنة كُصْب، جمع قُلوص، وهي الشابة الفتية من الإبل، والرواسم المسرعات في سيرهن، فهو وصف مأخوذ من الرّسيم وهو ضربة من سير الإبل، ويروى "يحمِلُنْ" موضع "يحملن"، والشاهد منه قوله: «تقول القُلصُ يحملن» حيث أخرى تقول مُحْرى "ظنن" فنصب به مفعولين وهما "القُلصُ" وجملة "يحملن" فإنها في عل نصب مفعول ثان، وذلك بعد استيفاء "تقول" للشروط.

ينظر البيت في: المغرب ٢٩٥/١، وشرح الجمل ٤٦٤/١، وشرح الكافية الشافية ٥٦٦/٢، والشذور ٤٥٤، وشرح ابن عقيل ٥٩/١، والمص ١٥٧/١، وشرح الأثوني ٣٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٣٤.

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو لعمرو بن معد يكرب الزبيدي، وفي ب: "الحرب" موضع "الحيل".

والشاهد منه قوله: «تقول الرّيح يثقل...» حيث أخرى "تقول" مجرى "ظنن"

فنصب به مفعولين وهما: "الرّيح" وجملة "يثقل" بعد استكمالها لشروط العمل.

ينظر البيت في: المغنى، الشاهد ٢٥٠، وأوضح المسالك ٧٦/٢، والمساعد ٣٧٦/١، والمص ١٥٧/١، والشذور ١٣٩/١، والتصريح ٢٦٣/١، وشرح الأثوني ٢٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٧٢.

ومع استيفاء الشروط فالحكاية جائزة.

وأجريّ القولِ كظنٍ مطلقاً عند سُلّيم، نحو: قُلْ ذا مشيقاً

بنو سُلّيم من العرب يجيزون إجراء القول مُحْرى الظنّ مطلقاً بغير شئ من الشروط المذكورة فيقولون: «قلت زيدا قائماً» وعلى لغتهم جاء قوله:

١٣٠- قالت- وكنتُ رجلاً فطيناً- فهذا لعمرو الله إسرائيل<sup>(١)</sup>

(١) هنا الرجز لأعرابي اصطاد ضيًّا فأتى به امرأته، فلما رآته قالت: «هذا لعمرو الله إسرائيل» -لغة في إسرائيل- تريد أنه من مسخ بنو إسرائيل.

والشاهد منه قوله: «قالت... هذا... إسرائيل» حيث أعمل "قال" عمل "ظنن" فنصب به مفعولين، وهما اسم الإشارة "هذا" و"إسرائيل".

وهنا على مذهب بعض النحاة كالأعلام، وابن خروف، والشارح، وغيرهم، فإنهم يجيزون إجراء القول مُحْرى الظن في العمل وإن لم يتضمن معناه، فإن المعنى ليس على ظننت، لأن المرأة رأت الضَّب فقالت: "وهذا إسرائيل" معتقدة ذلك ومؤكدة اعتقادها بالقسم، وأما الجمهور فذهبوا إلى أن القول لا يجري مجرى الظن في العمل حتى يتضمن معناه، وردوا على من استدل بهذا البيت على الجواز وإن لم يتفق القول والظن في المعنى، باحتمال أن يكون "هذا" مبتدأ، و"إسرائيل" علمي تقدير مضاف، أي: مسخ بنو إسرائيل فحذف المضاف الذي هو الخبر، وبقي المضاف إليه على حره بالفتحة لأنه غير متصرف للعلمية والعجمة.

ينظر البيت والكلام فيه في: التصريح ٢٦٤/١، والمص ١٥٧/١، وشرح الأثوني ٣٤/٢، وشرح الكافية ٢٨٩/٣، وابن عقيل ٦٢/٢، والدرر ١٣٩/١، والمساعد ٣٧٥/١، وانظر اللسان "من" ٣٥١/١٧، ومعجم شواهد العربية ٤٤٨، قلت: أرى من المناسب هنا أن أتبه إلى أن هذا الاعتقاد -وهو كون الضَّب -



[فإن القول يجري مجرى الظن فيما ذكر].<sup>(١)</sup>

وقد اجتمعت الشروط في قوله:

١٢٨- متى تقول القُلصَ الرّوايما يَحْمِلُنْ أُمّ قاسمٍ وقايما<sup>(٢)</sup>

وقوله:

١٢٩- علام تقول الرّيحُ يُثْقِلُ عاتقى إذا أنا لم أظعن إذا الخيل كَرَّتْ<sup>(٣)</sup>

(١) ما بين المعقوفين زيادة على ما في السختين يقتضيها الكلام.

(٢) هذا البيت من الرجز، وهو للشاعر: هدية بن خشرم العذري، والقُلصُ: بزنة كُصْب، جمع قُلوص، وهي الشابة الفتية من الإبل، والرواسم المسرعات في سيرهن، فهو وصف مأخوذ من الرّسيم وهو ضربة من سير الإبل، ويروى "يحمِلُنْ" موضع "يحملن"، والشاهد منه قوله: «تقول القُلصُ يحملن» حيث أخرى تقول مُحْرى "ظنن" فنصب به مفعولين وهما "القُلصُ" وجملة "يحملن" فإنها في عل نصب مفعول ثان، وذلك بعد استيفاء "تقول" للشروط.

ينظر البيت في: المغرب ٢٩٥/١، وشرح الجمل ٤٦٤/١، وشرح الكافية الشافية ٥٦٦/٢، والشذور ٤٥٤، وشرح ابن عقيل ٥٩/١، والمص ١٥٧/١، وشرح الأثوني ٣٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٣٤.

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو لعمرو بن معد يكرب الزبيدي، وفي ب: "الحرب" موضع "الحيل".

والشاهد منه قوله: «تقول الرّيح يثقل...» حيث أخرى "تقول" مجرى "ظنن"

فنصب به مفعولين وهما: "الرّيح" وجملة "يثقل" بعد استكمالها لشروط العمل.

ينظر البيت في: المغنى، الشاهد ٢٥٠، وأوضح المسالك ٧٦/٢، والمساعد ٣٧٦/١، والمص ١٥٧/١، والشذور ١٣٩/١، والتصريح ٢٦٣/١، وشرح الأثوني ٢٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٧٢.

ومع استيفاء الشروط فالحكاية جائزة.

وأجريّ القولِ كظنٍ مطلقاً عند سُلّيم، نحو: قُلْ ذا مشيقاً

بنو سُلّيم من العرب يجيزون إجراء القول مُحْرى الظنّ مطلقاً بغير شئ من الشروط المذكورة فيقولون: «قلت زيدا قائماً» وعلى لغتهم جاء قوله:

١٣٠- قالت- وكنتُ رجلاً فطيناً- فهذا لعمرو الله إسرائيل<sup>(١)</sup>

(١) هنا الرجز لأعرابي اصطاد ضيًّا فأتى به امرأته، فلما رآته قالت: «هذا لعمرو الله إسرائيل» -لغة في إسرائيل- تريد أنه من مسخ بنو إسرائيل.

والشاهد منه قوله: «قالت... هذا... إسرائيل» حيث أعمل "قال" عمل "ظنن" فنصب به مفعولين، وهما اسم الإشارة "هذا" و"إسرائيل".

وهنا على مذهب بعض النحاة كالأعلام، وابن خروف، والشارح، وغيرهم، فإنهم يجيزون إجراء القول مُحْرى الظن في العمل وإن لم يتضمن معناه، فإن المعنى ليس على ظننت، لأن المرأة رأت الضَّب فقالت: "وهذا إسرائيل" معتقدة ذلك ومؤكدة اعتقادها بالقسم، وأما الجمهور فذهبوا إلى أن القول لا يجري مجرى الظن في العمل حتى يتضمن معناه، وردوا على من استدل بهذا البيت على الجواز وإن لم يتفق القول والظن في المعنى، باحتمال أن يكون "هذا" مبتدأ، و"إسرائيل" علمي تقدير مضاف، أي: مسخ بنو إسرائيل فحذف المضاف الذي هو الخبر، وبقي المضاف إليه على حره بالفتحة لأنه غير متصرف للعلمية والعجمة.

ينظر البيت والكلام فيه في: التصريح ٢٦٤/١، والمص ١٥٧/١، وشرح الأثوني ٣٤/٢، وشرح الكافية ٢٨٩/٣، وابن عقيل ٦٢/٢، والدرر ١٣٩/١، والمساعد ٣٧٥/١، وانظر اللسان "من" ٣٥١/١٧، ومعجم شواهد العربية ٤٤٨، قلت: أرى من المناسب هنا أن أتبه إلى أن هذا الاعتقاد -وهو كون الضَّب -

وعلى لغتهم تفتح<sup>(١)</sup> "إن" بعده نحو:

١٣١-إذا قلتُ أني آيبٌ أهلُ بلدٍ<sup>(٢)</sup> ... ..

(-) من مسخ بنى إسرائيل قد يقع لبعض الناس، ويُقوى عنده إذا علم ما جاء في مسند أحمد ٤/٦٣، من قوله عليه الصلاة والسلام: «إن أمة من بنى إسرائيل مسخت دواب فأعشى أن تكون هذه» -يشير إلى الضباب- والصحيح أن الضباب ليس مما مسخ، وأما قوله ﷺ السابق، فإنما كان علنا منه قبل أن يوحى إليه في ذلك بشئ، ويؤيد هذا قوله في بعض روايات الحديث: «ولا أدري لعل هذا منها».

وقد ثبت عنه ﷺ أن رجلا قال: يا رسول الله: القردة والخنازير هي مما مسخ الله؟ فقال النبي ﷺ: «إن الله لم يهلك -أو يعذب- قوما فيجعل لهم نسلا».

ينظر صحيح مسلم: "قدر" ٣٣، ٣٢، ٣٣، ٣٢، ٣٩٥/١، ٤٢١، ٣٩٧، ٣٩٥، ونيل الأوطار ٣٨٧/٨. (١) في أ: "فتح" موضع "تفتح".

(٢) هذا صدر بيت من الطويل وهو للحطية من كلمة يصف فيها بعمره بالسرعة، وتمامه:

... .. وضعتُ بها عنسه الزبيبة بالبحر

يقول الشاعر: إنه إذا غنَّ أنه سيصل أهل بلدة عند آخر النهار الذي عبر عنه بـ"آيب" وقدر المسافة التي بينه وبين تلك البلدة بهذا الوقت فإنه يصل إليها عند انتصاف النهار ويقام قائم الظهيرة، وعند ذلك يلقى عن بعمره "الزبيبة" وهي البرذعة، ويضع عصا الرحال، وذلك لتجابه بعمه، حيث قطع المسافة في نصف الزمن المقدر لها.

والشاهد من البيت قوله: «قلت أني آيب» حيث أجرى "قلت" مجرى "ظننت؟" ولم يحك به الجملة التي بعده، والدليل على ذلك فتح همزة "إن" إذ لو قصد الحكاية لكسرتها، وقد سدت "إن" وما دخلت عليه مسد المفعولين، --

ويقع بعده التعليق، ويجوز معه<sup>(١)</sup> الإلقاء، نحو: «قلت أريد منطلق»

و«زيد منطلق قلت».

## أعلم وأرى

هذه<sup>(٢)</sup> الهمزة الداخلة على هذين الفعلين تسمى «همزة النقل» وسميت بذلك لأنها تنقل الفعل من الزوم إلى التعدى، نحو: «خرج زيد» و«أخرجت زيدا» ومن التعدى إلى مفعول واحد<sup>(٣)</sup> إلى التعدى إلى مفعولين، نحو: «فهم<sup>(٤)</sup> زيد أمرك» و«أفهمته أمرك» ومن التعدى إلى اثنين إلى التعدى إلى ثلاثة كهذين<sup>(٥)</sup>.

إلى ثلاثة "رأى وعلم" عدوا إذا صار "أرى وأعلم"

"رأى وعلم" المتعديان إلى مفعولين إذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا إلى ثلاثة مفاعيل، سواء كانا بلفظ الماضي، نحو: «أعلمتُ زيدا عمروا منطلقا» و«أرئته أخاه مقيما» أو بغيره من تصاريفه، نحو: «إذ يُرىكهم الله

(-) وهذا البيت شاهد للغة سليم الذين يعملون القول عمل "ظن" مطلقا وغيرهم بشرط لذلك شروطا، ومنها أن يكون القول بلفظ المضارع، فمثل هذا لا يعمل عند غير سليم لكون القول فيه بلفظ الماضي. ينظر البيت في: شرح الجمل ٤٦٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٦٧/٢، وأوضح المسالك ٧٢/٢، والتصريح ٢٦٢/١، وشرح الأسموني ٣٤/٢، وديوان الشاعر ١٠٤، ومعجم شواهد العربية ١٧٣. (١) في ب: "بعده" موضع "معه".

(٢) سقطت "هذه" من: ب. (٣) سقط "واحد" من: ب.

(٤) في أ: "فهم" موضع "فهم" وهو تحريف. (٥) أي: أعلم وأرى.

وعلى لغتهم تفتح<sup>(١)</sup> "إن" بعده نحو:

١٣١-إذا قلتُ أني آيبٌ أهلُ بلدٍ<sup>(٢)</sup> ... ..

(٢) من مسخ بنى إسرائيل قد يقع لبعض الناس، ويُقوى عنده إذا علم ما جاء في مسند أحمد ٤/٦٣، من قوله عليه الصلاة والسلام: «إن أمة من بنى إسرائيل مسخت دواب فأعشى أن تكون هذه» -يشير إلى الضباب- والصحيح أن الضب ليس مما مسخ، وأما قوله ﷺ السابق، فإنما كان علنا منه قبل أن يوحى إليه في ذلك بشئ، ويؤيد هذا قوله في بعض روايات الحديث: «ولا أدري لعل هذا منها».

وقد ثبت عنه ﷺ أن رجلاً قال: يا رسول الله: القردة والخنازير هي مما مسخ الله؟ فقال النبي ﷺ: «إن الله لم يهلك -أو يعذب- قوماً فيجعل لهم نسلاً».

ينظر صحيح مسلم: "قدر" ٣٣، ٣٢، ٣٣، ٣٢، ٣٩٥/١، ٤٢١، ٣٩٧، ٣٩٥، ونيل الأوطار ٣٨٧/٨. (١) في أ: "فتح" موضع "تفتح".

(٢) هذا صدر بيت من الطويل وهو للحطية من كلمة يصف فيها بعمره بالسرعة، وتمامه:

... .. وضعتُ بها عنسه الزَّيْةَ بالفتح

يقول الشاعر: إنه إذا غنَّ أنه سيصل أهل بلدة عند آخر النهار الذي عبر عنه بـ"آيب" وقدّر المسافة التي بينه وبين تلك البلدة بهذا الوقت فإنه يصل إليها عند انتصاف النهار ويقام قائم الظهيرة، وعند ذلك يلقى عن بعمره "الزَّيْة" وهي الرذعة، ويضع عصا الرحال، وذلك لتجابه بعمره، حيث قطع المسافة في نصف الزمن المقدر لها.

والشاهد من البيت قوله: «قلت أني آيب» حيث أخرى "قلت" جرى "ظننت؟" ولم يحك به الجملة التي بعده، والدليل على ذلك فتح همزة "إن" إذ لو قصد الحكاية لكسرتها، وقد سدت "إن" وما دخلت عليه مسد المفعولين، --

ويقع بعده التعليق، ويجوز معه<sup>(١)</sup> الإلفاء، نحو: «قلت أريد منطلق» و«زيد منطلق قلت».

## أعلم وأرى

هذه<sup>(٢)</sup> الهمزة الداخلة على هذين الفعلين تسمى «همزة النقل» وسميت بذلك لأنها تنقل الفعل من الزموم إلى التعدى، نحو: «خرج زيد» و«أخرجت زيدا» ومن التعدى إلى مفعول واحد<sup>(٣)</sup> إلى التعدى إلى مفعولين، نحو: «فهم<sup>(٤)</sup> زيد أمرك» و«أفهمته أمرك» ومن التعدى إلى اثنين إلى التعدى إلى ثلاثة كهذين<sup>(٥)</sup>.

إلى ثلاثة "رأى وعلم" عدوا إذا صاروا "أرى وأعلم" "رأى وعلم" المتعديان إلى مفعولين إذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا إلى ثلاثة مفاعيل، سواء كانا بلفظ الماضي، نحو: «أعلمتُ زيدا عمروا منطلقا» و«أرئته أخاه مقيما» أو بغيره من تصاريفه، نحو: «إذ يُرىكهم الله

(٢) وهذا البيت شاهد للغة سليم الذين يعملون القول عمل "ظن" مطلقا وغيرهم بشرط لذلك شروطا، ومنها أن يكون القول بلفظ المضارع، فمثل هذا لا يعمل عند غير سليم لكون القول فيه بلفظ الماضي. ينظر البيت في: شرح الجمل ٤٦٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٦٧/٢، وأوضح المسالك ٧٢/٢، والتصريح ٢٦٢/١، وشرح الأسموني ٣٤/٢، وديوان الشاعر ١٠٤، ومعجم شواهد العربية ١٧٣. (١) في ب: "بعده" موضع "معه".

(٢) سقطت "هذه" من: ب. (٣) سقط "واحد" من: ب.

(٤) في أ: "فهم" موضع "فهم" وهو تحريف. (٥) أي: أعلم وأرى.

في مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا...<sup>(١)</sup> فَمَا الْأَوَّلُ مِنْ هَذِهِ الْمَفَاعِيلِ، فيجوز حذفه، نحو: «أَعْلَمْتُ أَخَاكَ ذَاهِبًا» والاختصار<sup>(٢)</sup> عليه<sup>(٣)</sup>، نحو: «أَعْلَمْتُ النَّاسَ».

وما للمفعولي "علمت" مطلقا للثان والثالث -أيضا- حَقَقًا للمفعول الثاني والثالث في هذا الباب من الأحكام كلها ما للأول والثاني من مفعولي "علمت" من

(١) من الآية ٤٣، من سورة الأنفال.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿يُرِيكَهُمْ... قَلِيلًا... وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا...﴾. فالكاف فيهما مفعول أول، والهاء والميم مفعول ثان، و"قليلًا" في الأول، و"كثيرًا" في الثاني مفعول ثالث.

(٢) حذف المفعول الأول من مفاعيل "أَعْلَمَ" و"أَرَى" أو الاختصار عليه فيه خلاف بين النحاة، فالأكثر على تجويزه، ومن أحازه ابن كيسان والسيوطي، شرح الكتاب ٢٢٧، وابن السراج، الأصول ١/١٨١، وابن مالك، التسهيل ٧٤، وغيرهم، فأصبح هذا للذهب يرون أن الفائدة لا تنعدم في الاختصار على الأول أو حذفه، إذ قد يراد الإخبار بمجرد العلم به، أو بمجرد إعلام الشخص المذكور. وذهب سيويه، (الكتاب ١/٤١)، وابن الباذل وابن خروف وابن طاهر وغيرهم إلى أنه لا يجوز حذف المفعول الأول ولا الاختصار عليه، هذا وقد حمل السيوطي عدم تجويز سيويه لذلك على أنه من باب عدم الاستحسان لا أنه ممنوع.

تنظر للمسألة بالتفصيل في: شرح الكافية ٢٧٤-٢٧٥، والكافية الشافية ٥٧٣/٢، والمساعد ١/٣٨١، والمجمع ١/١٥٨، والتصريح ١/٢٦٥.

(٢) سقط "عليه" من: ب.

جواز إلغاء الفعل عن العمل فيهما، متوسطاً<sup>(١)</sup> نحو: «الرَّكْعَةُ أَعْلَمُنَا اللَّهُ» مع الأكابر<sup>(٢)</sup>.

ورجحانه متأخراً، نحو: «الحَجَّ واجب أَعْلَمُنَا اللَّهُ» وتعليق الفعل عن العمل فيهما لوجود أحد المعلقات السابقة، نحو: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا مَتَى<sup>(٣)</sup> أَبُوكَ رَاحِلٌ» ومن جواز حذفهما أو أحدهما اختصاراً، أو منعه في أحدهما اختصاراً<sup>(٤)</sup>، أو فيهما عند المصنف كما سبق.

وإن تعدياً لواحد بـ لا همز فلا ثبني به توصلاً والقنن بينهما كثنائي التي "كسا" فهو به في كل حكم ذو اتسا إذا دخلت همزة النقل على "عَلِمَ" المتعدي إلى واحد لكونه بمعنى "عرف" وعلى "رَأَى" المتعدي إلى واحد -أيضاً- لكونه من رؤية البصر، أو من الرأي تعدياً إلى اثنين، كقوله: ﴿مَنْ يَعِدُ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ﴾<sup>(٥)</sup> ولا

(١) تنظر: ص ٢٧٧، تعليق ٣.

(٢) هذا قول متأثر عن العرب، ولم أعتز على اسم قائله.

(٣) وينظر في: أوضح المسالك ٨٠/٢، والمساعد ١/٣٨١، وشرح ابن عقيل ٢/٦٥، والمجمع ١/١٥٨، والتصريح ١/٢٦٦، وشرح الأشموني ٢/٣٦.

(٤) سقطت "متى" من: ب.

(٥) ينظر: ص ٢٨٢.

(٥) من الآية ١٥٢، س سورة آل عمران.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿أَرَاكُمْ مَا...﴾ حيث إن "أَرَى" -في الآية- بصرية وقد تعدت إلى المفعول الثاني بالهمزة، ومفعولاهما: ضمير المخاطبين "كم" و"ما" الموصولة.

في مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا...<sup>(١)</sup> فَمَا الْأَوَّلُ مِنْ هَذِهِ الْمَفَاعِيلِ، فيجوز حذفه، نحو: «أَعْلَمْتُ أَخَاكَ ذَاهِبًا» والاختصار<sup>(٢)</sup> عليه<sup>(٣)</sup>، نحو: «أَعْلَمْتُ النَّاسَ».

وما للمفعولي "علمت" مطلقا للثان والثالث -أيضا- حَقَقًا للمفعول الثاني والثالث في هذا الباب من الأحكام كلها مَا لِلأَوَّلِ وَالثَّانِي مِنَ مَفْعُولِي "علمت" مِنْ

(١) من الآية ٤٣، من سورة الأنفال.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿يُرِيكَهُمْ... قَلِيلًا... وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا...﴾. فالكاف فيهما مفعول أول، والهاء والميم مفعول ثان، و"قليلًا" في الأول، و"كثيرًا" في الثاني مفعول ثالث.

(٢) حذف المفعول الأول من مفاعيل "أَعْلَمَ" و"أَرَى" أو الاختصار عليه فيه خلاف بين النحاة، فالأكثر على تجويزه، ومن أحازه ابن كيسان والسيرواني، شرح الكتاب ٢٢٧، وابن السراج، الأصول ١/١٨١، وابن مالك، التسهيل ٧٤، وغيرهم، فأصبح هذا للذهب يرون أن الفائدة لا تنعقد في الاختصار على الأول أو حذفه، إذ قد يراد الإخبار بمجرد العلم به، أو بمجرد إعلام الشخص المذكور. وذهب سيبويه، (الكتاب ١/٤١)، وابن الباذن وابن خروف وابن طاهر وغيرهم إلى أنه لا يجوز حذف المفعول الأول ولا الاختصار عليه، هذا وقد حمل السيرواني عدم تجويز سيبويه لذلك على أنه من باب عدم الاستحسان لا أنه ممنوع.

تنظر للمسألة بالتفصيل في: شرح الكافية ٢٧٤-٢٧٥، والكافية الشافية ٥٧٣/٢، والمساعد ١/٣٨١، والمفصّل ١/١٥٨، والتصريح ١/٢٦٥.

(٢) سقط "عليه" من: ب.

جواز إلغاء الفعل عن العمل فيهما، متوسطاً<sup>(١)</sup> نحو: «الرَّكْعَةُ أَعْلَمَنَا اللَّهُ مَعَ الْكَابِرِ»<sup>(٢)</sup>.

ورجحانه متأخراً، نحو: «الحَجَّ واجب أَعْلَمَنَا اللَّهُ» وتعليق الفعل عن العمل فيهما لوجود أحد العلاقات السابقة، نحو: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا مَتَى<sup>(٣)</sup> أَبُوكَ رَاحِلًا» ومن جواز حذفهما أو أحدهما اختصاراً، أو منعه في أحدهما اختصاراً<sup>(٤)</sup>، أو فيهما عند المصنف كما سبق.

وإن تعديا لواحد بـ لا همز فلا ثنين به توصلا والْقَانِ مِنْهُمَا كُنَانِي الْفِي "كسا" فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حَكْمٍ ذُو اتِّسَاعٍ إِذَا دَخِلَتْ هَمْزَةُ النُّقْلِ عَلَى "عَلِمَ" لِلتَّعْدِي إِلَى وَاحِدٍ لَكُونِهِ بِمَعْنَى "عرف" وعلى "رَأَى" التَّعْدِي إِلَى وَاحِدٍ -أيضا- لَكُونِهِ مِنْ رُؤْيَا الْبَصَرِ، أَوْ مِنْ الرَّأْيِ تَعْدِيًا إِلَى اثْنَيْنِ، كقوله: ﴿مَنْ يَعُدُّ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ﴾<sup>(٥)</sup> ولا

(١) تنظر: ص ٢٧٧، تعليق ٣.

(٢) هذا قول متأخر عن العرب، ولم أعتز على اسم قائله.

(٣) وينظر في: أوضح المسالك ٨٠/٢، والمساعد ١/٣٨١، وشرح ابن عقيل ٢/٦٥، والمفصّل ١/١٥٨، والتصريح ١/٢٦٦، وشرح الأشموني ٢/٣٦.

(٤) سقطت "متى" من: ب.

(٥) ينظر: ص ٢٨٢.

(٥) من الآية ١٥٢، س سورة آل عمران.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿أَرَاكُمْ مَا...﴾ حيث إن "أرى" -في الآية- بصرية وقد تعدت إلى المفعول الثاني بالهمزة، ومفعولاهما: ضمير المخاطبين "كم" و"ما" الموصولة.

أحفظ<sup>(١)</sup> له شاهد في "علم" مع أن بعضهم<sup>(٢)</sup> قد أنكر نقلها بالهمزة، وذكر أنها إنما تنقل بالتضعيف، ويكون حكم المفعولين بعده حكمهما في باب «كسا وأعطى» في جواز حذفهما اختصاراً، واقتصاراً، وحذف كل واحد<sup>(٣)</sup> منهما كذلك وفي منع الإلغاء والتعليق، على ما ذكره المصنف، وفيه نظر، لأن تعليقه بالاستفهام مسموع، نحو: «وب أرنى كيف تُحمي الموتى»<sup>(٤)</sup>، وفي جواز نيابة الثاني منهما عن الفاعل المحذوف مع أمن اللبس، وفي أصالة سبق ما هو فاعل في المعنى، وفي وجوبه عند حذف اللبس إلى غير ذلك من الأحكام.

وكـأَرَى السابق بُنَا، أخبراً حَدَّثْتُ، أُنْبَأَ كَذَاكَ غُبْرَا

(١) أنزل: وكذلك لم أجد -حيما اطلعت عليه- من أثبت له شاعداً إلا ما نقل عن الشاطبي، كما سيأتي بعد هذا.

(٢) لم أعر على من صرح بإنكار تعدية "أعلم" -بمعنى عرف- بالهمزة إلا قول ابن هشام: إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة، أوضح المسالك ٨٣/٢، ونقل في التصريح عن الشاطبي قوله: وأما السماح في التعدى فكثير، وذكر أمثلة منها: «علم الشيء وأعلمته إياه» أي عرفته إياه. أ.هـ.

ثم قال: «سقط القول بأنه إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ... إلخ. التصريح ٢٦٧/١.

(٣) سقط "واحد" من: ب.

(٤) من الآية ٢٦٠، من سورة البقرة.

حيث إن "أرنى" فعل دعاء، و «بنا للتكلم» مفعوله الأول، و «كيف تحمي الموتى» جملة استفهامية في محل نصب مفعوله الثاني، معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف، ويرى ابن هشام احتمال كون "أرنى" هنا علمية لا بصريّة، أوضح المسالك ٨٣/٢.

هذه أفعال تضمنت معنى "أعلم" فتعدت تعديته<sup>(١)</sup>، إلى ثلاثة مفاعيل، وهي: غير وأخير، وثباً وأنبأ وحدّث نحو:

١٣٢- وخبرت سوداء الغميم مريضة<sup>(٢)</sup> ... ..

وقوله:

١٣٣- وما عليك-إذا أخبرتني دنفاً وغاب بعلك يوماً- أن تعوديني<sup>(٣)</sup>

وقوله:

(١) في ب: "تعديته" موضع "تعديته".

(٢) هنا صدر بيت للمعالم بن عقبة بن كعب بن زهير، وهو من الطويل، وتمامه:

... .. فأقبلت من أهلي بمصر أعودها

و"الغميم" اسم موضع في الحجاز، ويروى: «وبنت سوداء الغميم»، ويروى

أيضاً: «وبنت سوداء القلوب».

والشاهد منه قوله: «وخبرت سوداء الغميم مريضة» حيث أحمل الفعل "خبر" في ثلاثة مفاعيل، أولها «تاء التكلم» الواقعة نائب فاعل، والثاني: «سوداء

الغميم»، والثالث: «مريضة».

ينظر البيت في: الكافية الشافية ٥٧٢/٢، والمساعد ٣٨٣/١، وشرح ابن عقيل

٧١/٢، والممع ١٥٩/١، والدرر ١٤١/١، والتصريح ٢٦٥/١، وشرح

الأغصني ٣٨/٢، ومعجم شواهد العربية ١٠٤.

(٣) هذا بيت من البسيط، ينسب لرجل من بني كلاب، ويروى شطره

الثاني:

... .. رهن المنية يوماً أن تعودينا

والشاهد منه قوله: «أخبرتني دنفاً» حيث أحمل "أخبر" في ثلاثة مفاعيل:

الأول: نائب الفاعل -تاء المحاطبة، الثاني: ياء التكلم، الثالث: دنفاً. =

أحفظ<sup>(١)</sup> له شاهد في "علم" مع أن بعضهم<sup>(٢)</sup> قد أنكر نقلها بالهمزة، وذكر أنها إنما تنقل بالتضعيف، ويكون حكم المفعولين بعده حكمهما في باب «كسا وأعطى» في جواز حذفهما اختصاراً، واقتصاراً، وحذف كل واحد<sup>(٣)</sup> منهما كذلك وفي منع الإلغاء والتعليق، على ما ذكره المصنف، وفيه نظر، لأن تعليقه بالاستفهام مسموع، نحو: «وب أرنى كيف تُحمي الموتى»<sup>(٤)</sup>، وفي جواز نيابة الثاني منهما عن الفاعل المحذوف مع أمن اللبس، وفي أصالة سبق ما هو فاعل في المعنى، وفي وجوبه عند حذف اللبس إلى غير ذلك من الأحكام.

وكـ"أَرَى" السابق بُنَا، أَخْبِرَا حَدَّثَ، أَبْنَا كَذَاكَ غُبْرَا

(١) أنول: وكذلك لم أجد -حيما اطلعت عليه- من أثبت له شاعدا إلا ما نقل عن الشاطبي، كما سيأتي بعد هذا.

(٢) لم أعر على من صرح بإنكار تعدية "أعلم" -بمعنى عرف- بالهمزة إلا قول ابن هشام: إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة، أوضح المسالك ٨٣/٢، ونقل في التصريح عن الشاطبي قوله: وأما السماح في التعدى فكثير، وذكر أمثلة منها: «علم الشيء وأعلمته إياه» أي عرفته إياه. أ.هـ.

ثم قال: «سقط القول بأنه إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ... إلخ. التصريح ٢٦٧/١.

(٣) سقط "واحد" من: ب.

(٤) من الآية ٢٦٠، من سورة البقرة.

حيث إن "أرنى" فعل دعاء، و «بناء المتكلم» مفعوله الأول، و «كيف تحمي الموتى» جملة استفهامية في محل نصب مفعوله الثاني، معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف، ويرى ابن هشام احتمال كون "أرنى" هنا علمية لا بصريّة، أوضح المسالك ٨٣/٢.

هذه أفعال تضمنت معنى "أعلم" فتعدت تعديته<sup>(١)</sup>، إلى ثلاثة مفاعيل، وهي: غير وأخير، وثباً وأنبأ وحدّث نحو:

١٣٢- وخبرت سوداء الغميم مريضة<sup>(٢)</sup> ... ..

وقوله:

١٣٣- وما عليك-إذا أخبرتني دنفا وغاب بعلك يوماً- أن تعوديني<sup>(٣)</sup>

وقوله:

(١) في ب: "تعديته" موضع "تعديته".

(٢) هنا صدر بيت للمعالم بن عقبة بن كعب بن زهير، وهو من الطويل، وتمامه:

... .. فأقبلت من أهلي بمصر أعودها

و"الغميم" اسم موضع في الحجاز، ويروى: «وبنت سوداء الغميم»، ويروى

أيضاً: «وبنت سوداء القلوب».

والشاهد منه قوله: «وخبرت سوداء الغميم مريضة» حيث أحمل الفعل "خبرت"

في ثلاثة مفاعيل، أولها «تاء المتكلم» الواقعة نائب فاعل، والثاني: «سوداء

الغميم»، والثالث: «مريضة».

ينظر البيت في: الكافية الشافية ٥٧٢/٢، والمساعد ٣٨٣/١، وشرح ابن عقيل

٧١/٢، والممع ١٥٩/١، والدرر ١٤١/١، والتصريح ٢٦٥/١، وشرح

الأغصني ٣٨/٢، ومعجم شواهد العربية ١٠٤.

(٣) هذا بيت من البسيط، ينسب لرجل من بني كلاب، ويروى شطره

الثاني:

... .. رهن المنية يوماً أن تعودينا

والشاهد منه قوله: «أخبرتني دنفا» حيث أحمل "أخبرت" في ثلاثة مفاعيل:

الأول: نائب الفاعل -تاء المحاطبة، الثاني: ياء المتكلم، الثالث: دنفا. =

١٣٤- بُثِّتَ زُرْعَةٌ-وَالسَّافَاهُ كَأَسْمَاهَا- يُهْدَى إِلَى غُرَابٍ الْأَشْعَارِ<sup>(١)</sup>  
وقوله:

١٣٥- وَأَنْبِثَ قَيْسًا-وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا- خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ<sup>(٢)</sup>

(=) ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥٧٢/٢، والمساعد ٣٨٢/١، وشرح ابن عقيل ٦٩/٢، والممع ١٥٩/١، والدرر ١٤١/١، والتصريح ٢٦٥/١، وشرح الأخواني ٣٧/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٠٣.

(١) هذا البيت من الكامل، وهو للأنثى الذي ياتي من كلمة يهجو بها: زُرْعَةُ ابن عمرو، بن خويلد، والسفاهة هي: الطيش وحفة الأحلام، وغرائب الأشعار: ما لم يعهد مثله، ويرى مكانه: «أو ابد الأشعار». والشاهد منه قوله: «بُثِّتَ زُرْعَةٌ... يَهْدَى» حيث أعمل "بثا" في ثلاثة مفاعيل:

أحدهما: النائب عن الفاعل، وهو التاء، والثاني: زُرْعَةُ. والثالث: جملة يَهْدَى. وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥٧٠/٢، والمساعد ٣٨٢/١، والتصريح ٢٦٥/١، وشرح الأخواني ٣٧/٢، وديوانه ٣٤، ومعجم شواهد العربية ١٩٠.

(٢) هذا البيت من المتقارب، وهو للأعشى ميمون بن قيس، من كلمة يمدح بها قيس بن معدى كرب، وقوله: «وَلَمْ أَبْلُهُ» أي: لم اختبره، والشاهد منه قوله: «أَنْبِثَ قَيْسًا... خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ» حيث أعمل "انبأ" في ثلاثة مفاعيل، وهي: تاء التكلم الواقعة نائب غائل، و"تبسا" و"عبر".

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥٧١/٢، والممع ١٥٩/١، والدرر ١٤٠/١، والتصريح ٢٦٥/١، وشرح الأخواني ٣٨/٢، وديوانه ٢٢، ومعجم شواهد العربية ٣٧٩.

## الفاعل

هو ما صدر عنه حدث، أو قام به، أو أسند إليه، من اسم أو ماضي تأويله، مقدم عليه، فارغ، باق على أصل صيغته: فصدور الحدث نحو: "أكل زيد" وقيامه نحو: "طُفَّ زيد" ولا فرق في الحدث بين أن يكون بلفظ الفعل نحو: قام زيد، أو بلفظ المصدر، نحو: "عجبت من ضرب زيد" (١) عمرا، أو اسم الفاعل، نحو "أضارب أنت أم عمرو" (٢)، أو الصفة المشبهة به (٣)، نحو: "زيد حسن وجه"، أو اسم الفعل، نحو: "شتان زيد وعمرو"، وما في تأويل الاسم مدخل لنحو: «أَو لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ» (٤) إذ هو في تأويل "إنزال الكتاب"، واشترط تقديمه: «مُخْرِجَ لِنَحْوِ: "زيد قام" وفارغ: مُخْرِجَ لِنَحْوِ: "قَاتَمَانَ الزَّيْدَانِ"، فإن "الزَّيْدَانِ" (٥) فيه مبتدأ، لاستغفال الوصف السابق له بالضمير، والتقدير الأخير، مُخْرِجَ لِمَا بَنَى لِلْمَفْعُولِ، نحو: "ضَرَبَ زَيْدٌ" فإن المرفوع بعده في الاصطلاح والمعنى ليس بفاعل.

"الفاعل" الذي كمرفوعي "أتى زيد، متبرا وجهه" نعم الفسي أي الفاعل: هو ما ارتفع بالفعل، نحو: "أتى زيد"، «وَقَالَ اللَّهُ» (٦)

- (١) في كلتا النسختين: "زيدا" وهو غريف.
- (٢) في ب موضع "أنت أم عمرو": "أنتما عمرا". (٣) سقط "به" من: ب.
- (٤) من الآية ٥١، من سورة العنكبوت.
- (٥) في ب: "تقدمه" موضع "تقدمه". (٦) ما بين المقوفين ساقط من: ب.
- (٧) من الآية ٥٥، من سورة آل عمران، ومن الآيات: ١١٠، ١١٥، ١١٦، ١١٩، من سورة المائدة.



١٣٤- بُثِّثَ زُرْعَةٌ-وَالسَّفَاهَةُ كَأَسْمَاهَا- يُهْدَى إِلَى غُرَابِ الْأَشْعَارِ<sup>(١)</sup>  
وقوله:

١٣٥- وَأَبْنَيْتَ قَيْسًا-وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا- خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ<sup>(٢)</sup>

(=) ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥٧٢/٢، والمساعد ٣٨٢/١، وشرح ابن عقيل ٦٩/٢، والمص ١٥٩/١، والدرر ١٤١/١، والتصريح ٢٦٥/١، وشرح الأخواني ٣٧/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٠٣.

(١) هذا البيت من الكامل، وهو للأنثى الذي ياتي من كلمة يهجو بها: زُرْعَةٌ ابن عمرو، بن خويلد، والسفاهة هي: الطيش وحفة الأحلام، وغرائب الأشعار: ما لم يعهد مثله، ويرى مكانه: «أو ابد الأشعار». والشاهد منه قوله: «بثثت زُرْعَةً... يهدى» حيث عمل «بثث» في ثلاثة مفاعيل:

أحدهما: النائب عن الفاعل، وهو التاء، والثاني: زُرْعَةٌ. والثالث: جملة يهدى. وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥٧٠/٢، والمساعد ٣٨٢/١، والتصريح ٢٦٥/١، وشرح الأخواني ٣٧/٢، وديوانه ٣٤، ومعجم شواهد العربية ١٩٠.

(٢) هذا البيت من المتقارب، وهو للأعشى ميمون بن قيس، من كلمة يمدح بها قيس بن معدى كرب، وقوله: «وَلَمْ أَبْلُهُ» أي: لم اختبره، والشاهد منه قوله: «أَبْنَيْتَ قَيْسًا... خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ» حيث عمل «أبْنَيْتَ» في ثلاثة مفاعيل، وهي: تاء التكلم الواقعة نائب غائل، و«تيسا» و«خير».

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥٧١/٢، والمص ١٥٩/١، والدرر ١٤٠/١، والتصريح ٢٦٥/١، وشرح الأخواني ٣٨/٢، وديوانه ٢٢، ومعجم شواهد العربية ٣٧٩.

## الفاعل

هو ما صدر عنه حدث، أو قام به، أو أسند إليه، من اسم أو ماضي تأويله، مقدم عليه، فارغ، باق على أصل صيغته: فصدور الحدث نحو: «أكل زيد» وقيامه نحو: «ظرف زيد» ولا فرق في الحدث بين أن يكون بلفظ الفعل نحو: قام زيد، أو بلفظ المصدر، نحو: «عجبت من ضرب زيد»<sup>(١)</sup>، أو اسم الفاعل، نحو «أضارب أنت أم عمرو»<sup>(٢)</sup>، أو الصفة المشبهة به<sup>(٣)</sup>، نحو: «زيد حسن وجه»، أو اسم الفعل، نحو: «شتان زيد وعمرو»، وما في تأويل الاسم مدخل لنحو: «أَو لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ»<sup>(٤)</sup> إذ هو في تأويل «إنزال الكتاب»، واشترط تقديمه: «مُخْرِجَ لِنَحْوِ: «زيد قام» وفارغ: مُخْرِجَ لِنَحْوِ: «قَاتِلَانِ الزَّيْدَانِ»، فإن «الزَّيْدَانِ»<sup>(٥)</sup> فيه مبتدأ، لاستغفال الوصف السابق له بالضمير، والتقدير الأخير، مُخْرِجَ لِمَا بَنَى لِلْمَفْعُولِ، نحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ» فإن المرفوع بعده في الاصطلاح والمعنى ليس بفاعل.

«الفاعل» الذي كمرفوعي «أنى زيد، منبرا وجهه» نعم الفسى أي الفاعل: هو ما ارتفع بالفعل، نحو: «أنى زيد»، «وَقَالَ اللَّهُ»<sup>(٦)</sup>

- (١) في كلتا النسختين: «زيدا» وهو غريف.
- (٢) في ب موضع «أنت أم عمرو»: «أنتما عمرا». (٣) سقط «به» من: ب.
- (٤) من الآية ٥١، من سورة العنكبوت.
- (٥) في ب: «تقدمه» موضع «تقدمه». (٦) ما بين المقوفين ساقط من: ب.
- (٧) من الآية ٥٥، من سورة آل عمران، ومن الآيات: ١١٠، ١١٥، ١١٦، ١١٩، من سورة المائدة.

أومأ هو<sup>(١)</sup> في تأويل الفعل، كـ"منيراً وجهه" و﴿الظالم أهلها﴾<sup>(٢)</sup> ويفارق الرفع لفظاً، لإضافة المصدر أو اسمه إليه، نحو: ﴿ولولا دفع الله الناس﴾<sup>(٣)</sup> وما روي من قوله: (من قُبلة الرجل امرأته الوضوء)<sup>(٤)</sup> أو جره بحرف زائد، إما "الباء" كقوله تعالى: ﴿وكنى بالله شهيداً﴾<sup>(٥)</sup> وإما "من" نحو: ﴿ما جاءنا من بشير ولا نذير﴾<sup>(٦)</sup>.

وبعد فعل فاعل فإن ظَهَرَ فهو، وإلا فضمير استمر حكم الفاعل أن يقع بعد الفعل كما سبق، فإن ظهر، نحو: ﴿جاء الحق وذهي الباطل﴾<sup>(٧)</sup> وإلا قُدِّرَ ضميراً مستتراً، إما جوازاً نحو: ﴿وإن ربك ليحكم بينهم﴾<sup>(٨)</sup> وإما وجوباً نحو:

- (١) في ب: "ومأ هو" موضع "أومأ هو". (٢) من الآية ٧٥، من سورة النساء.
- (٣) من الآية ٢٥١، من سورة البقرة، ومن الآية ٤٠، من سورة الحج.
- والشاهد فيهما هو: "دفع الله" حيث إن الفاعل فيهما هو: لفظ "الله" قد فارق الرفع لفظاً إلى الجر، لإضافة المصدر إليه، والمضاف إليه حكمه الجر.
- (٤) هذا أثر مروي عن ابن مسعود -رضي الله عنه-، رواه مالك في الموطأ "كتاب الطهارة" باب الوضوء ٦٦، ٦٥.
- وفي كلتا النسختين: "في قُبلة" والرواية في الموطأ: "من قُبلة".
- والشاهد منه: "قُبلة الرجل" حيث إن الفاعل وهو "الرجل" قد فارق الرفع لفظاً لإضافة اسم المصدر -قُبلة- إليه.
- (٥) من الآيتين ٧٩، ١٦٦، من سورة النساء. ومن الآية ٢٨، من سورة الفتح.
- (٦) من الآية ١٩، من سورة المائدة (٧) من الآية ٨١، من سورة الإسراء.
- (٨) من الآية ١٢٤، من سورة النحل، والذي في النسختين: "إن ربك ليحكم بينهم" ولم أر آية على هذه الصورة في المعجم للفهرس لألفاظ القرآن الكريم.
- وحمل الشاهد من الآية: "... ليحكم..." حيث الفاعل مقدر جوازاً بعد الفعل "يحكم" لكونه ضمير غيبة.

﴿وقل الحق من ربكم﴾<sup>(١)</sup> فإن وقع قبل الفعل ما يومر أنه فاعله، قُدِّرَ مبتدأ، والفاعل ضمير، إن أمكن نحو: ﴿وربك يخلق ما يشاء ويختار﴾<sup>(٢)</sup> وإلا قُدِّرَ مرفوعاً بفعل، نحو: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾<sup>(٣)</sup> التقدير: "وإن استجارك" والوجهان<sup>(٤)</sup> جائزان فيما وقع<sup>(٥)</sup> بعد الاستفهام، نحو: ﴿أبشروا يهودونا؟﴾<sup>(٦)</sup> ولا حجة للكوفيين على جواز تقديمه على الفعل في قوله:

- (١) من الآية ٢٩، من سورة الكهف.
- حيث الفاعل هنا مقدر وجوباً بعد الفعل "قل" لكونه ضميراً للمفرد المخاطب.
- (٢) من الآية ٦٨، من سورة القصص.
- حيث الفاعل مقدر جوازاً بعد الأفعال الثلاثة: يخلق، يشاء، يختار، لكونه ضمير غيبة، وهو يعود على لفظ "ربك" للتقدم على هذه الأفعال.
- (٣) من الآية ٦، من سورة التوبة.
- وإنما قدر الفعل هنا لكون جملة الشرط لا تكون إلا فعلية على الأصح، وحوز الكوفيون والأخفش كونها اسمية. ينظر شرح ابن يعين ٨٢/١، وشرح الكافية ٧٧/١، ٣٨٩/٢، والتسهيل ٧٥، والتصريح ٢٧٠/١، وشرح الأخواني ٤٢/٢.
- (٤) أي: الابتدائية والفاعلية.
- (٥) سقط "وقع" من: ب.
- (٦) من الآية ٦، من سورة التناجين.
- فيجوز في: "بشروا" أن يكون مبتدأ وسرّخ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه، وجملة "يهودونا" خبره، ويجوز أن يكون "بشروا" فاعلاً بفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: "أبشرونا بشروا يهودونا" وهذا الوجه هو الأرجح، لأن الغالب في الاستفهام دخول على الأفعال.
- ينظر: الكتاب ٩٩/١-١٠١، والتصريح ٢٧٠/١.

أومأ هو<sup>(١)</sup> في تأويل الفعل، كـ"منيراً وجهه" و﴿الظالم أهلها﴾<sup>(٢)</sup> ويفارق الرفع لفظاً، لإضافة المصدر أو اسمه إليه، نحو: ﴿ولولا دفع الله الناس﴾<sup>(٣)</sup> وما روي من قوله: (من قُبلة الرجل امرأته الوضوء)<sup>(٤)</sup> أو جره بحرف زائد، إما "الباء" كقوله تعالى: ﴿وكنى بالله شهيداً﴾<sup>(٥)</sup> وإما "من" نحو: ﴿ما جاءنا من بشير ولا نذير﴾<sup>(٦)</sup>.

وبعد فعل فاعل فإن ظَهَرَ فهو، وإلا فضمير استمر حكم الفاعل أن يقع بعد الفعل كما سبق، فإن ظهر، نحو: ﴿جاء الحق وذهي الباطل﴾<sup>(٧)</sup> وإلا قُدِّرَ ضميراً مستتراً، إما جوازاً نحو: ﴿وإن ربك ليحكم بينهم﴾<sup>(٨)</sup> وإما وجوباً نحو:

- (١) في ب: "ومأ هو" موضع "أومأ هو". (٢) من الآية ٧٥، من سورة النساء.
- (٣) من الآية ٢٥١، من سورة البقرة، ومن الآية ٤٠، من سورة الحج.
- والشاهد فيهما هو: "دفع الله" حيث إن الفاعل فيهما هو: لفظ "الله" قد فارق الرفع لفظاً إلى الجر، لإضافة المصدر إليه، والمضاف إليه حكمه الجر.
- (٤) هذا أثر مروي عن ابن مسعود -رضي الله عنه-، رواه مالك في الموطأ "كتاب الطهارة" باب الوضوء ٦٦، ٦٥.
- وفي كلتا النسختين: "في قُبلة" والرواية في الموطأ: "من قُبلة".
- والشاهد منه: "قُبلة الرجل" حيث إن الفاعل وهو "الرجل" قد فارق الرفع لفظاً لإضافة اسم المصدر -قُبلة- إليه.
- (٥) من الآيتين ٧٩، ١٦٦، من سورة النساء. ومن الآية ٢٨، من سورة الفتح.
- (٦) من الآية ١٩، من سورة المائدة (٧) من الآية ٨١، من سورة الإسراء.
- (٨) من الآية ١٢٤، من سورة النحل، والذي في النسختين: "إن ربك ليحكم بينهم" ولم أر آية على هذه الصورة في المعجم للفهرس لألفاظ القرآن الكريم.
- وحمل الشاهد من الآية: "... ليحكم..." حيث الفاعل مقدر جوازاً بعد الفعل "يحكم" لكونه ضمير غيبة.

﴿وقل الحق من ربكم﴾<sup>(١)</sup> فإن وقع قبل الفعل ما يومر أنه فاعله، قُدِّرَ مبتدأ، والفاعل ضمير، إن أمكن نحو: ﴿وربك يخلق ما يشاء ويختار﴾<sup>(٢)</sup> وإلا قُدِّرَ مرفوعاً بفعل، نحو: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾<sup>(٣)</sup> التقدير: "وإن استجارك" والوجهان<sup>(٤)</sup> جائزان فيما وقع<sup>(٥)</sup> بعد الاستفهام، نحو: ﴿أبشروا يهودونا؟﴾<sup>(٦)</sup> ولا حجة للكوفيين على جواز تقديمه على الفعل في قوله:

- (١) من الآية ٢٩، من سورة الكهف.
- حيث الفاعل هنا مقدر وجوباً بعد الفعل "قل" لكونه ضميراً للمفرد المخاطب.
- (٢) من الآية ٦٨، من سورة القصص.
- حيث الفاعل مقدر جوازاً بعد الأفعال الثلاثة: يخلق، يشاء، يختار، لكونه ضمير غيبة، وهو يعود على لفظ "ربك" للتقدم على هذه الأفعال.
- (٣) من الآية ٦، من سورة التوبة.
- وإنما قدر الفعل هنا لكون جملة الشرط لا تكون إلا فعلية على الأصح، وحوز الكوفيون والأخفش كونها اسمية. ينظر شرح ابن يعين ٨٢/١، وشرح الكافية ٧٧/١، ٣٨٩/٢، والتسهيل ٧٥، والتصريح ٢٧٠/١، وشرح الأخواني ٤٢/٢.
- (٤) أي: الابتدائية والفاعلية.
- (٥) سقط "وقع" من: ب.
- (٦) من الآية ٦، من سورة التناجب.
- فيجوز في: "بشروا" أن يكون مبتدأ وسرّخ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه، وجملة "يهودونا" خبره، ويجوز أن يكون "بشروا" فاعلاً بفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: "أبشرونا بشروا يهودونا" وهذا الوجه هو الأرجح، لأن الغالب في الاستفهام دخول على الأفعال.
- ينظر: الكتاب ٩٩/١-١٠١، والتصريح ٢٧٠/١.

وجرد الفعل إذا ما أسندنا لاثني أو جمع كـ "فاز الشهدا" وقد يقال: "سَعدا" و"سَعدوا" والفعل للظاهر بعد مسند إذا أسند الفعل إلى اثنين، أو جمع مذكرين، أو مؤنثات، جرد عن علامة دالة على حال فاعله، كما يجرد مع المفرد المذكر، نحو: «قال وجلان»<sup>(١)</sup> «إذ همَّت طائفتان»<sup>(٢)</sup> «وقال الذين أوتوا العلم»<sup>(٣)</sup> «وقال نسوة»<sup>(٤)</sup> وبعض العرب<sup>(٥)</sup> يلحق الفعل علامة دالة على حال الفاعل، كما يلحقه تاء التأنيث، دالة على تأنيثه، فيقول: "سَعدا الرجلان" نحو: ١٣٧- ... .. وقد أسلماه مُبَعَّدَ وَحْمِيمٍ<sup>(٦)</sup>

- (١) من الآية ٢٣، من سورة المائدة.
  - (٢) من الآية ١٢٢، من سورة آل عمران.
  - (٣) من الآية ٨٠، من سورة القصص. ومن الآية ٥٦، من سورة الروم.
  - (٤) من الآية ٣٠، من سورة يونس.
  - (٥) هم طيء وأزد شنوءة، وبعض النحويين يذكر معهم بني الحارث.
  - (٦) ينظر شرح الكافية الشافية ٥٨٢/٢، وأوضح المسالك ٩٨/٢، والمغني ٤٠٤-٤٠٦، والمسعودي ٣٩٤/١، والمجم ١٦٠/١، والنصريح ٢٧٦/١.
- (٦) هذا عجز بيت من الطويل للشاعر: عبيدا لله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير بن العوام -رضي الله عنهما- وصدره:
- تسولني قتال المارقين بنفسه ... .. البيت.
- والشاهد منه قوله: "وقد أسلماه مُبَعَّدَ وَحْمِيمٍ" حيث وصل الفعل بضمير اللتي مع إسناده إلى الاسم الظاهر، والمبعد: اسم مفعول: من الإبعاد، والمراد به: الأجنبي، والحميم: هو القريب، أراد بذلك: أسلمه كل الناس وخلوه ولم ينصره قريب ولا بعيد.

١٣٦- ما للجمال مشيها وكيدا<sup>(١)</sup> ... .. لأنه ضرورة، أو الخبر مخلوف وهو العامل في: "وكيدا" أي: يظهر وكيدا، ولا للكسائي<sup>(٢)</sup>، على جواز حذفه بنحو: "إذا كان غداً فأُتني"، لأن في "كان" ضميراً يعود على ما يشاهد من الحال.<sup>(٣)</sup>

- (١) هذا من الرجز المشطور، وهو للزباء بنت عمرو بن الضرب -من نسل العمالق- وهو في قصتها المشهورة، وقد قالته حين رأت الجمال تعمل الرجال في الغرائر، وقيل: إنه للنخساء بنت عمرو الفصائية -رضي الله عنها- والمشهور القول الأول. ينظر في: جمع الأمثال ٢٣٦/١ (الثل: حَطَبٌ يسير في عطف كبير) وأوضح المسالك ٨٦/٢، والمساعد ٣٨٧/١، وشرح ابن عقيل ٧٧/٢، والمجم ١٧١/١، والندر ١٤١/١، والنصريح ٢٧١/١، وشرح الأضيوي ٤٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٦٤.
- وقد استدلل الكوفيون بهذا البيت على صحة تقدم الفاعل على العامل حيث أعربوا "مشيها" بالرفع فاعلاً لـ "وكيدا" و"وكيدا" حال من الجمال والتقدير عندهم: "أي شيء ثابت للجمال حال كونها وكيدا مشيها ؟"، وقد ردّ على ذلك البصريون بما ذكره الشارح، وزاد غيره وجهاً آخر، وهو كون "مشيها" بدل من الضمير المستتر في الخبر (للجمال) لأن متعلق الجار والمجرور كان يتحمل ضميراً مرفوعاً بالفاعلية، فلما حذف المتعلق انتقل الضمير إلى الجار والمجرور، هذا... وقد ضُمَّت كل هذه الاحتمالات، وللوقوف على تفصيل المسألة. ينظر المراجع السابقة.
- (٢) أي: ولا حجة للكسائي. (٣) في أ: "نحو" موضع "بنحو".
- (٤) ينظر مزيداً من التوضيح للمسألة في: شرح ابن عبيش ٨٠/١، وشرح الكافية ٧٧/١، وشرح الكافية الشافية ٦٠٠/٢، وأوضح المسالك ٩١/٢، والنصريح ٢٧٢/١.

وجرد الفعل إذا ما أسندنا لاثني أو جمع كـ "فاز الشهدا" وقد يقال: "سَعدا" و"سَعدوا" والفعل للظاهر بعد مسند إذا أسند الفعل إلى اثنين، أو جمع مذكرين، أو مؤنثات، جرد عن علامة دالة على حال فاعله، كما يجرد مع المفرد المذكر، نحو: «قال وجلان»<sup>(١)</sup> «إذ همَّت طائفتان»<sup>(٢)</sup> «وقال الذين أوتوا العلم»<sup>(٣)</sup> «وقال نسوة»<sup>(٤)</sup> وبعض العرب<sup>(٥)</sup> يلحق الفعل علامة دالة على حال الفاعل، كما يلحقه تاء التأنيث، دالة على تأنيثه، فيقول: "سَعدا الرجلان" نحو: ١٣٧- ... .. وقد أسلماه مُبَعَّدَ وَحْمِيمٍ<sup>(٦)</sup>

- (١) من الآية ٢٣، من سورة المائدة.
  - (٢) من الآية ١٢٢، من سورة آل عمران.
  - (٣) من الآية ٨٠، من سورة القصص. ومن الآية ٥٦، من سورة الروم.
  - (٤) من الآية ٣٠، من سورة يونس.
  - (٥) هم طيء وأزد شوية، وبعض النحويين يذكر معهم بني الحارث.
  - (٦) ينظر شرح الكافية الشافية ٥٨٢/٢، وأوضح المسالك ٩٨/٢، والمغني ٤٠٤-٤٠٦، والمسالك ٣٩٤/١، والمجم ١٦٠/١، والنصريح ٢٧٦/١.
- (٦) هذا عجز بيت من الطويل للشاعر: عبيدا لله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير بن العوام -رضي الله عنهما- وصدره:
- تسولني قتال المارقين بنفسه ... .. البيت.
- والشاهد منه قوله: "وقد أسلماه مُبَعَّدَ وَحْمِيمٍ" حيث وصل الفعل بضمير اللتي مع إسناده إلى الاسم الظاهر، والمبعد: اسم مفعول: من الإبعاد، والمراد به: الأجنبي، والحميم: هو القريب، أراد بذلك: أسلمه كل الناس وخلوه ولم ينصره قريب ولا بعيد.

١٣٦- ما للجمال مشيها وكيدا<sup>(١)</sup> ... .. لأنه ضرورة، أو الخبر مخلوف وهو العامل في: "وكيدا" أي: يظهر وكيدا، ولا للكسائي<sup>(٢)</sup>، على جواز حذفه بنحو: "إذا كان غداً فأُتني"، لأن في "كان" ضميراً يعود على ما يشاهد من الحال.<sup>(٣)</sup>

- (١) هذا من الرجز المشطور، وهو للزباء بنت عمرو بن الضرب -من نسل العمالق- وهو في قصتها المشهورة، وقد قالته حين رأت الجمال تعمل الرجال في الغرائر، وقيل: إنه للنخساء بنت عمرو الفصاحية -رضي الله عنها- والمشهور القول الأول. ينظر في: جمع الأمثال ٢٣٦/١ (الثل: حَطَبٌ يسير في عطف كبير) وأوضح المسالك ٨٦/٢، والمساعد ٣٨٧/١، وشرح ابن عقيل ٧٧/٢، والمجم ١٧١/١، والدرر ١٤١/١، والنصريح ٢٧١/١، وشرح الأضيوي ٤٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٦٤.
- وقد استدلل الكوفيون بهذا البيت على صحة تقدم الفاعل على العامل حيث أعربوا "مشيها" بالرفع فاعلاً لـ "وكيدا" و"وكيدا" حال من الجمال والتقدير عندهم: "أي شيء ثابت للجمال حال كونها وكيدا مشيها ؟"، وقد ردّ على ذلك البصريون بما ذكره الشارح، وزاد غيره وجهاً آخر، وهو كون "مشيها" بدل من الضمير المستتر في الخبر (للجمال) لأن متعلق الجار والمجرور كان يتحمل ضميراً مرفوعاً بالفاعلية، فلما حذف المتعلق انتقل الضمير إلى الجار والمجرور، هذا... وقد ضُمَّت كل هذه الاحتمالات، وللوقوف على تفصيل المسألة. ينظر المراجع السابقة.
- (٢) أي: ولا حجة للكسائي. (٣) في أ: "نحو" موضع "بنحو".
- (٤) ينظر مزيداً من التوضيح للمسألة في: شرح ابن عبيش ٨٠/١، وشرح الكافية ٧٧/١، وشرح الكافية الشافية ٦٠٠/٢، وأوضح المسالك ٩١/٢، والنصريح ٢٧٢/١.

و"سعدوا الرجال"، نحو:

١٣٨- يلو مني في أشواء النخيل — ل أهلي فكلهم أَلَسَمَ<sup>(١)</sup>

و"سَوَدَّتْ النسوة"، نحو:

١٣٩- تسج الريح عاصيئاً أَلَفَتْهَا عُرُ السَّحَابِ<sup>(٢)</sup>

(٣) ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥٨١/٢، وأوضح للمسالك ١٠٦/٢، والمغني، الشاهد ٦٨٤، وشرح ابن عقيل ٨١/٢، والممع ١٦٠/١، والدرر ١٤١/١، والنصريح ٢٧٧/١، وشرح الأثوني ٤٤/٢، ومعجم شولهد العربية ٣٤٣.

(١) هذا البيت من المتقارب، وهو ينسب لأمية بن أبى الصلت، ونسبه في المغني لأحيحة بن الجلاح، وبرى شطره الثاني: "قومي فكلهم يمدل"، وصوب محي الدين - في تعليقه على أوضح المسالك ١٠١/٢ هذه الرواية، قال: "لأن بعدها قوله:

وأهل الذى باع يألونه كما لجى البائع الأول  
والشاهد منه قوله: "يلو مني... أهلي..." حيث وصل الفعل بواو الجماعة مع إسناد الفعل إلى فاعل ظاهر.

ينظر البيت في: المغني، الشاهد ٦٨٢، وأوضح للمسالك ١٠٠/٢، والمساعد ٣٩٣/١، وشرح ابن عقيل ٨٢/٢، والدرر ١٤٢/١، والنصريح ٢٧٦/١، وشرح الأثوني ٤٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٥٨.

(٢) هذا البيت من مجزوء الكامل، وهو لأبي فراس الحمداني، والشاهد منه قوله: "... أَلَفَتْهَا عُرُ السَّحَابِ" حيث ألحق الفعل علامة الجمع المؤنث مع أنه مسند إلى الظاهر، هذا... وقد علق محي الدين على هذا البيت بقوله: "واعلم أن كثيرا من النحا يذكرون هذا البيت في شواهد هذه المسألة، وأبو فراس قاله ليس محسن يستشهد بكلامه على قواعد العربية، فيما أن يكون مجهول النسبة =

والألف، والواو، والنون، في ذلك علامات على حال الفاعل، لا ضمائر، ومن النحا<sup>(١)</sup> من يجعلها ضمائر، ويجعل المرفوع بعدها بدلا منها، أو مبتدأ مؤخرًا.

وَيَوْعُ الفاعِلَ لَعْلَ أضمرنا كَيْفَ: "زَيْدٌ" في جواب: من قرأ؟

يجوز حذف الفعل لفظاً وتقديره يَيْدٌ، إذا دلَّ عليه دليل، مثل أن يقع في جواب استفهام سابق، نحو: "زيد" في جواب: من قرأ؟<sup>(٢)</sup> التقدير: "قرأ زيد" قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup> والمقدر منه

(٣) عند هؤلاء، فظنوه لشاعر يستشهد بقوله، وإما أن يكون قد عرفوا نسبته إلى قائله، ولكنهم يذكرونه للتشكيل لا للاستشهاد. حواشي أوضح المسالك ١٠٣/٢.

وينظر البيت في: شرح ابن عقيل ٨٢/٢، والممع ١٦٠/١، والدرر ١٤٢/١، والنصريح ٢٧٦/١، ومعجم شواهد العربية ٢٦.

(١) لم تنص المراجع التي اطلعت عليها على أحد معين قال ذلك، ولم يرتض هذا الرأي أكثر النحا وعدوه خطأ، وقالوا إن هذا الاستعمال إنما نقل عن قوم بأعيانهم ولم يُعرف إلا عنهم، وأما أن يحمل جميع ماورد من ذلك على أن الألف فيه الواو والنون ضمائر فغير صحيح.

ينظر شرح الكافية الشافية ٥٨٣/٢، والمساعد ٣٩٤/١، والممع ١٦٠/١، والنصريح ٢٧٧/١.

(٢) سقط "إذا" من: ب.

(٣) من الآية ٨٧، من سورة الزحرف.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿لَيَقُولُنَّ... اللَّهُ﴾ فإن لفظ الجلالة مرتفع بالفاعلية، وعامله مقدّر، دلَّ عليه مدحول الاستفهام، والتقدير: "علفنا الله" وهذا أول من سألته مبتدأ مقدّر الخبر، لكون الجملة الفعلية في هذا الباب أكثر.

و"سعدوا الرجال"، نحو:

١٣٨- يلو مني في اشراء النخيل — ل أهلي فكلهم أَلَسَمَ<sup>(١)</sup>

و"سَوَدَتِ النسوة"، نحو:

١٣٩- تسج الربيع عاصمنا أَلَفَحَتْهَا عُرُ السَّحَابِ<sup>(٢)</sup>

(٣) ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٥٨١/٢، وأوضح للمسالك ١٠٦/٢، والمغني، الشاهد ٦٨٤، وشرح ابن عقيل ٨١/٢، والممع ١٦٠/١، والدرر ١٤١/١، والنصريح ٢٧٧/١، وشرح الأثوني ٤٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٤٣.

(١) هذا البيت من المتقارب، وهو ينسب لأمية بن أبى الصلت، ونسبه في المغني لأحيحة بن الجلاح، وبرى شطره الثاني: "قومي فكلهم يمدل"، وصوب محي الدين - في تعليقه على أوضح المسالك ١٠١/٢ هذه الرواية، قال: "لأن بعدها قوله:

وأهل الذى باع بأجره كما لجى البائع الأول والشاهد منه قوله: "يلو مني... أهلي..." حيث وصل الفعل بواو الجماعة مع إسناد الفعل إلى فاعل ظاهر.

ينظر البيت في: المغني، الشاهد ٦٨٢، وأوضح للمسالك ١٠٠/٢، والمساعد ٣٩٣/١، وشرح ابن عقيل ٨٢/٢، والدرر ١٤٢/١، والنصريح ٢٧٦/١، وشرح الأثوني ٤٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٥٨.

(٢) هذا البيت من مجزوء الكامل، وهو لأبي فراس الحمداني، والشاهد منه قوله: "... أَلَفَحَتْهَا عُرُ السَّحَابِ" حيث ألحق الفعل علامة الجمع المؤنث مع أنه مسند إلى الفاعل، هذا... وقد علق محي الدين على هذا البيت بقوله: "واعلم أن كثيرا من النحاة يذكرون هذا البيت في شواهد هذه المسألة، وأبو فراس قاله ليس محسن يستشهد بكلامه على قواعد العربية، فيما أن يكون مجهول النسبة =

والألف، والواو، والنون، في ذلك علامات على حال الفاعل، لا ضمائر، ومن النحاة<sup>(١)</sup> من يجعلها ضمائر، ويجعل المرفوع بعدها بدلا منها، أو مبتدأ مؤخرًا.

وَيَوْفَعُ الْفَاعِلُ لَفْعَلْ أَضْمَرَا كَيْفَلْ: "زَيْدٌ" في جوابي، من قرأ؟

يجوز حذف الفعل لفظا وتقديره بَيْدٌ، إذا دلَّ عليه دليل، مثل أن يقع في جواب استفهام سابق، نحو: "زيد" في جواب: من قرأ؟<sup>(٢)</sup> التقدير: "قرأ زيد" قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup> والمقدر منه

(٣) عند هؤلاء، فظنوه لشاعر يستشهد بقوله، وإما أن يكون قد عرفوا نسبته إلى قائله، ولكنهم يذكرونه للتبثيل لا للاستشهاد. حواشي أوضح المسالك ١٠٣/٢.

وينظر البيت في: شرح ابن عقيل ٨٢/٢، والممع ١٦٠/١، والدرر ١٤٢/١، والنصريح ٢٧٦/١، ومعجم شواهد العربية ٢٦.

(١) لم تنص المراجع التي اطلعت عليها على أحد معين قال ذلك، ولم يرتض هذا الرأي أكثر النحاة وعدوه خطأ، وقالوا إن هذا الاستعمال إنما نقل عن قوم بأعيانهم ولم يُعرف إلا عنهم، وأما أن يحمل جميع ماورد من ذلك على أن الألف فيه الواو والنون ضمائر فغير صحيح.

ينظر شرح الكافية الشافية ٥٨٣/٢، والمساعد ٣٩٤/١، والممع ١٦٠/١، والنصريح ٢٧٧/١.

(٢) سقط "إذا" من: ب.

(٣) من الآية ٨٧، من سورة الزحرف.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿لَيَقُولُنَّ... اللَّهُ﴾ فإن لفظ الجلالة مرتفع بالفاعلية، وعامله مقدّر، دلَّ عليه مدحول الاستفهام، والتقدير: "علفنا الله" وهذا أول من سألته مبتدأ مقدّر الخبر، لكون الجملة الفعلية في هذا الباب أكثر.

التقدير: إن هلك منفس، أو دلَّ عليه ما قبله، كقولهم:  
١٤٢- غداة أحلتْ لآين أصرمَ طعنةً حصينَ غبيطاتِ السدائيفو والخمر<sup>(١)</sup>  
أي: وحلتْ الخمرُ.  
وإضمار الفعل في ذلك<sup>(٢)</sup> كله جائز، إلّا في القسم الثالث<sup>(٣)</sup> فإنه واجب.

(-) ... ... فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي  
ويروى: "إن منفساً"، والمنفس: هو المال المنفس.

وينظر البيت في: الكتاب ١/١٣٤، والمقتضب ٢/٧٦، وشرح ابن عبيش  
١/٨٢، والمغني، الشاهد ٣٠١، وشرح ابن عقيل ٢/١٣٣، والخزانة ١/٣١٤،  
وشرح الأثري ٢/٧٢.

(١) هذا البيت من الطويل وهو للفرزدق، و"طعنة": فاعل "أحلتْ" و"حصين" بالجر  
بدل من "ابن أصرم" أو عطف بيان عليه، و"غبيطات" مفعول "أحلتْ"،  
والعبيط: الطري من اللحم، و"السنايف": سقف السنام وغيره مما غلب عليه السمن،  
ومعنى البيت: أن حصينا بن أصرم قتل له قريب فحرم على نفسه الشراب وأكل  
اللحم حتى يثار له، فلما أدرك ذلك عاد إلى ما كان فيه من طعام وشراب.

وينظر البيت في: الإنصاف ١/١٨٧، وشرح ابن عبيش ١/٣٢، وشرح الجمل  
١/١٨٢، وأوضح المسالك ٢/٩٦، والتنصريح ١/٢٧٤، وديوانه ٣١٧، ومعجم  
شواهد العربية ١٥١.

(٢) سقط "ذلك" من: ب.

(٣) وهو ما إذا وقع الاسم مرفوعاً بعد "إن" أو "إذا"، وهذا هو منذهب جمهور  
البصريين، فهو عندهم فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، ويرى الكوفيون  
أن الاسم المرفوع بعد "إن" أو "إذا" الشرطيتين فاعل بالفعل الذي يذكر بعده،  
وليس في الكلام محذوف يقسّر، وذهب الأخفش إلى جواز أن يكون --

كالمرجود كقراءة ابن عامر: ﴿يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغَدَوِّ وَالْأَصَالِ رَجَالٌ﴾<sup>(١)</sup> إذ  
الإخبار بالفعل يستدعي الاستفهام عن فاعله، فالملنى: "يسبحه رجال" أو يردّ  
به نفى، كقولك: "بلى زيد" لمن قال: "ساجاء أحد"، ومنه:

١٤٠- تجلّدت حتى قيل لم يعرف قلبه من الرّجّد شيء قلت: بل أعظم الرّجّد<sup>(٢)</sup>  
أو يفسر بما بعده من لفظة نحو: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك  
فأجزه﴾<sup>(٣)</sup> أو من لازمه، نحو:

١٤١- لا تجزعي إن منّس أهلكتك<sup>(٤)</sup> ...

(١) من الآية ٣٦، ٣٧، من سورة النور.

وهذه القراءة -البناء للمفعول- قرأ بها ابن عامر وشعبة، وقرأ الباقون بكسر الباء.  
ينظر: النشر ٢/٣٣٢، الحجة ١/٥٠١، الواقي ٢٢٩، البدور ٢٢٢.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿... رجال...﴾ فإنه مرتفع بالفاعلية، وعامله مقدر  
يشعر به "يسبح" بالبناء للمفعول، فكانه لما قيل: "يسبح له فيها بالغللو  
والأصال"، قيل: من يسبحه؟ قيل: يسبحه رجال، ثم حذف الفعل.  
ينظر: المساعد ١/٢٩٤، والتنصريح ١/٢٧٣، وشرح الأثري ٢/٤٥٢.

(٢) هذا البيت من الطويل، ولم يثر على اسم قائله.  
والشاهد منه قوله: "بل... أعظم الرّجّد" فإن "أعظم" بالفاعلية، وعامله  
مقدر محاب به النفى، والتقدير: "بل عراه أعظم الرّجّد".

ينظر البيت في: المساعد ١/٢٩٤، والتنصريح ١/٢٧٣، وشرح الأثري ٢/٤٦٢،  
ومعجم شواهد العربية ١١٠.

(٣) من الآية ٦، من سورة التوبة.

(٤) هذا صدر بيت من الكامل، للثبر بن تولب، يجيب به امرأته وقد لامته على  
كثرة الإنفاق، ومثاه:

--



التقدير: إن هلك منفس، أو دلَّ عليه ما قبله، كقوله:  
١٤٢ - غداة أحلتْ لآين أصرمَ طعنةً حصينَ غبيطاتِ السدائيفِ والخمر<sup>(١)</sup>  
أي: وحلتْ الخمرُ.  
وإضمار الفعل في ذلك<sup>(٢)</sup> كله جائز، إلّا في القسم الثالث<sup>(٣)</sup> فإنه واجب.

(-) ... ... فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي  
ويروى: "إن منفساً"، والمنفس: هو المال النفيس.

وينظر البيت في: الكتاب ١/١٣٤، والمقتضب ٢/٧٦، وشرح ابن عبيش  
١/٨٢، والمغني، الشاهد ٣٠١، وشرح ابن عقيل ٢/١٣٣، والخزانة ١/٣١٤،  
وشرح الأثري ٢/٧٢.

(١) هذا البيت من الطويل وهو للفرزدق، و"طعنة": فاعل "أحلتْ" و"حصين" بالجر  
بدل من "ابن أصرم" أو عطف بيان عليه، و"غبيطات" مفعول "أحلتْ"،  
والعبيط: الطري من اللحم، و"السنايف": سقف السنام وغيره مما غلب عليه السمن،  
ومعنى البيت: أن حصينا بن أصرم قتل له قريب فحرّم على نفسه الشراب وأكل  
اللحم حتى يثأر له، فلما أدرك ذلك عاد إلى ما كان فيه من طعام وشراب.

وينظر البيت في: الإنصاف ١/١٨٧، وشرح ابن عبيش ١/٣٢، وشرح الجمل  
١/١٨٢، وأوضح المسالك ٢/٩٦، والتنصريح ١/٢٧٤، وديوانه ٣١٧، ومعجم  
شواهد العربية ١٥١.

(٢) سقط "ذلك" من: ب.

(٣) وهو ما إذا وقع الاسم مرفوعاً بعد "إن" أو "إذا"، وهذا هو منذهب جمهور  
البصريين، فهو عندهم فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، ويرى الكوفيون  
أن الاسم المرفوع بعد "إن" أو "إذا" الشرطيتين فاعل بالفعل الذي يذكر بعده،  
وليس في الكلام محذوف يقسّر، وذهب الأخفش إلى جواز أن يكون --

كالمرجود كقراءة ابن عامر: ﴿يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغَدَوِّ وَالْأَصَالِ رَجَالٌ﴾<sup>(١)</sup> إذ  
الإخبار بالفعل يستدعي الاستفهام عن فاعله، فالملنى: "يسبحه رجال" أو يردّ  
به نفى، كقولك: "بلى زيد" لمن قال: "ساجد أحد"، ومنه:

١٤٠ - تجلّدت حتى قيل لم يعرف قلبه من الرّجّد شيء قلت: بل أعظم الرّجّد<sup>(٢)</sup>  
أو يفسر بما بعده من لفظة نحو: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك  
فأجزه﴾<sup>(٣)</sup> أو من لازمه، نحو:

١٤١ - لا تجزعي إن منّس أهلكتك<sup>(٤)</sup> ... ..

(١) من الآية ٣٦، ٣٧، من سورة النور.

وهذه القراءة -البناء للمفعول- قرأ بها ابن عامر وشعبة، وقرأ الباقون بكسر الباء.  
ينظر: النشر ٢/٣٣٢، الحجة ١/٥٠١، الواقي ٢٢٩، البدور ٢٢٢.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿... رجال...﴾ فإنه مرتفع بالفاعلية، وعامله مقدر  
يشعر به "يسبح" بالبناء للمفعول، فكانه لما قيل: "يسبح له فيها بالغللو  
والأصال"، قيل: من يسبحه؟ قيل: يسبحه رجال، ثم حذف الفعل.  
ينظر: المساعد ١/٢٩٤، والتنصريح ١/٢٧٣، وشرح الأثري ٢/٤٥.

(٢) هذا البيت من الطويل، ولم يثر على اسم قائله.  
والشاهد منه قوله: "بل... أعظم الرّجّد" فإن "أعظم" بالفاعلية، وعامله  
مقدر محاب به النفى، والتقدير: "بل عراه أعظم الرّجّد".

ينظر البيت في: المساعد ١/٢٩٤، والتنصريح ١/٢٧٣، وشرح الأثري ٢/٤٦،  
ومعجم شواهد العربية ١١٠.

(٣) من الآية ٦، من سورة التوبة.

(٤) هذا صدر بيت من الكامل، للثبر بن تولب، يجيب به امرأته وقد لامته على  
كثرة الإنفاق، ومثاه:

--

و "تاء تأنث" تلي الماضي إذا كان لأنثى كـ "أَبَتْ هَذَا الْأَدَى" يختص الفعل للسند إلى مؤنث بلحاق علامة تدل على تأنث فاعله، فإن كان ماضيا لحقته تاء ساكنة، في آخره، كـ "أَبَتْ هَذَا الْأَدَى" ومثله: "قَالَتْ امرأة العزيز" (١) وإن كان مضارعا كانت التاء في أوله، وحكمها في لزوم الجواز والامتناع حكم التاء التي في آخر الماضي.

وإنما تلزم فعل مضمّر متصلي أو مفهّم ذات حبر لاتلزم علامة التأنيث في الفعل المسند إلى مؤنثة إلا في مسألتين:

الأولى: أو يكون الفاعل ضميرا متصلا بالفعل، ولا يتصور ذلك إلا في المستثنى نحو: "قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ" (٢) فلو انفصل الضمير من الفعل برز، ولم تجب التاء نحو: "ما قام إلا هي" بل حذفها أولى.

الثانية: أن يسند الفعل إلى حقيقي التأنيث، متّصل غير مراد (٣) به الجنس (٤)، والمراد بالحقيقي التأنيث: ماله فرّج، كما قال المصنف، أو "مفهم

(٥) الاسم الواقع بعد الأداة السابقتين مبتدأ، والفعل المذكور بعده مع فاعله المضمّر في محل رفع خبر له، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير.

ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣/٢٢٧، والإنصاف: المسألة (٨٥) ٢/٦١٥، والمفصل وشرح ابن يعيش ١/٨١، وشرح الكافية ١/٧٧، والتصريح ١/٢٧٠، وحاشية الصبان على الأخواني ٢/٤٢.

- (١) من الآية ٥١ من سورة يوسف.
- (٢) من الآية ٢٥، من سورة القصص.
- (٣) في ب: "غير مقصود".
- (٤) لأن الجنس فيه معنى الجماعة، والجماعة مؤنث مجازي. تصرّيح ١/٢٧٩.

ذات حر"، ومنه: "إِذْ قَالَتْ امرأة عمران" (١) "وقالت امرأة فرعون" (٢) ونحوه كثير، ومنه قوله: (٣) "قَالَتْ إحداهما يَا أَبَتِ".

وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو أتى القاضي بنت الوائفي والحذف مع فصل ياء فضلا كـ "ما زكى إلا فساد ابن العلاء" إذا لم يتصل الفاعل الحقيقي التأنيث بفعله زال لزوم التاء، ثم إن كان الفصل بغير "إلا" فلحاق التاء أجود (٤)، نحو: "أتت النسي امرأة، ونحوه في الحديث كثير، وقد يحذف نحو: "أتى القاضي بنت الوائفي" ومثله: (٥)

١٤٣- لقد ولّد الأخطيل أم سوء (٦) ... ..

- (١) من الآية ٣٥، من سورة آل عمران.
- (٢) من الآية ٩، من سورة القصص.
- (٣) سقط "قوله" من: ب.
- (٤) من الآية ٢٦، من سورة القصص.
- (٥) لأن الفاصل سد مسد علامة التأنيث، مع الاعتماد على دلالة الفاعل على التأنيث.
- (٦) في ب: "وفيه" موضع "مثله".
- (٧) هذا صدر بيت من الوافر، وهو لخرير بن عطية الخطفي، يهجو الأخطيل التغلبي الصّراني ومماه:

... ..  
... ..  
على يامر اسئها صُلب وشام  
والأخطيل: تصغير الأخطل، وهو لقب للشاعر المهجر، وصُلب: جمع صليب، وشام: واحده: شامة، وهي العلامة (الخال).

والشاهد من البيت قوله: "ولّد الأخطيل أم سوء" حيث لم يؤنث الفعل "ولّد" بناء التأنيث، مع أن الفاعل "أم سوء" مؤنث حقيقي التأنيث، لأنه قد فصل بين الفعل والفاعل بالفعل.

ينظر البيت في: المقتضب ٢/١٤٨، ٣/٣٤٩، والإنصاف ١/١٧٥، وشرح ابن يعيش ٥/٩١، وأوضح المسالك ٢/١١٢، والتصريح ١/٢٧٩، وشرح الأخواني ٢/٤٩، وديوانه ٥١٥، ومعجم شواهد العربية ٣٥١.

و "تاء تأنث" تلي الماضي إذا كان لأنثى كـ "أَبَتْ هُنْدُ الْأَدَى"

يختص الفعل المسند إلى مؤنث بلحاق علامة تدل على تأنيث فاعله، فإن كان ماضياً لحقته تاء ساكنة، في آخره، كـ "أَبَتْ هُنْدُ الْأَدَى" ومثله: "قَالَتْ امرأة العزيز" (١) وإن كان مضارعاً كانت التاء في أوله، وحكمها في لزوم والجواز والامتناع حكم التاء التي في آخر الماضي.

وإنما تلزم فعلٌ مضمَر متصلي أو مفهَم ذات حَرٍ لاتلزم علامة التأنيث في الفعل المسند إلى مؤنثة إلا في مسألتين:

الأولى: أو يكون الفاعل ضميراً متصلاً بالفعل، ولا يتصور ذلك إلا في المستثنى نحو: "قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ" (٢) فلو انفصل الضمير عن الفعل برز، ولم تجب التاء نحو: "ما قام إلا هي" بل حذفها أولى.

الثانية: أن يسند الفعل إلى حقيقي التأنيث، متصلاً غير مراد (٣) به الجنس (٤)، والمراد بالحقيقي التأنيث: ماله فرَجٌ، كما قال المصنف، أو "مفهم

(-) الاسم الواقع بعد الأداة السابقتين مبتدأ، والفعل المذكور بعده مع فاعله المضمَر في محل رفع خبر له، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير.

ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣/٢٢٧، والإنصاف: المسألة (٨٥) ٢/٦١٥، والمفصل وشرح ابن يعيش ١/٨١، وشرح الكافية ١/٧٧، والتصريح ١/٢٧٠، وحاشية الصبان على الأخواني ٢/٤٢.

- (١) من الآية ٥١ من سورة يوسف.
- (٢) من الآية ٢٥، من سورة القصص.
- (٣) في ب: "غير مقصود".
- (٤) لأن الجنس فيه معنى الجماعة، والجماعة مؤنث مجازي. تصریح ١/٢٧٩.

ذات حر"، ومنه: "إِذْ قَالَتْ امرأة عمران" (١) "وقالت امرأة فرعون" (٢) ونحوه كثير، ومنه قوله: (٣) "قَالَتْ إحداهما يَا أَبَتِ" (٤).

وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو أتى القاضي بنت الوائف والحذف مع فصل ياء فضلاً كـ "ما زكى إلا فساد ابن العلاء

إذا لم يتصل الفاعل الحقيقي التأنيث بفعله زال لزوم التاء، ثم إن كان الفصل بغير "إلا" فلحاق التاء أجود (٥)، نحو: "أتت النسي امرأة، ونحوه في الحديث كثير، وقد يحذف نحو: "أتى القاضي بنت الوائف" ومثله: (٦)

١٤٣- لقد وكَّدَ الأخطيلُ أمَّ سوء (٧) ... ..

- (١) من الآية ٣٥، من سورة آل عمران.
- (٢) من الآية ٩، من سورة القصص.
- (٣) سقط "قوله" من: ب.
- (٤) من الآية ٢٦، من سورة القصص.
- (٥) لأن الفاصل سد مسد علامة التأنيث، مع الاعتماد على دلالة الفاعل على التأنيث.
- (٦) في ب: "وفيه" موضع "مثله".
- (٧) هذا صدر بيت من الوافر، وهو لخرير بن عطية الخطفي، يهجو الأخطيل التغلبي الصّراني ومماه:

... ..  
... على يابو اسئها صُلبٌ وشام  
والأخطيل: تصغير الأخطل، وهو لقب للشاعر المهجر، وصُلبٌ: جمع صليب، وشام: واحده: شامة، وهي العلامة (الخال).

والشاهد من البيت قوله: "وكَّدَ الأخطيلُ أمَّ سوء" حيث لم يؤنث الفعل "وكَّدَ" بناءً التأنيث، مع أن الفاعل "أمَّ سوء" مؤنث حقيقي التأنيث، لأنه قد فصل بين الفعل والفاعل بالفعل.

ينظر البيت في: المقتضب ٢/١٤٨، ٣/٣٤٩، والإنصاف ١/١٧٥، وشرح ابن يعيش ٥/٩١، وأوضح المسالك ٢/١١٢، والتصريح ١/٢٧٩، وشرح الأخواني ٢/٤٩، وديوانه ٥١٥، ومعجم شواهد العربية ٣٥١.

وإن كان الفصل بـ"إلا" فعدم اللحاق أحسن، نحو: "ما حضره إلا امرأة" وخص الأخص<sup>(١)</sup> اللحاق بالشعر، كقوله:

١٤٤- ما بَرَكْتُ من رَيْبٍ وَدَمٍ في حربنا إلا بناتُ القَمِ<sup>(٢)</sup>  
وتجوز المصنف له في النثر مستشهدا بنحو: ﴿لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>

(١) هو سعيد بن مسعدة الجاشعي، وهو المعروف بالأخفش الأوسط، مولد بني جاشع بن دارم، من أهل بلخ، قرأ النحو على سيبويه، وكان أسن منه، ولم يأخذ عن الخليل، وكان معتزليا، ومن مصنفاته: الأوسط، وتوفي سنة ٢١٥ هـ، وقيل غير ذلك. تنظر ترجمته في: إنباء الرواة ٣٦١/٢، ومعجم المؤلفين ٢٣١/٤.

(٢) هذا البيت من الرجز- وقائله غير معروف، وفي النسختين: "في حربها" موضح "في حربنا" وهو شريف.

والشاهد منه قوله: "ما برئت... إلا بنات القم" حيث وصل تاء التأنيث بالفعل برئت "لكون فاعله مؤنثا حقيقي التأنيث، مع وجود الفاصل -إلا- بين الفعل الفاعل، وهذا خاص بالضرورات الشعرية عند الأخفش، وفي السعة يجب التذكير في الكلام نحو: "ما قام إلا هند"، لأن ما بعد إلا ليس هو الفاعل في الحقيقة وإنما هو بدل من فاعل مقتر قبل إلا، وذلك المقتر هو المستثنى منه وهو مذكر فلذلك يذكر له الفعل، والتقدير: "ما قام أحد إلا هند"، وذهب ابن مالك إلى جواز التأنيث في النثر بقله. ينظر: شرح الكافية الشافية ٥٩٧/٢، والمساعد ٣٩٠/١، والمجم ١٧١/٢، التصريح ٢٧٩/١.

(٣) من الأئمة ٢٥، من سورة الأحقاف، وهذه قسرة: الحسن، وأبى رجاء والجحدري، وقسدة، وعمرو بن ميمون، والسلمي، ومالك ابن دينار، والأعمش، وابن أبي إسحاق، واختلف عنهم جميعا إلا أبا رجاء ومالك بن دينار.

و﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً﴾<sup>(١)</sup> على قراءة من رفع، وهم منه، إذ ليس فيهما ماهر حقيقي التأنيث.

والخذف قد يأتي بلا فصل ومع ضمير ذي الجواز في شعر وقع أي قد يحذف التاء مع الحقيقي التأنيث، وإن لم يفصل عن فعله، ومنه ما حكاه سيبويه "قال فلانة"<sup>(٢)</sup> وكذلك قد يأتي الحذف مع إسناد الفعل إلى ضمير الجازي التأنيث المستتر، كقوله:

(-) ينظر: المختص ٢٦٥/٢.

وجه الاستشهاد بها هو: تأنيث الفعل "تري" لكون الفاعل مؤنثا، مع الفصل بالأ، وهذا الوجه ضعيف في العربية، ويمتنع الأخفش في غير الضرورات الشعرية فيما كان حقيقي التأنيث، فما لم يكن كذلك فهو أولى بالمنع. وهذه القراءة شاذة. ينظر: إملاء مامنه الرحمن ٢٣٥/٢.

وقال أبو الفتح: (أما "تري" بالتاء، ورفع "المساكن" فضعيف في العربية... وذلك أنه من مواضع المعصوم في التذكير، فكانه في المعنى: "لا يُرى شيء إلا مساكنهم...". ينظر المختص ٢٦٦/٢.

(١) من الآيتين: ٥٣، ٢٩ من سورة يس. وهي قراءة أبي جعفر ومعاذ بن الحارث. وجه الاستشهاد بها هو: أنه جاء وصل تاء التأنيث بالفعل "كانت" لكون الفاعل مؤنثا، مع الفصل بين الفعل والفاعل بـ"إلا" ويقال فيه ما قبل في "لا تُرى إلا مساكنهم" كما أن استشهاد ابن مالك بهاتين القراءتين غير مسلم له، كما أشار إلى ذلك الشارح.

ينظر القراءة في: النشر ٣٥٣/٢، والمهذب ١٦٦/٢، والبيدور ٢٦٤، وهي قراءة عشرية، وقد ذكرها أبو الفتح في المختص ٢٠٦/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٨/٢.

وإن كان الفصل بـ"إلا" فعدم اللحاق أحسن، نحو: "ما حضره إلا امرأة" وخص الأخص<sup>(١)</sup> اللحاق بالشعر، كقوله:

١٤٤- ما بَرَكْتُ من رَيْبٍ وَدَمٍ في حربنا إلا بناتُ القَمِ<sup>(٢)</sup>  
وتجوز المصنف له في النثر مستشهدا بنحو: ﴿لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>

(١) هو سعيد بن مسعدة الجاشعي، وهو المعروف بالأخفش الأوسط، مولد بني جاشع بن دارم، من أهل بلخ، قرأ النحو على سيبويه، وكان أسن منه، ولم يأخذ عن الخليل، وكان معتزليا، ومن مصنفاته: الأوسط، وتوفي سنة ٢١٥ هـ، وقيل غير ذلك. تنظر ترجمته في: إنباء الرواة ٣٦٧/٢، ومعجم المؤلفين ٢٣١/٤.

(٢) هذا البيت من الرجز- وقائله غير معروف، وفي النسختين: "في حربها" موضح "في حربنا" وهو تحريف.

والشاهد منه قوله: "ما برئت... إلا بنات القم" حيث وصل تاء التانيث بالفعل برئت لكون فاعله مؤنثا حقيقي التانيث، مع وجود الفاصل -إلا- بين الفعل الفاعل، وهذا خاص بالضرورات الشعرية عند الأخفش، وفي السعة يجب التذكير في الكلام نحو: "ما قام إلا هند"، لأن ما بعد إلا ليس هو الفاعل في الحقيقة وإنما هو بدل من فاعل مقتر قبل إلا، وذلك المقتر هو المستثنى منه وهو مذكر فلذلك يذكر له الفعل، والتقدير: "ما قام أحد إلا هند"، وذهب ابن مالك إلى جواز التانيث في النثر بقله. ينظر: شرح الكافية الشافية ٥٩٧/٢، والمساعد ٣٩٠/١، والمص ١٧١/٢، التصريح ٢٧٩/١.

(٣) من الأئمة ٢٥، من سورة الأحقاف، وهذه قسرة: الحسن، وأبى رجاء والجحدري، وقسدة، وعمرو بن ميمون، والسلمي، ومالك ابن دينار، والأعمش، وابن أبي إسحاق، واختلف عنهم جميعا إلا أبا رجاء ومالك بن دينار.

و﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً﴾<sup>(١)</sup> على قراءة من رفع، وهم منه، إذ ليس فيهما ماهر حقيقي التانيث.

والخذف قد يأتي بلا فصل ومع ضمير ذي الجواز في شعر وقع أي قد يحذف التاء مع الحقيقي التانيث، وإن لم يفصل عن فعله، ومنه ما حكاه سيبويه "قال فلانة"<sup>(٢)</sup> وكذلك قد يأتي الحذف مع إسناد الفعل إلى ضمير الجازي التانيث المستتر، كقوله:

(-) ينظر: المختص ٢٦٥/٢.

وجه الاستشهاد بها هو: تانيث الفعل "تري" لكون الفاعل مؤنثا، مع الفصل بالأ، وهذا الوجه ضعيف في العربية، ويمتنع الأخفش في غير الضرورات الشعرية فيما كان حقيقي التانيث، فما لم يكن كذلك فهو أولى بالمنع. وهذه القراءة شاذة. ينظر: إملاء مامنه الرحمن ٢٣٥/٢.

وقال أبو الفتح: (أما "تري" بالتاء، ورفع "المساكن" فضعيف في العربية... وذلك أنه من مواضع المعصوم في التذكير، فكانه في المعنى: "لا يُرى شيء إلا مساكنهم...". ينظر المختص ٢٦٦/٢.

(١) من الآيتين: ٥٣، ٢٩ من سورة يس. وهي قراءة أبي جعفر ومعاذ بن الحارث. وجه الاستشهاد بها هو: أنه جاء وصل تاء التانيث بالفعل "كانت" لكون الفاعل مؤنثا، مع الفصل بين الفعل والفاعل بـ"إلا" ويقال فيه ما قبل في "لا تُرى إلا مساكنهم" كما أن استشهاد ابن مالك بهاتين القراءتين غير مسلم له، كما أشار إلى ذلك الشارح.

ينظر القراءة في: النشر ٣٥٣/٢، والمهذب ١٦٦/٢، والبيدور ٢٦٤، وهي قراءة عشيرة، وقد ذكرها أبو الفتح في المختص ٢٠٦/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٨/٢.

١٤٥- ... .. ولا أرض أبقل إبقأه<sup>(١)</sup>  
والنساء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع إخذى اللسين  
إذا أسند الفعل إلى دال على الجمعية بلفظه، كرجال، أو بمعناه: كقوم  
جاز لحاق التاء لتأوله بالجماعة، وحذفها لتأوله بالجمع، سواء كان جمع  
تكسير كـ"رجال" أو اسم جمع مذكر كـ"قوم" أو مؤنث كـ"نسوة" أو اسم  
جنس كـ"شجر" قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ﴾<sup>(٢)</sup>  
و﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾<sup>(٤)</sup> وتقول: أورقت الشجر وطاب  
النمر، ودخل فيما يجوز فيه<sup>(٥)</sup> الوجهان جمع للمؤنث السالم، ولا يصح  
الاستدلال على عدم اللحاق فيه بقوله: ﴿إِذَا جَاءَكَ

(١) هذا عجز بيت من المقارب، للشاعر: عامر بن جوين الطائي، وصدره:

فلا مَرْنَةً وَفَقَسَتْ وَفَقَهَا ... ..  
والشاهد منه قوله: "ولا أرض أبقل" حيث حذف تاء التانيث من الفعل المسند  
إلى ضمير المؤنث، لكون التانيث مجازيًا، وبعضهم جعل الضمير المسند إليه العائد  
إلى "الأرض" مذكراً لأنه أراد بالأرض المكان.

ينظر البيت في: الكتاب ٤٦/٢، والأملاني الشجرية ١٥٨/١، وابن يعيش  
٩٤/٥، وشرح الكافية ١٧٠/٢، والمقرب ٣٠٣/١، وشرح الكافية الشافية  
٥٩٦/٢، والغني، الشاهد ١١١٩، والمص ١٧١/٢، والنصر ٢٧٨/١،  
والخزانة ٤٥/١، وشرح الأشرقي ٥٠/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٧٦.

(٢) من الآية ١٠٥، من سورة الشعراء.

(٣) من الآية ٦٦، من سورة الأنعام. (٤) من الآية ١٤، من سورة الحجر.

(٥) من الآية ٣٠، من سورة يوسف.

(٦) سقط "فيه" من: ب.

المؤمنات<sup>(١)</sup> يجوز كون الحذف لأجل الفصل بالضمير، نعم يحتج عليه<sup>(٢)</sup>  
بقوله:

١٤٦- وبكى بناتي شحوهن وزوجتي<sup>(٣)</sup> ... ..  
وقد يعتذر عنه بأن "بناتي" لم يسلم فيه بناء الواحد، فأشبه جمع التكسير  
إذ التاء فيه<sup>(٤)</sup> ليست زائدة للتأنيث حتى تحذف للجمع، وقد دخل هذا كله في  
تشبيه المصنف التاء مع جمع [غير المذكر السالم]<sup>(٥)</sup> بالتاء مع إحدى اللين، فإن  
"إحدى اللين" "لينة" وهو مجازي التأنيث كالشمس، والنار، يجوز فيه اللحاق،  
وتركه، نحو: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾<sup>(٦)</sup> ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾<sup>(٧)</sup>  
واستثنى للمصنف جمع المذكر السالم من بين المجموع، لأنه لا يجوز  
لحاق التاء لفعله نحو: ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ﴾<sup>(٨)</sup> ولا حجة<sup>(٩)</sup>

(١) من الآية ١٢، من سورة المتحنة. (٢) في أ: "إليه" موضع "عليه".

(٣) هذا صدر بيت من الكامل، للشاعر: عبدة بن الطبيب، ونجاة قوله:

... ..  
والشاهد منه قوله: "بكى بناتي" حيث لم يصل تاء التانيث بالفعل "بكى" لأن  
الفاعل (بناتي) جمع مؤنث سالم، والمسألة خلافية. ينظر تعليق (٨) الآتي.

وينظر البيت في: شرح ابن يعيش ١٠٣/٥، وأوضح المسالك ١١٦/٢، وشرح  
ابن عتيل ٩٤/٢، والنصر ٢٨٠/١، وشرح الأشرقي ٥١/٢، ومعجم شواهد  
العربية ٣٢٨. (٤) سقط "فيه" من: ب.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها الكلام. (٦) الآية الأولى من سورة الواقعة.

(٧) الآية ٩، من سورة القيامة. (٨) من الآية ٨ من سورة الفرقان.

(٩) هذا المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وسأوجز المذهب =

١٤٥- ... .. ولا أرض أبقل إبقأه<sup>(١)</sup>  
والنساء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع إخذى اللسين  
إذا أسند الفعل إلى دال على الجمعية بلفظه، كرجال، أو بمعناه: كقوم  
جاز لحاق التاء لتأوله بالجماعة، وحذفها لتأوله بالجمع، سواء كان جمع  
تكسير كـ"رجال" أو اسم جمع مذكر كـ"قوم" أو مؤنث كـ"نسوة" أو اسم  
جنس كـ"شجر" قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ﴾<sup>(٢)</sup>  
و﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾<sup>(٤)</sup> وتقول: أورقت الشجر وطاب  
النمر، ودخل فيما يجوز فيه<sup>(٥)</sup> الوجهان جمع للمؤنث السالم، ولا يصح  
الاستدلال على عدم اللحاق فيه بقوله: ﴿إِذَا جَاءَكَ

(١) هذا عجز بيت من المقارب، للشاعر: عامر بن جوين الطائي، وصدره:

فلا مَرْنَةً وَتَقَسَّتْ وَفُتْهَا ... ..  
والشاهد منه قوله: "ولا أرض أبقل" حيث حذف تاء التانيث من الفعل المسند  
إلى ضمير المؤنث، لكون التانيث مجازياً، وبعضهم جعل الضمير المسند إليه العائد  
إلى "الأرض" مذكراً لأنه أراد بالأرض المكان.

ينظر البيت في: الكتاب ٤٦/٢، والأمل في الشجرية ١٥٨/١، وابن يعيش  
٩٤/٥، وشرح الكافية ١٧٠/٢، والمقرب ٣٠٣/١، وشرح الكافية الشافية  
٥٩٦/٢، والغيث، الشاعر ١١١٩، والمص ١٧١/٢، والنصر ٢٧٨/١،  
والخزانة ٤٥/١، وشرح الأشرقي ٥٠/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٧٦.

(٢) من الآية ١٠٥، من سورة الشعراء.

(٣) من الآية ٦٦، من سورة الأنعام. (٤) من الآية ١٤، من سورة الحجر.

(٥) من الآية ٣٠، من سورة يوسف.

(٦) سقط "فيه" من: ب.

المؤمنات<sup>(١)</sup> يجوز كون الحذف لأجل الفصل بالضمير، نعم يحتج عليه<sup>(٢)</sup>  
بقوله:

١٤٦- وبكى بناتي شحوهن وزوجتي<sup>(٣)</sup> ... ..  
وقد يعتذر عنه بأن "بناتي" لم يسلم فيه بناء الواحد، فأشبه جمع التكسير  
إذ التاء فيه<sup>(٤)</sup> ليست زائدة للتأنيث حتى تحذف للجمع، وقد دخل هذا كله في  
تشبيه المصنف التاء مع جمع [غير المذكر السالم]<sup>(٥)</sup> بالتاء مع إحدى اللين، فإن  
"إحدى اللين" "لينة" وهو مجازي التأنيث كالشمس، والتاء، يجوز فيه اللحاق،  
وتركه، نحو: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾<sup>(٦)</sup> ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾<sup>(٧)</sup>  
واستثنى للمصنف جمع المذكر السالم من بين المجموع، لأنه لا يجوز  
لحاق التاء لفعله نحو: ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ﴾<sup>(٨)</sup> ولا حجة<sup>(٩)</sup>

(١) من الآية ١٢، من سورة المتحنة. (٢) في أ: "إليه" موضع "عليه".

(٣) هذا صدر بيت من الكامل، للشاعر: عبدة بن الطبيب، ونجاة قوله:

... ..  
والشاهد منه قوله: "بكى بناتي" حيث لم يصل تاء التانيث بالفعل "بكى" لأن  
الفاعل (بناتي) جمع مؤنث سالم، والمسألة خلافية. ينظر تعليق (٨) الآتي.

وينظر البيت في: شرح ابن يعيش ١٠٣/٥، وأوضح المسالك ١١٦/٢، وشرح  
ابن عتيل ٩٤/٢، والنصر ٢٨٠/١، وشرح الأشرقي ٥١/٢، ومعجم شواهد  
العربية ٣٢٨. (٤) سقط "فيه" من: ب.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها الكلام. (٦) الآية الأولى من سورة الواقعة.

(٧) الآية ٩، من سورة القيامة. (٨) من الآية ٨ من سورة الفرقان.

(٩) هذا المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وسأوجز المذهب =

إما على إدغام إحدى التائين في الأخرى، وإما على ما حكاه<sup>(١)</sup> سيويو من: (قال فلانة)<sup>(٢)</sup> والحدف في "نعم الفتاة" استحسنوا لأن قصد الجنس فيه بين إذا أسند الفعل إلى ما المقصود به الجنس دون العين جاز حذف التاء منه، وإن كان المسند إليه حقيقي التائين متصلا، نحو: «نعم الفتاة هند» و«بئس المرأة دعد».

والأصل في الفاعل أن يتصلا والأصل في المفعول أن ينفصلا وقد يجاء بخلاف الأصل وقد يجي المفعول قبل الفعل الفاعل مع الفعل بمنزلة جزء الكلمة منها، ولذلك لم يستغن الفعل عنه ولم يجوز تقديمه عليه، كما سبق، فالتصاليه به هو الأصل، ثم يؤتى بالمفعول بعدهما منفصلا من الفعل لأنه فضلة، يتم الإسناد دونه<sup>(٣)</sup>، فمما جاء على الأصل: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾<sup>(٤)</sup> ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾<sup>(٥)</sup> وقد يجاء بخلاف الأصل، فيتقدم<sup>(٦)</sup> للمفعول على الفاعل، إما جوازا نحو: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ التَّنْذِيرُ﴾<sup>(٧)</sup> وإما وجوبا، مثل كونه ضميرا متصلا، والفاعل

(١) ينظر: الكتاب ٣٨/٢.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) سقط "دونه" من: ب.

(٤) من الآية ١٦٤ من سورة النساء.

(٥) من الآية ١٦ من سورة المل.

(٦) في ب: "فيتقدم" موضع: "فيتقدم" وهو تحريف.

(٧) الآية ٤١ من سورة القمر.

بجيز اللحاق فيه<sup>(١)</sup>، في نحو: ﴿إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾<sup>(٢)</sup> لأن البتين لم يسلم فيه لفظ الواحد، فجرى جمع التكسير، أما المتنى فحكمه في اللحاق وعلمه حكم مفردة، ونحو: ١٤٧-١-جتى ابتئى أن يعيش أبوهما<sup>(٣)</sup> ... ..

(=) فيها: ذهب البصريون إلى أن كل جمع أو ما هو معناه يجوز في فعله المسند إليه التذكير والتائين إلا الجمع السالم من مذكر أو مؤنث، فإنه يجب في الأول تذكير الفعل، وفي الثاني تائينه.

وذهب الكوفيون إلى جواز الأمرين في الجمع مطلقا، وقد وافقهم الفارسي في ما عدا الجمع المذكر السالم، (الكلمة ٢٩٧).

ينظر تفصيل ذلك في: شرح ابن عيش ١٠٣/٥، وشرح الكافية ١٢٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٩٨/٢، وأوضح للسالك ١١٦/٢، والمساعد ٣٩١/١، والتصريح ٢٨٠/١، وشرح الأسموني ٥١/٢.

(١) سقط "فيه" من: ب. (٢) من الآية ٩٠ من سورة يونس.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل للشاعر: ليبد بن ربيعة العامري، ونحوه:

... .. وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر؟  
والشاهد منه قوله: «جتى ابتئى» حيث جرد الفعل المسند إلى ظاهر حقيقي التائين من علامة التائين، فيحمل ذلك أمرين:

الأول: أن يكون الفعل مضارعا، وأن أصله: «تتمنى» فأدغمت إحدى التائين في الأخرى، كما ذكر الشارح.

الثاني: أن يكون على اللفظة التي حكها سيويو عن بعض العرب.

ينظر البيت في: شرح ابن عيش ٩٩/٨، للمغني، الشاهد ٩٧٦، والمساعد ٣٨٩/١، والمجمع ١٧١/٢، والدرر ٢٢٥/٢، والخزانة ٣٤/٤، وديوان الشاعر ٢١٣، ومعجم شواهد العربية ١٣٢.



إما على إدغام إحدى التائين في الأخرى، وإما على ما حكاه<sup>(١)</sup> سيويو من: (قال فلانة)<sup>(٢)</sup> والحدف في "نعم الفتاة" استحسنوا لأن قصد الجنس فيه بين إذا أسند الفعل إلى ما المقصود به الجنس دون العين جاز حذف التاء منه، وإن كان المسند إليه حقيقي التائين متصلا، نحو: «نعم الفتاة هند» و«بئس المرأة دعد».

والأصل في الفاعل أن يتصلا والأصل في المفعول أن ينفصلا وقد يجاء بخلاف الأصل وقد يجي المفعول قبل الفعل الفاعل مع الفعل بمنزلة جزء الكلمة منها، ولذلك لم يستغن الفعل عنه ولم يجوز تقديمه عليه، كما سبق، فالتصاليه به هو الأصل، ثم يؤتى بالمفعول بعدهما منفصلا من الفعل لأنه فضلة، يتم الإسناد دونه<sup>(٣)</sup>، فمما جاء على الأصل: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾<sup>(٤)</sup> ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾<sup>(٥)</sup> وقد يجاء بخلاف الأصل، فيتقدم<sup>(٦)</sup> للمفعول على الفاعل، إما جوازا نحو: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ التَّنْذِيرُ﴾<sup>(٧)</sup> وإما وجوبا، مثل كونه ضميرا متصلا، والفاعل

(١) ينظر: الكتاب ٣٨/٢.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) سقط "دونه" من: ب.

(٤) من الآية ١٦٤ من سورة النساء.

(٥) من الآية ١٦ من سورة المل.

(٦) في ب: "فيتقدم" موضع: "فيتقدم" وهو تحريف.

(٧) الآية ٤١ من سورة القمر.

بجيز اللحاق فيه<sup>(١)</sup>، في نحو: ﴿إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾<sup>(٢)</sup> لأن البتين لم يسلم فيه لفظ الواحد، فجرى جمع التكسير، أما المتنى فحكمه في اللحاق وعلمه حكم مفردة، ونحو: ١٤٧-١-جتى ابتئى أن يعيش أبوهما<sup>(٣)</sup> ... ..

(=) فيها: ذهب البصريون إلى أن كل جمع أو ما هو معناه يجوز في فعله المسند إليه التذكير والتائين إلا الجمع السالم من مذكر أو مؤنث، فإنه يجب في الأول تذكير الفعل، وفي الثاني تائينه.

وذهب الكوفيون إلى جواز الأمرين في الجمع مطلقا، وقد وافقهم الفارسي في ما عدا الجمع المذكر السالم، (الكلمة ٢٩٧).

ينظر تفصيل ذلك في: شرح ابن عيش ١٠٣/٥، وشرح الكافية ١٢٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٩٨/٢، وأوضح للسالك ١١٦/٢، والمساعد ٣٩١/١، والتصريح ٢٨٠/١، وشرح الأسموني ٥١/٢.

(١) سقط "فيه" من: ب. (٢) من الآية ٩٠ من سورة يونس.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل للشاعر: ليبد بن ربيعة العامري، ونحوه:

... .. وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر؟  
والشاهد منه قوله: «جتى ابتئى» حيث جرد الفعل المسند إلى ظاهر حقيقي التائين من علامة التائين، فيحمل ذلك أمرين:

الأول: أن يكون الفعل مضارعا، وأن أصله: «تتمنى» فأدغمت إحدى التائين في الأخرى، كما ذكر الشارح.

الثاني: أن يكون على اللفظة التي حكها سيويو عن بعض العرب.

ينظر البيت في: شرح ابن عيش ٩٩/٨، للمغني، الشاهد ٩٧٦، والمساعد ٣٨٩/١، والمجمع ١٧١/٢، والدرر ٢٢٥/٢، والخزانة ٣٤/٤، وديوان الشاعر ٢١٣، ومعجم شواهد العربية ١٣٢.

ظاهر، نحو: ﴿وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾<sup>(١)</sup> وكالمسائلين الآتي ذكرهما في النظم، ولكون المفعول ليس كالجزء من الفعل، حاز تقديمه عليه، إما جوازا نحو: ﴿فَرِيقًا هَٰذَا﴾<sup>(٢)</sup> وإما وجوبا، وذلك في مسألتين: إحداهما: أن يكون مما له صدر الكلام، نحو: ﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُكْفِرُونَ﴾<sup>(٣)</sup> الثانية: أن يقع عامله بعد الفاء<sup>(٤)</sup>، نحو: ﴿وَوَرَبُّكَ كَبِيرٌ﴾<sup>(٥)</sup> ﴿يَا أَيُّهَا اللَّهُ فَاعْبُدْ﴾<sup>(٦)</sup>.

وأخير المفعول إن لبس حذر أو أضمير الفاعل غير منحصر يجب تقديم الفاعل على المفعول في مواضع، منها: أن يخاف التباس أحدهما بالآخر، لعدم ظهور الإعراب فيهما، ولا قرينة تميز أحدهما من الآخر، نحو: «ضرب موسى عيسى» و«أكرم هذا الذي قام» ونحو ذلك،

(١) من الآية ١٤٣ من سورة الأعراف.

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف. (٣) من الآية ٨١ من سورة غافر.

(٤) زادوا في المسألة قيودا أخرى منها: أن لا يكون للعامل منصوب غيره مقدم على الفاء.

(٥) الآية ٣ من سورة المدثر.

(٦) من الآية ٦٦ من سورة الزمر.

وإنما وجب تقديم المفعول في الآيتين السابقتين لئلا تلي الفاء "أما" المقدرة.

(٧) قال ذلك ابن السراج (الأصول ٢/٢٤٥) وتابعه فيه المتأخرون كالجزولي، وابن عصفور (المقرب ١/٥٣١) وابن مالك في النظم وغيره، وخالفهم في ذلك ابن الحاج - أحمد بن محمد أحمد الإشبيلي - أبرز تلامذة الشلوين - محتجا بأن الإجمال من مقاصد العقلاء.

ينظر: شرح الجمل ١/١٦٣، وأوضح المسالك ٢/١١٩، والجمع ١/١٦١، والتصريح ١/٢٨١، وشرح الأعموني ٢/٥٢.

فإن وجد قرينة لفظية أو معنوية تزيل اللبس لم يتمتع التقديم، نحو: «ضربت موسى سلمى» و«أكل الكثرى موسى» ومنها: أن يكون الفاعل ضميرا متصلا، وهو مراد<sup>(١)</sup> للمصنف بقوله: «غير منحصر» لأنه إذا حُصر وحب تأخير، كما يأتي، وسواء كان للمفعول ظاهرا نحو: ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> أو ضميرا، نحو: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

ومما به "إلا" أو به "إنما" المحصر أخس، وقد يسبق إن قصده ظهر يجب<sup>(٤)</sup> تأخير المحصور من الفاعل أو للمفعول<sup>(٥)</sup> سواء كان المحصر به "إلا" أو به "إنما" وسواء كان ضميرا أو ظاهرا، فمن ذلك في الفاعل، ﴿وَمَا يَهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾<sup>(٦)</sup> ﴿إِنَّمَا يَتَّبِعُ اللَّهُ مَن عِبَادَهُ الْعُلَمَاءُ﴾<sup>(٧)</sup> ﴿لَا يُجَلِّيهِمَا لَوْفَتُهُمَا إِلَّا هُوَ﴾<sup>(٨)</sup> و﴿إِنَّمَا أَكْرَمَ عَمْرَأَنَا﴾ ومنه في المفعول: ﴿وَأِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ

(١) سقط "مراد" من: ب. (٢) من الآية ١٦ من سورة يوسف.

(٣) من الآية ١١ من سورة الأعراف.

(٤) سقط "يجب" من: ب.

(٥) في ب: "المفعول" موضع: "أو المفعول".

(٦) من الآية ٣٤ من سورة الجاثية.

وهذا مقول الدهرية، حكاه الله تعالى عنهم -، ووجه الاستشهاد هو: أن الفاعل في الآية وهو لفظ -الدهر- وقع مجسورا به "إلا" فوجب تأخير.

(٧) من الآية ٢٨، من سورة ناطر.

ووجه الاستشهاد بالآية هو: أن الفاعل وهو لفظ "العلماء" وقع محصورا به "إنما" فوجب تأخير.

(٨) من الآية ١٨٧، من سورة الأعراف.

ويقال في وجه الاستشهاد بها كما قيل في الآيتين السابقتين.

ظاهر، نحو: ﴿وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾<sup>(١)</sup> وكالمسائلين الآتي ذكرهما في النظم، ولكون المفعول ليس كالجزء من الفعل، حاز تقديمه عليه، إما جوازا نحو: ﴿فَرِيقًا هَٰذَا﴾<sup>(٢)</sup> وإما وجوبا، وذلك في مسألتين: إحداهما: أن يكون مما له صدر الكلام، نحو: ﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُكْفِرُونَ﴾<sup>(٣)</sup> الثانية: أن يقع عامله بعد الفاء<sup>(٤)</sup>، نحو: ﴿وَوَرَبُّكَ كَبِيرٌ﴾<sup>(٥)</sup> ﴿يَا أَيُّهَا اللَّهُ فَاعْبُدْ﴾<sup>(٦)</sup>.

وأخير المفعول إن لبس حذر أو أضمير الفاعل غير منحصر يجب تقديم الفاعل على المفعول في مواضع، منها: أن يخاف التباس<sup>(٧)</sup> أحدهما بالآخر، لعدم ظهور الإعراب فيهما، ولا قرينة تميز أحدهما من الآخر، نحو: «ضرب موسى عيسى» و«أكرم هذا الذي قام» ونحو ذلك،

(١) من الآية ١٤٣ من سورة الأعراف.

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف. (٣) من الآية ٨١ من سورة غافر.

(٤) زادوا في المسألة قيودا أخرى منها: أن لا يكون للعامل منصوب غيره مقدم على الفاء.

(٥) الآية ٣ من سورة المدثر.

(٦) من الآية ٦٦ من سورة الزمر.

وإنما وجب تقديم المفعول في الآيتين السابقتين لئلا تلي الفاء "أما" المقدرة.

(٧) قال ذلك ابن السراج (الأصول ٢/٢٤٥) وتابعه فيه المتأخرون كالجزولي، وابن عصفور (المقرب ١/٥٣١) وابن مالك في النظم وغيره، وخالفهم في ذلك ابن الحاج - أحمد بن محمد أحمد الإشبيلي - أبرز تلامذة الشلوين - محتجا بأن الإجمال من مقاصد العقلاء.

ينظر: شرح الجمل ١/١٦٣، وأوضح المسالك ٢/١١٩، والجمع ١/١٦١، والتصريح ١/٢٨١، وشرح الأعموني ٢/٥٢.

فإن وجد قرينة لفظية أو معنوية تزيل اللبس لم يتمتع التقديم، نحو: «ضربت موسى سلمى» و«أكل الكمشى موسى» ومنها: أن يكون الفاعل ضميرا متصلا، وهو مراد<sup>(١)</sup> للمصنف بقوله: «غير منحصر» لأنه إذا حُصر وحب تأخير، كما يأتي، وسواء كان للمفعول ظاهرا نحو: ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> أو ضميرا، نحو: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

ومما به "إلا" أو به "إنما" المحصر أخس، وقد يسبق إن قصده ظهر يجب<sup>(٤)</sup> تأخير المحصور من الفاعل أو للمفعول<sup>(٥)</sup> سواء كان المحصر به "إلا" أو به "إنما" وسواء كان ضميرا أو ظاهرا، فمن ذلك في الفاعل، ﴿وَمَا يَهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾<sup>(٦)</sup> ﴿إِنَّمَا يَتَّبِعُ اللَّهُ مَنْ عِبَادَهُ الْعُلَمَاءُ﴾<sup>(٧)</sup> ﴿لَا يَجْلِيهَا لَوْفَتُهَا إِلَّا هُوَ﴾<sup>(٨)</sup> و﴿إِنَّمَا أَكْرَمَ عَمْرًا أَنَا﴾ ومنه في المفعول: ﴿وَأِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ

(١) سقط "مراد" من: ب. (٢) من الآية ١٦ من سورة يوسف.

(٣) من الآية ١١ من سورة الأعراف.

(٤) سقط "يجب" من: ب.

(٥) في ب: "المفعول" موضع: "أو المفعول".

(٦) من الآية ٣٤ من سورة الجاثية.

وهذا مقول الدهرية، حكاه الله تعالى عنهم -، ووجه الاستشهاد هو: أن الفاعل في الآية وهو لفظ -الدهر- وقع مجسورا به "إلا" فوجب تأخير.

(٧) من الآية ٢٨، من سورة ناطر.

ووجه الاستشهاد بالآية هو: أن الفاعل وهو لفظ "العلماء" وقع محصورا به "إنما" فوجب تأخير.

(٨) من الآية ١٨٧، من سورة الأعراف.

ويقال في وجه الاستشهاد بها كما قيل في الآيتين السابقتين.

من عباده الرجاء<sup>(١)</sup> و«ما ضرب زيد إلا عمرا» و«إنما ضربت إياك» و«إنما أكرمت عمرا»، وقد يسبق<sup>(٢)</sup> المحصور من الفاعل أو المفعول إذا ظهر المحصر فيه مع السبق، بأن يكون المحصر بـ"إلا" نحو:

١٤٨- ما عاب إلا لئيم فقل ذي كرم<sup>(٣)</sup> ... ..

(١) ينظر صحيح البخاري: كتاب التوحيد ١٨٦/٨.

وصحيح مسلم: كتاب الجنائز ص ٦٣٦.

وينظر في سنن أبي داود: كتاب الجنائز، وسنن النسائي: كتاب الجنائز، وسنن ابن ماجه: كتاب الجنائز، ومسند أحمد ٢٠٤/٥.

(٢) في المسألة ثلاثة مذاهب:

الأول: ذهب أكثر البصريين وابن الأثير والفراء إلى أنه إذا كان المحصور فاعلا.

لم يجر تقديره، وإذا كان المحصور مفعولا جاز تقديره.

الثاني: الجواز مطلقا سواء كان المحصور فاعلا أم ومفعولا، وعليه الكسائي.

الثالث: المنع مطلقا جلا لـ"إلا" على "إنما".

ينظر المسألة في: المقرب ٥٤/١، وشرح الكافية الشافية ٥٩٠/٢، وأوضح

المسالك ١٢٠/٢، والمص ١٦١/١، والتصريح ٢٨٢/١، وشرح الأخواني ٥٤/٢.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط، لم يوقف على اسم قائله، وعلمه:

... .. ولا حفا قسط إلا حفا بطلا

والشاهد منه قوله: «ما عاب إلا لئيم فعل» و «لا حفا إلا حفا بطلا» حيث

قدم الفاعل المحصور يائلا وهو: "لئيم" في الأول، و"حفا" في الثاني، وتأصل: ما

عاب فعل ذي كرم إلا لئيم، ولا حفا بطلا إلا حفا.

واللئيم والجفا: وصفان يراد بالأول: البخل، والثاني: الجبان، فكل منهما يتقابل

الوصف الآخر في جملته، وبهذا البيت احتج الكسائي على عدم وجوب =

وكقولـه:

١٤٩- ولما أتى إلا جماحا فواده<sup>(١)</sup> ... ..  
وشاع نحو: «خاف ربه عمر» وشذ نحو: «زأن نوزة الشجر»

إذا اتصل بواحد من الفاعل أو المفعول ضمير يعود على الآخر، فالوجه

تأخير ما اتصل به الضمير منهما، سواء كان الفاعل، نحو: «وإذا ابتلى

إبراهيم ربه»<sup>(٢)</sup> أو للمفعول نحو<sup>(٣)</sup>: «واختار موسى

(١) وجوب تأخير الفاعل المحصور بالآ، وقد تابعه فيه ابن مالك، كما هو ظاهر في النظم، ووافقهما في ذلك الشارح.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٢٩/٢، والمص ١٦١/١، والدرر ١٤٣/١،

والتصريح ٢٨٤/١، وشرح الأخواني ٥٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٦٧.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، للدعل الخزامي، وعلمه:

... .. ولم يسئل عن ليلى محال ولا أهل

والشاهد منه قوله: «أتى إلا جماحا فواده» حيث قدم المفعول المحصور بالآ وهو

"جماحا" على الفاعل وهو "فواده"، وجوز ذلك جمهور البصريين والفراء وابن

الأثير، وهو جائز عند الكسائي كما تقدم في هذا التحقيق.

ينظر: ص تعليق ( )، هذا وقد علق: محمد يحيى الدين عند إغرابه هذا البيت

بقوله: ودعل الخزامي ليس من الطبقة التي يستشهد بكلامها على قواعد النحو

والصرف، فإذا صح أن البيت من كلامه كان ذكر العلماء له من قبل التمثيل.

(أوضح المسالك ١٢١/٢). وينظر البيت في: المص ١٦١/١، والدرر ١٤٣/١،

والتصريح ٢٨٢/١، وشرح الأخواني ٥٤/٢، وديوان الشاعر ١٨٣، ومعجم

شواهد العربية ٣٠٠.

(٣) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة. (٢) سقط "نحو" من: ب.

من عباده الرجاء<sup>(١)</sup> و«ما ضرب زيد إلا عمرا» و«إنما ضربت إياك» و«إنما أكرمت عمرا»، وقد يسبق<sup>(٢)</sup> المحصور من الفاعل أو المفعول إذا ظهر المحصر فيه مع السبق، بأن يكون المحصر بـ"إلا" نحو:

١٤٨- ما عاب إلا لئيم فقل ذي كرم<sup>(٣)</sup> ... ..

(١) ينظر صحيح البخاري: كتاب التوحيد ١٨٦/٨.

وصحيح مسلم: كتاب الجنائز ص ٦٣٦.

وينظر في سنن أبي داود: كتاب الجنائز، وسنن النسائي: كتاب الجنائز، وسنن ابن ماجه: كتاب الجنائز، ومسند أحمد ٢٠٤/٥.

(٢) في المسألة ثلاثة مذاهب:

الأول: ذهب أكثر البصريين وابن الأثير والفراء إلى أنه إذا كان المحصور فاعلا.

لم يجر تقديره، وإذا كان المحصور مفعولا جاز تقديره.

الثاني: الجواز مطلقا سواء كان المحصور فاعلا أم ومفعولا، وعليه الكسائي.

الثالث: المنع مطلقا جلا لـ"إلا" على "إنما".

ينظر المسألة في: المقرب ٥٤/١، وشرح الكافية الشافية ٥٩٠/٢، وأوضح

المسالك ١٢٠/٢، والمص ١٦١/١، والتصريح ٢٨٢/١، وشرح الأخواني ٥٤/٢.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط، لم يوقف على اسم قائله، وعلمه:

... .. ولا حفا قسط إلا حفا بطلا

والشاهد منه قوله: «ما عاب إلا لئيم فعل» و «لا حفا إلا حفا بطلا» حيث

قدم الفاعل المحصور يائلا وهو: "لئيم" في الأول، و"حفا" في الثاني، وتأصل: ما

عاب فعل ذي كرم إلا لئيم، ولا حفا بطلا إلا حفا.

واللئيم والجفا: وصفان يراد بالأول: البخل، والثاني: الجبان، فكل منهما يتقابل

الوصف الآخر في جملته، وبهذا البيت احتج الكسائي على عدم وجوب =

وكقولـه:

١٤٩- ولما أتى إلا جماحا فواده<sup>(١)</sup> ... ..  
وشاع نحو: «خاف ربه عمر» وشذ نحو: «زأن نوزة الشجر»

إذا اتصل بواحد من الفاعل أو المفعول ضمير يعود على الآخر، فالوجه

تأخير ما اتصل به الضمير منهما، سواء كان الفاعل، نحو: «وإذا ابتلى

إبراهيم ربه»<sup>(٢)</sup> أو للمفعول نحو<sup>(٣)</sup>: «واختار موسى

(١) وجوب تأخير الفاعل المحصور بالآ، وقد تابعه فيه ابن مالك، كما هو ظاهر في النظم، ووافقهما في ذلك الشارح.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٢٩/٢، والمص ١٦١/١، والدرر ١٤٣/١،

والتصريح ٢٨٤/١، وشرح الأخواني ٥٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٦٧.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، للدعل الخزامي، وعلمه:

... .. ولم يسئل عن ليلى محال ولا أهل

والشاهد منه قوله: «أتى إلا جماحا فواده» حيث قدم المفعول المحصور بالآ وهو

"جماحا" على الفاعل وهو "فواده"، وجوز ذلك جمهور البصريين والفراء وابن

الأثير، وهو جائز عند الكسائي كما تقدم في هذا التحقيق.

ينظر: ص تعليق ( )، هذا وقد علق: محمد يحيى الدين عند إغرابه هذا البيت

بقوله: ودعل الخزامي ليس من الطبقة التي يستشهد بكلامها على قواعد النحو

والصرف، فإذا صح أن البيت من كلامه كان ذكر العلماء له من قبل التمثيل.

(أوضح المسالك ١٢١/٢). وينظر البيت في: المص ١٦١/١، والدرر ١٤٣/١،

والتصريح ٢٨٢/١، وشرح الأخواني ٥٤/٢، وديوان الشاعر ١٨٣، ومعجم

شواهد العربية ٣٠٠.

(٣) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة. (٢) سقط "نحو" من: ب.

قومه<sup>(١)</sup> ثم في هذه الصورة يكثر تقديم المفعول، نحو: «خاف ربّه عمر» ومنه: ١٥٠- ... .. كما أتى ربّه موسى على قدر<sup>(٢)</sup> وفي الصورة الأخرى يمتنع<sup>(٣)</sup> إلّا أنه ورد في الشعر شاذًا، نحو: ١٥١- جَزَى بنوه أبا الغيلان عن كثير<sup>(٤)</sup> ... ..

(١) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.

وجه الاستشهاد بها هو: أن "قومة" مفعول بعد إسقاط الخافض (من) وقد جاء متأخرًا لاتصاله بضمير يعود إلى الفاعل.

(٢) هنا عجز بيت من البسيط للشاعر: حرير بن عطية يمدح فيه أمير المؤمنين عمر ابن عبدالعزيز، وصدر هذا البيت قوله:

جاء الخلافة أو كانت له قترًا ... .. البيت.

والشاهد منه قوله: «أتى ربّه موسى» فإن لفظ "ربّه" وقع مفعولًا، وقد اتصل به ضمير يعود إلى الفاعل وهو متقدم في الرتبة.

(٣) امتناعه عند جمهور النحويين، وما ورد مؤمها جوازُه فهو متأثرٌ عندهم وأجاز ذلك عبد الله بن الطوال من الكوفيين، والأحفش، وابن جني: (الخصائص ٢٩٤/١) وتابعهم ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٥٨٥/٢.

وينظر أوضح المسالك ١٢٥/٢، والتصريح ٢٨٣/١، والاختوني ٥٥/٢.

(٤) هذا صدر بيت من البسيط، وهو لسليط بن سعد، ونماه قوله:

... .. وحسن فعل كما يجزى سبيئًا

و"أبا الغيلان": كنية لرجل، و"سبيئًا" اسم رجل رومي، يقال إنه هو الذي بنى الخورنق، وهو القصر الذي كان يظاهر الكوفة للنعمان ابن امرئ القيس ملك الحيرة، ولما فرغ من بنائه ألقاه النعمان من أعلى القصر، لئلا يعمل مثله لغيره فخر ميتًا، وقد ضربت به العرب المثل في سوء المكافأة.

والفرق بينهما: أن الفاعل وإن تأخر مرتبته التقديم، فيعود الضمير على متقدم في الرتبة، وإن تأخر لفظًا، بخلاف المفعول فإن رتبته التأخير فيعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

### النائب عن الفاعل

يجذب الفاعل إما لسبب معنوي، كالعلم به، والجهل به<sup>(١)</sup>، وتعظيمه وتحقيره والخوف منه، والخوف عليه، وعدم تعلق الغرض بذكره، نحو: «خلق الإنسان من عَجَل»<sup>(٢)</sup> وروي عن رسول الله: «ومن بُلي منكم بشئ من هذه القاذورات»<sup>(٣)</sup> «وما أودى أحد ما أوديت»<sup>(٤)</sup> ونحو: «صوير فلان»،

(٢) والشاهد منه قوله: «جَزَى بنوه أبا الغيلان» حيث أحر المفعول وهو "أبا الغيلان" عن الفاعل وهو "بنوه" مع أن الفاعل في موضعه وقد اتصل بضمير يعود على المفعول، ومن هنا حكموا بشلوذه لما ترتب عليه من عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

وقال الأخوئي في هذه المسألة: وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر، وهو الحق والإنصاف، لأن ذلك إنما ورد في الشعر. اهـ. (شرح الأخوئي ٥٥/٢).

(١) سقط "به" من: ب. (٢) من الآية ٣٧، من سورة الأنبياء.

(٣) لم أجد رواية للحديث تتفق مع رواية الشارح، وإنما رواه في الموطأ، هكذا: «من أصاب من هذه القاذورات شيئًا فاستغفر...» الحديث ١٢/٤.

(٤) لم أجد رواية للحديث تتفق مع رواية الشارح، وإنما رواه الترمذي هكذا: «ولقد أوديت في الله وما يؤذى أحد». تنظر: سنن الترمذي كتاب صفة القيامة ٦٤٥/٤، وكذلك رواه ابن ماجة، ينظر: سننہ المقدمة ٥٤/١ وكذلك رواه أحمد. ينظر: المسند ٢٨٦/٣.

قومه<sup>(١)</sup> ثم في هذه الصورة يكثر تقديم المفعول، نحو: «خاف ربّه عمر» ومنه: ١٥٠- ... .. كما أتى ربّه موسى على قدر<sup>(٢)</sup> وفي الصورة الأخرى يمتنع<sup>(٣)</sup> إلّا أنه ورد في الشعر شاذًا، نحو: ١٥١- جَزَى بنوه أبا الغيلان عن كثير<sup>(٤)</sup> ... ..

(١) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.

وجه الاستشهاد بها هو: أن "قومة" مفعول بعد إسقاط الخافض (من) وقد جاء متأخرًا لاتصاله بضمير يعود إلى الفاعل.

(٢) هذا عجز بيت من البسيط للشاعر: حرير بن عطية يمدح فيه أمير المؤمنين عمر ابن عبدالعزيز، وصدر هذا البيت قوله:

جاء الخلافة أو كانت له قترًا ... .. البيت.

والشاهد منه قوله: «أتى ربّه موسى» فإن لفظ "ربّه" وقع مفعولًا، وقد اتصل به ضمير يعود إلى الفاعل وهو متقدم في الرتبة.

(٣) امتناعه عند جمهور النحويين، وما ورد مؤمها جوازُه فهو متأثرٌ عندهم وأجاز ذلك عبد الله بن الطوال من الكوفيين، والأحفش، وابن جنى: (الخصائص ٢٩٤/١) وتابعهم ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٥٨٥/٢.

وينظر أوضح المسالك ١٢٥/٢، والتصريح ٢٨٣/١، والاختوني ٥٥/٢.

(٤) هذا صدر بيت من البسيط، وهو لسليط بن سعد، ونماه قوله:

... .. وحسن فعل كما يجزى سبيئًا

و"أبا الغيلان": كنية لرجل، و"سبيئًا" اسم رجل رومي، يقال إنه هو الذي بنى الخورنق، وهو القصر الذي كان يظاهر الكوفة للنعمان ابن امرئ القيس ملك الحيرة، ولما فرغ من بنائه ألقاه النعمان من أعلى القصر، لئلا يعمل مثله لغيره فخر ميتًا، وقد ضربت به العرب المثل في سوء المكافأة.

والفرق بينهما: أن الفاعل وإن تأخر مرتبته التقديم، فيعود الضمير على متقدم في الرتبة، وإن تأخر لفظًا، بخلاف المفعول فإن رتبته التأخير فيعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

### النائب عن الفاعل

يجذب الفاعل إما لسبب معنوي، كالعلم به، والجهل به<sup>(١)</sup>، وتعظيمه وتحقيره والخوف منه، والخوف عليه، وعدم تعلق الغرض بذكره، نحو: «خلق الإنسان من عَجَل»<sup>(٢)</sup> وروي عن رسول الله: «ومن بُلي منكم بشئ من هذه القاذورات»<sup>(٣)</sup> «وما أودى أحد ما أوديت»<sup>(٤)</sup> ونحو: «صوير فلان»،

(٣) والشاهد منه قوله: «جَزَى بنوه أبا الغيلان» حيث أحر المفعول وهو "أبا الغيلان" عن الفاعل وهو "بنوه" مع أن الفاعل في موضعه وقد اتصل بضمير يعود على المفعول، ومن هنا حكموا بشلوذه لما ترتب عليه من عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

وقال الأخوئي في هذه المسألة: وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر، وهو الحق والإنصاف، لأن ذلك إنما ورد في الشعر. اهـ. (شرح الأخوئي ٥٥/٢).

(١) سقط "به" من: ب. (٢) من الآية ٣٧، من سورة الأنبياء.

(٣) لم أجد رواية للحديث تنفق مع رواية الشارح، وإنما رواه في الموطأ، هكذا: «من أصاب من هذه القاذورات شيئا فاستغفر...» الحديث ١٢/٤.

(٤) لم أجد رواية للحديث تنفق مع رواية الشارح، وإنما رواه الترمذي هكذا: «ولقد أوديت في الله وما يؤذى أحد». تنظر: سنن الترمذي كتاب صفة القيامة ٦٤٥/٤، وكذلك رواه ابن ماجة، ينظر: سننه (المقدمة ٥٤/١) وكذلك رواه أحمد. ينظر: المسند ٢٨٦/٣.

و«وَكَذَرَبَ الْأَمِيرُ» وقوله تعالى: «وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ»<sup>(١)</sup> وإما لسبب لفظي: كقصص الإيجاز، نحو: «وَذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ، ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ»<sup>(٢)</sup> وكقصص موافقة لاحق لسابق، نحو: «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ»<sup>(٣)</sup> وكقصص تصحيح النظم، كقوله:

١٥٢- عُلِّقَتْهَا غَرْضًا وَعَلَّقْتُ رَجُلًا  
غَيْرِي وَعَلَّقْتُ أُخْرَىٰ غَيْرَهَا الرَّجُلُ<sup>(٤)</sup>  
ينسوب مفعول به عن فاعل فيما له، كـ «يَلَّيْلٌ خَيْرٌ نَّائِلٌ»  
إذا حذف الفاعل، وأقيم للمفعول به مقامه، استحق ماله من الأحكام  
كلها، الرفع، ولزوم التأخير عن الفعل، وعدم الاستغناء عنه، وإلحاق الفعل

(١) من الآية ٨٦، من سورة النساء.

(٢) من الآية ٦٠، من سورة الحج.

(٣) الأيتان ٤-٣ من سورة النجم، والمراد بقوله: موافقة لاحق لسابق: اتفاق رؤوس  
الأي في الحرف.

(٤) هذا البيت من البسيط، وهو من لامية الأعشى ميمون بن قيس، وقوله:  
«عُلِّقَتْهَا غَرْضًا» يقال: عرض له الأمر، إذا أتاه من غير تعمد منه،  
ويقال: علّق فلان فلانة «بالبناء للمجهول»، و«علّق بها» إذا أحبها،  
و«علّقها غَرْضًا» أي: اعترضت فرأها بغتة من غير قصد لرؤيتها فعلقها من  
غير قصد.

وهذا البيت فيه ثلاثة شواهد، فإن «عُلِّقَتْهَا، وَعَلَّقْتُ، وَعَلَّقُ» أفعال ثلاثة مبنية  
للمجهول، وإنما بنيت للمجهول لتصحيح النظم، لأنه لو ذكر الفاعل لأنكسر  
البيت ولما استقام له النظم.

ينظر البيت في: اللسان (علق) ١٢/١٣٤، والتصريح ١/٢٨٦، وأوضح المسالك  
١٣٦/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٨٩، وديوان الشاعر ٤٣.

علامة دالة على تأنيده، واستحقاقه الاتصال بالفعل.

فأول الفعل اضممن والمتصل بالأخرا كسري مُضَيّ كـ «مُضِلٌّ»  
واجعله من مضارع مفتوحا كـ «يُنْتَحَى»، المقول فيه «يُنْتَحَى»  
والثاني التالي تا المطاوعة كالأول اجعله بلا منازعة  
وثالث الذي يهزم الوصل كالأول اجعله كـ «استَحْلِي»

تغير صيغة الفعل إذا حذف فاعله، وأقيم للمفعول مقامه، فيضم أوله  
مطلقا، ماضيا كان نحو: «فَضْرِبْ بِهِمْ بِسُورٍ»<sup>(١)</sup> أو مضارعا، نحو:  
«وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا»<sup>(٢)</sup> ولا يبيّن ذلك في الأمر، ويكسر ما قبل آخره إن  
كان ماضيا كـ «مُضِلٌّ» و«دُحْرَجٌ» و«انْطَلِقْ» و«اسْتَخْرِجْ» وإن كان مضارعا  
فُتِحَ ما قبل آخره، كـ «يُنْتَحَى» و«يُنْتَحَى» ثم إن كان الماضي مفتوحا بـ «تاء»  
المطاوعة كـ «تَعْلَمُ» مطاوع «عَلَّمَ» و«تُدْرِكُ» مطاوع «دَرَجَ» ضم ثانيه مع  
أوله، نحو: «تَعْلَمُ الْعِلْمُ» ولا يختص ذلك «بناء المطاوعة» بل كل تاء زائدة في  
أول الماضي يضم معها ثانية نحو: «تُدْرِكُ الْكِتَابَ»، «وتنوزع في كذا» وإن  
كان للماضي مفتوحا يهزمه وصل ضم ثلثه مع أوله، كـ «انْطَلِقْ»  
و«استَحْلِي».

واكسر أو اضمم لما ثلاثي أعل عينا، وضمّ جا، كـ «يُوحَى» فاحتويل  
وإن يشكّل خيف ليس يجتنب ومال «باع» قد يرى لنحو: حبّ

إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثيا معتل العيب، نحو: «باع» و«قال»  
و«حاك» ونحوها، فالأشهر فيه أن يكسر أوله بكسرة خالصة، ويبقى حرف

(١) من الآية ١٣، من سورة الحديد. (٢) من الآية ١٧، من سورة الإنسان.



و«وَكَذَّبَ الْأُمِّيُّ» وقوله تعالى: «وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ»<sup>(١)</sup> وإما لسبب لفظي: كقصص الإيجاز، نحو: «ذلك ومن عاقب بمثل ما عوقب به، ثم بُغِيَ عليه»<sup>(٢)</sup> وكقصص موافقة لاحق لسابق، نحو: «وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى»<sup>(٣)</sup> وكقصص تصحيح النظم، كقوله:

١٥٢- عُلِّقَتْهَا غَرْضًا وَعُلِّقَتْ رَجُلًا  
غَيْرِي وَعُلِّقَ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ<sup>(٤)</sup>  
ينسوب مفعول به عن فاعل فيما له، كـ «يَلَّيْلٌ خَيْرٌ نَائِلٌ»  
إذا حذف الفاعل، وأقيم للمفعول به مقامه، استحق ماله من الأحكام  
كلها، الرفع، ولزوم التأخير عن الفعل، وعدم الاستغناء عنه، وإلحاق الفعل

(١) من الآية ٨٦، من سورة النساء.

(٢) من الآية ٦٠، من سورة الحج.

(٣) الأيتان ٤-٣ من سورة النجم، والمراد بقوله: موافقة لاحق لسابق: اتفاق رؤوس  
الأي في الحرف.

(٤) هذا البيت من البسيط، وهو من لامية الأعشى ميمون بن قيس، وقوله:  
«عُلِّقَتْهَا غَرْضًا» يقال: عرض له الأمر، إذا أتاه من غير تعمد منه،  
ويقال: عُلِّقَ فلان فلانة «بالبناء للمجهول»، و«عُلِّقَ بها» إذا أحبها،  
و«عُلِّقَها غَرْضًا» أي: اعترضت فرأها بغتة من غير قصد لرؤيتها فعلقها من  
غير قصد.

وهذا البيت فيه ثلاثة شواهد، فإن «عُلِّقَتْهَا، وَعُلِّقَتْ، وَعُلِّقَ» أفعال ثلاثة مبنية  
للمجهول، وإنما بنيت للمجهول لتصحيح النظم، لأنه لو ذكر الفاعل لأنكسر  
البيت ولما استقام له النظم.

ينظر البيت في: اللسان (علق) ١٢/١٣٤، والتصريح ١/٢٨٦، وأوضح المسالك  
١٣٦/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٨٩، وديوان الشاعر ٤٣.

علامة دالة على تأنيبه، واستحقاقه الاتصال بالفعل.

فأول الفعل اضممن والمتصل بالآخر اكسري مُضَيَّ كـ «مُضَيَّ»  
واجعله من مضارع مفتوحا كـ «مُضَيَّ»، المقول فيه «يُضَيَّ»  
والثاني التالي تا المطاوعة كـ «الاول اجعله بلا منازعة»  
وثالث الذي يهزم الوصل كـ «الاول اجعله كـ «استحلي»

تغير صيغة الفعل إذا حذف فاعله، وأقيم للمفعول مقامه، فيضم أوله  
مطلقا، ماضيا كان نحو: «فَضْرِبْ بِهِمْ بِسُورٍ»<sup>(١)</sup> أو مضارعا، نحو:  
«وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا»<sup>(٢)</sup> ولا يبيى ذلك في الأمر، ويكسر ما قبل آخره إن  
كان ماضيا كـ «مُضَيَّ» و«دَحْرَجَ» و«انطلق» و«استخرج» وإن كان مضارعا  
فُتِحَ ما قبل آخره، كـ «يُضَيَّ» و«يُضَيَّ» ثم إن كان الماضي مفتوحا بـ «تاء»  
المطاوعة كـ «تَعْلَمُ» مطاوع «عَلَّمَ» و«تَدْرَجُ» مطاوع «دَحْرَجَ» ضم ثانيه مع  
أوله، نحو: «تَعْلَمُ العِلْمُ» ولا يختص ذلك «بناء المطاوعة» بل كل تاء زائدة في  
أول الماضي يضم معها ثانية نحو: «تُدْرِيْتُ الكُتُبَ»، «وتنوزع في كذا» وإن  
كان للماضي مفتوحا يهزمه وصل ضم ثلثه مع أوله، كـ «انطلق»  
و«استحلي».

واكسر أو اضمم لما ثلاثي أعل عينا، وضم جا، كـ «يُضَيَّ» فاحتول  
وإن يشكّل خفيف ليس يجتنب ومال «باع» قد يُرى لنحو: حبّ  
إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثيا معتل العيب، نحو: «باع» وقال  
و«حاك» ونحوها، فالأشهر فيه أن يكسر أوله بكسرة خالصة، ويبقى حرف

(١) من الآية ١٣، من سورة الحديد. (٢) من الآية ١٧، من سورة الإنسان.

العلّة بعده على حاله، "ياء" إن كانت أصله، نحو: "بيع" أو يتقلب إليها إن كان أصله الواو، نحو: "يُبل" وفيه وجهان آخران: أحدهما: إتمام الكسرة ضمًّا، وجعل عينه "ياء".

الثاني: ضم فائه وإبقاء عينه ولو إن كانت أصلها، نحو: "قُول" وقلبيها إليها إن كانت ياء، نحو: "يُوع" وهو أقلها، ومنه:

١٥٣- ... .. ليست شبابا يُوع فاشترت<sup>(١)</sup>

فإن خيف بكسر<sup>(٢)</sup> الفاء إلياس الفعل المبني للفاعل بالمبني للمفعول اجتنب الكسر وعدل إلى الضم، نحو: "عُفْتُ" في: "عافني زيد" وكذلك إن حصل اللبس بالضم، نحو: "عُفْتُ" في "عافني زيد" عدل إلى الكسر، ولا إلياس مع الإشمام، وأما الثلاثي المضعف، نحو: "حب" و"شد" و"رد" فالمعروف ضم<sup>(٣)</sup>

(١) هذا عجز بيت من الرجز، وقائله: رؤبة بن العجاج، وصدره:

ليست وهـل ينفع شيئا ليست؟ ... ..

والشاهد منه قوله: "يُوع" فإنه فعل ثلاثي مبني للمجهول، وهو معتل العين، وقد أخلص الشاعر ضمّ فائه حتى أصبحت العين واوا، وهذه لغة لبعض العرب، ومنهم من يفتقرون ويؤبر وهم من بني أسد.

ينظر شرح ابن عيش ٧/٧٠، وأوضح المسالك ٢/١٥٥، والمغني، والشاهد ٧٣٤، وشرح ابن عقيل ٢/١١٥، والمصنع ٢/١٦٥، والندور ٢/٢٢٢، والتصريح ١/٢٩٤، وشرح الأغرني ٢/٥٩، ومعجم شواهد العربية ٤٤٨.

(٢) سقط "بكسر" من: ب.

(٣) هذا هو مذهب الجمهور، وذهب بعض الكوفيين إلى جواز كسر فائه -أيضا- بناء على أن ذلك لغة لبعض نهم، وضحة.

ينظر المسألة في: شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٦، وأوضح المسالك ٢/١٥٨، والمساعد ١/٤٠٤، والمصنع ٢/١٦٥، والتصريح ١/٢٩٥.

فائه نحو: ﴿وَدَّتْ إِلَيْهَا﴾<sup>(١)</sup> وقد يجيء في "فائه" من الوجهه ما جاء في "فاء" باع، فيكسر بإخلاص، كقراءة علقمة (رَدَّتْ إِلَيْهَا) وهي لغة لبعض بني تميم<sup>(٢)</sup>، أو بإشمام وهو قياس<sup>(٣)</sup> لا سماع.

ومما لـ"فئا" باع لا العين تلي في اختصار وانقضاء وشبهه ينبغي ما جاء من الماضي على "افعل" أو "انفعل" معتل العين، كـ"اختار" و"اصطاد" و"انقاد" و"انهال" فلك فيما قبل العين منه وهو "الفاء" في "انقاد" و"انهال" و"ناه الاعتعال" أو بدلها في "اختار" و"اصطاد" الأوجه الثلاثة: التي في "فاء" باع، ونحوه من الثلاثي المعتل العين فتكسرهما بإخلاص، وهو الأشهر، نحو: "اختير" و"اصطيد" و"انقيد" أو بإشمام الضم والعين ياء في الوجهين، أو بضمهما، وتقلب العين واوا فتقول: "اختور" و"انقود".

وقابل من ظرف أو من مصدر أو جرف جرّ بنياصة حري

ينوب عن الفاعل ثلاثة أشياء، غير للمفعول به وهي: المصدر والظرف،

(١) من الآية ٦٥، من سورة يوسف، وقد قرئت الآية بكسر الراء -في ما زاد على العشر-، وهي قراءة علقمة ويحيى.

ينظر: إسماء ما سنّ به الرحمن ٢/٥٥٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٣٣٥، والمختص ١/٣٤٥.

(٢) سقط "بني" من: ب.

(٣) هذا القياس حوِّره ابن مالك. ينظر: التسهيل ٧٨.

العلّة بعده على حاله، "ياء" إن كانت أصله، نحو: "بيع" أو يتقلب إليها إن كان أصله الواو، نحو: "يُبل" وفيه وجهان آخران: أحدهما: إتمام الكسرة ضمًّا، وجعل عينه "ياء".

الثاني: ضم فائه وإبقاء عينه ولو إن كانت أصلها، نحو: "قُول" وقلبيها إليها إن كانت ياء، نحو: "يُوع" وهو أقلها، ومنه:

١٥٣- ... ... ليست شبابا يُوع فاشترت<sup>(١)</sup>

فإن خيف بكسر<sup>(٢)</sup> الفاء إليّاس الفعل المبني للفاعل بالمبني للمفعول اجتنب الكسر وعُدل إلى الضم، نحو: "عُفْتُ" في: "عافني زيد" وكذلك إن حصل اللبس بالضم، نحو: "عُفْتُ" في "عافني زيد" عُدل إلى الكسر، ولا إليّاس مع الإشمام، وأما الثلاثي المضعف، نحو: "حب" و"شد" و"رد" فالمعروف ضم<sup>(٣)</sup>

(١) هذا عجز بيت من الرجز، وقائله: رؤبة بن العجاج، وصدره:

ليست وهـل ينفع شيئا ليست؟ ... ...

والشاهد منه قوله: "يُوع" فإنه فعل ثلاثي مبني للمجهول، وهو معتل العين، وقد أخلص الشاعر ضمّ فائه حتى أصبحت العين واوا، وهذه لغة لبعض العرب، ومنهم من يفتقرون ويؤبر وهم من بني أسد.

ينظر شرح ابن عيش ٧/٧٠، وأوضح المسالك ٢/١٥٥، والمغني، والشاهد ٧٣٤، وشرح ابن عقيل ٢/١١٥، والمصنع ٢/١٦٥، والندرج ٢/٢٢٢، والتصريح ١/٢٩٤، وشرح الأغرني ٢/٥٩، ومعجم شواهد العربية ٤٤٨.

(٢) سقط "بكسر" من: ب.

(٣) هذا هو مذهب الجمهور، وذهب بعض الكوفيين إلى جواز كسر فائه -أيضا- بناء على أن ذلك لغة لبعض نهم، وضحة.

ينظر المسألة في: شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٦، وأوضح المسالك ٢/١٥٨، والمساعد ١/٤٠٤، والمصنع ٢/١٦٥، والتصريح ١/٢٩٥.

فائه نحو: ﴿وَدَّتْ إِلَيْهَا﴾<sup>(١)</sup> وقد يجيء في "فائه" من الوجهه ما جاء في "فاء" باع، فيكسر بإخلاص، كقراءة علقمة (رَدَّتْ إِلَيْهَا) وهي لغة لبعض بني تميم<sup>(٢)</sup>، أو بإشمام وهو قياس<sup>(٣)</sup> لا سماع.

ومما لـ"فئا" باع لا العين تلي في اختصار وانقضاء وشبهه ينبغي ما جاء من الماضي على "افعل" أو "انفعل" معتل العين، كـ"اختار" و"اصطاد" و"انقاد" و"انهال" فلك فيما قبل العين منه وهو "الفاء" في "انقاد" و"انهال" و"ناه الاعتعال" أو بدلها في "اختار" و"اصطاد" الأوجه الثلاثة: التي في "فاء" باع، ونحوه من الثلاثي المعتل العين فتكسرهما بإخلاص، وهو الأشهر، نحو: "اختير" و"اصطيد" و"انقيد" أو بإشمام الضم والعين ياء في الوجهين، أو بضمهما، وتقلب العين واوا فتقول: "اختور" و"انقود".

وقابل من ظرف أو من مصدر أو جرف جرّ بنياصة حري

ينوب عن الفاعل ثلاثة أشياء، غير للمفعول به وهي: المصدر والظرف،

(١) من الآية ٦٥، من سورة يوسف، وقد قرئت الآية بكسر الراء -في ما زاد على العشر-، وهي قراءة علقمة ويحيى.

ينظر: إسماء ما سنّ به الرحمن ٢/٥٥٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٣٣٥، والمختص ١/٣٤٥.

(٢) سقط "بني" من: ب.

(٣) هذا القياس حوَّزه ابن مالك. ينظر: التسهيل ٧٨.

والجار والمجرور<sup>(١)</sup>، ولكن يشترط أن يكون الظرف، والمصدر قايدين لذلك، فلو لم يقبله لعدم تصرفهما، نحو: "عندك" و"معك" من الظرف، ونحو: "سبحان" من المصادر، أو لعدم اختصاصها "كزمان" و"مكان" من الظرف، وكلما أكد من المصادر، لم يجر إقامتها مقام الفاعل، فلا يقال: «جلس عندك»<sup>(٢)</sup> ولا «سبح سبحان الله» ولا «مير زمان» ولا «مير ستر» وأما

(١) ذهب ابن مالك إلى أن النائب عن الفاعل هو الجار والمجرور جميعا، كما هو ظاهر كلامه في الظلم، وقد صرح بذلك في التسهيل ٧٧، وفي شرح الكافية الشافية أيضا ٦٠٧/٢.

وذهب الجمهور إلى أن النائب عن الفاعل هو المجرور وحده.

وذهب ابن درستويه والسهيلي وأبو علي الرندي إلى أن النائب عن الفاعل هو ضمير المصدر للمفهوم من الفعل المستتر فيه، فني نحو: "سمر يزيد" التقدير: "سمر هو" أي: السمر، لا المجرور بالحرف وذكروا عدة موانع من ذلك، منها -على الإجمال- أن المجرور لا يتبع على المحل بالرفع، فلا يقال: «مرّ يزيد الظريف» ولو كان المجرور تابيا عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع.

ومنها: أن المجرور يتقدم على عامله، كما في نحو: «كان عنه مستولا» والفاعل لا يتقدم على عامله، فكل ذلك ما ناب عنه.

ومنها: أنه إذا تقدم لم يصح إعرابه مبتدأ.

وكل هذه الأمور لم يسلمها الجمهور بل تتبعوها وردوها، وليس المقام هنا مقام شرح وتفسير، فنظر تلك<sup>١</sup> ردوي في: البصرة ١٢٧/١، والمقتصد ٣٥٢/١، ٣٥٣، وشرح الكافية ٨٥/١، والمقرب ٧٩/١-٨١، والتصريح ٢٨٧/١، وشرح الأخرى ٦٣/٢.

(٢) أحاز هذا الأسف، فهو يجرّ نيابة الظرف غير المتصرف مع بقائه على النصب، أفاده الأخرى ٦١/٢.

الجار والمجرور فلا ينقسم إلى قايدين وغيره.

ومن نيابتها عن الفاعل: «صيم يومان» وقوله: «فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة»<sup>(١)</sup> «ولما سقط في أيديهم»<sup>(٢)</sup> ويعين<sup>(٣)</sup> في «وقضى بينهم بالحق»<sup>(٤)</sup> لكون الظرف الذي<sup>(٥)</sup> معه غير متصرف.<sup>(٦)</sup>

ولا ينسب بعض هذى إن وُجد في اللفظ "مفعول به" وقد يرد أي: لا ينوب شيء<sup>(٧)</sup> من هذه الثلاثة، إذا كان في اللفظ مفعول به، بل يتعين<sup>(٨)</sup> نيابة المفعول به، سواء تقدم عليها، نحو: «شرب زيد يوم الخميس» أو تأخر عنها، نحو: «شرب ضربا شديدا زيدا» وقد يرد نيابة ذلك عن الفاعل، ويترك للمفعول به منصوبا، كقوله:

(١) من الآية ١٣، من سورة الحاقة.

والشاهد منها قوله تعالى: «نفخة... نفخة» فإن نفخة مصدر ناب عن فاعله.

(٢) من الآية ١٤٩، من سورة الأعراف.

(٣) أي نيابة المجرور، أو الجار ومجروره على قول ابن مالك.

(٤) من الآيتين ٦٩-٧٥، من سورة الزمر.

(٥) في أ: "وما" موضع: "الذي".

(٦) في أ: "منسوب" موضع: "متصرف" وهو تحريف.

(٧) سقط "شيء" من: ب.

(٨) هذا هو منسوب نسبيته زمن تبعه، وذهب الكوفيون والأصفياء إلى جواز إنابة غير المفعول مع وجوده.

ينظر: شرح ابن يعنى ٧٥/٧، وشرح الكافية ٨٥/١، وشرح الكافية الشافية

٦٠٩/٢، والمجم ١٦٢/١، والأشباه والنظائر ١٣٦/٢، والتصريح ٢٩١/١،

وشرح الأخرى ٦٤/٢.

والجار والمجرور<sup>(١)</sup>، ولكن بشرط أن يكون الظرف، والمصدر قايدين لذلك، فلو لم يقبله لعدم تصرفهما، نحو: "عندك" و"معك" من الظرف، ونحو: "سبحان" من المصادر، أو لعدم اختصاصها "كزمان" و"مكان" من الظرف، وكلما أكد من المصادر، لم يجر إقامتها مقام الفاعل، فلا يقال: «جلس عندك»<sup>(٢)</sup> ولا «سبحان الله» ولا «مير زمان» ولا «مير ستر» وأما

(١) ذهب ابن مالك إلى أن النائب عن الفاعل هو الجار والمجرور جميعا، كما هو ظاهر كلامه في الظلم، وقد صرح بذلك في التسهيل ٧٧، وفي شرح الكافية الشافية أيضا ٦٠٧/٢.

وذهب الجمهور إلى أن النائب عن الفاعل هو المجرور وحده.

وذهب ابن درستويه والسهيلي وأبو علي الرندي إلى أن النائب عن الفاعل هو ضمير المصدر للمفهوم من الفعل المستتر فيه، فني نحو: "سمر يزيد" التقدير: "سمر هو" أي: السمر، لا المجرور بالحرف وذكروا عدة موانع من ذلك، منها -على الإجمال- أن المجرور لا يتبع على المحل بالرفع، فلا يقال: «مرّ يزيد الظريف» ولو كان المجرور تابيا عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع.

ومنها: أن المجرور يتقدم على عامله، كما في نحو: «كان عنه مستولا» والفاعل لا يتقدم على عامله، فكل ذلك ما ناب عنه.

ومنها: أنه إذا تقدم لم يصح إعرابه مبتدأ.

وكل هذه الأمور لم يسلمها الجمهور بل تتبعوها وردوها، وليس المقام هنا مقام شرح وتفصيل، فنظر تلك<sup>١</sup> ردوي في: البصرة ١٢٧/١، والمقتصد ٣٥٢/١، ٣٥٣، وشرح الكافية ٨٥/١، والمقرب ٧٩/١-٨١، والتصريح ٢٨٧/١، وشرح الأخرى ٦٣/٢.

(٢) أحاز هذا الأسف، فهو يجرّ نيابة الظرف غير المتصرف مع بقائه على النصب، أفاده الأخرى ٦١/٢.

الجار والمجرور فلا ينقسم إلى قايدين وغيره.

ومن نيابتها عن الفاعل: «صيم يومان» وقوله: «فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة»<sup>(١)</sup> «ولما سقط في أيديهم»<sup>(٢)</sup> ويعين<sup>(٣)</sup> في «وقضى بينهم بالحق»<sup>(٤)</sup> لكون الظرف الذي<sup>(٥)</sup> معه غير متصرف.<sup>(٦)</sup>

ولا ينوب بعض هذى إن وُجد في اللفظ "مفعول به" وقد يرد أي: لا ينوب شيء<sup>(٧)</sup> من هذه الثلاثة، إذا كان في اللفظ مفعول به، بل يتعين<sup>(٨)</sup> نيابة المفعول به، سواء تقدم عليها، نحو: «شرب زيد يوم الخميس» أو تأخر عنها، نحو: «شرب ضربا شديدا زيدا» وقد يرد نيابة ذلك عن الفاعل، ويترك للمفعول به منصوبا، كقوله:

(١) من الآية ١٣، من سورة الحاقة.

والشاهد منها قوله تعالى: «نفخ... نفخة» فإن نفخة مصدر ناب عن فاعله.

(٢) من الآية ١٤٩، من سورة الأعراف.

(٣) أي نيابة المجرور، أو الجار ومجروره على قول ابن مالك.

(٤) من الآيتين ٦٩-٧٥، من سورة الزمر.

(٥) في أ: "وما" موضع: "الذي".

(٦) في أ: "منصوب" موضع: "متصرف" وهو تحريف.

(٧) سقط "شيء" من: ب.

(٨) هذا هو منسوب نسيهه ومن تبعه، وذهب الكوفيون والأصفياء إلى جواز إنابة غير المفعول مع وجوده.

ينظر: شرح ابن يعنى ٧٥/٧، وشرح الكافية ٨٥/١، وشرح الكافية الشافية

٦٠٩/٢، والمجم ١٦٢/١، والأشباه والنظائر ١٣٦/٢، والتصريح ٢٩١/١،

وشرح الأخرى ٦٤/٢.

١٥٤- ... ... لَسُبُّ بِذَلِكَ الْجُرِّ الْكَلَابِ<sup>(١)</sup>  
ولا يشترط تقدمه<sup>(٢)</sup> على للمفعول به، كما زعم الأخفش، لوروده  
مؤخرا عنه في قراءة أبي<sup>(٣)</sup> جعفر: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا

(١) هذا عجز بيت من الوافر، بغير بن عطية يهجو به الفرزدق، وصدره قوله:  
ولسو ولدت قفيرة جُزَّ وكلبيو ... ... البيت.  
وقفيرة: اسم أم الفرزدق، والجرو: مثلث الجليم، ولد السباع، ومنها: الكلب.  
يذم الشاعر قفيرة بأنها لو ولدت جرواً لسب جميع الكلاب لسوء خلق ذلك  
الجرو، والشاهد منه قوله: «لَسُبُّ بِذَلِكَ ... الكلاب» حيث أتى الجار والمجرور  
عن الفاعل وترك للمفعول به منصوبا، وإلى هنا ذهب الكوفيون، وقد عدَّ ابن  
جنى مثل هذا من أقبح الضرورات وقال: إن مثله لا يحد به أصلا، بل لا يثبت  
إلا محققا شاذًا، (الخصائص ٣٩٧/١) وقد تأكله بعضهم بأن جعل الكلاب  
منصوبا بـ"ولدت" ونصب "جرو كلب" على السداء، وحينئذ يخلو الفعل من  
مفعول به، فحسن إقامة المصدر مقام الفاعل، ويكون التقدير: فلو ولدت قفيرة  
الكلاب يا جرو كلب لسب السب بذلك.  
ينظر البيت في: شرح ابن عيسى ٧٥/٧-٧٦، وشرح الكافية ٨٥/١،  
والمعجم ١٦٢/١، والدرر ١٤٤/١، والخزانة ٣٣٥/١، ومعجم شولهد  
العربية ٣١.

(٢) في ب: "تقدمه" موضع: "تقدمه".

(٣) هو: يزيد بن القشاع الميزوني، المدني، القناري، زمام تابعي مشهور، عرض  
القراءة على مولاه عبدالله بن عباس، وكان إمام أهل المدينة في القراءة، توفي سنة  
١٣٠هـ على الصحيح، وقيل: ١٢٨هـ، وقيل: ١٢٩هـ.  
تنظر ترجمته في: النشر ١٧٨/١، والحجة ٦٣، والعر ١٣٠/١.

يكسبون<sup>(١)</sup> ولم يسمع<sup>(٢)</sup> ذلك إلا في الجار والمجرور، وألحق به الآخران قياسا.  
ويتفائق قد ينوب الفنان من باب "كسا" فيما التباسه أمن  
إذا بني للمفعول باب "أعطى" و "كسا" من الفعل المتعدي إلى مفعولين  
ثانيهما غير الأول، فالأشهر فيه أن يجعل الأول -وهو الفاعل في المعنى-  
منهما نائباً عن الفاعل، ويترك الثاني على نصبه، نحو: ﴿وَأَدْخَلَ الَّذِينَ آمَنُوا  
وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾<sup>(٣)</sup> ويجوز عكسه إن أمن

(١) من الآية ١٤، من سورة الباقية.

والقراءة بضم الياء، وفتح الزاي، وهي عشرية.

ينظر: النشر ٣٧٢/٢، والبذور ٢٩١، والهدب ٢٣٠/٢، وقد استشهد  
الكوفيون بهذه القراءة لما ذهبوا إليه من تجويزهم نيابة غير المفعول به عن الفاعل  
وإن كان المفعول به موجودا في الجملة، فإنهم يحكمون بنياية المجرور بالياء "عما"  
عن الفاعل، مع وجود المفعول به، وهو "قوما" مقدما على النائب، كما أنه قد  
يرد بها على الأخفش الذي يشترط تقدم النائب على المفعول.  
وقد أجاب البصريون عن القراءة بأنها شاذة، مع احتمال كون النائب عن  
الفاعل في الآية ضميرا مستترا في الفعل عائدا على الغفران، المفهوم من قوله:  
"يغفروا" أي "ليجزى الغفران قوما وإنما أقيم للمفعول به غاية ما فيه أنه المفعول  
الناصب.

وتنظر مراجع الرقم السابق (١) بالصفحة السابقة.

(٢) سقط "يسمع" من: ب.

(٣) من الآية ٢٣، من سورة إبراهيم.

والشاهد منها: ﴿وَأَدْخَلَ الَّذِينَ آمَنُوا... جَنَّاتٍ...﴾ حيث أتى المفعول الأول  
وهو "الذين" عن الفاعل فارتفع محلا، وترك المفعول الثاني على نصبه، ولم تذكر  
أ: ﴿تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾.

١٥٤- ... ... لَسُبُّ بِذَلِكَ الْجُرِّ الْكَلَابِ<sup>(١)</sup>  
ولا يشترط تقدمه<sup>(٢)</sup> على للمفعول به، كما زعم الأخفش، لوروده  
مؤخرا عنه في قراءة أبي<sup>(٣)</sup> جعفر: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا

(١) هذا عجز بيت من الوافر، بغير بن عطية يهجو به الفرزدق، وصدره قوله:  
ولسو ولدت قفيرة بخر وكلبيو ... ... البيت.  
وقفيرة: اسم أم الفرزدق، والبحرو: مثلث الجيم، ولد السباع، ومنها: الكلب.  
يذم الشاعر قفيرة بأنها لو ولدت جرواً لسب جميع الكلاب لسوء خلق ذلك  
الجر، والشاهد منه قوله: «لَسُبُّ بِذَلِكَ ... الكلاب» حيث أتى الجار والمجرور  
عن الفاعل وترك للمفعول به منصوبا، وإلى هنا ذهب الكوفيون، وقد عدّ ابن  
جنى مثل هذا من أقبح الضرورات وقال: إن مثله لا يحد به أصلا، بل لا يثبت  
إلا محققا شاذًا، (الخصائص ٣٩٧/١) وقد تأكله بعضهم بأن جعل الكلاب  
منصوبا بـ"ولدت" ونصب "جرو كلب" على السداء، وحينئذ يخلو الفعل من  
مفعول به، فحسن إقامة المصدر مقام الفاعل، ويكون التقدير: فلو ولدت قفيرة  
الكلاب يا جرو كلب لسب السب بذلك.  
ينظر البيت في: شرح ابن عيسى ٧٥/٧-٧٦، وشرح الكافية ٨٥/١،  
والمعجم ١٦٢/١، والدرر ١٤٤/١، والخزانة ٣٣٥/١، ومعجم شولهد  
العربية ٣١.

(٢) في ب: "تقدمه" موضع: "تقدمه".

(٣) هو: يزيد بن القشاع الميزوني، المدني، القناري، زمام تابعي مشهور، عرض  
القراءة على مولاه عبدالله بن عباس، وكان إمام أهل المدينة في القراءة، توفي سنة  
١٣٠هـ على الصحيح، وقيل: ١٢٨هـ، وقيل: ١٢٩هـ.  
تنظر ترجمته في: البشر ١٧٨/١، والحجة ٦٣، والعر ١٣٠/١.

يكسبون<sup>(١)</sup> ولم يسمع<sup>(٢)</sup> ذلك إلا في الجار والمجرور، وألحق به الآخران قياسا.  
ويتفائق قد ينوب الفنان من باب "كسا" فيما التباسه أمن  
إذا بني للمفعول باب "أعطى" و "كسا" من الفعل المتعدي إلى مفعولين  
ثانيهما غير الأول، فالأشهر فيه أن يجعل الأول -وهو الفاعل في المعنى-  
منهما نائباً عن الفاعل، ويترك الثاني على نصبه، نحو: ﴿وَأَدْخَلَ الَّذِينَ آمَنُوا  
وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾<sup>(٣)</sup> ويجوز عكسه إن أمن

(١) من الآية ١٤، من سورة الباقية.

والقراءة بضم الياء، وفتح الزاي، وهي عشرية.

ينظر: النشر ٣٧٢/٢، والبذور ٢٩١، والهدب ٢٣٠/٢، وقد استشهد  
الكوفيون بهذه القراءة لما ذهبوا إليه من تجويزهم نيابة غير المفعول به عن الفاعل  
وإن كان المفعول به موجودا في الجملة، فإنهم يحكمون بنياية المجرور بالياء "عما"  
عن الفاعل، مع وجود المفعول به، وهو "قوما" مقدما على النائب، كما أنه قد  
يرد بها على الأخفش الذي يشترط تقدم النائب على المفعول.  
وقد أجاب البصريون عن القراءة بأنها شاذة، مع احتمال كون النائب عن  
الفاعل في الآية ضميرا مستترا في الفعل عائدا على الغفران، المفهوم من قوله:  
"يغفروا" أي "ليجزى الغفران قوما وإنما أقيم للمفعول به غاية ما فيه أنه المفعول  
الناصب.

وتنظر مراجع الرقم السابق (١) بالصفحة السابقة.

(٢) سقط "يسمع" من: ب.

(٣) من الآية ٢٣، من سورة إبراهيم.

والشاهد منها: ﴿وَأَدْخَلَ الَّذِينَ آمَنُوا... جَنَّاتٍ...﴾ حيث أتى المفعول الأول  
وهو "الذين" عن الفاعل فارتفع محلا، وترك المفعول الثاني على نصبه، ولم تذكر  
أ: ﴿تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾.

اللبس، سواء تقدم أو تأخر، نحو: «كسيَ زيدا جبةً»<sup>(١)</sup> و «كسيَ جبةً زيدا» وليس باتفاق<sup>(٢)</sup> كما زعم المصنف، بل من النحاة من منعه مطلقاً، ومنهم من منعه في النكرة دون المعرفة، أمّا لو ألبس كما في نحو: «أعطيت زيدا عمراً» تعينت نيابة الأول اتفاقاً.

في باب "ظنّ" و"أرى" المنعُ اشتهر ولا أرى منعاً إذا الفصل ظهر إذا بني للمفعول "باب ظنّ" من المتعدي إلى مفعولين، أصلهما المتبداً والخبر، فالأشهر عند النحاة: تعين نيابة الأول منهما لشبهه بالفاعل، من جهة كونه مسنداً إليه بخلاف الثاني، واختار<sup>(٣)</sup> للمصنف جواز إقامة الثاني إذا ظهر القصد، ولم يخف لبس موافقة لابن عصفور<sup>(٤)</sup>، إلا أن ابن عصفور: قيده بأن

(١) في ب: «كسيَ زيداً جبةً» وهو تحريف.

(٢) ذكر المصنف ذلك في كافيته ٦١٠/٢.

والمسألة خلافية - كما ذكر الشارح - فبعض النحاة منع نيابة المفعول الثاني عن الفاعل مطلقاً، سواء أحدث ذلك لبساً أم لا طرداً للباب على غلط واحد، ومنع الكوفيون ذلك إذا كان نكرة والأول معرفة. ينظر تفصيل المسألة في: شرح ابن يعيش ٧٧/٧، وشرح الكافية ٨٣/١-٨٤، والمقرب ٨١/١، والتسهيل ٧٧، ولأوضح المسالك ١٥١/٢-١٥٤، والمساعد ٣٩٩/١-٤٠٠، والممح ١٦٤/١، والتصريح ٢٩٢/١، وشرح الأغرني ٦٥/٢-٦٦.

(٣) ينظر: الكافية الشافية ٦١٠/٢، والتسهيل ٧٧.

(٤) هو أبو الحسن علي بن موسى بن محمد بن علي الأشعبي، المعروف بابن عصفور الحضرمي، ولد سنة ٥٩٠هـ، من تلاميذه: المقرب في النحو، والمتع في التصريف، وله ثلاثة شروح على الجمل، توفي بتونس سنة ٦٦٩هـ.

ينظر: معجم المؤلفين ٢٥١/٧، وبغية الرعاة ٢١٠/٢، وإشارة التعيين ٢٣٦.

لا يكون جملة، فيجوز: «ظنّ زيدا قائمٌ» و «حسبتُ الشمس»<sup>(١)</sup> بازغةً. أما لو حصل إقامته لبس بحيث لم يعلم المخبر به من المخبر عنه، كما إذا كانا نكرتين، نحو: «حسبتُ رجلاً راكباً» أو معرفتين، نحو: «علمتُ زيدا أخاك» تعينت إقامة الأول اتفاقاً، وأما باب "أرى" ونحوه من المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل، فالمشهور عند النحاة وجوب نيابة منها<sup>(٢)</sup>، أيضاً وبه ورد السماع، كقوله:

١٥٥- ونبت سوداء الغميم مريضة<sup>(٣)</sup> ... ..

واختار المصنف<sup>(٤)</sup> جواز إقامة الثاني إن أُمِنَ اللبس باشتباه الفاعل في المعنى بغيره، نحو: «أنبت زيدا المرأة حاملاً»<sup>(٥)</sup> ويجوز فيه: «أنبت زيدا المرأة حاملاً» أما مع اللبس، نحو: «أنبت زيدا عمراً قادمًا» فيتعين إقامة الأول ليعلم أنّ الثاني هو المخبر عنه بالقنوم، أما نيابة الثالث<sup>(٦)</sup> منها، فذكر ابنه الاتفاق على منعه وليس كذلك، بل قد ذهب بعضهم إلى جوازه.<sup>(٧)</sup>

(١) في أ: "الشمس" والذي يتفق مع كلام الشارح "الشمس".

(٢) سقط "منها" من: أ، والذي في: ب: "منها" وهو تحريف.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، للشارح: العوام بن عقبة بن كعب بن زهير، وقامه:

... .. فأقبلت من أهلي بمصر أعودها

وقد أنيب المفعول الأول وهو "تاء التكلم" عن الفاعل، وبقي المفعولان الآخران على نسمما، وهذا هو المشهور عند النحاة، وقد تقدم البيت وما قبل فيه.

(٤) ينظر: التسهيل ٧٧. (٥) في ب: "حامل" وهو تحريف.

(٦) سقط "الثالث" من: ب.

(٧) ينظر: شرح الكافية ٨٤/١، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٦، والممح ١٦٤/١، والتصريح ٢٩٢/١، وشرح الأغرني ٦٦/٢.



اللبس، سواء تقدم أو تأخر، نحو: «كسيّ زيدا جيّة»<sup>(١)</sup> و «كسيّ جيّة زيدا» وليس باتفاق<sup>(٢)</sup> كما زعم المصنف، بل من النحاة من منعه مطلقاً، ومنهم من منعه في النكرة دون المعرفة، أمّا لو ألبس كما في نحو: «أعطيت زيدا عمراً» تعينت نيابة الأول اتفاقاً.

في باب "ظنّ" و"أرى" المنع اشتهر ولا أرى منعاً إذا الفصل ظهر إذا بني للمفعول "باب ظنّ" من المتعدي إلى مفعولين، أصلهما المتبداً والخبر، فالأشهر عند النحاة: تعين نيابة الأول منهما لشبهه بالفاعل، من جهة كونه مسنداً إليه بخلاف الثاني، واختار<sup>(٣)</sup> للمصنف جواز إقامة الثاني إذا ظهر القصد، ولم يخف لبس موافقة لابن عصفور<sup>(٤)</sup>، إلّا أن ابن عصفور: قيده بأن

(١) في ب: «كسيّ زيدا جيّة» وهو تحريف.

(٢) ذكر المصنف ذلك في كافيته ٦١٠/٢.

والمسألة خلافية - كما ذكر الشارح - فبعض النحاة منع نيابة المفعول الثاني عن الفاعل مطلقاً، سواء أحدث ذلك لبساً أم لا طرداً للباب على غلط واحد، ومنع الكوفيون ذلك إذا كان نكرة والأول معرفة. ينظر تفصيل المسألة في: شرح ابن يعيش ٧٧/٧، وشرح الكافية ٨٣/١-٨٤، والمقرب ٨١/١، والتسهيل ٧٧، ولأوضح المسالك ١٥١/٢-١٥٤، والمساعد ٣٩٩/١-٤٠٠، والممح ١٦٤/١، والتصريح ٢٩٢/١، وشرح الأغرني ٦٥/٢-٦٦.

(٣) ينظر: الكافية الشافية ٦١٠/٢، والتسهيل ٧٧.

(٤) هو أبو الحسن علي بن موسى بن محمد بن علي الأشعبي، المعروف بابن عصفور الحضرمي، ولد سنة ٥٩٠هـ، من تلاميذه: المقرب في النحو، والمتع في التصريف، وله ثلاثة شروح على الجمل، توفي بتونس سنة ٦٦٩هـ.

ينظر: معجم المؤلفين ٢٥١/٧، وبغية الرعاة ٢١٠/٢، وإشارة التعيين ٢٣٦.

لا يكون جملة، فيجوز: «ظنّ زيدا قائم» و «حسبت الشمس»<sup>(١)</sup> بازغة. أما لو حصل إقامته لبس بحيث لم يعلم المخبر به من المخبر عنه، كما إذا كانا نكرتين، نحو: «حسبت رجلاً راكباً» أو معرفتين، نحو: «علمت زيدا أخاك» تعينت إقامة الأول اتفاقاً، وأما باب "أرى" ونحوه من المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل، فالمشهور عند النحاة وجوب نيابة منها<sup>(٢)</sup>، أيضاً وبه ورد السماع، كقوله:

١٥٥- ونبت سوداء الغميم مريضة<sup>(٣)</sup> ... ..

واختار المصنف<sup>(٤)</sup> جواز إقامة الثاني إن أُمِنَ اللبس باشتباه الفاعل في المعنى بغيره، نحو: «أنبت زيدا المرأة حاملاً»<sup>(٥)</sup> ويجوز فيه: «أنبت زيدا المرأة حاملاً» أما مع اللبس، نحو: «أنبت زيدا عمراً قادمًا» فيتعين إقامة الأول ليعلم أنّ الثاني هو المخبر عنه بالقنوم، أما نيابة الثالث<sup>(٦)</sup> منها، فذكر ابنه الاتفاق على منعه وليس كذلك، بل قد ذهب بعضهم إلى جوازه.<sup>(٧)</sup>

(١) في أ: "الشمس" والذي يتفق مع كلام الشارح "الشمس".

(٢) سقط "منها" من: أ، والذي في: ب: "منها" وهو تحريف.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، للشارح: العوام بن عقبة بن كعب بن زهير، وقامه:

... .. فأقبلت من أهلي بمصر أعودها

وقد أنيب المفعول الأول وهو "تاء التكلم" عن الفاعل، وبقي المفعولان الآخران على نسمما، وهذا هو المشهور عند النحاة، وقد تقدم البيت وما قبل فيه.

(٤) ينظر: التسهيل ٧٧. (٥) في ب: "حامل" وهو تحريف.

(٦) سقط "الثالث" من: ب.

(٧) ينظر: شرح الكافية ٨٤/١، وشرح ابن الناطم ص ٢٣٦، والممح ١٦٤/١، والتصريح ٢٩٢/١، وشرح الأغرني ٦٦/٢.

وما سوى النائب مما عُلّقاً بالواقع النصب له محققاً كل ما يتعلق بالفعل فهو منصوب، إما لفظاً، وإما عملاً، إلا الفاعل ونائبه فإذا أخذ الفعل فاعله، أو النائب عنه، فكأن ما يتعلق به منصوب، نحو: «ضرب زيد واكبا يوم الخميس ضرباً شديداً إهانة له في دار عمرو إلا رجله».

## اشتغال العامل عن المعمول

شرط هذا الباب أن يكون للمعمول السابق صالحاً<sup>(١)</sup> لعمل ما بعده فيه، مع تقدمه عليه، فلو لم يصلح لذلك، كالواقع قبل «أفعل التفضيل» أو «فعلي التعجب» أو «أسماء الأفعال» لم يكن من هذا الباب، فإن ورد ما يوهّم ذلك، نحو: «كتاب الله عليكم»<sup>(٢)</sup> وقوله:

١٥٦- يأتونها للمائح دلوى دونكا<sup>(٣)</sup> ... ..

(١) تنظر بقية شروط المشغول عنه والمشغول به في: حاشية الصبان ٧١/٢، ومنحة الجليل ١٢٨/٢. (٢) من الآية ٢٤، من سورة النساء.

(٣) هنا من الرجز، وهو لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، ونسبه الأزهري في التصريح بلجارية من مازن، وبعض المراجع النحوية لم ينسبه لأحد، والمائح: الرجل يكون في جوف البئر بدلاً للدلاء. والمائح: الرجل يكون على شفير البئر يزع الدلاء. ودونك: تعني. خذ.

ينظر البيت في: الانصاف ٢٢٨/١، وشرح ابن عبيش ١١٧/١، والمقرب ١٣٧/١، واللسان "ميج" ٤٤٧/٣، والمغني، الشاهد ١٠٣٣، والمص ١٠٥/٢، والدرر ١٣٨/٢، والتصريح ٢٠٠/٢، والخزانة ٢٠٠-٢٠١-٢٠٥، ٢٠٦، وشرح الأختوني ١٥٧/٣، ومعجم شواهد العربية ٥١٢.

جعل<sup>(١)</sup> معمولا لفعل محذوف للدليل دلّ عليه، أو مصدرا إن أمكن، كـ«كتاب الله عليكم»<sup>(٢)</sup> أو مبتدأ<sup>(٣)</sup> إن لم يظهر فيه الإعراب، كـ«دلوى».

إن مضمراً اسم سابق فعلاً شغل عنه ينصب لفظه أو يحلّ فالسابق انصبه بفعل أضمرنا حتما موافق لما قد أظهرنا

(١) في أ: "جعلاً" موضع "جعل" وهو غريب.

(٢) ذهب البصريون ومعهم الفراء إلى أن «كتاب» منصوب على المصدرية، وعامله فعل مقترن، والتقدير: كتب الله ذلك كتابا عليكم وإنما قتر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم من السياق عليه.

وذهب الكسائي إلى أنه منصوب بـ«عليكم» على الإغراء، كأنه قال: «عليكم كتاب» الله، فقدم المنصوب، ورد البصريون هذا، وقالوا: «إن في هذا تسوية للفرع بالأصل، والشأن أن الفروع لا ترتفع إلى درجات الأصول».

ينظر توضيح المسألة في: الانصاف ٢٢٨/١، وشرح ابن عبيش ١١٧/١، والمص ١٠٥/٢، والتصريح ٢٠٠/٢.

(٣) ظاهر هذا البيت أن «دلوى» مفعول به مقدم لـ«دونك» وبهذا الظاهر أخذ الكسائي وجماعة من الكوفيين، وبنوا عليه قاعدة، وهي تجويز تقديم معمول اسم الفعل حملا على الفعل، ولم يرتض البصريون هذا الإعراب لما يخرّب عليه من تسوية الفرع بالأصل، وجعلوا البيت على عدّة أوجه من الإعراب، منها:

«أن يكون «دلوى» مفعولاً به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل المذكور»، ومنها أيضاً: «أن يكون «دلوى» مبتدأ وخبره الجملة من اسم الفعل وفاعله»، والرباط ضمير منصوب بـ«دونك» محذوف، والتقدير «دلوى دونك» إلى آخر ما قالوا... ينظر: مراجع الرقم السابق (٢).

وما سوى النائب مما عُلّقاً بالواقع النصب له محققاً كل ما يتعلق بالفعل فهو منصوب، إما لفظاً، وإما عملاً، إلا الفاعل ونائبه فإذا أخذ الفعل فاعله، أو النائب عنه، فكأن ما يتعلق به منصوب، نحو: «ضرب زيد واكبا يوم الخميس ضرباً شديداً إهانة له في دار عمرو إلا رجله».

## اشتغال العامل عن المعمول

شرط هذا الباب أن يكون للمعمول السابق صالحاً<sup>(١)</sup> لعمل ما بعده فيه، مع تقدمه عليه، فلو لم يصلح لذلك، كالواقع قبل «أفعل التفضيل» أو «فعلي التعجب» أو «أسماء الأفعال» لم يكن من هذا الباب، فإن ورد ما يوهّم ذلك، نحو: «كتاب الله عليكم»<sup>(٢)</sup> وقوله:

١٥٦- يأتونها للمائح دلوى دونكا<sup>(٣)</sup> ... ..

(١) تنظر بقية شروط المشغول عنه والمشغول به في: حاشية الصبان ٧١/٢، ومنحة الجليل ١٢٨/٢. (٢) من الآية ٢٤، من سورة النساء.

(٣) هنا من الرجز، وهو لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، ونسبه الأزهري في التصريح بلجارية من مازن، وبعض المراجع النحوية لم ينسبه لأحد، والمائح: الرجل يكون في جوف البئر بدلاً للدلاء. والمائح: الرجل يكون على شفير البئر يزع الدلاء. ودونك: تعني. خذ.

ينظر البيت في: الانصاف ٢٢٨/١، وشرح ابن عبيش ١١٧/١، والمقرب ١٣٧/١، واللسان "ميج" ٤٤٧/٣، والمغني، الشاهد ١٠٣٣، والمص ١٠٥/٢، والدرر ١٣٨/٢، والتصريح ٢٠٠/٢، والخزانة ٢٠٠-٢٠١-٢٠٥، ٢٠٦، وشرح الأختوني ١٥٧/٣، ومعجم شواهد العربية ٥١٢.

جعل<sup>(١)</sup> معمولا لفعل محذوف للدليل دلّ عليه، أو مصدرا إن أمكن، كـ«كتاب الله عليكم»<sup>(٢)</sup> أو مبتدأ<sup>(٣)</sup> إن لم يظهر فيه الإعراب، كـ«دلوى».

إن مضمراً اسم سابق فعلاً شغل عنه ينصب لفظه أو يحلّ فالسابق انصبه بفعل أضمرنا حتما موافق لما قد أظهرنا

(١) في أ: "جعلاً" موضع "جعل" وهو غريف.

(٢) ذهب البصريون ومعهم الفراء إلى أن «كتاب» منصوب على المصدرية، وعامله فعل مقتر، والتقدير: كتب الله ذلك كتابا عليكم وإنما قتر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم من السياق عليه.

وذهب الكسائي إلى أنه منصوب بـ«عليكم» على الإغراء، كأنه قال: «عليكم كتاب الله، فقدم المنصوب، ورد البصريون هذا»، وقالوا: «إن في هذا تسوية للفرع بالأصل، والشأن أن الفروع لا ترتفع إلى درجات الأصول».

ينظر توضيح المسألة في: الانصاف ٢٢٨/١، وشرح ابن عبيش ١١٧/١، والمص ١٠٥/٢، والتصريح ٢٠٠/٢.

(٣) ظاهر هذا البيت أن «دلوى» مفعول به مقدم لـ«دونك» وبهذا الظاهر أخذ الكسائي وجماعة من الكوفيين، وبنوا عليه قاعدة، وهي تجويز تقديم معمول اسم الفعل حملا على الفعل، ولم يرتض البصريون هذا الإعراب لما يخرّب عليه من تسوية الفرع بالأصل، وحمّلوا البيت على عدّة أوجه من الإعراب، منها:

«أن يكون «دلوى» مفعولاً به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل المذكور»، ومنها أيضاً: «أن يكون «دلوى» مبتدأ وخبره الجملة من اسم الفعل وفاعله»، والرباط ضمير منصوب بـ«دونك» محذوف، والتقدير «دلوى دونك» إلى آخر ما قالوا... ينظر: مراجع الرقم السابق (٢).

يعنى إذا شغل<sup>(١)</sup> ضمير الاسم السابق للفعل فعلة عن نصب الاسم السابق بنصبه للفظ<sup>(٢)</sup> الضمير أو عمله، نصب السابق بفعل واجب<sup>(٣)</sup> الإضمار<sup>(٤)</sup> و<sup>(٥)</sup> موافق للظاهر، نحو: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾<sup>(٦)</sup> التقدير: قَدَرْنَاهُ القَمَرَ، وسواء كان النصب للفظ<sup>(٧)</sup> الضمير كما مثل أو عمله، نحو: ﴿زَيْدًا مَرُوتَ بِهِ﴾ وموافقة الفعل العامل في الضمير المقتر تارة تكون باللفظ، كالمثال الأول، وتارة تكون بالمعنى كالمثال الثانى، فإن التقدير فيه: جاوزت زيدا، ومثله: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ﴾<sup>(٨)</sup> (١) في أ: "اشتغل" وهو تحريف.

(٢) الضمير لا ينصب له لفظ، وإنما وقع الشارح هنا فيما وقع فيه غيره، فظن أن الضمير في قوله: "لفظه" عائد إلى قوله: "مضمر"، والحق أنه عائد إلى الاسم، كما أن الضمير في قوله "عنه" عائد إليه أيضا، والباء في قوله: "نصبه" بمعنى: "عن" وهو بدل اشتغال من ضمير "عنه" والتقدير: إن شغل مضمر اسم سابق فعل عن نصب ذلك الاسم السابق - إن كان يظهر إعراب ذلك الاسم - أو نصب محله - إن كان مبنيا، أولا يظهر إعرابه - فالسابق انصبه... إلخ.

ينظر: التصريح ٢٩٦/١، وشرح الأخواني ٦٩/٢.

(٣) زعم الكسائي أن نصب الاسم للتقدم بالفعل المتأخر، وزعم تلميذه الفراء أنهما منصوبان بالفعل المذكور، لأنهما في المعنى لشيء واحد.

ينظر التصريح ٢٩٧/١، والمساعد ٤١٣/١، وابن يعيش ٣٠/٢.

(٤) سقط حرف العطف من أ.

(٥) من الآية ٣٩، من سورة يس.

(٦) تقدم التنبيه عليه، وأن مراد الناظم لفظ الاسم أو عمله، لا لفظ الضمير أو محله.

(٧) من الآية ٣١، من سورة الإنسان.

وانتصب لفظ "الظالمين" بفعل مضمر يفسره ما بعده، أي: ويُعَذَّبُ الظالمين، وهذا على الراجح باختصار. ينظر إعراب القرآن للنجاشي ١٠٩/٥.

والنصب حتم إن تلا السابق ما يختص بالفعل كـ"إن" و"حيثما" الاسم السابق في باب "الاشتغال" منقسم إلى خمسة أقسام:

أحدهما: ما يجب نصبه، وذلك إذا وقع بعد ما يختص بالفعل، كـ"إن" و"حيثما"، وغيروهما من أدوات الشرط، نحو: «إن زيدا رأيتك فسلم عليه» و«حيثما عمرا لقيته فاضربه»، ويكثر وقوع الاشتغال بعد إذا مطلقا، وبعد "إن" إذا كان الفعل ماضيا، كما مثل، وأما وقوعه بعدها إذا كان الفعل مضارعا، نحو: «إن زيدا تلقه» فلم يسمع إلا في الشعر، وكذا وقوعه بعد غيروهما من أدوات الشرط. ويرد<sup>(١)</sup> على المصنف نحو:

١٥٧- لا يجوزني إن منفي أهلكته<sup>(٢)</sup> ... ..

فإن النصب فيه غير ممكن لأنه معمول لفعل لازم مطاوع لـ"أهلكته" التقدير: «إن هلك منفي» وإنما الواجب بعد "إن" جعل الاسم معمولاً لفعل، لا مبتدأ، سواء اقتضى الفعل نصبه<sup>(٣)</sup> أو رفعه، ومن الأدوات المختصة بالفعل أدوات "التحضيض" نحو: «هلا زيدا أكرمت» وأدوات الاستفهام غير الممطرة، نحو: «متى زيدا لقيته» إلا أن مثله لم يسمع إلا في الشعر، وأما في الكلام فلا

(١) يمكن دفع هذا الوارد بما نقله الصبان في حاشيته على الأخواني ٧٣/٢، بأن مراد الناظم من قوله: «وانتصب حتم» امتناع الرفع على الابتداء، أخذنا من قوله أيضا: «ما يختص بالفعل» إذ يفهم منه أن وجوب النصب ليس إلا لتحصيل الفعل، فلو حصل مع الرفع كفى، لوجود المقصود.

(٢) هذا صدر بيت من الكامل للنمر بن تولب، يجيب به امرأته وقد لامته على كثرة الإنفاق.

(٣) في أ: «نصبه أو رفعه» بالرفع فيهما، وهو خطأ من الناسخ.

يعنى إذا شغل<sup>(١)</sup> ضمير الاسم السابق للفعل فعلة عن نصب الاسم السابق بنصبه للفظ<sup>(٢)</sup> الضمير أو عمله، نصب السابق بفعل واجب<sup>(٣)</sup> الإضمار<sup>(٤)</sup> و<sup>(٥)</sup> موافق للظاهر، نحو: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾<sup>(٦)</sup> التقدير: قَدَرْنَاهُ القَمَرَ، وسواء كان النصب للفظ<sup>(٧)</sup> الضمير كما مثل أو عمله، نحو: ﴿زَيْدًا مَرُوتَ بِهِ﴾ وموافقة الفعل العامل في الضمير المقدر تارة تكون باللفظ، كالمثال الأول، وتارة تكون بالمعنى كالمثال الثانى، فإن التقدير فيه: جاوزت زيدا، ومثله: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ﴾<sup>(٨)</sup> (١) في أ: "اشتغل" وهو تحريف.

(٢) الضمير لا ينصب له لفظ، وإنما وقع الشارح هنا فيما وقع فيه غيره، فظن أن الضمير في قوله: "لفظه" عائد إلى قوله: "مضمر"، والحق أنه عائد إلى الاسم، كما أن الضمير في قوله "عنه" عائد إليه أيضا، والباء في قوله: "نصبه" بمعنى: "عن" وهو بدل اشتغال من ضمير "عنه" والتقدير: إن شغل مضمر اسم سابق فعل عن نصب ذلك الاسم السابق - إن كان يظهر إعراب ذلك الاسم - أو نصب محله - إن كان مبنيا، أولا يظهر إعرابه - فالسابق انصبه... إلخ.

ينظر: التصريح ٢٩٦/١، وشرح الأخواني ٦٩/٢.

(٣) زعم الكسائي أن نصب الاسم للتقدم بالفعل المتأخر، وزعم تلميذه الفراء أنهما منصوبان بالفعل المذكور، لأنهما في المعنى لشيء واحد.

ينظر التصريح ٢٩٧/١، والمساعد ٤١٣/١، وابن يعيش ٣٠/٢.

(٤) سقط حرف العطف من أ.

(٥) من الآية ٣٩، من سورة يس.

(٦) تقدم التنبيه عليه، وأن مراد الناظم لفظ الاسم أو عمله، لا لفظ الضمير أو محله.

(٧) من الآية ٣١، من سورة الإنسان.

وانتصب لفظ "الظالمين" بفعل مضمر يفسره ما بعده، أي: ويُعَذَّبُ الظالمين، وهذا على الراجح باختصار. ينظر إعراب القرآن للنجاشي ١٠٩/٥.

والنصب حتم إن تلا السابق ما يختص بالفعل كـ"إن" و"حيثما" الاسم السابق في باب "الاشتغال" منقسم إلى خمسة أقسام:

أحدهما: ما يجب نصبه، وذلك إذا وقع بعد ما يختص بالفعل، كـ"إن" و"حيثما"، وغيرهما من أدوات الشرط، نحو: «إن زيدا رأيتَه فسلم عليه» و«حيثما عمرا لقيته فاضربه»، ويكثر وقوع الاشتغال بعد إذا مطلقا، وبعد "إن" إذا كان الفعل ماضيا، كما مثل، وأما وقوعه بعدها إذا كان الفعل مضارعا، نحو: «إن زيدا تلقه» فلم يسمع إلا في الشعر، وكذا وقوعه بعد غيرهما من أدوات الشرط. ويرد<sup>(١)</sup> على المصنف نحو:

١٥٧- لا يجوزني إن منفس أهلكه<sup>(٢)</sup> ... ..

فإن النصب فيه غير ممكن لأنه معمول لفعل لازم مطاوع لـ"أهلكته" التقدير: «إن هلك منفس» وإنما الواجب بعد "إن" جعل الاسم معمولاً لفعل، لا مبتدأ، سواء اقتضى الفعل نصبه<sup>(٣)</sup> أو رفعه، ومن الأدوات المختصة بالفعل أدوات "التحضيض" نحو: «هلا زيدا أكرمته» وأدوات الاستفهام غير الممطرة، نحو: «متى زيدا لقيته» إلا أن مثله لم يسمع إلا في الشعر، وأما في الكلام فلا

(١) يمكن دفع هذا الوارد بما نقله الصبان في حاشيته على الأخواني ٧٣/٢، بأن مراد الناظم من قوله: «وانتصب حتم» امتناع الرفع على الابتداء، أخذنا من قوله أيضا: «ما يختص بالفعل» إذ يفهم منه أن وجوب النصب ليس إلا لتحصيل الفعل، فلو حصل مع الرفع كفى، لوجود المقصود.

(٢) هذا صدر بيت من الكامل للنمر بن تولب، يجيب به امرأته وقد لامته على كثرة الإنفاق.

(٣) في أ: «نصبه أو رفعه» بالرفع فيهما، وهو خطأ من الناسخ.

يقع بعد أدوات الاستفهام إلا صريح الفعل.

وإن تلا السابق ما بالابتداء يختص فالرفع التزمه أبدا  
كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد  
هذا هو القسم الثاني، وهو ما يجب فيه رفع الاسم السابق، وذلك في  
مسائلين:

إحدهما: أن يقع بعد أداة تختص بالابتداء، كـ"ليتما" و«إذا الفجائية»  
نحو: «ليتما زيد لقيته» و«خرجت فإذا زيد يضربه عمرو».

الثانية: أن يكون الفعل المشتغل بالضمير تاليا لما لا يجوز أن يرد ما قبله  
معمولا لما بعده، لاستحقاقه التصدير، كـ«سلام الابتداء»، نحو: «زيد ليكرمه  
عمرو» وأدوات الاستفهام نحو: «زيد هل رأيته؟» لما تقدم من أنّ شرط  
العامل المفسر في هذا الباب أن يصح تسليطه<sup>(١)</sup> على المفعول، وذلك ممتنع  
بالفصل بينهما بما له صدر الكلام.

ولا حاجة بذكر هنا القسم في هذا الباب أصلا<sup>(٢)</sup>، لعدم صحة انطباق  
حدّ الاشتغال عليه.

(١) في ب: "تسلطه" موضع "تسليطه".

(٢) قال العلامة الصبان: أي لأنه يحتر في الاشتغال أن يكون الاسم المتقدم بحيث  
لو تفرغ له العامل أو مناسبه لنصبه، وما يجب رفعه ليس بهذه الخفية...  
ولتجده ما اقتضاه إطلاق كلام الناطم من عده منه، لأن العامل صالح للعمل في  
الاسم السابق لذاته، والمنع من عمله لعارض<sup>١</sup>. اهـ.  
حاشية الصبان على الأختوني ٧٢/٢.

واختير نصب قبل فعل ذي طلب وبعد ما يلاؤه الفعل غلب  
وبعد عاطف بلا فصل على معمولا لفعل مستقر أو لا

هذا هو القسم الثالث، وهو ما يجوز فيه الوجيهان، إلا أن النصب  
أرجح، وذلك في مسائل: أحدها: أن يكون الفعل<sup>(١)</sup> المشتغل دالا على  
الطلب، إمّا أمرا نحو: «زيداً أكرمه» أو نهياً، نحو: «أحاك لا تضربه» أو دعاء،  
نحو: «زيداً أدخله الله الجنة»، وإمّا اتفق السبعة على الرفع في نحو:  
«والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما»<sup>(٢)</sup> لأن تقديره عند مسيويه: «وفيما  
يتلى عليكم حكم السارق»<sup>(٣)</sup> وقيل: لأن "الفاء" بمعنى الشرط، فلا يصح  
تسليط ما بعدها على العمل فيما قبلها.

الثانية: أن يقع الاسم بعد أداة يقلب وقوع الفعل بعدها على وقوع  
الاسم كهمزة الاستفهام، نحو: «أبشروا منّا واحداً ننبهكم»<sup>(٤)</sup> وشرطه: أن لا  
يفصل بين همزة والاسم بغير ظرف، فلو فصل بينهما بغير ظرف، نحو:  
«أأنت زيد ضربته؟» فالمختار الرفع، أما الفصل بالظرف، نحو: «أبوم الخميس  
زيدا لقيته؟» فلا يغير الحكم، وكـ"ما" و"لا" النافيتين، نحو: «ما زيدا  
لقيته»، و«لا أحاك رأيته» وكـ"حيث"، نحو: «حيث زيدا تلقاه فأكرمه».

الثالثة: أن يقع الاسم معطوفا على معمول لفعل سابق، ولم يفصل بين

(١) سقط "الفعل" من: ب.

(٢) من الآية ٣٨، من - سورة المائدة.

(٣) انظر الكتاب ١٤٣/١.

وقال فيه: وكذلك «والسارق والسارقة» كأنه قال: وفيما فرض عليكم  
السارق والسارقة، أو: السارق والسارقة فيما فرض عليكم.

(٤) من الآية ٢٤، من سورة القمر.

يقع بعد أدوات الاستفهام إلا صريح الفعل.

وإن تلا السابق ما بالابتداء يختص فالرفع التزمه أبدا  
كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد  
هذا هو القسم الثاني، وهو ما يجب فيه رفع الاسم السابق، وذلك في  
مسائلين:

إحدهما: أن يقع بعد أداة تختص بالابتداء، كـ"ليتما" و«إذا الفجائية»  
نحو: «ليتما زيد لقيته» و«خرجت فإذا زيد يضربه عمرو».

الثانية: أن يكون الفعل المشتغل بالضمير تاليا لما لا يجوز أن يرد ما قبله  
معمولا لما بعده، لاستحقاقه التصدير، كـ«سلام الابتداء»، نحو: «زيد ليكرمه  
عمرو» وأدوات الاستفهام نحو: «زيد هل رأيته؟» لما تقدم من أنّ شرط  
العامل المفسر في هذا الباب أن يصح تسليطه<sup>(١)</sup> على المفعول، وذلك ممتنع  
بالفصل بينهما بما له صدر الكلام.

ولا حاجة بذكر هنا القسم في هذا الباب أصلا<sup>(٢)</sup>، لعدم صحة انطباق  
حدّ الاشتغال عليه.

(١) في ب: "تسلطه" موضع "تسليطه".

(٢) قال العلامة الصبان: أي لأنه يحتر في الاشتغال أن يكون الاسم المتقدم بحيث  
لو تفرغ له العامل أو مناسبه لنصبه، وما يجب رفعه ليس بهذه الخفية...  
ولتجده ما اقتضاه إطلاق كلام الناطم من عده منه، لأن العامل صالح للعمل في  
الاسم السابق لذاته، والمنع من عمله لعارض<sup>١</sup>. اهـ.  
حاشية الصبان على الأختوني ٧٣/٢.

واختير نصب قبل فعل ذي طلب وبعد ما يلاؤه الفعل غلب  
وبعد عاطف بلا فصل على معمولا لفعل مستقر أو لا  
هذا هو القسم الثالث، وهو ما يجوز فيه الوجيهان، إلا أن النصب  
أرجح، وذلك في مسائل: أحدها: أن يكون الفعل<sup>(١)</sup> المشتغل دالا على  
الطلب، إمّا أمرا نحو: «زيداً أكرمه» أو نهياً، نحو: «أحاك لا تضربه» أو دعاء،  
نحو: «زيداً أدخله الله الجنة»، وإمّا اتفق السبعة على الرفع في نحو:  
«والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما»<sup>(٢)</sup> لأن تقديره عند مسيويه: «وفيما  
يتلى عليكم حكم السارق»<sup>(٣)</sup> وقيل: لأن "الفاء" بمعنى الشرط، فلا يصح  
تسليط ما بعدها على العمل فيما قبلها.

الثانية: أن يقع الاسم بعد أداة يقلب وقوع الفعل بعدها على وقوع  
الاسم كهمزة الاستفهام، نحو: «أبشروا منّا واحداً ننبهكم»<sup>(٤)</sup> وشرطه: أن لا  
يفصل بين همزة والاسم بغير ظرف، فلو فصل بينهما بغير ظرف، نحو:  
«أأنت زيد ضربته؟» فالمختار الرفع، أما الفصل بالظرف، نحو: «أبوم الخميس  
زيدا لقيته؟» فلا يغير الحكم، وكـ"ما" و"لا" النافيتين، نحو: «ما زيدا  
لقيته»، و«لا أحاك رأيته» وكـ"حيث"، نحو: «حيث زيدا تلقاه فأكرمه».

الثالثة: أن يقع الاسم معطوفا على معمول لفعل سابق، ولم يفصل بين

(١) سقط "الفعل" من: ب.

(٢) من الآية ٣٨، من - سورة المائدة.

(٣) انظر الكتاب ١٤٣/١.  
وقال فيه: وكذلك «والسارق والسارقة» كأنه قال: وفيما فرض عليكم  
السارق والسارقة، أو: السارق والسارقة فيما فرض عليكم.

(٤) من الآية ٢٤، من سورة القمر.

وسواء عطفت<sup>(١)</sup> بالواو<sup>(٢)</sup>، كما مثل، أو بالفاء نحو: «زيد جاء فعمرو أكرمه» أما لو كان الفعل السابق غمرا به عن «ما التعجبية» نحو: «ما أحسن زيدا وعمرو لقيته» فالوجه فيه الرفع.

والرفع في غير الذي مرّ رجح فلما أبيع "افعل" ودغ مالم يُيسح هذا هو القسم الخامس، وهو ما يجوز فيه الوجهان، ولكن أرجحهما الرفع، وهو ما عدا المواضع المذكورة «فزيد ضربه» بالرفع، أرجح منه بالنصب، لسلامته من التقدير، فإنه إذ ذاك مرفوع بالابتداء، وما بعده في محل خبره، وتكون الجملة حيثئذ اسمية.

وفصل مشغول بحرف جرّ أو بإضافة كوصلي يجري يعني: أن فصل الفعل المشغول عن العمل من الضمير الذي اشتغل به بحرف جرّ نحو: «إن زيدا رغبت فيه أحبك» أو بإضافة، نحو: «هلا زيدا

(١) في ب: "عطف" موضع "عطفت".

(٢) إذا عطفت الجملة الثانية بالواو فإن الأحفش والسراني يشترطان لجواز النصب أن تشتمل على ضمير للأول لحصول المناسبة والربط، وقد اختار هذا ابن هشام في أوضحه.

ينظر: أوضح المسالك ١٧١/٢، والمساعد ٤١٩/١، والتصريح ٣٠٤/١، وشرح الأخواني ٧٩/٢.

وإنما لم يشترط اشتغال الجملة الثانية على ضمير الأول إذا كان العطف بالفاء لكن الغاء تدل على السببية، فتقوم هذه السببية مقام الرابط.

للمعطوف وبين حرف العطف بآء، سواء كان للمعول<sup>(١)</sup> للمعطوف عليه مرفوعا، نحو: «جاء زيد وعمرا لقيته» أو منصوبا، نحو: «أكرمت زيدا وعمرا أمته» قال تعالى: «خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نَظْفَةٍ لَازِلَةٍ هُوَ خَصِيمٌ مِّينَ الْأَنْعَامِ خَلَقَهَا لَكُمْ»<sup>(٢)</sup>، ومثله: «وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا، وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا»<sup>(٣)</sup> أما لو فصل بين المعطوف والماعطف بـ"أما" فالمختار الرفع، نحو: «ضربت زيدا وأما عمرو فأهنته».

وإن تلا المعطوف فعلا غيرا به عن اسم فاعطفن محيرا هذا هو القسم الرابع، وهو ما يجوز فيه الوجهان على السواء، وهو ما إذا عطفت الجملة الثانية على جملة ذات وجهين<sup>(٤)</sup>، قد ابتدئ فيها بالاسم<sup>(٥)</sup> وأخبر عنه بالفعل، وبهما قرئ في المتواتر: «والقمرَ قدّرياه»<sup>(٦)</sup> بعد قوله: «والشمسُ تمجّري لمسّ عقر هــ»<sup>(٧)</sup>

(١) سقط "للمعول" من: ب. (٢) الآية ٤، ومن الآية ٥، من سورة النحل.

(٣) الآيتان ٣٠، ٢٩، من سورة النازعات.

(٤) أي: وليست تعجبية، ومعنى قوله: «ذات وجهين» أنها اسمية المصدر بالنظر إلى مبتدئها، فعلية المعز بالنظر إلى خبرها.

(٥) قيّد هذا الاسم بأن لا يكون "ما" التعجبية، الأخواني ٧٩/٢.

(٦) من الآية ٣٩، من سورة يس.

وقرأ ابن كثير وتأنق وأبو عمرو وروح يرفع السراء عن "القمر" وقرأ الباقون بنصبها.

ينظر: النشر ٣٥٣/٢، والجمعة ٥٩٩، والنبور ٢٦٤، والواقي ٣٤٨.

(٧) من الآية ٢٨، من سورة يس.



وسواء عطفت<sup>(١)</sup> بالواو<sup>(٢)</sup>، كما مثل، أو بالفاء نحو: «زيد جاء فعمرو أكرمه» أما لو كان الفعل السابق غمرا به عن «ما التعجبية» نحو: «ما أحسن زيدا وعمرو لقيته» فالوجه فيه الرفع.

والرفع في غير الذي مرّ رجح فلما أبيع "افعل" ودغ مالم يُيسح هذا هو القسم الخامس، وهو ما يجوز فيه الوجهان، ولكن أرجحهما الرفع، وهو ما عدا المواضع المذكورة «فزيد ضربه» بالرفع، أرجح منه بالنصب، لسلامته من التقدير، فإنه إذ ذاك مرفوع بالابتداء، وما بعده في محل خبره، وتكون الجملة حيثئذ اسمية.

وفصل مشغول بحرف جرّ أو بإضافة كوصلي يجري يعني: أن فصل الفعل المشغول عن العمل من الضمير الذي اشتغل به بحرف جرّ نحو: «إن زيدا رغبت فيه أحبك» أو بإضافة، نحو: «هلا زيدا

(١) في ب: "عطف" موضع "عطفت".

(٢) إذا عطفت الجملة الثانية بالواو فإن الأحفش والسراني يشترطان لجواز النصب أن تشتمل على ضمير للأول لحصول المناسبة والربط، وقد اختار هذا ابن هشام في أوضحه.

ينظر: أوضح المسالك ١٧١/٢، والمساعد ٤١٩/١، والتصريح ٣٠٤/١، وشرح الأخواني ٧٩/٢.

وإنما لم يشترط اشتغال الجملة الثانية على ضمير الأول إذا كان العطف بالفاء لكن الغاء تدل على السببية، فتقوم هذه السببية مقام الرابط.

للمعطوف وبين حرف العطف بآء، سواء كان للمعول<sup>(١)</sup> للمعطوف عليه مرفوعا، نحو: «جاء زيد وعمرا لقيته» أو منصوبا، نحو: «أكرمت زيدا وعمرا أمته» قال تعالى: «خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نَظْفَةٍ لَازِلَةٍ هُوَ خَصِيمٌ مِّينَ الْأَنْعَامِ خَلَقَهَا لَكُمْ»<sup>(٢)</sup>، ومثله: «وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا، وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا»<sup>(٣)</sup> أما لو فصل بين المعطوف والماعطف بـ"أما" فالمختار الرفع، نحو: «ضربت زيدا وأما عمرو فأهنته».

وإن تلا المعطوف فعلا غيرا به عن اسم فاعطفن محيرا هذا هو القسم الرابع، وهو ما يجوز فيه الوجهان على السواء، وهو ما إذا عطفت الجملة الثانية على جملة ذات وجهين<sup>(٤)</sup>، قد ابتدئ فيها بالاسم<sup>(٥)</sup> وأخبر عنه بالفعل، وبهما قرئ في المتواتر: «والقمرَ قدّرياه»<sup>(٦)</sup> بعد قوله: «والشمسُ تمجّري لمسّ عقر هــ»<sup>(٧)</sup>

(١) سقط "للمعول" من: ب. (٢) الآية ٤، ومن الآية ٥، من سورة النحل.

(٣) الآيتان ٣٠، ٢٩، من سورة النازعات.

(٤) أي: وليست تعجبية، ومعنى قوله: «ذات وجهين» أنها اسمية المصدر بالنظر إلى مبتدئها، فعلية المعجز بالنظر إلى خبرها.

(٥) قيّد هذا الاسم بأن لا يكون "ما" التعجبية، الأخواني ٧٩/٢.

(٦) من الآية ٣٩، من سورة يس.

وقرأ ابن كثير وتأنق وأبو عمرو وروح يرفع السراء عن "القمر" وقرأ الباقون بنصبها.

ينظر: النشر ٣٥٣/٢، والجمعة ٥٩٩، والنبور ٢٦٤، والواقي ٣٤٨.

(٧) من الآية ٢٨، من سورة يس.

ضربت غلامه» بمنزلة وصل الضمير بالفعل في نحو: «إن زيدا لقيته أحبك» - و «هلاً زيدا ضربته» لكن مع حرف الجر يقدر العامل في الأول من معنى الثاني، لا من لفظه، كما سبق.

#### وسوفي ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل إن لم يك مانع حصل

ما كان من الأسماء وصفا عاملا عمل الفعل، فهو بمنزلة الفعل في باب الاشتغال، فـ«زيدا أنا ضاربه غدا» بمنزلة «زيدا اضربه غدا» ما لم يمنع من ذلك مانع، مثل كون الوصف في صلة «الألف واللام» نحو: «زيدا أنت الضاربه» لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول، وما لا يعمل لا يفسر عاملا، وكذلك يمنع في الصفة المشبهة، نحو: «وجه الأب زيد حَسَنَه» لأنها لا تعمل فيما قبلها لبعدها عن الفعل، أما ما ليس وصفا من الأسماء، كالمصدر واسم الفعل، فلا يجوز فيهما ذلك وإن كانا عاملين، فلا يجوز «زيدا عليك»<sup>(١)</sup>، ولا: ضربا إياه<sup>(٢)</sup> وكذا ما لا يصح عمله من الوصف لكونه بمعنى للضي، نحو: «زيد أنا

(١) أجاز الكوفيون وعلى رأسهم الكسائي تقديم معمول اسم الفعل عليه، وبناء على ذلك يدخل مثال الشارح في باب الاشتغال عندهم.

ينظر: الإنصاف ٢٢٨/١، وشرح ابن يعيش ١١٧/١، والتصريح ٣٠٦/١، وشرح الأحموني ٨٣/٢.

(٢) أجاز المبرد والسيوطي تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل عليه، وبناء على ذلك يدخل قوله: «زيدا... ضربا إياه» في باب الاشتغال عندهما. ينظر: المتقضب ١٥٧/٤، وشرح الجمل ٣٦٤/١، والتصريح ٣٠٦/١، وشرح الأحموني ٨٤/٢.

ضاربه أس».

#### وعُلقَة حاصلَة بتابع كملقة بنفس الاسم الواقع

قد تقرر أنه لا بد في صحة الاشتغال من علاقة بين العامل وبين الاسم السابق، بضمير متصل بالفعل أو مفصول عنه بما ذكر، وقد يكون معمول الفعل اسما أجنبيًا، إلا أنه متبع بتابع مشتمل على ضمير يرجع على الاسم السابق، فتحصل العلاقة بالتتابع، فتكون نظير حصولها بالاسم الواقع معمولاً للفعل، ويختص ذلك بالنتع وعطف البيان وعطف النسق بالواو خاصة، نحو: «زيدا أكرم رجلاً أحبه» و «زيدا ضربت عمرا أخاه» أو «ضربت عمرا وأخاه» وبعضهم أجازاه في البديل أيضاً، والمسألة مبنية على أن العامل في البديل، هل هو العامل في البديل منه، أو غيره.<sup>(١)</sup>

(١) الأكثرون على أن العامل في البديل مقدر معه، وهو من جملة ثانية، وقال قوم منهم المبرد: إن العامل في البديل هو الأول الذي عمل في البديل منه، فعلى القول الأول لا يصح نحو: «زيدا ضربت عمرا أخاه» - على اعتبار أن «أخاه» بدلا - لخلو الجملة عن الرابط، وعلى القول الثاني يصح ذلك لانتفاء المنع.

ينظر: الكتاب ٣٨٦/٢، والمتقضب ٢٩٥/٤، والفصل وشرح ابن يعيش ٦٧/٣، والمساعد ٤٢٧/٢-٤٢٨، والتصريح ٣٠٦/١-٣٠٧، وشرح الأحموني وحاشية الصبان عليه ٨٤/٢-٨٥.

ضربت غلامه» بمنزلة وصل الضمير بالفعل في نحو: «إن زيدا لقيته أحبك» - و «هلاً زيدا ضربته» لكن مع حرف الجر يقدر العامل في الأول من معنى الثاني، لا من لفظه، كما سبق.

#### وسوفي ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل إن لم يك مانع حصل

ما كان من الأسماء وصفا عاملا عمل الفعل، فهو بمنزلة الفعل في باب الاشتغال، فـ«زيدا أنا ضاربه غدا» بمنزلة «زيدا اضربه غدا» ما لم يمنع من ذلك مانع، مثل كون الوصف في صلة «الألف واللام» نحو: «زيدا أنت الضاربه» لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول، وما لا يعمل لا يفسر عاملا، وكذلك يمنع في الصفة المشبهة، نحو: «وجه الأب زيد حسن» لأنها لا تعمل فيما قبلها لبعدها عن الفعل، أما ما ليس وصفا من الأسماء، كالمصدر واسم الفعل، فلا يجوز فيهما ذلك وإن كانا عاملين، فلا يجوز «زيدا عليك»<sup>(١)</sup>، ولا: ضربا إياه<sup>(٢)</sup> وكذا ما لا يصح عمله من الوصف لكونه بمعنى للضي، نحو: «زيد أنا

(١) أجاز الكوفيون وعلى رأسهم الكسائي تقديم معمول اسم الفعل عليه، وبناء على ذلك يدخل مثال الشارح في باب الاشتغال عندهم.

ينظر: الإنصاف ٢٢٨/١، وشرح ابن يعيش ١١٧/١، والتصريح ٣٠٦/١، وشرح الأخواني ٨٣/٢.

(٢) أجاز المبرد والسيوطي تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل عليه، وبناء على ذلك يدخل قوله: «زيدا... ضربا إياه» في باب الاشتغال عندهما. ينظر: المتقضب ١٥٧/٤، وشرح الجمل ٣٦٤/١، والتصريح ٣٠٦/١، وشرح الأخواني ٨٤/٢.

ضاربه أس».

#### وعُلقَة حاصلَة بتابع كملقَة بنفس الاسم الواقع

قد تقرر أنه لا بد في صحة الاشتغال من علاقة بين العامل وبين الاسم السابق، بضمير متصل بالفعل أو مفصول عنه بما ذكر، وقد يكون معمول الفعل اسما أجنبيًا، إلا أنه متبع بتابع مشتمل على ضمير يرجع على الاسم السابق، فتحصل العلاقة بالتتابع، فتكون نظير حصولها بالاسم الواقع معمولاً للفعل، ويختص ذلك بالنتع وعطف البيان وعطف النسق بالواو خاصة، نحو: «زيدا أكرم رجلاً أحبه» و «زيدا ضربت عمرا أخاه» أو «ضربت عمرا وأخاه» وبعضهم أجازاه في البديل أيضاً، والمسألة مبنية على أن العامل في البديل، هل هو العامل في البديل منه، أو غيره.<sup>(١)</sup>

(١) الأكثرون على أن العامل في البديل مقدر معه، وهو من جملة ثانية، وقال قوم منهم المبرد: إن العامل في البديل هو الأول الذي عمل في البديل منه، فعلى القول الأول لا يصح نحو: «زيدا ضربت عمرا أخاه» - على اعتبار أن «أخاه» بدلا - لخلو الجملة عن الرابط، وعلى القول الثاني يصح ذلك لانتفاء المنع.

ينظر: الكتاب ٣٨٦/٢، والمتقضب ٢٩٥/٤، والفصل وشرح ابن يعيش ٦٧/٣، والمساعد ٤٢٧/٢-٤٢٨، والتصريح ٣٠٦/١-٣٠٧، وشرح الأخواني وحاشية الصبان عليه ٨٤/٢-٨٥.

## تعدي الفعل ولزومه

لا<sup>(١)</sup> تنحصر الأفعال في القسمين المذكورين، بل منها مالا يوصف بتعد ولا لزوم، وهي الأفعال الناقصة، كـ"كان" و"كاد" وأخواتهما، ثم اللازم لا انقسام فيه، والمتعدي ينقسم إلى: متعد بحرف الجر، نحو: «مررت بزيد»، وهو في اصطلاح أكثرهم معدود في قسم اللازم، وإلى متعد بنفسه إلى واحد، نحو: «ضربت زيدا» وإلى متعد إلى واحد بنفسه مرة، وبالحرف أخرى، نحو: «نصحت له» وإلى متعد إلى واحد بنفسه، وإلى آخر بحرف الجر، نحو: «أمرت زيدا بالخير» وإلى متعد بنفسه إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ [والخير، كأعطيت زيدا درهما، وإلى متعد إلى اثنين أصلهما المبتدأ]<sup>(٢)</sup> والخير، كـ«عملت زيدا قائما» وإلى متعد إلى ثلاثة، كـ«أنبأت زيدا عمرا قائما».

علامة الفعل المتعدي أن تصل "ها" غير مصدر به، نحو: عمل المصدر به نحو: "رأيت الثوب الذي عمله زيد" أما لو اتصل به ضمير يرجع إلى المصدر، نحو: "أعجبني القيام الذي قمته" لم يكن بذلك متعددا، ويعرف أيضا بصحة صوغ اسم مفعول تام منه.

فالنصب به مفعولُه إن لم يُنصب عن فاعل، نحو: "تدبرت الكتب"

(١) سقطت "لا" من: أ.

(٢) ما بين المقوفين ساقط من: ب.

(٣) عرج بقوله: "هاء الضمير" هاء السكت، أفاده الصبان: ٨٦/٢.

حكم الفعل المتعدي أن ينصب<sup>(١)</sup> مفعوله نحو: "تدبرت الكتب" إلا أن ينوب المفعول عن الفاعل، فيرفع نحو: "قرء الكتاب".

ولازم غير المتعدي وختم لزوم أفعال السجاياء كنههم إذا عرف المتعدي بعلامته، فاللازم غيره، وهو مالا يصح أن يتصل به "هاء ضمير" لغير المصدر، أو مالا يصح صوغ اسم مفعول تام<sup>(٢)</sup> منه، ألا ترى أنك لاتقول في "ذهب" مذهب كمضروب<sup>(٣)</sup>، وإنما تقول: مذهب به، أو فيه، أو إليه، فلا يتم إلا بمتعلق، ويتعين اللزوم في أفعال تعرف تارة بالمعنى، وتارة باللفظ، فمما يعرف بالمعنى أفعال السجاياء، والمراد بالسجاية، ما دل على وصف ملازم، ولم يكن حركة جسم، نحو: "نهم" إذا اشتدت شهوته للطعام، و"جبن"، وشجع، وقوي، وضئف.

كلذا الفعل والمضاهي الفعسا وما اقتضى نظافة أو دسا  
أو غرضا أو طاوغ المتدئ لواحد كنده فامتد

(١) القول بأن ناصب المفعول به هو الفعل وحده قول البصريين، واختلف قول الكوفيين في ذلك، فقال هشام بن معاوية الناصب له الفاعل، وقال الصراء: الناصب له الفعل والفاعل كلاهما، وقال خلف الأحمر: بل معنى المفعولية، وقد عقد الأتباري لهذا الخلاف المسألة (١١) من كتاب الإنصاف ٧٨/١، وعرض فيها كل قول وجهه.

وينظر كذلك: شرح الكافية ١٢٨/١، والممع ١٦٥/١، والتصريح ٣٠٩/١.

(٢) أي مستغن عن حرف الجر، وزاد في التسهيل: باطراد (٨٣).

(٣) سقط "كمضروب" من: أ.

## تعدي الفعل ولزومه

لا<sup>(١)</sup> تنحصر الأفعال في القسمين المذكورين، بل منها مالا يوصف بتعد ولا لزوم، وهي الأفعال الناقصة، كـ"كان" و"كاد" وأخواتهما، ثم اللازم لا انقسام فيه، والمتعدي ينقسم إلى: متعد بحرف الجر، نحو: «مررت بزيد»، وهو في اصطلاح أكثرهم معدود في قسم اللازم، وإلى متعد بنفسه إلى واحد، نحو: «ضربت زيدا» وإلى متعد إلى واحد بنفسه مرة، وبالحرف أخرى، نحو: «نصحت له» وإلى متعد إلى واحد بنفسه، وإلى آخر بحرف الجر، نحو: «أمرت زيدا بالخير» وإلى متعد بنفسه إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ [والخير، كأعطيت زيدا درهما، وإلى متعد إلى اثنين أصلهما المبتدأ]<sup>(٢)</sup> والخير، كـ«عملت زيدا قائما» وإلى متعد إلى ثلاثة، كـ«أنبأت زيدا عمرا قائما».

علامة الفعل المتعدي أن تصل "ها" غير مصدر به، نحو: عمل المصدر به نحو: "رأيت الثوب الذي عمله زيد" أما لو اتصل به ضمير يرجع إلى المصدر، نحو: "أعجبني القيام الذي قمته" لم يكن بذلك متعددا، ويعرف أيضا بصحة صوغ اسم مفعول تام منه.

فالنصب به مفعوله إن لم يُنصب عن فاعل، نحو: "تدبرت الكتب"

(١) سقطت "لا" من: أ.

(٢) ما بين المقوفين ساقط من: ب.

(٣) عرج بقوله: "هاه الضمير" هاء السكت، أفاده الصبان: ٨٦/٢.

حكم الفعل المتعدي أن ينصب<sup>(١)</sup> مفعوله نحو: "تدبرت الكتب" إلا أن ينوب المفعول عن الفاعل، فيرفع نحو: "قرء الكتاب".

ولازم غير المتعدي وختم لزوم أفعال السجاياء كنههم إذا عرف المتعدي بعلامته، فاللازم غيره، وهو مالا يصح أن يتصل به "هاه ضمير" لغير المصدر، أو مالا يصح صوغ اسم مفعول تام<sup>(٢)</sup> منه، ألا ترى أنك لاتقول في "ذهب" مذهب كمضروب<sup>(٣)</sup>، وإنما تقول: مذهب به، أو فيه، أو إليه، فلا يتم إلا بمتعلق، ويتعين اللزوم في أفعال تعرف تارة بالمعنى، وتارة باللفظ، فمما يعرف بالمعنى أفعال السجاياء، والمراد بالسجاية، ما دل على وصف ملازم، ولم يكن حركة جسم، نحو: "نهم" إذا اشتدت شهوته للطعام، و"جبن"، وشجع، وقوي، وضئف.

كلذا الفعل والمضاهي الفعسا وما اقتضى نظافة أو دسا  
أو غرضا أو طاوغ المتدئ لواحد كنده فامتد

(١) القول بأن ناصب المفعول به هو الفعل وحده قول البصريين، واختلف قول الكوفيين في ذلك، فقال هشام بن معاوية الناصب له الفاعل، وقال الصراء: الناصب له الفعل والفاعل كلاهما، وقال خلف الأحمر: بل معنى المفعولية، وقد عقد الأتابري لهذا الخلاف المسألة (١١) من كتاب الإنصاف ٧٨/١، وعرض فيها كل قول وجهه.

وينظر كذلك: شرح الكافية ١٢٨/١، والممع ١٦٥/١، والتصريح ٣٠٩/١.

(٢) أي مستغن عن حرف الجر، وزاد في التسهيل: باطراد (٨٣).

(٣) سقط "كمضروب" من: أ.

كما يتعين لزومه لمنسئ لفظي فيه، ما جاء على وزن "افعلل"<sup>(١)</sup> كـ "استقر"<sup>(٢)</sup> و "استقر"<sup>(٣)</sup>، أو على وزن "افعلل" نحو: "افتمس الجمل" إذا أئى أن ينقاد، وكلذا ماضاهاء بمحيته<sup>(٤)</sup> على "افعلل"<sup>(٥)</sup> كـ "خرنبى الديك" إذا انتفش للقتال، ومما يتعين فيه اللزوم لأمر معنوي: مادل على نظافة، كـ "نظف" و "طهر" و "وضوء"، وما دلّ دتسي، نحو: "نجس" و "قدّر" وما دلّ على عرض، وهو: ما لم يكن حركة جسم، من وصف غير ملازم، كـ "مرض" و "شيع" و "حزن"، وما دلّ على مطارعة فعل متعدي إلى واحد، نحو: "مددت الحبل فامتد" و "كسرت الإناء فانكسر" فلو طاروع للتعدي إلى اثنين أو ثلاثة نقص تعديّه واحداً، نحو: "علمته الحساب فتعلمه، وأعلمت زيدا عمراً قائماً فعلم زيدا عمراً قائماً".

وعُدّ لازماً بحرف جرّ وإن حذف لالتصّب بالمنجر نقلاً وفي "أن" و "أن" يطرد مع أمن ليس كمجبت أن يدوا الفعل اللازم إذا أريد تعديته إلى مفعول عدّي إليه بحرف الجر، نحو: "غضبت على زيد. وملت منه" فإن حذف حرف الجر، انتصب<sup>(٦)</sup> للمفعول،

(١) في ب: "افعل" موضع "افعلل" وهو تحريف.

(٢) سقط "استقر" من: أ.

(٣) سقط "استقر" من: ب.

(٤) في ب: "لهيته".

(٥) في أ: "افعلل" موضع "افعلل" وهو تحريف.

(٦) ناصبه عند البصريين الفعل، وعند الكوفيين إسقاط الخافض، نقله الصبان،

(حاشيته على الأحموني ٨٩/٢).

وينظر: ابن يعيش ٩/٨، وشرح الكافية ٢/٢٧٣، والتصريح ١/٣١٢.

كقوله:

١٥٨- تمرّون الديارَ ولم تعوجوا<sup>(١)</sup> ... ..

وتركه على جره في نحو:

١٥٩- ... .. أشارتُ كليبو بالأكف الأصابع<sup>(٢)</sup>

شاذ، والتصب في ذلك يقتصر فيه على النّقل الوارد منه<sup>(٣)</sup>، إلّا مع "أ" "

(١) هنا صدر بيت من الوافر، لجرير بن عطية الخلفي، ومماه قوله:

... .. كلاككم عليّ إذا حرام

وفي كلتا النسختين "ولن تعوجوا" وهو تحريف، والشاهد منه قوله: "تمرّون

الديار" حيث أسقط الجار وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم فصبه، والأصل:

"تمرّون بالديار" وهذا مقصور على السماع، ولا يتجاوز فيه إلّا حيث تدعو الضرورة.

وينظر البيت في: ابن يعيش ٨/٨، والمقرب ١/١١٥، والمغنى، الشاهد

٨٥٤، ١٥٣، وشرح ابن عقيل ٢/١٥٠، والهمع ٢/٨٣، والدرر ٢/١٠٧،

وديوانه ٥١٢، ومعجم شواهد العربية ٣٥٠.

(٢) هذا عجز بيت من الطويل، للفرزدق في هجاء جرير، وصدره قوله:

إذا قيل أيّ الناس شرّ قبيلة؟ ... .. البيت.

والشاهد منه قوله: "كليب" بالجرّ، حيث حذف حرف الجر - "إلى" المقدر -

وأبقى عمله، وهو شاذ كما ذكر الشارح.

ينظر البيت في: شرح الكافية ٢/٢٧٣، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٣٥،

والتسهيل ٨٣، وأوضح المسالك ٢/١٧٨، والمغنى، الشاهد ٢/١١٠٢، والدرر

٣٧/٢، والتصريح ١/٣١٢، والخزانة ٩/١١٣، وشرح الأحموني ٢/٨٩،

وديوانه ٥٢٠، ومعجم شواهد العربية ٢٢١.

(٣) سقط "منه" من: ب.

كما يتعين لزومه لمنسّى لفظي فيه، ما جاء على وزن "افعلل"<sup>(١)</sup> كـ "استقر"<sup>(٢)</sup> و "استقر"<sup>(٣)</sup>، أو على وزن "افعلل" نحو: "افتمسّس الجمل" إذا أبى أن يتقاد، وكلّنا ماضاهاء بمعنى<sup>(٤)</sup> على "افعلل"<sup>(٥)</sup> كـ "خرّبي الديك" إذا انتفض للقتال، وعما يتعين فيه اللزوم لأمر معنوي: مادلّ على نظافة، كـ "نظف" و "طهر" و "وضوء"، وما دلّ دتسي، نحو: "نجس" و "قدّر" وما دلّ على عرض، وهو: ما لم يكن حركة جسم، من وصف غير ملازم، كـ "مرض" و "شيع" و "حزن"، وما دلّ على مطارعة فعل متعدّد إلى واحد، نحو: "مددت الحبل فامتد" و "كسرت الإناء فانكسر" فلو طاروع للتعدي إلى اثنين أو ثلاثة نقص تعديّه واحداً، نحو: "علمته الحساب فتعلّمه، وأعلّمت زيدا عمراً قائماً فعلم زيدا عمراً قائماً".

وعُدّ لازماً بحرف جرّ وإن حذف لالتصّب بالمنجر نقلاً وفي "أن" و "أن" يطرد مع أمن ليس كمجبت أن يدّوا الفعل اللازم إذا أريد تعديته إلى مفعول عدّي إليه بحرف الجرّ، نحو: "غضبت على زيد. وملّمت منه" فإن حذف حرف الجرّ، انتصب<sup>(٦)</sup> للمفعول،

(١) في ب: "افعل" موضع "افعلل" وهو تحريف.

(٢) سقط "استقر" من: أ.

(٣) سقط "استقر" من: ب.

(٤) في ب: "لهيته".

(٥) في أ: "افعلل" موضع "افعلل" وهو تحريف.

(٦) ناصبه عند البصريين الفعل، وعند الكوفيين إسقاط الخافض، نقله الصبان،

(حاشيته على الأحموني ٨٩/٢).

وينظر: ابن يعيش ٩/٨، وشرح الكافية ٢/٢٧٣، والتصريح ١/٣١٢.

كقوله:

١٥٨- تمرّون الديارَ ولم تعوجوا<sup>(١)</sup> ... ..

وتركه على جره في نحو:

١٥٩- ... .. أشارتُ كليسيّ بالأكفّ الأصابع<sup>(٢)</sup>

شاذّ، والتصب في ذلك يقتصر فيه على النّقل الوارد منه<sup>(٣)</sup>، إلّا مع "أن"

(١) هنا صدر بيت من الوافر، لجرير بن عطية الخلفي، ومماه قوله:

... .. كلاككم عليّ إذا حرام

وفي كلتا النسختين "ولن تعوجوا" وهو تحريف، والشاهد منه قوله: "تمرّون

الديار" حيث أسقط الجار وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم فصبّه، والأصل:

"تمرّون بالديار" وهذا مقصور على السماع، ولا يتجاوز فيه إلّا حيث تدعو الضرورة.

وينظر البيت في: ابن يعيش ٨/٨، والمقرب ١/١١٥، والمغني، الشاهد

٨٥٤، ١٥٣، وشرح ابن عقيل ٢/١٥٠، والهمع ٢/٨٣، والدرر ٢/١٠٧،

وديوانه ٥١٢، ومعجم شواهد العربية ٣٥٠.

(٢) هذا عجز بيت من الطويل، للفرزدق في هجاء جرير، وصدره قوله:

إذا قيل أيّ الناس شرّ قبيلة؟ ... .. البيت.

والشاهد منه قوله: "كليب" بالجرّ، حيث حذف حرف الجرّ - "إلى" المقدر -

وأبقى عمله، وهو شاذ كما ذكر الشارح.

ينظر البيت في: شرح الكافية ٢/٢٧٣، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٣٥،

والتسهيل ٨٣، وأوضح المسالك ٢/١٧٨، والمغني، الشاهد ٢/١١٠٢، والدرر

٢/٣٧، والتصريح ١/٣١٢، والخزانة ٩/١١٣، وشرح الأحموني ٢/٨٩،

وديوانه ٥٢٠، ومعجم شواهد العربية ٢٢١.

(٣) سقط "منه" من: ب.

و"أن" فإن الحذف مهملاً<sup>(١)</sup> مطرد إذا أمن اللبس لكون الحذف المحذوف [متعباً كقولهم]: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْجِلُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> إذ الأصل: "بأنه" و"ين أن جاءهم" ونحوه في القرآن كثير، أما لو خيف اللبس لعدم تعيين الحذف المحذوف، نحو: "رغبت في أن آتيك" لم يجر الحذف لاحتمال أن يقدر المحذوف "عن" فينعكس المعنى، وإنما حذف في قوله: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾<sup>(٤)</sup> لظهور معنى "في" بالقرينة من السياق، أو لإرادة التعميم، فيكون كل من قولي المفسرين في الآية مراداً<sup>(٥)</sup>؛ وما يطرد معه حذف حرف الجر "كي" نحو: ﴿كَيْلَا يَكُونَ دُولَةً﴾<sup>(٦)</sup> إذ التقدير: "لكيلاً".

والأصل سبق فاعل معنى كمن من: "اليسن من زاركم نسج اليمن" ماتعدى من الأفعال إلى مفعولين ثانيهما غير الأول، فلا بد أن يكون

(١) مذنب الجهور أنه لا ينقل حذف حرف الجر مع غير "أن" و"إن" وذهب الأخفش الأصغر إلى جواز الحذف مع غيرهما قياساً عليهما إذا تعين الحذف وسكان الحذف.

ينظر: شرح الكافية ٢/٢٧٣، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٣٤، والمساعد ١/٤٢٩-٤٣٠، واللمع ١/٨١-٨٣، وشرح الأضيوي ٢/٩٠-٩١.

(٢) ماين للمعروفين ساقط من: ب. (٣) من الآية ١٨، من سورة آل عمران.

(٤) من الآية ٢، من سورة ق. (٥) من الآية ١٢٧، من سورة النساء.

(٦) ينظر كلام المفسرين في هذه الآية في: جامع البيان في تفسير القرآن: "تفسير الطبري" ١٩٥/٥، والكشاف ١/٥٦٧، وابن كثير ١/٥٦١، وفتح القدير ١/٥٢٠. (٧) من الآية ٧، من سورة الحشر.

أحدهما فاعلاً في المعنى، نحو: "أعطيت زيدا درهماً" و"كسوته ثوباً" والأصل سبق ماهو الفاعل في المعنى بتقديمه على الآخر، فإذا قلت: "اليسن من زاركم نسج اليمن" فـ"من" هو الفاعل في المعنى، لأنه اللابس، و"نسج اليمن" هو المفعول الثاني، ومع كونه أصلاً فليس يلزم، بل يجوز أن تقول: "اليسن نسج اليمن من زاركم"، قال تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حَيْثُ مَسْكِينًا﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حَيْثُ ذِي الْقُرْبَى﴾<sup>(٢)</sup>، وما جاء على الأصل: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ﴾<sup>(٣)</sup>.

ويلزم الأصل لموجب عراً وترك ذلك الأصل حتماً قد يرى أي: يلزم البقاء على الأصل، من تقديم ماهو فاعل في المعنى، لعروض موجب لذلك، والموجب لذلك هو: الأسباب الثلاثة المقتضية لتقديم الفاعل على المفعول وهي كونه ضميراً متصلاً، نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾<sup>(٤)</sup> أو خيف التباس أحدهما بالآخر، نحو: "أعطيت زيدا درهماً" أو كان الثاني محصوراً نحو: "مأعطيت زيدا إلا درهماً" ويجب ترك الأصل، بتقديم غير

(١) - من الآية ٨، من سورة الإنسان.

(٢) - من الآية ١٧٧، من سورة البقرة.

وجه الاستشهاد بالآتين هو تقديم المفعول الثاني الذي هو مفعول في المعنى كذلك، وهو "الطعام" في الأولى، و"المال" في الثانية، على المفعول الأول الذي هو فاعل في المعنى، وهو "مسكيناً" في الأولى، و"ذو القربى" في الثانية، فيهما جوازاً لانتفاء المانع.

(٣) - من الآية ٤، من سورة النساء.

(٤) - الآية الأولى من سورة الكوثر.



و"أن" فإن الحذف مهملاً<sup>(١)</sup> مطرد إذا أمن اللبس لكون الحذف المحذوف [متعباً كقولهم]: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْجِلُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> إذ الأصل: "بأنه" و"ين أن جاءهم" ونحوه في القرآن كثير، أما لو خيف اللبس لعدم تعيين الحذف المحذوف، نحو: "رغبت في أن آتيك" لم يجر الحذف لاحتمال أن يقدر المحذوف "عن" فينعكس المعنى، وإنما حذف في قوله: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾<sup>(٤)</sup> لظهور معنى "في" بالقرينة من السياق، أو لإرادة التعميم، فيكون كل من قولي المفسرين في الآية مراداً<sup>(٥)</sup>؛ وما يطرد معه حذف حرف الجر "كي" نحو: ﴿كَيْلَا يَكُونَ دُولَةً﴾<sup>(٦)</sup> إذ التقدير: "لكيلاً".

والأصل سبق فاعل معنى كمن من: "اليسن من زاركم نسج اليمن" ماتعدى من الأفعال إلى مفعولين ثانيهما غير الأول، فلا بد أن يكون

(١) مذنب الجهور أنه لا ينقل حذف حرف الجر مع غير "أن" و"إن" وذهب الأخفش الأصغر إلى جواز الحذف مع غيرهما قياساً عليهما إذا تعين الحذف وسكان الحذف.

ينظر: شرح الكافية ٢/٢٧٣، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٣٤، والمساعد ١/٤٢٩-٤٣٠، واللمع ١/٨١-٨٣، وشرح الأضيوي ٢/٩٠-٩١.

(٢) ماين للمعروفين ساقط من: ب. (٣) من الآية ١٨، من سورة آل عمران.

(٤) من الآية ٢، من سورة ق. (٥) من الآية ١٢٧، من سورة النساء.

(٦) ينظر كلام المفسرين في هذه الآية في: جامع البيان في تفسير القرآن: "تفسير الطبري" ٥/١٩٥، والكشاف ١/٥٦٧، وابن كثير ١/٥٦١، وفتح القدير ١/٥٢٠. (٧) من الآية ٧، من سورة الحشر.

أحدهما فاعلاً في المعنى، نحو: "أعطيت زيدا درهماً" و"كسوته ثوباً" والأصل سبق ماهو الفاعل في المعنى بتقديمه على الآخر، فإذا قلت: "اليسن من زاركم نسج اليمن" فـ"من" هو الفاعل في المعنى، لأنه اللابس، و"نسج اليمن" هو المفعول الثاني، ومع كونه أصلاً فليس يلزم، بل يجوز أن تقول: "اليسن نسج اليمن من زاركم"، قال تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حَيْثُ مَسْكِينًا﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حَيْثُ ذِي الْقُرْبَى﴾<sup>(٢)</sup>، وما جاء على الأصل: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ﴾<sup>(٣)</sup>.

ويلزم الأصل لموجب عراً وترك ذلك الأصل حتماً قد يرى أي: يلزم البقاء على الأصل، من تقديم ماهو فاعل في المعنى، لعروض موجب لذلك، والموجب لذلك هو: الأسباب الثلاثة المقتضية لتقديم الفاعل على المفعول وهي كونه ضميراً متصلاً، نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾<sup>(٤)</sup> أو خيف التباس أحدهما بالآخر، نحو: "أعطيت زيدا درهماً" أو كان الثاني محصوراً نحو: "مأعطيت زيدا إلا درهماً" ويجب ترك الأصل، بتقديم غير

(١) - من الآية ٨، من سورة الإنسان.

(٢) - من الآية ١٧٧، من سورة البقرة.

وجه الاستشهاد بالآتين هو تقديم المفعول الثاني الذي هو مفعول في المعنى كذلك، وهو "الطعام" في الأولى، و"المال" في الثانية، على المفعول الأول الذي هو فاعل في المعنى، وهو "مسكيناً" في الأولى، و"ذو القربى" في الثانية، فيهما جوازاً لانتفاء المانع.

(٣) - من الآية ٤، من سورة النساء.

(٤) - الآية الأولى من سورة الكوثر.

الفاعل في المعنى للأسباب الثلاثة التي يقدم لأجلها المفعول على الفاعل، وهي كونه ضميراً متصلاً والفاعل ظاهراً نحو: «ارتفعت المال الذي وهبه زيداً»، وكون الفاعل في المعنى محصوراً نحو: «مأعطيت المال إلا زيداً» واتصال الفاعل في المعنى بضمير يعود على الآخر، نحو: «أعطيت المال مالكة».

وحذف فضلة أجزء إن لم يضرب كحذف ماسيق جواباً أو حصر المراد بالفضلة: المفعول به، وحذفه، جائز، نحو: «فأما من أعطى واتقى»<sup>(١)</sup> ويكثر عند قصد الإيجاز، نحو: «فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا»<sup>(٢)</sup> وعند قصد التناسب نحو: «طه، وما أنزلنا عليك القرآن لتشقى، إلا تذكرة لمن يخشى»<sup>(٣)</sup> وعند احتقاره، نحو: «كتب الله لأغلبن أنا ورسلي»<sup>(٤)</sup>، وبالجملة فحذفه سائغ في اللسان ما لم يضرب باعتلال الكلام بحذفه، مثل: ماسيق جواباً، كقولك: «ضربت زيداً» لمن قال: «من ضربت؟»، ومثل المحصور في نحو: «إنما أكرمت زيداً».

ويحذف الناصبها إن علما وقد يكون حذفه ملتزماً كما تحذف الفضلة كذلك يحذف ناصبها، وهو الفعل، لكن بشرط العلم به، إما بدلالة لفظية، كقولك: «زيداً» لمن قال: «من أكرم؟» أو حالته،

(١) الآية ٥، من سورة الليل.

(٢) من الآية ٢٤، من سورة البقرة.

(٣) الآيات ١، ٢، ٣، من سورة طه.

(٤) من الآية ٢١، من سورة المجادلة. والمفعول هنا يقدر من نحو: الكافرين.

(٥) سقط «نحو» من: أ.

كقولك: «الهلان» من تألّب لرؤية، و«مكة» لمن تجهز للسفر، و«القرطاس» لمن سدد سهماً.

بتقدير: «انظر، وتريد، وتصيب، وقد يكون حذف الفعل، وبقاء مفعوله لازماً، وذلك في باب الاشتغال، كما سبق، وفي الأمثال التي سمع فيها علوناً، فإن الأمثال لا تغير، نحو: «الكلاب على البقر»<sup>(١)</sup> بتقدير: أرسل، وفي التحذير والإغراء، كما يأتي.

### التنازع في العمل

وهو مقابل لباب الاشتغال، لأن ذلك معمولان لم يظهر معهما إلا عامل<sup>(٢)</sup> [واحد، وهذا عاملان لا يظهر معهما إلا معمول واحد].<sup>(٣)</sup>

إن عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل للواحد منهما العمل والثاني أولى عند أهل البصر واختار عكساً غيرهم ذا أمره إطلاق المصنف «العاملين» يشمل الفعلين، نحو: «أتوني أفرغ عليه قطراً»<sup>(٤)</sup> والاسمين المتضمنين معنى الفعل، نحو:

١٠٠ - عهدت مغنياً مغنياً من أجرته<sup>(٥)</sup> ... ..

(١) ينظر المثل في اللسان (كلب) ٢/٢١٨، ويجمع الأمثال رقم: ٣٠٣٦، وهذا للمل يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة، يعني: لا ضرر عليك فخلهم.

(٢) في ب: «معمول» مرشح «عامل» وهو تحريف.

(٣) مابون المعقوفين ساقط من: ب. (٤) من الآية ٩٦، من سورة الكهف.

(٥) هنا صدر بيت من الطويل، لم يوقف على اسم قائله، وتمامه قوله:

... .. فلم أقتض إلا فناءك مويلاً

الشاهد منه قوله: «مغنياً مغنياً من أجرته» فقد تقدم في هذه العبارة =

الفاعل في المعنى للأسباب الثلاثة التي يقدم لأجلها المفعول على الفاعل، وهي كونه ضميراً متصلاً والفاعل ظاهراً نحو: أرتجعت المال الذي وهبته زيداً، وكون الفاعل في المعنى محصوراً نحو: "مأعطيت المال إلا زيداً" واتصال الفاعل في المعنى بضمير يعود على الآخر، نحو: "أعطيت المال مالكة".

وحذف فضلة أجزء إن لم يضّر كحذف ماسيق جواباً أو حصر المراد بالفضلة: المفعول به، وحذفه، جائز، نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾<sup>(١)</sup> واتفق<sup>(٢)</sup> ويكثر عند قصد الإيجاز، نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾<sup>(٣)</sup> وعند قصد التناسب نحو: ﴿طه، وما أنزلنا عليك القرآن لتشقى، إلا تذكرة لمن يخشى﴾<sup>(٤)</sup> وعند احتقاره، نحو: ﴿كُتِبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾<sup>(٥)</sup>، وبالجملة فحذفه سافح في اللسان ما لم يضرب باعتلال الكلام بحذفه، مثل: ماسيق جواباً، كقولك: "ضربت زيداً" لمن قال: "من ضربت؟"، ومثل المحصور في نحو: ﴿فَمَا أَكْرَمْتْ زَيْدًا﴾.

ويحذف الناصبها إن علما وقد يكون حذفه ملتزماً كما تحذف الفضلة كذلك يحذف ناصبها، وهو الفعل، لكن بشرط العلم به، إما بدلالة لفظية، كقولك: "زيداً" لمن قال: "من أكرم؟" أو حالته،

(١) الآية ٥، من سورة الليل.

(٢) من الآية ٢٤، من سورة البقرة.

(٣) الآيات ١، ٢، ٣، من سورة طه.

(٤) من الآية ٢١، من سورة المجادلة. والمفعول هنا يقدر من نحو: الكافرين.

(٥) سقط "نحو" من: أ.

كقولك: "الهلان" لمن تأهب لرؤية، و"مكة" لمن تجهز للسفر، و"القرطاس" لمن سدد سهماً.

بتقدير: "انظر، وتريد، وتصيب، وقد يكون حذف الفعل، وبقاء مفعوله لازماً، وذلك في باب الاشتغال، كما سبق، وفي الأمثال التي سمع فيها علوناً، فإن الأمثال لا تغير، نحو: "الكلاب على البقر"<sup>(١)</sup> بتقدير: أرسل، وفي التحذير والإغراء، كما يأتي.

### التنازع في العمل

وهو مقابل لباب الاشتغال، لأن ذلك معمولان لم يظهر معهما إلا عامل<sup>(٢)</sup> [واحد، وهذا عاملان لا يظهر معهما إلا معمول واحد].<sup>(٣)</sup>

إن عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل للواحد منهما العمل والثاني أولى عند أهل البصر واختار عكساً غيرهم ذا أمره إطلاق المصنف "العاملين" يشمل الفعلين، نحو: ﴿آتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾<sup>(٤)</sup> والاسمين المتضمنين معنى الفعل، نحو:

٦٠- عهدت مغنياً مغنياً من أجرته<sup>(٥)</sup> ... ..

(١) ينظر المثل في اللسان (كلب) ٢/٢١٨، ويجمع الأمثال رقم: ٣٠٣٦، وهذا المثل يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة، يعني: لا ضرر عليك فخلهم.

(٢) في ب: "معمول" مرشح "عامل" وهو تحريف.

(٣) مابون المعقوفين ساقط من: ب. (٤) من الآية ٩٦، من سورة الكهف.

(٥) هنا صدر بيت من الطويل، لم يوقف على اسم قائله، وتمامه قوله:

... .. فلم أقتض إلا فناءك مويلاً

الشاهد منه قوله: "مغنياً مغنياً من أجرته" فقد تقدم في هذه العبارة =

والاسم والفعل، نحو: «هاؤم اقروا كتابي»<sup>(١)</sup> ولا يتصور ذلك في حرف، ولا في اسم جامد، وقال: «اتضيا» ليعلم أنه لا بد أن يكون مطلوباً لكل من العاملين من حيث المعنى، كما مثل، سواء اتفق طلبهما له في اللفظ، بأن يطلباه مرفوعاً، أو منصوباً كما مثل، أو اختلف، بأن يطلبه أحدهما مرفوعاً والآخر منصوباً، نحو: «أكرمتم، وأكرمني زيد» وقيلهما بأن يكونا<sup>(٢)</sup> قبل الاسم ليعلم أن التنازع<sup>(٣)</sup> لا يصح من التقدم<sup>(٤)</sup>، نحو: أيهم ضربت

(=) عاملان: أولهما قوله: «مغنياً». وثانيهما: «مغنياً» وكل منهما صالح للعمل في «من» وهو متأخر عنهما، وقد أعمل العامل الثاني لقرينه، وأعمل الأول في ضمير المفعول، ثم حذف الضمير، ولو أظهره لقال: «عهدت مغنيةً مغنياً من أجرت» وحذف الضمير هنا واجب لئلا يترتب على ذكره عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وذلك ممنوع.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٦٤٢/٢، وأوضح المسالك ١٨٩/٢، والتصريح ٣١٦/١، وشرح الأعمري ٩٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٦٥. (١) من الآية ١٩، من سورة الحاقة.

و«هاء» اسم فعل أمر، بمعنى «عذَّ» والميم علامة الجمع، والأصل «هاكم» أبدلت الكاف واواً، ثم الواو همزة، و«كتابه» مفعول تنازعه «هاؤم» و«اقروا» فاعمل الثاني لقرينه، وحذف من الأول ضمير هذا المفعول، والأصل: «هاؤم».

ينظر: التصريح ٣١٦/١، والصبان ١٠٠/٢.

(٢) في ب: «يكون» موضع «يكونا» وهو تحريف.

(٣) في كلتا النسختين «الإشتغال» موضع «التنازع» وهو تحريف.

(٤) هذا مذهب الجمهور، وأجاز الرضي وقوعه مع تقدم المفعول في حال النصب. تنظر: شرح الكافية ٧٨/١.

وشتمت ٩ ولا مع التوسط<sup>(١)</sup>، ولا بد من اشتراط كون العاملين متصرفين، فلو كانا أو أحدهما غير متصرف، نحو: «ما أحسن وما أجمل زيدا» لم يكن<sup>(٢)</sup> من باب التنازع، وشرط بعضهم اختلافها في اللفظ، فنحو:

١٦١- فهيهات هيهات العقيق وأهله<sup>(٣)</sup> ... ..

(١) نقل الصبان تجويز الفارسي التنازع في حال توسط المفعول.

(حاشية الصبان على الأعمري ٩٩/٢).

(٢) عالج في ذلك المبرد فأجاز وقوع التنازع في التعجب.

ينظر: المقتضب ١٨٤/٤، وتابع المبرد الرضي وابن مالك فاختاراً ذلك.

ينظر: شرح الكافية ٨٢/١، والتسهيل ٨٦.

(٣) هنا صدر بيت من الطويل، وهو لطيف بن عطية الحطفي، وبعضهم زعمه بجنون ليلى وليس بشيء، وعجزه قوله:

... .. وهيهات جيل بالعقيق توأمله  
وهيهات: اسم فعل ماضى، بمعنى يَتَعَدَّى، والعقيق: اسم مكان، وفي بلاد العرب أربعة أماكن بهذا الاسم، عقيق المدينة، وعقيق اليمامة، وعقيق تهامة، وعقيق القنان بنجد. شذور الذهب ٤٧٩.

والشاهد من البيت قوله: «هيهات هيهات العقيق» فقد تقدم في هذه العبارة عاملان وتأخر عنهما مفعول واحد، ومع أن كلا من العاملين المتقدمين صالح للعمل في المفعول المتأخر فإن العمل للأول منهما، وليس للثاني عمل فيه أو في ضميره وإنما سمى به بغير التوكيد.

ينظر البيت في: شرح ابن عبيش ٣٤/٥، والمقرب ١٣٤/١، وأوضح المسالك

١٩٣/٢، والشذور ص ٤٧٩، والمساعد ٤٥٠/١، والدرر ١٤٥/٢، والتصريح

٣١٨/١ و ١٩٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٨٦.

والاسم والفعل، نحو: «هاؤم اقروا كتابي»<sup>(١)</sup> ولا يتصور ذلك في حرف، ولا في اسم جامد، وقال: «اتضيا» ليعلم أنه لا بد أن يكون مطلوباً لكل من العاملين من حيث المعنى، كما مثل، سواء اتفق طلبهما له في اللفظ، بأن يطلباه مرفوعاً، أو منصوباً كما مثل، أو اختلف، بأن يطلبه أحدهما مرفوعاً والآخر منصوباً، نحو: «أكرمتم، وأكرمني زيد» وقيلهما بأن يكونا<sup>(٢)</sup> قبل الاسم ليعلم أن التنازع<sup>(٣)</sup> لا يصح من التقدم<sup>(٤)</sup>، نحو: أيهم ضربت

(=) عاملان: أولهما قوله: «مغنياً». وثانيهما: «مغنياً» وكل منهما صالح للعمل في «من» وهو متأخر عنهما، وقد أعمل العامل الثاني لقرينه، وأعمل الأول في ضمير المفعول، ثم حذف الضمير، ولو أظهره لقال: «عهدت مغنيةً مغنياً من أجرت» وحذف الضمير هنا واجب لئلا يترتب على ذكره عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وذلك ممنوع.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٦٤٢/٢، وأوضح المسالك ١٨٩/٢، والتصريح ٣١٦/١، وشرح الأعمري ٩٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٦٥. (١) من الآية ١٩، من سورة الحاقة.

و«هاء» اسم فعل أمر، بمعنى «عذَّ» والميم علامة الجمع، والأصل «هاكم» أبدلت الكاف واواً، ثم الواو همزة، و«كتابه» مفعول تنازعه «هاؤم» و«اقروا» فاعمل الثاني لقرينه، وحذف من الأول ضمير هذا المفعول، والأصل: «هاؤم».

ينظر: التصريح ٣١٦/١، والصبان ١٠٠/٢.

(٢) في ب: «يكون» موضع «يكونا» وهو تحريف.

(٣) في كلتا النسختين «الإشتغال» موضع «التنازع» وهو تحريف.

(٤) هذا مذهب الجمهور، وأجاز الرضي وقوعه مع تقدم المفعول في حال النصب. تنظر: شرح الكافية ٧٨/١.

وشتمت ٩ ولا مع التوسط<sup>(١)</sup>، ولا بد من اشتراط كون العاملين متصرفين، فلو كانا أو أحدهما غير متصرف، نحو: «ما أحسن وما أجمل زيدا» لم يكن<sup>(٢)</sup> من باب التنازع، وشرط بعضهم اختلافها في اللفظ، فنحو:

١٦١- فهيهات هيهات العقيق وأهله<sup>(٣)</sup> ... ..

(١) نقل الصبان تجويز الفارسي التنازع في حال توسط المفعول.

(حاشية الصبان على الأعمري ٩٩/٢).

(٢) عالج في ذلك المبرد فأجاز وقوع التنازع في التعجب.

ينظر: المقتضب ١٨٤/٤، وتابع المبرد الرضي وابن مالك فاختاراً ذلك.

ينظر: شرح الكافية ٨٢/١، والتسهيل ٨٦.

(٣) هنا صدر بيت من الطويل، وهو لطيف بن عطية الحظفي، وبعضهم زعمه بجنون ليلى وليس بشيء، وعجزه قوله:

... .. وهيهات جيل بالعقيق توأمله  
وهيهات: اسم فعل ماضى، بمعنى يَتَعَدَّى، والعقيق: اسم مكان، وفي بلاد العرب أربعة أماكن بهذا الاسم، عقيق المدينة، وعقيق اليمامة، وعقيق تهامة، وعقيق القنان بنجد. شذور الذهب ٤٧٩.

والشاهد من البيت قوله: «هيهات هيهات العقيق» فقد تقدم في هذه العبارة عاملان وتأخر عنهما مفعول واحد، ومع أن كلا من العاملين المتقدمين صالح للعمل في المفعول المتأخر فإن العمل للأول منهما، وليس للثاني عمل فيه أو في ضميره وإنما سمى به بغير التوكيد.

ينظر البيت في: شرح ابن عبيش ٣٤/٥، والمقرب ١٣٤/١، وأوضح المسالك

١٩٣/٢، والشذور ص ٤٧٩، والمساعد ٤٥٠/١، والدرر ١٤٥/٢، والتصريح

٣١٨/١ و ١٩٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٨٦.

ليس من هذا الباب، وإنما هو تأكيد، وإذا وجد شرط التنازع<sup>(١)</sup> فالعمل [لواحد]<sup>(٢)</sup> خاصة، وعند بعضهم<sup>(٣)</sup> أنه لما مطلقاً، إذا اتحدت جهة طلبهما<sup>(٤)</sup>، وليس بعيد<sup>(٥)</sup>، وخصص ذلك الفراء بطالبي الرفع، والجمهور على الأول، ثم أتت بالخيار في إعمال أيهما شئت، اتفاقاً، إلا أن الثاني كوى عند البصريين لقربه<sup>(٦)</sup>، والكوفيون عكسوا ذلك، فاختاروا إعمال الأول<sup>(٧)</sup> لسبقه، وهذا القول عند المصنف ذو أسرة، أى: ذو قوة.

(١) في كلتا النسختين "الاشتغال" وهو تحريف.

(٢) في كلتا النسختين "للواحد" وأرى أن للثبت أدق.

(٣) المقصود بقوله: "بعضهم" الفراء، كما صرح باسمه بعد ذلك، ولم أجد له ذلك في كتابه المعاني، لكن أثبت له النجاة وضعفه.

ينظر: شرح ابن عبيش ٧٧/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٦٣/١، وشرح الكافية ٧٩/١، وشرح الكافية الشافية ٦٤٦/٢، والتسهيل ٨٦، وحاشية الصبان على الأعموني ٩٨/٢.

(٤) قيد الناقلون عن الفراء اتحاد جهة طلب العاملين له بأن يطلباه مرفوعاً، كما ذكر ذلك الشارح بعد ذكر رأيه هو في المسألة وحيداً لو ذكر القيد في مكانه.

(٥) تقدمت الإشارة إلى أن الجمهور ضعفوا مذهب إليه الفراء.

وقال الرضي -بعد ذكر مذهب الفراء- لكن اجتماع المؤثرين الثامنين على أثر واحد مدلول على فساد في الأصول، وهم يُحْزَنُونَ عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية. شرح الكافية ٧٩/١-٨٠.

(٦) وكذلك لسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه.

(٧) لأنه أول الطالبين واحتياجه إلى المنصوب أقدم، ولسلامته من عود الضمير على متأخر لفظاً وروية إن أعمل الثاني وأضمر في الأول ضمير الرفع، =

وأعمل المهمل في ضمير ما تنازعه واستزم ما التزم ما كيجحسان ويسيء ابنسكا وقد يفسى، واعتدبسا عبداكا إذا عملت أحد العاملين في التنازع فيه، أعملت للمهمل الذى لم عمله منهما في ضمير الاسم ملتزماً بالتزمته العرب، من مطابقة الضمير لمفسره أفراداً وتنبية وجعاً، فتقول على إعمال الثاني: "يجحسان ويسيء ابنك" قال الشاعر: ١٦٢- هويني وهويت الغانيات إلى أن شبت فانصرفت عنهن آمالي<sup>(١)</sup> وتقول على إعمال الأول: "قد بئى واعتديا عبدك".

ولا تجىء مع أول قد أهملًا بضمير لغير رفع أو هملًا بل حذفه الزم إن يكن غير غير وأختره إن يكن هو الحسير إذا عملت الثاني وأهملت الأول، فإن كان الأول يطلب الضمير

(١) أو حذف الضمير من الأول إن أعمل الثاني.

وقد أجاب البصريون عن كل هذه الأمور ليسلم لهم رأيهم.

ينظر: المقتصد ٣٣٦/١، والإنصاف ٨٢/١، وشرح ابن عبيش ٧٧/١، وشرح الكافية ٧٩/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٦٦-١٦٥/١، والتسهيل ٨٦، والتصريح ٣٢٠/١.

(٢) هذا البيت من البسيط، ولم يعثر على اسم قائله.

والغانيات "جمع غانية، وهي المرأة التي غنيت بمجملها عن الزينة.

والشاهد من البيت، قوله: "هويني وهويت"، حيث أعمل الشاعر العباسي الثاني، وهو "هويت" في المفعول المتأخر، وهو: "الغانيات" وأعمل الأول وهو: "هويني" في ضمير المفعول، والتزم فيه المطابقة.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٦٤٥/٢، وشرح الأعموني ١٠٣/٢، وحواشى الإنصاف ٨٩/١، ومعجم شواهد العربية ٣١٤.

ليس من هذا الباب، وإنما هو تأكيد، وإذا وجد شرط التنافس<sup>(١)</sup> فالعامل [إرآحد]<sup>(٢)</sup> خاصة، وعند بعضهم<sup>(٣)</sup> أنه لهما مطلقاً، إذا اتحدت جهة لهما<sup>(٤)</sup>، وليس بعيد<sup>(٥)</sup>، وعصص ذلك القراء بطالي الرفع، والجمهور على الأول، ثم أتت بالخيار في إعمال أيهما شئت، اتفاقاً، إلا أن الثاني أولى عند البصريين لقربه<sup>(٦)</sup>، والكوفيون عكسوا ذلك، فاحتاروا إعمال الأول<sup>(٧)</sup> لسبقه، وهذا القول عند المصنف ذو أسرة: أى: ذو قوة.

- (١) في كلتا السخنين "الاشتغال" وهو تحريف.  
(٢) في كلتا السخنين "للإيجاد" وأرى أن المثلث أدنى.  
(٣) المقصود بقوله: "بعضه" الفراء، كما صرح بامحه بعد ذلك، ولم أجد له ذلك في كتابه المعاني، لكن أثبت له النجاة وضفوه.  
ينظر: شرح ابن عيسى ٧٧/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٦٣/١، وشرح الكافية ٢٩٩/١، وشرح الكافية الشافية ٦٤٢/٢، والتسهيل ٨٦، وحاشية الصبان على الأعمشوني ٩٨/٢.  
(٤) قيد القائلون عن الفراء اتحاد جلبة العاملين له بأن يطلبها مرفوعة، كما ذكر ذلك الشارح بعد ذكر رأييه هو في اللسان وحيداً لو ذكر القيد في مكانه.  
(٥) تقدمت الإشارة إلى أن الجمهور ضفوا ماذهب إليه الفراء.  
وقال الرضي -بعد ذكر مذهب الفراء- لكن اجتماع المؤثرين الشائتين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول، وهم يفترون عوائل النسخ كالقوثرات الخفية. شرح الكافية ٢٩٩-٨٠.  
(٦) وكذلك إسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه.  
(٧) لأنه أول الطالبين واحتياجه إلى المنصوب أقدم، وإسلامته من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة إن أعمل الثاني وأضمر في الأول ضمير الرفع،  
==

وأعمل الممهل في ضمير ما      تنازعاه والترم ما التزم  
كبحسان وبسوء ابنكا      وقد بُعِيْ، واعتدبا عبداكا

إذا أعملت أحد العاملين في التنازع فيه، أعملت الممهل الذي لم تعلمه  
منهما في ضمير الاسم ملزما بالترمه العرب، من مطابقة الضمير لمفسره إفرادا  
وتثنية وجهًا، فنقول على إعمال الثاني: "بحسان وبسوء ابنكا" قال الشاعر:

١٦٢- هويتي وهويت الغايات إلى      أن شئت فاقصرفت عنهن آمالي<sup>(١)</sup>  
وتقول على إعمال الأول: "قد بُعِيْ واعتدبا عبداكا".

ولا تجيء مغْـوْلٌ قد أهْمِلَا  
بعضر لغير رفع أوْجَلَا  
بل حذقه الهم إن يكن غير خير  
وأختره إن يكن هو الخير  
إذا عملت الثاني وأهملت الأول، فإن كان الأول يطلب الضمير

- (٣) أو حذف الضمير من الأول إلا أعمل الثاني.
- وقد أحاجب البصريون عن كل هذه الأمور ليسلم لهم وأبهم.
- بنظر المتقدم ٣٣٢/١، والإيضاح ٨٧/١، وشرح ابن عبيش ٧٧/١، وشرح الكفاية ٢٩٩/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٦٥-١٦٦، والتسهيل ٨٦، والتصریح ٢٢٠/١.
- (١٦) هذا البيت من البسيط، ولم يعثر على اسم قائله.
- "والغنايات" جمع غناية، وهي المرأة التي غنت بجمالها عن الرينة.
- والشاهد من البيت، قوله "هونتي وهو ذ: فأنارذ: "جرح: أعبد الشاعر الحاصل الثاني، وهو "هونتي" في المعقول المتأخر، وهو: "الغنايات" وأعمل الأول وهو: "هونتي" في ضمير المعقول، والتزم به الطائفة.
- بنظر البيهقي في شرح الكفاية الشافية ٦٤٥/٢، وشرح الأخفونسي ١٠٣/٢، وحواشي الإيضاح ٨٩/١، ومعهم شواهد العربية ٣١٤.

(٦) في ب: "لايجوز" موضع "لايحذف" وهو تحريف.





به اسمًا ظاهرًا، فتقول في: «ظننتي زيدًا قائمًا إياه»: «ظننتي وظننت الزيدتين قائمتين قائمًا» ومثله: «أظنن ويظنناني أخا زيدًا وعمرا أخوين»، وإنما وجب الإظهار<sup>(١)</sup> في ذلك لأن المفعول الذي يحتاج إلى ذكره في المسألة الأولى خبر عن ياء المتكلم ومفسره "قائمتين" الذي هو للمفعول الثاني لظننتي، فلو [أضمر مفردًا ليطابق<sup>(٢)</sup>] ما هو خبر عنه، لزم مخالفته لمفسره، ولو أضمر مثني ليطابق مفسره، لزم مخالفته لما هو خبر عنه، وفي المسألة الثانية عكس ذلك، لأن المفعول خبر عن زيد، وعمرو مفسره "أخًا" الذي عمل فيه الفعل الثاني، فلو أضمر مثني لزم مخالفته لمفسره، ولو أضمر مفردًا لزم مخالفته لما هو خبر عنه، فعدل إلى الإظهار، وفي جعل هاتين المسألتين ونحوهما من باب التنازع نظر<sup>(٣)</sup>.

(١) حوِّز الكوفيون مع الإظهار وجهين آخرين. الأول: حذفه لدلالة معمول الآخر عليه. والثاني: إضمماره مؤخرًا عن معمول الآخر مطابقًا للمخير عنه، ولم ير الرضي وجوب المطابقة بين الضمير والمعوذ عليه إذا لم توجد المخالفة إلى لبس. ينظر: شرح الكافية ٨١/١.

وينظر المسألة في: الإيضاح في شرح المفصل ١٦٥/١، والمجمع ١٠٩/٢-١١٠، والنصر ٣٢٣/١، وشرح الأخواني ١٠٧/٢.

(٢) في ب: «أفرد ليطابق» مقابل: «أضمر مفردًا ليطابق».

(٣) نعم في ذلك نظر عند كثير من النحاة، وقد صرح ابن هشام بفساد دعوى التنازع في المفعول الثاني (أوضح المسالك ٢٠٥/٢)، ونقل الصبان عن بعضهم أن ذلك من التنازع بالنسبة للثاني أيضًا باعتبار كونه مطلوبًا لكل من العاملين على أنه مفعول ثانٍ، يقطع النظر عن كونه مثني أو مفردًا.

ينظر حاشيته على الأخواني ١٠٧/٢-١٠٨، وينظر مزيدًا من الكلام في هذه المسألة في مراجع التعليق (١) السابق.

لأن شرط التنازع -كما سبق- اقتضاء كل من العاملين للمعمول المتنازع فيه، وللتنازع فيه في المسألة الأولى: "قائمتين" ولا يطلبه "ظننتي" لكونه مثني، وفي المسألة الثانية "أخًا" ولا يطلبه "أظنن" العامل في "زيد" و"عمرو" لكونه مفردًا.

### المفعول المطلق

وهو المصدر، وسمي مفعولًا مطلقًا لوجهين، أحدهما: أنه لا يقيّد بشيء من حروف الجر، كما يقيّد للمفعول به، أوّله، أو معه، أو فيه. الثاني: أن جميع الأفعال المتصرفة تتمدى إليه لازمها ومتعديها، وتأتيها وناقصها.

**المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كـ"أمن" من أمن**  
أي: المصدر اسم للحدث الذي هو أحد مدلولي الفعل، فإن الفعل يدل على كل واحد من الحدث والزمان، مطابقة بلفظه، وعلى أحدهما خاصة بالتضمن، وعلى الفاعل والمكان بالالتزام، فالحدث هو أحد مدلوليه اللذين يدل عليهما بالمطابقة، والمصدر اسم ذلك الحدث، وسمي مصدرًا لأنه في الغالب صادر عن فاعله، كـ"ضربًا" و"أكلا"، وقد يكون قائمًا به، كـ"الآمن والفرح" ولا بد أن يكون جاريًا على الفعل قياسًا، فإن لم يجز عليه قياسًا، نحو: «اغتمسل غسلاً» و«توضأً وضوءاً» فهو اسم مصدر لا مصدر، إذ المصدر منهما "اغتمسالا" و"توضؤوا"<sup>(١)</sup>.

**مثله أو فعل أو وصف نصب وكونه أصلاً للذين انتخب**  
يعني: أن عامل المصدر تارة يكون مصدرًا مثله، موافقًا له في اللفظ،

(١) في أ: "توضئًا" وفي ب: "توضيا". والصواب ما أثبت.

به اسمًا ظاهرًا، فتقول في: «ظننتي زيدًا قائمًا إياه»: «ظننتي وظننت الزيدتين قائمتين قائمًا» ومثله: «أظنن وظنناني أخا زيدًا وعمرا أخوين»، وإنما وجب الإظهار<sup>(١)</sup> في ذلك لأن المفعول الذي يحتاج إلى ذكره في المسألة الأولى خبر عن ياء المتكلم ومفسره "قائمتين" الذي هو للمفعول الثاني لظننتي، فلو [أضمر مفردًا ليطابق]<sup>(٢)</sup> ما هو خبر عنه، لزم مخالفته لمفسره، ولو أضمر مثني ليطابق مفسره، لزم مخالفته لما هو خبر عنه، وفي المسألة الثانية عكس ذلك، لأن المفعول خبر عن زيد، وعمرو مفسره "أخًا" الذي عمل فيه الفعل الثاني، فلو أضمر مثني لزم مخالفته لمفسره، ولو أضمر مفردًا لزم مخالفته لما هو خبر عنه، فعدل إلى الإظهار، وفي جعل هاتين المسألتين ونحوهما من باب التنازع نظر<sup>(٣)</sup>.

(١) حوِّز الكوفيون مع الإظهار وجهين آخرين. الأول: حذفه لدلالة معمول الآخر عليه. والثاني: إضمماره مؤخرًا عن معمول الآخر مطابقًا للمخير عنه، ولم ير الرضي وجوب المطابقة بين الضمير والمعوذ عليه إذا لم توجد المخالفة إلى لبس. ينظر: شرح الكافية ٨١/١.

وينظر المسألة في: الإيضاح في شرح المفصل ١٦٥/١، والمجمع ١٠٩/٢-١١٠، والنصر ٣٢٣/١، وشرح الأخواني ١٠٧/٢.

(٢) في ب: «أفرد ليطابق» مقابل: «أضمر مفردًا ليطابق».

(٣) نعم في ذلك نظر عند كثير من النحاة، وقد صرح ابن هشام بفساد دعوى التنازع في المفعول الثاني (أوضح المسالك ٢٠٥/٢)، ونقل الصبان عن بعضهم أن ذلك من التنازع بالنسبة للثاني أيضًا باعتبار كونه مطلوبًا لكل من العاملين على أنه مفعول ثانٍ، يقطع النظر عن كونه مثني أو مفردًا.

ينظر حاشيته على الأخواني ١٠٧/٢-١٠٨، وينظر مزيداً من الكلام في هذه المسألة في مراجع التعليق (١) السابق.

لأن شرط التنازع -كما سبق- اقتضاء كل من العاملين للمعمول المتنازع فيه، وللتنازع فيه في المسألة الأولى: "قائمتين" ولا يطلبه "ظننتي" لكونه مثني، وفي المسألة الثانية "أخًا" ولا يطلبه "أظنن" العامل في "زيد" و"عمرو" لكونه مفردًا.

### المفعول المطلق

وهو المصدر، وسمي مفعولاً مطلقاً لوجهين، أحدهما: أنه لا يقيّد بشيء من حروف الجر، كما يقيّد للمفعول به، أوّله، أو معه، أو فيه. الثاني: أن جميع الأفعال المتصرفة تتمدى إليه لازمها ومتعديها، وتأنسها وناقصها.

**المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كـ"أظنن" من أظن**  
أي: المصدر اسم للحدث الذي هو أحد مدلولي الفعل، فإن الفعل يدل على كل واحد من الحدث والزمان، مطابقةً بلفظه، وعلى أحدهما خاصة بالتضمن، وعلى الفاعل والمكان بالانتماء، فالحدث هو أحد مدلوليه اللذين يدل عليهما بالمطابقة، والمصدر اسم ذلك الحدث، وسمي مصدرًا لأنه في الغالب صادر عن فاعله، كـ"ضرباً" و"أكلاً"، وقد يكون قائمًا به، كـ"الآمن والفرح" ولا بد أن يكون جارياً على الفعل قياساً، فإن لم يجز عليه قياساً، نحو: «اغتمسل غسلاً» و«توضأً وضوءاً» فهو اسم مصدر لا مصدر، إذ المصدر منهما "اغتمسلاً" و"توضؤاً"<sup>(١)</sup>.

**مثله أو فعل أو وصف نصب وكونه أصلاً للذين انتخب**  
يعني: أن عامل المصدر تارة يكون مصدرًا مثله، موافقاً له في اللفظ،

(١) في أ: "توضئاً" وفي ب: "توضياً". والصواب ما أثبت.

نحو: ﴿لَئِنْ جَهِنَّمَ جِزَآؤُكُمْ جِزَاءًا مَوْفُورًا﴾<sup>(١)</sup> أو خالفنا، نحو: ﴿إِلَّا قِيلَ سَلَامًا سَلَامًا﴾<sup>(٢)</sup> إذا جعلنا الثاني معمولاً للآول، ويكون<sup>(٣)</sup> فعلاً<sup>(٤)</sup> إسماً ماضياً، نحو: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾<sup>(٥)</sup> أو مضارعاً، نحو: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾<sup>(٦)</sup> أو أمراً، نحو: ﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾<sup>(٧)</sup> ويكون وصفاً، إما اسم فاعل نحو: ﴿وَالصَّافَاتُ صَفَاءً﴾<sup>(٨)</sup> أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، والمختار مذهب البصريين أنه أصل للفعل والوصف، وكل منهما مشتق منه، لتضمن كلٍّ منهما ما دلّ عليه المصدر، من الحدث وزيادة الفعل بالدلالة<sup>(٩)</sup> على الزمان واسم الفاعل بالدلالة على الفاعل، واسم المفعول بالدلالة على المفعول، والصفة بالدلالة على أحدهما، لا ما ذهب إليه الكوفيون من كون الفعل أصلاً لهما، ولا ما ذهب إليه بعض<sup>(١٠)</sup> البصريين من أن المصدر أصل للفعل خاصة.

(١) من الآية ٦٣ من سورة الإسراء. (٢) الآية ٢٦ من سورة الواقعة.

(٣) سقط "يكون" من: ب.

(٤) غير فعل تعجب، ولا ناقص، ولا ملغى عن العمل، أفاده في التصريح: ٣٢٥/١.

(٥) من الآية ١٦٤ من سورة النساء. (٦) من الآية ٣٢ من سورة الحاثية.

(٧) من الآية ٥ من سورة المعارج. (٨) الآية الأولى من سورة الصافات.

(٩) سقط "بالدلالة" من: ب.

(١٠) أشار الشارح إلى خلاف النحويين في القول في أصل الاشتقاق. أهو المصدر أو الفعل؟ ثم بين المختار عنده، وهو أن أصل الاشتقاق: المصدر، وهذا ما ذهب إليه البصريون -وبين بعض مرجحاته، ورد على الكوفيين في ادعائهم عكس ذلك، ورد -أيضاً- على بعض البصريين، فقال: «ولا ما ذهب إليه بعض البصريين من أن المصدر أصل للفعل خاصة ... إلخ» ومراده بـ"بعض البصريين" الفارسي، فقد ذهب إلى أن المصادر فروع على الأفعال في العمل، كما أن --

والفعل أصل للوصف.

توكيداً أو نوعاً بين أو عدد كثيرتُ سورتين سيّرَ ذي وقد يعني: أن المصدر تارة يكون مجرد توكيد عامله ليرتفع عنه توهم الجاز، نحو: «ضربت ضرباً»، وتارة يكون لبيان نوعه كالمختص بصفة أو إضافة، نحو: «سرت سيرا شديداً»، أو «سير ذي رشد» وقد يكون لبيان العدد، نحو: «سرت سورتين».

وقد ينوب عنه ما عليه دلّ كجِدُّ كُلِّ الْجِلْدِ، وافرَحَ الْجَسَدُ أي: ينوب عن المصدر ما كان دالاً عليه، وذلك عشرة<sup>(١)</sup> أشياء: أحدها: صفته، نحو «ضربته أشدَّ الضرب»، أو «ضربَ الأميرَ اللصَّ» إذ تقديره: «مثل ضربِ الأمير» ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

(-) الأفعال فروع عليها في الاشتقاق، وقد تابعه على ذلك عبدالقاهر المرحاني.

ينظر التكملة (٥٠٧)، والمقتصد والإيضاح من خلاله ٥٥٣/١.

هذا وقد عقد الأتباري لهذا الخلاف المسألة (٢٨) من كتابه الإنصاف ٢٣٥/١.

(١) زاد النجاة أربعة أشياء أخرى، وهي:

- رفته، نحو: ألم تغمض عينك ليلة أرمدا؟ -صدر بيت للأعشى - أي: اختماض ليلة أرمدا.

- وخينته، نحو: يمشي للثرس عيشة عرضية.

- و"ما" الاستفهامية، نحو: ما تضرب زيدا؟ أي: أيُّ ضربٍ تضرب زيدا؟

- و"ما" الشرطية، نحو: ما شئت فقم، أي: أيُّ قيام شئت فقم.

ينظر: التسهيل ٨٧، والمجم ١٨٧/١-١٨٨، وشرح الأسموني ١١٤/٢-١١٥.

نحو: ﴿لَئِنْ جَهِنَّمَ جِزَاؤُكُمْ جزاءاً موفوراً﴾<sup>(١)</sup> أو خالفاً، نحو: ﴿إِلَّا قِيلاً﴾<sup>(٢)</sup> سلماً سلماً<sup>(٣)</sup> إذا جعلنا الثاني معمولاً للآول، ويكون<sup>(٤)</sup> فعلاً<sup>(٥)</sup> إناً ماضياً، نحو: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾<sup>(٦)</sup> أو مضارعاً، نحو: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَهًا ظَنًّا﴾<sup>(٧)</sup> أو أمراً، نحو: ﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾<sup>(٨)</sup> ويكون وصفاً، إما اسم فاعل نحو: ﴿وَالصَّافَاتُ صَفَاءً﴾<sup>(٩)</sup> أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، والمختار مذهب البصريين أنه أصل للفعل والوصف، وكل منهما مشتق منه، لتضمن كلٍّ منهما ما دلّ عليه المصدر، من الحدث وزيادة الفعل بالدلالة<sup>(١٠)</sup> على الزمان واسم الفاعل بالدلالة على الفاعل، واسم المفعول بالدلالة على المفعول، والصفة بالدلالة على أحدهما، لا ما ذهب إليه الكوفيون من كون الفعل أصلاً لهما، ولا ما ذهب إليه بعض<sup>(١١)</sup> البصريين من أن المصدر أصل للفعل خاصة.

(١) من الآية ٦٣ من سورة الإسراء. (٢) الآية ٢٦ من سورة الواقعة.

(٣) سقط "يكون" من: ب.

(٤) غير فعل تعجب، ولا ناقص، ولا ملغى عن العمل، أفاده في التصريح: ٣٢٥/١.

(٥) من الآية ١٦٤ من سورة النساء. (٦) من الآية ٣٢ من سورة الحاثية.

(٧) من الآية ٥ من سورة المعارج. (٨) الآية الأولى من سورة الصافات.

(٩) سقط "بالدلالة" من: ب.

(١٠) أشار الشارح إلى خلاف النحويين في القول في أصل الاشتقاق. أهو المصدر أو الفعل؟ ثم بين المختار عنده، وهو أن أصل الاشتقاق: المصدر، وهذا ما ذهب إليه البصريون -وبين بعض مرجحاته، ورد على الكوفيين في ادعائهم عكس ذلك، ورد -أيضاً- على بعض البصريين، فقال: «ولا ما ذهب إليه بعض البصريين من أن المصدر أصل للفعل خاصة ... إلخ» ومراده بـ"بعض البصريين" الفارسي، فقد ذهب إلى أن المصادر فروع على الأفعال في العمل، كما أن --

والفعل أصل للوصف.

توكيداً أو نوعاً بين أو عدد كثيرتُ سورتين سيّرَ ذي وقد يعني: أن المصدر تارة يكون مجرد توكيد عامله ليرتفع عنه توهم الجواز، نحو: «ضربت ضرباً»، وتارة يكون لبيان نوعه كالمختص بصفة أو إضافة، نحو: «سرت سيرا شديداً»، أو «سير ذى رشد» وقد يكون لبيان العدد، نحو: «سرت سورتين».

وقد ينوب عنه ما عليه دلّ كجِدُّ كُلِّ الْجِلْدِ، وافرَحَ الْجَسَدُ أي: ينوب عن المصدر ما كان دالاً عليه، وذلك عشرة<sup>(١)</sup> أشياء: أحدها: صفته، نحو «ضربته أشدَّ الضرب»، أو «ضربَ الأميرَ اللصَّ» إذ تقديره: «مثل ضربِ الأمير» ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

(-) الأفعال فروع عليها في الاشتقاق، وقد تابعه على ذلك عبدالقاهر الجرجاني.

ينظر التكملة (٥٠٧)، والمقتصد والإيضاح من خلاله ٥٥٣/١.

هذا وقد عقد الأتباري لهذا الخلاف المسألة (٢٨) من كتابه الإنصاف ٢٣٥/١.

(١) زاد النجاة أربعة أشياء أخرى، وهي:

- رفته، نحو: ألم تغمض عينك ليلة أرمدا؟ -صدر بيت للأعشى - أي: اختماض

ليلة أرمدا.

- وخينته، نحو: يمشي للثرس عيشة عرضية.

- و"ما" الاستفهامية، نحو: ما تضرب زيدا؟ أي: أيُّ ضربٍ تضرب زيدا؟

- و"ما" الشرطية، نحو: ما شئت فقم، أي: أيُّ قيام شئت فقم.

ينظر: التسهيل ٨٧، والمجم ١٨٧/١-١٨٨، وشرح الأسموني ١١٤/٢-١١٥.

الثاني: مرادفه، نحو: «شنته<sup>(١)</sup> بُفَضاً» و «أفرحُ الجذل» لأن «الجذل» مصدر «جذل» بمعنى: «فرح».

الثالث: مشارك له في مادته، من اسم مصدر، نحو: «والله أنبتكم من الأرض نباتاً»<sup>(٢)</sup> أو مصدر فعل آخر، نحو: «وَيُوتِلُ إِلَيْهِ تَيْيلاً»<sup>(٣)</sup> لأن «تَيْيَلٌ» مصدره: «تَيْيَلًا» و «تَيْيَلًا» مصدر «تَيْيَلٌ».

الرابع: نوع من أنواع فعله، كـ «سَمَتَى الْخَطَرَى»<sup>(٤)</sup> و «قعد القُرُفَصَاءُ»<sup>(٥)</sup>.

الخامس: عدده، نحو: «ضربته ثلاث ضربات».

السادس: الإشارة إليه، نحو: «ضربته ذلك الضرب».

(١) شئ الشيء وشأه: أبغضه، والمضارع منه: يشئ، والمصدر: شئاً وشئاءً.

ينظر: اللسان "شئاً" ٩٥/١.

(٢) الآية ١٧، من سورة نوح.

وقد أول سيويه هذه الآية في كتابه (٨١/٤) على أن «نباتاً» من المصادر الجارية على غير الفعل، وعنه ابن هشام في أوضحه (٢١٣/٢)، وعwald الأزهري في تصريجه (٣٢٧/١) اسم عين للنبات، فليتنه إلى ما بين كلام الشارح وغيره.

(٣) من الآية ٨ من سورة المزمل. والتَّيْلُ: الانقطاع، والتَّيْلُ: المنقطع كالمثب، ومعنى الآية: انقطع إليه في العبادة. ينظر اللسان "تل" ٤٤/١٣.

(٤) «الخطرى» نوع من المشية، قال في اللسان وخطَرَكان الرجل: اهتزازه في المشي وتبحره. «خطر» ٣٣٤/٥.

(٥) القُرُفَصَاءُ: أن يجلس على آليته ويلصق فخذيه ببطنه ويحمي يديه.

اللسان "قرفص" ٣٣٩/٨.

السابع: ضميره، نحو: «لَا أَعْدِيهِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ»<sup>(١)</sup>.

الثامن: «كل»، نحو: «جَدَّ كُلَّ الْجَدِّ».

التاسع: «بعض»، نحو: «كُلُّ بَعْضِ الْأَكْلَى».

العاشر: «آله»، نحو: «ضربته سوطاً»، ولا يعد في هنا "مثل" ولا "غير"

نحو: «ضربته مثل ضربك» و «غير ضربك»<sup>(٢)</sup> لأنهما داخلان في قسم الصفة.

وما لتوكيد فوحد أبداً وبين، واجمع غيره وأفراداً

ما سبق لجرد التركيب<sup>(٣)</sup>، فدلالتة لا تزيد على دلالة الفعل، فلهذا عومل

(١) من الآية ١١٥ من سورة المائدة.

والضمير في "أعدّبه" راجع للعذاب بمعنى: التعذيب، والمراد: عذاباً عظيماً ليصح كون الضمير نائب عن مصدر مبين للنوع، أماده الصبّان وغيره (الحاشية ١١٤/٢).

(٢) في ب: «أو غير ضربك».

(٣) ينقسم المفعول المطلق إلى قسمين، مبهم ومختص، فالبهم هو الموكّد، وهذا لا يثنى ولا يجمع اتفاقاً، لأنه اسم جنس يشمل القليل والكثير، كـ "سماء" و"عمل"، كما أنه بمنزلة الفعل المكرر، والفعل لا يثنى ولا يجمع اتفاقاً أيضاً، فما كان بمنزلة فهو كذلك، والمختص ينقسم إلى قسمين: معدود - وهو ما بين العدد - وغير معدود - وهو ما بين النوع - فالمعدود: يثنى. ويجمع اتفاقاً، وأما المبين النوع: فقد اختلف فيه، فظاهر مذهب سيويه منع تثنيته وجمعه، (الكتاب ٢٣٠/١ - ٢٣١)، والمشهور عند النحاة جواز ذلك فيه.

ينظر: أوضح المسالك ٢١٣/٢، والتسهيل ٨٧، والممع ١٨٦/١، والتصريح ٣٢٩/١، وشرح الأخرني ١١٦/٢.

الثاني: مرادفه، نحو: «شنته<sup>(١)</sup> بُفَضاً» و «أفرحُ الجذل» لأن «الجذل» مصدر «جذل» بمعنى: «فرح».

الثالث: مشارك له في مادته، من اسم مصدر، نحو: «والله أنبتكم من الأرض نباتاً»<sup>(٢)</sup> أو مصدر فعل آخر، نحو: «وَيُوتِلُ إِلَيْهِ تَيْيلاً»<sup>(٣)</sup> لأن «تَيْيَلٌ» مصدره: «تَيْيَلًا» و «تَيْيَلًا» مصدر «تَيْيَلٌ».

الرابع: نوع من أنواع فعله، كـ «سَمَتِي الْخَطَرِيَّ»<sup>(٤)</sup> و «قعد القُرُفَصَاءُ»<sup>(٥)</sup>.

الخامس: عدده، نحو: «ضربته ثلاث ضربات».

السادس: الإشارة إليه، نحو: «ضربته ذلك الضرب».

(١) شئ الشيء وشأه: أبغضه، والمضارع منه: يشئ، والمصدر: شئاً وشئاءً.

ينظر: اللسان "شئاً" ٩٥/١.

(٢) الآية ١٧، من سورة نوح.

وقد أول سيويه هذه الآية في كتابه (٨١/٤) على أن «نباتاً» من المصادر الجارية على غير الفعل، وعنه ابن هشام في أوضحه (٢١٣/٢)، وعwald الأزهري في تصريجه (٣٢٧/١) اسم عين للنبات، فليتنه إلى ما بين كلام الشارح وغيره.

(٣) من الآية ٨ من سورة المزمل.

والتَّيْلُ: الانقطاع، والتَّيْلُ: المنقطع كالمثلث، ومعنى الآية: انقطع إليه في العبادة. ينظر اللسان "تل" ٤٤/١٣.

(٤) «الخطري» نوع من المشية، قال في اللسان وخطَرَكَ الرجل: اهتزازه في المشي وتبحره. «خطر» ٣٣٤/٥.

(٥) القُرُفَصَاءُ: أن يجلس على آليته ويلصق فخذيه ببطنه ويحمي يديه.

اللسان "قرفص" ٣٣٩/٨.

السابع: ضميره، نحو: «لَا أَعْدِيهِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ»<sup>(١)</sup>.

الثامن: «كل»، نحو: «جَدَّ كُلَّ الْجَدِّ».

التاسع: «بعض»، نحو: «كُلُّ بَعْضِ الْأَكْلِ».

العاشر: «آله»، نحو: «ضربته سوطاً»، ولا يعد في هنا "مثل" ولا "غير"

نحو: «ضربته مثل ضربك» و «غير ضربك»<sup>(٢)</sup> لأنهما داخلان في قسم الصفة.

وما لتوكيد فوحد أبداً وبين، واجمع غيره وأفراداً

ما سبق لجرد التركيب<sup>(٣)</sup>، فدلالتة لا تزيد على دلالة الفعل، فلهذا عومل

(١) من الآية ١١٥ من سورة المائدة.

والضمير في "أعدّبه" راجع للعقاب بمعنى: التعذيب، والمراد: عذاباً عظيماً ليصح كون الضمير نابع عن مصدر مبين للنوع، أماده الصبيان وغيره (الحاشية ١١٤/٢).

(٢) في ب: «أو غير ضربك».

(٣) ينقسم المفعول المطلق إلى قسمين، مبهم ومختص، فالبهم هو الموكّد، وهذا لا يثنى ولا يجمع اتفاقاً، لأنه اسم جنس يشمل القليل والكثير، كـ "سماء" و"عمل"، كما أنه بمنزلة الفعل المكرر، والفعل لا يثنى ولا يجمع اتفاقاً أيضاً، فما كان بمنزلة فهو كذلك، والمختص ينقسم إلى قسمين: معدود - وهو ما بين العدد - وغير معدود - وهو ما بين النوع - فالمعدود: يثنى ويجمع اتفاقاً، وأما المبين النوع: فقد اختلف فيه، فظاهر مذهب سيويه منع تثنيته وجمعه، (الكتاب ٢٣٠/١ - ٢٣١)، والمشهور عند النحاة جواز ذلك فيه.

ينظر: أوضح المسالك ٢١٣/٢، والتسهيل ٨٧، والممع ١٨٦/١، والتصريح ٣٢٩/١، وشرح الأخرني ١١٦/٢.

معاملة الفعل، في أنه لا يثنى ولا يجمع، وإنما يكون مفرداً، نحو: «ضربته ضرباً» فلا يقال فيه: «ضربتين» و «ضروباً» فإن ختم بالياء، نحو: «مرة» زادت دلالة على دلالة الفعل بالتقيد بالمرة، فيثنى ويجمع، فيقال: «ضربته ضربتين وضربات» وكذلك ما جئ به لبيان النوع، نحو: «قلت قولاً حسناً» و «قولين آخرين» و «أقوالاً كثيرة».

وحذف عامل المؤكّد امتنع وفي سواه للدليل متسغ أي: المصدر الذي أتى به مجرد تأكيد العامل، يمتنع حذف عامله، إذ<sup>(١)</sup> التأكيد المقصود به تقوية المعنى وتثبيتته، والحذف مناف للذلك، ولا يرد<sup>(٢)</sup> عليه جواز الحذف في نحو: «أنت سيرا» ووجهه<sup>(٣)</sup> في نحو: «أنت سيرا سيرا» لأن المصدر فيهما نائب عن الفعل لا معمول له، أما المصدر المعبود والمبين.

(١) ما ذكره الشارح من التعليل للمعجب ابن مالك هو ما صرح به ابن مالك نفسه في كتابه: شرح الكافية الشافية ٦٥٧/٢.

(٢) يلّمح الشارح بهذا إلى ما اعترض به ابن الناطم أباه، فقد ذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٦٥٧/٢، إلى أن المصدر المأتي به للتأكيد لا يجوز حذف عامله، لأنه إنما جيء به لتقوية عامله وتقدير معناه، وحذفه ينافي ذلك. ورد ذلك ابنه في شرحه، فلم يسلم بأن الحذف مناف للفرض الذي جيء بالمصدر المؤكّد من أجله وبناء على ذلك أجاز حذفه، لكن النحاة اعترضوا ابن الناطم وردوا عليه. ينظر: شرح ابن الناطم ص ٢٦٦، وأوضح لنفسه ٢٦٦/٢، والنصريح ٣٢٩/١، وشرح ابن عقيل ١٧٥/٢، وشرح الأثيري ١١٦/٢.

(٣) وجب حذف عامل المصدر هنا لتكرير المصدر، لأن تكرير المصدر أو حصره يقوم مقام العامل، فهو عوض عنه، ولا يجمع بين العوض والمعرض عنه.

للنوع<sup>(١)</sup>، فيجوز حذف عاملهما إذا دلّ عليه دليل إما لفظي، كقولك: «بيل سيرا شديداً» لمن قال: «ما سرت» و «نعم ضربتين» لمن قال: «هل ضربت عبدك؟» وإما حالي، كقولك لمن قدم من سفر «قدوساً مباركاً» و «ضرباً شديداً» لمن تهيأ لضرب عبده.

والحذف حتم مع آت بدلا من فعله كندلاً اللذكانسلا وما لتفصيل كاتماً منّا عامله يحذف حيث عتّا كلاً مكسوراً وذو حصر ورد نائب فعل لا سم عين استند يجب<sup>(٢)</sup> حذف عامل المصدر في<sup>(٣)</sup> هذه المسائل الأربع<sup>(٤)</sup>:

الأولى: أن يؤتى به بدلا من اللفظ بفعله، إما لكون فعله مهما لم يستعمل، نحو: «وبله» و «ويجه».

١٦٤-... و... .. بلسه الأكف...<sup>(٥)</sup>

(١) في ب: «الفرع» موضع «النوع» وهو تحريف.

(٢) في أ: «يحذف» موضع «يجب حذف». (٣) في أ: «من» موضع «في».

(٤) في كلتا النسختين: «الأربعة».

(٥) هذه القطعة من بيت من الكامل لكعب بن مالك رضي الله عنه من كلمة قالها في غزوة الخندق، يصف سيرتهم، والبيت بتمامه هو:

تسرّ الجماحم ضاحيا هاماتها بلسه الأكف كأنها لم تخلق

يصف الشاعر سيرتهم بأنها شديدة الفتك بالأعداء، وأنها تفصل الجماحم وهي

الروس من أعناقها فتزكها ظاهرة ملقاة على أرض المعركة، وأما أكف القوم

فندعها كان لم تكن.

وقوله في البيت: «بلسه الأكف» ووي: «الأكف» بالحركات الثلاث بجزء «الأكف»

على أن «بلسه» مصدر ليس له فعل من لفظه،

==



معاملة الفعل، في أنه لا يثنى ولا يجمع، وإنما يكون مفرداً، نحو: «ضربته ضرباً» فلا يقال فيه: «ضربتين» و«ضروباً» فإن ختم بالياء، نحو: «مرة» زادت دلالة على دلالة الفعل بالتحديد بالمرة، فيثنى ويجمع، فيقال: «ضربته ضربتين وضربات» وكذلك ما جئ به لبيان النوع، نحو: «قلت قولاً حسناً» و«قولين آخرين» و«أقوالاً كثيرة».

وحذف عامل المؤكّد امتنع وفي سواه للدليل متّسع أي: المصدر الذي أتى به مجرد تأكيد العامل، يمتنع حذف عامله، إذ<sup>(١)</sup> التأكيد المقصود به تقوية المعنى وتثبيتته، والحذف مناف للذلك، ولا يرد<sup>(٢)</sup> عليه جواز الحذف في نحو: «أنت سيرا» ووجهه<sup>(٣)</sup> في نحو: «أنت سيرا سيرا» لأن المصدر فيهما نائب عن الفعل لا معمول له، أما المصدر المعبود والمبين.

(١) ما ذكره الشارح من التعليل للمعجب ابن مالك هو ما صرح به ابن مالك نفسه في كتابه: شرح الكافية الشافية ٦٥٧/٢.

(٢) يلّمح الشارح بهذا إلى ما اعترض به ابن الناطم أباه، فقد ذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٦٥٧/٢، إلى أن المصدر المأتي به للتأكيد لا يجوز حذف عامله، لأنه إنما جيء به لتقوية عامله وتقدير معناه، وحذفه ينافي ذلك. ورد ذلك ابنه في شرحه، فلم يسلم بأن الحذف مناف للفرض الذي جيء بالمصدر المؤكّد من أجله وبناء على ذلك أجاز حذفه، لكن النحاة اعترضوا ابن الناطم وردوا عليه. ينظر: شرح ابن الناطم ص ٢٦٦، وأوضح لنفسه ٢٦٦/٢، والنصريح ٣٢٩/١، وشرح ابن عقيل ١٧٥/٢، وشرح الأثيري ١١٦/٢.

(٣) وجب حذف عامل المصدر هنا لتكرير المصدر، لأن تكرير المصدر أو حصره يقوم مقام العامل، فهو عوض عنه، ولا يجمع بين العوض والمعرض عنه.

للنوع<sup>(١)</sup>، فيجوز حذف عاملهما إذا دلّ عليه دليل إما لفظي، كقولك: «بيل سيرا شديداً» لمن قال: «ما سرت» و«نعم ضربتين» لمن قال: «هل ضربت عبدك؟» وإما حالي، كقولك لمن قدم من سفر «قدوساً مباركاً» و«ضرباً شديداً» لمن تهيأ لضرب عبده.

والحذف حتم مع آت بدلا من فعله كندلاً اللذكانسلا وما لتفصيل كاتماً مناً عامله يحذف حيث عتاً كلاً مكوراً وذو حصر ورذ نائب فعل لا سم عين استذ يجب<sup>(٢)</sup> حذف عامل المصدر في<sup>(٣)</sup> هذه المسائل الأربع<sup>(٤)</sup>:

الأولى: أن يؤتى به بدلا من اللفظ بفعله، إما لكون فعله مهما لم يستعمل، نحو: «وبله» و«ويجه».

١٦٤-... و... .. بلسه الأكف ...<sup>(٥)</sup>

(١) في ب: «الفرع» موضع «النوع» وهو تحريف.

(٢) في أ: «يحذف» موضع «يجب حذف». (٣) في أ: «من» موضع «في».

(٤) في كلتا النسختين: «الأربعة».

(٥) هذه القطعة من بيت من الكامل لكعب بن مالك رضي الله عنه من كلمة قالها في غزوة الخندق، يصف سيرتهم، والبيت بتمامه هو:

تسر الجماحم ضاحيا هاماتها بلسه الأكف كأنها لم تخلق

يصف الشاعر سيرتهم بأنها شديدة الفتك بالأعداء، وأنها تفصل الجماحم وهي

الروس من أعناقها فتزكها ظاهرة ملقاة على أرض المعركة، وأما أكف القوم

فندعها كان لم تكن.

وقوله في البيت: «بلسه الأكف» ووي: «الأكف» بالحركات الثلاث بجزء «الأكف»

على أن «بلسه» مصدر ليس له فعل من لفظه،

==

وإذا قدر عامل هذا فإنه يقدر من معناه لا من لفظه، إذ تقدير ما تلفظ به العرب غير مستقيم، وإما للاستغناء به عن فعله، وأكثر ما يكون ذلك في الطلب، سواء كان أمراً، كقوله تعالى: ﴿فَصَرِّبْ الرُّقَابَ﴾<sup>(١)</sup>، ونحو: ... .. فندلاً زريقاً للمال نذلّ الثعالب<sup>(٢)</sup>

(-) والأكف: مجرورة بإضافته إليها، ورفعه، على أن "بله" بمعنى كيف للاستفهام التعميمي، وينسبها على أن "بله" اسم فعل أمر فاعله ضمير مستتر وجوباً فيه، تقديره: أنت، والأكف: مفعول به. والشاهد منه: بجي "بله" مصدرأ نائباً عن فعله المجهول، وذلك على رواية الجرجاني.

ينظر البيت في: ابن عيش ٤٧/٤-٤٨، وأوضح للمسالك ٢/٢١٧، والمغنى، الشاهد ١٨٣، والشذور ص ٢٧٧، والمصحح ١/٢٣٦، والشذور ١/٢٠٠، والتصريح ١٩٩/٢، والخزانة ٦/٢١٢، وشرح الأخواني ٢/١٢٢، وديوانه ٢٤٥، ومعجم شواهد العربية ٢٥٢.

(١) خص ابن عصفور وجوب حذف عامل المصدر الموضوع موضع الأمر بما إذا كان للمصدر مكرراً. ينظر: شرح الجمل ٢/٤٠٧، وأما ابن مالك فقد جاء عنه الإطلاق، كما هو ظاهر النظم.

(٢) من الآية ٤، من سورة محمد ﷺ.

(٣) هنا عجز بيت من الطويل، لأعشى همدان، وقيل لجريز، وقيل للأخوص وأكثر الروايات على الأول، والبيت في وصف تجار أو لصوص، وصدره:

عنى حين ألقى الناس حلّ أمورهم ... .. البيت.  
يقول: يتجهزون انشغال الناس بما هم فيه من اختلاف أهوائهم، ومنازعاتهم عن منازعتهم في الكسب، وذلك على أن الموصوفين تجار، أو يفتنسون فرصة شغل الناس عنهم، بما هم فيه من شغل أمورهم فيسلبونهم، --

أوتنها، نحو:

قد زاد حزنك حتى قيل لا حزناً<sup>(١)</sup> ... ..  
أودعاء، نحو: سقياً له ورعياً، أو جدعاً له<sup>(٢)</sup> وعقراً، ويكثر أيضاً بعد الاستفهام المراد به التوبيخ، نحو:

١٦٦- ... .. ألوماً لا أبا لك واغتراباً<sup>(٣)</sup>

(-) وذلك على أنهم لصوص، و"ندلاً" أي: اختطفاً، و"زريق" بالتصغير: قبيلة في الأنصار وأخرى في طيء، ولكنه هنا علم لرجل، و"ندل الثعالب" أي: كاختطاف الثعالب، ويقال في المثل: «أكسب من ثعلب» لأنه يدخر لنفسه. والشاهد من البيت: «ندلاً زريق المال» فإن "ندلاً" قائم مقام "ندل" أي: اختطف، والمصدر هنا متصّب بفعل محذوف وجوباً عند ابن مالك من غير تفريق بين كون المصدر مكرراً أو محصوراً أو واقفاً بعد استفهام توبيخي، أو لا يكون كذلك، وقد نوقش ابن مالك في هذا الإطلاق تبعاً لمذهب ابن عصفور السابق في التعليق (١) السابق بالصفحة السابقة.

ينظر البيت في: الانصاف ١/٢٩٣، والتصريح ١/٣٣١، والكتاب ١/١١٦، واللسان (ندل) ١٤/١٧٦، والأصول ١/١٦٧، والكافية الشافية ٢/٦٥٩، وأوضح للمسالك ٢/٢١٨، وابن عقيل ٢/١٧٨، ومعجم شواهد العربية ٥٥.

(١) هذا الجزء من البيت لم أعتز على تشمته، أو اسم قائله على الرغم من البحث الطويل. (٢) سقط "له" من: أ.

(٣) هنا عجز بيت من الوافر، وهو جريز بن عطية الحظفي من كلمة يهجو فيها العباس بن يزيد الكندي، وفي بعض المراجع "عادل" بدل "العباس" يهجو لخلوله في "شئتي" لأنه كان حليفاً لبني فزارقة، وشئتي من بلادهم، وصدر هذا البيت: أعبدنا حلّ في شئتي غربياً ... .. --

وإذا قدر عامل هذا فإنه يقدر من معناه لا من لفظه، إذ تقدير ما تلفظ به العرب غير مستقيم، وإما للاستغناء به عن فعله، وأكثر ما يكون ذلك في الطلب، سواء كان أمراً، كقوله تعالى: ﴿فَصَرِّبْ الرُّقَابَ﴾<sup>(١)</sup>، ونحو: ... .. فندلاً زريقاً للمال نذلّ الثعالب<sup>(٢)</sup>

(-) والأكف: مجرورة بإضافته إليها، ورفعه، على أن "بله" بمعنى كيف للاستفهام التعميمي، وينسبها على أن "بله" اسم فعل أمر فاعله ضمير مستتر وجوباً فيه، تقديره: أنت، والأكف: مفعول به. والشاهد منه: بجي "بله" مصدرأ نائباً عن فعله المجهول، وذلك على رواية الجرجاني.

ينظر البيت في: ابن عيش ٤٧/٤-٤٨، وأوضح للمسالك ٢/٢١٧، والمغنى، الشاهد ١٨٣، والشذور ص ٢٧٧، والمص ١/٢٣٦، والشذور ١/٢٠٠، والتصريح ١٩٩/٢، والخزانة ٦/٢١٢، وشرح الأخرنسي ٢/١٢٢، وديوانه ٢٤٥، ومعجم شواهد العربية ٢٥٢.

(١) خص ابن عصفور وجوب حذف عامل المصدر الموضوع موضع الأمر بما إذا كان للمصدر مكرراً. ينظر: شرح الجمل ٢/٤٠٧، وأما ابن مالك فقد جاء عنه الإطلاق، كما هو ظاهر النظم.

(٢) من الآية ٤، من سورة محمد ﷺ.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، لأعشى همدان، وقيل لجريز، وقيل للأخوص وأكثر الروايات على الأول، والبيت في وصف تجار أو لصوص، وصدره:

عنى حين ألقى الناس حلّ أمورهم ... .. البيت.  
يقول: يتجهزون انشغال الناس بما هم فيه من اختلاف أهوائهم، ومنازعاتهم عن منازعتهم في الكسب، وذلك على أن الموصوفين تجار، أو يفتنسون فرصة شغل الناس عنهم، بما هم فيه من شغل أمورهم فيسلبونهم، --

أوتنها، نحو:

قد زاد حزنك حتى قيل لا حزناً<sup>(١)</sup> ... ..  
أودعاء، نحو: سقياً له ورعياً، أو جدعاً له<sup>(٢)</sup> وعقراً، ويكثر أيضاً بعد الاستفهام المراد به التوبيخ، نحو:

١٦٦- ... .. ألوماً لا أبا لك واغتراباً<sup>(٣)</sup>

(-) وذلك على أنهم لصوص، و"ندلاً" أي: اختطفاً، و"زريق" بالتصغير: قبيلة في الأنصار وأخرى في طيء، ولكنه هنا علم لرجل، و"ندل الثعالب" أي: كاختطاف الثعالب، ويقال في المثل: «أكسب من ثعلب» لأنه يدخر لنفسه. والشاهد من البيت: «ندلاً زريق المال» فإن "ندلاً" قائم مقام "ندل" أي: اختطف، والمصدر هنا منصوب بفعل محذوف وجوباً عند ابن مالك من غير تفريق بين كون المصدر مكرراً أو محصوراً أو واقفاً بعد استفهام توبيخي، أو لا يكون كذلك، وقد نوقش ابن مالك في هذا الإطلاق تبعاً لمذهب ابن عصفور السابق في التعليق (١) السابق بالصفحة السابقة.

ينظر البيت في: الانصاف ١/٢٩٣، والتصريح ١/٣٣١، والكتاب ١/١١٦، واللسان (ندل) ١٤/١٧٦، والأصول ١/١٦٧، والكافية الشافية ٢/٦٥٩، وأوضح للمسالك ٢/٢١٨، وابن عقيل ٢/١٧٨، ومعجم شواهد العربية ٥٥.

(١) هذا الجزء من البيت لم أتمتع على تسمته، أو اسم قائله على الرغم من البحث الطويل. (٢) سقط "له" من: أ.

(٣) هذا عجز بيت من الوافر، وهو جريز بن عطية الحظفي من كلمة يهجو فيها العباس بن يزيد الكندي، وفي بعض المراجع "عادل" بدل "العباس" يهجو لخلوله في "شئتي" لأنه كان حليفاً لبني فزارقة، وشئتي من بلادهم، وصدر هذا البيت: أعبدنا حلّ في شئتي غربياً ... .. --

وفي التعميد كقوله ﷺ: «عجبا للمؤمن»<sup>(١)</sup> وقد يأتي في الخبر المجرى عن ذلك كقولهم: «شكرا لا كفر» و«صبرا لا جزعا» و«أفعله وكرامة ومسرّة» و«لا أفعله ولا كيدا».

الثانية: أن يكون تفصيلا لعاقبة فعل متقدم، كقوله تعالى: «حتى إذا انخسف بهم فخذوا الوثاق، فإما منا بعد وإما فداء»<sup>(٢)</sup>.

الثالثة: أن يكون مكررا<sup>(٣)</sup> وعامله خبر عن اسم عين، نحو: «أنت سيرا سيرا» فلو لم يكرر، نحو: «أنت سيرا» كان الحذف جائزا لا واجبا إلا أن يكون المبتدأ مسبوقا بأداة استفهام، نحو: «هل أنت سيرا؟» فيكون الحذف واجبا<sup>(٤)</sup>.

(٢-) والشاهد منه قوله: «لوما» و«اغرابا» حيث وقع المصدران موقع فعليهما بعد همزة الاستفهام، فانتصب كل منهما بعامل مخلوف وجوبا.

ينظر البيت في: الكتاب ٢٣٩/١، والتصريح ٣٣١/١، والكافية الشافية ٦٦٤/٢، والخزانة ١٨٢/٢، ولوضح المسالك ٢٢١/٢، وشرح الأعموني ١١٨/٢، وديوانه ٦٢، ومعجم شواهد العربية: ٣١.

(١) ينظر: صحيح مسلم، الزهد ص ٢٢٩، وقد رواه: «عجبا لأمر المؤمن...» وتنتظر: سنن الدارمي، كتاب الرقاق ص ٧١٤، وألفظه فيها: «عجبا من أمر المؤمن...». وينظر: مسند أحمد ٢٤/٥، وهو موافق لرواية الشارح.

وفي رواية أخرى لك: «صحت لأمر المؤمن...» ٢٣٢، ٢٣٢/٤.

(٢) من الآية ٤، من سورة محمد ﷺ.

(٣) من ب: «مكررا» موضع «مكرر» وهو تعريف.

(٤) وجه وجوب الحذف حيث هو: أن الفعل شديد اللطولية للاستفهام، ومعنى الاستفهام الطالب للفعل قائم مقام التكرير، أفاده في التصريح ٢٣٢/١.

الرابعة: أن يكون محصورا وعامله خبر عن اسم عين أيضا، سواء كان المحصور بـ «لأ» نحو: «ما أنت إلا سيرا» أو بـ «إنما» نحو: «إنما أنت سيرا».

ومنه ما يدعونه مؤكّدا لنفسه أو غيره فالجواب

نحو: «له علي ألف عُرفا» والسان كابتني أنت حقا حيرفا

أي: ومن المصدر الواجب حذف عامله ما جيء به مؤكّدا لنفسه، بأن

يقع بعد جملة هي نصّ في معناه، أو لغیره<sup>(١)</sup>، بأن يقع بعد جملة محتملة لمعناه

ولغيره، فالمبتدأ بذكرة، وهو: المؤكّد لنفسه، نحو: «له علي ألف عُرفا» أو

«اعرفانا» كآل<sup>(٢)</sup> كلّ واحد منهما لا تزيد دلالة على معنى الجملة التي قبله.

والثاني: كـ «كابتني» أنت حقا<sup>(٣)</sup> و«لا أفعله البتّة» إذ الأول محتمل

للمجاز، نحو: «فوازواجه أمهاتهم»<sup>(٤)</sup>، والثاني: محتمل لاختصاص النفي

ببعض الأحوال.

كذلك ذو التشبيه بعد جملة كـ «لي بكاء ذات عُضله

أي: كذلك في وجوب حذف عامله ما أريد به التشبيه، بعد جملة

مشتملة عليه وعلى صاحبة، كاشتغال «لي بكاء» على المصدر الذي هو:

«بكاء ذات عضلة» وعلى صاحبه، وهو الباء في «لي» فلو لم تتقدم جملة،

نحو: «صوته صوت حمار» أو لم تشتمل الجملة على صاحبه، نحو: «مات فإذا

عليه نوح نوح الحمام» تعيّن الرفع فيهما، ويشترط أن يكون المصدر فعلا

علاجيا، كـ «ل» به المصنف، فلو كان معنويا، نحو: «له ذكاء ذكاء

الحكماء» تعيّن الرفع أيضا.

(١) أي: أو مؤكّدا لغيره. (٢) سقط «كان» من ب.

(٣) سقط «كابتني» من أ. (٤) من الآية ٦، من سورة الأحزاب.

وفي التعميد كقوله ﷺ: «عجبا للمؤمن»<sup>(١)</sup> وقد يأتي في الخبر المجرى عن ذلك كقولهم: «شكرا لا كفر» و«صبرا لا جزعا» و«أفعله وكرامة ومسرّة» و«لا أفعله ولا كيدا».

الثانية: أن يكون تفصيلا لعاقبة فعل متقدم، كقوله تعالى: «حتى إذا انخسف بهم فخذوا الوثاق، فإما منا بعد وإما فداء»<sup>(٢)</sup>.

الثالثة: أن يكون مكررا<sup>(٣)</sup> وعامله خبر عن اسم عين، نحو: «أنت سيرا سيرا» فلو لم يكرر، نحو: «أنت سيرا» كان الحذف جائزا لا واجبا إلا أن يكون المبتدأ مسبوقا بأداة استفهام، نحو: «هل أنت سيرا؟» فيكون الحذف واجبا<sup>(٤)</sup>.

(٢-) والشاهد منه قوله: «لوما» و«اغرابا» حيث وقع المصدران موقع فعليهما بعد همزة الاستفهام، فانتصب كل منهما بعامل مخلوف وجوبا.

ينظر البيت في: الكتاب ٢٣٩/١، والتصريح ٣٣١/١، والكافية الشافية ٦٦٤/٢، والخزانة ١٨٢/٢، ولوضح المسالك ٢٢١/٢، وشرح الأعموني ١١٨/٢، وديوانه ٦٢، ومعجم شواهد العربية: ٣١.

(١) ينظر: صحيح مسلم، الزهد ص ٢٢٩، وقد رواه: «عجبا لأمر المؤمن...» وتنتظر: سنن الدارمي، كتاب الرقاق ص ٧١٤، وألفظه فيها: «عجبا من أمر المؤمن...». وينظر: مسند أحمد ٢٤/٥، وهو موافق لرواية الشارح.

وفي رواية أخرى لك: «صحت لأمر المؤمن...» ٢٣٢، ٢٣٢/٤.

(٢) من الآية ٤، من سورة محمد ﷺ.

(٣) من ب: «مكررا» موضع «مكرر» وهو تعريف.

(٤) وجه وجوب الحذف حيث هو: أن الفعل شديد اللطولية للاستفهام، ومعنى الاستفهام الطالب للفعل قائم مقام التكرير، أفاده في التصريح ٢٣٢/١.

الرابعة: أن يكون محصورا وعامله خبر عن اسم عين أيضا، سواء كان المحصور بـ «لأ» نحو: «ما أنت إلا سيرا» أو بـ «إنما» نحو: «إنما أنت سيرا».

ومنه ما يدعونه مؤكّدا لنفسه أو غيره فالجواب

نحو: «له علي ألف عُرفا» والسان كابتني أنت حقا حيرفا

أي: ومن المصدر الواجب حذف عامله ما جيء به مؤكّدا لنفسه، بأن

يقع بعد جملة هي نصّ في معناه، أو لغیره<sup>(١)</sup>، بأن يقع بعد جملة محتملة لمعناه

ولغيره، فالمبتدأ بذكره، وهو: المؤكّد لنفسه، نحو: «له علي ألف عُرفا» أو

«اعرفانا» كآل<sup>(٢)</sup> كلّ واحد منهما لا تزيد دلالة على معنى الجملة التي قبله.

والثاني: كـ «كابتني» أنت حقا<sup>(٣)</sup> و«لا أفعله البتّة» إذ الأول محتمل

للمجاز، نحو: «فوازواجه أمهاتهم»<sup>(٤)</sup>، والثاني: محتمل لاختصاص النفي

ببعض الأحوال.

كذلك ذو التشبيه بعد جملة كـ «لي بكاء ذات عُضله

أي: كذلك في وجوب حذف عامله ما أريد به التشبيه، بعد جملة

مشتملة عليه وعلى صاحبة، كاشتغال «لي بكاء» على المصدر الذي هو:

«بكاء ذات عضلة» وعلى صاحبه، وهو الباء في «لي» فلو لم تتقدم جملة،

نحو: «صوته صوت حمار» أو لم تشتمل الجملة على صاحبه، نحو: «مات فإذا

عليه نوح نوح الحمام» تعيّن الرفع فيهما، ويشترط أن يكون المصدر فعلا

علاجيا، كـ «ل» به المصنف، فلو كان معنويا، نحو: «له ذكاء ذكاء

الحكماء» تعيّن الرفع أيضا.

(١) أي: أو مؤكّدا لغيره. (٢) سقط «كان» من ب.

(٣) سقط «كابتني» من أ. (٤) من الآية ٦، من سورة الأحزاب.

## المفعول له

ويسمى المفعول من أجله، وهو العلة التي لأجلها صدر الفعل عن فاعله، سواء كان مفعولاً كـ«تقعد عن الحرب جينا» أو غرضاً، كـ«ضئني فلان حياً».

يُنصب مفعولاً له المصدر إن أبان تعليلاً كـ«جُذُّ شُكراً» و«وَدُنْ وَغُو بما يعمل فيه متَّحد وقتاً وفاعلاً وإن شرطاً فُتِّد فاجسره بالحرف وليس يمتنع مع الشروط كلُّهُنَّ ذا قِيَع أي: ينصب للمفعول له بشروط أربعة:

أحدها: أن يكون مصدرًا<sup>(١)</sup>، نحو: «جتتك إكراماً لك» وبشرط أن يكون من غير لفظ [الفعل]، فلو كان من لفظ [الفعل السابق] نحو: «جتتك بجيها» كان انتصابه على المصدرية، واشتراط الأكثرون فيه أن يكون من مصادر الأفعال القلبية، كالرغبة والإكرام، فلا يجوز «جتتك ضرب زيد». الثاني: أن يراد به التعليل، بأن يكون غرضاً للفاعل، نحو: «جُذُّ شُكراً».

(١) أجاز يونس بن حبيب بجيه غير مصدر، نحو: «أما العبيد فذلُّ عبيد» ينصب العبيد» زاعماً أن قوماً من العرب يقولون ذلك، بمعنى: مهماً يُذكر شخص يُأجل السيد فذلُّ ذلُّ عبيد، وقد ذكر سيبيوي ذلك، ثم عتب عليه بقوله: «يُبحرون بحرى المصدر، سواءً وهو قليل بحيث، ثم لين وجه بجيه مع ضعفه» وهو أن التكلم لم يرد به عبيداً بأعيانهم فأشبه المصدر في الإبهام». ينظر: الكتاب ١/٢٨٩-٣٩٠. (٢) ماين الموقوفين ساقط من: ب.

الثالث: أن يتحد بعامله في الوقت<sup>(١)</sup>، ولا يشترط تعيين الوقت في اللفظ، بل يكفي عدم ظهور المناقاة.

الرابع: أن يتحد به في الفاعل<sup>(٢)</sup>، إذ هو<sup>(٣)</sup> علة، فلا تصدر إلا عنه<sup>(٤)</sup>، ومتى فقد شرط من الشروط الأربعة، كالمصدرية في نحو: «جتتك السمن والعسل» أو التعليل، نحو: «جلست عندك قعوداً» أو الاتحاد في الوقت، نحو: «تأهبت السفر»<sup>(٥)</sup> و «أكريت الحج» أو الاتحاد في الفاعل، نحو:

(١) اشروط هذا الأعلام الششمري والمتأخرون.

ينظر أوضح المسالك ٢/٢٢٦، والمساعد ١/٤٨٥، والممع ١/١٩٤،

والتصريح ١/٣٢٤.

(٢) اشروط هذا المتأخرون -أيضاً- وحالفهم ابن عروف -علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي- فأجاز النصب مع الاختلاف في الفاعل محتجاً بقوله تعالى: ﴿هو الذي يُريكم البرق خوفاً وطمعاً﴾.

على أن معنى "يريكهم" يجعلكم تسرون، وحينئذ يتحد الفاعل، وهو: المخاطبون، وقال الزمخشري عند هذه الآية: «خوفاً وطمعاً: لا يصح أن يكونا مفعولاً لهما، لأنهما ليسا بفعل فاعل الفعل الملل إلا على تقدير حذف مضاف، أي: إرادة خوف وطمع، أو على معنى: إخافة وإطعاعاً، ويجوز أن يكونا منصبتين على الحال من التبرق... أو من المخاطبين». ا.هـ. الكشف ٢/٣٥٢.

فيها يعلم قوة استدلال ابن عروف بهذه الآية، وقد نصره العلامة الصبان حاشيته على الأخواني ٢/١٢٥، وذكر نحو كلام الزمخشري.

(٣) أي: المفعول له. (٤) سقط "إلا" من: ب.

(٥) أي: تأهبت اليوم السفر غداً.

## المفعول له

ويسمى المفعول من أجله، وهو العلة التي لأجلها صدر الفعل عن فاعله، سواء كان مفعولاً كـ«تقعد عن الحرب جينا» أو غرضاً، كـ«ضئني فلان حياً».

يُنصب مفعولاً له المصدر إن أبان تعليلاً كـ«جُذُّ شُكراً» و«وَدُنْ وَغُو بما يعمل فيه متَّحد وقتاً وفاعلاً وإن شرطاً فُتِّد فاجسره بالحرف وليس يمتنع مع الشروط كلُّهُنَّ ذا قِيَع أي: ينصب للمفعول له بشروط أربعة:

أحدها: أن يكون مصدرًا<sup>(١)</sup>، نحو: «جتتك إكراماً لك» وبشرط أن يكون من غير لفظ [الفعل]، فلو كان من لفظ [الفعل السابق] نحو: «جتتك بجيها» كان انتصابه على المصدرية، واشتراط الأكثرون فيه أن يكون من مصادر الأفعال القلبية، كالرغبة والإكرام، فلا يجوز «جتتك ضرب زيد». الثاني: أن يراد به التعليل، بأن يكون غرضاً للفاعل، نحو: «جُذُّ شُكراً».

(١) أجاز يونس بن حبيب بجيه غير مصدر، نحو: «أما العبيد فذلُّ عبيد» ينصب العبيد» زاعماً أن قوماً من العرب يقولون ذلك، بمعنى: مهماً يُذكر شخص يُأجل السيد فذلُّ ذلُّ عبيد، وقد ذكر سيبيوي ذلك، ثم عتب عليه بقوله: «يُبحرون بحرى المصدر، سواءً وهو قليل بحيث، ثم لين وجه بجيه مع ضعفه» وهو أن التكلم لم يرد به عبيداً بأعيانهم فأشبه المصدر في الإبهام». ينظر: الكتاب ١/٢٨٩-٣٩٠. (٢) ماين الموقوفين ساقط من: ب.

الثالث: أن يتحد بهامله في الوقت<sup>(١)</sup>، ولا يشترط تعيين الوقت في اللفظ، بل يكفي عدم ظهور المناقاة.

الرابع: أن يتحد به في الفاعل<sup>(٢)</sup>، إذ هو<sup>(٣)</sup> علة، فلا تصدر إلا عنه<sup>(٤)</sup>، ومتى فقد شرط من الشروط الأربعة، كالمصدرية في نحو: «جتتك السمن والعسل» أو التعليل، نحو: «جلست عندك قعوداً» أو الاتحاد في الوقت، نحو: «تأهبت السفر»<sup>(٥)</sup> و «أكريت الحج» أو الاتحاد في الفاعل، نحو:

(١) اشروط هذا الأعلام الششمري والمتأخرون.

ينظر أوضح المسالك ٢/٢٢٦، والمساعد ١/٤٨٥، والممع ١/١٩٤،

والتصريح ١/٣٢٤.

(٢) اشروط هذا المتأخرون -أيضاً- وحالفهم ابن عروف -علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي- فأجاز النصب مع الاختلاف في الفاعل محتجاً بقوله تعالى: «هو الذي يُريكم البرق خوفاً وطمعاً».

على أن معنى «يريكهم» يجعلكم تسرون، وحينئذ يتحد الفاعل، وهو: المخاطبون، وقال الزمخشري عند هذه الآية: «خوفاً وطمعاً: لا يصح أن يكونا مفعولاً لهما، لأنهما ليسا بفعل فاعل الفعل الملل إلا على تقدير حذف مضاف، أي: إرادة خوف وطمع، أو على معنى: إخافة وإطعاعاً، ويجوز أن يكونا منصبتين على الحال من التبرق... أو من المخاطبين». ا.هـ. الكشف ٢/٣٥٢.

فيها يعلم قوة استدلال ابن عروف بهذه الآية، وقد نصره العلامة الصبان حاشيته على الأخواني ٢/١٢٥، وذكر نحو كلام الزمخشري.

(٣) أي: المفعول له. (٤) سقط «إلا» من: ب.

(٥) أي: تأهبت اليوم السفر غداً.

لنقد<sup>(١)</sup> الاتحاد في الفاعل، وإسّا "بن" نحو: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾<sup>(٢)</sup> وإسّا "الباء" نحو: ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾<sup>(٣)</sup> ولا يتمتع جره بالحرف مع استيفاء الشروط كلها، نحو:

١٦٩- من أمكم لرغبة فيكم ظفر<sup>(٤)</sup> ... ...

(٣) ... ... كما انتفض المصفر بلله القطر والشاهد منه قوله: "لذاكرالك" فإنه علة لمرؤ المزة، ولكن فاعل "العرو" هو المزة، وفاعل "الذكرى" هو المتكلم، فلما اختلف الفاعل جر الاسم الدال على العلة باللام. ينظر البيت في: الإنصاف ٢٥٣/١، وشرح ابن يعيش ٦٧/٢، وشرح الكافية ٢١٣/١، والمقرب ١٦٢/١، وأوضح المسالك ٢٢٧/٢، والشذور ص ٢٨٧، والمساعد ٤٨٦/١، والممع ١٩٤/١، والتصريح ٣٣٦/١، والخزانة ٢٥٤/٣-٢٥٥، وشرح الأخواني ١٢٥/٢، ومعجم شراهد العربية ١٥٠.

(١) سقط "لنقد" من: ب. (٢) من الآية ١٩، من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٤٠، من سورة العنكبوت.

(٤) - هذا بيت من الرجز المشطور، ولم يعرف قائله، والذي بعده قوله:

... ومن تكونوا ناصريه ينتصر ...

ويروى: "جبر" موضع "ظفر".

والشاهد منه قوله: "رغبة" فإنه واقع مفعولا لأجله وقد استوفى شروط النصب غير مقرون بأل ولا مضاف، ومع ذلك فقد جر باللام، وهذا قليل في الاستعمال والكثير نصبه.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٣١/٢، والتصريح ٣٣٦/١، وشرح الأخواني ١٢٥/٢، ومعجم شراهد العربية ٤٧١.

﴿زوتك بجيك<sup>(١)</sup> إياي﴾، امتنع النصب على المفعول له، وكان النصب في نحو: «جلست عندك قعودا» للنيابة عن المصدر، ووجب الجر في البواقي بحرف دال على التعليل، إما اللام وهو الأكثر، نحو: ﴿خلق لكم ما في الأرض جميعا﴾<sup>(٢)</sup> ﴿والأرض وضعها للأنام﴾<sup>(٣)</sup> لنقد المصدرية، [ونحو:

١٦٧- فحنت وقد نضت لنوم ثيابها<sup>(٤)</sup> ... ...  
لنقد الاتحاد في الوقت<sup>(٥)</sup> ونحو:  
١٦٨- وإني لتعروني لذكرائك هزة<sup>(٦)</sup> ... ...

(١) فاعل الفعل هو ضمير المتكلم، وفاعل المصدر المفعول هو ضمير المخاطب، فاختلت الجهة. (٢) من الآية ٢٩، من سورة البقرة.

(٣) من الآية ١٠، من سورة الرحمن.

(٤) هذا صدر بيت من الطويل لأمير القيس بن حجر الكندي، ونظام البيت قوله:

... لدى الشتر إلا لبسة المتفضل

و"نضت" تخفيف الضاد المعجمة وتشديد الباء: خلعت، و«لبسة المتفضل» ما ليس وقت النوم من قميص وإزار، ونحوه، والشاهد من البيت قوله: "نوم" فإن النوم علة خلع الثياب، إلا أنه يكون عادة متأخرا عنه، فلذا لم ينصب على العلية، بل جر بالحرف المناسب له.

ينظر البيت في: المقرب ١٦١/١، والشذور ص ٢٨٦، وأوضح المسالك ٢٢٦/٢، والمساعد ٤٨٥/١، والممع ١٩٤/١، والدرر ١٦٦/١، والتصريح ٣٣٦/١، وشرح الأخواني ١٢٥/٢، ومعجم شراهد العربية ٣٠٤.

(٥) ما بين المعرفين ساقط من: ب.

(٦) هذا صدر بيت من الطويل لأي صخر الهذلي، ونظامه قوله: ==



لنقد<sup>(١)</sup> الاتحاد في الفاعل، وإسّا "بن" نحو: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾<sup>(٢)</sup> وإسّا "الباء" نحو: ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾<sup>(٣)</sup> ولا يتمتع جره بالحرف مع استيفاء الشروط كلها، نحو:

١٦٩- من أَمَّكُمْ لِرِضَاةٍ فِيمَكُم طَفَّرَ<sup>(٤)</sup> ... ..

(٣) ... .. كما انتفض المصنوع بلله القطر والشاهد منه قوله: "لذاكرالك" فإنه علة لمرؤ المزة، ولكن فاعل "العرو" هو المزة، وفاعل "الذكرى" هو المتكلم، فلما اختلف الفاعل جر الاسم الدال على العلة باللام. ينظر البيت في: الإنصاف ٢٥٣/١، وشرح ابن يعيش ٦٧/٢، وشرح الكافية ٢١٣/١، والمقرب ١٦٢/١، وأوضح المسالك ٢٢٧/٢، والشذور ص ٢٨٧، والمساعد ٤٨٦/١، والممع ١٩٤/١، والتصريح ٣٣٦/١، والخزانة ٢٥٤/٣-٢٥٥، وشرح الأخواني ١٢٥/٢، ومعجم شواهد العربية ١٥٠.

(١) سقط "لنقد" من: ب. (٢) من الآية ١٩، من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٤٠، من سورة العنكبوت.

(٤) - هذا بيت من الرجز المشطور، ولم يعرف قائله، والذي بعده قوله:

... ومن تكونوا ناصريه ينتصر ...

ويروى: "جبر" موضع "طفر".

والشاهد منه قوله: "ارغبة" فإنه واقع مفعولا لأجله وقد استوفى شروط النصب غير مقرون بأل ولا مضاف، ومع ذلك فقد جر باللام، وهذا قليل في الاستعمال والكثير نصبه.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٣١/٢، والتصريح ٣٣٦/١، وشرح الأخواني ١٢٥/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٧١.

﴿زوتك بجيك<sup>(١)</sup> إياي﴾، امتنع النصب على المفعول له، وكان النصب في نحو: «جلست عندك قعودا» للنيابة عن المصدر، ووجب الجر في البواقي بحرف دال على التعليل، إما اللام وهو الأكثر، نحو: ﴿خلق لكم ما في الأرض جميعا﴾<sup>(٢)</sup> ﴿والأرض وضعها للأنام﴾<sup>(٣)</sup> لنقد المصدرية، [ونحو:

١٦٧- فحنت وقد نضت لنوم ثيابها<sup>(٤)</sup> ... ..  
لنقد الاتحاد في الوقت<sup>(٥)</sup> ونحو:  
١٦٨- وإني لنعروني لذكرالك هزة<sup>(٦)</sup> ... ..

(١) فاعل الفعل هو ضمير المتكلم، وفاعل المصدر المفعول هو ضمير المخاطب، فاختللت الجهة. (٢) من الآية ٢٩، من سورة البقرة.

(٣) من الآية ١٠، من سورة الرحمن.

(٤) هذا صدر بيت من الطويل لامرئ القيس بن حجر الكندي، ونظام البيت قوله:

... .. لدى الشتر إلا لبسة المتفضّل

و"نضت" تخفيف الضاد المعجمة وتشديد الباء: خلعت، و«لبسة المتفضّل» ما ليس وقت النوم من قميص وإزار، ونحوه، والشاهد من البيت قوله: "نوم" فإن النوم علة خلع الثياب، إلا أنه يكون عادة متأخرا عنه، فلذا لم ينصب على العلية، بل جر بالحرف المناسب له.

ينظر البيت في: المقرب ١٦١/١، والشذور ص ٢٨٦، وأوضح المسالك ٢٢٦/٢، والمساعد ٤٨٥/١، والممع ١٩٤/١، والدرر ١٦٦/١، والتصريح ٣٣٦/١، وشرح الأخواني ١٢٥/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٠٤.

(٥) ما بين المعرفين ساقط من: ب.

(٦) هذا صدر بيت من الطويل لأي صخر المنذر، ونظامه قوله: ==

وَقُلْ أَنْ يَصْحَبَهَا أَجْرِدٌ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ "أَلْ" وَأَنْشَدُوا  
لَا أَقْعَدُ الْجَيْشَ عَنْ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ  
قد تقرر أنه إذا اكتملت شروط نصب<sup>(١)</sup> المفعول له، لم يمتنع  
جره بالحرف إلا أن ذلك قليل في الجرد من "أَلْ" كما سبق تنقيله،  
وأما المصحوب بها فالأكثر جره مع كمال الشروط، نحو: «جئت  
للأكل وللصلاة» ونصبه قليل، كالبيت الذي أنشده المصنف،  
ويستوى الوجهان في المضاف، كما قال المتأخرون، مع غلبة الوارد  
منه منصوباً، نحو: «وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ»<sup>(٢)</sup> «يَجْعَلُونَ  
أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حُدُورَ الْمَوْتِ»<sup>(٣)</sup> «يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ  
مَرْضَاتِ اللَّهِ»<sup>(٤)</sup>.

- (١) اختلف النحاة في ناصب المفعول لأجله فقال جمهور البصريين ناصبه الفعل على  
تقدير لام الملة، وقال الزجاج والكوفيون إنه مفعول مطلق، ثم اختلفوا فقال  
الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه، وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لأنه  
ملاقٍ له في المعنى وإن مخالفه في الاشتقاق، نحو: «تعدت جلوساً». تنظر المسألة  
والخلاف فيها في: الأصول ٢٠٧/١، والمقتصد ٦٦٥/١، وشرح الكافية  
١٩٣/١، والمقرب ١٦١/١، والتسهيل ٩٠، والمجمع ١٩٤/١، والتصريح  
٣٣٧/١، وحاشية الصبان على الأختوني ١٢٣/٢.
- (٢) من الآية ٣١، من سورة الإسراء. (٣) من الآية ١٩، من سورة البقرة.
- (٤) من الآية ٢٦٥، من سورة البقرة.

### المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً<sup>(١)</sup>

الظرف وقت أو مكان ضمتنا "في" بظروا كنهنا امكث أزمننا  
دخل بقوله وقت أو مكان فيشما الظرف، الزماني والمكاني، وخرج  
بتضمن معنى "في" ما نصب من زمان أو مكان نصب المفعول به، نحو:  
«يُنْفِقُونَ يُومًا»<sup>(٢)</sup> «وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ»<sup>(٣)</sup>  
وخرج أيضاً عنه: ما ضمن معنى "في" مما ليس زماناً أو مكاناً، نحو:  
«جاء زيد ركبياً»، أي: في حال ركوبه، وباشراط الاطراد في تضمين معنى  
"في" نحو: «دخلت الدار» فإنه وإن صح فيه تضمين معنى "في" فلا يطرد، ألا  
ترآك لا تنصب "الدار" بعد "صليت" و "يمت" وغيرهما من الأفعال، فالنصب  
فيه ليس على الظرفية، وإنما هو إسقاط حرف<sup>(٤)</sup> الجر توسعاً<sup>(٥)</sup>، وقد اشتمل

- (١) الذي سمي المفعول فيه ظرفاً هم البصريون، وسماه الكسائي: صفة، والمجرد  
يسميه: محلاً. ينظر: الأصول ٢٠٤/١، والتصريح ٣٣٧/١، وحاشية الصبان  
على الأختوني ١٢٦/٢.
- (٢) من الآية ٧، من سورة الدهر، المراد أنهم ينفقون نفس اليوم لأن الحرف واقع فيه.
- (٣) من الآية ٢٧، من سورة الأحزاب. (٤) في ب: "حروف" موضع "حرف".
- (٥) هنا على منذهب سيوريو والفارسي والناظم.
- ينظر: الكتاب ٣٥/١، والإيضاح المعنوي من خلال القصة. د. ٦٤٣/١.
- والتهييل ٩٨، وذهب الأخفش والجري والمرد إلى أنه مفعول به حقيقة، وأن  
"دخل" تارة تتعدى بنفسها، وتارة تتعدى بحرف الجر، ونسب الشلوين إلى  
الجمهور القول بنصبه على الظرفية. ينظر: للمقتضب ٣٣٧/٤، والتسهيل ٩٨،  
والمساعد ٥٣٨/١، وشرح الأختوني وحاشية الصبان عليه ١٢٧/٢.

وَقُلْ أَنْ يَصْحَبَهَا أَجْرِدٌ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ "أَلْ" وَأَنْشَدُوا لَا أَقْعُدُ الْجَبْنَ عَنْ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ قد تقرر أنه إذا اكتملت شروط نصب<sup>(١)</sup> المفعول له، لم يمتنع جره بالحرف إلا أن ذلك قليل في الجرد من "أَلْ" كما سبق تنقيله، وأما المصحوب بها فالأكثر جره مع كمال الشروط، نحو: «جئت للأكل وللصلاة» ونصبه قليل، كالبيت الذي أنشده المصنف، ويستوى الوجهان في المضاف، كما قال المتأخرون، مع غلبة الوارد منه منصوبا، نحو: «وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ»<sup>(٢)</sup> «يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حُدُودَ الْمَوْتِ»<sup>(٣)</sup> «يَنْفَقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ»<sup>(٤)</sup>.

- (١) اختلف النحاة في ناصب المفعول لأجله فقال جمهور البصريين ناصبه الفعل على تقدير لام الملة، وقال الزجاج والكوفيون إنه مفعول مطلق، ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه، وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لأنه ملاقي له في المعنى وإن مخالفه في الاشتقاق، نحو: «فعدت جلوسا». تنظر المسألة والخلاف فيها في: الأصول ٢٠٧/١، والمقتصد ٦٦٥/١، وشرح الكافية ١٩٣/١، والمقرب ١٦١/١، والتسهيل ٩٠، والمجمع ١٩٤/١، والتصريح ٣٣٧/١، وحاشية الصبان على الأختوني ١٢٣/٢.
- (٢) من الآية ٣١، من سورة الإسراء. (٣) من الآية ١٩، من سورة البقرة.
- (٤) من الآية ٢٦٥، من سورة البقرة.

### المفعول فيه وهو المسمى ظرفا<sup>(١)</sup>

الظرف وقت أو مكان ضمتا "فِي" بِأَطْرَافِ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمِنَا دخل بقوله وقت أو مكان فيشما الظرف، الزماني والمكاني، وخرج بتضمين معنى "فِي" ما نصب من زمان أو مكان نصب المفعول به، نحو: «يَخْلُقُونَ يَوْمًا»<sup>(٢)</sup> «وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ»<sup>(٣)</sup> وخرج أيضا عنه: ما ضمن معنى "فِي" مما ليس زمانا أو مكانا، نحو: «جاء زيد رَأْيَا»، أي: في حال ركوبه، وباشراط الاطراد في تضمين معنى "فِي" نحو: «دخلت الدار» فإنه وإن صح فيه تضمين معنى "فِي" فلا يطرد، ألا تراك لا تنصب "الدار" بعد "صَلَّيْتُ" و "بِمَتْ" وغيرهما من الأفعال، فالنصب فيه ليس على الظرفية، وإنما هو إسقاط حرف<sup>(٤)</sup> الجر توسعا<sup>(٥)</sup>، وقد اشتمل

- (١) الذي سمي المفعول فيه ظرفا هم البصريون، وسماء الكسائي: صفة، والمجرد يسميه: محلاً. ينظر: الأصول ٢٠٤/١، والتصريح ٣٣٧/١، وحاشية الصبان على الأختوني ١٢٦/٢.
- (٢) من الآية ٧، من سورة الدهر، المراد أنهم يخلفون نفس اليوم لأن الحرف واقع فيه.
- (٣) من الآية ٢٧، من سورة الأحزاب. (٤) في ب: "حروف" موضع "حرف".
- (٥) هنا على منذهب سيوريو والفارسي والناظم.
- ينظر: الكتاب ٣٥/١، والإيضاح المعنوي من خلال القصة. د. ٦٤٣/١، والتسهيل ٩٨، وذهب الأخفش والجري والمرد إلى أنه مفعول به حقيقة، وأن "دخل" تارة تتعدى بنفسها، وتارة تتعدى بحرف الجر، ونسب الشلويين إلى الجمهور القول بنصبه على الظرفية. ينظر: للمقتضب ٣٣٧/٤، والتسهيل ٩٨، والمساعد ٥٣٨/١، وشرح الأختوني وحاشية الصبان عليه ١٢٧/٢.

التمثيل على ظرف المكان، وهو "هنا" وعلى ظرف الزمان، وهو: "أزمتا".

فانصبه بالواقع فيه: مظهرًا كان، وإلا فأنسوه مقلدًا

حكم الظرف النصب، وناصبه ما دلّ على الحدث الواقع فيه من مصدر، نحو: «أعجبني سيرك يوم الخميس» أو فعل، نحو: «سافرت يوم الخميس» أو وصف، نحو: زيد مسافر يوم الخميس، ثم الناصب له إن كان مظهرًا - كما مثل - فلا إشكال، وإن لم يكن مظهرًا قُدِّرَ، ثم هذا المقلد، تارة يقتدر حواز، مع إمكان الاتيان به، نحو: "فرسعا" و "يوم الخميس" لمن قال: كم ركبت؟ ومتى قدمت؟ وتارة يُقَدَّرُ وجوبا بعمال الظرف الواقع خيرا، أو صفة، أو صلة، أو حالا، نحو: زيد عندك، وله غلام خلفك، يضرب الذي معك يزينك بين الناس، فلهذا العامل في ذلك كله: "استقر" أو "مستقر" أو "كان" - فيما عدا الصلة<sup>(١)</sup> - ولا يظهر إلا نادرا، نحو:

١٧٠- لَكَ الْبَيْتُ إِذْ مَوْلَاكَ عَزَّوَالِ تَهْنُ فَأَنْتَ لَدَيْ بِحَيْرِخٍ لَمُونَ كَأَنَّ<sup>(٢)</sup>  
وكل وقت قابل ذاك وما يقبله المكان إلا مبهما  
نحو الجهات، والمقادير، وما صيغ من الفعل كترمى من رمى  
أي: جميع أسماء الزمان تقبل الانتصاب على الظرفية، مبهما كـ "سدر"

(١) قوله: «في ما عدا الصلة» معناه: أنه يجوز أن يقدر العامل في الأمثلة المتقدمة جملة، نحو: "استقر" أو مفردا، نحو: "مستقر" ونحوه إلا الصلة فإنه يتعين فيها تقدير الجملة، لأنها لا تكون إلا جملة.

(٢) هذا بيت من الطويل، لم يثر على اسم قائله. والشاهد منه قوله: "كأن" فإنه متعلق الظرف "لدى" وقد اضطر الشاعر إلى إظهاره. ينظر البيت في: المعنى، الشاهد ٨١٩، والممع ١٠٨/٢، والدور ٧٥/١، ومعجم شواهد العربية ٣٩١.

و "زمان" و "حين" وغتصها بعدد كـ "يومين" أو إضافة كـ "يوم الخميس" ولا يقبل الانتصاب على الظرفية من أسماء المكان إلا ما كان مبهما، وحقيقته: ما انتقر إلى غيره في تصور مسماه كأسماء الجهات الست الضرورية بالنسبة إلى كل جسم، وهي: أمام ومقابلها، [يمين<sup>(١)</sup> ومقابلها] وفوق ومقابلها، وكذلك ما أشبهها في الشئاع، كـ السماء، وناحية، وجانب، وحول، وقرب، وجدا، إذ كل ذلك لا يتصور مسماه إلا إذا أضيف إلى غيره، بأن يقال: «فوق الأرض» و«تحت السماء» و«جانب المسجد» و«جدا زيدا» ونحو ذلك، ومن ذلك المقادير، كـ سبيل<sup>(٢)</sup> و«فرسخ»<sup>(٣)</sup> و«بريد»<sup>(٤)</sup> ومن ذلك ماصيغ للدلالة على المكان من فعل عامل فيه، أو مشارك للعامل فيه، في مادته، كـ لذهبت ملحبت زيد و «أنا قاعد مقعده» قال تعالى: ﴿وقل رب أدخلني مدخل صدق، وأخرجني مخرج صدق﴾<sup>(٥)</sup>

وشرط كون ذا مقيسا أن يقع ظرفا لما في أصله معه اجتماع

(١) ما بين المقوفين سائط من: ب.

(٢) المثل: قد رمد البصر، ويساوى ألف باع. ينظر: اللسان ١٦١/١٤ (میل).

(٣) الفرسخ: مسافة ثلاثة أميال. ينظر: اللسان ١٣/٤ (فرسخ).

(٤) البريد: فرسخان. ينظر: اللسان (برد) ٥٣/٤، والقاموس ٢٨٧/١ (برد) وكثير من النحاة يذكر أن البريد أربعة فراسخ. ينظر: المعجم ١٩٩/١، وحاشية الصبان على الأثري ١٣١/٢، وحواشي ابن عقيل ١٩٥/٢.

(٥) من الآية ٨٠، من سورة الإسراء. والشاهد من الآية قوله تعالى: ﴿مدخل﴾ و«مخرج» فإنهما اسماء مكان وقد انتصبا على الظرفية.

التمثيل على ظرف المكان، وهو "هنا" وعلى ظرف الزمان، وهو: "أزمتا".

فانصبه بالواقع فيه: مظهرًا كان، وإلا فأنسوه مَقْدَرًا

حكم الظرف النصب، وناصبه ما دلَّ على الحدث الواقع فيه من مصدر، نحو: «أعجبني سيرك يومَ الخميس» أو فعل، نحو: «سافرت يوم الخميس» أو وصف، نحو: زيد مسافر يوم الخميس، ثم الناصب له إن كان مُظْهِرًا - كما مثل - فلا إشكال، وإن لم يكن مُظْهِرًا قُدِّرَ، ثم هذا المقدَّر، تارة يُقَدَّرُ جواز، مع إمكان الاتيان به، نحو: "فرسعا" و "يوم الخميس" لمن قال: كم ركبته؟ ومتى قدمت؟ وتارة يُقَدَّرُ وجوبا بعمال الظرف الواقع خيرا، أو صفة، أو صلة، أو حالا، نحو: زيد عندك، وله غلام خلفك، يضرب الذي معك يزينك بين الناس، فلهذا العامل في ذلك كله: "استقر" أو "مستقر" أو "كان" - فيما عدا الصلة<sup>(١)</sup> - ولا يظهر إلا نادرا، نحو:

١٧٠- لَيْلٌ الْبُحْرُومُ إِذْ مَوْلَاكَ عَزَّوَالِ تَهْنُ فَأَنْتَ لَدَيْ بَحْرِخَوْ لَمُونَ كَأَنَّ<sup>(٢)</sup>  
وكل وقت قابل ذاك وما يقبله المكان إلا مبهما  
نحو الجهات، والمقادير، وما صيغ من الفعل كَمَرَمَى من رمى  
أي: جميع أسماء الزمان تقبل الانتصاب على الظرفية، مبهما كـ "سدر"

(١) قوله: «في ما عدا الصلة» معناه: أنه يجوز أن يقدر العامل في الأمثلة المتقدمة جملة، نحو: "استقر" أو مفردا، نحو: "مستقر" ونحوه إلا الصلة فإنه يتعين فيها تقدير الجملة، لأنها لا تكون إلا جملة.

(٢) هذا بيت من الطويل، لم يثر على اسم قائله. والشاهد منه قوله: "كأن" فإنه متعلق الظرف "لدى" وقد اضطر الشاعر إلى إظهاره. ينظر البيت في: المعنى، الشاهد ٨١٩، والممع ١٠٨/٢، والدرر ٧٥/١، ومعجم شواهد العربية ٣٩١.

و "زمان" و "حين" وغتصها بعدد كـ "يومين" أو إضافة كـ "يوم الخميس" ولا يقبل الانتصاب على الظرفية من أسماء المكان إلا ما كان مبهما، وحقيقته: ما انتفر إلى غيره في تصور مسماه كأسماء الجهات الست الضرورية بالنسبة إلى كل جسم، وهي: أمام ومقابلها، [يمين<sup>(١)</sup> ومقابلها] وفوق ومقابلها، وكذلك ما أشبهها في الشئاع، كـ السماء، وناحية، وجانب، وحول، وقرب، وجدا، إذ كل ذلك لا يتصور مسماه إلا إذا أضيف إلى غيره، بأن يقال: «فوق الأرض» و«تحت السماء» و«جانب المسجد» و«جدا زيدا» ونحو ذلك، ومن ذلك المقادير، كـ سبيل<sup>(٢)</sup> و«فرسخ»<sup>(٣)</sup> و«بريد»<sup>(٤)</sup> ومن ذلك ماصيغ للدلالة على المكان من فعل عامل فيه، أو مشارك للعامل فيه، في مادته، كـ لهدبت مَلْهَبَ زيد و «أنا قاعد مقعده» قال تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ، وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾<sup>(٥)</sup>

وشرط كون ذا مقيسا أن يقع ظرفا لما في أصله معه اجتماع

(١) ما بين المقوفين سائط من: ب.

(٢) المثل: قد رَمَدَ البصر، ويساوى ألف باع. ينظر: اللسان ١٦١/١٤ (میل).

(٣) الفرسخ: مسافة ثلاثة أميال. ينظر: اللسان ١٣/٤ (فرسخ).

(٤) البريد: فرسخان. ينظر: اللسان (برد) ٥٣/٤، والقاموس ٢٨٧/١ (برد) وكثير من النحاة يذكر أن البريد أربعة فراسخ. ينظر: المعجم ١٩٩/١، وحاشية الصبان على الأثري ١٣١/٢، وحواشي ابن عقيل ١٩٥/٢.

(٥) من الآية ٨٠، من سورة الإسراء. والشاهد من الآية قوله تعالى: ﴿مُدْخَلَ﴾ و«مُخْرَجَ» فإنهما اسماء مكان وقد انتصبا على الظرفية.

شرط اطراد هذا النوع الذي يصح انتصابه على الظرفية لكونه مصوغا من الفعل كـ"سَرَّيْ" و"مَقَدَّ" أن يقع ظرفا لأصله الذي هو المصدر، نحو: «أعجبني جلوسك مجلس زيد» أو لما يجتمع معه في الاشتقاق من أصله، وهو الفعل، أو الوصف، كما تقدم، فأما النصب في نحو: «هو متى مقعد القابلة» و«تعدت منه مزجَرَ الكلب» و«أنا منه مناط الثريا»<sup>(١)</sup> فشاذ، إذ العامل فيه: الاستقرار مقدما.

**وما يُسرى ظرفا وغير ظرف** فذاك ذو تصرف في العُبرف وغير ذي التصرف الذي لزِمَ ظرفية أو شبهها من الكلم الظرف نوعان: متصرف، وهو ما يفارق الظرفية إلى حال لا يشبهها، بأن يستعمل فاعلا، ومفعولا، ومبتدأ، وخيرا، وغير ذلك من أحوال الكلم، كـ"اليوم" من ظروف الزمان، و"مكان" من ظروف المكان، لأنك تقول: «جاء يوم الخميس» و«أعجبني مكان زيد» و«أخاف يوم القيامة»، و«رأيت مكان زيد» و«يوم الخميس مبارك» و«مكانك رحيب»<sup>(٢)</sup> و«الصوم يوم الخميس»<sup>(٣)</sup> و«هكذا مكان للنهر» وغير متصرف وهو:

- (١) هذه العبارات مما أثر عن العرب، يترى بذلك عن القرب وللثول بين الأيدي، وبعضها يريدون به البعد والارتفاع في المنزلة كما في «أنا منه مناط الثريا»، أي: في مكان بعيد كبعد نوط الثريا، أي: مكان نوطها وتعلقها من الشخص، وهنا يقال في التمدح: ينظر: الكتاب ٤١٣/١-٤١٦، والأمالي الشجرية ٢٥٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٧٧/٢، وأوضح المسالك ٢٣٧/٢، وشرح الأخواني ١٣١/٢.
- (٢) في ب: "رحب".
- (٣) قال في ب: مقابل ما بين المعقوفين "اليوم يوم الخميس".

ما يلزم<sup>(١)</sup> الظرفية كـ"عوض" و"قط" أو يفارقها إلى ما يشبهها من دخول حرف الجر عليه، كـ"قبل" و"بعد" و"عند" و"لدى" فلا يخرج ذلك عن الحكم عليه بعدم التصرف.

**وقد ينوب عن مكان مصدر** وذاك في ظرف الزمان يكثر من نيابة المصدر عن ظرف الزمان: «أتيتك قدوم الحاج» و«انتظرنى حلب ناقة» و«أوفيك صلاة العصر» وهو كثير<sup>(٢)</sup>، ومن نيابته عن ظرف المكان قولهم: «جلست قرب زيد» و«هو منى غلوة»<sup>(٣)</sup> سهم، و«رمية حجر»، وينوب عن الظرف ستة أشياء غير المصدر:

- الأول: عدده، نحو: «صمت ثلاثين يوما».
- الثاني: مادل على جزء منه، كـ«سرت بعض اليوم» و«نمت نصف النهار».
- الثالث: "كل" وما أدى معناه، نحو: «سرت كل اليوم جميع القرمسخ».
- الرابع: صفته، نحو: «جلست طويلا من النهار غربي المسجد».
- الخامس: أسماء أعيان حذف الظرف المضاف إليها، وأقيمت مقامه، نحو:

- (١) في ب: "ما لم يلزم" وهو تحريف.
- (٢) إنما كثر لقوة دلالة الفعل، وشرط إنهاء تعين وقت أو مقدار. ينظر: شرح الكافية الشافية ٦٨٥/٢، وأوضح المسالك ٢٣١/٢، وشرح الأخواني وحاشية الصبان عليه ١٣٦/٢.
- (٣) الظرة: قدر رمية سهم، اللسان ٣٦٩/١٩ (غلا).
- (٤) في ب: "قلت" موضع "نمت".

شرط اطراد هذا النوع الذي يصح انتصابه على الظرفية لكونه مصوغا من الفعل كـ "سَرَّيْ" و "مَقَدَّ" أن يقع ظرفا لأصله الذي هو المصدر، نحو: «أعجبني جلوسك مجلس زيد» أو لما يجتمع معه في الاشتقاق من أصله، وهو الفعل، أو الوصف، كما تقدم، فأما النصب في نحو: «هو متى مقعد القابلة» و «تعدت منه مزجَرَ الكلب» و «أنا منه مناط الثريا»<sup>(١)</sup> فشاذا، إذ العامل فيه: الاستقرار مقدما.

وما يُسرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو تصرف في العُبرف وغير ذي التصرف الذي لزِمَ ظرفية أو شبهها من الكلم الظرف نوعان: متصرف، وهو ما يفارق الظرفية إلى حال لا يشبهها، بأن يستعمل فاعلا، ومفعولا، ومبتدأ، وخيرا، وغير ذلك من أحوال الكلم، كـ "اليوم" من ظروف الزمان، و "مكان" من ظروف المكان، لأنك تقول: «جاء يوم الخميس» و «أعجبني مكان زيد» و «أخاف يوم القيامة»، و «رأيت مكان زيد» و «يوم الخميس مبارك» و «مكانك رحيب»<sup>(٢)</sup> و «الصوم يوم الخميس»<sup>(٣)</sup> و «هكذا مكان للنهر» وغير متصرف وهو:

- (١) هذه العبارات مما أثر عن العرب، يترى بذلك عن القرب وللثول بين الأيدي، وبعضها يريدون به البعد والارتفاع في المنزلة كما في «أنا منه مناط الثريا»، أي: في مكان بعيد كبعد نوط الثريا، أي: مكان نوطها وتعلقها من الشخص، وهنا يقال في التمدح: ينظر: الكتاب ٤١٣/١-٤١٦، والأمالي الشجرية ٢٥٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٧٧/٢، وأوضح المسالك ٢٣٧/٢، وشرح الأخواني ١٣١/٢.
- (٢) في ب: "رحب".
- (٣) قال في ب: مقابل ما بين المعقوفين "اليوم يوم الخميس".

ما يلزم<sup>(١)</sup> الظرفية كـ "عَوْض" و "قَط" أو يفارقها إلى ما يشبهها من دخول حرف الجر عليه، كـ "قيل" و "بعد" و "عند" و "لدى" فلا يخرج ذلك عن الحكم عليه بعدم التصرف.

وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك في ظرف الزمان يكثر من نيابة المصدر عن ظرف الزمان: «أتيتك قدوم الحاج» و «انتظرنى حلب ناقة» و «أوفيك صلاة العصر» وهو كثير<sup>(٢)</sup>، ومن نيابته عن ظرف المكان قولهم: «جلست قرب زيد» و «هو منى غلوة»<sup>(٣)</sup> سهم، و «رمية حجر»، وينوب عن الظرف ستة أشياء غير المصدر:

- الأول: عدده، نحو: «صمت ثلاثين يوما».
- الثاني: مادل على جزء منه، كـ «سرت بعض اليوم» و «نمت نصف النهار».
- الثالث: "كل" وما أدى معناه، نحو: «سرت كل اليوم جميع القرمسخ».
- الرابع: صفته، نحو: «جلست طويلا من النهار غربي المسجد».
- الخامس: أسماء أعيان حذف الظرف المضاف إليها، وأقيمت مقامه، نحو:

- (١) في ب: "ما لم يلزم" وهو تحريف.
- (٢) إنما كثر لقوة دلالة الفعل، وشرط إنهاء تعين وقت أو مقدار. ينظر: شرح الكافية الشافية ٦٨٥/٢، وأوضح المسالك ٢٣١/٢، وشرح الأخواني وحاشية الصبان عليه ١٣٦/٢.
- (٣) الظرة: قدر رمية سهم، اللسان ٣٦٩/١٩ (غلا).
- (٤) في ب: "قلت" موضع "نمت".

«لا أكلمه القارطين»<sup>(١)</sup> و«يعزى الفيّز»<sup>(٢)</sup> إذ هو في تقدير: مدة غيبة القارطين، ومدة غيبة معزى الفيّز.

السادس: أشياء توسع فيها حتى ادّعي فيها النصب على الظرفية، كقولهم: «أحقاً أنك ذاهب» هو عندهم منصوب على الظرفية، لتضمنه معنى "في" إذ التقدير "أفي حق" لظهورها في نحو:

١٧١- أفي الحق أني مغرم بك هائم<sup>(٣)</sup> ... ..

(١) القارطان هما رحلان من غيرة، خرج كل منهما بجنى القَرْط، فلم يعد، فضرب العرب بهما للتل للأمر المأبوس منه، والقَرْط: بفتح القاف والراء ووق شجر يدعى به الجلد. ينظر مجمع الأمثال ٣٤٩٣، ٢/٢١٢.

(٢) ذكر في (اللسان): أن سعد بن زيد مناة قال لولده واحدا بعد واحد: ارفع هذه المعزى، فأبى عليه، فنادى في الناس أن اجتماعا، فاجتمعوا فقال: «انتبهوها ولا أحلّ لأحد أكثر من واحدة، فتقطعوها في ساعة، وتفرقت في البلاد»، فهذا أصل المثل، وهو من أمثالهم في ترك الشيء، يقال: «لا أفعل ذلك معزى الفيّز» أي: حتى يجتمع، وهي لا تجتمع أبدا، والفيّز: الإنسان فأكثر. (فزر): ٢٦٠/٦.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، للشاعر: عائد بن المنذر الغشيري، وفي التوضيح، والتصريح اسمه: «فائد بن المنذر»، وقام البيت قوله:

... .. وأتسلّك لا عَلى هوائك ولا حَتم  
وفحوى البيت: أن حبها له ملتبس عليه، فلا هو صدّ يوقع اليأس، ولا إقبال يوقع الأمل في النفس.

والشاهد منه قوله: «أفي الحق» فقد استدلل الجمهور على أن انتصاب "حقاً" في قولهم: «أحقاً أنك ذاهب» على الظرفية، لتضمنه معنى "في"، --

[وهو عندهم نائب عن ظرف الزمان، ولذلك لا يغير به عن الجثث]<sup>(١)</sup> وكذلك قولهم: «غير شك أنك قائم» و«جهّد رأيي أنك ذاهب» و«ظننا مني أنك قادم» وفي ادعاء الظرفية في هذا كله نظير، والصواب أنه منصوب انتصاب المصادر بأنفعال مقدرة.

### المفعول معه

وهو اسم فضلة تال لواو تجعله بنفسها كثال "مع" مسبوق بمجمل متضمنة لفعل أو ما في معناه، "فالاسم" يخرج لنحو: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» و"فضلة": ليخرج نحو: «اختصم زيد وعمرو» وتال لواو يفرج الاسم الواقع بعد "مع" نحو: «سرت مع القمر» و«تجعل بنفسها» احتراز من نحو: «قرنت زيدا وعمرا» إذ للمعنى مستفادة من الفعل لا من الواو، و«كمحروور مع» احتراز من نحو: "سرت والنيل في زيادق، و«مسبوق بمجمل» احتراز<sup>(٢)</sup> من نحو: «أنت ورايك» و«متضمنة

(-) . واستشهدوا لمذهبهم بهذا البيت ونحوه، فقالوا: إن التصريح بـ"في" في هذا ونحوه دليل على صحة ما ذهبنا إليه، وذهب المرد إلى أن انتصاب "حقاً" إنما هو على المصدرية، وأنه منصوب بفعل محذوف، هذا وقد اختار الشارح مذهب المرد، فلعله نظير إلى أن الظرف لم يجرى مصدرا في غير هذا، كما قال الجرمي.

ينظر الكتاب ١٣٤/٣-١٣٥، وشرح الكافية ١٢٤/١، والخزانة

٤٠١/١-٤٠٥. وينظر البيت في: الغنى، الشاهد ٩٢، وأوضح المسالك

٢٣٢/٢، والتصريح ٣٣٩/١، والخزانة ٤٠١/١.

(١) ماين المعرفين ساقط من: ب. (٢) ماين المعرفين ساقط من: ب.



«لا أكلمه القارطين»<sup>(١)</sup> و«يعزى الفيّز»<sup>(٢)</sup> إذ هو في تقدير: مدة غيبة القارطين، ومدة غيبة معزى الفيّز.

السادس: أشياء توسع فيها حتى ادّعي فيها النصب على الظرفية، كقولهم: «أحقاً أنك ذاهب» هو عندهم منصوب على الظرفية، لتضمنه معنى "في" إذ التقدير "أفي حق" لظهورها في نحو:

١٧١-أفي الحق أني مغرم بك هائم<sup>(٣)</sup> ... ..

(١) القارطان هما رحلان من غيرة، خرج كل منهما بجنى القَرْط، فلم يعد، فضرب العرب بهما للتل للأمر المأبوس منه، والقَرْط: بفتح القاف والراء ووق شجر يدعى به الجلد. ينظر مجمع الأمثال ٣٤٩٣، ٢/٢١٢.

(٢) ذكر في (اللسان): أن سعد بن زيد مناة قال لولده واحدا بعد واحد: ارفع هذه المعزى، فأبى عليه، فنادى في الناس أن اجتماعا، فاجتمعوا فقال: «انتبهوها ولا أحلّ لأحد أكثر من واحدة، فتقطعوها في ساعة، وتفرقت في البلاد»، فهذا أصل المثل، وهو من أمثالهم في ترك الشيء، يقال: «لا أفعل ذلك معزى الفيّز» أي: حتى يجتمع، وهي لا تجتمع أبدا، والفيّز: الإنسان فأكثر. (فسر): ٢٦٠/٦.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، للشاعر: عائد بن المنذر الغشيري، وفي التوضيح، والتصريح اسمه: «فائد بن المنذر»، وقام البيت قوله:

... .. وأتسلّك لا عَلى هوالك ولا حَمَر  
وفحوى البيت: أن حبها له ملتبس عليه، فلا هو صدّ يوقع اليأس، ولا إقبال يوقع الأمل في النفس.

والشاهد منه قوله: «أفي الحق» فقد استدلل الجمهور على أن انتصاب "حقاً" في قولهم: «أحقاً أنك ذاهب» على الظرفية، لتضمنه معنى "في"، --

[وهو عندهم نائب عن ظرف الزمان، ولذلك لا يغير به عن الجثث]<sup>(١)</sup> وكذلك قولهم: «غير شك أنك قائم» و«جهّد رأيي أنك ذاهب» و«ظننا مني أنك قادم» وفي ادعاء الظرفية في هذا كله نظير، والصواب أنه منصوب انتصاب المصادر بأنفعال مقدرة.

### المفعول معه

وهو اسم فضلة تال لواو تجعله بنفسها كثال "مع" مسبوق بمجمل متضمنة لفعل أو ما في معناه، "فالاسم" يخرج لنحو: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» و"فضلة": ليخرج نحو: «اختصم زيد وعمرو» وتال لواو يفرج الاسم الواقع بعد "مع" نحو: «سرت مع القمر» و«تجعل بنفسها» احتراز من نحو: «قرنت زيدا وعمرا» إذ للمعنى مستفادة من الفعل لا من الواو، و«كمحروور مع» احتراز من نحو: «سرت والنيل في زياد»، و«مسيوق بمجمل» احتراز<sup>(٢)</sup> من نحو: «أنت ورايك» و«متضمنة

(-) . واستشهدوا لمذهبهم بهذا البيت ونحوه، فقالوا: إن التصريح بـ"في" في هذا ونحوه دليل على صحة ما ذهبنا إليه، وذهب المرد إلى أن انتصاب "حقاً" إنما هو على المصدرية، وأنه منصوب بفعل محذوف، هذا وقد اختار الشارح مذهب المرد، فلعله نظير إلى أن الظرف لم يجرى مصدرا في غير هذا، كما قال الجرمي.

ينظر الكتاب ١٣٤/٣-١٣٥، وشرح الكافية ١٢٤/١، والخزانة

٤٠١/١-٤٠٥. وينظر البيت في: الغنى، الشاهد ٩٢، وأوضح المسالك

٢٣٢/٢، والتصريح ٣٣٩/١، والخزانة ٤٠١/١.

(١) ماين المعرفين ساقط من: ب. (٢) ماين المعرفين ساقط من: ب.

لفعل «احتراز من نحو: «كلّ رجل وضعته»<sup>(١)</sup> أو ما في معناه مدخل لنحو: «أنا سائر والنيل» و «كيف أنت وقصعة من تريد»<sup>(٢)</sup>.

**ينصب تالي الواو مفعولا معه** في نحو: **ميري والطريق مسرعة** وقد اشتمل تخيله على القيود المذكورة، فإن «الطريق» اسم فضلة تال لـ «مسرعة» حال من ياء المخاطبة. وهي الفعل والفاعل،

**بما من الفعل وشبهه سبق** ذا النصب، لا بالواو، في القول الأحق الناصب للمفعول معه: ما سبق في الجملة من الفعل<sup>(٣)</sup> أو ما تضمن

(١) خالف في ذلك الصيمري، فقد حوز نصب «ضعته» على أنه مفعول معه وذلك عند تمام الاسم. تنظر: البصرة ٢٥٧/١.

هذا وقد نبه العلامة الصيّان على أنه إنما يمنع النصب عند الجمهور إذا قُتر الخبر متني، كأنه قيل «مقرّنان»، أما إذا كان الخبر مفردا معطوفا على ضميره ما بعد الواو، كان قيل: «كلّ رجل موجود وضعته» لم يخرج لصحة كون ما بعد الواو حيثذ مفعولا معه. تنظر: حاشية على الأثموني ١٣٧/٢.

(٢) القصعة: الضحفة، وجمعها: قِصَاع، وقَصَعَت، وقَصَعَت الضحمة: تشيع العشرة. ينظر اللسان (قصع) ١٤٧/١٠، والقاموس ٧١/٣.

(٣) هذا هو رأي جمهور البصريين، وذهب أكثر الكوفيين إلى أن ناصب المفعول معه الخلاف -وهو عامل معنوي، ومعناه مخالفة ما بعد الواو لما قبلها-.

وذهب الأخفش وبعض الكوفيين إلى أنه منصوب على الظرفية، والواو مهيئة للظرفية، وذهب عبد القاهر الجرجاني في المختصر في شرح الإيضاح ٦٦٠/١، إلى أنه منصوب بالفعل بواسطة «الواو» فالواو مقوّ للفعل، وهي بمثابة همزة التعدية بالنسبة للفعل اللازم، وذهب الزجاج إلى أن

--

معناه، وتعدى إليه بواسطة الواو، [ولهذا كان<sup>(١)</sup> يعمل فيه، لو كان لازما، نحو: «جاء البرد والطيالة»<sup>(٢)</sup> و«استوى الماء والخشبة» وليس النصب بالواو كما ذهب إليه الجرجاني<sup>(٣)</sup>.

وبعد «ما» استظهار، أو «كيف» نصب بفعل كون مضمّن بعض العرب من كلامهم: «ما أنت وزيدا» و«كيف أنت وقصعة من تريد» وأكثر النحاة يروونه بالرفع عطفا على الضمير المفصل، وبعضهم يرويه بالنصب، ووجهه أنه انتصب بفعل كـ كون مضمّن،

(-) عامل النصب مضمّن بعد الواو.

تنظر المسألة في: الكتاب ٢٩٧/١، والأصول ٢١٠/١، وشرح ابن عيش ٤٩/٢، وشرح الكافية ١٩٥/١، والتسهيل ٩٩، وأوضح المسالك ٢٤٢/٢، والمساعد ٥٣٩/١، والمع ٢١٩/١-٢٢٠، والتصريح ٣٤٤/١، وشرح الأثموني ١٣٨/٢. (١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) الطيّالة: جمع الطيّلس والطيّلان -يفتح لام الأخير وضمها- والطيّلان: ضرب من الأكيسة، وهو فارسي، وأصله: تالشان. ينظر اللسان: (طلس) ٤٣١/٧.

(٣) لم يذهب الجرجاني إلى أن ناصب للمفعول معه هو الواو -كما قال الشارح وغيره- وإنما ذهب إلى أن ناصبه الفعل والواو مقوّ للفعل ووسيلة إلى المفعول، كما تقدم تقريره في التعليق رقم (٣) من الصفحة السابقة؛ والجرجاني هو أبو بكر: عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، الفارسي، له مصنفات كثيرة في النحو واللغة، كـ «المختصر في شرح الإيضاح» وفي علم القرآن، كـ «إعجاز القرآن» وفي البلاغة، كـ «أسرار البلاغة» ودلائل الإعجاز، توفي سنة ٤٧١، وقيل: ٤٧٤.

تنظر: العم ٣٢٠ / ٢، وبخية الوعاة ٣١٠-٣١١، ونزعة الألباء ٤٣٤.

لفعل «احتراز من نحو: «كلّ رجل وضعته»<sup>(١)</sup> أو ما في معناه مدخل لنحو: «أنا سائر والنيل» و «كيف أنت وقصعة من تريد»<sup>(٢)</sup>.

**ينصب تالي الواو مفعولا معه** في نحو: **ميري والطريق مسرعة** وقد اشتمل تخيله على القيود المذكورة، فإن «الطريق» اسم فضلة تال لـ «مسرعة» حال من ياء المخاطبة. وهي الفعل والفاعل،

**بما من الفعل وشبهه سبق** ذا النصب، لا بالواو، في القول الأحق الناصب للمفعول معه: ما سبق في الجملة من الفعل<sup>(٣)</sup> أو ما تضمن

(١) خالف في ذلك الصيمري، فقد حوز نصب «ضعته» على أنه مفعول معه وذلك عند تمام الاسم. تنظر: البصرة ٢٥٧/١.

هذا وقد نبه العلامة الصيّان على أنه إنما يمنع النصب عند الجمهور إذا قُتر الخبر متني، كأنه قيل «مقرّنان»، أما إذا كان الخبر مفردا معطوفا على ضميره ما بعد الواو، كان قيل: «كلّ رجل موجود وضعته» لم يخرج لصحة كون ما بعد الواو حيثذ مفعولا معه. تنظر: حاشية على الأثموني ١٣٧/٢.

(٢) القصعة: الضحفة، وجمعها: قِصَاع، وقَصَعَت، وقَصَعَت الضحمة: تشيع العشرة. ينظر اللسان (قصع) ١٤٧/١٠، والقاموس ٧١/٣.

(٣) هذا هو رأي جمهور البصريين، وذهب أكثر الكوفيين إلى أن ناصب المفعول معه الخلاف -وهو عامل معنوي، ومعناه مخالفة ما بعد الواو لما قبلها-.

وذهب الأخفش وبعض الكوفيين إلى أنه منصوب على الظرفية، والواو مهيئة للظرفية، وذهب عبد القاهر الجرجاني في المختصر في شرح الإيضاح ٦٦٠/١، إلى أنه منصوب بالفعل بواسطة «الواو» فالواو مقوّ للفعل، وهي بمثابة همزة التعدية بالنسبة للفعل اللازم، وذهب الزجاج إلى أن

--

معناه، وتعدى إليه بواسطة الواو، [ولهذا كان<sup>(١)</sup>] يعمل فيه، لو كان لازما، نحو: «جاء البرد والطيالسة»<sup>(٢)</sup> و«استوى الماء والخشبة» وليس النصب بالواو كما ذهب إليه الجرجاني.<sup>(٣)</sup>

وبعد «ما» استظهار، أو «كيف» نصب بفعل كون مضمّن بعض العرب من كلامهم: «ما أنت وزيدا» و«كيف أنت وقصعة من تريد» وأكثر النحاة يروونه بالرفع عطفا على الضمير المفصل، وبعضهم يرويه بالنصب، ووجهه أنه انتصب بفعل كـ كون مضمّن،

(-) عامل النصب مضمّن بعد الواو.

تنظر المسألة في: الكتاب ٢٩٧/١، والأصول ٢١٠/١، وشرح ابن عيش ٤٩/٢، وشرح الكافية ١٩٥/١، والتسهيل ٩٩، وأوضح المسالك ٢٤٢/٢، والمساعد ٥٣٩/١، والمع ٢١٩/١-٢٢٠، والتصريح ٣٤٤/١، وشرح الأثموني ١٣٨/٢. (١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) الطيالسة: جمع الطيلس والطيالسان -يفتح لام الأخير وضمها- والطيالسان: ضرب من الأكيسة، وهو فارسي، وأصله: تالشان. ينظر اللسان: (طلس) ٤٣١/٧.

(٣) لم يذهب الجرجاني إلى أن ناصب للمفعول معه هو الواو -كما قال الشارح وغيره- وإنما ذهب إلى أن ناصبه الفعل والواو مقوّ للفعل ووسيلة إلى المفعول، كما تقدم تقريره في التعليق رقم (٣) من الصفحة السابقة؛ والجرجاني هو أبو بكر: عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، الفارسي، له مصنفات كثيرة في النحو واللغة، كـ «المختصر في شرح الإيضاح» وفي علم القرآن، كـ «إعجاز القرآن» وفي البلاغة، كـ «أسرار البلاغة» ودلائل الإعجاز، توفي سنة ٤٧١، وقيل: ٤٧٤.

تنظر: العم ٣٢٠ / ٢، وبخية الوعاة ٣١٠-٣١١، ونزعة الألباء ٤٣٤.

والضمير فاعل<sup>(١)</sup>، لا مبتدأ، والتقدير: «ما تكون أنت وزيدا» و «كيف تكون أنت وقصعة من تريد» فيكون الفعل هو العامل.

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق والنصب مختار لدى ضعف النسق والنصب إن لم يجر العطف يجب أو اعتقد إضمار عامل تصيب للاسم الواقع بعد الواو أربعة أحوال:

أحدها: ترجيح عطفه على نصبه، وذلك حيث أمكن عطفه بلا ضعف، نحو: «جاء زيد وعمرو».

الثاني: ترجيح نصبه مفعولا معه على العطف، وذلك حيث كان العطف ضعيفا إما من جهة اللفظ، كما في نحو: «قمت وزيدا»<sup>(٢)</sup>.

١٧٢-و... .. حسبك والضحاك سيف<sup>(٣)</sup> مهتد

(١) أقول: يكون الضمير فاعلا إذا قدرت "كان" تامة، وأما إذا قدرت ناقصة فإنه يكون اسما لها، والتقديران واردان.

(٢) سبب ضعف هذا ونحوه هو: كونه معطوفا على مضمّر مرفوع متصل بلا فاصل، والعطف بالنصب في مثل هذا ضعيف عندهم.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، وقائله مجهول، وصدره: إذا كانت الحياء واشتقت العصا ف... ..

والفيحاء هي: الحرب، وكنى باتشاقق العصا عن تفرّق الجماعة، ويروى قوله: "الضحاك" بالأوجه الثلاثة، فروي فيه النصب على أنه مفعول معه، أو على أنه مفعول به بإضمار، "حسب" وروي جره أيضا، فقبل بالعطف على عمل "الكاف"، وقيل: بإضمار "حسب" أخرى وصوب هذا الأخير ابن هشام في المعنى صفحة ٦٢٢، وروي أيضا رفعه، بتقدير "حسب" ثم حذفت فحلها للضاف إليه فارتفع ارتفاعها. ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٥١٤/٢، والمغني، الشاهد ٩٦٧، وشرح الأثيرني ١٣٩/٢، ومعجم شواهد العربية ١٠١.

على اختيار المصنف<sup>(١)</sup> فيهما، وإما من جهة المعنى، كقوله:

١٧٣- فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكلبيين من الطحّال<sup>(٢)</sup>  
الثالث: وجوب نصبه على المفعول معه، وذلك حيث امتنع العطف لما تع

(١) ينظر التسهيل ١٠٠.

(٢) هذا البيت من الوافر، وقائله مجهول، وذكر عبي الدين في تعليقه على أوضح المسالك (٢٤٣/٢): «أنه وجد عجزه عجزا لبيت آخر مع أبيات ثلاثة ذكرها، قلت: زعمت أن يكون هذا التعبير مما تداوله أكثر من شاعر، والكلبيان: منى كلبية، وهما - من الإنسان وغيره من الحيوان - لحستان متبوتان حمروان لازقتان بعظم الصلب عند الخاصرتين، وفي لغة أهل اليمن: كَلَوَه، وتوتوها على: كَلَوَيْن» ينظر اللسان (كلام) ٩٤/٢٠، والطحّال: لحمة سوداء عريضة في بطن الإنسان وغيره، عن اليسار، لازقة بالجانب، ينظر اللسان (طحل) ٤٢٣/١٣.

أراد الشاعر بهذا الحث على الاختلاف، واتصال بعضهم ببعض، كاتصال الكلبيين وقربهما من الطحّال، والشاهد منه قوله: «وبني أبيكم» فإنه نصبه على أنه مفعول معه، وهذا راجح من جهة المعنى، لأن مراده أن يأمر المخاطبين وحدهم بأن يكونوا مع بني أبيهم متآلفين متصلين كحال الكلبيين مع الطحّال، وأما على العطف على اسم "كن" فإنه يقتضى أن يكون كل من المخاطبين وبني أبيهم مأمورين، وليس الأمر كذلك، فإنه إما أمر للمخاطبين الحاضرين بموافقة بني أبيهم، ولم يأمر بني أبيهم بشئ.

ينظر البيت في: النكت ٢٩٨/١، والأصون ٢١٠/١، والنبيسة ٢٥٨/١، وشرح ابن يعيش ٤٨/٢، وأوضح المسالك ٢٤٣/٢، والمساعد ٥٤٤/١، والمع ٢٢٠/١، والتصريح ٣٤٥/١، وشرح الأثيرني ١٤١/٢، ومعجم شواهد العربية ٣١٦.

والضمير فاعل<sup>(١)</sup>، لا مبتدأ، والتقدير: «ما تكون أنت وزيدا» و «كيف تكون أنت وقصعة من تريد» فيكون الفعل هو العامل.

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق والنصب مختار لدى ضعف النسق والنصب إن لم يجر العطف يجب أو اعتقد إضمار عامل تصيب للاسم الواقع بعد الواو أربعة أحوال:

أحدها: ترجيح عطفه على نصبه، وذلك حيث أمكن عطفه بلا ضعف، نحو: «جاء زيد وعمرو».

الثاني: ترجيح نصبه مفعولا معه على العطف، وذلك حيث كان العطف ضعيفا إما من جهة اللفظ، كما في نحو: «قمت وزيدا»<sup>(٢)</sup>.

١٧٢-و... حسبك والضحاك سيف<sup>(٣)</sup> مهتد

(١) أقول: يكون الضمير فاعلا إذا قدرت "كان" تامة، وأما إذا قدرت ناقصة فإنه يكون اسما لها، والتقديران واردان.

(٢) سبب ضعف هذا ونحوه هو: كونه معطوفا على مضمير مرفوع متصل بلا فاصل، والعطف بالنصب في مثل هذا ضعيف عندهم.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، وقائله مجهول، وصدره: إذا كانت الحياء واشتقت العصا ف... ...

والفيحاء هي: الحرب، وكنى باتشاقق العصا عن تفرق الجماعة، ويروى قوله: "الضحاك" بالأوجه الثلاثة، فروي فيه النصب على أنه مفعول معه، أو على أنه مفعول به بإضمار، "حسب" وروي جره أيضا، فقبل بالعطف على عمل "الكاف"، وقيل: بإضمار "حسب" أخرى وصوب هذا الأخير ابن هشام في المعنى صفحة ٦٢٢، وروي أيضا رفعه، بتقدير "حسب" ثم حذفت فحلها للضاف إليه فارتفع ارتفاعها. ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٥١٤/٢، والمغني، الشاهد ٩٦٧، وشرح الأثيرني ١٣٩/٢، ومعجم شواهد العربية ١٠١.

على اختيار المصنف<sup>(١)</sup> فيهما، وإما من جهة المعنى، كقوله:

١٧٣- فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكلبيين من الطحّال<sup>(٢)</sup>  
الثالث: وجوب نصبه على المفعول معه، وذلك حيث امتنع العطف لما تع

(١) ينظر التسهيل ١٠٠.

(٢) هذا البيت من الوافر، وقائله مجهول، وذكر عبي الدين في تعليقه على أوضح المسالك (٢٤٣/٢): «أنه وجد عجزه عجزا لبيت آخر مع أبيات ثلاثة ذكرها، قلت: زعمت أن يكون هذا التعبير مما تداوله أكثر من شاعر، والكلبيان: مثنى كلية، وهما - من الإنسان وغيره من الحيوان - لحستان متبوتان حمروان لازقان بعظم الضلّ عند الحناصرتين، وفي لغة أهل اليمن: كَلَّوه، وتوتوها على: كَلَّوتين» ينظر اللسان (كلام) ٩٤/٢٠، والطحّال: لحمة سوداء عريضة في بطن الإنسان وغيره، عن اليسار، لازقة بالجانب، ينظر اللسان (طحل) ٤٢٣/١٣.

أراد الشاعر بهذا الحث على الاختلاف، واتصال بعضهم ببعض، كاتصال الكلبيين وقربهما من الطحّال، والشاهد منه قوله: «وبني أبيكم» فإنه نصبه على أنه مفعول معه، وهذا راجح من جهة المعنى، لأن مراده أن يأمر المخاطبين وحدهم بأن يكونوا مع بني أبيهم متآلفين متصلين كحال الكلبيين مع الطحّال، وأما على العطف على اسم "كن" فإنه يقتضى أن يكون كل من المخاطبين وبني أبيهم مأمورين، وليس الأمر كذلك، فإنه إما أمر للمخاطبين الحاضرين بموافقة بني أبيهم، ولم يأمر بني أبيهم بشئ.

ينظر البيت في: النكت ٢٩٨/١، والأصون ٢١٠/١، والنبيسة ٢٥٨/١، وشرح ابن يعيش ٤٨/٢، وأوضح المسالك ٢٤٣/٢، والمساعد ٥٤٤/١، والمع ٢٢٠/١، والتصريح ٣٤٥/١، وشرح الأثيرني ١٤١/٢، ومعجم شواهد العربية ٣١٦.

لفظي، كما في نحو: «مالك وزيد؟» على قول من<sup>(١)</sup> يرى امتناع العطف على الضمير المجرور، بدون إعادة الجار، أو معنوي، نحو: «مات زيد وطلوع الشمس» لعدم صحة نسبة الفعل إلى ما بعد الواو.

الرابع: امتناع كلّ منهما، كما في نحو:

١٧٤- ... .. وزجّحن الخواصب والعيون<sup>(٢)</sup>

(١) ذهب جمهور البصريين وكثير من الكوفيين إلى أنه لا يجوز العطف على المضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، وذهب بعض الكوفيين إلى جواز ذلك اكتفاء بدلالة الخافض الأول على الثاني، وإلى ذلك ذهب ابن مالك أيضاً.

ينظر: شرح الكافية الشافية ٦٩٣/٢، وينظر تفصيل المسألة في: الإنصاف، المسألة (٦٥) ٤٦٢/٢.

وينظر: شرح ابن يعيش ٥٠/٢، وشرح الكافية ١٩٧/١، والتصريح ٣٤٦/١، وشرح الأعمري ١٤٣/٢، وشرح الأخواني وحاشية الصبان عليه ١٤٣/٢.

(٢) هذا عجز بيت من الواقف، للرأعي النميري، واسمه: عبيد بن حصين، وصدر هذا البيت قوله:

إذا ما الغائيات برزن يوماً ... ..

وفي كلنا السخنين "فرجحن" وجميع المراجع التي اطلعت عليها بالواو.

والغائيات: جمع غانية، وهي المرأة التي غنيت بجمالها عن الحلي والزينة، وقيل: هي التي غنيت بزوجه عن التعرض للرجال، والترجيح: تنقيح الخواصب وتطويلها.

والشاهد منه قوله: «وزجّحن الخواصب والعيون» فقد قرّر الشارح أن: «العيون» مفعول به، وعامله علوف، وأنه لا يصح أن تكون «العيون» معطوفة على ما قبلها لعدم استقامة المعنى على ذلك، لأن الشأن في المعطوف أن يشارك --

وقوله:

١٧٥- فملفتها تينا وماء بارداً<sup>(١)</sup> ... ..

(١) المعطوف عليه في الحكم، و«العيون» لا تشارك الخواصب في الترجيح، إذ الترجيح لا يكون للعيون، كما أن «العيون» هنا لا يصح أن تنصب على أنها مفعول معه لما ذكر الشارح من عدم فائدة الإخبار بها لأنه معلوم أن العيون مصاحبة للخواصب بداهة، وهذا الذي قرره الشارح هو مذهب الفارسي.

ينظر: المقتصد ٦٦٢/١ ومذهب الفراء ينظر: معاني القرآن ١٢٤/٣، وعليه يكون ذلك من عطف الجمل، وذهب الجرمي والمازني والمبرد في المقتضب ٥١/٢، وأبو عبيدة واليزيدي والأصمعي إلى أنه لا حذف وأن ما بعد الواو معطوف، وذلك على تأويل العامل المذكور بعامل يصح انصباه عليهما فيقول «زجّحن» بمملّين أو حَسَنٌ ونحوهما، وعليه يكون ذلك من عطف مفرد على مفرد.

ينظر: أوضح المسالك ٢٤٩/٢، والتصريح ٣٤٦/١، وشرح الأعمري ١٤٣/٢. وينظر البيت والكلام عليه في: المراجع المذكورة، وشرح الكافية الشافية ٦٩٨/٢، والشذور ص ٣٠٠، والمساعد ٥٤٥/١، والمجمع ٢٢٢/١، ١٣٠/٢.

(١) هنا صدر بيت من الرجز، لذي الرمة، ومثامه قوله:

... .. حتى شَقَّتْ هَمَّالَةَ عيناها

وبعضهم يجعله عجزاً لبيت آخر وهو:

نَسَا حَطَطْتُ الرّحْلَ عِنهَا وَارداً علفتها تينا وماءً بارداً

والذين هو: قصب الزرع بعد أن يداس؛ وعلفتها: أي أطعمتها، و«شَقَّتْ» يروى مكانه «بَدَّتْ» وهما بمعنى واحد، و«هَمَّالَة»: صيغة مبالغة من قولهم: هملت العين بالنعم، والشاهد منه: «ماء» ويقال فيه مثل ما قيل في الشاهد السابق.

ينظر في مراجع البيت السابقة، وفي: المقتضب ٢٢٣/٤، وشرح ابن يعيش ٨/٢، وشرح الكافية ١٩٦/١، واللسان (قلد) ٣٦٩/٤، وشرح ابن عقيل ٢٠٧/٢، والخزانة ١٣٩/٣-١٤٠، معجم شواهد العربية ٤١٦.

لفظي، كما في نحو: «مالك وزيد؟» على قول من<sup>(١)</sup> يرى امتناع العطف على الضمير المجرور، بدون إعادة الجار، أو معنوي، نحو: «مات زيد وطلوع الشمس» لعدم صحة نسبة الفعل إلى ما بعد الواو.

الرابع: امتناع كلّ منهما، كما في نحو:

١٧٤- ... .. وزجّحن الخواصب والعيون<sup>(٢)</sup>

(١) ذهب جمهور البصريين وكثير من الكوفيين إلى أنه لا يجوز العطف على المضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، وذهب بعض الكوفيين إلى جواز ذلك اكتفاء بدلالة الخافض الأول على الثاني، وإلى ذلك ذهب ابن مالك أيضاً.

ينظر: شرح الكافية الشافية ٦٩٣/٢، وينظر تفصيل المسألة في: الإنصاف، المسألة (٦٥) ٤٦٢/٢.

وينظر: شرح ابن يعيش ٥٠/٢، وشرح الكافية ١٩٧/١، والتصريح ٣٤٦/١، وشرح الأعمري ١٤٣/٢، وشرح الأخواني وحاشية الصبان عليه ١٤٣/٢.

(٢) هذا عجز بيت من الواقف، للرأعي النميري، واسمه: عبيد بن حصين، وصدر هذا البيت قوله:

إذا ما الغائيات برزن يوماً ... ..

وفي كلنا السخنين "فرجحن" وجميع المراجع التي اطلعت عليها بالواو.

والغائيات: جمع غانية، وهي المرأة التي غنيت بجمالها عن الحلي والزينة، وقيل: هي التي غنيت بزوجهما عن التعرض للرجال، والترجيح: تنقيح الخواصب وتطويلها.

والشاهد منه قوله: «وزجّحن الخواصب والعيون» فقد قرّر الشارح أن: «العيون» مفعول به، وعامله عذوف، وأنه لا يصح أن تكون «العيون» معطوفة على ما قبلها لعدم استقامة المعنى على ذلك، لأن الشأن في المعطوف أن يشارك --

وقوله:

١٧٥- فملفتها تينا وماء بارداً<sup>(١)</sup> ... ..

(١) المعطوف عليه في الحكم، و«العيون» لا تشارك الخواصب في الترجيح، إذ الترجيح لا يكون للعيون، كما أن «العيون» هنا لا يصح أن تنصب على أنها مفعول معه لما ذكر الشارح من عدم فائدة الإخبار بها لأنه معلوم أن العيون مصاحبة للخواصب بداهة، وهذا الذي قرره الشارح هو مذهب الفارسي.

ينظر: المقتصد ٦٦٢/١ ومذهب الفراء ينظر: معاني القرآن ١٢٤/٣، وعليه يكون ذلك من عطف الجمل، وذهب الجرمي والمازني والمرد في المقتضب ٥١/٢، وأبو عبيدة واليزيدي والأصمعي إلى أنه لا حذف وأن ما بعد الواو معطوف، وذلك على تأويل العامل المذكور بعامل ينصبه عليهما فيقول "زجّحن" بمملّكن أو حَسَنَ ونحوهما، وعليه يكون ذلك من عطف مفرد على مفرد.

ينظر: أوضح المسالك ٢٤٩/٢، والتصريح ٣٤٦/١، وشرح الأعمري ١٤٣/٢. وينظر البيت والكلام عليه في: المراجع المذكورة، وشرح الكافية الشافية ٦٩٨/٢، والشذور ص ٣٠٠، والمساعد ٥٤٥/١، والمجمع ٢٢٢/١، ١٣٠/٢.

(١) هنا صدر بيت من الرجز، لذي الرمة، ومثاله قوله:

... .. حتى شَقَّتْ هَمَّالَةَ عيناها

وبعضهم يجعله عجزاً لبيت آخر وهو:

نَسَا حَطَطْتُ الرّحْلَ عنها وأردأ علفتها تينا وماءً بارداً

والذين هو: قصب الزرع بعد أن يذاب؛ وعلفتها: أي أطعمتها، و"شَقَّتْ" يروى مكانه "بَذَتْ" وهما بمعنى واحد، و"هَمَّالَة": صيغة مبالغة من قولهم: هملت العين بالنعم، والشاهد منه: "ماء" ويقال فيه مثل ما قيل في الشاهد السابق.

ينظر في مراجع البيت السابقة، وفي: المقتضب ٢٢٣/٤، وشرح ابن يعيش ٨/٢، وشرح الكافية ١٩٦/١، واللسان (قلد) ٣٦٩/٤، وشرح ابن عقيل ٢٠٧/٢، والخزانة ١٣٩/٣-١٤٠، معجم شواهد العربية ٤١٦.

لأن الثاني فيه منصوب بفعل مقدر، أي: و"كحلن" و"سقيتها" ويمتنع فيه العطف، لانتفاء المشاركة في الفعل والمفعول معه، لعدم فائدة الإخبار بالمعية في الأول، وتحقق انتفائها في الثاني، وهذا هو الذي أشار المصنف إليه بقوله: "أو اعتقد إضمام عامل تصب" وبقي له حال خامس<sup>(١)</sup>، لم يذكرها للمصنف، وهي: "وجوب العطف" كما في نحو: "اشترك زيد وعمرو"، و"كل رجل وضيعته" و"جاء زيد وعمرو قبله أو بعده".

### الاستثناء

هو إخراج ما تضمنته الكلام السابق، أو أدى إلى توهمه تحقيقاً أو تقديرًا من حكمه، بإحدى<sup>(٢)</sup> أدواته، بشرط الفائدة، فيـ"الإخراج": خرج ماسيقت فيه "غير" أو "إلا" للوصف، لا للاستثناء، نحو: ﴿صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم﴾<sup>(٣)</sup> و﴿لو كان فيهما آفة إلا الله﴾<sup>(٤)</sup> و"ما تضمنته الكلام" أعم من أن يكون تضمنه لفظاً، وهو الاستثناء التام، نحو: «قام القوم إلا زيدا» أو تقديرًا، وهو الاستثناء المفرغ، نحو: «ما قام إلا زيد» إذ معناه «ما قام أحد إلا زيد» وقلنا: «أو أدى إلى توهمه» ليدخل الاستثناء المنقطع،

(١) الحال: ما يكون عليه الشيء، وهو يذكر ويؤنث. اللسان "سول" ٢٠١/١٣.

(٢) في كلتا النسخين "أحد" وهو تحريف.

(٣) من الآية ٧، من سورة الفاتحة.

وقال الأخفش: إن البديل في "غير" هنا أجود من الصفة، لأن "الذي" و"الذين" لا تفارقهما الألف واللام، وهما أشبه بالاسم المخصوص من الرجل" وما أشبهه. ينظر: معاني القرآن له ١٧/١، والكشاف ٦٩/١-٧٠.

(٤) من الآية ٢٢، من سورة الأنبياء.

نحو «ما فيها أحد إلا حمار» ووصف المستثنى منه بالسبق تحقيقاً أو تقديرًا مدخل لنوعي الاستثناء المؤخر عن المستثنى منه، وهو الأكثر، والمتقدم عليه، نحو:

١٧٦- ف... سهل إلا بك النصر يرجي عليهم وهل إلا عليك الموصول<sup>(١)</sup> وكونه مخرجا من حكمه أعم من أن يكون حكمه الإنبات، فيكون خارجا منه داخلا في النفي أو النفي<sup>(٢)</sup>، فيكون بالعكس، وتقييد الإخراج بكونه بأحد أدوات الاستثناء مخرج لنحو: ﴿إنيك نعبد﴾<sup>(٣)</sup> و﴿وقال رجل مؤمن﴾<sup>(٤)</sup> و﴿من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها﴾<sup>(٥)</sup> و﴿تدمر كل شيء﴾<sup>(٦)</sup> فإن هذه كلها مخرجة لغير المذكور، لكن الأول مخرج بالاختصاص. والثاني: بالوصف. والثالث: بالشرط. والرابع: بالعقل، ومخرج باشرط الفائدة نحو: «قام القوم إلا رجلا» فإن هذا التركيب ونحوه -مما لا فائدة فيه- ممتنع.

ما استثنت "إلا" مع تمام ينتصب وبعد نفي أو كنفسي انتخب اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع "إلا" هي أم باب الاستثناء، وللمستثنى بها أحوال، الأول: أن يكون قد استثنى بها بعد تمام الكلام، والمراد بـ"تمام الكلام" ألا يكون ما قبلها طالبا لما بعدها إعرابا فيجب النصب إن كان المستثنى منه موجبا، نحو:

(١) تقدم تخريج هذا البيت.

(٢) في ب: "النفي" موضح "النفي" وهو تحريف.

(٣) من الآية ٥، من سورة الفاتحة.

(٤) من الآية ٢٨، من سورة المؤمن (غافر).

(٥) من الآية ١٦٠، من سورة الأنعام.

(٦) من الآية ٢٥، من سورة الأحقاف.



لأن الثاني فيه منصوب بفعل مقدر، أي: و"كحلن" و"سقيتها" ويمتنع فيه العطف، لانتفاء المشاركة في الفعل والمفعول معه، لعدم فائدة الإخبار بالمعية في الأول، وتحقق انتفائها في الثاني، وهذا هو الذي أشار المصنف إليه بقوله: "أو اعتقد إضمام عامل تصب" وبقي له حال خامس<sup>(١)</sup>، لم يذكرها للمصنف، وهي: "وجوب العطف" كما في نحو: "اشترك زيد وعمرو"، و"كل رجل وضيعته" و"جاء زيد وعمرو قبله أو بعده".

### الاستثناء

هو إخراج ما تضمنته الكلام السابق، أو أدى إلى توهمه تحقيقاً أو تقديرًا من حكمه، بإحدى<sup>(٢)</sup> أدواته، بشرط الفائدة، فيـ"الإخراج": خرج ماسيقت فيه "غير" أو "إلا" للوصف، لا للاستثناء، نحو: ﴿صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم﴾<sup>(٣)</sup> و﴿لو كان فيهما آفة إلا الله﴾<sup>(٤)</sup> و"ما تضمنته الكلام" أعم من أن يكون تضمنه لفظاً، وهو الاستثناء التام، نحو: «قام القوم إلا زيدا» أو تقديرًا، وهو الاستثناء المفرغ، نحو: «ماقام إلا زيد» إذ معناه «ماقام أحد إلا زيد» وقلنا: «أو أدى إلى توهمه» ليدخل الاستثناء المنقطع،

(١) الحال: ما يكون عليه الشيء، وهو يذكر ويؤنث. اللسان "سول" ٢٠١/١٣.

(٢) في كلتا النسخين "أحد" وهو تحريف.

(٣) من الآية ٧، من سورة الفاتحة.

وقال الأخفش: إن البديل في "غير" هنا أجود من الصفة، لأن "الذي" و"الذين" لا تفارقهما الألف واللام، وهما أشبه بالاسم المخصوص من الرجل وما أشبهه.

ينظر: معاني القرآن له ١٧/١، والكشاف ٦٩/١-٧٠.

(٤) من الآية ٢٢، من سورة الأنبياء.

نحو «ما فيها أحد إلا حمار» ووصف المستثنى منه بالسبق تحقيقاً أو تقديرًا مدخل لنوعي الاستثناء المؤخر عن المستثنى منه، وهو الأكثر، والمتقدم عليه، نحو:

١٧٦- ف... سهل إلا بك النصر يرجي عليهم وهل إلا عليك الموصول<sup>(١)</sup> وكونه مخرجا من حكمه أعم من أن يكون حكمه الإنبات، فيكون خارجا منه داخلا في النفي أو النفي<sup>(٢)</sup>، فيكون بالعكس، وتقييد الإخراج بكونه بأحد أدوات الاستثناء مخرج لنحو: ﴿إنيك نعبد﴾<sup>(٣)</sup> و﴿وقال رجل مؤمن﴾<sup>(٤)</sup> و﴿من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها﴾<sup>(٥)</sup> و﴿تدمر كل شيء﴾<sup>(٦)</sup> فإن هذه كلها مخرجة لغير المذكور، لكن الأول مخرج بالاختصاص. والثاني: بالوصف. والثالث: بالشرط. والرابع: بالعقل، ومخرج باشرط الفائدة نحو: «قام القوم إلا رجلا» فإن هذا التركيب ونحوه -مما لا فائدة فيه- ممتنع.

ما استثنت "إلا" مع تمام ينتصب وبعد نفي أو كنفسي انتخب اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع "إلا" هي أم باب الاستثناء، وللمستثنى بها أحوال، الأول: أن يكون قد استثنى بها بعد تمام الكلام، والمراد بـ"تمام الكلام" ألا يكون ما قبلها طالبا لما بعدها إعرابا فيجب النصب إن كان المستثنى منه موجبا، نحو:

(١) تقدم تخريج هذا البيت.

(٢) في ب: "النفي" موضح "النفي" وهو تحريف.

(٣) من الآية ٥، من سورة الفاتحة.

(٤) من الآية ٢٨، من سورة المؤمن (غافر).

(٥) من الآية ١٦٠، من سورة الأنعام.

(٦) من الآية ٢٥، من سورة الأحقاف.

﴿فَاتَّخِذْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ﴾<sup>(١)</sup> وأما الرفع في قوله:

١٧٧- وبالصرمة منهم منزلٌ خلق عاصٍ تغيرَ إلاَّ السويَّ والوئد<sup>(٢)</sup> فتأول "تغير" بلم يبق، وإن كان المستثنى منه منفياً أو شبيهاً بالمنفى وهو: مادخل عليه حرف نهى، أو أداة استفهام، انتخب فيه أي: اختير اتباع<sup>(٣)</sup> ما بعد "إلاَّ" للمستثنى منه في الإعراب، رفعاً أو نصباً أو جرّاً، على أنه بدل<sup>(٤)</sup> منه إن

(١) من الآية ٨٣، من سورة الأعراف، ومن الآية ٥٧، من سورة النمل.

(٢) هذا بيت من البسيط، وهو للأخطي: غياث بن غوث، النصراني التغلبي، و"الصرمة": اسم مكان، و"خلق" أي: بال، و"عاصٍ" أي دارس، و"السوي": هو ما يجمل حاجزاً حول الخيمة لتلا يدخلها ماء المطر (اللسان: ثاقب، ١٧١/٢٠).

والشاهد منه قوله: «إلاَّ النَّوِيَّ والوئد» فإن ظاهره أنه استثناء موجب وهو تام، فكان وجهه أن ينتصب، لكن الشاعر جاء به مرفوعاً على أنه بدل من الضمير المستتر في "تغير"، وذلك لأنه وإن كان ظاهره الإيجاب، إلاَّ أنه منفي عند التحقيق، لأن معنى "تغير" لم يبق على حاله.

ينظر البيت في: المعنى، الشاهد ٤٩٨، وأوضح المسالك ٢/٢٥٥، والتصريح ١/٢٤٩، وشرح الأعمشوني ٢/١٤٨، وخواشي ابن عقيل ٢/٢١٠، وديوانه ١٦٨، ومعجم شواهد الحرية ١٠٤.

(٣) قال محي الدين -مستدركا على ابن عقيل إطلاقه اختيار الإتيان في هذه الصورة- وليس هذا الإطلاق بسديد، وذكر مواضع ثلاثة يختار فيها النصب.

ينظر تعليقه على شرح ابن عقيل ٢/٢١٢.

(٤) ما ذكره الشارح من الانتصاب على البدلية هو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن "إلاَّ" حرف عطف، وما بعدها معطوف عطف نسق، ورد ثعلب كلاً للمذهبين، ولم يسلم له رده مذهب البصريين. ينظر الكتاب ٢/٣٣٥، والأصول ١/٣٠٣، وأوضح المسالك ٢/٢٥٧، والتصريح ١/٣٤٩-٣٥٠.

كان الاستثناء متصلاً، بأن يكون المستثنى داخلاً في المستثنى منه نحو: ﴿مَالَعُلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَلَا يُلْقَتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿وَمَنْ يَقْنَطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾<sup>(٣)</sup>، والنصب فيه عربي جيد، إلاَّ أنه أقل من الإتيان، ومنه: قراءة جماعة من السبعة، ﴿إِلَّا امْرَأَتُكَ﴾<sup>(٤)</sup> وإن<sup>(٥)</sup>، كان الاستثناء منقطعاً، وهو: ما لم يكن المستثنى داخلاً في المستثنى منه، والمستثنى منه غير موجب، فأكثر العرب يرجون نصب المستثنى، وبه جاء،

(١) من الآية ٦٦، من سورة النساء.

والشاهد منها "إلاَّ قليل" حيث ارتفع "قليل" على أنه بدل من ولو الجماعة الواقع في سياق النفي.

(٢) من الآية ٨١، من سورة هود.

والشاهد منها: "إلاَّ امرأتك" فإن "امراتك" مستثنى وقد ارتفع على أنه بدل من "أحد" المرتفع على الفاعلية والواقع في سياق نهي.

(٣) من الآية ٥٦، من سورة الحجر.

والشاهد منها: "إلاَّ الضَّالُّونَ" فإن ما بعد "إلاَّ" مستثنى وقد ارتفع على أنه بدل من فاعل "يقنط" الواقع في سياق الاستفهام الإنكاري الذي هو بمعنى النفي.

(٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو: "امراتك" بالرفع على أنه بدل من "أحد" فيفيد ذلك أن امرأة لوط -عليه السلام- كانت مع أهله الذين أسرى بهم فأنفقت فأصابها العذاب، وقرأ الباقر: "امراتك" بالنصب، استثناء من الإسراء لا من "أحد" فيفيد ذلك أنه -عليه السلام- لم يخرجها مع أهله.

ينظر: النشر ٢/٢٩٠، والحجة: ٣٤٧-٣٤٨، والوافي ٢٩٢، والبدور ١٥٥.

(٥) في ب: "فإن" موضع "وإن".

﴿فَاتَّخِذْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ﴾<sup>(١)</sup> وأما الرفع في قوله:

١٧٧- وبالصرمة منهم منزلٌ خلق عاصٍ تغيرَ إلاَّ السويَّ والوئد<sup>(٢)</sup> فتأول "تغير" بلم يبق، وإن كان المستثنى منه منفياً أو شبيهاً بالمنفى وهو: مادخل عليه حرف نهى، أو أداة استفهام، انتخب فيه أي: اختير اتباع<sup>(٣)</sup> ما بعد "إلاَّ" للمستثنى منه في الإعراب، رفعاً أو نصباً أو جرّاً، على أنه بدل<sup>(٤)</sup> منه إن

(١) من الآية ٨٣، من سورة الأعراف، ومن الآية ٥٧، من سورة النمل.

(٢) هذا بيت من البسيط، وهو للأخطي: غياث بن غوث، النصراني التغلبي، و"الصرمة": اسم مكان، و"خلق" أي: بال، و"عاصٍ" أي دارس، و"السوي": هو ما يجمل حاجزاً حول الخيمة لتلا يدخلها ماء المطر (اللسان: ثاقب، ١٧١/٢٠).

والشاهد منه قوله: «إلاَّ النَّوِيَّ والوئد» فإن ظاهره أنه استثناء موجب وهو تام، فكان وجهه أن ينتصب، لكن الشاعر جاء به مرفوعاً على أنه بدل من الضمير المستتر في "تغير"، وذلك لأنه وإن كان ظاهره الإيجاب، إلاَّ أنه منفي عند التحقيق، لأن معنى "تغير" لم يبق على حاله.

ينظر البيت في: المعنى، الشاهد ٤٩٨، وأوضح المسالك ٢/٢٥٥، والتصريح ١/٢٤٩، وشرح الأعمشوني ٢/١٤٨، وخواشي ابن عقيل ٢/٢١٠، وديوانه ١٦٨، ومعجم شواهد الحرية ١٠٤.

(٣) قال محي الدين -مستدركا على ابن عقيل إطلاقه اختيار الإتيان في هذه الصورة- وليس هذا الإطلاق بسديد، وذكر مواضع ثلاثة يختار فيها النصب.

ينظر تعليقه على شرح ابن عقيل ٢/٢١٢.

(٤) ما ذكره الشارح من الانتصاب على البدلية هو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن "إلاَّ" حرف عطف، وما بعدها معطوف عطف نسق، ورد ثعلب كلاً للمذهبين، ولم يسلم له رده مذهب البصريين. ينظر الكتاب ٢/٣٣٥، والأصول ١/٣٠٣، وأوضح المسالك ٢/٢٥٧، والتصريح ١/٣٤٩-٣٥٠.

كان الاستثناء متصلاً، بأن يكون المستثنى داخلاً في المستثنى منه نحو: ﴿مَالَعُلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَلَا يُلْقَتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿وَمَنْ يَقْنَطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾<sup>(٣)</sup>، والنصب فيه عربي جيد، إلاَّ أنه أقل من الإتيان، ومنه: قراءة جماعة من السبعة، ﴿إِلَّا امْرَأَتُكَ﴾<sup>(٤)</sup> وإن<sup>(٥)</sup>، كان الاستثناء منقطعاً، وهو: ما لم يكن المستثنى داخلاً في المستثنى منه، والمستثنى منه غير موجب، فأكثر العرب يرجون نصب المستثنى، وبه جاء،

(١) من الآية ٦٦، من سورة النساء.

والشاهد منها "إلاَّ قليل" حيث ارتفع "قليل" على أنه بدل من ولو الجماعة الواقع في سياق النفي.

(٢) من الآية ٨١، من سورة هود.

والشاهد منها: "إلاَّ امرأتك" فإن "امراتك" مستثنى وقد ارتفع على أنه بدل من "أحد" المرتفع على الفاعلية والواقع في سياق نهي.

(٣) من الآية ٥٦، من سورة الحجر.

والشاهد منها: "إلاَّ الضَّالُّونَ" فإن ما بعد "إلاَّ" مستثنى وقد ارتفع على أنه بدل من فاعل "يقنط" الواقع في سياق الاستفهام الإنكاري الذي هو بمعنى النفي.

(٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو: "امراتك" بالرفع على أنه بدل من "أحد" فيفيد ذلك أن امرأة لوط -عليه السلام- كانت مع أهله الذين أسرى بهم فأنفقت فأصابها العذاب، وقرأ الباقون: "امراتك" بالنصب، استثناء من الإسراء لا من "أحد" فيفيد ذلك أنه -عليه السلام- لم يخرجها مع أهله.

ينظر: النشر ٢/٢٩٠، والحجة: ٣٤٧-٣٤٨، والوافي ٢٩٢، والبدور ١٥٥.

(٥) في ب: "فإن" موضع "وإن".

نحو: ﴿يُؤْتُونَ نَبِيَهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَ الْأَوَّلِيَّ﴾<sup>(١)</sup> «ما هم به من علم إلا اتباع الظن»<sup>(٢)</sup>، وبنو تميم يجوزون فيه الإبدال أيضا كالتصل إن أمكن تسليط العامل على المستثنى منه، نحو: "مانع إلا ما ضر".

١٧٨- وبليدة ليس بها أنيس إلا البعافير وإلا العيس<sup>(٣)</sup>

(١) من الآية ٥٦، من سورة الدخان.

والشاهد منها "إلا الموت" حيث انتصب لفظ "الموت" على الاستثناء وهو منقطع والمستثنى منه غير موجب.

(٢) من الآية ١٥٧، من سورة النساء.

والشاهد منها "إلا اتباع" حيث أجمع القراء السبعة على نصبه على اللغة الفصحى، لانقطاعه وكون المستثنى منه غير موجب.

(٣) هذا بيت من الرجز لعامر بن الحارث، المعروف بجران العود.

والبعافير: جمع يعفور، وهو: الظبي الذي لونه كلون الغفر، وهو: الغراب، وقيل هو الظبي عامة، وقيل: ولد بقرة الوحش. (اللسان "عفر" ٢٦٢/٦)، والعيس: جمع أعيس وعيساء، وهي بقر الوحش، وأصله: في الإبل تضرب إلى الصفرة، وقيل: الإبل البيض مع شقرة بسيرة (اللسان "عيس" ٣٠/٨).

والشاهد منه قوله: "إلا البعافير..." حيث جاء مرفوعا على أنه بدل من المستثنى منه، وذلك عند بني تميم، جعلوه كأنه من جنس ما يستأنس به على سبيل التوسع والمجاز. ويحتمل مجيئه على اللغة الحجازية المشهورة، على اعتبار أنه كالمفرد من حيث كان وجود المستثنى منه في هذه الحال كعلمه، إذ المعنى: ليس بها إلا البعافير، وهذا يفهم من كلام سيبويه. ينظر: الكتاب ٣٢٢/٢.

ينظر البيت في: الكتاب ٣٢٢/٢، والمقتضب ٣١٩/٢، والإنصاف ٢٧١/١، وشرح ابن عيش ٨٠/٢، والشفور ٣٢٧، وأوضح المسالك ٢٦١/٢، والتصريح ٣٥٣/١، والممع ٢٢٥/١، والسرور ١٩٢/١، والخزانة ١٢١/٤-١٢٤، وشرح الأخواني ١٥٠/٢، وديوانه ٥٣، ومعجم شواهد العربية ٤٨٧.

ودعوى الزخشرى: (١) أن منه قوله ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مِنْ فَي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup> غير مستقيمة<sup>(٣)</sup>، أما لو لم يمكن تسليط العامل على المستثنى منه، نحو: "مانع إلا ما ضر".

فإن بني تميم يوجبون النصب أيضا.

(١) هو أبو القاسم: محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزخشرى، كان واسع العلم في فنون كثيرة، وقد سافر إلى عدة أقطار وجاور بمكة، وتوفي في سنة ٥٣٨ هـ، ومن مصنفاته: "الكشاف" في التفسير، و"الفائق" في غريب الحديث، و"الفصل" و"الأقودج" في النحو، و"المستقصى" في الأمثال. تنظر ترجمته في: بغية الوعاة ٢٧٩/٢-٢٨٠، وإنباه الرواة ٣/٣٦٥، ومعجم المؤلفين ١٨٦/١٢.

(٢) من الآية ٦٥، من سورة النمل.

(٣) حمل الزخشرى على هذه اللغة -بمعنى لغة تميم- قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ...﴾ الآية، فإنه يجعل "من" موصولة في عمل رفع فاعل للفعل "يعلم"، و"الغيب" مفعولا به، ولفظ الجلالة بدلا من "من" الموصولة، والاستثناء منقطع، إذ الخالق سبحانه وتعالى لا يوصف بأنه في السموات، بل وسع كرسى السموات والأرض، وهو القاهر فوق عباده، وقول الجارية حينما سألت الرسول -ﷺ- عن الله. فقالت: "في السماء" فسر العلماء بمعنيين لا ثالث لهما: الأول: أن يكون "في" بمعنى "على". والثاني: أن يكون المراد بالسماء "العلو".

هذا وقد ترتب على صنيع الزخشرى تفريغ القراءة السبعة على وجه ضعيف في العربية، من أجل ذلك أعرض العلماء على هذا التخريج وانتمسوا وجهها آخر غير الذي ذكره الزخشرى، فذهب الصفاقسي إلى أن الاستثناء متصل، والمستثنى في الآية من جنس المستثنى منه، غير أن المخلوقين مستقرون في السموات والأرض على وجه الحقيقة، فالظرفية التي يدل عليها "في" بالنسبة =

نحو: ﴿يُؤْتُونَ نَبِيَهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَ الْأَوَّلِيَّ﴾<sup>(١)</sup> «ما هم به من علم إلا اتباع الظن»<sup>(٢)</sup>، وبنو تميم يجوزون فيه الإبدال أيضا كالتصل إن أمكن تسليط العامل على المستثنى منه، نحو: "مانع إلا ما ضر".

١٧٨- وبليدة ليس بها أنيس إلا البعافير وإلا العيس<sup>(٣)</sup>

(١) من الآية ٥٦، من سورة الدخان.

والشاهد منها "إلا الموت" حيث انتصب لفظ "الموت" على الاستثناء وهو منقطع والمستثنى منه غير موجب.

(٢) من الآية ١٥٧، من سورة النساء.

والشاهد منها "إلا اتباع" حيث أجمع القراء السبعة على نصبه على اللغة القصص، لانقطاعه وكون المستثنى منه غير موجب.

(٣) هذا بيت من الرجز لعامر بن الحارث، المعروف بجران العود.

والبعافير: جمع يعفور، وهو: الظبي الذي لونه كلون الغر، وهو: الغراب، وقيل هو الظبي عامة، وقيل: ولد بقرة الوحش. (اللسان "عفر" ٢٦٢/٦)، والعيس: جمع أعيس وعيساء، وهي بقر الوحش، وأصله: في الإبل تضرب إلى الصفرة، وقيل: الإبل البيض مع شقرة بسيرة (اللسان "عيس" ٣٠/٨).

والشاهد منه قوله: "إلا البعافير..." حيث جاء مرفوعا على أنه بدل من المستثنى منه، وذلك عند بني تميم، جعلوه كأنه من جنس ما يستأنس به على سبيل التوسع والمجاز. ويحتمل مجيئه على اللغة الحجازية المشهورة، على اعتبار أنه كالمفرغ من حيث كان وجود المستثنى منه في هذه الحال كعلمه، إذ المعنى: ليس بها إلا البعافير، وهذا يفهم من كلام سيبويه. ينظر: الكتاب ٣٢٢/٢.

ينظر البيت في: الكتاب ٣٢٢/٢، والمقتضب ٣١٩/٢، والإنصاف ٢٧١/١، وشرح ابن عيش ٨٠/٢، والشنور ٣٢٧، وأوضح المسالك ٢٦١/٢، والتصريح ٣٥٣/١، والممع ٢٢٥/١، والسرور ١٩٢/١، والخزانة ١٢١/٤-١٢٤، وشرح الأخواني ١٥٠/٢، وديوانه ٥٣، ومعجم شواهد العربية ٤٨٧.

ودعوى الزخشرى: (١) أن منه قوله ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup> غير مستقيمة<sup>(٣)</sup>، أما لو لم يمكن تسليط العامل على المستثنى منه، نحو: "مانع إلا ما ضر".

فإن بني تميم يوجبون النصب أيضا.

(١) هو أبو القاسم: محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزخشرى، كان واسع العلم في فنون كثيرة، وقد سافر إلى عدة أقطار وجاور بمكة، وتوفي في سنة ٥٣٨ هـ، ومن مصنفاته: "الكشاف" في التفسير، و"الفائق" في غريب الحديث، و"الفصل" و"الأخوذج" في النحو، و"المستقصى" في الأمثال. تنظر ترجمته في: بغية الوعاة ٢٧٩/٢-٢٨٠، وإنباه الرواة ٣/٣٦٥، ومعجم المؤلفين ١٨٦/١٢.

(٢) من الآية ٦٥، من سورة النمل.

(٣) حمل الزخشرى على هذه اللغة -بمعنى لغة تميم- قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ...﴾ الآية، فإنه يجعل "من" موصولة في عمل رفع فاعل للفعل "يعلم"، و"الغيب" مفعولا به، ولفظ الجلالة بدلا من "من" الموصولة، والاستثناء منقطع، إذ الخالق سبحانه وتعالى لا يوصف بأنه في السموات، بل وسع كرسى السموات والأرض، وهو القاهر فوق عباده، وقول الجارية حينما سألت الرسول -ﷺ- عن الله. فقالت: "في السماء" فسر العلماء بمعنيين لا ثالث لهما: الأول: أن يكون "في" بمعنى "على". والثاني: أن يكون المراد بالسماء "العلو".

هذا وقد ترتب على صنيع الزخشرى تفريع القراءة السبعة على وجه ضعيف في العربية، من أجل ذلك أعرض العلماء على هذا التخريج وانتمسوا وجهها آخر غير الذي ذكره الزخشرى، فذهب الصفاقسي إلى أن الاستثناء متصل، والمستثنى في الآية من جنس المستثنى منه، غير أن المخلوقين مستقرون في السموات والأرض على وجه الحقيقة، فالظرفية التي يدل عليها "في" بالنسبة =

وغيرُ نصبٍ سابقٍ في النفي قد يأتي ولكن نصبه أحسن إن ورد تقدّم المستثنى على المستثنى منه جاز، ثم إن سبق في غير النفي، فلا خلاف في وجوب نصبه، وإن سبق في النفي، وهي مسألة الكتاب فالمختار نصبه، كقولـه:

١٧٩- وما لي إلا آل أحمد شيعه وما لي إلا مشعب الحق مشعب<sup>(١)</sup>

(-) إليهم ظرفية حقيقية، وهي بالنسبة إلى الله تعالى "ظرفية مجازية" واعتراض على هذا الترجيح بأن فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة، وهذا لا يميزه كثير من العلماء.

وذهب ابن مالك إلى أن صلة "من" محذوفة، وتقديرها: "من يذكر في السموات والأرض" والاستثناء عليه متصل، والمعنى مستقيم، ولكن يضعفه عدم وجود ما يدل على الصلة المحذوفة.

واختار ابن هشام وجها آخر غير هذه الوجه، وهو أن تكون "من" للوصولة مفعولا به ليعلم، والغيب بدل اشتغال منها، ولغفظ الجلالة فاعل "يطم" ويضعفه: خلو بدل الاشتغال من ضمير يعود على المبدل منه.

وينظر مزيدا من تفصيل المسألة في الكشف ١٥٦/٣، وأوضح المسالك ٢٦٣/٢، والمغنى ٥٠١، والتصريح ٣٥٤/١.

(١) هذا البيت من الطويل، وهو للحكميت بن زيد الأسدي في مدح أهل البيت.

وفي ب: "إلا مذهب الحق مذهب" وهي رواية ثانية في البيت.

والشاهد منه قوله: "ما لي إلا آل أحمد" وما لي إلا مذهب الحق فإن كلا من "آل أحمد" و"مذهب الحق" مستثنى تقدم على المستثنى منه، فلم يكن فيه إلا وجه أحد، وهو النصب على الاستثناء.

ينظر البيت في: المقضب ٣٩٨/٤، والإنصاف ٢٧٥/١، وابن عيش ٧٩/٢، --

وحكى يونس<sup>(١)</sup> فيه الرفع اتباعا، كما في المتن، وعليه قوله:

١٨٠- لأنهم يرجون منه شفاعته إذا لم يكن إلا النبيون شافع<sup>(٢)</sup>  
وإن يفرغ سابق "إلا" لما بعد يكن كما لو "إلا" غديما

الاستثناء المفرغ<sup>(٣)</sup> هو: أن لا يذكر المستثنى منه، ويكون العامل السابق لـ "إلا" طالبا لما بعدها، إما خبرا، نحو: ﴿وما محمد إلا رسول﴾<sup>(٤)</sup> أو فاعلا،

(-) واللسان (شعب ٤٨٣/١)، وأوضح المسالك ٢٦٦/٢، والشذور ٣٢٤، وشرح ابن عقيل ٢١٦/٢، والتصريح ٣٥٥/١، والخزانة ٣١٤-٣١٩، وشرح الأغبوني ١٥١/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٥.

(١) هو: أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي، كان إماما في النحو واللغة، سمع عن العرب، وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وروى عنه: سيبويه، والكسائي، والفراء، من آثاره: «كتاب معاني القرآن الكبير»، واللغات، والنوادر، والأمثال وغيرها، ولد سنة ٨٠هـ، وقيل ٩٠، وتوفي سنة ١٨٢هـ.

ينظر: معجم المؤلفين ٣٤٧/١٣، وبغية الوعاة ٣٦٥/٢، وإشارة التبعين ٣٩٦.

(٢) هذا بيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت -رضي الله عنه-.

والشاهد منه قوله: "إلا النبيون شافع" حيث فرغ العامل "يكن" لما بعد "إلا" وهو "النبيون" فهو فاعل بيكن، التامة وما بعده وهو "شافع" نكرة واقع في سياق النفي، فيعم، ولكن أريد به خاص، فصح إبداله من المستثنى منه، بدل كل من كل، وحُمل الشارح الرفع اتباعا فيه نظرا، وإنما هو استثناء مفرغ.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٦٨/٢، وشرح ابن عقيل ٢١٧/٢، والجمع ٢٢٥/١، والدرر ١٩٢/١، والتصريح ٣٥٥/١، وشرح الأغبوني ١٥١/٢، وديوانه ٢٥٤، ومعجم شواهد العربية ٢٢٠.

(٣) في ب: "المفرغ" موضع "المفرغ" وهو تحريف.

(٤) من الآية ١٤٤، من سورة آل عمران.

وغيرُ نصبٍ سابقٍ في النفي قد يأتي ولكن نصبه أحسن إن ورد تقدّم المستثنى على المستثنى منه جاز، ثم إن سبق في غير النفي، فلا خلاف في وجوب نصبه، وإن سبق في النفي، وهي مسألة الكتاب فالمختار نصبه، كقولـه:

١٧٩- وما لي إلا آل أحمد شيعه وما لي إلا مشعب الحق مشعب<sup>(١)</sup>

(-) إليهم ظرفية حقيقية، وهي بالنسبة إلى الله تعالى "ظرفية مجازية" واعتراض على هذا الترجيح بأن فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة، وهذا لا يميزه كثير من العلماء.

وذهب ابن مالك إلى أن صلة "من" محذوفة، وتقديرها: "من يذكر في السموات والأرض" والاستثناء عليه متصل، والمعنى مستقيم، ولكن يضعفه عدم وجود ما يدل على الصلة المحذوفة.

واختار ابن هشام وجها آخر غير هذه الوجه، وهو أن تكون "من" للوصولة مفعولا به ليعلم، والغيب بدل اشتغال منها، ولغفظ الجلالة فاعل "يطم" ويضعفه: خللٌ بدل الاشتغال من ضمير يعود على المبدل منه.

وينظر مزيدا من تفصيل المسألة في الكشف ١٥٦/٣، وأوضح للمسالك ٢٦٣/٢، والمغنى ٥٠١، والتصريح ٣٥٤/١.

(١) هذا البيت من الطويل، وهو للحكميت بن زيد الأسدي في مدح أهل البيت.

وفي ب: "إلا مذهب الحق مذهب" وهي رواية ثانية في البيت.

والشاهد منه قوله: "ما لي إلا آل أحمد" وما لي إلا مذهب الحق فإن كلا من "آل أحمد" و"مذهب الحق" مستثنى تقدم على المستثنى منه، فلم يكن فيه إلا وجه أحد، وهو النصب على الاستثناء.

ينظر البيت في: المقضب ٣٩٨/٤، والإنصاف ٢٧٥/١، وابن عيسى ٧٩/٢، --

وحكى يونس<sup>(١)</sup> فيه الرفع اتباعا، كما في المتن، وعليه قوله:

١٨٠- لأنهم يرجون منه شفاعته إذا لم يكن إلا النبيون شافع<sup>(٢)</sup>

وإن يفرغ سابق "إلا" لما بعد يكن كما لو "إلا" غديما

الاستثناء المفرغ<sup>(٣)</sup> هو: أن لا يذكر المستثنى منه، ويكون العامل السابق

لـ "إلا" طالبا لما بعدها، إما خبرا، نحو: ﴿وما محمد إلا رسول﴾<sup>(٤)</sup> أو فاعلا،

(-) واللسان (شعب ٤٨٣/١)، وأوضح المسالك ٢٦٦/٢، والشذور ٣٢٤، وشرح ابن عقيل ٢١٦/٢، والتصريح ٣٥٥/١، والخزانة ٣١٤-٣١٩، وشرح الأغبوني ١٥١/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٥.

(١) هو: أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي، كان إماما في النحو واللغة، سمع عن العرب، وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وروى عنه: سيبويه، والكسائي، والفراء، من آثاره: «كتاب معاني القرآن الكبير»، واللغات، والنوادر، والأمثال وغيرها، ولد سنة ٨٠هـ، وقيل ٩٠، وتوفي سنة ١٨٢هـ.

ينظر: معجم المؤلفين ٣٤٧/١٣، وبغية الوعاة ٣٦٥/٢، وإشارة التبعين ٣٩٦.

(٢) هذا بيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت -رضي الله عنه-.

والشاهد منه قوله: "إلا النبيون شافع" حيث فرغ العامل "يكن" لما بعد "إلا" وهو "النبيون" فهو فاعل بيـ "يكن" التامة وما بعده وهو "شافع" نكرة واقع في سياق النفي، فيعم، ولكن أريد به خاص، فصح إبداله من المستثنى منه، بدل كل من كل؛ وحمل الشارح الرفع اتباعا فيه نظرا؛ وإنما هو استثناء مفرغ.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٦٨/٢، وشرح ابن عقيل ٢١٧/٢، والجمع ٢٢٥/١، والدرر ١٩٢/١، والتصريح ٣٥٥/١، وشرح الأغبوني ١٥١/٢، وديوانه ٢٥٤، ومعجم شواهد العربية ٢٢٠.

(٣) في ب: "المفرغ" موضع "المفرغ" وهو تحريف.

(٤) من الآية ١٤٤، من سورة آل عمران.

نحو: ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ...﴾<sup>(١)</sup> أو نائبا عنه، نحو: ﴿فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾<sup>(٢)</sup> أو مفتولا، نحو: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾<sup>(٣)</sup> أو متعلقا، نحو: ﴿وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾<sup>(٤)</sup> أو حالا، نحو: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِيَاذِنِ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup> وحكمه: أن تجعل "إلا" بمنزلة المدحومة، ويُعطى الواقع بعدها من الإعراب ما يستحقه لفظا أو محلا لو لم توجد "إلا" ولا يقع التفريغ إلا في غير الإيجاب، كما مثل، فأما نحو: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أَيْنَمَا تُقِفُوا إِلَّا بِحِجَلٍ مِنَ اللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup> ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ سُورُهُ﴾<sup>(٧)</sup> فإنما حصل التفريغ فيهما لتأويل الأول بـ"سلا يؤمنون" والثاني بـ"سلا يريد الله".

(١) من الآية ٨٣، من سورة يونس.

(٢) من الآية ٣٥، من سورة الأحقاف، وفي أ: "الظالمون" موضع "الفاسقون"، وهو خط بيّن أواخر الآي، إذ "الظالمون" نهاية آية ٤٧، من سورة الأنعام، وحرف الاستفهام فيها بدون الفاء.

(٣) من الآية ١٧١، من سورة النساء.

فالحن في الآية معمول لـ"تقولوا" وتقدير المستثنى منه: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ شَيْئًا إِلَّا الْحَقَّ﴾.

(٤) من الآية ٤٦، من سورة العنكبوت.

فما سبق "إلا" في الآية وهو "تجادلوا" يطلب متعلقا به زورا بالباء أجراً ما بها "إلا" بها، وتقدير المستثنى: ولا تجادلوا أهل الكتاب بشئ إلا بالتي هي أحسن.

(٥) من الآية ١٠٢، من سورة البقرة.

(٦) من الآية ١١٢، من سورة آل عمران.

(٧) من الآية ٣٢، من سورة التوبة.

والسبغ "إلا" ذات توكيد كلا قرر بهم إلا الفتى إلا الفلا إذا كان المقصود من تكرار "إلا" تأكيد الأولى بالثانية، بأن يكون الاسم المذكور بعدهما لواحد نحو: «لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلاء».

فالثانية ملغاة، وما بعد الثانية تابع لما بعد الأولى في الإعراب، لأنه بدل منه أو عطف بيان له، وحمله في هذا<sup>(١)</sup> للمثال على الجر، لكون الاستثناء متصلا غير موجب أولى من حمله على النصب، وبما يراد بالثانية فيه التأكيد ما إذا وقعت بعد عاطف، كـ«جاءوا إلا زيدا وإلا عمرا»، لأن الاستثناء<sup>(٢)</sup> عنها ممكن، وقد اجتمع تكرارها في الصورتين في قوله:

١٨١ - مالك من شيخك إلا عمله إلا رسميه وإلا ومليته<sup>(٣)</sup>

(١) أي قول المصنف: «لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلاء».

(٢) في أ: "الاستثناء" موضع "الاستثناء" وهو تحريف.

(٣) هذا بيت من الرجز، مجهول قائله، والمراد بقوله: "شيخك" أي: جملك، ويسرى "شيخك" موضع "شيخك" وهو معناه، إذ الشئج يطلق على الجمل عند هذيل، يقولون: «شئج على شئج» أي: رجل على جمل، اللسان: "شئج": ١٣٤/٣.

والرئيسم: ضرب من السير السريع مؤثر في الأرض، اللسان: "رسم": ١٣٢/١٥، والرمل: بالتحريك: المرولة، وهو: سير فرق المشي ودون العدو، اللسان: "رمل" ٣١٤/١٣. والشاهد من البيت قوله: «إلا عمله، إلا رسميه وإلا زاده»، في قوله: «إلا رسميه وإلا زاده» زائدة في الموضعين، وقد اجتمع في هذا البيت اللزيمان اللذان تزايد فيهما "إلا" وهما: العطف والبدل.

ويظهر البيت في: الكتاب ٣٤١/٢، والمقرب ١٧٠/١، وأوضح المسالك: ٢٧٢/٢، وشرح ابن عقيل ٢٢١/٢، والمفصّل ٢٢٤/١، والسنن ١٩٣/١، والنصريح ٣٥٦/١، وشرح الأخواني ١٥٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٢٢.



نحو: ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ...﴾<sup>(١)</sup> أو نائبا عنه، نحو: ﴿فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾<sup>(٢)</sup> أو مفتولا، نحو: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾<sup>(٣)</sup> أو متعلقا، نحو: ﴿وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾<sup>(٤)</sup> أو حالا، نحو: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup> وحكمه: أَنْ تُجْعَلَ "إِلَّا" بمنزلة المدخولة، ويُعطى الواقع بعدها من الإعراب ما يستحقه لفظا أو محلا لو لم توجد "إِلَّا" ولا يقع التفريغ إلا في غير الإيجاب، كما مثَّل، فأما نحو: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أَيْنَمَا تُقِفُوا إِلَّا بِحِجَلٍ مِنَ اللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup> ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ سُورُهُ﴾<sup>(٧)</sup> فإنما حصل التفريغ فيهما لتأويل الأول بـ"سلا يؤمنون" والثاني بـ"سلا يريد الله".

(١) من الآية ٨٣، من سورة يونس.

(٢) من الآية ٣٥، من سورة الأحقاف، وفي أ: "الظالمون" موضع "الفاسقون"، وهو خط بيّن أواخر الآي، إذ "الظالمون" نهاية آية ٤٧، من سورة الأنعام، وحرف الاستفهام فيها بدون الفاء.

(٣) من الآية ١٧١، من سورة النساء.

فالخ في الآية معمول لـ"تقولوا" وتقدير المستثنى منه: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ شَيْئًا إِلَّا الْحَقَّ﴾.

(٤) من الآية ٤٦، من سورة العنكبوت.

فما سبق "إِلَّا" في الآية وهو "تجادلوا" يطلب متعلقا به زورا بالباء أجراً ما بها "إِلَّا" بها، وتقدير المستثنى: وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ بِشَيْءٍ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ.

(٥) من الآية ١٠٢، من سورة البقرة.

(٦) من الآية ١١٢، من سورة آل عمران.

(٧) من الآية ٣٢، من سورة التوبة.

والسَّع "إِلَّا" ذات توكيد كلا قرر بهم إِلَّا الفتى إِلَّا الفلا إذا كان المقصود من تكرار "إِلَّا" تأكيد الأولى بالثانية، بأن يكون الاسم المذكور بعدهما لواحد نحو: «لَا تَمْرُؤُهُمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا».

فالثانية ملغاة، وما بعد الثانية تابع لما بعد الأولى في الإعراب، لأنه بدل منه أو عطف بيان له، وحمله في هذا<sup>(١)</sup> المثال على الجر، لكون الاستثناء متصلا غير موجب أولى من حمله على النصب، وبما يراد بالثانية فيه التأكيد ما إذا وقعت بعد عاطف، كـ«جاءوا إِلَّا زيدا وإلَّا عمرا»، لأن الاستثناء<sup>(٢)</sup> عنها ممكن، وقد اجتمع تكرارها في الصورتين في قوله:

١٨١ - مالك من شيخك إِلَّا عمله إِلَّا رسميه وَإِلَّا ومُلكه<sup>(٣)</sup>

(١) أي قول المصنف: «لَا تَمْرُؤُهُمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا».

(٢) في أ: "الاستثناء" موضع "الاستثناء" وهو تحريف.

(٣) هذا بيت من الرجز، مجهول قائله، والمراد بقوله: "شيخك" أي: جملك، ويسرى "شيخك" موضع "شيخك" وهو معناه، إذ الشَّيْخ يطلق على الجمل عند هذيل، يقولون: «شَخَّجَ عَلَى شَخَّجٍ أَي: رَجَلَ عَلَى جَمَلٍ»، اللسان: "شَخَّجَ": ١٣٤/٣.

والرَّسِيم: ضرب من السير السريع مؤثر في الأرض، اللسان: "رسم": ١٣٢/١٥، والرَّمَل: بالتحريك: المرولة، وهو: سير فرق المشي ودون العدو، اللسان: "رمل": ٣١٤/١٣. والشاهد من البيت قوله: «إِلَّا عمله، إِلَّا رسميه وَإِلَّا رءاه»، في قوله: «إِلَّا رسميه وَإِلَّا رءاه» زائدة في الموضعين، وقد اجتمع في هذا البيت اللزيمان اللذان تزايد فيهما "إِلَّا" وهما: العطف والبدل.

ويظهر البيت في: الكتاب ٣٤١/٢، والمقرب ١٧٠/١، وأوضح المسالك: ٢٧٢/٢، وشرح ابن عقيل ٢٢١/٢، والمفصّل ٢٢٤/١، والسنن ١٩٣/١، والنصريح ٣٥٦/١، وشرح الأخواني ١٥٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٢٢.

إذ الرُّبُيع من العمل، فهو يدلّ بعض من كل.

وإن تكرر لا لتوكيدٍ فمع تفريغ التأثير بالعامل دع في واحدٍ بما بـ"إلا" امتننى وليس عن نصب سواءٍ مغنّى<sup>(١)</sup>

إذا كُرت "إلا" لقصد الاستثناء فله بالنسبة إلى المعنى صورتان:

أحدهما: أ، يكون المراد استثناء الجميع من الأول، نحو: «جاء القوم إلا زيدا إلا عمرا إلا خالدًا»<sup>(٢)</sup>.

الثانية: أن يراد استثناء كلٍّ من مثله، نحو: له عندي<sup>(٣)</sup> عشرة إلا ثلاثة إلا درهما، وما ذكره المصنف من الأحكام اللفظية فإنما هو بالنسبة إلى الصورة الأولى، وللمستثنيات فيها حالتان: تفريغ ما قبل إلا لما بعدها<sup>(٤)</sup>، وعدمه، فمع التفريغ يترك<sup>(٥)</sup> التأثير بـ"إلا" في واحد من المستثنيات ولا يتعين كونه الأول، ويشغل به<sup>(٦)</sup> العامل السابق، ويجب نصب البواقي، نحو: «ما قام إلا زيد إلا عمرا إلا بكرًا»، برفع الأول ونصب الآخرين، وإن شئت برفع الثاني أو الثالث ونصب الآخرين، ورفع الأول أرجح<sup>(٧)</sup>.

(١) قول المصنف "مغنى" يحتمل أن يكون اسم ليس، ونحو: محذوف، تقديره: موجودا، ويحتمل أن "مغنيا" هو الحذف وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، والاسم ضمير مستتر يرجع إلى الواحد أو إلى التأني.

أفاده الصبان. ينظر: حاشيته على الأخواني ١/١٥٥.

(٢) في ب: "إلا خالد" وهو تحريف. (٣) سقط "عندي" من: ب.

(٤) في أ: "لما بعد إلا" موضع "لما بعدها". (٥) يترك هنا معنى: يجعل.

(٦) في أ: "ويشغل" موضع "ويشغل".

(٧) سبب الرجحان القرب من العامل، أفاده في التصريح ١/٣٥٧.

ودون تفريغ مع التقدّم نصب الجميع احكم به والتزم

هذه هي الحالة الثانية من حالتى المستثنيات، وهي أن تأتي دون تفريغ، ثم هي منقسمة إلى قسمين، أحدهما: أن يتقدم على المستثنى منه فيجب نصب جميعها، سواء كان الاستثناء موجبا، نحو: «قام إلا زيدا إلا عمرا، إلا بكرًا القوم، أو غير موجب»، نحو: «ما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرًا أحد».

وانصّب لتأخير وجب بواحد منها كما لو كان دون زائد كسّم يفخوا إلا امرؤ إلا علي وحكمها في القصد حكم الأول

هذا القسم الثاني من قسمي الحالة الثانية، وهو: أن تتأخر المستثنيات عن المستثنى منه، فإنك تأتي بواحد منها كما تأتي به لو لم يكن معه زائد، من وجوب النصب في الإيجاب، وفي ضده مع الانقطاع، ورجحان الإتيان عليه مع الاتصال فيما عدا الإيجاب، ولا يتعين ذلك في الأول من المستثنيات، كما سبق في التفريغ، بل هو في الأول أرجح، نحو: لم يفوا إلا امرؤ إلا علي<sup>(١)</sup> إلا خالدًا، وحكم المستثنيات في القصد: حكم الأول، وكلها مثبت له الحكم في نحو: «ما قام أحد إلا زيد إلا عمرا إلا بكرًا»<sup>(٢)</sup>، وكلها منفي عنه الحكم في نحو: «قاموا إلا زيدا إلا عمرا إلا خالدًا».

واستن مجرورًا بـ"غير" مُقرَّبًا بما لمستننى بـ"إلا" تُربّما

المستننى بـ"غير" لازم الجبر بالإضافة، وأما "غير" فإنها تستحق من الإغراب ما يستحقه المستثنى بـ"إلا"، لو رُفِعت في [موضعه]<sup>(٣)</sup>، فتضرب بما

(١) في ب: "علي" موضع "علي" وهو تحريف.

(٢) سقط "أحد" من: ب.

(٣) في كلتا النسختين "موضعها" ولا يستقيم به المعنى.

إذ الرُبوب من العمل، فهو يدل بعض من كل.

وإن تكرر لا لتوكيدٍ فمع تفريغ التأثير بالعامل دع في واحدٍ بما بـ"إلا" امتننى وليس عن نصب سواءٍ مغيى<sup>(١)</sup>

إذا كُرت "إلا" لقصد الاستثناء فله بالنسبة إلى المعنى صورتان:

أحدهما: أ، يكون المراد استثناء الجميع من الأول، نحو: «جاء القوم إلا زيدا إلا عمرا إلا خالدًا»<sup>(٢)</sup>.

الثانية: أن يراد استثناء كلٍّ من مثله، نحو: له عندي<sup>(٣)</sup> عشرة إلا ثلاثة إلا درهما، وما ذكره المصنف من الأحكام اللفظية فإنما هو بالنسبة إلى الصورة الأولى، وللمستثنيات فيها حالتان: تفريغ ما قبل إلا لما بعدها<sup>(٤)</sup>، وعدمه، فمع التفريغ يترك<sup>(٥)</sup> التأثير بـ"إلا" في واحد من المستثنيات ولا يتعين كونه الأول، ويشغل به<sup>(٦)</sup> العامل السابق، ويجب نصب البواقي، نحو: «ما قام إلا زيد إلا عمرا إلا بكرًا»، برفع الأول ونصب الآخرين، وإن شئت برفع الثاني أو الثالث ونصب الآخرين، ورفع الأول أرجح<sup>(٧)</sup>.

(١) قول المصنف "مغنى" يحتمل أن يكون اسم ليس، ونحو: محذوف، تقديره: موجودا، ويحتمل أن "مغنى" هو الحذف وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، والاسم ضمير مستتر يرجع إلى الواحد أو إلى التأني.

أفاده الصبان. ينظر: حاشيته على الأخواني ١/١٥٥.

(٢) في ب: "إلا خالد" وهو تحريف. (٣) سقط "عندي" من: ب.

(٤) في أ: "لما بعد إلا" موضع "لما بعدها". (٥) يترك هنا معنى: يجعل.

(٦) في أ: "ويشغل" موضع "ويشغل".

(٧) سبب الرجحان القرب من العامل، أفاده في التصريح ١/٣٥٧.

ودون تفريغ مع التقدّم نصب الجميع احكم به والتزم

هذه هي الحالة الثانية من حالتى المستثنيات، وهي أن تأتي دون تفريغ،

ثم هي منقسمة إلى قسمين، أحدهما: أن يتقدم على المستثنى منه فيجب نصب جميعها، سواء كان الاستثناء موجبا، نحو: «قام إلا زيدا إلا عمرا، إلا بكرًا القوم، أو غير موجب»، نحو: «ما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرًا أحد».

وانصّب لتأخير وجب بواحد منها كما لو كان دون زائد

كلم يفوا إلا امرؤ إلا علي وحكمها في القصد حكم الأول

هذا القسم الثاني من قسمي الحالة الثانية، وهو: أن تتأخر المستثنيات

عن المستثنى منه، فإنك تأتي بواحد منها كما تأتي به لو لم يكن معه زائد، من

وجوب النصب في الإيجاب، وفي ضده مع الانقطاع، ورجحان الإتيان عليه

مع الاتصال فيما عدا الإيجاب، ولا يتعين ذلك في الأول من المستثنيات، كما

سبق في التفريغ، بل هو في الأول أرجح، نحو: لم يفوا إلا امرؤ إلا علي<sup>(١)</sup> إلا

خالدًا، وحكم المستثنيات في القصد: حكم الأول، وكلها مثبت له الحكم في

نحو: «ما قام أحد إلا زيد إلا عمرا إلا بكرًا»<sup>(٢)</sup>، وكلها منفي عنه الحكم في

نحو: «قاموا إلا زيدا إلا عمرا إلا خالدًا».

واستثن مجرورًا بـ"غير" مُقرَّبًا بما لمستننى بـ"إلا" تُربّما

المستننى بـ"غير" لازم الجبر بالإضافة، وأما "غير" فإنها تستحق من

الإغراب ما يستحقه المستثنى بـ"إلا"، لو رُفست في [موضعه]<sup>(٣)</sup>، فتضرب بما

(١) في ب: "علي" موضع "علي" وهو تحريف.

(٢) سقط "أحد" من: ب.

(٣) في كلتا النسختين "موضعهما" ولا يستقيم به المعنى.

يقتضيه العامل<sup>(١)</sup> السابق إن كان مفرغاً في<sup>(٢)</sup> نحو: «ما قام غير زيد»<sup>(٣)</sup>، وما رأيت غير زيد»<sup>(٤)</sup>، [ويلزم نصبه في نحو: «قام القوم غير زيد»]<sup>(٥)</sup>، وفي<sup>(٦)</sup> نحو: «ما فيها أحد غير حمار»<sup>(٧)</sup>، لأنه مستثنى من موجب في الأول، ومنقطع في الثاني، ويترجح الإتياع على النصب في نحو: «ما قام أحد غير زيد»<sup>(٨)</sup>، لكونه متصلاً من غير موجب.

ولسوى سؤى سواء اجعلا على الأصح ما لغير جعلا في "سوى" ثلاث لغات، أشهرها: كسر السين مع القصر، ثم "سوى"

(١) العامل في "غير" هو ما في الجملة قبله من فعل أو شبهه، وإنما جعل الإعراب على "غير" مع أن المستثنى هو الاسم الواقع بعدها لأنه لما كان مشغولاً بالجر لكونه مضافاً إليه جعل ما كان يستحقه من الإعراب المحصور لولا ذلك على "غير" على سبيل العارية، والدليل على أن الحركة لما بعدها حقيقة: جواز العطف على عمله، والقول بأن العامل في "غير" هو ما قبله من فعل أو شبهه هو ظاهر سيويه، ونسب إلى الفارسي، وهو اختيار ابن مالك في شرح التسهيل، والمشهور عند جمهور البصريين أن انتصاب "غير" على حد انتصاب ما بعد "إلا" وهو الاستثناء.

ينظر: الكتاب ٢/٣٣٠، والمقتضب ٤/٣٩٠، والخصائص ٢/٢٧٦، والإنصاف المسألة (٣٤)، وشرح المرادي ٢/١١٣.

(٢) سقط "في" من: ب.

(٣) هذا المثال يمتنع فيه النصب عند الجمهور، لكون العامل يطلب فاعلاً، فيرتفع "غير" على الفاعلية، ويجوز نصب "غير" عند الكسائي بناء على ما ذهب إليه من جواز حذف الفاعل، نبه عليه الصبان في حاشيته على الأثيرني ٢/١٥٩.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٥) سقط "في" من: أ.

بالضم والقصر، ثم "سواء" بالفتح مع المد، وحكى غيره<sup>(١)</sup>: الكسر مع المد أيضاً، وحكم المستثنى بها بالجر بالإضافة، كالواقع بعد "غير" اتفاقاً، وأما هي فالصحيح أن حكمها حكم "غير" في جواز التنقيح، وفي وجوب النصب، وفي رجحان الإتياع عليه، ومن التنقيح قوله:

١٨٢- ولسم يبق سوى العدوا ن دناهم كما دناوا<sup>(٢)</sup>  
ومذهب سيويه وأكثر أصحابه أنها لازمة النصب على الظرفية، بدليل صحة وقوعها صلة تامة في نحو: «جاء الذي سواك»، والقول بهذا مع اشتهاار تصرفها في اللغة، ودخول العوامل اللفظية والمعنوية عليها ضعيف.<sup>(٣)</sup>

(١) حكى ذلك الرضي وابن هشام وأبو حيان، ينظر: شرح الكافية ١/٢٤٤، وأوضح المسالك ٢/٢٥٢، والضمير في قوله: "فقوه" يعود إلى الناظم.

(٢) هذا البيت من المرحج، وهو للشاعر: الفند الرّسائي، قاله في حرب البسوس، و"العدوان": هو الظلم الصريح، ومعنى "دناهم": أي: جرتناهم، و"يوم الدين": هو يوم الجزاء.

والشاعر منه قوله: «وتم يبق سوى العدوان» حيث أوقع "سوى" فاعلاً للفعل "يبق" وهذا عند جمهور البصريين ضرورة، وعند جمهور الكوفيين جائز في سعة الكلام، كما سيأتي توضيحه.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٢/٧١٩، وأوضح المسالك ٢/٢٨١، وشرح ابن عقيل ٢/٢٢٨، والمصع ٢/٢٠٢، والدرر ١/١٧٠، والتصريح ١/٣٦٢، وشرح الأثيرني ٢/١٦٣، ومعجم شواهد العربية ٣٩٤.

(٣) اختلف النحاة في "سوى" فذهب سيويه وجمهور البصريين إلى أنها ملازمة للظرفية المكانية - كما ذكر الشارح - وذهب الكوفيون ووافقهم ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/٧١٦ إلى أنها تكون ظرفية أحياناً، --

يقتضيه العامل<sup>(١)</sup> السابق إن كان مفرغاً في<sup>(٢)</sup> نحو: «ما قام غير زيد»<sup>(٣)</sup>، وما رأيت غير زيد»، [ويلزم نصبه في نحو: «قام القوم غير زيد»]<sup>(٤)</sup>، وفي<sup>(٥)</sup> نحو: «ما فيها أحد غير حمار»، لأنه مستثنى من موجب في الأول، ومنقطع في الثاني، ويترجح الإتياع على النصب في نحو: «ما قام أحد غير زيد»، لكونه متصلاً من غير موجب.

ولسوى سؤى سواء اجعلنا على الأصح ما لغير جعلا في "سوى" ثلاث لغات، أشهرها: كسر السين مع القصر، ثم "سوى"

(١) العامل في "غير" هو ما في الجملة قبله من فعل أو شبهه، وإنما جعل الإعراب على "غير" مع أن المستثنى هو الاسم الواقع بعدها لأنه لما كان مشغولاً بالجر لكونه مضافاً إليه جعل ما كان يستحقه من الإعراب المحصور لولا ذلك على "غير" على سبيل العارية، والدليل على أن الحركة لما بعدها حقيقة: جواز العطف على عمله، والقول بأن العامل في "غير" هو ما قبله من فعل أو شبهه هو ظاهر سيويه، ونسب إلى الفارسي، وهو اختيار ابن مالك في شرح التسهيل، والمشهور عند جمهور البصريين أن انتصاب "غير" على حد انتصاب ما بعد "إلا" وهو الاستثناء.

ينظر: الكتاب ٢/٣٣٠، والمقتضب ٤/٣٩٠، والخصائص ٢/٢٧٦، والإنصاف المسألة (٣٤)، وشرح المرادي ٢/١١٣.

(٢) سقط "في" من: ب.

(٣) هذا المثال يمتنع فيه النصب عند الجمهور، لكون العامل يطلب فاعلاً، فيرتفع "غير" على الفاعلية، ويجوز نصب "غير" عند الكسائي بناء على ما ذهب إليه من جواز حذف الفاعل، نبه عليه الصبان في حاشيته على الأثيرني ٢/١٥٩.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٥) سقط "في" من: أ.

بالضم والقصر، ثم "سواء" بالفتح مع المدّ، وحكى غيره<sup>(١)</sup>: الكسر مع المدّ أيضاً، وحكم المستثنى بها بالجرّ بالإضافة، كالواقع بعد "غير" اتفاقاً، وأما هي فالصحيح أن حكمها حكم "غير" في جواز التنقيح، وفي وجوب النصب، وفي رجحان الإتياع عليه، ومن التنقيح قوله:

١٨٢- ولسم يبق سوى العدوا ن دناهم كما دناوا<sup>(٢)</sup>  
ومذهب سيويه وأكثر أصحابه أنها لازمة النصب على الظرفية، بدليل صحة وقوعها صلة تامة في نحو: «جاء الذي سواك»، والقول بهذا مع اشتهاار تصرفها في اللغة، ودخول العوامل اللفظية والمعنوية عليها ضعيف.<sup>(٣)</sup>

(١) حكى ذلك الرضي وابن هشام وأبو حيان. ينظر: شرح الكافية ١/٢٤٤، وأوضح المسالك ٢/٢٥٢، والضمير في قوله: "فقوه" يعود إلى الناظم.

(٢) هذا البيت من المرحج، وهو للشاعر: الفند الرّسائي، قاله في حرب البسوس، و"العدوان": هو الظلم الصريح، ومعنى "دناهم": أي: جزيناهم، و"يوم الدين": هو يوم الجزاء.

والشاعر منه قوله: «وتم يبق سوى العدوان» حيث أوقع "سوى" فاعلاً للفعل "يبق" وهذا عند جمهور البصريين ضرورة، وعند جمهور الكوفيين جائز في سعة الكلام، كما سيأتي توضيحه.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٢/٧١٩، وأوضح المسالك ٢/٢٨١، وشرح ابن عقيل ٢/٢٢٨، والمصع ٢/٢٠٢، والدرر ١/١٧٠، والتصريح ١/٣٦٢، وشرح الأثيرني ٢/١٦٣، ومعجم شواهد العربية ٣٩٤.

(٣) اختلف النحاة في "سوى" فذهب سيويه وجمهور البصريين إلى أنها ملازمة للظرفية المكانية -كما ذكر الشارح- وذهب الكوفيون ووافقه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/٧١٦ إلى أنها تكون ظرفية أحياناً، --

واستثنى ناصبا بـ"ليس" و"خلا" و"بـ"عدا" و"بـ"يكون" بعدلا هذه الأفعال الأربعة تقع أدوات استثناء، فينصب المستثنى لزوما بعد اثنين منها، وهما: "ليس" ومن الاستثناء بها ما جاء في الحديث: «يطيع المؤمن على كل خلق، ليس الخيانة والكذب»<sup>(١)</sup> و"يكون" الواقعة بعد "لا" نحو: «جاء القوم لا يكون زيدا»، والحق أن النصب بعدهما على ما كان عليه قبل إرادة الاستثناء، من الحرية، إلا أن اسميهما في الاستثناء ضمير لا يظهر، عائد على اسم<sup>(٢)</sup> فاعل الفعل السابق على المستثنى منه، أو على بعض<sup>(٣)</sup> المستثنى

(٣) وتكون اسما متأثرا بالعوامل في بعض الأحيان، وذهب الرماني والمكبري إلى أنها كذلك إلا أن مجيها ظرفية أكثر، وقد اختار ابن هشام هذا المذهب، (أوضح المسالك ٢/٢٨٢). وقال الأخواني في هذا المذهب: هذا أصل المذهب، ويؤيد الصبان وجه ذلك، فقال: لأنه لا يجوز إلى تكلف في موضع من المواضع. تنظر: حاشيته على الأخواني ١٦٤/٢، وتنظر المسالك خلاف النحاة فيها في: الكتاب ٢/٣٤٣، والإيضاح للمسألة ٢٩، وشرح ابن يعيش ٨٣/٢، والمقرب ١٧٢/١، وشرح الكفاية الشافية ٢/٧١٦، وأوضح المسالك ٢/٢٨٢، والمغني ١٥١، وشرح الأخواني ١٦٤/٢. (١) ينظر مسند الإمام أحمد ٥/٢٥٢، والذي فيه "إلا" موضع "ليس" ولم أحده عند غيره فيما اطلعت عليه.

(٢) نسب هذا القول إلى سيبويه، والذي عثر عليه في كتابه أنه على القول الثاني الآتي، والذي نسيه إلى سيبويه هو صاحب التصريح على التوضيح وقد نقله عن ابن هشام في حواشيه هذا الأخير. ينظر التصريح ٣٦٢/١.

(٣) هذا هو قول سيبويه الذي أشرت إليه آنفاً، وهو قول جمهور البصريين. ينظر: الكتاب ٢/٣٤٧، والمقرب ١/١٧٣، والأصول ٢٨٧/١، وابن يعيش ٧٨/٢، والتصريح ١/٣٦٢، وأوضح المسالك ٢/٢٨٣، وشرح الأخواني ١٦٧/٢، والشذور ٣٢١.

منه للدلول عليه بالكل، فالتقدير: لا يكون القائم زيدا، وليس بعض خلقه الخيانة، وينصب جوازا بعد الآخرين، وهما: "خلا" و"عدا"، نحو: ١٨٣-ألاكل شي ماعلا الله باطل<sup>(١)</sup> ... ..  
ونحو:

(١) هذا صدر بيت من الطويل، للشاعر: لبيد بن ربيعة العامري، وقال النبي ﷺ فيه: أصدق كلمة قالها الشاعر: كلمة لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل ... ..

ينظر: صحيح البخاري، كتاب الأدب ١٠٧/٧، وصحيح مسلم، كتاب

الشعر ص ١٧٦٨، وقد رواه مسلم بعدة روايات منها: أصدق كلمة قالها

شاعر كلمة لبيد: «ألا كل شيء ما خلا الله باطل». وتنظر: سنن الترمذي، كتاب

الأدب ٥/١٤٠، وسنن ابن ماجة، كتاب الأدب، ومسند أحمد ٢/٢٤٨،

وقام البيت قوله:

... .. وكل نعيم لا عالية زائل

وقيل تخريج هذا البيت أقول: إنه لا يستشهد بهذا البيت هنا، وإنما يستشهد به

في مواضع وحرب النصب بعد "خلا".

والشاهد من البيت قوله: «ما خلا الله» حيث سبقت "خلا" بـ"ما" المصدرية

فتعين كونها فعلا، ولذا انتصب الاسم الكريم به، وهذا عند الجمهور، وسيأتي

ذكر من خالف في ذلك قريبا.

وينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٧٨/٢، وشرح الكفاية الشافية ٢/٧٢٢،

وأوضح المسالك ٢/٢٨٩، والمغني، والشاهد: ٢٢١، والشذور ص ٣٢١، واللمع

١/٢٣٢، ٢/٢٣٣، والسرور ١/١٩٣، ١٩٧، والتصريح ١/٢٩، وشرح

الأخواني ٢/١٦٨، والديوان ٢٥٦، ومعجم شواهد العربية ٢٨٣.

واستثنى ناصبا بـ"ليس" و"خلا" و"بـ"عدا" و"بـ"يكون" بعدلا هذه الأفعال الأربعة تقع أدوات استثناء، فينصب المستثنى لزوما بعد اثنين منها، وهما: "ليس" ومن الاستثناء بها ما جاء في الحديث: «يطيع المؤمن على كل خلق، ليس الخيانة والكذب»<sup>(١)</sup> و"يكون" الواقعة بعد "لا" نحو: «جاء القوم لا يكون زيدا»، والحق أن النصب بعدهما على ما كان عليه قبل إرادة الاستثناء، من الحرية، إلا أن اسميهما في الاستثناء ضمير لا يظهر، عائد على اسم<sup>(٢)</sup> فاعل الفعل السابق على المستثنى منه، أو على بعض<sup>(٣)</sup> المستثنى

(٣) وتكون اسما متأثرا بالعوامل في بعض الأحيان، وذهب الرماني والمكبري إلى أنها كذلك إلا أن مجيها ظرفية أكثر، وقد اختار ابن هشام هذا المذهب، (أوضح المسالك ٢/٢٨٢). وقال الأخواني في هذا المذهب: هذا أصل المذهب، ويؤيد الصبان وجه ذلك، فقال: لأنه لا يجوز إلى تكلف في موضع من المواضع. تنظر: حاشيته على الأخواني ١٦٤/٢، وتنظر المسالك خلاف النحاة فيها في: الكتاب ٢/٣٤٣، والإيضاح للمسألة ٢٩، وشرح ابن يعيش ٨٣/٢، والمقرب ١٧٢/١، وشرح الكفاية الشافية ٢/٧١٦، وأوضح المسالك ٢/٢٨٢، والمغني ١٥١، وشرح الأخواني ١٦٤/٢. (١) ينظر مسند الإمام أحمد ٥/٢٥٢، والذي فيه "إلا" موضع "ليس" ولم أحده عند غيره فيما اطلعت عليه.

(٢) نسب هذا القول إلى سيبويه، والذي عثر عليه في كتابه أنه على القول الثاني الآتي، والذي نسيه إلى سيبويه هو صاحب التصريح على التوضيح وقد نقله عن ابن هشام في حواشيه هذا الأخير. ينظر التصريح ٣٦٢/١.

(٣) هذا هو قول سيبويه الذي أشرت إليه آنفاً، وهو قول جمهور البصريين. ينظر: الكتاب ٢/٣٤٧، والمقرب ١/١٧٣، والأصول ٢٨٧/١، وابن يعيش ٧٨/٢، والتصريح ١/٣٦٢، وأوضح المسالك ٢/٢٨٣، وشرح الأخواني ١٦٧/٢، والشذور ٣٢١.

منه للدلول عليه بالكل، فالتقدير: لا يكون القائم زيدا، وليس بعض خلقه الخيانة، وينصب جوازا بعد الآخرين، وهما: "خلا" و"عدا"، نحو: ١٨٣-ألاكل شي ماعلا الله باطل<sup>(١)</sup> ... ..  
ونحو:

(١) هذا صدر بيت من الطويل، للشاعر: لبيد بن ربيعة العامري، وقال النبي ﷺ فيه: أصدق كلمة قالها الشاعر: كلمة لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل ... ..

ينظر: صحيح البخاري، كتاب الأدب ١٠٧/٧، وصحيح مسلم، كتاب

الشعر ص ١٧٦٨، وقد رواه مسلم بعدة روايات منها: أصدق كلمة قالها

شاعر كلمة لبيد: «ألا كل شيء ما خلا الله باطل». وتنظر: سنن الترمذي، كتاب

الأدب ٥/١٤٠، وسنن ابن ماجة، كتاب الأدب، ومسند أحمد ٢/٢٤٨،

ومما البيت قوله:

... .. وكل نعيم لا عالية زائل

وقيل تخريج هذا البيت أقول: إنه لا يستشهد بهذا البيت هنا، وإنما يستشهد به

في مواضع وحرب النصب بعد "خلا".

والشاهد من البيت قوله: «ما خلا الله» حيث سبقت "خلا" بـ"ما" المصدرية

فتعين كونها فعلا، ولذا انتصب الاسم الكريم به، وهذا عند الجمهور، وسيأتي

ذكر من خالف في ذلك قريبا.

وينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٧٨/٢، وشرح الكفاية الشافية ٢/٧٢٢،

وأوضح المسالك ٢/٢٨٩، والمغني، والشاهد: ٢٢١، والشذور ص ٣٢١، والهمع

١/٢٣٢، ٢/٢٣٣، والسرور ١/١٩٣، ١٩٧، والتصريح ١/٢٩، وشرح

الأخواني ٢/١٦٨، والديوان ٢٥٦، ومعجم شواهد العربية ٢٨٣.

١٨٤- ... عدا سليبي وعدا أباه<sup>(١)</sup> ...

وهو منصوب على المفعولية، وفاعل الفعلين ضمير واجب الاستتار، عائد على ما سبق في الضمير بعد "ليس" و "لا يكون" وهل هذه الجمل الأربعة التي هي الفعل وما عمل فيه، مستأنفة فلا محل لها من الإعراب، أوحال، فيكون عليها النصب؟ على قولين<sup>(٢)</sup>:

واجبر بسابقي "يكون" إن ترد وبعد "ما" انصب، وانجرار قد يرد المراد بـ "سابقي يكون": عدا وخلا، فيجوز الجريهما كقوله:

١٨٥- أبجناحهم قتلاً وأسرا عدا الشمطاء والطفلي الصغير<sup>(٣)</sup>

(١) هذا من الرجز المشطور، ولم أعثر على اسم قائله، وفي أ: "سليمان" موضع "سليبي" وهو تحريف.

والشاهد من قوله: "عدا أباه" حيث نصب ما بعد "عدا" بالآلف لكونه من الأسماء الستة، على أنها فعل جامد.

وينظر البيت في: الدرر ١٩٦/١، والمجم ٢٣٢/١، ومعجم شواهد العربية ٥٥٦.

(٢) تنظر المسألة في شرح ابن يعيش ٧٩/٢، وشرح الكافية ٢٣٠/١، والمغنى ١٤٢/١، وشرح الأخواني ١٦٧/٢، وقد رجح الرضي أن يكون عليها النصب على الحال.

(٣) هذا البيت من الوافر، لم يعرف قائله، و"الشمطاء" هي: المرأة التي خالطت البياض سواد شعرها، والرجل: أحمط، اللسان: شط ٢٠٩/٩.

والشاهد منه قوله: "عدا الشمطاء" حيث جر الاسم الواقع بعد "عدا" على أنه حرف جر. وينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٨٥/٢، وشرح ابن عقيل ٢٣٦/٢، والمجم ٢٣٢/١، والدرر ١٩٧/١، والتصريح ٣٦٣/١، وشرح الأخواني ١٦٨/٢، ومعجم شواهد العربية ١٨٦.

وقوله:

١٨٦- خلا لله لأرجو سواك وإنما أعذ عيالي شعبة من عيالكم<sup>(١)</sup>  
فإن تقدمتها<sup>(٢)</sup> "ما" تمنى النصب بهما عند الجمهور، ولهذا دخلت نون

الوقاية في نحو:

١٨٧- تملئ الندامى ما عداني فإنتى بكل الذي نهوى نديمي<sup>(٣)</sup> مولع

(١) هذا البيت من الطويل، ونسبه في الخزانة ومعجم شواهد العربية إلى الأعشى، ومعنى "شعبة" أي قطعة: والشاهد منه قوله: "خلا الله" حيث جر الاسم الكريم بعد "خلا" على أنه حرف جر.

ينظر البيت في: اللسان "خلا" ٢٦٦/١٨، وأوضح المسالك ٢٨٦/٢، وشرح ابن عقيل ٢٣٤/٢، والمجم ٢٢٦/١، والدرر ١٩٣/١-١٩٧، والتصريح ٣٦٣/١، والخزانة ٣١٤/٣، وشرح الأخواني ١٦٨/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٥٥.

(٢) في أ: "تقدمتها" موضع "تقدمتها" وهو تحريف.

(٣) هذا بيت من الطويل، لم يعرف قائله، و"تمل" بالبناء للمجهول، من للتل والسأم، والندامى: جمع: "ندمان" كسكران، وهو الذي يجالس على الشراب، اللسان: "ندم" ٥٠/١٦.

والشاهد منه قوله: "ما عداني" حيث سبقت "عدا" بما المصدرية فصحت للفعلية، وما يؤكد ذلك لحاق نون الوقاية بها عند إسنادها إلى ياء التكلم، ونون الوقاية مما يلزم الأفعال غالباً.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٩٠/٢، والشذور ص ٣٢٢، والمجم ٢٣٢/١، والدرر ١٩٧/١، والتصريح ٣٦٤/١، وشرح الأخواني ١٦٨/٢، ومعجم شواهد العربية ٢١٩.



وقوله:

١٨٦- خلا لا أرجو سواك وإنما أعذ عيالي شعبة من عيالكم<sup>(١)</sup>  
فإن تقدمتها<sup>(٢)</sup> "ما" تمنى النصب بهما عند الجمهور، ولهذا دخلت نون  
الوقاية في نحو:

١٨٧- تملئ الندامى ما عداني فأتني بكل الذي تهوى نديمي<sup>(٣)</sup> مولع

(١) هذا البيت من الطويل، ونسبه في الخزانة ومعجم شواهد العربية إلى الأعشى،  
ومعنى "شعبة" أي قطعة: والشاهد منه قوله: "خلا الله" حيث جر الاسم الكريم  
بعد "خلا" على أنه حرف جر.

ينظر البيت في: اللسان "خلا" ٢٦٦/١٨، وأوضح المسالك ٢٨٦/٢، وشرح  
ابن عقيل ٢٣٤/٢، والمجمع ٢٢٦/١، والدرر ١٩٣/١-١٩٧، والتصريح  
٢٦٣/١، والخزانة ٣١٤/٣، وشرح الأخواني ١٦٨/٢، ومعجم شواهد  
العربية ٢٥٥.

(٢) في أ: "تقدمتها" موضع "تقدمتها" وهو تحريف.

(٣) هذا بيت من الطويل، لم يعرف قائله، و"تمل" بالبناء للمجهول، من الللل  
والسأم، والندامى: جمع: "ندمان" كسكران، وهو الذي يجالس على الشراب،  
اللسان: "ندم" ٥٠/١٦.

والشاهد منه قوله: "ما عداني" حيث سبقت "عدا" بما المصدرية فصحضت  
للفعلية، وما يؤكد ذلك لحاق نون الوقاية بها عند إسنادها إلى ياء التكلم، ونون  
الوقاية مما يلزم الأفعال غالباً.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٩٠/٢، والشذور ص ٣٢٢، والمجمع ٢٣٣/١،  
والدرر ١٩٧/١، والتصريح ٣٦٤/١، وشرح الأخواني ١٦٨/٢، ومعجم  
شواهد العربية ٢١٩.

١٨٤- ... عدا سليمان وعدا أباه<sup>(١)</sup> ...

وهو منصوب على المفعولية، وفاعل الفعلين ضمير واجب الاستتار،  
عائد على ما سبق في الضمير بعد "ليس" و "لا يكون" وهل هذه الجمل  
الأربعة التي هي الفعل وما عمل فيه، مستأنفة فلا عمل لها من الإعراب،  
أوحال، فيكون عملها النصب؟ على قولين<sup>(٢)</sup>:

واجزر بسابقي "يكون" إن ترد وبعد "ما" انصب، وانجرار قد يرد  
المراد بـ "سابقي يكون": عدا وخلا، فيجوز الجريهما كقوله:

١٨٥- أجنناهم قتلاً وأسرا عدا الشمطاء والطفلي الصغير<sup>(٣)</sup>

(١) هذا من الرجز المشطور، ولم أعثر على اسم قائله، وفي أ: "سليمان" موضع  
"سليبي" وهو تحريف.

والشاهد من قوله: "عدا أباه" حيث نصب ما بعد "عدا" بالآلف لكونه من  
الأسماء الستة، على أنها فعل جامد.

وينظر البيت في: الدرر ١٩٦/١، والمجمع ٢٣٢/١، ومعجم شواهد العربية ٥٥٦.

(٢) تنظر المسألة في شرح ابن يعيش ٧٩/٢، وشرح الكافية ٢٣٠/١، والمغنى  
١٤٢/١، وشرح الأخواني ١٦٧/٢، وقد رجح الرضي أن يكون عملها النصب  
على الحال.

(٣) هذا البيت من الوافر، لم يعرف قائله، و"الشمطاء" هي: المرأة التي خالطت البياض  
سواد شعرها، والرجل: أحمط، اللسان: شط ٢٠٩/٩.

والشاهد منه قوله: "عدا الشمطاء" حيث جر الاسم الواقع بعد "عدا" على أنه  
حرف جر. وينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٨٥/٢، وشرح ابن عقيل  
٢٣٦/٢، والمجمع ٢٣٢/١، والدرر ١٩٧/١، والتصريح ٣٦٣/١، وشرح  
الأخواني ١٦٨/٢، ومعجم شواهد العربية ١٨٦.

وحكى الكسائي والجزمي<sup>(١)</sup> الجزم<sup>(٢)</sup> بهما بعد "ما" وأنشد بعضهم البيت المذكور:

١٨٨- تَمَلُّ التَّدَامِي مَا عَدَايَ<sup>(٣)</sup> ... ...  
بتحرك الياء من غير نون.

وحيثُ جَرَّ الفهما حرفان كما هما إن نصَّبا فعلان إذا كان ما بعد "خلا" و "عدا" مجرورا فهما حرفا جر، وهما<sup>(٤)</sup> ويجرورهما في محل نصب، وهل هو لتعلقهما بما قبلهما<sup>(٥)</sup> أو عن تمام الكلام<sup>(٦)</sup>؟ على قولين، وعلى هذا فإذا جرَّ ما بعد "ما" فهي زائدة لا مصدرية، لامتناع وصل الموصول المصدرى بمجرر، وحيث نصبا فهما فعالان

(١) هو: أبو عمر، صالح بن إسحاق الجزمي، نسبة إلى "جرم" إحدى قبائل اليمن، قيل إنه مولاهم وقيل إنه من أنفسهم، وكان ممن اجتمع له مع العلم صحة المذهب وحسن الاعتقاد، تاريخ بغداد ٣١٣/٩، أخذ النحو عن الأخفش، واللفظة عن أبي زيد وغيره، وله في النحو: كتاب القُرْخ، أي: فرخ كتاب سيويه، وغيره، توفي سنة ٢٢٥هـ. تنظر ترجمته في: معجم المؤلفين ٣/٥، والإشارة ١٤٥.

(٢) ينظر مذهبهما في: شرح الكافية ٢٣٠/١، والمغنى ١٤٧، وشرح الأخواني ١٦٩/٢، وعلى مذهبهما تكون "ما" زائدة لا مصدرية.

(٣) لم أعثر على هذه الرواية فيما وقفت عليه من المراجع.

(٤) سقط "وهما" من: ب.

(٥) ذهب إلى ذلك الجرجاني. ينظر: للمقتصد ٧١٦/٢.

(٦) ذهب إلى هذا الأكثرون، وهو اختيار ابن هشام. ينظر: للمغنى ١٤٢/١، والتصريح ٣٦٢/١-٣٦٤، وشرح الأخواني ١٦٨/٢.

عادي التصرف لوقوعهما موقع الحرف الذي هو "إلا".

وكخلا "حاشا" ولا تصحب ما وقيل حاش وحشا فاحفظهما في "حاشا" ثلاث لغات، تضمنها النظم، وهي كخلا في نصب ما يعلها تارة، على أنها فعل<sup>(١)</sup>، نحو:

١٨٩- حاشى قریشاً فإن الله فضلهم<sup>(٢)</sup> ... ...  
وبحرف أخرى على أنها حرف، نحو:

(١) اختلف النحاة في "حاشا" أحرف هي أم فعل ذات وجهين؟، فذهب سيويه وكثير من البصريين إلى أنها حرف جر دائما، ولم يأت ذلك حجاج مبسوطا في مطلقها وليس هذا موضع بسطها، وإنما أنقل كلام سيويه، فإنه قال فيها: "وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجز ما بعده، كما تجز "حتى" ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء. ا.هـ. الكتاب ٣٤٩/٢، وذهب الكوفيون إلى أنها فعل، قالوا لتصرفهم فيها بخلاف ألفها الأولى تارة والثانية أخرى، ولأدعائهم إياها على الحرف، وذهب المبرد إلى أنها تكون فعلا تارة وتكون حرفا تارة أخرى. ينظر: المقتضب ٣٩١/٤. وينظر تفصيل المسألة في: الإنصاف للمسألة (٣٧)، وشرح ابن عبيش ٨٣/٢-٨٥، وشرح الكافية ٢٤٤/١-٢٤٥، وروصف الميساني ٢٥٥-٢٥٦، واللسان ١٩٤/١٨، والجنسي الدانسي ٥١٠-٥١٧، والمغنى ١٢٩-١٣١.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط، للفرزدق، ومثله قوله:

... ... على البرية بالإسلام والدين  
والشاهد منه قوله: "حاشى قریشاً" حيث استعمل "حاشى" فعلا ونصب به ما بعده.  
ينظر البيت في: شرح ابن عتيل ٢٣٩/٢، والمجم ٢٣٢/١، والدرر ١٩٦/١، وشرح الأخواني ١٦٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٠٤.

وحكى الكسائي والجزمي<sup>(١)</sup> الجزم<sup>(٢)</sup> بهما بعد "ما" وأنشد بعضهم البيت المذكور:

١٨٨- تَمَلُّ التَّدَامِي مَا عَدَايَ<sup>(٣)</sup> ... ...  
بتحريك الياء من غير نون.

وحيثُ جَرَّ الفهما حرفان كما هما إن نصَّيا فعلان إذا كان ما بعد "خلا" و "عدا" مجرورا فهما حرفا جر، وهما<sup>(٤)</sup> ويجرورهما في محل نصب، وهل هو لتعلقهما بما قبلهما<sup>(٥)</sup> أو عن تمام الكلام<sup>(٦)</sup>؟ على قولين، وعلى هذا فإذا جرَّ ما بعد "ما" فهي زائدة لا مصدرية، لامتناع وصل الموصول المصدرى بمجرر، وحيث نصبا فهما فعالان

(١) هو: أبو عمر، صالح بن إسحاق الجزمي، نسبة إلى "جرم" إحدى قبائل اليمن، قيل إنه مولاهم وقيل إنه من أنفسهم، وكان ممن اجتمع له مع العلم صحة المذهب وحسن الاعتقاد، تاريخ بغداد ٣١٣/٩، أخذ النحو عن الأخفش، واللفظة عن أبي زيد وغيره، وله في النحو: كتاب القُرْخ، أي: فرخ كتاب سيويه، وغيره، توفي سنة ٢٢٥هـ. تنظر ترجمته في: معجم المؤلفين ٣/٥، والإشارة ١٤٥.

(٢) ينظر مذهبهما في: شرح الكافية ٢٣٠/١، والمغنى ١٤٧، وشرح الأخواني ١٦٩/٢، وعلى مذهبهما تكون "ما" زائدة لا مصدرية.

(٣) لم أعثر على هذه الرواية فيما وقفت عليه من المراجع.

(٤) سقط "وهما" من: ب.

(٥) ذهب إلى ذلك الجرجاني. ينظر: للمقتصد ٧١٦/٢.

(٦) ذهب إلى هذا الأكثرون، وهو اختيار ابن هشام. ينظر: للمغنى ١٤٢/١، والتصريح ٣٦٢/١-٣٦٤، وشرح الأخواني ١٦٨/٢.

عادي التصرف لوقوعهما موقع الحرف الذي هو "إلا".

وكخلا "حاشا" ولا تصحب ما وقيل حاش وحشا فاحفظهما في "حاشا" ثلاث لغات، تضمنها النظم، وهي كخلا في نصب ما يعلها تارة، على أنها فعل<sup>(١)</sup>، نحو:

١٨٩- حاشى قریشاً فإن الله فضله<sup>(٢)</sup> ... ...  
وبحرف أخرى على أنها حرف، نحو:

(١) اختلف النحاة في "حاشا" أحرف هي أم فعل ذات وجهين؟، فذهب سيويه وكثير من البصريين إلى أنها حرف جر دائما، ولم يأت ذلك حجاج مبسوطا في مطلقها وليس هذا موضع بسطها، وإنما أنقل كلام سيويه، فإنه قال فيها: "وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجز ما بعده، كما تجز "حتى" ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء. ا.هـ. الكتاب ٣٤٩/٢، وذهب الكوفيون إلى أنها فعل، قالوا لتصرفهم فيها بخلاف ألفها الأولى تارة والثانية أخرى، ولأدعائهم إياها على الحرف، وذهب المبرد إلى أنها تكون فعلا تارة وتكون حرفا تارة أخرى. ينظر: المقتضب ٣٩١/٤. وينظر تفصيل المسألة في: الإنصاف للمسألة (٣٧)، وشرح ابن عبيش ٨٣/٢-٨٥، وشرح الكافية ٢٤٤/١-٢٤٥، وروصف المباني ٢٥٥-٢٥٦، واللسان ١٩٤/١٨، والجنسي الدانسي ٥١٠-٥١٧، والمغنى ١٢٩-١٣١.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط، للفرزدق، ومثله قوله:

... ... على البرية بالإسلام والدين  
والشاهد منه قوله: "حاشى قریشاً" حيث استعمل "حاشى" فعلا ونصب به ما بعده.  
ينظر البيت في: شرح ابن عتيل ٢٣٩/٢، والمجم ٢٣٢/١، والدرر ١٩٦/١، وشرح الأخواني ١٦٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٠٤.

١٩٠- ... .. حاشايّ إني مسلم معذور<sup>(١)</sup>  
 إذ لو كانت الأيام في محل نصب لدخلت نون الوقاية بينها وبين الفعل،  
 إلّا أنه لم يسمع دخول "ما" عليها، وبعضهم<sup>(٢)</sup> أجازوه، كما يقتضيه كلام  
 المصنف، وهو قياس، وحُكم فاعلها مع النصب، ومحلّها في الحالين على ما  
 سبق في "حلا".

### الحال

عبارة في المعنى عما أبان هيئة لما علمت حقيقة، من صادر عنه الفعل،  
 أو واقع عليه، وحده اللفظي: ما ذكره المصنف.

**الحال وصف لفضلة منتصب مفهم "في حال" كفرد أذهب**  
 عرّف الحال بأربعة قيود أحدها: أن تكون وصفاً، فخرج بذلك نحو:  
 مشى الحوزيّ<sup>(٣)</sup> و"رجع القهقرى"<sup>(٤)</sup> الثاني: أن تكون فضلة، ليخرج نحو:

(١) هذا عجز بيت من الكامل للأثير الأسدي: للغيرة بن الأسود، وصدر هذا  
 البيت قوله:

في فنية جعلوا الصليب إلّا هُهم ... ..  
 ومعنى معذور: أي مقطوع العذرة، وهي: قلقة الذكر.

ينظر البيت في: اللسان (حاشا) ١٨/١٩٨، والجنس الثاني ٥١٥، والمجمع  
 ١/٢٣٢، والدرر ١/١٩٧، والتصريح ١/١٦٢، وعواشي الإنشائي ١/٢٨١،  
 ومعجم شواهد العربية ١٦٩. (٢) المراد به: ابن مالك.

(٣) الحوزي: يشية فيها تراجع وتناقل وتفكك. اللسان: "حوزل": ٢١٦/١٣.

(٤) القهقرى: المشي إلى خلف من غير أن يعيد وجهه إلى جهة مشيه. اللسان:  
 قهقر ٦/٤٣٤.

"ريد قائم"، الثالث: أن تكون لازمة النصب ليخرج نحو: «مررت بالرجل  
 القائم»، فإنه تابع لما قبله في إعرابه؛ الرابع: أن يراد به بيان الهيئة، وهو مراده  
 بقوله: «مفهم في حال» ليخرج التمييز فإنه مبين<sup>(١)</sup> للذات المميّز لا لحيته، وقد  
 اجتمعت القيود في قوله: «فرداً أذهب» فإن "فرداً" حال من المستكن في  
 "أذهب" وهي وصف فضلة منتصب مبيّن لهيئة صاحبه.

**وكونه منتقلاً مشتقاً يغلب لكن ليس مستحقاً**

أي: غالب ما يكون الحال وصفاً منتقلاً، يتصور الذهن تجسده وزواله،  
 كالضحك والركوب، ونحوهما: مشتقاً من المصدر، نحو: "قائماً وقاعداً"، قال  
 الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا﴾<sup>(٢)</sup> وليس ذلك بلازم، بل قد  
 يجيء الحال وصفاً لازماً كالمؤكدة، في نحو: «ويوم أبعث حياً»<sup>(٣)</sup> وكنحو  
 قوله: «وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلاً»<sup>(٤)</sup> وكقولهم: «خلق الله  
 الزرافة»<sup>(٥)</sup> يديها أطول من رجليها» فإن "أطول" حال من "يديها" وهو  
 وصف لازم.

**ويكثر الجمود في مغير وفي مبدي تأول بلا تكلف**

- (١) في أ: "خرج" موضع "مبين" فلعله سهو من الناسخ.
  - (٢) من الآية ١٩١، من سورة آل عمران؛ و"قائماً وقُعُوداً" مصدران.
  - (٣) من الآية ٣٣، من سورة مريم.
  - (٤) من الآية ١١٤، من سورة الأنعام.
  - (٥) الزرافة: دابة حسنة الخلق، فيها شبه بالبعير والبقر والتمر، وهي من "زرف" في  
 الكلام" أي زاد.
- ينظر: اللسان "زرف" ١١/٣٣، والقاموس "زرف" ٣/١٥٢.

١٩٠- ... .. حاشايّ إني مسلم معذور<sup>(١)</sup>  
 إذ لو كانت الأيام في محل نصب لدخلت نون الوقاية بينها وبين الفعل،  
 إلّا أنه لم يسمع دخول "ما" عليها، وبعضهم<sup>(٢)</sup> أجازوه، كما يقتضيه كلام  
 المصنف، وهو قياس، وحكم فاعلها مع النصب، ومحلّها في الحالين على ما  
 سبق في "حلا".

### الحال

عبارة في المعنى عما أبان هيئة لما علمت حقيقة، من صادر عنه الفعل،  
 أو واقع عليه، وحده اللفظي: ما ذكره المصنف.

**الحال وصف لفضلة منتصب مفهم "في حال" كفرد أذهب**  
 عرف الحال بأربعة قيود أحدها: أن تكون وصفاً، فخرج بذلك نحو:  
 مشى الحوزلي<sup>(٣)</sup> ورجع القهقرى<sup>(٤)</sup>: أن تكون فضلة، ليخرج نحو:

(١) هذا عجز بيت من الكامل للأثير الأسدي: للغيرة بن الأسود، وصدر هذا  
 البيت قوله:

في فنية جعلوا الصليب إلّا هم ... ..

ومعنى معذور: أي مقطوع العذرة، وهي: قلقة الذكر.

ينظر البيت في: اللسان (حاشا) ١٨/١٩٨، والجنس الثاني ٥١٥، والمجمع

٢٣٢/١، والدرر ١/١٩٧، والتصريح ١/١٦٢، وعواشي الإنشائي ١/٢٨١،

ومعجم شواهد العربية ١٦٩. (٢) المراد به: ابن مالك.

(٣) الحوزلي: بشية فيها تراجع وتناقل وتفكك. اللسان: "حوزل": ٢١٦/١٣.

(٤) القهقرى: المشي إلى خلف من غير أن يعيد وجهه إلى جهة مشيه. اللسان:  
 قهقر ٦/٤٣٤.

"ريد قائم"، الثالث: أن تكون لازمة النصب ليخرج نحو: «مررت بالرجل  
 القائم»، فإنه تابع لما قبله في إعرابه؛ الرابع: أن يراد به بيان الهيئة، وهو مراده  
 بقوله: «مفهم في حال» ليخرج التمييز فإنه مبين<sup>(١)</sup> للذات المميّز لا لحيته، وقد  
 اجتمعت القيود في قوله: «فرداً أذهب» فإن "فرداً" حال من المستكن في  
 "أذهب" وهي وصف فضلة منتصب مبيّن لهيئة صاحبه.

**وكونه منتقلاً مشتقاً يغلب لكن ليس مستحقاً**

أي: غالب ما يكون الحال وصفاً منتقلاً، يتصور الذهن تجسده وزواله،  
 كالضحك والركوب، ونحوهما: مشتقاً من المصدر، نحو: "قائماً وقاعداً"، قال  
 الله تعالى: ﴿الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً﴾<sup>(٢)</sup> وليس ذلك بلازم، بل قد  
 يجيء الحال وصفاً لازماً كالمؤكدة، في نحو: «ويوم أبعث حياً»<sup>(٣)</sup> وكنحو  
 قوله: «وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلاً»<sup>(٤)</sup> وكقولهم: «خلق الله  
 الزرافة»<sup>(٥)</sup> يديها أطول من رجليها» فإن "أطول" حال من "يديها" وهو  
 وصف لازم.

**ويكثر الجمود في يغير وفي مبدي تأول بلا تكلف**

(١) في أ: "خرج" موضع "مبين" فلعله سهو من الناسخ.

(٢) من الآية ١٩١، من سورة آل عمران؛ و"قياماً وقعوداً" مصدران.

(٣) من الآية ٣٣، من سورة مريم.

(٤) من الآية ١١٤، من سورة الأنعام.

(٥) الزرافة: دابة حسنة الخلق، فيها شبه بالبعير والبقر والتمر، وهي من "زرف" في  
 الكلام" أي زاد.

ينظر: اللسان "زرف" ١١/٣٣، والقاموس "زرف" ٣/١٥٢.

كَيْفَهُ مُدًّا بِكُلِّ يَدٍ يَدٍ وَكُرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَي: كَأَسَدٍ  
أي يكثر بجيء الحال جامدة غير مشتقة في موضعين:  
أحدهما: أن تكون دالة على سير، نحو: «بِهِ مُدًّا بِدَرَاهِمٍ»، و«اشْرَبَتْ  
النَّمْرُ صَاعًا بِدِينَارٍ».

الثاني: أن يحسن تأولها بالمشتق، وذلك في مسألتين:  
إحدهما: أن تدل على مفاعلة، نحو: «بِهِ يَدَا يَدٍ» و«كَلَّمْتَهُ فَاهَ إِلَى  
فِي»، لتأول الأول: بمقتاضين، والثاني: بمتشافهين.

الثانية: أن تدل على تشبيه، نحو: «كُرَّ زَيْدٌ عَلَى الْعَدُوِّ أَسَدًا»، و«بَدَتْ  
الْجَارِيَةُ قَمْرًا» لتأولهما بشجاع، ومضيئة، ومن كلامهم: «وَقَعَ الْمَصْطَرَعَانِ  
عَدْلِي بِعِيرٍ»<sup>(١)</sup> أي: مصطحبين، وما يمكن التأويل فيه بالمشتق: ما دل على  
ترتيب كقولهم: «ادْعُوا الْأَوَّلَ فَاَلْأَوَّلَ» إذ هو في تأويل: مرتبين، أما وقوعها  
جامدة غير مؤولة بالمشتق فقليل، كالموطئة<sup>(٢)</sup> في قوله: «فَقَمْعُهَا لَهَا بِشْرًا  
مُسَوِيًا»<sup>(٣)</sup> وكقولهم: «هَذَا يُسْرًا»<sup>(٤)</sup> أطيب منه رُطْبًا. وكقولهم:

(١) العدل: الخيل والنظير، وعُدْلُ العير: نصف جملة. اللسان "عدل" ٤٥٩/١٣.  
(٢) سميت: "موطئة" - بكسر الطاء - لأنها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق. ينظر:  
المغنى ٥١٧.

(٣) من الآية ١٧، من سورة مريم.  
والشاهد منها: "بَشْرًا" فإنه حال من فاعل "قَمْعُ" وهو المَلَكُ، وقد اعتمدت  
الحال الجامدة على الوصف، وهو "سَوِيًا".

(٤) "يسرا" بضم الباء وسكون السين، وهو: حال من فاعل "أطيب" للمستتر فيه:  
و"رطبا" - بضم الراء وفتح الطاء - حال من الضمير المجرور بـ"من" والمعنى: هذا  
في حال كونه يسرا أطيب من نفسه في حال كونه رطبا.

﴿أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾<sup>(١)</sup>  
والحال إن عُرِفَ لفظًا فاعتقد تنكيره معنى كوحدة كَوْنِهِ اجْتِهَادُ  
من أوصاف الحال: أن تكون نكرة<sup>(٢)</sup>، فإن وقعت بلفظ المعرفة أُوْكِلَتْ  
بنكرة، كالمضافة في قولهم: «اجتهد وحذك»<sup>(٣)</sup> و«قعد وحده» وكالداعل  
عليها "أل" في قولهم: «أَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ»<sup>(٤)</sup> و«جاءوا الجماء»<sup>(٥)</sup> الفغير لتأول

(١) من الآية ٦١، من سورة الإسراء.  
والشاهد منها قوله تعالى: ﴿طِينًا﴾ فإنه حال إما من الضمير المندرج المائد على  
الموصول، بناء على جواز حذف صاحب الحال، أو حال من الموصول المجرور  
باللام. النصريح ٣٧٢/١.

(٢) لأنها زيادة في الفالدة، والفالدة في الخبر نكرة، لأنه لو كان معرفة لم يُجِز  
المخاطب. الصميري ٢٩٧/١، هذا وقد أجاز يونس، والبغداديون بجيء الحال  
معرفة مطلقا، وفصل الكوفيون، فقالوا: إن تضمنت الحال معنى الشرط صح  
تعريفها لفظًا، وإلا فلا.  
ينظر: المساعد ١١/٢، والجمع ٢٣٩/١، وشرح الأئمة ١٧٨/٢.

(٣) "وحذك" و"وحده" وغوهما: حال من الفاعل عند سيبويه. (الكتاب  
٣٧٣/١-٣٧٥)، وحال من المفعول عند المبرد. (المقتضب ٢٣٩/٣)، وذهب  
يونس إلى أنه منتصب على الظرفية وعليه الكوفيون. الكتاب ٣٧٧/١.  
ينظر شرح ابن يعين ٦٣/٢، وشرح الكافية ٢٠٣/١.

(٤) هذه الجملة وردت في قول لبيد بن ربيعة العامري:  
فَأَرْرَدَهَا الْعِرَاكُ وَلَمْ يَنْدُهَا  
ولم يشفق على نفس الدُّعَالِ  
ويروى: «فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ». ينظر: الكتاب ٣٧٢/١، وشرح الكافية ٢٠٢/١.

(٥) الجماء بمعنى الجماعة، والجماء: من الجموم وهو الكثرة، والفغير: من الغفر، وهو  
الستر، أي: ساترين لكثيرتهم وجه الأرض، اللسان: "جهم" ٣٧٥/١٤.

كَيْفَهُ مُدًّا بِكُلِّ يَدٍ يَدٍ وَكُرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَي: كَأَسَدٍ  
أي يكثر بجيء الحال جامدة غير مشتقة في موضعين:

أحدهما: أن تكون دالة على سير، نحو: «بِهِ مُدًّا بِدَرَاهِمَ»، و«اشْرَبَتْ  
النمر صاعا بدنيار».

الثاني: أن يحسن تأولها بالمشتق، وذلك في مسألتين:

إحدهما: أن تدل على مفاعلة، نحو: «بِهِ يَدَا يَدٍ» و«كَلَّمْتَهُ فَاهَ إِلَى  
فِي»، لتأول الأول: بمقتاضين، والثاني: بمتشافهين.

الثانية: أن تدل على تشبيه، نحو: «كُرَّ زَيْدٌ عَلَى الْعَدُوِّ أَسَدًا»، و«بَدَتْ  
الجارية قمرًا» لتأولهما بشجاع، ومضيئة، ومن كلامهم: «وَقَعَ الْمَصْطَرَعَانِ  
عَدْلِي بِعِيرٍ»<sup>(١)</sup> أي: مصطحبين، وما يمكن التأويل فيه بالمشتق: ما دل على  
ترتيب كقولهم: «ادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ» إذ هو في تأويل: مرتَّبين، أما وقوعها  
جامدة غير مؤولة بالمشتق فقليل، كالموظفة<sup>(٢)</sup> في قوله: «فَقَمْعُهَا لَهَا بِشْرًا  
مُسَوِيًا»<sup>(٣)</sup> وكقولهم: «هَذَا بُسْرًا»<sup>(٤)</sup> أطيب منه رطبًا. وكقولهم:

(١) العدل: الخيل والنظير، وعُدْلُ العير: نصف جملة. اللسان "عدل" ٤٥٩/١٣.

(٢) سميت: "موظفة" - بكسر الطاء - لأنها ذكرت توظفة للنعت بالمشتق. ينظر:  
المغنى ٥١٧.

(٣) من الآية ١٧، من سورة مريم.  
والشاهد منها: "بُشْرًا" فإنه حال من فاعل "تَمَلَّ" وهو المَلَلُ، وقد اعتمدت  
الحال الجامدة على الوصف، وهو "سَوِيًا".

(٤) "بسرا" بضم الباء وسكون السين، وهو: حال من فاعل "أطيب" للمستتر فيه:  
و"رطبًا" - بضم الراء وفتح الطاء - حال من الضمير المجرور بـ"من" والمغنى: هذا  
في حال كونه بسرا أطيب من نفسه في حال كونه رطبًا.

﴿أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾<sup>(١)</sup>

والحال إن عُرِفَ لفظًا فاعتقد تنكيره معنى كوحدة كوجهك اجتهد

من أوصاف الحال: أن تكون نكرة<sup>(٢)</sup>، فإن وقعت بلفظ المعرفة أُوْكِلَتْ  
بنكرة، كالإضافة في قولهم: «اجتهد وحذك»<sup>(٣)</sup> و«قعد وحده» وكالداعل  
عليها "أل" في قولهم: «أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ»<sup>(٤)</sup> و«جاءوا الجماء»<sup>(٥)</sup> الفغير لتأول

(١) من الآية ٦١، من سورة الإسراء.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿طِينًا﴾ فإنه حال إما من الضمير المندرج المعاند على  
الموصول، بناء على جواز حذف صاحب الحال، أو حال من الموصول المجرور  
باللام. النصريح ٣٧٢/١.

(٢) لأنها زيادة في الفاعلة، والفائدة في الخبر نكرة، لأنه لو كان معرفة لم يُجِزَ  
المخاطب. الصميري ٢٩٧/١، هذا وقد أجاز يونس، والبغداديون بجيء الحال  
معرفة مطلقًا، وفصل الكوفيون، فقالوا: إن تضمنت الحال معنى الشرط صح  
تعريفها لفظًا، وإلا فلا.

ينظر: المساعد ١١/٢، والجمع ٢٣٩/١، وشرح الأثخوني ١٧٨/٢.

(٣) "وحذك" و"وحده" وغوهما: حال من الفاعل عند سيبويه. (الكشاف  
٣٧٣/١-٣٧٥)، وحال من المفعول عند المبرد. (المقتضب ٢٣٩/٣)، وذهب  
يونس إلى أنه منتصب على الظرفية وعليه الكوفيون. الكتاب ٣٧٧/١.

ينظر شرح ابن يعين ٦٣/٢، وشرح الكافية ٢٠٣/١.

(٤) هذه الجملة وردت في قول لبيد بن ربيعة العامري:  
فَأَرْدَعَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَنْدُهَا وَلَمْ يَشْفَقْ عَلَى نَفْسِ الدُّخَالِ  
ويروى: «فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ». ينظر: الكتاب ٣٧٢/١، وشرح الكافية ٢٠٢/١.

(٥) الجماء بمعنى الجماعة، والجماء: من الجموم وهو الكثرة، والفغير: من الغفر، وهو  
الستر، أي: ساترين لكثيرتهم وجه الأرض، اللسان: "جهم" ٣٧٥/١٤.

ذلك بـ "مفرداً" و "متركة" و "مجمعين".

ومصدرٌ منكَّرٌ حالاً يقع بكثرة كـ "بغثة" زيدٌ طلع

الحال شبيهة بالنعث والخبر، فلذلك يجب أن تكون هي نفس صاحبها في المعنى إذا كانت مفردة، نحو: "جاء زيد ضاحكاً"، ولا يجوز: "جاء زيد ضحكاً"، لأن الضحك غيره، إلا أنه قد كثر وقوع المصدر المنكر حالاً، لتأوله بالوصف، «كطلع زيد بغثة» و«جاء ركضاً» و«قتله صبراً»، إذ هي في تأويل "راكضاً"<sup>(١)</sup> و "مباغثاً" و "صابراً" ومع كثرته فهو مقصور على السماع<sup>(٢)</sup>، إلا أن المصنف ذكر أن مطرد في ثلاث مسائل، الأولى: أن يقع بعد "أما" نحو: «أما علماً فعالم» الثانية: أن يقع بعد مبتدأ اقترن خبره بـ "أل" المنيقة عن كماله، نحو: «أنت الرجل شجاعة»، الثالثة: أن يقع بعد خبر دال على التشبيه، نحو: «هو زهير شعراً»، أما وقوعها مصدراً معرفياً فنادر، نحو: «أرسلها العراك».

(١) هذا هو مذهب سيويه والجمهور. (ينظر: الكتاب ٣٧٠/١)، وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه منتصب على المصدرية، فتقديره عندهما: "يركض ركضاً". ينظر: للمقتضب ٢٣٦/٣، فالحال عندهما الجملة لا المصدر، وذهب الكوفيون إلى انتصابه على المصدرية، كما ذهب الأخفش والمبرد لكن الناصب له هو الفعل المذكور، لتأوله بفعل من لفظ المصدر، وفي المسألة أقوال أخرى.

تنظر: البصرة ٢٩٩/١-٣٠٠، والمقتضب ٦٧٧/١، والأمال الشجرية ٢٨٤/٢، وشرح ابن عيش ٦٢/٢، وأوضح المسالك ٣٠٥/٢، والمساعد ١٣/٢، وشرح الأخواني ١٧٩/٢.

(٢) هنا عند سيويه والجمهور، وأما المبرد فإنه عنده مطرد. تنظر: المراجع السابقة.

ولم ينكر غالباً ذو الحال إن لم يتأخر أو يخصص أو يبين من بعد نفسي أو مضاهيه كـ "لا" يبع امرؤ على امرئاً مستهلاً أصل صاحب الحال أن يكون معرفة، لأنه بمنزلة المبتدأ، ولا يقع في الغالب نكرة إلا لمسوغ من المسوغات الأربعة التي ذكرها المصنف.

الأول: أن تتقدم عليه، نحو:

١٩١- لَمَّةٌ مَوْحِشاً طَلَلٌ<sup>(١)</sup> ... ..

(١) هذا صدر بيت من مجزوء الوافر، كما هو كذلك عند سيويه، وعجزه:

... .. يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلَ

وهو لكثير عزة. وروى جماعة بيتاً آخر هذا الشاعر قطعة منه، وهو بتمامه:

لَمَّةٌ مَوْحِشاً طَلَلٌ قَدِيمٌ عَفَاءٌ كُلُّ أَسْحَمٍ مُسْتَدِيمٌ

والخلل: جمع خِلَّة - بكسر الخاء - وهي: بطاقة تغشى بها أحفان السيوف، تنقش بالذهب وغيره. اللسان: "خلل" ٢٣٣/١٣. والأسحم: هو السحاب الأسود.

والشاهد منه قوله: "موحشاً" فإنه حال من "طلل" وسوّخ يحبه من النكرة تقديره عليها.

هذا وقد تبه عي الدين في تعليقه على البيت في أوضح المسالك ٣١١/٢ إلى أنه لا يتأتى الاستشهاد بهذا البيت إلا على أحد قولين:

الأول: قول سيويه: إن بجى الحال من المبتدأ جائز.

وثانيهما: قول الكوفيين: إن الضمير العائد إلى النكرة نكرة مطلقاً. اهـ. ثم فصل ذلك بكلام نيس. ينظر البيت الأول في: الكتاب ١٢٣/٢، وشرح ابن عيش ٥٠/٢، واللسان "خلل" ٢٣٣/١٣، وأوضح المسالك ٣١٠/٢، والخزانة ٢١١/٣،

وشرح الأخواني ١٨١/٢ وديوانه ٢١٠/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٩٦.

ينظر البيت الثاني في: البصرة ٢٩٩/١، وشرح ابن عيش ٦٤/٢، والتصريح ٣٧٥/١، ومعجم شواهد العربية ٣٥٢.



ذلك بـ"مفرداً" و"معزّكة" و"مجمعين".

ومصدرٌ منكّرٌ حالاً يقع بكثرة كـ"بغثة" زيدٌ طلع

الحال شبيهة بالنعث والخبر، فلذلك يجب أن تكون هي نفس صاحبها في المعنى إذا كانت مفردة، نحو: "جاء زيد ضاحكاً"، ولا يجوز: "جاء زيد ضحكاً"، لأن الضحك غيره، إلا أنه قد كثر وقوع المصدر المنكر حالاً، لتأوله بالوصف، «كطلع زيد بغثة» و«جاء ركضاً» و«قتله صبراً»، إذ هي في تأويل "راكضاً"<sup>(١)</sup> و"مباغثاً" و"صابراً" ومع كثرته فهو مقصور على السماع<sup>(٢)</sup>، إلا أن المصنف ذكر أن مطرد في ثلاث مسائل، الأولى: أن يقع بعد "أما" نحو: «أما علماً فعالم» الثانية: أن يقع بعد مبتدأ اقترن خبره بـ"أل" المثبته عن كماله، نحو: «أنت الرجل شجاعاً»، الثالثة: أن يقع بعد خبر دال على التشبيه، نحو: «هو زهير شعراً»، أما وقوعها مصدراً معرفياً فنادر، نحو: «أرسلها العراك».

(١) هذا هو مذهب سيوريه والجمهور. (ينظر: الكتاب ٣٧٠/١)، وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه منتصب على المصدرية، فتقديره عندهما: "يركض ركضاً". ينظر: للمقتضب ٢٣٦/٣، فالحال عندهما الجملة لا المصدر، وذهب الكوفيون إلى انتصابه على المصدرية، كما ذهب الأخفش والمبرد لكن الناصب له هو الفعل المذكور، لتأوله بفعل من لفظ المصدر، وفي المسألة أقوال أخرى.

تنظر: البصرة ٢٩٩/١-٣٠٠، والمقتضب ٦٧٧/١، والأمال الشجرية ٢٨٤/٢، وشرح ابن عيش ٦٢/٢، وأوضح المسالك ٣٠٥/٢، والمساعد ١٣/٢، وشرح الأخويني ١٧٩/٢.

(٢) هنا عند سيوريه والجمهور، وأما المبرد فإنه عنده مطرد. تنظر: المراجع السابقة.

ولم ينكر غالباً ذو الحال إن لم يتأخر أو يخصص أو يبين من بعد نفسي أو مضاهيه كـ"لا" يبع امرؤ على امرئاً مستهلاً أصل صاحب الحال أن يكون معرفة، لأنه بمنزلة المبتدأ، ولا يقع في الغالب نكرة إلا لمسوغ من المسوغات الأربعة التي ذكرها المصنف.

الأول: أن تتقدم عليه، نحو:

١٩١- لَمَّةٌ مَوْحِشاً طَلَلٌ<sup>(١)</sup> ... ...

(١) هذا صدر بيت من مجزوء الوافر، كما هو كذلك عند سيوريه، وعجزه:

... ... يلبس كائنه خلخل

وهو لكثير عزة. وروى جماعة بيتاً آخر هذا الشاعر قطعة منه، وهو بتمامه:

لَمَّةٌ مَوْحِشاً طَلَلٌ قَدِيمٌ عَفَاءٌ كُلُّ أَسْحَمٍ مُسْتَدِيمٌ

والخلخل: جمع خِلَّةٍ -بكسر الخاء- وهي: بطاقة تغشى بها أحفان السيوف، تنقش بالذهب وغيره. اللسان: "خلخل" ٢٣٣/١٣. والأسحَم: هو السحاب الأسود.

والشاهد منه قوله: "مَوْحِشاً" فإنه حال من "طلل" وسوّخ يحبه من النكرة تقديره عليها.

هذا وقد تبه عي الدين في تعليقه على البيت في أوضح المسالك ٣١١/٢ إلى أنه لا يتأتى الاستشهاد بهذا البيت إلا على أحد قولين:

الأول: قول سيوريه: إن بجى الحال من المبتدأ جائز.

وثانيهما: قول الكوفيين: إن الضمير العائد إلى النكرة نكرة مطلقاً. اهـ. ثم فصل ذلك بكلام نيس. ينظر البيت الأول في: الكتاب ١٢٣/٢، وشرح ابن عيش ٥٥٠/٢، واللسان "خلل" ٢٣٣/١٣، وأوضح المسالك ٣١٠/٢، والخزانة ٢١١/٣،

وشرح الأخويني ١٨١/٢ وديوانه ٢١٠/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٩٦.

ينظر البيت الثاني في: البصرة ٢٩٩/١، وشرح ابن عيش ٦٤/٢، والتصريح ٣٧٥/١، ومعجم شواهد العربية ٣٥٢.

الثاني: أن يتخصص، إمّا بوصف، نحو: ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ، أَمْراً...﴾<sup>(١)</sup> وإمّا بإضافة، نحو: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ مَوَاقِدُ...﴾<sup>(٢)</sup>.

الثالث: أن يتقدمه نفي، نحو: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا يُوحِي إِلَيْهِ﴾<sup>(٣)</sup>.

الرابع: أن يقع بعد مضامى النفي، وهو النهي، كمثال المصنف، وكقوله:

١٩٢- لا يركن أحدٌ إلى الإحجام يوم الوغى متخوفاً لِحِمَامٍ<sup>(٤)</sup>

(١) الآية ٤، وبعض الآية ٥ من سورة الدخان.

والشاهد منها: "أمرًا" فإنه حال من "أمر" المجرور بالإضافة، لكونه مختصاً بالوصف وهو "حكيم" وقد جرى على هذا ابن مالك في شرحه التسهيل، وابنه في شرح النظم (٣١٩) والشارح، واعتز ابن هشام في أوضحه (٣١٣/٢)، على ذلك بأن الحال لا تأتي من المضاف إليه إلا بشرط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، أو كبعضه، أو عاملاً في الحال، وكل ذلك لم يكن هنا، كما بين ذلك الأزهري: (التصريح ٣٧٦/١).

(٢) من الآية ١٠ من سورة فصلت.

(٣) من الآية ٢٥ من سورة الأنبياء، وهي قراءة من عدا حمزة والكسائي وحفص. تنظر: الحجة ٤٦٦، والبدور ٢٠٨، وزاد في النشر ٣٢٣/٢ معهم خلف، وقرأ المذكورون بالنون "نوحى".

(٤) هذا البيت من الكامل، وهو لقطري بن الفجاعة الحناري، والوغي: الحرب، والحِمَام: الموت.

والشاهد منه قوله: "متخوفاً" فإنه حال، وصاحبه "أخذ" وهو تكرة، والمُسَوِّغُ: نفي الحال منه وقومه بعد النهي الذي هو شبيهه بالنفي.

--

والاستفهام، كقوله:

١٩٣- ياصاح هل حُمَّ عيشٌ باقٍ اقترى لنفسك العذر في إبعادها الأمل<sup>(١)</sup>

أما تنكيهه بلا شيء من هذه المسوغات، كما ورد في الحديث: (وصلّى خلفه قومٌ قياماً)<sup>(٢)</sup>، وقولهم: «عليه ميتةٌ بيضاء» فقليل.<sup>(٣)</sup>

وسبقَ حالٌ ما بحرف جرٍّ قد أبوا، ولا أمنّعه فقد وُرد علم من مفهوم كلام المصنف أنّ سبق الحال لصاحبها المرفوع وللنصوب جائر<sup>(٤)</sup>، نحو: «ضاحكا جاء زيد» و«مُسْتَرْجاً ركبت القرس» أما

(٣) ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٧٢٩/٢، وأوضح المسالك ٣١٤/٢، والمساعد ١٨/٢، وشرح ابن عقيل ٢٦٢/٢، والجمع ٢٤٠/١، والبدور ٢٠٠/١، والتصريح ٣٧٧/١، وشرح الأفروني ١٨٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٧٦.

(١) هذا البيت من البسيط، وهو لشاعر طائي، والشاهد منه قوله: "باقياً"، فإنه حال، وصاحبه "عيش" وهو تكرة، وقد سَوَّغَ بحرف جرٍّ الحال منه وقومه بعد الاستفهام، والاستفهام شبيه النفي.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣١٦/٢، والمساعد ١٨/٢، وشرح ابن عقيل ٢٦١/٢، والجمع ٢٤٠/١، والبدور ٢٠١/١، والتصريح ٣٧٧/١، وشرح الأفروني ١٨٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٦٧.

(٢) ينظره في البخاري، كتاب تقصير الصلاة ٤٠/٢، والرواية فيه: "ورأيه" بدل: "خلفه"، وينظر مسند أحمد ١٤٨/٦، وروايته موافقة لرواية البخاري.

(٣) ينظر: الكتاب ١١٢/٢.

(٤) وهو كذلك عند البصريين، سواء كان صاحبها مظهراً أو مضمراً، --

الثاني: أن يتخصص، إنا بوصف، نحو: ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ، أَمْراً...﴾<sup>(١)</sup> وإنا بإضافة، نحو: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ مَوَاقِدُ...﴾<sup>(٢)</sup>.

الثالث: أن يتقدمه نفي، نحو: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا يُوحِي إِلَيْهِ﴾<sup>(٣)</sup>.

الرابع: أن يقع بعد مضامى النفي، وهو النهي، كمثال المصنف، وكقوله:

١٩٢- لا يركن أحدٌ إلى الإحجام يوم الوغى متخوفاً لِحِمَامٍ<sup>(٤)</sup>

(١) الآية ٤، وبعض الآية ٥ من سورة الدخان.

والشاهد منها: "أمرًا" فإنه حال من "أمر" المجرور بالإضافة، لكونه مختصاً بالوصف وهو "حكيم" وقد جرى على هذا ابن مالك في شرحه التسهيل، وابنه في شرح النظم (٣١٩) والشارح، واعتز ابن هشام في أوضحه (٣١٣/٢)، على ذلك بأن الحال لا تأتي من المضاف إليه إلا بشرط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، أو كبعضه، أو عاملاً في الحال، وكل ذلك لم يكن هنا، كما بين ذلك الأزهري: (التصريح ٣٧٦/١).

(٢) من الآية ١٠ من سورة فصلت.

(٣) من الآية ٢٥ من سورة الأنبياء، وهي قراءة من عدا حمزة والكسائي وحفص. تنظر: الحجة ٤٦٦، والبدور ٢٠٨، وزاد في النشر ٣٢٣/٢ معهم خلف، وقرأ المذكورون بالنون "نوحى".

(٤) هذا البيت من الكامل، وهو لقطري بن الفجاعة الحناري، والوغي: الحرب، والحيمام: الموت.

والشاهد منه قوله: "متخوفاً" فإنه حال، وصاحبه "أحد" وهو نكرة، والمسنوع نجح الحال منه وقومه بعد النهي الذي هو شبيهه بالنفي.

--

والاستفهام، كقوله:

١٩٣- ياصاح هل حُمَّ عيشٌ باقٍ قَرَى لنفسك العذر في إبعادها الأمل<sup>(١)</sup>

أما تنكيهه بلا شيء من هذه المسوغات، كما ورد في الحديث: (وصلّى خلفه قومٌ قياماً)<sup>(٢)</sup>، وقولهم: «عليه ميتةٌ بيضاء» فقليل.<sup>(٣)</sup>

وسبقَ حالٌ ما بحرف جرٍّ قد أبوا، ولا أمتعه فقد وُرد علم من مفهوم كلام المصنف أنّ سبق الحال لصاحبها المرفوع وللنصوب جائر<sup>(٤)</sup>، نحو: «ضاحكا جاء زيد» و«مُسْتَرْجاً ركب القرس» أما

(٣) ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٧٢٩/٢، وأوضح المسالك ٣١٤/٢، والمساعد ١٨/٢، وشرح ابن عقيل ٢٦٢/٢، والجمع ٢٤٠/١، والبدور ٢٠٠/١، والتصريح ٣٧٧/١، وشرح الأفرنجي ١٨٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٧٦.

(١) هذا البيت من البسيط، وهو لشاعر طائي، والشاهد منه قوله: "باقياً"، فإنه حال، وصاحبه "عيش" وهو نكرة، وقد سَوَّغَ مجئ الحال منه وقوعه بعد الاستفهام، والاستفهام شبيه النفي.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣١٦/٢، والمساعد ١٨/٢، وشرح ابن عقيل ٢٦١/٢، والجمع ٢٤٠/١، والبدور ٢٠١/١، والتصريح ٣٧٧/١، وشرح الأفرنجي ١٨٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٦٧.

(٢) ينظره في البخاري، كتاب تقصير الصلاة ٤٠/٢، والرواية فيه: "ورأيه" بدل: "خلفه"، وينظر مسند أحمد ١٤٨/٦، وروايته موافقة لرواية البخاري.

(٣) ينظر: الكتاب ١١٢/٢.

(٤) وهو كذلك عند البصريين، سواء كان صاحبها مظهراً أو مضمراً، --

سبقها لصاحبها الجورور، فالشهور عند النحاة منعه<sup>(١)</sup>، سواء كان مجرورا بحرف الجر<sup>(٢)</sup>، نحو: «مرت بزيد قائما»، أو بإضافة، نحو: «فرحت. بقدومك سالما» واختار المصنف<sup>(٣)</sup> جوازه في الجورور بالحرف، موافقا للغارسي، وابن كيسان، لوروده في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً

(-) لأنه في الية مؤخر، وذهب الكوفيون إلى منع تقديم الحال على صاحبها الظاهر سواء كان مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، إلا في صورة واحدة، وهي: إذا كان صاحب الحال مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل، قالوا: لأن تجويز ذلك يؤدي إلى الإضرار قبل الذكر لاشتغال الحال على ضمير يعود على صاحبها للتأخر، وأما الصورة المستثناة فأنما صحت لشدة طلب الفعل للفاعل، فكان الفاعل ولي الفعل، والحال ولي الفاعل.

تنظر المسألة في: الكتاب ١٢٤/٢، وشرح الكافية ٢٠٦/١-٢٠٧، والمصريح ٢٤١/١، والتصريح ٣٨١/١.

(١) تعليل المنع عندهم هو: أن تعلق العامل بالحال شأن لتعلقه بصاحبه، فتحته إذا تعدى إلى صاحب الحال بواسطة أن يتعدى إلى الحال بتلك الوساطة لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين فجعلوا التزام التأخير عوضا من الاشتراك في الوساطة.

ينظر: التصريح ٣٧٨/١، هذا وقد فصل الكوفيون في ذلك، فقالوا: إن كان الجورور ضمورا أو الحال فعلا جاز، وإلا فلا.

التصريح ٣٨٠/١، وشرح الأشموني ١٨٤/٢.

(٢) سقط "الجر" من: ب.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ٧٤٤/٢، واختار المصنف بجوازه بناء على ضعف دليل المنع عنده.

للناس<sup>(١)</sup> وفي قول الشاعر:

١٩٤- تسليت طرا عنكم بعد بينكم      بذكر اكم حتى كاتكم عندي<sup>(٢)</sup>  
أما الجورور بالإضافة فحيث جاز وقوع الحال منه، لم يجوز أن يتقدم عليه اتفاقا. ولا تجز حالا من المضاف له      إلا إذا اقتضى المضاف عمله أو كان جزءا ماله أضيفا      أو مثل جزله فلا تحيفا لا يجوز وقوع الحال من المضاف إليه إلا في ثلاث<sup>(٣)</sup> مسائل:

(١) من الآية ٢٨ من سورة سبأ.

ووجه استدلال المصنف وسابقه بها هو: أن "كافة" حال من الجورور، وهو "الناس" وقد تقدم عليه، وهو عند غيرهم حال من الكاف، و"النساء" للبالغة، والمعنى: إلا شديدا الكف للناس، أي: المنع لهم من الشرك.

(حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٨٣/٢). وتنظر الأمالي الشعرية ٢٨٠/٢-٢٨١، وشرح الكافية ٢٠٧/١، والتصريح ٣٧٩/١.

(٢) هذا البيت من الطويل، ولم يعرف قائله، وقد سقط شرطه الثاني من: أ. ومعنى: "تسليت": تصبرت، ومعنى: "طرا": جميعا، ومعنى: "بينكم": أي فراقكم، والشاهد من البيت قوله: "طرا" فإنه حال تقدم على صاحبه، وصاحبه الكاف من "عنكم" وهي مجرورة الخل بـ"عن"، ومثل هذا جائز عند الغارسي، وابن كيسان وغيرهم، كما ذكر الشارح، وهو عند جمهور البصريين خاص بالشعر.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٢١/٢، والمساعد ٢١/٢، والتصريح ٣٧٩/١، وشرح الأشموني ١٨٣/٢، ومعجم شواهد العربية ١١٠.

(٣) امتنع فيما عداها لكون المضاف من حيث هو مضاف لا يعمل التصب، وشرط الجواز عند الجمهور أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها. ينظر: التصريح ٣٨٠/١.

سبقها لصاحبها الجورور، فالشهور عند النحاة منعه<sup>(١)</sup>، سواء كان مجرورا بحرف الجر<sup>(٢)</sup>، نحو: «مرت بزيد قائما»، أو بإضافة، نحو: «فرحت. بقدومك سالما» واختار المصنف<sup>(٣)</sup> جوازه في الجورور بالحرف، موافقا للغارسي، وابن كيسان، لوروده في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً

(-) لأنه في الية مؤخر، وذهب الكوفيون إلى منع تقديم الحال على صاحبها الظاهر سواء كان مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، إلا في صورة واحدة، وهي: إذا كان صاحب الحال مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل، قالوا: لأن تجويز ذلك يؤدي إلى الإضرار قبل الذكر لاشتغال الحال على ضمير يعود على صاحبها للتأخر، وأما الصورة المستثناة فأنما صحت لشدة طلب الفعل للفاعل، فكان الفاعل ولي الفعل، والحال ولي الفاعل.

تنظر المسألة في: الكتاب ١٢٤/٢، وشرح الكافية ٢٠٦/١-٢٠٧، والمصريح ٢٤١/١، والتصريح ٣٨١/١.

(١) تعليل المنع عندهم هو: أن تعلق العامل بالحال شأن لتعلقه بصاحبه، فتحته إذا تعدى إلى صاحب الحال بواسطة أن يتعدى إلى الحال بتلك الوساطة لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين فجعلوا التزام التأخير عوضا من الاشتراك في الوساطة.

ينظر: التصريح ٣٧٨/١، هذا وقد فصل الكوفيون في ذلك، فقالوا: إن كان الجورور ضمورا أو الحال فعلا جاز، وإلا فلا.

التصريح ٣٨٠/١، وشرح الأشموني ١٨٤/٢.

(٢) سقط "الجر" من: ب.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ٧٤٤/٢، واختار المصنف بجوازه بناء على ضعف دليل المنع عنده.

للناس<sup>(١)</sup> وفي قول الشاعر:

١٩٤- تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكر اكم حتى كاتكم عندي<sup>(٢)</sup>

أما الجورور بالإضافة فحيث جاز وقوع الحال منه، لم يجوز أن يتقدم عليه اتفاقا.

ولا تجز حالا من المضاف له إلا إذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزءا ماله أضيفا أو مثل جزئه فلا تحيفا

لا يجوز وقوع الحال من المضاف إليه إلا في ثلاث<sup>(٣)</sup> مسائل:

(١) من الآية ٢٨ من سورة سبأ.

ووجه استدلال المصنف وسابقه بها هو: أن "كافة" حال من الجورور، وهو "الناس" وقد تقدم عليه، وهو عند غيرهم حال من الكاف، و"النساء" للبالغة، والمعنى: إلا شديدا الكف للناس، أي: المنع لهم من الشرك.

(حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٨٣/٢). وتنظر الأمالي الشعرية ٢٨٠/٢-٢٨١، وشرح الكافية ٢٠٧/١، والتصريح ٣٧٩/١.

(٢) هذا البيت من الطويل، ولم يعرف قائله، وقد سقط شرطه الثاني من: أ. ومعنى:

"تسلت": تصبرت، ومعنى: "طرا": جميعا، ومعنى: "بينكم": أي فراقكم،

والشاهد من البيت قوله: "طرا" فإنه حال تقدم على صاحبه، وصاحبه الكاف

من "عنكم" وهي مجرورة الخل بـ"عن"، ومثل هذا جاز عند الغارسي، وابن

كيسان وغيرهم، كما ذكر الشارح، وهو عند جمهور البصريين خاص بالشعر.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٢١/٢، والمساعد ٢١/٢، والتصريح ٣٧٩/١،

وشرح الأشموني ١٨٣/٢، ومعجم شواهد العربية ١١٠.

(٣) امتنع فيما عداها لكون المضاف من حيث هو مضاف ليعمل التصب، وشرط

الجواز عند الجمهور أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها.

ينظر: التصريح ٣٨٠/١.

الأولى: أن يكون المضاف هو العامل في الحال وفي صاحبها، نحو: ﴿إليه مرجعكم جميعاً﴾<sup>(١)</sup> والثانية: أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، نحو: ﴿وترعنا مافي صدورهم من غلٍ إخواناً﴾<sup>(٢)</sup> الثالثة: أن يكون بمنزلة بعضه، نحو: ﴿إن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً﴾<sup>(٣)</sup> والحال إن ينصب بفعلٍ موصوفاً أو صفة اشبهت الموصوفاً فجاءت تقديمه كمسرعاً ذا راحل، ومخلصاً زيد دعاء أي: يجوز<sup>(٤)</sup> تقديم الحال على عاملها إن كان فعلاً متصرفاً، كـ«مخلصاً زيد دعاء»، ومثله: ﴿عاشعاً أبصارهم يخرجون﴾<sup>(٥)</sup> أو صفة تشبه الفعل المتصرف، كـ«مسرعاً ذا راحل»، ومنه:

- (١) من الآية ٤ من سورة يونس. فقله تعالى: ﴿جميعاً﴾ حال من المضاف إليه، وهو «الكاف والميم» و«مرجع» مصدر ميمي عامل النصب في الحال.
- (٢) من الآية ٤٧، من سورة الحجر. فقله: ﴿إخواناً﴾ حال من المضاف إليه وهو «الماء والميم» و«الصدور» بعضه.
- (٣) من الآية ١٢٣، من سورة النحل. فقله: ﴿حنيفاً﴾ حال من «إبراهيم» للمضاف إليه «الملة» والملة كبعضه في صحة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.
- (٤) هذه هي الحال الأولى من أحوال الحال مع صاحبها.
- (٥) من الآية ٧، من سورة القدر، وهذه قراءة أبي عمرو وحزمة، والكسائي، وخلف، ويعقوب، وقرأ الباقر بنضم الحاء وفتح الشين المشددة من غير ألف. ينظر: النشر ٣٨٠/٢، واللمعة ٦٨٨، والبيور ٣٠٦، والرائي ٣٦٤، والمهذب ٢/٢٦٤. فقله تعالى: ﴿عاشعاً﴾ حال من الراو في «يخرجون» وقد تقدم على عامله.

١٩٥- ... .. نجوت وهذا تحملين طليق<sup>(١)</sup> لأن «تحميلين» حال من المستكن في «طليق» و«طليق عاملها». وقد يكون تقديمها واجباً<sup>(٢)</sup>، مثل قولك: «كيف جاء زيد» لأن «كيف» لها صدر الكلام، أما لو<sup>(٣)</sup> كان الفعل غير متصرف، كـ«فعل التعجب» أو كانت الصفة لاتشبه المتصرف، كـ«أفعل التفضيل» نحو: «ما أحسنه ضاحكاً» و«هو أحسن الناس ضاحكاً» امتنع التقديم، وكذلك يمتنع إن اقترن بالفعل بحرف<sup>(٤)</sup> مصدرى، أو سائنته عمل ما بعده فيما قبله، كـ«كأسماء الشرط والاستفهام، ولاهي»<sup>(٥)</sup> الابتداء والقسم والموصول.

- (١) هذا عجز بيت من الطويل، للشاعر: يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري، وقيل: إنه لربيع بن مفرغ وليس لابنه، وصدره قوله: علسن ما لعباد عليك إسارة ... .. ويروى في موضع «نجوت» - «أمنت».
- ينظر البيت في: الإنصاف، الشاهد ٤٤٣، وشرح ابن يعيش ١٦/٢، ٢٣/٤، واللسان (عدي) ٨/٧، وأوضح المسالك ١٦٢/١، ٣٢٧/٢، والمعني، الشاهد ٨٣٧، والمجم ٨٤/١، والدرر ٥٩/١، والتصريح ١٣٩/١، والخزانة ٣٣٣/٤، وشرح الأشموني ١٦٨/١، ومعجم شواهد العربية ٢٤٦ .
- (٢) هذه هي الحال الثانية من أحوال «الحال» مع صاحبها.
- (٣) هذا شروع في ذكر الحال الثالثة من أحوال «الحال» مع صاحبها.
- (٤) مثاله قولك للمريض: «لأنك أن تصلي قاعداً».
- (٥) لأن ما في حيزهما لا يتقدم عليهما، فمثاله مع لام الابتداء: «لأنك ناصحاً»، ومثاله مع لام القسم: «لأقومن طامعاً»، وأما الموصول فلعدم تقدم صلته عليه نحو: «أنت المصلي فلنأ».

الأولى: أن يكون المضاف هو العامل في الحال وفي صاحبها، نحو: ﴿إليه مرجعكم جميعاً﴾<sup>(١)</sup> والثانية: أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، نحو: ﴿وترعنا مافي صدورهم من غلٍ إخواناً﴾<sup>(٢)</sup> الثالثة: أن يكون بمنزلة بعضه، نحو: ﴿إن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً﴾<sup>(٣)</sup> والحال إن ينصب بفعلٍ موصوفاً أو صفة اشبهت الموصوفاً فجاءت تقديمه كمسرعاً ذا راحل، ومخلصاً زيد دعاء أي: يجوز<sup>(٤)</sup> تقديم الحال على عاملها إن كان فعلاً متصرفاً، كـ«مخلصاً زيد دعاء»، ومثله: ﴿عاشعاً أبصارهم يخرجون﴾<sup>(٥)</sup> أو صفة تشبه الفعل المتصرف، كـ«مسرعاً ذا راحل، ومنه:

- (١) من الآية ٤ من سورة يونس. فقله تعالى: ﴿جميعاً﴾ حال من المضاف إليه، وهو «الكاف والميم» و«مرجع» مصدر ميمي عامل النصب في الحال.
- (٢) من الآية ٤٧، من سورة الحجر. فقله: ﴿إخواناً﴾ حال من المضاف إليه وهو «الماء والميم» و«الصدور» بعضه.
- (٣) من الآية ١٢٣، من سورة النحل. فقله: ﴿حنيفاً﴾ حال من «إبراهيم» للمضاف إليه «الملة» والملة كبعضه في صحة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.
- (٤) هذه هي الحال الأولى من أحوال الحال مع صاحبها.
- (٥) من الآية ٧، من سورة القدر، وهذه قراءة أبي عمرو وحزمة، والكسائي، وخلف، ويعقوب، وقرأ الباقر بنضم الحاء وفتح الشين المشددة من غير ألف. ينظر: النشر ٣٨٠/٢، واللمعة ٦٨٨، واليدور ٣٠٦، والرائي ٣٦٤، والمهذب ٢/٢٦٤. فقله تعالى: ﴿عاشعاً﴾ حال من الراو في «يخرجون» وقد تقدم على عامله.

١٩٥- ... .. نجوت وهذا تحملين طليق<sup>(١)</sup> لأن «تحميلين» حال من المستكن في «طليق» و«طليق عاملها». وقد يكون تقديمها واجباً<sup>(٢)</sup>، مثل قولك: «كيف جاء زيد» لأن «كيف» لها صدر الكلام، أما لو<sup>(٣)</sup> كان الفعل غير متصرف، كـ«فعل التعجب» أو كانت الصفة لاتشبه المتصرف، كـ«أفعل التفضيل» نحو: «ما أحسنه ضاحكاً» و«هو أحسن الناس ضاحكاً» امتنع التقديم، وكذلك يمتنع إن اقترن بالفعل بحرف<sup>(٤)</sup> مصدرى، أو ساءت عمل ما بعده فيما قبله، كإسماء الشرط والاستفهام، ولاهي<sup>(٥)</sup> الابتداء والقسم والموصول.

- (١) هذا عجز بيت من الطويل، للشاعر: يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري، وقيل: إنه لربيع بن مفرغ وليس لابنه، وصدره قوله: علسن ما لعباد عليك إسارة ... .. ويروى في موضع «نجوت» - «أمنت».
- ينظر البيت في: الإنصاف، الشاهد ٤٤٣، وشرح ابن عيش ١٦/٢، ٢٣/٤، واللسان (عدي) ٨/٧، وأوضح المسالك ١٦٢/١، ٣٢٧/٢، والمعني، الشاهد ٨٣٧، والمجم ٨٤/١، والدرر ٥٩/١، والتصريح ١٣٩/١، والخزانة ٣٣٣/٤، وشرح الأشموني ١٦٨/١، ومعجم شواهد العربية ٢٤٦ .
- (٢) هذه هي الحال الثانية من أحوال «الحال» مع صاحبها.
- (٣) هذا شروع في ذكر الحال الثالثة من أحوال «الحال» مع صاحبها.
- (٤) مثاله قولك للمريض: «لأن أن تصلي قاعداً».
- (٥) لأن ما في حيزهما لا يتقدم عليهما، فمثاله مع لام الابتداء: «لأنك ناصحاً»، ومثاله مع لام القسم: «لأقومن طامعاً»، وأما الموصول فلعدم تقدم صلته عليه نحو: «أنت المصلي فلنأ».

وعاملٌ ضَمَّنَ معنى الفعل لا حروفه مؤخرًا لسنَّ يعملاً  
 كـ"تلك"، ليست، وكأَنَّ، ونلدر نحو: معيد مستقرًا في حَجَر  
 إذا كان العامل في الحال مافيه معنى الفعل دون حروف من الأسماء،  
 والحروف، والظرف، والجار والمجرور، نحو: ﴿فَتِلْكَ بِيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ﴾<sup>(١)</sup>  
 ﴿وهذا بعلي شيخاً﴾<sup>(٢)</sup> و"صَة مستمعاً" و"ليت أباك" عندنا مقيماً وقوله:  
 ١٩٦- كان قلوب الطير طياً وبأسا لدى وكربها العُباب والحشف<sup>(٣)</sup> البالي

(١) من الآية ٥٢، من سورة النمل.

فقوله تعالى "خاوية" حال من "بيوتهم" والعامل فيها اسم الإشارة، "تلك" وهو  
 معنى الفعل "أشهر".

(٢) من الآية ٧٢، من سورة هود، وهي كالآية السابقة ﴿فَتِلْكَ بِيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ﴾.

(٣) "أباك" اسم ليت، و"عندنا" خبره، و"مقيماً" حال من "أباك".

(٤) هذا البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، والعُباب: بضم العين وتشديد النون  
 المفتوحة، وهو ضرب من الثمر أحمر اللون، تشبّه به أنامل الجسان المخطوبة  
 بالحياء. ينظر: اللسان "عنب" ١٢٢/٢.

والشاعر يصف عقاباً سريعة الاختطاف صيوداً، فهو يشبّه القلوب الرطبة من  
 الطير الذي صادته العُباب بالْعُباب، ويشبّه الجاف من قلوب الطير بالخشف،  
 وهو ضرب من الثمر رديء، يريد أنها كثيرة الاصطياد للطير، فإنك تجد عند  
 وكربها كثيراً من قلوب الطير بعضها لا يزال رطباً كالْعُباب، وبعضها قد جفّ،  
 فهو كالخشف القديم في انكماشه ولونه، والشاهد من البيت قوله: "رطباً  
 وبأساً" فإنهما حالان من "قلوب الطير" والعامل فيهما وصاحبهما "كان" وهو  
 متضمن معنى الفعل "أشبه" دون حروفه، ولا يجوز في هذا ونحوه أن تتقدم الحال  
 على عاملها، كما ذكر الشارح.

و«زيد في الدار جالساً» و«أبوه عندك ضاحكاً» لم<sup>(١)</sup> يجز تقديم الحال  
 عليه، لأن العامل ضعيف وتقديم معمول عليه يزيدُه ضعفاً، إلا أنّ التقديم على  
 الظرف والجار والمجرور قد ورد قليلاً، نحو:  
 ١٩٧- بنا عاذ عوفٌ وهو بادي ذلٌّ لديكم، فلم يَعمد ولا نصراً<sup>(٢)</sup>  
 وكقوله تعالى: ﴿والسّموات مطوّياتٌ يمينه﴾<sup>(٣)</sup> ومثله: «سعيد  
 مستقرًا في حجر».

(١) ينظر البيت في: دلائل الإعجاز ٦٦، ٢٣٩، وأوضح المسالك ٢٢٩/٢، والمخني،  
 الشاهد ٤٠١، والتصريح ٣٨٢/١، ودبيان الشاعر ٢٨، ومعجم شواهد العربية ٣١٠.

(٢) جملة "لم يجز" جواب الشرط في أول الشرح.

(٣) هذا البيت من الطويل، وقائله مجهول.

والشاهد منه قوله: "بادي ذلٌّ" فإنه حال توسّطت بين المبتدأ وهو الضمير  
 المنفصل (هو) والخبر، وهو "لديكم" وصاحب الحال هو الضمير المنقلب إلى  
 الظرف من متعلقه، وعلى هذا تكون الحال قد تقدّمت على العامل فيها وهو  
 "لدى" وهذا ضرورة الجأ إليها الشعر عند الجمهور، وقد خالفهم في ذلك  
 الأخفش فأجازه مطلقاً، إن تأخرت الحال عن المبتدأ، وتابعه عليه الناطم في  
 النظم، وفي التسهيل ١١١.

وينظر تفصيل المسألة في: شرح الكافية ٢٠٦/١، وأوضح المسالك ٢٣٣/٢،  
 والمساعد ٢٢٢/٢-٣٣، والتصريح ٣٨٥/١، وشرح الأئمني ١٨٧/٢، وفي  
 التعليقات (١٤٤) من ص ٤٠٩-٤١٠ من هذا التحقيق.

وينظر البيت في: المراجع المذكورة وفي معجم شواهد العربية ١٣٨.

(٣) من الآية ٦٧، من سورة الزمر.

وجه الاستشهاد بها هو أنه قرئ في الشواذ، "مطوّياتٌ" بالنصب --



وعاملٌ ضَمَّنَ معنى الفعل لا حروفه مؤخرًا لسنَّ يعملاً  
 كـ"تلك"، ليست، وكأَنَّ، ونلر نحو: معيد مستقراً في حَجَر  
 إذا كان العامل في الحال مافيه معنى الفعل دون حروف من الأسماء،  
 والحروف، والظرف، والجار والمجرور، نحو: ﴿فَتِلْكَ يَبُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ﴾<sup>(١)</sup>  
 ﴿وهذا بعلي شيخاً﴾<sup>(٢)</sup> و"صَة مستمعاً" و"ليت أباك" عندنا مقيماً وقوله:  
 ١٩٦- كان قلوب الطير طياً وبأسا لدى وكربها العُباب والحشف<sup>(٣)</sup> البالي

(١) من الآية ٥٢، من سورة النمل.

فقوله تعالى "خاوية" حال من "يوتهم" والعامل فيها اسم الإشارة، "تلك" وهو  
 معنى الفعل "أشهر".

(٢) من الآية ٧٢، من سورة هود، وهي كالآية السابقة ﴿فَتِلْكَ يَبُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ﴾.

(٣) "أباك" اسم ليت، و"عندنا" خبره، و"مقيماً" حال من "أباك".

(٤) هذا البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، والعُباب: بضم العين وتشديد النون  
 المفتوحة، وهو ضرب من الثمر أحمر اللون، تشبّه به أنامل الجسان المخطوبة  
 بالحياء. ينظر: اللسان "عنب" ١٢٢/٢.

والشاعر يصف عقاباً سريعة الاختطاف صيوداً، فهو يشبّه القلوب الرطبة من  
 الطير الذي صادته العُباب بالثَّباب، ويشبّه الجاف من قلوب الطير بالخشف،  
 وهو ضرب من الثمر رديء، يريد أنها كثيرة الاصطياد للطير، فإنك تجد عند  
 وكربها كثيراً من قلوب الطير بعضها لا يزال رطباً كالعُباب، وبعضها قد جفّ،  
 فهو كالخشف القديم في انكماشه ولونه، والشاهد من البيت قوله: "رطباً  
 وبأساً" فإنهما حالان من "قلوب الطير" والعامل فيهما وصاحبهما "كان" وهو  
 متضمن معنى الفعل "أشبه" دون حروفه، ولا يجوز في هذا ونحوه أن تتقدم الحال  
 على عاملها، كما ذكر الشارح.

و«زيد في الدار جالساً» و«أبوه عندك ضاحكاً» لم<sup>(١)</sup> يجر تقديم الحال  
 عليه، لأن العامل ضعيف وتقديم معموله عليه يزيدُه ضعفاً، إلا أنّ التقديم على  
 الظرف والجار والمجرور قد ورد قليلاً، نحو:  
 ١٩٧- بنا عاذ عوفٌ وهو بادي ذلٌّ لديكم، فلم يَعمد ولا نصراً<sup>(٢)</sup>  
 وكقوله تعالى: ﴿والسّموات مطوّياتٌ يمينه﴾<sup>(٣)</sup> ومثله: «سعيد  
 مستقراً في حجر».

(١) ينظر البيت في: دلائل الإعجاز ٦٦، ٢٣٩، وأوضح المسالك ٢٢٩/٢، والمخني،  
 الشاهد ٤٠١، والتصريح ٣٨٢/١، وديوان الشاعر ٢٨، ومعجم شواهد العربية ٣١٠.

(٢) جملة "لم يجر" جواب الشرط في أول الشرح.

(٣) هذا البيت من الطويل، وقائله مجهول.

والشاهد منه قوله: "بادي ذلٌّ" فإنه حال توسّطت بين المبتدأ وهو الضمير  
 المنفصل (هو) والخبر، وهو "لديكم" وصاحب الحال هو الضمير المنقلب إلى  
 الظرف من متعلقه، وعلى هذا تكون الحال قد تقدّمت على العامل فيها وهو  
 "لدى" وهذا ضرورة الجأ إليها الشعر عند الجمهور، وقد خالفهم في ذلك  
 الأخفش فأجازه مطلقاً، إن تأخرت الحال عن المبتدأ، وتابعه عليه الناطم في  
 النظم، وفي التسهيل ١١١.

وينظر تفصيل المسألة في: شرح الكافية ٢٠٦/١، وأوضح المسالك ٢٣٣/٢،  
 والمساعد ٢٢٢/٢-٣٣، والتصريح ٣٨٥/١، وشرح الأئمني ١٨٧/٢، وفي  
 التعليقات (١٤٤) من ص ٤٠٩-٤١٠ من هذا التحقيق.

وينظر البيت في: المراجع المذكورة وفي معجم شواهد العربية ١٣٨.

(٣) من الآية ٦٧، من سورة الزمر.

وجه الاستشهاد بها هو أنه قرئ في الشواذ، "مطويات" بالنصب --

ونحو: زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً، مستحاجز لن يبين هذه المسألة مما يستتعي من تقديم الحال على عاملها الذي لا يتصرف مع كونه متضمناً معنى الفعل وحروفه، وهو: ما إذا وقع "أفعل التفضيل" عاملاً في حالين، إما لواحد قصد تفضيل إحدى حاله على الأخرى، نحو: «هذا بُسراً أطيّب منه وطباً»، وإما لاثنتين قصد تفضيل أحدهما في تلك الحال على الآخر<sup>(١)</sup>، نحو: «زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً» فإن تقديم المفضل منهما واجب لا مستحاجز<sup>(٢)</sup>، كما ذكر المصنف.

(٢) على الحال، ونسب ابن خالويه هذه القراءة إلى عيسى بن عمر، وقد توسط الحال وهو: "مطويات" بين المبتدأ وهو "السّموات" والخبر وهو "ييمينه". وصاحب الحال هو الضمير المنقلب إلى الجار والمجرور، وعلى هذا تكون الحال قد تقدمت على عاملها، وهذا قول الأخفش وتابعه عليه الناطم - كما تقدم في الكلام على الشاهد السابق - وأما جمهور البصريين فإنهم يمنونه ويذهبون إلى أن "السّموات" عطفاً على الضمير المستتر في "قيضته" لأنها بمعنى: "مقبوضة" أي موقوفة بمشقة، و"مطويات" حال من "السّموات" و"ييمينه" ظرف لغو متعلق بـ"مطويات" فهي معمولة للحال لا عاملة فيها.

تنظر القراءة في إملاء مامن به الرحمن ٢/٢٦٦، وتختصر القراءات لابن خالويه ص ١٢١، وأوضح المسالك ٢/٣٣٤، والمساعدة ٢/٣٢٢، والتصريح ١/٣٨٥.

(١) في ب: "الأخرى" وهو تعريف.

(٢) قال العلامة الصبان في دفع مائد يحصل من اعتراض على الناطم - كما فعل الشارح هنا - في قوله: "مستحاجز" مانصه: "واعلم أن ما حاز بعد الامتناع يجنب، فلا يعترض عليه بأن اللائق التعبير بالوجوب بدل الاستحاجة". هـ. حاشيته على الأهموني ١٨٩/٢.

والحال قد يجيء ذا تعلُّو لمفرد - فاعلم - وغير مفرد قد تقرر أن الحال من صاحبها بمنزلة الخبر من المبتدأ، وبمنزلة الصفة من الموصوف، فلذلك تجيء متعدّدة مع كونها لواحد<sup>(١)</sup>، إما بعطف، نحو: ﴿إن الله يشرك بيجي مصدقاً بكلمة من الله وسيداً وحصوا﴾<sup>(٢)</sup> وإشاً دونه، نحو: ١٩٨ - عهدت مغيثاً مغيثاً من أجرته<sup>(٣)</sup> ... .. ثم هذا التعدد يكون جائزاً كما مثل، ويكون واجباً، وذلك في ثلاث مسائل:

(١) خالف في ذلك ابن عصفور - فيما لبعض المتقدمين - فإنه لم ير صحة تعدد الحال للمفرد ما لم يكن العامل أفعل التفضيل، وما أوهم ذلك فإنه عمول عندهم على أن الثاني نعمت للأول أو حال من الضمير فيه. ينظر المقرب ١/١٥٥، وأوضح المسالك ٢/٣٤٠، والمساعد ٢/٣٥٠، والتصريح ١/٣٨٧.

(٢) من الآية ٣٩ من سورة آل عمران. والشاهد منها قوله تعالى: ﴿مصدقاً... وسيداً وحصوا﴾ حيث تعددت الحالان الثانية والثالثة بطريق العطف، وقد منع ابن هشام أن تكون الآية مما تعدد فيه الحال، وذلك لأن من شرط اعتبار التعدد - عنده - ألا يكون بطريق العطف.

ينظر أوضح المسالك ٢/٣٣٦، والتصريح ١/٣٨٥.

(٣) هنا صدر بيت من الطويل، لم يقف على اسم تائه، وقد سبق تفريجه. والشاهد منه قوله: ﴿مغيثاً مغيثاً﴾ فإنهما حالان من ضمير المصاطب (النساء) في قوله: "عهدت".

ونحو: زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً، مستحاجز لن يبين هذه المسألة مما يستتعي من تقديم الحال على عاملها الذي لا يتصرف مع كونه متضمناً معنى الفعل وحروفه، وهو: ما إذا وقع "أفعل التفضيل" عاملاً في حالين، إما لواحد قصد تفضيل إحدى حاله على الأخرى، نحو: «هذا بُسراً أطيّب منه وطباً»، وإما لاثنتين قصد تفضيل أحدهما في تلك الحال على الآخر<sup>(١)</sup>، نحو: «زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً» فإن تقديم المفضل منهما واجب لا مستحاجز<sup>(٢)</sup>، كما ذكر المصنف.

(٢) على الحال، ونسب ابن خالويه هذه القراءة إلى عيسى بن عمر، وقد توسط الحال وهو: "مطويات" بين المبتدأ وهو "السّموات" والخبر وهو "ييمينه". وصاحب الحال هو الضمير المنقلب إلى الجار والمجرور، وعلى هذا تكون الحال قد تقدمت على عاملها، وهذا قول الأخفش وتابعه عليه الناطم - كما تقدم في الكلام على الشاهد السابق - وأما جمهور البصريين فإنهم يمنونه ويذهبون إلى أن "السّموات" عطفاً على الضمير المستتر في "قيضته" لأنها بمعنى: "مقبوضة" أي موقوفة بمشقة، و"مطويات" حال من "السّموات" و"ييمينه" ظرف لغو متعلق بـ "مطويات" فهي معمولة للحال لا عاملة فيها.

تنظر القراءة في إملاء مامن به الرحمن ٢/٢١٦، وتختصر القراءات لابن خالويه ص ١٢١، وأوضح المسالك ٢/٣٣٤، والمساعدة ٢/٣٢٢، والتصريح ١/٣٨٥.

(١) في ب: "الأخرى" وهو تعريف.

(٢) قال العلامة الصبان في دفع مائد يحصل من اعتراض على الناطم - كما فعل الشارح هنا - في قوله: "مستحاجز" مانصه: "واعلم أن ما حاز بعد الامتناع يجنب، فلا يعترض عليه بأن اللاق التعبير بالوجوب بدل الاستحاجة". هـ. حاشيته على الأهموني ١٨٩/٢.

والحال قد يجيء ذا تعلُّو لمفرد - فاعلم - وغير مفرد قد تقرر أن الحال من صاحبها بمنزلة الخبر من المبتدأ، وبمنزلة الصفة من الموصوف، فلذلك تجيء متعدّدة مع كونها لواحد<sup>(١)</sup>، إما بعطف، نحو: ﴿إن الله يشرك بيجي مصدقاً بكلمة من الله وسيداً وحصوا﴾<sup>(٢)</sup> وإما دونه، نحو: ١٩٨ - عهدتُ مغيثاً مغيثاً من أجرته<sup>(٣)</sup> ... .. ثم هذا التعدد يكون جائزاً كما مثل، ويكون واجباً، وذلك في ثلاث مسائل:

(١) خالف في ذلك ابن عصفور - فيما لبعض المتقدمين - فإنه لم ير صحة تعدد الحال للمفرد ما لم يكن العامل أفعل التفضيل، وما أوهم ذلك فإنه عمول عندهم على أن الثاني نعمت للأول أو حال من الضمير فيه. ينظر المقرب ١/١٥٥، وأوضح المسالك ٢/٣٤٠، والمساعد ٢/٣٥٠، والتصريح ١/٣٨٧.

(٢) من الآية ٣٩ من سورة آل عمران. والشاهد منها قوله تعالى: ﴿مصدقاً... وسيداً وحصوا﴾ حيث تعددت الحالان الثانية والثالثة بطريق العطف، وقد منع ابن هشام أن تكون الآية مما تعدد فيه الحال، وذلك لأن من شرط اعتبار التعدد - عنده - ألا يكون بطريق العطف.

ينظر أوضح المسالك ٢/٣٣٦، والتصريح ١/٣٨٥.

(٣) هنا صدر بيت من الطويل، لم يقف على اسم تائه، وقد سبق تفريجه. والشاهد منه قوله: ﴿مغيثاً مغيثاً﴾ فإنهما حالان من ضمير المصاطب (النساء) في قوله: "عهدت".

الأول: أن يدل مجموعهما<sup>(١)</sup> على معنى واحد، نحو: «أكلت الرمان حلوا حامضاً». الثانية: أن تقع بعد "إِذَا"، نحو: «إِذَا هَلَيْتَاهُ السَّبِيلَ إِذَا شَاكَرَا وَإِذَا تَقَرَّوْا»<sup>(٢)</sup>. الثالثة: أن تقع بعد "لَا"، نحو: «فَبِأَنِّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى»<sup>(٣)</sup> أمّا تعددها مع كون صاحبها متعددا فلا خلاف في جوازه، وهو منقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ماتعددا فيه لفظا ومعنى، كقوله:

١٩٩- وإنا سوف تدركننا المنايا مقبلة لنا ومقترنا<sup>(٤)</sup>  
الثاني: ماتعددت فيه لفظا وصاحبها معنى، نحو: «لَقِيتُ أَخَوَيْكَ»<sup>(٥)</sup> وراكبا وماشيا.

الثالث: عكسه، نحو: «وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَالِّينَ»<sup>(٦)</sup>.

(١) في أ: "مجموعهما" موضع "مجموعها" وهو تحريف.

(٢) الآية ٣، من سورة الإنسان.

(٣) من الآية ٧٤، من سورة طه.

(٤) هذا البيت من الوافر، وهو لعمرو بن كلثوم.

والشاهد منه قوله: «مقبلة لنا ومقترنا» فإن "مقبلة" حال من الفاعل وهو "المنايا" و"مقترنا" حال من المفعول وهو ضمير المتكلمين.

وينظر البيت في: شرح الكافية ٢٠٠/١، والخزانة ١٧٧/٣، وحاشية الصبان على المشعري ١٩١/٢، ومبجم شرايفد النرية ٣٧٥.

(٥) في أ: "أخوتك" موضع "أخويك" وهو تحريف.

(٦) من الآية ٢٣، من سورة إبراهيم.

فإن الحال وهي: "دالين" متعددة في الأصل، فالأصل: دالية ودالبا، إلا أنه غلب جانب التذكير في الثانية.

وعامل الحال بها قد أكدّا في نحو: لاثمت في الأرض مفسدا الأصل في الحال أن تكون مؤسسة، تزيد دلالتها على دلالة العامل فيها، وتأتي مؤكدة له، مطابقة لدلالاته، إما في اللفظ والمعنى، نحو: «وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا»<sup>(١)</sup> وإما في المعنى خاصة، نحو: «وَلَا تَتَّبِعُوا فِي الْأَرْضِ مَفْسِدِينَ»<sup>(٢)</sup>، وقد تأتي لتأكيد صاحبها، نحو: «لَأَمْسَنَ مَنْ لَفَى الْأَرْضَ كَلِّهْمَ جَمِيعًا»<sup>(٣)</sup>.

وإن تؤكد جملة فمضمرة عاملها، ولفظها يؤخر إذا وردت الحال لتأكيد معنى جملة<sup>(٤)</sup> سابقة، نحو: «هذا أبوك عطفوا»

(١) من الآية ٧٩، من سورة النساء.

(٢) من الآية ٦٠، من سورة البقرة، ومن الآية ٧٤، من سورة الأعراف، ومن الآية ٨٥، من سورة هود، ومن الآية ١٨٣، من سورة الشعراء، ومن الآية ٣٦، من سورة العنكبوت.

وقوله: "اتصروا" يفتح التاء، من "عَتَى يَعْتَى عَتْرًا" وهو أشد الفساد.

اللسان "عتا" ٢٥٤/١٩.

(٣) من الآية ٩٩ من سورة يونس.

فقرله تعالى: "جميعا" حال من فاعل "أمسن" وهو "مَن الموصولة" وهذه الحال مؤكدة لعموم "مَن".

(٤) اشطروا في الجملة السابقة المراد تأكيدها بالحال أن تكون معقودة من اسمين معرفتين جامدتين، نحو: «زيد أبوك عطفوا».

ينظر: المفصل وشرحه لابن يعيش ٦٤/٢، وشرح الكافية ٢١٤/١، وأوضح المسالك ٣٤٤/٢، وشرح ابن عقيل ٢٧٧/٢، والتصريح ٢٨٧/١، وشرح الأحموني ١٩٢/٢.

الأول: أن يدل مجموعهما<sup>(١)</sup> على معنى واحد، نحو: «أكلت الرمان حلوا حامضاً». الثانية: أن تقع بعد "إِذَا"، نحو: «إِذَا هَلَبْتَاهِ السَّيْلَ إِذَا شَاكَرَا وَإِذَا كَفَرُوا»<sup>(٢)</sup>. الثالثة: أن تقع بعد "لَا"، نحو: «فَبِأَنِّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى»<sup>(٣)</sup> أمّا تعددها مع كون صاحبها متعددا فلا خلاف في جوازه، وهو منقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ماتعددا فيه لفظاً ومعنى، كقوله:

١٩٩- وإنا سوف تدركننا المنايا مقبلة لنا ومقترينا<sup>(٤)</sup>  
الثاني: ماتعددت فيه لفظاً وصاحبها معنى، نحو: «لَقِيتُ أَحِبَّوِيكَ»<sup>(٥)</sup> وراكبا وماشياً.

الثالث: عكسه، نحو: «وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَالِّينَ»<sup>(٦)</sup>.

(١) في أ: "مجموعهما" موضع "مجموعها" وهو تحريف.

(٢) الآية ٣، من سورة الإنسان.

(٣) من الآية ٧٤، من سورة طه.

(٤) هذا البيت من الوافر، وهو لعمرو بن كلثوم.

والشاهد منه قوله: «مقبلة لنا ومقترينا» فإن "مقبلة" حال من الفاعل وهو "المنايا" و"مقترينا" حال من المفعول وهو ضمير المتكلمين.

وينظر البيت في: شرح الكافية ٢٠٠/١، والخزانة ١٧٧/٣، وحاشية الصبان على المشعري ١٩١/٢، ومبجم شرايفد النرية ٣٧٥.

(٥) في أ: "أحوتك" موضع "أحويك" وهو تحريف.

(٦) من الآية ٢٣، من سورة إبراهيم.

فإن الحال وهي: "دالين" متعددة في الأصل، فالأصل: دالية ودالبا، إلا أنه غلب جانب التذكير في الثانية.

وعامل الحال بها قد أكدّا في نحو: لامتّ في الأرض مفسدا الأصل في الحال أن تكون مؤسسة، تزيد دلالتها على دلالة العامل فيها، وتأتي مؤكدة له، مطابقة لدلالاته، إما في اللفظ والمعنى، نحو: «وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا»<sup>(١)</sup> وإما في المعنى خاصة، نحو: «وَلَا تَتَّبِعُوا فِي الْأَرْضِ مَفْسِدِينَ»<sup>(٢)</sup>، وقد تأتي لتأكيد صاحبها، نحو: «لَأَمْسَنَ مَنْ لَفِيَ الْأَرْضَ كُلُّهَا جَمِيعًا»<sup>(٣)</sup>.

وإن تؤكد جملة فمضمرة عاملها، ولفظها يؤخر إذا وردت الحال لتأكيد معنى جملة<sup>(٤)</sup> سابقة، نحو: «هذا أبوك عطفوا»

(١) من الآية ٧٩، من سورة النساء.

(٢) من الآية ٦٠، من سورة البقرة، ومن الآية ٧٤، من سورة الأعراف، ومن الآية ٨٥، من سورة هود، ومن الآية ١٨٣، من سورة الشعراء، ومن الآية ٣٦، من سورة العنكبوت.

وقوله: "اتصروا" يفتح التاء، من "عَتَى يَعْتَى عَتْرًا" وهو أشد الفساد.

اللسان "عتا" ٢٥٤/١٩.

(٣) من الآية ٩٩ من سورة يونس.

فقرله تعالى: "جميعا" حال من فاعل "أمسن" وهو "مَن الموصولة" وهذه الحال مؤكدة لعموم "مَن".

(٤) اشطروا في الجملة السابقة المراد تأكيدها بالحال أن تكون معقودة من اسمين معرفتين جامدتين، نحو: «زيد أبوك عطفوا».

ينظر: المفصل وشرحه لابن يعيش ٦٤/٢، وشرح الكافية ٢١٤/١، وأوضح المسالك ٣٤٤/٢، وشرح ابن عقيل ٢٧٧/٢، والتصريح ٢٨٧/١، وشرح الأحموني ١٩٢/٢.

فهي واجبة التأخير عن صاحبها<sup>(١)</sup>، وعاملها<sup>(٢)</sup> مقدر، لا يجوز إظهاره، تقديره: "اعلمه"، ونحوه:

٢٠٠- أنا ابنُ دائرةٍ معروفًا بها نسي<sup>(٣)</sup> ... ..

(١) لو قال الشارح: فهي واجبة التأخير عن الجملة - كما قال غيره - لكان أحسن. (٢) اتفق الشارح في هذا آثار ابن مالك وهو مذهب سيويه، وذهب الزجاج إلى أن العامل هو الخبر، لكونه مؤولا بمسمى، نحو: "أنا حاتم سخيًا" وقد ضعفه الرضي بقوله: «وليس بشيء» لأنه لم يكن سخيًا وقت تسميته بـ «حاتم» ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى، وأيضًا لا يطرء... إلخ». ينظر: شرح الكافية ٢١٥/١.

وذهب ابن خروف إلى أن العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى التنبه، نحو: «أنا عمرو شجاعاً»، وقد استجده الرضي كذلك، لأن عمل المضمر والمسلم في نحو: "أنا زيد" و"زيد أهلك" مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم، ثم قال الرضي: «والأولى عندي ما ذهب إليه ابن مالك... إلخ». ينظر شرح الكافية ٢١٥/١.

وتنظر المسألة في: الكتاب ٧٩/٢-٨٠، وشرح ابن يعيش ٦٤/٢، والتسهيل ١١٢، والتصريح ٣٨٨/١.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط، وهو لسالم بن دائرة البربري، و"دائرة" الأكثرون على أنه اسم أمه، سميت بذلك لجمالها، تشبهاً لها بدائرة القمر، واسم أبيه: "مسافع"، وقيل بل "دائرة" لقب جده، وعام البيت قوله:

... .. وهل بدائرة باللسان من عمار  
وفي شرح الكافية: "مشهور" موضع "معروفًا".

والشاهد منه قوله: "معروفًا" فإنه حال أكد، معبرون به إلى قولها: "ينظر البيت في: الكتاب ٧٩/٢، والخصائص ٢٦٩/٢، وشرح ابن يعيش ٦٤/٢، وشرح الكافية ٢١٥/١، وشرح الكافية الشافية ٧٥٦/٢، والشذور، والشاهد ١١٨، والمساعد ٤١/٢، وشرح ابن عقيل ٢٧٧/٢، والخزانة ٤٦٨/١، وشرح الأثري ١٩٢/٢، وحواشي أوضح المسالك ٣٤٦/٢، ومعجم شواهد العربية ١٨١.

وموضع الحال تجميـه جملـه «كـجاء زيد وهو ناوٍ وحلّه يقع الحال مقرداً كثيراً كما مثل، وظرفاً، نحو: «رايت الحال بين السحاب» وجاراً وبحروراً، نحو: «فخرج على قومه في زينتته»<sup>(١)</sup> ويجيء في موضعها جملة إما اسمية، نحو: «كأنم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف»<sup>(٢)</sup> وإما فعلية، نحو: «وأصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه»<sup>(٣)</sup> ويشترط فيها أن تكون خبرية غير مقترنة بما يدل على الاستقبال، ومرتبطة مع صاحبها بما يذكر.

وذاتٌ بدءٌ بمضارع ثبت حوت ضميراً ومن الواو حلت وذات واو بعدها الواو مبتدأ له المضارع اجعلن مسنداً إذا كانت جملة الحال فعلية مصدرة بمضارع مثبت فالأعراف<sup>(٤)</sup> ارتباطها

(١) من الآية ٧٩، من سورة القصص.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿في زينته﴾ فإنه جار وبحرور في محل نصب حال من الضمير المستتر في "خرج" العائد إلى قارون.

(٢) من الآية ٢٤٣، من سورة البقرة.

وقوله: "وهم ألوف" جملة اسمية حال من فاعل "خرج"

(٣) من الآية ٢٨، من سورة الكهف.

وقوله تعالى: "يريدون وجهه" جملة فعلية حال من فاعل "يدعون".

(٤) حكم غير الشارح في مثل هذا بوجوب ارتباط الجملة بالضمير، وإنما قال الشارح: «فالأعراف» لأنه قد ورد في نادر من الكلام الارتباط بالواو كاليبت الذي ذكره الشارح، وكقول: عبد الله بن همام السلولي:

فلما عشيبت أطافيرهم بثور، وأرهمهم مالكا متقارب والأجود في هذا ونحوه: أن يجعل ما بعد الواو عسراً لمبتدأ محذوف لتكون الواو داخلة على جملة اسمية، كما ذكر الشارح.

فهي واجبة التأخير عن صاحبها<sup>(١)</sup>، وعاملها<sup>(٢)</sup> مقدر، لا يجوز إظهاره، تقديره: "اعلمه"، ونحوه:

٢٠٠- أنا ابنُ دائرةٍ معروفًا بها نسي<sup>(٣)</sup> ... ..

(١) لو قال الشارح: فهي واجبة التأخير عن الجملة - كما قال غيره - لكان أحسن. (٢) اتفق الشارح في هذا آثار ابن مالك وهو مذهب سيويه، وذهب الزجاج إلى أن العامل هو الخبر، لكونه مؤولا بمسمى، نحو: "أنا حاتم سخيًا" وقد ضعفه الرضي بقوله: «وليس بشيء»، لأنه لم يكن سخيًا وقت تسميته بـ «حاتم»، ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى، وأيضًا لا يطرده... إلخ». ينظر: شرح الكافية ٢١٥/١.

وذهب ابن خروف إلى أن العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى التنبه، نحو: «أنا عمرو شجاعاً»، وقد استجده الرضي كذلك، لأن عمل المضمر والمسلم في نحو: "أنا زيد" و"زيد أهلك" مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم، ثم قال الرضي: «والأولى عندي ما ذهب إليه ابن مالك... إلخ». ينظر شرح الكافية ٢١٥/١.

وتنظر المسألة في: الكتاب ٧٩/٢-٨٠، وشرح ابن يعيش ٦٤/٢، والتسهيل ١١٢، والتصريح ٣٨٨/١.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط، وهو لسالم بن دائرة البربري، و"دائرة" الأكثرون على أنه اسم أمه، سميت بذلك لجمالها، تشبيها لها بدارة القمر، واسم أبيه: "مسافع"، وقيل بل "دائرة" لقب جده، وعام البيت قوله:

... .. وهل بدارة باللساني من عصار  
وفي شرح الكافية: "مشهور" موضع "معروفًا".

والشاهد منه قوله: "معروفًا" فإنه حال أكد، معبرون به إلى قولها: "ينظر البيت في: الكتاب ٧٩/٢، والخصائص ٢٦٩/٢، وشرح ابن يعيش ٦٤/٢، وشرح الكافية ٢١٥/١، وشرح الكافية الشافية ٧٥٦/٢، والشذور، والشاهد ١١٨، والمساعد ٤١/٢، وشرح ابن عقيل ٢٧٧/٢، والخزانة ٤٦٨/١، وشرح الأثري ١٩٢/٢، وحواشي أوضح المسالك ٣٤٦/٢، ومعجم شواهد العربية ١٨١.

وموضع الحال تجميـه جملـه «كـجاء زيد وهو ناوٍ وحلّه يقع الحال مقرداً كثيراً كما مثل، وظرفاً، نحو: «رايت الحال بين السحاب» وجاراً وبحروراً، نحو: «فخرج على قومه في زينتته»<sup>(١)</sup> ويجيء في موضعها جملة إما اسمية، نحو: «كأنم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف»<sup>(٢)</sup> وإما فعلية، نحو: «وأصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه»<sup>(٣)</sup> ويشترط فيها أن تكون خبرية غير مقترنة بما يدل على الاستقبال، ومرتبطة مع صاحبها بما يذكر.

وذاتُ بدءٍ بمضارع ثبت حوت ضميراً ومن الواو حلت وذات واو بعدها الواو مبتدأ له المضارع اجعلن مسنداً إذا كانت جملة الحال فعلية مصدرة بمضارع مثبت فالأعراف<sup>(٤)</sup> ارتباطها

(١) من الآية ٧٩، من سورة القصص.

والشاهد منها قوله تعالى: ﴿في زينته﴾ فإنه جار وبحرور في محل نصب حال من الضمير المستتر في "خرج" العائد إلى قارون.

(٢) من الآية ٢٤٣، من سورة البقرة.

وقوله: "وهم ألوف" جملة اسمية حال من فاعل "خرج"

(٣) من الآية ٢٨، من سورة الكهف.

وقوله تعالى: "يريدون وجهه" جملة فعلية حال من فاعل "يدعون".

(٤) حكم غير الشارح في مثل هذا بوجوب ارتباط الجملة بالضمير، وإنما قال الشارح: «فالأعراف» لأنه قد ورد في نادر من الكلام الارتباط بالواو كاليبت الذي ذكره الشارح، وكقول: عبد الله بن همام السلولي:

فلما عشيبت أطافيرهم بثور، وأرهمهم مالكا متقارب والأجود في هذا ونحوه: أن يجعل ما بعد الواو عسراً لمبتدأ محذوف لتكون الواو داخلة على جملة اسمية، كما ذكر الشارح.

بالضمير دون الواو، نحو: ﴿وَلَا تَمَنَّيَنَّ تَسْتَكْبِرُ﴾<sup>(١)</sup> ونحوه كثير، وإن ورد منه شيء بالواو، نحو:

٢٠١- عَلَّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا<sup>(٢)</sup> ... ..

قدر بعد الواو مبتدأ يكون الفعل خبراً عنه، وتصور الجملة اسمية، والتقدير: «وأنا أقتل قومها» فإن اقترن المضارع بـ"قد" وجب إدخال الواو عليه، كقوله تعالى: ﴿لَمْ تُوَدِّعْنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>

(١) الآية ٦، من سورة المدثر.

(٢) هذا صلب بيت من الكامل للشاعر: عنزة بن شداد العبسي، وقامه:

... .. زعماً لعمر أليك ليس بمزعم

وروي في اللسان: "ورب البيت" موضع "لعمرك أليك". زعم ١٥/١٥٨، وقوله:

"علقتها" بالبناء للمجهول، أي: أحببتها، و"عرضاً" أي: عن غير قصد، وقوله:

"زعماً" بفتح الزاي والعين المهملة وسكونها، أي: ظمناً، و"المزعم" اللطمع.

يقول: علقتها وأنا أقتل قومها فكيف أحبها وأنا أقتلهم؟ أم كيف أقتلهم وأنا أحبها؟ ثم رجع إلى نفسه يناطها بأن هذا ليس بفعل مثله.

والشاهد منه قوله: "وأقتل قومها" فإنه جملة حالية من انشاء في "علقتها"، وقد اقترنت هذه الجملة بالواو مع كون فعلها مضارعاً مثبتاً، وقد اختلف في تفرجيعها على أقوال:

الأول: ذكره الشارح. والثاني: أن ذلك ضرورة شعرية.

والثالث: أن الواو عاطفة لا واو الحال والمضارع مؤول بالماضي. ينظر: التصريح ١/٣٩٢-٣٩٣، ينظر البيت كذلك في: أوضح المسالك ٢/٣٥٦، وشرح

الاجنوبي ٢/١٩٤، ومعهم شواهد العربية ٣٧٣.

(٣) من الآية ٥، من سورة الصف.

وجملة الحال سوى ما قلنا بـواو او بضمير أو بهما

جملة الحال -غير المتقدم- اختصاص ارتباطها بالضمير يشمل: الاسمى الثبته، ومن ربطها بالواو خاصة: ﴿لئن أكله الذئب ونحن عصبة﴾<sup>(١)</sup> ومن ربطها بالضمير خاصة: ﴿أهبطوا بعضكم لبعض عدو﴾<sup>(٢)</sup> ومن ربطها بهما<sup>(٣)</sup>: ﴿وقد كانوا يدعون إلى السجود وهم سالون﴾<sup>(٤)</sup>، والنفية<sup>(٥)</sup>، فإنها قد ربطت بالضمير وحده، في نحو: ﴿والله يحكم لا معقب لحكمه﴾<sup>(٦)</sup> وبالواو وحدها في نحو:

(١) من الآية ١٤، من سورة يوسف.

فقوله تعالى: ﴿ونحن عصبة﴾ جملة اسمية حالية من ﴿الذئب﴾، وقد ارتبطت بالواو.

(٢) من الآية ٣٦، من سورة البقرة، ومن الآية ٢٤، من سورة الأعراف، فقوله تعالى: ﴿بعضكم لبعض عدو﴾ جملة اسمية حالية من الضمير في ﴿أهبطوا﴾ والرباط هو الضمير فقط وهو الكاف واليم.

(٣) في ب: "بها" موضع "بهما" وهو تحريف.

(٤) من الآية ٤٣، من سورة القلم.

فقوله تعالى: ﴿وهم سالون﴾ جملة اسمية حالية من الضمير في ﴿يدعون﴾ والرباط هو الواو والضمير ﴿هم﴾.

(٥) قوله: "والنفية" عطف على قوله: "الاسمية".

(٦) من الآية ٤١، من سورة الرعد.

وقوله: ﴿لا معقب لحكمه﴾ جملة حالية من لفظ الجلالة، ورباطها هو الضمير العائد إلى الاسم الجليل.



بالضمير دون الواو، نحو: ﴿وَلَا تَمَنَّيَنَّ تَسْتَكْبِرُ﴾<sup>(١)</sup> ونحوه كثير، وإن ورد منه شيء بالواو، نحو:

٢٠١- عَلَّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا<sup>(٢)</sup> ... ..

قدر بعد الواو مبتدأ يكون الفعل خبراً عنه، وتصور الجملة اسمية، والتقدير: «وأنا أقتل قومها» فإن اقترن المضارع بـ"قد" وجب إدخال الواو عليه، كقوله تعالى: ﴿لَمْ تُوَدِّعْنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>

(١) الآية ٦، من سورة المدثر.

(٢) هذا صلب بيت من الكامل للشاعر: عنزة بن شداد العبسي، وقامه:

... .. زعماً لعمر أليك ليس بمزعم

وروى في اللسان: "ورب البيت" موضع "لعمرك أليك". زعم ١٥/١٥، وقوله:

"علقتها" بالبناء للمجهول، أي: أحببتها، و"عرضاً" أي: عن غير قصد، وقوله:

"زعماً" بفتح الزاي والعين المهملة وسكونها، أي: طمعاً، و"الزعم" اللطمع.

يقول: علقتها وأنا أقتل قومها فكيف أحبها وأنا أقتلهم؟ أم كيف أقتلهم وأنا أحبها؟ ثم رجع إلى نفسه يناطها بأن هذا ليس بفعل مثله.

والشاهد منه قوله: "وأقتل قومها" فإنه جملة حالية من انشاء في "علقتها"، وقد اقترنت هذه الجملة بالواو مع كون فعلها مضارعاً مثبتاً، وقد اختلف في تفرجيعها على أقوال:

الأول: ذكره الشارح. والثاني: أن ذلك ضرورة شعرية.

والثالث: أن الواو عاطفة لا واو الحال والمضارع مؤول بالماضي. ينظر: التصريح ٣٩٢/١-٣٩٣، ينظر البيت كذلك في: أوضح المسالك ٣٥٦/٢، وشرح

الاجنوبي ١٩٤/٢، ومعهم شواهد العربية ٣٧٣.

(٣) من الآية ٥، من سورة الصف.

وجملة الحال سوى ما قلنا بـ"واو او بمضمراً أو بهما

جملة الحال -غير المتقدم- اختصاص ارتباطها بالضمير يشمل: الاسم

المتبنة، ومن ربطها بالواو خاصة: ﴿لَنْ أَكُلَهُ الذَّنْبُ وَنَحْنُ عَصِيَّةٌ﴾<sup>(١)</sup> ومن

ربطها بالضمير خاصة: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾<sup>(٢)</sup> ومن ربطها

بهما<sup>(٣)</sup>: ﴿وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، والنفية<sup>(٥)</sup>،

فإنها قد ربطت بالضمير وحده، في نحو: ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ﴾<sup>(٦)</sup>

وبالواو وحدها في نحو:

(١) من الآية ١٤، من سورة يوسف.

فقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ عَصِيَّةٌ﴾ جملة اسمية حالية من ﴿الذَّنْبُ﴾، وقد ارتبطت بالواو.

(٢) من الآية ٣٦، من سورة البقرة، ومن الآية ٢٤، من سورة الأعراف، فقوله

تعالى: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ جملة اسمية حالية من الضمير في ﴿اهْبِطُوا﴾

والرابط هو الضمير فقط وهو الكاف واليم.

(٣) في ب: "بها" موضع "بهما" وهو تحريف.

(٤) من الآية ٤٣، من سورة القلم.

فقوله تعالى: ﴿وَهُمْ سَالُونَ﴾ جملة اسمية حالية من الضمير في ﴿يُدْعَوْنَ﴾

والرابط هو الواو والضمير ﴿هُمْ﴾.

(٥) قوله: "والنفية" عطف على قوله: "الاسمية".

(٦) من الآية ٤١، من سورة الرعد.

وقوله: ﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ﴾ جملة حالية من لفظ الجلالة، وربطها هو الضمير

العائد إلى الاسم الجليل.

٢٠٢- دَهَمَ الشَّاعِرُ لَمَسَتْ أَمْلِكُ عَدَّةً<sup>(١)</sup> ...  
 وبهما في نحو: ﴿وَلَا تَيْمَمُوا الْحَيْثُ مِنْهُ تَتَفَقُونَ وَلَسْتُمْ بِأَعْدِيهِ﴾<sup>(٢)</sup>،  
 والفعليَّة<sup>(٣)</sup> المصترَعة بماضٍ مثبت، فإنها ترتبط<sup>(٤)</sup> بالضمير وحده، نحو: ﴿وَأَوْ  
 جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾<sup>(٥)</sup> وبالواو وحدها، نحو:  
 ٢٠٣- فَجَحَّتْ وَقَدْ نَضَّتْ لَنُومٍ نِيَابَهَا<sup>(٦)</sup> ...

(١) هذا صدر بيت من الكامل، ولم أعر على بقيته ولا على اسم فاعله، وقد ذكره  
 عبد السلام هارون في أجزاء الأبيات، واستشهد بهذا الجزء السيوطي في الجمع  
 ٢٤٦/١، والشاهد منه قوله: "ولست أملك عدَّة" فإنه جملة حالية ورابطها  
 هو الواو.

(٢) من الآية ٢٦٧، من سورة البقرة.

وقوله تعالى: ﴿وَلَسْتُمْ بِأَعْدِيهِ﴾ جملة حالية من الضمير في ﴿تَيْمَمُوا﴾ ورابطها  
 هو الواو والضمير الدال على الجماعة في ﴿لَسْتُمْ﴾.

(٣) قوله: "والفعليَّة" عطف على قوله: "الاسمية".

(٤) في ب: "تربط" موضع "ترتبط".

(٥) من الآية ٩٠، من سورة النساء.

وقوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ جملة حالية من فاعل "جاء" ورابطها هو  
 الضمير "هم".

(٦) هذا صدر بيت من الطويل لامرئ القيس، وعجزه هو قوله:

...  
 ...  
 ...  
 لَسَدَى السَّيْرِ إِلَّا لَيْسَةَ الْفَيْضِ لَسَلِي

وقد سبق تخريجه.  
 والشاهد منه قوله: «وقَدْ نَضَّتْ...» فإنه جملة حالية من ضمير الفاعل في  
 "جَحَّتْ" والرابط هنا هو: «وَأَوْ جَاؤُكُمْ».

وتلزمها<sup>(١)</sup> في هذه الحال "قد"، وبهما، نحو: ﴿فَانْطَمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا  
 لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ...﴾<sup>(٢)</sup> والمصترَعة<sup>(٣)</sup> بمضارع منفعي بـ"لَمْ" ومن  
 رابطها بالواو فقط قوله:  
 ٢٠٤- وَلَقَدْ خَشِيتُ بَانَ أَمُوتَ وَلَمْ تَكُنْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةً [عَلَى ابْنِي ضَمْنُصٍ]<sup>(٤)</sup>

(١) هذا هو مذهب الأخفش والكوفيين -عدا الفراء- وإنما ذهبوا إلى هذا تمسكا  
 بظاهر الآيات الواردة نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْجَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾،  
 وقوله: ﴿وَجَاؤُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ وغير ذلك من الآيات، ولكن ذلك هو  
 الأصل، فإن الأصل عدم التقدير، ومذهب البصريين عدا الأخفش إلى إيجاب "قد"  
 مع الماضي المثبت، وعملوا ذلك بأن "قد" تقر به من الزمن الحاضر، فتشعر بمقارنة  
 زمن الحال لزمن عاملها، ولم يسلم لهم ذلك من اعراض، وهذا وقد ما كثير من  
 المحققين إلى مذهب الكوفيين هنا كالرضي، والشارح، والأخفوني، وهو الأنظر  
 عندي، لكثرة شواهد كثيرة تفوق ادعاء النبرة أو الضرورة.

تنظر المسألة والخلاف فيها في: الإنصاف (٣٢) ٢٥٢/١، وشرح ابن يعيش  
 ٦٩/٢، والكاية وشرحها ٢١١/١-٢١٢، والمقرب ١٥٣/١، والتسهيل ١١٣،  
 والمساعد ٤٧/٢، وشرح الأخفوني ١٩٧/٢.

(٢) من الآية ٧٥، من سورة البقرة.  
 فقوله: «وقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ» جملة حالية من فاعل "يؤمنوا" ورابطها هو الواو  
 والضمير الدال على الجمع في "منهم".

(٣) قوله: "والمصترَعة" عطف على قوله: "الاسمية" كما تقدم في المعطوفات قبله.

(٤) هذا البيت من الكامل، وهو للشاعر الجاهلي عذرة بن شداد العبسي، من معلقته  
 المشهورة، وقد سقط ما بين المعقوفين منه من: ب، وفي شرح الأخفوني: "تكن"  
 موضع "تدر".

٢٠٢- دَهَمَ الشَّاعِرُ لَمَسَتْ أَمْلِكُ عَدَّةً<sup>(١)</sup> ...  
 وبهما في نحو: ﴿وَلَا تَيْمَمُوا الْحَيْثُ مِنْهُ تَتَفَقُونَ وَلَسْتُمْ بِأَعْدِيهِ﴾<sup>(٢)</sup>،  
 والفعليَّة<sup>(٣)</sup> المصترَعة بماضٍ مثبت، فإنها ترتبط<sup>(٤)</sup> بالضمير وحده، نحو: ﴿وَأَوْ  
 جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾<sup>(٥)</sup> وبالواو وحدها، نحو:  
 ٢٠٣- فَجَحَّتْ وَقَدْ نَضَّتْ لَنُومٍ نِيَابَهَا<sup>(٦)</sup> ...

(١) هذا صدر بيت من الكامل، ولم أعر على بقيته ولا على اسم فاعله، وقد ذكره  
 عبد السلام هارون في أجزاء الأبيات، واستشهد بهذا الجزء السيوطي في الجمع  
 ٢٤٦/١، والشاهد منه قوله: "ولست أملك عدَّة" فإنه جملة حالية ورابطها  
 هو الواو.

(٢) من الآية ٢٦٧، من سورة البقرة.

وقوله تعالى: ﴿وَلَسْتُمْ بِأَعْدِيهِ﴾ جملة حالية من الضمير في ﴿تَيْمَمُوا﴾ ورابطها  
 هو الواو والضمير الدال على الجماعة في ﴿لَسْتُمْ﴾.

(٣) قوله: "والفعليَّة" عطف على قوله: "الاسمية".

(٤) في ب: "تربط" موضع "ترتبط".

(٥) من الآية ٩٠، من سورة النساء.

وقوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ جملة حالية من فاعل "جاء" ورابطها هو  
 الضمير "هم".

(٦) هذا صدر بيت من الطويل لامرئ القيس، وعجزه هو قوله:

...  
 ...  
 ...  
 لَسَدَى السَّيْرِ إِلَّا لَيْسَةَ الْفَيْضُ لِي

وقد سبق تخريجه.  
 والشاهد منه قوله: «وقَدْ نَضَّتْ...» فإنه جملة حالية من ضمير الفاعل في  
 "جَحَّتْ" والرابط هنا هو: «وَأَوْ جَاؤُكُمْ».

وتلزمها<sup>(١)</sup> في هذه الحال "قد"، وبهما، نحو: ﴿فَانْطَمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا  
 لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ...﴾<sup>(٢)</sup> والمصترَعة<sup>(٣)</sup> بمضارع منفى بـ "لم" ومن  
 رابطها بالواو فقط قوله:  
 ٢٠٤- وَلَقَدْ خَشِيتُ بَانَ أَمُوتَ وَلَمْ تَكُنْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةً [عَلَى ابْنِي ضَمْنُصٍ]<sup>(٤)</sup>

(١) هذا هو مذهب الأخفش والكوفيين -عدا الفراء- وإنما ذهبوا إلى هذا تمسكا  
 بظاهر الآيات الواردة نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْجَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾،  
 وقوله: ﴿وَجَاؤُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ وغير ذلك من الآيات، ولكن ذلك هو  
 الأصل، فإن الأصل عدم التقدير، ومذهب البصريين عدا الأخفش إلى إيجاب "قد"  
 مع الماضي المثبت، وعملوا ذلك بأن "قد" تقر به من الزمن الحاضر، فتشعر بمقارنة  
 زمن الحال لزمن عاملها، ولم يسلم لهم ذلك من اعراض، وهذا وقد ما كثير من  
 المحققين إلى مذهب الكوفيين هنا كالرضي، والشارح، والأخفوني، وهو الأنظر  
 عندي، لكثرة شواهد كثيرة تفوق ادعاء النبرة أو الضرورة.

تنظر المسألة والخلاف فيها في: الإنصاف (٣٢) ٢٥٢/١، وشرح ابن يعيش  
 ٦٩/٢، والكاية وشرحها ٢١١/١-٢١٢، والمقرب ١٥٣/١، والتسهيل ١١٣،  
 والمساعد ٤٧/٢، وشرح الأخفوني ١٩٧/٢.

(٢) من الآية ٧٥، من سورة البقرة.  
 فقوله: «وقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ» جملة حالية من فاعل "يؤمنوا" ورابطها هو الواو  
 والضمير الدال على الجمع في "منهم".

(٣) قوله: "والمصترَعة" عطف على قوله: "الاسمية" كما تقدم في المعطوفات قبله.

(٤) هذا البيت من الكامل، وهو للشاعر الجاهلي عذرة بن شداد العبسي، من معلقته  
 المشهورة، وقد سقط ما بين المعقوفين منه من: ب، وفي شرح الأخفوني: "تكن"  
 موضع "تدر".

ومن ربطها بالضمير فقط: ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا﴾<sup>(١)</sup> ومن ربطها بهما: ﴿إِنِّي يَكُونُ لِي غَلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾<sup>(٢)</sup> ويرد على كلام المصنف مواضع يتنوع دخول الواو فيها، وهي: الجملة المؤكدة لمضمون جملة سابقة، نحو: «هذا الحق لا شك فيه»<sup>(٣)</sup> والمضرة بماض واقع بعد «إلا» كقوله: ﴿هَما يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾<sup>(٤)</sup> أو متلو

(-) والشاهد منه قوله: «و لم تدر» فإنه جملة حالية من فاعل «اموت» وفعلها مضارع منفي بـ«لم» وربطها واو الحال فقط.

ينظر البيت في: الخزانة ١٢٩/١، وشرح الأخواني: ١٩٧/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٧٤.

(١) من الآية ٢٥، من سورة الأحزاب. والشاهد منها قوله: «لم يتالوا خيرا» فإنه جملة حالية من الاسم الموصول، وفعلها مضارع منفي بـ«لم» وربطها هو الضمير المتصل في «يتالوا».

(٢) من الآية ٢٠، من سورة مريم. والشاهد منها قوله: «و لم يمسنى بشر» فإنه جملة حالية من «باء المتكلم» العائدة إلى مريم، وفعلها مضارع منفي بـ«لم» وربطها هو واو الحال وضمير المتكلم في: «يمسنى» العائد إلى مريم عليها السلام.

(٣) قوله: «لا شك فيه» حال مؤكدة لمضمون «هذا الحق» وكما أن الواو لا تدخل في التوكيد لأن المؤكد نفس المؤكد في المعنى، والشئ لا يعطف على نفسه، فكذلك لا تدخل الواو هنا.

(٤) من الآية ٣٠، من سورة يس.

والشاهد منها قوله تعالى: «كانوا به يستهزئون» فإنه جملة حالية من المراء والميم في «يأتهم» وفعلها ماض واقع بعد «إلا» فلا تقرون بالواو -عند ابن مالك- لأن ما بعد «إلا» مفرد حكما أعاده الصبان ١٩٥/٢.

بـ«أو»<sup>(١)</sup>، نحو: «لأضربنه ذهب أو مكث»<sup>(٢)</sup> والواقعة بعد عاطف، نحو: ﴿فَجَاءَهَا بِأَسْنًا بِبَاتًا أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ﴾<sup>(٣)</sup> والمضرة بمضارع منفي بـ«ما» كقوله: ٢٠٥-عهذتك ماتصبروفيك شبيهة<sup>(٤)</sup> ... ..

(١) في أ: «ما» موضع «أو» وهو تحريف.  
(٢) وسبب امتناع الواو هنا أن الفعل الماضي مقدر معه الشرط، إذ المعنى: لأضربنه إن ذهب وإن مكث، وفعل الشرط لا يقترن بالواو، فكذلك المقدر معه، أعاده الصبان كذلك في حاشيته على شرح الأخواني ١٩٥/٢.

(٣) من الآية ٤، من سورة الأعراف. فجملة «هم قاتلون» -من القيلولة تصف النهار- حال معطوفة على «باتا» وهو مصدر في موضع الحال، وإنما امتنع الواو هنا كراهية اجتماع حرفي عطف صورة.

(٤) هذا صدر بيت من الطويل، غير معروف القائل، وقامه:

... .. فما لك بعد الشيب صباً متيماً  
وقوله: «الصب» من الصبوة، وهي الميل إلى النساء، زمن جهلة الفتوة، اللسان «صبا» ١٨١/١٩، وقوله: «شبيهة» هي الفتاة والحذلة اللسان: «شب» ٤٦٢/١، وقوله: «متيماً» مصدر ميمي، والتميم: هو ذهاب العقل من استبعاد الهوى، ويقال: تيمم الحب: إذا استولى عليه، اللسان: «تيم» ٣٤٢/١٤.

يقول: عرفتك تاركا للهوى في زمن الفتوة والشباب فمالك قد أصبت بالهوى، ورجعت إلى الصبوة وقد تولت أيامها؟ والشاهد منه قوله: «ما تصبو» فإنه جملة حالية من كاف المخاطب في «عهذتك»، وفعل هذه الجملة مضارع منفي بـ«ما» واكتفي فيها بالربط بالتفسير، ولم تقترن به الواو، لأن المضارع المنفي بـ«ما» بمنزلة اسم الفاعل المضاف إلى «غير» فأجري مجراه في الاستغناء عن الواو.

أعاده في التصريح ٣٩٢/١. ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٥٤/٢، والمجمع ٢٤٦/١، والدرر ٢٠٣/١، وشرح الأخواني ١٩٥/٢، وحواشي شرح ابن عقيل ٢٨١/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٣٢.

ومن ربطها بالضمير فقط: ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا﴾<sup>(١)</sup> ومن ربطها بهما: ﴿إِنِّي يَكُونُ لِي غَلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾<sup>(٢)</sup> ويرد على كلام المصنف مواضع يتنوع دخول الواو فيها، وهي: الجملة المؤكدة لمضمون جملة سابقة، نحو: «هذا الحق لا شك فيه»<sup>(٣)</sup> والمضرة بماض واقع بعد «إلا» كقوله: ﴿فَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾<sup>(٤)</sup> أو متلو

(-) والشاهد منه قوله: «و لم تدر» فإنه جملة حالية من فاعل «اموت» وفعلها مضارع منفي بـ«لم» وربطها واو الحال فقط.

ينظر البيت في: الخزانة ١٢٩/١، وشرح الأخواني: ١٩٧/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٧٤.

(١) من الآية ٢٥، من سورة الأحزاب. والشاهد منها قوله: «لم ينالوا خيرا» فإنه جملة حالية من الاسم الموصول، وفعلها مضارع منفي بـ«لم» وربطها هو الضمير المتصل في «ينالوا».

(٢) من الآية ٢٠، من سورة مريم. والشاهد منها قوله: «و لم يمسنى بشر» فإنه جملة حالية من «باء المتكلم» العائدة إلى مريم، وفعلها مضارع منفي بـ«لم» وربطها هو واو الحال وضمير المتكلم في: «يمسنى» العائد إلى مريم عليها السلام.

(٣) قوله: «لا شك فيه» حال مؤكدة لمضمون «هذا الحق» وكما أن الواو لا تدخل في التوكيد لأن المؤكد نفس المؤكد في المعنى، والشئ لا يعطف على نفسه، فكذلك لا تدخل الواو هنا.

(٤) من الآية ٣٠، من سورة يس.

والشاهد منها قوله تعالى: «كانوا به يستهزئون» فإنه جملة حالية من المراء والميم في «يأتهم» وفعلها ماض واقع بعد «إلا» فلا تقرون بالواو -عند ابن مالك- لأن ما بعد «إلا» مفرد حكما أعاده الصبان ١٩٥/٢.

بـ«أو»<sup>(١)</sup>، نحو: «لأضربنه ذهب أو مكث»<sup>(٢)</sup> والواقعة بعد عاطف، نحو: ﴿فَجَاءَهَا بِأَسْنًا يَبَاتًا أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ﴾<sup>(٣)</sup> والمضرة بمضارع منفي بـ«ما» كقوله: ٢٠٥-عهذتك ماتصبروفيك شبيهة<sup>(٤)</sup> ... ..

(١) في أ: «ما» موضع «أو» وهو تحريف.

(٢) وسبب امتناع الواو هنا أن الفعل الماضي مقدر معه الشرط، إذ المعنى: لأضربنه إن ذهب وإن مكث، وفعل الشرط لا يقترن بالواو، فكأن المقدر معه، أعاده الصبان كذلك في حاشيته على شرح الأخواني ١٩٥/٢.

(٣) من الآية ٤، من سورة الأعراف.

فجملة «هم قاتلون» -من القيلولة تصف النهار- حال معطوفة على «باتا» وهو مصدر في موضع الحال، وإنما امتنع الواو هنا كراهية اجتماع حرفي عطف صورة.

(٤) هذا صدر بيت من الطويل، غير معروف القائل، وقامه:

... .. فما لك بعد الشيب صباً متيماً  
وقوله: «الصب» من الصبوة، وهي الميل إلى النساء، زمن جهلة الفتوة، اللسان «صبا» ١٨١/١٩، وقوله: «شبيهة» هي الفتاة والحذلة اللسان: «شب» ٤٦٢/١، وقوله: «متيماً» مصدر ميمي، والتميم: هو ذهاب العقل من استبعاد الهوى، ويقال: تيمم الحب: إذا استولى عليه، اللسان: «تيم» ٣٤٢/١٤.

يقول: عرفتك تاركا للهوى في زمن الفتوة والشباب فمالك قد أصبت بالهوى، ورجعت إلى الصبوة وقد تولت أيامها؟ والشاهد منه قوله: «ما تصبو» فإنه جملة حالية من كاف المخاطب في «عهذتك»، وفعل هذه الجملة مضارع منفي بـ«ما» واكتفي فيها بالربط بالتفسير، ولم تقترن به الواو، لأن المضارع المنفي بـ«ما» بمنزلة اسم الفاعل المضاف إلى «غير» فأجري مجراه في الاستغناء عن الواو.

أعاده في التصريح ٣٩٢/١. ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٥٤/٢، والمجمع ٢٤٦/١، والدرر ٢٠٣/١، وشرح الأخواني ١٩٥/٢، وحواشي شرح ابن عقيل ٢٨١/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٣٢.

أو بـ"لا" نحو: ﴿ما لكم لا تناصرون﴾<sup>(١)</sup>

والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره غزيل

عامل الحال يحذف جوازا للذليل اللفظي، كقولك: بلى راكبا، لمن قال: «ما جاء زيد»، ومثله: ﴿بلى قادرين﴾<sup>(٢)</sup> أي: بجميعها قادرين أو حالتي، كقولك: "راشدا"، لمن تهيا لسفر، و"ساجورا" لمن قدم من حج، ويحذف وجوبا في أربع مسائل.

الأولى: عامل الحال المؤكدة لمضمون جملة، كما تقدم<sup>(٣)</sup>

الثانية: عامل الحال المغنية عن الخبر، وقد سبق ذكرها في باب الابتداء.

الثالثة: ما دلّ على تدرّج، إسا في زيادة، نحو: «اشترته بدرهم

فصاعدا»، وإما في نقص، نحو: «بعته بدرهم فسافلا».

الرابعة: الحال اللاتي بها للتوبيخ، نحو: أقاعدوا وقد قام الناس؟ وقولهم<sup>(٤)</sup>:

أغيميا مرة وقيسيا أخرى؟

(١) من الآية ٢٥، من سورة الصفات، فقوله: ﴿لا تناصرون﴾ حال من ضمير الجمع قبله، ويقال فيه كما قيل في البيت السابق.

(٢) من الآية ٤، من سورة القيامة.

(٣) ينظر: ص ٤٩.

(٤) ينظر في: الكتاب ٣٤٣/١، وشرح ابن يعيش ٦٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٦٥/٢، وأوضح لنفسك ٣٥٩/٢، والتصريح ٣٩٣/١، وشرح الأعموني ١٩٩/٢.

فقوله: "غيميا وقيسيا" حالان منصوبتان بفعل محذوف وجوبا، تقديره "اتحول".

## التمييز

«اسم بمعنى» من مَبِينٌ نكرة ينصب تمييزا بما قد فسره ذكر في حدّ التمييز أربعة أوصاف.

أحدها: كونه اسما، فلا تمييز بفعل ولا حرف.

الثاني: كونه نكرة، فلا تمييز بمعرفة<sup>(١)</sup>، ولذلك كان نحو: «زيد حسن وجهه» منصوبا على التشبيه بالمفعول به، بخلاف: "حسن وجهها" وحكم بزيادة "أل" في نحو:

٢٠٦- ... .. وطبت النفس<sup>(٢)</sup> ...

(١) ذهب إلى هذا البصريون، لأنه إذا كان معرفة كان مخصصا، وإذا كان نكرة كان شاعرا في نوعه، وهذا الأخير هو الذي يتفق مع معناه، هذا وقد تأوّل البصريون ما فيه "أل" على زيادتها، والمضافات على التشبيه بالمفعول به، أو على إسقاط الحافض.

وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى جواز مجيء التمييز معرفة متمسكين بما ورد من ذلك "بأل" نحو قوله: "وطبت النفس" أو مضافا، نحو: "سفه نفسه" و"بطر عيشه" و"زهد أمره" وتأوّل ذلك البصريون بما يتقدم.

تنظر للمسألة في: الكتاب ٢٠٥/١، والمقتضب ٢٢/٣، والأصول ٢٢٣/١، والتبصرة ٣١٦/١، وشرح ابن يعيش ٧٠/٢، وشرح الكافية ٢٢٢/١، والتسهيل ١١٥، وأوضح المسالك ١٨٢/١، والمساعد ٦٦/٢، والمجمع ٢٥٢/١، والتصريح ١٥١/١، وشرح الأعموني ١٩١/١.

(٢) هذه الجملة من بيت من الطويل وهو لرشد بن شهاب البشكري، وقيل اسمه: راشد.

والشاهد منه قوله: "وطبت النفس" فقد احتج به الكوفيون لمذهبهم القائل بصحة مجيء التمييز معرفة، ورده البصريون، وحكموا بزيادة "أل" فيه.

أو بـ"لا" نحو: ﴿ما لكم لا تناصرون﴾<sup>(١)</sup>

والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره غزيل

عامل الحال يحذف جوازا للذليل اللفظي، كقولك: بلى راكبا، لمن قال: «ما جاء زيد»، ومثله: ﴿بلى قادرين﴾<sup>(٢)</sup> أي: بجميعها قادرين أو حالتي، كقولك: "راشدا"، لمن تهيا لسفر، و"ساجورا" لمن قدم من حج، ويحذف وجوبا في أربع مسائل.

الأولى: عامل الحال المؤكدة لمضمون جملة، كما تقدم<sup>(٣)</sup>

الثانية: عامل الحال المغنية عن الخبر، وقد سبق ذكرها في باب الابتداء.

الثالثة: ما دلّ على تدرّج، إسا في زيادة، نحو: «اشترته بدرهم

فصاعدا»، وإما في نقص، نحو: «بعته بدرهم فسافلا».

الرابعة: الحال اللاتي بها للتوبيخ، نحو: أقاعدوا وقد قام الناس؟ وقولهم<sup>(٤)</sup>:

أغيميا مرة وقيسيا أخرى؟

(١) من الآية ٢٥، من سورة الصفات، فقوله: ﴿لا تناصرون﴾ حال من ضمير الجمع قبله، ويقال فيه كما قيل في البيت السابق.

(٢) من الآية ٤، من سورة القيامة.

(٣) ينظر: ص ٤٩.

(٤) ينظر في: الكتاب ٣٤٣/١، وشرح ابن يعيش ٦٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٦٥/٢، وأوضح لنفسك ٣٥٩/٢، والتصريح ٣٩٣/١، وشرح الأعموني ١٩٩/٢.

فقوله: "غيميا وقيسيا" حالان منصوبتان بفعل محذوف وجوبا، تقديره "اتحول".

## التمييز

«اسم بمعنى» من مَبِينٌ نكرة ينصب تمييزا بما قد فسره ذكر في حدّ التمييز أربعة أوصاف.

أحدها: كونه اسما، فلا تمييز بفعل ولا حرف.

الثاني: كونه نكرة، فلا تمييز بمعرفة<sup>(١)</sup>، ولذلك كان نحو: «زيد حسن وجهه» منصوبا على التشبيه بالمفعول به، بخلاف: "حسن وجهها" وحكم بزيادة "أل" في نحو:

٢٠٦- ... .. وطبت النفس<sup>(٢)</sup> ...

(١) ذهب إلى هذا البصريون، لأنه إذا كان معرفة كان مخصصا، وإذا كان نكرة كان شاعرا في نوعه، وهذا الأخير هو الذي يتفق مع معناه، هذا وقد تأوّل البصريون ما فيه "أل" على زيادتها، والمضافات على التشبيه بالمفعول به، أو على إسقاط الحافض.

وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى جواز مجيء التمييز معرفة متمسكين بما ورد من ذلك "بأل" نحو قوله: "وطبت النفس" أو مضافا، نحو: "سفه نفسه" و"بطر عيشه" و"زهد أمره" وتأوّل ذلك البصريون بما يتقدم.

تنظر للمسألة في: الكتاب ٢٠٥/١، والمقتضب ٢٢/٣، والأصول ٢٢٣/١، والتبصرة ٣١٦/١، وشرح ابن يعيش ٧٠/٢، وشرح الكافية ٢٢٢/١، والتسهيل ١١٥، وأوضح المسالك ١٨٢/١، والمساعد ٦٦/٢، والمجمع ٢٥٢/١، والتصريح ١٥١/١، وشرح الأعموني ١٩١/١.

(٢) هذه الجملة من بيت من الطويل وهو لرشد بن شهاب البشكري، وقيل اسمه: راشد.

والشاهد منه قوله: "وطبت النفس" فقد احتج به الكوفيون لمذهبهم القائل بصحة مجيء التمييز معرفة، ورده البصريون، وحكموا بزيادة "أل" فيه.

كما سبق.

الثالث: كونه بمعنى "مين"، فخرجت الحال، لأنها بمعنى: "فى".

الرابع: كونه مبينا لما أبهم من اسم، كـ "وطل زيتا"، أو جملة، كـ «طاب

زيد نقسا» فخرج به نحو:

٢٠٧- استغفر الله ذنباً ...<sup>(١)</sup> ...

ونحو: ﴿لَا وَبِ فِيهِ﴾<sup>(٢)</sup>، إذ هما في تقدير: "مين" إلا أنهما ليسا ببيان

مأبهم، والتمييز منصوب، والعامل فيه: مافسره من المبهم قبله، فإن كان

المبهم اسماً<sup>(٣)</sup> فهو فهو العامل<sup>(٤)</sup> فيه، وإن كان جملة: فالعامل فيه: ماهر

(١) هذا بعض بيت من البسيط، لم يعرف قاله، وتمامه قوله:

... لست بحصيه وبه العباد إليه الوجه والمعمل

والشاهد منه قوله: «استغفر الله ذنباً» فإنه منصوب على نزع الخافض، كما ذكر الشارح، ولكنه ليس ببيان بمحل، فخرج بهذا عن كونه مجيزاً.

ينظر البيت في: الكتاب ٣٧/١، والمقتضب ٣٢١/٢، وشرح ابن عيش ٦٣/٧،

وأوضح المسالك ٣٦٢/٢، واللمع ٨٢/٢، والتصريح ٣٩٤/١، والخزانة

١١١/٣، وشرح الأخواني ٢٠١/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٩٢.

(٢) من الآية ٢، من سورة البقرة، ومن الآية ٢٥، من سورة آل عمران، ومن

الآية ٨٧، من سورة النساء، ومن الآية ١٢، من سورة الأنعام، ومن الآية ٣٧،

من سورة يونس، ومن الآية ٩٩، من سورة الإسراء، ومن الآية ٢، من سورة

السلحلة، ومن الآية ٧، من سورة الشورى، ومن الآية ٢٦، من سورة الحاثية.

(٣) أى: مفرداً.

(٤) لم يذكروا في هذا خلافاً لأحد من النحويين، فهو محل اتفاق منهم، وإنما اختلفوا

في توجيه كون الاسم في نحو: «اشويت وطلا زيتا» قد عمل نصب.

ينظر خلاصتهم في ذلك في: التصريح ٣٩٥/١، وحواشي أوضح المسالك ٣٦٣/٢

للسند<sup>(١)</sup> فيها من فعل أو شبهه.

كثير أرضاً وقفزي بُرّاً وتوتونين عسلاً وتحمراً

هذا تمثيل لمبين الاسم المبهم الدال على مقدار، وينقسم إلى أربعة أنواع:

الأول: ما دل على مساحة، كـ «شبر أرضاً»، و«ذراع عزّاً»<sup>(٢)</sup>.

الثاني: ما دل على كيل، كـ «قفزي بُرّاً»، و«ميكوك أوزاً»<sup>(٣)</sup>.

الثالث: ما دل على وزن، كـ «متونين عسلاً»، و«وطل زيتاً».

(١) ذهب إلى هذا سيويه: الكتاب ٢٠٥/١، والمبرد: المقتضب ٣٢/٣، والمازني،

والناظم (شرح الكافية الشافية ٧٧٥/٢).

وذهب قوم إلى أن الناصب له هو نفس الجملة التي انتصب التمييز بعد تمامها،

واختاره ابن عصفور: المقرب ١٦٤/١، محتجا بأنه قد لا يكون في الجملة المميّزة

فعل ولا وصف، كما في نحو: «هذا أعوك إخلاصاً». فالقول بأن ناصبه هو

الجملة مطرد، بخلاف القول الأول فإنه غير مطرد لتخلقه فيما ذكر، وقد رد

الرضي هذا المذهب بما لا يتسع للمقام بذكره. ينظر في شرح الكافية ٢١٨/١.

وتنظر المسألة في شرح الجمل ٢٨٣/٢-٢٨٤، والتصريح ٣٩٥/١، وشرح

الأخواني ٢٠٢/٢.

(٢) الخَر: نوع من الحرير.

(٣) القفزي: من للكاييل المعروفة، وهو ثمانية مكاكيل، ومن الأرض: قدر مائة وأربع

وأربعين ذراعاً. اللسان "قفز" ٢٦٢/٧.

(٤) المَكُون: طقس يشرب به، أعلاه صيق ووسطه واسع، وهو مكياك معروف

وقدره: صاع ونصف. اللسان "مكك" ٣٨١/١٢.

(٥) المنان: تنية: مَنّا - بالتحفيف - وهو مكياك يكال به السُّنن وغيره، ويبنى على

مَنّيان أيضاً والجهم: أمعاء، ويترجم بقولون: مَنّ ومَنّان وأمان. اللسان "منى"

١٦٧/٢٠.



كما سبق.

الثالث: كونه بمعنى "مين"، فخرجت الحال، لأنها بمعنى: "فى".

الرابع: كونه مبينا لما أبهم من اسم، كـ "وطل زيتا"، أو جملة، كـ «طاب

زيد نقسا» فخرج به نحو:

٢٠٧- استغفر الله ذنباً ...<sup>(١)</sup> ...

ونحو: ﴿لَا وَبِ فِيهِ﴾<sup>(٢)</sup>، إذ هما في تقدير: "مين" إلا أنهما ليسا ببيان

مأبهم، والتمييز منصوب، والعامل فيه: مافسره من المبهم قبله، فإن كان

المبهم اسماً<sup>(٣)</sup> فهو فهو العامل<sup>(٤)</sup> فيه، وإن كان جملة: فالعامل فيه: ماهر

(١) هذا بعض بيت من البسيط، لم يعرف قاله، وتمامه قوله:

... لست بحصيه وبه العباد إليه الوجه والمعمل

والشاهد منه قوله: «استغفر الله ذنباً» فإنه منصوب على نزع الخافض، كما

ذكر الشارح، ولكنه ليس ببيان بمحل، فخرج بهذا عن كونه مجزئاً.

ينظر البيت في: الكتاب ٣٧/١، والمقتضب ٣٢١/٢، وشرح ابن عيش ٦٣/٧،

وأوضح المسالك ٣٦٢/٢، واللمع ٨٢/٢، والتصريح ٣٩٤/١، والخزانة

١١١/٣، وشرح الأخواني ٢٠١/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٩٢.

(٢) من الآية ٢، من سورة البقرة، ومن الآيتين ٢٥، ٢٥، من سورة آل عمران، ومن

الآية ٨٧، من سورة النساء، ومن الآية ١٢، من سورة الأنعام، ومن الآية ٣٧،

من سورة يونس، ومن الآية ٩٩، من سورة الإسراء، ومن الآية ٢، من سورة

السلحلة، ومن الآية ٧، من سورة الشورى، ومن الآية ٢٦، من سورة الحاثية.

(٣) أى: مفرداً.

(٤) لم يذكروا في هذا خلافاً لأحد من النحويين، فهو محل اتفاق منهم، وإنما اختلفوا

في توجيه كون الاسم في نحو: «اشويت وطلا زيتا» قد عمل نصب.

ينظر خلاصتهم في ذلك في: التصريح ٣٩٥/١، وحواشي أوضح المسالك ٣٦٣/٢

للسند<sup>(١)</sup> فيها من فعل أو شبهه.

كثير أرضاً وقفـيز بُـرّاً وتوتـونـين عسـلاً وتـمـسـراً

هذا تمثيل لمبين الاسم المبهم الدال على مقدار، وينقسم إلى أربعة أنواع:

الأول: ما دل على مساحة، كـ «شبر أرضاً»، و«ذراع عزّاً»<sup>(٢)</sup>.

الثاني: ما دل على كيل، كـ «قفيز برّاً»، و«ميكوك أوزاً»<sup>(٣)</sup>.

الثالث: ما دل على وزن، كـ «متونين عسلاً»، و«وطل زيتاً».

(١) ذهب إلى هذا سيويه: الكتاب ٢٠٥/١، والمبرد: المقتضب ٣٢/٣، والمازني،

والناظم (شرح الكافية الشافية ٧٧٥/٢).

وذهب قوم إلى أن الناصب له هو نفس الجملة التي انتصب التمييز بعد تمامها،

واختاره ابن عصفور: المقرب ١٦٤/١، محتجا بأنه قد لا يكون في الجملة المميّزة

فعل ولا وصف، كما في نحو: «هذا أعوك إخلاصاً». فالقول بأن ناصبه هو

الجملة مطرد، بخلاف القول الأول فإنه غير مطرد لتخلقه فيما ذكر، وقد رد

الرضي هذا المذهب بما لا يتسع للمقام بذكره. ينظر في شرح الكافية ٢١٨/١.

وتنظر المسألة في شرح الجمل ٢٨٣/٢-٢٨٤، والتصريح ٣٩٥/١، وشرح

الأخواني ٢٠٢/٢.

(٢) الخَر: نوع من الحرير.

(٣) القفـيز: من اللكـايل المعروفة، وهو ثمانية مكاكيل، ومن الأرض: قدر مائة وأربع

وأربعين ذراعاً. اللسان "قفز" ٢٦٢/٧.

(٤) المَكوكُ: طقس يشرب به، أعلاه صيق ووسطه واسع، وهو مكياك معروف

وقدره: صاع ونصف. اللسان "مكك" ٣٨١/١٢.

(٥) المنان: تنية: مَنّا - بالتحفيف - وهو مكياك يكال به السُّنن وغيره، ويبنى على

مَنّان أيضاً والجَمع: مَنناء، ويترجم بقولون: مَنّ ومَنان وأمان. اللسان "منى"

١٦٧/٢٠.

الرابع: العدد، ولم يذكره المصنف هنا، لكونه أفرد له بابا.

ويلحق بالمقدار ما أشبهه من قوله تعالى: ﴿مِثْقَالُ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾<sup>(١)</sup>

وقوله: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿فَلَن يَقْبَلَهُ مِنْ أَحَدِهِمْ يَلْأَرْضُ

ذَهَبًا﴾<sup>(٣)</sup>، وقولهم: «عندي راقود»<sup>(٤)</sup> «خلأ» و«إن لنا غيرها إبلا»<sup>(٥)</sup>.

وبعد ذى وشبهها أجبره إذا أضفتها كـ «مِثْقَالُ حَنْطَةٍ غِلْدًا»

لك في غير العدد أن يجر بميز الاسم بإضافته إليه، فنقول: «شِئْرُ أَرْضٍ»

و«قَفِيزُ بَرٍّ» و«مَتَوَا عَمَلٍ» و«صَاعًا عَمْرٍ» و«راقودٌ عِلٍّ».

والنصبُ بعد ما أخيف وجبا إن كان مثل: «مِلَّةُ الْأَرْضِ ذَهَبًا»

هذا مستثنى من التمييز الذي يجوز جره، بإضافة الاسم إليه، وهو

ما كان الاسم فيه مضافا قبل تمييزه، نحو: «مِلَّةُ الْأَرْضِ ذَهَبًا»<sup>(٦)</sup>

(١) من الآية ٧، من سورة الزلزلة.

فمِثْقَالُ الذَّرَّةِ: شبيه بما يوزن به، وليس اسمًا لشيء يوزن به عُرفًا.

تصريح ٣٩٦/١.

(٢) سقط "قوله" من: ب.

(٣) من الآية ١٠٩، من سورة الكهف.

فمثل: شبيه بالساحة، وليس مساحة حقيقية، وإنما دل على المماثلة. تصريح ٣٩٦/١.

(٤) من الآية ٩١، من سورة آل عمران.

فـ «ذَهَبًا» تمييز لـ «ه» ولا يميز بجره بالإضافة، لأنه مضاف، فاستغنى إشباته سره أخرى. تصريح ٣٩٧/١.

(٥) الرافد: دَلَّ طَوِيلُ الْأَسْفَلِ، وجمعه: روافد. اللسان "وقد" ١٦٤/٤.

(٦) ينظر في: أوضح المسالك ٣٦٦/٢، والتصريح ٣٩٦/١، والأخوئي ٢٠٣/٢.

(٧) من الآية ٩١، من سورة آل عمران.

و﴿مِثْقَالُ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾<sup>(١)</sup> ونحوه<sup>(٢)</sup> فإنه يتعين نصب التمييز فيه، ولا يجوز<sup>(٣)</sup> جره بالإضافة.

والفاعلُ المعنى النصبُ بِالْفَعْلِ نصبًا، كـ «أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا»

إذا جيء بالتمييز بعد "أفعل التفضيل" نصب إن كان هو الفاعل في

المعنى، نحو: «أَنْتَ أَعْلَى النَّاسِ مَنْزِلًا، وَأَكْرَمُهُمْ حَسَبًا» لأن أصله

«عَلَا مَنْزِلُكَ، وَكَرَّمَ حَسْبُكَ» فإن لم يكن فاعلًا في المعنى جر بالإضافة،

نحو: «أَنْتَ أَزْهَدُ عَالَمٍ، وَأَشْجَعُ مَقَاتِلٍ» ويستثنى من ذلك ما كان "أفعل

التفضيل" فيه مضافًا، فإنه يتنصب بتمييزه، وإن لم يكن<sup>(٤)</sup> فاعلًا في المعنى، نحو:

«هُوَ أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلًا».

وبعد كُلِّ ما اقتضى تَعَجُّبًا مَيَّزَ، كـ «أَكْرَمَ بَابِي بِكَرِّ أَيْبَا»

التمييز بعد مادل على التعجب من أقسام تمييز الجملة<sup>(٥)</sup>، لا من

تمييز الاسم، سواء كان بعد "ما أفعل" نحو: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَحَا»

أو بعد "أفعل" نحو: «أَكْرَمَ بَابِي بِكَرِّ أَيْبَا» أو بعد غيرهما، مما يدل

على التعجب، نحو: «لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا» و«هُوَ أَسْلَمُ لَه رَجُلًا»

(١) من الآية ٧، من سورة الزلزلة. (٢) سقط "ونحوه" من: ب.

(٣) هذا إن كان المضاف لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه، كما مثل الشارح، فإن

صح إغناء المضاف عن المضاف إليه حاز نصب التمييز، وحاز جره بالإضافة بعد

حذف المضاف إليه، نحو: «هُوَ أَشْجَعُ النَّاسِ رَجُلًا» و«هُوَ أَشْجَعُ رَجُلًا».

ينظر: المجمع ٢٥٠/١، وشرح الأخوئي ٢٠٤/٢.

(٤) سقط "يكن" من: ب.

(٥) المراد به: تمييز النسبة الواقعة بين ركني الجملة.

الرابع: العدد، ولم يذكره المصنف هنا، لكونه أفرد له بابا.

ويلحق بالمقدار ما أشبهه من قوله تعالى: ﴿مَثْقَلُ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾<sup>(١)</sup>

وقوله: ﴿وَلَوْ جُنَّا بِغُلَّةٍ مَدَدًا﴾<sup>(٢)</sup> ﴿فَلَنْ يَقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِثْلُ الْأَرْضِ

ذَهَبًا﴾<sup>(٣)</sup>، وقولهم: «عندي راقود»<sup>(٤)</sup> «خلأ» و«إن لنا غيرها إبلا»<sup>(٥)</sup>.

وبعد ذى وشبهها أجبره إذا أضفتها كـ «مِثْلُ حَنْطَةٍ غِلْدًا»<sup>(٦)</sup> لك في غير العدد أن تجر بميز الاسم بإضافته إليه، فنقول: «شِئْرُ أَرْضٍ» و«قَفِيزُ بَرٍّ» و«مَتَوَا عَمَلٍ» و«صَاعًا عَمْرٍ» و«راقودٌ عِلٍّ».

والنصبُ بعد ما أخيف وجبا إن كان مثل: «مِثْلُ الْأَرْضِ ذَهَبًا» هذا مستثنى من التمييز الذى يجوز جره، بإضافة الاسم إليه، وهو ما كان الاسم فيه مضافا قبل تمييزه، نحو: «مِثْلُ الْأَرْضِ ذَهَبًا»<sup>(٧)</sup>

(١) من الآية ٧، من سورة الزلزلة.

فمَثْقَلُ الذَّرَّةِ: شبيه بما يوزن به، وليس اسمًا لشيء يوزن به عُرفًا.

تصريح ٣٩٦/١.

(٢) سقط "قوله" من: ب.

(٣) من الآية ١٠٩، من سورة الكهف.

فمثل: شبيه بالساحة، وليس مساحة حقيقية، وإنما دل على المماثلة. تصريح ٣٩٦/١.

(٤) من الآية ٩١، من سورة آل عمران.

فـ «ذَهَبًا» تمييز لـ «ه» ولا يميز بجره بالإضافة، لأنه مضاف، فاستغنى إشباته سره أخرى. تصريح ٣٩٧/١.

(٥) الرافد: دَلَّ طَوِيلُ الْأَسْفَلِ، وجمعه: روافد. اللسان "وقد" ١٦٤/٤.

(٦) ينظر في: أوضح المسالك ٣٦٦/٢، والتصريح ٣٩٦/١، والأخوئي ٢٠٣/٢.

(٧) من الآية ٩١، من سورة آل عمران.

و﴿مَثْقَلُ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾<sup>(١)</sup> ونحوه<sup>(٢)</sup> فإنه يتعين نصب التمييز فيه، ولا يجوز جره بالإضافة.

والفاعلُ المعنى انصبَّ بِالْفَعْلِ نَصْبًا، كـ «أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا»

إذا جىء بالتمييز بعد "أفعل التفضيل" نصب إن كان هو الفاعل فى المعنى، نحو: «أَنْتَ أَعْلَى النَّاسِ مَنْزِلًا، وَأَكْرَمُهُمْ حَسَبًا» لأن أصله «علا منزلُك»، وكرَّم حَسْبُكُ» فإن لم يكن فاعلا فى المعنى جر بالإضافة، نحو: «أَنْتَ أَزْهَدُ عَالَمٍ، وَأَشْجَعُ مَقَاتِلٍ» ويستثنى من ذلك ما كان "أفعل التفضيل" فيه مضافا، فإنه يتنصب بتمييزه، وإن لم يكن<sup>(٣)</sup> فاعلا فى المعنى، نحو: «هو أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلًا».

وبعد كُلِّ ما اقْتَضَى تَعَجُّبًا مَيَّزَ، كـ «أَكْرَمَ بَأبِي بِكَرِّ أَبَا»

التمييز بعد مادل على التعجب من أقسام تمييز الجملة<sup>(٤)</sup>، لا من تمييز الاسم، سواء كان بعد "ما أفعل" نحو: «ما أحسن زيدا أحمًا» أو بعد "أفعل" نحو: «أكرم بأبى بكر أبًا» أو بعد غيرهما، مما يدل على التعجب، نحو: «للهُ دُرَّةٌ فَارِسًا» و«وَاهِماله رجلا»

(١) من الآية ٧، من سورة الزلزلة. (٢) سقط "ونحوه" من: ب.

(٣) هذا إن كان المضاف لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه، كما مثل الشارح، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه حاز نصب التمييز، وحاز جره بالإضافة بعد حذف المضاف إليه، نحو: «هو أشجع الناس رجلا» و«هو أشجع رجل».

ينظر: المجمع ٢٥٠/١، وشرح الأخوئي ٢٠٤/٢.

(٤) سقط "يكن" من: ب.

(٥) المراد به: تمييز النسبة الواقعة بين ركني الجملة.





﴿ولجئنا الأرض عبونا﴾<sup>(١)</sup> فإنه لا يجوز جره بـ "ين".

وعامل التمييز قدّم مطلقاً والفعل ذو التصريف نزوا سبقا عامل التمييز مؤثر فيه، فتقدمه عليه هو الأصل، ثم هذا الأصل لازم إن كان العامل اسماً أو فعلاً غير متصرف، كـ «فعلني التعجب، ونعم وبمس» وغالب<sup>(٢)</sup> إن كان فعلاً متصرفاً، كـ «طاب زيد نفساً» و«غرسْتُ الأرض شجرة»، وقد يتقدم التمييز عليه قليلاً، نحو:

(١) من الآية ١٢، من سورة القمر.

(٢) هنا يحتاج إلى شيء من التوضيح، فأقول -بناءً على ما استظهرته من كلام النحاة-: «ذهب سيويو وجمهور البصريين والكرفين إلى منع تقديم التمييز على عامله وإن كان فعلاً متصرفاً، وذلك لأنه في الغالب عول عن فاعل، فكما لا يصح تقديم الفاعل على فعله لا يصح هنا، أضف إلى ذلك أنه قد أوهن بزوال رفعه وإخافه بالفضلات، فلا يزداد وثقاً بتقدمه على الفعل، وذهب المازني والكسائي والمبردة والجرمي إلى حواز تقديمه وذلك لأن الفعل عاملٌ قويٌّ بالتصرف، فمنعُ تقديم معموله -وليس فاعله في اللفظ- لا موجب له.

هذا وقد ارتضى ابن مالك هذا المذهب وقال به في تسهيله وكافيته، وقد عقد ابن الأتباري لهذا الخلاف مسألة بين فيها أدلة كل فريق وحجته، وهي المسألة (١٢٠)، والشارح هنا عثر بالأغلبية، فكانه أراد الجمع بين المذهبين إذ لم يقل بالمتن البات ولم يعبّر بما يدل على التساري، وأشد منه في ذلك ابن هشام، فإنه جعل التقديم من ثامر، هذا... وإني لأرى أن شارح في هذه المسألة، وذلك لأن في ادعاء الندرة في كل ماورد من النصوص مقدماً فيه التمييز على عامله نظراً، كما أن تعليل المانعين بأنه في الأصل فاعل غير مسلم، إذ ربما يخرج الشيء عن أصله ولا يراعى ذلك الأصل، كمفعول، ما لم يسم فاعله فإنه كان يتقدم على الفعل، لما كان منصوباً، فلما قام مقامه الفاعل لزمه الرفع. =

٢١٠-... ... .. وما كان نفساً بالفراق تطيب<sup>(١)</sup>  
واختار المصنف<sup>(٢)</sup> أنه لا يختص بالضرورة.

(٣) ونظر الأراء في: الكتاب ١/٢٠٤-٢٠٥، والمقتضب ٣/٣٦، والتسهيل ١١٥، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٧٥-٧٧٦، وأوضح المسالك ٢/٣٧٢. تنظر المسألة في: الأصول ١/٢٢٣-٢٢٤، والخصائص ٢/٣٨٥-٣٨٥، والنصرة ١/٣١٨-٣١٩، وشرح ابن عيش ٢/٧٤، وشرح الكافية ١/٢٢٣، والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٥٦-٣٥٧، وشرح الجمل ٢/٢٨٤-٢٨٤، والمجم ١/٢٥٢، والتصريح ١/٤٠٠.

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وأكثر الأقوال على أنه للمخيل السعدي، وقيل: لقيس بن الملوخ، كما نسب إلى أعشى همدان، وصدر هذا البيت قوله:

أنهجر ليلى بالفراق حبيها ... ..

والشاهد منه قوله: "نفساً" فإنه تميز، وقد تقدم على عامله "تطيب" وفي بعض الروايات "سلمى" موضع "ليلى"، وفي بعضها "كاد" موضع "كان"، وفي بعضها "يطيب" موضع "تطيب"، وبهذا البيت ونحوه احتج الفريق القائل بحواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً، وقد رده المانعون بأن الرواية الصحيحة للبيت:

... .. وما كان نفساً بالفراق تطيب  
فعلها لا يكون في البيت شاهد للمسألة خروجه عن التمييز.

ينظر البيت في: المقتضب ٣/٣٦-٣٧، والخصائص ٢/٣٨٤، والنصرة ١/٣١٩، والإنصاف ٢/٨٧٨، وشرح ابن عيش ٢/٧٣-٧٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٥٧، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٧٨، واللسان "حبيب" ١/٢٨١، وشرح ابن عقيل ٢/٢٩٣، والمجم ١/٢٥٢، والدور ١/٢٠٨، وشرح الأشعرني ٢/٢٠٨، وحواشي التوضيح ٢/٣٧٣.

(٢) ينظر التسهيل ١١٥، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٧٧.

﴿ولجئنا الأرض عبونا﴾<sup>(١)</sup> فإنه لا يجوز جره بـ "ين".

وعامل التمييز قدّم مطلقاً والفعل ذو التصريف نزوا سبقا عامل التمييز مؤثر فيه، فتقدمه عليه هو الأصل، ثم هذا الأصل لازم إن كان العامل اسماً أو فعلاً غير متصرف، كـ «فعلني التعجب، ونعم وبمس» وغالب<sup>(٢)</sup> إن كان فعلاً متصرفاً، كـ «طاب زيد نفساً» و«غرسْتُ الأرض شجرة»، وقد يتقدم التمييز عليه قليلاً، نحو:

(١) من الآية ١٢، من سورة القمر.

(٢) هنا يحتاج إلى شيء من التوضيح، فأقول -بناءً على ما استظهرته من كلام النحاة-: «ذهب سيويو وجمهور البصريين والكرفين إلى منع تقديم التمييز على عامله وإن كان فعلاً متصرفاً، وذلك لأنه في الغالب عول عن فاعل، فكما لا يصح تقديم الفاعل على فعله لا يصح هنا، أضف إلى ذلك أنه قد أوهن بزوال رفعه وإخافه بالفضلات، فلا يزداد وثقاً بتقدمه على الفعل، وذهب المازني والكسائي والمبردة والجرمي إلى حواز تقديمه وذلك لأن الفعل عاملٌ قويٌّ بالتصرف، فمنعُ تقديم معموله -وليس فاعله في اللفظ- لا موجب له.

هذا وقد ارتضى ابن مالك هذا المذهب وقال به في تسهيله وكافيته، وقد عقد ابن الأتباري لهذا الخلاف مسألة بين فيها أدلة كل فريق وحجته، وهي المسألة (١٢٠)، والشارح هنا عثر بالأغلبية، فكانه أراد الجمع بين المذهبين إذ لم يقل بالمتع البات ولم يعثر بما يدل على التساري، وأشد منه في ذلك ابن هشام، فإنه جعل التقديم من النادر، هذا... وإني لأرى أشاريح في هذه المسألة، وذلك لأن في ادعاء الندرة في كل ماورد من النصوص مقدماً فيه التمييز على عامله نظراً، كما أن تعليل اللانعين بأنه في الأصل فاعل غير مسلم، إذ ربما يخرج الشيء عن أصله ولا يراعى ذلك الأصل، كمفعول، ما لم يسم فاعله فإنه كان يتقدم على الفعل، لما كان منصوباً، فلما قام مقامه الفاعل لزمه الرفع. =

٢١٠-... ... .. وما كان نفساً بالفراق تطيب<sup>(١)</sup>  
واختار المصنف<sup>(٢)</sup> أنه لا يختص بالضرورة.

(٣) ونظر الأراء في: الكتاب ١/٢٠٤-٢٠٥، والمقتضب ٣/٣٦، والتسهيل ١١٥، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٧٥-٧٧٦، وأوضح المسالك ٢/٣٧٢. تنظر المسألة في: الأصول ١/٢٢٣-٢٢٤، والخصائص ٢/٣٨٥-٣٨٥، والنصرة ١/٣١٨-٣١٩، وشرح ابن عيش ٢/٧٤، وشرح الكافية ١/٢٢٣، والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٥٦-٣٥٧، وشرح الجمل ٢/٢٨٤-٢٨٤، والمجم ١/٢٥٢، والتصريح ١/٤٠٠.

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وأكثر الأقوال على أنه للمخيل السعدي، وقيل: لقيس بن الملوخ، كما نسب إلى أعشى همدان، وصدر هذا البيت قوله:

أنهجر ليلى بالفراق حبيها ... ..

والشاهد منه قوله: "نفساً" فإنه تميز، وقد تقدم على عامله "تطيب" وفي بعض الروايات "سلمى" موضع "ليلى"، وفي بعضها "كاد" موضع "كان"، وفي بعضها "يطيب" موضع "تطيب"، وبهذا البيت ونحوه احتج الفريق القائل بحواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً، وقد رده اللانعون بأن الرواية الصحيحة للبيت:

... .. وما كان نفساً بالفراق تطيب  
فعلها لا يكون في البيت شاهد للمسألة خروجه عن التمييز.

ينظر البيت في: المقتضب ٣/٣٦-٣٧، والخصائص ٢/٣٨٤، والنصرة ١/٣١٩، والإنصاف ٢/٨٧٨، وشرح ابن عيش ٢/٧٣-٧٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٥٧، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٧٨، واللسان "حبيب" ١/٢٨١، وشرح ابن عقيل ٢/٢٩٣، والمجم ١/٢٥٢، والدور ١/٢٠٨، وشرح الأشعرني ٢/٢٠٨، وحواشي التوضيح ٢/٣٧٣.

(٢) ينظر التسهيل ١١٥، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٧٧.

## حروف الجر

لا يقع حرف الجر إلا متعلقاً<sup>(١)</sup> بفعل أو ما في معناه، إما ظاهراً، كـ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> وإما مقدراً تقديرًا لازماً<sup>(٣)</sup>، كالواقع خيراً، أو صفة أو صلة، أو حالاً، أو تقديرًا جائزاً، كما في نحو "بسم الله"<sup>(٤)</sup> ويستثنى من ذلك الجار الزائد، في نحو: ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup> و "ما فيها من أحد"، فإنه لا يتعلق بشيء و "لعل" على لغة من<sup>(٦)</sup> جر بها، والصحيح أن "كاف التشبيه" يصح<sup>(٧)</sup>

(١) هنا عند البصريين، وقد تقدم الكلام على هذا المتعلق، والخلاف فيه في ص ١٢٣، وأما الكوفيون فإنه لا يحتاج -عندهم- إلى شيء يتعلق به.

تنظر المسألة في: شرح ابن عبيش ٩٠/١، وشرح الكافية ٩٢/١-٩٣، وشرح الجمل ٣٤٧/١، والتصريح ١٦٦/١، وشرح الأضواء ٢١٢/١.

(٢) من الآية ٦، من سورة الفاتحة، والجار والمجرور -عليهم- متعلق بالفعل "أنعمت".

(٣) إنما وجب تقديره لقيام الظرف والجار والمجرور مقامه، وقد خالف في ذلك ابن جني، حيث أجاز إظهاره. ينظر: المراجع السابقة.

(٤) يقدر في هذا ونحوه بـ "أبدأ" أو "بدأت" وقد ترك لدلالة الحال عليه.

(٥) هذا جزء من سبع عشرة آية من القرآن الكريم، وهو من الآيات ٤٥، ٦- في موضعين - ٧٠، ٧٩، ٨١، ١٢٢، ١٦٦، ١٧١ من سورة النساء، ومن الآية ٤٣، من سورة الرعد، ومن الآية ٩٦، من سورة الإسراء، ومن الآية ٥٢، من سورة العنكبوت، ومن الآيات ٣، ٣٩، ٤٨، من سورة الأحزاب، ومن الآية ٨، من سورة الأحقاف، ومن الآية ٢٨، من سورة الفتح.

(٦) سقطت "لا" من: ب. (٧) سيذكر الذين يجرون بها بعد قليل.

(٨) ينظر في: شرح الكافية ٣٤٤/٢-٣٤٥، ووصف اللباني ٢٧٥، والجنبي الثاني ١٣٧.

تعلقها بالعوامل، خلافاً للأخفش، وكذلك "رُبَّ"<sup>(١)</sup> خلافاً للرماني.

هاك حروف الجر وهي: من، إلى، حتى، خلا، حاشا، عدا، في، عن، على، مذ، منذ، رب، اللام، كي، واو، وثا والكاف، والباء، ولعل، ومضى ذكر من حروف الجر<sup>(٢)</sup> هنا عشرين حرفاً، منها ثلاثة سبق الكلام عليها في الاستثناء، وهي: خلا، وحاشا، وعدا، وبقيتها يأتي الكلام عليها مفصلاً حيث يذكره، إلا ثلاثة لم يذكرها في التفصيل لنيدور الجر بها، وهي: "كي" ومعناها التعليل، ولا تجر إلا ثلاثة أشياء:

أحدها: "أن" المصدرية وصلتها، نحو:

٢١١- ... .. كما أن تُقَرَّ وتُخْلَعُ<sup>(٣)</sup>

فـ "ما" زائدة، و"أن" وصلتها في محل جر بـ "كي" ولو باشرت الفعل نحو:

(١) ينظر كلام النحاة في تعلق "رُبَّ" في: شرح ابن عبيش ٢٨/٨-٢٩، وشرح الكافية ٣٤٤/٢، والجنبي الثاني ٤٢٧، والمجمع ٢٧/٢.

(٢) سقط "الجر" من: ب.

(٣) هذا بعض بيت من الطويل، وهو لجميل بن معمر العذري، وقيل لحسان بن ثابت -رضي الله عنه- والبيت بتمامه هو:

فقلت أكل الناس أصبحت مانعا لسانك كما أن تُقَرَّ وتُخْلَعُ

ينظر البيت في: شرح ابن عبيش ١٤/٩، ووصف اللباني ص ٢٩٢، والجنبي الثاني

٢٧٦، والمغني، والشاهد ٣٣٤، وأوضح المسالك ١١/٣، والشذور ص ٣٥٣،

والمجمع ٥/٢، والدرر ٥/٢، والتصريح ٢/٢، والخزانة ٤٨١/٨، ٤٨٢، ٤٨٣،

وشرح الأضواء ٢١١/٢، ومجمع شواهد العربية ٢٠٩.



## حروف الجر

لا يقع حرف الجر إلا متعلقاً<sup>(١)</sup> بفعل أو ما في معناه، إما ظاهراً، كـ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> وإما مقدراً تقديرًا لازماً<sup>(٣)</sup>، كالواقع خيراً، أو صفة أو صلة، أو حالاً، أو تقديرًا جائزاً، كما في نحو "بسم الله"<sup>(٤)</sup> ويستثنى من ذلك الجار الزائد، في نحو: ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup> و "ما فيها من أحد"، فإنه لا يتعلق بشيء و "لعل" على لغة من<sup>(٦)</sup> جر بها، والصحيح أن "كاف التشبيه" يصح<sup>(٨)</sup>

(١) هنا عند البصريين، وقد تقدم الكلام على هذا المتعلق، والخلاف فيه في ص ١٢٣، وأما الكوفيون فإنه لا يحتاج -عندهم- إلى شيء يتعلق به.

تنظر المسألة في: شرح ابن عبيش ٩٠/١، وشرح الكافية ٩٢/١-٩٣، وشرح الجمل ٣٤٧/١، والتصريح ١٦٦/١، وشرح الأضواء ٢١٢/١.

(٢) من الآية ٦، من سورة الفاتحة، والجار والمجرور -عليهم- متعلق بالفعل "أنعمت".

(٣) إنما وجب تقديره لقيام الظرف والجار والمجرور مقامه، وقد خالف في ذلك ابن جني، حيث أجاز إظهاره. ينظر: المراجع السابقة.

(٤) يقدر في هذا ونحوه بـ "أبدأ" أو "بدأت" وقد ترك لدلالة الحال عليه.

(٥) هذا جزء من سبع عشرة آية من القرآن الكريم، وهو من الآيات ٤٥، ٦- في موضعين - ٧٠، ٧٩، ٨١، ١٢٢، ١٦٦، ١٧١ من سورة النساء، ومن الآية ٤٣، من سورة الرعد، ومن الآية ٩٦، من سورة الإسراء، ومن الآية ٥٢، من سورة العنكبوت، ومن الآيات ٣، ٣٩، ٤٨، من سورة الأحزاب، ومن الآية ٨، من سورة الأحقاف، ومن الآية ٢٨، من سورة الفتح.

(٦) سقطت "لا" من: ب. (٧) سيذكر الذين يجرون بها بعد قليل.

(٨) ينظر في: شرح الكافية ٣٤٤/٢-٣٤٥، ووصف اللباني ٢٧٥، والجنبي الثاني ١٣٧.

تعلقها بالعوامل، خلافاً للأخفش، وكذلك "رُبَّ"<sup>(١)</sup> خلافاً للرماني.

هاك حروف الجر وهي: من، إلى، حتى، خلا، حاشا، عدا، في، عن، على، مذ، منذ، رب، اللام، كي، واو، وثا والكاف، والباء، ولعل، ومسى ذكر من حروف الجر<sup>(٢)</sup> هنا عشرين حرفاً، منها ثلاثة سبق الكلام عليها في الاستثناء، وهي: خلا، وحاشا، وعدا، وبقيتها يأتي الكلام عليها مفصلاً حيث يذكره، إلا ثلاثة لم يذكرها في التفصيل لنيدور الجر بها، وهي: "كي" ومعناها التعليل، ولا تجر إلا ثلاثة أشياء:

أحدها: "أن" المصدرية وصلتها، نحو:

٢١١- ... .. كما أن تُقَرَّ وتُخْلَعُ<sup>(٣)</sup>

فـ "ما" زائدة، و"أن" وصلتها في محل جر بـ "كي" ولو باشرت الفعل نحو:

(١) ينظر كلام النحاة في تعلق "رُبَّ" في: شرح ابن عبيش ٢٨/٨-٢٩، وشرح الكافية ٣٤٤/٢، والجنبي الثاني ٤٢٧، والمجمع ٢٧/٢.

(٢) سقط "الجر" من: ب.

(٣) هذا بعض بيت من الطويل، وهو لجميل بن معمر العذري، وقيل لحسان بن ثابت -رضي الله عنه- والبيت بتمامه هو:

فقلت أكل الناس أصبحت مانعا لسانك كما أن تُقَرَّ وتُخْلَعُ

ينظر البيت في: شرح ابن عبيش ١٤/٩، ووصف اللباني ص ٢٩٢، والجنبي الثاني

٢٧٦، والمغني، والشاهد ٣٣٤، وأوضح المسالك ١١/٣، والشذور ص ٣٥٣،

والمجمع ٥/٢، والدرر ٥/٢، والتصريح ٢/٢، والخزانة ٤٨١/٨، ٤٨٢، ٤٨٣،

وشرح الأضواء ٢١١/٢، ومجمع شواهد العربية ٢٠٩.

«أردت كي يقوم زيد» فهل<sup>(١)</sup> هي جارة و«أن» مقدرة بعدها ؟ أو مصدرية ناصبة واللام مقدرة قبلها ؟ على قولين.<sup>(٢)</sup>

الثاني: «ما للمصدرية» نحو:

٢١٢- ... ... فإنما يراد الفتى كيما يضرب وينفع<sup>(٣)</sup>  
الثالث: «ما الاستفهامية» كقولهم: <sup>(٤)</sup> «كيهه؟» - في السؤال عن العلة -  
و«لن» والجر بها: لغة عقيلية، وهي على بابها من الترجي، ولهم في لامها  
الأولى: الإثبات والحذف، وفي الثانية: الفتح والكسر، وبهما روي:  
٢١٣- لعل الله فضلكم علينا<sup>(٥)</sup> ... ...

(١) سقط «هل» من: ب.

(٢) ينظر القولان في وصف المباني ٢٩٠، والجنس الداني ١٧٧، والمعنى ١٩٩، والشذور ٣٥٣-٣٥٤، والتصريح ٢/٢، وحواشي الأوضح ١٣/٣.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل وشيء من صدره، والبيت لقيس بن الخطيم، وقيل للنايفة، وهل هو الذبياني أو الجعدي ؟ روايات، وصدر هذا البيت، قوله:  
إذا أنت لم تنفع ففسر فافسأ ... ... البيت.

والشاهد منه قوله: «كيما» حيث دخلت «كي» التعليلية على «ما» المصدرية، عند الأحفش، وقال غيره: «ما» كافة لـ «كي» عن نصب المضارع، والفعل مؤول بالمصدر على القولين.

ينظر البيت، والخلاف في نوع «ما» في: الجنى الناسي ٢٧٦، وأوضح المسالك ١٠/٣، والمغنى، الشاهد ٣٢٢، والتصريح ٣/٢، والخزانة ١٠٥/٧، وشرح الأئمتين ٢١١/٢، وينظر: معجم شواهد العربية ٢٧١.

(٤) في أ: «كقولهم» موضع: «كقولهم».

(٥) هذا صدر بيت من الزافر، وقائله مجهول، وتماهه:

==

و«مضى» وهي بمعنى «مضى» من «مضى» والجر بها: لغة هذيلية، ومن كلامهم: «أخرجها منى كمة» أي: من كمة.

بالتأخر أخصص منذ، مذ، وحتى والكاف، والنواو، ورب، وأنتا<sup>(١)</sup>  
وما روي من نحو: «وئس لفتى» نزل، كذا «كها» ونحوه أتى  
هذه الأحرف السبعة تختص بأنها لا تجر إلا الأسماء الظاهرة، دون الضمائر إلا أن «رب» قد سُمع دخولها على ضمير الغائب بصيغة الأفراد والتذكير مفسراً بنكرة بعده، مطابق للمعنى، نحو:

٢١٤- ... ... ورب عظيم أنقذت من عظيم<sup>(٢)</sup>

(٣) ... ... بشيء إن أنكم شريم

و«شريم» بفتح الشين -فعل بمعنى مفعول- والشريم: المرأة المفضاة التي اتحد مسلكتها. اللسان «شريم» ٢١٤/١٥.

والشاهد منه قوله: «لعل الله» حيث استعمل «لعل» حرف جر، فجر بها الاسم الكريم، على لغة عقيل.

(١) تجاوز الشارح البيت الذي يلي هذا البيت إلى ما بعده، ثم عاد إلى المسجوك وجاء به، فقدم وأخر.

(٢) هذا عجز بيت من البسيط، غير معروف القائل، وصدره:

واو رأيت وشيكا صدع أعظمه ... ... البيت.  
وصدره في اللسان:

كائن رأيت وهابا صدع أعظمه ... ...  
«كين» ٢٥٥/١٧.

و«وشيكا» سريعا، و«الصدع»: «الشق»، والمطرب الأول: صفة مشبهة، وهي بكسر الطاء، والثاني: بفتحها، مصدره، وهو: الخلاك.

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٧٩٤/٢، وشرح ابن عقيل ١٢/٣، وشرح الأئمتين ٢١٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٦٣.

«أردت كي يقوم زيد» فهل<sup>(١)</sup> هي جارة و«أن» مقدرة بعدها ؟ أو مصدرية ناصبة واللام مقدرة قبلها ؟ على قولين.<sup>(٢)</sup>

الثاني: «ما للمصدرية» نحو:

٢١٢- ... ... فإنما يراد الفتى كيما يضرب وينفع<sup>(٣)</sup>  
الثالث: «ما الاستفهامية» كقولهم: <sup>(٤)</sup> «كيهه؟» - في السؤال عن العلة -  
و«لن» والجر بها: لغة عقيلية، وهي على بابها من الترجي، ولهم في لامها  
الأولى: الإثبات والحذف، وفي الثانية: الفتح والكسر، وبهما روي:  
٢١٣- لعل الله فضلكم علينا<sup>(٥)</sup> ... ...

(١) سقط «هل» من: ب.

(٢) ينظر القولان في وصف المباني ٢٩٠، والجنس الداني ١٧٧، والمعنى ١٩٩، والشذور ٣٥٣-٣٥٤، والتصريح ٢/٢، وحواشي الأوضح ١٣/٣.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل وشيء من صدره، والبيت لقيس بن الخطيم، وقيل للنايفة، وهل هو الذبياني أو الجعدي ؟ روايات، وصدر هذا البيت، قوله:  
إذا أنت لم تنفع ففسر فافهما ... ... البيت.

والشاهد منه قوله: «كيما» حيث دخلت «كي» التعليلية على «ما» المصدرية، عند الأحفش، وقال غيره: «ما» كافة لـ «كي» عن نصب المضارع، والفعل مؤول بالمصدر على القولين.

ينظر البيت، والخلاف في نوع «ما» في: الجنى الناسي ٢٧٦، وأوضح المسالك ١٠/٣، والمغنى، الشاهد ٣٢٢، والتصريح ٣/٢، والخزانة ١٠٥/٧، وشرح الأئمة ٢١١/٢، وينظر: معجم شواهد العربية ٢٧١.

(٤) في أ: «كقولهم» موضع: «كقولهم».

(٥) هنا صدر بيت من الزافر، وقائله مجهول، وتماهه:

==

و«مضى» وهي بمعنى «مضى» من «مضى» والجر بها: لغة هذيلية، ومن كلامهم: «أخرجها متى كمة» أي: من كمة.

بالتأخر أخصص منذ، مذ، وحتى والكاف، والنواو، ورب، وأنتا<sup>(١)</sup>  
وما روي من نحو: «وئمة فتى» نوز، كيدا «كهما» ونحوه أتى  
هذه الأحرف السبعة تختص بأنها لا تجر إلا الأسماء الظاهرة، دون الضمائر إلا أن «رب» قد سُمع دخولها على ضمير الغائب بصيغة الأفراد والتذكير مفسراً بنكرة بعده، مطابق للمعنى، نحو:

٢١٤- ... ... ورب عظيم أنقذت من عظيم<sup>(٢)</sup>

(٣) ... ... بشيء إن أنكم شريم

و«شريم» بفتح الشين -فعل بمعنى مفعول- والشريم: المرأة المفضاة التي اتحد مسلكتها. اللسان «شريم» ٢١٤/١٥.

والشاهد منه قوله: «لعل الله» حيث استعمل «لعل» حرف جر، فجر بها الاسم الكريم، على لغة عقيل.

(١) تجاوز الشارح البيت الذي يلي هذا البيت إلى ما بعده، ثم عاد إلى المسجوك وجاء به، فقدم وآخر.

(٢) هذا عجز بيت من البسيط، غير معروف القائل، وصدره:

واو رأيت وشيكا صدع أعظمه ... ... البيت.  
وصدره في اللسان:

كائن رأيت وهابا صدع أعظمه ... ...  
«كين» ٢٥٥/١٧.

و«شيكا» سريعا، و«الصدع»: «الشق»، والمطرب الأول: صفة مشبهة، وهي بكسر الطاء، والثاني: بفتحها، مصدره، وهو: الخلاك.

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٧٩٤/٢، وشرح ابن عقيل ١٢/٣، وشرح الأئمة ٢١٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٦٣.



إِلَّا أَنَّهُ شَاءَ مِنْ وَجْهَيْنِ:  
أحدهما: دخول "رَبِّ" على المضمر.  
الثاني: تأخر مفسر الضمير عنه، وكذلك جاء في الشعر "كها"<sup>(١)</sup>،  
ونحوه من دخول الكاف على الضمير كقوله:  
٢١٥- ... .. وإن كان إنسا ما كها الإنس تغفل<sup>(٢)</sup>  
وكقوله:  
٢١٦- ... .. وَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا<sup>(٣)</sup> ...

- (١) سقط "كها" من: ب.  
(٢) هذا عجز بيت من الطويل، وهو من لامية العرب، للشنفرى، العكاء الأزدى،  
وفي بعض الروايات: "وإن بك" موضع "إن كان"، وصدره قوله:  
فإن بك من جن لأبرح طارقا ... .. البيت.  
والشاهد منه قوله: "كها" حيث حوت الكاف الضمير المتصل، والشأن فيها أن  
تجر الاسم الظاهر، وإنما وقع هذا لضرورة الشعر.  
وينظر البيت في: المصح ٣٠/٢، والنذر ٢٦/٢، والخزانة ٣٤٣/١١، ومعجم  
شواهد العربية ٢٧٩ .  
(٣) هذان بيتان من الرجز، وهما لرؤبة بن العجاج، وقيل للعجاج نفسه، والشاعر  
يصف حماراً وحشياً وأنته، والبعل: الزوج، والحليلة: الزوجة، والحناطل والعاضل  
سواء، وهو المانع من التزويج، لأن الحمار يمنع أنته من حمار آخر يربذهن.  
والشاهد منهما قوله: "كه" و"كهن" فقد دخلت الكاف على الضمير المتصل  
للضرورة. وانظر البيتين في: الكتاب ٢٨٤/٢، وشرح الكافية ٢٤٤/٢، والمقرب  
١٩٤/١، وشرح الكافية الشافية ٧٩١/٢، وأوضح المسالك ١٨/٣، ونلمع  
٣٠/٢، والنذر ٢٧/٢، والتصريح ٤/٢، والخزانة ١٩٥/١٠-١٩٦، وشرح  
الأشعرى ٢١٥/٢، ومعجم شواهد العربية ٥١٩ .

٢١٧- ... كهُرْ وَلَا كُهُنَّ إِلَّا حَاطِلًا ...  
وقد ندر دخول "حتى" على المضمر أيضاً، نحو:  
٢١٨- ... إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ حَتَاكَ<sup>(١)</sup> ...  
واختص بمذ ومنذ وقتاً وبرباً منكسراً، والهاء لله وَرَبِّ  
الأحرف السبعة المختصة بالظواهر منها ثلاثة تدخل على جميع الظواهر  
معرفتها ومنكرها، من أسماء الله أو من غيرها، من مرادف به الوقت أو غيره،  
وهي: الكاف، والواو، وحتى، والأربعة الباقية منها اثنان تختص بهما ظروفا  
الزمان من الظواهر، فلا يجران غيرها<sup>(٢)</sup>، وهما: "منذ" و"مذ" ويأتى الكلام  
عليهما، وواحد تختص به التكرات دون المعارف، وهو "رَبِّ" وواحد يختص  
باسم الله تعالى و"رَبِّ" وهو "الهاء" في القسم، نحو: **هَذَا لَكَ**<sup>(٣)</sup> ولا تجر "رَبِّ"

- (١) هذا البيت من مشطور الرجز، وهو لجعيد بن الأرقط، والجدير ذكره أنني لم  
أعثر على موافق للشارح في هذه الرواية -رغم البحث الطويل- وإنما الموجود:  
... إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِسَاكَ ...  
وقبله قوله:  
... أَتَشْكُ عَشْنَ تَقْطَعُ الْأَرَاكَ ...  
أي: سارت هذه الناقة إليك حتى بلغتك، وقد وضع الشاعر الضمير المتفصل  
"إليك" موضع الضمير المتصل "الكاف" لداعى الضرورة.  
وينظر البيت في: الكتاب ٣٦٢/٢، والخصائص ٣٠٧/١، والإنصاف ٦٩٩،  
وشرح ابن يعيش ١٠٢/٢، ووصف اللباني ص ٢١٦، والخزانة ٢٨١-٢٨٠/٥،  
ومعجم شواهد العربية ٥١٢ .  
(٢) في ب: "غيرهما" موضع: "غيرها" وهو تحريف.  
(٣) من الآيات: ٨٥، ٧٣، ٩١، ٩٥، من سورة يوسف، ومن الآيتين: ٦٣، ٥٦، من  
سورة النحل، ومن الآية ٥٧، من سورة الأنبياء، ومن الآية ٥٦، من سورة  
الصافات.

إلا مضافا إلى الكعبة، أو إلى ياء المتكلم، نحو: "تَرَبُّبُ الكعبة" و"تَرَبُّبِي" وحكى بعضهم "تألرجن"، و"تحياتك لأفعلن"<sup>(١)</sup>، وإن ثبت فهو في غاية السدور، أما السبعة الباقية من حروف الجر وهي: "بين" و"إلى" و"فى" و"عن" و"على" و"إباء" واللام، فتجر الظاهر والمضمر، ولا تمتنع من شيء من الظواهر، نحو: ﴿مَنْكُ وَمَنْ نُوْحُ﴾<sup>(٢)</sup> ومثلها ظاهرة.

بعض وبين وابندى في الأمكنة بـ"من" وقد تأتي لبده الأزمنة وزيد فى نفسى وشبهه فجر نكرة، كـ«ما لباع من مَقَرٍّ» ذكر لـ"ين" خمسة معان، تتضمن هذان البيتان منها أربعة:

أحدها: التبعض، ويعرف بصحة وقوع "بعض" موقعا، نحو: ﴿خُلِدْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾<sup>(٣)</sup>

الثاني: بيان الجنس، ويعرف بصحة الإخبار بما<sup>(٤)</sup> بعدها عما قبلها، نحو: ﴿أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾<sup>(٥)</sup>

الثالث: ابتداء الغاية، بلا خلاف في الكتابة، نحو: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾<sup>(٦)</sup>

(١) سقط "لأفعلن" من: ب. (٢) من الآية ٧، من سورة الأحزاب.

(٣) من الآية ١٠٣، من سورة التوبة.

(٤) في ب: "بها" موضع: "بما" وهو تعريف.

(٥) من الآية ٣١، من سورة الكهف، والآية ٢٣، من سورة الحج، والآية ٣٣، من سورة فاطر.

وقوله: "من ذهب": بيان لأساور، أي: هي ذهب.

(٦) من الآية ٩٩، من سورة الأنعام، ومن الآية ١٧، من سورة الرعد، ومن الآيتين ١٠٦٥، من سورة النحل، ومن الآية ٦٣، من سورة الحج، ومن الآية ٢٧، من سورة فاطر، ومن الآية ٢١، من سورة الزمر.

وتأتي لابتداء الغاية الزمانية على الأصح<sup>(١)</sup>، نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ﴾<sup>(٢)</sup>

الرابع: تأكيد النفي، بإرادة التنصيص على عموم المنفي، بأن تزداد بعد نفي أو شبهه، وهو: النهي والاستفهام بهل، ونحو: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ﴾<sup>(٣)</sup> وتقول: «لا تضرب من أحد» و﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ؟﴾<sup>(٤)</sup>

(١) ذهب إلى هذا الكوفيون والأخفش في معاني القرآن ٣٣٧/٢، وابن درسته، واستدلوا له بقوله تعالى: ﴿مَنْ أَوَّْلَ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ وبغيره.

وذهب جمهور البصريين إلى أن "من" لا تكون لابتداء الغاية الزمانية، وحملوا ما أورد الفريق الأول على حذف مضاف، والتقدير في الآية: «من تأسيس أول يوم» وأجيبوا بأن الأصل عدم الحذف.

هنا ... وقد رجح الشارح مذهب الكوفيين ومن رأى رأيهم من البصريين وقد اختاره ابن هشام في أوضحه، ويظهر لي وجاهته لظهوره في الآية السابقة، وفي ما رواه البخاري من قول أنس -رضي الله عنه-: «فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة» وما حكاه الأخفش من قولهم: «من الآن إلى الغد» وقول النابغة الذبياني في وصف السيف:

تُخَيِّرُنْ مِنْ أَرْسَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرْمُنَ كُلَّ التَّجَارِبِ وَلَكِنْ الْأَصْلُ عَدَمُ الْحَذَفِ، كما أن تقدير المانع لم يسلم من الاعتراض.

تنظر المسألة والخلاف فيها في: المفصل وشرحه لابن يعيش ١١/٨، وشرح الكافية ٣٢١/٢، والجنى الثاني ٣١٤، والتسهيل ١٤٤، وأوضح المسالك ٢١/٣، والمساعد ٢٤٦/٢، والتصريح ٨/٢، وشرح الأشموني ٢١٨/٢،

(٢) من الآية ١٠، من سورة الحجر، ومن الآية ٤٧، من سورة الروم.

(٣) من الآية ٣٠، من سورة يس. (٤) من الآية ٣، من سورة فاطر.

إلا مضافا إلى الكعبة، أو إلى ياء المتكلم، نحو: "تَرَبُّبُ الكعبة" و"تَرَبُّبِي" وحكى بعضهم "تألرجن"، و"تحياتك لأفعلن"<sup>(١)</sup>، وإن ثبت فهو في غاية السدور، أما السبعة الباقية من حروف الجر وهي: "بين" و"إلى" و"فى" و"عن" و"على" و"إباء" واللام، فتجر الظاهر والمضمر، ولا تمتنع من شيء من الظواهر، نحو: ﴿مَنْكُ وَمَنْ نُوحٍ﴾<sup>(٢)</sup> ومثلها ظاهرة.

بعض وبين وابندى في الأمكنة بـ"من" وقد تأتي لبده الأزمنة وزيد فى نفس وشبهه فجر نكرة، كـ«ما لباع من مَقَرٍّ» ذكر لـ"ين" خمسة معان، تتضمن هذان البيتان منها أربعة:

أحدها: التبعض، ويعرف بصحة وقوع "بعض" موقعا، نحو: ﴿خُلِدْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾<sup>(٣)</sup>

الثاني: بيان الجنس، ويعرف بصحة الإخبار بما<sup>(٤)</sup> بعدها عما قبلها، نحو: ﴿أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾<sup>(٥)</sup>

الثالث: ابتداء الغاية، بلا خلاف في الكتابة، نحو: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾<sup>(٦)</sup>

(١) سقط "لأفعلن" من: ب. (٢) من الآية ٧، من سورة الأحزاب.

(٣) من الآية ١٠٣، من سورة التوبة.

(٤) في ب: "بها" موضع: "بما" وهو تعريف.

(٥) من الآية ٣١، من سورة الكهف، والآية ٢٣، من سورة الحج، والآية ٣٣، من سورة فاطر.

وقوله: "من ذهب": بيان لأساور، أي: هي ذهب.

(٦) من الآية ٩٩، من سورة الأنعام، ومن الآية ١٧، من سورة الرعد، ومن الآيتين ٦٥، ١٠، من سورة النحل، ومن الآية ٦٣، من سورة الحج، ومن الآية ٢٧، من سورة فاطر، ومن الآية ٢١، من سورة الزمر.

وتأتي لابتداء الغاية الزمانية على الأصح<sup>(١)</sup>، نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ﴾<sup>(٢)</sup>

الرابع: تأكيد النفي، بإرادة التنصيص على عموم المنفي، بأن تزداد بعد نفي أو شبهه، وهو: النهي والاستفهام بهل، ونحو: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ﴾<sup>(٣)</sup> وتقول: «لا تضرب من أحد» و﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ؟﴾<sup>(٤)</sup>

(١) ذهب إلى هذا الكوفيون والأخفش في معاني القرآن ٣٣٧/٢، وابن درسته، واستدلوا له بقوله تعالى: ﴿مَنْ أَوَّْلَ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ وبغيره.

وذهب جمهور البصريين إلى أن "من" لا تكون لابتداء الغاية الزمانية، وحملوا ما أورد الفريق الأول على حذف مضاف، والتقدير في الآية: «من تأسيس أول يوم» وأجيبوا بأن الأصل عدم الحذف.

هنا ... وقد رجح الشارح مذهب الكوفيين ومن رأى رأيهم من البصريين وقد اختاره ابن هشام في أوضحه، ويظهر لي وجاهته لظهوره في الآية السابقة، وفي ما رواه البخاري من قول أنس -رضي الله عنه-: «فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة» وما حكاه الأخفش من قولهم: «من الآن إلى الغد» وقول النابغة الذبياني في وصف السيف:

تُخَيِّرُنْ مِنْ أَرْسَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرْمُنَ كُلَّ التَّجَارِبِ  
ولكون الأصل عدم الحذف، كما أن تقدير المانع لم يسلم من الاعتراض.

تنظر المسألة والخلاف فيها في: المفصل وشرحه لابن يعيش ١١/٨، وشرح الكافية ٣٢١/٢، والجنى الثاني ٣١٤، والتسهيل ١٤٤، وأوضح المسالك ٢١/٣، والمساعد ٢٤٦/٢، والتصريح ٨/٢، وشرح الأشعري ٢١٨/٢،

(٢) من الآية ١٠، من سورة الحجر، ومن الآية ٤٧، من سورة الروم.

(٣) من الآية ٣٠، من سورة يس. (٤) من الآية ٣، من سورة فاطر.

ولا تجز في هذه الحال إلا نكرة<sup>(١)</sup>، ولا تكون النكرة إلا فاعلا أو مفعول أو مبتدأ، كمثل السابقة.

الخامس: البذل، وقد ذكره في البيت الذي بعده، ويعرف بصحة وقوع "بذل" في موضعها، نحو: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ؟﴾<sup>(٢)</sup> ومن معانيها المشهورة: الظرفية، نحو: ﴿إِذَا نُوْدِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾<sup>(٣)</sup> والتعليل نحو: ﴿فَمَا خَطْبُكُمْ أَفْتَرَقُوا؟﴾<sup>(٤)</sup>

للاتنها "حتى" و"لام" و"إلى" و"من" و"باء" يفهمان بسلا هذه الأحرف الثلاثة، وهي: "إلى" و"حتى" و"اللام" تستعمل لانتها الغاية، نحو: ﴿فَسَقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيْتٍ﴾<sup>(٥)</sup> و﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾<sup>(٦)</sup> «كلٌّ يجري لأجل مسمى»<sup>(٧)</sup> إلا أن "إلى" تخص بذلك.

(١) هذه الشروط اشترطها الجمهور، وأجاز الأخفش والكسائي وهشام زيادتها بلا شرط، ووافقهم الناطم في التسهيل (١٤٤) وأجاز بعضهم زيادتها بشرط تكثير مجرورها فقط، نحو: «قد كان من مطر» و«قد كان من حديث فعل عتي» وكل ذلك مسموع. تنظر المراجع السابقة، ووصف المباني ص ٣٩١.

(٢) من الآية ٣٨، من سورة التوبة.

(٣) من الآية ٩، من سورة الجمعة.

(٤) من الآية ٢٥، من سورة نوح.

وهذه قراءة أبي عمرو بن العلاء، وفراً الباقون "خفياًتهم".

ينظر: النشر ٣٩١/٢، والوجه ٧٢٦، والبدور ٣٢٧، والمهذب ٣٠٦/٢.

(٥) من الآية ٩، من سورة فاطر. (٦) الآية ٥، من سورة القدر.

(٧) من الآية ٢، من سورة الرعد، ومن الآية ١٣، من سورة فاطر، ومن الآية ٥، من سورة الزمر.

و"حتى" هو الغالب [فيها، وتنفارق "إلى" فيه بأن]<sup>(١)</sup> المجرور بها لا يكون إلا آخرًا - كما مثل - أو متصلاً بالآخر، نحو<sup>(٢)</sup>: «سرنا الليلة حتى السحر» ولم يسمع من كلامهم «سرنا الليلة حتى نضيها» وتستعمل للتعليل أيضاً، نحو: ﴿لَا تَتَّقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا﴾<sup>(٣)</sup> إذ هي الجارة داخلية على "أن" للصدرية مقدرة، وأما اللام فلها معان كثيرة غيره<sup>(٤)</sup>، واستعمال "من" للبلدية سبق<sup>(٥)</sup> فنبهه، واستعمال "الباء" فيه يأتي.

والسلام للملك، وشبهه، وفي تعديسة أيضاً، وتعليل نفسي وزيد والظرفية استبن بدنياً "و"قى" وقصد يبينان السببا بـ"البا" استعين، وعد، وعوض، ألصق ومثل مع ومن وعن بها انطلق اشتملت هذه الأبيات على ذكر جملة من معاني الحروف الثلاثة:

"اللام"، و"لي" و"الباء"، وأما "اللام" فذكر لها ستة معان: <sup>(٦)</sup>

أحدها: انتهاء الغاية، كما سبق.

الثاني: الملك، وهو أغلب معانيها، نحو: ﴿وَلَهُ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(٨)</sup>

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٢) سقط "نحو" من: ب.

(٣) من الآية ٧، من سورة المنافقون. (٤) أي: غير التعليل.

(٥) ينظر في ص ٤٤٦.

(٦) أوصلها الأخفوني إلى واحد وعشرين معنى (شرح الأخفوني ٢٢١/٢).

وذكر المرادي أن بعضهم أوصل اللام إلى أربعين نوعاً (الجنى الثاني ١٤٣).

(٧) ينظر في ص ٤٤٦.

(٨) من الآية ١٩، من سورة الأنبياء، ومن الآية ٢٦، من سورة الروم.



ولا تجز في هذه الحال إلا نكرة<sup>(١)</sup>، ولا تكون النكرة إلا فاعلا أو مفعول أو مبتدأ، كمثل السابقة.

الخامس: البذل، وقد ذكره في البيت الذي بعده، ويعرف بصحة وقوع "بذل" في موضعها، نحو: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ؟﴾<sup>(٢)</sup> ومن معانيها المشهورة: الظرفية، نحو: ﴿إِذَا نُوْدِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾<sup>(٣)</sup> والتعليل نحو: ﴿فَمَا خَطْبَايَاهُمْ أَفَرَّقَا؟﴾<sup>(٤)</sup>

للانتها "حتى" و"لام" و"إلى" و"من" و"باء" يفهمان بدلا هذه الأحرف الثلاثة، وهي: "إلى" و"حتى" و"اللام" تستعمل لانتها الغاية، نحو: ﴿فَسَقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيْتٍ﴾<sup>(٥)</sup> و﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾<sup>(٦)</sup> «كلٌّ يجري لأجل مسمى»<sup>(٧)</sup> إلا أن "إلى" تخص بذلك.

(١) هذه الشروط اشترطها الجمهور، وأجاز الأخفش والكسائي وهشام زيادتها بلا شرط، ووافقهم الناطم في التسهيل (١٤٤) وأجاز بعضهم زيادتها بشرط تكثير مجرورها فقط، نحو: «قد كان من مطر» و«قد كان من حديث فعل عني» وكل ذلك مسموع. تنظر المراجع السابقة، ووصف المباني ص ٣٩١.

(٢) من الآية ٣٨، من سورة التوبة.

(٣) من الآية ٩، من سورة الجمعة.

(٤) من الآية ٢٥، من سورة نوح.

وهذه قراءة أبي عمرو بن العلاء، وفراً بالاقون "خفياهم".

ينظر: النشر ٣٩١/٢، والوجه ٧٢٦، والبدور ٣٢٧، والمهذب ٣٠٦/٢.

(٥) من الآية ٩، من سورة فاطر. (٦) الآية ٥، من سورة القدر.

(٧) من الآية ٢، من سورة الرعد، ومن الآية ١٣، من سورة فاطر، ومن الآية ٥، من سورة الزمر.

و"حتى" هو الغالب [فيها، وتنفارق "إلى" فيه بأن]<sup>(١)</sup> المجرور بها لا يكون إلا آخرًا - كما مثل - أو متصلا بالآخر، نحو<sup>(٢)</sup>: «سرنا الليلة حتى السحر» ولم يسمع من كلامهم «سرنا الليلة حتى نضيها» وتستعمل للتعليل أيضا، نحو: ﴿لَا تَتَّقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا﴾<sup>(٣)</sup> إذ هي الجارة داخلية على "أن" للصدرية مقدرة، وأما اللام فلها معان كثيرة غير<sup>(٤)</sup>، واستعمال "من" للبالية سبق<sup>(٥)</sup> فنبهه، واستعمال "الباء" فيه يأتي.

والسلام للعلك، وشبهه، وفي تعديسة أيضا، وتعليل قضي وزيد والظرفية استين بدنيا "و" قى" وقصد يبينان السببا بـ"البا" استعين، وعد، وعوض، ألصق ومثل مع ومن وعن بها انطلق اشتملت هذه الأبيات على ذكر جملة من معاني الحروف الثلاثة:

"اللام"، و"لي" و"الباء"، وأما "اللام" فذكر لها ستة معان: <sup>(٦)</sup>

أحدها: انتهاء الغاية، كما سبق.

الثاني: الملك، وهو أغلب معانيها، نحو: ﴿وَلَهُ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(٨)</sup>

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٢) سقط "نحو" من: ب.

(٣) من الآية ٧، من سورة المنافقون. (٤) أي: غير التعليل.

(٥) ينظر في ص ٤٤٦.

(٦) أوصلها الأخفوني إلى واحد وعشرين معنى (شرح الأخفوني ٢٢١/٢).

وذكر المرادي أن بعضهم أوصل اللام إلى أربعين نوعا (الجنى الثاني ١٤٣).

(٧) ينظر في ص ٤٤٦.

(٨) من الآية ١٩، من سورة الأنبياء، ومن الآية ٢٦، من سورة الروم.

الثالث: شبه للملك، ويدخل فيه التملك، نحو: «وهبت له ك»، والاختصاص، نحو: «المرج للداية»، والإباحة، نحو: «خلق لكم ما في الأرض»<sup>(١)</sup>.

الرابع: التعدية، نحو: «ما أضرب زيدا لعمرو»<sup>(٢)</sup> ويشبهها تقوية العامل الذي ضعف عن العمل بها، إما لكونه فرعاً<sup>(٣)</sup>، نحو: «مصدقاً لما بين يديه»<sup>(٤)</sup> وإما لتأخيره، نحو: «إن كنتم للرؤيا تعبرون»<sup>(٥)</sup> وهي وسط بين التعدية والزائدة.

الخامس: التعليل، وهو كثير مع «أن المصدرية» إما ظاهرة، نحو: «لئلا يكون للناس على الله حجة»<sup>(٦)</sup> وإما مقدرة،

(١) من الآية ٢٩ من سورة البقرة.

(٢) الفعل "ضرب" متعد، وإنما طرأ عليه اللزوم بعد بناؤه للتعجب فتدني بالهمزة إلى "زبد" وعدي باللام إلى "عمرو"، هنا هو مذهب البصريين فيه وفي أمثاله، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل باق على أصله من التعدى، فليست اللام للتعدية، وإنما هي لتقوية الفعل بعد استعماله في التعجب، وهنا مبني على الخلاف في فعل التعجب المصوغ من متعد، هل يبقى على تعديته أو لا؟ ذهب الكوفيون إلى الأول والبصريون إلى الثاني.

ينظر: التصريح ١٠/١١٠، وحاشية الصبان على الأخواني ٢٢٢/٢.

(٣) كالمصدر، ويسمى الفاعل والمفعول، وأمثله المبالغة.

(٤) من الآيات ٩٧، من سورة البقرة، و٣، من سورة آل عمران، و٤٦ في موضعين و٤٨ من سورة المائدة، و٣١ من سورة فاطر، و٣٠ من سورة الأحقاف.

والعامل في هذه الآيات اسم الفاعل: "مصدقاً".

(٥) من الآية ٤٣، من سورة يوسف. (٦) من الآية ١٦٥، من سورة النساء.

نحو: «يلتذ بأساً شديداً»<sup>(١)</sup> ومع "كي" نحو: «لكيلا تأسوا على ما فاتكم»<sup>(٢)</sup> وأما في غير ذلك فقليل، نحو: ٢١٩- وإني لتعزوني لذكر الكثرة<sup>(٣)</sup> ... ..

ويلتحق بها «لام الصيرورة»<sup>(٤)</sup> نحو:

٢٢٠- ... .. ليدنوا للموت وابتوا للغراب<sup>(٥)</sup>

السادس: أن تكون زائدة<sup>(٦)</sup> للتوكيد، نحو: «زوف لكم»<sup>(٧)</sup> ومن معانيها المشهورة: التعجب، نحو: «لله ذرة فارسا»، والظرفية، نحو: «ونضج الموازين القسط ليوم القيامة»<sup>(٨)</sup> و«أقسم الصلاة لذكرك»

(١) سقط "نحو" من: ب. (٢) من الآية ٢، من سورة الكهف.

(٣) من الآية ٢٢، من سورة الحديد.

(٤) هنا صدر بيت من الطويل لأبي صخر الهذلي.

(٥) وتسمى أيضاً لام العاقبة، ولأم المال.

(٦) هنا عجز بيت من الوافر لأبي المزمين -علي بن أبي طالب عليه، وصدره قوله: له ملك ينادي كل يوم ... .. البيت.

وقيل: هو صدر بيت عجزه:

... .. فكلكم يصير إلى ذهاب

ينظر البيت في: الجني الثاني ١٤٥، والهمع ٣٢/٢، والدرر ٣١/٢، والتصريح ١٧/٢، والخزانة ٥٢٩/٩-٥٣٠-٥٣١، ومعجم شواهد العربية ٦٣.

(٧) لو قال كما قال ابن هشام: السادس: التوكيد، وهي الزائدة، لكان أحسن، لأن الكلام عن المعاني.

(٨) من الآية ٧٧، من سورة النمل.

(٩) من الآية ٤٧، من سورة النمل.

الثالث: شبه للملك، ويدخل فيه التملك، نحو: «وهبته لك»، والاختصاص، نحو: «المرج للداية»، والإباحة، نحو: «خلق لكم ما في الأرض»<sup>(١)</sup>.

الرابع: التعدية، نحو: «ما أضرب زيدا لعمرو»<sup>(٢)</sup> ويشبهها تقوية العامل الذي ضعف عن العمل بها، إما لكونه فرعاً<sup>(٣)</sup>، نحو: «مصدقاً لما بين يديه»<sup>(٤)</sup> وإما لتأخيره، نحو: «إن كنتم للرؤيا تعبرون»<sup>(٥)</sup> وهي وسط بين التعدية والزائدة.

الخامس: التعليل، وهو كثير مع «أن المصدرية» إما ظاهرة، نحو: «لئلا يكون للناس على الله حجة»<sup>(٦)</sup> وإما مقدرة،

(١) من الآية ٢٩ من سورة البقرة.

(٢) الفعل "ضرب" متعد، وإنما طرأ عليه اللزوم بعد بناؤه للتعجب فتدني بالهمزة إلى "زبد" وعدي باللام إلى "عمرو"، هنا هو مذهب البصريين فيه وفي أمثاله، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل باق على أصله من التعدى، فليست اللام للتعدية، وإنما هي لتقوية الفعل بعد استعماله في التعجب، وهنا مبني على الخلاف في فعل التعجب المصوغ من متعد، هل يبقى على تعديته أو لا؟ ذهب الكوفيون إلى الأول والبصريون إلى الثاني.

ينظر: التصريح ١٠/١١٠، وحاشية الصبان على الأخواني ٢٢٢/٢.

(٣) كالمصدر، ويسمى الفاعل والمفعول، وأمثله المبالغة.

(٤) من الآيات ٩٧، من سورة البقرة، و٣، من سورة آل عمران، و٤٦ في موضعين و٤٨ من سورة المائدة، و٣١ من سورة فاطر، و٣٠ من سورة الأحقاف.

والعامل في هذه الآيات اسم الفاعل: "مصدقاً".

(٥) من الآية ٤٣، من سورة يوسف. (٦) من الآية ١٦٥، من سورة النساء.

نحو: «يلبذ بأساً شديداً»<sup>(١)</sup> ومع "كي" نحو: «لكيلا تأسوا على ما فاتكم»<sup>(٢)</sup> وأما في غير ذلك فتقليل، نحو:

٢١٩- وإني لتعزوني لذكر الكثرة<sup>(٣)</sup> ... ..

ويلتحق بها «لام الصيرورة»<sup>(٤)</sup> نحو:

٢٢٠- ... .. ليدنوا للموت وابتوا للغراب<sup>(٥)</sup>

السادس: أن تكون زائدة<sup>(٦)</sup> للتوكيد، نحو: «زوف لكم»<sup>(٧)</sup> ومن

معانيها المشهورة: التعجب، نحو: «لله ذرة فارسا»، والظرفية، نحو: «ونضج

الموازين القسط ليوم القيامة»<sup>(٨)</sup> و«أقسم الصلاة لذكرك»

(١) سقط "نحو" من: ب. (٢) من الآية ٢، من سورة الكهف.

(٣) من الآية ٢٢، من سورة الحديد.

(٤) هنا صدر بيت من الطويل لأبي صخر الهذلي.

(٥) وتسمى أيضاً لام العاقبة، ولأم المال.

(٦) هنا عجز بيت من الوافر لأمر المؤمنين -علي بن أبي طالب عليه، وصدره قوله:

له ملكٌ ينادي كل يوم ... .. البيت.

وقيل: هو صدر بيت عجزه:

... .. فكلكم يصير إلى ذهاب

ينظر البيت في: الجني الثاني ١٤٥، والهمع ٣٢/٢، والدرر ٣١/٢، والتصريح

١٧/٢، والخزانة ٥٢٩/٩-٥٣٠-٥٣١، ومعجم شواهد العربية ٦٣.

(٧) لو قال كما قال ابن هشام: السادس: التوكيد، وهي الزائدة، لكان أحسن، لأن

الكلام عن المعاني.

(٨) من الآية ٧٧، من سورة النمل.

(٩) من الآية ٤٧، من سورة النمل.

الشمس<sup>(١)</sup> إذ هي بمعنى "عند" أو "بعد" وكلاهما ظرف، والاستعلاء نحو: ﴿يَخْرُجُونَ لِلْذِّقَانِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وأما "في" فذكر لها معنيان:<sup>(٣)</sup>

الظرفية: وهي أشهر معانيها، نحو: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ﴾<sup>(٥)</sup> ومثلها ﴿ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾<sup>(٦)</sup>.  
الثاني: السببية، نحو: ﴿فَقَدْ لَكُنَ الَّذِي لُمْتَنِي فِيهِ﴾<sup>(٧)</sup> ومن معانيها المشهورة: المصاحبة<sup>(٨)</sup> نحو: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ﴾<sup>(٩)</sup>، والاستعلاء نحو: ﴿لَأَحْلَبَنَّكُمْ فِي جُودِوعٍ﴾

(١) من الآية ٧٨، من سورة الإسراء.

(٢) من الآية ١٠٧، من سورة الإسراء.

(٣) ذكر لها في المعنى ص ١٨٢ عشرة معاني، وفي الجنى الثاني ص ٢٢٦ تسعة معان.

(٤) من الآية ١٠، من سورة فصلت.

(٥) من الآية ٢٧، من سورة سبأ.

وجاء الشارح بهاتين الآيتين لبيان الظرفية بنوعيهما: الزمانية والمكانية.

ومثل لها سيوريه بقوله: «هو في الكيس» (الكتاب ٢٢٦/٤).

(٦) من الآية ٣٨، من سورة الأعراف.

وجعل صاحب التصريح "في" هنا للمصاحبة (التصريح ١٤/٢).

(٧) من الآية ٣٢، من سورة يوسف.

ويجعل ابن هشام هذه القاء للتعليل (اللفظ ١٨٢-١٨٤).

(٨) ذكر خالده الأزهري أن هذا المعنى عند الكوفيين (التصريح ١٤/٢).

وينظر وصف المباني ص ٤٥٠-٤٥١، والجنى الثاني ٢٦٦-٢٦٨.

(٩) من الآية ٤٧، من سورة التوبة.

النخل<sup>(١)</sup>.

وأما "الباء" فذكر لها عشرة<sup>(٢)</sup> معان:

أحدها: "البذل" كقول كعب بن مالك: (ما يسرني أني شهدت بدرا

بالعقب)<sup>(٣)</sup> أي: بدها.

الثاني: الظرفية، نحو: ﴿فَنَحْيِيهِم بِسَحَرٍ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾<sup>(٥)</sup>.

الثالث: السببية، نحو: ﴿فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمًا عَلَيْهِمْ طِبَاطٍ أَحَلَّتْ﴾<sup>(٦)</sup>.

الرابع: الاستعانة، نحو: «كُتِبَ بالقلم» ﴿وَلَا طَائِرُ يَطِيرُ بِجَنَاحِهِ﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) من الآية ٧١، من سورة طه.

وقالوا: إن علامة "في" الدالة على الاستعلاء أن يحسن موضعها "على".

ينظر: شرح ابن يعيش ٢٠/٨، وشرح الكافية ٣٢٧/٢.

(٢) أولها في المعنى إلى أربعة عشر معنى، تنظر صفحة (١٠٦) منه، وفي الجنى الثاني: ثلاثة معنى، ينظر صفحة (١٠٢)، وفي الرصف: ذكر لها التي عشر معنى (٢٢٠)، وكذا في التصريح ١٢/٢ وأكثر هذه المعاني عند الكوفيين، وبعضها يرجع إلى بعض.

(٣) ينظره في صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار ٢٥٠/٤، والمغازي ١٣٠/٥، وصحيح مسلم: كتاب، التوبة ص ٢١٢١.

(٤) من الآية ٤٣، من سورة القمر.

(٥) من الآية ١٢٣، من سورة آل عمران.

واستشهد الشارح بهاتين الآيتين لبيان الظرفية بنوعيهما الزمانية والمكانية.

(٦) من الآية ١٦٠، من سورة النساء. (٧) من الآية ٣٨، من سورة الأنعام.

الشمس<sup>(١)</sup> إذ هي بمعنى "عند" أو "بعد" وكلاهما ظرف، والاستعلاء نحو: ﴿يَخْرُجُونَ لِلْذِّقَانِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وأما "في" فذكر لها معنيان:<sup>(٣)</sup>

الظرفية: وهي أشهر معانيها، نحو: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ﴾<sup>(٥)</sup> ومثلها ﴿ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾<sup>(٦)</sup>.  
الثاني: السببية، نحو: ﴿فَقَدْ لَكُنَ الَّذِي لُمْتَنِي فِيهِ﴾<sup>(٧)</sup> ومن معانيها المشهورة: المصاحبة<sup>(٨)</sup> نحو: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ﴾<sup>(٩)</sup>، والاستعلاء نحو: ﴿لَأَحْلَبَنَّكُمْ فِي جُلُوعٍ﴾

(١) من الآية ٧٨، من سورة الإسراء.

(٢) من الآية ١٠٧، من سورة الإسراء.

(٣) ذكر لها في المغني ص ١٨٢ عشرة معاني، وفي الجني الثاني ص ٢٢٦ تسعة معان.

(٤) من الآية ١٠، من سورة فصلت.

(٥) من الآية ٣٧، من سورة سبأ.

وجاء الشارح بهاتين الآيتين لبيان الظرفية بنوعيهما: الزمانية والمكانية.

ومثل لها سيوريه بقوله: «هو في الكيس» (الكتاب ٢٢٦/٤).

(٦) من الآية ٣٨، من سورة الأعراف.

وجعل صاحب التصريح "في" هنا للمصاحبة (التصريح ١٤/٢).

(٧) من الآية ٣٢، من سورة يوسف.

ويجعل ابن هشام هذه القاء للتعليل (المغني ١٨٢-١٨٤).

(٨) ذكر خالده الأزهري أن هذا المعنى عند الكوفيين (التصريح ١٤/٢).

وينظر وصف المباني ص ٤٥٠-٤٥١، والجني الثاني ٢٦٦-٢٦٨.

(٩) من الآية ٤٧، من سورة التوبة.

النخل<sup>(١)</sup>.

وأما "الباء" فذكر لها عشرة<sup>(٢)</sup> معان:

أحدها: "البذل" كقول كعب بن مالك: (ما يسرني أني شهدت بدرا

بالعقب)<sup>(٣)</sup> أي: بذلها.

الثاني: الظرفية، نحو: ﴿فَنَحْيِيَهُمْ بِسَحَرٍ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ

بِيَدِهِ﴾<sup>(٥)</sup>.

الثالث: السببية، نحو: ﴿فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمًا عَلَيْهِمْ طِبَاطِ

أَحْلَتْ﴾<sup>(٦)</sup>.

الرابع: الاستعانة، نحو: «كَبْتُ بِالْقَلَمِ» ﴿وَلَا طَائِرُ يَطِيرُ بِجَنَاحِهِ﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) من الآية ٧١، من سورة طه.

وقالو: إن علامة "في" الدالة على الاستعلاء أن يحسن موضعها "على".

ينظر: شرح ابن يعيش ٢٠/٨، وشرح الكافية ٣٢٧/٢.

(٢) أولصلها في المغني إلى أربعة عشر معنى، تنظر صفحة (١٠٦) منه، وفي الجني

الباقي: ثلاثة معنى، ينظر صفحة (١٠٢)، وفي الرصف: ذكر لها التي عشر

معنى (٢٢٠)، وكذا في التصريح ١٢/٢ وأكثر هذه المعاني عند الكوفيين،

وبعضها يرجع إلى بعض.

(٣) ينظره في صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار ٢٥٠/٤، والمغازي ١٣٠/٥،

ر صحيح مسلم: كتاب، التوبة ص ٢١٢١.

(٤) من الآية ٤٣، من سورة القمر.

(٥) من الآية ١٢٣، من سورة آل عمران.

واستشهد الشارح بهاتين الآيتين لبيان الظرفية بنوعيهما الزمانية والمكانية.

(٦) من الآية ١٦٠، من سورة النساء. (٧) من الآية ٣٨، من سورة الأنعام.

الخامس: التعدية، نحو: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾<sup>(١)</sup> إذ المعنى: أذهب.

السادس: التعويض، والفرق بينه وبين البدلية: أن المتروك والمأخوذ في التعويض....<sup>(٢)</sup> يقصد فيه اختيار المعوض على المعوض منه، نحو: ﴿وَوَسَّوْهُ بَشْمَنَ بَخْسٍ﴾<sup>(٣)</sup> و﴿اشْرَوْا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾<sup>(٤)</sup> بخلاف البدلية، فإن المتروك فيها غير مقصود الترك ولا يرد ﴿وَلَتَكُنَّ الدِّينَارُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾<sup>(٥)</sup> لأنهم لما تعاطوا أسباب التفتوت نُزِّلُوا منزلة من اختار المعوض على المعوض منه.

السابع: الإلصاق<sup>(٦)</sup>، نحو: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾<sup>(٧)</sup>.

الثامن: المصاحبة، بأن تؤدي معنى "مع" نحو: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفَرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾<sup>(٨)</sup>.

التاسع: التبعية، مؤدية معنى "من" كقوله: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾<sup>(٩)</sup>.

(١) من الآية ١٧، من سورة البقرة.

(٢) في ب: مكان النقط كلمة مبهمه، لم يفهم المقصود منها، والكلام مستقيم بدونها كما في النسخة: أ.

(٣) من الآية ٢٠، من سورة يوسف.

(٤) من الآية ٩، من سورة التوبة.

(٥) من الآية ٨٦، من سورة البقرة.

(٦) وهو أصل معانيها، وهو الذي ذكره سيوري من معانيها (الكتاب ٣٦٧/٤).

(٧) من الآية ٦، من سورة المائدة.

(٨) من الآية ٦١، من سورة المائدة.

(٩) من الآية ٦، من سورة الإنسان.

العاشر: الجوارزة، بمعنى "عن"<sup>(١)</sup> نحو: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا﴾<sup>(٢)</sup> أي: عنه، ومن معانيها للشهورة: الاستعلاء، نحو: ﴿وَمَنْ أَهْلُ الْكِتَابِ مِنْ إِثْمِ ثَمَنِهِ بِقَنْطَارِ يُوَدُّهُ إِلَيْكَ﴾<sup>(٣)</sup>، والزيادة<sup>(٤)</sup> نحو: ﴿وَكُفِيَ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾<sup>(٥)</sup> ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾<sup>(٦)</sup>.

على للاستعلاء، ومعنى "في" و"عن" بـ"عن" تجاوزاً أعنى من قد فُظِنَ وقد تحي موضع "بعدي" و"على" كما "على" موضع "عن" قد جُعِلَا ذكر لـ"على" ثلاثة معان:

أحدها: الاستعلاء، وهو أشهر معانيها، ويكون ذاتياً، نحو: ﴿وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾<sup>(٧)</sup>، ومعنوياً نحو: ﴿وَوَكَّيْنَا عَلَيْهِمُ﴾<sup>(٨)</sup>.

(١) سقط "عن" من: ب.

(٢) من الآية ٥٩، من سورة الفرقان.

(٣) من الآية ٧٥، من سورة آل عمران.

(٤) لو قال: "التوكيد" وهي الزائدة، لكان أصح، لأن لفظ "الزائدة" ليس معنى، وإنما للمعنى: "التوكيد".

وجاء الشارح بآيتين في تمثيله للمؤكدتين لبيان أنها تأتي نارة مع الفاعل كالأية الأولى، وتارة مع المفعول كالأية الثانية.

(٥) من الآيتين ٧٩-١٦٦، من سورة النساء، ومن الآية ٢٨، من سورة الفتح.

(٦) من الآية ١٩٥، من سورة البقرة.

(٧) من الآية ٤٤، من سورة هود.

والضمير في "استوت" يعود إلى سفينة نوح عليها السلام، والمعنى: اسم جبل.

(٨) من الآية ٤٥، من سورة المائدة.

الخامس: التعدية، نحو: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾<sup>(١)</sup> إذ المعنى: أذهب.

السادس: التعويض، والفرق بينه وبين البدلية: أن المتروك والمأخوذ في التعويض....<sup>(٢)</sup> يقصد فيه اختيار المعوض على المعوض منه، نحو: ﴿وَوَسَّوْهُ بَشْمَنَ بَخْسٍ﴾<sup>(٣)</sup> و﴿اشْرَوْا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾<sup>(٤)</sup> بخلاف البدلية، فإن المتروك فيها غير مقصود الترك ولا يرد ﴿وَلَتَكُنَّ الدِّينَارُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾<sup>(٥)</sup> لأنهم لما تعاطوا أسباب التفتوت نُزِّلُوا منزلة من اختار المعوض على المعوض منه.

السابع: الإلصاق<sup>(٦)</sup>، نحو: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾<sup>(٧)</sup>.

الثامن: المصاحبة، بأن تؤدي معنى "مع" نحو: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفَرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾<sup>(٨)</sup>.

التاسع: التبعية، مؤدية معنى "من" كقوله: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾<sup>(٩)</sup>.

(١) من الآية ١٧، من سورة البقرة.

(٢) في ب: مكان النقط كلمة مبهمه، لم يفهم المقصود منها، والكلام مستقيم بدونها كما في النسخة: أ.

(٣) من الآية ٢٠، من سورة يوسف.

(٤) من الآية ٩، من سورة التوبة.

(٥) من الآية ٨٦، من سورة البقرة.

(٦) وهو أصل معانيها، وهو الذي ذكره سيوري من معانيها (الكتاب ٣٦٧/٤).

(٧) من الآية ٦، من سورة المائدة.

(٨) من الآية ٦١، من سورة المائدة.

(٩) من الآية ٦، من سورة الإنسان.

العاشر: الجوارزة، بمعنى "عن"<sup>(١)</sup> نحو: ﴿فَأَسْأَلُ بِهِ خَيْرًا﴾<sup>(٢)</sup> أي: عنه، ومن معانيها للشهورة: الاستعلاء، نحو: ﴿وَمَنْ أَهْلُ الْكِتَابِ مِنْ إِثْمِ ثَمَنِهِ بِقَنْطَارِ يُوَدُّهُ إِلَيْكَ﴾<sup>(٣)</sup>، والزيادة<sup>(٤)</sup> نحو: ﴿وَكُفِيَ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾<sup>(٥)</sup> ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾<sup>(٦)</sup>.

على للاستعلاء، ومعنى "في" و"عن" بـ"عن" تجاوزاً أعنى من قد فُظِنَ وقد تحي موضع "بعدي" و"على" كما "على" موضع "عن" قد جُعِلَا ذكر لـ"على" ثلاثة معان:

أحدها: الاستعلاء، وهو أشهر معانيها، ويكون ذاتياً، نحو: ﴿وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾<sup>(٧)</sup>، ومعنوياً نحو: ﴿وَوَكُنَّا عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٨)</sup>.

(١) سقط "عن" من: ب.

(٢) من الآية ٥٩، من سورة الفرقان.

(٣) من الآية ٧٥، من سورة آل عمران.

(٤) لو قال: "التوكيد" وهي الزائدة، لكان أصح، لأن لفظ "الزائدة" ليس معنى، وإنما للمعنى: "التوكيد".

وجاء الشارح بآيتين في تمثيله للمؤكدتين لبيان أنها تأتي نارة مع الفاعل كالأية الأولى، وتارة مع المفعول كالأية الثانية.

(٥) من الآيتين ٧٩-١٦٦، من سورة النساء، ومن الآية ٢٨، من سورة الفتح.

(٦) من الآية ١٩٥، من سورة البقرة.

(٧) من الآية ٤٤، من سورة هود.

والضمير في "استوت" يعود إلى سفينة نوح عليها السلام، والمعنى: اسم جبل.

(٨) من الآية ٤٥، من سورة المائدة.

الثاني: الظرفية<sup>(١)</sup>، بمعنى "فى" نحو: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

الثالث: المجاوزة، بمعنى: "عن"، نحو:

٢٣١- إذا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُثَيْبٍ<sup>(٣)</sup> ... ..

وذكر لـ "عن" ثلاثة معانٍ<sup>(٤)</sup> أيضاً، أشهرها "المجاوزة"، نحو:

(١) هذا عبد الكوفيين. ينظر: التصريح ١٤/٢.

(٢) من الآية ١٥، من سورة القصص.

(٣) هذا صدر بيت من الوافر للتحيف العقبلي، وعجزه قوله:

.....  
لعمري الله أعجبني رضاها

والشاهد منه قوله: "رَضِيتَ عَلَيَّ" فإن "على" فيه بمعنى "عن" لأن "رضي" متعدى "بمن" لا "بـ" على" بدليل قوله تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ من الآية ٨، من سورة البينة، وإنما استعمل الشاعر "على" موضع "حملاً لـ"رضي" على ضده "سخط" والعرب تحمل الشيء على ضده، هذا تخريج الكسائي، وذهب ابن هشام إلى أن "رضي" ضمّن معنى "عطف".

ينظر: الإنصاف ٦٢٠، والغنى ١٥٣، والتصريح ١٥/٢.

وينظر البيت في: المنتضب ٣٢٠/٢، والخصائص ٣١١/٢، وشرح ابن يعيش ١٢٠/١، وشرح الكافية الشافية ٨٠٩/٢، ووصف اللباني ٤٣٤، واللسان (رضي) ٣٩/١٩، وأوضح المسالك ٤١/٣، وشرح ابن عقيل ٢٥/٣، والمصح ٢٨/٢، والسنن ٢٢/٢، والخزانة ١٣٣/١٠، وشرح الأحموني ٢٢٩/٢.

(٤) ذكرها في الجنى الثاني: ثمانية معان. ينظر: ص ٢٦٠، وأوصلها في المغنى إلى عشرة. ينظر: ص ١٥٧ منه، وكلنا الأحموني. ينظر: ٢٣٠/٢.

﴿لِيَأْخُذَ عَنْكُمْ الرَّجْسَ﴾<sup>(١)</sup>.

الثاني: استعمالها بمعنى "بعد" نحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ

طَبَقٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

الثالث: الاستعلاء، بمعنى "على" كما وقعت "على" في<sup>(٣)</sup> موضعها، في

المجاوزة، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَخُلْ فَاِذَا يَخُلْ عَنْ نَفْسِهِ﴾<sup>(٤)</sup>، ومن معانيها المشهورة: البدلية، نحو: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾<sup>(٥)</sup>، والتعليل، نحو:

﴿وَمَا لَنْ يَتَّكِي أَهْلَنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾<sup>(٦)</sup>.

شبهة بـ"كافٍ" وبها التعليل قد يُعْنَى، وزائداً لتوكيد وزد

ذكر لـ"كافٍ" ثلاثة<sup>(٧)</sup> معان.

أحدها: التشبيه، وهو: أشهرها، نحو: ﴿وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ﴾<sup>(٨)</sup>.

(١) من الآية ٢٣، من سورة الأحزاب.

(٢) الآية ١٩، من سورة الانشقاق، أي: حالا بعد حال، تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٤٨٩/٤.

(٣) من الآية ٢٨، من سورة محمد ﷺ.

(٤) من الآيتين ١٢٣، ٤٨، من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٥٣، من سورة هود.

(٦) زاد في أوضح المسالك ٤٦/٣، وشرح الأحموني ٢٣٢/٢، وأبما وهو: الاستعلاء، ونسب ابن هشام لـأ. الأخفش. والكوفيين، وكذلك نسب إليهم المرادي، (الجنى الثاني ١٣٦)، وزاد في المغنى خامساً، وهو: "المبادرة" إذا اتصلت بـ"ما" نحو: "سَلَّمَ كَمَا تَسْلُمُ" نقله عن ابن الخبر، والسوراني وغيرهم أن قال: إنه غريب، ينظر: المغنى ص ١٩٥.

(٨) من الآية ٥٥، من سورة القارة.



الثاني: الظرفية<sup>(١)</sup>، بمعنى "فى" نحو: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

الثالث: المجاوزة، بمعنى: "عن"، نحو:

٢٣٩- إذا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُثَيْبٍ<sup>(٣)</sup> ... ..

وذكر لـ "عن" ثلاثة معانٍ<sup>(٤)</sup> أيضاً، أشهرها "المجاوزة"، نحو:

(١) هذا عبد الكوفيين. ينظر: التصريح ١٤/٢.

(٢) من الآية ١٥، من سورة القصص.

(٣) هذا صدر بيت من الوافر للتحفيظ العقبلي، وعجزه قوله:

.....  
لعمري الله أعجبني رضاها

والشاهد منه قوله: "رَضِيتَ عَلَيَّ" فإن "على" فيه بمعنى "عن" لأن "رضي" متعدى "بـ" لا "بـ"على" بدليل قوله تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ من الآية ٨، من سورة البينة، وإنما استعمل الشاعر "على" موضع "محلاً لـ"رضي" على ضده "سخط" والعرب تحمل الشيء على ضده، هذا تخريج الكسائي، وذهب ابن هشام إلى أن "رضي" ضمّن معنى "عطف".

ينظر: الإنصاف ٦٢٠، والغنى ١٥٣، والتصريح ١٥/٢.

وينظر البيت في: المنتضب ٣٢٠/٢، والخصائص ٣١١/٢، وشرح ابن يعيش ١٢٠/١، وشرح الكافية الشافية ٨٠٩/٢، ووصف اللباني ٤٣٤، واللسان (رضي) ٣٩/١٩، وأوضح المسالك ٤١/٣، وشرح ابن عقيل ٢٥/٣، والمصح ٢٨/٢، والسنن ٢٢/٢، والخزانة ١٣٣/١٠، وشرح الأحموني ٢٢٩/٢.

(٤) ذكرها في الجنى الثاني: ثمانية معانٍ. ينظر: ص ٢٦٠، وأوصلها في المغنى إلى عشرة. ينظر: ص ١٥٧ منه، وكلنا الأحموني. ينظر: ٢٣٠/٢.

﴿لِيَأْخُذَ عَنْكُمْ الرِّجْسَ﴾<sup>(١)</sup>.

الثاني: استعمالها بمعنى "بعد" نحو: ﴿لَتُزَكَّنَ أَتَقَبَّأً عَنْ

طَبَقٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

الثالث: الاستعلاء، بمعنى "على" كما وقعت "على" في<sup>(٣)</sup> موضعها، في

المجاوزة، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَخُلْ فَاِذَا يَخُلْ عَنْ نَفْسِهِ﴾<sup>(٤)</sup>، ومن معانيها المشهورة: البدلية، نحو: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾<sup>(٥)</sup>، والتعليل، نحو:

﴿وَمَا لَنَا بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قولك﴾<sup>(٦)</sup>.

شبهة بـ"كافٍ" وبها التعليل قد يُعنى، وزائداً لتوكيد وزد

ذكر لـ"كافٍ" ثلاثة<sup>(٧)</sup> معانٍ.

أحدها: التشبيه، وهو: أشهرها، نحو: ﴿وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ﴾<sup>(٨)</sup>.

(١) من الآية ٢٣، من سورة الأحزاب.

(٢) الآية ١٩، من سورة الانشقاق، أي: حالا بعد حال، تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٤٨٩/٤.

(٣) من الآية ٢٨، من سورة محمد ﷺ.

(٤) من الآيتين ١٢٣، ٤٨، من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٥٣، من سورة هود.

(٦) زاد في أوضح المسالك ٤٦/٣، وشرح الأحموني ٢٣٢/٢، وأبما وهو: الاستعلاء، ونسب ابن هشام لـأ. الأخفش. والكوفيين، وكذلك نسب إليهم المرادي، (الجنى الثاني ١٣٦)، وزاد في المغنى خامساً، وهو: "المبادرة" إذا اتصلت بـ"ما" نحو: "سَلَّمَ كَمَا تَسْلُمُ" نقله عن ابن الخبر، والسوراني وغيرهم أن قال: إنه غريب، ينظر: المغنى ص ١٩٥.

(٨) من الآية ٥٥، من سورة القارة.

الثاني: التعليل<sup>(١)</sup>، نحو: ﴿وَأَذْكُرُهُمْ كَمَا هَذَا كَمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

الثالث: الزيادة<sup>(٣)</sup>، للتأكيد، نحو: ﴿لَيْسَ كَيْفُظُهُ شَيْءٌ﴾<sup>(٤)</sup>.

وَأَسْتَعْمَلُ اسْمًا وَكَذَا "عَنْ" وَ"عَلَى" مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا "مِنْ" دَخَلَا وَقَعَ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ مَا لَفْظُهُ مَشْتَرِكٌ بَيْنَ الْأِسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ، وَمَا لَفْظُهُ مَشْتَرِكٌ بَيْنَ الْأِسْمِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ، وَمَا لَفْظُهُ مَشْتَرِكٌ بَيْنَ الْحَرْفِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ إِلَّا الْقِسْمَ الْوَسْطَى، وَذَكَرَ مِنْهُ جُمُوعًا: "عَنْ" وَ"عَلَى" إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِمَا "مِنْ"، نَحْوُ:

٢٢٢- فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرُّمَاحِ خَرِيقَةً مِنْ عَيْنٍ بِمَنْسَى تَارَةً وَأَمَامِي<sup>(٥)</sup>

(١) هذا المعنى أثبتته قوم، ونفاه الأكثرون. ينظر: المغني ص ١٩٢.

(٢) من الآية ١٩٨، من سورة البقرة، أي: "لهنايته إياكم" وهذا تقسيم المبتدئين، وأجاب النافون بأن الآية من وضع الخاص موضع العام، وأن الكاف فيها للتشبيه. ينظر: المرجع السابق، والتصريح ١٦/٢.

(٣) سبق التنبيه إلى أن الأولى: أن يقول: التأكيد، وهي الزائدة.

(٤) من الآية ١١، من سورة الشورى.

وقيل: في الآية إن "الكاف" ليست زائدة، ثم اختلف، فقيل: الزائدة: "يشل"، وقيل: لا زائد في الآية. ينظر: المغني ١٩٥-١٩٦، والتصريح ١٧/٢.

(٥) هذا البيت من الكامل، وهو لقطري بن الفجاءة التميمي الحارثي، والشاعر يصف نفسه بالشجاعة والصبر على محاللة الأقران، والنيات في الحرب، حيث تتقاذفه الرياح عن اليمين وعن الشمال، ويحتمل أنه أراد أن أصحابه المحاربين يتخونونه جنة يتقون به رمايا الأعداء ويسبيرون وراه، ثقة برماطة بجأشه ومهارته، والدرقة: هي الغرض الذي ينصب لتعليم الرمي.

ينظر: اللسان "دوا" ٦٧/١، والشاهد من البيت قوله: "من عن يعني" =

وكتوله:

٢٢٣- خَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ طَيْمُوهَا<sup>(١)</sup> ...

(-) فإن "عن" في العبارة اسم، بمعنى: جانب، بدلالة دخول حرف الجر عليه.

ينظر البيت في: شرح ابن عيسى ٤٠/٨، والمغني: الشاهد ٢٦٥، وأوضح المسالك ٥٧/٣، وشرح ابن عقيل ٢٩/٣، والمصنع ١٥٦/١، والتصريح ١٩/٢، والخزانة ١٥٨/١، وشرح الأشموني ٢٣٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٧٦.

(١) هذا صدر بيت من الطويل للشاعر: مزاحم بن الحارث العقيلي، يصف قطاة، ونجم البيت قوله:

... قَصِيلٌ وَعَنْ فَيْضٍ بَرِيزَاءٌ مَحْجُولٌ ...

ومعنى: "طيموها" بكسر الظاء وسكون الميم هو: ما بين الوؤؤين، أي: مدة صبرها عن الماء. اللسان: "طما" ١١١/١.

ومعنى "قَصِيلٌ"، قَصَوْتُ وَ"الْفَيْضُ" هو القشر الأعلى للبيض. اللسان: "فيض" ٩٠/٩، والبريزاء: برزاهين بينهما مشاة من تحت: البيداء، ويروي: "بيداء" موضع "بريزاء"، والمَحْجُولُ: الأرض القفر التي ليس بها أعلام يُهْتَدَى بها. اللسان: "جهل" ١٣٨/١٣، ورواه في الكتاب موضع "ميمسها" موضع "طموها" والخمس: أن ترد الماء يوما وتزكه ثلاثة أيام ثم ترده في اليوم الخامس.

ومعنى البيت: يذكر أن القطاة ذهبت من فوق أفراسها بعد أن تم صبرها عن الماء تاركة إياها بيضاء ليس بها دليل.

والشاهد منه قوله: "من عليه" حيث دخلت "مِنْ" على "علی" لأنها اسم في تأويل "نوق" كأنه قال: "خَدَّتْ مِنْ قَوْفِهِ". ينظر البيت في: الكتاب ٢٣١/٤، والمقتضب: ٥٣/٣، وشرح ابن عيسى ٣٨، ٣٧/٨، والمقرب ١٩٦/١، واللسان: "علا" ٣٢١/١٩، وأوضح المسالك ٢٨/٣، والمغني: الشاهد ٢٥٦، وشرح ابن عقيل ٢٨/٣، والمصنع ٣٦/٢، والندرة ٣٦/٢، والتصريح ١٩/٢، والخزانة ٥٣٥/٦، وشرح الأشموني ٢٣٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٠٦.

الثاني: التعليل<sup>(١)</sup>، نحو: ﴿وَأَذْكُرُهُمْ كَمَا هَذَا كَمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

الثالث: الزيادة<sup>(٣)</sup>، للتأكيد، نحو: ﴿لَيْسَ كَيْفُظُهُ شَيْءٌ﴾<sup>(٤)</sup>.

وَأَسْتَعْمَلُ اسْمًا وَكَذَا "عَنْ" وَ"عَلَى" مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا "مِنْ" دَخَلَا وَقَعَ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ مَا لَفْظُهُ مَشْتَرِكٌ بَيْنَ الْأِسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ، وَمَا لَفْظُهُ مَشْتَرِكٌ بَيْنَ الْأِسْمِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ، وَمَا لَفْظُهُ مَشْتَرِكٌ بَيْنَ الْحَرْفِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ إِلَّا الْقِسْمَ الْوَسْطَى، وَذَكَرَ مِنْهُ جُمُوعًا: "عَنْ" وَ"عَلَى" إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِمَا "مِنْ"، نَحْوُ:

٢٢٢- فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرُّمَاحِ خَرِيقَةً مِنْ عَيْنٍ بِمَنْسَى تَارَةً وَأَمَامِي<sup>(٥)</sup>

(١) هذا المعنى أثبتته قوم، ونفاه الأكثرون. ينظر: المغني ص ١٩٢.

(٢) من الآية ١٩٨، من سورة البقرة، أي: "لهنايته إياكم" وهذا تقسيم المبتدئين، وأجاب النافون بأن الآية من وضع الخاص موضع العام، وأن الكاف فيها للتشبيه. ينظر: المرجع السابق، والتصريح ١٦/٢.

(٣) سبق التنبيه إلى أن الأولى: أن يقول: التأكيد، وهي الزائدة.

(٤) من الآية ١١، من سورة الشورى.

وقيل: في الآية إن "الكاف" ليست زائدة، ثم اختلف، فقيل: الزائدة: "يشل"، وقيل: لا زائد في الآية. ينظر: المغني ١٩٥-١٩٦، والتصريح ١٧/٢.

(٥) هذا البيت من الكامل، وهو لقطري بن الفجاءة التميمي الحارثي، والشاعر يصف نفسه بالشجاعة والصبر على محاللة الأقران، والنيات في الحرب، حيث تتقاذفه الرياح عن اليمين وعن الشمال، ويحتمل أنه أراد أن أصحابه المحاربين يتخونونه جنة يتقون به رمايا الأعداء ويسبيرون وراه، ثقة برماطة بجأشه ومهارته، والدرقة: هي الغرض الذي ينصب لتعليم الرمي.

ينظر: اللسان "دوا" ٦٧/١، والشاهد من البيت قوله: "من عن يعني" =

وكتوله:

٢٢٣- خَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ طَيْمُوهَا<sup>(١)</sup> ...

(-) فإن "عن" في العبارة اسم، بمعنى: جانب، بدلالة دخول حرف الجر عليه.

ينظر البيت في: شرح ابن عيسى ٤٠/٨، والمغني: الشاهد ٢٦٥، وأوضح المسالك ٥٧/٣، وشرح ابن عقيل ٢٩/٣، والمجموع ١٥٦/١، والتصريح ١٩/٢، والخزانة ١٥٨/١، وشرح الأشموني ٢٣٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٧٦.

(١) هذا صدر بيت من الطويل للشاعر: مزاحم بن الحارث العقيلي، يصف قطاة، ونجم البيت قوله:

... قَصِيلٌ وَعَنْ فَيْضٍ بَرِيزَاءٌ مَحْجُولٌ ...

ومعنى: "طيموها" بكسر الظاء وسكون الميم هو: ما بين الوؤؤين، أي: مدة صبرها عن الماء. اللسان: "طما" ١١١/١.

ومعنى "قَصِيلٌ"، قَصَوْتُ وَ"الْفَيْضُ" هو القشر الأعلى للبيش. اللسان: "فيض" ٩٠/٩، والبريزاء: براءين بينهما مشاة من تحت البيداء، ويروي: "بيداء" موضع "بريزاء"، والمَحْجُولُ: الأرض القفر التي ليس بها أعلام يُهْتَدَى بها. اللسان: "جهل" ١٣٨/١٣، ورواه في الكتاب موضع "ميمسها" موضع "طموها" والخمس: أن ترد الماء يوما وتزكه ثلاثة أيام ثم ترده في اليوم الخامس.

ومعنى البيت: يذكر أن القطاة ذهبت من فوق أفراسها بعد أن تم صبرها عن الماء تاركة إياها بيضاء ليس بها دليل.

والشاهد منه قوله: "من عليه" حيث دخلت "مِنْ" على "علی" لأنها اسم في تأويل "نوق" كأنه قال: "خَدَّتْ مِنْ قَوْفِهِ". ينظر البيت في: الكتاب ٢٣١/٤، والمقتضب: ٥٣/٣، وشرح ابن عيسى ٣٨، ٣٧/٨، والمقرب ١٩٦/١، واللسان: "علا" ٣٢١/١٩، وأوضح المسالك ٢٨/٣، والمغني: الشاهد ٢٥٦، وشرح ابن عقيل ٢٨/٣، والمجموع ٣٦/٢، والندرة ٣٦/٢، والتصريح ١٩/٢، والخزانة ٥٣٥/٦، وشرح الأشموني ٢٣٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٠٦.

فـ"عن" و "على" اسمان، وهما بمعنى: جانب، وفرق.

والثالث: "الكاف"<sup>(١)</sup> في قوله:

٢٢٤- ... يَصْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرِّ الْمُتَّقِينَ<sup>(٢)</sup>  
وَأَمَّا:

٢٢٥- ... وصاليات ككما يُؤْتَفِّينَ<sup>(٣)</sup> ...

(١) ذهب سيوريه إلى أن كاف التشبيه لا تقع اسماً إلا في الضرورة.

ينظر: الكتاب ٢١٧/٤-٢١٨.

وذهب الأحفش والفارسي، وكثير من النحويين إلى أنه يجوز أن يكون اسماً وحرفاً في الاختيار.

ينظر: الإيضاح المعنوي من خلال المقتصد ٨٤٩/٢-٨٥٠، وشرح الكافية ٣٤٣/٢، والرصف ٢٧٨، والجنى الثاني ١٣٢، والمغنى ١٩٦.

(٢) هذا من رجز المعاج، يصف فيه نسوة، وجميع الروايات التي عثرت عليها ترويه: "المنهم" موضع قوله: "المنشد"، وقوله قوله:

... يَبِضُّ ثَلَاثَ كَيْعَاجٍ حُمِّ ...

والمنهم: الذئاب، والشاهد منه قوله: "عن كالبَرِّ" فإن الكاف فيه اسم بمعنى:

"يُبِضُّ"، بدلالة دخول حرف الجر "عن" عليها.

ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٤٧/٨، وشرح الكافية ٣٤٣/٢، والجنى الثاني ١٣٢، وأوضح المسالك ٥٤/٣، والمغنى، الشاهد: ٣٢٦، والدرر ٢٨/٢، والتصريح ١٨/٢، والخزانة ١٦٦/١٠-١٦٨، وشرح الأخواني ٢٣٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٣٨.

(٣) هذا من كلام عظام الماشعي في أكثر الروايات، وبعضهم ينسبه إلى هيمان بن قحافة، وهو من السريع، قال في الخزانة: "

--

(-) وربما حسب من لا يحسن العروض أنه من الرجز، كما توهمه بعضهم، وقد عدّه في فهارس "الكتاب" من الرجز، كما عدّه منه كثيرون، منهم: عبد السلام في معجم شواهد العربية.

والصّاليات: أراد بها الأثافي، وهي الحجارة تحت القلندر، وهي: أثفية، وسميت

صاليات: لأنها صليت بالنار -أي: أحترقت- حتى اسودّت.

و"ككما" يحتمل أن تكون الكاف الأولى زائدة، ويحتمل أن تكون الثانية هي الزائدة، فلا دليل فيه حيثل على اسمية الكاف.

ينظر: الرصف ٢٧٨، والخزانة ٣١٣/٢.

وقد جعل ابن حني الكاف الأولى: حرفاً، والثانية: اسماً، قال: لدخول حرف الجر عليها. ينظر: سر صناعة الإعراب ٢٨٢/١.

و"يؤتفين" يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون مثل "يؤكرم" أي: أن الكلمة عادت إلى أصلها، وإن كان الاستعمال على غير ذلك، فتكون "أُتِفِيَّة" على أفقولة، لأن أصلها: أُتِفَوِيَّة فقلبت الواو ياء وأدغمت وكسرت الفاء لمناسبة الياء.

والثاني: أن يكون "يؤتفين" على "يُفَتِّلِين" بمنزلة "يسلقين" فتكون "أُتِفِيَّة" فعليّة.

حواشي المقتضب ٩٨/٢، والخزانة ٣١٦/٢، والمغنى: يكتمل مع ما قبله، يقول: إنه لم يبق من علامات بنار المحبوبة غير كيت وكيت وأثنائي مصلية ما برحت على حالها كما أثنافها أهلها.

ينظر البيت في: الكتاب ٢٢/١، والمقتضب ٩٧/٢، والخصائص ٣٦٨/٢،

وشرح ابن يعيش ٤٢/٨، وشرح الكافية ٣٤٣/٢، والرصف ٢٧٨، واللسان:

"رنب" ٤١٩/١، والمغنى الشاهد ٣٢٨، والخزانة ٣١٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٤٢.

فـ"عن" و "على" اسمان، وهما بمعنى: جانب، وفرق.

والثالث: "الكاف"<sup>(١)</sup> في قوله:

٢٢٤- ... يَصْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرْقِ اللَّطْفُودِ<sup>(٢)</sup>  
وَأَمَّا:

٢٢٥- ... وصاليات ككما يُؤْتَفَيْنِ<sup>(٣)</sup> ...

(١) ذهب سيويه إلى أن كاف التشبيه لا تقع اسما إلا في الضرورة.

ينظر: الكتاب ٢١٧/٤-٢١٨.

وذهب الأحفش والفارسي، وكثير من النحويين إلى أنه يجوز أن يكون اسما وحرفا في الاختيار.

ينظر: الإيضاح المعنوي من خلال المختصر ٨٤٩/٢-٨٥٠، وشرح الكافية ٣٤٣/٢، والرصف ٢٧٨، والجنى الثاني ١٣٢، والمغنى ١٩٦.

(٢) هذا من رجز المعاج، يصف فيه نسوة، وجميع الروايات التي عثرت عليها ترويه: "المنهم" موضع قوله: "المنشد"، وقوله قوله:

... يَبِضُّ ثَلَاثَ كَيْعَاجٍ حُمِّ ...

والمنهم: الذائب، والشاهد منه قوله: "عن كالبَرْقِ" فإن الكاف فيه اسم بمعنى:

"يَبِضُّ"، بدلالة دخول حرف الجر "عن" عليها.

ينظر البيت في: شرح ابن عبيش ٤٧/٨، وشرح الكافية ٣٤٣/٢، والجنى الثاني ١٢٢، وأوضح المسالك ٥٤/٣، والمغنى، الشاهد: ٣٢٦، والدرر ٢٨/٢، والتصريح ١٨/٢، والخزانة ١٦٦/١٠-١٦٨، وشرح الأخواني ٢٣٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٣٨.

(٣) هذا من كلام عظام الماشعي في أكثر الروايات، وبعضهم ينسبه إلى هيمان بن قحافة، وهو من السريع، قال في الخزانة: "

--

(-) وربما حسب من لا يحسن العروض أنه من الرجز، كما توهمه بعضهم، وقد عدّه في فهارس "الكتاب" من الرجز، كما عدّه منه كثيرون، منهم: عبد السلام في معجم شواهد العربية.

والصّاليات: أراد بها الأثافي، وهي الحجارة تحت القلندر، وهي: أثفية، وسميت

صاليات: لأنها صليت بالنار -أي: أحترقت- حتى اسودّت.

و"ككما" يحتمل أن تكون الكاف الأولى زائدة، ويحتمل أن تكون الثانية هي الزائدة، فلا دليل فيه يحتل على اسمية الكاف.

ينظر: الرصف ٢٧٨، والخزانة ٣١٣/٢.

وقد جعل ابن حني الكاف الأولى: حرفا، والثانية: اسما، قال: لدخول حرف الجر عليها. ينظر: سر صناعة الإعراب ٢٨٢/١.

و"يؤتفن" يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون مثل "يؤكرم" أي: أن الكلمة عادت إلى أصلها، وإن كان الاستعمال على غير ذلك، فتكون "أُتِفِيَّة" على أفوالة، لأن أصلها: أُتِفَوِيَّة فقلبت الواو ياء وأدغمت وكسرت الفاء لمناسبة الياء.

والثاني: أن يكون "يؤتفن" على "يُفَتِّلَن" بمنزلة "يسلقن" فتكون "أُتِفِيَّة" فعليّة.

حواشي المختصر ٩٨/٢، والخزانة ٣١٦/٢، والمغنى: يكتمل مع ما قبله، يقول:

إنه لم يبق من علامات بنار المحبوبة غير كيت وكيت وأثافي مصلية ما برحت على حالها كما أنفاها أهلها.

ينظر البيت في: الكتاب ٢٢/١، والمختصر ٩٧/٢، والخصائص ٣٦٨/٢،

وشرح ابن عبيش ٤٢/٨، وشرح الكافية ٣٤٣/٢، والرصف ٢٧٨، واللسان:

"رنب" ٤١٩/١، والمغنى الشاهد ٣٢٨، والخزانة ٣١٢/٢، ومعجم

شواهد العربية ٥٤٢.

فالأولى حمله على زيادة إحدى الكافين، أو على التأكيد اللفظي، نحو:

٢٢٦- ... ولا يلما بهم أبداً دواء<sup>(١)</sup>

الرابع والخامس: "مذ ومنذ" ويأتي الكلام عليهما.

ومن القسم الأول: "علا" وفعليتها: مشهورة، نحو<sup>(٢)</sup>: "علاه بالسيف".

ومن القسم الثالث: "خلا" و "عدا" و "حاشا" - كما سبق - ومنه "ين" فإنها تستعمل أمراً من المّين، وهو: "الكذب"، و "زب" فإنها تستعمل ماضياً مبنياً للمفعول من "زبه" إذا قام<sup>(٣)</sup> بمصالحه.

و "مذ" و "منذ" إيمان، حيث وقعا أوأوليا الفعل، كـ "جئت مذ دعا" وإن يجسرا في مضي فكـ "حين" هما، وفي الحضور معنى "في" استين "مذ" و "منذ" مما يشترك لفظه بين<sup>(٤)</sup> الاسمية والحرفية، فيكونان اسمين، في موضعين: أحدهما: أن يقع بعدهما اسم مرفوع، نحو: "ما رأيت مذ يومان،

(١) هنا عجز بيت من الوافر، لمسلم بن معبد الوائلي، صدره قوله:

فلا والله لا يُلقَى لـ ما بـى ... البيت،

ينظر في: الخصائص ٢/٢٨٢، وسر صناعة الإعراب ١/٢٨٢، والإنصاف

٥٧١، وشرح ابن عيش ٧/١٧، ٨/٤٣، وشرح الكافية ٢/٣٤٣، والمقرب

١/٢٣٨، والمغنى الشاهد ٢٢٩، والمجم ٢/٧٨، والدرر ٢/٩٥، والتصريح

٢/١٣٠، والخزانة ٢/٣٠٨.

(٢) سقط "نحو" من: أ. (٣) في كلتا النسختين: "قام" موضع "قام".

(٤) سقط "ين" من: ب.

ومنذ يوم الجمعة"، وهل هما مبتدآن وما بعدهما خبرهما، أو بالعكس؟ على قولين<sup>(١)</sup>:

الثاني: أن يليهما<sup>(٢)</sup> الفعل، نحو: "جئت مذ دعا" وقوله:

(١) هذان القولان للبصريين، فالأول منهما، وهو أنهما مبتدآن وما بعدهما خبر

عنهما للفارسي، والمرد، وأمين السراج، وغيرهم. ينظر: الإيضاح من خلال

المقتصد ٨٥٥، والمقتضب ٣/٣٠، والأصول ٢/١٣٧، وشرح الكافية ٢/١١٨،

والمقرب ١/٢٠٢، والمجم ١/٢١٦.

والثاني: وهو: أنهما خبران وما بعدهما مبتدأ مؤخر للأفش، وأبي إسحاق

الزجاج، وأبي القاسم الزجاجي. ينظر: شرح الكافية ٢/١١٨، وشرح الجمل

٢/٦٠، والمغنى الناسى ١/٤٦٤، والمغنى ص ٢٧٣، وللأسعد ١/٥١٥،

والمجم ١/٢١٦.

وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الاسم بعدهما مرفوع بفعل محذوف، وهما

ظرفان، واختاره السهيلي، والناسخ في التسهيل (٩٤). ينظر: الإنصاف

١/٣٨٢، وشرح الكافية ٢/١١٨، وذهب بعضهم إلى أن "مذ" و "منذ"

ظرفان، وأصل كل واحد منهما مركب من "من" التي هي حرف جر، ومن

"ذو" الموصولة عند شيء، والاسم المرفوع بعد كل منهما خبر مبتدأ محذوف،

وجملة المبتدأ والخبر لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول. ينظر: الجنى

الناسى ١/٤٦٤، والمغنى ٣/٣٧٣، والمجم ١/٢١٧، وحواشي أوضح

المسالك ٣/٦١.

(٢) في أ: "يلها" موضع "يلهما".

فالأولى حمله على زيادة إحدى الكافين، أو على التأكيد اللفظي، نحو:

٢٢٦- ... ولا يلما بهم أبداً دواء<sup>(١)</sup>

الرابع والخامس: "مذ ومنذ" ويأتي الكلام عليهما.

ومن القسم الأول: "علا" وفعليتها: مشهورة، نحو<sup>(٢)</sup>: "علاه بالسيف".

ومن القسم الثالث: "خلا" و "عدا" و "حاشا" - كما سبق - ومنه "ين" فإنها تستعمل أمراً من المّين، وهو: "الكذب"، و "زب" فإنها تستعمل ماضياً مبنياً للمفعول من "زبه" إذا قام<sup>(٣)</sup> بمصالحه.

و "مذ" و "منذ" إيمان، حيث وقعا أوأوليا الفعل، كـ "جئت مذ دعا" وإن يجسرا في مضي فكـ "حين" هما، وفي الحضور معنى "في" استين "مذ" و "منذ" مما يشترك لفظه بين<sup>(٤)</sup> الاسمية والحرفية، فيكونان اسمين، في موضعين: أحدهما: أن يقع بعدهما اسم مرفوع، نحو: "ما رأيت مذ يومان،

(١) هنا عجز بيت من الوافر، لمسلم بن معبد الوائلي، صدره قوله:

فلا والله لا يُلقَى لسا بى ... البيت،

ينظر في: الخصائص ٢/٢٨٢، وسر صناعة الإعراب ١/٢٨٢، والإنصاف

٥٧١، وشرح ابن عيسى ١٧/٧، ٤٣/٨، وشرح الكافية ٢/٣٤٣، والمقرب

١/٢٣٨، والمغنى الشاهد ٢٢٩، والمجم ٢/٧٨، والدرر ٢/٩٥، والتصريح ٢/١٣٠، والخزانة ٢/٣٠٨.

(٢) سقط "نحو" من: أ. (٣) في كلتا النسختين: "قام" موضع "قام".

(٤) سقط "ين" من: ب.

ومنذ يوم الجمعة"، وهل هما مبتدآن وما بعدهما خبرهما، أو بالعكس؟ على قولين<sup>(١)</sup>:

الثاني: أن يليهما<sup>(٢)</sup> الفعل، نحو: "جئت مذ دعا" وقوله:

(١) هذان القولان للبصريين، فالأول منهما، وهو أنهما مبتدآن وما بعدهما خبر

عنهما للفارسي، والمرد، وأمين السراج، وغيرهم. ينظر: الإيضاح من خلال

المقتصد ٨٥٥، والمقتضب ٣٠/٣، والأصول ٢/١٣٧، وشرح الكافية ٢/١١٨،

والمقرب ١/٢٠٢، والمجم ١/٢١٦.

والثاني: وهو: أنهما خبران وما بعدهما مبتدأ مؤخر للأفش، وأبي إسحاق

الزجاج، وأبي القاسم الزجاجي. ينظر: شرح الكافية ٢/١١٨، وشرح الجمل

٢/٦٠، والجنى الناسى ١/٤٦٤، والمغنى ص ٢٧٣، وللأسعد ١/٥١٥،

والمجم ١/٢١٦.

وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الاسم بعدهما مرفوع بفعل محذوف، وهما

ظرفان، واختاره السهيلي، والناسم في التسهيل (٩٤). ينظر: الإنصاف

١/٣٨٢، وشرح الكافية ٢/١١٨، وذهب بعضهم إلى أن "مذ" و "منذ"

ظرفان، وأصل كل واحد منهما مركب من "من" التي هي حرف جر، ومن

"ذو" الموصولة عند شيء، والاسم المرفوع بعد كل منهما خبر مبتدأ محذوف،

وجملة المبتدأ والخبر لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول. ينظر: الجنى

الناسى ١/٤٦٤، والمغنى ٣/٣٧٣، والمجم ١/٢١٧، وحواشى أوضح

المسالك ٣/٦١.

(٢) في أ: "يلها" موضع "يلهما".

- ٢٢٧- مازال مُتَعَدِّدٌ يَدَاهُ إِزَارَهُ<sup>(١)</sup> ... ..  
وهما حيثُ ظَرَفَانِ<sup>(٢)</sup>، وكذلك إن دخلنا على جملة اسمية، نحو:  
٢٢٨- مازلت أُبْغِي الْمَالَ مُدَّ أَنْيَابِي<sup>(٣)</sup> ... ..

(١) هنا صدر بيت من الكامل، وهو للفرزدق، يرثي يزيد بن المهلب، ونمائه:

... ..  
... قسماً فإدرك خمسة الأشبار  
وقوله: "مد عقدت يده إزاره" يروى موضعه: "مازال مد شدَّ الإزار بكفه"  
ويكنى بهذه العبارة عن عاوزه حد الطغولة التي لم يكن يستطيع فيها أن يقضي  
حواله بنفسه.

ومعنى البيت: يصف الشاعر يزيد بن المهلب بأنه قد بدت فيه عايل النجابة منذ  
أن كان حَكَنًا.

والشاهد منه قوله: "مد عقدت" حيث دخلت "مد" على جملة فعلية، كما هو  
الغالب فيها، وينظر البيت في: المتضبط ١٧٦/٢، وشرح ابن عيشر ١٢١/٢،  
وشرح الكافية الشافية ٨١٥/٢، والجنى الثاني ٤٦٦، والمغنى، الشاهد ٦٣٤،  
والمجمع ٢١٦/١، والدرر ١٨٥/١، والتصريح ٢١/٢، وشرح الأثوني  
٢٣٥/٢، ومعجم شواهد العربية ١٨٨.

(٢) هذا هو المشهور، وقبل إتيهما مبتدآن، فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون  
هو الخبر. ينظر: الجنى الثاني ٤٦٧، والمغنى ص ٣٧٣، والمجمع ٢١٦/١.

(٣) هنا صدر بيت من الطويل، وهو للأعشى بن ميمون، ونمائه قوله:

... ..  
... وليلاً وكهلاً حين تبيت وأمردا  
والشاهد منه قوله: "مد أنا يافع" حيث دخلت "مد" على الجملة الاسمية.  
وينظر البيت في: المغنى: الشاهد ٦٣٥، وأوضح المسالك ٦٣/٣، والمجمع  
٢١٦/١، والدرر ١٥٣/١، والتصريح ٢١/٢، وشرح الأثوني ٢٣٥/٢،  
ومعجم شواهد العربية ٩٣.

وإذا كانا حرفي جرٍّ لم يدخلنا إلا على اسم زمان، ولهما معنيان،  
أحدهما: أن يكونا لا ابتداءً للغاية، بمعنى "بين" وذلك إذا كان الزمان ماضياً  
نحو: ما رأيته مذ شهر، ومذ سنة، قال الشاعر:

٢٢٩- لَمِنَ الثَّيَّارِ يُقْسِئُ الْجَحْرُ أَقْوَيْنَ مُدَّ حَجَجٍ وَمَذْ دَهْرٍ<sup>(١)</sup>

وقال آخر:

٢٣٠- ... ..  
... وربح عَفَّتْ آثارُهُ مُدَّ أَرْزَمَانِ<sup>(٢)</sup>

(١) هذا البيت من الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمى.

و"القَفَّة": القَفَّة، و"أقوين" أي: خلون. اللسان: قوي ٧٣/٢٠، و"الجحْر"  
بكسر الحاء المهمل والمهمل وسكون الجيم، حجر لمود ومنازلهم بناحية الشام، والشاهد  
فيه: "مد حجج ومذ دهر" فان "مد" بمعنى "بين" والأرجح عند ما يلي: "مد"  
زمن ماضٍ أن ترفعه لا أن تفره، وهذا الشاهد جاء من القليل المرجوح. ينظر:  
شرح الكافية ١٢١/٢، والجنى الثاني ٤٦٤، والمغنى ٣٧٢، وشرح  
الأثوني ٢٣٦/٢.

وينظر البيت في: الإنصاف ٣٧١، وشرح ابن عيشر ٩٣/٤، ١١/٨، والمغنى:  
الشاهد ٦٣٣، والمجمع ٢١٧/١، والدرر ١٨٦/١، والتصريح ١٧/٢، والخزانة  
٤٣٩/٩، وشرح الأثوني ٢٣٦/٢، ومعجم شواهد العربية ١٨٦.

(٢) هذا عجز بيت من الطويل لا مرئ القيس، وصدره:

قفانك من ذكرى حبيب وعرفان ... ..  
... البيت، والشاهد منه قوله: "منذ أزمان" حيث دخلت "منذ" على الماضي فحرفته  
وهذا هو الأرجح فيها بعكس: منذ. ينظر: شرح الكافية ١٢٢/٢-١٢٣،  
والجنى الثاني ٤٦٤، والمغنى ٣٧٢، والتصريح ١٧/٢، وشرح الأثوني  
٢٣٦/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٩٥.



- ٢٢٧- مازال مُتَعَدِّدٌ يَدَاهُ إِزَارَهُ<sup>(١)</sup> ... ..  
وهما حيثُ ظَرَفَانِ<sup>(٢)</sup>، وكذلك إِنْ دَخَلَ عَلَى جَمَلَةٍ اسْمِيَةٍ، نحو:  
٢٢٨- مازلت أَبْغِي الْمَالَ مُدَّ أَنْيَابِي<sup>(٣)</sup> ... ..

(١) هنا صدر بيت من الكامل، وهو للفرزدق، يرثي يزيد بن المهلب، ونمائه:

... ..  
... قسماً فإدرك خمسة الأشبار  
وقوله: "مد عقدت يده إزاره" يروى موضعه: "مازال مد شدَّ الإزار بكفه"  
ويكنى بهذه العبارة عن عاوزه حد الطغولة التي لم يكن يستطيع فيها أن يقضي  
حواله بنفسه.

ومعنى البيت: يصف الشاعر يزيد بن المهلب بأنه قد بدت فيه عايل النجابة منذ  
أن كان حَكَنًا.

والشاهد منه قوله: "مد عقدت" حيث دخلت "مد" على جملة فعلية، كما هو  
الغالب فيها، وينظر البيت في: المتضبط ١٧٦/٢، وشرح ابن عيش ١٢١/٢،  
وشرح الكافية الشافية ٨١٥/٢، والجنى الثاني ٤٦٦، والمغنى، الشاهد ٦٣٤،  
والمعجم ٢١٦/١، والدرر ١٨٥/١، والتصريح ٢١/٢، وشرح الأثوني  
٢٣٥/٢، ومعجم شواهد العربية ١٨٨.

(٢) هذا هو المشهور، وقبل إتيهما مبتدآن، فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون  
هو الخبر. ينظر: الجنى الثاني ٤٦٧، والمغنى ص ٣٧٣، والمعجم ٢١٦/١.

(٣) هنا صدر بيت من الطويل، وهو للأعشى بن ميمون، ونمائه قوله:

... ..  
... وليلاً وكهلاً حين تبيت وأمردا  
والشاهد منه قوله: "مد أنا يافع" حيث دخلت "مد" على الجملة الاسمية.  
وينظر البيت في: المغنى: الشاهد ٦٣٥، وأوضح المسالك ٦٣/٣، والمعجم  
٢١٦/١، والدرر ١٥٣/١، والتصريح ٢١/٢، وشرح الأثوني ٢٣٥/٢،  
ومعجم شواهد العربية ٩٣.

وإذا كانا حرفي جرٍّ لم يدخلوا إلّا على اسم زمان، ولهما معنيان،  
أحدهما: أن يكونا لا ابتداءً للغاية، بمعنى "بين" وذلك إذا كان الزمان ماضياً  
نحو: ما رأيته مذ شهر، ومذ سنة، قال الشاعر:

٢٢٩- لَمِنَ الثَّيَّارِ يُقْسِئُ الْجَحْرُ أَقْوَيْنَ مُدَّ حَجَجٍ وَمَذْ دَهْرٍ<sup>(١)</sup>

وقال آخر:

٢٣٠- ... ..  
وربع عَفَّتْ آثارُهُ مُدَّ أَرْمانٍ<sup>(٢)</sup>

(١) هذا البيت من الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمى.

و"القَسْئُ": القَسْئُ، و"أقوين" أي: خلون. اللسان: قوي ٧٣/٢٠، و"الجحر"  
بكسر الحاء المهمل والمهملة وسكون الجيم، حجر لمود ومنازلهم بناحية الشام، والشاهد  
فيه: "مد حجج ومذ دهر" فان "مد" بمعنى "بين" والأرجح عند ما يلي: "مد"  
زمن ماضٍ أن ترفعه لا أن تفره، وهذا الشاهد جاء من القليل المرجوح. ينظر:  
شرح الكافية ١٢١/٢، والجنى الثاني ٤٦٤، والمغنى ٣٧٢، وشرح  
الأثوني ٢٣٦/٢.

وينظر البيت في: الإنصاف ٣٧١، وشرح ابن عيش ٩٣/٤، ١١/٨، والمغنى:  
الشاهد ٦٣٣، والمعجم ٢١٧/١، والدرر ١٨٦/١، والتصريح ١٧/٢، والخزانة  
٤٣٩/٩، وشرح الأثوني ٢٣٦/٢، ومعجم شواهد العربية ١٨٦.

(٢) هذا عجز بيت من الطويل لا مرئ القيس، وصدره:

قفانك من ذكرى حبيب وعرفان ... ..  
البيت، والشاهد منه قوله: "منذ أزمان" حيث دخلت "منذ" على الماضي فحرفته  
وهذا هو الأرجح فيها بعكس: منذ. ينظر: شرح الكافية ١٢٢/٢-١٢٣،  
والجنى الثاني ٤٦٤، والمغنى ٣٧٢، والتصريح ١٧/٢، وشرح الأثوني  
٢٣٦/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٩٥.

الثاني: الظرفية، وذلك إذا<sup>(١)</sup> كان الزمان حاضراً، نحو: «ما رأيته منذ يومنا ومنذ شهرنا».

وبعد "من" و"عن" و"باء" زيد "ما" فلم يُغْنِ عن عملٍ قد عَلِمَا وزيد بعد "رُب" و"الكاف" فكفّ وقـد يلـيها، وجـرّ لم يُكفّ

تزداد "ما" بعد حروف الجر فتتقسم إلى قسمين.

أحدهما: أن لا تزيل اختصاصها، فلا تبطل عملها، [وذلك كزيادتها بعد الأحرف الثلاثة التي تضمنها البيت الأول، نحو: ﴿عَمَّا عَطَايَاهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup>

الثاني: أن تزيل اختصاصها، فيبطل عملها<sup>(٥)</sup>، وتدخل على الجملة الفعلية والاسمية<sup>(٦)</sup>.

(١) في أ: "إن" موضع "إذا".

(٢) من الآية ٢٥، من سورة نوح، وقد سبق تخريج هذه القراءة في صفحة ٤٤٦.

(٣) من الآية ٤٠، من سورة المؤمنون.

(٤) من الآية ١٣، من سورة المائدة، ومن الآية ١٥٥، من سورة النساء.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب، بسبب انتقال النظر.

(٦) دخول "رُب" المكشوفة بـ"ما" على الجمل الاسمية قال بجوازها كثير من النحاة كالأزهري والأرد وابن مالك، وهو عند سيوريه ممتنع، فإن "رُب" المكشوفة بـ"ما" لا بابها -عنده- إلا الجمل الفعلية.

ينظر: للمقتضب ٢٨٩/٤، والمفصل ٢٩/٨، وشرح الكافية ٣٣٢/٢، والتسهيل ١٤٧، والجنى الثاني ٤١٩.

وينظر: منذهب سيوريه في: الكتاب ١١٥/٣.

كزيادتها بعد "رُب" و"الكاف" نحو: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(١)</sup> ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله:

٢٣١- ... .. كما سيفٌ عمرو لم تحته مضاربه<sup>(٣)</sup> وقولـه:

(١) من الآية ٢، من سورة الحجر.

قال الفراء في هذه الآية: «يقال: كيف دخلت "رُب" على فعل لم يكن؟ لأن مودة الذين كفروا تكون في الآخرة، فيقال: لأن القرآن نزل وعده ووعده حقاً، فإنه عيان، فحرى الكلام فيما لم يكن منه كمجراه في الكائن». ا.هـ. معاني القرآن ٨٢/٢.

أقول: إن زيادة "ما" هنا غير مسلسلة، إذ يمكن أن تكون نكرة بمعنى: شيء. ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣٧٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٧٥/٢.

(٢) من الآية ٥، من سورة الأنفال، وزيادة "ما" هنا ليست متعينة إذ يُحتمل أن تكون موصولة.

ينظر: فتح القدير للشوكاني ٧٨٧/٢.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، للشاعر: نهشل بن حري، يرثي أخاه مالكا وصدر هذا البيت قوله:

أخ ما حسد لم يـزني يوم مشهـو ... .. البيت. والشاهد منه قوله: كما سيف عمرو، فإن الكاف حرف جر، و"ما" كافة لها من العمل، و"سيف" مبتدأ، وجملة "لم تحته مضاربه" خبر المبتدأ. وينظر: البيت في شرح الكافية الشافية ٨١٨/٢، والغنى الشاهد ٣٢٤، وأوضح المسالك ٦٨/٣، والمجمع ٣٨/٢، والدرر ٤٢/٢، والتصريح ٢٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٣.

الثاني: الظرفية، وذلك إذا<sup>(١)</sup> كان الزمان حاضراً، نحو: «ما رأيته منذ يومنا ومنذ شهرنا».

وبعد "من" و"عن" و"باء" زيد "ما" فلم يُغْنِ عن عملٍ قد عَلِمَا وزيد بعد "رُب" و"الكاف" فكفّ وقـد يلـيها، وجرّ لم يُكفّ

تزداد "ما" بعد حروف الجر فتتقسم إلى قسمين.

أحدهما: أن لا تزيل اختصاصها، فلا تبطل عملها، [وذلك كزيادتها بعد الأحرف الثلاثة التي تضمنها البيت الأول، نحو: ﴿عَمَّا عَطَايَاهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup>

الثاني: أن تزيل اختصاصها، فيبطل عملها<sup>(٥)</sup>، وتدخل على الجملة الفعلية والاسمية.<sup>(٦)</sup>

(١) في أ: "إن" موضع "إذا".

(٢) من الآية ٢٥، من سورة نوح، وقد سبق تخريج هذه القراءة في صفحة ٤٤٦.

(٣) من الآية ٤٠، من سورة المؤمنون.

(٤) من الآية ١٣، من سورة المائدة، ومن الآية ١٥٥، من سورة النساء.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب، بسبب انتقال النظر.

(٦) دخول "رُب" المكشوفة بـ"ما" على الجمل الاسمية قال بجوازها كثير من النحاة كالأزهري والبرد وابن مالك، وهو عند سيوريه ممنوع، فإن "رُب" المكشوفة بـ"ما" لا بابها -عنده- إلا الجمل الفعلية.

ينظر: للمقتضب ٢٨٩/٤، والمفصل ٢٩/٨، وشرح الكافية ٣٣٢/٢، والتسهيل ١٤٧، والجنى الثاني ٤١٩.

وينظر: منذهب سيوريه في: الكتاب ١١٥/٣.

كزيادتها بعد "رُب" و"الكاف" نحو: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(١)</sup> ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله:

٢٣١- ... .. كما سيفٌ عمرو لم تحته مضاربه<sup>(٣)</sup> وقولـه:

(١) من الآية ٢، من سورة الحجر.

قال الفراء في هذه الآية: «يقال: كيف دخلت "رُب" على فعل لم يكن؟ لأن مودة الذين كفروا تكون في الآخرة، فيقال: لأن القرآن نزل وعده ووعده حقاً، فإنه عيان، فحرى الكلام فيما لم يكن منه كمجراه في الكائن». اهـ. معاني القرآن ٨٢/٢.

أقول: إن زيادة "ما" هنا غير مسلسلة، إذ يمكن أن تكون نكرة بمعنى: شيء. ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣٧٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٧٥/٢.

(٢) من الآية ٥، من سورة الأنفال، وزيادة "ما" هنا ليست متعينة إذ يُحتمل أن تكون موصولة.

ينظر: فتح القدير للشوكاني ٧٨٧/٢.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، للشاعر: نهشل بن حري، يرثي أخاه مالكا وصدر هذا البيت قوله:

أخ ما حسد لم يـزني يوم مشهـو ... .. البيت. والشاهد منه قوله: كما سيف عمرو، فإن الكاف حرف جر، و"ما" كافة لها من العمل، و"سيف" مبتدأ، وجملة "لم تحته مضاربه" خبر المبتدأ. وينظر: البيت في شرح الكافية الشافية ٨١٨/٢، والغنى الشاهد ٣٢٤، وأوضح المسالك ٦٨/٣، والمجمع ٣٨/٢، والدرر ٤٢/٢، والتصريح ٢٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٣.

٢٣٢- ربما الجامل المؤمل فيهم <sup>(١)</sup>	...	...	...
وقد يبقى بعدهما <sup>(٢)</sup> ، إلا أنه قليل، ومنه			
٢٣٣- ربما ضربة بسيف صقيل <sup>(٣)</sup>	...	...	...

(١) هذا صدر بيت من الخفيف، لأي دي دؤاد الإيادي، وغممه قوله:

... وعنا جيح بينهن الإهار ...

والجامل: اسم جمع للإبل، لا واحد له من لفظه، وقيل: القطيع من الإبل مع راعيها، اللسان: "جمل" ١٣/١٣١، والمؤمل: المَعْدُ للثنية، اللسان: "إبل" ١٣/٤، والمناجيج: جمع: عُجُوج، بزنة: عُصْفُور، وهي الطويلة العنق من الخيل والإبل. ينظر: اللسان "عنج" ٣/١٥٥، و"اليهار" بكسر الميم، جمع: "مُهر" بضم الميم، وهو ولد الفرس.

والشاهد منه قوله: "ربما الجامل فيهم" حيث دخلت "رُبَّ" المكفوفة بـ"ما" على الجملة الاسمية، وهذه متابعة من الشارح لابن مالك وسابقه - كما تقدم - وهو عند سيوريو شاذ، لأن "رُبَّ" المكفوفة بـ"ما" لا يابها - عنده - إلا الجمل الفعلية.

ينظر البيت في: شرح ابن عيسى ٨/٢٩-٣٠، وشرح الكافية ٢/٣٣٣، والرصيف ٢٧٠، والجنى الثاني ٤٢٩، والمغنى، الشاهد: ٢٣٦، وأوضح للمالك ٣/٧١، وشرح ابن عقيل ٣/٢٣، والمجم ٢/٢٦، والدرر ٢/٢٠، والتصريح ٢/٢٢، والخزانة ٩/٥٨٦، وشرح الأخونسي ٢/٢٣٧، ومعجم شواهد العربية ١٧٠.

(٢) في أ: "بعدها" موضع "بعدهما" وهو تحريف.

(٣) هذا صدر بيت من الخفيف، لعددي بن الرعلاء الغساني، وغممه قوله:

... بين بُصْرَى وطُعْنَى نَحْلَاءِ  
وقوله: "بُصْرَى" اسم بلد بالشام،

وقوله:			
٢٣٤- وتنصّر مولانا ونعلم أنه	كما الناس محروم عليه وحارم <sup>(١)</sup>		
وحذفت "رُبَّ" فُتِرَتْ بعد "بل"	والقاء "وبعد" الواو "شاع ذا العمل		
تحذف "رُبَّ" ويقي عملها بعد "بل" قليلا، نحو:			
٢٣٥- ... بل بلو يعلو الفجاج قُتْمُه <sup>(٢)</sup> ...			

(-) وقد أضاف الشاعر "ين" إلى "بصري" وهو مفرد، ولم يعطف عليه مفردا، مع أن "ين" لا تضاف إلا إلى متعدّد، لأن بصري - وإن كانت واحدا في اللفظ - في قوة للمتعدد، لتعدد أجزائها، أو على أن هناك مضانا عذوفا، أفاده عني الدين في حواشي أوضح المسالك ٣/٦٦.

والشاهد من البيت هو: "ربما ضربة" حيث أعمل "رُبَّ" في "ضربة" فحرها بها مع دخول "ما" عليها، وهو قليل كما ذكر الشارح.

ينظر البيت في: شرح الكافية ٢/٣٣٢، والرصيف ٢٧١، والجنى الثاني ٤٢٩، وأوضح المسالك ٣/٦٥، والمغنى، الشاهد: ٢٣٥، والدرر ٢/٤١، والتصريح ٢/٢١، وشرح الأخونسي ٢/٢٣٧، ومعجم شواهد العربية ٢٥.

(١) هذا البيت من الطويل، وهو للشاعر: عمرو بن بركة الحمداني، و"براقة" اسم أمه، وأما أبوه فاسمه: منبه، والشاهد من البيت قوله: "كما الناس" حيث حر "الناس" بالكاف، مع اقترانها بـ"ما" الكافة. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٢/٨١٧، والمغنى، الشاهد: ٣٢٢، وأوضح المسالك ٣/٦٧، وشرح ابن عقيل ٣/٣٥، والدرر ٢/٤٢، والتصريح ٢/٢١، وشرح الأخونسي ٢/٢٣٧، ومعجم شواهد العربية ٣٤١.

(٢) هذا البيت من مشطور رجز رؤية بن العجاج، وبعده قوله:

... لا يُشْتَرَى كَأَنَّهُ وَجْهُهُ ==

٢٣٢- ربما الجامل المؤمل فيهم <sup>(١)</sup>	...	...	...
وقد يبقى بعدهما <sup>(٢)</sup> ، إلا أنه قليل، ومنه			
٢٣٣- ربما ضربة بسيف صقيل <sup>(٣)</sup>	...	...	...

(١) هذا صدر بيت من الخفيف، لأي دي دؤاد الإيادي، وغممه قوله:

... وعنا جيح بينهن الإهار ...

والجامل: اسم جمع للإبل، لا واحد له من لفظه، وقيل: القطيع من الإبل مع راعيها، اللسان: "جمل" ١٣/١٣١، والمؤمل: المَعْدُ للثنية، اللسان: "إبل" ١٣/٤، والمناجيج: جمع: عُجُوج، بزنة: عُصْفُور، وهي الطويلة العنق من الخيل والإبل. ينظر: اللسان "عنج" ٣/١٥٥، و"اليهار" بكسر الميم، جمع: "مُهر" بضم الميم، وهو ولد الفرس.

والشاهد منه قوله: "ربما الجامل فيهم" حيث دخلت "رُبَّ" المكفوفة بـ"ما" على الجملة الاسمية، وهذه متابعة من الشارح لابن مالك وسابقه - كما تقدم - وهو عند سيويو شاذ، لأن "رُبَّ" المكفوفة بـ"ما" لا يابها - عنده - إلا الجمل الفعلية.

ينظر البيت في: شرح ابن عيسى ٨/٢٩-٣٠، وشرح الكافية ٢/٣٣٣، والرصيف ٢٧٠، والجنى الثاني ٤٢٩، والمغنى، الشاهد: ٢٣٦، وأوضح للمالك ٣/٧١، وشرح ابن عقيل ٣/٢٣، والمجم ٢/٢٦، والدرر ٢/٢٠، والتصريح ٢/٢٢، والخزانة ٩/٥٨٦، وشرح الأخونسي ٢/٢٣٧، ومعجم شواهد العربية ١٧٠.

(٢) في أ: "بعدها" موضع "بعدهما" وهو تحريف.

(٣) هذا صدر بيت من الخفيف، لعددي بن الرعلاء الغساني، وغممه قوله:

... بين بُصْرَى وطَغْصَى نَحْلَاءِ  
وقوله: "بُصْرَى" اسم بلد بالشام،

وقوله:			
٢٣٤- وتنصّر مولانا ونعلم أنه	كما الناس محروم عليه وحارم <sup>(١)</sup>		
وحذفت "رُبَّ" فُتِرَتْ بعد "بل"	والقاء "وبعد" الواو "شاع ذا العمل		
تحذف "رُبَّ" ويقي عملها بعد "بل" قليلا، نحو:			
٢٣٥- ... بل بلو يعلو الفجاج قُتْمُه <sup>(٢)</sup> ...			

(-) وقد أضاف الشاعر "ين" إلى "بصري" وهو مفرد، ولم يعطف عليه مفردا، مع أن "ين" لا تضاف إلا إلى متعدّد، لأن بصري - وإن كانت واحدا في اللفظ - في قوة للمتعدد، لتعدد أجزائها، أو على أن هناك مضانا عذوفا، أفاده عني الدين في حواشي أوضح المسالك ٣/٦٦.

والشاهد من البيت هو: "ربما ضربة" حيث أعمل "رُبَّ" في "ضربة" فحرها بها مع دخول "ما" عليها، وهو قليل كما ذكر الشارح.

ينظر البيت في: شرح الكافية ٢/٣٣٢، والرصيف ٢٧١، والجنى الثاني ٤٢٩، وأوضح المسالك ٣/٦٥، والمغنى، الشاهد: ٢٣٥، والدرر ٢/٤١، والتصريح ٢/٢١، وشرح الأخونسي ٢/٢٣٧، ومعجم شواهد العربية ٢٥.

(١) هذا البيت من الطويل، وهو للشاعر: عمرو بن بركة الحمداني، و"براقة" اسم أمه، وأما أبوه فاسمه: منبه، والشاهد من البيت قوله: "كما الناس" حيث حر "الناس" بالكاف، مع اقترانها بـ"ما" الكافة. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٢/٨١٧، والمغنى، الشاهد: ٣٢٢، وأوضح المسالك ٣/٦٧، وشرح ابن عقيل ٣/٣٥، والدرر ٢/٤٢، والتصريح ٢/٢١، وشرح الأخونسي ٢/٢٣٧، ومعجم شواهد العربية ٣٤١.

(٢) هذا البيت من مشطور رجز رؤية بن العجاج، وبعده قوله:

... لا بُشْرَى كَأَنَّهُ وَجْهُهُ =

وبعد: "الفاء" وهو أكثر منه، نحو:  
٢٣٦- فَوَيْلٌكَ حَيْثُ قَدْ طَرَقْتُ وَمَرَضُ<sup>(١)</sup> ... ..  
وبعد "الواو" وهو<sup>(٢)</sup> كثير شائع، نحو:

(-) وجميع الروايات التي اطلعت عليها ترويه "يلء" موضع "يلو"، و "الفحاج" جمع: فَحَجٌّ، وهو الطريق الواسع، و "قمة" أي: غباره، وأصله: القمام بموزن: السحاب، فعطفه بمذنب ألفه، اللسان "قضم": ٣٥٩/١٥، والشاهد منه: "يل بلئ" حيث جر النكرة بعد "يل" بِرُبِّ المَحْدُوفَةِ، والأصل: "يل رُبُّ بلئ". ينظر البيت في: الإنصاف ٥٢٩، وشرح ابن يعيش ١٠٥/٨، وشرح الكافية الشافية ٨٢٢، واللسان "جهرم" ٣٧٨/١٤، والمغني الشاهد ١٧٨، وشرح ابن عقيل ٣٧/٣، والمص ٣٦/٢، والندور ٣٨/٢، وشرح الأشموني ٢٣٨/٢، وحواشي أوضح المسالك ٧٧/٣، ومعجم شواهد العربية ٥٣٦.

(١) هذا صدر بيت من الطويل، لامرئ القيس الكندي، وقامه قوله:  
... .. فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي مَخَامٍ مُحَوِّلٍ  
وبروى: "مغبل" موضع "عول".  
وقوله: "طرقت" من الطريق، وهو الإتيان ليلا. اللسان "طرق" ٨٧/١٢، والتمائم: جمع تميمة، وهي: ما يعلقه أهل الجاهلية على الصبيان، يزعمون أن فيه دفعا للضرر، و"المحول" اسم فاعل، من "أحول الصبي" إذا بلغ حولا من عمره. اللسان "حول" ١٩٥/١٣.

والشاهد من البيت قول: "فَيَنْبُلُو" حيث جر "منل" برُبِّ المَحْدُوفَةِ بعد ألفه.  
ينظر البيت في: المغني، الشاهد ٢٢٩، وأوضح المسالك ٧٣/٣، وشرح ابن عقيل ٣٦/٣، والمص ٣٦/٢، والندور ٣٨/٢، والتصريح ٢٢/٢، وشرح الأشموني ٢٣٨/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٠٣.

(٢) ذهب البصريون إلى أن المجرور بعد الواو جر "رب" المَحْدُوفَةِ، ==

٢٣٧- وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سِتْرَهُ<sup>(١)</sup> ... ..  
أما حذفها دون ما ذكر فنادر، نحو:  
٢٣٨- رَسَمَ دَارَ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ<sup>(٢)</sup> ... ..

(-) وعند الكوفيين والمبرد أن الواو كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام "ب" جارة بنفسها لصورتها بمعنى "رب" فلا حاجة إلى تقديرها.  
ينظر: المتعصب ٣١٩/٢، وشرح الكافية ٣٣٢/٢، والكافية الشافية ٨٢١/٢، وشرح الأشموني ٢٣٩/٢، وأما "الفاء" و "بل" فلا خلاف عندهم أن الجر ليس بهما، بل "رب المقترنة".

(١) هذا صدر بيت من الطويل، لامرئ القيس الكندي، وقامه قوله:  
... .. عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْمُسُومِ لِيَبْطِئِي  
وجميع الروايات التي اطلعت عليها ترويه "سدوله" موضع "ستوره".  
والشاهد منه قوله: "وليل" حيث جر "ليل" برَبِّ المَحْدُوفَةِ بعد الواو، وهو كثير كما ذكر الشارح. ينظر: الجني الثاني ٤١٨، والمغني ص ١٤٤-١٤٥.

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٨٢١، والمغني، الشاهد ٦٧٥، وأوضح المسالك ٧٥/٣، والتصريح ٢٢/٢، وشرح الأشموني ٢٣٨/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٠٤.

(٢) هذا صدر بيت من الخفيف لجميل بن معمر العنزي، وقامه قوله:  
... .. كَيْدَتْ أَقْضَى الْحَيَاةَ مِنْ حَيَلِهِ  
وقوله: "من حيلة" أي: من أمهله، أو من عطفه في نفس. اللسان "جل" ١٢٧/١٣.

والشاهد منه قوله: "رسم دار" حيث جر "رسم" برَبِّ المَحْدُوفَةِ، من غير أن يتقدمه حرف ماعطف بعده "رَبِّ".  
وينظر البيت في: شرح الكافية ٣٣٣/٢، وشرح الكافية الشافية ٨٢٢، والرصف ٢٦٩، واللسان "جلل" ١٢٧/١٣، والجنى الثاني ٤٢٨، وأوضح المسالك ٧٧/٣، وشرح ابن عقيل ٣٨/٣، والتصريح ٢٢/٢، وشرح الأشموني ٢٣٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٢٤

وبعد: "الفاء" وهو أكثر منه، نحو:  
٢٣٦- فَوَيْلٌكَ حَيْثُ قَدْ طَرَقْتُ وَمَرَضُ<sup>(١)</sup> ... ..  
وبعد "الواو" وهو<sup>(٢)</sup> كثير شائع، نحو:

(-) وجميع الروايات التي اطلعت عليها ترويه "يلء" موضع "يلو"، و "الفحاج" جمع: فَحَجٌّ، وهو الطريق الواسع، و "قمة" أي: غباره، وأصله: القمام بموزن: السحاب، فعطفه بمذنب ألفه، اللسان "قضم": ٣٥٩/١٥، والشاهد منه: "يل بلئ" حيث جر النكرة بعد "يل" بِرُبِّ المَحْدُوفَةِ، والأصل: "يل رُبُّ بلئ". ينظر البيت في: الإنصاف ٥٢٩، وشرح ابن يعيش ١٠٥/٨، وشرح الكافية الشافية ٨٢٢، واللسان "جهرم" ٣٧٨/١٤، والمغني الشاهد ١٧٨، وشرح ابن عقيل ٣٧/٣، والمص ٣٦/٢، والندور ٣٨/٢، وشرح الأشموني ٢٣٨/٢، وحواشي أوضح المسالك ٧٧/٣، ومعجم شواهد العربية ٥٣٦.

(١) هذا صدر بيت من الطويل، لامرئ القيس الكندي، وقامه قوله:  
... .. فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي مَخَامٍ مُحَوَّلٍ  
وبروى: "مغبل" موضع "محول".  
وقوله: "طرقت" من الطريق، وهو الإتيان ليلا. اللسان "طرق" ٨٧/١٢، والتمائم: جمع تميمة، وهي: ما يعلقه أهل الجاهلية على الصبيان، يزعمون أن فيه دفعا للضرر، و"المحول" اسم فاعل، من "أحول الصبي" إذا بلغ حولا من عمره. اللسان "حول" ١٩٥/١٣.

والشاهد من البيت قول: "فَيَبْلُغُو" حيث جر "منل" برُبِّ المَحْدُوفَةِ بعد ألفه.  
ينظر البيت في: المغني، الشاهد ٢٢٩، وأوضح المسالك ٧٣/٣، وشرح ابن عقيل ٣٦/٣، والمص ٣٦/٢، والندور ٣٨/٢، والتصريح ٢٢/٢، وشرح الأشموني ٢٣٨/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٠٣.

(٢) ذهب البصريون إلى أن المجرور بعد الواو جر "برب" المَحْدُوفَةِ، ==

٢٣٧- وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سِتْرَهُ<sup>(١)</sup> ... ..  
أما حذفها دون ما ذكر فنادر، نحو:  
٢٣٨- رَسَمَ دَارَ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ<sup>(٢)</sup> ... ..

(-) وعند الكوفيين والمبرد أن الواو كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام "ب" جارة بنفسها لصورتها بمعنى "رب" فلا حاجة إلى تقديرها.  
ينظر: المتعصب ٣١٩/٢، وشرح الكافية ٣٣٢/٢، والكافية الشافية ٨٢١/٢، وشرح الأشموني ٢٣٩/٢، وأما "الفاء" و "بل" فلا خلاف عندهم أن الجر ليس بهما، بل "برب المقترنة".

(١) هذا صدر بيت من الطويل، لامرئ القيس الكندي، وقامه قوله:  
... .. عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْمُسُومِ لِيَبْلُغِي  
وجميع الروايات التي اطلعت عليها ترويه "سدوله" موضع "ستوره".  
والشاهد منه قوله: "وليل" حيث جر "ليل" برب المَحْدُوفَةِ بعد الواو، وهو كثير كما ذكر الشارح. ينظر: الجني الثاني ٤١٨، والمغني ص ١٤٤-١٤٥.

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٨٢١، والمغني، الشاهد ٦٧٥، وأوضح المسالك ٧٥/٣، والتصريح ٢٢/٢، وشرح الأشموني ٢٣٨/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٠٤.

(٢) هذا صدر بيت من الخفيف لجميل بن معمر العنزي، وقامه قوله:  
... .. كَيْدَتْ أَقْضَى الْحَيَاةَ مِنْ حَيَلِهِ  
وقوله: "من حيلة" أي: من أمهله، أو من عطفه في نفس. اللسان "جل" ١٢٧/١٣.

والشاهد منه قوله: "رسم دار" حيث جر "رسم" برب المَحْدُوفَةِ، من غير أن يتقدمه حرف ماعطف بعده "رَبِّ".  
وينظر البيت في: شرح الكافية ٣٣٣/٢، وشرح الكافية الشافية ٨٢٢، والرصف ٢٦٩، واللسان "جلل" ١٢٧/١٣، والجنى الثاني ٤٢٨، وأوضح المسالك ٧٧/٣، وشرح ابن عقيل ٣٨/٣، والتصريح ٢٢/٢، وشرح الأشموني ٢٣٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٢٤

ولم يتعرض المصنف لمعنى "رَبِّهِ" (١)، وأشهر معنيها (٢) التكثير (٣)، كقوله (٤) رَبِّهِ: (رَبُّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (٥) وقد تأتي لضده، كقوله:

- (١) سقطت "رب" من: أ. (٢) في ب: "وأكثر" موضع "وأشهر".
- (٣) كثيرا ما يعرض الشارح عن ذكر الآراء التي يرى أنها ضعيفة، فهو هنا لم يشو إلا إلى المعنيين المشهورين في "رَبِّهِ" وهما: التكثير والتقليل، وقد ذكر المرادى سبعة أقوال في معناها. ينظر الجنى الداني ٤١٧-٤١٨.
- (٤) ذهب الشارح هنا لمذهب ابن مالك وجانب مذهب الجمهور، فالجمهور على أن أشهر معانيها التقليل، وذهب الناطم في تسهيله (١٤٧) إلى أنه التكثير، وادعى هذا لسيبويه.
- وأقول: إن سيبويه لم ينص صراحة على إفادتها التقليل أو التكثير، وإنما قال: «وزعم الخليل أنهم يقولون: ربما تقولون ذلك، وكثر ما تقولون ذلك». هـ ٥١٨/٣.
- فلعل ابن مالك أراد هذا.
- هذا وقد عدّ كثير من النحاة سيبويه في جانب الجمهور، في هذه المسألة، فلعل تمسكهم هو أن سيبويه قرّن "ربما" مع "قلما" ففهموا أنها -عنده- بمعناها.
- ينظر الكتاب ١١٥/٣، وتنظر المسألة في: للقتضب ١٣٩/٤، والأصول ٤١٦/١، والمفصل وشرحه لابن يعيش ٢٦/٨، وشرح الكافية ٣٢٩/٢، والجنى الداني ٤١٨.
- (٥) هذا الحديث رواه البخاري في عدة مواضع من صحيحه وبعبارات متقاربة فرواه في كتاب العلم ٣٧/١، "فرب كاسية... الخ"، وفي كتاب التهجد ٤٣/٢ "يارب كاسية... الخ"، وفي كتاب الأدب ١٢٣/٧، "رب كاسية...". وهذه موافقة لرواية الشارح، وفي كتاب اللباس ٤٧/٧، "كم من كاسية... الخ".
- وتنظر سنن الترمذي، وروايته فيها هكذا: "يارب كاسية... الخ" ٤٨٨/٤، وانظر للطحا، وروايته فيه هكذا: «كم من كاسية... الخ» (٩١٣).

٢٣٩- أَلَا رَبُّهُ مَوْلُودٌ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وذى ولد لم يُلِدْهُ أَبٌ (١) وقد يُجَرُّ بِسُوءٍ "رَبُّهُ" لَدَى حَذْفٍ، وَبَعْضُهُ يُرَى مَقْرَداً من حذف حرف الجر -غير رَبِّهِ- (٢) وبقاء عمله:

٢٤٠- وقالوا كيف أنت فقلت خير (٣) ... ..  
وقوله:  
٢٤١ ... .. أشارت كليب بالألف الأصابع (٤)

- (١) هذا البيت من الطويل، لرجل من أزد السراة، وقيل لعمر الجني، وهذه الرواية هي رواية سيبويه، ورواه في الخزانة: «عجبت لمولود... البيت»، وأراد بقوله: "مولود... غيسى بن مريم، ويقول: "وذي ولد... آدم" عليهم الصلاة والسلام. والشاهد منه البيت قوله: «رب مولود... وذى ولد» حيث ظهور مجيء "رب" للتقليل فيه لا ابتذال فيه الثان.
- وينظر البيت في: الكتاب ٢٦٦/٢، والخصائص ٢٣٣/٢، وشرح ابن يعيش ٤٨/٤، والمقرب ١٩٩/١، والرصف ٢٦٦، والجنى الداني ٤١٩، والمغنى، الشاهد ٢٢٦، وأوضح المسالك ٥١/٣، والمجمع ٥٤/١، والدرر ٣١/١، والتصريح ١٨/٢، والخزانة ٣٨١/٢، وشرح الأثيري ٢٣٧/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٩٨.
- (٢) سقط قوله: "غير رب" من: ب.
- (٣) هذا صدر بيت من الوافر، ولم أعثر على اسم قائله ولا تنمته.
- (٤) هذا عجز بيت من الطويل، للفرزدق في هجاء جرير، وصدره قوله: إذا قيل: أي النسي شرّ قبيل... .. البيت. والشاهد منه قوله: "أشارت كليب" حيث جر "كليب" بحرف جر محذوف، هو شاذ. ينظر البيت في: شرح الكافية ٢٣٤/٢، والمغنى، الشاهد ٢، والمساعد ٢٩٩/٢، وشرح ابن عقيل ٣٩/٢، والمجمع ٣٦/٢، والدرر ٣٧/٢، والتصريح ٣١٢/١، والخزانة ١١٣/٩، وشرح الأثيري ٢٣٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٢١.



ولم يتعرض المصنف لمعنى "رَبِّهِ"<sup>(١)</sup>، وأشهر معنيها<sup>(٢)</sup> التكثير<sup>(٣)</sup>، كقوله<sup>(٤)</sup> رَّبِّهِ: (رَبُّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)<sup>(٥)</sup> وقد تأتي لضده، كقوله:

- (١) سقطت "رب" من: أ.
- (٢) في ب: "وأكثر" موضع "وأشهر".
- (٣) كثيرا ما يعرض الشارح عن ذكر الآراء التي يرى أنها ضعيفة، فهو هنا لم يشو إلا إلى المعنيين المشهورين في "رَبِّهِ" وهما: التكثير والتقليل، وقد ذكر المرادى سبعة أقوال في معناها. ينظر الجنى الداني ٤١٧-٤١٨.
- (٤) ذهب الشارح هنا لمذهب ابن مالك وجانب المذهب الجمهور، فالجمهور على أن أشهر معانيها التقليل، وذهب الناطم في تسهيله (١٤٧) إلى أنه التكثير، وادعى هذا لسيبويه.
- وأقول: إن سيبويه لم ينص صراحة على إفادتها التقليل أو التكثير، وإنما قال: «وزعم الخليل أنهم يقولون: ربما تقولون ذلك، وكثر ما تقولون ذلك». هـ ١٨/٣.
- فلعل ابن مالك أراد هذا.
- هذا وقد عدّ كثير من النحاة سيبويه في جانب الجمهور، في هذه المسألة، فلعل تمسكهم هو أن سيبويه قرّن "ربما" مع "قلما" ففهموا أنها -عنده- بمعناها.
- ينظر الكتاب ١١٥/٣، وتنظر المسألة في: للقتضب ١٣٩/٤، والأصول ٤١٦/١، والمفصل وشرحه لابن يعيش ٢٦/٨، وشرح الكافية ٣٢٩/٢، والجنى الداني ٤١٨.
- (٥) هذا الحديث رواه البخاري في عدة مواضع من صحيحه وبعبارات متقاربة فرواه في كتاب العلم ٣٧/١، "فرب كاسية... الخ"، وفي كتاب التهجد ٤٣/٢ "يارب كاسية... الخ"، وفي كتاب الأدب ١٢٣/٧، "رب كاسية...". وهذه موافقة لرواية الشارح، وفي كتاب اللباس ٤٧/٧، "كم من كاسية... الخ".
- وتنظر سنن الترمذي، وروايته فيها هكذا: "يارب كاسية... الخ" ٤٨٨/٤، وانظر للطحا، وروايته فيه هكذا: «كم من كاسية... الخ» (٩١٣).

٢٣٩- أَلَا رَبُّهُ مَوْلُودٌ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وذى ولد لم يُلِدْهُ أَبٌوان<sup>(١)</sup> وقد يُجَرُّ بِسُوءٍ "رَبُّهُ" لَدَى حَذْفٍ، وَبَعْضُهُ يُرَى مَقْرَداً من حذف حرف الجر -غير رَبِّهِ-<sup>(٢)</sup> وبقاء عمله:

٢٤٠- وقالوا كيف أنت فقلت خير<sup>(٣)</sup> ... ..  
وقوله:  
٢٤١ ... .. أشارت كليبو بالألف الأصابع<sup>(٤)</sup>

- (١) هذا البيت من الطويل، لرجل من أزد السراة، وقيل لعمر الجني، وهذه الرواية هي رواية سيبويه، ورواه في الخزانة: «عجبت لمولود... البيت»، وأراد بقوله: "مولود... غيسى بن مريم، ويقول: "وذى ولد... آدم" عليهم الصلاة والسلام). والشاهد منه البيت قوله: «رب مولود... وذى ولد» حيث ظهور مجيء "رب" للتقليل فيه لا ابتذال فيه الشان.
- وينظر البيت في: الكتاب ٢٦٦/٢، والخصائص ٢٣٣/٢، وشرح ابن يعيش ٤٨/٤، والمقرب ١٩٩/١، والرصف ٢٦٦، والجنى الداني ٤١٩، والمغنى، الشاهد ٢٢٦، وأوضح المسالك ٥١/٣، والمجمع ٥٤/١، والدرر ٣١/١، والتصريح ١٨/٢، والخزانة ٣٨١/٢، وشرح الأختروني ٢٣٧/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٩٨.
- (٢) سقط قوله: "غير رب" من: ب.
- (٣) هذا صدر بيت من الوافر، ولم أعثر على اسم قائله ولا نتمته.
- (٤) هذا عجز بيت من الطويل، للفرزدق في هجاء جرير، وصدره قوله: إذا قيل: أي النسي شرّ قبيل... .. البيت. والشاهد منه قوله: "أشارت كليب" حيث جر "كليب" بحرف جر محذوف، هو شاذ. ينظر البيت في: شرح الكافية ٢٣٤/٢، والمغنى، الشاهد ٢، والمساعد ٢٩٩/٢، وشرح ابن عقيل ٣٩/٢، والمجمع ٣٦/٢، والدرر ٣٧/٢، والتصريح ٣١٢/١، والخزانة ١١٣/٩، وشرح الأختروني ٢٣٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٢١.

ويطرد حذف حرف<sup>(١)</sup> الجر وبقاء عمله في مواضع<sup>(٢)</sup>:

أحدهما: أن يكون المجرور جواباً لكلام متضمن للحرف، نحو: "بلى زيدٌ" لمن قال: "ما مررت بأحد".

الثاني: أن يعطف على مجرور يمثل المحذوف، نحو: «في البار زيد والحجرة عمرو».

الثالث: في<sup>(٣)</sup> القسم، نحو "الله لأفعلن".

الرابع: بعد "كم" الاستفهامية، إذا جرت بحرف، نحو: "بكم درهم اشتريته"، التقدير: بكم من درهم<sup>(٤)</sup>.

الخامس: أن يقع بعد حرف مجازاة، نحو: «سررت برجل إن لا صالح فطاح» تقديره: إن لا أمرٌ صالح فقد مررت بطالح.

### الإضافة

وهي نسبة تقييدية بين اسمين، أو ما في تأويلهما، مقتضية لجر الثاني منهما لزوماً، فنسبة: جنس يشمل جميع التراكيب، وتقييدية: مخرج للمبتدأ<sup>(١)</sup> والخبر، وبين اسمين: مخرجة للنسبة الواقعة بين الاسم والفعل، وقرئنا: أو ما في تأويلهما: مدخل لما أضيف إليه، من حرف مصدري وصلته، ومقتضية لجر الثاني لزوماً: مخرج للنعت<sup>(٢)</sup> والمنعوت، ونحوهما من التابع ومتبوعه.

نولاً نلّي الإعراب أو تنويهاً مما تضيف حذف، كـ "طور سينا" إذا أضيف الاسم خفف بحذف التنوين منه، نحو: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٣)</sup> ويقدر الحذف فيما لاتنوين فيه، لقيام مانع الصرف به، نحو: ﴿وعنده مفاتيح الغيب﴾<sup>(٤)</sup> وبحذف<sup>(٥)</sup> النون إن كان منثى، نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي هَبٍ﴾<sup>(٦)</sup> أو ملحقاته، نحو: ﴿كَلَّمْنَا الْجِنَّتَيْنِ﴾<sup>(٧)</sup> أو جمع مذكر

(١) لأن النسبة بينهما إسنادية لا تقييدية.

(٢) لأن المنعوت لا يقتضي جر النعت، بل يعرب النعت بإعراب المنعوت رفعاً ونصباً وجراً.

(٣) هذا جزء من ٢٤ آية من القرآن الكريم.

ينظر: المعجم للمفهرس لألفاظ القرآن ٤٨٠-٤٨١.

(٤) من الآية ٥٩ من سورة الأنعام.

(٥) في كلتا النسختين "أو تحذف" والصواب: "ويحذف".

(٦) من الآية ١، من سورة المسد.

(٧) من الآية ٢٣، من سورة الكهف، والنون المحذوفة مقدر وجودها.

(١) سقط "حرف" من: ب.

(٢) أوصلها الأشموني إلى ثلاثة عشر موضعاً. ينظر شرحه للألفية ٢٣٩/٢.

(٣) سقط "في" من: ب.

(٤) "درهم" مجرور بـ "من" محذوفه عند سيويه والخليل.

ينظر: الكتاب ١٦٠/٢، وعند الزجاج مجرور بإضافة "كم" إليه.

ينظر: شرح الكافية الشافية ٨٢٦، وأوضح المسالك ٨٠/٣، والتصريح ٢٢٣/٢، وشرح الأشموني ٢٣٩/٢.

ويطرد حذف حرف<sup>(١)</sup> الجر وبقاء عمله في مواضع<sup>(٢)</sup>:

أحدهما: أن يكون المجرور جواباً لكلام متضمن للحرف، نحو: "بلى زيدٌ" لمن قال: "ما مررت بأحد".

الثاني: أن يعطف على مجرور بمثل المحذوف، نحو: «في البار زيد والحجرة عمرو».

الثالث: في<sup>(٣)</sup> القسم، نحو "الله لأفعلن".

الرابع: بعد "كم" الاستفهامية، إذا جرت بحرف، نحو: "بكم درهم اشتريته"، التقدير: بكم من درهم<sup>(٤)</sup>.

الخامس: أن يقع بعد حرف مجازاة، نحو: «سررت برجل إن لا صالح فطاح» تقديره: إن لا أمرٌ صالح فقد مررت بطالح.

### الإضافة

وهي نسبة تقييدية بين اسمين، أو ما في تأويلهما، مقتضية لجر الثاني منهما لزوماً، فنسبة: جنس يشمل جميع التراكيب، وتقييدية: مخرج للمبتدأ<sup>(١)</sup> والخبر، وبين اسمين: مخرجة للنسبة الواقعة بين الاسم والفعل، وقرئنا: أو ما في تأويلهما: مدخل لما أضيف إليه، من حرف مصدري وصلته، ومقتضية لجر الثاني لزوماً: مخرج للنعت<sup>(٢)</sup> والمنعوت، ونحوهما من التابع ومتبوعه.

نولاً نلّي الإعراب أو تنويهاً مما تضيف حذف، كـ "طور سينا" إذا أضيف الاسم خفف بحذف التنوين منه، نحو: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٣)</sup> ويقدر الحذف فيما لاتنوين فيه، لقيام مانع الصرف به، نحو: ﴿وعنده مفاتيح الغيب﴾<sup>(٤)</sup> وبحذف<sup>(٥)</sup> النون إن كان منثى، نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي هَبْ﴾<sup>(٦)</sup> أو ملحقاته، نحو: ﴿كَلَّمْنَا الْجِنَّتَيْنِ﴾<sup>(٧)</sup> أو جمع مذكر

(١) لأن النسبة بينهما إسنادية لا تقييدية.

(٢) لأن المنعوت لا يقتضي جر النعت، بل يعرب النعت بإعراب المنعوت رفعاً ونصباً وجراً.

(٣) هذا جزء من ٢٤ آية من القرآن الكريم.

ينظر: المعجم للمفهرس لألفاظ القرآن ٤٨٠-٤٨١ .

(٤) من الآية ٥٩ من سورة الأنعام.

(٥) في كلتا النسختين "أو تحذف" والصواب: "ويحذف".

(٦) من الآية ١، من سورة المسد.

(٧) من الآية ٢٣، من سورة الكهف، والنون المحذوفة مقدر وجودها.

(١) سقط "حرف" من: ب.

(٢) أوصلها الأشموني إلى ثلاثة عشر موضعاً. ينظر شرحه للألفية ٢٣٩/٢ .

(٣) سقط "في" من: ب.

(٤) "درهم" مجرور بـ "من" محذوفه عند سيويه والخليل.

ينظر: الكتاب ١٦٠/٢، وعند الزجاج مجرور بإضافة "كم" إليه.

ينظر: شرح الكافية الشافية ٨٢٦، وأوضح المسالك ٨٠/٣، والتصريح ٢٢٣/٢، وشرح الأشموني ٢٣٩/٢.

سام<sup>(١)</sup>، نحو: ﴿غَيْرَ مَعْلَى الصَّيْدِ﴾<sup>(٢)</sup> أو ملحقاً به، نحو: ﴿وَأَلُو الْأَرْحَامِ﴾<sup>(٣)</sup> وقيد النون بكونها بعد الإعراب احترازاً من النون السابقة للإعراب، نحو: "سلاطين" و"رياحين"، فإنها لا تخذف للإضافة.

والثاني اجزء، وانو "مين" أو "في" إذا لم يصلح إلا ذاك، والسلام خُذْدا لما سوى ذلك، واخصص أوْلاً أو أعطه التصريف بالذى تلا الأول هو المضاف، والثاني هو المضاف إليه، فاما الأول فلا تؤثر الإضافة في إعرابه شيئاً، وأما الثاني: فتحكمه الجر بالمضاف<sup>(٤)</sup> نفسه، ثم الإضافة منقسمة إلى ثلاثة أنواع:

- (١) خفض الشارح "سام" على أنه نعت لـ "مذكر" وهذا أرجح الوجهين فيه، لأن السلامة في الحقيقة للمذكر عند جمعه.
  - والوجه الثاني فيه نصبه على أنه نعت لـ "جمع". نقله الصبان عن السيد عن الشنوائي. ينظر حاشية الصبان على شرح الأخواني ٩٠/١.
  - (٢) من الآية الأولى من سورة المائدة.
  - (٣) من الآية ٧٥، من سورة الأنفال، ومن الآية ٦، من سورة الأحزاب، والنون المخلوطة مقدر وجودها.
  - (٤) هذا هو مذهب الجمهور وسيبويه، وذهب الزجاج إلى أن جرّه باللام المقدره، ونقل في التصريح عن السهلي، وأبي حيان: أن جرّه بالإضافة، وعن ابن الباذل أن جرّه بالجره المذخر الذي تاب ٥٥ المضاف.
- وتنظر المسألة في: الكتاب ٤١٩/١-٤٢٠، والكافية وشرحها لـلارضي ٢٥/١، والإيضاح في شرح المفصل ٤٠٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٧٥/٢، وأوضح المسالك ٨٤/٣، والتصريح ٣٠/١، وشرح الأخواني ٢٤٣/٢.

الأول: أن تكون بمعنى "مين" وضابطها<sup>(١)</sup> أن يكون<sup>(٢)</sup> للمضاف بعض المضاف إليه، ويصح الإخبار عنه به<sup>(٣)</sup>، نحو: "عاتم حديد"، إولا يتأتى ذلك في مثل: "يوم الخميس" لعدم اليعية، ولا في مثل: "يُذ زيد" لعدم صحة الإخبار، ولا في مثل "ثوب زيد" لا تتفاهم<sup>(٤)</sup>.

الثاني: أن تكون بمعنى "في" وضابطها: أن يكون الثاني ظرفاً للأول،

- (١) في ب: "فضابطها".
- (٢) سقط "يكون" من: ب.
- (٣) قوله: "عنه به" الضمير في الأول يرجع إلى المضاف، وفي الثاني إلى المضاف إليه.
- (٤) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.
- (٥) قال ابن مالك في شرحه لكافيته (٩٠٦/٢) عن هذا النوع: «وأنقل أكثر النحويين الإضافة بمعنى» في "... الخ".
- أقول: وهو كما قال: فإن ابن السراج لم يذكر من أنواعها إلا ما كان بمعنى "مين" و"اللام". ينظر: الأصول ٥٣/١، وكذلك ابن عصفور في شرحه الجمل ٧٤/٢، والفارسي والجرجاني.
- ينظر: المقتصد والإيضاح من خلاله ٨٧٠/٢-٨٧٤، وكذلك فعل الصيرري. ينظر: التنصير ٢٩٥/١.
- وبعض النحويين ثبت هذا النوع من الإضافة ومنهم ابن الحارث والرشي، في الكافية وشرحها ٢٧٣/١، وابن مالك، وقد تقدم أول كلامه، وقال بعده: "وهي ثابتة في الكلام الفصح...". ثم عرض جملة من الآيات الكريمة مستشهداً بها على ثبوت هذا النوع من الإضافة، وقد تابعه الشارح، والذي أراه ثبوت هذا النوع من الإضافة، لظهوره في كثير من الشواهد كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُ الْحِصَامِ﴾ من الآية ٢٠٤ من سورة البقرة، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُولُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ تَرَبَّصْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ من الآية ٢٢٦، من سورة البقرة.

سام<sup>(١)</sup>، نحو: ﴿غَيْرَ مَعْلَى الصَّيْدِ﴾<sup>(٢)</sup> أو ملحقاً به، نحو: ﴿وَأَلُو الْأَرْحَامِ﴾<sup>(٣)</sup> وقيد النون بكونها بعد الإعراب احترازاً من النون السابقة للإعراب، نحو: "سلاطين" و"رياحين"، فإنها لا تخذف للإضافة.

والثاني اجزء، وانو "مين" أو "في" إذا لم يصلح إلا ذاك، والسلام خُذَا لما سوى ذلك، واخصصن أوْلاً أو أعطه التصريف بالذى تلا الأول هو المضاف، والثاني هو المضاف إليه، فاما الأول فلا تؤثر الإضافة في إعرابه شيئاً، وأما الثاني: فتحكمه الجر بالمضاف<sup>(٤)</sup> نفسه، ثم الإضافة منقسمة إلى ثلاثة أنواع:

- (١) خفض الشارح "سام" على أنه نعت لـ "مذكر" وهذا أرجح الوجهين فيه، لأن السلامة في الحقيقة للمذكر عند جمعه.
- والوجه الثاني فيه نصبه على أنه نعت لـ "جمع". نقله الصبان عن السيد عن الشنوائي. ينظر حاشية الصبان على شرح الأخواني ٩٠/١.
- (٢) من الآية الأولى من سورة المائدة.
- (٣) من الآية ٧٥، من سورة الأنفال، ومن الآية ٦، من سورة الأحزاب، والنون المخلوطة مقدر وجودها.
- (٤) هذا هو مذهب الجمهور وسيبويه، وذهب الزجاج إلى أن جرّه باللام المقدره، ونقل في التصريح عن السهلي، وأبي حيان: أن جرّه بالإضافة، وعن ابن الباذل أن جرّه بالجره المذخر الذي تاب ٥٥ المضاف.
- وتنظر المسألة في: الكتاب ٤١٩/١-٤٢٠، والكافية وشرحها لـلارضي ٢٥/١، والإيضاح في شرح المفصل ٤٠٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٧٥/٢، وأوضح المسالك ٨٤/٣، والتصريح ٣٠/١، وشرح الأخواني ٢٤٣/٢.

الأول: أن تكون بمعنى "مين" وضابطها<sup>(١)</sup> أن يكون<sup>(٢)</sup> للمضاف بعض المضاف إليه، ويصح الإخبار عنه به<sup>(٣)</sup>، نحو: "عاتم حديد"، إولا يتأتى ذلك في مثل: "يوم الخميس" لعدم اليعية، ولا في مثل: "يُذ زيد" لعدم صحة الإخبار، ولا في مثل "ثوب زيد" لا تتفاهم<sup>(٤)</sup>.

الثاني: أن تكون بمعنى "في" وضابطها: أن يكون الثاني ظرفاً للأول،

- (١) في ب: "فضابطها".
- (٢) سقط "يكون" من: ب.
- (٣) قوله: "عنه به" الضمير في الأول يرجع إلى المضاف، وفي الثاني إلى المضاف إليه.
- (٤) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.
- (٥) قال ابن مالك في شرحه لكافيته (٩٠٦/٢) عن هذا النوع: «وأنقل أكثر النحويين الإضافة بمعنى» في "... الخ".
- أقول: وهو كما قال: فإن ابن السراج لم يذكر من أنواعها إلا ما كان بمعنى "مين" و"اللام". ينظر: الأصول ٥٣/١، وكذلك ابن عصفور في شرحه الجمل ٧٤/٢، والفارسي والجرجاني.
- ينظر: المقتصد والإيضاح من خلاله ٨٧٠/٢-٨٧٤، وكذلك فعل الصيرري. ينظر: التنصرة ٢٩٥/١.
- وبعض النحويين ثبت هذا النوع من الإضافة ومنهم ابن الحارث والرضي، في الكافية وشرحها ٢٧٣/١، وابن مالك، وقد تقدم أول كلامه، وقال بعده: "وهي ثابتة في الكلام الفصح...". ثم عرض جملة من الآيات الكريمة مستشهداً بها على ثبوت هذا النوع من الإضافة، وقد تابعه الشارح، والذي أراه ثبوت هذا النوع من الإضافة، لظهوره في كثير من الشواهد كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُ الْحِصَامِ﴾ من الآية ٢٠٤ من سورة البقرة، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُولُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ تَرَبَّصْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ من الآية ٢٢٦، من سورة البقرة.

نحو: ﴿يَلِ الْمَكْرَ الْمَلِكُ﴾<sup>(١)</sup> و﴿يَصَاحِبِي السَّجْنَ﴾<sup>(٢)</sup> وهي أقل من التي بمعنى "من".  
الثالث: أن تكون بمعنى "اللام" وهي أكثرها، وضابطها: مالا يصلح فيه  
ما ذكر من<sup>(٣)</sup> النوعين السابقين، نحو: ﴿رَسُولُ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup> و﴿نَاقَةُ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>.  
(ثم المضاف منقسم إلى ما يخصص<sup>(٦)</sup> بالثاني، وهو: ما أضيف إلى  
نكرة، كـ "غلام رجل"، وإلى ما يتعرف به، وهو المضاف إلى معرفة، كـ "قوم  
نوح"، إلا أنه يستثنى من هذا النوع ما كان المضاف فيه<sup>(٧)</sup> متوغلا في الإبهام،  
كـ "مثل" و "غير" و "شبه" إذا قصد بها<sup>(٨)</sup> مطلق المماثلة، والمغايرة، فإنها  
لا تتعرف بالإضافة إلى معرفة، ولذلك<sup>(٩)</sup> يوصف بها النكرة، نحو: «خذ درهما  
غيره»<sup>(١٠)</sup> فلو قصد بها<sup>(١١)</sup> كمال المماثلة [وللمغايرة]<sup>(١٢)</sup> بأن وقعت بين متافين<sup>(١٣)</sup>،

(١) من الآية ٢٣، من سورة سبأ.

(٢) من الآيتين ٤١، ٣٩، من سورة يوسف. (٣) في ب: "في موضع من".

(٤) هذا جزء من ١٦، آية من القرآن الكريم.

ينظر: المعجم للمفهرس لألفاظ القرآن (رسول) ٣١٥.

(٥) من الآية ٧٣، من سورة الأعراف، ومن الآية ٦٤، من سورة هود، ومن الآية  
١٣، من سورة الشمس.

(٦) في أ: "ثم المضاف إليه يختص" وهو تعريف.

(٧) في أ: "إليه" موضع "فيه" وهو تعريف.

(٨) في ب: "بهاء" سويح "بهاء" وهو تعريف أيضا.

(٩) في أ: "وكذلك" وهو تعريف. (١٠) في أ: "لو" موضع "فلو".

(١١) في ب: "بهذا" موضع "بها".

(١٢) ما بين المقوفين زيادة يقتضيها المعنى.

(١٣) نحو: «عليك بالحركة غير السكون».

تعرفت<sup>(١)</sup> بالإضافة، ولذلك<sup>(٢)</sup> وصف بها المعارف، في نحو: ﴿صِرَاطُ الَّذِينَ  
أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٣)</sup>.  
وإن يشابه المضاف يُفَعَّلُ وصفا، فعن تكريره لا يعدل  
كـ "رَبُّ رَاجِسِيْنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ"، مَرُوعُ الْقَلْبِ، قَلِيلُ الْحِيلِ  
من الإضافة نوع لا ينفيد في الأول تخصيصا، ولا تعريفا، وهو: ما كان  
المضاف فيه وصفا يشبه الفعل المضارع في دلالة على الحال أو الاستقبال،  
سواء كان اسم فاعل، كـ "راج"، أو اسم مفعول، كـ "مرُوع" أو صفة مشبهة،  
كـ "عظيم الأمل" و "قليل الحيل"، فإن هذه الإضافة إنما تفيد التخفيف، بنزع  
ما في الأول من «نون تنبيه أو جمع» نحو: «ضاربا زيد [و] عَمَلِي الصَّيْدِ»<sup>(٤)</sup>،

(١) ذهب إلى هذا كثير من النحويين، كابن السراج، والسوائي، والزعروري، وابن  
مالك وغيرهم، ونقله سيوريه عن يونس والحليل، فقال: وزعم يونس والحليل:  
أن هذه الصفات المضافة إلى معرفة، التي صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن  
كلهن أن يكن معرفة وذلك معروف في كلام العرب. أهد.

الكتاب ٤٢٨/١، وينحوه قال المبرد في "مثل". ينظر: المنتصب ٢٨٧/٤، وأما  
"غير" فمرة قال: «لا يكون إلا نكرة». ينظر: المنتصب ٢٨٨/٤، ومرة جعلها  
نعتا لـ "الذين" في قوله تعالى: ﴿صِرَاطُ الَّذِينَ أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ  
عَلَيْهِمْ...﴾. وينظر: المنتصب ٤٢٣/٤.

وينظر أقوالا، النحاة السابقين في: الأصول ١٥٣/١، والمفصل وشرحه لابن يعيش  
١٢٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٩١٨/٢.

وتنظر المسألة في: شرح الكافية ٣٧٥/١، والتصريح ٢٧/٢، وشرح الأثوري  
٢٥١/٢. (٢) في أ: "وكذلك" وهو تعريف.

(٣) من الآية ٧، من سورة الفاتحة. (٤) من الآية ١، من سورة المائدة.

نحو: ﴿يَلِ الْمَكْرَ الْمَلِكُ﴾<sup>(١)</sup> و﴿يَصَاحِبِي السَّجْنَ﴾<sup>(٢)</sup> وهي أقل من التي بمعنى "من".  
الثالث: أن تكون بمعنى "اللام" وهي أكثرها، وضابطها: مالا يصلح فيه  
ما ذكر من<sup>(٣)</sup> النوعين السابقين، نحو: ﴿رَسُولُ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup> و﴿نَاقَةُ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>.  
(ثم المضاف منقسم إلى ما يخصص<sup>(٦)</sup> بالثاني، وهو: ما أضيف إلى  
نكرة، كـ "غلام رجل"، وإلى ما يتعرف به، وهو المضاف إلى معرفة، كـ "قوم  
نوح"، إلا أنه يستثنى من هذا النوع ما كان المضاف فيه<sup>(٧)</sup> متوغلا في الإبهام،  
كـ "مثل" و "غير" و "شبه" إذا قصد بها<sup>(٨)</sup> مطلق المماثلة، والمغايرة، فإنها  
لا تتعرف بالإضافة إلى معرفة، ولذلك<sup>(٩)</sup> يوصف بها النكرة، نحو: «خذ درهما  
غيره»<sup>(١٠)</sup> فلو قصد بها<sup>(١١)</sup> كمال المماثلة [وللمغايرة]<sup>(١٢)</sup> بأن وقعت بين متافين<sup>(١٣)</sup>،

(١) من الآية ٢٣، من سورة سبأ.

(٢) من الآيتين ٤١، ٣٩، من سورة يوسف. (٣) في ب: "في موضع من".

(٤) هذا جزء من ١٦، آية من القرآن الكريم.

ينظر: المعجم للمفهرس لألفاظ القرآن (رسول) ٣١٥.

(٥) من الآية ٧٣، من سورة الأعراف، ومن الآية ٦٤، من سورة هود، ومن الآية  
١٣، من سورة الشمس.

(٦) في أ: "ثم المضاف إليه يختص" وهو تعريف.

(٧) في أ: "إليه" موضع "فيه" وهو تعريف.

(٨) في ب: "بهاء" سويح "بهاء" وهو تعريف أيضا.

(٩) في أ: "وكذلك" وهو تعريف. (١٠) في أ: "لو" موضع "فلو".

(١١) في ب: "بهذا" موضع "بها".

(١٢) ما بين المقوفين زيادة يقتضيها المعنى.

(١٣) نحو: «عليك بالحركة غير السكون».

تعرفت<sup>(١)</sup> بالإضافة، ولذلك<sup>(٢)</sup> وصف بها المعارف، في نحو: ﴿صِرَاطُ الَّذِينَ  
أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٣)</sup>.  
وإن يشابه المضاف يُفَعَّلُ وصفا، فعن تكريره لا يعدل  
كـ "رَبُّ رَاجِسِيْنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ"، مَرُوعُ الْقَلْبِ، قَلِيلُ الْحِيلِ  
من الإضافة نوع لا ينفيد في الأول تخصيصا، ولا تعريفا، وهو: ما كان  
المضاف فيه وصفا يشبه الفعل المضارع في دلالة على الحال أو الاستقبال،  
سواء كان اسم فاعل، كـ "راج"، أو اسم مفعول، كـ "مرُوع" أو صفة مشبهة،  
كـ "عظيم الأمل" و "قليل الحيل"، فإن هذه الإضافة إنما تفيد التخفيف، بنزع  
ما في الأول من «نون تنبيه أو جمع» نحو: «ضاربا زيد [و] عَمَلِي الصَّيْدِ»<sup>(٤)</sup>،

(١) ذهب إلى هذا كثير من النحويين، كابن السراج، والسوائي، والزعروري، وابن  
مالك وغيرهم، ونقله سيوريه عن يونس والحليل، فقال: وزعم يونس والحليل:  
أن هذه الصفات المضافة إلى معرفة، التي صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن  
كلهن أن يكن معرفة وذلك معروف في كلام العرب. أ.هـ

الكتاب ٤٢٨/١، وينحوه قال المبرد في "مثل". ينظر: المنتصب ٢٨٧/٤، وأما  
"غير" فمرة قال: «لا يكون إلا نكرة». ينظر: المنتصب ٢٨٨/٤، ومرة جعلها  
نعتا لـ "الذين" في قوله تعالى: ﴿صِرَاطُ الَّذِينَ أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ  
عَلَيْهِمْ...﴾. وينظر: المنتصب ٤٢٣/٤.

وينظر أقوالا، النحاة السابقين في: الأصول ١٥٣/١، والمفصل وشرحه لابن يعيش  
١٢٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٩١٨/٢.

وتنظر المسألة في: شرح الكافية ٣٧٥/١، والتصريح ٢٧/٢، وشرح الأثوري  
٢٥١/٢. (٢) في أ: "وكذلك" وهو تعريف.

(٣) من الآية ٧، من سورة الفاتحة. (٤) من الآية ١، من سورة المائدة.

أو تنوين ظاهر، أو مقدر، نحو: ﴿مُسْتَقْبِلٌ أَوْزَيْتِهِمْ﴾<sup>(١)</sup> و"ضارب زيد" أو رفع القبح، نحو: "الحسن الوجه" إذ في رفع "الوجه" قبح من جهة خلو الصفة من<sup>(٢)</sup> ضمير يعود على الموصوف، وفي نصبه قبح من جهة إحصاء وصف<sup>(٣)</sup> اللازم بحرى وصف المجاز<sup>(٤)</sup>، فعدل إلى الجر، فخلص منها، ولذلك امتنع "الحسن وجهه"<sup>(٥)</sup> لانتفاء قبح الرفع، باشتغال الصفة على ضمير للموصوف، و"الحسن وجهه"<sup>(٦)</sup> لعدم قبح النصب، فإنه منصوب على التمييز، والتمييز<sup>(٧)</sup> يكون عن اللازم، ولا يعدل عن تنكير الأول، سواء أضيف إلى معرفة أو إلى نكرة كالمثل<sup>(٨)</sup> المذكورة، ولبقاء التنكير مع إضافته إلى المعرفة دخلت عليه "رُبَّ" في نحو:

٢٤٢- يَارُبُّ غَايِبُنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ<sup>(٩)</sup> ... ..

- (١) من الآية ٢٤، من سورة الأحقاف. (٢) ما بين المقوفين ساقط من: ب.  
(٣) في ب: "عن" موضع "من". (٤) في ب: "الوصف".  
(٥) أي: "المعدى". (٦) بحر "وجهه".  
(٧) بحر "وجه" أيضا. (٨) سقط: "والتمييز" من: ب.  
(٩) في ب: "كالأمثلة".

(١٠) هنا صدر بيت من البسيط، للشاعر: جرير بن عطية في هجاء الأخطل، ومما هو قوله:

لَا تَقْبَلُ مَسَاعِدِيَّ بَكْمٍ وَجَرَانَا

والمعنى: يقول لصاحبه رُبُّ من يمتنى مثل مالنا منك فيما يزعمه ويفقه، لو عرف الحق، وحاول الوصل لقي منك الماعدة والحرمان كما لقينا.

والشاهد منه قوله: "رُبَّ غَايِبُنَا" حيث جر اسم الفاعل "غايِبُ" المضاف إلى نون التكلم المعظم لنفسه، أو للتكلمين، بـ"رُبَّ" ومعلوم أن "رُبَّ" =

وانتصب على الحال، نحو: ﴿ثَانِي عَطْفِهِ﴾<sup>(١)</sup>، ووصفت به النكرة، نحو: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُنْطَرِنًا﴾<sup>(٢)</sup>، وإنما قلنا إن الإضافة لم تعد فيه تخصيصا: لكون التخصيص موجودا قبلها، فإن الأصل في نحو: "ضارب زيد": "ضارب زيدا"، وفي "مرَّع القلب": "مرَّع قلبه".

وذي الإضافة اسمها لفظية وتلك محضة، ومعنوية الإضافة المفيدة للتخفيف، أو لرفع القبح تسمى: لفظية، لأنها لم تعد إلا تخفيف اللفظ، فإن النسبة حاصلة قبلها، وتسمى غير محضة، لكونها في تقدير الانفصال، وتلك الإضافة السابقة المفيدة للتعريف أو التخصيص تسمى: محضة، أي: خالية من تقدير الانفصال، وتسمى: معنوية، لأنها أفادت أمراً معنويا، وهو التعريف، أو التخصيص.

ووصل "أل" بهذا المضاف مفتقر إن وَصِلَتْ بِالثَّانِي، كـ"الجملة الشعر" أو بالذي له أضيف الثَّانِي كـ"زينة الضارب رأس الجناني" وكونها في الوصف كافٍ إن وقع متنى، أو جمعا سبيله أتبع المضاف إضافة معنوية لا يجوز دخول "أل" عليه [وأما المضاف إضافة

(-) تختص بالنكرات، فدلّ دخولها على اسم الفاعل هنا على أنه لم يستفد من إضافته تعريفا.

ينظر البيت في: الكتاب ٤٢٧/١، والمقتضب ٢٢٧/٣، وشرح ابن عيش ٥١/٣، والمغنى، الشاهد ٩٠٠، وأوضح للمسالك ٩٠/٣، واللمح ٧٢/٢، والدرر ٥٦/٢، والتصريح ٢٨/٢، وشرح الأشموني ٤٧/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٨١.

(١) من الآية ٩، من سورة الحج. (٢) من الآية ٢٤، من سورة الأحقاف.



أو تنوين ظاهر، أو مقدر، نحو: ﴿مُسْتَقْبِلٌ أَوْزَيْتِهِمْ﴾<sup>(١)</sup> و"ضارب زيد" أو رفع القبح، نحو: "الحسن الوجه" إذ في رفع "الوجه" قبح من جهة خلو الصفة من<sup>(٢)</sup> ضمير يعود على الموصوف، وفي نصبه قبح من جهة إحصاء وصف<sup>(٣)</sup> اللازم بحرى وصف المجاز<sup>(٤)</sup>، فعدل إلى الجر، فخلص منها، ولذلك امتنع "الحسن وجهه"<sup>(٥)</sup> لانتفاء قبح الرفع، باشتغال الصفة على ضمير الموصوف، و"الحسن وجهه"<sup>(٦)</sup> لعدم قبح النصب، فإنه منصوب على التمييز، والتمييز<sup>(٧)</sup> يكون عن اللازم، ولا يعدل عن تنكير الأول، سواء أضيف إلى معرفة أو إلى نكرة كالمثل<sup>(٨)</sup> المذكورة، ولبقاء التنكير مع إضافته إلى المعرفة دخلت عليه "رُبَّ" في نحو:

٢٤٢- يَارُبُّ غَايِبُنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ<sup>(٩)</sup> ... ..

- (١) من الآية ٢٤، من سورة الأحقاف. (٢) ما بين المقوفين ساقط من: ب.  
(٣) في ب: "عن" موضع "من". (٤) في ب: "الوصف".  
(٥) أي: "المعدى". (٦) بحر "وجهه".  
(٧) بحر "وجه" أيضا. (٨) سقط: "والتمييز" من: ب.  
(٩) في ب: "كالأمثلة".

(١٠) هنا صدر بيت من البسيط، للشاعر: جرير بن عطية في هجاء الأخطل، ومما هو قوله:

لَا تَقْبَلُ مَسَاعِدَهُ دُكْمٌ وَجَرَانَا

والمعنى: يقول لصاحبه رُبُّ من يمتنى مثل مالنا منك فيما يزعمه ويفظه، لو عرف الحق، وحاول الوصل لقي منك المباعدة والحرمان كما لقينا.

والشاهد منه قوله: "رُبَّ غَايِبُنَا" حيث جر اسم الفاعل "غايِبُ" المضاف إلى نون التكلم المعظم لنفسه، أو للتكلمين، بـ"رُبَّ" ومعلوم أن "رُبَّ" =

وانتصب على الحال، نحو: ﴿ثَانِي عَطْفِهِ﴾<sup>(١)</sup>، ووصفت به النكرة، نحو: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُّمْطَرُنَا﴾<sup>(٢)</sup>، وإنما قلنا إن الإضافة لم تعد فيه تخصيصا: لكون التخصيص موجودا قبلها، فإن الأصل في نحو: "ضاربُ زيداً": "ضاربُ زيداً"، وفي "مرَّع القلب": "مرَّع قلبه".

وذي الإضافة اسمها لفظية وتلك محضة، ومعنوية الإضافة المفيدة للتخفيف، أو لرفع القبح تسمى: لفظية، لأنها لم تعد إلا تخفيف اللفظ، فإن النسبة حاصلة قبلها، وتسمى غير محضة، لكونها في تقدير الانفصال، وتلك الإضافة السابقة المفيدة للتعريف أو التخصيص تسمى: محضة، أي: خالية من تقدير الانفصال، وتسمى: معنوية، لأنها أفادت أمراً معنوياً، وهو التعريف، أو التخصيص.

ووصل "أل" بهذا المضاف مفتقر إن وَصِلَتْ بِالثَّانِي، كـ"الجملة الشعر" أو بالذي له أضيف الثَّانِي كـ"زينة الضارب رأس الجناني" وكونها في الوصف كافٍ إن وقع متنى، أو جمعا سبيله أتبع المضاف إضافة معنوية لا يجوز دخول "أل" عليه [وَأَمَّا المضاف إضافة

(-) تختص بالنكرات، فدلّ دخولها على اسم الفاعل هنا على أنه لم يستفد من إضافته تعريفا.

ينظر البيت في: الكتاب ٤٢٧/١، والمقتضب ٢٢٧/٣، وشرح ابن عيش ٥١/٣، والمغنى، الشاهد ٩٠٠، وأوضح للمسالك ٩٠/٣، واللمع ٧٢/٢، والدرر ٥٦/٢، والتصريح ٢٨/٢، وشرح الأشموني ٤٧/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٨١.

(١) من الآية ٩، من سورة الحج. (٢) من الآية ٢٤، من سورة الأحقاف.

لفظية، فيجوز دخول "أل" عليه<sup>(١)</sup> في أربع صور:

إحداها: أن يكون المضاف إليه مئلبسا بها أيضا، كـ "الجعد الشعر"<sup>(٢)</sup> و«المقيمي الصلاة»<sup>(٣)</sup>.

الثانية: أن يضاف الثاني إلى مئلبس بها، كـ «الضارب رأس الجاني» ومثله:

٢٤٣- لقد ظفر الزور أفتية العدى بما جازز الآمال يلقطى والأسر<sup>(٤)</sup>

الثالثة: أن يكون المضاف مثنى، نحو:

٢٤٤- إن يفتيا عني المستوطنات<sup>(٥)</sup> ... ..

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٢) الجعد من الشعر: خلاف السبط، وقيل: هو القصير، (اللسان "جعد" ٩٤/٤).

(٣) من الآية ٣٥، من سورة الحج.

(٤) هذا البيت من الطويل، وهو من الأبيات المجهولة القائل، ويروى: "أفتية" موضع: "أفتية"، والرواية الثانية -وهي المخالفة لرواية الشارح- أكثر الروايتين، ويروى آخره: «يلأسر والقتل» ولم أره عند غير الشارح إلا بها، وقوله: "ملقتل" أصله: "من القتل" فحذف النون وهمزة الوصل للوزن.

والشاهد منه قوله: «الزور أفتية العدى» حيث أضاف الشاعر الاسم للمقرون بآل، وسوّج ذلك كون المضاف وصفا، والمضاف إليه مضافا إلى مقرون بآل.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٩٣/٣، والتصريح ٢٩/٢، وشرح الأئمة ٣٠١.

(٥) هنا صدر بيت من البسيط، ولم تنسبه المراجع إلى قائل معين، ونمامه قوله:

... ..  
فاننى لست يوماً عنهما بغنى  
و"عدن" بلد باليمن، والشاهد من البيت قوله: «المستوطنات عدن» حيث أضاف الوصف للمقرون بالألف واللام إلى اسم ليس مقترنا بهما، وهو "عدن" =

الرابعة: أن يكون جمعا أتبع سبيل المثنى، في سلامة لفظ واحده، كقوله:

٢٤٥- ليس الأخلاء بمصغي مسامعهم إلى الوشاة، ولو كانوا ذوي رجم<sup>(١)</sup>

ويجوز أيضا في صورة خامسة، وهو: أن يضاف<sup>(٢)</sup> إلى ضمير مئلبس

بالألف واللام نحو:

٢٤٦- ألود أنت المستحقة صفوه<sup>(٣)</sup> ... ..

(-) وسوّج ذلك كون المضاف وصفا دالا على مثنى.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٩٦/٣، والمجم ٤٨/٢، والدرر ٥٧/٢،

والتصريح ٢٩/٢، وشرح الأئمة ٢٥٢/٣٢، ومجمع شواهد العربية ٤٠١.

(١) هذا البيت من البسيط، وهو مجهول القائل، والشاهد من البيت قوله: «لصغي

مسامعهم» حيث أضاف الاسم المقرون بـ "أل" إلى اسم ليس مقترنا بهما، وهو "مسامعهم" وسوّج ذلك كون المضاف وصفا دالا على جمع مذكر سالم.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٩٧/٣، والمجم ٤٨/٢، والدرر ٥٧/٢،

والتصريح ٣٠/٢، ومجمع شواهد العربية ٣٦٨. (٢) أي: المضاف إليه.

(٣) هنا صدر بيت من الكامل، وقائله مجهول.

وقد سقط قوله: "صفوه" من النسخين، ورأيت إثباته في الأصل، لأنه جزء من الشاهد، ونمام البيت قوله:

... ..  
منى، وإن لم أرج منك نوالا

والشاهد منه قوله: «المستحقة صفوه» حيث أضاف الاسم للمقرون بالألف واللام

وهو "المستحقة" لكونه وصفا، وسوّج ذلك كون المضاف إليه أضيف إلى ضمير يعود إلى مقرون بالألف واللام، وهو "الود".

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٩٥/٣، والمجم ٤٨/٢، والدرر ٥٧/٢،

والتصريح ٢٩/٢، وشرح الأئمة ٢٥٢/٢، ومجمع شواهد العربية ٢٧١.

لفظية، فيجوز دخول "أل" عليه<sup>(١)</sup> في أربع صور:

إحداها: أن يكون المضاف إليه مئلبسا بها أيضا، كـ "الجعد الشعر"<sup>(٢)</sup> و«المقيمي الصلاة»<sup>(٣)</sup>.

الثانية: أن يضاف الثاني إلى مئلبس بها، كـ «الضارب رأس الجاني» ومثله:

٢٤٣- لقد ظفر الزور أفتية العدى بما جازز الآمال يلقطى والأسر<sup>(٤)</sup>

الثالثة: أن يكون المضاف مثنى، نحو:

٢٤٤- إن يفتيا عني المستوطنات<sup>(٥)</sup> ... ..

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٢) الجعد من الشعر: خلاف السبط، وقيل: هو القصير، (اللسان "جعد" ٩٤/٤).

(٣) من الآية ٣٥، من سورة الحج.

(٤) هذا البيت من الطويل، وهو من الأبيات المجهولة القائل، ويروى: "أفتية" موضع: "أفتية"، والرواية الثانية -وهي المخالفة لرواية الشارح- أكثر الروايتين، ويروى آخره: «يلأسر والقتل» ولم أره عند غير الشارح إلا بها، وقوله: "ملقتل" أصله: "من القتل" فحذف النون وهمزة الوصل للوزن.

والشاهد منه قوله: «الزور أفتية العدى» حيث أضاف الشاعر الاسم للمقرون بآل، وسوّج ذلك كون المضاف وصفا، والمضاف إليه مضافا إلى مقرون بآل.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٩٣/٣، والتصريح ٢٩/٢، وشرح الأئمة ٣٠١/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٠١.

(٥) هنا صدر بيت من البسيط، ولم تنسبه المراجع إلى قائل معين، ونمامه قوله:

... ..  
... ..  
فاننى لست يوماً عنهما بغنى  
و"عدن" بلد باليمن، والشاهد من البيت قوله: «المستوطنات عدن» حيث أضاف الوصف للمقرون بالألف واللام إلى اسم ليس مقترنا بهما، وهو "عدن" =

الرابعة: أن يكون جمعا أتبع سبيل المثنى، في سلامة لفظ واحده، كقوله:

٢٤٥- ليس الأخلاء بمصفي مسامعهم إلى الوشاة، ولو كانوا ذوي رجم<sup>(١)</sup>

ويجوز أيضا في صورة خامسة، وهو: أن يضاف<sup>(٢)</sup> إلى ضمير مئلبس

بالألف واللام نحو:

٢٤٦- ألود أنت المستحق صفوه<sup>(٣)</sup> ... ..

(-) وسوّج ذلك كون المضاف وصفا دالا على مثنى.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٩٦/٣، والمجم ٤٨/٢، والدرر ٥٧/٢، والتصريح ٢٩/٢، وشرح الأئمة ٢٥٢/٣، ومعجم شواهد العربية ٤٠١.

(١) هذا البيت من البسيط، وهو مجهول القائل، والشاهد من البيت قوله: «المصفي مسامعهم» حيث أضاف الاسم المقرون بـ "أل" إلى اسم ليس مقترنا بهما، وهو "مسامعهم" وسوّج ذلك كون المضاف وصفا دالا على جمع مذكر سالم.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٩٧/٣، والمجم ٤٨/٢، والدرر ٥٧/٢، والتصريح ٣٠/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٦٨. (٢) أي: المضاف إليه.

(٣) هنا صدر بيت من الكامل، وقائله مجهول.

وقد سقط قوله: "صفوه" من النسخين، ورأيت إثباته في الأصل، لأنه جزء من الشاهد، ونمام البيت قوله:

... ..  
... ..  
منى، وإن لم أرج منك نوالا

والشاهد منه قوله: «المستحق صفوه» حيث أضاف الاسم للمقرون بالألف واللام وهو "المستحق" لكونه وصفا، وسوّج ذلك كون المضاف إليه أضيف إلى ضمير يعود إلى مقرون بالألف واللام، وهو "الود".

ينظر البيت في: أوضح المسالك ٩٥/٣، والمجم ٤٨/٢، والدرر ٥٧/٢، والتصريح ٢٩/٢، وشرح الأئمة ٢٥٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٧١.

وأحاذه الفراء حيث كان المضاف إليه معرفة<sup>(١)</sup>، نحو: "المكرمك" و"الضارب زيد" وخصّصه للمرد<sup>(٢)</sup> بالضمير، وعند صاحب الكتاب: أن الضمير كالظاهر<sup>(٣)</sup>، فهو منصوب في "المكرمك"<sup>(٤)</sup> لامتناع إضافة الوصف للتبليس بـ"أل" إلى غير ما ذكر<sup>(٥)</sup>، وعقوض في "مكرمك".

وربما اكتسب ثبوت أولاً تأنيثاً إن كان حذف فوقلاً إذا أضيف مذكر إلى مؤنث، أو بالعكس، فالأصل بقاء كل واحد منهما على حاله من التأنيث، والتأنيث، وربما اكتسب<sup>(٦)</sup> للمضاف المذكر التأنيث من المضاف إليه، لكن بشرط صلاحية التركيب لحذف

(١) أي: مطلقاً، ينظر معاني القرآن له ٢٢٦/١، ونحوه ذلك في جميع أنواع المعرفة، من باب قبل ما لم يُسمع على ما سمع، وقد صرح الفراء نفسه بذلك، حيث قال: إنه لم يسمع النصب والحذف إلا في قولهم: «هذا الضارب الرجل».

(٢) هو أبو العباس: محمد بن يزيد بن عبدلكرم النخعي، الملقب بالمرد، لقّب بذلك أبو حاتم السجستاني، قرأ كتاب مبيوه على الجرمي، ثم على المازني، وكان إماماً في العربية، ومن أشهر تصانيفه: الكامل والمقتضب، توفي سنة ٢٨٥هـ، ينظر ترجمته في: معجم المؤلفين ١١٤/١٢، وتاريخ بغداد ٣٨٠/٣، والإشارة ٣٤٢.

(٣) ينظر: الكتاب لسبويه ١٨٧/١.

(٤) وموجب نصبه أنه في معنى: «الذي أكرمك». ينظر: الكتاب ١٨١/١.

(٥) ما بين المعرفين ساقط من: أ.

(٦) ذكر السيوطي في الأشباه والنظائر (٨٦/٢): عشرة أمور يكتسبها المضاف من المضاف إليه.

للمضاف<sup>(١)</sup> والاستثناء عنه بالمضاف إليه، وهذا مراد المصنف بقوله: «إن كان حذف موحلاً» ومنه قراءة بعضهم «تلتقطه بعض السّيار»<sup>(٢)</sup>، وقوله: ٢٤٧- لما أتى خبر الزبير تواضعت سُورُ المدينة والجبّالُ الخَشَعُ<sup>(٣)</sup> وأقل منه المؤنث التذكير من المضاف إليه، بالشرط المذكور، ومنه -على أحد التخاريج- «إن رحمة الله قريب»<sup>(٤)</sup>، وقوله:

(١) ما بين المعرفين ساقط من: ب.

(٢) ذكر العكري هذه القراءة ولم ينسبها إلى أحد.

(٣) ينظر: إملأ ما من به الرحمن ٤٩/٢ من الآية ١٠ من سورة يوسف، وقراءة الجمهور بالياء.

(٤) هذا البيت من الكامل، وهو لجرير من قصيدة له يهجو فيها الفرزدق وكان أحد رهطه، وهو: عمرو بن حرموز قتل الزبير بن العوام رضي الله عنه، غيلة بعد منصرفه من وقعة الجمل.

والشاهد من البيت قوله: «تواضعت سُورُ المدينة» حيث إن «سُوراً» اكتسب التأنيث من المضاف إليه، وهو «المدينة»، ولهذا أثبت له الفعل.

ينظر البيت في: الكتاب ٥٢/١، والمقتضب ١٩٧/٤، والخصائص ٤١٨/٢، واللسان "سور" ٥٢/٦، والخزانة ٢١٨/٤، ومعجم شواهد العربية ٢٢٦.

(٤) من الآية ٥٦، من سورة الأعراف.

وهذه الآية خرجت على عدة تخاريج، فخرجها الفراء على أن العرب إذا أرادت بـ"غريبة" القرب من ناحية النسب أثنى بلا خلاف في ذلك، وإذا أرادوا به القرب الذي يقابل البعد ذكروا وأثروا (ينظر المعاني ٣٨٠/١) وخرجها الأصمطي: على أن الرحمة تفسر هنا "بالمر" أو على أنها ذكرت كما قالوا: ربيع غريب، وملحقة جديد، وشاة سديس.

وأحازه الفراء حيث كان المضاف إليه معرفة<sup>(١)</sup>، نحو: "المكرمك" و"الضارب زيد" وخصّصه للمرد<sup>(٢)</sup> بالضمير، وعند صاحب الكتاب: أن الضمير كالظاهر<sup>(٣)</sup>، فهو منصوب في "المكرمك"<sup>(٤)</sup> لامتناع إضافة الوصف للتبليس بـ"أل" إلى غير ما ذكر<sup>(٥)</sup>، وعقوض في "مكرمك".

وربما اكتسب ثبانا أولا تأنيثا إن كان حذف فوقلا إذا أضيف مذكر إلى مؤنث، أو بالعكس، فالأصل بقاء كل واحد منهما على حاله من التأنيث، والتأنيث، وربما اكتسب<sup>(٦)</sup> للمضاف المذكر التأنيث من المضاف إليه، لكن بشرط صلاحية التركيب لحذف

(١) أي: مطلقا، ينظر معاني القرآن له ٢٢٦/١، ونجوى ذلك في جميع أنواع المعرفة، من باب قيل ما لم يُسمع على ما سمع، وقد صرح الفراء نفسه بذلك، حيث قال: إنه لم يسمع النصب والحذف إلا في قولهم: «هذا الضارب الرجل».

(٢) هو أبو العباس: محمد بن يزيد بن عبدلكرم النخعي، الملقب بالمرد، لقّب بذلك أبو حاتم السجستاني، قرأ كتاب مبيوه على الجرمي، ثم على المازني، وكان إماما في العربية، ومن أشهر تصانيفه: الكامل والمقتضب، توفي سنة ٢٨٥هـ، ينظر ترجمته في: معجم المؤلفين ١١٤/١٢، وتاريخ بغداد ٣٨٠/٣، والإشارة ٣٤٢.

(٣) ينظر: الكتاب لسبويه ١٨٧/١.

(٤) وموجب نصبه أنه في معنى: «الذي أكرمك». ينظر: الكتاب ١٨١/١.

(٥) ما بين المعرفين ساقط من: أ.

(٦) ذكر السيوطي في الأشباه والنظائر (٨٦/٢): عشرة أمور يكتسبها المضاف من المضاف إليه.

للمضاف<sup>(١)</sup> والاستثناء عنه بالمضاف إليه، وهذا مراد المصنف بقوله: «إن كان لحذف موحلا» ومنه قراءة بعضهم «تلتقطه بعض السّيار»<sup>(٢)</sup>، وقوله: ٢٤٧- لما أتى خبر الزبير تواضعت سُورُ المدينة والجبّالُ الخشخ<sup>(٣)</sup> وأقل منه المؤنث التذكير من المضاف إليه، بالشرط المذكور، ومنه -على أحد التخاريج- «إن رحمة الله قريب»<sup>(٤)</sup>، وقوله:

(١) ما بين المعرفين ساقط من: ب.

(٢) ذكر العكري هذه القراءة ولم ينسبها إلى أحد.

ينظر: إملأ ما من به الرحمن ٤٩/٢ من الآية ١٠ من سورة يوسف، وقراءة الجمهور بالياء.

(٣) هذا البيت من الكامل، وهو لجرير من قصيدة له يهجو فيها الفرزدق وكان أحد رهطه، وهو: عمرو بن حرموز قتل الزبير بن العوام رضي الله عنه، غيلة بعد منصرفه من وقعة الجمل.

والشاهد من البيت قوله: «تواضعت سُورُ المدينة» حيث إن «سُورا» اكتسب التأنيث من المضاف إليه، وهو «المدينة»، ولهذا أثبت له الفعل.

ينظر البيت في: الكتاب ٥٢/١، والمقتضب ١٩٧/٤، والخصائص ٤١٨/٢، واللسان "سور" ٥٢/٦، والخزانة ٢١٨/٤، ومعجم شواهد العربية ٢٢٦.

(٤) من الآية ٥٦، من سورة الأعراف.

وهذه الآية خرجت على عدة تخاريج، فخرجها الفراء على أن العرب إذا أرادت بـ"غريبة" القرب من ناحية النسب أثنى بلا خلاف في ذلك، وإذا أرادوا به القرب الذي يقابل البعد ذكروا وأثروا (ينظر المعاني ٣٨٠/١) وخرجها الأصمطي: على أن الرحمة تفسر هنا "بالمر" أو على أنها ذكرت كما قالوا: ربيع غريب، وملحقة جديد، وشاة سديس.

٢٤٨- إنارة العقل مكسوف يطووع هو<sup>(١)</sup> ...  
أما لو لم يصلح المضاف فيهما للاستثناء عنه بالمضاف إليه امتناعاً فلا

(٢-) ينظر معاني القرآن له ٣٠٠/٢، وذكر النحاس فيها أقوالاً، ثم قال: من أحسنها أن الرحمة والرحم واحد، وهما بمعنى العفو والغفران، ينظر إعراب القرآن له ١٣١/٢.

وجعل ابن مالك وابن هشام "قريباً" مما يجهل أن يكون اكتسب التذكير من المضاف إليه وهو لفظ "الله" لأن الاستعمال العربي قد جرى على استعمال لفظ الجلالة كما يستعمل المذكر.

ينظر: شرح الكافية الشافية ٩٢١/٢، وأوضح المسالك ٣٠٦/٣، والله أعلم بمراده.

(١) هذا صدر بيت من البسيط، ولم يعرف قائله، وقال في الخزانة: إنه لبعض المولدين، وكذلك فعل في معجم الشواهد، وقام البيت قوله:

...  
... وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا  
يقول: إذا جرى الإنسان وراء شهواته وما تملئ عليه نفسه ضعف عقله كما تضعف إنارة البدر بالكسوف، بخلافه إذا عصى النفس الأمانة بالسوء فإن ذلك يعود عليه بالصورة واليقظة، قلت: وهذا المعنى صحيح، ويؤيده قوله تعالى: ﴿إِنْ تَقُوا اللَّهَ لَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا...﴾ الآية.

والشاهد من البيت قوله: «إنارة العقل مكسوف» حيث اكتسب المضاف وهو: «إنارة» من المضاف إليه، وهو: «العقل» التذكير، وآية ذلك أنه وصف بمذكر بعد ذلك.

ينظر البيت في: المنفى، الشاهد ٩٠١، وأوضح المسالك ١٠٥/٣، والتصريح ٣٢٧/٤، والخزانة ٢٢٧/٤، وشرح الإثني ٢٥٤/٢، ومعجم شواهد العربية ١٤٣.

يجوز: «قامت زوج هند» ولا: «جاء جاريتك».  
ولا يضاف اسم لما به أتخذ معنى، وأول مؤههما إذا ورد قد تقرر أن المضاف متعرف بالمضاف إليه، أو متخصص به، والمعرف غير للتعرف<sup>(١)</sup>، والمخصص غير المتخصص، فلذلك لا يضاف<sup>(٢)</sup> اسم إلى مماثل له في المعنى، سواء كان مرادفاً كـ«سليح أسد»، أو صفة أضيفت إلى موصوفها، كـ«غاضل رجل» أو بالعكس، كـ«رجل صالح» فإن ورد ما يوهم ذلك أول بما يصرفه عنه، فـ«قمن المزدافين»<sup>(٣)</sup> قولهم: «سعيد كُرْزٍ» ومن إضافة الموصوف إلى الصفة «مسجد الجامع»، و«صلاة الأولى»، ومن عكسه: «جُرْدُ قَطِيفَةٍ»<sup>(٤)</sup> و«سَحَقٍ»<sup>(٥)</sup> عمامة، ففي القسم الأول: يؤول المضاف

(١) في ب: «المعرف».

(٢) هذا هو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فجوزوا إضافة الاسم إلى مماثله معنى، متى اختلف اللفظان، وجعلوا اختلاف المثلين في اللفظ بمنزلة اختلافهما في المعنى، وبذلك سلموا من التأويل الذي اضطر إليه البصريون، واختار ابن مالك مذهبه في التسهيل ١٥٦، وقد عقد الأنباري لذلك المسألة ٦١. ينظر تفصيل ذلك هناك، وفي: شرح ابن يعيش ٩/٣-١١، وشرح الكافية ٢٨٥/١-٢٨٧، والإيضاح في شرح للفصل ٤١٤/١-٤١٥، والمساعد ٣٣٢/٢، والتصريح ٣٣/٢-٣٤. ينظر: الأصول ٨/٢-١٩، ومعاني القرآن للفراء ٥٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٩٢٣/٢.

(٣) في ب: قال مقابل ما بين المعقوفين: «قمن ذلك مزدافين» وهو تحريف.

(٤) «جرد قطيفة» معناه: قطيفة مجردة، وهي البالية، والقطيفة: دنار عمل، أو كساء له حمل، اللسان: «قطف» ١٩٣/١١.

(٥) السحَق: الثوب الخلق: اللسان ١٨/١٢ «سحق».

٢٤٨- إنارة العقل مكسوف يطووع هو<sup>(١)</sup> ...  
أما لو لم يصلح المضاف فيهما للاستثناء عنه بالمضاف إليه امتناعاً فلا

(٢-) ينظر معاني القرآن له ٣٠٠/٢، وذكر النحاس فيها أقوالاً، ثم قال: من أحسنها أن الرحمة والرحم واحد، وهما بمعنى العفو والغفران، ينظر إعراب القرآن له ١٣١/٢.

وجعل ابن مالك وابن هشام "قريباً" مما يجهل أن يكون اكتسب التذكير من المضاف إليه وهو لفظ "الله" لأن الاستعمال العربي قد جرى على استعمال لفظ الجلالة كما يستعمل المذكر.

ينظر: شرح الكافية الشافية ٩٢١/٢، وأوضح المسالك ٣٠٦/٣، والله أعلم بمراده.

(١) هذا صدر بيت من البسيط، ولم يعرف قائله، وقال في الخزانة: إنه لبعض المولدين، وكذلك فعل في معجم الشواهد، وقام البيت قوله:

...  
... وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا  
يقول: إذا جرى الإنسان وراء شهواته وما تملئ عليه نفسه ضعف عقله كما تضعف إنارة البدر بالكسوف، بخلافه إذا عصى النفس الأمانة بالسوء فإن ذلك يعود عليه بالصورة واليقظة، قلت: وهذا المعنى صحيح، ويؤيده قوله تعالى: ﴿إِنْ تَقُوا اللَّهَ لَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا...﴾ الآية.

والشاهد من البيت قوله: «إنارة العقل مكسوف» حيث اكتسب المضاف وهو: «إنارة» من المضاف إليه، وهو: «العقل» التذكير، وآية ذلك أنه وصف بمذكر بعد ذلك.

ينظر البيت في: المنفى، الشاهد ٩٠١، وأوضح المسالك ١٠٥/٣، والتصريح ٣٢٧/٤، والخزانة ٢٢٧/٤، وشرح الإثني ٢٥٤/٢، ومعجم شواهد العربية ١٤٣.

يجوز: «قامت زوج هند» ولا: «جاء جاريتك».  
ولا يضاف اسم لما به أتخذ معنى، وأول مؤههما إذا ورد قد تقرر أن المضاف متعرف بالمضاف إليه، أو متخصص به، والمعرف غير للتعرف<sup>(١)</sup>، والمخصص غير المتخصص، فلذلك لا يضاف<sup>(٢)</sup> اسم إلى مماثل له في المعنى، سواء كان مرادفاً كـ«سليح أسد»، أو صفة أضيفت إلى موصوفها، كـ«غاضل رجل» أو بالعكس، كـ«رجل صالح» فإن ورد ما يوهم ذلك أول بما يصرفه عنه، فـ«قمن المزدافين»<sup>(٣)</sup> قولهم: «سعيد كُرْزٍ» ومن إضافة الموصوف إلى الصفة «مسجد الجامع»، و«صلاة الأولى»، ومن عكسه: «جُرْدُ قَطِيفَةٍ»<sup>(٤)</sup> و«سَحَقٍ»<sup>(٥)</sup> عمامة، ففي القسم الأول: يؤول المضاف

(١) في ب: «المعرف».

(٢) هذا هو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فجوزوا إضافة الاسم إلى مماثله معنى، متى اختلف اللفظان، وجعلوا اختلاف التالين في اللفظ بمنزلة اختلافهما في المعنى، وبذلك سلموا من التأويل الذي اضطر إليه البصريون، واختار ابن مالك مذهبه في التسهيل ١٥٦، وقد عقد الأنباري لذلك المسألة ٦١. ينظر تفصيل ذلك هناك، وفي: شرح ابن عيسى ٩/٣-١١، وشرح الكافية ٢٨٥/١-٢٨٧، والإيضاح في شرح للفصل ٤١٤/١-٤١٥، والمساعد ٣٣٢/٢، والتصريح ٣٣/٢-٣٤. ينظر: الأصول ٨/٢-١٩، ومعاني القرآن للفراء ٥٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٩٢٣/٢.

(٣) في ب: قال مقابل ما بين المعقوفين: «قمن ذلك مزدافين» وهو تحريف.

(٤) «جرد قطيفة» معناه: قطيفة مجردة، وهي البالية، والقطيفة: دنار عمل، أو كساء له حمل، اللسان: «قطف» ١٩٣/١١.

(٥) السحَق: الثوب الخلق: اللسان ١٨/١٢ «سحق».

بالمسئى، والمضاف إليه بالاسم، كأنك قلت: جاعنى مُسمى هذا الاسم، وفي الثاني: بقدر الأول مضافاً إلى موصوف حذف، وأقيمت صفته مقامه، كأنك قلت: «مسجد المكان الجامع» و«صلاة الساعة الأولى»، وفي الثالث: يقول الأول بالنوع والثاني بالجنس، والتقدير: «جرّد هذا الجنس».

وبعضُ الأسماء يضاف أبداً وبعضُها قد يأتي لفظاً مفرداً  
الأصل في الإضافة أن تكون جائزة، وقد خرج عن الأصل من الأسماء  
طرفان:

أحدهما: ما امتنعت إضافته كالموصلات، وأسماء الإشارة،  
والمضمورات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، سوى "أي" والأعلام الباقية  
على علميتها،

الثاني: ما أشار إليه المصنف هنا، وهو: ما الإضافة فيه لازمة، ثم هي منقسمة إلى قسمين: لازمة الإضافة إلى المفرد، ولازمة الإضافة إلى الجملة، والأول: هو مراد المصنف بهذا البيت، ثم هو منقسم إلى لازم<sup>(١)</sup> الإضافة لفظاً ومعنى، وإلى ما يلزمها في المعنى، مع أنه قد يفرد عنها<sup>(٢)</sup> في اللفظ، فالأول نحو: "كَيْلاَ" و"كِتَبًا" و"عَدَدٌ" و"مَعَ" و"لَدُنْ"، والثاني: كـ"كُلِّ" و"بَعْضُ" و"أَيُّ" فإنها وإن قطعت عن الإضافة في اللفظ، نحو: "وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ"<sup>(٣)</sup> وَدَوَّجَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ"<sup>(٤)</sup> أَيًّا مَا تَعْمَلُونَ"<sup>(٥)</sup> فإن المضاف إليه مراد في المعنى، والتقدير: وَكُلُّكُمْ فِي هَذِهِ يَوْمَئِذٍ بِفِعْلِكُمْ

- (١) في ب: "اللزامة".  
 (٢) سقط "عنها" من أ.  
 (٣) سقط "معو" من أ.  
 (٤) من الآية ٨٧، من سورة النمل.  
 (٥) من الآية ١٦٥، من سورة الأنعام.  
 (٦) من الآية ١١٠، من سورة الإسراء.

﴿أَيُّ اسْمٍ تَدْعُوا﴾.

وبعض ما يضاف حتماً متع  
 كـ"وَحْدٌ" و"لَبِي" و"دَوَالِي" و"سَعْدِي"  
 وإلاَّه اسماءُ ظاهراً حيث وقع  
 وحْدٌ إِلاَّهٌ "يَلْبِسُ"  
 اللازم الإضافة لفظاً ومعنى منقسم إلى ما يضاف إلى الظاهر والمضمر،  
 نحو: "كَيْلا" وما ذكر معها، وإلى ما يضاف إلى المضمر دون الظاهر، وهو  
 الذي أشار إليه المصنف هنا، وذلك ألفاظُ أحدها "وَحْدٌ" ويضاف إلى ضمائر  
 الجمل كَلِمَةً، متكلِّها، نحو: "سافرت وحدي" ومخاطبها، كقولها:

۲۴۹- ... .. وکنت إذ کنت، إلهی وخذک<sup>(۱)</sup>

وغائبها، نحو: ﴿وَإِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَخَذَهُ﴾ (٢).

الثاني: "لبي" وهو مصدر مثني<sup>(٣)</sup> في اللفظ و<sup>(٤)</sup> معناه التكرار،

- (١) هذا من مشطوور الرجز، وهو لعل الله بن عبد الأعلى القرشي، وبعده قوله:  
... لم يك شيء يا لأخي فليكما ...  
وقوله: "كنت" كان هنا تامة، و"لأخي" منادى حذف منه حرف النداء،  
و"مُحَذَّلٌ" حال، مضاف إلى الكاف.  
ينظر البيت في: الكتاب ٢/٢٩١، والمقتضب ٤/٢٤٧، وشرح ابن عيوش  
١/١٧٢، والفتي، والشاهد ٥٩١، وأوضح المسالك ٣/١١٢، والنصرح ٣/٣٦٢،  
والمجع ٢/٥٠١، والدرر ٦/٦٠٢، ومعجم شواهد العربية ٥١٢.  
(٢) من الآية ١٢، من سورة غافر.  
(٣) هذا قول سيوريو وتم جمع فيه، وذهب يونس إلى أن "ليك" مفرد ولكنه جاء  
على هذا اللفظ في الإضافة، فتوكل: "عليك"، ومعناه عند سيوريو: إجابة بعد  
إجابة. ينظر: الكتاب ١/٣٠٠-٣٥١.  
(٤) سقط حرف المطفف "الواو" من: أ.



بالمسمى، والمضاف إليه بالاسم، كأنك قلت: جاءني مسمى هذا الاسم؛ وفي الثاني: يقدر الأول مضافاً إلى موصوف حذف، وأقيمت صفته مقامه، كأنك قلت: «مسجد المكان الجامع» و«صلاة الساعة الأولى»، وفي الثالث: يتوول الأول بالنوع والثاني بالجنس، والتقدير: «يجرد هذا الجنس»

وبعض الأسماء يضاف أبداً وبعض ذا قد يأتي لفظاً مفرداً الأصل في الإضافة أن تكون جائرة، وقد خرج عن الأصل من الأسماء طرفان:

أحدهما: ما امتنعت إضافته كالموصولات، وأسماء الإشارة، والمضمرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، سوى "أي" والأعلام الباقية على علميتها،

الثاني: ما أشار إليه المصنف هنا، وهو: ما الإضافة فيه لازمة، ثم هي منقسمة إلى قسمين: لازمة الإضافة إلى المفرد، ولازمة الإضافة إلى الجملة، والأول: هو مراد المصنف بهذا البيت، ثم هو منقسم إلى لازم<sup>(١)</sup> الإضافة لفظاً ومعنى، وإلى ما يلزمها في المعنى، مع أنه قد يفرد عنها<sup>(٢)</sup> في اللفظ، فالأول نحو: "كَلْبٌ" و"كَلْبَتَا" و"عند" و"مع" و"لدى"، والثاني: كـ"كُلٌّ"، و"بعض" و"أي" فإنها وإن قطعت عن الإضافة في اللفظ، نحو: ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ دَاخِرِينَ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿إِنَّمَا مَا تَدْعُوا﴾<sup>(٥)</sup> فإن المضاف إليه مراد في المعنى، والتقدير: ﴿وَكُلُّهُنَّ﴾ ﴿فَوْقَ بَعْضِكُمْ﴾

(١) في ب: "لازمة". (٢) سقط "عنها" من: أ.

(٣) سقط "نحو" من: أ. (٤) من الآية ٨٧، من سورة النمل.

(٥) من الآية ١٦٥، من سورة الأعراف. (٦) من الآية ١١٠، من سورة الإسراء.

﴿إِنَّمَا اسْم تَدْعُوا﴾.

وبعض ما يضاف حتماً امتنع إيلأؤه اسماً ظاهراً حيث وقع كـ"سُودٌ" لـ"بني" و"دوالي" "سَعْدِي" وشد إيلأؤه "سَعْدِي" لـ"بني" اللازم الإضافة لفظاً ومعنى منقسم إلى ما يضاف إلى الظاهر والمضمر، نحو: "كَلْبٌ" وما ذكر معها، وإلى ما يضاف إلى المضمر دون الظاهر، وهو الذي أشار إليه المصنف هنا، وذلك ألفاظاً أحدها "وحد" ويضاف إلى ضمائر الجر كـ"أهلها"، متكلمها، نحو: «سافرت وحدي» ومخاطبها، كقوله:

٢٤٩ - ... .. وكنت إذ كنت لأبهي وحدك<sup>(١)</sup>  
وغائبها، نحو: ﴿وَإِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾<sup>(٢)</sup>.

الثاني: "بني" وهو مصدر مثنى<sup>(٣)</sup> في اللفظ و<sup>(٤)</sup> معناه التكرار،

(١) هذا من مشطور الرجز، وهو لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي، وبعبه قوله:

... لم يك شيء يا إلهي فليكا ...

وقوله: "كنت" كان هنا تامة، و"إلا هي" نادى حذف منه حرف النداء، و"وحدك" حال، مضاف إلى الكاف.

ينظر البيت في: الكتاب ٢/٢١٠، والمقتضب ٤/٢٤٧، وشرح ابن عيسى ٢/١١١، والمغنى، الشاهد ١١٠، وأوضح المسالك ٣/١١٢، والتصريح ٢/٣٦، والمجمع ٢/٥٠٢، والدرر ٢/٦٠، ومعجم شواهد العربية ٥١٢.

(٢) من الآية ١٢، من سورة غافر.

(٣) هذا قول سيبويه ومن تبعه فيه، وذهب يونس إلى أن "ليك" مفرد ولكنه جاء

على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك: "عليك"، ومعناه عند سيبويه: إجابة بعد إجابة. ينظر: الكتاب ١/٣٥٠-٣٥١.

(٤) سقط حرف العطف "والواو" من: أ.

ولا يضاف إلا<sup>(١)</sup> إلى ضمير المخاطب، وإضافته إلى الظاهر في قوله:

٢٥٠- دعوت [لما تأتي] مسؤرا فبئس فبئس يئس يئسور<sup>(٢)</sup>

شاذ، وقد سمعت إضافته إلى ضمير الغائب في قوله:

٢٥١- ... لقلت ليبي كمن يدعوني<sup>(٣)</sup>

الثالث: "دواني" وهو مصدر بمعنى التنازل، منى في اللفظ، ومعناه:

(١) سقط حرف الاستثناء "إلا" من: أ.

(٢) هذا البيت من المقارب، وعزاه في التصريح إلى أعرابي من بني أسد، والشاهد منه قوله: "فبئس يئس" حيث أضاف "لي" إلى الاسم الظاهر، وهو: "يئس" وهو شاذ كما قال الشارح. ينظر البيت في: الكتاب ٣٥٢/١، وشرح ابن عيسى ١١٩/١، واللسان "ليب" ٢٢٧/٢، وأوضح المسالك ١٢٣/٣، والمعنى، الشاهد ٩٨٦، وشرح ابن عقيل ٥٢/٣، والمص ١٩٠/١، والدرر ١٦٥/١، والتصريح ٣٨/٢، والخزانة ٩٢/٢-٩٣، وشرح الأختوني ٢٥٨/٢، ومعجم شواهد العربية ١٩٣. وقد سقط ما بين المعقوفين من: أ.

(٣) هنا من مشطور الرجز، ولم يعرف قاله، وقيل قوله:

... إنك لو دعوتني ودوني ...

... زوراء ذات مخرج قيون ...

والمخرج: من قولهم: "حوض قرح" أي: ممتلئ، ويرى: "مخرج" موضع "مخرج"، والمخرج: تمويف البحر، والزوراء: الأرض البعيدة، والقيون: صفة البحر الواسعة العميقة، والشاهد منه قوله: "ليبي" حيث أضيف "لي" إلى ضمير الغائب، وهو شاذ. ينظر في: اللسان "ليب" ٢٢٦/٢، والمعنى، الشاهد ٩٨٥، وأوضح المسالك ١٢٢/٣، وشرح ابن عقيل ٥٢/٣، والمص ١٩٠/١، والدرر ١٦٣/١، والتصريح ٣٨/٢، وشرح الأختوني ٢٥٨/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٥٤.

التكرار أيضا، ومن استعماله:

٢٥٢- إذا شق شق بئر شق بالبريد مثله دواليك حتى كئنا غير لا يس<sup>(١)</sup>

الرابع: "سعدني"<sup>(٢)</sup> وهو في اللفظ كـ"ليبي" ولا يستعمل إلا بعده نحو:

"ليبيك وسعدنيك" ولم يسمع فيه ولا في "دواليك" الإضافة إلى غير ضمير المخاطب، ومن الأسماء اللازمة للإضافة قسم ثالث، وهو ما يضاف إلى الظاهر دون المضمير، كـ"أولي" و"أولات" و"ذي" و"ذات".

وألزموا إضافة إلى الجمل "حيث" و"إذ"، وإن يتوّن يَحتمل

إفراد "إذ" وما كـ"إذ" معنى كـ"إذ" أضيف جواراً، نحو: حين، جانبك

(١) هذا البيت من الطويل، وهو لسحيم عبيد بنى الحسحاس، وأشد سيبيو عجزه هكذا:

... دواليك حتى ليس للبرد لابس

وعلى هذه الرواية يكون في البيت إقواء، لأنه من أبيات مكسورة، والبرد:

الكساء الذي فيه رشي، اللسان "برد" ٥٣/٤.

و"دواليك" أي تناولا بعد تناول، وهو من المبالغة، وهي تعاور الشيء بينك وبين غيره، وكانت العرب تزعم أن المتحاضن إذا شق كل منهما ثوب صاحبه دامت المودة، ولم تقصد، والشاهد منه قوله: "دواليك" حيث أضيف إلى ضمير المخاطب كما ترى.

ينظر البيه: في: الكتاب ٣٥٠/١، والخصائص ٤٥/٣، وشرح ابن عيسى ١١٩/١، واللسان: "دول" ٢٦٨/١٣، وأوضح المسالك ١١٨/٣، والمص ١٨٩/١، والدرر ١٦٢/١، والتصريح ٣٧/٢، والخزانة ٩٩/٢، ومعجم شواهد العربية ١٩٩.

(٢) وسعدنيك: يعني: إسعاداً لك بعد إسعاد.

ولا يضاف إلا<sup>(١)</sup> إلى ضمير المخاطب، وإضافته إلى الظاهر في قوله:

٢٥٠- دعوت [لما تأتي] مسؤرا فأتى فأتى يأتى مسؤرا<sup>(٢)</sup>

شاذ، وقد سمعت إضافته إلى ضمير الغائب في قوله:

٢٥١- ... لقلت ليبي كمن يدعونى<sup>(٣)</sup>

الثالث: "دوائى" وهو مصدر بمعنى التنازل، منى فى اللفظ، ومعناه:

(١) سقط حرف الاستثناء "إلا" من: أ.

(٢) هذا البيت من المقارب، وعزاه في التصريح إلى أعرابي من بني أسد، والشاهد

منه قوله: "فأتى يأتى" حيث أضاف "أتى" إلى الاسم الظاهر، وهو: "يأتى" وهو

شاذ كما قال الشاعر. ينظر البيت في: الكتاب ٣٥٢/١، وشرح ابن عيسى

١١٩/١، واللسان "ليب" ٢٢٧/٢، وأوضح المسالك ١٢٣/٣، والمعنى، الشاهد

٩٨٦، وشرح ابن عقيل ٥٢/٣، والمص ١٩٠/١، والدرر ١٦٥/١، والتصريح

٣٨/٢، والخزانة ٩٢/٢-٩٣، وشرح الأختوني ٢٥٨/٢، ومعجم شواهد العربية

١٩٣. وقد سقط ما بين المعقوفين من: أ.

(٣) هنا من مشطور الرجز، ولم يعرف قاله، وقبله قوله:

... إنك لو دعوتى ودوتى ...

... زوراء ذات مَرَع قَيون ...

والمَرَع: من قولهم: "حوض مَرَع" أي: ممتلئ، ويرى: "مَرَع" موضع "مَرَع"،

والمَرَع: تمويف البحر، والزوراء: الأرض البعيدة، والبيوت: صفة البحر الواسعة

العميقة، والشاهد منه قوله: "ليبي" حيث أضيف "أتى" إلى ضمير الغائب، وهو

شاذ. ينظر في: اللسان "ليب" ٢٢٦/٢، والمعنى، والشاهد ٩٨٥، وأوضح

المسالك ١٢٢/٣، وشرح ابن عقيل ٥٢/٣، والمص ١٩٠/١، والدرر ١٦٣/١،

والتصريح ٣٨/٢، وشرح الأختوني ٢٥٨/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٥٤.

التكرار أيضا، ومن استعماله:

٢٥٢- إذا شقُّ شقُّ بَرْدٍ شقُّ بالبرْدِ مثله دواليك حتى كُنّا غيرُ لا يس<sup>(١)</sup>

الرابع: "سَعْدِي"<sup>(٢)</sup> وهو في اللفظ كـ"لبي" ولا يستعمل إلا بعده نحو:

"لبيك وسعديك" ولم يسمع فيه ولا فى "دواليك" الإضافة إلى غير ضمير

المخاطب، ومن الأسماء اللازمة للإضافة قسم ثالث، وهو ما يضاف إلى الظاهر

دون المضمّر، كـ"أولى" و"أولات" و"ذي" و"ذات".

وألزموا إضافةً إلى الجمل "حيث" و"إذ"، وإن يُنَوَّن يُحتمل

إفراد "إذ" وما كـ"إذ" معنى كـ"إذ" أضيف جَوَازاً، نحو: حين، جانبك

(١) هذا البيت من الطويل، وهو لسحيم عبيد بنى الحسحاس، وأشدّ سيبيو عجزه هكذا:

... دواليك حتى ليس للبرد لابس

وعلى هذه الرواية يكون في البيت إقواء، لأنه من أبيات مكسورة، والبرد:

الكساء الذى فيه رَشِي، اللسان "برد" ٥٣/٤.

و"دواليك" أي تناولا بعد تناول، وهو من المبالغة، وهي تعاور الشيء بينك

وبين غيرك، وكانت العرب تزعم أن المتحاضن إذا شق كل منهما ثوب صاحبه

دامت المودة، ولم تقصد، والشاهد منه قوله: "دواليك" حيث أضيف إلى ضمير

المخاطب كما ترى.

ينظر البيه: في: الكتاب ٣٥٠/١، والخصائص ٤٥/٣، وشرح ابن عيسى

١١٩/١، واللسان: "دول" ٢٦٨/١٣، وأوضح المسالك ١١٨/٣، والمص

١٨٩/١، والدرر ١٦٢/١، والتصريح ٣٧/٢، والخزانة ٩٩/٢، ومعجم شواهد

العربية ١٩٩.

(٢) وسعديك: يعني: إسعاداً لك بعد إسعاد.

أخذ<sup>(١)</sup> في ذكر القسم الثاني من اللازم الإضافة، وهو ما يلزم إضافته إلى الجمل، ثم هو منقسم إلى ما يضاف إلى الجمل مطلقاً، وإلى ما يضاف إلى جمل الأفعال معاصرة فالأول: كـ"حيث"<sup>(٢)</sup> و"إذ"<sup>(٣)</sup> وأكثر ما يضافان إلى الجمل الفعلية، نحو: «ومن حيث خرجت»<sup>(٤)</sup> «وإذ أخذ ولئك»<sup>(٥)</sup> ومن إضافتهما إلى الجمل الاسمية «وإذ هم نجوى»<sup>(٦)</sup> وتقول: «جئت حيث زيد قائم» وإضافة "حيث" إلى المفرد في نحو:

٢٥٣- أمأتري حيث سهيل طالعا<sup>(٧)</sup> ...  
نــــــادر<sup>(٨)</sup> وتقتصص "إذ" بمجـــــــــــــــــواز

(١) سقط "أخذ" من: ب.

(٢) "حيث" بتثنية الشاء، وقد تبدل يالوها واوا، وهي ظرف مكان مبهم. اللسان ٤٤٥/٢. (٣) من الآتين ١٤٩، ١٥٠، من سورة البقرة.

(٤) من الآية ١٧٢، من سورة الأعراف. (٥) من الآية ٤٧، من سورة الإسراء.

(٦) هنا صدر بيت من الرجز، ولم يثر على اسم قائم، وعماه قوله:

...  
... نجما يضىء كالشهاب لامعا  
والشاهد منه قوله: "حيث سهيل" فقد أضاف "حيث" إلى المفرد، وهذا شاذ عند جمهور النحاة، وخالفهم في ذلك الكسائي فجوز إضافة حيث إلى المفرد، مستشهدا بهذا البيت، ويروي صدره هكذا:

أما ترى حيث سهيل طالع ...  
ولا شاهد فيه حيث، وسهيل: نجم معروف.

(٧) هذا عند غير الكسائي - كما تقدم آنفاً - فقد أحاز إضافتها إلى المفرد قياساً، واستشهد على ذلك بهذا البيت، ويقول الآخر:

ونظعنهم حيث الكلى بعدضربهم بيض المواضي حيث أي العمامم =

إفرادها<sup>(١)</sup> عن الإضافة لفظاً معوضاً عن الإضافة بالتثنية، ولا يكون ذلك غالباً إلا مع إضافة اسم الزمان إليها، كـ"يومئذ"، و"حينئذ"، وأما نحو:

٢٥٤- ... .. وأنــــــتَ إذْ صحبــــح<sup>(٢)</sup>

فنادر، وما تضمن معنى "إذ" في الدلالة على زمان ماض فهو كـ"إذ" في الإضافة إلى الجمل، نحو: «جئتك يوم ولد ابنتك»<sup>(٣)</sup> و«يوم أنت أمير» و«حين جاء الحاج» و«حين الركب قادم» و«زمن كان أبوك مسافراً» و«زمن أنت ذو مال» إلا أن إضافة نحو ذلك إلى الجمل غير لازم لجواز أن تقول:

(-) ينظر البيت وخلاف الكسائي للجمهور في: شرح ابن يعيش ٩٢/٤، والمغنى، الشاهد ٢١٩، وشرح ابن عقيل ٥٦/٣، والمصح ٢١٢/١، والدرر ١٨٠/١، والصریح ٣٩/٢، والخزانة ٤/٧، وشرح الأعمشوني ٢٦١/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٩٨.

(١) في ب: "أفراد" موضع "أفرادها".

(٢) هذا بعض بيت من الوافر، لأبي ذؤيب الهذلي، وقيله قوله:

ولقد نهيتك عن طلابك أم عمرو بمعاينة ...

والشاعر يذكر قلبه بما كان من وعظه إياه في أول الأمر، وقبل استحكام الحسب، فيقول: دفعتك عن طلب هذه المرأة بمعاينة، أي: كان ذلك بآخر ما وصيتك به، ويجوز أن يكون معنى "بمعاينة" أي: حذرتك من طلبها وعاقبة ذلك التصادى في

حيها وأنت حينذاك سليم تستطيع التخلص والنجاة، والشاهد من البيت قوله:

"وأنت إذ" حيث المضاف إلى "إذ" ليس اسم زمان، وهذا نادر كما ذكر

الشارح. ينظر البيت في: الخصائص ٣٧٦/٢، وشرح ابن يعيش ٢٩/٣، والمغنى

الشاهد ١٣٦، والخزانة ٥٣٩/٦، وشرح الأعمشوني ٢٦١/٢.

(٣) في أ: "أيك" وهو تحريف.

أخذ<sup>(١)</sup> في ذكر القسم الثاني من اللازم الإضافة، وهو ما يلزم إضافته إلى الجمل، ثم هو منقسم إلى ما يضاف إلى الجمل مطلقاً، وإلى ما يضاف إلى جمل الأفعال معاصرة فالأول: كـ"حيث"<sup>(٢)</sup> و"إذ"<sup>(٣)</sup> وأكثر ما يضافان إلى الجمل الفعلية، نحو: «ومن حيث خرجت»<sup>(٤)</sup> «وإذ أخذ ولئك»<sup>(٥)</sup> ومن إضافتهما إلى الجمل الاسمية «وإذ هم نجوى»<sup>(٦)</sup> وتقول: «جئت حيث زيد قائم» وإضافة "حيث" إلى المفرد في نحو:

٢٥٣- أمأتري حيث سهيل طالعا<sup>(٧)</sup> ...  
نــــــادر<sup>(٨)</sup> وتقتصص "إذ" بمجـــــــــــــــــواز

(١) سقط "أخذ" من: ب.

(٢) "حيث" بتثنية الشاء، وقد تبدل يالوها واوا، وهي ظرف مكان مبهم. اللسان ٤٤٥/٢. (٣) من الآتين ١٤٩، ١٥٠، من سورة البقرة.

(٤) من الآية ١٧٢، من سورة الأعراف. (٥) من الآية ٤٧، من سورة الإسراء.

(٦) هنا صدر بيت من الرجز، ولم يثر على اسم قائم، وعماه قوله:

...  
... نجما يضىء كالشهاب لامعا  
والشاهد منه قوله: "حيث سهيل" فقد أضاف "حيث" إلى المفرد، وهذا شاذ عند جمهور النحاة، وخالفهم في ذلك الكسائي فجوز إضافة حيث إلى المفرد، مستشهدا بهذا البيت، ويروي صدره هكذا:

أما ترى حيث سهيل طالع ...  
ولا شاهد فيه حيث، وسهيل: نجم معروف.

(٧) هذا عند غير الكسائي - كما تقدم آنفاً - فقد أحاز إضافتها إلى المفرد قياساً، واستشهد على ذلك بهذا البيت، ويقول الآخر:

ونظعنهم حيث الكلى بعدضربهم بيض الواضي حيث أي العمامم =

إفرادها<sup>(١)</sup> عن الإضافة لفظاً معوضاً عن الإضافة بالتثنية، ولا يكون ذلك غالباً إلا مع إضافة اسم الزمان إليها، كـ"يومئذ"، و"حينئذ"، وأما نحو:

٢٥٤- ... .. وأنــــتَ إذْ صــــحــــيــــح<sup>(٢)</sup>

فنادر، وما تضمن معنى "إذ" في الدلالة على زمان ماض فهو كـ"إذ" في الإضافة إلى الجمل، نحو: «جئتك يوم ولد ابنتك»<sup>(٣)</sup> و«يوم أنت أمير» و«حين جاء الحاج» و«حين الركب قادم» و«زمن كان أبوك مسافراً» و«زمن أنت ذو مال» إلا أن إضافة نحو ذلك إلى الجمل غير لازم لجواز أن تقول:

(-) ينظر البيت وخلاف الكسائي للجمهور في: شرح ابن يعيش ٩٢/٤، والمغنى، الشاهد ٢١٩، وشرح ابن عقيل ٥٦/٣، والمصح ٢١٢/١، والدرر ١٨٠/١، والصریح ٣٩/٢، والخزانة ٤/٧، وشرح الأثوني ٢٦١/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٩٨.

(١) في ب: "إفراد" موضع "إفرادها".

(٢) هذا بعض بيت من الوافر، لأبي ذؤيب الهذلي، وقيله قوله:

ولقد نهيتك عن طلابك أم عمرو بمقابلة ...

والشاعر يذكر قلبه بما كان من وعظه إياه في أول الأمر، وقبل استحكام الحسب، فيقول: دفعتك عن طلب هذه المرأة بعاقبة، أي: كان ذلك بآخر ما وصيتك به، ويجوز أن يكون معنى "بعاقبة" أي: حذرتك من طلبها وعاقبة ذلك التمداد في

حيها وأنت حينذاك سليم تستطيع التخلص والنجاة، والشاهد من البيت قوله: "وأنت إذ" حيث المضاف إلى "إذ" ليس اسم زمان، وهذا نادر كما ذكر

الشارح. ينظر البيت في: الخصائص ٣٧٦/٢، وشرح ابن يعيش ٢٩/٣، والمغنى الشاهد ١٣٦، والخزانة ٥٣٩/٦، وشرح الأثوني ٢٦١/٢.

(٣) في أ: "أيك" وهو تحريف.

«يوم ولادة ابنك»<sup>(١)</sup> «ويوم إمرأتك» وكذلك البواقي.

وابن أو عراب ما كإذ قد أجريا واختر بنا متلو فعل بنا وقبل فصل معرب أو مبتدا أجرب، ومن ينسى فلن يُفقد ما جرى من أسماء الزمان بحرى "إذ" في إضافته إلى الجمل، فلك أن تقيه على إعرابه، لكون انقضاه إلى الجملة غير لازم، ولك أن تبنيه لشبهه بـ"إذ"، إلا أن البناء هو المختار<sup>(٢)</sup> إن أضيف إلى فعل مبني، سواء كان ماضياً<sup>(٣)</sup>، نحو:

٢٥٥- على حين ألهى الناس حلّ أمورهم<sup>(٤)</sup> ...  
أو مضارعاً قام به مانع من الإعراب، نحو:

٢٥٦- ... على حين يستهين كلّ حليم<sup>(٥)</sup> ...

(١) في أ: "ابنك" وهو تحريف.

(٢) هنا باتفاق بين النحويين، وعمله البصريون بأنه لمناسبة الفعل المبني.

ينظر: التسهيل ١٥٨، وأوضح المسالك ١٣٣/٣، والتصريح ٤٢/٢، وشرح الأخواني، وحاشية الصيّان عليه ٢٦٣/٢.

(٣) أي: كان بناؤه أصلياً.

(٤) هذا البيت من الطويل، وقد تقدم تخرجه في ص ٣٣٣.

والشاهد منه قوله: «حين لمى» حيث أضيف «حين» إلى فعل مبني، وهو فعل ماض.

(٥) هنا عجز من الطويل غير معروف القائل، وصدره قوله:

أجذبن منهنّ قلمي تحلماً ...  
وقوله: «لأجذبن» من الجذب، وهو مدّ الشيء، واحتذبه: أي مدّه نحو نفسه، اللسان "جذب" ٢٥١/١، والتحلم: تكلف الحلم وتصنعه، =

وإن أضيف إلى جملة اسمية، أو فعل معرب، فالمختار إعرابه<sup>(١)</sup>، وبه قرأ الأكثرون: «هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم»<sup>(٢)</sup> وتقول: «أحبك من يوم حلمك وافر» وليس هذا الإعراب لازماً عند المصنف، موافقه للكوفيين، لسورود البناء في نحو: «هذا يوم ينفع الصادقين» على قراءة

(٣) والحلم: العقل والأناة: اللسان: "حلم" ٣٥٠/٣، و"يستصين" يُلن إلى الصبوة واللاهء اللسان "سب" ١٨١/١٩.

والمعنى: يقول إنه سيحتذب قلبه من هولاء النسوة، ويتخلص من جهنّ، وسيتكلف في سبيل ذلك الحلم وتصنعه.

والشاهد منه قوله: «على حين يستصين» بفتح "حين" على أنه مبني لسبب إضافته إلى الفعل المضارع المبني لاتصاله ببنون النسوة. ينظر البيت في: اللغى، الشاهد ٩١٥، وأوضح المسالك ١٣٥/٣، والمساعد ٣٥٥/٢، والمص ٢١٨/١، والدرر ١٨٧/١، والتصريح ٤٢/٢، وشرح الأخواني ٢٦٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٦٧.

(١) هذا ما ذهب إليه الكوفيون وتابعهم عليه ابن مالك، كما هو ظاهر فى النظم، وفي التسهيل ١٥٩، وقال به ابن هشام في المغنى ٥٧٢.

وذهب جمهور البصريين إلى وجوب الإعراب في مثل هذا، وذلك لمناسبة المعرب بعده، وقد أجابوا عما أورد الكوفيون من الشواهد، وليس هذا موضع بسطه.

ينظر: التسهيل ١٥٩، والمغنى ٥٧٢، وأوضح المسالك ١٣٦/٣، والمساعد ٣٥٥/٢، والتصريح ٤٢/٢، وشرح الأخواني ٢٦٣/٢.

(٢) من الآية ١١٩، من سورة المائدة، وقد قرأ السبعة إلا نافعاً، برفع ميم "يوم" وقرأها نافع: بفتح ميم "يوم". تنظر: الحجة ٢٤٢، وإسلام ما سن به الرحمن ٢٣٤/١، والوافى ص ٢٤٤، والمهذب ص ٢٠٠/١.

«يوم ولادة ابنك»<sup>(١)</sup> «ويوم إمرأتك» وكذلك البواقي.

وابن أو عراب ما كإذ قد أجريا واختر بنا متلو فعل بنا وقبل فصل معرب أو مبتدا أجرب، ومن ينسى فلن يُفقد ما جرى من أسماء الزمان بحرى "إذ" في إضافته إلى الجمل، فلك أن تقيه على إعرابه، لكون انقضاه إلى الجملة غير لازم، ولك أن تبنيه لشبهه بـ"إذ"، إلا أن البناء هو المختار<sup>(٢)</sup> إن أضيف إلى فعل مبني، سواء كان ماضياً<sup>(٣)</sup>، نحو:

٢٥٥- على حين ألهى الناس حلٌ أمورهم<sup>(٤)</sup> ...  
أو مضارعاً قام به مانع من الإعراب، نحو:

٢٥٦- ... على حين يستهين كلٌ حلِيم<sup>(٥)</sup> ...

(١) في أ: "ابنك" وهو تحريف.

(٢) هذا باتفاق بين النحويين، وعمله البصريون بأنه لمناسبة الفعل المبني.

ينظر: التسهيل ١٥٨، وأوضح المسالك ١٣٣/٣، والتصريح ٤٢/٢، وشرح الأخواني، وحاشية الصيَّان عليه ٢٦٣/٢.

(٣) أي: كان بناؤه أصلياً.

(٤) هذا البيت من الطويل، وقد تقدم تخرجه في ص ٣٣٣.

والشاهد منه قوله: «حين لمى» حيث أضيف «حين» إلى فعل مبني، وهو فعل ماض.

(٥) هنا عجز من الطويل غير معروف القائل، وصدره قوله:

أحذَرنَّ منهنَّ فلي تحلِّما ...  
وقوله: "أحذرن" من الجذب، وهو مد الشيء، واحتذبه: أي مدّه نحو نفسه،  
اللسان "جذب" ٢٥١/١، والتَّحَلَّم: تكَلَّف الحلم وتصنَّعه،

وإن أضيف إلى جملة اسمية، أو فعل معرب، فالمختار إعرابه<sup>(١)</sup>، وبه قرأ الأكثرون: «هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم»<sup>(٢)</sup> وتقول: «أحبك من يوم حلمك وافر» وليس هذا الإعراب لازماً عند المصنف، موافقه للكوفيين، لسورود البناء في نحو: «هذا يوم ينفع الصادقين» على قراءة

(٣) والحلم: العقل والأناة: اللسان: "حلم" ٣٥٠/٣، و"يستصين" يُلمن إلى الصبوة واللاهء اللسان "سب" ١٨١/١٩.

والمعنى: يقول إنه سيحذّب قلبه من هولاء النسوة، ويتخلص من جهنّ، وسيكفّ في سبيل ذلك الحلم وتصنّعه.

والشاهد منه قوله: «على حين يستصين» بفتح "حين" على أنه مبني لسبب إضافته إلى الفعل المضارع المبني لاتصاله ببنون النسوة. ينظر البيت في: اللغى، الشاهد ٩١٥، وأوضح المسالك ١٣٥/٣، والمساعد ٣٥٥/٢، والمص ٢١٨/١، والدرر ١٨٧/١، والتصريح ٤٢/٢، وشرح الأخواني ٢٦٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٦٧.

(١) هذا ما ذهب إليه الكوفيون وتابعهم عليه ابن مالك، كما هو ظاهر فى النظم، وفي التسهيل ١٥٩، وقال به ابن هشام في المغنى ٥٧٢.

وذهب جمهور البصريين إلى وجوب الإعراب في مثل هذا، وذلك لمناسبة المعرب بعده، وقد أجابوا عما أورد الكوفيون من الشواهد، وليس هذا موضع بسطه.

ينظر: التسهيل ١٥٩، والمغنى ٥٧٢، وأوضح المسالك ١٣٦/٣، والمساعد ٣٥٥/٢، والتصريح ٤٢/٢، وشرح الأخواني ٢٦٣/٢.

(٢) من الآية ١١٩، من سورة المائدة، وقد قرأ السبعة إلا نافعاً، برفع ميم "يوم" وقرأها نافع: بفتح ميم "يوم". تنظر: الحجة ٢٤٢، وإسلام ما سن به الرحمن ٢٣٤/١، والرواقى ص ٢٤٤، والمهذب ص ٢٠٠/١.

نافع، وفي قوله:

٢٥٧- تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى عَلَى حِينَ التَّوَصَّلِ غَيْرِ دَانِسَى<sup>(١)</sup>  
وَأَلْزَمُوا "إِذَا" إِضَافَةً إِلَى جَمَلِ الْأَفْعَالِ كـ "هَنْ" إِذَا اِعْتَصَلَا  
هذا القسم الثاني من اللازم الإضافة إلى الجمل، وهو: ما يضاف إلى  
جمل الأفعال خاصة<sup>(٢)</sup>، كـ "إِذَا" غير الفجائية، وسواء أخلصت للظرفية، نحو:  
﴿وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾<sup>(٣)</sup> أو تضمنت معها معنى الشرط، كما هو الغالب<sup>(٤)</sup>  
عليها، نحو: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾<sup>(٥)</sup> فإن وقع بعدها الاسم المرفوع،  
كما في نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾<sup>(٦)</sup> قَدَّرَ له فعل رافع، مفسره ما بعده<sup>(٧)</sup>،

(١) هذا البيت من الوافر، وهو غير معروف القائل، والشاهد منه قوله: «على حين التواصل» حيث الرواية بفتح "حين" على أنه ميمي، وعمله الجبر "بـ" على "،" مع كونه أضيف إلى جملة اسمية، وبهذا الشاهد وغيره احتج الكوفيون لمذهبهم السابق. ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٣٦/٣، والدرر ١٨٧/١، والمجم ٢١٨/١، والتصريح ٤٢/٢، وشرح الأثخوني ٢٦٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٠٧.

(٢) هذا عند سيوري وجمهور البصريين، وذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز إضافة "إذا" الظرفية إلى الجمل الاسمية تمسكا بظاهر الشواهد، كما سيذكر الشارح. وينظر: الكتاب ١١٩/٣، والكافية وشرحها لارضي ١٠٨/٢، والمغنى ٩٧، وأوضح المسالك ١٢٧/٣، والتصريح ٤٠/٢، وشرح الأثخوني ٢٦٣/٢.

(٣) الآية ٢، من سورة الضحى.

(٤) في ب: "في الغالب" موضع: "الغالب".

(٥) الآية الأولى من سورة النصر.

(٦) الآية الأولى من سورة الانشقاق.

(٧) في أ: "ما بعدها".

والتقدير: «إذا انشقت السماء» وأما دعوها على الجملة<sup>(١)</sup> الاسمية في نحو:

٢٥٨- إِذَا بِأَهْلِي تَحْتَهُ حَنْظَلَةٌ<sup>(٢)</sup> ... ..

فمقدر يحذف "كان" مع بقاء عملها، فالظرف وما بعده في عمل نصب

ومثل "إذا" في لزوم الإضافة إلى الجمل الفعلية "لَمَّا" نحو: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ

رَسُولٌ﴾<sup>(٣)</sup>

لَفَقَهُمُ اثْنَيْنِ مَعْرِفٍ بِلَا تَفَرُّقٍ أَضِيفَ "كَلِمَا" و"كِلَا"

(١) مقطع "الجملة" من: ب.

(٢) هنا صدر بيت من الطويل، منسوب إلى الفرزدق، وعجزه قوله:

... .. له ولد منها فلذاك المنزع

و"بأهلي" نسبة إلى "بأهله" وهي من قيس عيلان، و"حَنْظَلَةٌ" منسوبة إلى

"حَنْظَلَةُ"، وقد اشتهر أن حَنْظَلَةَ أشرف من بأهله، و"المنزع": مَنْ أَمَّهُ أَشْرَفَ

من أبيه، وإنما سمي مَذْرَعًا تشبيهاً بالبغل لأن فسي ذرائعه رقمتين كرقميتي ذراع

الحمار، نزع، بهما إليه في الشبه، وأم البغل أكرم من أبيه، اللسان "ذرع"

٤٤٨/٩.

ويروى "المنزع" بالبدال المهملة، وهو الذي يُكسَى الذرع، والمعنى على هذه

الرواية: يعني أنه إذا ولد للرجل الباهلي ولد من امرأة حَنْظَلَةَ فلذاك الولد

النحيب الشجاع الموهل لبس الذرع.

والشاهد من البيت قوله: «إذا بأهلي...»، وينظر البيت في: المغنى، الشاهد

١٣٩، وأوضح المسالك ١٢٧/٣، واللسان "ذرع" ٤٤٨/٩، والمجم ٢٠٧/١،

والدرر ١٤٧/١، والتصريح ٤٠/٢، وشرح الأثخوني ٢٦٥/٢، ومعجم شواهد

العربية ٢١٨.

(٣) من الآية ١٠١، من سورة البقرة.



نافع، وفي قوله:

٢٥٧- تذكر ما تذكر من سلمي على حين التواصل غير دانسي<sup>(١)</sup>  
وألزموا "إذا" إضافة إلى  
هذا القسم الثاني من اللازم الإضافة إلى الجمل، وهو: ما يضاف إلى  
جمل الأفعال خاصة<sup>(٢)</sup>، كـ "إذا" غير الفجائية، وسواء أخلصت للظرفية، نحو:  
﴿والليل إذا مسَّي﴾<sup>(٣)</sup> أو تضمنت معها معنى الشرط، كما هو الغالب<sup>(٤)</sup>  
عليها، نحو: ﴿إذا جاء نصر الله والفتح﴾<sup>(٥)</sup> فإن وقع بعدها الاسم المرفوع،  
كما في نحو: ﴿إذا السماء انشقت﴾<sup>(٦)</sup> قدر له فعل رافع، مفسره ما بعده<sup>(٧)</sup>،

(١) هذا البيت من الوافر، وهو غير معروف القائل، والشاهد منه قوله: «على حين التواصل» حيث الرواية بفتح "حين" على أنه ميمي، وعمله الجر بـ "على"، مع كونه أضيف إلى جملة اسمية، وبهذا الشاهد وغيره احتج الكوفيون لمذهبهم السابق. ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٣٦/٣، والدرر ١٨٧/١، والمجم ٢١٨/١، والتصريح ٤٢/٢، وشرح الأثخوني ٢٦٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٠٧.

(٢) هذا عند سيوري وجمهور البصريين، وذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز إضافة "إذا" الظرفية إلى الجمل الاسمية تمسكا بظاهر الشواهد، كما سيذكر الشارح. وينظر: الكتاب ١١٩/٣، والكافية وشرحها لارضي ١٠٨/٢، والمغنى ٩٧، وأوضح المسالك ١٢٧/٣، والتصريح ٤٠/٢، وشرح الأثخوني ٢٦٣/٢.

(٣) الآية ٢، من سورة الضحى.

(٤) في ب: "في الغالب" موضع: "الغالب".

(٥) الآية الأولى من سورة النصر.

(٦) الآية الأولى من سورة الانشقاق.

(٧) في أ: "ما بعدها".

والتقدير: «إذا انشقت السماء» وأما دعوها على الجملة<sup>(١)</sup> الاسمية في نحو:

٢٥٨- إذا باهلي تحت حنظلة<sup>(٢)</sup> ...

فمقدر يحذف "كان" مع بقاء عملها، فالظرف وما بعده في عمل نصب

ومثل "إذا" في لزوم الإضافة إلى الجمل الفعلية "لما" نحو: ﴿ولما جاءهم

رسول﴾<sup>(٣)</sup>

لَفْهَمِ اثْنَيْنِ مَعْرِفٍ بِلَا تَفَرُّقٍ أَضِيفَ "كَلَسَا" وَ"كَلَا"

(١) مقطع "الجملة" من: ب.

(٢) هنا صدر بيت من الطويل، منسوب إلى الفرزدق، وعجزه قوله:

... له ولد منها فلذاك المنزع

و"باهلي" نسبة إلى "باهلة" وهي من قيس عيلان، و"حنظلة" منسوبة إلى

"حنظلة"، وقد اشتهر أن حنظلة أشرف من باهلة، و"المنزع": مَنْ أَمَّه أشرف

من أبيه، وإنما سمي مذرعا تشبيها بالفل لأن فسي ذراعيه رقمين كرقميين ذراع

الحمار، نزع، بهما إليه في الشبه، وأم البقل أكرم من أبيه، اللسان "ذرع"

٤٤٨/٩.

ويرى "المنزع" بالبدال المهملة، وهو الذي يُكسى الدرع، والمعنى على هذه

الرواية: يعني أنه إذا ولد للرجل الباهلي ولد من امرأة حنظلة فلذاك الولد

النحيب الشجاع الموهل لبس الدرع.

والشاهد من البيت قوله: «إذا باهلي...»، وينظر البيت في: المغنى، الشاهد

١٣٩، وأوضح المسالك ١٢٧/٣، واللسان "ذرع" ٤٤٨/٩، والمجم ٢٠٧/١،

والدرر ١٤٧/١، والتصريح ٤٠/٢، وشرح الأثخوني ٢٦٥/٢، ومعجم شواهد

العربية ٢١٨.

(٣) من الآية ١٠١، من سورة البقرة.

شرط ما يضاف إليه "كيلاً" و"كلنا" أن يكون معرفة دالا على اثنين غير منفترق بعطف، نحو: «**كلنا الجنتين**»<sup>(١)</sup> و«**كلهما أخوك**» ولا يجوز «**كيلاً** ثوبين اشتريت» ولا «**كيلاً** الناس أكرمت» ولا «**كلنا** زيد وعمرو عندي» لعدم التعريف في الأول، وعدم التثنية في الثاني، والمنفترق بالعطف في الثالث، ونحو: ٢٥٩- **كلنا**خي وخيليلي واجدي عضداً<sup>(٢)</sup> ... ...  
فضرورة. وأما: ٢٦٠- **كلنا** غني عن أخيه حياته<sup>(٣)</sup> ... ...

(١) من الآية ٣٣ من سورة الكهف.

(٢) هنا صدر البيت من البسيط، وقائله مجهول، وقامه قوله:

... ... في النابيات وألصام الملصقات  
ومعناه: يقول: إن أخي وصديقي القريب ليجدان مني العون الصادق عند وقوع  
الحوادث والمصائب، يريد أن يتدخل بصدق الإخاء والوفاء.  
والشاهد منه قوله: «**كلنا** أخى وخيليلي...» حيث أضاف "كيلاً" إلى منفترق  
بالعطف، وهذا في السادر. ينظر البيت في: المغنى، الشاهد ٣٦٨، وأوضح  
للمسالك ١٤٠/٣، وشرح ابن عقيل ٦٣/٣، والمجمع ٥٠/٢، والدرر ٦١/٢،  
والنصريح ٤٣/٢، وشرح الأخواني ٢٦٦/٢، ومعجم شواهد العربية ٧٤.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، وهو منسوب إلى عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن  
جعفر بن أبي طالب، وقيل: للمغيرة بن حنّاء، وقيل: للأبرد الرياحي، وقيل:  
لسيار بن هيرة، والقول الأول أشهر، وقام البيت قوله:  
... ... ونحسن إذا متننا أشد تنانينا  
ينظر البيت في: المغنى، الشاهد ٣٧١، واللسان "غنا" ٣٧٤/١٩، وأوضح المسالك  
١٣٨/٣، والنصريح ٤٣/٢، وشرح الأخواني ٢٦٦/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٢٢.

فلاشترك "نا" في الدلالة على المفرد والمتن والجموع، وأما قوله:  
٢٦١- إن للخير وللشر مدياً وكلا ذلك وجه وقيل<sup>(١)</sup>  
فلان "ذا" قد يشار به إلى المتن، كقوله تعالى: «**لا فارع ولا يكر**  
**عوان بين ذلك فافعلوا...**»<sup>(٢)</sup>  
ولا تضاف للمفرد معرّف "أيا" وإن كورتها فأخبر  
أو تنو الاجزا واختصص بالعرفه موصولة "أيا" وبالعكس الصفة  
وإن تكن شرطاً أو استغها فمطلقاً كمثل بها الكلام  
تضاف "أي" إلى النكرة مطلقاً، وتضاف إلى المعرفة المنقاة، نحو:

(١) هذا البيت من الرمل، وهو لعبدالله بن الزهري أحد شعراء قريش، من كلمة  
قالها في أحد، وكان إذ ذاك لا يزال على جاهليته، والمغنى: غايه الشيء، ومتناه،  
والقبيل: المصنعة الواضحة، اللسان "قبيل" ٥٣/١٤، والمغنى: أن كلاً من الخير  
والشر وجه من الوجه، أو طريق من الطرق التي يصرف الإنسان فيها شؤونه.  
ينظر البيت في: شرح ابن عبيش ٢/٣، والمقرب ٢١١/١، وأوضح المسالك  
١٣٩/٣، والمغنى، الشاهد ٣٦٧، وشرح ابن عقيل ٦٢/٣، والمجمع ٥٠/٢،  
والدرر ٦١/٢، والنصريح ٤٣/٢، وشرح الأخواني ٢٦٦/٢، ومعجم وشواهد  
العربية ٧٦٠.

(٢) من الآية ٦٨، من سورة البقرة.  
والفارض هي المسنة التي لا تلد، سميت فارضاً لأنها فرضت سببها، أي: قطعتها  
وبلغت آخرها، اللسان "فرض" ٦٨/٩.  
واليكبر: هي الشابة الفتية التي لم تلد، وبطلق -أيضاً- على التي قد ولدت مرة  
واحدة، اللسان "يكبر" ١٤٥/٥، والعنوان: النصف، الوسط، التي قد نتجت  
مراراً، اللسان "عون" ١٧٣/١٧.

شرط ما يضاف إليه "كيلاً" و"كلنا" أن يكون معرفة دالا على اثنين غير منفترق بعطف، نحو: «**كلنا الجنتين**»<sup>(١)</sup> و«**كلامهما أخوك**» ولا يجوز «**كيلاً** ثوبين اشتريت» ولا «**كيلاً** الناس أكرمت» ولا «**كلاً** زيد وعمرو عندي» لعدم التعريف في الأول، وعدم التنبيه في الثاني، والتفريق بالعطف في الثالث، ونحو: ٢٥٩- **كلأخي وخيلي واجدي عضداً** (٢) ... ...  
فضرورة. وأما: ... ...

٢٦٠- **كلأنا غني عن أخيه حياته** (٣) ... ...

(١) من الآية ٣٣ من سورة الكهف.

(٢) هنا صدر البيت من البسيط، وقائله مجهول، وقامه قوله:

... ... في النابيات وأسماء الملهمات  
ومعناه: يقول: إن أخي وصديقي القريب ليجدان مني العون الصادق عند وقوع  
الحوادث والمصائب، يريد أن يتدح بصديق الإخاء والوفاء.

والشاهد منه قوله: «**كلأ أخى وخيلي**...» حيث أضاف «كيلاً» إلى منفترق  
بالعطف، وهذا في السادر. ينظر البيت في: المغنى، الشاهد ٣٦٨، وأوضح  
للمسالك ١٤٠/٣، وشرح ابن عقيل ٦٣/٣، والمجمع ٥٠/٢، والدرر ٦١/٢،  
والتصريح ٤٣/٢، وشرح الأخواني ٢٦٦/٢، ومعجم شواهد العربية ٧٤.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، وهو منسوب إلى عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن  
جعفر بن أبي طالب، وقيل: للمغيرة بن حنّاء، وقيل: للأبرد الرياحي، وقيل:  
لسيار بن هيرة، والقول الأول أشهر، وقام البيت قوله:

... ... ونحسن إذا متننا أشد تغانيا  
ينظر البيت في: المغنى، الشاهد ٣٧١، واللسان "غنا" ٣٧٤/١٩، وأوضح المسالك  
١٣٨/٣، والتصريح ٤٣/٢، وشرح الأخواني ٢٦٦/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٢٢.

فلاشتراك "نا" في الدلالة على المفرد والمتن والجموع، وأما قوله:

٢٦١- **إن للخير وللشر مدى** و«**كلاً** ذلك وجه وقيل»<sup>(١)</sup>  
فلأن "ذا" قد يشار به إلى المتن، كقوله تعالى: «**لا فارع ولا بكر**  
**عوان بين ذلك فافعلوا**...»<sup>(٢)</sup>.

ولا تُضَف للمفرد معرّف "أيا" وإن كورتها فأخبر  
أو تنو الأجزاء واختصص بالعرفه موصولة "أيا" وبالعكس الضمّه  
وإن تكن شرطاً أو استغها فمطلقاً كَمَل بها الكلاما  
تضاف "أي" إلى النكرة مطلقاً، وتضاف إلى المعرفة المنّاة، نحو:

(١) هذا البيت من الرمل، وهو لعبدالله بن الزهري أحد شعراء قريش، من كلمة  
قالها في أحد، وكان إذ ذاك لا يزال على جاهليته، والمغنى: غايه الشيء، ومتناه،  
والقبّل: المَحْمَد الواضحة، اللسان "قبّل" ٥٣/١٤، والمغنى: أن كلاً من الخير  
والشر وجه من الوجوه، أو طريق من الطرق التي يصرف الإنسان فيها شؤونه.  
ينظر البيت في: شرح ابن عبيش ٢/٣، والمقرب ٢١١/١، وأوضح المسالك  
١٣٩/٣، والمغنى، الشاهد ٣٦٧، وشرح ابن عقيل ٦٢/٣، والمجمع ٥٠/٢،  
والدرر ٦١/٢، والتصريح ٤٣/٢، وشرح الأخواني ٢٦٦/٢، ومعجم شواهد  
العربية ٧٦٠.

(٢) من الآية ٦٨، من سورة البقرة.

والفارض هي المسنة التي لا تلد، سميت فارضاً لأنها فرضت سينها، أي: قطعتها  
وبلغت آخرها، اللسان "فرض" ٦٨/٩.

والبكر: هي الشابة الفتية التي لم تلد، وبطلق -أيضاً- على التي قد ولدت مرة  
واحدة، اللسان "بكر" ١٤٥/٥، والعنوان: النصف، الوسط، التي قد نتجت  
مراراً، اللسان "عون" ١٧٣/١٧.

﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ﴾<sup>(١)</sup> والمجموعة، نحو: ﴿إِلَيْهِمْ أَسُدُّ﴾<sup>(٢)</sup> ولا تضاف إلى معرفة مفردة، إلا في موضعين:

أحدهما: أن تكرر، يعطف مثلها عليها بالواو، نحو:

٢٦٢- ... .. أَيْسَى وَأَيْسَى فَارِسَ الْأَحْزَابِ<sup>(٣)</sup>  
الثاني: أن ينسوي بها السؤال عن الأجزاء، نحو: «أَيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ»  
بمعنى: أَيُّ أَجْزَائِهِ، ثم ذكر لـ"أَيُّ" أربعة معان:

أحدها: الموصولة، نحو: ﴿لِيَلْبِسَنَّكُمْ لِيُكْمِ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾<sup>(٤)</sup>.

والثاني: أن تكون صفة لذكر، نحو: «مَرُوتٌ بِرَجُلٍ أَيْ رَجُلٌ».

الثالث: الشرطية، نحو: ﴿أَيُّمَا الْأَجْلَيْنِ قَضَيْتَ﴾<sup>(٥)</sup>.

الرابع: الاستفهامية، نحو: ﴿إِلَيْكُمْ يَأْتِي بِعَرْشِهَا﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) من الآية ٨١، من سورة الأنعام.

(٢) من الآية ٦٩، من سورة مريم.

(٣) هذا عجز بيت من الكامل، وقاله غير معروف، وصدره قوله:

فَلْيَسِّنْ لِقَيْشَكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ ... .. البيت ...  
والشاهد منه قوله: «أَيُّ وَأَيْسَى» حيث أضاف الشاعر لفظ: "أَيُّ" إلى مفرد معرفة وسوّغ ذلك تكرر "أَيُّ".

ينظّر البيت في: أوضح للمساك ١٤٢/٣، والدرر ٦٣/٢، والمصعق ٥١/٢، والتفسير ٤٤/٢، وشرح الأخرنسي ٢٦٧/٢. وسمي شيرانند العربية ٦٥.

(٤) من الآية ٢، من سورة الملك.

(٥) من الآية ٢٨، من سورة القصص.

(٦) من الآية ٣٨، من سورة النمل.

فالوصولة لا تضاف إلا إلى المعرفة<sup>(١)</sup>، والصفة بالعكس، لا تضاف إلا إلى<sup>(٢)</sup> النكرة، والشرطية والاستفهامية يكمل بهما<sup>(٣)</sup> الكلام مطلقا، فيضافان إلى المعرفة كما مثل، وإلى النكرة، نحو: «أَيُّ رَجُلٍ جَاءَكَ فَأَمَرَهُ» وقوله: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

والمسماة إضافة "لـ"دن" فَجَّرَ وَتَضَبَّ "خُدُوهُ" بها عنهم ندر "لـ"دن"<sup>(٥)</sup> من ظروف المكان، بمعنى "عند" وهي من الأسماء اللازمة الإضافة للمفرد فتجره، نحو: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾<sup>(٦)</sup> وإضافتها إلى الجملة في قوله:

٢٦٣- ... .. لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سَوْدُ اللَّوَاتِبِ<sup>(٧)</sup>

(١) خالف في هذا ابن عصفور، فأجاز إضافتها إلى النكرة، المقرب ٢١٢/١.

(٢) ما بين المقوفين ساقط من: ب.

(٣) في كلتا النسختين: "فيها" وهو تحريف.

(٤) آخر آية من سورة المرسلات.

(٥) تفارق "لـ"دن" "عند" في ستة أمور.

تنظر في شرح الكافية ١٢٣/٢، وللغنى ص ١٦٨-١٦٩، وأوضح للمساك ١٤٥/٣، والنصريح ٤٧/٢، وشرح الأخواني ٢٦٩/٢.

(٦) من الآية ٥، من سورة مريم.

والشاهد منها: "لـ"دن" حرف أضيف "لـ"دن" إلى المفرد، وهو ضمير المخاطب "الكاف" وهو في محل "جر" بإضافة "لـ"دن" إليه.

(٧) هذا عجز بيت من الطويل، وهو للقطامي عمير بن شبيب، وصدره قوله:

صَرِيحٌ غِرَانٍ شَاقِقُشْنٍ وَشَقْنَه ... ..  
ويروى: «رَاقِقُهُنَّ وَرَقْنَهُ» أي: أعجبهنَّ وأعجبته.

﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ﴾<sup>(١)</sup> والمجموعة، نحو: ﴿إِلَيْهِمْ أَسُدُّ﴾<sup>(٢)</sup> ولا تضاف إلى معرفة مفردة، إلا في موضعين:

أحدهما: أن تكرر، يعطف مثلها عليها بالواو، نحو:

٢٦٢- ... .. أَيْسَى وَأَيْسَى فَارِسَ الْأَحْزَابِ<sup>(٣)</sup>  
الثاني: أن ينسوي بها السؤال عن الأجزاء، نحو: «أَيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ»  
بمعنى: أَيُّ أَجْزَائِهِ، ثم ذكر لـ"أَيُّ" أربعة معان:

أحدها: الموصولة، نحو: ﴿لِيَلْبِسَنَّكُمْ لِيُكْمِ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾<sup>(٤)</sup>.

والثاني: أن تكون صفة لذكر، نحو: «مَرُوتٌ بِرَجُلٍ أَيْ رَجُلٌ».

الثالث: الشرطية، نحو: ﴿أَيُّمَا الْأَجْلَيْنِ قَضَيْتَ﴾<sup>(٥)</sup>.

الرابع: الاستفهامية، نحو: ﴿إِلَيْكُمْ يَأْتِي بِعَرْشِهَا﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) من الآية ٨١، من سورة الأنعام.

(٢) من الآية ٦٩، من سورة مريم.

(٣) هذا عجز بيت من الكامل، وقاله غير معروف، وصدره قوله:

فَلْيَسِّنْ لِقَيْشَكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ ... .. البيت ...  
والشاهد منه قوله: «أَيُّ وَأَيْسَى» حيث أضاف الشاعر لفظ: «أَيُّ» إلى مفرد معرفة وسوّغ ذلك تكرر «أَيُّ».

ينظّر البيت في: أوضح للمساك ١٤٢/٣، والدرر ٦٣/٢، والمصباح ٥١/٢، والتفسير ٤٤/٢، وشرح الأخرنسي ٢٦٧/٢. وسسم شيرانند العربية ٦٥.

(٤) من الآية ٢، من سورة الملك.

(٥) من الآية ٢٨، من سورة القصص.

(٦) من الآية ٣٨، من سورة النمل.

فالوصولة لا تضاف إلا إلى المعرفة<sup>(١)</sup>، والصفة بالعكس، لا تضاف إلا إلى النكرة، والشرطية والاستفهامية يكمل بهما<sup>(٢)</sup> الكلام مطلقا، فيضافان إلى المعرفة كما مثل، وإلى النكرة، نحو: «أَيُّ رَجُلٍ جَاءَكَ فَأَمَرَهُ» وقوله: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

والمسما إضافة "لندن" فجّر وتَصَبُّ "خُدُوّ" بها عنهم ندر "لندن"<sup>(٤)</sup> من ظروف المكان، بمعنى "عند" وهي من الأسماء اللازمة الإضافة للمفرد فتجره، نحو: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾<sup>(٥)</sup> وإضافتها إلى الجملة في قوله:

٢٦٣- ... .. لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سَوْدُ اللَّوَاتِبِ<sup>(٦)</sup>

(١) خالف في هذا ابن عصفور، فأجاز إضافتها إلى النكرة، المقرب ٢١٢/١.

(٢) ما بين المقوفين ساقط من: ب.

(٣) في كلتا النسختين: "فيها" وهو تحريف.

(٤) آخر آية من سورة المرسلات.

(٥) تفارق "لندن" "عند" في ستة أمور.

تنظّر في شرح الكافية ١٢٣/٢، وللغنى ص ١٦٨-١٦٩، وأوضح للمساك ١٤٥/٣، والنصريح ٤٧/٢، وشرح الأخواني ٢٦٩/٢.

(٦) من الآية ٥، من سورة مريم.

والشاهد منها: "لندن" حرف أليف. "لندن" إلى المفرد، وهو ضمير المخاطب "الكاف" وهو في محل "جر" بإضافة "لندن" إليه.

(٧) هذا عجز بيت من الطويل، وهو للقطامي عمير بن شبيب، وصدره قوله:

صَرِيحٌ غُرَانٍ شَاقِقُ حَسَنٌ وَشَقَقَهُ ... ..  
ويروى: «رَاقِقُهُ وَرَقَقَهُ» أي: أَحَبَبَهُ وَأَحْبَبَهُ.

نادر، وكذلك نصب "غُدوة"<sup>(١)</sup> بها على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول، في قولهم: «أتيتك من لدن غُدوة» نادر.

**وسَّعَ** "سَّعَ" فيها قليل، ويُقِلُّ **فَتَحَ** وكَسَرَ لسكون يتصل من ظروف المكان اللازمة للإضافة "مع" وإذا لاقت متحركاً فالأشهر فيها الفتح، نحو: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> والإسكان قليل، كقوله:

٢٦٤- فَرِيضِي مِنْكُمْ وَهَوَاتِي مَعَكُمْ وَإِنْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا<sup>(٣)</sup>

(٣) و"الفواني": جمع غانية، وهي المرأة الحسنة، سميت بذلك لاستغنائها بجمالها عن الزين، اللسان "غنا" ٣٧٥/١٩، والنوائب: جمع ذوابة، وهي منبت الناصية من الرأس، اللسان "ذاب" ٣٦٥/١. والشاهد من البيت قوله: «لندن سَب» حيث أضاف الشاعر: "لندن" إلى جملة "سَب". ينظر البيت في: شرح الكافية ١٢٢/٢، والمغني، والشاهد ٢٨٥، وأوضح المسالك ١٤٥/٣، وشرح ابن عقيل ٦٧/٣، والمعجم ٢١٥/١، والنور ١٨٤/١، والتصريح ٤٦/٢، والخزانة ٢٥/٤، وشرح الأحموني ٢٦٨/٢، ومعجم شواهد العربية ٧٥.

(١) ينظر الكتاب ٤٩٩/٣. (٢) من الآية ٤ من سورة الحديد.

(٢) هذا البيت من الوافر، وهو بجزر بن عطية، والرَّيش: يطلق على اللباس الفاسخ، وعلى المال والجُصْب والمعاش، ويطلق مجازاً على القوة. ينظر اللسان "ريش" ١٩٩/٨، و"اللباس": اللقواء اليسير، يقال: «فلان يزور لبامسا» أي: فسي الأحمالين، اللسان "لم" ٢٤/١٦. والشاهد من البيت قوله: «مَعَكُمْ» حيث جاءت ساكنة، وهذا -عند سيبويه- محمول على الضرورة، (الكتاب: ٢٨٧/٣) وعند غيره على أنه جاء على لغة ربعة وعُثم، كما ذكر الشارح، فهي مبنية عند هاتين القيتين على السكون، ومعرفة عند غيرهم. ينظر في ذلك: الرصف ٣٩٤، واللسان "مع" ٢١٨/١٠، والجنى الداني ٣١١، وأوضح المسالك ١٤٨/٣، والتصريح ٤٨/٢، وينظر البيت المراجع المذكورة، وشرح ابن يعيش ١٢٨/٢، وشرح الأحموني ٢٧١/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٣٤.

قال بعضهم: وهي لغة ربعة<sup>(١)</sup>، وهي على هي [اللغة مبنية، وإن لاقت ساكناً فهي على]<sup>(٢)</sup> اللغة المشهورة باقية على فتحها، نحو: ﴿مَعَ الَّذِينَ أُنْعِمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> وعلى لغة الإسكان يجوز الفتح تخفيفاً، والكسر<sup>(٤)</sup> على أصل التقاء الساكنين، وقد تقطع عن الإضافة، فتتصب حالاً<sup>(٥)</sup>، نحو: «جاء زيد وعمر معاً».

واضح بناءً "غيراً" أن علمت ما له أضيف، ناولياً ما عُدها "غير" من الأسماء اللازمة للإضافة، إما لفظاً، وإما معنى، فإن أضيف لفظاً فهو معرب، نحو: ﴿غَيْرِ الْمُقْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٦)</sup> وإن قطعت عن الإضافة للعلم بالماض إلى بنيت<sup>(٧)</sup> على الضم، رداً إلى مقتضى شبهها بالحر، فإن "غير" شبيهة بالحر في الأحكام اللفظية والمعنوية، أما اللفظية: فلأنها جامدة، لا تنثنى، ولا تجمع، ولا تنعت، ولا يضاف إليها، ولا ينسب إليها، وأما المعنوية: فلا تنفارقها إلى غيرها في تمام معناها، لكن عارضٌ هذا لزوم الإضافة

(١) ربعة بطن من نمم، ويوجد كثير من البطون العربية سمي بهذا الاسم، اللسان "ربع" ٤٦٩/٩. (٢) ما بين المعرفين ساقط من: ب.

(٣) من الآية ٦٩، من سورة النساء. (٤) سقط "الكسر" من: ب.

(٥) أو تنصب على الظرفية، كأنه قال: جاءا وقت اجتماعهما. الكتاب ٢٨٧/٣.

(٦) من الآية ٧، من سورة الفاتحة.

(٧) هذا عند أكثر النحويين، وذهب الأخفش إلى أن ضمتهما حيث ضم إعراب، وحذف التنوين للإضافة تقديرًا، فالضماض إليه ثابت في التقدير عنده. ينظر هذا في: شرح ابن يعيش ٨٦/٤، وشرح الكافية ١٠٣/٢، وشرح الكافية الشافية ٩٦٣، ولغني من ١٧٠، وأوضح المسالك ١٥٢/٣، والتصريح ٤٩/٢.

نادر، وكذلك نصب "غُدوة"<sup>(١)</sup> بها على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول، في قولهم: «أتيتك من لدن غُدوة» نادر.

**وسَّعَ** "سَّعَ" فيها قليل، ويُقِلُّ **فَتَحَ** وكَسَرَ لسكون يتصل من ظروف المكان اللازمة للإضافة "مع" وإذا لاقت متحركاً فالأشهر فيها الفتح، نحو: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> والإسكان قليل، كقوله:

٢٦٤- فَرِيضِي مِنْكُمْ وَهَوَاتِي مَعَكُمْ وَإِنْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا<sup>(٣)</sup>

(٣) و"الفواني": جمع غانية، وهي المرأة الحسنة، سميت بذلك لاستغنائها بجمالها عن الزين، اللسان "غنا" ٣٧٥/١٩، والنوائب: جمع ذؤابة، وهي منبت الناصية من الرأس، اللسان "ذاب" ٣٦٥/١. والشاهد من البيت قوله: «لندن سَبَ» حيث أضاف الشاعر: "لندن" إلى جملة "سَبَ". ينظر البيت في: شرح الكافية ١٢٢/٢، والمغني، والشاهد ٢٨٥، وأوضح المسالك ١٤٥/٣، وشرح ابن عقيل ٦٧/٣، والمعجم ٢١٥/١، والنور ١٨٤/١، والتصريح ٤٦/٢، والخزانة ٢٥/٤، وشرح الأحموني ٢٦٨/٢، ومعجم شواهد العربية ٧٥.

(١) ينظر الكتاب ٤٩٩/٣. (٢) من الآية ٤ من سورة الحديد.

(٢) هذا البيت من الوافر، وهو بجزر بن عطية، والرَّيش: يطلق على اللباس الفاسخ، وعلى المال والجُصْب والمعايش، ويطلق مجازاً على القوة. ينظر اللسان "ريش" ١٩٩/٨، و"اللباس": اللقواء اليسير، يقال: «فلان يزور لبامسا» أي: فسي الأحمالين، اللسان "لم" ٢٤/١٦. والشاهد من البيت قوله: «مَعَكُمْ» حيث جاءت ساكنة، وهذا -عند سيبويه- محمول على الضرورة، (الكتاب: ٢٨٧/٣) وعند غيره على أنه جاء على لغة ربعة وعُثم، كما ذكر الشارح، فهي مبنية عند هاتين القيتين على السكون، ومعرفة عند غيرهم. ينظر في ذلك: الرصف ٣٩٤، واللسان "مع" ٢١٨/١٠، والجنى الداني ٣١١، وأوضح المسالك ١٤٨/٣، والتصريح ٤٨/٢، وينظر البيت المراجع المذكورة، وشرح ابن يعيش ١٢٨/٢، وشرح الأحموني ٢٧١/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٣٤.

قال بعضهم: وهي لغة ربعة<sup>(١)</sup>، وهي على هي [اللغة مبنية، وإن لاقت ساكناً فهي على]<sup>(٢)</sup> اللغة المشهورة باقية على فتحها، نحو: ﴿مَعَ الَّذِينَ أُنْعِمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> وعلى لغة الإسكان يجوز الفتح تخفيفاً، والكسر<sup>(٤)</sup> على أصل التقاء الساكنين، وقد تقطاع عن الإضافة، فتتصب حالاً<sup>(٥)</sup>، نحو: «جاء زيد وعمر معاً».

واضح بناءً "غيراً" أن علمت ما له أضيف، ناولياً ما عُدموا "غير" من الأسماء اللازمة للإضافة، إما لفظاً، وإما معنى، فإن أضيف لفظاً فهو معرب، نحو: ﴿غَيْرِ الْمُقْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٦)</sup> وإن قطعت عن الإضافة للعلم بالضاف إليه بنيت<sup>(٧)</sup> على الضم، رداً إلى مقتضى شبهها بالحرّف، فإن "غير" شبيهة بالحرّف في الأحكام اللفظية والمعنوية، أما اللفظية: فلأنها جامدة، لا تنثنى، ولا تجمع، ولا تنعت، ولا يضاف إليها، ولا ينسب إليها، وأما المعنوية: فلا تنفارقها إلى غيرها في تمام معناها، لكن عارضٌ هذا لزوم الإضافة

(١) ربعة بطن من نميم، ويوجد كثير من البطون العربية سمي بهذا الاسم، اللسان "ربع" ٤٦٩/٩. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) من الآية ٦٩، من سورة النساء. (٤) سقط "الكسر" من: ب.

(٥) أو تنصب على الظرفية، كأنه قال: جاءا وقت اجتماعهما. الكتاب ٢٨٧/٣.

(٦) من الآية ٧، من سورة الفاتحة.

(٧) هذا عند أكثر النحويين، وذهب الأخفش إلى أن ضمتهما حيث ضمّة إعراب، وحذف التنوين للإضافة تقديرًا، فالضما إلى ثابت في التقدير عنده. ينظر هذا في: شرح ابن يعيش ٨٦/٤، وشرح الكافية ١٠٣/٢، وشرح الكافية الشافية ٩٦٣، ولغني من ١٧٠، وأوضح المسالك ١٥٢/٣، والتصريح ٤٩/٢.

التي هي خصائص الأسماء، فلما زالت الإضافة في اللفظ، صارت بمنزلة المددومة، فعمل شبه الحرف مقتضاه ولم يسمع قطعها عن الإضافة لفظاً إلا بعد "ليس"، حكى الفراء: «كُضِبْتُ عشرة ليس غير»، وأما قول الفقهاء: "لا غير"<sup>(١)</sup> فلم يرد به سماع.

قيل كـ"غير" بعد، حسب، أول ودون، والجهات أيضاً، وعُلّ جري مجرى "غير" في لزوم الإضافة معنى لا لفظاً، وفي البناء على الضم إذا قطع عنها لفظاً، للعلّة<sup>(٢)</sup> التي لأجلها يني "غير" أسماء، منها: "قبل" و"بعد"، كقول تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَعْذَرِ﴾<sup>(٣)</sup> ومنها: "حسب"، تقول: «عندي درهم حسب» أي: لا غير<sup>(٤)</sup>، ومنها: "أول"، كقوله:

٢٦٥- ... على أَيْسَا تَعْدُو لِلنَّبِيِّ<sup>(٥)</sup> أول

(١) ينظر: للمعنى ص١٦٩.

(٢) المراد بالعلّة شبهها بالحرف لفظاً ومعنى، كما تقدم عند الحديث عن "غير".

(٣) من الآية ٤، من سورة الروم، وههنا قراءة الجمهور.

(٤) سبق أن نبّه -قبل قليل- على أن قول الفقهاء "لا غير" لم يرد به سماع.

(٥) هنا عجز بيت من الطويل، وهو لمن بن أوس، وصدره قوله:

لعمرك ما أدرى رأني لأوجل ...  
ويروى قوله: "تعدو" بالفتن المعجمة "تعدو"، والشاهد منه قوله: "أول" فإنه روي بضم اللام، وحمل على حذف المضاف إليه وإرادة معناه. ينظر البيت في: المختضب ٢٤٦/٣، وشرح ابن عيش ٨٧/٤، وشذور الذهب ص١٤٢، وأوضح المسالك ١٦١/٣، والتصريح ٥١/٢، والخزانة ٥٠٥/٦، وشرح الأثيري ٢٧٥/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٨١.

ومنها: "دون" نحو: «النازل قرية ومنزلك من دون»، ومنها: الجهات الست وهي: "فوق" و"تحت" وما رادفها، كـ"أَسْفَل" و"خلف" وما رادفها، كـ"وراء" و"أمام" وما رادفها، كـ"قُدَام" و"يمين" و"شمال" وما رادفها، كـ"يسار"، نحو: «رأيت الجيش والمطر من فوق، والوَحْل<sup>(١)</sup> من تحت والرحالة<sup>(٢)</sup> من خلف، والأمير من قُدَام، والمغام عن يمين، والأسرى عن شمال»، ومنها: "عل" وهي مثل "فوق" معنى واستعمالاً، نحو:

٢٦٦- ... .. وأتيت نحو بنى كليب من عل<sup>(٣)</sup>

هذا كله إذا نويت معنى المضاف إليه، دون لفظه، فإن نويت لفظ المضاف إليه بقي الإعراب، وترك التووين على حالهما، كقراءة من قرأ:

(١) الوَحْل: بالتحريك، الطين الرقيق، وتسكن حانه لغرفة. اللسان: "وَحْل" ٢٤٩/١٤

(٢) الرَّحَالَة: جمع راحل، وهو يطلق على من لم يكن له ظهر يركبه في السفر. اللسان: "رجل" ٢٨٤/١٣.

(٣) هذا عجز بيت من الكامل، وهو للفرزدق، من كلمة يهجو فيها حريراً، وصدره: ولقد سَدَدْتُ عليك كلَّ دَنِيَّةٍ ...

والشئى: واحدة الشاى، وهي طريق القبة، وقيل: هي العقبة نفسها. اللسان: "نسى" ١٨٤/١٨، وقوله: "ولقد سددت..." يعنى: أنه ضيق على مخاطبه الجنات، ولم يمكنه من الإفلات، و"بنى كليب" هم قوم حرير الذى يهجو، يقول: إنه نزل على قبلة الميجر من فوقهم فكانه قضاء لا حيلة لهم في دفعه.

والشاهد منه قوله: "من عل" حيث بنى "عل" على الضم، بعد حذف المضاف إليه وإرادة معناه. ينظر البيت في: شرح ابن عيش ٨٩/٤، وأوضح المسالك ١٦٤/٣، وشذور الذهب ص١٤٦، والمجمع ٢١٠/١، والدرر ١٧٧/١، والتصريح ٥٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٩٧.



التي هي خصائص الأسماء، فلما زالت الإضافة في اللفظ، صارت بمنزلة المددومة، فعمل شبه الحرف مقتضاه ولم يسمع قطعها عن الإضافة لفظاً إلا بعد "ليس"، حكى الفراء: «كُضِبْتُ عشرة ليس غير»، وأما قول الفقهاء: "لا غير"<sup>(١)</sup> فلم يرد به سماع.

قيل كـ"غير" بعد، حسب، أول ودون، والجهات أيضاً، وعُلّ جري مجرى "غير" في لزوم الإضافة معنى لا لفظاً، وفي البناء على الضم إذا قطع عنها لفظاً، للعلّة<sup>(٢)</sup> التي لأجلها يني "غير" أسماء، منها: "قبل" و"بعد"، كقول تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَعْذِ﴾<sup>(٣)</sup> ومنها: "حسب"، تقول: «عندى درهم حسب» أي: لا غير<sup>(٤)</sup>، ومنها: "أول"، كقوله:

٢٦٥- ... على آتينا تعذو للنبّة<sup>(٥)</sup> أول

(١) ينظر: للمعنى ص ١٦٩.

(٢) المراد بالعلّة شبهها بالحرف لفظاً ومعنى، كما تقدم عند الحديث عن "غير".

(٣) من الآية ٤، من سورة الروم، وههنا قراءة الجمهور.

(٤) سبق أن نبّه -قبل قليل- على أن قول الفقهاء "لا غير" لم يرد به سماع.

(٥) هنا عجز بيت من الطويل، وهو لمن بن أوس، وصدره قوله:

لعمرك ما أدرى رأني لأوجل ...  
ويروى قوله: "تعذو" بالفتن المعجمة "تعذو"، والشاهد منه قوله: "أول" فإنه روي بضم اللام، وحمل على حذف المضاف إليه وإرادة معناه. ينظر البيت في: المختضب ٢٤٦/٣، وشرح ابن عيش ٨٧/٤، وشذور الذهب ص ١٤٢، وأوضح المسالك ١٦١/٣، والتصريح ٥١/٢، والخزانة ٥٠٥/٦، وشرح الأثيري ٢٧٥/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٨١.

ومنها: "دون" نحو: «النازل قرية منزلك من دون»، ومنها: الجهات الست وهي: "فوق" و"تحت" وما رادفها، كـ"أسفل" و"خلف" وما رادفها، كـ"وراء" و"أمام" وما رادفها، كـ"قُدّام" و"يمين" و"شمال" وما رادفها، كـ"يسار"، نحو: «رأيت الجيش والمطر من فوق، والوَحْل<sup>(١)</sup> من تحت والرحالة<sup>(٢)</sup> من خلف، والأمير من قُدّام، والمغام عن يمين، والأسرى عن شمال»، ومنها: "عل" وهي مثل "فوق" معنى واستعمالاً، نحو:

٢٦٦- ... .. وأتيت نحو بنى كليب من عل<sup>(٣)</sup>

هذا كله إذا نويت معنى المضاف إليه، دون لفظه، فإن نويت لفظ المضاف إليه بقي الإعراب، وترك التووين على حالهما، كقراءة من قرأ:

(١) الوَحْل: بالتحريك، الطين الرقيق، وتسكن حانه لغرفة. اللسان: "وَحْل" ٢٤٩/١٤

(٢) الرَّحَالَة: جمع راحل، وهو يطلق على من لم يكن له ظهر يركبه في السفر. اللسان: "رجل" ٢٨٤/١٣.

(٣) هذا عجز بيت من الكامل، وهو للفرزدق، من كلمة يهجو فيها حريراً، وصدره: ولقد سَدَدْتُ عليك كلَّ دَنِيَّةٍ ...

والشئبة: واحدة الشيا، وهي طريق القبة، وقيل: هي العقبة نفسها. اللسان: "نسي" ١٨٤/١٨، وقوله: "ولقد سددت..." يعني: أنه ضيق على مخاطبه الجنات، ولم يمكنه من الإفلات، و"بنى كليب" هم قوم حرير الذي يهجو، يقول: إنه نزل على قبلة الميجر من فوقهم فكانه قضاء لا حيلة لهم في دفعه.

والشاهد منه قوله: "من عل" حيث بنى "عل" على الضم، بعد حذف المضاف إليه وإرادة معناه. ينظر البيت في: شرح ابن عيش ٨٩/٤، وأوضح المسالك ١٦٤/٣، وشذور الذهب ص ١٤٦، والمجمع ٢١٠/١، والدرر ١٧٧/١، والتصريح ٥٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٩٧.

﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمَنْ يَعْصِ﴾<sup>(١)</sup> لإرادته من قبل ذلك، كما أنك تعرب ذلك كله إذا أتيت بلفظ المضاف إليه، نحو: ﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿وَأَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> وكذلك سائرهما، إلا أن "قَلَّ" لم يسمع فيه التصريح بما تضاف إليه، وحكاية الجوهري<sup>(٤)</sup>: «أتيت من على الدار»<sup>(٥)</sup> لم يتابع عليه، وكذلك "حَسِبَ"<sup>(٦)</sup> لا يضاف لفظا بالمعنى الذي له إذا أضيف شيء، وإنما المضاف منه لفظا بمعنى "كافر" نحو: ﴿حَسِبَهُمْ﴾ جهنم<sup>(٧)</sup> و«مررت برجل حسيك من رجل».

وأعربوا نصبا إذا ما نكروا "قَبْلًا"، وما بين بعلة قد دُكر

- (١) ذكر هذه القراءة العكبري ولم ينسبها إلى أحد، قال: قرئ شاذًا بالكسر فيهما على إرادة المضاف إليه. ينظر: الإملاء ١٨٤/٢.
- (٢) من الآية ٤٩، من سورة الروم، والشاهد منها في موضعين، الأول: «من قبل أن يُنزل» حيث أضيف "قبل" إلى "أن والفعل" للوولتين بمصدر، والتقدير: «من قبل إنزاله». والثاني: "قِيلَ" حيث أضيف قبل إلى الضمير.
- (٣) من الآية ٦، من سورة الأنعام.
- (٤) هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الفساري، أصله من بلاد الترك، من فاراب، لغوي، أديب، ذو خط جيد، قرأ العربية على أبي علي الفارسي، وأبي سعيد السيرافي، من تصانيفه: "تاج اللغة" و"مباح" العربية وكتاب "القدمة في النحو". تنظر ترجمته في: معجم المؤلفين ٢/٢٦٧، وبغية الوعاة ١/٤٤٦-٤٤٨، وإشارة التعيين ٥٥. ينظر: الصحاح "علا" ٢٤٣٥/٦.
- (٥) ينظر: الصحاح "علا" ٢٤٣٥/٦.
- (٦) الحَسِبَ: يتسكن السنين المهملة معناه: الاكتفاء، و"حسيك درهم" أي: كفاك. اللسان: "حسب" ٢٠٢/١، وتضاف فتعرب، وتكون للغة فتنى على الضم. ينظر: الكتاب ٢٨٦، ٢٦٨/٣. (٧) من الآية ٨، من سورة المائدة.

إذا تكررت هذه الأسماء وقصد بها الإيهام قطعت عن الإضافة لفظا ومعنى، وعاد إليها التنوين، لزلول الإضافة المكتسبة لخصه، لفظا وتقديرا، وأُحرِيت، كقوله:

٢٦٧- ... .. فما شربوا بعداً على لَقَى حراً<sup>(١)</sup>

وقوله:

٢٦٨- فَسَاغَ فِي الشَّرَابِ وَكَتَبَ قَبْلًا أَكَادُ أَعْصُ بِالْمَاءِ الزَّلَالِ<sup>(٢)</sup>

- (١) هذا عجز بيت من الطويل، ونسبه عماد عي الدين في حواشي الشذور ولوضح المسالك إلى بعض بني عقيل وأكثر من استشهد بهذا البيت لم ينسبه إلى أحد، وصدره قوله:
- ونحن قتلنا الأسد أسد شعوة .. ..
- وفي شرح الكافية: "الأزد أزد شعوة"، والشاهد من البيت قوله: "بعدا" حيث وردت "بعدا" منصوبة منونة على الظرفية، لاتقطاعها عن الإضافة لفظا وتقديرا. ينظر البيت في: شرح الكافية ٢/١٠٢، وأوضح المسالك ٣/١٥٨، وشذور الذهب ص ١٤٤، والمجمع ١/٢٠٩، والشذور ١/١٨٦، والتصريح ٢/٥٠٠، والخزانة ١/٥٠١، وشرح الأشتوني ٢/٢٧٦، ومعجم شواهد العربية ١٣٨.
- (٢) هذا البيت من الوافر، وهو ليزيد بن الصيقل، وجميع المراجع التي اطلعت عليها ترويه "الحميم" أو "الفرات" موضع "الزلال" هنا، وأكثر المحققين على رواية "الحميم" لأن الأبيات التي قبله ميمية الروي، ومعنى قوله: «فساغ في الشراب» أي: طاب وسهل مروره في الخلق، و«أعص» مضارع الفعل «عص»، والغصص: اغتصص الطعام في الخلق، والمستعمل في الماء لذلك هو الشرقي، ولكنه استعمل الغصص هنا موضع الشرقي لضرب من المبالغة و«الماء الزلال»: العذب، وقيل: الصافي، الخالص. اللسان: "زلال" ٣٢٦/١٣. --

﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمَنْ يَعْصِ﴾<sup>(١)</sup> لإرادته من قبل ذلك، كما أنك تعرب ذلك كله إذا أتيت بلفظ المضاف إليه، نحو: ﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿وَأَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> وكذلك سائرهما، إلا أن "قَلَّ" لم يسمع فيه التصريح بما تضاف إليه، وحكاية الجوهري<sup>(٤)</sup>: «أتيت من علي الدار»<sup>(٥)</sup> لم يتابع عليه، وكذلك "حَسِبَ"<sup>(٦)</sup> لا يضاف لفظا بالمعنى الذي له إذا أضيف شيء، وإنما المضاف منه لفظا بمعنى "كافر" نحو: ﴿حَسِبَهُمْ﴾ جهنم<sup>(٧)</sup> و«مررت برجل حسيك من رجل».

وأعربوا نصبا إذا ما نكروا "قَبْلًا"، وما بين بعلة قد دُكر

- (١) ذكر هذه القراءة العكبري ولم ينسبها إلى أحد، قال: قرئ شاذًا بالكسر فيهما على إرادة المضاف إليه. ينظر: الإملاء ١٨٤/٢.
- (٢) من الآية ٤٩، من سورة الروم، والشاهد منها في موضعين، الأول: «من قبل أن يُنزل» حيث أضيف "قبل" إلى "أن والفعل" للوولتين بمصدر، والتقدير: «من قبل إنزاله». والثاني: "قِيلَ" حيث أضيف قبل إلى الضمير.
- (٣) من الآية ٦، من سورة الأنعام.
- (٤) هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الفساري، أصله من بلاد الترك، من فاراب، لغوي، أديب، ذو خط جيد، قرأ العربية على أبي علي الفارسي، وأبي سعيد السبائي، من تصانيفه: "تاج اللغة" و"صباح العربية" وكتاب "القدمة في النحو". تنظر ترجمته في: معجم المؤلفين ٢/٢٦٧، وبغية الوعاة ١/٤٤٦-٤٤٨، وإشارة التعيين ٥٥. (٥) ينظر: الصباح "علا" ٢٤٣٥/٦.
- (٦) الحَسِبَ: يتسكن السنين المهملة معناه: الاكتفاء، و"حسيك درهم" أي: كفاك. اللسان: "حسب" ٢٠٢/١، وتضاف فتعرب، وتكون للغة فتنى على الضم. ينظر: الكتاب ٢٨٦، ٢٦٨/٣. (٧) من الآية ٨، من سورة المائدة.

إذا تكررت هذه الأسماء وقصد بها الإبهام قطعت عن الإضافة لفظا ومعنى، وعاد إليها التنوين، لزلول الإضافة المكتسبة لخطفه، لفظا وتقديرا، وأُحرِيت، كقوله:

٢٦٧- ... .. فما شربوا بعداً على لَقَى حراً<sup>(١)</sup>  
وقوله:

٢٦٨- فَسَاغَ فِي الشَّرَابِ وَكَتَبُ قَبْلَا أَكَادُ أَعْصُ بِالْمَاءِ الزَّلَالِ<sup>(٢)</sup>

- (١) هذا عجز بيت من الطويل، ونسبه عماد عي الدين في حواشي الشذور ولوضح المسالك إلى بعض بني عقيل وأكثر من استشهد بهذا البيت لم ينسبه إلى أحد، وصدره قوله:
- ونحن قتلنا الأسد أسد شعوة .. ..  
وفي شرح الكافية: "الأزد أزد شعوة"، والشاهد من البيت قوله: "بعدا" حيث وردت "بعدا" منصوبة منونة على الظرفية، لاتقطاعها عن الإضافة لفظا وتقديرا. ينظر البيت في: شرح الكافية ٢/١٠٢، وأوضح المسالك ٣/١٥٨، وشذور الذهب ص ١٤٤، والمجمع ١/٢٠٩، والشذور ١/١٨٦، والتصريح ٢/٥٠٠، والخزانة ١/٥٠١، وشرح الأشتوني ٢/٢٧٦، ومعجم شواهد العربية ١٣٨.
- (٢) هذا البيت من الوافر، وهو ليزيد بن الصيغ، وجميع المراجع التي اطلعت عليها ترويه "الحميم" أو "الفرات" موضع "الزلال" هنا، وأكثر المحققين على رواية "الحميم" لأن الأبيات التي قبله ميمية الروي، ومعنى قوله: «فساغ في الشراب» أي: طاب وسهل مروره في الخلق، و"أعص" مضارع الفعل "عص"، والغصص: اغتصص الطعام في الخلق، والمستعمل في الماء لذلك هو الشرقي، ولكنه استعمل الغصص هنا موضع الشرقي لضرب من المبالغة و"الماء الزلال": العذب، وقيل: الصافي، الخالص. اللسان: "زلال" ٣٢٦/١٣. --

ولا يختص إعرابها بالنصب كما ذكر المصنف، لقراءة بعضهم ﴿الله الأمر من قبل ومن يفتل﴾<sup>(١)</sup> وقوله:

٢٦٩- ... كحلمود صخر حطه السيل من علي<sup>(٢)</sup>

(=) والشاهد من البيت قوله: "قبلا" حيث انتصب على الظرفية وتكون لأنه مقطوع عن الإضافة لفظا ونية، وهذا التكوين توين تمكين عند الجمهور، وهو نكرة، ومعنى: "كنت قبلا": أي في زمن متقدم.

ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٨٨/٤، وشرح الكافية الشافية ٩٦٥، واللسان: "جم" ٤/٤٥، وفيه "قدما" موضع "قبلا"، وأوضح المسالك ١٥٦/٣، والشذور ص ١٤٣، والتصريح ٥٠/٢، والخزانة ٥٠٥/٢، وشرح الأختوني ٢٧٦/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٧١.

(١) من الآية ٤، من سورة الروم، وهذه القراءة قرأ بها: أبو السماك، والجحدري، وحنون العقيلي. البحر المحيط ١٦٢/٧. ينظر: إملاء ما من به الرحمن ١٨٤/٢.

(٢) هذا عجز بيت من الطويل، للشاعر الجاهلي امرئ القيس، وصدره قوله:

مكسر مفتر مقبل مدبر معا ...

وقوله: "مكسر" يقال: فرس مكسر إذا كان مؤدبا طيما خفيفا إذا كثر، وإذا أراد راكبه الفرار عليه فر به، اللسان: "كسر" ٤٥٣/٦. وقوله: "كحلمود صخر" الجلمود: يضم الجيم وسكون اللام، وهو الصخر أصغر من الجندل قدر ما يرمى باللقائف. اللسان: "جلمد" ١٠٢/٤.

والشاهد من البيت قوله: "من علي" حيث قطع "عل" عن الإضافة لفظا ومعنى، وهو هنا معرب منزك إلا أن تنوينه حذف هنا للوقف.

ينظر البيت في: الكتاب ٢٢٨/٤، وشرح ابن يعيش ٨٩/٤، والمقرب ٢١٥/١، والمعنى، الشاهد ٢٨٠، والشذور ص ١٤٧، وأوضح المسالك ١٦٥/٣، والمعجم ٢١٠/١، والدرر ١١٧/١، والتصريح ٥٤/٢، والخزانة ٣٩٧/٢، وشرح الأختوني ٢٧٦/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٠٥.

ولم يسمع ذلك في "حسب" بمعنى: لا غير، نعم التي بمعنى "كاف" قد ذكر الجوهري انتصابها على الحال<sup>(١)</sup>، مع بقاء الإضافة لفظا، نحو: «سررت بعد الله حسبك من رجل» [فتنصب "حسبك" على الحال].<sup>(٢)</sup>

وما يلي المضاف يأتي خلفا عنه في الإعراب إذا ما حذف إذا علم المضاف جاز الاستغناء عنه بخلفه، ويخلفه في الإعراب ما يليه، وهو المضاف إليه، نحو: «واسأل القرية»<sup>(٣)</sup> أي: أهل القرية، هذا هو الغالب.

ورمما جروا الذي أبقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما لكن بشرط أن يكون ما حذف مما لا عليه قد عطف أي ربما حذف المضاف، فتترك المضاف إليه على ما كان عليه من الجر، بشرط أن يكون المحذوف معطوفا على مثله، نحو:

٢٧٠- أكل أسرى تحسبن امرعا ونار توقد بالليل نارا<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر: الصحاح "حسب" ١١١/١. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٣) من الآية ٨٢، من سورة يوسف.

(٤) هذا البيت من المقارب، وهو لأبي ذؤاد الإبادي، وقيل: لعدي بن زيد، ومعناه: أنه لا ينبغي لك أن تغتر بظواهر الأمور، فليس كل من له صورة الرجال برجل، وليس كل نار تشتعل نارا، وإنما يكون الرجل رجلا إذا غلبت بصفات الرجولة، وتكون النار نارا إذا اهتمدى بها الساري وطعمت عندها الأضياف، والشاهد من البيت قوله: "ونار" حيث جرت بمضاف مقدّر معطوف على "كل"، ويجوز أن تكون "نار" بمرورة بإضافة مفعول أول محذوف لفعل عطف، والتقدير: "وتحسبن كل نارا...".

ولا يختص إعرابها بالنصب كما ذكر المصنف، لقراءة بعضهم ﴿الله الأمر من قبل ومن يفتل﴾<sup>(١)</sup> وقوله:

٢٦٩- ... كحلمود صخر حطه السيل من علي<sup>(٢)</sup>

(=) والشاهد من البيت قوله: "قبلا" حيث انتصب على الظرفية وتكون لأنه مقطوع عن الإضافة لفظا ونية، وهذا التكوين توين تمكين عند الجمهور، وهو نكرة، ومعنى: "كنت قبلا": أي في زمن متقدم.

ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٨٨/٤، وشرح الكافية الشافية ٩٦٥، واللسان: "جم" ٤/٤٥، وفيه "قدما" موضع "قبلا"، وأوضح المسالك ١٥٦/٣، والشذور ص ١٤٣، والتصريح ٥٠/٢، والخزانة ٥٠٥/٢، وشرح الأختوني ٢٧٦/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٧١.

(١) من الآية ٤، من سورة الروم، وهذه القراءة قرأ بها: أبو السماك، والجحدري، وحنون العقيلي. البحر المحيط ١٦٢/٧. ينظر: إملاء ما من به الرحمن ١٨٤/٢.

(٢) هذا عجز بيت من الطويل، للشاعر الجاهلي امرئ القيس، وصدره قوله:

مكسر مفتر مقبل مدبر معا ...

وقوله: "مكسر" يقال: فرس مكسر إذا كان مؤدبا طيما خفيفا إذا كسر، وإذا أراد راكبه الفرار عليه فر به. اللسان: "كسر" ٤٥٣/٦. وقوله: "كحلمود صخر" الجلمود: يضم الجيم وسكون اللام، وهو الصخر أصغر من الجندل قدر ما يرمى باللقائف. اللسان: "جلمد" ١٠٢/٤.

والشاهد من البيت قوله: "من علي" حيث قطع "عل" عن الإضافة لفظا ومعنى، وهو هنا معرب منزك إلا أن تنوينه حذف هنا للوقف.

ينظر البيت في: الكتاب ٢٢٨/٤، وشرح ابن يعيش ٨٩/٤، والمقرب ٢١٥/١، والمعنى، الشاهد ٢٨٠، والشذور ص ١٤٧، وأوضح المسالك ١٦٥/٣، والمعجم ٢١٠/١، والدرر ١١٧/١، والتصريح ٥٤/٢، والخزانة ٣٩٧/٢، وشرح الأختوني ٢٧٦/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٠٥.

ولم يسمع ذلك في "حسب" بمعنى: لا غير، نعم التي بمعنى "كاف" قد ذكر الجوهري انتصابها على الحال<sup>(١)</sup>، مع بقاء الإضافة لفظا، نحو: «سررت بعد الله حسبك من رجل» [فتنصب "حسبك" على الحال].<sup>(٢)</sup>

وما يلي المضاف يأتي خلفا عنه في الإعراب إذا ما حذف إذا علم المضاف جاز الاستغناء عنه بخلفه، ويخلفه في الإعراب ما يليه، وهو المضاف إليه، نحو: «واسأل القرية»<sup>(٣)</sup> أي: أهل القرية، هذا هو الغالب.

ورمما جروا الذي أبقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما لكن بشرط أن يكون ما حذف مما لا عليه قد عطف أي ربما حذف المضاف، فتترك المضاف إليه على ما كان عليه من الجر، بشرط أن يكون المحذوف معطوفا على مثله، نحو:

٢٧٠- أكل أسرى تحسبن امرعا ونار توقد بالليل نارا<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر: الصحاح "حسب" ١١١/١. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٣) من الآية ٨٢، من سورة يوسف.

(٤) هذا البيت من المقارب، وهو لأبي ذؤاد الإبادي، وقيل: لعدي بن زيد، ومعناه: أنه لا ينبغي لك أن تغتر بظواهر الأمور، فليس كل من له صورة الرجال برجل، وليس كل نار تشتعل نارا، وإنما يكون الرجل رجلا إذا غلبت بصفات الرجولة، وتكون النار نارا إذا اهتمدى بها الساري وطعمت عندها الأضياف، والشاهد من البيت قوله: "ونار" حيث جرت بمضاف مقدّر معطوف على "كل"، ويجوز أن تكون "نار" بمرورة بإضافة مفعول أول محذوف لفعل عطف، والتقدير: "وتحسبن كل نارا...".

أما مع عدم العطف فلا يجوز الحذف، وقد يوجد قليلا، كقراءة بعضهم: ﴿يُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا﴾، والله يريد الآخرة<sup>(١)</sup> أي: عمل الآخرة،

(٣-) وإنما قدروا له عملا محذوفا، ولم يجعلوه مجرورا بالعطف على "امرئ" المحرور بإضافة "كل" إليه، فلا يلزم عليه العطف على معمولي عاملين مختلفين، لأن "امرئ" المحرور معمول لـ"كل" و"امرئ" المنصوب معمول لـ"تحتسين" على أنه مفعول ثان له، فلو عطفت "نار" المحرور على "امرئ" المضاف إليه "كل"، وعطفت "نار" المنصوبة على "امرئ" المنصوب، لزم أن يعطف بحرف واحد شيئا على معمولي عاملين مختلفين، وهذا ممنوع، لأن العاطف نائب عن العامل، وعامل واحد لا يعمل حرا ونصبا، ولا يقوى أن ينوب مناب عاملين، وهذا منتهى سيويه، والمرد، وابن السراج، وابن مالك، وابن هشام، وذهب الأخفش، والكسائي، والفراء، والزجاج إلى جواز ذلك. ينظر: الكتاب ٦٦/١، والمقتضب ١٩٥/٤، والأصول ٦٩/٢، والمغني ٥٣٩.

تنظر المسألة في: المختصب ٢٨١/١، والبيصرة ١٤٤/١-١٤٥، والإنصاف ٤٧٢-٤٧٤، وشرح ابن عيسى ٢٧/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٢٤/١، وشرح الجمل ٢٥٦/١، وأوضح المسالك ١٧٠/٣، والتصريح ٥٦/٢.

ينظر البيت في: المراجع السابقة وفي: المقرب ٢٣٧/١، وشرح الكافية الشافية ٩٧٤، والمغني، الشاهد ٥٣٩، وشرح ابن عقيل ٧٧/٣، واللمع ٥٢/٢، والدرر ٦٥/٢، والخزانة ٤١٧/٤، وشرح الأئمنوني ٢٨٠/٢، ومعجم شواهد العربية ١٤٧.

(١) من الآية ٦٧، من سورة الأنفال، والقراءة للشار إليها وهي قراءة الجهر في "الآخرة" قراءة ابن جازر. ينظر: المختصب ٢٨١/١، وإسلام مائت به الرحمن ١٠/٢.

وليس المضاف المحذوف<sup>(١)</sup> معطوفا، وإنما المعطوف الجملة المضممة له. ويحذف الثاني فيبقى الأول كحاله إذا به يتصل بشرط عطفي وإضافة إلى مثل الذي له أضفت الأول

كما يجوز الاستغناء عن المضاف إذا علم كذلك يجوز الاستغناء عن الثاني وهو المضاف إليه، إذا كان معلوما، وقد سبق منه ما يتغير المضاف فيه عن إعرابه، وما لا يتغير عن إعرابه، لكن يعاد إليه التنوين عوضا عن المضاف إليه، وهذا القسم هو الذي يبقى المضاف فيه على حاله من الإعراب، وتزع التنوين، إلا أن ذلك لا يوجد في الغالب إلا بشرط أن يعطف عليه اسم عامل في مثل المحذوف، نحو: «خُذْ نَصْفَ وَرِيعٍ مَالِهِ»<sup>(٢)</sup> ولا يشترط أن يكون المعطوف مضافا، كما ذكر المصنف، بل يكفي كونه عاملا، كقوله:

٢٧١- ... .. يمثل أو أنفع من ولي الدائم<sup>(٣)</sup>

(١) في ب: للمحذوف وهو تحريف.

(٢) أصله: «خذ نصف ماله وربع ماله» فحذفوا: "ماله" الأول المضاف إليه: "نصف" لدلالة "ماله" الثاني المضاف إليه: "ربع" عليه، وأبقوا المضاف الأول وهو: "نصف" على حاله من غير تنوين، لأن المضاف إليه منوي لفظه.

(٣) هنا عجز بيت من الرجز، غير معروف القائل، وصدره:

عَلَّقْتُ أَسَالِي فَعُمْتُ النِّعَمَ ... ..

والدائم جمع "ذئبة" وهي مطر يكون مع سكون فلا وعد فيه ولا برق، وتندوم يومها أو أكثر. اللسان "دوم" ١٠٣/١٥، و"الوئيل": الطير الشديد. اللسان: "ويل" ٢٤٦/١٤. والشاهد منه قوله: "مثل" فإنه مضاف إلى محذوف، دل عليه ما بعده، والتقدير: يمثل وولي الدائم أو أنفع من وولي الدائم. ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٧٢/٣، والتصريح ٥٧/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٢٩.

أما مع عدم العطف فلا يجوز الحذف، وقد يوجد قليلا، كقراءة بعضهم: ﴿يُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا﴾، والله يريد الآخرة<sup>(١)</sup> أي: عمل الآخرة،

(٣-) وإنما قدروا له عملا محذوفا، ولم يجعلوه مجرورا بالعطف على "امرئ" المحرور بإضافة "كل" إليه، فلا يلزم عليه العطف على معمولي عاملين مختلفين، لأن "امرئ" المحرور معمول لـ"كل" و"امرأ" المنصوب معمول لـ"تحتسين" على أنه مفعول ثان له، فلو عطفت "نار" المحرور على "امرئ" المضاف إليه "كل"، وعطفت "نار" المنصوبة على "امرأ" المنصوب، لزم أن يعطف بحرف واحد شيئا على معمولي عاملين مختلفين، وهذا ممنوع، لأن العاطف نائب عن العامل، وعامل واحد لا يعمل حرا ونصبا، ولا يقوى أن ينوب مناب عاملين، وهذا منتهى سيويه، والمرد، وابن السراج، وابن مالك، وابن هشام، وذهب الأخفش، والكسائي، والفراء، والزجاج إلى جواز ذلك. ينظر: الكتاب ٦٦/١، والمقتضب ١٩٥/٤، والأصول ٦٩/٢، والمغني ٥٣٩.

تنظر المسألة في: المختص ٢٨١/١، والبيصرة ١٤٤/١-١٤٥، والإنصاف ٤٧٢-٤٧٤، وشرح ابن عيسى ٢٧/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٢٤/١، وشرح الجمل ٢٥٦/١، وأوضح المسالك ١٧٠/٣، والتصريح ٥٦/٢.

ينظر البيت في: المراجع السابقة وفي: المقرب ٢٣٧/١، وشرح الكافية الشافية ٩٧٤، والمغني، الشاهد ٥٣٩، وشرح ابن عقيل ٧٧/٣، واللمع ٥٢/٢، والدرر ٦٥/٢، والخزانة ٤١٧/٤، وشرح الأئمنوني ٢٨٠/٢، ومعجم شواهد العربية ١٤٧.

(١) من الآية ٦٧، من سورة الأنفال، والقراءة للشار إليها وهي قراءة الجهر في "الآخرة" قراءة ابن جازر. ينظر: المختص ٢٨١/١، وإسلام مائن به الرحمن ١٠/٢.

وليس المضاف المحذوف<sup>(١)</sup> معطوفا، وإنما المعطوف الجملة المضمرة له. ويحذف الثاني فيبقى الأول كحاله إذا به يتصل بشرط عطفي وإضافة إلى مثل الذي له أضفت الأول

كما يجوز الاستغناء عن المضاف إذا علم كذلك يجوز الاستغناء عن الثاني وهو المضاف إليه، إذا كان معلوما، وقد سبق منه ما يتغير المضاف فيه عن إعرابه، وما لا يتغير عن إعرابه، لكن يعاد إليه التنوين عوضا عن المضاف إليه، وهذا القسم هو الذي يبقى المضاف فيه على حاله من الإعراب، وتزع التنوين، إلا أن ذلك لا يوجد في الغالب إلا بشرط أن يعطف عليه اسم عامل في مثل المحذوف، نحو: «خُذْ نَصْفَ وَرِيعٍ مَالِهِ»<sup>(٢)</sup> ولا يشترط أن يكون المعطوف مضافا، كما ذكر المصنف، بل يكفي كونه عاملا، كقوله:

٢٧١- ... .. يمثل أو أنفع من ولى الدائم<sup>(٣)</sup>

(١) في ب: للمحذوف وهو تحريف.

(٢) أصله: «خذ نصف ماله وربع ماله» فحذفوا: "ماله" الأول المضاف إليه: "نصف" لدلالة "ماله" الثاني المضاف إليه: "ربع" عليه، وأبقوا المضاف الأول وهو: "نصف" على حاله من غير تنوين، لأن المضاف إليه منوي لفظه.

(٣) هنا عجز بيت من الرجز، غير معروف القائل، وصدره:

عَلَّقْتُ أَسَالِي فَعُمَّتِ النِّعَمُ ... ..

والدائم جمع "دائمة" وهي مطر يكون مع سكان فلا وعد فيه ولا برق، وتندوم يومها أو أكثر. اللسان "دوم" ١٠٣/١٥، و"الوئيل": المظر الشديد. اللسان: "وئيل" ٢٤٦/١٤. والشاهد منه قوله: "مثل" فإنه مضاف إلى محذوف، دل عليه ما بعده، والتقدير: يمثل ولى الدائم أو أنفع من ولى الدائم. ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٧٢/٣، والتصريح ٥٧/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٢٩.

وقد يوجد ذلك بدون العطف، كما سبق ذلك، فيما إذا نويت لفظ المضاف، في "قبل" وما معه، ومنه:

٢٧٢- ... سبحة من علقمة الفاسخ<sup>(١)</sup>  
فصل مضاف شبه فاعل ما نصب  
مفعولا أو ظرفا أجبر ولم يُعقب  
فصل يمين واضطرارا وجدا  
بأجنبي أو بعصب أو يدا  
اتصال المضاف بالمضاف إليه هو الأصل، وفصله منه واقع، وهو ينقسم إلى قسمين، جاز في السعة<sup>(٢)</sup>، ومخصوص بالضرورة، فالجائز في السعة شيان،

(١) هذا عجز بيت من السريع، وهو للأعشى بقوله في علقمة بن علاثة العامري في منقريته لعامر بن الطفيل، وكان الأعشى قد قُتل عامرا عليه ونفوه، وصدر هذا البيت قوله: أقول أنا جادني فَعَصْرُه ...  
ومعنى "سبحان": التنزيه والبراءة، وقد ترك تنوينه هنا، لأنه نوى لفظ المضاف إليه، فهو معرفة. ينظر: الكتاب ٣٢٤/١. ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ١٢٠/١، والمقرب ١٤٩/١، واللسان: "سبح" ٢٩٩/٣، والمجم ١٩٠/١، والخزانة ١٨٥/١.  
(٢) تابع الشارح في هذا ابن مالك الذي غما منحى الكوفيين في جواز فصل المضاف من المضاف إليه بغير الظرف أو الجار والمجرور مستثنين إلى بعض الشواهد الشعرية والنثرية، وملحظ جمهور البصريين عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف أو الجار والمجرور، وعلة ذلك: أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، فإن الثاني من الأول بمنزلة التووين، فكما أنه لا يفصل بين أجزاء الكلمة، فإن ما كان بمنزلة أحدها يأخذ حكمها.

وأما ما أوردته الكوفيين، فإنه سجع قبيح - مطعون فيه - عند البصريين. يستمد معرفة قائله، أو التهوين فيه، وليس هذا موضع بسط المسألة وعرض أدلة كل من الفريقين، فليظفر ذلك في: الكتاب ١٧٨/١-١٨٠، والإنصاف، المسألة (٦٠)، وشرح الكافية: ٢٩٣/١، والتسهيل ١٦٠، وشرح الكافية الشافية ٩٧٩/٢، والمجم ٥٢/٢، والنصريح ٥٧/٢، وشرح الأثوني ٢٨٢/٢.

أحدهما: أن يكون المضاف شبهها بالفعل في العمل، فيفصل بينه وبين المضاف إليه ما نصبه من مفعول أو ظرف، فمن الفصل بالظرف قوله:

٢٧٣- ... ...  
كانحت يوما صخره بعسل<sup>(١)</sup>  
وشبه الظرف كالظرف، ومنه قوله **﴿همل أنتم تاركو لي صاحبي﴾**<sup>(٢)</sup>، وأما الفصل بالمفعول فله صورتان:  
إحدهما: أن يكون العامل فيه مصدرا مضافا إلى الفاعل،

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وقائله غير معروف، وقد رواه الشارح هكذا:  
... ...  
كاناح صخرة يوما ليقلمها  
ولم أحده كذلك عند غيره، وهو غير مستقيم وزنا، وليس فيه شاهد للمسألة، والأخرى أن يكون من أخطاء النسخ، ولذا أعرضت عن هذه الرواية وأثبت الرواية الصحيحة المعروفة، وهي عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

فَرَشَنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونُ وَبِشَحِي  
ومعناه: يقول مخاطبه: أجزني خيرا على مدحى إليك، ولا تجعل سعي إليك ومدحى إليك غير عادل عليّ بالنجح، فأكون حينئذ كمن ينحت الصخر بمكنسة متعذبة من الليف، وضرب ذلك مثلا لمن لا تؤثر فيه المدائح ولا يجرى عليها، والعسل: مكنسة الطيب. اللسان "همل" ٤٧٤/١٣.

والشاهد من البيت قوله: «كانحت-يوما-صخرة» حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف "يوما" كما ذكر الشارح. ينظر البيت في: اللسان "همل" ٤٧٤/١٣، وأوضح المسالك ١٨٤/٣، والمجم ٥٢/٢، والدرر ٦٦/٢، والنصريح ٥٨/٢، وشرح الأثوني ٢٨٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٣١٢.

(٢) ينظر: صحيح البخاري، تفسير سورة الأعراف ١٩٧/٥.



وقد يوجد ذلك بدون العطف، كما سبق ذلك، فيما إذا نويت لفظ للمضاف، في "قبل" وما معه، ومنه:

٢٧٢- ... سبحة من علقمة الفاسخ<sup>(١)</sup>  
فصل مضاف شبه فاعل ما نصب  
مفعولا أو ظرفا أجبر ولم يُعقب  
فصل يمين واضطرارا وجدا  
بأجنبي أو بعصب أو يدا  
اتصال المضاف بالمضاف إليه هو الأصل، وفصله منه واقع، وهو ينقسم إلى قسمين، جازز في السعة<sup>(٢)</sup>، ومخصوص بالضرورة، فالجائز في السعة شيان،

(١) هذا عجز بيت من السريع، وهو للأعشى بقوله في علقمة بن علاثة العامري في منقريته لعامر بن الطفيل، وكان الأعشى قد قُتل عامرا عليه ونفوه، وصدر هذا البيت قوله: أقول أنا جادني فَعَصْرُه ...  
ومعنى "سبحان": التنزيه والبراءة، وقد ترك تنوينه هنا، لأنه نوى لفظ المضاف إليه، فهو معرفة. ينظر: الكتاب ٣٢٤/١. ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ١٢٠/١، والمقرب ١٤٩/١، واللسان: "سبح" ٢٩٩/٣، والمجم ١٩٠/١، والخزانة ١٨٥/١.  
(٢) تابع الشارح في هذا ابن مالك الذي غما منحى الكوفيين في جواز فصل المضاف من المضاف إليه بغير الظرف أو الجار والمجرور مستثنين إلى بعض الشواهد الشعرية والنثرية، وملحظ جمهور البصريين عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف أو الجار والمجرور، وعلة ذلك: أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، فإن الثاني من الأول بمنزلة التووين، فكما أنه لا يفصل بين أجزاء الكلمة، فإن ما كان بمنزلة أحدها يأخذ حكمها.

وأما ما أوردته الكوفيين، فإنه سجع قبيح - مطعون فيه - عند البصريين. يستمد معرفة قائله، أو التهوين فيه، وليس هذا موضع بسط المسألة وعرض أدلة كل من الفريقين، فليظفر ذلك في: الكتاب ١٧٨/١-١٨٠، والإنصاف، المسألة (٦٠)، وشرح الكافية: ٢٩٣/١، والتسهيل ١٦٠، وشرح الكافية الشافية ٩٧٩/٢، والمجم ٥٢/٢، والنصريح ٥٧/٢، وشرح الأثوني ٢٨٢/٢.

أحدهما: أن يكون المضاف شبهها بالفعل في العمل، فيفصل بينه وبين المضاف إليه ما نصبه من مفعول أو ظرف، فمن الفصل بالظرف قوله:

٢٧٣- ... ...  
... كناحت يوما صخره بعسل<sup>(١)</sup>  
وشبه الظرف كالظرف، ومنه قوله **﴿همل أنتم تاركو لي صاحبي﴾**<sup>(٢)</sup>، وأما الفصل بالمفعول فله صورتان:  
إحدهما: أن يكون العامل فيه مصدرا مضافا إلى الفاعل،

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وقائله غير معروف، وقد رواه الشارح هكذا:  
... ...  
... كناطح صخرة يوما ليقلمها  
ولم أحده كذلك عند غيره، وهو غير مستقيم وزنا، وليس فيه شاهد للمسألة، والأخرى أن يكون من أخطاء النسخ، ولذا أعرضت عن هذه الرواية وأثبت الرواية الصحيحة المعروفة، وهي عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:  
...  
...  
...  
ومعناه: يقول مخاطبه: أجزني عيرا على مدحى إليك، ولا تجعل سعي إليك ومدحى إليك غير عائد عليّ بالنجح، فأكون حينئذ كمن ينحت الصخر بمكنسة متعذبة من الليف، وضرب ذلك مثلا لمن لا تؤثر فيه المدائح ولا يجرى عليها، والعسل: مكنسة الطيب. اللسان "همل" ٤٧٤/١٣.  
والشاهد من البيت قوله: «كناحت-يوما-صخرة» حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف "يوما" كما ذكر الشارح. ينظر البيت في: اللسان "عسل" ٤٧٤/١٣، وأوضح المسالك ١٨٤/٣، والمجم ٥٢/٢، والدرر ٦٦/٢، والنصريح ٥٨/٢، وشرح الأثوني ٢٨٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٣١٢.  
(٢) ينظر: صحيح البخاري، تفسير سورة الأعراف ١٩٧/٥.

كقراءة ابن عامر<sup>(١)</sup>: ﴿قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> فإن كانت الإضافة إلى المفعول والفاعل، نحو:

٢٧٤- ... وَلَا عَلَيْنَا قَهْرٌ وَجَدَ صَبِيٌّ<sup>(٣)</sup> ...

فهو من المختص بالضرورة.

الثانية: أن يكون العامل وصفاً أضيف إلى مفعوله الأول، وفصل بينهما بالمفعول الثاني كقراءة بعضهم:

(١) هو عبد الله بن عامر، الشامي، اليحصبي، قارئ الشام، وقاضي دمشق في خلافة الوليد، وهو من التابعين، ولد سنَى ٨٠هـ، وتوفي سنة ١١٨هـ. تنظر: العمر ١١٤/١.

(٢) من الآية ١٣٧، من سورة الأنعام، وهي:

بضم "قتل" على أنه نائب فاعل للفعل "زُيِّنَ" المبني للمجهول، ونصب "أولادهم" مفعول المصدر "قتل" وجر "شركائهم" بالمضاف. ينظر القراءة في: النشر ٢٦٣/٢، والحجة ٢٧٣، والواقى ٢٦٧، والبدور ١٠٩.

(٣) هذا من مشطور الرجز، ويحتمل أن يكون عجز بيت من الرجز، وقبله قوله:

... مَا إِنْ رَأَيْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبِّ ...

والطِّبُّ: العلاج، وال"وجد" هو طينة الحطب. اللسان: "وجد" ٤٥٩/٤،

وال"صَّب": وصف من الصباية وهي حرارة الشوق. اللسان: "صبا" ١٨٣/٢.

والشاهد من البيت قوله: «قَهْرٌ وَجَدَ صَبِيٌّ» حيث فصل بين المضاف وهو: "قهر"، ونضاف إليه وهو "صب" بفاعل المصدر "قَهَر" وهو "وجد"، والمصدر هنا مضاف إلى مفعوله.

ينظر الرجز في: أوضح المسالك ١٩٠/٣، والمجمع ٥٣/٢، والبدور ٦٧/٢، والتصريح ٥٩/٢، وشرح الأخرى ٢٨٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٤٥.

﴿لَا تَحْسِبَنَّ اللَّهُ مَخْلَفَ وَعْدِهِ وَسَلْمِهِ﴾<sup>(١)</sup>

الثاني من الجائز في السمة<sup>(٢)</sup> الفصل بالتقسم، نحو: «هَذَا غُلَامٌ - وَاللَّهُ زَيْدٌ»<sup>(٣)</sup>، والمخصوص بالضرورة ثلاثة أشياء.

أحدها: الفصل بمعمول غير المضاف، وهو الأجنبي، وسواء كان مفعولاً كقوله:

٢٧٥- تَسْتَقِي امْتِيحَانَدَى الْمَسَاوِكَ رِيْقَتِهَا<sup>(٤)</sup> ...

أو فاعلاً، نحو:

(١) من الآية ٤٧، من سورة إبراهيم.

والقراءة بنصب "وَعْدٌ" وجر "رسل" وهذه القراءة ذكرها ابن الجوزي ولم يعرها لأحد، ينظر: النشر ٢٦٥/٢.

(٢) في كلتا النسختين: "الشعر" وهو تحريف من النَّسَاج.

(٣) حكى هذا الكسائي عن العرب. ينظر: الإنصاف ٤٣٥/٢، والمجمع ٥٢/٢، وشرح الأخرى ٢٨٣/٢.

(٤) هنا صدر بيت من البسيط، وهو جبرير بن عطية من كلمة بمدح بها يزيد بن عبد الملك، وتماه قوله:

... كَمَا تَصْشَنُ مَاءَ الْمَرْزَةِ الرَّصْفُ ...

و"امتياحا" مصدر القمل: "امتياح" إذا غرغ الماء، والمراد به هنا: الاستياح.

ينظر: اللسان "ميج" ٤٤٨/٣، و"النَدَى" الليل، اللسان "نَدَى" ١٨٥/٢٠،

و"الرَيْقَةُ" أعاب الفم، اللسان "ريق" ٤٢٨/١١، و"الرَّصْفُ" الحجارة المرصوفة،

و"ماء الرَّصْف" هو الماء الذي ينحدر من الجبال على الصخر، وهو أصفى ما

يعرف العرب من الماء. ينظر: اللسان "رصف" ١٩/١١، والشاهد منه قوله:

«نَدَى الْمَسَاوِكَ رِيْقَتِهَا» حيث فصل بين المضاف وهو "نَدَى" والمضاف إليه وهو

"ريقتها" بأجنبي غير معمول للمضاف،

---

كقراءة ابن عامر<sup>(١)</sup>: ﴿قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> فإن كانت الإضافة إلى المفعول والفاعل، نحو:

٢٧٤- ... وَلَا عَلَيْنَا قَهْرٌ وَجَدَ صَبِيٌّ<sup>(٣)</sup> ...

فهو من المختص بالضرورة.

الثانية: أن يكون العامل وصفاً أضيف إلى مفعوله الأول، وفصل بينهما بالمفعول الثاني كقراءة بعضهم:

(١) هو عبد الله بن عامر، الشامي، اليحصبي، قارئ الشام، وقاضي دمشق في خلافة الوليد، وهو من التابعين، ولد سنَى ٨٠هـ، وتوفي سنة ١١٨هـ. تنظر: العمر ١١٤/١.

(٢) من الآية ١٣٧، من سورة الأنعام، وهي:

بضم "قتل" على أنه نائب فاعل للفعل "زُيِّنَ" المبني للمجهول، ونصب "أولادهم" مفعول المصدر "قتل" وجر "شركائهم" بالمضاف. ينظر القراءة في: النشر ٢٦٣/٢، والحجة ٢٧٣، والواقى ٢٦٧، والبدور ١٠٩.

(٣) هذا من مشطور الرجز، ويحتمل أن يكون عجز بيت من الرجز، وقبله قوله:

... مَا إِنْ رَأَيْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبِّ ...

والطِّبُّ: العلاج، وال"وجد" هو طينة الحطب. اللسان: "وجد" ٤٥٩/٤،

وال"صَّب": وصف من الصباية وهي حرارة الشوق. اللسان: "صبا" ١٨٣/٢.

والشاهد من البيت قوله: «قَهْرٌ وَجَدَ صَبِيٌّ» حيث فصل بين المضاف وهو: "قهر"، ونضاف إليه وهو "صب" بفاعل المصدر "قَهَر" وهو "وجد"، والمصدر هنا مضاف إلى مفعوله.

ينظر الرجز في: أوضح المسالك ١٩٠/٣، والمجمع ٥٣/٢، والبدور ٦٧/٢، والتصريح ٥٩/٢، وشرح الأخرى ٢٨٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٤٥.

﴿لَا تَحْسِبَنَّ اللَّهُ مَخْلَفَ وَعْدِهِ وَسَلْمِهِ﴾<sup>(١)</sup>

الثاني من الجائز في السمة<sup>(٢)</sup> الفصل بالتقسم، نحو: «هَذَا غُلَامٌ - وَاللَّهُ زَيْدٌ»<sup>(٣)</sup>، والمخصوص بالضرورة ثلاثة أشياء.

أحدها: الفصل بمعمول غير المضاف، وهو الأجنبي، وسواء كان مفعولاً كقوله:

٢٧٥- تَسْتَقِي امْتِيحَانَدَى الْمَسَاوِكَ رِيْقَتِهَا<sup>(٤)</sup> ...

أو فاعلاً، نحو:

(١) من الآية ٤٧، من سورة إبراهيم.

والقراءة بنصب "وَجَدَ" وجر "رسل" وهذه القراءة ذكرها ابن الجوزي ولم يعرها لأحد، ينظر: النشر ٢٦٥/٢.

(٢) في كلتا النسختين: "الشعر" وهو تحريف من النَّسَاج.

(٣) حكى هذا الكسائي عن العرب. ينظر: الإنصاف ٤٣٥/٢، والمجمع ٥٢/٢، وشرح الأخرى ٢٨٣/٢.

(٤) هنا صدر بيت من البسيط، وهو جبرير بن عطية من كلمة بمدح بها يزيد بن عبد الملك، وتماه قوله:

... كَمَا تَضَعْنَ مَاءَ الْمَرْزَةِ الرَّصْفُ ...

و"امتيحا" مصدر القمل: "امسح" إذا غرغ الماء، والمراد به هنا: الاستياك.

ينظر: اللسان "مصح" ٤٤٨/٣، و"النَدَى" الليل، اللسان "نَدَى" ١٨٥/٢٠،

و"الرِّيْقَةُ" أعاب الفهم، اللسان "ريق" ٤٢٨/١١، و"الرَّصْفُ" الحجارة المرصوفة،

و"ماء الرِّصْف" هو الماء الذي ينحدر من الجبال على الصخر، وهو أصغى ما

يعرف العرب من الماء. ينظر: اللسان "رصف" ١٩/١١، والشاهد منه قوله:

«نَدَى الْمَسَاوِكَ رِيْقَتِهَا» حيث فصل بين المضاف وهو "نَدَى" والمضاف إليه وهو

"ريقتها" بأجنبي غير معمول للمضاف،

---

٢٧٦- أنجب أيام والداه به إذ نَحَلَاهُ فنعم ما نَحَلَاهُ<sup>(١)</sup>  
أو ظرفاً، كقوله:

٢٧٧- كما حُطَّ الكُتَابُ بكفٍّ - يوماً - يهودي يُعَارِبُ أو يُزِيلُ<sup>(٢)</sup>

(٣) وهو "المسوك" فإنه معمول لـ "تسقى". ينظر البيت في: شرح ابن الناطم ٤١٠، وأوضح المسالك ١٨٧/٣، والمجمع ٥٢/٢، والدرر ٦٦/٢، والتصريح ٥٨/٢، وشرح الأخواني ٢٨٣/٢، وديوان الشاعر ٣٨٦، ومعجم شواهد العربية ٢٣٧. هذا البيت من المنسوح، وهو للأعشى بن ميمون عدح سلامة الحميري، وأنجب: من قولهم أنجب الرجل، إذا ولدت امرأته له ولداً نجيباً، ونَحَلَاهُ: "أي ولداه.

وأصل ترتيب البيت: «أنجب والداه به إذ نَحَلَاهُ» فنعم ما نَحَلَاهُ «والشاهد منه قوله: «أنجب أيام والداه به إذ نَحَلَاهُ» حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه "أيام" وبين المضاف إليه، وهو: "إذ نَحَلَاهُ" بأجنبي، وهو: "والداه" وهو فاعل "أنجب".

ينظر البيت في: شرح ابن الناطم ص ٤١٠، وأوضح المسالك ١٨٦/٣، والمجمع ٥٣/٢، والدرر ٦٧/٢، والتصريح ٥٨/٢، وشرح الأخواني ٢٨٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٧٣ هذا البيت من الوافر، وهو لأبي حية النميري، ورواه في اللسان: "كتحير الكتاب"، وقوله: "يقارب": أي يجعل بعض كتابته قريباً من بعض، و"يزيل": أي يباعده بعضها عن بعض، والشاعر يشبه رسوم الدار - المتقدم ذكرها - بالكتاب في دقتها، أو في الاستدلال بها، وعصم اليهود لأنهم أهل الكتاب.

والشاهد منه قوله: "بكفٍّ - يوماً - يهودي" حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بأجنبي عن المضاف، وهو "يوماً" فإنه ظرف لقوله: "حطَّ". ينظر البيت في: الكتاب ١٦٧/١، والمتنضب ٣٧٧/٤، والإنصاف ٤٢٧/٢، وشرح ابن عيسى ١٠٣/١، وشرح الكافية الشافية ٩٧٩/٢، وشرح ابن الناطم ٤١٠، واللسان: "عصم" ٢٨٤/١٥، وأوضح المسالك ١٨٩/٣، وشرح ابن عقيل ٨٣/٣، والمجمع ٥٢/٢، والدرر ٦٦/٢، والتصريح ٥٩/٢، وشرح الأخواني ٢٨٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٩٥.

الثاني<sup>(١)</sup>: الفصل بنعت المضاف، كقوله:

٢٧٨- نبُحِثُ وقد بَلَّ المرادي سيفه من ابن أبي - شيخ الأباطح - طالب<sup>(٢)</sup>

الثالث<sup>(٣)</sup>: الفصل بالنداء، كقوله:

٢٧٩- كأَنَّ برذونَ أبا عصام<sup>(٤)</sup>

٢٨٠- زيلٌ حمارٌ دُقَّ باللحام

تقديره عندهم: كأن برذونَ زيلٍ يا أبا عصام، وحمله على أن "أبا" مجرور على لغة من يعربه إعراباً للمقصود، وجعل "زيلٌ" بدلاً منه، أو عطف بيان أولى.

(١) في كلتا النسختين: "الثانية" والمناسب للكلام هو ما أثبت.

(٢) هذا البيت من الطويل، وهو منسوب إلى معاوية بن أبي سفيان، والمراد بـ "المرادي" المنسوب إلى مراد، وهو عبدالرحمن بن ملجم الخارجي - قبحه الله - قاتل أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وفي كلتا النسختين "سل" وجميع الروايات التي اطلعت عليها "بَلَّ"، والشاهد منه قوله: «أبي - شيخ الأباطح - طالب» حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف، وهو: "شيخ الأباطح".

ينظر البيت في: شرح ابن الناطم ٤١١، وأوضح المسالك ١٩٣/٣، وشرح ابن عقيل ٨٤/٢، والمجمع ٥٢/٢، والدرر ٦٧/٢، والتصريح ٥٩/٢، وشرح الأخواني ٢٨٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٨.

(٣) في كلتا النسختين: "الثالثة" والمناسب للكلام ما أثبت.

(٤) هذان بيتان من مشطور الرجز، أو بيت من الرجز، ولم يعرف قائله، و"البرذون" جمعه: براذين، وهي من الخيل ما كان من غير نتاج الجراب. اللسان "برذن" ١٩٥/١٦. و"اللحام" حبل أوعصاً تدخيل في فم الدابة وتسلزق إلى قفاه، اللسان: "يلحم" ٧/١٦، والشاهد منه قوله: «برذون - أبا عصام - زيلٌ» حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه النداء،

٢٧٦- أنجب أيام والداه به إذ نَحَلَاهُ فنعم ما نَحَلَاهُ<sup>(١)</sup>  
أو ظرفاً، كقوله:

٢٧٧- كما حُطَّ الكُتَابُ بكفٍّ - يوماً - يهودي يُعَارِبُ أو يُزِيلُ<sup>(٢)</sup>

(١-) وهو "المسوك" فإنه معمول لـ "نَحَلْتُ". ينظر البيت في: شرح ابن الناطم ٤١٠، وأوضح المسالك ١٨٧/٣، والمجمع ٥٢/٢، والدرر ٦٦/٢، والنصر ٥٨/٢، وشرح الأخواني ٢٨٣/٢، وديوان الشاعر ٣٨٦، ومعجم شواهد العربية ٢٣٧. هذا البيت من المنسوح، وهو للأعشى بن ميمون عدح سلامة الحميري، وأنجب: "من قولهم أنجب الرجل، إذا ولدت امرأته له ولداً نجيباً، ونَحَلَهُ": أي ولداه.

وأصل ترتيب البيت: «أنجب والداه به إذ نَحَلَاهُ» فنعم ما نَحَلَاهُ «والشاهد منه قوله: «أنجب أيام والداه به إذ نَحَلَاهُ» حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه "أيام" وبين المضاف إليه، وهو: "إذ نَحَلَاهُ" بأجنبي، وهو: "والداه" وهو فاعل "أنجب".

ينظر البيت في: شرح ابن الناطم ص ٤١٠، وأوضح المسالك ١٨٦/٣، والمجمع ٥٣/٢، والدرر ٦٧/٢، والنصر ٥٨/٢، وشرح الأخواني ٢٨٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٧٣ هذا البيت من الوافر، وهو لأبي حية النميري، ورواه في اللسان: "كتحير الكتاب"، وقوله: "يعارب": أي يجعل بعض كتابته قريباً من بعض، و"يزيل": أي يباعده بعضها عن بعض، والشاعر يشبه رسوم الدار - المتقدم ذكرها - بالكتاب في دقتها، أو في الاستدلال بها، وعصم اليهود لأنهم أهل الكتاب.

والشاهد منه قوله: "بكفٍّ - يوماً - يهودي" حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بأجنبي عن المضاف، وهو "يوماً" فإنه ظرف لقوله: "حُطَّ". ينظر البيت في: الكتاب ١٦٧/١، والمتنضب ٣٧٧/٤، والإنصاف ٤٢٧/٢، وشرح ابن عيسى ١٠٣/١، وشرح الكافية الشافية ٩٧٩/٢، وشرح ابن الناطم ٤١٠، واللسان: "عصم" ٢٨٤/١٥، وأوضح المسالك ١٨٩/٣، وشرح ابن عقيل ٨٣/٣، والمجمع ٥٢/٢، والدرر ٦٦/٢، والنصر ٥٩/٢، وشرح الأخواني ٢٨٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٩٥.

الثاني<sup>(١)</sup>: الفصل بنعت المضاف، كقوله:

٢٧٨- نبُحِثُ وقد بَلَّ المرادي سيفه من ابن أبي - شيخ الأباطح - طالب<sup>(٢)</sup>

الثالث<sup>(٣)</sup>: الفصل بالنداء، كقوله:

٢٧٩- كأَنَّ برذونَ أبا عصام<sup>(٤)</sup>

٢٨٠- زيلٌ حمأٌ دُقُّ باللحام

تقديره عندهم: كأن برذونَ زيلٍ يا أبا عصام، وحمله على أن "أبا" مجرور على لغة من يعربه إعراباً للمقصود، وجعل "زيلٌ" بدلاً منه، أو عطف بيان أولى.

(١) في كلتا النسختين: "الثانية" والمناسب للكلام هو ما أثبت.

(٢) هذا البيت من الطويل، وهو منسوب إلى معاوية بن أبي سفيان، والمراد بـ "المرادي" المنسوب إلى مراد، وهو عبدالرحمن بن ملجم الخارجي - قبحه الله - قاتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وفي كلتا النسختين "سل" وجميع الروايات التي اطلعت عليها "بَلَّ"، والشاهد منه قوله: «أبي - شيخ الأباطح - طالب» حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف، وهو: "شيخ الأباطح".

ينظر البيت في: شرح ابن الناطم ٤١١، وأوضح المسالك ١٩٣/٣، وشرح ابن عقيل ٨٤/٢، والمجمع ٥٢/٢، والدرر ٦٧/٢، والنصر ٥٩/٢، وشرح الأخواني ٢٨٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٨.

(٣) في كلتا النسختين: "الثالثة" والمناسب للكلام ما أثبت.

(٤) هذان بيتان من مشطور الرجز، أو بيت من الرجز، ولم يعرف قائله، و"البرذون" جمعه: براذين، وهي من الخيل ما كان من غير نتاج الجراب. اللسان "برذن" ١٩٥/١٦. و"اللحام" حبل أوعصاً تدخيل في فم الدابة وتسلزق إلى قفصه، اللسان: "يلحم" ٧/١٦، والشاهد منه قوله: «برذون - أبا عصام - زيلٌ» حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه النداء،

## المضاف إلى ياء المتكلم

ياء المتكلم من جملة الضمائر التي تضاف إليها الأسماء، ولكن أفردت بالذكر لخصاء إعراب<sup>(١)</sup> المضاف فيها، ولزوم كسره، وتغير آخره بسببها، بخلاف المضاف إلى غيرها من الضمائر والظواهر.

آخر ما أضيف إليها كسر إذا لم يك معلاً كرام، وقد  
أو يك كـ"ابن" و"زيدين" فلي  
جميعها الياء بعد فتحها احتيازي

(-) وهو: "أبا عصام" وهنا على أن "أبا عصام" كنية رجل منادى، وهو غير زيد، أما إذا كان "أبو عصام" هو زيد، فإن "برذون" على ذلك مضاف، و"أبا عصام" مركب إضافي أضيف إليه "برذون" ويكون قوله: "زيدي" بالجر، بدلا من أبي عصام، أو عطف يان، ولا شاهد في البيت على هذا، وهذا أولى كما قال الفارح خروجا من الخلاف.

وينظر البيت في: الخصائص ٤٠٤/٢، وشرح ابن الناطم ٤١٢، وأوضح للمسالك ١٩٥/٣، وشرح ابن عقيل ٨٦/٣، واللمع ٥٣/٢، والدرر ٦٧/٢، والتصريح ٦٠/٢، وشرح الأعمشني ٢٨٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٤١.

(١) الجمهور على أن المضاف إلى ياء المتكلم معرب بمركات مقدرة في الأحوال الإعرابية الثلاثة، وخالفهم ابن مالك فجعل إعرابه في حال الجر بالكسرة الظاهرة.

التسهيل ١٦١.

ونُسب إلى الجرجاني القول ببناء المضاف إلى ياء المتكلم، وضعفه بعد وجود مقتضى البناء، كما نُسب إلى ابن جني القول بأنه غير معرب ولا مبني، وضعفه ظاهر. ينظر: شرح ابن يعيش ٣٢/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٠/٢، وشرح ابن الناطم للألفية ٤١٣، وشرح الأعمشني ٢٨٨/٢.

يجب كسر آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، إذا كان معارفا بمركات ظاهرة، نحو: ﴿قُلْ هَذِهِ سَيِّلِي﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَنَسَا وَتَقْبَلُ دَعَائِي﴾<sup>(٢)</sup>، و«عجبت من رمي حال عذوي حاملا صبي».

وحكم "الياء" فيه السكون، ويجوز فتحها، ويمتنع الكسر من آخره في

ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يكون معنلا، إما بالياء، كـ"رام"، وإما بالالف، كـ"قذى".

الثاني: أن يكون مثنى، كـ"ابنتين".

الثالث: أن يكون مجموعا، كـ"زيدين"، فهذه كلها آخرها ساكن عند

الإضافة إلى الياء، ويلزم فتح الياء فيها، نحو: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هَدَايَ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿وَقَالَ

يَا بَنِيَّ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿لِئَلَّا خَلَقْتُ بَيْدِي﴾<sup>(٥)</sup> وتقول: "مررت بقاضي".

وبنو يربوع<sup>(٦)</sup> يجيزون كسر<sup>(٧)</sup> الياء فيه، وعليها قراءة حمزة:

(١) من الآية ١٠٨، من سورة يوسف.

(٢) من الآية ٤٠، من سورة إبراهيم، و«دعائي» قرأها ووش وحمزة وأبو جعفر بإثبات "الياء" وصلا، وقرأها البري ويعقوب بإثباتها في الخالين، والباقرن بفتحها مطلقا. ينظر المهذب ٣٥٩/١-١٧٢.

(٣) من الآية ١٢٣، من سورة طه. (٤) من الآية ٦٧، من سورة يوسف.

(٥) من الآية ٧٥، من سورة ص.

(٦) «فربوع» أخرجني من غيبه ذابرع أيضا أخرجني من مرة. إلّا أن "نوع" ٤٦٩/٩.

(٧) في النسختين كليهما "تسكين" موضع "كسر" فلعنه سبق خاطر، لأن المنقول

عن بني يربوع في مثل هذا الكسر، وقراءة حمزة شاهدة له.

ينظر معاني الفراء ٧٥/٣، والرضي ٢٩٥/١، وابن يعيش ٣٢/٣، وأوضح المسالك ١٩٧/٣، والتصريح ٦٠/٢.

## المضاف إلى ياء المتكلم

ياء المتكلم من جملة الضمائر التي تضاف إليها الأسماء، ولكن أفردت بالذكر لخصاء إعراب<sup>(١)</sup> المضاف فيها، ولزوم كسره، وتغير آخره بسببها، بخلاف المضاف إلى غيرها من الضمائر والظواهر.

آخر ما أضيف إليها كسر إذا لم يك معلاً كرام، وقد  
أو يك كـ"ابن" و"زياد" فلي جيمها الياء بعد فتحها احتيازي

(-) وهو: "أبا عصام" وهذا على أن "أبا عصام" كنية رجل منادى، وهو غير زيد، أما إذا كان "أبو عصام" هو زيد، فإن "برذون" على ذلك مضاف، و"أبا عصام" مركب إضافي أضيف إليه "برذون" ويكون قوله: "زياد" بالجر، بدلا من أبي عصام، أو عطف يان، ولا شاهد في البيت على هذا، وهذا أولى كما قال الفارح خروجا من الخلاف.

وينظر البيت في: الخصائص ٤٠٤/٢، وشرح ابن الناطم ٤١٢، وأوضح للمسالك ١٩٥/٣، وشرح ابن عقيل ٨٦/٣، واللمع ٥٣/٢، والدرر ٦٧/٢، والتصريح ٦٠/٢، وشرح الأعمشني ٢٨٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٤١.

(١) الجمهور على أن المضاف إلى ياء المتكلم معرب بمركات مقدرة في الأحوال الإعرابية الثلاثة، وخالفهم ابن مالك فجعل إعرابه في حال الجر بالكسرة الظاهرة.

التسهيل ١٦١.

ونُسب إلى الجرجاني القول ببناء المضاف إلى ياء المتكلم، وضعفه بعد وجود مقتضى البناء، كما نُسب إلى ابن جني القول بأنه غير معرب ولا مبني، وضعفه ظاهر. ينظر: شرح ابن يعيش ٣٢/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٠/٢، وشرح ابن الناطم للألفية ٤١٣، وشرح الأعمشني ٢٨٨/٢.

يجب كسر آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، إذا كان معاربا بمركات ظاهرة، نحو: ﴿قُلْ هَذِهِ سَيِّلِي﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَنَسَا وَتَقْبَلُ دُعَائِي﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿عَجِبْتَ مِنْ رَبِّيَ حَالِ عَدُوِّيَ حَامِلًا صَبِيًّا﴾.

وحكم "الياء" فيه السكون، ويجوز فتحها، ويمتنع الكسر من آخره في

ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يكون معنلا، إما بالياء، كـ"رام"، وإما بالالف، كـ"قذى".

الثاني: أن يكون مثنى، كـ"ابنتين".

الثالث: أن يكون مجموعا، كـ"زيادين"، فهذه كلها آخرها ساكن عند

الإضافة إلى الياء، ويلزم فتح الياء فيها، نحو: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿وَقَالَ يَأْتِي﴾<sup>(٤)</sup> ﴿لِيَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾<sup>(٥)</sup> وتقول: "مررت بقاضي".

وبنو يربوع<sup>(٦)</sup> يجيزون كسر<sup>(٧)</sup> الياء فيه، وعليها قراءة حمزة:

(١) من الآية ١٠٨، من سورة يوسف.

(٢) من الآية ٤٠، من سورة إبراهيم، و﴿دُعَائِي﴾ قرأها ووش وحمزة وأبو جعفر بإثبات "الياء" وصلا، وقرأها البرزى ويعقوب بإثباتها في الخالين، والباقرن بفتحها مطلقا. ينظر المهذب ٣٥٩/١-١٧٢.

(٣) من الآية ١٢٣، من سورة طه. (٤) من الآية ٦٧، من سورة يوسف.

(٥) من الآية ٧٥، من سورة ص.

(٦) "فربوع" أبرهي من ثيب؛ و"ربوع" أيضا أبر بنظن من مرة. إلّا أن "ربوع" ٤٦٩/٩.

(٧) في النسختين كليهما "تسكين" موضع "كسر" فلعنه سبق خاطر، لأن المنقول عن بني يربوع في مثل هذا الكسر، وقراءة حمزة شاهدة له. ينظر معاني الفراء ٧٥/٣، والرضي ٢٩٥/١، وابن يعيش ٣٢/٣، وأوضح المسالك ١٩٧/٣، والتصريح ٦٠/٢.

﴿يُضَرِّعِي﴾<sup>(١)</sup>، وقرأ نافع: ﴿وَمُعْيِي﴾<sup>(٢)</sup>.

وتدغم الياء فيه والواو وإن ما قبل واو ضم فأكسره يَهْنُ وألفاً مَلَمٌ وفي المقصور عن هذيل انقلابها ياءً حَسَنَ إذا فتحت "ياء المتكلم" المضاف إليها الاسم، فإن كان قبلها ياء كالمقصود، والمنشئ، وجع للمذكر السالم، في حال الجر والنصب، أو واو كجمع المذكر السالم في حال الرفع أدغمنا في ياء المتكلم، نحو: «جاء قاضي» يتنازع تَوَيَّيْ، بحضور ابن، فمنعه مُجَيَّيْ<sup>(٣)</sup> أصله: مُجَيَّوِيْ، والمعروف عن أهل<sup>(٤)</sup> الصناعة أن الواو قلبت ياء، ثم أدغمت في ياء المتكلم<sup>(٥)</sup>، لا ماقاله للمصنف<sup>(٦)</sup>، من أن الواو نفسها أدغمت في الياء، ثم ما قبل الياء باق على حاله

- (١) من الآية ٢٢، من سورة إبراهيم، قال في الحجة ٣٧٨: «قرأ حمزة بكسر الياء، وقرأ الباقون بفتح الياء... وأهل النحو يلبثون حمزة...» إلى أن قال: «...»  
وأما حمزة فليس لاحنا عند الحلق، لأن الياء حركتها حركة بناء، لا حركة إعراب، والعرب تكسر لالتقاء الساكنين، كما تفتح.  
وينظر القراءة في: النشر ٢٩٨/٢، والوافي ٣٠٢، والبدور ١٧١.  
(٢) من الآية ١٦٢، من سورة الأنعام، وقرأ غير نافع بفتح الياء.  
ينظر: النشر ٢٩٧/٢، والوافي ٢٦٩، والحجة ٢٧٩، وقد عدَّ النحويون تسكين الياء بعد الألف في الوصل من النادر.  
(٣) مثل «قاضي» للمقصود، و«توي» للمنشئ في حال النصب، و«ابني» للمنشئ في حال الجر، و«مُجَيَّيْ» للجمع للمذكر السالم في حال الرفع.  
(٤) المراد بهم: علماء التصريف. ينظر: الكتاب ٤١٤/٣.  
(٥) لا وجه للاعراض على المصنف هنا، لأنه من المعلوم أن الإدغام لا يكون إلا في المثليين أو للتقاريين عرجاً، وإنما لم يذكر ذلك في النظم اختصاراً، بدليل نصّه على ذلك في شرح كافيته، حيث قال: «فأدغمت الواو ان في الياءين بعد الإبدال». ينظر: ١٠٠٣/٢.  
(٦)

من فتح، ك«ابني»<sup>(١)</sup> أو كسر، ك«ابني» و«قاضي»، وما قبل الواو إن كان مفتوحاً ترك على حاله، كقولك في «مصطفون»: «مصطفى»، وإن كان مضموماً قلبت الضمة كسرة لثقلها قبل الياء، فتقول: «جاءني بني»<sup>(٢)</sup>، وإن كان قبل الياء ألف، كالمقصود، والمنشئ في حال رفعه، سلمت الألف، فلم تقلب، نحو: «هي غصائي»<sup>(٣)</sup> و«جاء غلامائي» وهذيل<sup>(٤)</sup> تقلب ألف المقصور - خاصة - ياء، وتدغمها في ياء المتكلم، قال شاعرهم:

٢٨١- سَبَقُوا هَوِيَّ وَأَعْتَقُوا لَهْوَهُمْ<sup>(٥)</sup> ... ..

(١) منى ابن. (٢) الأصل: تَوَيَّيْ، قلبت الواو ياءً ثم أدغمت في ياء المتكلم.

(٣) من الآية ١٨، من سورة طه.

(٤) هذيل: حي من مضر، وقيل قبيلة من خندف، أعربت في الشعر.

ينظر: اللسان «هذل» ٢١٨/١٤.

(٥) هذا صدر بيت من الكامل، لأبي ذؤيب الهذلي، وعجزة قوله:

... .. فخرُ سَوا، ولكنَّ حَسْبِي مَضْرُوع

ومعنى: «وأعتقوا» أي: ساروا السير العتق، وهو سر سريع.

ينظر: اللسان «عتق» ١٤٦/١٢.

والشاهد من البيت قوله: «هَوِيَّ» فإن أصله «هَوَاي» فهو من المقصور، والشأن

في المقصور إذا أُضيف إلى ياء المتكلم أن تبقى ألفه على حالها، إلا أن «هذيلًا»

يقلبون ألفه ياء عند إضافته إلى ياء المتكلم، وهذا البيت شاهد على ذلك.

ينظر البيهقي في: شرح ابن خنيس ٣٣/٣، وأمة رب، ٢١٧/١، وشرح الكافية

الشافعية ١٠٤/٢، وأوضح المسالك ١٩٩/٣، والمفصّل ٥٣/٢، والدرر ٦٨/٢،

والتصريح ٦١/٢.

وتنظر لغة هذيل هذه في المراجع المذكورة، وفي الكتاب ٤١٤/٣، والمقتضب

٢٤٩/٤، والرضي في شرح الكافية ٢٩٤/١، والتسهيل ص ١٦٢.



﴿يُضَرِّعُنِي﴾<sup>(١)</sup>، وقرأ نافع: ﴿وَمُعْيَايُ﴾<sup>(٢)</sup>

وتدغم الياء فيه والواو وإن ما قبل واو ضم فأكسره يهْن  
وَأَلْفًا مَلَمًّ وفي المقصور عن هذيل انقلابها ياءً حَسَن  
إذا فتحت "ياء المتكلم" المضاف إليها الاسم، فإن كان قبلها ياء  
كالمتقوص، والمثنى، وجمع المذكر السالم، في حال الجر والنصب، أو واو  
كجمع المذكر السالم في حال الرفع أدغمتا في ياء المتكلم، نحو: «جاء قاضي»  
يتناح تَوَيَّ، بحضور ابن، فمنعه مُجَيَّ<sup>(٣)</sup> أصله: مُجَيَّوِي، والمعروف عن  
أهل<sup>(٤)</sup> الصناعة أن الواو قبلت ياء، ثم أدغمت في ياء المتكلم<sup>(٥)</sup>، لا ماقاله  
للمصنّف<sup>(٦)</sup>، من أن الواو نفسها أدغمت في الياء، ثم ما قبل الياء باق على حاله

- (١) من الآية ٢٢، من سورة إبراهيم، قال في الحجة ٣٧٨: «قرأ حمزة بكسر الياء، وقرأ الباقون بفتح الياء... وأهل النحو يكتنون حمزة...» إلى أن قال: «...»  
وأما حمزة فليس لاحنا عند الحلق، لأن الياء حركتها حركة بناء، لا حركة  
إعراب، والعرب تكسر لالتقاء الساكنين، كما تفتح.  
وينظر القراءة في: النشر ٢٩٨/٢، والوافي ٣٠٢، والبدور ١٧١ .  
(٢) من الآية ١٦٢، من سورة الأنعام، وقرأ غير نافع بفتح الياء.  
ينظر: النشر ٢٩٧/٢، والوافي ٢٦٩، والحجة ٢٧٩، وقد عدّ النحويون تسكين  
الياء بعد الألف في الوصل من النادر.  
(٣) مثل «قاضي» للمتقوص، و«توي» للمثنى في حال النصب، و«ابني» للمثنى  
في حال الجر، و«مُجَيَّ» للجمع المذكر السالم في حال الرفع.  
(٤) المراد بهم: علماء التصريف. ينظر: الكتاب ٤١٤/٣.  
(٥) لا وجه للاعراض على المصنّف هنا، لأنه من المعلوم أن الإدغام لا يكون إلا في  
المثلين أو للتقارير عرجاً، وإنما لم يذكر ذلك في النظم اختصاراً، بدليل نصّه  
على ذلك في شرح كافيته، حيث قال: «فأدغمت الواو ان في الياءين بعد  
الإنبال». ينظر: ١٠٠٣/٢ .

من فتح، ك«ابني»<sup>(١)</sup> أو كسر، ك«ابني» و«قاضي»، وما قبل الواو إن كان  
مفتوحاً ترك على حاله، كقولك في «مصطفون»: «مصطفِي»، وإن كان  
مضموماً قلبت الضمة كسرة لثقلها قبل الياء، فتقول: «جاءني يني»<sup>(٢)</sup>، وإن  
كان قبل الياء ألف، كالمقصور، والمثنى في حال رفعه، سلمت الألف، فلم  
تقلب، نحو: «هي عَصَايُ»<sup>(٣)</sup> و«جاء غلاماي» وهذيل<sup>(٤)</sup> تقلب ألف  
المقصور - خاصة - ياء، وتدغمها في ياء المتكلم، قال شاعرهم:

٢٨١- سَبَقُوا هَوِيَّ وَأَعْتَقُوا لَهَوَاهُمْ<sup>(٥)</sup> ... ..

(١) مثنى ابن. (٢) الأصل: تَوَيَّ، قبلت الواو ياءً ثم أدغمت في ياء المتكلم.

(٣) من الآية ١٨، من سورة طه.

(٤) هذيل: حيّ من مضر، وقيل قبيلة من خندف، أعربت في الشعر.

ينظر: اللسان «هذل» ٢١٨/١٤ .

(٥) هذا صدر بيت من الكامل، لأبي ذؤيب الهذلي، وعجزة قوله:

... .. فخرُ سوا، ولكلّ جنبٍ مَضْرُوع

ومعنى: «وأعتقوا» أي: ساروا السير العتق، وهو سر سريع.

ينظر: اللسان «عتق» ١٤٦/١٢ .

والشاهد من البيت قوله: «هَوِيَّ» فإن أصله «هَوَاي» فهو من المقصور، والشأن

في المقصور إذا أُضيف إلى ياء المتكلم أن تبقى ألفه على حالها، إلا أن «هذيلًا»

يقلبون ألفه ياء عند إضافته إلى ياء المتكلم، وهذا البيت شاهد على ذلك.

ينظر البيهقي في: شرح ابن خنيس ٣٣/٣، وأمة رب، ٢١٧/١، وشرح الكافية

الشافعية ١٠٤/٢، وأوضح المسالك ١٩٩/٣، والمفصّل ٥٣/٢، والدرر ٦٨/٢،

والتصريح ٦١/٢.

وتنظر لغة هذيل هذه في المراجع المذكورة، وفي الكتاب ٤١٤/٣، والمقتضب

٢٤٩/٤، والرضي في شرح الكافية ٢٩٤/١، والتسهيل ص ١٦٢.

أما ألف "لدى" فمتفق على قلبها ياء، لأنها شبيهة بـ"على" و"إلى" في البناء، وعمل الجذر، ولذلك لا يختص قلبها ياء بإضافتها إلى ياء المتكلم، بل هي بمنزلة "على" و"إلى" في قلب الألف ياء مع جميع الضمائر، نحو: ﴿وَلَدِينَا مِنْ يَدِهِ﴾<sup>(١)</sup>.

### إعمال المصدر

قد تقدم حد المصدر في باب، وإعماله بطريق الأصل، لا بالبناء عن الفعل، لما تقرر من كونه أصل الفعل، ولذلك عمل مراداً به الحال والاستقبال والمضي<sup>(٢)</sup>.

**بفعله المصدرُ الحَيُّ في العمل مضاعفاً أو مجرداً أو مَسْجُوعاً**  
أي حكم المصدر في العمل حكم فعله، فيرفع فاعلاً فقط، إن كان فعله لازماً، نحو: «عجبت من قيام زيد» وينصب معه مفعولاً إن كان متعدياً إلى واحد، نحو: «عجبت من ضرب زيد عمراً»، ومفعولين إن كان متعدياً إلى اثنين، نحو: «عجبت من إعطائك زيداً درهماً، وظنك عمراً صديقاً» وثلاثة مفعولين إن تعدى الفعل إليها، نحو: «عجبت من إعلامك زيداً عمراً قائماً»، وأكثر ما يعمل مضاعفاً، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) من الآية ٢٥، من سورة ق.

(٢) سقط قوله: "والضّي" من: ب، وقد خالف المصدر اسم الفاعل في كونه يعمل وإن كان مدلوله ماضياً، وأما اسم الفاعل فليس كذلك، لأنه إنما جاز إعماله بناء على مشابهة للمضارع، ومدلوله المضارع أو الاستقبال، فجاز أن يكون مدلول اسم الفاعل كذلك.

(٣) من الآية ٢٥١، من سورة البقرة. والشاهد منها قوله تعالى: ﴿دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ حيث أضيف المصدر "دفع" إلى فاعله وهو "الله" وعمل النصب في مفعوله "الناس".

وعمله منكرًا مجرداً من "أل" والإضافة، نحو: ﴿وَإِلَى اللَّهِ رُجُوعُ كُلِّ شَيْءٍ﴾<sup>(١)</sup>، لقربه من الفعل، وعمله مثلياً بـ"أل" قليل<sup>(٢)</sup>، نحو: ٢٨٢-فَإِنَّكَ وَالنَّاسُ عِندَهُ دَعَاكَ وَإِيْدِيَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ<sup>(٣)</sup>.

(١) الآية ١٤، وبعض الآية ١٥، من سورة البلد. وقد قرأها ابن كثير وأبو عمرو والكسائي، «فَكَ رِقَةً أَوْ أَلْطَمَ...» بنصب "رقية" وفتح همزة "أطعم" وميمها من غير تنوين، ولا ألف قبل الميم، وقد اختار هذه القراءة الفراء (المعاني ٢٦٥/٣) واختار الأخفش القراءة الأولى (معانيه ٥٣٨/٢). وتنظر القراءتان في: النشر ٤٠١/٢، والحجة ١٧٦٤، والبدور ٣٤١، و"تيسار" في الآية: معمول المصدر "إطعام" وهذا المصدر نكرة غير مضافة.

(٢) تبع الشارح في هذا ابن مالك وغيره كابن الحاجب، فإنهم قالوا بإعمال المصدر المحلى بـ"أل" بقلّة. ينظر: التسهيل ١٤٢، وشرح الكافية الشافية ١٠١٢/٢. وينظر من الكافية ص ١٧٩، وشرح الرضي ١٩٦/٢، وذهب الخليل، وسيبويه، وبعض البصريين إلى إعمال المصدر المحلى مطلقاً. ينظر الكتاب ١٩٢/١. وأما الكوفيون فمتنعوا إعماله وقالوا إن العمل للوجود بعده فعل مقدر، وقد وافق الكوفيون في هذا ابن السراج (الأصول ١٣٧/١).

(٣) وينظر تفصيل هذه المسألة في: المختضب ١٣٦-١٤، وشرح ابن يعيش ٥٩/٦، وشرح الرضي للكافية ١٩٦-١٩٧، والمقرب ١٢٩/١، والسائد ٢٣٤-٢٣٥. هذا البيت من الطويل، وهو غير معروف القائل، وقوله: "التائب" مصدر الفعل "آبَى" ومعناه التناء على الميت وذكر غاشته. اللسان "آبَى" ١٤١/١٦. والشاهد من البيت: "التائب عروة" حيث التائب مصدر على بـ"أل" وقد نصب مفعولاً، وهو "عروة".

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٠١٤/٢، واللسان "وقع" ٢٨٥/١٠، وشرح ابن عقيل ٩٦/٣، وحواشي أوضح المسالك ٢٠٨/٣، وشرح الأعمشوني ٢٨٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٢٣.

أما ألف "لدى" فمتفق على قلبها ياء، لأنها شبيهة بـ"على" و"إلى" في البناء، وعمل الجذر، ولذلك لا يختص قلبها ياء بإضافتها إلى ياء المتكلم، بل هي بمنزلة "على" و"إلى" في قلب الألف ياء مع جميع الضمائر، نحو: ﴿وَلَدِينَا مِنْ يَدِهِ﴾<sup>(١)</sup>.

### إعمال المصدر

قد تقدم حد المصدر في باب، وإعماله بطريق الأصل، لا بالبناء عن الفعل، لما تقرر من كونه أصل الفعل، ولذلك عمل مراداً به الحال والاستقبال والمضي<sup>(٢)</sup>.

**بفعله المصدرُ الحَيُّ في العمل مضاعفاً أو مجرداً أو مَسْجُوعاً**  
أي حكم المصدر في العمل حكم فعله، فيرفع فاعلاً فقط، إن كان فعله لازماً، نحو: «عجبت من قيام زيد» وينصب معه مفعولاً إن كان متعدياً إلى واحد، نحو: «عجبت من ضرب زيد عمراً»، ومفعولين إن كان متعدياً إلى اثنين، نحو: «عجبت من إعطائك زيدا درهماً، وظنك عمراً صديقاً» وثلاثة مفعولين إن تعدى الفعل إليها، نحو: «عجبت من إعلامك زيدا عمراً قائماً»، وأكثر ما يعمل مضاعفاً، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) من الآية ٢٥، من سورة ق.

(٢) سقط قوله: "والضّي" من: ب، وقد خالف المصدر اسم الفاعل في كونه يعمل وإن كان مدلوله ماضياً، وأما اسم الفاعل فليس كذلك، لأنه إنما جاز إعماله بناء على مشابهة للمضارع، ومدلوله المضارع أو الاستقبال، فجاز أن يكون مدلول اسم الفاعل كذلك.

(٣) من الآية ٢٥١، من سورة البقرة. والشاهد منها قوله تعالى: ﴿دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ حيث أضيف المصدر "دفع" إلى فاعله وهو "الله" وعمل النصب في مفعوله "الناس".

وعمله منكرٌ مجرداً من "أل" والإضافة، نحو: ﴿وَإِلَى اللَّهِ رُجُوعُ كُلِّ شَيْءٍ﴾<sup>(١)</sup>، لقربه من الفعل، وعمله مثلياً بـ"أل" قليل<sup>(٢)</sup>، نحو: ٢٨٢-فَتَأْتِكُ وَالنَّاتِيئِينَ عُرُوةً بَعْدَ دَعَاكَ وَأَيُّدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ<sup>(٣)</sup>.

(١) الآية ١٤، وبعض الآية ١٥، من سورة البلد. وقد قرأها ابن كثير وأبو عمرو والكسائي، «فَتَأْتِكُ رُفَّةً أَوْ أَلْفَةً...» بنصب "رفقة" وفتح همزة "أطعم" وميمها من غير تنوين، ولا ألف قبل الميم، وقد اختار هذه القراءة الفراء (المعاني ٢٦٥/٣) واختار الأخفش القراءة الأولى (معانيه ٥٣٨/٢). وتنظر القراءتان في: النشر ٤٠١/٢، والحجة ١٧٦٤، والبدور ٣٤١، و"تيسار" في الآية: معمول المصدر "إطعام" وهذا المصدر نكرة غير مضافة.

(٢) تبع الشارح في هذا ابن مالك وغيره كابن الحاجب، فإنهم قالوا بإعمال المصدر المحلى بـ"أل" بقلّة. ينظر: التسهيل ١٤٢، وشرح الكافية الشافية ١٠١٢/٢. وينظر من الكافية ص ١٧٩، وشرح الرضي ١٩٦/٢، وذهب الخليل، وسيبويه، وبعض البصريين إلى إعمال المصدر المحلى مطلقاً. ينظر الكتاب ١٩٢/١. وأما الكوفيون فمتنعوا إعماله وقالوا إن العمل للوجود بعده فعل مقدر، وقد وافق الكوفيون في هذا ابن السراج (الأصول ١٣٧/١).

(٣) وينظر تفصيل هذه المسألة في: المختضب ١٣١-١٤، وشرح ابن يعيش ٥٩/٦، وشرح الرضي للكافية ١٩٦-١٩٧، والمقرب ١٢٩/١، والساعد ٢٣٤-٢٣٥. هذا البيت من الطويل، وهو غير معروف القائل، وقوله: "الناتيين" مصدر الفعل "أتى" ومعناه التناء على الميت وذكر غاشته. اللسان "أتى" ١٤١/١٦. والشاهد من البيت: "الناتيين عروة" حيث التأتين مصدر على بـ"أل" وقد نصب مفعولاً، وهو "عروة".

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٠١٤/٢، واللسان "وقع" ٢٨٥/١٠، وشرح ابن عقيل ٩٦/٣، وحواشي أوضح المسالك ٢٠٨/٣، وشرح الأشموني ٢٨٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٢٣.

إن كان فعلٌ معَ أذاً أو ما يَحَلُّ عَمَلَهُ ولا اسمَ مصدرٍ عَمَلٌ

عمل المصدر مشروط بأن يقبل الفلَّكُ إلى الفعل مع "أن" نحو: «يعجبني ضربك زيداً أمس، أو غداً» فإن الأول يقبل الفلَّكُ إلى "أن ضربت" والثاني إلى "أن تضرب" وكذلك إن قَبِلَ الفلَّكُ إلى فعل وحرف مصدرٍ يحل محل "أن" نحو: (١) «يعجبني ضربك زيداً الآن»، فإنه مؤول بـ "ما تضرب".

واسم المصدر يطلق على ثلاثة أشياء:

أحدها: ما لم يجر فعله قياساً، بأن يكون فعله غير ثلاثي، وجاء هو بزة مصدر الثلاثي كـ "وَضَوْءٌ" من تَوْضَأَ، و"غُسْلٌ" من اغْتَسَلَ، و"ثِيَابٌ" من أَثَبَتْ. الثاني: ما بدئ بحرفٍ (٢) زائدة غير دالة على المفاعلة، كـ "مَضْرَبٌ" و"مَقْتَلٌ" و"مَذْحَلٌ" و"مَخْرَجٌ".

الثالث: ما استعمل علماً، كـ "فَحَارٌ" و"يَسَارٌ".

فالثالث (٣) منه لا يعمل اتفاقاً، والثاني يعمل اتفاقاً كقوله:

٢٨٢- أَطْلُومُ إِنَّ مَصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامِ نَجْمَةً ظَلَمُ (٤)

(١) سقط "نحو" من : ب.

(٢) هذا ما اصطاح النحاة على تسميته بالمصدر الميمي.

(٣) في ب: "والثالث".

(٤) هذا البيت من الكامل، وهو للحارث بن عاتل المخزومي، وقيل: للعرجي، وقوله: "أطلوم" رواه ابن السراج، والصيمري، "أطليم" والمهزلة فيه للنساء، و"أطلوم" وصف من الظلم، لقب به الشاعر المرأة الشيب بها، وعلى رواية ابن السراج، والصيمري: يكون تصغيراً لاسمها وهو تصغير ترهيم للتلميح، وقوله: "أهدى" روي "رَدَّ".

--

وأما الأول فالكوفيون (١) يميزون إعماله، وهو الحق، ومنه:

٢٨٤- ... .. وبعد عطائك المائة الرُّتاعاً (٢)

(٣) والشاهد من البيت قوله: "مصائبكم رجلاً" حيث أعمل المصدر الميمي - وهو ما عر عنه الشارح باسم المصدر - عمل المصدر وأضافه إلى فاعله، وهو "كاف المحاطب" ثم نصب به مفعوله، وهو "رجلاً".

ينظر البيت في: الأصول ١/١٣٩، والنبصرة ١/٢٤٥، وأوضح المسالك ٣/٢١٠، واللغني، الشاهد ١/٩٤١، والمساعد ٢/٢٣٩، والمجع ٢/٩٤، والندو ٢/١٢٦، والتصريح ٢/٦٤، وشرح الأئمني ٢/٢٩٣، ومجمع شواهد العربية ٣٥٣.

(١) وأجازه أيضاً البغداديون، وأما البصريون فإنهم يمتنعون إعماله، بناء على أن أصله غير مصدر، ثم استعمل فيه، فراعوا فيه أصل الوضع، وأما الكوفيون ومن تبعهم، فإنهم راعوا دلالة الحالية فاعملوه، إلا ما استثنى الكسائي من ذلك، وهو ثلاثة ألفاظ: الحُزْنُ، واللَّعْنُ، والقَوْتُ، وأجازها الفراء.

وقد ارتضى الشارح مذهب الكوفيين في هذه المسألة، وخالف ابن مالك غيره فيها، فإنه فرَّق بين سائضين حروف الفعل من اسم ما يُفَعَّلُ به أو فيه - كالثَّغْنِ، والكِبْطِ، والكَفْتِ - وبين غيره من المصادر، فجعل العملَ في الأول لقدر مدلول عليه بالذكر، وجعل العملَ في الثاني للمصدر نفسه.

ينظر رأيه هذا في: التسهيل ١٤٢-١٤٣.

وتنظر المسألة ومذاهب النحويين فيها في: الأصول ١/١٤٠، والنبصرة ١/٢٤٤-٢٤٥، وشرح الكافية ٢/١٩٨، وأوضح المسالك ٣/٢١١، وشرح ابن عقيل ٣/٩٩، والمساعد ٢/٢٤١، والمجع ٢/٩٥، والتصريح ٢/٦٤، وشرح الأئمني ٢/٢٩٣.

(٢) هذا عجز بيت من الوافر، وهو للقنطاسي - عمير بن شبيب - من كلمة بمدح فيها زفر بن الحارث الكلبي، وصدر هذا البيت قوله:

--

إن كان فعلٌ معَ أذاً أو ما يَحَلُّ عَمَلَهُ ولا اسمَ مصدرٍ عَمَلٌ

عمل المصدر مشروط بأن يقبل الفلَّكُ إلى الفعل مع "أن" نحو: «يعجبني ضربك زيداً أمس، أو غداً» فإن الأول يقبل الفلَّكُ إلى "أن ضربت" والثاني إلى "أن تضرب" وكذلك إن قَبِلَ الفلَّكُ إلى فعل وحرف مصدرٍ يحل محل "أن" نحو: (١) «يعجبني ضربك زيداً الآن»، فإنه مؤول بـ "ما تضرب".

واسم المصدر يطلق على ثلاثة أشياء:

أحدها: ما لم يجر فعله قياساً، بأن يكون فعله غير ثلاثي، وجاء هو بزة مصدر الثلاثي كـ "وَضَوْءٌ" من تَوْضَأَ، و"غُسْلٌ" من اغْتَسَلَ، و"ثِيَابٌ" من أَثَبَتْ. الثاني: ما بدئ بحرفٍ (٢) زائدة غير دالة على المفاعلة، كـ "مَضْرَبٌ" و"مَقْتَلٌ" و"مَذْحَلٌ" و"مَخْرَجٌ".

الثالث: ما استعمل علماً، كـ "فَحَارٌ" و"يَسَارٌ".

فالثالث (٣) منه لا يعمل اتفاقاً، والثاني يعمل اتفاقاً كقوله:

٢٨٢- أَطْلُومُ إِنَّ مَصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامِ نَجْمَةً ظَلَمُ (٤)

(١) سقط "نحو" من : ب.

(٢) هذا ما اصطاح النحاة على تسميته بالمصدر الميمي.

(٣) في ب: "والثالث".

(٤) هذا البيت من الكامل، وهو للحارث بن عاتل المخزومي، وقيل: للعرجي، وقوله: "أطلوم" رواه ابن السراج، والصيمري، "أطليم" والمهزلة فيه للنساء، و"أطلوم" وصف من الظلم، لقب به الشاعر المرأة الشيب بها، وعلى رواية ابن السراج، والصيمري: يكون تصغيراً لاسمها وهو تصغير ترهيم للتلميح، وقوله: "أهدى" روي "رَدَّ".

--

وأما الأول فالكوفيون (١) يميزون إعماله، وهو الحق، ومنه:

٢٨٤- ... .. وبعد عطائك المائة الرُّتاعاً (٢)

(٣) والشاهد من البيت قوله: "مصائبكم رجلاً" حيث أعمل المصدر الميمي - وهو ما عر عنه الشارح باسم المصدر - عمل المصدر وأضافه إلى فاعله، وهو "كاف المحاطب" ثم نصب به مفعوله، وهو "رجلاً".

ينظر البيت في: الأصول ١/١٣٩، والنبصرة ١/٢٤٥، وأوضح المسالك ٣/٢١٠، واللغني، الشاهد ١/٩٤١، والمساعد ٢/٢٣٩، والمجع ٢/٩٤، والندو ٢/١٢٦، والتصريح ٢/٦٤، وشرح الأئمني ٢/٢٩٣، ومجمع شواهد العربية ٣٥٣.

(١) وأجازه أيضاً البغداديون، وأما البصريون فإنهم يمتنعون إعماله، بناء على أن أصله غير مصدر، ثم استعمل فيه، فراعوا فيه أصل الوضع، وأما الكوفيون ومن تبعهم، فإنهم راعوا دلالة الحالية فاعملوه، إلا ما استثنى الكسائي من ذلك، وهو ثلاثة ألفاظ: الحُزْنُ، واللَّعْنُ، والقَوْتُ، وأجازها الفراء.

وقد ارتضى الشارح مذهب الكوفيين في هذه المسألة، وخالف ابن مالك غيره فيها، فإنه فرَّق بين سائضين حروف الفعل من اسم ما يُفَعَّلُ به أو فيه - كالثَّغْنِ، والكِبْطِ، والكَفْتِ - وبين غيره من المصادر، فجعل العملَ في الأول لقدر مدلول عليه بالذكر، وجعل العملَ في الثاني للمصدر نفسه.

ينظر رأيه هذا في: التسهيل ١٤٢-١٤٣.

وتنظر المسألة ومذاهب النحويين فيها في: الأصول ١/١٤٠، والنبصرة ١/٢٤٤-٢٤٥، وشرح الكافية ٢/١٩٨، وأوضح المسالك ٣/٢١١، وشرح ابن عقيل ٣/٩٩، والمساعد ٢/٢٤١، والمجع ٢/٩٥، والتصريح ٢/٦٤، وشرح الأئمني ٢/٢٩٣.

(٢) هذا عجز بيت من الوافر، وهو للقنطاسي - عمير بن شبيب - من كلمة بمدح فيها زفر بن الحارث الكلبي، وصدر هذا البيت قوله:

--

وبعد جرّه الذي أضيف له كَمَلْ يَنْصِبُ أو يَرْفَع عَمَلَهُ  
إذا كان المصدر [مما تجاوز فاعله فأضيف] <sup>(١)</sup>، فالأكثر أن يضاف إلى  
الفاعل، ثم يؤتى بالمفعول بعده منصوباً، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ <sup>(٢)</sup>  
وعكسه قليل، كقوله:

٢٨٥- ... قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَيْسَارِيِّ <sup>(٣)</sup>

(-) أَكْثَرُ مَا يَبْدُو بِعَدْرِ الْمُسَوِّتِ عَسَى ...  
و"الزجاج" بزنة كتاب، الإبل التي تستام وترتع. اللسان "رتع" ٤٧٠/٩ .  
والشاهد منه قوله: "عطائك المائة" حيث أعمل اسم المصدر "عطاء" إعمال  
المصدر، فأضافه إلى فاعله، وهو: "كاف المحاطب"، ثم نصب به مفعوله، وهو  
"المائة"، وهو على مذهب الكوفيين، كما تقدم.

وينظر البيت في: الأصول ١٤٠/١، والخصائص ٢٢١/٢، والنبصرة ٢٤٤/١،  
وشرح ابن يعيش ٢٠/١، وشرح الكافية ١٩٨/٢، وشرح ابن الناطم ٤١٩،  
وأوضح المسالك ٢١١/٣، واللمع ١٨٨/١، والتصريح ٦٤/٢، وشرح الأشموني  
٢٩٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٢١٤ .

(١) قال في ب: «ما قبل ما بين المقربين» مما تجاوز فاعله إلى مفعوله فأضيف إلى  
مفعوله، وفيه تكرير وتغريف.

(٢) من الآية ٢٥١، من سورة البقرة، ومن الآية ٤٠، من سورة الحج.

(٣) هذا عجز بيت من البسيط، وهو للأقبحر الأسدي، واسمه: المغيرة بن عبد الله،  
وسنره توله:

أَفْتَى بِلَادِي وَمَا جُمِعَتْ مِنْ نَضْبٍ ...

وقوله: "تلادي" التلاد: المال القديم للمروث. اللسان "فقر" ٢٦٣/٧.

و"النسب" هو: المال والمقار. اللسان "نشب" ٢٥٤/٢ .

--

وليس منه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعٍ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ <sup>(١)</sup>  
لأن "من" <sup>(٢)</sup> فيه بدل من "الناس".

وَجُرَّ مَا يَبِيعُ مَا جُرَّ وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتِّبَاعِ الْحِجْلَ فَحَسَنَ  
إذا أتبع ما أنشيف إليه المصدر من مرفوع أو منصوب، فالأحسن اتباعه

(-) و"القواقيز": جمع قاقوزة، وهي أواني يشرب بها الخمر. اللسان "فقر" ٢٦٣/٧.  
ويروى موضعها "القوارير"، و"الأباريق": جمع إريق، وهو مكان له عروة من  
أوان الشرب. اللسان "برق" ٢٩٩/١١ .

والشاهد في البيت قوله: "قرع القواقيز أفواه" حيث أضاف المصدر وهو "قرع"  
إلى مفعوله وهو "القواقيز" ثم جاء بفاعله وهو "أفواه".

وينظر البيت في: المختضب ٢١/١، والإنصاف ٢٣٣/١، والمقرب ١٣٠/١،  
واللسان "فقر" ٢٦٣/٧، والشذور ص ٤٥٨، والغنى، الشاهد ٩٤٠، وأوضح  
المسالك ٢١٢/٣، والتصريح ٦٤/٢، وشرح الأشموني ٢٩٤/٢، ومعجم شواهد  
العربية ٢٥١ .

(١) من الآية ٩٧، من سورة آل عمران، وإنما لم تكن الآية منه لأن كونها منه  
يستلزم معنى فاسداً، إذ للمعنى على ذلك، والله على جميع الناس أن يحج البيت  
المستطيع، فيلزم عليه تأنيب جميع الناس بتخلف مستطيع عن الحج، وهذا على أن  
"ال" في الناس للمحتس.

ينظر: شرح ابن عقيل ١٠٢/٣، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٦٤/٢ .

(٢) وجوز الكسائي كونها مبتدأ، فإن كانت موصولة فخيرها محذوف، وإن كانت  
شرطية فالحذف جوابها، والتقدير عليهما: من استطاع فليحج، والعموم  
مخصص إما بالبدل أو بالجملة. المعنى ص ٥٩١ .

وبعد جرّه الذى أضيف له كَمَلْ ينصب أو يرفع عملّه  
إذا كان المصدر [مما تجاوز فاعله فأضيف] <sup>(١)</sup>، فالأكثر أن يضاف إلى  
الفاعل، ثم يؤتى بالمفعول بعده منصوباً، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ <sup>(٢)</sup>  
وعكسه قليل، كقوله:

٢٨٥- ... قَرَعُ القَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبْصَارِ <sup>(٣)</sup>

(-) أَكْثَرُ ما بعد رُدِّ المَوتِ عَسي ...  
و"الزجاج" بزنة كتاب، الإبل التى تستام وترتع. اللسان "رتع" ٤٧٠/٩ .  
والشاهد منه قوله: "عطائك المائة" حيث أعمل اسم المصدر "عطاء" إعمال  
المصدر، فأضافه إلى فاعله، وهو: "كاف المحاطب"، ثم نصب به مفعوله، وهو  
"المائة"، وهو على مذهب الكوفيين، كما تقدم.

وينظر البيت في: الأصول ١٤٠/١، والخصائص ٢٢١/٢، والنبصرة ٢٤٤/١،  
وشرح ابن يعيش ٢٠/١، وشرح الكافية ١٩٨/٢، وشرح ابن الناطم ٤١٩،  
وأوضح المسالك ٢١١/٣، والجمع ١٨٨/١، والتصريح ٦٤/٢، وشرح الأشموني  
٢٩٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٢١٤ .

(١) قال في ب: «ما قبل ما بين المقربين» مما تجاوز فاعله إلى مفعوله فأضيف إلى  
مفعوله، وفيه تكرير وتغريف.

(٢) من الآية ٢٥١، من سورة البقرة، ومن الآية ٤٠، من سورة الحج.

(٣) هذا عجز بيت من البسيط، وهو للأقبحر الأسدي، واسمه: المغيرة بن عبد الله،  
وسنره توله:

أَفْتَى يَلَادِي وما جُمْتُ مِنْ نَضْبٍ ...

وقوله: "تلادي" التلاد: المال القديم للموروث. اللسان "فقر" ٢٦٣/٧.  
و"النسب" هو: المال والمقار. اللسان "نشب" ٢٥٤/٢ .

--

وليس منه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعٍ إِلَيْهِ سَبِيلٌ﴾ <sup>(١)</sup>  
لأن "من" <sup>(٢)</sup> فيه بدل من "الناس".

وَجُرَّ ما يَبِيعُ ما جُرَّ وَمَنْ راعى فى الاتباع اِحْسَنَ  
إذا أتبع ما أضيف إليه المصدر من مرفوع أو منصوب، فالأحسن اتباعه

(-) و"القواقيز": جمع قاقوزة، وهي أواني يشرب بها الخمر. اللسان "فقر" ٢٦٣/٧.  
ويروى موضعها "القوارير"، و"الأباريق": جمع إريق، وهو مكان له عروة من  
أوان الشرب. اللسان "برق" ٢٩٩/١١ .

والشاهد في البيت قوله: "قرع القواقيز أفواه" حيث أضاف المصدر وهو "قرع"  
إلى مفعوله وهو "القواقيز" ثم جاء بفاعله وهو "أفواه".

وينظر البيت في: المختضب ٢١/١، والإنصاف ٢٣٣/١، والمقرب ١٣٠/١،  
واللسان "فقر" ٢٦٣/٧، والشذور ص ٤٥٨، والغنى، الشاهد ٩٤٠، وأوضح  
المسالك ٢١٢/٣، والتصريح ٦٤/٢، وشرح الأشموني ٢٩٤/٢، ومعجم شواهد  
العربية ٢٥١ .

(١) من الآية ٩٧، من سورة آل عمران، وإنما لم تكن الآية منه لأن كونها منه  
يستلزم معنى فاسداً، إذ للمعنى على ذلك، والله على جميع الناس أن يحج البيت  
المستطيع، فيلزم عليه تأنيب جميع الناس بتخلف مستطيع عن الحج، وهذا على أن  
"ال" في الناس للمحتس.

ينظر: شرح ابن عقيل ١٠٢/٣، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٦٤/٢ .

(٢) وجوز الكسائي كونها مبتدأ، فإن كانت موصولة فخيرها محذوف، وإن كانت  
شرطية فالحذف جوابها، والتقدير عليهما: من استطاع فليحج، والعموم  
مخصص إما بالبدل أو بالجملة. المعنى ص ٥٩١ .

بالجر على اللفظ، ولك<sup>(١)</sup> أن تراعى في الاتباع المحل، فتوقع التابع إن كان المصدر مضافاً إلى الفاعل، نحو:

٢٨٦-... طلبَ المَعْقِبَ حقَّه للظَلُومِ<sup>(٢)</sup> ...

(١) تابع الشارح في هذا ابن مالك الذي ارتضى مذهب الكوفيين وبعض البصريين حيث جوزوا في تابع ما يضاف إليه المصدر مراعاة اللفظ أو المحل، وأما سيويه وجمهور البصريين، فإنهم لا يميزون ذلك، وماورد من الشواهد موهمًا بحوازه فهو موزول عنهم - بتقدير رافع للمرفوع، وناصب للمنصوب. وينظر تفصيل ذلك في: الكتاب ١٩١/١، والمفصل وشرحه لابن يعيش ٦٥/٦، شرح الكافية الشافية ١٠٢٢/٢، وأوضح المسالك ٢١٤/٣، والمجمع ١٤٥/٢، والتصريح ٦٤/٢، وشرح الأخواني ٢٩٥/٢.

(٢) هذا عجز بيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة العامري، يصف همارة وحشيما وأخته، وصدره:

حتى تَهَجَّرَ في الرِّوَّاحِ وهاجها  
ومعنى "تهجَّر" سار في الهجرة، وهي نصف النهار عند اشتداد الحر. اللسان "هجر" ١١٥/٧.

و"الرِّوَّاح": الوقت من زوال الشمس إلى الليل. اللسان "روح" ٢٩٢/٣. والمَعْقِب: الذي يطلب حقه المرة بعد المرة. اللسان "مقب" ١٠٥/٢. والشاهد منهما قوله: "الظَلُوم"، فإنه نعمت لقوله: "المَعْقِب" الجور في اللفظ بإضافة "طلب" إليه، مع أنه مرفوع المحل على الفاعلية للمصدر "طلب" فلذا رفع "الظَلُوم" اتباعاً لمحلّه، وهذا على مذهب الكوفيين - كما تقدم - وأما البصريون فإنهم يقدرون له رافعا.

وينظر أنبث في: الأوصاف ص ٢٣٢، وشرح ابن يعيش ٦٦/٦، وشرح الكافية ١٩٨/٢، وشرح ابن الناطم ص ٤٢٠، واللسان "مقب" ١٠٥/٢، وأوضح المسالك ٢١٤/٣، وشرح ابن عقيل ١٠٤/٣، والمجمع ١٤٥/٢، والدرر ٢٠٢/٢، والتصريح ٦٥/٢، والمخزاة ٢٤٠/٢، وشرح الأخواني ٢٩٥/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٥٥.

وينصب إن كان مضافاً إلى المفعول، كقوله:

٢٨٧- قد كنت دابيت بها حسنا

٢٨٨- عخافة الإفلاس والليانا<sup>(١)</sup>

(١) هذان بيتان من الرجز المشطور، وهما لرؤبة بن العجاج، ونسبهما في المعنى إلى زياد الغنيري، وصوب النسبة الأخيرة عمداً على الدين في تعليقه على أوضح المسالك، و"دابيت" من اللبابة، وهي: البيع بالدين. اللسان "دين" ٢٥/١٧.

والضمير في "بها" يرجع إلى الإبل، السابق ذكرها، و"حسان" اسم رجل، و"الليانا" مصدر لويته بالدين ليا وليانا، إذا مقلته. اللسان "لوى" ١٣١/٢٠.

والمعنى: يقول: دابيت بالإبل حسناً لأنه رجل مليء لا يماطل عند حلول الأجل، خوفاً من أن أدين بها غيره ممن ليس بمليء فيماطل لإفلاسه، أو مكره.

والشاهد من البيت قوله: "الليانا" فإنه منصوب عطفاً على محلّ الإفلاس الذي هو مفعول للمصدر "عخافة" وإنما جرّ "الإفلاس" نفطاً لإضافة ذلك المصدر إليه، وهذا على مذهب الكوفيين ومن وافقهم كابن مالك، وأما البصريون فيقدرون له عاملاً، فالتقدير عنهم: «وَأَنْ يَخِفُّ الليانا» أو يكون "الليانا" معطوفاً على "عخافة"، والتقدير: «عخافة الإفلاس وعخافة الليانا»، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه.

وينظر البيتان في: الكتاب ١٩١/١، والنصرة ٢٤٣/١، وشرح ابن يعيش ٦٥/٦، وشرح الكافية الشافية ١٠٢٢/٢، وشرح ابن الناطم ص ٤٢١، وأوضح المسالك ٢١٥/٣، والمخني، الشاهد ٨٦٠، وشرح ابن عقيل ١٠٥/٣، والدرر ٢٠٣/٢، والتصريح ٦٥/٢، وشرح الأخواني ٢٩٥/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٤٧.



بالجر على اللفظ، ولك<sup>(١)</sup> أن تراعى في الاتباع المحل، فتوقع التابع إن كان المصدر مضافاً إلى الفاعل، نحو:

٢٨٦-... طلبَ المَعْقِبَ حقَّه للظَلُومِ<sup>(٢)</sup> ...

(١) تابع الشارح في هذا ابن مالك الذي ارتضى مذهب الكوفيين وبعض البصريين حيث جوزوا في تابع ما يضاف إليه المصدر مراعاة اللفظ أو المحل، وأما سيويه وجمهور البصريين، فإنهم لا يميزون ذلك، وماورد من الشواهد موهمًا بحوازه فهو موزول عنهم - بتقدير رافع للمرفوع، وناصب للمنصوب. وينظر تفصيل ذلك في: الكتاب ١٩١/١، والمفصل وشرحه لابن يعيش ٦٥/٦، شرح الكافية الشافية ١٠٢٢/٢، وأوضح المسالك ٢١٤/٣، والمجمع ١٤٥/٢، والتصريح ٦٤/٢، وشرح الأخواني ٢٩٥/٢.

(٢) هذا عجز بيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة العامري، يصف همارة وحشيما وأخته، وصدره:

حتى تَهَجَّرَ في الرِّوَّاحِ وهاجها  
ومعنى "تهَجَّرَ" سار في الهجرة، وهي نصف النهار عند اشتداد الحر. اللسان "هجر" ١١٥/٧.

و"الرِّوَّاح": الوقت من زوال الشمس إلى الليل. اللسان "روح" ٢٩٢/٣. والمَعْقِبُ: الذي يطلب حقه المرة بعد المرة. اللسان "مقب" ١٠٥/٢. والشاهد منهما قوله: "الظَلُوم"، فإنه نعمت لقوله: "المَعْقِبَ" الجور في اللفظ بإضافة "طلب" إليه، مع أنه مرفوع المحل على الفاعلية للمصدر "طلب" فلذا رفع "الظَلُوم" اتباعاً لمحلّه، وهذا على مذهب الكوفيين - كما تقدم - وأما البصريون فإنهم يقدرون له رافعا.

وينظر أنبث في: الأوصاف ص ٢٣٢، وشرح ابن يعيش ٦٦/٦، وشرح الكافية ١٩٨/٢، وشرح ابن الناطم ص ٤٢٠، واللسان "مقب" ١٠٥/٢، وأوضح المسالك ٢١٤/٣، وشرح ابن عقيل ١٠٤/٣، والمجمع ١٤٥/٢، والدرر ٢٠٢/٢، والتصريح ٦٥/٢، والخزانة ٢٤٠/٢، وشرح الأخواني ٢٩٥/٢، ومعجم شواهد العربية ٣٥٥.

وينصب إن كان مضافاً إلى المفعول، كقوله:

٢٨٧- قد كنت دابيت بها حسنا

٢٨٨- عخافة الإفلاس والليانا<sup>(١)</sup>

(١) هذان بيتان من الرجز المشطور، وهما لرؤبة بن المعجاج، ونسبهما في المعنى إلى زياد الغنيري، وصوب النسبة الأخيرة عمداً على الدين في تعليقه على أوضح المسالك، و"دابيت" من اللبابة، وهي: البيع بالدين. اللسان "دين" ٢٥/١٧.

والضمير في "بها" يرجع إلى الإبل، السابق ذكرها، و"حسان" اسم رجل، و"الليانا" مصدر لويته بالدين ليا وليانا، إذا مقلته. اللسان "لوى" ١٣١/٢٠.

والمعنى: يقول: دابيت بالإبل حسناً لأنه رجل مليء لا يماطل عند حلول الأجل، خوفاً من أن أدين بها غيره ممن ليس بمليء فيماطل لإفلاسه، أو مكره.

والشاهد من البيت قوله: "الليانا" فإنه منصوب عطفاً على محلّ الإفلاس الذي هو مفعول للمصدر "عخافة" وإنما جرّ "الإفلاس" لفظاً لإضافة ذلك المصدر إليه، وهذا على مذهب الكوفيين ومن وافقهم كابن مالك، وأما البصريون فيقدرون له عاملاً، فالتقدير عنهم: «وَأَنْ يَخِفُّ اللَّيَانَا» أو يكون "الليانا" معطوفاً على "عخافة"، والتقدير: «عخافة الإفلاس وعخافة الليان»، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه.

وينظر البيتان في: الكتاب ١٩١/١، والنصرة ٢٤٣/١، وشرح ابن يعيش ٦٥/٦، وشرح الكافية الشافية ١٠٢٢/٢، وشرح ابن الناطم ص ٤٢١، وأوضح المسالك ٢١٥/٣، والمغني، الشاهد ٨٦٠، وشرح ابن عقيل ١٠٥/٣، والدرر ٢٠٣/٢، والتصريح ٦٥/٢، وشرح الأخواني ٢٩٥/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٤٧.

## إعمال اسم الفاعل

وهو مادل على الحدث، والحدث، وفعليه، جاريا على فعله بإطراد، فـ«مادلٌ [على الحدث]: جنس يشمل المصدر، وما اشتق منه، وتقيدته بالدلالة على الحدث»<sup>(١)</sup> يخرج<sup>(٢)</sup> للمصدر والدلالة على الفاعل، يخرج للفعل، واسم المفعول، وجرثانه على فعله بإطراد: يخرج للصفة المشبهة، فإنها لا تطرد، ألا ترى أن «فَعَلَ» -مثلا- يأتي الوصف منه تارة على «فَعَلٍ» كَحَسَنٍ، وتارة على «فَعِلٍ» كَنَجَسٍ، وتارة على «فَعِيلٍ» كَجَمِيلٍ.

**كفعله اسم فاعل في العمل** إن كان عن مضميه بمعزل وولي استغهاما أو حرف ندا أو نفا أو جافضة أو مستندا

اسم الفاعل يعمل عمل فعله للملاقي له في المصدر، فإن كان الفعل لازما: اقتصر اسم الفاعل على رفع فاعله، وإن كان متعديا إلى واحد أو اثنين أو إلى ثلاثة: جرى اسم الفاعل مجراه، نحو: «مررت برجل قائم أبوه، وبرجل ضارب أبوه عمرا، ومعط عمرا درهما، وغلان زيدا متطلقا، ومعلم أخاك عمرا قائما»، ولا يعمل إلا بشرطين:<sup>(٣)</sup>

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٢) سقط من: أ.

(٣) زاد البصريون في شروط إعماله شرطين عديين، وهما أن لا يكون مصغرا ولا موصوفا، وخالفهم في ذلك الكوفيون بزعم الكسائي، وقد وافقهم النحاس، وحجتهم أن ذلك يقع شبهه من الفعل.

ينظر: المقرب ١/١٢٤، والتسهيل ١٣٦، والتصريح ٦٥/٢، وشرح الأختوني ٢٩٩/٢، ورواشي أوضح المسالك ٢١٧/٣.

أحدهما: أن يكون بمعزل عن المضي<sup>(١)</sup>، بأن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: «أنت ضارب زيدا الآن أو غدا» ولا حجة لمجيز<sup>(٢)</sup> إعماله بمعنى<sup>(٣)</sup> المضي في قوله: «وَكَلَيْهِمْ بِاسْطِغْ»<sup>(٤)</sup> لأنه محمول على حكاية الحال، بدليل «وَقَلَّيْهِمْ».

الثاني: أن يعتمد على شيء<sup>(٥)</sup> واحد من الأشياء الخمسة التي ذكرها المصنف وهي: الاستفهام، نحو: «أكرم أنت زيدا؟» أو النفي، نحو: «ماكرم أبوك زيدا»، أو حرف النداء، نحو: «يا طالعنا جبلا» ولا أعرف أحدا سبق المصنف إلى حذف حرف النداء في مسوغات عمل اسم الفاعل، ولا<sup>(٦)</sup> وجه له

(١) بخلاف المصدر.

(٢) المراد به الكسائي وتبعه الكوفيون والأخفش، فإنهم لم يشيروا لإعمال اسم الفاعل النصب أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال.

وينظر الخلاف في المسألة وأدلة الفريقين في: الكتاب ١/١٦٤، والمقتضب ١٤٩/٤، والأصول ١٢٤/١-١٢٥، والنصرة ٢١٦/١، والمقتصد والإيضاح من علاه ٥٠٥/١، وشرح ابن يعيش ٧٦/٦-٧٨، والكافية وشرحها للرضي ١٩٩/٢-٢٠١، والإيضاح في شرح المفصل ٦٤٠/١، والمقرب ١٢٣/١-١٢٤، ووضح المسالك ٢١٧/٣، والتصريح ٦٥/٢، وشرح الأختوني ٢٦٧/٢.

(٣) قوله: "بمعنى" جار ومجرور متعلق بمحذوف، وهو وما يتعلق به في موضع نصب حال من الضمير في "إعماله" العائد إلى اسم الفاعل.

(٤) من الآية ١٨، من سورة الكهف. (٥) سقط "شيء" من: أ.

(٦) اعترض على قول الناطم "أو حرف ندا" كثير من النحويين كابن هشام في أوضحه، والأختوني في شرح الألفية، والشيخ خالد في تصريجه، وأجاب الصبان في حاشيته ٢٩٨/٢، عن قول ابن مالك: «بأنه لم يَدْعُ أنه مسوغ، --

## إعمال اسم الفاعل

وهو مادل على الحدث، والحدث، وفعليه، جاريا على فعله بإطراد، فـ«مادلٌ [على الحدث]: جنس يشمل المصدر، وما اشتق منه، وتقيدته بالدلالة على الحدث»<sup>(١)</sup> يخرج<sup>(٢)</sup> للمصدر والدلالة على الفاعل، يخرج للفعل، واسم المفعول، وجرثائه على فعله بإطراد: يخرج للصفة المشبهة، فإنها لا تطرد، ألا ترى أن «فَعَلَ» -مثلا- يأتي الوصف منه تارة على «فَعَلٍ» كَحَسَنٍ، وتارة على «فَعِلٍ» كَنَجَسٍ، وتارة على «فَعِيلٍ» كجَمِيلٍ.

**كفعله اسم فاعل في العمل** إن كان عن مضميه بمعزل وولي استغها ما أو حرف ندا أو نفا أو جافضة أو مستندا

اسم الفاعل يعمل عمل فعله للملاقي له في المصدر، فإن كان الفعل لازما: اقتصر اسم الفاعل على رفع فاعله، وإن كان متعديا إلى واحد أو اثنين أو إلى ثلاثة: جرى اسم الفاعل مجراه، نحو: «مررت برجل قائم أبوه، وبرجل ضارب أبوه عمرا، ومعط عمرا درهما، وغلان زيدا متطلقا، ومعلم أخاك عمرا قائما»، ولا يعمل إلا بشرطين:<sup>(٣)</sup>

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٢) سقط من: أ.

(٣) زاد البصريون في شروط إعماله شرطين عديين، وهما أن لا يكون مصغرا ولا موصوفا، وخالفهم في ذلك الكوفيون بزعم الكسائي، وقد وافقهم النحاس، وحجتهم أن ذلك يقع شبهه من الفعل.

ينظر: المقرب ١/١٢٤، والتسهيل ١٣٦، والتصريح ٢/٦٥، وشرح الأختوني ٢/٢٩٩، ورواشي أوضح المسالك ٣/٢١٧.

أحدهما: أن يكون بمعزل عن المضي<sup>(١)</sup>، بأن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: «أنت ضارب زيدا الآن أو غدا» ولا حجة لمجيز<sup>(٢)</sup> إعماله بمعنى<sup>(٣)</sup> المضي في قوله: «وَكَلَيْهِمْ بِاسْطِغْ»<sup>(٤)</sup> لأنه محمول على حكاية الحال، بدليل «وَقَلَّيْهِمْ».

الثاني: أن يعتمد على شيء<sup>(٥)</sup> واحد من الأشياء الخمسة التي ذكرها المصنف وهي: الاستفهام، نحو: «أكرم أنت زيدا؟» أو النفي، نحو: «ما كرم أبوك زيدا»، أو حرف النداء، نحو: «يا طالعنا جبلا» ولا أعرف أحدا سبق المصنف إلى حذف حرف النداء في مسوغات عمل اسم الفاعل، ولا<sup>(٦)</sup> وجه له

(١) بخلاف المصدر.

(٢) المراد به الكسائي وتبعه الكوفيون والأخفش، فإنهم لم يشيروا لإعمال اسم الفاعل النصب أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال.

وينظر الخلاف في المسألة وأدلة الفريقين في: الكتاب ١/١٦٤، والمقتضب ٤/١٤٩، والأصول ١/١٢٤-١٢٥، والنبصرة ١/٢١٦، والمقتصد والإيضاح من خلاله ١/٥٥٥، وشرح ابن يعيش ٦/٧٦-٧٨، والكافية وشرحها للرضي ٢/١٩٩-٢٠١، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٤٠، والمقرب ١/١٢٣-١٢٤، ووضح المسالك ٣/٢١٧، والتصريح ٢/٦٥٠، وشرح الأختوني ٢/٢٦٧.

(٣) قوله: "بمعنى" جار ومجرور متعلق بمحذوف، وهو وما يتعلق به في موضع نصب حال من الضمير في "إعماله" العائد إلى اسم الفاعل.

(٤) من الآية ١٨، من سورة الكهف. (٥) سقط "شيء" من: أ.

(٦) اعترض على قول الناطم "أو حرف ندا" كثير من النحويين كابن هشام في أوضحه، والأختوني في شرح الألفية، والشيخ خالد في تصريجه، وأجاب الصبان في حاشيته ٢/٢٩٨، عن قول ابن مالك: «بأنه لم يَدْعُ أنه مسوغ، --

من جهة النظر، فإن حرف النداء من خصائص الاسم، فكيف يكون مقرباً من الفعل؟ وإنما ساغ "يا طالعا جبلا" لأنه صفة مخذوف، تقديره: "يا رجلا طالعا"، أو<sup>(١)</sup> كونه نعتاً، نحو «مررت برجل ضارب أبوه زيدا» أو<sup>(٢)</sup> كونه مستندا إلى مبتدأ، نحو: «زيد ضارب أبوه عمرا».

وقد يكون نعتاً مخذوفٌ عُرفَ فيستحق العمل الذي وُصفَ أي قديكون اسم الفاعل نعتاً لموصوف مخذوف، فيكتفى اعتماده عليه، منه: ٢٨٩- كناطق صخرة يوماً ليققلها<sup>(٣)</sup> ...

(٣) بل إن الوصف إذا ولي حرف النداء عمل، وهذا لا ينافي كون المصوغ الاعتماد على الوصف المخذوف، وإنما ذكر ذلك لدفع ترهس أن اسم الفاعل لا يعمل إذا ولي حرف النداء لبعده عن الفعل. أ.هـ.

- (١) في كلتا النسختين: "وكونه" وسياق الكلام يقتضي "أو كونه".
  - (٢) في كلتا النسختين: "وكونه" وسياق الكلام يقتضي "أو كونه".
  - (٣) هذا صدر بيت من البسيط، وهو للأعشى ميمون بن قيس، وعجزه قوله: ... فلم يَظْهَرْها وأَوْهَى قَرْنَه الوَحِيلُ وأكثر الروايات ترويه: "لوهنها" موضع "ليقلها" ولم أجده بهذه الرواية عند غير الشارح، وقد روي في ديوان الشاعر: "ليقلها" (١٤٨).
- و "يَظْهَرْها" بمعنى "يُضَرِّها". اللسان "ضِر" ١٦٦/٦ .  
والوَحِيلُ والوَحِيل: نيس الجبل، واللغة الثانية فيه نادرة، فلم يجيء في كلامهم "قِيل" أصلاً إلا "قِيل" وهو شاذ، اللسان "وَحِل" ٢٥٧/١٤ .  
والشاهد من البيت قوله: «ناطق صخرة» حيث أعمل اسم الفاعل "ناطق" إعمال فعله، فنصب به "صخرة" مفعولاً، مع أنه غير متحد في الظاهر على شيء، لكنه لما كان في المعنى معتمداً، لكون "ناطق" صفة لموصوف مخذوف --

تقديره: كوعل ناطح.

وإن يكن صلة "أل" قتي المضي وغيره إعماله قد ارتضى إذا كان اسم الفاعل صلة للألف واللام، لم يشترط في إعماله كونه بمعنى الحال<sup>(١)</sup> أو الاستقبال، بل يعمل<sup>(٢)</sup> بمعناها، ومعنى المضي أيضاً، لأن صلة "أل" تفني عن الجملة الفعلية، ولازمة التأويل بها، فعدلت عن الاسمية. "فَعَالٌ" أو "مفعال" أو "فَعُولٌ" في كثرة عن فاعل بديل فيستحق ما له من عمل وفي "قَعِيلٌ" قلّ ذا وقَعِيلٌ يحول اسم الفاعل إلى أبنية المبالغة، فيبقى<sup>(٣)</sup> على عمل اسم الفاعل في

(٣) إذ الأصل: «كوعل ناطح» راعى ذلك المعنى، واعتبره معتمداً، فأعمله. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٠٣٠/٢، وأوضح المسالك ٢١٨/٣، والشتور ص ٤٦٥، وشرح ابن عقيل ١٠٩/٣، والتصريح ٦٦/٢، وشرح الأشموني ٣٠١/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٩٠.

- (١) نحو: «جاء الناظم قصيدة».
- (٢) هنا هو ما عليه الجمهور وقال ابن مالك في شرح الكافية ١٠٢٩/٢: بلا خلاف، وتبعه ولده في شرح الألفية في ذلك (٤٢٦) ولكن حكى الخلاف في التسهيل (١٣٧) فقال: «وليس نصب ما بعد المقرون "بـ" أل» خصوصاً بالمضي، خلافاً للرماني ومن وافقه ولا على التشبيه بالمفعول به خلافاً للأعشى، ولا بفعل مضمر، خلافاً لقرم» أ.هـ.

وقوله في النظم: «قد ارتضى»: يشعر بذلك.  
(٣) ١١٨٠ عليه الهـ، رينون: وقد خالفهم في إعمال صيغ المبالغة الكوفيون مملئين منهم بمخالفتها لأوزان المضارع ومعناه، وحملوا المنسوب بعدها على تقدير فعل، ومنعوا تقديم ذلك المنسوب عليها. ينظر الخلاف في المسألة وأدلة كل فريق في: شرح الكافية ٢٠٢/٢، وشرح الجمل ٥٦١/١، والتسهيل ١٣٦، والمساعد ١٩٣/٢، والتصريح ٦٨/٢، وشرح الأشموني، وحاشية الصبان عليه ٣٠١/٢.

من جهة النظر، فإن حرف النداء من خصائص الاسم، فكيف يكون مقرباً من الفعل؟ وإنما ساغ "يا طالعا جبلا" لأنه صفة مخذوف، تقديره: "يا رجلا طالعا"، أو<sup>(١)</sup> كونه نعتاً، نحو «مررت برجل ضارب أبوه زيدا» أو<sup>(٢)</sup> كونه مستندا إلى مبتدأ، نحو: «زيد ضارب أبوه عمرا».

وقد يكون نعتاً مخذوفٌ عُرفَ فيستحق العمل الذي وُصفَ أي قديكون اسم الفاعل نعتاً لموصوف مخذوف، فيكتفى اعتماده عليه، منه: ٢٨٩- كناطق صخرة يوماً ليققلها<sup>(٣)</sup> ...

(٣) بل إن الوصف إذا ولي حرف النداء عمل، وهذا لا ينافي كون المصوغ الاعتماد على الوصف المخذوف، وإنما ذكر ذلك لدفع ترهس أن اسم الفاعل لا يعمل إذا ولي حرف النداء لبعده عن الفعل. أ.هـ.

- (١) في كلتا النسختين: "وكونه" وسياق الكلام يقتضي "أو كونه".
  - (٢) في كلتا النسختين: "وكونه" وسياق الكلام يقتضي "أو كونه".
  - (٣) هذا صدر بيت من البسيط، وهو للأعشى ميمون بن قيس، وعجزه قوله: ... فلم يَظْهَرْها وأَوْهَى قَرْنَه الوَحِيلُ وأكثر الروايات ترويه: "لوهنها" موضع "ليقلها" ولم أجده بهذه الرواية عند غير الشارح، وقد روي في ديوان الشاعر: "ليقلها" (١٤٨).
- و "يَظْهَرْها" بمعنى "يُضَرِّها". اللسان "ضِر" ١٦٦/٦ .  
والوَحِيلُ والوَحِيل: نيس الجبل، واللغة الثانية فيه نادرة، فلم يجيء في كلامهم "قِيل" أصلاً إلا "قِيل" وهو شاذ، اللسان "وَحِل" ٢٥٧/١٤ .  
والشاهد من البيت قوله: «ناطق صخرة» حيث أعمل اسم الفاعل "ناطق" إعمال فعله، فنصب به "صخرة" مفعولاً، مع أنه غير متحد في الظاهر على شيء، لكنه لما كان في المعنى معتمداً، لكون "ناطق" صفة لموصوف مخذوف --

تقديره: كوعل ناطح.

وإن يكن صلة "أل" قتي المضي وغيره إعماله قد ارتضى إذا كان اسم الفاعل صلة للألف واللام، لم يشترط في إعماله كونه بمعنى الحال<sup>(١)</sup> أو الاستقبال، بل يعمل<sup>(٢)</sup> بمعناها، ومعنى المضي أيضاً، لأن صلة "أل" تغني عن الجملة الفعلية، ولازمة التأويل بها، فعدلت عن التسمية. "فَعَالٌ" أو "مفعال" أو "فَعُولٌ" في كثرة عن فاعل بديل فيستحق ما له من عمل وفي "قَعِيلٌ" قلن ذا وقَعِيلٌ يحول اسم الفاعل إلى أبنية المبالغة، فيبقى<sup>(٣)</sup> على عمل اسم الفاعل في

(٣) إذ الأصل: «كوعل ناطح» راعى ذلك المعنى، واعتبره معتمداً، فأعمله. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٠٣٠/٢، وأوضح المسالك ٢١٨/٣، والشتور ص ٤٦٥، وشرح ابن عقيل ١٠٩/٣، والتصريح ٦٦/٢، وشرح الأثوري ٣٠١/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٩٠.

- (١) نحو: «جاء الناظم قصيدة».
- (٢) هنا هو ما عليه الجمهور وقال ابن مالك في شرح الكافية ١٠٢٩/٢: بلا خلاف، وتبعه ولده في شرح الألفية في ذلك (٤٢٦) ولكن حكى الخلاف في التسهيل (١٣٧) فقال: «وليس نصب ما بعد المقرون "بـ" أل» خصوصاً بالمضي، خلافاً للرماني ومن وافقه ولا على التشبيه بالمفعول به خلافاً للأعشى، ولا بفعل مضمر، خلافاً لقرم» أ.هـ.

وقوله في النظم: «قد ارتضى»: يشعر بذلك.  
(٣) ١١٨٠ عليه الهجريون: وقد خالفهم في إعمال صيغ المبالغة الكوفيون معللين منهم بمخالفتها لأوزان المضارع ومعناه، وحملوا المنسوب بعدها على تقدير فعل، ومنعوا تقديم ذلك المنسوب عليها. ينظر الخلاف في المسألة وأدلة كل فريق في: شرح الكافية ٢٠٢/٢، وشرح الجمل ٥٦١/١، والتسهيل ١٣٦، والمساعد ١٩٣/٢، والتصريح ٦٨/٢، وشرح الأثوري، وحاشية الصبان عليه ٣٠١/٢.

ثلاثة منها بكثرة<sup>(١)</sup> وهي: "فَعَل" كقوله:

٢٩٠-أُخِرَ الحَرْبَ لِيَأْسَ إِلَيْهَا لِيَأْسَهَا<sup>(٢)</sup> ... ..

و"مِفْعَال" كقوله<sup>(٣)</sup>: «إِنَّهُ لَمُنْحَارٌ بَوَائِكُهَا»، و"فَعُول" كقوله:

(١) بإجماع البصريين.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وهو للتلّاح بن حزن، ومثاله قوله:

... .. وليس بولّاح الخوالب أعقلا

وقوله: «أُخِرَ الحَرْبَ»، يروى: «أُخِرَ الحَرْبَ»، وقوله: "لِيَأْسَهَا" لم أجده عند غيره، بل الموجود في الروايات "جَلَّاهَا" والجَلَّال - بكسر الجيم - جمع "جَلَّ" بالضم، وهو ما يليس للحرب من التروع ونحوها.

و"الخوالب" جمع "خالفة" وأصلها عمود الخيمة، والمراد بها هنا الخيمة نفسها، اللسان "خلف" ٤٤٢/١٠، و"الأعقل" هو الذي تصطك ركبتاه من الفزع، اللسان "عقل" ٤٩٠/١٣.

والشاهد من البيت قوله: «لِيَأْسَ ... جَلَّاهَا» حيث أعمل صيغة المبالغة "لِيَأْسَ" إعمال الفعل واسم الفاعل، فنصب به للمفعول به، وهو "جَلَّاهَا" لاعتماد الضيغة على الموصوف، وهو: «أُخِرَ الحَرْبَ».

ينظر البيت في: الكتاب ١١١/١، والمقتضب ١١٢/٢، وشرح ابن عيش ٧١/٦، وشرح الجمل ٥٦٠/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٢/٢، والشذور ٤٦٨ ص، وأوضح المسالك ٢٢٠/٣، والمجمع ٩٦/٢، والسرور ١٢٩/٢، والتصريح ٦٨/٢، وشرح الأئحوسى ٣٠٢/١، ومجمع سيونهد العربية ٢٦٤.

(٣) ينظر في الكتاب: ١١٢/١، والمقتضب ١١٤/٢، والأصول ١٢٤/١، وشرح ابن عيش ٧٠/٦، وشرح الجمل ٥٦٠/١، واللسان "سوك" ٢٨٤/١٢، و"بوائكها": جمع بالكة، وهي الناقة الفقية الحسنة.

٢٩١-ضُرُوبٌ يَنْصُلِي السِّيفُ سَوْقَ سِمَانِيَا<sup>(١)</sup> ... ..  
وفي اثنين منها بقلّة<sup>(٢)</sup>، وهما: "فَعِيل" كقوله: «إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دَعَاءٌ مِنْ

(١) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لأبي طالب بن عبدالمطلب -عم النبي ﷺ- قاله في رثاء أبي أمية بن المغيرة المخزومي -زوج أخته: عاتكة بنت عبدالمطلب- ومثام البيت:

... .. إذا عدموا زادا فسألك عاقر  
والشاهد منه قوله: «ضُرُوبٌ ... سَوْقَ سِمَانِيَا» حيث أعمل صيغة المبالغة "ضُرُوبٌ": إعمال الفعل واسم الفاعل، فنصب بها للمفعول به، وهو: "سَوْقَ"، وقد اعتمدت الضيغة على موصوف مخذوف، تقديره: هو ضروب، أو نحوه.

ينظر البيت في: الكتاب ١١١/١، والمقتضب ١١٤/٢، وشرح ابن عيش ٧٠/٦، وشرح الكافية ٢٠٢/٢، وشرح الجمل ٥٦٠/١، والشذور ٤٧٠ ص، وأوضح المسالك ٢٢١/٣، والمجمع ٩٧/٢، والدرر ١٣٢/٢، والتصريح ٦٨/٢، والمترانة ٢٤٢/٤، وشرح الأئحوسى ٣٠٢/٢، ومجمع شواهد العربية ١٥٥.

(٢) ذهب سيويه إلى إعمال «فَعِيلٌ وفَعِيلٌ» كغيرهما من صيغ المبالغة واستشهد على ذلك بأبيات شعرية، ووافقه في ذلك بعض النحويين كالجزمي، وابن عصفور، لكن على قلّة، وقد مخالفه في هذين البناءين أكثر النحويين وحثهم أنهما بتايان موضوعان للذات والحقيقة التي يكون عليها الإنسان، لا لأن يجريا مجرى الفعل، فهما من الصفات المشبهة كظريف وفطن، وطعنوا في بعض شواهد سيويه، وبعضها حرّجوه على وجوه أخرى، وقد نعب الشارح في هذا ملتبس سيويه. ينظر: الكتاب ١١٠/١، والمقتضب ١١٣/٢، والأصول ١٢٤/١، وشرح ابن عيش ٧٢/٦، وشرح الكافية ٢٠٢/٢، والمقرب ١٢٨/١، وشرح الجمل ٥٦٠/١، والتسهيل ١٣٦، وأوضح المسالك ٢١٩/٣، والمساعد ١٩٣/٢، والتصريح ٦٨/٢، وشرح الأئحوسى ٣٠١/٢.

ثلاثة منها بكثرة<sup>(١)</sup> وهي: "فَعَل" كقوله:

٢٩٠-أخا الحرب كَبَّاساً إِلَيْهَا لِيَأْسَهَا<sup>(٢)</sup> ... ..

و"مِفْعَال" كقوله<sup>(٣)</sup>: «إنه لمنحار بَوَائِكُهَا»، و"فَعُول" كقوله:

(١) بإجماع البصريين.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وهو للتلّاح بن حزن، ومثاله قوله:

... .. وليس بولّاح الخوالب أعقلا

وقوله: «أخا الحرب»، يروى: «أعر الحرب»، وقوله: "ليأسها" لم أجده عند غيره، بل الموجود في الروايات "جَلَّالها" والجَلال - بكسر الجيم - جمع "جَل" بالضم، وهو ما يلبس للحرب من التروع ونحوها.

و"الخوالب" جمع "خالفة" وأصلها عمود الخيمة، والمراد بها هنا الخيمة نفسها، اللسان "خلف" ٤٤٢/١٠، و"الأعقل" هو الذي تصطك ركبتاه من الفزع، اللسان "عقل" ٤٩٠/١٣.

والشاهد من البيت قوله: «كَبَّاساً ... جَلَّالها» حيث أعمل صيغة المبالغة "كَبَّاس" إعمال الفعل واسم الفاعل، فنصب به للمفعول به، وهو "جَلَّالها" لاعتماد الضيغة على الموصوف، وهو: «أخا الحرب».

ينظر البيت في: الكتاب ١١١/١، والمقتضب ١١٢/٢، وشرح ابن عيش ٧١/٦، وشرح الجمل ٥٦٠/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٢/٢، والشذور ٤٦٨ ص، وأوضح المسالك ٢٢٠/٣، والمجمع ٩٦/٢، والسرور ١٢٩/٢، والتصريح ٦٨/٢، وشرح الأثوسي ٣٠٢/١، ومجمع سيونهد العربية ٢٦٤.

(٣) ينظر في الكتاب: ١١٢/١، والمقتضب ١١٤/٢، والأصول ١٢٤/١، وشرح ابن عيش ٧٠/٦، وشرح الجمل ٥٦٠/١، واللسان "سوك" ٢٨٤/١٢، و"بوائكها": جمع بالكة، وهي الناقة الفقية الحسنة.

٢٩١-ضُرُوبٌ يَنْصُلِي السيفِ سَوْقٌ سِمَانِيَا<sup>(١)</sup> ... ..  
وفي اثنين منها بقلّة<sup>(٢)</sup>، وهما: "فَعِيل" كقوله: «إن الله سميع دعاء من

(١) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لأبي طالب بن عبدالمطلب -عم النبي ﷺ- قاله في رثاء أبي أمية بن المغيرة المخزومي -زوج أخته: عاتكة بنت عبدالمطلب- ونظام البيت:

... .. إذا عدموا زادا فسإنك عاقر  
والشاهد منه قوله: «ضُرُوبٌ ... سَوْقٌ سِمَانِيَا» حيث أعمل صيغة المبالغة "ضُرُوب": إعمال الفعل واسم الفاعل، فنصب بها للمفعول به، وهو: "سَوْقٌ"، وقد اعتمدت الضيغة على موصوف مخذوف، تقديره: هو ضروب، أو نحوه.

ينظر البيت في: الكتاب ١١١/١، والمقتضب ١١٤/٢، وشرح ابن عيش ٧٠/٦، وشرح الكافية ٢٠٢/٢، وشرح الجمل ٥٦٠/١، والشذور ٤٧٠ ص، وأوضح المسالك ٢٢١/٣، والمجمع ٩٧/٢، والدرر ١٣٢/٢، والتصريح ٦٨/٢، والمترانة ٢٤٢/٤، وشرح الأثوني ٣٠٢/٢، ومجمع شواهد العربية ١٥٥.

(٢) ذهب سيويه إلى إعمال «فَعِيل وفَعِيل» كغيرهما من صيغ المبالغة واستشهد على ذلك بآيات شعرية، ووافقه في ذلك بعض النحويين كالجزمي، وابن عصفور، لكن على قلّة، وقد مخالفه في هذين البناءين أكثر النحويين وحثهم أنهما بتايان موضوعان للذات والحقيقة التي يكون عليها الإنسان، لا لأن يجريا مجرى الفعل، فهما من الصفات المشبهة كظريف وقطن، وطعنوا في بعض شواهد سيويه، وبعضها حرّجوه على وجوه أخرى، وقد نعب الشارح في هذا ملتبس سيويه. ينظر: الكتاب ١١٠/١، والمقتضب ١١٣/٢، والأصول ١٢٤/١، وشرح ابن عيش ٧٢/٦، وشرح الكافية ٢٠٢/٢، والمقرب ١٢٨/١، وشرح الجمل ٥٦٠/١، والتسهيل ١٣٦، وأوضح المسالك ٢١٩/٣، والمساعد ١٩٣/٢، والتصريح ٦٨/٢، وشرح الأثوني ٣٠١/٢.

دعاه»<sup>(١)</sup> و"فعل" كقوله:

٢٩٢- حَازِرُ أَمُورًا لَا تُضِيرُ وَأَمِنٌ مَالِيَسٍ مُنَجِّيهٍ مِنَ الْاِقْتِدَارِ<sup>(٢)</sup>

وما سوى المفرد مثله يُجِيلُ في الحكم والشروط حيثما عمل إذا ثني اسم الفاعل أو جمع لم يخرج ذلك عن جواز إعماله، بل يكون حكمه في العمل حكم المفرد، فيعمل بالشروط المذكورة في المفرد، نحو: «ما هما ضاريين زيدا»، ولا فرق في الجمع بين أن يكون المذكور أو ملوث، جمع تصحيح، أو جمع تكسير، نحو: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> و﴿هَلْ هُنَّ

(١) ينظر هذا القول في: شرح الكافية الشافية ١٠٣٧/٢، والمساعد ١٩٣/٢.

(٢) هذا البيت من الكامل وهو منسوب إلى اللاحقي، وبعض الروايات تنسبه إلى ابن المقفع.

والشاهد منه: «حَازِرُ أَمُورًا» حيث عمل "حذر" وهي من صيغ المبالغة عمل الفعل واسم الفاعل، فنصب به المفعول به، وهو قوله: "أمورا".

وما ينبغي الإشارة إليه هنا أن كثيرا من مخالفين سيبويه زعموا أن هذا البيت مما صنعه اللاحقي ونسبه إلى العرب، وذكروا قصة مختلفة في ذلك لإسقاط الاحتجاج به، وسيبويه -رحمه الله- ثقة لا سبيل إلى رد ما رواه، وقاعدته ثابتة بكون هذا البيت.

وينظر البيت وما قيل فيه في: الكتاب ١١٣/١، والمتنضب ١١٦/٢، وابن يعيش ٧١/٦، وشرح الكافية ٢٠٢/٢، وشرح الجمل ٥٦٢/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٨/٢، والمساعد ١٩٤/٢، والخزانة ١٥٧/٨، وشرح الأعرابي ٣٠٢/٢، ومعجم شواهد العربية ١٨٩.

(٣) من الآية ٣٥، من سورة الأحزاب.

كاشفاتٌ ضُرُوقُهُ<sup>(١)</sup> و﴿خُشْعًا أَبْصَارُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله:

٢٩٣- مَمَّنْ حَمَلَنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدُ حَيْكُ النَّطَاقِ فَتَبَّ غَيْرَ مَهِيلٍ<sup>(٣)</sup>

ومنه في أبنية المبالغة:

(١) من الآية ٣٨ من سورة الزمر، والآية تكون شاهدة للإعمال على قراءة أبي عمرو، ويعقوب المديني، فإنهما قريتا بتوئين "كاشفات" و"ممسكات"، ونصب "خسرة" و"رحمته" وقرأها الباقون بخير تنوين فيهما ويخفض "خسرة" و"رحمته". ينظر النشر ٣٦٢/٢، والحجسة ٦٢٣، والبندور ٢٧٤، والمهذب ١٩٠/٢.

(٢) من الآية ٧، من سورة القمر.

(٣) هذا البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي في وصف «قابط شرا». وقوله: «عواقد» جمع عاقدة، و"حَيْكُ" جمع حَيْكٍ -يفتح الحاء وكسر الباء- والحَيْكُ: الطرائق، اللسان "حيك" ٢٨٩/١٢، و"النطاق" شبه إزار، فيه تَكْنَة، كانت المرأة تنتطق به، اللسان "نطق" ٢٣٢/١٢، و"المهيل" الكثير اللحم، وقيل: المدع عليه بالثكل، يقول: إن هذا الفتى من الفتيان الذين حملت أمهاتهم بهم. وهنَّ غير مستعدات للفراس فتشأ محموداً مرضياً، والعرب تزعم أن الولد إذا حملت به أمه كرها نشأ كذلك.

والشاهد من البيت قوله: «عواقدٌ حَيْكُ» حيث نصب "حيك" بد "عواقد" لأنها جمع "عاقدة" وعاقدة اسم فاعل، تعمل عمل الفعل المضارع.

وينظر البيت في: الكتاب ١٠٩/١، والإنصاف ٤٨٩/٢، وشرح ابن يعيش ٧٤/٦، وشرح الكافية ٢٠٣/٢، وشرح الكافية الشافية ١٠٤١/٢، واللسان "هيل" ٢١٢/١٤، والمغني، الشاهد ١١٦٥، والخزانة ١٩٢/٨، وشرح الأعرابي ٣٠٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٣١٩.



دعاه»<sup>(١)</sup> و"فعل" كقوله:

٢٩٢- حَازِرُ أُمُورٍ لَا تُضِيرُ وَأَمِنٌ مَالِيَسٍ مُنَجِّيهٍ مِنَ الْاِقْتِدَارِ<sup>(٢)</sup>  
وما سوى المفرد مثله يُجِيلُ في الحكم والشروط حيثما عمل  
إذا ثبِتَ اسم الفاعل أو جمع لم يُخرجه ذلك عن جواز إعماله، بل يكون  
حكمه في العمل حكم المفرد، فيعمل بالشروط المذكورة في المفرد، نحو: «ما  
هما ضاربان زيدا»، ولا فرق في الجمع بين أن يكون المذكور أو ملوث، جمع  
تصحيح، أو جمع تكسير، نحو: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> و﴿هَلْ هُنَّ

(١) ينظر هذا القول في: شرح الكافية الشافية ١٠٣٧/٢، والمساعد ١٩٣/٢.

(٢) هذا البيت من الكامل وهو منسوب إلى اللاحقي، وبعض الروايات تنسبه إلى ابن المقفع.

والشاهد منه: «حَازِرُ أُمُورٍ» حيث عمل "حذر" وهي من صيغ المبالغة عمل الفعل واسم الفاعل، فنصب به المفعول به، وهو قوله: "أمورا".

وما ينبغي الإشارة إليه هنا أن كثيرا من مخالفين سيبويه زعموا أن هذا البيت مما صنعه اللاحقي ونسبه إلى العرب، وذكروا قصة مختلفة في ذلك لإسقاط الاحتجاج به، وسيبويه -رحمه الله- ثقة لا سبيل إلى رد ما رواه، وقاعدته ثابتة بكون هذا البيت.

وينظر البيت وما قيل فيه في: الكتاب ١١٣/١، والمتنضب ١١٦/٢، وابن يعيش ٧١/٦، وشرح الكافية ٢٠٢/٢، وشرح الجمل ٥٦٢/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٨/٢، والمساعد ١٩٤/٢، والخزانة ١٥٧/٨، وشرح الأثيري ٣٠٢/٢، ومعجم شواهد العربية ١٨٩.

(٣) من الآية ٣٥، من سورة الأحزاب.

كاشفاتٌ ضُرُوقُهُ<sup>(١)</sup> و﴿خُشْعًا أَبْصَارُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله:

٢٩٣- مَمَّنْ حَمَلَنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدُ حَيْكُ النَّطَاقِ فَتَبَّ غَيْرَ مَهِيلٍ<sup>(٣)</sup>  
ومنه في أبنية المبالغة:

(١) من الآية ٣٨ من سورة الزمر، والآية تكون شاهدة للإعمال على قراءة أبي عمرو، ويعقوب المديني، فإنهما قرعاهما بتوئين "كاشفات" و"ممسكات"، ونصب "خسرة" و"رحمته" وقرأها الباقون بغير توئين فيهما ويخفض "خسرة" و"رحمته". ينظر النشر ٣٦٢/٢، والحجة ٦٢٣، والبذور ٢٧٤، والمهذب ١٩٠/٢.

(٢) من الآية ٧، من سورة القمر.

(٣) هذا البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي في وصف «قابط شرا». وقوله: «عواقد» جمع عاقدة، و"حَيْكُ" جمع حَيْك -يفتح الحاء وكسر الباء- والحَيْك: الطرائق، اللسان "حَيْك" ٢٨٩/١٢، و"النطاق" شبه إزار، فيه تَكْنَة، كانت المرأة تنتطق به، اللسان "نطق" ٢٣٢/١٢، و"المُهَيْلُ" الكثير اللحم، وقيل: المدعو عليه بالثكل، يقول: إن هذا الفتى من الفتيان الذين حملت أمهاتهم بهم. وهنَّ غير مستعدات للفراس فتشأ محمودة مرضيا، والعرب تزعم أن الولد إذا حملت به أمه كرها نشأ كذلك.

والشاهد من البيت قوله: «عواقدٌ حَيْكُ» حيث نصب "حَيْكُ" بد "عواقد" لأنها جمع "عاقدة" وعاقدة اسم فاعل، تعمل عمل الفعل المضارع.

وينظر البيت في: الكتاب ١٠٩/١، والإنصاف ٤٨٩/٢، وشرح ابن يعيش ٧٤/٦، وشرح الكافية ٢٠٣/٢، وشرح الكافية الشافية ١٠٤١/٢، واللسان "هيل" ٢١٢/١٤، والمغني، الشاهد ١١٦٥، والخزانة ١٩٢/٨، وشرح الأثيري ٣٠٣/٢، ومعجم شواهد العربية ٣١٩.

وانصب بذي الإعمال تلوا وأخفض وهو لنصب ما سواه مقتضي ما صلح للإعمال من أسماء الفاعلين لاستيفائه الشروط، فلك أن تنصب به مفعوله، ولك أن تخفضه بإضافته إليه<sup>(١)</sup>، نحو: ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ صُرُوفٍ﴾<sup>(٢)</sup> و﴿كَاشِفَاتُ صُرُوفٍ﴾ و﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾<sup>(٣)</sup> و﴿بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ فإن تعدى الفعل إلى اثنين، فأضيف اسم الفاعل إلى أحدهما، وجب نصب الثاني، نحو: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾<sup>(٤)</sup>، أما ما لا يجوز إعماله لعدم استيفاء شروطه، فإنه يجب إضافته إلى معموله.

واجزر وأنصب تابع الذي تخفض كمتفى جاه ومالاً من نهض إذا عطفت على<sup>(٥)</sup> ما أضيف إليه اسم الفاعل مع صلاحيته للعمل

- (١) هذا إذا تلاه المعمول، أما إن فصل بينهما فاصل فيجب النصب.
- (٢) من الآية ٣٨، من سورة الزمر، وقد تقدم بيان القراءات فيها في ص ٥٣٥.
- (٣) من الآية ٣، من سورة الطلاق، وقد قرأها حفص بضم "بالغ" من غير تنوين، وخفف "أمره" وأما الباقون فيضمون "بالغ" مع التنوين وينصبون "أمره"، وقد قرأ داود بن أبي هند: بضم واء "أمره"، ينظر: النشر ٢/٣٨٨، والخجة ٧١٢، والبدور ٣٢٠، تنظر: قراءة داود في المحجب ٢/٣٢٤، وإملاء ما من به الرحمن ٢/٢٦٣.
- (٤) من الآية ٩٦، من سورة الأنعام، وهذه قراءة غير الكوفيين -عاصم وحمة والكسائي-، وقرأ الباقون بفتح العين وتلازم من "جعل" من غير ألف، ونصب لام الليل الأخيرة. ينظر: النشر ٢/٢٦٠، والخجة ٢٦٢، والبدور ١٠٥، الوصف هنا عامل على تقدير حكاية الحال، أو على أن الجعل مستمر.
- (٥) في كلتا النسختين «إذا عطفت ما أضيف» وصحه الكلام تقتضي إثبات «على» قبل الموصول.

٢٩٤- أتاني أنهم مرقون عرضي<sup>(١)</sup> ... ..  
وقوله:  
٢٩٥- ثم زادوا أنهم في قومهم غفر ذنوبهم غير فخر<sup>(٢)</sup>

- (١) هذا صدر بيت من الوافر، وهو: «لزيد الخير» وتماه قوله:  
... ..  
جحاش الكرملين لها قبيد  
و«الجحاش»: جمع جحش، يطلق على صغار الحمير، و«الكرملين» اسم ماء في جبل طيء، و«القويذ» التصويت. اللسان "فدد" ٣٢٦/٤، يقول: إن هؤلاء القوم عندي بمنزلة جحاش ذلك الموضع، لا يؤبه بهم، والشاهد منه قوله: "مرقون عرضي" فصب "عرضي" بـ"مرقون" جمع: "مرق"، مبالغة في "مازق" وقد اعتمد الوصف "مرقون" على اسم "أن" المفتوحة على الفاعلية لـ"أتاني"، وهذا على مذهب سيويه وأصحابه كما تقدم. ينظر البيت في: المختضب ١١٦/٢، والمقرب ١/٢٢٨، والشفاور ص ٤٧١، والمساعد ١٩٣/٢، وشرح ابن عقيل ١١٥/٣، والنصريح ٢/٦٨، ومعجم شواهد العربية ١٠٦.
- (٢) هنا البيت من الرمل، وهو: للشاعر طرفة بن العبد، وقد رواه "سيويه": "فخر" وفي كثير من المراجع يروى: "فخر" يصف الشاعر قومه بأنهم زادوا على قبيلتهم بأحلافهم العالية، فهم يصفحون ويعفون، ولا يكذبون.
- والشاهد من البيت قوله: "غفر ذنوبهم" فإن "غفر" جمع "غفور" وفاعله مستتر فيه، و"ذنوبهم" مفعوله، وقد أسمدت النسخة على اسم "أن" المفتوحة. ينظر إنييت في: الكتاب ١/١٣٢، وشرح ابن عيش ٦/٧٤، وشرح الكافية ٢/٢٠٢، وشرح الكافية الشافية ١/١٠٤، وأوضح المسالك ٣/٢٢٧، وشرح ابن عقيل ١١٧/٣، والسرور ٢/١٣١، والمبص ٢/٩٧، والنصريح ٢/٦٩، والخزانة ٨/١٨٨، وشرح الأثيري ٢/٣٠٣، ومعجم شواهد العربية ١٣٤.

وانصب بذي الإعمال تلوا وأخفض وهو لنصب ما سواه مقتضي ما صلح للإعمال من أسماء الفاعلين لاستيفائه الشروط، فلك أن تنصب به مفعوله، ولك أن تخفضه بإضافته إليه<sup>(١)</sup>، نحو: ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهٖ﴾<sup>(٢)</sup> و﴿كَاشِفَاتُ ضُرِّهٖ﴾ و﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾<sup>(٣)</sup> و﴿بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ فإن تعدى الفعل إلى اثنين، فأضيف اسم الفاعل إلى أحدهما، وجب نصب الثاني، نحو: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾<sup>(٤)</sup>، أما ما لا يجوز إعماله لعدم استيفاء شروطه، فإنه يجب إضافته إلى معموله.

واجزر وأنصب تابع الذي تخفض كمتفى جواه ومالاً من نهض إذا عطفت على<sup>(٥)</sup> ما أضيف إليه اسم الفاعل مع صلاحيته للعمل

- (١) هذا إذا تلاه المعمول، أما إن فصل بينهما فاصل فيجب النصب.
- (٢) من الآية ٣٨، من سورة الزمر، وقد تقدم بيان القراءات فيها في ص ٥٣٥.
- (٣) من الآية ٣، من سورة الطلاق، وقد قرأها حفص بضم "بالغ" من غير تنوين، وخفف "أمره" وأما الباقون فيضمون "بالغ" مع التنوين وينصبون "أمره"، وقد قرأ داود بن أبي هند: بضم واء "أمره"، ينظر: النشر ٢/٢٨٨، والخجة ٧١٢، والبدور ٣٢٠، تنظر: قراءة داود في الخشب ٢/٢٢٤، وإملاء ما من به الرحمن ٢/٢٦٣.
- (٤) من الآية ٩٦، من سورة الأنعام، وهذه قراءة غير الكوفيين -عاصم وحمة والكسائي-، وقرأ الباقون بفتح العين وتلازم من "جعل" من غير ألف، ونصب لام الليل الأخيرة. ينظر: النشر ٢/٢٦٠، والخجة ٢٦٢، والبدور ١٠٥، الوصف هنا عامل على تقدير حكاية الحال، أو على أن الجعل مستمر.
- (٥) في كلتا النسختين «إذا عطفت ما أضيف» وصحه الكلام تقتضي إثبات «على» قبل الموصول.

٢٩٤-أتاني أنهم مَرْقُونٌ عِرْضِي<sup>(١)</sup> ... ..  
وقوله:  
٢٩٥-ثم زادوا أنهم في قومهم غُفِرَ ذُنُوبُهُمْ غَيْرُ فُحْشٍ<sup>(٢)</sup>

- (١) هذا صدر بيت من الوافر، وهو: «لزيد الخير» وتماه قوله:
- ... ..  
... جِحَاشِ الْكَرْمَلَيْنِ هَا قَبِيَسِدْ  
و«الجحاش»: جمع جَحَشٍ، يطلق على صغار الحمير، و«الكرملين» اسم ماء في جبل طيء، و«القَبِيَسِدُ» التصويت. اللسان "فدد" ٤/٣٢٦، يقول: إن هؤلاء القوم عندي بمنزلة جحاش ذلك الموضع، لا يؤبه بهم، والشاهد منه قوله: "مرقون عرضي" فنصب "عرضي" بـ"مَرْقُونٌ" جمع: "مَرْقٍ"، مبالغة في "مازق" وقد اعتمد الوصف "مرقون" على اسم "أن" المفتوحة على الفاعلية لـ"أتاني"، وهذا على مذهب سيويه وأصحابه كما تقدم. ينظر البيت في: المختضب ١١٦/٢، والمقرب ١/١٢٨، والشفاور ص ٤٧١، والمساعد ١٩٣/٢، وشرح ابن عقيل ١١٥/٣، والنصريح ٢/٦٨، ومعجم شواهد العربية ١٠٦.
- (٢) هنا البيت من الرمل، وهو: للشاعر طرفة بن العبد، وقد رواه "سيويه": "فُشِرَ" وفي كثير من المراجع يروى: "فُحِرَ" يصف الشاعر قومه بأنهم زادوا على قبيلتهم بأحلافهم العالية، فهم يصفحون ويعفون، ولا يكذبون.
- والشاهد من البيت قوله: "غُفِرَ ذُنُوبُهُمْ" فإن "غُفِرَ" جمع "غفور" وفاعله مستتر فيه، و"ذُنُوبُهُمْ" مفعوله، وقد انحدت ناصية على اسم "أن" المفتوحة. ينظر إنييت في: الكتاب ١/١١٣، وشرح ابن عيش ٦/٧٤، وشرح الكافية ٢/٢٠٢، وشرح الكافية الشافية ١/١٠٤، وأوضح المسالك ٣/٢٢٧، وشرح ابن عقيل ١١٧/٣، والسرور ٢/١٣١، والمبص ٢/٩٧، والنصريح ٢/٦٩، والخزانة ٨/١٨٨، وشرح الأثيرني ٢/٣٠٣، ومعجم شواهد العربية ١٣٤.

فيه، فالأعراف جر المفعول اتباعاً للفظ المعطوف عليه، نحو: «هذا ضاربٌ زيدٌ وعمروٌ» ويجوز نصبه، نحو: «أنت مبتغى جأه وماله» ثم هل النصب عطفاً على اخل أو بعامل مقدر؟ على قولين<sup>(١)</sup>، وإذا قُدِّرَ عامل، فهل يقدر فعلاً - لأنه الأصل في العمل<sup>(٢)</sup> - أو وصفاً منوَّناً<sup>(٣)</sup> - لأجل المطابقة؟ - على قولين<sup>(٤)</sup>.

وكلُّ ما قُدِّرَ لاسم فاعل يُعطى "اسم مفعول" بلا تفاضل فهو كفعول صيغ للمفعول في معناه، كالمُعْطَى كافاً يكتفى اسم للمفعول هو: ما دل على الحدث ومفعوله، فبقيد الدلالة على المفعول، خرج المصدر، وكل ما اشتق منه، سوى اسم للمفعول، ويعمل

(١) ذهب سيويو وجمهور البصريين إلى أن النصب في هذا بعامل مقدر، وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أنه بالعطف على اخل. ينظر: ملهب سيويه في الكتاب ١/١٦٩، تنظر المسألة والخلاف فيها في: شرح الكافية ٢/٢٠٣، والمقرب ١/١٢٥، وشرح الكافية الشافية ٢/٤٧٠، وشرح ابن السائغ ٢٢٢، وأوضح المسالك ٣/٢٣١، والتصريح ٢/٧٠، وشرح الأثيري وحاشية الصبّان عليه ٢/٣٠٥.

(٢) في أ: "الفعل" موضع "العمل".

(٣) في كلتا النسختين "أو وصف منوَّن" وهو تحريف في النسخ، أو وقع سهواً، والنصب فيهما يطابق قوله سابقاً: فهل يقدر فعلاً؟

(٤) الأرجح أن يقدر العامل وصفاً منوَّناً للمطابقة، كما ذكر الشارح هنا، ولأن حذف المفرد أقل تكلفة من حذف الجملة، كما ذكر الصبّان وغيره. تنظر: حاشيته على شرح الأثيري ٢/٣٠٦.

بالشروط المقررة لاسم الفاعل، من الاعتماد على ما ذكر، وكونه بمعنى الحال أو الاستقبال<sup>(١)</sup>، إن لم يكن صلة لـ "أل"، ومطلقاً إن كان صلة لها، ويجرى مثله في الأحكام السابقة، فيعمل غير المفرد منه مثل المفرد، ويجوز جرّ معموله بإضافته إليه مع استيفاء الشروط، إلا أنه في العمل بمنزلة فعل صيغ للمفعول، فإن كان متعدداً إلى واحد اقتصر عليه، نائبا عن فاعله، نحو: «مررت برجل مضروبٍ غلمانُهُ»، قال تعالى: ﴿وذلك يومٌ مجموعٌ له الناس﴾<sup>(٢)</sup> وإن تعدى إلى اثنين عمل في الأول منهما الرفع لنيابته عن الفاعل، وبقي الثاني على نصبه، نحو: «هذا المُعْطَى كافاً»، النائب عن الفاعل مستتر، تقديره: «المُعْطَى هو».

وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع معنى، كمحمود المقاصد الوزع يختص اسم المفعول بمواز إضافته إلى اسم هو مرتفع به في المعنى، وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع إلى الموصوف، ونصبه على التشبيه بالمفعول به، نحو: «زيدٌ محمودٌ المقاصد، ومروءٌ القلب»، والأصل فيهما: محمودٌ مقاصد، مروءٌ قلب، ثم قبل: محمودٌ المقاصد ومروءٌ القلب، ثم أضيف.

(١) وألا يكون مصغراً أو موصوفاً، كما تقدم في اسم الفاعل، عند جمهور البصريين.

(٢) من الآية ١٠٣، من سورة هود.

فيه، فالأعراف جر المفعول اتباعاً للفظ المعطوف عليه، نحو: «هذا ضاربٌ زيدٌ وعمروٌ» ويجوز نصبه، نحو: «أنت مبتغى جأه وماله» ثم هل النصب عطفاً على اخل أو بعامل مقدر؟ على قولين<sup>(١)</sup>، وإذا قُدِّرَ عامل، فهل يقدر فعلاً - لأنه الأصل في العمل<sup>(٢)</sup> - أو وصفاً منوَّناً<sup>(٣)</sup> - لأجل المطابقة؟ - على قولين<sup>(٤)</sup>.

وكلُّ ما قُدِّرَ لاسم فاعل يُعطى "اسم مفعول" بلا تفاضل فهو كفعول صيغ للمفعول في معناه، كالمُعْطَى كافاً يكتفى اسم للمفعول هو: ما دل على الحدث ومفعوله، فبقيد الدلالة على المفعول، خرج المصدر، وكل ما اشتق منه، سوى اسم للمفعول، ويعمل

(١) ذهب سيويو وجمهور البصريين إلى أن النصب في هذا بعامل مقدر، وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أنه بالعطف على اخل. ينظر: ملهب سيويه في الكتاب ١/١٦٩، تنظر المسألة والخلاف فيها في: شرح الكافية ٢/٢٠٣، والمقرب ١/١٢٥، وشرح الكافية الشافية ٢/٤٧٠، وشرح ابن السائغ ٢٢٢، وأوضح المسالك ٣/٢٣١، والتصريح ٢/٧٠، وشرح الأثيري وحاشية الصبّان عليه ٢/٣٠٥.

(٢) في أ: "الفعل" موضع "العمل".

(٣) في كلتا النسختين "أو وصف منوَّن" وهو تحريف في النسخ، أو وقع سهواً، والنصب فيهما يطابق قوله سابقاً: فهل يقدر فعلاً؟

(٤) الأرجح أن يقدر العامل وصفاً منوَّناً للمطابقة، كما ذكر الشارح هنا، ولأن حذف المفرد أقل تكلفة من حذف الجملة، كما ذكر الصبّان وغيره. تنظر: حاشيته على شرح الأثيري ٢/٣٠٦.

بالشروط المقررة لاسم الفاعل، من الاعتماد على ما ذكر، وكونه بمعنى الحال أو الاستقبال<sup>(١)</sup>، إن لم يكن صلة لـ "أل"، ومطلقاً إن كان صلة لها، ويجري مثله في الأحكام السابقة، فيعمل غير المفرد منه مثل المفرد، ويجوز جرّ معموله بإضافته إليه مع استيفاء الشروط، إلا أنه في العمل بمنزلة فعل صيغ للمفعول، فإن كان متعدداً إلى واحد اقتصر عليه، نائبا عن فاعله، نحو: «مررت برجل مضروبٍ غلمانُهُ»، قال تعالى: ﴿وذلك يومٌ مجموعٌ له الناس﴾<sup>(٢)</sup> وإن تعدى إلى اثنين عمل في الأول منهما الرفع لنبايته عن الفاعل، وبقي الثاني على نصبه، نحو: «هذا المُعْطَى كافاً»، النائب عن الفاعل مستتر، تقديره: «المُعْطَى هو».

وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع معنى، كمحمود المقاصد الوزع يختص اسم المفعول بمواز إضافته إلى اسم هو مرتفع به في المعنى، وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع إلى الموصوف، ونصبه على التشبيه بالمفعول به، نحو: «زيدٌ محمودٌ المقاصد، ومروءٌ القلب»، والأصل فيهما: محمودٌ مقاصد، مروءٌ قلب، ثم قبل: محمودٌ المقاصد ومروءٌ القلب، ثم أضيف.

(١) وألا يكون مصغراً أو موصوفاً، كما تقدم في اسم الفاعل، عند جمهور البصريين.

(٢) من الآية ١٠٣، من سورة هود.

## أبنية المصادر

أبنية المصادر موضوعة عليها بطريق الأصل، لا محوكة عن غيرها، لما تقرر من أن المصدر أصل<sup>(١)</sup> للفعل<sup>(٢)</sup>، وفرعه<sup>(٣)</sup>.

**فَعَّلَ قِيَّاسُ مَصْدَرِ الْمُعْدَى مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَرْتَرْدَا**  
الفعل الثلاثي مصدوره كثيرة، ولم يطرده منها شيء، ولكن غلب في بعضها أبنية أشار المصنف إليها، ومراده بالقياس: قياس الغلبة، لا قياس الاطراد، فمن ذلك "فَعَّلَ" مفتوح الفاء، ساكن العين، ويغلب في التعدى منها، سواء كان على "فَعَّلَ" وهو الأكثر، كـ"أَكَلَ أَكْلًا" و"ضَرَبَ ضَرْبًا" و"رَدَّ رَدًّا"، أو على "فَعَّلَ" كـ"فَهَمَ فَهْمًا" و"شَمَّ شَمًّا"، إذ أصله: شَوِمَ وجاء مصدر الأول على "فَعَّلَ" كـ"ذَكَرَ" وعلى "فَعَّلَ" كـ"شَكَرَ" وعلى "فَعَّلَان" -بتثنية فاعله- كـ"شَكَرَان" و"عَجِرْفَان" و"كَيَّان"، وغيرها، ومن مصادر الثاني<sup>(٤)</sup> "يُفَعِّلُ" كـ"يُجَلِّمُ" وبضم الفاء، كـ"يُشْرِبُ"، و"يُفَعِّلُ" كـ"يُغْبِلُ" وبضم الفاء، كـ"يُرْكَبُ"، ومنها "كراهية، وسامة".  
**وَفَعَّلَ اللَّازِمُ بِأَبْه "فَعَّلَ" كـ"فَرَّجَ" وَكـ"جَوَّى" وَكـ"شَلَّلَ"**

(١) تقدم بحث هذه المسألة عند الحديث عن المفعول المطلق، والشارح في هذا وفي كثير من مسائل الخلاف ظاهر النزعة إلى ما ذهب إليه جمهور البصريين.

(٢) في ب: "الفعل". (٣) وهو الوصف العامل عمل الفعل.

(٤) اشترط الناظم لتكون "فَعَّلَ" قياسا في مصدر "فَعَّلَ" -المكسور العين- أن يفهم عملا من وظائف الفهم، نحو: "لقم لقما" ولم يشترط ذلك سيبويه. ينظر: الكتاب ٥/٤، والنسheel ٢٠٥. (٥) في أ: "الثلاثي" وهو تحريف.

يغلب بجيء الثلاثي المفتوح الفاء المكسور العين على "فَعَّلَ"<sup>(١)</sup> بفتحهما<sup>(٢)</sup>، كـ"فَرَّجَ فَرَجًا" و"جَوَّى جَوًى" -إذ أله الحب-، و"شَلَّتْ يده شللا" إذ أصله: "شَلَّلَتْ"، وجاء من مصدوره على غير ذلك: "يَجْبِجُ" و"تَدَامَسَ" و"خُرَّنَ" و"هَزَالَ" و"رَغِبَ"<sup>(٣)</sup> و"رَغِبَةً" و"رهبت"<sup>(٤)</sup>.

**وَفَعَّلَ اللَّازِمُ مِثْلَ "فَعَّلَا" لَهُ "فَعَّلَ" بِاطْرَادٍ، كَغَدَا**  
إذا كان الثلاثي اللازم مفتوح الفاء<sup>(٥)</sup> والعين، غلب على مصدوره "الفَعْلُ"<sup>(٦)</sup> كـ"الغَدُو" و"الغَدُو" و"الجلوس" و"الدُّخُولُ" و"الخُرُوجُ".

ما لم يكن مستوجبا "فَعَّلَا" أو "فَعَّلَانًا" فادر، أو فَعَّلَا<sup>(٧)</sup> فأوَّلَ لَدَى امْتِنَاعٍ، كـ"مَأْبَى" وَالْقَائِلُ لِلَّذِي اتَّضَى قَعْلًا لِلذَّاءِ "فَعَّلَا" أو لِيَصَوْتُ، وَشَمَلَّ سِرًا، وَصَوْتُ، "الفَعْلُ" كـ"صَهَلَّ"

(١) سواء كان صحيحا أو متعلًا أو مضاعفا، كما مثل الناظم، ويستثنى من ذلك ما دلَّ على لونه، فإن الغالب على مصدوره "فَعْلُهُ" نحو: "سِيرَ سَيْرًا" و"شَهِبَ شَهْبَةً". أفاده الأحموني ٢/٢٠٩، واستثنى ابن هشام ما دلَّ على حرقة فهو على "فَعْلَالَةٍ". أوضح المسالك ٣/٢٣٦، وفيه نظر، فإن "فَعْلَالَةً" يقاس في "فَعَّلَ" المفتوح العين، وأما "ولاية" فإنه نادر، أفاده الأحموني أيضا.

(٢) في أ: "بفتحها".

(٣) جاء مصدر "رَغِبَ" على "رَغِبَ" بفتح الراء وبضمها. اللسان ٤٦/١.

(٤) الرهيبوت: اسم للرهب. اللسان ٤٢٠/١.

(٥) ما بين المعرفين ساقط من: ب.

(٦) لافرق في ذلك بين الصحيح والمعتل، كما مثل له المصنف في النظم بـ"قعد" و"غدا". (٧) في أ: "فَعْلَانًا" وهو تحريف.

## أبنية المصادر

أبنية المصادر موضوعة عليها بطريق الأصل، لا محوكة عن غيرها، لما تقرر من أن المصدر أصل<sup>(١)</sup> للفعل<sup>(٢)</sup>، وفرعه<sup>(٣)</sup>.

**فَعَّلَ قِيَّاسُ مَصْدَرِ الْمُعْدَى مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَرْتَرْدَا**  
الفعل الثلاثي مصادره كثيرة، ولم يطرده منها شيء، ولكن غلب في بعضها أبنية أشار المصنف إليها، ومراده بالقياس: قياس الغلبة، لا قياس الاطراد، فمن ذلك "فَعَّلَ" مفتوح الفاء، ساكن العين، ويغلب في التعدى منها، سواء كان على "فَعَّلَ" وهو الأكثر، كـ"أَكَلَ أَكْلًا" و"ضَرَبَ ضَرْبًا" و"رَدَّ رَدًّا"، أو على "فَعَّلَ" كـ"فَهَمَ فَهْمًا" و"شَمَّ شَمًّا"، إذ أصله: شَوِمَ وجاء مصدر الأول على "فَعَّلَ" كـ"ذَكَرَ" وعلى "فَعَّلَ" كـ"شَكَرَ" وعلى "فَعَّلَانٍ" -بتثنية فائه- كـ"شَكَرَانَ" و"عَجِرْفَانَ" و"كَيَّانَ"، وغيرها، ومن مصادر الثاني<sup>(٤)</sup> "يُفَعِّلُ" كـ"يُجَلِّمُ" وبضم الفاء، كـ"يُشْرِبُ"، و"يُفَعِّلُ" كـ"يُغْبِلُ" وبضم الفاء، كـ"يُرْكَبُ"، ومنها "كراهية، وسامة".  
**وَفَعَّلَ اللَّازِمُ بِأَبْه "فَعَّلَ" كـ"فَرَّجَ" وَكـ"جَوَّى" وَكـ"شَلَّلَ"**

(١) تقدم بحث هذه المسألة عند الحديث عن المفعول المطلق، والشارح في هذا وفي كثير من مسائل الخلاف ظاهر النزعة إلى ما ذهب إليه جمهور البصريين.

(٢) في ب: "الفعل". (٣) وهو الوصف العامل عمل الفعل.

(٤) اشترط الناظم لتكون "فَعَّلَ" قياسا في مصدر "فَعَّلَ" -المكسور العين- أن يفهم عملا من وظائف الفهم، نحو: "لقم لقما" ولم يشترط ذلك سيبويه. ينظر: الكتاب ٥/٤، والنسheel ٢٠٥. (٥) في أ: "الثلاثي" وهو تحريف.

يغلب بجيء الثلاثي المفتوح الفاء المكسور العين على "فَعَّلَ"<sup>(١)</sup> بفتحهما<sup>(٢)</sup>، كـ"فَرَّجَ فَرَجًا" و"جَوَّى جَوًى" -إذ أله الحب-، و"شَلَّتْ يده شللا" إذ أصله: "شَلَّتْ"، وجاء من مصادره على غير ذلك:  
"يَجْبِجُ" و"تَدَامِسُ" و"خُرَّنَ" و"هَزَالَ" و"رَغِبَ"<sup>(٣)</sup> و"رَغِبَةُ" و"رهبت"<sup>(٤)</sup>.

**وَفَعَّلَ اللَّازِمُ مِثْلَ "فَعَّلَا" لَهُ "فَعَّلَ" بِاطْرَادٍ، كَغَدَا**  
إذا كان الثلاثي اللازم مفتوح الفاء<sup>(٥)</sup> والعين، غلب على مصدره "الفَعْلُ"<sup>(٦)</sup> كـ"الغَدُو" و"الغَدُو" و"الجلوس" و"الدُّخُولُ" و"الخُرُوجُ".

ما لم يكن مستوجبا "فَعَّلَا" أو "فَعَّلَانًا" فادر، أو فَعَّلَا<sup>(٧)</sup> فأول لذي امتناع، كـ"مَأْبَى" والقَائِلُ للذي اتقضى قَلْبًا للذا "فَعَّلَانٍ" أو ليصوت، وشَمَلَّ سيرا، وصوتا، "الفَعْلُ" كـ"صَهَلَّ".

(١) سواء كان صحيحا أو متعلأ أو مضاعفا، كما مثل الناظم، ويستثنى من ذلك ما دل على لون، فإن الغالب على مصدره "الفُعْلُ" نحو: "سِيرَ سَيْرًا" و"شَهِبَ شَهْبًا". أفاده الأحموني ٢/٢٠٩، واستثنى ابن هشام ما دل على حرفة فهو على "فَعَّلَا". أوضح المسالك ٣/٢٣٦، وفيه نظر، فإن "فَعَّلَا" يقاس في "فَعَّلَ" المفتوح العين، وأما "ولاية" فإنه نادر، أفاده الأحموني أيضا.

(٢) في أ: "بفتحها".

(٣) جاء مصدر "رَغِبَ" على "رَغِبَ" بفتح الراء وبضمها. اللسان ٤٦/١.

(٤) الرهوت: اسم للرهب. اللسان ١/٤٢٠.

(٥) ما بين المعرفين ساقط من: ب.

(٦) لافرق في ذلك بين الصحيح والمعتل، كما مثل له المصنف في النظم بـ"فَعَّلَ" و"غَدَا". (٧) في أ: "فَعَّلَانًا" وهو تحريف.

خرج عن مستحق "الفعول" أربعة مصادر.

الأول: ما استحق "فعالا"، وهو: ما دلّ فعله على امتناع، كـ"أبى إباءاً"، و"أبى إباتاً" و"نفر نفاراً" وليس "الفعال" فيه بلازم، بجيء<sup>(١)</sup> "النفور" و"الجماح".  
الثاني: ما استحق "فعلاتاً" وهو: ما دلّ فعله<sup>(٢)</sup> على تقلّب، كـ"خلى غلياناً" و"نزل نزولاً" و"جال جولاناً" وليس بلازم فيه أيضاً، بجيء "العتو" و"الغيام"<sup>(٣)</sup> و"الطواف".

الثالث: ما استحق "فعلالاً" وهو شيان:

أحدهما: ما دلّ على داء، كـ"السعال" و"الزكام" و"المشاء" -وهو جريان البطن-.

وثانيهما: ما دلّ على صوت، كـ"السكاء" و"الصراخ" و"النباح"<sup>(٤)</sup> وليس بلازم فيه بجيء "الفعيل" منه.

الرابع: ما استحق "ففيلاً" وهو أيضاً شيان:

أحدهما: ما دلّ على سير، كـ"الرجيل" و"الذميل"<sup>(٥)</sup> وليس بلازم فيه بجيء "الزمل"<sup>(٦)</sup> و"الزخذ"<sup>(٧)</sup>.

(١) في ب: "بجيء". (٢) سقط "فعله" من: ب.

(٣) التزو: الوثبان. ينظر: اللسان "نزا" ١٩١/٢٠.

(٤) الغيام: داء يأخذ الإبل في رؤوسها، والهام: التجير. ينظر: اللسان "هم" ١١٠/١٦.

(٥) في ب: "النباح" وهو تحريف.

(٦) الذميل: ضرب من سير الإبل، وقيل: هو مافوق العنق. اللسان "ذمل" ٢٧٥/١٣.

(٧) الزمل: بالتحريك، المرولة، وهو أن يهز منكبيه ولا يسرع. اللسان "ومل" ٣١٤/١٣.

(٨) الزخذ: ضرب من سير الإبل، وهو سعة الخطر في المشي. اللسان "وخذ" ٤٦٧/٤.

وثانيهما: ما دلّ على صوت، كـ"العجيج" و"الضجيج" وبما غلب من مصادر "فعل" اللازم: "فعل" لما كان فعله معتل العين، نحو: «صام صوماً، ونام نوماً، وسار سواً» وليس بلازم بجيء "الغبية" و"القيام" و"غور العين".

"فَعُولَةٌ" "فَعَالَةٌ" لـ"فَعْلًا" كـ"سَهْلُ الأَمْرِ" و"زَيْدٌ جَزَلاً"

ما كان من الثلاثي على "فعل" بفتح الفاء، وضَمَّ العين -فالعالم في مصدره "الفعولة" كالسُهولة، والمُتَوَسِّعة، والمُلَوَّحة، و"الفعالة" كالجزالة والبلغة، والفصاحة، وجاء من مصادره على غير ذلك "المعش" و"الجمال" و"اليلظ"، وذكر ابن عصفور<sup>(١)</sup> أن "الفعل" منه قياس كالقُبْح، والجَمُن.

وما أتى مخالفاً لما مضى فيأيه النقل، كـ"سَخَطٌ" و"رَضِي"

قياس "السخط" سَخَط -بفتح الفاء والعين- وهي لغة فيه، لأنه<sup>(٢)</sup>

مصدر "فعل" اللازم، كـ"غَرَح" وكذلك "رَضِي" لأنه مصدر "رَضِي" وقد

تقدم عدّ جملة مما خرج عن القياس، ومنها: "حَكَم حُكْماً" و"جَحَد جُحوداً"

و"دَبَّ دَبِيبةً" و"شَاخ شَيْخوخةً" و"سَأَلَ سُؤالاً، ومَسَّأَلَةً".

وغير ذى ثلاثة مقيسٌ مصدره كـ"قُدْس القُدس"

وَزَكَّةٌ تَزْكِيَّةٌ وأَجْمَلٌ إجمالٌ مَن تَجَمَّلَ تَجَمُّلاً

وإِسْتَعَاذَةٌ ثم أقيم إقامة، وغالباً ذا التَّأَكُّم

كل فعل زاد على ثلاثة أحرف فله مصدر مقيس، وقد اشتمل النظم

على خمسة من الأفعال الجاوزة<sup>(٣)</sup> لثلاثة.

(١) ينظر قوله في: المغرب ١٣٣/٢، وقال سيوري: "وأما الفعل من هذه المصادر فنحو

الحسن والفتح والفعالة أكثر. أ.هـ. الكتاب ٢٨/٤.

(٢) في أ: "لأن". (٣) في أ: "الحاربة" وهو تحريف.



خرج عن مستحق "الفعول" أربعة مصادر.

الأول: ما استحق "فعالا"، وهو: ما دلّ فعله على امتناع، كـ"أبى إباءاً"، و"أبى إباءاً" و"نفر نفاراً" وليس "الفعال" فيه بلازم، بجيء<sup>(١)</sup> "النفور" و"الجماع".  
الثاني: ما استحق "فعلاتاً" وهو: ما دلّ فعله<sup>(٢)</sup> على تقلّب، كـ"خلى غلياناً" و"نزل نزولاً" و"جال جولاناً" وليس بلازم فيه أيضاً، بجيء "العتو" و"القيام"<sup>(٣)</sup> و"الطواف".

الثالث: ما استحق "فعّالا" وهو شيان:

أحدهما: ما دلّ على داء، كـ"السعال" و"الزكام" و"المشاء" -وهو جريان البطن-.

وثانيهما: ما دلّ على صوت، كـ"السكاء" و"الصراخ" و"النباح"<sup>(٤)</sup> وليس بلازم فيه بجيء "الفعيل" منه.

الرابع: ما استحق "ففيلاً" وهو أيضاً شيان:

أحدهما: ما دلّ على سير، كـ"الرجيل" و"الذميل"<sup>(٥)</sup> وليس بلازم فيه بجيء "الزمل"<sup>(٦)</sup> و"الزحذ"<sup>(٧)</sup>.

(١) في ب: "بجيء". (٢) سقط "فعله" من: ب.

(٣) التزو: الوثبان. ينظر: اللسان "نزا" ١٩١/٢٠.

(٤) القيام: داء يأخذ الإبل في رؤوسها، والهام: التجير. ينظر: اللسان "هم" ١١٠/١٦.

(٥) في ب: "النباح" وهو تحريف.

(٦) الذميل: ضرب من سير الإبل، وقيل: هو مافوق العنق. اللسان "ذمل" ٢٧٥/١٣.

(٧) الزمل: بالتحريك، المرولة، وهو أن يهز منكبيه ولا يسرع. اللسان "ومل" ٣١٤/١٣.

(٨) الزحذ: ضرب من سير الإبل، وهو سعة الخطر في المشي. اللسان "وخذ" ٤٦٧/٤.

وثانيهما: ما دلّ على صوت، كـ"العجيج"، و"الضجيج" وما غلب من مصادر "فعل" اللازم: "فعل" لما كان فعله معتل العين، نحو: «صام صوماً، ونام نوماً، وسار سواً» وليس بلازم بجيء "الغبية" و"القيام" و"غور العين".

"فَعُولَةٌ" "فَعَالَةٌ" لـ"فَعْلًا" كـ"سَهْلُ الأَمْرِ" و"زَيْدٌ جَزُولًا"

ما كان من الثلاثي على "فعل" بفتح الفاء، وضَمّ العين -غالب في مصدره "الفعولة" كالسُهولة، والمُتَوَسِّطة، والمُلَوَّحة، و"الفعالة" كالجزالة والبلغة، والفصاحة، وجاء من مصدره على غير ذلك "المعش" و"الجمال" و"اليلظ"، وذكر ابن عصفور<sup>(١)</sup> أن "الفعل" منه قياس كالقُبْح، والجَمُن.

وما أتى مخالفاً لما مضى فيأبى النقل، كـ"سَخَطٌ" و"رَضِي"

قياس "السخط" سَخَط -بفتح الفاء والعين- وهي لغة فيه، لأنه<sup>(٢)</sup>

مصدر "فعل" اللازم، كـ"غَرَح" وكذلك "رَضِي" لأنه مصدر "رَضِي" وقد

تقدم عدّ جملة مما خرج عن القياس، ومنها: "حَكَم حُكْمًا" و"جَحَد جَحودًا"

و"دَبَّ دَبِيبةً" و"شَاخ شَيْخوخةً" و"سَأَلَ سُؤالًا، ومَسَّأَلَةً".

وغير ذى ثلاثة مقيسٌ مصدره كـ"قُدْس القُدس"

وَزَكَّةً تَزَكِيَةً وأَجْمَلًا إجمالاً مَن تَجَمَّلًا تَجَمُّلاً

وإِسْتَعَاذَةً ثم أقيم إقامةً، وغالباً ذا التَّأَكُّمِ

كل فعل زاد على ثلاثة أحرف فله مصدر مقيس، وقد اشتمل النظم

على خمسة من الأفعال الجاوزة<sup>(٣)</sup> لثلاثة.

(١) ينظر قوله في: المغرب ١٣٣/٢، وقال سيوري: "وأما الفعل من هذه المصادر فنحو

الحسن والفتح والفعالة أكثر. أ.هـ. الكتاب ٢٨/٤.

(٢) في أ: "لأن". (٣) في أ: "الحاربة" وهو تحريف.

الأول: "فَعَلَ" وينقسم إلى: صحيح كـ "قَتَلَ" و "قَطَعَ" و "قَهَمَ" فمصدره: "التَّقْيِيل"<sup>(١)</sup> وإلى معتل كـ "زَكَّى" و "زَكَّى" و "زَكَّى" فمصدره: "تَقْيَلُهُ".

الثاني: "أَفْعَلَ" -صحيح العين- وقياس مصدره "الإفْعَال" كـ "الإجْمَال" و "الإعْطَاء" و "الإِكْرَام".

الثالث: "تَفَعَّلَ" وما كان على وزن، من "تَفَعَّلَ" و "تَفَعَّلَ" و "تَفَعَّلَ" و "تَفَعَّلَ" وقياس مصدره أن يُتْرَك على حاله، ويُضَمُّ رابعه، كـ "تَجَحَّلًا" و "تَذَخَّرَجًا" و "تَسَيَّطًا" و "تَمَسَّكًا".

الرابع: "اسْتَفْعَلَ" -معتل العين- كـ "استعاذ" و "استقام" و "استزاد" فيطردها "استعاذَة" و "استقامة" و "استزادة" وأصلها "استفعال" مثل مصدر الصحيح العين منه، كـ "الاستخراج" فأصل "استعاذَة" "استعواذًا"<sup>(٢)</sup> نقلت<sup>(٣)</sup> حركة "العين" إلى الساكن قبلها، ثم قبلت ألفا لانفتاح ما قبلها، مع أصالة حركتها، ثم حذفت ألف الاستفعال لملاققتها مثلها<sup>(٤)</sup> وُعُوِضَ منها "تاء التانيث" فوزنه "استفعلة".

الخامس: "أَفْعَلَ" -المعتل العين- كـ "أقام" و "أعان" فقياس المصدر فيه<sup>(٥)</sup> "إقامة"<sup>(٦)</sup> و "إعانة" وأصلهما "إنفعال" كمصدر الصحيح العين منه،

- (١) في أ: "الحاوية" وهو تحريف. (٢) في أ: "أ:ه:ه:م" وهو تحريف.  
(٣) في ب: "تفعيل" وهو تحريف. (٤) في ب: "استعواذ".  
(٥) في أ: "انقلبت". وفي ب: "قلب" وهو تحريف، وما أثبت هو المراد.  
(٦) ما بين المعرفين ساقط من: أ. (٧) سقط "فيه" من: أ.  
(٨) في أ: "قياما" وهو تحريف.

وعمل فيه كما عمل في الذي قبله، فوزنه "إنْعَلَهُ" وتلزمه "التاء" غالباً، كما مثل، وقد تحذف، كقوله تعالى: ﴿وَوَقَّامِ الصَّلَاةِ﴾<sup>(١)</sup> ولا حاجة إلى تأويل من جعل حذف "التاء" لأجل الإضافة، مثل الحذف في:

٢٩٦- ... .. وأخْلَقُوا عِدَاَ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا<sup>(٢)</sup>  
إلا أنه قد مُنِعَ<sup>(٣)</sup> من كلامهم: "أَرَاهُ إِرَاءً" و "أَجَابَ إِيحَابًا".

وما يلي الآخر مُدُّ و الفتحا مع كَسَرَ ثَلَوِ الثَّانِ مَا الفتحا  
بِهَمْزٍ وَصَلٍ كـ "باصطقي" وضمَّ ما يَرِنُ، في أمثال: "قَدْ تَلَمَّلْنَا  
قياس للمصدر مما افتتح بهمزة الوصل من الأفعال، نحو: "انطلق" و "اقتدر"

- (١) من الآيتين: ٣٧، ٧٣، من سورتي: الأنبياء، والنور.  
(٢) هنا عجز بيت من البسيط، وهو للنضيل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب، وصدره قوله:  
إِنَّ الْخَلِيطَ أَحْلَمُ النَّبِيِّ فَأَنْجَرُوا ... ..  
و "الخليط": الفرير المخالط وقت النجعة. وأحْلَمُوا النَّبِيُّ: أي: أَسَدُّوا الْفِرَاقَ.  
و "انجروا": يَهْجُرُوا.  
والشاهد من البيت قوله: "عد الأمر" حيث حذف التاء لما في بها عوضاً من قاء الكلمة، وهذا شاذ عند الجمهور، لحذف العوض والمعوض منه، وهو غير جائز، كما لا يجوز الجمع بينهما، وذهب الفراء إلى جوازه، فقال: وإنما استجيز سقوط التاء من قوله: ﴿وَوَقَّامِ الصَّلَاةِ﴾ لإشانتهم إياه، وقالوا: «الخالفين ربما سخر من منزلة الحرف الواحد، فلذلك أسقطوها في الإضافة» أ.هـ. المعاني ٢/٢٥٤.  
ينظر البيت في: الخصائص ١٧١/٣، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٥٤، وأوضح المسالك ٤/٤٠٧، والنصريح ٢/٣٩٦، ومعجم شواهد العربية ١٠٥.  
(٣) حكى هذا الأخفش. ينظر: شرح الأخفوني ٢/٣١٢.

الأول: "فَعَلَ" وينقسم إلى: صحيح كـ "قَتَلَ" و"قَطَعَ" و"قَهَمَ" فمصدره: "التَّقْيِيلُ"<sup>(١)</sup> وإلى معتل كـ "زَكَّى" و"زَكَّى" و"زَكَّى" فمصدره: "تَقْيَلُهُ".

الثاني: "أَفْعَلَ" -صحيح العين- وقياس مصدره "الإفْعَال" كـ "الإجْمَال" و"الإعْطَاء" و"الإِكْرَام".

الثالث: "تَفَعَّلَ" وما كان على وزن، من "تَفَعَّلَ" و"تَفَعَّلَ" و"تَفَعَّلَ" وقياس مصدره أن يُتْرَك على حاله، ويُضَمُّ رابعه، كـ "تَحَجَّلًا" و"تَذَخَّرَجًا" و"تَسَيَّطًا" و"تَمَسَّكًا".

الرابع: "اسْتَفْعَلَ" -معتل العين- كـ "استعاذ" و"استقام" و"استزاد" فيطردها "استعاذَ" و"استقامَ" و"استزادَ" وأصلها "استفعال" مثل مصدر الصحيح العين منه، كـ "الاستخراج" فأصل "استعاذَ" "استعواذًا"<sup>(٢)</sup> نقلت<sup>(٣)</sup> حركة "العين" إلى الساكن قبلها، ثم قبلت ألفا لانفتاح ما قبلها، مع أصالة حركتها، ثم حذفت ألف الاستفعال لملاققتها مثلها<sup>(٤)</sup> وُعُوِضَ منها "تاء التانيث" فوزنه "استفعلة".

الخامس: "أَفْعَلَ" -المعتل العين- كـ "أقام" و"أعان" فقياس المصدر فيه<sup>(٥)</sup> "إقامة"<sup>(٦)</sup> و"إعانة" وأصلهما "أفعال" كمصدر الصحيح العين منه،

(١) في أ: "الحاوية" وهو تحريف. (٢) في أ: "أ:ه:م:م" وهو تحريف.

(٣) في ب: "تفعيل" وهو تحريف. (٤) في ب: "استعواذ".

(٥) في أ: "انقلبت". وفي ب: "قلب" وهو تحريف، وما أثبت هو المراد.

(٦) ما بين المعرفين ساقط من: أ. (٧) سقط "فيه" من: أ.

(٨) في أ: "قياما" وهو تحريف.

وعمل فيه كما عمل في الذي قبله، فوزنه "فَعَلَهُ" وتلزمه "التاء" غالباً، كما مثل، وقد تحذف، كقوله تعالى: ﴿وَوَقَّامِ الصَّلَاةِ﴾<sup>(١)</sup> ولا حاجة إلى تأويل من جعل حذف "التاء" لأجل الإضافة، مثل الحذف في:

٢٩٦- ... .. وأخفقوك عند الأمر الذي وعدوا<sup>(٢)</sup>  
إلا أنه قد مُنِعَ<sup>(٣)</sup> من كلامهم: "أراه إراءً" و"أجاب إجاباً".

وما يلي الآخر مُدُّ والفتح مع كَسْرٍ تَلَوِ الثَّانِ مَا افْتِحا  
بِهَمْزٍ وَصَلِ كـ "باصطقي وضّم ما يربّع، في أمثال: "قَدْ تَلَمَّلْنَا  
قياس المصدر مما افتتح بهمزة الوصل من الأفعال، نحو: "انطلق" و"اقتدر"

(١) من الآيتين: ٣٧، ٧٣، من سورتي: الأنبياء، والنور.

(٢) هنا عجز بيت من البسيط، وهو للنضيل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب، وصدره قوله:

إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَلُّ الْبَيْنِ فَأَنْجَرُوا ... ..  
و"الخليط": الفريق المخالط وقت النجعة. وأجَلُّوا البَيْنَ: أي: أجدُّوا الفراق. و"انجروا": يهتدوا.

والشاهد من البيت قوله: "عد الأمر" حيث حذف التاء لما في بها عوضاً من قاء الكلمة، وهذا شاذ عند الجمهور، لحذف العوض والمعوض منه، وهو غير جائز، كما لا يميز الجميع بينهما، وذهب الفراء إلى جوازه، فقال: وإنما استجيز سقوط اللام من قوله: ﴿وَوَقَّامِ الصَّلَاةِ﴾ لإشانتهم لباءه، وقالوا: «الخالفين ربما سخرض بمنزلة الحرف الواحد، فلذلك أسقطوها في الإضافة» أ.هـ. المعاني ٢/٢٥٤. ينظر البيت في: الخصائص ١٧١/٣، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٥٤، وأوضح المسالك ٤/٤٠٧، والنصريح ٢/٣٩٦، ومعجم شواهد العربية ١٠٥.

(٣) حكى هذا الأخفش. ينظر: شرح الأخفوني ٢/٣١٢.

و"استخرج" أن يكسر تلو الثاني منه، وهو ثالثه، وبعد ما قبل آخره، بزيادة ألف عليه، فيصير مصدرا، نحو: "اقتنارا" و"انطلاقا" و"استخراجا" فإن كان معتلا، ك"اصطفى" و"انطوى" (١) و"استلقى" مُدَّتْ الألف التي في آخره، من أجل اجتماعها (٢) مع الألف المزيدة، وقياس مصدر "تَعَلَّلَ" ك"تدحرج" و"تَلَمَّلم" أن يضم رابه، فيصير مصدرا كما سبق.

"فَيْسَلَال" أو "فَعْلَلَّة" لـ "فَعْلَلَا" واجعل مقيسا ثانيا لا أولًا قياس مصدر "فَعْلَل" "فَعْلَلَّة" ك"تدحرج" "فَعْلَلَّة" و"دمدمة"، و"كدكدكة"، وجاء مصدره على "فَيْسَلَال" (٣) - بكسر أوله - ك"زلزال" و"ميرْهاف" (٤)، وليس بمقيمين، وذكر بعضهم (٥) أن المضاعف منه مقيس، ك"الزلزال" ويختص (٦) بجواز فتحه، والأعراف أن يراد بالفتوح منه اسم الفاعل (٧)، نحو:

- (١) سقط قوله: "ونطوى" من: أ. (٢) في ب: "اجتماعهما" وهو تحريف.
- (٣) استثنى الصيمري من ذلك "دحرج" فإنه قال: لم يسمع فيه "دحراج". التبصرة ٧٧٣/٢، وقد سبقه إلى ذلك السيوطي. ينظر: شرح ابن عبيد ٤٨/٦.
- هنا وقد ذكر ابن منظور "الدحراج". ينظر: اللسان "دحرج" ٩٠/٣، كما ذكره ابن الحاجب. ينظر: الشافية شرح الرضي ١٧٧/١.
- (٤) في ب: "الزلزال، السرهاف".
- (٥) لعله يعني ابن مالك، فقد قال في تسهيله ٢٠٦: «وفتح أول هذا -يشير إلى مصدر "تَعَلَّل" - إن كان كائنا لزال حائر» أ.هـ.
- (٦) أي: المضاعف.
- (٧) أي: لا المصدر، قال الأزهري في تريحه هنا: ولذا وصف "الوُسُول" بالجناس وما بعده، وهو من أوصاف الذات، التصريح ٧٦/٢، وهو قول ابن مالك: التسهيل ٢٠٦، وابن هشام: التوضيح ٢٣٩/٣.

﴿مَنْ شَرَّ الْوَسْوَاسِ﴾ (١) ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ﴾ (٢) لـ "فَعْلَل" الْفَعْلَالُ وَالْفَاعِلُ وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمْعُ عَادَلَهُ قياس مصدر "فَعْلَل" إما "فعال" كـ "الضراب" و"القيال" و"الخصام" و"الجدال"، وإما "مفاعلة" كـ "المضاربة" و"المقاتلة"، ولا يجيء الأول في ما "فاؤه" ياء (٣)، كـ "ياسر" و"يامن" إلا شذوذاً، كقولهم: "يَاوَمَهُ يَوْمًا" (٤) إذا هابه حقه بالأيام.

وغير ما تقدم من مصادر الأوزان المذكورة فيقتصر فيه على السماع، ولا يقاس.

على الوارد منه، فمنه "كَلَبَ كَلْبًا" و"تَوَاتَرَتَا" (٥) و"أَجَلَّ يَجْمَالًا" و"تَجَسَّرَ جِرْوَتًا" و"تَكَبَّرَ كَرِيَاءً" و"فَرَأَى الْقَوْمَ رَمِيًّا" (٦) و"فَهَقَّرَ قَهْقَرَى" (٧) و"فَرَفَصَ فَرْفَصَاءً" (٨) و"خَوَّلَ

- (١) الآية ٤، من سورة النمل، والوُسُولُ: أي: الموسوس.
- (٢) من الآية ٢٦، من سورة الحجر. (٣) لنقل الياء المكسورة أول الكلمة.
- (٤) قال في القاموس: «يَاوَمَتُهُ ميامنة، ويوماء، عامله بالأيام». ينظر: "يوم"
- ١٩٥/٤-١٩٦.
- (٥) التزو: الوثبان، ومنه: تزو النيس، ولا يقال إلا للششاء والدواب. اللسان "تزا"
- ١٩١/٢٠.
- (٦) بكسر الزاء وتلهم المشددة، وبالياء المشددة: رقباء: قراب.
- (٧) الْقَهْقَرَى: الرجوع إلى الحلف. اللسان "قهقر" ٤٣٥/٦.
- (٨) الْفَرْفَء: ضرب من العقود، وهو أن يجلس على ألبنيه، ويلزق فعليه بطنه ويحتجى بيديه. اللسان "فرفص" ٢٣٩/٨.

و"استخرج" أن يكسر تلو الثاني منه، وهو ثالثه، وبعد ما قبل آخره، بزيادة ألف عليه، فيصير مصدرا، نحو: "اقتنارا" و"انطلاقا" و"استخراجا" فإن كان معتلا، ك"اصطفى" و"انطوى" (١) و"استلقى" مُدَّت الألف التي في آخره، من أجل اجتماعها (٢) مع الألف المزيدة، وقياس مصدر "تَعَلَّلَ" ك"تدحرج" و"تَلَمَّلم" أن يضم رابه، فيصير مصدرا كما سبق.

"فَيْسَلَال" أو "فَعْلَلَّة" لـ "فَعْلَلَا" واجعل مقيسا ثانيا لا أولا  
قياس مصدر "فَعْلَل" "فَعْلَلَّة" ك"تدحرج" "فَعْرَجَة" و"دمدمة"، و"دكدكة"، وجاء مصدره على "فَيْسَلَال" (٣) - بكسر أوله - ك"زلزال" و"ميرْهاف" (٤)، وليس بمقيمين، وذكر بعضهم (٥) أن المضاعف منه مقيس، ك"الزلزال" ويختص (٦) بجواز فتحه، والأعراف أن يراد بالفتوح منه اسم الفاعل (٧)، نحو:

- (١) سقط قوله: "ونطوى" من: أ. (٢) في ب: "اجتماعهما" وهو تحريف.
- (٣) استثنى الصيمري من ذلك "دحرج" فإنه قال: لم يسمع فيه "دحراج". التبصرة ٧٧٣/٢، وقد سبقه إلى ذلك السيوطي. ينظر: شرح ابن عبيد ٤٨/٦.
- هنا وقد ذكر ابن منظور "الدحراج". ينظر: اللسان "دحرج" ٩٠/٣، كما ذكره ابن الحاجب. ينظر: الشافية شرح الرضي ١٧٧/١.
- (٤) في ب: "الزلزال، السرهاف".
- (٥) لعله يعني ابن مالك، فقد قال في تسهيله ٢٠٦: «وفتح أول هذا -يشير إلى مصدر "تَعَلَّل" - إن كان كائنا لزال حائر» أ.هـ.
- (٦) أي: المضاعف.
- (٧) أي: لا المصدر، قال الأزهري في تريح هذا: ولذا وصف "الوُسُولُ" بالجناس وما بعده، وهو من أوصاف الذات، التصريح ٧٦/٢، وهو قول ابن مالك: التسهيل ٢٠٦، وابن هشام: التوضيح ٢٣٩/٣.

﴿مَنْ شَرَّ الْوَسْوَاسِ﴾ (١) ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ﴾ (٢) لـ "فَعْلَل" الْفَعْلَالُ وَالْفَاعِلُ وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمْعُ عَادَلَهُ قِياس مصدر "فَعْلَل" إما "فَعَال" كـ "الضَّرَاب" و"الْقِتَال" و"الْجِصَام" و"الْجِدَال"، وإما "مفاعلة" كـ "المضاربة" و"المقاتلة"، ولا يجيء الأول في ما "فاؤه" ياء (٣)، كـ "ياسر" و"يامن" إلا شذوذا، كقولهم: "يَاوَمَهُ يَوْمًا" (٤) إذا هابه حقه بالأيام.

وغير ما تقدم من مصادر الأوزان المذكورة فيقتصر فيه على السماع، ولا يقاس.

على الوارد منه، فمنه "كَلَبَ كَلْبًا" و"تَوَاتَرَتَا" (٥) و"أَجْمَلَ تَجْمَالًا" و"تَحَسَّرَ حَيْرَتًا" و"تَكَبَّرَ كَرِيَاءً" و"فَرَأَى الْقَوْمَ رَمِيًّا" (٦) و"فَهَقَّرَ قَهْقَرَى" (٧) و"فَرَفَصَ فَرْفَصَاءً" (٨) و"خَوَّلَ

- (١) الآية ٤، من سورة النمل، والوُسُولُ: أي: الموسوس.
- (٢) من الآية ٢٦، من سورة الحجر. (٣) لنقل الياء المكسورة أول الكلمة.
- (٤) قال في القاموس: «يَاوَمَتُهُ ميامنة، ويوماء، عامله بالأيام». ينظر: "يوم"
- ١٩٥/٤-١٩٦.
- (٥) التزو: الوثبان، ومنه: تزو التيس، ولا يقال إلا للشاة والدواب. اللسان "تزا"
- ١٩١/٢٠.
- (٦) بكسر الزاء وتلثيم المشددة، وبالياء المشددة: رقياء: قرأها.
- (٧) الْفَهْقَرَى: الرجوع إلى الحلف. اللسان "فهقر" ٤٣٥/٦.
- (٨) الْفَرْفَاصُ: ضرب من العقود، وهو أن يجلس على ألبنيه، ويلزق فعليه بطنه ويحتجى بيديه. اللسان "فرفص" ٢٣٩/٨.

حيث لا<sup>(١)</sup> واقتصر قُضْرِيَّة<sup>(٢)</sup>.

و"فَلْتَلْ" لِمَرْؤَةٍ كَجَلَسَ" و"فَلْتَلْ" لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَ" يعني من مصادر الفعل الثلاثي "فَعَّلَ" فُتِلَ على المرة -يفتح أوله- كـ"جَلَسَ" و"أَكَلَهُ" و"رَكِبَهُ" فإن كان بناء المصدر عليها، كـ"رَحِمَهُ" قيل في دلالتها على المرة "رحمة واحدة" ويدل فيها على "الهيئة" بكسر أوله، كـ"الجلِسة" و"الركبة" و"القبيلة"، فإن كان بناء المصدر عليها أتى -عند إدارة الهيئة- بالوصف، نحو: «نشُد الضالة نَشْدَةً عَظِيمَةً».

في غير ذي الثلاثِ بآلتا المرءِ وَشَدَّ فِيهِ هَيْئَةً كَالْحَيْسَرَةِ إذا أريد بالمصدر من غير الثلاثي الدلالة على المرة زيد عليه "شاء التانيث"، نحو: «سَبَّحَ تَسْبِيحَهُ» و«أَنْرَغَ إِفْرَاقَهُ» و«استخرج استخراجه» و«انطلق انطلاقته»، فإن كان المصدر مختتما بالياء، دُلَّ على المرة منه بالوصف، كـ"سَرَكِيَّةٍ وَاحِدَةٍ" [وإقامة واحدة]<sup>(٣)</sup> و«استعانة واحدة» و«مخاصمة واحدة»<sup>(٤)</sup>، ولا تستعمل الهيئة من غير الثلاثي إلا شذوذاً، كـ«عَجْزَةُ الْمَرْأَةِ وَتَقْبُشُهَا»<sup>(٥)</sup> و«عِمَّةُ الرَّجُلِ وَتَمَصُّهُمَا»<sup>(٦)</sup>.

(١) الحَقْوَقْلَةُ: سرعة المشي مع تقارب الخطو، وأيضاً يقال: حوقل حوقلة وحيقالا إذا كثر وفزع عن الجماع اللسان "حوقل" ١٣/١٧١.

(٢) القشعريرة: الرُعْدَةُ. اللسان "قشعر" ٦/٤٠٥.

(٣) ما بين المعنويين ساقط من: أ. (٤) ما بين المعنويين زيادة يقتضيهما المقام.

(٥) "عِمْزَرَةٌ" و"يَقِيَّةٌ" هِيتَانٌ مِنْ اخْتَمَرَتِ الْمَرْأَةُ وَانْتَقَبَتْ، إِذَا غَطَّتْ رَأْسَهَا بِالْخِمَارِ، وَوَجَّهَهَا بِالنَّقَابِ.

(٦) "عِمَّةٌ" هِئَةٌ مِنْ تَغَطَّى الرَّجُلُ رَأْسَهُ بِالْعِمَامَةِ.

(٧) "تَمَصَّتْ" هِئَةٌ مِنْ لَبَسَ الْقَمِيصَ.

### أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها

تختلف أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين باختلاف عدد حروف الفعل، وهو الأكثر كما يأتي، وقد تختلف صيغته، أو معناه، نحو: "حَسَنَ" و"سَعِيدَ" و"فَرِحَ"، ونحوها مما دلَّ على الفاعل، و"قَتَلَ" و"نَهَبَ"<sup>(١)</sup> و"قَنَّصَ"<sup>(٢)</sup> ونحوها، مما دلَّ على المفعول، فيكون "صفة مشبهة".

كفاعلٍ صَغِ اسمَ فاعِلٍ إذا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ، كـ"عَدَا" اسم الفاعل من الثلاثي المجرد، المفتوح العين، يطرد فيه صيغة "فاعل" سواء كان لازماً كـ"سَقَمَ" أو متعدياً كـ"سَضَّرَبَ"، وتمثيل المصنف بمثلهما<sup>(٣)</sup>، فإنك تقول: «غَنَى وَلَدَهُ بِالطَّعَامِ» و«غَذَى الجرح» إذا سال منه الدم.

وهُوَ قَلِيلٌ فِي "قُلْتُ" و"قِيلَ" غَيْرَ مَعْدُي، بِلِ قِيَاسِهِ "قِيلَ" و"أَفْعَلَ قَعْلَانٌ" نَحْوُ: أَشِيرُ وَنَحْوُ: صَدَّيَانٌ وَنَحْوُ: "الْأَجْهَرُ" يقل بجيء اسم الوصف الدال على الفاعل، بوزن "فاعل" من "فَعَّلَ" المضموم العين، ولا يكون إلا لازماً، وفي<sup>(٤)</sup> "فَعِلَ" المنكسر<sup>(٥)</sup> العين، إن كان لازماً، فمن الأول: "طَسَّاهِرٌ" و"نَسَاعِمٌ"

(١) النَّهَبُ: الغنيمة، ويطلق على ما انتهب. اللسان: "نهب" ٢/٢٧١.

(٢) القنص والقنيس: هو ما اقتنص. اللسان: "قنص" ٨/٣٥١.

(٣) في ب: ب: بمثلهما. (٤) لو قال "ومن" لكان أولى، ليطابق ما قبله.

(٥) في أ: "المنكسر".

حيث لا<sup>(١)</sup> واقتصر قُضْرِيَّة<sup>(٢)</sup>.

و"فَعَّلَ" لِمَرَّةٍ كـ"جَلَسَ" و"فَعَّلَ" لِهَيْئَةٍ كـ"جَلَسَ" يعني من مصادر الفعل الثلاثي "فَعَّلَ" فُتدِل على المرّة -يفتح أوله- كـ"جَلَسَ" و"أَكَلَهُ" و"رَكِبَهُ" فإن كان بناء المصدر عليها، كـ"رَحِمَهُ" قيل في دلالتها على المرّة "رحمة واحدة" ويدل فيها على "الهيئة" بكسر أوله، كـ"الجلِسة" و"الرُكبة" و"القيلة"، فإن كان بناء المصدر عليها أتى -عند إدارة الهيئة- بالوصف، نحو: «نشُد الضالة نَشْدَةً عظيمة».

في غير ذي الثلاثِ بآلِا المرّة وشد فيهِ هيئة كالخِسرَة إذا أريد بالمصدر من غير الثلاثي الدلالة على المرّة زيد عليه "شاء" التانيث، نحو: «سَبَّح تسبيحه» و«أَنرَغ إفرافة» و«استخرج استخراجه» و«انطلق انطلاقاً»، فإن كان المصدر مختتماً بالياء، دُلَّ على المرّة منه بالوصف، كـ"سُرْكِيَّة واحدة" [وإقامة واحدة]<sup>(٣)</sup> و«استعانة واحدة» و«مخاصمة واحدة»<sup>(٤)</sup>، ولا تستعمل الهيئة من غير الثلاثي إلا شذوذاً، كـ«عِثْرَة المرأة ونَقِثْها»<sup>(٥)</sup> و«عِمة»<sup>(٦)</sup> الرَّجُل وقمصتهما<sup>(٧)</sup>.

(١) الحَقْوَقْلَة: سرعة المشي مع تقارب الخطو، وأيضاً يقال: حوقل حوقلة وحيقالا إذا كثر وفزع عن الجماع اللسان "حوقل" ١٣/١٧١.

(٢) القشعريرة: الرُعْدَة. اللسان "قشعر" ٦/٤٠٥.

(٣) ما بين المعنويين ساقط من: أ. (٤) ما بين المعنويين زيادة يقتضيهما المقام.

(٥) "عِمرَة" و"نِقِثَة" هيتان من اختمرت المرأة وانتقبت، إذا غطت رأسها بالخمار، ووجهها بالنقاب.

(٦) "عِمة" هيئة من تغطية الرجل رأسه بالعمامة.

(٧) "قمصَة" هيئة من لبس القميص.

### أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها

تختلف أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين باختلاف عدد حروف الفعل، وهو الأكثر كما يأتي، وقد تختلف صيغته، أو معناه، نحو: "حَسَنَ" و"سَعِيدَ" و"فَرِحَ"، ونحوها مما دلَّ على الفاعل، و"قَتَلَ" و"نَهَبَ"<sup>(١)</sup> و"قَنَّصَ"<sup>(٢)</sup> ونحوها، مما دلَّ على المفعول، فيكون "صفة مشبهة".

كفاعلٍ صَغ اسم فاعل إذا من ذي ثلاثة يكون، كـ"عَدَا" اسم الفاعل من الثلاثي المجرد، المفتوح العين، يطرد فيه صيغة "فاعل" سواء كان لازماً كـ"سَقَمَ" أو متعدباً كـ"سَضَّرَبَ"، وتمثيل المصنف بمثلهما<sup>(٣)</sup>، فإنك تقول: «غَنَى ولده بالطعام» و«غذى الجرح» إذا سال منه الدم.

وهو قليل في "قُلْتُ" و"قِيلَ" غير معسدي، بل قياسه "قِيلَ" و"افعل فَعْلَان" نحو: أَسِيرَ ونحو: صَدَّيَان ونحو: "الأَجْهَر" يقل بجيء اسم الوصف الدال على الفاعل، بوزن "فاعل" من "فَعْل" المضموم العين، ولا يكون إلا لازماً، وفي<sup>(٤)</sup> "فَعْل" المنكسر<sup>(٥)</sup> العين، إن كان لازماً، فمن الأول: "طَـهَّـار" و"نَـسَـاعِم"

(١) النَّهَب: الغنيمة، ويطلق على ما انتهب. اللسان: "نهب" ٢/٢٧١.

(٢) القنص والقنص: هو ما اقتنص. اللسان: "قنص" ٨/٣٥١.

(٣) في ب: ب: بمثلهما. (٤) لو قال "ومن" لكان أولى، ليطابق ما قبله.

(٥) في أ: "المنكسر".

—من نَعِم<sup>(١)</sup>— [و"حَالِك—من حَلِك—<sup>(٢)</sup>، ومن الشَّيْء: "سالم" و"عاطب" و"نادم" و"ضامر" وهو أكثر من الذي قبله. وقياس "فعل" اللازم ثلاثة أبنية.

أحدها: "فَعِل" نحو: فَسَّحَ، [وَنَوَسِمَ، وَنَهَمَ<sup>(٣)</sup>] وَحَيَّيْ<sup>(٤)</sup>، وَأَشِيرَ، وَيَطِيرَ.

الثاني: "أَفْعَل" ويقلب في العاهات، كأَجْهَرَ<sup>(٥)</sup>، وأَعَوَرَ، وأَخْرَسَ، ولا يختص<sup>(٦)</sup> بها، بل هي: أَكْجَلْ، وَأُدْعَجْ.

الثالث: "فَعْلان"<sup>(٧)</sup>—مثل الفاء<sup>(٨)</sup>— كصديان، وسكران، وشعبان، وجوعان<sup>(٩)</sup>، وعريان، ومما شذ فيه: "مريض" و"كهل"<sup>(١٠)</sup>.

(١) يقال: نعم الشيء نعومة، أي: صار ناعما. اللسان: "نعم" ٥٧/١٦.

(٢) قال في أ: مقابل ما بين المعقوفين: "ومالك وحامل". وهو تحريف.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. (٤) في ب: "شجع"، وهو تحريف.

(٥) في ب: "كأجر"، وهو تحريف.

(٦) أي: بل يشملها ويشمل ما كان من باب الأكلان والجلل.

(٧) في ب: "فعلال"، وهو تحريف.

(٨) في كلتا النسختين: "العين"، وهو تحريف.

(٩) في كلتا النسختين "جيعان" ولم أجد هذه الصيغة في ما اطلعت عليه من كتب المعاجم، ولذا فقد أثبت المعروف من صيغ الكلمة مما هو على هذا الوزن.

(١٠) قياسهما: مَرَضَ، وَكَهَلَ، لأنهما من الأعراض. والكَهْل: الرجل إذا وعطه الشيب. اللسان: "كهل" ١٢٠/١٤.

أما المتعدي منه فالوصف منه على "فاعل" —كالمتنوع العين— نحو:

عالم، وراحم، وشارب.

و"فَعِل" أولى، و"فَعِيل" به "فَعِل" كالصَّخَم، والجَمِيل، والفَعْلُ جُمْل الأكثر في وصف "فَعِل" المضموم العين، إنا "فَعِل" كضخم، وعَذَب،

وسَهَّل، وصَغَب، وإنا "فَعِيل" كحميل، وشريف، وفريف، وكريم.

و"أَفْعَل" فيه قليل، و"فَعِل" وبسوى "الفاعل" قد يَفْعَى "فَعِل" يقل في وصف "فَعِل" [المضموم العين]<sup>(١)</sup> "أَفْعَل" نحو: «عَلِمَ<sup>(٢)</sup> فهو

أَعْلَمُ» و"حَطَب" فهو أَعْطَب —إذا أجمر لونه في كدرة—، ويقول فيه أيضا "فَعِل" كحسَن، وبطل، وعمل قَلَّ منه "فعال" —يفتح الفاء وضمها— كحَبَّان،

وشَحَّاع، و"فَعِل" كحُتِبَ، وقد يأتي الوصف منه<sup>(٣)</sup> على غير زنة "فاعل" نحو: سَيِّد، وشَيْخ، وخَيْف<sup>(٤)</sup>، وأَشْيَب، وكل هذه الصفات مشبهة

إلا فاعلا.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) «عَلِمَ» أي: صار العلم كأنه غريزة فيه، ولا يوصف بذلك من أول الأمر، بل قد يوصف به الرجل بعد المزاولة وطول الملاسة. ينظر: اللسان "علم" ٣١١/١٥، و"أَعْلَمُ" أفعل تفضيل، لا بمعنى مشقوق الشفة العليا —كما قد يتوهم— لأن ذلك من "عَلِمَ" —بكسر اللام— كما ذكر ابن منظور.

(٣) أفعِل —عنى المضى انتهى ذكره للشارح— من باب "فَعِل" كترج. لا سن "فَعِل" فلعل ذلك وقع منه —رحمه الله— سهوا. ينظر: اللسان "حطَب" ٣٤٩/١، والقاموس ٦٥/١.

(٤) أي: من "فَعِل".

(٥) أ: "حفيف" وهو تحريف، لأن الوصف من "حفيف" يأتي على "فاعل".



—من نَعِم<sup>(١)</sup>— [و"حَالِك—من حَلِك—<sup>(٢)</sup>، ومن الشَّيْء: "سالم" و"عاطب" و"نادم" و"ضامر" وهو أكثر من الذي قبله. وقياس "فعل" اللازم ثلاثة أبنية.

أحدها: "فَعِل" نحو: فَسَّحَ، [وَنَوَسِمَ، وَنَهَمَ<sup>(٣)</sup>] وَحَيَّيْ<sup>(٤)</sup>، وَأَشِيرَ، وَيَطِيرَ.

الثاني: "أَفْعَل" ويقلب في العاهات، كأَجْهَرَ<sup>(٥)</sup>، وأَعَوَرَ، وأَغْرَسَ، ولا يختص<sup>(٦)</sup> بها، بل هي: أَكْجَلْ، وَأُدْعَجْ.

الثالث: "فَعْلان"<sup>(٧)</sup>—مثل الفاء<sup>(٨)</sup>— كصديان، وسكران، وشعبان، وجوعان<sup>(٩)</sup>، وعريان، ومما شذ فيه: "مريض" و"كهل"<sup>(١٠)</sup>.

(١) يقال: نعم الشيء نعومة، أي: صار ناعما. اللسان: "نعم" ٥٧/١٦.

(٢) قال في أ: مقابل ما بين المعقوفين: "ومالك وحامل". وهو تحريف.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. (٤) في ب: "شحم"، وهو تحريف.

(٥) في ب: "كأجر"، وهو تحريف.

(٦) أي: بل يشملها ويشمل ما كان من باب الأكلان والجلل.

(٧) في ب: "فعلال"، وهو تحريف.

(٨) في كلتا النسختين: "العين"، وهو تحريف.

(٩) في كلتا النسختين "جيعان" ولم أجد هذه الصيغة في ما اطلعت عليه من كتب المعاجم، ولذا فقد أثبت المعروف من صيغ الكلمة مما هو على هذا الوزن.

(١٠) قياسهما: مَرَضَ، وَكَهَلَ، لأنهما من الأعراض. والكَهْل: الرجل إذا وعطه الشيب. اللسان: "كهل" ١٢٠/١٤.

أما المتعدي منه فالوصف منه على "فاعل" —كالمتنوع العين— نحو: عالم، وراحم، وشارب.

و"فَعِل" أولى، و"فَعِيل" بـ"فَعِل" كالصَّخَم، والجَمِيل، والفَعْلُ جُمْل الأكثر في وصف "فَعِل" المضموم العين، إنا "فَعِل" كضخم، وعَذَبَ، وسَهَّلَ، وصَغَبَ، وإنا "فَعِيل" كحميل، وشريف، وفريف، وكريم.

و"أَفْعَل" فيه قليل، و"فَعِل" وبسوى "الفاعل" قد يَفْعَى "فَعِل" يقل في وصف "فَعِل" [المضموم العين]<sup>(١)</sup> "أَفْعَل" نحو: «عَلِمَ<sup>(٢)</sup> فهو

أَعْلَمُ» و"حَطَبَ"<sup>(٣)</sup> فهو أَعْطَبَ—إذا أجمر لونه في كدرة—، ويقول فيه أيضا "فَعِل" كحسَن، وبطل، وعمل قَلَّ منه "فعال"—يفتح الفاء وضمها— كحَبَّان،

وشَحَّاع، و"فَعِل" كحُتِبَ، وقد يأتي الوصف منه<sup>(٤)</sup> على غير زنة "فاعل" نحو: سَيِّدٌ، وشَيْخٌ، وخَيْفٌ<sup>(٥)</sup>، وأَشْيَبَ، وكل هذه الصفات مشبهة

إلا فاعلا.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) «عَلِمَ» أي: صار العلم كأنه غريزة فيه، ولا يوصف بذلك من أول الأمر، بل قد يوصف به الرجل بعد المزاولة وطول الملاسة. ينظر: اللسان "علم" ٣١١/١٥، و"أَعْلَمُ" أفعل تفضيل، لا بمعنى مشقوق الشفة العليا—كما قد يتوهم—لأن ذلك من "عَلِمَ"—بكسر اللام—كما ذكر ابن منظور.

(٣) أفعِل—عنى المعنى الذي ذكره الشنوخ—من باب "فَعِل" كترج. لا سن "فَعِل" فلعل ذلك وقع منه—رحمه الله—سهوا. ينظر: اللسان "حطَب" ٣٤٩/١، والقاموس ٦٥/١.

(٤) أي: من "فَعِل".

(٥) أ: "حفيف" وهو تحريف، لأن الوصف من "حفيف" يأتي على "فاعل".

وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذي الثلاث كالأواصل مع كسر متلو الأخير مطلقاً وضمّ ميم زائد قد سبقاً بنية اسم الفاعل من غير الثلاثي بزنة المضارع منه، في عدد الحرف والحركات، إلا أنك تضم أوله، وتكسر ما قبل آخره مطلقاً، أي سواء كان مكسوراً في المضارع، نحو: مكرم، ومنطلق، ومقتير، ومواصيل، ومستخرج، أو مفتوحاً كمتعلم [والله أعلم].<sup>(١)</sup>

وإن فتحته منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر بنية اسم المفعول من غير الثلاثي كبنية اسم الفاعل، إلا أنك تفتح ما قبل آخره، كمنتظر، ومستخرج، ومحسوب، من "حب" الثلاثي لا من "أحب".

وفي اسم مفعول الثلاثي أطرد زنة "مفعول" كآت من قصد قياس اسم المفعول من الثلاثي: "مفعول" سواء كان متعدياً ك"قصد" فهو مقصود أو لازماً ك"رغب عنه" فهو مرغوب عنه، وسواء كان قياس اسم الفاعل منه على "فاعل كما مثل، أو على غيره، ك"مفروح به"<sup>(٢)</sup> و"محزون عليه".

ونحو: مقول، ومبيع، ومرمي، على القياس، إلا أن الأول نقلت حركة راوه إلى ما قبلها، ثم حذف لملقاتها الساكن بعدها<sup>(٣)</sup>، والثاني

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٢) في أ: "كمنوح به".

(٣) في ب: "بعده".

كذلك، إلا أنه حذف منه السواو، والثالث أدغمت السواو منه في الباء.

وناب نقلاً عنه ذو "فعل" نحو: فتاة أو فتى كحيل ينوب "فعل" عن "مفعول" في بحجة دالا على اسم المفعول<sup>(١)</sup> من الثلاثي، نحو: قتل، وجريح، ودعين، وكحيل، ويجرى على المؤنث كما يجري على المذكر بغير هاء، نحو: «فتاة كحيل، وفتى كحيل» إلا أنه يقتصر في الوارد منه على السماع، ولا يقاس، وقد ينوب "فعل" عن "فاعل" كرحيم، وعليم<sup>(٢)</sup>، وعن "مفعول" كقوله:

٢٩٧-أبرن رمانة الداعي السميع<sup>(٣)</sup> ... ..  
وعن "مفعول" كقيد من أعققت<sup>(٤)</sup> العسل.

(١) ذهب ابن مالك في التسهيل ١٣٨ إلى أن النيابة هنا في الدلالة على المعنى لا العمل.

(٢) سقط قوله: "وعليم" من: ب.

(٣) هذا صدر بيت من الوافر، لعمرو بن مديكرب، وقام البيت قوله:

... .. يوزنسى وأصحابي محسوع

و"رمانة" قبل إنها أخته وهي أم دريد بن الصمة، وكان الصمة قد أغار على بني

زبيد فسيبها، وقيل إن "رمانة" زوجته، ولبيت قصه. تنظر في: الخزائنة

١٧٨/٨-١٨٢، وغيرها، والشاهد من البيت قوله: "السميع" حيث جاء "فعل"

لمبالغة "مفعول". ينظر البيت في: شرح الكافية ٢/٢٠٢، وشرح ابن يعيش

٦/٧٣، والخزائنة ٨/١٧٨، وابن السكيت ١/٦٤، والكشاف ١/٣٠٧، ومعجم

شواهد العربية ٢٢٦.

(٤) أي: فهو "مفعول" أي: غليظ. اللسان "عقد" ٤/٢٩٠.

وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذي الثلاث كالأواصل مع كسر متلو الأخير مطلقاً وضمّ ميم زائد قد سبقاً بنية اسم الفاعل من غير الثلاثي بزنة المضارع منه، في عدد الحرف والحركات، إلا أنك تضم أوله، وتكسر ما قبل آخره مطلقاً، أي سواء كان مكسوراً في المضارع، نحو: مكرم، ومنطلق، ومقتير، ومواصيل، ومستخرج، أو مفتوحاً كمتعلم [والله أعلم].<sup>(١)</sup>

وإن فتحته منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر بنية اسم المفعول من غير الثلاثي كبنية اسم الفاعل، إلا أنك تفتح ما قبل آخره، كمنتظر، ومستخرج، ومحسوب، من "حب" الثلاثي لا من "أحب".

وفي اسم مفعول الثلاثي أطرد زنة "مفعول" كآت من قصد قياس اسم المفعول من الثلاثي: "مفعول" سواء كان متعدياً ك"قصد" فهو مقصود أو لازماً ك"رغب عنه" فهو مرغوب عنه، وسواء كان قياس اسم الفاعل منه على "فاعل كما مثل، أو على غيره، ك"مفروح به"<sup>(٢)</sup> و"محزون عليه".

ونحو: مقول، ومبيع، ومرمي، على القياس، إلا أن الأول نقلت حركة راوه إلى ما قبلها، ثم حذف لملقاتها الساكن بعدها<sup>(٣)</sup>، والثاني

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٢) في أ: "كمنوح به".

(٣) في ب: "بعده".

كذلك، إلا أنه حذف منه السواو، والثالث أدغمت السواو منه في الباء.

وناب نقلاً عنه ذو "فعل" نحو: فتاة أو فتى كحيل ينوب "فعل" عن "مفعول" في بحجة دالا على اسم المفعول<sup>(١)</sup> من الثلاثي، نحو: قتل، وجريح، ودعين، وكحيل، ويجرى على المؤنث كما يجري على المذكر بغير هاء، نحو: «فتاة كحيل، وفتى كحيل» إلا أنه يقتصر في الوارد منه على السماع، ولا يقاس، وقد ينوب "فعل" عن "فاعل" كرحيم، وعليم<sup>(٢)</sup>، وعن "مفعول" كقوله:

٢٩٧-أبرن رمانة الداعي السميع<sup>(٣)</sup> ... ..  
وعن "مفعول" كقيد من أعقبت<sup>(٤)</sup> العسل.

(١) ذهب ابن مالك في التسهيل ١٣٨ إلى أن النيابة هنا في الدلالة على المعنى لا العمل.

(٢) سقط قوله: "وعليم" من: ب.

(٣) هذا صدر بيت من الوافر، لعمرو بن مديكرب، وقام البيت قوله:

... .. يوزنسى وأصحابي محسوع

و"رمانة" قبل إنها أخته وهي أم دريد بن الصمة، وكان الصمة قد أغار على بني

زبيد فسيبها، وقيل إن "رمانة" زوجته، وللبيت قصة. تنظر في: الخزائنة

١٧٨/٨-١٨٢، وغيرها، والشاهد من البيت قوله: "السميع" حيث جاء "فعل"

لمبالغة "مفعول". ينظر البيت في: شرح الكافية ٢/٢٠٢، وشرح ابن يعيش

٦/٧٣، والخزائنة ٨/١٧٨، وابن السجري ١/٦٤، والكشاف ١/٣٠٧، ومعجم

شواهد العربية ٢٢٦.

(٤) أي: فهو "مفعول" أي: غليظ. اللسان "عقد" ٤/٢٩٠.

## الصفة المشبهة باسم الفاعل

وهي كل بنية تقدمت في اسم فاعل الثلاثي، إلّا فاعلا، وفاعل ومفعول إذا أضيفا إلى ما هو مرفوع في المعنى، كظاهر القلب، ومحمود المقاصد، وزنتها<sup>(١)</sup> من غير الثلاثي نحو: مستقيم العمل، ومعتدل القامة، ومنطلق البطن. صفة استحسن جرّ فاعلٍ معنى بها المشبهة اسم الفاعل تعرف الصفة المشبهة بأن يحسن إضافتها إلى ما هو فاعل في المعنى بعد تقدير تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها، فالأصل<sup>(٢)</sup> في "حسن الوجه": "حسن وجهه" ثم فكر تحويل الإسناد إلى الموصوف، فقيل: «زيدٌ حسنٌ الوجهة» بإسناد "الحسن" إلى ضمير زيد، ونصب "الوجهة" على التشبيه بالمفعول به، ثم أضيف، والذي أوجب لهم ذلك أمران. أحدهما: الفرار من إضافة الشيء إلى نفسه، إذ الموصوف والصفة شيء واحد.

الثاني: أن العرب توث الصفة في نحو: «هند كريمة الأب» فدلّ على أن الصفة مستندة إلى ضمير "هند"، وصح إسناد "الحسن" المختص بالوجه، إلى جملة "زيد" مجازاً، فلو امتنع جر الفاعل المعنى بالصفة لخوف اللبس، نحو: «ضارب الأب» أو لم يستحسن، نحو: «كاتب الأب» لم يكن من هذا الباب، إذ الأول ممتنع لالباسه بالإضافة إلى المفعول، والثاني لا لابس<sup>(٣)</sup> فيه، إلّا

(١) أي: فهو "مُثَقَّد" أي: غليظ. اللسان: "عقد" ٢٩٠/٤.

(٢) في أ: "وزنته". (٣) في أ: "فالأحسن"، وهو تحريف.

(٤) انتفى اللبس فيه لأن الكتابة لاتقع على الذوات.

فيه، إلّا أنه غير مستحسن، لما تقدم من تقدير تحويل الإسناد إلى الموصوف، ولا يصح ذلك فيه، لأن ين كُتِبَ أبوه لا يحسن إسناد وصف الكتابة إليه، إلّا بخاز بعد<sup>(١)</sup>، فعلم أن حسن الإضافة إلى الفاعل موقوف على النظر في المعنى، لا على معرفة كونها صفة مشبهة؛ فلا دور.

وصوغها من لازم لحاضر كطاهر القلب، جميل الظاهر صيغة هذه الصفة مفارقة لصيغة اسم الفاعل في حكمين:

أحدهما: أنها لا تصاغ - سا- إلّا من اللازم، كصوغ "طاهر" من طهّر و"جميل" من حمّل، و"حسن" من حسن، فأما "رحيم" و"عليم" فمقصود على السماع، كما سبق.

الثاني: أنها لا تكون إلّا للزمان الحاضر، النائم، دون الماضي الذي انقطع، والمستقبل الذي لم يأت، وتقارقه أيضا في عدم الجريان على لفظ المضارع، في الحركات والسكنات وعدد الحروف، إلّا ما استثنى من كسر ما قبل الآخر، في غير الثلاثي للفرق بينه وبين اسم المفعول.

وعمل اسم فاعل المبدئ لها على الحدة الذي قد حُدّ

(١) وجه بعد ذلك أن الأبوّة مفصلة عن البتوة بخلاف نحو: «حسن وجهه» فإن الشارح يريد أن ينفي ما قد يتوهم من ترتّب الدور، كما وقع لابن الناطم من غير التشهير بأحد، وهذا تصرف حسن، فقد قال ابن الناطم: «وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة للمشبهة، وتمييزها عما عداها، لأن العلم باستحسان الإضافة إلى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة، فهو متأخر عنه، وأنت تعلم أن العلم بالمعرف يجب تقدمه على العلم بالمعرف». أ.هـ. ينظر: شرح ابن الناطم ص ٤٤.

## الصفة المشبهة باسم الفاعل

وهي كل بنية تقدمت في اسم فاعل الثلاثي، إلّا فاعلا، وفاعل ومفعول إذا أضيفا إلى ما هو مرفوع في المعنى، كظاهر القلب، ومحمود المقاصد، وزنتها<sup>(١)</sup> من غير الثلاثي نحو: مستقيم العمل، ومعتدل القامة، ومنطلق البطن. صفة استحسن جرّ فاعلٍ معنى بها المشبهة اسم الفاعل تعرف الصفة المشبهة بأن يحسن إضافتها إلى ما هو فاعل في المعنى بعد تقدير تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها، فالأصل<sup>(٢)</sup> في "حسن الوجه": "حسن وجهه" ثم فكر تحويل الإسناد إلى الموصوف، فقيل: «زيدٌ حسنٌ الوجهة» بإسناد "الحسن" إلى ضمير زيد، ونصب "الوجهة" على التشبيه بالمفعول به، ثم أضيف، والذي أوجب لهم ذلك أمران. أحدهما: الفرار من إضافة الشيء إلى نفسه، إذ الموصوف والصفة شيء واحد.

الثاني: أن العرب توث الصفة في نحو: «هند كريمة الأب» فدلّ على أن الصفة مستندة إلى ضمير "هند"، وصح إسناد "الحسن" المختص بالوجه، إلى جملة "زيد" مجازاً، فلو امتنع جر الفاعل المعنى بالصفة لخوف اللبس، نحو: «ضارب الأب» أو لم يستحسن، نحو: «كاتب الأب» لم يكن من هذا الباب، إذ الأول ممتنع لالباسه بالإضافة إلى المفعول، والثاني لا لابس<sup>(٣)</sup> فيه، إلّا

(١) أي: فهو "مُثَقَّد" أي: غليظ. اللسان: "عقد" ٢٩٠/٤.

(٢) في أ: "وزنته". (٣) في أ: "فالأحسن"، وهو تحريف.

(٤) انتفى اللبس فيه لأن الكتابة لاتقع على الذوات.

فيه، إلّا أنه غير مستحسن، لما تقدم من تقدير تحويل الإسناد إلى الموصوف، ولا يصح ذلك فيه، لأن ين كُتِبَ أبوه لا يحسن إسناد وصف الكتابة إليه، إلّا بخاز بعد<sup>(١)</sup>، فعلم أن حسن الإضافة إلى الفاعل موقوف على النظر في المعنى، لا على معرفة كونها صفة مشبهة؛ فلا دور.

وصوغها من لازم لحاضر كطاهر القلب، جميل الظاهر صيغة هذه الصفة مفارقة لصيغة اسم الفاعل في حكمين:

أحدهما: أنها لا تصاغ - سا- إلّا من اللازم، كصوغ "طاهر" من طهّر و"جميل" من حمّل، و"حسن" من حسن، فأما "رحيم" و"عليم" فمقصود على السماع، كما سبق.

الثاني: أنها لا تكون إلّا للزمان الحاضر، النائم، دون الماضي الذي انقطع، والمستقبل الذي لم يأت، وتقارقه أيضا في عدم الجريان على لفظ المضارع، في الحركات والسكنات وعدد الحروف، إلّا ما استثنى من كسر ما قبل الآخر، في غير الثلاثي للفرق بينه وبين اسم المفعول.

وعمل اسم فاعل المبدئ لها على الحدة الذي قد حُدّ

(١) وجه بعد ذلك أن الأبوّة مفصلة عن البتوة بخلاف نحو: «حسن وجهه» فإن الشارح يريد أن ينفي ما قد يتوهم من ترتّب الدور، كما وقع لابن الناطم من غير التشهير بأحد، وهذا تصرف حسن، فقد قال ابن الناطم: «وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة للمشبهة، وتمييزها عما عداها، لأن العلم باستحسان الإضافة إلى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة، فهو متأخر عنه، وأنت تعلم أن العلم بالمعرف يجب تقدمه على العلم بالمعرف». أ.هـ. ينظر: شرح ابن الناطم ص ٤٤.

تعمل هذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدى إلى واحد، فترفع فاعلا، وتنصب اسما على التشبيه بالمفعول به، مع كون أصلها لا يكون إلا لازما.

ومسبق ما تعمل فيه مجتنب وكونه ذا سببية وجب إعمال هذه الصفة<sup>(١)</sup> بخلاف اسم الفاعل في حكمين<sup>(٢)</sup>:

أحدهما: أنه لا يجوز تقديم معمولها عليها، فلا يقال: "رأيت رجلا الوجه حسنا" بخلاف اسم الفاعل فإن تقديم معموله عليه جائز، نحو: «زيدا أنا الضارب».

الثاني: أن معمولها لا يكون إلا سببيا، ومعناه: أن يتصل به رابط يربطه بالموصوف، إما ضمير<sup>(٣)</sup> ظاهر<sup>(٤)</sup>، نحو: «مررت بالرجل الحسن وجهه»، والحسن وجه أبيه» وإما مقدّر، نحو: «مررت بالرجل الحسن الوجه» على قول من<sup>(٥)</sup> قدره "ينه"، والصحيح أن "أل" تخلف من الضمير، وأما نحو:

(١) في ب: "الصفة".

(٢) ذكر النحاة للصفة المشبهة خصائص كثيرة. تنظر في: التصريح ٨٣/٢-٨٤.

(٣) سقط قوله: "ضمير" من: أ.

(٤) في أ: "ظاهرا" بالنصب، وكذلك قوله فيما بعد: "مقدر" في أ: "مقدرا" بالنصب.

(٥) المراد بهم البصريون فإنهم يشترطون وجود الرابط الذي يربط معمول الصفة بالموصوف، وهذا الرابط إن لم يكن ضميرا ظاهرا فهو مقدر عندهم، وذهب الكوفيون إلى أن وجود "أل" للمعمول يفتي عن الرابط، لأنه تخلف منه، وقد تابع الشارح في هذا الكوفيون، وصحح منهم. ينظر: شرح ابن يعيش ٨٩/٦، وشرح الكافية ٢/٢١٠، وأوضح المسالك ٢/٢٤٨، والمجمع ٩٩/٢، والتصريح ٨٣/٢.

"الحسن وجهها" فنصوب على التمييز، والتمييز ينصب<sup>(١)</sup> عن الأسماء الجامدة، كما سبق، والمشروط فيه السببية إنما هو معمولها الذي اقتضته بحق الشبه باسم الفاعل، ولذلك كان إيراد نحو<sup>(٢)</sup>: «زيد بك فرح» فاسدا<sup>(٣)</sup>، لأن العامل في الجار والمجرور إنما هو معنى الفعل، لا الشبه باسم الفاعل.

فأرفع بها وانصب وجر مع "أل" ودون "أل" منصوب "أل" وما اتصل بها مضافا أو مجزعا ولا تجرر بها مع "أل" مضاف "أل" خلا ومن إضافة لتاليها وما لم يخل فهو بالجواز وبما

عزل هذه الصفة إما رفع على الفاعلية، وإما نصب على التشبيه بالمفعول به، إن كان المعمول معرفة، وعلى التمييز إن كان نكرة<sup>(٤)</sup> وإما حر

(١) سقط "ينصب" من: أ. (٢) سقط "نحو" من: أ.

(٣) تقدم قيل فليل- التنبيه إلى أن الشارح -رحمه الله- يعني بنفع ما قد يترجم، وتصحيح ما يقع من بعضهم، وأنه كثيرا ما يتجنب التشهير بمن وقع منه ذلك، فهو هنا يشير إلى ما ترجمه ابن الناطم وأعرض به على والده وعلى النحاة، كمثاله هذا، وذلك أن ابن الناطم فهم أن قول النحاة: إن معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سببيا، وأنه لا يجوز تقدمه عليها جار على عمومها، وأن كل معمول لها ينبغي أن يكون كذلك، فاعترض عليهم بالمثال المذكور، حيث لم يتفق في ذلك، وقد أحجب على ابن الناطم بما ذكره الشارح. ينظر: اعتراض ابن الناطم ص ٥١٨، وجواب بعضهم عليه في أوضح المسالك ٣/٢٨٤، والتصريح ٨٣/٢.

(٤) التفريق -في حال النصب- بين المعرفة والنكرة، وأن المعمول في الأول منصوب على التشبيه بالمفعول به، وفي الثاني على التمييز، هنا عند البصريين، وقال الكوفيون: بل هو منصوب على التمييز في الجميع. ينظر: الأصول: ١٣٤، وشرح ابن يعيش ٦/٨٤، وشرح الكافية ٢/٢١٠، والتسهيل ١٣٩، والمساعد ٢/٢١٦، والمجمع ٩٨/٢.

تعمل هذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدى إلى واحد، فترفع فاعلا، وتنصب اسما على التشبيه بالمفعول به، مع كون أصلها لا يكون إلا لازما.

ومسبق ما تعمل فيه مجتنب وكونه ذا سببية وجب إعمال هذه الصفة<sup>(١)</sup> بخلاف اسم الفاعل في حكمين<sup>(٢)</sup>:

أحدهما: أنه لا يجوز تقديم معمولها عليها، فلا يقال: "رأيت رجلا الوجه حسنا" بخلاف اسم الفاعل فإن تقديم معموله عليه جائز، نحو: «زيدا أنا الضارب».

الثاني: أن معمولها لا يكون إلا سببيا، ومعناه: أن يتصل به رابط يربطه بالموصوف، إما ضمير<sup>(٣)</sup> ظاهر<sup>(٤)</sup>، نحو: «مررت بالرجل الحسن وجهه»، والحسن وجه أبيه» وإما مقدّر، نحو: «مررت بالرجل الحسن الوجه» على قول من<sup>(٥)</sup> قدره "ينه"، والصحيح أن "أل" تخلف من الضمير، وأما نحو:

(١) في ب: "الصفة".

(٢) ذكر النحاة للصفة المشبهة خصائص كثيرة. تنظر في: التصريح ٨٣/٢-٨٤.

(٣) سقط قوله: "ضمير" من: أ.

(٤) في أ: "ظاهرا" بالنصب، وكذلك قوله فيما بعد: "مقدر" في أ: "مقدرا" بالنصب.

(٥) المراد بهم البصريون فإنهم يشترطون وجود الرابط الذي يربط معمول الصفة بالموصوف، وهذا الرابط إن لم يكن ضميرا ظاهرا فهو مقدر عندهم، وذهب الكوفيون إلى أن وجود "أل" للمعمول يفتي عن الرابط، لأنه تخلف منه، وقد تابع الشارح في هذا الكوفيون، وصحح منهم. ينظر: شرح ابن عيسى ٨٩/٦، وشرح الكافية ٢/٢١٠، وأوضح المسالك ٢/٢٤٨، والمجمع ٩/٩٩، والتصريح ٨٣/٢.

"الحسن وجهها" فنصوب على التمييز، والتمييز ينصب<sup>(١)</sup> عن الأسماء الجامدة، كما سبق، والمشروط فيه السببية إنما هو معمولها الذي اقتضته بحق الشبه باسم الفاعل، ولذلك كان إيراد نحو<sup>(٢)</sup>: «زيد بك فرح» فاسدا<sup>(٣)</sup>، لأن العامل في الجار والمجرور إنما هو معنى الفعل، لا الشبه باسم الفاعل.

فأرفع بها وانصب وجر مع "أل" ودون "أل" منصوب "أل" وما اتصل بها مضافا أو مجزئا ولا تجرر بها مع "أل" مضاف "أل" خلا ومن إضافة لتاليها وما لم يخل فهو بالجواز وبما

عزل هذه الصفة إما رفع على الفاعلية، وإما نصب على التشبيه بالمفعول به، إن كان المعمول معرفة، وعلى التمييز إن كان نكرة<sup>(٤)</sup> وإما حر

(١) سقط "ينصب" من: أ. (٢) سقط "نحو" من: أ.

(٣) تقدم قيل فليل - التنبيه إلى أن الشارح - رحمه الله - يعني بنفع ما قد يترجم، وتصحيح ما يقع من بعضهم، وأنه كثيرا ما يتجنب التشهير بمن وقع منه ذلك، فهو هنا يشير إلى ما ترجمه ابن الناطم وأعرض به على والده وعلى النحاة، كمثاله هذا، وذلك أن ابن الناطم فهم أن قول النحاة: إن معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سببيا، وأنه لا يجوز تقدمه عليها جار على عمومها، وأن كل معمول لها ينبغي أن يكون كذلك، فاعترض عليهم بالمثال المذكور، حيث لم يتفق في ذلك، وقد أحجب على ابن الناطم بما ذكره الشارح. ينظر: اعتراض ابن الناطم ص ٥١٨، وجواب بعضهم عليه في أوضح المسالك ٣/٢٨٤، والتصريح ٨٣/٢.

(٤) التفريق - في حال النصب - بين المعرفة والنكرة، وأن المعمول في الأول منصوب على التشبيه بالمفعول به، وفي الثاني على التمييز، هنا عند البصريين، وقال الكوفيون: بل هو منصوب على التمييز في الجميع. ينظر: الأصول: ١٣٤، وشرح ابن عيسى ٦/٨٤، وشرح الكافية ٢/٢١٠، والتسهيل ١٣٩، والمساعد ٢/٢١٦، والمجمع ٩/٩٨.

على الإضافة.

والصفة في كل واحد من الأحوال الثلاثة إما متلبسة بـ"أل" وإما خالية منها.

فإذا ضربت حالتي الصفة في إعراب المفعول، كانت ست صور، ثم الستة: للمعول فيها<sup>(١)</sup> إما مصاحب لـ"أل" كـ"الوجه"، وإما متصل بالصفة مضاف سواء أضيف إلى الضمير، كـ"وجهه" أو إلى ما فيه "أل" كـ"وجه الأب" أو إلى مجرد كـ"وجه أبي" وإما مجرد، كـ"وجه" فهذه خمسة أحوال إذا ضربتها في الصور الستة كانت ثلاثين، ولا حاجة إلى رفعها إلى ستة وثلاثين، بأن يذكر في أقسام المضاف ما أضيف إلى مضاف إلى<sup>(٢)</sup> الضمير نحو: "وجه أبيه"<sup>(٣)</sup> لأن وزنه المضاف إلى ما أضيف إلى المتلبس بـ"أل" نحو: «وجه غلام الأب» ويتسلسل الحال فيهما إلى نحو: «وجه حارية أبيه» و«وجه غلام زوجة الأب» فتتسع الصور مع أن المقتضى للعمل في ذلك كله حصول الربط بالضمير، أو بـ"أل" سواء كانت الإضافة إلى المتلبس بها، أو إلى ما أضيف إليه، وإن تسلسل، فاعرفه.

والصور كلها جائزة إلا ما استثناءه المصنف - في الجزء - من إضافة المتلبس بـ"أل" إلى مجرد منها، ومن الإضافة لثانيها، ويشمل ذلك: ثلاث<sup>(٤)</sup> صور: «الحسن وجه» و«الحسن وجهه» و«الحسن وجه أبي» فإنها ممتعة لما تقرر في باب الإضافة.

(١) سقط "فيها" من: أ.

(٢) سقط "إلى" من: ب.

(٣) ما بين المقوفين ساقط من: أ.

(٤) سقط "ثلاث" من: ب.

## التعجب

للتعجب صيغ كثيرة تدل عليه، نحو: "لله دُرَّة" و«وَيْلَ أُمِّ يَسْعُرَ حَرْبِي» و«يَالَهُ رَجُلًا»، و«سبحان الله، إن المؤمن لا يَنْحَسِرُ»<sup>(١)</sup> و«كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَهْلًا فَاخِيَاكُمْ»<sup>(٢)</sup> و«مَنْ لَكَ يَفْعَلُ كَذَا أَلَا» و«أَيُّ رَجُلٍ فُلَانٌ» و«مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ، وَلَا يَجِدُ مُشَبَّهًا»<sup>(٣)</sup>، و«مَا أَحْسَنَ زَيْدًا» و«أَكْرَمَ بِعَمْرٍو»، وهما الميرب عليهما.<sup>(٤)</sup>

بـ«أَفْعَلُ» انطِنق بفعل "ما" تَعَجُّبًا أو جيء بـ«أَفْعَلُ» قبل مجرور بـ"ما" من أمثلة الأول: «فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّسَاءِ»<sup>(٥)</sup> فـ"ما" نكرة<sup>(٦)</sup> تامة،

(١) ينظر صحيح البخاري، كتاب النجلى، ٧٤/١-٧٥، وصحيح مسلم، كتاب

الحيف ص ٢٨٢، ومسنند أحمد ٢/٢٣٥، ٣٨٤، ٣٨٤.

وينظر سنن النسائي، كتاب الطهارة، ومسنن ابن ماجة، كتاب الطهارة أيضا.

(٢) من الآية ٢٨، من سورة البقرة.

(٣) ينظر: الموطأ، كتاب العين ص ٩٢٣.

(٤) لم يَرَبْ لغرضها في النحو من الصيغ السابقة، لأن تلك الصيغ لم تدل على التعجب بالوضع، وإنما دلت عليه بالقرينة.

ينظر: شرح الكافية ٣٠٧/٢، والتصريح ٨٦/٢.

(٥) من الآية ١٧٥، من سورة البقرة.

(٦) هذا قول سيوري وجمهور البصريين، وقال الأخفش هي موصولة وما بعدها صلة، فلا موضع له من الإعراب، أو نكرة موصوفة، بمعنى شيء وما بعدها في محل رفع صفة لها، وعلى هذين المعنيين يكون الخبر محذوفًا، تقديره: "شيء عظيم" --



على الإضافة.

والصفة في كل واحد من الأحوال الثلاثة إما متلبسة بـ"أل" وإما خالية منها.

فإذا ضربت حالي الصفة في إعراب المفعول، كانت ست صور، ثم الستة: للمعول فيها<sup>(١)</sup> إما مصاحب لـ"أل" كـ"الوجه"، وإما متصل بالصفة مضاف سواء أضيف إلى الضمير، كـ"وجهه" أو إلى ما فيه "أل" كـ"وجه الأب" أو إلى مجرد كـ"وجه أبي" وإما مجرد، كـ"وجه" فهذه خمسة أحوال إذا ضربتها في الصور الستة كانت ثلاثين، ولا حاجة إلى رفعها إلى ستة وثلاثين، بأن يذكر في أقسام المضاف ما أضيف إلى مضاف إلى<sup>(٢)</sup> الضمير نحو: "وجه أبيه"<sup>(٣)</sup> لأن وزنه المضاف إلى ما أضيف إلى المتلبس بـ"أل" نحو: «وجه غلام الأب» ويتسلسل الحال فيهما إلى نحو: «وجه حارية أبيه» و«وجه غلام زوجة الأب» فتتسع الصور مع أن المقتضى للعمل في ذلك كله حصول الربط بالضمير، أو بـ"أل" سواء كانت الإضافة إلى المتلبس بها، أو إلى ما أضيف إليه، وإن تسلسل، فأعرفه.

والصور كلها جائزة إلا ما استثناءه المصنف - في الجزء - من إضافة المتلبس بـ"أل" إلى مجرد منها، ومن الإضافة لثانيها، ويشمل ذلك: ثلاث<sup>(٤)</sup> صور: «الحسن وجه» و«الحسن وجهه» و«الحسن وجه أبي» فإنها ممتعة لما تقرر في باب الإضافة.

(١) سقط "فيها" من: أ.

(٢) سقط "إلى" من: ب.

(٣) ما بين المقوفين ساقط من: أ.

(٤) سقط "ثلاث" من: ب.

## التعجب

للتعجب صيغ كثيرة تدل عليه، نحو: "لله دُرَّة" و«وَيْلَ أُمِّ يَسْعُرَ حَرْبٍ» و«يَالَهُ رَجُلًا»، و«سبحان الله، إن المؤمن لا يَنْحَسِرُ»<sup>(١)</sup> و«كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَهْلًا فَاخِيَاكُمْ»<sup>(٢)</sup> و«مَنْ لَكَ يَفْعَلُ كَذَا أَلَا» و«أَيُّ رَجُلٍ فُلَانٌ» و«مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ، وَلَا جَلَدًا مُجْبَأً»<sup>(٣)</sup>، و«مَا أَحْسَنَ زَيْدًا» و«أَكْرَمَ بِعَمْرٍو»، وهما الميرب عليهما.<sup>(٤)</sup>

بـ«أَفْعَلُ» انطِنق بفعل "ما" تَعَجُّبًا أو جيء بـ«أَفْعَلُ» قبل مجرور بـ"ما" من أمثلة الأول: «فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّسَاءِ»<sup>(٥)</sup> فـ"ما" نكرة<sup>(٦)</sup> تامة،

(١) ينظر صحيح البخاري، كتاب النجلى، ٧٤/١-٧٥، وصحيح مسلم، كتاب

الحيف ص ٢٨٢، ومسنند أحمد ٢/٢٣٥، ٣٨٤، ٣٨٤.

وينظر سنن النسائي، كتاب الطهارة، ومسنن ابن ماجه، كتاب الطهارة أيضا.

(٢) من الآية ٢٨، من سورة البقرة.

(٣) ينظر: الموطأ، كتاب العين ص ٩٢٣.

(٤) لم يَرَبْ لغرضها في النحو من الصيغ السابقة، لأن تلك الصيغ لم تدل على التعجب بالوضع، وإنما دلت عليه بالقرينة.

ينظر: شرح الكافية ٣٠٧/٢، والتصريح ٨٦/٢.

(٥) من الآية ١٧٥، من سورة البقرة.

(٦) هذا قول سيوري وجمهور البصريين، وقال الأخفش هي موصولة وما بعدها صلة، فلا موضع له من الإعراب، أو نكرة موصوفة، بمعنى شيء وما بعدها في محل رفع صفة لها، وعلى هذين المعنيين يكون الخبر محذوفًا، تقديره: "شيء عظيم" --





وقيل: ضمير المعاطب، وإنما لزم الإفراد لجر يانه مَجْرَى اللَّئْلِ، وقيل: (١) فاعله الجرور، والباء زائدة، إذ أصله فعل ماض بصيغة "أَفْعَل" أي: صار ذا كُتْلَاء، كأعشب للمكان، ثم غُيِّرَت الصيغة، فقبح إسناد صيغة الأمر إلى اسم ظاهر، فزيدت الباء في الفاعل ليصير على هيئة المفعول به، في "مررت بزيد" ولذلك لزممت، بخلافها في: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (٢) إلا أنها تحذف مع "أَنْ" و"إِنْ" كقولـه:

٢٩٩-... وأحبب إلينا أن تكون المقدما (٣)  
وتلو "أَفْعَل" النصينه كـ"ما" أَوْقَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْلَبَقَ بِهِمَا  
ما بعد "أَفْعَل" في قولك: "ما أَحْسَنَ زيدا" ونحوه، منصوب، لأنه مفعول

(١) هنا قول جمهور البصريين. تنظر المراجع السابقة.

(٢) ينظر مواضع هذا الجزء من الآية في القرآن الكريم في ص ٢٩٦ هامش (٥) من هذا التحقيق.

(٣) هذا محذوف من الطويل، وهو للصحابي العباس بن مرداس من كلمة له قالها في فتح مكة، وصدر هذا البيت قوله:

وقال نبي المسلمين تَقَدَّمُوا  
وبروي: "وَحُبَّ إِلَيْنَا"، وهذا البيت فيه شاهدان:

الأول: الفصل بين صيغة التعجب (أحبب) وبين معمولها وهو (ما بعد "أَنْ") بالنظر، وسيأتي بيان ذلك تريبا.

والثاني -وهو المقصود من إيراده هنا- جواز حذف "الباء" الجارة للتعجب منه بعد: أَنْ وَأَنَّ المصدرين.

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢، والمساعد ١٥٠/٢، والمجمع ٩٠/٢، والدرر ١١٩/٢، وشرح الأثري ١٥/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٣٠

به (١)، والفاعل ضمير واجب الاستتار، يعود على "ما".

وحذفت ما منه تمجبت استبح إن كان-عند الحذف-معناه يضح ويجوز حذف التعجب منه إذا علم، إما بدليل لفظي، نحو: ﴿وَأَسْمِعْ بِهِمْ وَأُصْهِرْ﴾ (٢) وإما بدونه، وأكثر ما يكون في "ما أَفْعَل" كقوله:

٣٠٠- جَزَى اللَّهُ عَنَّا بَخْتَرِيًا وَرَهْطَهُ بَنِي عَبْدِ عَمْرِو مَا أَعْفَى وَأَكْرَمَا (٣)  
ومنه في: "أَفْعَل" قوله:

٣٠١- فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَى لَلْمِثَّةَ يَلْقَاهَا حَيِّدًا، وَإِنْ يَسْتَفْتِنَ يَوْمًا فَأَجْزِلِر (٤)

(١) هنا عند البصريين، والكسائي، وهشام -كما تقدم- وأما الكوفيون فيأنهم يتصورونه على التشبيه بالمفعول به، لأن ناصبه -عندهم- وصف قاصر، فأشبهه نصب "الوجه" في نحو: "زيد حسن الوجه".

تنظر مراجع التعليق رقم (١) ص ٥٦٠.

(٢) من الآية ٢٨، من سورة مريم، ووجه الاستشهاد بها أنه قد حذف الجار والجرور وهو التعجب منه، بعد "أُصْهِرْ" لدلالة ما قبله عليه، وإنما جاز حذف الجرور بعد "أَفْعَل" -مع كونه فاعلا- لأن لزومه الجر كسواء صورة الفضيلة، فجاز فيه ما يجوز فيها، بـه على ذلك الأثري ١٦/٣.

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو للحصين بن القفعاق، و"بَخْتَرِي" اسم رجل، والشاهد من البيت قوله: "ما عَفَى وأكرما" حيث حذف مفعول فعل التعجب، لدلالة سياق الكلام عليه، والتقدير: "ما عَفَيْهم وأكرمهم".

وينظر البيت في اللسان "بختر" ١١١/٥، وشرح الكافية الشافية ١٠٨٠/٢، وروايته فيها "وأجلدا".

(٤) هذا البيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد. والشاهد منه قوله: "فَأَجْزِلِر" حيث حذف التعجب منه مع حرف الجر للعلم به.

وقيل: ضمير المعاطب، وإنما لزم الإفراد لجر يانه مَجْرَى اللَّئْلِ، وقيل: (١) فاعله الجرور، والباء زائدة، إذ أصله فعل ماض بصيغة "أَفْعَل" أي: صار ذا كُتْلَاء، كأعشب للمكان، ثم غُيِّرَت الصيغة، فقبح إسناد صيغة الأمر إلى اسم ظاهر، فزيدت الباء في الفاعل ليصير على هيئة المفعول به، في "مررت بزيد" ولذلك لزممت، بخلافها في: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (٢) إلا أنها تحذف مع "أَنْ" و"إِنْ" كقولـه:

٢٩٩-... وأحبب إلينا أن تكون المقدما (٣)  
وتلو "أَفْعَل" النصينه كـ"ما" أَوْقَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْلَبَقَ بِهِمَا  
ما بعد "أَفْعَل" في قولك: "ما أَحْسَنَ زيدا" ونحوه، منصوب، لأنه مفعول

(١) هنا قول جمهور البصريين. تنظر المراجع السابقة.

(٢) ينظر مواضع هذا الجزء من الآية في القرآن الكريم في ص ٢٩٦ هامش (٥) من هذا التحقيق.

(٣) هذا محذوف من الطويل، وهو للصحابي العباس بن مرداس من كلمة له قالها في فتح مكة، وصدر هذا البيت قوله:

وقال نبي المسلمين تَقَدَّمُوا  
وبروي: "وَحُبَّ إِلَيْنَا"، وهذا البيت فيه شاهدان:

الأول: الفصل بين صيغة التعجب (أحبب) وبين معمولها وهو (ما بعد "أَنْ") بالنظر، وسيأتي بيان ذلك تريبا.

والثاني -وهو المقصود من إيراده هنا- جواز حذف "الباء" الجارة للتعجب منه بعد: أَنْ وَأَنَّ المصدرين.

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢، والمساعد ١٥٠/٢، والمجمع ٩٠/٢، والدرر ١١٩/٢، وشرح الأثري ١٥/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٣٠

به (١)، والفاعل ضمير واجب الاستتار، يعود على "ما".

وحذفت ما منه تمجبت استبح إن كان-عند الحذف-معناه يضح  
يجوز حذف التعجب منه إذا علم، إما بدليل لفظي، نحو: ﴿وَأَسْمِعْ بِهِمْ وَأُصْهِرْ﴾ (٢) وإما بدونه، وأكثر ما يكون في "ما أَفْعَل" كقوله:

٣٠٠- جَزَى اللَّهُ عَنَّا بَخْتَرِيًا وَرَهْطَهُ بَنِي عَبْدِ عَمْرٍو مَا أَعْفَى وَأَكْرَمًا (٣)  
ومنه في: "أَفْعَل" قوله:

٣٠١- فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ الْلَيْثُ يَلْقَاهَا حَيِّدًا، وَإِنْ يَسْتَفْرِ يَوْمًا فَأَجْلِيْر (٤)

(١) هنا عند البصريين، والكسائي، وهشام -كما تقدم- وأما الكوفيون فيأنهم يتصورونه على التشبيه بالمفعول به، لأن ناصبه -عندهم- وصف قاصر، فأشبهه نصب "الوجه" في نحو: "زيد حسن الوجه".

تنظر مراجع التعليق رقم (١) ص ٥٦٠.

(٢) من الآية ٣٨، من سورة مريم، ووجه الاستشهاد بها أنه قد حذف الجار والجرور وهو التعجب منه، بعد "أُصْهِرْ" لدلالة ما قبله عليه، وإنما جاز حذف الجرور بعد "أَفْعَل" -مع كونه فاعلا- لأن لزومه الجر كسواء صورة الفضلة، فجاز فيه ما يجوز فيها، بـه على ذلك الأثري ١٦/٣.

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو للحصين بن الققاع، و"بَخْتَرِي" اسم رجل، والشاهد من البيت قوله: "ما عَفَى وأكرما" حيث حذف مفعول فعل التعجب، لدلالة سياق الكلام عليه، والتقدير: "ما عَفَيْهم وأكرمهم".

وينظر البيت في اللسان "بختر" ١١١/٥، وشرح الكافية الشافية ١٠٨٠/٢، وروايته فيها "وأجلدا".

(٤) هذا البيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد. والشاهد منه قوله: "فَأَجْلِيْر" حيث حذف التعجب منه مع حرف الجر للعلم به.

ولي كلاً الفِشَلَيْنِ قَدْماً نَزِماً مَنْعُ تَصَرُّفٍ يَنْكَسِرُ حَيْثَمَا  
كل من فعلي التعجب ممنوع<sup>(١)</sup> التصرف، فالأول - في الماضي -  
كبارك، وعسى، والثاني - في الأمر - كَتَلَّمْ بمعنى: اعلم.  
وقيل إن علة جهودهما<sup>(٢)</sup> تَعَجُّبُهُمَا معنى الحرف الذي كان حقه أن  
يوضع للتعجب.

وَصَفُّهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثِ حُرُوفٍ قَابِلِي فَضْلٍ، قَدْ غَرِ ذِي انْتِقَا  
وغير ذي وصف يُضَاهِي أَشْهُلًا وَغَيْرِ مَالِكٍ سَبِيلَ قَوْلَا  
لا يبنى فعلُ التعجب إلا ما اجتمعت فيه ثمانية شروط:  
أحدها: أن يكون فعلاً، فلا يبنى من غير فعل، وقول العامة:  
"ما أَحْمَرَهُ"<sup>(٣)</sup> - من لفظ الحمار - خطأ، إذ لا فعل له.

(=) وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٠٧٩/١، وشرح ابن الناطم ٤٦٠،  
وأوضح المسالك ٢٦٠/٣، والمساعد ١٥١/٢، والنصري ٩٠/٢، والخزانة  
١٣/١٠، وشرح الأخواني ١٦/٣، ومعجم شواهد العربية ١٧٦ .

(١) التنس بعض النحاة تعليلاً لوجه امتناع صيغتي التعجب من الصرف، فقالوا:  
«إن ذلك أدلّ على ما يراود به من التعجب، لأن التصرف فيه ونقله من حالة إلى  
حالة ربما يشعر بزوال المعنى الأول».

ينظر: الأصول ٩٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٨٠/٢، وشرح الأخواني  
وجاهية البيان ج ١٦/٣ .

(٢) في كلتا النسختين "جهودها" وهو تحريف.

(٣) أي: ما أبلده !

وينظر امتناع هذا ونحوه في: المساعد ١٦٠/٢، وشذ "ما أذْرَعَهُ" من قولهم: امرأة  
ذراع، أي: خفيفة الدين بالقرّول. اللسان "ذرع" ٤٥٩/٩ .

الثاني: أن يكون ثلاثياً<sup>(١)</sup>، وقول الفقهاء: "ما عَصَرَهُ"<sup>(٢)</sup> - من اختصر -  
لا يعرف له سماع.

الثالث: أن يكون متصرفاً، فلا يبنى من "يُحْم" و"يُحْس" وما جرى  
بجرائهما في عدم التصرف.

الرابع: أن يكون معناه قابلاً للتفاضل، فلا يبنى من نحو: "ذهب" و"مات"<sup>(٣)</sup>

(١) إنما اشترطوا ذلك لأن مازاد على الثلاثة إما أن تكون حروفه أصولاً فيؤدي  
حذف بعضها - للتعجب - إلى الإحلال بدلائها، وإما أن يكون مزيداً فيؤدي  
التعجب إلى حذف الزيادة المأتي بها لمعان مقصودة، كالشاركة، في نحو:  
"ضارب" والطلب في نحو "استخرج". ينظر: التصريح ٩١/٢ .

هذا... وقد اختلفوا في التعجب "بأَقْل" فقبل بموازه مطلقاً، وهو مذهب  
سيبويه وارتضاه ابن مالك. ينظر الكتاب ٩٨/٤، والتسهيل ١٣١، وقيل:  
بامتناعه مطلقاً، وهو قول: المازني، والأخفش، والمبرد، وابن السراج، والفارسي.

ينظر الأصول ١٠٣/١-١٠٥، والإيضاح من خلال المقتصد ٣٧٨/١،  
والتصريح ٩١/٢، وشرح الجمل ٥٨٠/١، وشرح الكافية ٣٠٨/٢، وشرح ابن

بعيث ١٤٤/٧، والمساعد ١٦٤/٢، وشرح الأخواني ١٧/٣، وقيل: بالتفصيل،  
فيمتنع إن كانت همزته للنقل، نحو: "أَذْعَب" ويجوز إن كانت لغوية، نحو:

ما أخطأه، وما أصوبه، وما شذ مخالفاً هذا يحفظ ولا يقاس عليه، وهذا قول ابن  
عصفور. ينظر المقرب ٧٣/١ .

وينظر: شرح ابن بعيث ١٤٤/٧، وأوضح المسالك ٢٦٦/٣، والتصريح ٩١/٢.

(٢) في شذوذان: الأول: كونه زائلاً على ثلاثة أحرف. والثاني: بناؤه للمفعول.

(٣) سقط "مات" من: ب.

ولي كلاً الفِشَلَيْنِ قَدْماً نَزِماً مَنْعُ تَصَرُّفٍ يَنْكَسِرُ حَيْثَمَا  
كل من فعلي التعجب ممنوع<sup>(١)</sup> التصرف، فالأول - في الماضي -  
كبارك، وعسى، والثاني - في الأمر - كَتَلَّمْ بمعنى: اعلم.  
وقيل إن علة جهودهما<sup>(٢)</sup> تَعَجُّبُهُمَا معنى الحرف الذي كان حقه أن  
يوضع للتعجب.

وَصَفُّهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثِ حُرُوفٍ قَابِلِي فَضْلٍ، قَدْ غَرِ ذِي انْتِقَا  
وغير ذي وصف يُضَاهِي أَشْهُلًا وَغَيْرِ مَالِكٍ سَبِيلَ قَوْلَا  
لا يبنى فعلُ التعجب إلا ما اجتمعت فيه ثمانية شروط:  
أحدها: أن يكون فعلاً، فلا يبنى من غير فعل، وقول العامة:  
"ما أحمره"<sup>(٣)</sup> - من لفظ الحمار - خطأ، إذ لا فعل له.

(=) وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٠٧٩/١، وشرح ابن الناطم ٤٦٠،  
وأوضح المسالك ٢٦٠/٣، والمساعد ١٥١/٢، والنصري ٩٠/٢، والخزانة  
١٣/١٠، وشرح الأخواني ١٦/٣، ومعجم شواهد العربية ١٧٦ .

(١) النسب بعض النحاة تعليلاً لوجه امتناع صيغتي التعجب من الصرف، فقالوا:  
«إن ذلك أدلّ على ما يراود به من التعجب، لأن التصرف فيه ونقله من حالة إلى  
حالة ربما يشعر بزوال المعنى الأول».

ينظر: الأصول ٩٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٨٠/٢، وشرح الأخواني  
وجامعية البيان ج ١٦/٣ .

(٢) في كلتا النسختين "جهودها" وهو تحريف.

(٣) أي: ما أبلده !

وينظر امتناع هذا ونحوه في: المساعد ١٦٠/٢، وشذ "ما أذَرَعَهُ" من قولهم: امرأة  
ذراع، أي: خفيفة الدين بالقرّ. اللسان "ذرع" ٤٥٩/٩ .

الثاني: أن يكون ثلاثياً<sup>(١)</sup>، وقول الفقهاء: "ما عَصَرَهُ"<sup>(٢)</sup> - من اختصر -  
لا يعرف له سماع.

الثالث: أن يكون متصرفاً، فلا يبنى من "يُحْم" و"يُحْس" وما جرى  
بجرائهما في عدم التصرف.

الرابع: أن يكون معناه قابلاً للتفاضل، فلا يبنى من نحو: "ذهب" و"مات"<sup>(٣)</sup>

(١) إنما اشترطوا ذلك لأن مازاد على الثلاثة إما أن تكون حروفه أصولاً فيؤدي  
حذف بعضها - للتعجب - إلى الإحلال بدلائها، وإما أن يكون مزيداً فيؤدي  
التعجب إلى حذف الزيادة المأتي بها لمعان مقصودة، كالشاركة، في نحو:  
"ضارب" والطلب في نحو "استخرج". ينظر: النصريح ٩١/٢ .

هذا... وقد اختلفوا في التعجب "بأقل" فقبل بموازه مطلقاً، وهو مذهب  
سيبويه وارتضاه ابن مالك. ينظر الكتاب ٩٨/٤، والتسهيل ١٣١، وقيل:

بامتناعه مطلقاً، وهو قول: المازني، والأخفش، والمبرد، وابن السراج، والفارسي.

ينظر الأصول ١٠٣/١-١٠٥، والإيضاح من خلال المقتصد ٣٧٨/١،

والنصري ٩١/٢، وشرح الجمل ٥٨٠/١، وشرح الكافية ٣٠٨/٢، وشرح ابن

بعيث ١٤٤/٧، والمساعد ١٦٤/٢، وشرح الأخواني ١٧/٣، وقيل: بالتفصيل،

فيمتنع إن كانت همزته للنقل، نحو: "أَذْعَب" ويجوز إن كانت لغوية، نحو:

ما أخطأه، وما أصوبه، وما شذ مخالفاً هذا يحفظ ولا يقاس عليه، وهذا قول ابن

عصفور. ينظر المقرب ٧٣/١ .

وينظر: شرح ابن بعيث ١٤٤/٧، وأوضح المسالك ٢٦٦/٣، والنصري ٩١/٢.

(٢) في شذوذان: الأول: كونه زائداً على ثلاثة أحرف. والثاني: بناؤه للمفعول.

(٣) سقط "مات" من: ب.

العامية: "ما أموته!" خطأ<sup>(١)</sup>.

الخامس: أن يكون تمام فلا ينشأ من نحو: "كان"<sup>(٢)</sup> و"صار" و"كاد" وقولهم: "ما أصبح أبردها!" و"ما أمسى أدفأها"<sup>(٣)</sup> التعجب داخل على: "أبرده" و"أدفأ" و"أصبح" و"أمسى" واثنين.

السادس: أن يكون غير منفي، فلو كان لازم الاستعمال في النفي، نحو: "ما عجبته"<sup>(٤)</sup> بالدواء بمعنى: ما انتفعت به، أو عرض له النفي، نحو: "ما قام زيد" لم ين منه فعل التعجب.

السابع: أن لا يكون الوصف<sup>(٥)</sup> منه على أفعل<sup>(٦)</sup>، فلا ينشأ من نحو:

(١) لعدم التفاضل في الموت، وإنما يكون التعجب فيما يمكن فيه التفاضل.

(٢) هذا عند البصريين، وأجاز الكوفيون بناءه من "كان" فأسوه على «ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها».

ينظر: الأصول ١٠٦/١، وشرح الجمل ٥٨٦/١، والتصريح ٩٢/٢، وشرح الاخيرني ١٧/٣.

(٣) حكى هذا الأحنف. ينظر شرح ابن يعيش ١٥٢/٧.

(٤) في: "ما عجبته"، وفي ب: "ما عجبته"، وكتناهما محركة، والصواب مساهو مثبت. ينظر: اللسان "عجب" ١٦٠/٣.

(٥) أي: اسم فاعله.

(٦) أجاز الكوفيون التعجب من البياض والسواد، وأوردوا على ذلك بعض الشواهد، وقد عقد الأتباري في ذلك المسألة (١٦) في كتابه: الإنصاف.

وينظر: الأصول ١٠٤/١، وشرح ابن يعيش ١٤٦/٧-١٤٧، وشرح الجمل ٥٧٨/١، والمساعد ١٦١/٢.

وقد أطلق ابن عقيل: تميزهم، وعدّ معهم الأحنف.

"تخرج" و"تعود" و"تسهل"<sup>(١)</sup> وقول العامة: "ما أشقره!" خطأ، وسمع: "ما أسمره!" -من السمر- و"ما أبيض الحمامة" -من البيض- و"ما أسورة الرجل" -من المؤدود-.

الثامن: أن لا يكون مبنيًا للمفعول<sup>(٢)</sup>، كـ"عجبني بحاجتك" و"زيجي علينا" أو عرض له ذلك، كـ"ضرب زيد" لم ين منه فعل التعجب، وقول العامة: "ما أزهاه" خطأ.

وقد سمع من العرب أشياء لم تستوف الشروط، فمما فات فيه شرط الفعلية قوله:

٣٠٢-أخلى بلى الصبر أن يحطى بحاجته<sup>(٣)</sup> ... ..

فلا يعرف له فعل، وإنما جاء منه الاسم، نحو: «هو»<sup>(٤)</sup> علق بكنا» ومما فات فيه الشرط الثاني قولهم: "ما" أنقاده" و"ما أشأ القرينة" لأنهما من:

(١) الشبهة في العين أن يشوب سوادها زرقة، وقيل: أن يكون سوادها بين الحمرة والسواد. اللسان "سهل" ٣٩٦/١٣.

(٢) أي: سواء كان ذلك تاصيلًا أو تحريكًا. ينظر: الأصول ١٠٢/١، والتصريح ٩٢/٢. وإنما امتنع التعجب منه لأنه لا يُندرى هل التعجب من فعل المفعول أو فعل الفاعل؟ وقد استثنى ابن مالك ما كان ملازمًا للبناء للمفعول، فأجاز وقوع التعجب فيه بشرط أمن اللبس. ينظر: التسهيل ١٣١، وتبعه في ذلك ابنه، إلا أنه لم يقيد به ملازم البناء للمفعول. ينظر شرح النظم له ٤٦٣.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط، وقاله مجهول، وقامه:

(٤) ينظر البيت في: معجم شواهد العربية ٧٧، ولم أحده في غيره.

(٥) في ب: "هذا" موضع "هو". (٥) سقطت "ما" من كلتا النسختين.



العامّة: "ما أموته" خطأ<sup>(١)</sup>.

الخامس: أن يكون تاماً فلا ينشأ من نحو: "كان"<sup>(٢)</sup> و"صار" و"كاد" وقولهم: "ما أصبح أبرّدها!" و"ما أمسى أدفأها"<sup>(٣)</sup> التعجب داخل على: "أبرّده" و"أدفأ" و"أصبح" و"أمسى" وإثنتان.

السادس: أن يكون غير منفي، فلو كان لازم الاستعمال في النفي، نحو: "ما عيشت"<sup>(٤)</sup> بالدواء بمعنى: ما انتفعت به، أو عرض له النفي، نحو: "ما قام زيد" لم ين منه فعل التعجب.

السابع: أن لا يكون الوصف<sup>(٥)</sup> منه على أفعل<sup>(٦)</sup>، فلا ينشأ من نحو:

(١) لعدم التفاضل في الموت، وإنما يكون التعجب فيما يمكن فيه التفاضل.

(٢) هذا عند البصريين، وأجاز الكوفيون بناءه من "كان" فأسوه على «ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها».

ينظر: الأصول ١٠٦/١، وشرح الجمل ٥٨٦/١، والتصريح ٩٢/٢، وشرح الأخواني ١٧/٣.

(٣) حكى هذا الأخفش. ينظر شرح ابن عييش ١٥٢/٧.

(٤) في: "ما عيشت"، وفي ب: "ما عيشت"، وكلتا هاتين محرفة، والصواب مساهو مثبت. ينظر: اللسان "عيح" ١٦٠/٣.

(٥) أي: اسم فاعله.

(٦) أجاز الكوفيون التعجب من البياض والسواد، وأوردوا على ذلك بعض الشواهد، وقد عقد الأتباري في ذلك المسألة (١٦) في كتابه: الإنصاف. وينظر: الأصول ١٠٤/١، وشرح ابن عييش ١٤٦/٧-١٤٧، وشرح الجمل ٥٧٨/١، والمساعد ١٦١/٢. وقد أطلق ابن عقيل: تميزهم، وعدّ معهم الأخفش.

"تخرج" و"تعود" و"تسهل"<sup>(١)</sup> وقول العامة: "ما أشقره!" خطأ، وسمع: "ما أسمره!" -من السمر- و"ما أبيض الحمامة" -من البيض- و"ما أسورة الرجل" -من المؤدّد-.

الثامن: أن لا يكون مبنيًا للمفعول<sup>(٢)</sup>، كـ"عُني بِحَاجَتِكَ" و"رُئيَ علينا" أو عَرَضَ له ذلك، كـ"ضُرِبَ زيدٌ" لم ين منه فعل التعجب، وقول العامة: "ما أزهاه" خطأ.

وقد سمع من العرب أشياء لم تستوف الشروط، فمما فات فيه شرط الفعلية قوله:

٣٠٢-أَخْلِقْ بِلَوَى الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ<sup>(٣)</sup> ... ...  
فلا يعرف له فعل، وإنما جاء منه الاسم، نحو: «هو»<sup>(٤)</sup> علق بكلاً ومما فات فيه الشرط الثاني قولهم: "ما" أنقاده" و"ما أشأ القرينة" لأنهما من:

(١) الشبهة في العين أن يشوب سوادها ذرّة، وقيل: أن يكون سوادها بين الحمرة والسواد. اللسان "سهل" ٣٩٦/١٣.

(٢) أي: سواء كان ذلك تاصيلًا أو تحريلاً. ينظر: الأصول ١٠٢/١، والتصريح ٩٢/٢. وإنما امتنع التعجب منه لأنه لا يُندرى هل التعجب من فعل المفعول أو فعل الفاعل؟ وقد امتنعت ابن مالك ما كان ملازماً للبناء للمفعول، فأجاز وقوع التعجب فيه بشرط أمن اللبس. ينظر: التسهيل ١٣١، وتبعه في ذلك ابنه، إلا أنه لم يقبله. ملازم البناء للمفعول. ينظر شرح النظم له ٤٦٣.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط، وقاله مجهول، وقامه: ... ...  
... ...  
ينظر البيت في: معجم شواهد العربية ٧٧، ولم أحده في غيره.

(٤) في ب: "هذا" موضع "هو". (٥) سقطت "ما" من كلتا النسختين.

"أَقْبَلْ" و"استأثرت"، وكثير ذلك في ما كان من الرباعي على "أَفْعَلْ" نحو: "ما أَظْلَمَ الليلَ" و"ما أَقْفَرَ هذا المكانَ" و"ما أَعْطَاهُ للدرهمَ" و"ما أولاه للمعروفَ" وزعم بعضهم<sup>(١)</sup> أن "أَفْعَلْ" - في بناء فعل التعجب منه - كالتثاني، وقيل<sup>(٢)</sup> يختص الجواز فيه بما كانت همزته لغير النقل، فلا شذوذ في الثالين الأولين على هذا القول، بخلاف الآخرين، وما فقد فيه الشرط الثالث "أَعْسَى به"<sup>(٣)</sup> [حكاه اللحياني].<sup>(٤)</sup>

وَأَشْدِدْ أو أَشْدَّ أو فِيهِمَا يَخْلَفُ ما بَعْضُ الشُّرُوطِ عَدِيمًا ومصدرُ العادمِ بَعْدَ يَنْتَضِبُ وبَعْدَ "أَفْعَلْ" جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ إذا أُرِيدَ التعجب من فعل لم تكتمل شروطُ بناء فعل التعجب منه، أقيم مقامه "أَشْدِدْ" قبل مجرور بـ "باء" أو "أَشْدَّ" بعد "ما" أو ما أَضْبِهُمَا من "أَكْثَرَ" و"أَحْسَنَ" و"أَعْجَبَ" ونحوها، ثم يؤتى بمصدر الفعل الذي امتنع بناء فعل التعجب منه مضافاً إلى المتعجب منه منصوباً بعد "ما أَفْعَلْ" ومجروراً بعد "أَفْعَلْ" نحو: "ما أَشْدَّدُ انطلاقه" و"أَشْدِدْ انطلاقه"<sup>(٥)</sup> و"ما أَسْرَعَ فِئائَه"

(١) المقصود به سيويه ومن تابعه كابن مالك، كما تقدم في ص ٥٦٥ تعليق (١).

(٢) هذا قول ابن عصفور. ينظر: المقرب ١/٧٣، وقد تقدم قبل قليل.

(٣) ينظر: اللسان "عسى" ٢٨٤/١٩.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

واللحياني هو: علي بن حازم، وقيل: علي بن المبارك، وهو لغوي، محاصر للفراء، ومن مؤلفاته كتاب في النوادر، وكان حياً قبل سنة ٢٠٧هـ.

ينظر: معجم المؤلفين ٥٦٧/٧، وإنباء الرواة ٢٥٥/٢.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

و"أَسْرَعَ فِئائَه"، و"ما أَكْثَرَ كَوْنَه منطلقاً" و"أَكْثَرَ بكونه منطلقاً". فإن لم يكن للفعل مصدر أتى بفعله مع حرفٍ مصدرى، نحو: «ما أَكْثَرَ ماغْتَبَيْتَ بِحاجتي» و«ما أَكْثَرَ أنْ كادَ<sup>(١)</sup> زيدٌ يَقُومَ». وبالنسبة إلى أَحْكَمْ لغير ما ذُكِرَ ولا تَقَسُّمٌ على الذى منه أُكْثِرَ وفعلٌ هذا البابِ لَنْ يَقْدَمَا معمولُهُ، ووَصَلَتْ بِهِ الزَمَا وفصلُهُ بظرفٍ أو بِحرفٍ جَرَّ مُسْتَقَمِّلٍ، واخْتَلَفَ في ذلك استقر قد تقدم أن فعل التعجب غير متصرف في نفسه، فلذلك لا يُتصرف فى معموله، فلا يجوز تقلبه عليه، فلا تقول: «ما زيدا أَحْسَنَ ١١» ولا "يزيدو أَحْسَنَ" ووصله به لازم، فلا يفصل بينهما بغير<sup>(٢)</sup> الظرف والجار والمجرور، فلا يقال<sup>(٣)</sup> «ما أَحْسَنَ - لولا البُحْلُ - زيداً»<sup>(٤)</sup> ولا «أَحْسَنَ - يا أحمي - يزيدو»،

(١) في ب: "كان" وهو تحريف.

(٢) في أ: "فلا يجوز" موضع "فلا تقول".

(٣) اختلفوا في الفصل بالظرف والجار والمجرور، فذهب الأخفش، والمبرد، وأكثر البصريين إلى المنع، وذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي، وابن خروف والشوليين إلى الجواز، وقد ارتضى ابن مالك مذهب هؤلاء وقد سار الشارح في هذا على مذهب ابن مالك وسابقه.

تنظر المسألة في: المختضب ١٧٨/٤، والتبصرة ٢٦٧/١، وشرح ابن عييش ١٥٠/٢، وشرح الكافية ٣٠٩/٢، والتسهيل ٩٣١، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٨/٢، والتصريح ٩٠/٢، وشرح الأزهري ١٩/٢.

(٤) في ب: "تقول".

(٥) ذهب إلى جواز الفصل بـ "لولا" ومصحوبها ابن كيسان.

ينظر: شرح الكافية ٣٠٩/٢، وشرح الأزهري ١٩/٢.

"أَقْبَلْ" و"اَسْلُتْ"، وكثر ذلك في ما كان من الرباعي على "أَفْعَلْ" نحو: "مَا أَظْلَمَ اللَّيْلُ" و"مَا أَقْفَرُ هَذَا الْمَكَانُ" و"مَا أَعْطَاهُ لِلدَّرَاهِمِ" و"مَا أَوْلَاهُ لِلْمَعْرُوفِ" وزعم بعضهم<sup>(١)</sup> أن "أَفْعَلْ" - في بناء فعل التعجب منه - كالتثاني، وقيل<sup>(٢)</sup> يختص الجواز فيه بما كانت همزته لغير النقل، فلا شذوذ في الثالين الأولين على هذا القول، بخلاف الآخرين، وما فقد فيه الشرط الثالث "أَعْيَ بِهِ"<sup>(٣)</sup> [حكاه الحيائي]<sup>(٤)</sup>.

وَأَشْدِدْ أَوْ أَشْدُ أَوْ فِيهِمَا يَخْلَفُ مَا بَعْضُ الشُّرُوطِ عَدِيمًا وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدَ يَنْتَضِبُ وَبَعْدَ "أَفْعَلْ" جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ إِذَا أُرِيدَ التَّعْجِبُ مِنْ فِعْلٍ لَمْ تَكْمُلْ شُرُوطُ بِنَاءِ فِعْلِ التَّعْجِبِ مِنْهُ، أَقِيمَ مَقَامَهُ "أَشْدِدْ" قَبْلَ مَجْرُورِ بَاءٍ أَوْ "أَشْدُ" بَعْدَ "مَا" أَوْ مَا أَشْبَهَهُمَا مِنْ "أَكْثَرُ" و"أَحْسَنُ" و"أَعْجَبُ" وَغَوَاهَا، ثُمَّ يَوْتِي بِمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّتِي امْتَنَعَ بِنَاءُ فِعْلِ التَّعْجِبِ مِنْهُ مَضَافًا إِلَى التَّعْجِبِ مِنْهُ مَنصُوبًا بَعْدَ "مَا أَفْعَلْ" وَمَجْرُورًا بَعْدَ "أَفْعَلْ" نَحْوُ: "مَا أَشْدُّ انْطِلَاقَهُ" و"أَشْدِدْ انْطِلَاقَهُ"<sup>(٥)</sup> و"مَا أَسْرَعُ فَنَائِهِ"

(١) المقصود به سبويه ومن تابعه كابن مالك، كما تقدم في ص ٥٦٥ تعليق (١).

(٢) هذا قول ابن عصفور. ينظر: المقرب ١/٧٣، وقد تقدم قبل قليل.

(٣) ينظر: اللسان "عسى" ١٩/٢٨٤.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

والحيائي هو: علي بن حازم، وقيل: علي بن المبارك، وهو لغوي، محاصر للفراء، ومن مؤلفاته كتاب في النوادر، وكان حيًّا قبل سنة ٢٠٧هـ.

ينظر: معجم المؤلفين ٧/٥٦٦، وإنباء الرواة ٢/٢٥٥.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

و"أَسْرِعْ فَنَائِهِ"، و"مَا أَكْثَرَ كَوْنَهُ مَنْطِقًا" و"أَكْثَرُ بَكْوَيْهِ مَنْطِقًا". فإن لم يكن للفعل مصدر أتى بفعله مع حرفٍ مصدري، نحو: «مَا أَكْثَرَ مَا عُنَيْتَ بِحَاجَتِي» و«مَا أَكْثَرَ أَنْ كَادَ<sup>(١)</sup> زَيْدٌ يَقُومَ». وبالنسبة إلى حكم لغوي ما ذكر ولا تقيس على الذي منه أُنْزِرَ وفعل هذا الباب لن يُقَدِّمًا معمولًا، ووَصَلْتَهُ بِهِ الزَّيْمَا وفصله بظرفٍ أو بحرفٍ جَرٍّ مُسْتَقَمِّلٍ، واخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ اسْتَقَرَّ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ فِعْلَ التَّعْجِبِ غَيْرُ مَتَصَرِفٍ فِي نَفْسِهِ، فَلِذَلِكَ لَا يُتَصَرَفُ فِي مَعْمُولِهِ، فَلَا يَجُوزُ تَقْلِيدُهُ عَلَيْهِ، فَلَا تَقُولُ: «مَا زَيْدًا أَحْسَنَ ١١» وَلَا "يَزِيدُ أَحْسَنَ" وَوَصَلَهُ بِهِ لِأَزِمَ، فَلَا يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ<sup>(٢)</sup> الظرف والجاء والمجرور، فلا يقال<sup>(٣)</sup> «مَا أَحْسَنَ - لَوْلَا الْبُحْلُ - زَيْدًا»<sup>(٤)</sup> وَلَا «أَحْسَنَ - يَا أَحَبِّي - يَزِيدُ»،

(١) في ب: "كان" وهو تحريف.

(٢) في أ: "فلا يجوز" موضع "فلا تقول".

(٣) اختلفوا في الفصل بالظرف والجاء والمجرور، فذهب الأخفش، والمبرد، وأكثر البصريين إلى المنع، وذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي، وابن خروف والشوليين إلى الجواز، وقد ارتضى ابن مالك مذهب هؤلاء وقد سار الشارح في هذا على مذهب ابن مالك وسابقه.

تنظر المسألة في: المختضب ٤/١٧٨، والتبصرة ١/٢٦٧، وشرح ابن عبيش ٢/١٥٠، وشرح الكافية ٢/٣٠٩، والتسهيل ١/٣١، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٩٨، والتصريح ٢/٩٠، وشرح الأزهري ٢/١٩.

(٤) في ب: "تقول".

(٥) ذهب إلى جواز الفصل بـ"لولا" ومصحوبها ابن كيسان.

ينظر: شرح الكافية ٢/٣٠٩، وشرح الأزهري ٢/١٩.

وأما الفصل بالظرف والجار والجرور فمستعمل، فمن كلامهم: «مأخسن بالرجل أن يصدق ومأفح به أن يكذب»، ومنه:

٣٠٣- ... .. وأخر -إذا حالت- بأن أنحو<sup>(١)</sup> وقوليه:

٣٠٤- ... .. وأجيب إلينا أن تكون المقلما<sup>(٢)</sup> ولذلك صحح المصنف جوازه، موافقة للفراء، والغارسي مع مخالفة أكثر البصريين.<sup>(٣)</sup>

وأعلم أن محل الخلاف ما إذا كان الظرف أو الجار والجرور معمولين لفعل التعجب، فإن كانا متعلقين بمعمول الفعل امتنع الفصل بهما اتفاقاً، فلا يقال: «مأحسن في المسجد اعتكافك» ولا «أحسن عند زيد بجلوسك».

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر، وصدره قوله:

أقيم بدار الخرم مادام سزئها ... ..  
"دام" في البيت تامة. و"سالت" أي: تغيرت.

يقول: إنه يقيم ماكانت الإقامة عيوا، وإذا تغيرت الأحوال وأصبح الخير في الانتقال فإنه يتحول إلى غير ذلك المكان.

والشاهد من البيت قوله: «وأخر -إذا حالت- بأن أنحو» حيث فعل بالظرف ومدخوله وهو "إذا حالت" بين فعل التعجب وبين معموله، وهذا عند القائلين بجواز الفصل بين فعل التعجب وبين معموله، وقد تقدم ذكرهم.

وينظر البيت في شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢، وشرح ابن الناطم ٤٦٥، وأوضح المسالك ٢٦٣/٣، والتصريح ٩٠/٢، وشرح الأخواني ١٩/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٦٣.

(٢) تقدم تخرجه البيت في ص ٥٦٢.

(٣) انظر ص ٥٦٩ تعليق (٢).

### يغم وينس وما جرى مجراهما

الأصل في "يغم" و"ينس": [يَوم وَيَسْ]،<sup>(١)</sup> -يفتح الفاء، وكسر العين- ثم نقلت حركة العين إلى الفاء، بعد إلقاء حركتها، وقد يأتيان على الأصل، وقد تحذف حركة العين، وتترك حركة الفاء على حالها<sup>(٢)</sup>، وقد تتبع حركة الفاء لحركة العين<sup>(٣)</sup>، واللغات الأربع جاربات<sup>(٤)</sup> في كل ثلاثي أوله مفتوح، وثانيه حلقي مكسور، كـ"شَهد" في الأفعال، و"فَخذ" في الأسماء:

فَيُفْهَلان غَنِيْر متصرفين "يغم" و"ينس" وأفعان اسمين  
مقارني "أل" أو مضافين لها قارنهما، كـ"نعم عُقسي الكرما"  
الدليل على فعلية<sup>(٥)</sup> "يغم" و"ينس" دخول تاء التأنيث عليهما فسي نحو:

(١) ماين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) أي فيقال: "يغم" و"ينس". (٣) أي فيقال: "يغم" و"ينس".

(٤) في ب: "جارية".

(٥) درج الشارح في هذا على مذهب البصريين والكسائي، القائلين بفعلية "يغم" و"ينس"، وذهب جمهور الكوفيين إلى اسميتهما، مستندين إلى بعض الشواهد التي ظاهرها دخول حرف الجر عليهما، وقد رد البصريين تلك الشواهد نافين مباشرة الخافض لهما.

هذا مااشتهر عنهم في المسألة. وتنظر تفصيلها في: معاني الفراء ١١٩/٢، والمقتضب ١٤١/٢، والأصول ١١١/١، والنبصرة ٢٧٤/١، والإنصاف، المسألة (١٤) ٩٧/١، وشرح ابن يعيش ١٢٧/٧-١٢٨، وشرح الكافية ٣١٢/٢، وشرح الجمل ٥٩٨/١، والمقرب ٩٥/١، وشرح الكافية الشافية ١١٠٢/٢، والتسهيل ١٢٦، والتصريح ٩٤/٢.

وأما الفصل بالظرف والجار والجرور فمستعمل، فمن كلامهم: «مأخسن بالرجل أن يصدق ومأفح به أن يكذب»، ومنه:

٣٠٣- ... .. وأخر -إذا حالت- بأن أنحو<sup>(١)</sup> وقوليه:

٣٠٤- ... .. وأجيب إلينا أن تكون المقلما<sup>(٢)</sup> ولذلك صحح المصنف جوازه، موافقة للفراء، والغارسي مع مخالفة أكثر البصريين.<sup>(٣)</sup>

وأعلم أن محل الخلاف ما إذا كان الظرف أو الجار والجرور معمولين لفعل التعجب، فإن كانا متعلقين بمعمول الفعل امتنع الفصل بهما اتفاقاً، فلا يقال: «مأحسن في المسجد اعتكافك» ولا «أحسن عند زيد بجلوسك».

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر، وصدره قوله:

أقيم بدار الخرم مادام سزئها ... ..  
"دام" في البيت تامة. و"سالت" أي: تغيرت.

يقول: إنه يقيم ما كانت الإقامة عيوا، وإذا تغيرت الأحوال وأصبح الخير في الانتقال فإنه يتحول إلى غير ذلك المكان.

والشاهد من البيت قوله: «وأخر -إذا حالت- بأن أنحو» حيث فعل بالظرف ومدخوله وهو "إذا حالت" بين فعل التعجب وبين معموله، وهذا عند القائلين بجواز الفصل بين فعل التعجب وبين معموله، وقد تقدم ذكرهم.

وينظر البيت في شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢، وشرح ابن الناطم ٤٦٥، وأوضح المسالك ٢٦٣/٣، والتصريح ٩٠/٢، وشرح الأخواني ١٩/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٦٣.

(٢) تقدم تخرجه البيت في ص ٥٦٢.

(٣) انظر ص ٥٦٩ تعليق (٢).

### يغم وينس وما جرى مجراهما

الأصل في "يغم" و"ينس": [يَوم وَيَسْ]،<sup>(١)</sup> -يفتح الفاء، وكسر العين- ثم نقلت حركة العين إلى الفاء، بعد إلقاء حركتها، وقد يأتيان على الأصل، وقد تحذف حركة العين، وتترك حركة الفاء على حالها<sup>(٢)</sup>، وقد تتبع حركة الفاء لحركة العين<sup>(٣)</sup>، واللغات الأربع جاربات<sup>(٤)</sup> في كل ثلاثي أوله مفتوح، وثانيه حلقي مكسور، كـ"شَهد" في الأفعال، و"فَخذ" في الأسماء:

فَيُفْخِلان غَنِيْر متصرفين "يغم" و"ينس" وأفعان اسمين  
مقارني "أل" أو مضافين لها قارنهما، كـ"نعم عُقسي الكرما"  
الدليل على فعلية<sup>(٥)</sup> "يغم" و"ينس" دخول تاء التأنيث عليهما فسي نحو:

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) أي فيقال: "يغم" و"ينس". (٣) أي فيقال: "يغم" و"ينس".

(٤) في ب: "جارية".

(٥) درج الشارح في هذا على مذهب البصريين والكسائي، القائلين بفعلية "يغم" و"ينس"، وذهب جمهور الكوفيين إلى اسميتهما، مستندين إلى بعض الشواهد التي ظاهرها دخول حرف الجر عليهما، وقد رد البصريين تلك الشواهد نافين مباشرة الخافض لهما.

هذا ما اشتهر عنهم في المسألة. وتنظر تفصيلها في: معاني الفراء ١١٩/٢، والمقتضب ١٤١/٢، والأصول ١١١/١، والنبصرة ٢٧٤/١، والإنصاف، المسألة (١٤) ٩٧/١، وشرح ابن يعيش ١٢٧/٧-١٢٨، وشرح الكافية ٣١٢/٢، وشرح الجمل ٥٩٨/١، والمقرب ٩٥/١، وشرح الكافية الشافية ١١٠٢/٢، والتسهيل ١٢٦، والتصريح ٩٤/٢.

«فِيهَا وَيَنْعَمُ»<sup>(١)</sup> ونحوه مشهور في اللسان، ولا دليل للكوفيين على اسميتهما باتصالهما بحرف الجر في نحو: «يَنسُ» السير على يَنس العير» و «ما هي يَنعَم الولد» لتأوله بدخول حرف الجر على موصوف محذوف، تقديره: «على غير يَنس العير»<sup>(٢)</sup> و«مولود نَعَم الولد» ويلزمهما عدم التصرف، ويعمل كل منهما الرفع في اسم يكون فاعلا لهما، وشرطه -إن كان ظاهرا- أن يكون مقترنا بالآلف واللام الجنسية، نحو: «يَنعَمُ العبدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ»<sup>(٣)</sup> أو مضافا إلى مقترن بها، كـ«يَنعَمُ عَتِي الكرماء» وقوله: «يَنسُ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ»<sup>(٤)</sup> وقد يقع مضافا إلى مضاف إلى المقترن بها، كقوله:

٣٠٥- فَيَنعَمُ ابْنُ أَخْتِ الْقَوْمِ غَيْرُ مُكْذِبٍ<sup>(٥)</sup> ... ..

(١) هذا جزء من قوله ﷺ: «من تروخاً يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل». ينظر في: سنن الترمذي، كتاب الصلاة ٣٦٩/٢، وسنن أبي داود، كتاب الطهارة ٢٥١/١، وسنن النسائي، كتاب الجمعة ٩٤/٣.

(٢) جميع المراجع التي تيسرت لي مطالعتها تروى هذا القول هكذا: «يَنعَمُ السير على يَنس العير» وهو المناسب لما ذكره سيبا لهذا القول، فيشبه أن يكون هذا تحريفا. تنظر مراجع التعليق السابق.

(٣) أكثر التحريين يجعل الباء في قوله: «يَنعَم» وعلى في قوله «على يَنس» داخلين على معمول الصفة المحذوفة هي وموصوفها، والتقدير عندهم: «ساعي بولد مقول فيه نعم الولد»، و«نعم السير على غير مقول فيه يَنس العير».

ينظر: الإنصاف ١١٣/١، والتصريح ٤١/١، وشرح الأثري ٢١/٣. من الآية ٣٠، من سورة ص.

(٥) من الآية ٧٢، من سورة الزمر، ومن الآية ٧٦، من سورة غافر.

(٦) هذا صدر بيت من الطويل، لأبي طالب -عم النبي- ﷺ من كلمة =

ويرفعان مضمرا يَنْسِيْرُهُ مُمَيِّزٌ، كـ«يَنعَمُ قوما معشره» كما يكون فاعلهما اسما ظاهرا يكون ضميرا مستورا، وأحب الاستار، يفسره اسم بعده، منصوب على التمييز، كقوله: «يَنسُ للظالمين يَدَلًا»<sup>(١)</sup> تقديره: يَنس هو، أي: البذل.

وَجَعَّ قَيْسِيْرَ وَفَاعِلِيْ ظَهَرَ فِيْهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اِشْتَهَرَ اختلاف النحاة في جواز إظهار فاعلهما مع التمييز، فمنعه سيبويه<sup>(٢)</sup>،

(-) يمدح فيها الرسول -ﷺ-، وهذا البيت في ذكر زهير بن أبي أمية، أحد الذين نقضوا الصحيفة التي كتبها قريش في مقاطعة آل النسي -ﷺ-، ونمام البيت:

... .. زهيرٌ حسامٌ مفردٌ من محالٍ

وقوله: «حسام مفرد» عيران لبدا محذوف، تقديره: هو، لا نتمان لزهير، لأن المعرفة لا تنعت بالكرة، ويروى «حساما مفردا» بالنصب، على أنه حال من «زهير».

و«الحسام»: السيف. اللسان «حسم» ٢٣/١٥.

و«الحماثل»: جمع جمالة، وهي علاقة السيف. اللسان «حمل» ١٨٩/١٣.

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١١٠٥/١، وأوضح المسالك ٢٧٢/٣، والمجمع ٨٥/٢، والدرر ١٠٩/٢، والتصريح ٩٥/٢، وشرح الأثري ٢٢/٣، ودبراته الورقة ٣.

(١) من الآية ٥٠، من سورة الكهف.

(٢) ينظر: الكتاب ١٧٨/٢، وحجة سيبويه في ذلك: أن أحدهما كاف عن الآخر، ومحصّل للمقصود، فلا حجة للإتيان بالآخر، بل قد يؤدي الإتيان به إلى إيهام بجيء فاعلين للفعل الواحد؛ ينحوه عن ابن يعيش ١٢٢/٧.

«فِيهَا وَيَنْعَمُ»<sup>(١)</sup> ونحوه مشهور في اللسان، ولا دليل للكوفيين على اسميتهما باتصالهما بحرف الجر في نحو: «يَنسُ»<sup>(٢)</sup> السير على يَنس العير» و «ما هي يَنعَم الولد» لتأوله بدخول حرف الجر على موصوف محذوف، تقديره: «على غير يَنس العير»<sup>(٣)</sup> و«مولود نَعَم الولد» ويلزمهما عدم التصرف، ويعمل كل منهما الرفع في اسم يكون فاعلا لهما، وشرطه -إن كان ظاهرا- أن يكون مقترنا بالآلف واللام الجنسية، نحو: «يَنعَمُ العبدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ»<sup>(٤)</sup> أو مضافا إلى مقترن بها، كـ«يَنعَمُ عَتَى الكرماء» وقوله: «يَنسُ مَثْوَى المتكبرين»<sup>(٥)</sup> وقد يقع مضافا إلى مضاف إلى المقترن بها، كقوله:

٣٠٥- فَيَنعَمُ ابْنُ أَخْتِ الْقَوْمِ غَيْرُ مُكْذِبٍ<sup>(٦)</sup> ...

(١) هذا جزء من قوله ﷺ: «من تروى يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل». ينظر في: سنن الترمذي، كتاب الصلاة ٣٦٩/٢، وسنن أبي داود، كتاب الطهارة ٢٥١/١، وسنن النسائي، كتاب الجمعة ٩٤/٣.

(٢) جميع المراجع التي تيسرت لي مطالعتها تروى هذا القول هكذا: «يَنسُ السير على يَنس العير» وهو المناسب لما ذكره سيبا لهذا القول، فيشبه أن يكون هذا تحريفا. تنظر مراجع التعليق السابق.

(٣) أكثر التحريين يجعل الباء في قوله: «يَنعَم» وعلى في قوله «على يَنس» داخلين على معمول الصفة المحذوفة هي وموصوفها، والتقدير عندهم: «ساعي بولد مقول فيه نعم الولد»، و«نعم السير على غير مقول فيه يَنس العير».

ينظر: الإنصاف ١١٣/١، والتصريح ٤١/١، وشرح الأئمني ٢١/٣.

(٤) من الآية ٣٠، من سورة ص.

(٥) من الآية ٧٢، من سورة الزمر، ومن الآية ٧٦، من سورة غافر.

(٦) هذا صدر بيت من الطويل، لأبي طالب -عم النبي- ﷺ من كلمة =

ويرفعان مضمرا يَنسِيَرُه مُمَيِّزٌ، كـ«يَنعَمُ قوما معشره» كما يكون فاعلهما اسما ظاهرا يكون ضميرا مستورا، وأحب الاستار، يفسره اسم بعده، منصوب على التمييز، كقوله: «يَنسُ للظالمين يَدَلًا»<sup>(١)</sup> تقديره: يَنس هو، أي: البذل.

وَجَمْعُ تَمِيزٍ وَفَاعِلٌ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ اختلاف النحاة في جواز إظهار فاعلهما مع التمييز، فمنعه سيبويه<sup>(٢)</sup>،

(-) يمدح فيها الرسول -ﷺ-، وهذا البيت في ذكر زهير بن أبي أمية، أحد الذين نقضوا الصحيفة التي كتبها قريش في مقاطعة آل النسي -ﷺ-، ونمام البيت:

... زهيرٌ حسامٌ مفردٌ من محالٍ ...

وقوله: «حسام مفرد» عيران لبدا محذوف، تقديره: هو، لا نتمان لزهير، لأن المعرفة لا تنعت بالكرة، ويروى «حساما مفردا» بالنصب، على أنه حال من «زهير».

و«الحسام»: السيف. اللسان «حسم» ٢٣/١٥.

و«الحماثل»: جمع جمالة، وهي علاقة السيف. اللسان «حمل» ١٨٩/١٣.

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١١٠٥/١، وأوضح المسالك ٢٧٢/٣، والمجمع ٨٥/٢، والدرر ١٠٩/٢، والتصريح ٩٥/٢، وشرح الأئمني ٢٢/٣، ودبراته الورقة ٣.

(١) من الآية ٥٠، من سورة الكهف.

(٢) ينظر: الكتاب ١٧٨/٢، وحجة سيبويه في ذلك: أن أحدهما كاف عن الآخر، وعُصِّلَ للمقصود، فلا حجة للإتيان بالآخر، بل قد يؤدي الإتيان به إلى إيهام مجيء فاعلين للفعل الواحد؛ ينحوه عن ابن يعيش ١٢٢/٧.

وأكثر أصحابه<sup>(١)</sup>، وأجازه للمرد والفارسي<sup>(٢)</sup>، وهو الحق، لورود السماع به في نحو: ٣٠٦-... فنعم الزادُ زادُ أبيك زاداً<sup>(٣)</sup> ...

(١) كابين السراج. ينظر: الأصول ١١٧/١.

(٢) ينظر: المقتضب ١٥٧/٢، والإيضاح المضدي من خلال المقتصد ٣٧٢/١، ووجه المبرد والفارسي ومن تبعهما في تمييزهما الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز أن ذلك يفيد مزيداً من البيان والتوكيد، بنحوه عن ابن يعيش ١٣٢/٧. هذا عجز بيت من الوافر، وهو للشاعر: جرير بن عطية من قصيدة بمدح فيها الخليفة عمر بن عبد العزيز، وصدره:

تزوّد مثل زاد أبيك فينا ...

وأراد بقوله: "أبيك" عمر بن الخطاب الفاروق -رحمه الله- فهو جده لأمه.

والشاهد منه: «نعم الزاد... زاداً» حيث جمع بين الفاعل الظاهر والتمييز.

وهذا غير جائز عند سيويو وجمهور البصريين لما تقدم، وقد ذهب ابن مالك (التسهيل ١٢٧)، وابنه (في: شرح النظم ٤٧١) والشارح هنا، إلى جوازه موافقة منهم للمعتمد، والفارسي، وغيرهما مستندين إلى هذا الشاهد وغيره، ولم يستلم لهم اللاتعون من البصريين ذلك، وتأزكروا هذا البيت بأن "زاداً" منصوب بفعل من لفظه مقدر، لا على التمييز؛ وعلى فرض صحة قولهم فإنه نادر، هكذا قال ابن السراج. ينظر: الأصول ١١٧/١، وابن يعيش ١٣٣/٧.

وقال ابن عصفور إن أفاض التمييز معنى زائداً جاز، وإلا فلا. ينظر المقرب ٦٨/١. وينظر البيت في: المقتضب ١٥٠/٢، والخصائص ٨٣/١، والمنتخب ٣٧٢/١، وشرح ابن يعيش ١٣٢/٧، والمقرب ٦٩/١، وشرح الجمل ٦٠٦/١، وشرح الكافية الشافية ١١٠/٧، واللسان "زود" ١٨١/٤، والمعنى، الشاهد ٨٤٣، وشرح ابن عقيل ١٦٤/٣، والخزانة ٣٩٤/٩، وشرح الأعمشوني ٢٦/٣، وحواشي أوضح المسالك ٢٧٨/٢، وديوانه ١٣٥، ومعجم شواهد العربية ٩٦.

وفي قوله:

٣٠٧-نعم الفتاة فتاةٌ هندٌ لو بَلَّغَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نَطَقًا أو بِلِسَانٍ<sup>(١)</sup>

و"ما" ميمٌ وقيل فاعلٌ في نحو: نعم ما يقولُ الفاضلُ

تتصل "ما"<sup>(٢)</sup> بهذين الفعلين، نحو: «فَيَعْمَا هِي»<sup>(٣)</sup> «إِنَّ اللَّهَ يَعْمَا

يَعْمُكُم بِهِ»<sup>(٤)</sup>، وفي الحديث: (يس ما لأحدكم أن يقولَ نسيتَ آيةَ كذا)<sup>(٥)</sup>

وعلمها النصب على التمييز، والفاعل مستقر، والتقدير: نعم الشيء شيئاً، هذا اختيار الفارسي، وقيل: بل هي معرفة تامة، في محل الرفع، لأنها فاعل، وهو مذهب السيوطي والأكرين، وهو ظاهر كلام سيويو.<sup>(٦)</sup>

(١) هنا البيت من البسيط، وهو مجهول القائل، والشاهد منه قوله: «نعم الفتاة فتاة» حيث جمع بين الفاعل الظاهر والتمييز، وقد عرّضت -من الشاهد السابق- اختلافهم في ذلك. وينظر البيت في: المعنى، الشاهد ٨٤٤، وأوضح المسالك ٢٧٧/٣، والدرر ١١٢/٢، والمعجم ٨٦/٢، والتصريح ٩٥/٢، وشرح الأعمشوني ٢٦/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٤.

(٢) سقطت "ما" من: أ. (٣) من الآية ٢٧١، من سورة البقرة.

(٤) من الآية ٥٨، من سورة النساء.

(٥) ينظر: صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن ١٠٩/١-١١٠، ولفظه فيه: «يس ما لأحدكم أن يقول نسيت آية كيت وكيت، بل هو نسي».

وينظر: صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين ص ٥٤٤، وفيه: "للرجل" موضع: "لأحدكم"، و"سرة" سريخ: "٣".

وتنظر: سنن النسائي، كتاب الانتحاح ١٥٤/٢-١٥٥.

(٦) تنظر المسألة في: الكتاب ٥٦/٣، والمقتضب ١٧٤/٤-١٧٥، وشرح ابن يعيش ١٣٤/٧، وشرح الكافية ٣١٦/٢، والتسهيل ١٢٦، والمعنى ص ٣٢٨-٣٢٩، والمساعد ١٢٦/٢-١٢٧، والتصريح ٩٦/٢-٩٧، وشرح الأعمشوني ٢٦/٣-٢٧.



وأكثر أصحابه<sup>(١)</sup>، وأجازه للمرد والفارسي<sup>(٢)</sup>، وهو الحق، لورود السماع به في نحو: ٣٠٦-... فنعم الزادُ زادُ أبيك زاداً<sup>(٣)</sup> ...

(١) كابين السراج. ينظر: الأصول ١١٧/١.

(٢) ينظر: المقتضب ١٥٧/٢، والإيضاح المضدي من خلال المقتصد ٣٧٢/١، ووجه المبرد والفارسي ومن تبعهما في تمييزهما الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز أن ذلك يفيد مزيداً من البيان والتوكيد، بنحوه عن ابن يعيش ١٣٢/٧. هذا عجز بيت من الوافر، وهو للشاعر: جرير بن عطية من قصيدة بمدح فيها الخليفة عمر بن عبد العزيز، وصدره:

تزوّد مثل زاد أبيك فينا ...

وأراد بقوله: "أبيك" عمر بن الخطاب الفاروق -رحمه الله- فهو جده لأمه.

والشاهد منه: «نيسم الزاد... زاداً» حيث جمع بين الفاعل الظاهر والتمييز.

وهذا غير جائز عند سيويو وجمهور البصريين لما تقدم، وقد ذهب ابن مالك (التسهيل ١٢٧)، وابنه (في: شرح النظم ٤٧١) والشارح هنا، إلى جوازه موافقة منهم للمعتمد، والفارسي، وغيرهما مستندين إلى هذا الشاهد وغيره، ولم يستلم لهم اللاتعون من البصريين ذلك، وتأوّلوا هذا البيت بأن "زاداً" منصوب بفعل من لفظه مقدر، لا على التمييز؛ وعلى فرض صحة قولهم فإنه نادر، هكذا قال ابن السراج. ينظر: الأصول ١١٧/١، وابن يعيش ١٣٣/٧.

وقال ابن عصفور إن أفاض التمييز معنى زائداً جاز، وإلا فلا. ينظر المقرب ٦٨/١. وينظر البيت في: المقتضب ١٥٠/٢، والخصائص ٨٣/١، والمنتخب ٣٧٢/١، وشرح ابن يعيش ١٣٢/٧، والمقرب ٦٩/١، وشرح الجمل ٦٠٦/١، وشرح الكافية الشافية ١١٠/٧، واللسان "زود" ١٨١/٤، والمعنى، الشاهد ٨٤٣، وشرح ابن عقيل ١٦٤/٣، والخزانة ٣٩٤/٩، وشرح الأثيري ٢٦/٣، وحواشي أوضح المسالك ٢٧٨/٢، وديوانه ١٣٥، ومعجم شواهد العربية ٩٦.

وفي قوله:

٣٠٧-نعم الفتاة فتاةٌ هندٌ لو بَدَلَتْ رَدَّ التَّحِيّةِ نَطَقًا أو بِلِسَانٍ<sup>(١)</sup>

و"ما" ميمٌ وقيل فاعلٌ في نحو: نعم ما يقولُ الفاضلُ

تتصل "ما"<sup>(٢)</sup> بهذين الفعلين، نحو: «فَيَعْمَا هِي»<sup>(٣)</sup> «إِنَّ اللَّهَ يَعْمَا

يَعْمُكُم بِهِ»<sup>(٤)</sup>، وفي الحديث: (يس ما لأحدكم أن يقولَ نسيتَ آيةَ كذا)<sup>(٥)</sup>

وعلمها النصب على التمييز، والفاعل مستقر، والتقدير: نعم الشيء شيئاً، هذا اختيار الفارسي، وقيل: بل هي معرفة تامة، في محل الرفع، لأنها فاعل، وهو مذهب السيوطي والأكرين، وهو ظاهر كلام سيويو.<sup>(٦)</sup>

(١) هنا البيت من البسيط، وهو مجهول القائل، والشاهد منه قوله: «نعم الفتاة فتاة» حيث جمع بين الفاعل الظاهر والتمييز، وقد عرّضت -من الشاهد السابق- اختلافهم في ذلك. وينظر البيت في: المعنى، الشاهد ٨٤٤، وأوضح المسالك ٢٧٧/٣، والدرر ١١٢/٢، والمعجم ٨٦/٢، والتصريح ٩٥/٢، وشرح الأثيري ٢٦/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٤.

(٢) سقطت "ما" من: أ. (٣) من الآية ٢٧١، من سورة البقرة.

(٤) من الآية ٥٨، من سورة النساء.

(٥) ينظر: صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن ١٠٩/١-١١٠، ولفظه فيه: «يس ما لأحدكم أن يقول نسيت آية كيت وكيت، بل هو نسي».

وينظر: صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين ص ٥٤٤، وفيه: "للرجل" موضع: "لأحدكم"، و"سرة" سريخ: "٣".

وتنظر: سنن النسائي، كتاب الانتحاح ١٥٤/٢-١٥٥.

(٦) تنظر المسألة في: الكتاب ٥٦/٣، والمقتضب ١٧٤/٤-١٧٥، وشرح ابن يعيش ١٣٤/٧، وشرح الكافية ٣١٦/٢، والتسهيل ١٢٦، والمعنى ص ٣٢٨-٣٢٩، والمساعد ١٢٦/٢-١٢٧، والتصريح ٩٦/٢-٩٧، وشرح الأثيري ٢٦/٣-٢٧.

وَيَذْكُرُ الْمُخْصُوصُ بَعْدَ مَبْتَدَأٍ أَوْ خَيْرِ اسْمٍ لَيْسَ يَسْلُو أَبَدًا  
يذكر المخصوص بالمدح أو بالذم بعد فاعل "نعم" و"يُسْنَ" مرفوعا،  
نحو: «نعم الرجل زيد» و«يُسْنَ الرجل عمرو» ورفع بالابتداء، والجملته قبله  
خبره، وليس بواجب التأخير، بل يجوز «زيد نعم الرجل» وقيل ارتفاعه لأنه  
خبر مبتدأ لازم الحذف<sup>(١)</sup>، والتقدير: «هو زيد» والضمير عائد على المملوح  
بعد "يُسْنَ" وعلى المذموم بعد "يُسْنَ".

وإن يُقَدِّمَ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَالْعِلْمِ نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى  
يحذف المخصوص بالمدح كثيرا لتقدم ما يدل عليه، نحو: «نعم  
العبد»<sup>(٢)</sup> بعد قوله: «وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ» و«يُسْنَ الشَّرابُ»<sup>(٣)</sup> بعد قوله  
تعالى: «يُغَالِثُوا بِمَاءِ كَالْمُهْلِ» وليس منه<sup>(٤)</sup> ما مثل به المصنف من قوله: «العلم

(١) تنظر للمسألة في: المقتضب ١٤٢/٢، والأصول ١١٢/١، والتبصرة ٢٧٥/١،  
وشرح الكافية الشافية ١١١٠/٢، والتسهيل ١٢٧، وأوضح المسالك ٢٨٠/٣.  
وتنظر مبسوطة في: المقتضب ٣٦٩/١، وشرح الكافية ٣١٨/٢، والمساعد  
١٣٣/٢-١٣٤، والتصريح ٩٧/٢.

(٢) من الآية ٤٤، من سورة ص. (٣) من الآية ٢٩، من سورة الكهف.

(٤) يحتمل أن يكون منه، وعليه يكون معنى قوله: «وإن يقدم مشعر به كفى»: وإن يقدم لفظ مشعر بمعنى المخصوص كفى عن ذكر المخصوص مؤخرا مع  
كون المقدم مخصصا إن صلح لأن يكون مخصصا إذا أضر، وغير مخصص إن  
لم يصلح، ولذا قال في: التصريح: «أما إذا جعلناه -أي- "العلم" فـ: قوله: "العلم"  
نعم المقتنى والمقتنى -غيرا لمبتدأ محذوف تقديره: "هذا العلم" على حد "سورة  
أنزلناها" أي: هذه سورة، أو مفعولا لفاعل محذوف تقديره: إلزم، فيكون من  
الحذف لا من التقديم، كما ذكر الناطم ٩٧/٢، وينظر هذا التفسير في حاشية  
الصيان ٢٨/٣.

نعم المقتنى» لأنه من باب تقديم المخصوص -كما سبق تمثيله- لا من باب  
حذفه.

وإجعل كيُسْ ماءً وإجعل قُفْلاً من ذي ثلاثة كنهم مُسَجَّلاً  
"ساء" بمنزلة يس في دلالتها على الذم، وعدم تصرفها، واقتضائها فاعلا  
كفاعلها، ومخصوصاً، ومن استعمالها قوله تعالى: «سَاءتِ مَسَقَرُكَ»<sup>(١)</sup>  
ففاعلها مستقر، مفسر بالتمييز، والمخصوص محذوف للعلم به.

ويستعمل من كل فعل ثلاثي قُفْلٌ -بضم العين- سواء كان مبيّناً على  
ذلك كـ"ظُفٌ" و"شُفٌ" أو عوْلاً إليه كـ"فُهِمٌ" و"قُفُّ" استعمال نعم<sup>(٢)</sup>، في  
الدلالة على المدح، واقتضاء فاعل كفاعلها، ومخصوص بالمدح، نحو: «قُفُّ الرجلُ  
زيدٌ» و«وَحَسَنٌ أَوْلَتُكَ رَافِقًا»<sup>(٣)</sup> ولا يختص ذلك بالمدح كما يقتضيه كلام  
المصنف، بل يستعمل في الذم أيضاً، كـ«حَبِثَ الرجلُ زيدٌ» ويجوز بجيء فاعله  
مضمر كفاعل نِعَمٌ، نحو: «مررت برجل فُهِمَ رجلاً» وبعضهم يسكن عينه  
فيقول: "حَسَنٌ"، وبعضهم ينقل حركاتها مع التسكين إلى الفاء فيقول: "حَسْنٌ"<sup>(٤)</sup>

(١) من الآية ٦٦، من سورة الفرقان.

(٢) اشترط ابن عصفور لصحة صوغ "قُفْلٌ" -من الثلاثي- لقصد المدح أو الذم  
صلوحه للتعجب منه، كالأثلة التي ذكرها الشارح، وقد تابعه على هذا ابن مالك.  
ينظر: المقرب ٦٩/١، والتسهيل ١٢٨.

هذا .. وقد ذكر ابن عصفور أن العرب استعملت ثلاثة أفعال في المدح والذم  
ولم تحولها إلى "قُفْلٌ" وهي: علم وسهل وسمع.

(٣) من الآية ٦٩، من سورة النساء.

(٤) ينظر هذه اللغات في: اللسان "حسن" ٢٦٩/١٦.

وَيَذْكُرُ الْمُخْصُوصُ بَعْدَ مَبْتَدَأٍ أَوْ خَيْرِ اسْمٍ لَيْسَ يَسْلُو أَبْلَدًا  
يذكر المخصوص بالمدح أو بالذم بعد فاعل "نعم" و"يس" مرفوعا،  
نحو: «نعم الرجل زيد» و«يس الرجل عمرو» ورفع بالابتداء، والجملته قبله  
خبره، وليس بواجب التأخير، بل يجوز «زيد نعم الرجل» وقيل ارتفاعه لأنه  
خبر مبتدأ لازم الحذف<sup>(١)</sup>، والتقدير: «هو زيد» والضمير عائد على المملوح  
بعد "نعم" وعلى المذموم بعد "يس".

وإن يُقَدِّمَ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَالْعِلْمِ نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى  
يحذف المخصوص بالمدح كثيرا لتقدم ما يدل عليه، نحو: «نعم  
العبد»<sup>(٢)</sup> بعد قوله: «وذاكر عبدنا أيوب» و«يس الشراب»<sup>(٣)</sup> بعد قوله  
تعالى: «يغاثوا بماء كالمُهل» وليس منه<sup>(٤)</sup> ما مثل به المصنف من قوله: «العلم

(١) تنظر للمسألة في: المقتضب ١٤٢/٢، والأصول ١١٢/١، والتبصرة ٢٧٥/١،  
وشرح الكافية الشافية ١١١٠/٢، والتسهيل ١٢٧، وأوضح المسالك ٢٨٠/٣.  
وتنظر مبسوطة في: المقتضب ٣٦٩/١، وشرح الكافية ٣١٨/٢، والمساعد  
١٣٣/٢-١٣٤، والتصريح ٩٧/٢.

(٢) من الآية ٤٤، من سورة ص. (٣) من الآية ٢٩، من سورة الكهف.

(٤) يحتل أن يكون منه، وعليه يكون معنى قوله: «وإن يقدم مشعر به كفى»:  
وإن يقدم لفظ مشعر بمعنى المخصوص كفى عن ذكر المخصوص مؤخرا مع  
كون المقدم مخصصا إن صلح لأن يكون مخصصا إذا أضر، وغير مخصص إن  
لم يصلح، ولذا قال في: التصريح: «أما إذا جعلناه -أي- "العلم" فـ: قوله: "العلم"  
نعم المقتنى والمقتنى -غيرا مبتدأ محذوف تقديره: "هذا العلم" على حد "سورة  
أنزلناها" أي: هذه سورة، أو مفعولا لفتل محذوف تقديره: إلزم، فيكون من  
الحذف لا من التقديم، كما ذكر الناطم» ٩٧/٢، وينظر هذا التفسير في حاشية  
الصيان ٢٨/٣.

نعم المقتنى» لأنه من باب تقديم المخصوص -كما سبق تمثيله- لا من باب  
حذفه.

واجعل كَيْسَ "ماء" واجعل "قَفْلا" من ذِي ثَلَاثَةٍ كَنِمَمٍ مُسَجَّلا  
"ماء" بمنزلة يس في دلالتها على الذم، وعدم تصرفها، واقتضائها فاعلا  
كفاعلها، ومخصوصا، ومن استعمالها قوله تعالى: «مَاءَاتٍ مُّسْتَقَرًّا»<sup>(١)</sup>  
ففاعلها مستقر، مفسر بالتمييز، والمخصوص محذوف للعلم به.

ويستعمل من كل فعل ثلاثي "فَعْلًا" -بضم العين- سواء كان مبيّنا على  
ذلك كـ"ظُرِفَ" و"شُرِفَ" أو عَوَّلًا إليه كـ"فُهِمَ" و"فُقِّعَ" استعمال نعم<sup>(٢)</sup>، في  
الدلالة على المدح، واقتضاء فاعل كفاعلها، ومخصوص بالمدح، نحو: «فُقِّعَ الرجلُ  
زيدٌ» و«وَحَسُنَ أَوْلَئِكَ رَافِقًا»<sup>(٣)</sup> ولا يختص ذلك بالمدح كما يقتضيه كلام  
المصنف، بل يستعمل في الذم أيضا، كـ«حَبِثَ الرجلُ زيدٌ» ويجوز بجيء فاعله  
مضمرًا كفاعل نعم، نحو: «مررت برجل فُهِمَ رجلا» وبعضهم يسكن عينه  
فيقول: "حَسُنَ"، وبعضهم ينقل حركاتها مع التسكين إلى "الفاء" فيقول: "حُسُنَ"<sup>(٤)</sup>

(١) من الآية ٦٦، من سورة الفرقان.

(٢) اشترط ابن عصفور لصحة صوغ "فَعْلًا" -من الثلاثي- لقصد المدح أو الذم  
صلوحه للتعجب منه، كالأثلة التي ذكرها الشارح، وقد تابعه على هذا ابن مالك.  
ينظر: المقرب ٦٩/١، والتسهيل ١٢٨.

هذا .. وقد ذكر ابن عصفور أن العرب استعملت ثلاثة أفعال في المدح والذم  
ولم تحولها إلى "فَعْلًا" وهي: علم وجهل وسمع.

(٣) من الآية ٦٩، من سورة النساء.

(٤) ينظر هذه اللغات في: اللسان "حسن" ٢٦٩/١٦.

٣٠٩- ألا حبذا عاذري في المَوَى ولا حبذا الجاهل العاذل<sup>(١)</sup>  
والفعل منهما "حَبَّ" و"ذَا" هو الفاعل<sup>(٢)</sup>، وقيل الجميع يُقْبَلُ، والفاعل ما بعده<sup>(٣)</sup>.

وقيل الجميع اسم مبتدأ، وما بعده خبره<sup>(٤)</sup>  
وأولُ ذا المخصوصِ أيْاً كان لا تَقْدِرُ بِذا فهو يضاهي المَثَلَا  
قد تقدّم<sup>(٥)</sup> أن "ذَا" هو فاعل "حَبَّ" فالرفوع بعده هو المخصوص، ولا

(١) هذا البيت من الشفارب، ولم يعرف قائله، والشاهد منه قوله: «حبذا عاذري في المَوَى» و«لا حبذا الجاهل العاذل» حيث استعمل "حبذا" في العبارة الأولى للمدح، و"لا حبذا" في الثانية للذم، وقد جمع بينهما في بيت واحد.  
ينظر البيت في: أوضح المسالك ٧٨٣/٣، والمساعد ١٤٢/٢، والمجم ٨٩/٢، والدر ١١٧/٢، والتصريح ٩٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٩٩.

(٢) ذهب الشارح في هذا إلى ما ذهب إليه الناظم وابنه مقتضين آثار ابن خروف، الذي زعم أنه قول سيوريه، وأن من ادعى عليه غيره فقد أخطأ، قلت: هو قبي الحقيقة قول الخليل، وسيوريه حكاه عنه وأقره. ينظر: الكتاب ١٨٠/٢. ينظر: التسهيل ١٢٩، وشرح الكافية الشافية ١١١٧/٢، وشرح ابن الناظم ٤٧٤-٤٧٥، والمساعد ١٤٢/٢، وشرح الأخواني ٣٠/٢.

(٣) نسب هذا إلى الأخفش وابن درستويه، ورؤد بأنه دعوى لا دليل عليها، وأنه لم يُعهد له نظير، فلم يرد تركيب فعل من فعل واسم. ينظر: المساعد ١٤٢/٢، وشرح ابن عقيل ١٧١/٣، والتصريح ١٠٠/٢.

(٤) هذا منذهب الخليل وظاهر منذهب سيوريه، ومنذهب المسرد، وابن السراج، فقد ذهب هؤلاء إلى أن "حبذا" عبارة عن فعل وفاعل، لكنه ركب حتى صار بمنزلة كلمة واحدة. ينظر: الكتاب ١٨٠/٢، والمقتضب ١٤٥/٢، والأصول ١١٥/١.

(٥) في أ: "قد تقرر".

ويختص بجواز جرّ فاعله بالياء، كقوله:

٣٠٨- حَبَّ بِالزُّورِ الذي لا يُبْرَى<sup>(١)</sup> ...  
ومن كلامهم: «مررتُ بأبياتٍ حادّةٍ بينَ أبياتنا»<sup>(٢)</sup> أصل الأول: "حَبَّ" فأريد تسكين أول المثلين للإدغام، فنقلته حركته إلى "الحاء" وأصل الثاني: "جَوْدٌ" قلبت واوه ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها.  
ومثّل يُغَمَّ "حبذا" الفاعل "ذَا" وإن تُرَدِّ ذَمّاً ففعل: لا حبذا  
قد اجتمعت دلالاته<sup>(٣)</sup> على المدح والذم في قوله:

(١) هنا صدر بيت من المديد، وهو للظرماح بن حكيم، وقام البيت قوله:  
... منه إلا صُفْحَةً أو يُسَام  
و"الزُّورُ": بفتح فسكون، جمع زائر، وقيل: اسم جمع. ينظر: اللسان "زور" ٤٦٤/٥.

والصفحة: بفتح فسكون، المراد بها صفحة الوجه، وهي جانب، و"السام": جمع سُمٍّ - بكسر اللام وفتح الميم المشددة، وهي: الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن. ينظر: اللسان "لم" ٢٥/١٦.

والشاهد من البيت قوله: "حَبَّ بِالزُّورِ" حيث اقترن فاعل "حَبَّ" المفيد للمدح بالياء الزائدة، وذلك لقرب المعنى هنا من التعجب، والياء تزداد باطراد في فاعل فعل التعجب، كما سيأتي - إن شاء الله - في موضعه. ينظر البيت في: المقرب ٧٨/١، وشرح الجمل ٦٠٨/١، وأوضح المسالك ٢٨١/٣، والدر ١١٩/٢، والمجم ٨٩/٢، والتصريح ٩٩/٢، وشرح الأخواني ٣٠/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٢٦.

(٢) حكى ذلك الكسائي، ووجه الاستشهاد به أنه قد زيدت الياء في فاعله. ينظر: التصريح ٩٩/٢.

(٣) الضمير يرجع إلى "المماثل" نعم في الحكم، وهو "حبذا" و"لا حبذا" في المدح والذم.

٣٠٩- ألا حبذا عاذري في المَوَى ولا حبذا الجاهل العاذل<sup>(١)</sup>  
والفعل منهما "حَبَّ" و"ذَا" هو الفاعل<sup>(٢)</sup>، وقيل الجميع يُقْبَلُ، والفاعل ما بعده<sup>(٣)</sup>.

وقيل الجميع اسم مبتدأ، وما بعده خبره<sup>(٤)</sup>  
وأولُ ذا المخصوصِ أيْاً كان لا تَقْدِرُ بِذا فهو يضاهي المَثَلَا  
قد تقدّم<sup>(٥)</sup> أن "ذَا" هو فاعل "حَبَّ" فالرفوع بعده هو المخصوص، ولا

(١) هذا البيت من الشفارب، ولم يعرف قائله، والشاهد منه قوله: «حبذا عاذري في المَوَى» و«لا حبذا الجاهل العاذل» حيث استعمل "حبذا" في العبارة الأولى للمدح، و"لا حبذا" في الثانية للذم، وقد جمع بينهما في بيت واحد.  
ينظر البيت في: أوضح المسالك ٧٨٣/٣، والمساعد ١٤٢/٢، والمجم ٨٩/٢، والدر ١١٧/٢، والتصريح ٩٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٩٩.

(٢) ذهب الشارح في هذا إلى ما ذهب إليه الناظم وابنه مقتضين آثار ابن خروف، الذي زعم أنه قول سيوريه، وأن من ادعى عليه غيره فقد أخطأ، قلت: هو قبي الحقيقة قول الخليل، وسيوريه حكاه عنه وأقره. ينظر: الكتاب ١٨٠/٢. ينظر: التسهيل ١٢٩، وشرح الكافية الشافية ١١١٧/٢، وشرح ابن الناظم ٤٧٤-٤٧٥، والمساعد ١٤٢/٢، وشرح الأخواني ٣٠/٢.

(٣) نسب هذا إلى الأخفش وابن درستويه، ورؤد بأنه دعوى لا دليل عليها، وأنه لم يُعهد له نظير، فلم يرد تركيب فعل من فعل واسم. ينظر: المساعد ١٤٢/٢، وشرح ابن عقيل ١٧١/٣، والتصريح ١٠٠/٢.

(٤) هذا منذهب الخليل وظاهر منذهب سيوريه، ومنذهب المسرد، وابن السراج، فقد ذهب هؤلاء إلى أن "حبذا" عبارة عن فعل وفاعل، لكنه ركب حتى صار بمنزلة كلمة واحدة. ينظر: الكتاب ١٨٠/٢، والمقتضب ١٤٥/٢، والأصول ١١٥/١.

(٥) في أ: "قد تقرر".

ويختص بجواز جرّ فاعله بالياء، كقوله:

٣٠٨- حَبَّ بِالزُّورِ الذي لا يُبْرَى<sup>(١)</sup> ...  
ومن كلامهم: «مررتُ بأبياتٍ حادّةٍ بينَ أبياتنا»<sup>(٢)</sup> أصل الأول: "حَبَّ" فأريد تسكين أول المثلين للإدغام، فنقلته حركته إلى "الحاء" وأصل الثاني: "جَوْدٌ" قلبت واوه ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها.  
ومثّل يُغَمَّ "حبذا" الفاعل "ذا" وإن تُرَدَّ ذَمّاً ففعل: لا حبذا  
قد اجتمعت دلالاته<sup>(٣)</sup> على المدح والذم في قوله:

(١) هنا صدر بيت من المديد، وهو للظرماح بن حكيم، وقام البيت قوله:  
... منه إلا صُفْحَةً أو يُسَام  
و"الزُّورُ": بفتح فسكون، جمع زائر، وقيل: اسم جمع. ينظر: اللسان "زور" ٤٦٤/٥.

والصفحة: بفتح فسكون، المراد بها صفحة الوجه، وهي جانب، و"السام": جمع سُمٍّ - بكسر اللام وفتح الميم المشددة، وهي: الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن. ينظر: اللسان "لم" ٢٥/١٦.

والشاهد من البيت قوله: "حَبَّ بِالزُّورِ" حيث اقترن فاعل "حَبَّ" المقيد للمدح بالياء الزائدة، وذلك لقرب المعنى هنا من التعجب، والياء تزداد باطراد في فاعل فعل التعجب، كما سيأتي - إن شاء الله - في موضعه. ينظر البيت في: المقرب ٧٨/١، وشرح الجمل ٦٠٨/١، وأوضح المسالك ٢٨١/٣، والدر ١١٩/٢، والمجم ٨٩/٢، والتصريح ٩٩/٢، وشرح الأخواني ٣٠/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٢٦.

(٢) حكى ذلك الكسائي، ووجه الاستشهاد به أنه قد زيدت الياء في فاعله. ينظر: التصريح ٩٩/٢.

(٣) الضمير يرجع إلى "المماثل" نعم في الحكم، وهو "حبذا" و"لا حبذا" في المدح والذم.

يتغير "ذا" عن هيئة الأفراد، والتذكير، ولو اختلف أحوال المخصوص، بل يقال: "حبنا هند" و"حبنا زيدان" و"حبنا الزيدون" لأنه جرى في كلامهم مجرى المثل كما يخاطبون بقولهم: «الصَّيْفُ ضَيَّعَ اللَّيْلَ»<sup>(١)</sup> -بكسر التاء- كلُّ أحد.

ويختص "حبنا" بعدم جواز تقدم المخصوص عليه، لما ذكر من أنه جاري مجرى المثل.

وماسوى إذا ارتفع به "حب" أو قُجِّرَ بالياء، ودون إذا انضمام الحاء كثر إذا قيل: «حب الرجل زيد» -دون ذا- فلك أن تأتي بالرجل مرفوعا، لأنه الفاعل، ولك أن تجره بالياء، فلك أن تجره فتقول: «حب بالرجل»، ولك في أوله وهو "الحاء" الفتح، والضم، وهذه المسألة لا تختص بـ"حب" بل هي من جملة ما بُني على "فعل" للدلالة على اللدح أو اللذم، وقد سبق أن في صيغته ثلاث لغات<sup>(٢)</sup>، وأن في الاسم الذي بعده وجهين، فإفراد المصنف لها بالذكر يريهم اختصاص الحكمين<sup>(٣)</sup> بها، وليس كذلك.

وكذلك أفرادها "ساء" بالذكر ليس بشيء، فإنها من جملة هذا القسم، فإن أصلها "سوء"<sup>(٤)</sup> قلبت وأوها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فهي كـ"حساد الرجل زيد" و"فاق الرجل زيد".

(١) يضرب مثلا لترك الشيء وهو ممكن، وطلبه وهو متعذر، وأول من قاله عمرو بن عمرو لاختنوس بنت لقيط، وكانت تحته ففركته، وكان شيخا موسرا، فتزوجها عمرو بن مبريد، وهو ابن عمها، وكان شابا مقبرا، أو فقيرا -خلاف في الرواية- فأرسلت إلى عمرو، -زوجها الأول- تطلبه سكرية، فقال لها ذلك.

ينظر: جميع الأمثال ٦٨/٢، وفيه: في الصَّيْف ... (٢) في ب: "وتقول".

(٣) ينظر: ص ٥٧٧، تعليق (٤). (٤) في أ: "الحكم".

(٥) وإذا أريد بها الدلالة على الذم، قيل: "سوء" يضم عينه.

### أفعل التفضيل

وهو<sup>(١)</sup> اسم، لدخول علامات الأسماء عليه، من الجر، والإضافة، و"أل" وهو ممتنع الصرف، للزوم الوصفية، ووزن الفعل، ولا يتصرف عن صيغة "أفعل" إلا أن الهزمة حذفت في الأكثر من "خير" و"شر" لكثرة الاستعمال<sup>(٢)</sup>، وقد يعامل معاملتها في ذلك "أحب" كقوله:

٣١٠- ... .. وَحِبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَاثِيَعًا<sup>(٣)</sup>

(١) سقط "هو" من: أ.

(٢) ذكر في التصريح أنهما كما لم يُشتَقَّ من فعل حولت لفظهما، ونسبه إلى الأخصش، وعلى هذا يكون فيهما شذوذان، حذفت الهزمة، وكونهما لا يفعل لهما، ١٠١/٢.

(٣) هذا عجز بيت من الوافر، وهو للأحوص، وصدره قوله:

وزادنى كلفا بالحب أن مُيِّتَ ... .. البيت.

ورواه ابن منظور هكذا:

وزاده كلفا بالحب أن مُنَمَّتَ وَحِبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَاثِيَعًا

على أن "حب" حُبٌّ فأدغمت الياء الأولى -بعد تسكينها- في الثانية، وموضع "ما" رفع على القاعلية. ينظر: "حب" ٢٨٤/١، اللسان، والشاهد منه -على رواية الشارح- قوله: "حُبٌّ" حيث حذفت همزته وأصله: "أحب" أفعل تفضيل.

وعبارة الشارح هنا تشعر بالجواز على قلّة، وقد صرح غيره بأن ذلك نادر، أو

شاذ، أو ضرورة. ينظر: للسائد ١٦٧/٢، والجمع ١٦٦/٢، والتصريح ١٠١/٢.

ينظر البيت في: المراجع السابقة وفي: الدور ٢٢٤/٢، وشرح الأخرى ٣٣/٣.

يتغير "ذا" عن هيئة الأفراد، والتذكير، ولو اختلف أحوال المخصوص، بل يقال: "حبنا هند" و"حبنا الزيدان" و"حبنا الزيدون" لأنه جرى في كلامهم مجرى المثل كما يخاطبون بقولهم: «الصَّيْفُ ضَيِّقُ اللَّيْلِ»<sup>(١)</sup> - بكسر التاء - كلُّ أحد.

ويختص "حبنا" بعدم جواز تقدم المخصوص عليه، لما ذكر من أنه جاري مجرى المثل.

وماسوى إذا ارتفع به "حب" أو قُجِّرَ بالياء، ودون إذا انضمام الحاء كثر إذا قيل: «حب الرجل زيد» - دون ذا - فلك أن تأتي بالرجل مرفوعا، لأنه الفاعل، ولك أن تجره بالياء، فلك أن تجره فتقول: «حب بالرجل»، ولك في أوله وهو "الحاء" الفتح، والضم، وهذه المسألة لا تختص بـ"حب" بل هي من جملة ما بُني على "فعل" للدلالة على اللدح أو اللذم، وقد سبق أن في صيغته ثلاث لغات<sup>(٢)</sup>، وأن في الاسم الذي بعده وجهين، فإفراد المصنف لها بالذكر يريهم اختصاص الحكمين<sup>(٣)</sup> بها، وليس كذلك.

وكذلك أفرادها "ساء" بالذكر ليس بشيء، فإنها من جملة هذا القسم، فإن أصلها "سوء"<sup>(٤)</sup> قلبت وأوها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فهي كـ"حساد الرجل زيد" و"فاق الرجل زيد".

(١) يضرب مثلا لترك الشيء وهو ممكن، وطلبه وهو متعذر، وأول من قاله عمرو بن عمرو لاختنوس بنت لقيط، وكانت تحته ففركته، وكان شيخا موسرا، فتزوجها عمرو بن معيد، وهو ابن عمها، وكان شابا مقترا، أو فقيرا - خلافاً في الرواية - فأرسلت إلى عمرو، - زوجها الأول - تطلبه سكرية، فقال لها ذلك.

ينظر: جميع الأمثال ٦٨/٢، وفيه: في الصَّيْف ... (٢) في ب: "وتقول".

(٣) ينظر: ص ٥٧٧، تعليق (٤). (٤) في أ: "الحكم".

(٥) وإذا أريد بها الدلالة على الذم، قيل: "سوء" يضم عينه.

### أفعل التفضيل

وهو<sup>(١)</sup> اسم، لدخول علامات الأسماء عليه، من الجر، والإضافة، و"أل" وهو ممتنع الصرف، للزوم الوصفية، ووزن الفعل، ولا يتصرف عن صيغة "أفعل" إلا أن الهزمة حذفت في الأكثر من "خير" و"شر" لكثرة الاستعمال<sup>(٢)</sup>، وقد يعامل معاملتها في ذلك "أحب" كقوله:

٣١٠ - ... .. وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَاثِيَعًا<sup>(٣)</sup>

(١) سقط "هو" من: أ.

(٢) ذكر في التصريح أنهما كما لم يُشتَقَّ من فعل حولت لفظهما، ونسبه إلى الأخصش، وعلى هذا يكون فيهما شذوذان، حذفت الهزمة، وكونهما لا يفعل لهما، ١٠١/٢.

(٣) هذا عجز بيت من الوافر، وهو للأحوص، وصدره قوله: وزادنى كلفا بالحبيب أن مُيِّتَ ... .. البيت.

ورواه ابن منظور هكذا:

وزاده كلفا بالحبيب أن مُنَمَّتَ وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَاثِيَعًا  
على أن "حب" حُبٌّ فأدغمت الياء الأولى - بعد تسكينها - في الثانية، وموضع "ما" رفع على القاعلية. ينظر: "حب" ٢٨٤/١، اللسان، والشاهد منه - على رواية الشارح - قوله: "حُبٌّ" حيث حذفت همزته وأصله: "أحب" أفعل تفضيل.

وعبارة الشارح هنا تشعر بالجواز على قلّة، وقد صرح غيره بأن ذلك نادر، أو شاذ، أو ضرورة. ينظر: للسائد ١٦٧/٢، والجمع ١٦٦/٢، والتصريح ١٠١/٢. ينظر البيت في: المراجع السابقة وفي: الدور ٢٢٤/٢، وشرح الأخرى ٣٣/٣.

وقد يستعمل "خير" و"شر" على الأصل، كقراءة بعضهم<sup>(١)</sup>: ﴿مَنْ  
الْكَذَّابُ الْأَشْرُّ؟﴾ ونحو:

٣١١- ... بلالٌ خيرُ الناسِ وابنُ الأخير<sup>(٢)</sup> ...

صُنِعَ من مصوغ منه للتعجب "أَفْعَلْ" للتفضيل وأَبَ اللَّذَائِبِ  
لا يصاغ "أفعل" التفضيل إلا ما يصاغ منه "أفعل" التعجب، وهو ما  
اجتمع فيه<sup>(٣)</sup> الشروط الثمانية السابقة، وما امتنع صوغ فعل التعجب منه  
لفقدائها أو فقد بعضها امتنع صوغ "أفعل" التفضيل منه، ولذلك حكم بنلدور  
قولهم: «أَلَصُّ مِنْ شِفَاطِلَ»<sup>(٤)</sup>.

وقولهم:

٣١٢- ... فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْجَانٌ طَبَسَاخٌ<sup>(٥)</sup> ...

(١) هو أبو قلاية -أحد القراء المعروفين عند أهل القرن- ينظر المختص ٤٠٩/٢،  
وإسلام ما من به الرحمن ٢/٢٥٠، وشرح الكافية الشافية ١١٢٧/٢.

(٢) من الآية ٢٦ من سورة القمر.

(٣) هذا من مشطور الرجز، ولم تنسبه المراجع التي اطلعت عليها إلى معين.

والشاهد منه قوله: "الأخير" فإنه قد جاء على أصله. وينظر في: شرح الكافية  
الشافية ١١٢٧/٢، والمساعد ١٦٧/٢، والمصحح ١٦٦/٢، والدرر ٢٢٤/٢،  
والتصريح ١٠١/٢، وشرح الأضيوي ٣/٢٣، ومعجم شواهد العربية ٤٨٠.

(٤) سقط "فيه" من: ب.

(٥) ينظر المثل في: مجمع الأمثال ٢/٢٥٧، وفي اللسان "شغلط" ٩/٣٢٥، وشغلط:  
اسم لحن من بنى ضبة.

(٦) هذا عجز بيت من البسيط، وهو منسوب إلى طرفة بن العبد، قاله في هجاء  
عمرو بن هند "الملك"، وصدرو: ==

١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥

وقولهم: «هو أَشْعَلُ من ذاتِ النَّحِيجِ»<sup>(١)</sup> إذ الأول لا فعل له، والثاني:  
فعله زائد على الثلاثي، والثالث: فعله لازم البناء للمفعول.

وفي بناءه من "أفعل" ما سبق من الخلاف في بناء فعل التعجب منه.

وما به إلى تَعَجُّبٍ وَحِيلٍ مانع به، إلى التفضيل حِيلٌ  
أي: ما وصل به إلى التعجب مما لا يصح بناءً فعله منه، يتوصل به إلى  
التفضيل مما<sup>(٢)</sup> لا يسوغ بناءً "أَفْعَل" التفضيل منه، فيقال: هذا أكثرُ لُصُوصِيَّة،

(٣) إذا الرجال شَتَرُوا واشتدَّ أَكْلُهُمْ ... .. البيت.

ومعنى: «إذا الرجال شَتَرُوا» أي صاروا في زمان الشتاء، وهو زمان القحط

-عندهم- وفيه يظهر كرمُ الكرماء، وتُبْخُلُ الْبُخْلَاء.

وأراد بقوله: "اشتدَّ أَكْلُهُمْ" تَصرُّعُهم عليهم الحصول على القسوت، وقوله: «فأتت

أبيضهم سربال طباخ» هذا كتابة عن البخل، أي أن ثياب طباخك تكون في

ذلك الوقت شديدة البياض نقيه من الثَّهْنِ وآثار الطَّبِيخ، ومعناه: أنك لا تُطْعِم

ولا تجود. ينظر: اللسان "شفا" ١٤٩/١٩، و"سربل" ٣٥٦/١٣، والشاهد منه

قوله: "أبيضهم" حيث اشتق أفعل التفضيل من البياض، وهذا جائز عند

الكوفيين، مجتمع عند البصريين، كما تقدم في ص ٥٦٦ تعليق (٦)، وقد حكم

الشارح عليه بالندرة موافقة للبصريين.

وجعل مسبب الندور كون فعله مزينا على الثلاثي، وهو أحد تعليلي المنع عند

البصريين، والثاني: أن الألوان من المعاني اللازمة، كالكيد والرَّجُل. ينظر: الأصول

١-١٠٢-١٠٣.

ينظر البيت في: الإنصاف ١/١٤٩، وشرح ابن عيش ٩/٩، والمقرب ١/٧٣،

واللسان "بيض" ٨/٣٩١، ومعجم شواهد العربية ٩١.

(١) ينظر المثل في: مجمع الأمثال ١/٣٧٦. (٢) في أ: "نما".



وقد يستعمل "خير" و"شر" على الأصل، كقراءة بعضهم<sup>(١)</sup>: ﴿مَنْ  
الْكَذَّابُ الْأَشْرُّ؟﴾ ونحو:

٣١١- ... بلالٌ خيرُ الناسِ وابنُ الأخير<sup>(٢)</sup> ...

صُنِعَ من مصوغ منه للتعجب "أَفْعَلْ" للتفضيل وأَبَ اللَّذَائِبِ  
لا يصاغ "أفعل" التفضيل إلا ما يصاغ منه "أفعل" التعجب، وهو ما  
اجتمع فيه<sup>(٣)</sup> الشروط الثمانية السابقة، وما امتنع صوغ فعل التعجب منه  
لفقدائها أو فقد بعضها امتنع صوغ "أفعل" التفضيل منه، ولذلك حكم بنلدور  
قولهم: «أَلَصُّ مِنْ شِفَاطِلَ»<sup>(٤)</sup>.

وقولهم:

٣١٢- ... فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْجَانٌ طَبَسَاخٌ<sup>(٥)</sup> ...

(١) هو أبو قلاية -أحد القراء المعروفين عند أهل القرن- ينظر المختص ٤٠٩/٢،  
وإسلام ما من به الرحمن ٢/٢٥٠، وشرح الكافية الشافية ١١٢٧/٢.

(٢) من الآية ٢٦ من سورة القمر.

(٣) هذا من مشطور الرجز، ولم تنسبه المراجع التي اطلعت عليها إلى معين.

والشاهد منه قوله: "الأخير" فإنه قد جاء على أصله. وينظر في: شرح الكافية  
الشافية ١١٢٧/٢، والمساعد ١٦٧/٢، والمصحح ١٦٦/٢، والدرر ٢٢٤/٢،  
والتصريح ١٠١/٢، وشرح الأضواء ٣/٢٣، ومعجم شواهد العربية ٤٨٠.

(٤) سقط "فيه" من: ب.

(٥) ينظر المثل في: مجمع الأمثال ٢/٢٥٧، وفي اللسان "شغلط" ٩/٣٢٥، وشغلطاط:  
اسم لحن من بنى ضبة.

(٦) هذا حيز بيت من البسيط، وهو منسوب إلى طرفة بن العبد، قاله في هجاء  
عمرو بن هند "الملك"، وصدرو: ==

١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥

وقولهم: «هو أَشْعَلُ من ذاتِ النَّحِيجِ»<sup>(١)</sup> إذ الأول لا فعل له، والثاني:  
فعله زائد على الثلاثي، والثالث: فعله لازم البناء للمفعول.

وفي بناءه من "أفعل" ما سبق من الخلاف في بناء فعل التعجب منه.

وما به إلى تَعَجُّبٍ وَحِيلٍ مانع به، إلى التفضيل حِيلٌ  
أي: ما وصل به إلى التعجب مما لا يصح بناءً فعله منه، يتوصل به إلى  
التفضيل مما<sup>(٢)</sup> لا يسوغ بناءً "أَفْعَل" التفضيل منه، فيقال: هذا أكثرُ لُصُوصِيَّة،

(٣) إذا الرجال شَتَرُوا واشتدَّ أَكْلُهُمْ ... .. البيت.

ومعنى: «إذا الرجال شَتَرُوا» أي صاروا في زمان الشتاء، وهو زمان القحط

-عندهم- وفيه يظهر كرمُ الكرماء، وتُبْخُلُ الْبُخْلَاء.

وأراد بقوله: "اشتدَّ أَكْلُهُمْ" تضرع عليهم الحصول على القسوت، وقوله: «فأتت

أبيضهم سربال طباخ» هذا كتابة عن البخل، أي أن ثياب طباخك تكون في

ذلك الوقت شديدة البياض نقيه من الثُّهْن وآثار الطَّبِخ، ومعناه: أنك لا تُطعم

ولا تجود. ينظر: اللسان "شتا" ١٤٩/١٩، و"سربل" ٣٥٦/١٣، والشاهد منه

قوله: "أبيضهم" حيث اشتق أفعل التفضيل من البياض، وهذا جائز عند

الكوفيين، مجتمع عند البصريين، كما تقدم في ص ٥٦٦ تعليق (٦)، وقد حكم

الشارح عليه بالندرة موافقة للبصريين.

وجعل سبب الندور كون فعله مزينا على الثلاثي، وهو أحد تعليلي المنع عند

البصريين، والثاني: أن الألوان من المعاني اللازمة، كالكيد والرَّجُل. ينظر: الأصول

١-١٠٢-١٠٣.

ينظر البيت في: الإنصاف ١/١٤٩، وشرح ابن عيش ٩/٩، والمقرب ١/٧٣،

واللسان "بيض" ٨/٣٩١، ومعجم شواهد العربية ٩١.

(١) ينظر المثل في: مجمع الأمثال ١/٣٧٦. (٢) في أ: "تأ".

وأشدُّ انطلاقاً، وأعظمُ كوناً في الدار، ونحو ذلك.

وأفعل التفضيل حمله أبداً تقديرًا، أولفظاً بـ"حين" إن جرّداً لا يستقيم معنى التفضيل إلاّ من مفصل ومفصل عليه، ولفظ دالّ على التفضيل، ولذلك وجب أن يوصل "أفعل" التفضيل إذا جرّده من "أل" والإضافة باسم مجرور بـ"حين" يكون هو المفضل عليه، فإن ظهر في اللفظ نحو: ﴿أَشَدُّ مِنْهُمْ بَطْشًا﴾<sup>(١)</sup> و﴿مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾<sup>(٢)</sup> وإلاّ قدر نحو: ﴿وَقَالُوا لَنْ نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا﴾<sup>(٣)</sup> و﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَا﴾<sup>(٤)</sup> تقدير الأول "منكم" وتقدير الثاني "منهم".

وأكثر ما يحدّث إذا كان "أفعل" خبراً، كما مثل، ويقول إذا كان صفةً أو حالاً، ولا تدخل "ين" بعد مضاف، ولا ملتبس بـ"أل"، فأما قوله:

٣١٣-ولست بالأكثر منهم حصي<sup>(٥)</sup> ... ..

(١) من الآية ٨، من سورة الزخرف، ومن الآية ٣٦، من سورة ق.

(٢) من الآية ١٥، من سورة فصلت. (٣) من الآية ٣٥، من سورة مآ.

(٤) من الآية ٧٤، من سورة مريم.

(٥) هذا صدر بيت من البسيط، وهو للأعشى: ميمون بن قيس، من كلمة يهجو فيها علقمة بن علاثة، ويحدّث عامر بن الطفيل، وقام البيت قوله:

... .. وَأَمَّا الْعِصْرَةُ لِلْكَائِرِ

والمراد بـ"الحصى": العدد الكثير من الأعوان، والأنصار.

و"الكائر": اسم فاعل من: كَثُرَتْ بَنِي فَلَانٍ أَكْثَرُهُمْ إِذَا غَلَبَتْهُمْ فِي الْكُفْرَةِ، أو يكون بمعنى الكثير. ينظر: اللسان "كثر" ٤٤٧/٦.

والشاهد منه قوله: "بالأكثر منهم" حيث ظاهره أن الشاعر قد جمع بين "أل" -

عقيل "أل" زائدة، وقيل: "ين" متعلقة بـ"أكثر" مجرداً دلّ عليه المذكور.

وإن لنكسر يُضَفُّ أو جُرِّداً أَلَزِمَ تَذَكُّيراً وَإِنْ يُؤَوَّدَا "وَيَلْسُو" أَل طَبَقٌ وَمَا لِعَرَفِهِ أَضَيْفٌ ذَوُوجَيْنِ، عَنْ ذِي مَعْرِفِهِ هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى "يَنْ" وَإِنْ لَمْ تَتَوَفَّهُوَ طَبَقٌ مَا بِهِ قُرْنٌ<sup>(١)</sup> لـ"أفعل" التفضيل ثلاثة أحوال.

أحدها<sup>(٢)</sup>: أن يضاف<sup>(٣)</sup> إلى نكرة أو مجردة<sup>(٤)</sup> عن الإضافة ويؤتى بالمفضل عليه مجروراً بـ"ين" إما في اللفظ، وإما في التقدير، فيلزم لفظه الإفراد والتذكير، وإن اختلفت أحوال المفضل<sup>(٥)</sup>، نحو: ﴿إِنَّا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾<sup>(٦)</sup> و﴿وَلَا آخِرَةَ خَيْرَ لَكَ

(١-) الدخلة على أفعل التفضيل، وبين "ين" الدخلة على المفضل عليه، والمتعارف عليه أنّ "ين" لا تقع بعد أفعل المحلى بآل، وقد خرّج على نحو ما ذكره الشارح. ينظر البيت ونحوه في: الخصائص ١/١٨٥، وشرح ابن عيش ١/١٠٣، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٣٥، وشرح ابن الناطم ٤٨١، واللسان "كفر" ٤٤٧/٦، والغنى، الشاهد ٩٧٨، وأوضح المسالك ٣/٢٩٥، وشرح ابن عقيل ٣/١٨٠، والمساعد ٢/١٧٤، والتصريح ٢/١٠٤، والخزانة ٨/٢٥٠، وشرح الأخواني ٣/٣٥، ومعجم شواهد العربية ١٩١.

(٢) في أ: وقع فأخير هذا البيت إلى ما بعد الحديث عما يتعلق به، وبالبين قبله، وهو عطفاً من الناسج.

(٣) في النسختين "أحدها" وما أثبت هو الذي يناسب كلامه الآتي.

(٤) في ب: "تضاف".

(٥) في أ: "المفضل عليه" وهو سهو.

(٦) من الآية ٣٤، من سورة الكهف.

وأشدُّ انطلاقاً، وأعظمُ كوناً في الدار، ونحو ذلك.

وأفعل التفضيل حمله أبداً تقديرًا، أولفظاً بـ"حين" إن جرّداً لا يستقيم معنى التفضيل إلاّ من مفصل ومفصل عليه، ولفظ دالّ على التفضيل، ولذلك وجب أن يوصل "أفعل" التفضيل إذا جرّده من "أل" والإضافة باسم مجرور بـ"حين" يكون هو المفضل عليه، فإن ظهر في اللفظ نحو: ﴿أَشَدُّ مِنْهُمْ بَطْشًا﴾<sup>(١)</sup> و﴿مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾<sup>(٢)</sup> وإلاّ قدر نحو: ﴿وَقَالُوا لَنْ نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا﴾<sup>(٣)</sup> و﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَا﴾<sup>(٤)</sup> تقدير الأول "منكم" وتقدير الثاني "منهم".

وأكثر ما يحدّث إذا كان "أفعل" خبراً، كما مثل، ويقول إذا كان صفةً أو حالاً، ولا تدخل "ين" بعد مضاف، ولا ملتبس بـ"أل"، فأما قوله:

٣١٣-ولست بالأكثر منهم حصي<sup>(٥)</sup> ... ..

(١) من الآية ٨، من سورة الزخرف، ومن الآية ٣٦، من سورة ق.

(٢) من الآية ١٥، من سورة فصلت. (٣) من الآية ٣٥، من سورة مآ.

(٤) من الآية ٧٤، من سورة مريم.

(٥) هذا صدر بيت من البسيط، وهو للأعشى: ميمون بن قيس، من كلمة يهجو فيها علقمة بن علاثة، ويحدّث عامر بن الطفيل، وقام البيت قوله:

... .. وَأَمَّا الْعِصْرَةُ لِلْكَائِرِ

والمراد بـ"الحصى": العدد الكثير من الأعوان، والأنصار.

و"الكائر": اسم فاعل من: كَثُرَتْ بَنِي فَلَانٍ أَكْثَرُهُمْ إِذَا غَلَبَتْهُمْ فِي الْكُفْرَةِ، أو يكون بمعنى الكثير. ينظر: اللسان "كثر" ٤٤٧/٦.

والشاهد منه قوله: "بالأكثر منهم" حيث ظاهره أن الشاعر قد جمع بين "أل" -

عقيل "أل" زائدة، وقيل: "ين" متعلقة بـ"أكثر" مجرداً دلّ عليه المذكور.

وإن لنكسر يُضَفُّ أو جُرِّداً أَلَزِمَ تَذَكُّيراً وَإِنْ يُؤَوَّدَا "وَيَلْسُو" أَل طَبَقٌ وَمَا لِعَرَفِهِ أَضِيفَ ذَوُوجِهَيْنِ، عَنْ ذِي مَعْرِفِهِ هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى "يَنْ" وَإِنْ لَمْ تَتَوَفَّهُوَ طَبَقٌ مَا بِهِ قُرْنٌ<sup>(١)</sup> لـ"أفعل" التفضيل ثلاثة أحوال.

أحدها<sup>(٢)</sup>: أن يضاف<sup>(٣)</sup> إلى نكرة أو مجردة<sup>(٤)</sup> عن الإضافة ويؤتى بالمفضل عليه مجروراً بـ"ين" إما في اللفظ، وإما في التقدير، فيلزم لفظه الإفراد والتذكير، وإن اختلفت أحوال المفضل<sup>(٥)</sup>، نحو: ﴿إِنَّا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾<sup>(٦)</sup> و﴿وَلَا آخِرَةَ خَيْرَ لَكَ

(١-) الدخلة على أفعل التفضيل، وبين "ين" الدخلة على المفضل عليه، والمتعارف عليه أنّ "ين" لا تقع بعد أفعل المحلى بآل، وقد خرّج على نحو ما ذكره الشارح. ينظر البيت ونحوه في: الخصائص ١/١٨٥، وشرح ابن عيشر ١/١٠٣، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٣٥، وشرح ابن الناطم ٤٨١، واللسان "كفر" ٤٤٧/٦، والغني، الشاهد ٩٧٨، وأوضح المسالك ٣/٢٩٥، وشرح ابن عقيل ٣/١٨٠، والمساعد ٢/١٧٤، والتصريح ٢/١٠٤، والخزانة ٨/٢٥٠، وشرح الأخواني ٣/٣٥، ومعجم شواهد العربية ١٩١.

(٢) في أ: وقع فأخير هذا البيت إلى ما بعد الحديث عما يتعلق به، وبالبين قبله، وهو عطفاً من الناسج.

(٣) في النسختين "أحدها" وما أثبت هو الذي يناسب كلامه الآتي.

(٤) في ب: "تضاف".

(٥) في أ: "المفضل عليه" وهو سهو.

(٦) من الآية ٣٤، من سورة الكهف.

من الأولى<sup>(١)</sup> ﴿يُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا﴾<sup>(٢)</sup> ﴿وَأُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةٍ مِنَ الَّذِينَ...﴾<sup>(٣)</sup> وفي الحديث: (مَنْ أَغْلِبَ)<sup>(٤)</sup> إِلَّا أَنْ الْمُضَافَ إِلَى نَكْرَةٍ<sup>(٥)</sup> يجب فيه وقوع للمطابقة<sup>(٦)</sup> بالمضاف إليه، نحو: «هند أفضل امرأة» و«الزيدان أفضل رجلين» و«الزيدون أفضل رجال» و«نساؤك أفضل نساء» فأمّا قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾<sup>(٧)</sup> فتقديره: أولَ فريق كافر به.

الثانية: أن يكون معرّفًا بـ"أل" فيجب مطابقتها لما قبله من موصوف أو مبتدأ، نحو: «زيد الأفضل» و«هند الفضلى» و«الزيدان الأفضلان»

(١) من الآية ٤، من سورة الضحى.

وجه الاستشهاد بالآية أن لفظ "أفعل" مذكر، مع أن الموصوف وهو "الأخوة" مؤنث، فدلّ ذلك على ملازمته التذكير وإن كان الموصوف مؤنثا.

(٢) من الآية ٨، من سورة يوسف.

وجه الاستشهاد بالآية: أن لفظ "أفعل" فيها مذكر مفرد، مع أن الموصوف وهو "يوسف وأخوه" مؤنث، فدلّ ذلك على ملازمته الإفراد في هذه الحال.

(٣) من الآية ١٠، من سورة الحديد، ويقال فيها نحو ما قبل في الآية التي قبلها.

(٤) سبب الحديث: كان النبي ﷺ يصلي في حجرة أم سلمة، فمر بين يديه عبداً، أو غُمر بين أي سلمة، فقال يده، فرجع، فمرت زينب بنت أم سلمة فقال يده هكذا، فمر بين أي سلمة، فقال رسول الله ﷺ قال: "مَنْ أَغْلِبَ؟" ينظر: ... من ابن ماجه، كتاب الإقامة ص ٣٠٥، ومسنّد أحمد ٢٩٤/٦.

قال في الزوائد: في إسناده ضعف.

(٥) في أ: "النكرة".

(٦)

أي: مطابقة الموصوف.

(٧) من الآية ٤١، من سورة البقرة.

و«المندان الفضليان»<sup>(١)</sup> و«الزيدون الأفضلون» و«المندات الفضليات» - وإن شئت - الفضل.

الثالثة: أن يضاف إلى معرفة فيجوز فيه الوجهان<sup>(٢)</sup>، عدم المطابقة وهو الأكثر، نحو: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْصَصَ النَّاسِ عَلَى حِمَاةٍ﴾<sup>(٣)</sup> والمطابقة، نحو: ﴿أَكَابِرٌ مَجْرُمِيهَا﴾<sup>(٤)</sup>، وإنما يجوز الوجهان إذا كان "أفعل" باقيا على معنى للمفاضلة، بأن تكون "من" مقدرة فيه، أما إن أول "أفعل" بما لا تفضيل فيه على غيره، نحو: «الناقص والأشج أعَدَلَا بنى مروان»<sup>(٥)</sup> وجبت المطابقة.

(١) في كلتا النسختين "المندات الفضليات" وهو تحريف في النسخ.

(٢) نقل عن ابن السراج - ولم أعثر عليه في أصوله - أنه منع المطابقة، ورد عليه بأن السماع قد ورد بما منعه كآلية التي ذكرها الشارح. ينظر: شرح ابن يعيش ٩٦/٦، وشرح الكافية ٢١٦/٢-٢١٧، وشرح الكافية الشافية ١١٣٧/٢، وأوضح المسالك ٢٩٧/٣، والمساعد ١٧٦/٢-١٧٧، والتصريح ١٠٦/٢.

(٣) من الآية ٩٦، من سورة البقرة.

وجه الاستشهاد أن لفظ "أفعل" في الآية غير مطابق للموصوف، فالموصوف وهو: الضمير البارز في "تجدنهم" للجمع، ولفظ "أفعل" مفرد.

(٤) من الآية ٢٣، من سورة الأنعام.

وورد هذا في أفصح الكلام وأعلام دليل على رد قول من منعه، ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَأَيْنَا﴾ من الآية ٢٧، من سورة هود.

(٥) المراد بالناقص: يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، لقب بذلك لأنه نقص أرزاق الجند، والمراد بالأشج: عمر بن عبد العزيز ﷺ لقب بذلك لأن مجيئه أثر شجة من دابة ضربه، والمراد بأعدلا بنى مروان: عادلا بنى مروان.

ينظر: أوضح المسالك ٢٩٧/٣، وشرح ابن عقيل ١٨١/٣، والتصريح ١٠٥/٢.

من الأولى<sup>(١)</sup> ﴿يُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا﴾<sup>(٢)</sup> ﴿وَأُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةٍ مِنَ الَّذِينَ...﴾<sup>(٣)</sup> وفي الحديث: (مَنْ أَغْلِبَ)<sup>(٤)</sup> إِلَّا أَنْ الْمُضَافَ إِلَى نَكْرَةٍ<sup>(٥)</sup> يجب فيه وقوع للمطابقة<sup>(٦)</sup> بالمضاف إليه، نحو: «هند أفضل امرأة» و«الزيدان أفضل رجلين» و«الزيدون أفضل رجال» و«نساؤك أفضل نساء» فأمّا قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾<sup>(٧)</sup> فتقديره: أولَ فريق كافر به.

الثانية: أن يكون معرّفًا بـ"أل" فيجب مطابقتها لما قبله من موصوف أو مبتدأ، نحو: «زيد الأفضل» و«هند الفضلى» و«الزيدان الأفضلان»

(١) من الآية ٤، من سورة الضحى.

وجه الاستشهاد بالآية أن لفظ "أفعل" مذكر، مع أن الموصوف وهو "الأخوة" مؤنث، فدلّ ذلك على ملازمته التذكير وإن كان الموصوف مؤنثا.

(٢) من الآية ٨، من سورة يوسف.

وجه الاستشهاد بالآية: أن لفظ "أفعل" فيها مذكر مفرد، مع أن الموصوف وهو "يوسف وأخوه" مؤنث، فدلّ ذلك على ملازمته الإفراد في هذه الحال.

(٣) من الآية ١٠، من سورة الحديد، ويقال فيها نحو ما قبل في الآية التي قبلها.

(٤) سبب الحديث: كان النبي ﷺ يصلي في حجرة أم سلمة، فمر بين يديه عبداً، أو غُمر بين أي سلمة، فقال يده، فرجع، فمرت زينب بنت أم سلمة فقال يده هكذا، فمر بين أي سلمة، فقال رسول الله ﷺ قال: "مَنْ أَعْلَى؟". ينظر: ... من ابن ماجه، كتاب الإقامة ص ٣٠٥، ومسنّد أحمد ٢٩٤/٦.

قال في الزوائد: في إسناده ضعف.

(٥) في أ: "النكرة".

(٦) أي: مطابقة الموصوف.

(٧) من الآية ٤١، من سورة البقرة.

و«المندان الفضليان»<sup>(١)</sup> و«الزيدون الأفضلون» و«المندات الفضليات»، وإن شئت - الفضل.

الثالثة: أن يضاف إلى معرفة فيجوز فيه الوجهان<sup>(٢)</sup>، عدم المطابقة وهو الأكثر، نحو: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ عَلَى حِمَاةٍ﴾<sup>(٣)</sup> والمطابقة، نحو: ﴿أَكَابِرٌ مَجْرُمِيهَا﴾<sup>(٤)</sup>، وإنما يجوز الوجهان إذا كان "أفعل" باقيا على معنى للمفاضلة، بأن تكون "من" مقدرة فيه، أما إن أول "أفعل" بما لا تفضيل فيه على غيره، نحو: «الناقص والأشج أعَدَلَا بنى مروان»<sup>(٥)</sup> وجبت المطابقة.

(١) في كلتا النسختين "المندات الفضليات" وهو تحريف في النسخ.

(٢) نقل عن ابن السراج - ولم أعثر عليه في أصوله - أنه منع المطابقة، ورد عليه بأن السماع قد ورد بما منعه كآلية التي ذكرها الشارح. ينظر: شرح ابن يعيش ٩٦/٦، وشرح الكافية ٢١٦/٢-٢١٧، وشرح الكافية الشافعية ١١٣٧/٢، وأوضح المسالك ٢٩٧/٣، والمساعد ١٧٦/٢-١٧٧، والتصريح ١٠٦/٢.

(٣) من الآية ٩٦، من سورة البقرة.

وجه الاستشهاد أن لفظ "أفعل" في الآية غير مطابق للموصوف، فالموصوف وهو: الضمير البارز في "تجدنهم" للجمع، ولفظ "أفعل" مفرد.

(٤) من الآية ٢٣، من سورة الأنعام.

وورد هذا في أفصح الكلام وأعلام دليل على رد قول من منعه، ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَأُونَا﴾ من الآية ٢٧، من سورة هود. المراد بالناقص: يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، لقب بذلك لأنه نقص أرزاق الجند، والمراد بالأشج: عمر بن عبد العزيز ﷺ لقب بذلك لأن مجيئه أثر شجة من دابة ضربه، والمراد بأعدلا بنى مروان: عادلا بنى مروان. ينظر: أوضح المسالك ٢٩٧/٣، وشرح ابن عقيل ١٨١/٣، والتصريح ١٠٥/٢.

وإن تكن ينلوي "من" مستفهما فلهمسا كن أبداً مقدما  
 كمثل: "يمن أنت خير؟ ولذي إخباري التقديم نزلوا وجد<sup>(١)</sup>  
 إذا كان المفضل عليه مجرورا بـ "من" وجب تقديمه على "أفعل"  
 التفضيل، إن كان اسم استفهام، أو مضافا إليه، نحو: «مَنْ أنت خير؟» و«مَنْ  
 غلام من أنت أفضل؟»، لما تقرر من أن الاستفهام له صدر الكلام، وفي غير  
 ذلك فتأخيره<sup>(٢)</sup> واجب، وقد يتقدم قليلا، كقوله:  
 ٣١٤- ... .. جئني النحل، بل مازودت منه أطيب<sup>(٣)</sup>

- (١) هذا البيت وقع -في: أ- تأخيره إلى ما بعد الحديث عن مضمونه ومضمون  
 البيت الذي قبله، وذلك سهو من النساخ، وقوله: «وجدنا -في آخره- يذالف ما  
 في من الألفية وشروحه، فلذني فيها وفي شروحه وردا».  
 (٢) في أ: "تأخيره"، وهو بالقاء في كلتا النسخين، ولا أرى للإتيان بها هنا معنى.  
 (٣) هذا بعض بيت من الطويل، وهو للفرزدق، وصدره قوله:

فقال: لنا: أهلا وسهلا، وزودت ... ..  
 وهو من أبيات قالها في امرأة من بني دهل بن ثعلبة قرته وزودته، وقوله: "جئني  
 النحل" المراد به العسل، وكفى به عن حسن اللقاء وحلاوة الحديث.  
 والشاهد منه قوله: "منه أطيب" حيث قدم الجار والمجرور للمتعلقين "بأفعل"  
 التفضيل، وليس المجرور اسم استفهام ولا مضافا إلى اسم استفهام، وهذا التقديم  
 قليل عند النظم والشارح، وضرورة عند الجمهور.  
 يظفر -شرح ابن عيش ٦٠/٢، وشرح ابن عقيل ١٨٤/٢، وشرح الأعمامي  
 وحاشية الصبان عليه: ٣٩/٣، والمجم ١٠٤/٢، والدرر ١٣٧/٢. وينظر البيت  
 في: المراجع المذكورة، ومعجم شواهد العربية ٣٥.  
 ويحتمل أن يكون "منه" متعلقا بـ "زودت" أي: بالذي زودت منه، وعلى هذا لا  
 يكون في البيت شاهد.

ورفته الظاهر نزل ومتسى عاقب فملا فكتيرا كتبا  
 كلن تسمى في الناس من رليق أولى به الفضل من الصديق<sup>(١)</sup>  
 فاعل "أفعل" التفضيل لا يكون إلا ضميرا مستترا، ولا يرفع اسما ظاهرا  
 ولا ضميرا منفصلا إلا قليلا، كـ «عمرت برجل أفضل منه أبوه» و«ما أفضل  
 من زيد إلا هو» وهي لغة ذكرها سيويه.<sup>(٢)</sup>  
 وأما<sup>(٣)</sup> متى عاقب الفعل بأن يقع بعد نفي، ويكون مرفوعه أحنيا  
 مفضلا على نفسه باعتبارين، فإن رفعه الظاهر حيثشذ كثير مطرود، كالمثال  
 الذي مثل به للمصنف، وكقولهم<sup>(٤)</sup>: «ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل  
 منه في عين زيد»<sup>(٥)</sup> فالأول: واقع موقع قولك: «لن يرى في الناس من رفيق  
 أولى به الفضل كولاية الفضل بالصديق»  
 والثاني: موقع: «ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين  
 زيد».

- (١) هذا البيت -من النظم- ساقط من: أ. (٢) ينظر: الكتاب ٣٤/٢.  
 (٣) في ب: "أما".  
 (٤) في أ: "كقوله".  
 (٥) ينظر القول وما قيل فيه في: الكتاب ٣٢/٢، والمقتضب ٢٤٨/٣، وشرح  
 الكافية ٢٢١/٢، وشرح الكافية الشافية ١١٤٠/٢، وأوضح المسالك ٢٩٨/٣،  
 والمساعد ١٨٤/٢، والتصريح ١٠٦/٢.

وإن تكن ينلوي "من" مستفهما فلهمسا كن أبداً مقدما  
 كمثل: "يؤمن أنت خير؟ ولذي إخباري التقديم نزلوا وجد<sup>(١)</sup>  
 إذا كان المفضل عليه مجرورا بـ "من" وجب تقديمه على "أفعل"  
 التفضيل، إن كان اسم استفهام، أو مضافا إليه، نحو: «مَنْ أنت خير؟» و«مَنْ  
 غلام من أنت أفضل؟»، لما تقرر من أن الاستفهام له صدر الكلام، وفي غير  
 ذلك فتأخيره<sup>(٢)</sup> واجب، وقد يتقدم قليلا، كقوله:  
 ٣١٤- ... .. جئني النحل، بل مازودت منه أطيب<sup>(٣)</sup>

- (١) هذا البيت وقع -في: أ- تأخيره إلى ما بعد الحديث عن مضمونه ومضمون  
 البيت الذي قبله، وذلك سهو من النساخ، وقوله: «وجدنا -في آخره- يذالف ما  
 في من الألفية وشروحه، فلذني فيها وفي شروحه وردا».  
 (٢) في أ: "تأخيره"، وهو بالقاء في كلتا النسخين، ولا أرى للإتيان بها هنا معنى.  
 (٣) هذا بعض بيت من الطويل، وهو للفرزدق، وصدره قوله:

فقال لنا: أهلا وسهلا، وزودت ... ..  
 وهو من أبيات قالها في امرأة من بني دهل بن ثعلبة قرته وزودته، وقوله: "جئني  
 النحل" المراد به العسل، وكفى به عن حسن اللقاء وحلاوة الحديث.  
 والشاهد منه قوله: "منه أطيب" حيث قدم الجار والمجرور للمتعلقين "بأفعل"  
 التفضيل، وليس المجرور اسم استفهام ولا مضافا إلى اسم استفهام، وهذا التقديم  
 قليل عند النظم والشارح، وضرورة عند الجمهور.  
 يفتقر. شرح ابن عبيش ٦٠/٢، وشرح ابن عقيل ١٨٤/٢، وشرح الأعمش  
 وحاشية الصبان عليه: ٣٩/٣، والمجم ١٠٤/٢، والدرر ١٣٧/٢. وينظر البيت  
 في: المراجع المذكورة، ومعجم شواهد العربية ٣٥.  
 ويحتمل أن يكون "منه" متعلقا بـ "زودت" أي: بالذي زودت منه، وعلى هذا لا  
 يكون في البيت شاهد.

ورفته الظاهر نزل ومتى عاقب فمضيا فكثيرا كتبا  
 كلن تسمى في الناس من وليي أولى به الفضل من الصديق<sup>(١)</sup>  
 فاعل "أفعل" التفضيل لا يكون إلا ضميرا مستترا، ولا يرفع اسما ظاهرا  
 ولا ضميرا منفصلا إلا قليلا، كـ «معررت برجل أفضل منه أبوه» و«ما أفضل  
 من زيد إلا هو» وهي لغة ذكرها سيويه.<sup>(٢)</sup>  
 وأما<sup>(٣)</sup> متى عاقب الفعل بأن يقع بعد نفي، ويكون مرفوعه أحنيا  
 مفضلا على نفسه باعتبارين، فإن رفعه الظاهر حيثشذ كثير مطرود، كالمثال  
 الذي مثل به للمصنف، وكقولهم<sup>(٤)</sup>: «ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل  
 منه في عين زيد»<sup>(٥)</sup> فالأول: واقع موقع قولك: «لن يرى في الناس من رفيق  
 أولى به الفضل كولاية الفضل بالصديق»  
 والثاني: موقع: «ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين  
 زيد».

- (١) هذا البيت -من النظم- ساقط من: أ. (٢) ينظر: الكتاب ٣٤/٢.  
 (٣) في ب: "أما".  
 (٤) في أ: "كقوله".  
 (٥) ينظر القول وما قيل فيه في: الكتاب ٣٢/٢، والمقتضب ٢٤٨/٣، وشرح  
 الكافية ٢٢١/٢، وشرح الكافية الشافية ١١٤٠/٢، وأوضح المسالك ٢٩٨/٣،  
 والمساعد ١٨٤/٢، والتصريح ١٠٦/٢.

پنج  
مجله علمی و تحقیقاتی  
پژوهش‌های اسلامی

پژوهش‌های اسلامی  
جلد الفیاض

تألیف  
دکتر محمد علی محمدی  
پژوهشگر ارشد و استادیار  
پژوهش‌های اسلامی

مقدمه  
دکتر محمد علی محمدی  
پژوهشگر ارشد و استادیار  
پژوهش‌های اسلامی

مجله علمی و تحقیقاتی

پژوهش‌های اسلامی



رَفَعُ  
عَبْدُ الرَّحْمَنِ الرَّحْمَنِيِّ  
أُسْلَمَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

رَفَعُ كَالْمَسْكُونَةِ  
حَالُ الْفَيْتِ الْفَيْتِ الْفَيْتِ

بسم الله الرحمن الرحيم  
إرشاد السالك إلى  
حل ألف ابن فالك

تأليف

الإمام العلامة بهاء الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر  
بن أيوب بن قيس الجوزية المتوفى سنة ٧١٦ هـ

تحقيق

الدكتور محمد بن عوض بن محمد السدي  
الأستاذ المساعد في جامعة القاهرة في المدينة المنورة

الطبعة الأولى

أصول السلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى  
١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م

مكتبة أئمة السلف - لهاميا على الف

الرياض - ص ١٢١٨٩٢ - الرقم ١١٧١١ - ٢٣٦٠٤٥ - ج ٥٤٩١٣٨٥

تطلب من:

مكتبة الإمام البخاري - مصر - القاهرة - ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم  
إرشاد السالك إلى  
حل ألف ابن فالك

تأليف

الإمام العلامة بهاء الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر  
بن أيوب بن قيس الجوزية المتوفى سنة ٧١٦ هـ

تحقيق

الدكتور محمد بن عوض بن محمد السدي  
الأستاذ المساعد في جامعة القاهرة في المدينة المنورة

الطبعة الأولى

أصول السلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى  
١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م

مكتبة أضيواء السلف - لهاميا على الفين

الرياض - صرب ١٤١٨٩٢ - الرقم ١١٧١١٠٥٠ - جوال ٥٥٤٩١٣٨٥

تطلب مشروعا من :

مكتبة الإمام البخاري - مصر - القاهرة - ١٤١٨٩٢ / ١٤١٨٩٢

## النعيت

يتبع- في الإعراب- الاسماء الأول نعيت وتوكيد وعطف وتبذل التابع هو التالي لما قبله، مشاركاً له في إعرابه، وعائله، وأصول التوابع أربعة، إلا أنها باعتبار انقسام العطف إلى بيان ونسق، والتوكيد إلى لفظي ومعنوي، تصير ستة، ثم هذه التوابع إما تتبع ما قبلها، فلا يتقدم التابع على متبوعه.

فالنعت تابع ميم ما سبق بوسوء، أو وسوء ما به اغتلىق "تابع" جنس يشمل جميع التوابع، يخرج بالفصل الأول، وهو كونه متعماً لمتبوعه النسق، ويكون التتبع يرجع إلى معناه تارة، وإلى معنى ما يتعلق به أخرى التأكيدي، وعطف البيان، ودخل قسماً النعت: الموضح لمعنى في متبوعه، نحو: «جاءني زيد الكريم» والموضح لمعنى فيما يتعلق بمتبوعه، نحو: «رأيت الرجل الكريم أبوه».

ولتقط في التعريف والتكثير ما لهما تلا كما مرز يقوم كرمها وهو - لدى التوحيد والتكثير أو سواهما - كالفعل، فاقف ما قفوا تجب موافقة النعت لمعنونه في التعريف أو التكثير مطلقاً، كما تجب تبعته له<sup>(١)</sup> في أحد ألقاب الإعراب الثلاثة مطلقاً<sup>(٢)</sup>، نحو: بسم الله الرحمن الرحيم<sup>(٣)</sup>،

(١) سقط "له" من: أ. (٢) أي: الرفع والنصب والجر.

(٣) وجه الاستشهاد بالاسملة هو أن لفظ - الوصف الكريم - "الرحمن" قد تبع ما قبله، وهو لفظ الجلالة "الله" في إعرابه، فخر بالكسرة لتبعيته بمرور بالإضافة، ومثله لفظ "الرحيم".

«وقال رجل مؤمن»<sup>(١)</sup> «ويليسون ليايا خضرا»<sup>(٢)</sup>، وأما مطابقتها له في التوحيد - والمراد به الأفراد - وضديها وهما التثنية والجمع، والتذكير وضمه، وهو التأنيث، فهو فيها بمنزلة الفعل، إن رفع ضمير موصوفه المستتر سمي جارياً على من هو له، وتعني المطابقة، نحو: «في مقام أمين»<sup>(٣)</sup> «في عيشة راضية»<sup>(٤)</sup> «كانتا تحت عيدين من عبادنا صالحين»<sup>(٥)</sup> «إنهم كانوا قوما فاسقين»<sup>(٦)</sup> «تسع آيات بينات»<sup>(٧)</sup> كما تقول في الفعل: «زيد قام، وهند قامت» و«الزيدان قاما» و«الزيدون قاموا» و«الهندات قمن»، وإن<sup>(٨)</sup> رفع الوصف<sup>(٩)</sup> اسماً ظاهراً، أو ضميراً بارزاً، سمي جارياً على غير من هو له، ولزم صيغة الأفراد، والتذكير، إلا حيث يصح إلحاق الفعل علامة التأنيث، نحو: «مررت برجل كريم أبوه»، و«المرأة الكريم أبوها» و«رأيت رجلاً كريماً أبوهما، ورجلاً كريماً أباهم»<sup>(١٠)</sup> كما تقول: «مررت برجل قام أبوه» و«بامرأة قام أبوها» إلا أنك تقول: «مررت بالمرأة الكريمة أمها»<sup>(١١)</sup> لأنك

(١) من الآية ٢٨ من سورة غافر.

(٢) من الآية ٣١ من سورة الكهف.

(٣) من الآية ٥١ من سورة الدخان.

(٤) من الآية ٢١ من سورة الحاقة، ومن الآية ٧ من سورة القارعة.

(٥) من الآية ١٠ من سورة التحريم.

(٦) من الآيات ١٢-٣٧-٥٤-٦ من السور الآتية: النمل، القصص، الزمر، الحديد، النازعات.

(٧) من الآية ١٠١ من سورة الإسراء.

(٨) سقط من ب.

(٩) سقط من ب.

(١٠) سقط من ب.

(١١) سقط من ب.

## النعيت

يتبع- في الإعراب- الاسماء الأول نعيت وتوكيد وعطف وتبذل التابع هو التالي لما قبله، مشاركاً له في إعرابه، وعائله، وأصول التوابع أربعة، إلا أنها باعتبار انقسام العطف إلى بيان ونسق، والتوكيد إلى لفظي ومعنوي، تصير ستة، ثم هذه التوابع إما تتبع ما قبلها، فلا يتقدم التابع على متبوعه.

فالنعيت تابع ميم ما سبق بوسوه، أو وسم ما به اغتلق "تابع" جنس يشمل جميع التوابع، يخرج بالفصل الأول، وهو كونه متعماً لمتبوعه النسق، ويكون التتبع يرجع إلى معناه تارة، وإلى معنى ما يتعلق به أخرى التأكيدي، وعطف البيان، ودخل قسماً النعت: الموضح لمعنى في متبوعه، نحو: «جاءني زيد الكريم» والموضح لمعنى فيما يتعلق بمتبوعه، نحو: «رأيت الرجل الكريم أبوه».

ولتقط في التعريف والتكثير ما لما تلا كما مرز يقوم كرمها وهو - لدى التوحيد والتذكير أو سواهما - كالفعل، فاقف ما قفوا تجب موافقة النعت لمعنونه في التعريف أو التكثير مطلقاً، كما تجب تبعته له<sup>(١)</sup> في أحد ألقاب الإعراب الثلاثة مطلقاً<sup>(٢)</sup>، نحو: بسم الله الرحمن الرحيم<sup>(٣)</sup>،

(١) سقط "له" من: أ. (٢) أي: الرفع والنصب والجر.

(٣) وجه الاستشهاد بالاسملة هو أن لفظ - الوصف الكريم - "الرحمن" قد تبع ما قبله، وهو لفظ الجلالة "الله" في إعرابه، فخر بالكسرة لتبعيته بمرور بالإضافة، ومثله لفظ "الرحيم".

«وقال رجل مؤمن»<sup>(١)</sup> «ويليسون ليابا خضرا»<sup>(٢)</sup>، وأما مطابقتها له في التوحيد - والمراد به الأفراد - وضديه وهما التثنية والجمع، والتذكير وضمه، وهو التأنيث، فهو فيها بمنزلة الفعل، إن رفع ضمير موصوفه المستتر سمي جارياً على من هو له، وتعني المطابقة، نحو: «في مقام أمين»<sup>(٣)</sup> «في عيشة راضية»<sup>(٤)</sup> «كانتا تحت عيدين من عبادنا صالحين»<sup>(٥)</sup> «إنهم كانوا قوما فاسقين»<sup>(٦)</sup> «تسع آيات بينات»<sup>(٧)</sup> كما تقول في الفعل: «زيد قام، وهند قامت» و«الزيدان قاما» و«الزيدون قاموا» و«الهندات قمن»، وإن<sup>(٨)</sup> رفع الوصف<sup>(٩)</sup> اسماً ظاهراً، أو ضميراً بارزاً، سمي جارياً على غير من هو له، ولزم صيغة الأفراد، والتذكير، إلا حيث يصح إلحاق الفعل علامة التأنيث، نحو: «مررت برجل كريم أبوه»، و«المرأة الكريم أبوها» و«رأيت رجلاً كريماً أبوهما، ورجلاً كريماً أباهم»<sup>(١٠)</sup> كما تقول: «مررت برجل قام أبوه» و«بامرأة قام أبوها» إلا أنك تقول: «مررت بالمرأة الكريمة أمها»<sup>(١١)</sup> لأنك

(١) من الآية ٢٨ من سورة غافر.

(٢) من الآية ٣١ من سورة الكهف.

(٣) من الآية ٥١ من سورة الدخان.

(٤) من الآية ٢١ من سورة الحاقة، ومن الآية ٧ من سورة القارعة.

(٥) من الآية ١٠ من سورة التحريم.

(٦) من الآيات ١٢-٣٧-٥٤-٦ من السور الآتية: النمل، القصص، الزمر، الحديد، النازعات.

(٧) من الآية ١٠١ من سورة الإسراء.

(٨) سقط من ب.

(٩) سقط من ب.

(١٠) سقط من ب.

(١١) سقط من ب.

تقول: «كَرَّمَتْ أُمُّهَا» لا للمطابقة<sup>(١)</sup>، بدليل: «مررت بالرجل الكريمِ أُمُّهُ» ومن قال<sup>(٢)</sup> في الفعل «قاما أبواك» و«قاموا إختوتك» قال في الوصف: «مررت برجلين قائمتين أبواهما، وبرجل قائمتين<sup>(٣)</sup> إختوتهما».

وانعت بمشتق كـ «صعب» و«ذرب» وشبهه كـ «ذا» و«ذئ» و«المنتصب» أصل النعت أن يكون بالمشتق، وهو: ما دل على الحدث وصاحبه، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، نحو: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ﴾<sup>(٥)</sup> و«مررت برجل صعب، وبرجل ذرب» -وهو الماهر في الأمور- و«مررت برجل أفضّل منك».

وينعت بشبه<sup>(٦)</sup> المشتق -وهو ما أوّل به، كـ «ذا»، وغيره من أسماء الإشارة- نحو: «مررت بأخيتك هذا، وبأختك تلك» و«ذئ» بمعنى صاحب، نحو: (مَرَّ رَاكِبٌ ذُو شَارَةِ)<sup>(٧)</sup> والمنسوب، نحو: (وإن تَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ

(١) أي: لا لمطابقة الموصوف، وهو المرأة، وإنما ليدل على أن المرفوع بالموصف مؤنث.

(٢) المراد بهم: أزد شنوءة وطئ.

(٣) سقط «قائمتين» من: أ.

(٤) من الآية ٢٤، من سورة الحشر.

(٥) من الآية ١٠٣، من سورة هود.

(٦) في ب: «بمشبه».

(٧) ينظر الحديث في: صحيح البخاري، كتاب الأنبياء ١٤٠/٤، ولفظه فيه: «... فمر بها رجل راكب ذو شارة...» وينظر مسند أحمد ٣٠٧/٢، ولفظه فيه: «إذ مر بها راكب ذو إشارة...».

عبد حبشي<sup>(١)</sup> إذ الأول في تأويل: [الحاضر، والثاني في تأويل: صاحب، والثالث في تأويل: <sup>(٢)</sup> منسوب إلى الحبيشة، إلى غير ذلك مما يؤوّل بالمشتق.

ونعتوا بمجملية منكسرة فأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَيْرًا تختص النكرات<sup>(٣)</sup> بجواز نعتها بالجمل، سواء كان تنكيرها لفظاً ومعنى، نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾<sup>(٤)</sup> أو معنى لا لفظاً، نحو: ﴿وَأَيُّهُمُ اللَّيْلِ تَسَلَّخُ مِنْهُ النَّهَارُ﴾<sup>(٥)</sup> ونحوه من المعرف بـ «أل» الجنسية، فيلزم الجملة

(١) ينظر في صحيح البخاري، كتاب الأحكام ١٠٥/٨، ولفظه فيه: «استعمل» بدل: «تأمر»، وينظر صحيح مسلم، كتاب الإمارة ص ١٤٦٨. وينظر في سنن أبي داود، كتاب السنة، وسنن الترمذي، كتاب الجهاد، وسنن النسائي، كتاب البيعة، وسنن ابن ماجه، كتاب الجهاد، ومسند أحمد ٦٩/٤-٧٠، و٣٨١/٥، و٤٠٢/٦-٤٠٣. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) إنما اختصت النكرات بجواز نعتها بالجمل، دون المعارف: لمناسبة الجمل للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة، كما تقول في نحو: (قام رجلٌ ذهب أبوه -أو أبوه ذهب- قام رجلٌ ذهب أبوه) والنعت تشترط مطابقتها لنوعته، وهذا متفق مع النكرة، دون المعرفة، نُقِلَ بتصريف من شرح الكافية للرضي ٣٠٧/١.

(٤) من الآية ٢٠، من سورة طه.

(٥) من الآية ٣٧، من سورة يس.

والشاهد من الآية قوله تعالى: ﴿اللَّيْلِ تَسَلَّخُ مِنْهُ...﴾ حيث نعت «اللَّيْلِ» -وهو معرفة لفظاً- بالجملة وساغ ذلك -عند القائل به- لأن معناه نكرة، فإن «أل» فيه للجنس، ومدحها نكرة في المعنى، لعدم اختصاصه بمعين، من أجل ذلك ساغ وصفه بالجملة وإلى هذا ذهب ابن مالك في التسهيل ١٦٧، وأحازه -أيضاً- الرضي بِقَوْلِهِ (ينظر: شرح الكافية ٣٠٧/١-٣٠٨)،

تقول: «كَرَّمَتْ أُمَّهَا» لا للمطابقة<sup>(١)</sup>، بدليل: «مررت بالرجل الكريمَةِ أُمِّهِ» ومن قال<sup>(٢)</sup> في الفعل «قاما أبواك» و«قاموا إختوتك» قال في الوصف: «مررت برجلين قائمتين أبواهما، وبرجال قائمتين<sup>(٣)</sup> إختوتهم».

وانعت بمشتق كـ «صعب» و«ذرب» وشبهه كـ «ذا» و«ذئ» و«المنتصب» أصل النعت أن يكون بالمشتق، وهو: ما دل على الحدث وصاحبه، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، نحو: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ﴾<sup>(٥)</sup> و«مررت برجل صعب، وبرجل ذرب» -وهو الماهر في الأمور- و«مررت برجل أفضّل منك».

وينعت بشبه<sup>(٦)</sup> المشتق -وهو ما أوّل به، كـ «ذا»، وغيره من أسماء الإشارة- نحو: «مررت بأخيك هذا، وبأختك تلك» و«ذئ» بمعنى صاحب، نحو: (مَرَّ رَاكِبٌ ذُو شَارَةِ)<sup>(٧)</sup> والمنسوب، نحو: (وإن تَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ

(١) أي: لا لمطابقة الموصوف، وهو المرأة، وإنما ليدل على أن المرفوع بالموصف مؤنث.

(٢) المراد بهم: أزد شنوءة وطئ.

(٣) سقط «قائمتين» من: أ.

(٤) من الآية ٢٤، من سورة الحشر.

(٥) من الآية ١٠٣، من سورة هود.

(٦) في ب: «بمشبه».

(٧) ينظر الحديث في: صحيح البخاري، كتاب الأنبياء ١٤٠/٤، ولفظه فيه: «... فمر بها رجل راكب ذو شارة...» وينظر مسند أحمد ٣٠٧/٢، ولفظه فيه: «إذ مر بها راكب ذو إشارة...».

عبد حبشي<sup>(١)</sup> إذ الأول في تأويل: [الحاضر، والثاني في تأويل: صاحب، والثالث في تأويل: <sup>(٢)</sup> منسوب إلى الحبيشة، إلى غير ذلك مما يؤوّل بالمشتق.

ونعتوا بمجملية منكسرة فأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَيْرًا تختص النكرات<sup>(٣)</sup> بجواز نعتها بالجمل، سواء كان تنكيرها لفظاً ومعنى، نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾<sup>(٤)</sup> أو معنى لا لفظاً، نحو: ﴿وَأَيُّهُمُ اللَّيْلِ تَسَلَّخُ مِنْهُ النَّهَارُ﴾<sup>(٥)</sup> ونحوه من المعرف بـ «أل» الجنسية، فيلزم الجملة

(١) ينظر في صحيح البخاري، كتاب الأحكام ١٠٥/٨، ولفظه فيه: «استعمل» بدل: «تأمر»، وينظر صحيح مسلم، كتاب الإمارة ص ١٤٦٨. وينظر في سنن أبي داود، كتاب السنة، وسنن الترمذي، كتاب الجهاد، وسنن النسائي، كتاب البيعة، وسنن ابن ماجه، كتاب الجهاد، ومسند أحمد ٦٩/٤-٧٠، و٣٨١/٥، و٤٠٢/٦-٤٠٣. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) إنما اختصت النكرات بجواز نعتها بالجمل، دون المعارف: لمناسبة الجمل للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة، كما تقول في نحو: (قام رجلٌ ذهب أبوه -أو أبوه ذهب- قام رجلٌ ذهب أبوه) والنعت تشترط مطابقتها لنوعته، وهذا متفق مع النكرة، دون المعرفة، نُقِلَ بتصريف من شرح الكافية للرضي ٣٠٧/١.

(٤) من الآية ٢٠، من سورة طه.

(٥) من الآية ٣٧، من سورة يس.

والشاهد من الآية قوله تعالى: ﴿الليل نسلخ منه...﴾ حيث نعت «الليل» -وهو معرفة لفظاً- بالجملة وساغ ذلك -عند القائل به- لأن معناه نكرة، فإن «أل» فيه للجنس، ومدعواؤها نكرة في المعنى، لعدم اختصاصه بمعين، من أجل ذلك ساغ وصفه بالجملة وإلى هذا ذهب ابن مالك في التسهيل ١٦٧، وأحازه -أيضاً- الرضي بِقَوْلِهِ (ينظر: شرح الكافية ٣٠٧/١-٣٠٨)،

ما يلزمها إذا وقعت خبراً، من الاشتغال على ضمير مطابق للموصوف رابط لها به، إما ملفوظ به - كما مثّل - وإما مقدر، نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾<sup>(١)</sup> أي: فيه، والظرف والجار والمجرور بمنزلة الجملة في أنه لا يُنعت بهما إلا النكرات، لأنهما في تأويل الجملة.

وامنع هنا إيقاع ذات الطلب وإن أتت فالقول أحسن تصيب الجملة المنعوت بها بمنزلة المخبر بها، فلا تكون طلبية لعدم الفائدة<sup>(٢)</sup>، فإن أتى ما يوهم ذلك، كقوله:

٣١٥ - ... جاعوا يمدّقي، هل رأيت الذب قط<sup>(٣)</sup> ...

(١) وقد تابعهما الشارح، والجمهور لا يرون هنا جملة "تسلخ" حال - عندهم - أو مفسرة لانهام كونه آية. ينظر: الأصول ٢٣/٢، والتبصرة ١٦٩/١، وشرح ابن يعيش ٥٦/٣ وما بعدها، والمساعد ٤٠٦/٢. (٢) من الآية ١٢٣: ٤٨، من سورة البقرة. (٣) لأن الجملة الطلبية ليس لها خارجي يعرفه المخاطب فيتخصص به المنعوت، أفاده في التصريح ١١٢/٢.

(٣) هذا رجز مشطور، قيل هو للمعاج، وقيل لراجز كان قد نزل بقرم فانتظروا عليه طويلاً حتى أظلم الليل، ثم جاؤوه بدين مشوب بماء قد غيّر لونه، وأصبح لونه يماكي لون الذهب، وقيل قوله:

... حتى إذا برّح الظلام واعتلط ...

والشاهد منه قوله: ﴿مدّقي هل رأيت الذهب؟﴾ فإن ظاهره يفيد وقوع الجملة الطلبية نعتاً للنكرة، وليس المراد كذلك.

ينظر البيت في: الإنصاف ١١٥/١، وشرح الكافية ٣٠٨/١، والمغرب ٢٢٠/١، وشرح الكافية الشافية ١١٥٩/٣، وأوضح المسالك ٣١٠/٣، والمغنى، الشاهد ٤٤٩، والمساعد ٤٠٦/٢، والممع ١١٧/٢، والندبر ١٤٨/٢، والتصريح ١١٢/٢، والخزانة ١٠٩/٢، وشرح الأخواني ٤٩/٣، ومعجم شواهد العربية ٤٩٣.

أول على إضمار القول، فيكون التقدير: يمدّقي يقول فيه كنا.

ونعتوا بمصدر كبيراً فالتزموا الأفراد والتذكيراً استعملت العرب للمصدر في نعت الذوات كثيراً، كقولهم: «رجل عدل ورضاء وصوم»، وفطر، وزور، ونحوها، إلا أنهم ألزموه لفظ الأفراد والتذكير، وإن اختلفت أحوال منوعته<sup>(١)</sup>، نحو: مررت برجلين عدل، وبامرأة رضاء وبرجال صوم، ثم هل ذلك وصف بالمصدر على ظاهره، تنزيلاً<sup>(٢)</sup> للذات منزلة للمعنى مبالغاً؟ أو المصدر مؤول بالوصف<sup>(٣)</sup>، أي: عادل، ونحوه؟ أو على حذف مضاف<sup>(٤)</sup>، تقديره: ذو صوم، وذات رضاء، وذوي<sup>(٥)</sup> عدل، وأولى صوم؟ فيه للنحاة ثلاثة أقوال.

ونعت غير واحد إذا اختلف فعاطفاً فرقته، لا إذا اختلف إذا كان للمنوعت متعدداً<sup>(٦)</sup> ونعوتها مختلفة وجب تفريقها بالعطف، سواء

(١) بقي من شروطه: أن يكون مصدر يفعل ثلاثي أو برتته، وأن لا يكون ميمياً.

ينظر: التصريح ١١٣/٢، وشرح الأخواني ٣٩/٣.

(٢) في كلتا النسختين: "تنزيل" وحقه النصب - كما أثبت - لأنه مفعول لأجله، فله وقع سهواً.

(٣) ذهب إلى هذا الكوفيون. ينظر: المراجع الآتية في تعليق (٤) الأبي.

(٤) هذا ما ذهب إليه البصريون. ينظر تفصيل ذلك في: شرح ابن يعيش ٥٠/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٦٠/٣، وأوضح المسالك ٣١٢/٣، والمساعد ٤١١/٢، والتصريح ١١٣/٢، وشرح الأخواني ٤٩/٣.

(٥) في أ: "ذوا"، وهو غريب.

(٦) في أ: "واحد"، وهو سهو من الناسخ أو غيره.



ما يلزمها إذا وقعت خبراً، من الاشتغال على ضمير مطابق للموصوف رابط لها به، إما ملفوظ به - كما مثّل - وإما مقدر، نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾<sup>(١)</sup> أي: فيه، والظرف والجار والمجرور بمنزلة الجملة في أنه لا يُنعت بهما إلا النكرات، لأنهما في تأويل الجملة.

وامنع هنا إيقاع ذات الطلب وإن أتت فالقول أحسن تصيب الجملة المنعوت بها بمنزلة المخبر بها، فلا تكون طلبية لعدم الفائدة<sup>(٢)</sup>، فإن أتى ما يوهم ذلك، كقوله:

٣١٥ - ... جاءوا بمتقى، هل رأيت الذئب قط<sup>(٣)</sup> ...

(١) وقد تابعهما الشارح، والجمهور لا يرون هنا جملة "تسلخ" حال - عندهم - أو مفسرة لانهام كونه آية. ينظر: الأصول ٢٣/٢، والتبصرة ١٦٩/١، وشرح ابن يعيش ٥٦/٣ وما بعدها، والمساعد ٤٠٦/٢. (٢) من الآيتين ٤٨، ١٢٣، من سورة البقرة.

(٣) لأن الجملة الطلبية ليس لها خارجي يعرفه المخاطب فيتخصص به المنعوت، أفاده في التصريح ١١٢/٢.

(٤) هذا رجز مشطور، قيل هو للمعاج، وقيل لراجز كان قد نزل بقرم فانتظروا عليه طويلاً حتى أظلم الليل، ثم جاؤوه بدين مشوب بماء قد غيّر لونه، وأصبح لونه يماكي لون الذئب، وقيل قوله:

... حتى إذا برح الظلام واعتلط ...

والشاهد منه قوله: «متقى هل رأيت الذئب؟» فإن ظاهره يفيد وقوع الجملة الطلبية نعتاً للنكرة، وليس المراد كذلك.

ينظر البيت في: الإنصاف ١١٥/١، وشرح الكافية ٣٠٨/١، والمغرب ٢٢٠/١، وشرح الكافية الشافية ١١٥٩/٣، وأوضح المسالك ٣١٠/٣، والمغنى، الشاهد ٤٤٩، والمساعد ٤٠٦/٢، والممع ١١٧/٢، والندبر ١٤٨/٢، والتصريح ١١٢/٢، والخزانة ١٠٩/٢، وشرح الأختوني ٤٩/٣، ومعجم شواهد العربية ٤٩٣.

أول على إضمار القول، فيكون التقدير: بمتقى يقول فيه كنا.

ونعتوا بمصدر كثير فالتمسوا الأفراد والتذكير استعملت العرب للمصدر في نعت الذوات كثيراً، كقولهم: «رجل عدل ورضاً، وصوم، وفطر، وزور، ونحوها، إلا أنهم ألزموه لفظ الأفراد والتذكير، وإن اختلفت أحوال منوعته»<sup>(١)</sup>، نحو: مررت برجلين عدل، وبامرأة رضاء وبرجال صوم، ثم هل ذلك وصف بالمصدر على ظاهره، تنزيلاً<sup>(٢)</sup> للذات منزلة للمعنى مبالغاً؟ أو المصدر مؤول بالوصف<sup>(٣)</sup>، أي: عادل، ونحوه؟ أو على حذف مضاف<sup>(٤)</sup>، تقديره: ذو صوم، وذات رضاء، وذو<sup>(٥)</sup> عدل، وأولى صوم؟ فيه للنحاة ثلاثة أقوال.

ونعت غير واحد إذا اختلف فعاطفاً فرقته، لا إذا اختلف إذا كان للنعوت متعدداً<sup>(٦)</sup> ونعوت مختلفة وجب تفريقها بالمعطف، سواء

(١) بقي من شروطه: أن يكون مصدر يفعل ثلاثي أو برتته، وأن لا يكون ميمياً.

ينظر: التصريح ١١٣/٢، وشرح الأختوني ٣٩/٣.

(٢) في كلتا النسختين: "تنزيل" وحقه النصب - كما أثبت - لأنه مفعول لأجله، قلعه وقع سهواً.

(٣) ذهب إلى هذا الكوفيون. ينظر: المراجع الآتية في تعليق (٤) الأتي.

(٤) هذا ما ذهب إليه البصريون. ينظر تفصيل ذلك في: شرح ابن يعيش ٥٠/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٦٠/٣، وأوضح المسالك ٣١٢/٣، والمساعد ٤١١/٢، والتصريح ١١٣/٢، وشرح الأختوني ٤٩/٣.

(٥) في أ: "ذوا"، وهو غريف.

(٦) في أ: "واحد"، وهو سهو من الناسخ أو غيره.

كان تعدده من حيث اللفظ، نحو: «جاءني زيد وعمرو الكاتب والشاعر»، أو من حيث المعنى نحو: «مرت برحليْن كاتب وشاعر»، قال الشاعر:

٣١٦- بكيت وما بُكا رجلي حزيني على ربيّين: مُسلوبٍ وبالي<sup>(١)</sup>  
وإن اختلف معنى النعوت أتى بها مثناة أو مجموعة بحسب "منوتها"<sup>(٢)</sup>

نحو: «مرت بزيد وعمرو وبكر الفضلاء، وبأخوتك العقلاء»، قال تعالى: ﴿وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾<sup>(٣)</sup>

وَنَعَتْ معموليْ وحيدتي معنى وعملي أتبع بغير استئنا  
إذا تعدد النعوت واتحد معنى النعت كما سبق تمثيله، نُظِرَتْ فإن اتحد معنى العامل فيهما اتبعتهما للنعوت، سواء اتحد لفظ العامل كالمعاطفين، أو اختلف لفظه نحو: «جاء زيد وأتى عمرو العاقلان» و«هذا زيد وتلك هند القائمان» وسواء كانا مرفوعين كما مثل أو غير مرفوعين، نحو: «رأيت أخاك

(١) هنا البيت من الزايف، وهو لرجل من باهلة، وبعضهم نسبته إلى ابن ميادة، وفي الكتاب: "حليم" موضع "حزين"، وقوله: "رَبَّيْنِ" تنبيه رُئِيع، وهو: المنزل، و"المسلوب": الذي اندرس ولم يبق من آثاره شيء، و"البالي" ما بقيت رسومه.

[والتشاهد منه قوله: «رَبَّيْنِ مسلوب وبالي»، حيث عطف ثنائي النعتين وهو: "يال" على الأول، وهو: "مسلوب" ولم يتنهما لاختلافهما في المعنى.

ينظر البيت في: الكتاب ٤٣١/١، والمقتضب ٢٩١/٤، والمقرب ٢٢٥/١، والمعنى، والمفني، والشاهد ٦٦١، وأوضح المسالك ٣١٣/٣، والتصريح ١١٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٣١٥.

(٢) في كلتا النسختين "منوتها" وهو تحريف، والصواب ما أثبت.

(٣) من الآية ١٧٢، من سورة النساء.

وأبصرت أباك الكريمين» وبعضهم<sup>(١)</sup> خصص ذلك بالمرفوعين، وإلى خلافه أشار للمصنف بقوله: «بغير استئنا».

أما لو اختلف النعوتان في عمل العاملين، نحو: «هذا موجهٌ زيدٌ ومؤمٌ عمرو» أو في معانها، كـ«قام زيدٌ وقعد عمرو» أو فيهما: كـ«جاء زيدٌ ورأيت عمرو» وجب القطع، إما إلى الرفع وإما إلى النصب، وامتنع الاتباع.<sup>(٢)</sup>

وإن نعوتٌ كثرت وقد تَلَّتْ مفتقرا للزكوةن أتبعْت  
يجوز تكرار النعت مع كون النعوت واحدا، ثم إن كان النعوت مفتقرا إلى ذكرها لكونه لا يتعين إلا بمجموعها وجب اتباع الكل، لتنزله<sup>(٣)</sup> منه منزلة الشيء الواحد، نحو: مرت بزيد التاجر الفقيه الكاتب، إذا كان له من

(١) عن الشارح بقوله: "بعضهم" سيوري، وقد فهم الشارح ذلك التخصيص من كلام سيوري، فقد قال: «وقول هذا رجل وامرأة منطلقان، وهذا عبدا لله وذاك أخوك الصالحان - لأنهما ارتقا من وجه واحد، وهما إيمان بُيَا على مبتدئين - وانطلق عبدا لله ومضى أخوك الصالحان - لأنهما ارتقعا لفعلين - وذهب أخوك وقدم عمرو الرحلان الحليمان». ا.هـ. بنصه، الكتاب ٦٠/٢.

فقد ذهب الشارح في هذا إلى ما ذهب إليه ابن مالك من تعميم الحكم. ينظر: التسهيل ١٦٩، والمساعد ١٤٥/٢.

(٢) ما حكاه به الشارح هو ما ذهب إليه البصريون، وأجاز الفراء، والكسائي، وابن سعدان الإتيان، والنص عن الفراء أنه إذا أتبع غلب المرفوع، وهو الأول، والكسائي يُغلب الأخير، وابن سعدان يسوي بينهما.

ينظر: معاني القرآن ١٠٧، ١٠٥/١، والتصريح ١١٤/٢، والمساعد ٤١٥/٢، وشرح الأئمني ٥١/٣.

(٣) في ب: "تنزلهها".

كان تعدده من حيث اللفظ، نحو: «جاءني زيد وعمرو الكاتب والشاعر»، أو من حيث المعنى نحو: «مرت برحليْن كاتب وشاعر»، قال الشاعر:

٣١٦- بكيت وما بُكا رجلي حزيني على ربيّين: مُسلوبٍ وِبالي<sup>(١)</sup>  
وإن اختلف معنى النعوت أتي بها مثلاً أو مجموعة بحسب "منوتها"<sup>(٢)</sup>

نحو: «مرت بزيد وعمرو وبكر الفضلاء، وبأخوتك العقلاء»، قال تعالى: ﴿وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾<sup>(٣)</sup>

وَنَعَتْ معموليْ وحيدتي معنى وعملي آتبع بغير استئنا  
إذا تعدد النعوت واتحد معنى النعت كما سبق تمثيله، نُظِرَتْ فإن اتحد معنى العامل فيهما اتبعتهما للنعوت، سواء اتحد لفظ العامل كالمعاطفين، أو اختلف لفظه نحو: «جاء زيد وأتى عمرو العاقلان» و«هذا زيد وتلك هند القائلان» وسواء كانا مرفوعين كما مثل أو غير مرفوعين، نحو: «رأيت أخاك

(١) هنا البيت من الزاهر، وهو لرجل من باهلة، وبعضهم نسبته إلى ابن ميادة، وفي الكتاب: "حليم" موضع "حزين"، وقوله: "رَبَّيْنِ" تنبيه رُئِيع، وهو: المنزل، و"المسلوب": الذي اندرس ولم يبق من آثاره شيء، و"البالي" ما بقيت رسومه.

[والتشاهد منه قوله: «رَبَّيْنِ مسلوب وبالي»، حيث عطف ثنائي النعتين وهو: "يال" على الأول، وهو: "مسلوب" ولم يتنهما لاختلافهما في المعنى.

ينظر البيت في: الكتاب ٤٣١/١، والمقتضب ٢٩١/٤، والمقرب ٢٢٥/١، والمعنى، والشاهد ٦٦١، وأوضح المسالك ٣١٣/٣، والتصريح ١١٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٣١٥.

(٢) في كلتا النسختين "منوتها" وهو تحريف، والصواب ما أثبت.

(٣) من الآية ١٧٢، من سورة النساء.

وأبصرت أباك الكريمين» وبعضهم<sup>(١)</sup> خصص ذلك بالمرفوعين، وإلى خلافه أشار للمصنف بقوله: «بغير استئنا».

أما لو اختلف النعوتان في عمل العاملين، نحو: «هذا موجهٌ زيدٌ ومؤمٌّ عمرو» أو في معانها، كـ«قام زيدٌ وقعد عمرو» أو فيهما: كـ«جاء زيدٌ ورأيت عمرو» وجب القطع، إما إلى الرفع وإما إلى النصب، وامتنع الاتباع.<sup>(٢)</sup>

وإن نعوتٌ كثرت وقد تَلَّتْ مفتقرا للزكوةن أتبعْت  
يجوز تكرار النعت مع كون النعوت واحدا، ثم إن كان النعوت مفتقرا إلى ذكرها لكونه لا يتعين إلا بمجموعها وجب اتباع الكل، لتنزله<sup>(٣)</sup> منه منزلة الشيء الواحد، نحو: مرت بزيد التاجر الفقيه الكاتب، إذا كان له من

(١) عن الشارح بقوله: "بعضهم" سيوري، وقد فهم الشارح ذلك التخصيص من كلام سيوري، فقد قال: «وقول هذا رجل وامرأة منطلقان، وهذا عبدا لله وذاك أخوك الصالحان - لأنهما ارتقا من وجه واحد، وهما إيمان بُيَا على مبتدئين - وانطلق عبدا لله ومضى أخوك الصالحان - لأنهما ارتقعا لفعلين - وذهب أخوك وقدم عمرو الرجلان الحليمان». ا.هـ. بنصه، الكتاب ٦٠/٢.

فقد ذهب الشارح في هذا إلى ما ذهب إليه ابن مالك من تعميم الحكم. ينظر: التسهيل ١٦٩، والمساعد ١٤٥/٢.

(٢) ما حكاه به الشارح هو ما ذهب إليه البصريون، وأجاز الفراء، والكسائي، وابن سعدان الإتيان، والنص عن الفراء أنه إذا اتبع غلب المرفوع، وهو الأول، والكسائي يُغَلَّب الأخير، وابن سعدان يسوي بينهما.

ينظر: معاني القرآن ١٠٧، ١٠٥/١، والتصريح ١١٤/٢، والمساعد ٤١٥/٢، وشرح الأعرابي ٥١/٣.

(٣) في ب: "تنزلهما".

بشاركه في اسمه ووصفيتين من أوصافه.

**واقطع أو اتبع إن يكن معينا بدونها أو بعضها اقطع معلنا**

إذا كان المنعوت مبيّنا بدون النعت، وإنما سبق النعت بجر المدح، نحو: «بسم الله الرحمن الرحيم»، أو بجر الذم، نحو: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم اللعين»، فذلك في النعوت الإتياع، كما مثل، أو القطع<sup>(١)</sup>، وإتياع البعض<sup>(٢)</sup>، وقطع البعض، وبالأوجه الثلاثة يُروى:

٣١٧- لا يَمَسُّكَ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْغَدَاةِ، وَأَفَةُ الْجُزُرِ  
٣١٨- النَّازِلِينَ بِكُلِّ مَعْرَكٍ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ<sup>(٣)</sup> الْأُزْرِ

(١) في ب: "واقطع".

(٢) ذكر في اللسان: أن الزجاجي استعمل "بعضا" بالألف واللام، فقال: "وإنما قلنا: "البعض" والكل" مجازا، وعلى استعمال الجماعة له مُسَاعَدَةٌ، وهو في الحقيقة غير جائز، يعني أن هذا الاسم لا يفصل من الإضافة، ونقل ابن منظور عن أبي حاتم قوله: «ولا تقول العرب: "الكل" ولا "البعض" وقد استعمله الناس، حتى سيئوبه، والأعفش، في كُتُبِهِمَا، لِقَلَّةِ عِلْمِهِمَا بِهَذَا النَحْوِ، فَاجْتَنِبْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ». اهـ. ينصه "بعض" ٣٨٨-٣٨٧/٨.

(٣) هذا البيت من الكامل، وهما خرفق -بكسر الخاء المعجمة والنون وبينهما واء ساكنة- وهي أخت طرفة بن العبد لأمه، والبيتان من قصيدة لها في رثاء زوجها: بشر بن عمرو -سيد بني أسد- وكان قد قتل هو وجماعة من قومه في يوم قلاب، وقولها: "لا يبعدن" أي: لا يهلكن، مأخوذة من اليُبد، بمعنى الذهاب بالموت، و"سَمُّ الغداة" الغداة: بروز قضاة، جمع: عداد، بمعنى: العدو. ينظر: اللسان "عدو" ٢٦٣/١٩، و"أفة الجزر" أفة الشيء: اسم لكل ما يصيبه فيهلكه، و"الجزر" -بضم أوله وثانيه- جمع: جزور،

--

يروي بنصب "النازلين"، و"الطَّيِّبِينَ"<sup>(١)</sup> على القطع، وبرفعهما، إما إتياعا، وإما قطعاً إلى الرفع، ويرفع "النازلين" على ما ذكر، ونصب "الطَّيِّبِينَ" على القطع، وعكسه، و"الذين" يحتمل الأوجه الثلاثة، ولا يتبين<sup>(٢)</sup> في مثل هذا تقديم للتعين على المقطوع، أما إذا كان للمنعوت محتاجا في بيانه إلى بعض النعوت دون البعض<sup>(٣)</sup> وجب<sup>(٤)</sup> إتياع ما يحصل به البيان، ولك في الباقي ما ذكر.

(-) وهو اسم يطلق على الإبل خاصة.

ينظر: اللسان "جزر" ٢٠٤/٥، و"معاقد" جمع: معقد، وهو موضع عقد الإزار.

ينظر: اللسان "عقد" ٢٨٨/٤، و"الأُزْر" -بضم أوله وثانيه- جمع: إزار، وهو ما يشده الإنسان على وسطه. اللسان: "أزْر" ٧٣/٥.

وأرادت بكونهم طيبين معاقد الأُزْرِ، الكناية عن عفتهم وتزمتهم عن الفحشاء. والشاهد من البيت: «النَّازِلِينَ... الطَّيِّبِينَ» فإنهما نعتان لا يتوقف عليهما تعيين المنعوت، فيجوز فيهما القطع والإتياع، على نحو ما ذكره الشارح.

ينظر البيتاني في: الكتاب ٥٧/٢، ٦٢، ٢٠٢/١، والنبصرة ١٨٢/١، والإنصاف ٤١٨/٢، وأوضح المسالك ٣١٤/٣، والمساعد ٤١٦/٢، واللمع ١١٩/٢، والندور ١٥٠/٢، والتصريح ١١٦/٢، والخزانة ٤١٥-٤٤٤، وشرح الأُخْثُونِي ٥٢/٣، ومعجم شواهد العربية ١٨٦. (١) ساقطة من: أ.

(٢) الجمهور على أنه يجب تقديم المتبع على المقطوع لئلا يحصل الفصل بين النعت والمنعوت، وقد خالف الشارح ما عليه الجمهور، وأخذ برأي ابن الولُّج، المحوَّز للأمرين، ينظر: التسهيل ١٦٩، وأوضح المسالك ٣١٤/٣، والمساعد ٤١٧/٢، واللمع ١١٩/٢، والتصريح ١١٦/٢، وشرح الأُخْثُونِي ٥٣/٣.

(٣) سبق التنبيه على أن "بعض" لا تدخل عليه "أل".

(٤) لو قال: "فيحب" موضع "وجب" لكان أوفى.

بشاركه في اسمه ووصفيتين من أوصافه.

**واقطع أو اتبع إن يكن معينا بدونها أو بعضها اقطع معلنا**

إذا كان المنعوت مبيّنا بدون النعت، وإنما سبق النعت بجر المدح، نحو: «بسم الله الرحمن الرحيم»، أو بجر الذم، نحو: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم اللعين»، فذلك في النعوت الإتياع، كما مثل، أو القطع<sup>(١)</sup>، وإتياع البعض<sup>(٢)</sup>، وقطع البعض، وبالأوجه الثلاثة يُروى:

٣١٧- لا يَمَسُّكَ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْغَدَاةِ، وَأَفَةُ الْجُزُرِ  
٣١٨- النَّازِلِينَ بِكُلِّ مَعْرَكٍ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ<sup>(٣)</sup> الْأُزْرِ

(١) في ب: "واقطع".

(٢) ذكر في اللسان: أن الزجاجي استعمل "بعضا" بالألف واللام، فقال: "وإنما قلنا: "البعض" والكل" مجازا، وعلى استعمال الجماعة له مُسَاعَدَةٌ، وهو في الحقيقة غير جائز، يعني أن هذا الاسم لا يفصل من الإضافة، ونقل ابن منظور عن أبي حاتم قوله: «ولا تقول العرب: "الكل" ولا "البعض" وقد استعمله الناس، حتى سيئوبه، والأعفش، في كُتُبِهِمَا، لِقَلَّةِ عِلْمِهِمَا بِهَذَا النَحْوِ، فَاجْتَنِبْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ». اهـ. ينصه "بعض" ٣٨٨-٣٨٧/٨.

(٣) هذا البيت من الكامل، وهما خرفق -بكسر الخاء المعجمة والنون وبينهما واء ساكنة- وهي أخت طرفة بن العبد لأمه، والبيتان من قصيدة لها في رثاء زوجها: بشر بن عمرو -سيد بني أسد- وكان قد قتل هو وجماعة من قومه في يوم قلاب، وقولها: "لا يبعدن" أي: لا يهلكن، مأخوذة من اليُبد، بمعنى الذهاب بالموت، و"سَمُّ الغداة" الغداة: بروز قضاة، جمع: عداد، بمعنى: العدو. ينظر: اللسان "عدو" ٢٦٣/١٩، و"أفة الجزر" أفة الشيء: اسم لكل ما يصيبه فيهلكه، و"الجزر" -بضم أوله وثانيه- جمع: جزور،

--

يُروى بنصب "النازلين"، و"الطَّيِّبِينَ"<sup>(١)</sup> على القطع، وبرفعهما، إما إتياعا، وإما قطعاً إلى الرفع، ويرفع "النازلين" على ما ذكر، ونصب "الطَّيِّبِينَ" على القطع، وعكسه، و"الذين" يحتمل الأوجه الثلاثة، ولا يتبين<sup>(٢)</sup> في مثل هذا تقديم للاتباع على المقطوع، أما إذا كان للمنعوت محتاجا في بيانه إلى بعض النعوت دون البعض<sup>(٣)</sup> وجب<sup>(٤)</sup> إتياع ما يحصل به البيان، ولك في الباقي ما ذكر.

(-) وهو اسم يطلق على الإبل خاصة.

ينظر: اللسان "جزر" ٢٠٤/٥، و"معاقد" جمع: معقد، وهو موضع عقد الإزار.

ينظر: اللسان "عقد" ٢٨٨/٤، و"الأُزْر" -بضم أوله وثانيه- جمع: إزار، وهو ما يشده الإنسان على وسطه. اللسان: "أزْر" ٧٣/٥.

وأرادت بكونهم طيبين معاقد الأُزْرِ، الكناية عن عفتهم وتزمتهم عن الفحشاء. والشاهد من البيت: «النَّازِلِينَ... الطَّيِّبِينَ» فإنهما نعتان لا يتوقف عليهما تعيين المنعوت، فيجوز فيهما القطع والاتباع، على نحو ما ذكره الشارح.

ينظر البيت في: الكتاب ٥٧/٢، ٦٢، ٢٠٢/١، والنبصرة ١٨٢/١، والإنصاف ٤١٨/٢، وأوضح المسالك ٣١٤/٣، والمساعد ٤١٦/٢، واللمع ١١٩/٢، والندور ١٥٠/٢، والتصريح ١١٦/٢، والخزانة ٤١٥-٤٤٤، وشرح الأُخْثُونِي ٥٧/٣، ومعجم شواهد العربية ١٨٦. (١) ساقطة من: أ.

(٢) الجمهور على أنه يجب تقديم المتبع على المقطوع لئلا يحصل الفصل بين النعت والمنعوت، وقد خالف الشارح ما عليه الجمهور، وأخذ برأي ابن الولُّج، المحوَّز للأمرين، ينظر: التسهيل ١٦٩، وأوضح المسالك ٣١٤/٣، والمساعد ٤١٧/٢، واللمع ١١٩/٢، والتصريح ١١٦/٢، وشرح الأُخْثُونِي ٥٣/٣.

(٣) سبق التنبيه على أن "بعض" لا تدخل عليه "أل".

(٤) لو قال: "فيحب" موضع "وجب" لكان أوفى.

وارْفَعُوا نَصَبَ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا مبتدأً أو ناصباً لن يَظْهَرَا

حقيقة القطع أن يعدل عن إتياع النعت لمعنونه في الإعراب، ولو إلى ما يوافقه في اللفظ، مثل أن يكون المفعول مرفوعاً فيقطع إلى الرفع بإضمار مبتدأ لائق بالخبر، أو منصوباً فيقطع إلى النصب بإضمار فعل ناصب، نحو: "اعني" أو "أذكر" أو "أمدح" - إن كان معناه المدح - أو أذم - إن كان معناه الذم - وغالب ما يظهر أثر القطع عند المخالفة في لفظ الإعراب، ثم هذا المبتدأ، أو الفعل واجباً للإضمار، لدلالة الحال عليهما، وحصول الإطالة بذكرهما، [والله أعلم].<sup>(١)</sup>

وما من المنعوت والنعت عُقِلَ يجوز حذفه، وفي النعت يُقِلُّ

إذا علم النعت أو المنعوت جاز حذفه، إلا أن ذلك في المنعوت أكثر منه في النعت، كقوله: ﴿إِنْ أَعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾<sup>(٢)</sup> أي: ذُرُوعاً سابغات<sup>(٣)</sup>، ﴿وَأَعْمَلُوا صَالِحًا﴾<sup>(٤)</sup> أي: عَمَلًا، ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾<sup>(٥)</sup> أي: ضحكاً، وبكاء، ﴿فَلْيَنْهَهِمْ ظُلْمُ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾<sup>(٦)</sup> أي: فريق ومن يجيء ذلك في النعت قوله تعالى: ﴿يَأْخُذْ كُلٌّ مَفْجِنَةً﴾<sup>(٧)</sup> أي: صالحة، و﴿صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾<sup>(٨)</sup> أي: متتابعات، وقد أثبتنا بعض السلف.<sup>(٩)</sup>

(١) هذه زيادة ليست في: أ.

(٢) من الآية ١١، من سورة سبأ.

(٣) لم تذكر أ: "سابغات".

(٤) من الآية ٨٢، من سورة التوبة.

(٥) من الآية ٣٢، من سورة فاطر.

(٦) من الآية ٧٩، من سورة الكهف.

(٧) وجدت في مصحف عبد الله بن مسعود.

(٨) ينظر: تفسير ابن جرير الطبري ٢٠/٧، وتفسير البغوي ٦١/٢، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ١٩/٢.

### التوكيد

وهو تقوية المعنى في النفس، وقصد رفع الشك عن الحديث، أو المحدث عنه، فتقوية المعنى في النفس يشمل: التوكيد بالقسم، وإن "والسلام"<sup>(١)</sup> وغيرها<sup>(٢)</sup>، وقصد رفع الشك عن الحديث يشمل: توكيد الفعل بالمصدر، وتأكيد عامل الحال بها، وقصد رفع الشك عن الحديث عنه: هو المقصود بالتوبيخ هنا، وهو التابع الراجع توهم النسبة إلى غير المتبوع، أو إلى بعضه، فالتابع جنس يشتمل التوابع، وما بعده فصلٌ مخرج لسائرهما، وتقسيم رفع التوهم يشمل: "جاء زيد نفسه" و"جاء القوم كلهم".

بالتنفس أو بالعين الاسم أكّداً مع ضمير طائفتي المؤكّداً بدأ الكلام عن التأكيد للمعنوي، وقدم ماسبق لرفع توهم الجاز عن ذات المسند إليه، وهو لفظ "النفس"<sup>(٣)</sup> ولفظ "العين"، ويؤكد بهما مفردتين ومجتمعين، تقول: "جاء الأمير" فيحتمل مجيء خبره أو يُقوله<sup>(٤)</sup>، أو الإخبار بقرب مجيئه، فإذا أكدت بأحدهما أو بهما ارتفع ذلك الاحتمال.

ويؤكد بهما الاسم المفرد، ويلزم إضافتهما إلى ضمير مطابق له في التذكّر أو التأنيث، نحو: «جاء زيد نفسه» و«رايت هنداً عينيها» وإن كان المؤكد ضميراً مطابقه في التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، نحو:

(١) اجتمع التأكيد بهذه الثلاثة في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي وَرَدْتُ لَكُمْ لَحِقًا﴾ من الآية ٥٣، من سورة يونس.

(٢) في أ: "وغيرهما".

(٣) في أ: "أو لفظ".

(٤) المراد بقله جنده وحشمه.

وارْفَعُوا نَصَبَ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا مبتدأً أو ناصباً لن يَظْهَرَا

حقيقة القطع أن يعدل عن إتياع النعت لمعنونه في الإعراب، ولو إلى ما يوافقه في اللفظ، مثل أن يكون المفعول مرفوعاً فيقطع إلى الرفع بإضمار مبتدأ لائق بالخبر، أو منصوباً فيقطع إلى النصب بإضمار فعل ناصب، نحو: "أعني" أو "أذكر" أو "أمدح" - إن كان معناه المدح - أو أذم - إن كان معناه الذم - وغالب ما يظهر أثر القطع عند المخالفة في لفظ الإعراب، ثم هذا المبتدأ، أو الفعل واجباً الإضمار، لدلالة الحال عليهما، وحصول الإطالة بذكرهما، [والله أعلم].<sup>(١)</sup>

وما من المنعوت والنعت عُقِلَ يجوز حذفه، وفي النعت يُقِلُّ

إذا علم النعت أو المنعوت جاز حذفه، إلا أن ذلك في المنعوت أكثر منه في النعت، كقوله: ﴿إِنْ أَعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾<sup>(٢)</sup> أي: ذُرُوعاً سابِغَاتٍ<sup>(٣)</sup>، ﴿وَأَعْمَلُوا صَالِحًا﴾<sup>(٤)</sup> أي: عَمَلًا، ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾<sup>(٥)</sup> أي: ضَحِكًا، وبُكَاءٍ، ﴿فَلْيَنْهَضُوا لِنَفْسِهِمْ وَمِنْهُمْ مَقْتَصِدٌ﴾<sup>(٦)</sup> أي: فريق ومن يجيء ذلك في النعت قوله تعالى: ﴿يَأْخُذْ كُلٌّ مَفْجِنَةً﴾<sup>(٧)</sup> أي: صالحة، و﴿صِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾<sup>(٨)</sup> أي: متتابعاتٍ، وقد أثبتها بعض السلف.<sup>(٩)</sup>

(١) هذه زيادة ليست في: أ.

(٢) من الآية ١١، من سورة سبأ.

(٣) لم تذكر أ: "سابغات".

(٤) من الآية ٨٢، من سورة التوبة.

(٥) من الآية ٣٢، من سورة فاطر.

(٦) من الآية ٧٩، من سورة الكهف.

(٧) وجدت في مصحف عبد الله بن مسعود.

(٨) ينظر: تفسير ابن جرير الطبري ٢٠/٧، وتفسير البغوي ٦١/٢، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ١٩/٢.

### التوكيد

وهو تقوية المعنى في النفس، وقصد رفع الشك عن الحديث، أو المحدث عنه، فتقوية المعنى في النفس يشمل: التوكيد بالقسم، و"إن" و"السلام"<sup>(١)</sup> وغيرها<sup>(٢)</sup>، وقصد رفع الشك عن الحديث يشمل: توكيد الفعل بالمصدر، وتأكيد عامل الحال بها، وقصد رفع الشك عن الحديث عنه: هو المقصود بالتوبيخ هنا، وهو التابع الراجع توهم النسبة إلى غير المتبوع، أو إلى بعضه، فالتابع جنس يشمل التوابع، وما بعده فصلٌ مخرج لسائرهما، وتقسيم رفع التوهم يشمل: "جاء زيد نفسه" و"جاء القوم كلهم".

بالتنفس أو بالعين الاسم أكّداً مع ضمير طائفتي المؤكّداً بدأ الكلام عن التأكيد للمعنوي، وقدم ماسبق لرفع توهم الجاز عن ذات المسند إليه، وهو لفظ "النفس"<sup>(٣)</sup> ولفظ "العين"، ويؤكد بهما مفردتين ومجتمعين، تقول: "جاء الأمير" فيحتمل مجيء خبره أو يُثْقَلُهُ<sup>(٤)</sup>، أو الإخبار بقرب مجيئه، فإذا أكدت بأحدهما أو بهما ارتفع ذلك الاحتمال.

ويؤكد بهما الاسم المفرد، ويلزم إضافتهما إلى ضمير مطابق له في التذكّر أو التأنيث، نحو: «جاء زيد نفسه» و«رايت هنداً عينيها» وإن كان المؤكد ضميراً مطابقاً في التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، نحو:

(١) اجتمع التأكيد بهذه الثلاثة في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِيَّايَ وَرَبِّي إِنَّهُ لَخَدِيقٌ مِّنَ الْآيَةِ

٥٣، من سورة يونس.

(٢) في أ: "وغيرهما".

(٣) في أ: "أو لفظ".

(٤) المراد بثقله جنده وحشمه.

(قمت أنا نفسي) <sup>(١)</sup> و "رَأَيْتُكَ عَيْنُكَ" و "ضَرَبْتَهُ نَفْسَهُ".

وإِجْمَعُهُمَا بِـ"أَفْضَلٍ" إِنْ تَجَمَّعا مَا لَيْسَ وَاحِداً تَكُنْ مَجْمَعاً أي إذا أَكَّدْتَ بالنفس أو العين مازاد على الواحد من مثنى، أو جمع ذكور، أو إناث، أَكَبْتَ بهما بصيغة الجمع على "أَفْعَلْ" مضارعين إلى ضمير مطابق للمؤكد، فتقول: «جاء الزيدان، أو ألهندان أَنفُسُهُمَا»<sup>(٢)</sup>، والزيدون أَنفُسُهُمْ، والهندات أَنفُسُهُنَّ» وكذلك يطابقه في التكلم أو الخطاب، كما سبق.

و"كَلَّ" اذْكُرْ في الشمولِ و"كَلَّ" كُنْسا<sup>(٣)</sup> جميعاً بالضمير مُوصلاً

هذا النوع الثاني من التوكيد المعنوي، وهو ماسبق لرفع تَوْحَمِ الجاز<sup>(٤)</sup>، عن جملة المسند إليه، وهو "كَلَّ" ويؤكد به الجمع مذكراً كان<sup>(٥)</sup> أو مؤنثاً، نحو: «فارق إخوته كُلَّهُمْ» و«طَلَّقَ نِسَاءَهُ كُلَّهُنَّ» و"كَلَّ" ويؤكد بهما المثنى المذكور نحو: «قام الزيدان كلاهما»، و"كلنا" ويؤكد بهما المثنى المؤنث نحو: «جاء الهندان كلتاها»، ويجب اتصالهما<sup>(٦)</sup> بضمير مطابق للمؤكد، كما سبق،

(١) في كلتا النسختين: "قمت نفسي" وأراه سهواً، أو سقطاً من الناسخ لما سيذكره الشارح بعد قليل من أنه إذا أكد ضمير الرفع المتصل بالنفس أو بالعين أكد قبل ذلك بضمير رفع منفصل مطابق.

(٢) يجوز -في غير الأفضح- تنسأهما، على ما حكاه ابن كيسان، وأحازه ابن إياز، تبعاً لابن معيط، ووافقهم الرضى. ينظر شرح الكافية ١/٣٣٤، والتصريح ١٢١/٢، وشرح الأختوني ٥٦/٣. (٣) في ب: "والخطاب".

(٤) سقطت "كلنا" من: ب.

(٥) في ب: "الجار" موضع "الجاز".

(٦) في ب: "إن كان" بزيادة "إن" قبل "كان". (٧) في أ: "اتصالها" وهو تحريف.

ولذلك لم يجعل: «إِنَّا كَلَّا فِيهَا»<sup>(١)</sup> -على قراءة النصب- توكيداً عند المحققين، وفائدة التوكيد بها: <sup>(٢)</sup> بيان محمول الحكم للمسند إليه، ورفع توهم أن يكون قد حذف من الكلام بعض مضاف إليه، ولذلك لم يسمع: «اختصم الزيدان كلاهما»<sup>(٣)</sup> ولا «جاء زيد كَلَّ»<sup>(٤)</sup> بخلاف «اشتريت العبد كَلَّ»<sup>(٥)</sup> واستعملوا -أيضاً- كَكَلَّ فاعِلُهُ من "ضم" في التوكيد- مثلَ النافله بنوا للدلالة على الشمولِ "فاعِلُهُ" -من عَمَ- بوزن نافله، والشاء فيه مزيدة، كما هي في "نافله" لا للدلالة على التأنيث، واستعملوه استعمال "كل" في تأكيد الجمعين، وإضافته إلى الضمير المطابق، فقالوا: «جاء القوم عَامَّتُهُمْ»

(١) من الآية ٤٨، من سورة غافر، وهذه القراءة قرأ بها ابن السميع، وعيسى بن عمر. ينظر فتح القدير للشوكاني ٤/٩٥٥، والجامع لأحكام القرآن ١٥/٣٢١.

وذهب الفراء والزمخشري إلى أن "كلًا" -في الآية- توكيد لاسم "إن".

ينظر معاني القرآن للفراء ١٠/٣، والكشاف ٣/٤٣٠.

والذي عليه المحققون أن "كلًا" -في الآية- بدل من اسم إن، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل "كل" -جاء إذا كان مفيداً للإحاطة، ويجوز كونها -أي كَلَّ، في الآية- حالاً من ضمير الاستقرار المنتقل إلى "فيها"، وفيه ضعف. ينظر المغنى ص ٢١٣، والتصريح ١٢٣/٢.

(٢) سقطت "بها" من: أ.

(٣) لعدم الفائدة، لكون الاختصاص لا يكون إلا بين اثنين فأكثر، "ينحوه عن التصريح ١٢٣/٢".

(٤) لعدم الفائدة من التأكيد لاستحالة نسبة الجسي إلى بعضه المتصل به دون بعضه الآخر.

(٥) لاحتمال وقوع الشركة فيه.



(قمت أنا نفسي) <sup>(١)</sup> و"رَأَيْتُكَ عَيْنُكَ" و"ضَرَبْتَهُ نَفْسَهُ".

وإِجْمَعُهُمَا بِـ"أَفْضَلٍ" إِنْ تَجَمَّعا مَا لَيْسَ وَاحِداً تَكُنْ مَجْمَعاً أي إذا أَكَّدْتَ بالنفس أو العين مازاد على الواحد من مثنى، أو جمع ذكور، أو إناث، أَكَبْتَ بهما بصيغة الجمع على "أَفْعَلْ" مضارعين إلى ضمير مطابق للمؤكد، فتقول: «جاء الزيدان، أو ألهندان أَنفُسُهُمَا»<sup>(٢)</sup>، والزيدون أَنفُسُهُمْ، والهندات أَنفُسُهُنَّ» وكذلك يطابقه في التكلم أو الخطاب، كما سبق.

و"كَلَّ" اذْكُرْ في الشمولِ و"كَلَّ" كُنْسا<sup>(٣)</sup> جميعاً بالضمير مُوصلاً

هذا النوع الثاني من التوكيد المعنوي، وهو ماسبق لرفع تَوْحَمِ الجاز<sup>(٤)</sup>، عن جملة المسند إليه، وهو "كَلَّ" ويؤكد به الجمع مذكراً كان<sup>(٥)</sup> أو مؤنثاً، نحو: «فارق إخوته كُلَّهُمْ» و«طَلَّقَ نِسَاءَهُ كُلَّهُنَّ» و"كَلَّ" ويؤكد بهما المثنى المذكور نحو: «قام الزيدان كلاهما»، و"كلنا" ويؤكد بهما المثنى المؤنث نحو: «جاء الهندان كلتاها»، ويجب اتصالهما<sup>(٦)</sup> بضمير مطابق للمؤكد، كما سبق،

(١) في كلتا النسختين: "قمت نفسي" وأراه سهواً، أو سقطاً من الناسخ لما سيذكره الشارح بعد قليل من أنه إذا أكد ضمير الرفع المتصل بالنفس أو بالعين أكد قبل ذلك بضمير رفع منفصل مطابق.

(٢) يجوز -في غير الأفضح- تنسأهما، على ما حكاه ابن كيسان، وأحازه ابن إياز، تبعاً لابن معيط، ووافقهم الرضى. ينظر شرح الكافية ١/٣٣٤، والتصريح ١٢١/٢، وشرح الأختوني ٥٦/٣. (٣) في ب: "والخطاب".

(٤) سقطت "كلنا" من: ب.

(٥) في ب: "الجار" موضع "الجاز".

(٦) في ب: "إن كان" بزيادة "إن" قبل "كان". (٧) في أ: "اتصالها" وهو تحريف.

ولذلك لم يجعل: «إِنَّا كَلَّا فِيهَا»<sup>(١)</sup> -على قراءة النصب- توكيداً عند المحققين، وفائدة التوكيد بها: <sup>(٢)</sup> بيان محمول الحكم للمسند إليه، ورفع توهم أن يكون قد حذف من الكلام بعض مضاف إليه، ولذلك لم يسمع: «اختصم الزيدان كلاهما»<sup>(٣)</sup> ولا «جاء زيد كَلَّه»<sup>(٤)</sup> بخلاف «اشتريت العبد كَلَّه»<sup>(٥)</sup> واستعملوا -أيضاً- كَكَلَّ فاعِلُهُ من "ضم" في التوكيد- مثلَ النافله بنوا للدلالة على الشمولِ "فاعِلُهُ" -من عَمَ- بوزن نافله، والشاء فيه مزيدة، كما هي في "نافله" لا للدلالة على التأنيث، واستعملوه استعمال "كلَّ" في تأكيد الجمعين، وإضافته إلى الضمير المطابق، فقالوا: «جاء القوم عَامَّتُهُمْ»

(١) من الآية ٤٨، من سورة غافر، وهذه القراءة قرأ بها ابن السميع، وعيسى بن عمر. ينظر فتح القدير للشوكاني ٤/٩٥٥، والجامع لأحكام القرآن ١٥/٣٢١.

وذهب الفراء والزمخشري إلى أن "كلَّاً" -في الآية- توكيد لاسم "إن".

ينظر معاني القرآن للفراء ١٠/٣، والكشاف ٣/٤٣٠.

والذي عليه المحققون أن "كلَّاً" -في الآية- بدل من اسم إن، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل "كلَّ" -جاء إذا كان مفيداً للإحاطة، ويجوز كونها -أي كَلَّ، في الآية- حالاً من ضمير الاستقرار المنتقل إلى "فيها"، وفيه ضعف. ينظر المغنى ص ٢١٣، والتصريح ١٢٣/٢.

(٢) سقطت "بها" من: أ.

(٣) لعدم الفائدة، لكون الاختصاص لا يكون إلا بين اثنين فأكثر، "ينحوه عن التصريح ١٢٣/٢".

(٤) لعدم الفائدة من التأكيد لاستحالة نسبة الجسي إلى بعضه المتصل به دون بعضه الآخر.

(٥) لاحتمال وقوع الشركة فيه.

و«قام النساء عاصتهن»، والمراد به الشمول، لا «الأكثر»<sup>(١)</sup> كما يفهمه العامة. ومن الألفاظ التي يؤكد بها لقصد الشمول «جميع» واستعملها غريب<sup>(٢)</sup>، نحو:

٣١٩- ... فذاك حيّ حولاّن ...  
٣٢٠- ... جيثهم ومُشدان<sup>(٣)</sup> ...

وليس منه: «خَلَقَ لكم ما في الأرض جميعا»<sup>(٤)</sup> لعدم الإضافة إلى ضمير الموكّد.

(١) أي: لا الدلالة على الأكثرية، وقد نسب الأثوني إلى المبرد القول بدلتها على الأكثرية، ولم أعثر عليه. ينظر شرح الأثوني للألفية ٥٧/٣.

(٢) أي: في التأكيّد، ولذا أغفلها أكثر النحويين، وقد ذكرها سيوريه في كتابه ١١٦/٢.

(٣) هذان بيتان من المسرح المزوء، وهما لامرأة من العرب ترقص ابنها، و«عولان» و«همدان» قبيلتان من القبائل اليمنية.

والشاهد فيهما قولها: «جميعهم» فإنه تأكيد لـ«سي».

وينظر الشعر في: شرح الجمل ٢٦٢/١، وشرح الكافية الشافية ١١٧١/٢، وشرح ابن الناطم ٥٠٤، وأوضح المسالك ٣٣٠/٣، والمجم ١٢٢/٢، والدرر ١٥٥/٢، والتصريح ١٢٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٤٥.

(٤) من الآية ٢٩ من سورة البقرة، وذكر في التصريح ١٢٢/٢ أن ابن عقيل جعل «جريا» -في الآية- تركيذا لـ«يا» المصولة الواقعة نفثولا لـ«خلق» ولم أعتز عليه عنده، فإن صحت نسبت إلى ابن عقيل، فيحتمل أن الشارح أراد التنبيه على وهمه دون التشهير باسمه، وقد سبق التنبيه إلى أنه -رحمه الله- كثيرا ما يفعل ذلك.

وبعد «كلّ» أكدوا بـ«اجتمعوا» «جمعا» «اجتمعين» ثم «جمعا

قد تراء زيادة<sup>(١)</sup> التوكيد، فيؤتى بعد «كلّ» بـ«اجمع» مطابق لحال الموكّد، في الأفراد، والتذكير، وأضادهما، نحو: «اشترى العبدُ كلّه اجمع» و«قمتُ الليلةَ كلّها جمعا» و«فلسجد للملائكة كلّهم اجمعون»<sup>(٢)</sup> و«جاء النساء كلّهنّ جُمُعا»، والتحقق أنه لا يؤكد به للثني كما يأتي.

ودون «كلّ» قد يجيء «اجمع» «جمعا» اجمعون «ثمّ جُمُعا قد يؤكد بـ«اجمع» وفروعه، وإن لم يسبق «كلّ» نحو: «وإن جهنّم لوعدهم اجمعين»<sup>(٣)</sup> وقوله:

٣٢١- ... إذا ظَلَلْتُ الظّرّ أبكى اجمعا<sup>(٤)</sup> ...

واغْنِ بـ«كلّنا في مثني» و«كلّا» عن وزن فعلاة ووزن أفعلا استغفروا في تأكيد للثني بـ«كلّا» و«كلّنا» فلم يؤكدوا<sup>(٥)</sup> بعدهما

(١) أي: يزداد على الزيادة للثني بها لأجل التوكيد.

(٢) الآية ٣٠، من سورة الحجر، والآية ٧٣، من سورة ص.

(٣) الآية ٤٣، من سورة الحجر.

(٤) هنا رجز، وقائله مجهول.

والشاهد منه قوله: «اجمعا»، حيث أكد الراجز: الدهر بـ«اجمع» من غير أن يؤكد أولا بـ«كلّ». ينظر في: شرح الكافية الشافية ١١٧٣/٢، والمغنى، الشاهد ١٠٤٠، وشرح ابن عقيل ٢١٠/٣، والخزانة ١٦٨/٥، وحواشي المساعد ٣٨٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٩٧.

(٥) هنا ماذهب إليه جمهور البصريين، وقرأ منهم عند المسموع، وأما الكوفيون، والأخفش، فقاموا ما لم يُسمع على ما سَمِع.

و«قام النساء عاصمتهن»، والمراد به الشمول، لا «الأكثر»<sup>(١)</sup> كما يفهمه العامة. ومن الألفاظ التي يؤكد بها لقصد الشمول «جميع» واستعملها غريب<sup>(٢)</sup>، نحو:

٣١٩- ... فذاك حيّ حولاّن ...  
٣٢٠- ... جميعهم ومُمدان<sup>(٣)</sup> ...

وليس منه: «خَلَقَ لكم ما في الأرض جميعا»<sup>(٤)</sup> لعدم الإضافة إلى ضمير الموكّد.

(١) أي: لا الدلالة على الأكثرية، وقد نسب الأثوني إلى المبرد القول بدلتها على الأكثرية، ولم أعثر عليه. ينظر شرح الأثوني للألفية ٥٧/٣.

(٢) أي: في التأكيد، ولذا أغفلها أكثر النحويين، وقد ذكرها سيوريه في كتابه ١١٦/٢.

(٣) هذان بيتان من المسرح المزوء، وهما لامرأة من العرب ترقص ابنها، و«عولان» و«همدان» قبيلتان من القبائل اليمنية.

والشاهد فيهما قولها: «جميعهم» فإنه تأكيد لـ «سي».

وينظر الشعر في: شرح الجمل ٢٦٢/١، وشرح الكافية الشافية ١١٧١/٢، وشرح ابن الناطم ٥٠٤، وأوضح المسالك ٣٣٠/٣، والمجم ١٢٢/٢، والدرر ١٥٥/٢، والتصريح ١٢٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٤٥.

(٤) من الآية ٢٩ من سورة البقرة، وذكر في التصريح ١٢٢/٢ أن ابن عقيل جعل «جريا» -في الآية- تركيد لـ «يا» الموصلة للفتحة فنقولا لـ «خلق» ولم أعتز عليه عنده، فإن صحت نسبت إلى ابن عقيل، فيحتمل أن الشارح أراد التنبيه على وهمه دون التشهير باسمه، وقد سبق التنبيه إلى أنه -رحمه الله- كثيرا ما يفعل ذلك.

وبعد «كلّ» أكدوا بـ «اجتمعوا» «جمعا» «اجتمعين» ثم «جمعا» قد تراد زيادة<sup>(١)</sup> التوكيد، فيؤتى بعد «كلّ» بـ «اجمع» مطابق لحال الموكّد، في الأفراد، والتذكير، وأضادهما، نحو: «اشترى العبدُ كلّه اجمع» و«قمتُ الليلةَ كلّها جمعا» و«فلسجد للملائكة كلّهم اجمعون»<sup>(٢)</sup> و«جاء النساء كلهنّ جُمع»، والتحقيق أنه لا يؤكد به للثنى كما يأتي. ودون «كلّ» قد يجيء «اجمع» «جمعا» «اجمعون» ثم «جمعا» قد يؤكد بـ «اجمع» وفروعه، وإن لم يسبق «كلّ» نحو: «وإن جهنّم لوعدهم اجمعين»<sup>(٣)</sup> وقوله:

٣٢١- ... إذا ظَلَلْتُ الظّر أبكى اجمعا<sup>(٤)</sup> ...

و«عنّ» بـ «كلّنا في مثني» و«كلّا» عن وزن فعلاّ ووزن أفعلا استغفروا في تأكيد للثنى بـ «كلّا» و«كلّنا» فلم يؤكدوا<sup>(٥)</sup> بعدهما

(١) أي: يزداد على الزيادة للثاني بها لأجل التوكيد.

(٢) الآية ٣٠، من سورة الحجر، والآية ٧٣، من سورة ص.

(٣) الآية ٤٣، من سورة الحجر.

(٤) هنا رجز، وقائله مجهول.

والشاهد منه قوله: «اجمعا»، حيث أكد الراجز: الدهر بـ «اجمع» من غير أن يؤكد أولا بـ «كلّ». ينظر في: شرح الكافية الشافية ١١٧٣/٢، والمغنى، الشاهد ١٠٤٠، وشرح ابن عقيل ٢١٠/٣، والخزانة ١٦٨/٥، وحواشي المساعد ٣٨٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٩٧.

(٥) هنا ماذهب إليه جمهور البصريين، وقرأ منهم عند المسموع، وأما الكوفيون، والأخفش، فقاموا ما لم يُسمع على ما سَمِع.

بـ"جماء" ولا بـ"أجمع" ولا سماع مع الكوفيين في إجازة: «جاء الزيدان أجمان، والمندان جمادان».

وإن يُقيد توكيد منكور قبل وعن نحاة البصرة المنع شمل المؤكد محدود، والتوكيد من الألفاظ الدالة على الشمول، نحو: «اعتكف شهراً كله» و«قام ليلة كلها» فالتحقيق جوازه<sup>(١)</sup>، كما ذهب إليه الكوفيون،

(٣) تنظر المسألة في: شرح الكافية الشافية ١١٧٨/٣، والتسهيل ١٦٤، وشرح ابن الناطم ص ٥٠٨، وأوضح المسالك ٣٣٢/٣، والمساعد ٢٨٩/٢، وشرح ابن عقيل ٢١٢/٣، والتصريح ١٢٤/٢، وشرح الأخواني ٥٩/٣.

(١) ذهب إلى هذا الأخصش، والكوفيون، وابن مالك، وابنه، وابن هشام، في أوضاعه، ولم يستعمله الرضي، وتبعهم الشارح، وذهب جمهور البصريين - وواقعهم ابن هشام في القطر والشنور - إلى المنع، وذلك لأن هذه الأسماء التي يؤكد بها معارف، فلا يجوز أن تتبع إلا معارف مثلها، كما أنه لا فائدة من تأكيد مالا يعرف، لأن التأكيد زيادة في إثبات الخبر، عن المخبر عنه، وأنت إذا قلت: "جاءني رجل" - مثلاً - فليس في إثبات هذا الخبر فائدة، لأنه لا يستكر أن يجيئك رجل، وأما الكوفيون ومن وافقهم، فإنهم يرون صحة إيقاع التوكيد على النكرة للتعينة، فتؤكد بـ"كل" نحو: «أكلت رغيفاً كله» وكذلك المحدودة، نحو: «صمت شهراً كله» وقد استدلوا لمذهبهم هذا بشواهد من الشعر والحديث، وقد عقد الأتباري لهذا الخلاف للمسألة (٦٣) من كتابه الإتماع، وذكر جملة صالحة من شواهدهم، قلت: والذي يرجح عندي - في هذه المسألة - قول الكوفيين ومن وافقهم، وذلك لأن النكرة إذا كانت محددة فقد خفَّ إبهامها وقُرئت من المعرفة، ولا سيما وقد جاء عليه من الشواهد - ما يكفي لرحيمه -

لورود السماع به، نحو:

٣٢٢ - لَكُنْه شَاقَه أَنْ يَظِلَّ ذَا رَحَبٍ يَالَيْتَ عِدَّةً حَوْلَ كَلْبِهِ رَحَبٌ<sup>(١)</sup>  
بخلاف «صُمْتُ زمناً كله، وشهراً نفسه».

(٣) وتنظر المسألة في: البصرة ١٦٥/١، وشرح ابن يعيش ٤٤/٣، وشرح الكافية ٣٣٥/١، وشرح الجمل ٢٦٧/١، وشرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣، وشرح ابن الناطم ٥٠٦، وأوضح المسالك ٣٢٢/٣، والقطر: ص ٢٩٤، والمساعد ٣٩٢/٢، وشرح ابن عقيل ٢١١/٣، والتصريح ١٢٤/٢، وشرح الأخواني ٥٩/٣.

(١) هذا البيت من البسيط، وهو لعبد الله بن مسلم الهذلي، وصحح عبدالسلام هارون - في معجم الشواهد - روايته بنصب "رحب" في آخر البيت، وكذلك فعل محمد عبي الدين في تعليقه على الإنصاف، وأوضح المسالك، وزعم أن البيت من قصيدة منصوبة الرُّوي، وعليه يكون نصب "رحباً" إساءة على اللغة الضعيفة التي تنصب بـ"اليت" وأخواتها الجزأين، أو يكون مفعولاً به لفعل عذوف، تقع جملة خبر "اليت".

ينظر: تعليقه على أوضح المسالك: ٣٣٣/٣.

وفي كلتا النسختين "قد شاقه" وكل ما طالت عليه من المراجع يرويه "لكنه شاقه"، ولذا صحَّحت روايته لتتفق مع تلك الروايات، وليسلم الوزن.

والشاهد من البيت قوله: "حَوْلَ كَلْبِهِ"، حيث أكَّدت النكرة المحدودة، بـ"كل" الإساءة على الإساءة وهذا على منجيب الكوفيين ومن وافقهم كما تقدم.

وينظر البيت في: الإنصاف ٤٥١/٢، وشرح ابن يعيش ٤٤/٣، وشرح الناطم ٥٠٦، والشنور ص ٥٠٩، والقطر ص ٢٩٤، وأوضح المسالك ٣٣٢/٣، والتصريح ١٢٥/٢، وشرح الأخواني ٥٩/٣، ومعجم شواهد العربية ٤٦.

بـ"جماء" ولا بـ"أجمع" ولا سماع مع الكوفيين في إجازة: «جاء الزيدان أجمان، والمندان جمادان».

وإن يُقيد توكيد منكور قبل وعن تحاق البصرة المنع شمل المؤكد محدود، والتوكيد من الألفاظ الدالة على الشمول، نحو: «اعتكف شهراً كله» و«قام ليلة كلها» فالتحقيق جوازه<sup>(١)</sup>، كما ذهب إليه الكوفيون،

(٣) تنظر المسألة في: شرح الكافية الشافية ١١٧٨/٣، والتسهيل ١٦٤، وشرح ابن الناطم ص ٥٠٨، وأوضح المسالك ٣٣٢/٣، والمساعد ٢٨٩/٢، وشرح ابن عقيل ٢١٢/٣، والتصريح ١٢٤/٢، وشرح الأخواني ٥٩/٣.

(١) ذهب إلى هذا الأعمش، والكوفيون، وابن مالك، وابنه، وابن هشام، في أوضاعه، ولم يستعمله الرضي، وتبعهم الشارح، وذهب جمهور البصريين - وواقعهم ابن هشام في القطر والشنور - إلى المنع، وذلك لأن هذه الأسماء التي يؤكد بها معارف، فلا يجوز أن تتبع إلا معارف مثلها، كما أنه لا فائدة من تأكيد مالا يعرف، لأن التأكيد زيادة في إثبات الخبر، عن المخبر عنه، وأنت إذا قلت: "جاءني رجل" - مثلاً - فليس في إثبات هذا الخبر فائدة، لأنه لا يستكر أن يجيئك رجل، وأما الكوفيون ومن وافقهم، فإنهم يرون صحة إيقاع التوكيد على النكرة للتعينة، فتؤكد بـ"كل" نحو: «أكلت رغيفاً كله» وكذلك المحدودة، نحو: «صمت شهراً كله» وقد استدلوا لمذهبهم هذا بشواهد من الشعر والحديث، وقد عقد الأتباري لهذا الخلاف للمسألة (٦٣) من كتابه الإتماع، وذكر جملة صالحة من شواهدهم، قلت: والذي يرجح عندي - في هذه المسألة - قول الكوفيين ومن وافقهم، وذلك لأن النكرة إذا كانت محددة فقد خفَّ إيهامها وقُرِّبَتْ من المعرفة، ولا سيما وقد جاء عليه من الشواهد - ما يكفي لرحيمه -

لورود السماع به، نحو:

٣٢٢ - لَكُنْه شاقَه أَنْ يَقلَ ذا رَحَبٍ ياليتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّه رَحَبٌ<sup>(١)</sup>  
بخلاف «صُمْتُ زمناً كله، وشهراً نفسه».

(٣) وتنظر المسألة في: البصرة ١٦٥/١، وشرح ابن يعيش ٤٤/٣، وشرح الكافية ٣٣٥/١، وشرح الجمل ٢٦٧/١، وشرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣، وشرح ابن الناطم ٥٠٦، وأوضح المسالك ٣٢٢/٣، والقطر: ص ٢٩٤، والمساعد ٣٩٢/٢، وشرح ابن عقيل ٢١١/٣، والتصريح ١٢٤/٢، وشرح الأخواني ٥٩/٣.

(١) هذا البيت من البسيط، وهو لعبد الله بن مسلم الهذلي، وصحح عبدالسلام هارون - في معجم الشواهد - روايته بنصب "رحب" في آخر البيت، وكذلك فعل محمد عبي الدين في تعليقه على الإنصاف، وأوضح المسالك، وزعم أن البيت من قصيدة منصوبة الرُّوي، وعليه يكون نصب "رحباً" إساءة على اللغة الضعيفة التي تنصب بـ"اليت" وأخواتها الجزأين، أو يكون مفعولاً به لفعل عذوف، تقع جملة خبر "اليت".

ينظر: تعليقه على أوضح المسالك: ٣٣٣/٣.

وفي كلتا النسختين "قد شاقه" وكل ما طالع عليه من المراجع يرويه "لكنه شاقه"، ولذا صَحَّحَتْ روايته لتتفق مع تلك الروايات، وليسلم الوزن.

والشاهد من البيت قوله: "حَوْلَ كُلِّه"، حيث أَكَّدَت النكرة المحدودة، بـ"كل" الإساءة على الإساءة وهذا على منجيب الكوفيين ومن وافقهم كما تقدم.

وينظر البيت في: الإنصاف ٤٥١/٢، وشرح ابن يعيش ٤٤/٣، وشرح الناطم ٥٠٦، والشنور ص ٥٠٩، والقطر ص ٢٩٤، وأوضح المسالك ٣٣٢/٣، والتصريح ١٢٥/٢، وشرح الأخواني ٥٩/٣، ومعجم شواهد العربية ٤٦.

وإن توكّد الضمير المتصل بالـ "نفس" والـ "عين" فبعد المتصل<sup>(١)</sup> عنيت ذا الرفع، وأكّدوا بما سواهما، والقيد لن يلتزم إذا أكّد ضمير الرفع المتصل، أو المستكن، بالنفس، أو بالعين، أكّد قبل ذلك بضمير رفع منفصل مطابق له، نحو: «قامت أنا نفسي» و«قامت هي نفسها» و«قاما -أو قامتا- هما أعنيهما»<sup>(٢)</sup> و«قاموا هم أنفسهم» و«قامن هنّ أعنيهنّ»، ويؤكّد -أيضاً- بما سوى النفس والعين من "كلّ" و"كلّة" و"كلنا" و"أجمع" وفروعه، فلا يلتزم القيد المذكور: من تقدّم الضمير المرفوع<sup>(٣)</sup> للفتصل، بل تقول: "جاؤوا كلّهم" و"قاما كلاهما" وقالوا أجمعون، وإن شئت أتيت بالضمير للفتصل فقلت: "قاموا هم" كلّهم". وأما غير المرفوع من الضمائر -إذا أكّد- لم يلتزم تأكيده بالضمير المنفصل<sup>(٤)</sup> سواء<sup>(٥)</sup> أكّد بالنفس، أو بالعين، أو بغیرهما من الألفاظ، بل تقول: "رايتك نفسك" -«وإن شئت رايتك أنت نفسك»- و«رايتهم أنفسهم».

- (١) ظاهر النظم وجوب الفصل بضمير رفع منفصل عند تأكيد ضمير الرفع المتصل بالنفس، أو بالعين، وهو ماصح به في شرح الكافية الشافية ١١٨١/٢، غير أن عبارته في التسهيل لا تفيد ذلك، فإنه قال: «ولا يؤكّد بهما -أي بالنفس والعين- غالباً ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده بمفصل (١٦٤)». أ.هـ. وقال ابن عقيل -معلقاً عليه-: «استظهر به غالباً» مما ذكر الأخفش في مسأله من أنه يجوز على ضعف. ينظر: المساعد ٣٨٥/٢.
- (٢) سقط "قامن" من: أ. (٣) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.
- (٤) سقط "هم" من: ب. (٥) سقط "للمفصل" من: أ.
- (٦) سقط "سواء" من: أ.

ومثله: «لأغويهم أجمعين»<sup>(١)</sup> -«وإن شئت -قلت: "هم أنفسهم»<sup>(٢)</sup>. وما من التوكيد لفظي يجرى مكرراً، كقولك: "اذرّجني اذرّجني" التوكيد اللفظي عبارة عن تكرار اللفظ السابق، إمّا يعطف، نحو: «كلّا سيعلمون، ثم كلّا سيعلمون»<sup>(٣)</sup> وإمّا دونه، نحو: «والسابقون السابقون»<sup>(٤)</sup> لكن مع الجملة الأكثر أن يكون يعطف، وليس بلازم، بدليل قوله:

٣٢٢- فأين إلى أين النجاة يغفلت أذاك أذاك اللاحقون احبس احبس<sup>(٥)</sup> ولا تُعيد لفظ ضمير متصل إلا مع اللفظ الذي به وحيل إذا قصد تأكيد لفظ الضمير المتصل وجب إعادة لفظ ما وصل به معه نحو: «عجبت منك منك» و«مررت به به».

- (١) من الآية ٣٩، من سورة الحجر، ومن الآية ٨٣، من سورة ص.
- (٢) سقط "أنفسهم" من: أ. (٣) الأيتان ٥٤، من سورة النبا.
- (٤) الآية ١٠، من سورة الواقعة.
- (٥) هذا البيت من الطويل، وقائله غير معروف.
- والشاهد منه قوله: "أذاك أذاك"، وقوله: "احبس احبس" فقد تكرّر اللفظ الأول بعينه من غير عطف في كلتا الجملتين.
- وهذا التوكيد من قبيل توكيد الفعل لا من قبيل تأكيد الجملة، وهذا مذهب إليه أكثر النحويين ومنهم ابن مالك. ينظر: شرح الكافية ٣٢٣/١، وشرح الكافية الشافية ١١٨٥/٣، وشرح المرادي ١٧٢/٣، والتصريح ٣١٨/١.
- وينظر البيت في المراجع السابقة وفي: شرح ابن عقيل ٢١٤/٢، والمساعد ٣٩٧/٢، والمجم ١١١/٢، والدرر ١٤٥/٢، وشرح الأزهري ٩٨/٢، ومعجم شواهد العربية ١٩٩.

وإن توكّد الضمير المتصل بالـ "نفس" والـ "عين" فبعد المتصل<sup>(١)</sup> عنيت ذا الرفع، وأكّدوا بما سواهما، والقيد لن يلتزم إذا أكّد ضمير الرفع المتصل، أو المستكن، بالنفس، أو بالعين، أكّد قبل ذلك بضمير رفع منفصل مطابق له، نحو: «قامت أنا نفسي» و«قامت هي نفسها» و«قاما -أو قامتا- هما أعنيهما»<sup>(٢)</sup> و«قاموا هم أنفسهم» و«قامن هنّ أعنيهنّ»، ويؤكّد -أيضاً- بما سوى النفس والعين من "كلّ" و"كلّة" و"كلنا" و"أجمع" وفروعه، فلا يلتزم القيد المذكور: من تقدّم الضمير المرفوع<sup>(٣)</sup> للفتصل، بل تقول: "جاؤوا كلّهم" و"قاما كلاهما" وقالوا أجمعون، وإن شئت أتيت بالضمير للفتصل فقلت: "قاموا هم" كلّهم". وأما غير المرفوع من الضمائر -إذا أكّد- لم يلتزم تأكيده بالضمير المنفصل<sup>(٤)</sup> سواء<sup>(٥)</sup> أكّد بالنفس، أو بالعين، أو بغیرهما من الألفاظ، بل تقول: "رايتك نفسك" -وإن شئت رايتك أنت نفسك- و"رايتهم أنفسهم".

- (١) ظاهر النظم وجوب الفصل بضمير رفع منفصل عند تأكيد ضمير الرفع المتصل بالنفس، أو بالعين، وهو ماصح به في شرح الكافية الشافية ١١٨١/٢، غير أن عبارته في التسهيل لا تفيد ذلك، فإنه قال: «ولا يؤكّد بهما -أي بالنفس والعين- غالباً ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده بمفصل (١٦٤)». أ.هـ. وقال ابن عقيل -معلقاً عليه-: «استظهر به غالباً» مما ذكر الأخفش في مسأله من أنه يجوز على ضعف. ينظر: المساعد ٣٨٥/٢.
- (٢) سقط "قامن" من: أ. (٣) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.
- (٤) سقط "هم" من: ب. (٥) سقط "للمفصل" من: أ.
- (٦) سقط "سواء" من: أ.

ومثله: «لأغويهم أجمعين»<sup>(١)</sup> -وإن شئت- قلت: "هم أنفسهم"<sup>(٢)</sup>. وما من التوكيد لفظي يجرى مكرراً، كقولك: "اذرّجني اذرّجني" التوكيد اللفظي عبارة عن تكرار اللفظ السابق، إمّا بعطف، نحو: «كلّا سيعلمون، ثم كلّا سيعلمون»<sup>(٣)</sup> وإمّا دونه، نحو: «والسابقون السابقون»<sup>(٤)</sup> لكن مع الجملة الأكثر أن يكون بعطف، وليس بلازم، بدليل قوله:

٣٢٢- فأين إلى أين النجاة يغفلت أذاك أذاك اللاحقون احبس احبس<sup>(٥)</sup> ولا تُعيد لفظ ضمير متصل إلا مع اللفظ الذي به وحيل إذا قصد تأكيد لفظ الضمير المتصل وجب إعادة لفظ ماؤصل به معه نحو: «عجبت منك منك» و«مررت به به».

- (١) من الآية ٣٩، من سورة الحجر، ومن الآية ٨٣، من سورة ص.
- (٢) سقط "أنفسهم" من: أ. (٣) الأيتان ٥٤، من سورة النبا.
- (٤) الآية ١٠، من سورة الواقعة.
- (٥) هذا البيت من الطويل، وقائله غير معروف.
- والشاهد منه قوله: "أذاك أذاك"، وقوله: "احبس احبس" فقد تكرّر اللفظ الأول بعينه من غير عطف في كلتا الجملتين.
- وهذا التوكيد من قبيل توكيد الفعل لا من قبيل تأكيد الجملة، وهذا مذهب إليه أكثر النحويين ومنهم ابن مالك. ينظر: شرح الكافية ٣٢٣/١، وشرح الكافية الشافية ١١٨٥/٣، وشرح المرادي ١٧٢/٣، والتصريح ٣١٨/١.
- وينظر البيت في المراجع السابقة وفي: شرح ابن عقيل ٢١٤/٢، والمساعد ٣٩٧/٢، والمجم ١١١/٢، والدرر ١٤٥/٢، وشرح الأزهري ٩٨/٢، ومعجم شواهد العربية ١٩٩.

كذا الحروف غير ما تحصّلا به جواب، كـ "نَمَ" وكـ "لَسَ" أي الحروف مثل الضمائر المتصلة في وجوب إعادة ما اتصلت به معها، إذا قصد تأكيد ألفاظها، نحو: «أَيُّعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ»<sup>(١)</sup>

وقد يستغنى بإعادة ضمير ما اتصل بالحرف، نحو: «إِنَّ زَيْدًا إِنْهُ فَاضِلٌ» وزعم بعضهم<sup>(٢)</sup> أنه أول من إعادة لفظه، أما حروف الجواب فلا يشترط فيها ذلك، إذ كل واحد منها قائم مقام الجملة، بل<sup>(٣)</sup> يجوز أن تقول "نَمَ نَمَ" و"أَجَلُ أَجَلُ"، قال الشاعر:

٣٢٤ - لا لا أبوح بحُبِّ بَنَّةٍ إِنِّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَائِقًا وَهْوَ ذَا<sup>(٤)</sup>

(١) الآية ٣٥، من سورة المؤمنون، والشاهد منه قوله تعالى: «أَنْتُمْ» الثانية، فإن "أَنْ" منه مؤكدة لـ "أَنْ" الأولى، وقد أعيد معها ما اتصلت به، وهو ضمير الجمع "كُمْ".

(٢) للراد به ابن مالك. ينظر: التسهيل ١٦٦، ويرى أولئك أنه حينئذ يكون نصاً في توكيد الحرف، لأنه جاء على الأصل، وأما الأول فمن وضع الظاهر موضع المضمر، أفاده الصبان. حاشيته على شرح الأثموني ٦٧/٣.

(٣) سقطت "بل" من: ب.

(٤) هذا البيت من الكامل، وهو للشاعر: جميل بن عبد الله بن معمر العذري. والشاهد منه قوله: "لا لا" فإنه توكيد لفظي للحرف "لا" وحيث كان "لا" حرف جواب لم ينتج معه إلى إعادة ما اتصل به.

وينظر البيت في: شرح الكافية ٣٣٧/١، وأوضح المسالك ٣٣٨/٣، والمجمع ١٢٥/٢، والسر ١٥٩/٢، والتصريح ١٢٩/٢، والخزانة ١٥٩/٥، وشرح الأثموني ٦٢/٣، وديوانه ٧٩، ومعجم شواهد العربية ٩٨.

والأحسن إعادة حرف الجواب بمرادفه، نحو: "أَي نَعَمْ" و"بَلَى جَيِّرٌ" كقولهم:

٣٢٥ - وَقُلْنَ عَلَى الْفَرْدُوسِ أَوَّلُ مُشْرَبٍ أَجَلُ جَيِّرٌ إِنْ كَانَتْ أُبَيَّتُ<sup>(١)</sup> دَعَائِرُهُ

(١) هنا البيت من الطويل، وأكثر المراجع تنسبه إلى مضر بن ربيعي الأسدي، وترويه على الصورة التي رواه عليها الشارح، لكن قال في الخزانة: وهنا البيت كذا في المفصل وغيره، ولم أره كذا في شعر مضر - على ما رواه الأصمعي - وإنما الرواية كذا:

وقلن ألا الفردوس أول مشرب من الحي إن كانت أبوت دعائره وهذا ليس فيه (أجل، جبر) والذي فيه الشاهد إنما هو شعر طفيل الغنوي وهو:

وقلن ألا السردى أول مشرب أجل جبر إن كانت رواء أسافله

ثم قال: "ولهذا قال الصاغاني - عند الكلام على "جبر" - وقد غير النحاة هذا الشاهد وجعلوه غنوي... وهو من شعر مضر بن ربيعي، وهو: - أي بيت مضر -:

وقلن ألا الفردوس أول مشرب من الحي إن كانت أبوت دعائره تنظر الخزانة ١٠٣/١٠ - ١٠٧.

وعلى هذا ترجح نسبة البيت إلى طفيل الغنوي، وقد رُده نسبته في معجم الشواهد بين مضر وطفيل الغنوي، وفعله غيره - أيضاً - وقوله: "وقلن" أي: النساء، والمعنى: إن ارتحلنا من هذا الماء فإن أول مشرب نرده الفردوس، و"الفردوس": ماء لبنى تميم عن يمين الحاج من الكوفة، و"دعائره": حياضه، جمع: "دُعُور"، وهو الخوض للثمن. اللسان "دعور" ٣٧٢/٥.

وينظر البيت في: شرح ابن يعيش ١٢٢/٨، وشرح الكافية الشافية ١١٨٦/٣، والمغنى، الشاهد ١٨٩، والمجمع ١٢٥/٢، والسر ١٥٨/٢، وشرح الأثموني ٦١/٣، وديوان طفيل بن عوف الغنوي ١٠، ومعجم شواهد العربية ١٥٨.



كذا الحروف غير ما تحصّلا به جواب، كـ "نَمَ" وكـ "لَسَ" أي الحروف مثل الضمائر المتصلة في وجوب إعادة ما اتصلت به معها، إذا قصد تأكيد ألفاظها، نحو: «أَيُّعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ»<sup>(١)</sup>

وقد يستغنى بإعادة ضمير ما اتصل بالحرف، نحو: «إِنَّ زَيْدًا إِنْهُ فَاضِلٌ» وزعم بعضهم<sup>(٢)</sup> أنه أول من إعادة لفظه، أما حروف الجواب فلا يشترط فيها ذلك، إذ كل واحد منها قائم مقام الجملة، بل<sup>(٣)</sup> يجوز أن تقول "نَمَ نَمَ" و"أَجَلُ أَجَلُ"، قال الشاعر:

٣٢٤- لا لا أبوح بحُبِّ بَنَّةٍ إِنِّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَائِقًا وَهْوَ ذَا<sup>(٤)</sup>

(١) الآية ٣٥، من سورة المؤمنون، والشاهد منه قوله تعالى: «أَنْتُمْ» الثانية، فإن "أَنْ" منه مؤكدة لـ "أَنْ" الأولى، وقد أعيد معها ما اتصلت به، وهو ضمير الجمع "كُمْ".

(٢) للراد به ابن مالك. ينظر: التسهيل ١٦٦، ويرى أولئك أنه حينئذ يكون نصاً في توكيد الحرف، لأنه جاء على الأصل، وأما الأول فمن وضع الظاهر موضع المضمر، أفاده الصبان. حاشيته على شرح الأثموني ٦٧/٣.

(٣) سقطت "بل" من: ب.

(٤) هذا البيت من الكامل، وهو للشاعر: جميل بن عبد الله بن معمر العذري. والشاهد منه قوله: "لا لا" فإنه توكيد لفظي للحرف "لا" وحيث كان "لا" حرف جواب لم ينتج معه إلى إعادة ما اتصل به.

وينظر البيت في: شرح الكافية ٣٣٧/١، وأوضح المسالك ٣٣٨/٣، والممع ١٢٥/٢، والسر ١٥٩/٢، والتصريح ١٢٩/٢، والخزانة ١٥٩/٥، وشرح الأثموني ٦٢/٣، وديوانه ٧٩، ومعجم شواهد العربية ٩٨.

والأحسن إعادة حرف الجواب بمرادفه، نحو: "أي نعم" و"بلى جَيِّرٌ" كقولهم:

٣٢٥- وَقُلْنَ عَلَى الْفَرْدُوسِ أَوَّلُ مُشْرَبٍ أَجَلُ جَيِّرٌ إِنْ كَانَتْ أُبَيَّتُ<sup>(١)</sup> دَعَائِرُهُ

(١) هنا البيت من الطويل، وأكثر المراجع تنسبه إلى مضر بن ربيعي الأسدي، وترويه على الصورة التي رواه عليها الشارح، لكن قال في الخزانة: وهنا البيت كذا في المفصل وغيره، ولم أره كذا في شعر مضر - على ما رواه الأصمعي - وإنما الرواية كذا:

وقلن ألا الفردوس أول مشرب من الحي إن كانت أبوت دعائره وهذا ليس فيه (أجل، جبر) والذي فيه الشاهد إنما هو شعر طفيل الغنوي وهو:

وقلن ألا السردى أول مشرب أجل جبر إن كانت رواء أسافله

ثم قال: "ولهذا قال الصاغاني - عند الكلام على "جبر" - وقد غير النحاة هذا الشاهد وجعلوه غنوي... وهو من شعر مضر بن ربيعي، وهو: - أي بيت مضر -:

وقلن ألا الفردوس أول مشرب من الحي إن كانت أبوت دعائره تنظر الخزانة ١٠٣/١٠-١٠٧.

وعلى هذا ترجح نسبة البيت إلى طفيل الغنوي، وقد رُده نسبته في معجم الشواهد بين مضر وطفيل الغنوي، وفعله غيره - أيضاً - وقوله: "وقلن" أي: النساء، والمعنى: إن ارتحلنا من هذا الماء فإن أول مشرب نرده الفردوس، و"الفردوس": ماء لبنى تميم عن يمين الحاج من الكوفة، و"دعائره": حياضه، جمع: "دُعُور"، وهو الحوض الثلم. اللسان "دعور" ٣٧٢/٥.

وينظر البيت في: شرح ابن يعيش ١٢٢/٨، وشرح الكافية الشافية ١١٨٦/٣، والمغنى، الشاهد ١٨٩، والممع ١٢٥/٢، والسر ١٥٨/٢، وشرح الأثموني ٦١/٣، وديوان طفيل بن عوف الغنوي ١٠، ومعجم شواهد العربية ١٥٨.

وقد يعاد غير حروف الجواب بدون ما اتصل به، وهو على أربع طبقات، أحسنها: أن يفصل بينهما بوقف، نحو:

٣٢٦- لا يُنْشِئُكَ الْأَسَى تَأْسِيًّا فَمَا مَا مِنْ جِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا<sup>(١)</sup>

ثم مع الاتصال فيما زاد على حرف واحد، نحو:

٣٢٧- ... حتى تراها وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ<sup>(٢)</sup> ...

(١) هذا البيت من الرجز، وقائله غير معروف، يقول: «لا يُنْشِئُكَ مَا أَصَابَكَ مِنَ الحزن على من فقدته أن تقتدى وتتعمى عن سبقك، وقاسمًا ما قسمت فإن الموت لاملجأ منه، بل سيصير إليه كل حي».

والشاهد منه قوله: «فما ... ما» حيث أكد الشاعر «ما» الأولى بـ«ما» الثانية، ولم يفصل بينهما بفواصل، سوى الوقف بين شطري البيت، وهذا كاف في الفصل.

وينظر البيت في: الممتع ١/١٢٤، والخزانة ٤/١٢٠، وشرح الأشموني ٣/٦٢، ومعجم شواهد العربية ٣٣٦.

(٢) هذا رجز مشطور، نسبة بعضهم إلى الأغلب العجلي، وبعضهم نسبه إلى خطام الجاشعي، يصف إبلا، ويعدده قوله:

... أعناقها مشدّاتٌ يَفْرُتُ ...

الْفَرْتُ: الحَيْلُ، القاموس "قرن" ٤/٢٦٠.

والراجز يصف إبلا أرغملها هو وأصحابه واستحوذوها فأسرعت حتى إنه ليخيّل لمن يراها أن أعناقها مشدودة إلى حبل واحد لتساويها واصطفافها.

والشاهد منه قوله: «وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ» فإنَّ «وَكَأَنَّ» الثانية حرفان، هما الواو، وكأَنَّ، وكل منهما مؤكّد لثله متصوّل منه بلفظ الآخر.

وينظر في: شرح الكافية الشافية ٢/١١٨٧، وأوضح المسالك ٣/٣٤٢، والمساعد ٢/٣٩٩، والمجم ٢/١٢٥، والدرر ٢/١٦٠، والتصريح ٢/١٣٠، وشرح الأشموني ٣/٦٢، ومعجم شواهد العربية ٥٤٤.

ثم مع الاتصال وأحدهما زائد على حرف واحد، نحو: <sup>(١)</sup>

٣٢٨- فَاصْبِحْ لَا يَمْنَأُكَ عَنْ يَمَا بِهِ<sup>(٢)</sup> ...

مع أن فيه مغايرة للفظ، ثم مع الاتصال وكلاهما على حرف واحد، نحو:

٣٢٩- ... ولا لَيْلَا بِهِمْ أَيْدَا دَوَاء<sup>(٣)</sup> ...

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) هنا صدر بيت من الطويل، للأسود بن بقر، ومجمله قوله:

... أَمِصَّ دَمِي غُلُوْهُ الْهَوَى أَمْ تَصَرَّيْنَا ...

وضمير النسوة يعود إلى الغواني المتقدم ذكرهن، وقوله: «أَمِصَّ» أي: أرتقى،

و«صَرَّيْنَا» أي: نزل واستفل. ينظر اللسان «صعد» ٤/٢٣٨، و«صوب» ٢/٢٢٢.

يصف الشاعر نفسه بعد أن أدركته الشيخوخة ووعطه الشيب وهذه الكثرة أنه لم يعد باقيا على حاله الأولى، فلم يعد الغواني يملن إليه وبسالته عن آلامه، بل هجرته ولم يعبان به مهما فعل.

والشاهد منه قوله: عن «بما» حيث أكد «عن» بـ«الباء» والحرف الأول مكون من حرفين، والثاني مكون من حرف واحد ولفظهما مختلف.

وينظر البيت في: معاني القرآن للقرطبي ٣/٢٢١، وشرح الكافية الشافية

٣/١١٨٨، والمغنى، الشاهد ٩/٦٥٩، وأوضح المسالك ٣/٣٤٥، والتصريح

٢/١٣٠، والخزانة ١/١٤٢، وشرح الأشموني ٣/٦٢، ومعجم شواهد العربية ٢٧٢

(٣) هنا عجز بيت من الوافر، وهو لمسلم بن معاذ الواسطي الأسدي، وصدره:

قوله: «فَلَا وَ اللَّهِ لَا يَلْفِي لِمَا مَي ...»

والشاهد منه قوله: «لَيْلَا» حيث أكد الشاعر اللام تركبها لفظيا فأعادها بلفظها

ولم يفصل بينهما بفواصل وهذا في غاية الشذوذ، وقد روي عجز هذا البيت:

... وَمَا بِهِمْ مِّنَ الْبَلَوَى دَوَاء ...

وليس فيه شاهد على هذه الرواية.

تنظر في: الخزانة ٢/٣١٢، وقد سبق تخريج البيت.

وقد يعاد غير حروف الجواب بدون ما اتصل به، وهو على أربع طبقات، أحسنها: أن يفصل بينهما بوقف، نحو:

٣٢٦- لا يُنْشِئُكَ الْأَسَى تَأْسِيًّا فَمَا مَا مِنْ جِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا<sup>(١)</sup>

ثم مع الاتصال فيما زاد على حرف واحد، نحو:

٣٢٧- ... حتى تراها وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ<sup>(٢)</sup> ...

(١) هذا البيت من الرجز، وقائله غير معروف، يقول: «لا يُنْشِئُكَ مَا أَصَابَكَ مِنَ الحزن على من فقدته أن تقتدى وتتعزى عن سبقك، وقاسمًا ما قسمت فإن الموت لاملجأ منه، بل سيصير إليه كل حي».

والشاهد منه قوله: «فما ... ما» حيث أكد الشاعر «ما» الأولى بـ«ما» الثانية، ولم يفصل بينهما بفواصل، سوى الوقف بين شطري البيت، وهذا كاف في الفصل.

وينظر البيت في: الممتع ١/١٢٤، والخزانة ٤/١٢٠، وشرح الأثوني ٣/٦٢، ومعجم شواهد العربية ٣٣٦.

(٢) هذا رجز مشطور، نسبة بعضهم إلى الأغلب العجلي، وبعضهم نسبه إلى خطام الجاشعي، يصف إبلا، ويعدده قوله:

... أعناقها مشدّاتٌ يَفْرُتُ ...

الفرق: الحَيْلُ، القاموس "قرن" ٤/٢٦٠.

والراجز يصف إبلا أرغملها هو وأصحابه واستحوذوها فأسرعت حتى إنه ليخيّل لمن يراها أن أعناقها مشدودة إلى حبل واحد لتساويها واصطفافها.

والشاهد منه قوله: «وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ» فإن «وَكَأَنَّ» الثانية حرفان، هما الواو، وكأَنَّ، وكل منهما مؤكّد لثله متصّول منه بلفظ الآخر.

وينظر في: شرح الكافية الشافية ٢/١١٨٧، وأوضح المسالك ٣/٣٤٢، والمساعد ٢/٣٩٩، والمجم ٢/١٢٥، والدرر ٢/١٦٠، والتصريح ٢/١٣٠، وشرح الأثوني ٣/٦٢، ومعجم شواهد العربية ٥٤٤.

ثم مع الاتصال وأحدهما زائد على حرف واحد، نحو: <sup>(١)</sup>

٣٢٨- فَاصْبِحْ لَا يَمْنَانُهُ عَنِّ يَمًا بِهِ<sup>(٢)</sup> ...

مع أن فيه مغايرة للفظ، ثم مع الاتصال وكلاهما على حرف واحد، نحو:

٣٢٩- ... ولا لَيْلًا بِهِمْ أَيْدًا دَوَاءً<sup>(٣)</sup> ...

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) هنا صدر بيت من الطويل، للأسود بن بقر، ومجمله قوله:

... أصبغتُ في غُلُوِّ الهوى أم تَصَرُّبًا ...

وضمير النسوة يعود إلى الغواني المتقدم ذكرهن، وقوله: «أصبغتُ» أي: أرتقى،

و«صوبًا» أي: نزل واستفل. ينظر اللسان «صعد» ٤/٢٣٨، و«صوب» ٢/٢٢٢.

يصف الشاعر نفسه بعد أن أدركته الشيخوخة ووعطه الشيب وهذه الكثرة أنه لم يعد باقيا على حاله الأولى، فلم يعد الغواني يملن إليه وبسالته عن آلامه، بل هجرته ولم يعبان به مهما فعل.

والشاهد منه قوله: عن «بما» حيث أكد «عن» بـ«الباء» والحرف الأول مكون من حرفين، والثاني مكون من حرف واحد ولفظهما مختلف.

وينظر البيت في: معاني القرآن للقرطبي ٣/٢٢١، وشرح الكافية الشافية

٣/١١٨٨، والمغنى، الشاهد ٩/٦٥٩، وأوضح المسالك ٣/٣٤٥، والتصريح

٢/١٣٠، والخزانة ١/١٤٢، وشرح الأثوني ٣/٦٢، ومعجم شواهد العربية ٢٧٢

(٣) هنا عجز بيت من الوافر، وهو لمسلم بن معبد الواسطي الأسدي، وصدره:

قوله: «فلا والله لا يُلْقَى لِمَا مَي ...»

والشاهد منه قوله: «لَيْلًا» حيث أكد الشاعر اللام تركبها لفظيا فأعادها بلفظها

ولم يفصل بينهما بفواصل وهذا في غاية الشذوذ، والقلة، وقد روي عجز هذا البيت:

... وما بهم من البلى دواء ...

وليس فيه شاهد على هذه الرواية.

تنظر في: الخزانة ٢/٣١٢، وقد سبق تخريج البيت.

ومضمّر الرفع الذي قد انفصل أَكْثَرُ بِهِ كُلُّ ضَمِيرٍ أَتَّصَلَ

قد سبق أن تأكيد غير المرفوع من الضمائر المتصلة بالمنفصل - لأجل تأكيده ببعض ألفاظ التوكيد - جائز لا واجب، ويؤكد بالمنفصل - أيضا - لإدارة العطف عليه، كما يأتي، وهو من قسم التوكيد اللفظي، وتؤكد به ضمير الرفع المنفصل<sup>(١)</sup>، نحو: "مررتَ بي أنا" و"رايتُك أنت" و"أكرمتَه هو" ولا يؤكد المجرور إلا بذلك.

وأما المنصوب فإذا قيل: "أكرمتك إيتاك" فهو بدل<sup>(٢)</sup> عند البصريين، وتأكيد<sup>(٣)</sup> عند الكوفيين والمصنف، أما الضمائر المنفصلة فلئما تعاد بألفاظها، نحو:

٣٣٠- فأيتاك إيتاك المراءَ فإنه إلى الشرِّ دَعَاءٌ، وللشرِّ جالب<sup>(٤)</sup>

(١) سقط من: ب "المنفصل".

(٢) قال ابن عقيل في توجيهه: «المطابقة ترجح جانب البدلية». المساعد ٤٠٠/٢.

أي: تطابق الضميرين رفعا أو نصبا.

(٣) روجه الأخواني وقال في توجيهه: «لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو: "فعلت أنت" والمرفوع تأكيد بإجماع. أ. هـ. شرحه للألفية ٦٢/٣.

وينظر التسهيل ١٦٦، والنصريح ١٢٨/٢.

(٤) هذا البيت من الطويل، وهو للفضل بن عبد الرحمن القرشي، والمرأى: الجدل.

وينظر البيت في: الكتاب ٢٧٩/١، والمقتضب ٢١٣/٣، والخصائص ١٦٢/٣،

وابن يعيش ٢٥٠/٢، وأوضح المسالك ٣٣٦/٣، والنصريح ١٢٨/٢، والخزانة

٦٢/٣، وشرح الأخواني ٦٠/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٨.

### العطف

يراد به في اللغة شيان: (١) أحدهما: في الشيء، والثاني: الالتفات إليه، ومن الأول: عَطَفَ الرَّجُلُ، ومن الثاني: عطف النساء على أولادهن، ومنه اشتق عطف البيان، إذ هو التفات إلى الأول بالبين، ومن الأول: اشتق عطف النسق، لأنه في الثاني على الأول.

العطف إما ذو بيان أو نسق والغرض الآن بيان ما سبق فذو البيان تابع شبه الصفه حقيقة القصـ به متكشفه

أي ينقسم العطف إلى عطف بيان، وعطف نسق، والغرض من هذا التوبيه بيان أحكام السابق، وهو عطف البيان، وحله بأنه التابع المشبه للصفة في الكشف عن حقيقة متبوعه، فالتابع: جنس يشمل التتابع كلها، وشبه الصفة: فصل خرج لما سوى التوكيد، [وخرج التوكيد بالفصل الثاني، لأن التوكيد]<sup>(١)</sup> مقو للمتبوع، لا كاشف لحقيقته.

فأولئـه من وفـاق الأول ماين وفـاق الأول النعت ولي قد يكونان منكـرـنـ كما يكونان معـرـقـين

عطف البيان - في موافقته لمتبوعه - بمنزلة النعت الجاري على من هو كنهه - في موافقته لمنعوتة - فيجب موافقته له في أربعة من عشرة، واحد من أنواع الإعراب الثلاثة<sup>(٢)</sup> وواحد من الأفراد ضديه، وواحد من التنكير<sup>(٣)</sup> وضده،

(١) ينظر اللسان "عطف" ١٥٥/١١. (٢) ماين للمعقوفين ساقط من: أ.

(٣) سقط "الثلاثة" من: ب.

(٤) في كلتا النسختين "التذكير" وهو تحريف، وما أثبت هو الصواب.

ومضمّر الرفع الذي قد انفصل أَكْثَرُ بِهِ كُلُّ ضَمِيرٍ أَتَّصَلَ

قد سبق أن تأكيد غير المرفوع من الضمائر المتصلة بالمنفصل - لأجل تأكيده ببعض ألفاظ التوكيد - جائز لا واجب، ويؤكد بالمنفصل - أيضا - لإدارة العطف عليه، كما يأتي، وهو من قسم التوكيد اللفظي، وتؤكد به ضمير الرفع المنفصل<sup>(١)</sup>، نحو: "مررتُ بي أنا" و"رايتُك أنت" و"أكرمته هو" ولا يؤكد المجرور إلا بذلك.

وأما المنصوب فإذا قيل: "أكرمتك إيتاك" فهو بدل<sup>(٢)</sup> عند البصريين، وتأكيد<sup>(٣)</sup> عند الكوفيين والمصنف، أما الضمائر المنفصلة فلنما تعاد بألفاظها، نحو:

٣٣٠- فأيتاك إيتاك المراءَ فإنه إلى الشرِّ دَعَاءٌ، وللشرِّ جالب<sup>(٤)</sup>

(١) سقط من: ب "المنفصل".

(٢) قال ابن عقيل في توجيهه: «المطابقة ترجح جانب البدلية». المساعد ٤٠٠/٢.

أي: تطابق الضميرين رفعا أو نصبا.

(٣) روجه الأخواني وقال في توجيهه: «لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب

المتصل كسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو: "فعلت أنت"

والمرفوع تأكيد بإجماع. أ. هـ. شرحه للألفية ٦٢/٣.

وينظر التسهيل ١٦٦، والنصريح ١٢٨/٢.

(٤) هذا البيت من الطويل، وهو للفضل بن عبد الرحمن القرشي، والمرأى: الجدل.

وينظر البيت في: الكتاب ٢٧٩/١، والمقتضب ٢١٣/٣، والخصائص ١٦٢/٣،

وابن عيسى ٢٥٠/٢، وأوضح المسالك ٣٣٦/٣، والنصريح ١٢٨/٢، والخزانة

٦٢/٣، وشرح الأخواني ٦٠/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٨.

### العطف

يراد به في اللغة شيان: (١) أحدهما: في الشيء، والثاني: الالتفات إليه، ومن الأول: عَطَفَ الرَّجُلُ، ومن الثاني: عطف النساء على أولادهن، ومنه اشتق عطف البيان، إذ هو التفات إلى الأول بالبين، ومن الأول: اشتق عطف النسق، لأنه في الثاني على الأول.

العطف إما ذو بيان أو نسق والغرض الآن بيان ما سبق فذو البيان تابع شبه الصفه حقيقة القصص به متكشفه

أي ينقسم العطف إلى عطف بيان، وعطف نسق، والغرض من هذا التوبيه بيان أحكام السابق، وهو عطف البيان، وحله بأنه التابع المشبه للصفة في الكشف عن حقيقة متبوعه، فالتابع: جنس يشمل التتابع كلها، وشبه الصفة: فصل يخرج لما سوى التوكيد، [وخرج التوكيد بالفصل الثاني، لأن التوكيد]<sup>(١)</sup> مقو للمتبوع، لا كاشف لحقيقته.

فأولئك من وفاء الأول ماين وفاء الأول النعت ولي قد يكونان منكروين كما يكونان معرفين

عطف البيان - في موافقته لمبوعه - بمنزلة النعت الجاري على من هو له - في موافقته لمبوعه - فيجب موافقته له في أربعة من عشرة، واحد من أنواع الإعراب الثلاثة<sup>(٢)</sup> وواحد من الأفراد ضديه، وواحد من التنكير<sup>(٣)</sup> وضده،

(١) ينظر اللسان "عطف" ١٥٥/١١. (٢) ماين للمعقوفين ساقط من: أ.

(٣) سقط "الثلاثة" من: ب.

(٤) في كلتا النسختين "التذكير" وهو تحريف، وما أثبت هو الصواب.

وواحد من التأنيث وضده، وقد علم بذلك أنهما قد يتوافقان في التنكير<sup>(١)</sup>، كما ذهب إليه الكوفيون<sup>(٢)</sup> وعليه حمل قوله: ﴿مَنْ مَاءٌ صَدِيلٌ﴾<sup>(٣)</sup> وغيرهم يجعله بدلاً<sup>(٤)</sup>، أما تخالفهما في التعريف والتنكير فممتنع<sup>(٥)</sup> اتفاقاً، ولذلك وهم الزعشري في جعل: ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٦)</sup> عطف بيان لـ ﴿آيَاتِ بَيِّنَاتٍ﴾ وأكثر ما يستعمل في الأعلام، نحو:

(١) في أ: "التذكير" وهو تعريف.

(٢) وذهب إليه -أيضاً- بعض البصريين كالقاسمي، وابن جنى، وجماعة من التابعين، كابن عصفور، والزعشري، والناظم، وابنه، وابن هشام، وتابعهم الشارح. ينظر المفصل من خلال شرح ابن يعيش ٧١/٣، وشرح الجمل ٢٩٤/١، وشرح الكافية الشافية ١١٩٤/٣، والتسهيل ص ١٧١، وشرح ابن الناطم ص ٥١٥، وأوضح المسالك ٣٤٨/٣، والمص ١٢١/٢، والتصريح ١٣١/٢، وشرح الأخواني ٦٤/٣.

وذهب جمهور البصريين إلى أن عطف البيان خاص بالمعارف، لأن المقصود منه الكشف والإيضاح، وذلك لا يتصل للمجهول بمجهول مثله. ينظر: المراجع السابقة.

(٣) من الآية ١٦، من سورة إبراهيم.

(٤) أي: بدل كل من كل، أو صفة.

(٥) في كلتا النسختين: "ممتنع".

(٦) من الآية ٩٧، من سورة آل عمران، وينظر قول الزعشري في: الكشاف ٤٤٧/١، والأخفش جعله مبتدأ وخبره محذوف.

وينظر: معاني القرآن له ٢١١/١، وقيل إن "مقام إبراهيم" خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هي مقام إبراهيم. ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٩٥/١.

٣٣١- أقسم بالله-أبو حفص- عُمر<sup>(١)</sup> ... ...  
ولا يشترط كونه أوضح من متبوعه، خلافاً للجرجاني<sup>(٢)</sup>

وصالحاً لبديلية يُسرى في غير نحو: "يا غلام يَغْمُرَا"  
ونحو "يُنْشِرُ" تابع "البكري"

حيث ورد عطف البيان جاز أن يعرب بدلاً، إلا إذا امتنع وقوعه في محل الأول، وذلك في موضعين، أحدهما: أن يكون للتبوع واقعاً بعد حرف النداء، والتابع لا يصح وقوعه بعده، نحو: «يا أخانا الحارث» أو يصح وقوعه بعده لكن يتغير إعرابه، نحو: «يا أخانا زيدا» فإن الحارث لا يصلح لمباشرة النداء<sup>(٣)</sup>، [و"زيد" وإن صُلِّحَ لمباشرة حرف النداء<sup>(٤)</sup>] فإنه ينسب على الضم. والواقع أنه يقع منصوباً، وإلى هذا القسم أشار المصنف بنحو: «يا غلام»<sup>(٥)</sup>

(١) هنا من الرجز المشطور، وهو لبعض الأعراب. تنظر قصته في شرح الكافية ٣٤٣/١. والشاهد منه قوله: "أبو حفص عمر" فإن عمر عطف بيان على قوله: "أبو حفص" وهو علم. وينظر شرح ابن يعيش ٧١/٣، وشرح الكافية ٢٣٨/١، ٣٤٣، وشرح الكافية الشافية ١١٩١/٣، وأوضح المسالك ٣٤٧/٣، وشرح ابن عقيل ٢١٩/٣، والتصريح ١٢١/٢، وشرح الأخواني ١٣٩/١، ومعجم شواهد العربية ٤٧٠.

(٢) ينظر اشتراطه ذلك في: المقتصد ٩٢٧/٢.

(٣) لكونه محلى بـ "أل" وما كان كذلك لا يباشره حرف النداء، سوى لفظ الجلالة "أله".

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٥) حَبِطَ "غلام" بضم الميم، فيما اطلعت عليه من نسخ الألفية وشروحها على أنه مفرد، وضبطه هنا بكسرها، على أنه مضاف.

وواحد من التأنيث وضده، وقد علم بذلك أنهما قد يتوافقان في التنكير<sup>(١)</sup>، كما ذهب إليه الكوفيون<sup>(٢)</sup> وعليه حمل قوله: ﴿مَنْ مَاءٌ صَدِيلُهُ﴾<sup>(٣)</sup> وغيرهم يجعله بدلاً<sup>(٤)</sup>، أما تخالفهما في التعريف والتنكير فممتنع<sup>(٥)</sup> اتفاقاً، ولذلك وهم الزعشري في جعل: ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٦)</sup> عطف بيان لـ ﴿آيَاتِ بَيِّنَاتٍ﴾ وأكثر ما يستعمل في الأعلام، نحو:

(١) في أ: "التذكير" وهو تعريف.

(٢) وذهب إليه -أيضاً- بعض البصريين كالقاسمي، وابن جنى، وجماعة من التابعين، كابن عصفور، والزعشري، والناظم، وابنه، وابن هشام، وتابعهم الشارح. ينظر المفصل من خلال شرح ابن يعيش ٧١/٣، وشرح الجمل ٢٩٤/١، وشرح الكافية الشافية ١١٩٤/٣، والتسهيل ص ١٧١، وشرح ابن الناطم ص ٥١٥، وأوضح المسالك ٣٤٨/٣، والمص ١٢١/٢، والتصريح ١٣١/٢، وشرح الأخواني ٦٤/٣.

وذهب جمهور البصريين إلى أن عطف البيان خاص بالمعارف، لأن المقصود منه الكشف والإيضاح، وذلك لا يتصل للمجهول بمجهول مثله.

ينظر: المراجع السابقة.

(٣) من الآية ١٦، من سورة إبراهيم.

(٤) أي: بدل كل من كل، أو صفة.

(٥) في كلتا النسختين: "ممتنع".

(٦) من الآية ٩٧، من سورة آل عمران، وينظر قول الزعشري في: الكشاف ٤٤٧/١، والأخفش جعله مبتدأ وخبره محذوف.

وينظر: معاني القرآن له ٢١١/١، وقيل إن "مقام إبراهيم" خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هي مقام إبراهيم. ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٩٥/١.

٣٣١- أقسم بالله-أبو حفص- عُمر<sup>(١)</sup> ... ..  
ولا يشترط كونه أوضح من متبوعه، خلافاً للجرجاني<sup>(٢)</sup>

وصالحاً لبديلية يُسرى في غير نحو: "يا غلام يَغْمُرَا"  
ونحو "يُنْشِرُ" تابع "البكري"

حيث ورد عطف البيان جاز أن يعرب بدلاً، إلا إذا امتنع وقوعه في محل الأول، وذلك في موضعين، أحدهما: أن يكون للتبوع واقعاً بعد حرف النداء، والتابع لا يصح وقوعه بعده، نحو: «يا أخانا الحارث» أو يصح وقوعه بعده لكن يتغير إعرابه، نحو: «يا أخانا زيداً» فإن الحارث لا يصلح لمباشرة النداء<sup>(٣)</sup>، [و"زيد" وإن صُلِّحَ لمباشرة حرف النداء<sup>(٤)</sup>] فإنه ينسب على الضم. والواقع أنه يقع منصوباً، وإلى هذا القسم أشار المصنف بنحو: «يا غلام»<sup>(٥)</sup>

(١) هنا من الرجز المشطور، وهو لبعض الأعراب. تنظر قصته في شرح الكافية ٣٤٣/١. والشاهد منه قوله: "أبو حفص عمر" فإن عمر عطف بيان على قوله: "أبو حفص" وهو علم. وينظر شرح ابن يعيش ٧١/٣، وشرح الكافية ٢٣٨/١، ٣٤٣، وشرح الكافية الشافية ١١٩١/٣، وأوضح المسالك ٣٤٧/٣، وشرح ابن عقيل ٢١٩/٣، والتصريح ١٢١/٢، وشرح الأخواني ١٣٩/١، ومعجم شواهد العربية ٤٧٠.

(٢) ينظر اشتراطه ذلك في: المقتصد ٩٢٧/٢.

(٣) لكونه محلى بـ "أل" وما كان كذلك لا يباشره حرف النداء، سوى لفظ الجلالة "أله".

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٥) حَبِطَ "غلام" بضم الميم، فيما اطلعت عليه من نسخ الألفية وشروحها على أنه مفرد، وضبطه هنا بكسرهاء على أنه مضاف.

يَعْمُرُ» فإن «غلام» منادى مضاف إلى «ياء للتكلم» وحذفت وأبقيت الكسرة دليلاً عليها، وعله النصب، وتابعه علم مفرد لو باشره حرف النداء بني على الضم، وقوله:

٣٣٢- فيأخويننا- عبدخمس ونوفلا<sup>(١)</sup> ...  
يتعين عطف البيان في الثاني دون الأول.<sup>(٢)</sup>

الثاني: أن يضاف إلى للتبوع ما لا يصح إضافته إلى التابع، كقوله:  
٣٣٣- أنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عليه الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وقوعا<sup>(٣)</sup>

(١) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لطالب بن أبي طالب بن عبدالمطلب، -أخي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب- رحمه الله وقامه قوله:  
... أعيد كما بالله أن نحدثا حربا ويروى: «فيا أخويننا».

والشاهد منه قوله: «عبدخمس ونوفلا» فإنه يتعين فيهما أن يكونا عطف بيان، وتعين ذلك في: «عبدخمس» لا لذاته، وإنما لكونه قد عطف عليه بالنصب ما حقه أن يبنى على الضم لو كان بدلا -لعلميته وإفراده- فلما كان المعطوف كذلك، وكان حكم المتعاطفين واحدا، علم تعيينهما لعطف البيان.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١١٩٧/٣، وشرح ابن الناطم ٥١٧، وأوضح المسالك ٣٠٠/٣، والتصريح ١٣٢/٢، والمجم ١٢١/٢، والسر ١٥٣/٢، وشرح الأخواني ٦٥/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٧.

(٢) مراده أن «عبدخمس» مركبة إذائي لا يمين كونه عطف بيان لولا أنه عطف عليه بالنصب ما حقه البناء على الضم لو كان بدلا، لأن البدل في نية تكرير العامل، فلولا ذلك المعطوف لكان «عبدخمس» بدلا وقد تقدم تقريره.

(٣) هذا البيت من الرافض، وهو للمرار سعيد بن نضلة الفقعسي الأسدي، -==

لا يصح أن يجعل فيه «بشر» بدلا من «البكري» لعدم صحة إضافة «التَّارِك» إليه؛ والفراء<sup>(١)</sup> يميز فيه<sup>(٢)</sup> البدلية، لإجازته «مررت بالضم -أرب زب-»

(-) وقوله: «البكري» أي: المنسوب إلى بكر بن وائل، وهي قبيلة مشهورة، والشاعر يفخر بأنه بطل من نسل أبطال، فيقول: إنه ابن الرجل الذي ترك بشرا بن عمرو البكري مجدلا بحيث تنتظر الطيور خروج روحه، وذلك لأنها لا تتناول منه ما دام به ريق.

والشاهد من البيت قوله: «البكري» بشر: حيث يتعين في: «بشر» أن يكون عطف بيان، ولا يصح كونه بدلا، لأن البدلية تستلزم صحة إضافة «التَّارِك» إلى «بشر» فيتركب -حيث- إضافة اللقون بـ«ل» إلى الجرد منها أو من الإضافة إلى اللقون بها أو إلى ضميره، وهذا غير جائز، إلا ما روي عن الفراء من تجويزه إضافة الوصف المحلى بال إلى المَلَم، وهذا غير مقبول، وينظر البيت في: الكتاب ١٨٢/١، والأصول ١٣٥/١، والمقرب ٢٤٨/١، والتبصرة ١٨٤/١، وشرح الجمل ٢٩٦/١، وشرح الكافية ٣٣٨/١، وشرح ابن يعيش ٧٢/٢، وشرح ابن الناطم ٥١٨، والخزانة ٢٨٤/٤، والمساعد ٤٢٥/٢، وأوضح المسالك ٣٥١/٣، والتصريح ١٣٢/٢، والشذور ٥١٧، والمجم ١٢٢/٢، والسر ١٥٣/٢، وشرح ابن عقيل ٢٢٢/٣، وشرح الأخواني ٦٥/٣، ومعجم شواهد العربية ٢١٤.

(١) ما ذكره الشارح من تجويز الفراء البدلية في «بشر» في الشاهد السابق، لم أعثر عليه في معانيه، ولكن نسبه إليه ابن مشاتم في نويسه ٣٥٣/٣، وتبعه خالد الأزهرى في التصريح ١٣٢/٢، والأخونسي في شرح الألفية ٦٥/٣.

(٢) سقط «فيه من: أ.



يَعْمُرُ» فإن «غلام» منادى مضاف إلى «ياء للتكلم» وحذفت وأبقيت الكسرة دليلاً عليها، وعله النصب، وتابعه علم مفرد لو باشره حرف النداء بني على الضم، وقوله:

٣٣٢- فيأخويننا- عبدخمس ونوفلا<sup>(١)</sup> ...  
يتعين عطف البيان في الثاني دون الأول.<sup>(٢)</sup>

الثاني: أن يضاف إلى للتبوع ما لا يصح إضافته إلى التابع، كقوله:  
٣٣٣- أنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عليه الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وقوعا<sup>(٣)</sup>

(١) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لطالب بن أبي طالب بن عبدالمطلب، -أخي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب- رحمه الله وقامه قوله:

...  
... أعيد كما بالله أن نحدثا حربا ويروى: «فيا أخويننا».

والشاهد منه قوله: «عبدخمس ونوفلا» فإنه يتعين فيهما أن يكونا عطف بيان، وتعين ذلك في: «عبدخمس» لا لذاته، وإنما لكونه قد عطف عليه بالنصب ما حقه أن يبنى على الضم لو كان بدلا -لعلميته وإفراده- فلما كان المعطوف كذلك، وكان حكم المتعاطفين واحدا، علم تعيينهما لعطف البيان.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١١٩٧/٣، وشرح ابن الناطم ٥١٧، وأوضح المسالك ٣٠٠/٣، والتصريح ١٣٢/٢، والمجم ١٢١/٢، والسر ١٥٣/٢، وشرح الأخواني ٦٥/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٧.

(٢) مراده أن «عبدخمس» مركبة إذائي لا يمين كونه عطف بيان لولا أنه عطف عليه بالنصب ما حقه البناء على الضم لو كان بدلا، لأن البدل في نية تكرير العامل، فلولا ذلك المعطوف لكان «عبدخمس» بدلا وقد تقدم تقريره.

(٣) هذا البيت من الرافض، وهو للمرار سعيد بن نضلة الفقعسي الأسدي، -==

لا يصح أن يجعل فيه «بشر» بدلا من «البكري» لعدم صحة إضافة «التَّارِك» إليه؛ والفراء<sup>(١)</sup> يميز فيه<sup>(٢)</sup> البدلية، لإجازته «مررت بالضم -أرب زب-»

(-) وقوله: «البكري» أي: المنسوب إلى بكر بن وائل، وهي قبيلة مشهورة، والشاعر يفخر بأنه بطل من نسل أبطال، فيقول: إنه ابن الرجل الذي ترك بشرا بن عمرو البكري مجدلا بحيث تنتظر الطيور خروج روجه، وذلك لأنها لا تتناول منه ما دام به رمح.

والشاهد من البيت قوله: «البكري» بشر: حيث يتعين في: «بشر» أن يكون عطف بيان، ولا يصح كونه بدلا، لأن البدلية تستلزم صحة إضافة «التَّارِك» إلى «بشر» فيتركب -حيث- إضافة اللقون بـ«ل» إلى الجرد منها أو من الإضافة إلى اللقون بها أو إلى ضميره، وهذا غير جائز، إلا ما روي عن الفراء من تجويزه إضافة الوصف المحلى بال إلى المَلَم، وهذا غير مقبول، وينظر البيت في: الكتاب ١٨٢/١، والأصول ١٣٥/١، والمقرب ٢٤٨/١، والتبصرة ١٨٤/١، وشرح الجمل ٢٩٦/١، وشرح الكافية ٣٣٨/١، وشرح ابن يعيش ٧٢/٢، وشرح ابن الناطم ٥١٨، والخزانة ٢٨٤/٤، والمساعد ٤٢٥/٢، وأوضح المسالك ٣٥١/٣، والتصريح ١٣٢/٢، والشذور ٥١٧، والمجم ١٢٢/٢، والسر ١٥٣/٢، وشرح ابن عقيل ٢٢٢/٣، وشرح الأخواني ٦٥/٣، ومعجم شواهد العربية ٢١٤.

(١) ما ذكره الشارح من تجويز الفراء البدلية في «بشر» في الشاهد السابق، لم أعثر عليه في معانيه، ولكن نسبه إليه ابن مشاتم في نويسه ٣٥٣/٣، وتبعه خالد الأزهرى في التصريح ١٣٢/٢، والأخونسي في شرح الألفية ٦٥/٣.

(٢) سقط «فيه من: أ.

وليس ذلك بمريض<sup>(١)</sup> عند المصنف<sup>(٢)</sup>.

### عطف النسق

تال بحرف مَبْرُفٍ مُتَبِعٍ "عطف النسق" كاختصاص بودٍ وثناء مَن صَدَقَ هذا حَدٌّ للمعطوف عطف النسق، بأنه "الثاني" أي: التابع: وذلك جنس يشمل جميع التوابيع، وكونه بحرف متبوع: فصل يخرج ما عدها من التوابيع، ثم العطف تارة الإتياع فيه مطلقاً، أي: في اللفظ والمعنى، وتارة يكون في اللفظ خاصة. فالعطف مطلقاً بـ "واوٍ" ثم فا حتى، أم، أو، كـ "فعلك صِدْقٌ ووفاء" هذه الأحرف الستة<sup>(٣)</sup> هي المتبعة في اللفظ والمعنى، وإلى ذلك أشار

(١) قال ابن الناطم -عند قول ابن مالك-: «وليس أن يبدل بالمريض» -وقوله:

وليس .... الخ، تعريض للذهب الغراء في هذه المسألة. ينظر: الشرح ٥١٨.

(٢) وقول الشارح: «عند المصنف» ليس له مفهوم غائقة، بمعنى أنه لا يدل على منع ذلك عند المصنف، وعلى جوازه عند غيره، لأن الجمهور يمتنعون ذلك أيضاً، وغاية ما يدل عليه: مرافقة المصنف للجمهور في ذلك.

(٣) وقع الخلاف في حرفين من هذه الستة وهما: "حتى" و"أم" كما "حتى" فلم بعدها الكوفيين من حروف العطف، وأغربوا ما بعدها بإضمار فعل.

ينظر "حتى" في: الكتاب ٩٦/١، والمقتضب ٣٩/٢، والأصول ٥٩/١، وشرح ابن عيش ٩٦/٨-٩٧. وينظر الخلاف فيها في: وصف المباني ٢٥٨، والجنى الداني ٥٠٠-٥٠١، والمغنى ص ١٣٧، والتصريح ١٣٤/٢، وشرح الأحموني ٦٨/٣. وأما "أم" فذهب أبو عبيد -معمر بن النسي البصري- إلى أنها بمعنى العمرة، فهي -عنده- استفهام، وتَنَى المغاربة دلالتها على العطف، وقال ابن كيسان: إن أصلها "أو" والميم بدل من الواو.

ينظر: شرح ابن عيش ٩٧/٨، والجنى الثاني ٢٢٥-٢٢٦، والمغنى ٤٥، والمجم ١٣٢/٢.

المصنف بالإطلاق، وينبغي<sup>(١)</sup> أن يستثنى من ذلك "أم المقطعة" فإنها للإضراب، و"أو" إذا استعملت للإضراب، -كما يأتي- فإن التشريك فيهما -إذا- إنما هو في اللفظ دون المعنى.

وَأَتَيْتَ لَفْظاً فَحَسِبُ بَلَّ وَلاَ "لكن" كسلم يَبْدُ امرؤ لكن طَلَا

هذه الأحرف الثلاثة إنما يحصل الإتياع بها في اللفظ دون المعنى، إذ<sup>(٢)</sup>

هي في المعنى منقسمة إلى ما يثبت لما بعدها ما نفي عما قبلها، كـ "بل" و"لكن"<sup>(٣)</sup> وإلى<sup>(٤)</sup> عكس ذلك، كـ "لا" ومثلها "ليس" على قول

(١) قال الأحموني معنوا عن المصنف في ذلك: «وإنما لم ينبه عليه لأنه قليل» وزاد الصبان: «ولأن إطلاقه مقيد بما يأتي في كلامه -أي الناطم- فلا اعتراض».

ينظر: شرح الأحموني وحاشية الصبان عليه ٦٨/٣.

(٢) في ب: "وهي" موضع "إذ هي".

(٣) ذهب أكثر النحويين إلى أن "لكن" من حروف العطف، ثم اختلفوا في حكم اقترانها بالواو على ثلاثة أقوال: اشترط سبقها بالواو، والواو زائدة، وعكسه، وهو اشترط علوها منها، والنخير في الإتيان بالواو، فالأول منسوب إلى سيبويه، والثاني إلى الفارسي، والثالث إلى ابن كيسان.

ينظر في ذلك: ٤٣٥/١-٤٤٠، والإيضاح من حلال المقتصد ٩٤٧/٢، والتسهيل ١٧٤، ووصف المباني ٣٤٥، والجنى الثاني ٥٣٣-٥٣٤، والمغنى ٣٢٤، والتصريح ١٣٥/٢.

وذهب بزئس إلى أن "لكن" ليست عاطفة، بل هي حرف استدراك، والواو قبلها عاطفة لما بعدها عطف مفرد على مفرد، وواقفه ابن مالك في التسهيل ١٧٤.

ينظر: المراجع السابقة.

(٤) سقط قوله: "وإلى" من: أ.

وليس ذلك بمريض<sup>(١)</sup> عند المصنف<sup>(٢)</sup>.

### عطف النسق

تال بحرف مَبْرُفٍ مُتَبِعٍ "عطف النسق" كاختصاص بودٍ وثناء مَن صَدَقَ هذا حَدٌّ للمعطوف عطف النسق، بأنه "الثاني" أي: التابع: وذلك جنس يشمل جميع التوابيع، وكونه بحرف متبوع: فصل يخرج ما عدها من التوابيع، ثم العطف تارة الإتياع فيه مطلقاً، أي: في اللفظ والمعنى، وتارة يكون في اللفظ خاصة. فالعطف مطلقاً بـ "واوٍ" ثم فا حتى، أم، أو، كـ "فعلك صِدَقَ ووافاً" هذه الأحرف الستة<sup>(٣)</sup> هي المتبعة في اللفظ والمعنى، وإلى ذلك أشار

(١) قال ابن الناطم -عند قول ابن مالك-: «وليس أن يبدل بالمريض» -وقوله:

وليس .... الخ، تعريض للذهب الغراء في هذه المسألة. ينظر: الشرح ٥١٨.

(٢) وقول الشارح: «عند المصنف» ليس له مفهوم غائقة، بمعنى أنه لا يدل على منع ذلك عند المصنف، وعلى جوازه عند غيره، لأن الجمهور بمنعون ذلك أيضاً، وغاية ما يدل عليه: موافقة المصنف للجمهور في ذلك.

(٣) وقع الخلاف في حرفين من هذه الستة وهما: "حتى" و"أم" كما "حتى" فلم بعدها الكوفيين من حروف العطف، وأغربوا ما بعدها بإضمار فعل.

ينظر "حتى" في: الكتاب ٩٦/١، والمقتضب ٣٩/٢، والأصول ٥٩/١، وشرح ابن عيش ٩٦/٨-٩٧. وينظر الخلاف فيها في: وصف المباني ٢٥٨، والجنى الداني ٥٠٠-٥٠١، والمغنى ص ١٣٧، والتصريح ١٣٤/٢، وشرح الأعمش ٦٨/٣. وأما "أم" فذهب أبو عبيد -معمر بن النسي البصري- إلى أنها بمعنى العمرة، فهي -عنده- استفهام، وتَنَى المغاربة دلالتها على العطف، وقال ابن كيسان: إن أصلها "أو" والميم بدل من الواو.

ينظر: شرح ابن عيش ٩٧/٨، والجنى الثاني ٢٢٥-٢٢٦، والمغنى ٤٥، والمجم ١٣٢/٢.

المصنف بالإطلاق، وينبغي<sup>(١)</sup> أن يستثنى من ذلك "أم المتقطعة" فإنها للإضراب، و"أو" إذا استعملت للإضراب، -كما يأتي- فإن التشريك فيهما -إذا- إنما هو في اللفظ دون المعنى.

وَأَتَيْتَ لَفْظاً فَحَسِبُ بَلَّ وَ"لا" "لكن" كسلم يَبْدُ امرؤ لكن طَلَا

هذه الأحرف الثلاثة إنما يحصل الإتياع بها في اللفظ دون المعنى، إذ<sup>(٢)</sup>

هي في المعنى منقسمة إلى ما يثبت لما بعدها ما نفي عما قبلها، كـ "بل" و"لكن"<sup>(٣)</sup> وإلى<sup>(٤)</sup> عكس ذلك، كـ "لا" ومثلها "ليس" على قول

(١) قال الأعمش معنوا عن المصنف في ذلك: «ولما لم ينبه عليه لأنه قليل» وزاد الصبان: «ولأن إطلاقه مقيد بما يأتي في كلامه -أي الناطم- فلا اعتراض». ينظر: شرح الأعمش وحاشية الصبان عليه ٦٨/٣.

(٢) في ب: "وهي" موضع "إذ هي".

(٣) ذهب أكثر النحويين إلى أن "لكن" من حروف العطف، ثم اختلفوا في حكم اقترانها بالواو على ثلاثة أقوال: اشترط سبقها بالواو، والواو زائدة، وعكسه، وهو اشترط عكسها منها، والنخير في الإتيان بالواو، فالأول منسوب إلى سيبويه، والثاني إلى الفارسي، والثالث إلى ابن كيسان.

ينظر في ذلك: ٤٣٥/١-٤٤٠، والإيضاح من حلال المقتصد ٩٤٧/٢، والنسبيل ١٧٤، ووصف المباني ٣٤٥، والجنى الثاني ٥٣٣-٥٣٤، والمغنى ٣٢٤، والتصريح ١٣٥/٢.

وذهب بزنس إلى أن "لكن" ليست عاطفة، بل هي حرف استدراك، والواو قبلها عاطفة لما بعدها عطف مفرد على مفرد، وواقفه ابن مالك في النسبيل ١٧٤.

ينظر: المراجع السابقة.

(٤) سقط قوله: "وإلى" من: أ.

من<sup>(١)</sup> عدّها عاطفة.

فاعطف بـ"وأي" لاحقاً أو سابقاً - في الحكم - أو مصاحباً مُوافقاً الوار لمطلق<sup>(٢)</sup> الجمع، لا تقتضى ترتيباً، ولا معية، بل يكون متبوعها لاحقاً لتابعه<sup>(٣)</sup>، أي: متأخراً عنه في الحكم المنسوب إليهما، وهو الأكثر<sup>(٤)</sup>، نحو: «وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى»<sup>(٥)</sup> وقد يكون سابقاً له<sup>(٦)</sup> في الحكم، وهو الأقل، نحو: «كذلك يُوحى إليك وإلى الذين من قبلك»<sup>(٧)</sup> ويكون مصاحباً، والحصل عليه عند عدم الدليل أرجح، نحو:

(١) والمراد بقوله: «مَنْ عدّها عاطفة» هو الكوفيين، وقيل البغداديين، اختلف النقل في ذلك.

ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٠٣/٢، وشرح ابن الناطم ٥٢٠، والمغنى ٣٢٧، والمجمع ١٣٨/٢، والدرر ١٩٠/٢.

(٢) هذا ما عليه جمهور النحويين، ونقل عن بعض الكوفيين إفادتها الترتيب، ونسب ذلك إلى قطرب، والرعي، وهشام الضرير، وغيرهم؛ وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية: «وأما الكوفيين برأ من هذا القول، لكنه مقول» ١٢٠٦/٢.

تنظر المسألة في: الكتاب ٤٣٨/١، والتسهيل ١٧٤، وشرح الكافية ٣٦٣/٢-٣٦٤، والمغنى الثاني ١٨٨، والمغنى ٢٩٢/٢، والمجمع ١٢٩/٢.

(٣) هكذا في النسختين، ومعنى قوله: «متبوعها» أي: الذي أتبعه، وقوله: «تابعه» أي: الذي جعله تابعاً.

(٤) قوله: «وهو الأكثر» وقوله فيما بعد «وهو الأقل» وقوله بعده: «والحاصل عليه عند عدم الدليل، أرجح»، اقتضى فيه ابن مالك، فهو الذي جعلها على هذه الترتيب الثلاث. ينظر: التسهيل ١٧٤. (٥) من الآية ١٣، من سورة الشورى.

(٦) سقط "له" من: ب. (٧) من الآية ٣، من سورة الشورى.

«فلخسفنا به وبداره الأرض»<sup>(١)</sup>.

واخصص بها عطف الذي لا ينفى متبوعه، كاصطف هذا وابنى لرجع معنى المصاحبة في الواو اختصت بعطف مالا يستغنى بمحتوعه عنه، كالفرد الذي أمدد إليه فعل يلزم فاعله التعدد، كـ«اصطف زيد وابنى» ومثله: «اختصم زيد وعمرو» ولا يصح العطف في ذلك ونحوه بغير الواو.

و«الفاء» للترتيب بالتصالح و«ثم» للترتيب بالفصل يشترك «الفاء» و«ثم» في الدلالة على الترتيب، إلا أن ترتيب الفاء يكون<sup>(٢)</sup> معه اتصال، وهو المعبر عنه بالتعقيب، وترتيب «ثم» يكون معه انفصال وهو المعبر عنه بالمهلة، نحو: «أما له فأكبره، ثم إذا شاء أنشره»<sup>(٣)</sup>

ولا يرد على الترتيب فيهما نحو: «أهلكتها فجاءها بأسنا»<sup>(٤)</sup> ونحو: «ولقد خلقناكم ثم صورناكم»<sup>(٥)</sup> لأن المراد بالأول: أردنا إهلاكها، وبالثاني: خلقنا أصلكم، وهو آدم، ولا على التعقيب والترتيب تعاقبهما في نحو: «ثم خلقنا النطفة علقة، فخلقنا العلقة مضغة»<sup>(٦)</sup> مع قوله: «فلأننا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة»<sup>(٧)</sup> لأن العطف بالفاء تعقيب

(١) من الآية ٨١، من سورة القصص. (٢) سقط "يكون" من: ب.

(٣) من الآية ٢١، والآية ٢٢، من سورة عبس؛ ووجه الاستشهاد بالآيتين أنه عطف "أكبره" على "أما له" بالفاء لأن الإتيان يكون عقب الموت مباشرة، وعطف "أنشره" على "أما له" بـ"ثم" لأن الإتيان لا يكون بها الزم. والإيقار مباشرة، وإنما تمضي فترة الحيلة الزمنية بعدها يكون البعث والنشور، فناسب أن يعطف بـ"ثم".

(٤) من الآية ٤، من سورة الأعراف. (٥) من الآية ١١، من سورة الأعراف.

(٦) من الآية ١٤، من سورة المؤمنون. (٧) من الآية ٥، من سورة الحج.

من<sup>(١)</sup> عدّها عاطفة.

فاعطف بـ"وأي" لاحقاً أو سابقاً - في الحكم - أو مصاحباً مُوافقاً الوار لمطلق<sup>(٢)</sup> الجمع، لا تقتضى ترتيباً، ولا معية، بل يكون متبوعها لاحقاً لتابعه<sup>(٣)</sup>، أي: متأخراً عنه في الحكم المنسوب إليهما، وهو الأكثر<sup>(٤)</sup>، نحو: «وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى»<sup>(٥)</sup> وقد يكون سابقاً له<sup>(٦)</sup> في الحكم، وهو الأقل، نحو: «كذلك يُوحى إليك وإلى الذين من قبلك»<sup>(٧)</sup> ويكون مصاحباً، والحصل عليه عند عدم الدليل أرجح، نحو:

(١) والمراد بقوله: «مَنْ عدّها عاطفة» هو الكوفيين، وقيل البغداديين، اختلف النقل في ذلك.

ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٠٣/٢، وشرح ابن الناطم ٥٢٠، والمغنى ٣٢٧، والمجمع ١٣٨/٢، والدرر ١٩٠/٢.

(٢) هذا ما عليه جمهور النحويين، ونقل عن بعض الكوفيين إفادتها الترتيب، ونسب ذلك إلى قطرب، والرعي، وهشام الضرير، وغيرهم؛ وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية: «وأما الكوفيين برأى من هذا القول، لكنه مقول» ١٢٠٦/٢.

تنظر المسألة في: الكتاب ٤٣٨/١، والتسهيل ١٧٤، وشرح الكافية ٣٦٣/٢-٣٦٤، والمغنى الثاني ١٨٨، والمغنى ٢٩٢/٢، والمجمع ١٢٩/٢.

(٣) هكذا في النسختين، ومعنى قوله: «متبوعها» أي: الذي أتبعه، وقوله: «تابعه» أي: الذي جعله تابعاً.

(٤) قوله: «وهو الأكثر» وقوله فيما بعد «وهو الأقل» وقوله بعده: «والحاصل عليه عند عدم الدليل، أرجح»، اقتضى فيه ابن مالك، فهو الذي جعلها على هذه الترتيب الثلاث. ينظر: التسهيل ١٧٤. (٥) من الآية ١٣، من سورة الشورى.

(٦) سقط "له" من: ب. (٧) من الآية ٣، من سورة الشورى.

«فلخسفنا به وبداره الأرض»<sup>(١)</sup>.

واخصص بها عطف الذي لا ينفى متبوعه، كاصطف هذا وابنى لرجع معنى المصاحبة في الواو اختصت بعطف مالا يستغنى بمحتوعه عنه، كالفرد الذي أمدد إليه فعل يلزم فاعله التعدد، كـ«اصطف زيد وابنى» ومثله: «اختصم زيد وعمرو» ولا يصح العطف في ذلك ونحوه بغير الواو.

و«الفاء» للترتيب بالتصالح و«ثم» للترتيب بالفصل يشترك «الفاء» و«ثم» في الدلالة على الترتيب، إلا أن ترتيب الفاء يكون<sup>(٢)</sup> معه اتصال، وهو المعبر عنه بالتعقيب، وترتيب «ثم» يكون معه انفصال وهو المعبر عنه بالمهلة، نحو: «أما له فأكبره، ثم إذا شاء أنشره»<sup>(٣)</sup>

ولا يرد على الترتيب فيهما نحو: «أهلكتها فجاءها بأسنا»<sup>(٤)</sup> ونحو: «ولقد خلقناكم ثم صورناكم»<sup>(٥)</sup> لأن المراد بالأول: أردنا إهلاكها، وبالثاني: خلقنا أصلكم، وهو آدم، ولا على التعقيب والترتيب تعاقبهما في نحو: «ثم خلقنا النطفة علقة، فخلقنا العلقة مضغة»<sup>(٦)</sup> مع قوله: «فلأننا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة»<sup>(٧)</sup> لأن العطف بالفاء تعقيب

(١) من الآية ٨١، من سورة القصص. (٢) سقط "يكون" من: ب.

(٣) من الآية ٢١، والآية ٢٢، من سورة عبس؛ ووجه الاستشهاد بالآيتين أنه عطف "أكبره" على "أما له" بالفاء لأن الإتيان يكون عقب الموت مباشرة، وعطف "أنشره" على "أما له" بـ"ثم" لأن الإنشاء لا يكون بهما الزمناً والإيقار مباشرة، وإنما تمضي فترة الحيلة الزمنية بعدها يكون البعث والنشور، فناسب أن يعطف بـ"ثم".

(٤) من الآية ٤، من سورة الأعراف. (٥) من الآية ١١، من سورة الأعراف.

(٦) من الآية ١٤، من سورة المؤمنون. (٧) من الآية ٥، من سورة الحج.

لآخر الطور<sup>(١)</sup>، والعطف بـ"ثم" التفات إلى أول الطور.<sup>(٢)</sup>

واخصص بـ"لغاء" عطف ما ليس صلته على السدى استقر أنه الصلة تقتض "الفاء" بأنها تعطف على صلة للوصول ما<sup>(٣)</sup> لا يصح جعله صلة، خلوه من<sup>(٤)</sup> العائد، نحو: «الذي يطير - فيغضب زيد - [الذي باب] والذي - يقوم أخوك - فيغضب زيد»<sup>(٥)</sup> ولا يختص ذلك بالعطف على الصلة، بل يبيىء مثله في العطف على كل<sup>(٦)</sup> جملة افتقرت إلى رابط، كالخير، والحال، والصفة، نحو: «إلم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة»<sup>(٧)</sup> ونحو: «جاء زيد يضحك فيغضب أخوك» و «مررت برجل يضحك فيغضب زيد».

بعضاً بـ"حتى" اعطف على كل ولا يكون إلا غاية الذي تلا لا يعطف بـ"حتى" إلا ما كان بعضاً مما قبلها، نحو: «قدم الجيش حتى أمراؤهم» أو كبعضه، نحو: «وصل الأمراء حتى ثقلهم»<sup>(٨)</sup>، ويمتنع ذلك بصحة استثنائه مما قبلها بالأ، ولا يكون إلا غاية لما قبله، إما في القوة، وإما في الضعف، نحو: قوله:

(١) في ب: "الطول".

(٢) في: ب "الطول" أيضاً، ولعلهما وقعا تحريفاً.

(٣) سقط: "ما" من: أ. (٤) في: أ: "عن" موضع "من".

(٥) ما بين المعقوفين سقط من: ب. (٦) سقط "كل" من: ب.

(٧) من الآية ٦٢، من سورة الحج، وقد جرى بالقاء -فيها- لربط جملة "تصبح" المعطوفة على خبر "أن" وهو جملة "أنزل" باسم "أن".

(٨) ثقل الأمراء ما يتبعهم من خدم وحشم ونحوه.

٣٣٤- قهرناكم حتى الكماة فإنكم وأُمُّ بهيا اعطف إثر هـز التسوية  
ورمها استقطبت الممزقة إن كان عفا المعنى بحذفها أمين

(١) هذا البيت من الطويل، ولم يعز لقائل معين، والكماة: جمع: كبري، وهو: الشجاع أو لابس السلاح. ينظر: اللسان "كبي" ٩٧/٢٠. والشاهد منه قوله: «قهرناكم حتى الكماة»، فإنه تدرج في القوة من غير الكماة وانتهاء إليهم، وقوله: «حتى بنينا الأصاغر» فإنه تدرج في الضعف من خشيتهم حتى خشية الأبناء الأصاغر منهم، ففي هذا الشاهد اجتمع الأمران: الغاية في القوة، والغاية في الضعف، وقد اختلفت الروايات في بعض كلمات البيت، فيروى: «قلناكم» موضع «قهرناكم» في النسخة: أ.

ويروى: ... فأنتم... تهايرنا. ويروى: ... فكلكم... يحاذرنا.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٢١٠/٣، والمغنى، الشاهد ٢٠٦، والمساعد ٤٥٢/٢، والمعجم ١٣٦/٢، والدرر ١٨٨/٢، وشرح الأثوني ٧٤/٣، ومعجم شواهد العربية ١٤١، وذكر النحاة من شروطها -زيادة على ما ذكره الشارح- ثلاثة أمور: الأول: أن يكون المعطوف بها ظاهراً، لا مضمراً، ذكره ابن هشام الخضراوي، قال ابن هشام في المغنى -بعد أن ذكره للخضراوي- ولم أقف عليه لغيره ١٣٥/١.

الثاني: أن يكون مفرداً لا جملة، وهذا يؤخذ من كلام الناطم، لأنه لابد أن يكون جزءاً مما قبلها أو كجزء منه، وهذا لا يأتي إلا في المفردات، وخالف فيه البطليوسي، أنه عليه الأثوني ٧٤/٣. الثالث: أن يكون ما بعدهما شريكاً في العامل، فلا يجوز «صنعت الأيام حتى يوم الفطر» ذكره في التصريح ١٤٢/٢.

لآخر الطور<sup>(١)</sup>، والعطف بـ"ثم" التفات إلى أول الطور.<sup>(٢)</sup>

واخصص بـ"لغاء" عطف ما ليس صلته على السدى استقر أنه الصلة تقتض "الغاء" بأنها تعطف على صلة للوصول ما<sup>(٣)</sup> لا يصح جعله صلة، خلوه من<sup>(٤)</sup> العائد، نحو: «الذي يطير - فيغضب زيد - [الذي باب] والذي - يقوم أخوك - فيغضب زيد»<sup>(٥)</sup> ولا يختص ذلك بالعطف على الصلة، بل يبيىء مثله في العطف على كل<sup>(٦)</sup> جملة افتقرت إلى رابط، كالخير، والحال، والصفة، نحو: «لَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً»<sup>(٧)</sup> ونحو: «جاء زيد يضحك فيغضب أخوك» و «مررت برجل يضحك فيغضب زيد».

بعضاً بـ"حتى" اعطف على كل ولا يكون إلا غاية الذي تلا لا يعطف بـ"حتى" إلا ما كان بعضاً مما قبلها، نحو: «قدم الجيش حتى أمراؤهم» أو كبعضه، نحو: «وصل الأمراء حتى ثقلهم»<sup>(٨)</sup>، ويمتنع ذلك بصحة استثنائه مما قبلها بالأ، ولا يكون إلا غاية لما قبله، إما في القوة، وإما في الضعف، نحو: قوله:

(١) في ب: "الطول".

(٢) في: ب "الطول" أيضاً، ولعلهما وقعا تحريفاً.

(٣) سقط: "ما" من: أ. (٤) في: أ: "عن" موضع "من".

(٥) ما بين المعقوفين سقط من: ب. (٦) سقط "كل" من: ب.

(٧) من الآية ٦٢، من سورة الحج، وقد جرى بالقاء -فيها- لربط جملة "تصبح" المعطوفة على خبر "أن" وهو جملة "أنزل" باسم "أن".

(٨) ثقل الأمراء ما يتبعهم من خدم وحشم ونحوه.

٣٣٤- قهرناكم حتى الكماة فإنكم وأُمُّ بهما اعطفَ إثرَ همزِ التسوية  
ورمها استقطستِ الممصرة إن كان عفا المعنى بحذفها أمين

(١) هذا البيت من الطويل، ولم يعز لقائل معين، والكماة: جمع: كبري، وهو: الشجاع أو لابس السلاح. ينظر: اللسان "كبي" ٩٧/٢٠. والشاهد منه قوله: «قهرناكم حتى الكماة»، فإنه تدرج في القوة من غير الكماة وانتهاء إليهم، وقوله: «حتى بنينا الأصاغر» فإنه تنزل في الضعف من خشيتهم حتى خشية الأبناء الأصاغر منهم، ففي هذا الشاهد اجتمع الأمران: الغاية في القوة، والغاية في الضعف، وقد اختلفت الروايات في بعض كلمات البيت، فيروى: «قلناكم» موضع «قهرناكم» في النسخة: أ.

ويروى: ... فأنتم... تهايرنا. ويروى: ... فكلكم... يحاذرنا.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٢١٠/٣، والمغنى، الشاهد ٢٠٦، والمساعد ٤٥٢/٢، والمعجم ١٣٦/٢، والدرر ١٨٨/٢، وشرح الأثوني ٧٤/٣، ومعجم شواهد العربية ١٤١، وذكر النحاة من شروطها -زيادة على ما ذكره الشارح- ثلاثة أمور: الأول: أن يكون المعطوف بها ظاهراً، لا مضمر، ذكره ابن هشام الخضراري، قال ابن هشام في المغنى -بعد أن ذكره للخضراري- ولم أتف عليه لغيره ١٣٥/١.

الثاني: أن يكون مفرداً لا جملة، وهذا يؤخذ من كلام الناطم، لأنه لابد أن يكون جزءاً مما قبلها أو كجزء منه، وهذا لا يأتي إلا في المفردات، وخالف فيه البطليوسي، أنه عليه الأثوني ٧٤/٣.

الثالث: أن يكون ما بعدهما شريكاً في العامل، فلا يجوز «صُمْتُ الأيام حتى يوم الفطر» ذكره في التصريح ١٤٢/٢.

تتقسم "أم" إلى متصلة وإلى منقطعة<sup>(١)</sup>، وتبدأ بالكلام على المتصلة، وتعرف بوقوعها بعد همزة التسوية، أو همزة بمعنى "أي" في أنه يطلب بها وبتاء "أم" التعيين، إلا أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تعطف إلا الجمل، وأكثر ما تكون فعلية، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتُمْ﴾<sup>(٢)</sup> وقد تكون اسمية كقوله:

٣٣٥- وَلَسْتُ أَبَالِي بِعَدِّ قَلْبِي مَالِكَا أُمُوتِي نَاءً أَمْ هَوَالًا وَاقِعٌ<sup>(٣)</sup>  
وتكون متغايرة، نحو: ﴿أَذْعُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾<sup>(٤)</sup> وأما الواقعة بعد همزة بمعنى "أي" فأكثر ما يعطف بها للمفردات، ويكون المستعمل عنه متأخراً عن المتعاطفين، نحو: ﴿وَإِنْ أَذْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعِدُونَ﴾<sup>(٥)</sup> أو متوسطاً بينهما، نحو: ﴿أَنْتُمْ أَشَدُّ خُلُفًا أَمْ السَّمَاءُ بِنَاهَا﴾<sup>(٦)</sup> وقد يعطف بها

(١) في أ: "منفصلة" موضح "منقطعة".

(٢) من الآية ٦، من سورة البقرة، ومن الآية ١٠، من سورة يس.

(٣) هذا البيت من الطويل، وقائله غير معروف، والشاهد منه قوله: «أُمُوتِي نَاءً أَمْ هَوَالًا»، حيث وقعت "أم" بين جملتين اسميتين كل منهما مكونة من مبتدأ وخبر، وقد عطف "أم" الجملة الثانية على الأولى.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٢١٤/٣، وشرح ابن الناطم ٥٢٨، والمغني، الشاهد ٥٦، وأوضح المسالك ٣٦٨/٣، والمجم ١٣٢/٢، والدرر ١٧٥/٢، والنصريح ١٤٢/٢، وشرح الأثوري ٧٦/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٢٣.

(٤) من الآية ١٩٣، من سورة الأعراف، وقد وقعت "أم" بين جملتين: الأولى منهما فعلية، والثانية اسمية.

(٥) من الآية ١٠٩، من سورة الأنبياء.

(٦) الآية ٢٧، من سورة النازعات.

وقد يعطف بها الجمل، نحو:

٣٣٦- ... قُلْتُ لَهْيَ سَرَّتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ<sup>(١)</sup> ...

وقد تحذف همزة إذا أمن خفاء المعنى بخلفها، فمنه في همزة التسوية:

قراءة بعضهم: ﴿أَنْذَرْتُمْ﴾<sup>(٢)</sup> على الإخبار، ومنه في الأخرى قوله:

(١) هذا عجز بيت من البسيط، وهو لزياد بن حجل، ويقال: زياد بن منقذ العلوي النحوي، وصلده مع بيت سابق عليه قوله:

زارت رَقِيَّةً شَعْنَا بَعْدَمَا هَجَعُوا لَسْدَى نَوَاحِلِي فِي أَرْسَافِهَا الْخُدَمِ  
فَقَعْتُ لِلطَّيْفِ مَرْتَعَا فَارَقْنِي ...

وقد نسبته في الخزائن إلى المُرَّار العلوي.

وقوله: "رَقِيَّة" روي "رويفة" وروي "الرَّزَّاز" بدل "الطَّيْف".

وقوله: "الخدم" هو السير الغليظ المحكم يشد في رسغ البعير.

ينظر: اللسان "خدم" ٥٧/١٥، والطيِّف هو الخيال وهو ما تشبهه للإنسان في البقطة والحلم من صورة. اللسان "طيف" ١٣٢/١١، يقول: زار حبال رقية قوما شعثا بعد ما ناموا عند إبل ضوامر قد شُدَّتْ في أرسافها الفَيَّود.

والشاهد من البيت قوله: «لهي سرت أم عادني حُلْمٌ» حيث وقعت أم المعادلة بين جملتين فعليتين، فإن قوله: "هي" فاعل لفعل مقدر على الأرجح.

ينظر البيت في: الخصائص ٣٠٥/١، وشرح ابن عييش ١٣٩/٧، وشرح ابن الناطم ٥٢٩، وأوضح المسالك ٣٧٠/٣، والمغني، الشاهد ٥٧، والمجم ٦١/١، والدرر ٣٧/١، والنصريح ١٤٢/٢، والخزانة ٢٤٥/٥، وشرح الأثوري ٧٧/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٤٦.

(٢) من الآيتين ١٠٦، من سورتي البقرة ويس على الترتيب، وهذه قراءة ابن عيصم والزهرري، وقد حلفت همزة التسوية فيهما تخفيفاً والقراءة من الشواذ.

ينظر: المختص ٥٠/١، ٢٠٥/٢، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن ١٤/١.



تتقسم "أم" إلى متصلة وإلى منقطعة<sup>(١)</sup>، وتبدأ بالكلام على المتصلة، وتعرف بوقوعها بعد همزة التسوية، أو همزة بمعنى "أي" في أنه يطلب بها وبتاء "أم" التعيين، إلا أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تعطف إلا الجمل، وأكثر ما تكون فعلية، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> وقد تكون اسمية كقوله:

٣٣٥- وَلَسْتُ أَبَالِي بِعَدِّ قَلْبِي مَالِكَا أُمُوتِي نَاءٍ أَمْ هَوَالًا وَاقِعٌ<sup>(٣)</sup>  
وتكون متغايرة، نحو: ﴿أَذْعُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾<sup>(٤)</sup> وأما الواقعة بعد همزة بمعنى "أي" فأكثر ما يعطف بها للمفردات، ويكون المستعمل عنه متأخراً عن المتعاطفين، نحو: ﴿وَأِنْ أَذْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعِدُونَ﴾<sup>(٥)</sup> أو متوسطاً بينهما، نحو: ﴿أَنْتُمْ أَشَدُّ خُلُفًا أَمْ السَّمَاءُ بِنَاهَا﴾<sup>(٦)</sup> وقد يعطف بها

(١) في أ: "منفصلة" موضح "منقطعة".

(٢) من الآية ٦، من سورة البقرة، ومن الآية ١٠، من سورة يس.

(٣) هذا البيت من الطويل، وقائله غير معروف، والشاهد منه قوله: «أُمُوتِي نَاءٍ أَمْ هَوَالًا وَاقِعٌ»، حيث وقعت "أم" بين جملتين اسميتين كل منهما مكونة من مبتدأ وخبر، وقد عطف "أم" الجملة الثانية على الأولى.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٢١٤/٣، وشرح ابن الناطم ٥٢٨، والمغني، الشاهد ٥٦، وأوضح المسالك ٣٦٨/٣، والمجم ١٣٢٢/٢، والدرر ١٧٥/٢، والنصريح ١٤٢/٢، وشرح الأثري ٧٦/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٢٣.

(٤) من الآية ١٩٣، من سورة الأعراف، وقد وقعت "أم" بين جملتين: الأولى منهما فعلية، والثانية اسمية.

(٥) من الآية ١٠٩، من سورة الأنبياء.

(٦) الآية ٢٧، من سورة النازعات.

وقد يعطف بها الجمل، نحو:

٣٣٦- ... قَلْبِي لَهْفِي سَرَّتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ<sup>(١)</sup> ...

وقد تحذف همزة إذا أمن خفاء المعنى بخلفها، فمنه في همزة التسوية:

قراءة بعضهم: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> على الإخبار، ومنه في الأخرى قوله:

(١) هذا عجز بيت من البسيط، وهو لزياد بن حجل، ويقال: زياد بن منقذ العلوي النحوي، وصلده مع بيت سابق عليه قوله:

زارت رَقِيَّةً شَعْنَا بَعْدَمَا هَجَعُوا لَسْدَى نَوَاحِلِي فِي أَرْسَافِهَا الْخُدَمِ  
فَقَعْتُ لِلطَّيْفِ مَرْتَعَا فَارَقْنِي ...

وقد نسبته في الخزائن إلى المُرَّار العلوي.

وقوله: "رَقِيَّة" روي "رويفة" وروي "الرَّزَّار" بدل "الطَّيْف".

وقوله: "الخدم" هو السير الغليظ المحكم يشد في رسغ البعير.

ينظر: اللسان "خدم" ٥٧/١٥، والطيِّف هو الخيال وهو ما تشبهه للإنسان في البقطة والحلم من صورة. اللسان "طيف" ١٣٢/١١، يقول: زار حبال رقية قوما شعثا بعد ما ناموا عند إبل ضوامر قد شُدَّتْ في أرسافها الفَيَّود.

والشاهد من البيت قوله: «لهفي سرت أم عادني حُلْمٌ» حيث وقعت أم المعادلة بين جملتين فعليتين، فإن قوله: "هي" فاعل لفعل مقدر على الأرجح.

ينظر البيت في: الخصائص ٣٠٥/١، وشرح ابن عييش ١٣٩/٧، وشرح ابن الناطم ٥٢٩، وأوضح المسالك ٣٧٠/٣، والمغني، الشاهد ٥٧، والمجم ٦١/١، والدرر ٣٧/١، والنصريح ١٤٢/٢، والخزانة ٢٤٥/٥، وشرح الأثري ٧٧/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٤٦.

(٢) من الآيتين ١٠٦، من سورتي البقرة ويس على الترتيب، وهذه قراءة ابن عيصم والزهرري، وقد حلفت همزة التسوية فيهما تخفيفاً والقراءة من الشواذ.

ينظر: المختص ٥٠/١، ٢٠٥/٢، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن ١٤/١.

٣٣٧- لمعرك ما أدري وإن كنت داريا شعيتُ ابن منهم لم شعيتُ ابن يُقر<sup>(١)</sup>  
وبانقطاع ومعنى "بل" وقت إن تلك مما قُيدت به خلعتُ

إذا حلت "أم" من القيد المذكور في المتصلة، وهو كونها واقعة بين همزة ملفوظ بها أو مقدرة، دالة على ما ذكر فهي المنقطعة، ويكون معناها الإضراب، بمعنى "بل"، ولا يطرد قول من<sup>(٢)</sup> جعلها مقدرة بـ "بل" والهمزة

(١) هذا البيت من الطويل، وهو منسوب إلى الأسود بن يعفر التميمي، وبعض المراجع تنسبه إلى اللعين المقرئ.

وقوله: "شعيت" هو حي من عجم، ثم من بني منقر، و"سهم" حي من قيس، والشاعر يهجو هذه القبيلة، فيقول إنها لم تستقر على أب، لأن بعضهم يهزوها إلى منقر، وبعضهم يهزوها إلى سهم، فيقول: "لا أدري أي النسبتين هي الصحيحة، و"شعيت" في الموضعين مبتدأ، و"ابن" خبره، ولهذا ثبت ألفه.

والشاهد من البيت: وقوع "أم" المعادلة للهمزة بين جملتين سمتيتين. ينظر البيت في: الكتاب ١٧٥/٣، والمقتضب ٢٩٤/٣، والمحجب ٥٠/١، ٢٠٥/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢١٣/٣، وشرح ابن الناظم ٢٥٩، وأوضح المسالك ٣٧٢/٣، والمغني، الشاهد ٥٨، والمجم ١٣٢/٢، والدرر ١٧٥/٢، والتصريح ١٤٣/٢، والخزانة ١٢٢/١، وشرح الأضيوي ٧٧/٣، ومعجم شواهد العربية ١٧٥.

(٢) المراد بقوله: "من جعلها..." هم البصريون، فإنهم يلزمون "أم" المنقطعة معنى الإضراب والاستفهام معا، وأما الكوفيون فيرون أنها قد تتمحض للإضراب، نقله عنهم ابن السجري. ينظر: الأمالي الشجرية ٣٣٥/٢.

وقال الدمامي: إن اليائس متفلسا على أن "أم" تأتي للإضراب الجرد، وإنما الخلاف في تسميتها لما حبت منقطعة، فالكوفيون يسمونها منقطعة، والبصريون لا يسمونها متصلة ولا منقطعة، فالخلاف بينهما لفظي، نقله الصبان في حاشيته على الأضيوي ٨٠/٣.

لأنها وإن اقتضت الاستفهام في أكثر محالها، نحو: ﴿إم خلِقُوا من غير شيء؟ أم هم الخالقون﴾<sup>(١)</sup> إلى آخرها، فلا يصح حملها عليه في نحو: ﴿إم هل تستوى الظلمات والنور﴾<sup>(٢)</sup> ولا في نحو:

٣٣٨- قلت سُلَيْمِي في الملمات ضجيتي هتالك لم في جنة أم جهنم<sup>(٣)</sup>  
إذا الاستفهام لا يدخل على الاستفهام، والبيت لا معنى للاستفهام فيه. خَيْرُ، أَبْخ، قَسَمَ بِأَوْ، وَأَنْتِهِمْ وَأَشْكُكْ، وَإِضْرَابُ بِهَا-أَيْضًا-نَمَى ذكر لـ"أَوْ" ستة<sup>(٤)</sup> معان.

الأول: التخيير، نحو: ﴿فَلْفِدَيْةٌ من صِيَامٍ أو صدقةٍ أو نُسْكَ﴾<sup>(٥)</sup>.  
الثاني: الإباحة، نحو: ﴿ولا يُبدلين ذَنبَهُنَّ إِلَّا ليعولينَّ أو آباءنَّهنَّ أو آباء يعولينَّ﴾<sup>(٦)</sup>. الآية، ولا يكونان إلا بعد طلب ملفوظ به أو مقدر،

(١) الآية ٣٥، من سورة الطور. (٢) من الآية ١٦، من سورة الرعد.

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة، ووجه الاستشهاد بهذا البيت أن "أم" فيه تمحضت للإضراب.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٢١٩/٣، وأوضح المسالك ٣٧٦/٣، والتصريح ١٤٤/٢، وشرح الأضيوي ٨٠/٣، وملحقات ديوان الشاعر، وروايته في الديوان:

... ... لئلى الجنة الخضراء أو في جهنم  
ينظر: ص ٥٠١، وعلى هذا لا شاهد فيه، ينظر معجم شواهد العربية ٣٦٢.

(٤) قال ابن هشام في المغني ٦٤: "أو" حرف عطف، ذكر له المتأخرون معاني انتهت إلى التي عشر، ثم ذكرها.

(٥) من الآية ١٩٦، من سورة البقرة. (٦) من الآية ٣١، من سورة النور.

٣٣٧- لمعرك ما أدري وإن كنت داريا شعث ابن سته لم شعث ابن سقر<sup>(١)</sup>  
وبانقطاع ومعنى "بل" وقت إن تك مما قُتبت به خلعت

إذا حلت "أم" من القيد المذكور في المتصلة، وهو كونها واقعة بين همزة ملفوظ بها أو مقدرة، دالة على ما ذكر فهي المنقطعة، ويكون معناها الإضراب، بمعنى "بل"، ولا يطرد قول من<sup>(٢)</sup> جعلها مقدرة بـ "بل" والهمزة

(١) هذا البيت من الطويل، وهو منسوب إلى الأسود بن يعفر التميمي، وبعض المراجع تنسبه إلى اللعين المقرري.

وقوله: "شعث" هو حي من عجم، ثم من بني منقر، و"سهم" حي من قيس، والشاعر يهجو هذه القبيلة، فيقول إنها لم تستقر على أب، لأن بعضهم يهزوها إلى منقر، وبعضهم يهزوها إلى سهم، فيقول: "لا أدري أي النسبتين هي الصحيحة، و"شعث" في الموضعين مبتدأ، و"ابن" خبره، ولهذا ثبت ألفه.

والشاهد من البيت: وقوع "أم" المعادلة للهمزة بين جملتين سمتيتين. ينظر البيت في: الكتاب ١٧٥/٣، والمقتضب ٢٩٤/٣، والمحجب ٥٠/١، ٢٠٥/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢١٣/٣، وشرح ابن الناظم ٢٥٩، وأوضح المسالك ٣٧٢/٣، والمغني، الشاهد ٥٨، والمجم ١٣٢/٢، والدرر ١٧٥/٢، والتصريح ١٤٣/٢، والخزانة ١٢٢/١، وشرح الأختوني ٧٧/٣، ومعجم شواهد العربية ١٧٥.

(٢) المراد بقوله: "من جعلها..." هم البصريون، فإنهم يلزمون "أم" المنقطعة معنى الإضراب والاستفهام معا، وأما الكوفيون فيرون أنها قد تتمحض للإضراب، نقله عنهم ابن الشجري. ينظر: الأمالي الشجرية ٣٣٥/٢.

وقال الدمامي: إن اليائس شفقان على أن "أم" تأتي للإضراب الجرد، وإنها الخلاف في تسميتهن لها حيث منقطعة، فالكوفيون يسمونها منقطعة، والبصريون لا يسمونها متصلة ولا منقطعة، فالخلاف بينهما لفظي، نقله الصبان في حاشيته على الأختوني ٨٠/٣.

لأنها وإن اقتضت الاستفهام في أكثر محالها، نحو: «أم خلقتوا من غير شيء؟ أم هم الخالقون»<sup>(١)</sup> إلى آخرها، فلا يصح جعلها عليه في نحو: «أم هل تستوى الظلمات والنور»<sup>(٢)</sup> ولا في نحو:

٣٣٨- قلت سلمي في الملمات ضجيتي هتالك لم في جنة أم جهنم<sup>(٣)</sup>  
إذا الاستفهام لا يدخل على الاستفهام، والبيت لا معنى للاستفهام فيه.  
خير، أبخ، قسم بأو، وأتهم واشكك وإضراب بها أيضا نعى  
ذكر لـ "أو" ستة<sup>(٤)</sup> معان.

الأول: التخير، نحو: «فقدية من صيام أو صدقة أو نسل»<sup>(٥)</sup>.  
الثاني: الإباحة، نحو: «ولا يبدلن زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن»<sup>(٦)</sup>. الآية، ولا يكونان إلا بعد طلب ملفوظ به أو مقدر،

(١) الآية ٣٥، من سورة الطور. (٢) من الآية ١٦، من سورة الرعد.

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة، ووجه الاستشهاد بهذا البيت أن "أم" فيه تمحضت للإضراب.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٢١٩/٣، وأوضح المسالك ٣٧٦/٣، والتصريح ١٤٤/٢، وشرح الأختوني ٨٠/٣، وملحقات ديوان الشاعر، وروايته في الديوان:

... ... لئلى الجنة الخضراء أو في جهنم  
ينظر: ص ٥٠١، وعلى هذا لا شاهد فيه، ينظر معجم شواهد العربية ٣٦٢.

(٤) قال ابن هشام في المغني ٦٤: "أو" حرف عطف، ذكر له المتأخرون معاني انتهت إلى التي عشر، ثم ذكرها.

(٥) من الآية ١٩٦، من سورة البقرة. (٦) من الآية ٣١، من سورة النور.

كالمثاليين، والفرق بين التخيير والإباحة: أن المخير: فيه مطلوب بعض أفرادها، والمباح: مأذون في جميعه.

الثالث: التقسيم<sup>(١)</sup>، نحو: ﴿فَجَاءَهَا بِأُسْنَا بَيَاتَا أَوْ هَمَّ قَاتِلُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

الرابع: الإبهام، نحو: ﴿وَلَا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هَذَى أَوْ فَى ضَلَالٍ مِينٍ﴾<sup>(٣)</sup>.

الخامس: الشك<sup>(٤)</sup>، نحو: ﴿لَيْسَتْ يَوْمًا أَوْ بَعْضُ يَوْمٍ﴾<sup>(٥)</sup>.

السادس: الإضراب<sup>(٦)</sup>، نحو:

(١) التقسيم: هو تفریق الکلی إلى جزئياته، وقد عبّر عنه ابن مالك في التسهيل ١٧٦ بالتفریق، وعبر عنه ابن هشام بالتفصيل في أوضحه ٣٧٨/٣.

(٢) من الآية ٤، من سورة الأعراف.

(٣) من الآية ٢٤، من سورة سبأ.

(٤) الفرق بين الإبهام والشك هو أن للشك -في الإبهام- عالم بالحكم، وإنما قصد إلى الإبهام على السامع قصدا، بخلافه في الشك.

(٥) من الآية ٢٥٩، من سورة البقرة.

(٦) الإضراب بـ"أو" يختلف فيه بين النحاة فسيبويه يميزه بشرطين، الأول: تقدم نفي أو نهي، والثاني: إعادة العامل، الكتاب ١٨٨/٣، والبصريون يمنعون، وقد أحازه الكوفيون، ونسب ذلك أيضا إلى الفارسي -و لم أحده فيما اطلعت عليه من كتبه- كما قال به ابن جني وابن يرهان، وقد عقد الأنباري لهذا الخلاف المسألة ٦٧، من كتابه الإنصاف. ينظر: اني القرآن للقرائ ٧٢/١، والخصائص ٤٥٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٢٠/٢-١٢٢١، والنفى ٦٧، وأوضح المسالك ٣٧٨/٣، والتصريح ١٤٥-١٤٦، وشرح الأضيوي ٨١/٣.

٢٣٩- ... ... وصورتها، أو أنت في القين أُلْخِ<sup>(١)</sup> ...  
ورمعا عاقبت السوا إذا لم يُلْخِ ذو النطق لَيْسَ مُنْقِذا  
من معاني "أو" وقوعها موقع الواو<sup>(٢)</sup> الدالة على الجمع، كقوله:  
٣٤٠- حَتَّى حَضَبْتُ بِمَاعْدَرَمَن دَبِي أكتاف سرجي أو عتآن لِحَامِي<sup>(٣)</sup>

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لذي الرثّة، وصدره:

بَبَتْ مِثْلُ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنِقِ الضُّحَى ...  
والشاهد منه قوله: "أو أنت أُلْخِ" فالكوفيون يفسرون "أو" -فيه- بأنها بمعنى "بل" والبصريون يجعلون "أو" -فيه- للشك، قالوا: لأن مذهب الشعراء أن يُخرجوا كلامهم على صورة الشك وإن لم يكن هناك شك، الإنصاف ٤١٨/٢.  
ينظر البيت في: معاني القرآن للقرائ ٧٢/١، والخصائص ٤٥٨/٢، وشرح الكافية ٣٦٩/٢، وشرح الجمل ٢٣٥/١، والخزانة ٦٥/١ وما بعدها، ومعجم شواهد العربية ٨٢.

(٢) ذهب إلى هذا الأخفش، والجرجسي، وبعض الكوفيين، وذهب ابن مالك في التسهيل ١٧٦، إلى أن "أو" تعاقب الواو في الإباحة كثيرا، وفي عطف المصاحب قليلا، وقد عقد الأنباري لهذا الخلاف المسألة ٦٧، من كتاب الإنصاف، وذكر فيها مستند كل قول. ينظر -أيضا- شرح الكافية الشافية ١٢٢٣/٣، وأوضح المسالك ٣٧٩/٣، والمساعد ٤٥٩/٢، والتصريح ١٤٦/٢.

(٣) هذا البيت من الكامل، وهو لقطريّ بن الفجاعة الحارثي، ويقال: إن "قطري" نسبة إلى موضع بين البحرين وعمان، واسمه: جموعة بن مازن، ذكره في حواشي المساعد ٤٥٨/٢.

والشاهد منه قوله: "أو عتآن لحامي" فإن "أو" بمعنى الواو.

ينظر البيت في: المساعد ٤٥٨/٢، وشرح ديوان الحماسة ص ١٣٦.

كالمثاليين، والفرق بين التخيير والإباحة: أن المخير: فيه مطلوب بعض أفرادها، والمباح: مأذون في جميعه.

الثالث: التقسيم<sup>(١)</sup>، نحو: ﴿فَجَاءَهَا بِأُسْنَا بَيَاتَا أَوْ هَمَّ قَاتِلُونَ﴾<sup>(٢)</sup>

الرابع: الإبهام، نحو: ﴿وَلَا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هَذَى أَوْ فَى ضَلَالٍ مِينٍ﴾<sup>(٣)</sup>

الخامس: الشك<sup>(٤)</sup>، نحو: ﴿لَيْسَتْ يَوْمًا أَوْ بَعْضُ يَوْمٍ﴾<sup>(٥)</sup>

السادس: الإضراب<sup>(٦)</sup>، نحو:

(١) التقسيم: هو تفریق الکلی إلى جزئياته، وقد عبر عنه ابن مالك في التسهيل

١٧٦ بالتفريق، وعبر عنه ابن هشام بالتفصيل في أوضحه ٣٧٨/٣.

(٢) من الآية ٤، من سورة الأعراف.

(٣) من الآية ٢٤، من سورة سبأ.

(٤) الفرق بين الإبهام والشك هو أن للشك -في الإبهام- عالم بالحكم، وإنما قصد إلى الإبهام على السامع قصدا، بخلافه في الشك.

(٥) من الآية ٢٥٩، من سورة البقرة.

(٦) الإضراب بـ"أو" يختلف فيه بين النحاة فسيبويه يميزه بشرطين، الأول: تقدم نفي أو نهي، والثاني: إعادة العامل، الكتاب ١٨٨/٣، والبصريون يمنعون، وقد أحازه الكوفيون، ونسب ذلك أيضا إلى الفارسي -و لم أحده فيما اطلعت عليه من كتبه- كما قال به ابن جني وابن يرهان، وقد عقد الأنباري لهذا الخلاف المسألة ٦٧، من كتابه الإنصاف. ينظر: اني القرآن للقرائ ٧٢/١، والخصائص ٤٥٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٢٠/٢-١٢٢١، والنفى ٦٧، وأوضح المسالك ٣٧٨/٣، والتصريح ١٤٥/٢-١٤٦، وشرح الأضيوي ٨١/٣.

٢٣٩- ... ... وصورتها، أو أنت في القين أُلْخِ<sup>(١)</sup> ...  
ورمما عاقبت السوا إذا لم يُلْخِ ذو النطق لَيْسَ مُنْقِذا  
من معاني "أو" وقوعها موقع الواو<sup>(٢)</sup> الدالة على الجمع، كقوله:

٣٤٠- حَتَّى حَضَبْتُ بِمَاعْدَرَمَن دَبِي أَكْثَافَ سَرْجِي أَوْ عَنَانَ لِحَامِي<sup>(٣)</sup>

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لذي الرثّة، وصدره:

بَبَتْ مِثْلُ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْثِ الضُّحَى ... ...

والشاهد منه قوله: "أو أنت أُلْخِ" فالكوفيون يفسرون "أو" -فيه- بأنها بمعنى "بل" والبصريون يجعلون "أو" -فيه- للشك، قالوا: لأن مذهب الشعراء أن يُخرجوا كلامهم على صورة الشك وإن لم يكن هناك شك، الإنصاف ٤١٨/٢.

ينظر البيت في: معاني القرآن للقرائ ٧٢/١، والخصائص ٤٥٨/٢، وشرح الكافية ٣٦٩/٢، وشرح الجمل ٢٣٥/١، والخزانة ٦٥/١ وما بعدها، ومعجم شواهد العربية ٨٢.

(٢) ذهب إلى هذا الأخفش، والجرجسي، وبعض الكوفيين، وذهب ابن مالك في التسهيل ١٧٦، إلى أن "أو" تعاقب الواو في الإباحة كثيرا، وفي عطف المصاحب قليلا، وقد عقد الأنباري لهذا الخلاف المسألة ٦٧، من كتاب الإنصاف، وذكر فيها مستند كل قول. ينظر -أيضا- شرح الكافية الشافية ١٢٢٣/٣، وأوضح المسالك ٣٧٩/٣، والمساعد ٤٥٩/٢، والتصريح ١٤٦/٢.

(٣) هذا البيت من الكامل، وهو لقطريّ بن الفجاعة الحارثي، ويقال: إن "قطري" نسبة إلى موضع بين البحرين وعمان، واسمه: جموعة بن مازن، ذكره في حواشي المساعد ٤٥٨/٢.

والشاهد منه قوله: "أو عنان لجامي" فإن "أو" بمعنى الواو.

ينظر البيت في: المساعد ٤٥٨/٢، وشرح ديوان الحماسة ص ١٣٦.

[وعليه حمل قوله تعالى: ﴿أَوْ الْحَوَايَا﴾<sup>(١)</sup>، أو ما اختلط بعظم<sup>(٢)</sup>].

ومثل أو في القصد "إِذَا" الثانية في نحو: إِذَا ذِي وَإِذَا النَّائِيَةِ "إِذَا" الثانية في نحو: قولك: «قام إِذَا زيد وإِذَا عمرو» و«اضرب إِذَا زيداً وإِذَا عمراً» مثل "أو" في الدلالة على الشك في الأول، وعلى التخيير في الثاني، وعدها الأكثرون من حروف العطف<sup>(٣)</sup>، كالمصنف<sup>(٤)</sup> والفارسي<sup>(٥)</sup> يقول: والعطف<sup>(٦)</sup> بالواو ملازمتها إياها، وأما تجردها عنها في قوله:

(١) الحوايا: جمع حواياء، وحوية، وهي ما تحوى من البطن فاحتج واستند، وهي بنات اللين - أي الأمعاء الدقيقة - والمباغر - أي مكان اجتماع البعر - ينظر: اللسان "حوى" ٢٢٨/١٨.

(٢) من الآية ١٤٦، من سورة الأنعام. (٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٤) نعم قال به فريق من النحويين، جعلهم الشارح هنا الأكثرين، وقال ابن عصفور: إن أكثر النحويين على أنها ليست عاطفة، وإنما أوردوها مع حروف العطف لمصاحبتها لها. ينظر: شرح الجمل له ٢٢٣/١.

(٥) سئل الشارح المصنف متى عكها من حروف العطف ومم منه - رحمه الله - فإن عبارة المصنف في التسهيل، وشرح الكافية للشافية صريحة في موافقة ابن كيسان والفارسي فيما ذهبوا إليه من أن العاطف إنما هو الواو التي قبلها، وهي حامية لمعنى من المعاني المفادة بـ"أو"، فقد قال المصنف: ويقولهما. أقول في ذلك تخلصاً من دخول عاطف على عاطف. ينظر: شرح الكافية للشافية ١٢٢٦/٣، والتسهيل ١٧٤.

(٦) ينظر قوله في: الإيضاح من خلال المقتصد ٩٤٢/٢، وقد تابعه عليه الجرحاني، والرضي، وغيرهما. ينظر: شرح الكافية ٣٧٣/٢.

(٧) في أ: "العطف" بدون الواو.

٣٤١ - ياليتما أمّا شالت نعامتها أيما إلى جنّة أيما إلى نار<sup>(١)</sup> فشاة عنده، كما أبدلت الياء من ميمها الأولى شذوذاً، وفتح همزتها لفة تميم، وبه روي البيت المذكور.

وأوّل "لكن" نفياً أو نهياً و"لا" نداءً أو أمراً أو إثباتاً تلا لما فرغ من الكلام على أحكام الحروف المثبتة لفظاً ومعنى، أخذ في الكلام على القسم الثاني، وهو ما يتبع في اللفظ خاصة، فمنه "لكن" ولا يعطف بها إلا بعد النفي، أو النهي<sup>(٢)</sup>، نحو: «ما قام زيد لكن عمرو»

(١) هذا البيت من البسيط، وهو لسعد بن قُرط - أحد بني جذيمة - وقد حفظوا من نسبه إلى الأخص.

والبيت من أبيات يهجو بها الشاعر أمه - وكان لها عاقاً - وقوله: "شالت" أي: ارتفعت، و"النعامة" - في البيت - باطن القدم، يريد موتها، لأن من هلك ارتفعت رجلاه.

ينظر: اللسان "شول" ٤٠٠/١٣.

والشاهد من البيت بجيء "إِذَا" الثانية الدالة على التقسيم غير مسبقة بالواو، وإيا أصلها إمّا - بالكسر - لكن كثر استعمال "إِذَا" بالفتح.

ينظر البيت في: المختص ٢٨٤/١، وشرح ابن يعيش ٧٥/٦، وشرح الكافية ٣٧٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٢٩/٣، والمعنى، الشاهد ٨٩، وأوضح المسالك ٣٨٢/٣، والمساعد ٤٦١/٢، والقاموس ٣٢/٤، والجمع ١٣٥/٢، والدرر ١٨٢/٢، والتصريح ١٤٦/٢، والمخزاة ٨٦/١١، وشرح الأحموني ٨٤/٣، ومعجم شواهد العربية ١٨١.

(٢) هذا عند البصريين، وقد تقدم بيان آراء النحويين في "لكن" فسي ص ٢١٠ تعليق (٣).

[وعليه حمل قوله تعالى: ﴿أَوْ حَوَايَا﴾<sup>(١)</sup>، أو ما اختلط بعظم<sup>(٢)</sup>].

ومثل أو في القصد "إِذَا" الثانية في نحو: إِذَا ذِي وَإِذَا النَّائِيَةِ "إِذَا" الثانية في نحو: قولك: «قام إِذَا زيد وإِذَا عمرو» و«اضرب إِذَا زيداً وإِذَا عمراً» مثل "أو" في الدلالة على الشك في الأول، وعلى التخيير في الثاني، وعدها الأكثرون من حروف العطف<sup>(٣)</sup>، كالمصنف<sup>(٤)</sup> والفارسي<sup>(٥)</sup> يقول: والعطف<sup>(٦)</sup> بالواو ملازمتها إياها، وأما تجردها عنها في قوله:

(١) الحوايا: جمع حواياء، وحوية، وهي ما تحوى من البطن فاحتج واستند، وهي بنات اللين - أي الأمعاء الدقيقة - والمباغر - أي مكان اجتماع البعر - ينظر: اللسان "حوى" ٢٢٨/١٨.

(٢) من الآية ١٤٦، من سورة الأنعام. (٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٤) نعم قال به فريق من النحويين، جعلهم الشارح هنا الأكثرين، وقال ابن عصفور: إن أكثر النحويين على أنها ليست عاطفة، وإنما أوردوها مع حروف العطف لمصاحبتها لها. ينظر: شرح الجمل له ٢٢٣/١.

(٥) سئل الشارح المصنف متى عكها من حروف العطف ومم منه - رحمه الله - فإن عبارة المصنف في التسهيل، وشرح الكافية للشافية صريحة في موافقة ابن كيسان والفارسي فيما ذهبوا إليه من أن العاطف إنما هو الواو التي قبلها، وهي حامية لمعنى من المعاني المفادة بـ"أو"، فقد قال المصنف: ويقولهما. أقول في ذلك تخلصاً من دخول عاطف على عاطف. ينظر: شرح الكافية للشافية ١٢٢٦/٣، والتسهيل ١٧٤.

(٦) ينظر قوله في: الإيضاح من خلال المقتصد ٩٤٢/٢، وقد تابعه عليه الجرحاني، والرضي، وغيرهما. ينظر: شرح الكافية ٣٧٣/٢.

(٧) في أ: "العطف" بدون الواو.

٣٤١ - ياليتما أمّا شالت نعامتها أليما إلى جنّة أليما إلى نار<sup>(١)</sup> فشاة عنده، كما أبدلت الياء من ميمها الأولى شذوذاً، وفتح همزتها لفة تميم، وبه روي البيت المذكور.

وأوّل "لكن" نفياً أو نهياً و"لا" نداءً أو أمراً أو إثباتاً تلا لما فرغ من الكلام على أحكام الحروف المثبتة لفظاً ومعنى، أخذ في الكلام على القسم الثاني، وهو ما يتّبع في اللفظ خاصة، فمنه "لكن" ولا يعطف بها إلا بعد النفي، أو النهي<sup>(٢)</sup>، نحو: «ما قام زيد لكن عمرو»

(١) هذا البيت من البسيط، وهو لسعد بن قُرت - أحد بني جذيمة - وقد حفظوا من نسبه إلى الأخص.

والبيت من أبيات يهجو بها الشاعر أمّه - وكان لها عاقاً - وقوله: "شالت" أي: ارتفعت، و"النعامة" - في البيت - باطن القدم، يريد موتها، لأن من هلك ارتفعت رجلاه.

ينظر: اللسان "شول" ٤٠٠/١٣.

والشاهد من البيت بجيء "إِذَا" الثانية الدالة على التقسيم غير مسبقة بالواو، وإيا أصلها إمّا - بالكسر - لكن كثر استعمال "إِذَا" بالفتح.

ينظر البيت في: المختص ٢٨٤/١، وشرح ابن يعيش ٧٥/٦، وشرح الكافية ٣٧٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٢٩/٣، والمعنى، الشاهد ٨٩، وأوضح المسالك ٣٨٢/٣، والمساعد ٤٦١/٢، والقاموس ٣٢/٤، والجمع ١٣٥/٢، والدرر ١٨٢/٢، والتصريح ١٤٦/٢، والمخزاة ٨٦/١١، وشرح الأحموني ٨٤/٣، ومعجم شواهد العربية ١٨١.

(٢) هذا عند البصريين، وقد تقدم بيان آراء النحويين في "لكن" فسي ص ٥٢١ تعليق (٣).

و«لا تضرب زيدا لكنَّ عمرا» فلو لم يتقدمها نفي كانت ابتدائية، ولزم وقوع الجملة بعدها، نحو: «قام زيد لكنَّ عمرو لم يقم»، ومن شرط كونها للعطف أن تكون غير<sup>(١)</sup> مسبوقه بالواو وأن يقع بعدها المفرد، كما مثل، فإن تقدمتها الواو نحو: «**مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ**»<sup>(٢)</sup> أو دخلت الجملة، نحو: «**لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ**»<sup>(٣)</sup> فهي حرف ابتداء، والواو قبلها<sup>(٤)</sup> استئناف، وعلى هذا فـ«رسول الله» منصوب، لأنه خبرُ كانِ عذوفٌ، لا عطفًا على ما قبله بالواو، لأن الواو لا يعطف بها المختلفان في الإنبات والنفي، ومنه «لا» ولا تكون عاطفة إلا إذا تقدمها نداء<sup>(٥)</sup>.

نحو: «يا ابن أخي لا ابن عمي»، أو أمر، نحو: «اضرب زيدا لا عمرا» أو خبر مثبت<sup>(٦)</sup>، كـ«جاء زيد لا عمرو».

- (١) سقط "غير" من: ب. (٢) من الآية ٤٠، من سورة الأحزاب.
  - (٣) سقط "نحو" من: ب. (٤) من الآية ١٦٦، من سورة النساء.
  - (٥) في أ: "بعدها" وهو سهو من الناسخ.
  - (٦) خالف ابن سعدان الكوفي في جواز سبق "لا" بالنداء، وزعم أنه ليس من كلام العرب، وهو مردود بقول سيبيويه: وتقول: «... ويا زيد لا عمرو».
  - (٧) ينظر: الكتاب ١٨٦/٢. ينظر: خلاف ابن سعدان في مراجع التعليق (١) الآتي.
- (٧) ترك الشارح بعض شروط "لا" العاطفة، فمن شروطها: إفراد معطوفها وأن لا يكون صفة لسابق أو خبرا أو حالا، وأن لا يصدق أحد معطوفها على الآخر، وأن لا تقترن بعاطف. تنظر هذه الشروط والأمنلة عليها في: شرح الكافية الشافعية ١٢٣١/٣، والرصف ٣٢٩-٣٣٠، والجنسي الدانسي ٣٠٢، وأوضح المسالك ٣٨٨/٣، والمعنى ٢٦٦-٢٦٧، ٢٦٩، والنصريح ١٤٩/٢-١٥٠.

و«بل» كلِّين بعد مصحوبيهما كـ«لم أكن في مَرْتَعٍ بِلَ تَبْهًا» وانقل بها للشانِ حَكَمَ الأوَّلِ في الخبرِ المثبتِ والأمرِ الجليّ إذا عطف بـ"بل" بعد مصحوبي "لكنَّ" -الذين يعطف بها بعدهما- وهما النفي والنهي<sup>(١)</sup>، فهي مثلها في أنها ترجب لما بعدها ما سلب عما<sup>(٢)</sup> قبلها، مع بقاء ما قبلها على حكمه، نحو: «لم يقم زيد بل عمرو» و«لا تضرب زيدا بل عمرا» وإن عطف<sup>(٣)</sup> بها بعد خبر مثبت، أو بعد أمر اقتضت نقل ذلك الحكم إلى الثاني، وسلبه عن الأول، نحو: «قام زيد بل عمرو» و«اضرب زيدا بل عمرا» فإنما يستقيم كونها للإضراب في هذا دون الذي قبله.

وإن على ضمير رفع متصل عطفَتْ لفصل بالضمير المنفصل أو فاصل مُأ، وبلا فصل يَرِد في النظم فاشيا، وضعفه اعتقِد «العطف على الظواهر المنفصلة»<sup>(٤)</sup>، وضامرات النصب المنفصلة لا يتقيد

بشرط، وأما العطف على ضامرات الرفع المنفصلة، وضامرات الجرِّ فمقيد بما ذكره المصنف، فأما ضمير الرفع المتصل أو<sup>(٥)</sup> المستر فلا يجوز<sup>(٦)</sup> العطف عليه إلا بعد الفصل بالضمير المنفصل المؤكّد<sup>(٧)</sup> للمعطوف عليه، نحو:

- (١) سقط "النهي" من: ب. (٢) في ب: "ما" موضع "عما".
- (٣) في ب: "عطفَتْ".
- (٤) في أ: «العطف على الضامرات والظواهر المنفصلة»، وهو سهو من الناسخ.
- (٥) في أ: "المستر"، وهو سهو من الناسخ.
- (٦) أي: عند البصريين، وقد خصوا ما جاء منه على غير ذلك بحالة الضرورة، وأما الكوفيون فإنهم يميزونه في السعة.
- (٧) ينظر الإنصاف: المسألة ٦٦، وابن يعيش ٧٦/٣، وحرّاشي شرح الجمل ٢٤٢/١.
- (٧) في أ: "المذكور" موضع "المؤكد"، وهو تحريف.



و«لا تضرب زيدا لكنَّ عمرا» فلو لم يتقدمها نفي كانت ابتدائية، ولزم وقوع الجملة بعدها، نحو: «قام زيد لكنَّ عمرو لم يقم»، ومن شرط كونها للعطف أن تكون غير<sup>(١)</sup> مسبوقه بالواو وأن يقع بعدها المفرد، كما مثل، فإن تقدمتها الواو نحو: «**مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ**»<sup>(٢)</sup> أو دخلت الجملة، نحو<sup>(٣)</sup>: «**لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ**»<sup>(٤)</sup> فهي حرف ابتداء، والواو قبلها<sup>(٥)</sup> استئناف، وعلى هذا فـ«رسول الله» منصوب، لأنه خبرُ كانِ عذوقاً، لا عطفاً على ما قبله بالواو، لأن الواو لا يعطف بها المختلفان في الإنبات والنفي، ومنه «لا» ولا تكون عاطفة إلا إذا تقدمها نداء<sup>(٦)</sup>.

نحو: «يا ابن أخي لا ابن عمي»، أو أمر، نحو: «اضرب زيدا لا عمرا» أو خبر مثبت<sup>(٧)</sup>، كـ«جاء زيد لا عمرو».

- (١) سقط "غير" من: ب. (٢) من الآية ٤٠، من سورة الأحزاب.
  - (٣) سقط "نحو" من: ب. (٤) من الآية ١٦٦، من سورة النساء.
  - (٥) في أ: "بعدها" وهو سهو من الناسخ.
  - (٦) خالف ابن سعدان الكوفي في جواز سبق "لا" بالنداء، وزعم أنه ليس من كلام العرب، وهو مردود بقول سيبيويه: وتقول: «... ويا زيد لا عمرو».
  - (٧) ينظر: الكتاب ١٨٦/٢. ينظر: خلاف ابن سعدان في مراجع التعليق (١) الآتي.
- (٧) ترك الشارح بعض شروط "لا" العاطفة، فمن شروطها: إفراد معطوفها وأن لا يكون صفة لسابق أو خبراً أو حالاً، وأن لا يصدق أحد معطوفها على الآخر، وأن لا تقترن بعاطف. تنظر هذه الشروط والأمنلة عليها في: شرح الكافية الشافعية ١٢٣١/٣، والرصف ٣٢٩-٣٣٠، والجنسي الدانسي ٣٠٢، وأوضح المسالك ٣٨٨/٣، والمعنى ٢٦٦-٢٦٧، ٢٦٩، والنصريح ١٤٩/٢-١٥٠.

و«بل» كلِّين بعد مصحوبيهما كـ«لم أكن في مرتع بل تنها» وانتقل بها للشانِ حَكَمَ الأوَّل في الخبرِ المثبتِّ والأمرِ الجليّ إذا عطف بـ«بل» بعد مصحوبيّ "لكنَّ" -الذين يعطف بها بعدهما- وهما النفي والنهي<sup>(١)</sup>، فهي مثلها في أنها ترجب لما بعدها ما سلب عما<sup>(٢)</sup> قبلها، مع بقاء ما قبلها على حكمه، نحو: «لم يقم زيد بل عمرو» و«لا تضرب زيدا بل عمرا» وإن عطف<sup>(٣)</sup> بها بعد خبر مثبت، أو بعد أمر اقتضت نقل ذلك الحكم إلى الثاني، وسلبه عن الأول، نحو: «قام زيد بل عمرو» و«اضرب زيدا بل عمرا» فإنما يستقيم كونها للإضراب في هذا دون الذي قبله.

وإن على ضمير رفع متصل عطفَتْ لفصل بالضمير المنفصل أو فاصل مُأ، وبلا فصل يَرِد في النظم فاشياء، وضعفه اعتقيد «العطف على الظواهر المنفصلة»<sup>(٤)</sup>، وضامائر النصب المنفصلة لا يتقيد

بشرط، وأما العطف على ضامائر الرفع المنفصلة، وضامائر الجرّ فمقيد بما ذكره المصنف، فأما ضمير الرفع المتصل أو<sup>(٥)</sup> المستر فلا يجوز<sup>(٦)</sup> العطف عليه إلا بعد الفصل بالضمير المنفصل المؤكّد<sup>(٧)</sup> للمعطوف عليه، نحو:

- (١) سقط "النهي" من: ب. (٢) في ب: "ما" موضع "عما".
- (٣) في ب: "عطفَتْ".
- (٤) في أ: «العطف على الضامائر والظواهر المنفصلة»، وهو سهو من الناسخ.
- (٥) في أ: "المستر"، وهو سهو من الناسخ.
- (٦) أي: عند البصريين، وقد خصوا ما جاء منه على غير ذلك بحالة الضرورة، وأما الكوفيون فإنهم يميزونه في السعة.
- (٧) ينظر الإنصاف: المسألة ٦٦، وابن يعيش ٧٦/٣، وحرّاشي شرح الجمل ٢٤٢/١.
- (٧) في أ: "المذكور" موضع "المؤكد"، وهو تحريف.

﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾<sup>(١)</sup> «اسكن أنت وزوجك الجنة»<sup>(٢)</sup> أو بفواصل غيره، إما بين حرف العطف والمعطوف عليه، نحو: «يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ»<sup>(٣)</sup> وإما بين حرف العطف والمعطوف، نحو: «مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا»<sup>(٤)</sup> وقد يرد بلا فصل إلا أنه ضعيف، وقد ورد منه في الحديث: «كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ»<sup>(٥)</sup> وبكثر في الشعر، نحو:

٣٤٢- قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهُرْتُهُادَى<sup>(٦)</sup> ... ..

(١) من الآية ٥٤، من سورة الأنبياء.

(٢) من الآيتين ١٩، ٣٥، من سورتي البقرة والأعراف على الترتيب.

(٣) من الآية ٢٣، من سورة الرعد، وقد فصل ضمير المؤنث العائد إلى "جنات" للتقدم ذكرها بين حرف العطف وبين المعطوف عليه، وهو ضمير الجمع في "يدخلون".

(٤) من الآية ١٤٨، من سورة الأنعام، وقد فصلت "ي" بين العاطف والمعطوف.

(٥) هذا الحديث لم أجده بهذا اللفظ، ولكن جاء في سنن ابن ماجة ما هو قريب منه، وهو قوله ﷺ: «ذهبت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر».

تنظر: المقدمة ٣٨/١، وليس فيه شاهد.

(٦) هذا البيت من الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة، وقامه قوله:

... كَيْسَاءُ الْمَلَأُ تَسْتَسْنِ رُفَاتٍ

وبروي: "الغلا" موضع "الملا" وهما بمعنى واحد.

وقول "زُهر" جمع زهراء، وهي البيضاء المشرقة، و"النَّعَاج" جمع نعجة، وهي بقرة الوحش، وشبه النساء بها في سعة عيونها وسكون مشيها،

==

وقوله:

٣٤٣- رَامَ الْأَخِيظَلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ -رَأْبٌ لَهُ- يَنْتَالَا<sup>(١)</sup>  
وعود خافضٍ-لدى عطف- على ضمير خَفَضَ لازماً قد جُعِلَا  
وليس-عندى- لازماً إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مُثَبِّتَا

(-) و"الملا": الفلاة الواسعة، و"تعثن": سيرن سيرا شديداً.

والشاهد من البيت قوله: «أقبلت وزهر» حيث عطف "زُهر" على الضمير المستتر في "أقبلت" من غير أن يؤكد الضمير المستتر بضمير منفصل، وهذا جائز في سعة الكلام عند الكوفيين، والبصريون يقتصرون هذا ونحوه بالضرورة، ويحتمل أن تكون الروا ليست بعاطفة بل حالة والجملة بعدها في محل نصب على الحال، أفاده في حواشي شرح ابن عيشر ٧٦/٣.

ينظر البيت في: الكتاب ٣٧٩/٢، والخصائص ٣٨٦/٢، والإنصاف ٤٧٥/٢، وشرح الجمل ٢٤٢/١، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٥/٣، وشرح ابن عقيل ٢٣٨/٣، وشرح الأخواني ٨٧/٣، وملحقات ديوانه ٤٩٠، ومعجم شواهد العربية ٢٧٤.

(١) هذا البيت من الكامل، وهو بجزر، وفي بعض رواياته "نفسه" موضع "رأيه"، و"رأحا" موضع "رام".

والشاهد منه قوله: «يكن رأباً له»، حيث عطف "أب" على الضمير المرفوع المستتر في "يكن" وهو موافق لما ذهب إليه الكوفيون، كما تقدم في الشاهد السابق.

ينظر البيت في: الإنصاف ٤٧٦/٢، والمقرب ٢٣٤/١، وشرح الجمل ٢٤٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٥/٣، وأوضح المسالك ٣٩٠/٣، وشرح ابن عقيل ٢٣٩/٣، والمعجم ١٣٨/٢، والندرة ١٩٩/٢، والتصرييح ١٥١/٢، وشرح الأخواني ٨٧/٣، وديوانه ٤٥١، ومعجم شواهد العربية ٢٧١.

﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾<sup>(١)</sup> «اسكن أنت وزوجك الجنة»<sup>(٢)</sup> أو بفواصل غيره، إما بين حرف العطف والمعطوف عليه، نحو: «يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ»<sup>(٣)</sup> وإما بين حرف العطف والمعطوف، نحو: «مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا»<sup>(٤)</sup> وقد يرد بلا فصل إلا أنه ضعيف، وقد ورد منه في الحديث: «كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ»<sup>(٥)</sup> وبكثر في الشعر، نحو:

٣٤٢- قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهُرْتُهُادَى<sup>(٦)</sup> ... ..

(١) من الآية ٥٤، من سورة الأنبياء.

(٢) من الآيتين ١٩، ٣٥، من سورتي البقرة والأعراف على الترتيب.

(٣) من الآية ٢٣، من سورة الرعد، وقد فصل ضمير المؤنث العائد إلى "جنات" للتقدم ذكرها بين حرف العطف وبين المعطوف عليه، وهو ضمير الجمع في "يدخلون".

(٤) من الآية ١٤٨، من سورة الأنعام، وقد فصلت "ي" بين العاطف والمعطوف.

(٥) هذا الحديث لم أجده بهذا اللفظ، ولكن جاء في سنن ابن ماجة ما هو قريب منه، وهو قوله ﷺ: «ذهبت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر».

تنظر: المقدمة ٣٨/١، وليس فيه شاهد.

(٦) هذا البيت من الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة، وقامه قوله:

... كَيْسَاءُ الْمَلَأُ تَسْتَسْنِ رُفَاتِ

وبروي: "الغلا" موضع "الملا" وهما بمعنى واحد.

وقول "زُهر" جمع زهراء، وهي البيضاء المشرقة، و"النَّعاج" جمع نعجة، وهي بقرة الوحش، وشبه النساء بها في سعة عيونها وسكون مشيها،

==

وقوله:

٣٤٣- رَامَ الْأَخِيظُلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ      مَا لَمْ يَكُنْ -رَأْبٌ لَهُ- يَنْتَالَا<sup>(١)</sup>  
وعود خافضٍ -لدى عطف- على      ضمير خَفَضٍ لازماً قد جُعِلَا  
وليس -عندى- لازماً إذ قد أتى      في النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتَا

(-) و"الملا": الفلاة الواسعة، و"تعتثن": سيرن سيرا شديدا.

والشاهد من البيت قوله: «أقبلت وزهر» حيث عطف "زُهر" على الضمير المستتر في "أقبلت" من غير أن يؤكد الضمير المستتر بضمير منفصل، وهذا جائز في سعة الكلام عند الكوفيين، والبصريون يقتصرون هذا ونحوه بالضرورة، ويحتمل أن تكون الروا ليست بعاطفة بل حالة والجملة بعدها في محل نصب على الحال، أفاده في حواشي شرح ابن عيوش ٧٦/٣.

ينظر البيت في: الكتاب ٣٧٩/٢، والخصائص ٣٨٦/٢، والإنصاف ٤٧٥/٢، وشرح الجمل ٢٤٢/١، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٥/٣، وشرح ابن عقيل ٢٣٨/٣، وشرح الأخواني ٨٧/٣، وملحقات ديوانه ٤٩٠، ومعجم شواهد العربية ٢٧٤.

(١) هذا البيت من الكامل، وهو بجزر، وفي بعض رواياته "نفسه" موضع "رأيه"، و"رعا" موضع "رام".

والشاهد منه قوله: «يكن رأب له»، حيث عطف "أب" على الضمير المرفوع المستتر في "يكن" وهو موافق لما ذهب إليه الكوفيون، كما تقدم في الشاهد السابق.

ينظر البيت في: الإنصاف ٤٧٦/٢، والمقرب ٢٣٤/١، وشرح الجمل ٢٤٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٥/٣، وأوضح المسالك ٣٩٠/٣، وشرح ابن عقيل ٢٣٩/٣، والمجمع ١٣٨/٢، والندرة ١٩٩/٢، والتصريح ١٥١/٢، وشرح الأخواني ٨٧/٣، وديوانه ٤٥١، ومعجم شواهد العربية ٢٧١.

أكثر النحاة يشترطون<sup>(١)</sup> - في جواز العطف على الضمير بالجرور - إعادة الخافض للمعطوف عليه، سواء كان اسماً، نحو: ﴿يَا لَيْتَ بَنِي وَيْلَكَ﴾<sup>(٢)</sup> أو حرفاً، نحو: ﴿وَبَارِكْنا عَلَيْهِ وَعَلَى إِسْحَاقَ﴾<sup>(٣)</sup> وليس ذلك بلازم عند المصنف<sup>(٤)</sup>، موافقة للأخفش<sup>(٥)</sup> لصحة النقل به دون ذلك، نثراً ونظماً، أما النشر فكقراءة غير واحد: ﴿الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾<sup>(٦)</sup> ومن كلامهم:

(١) في ب: "يشترطون". (٢) من الآية: ٣٨، من سورة الزعرف.

(٣) من الآية ١١٣، من سورة الصافات.

(٤) أي: كما صرح بذلك في النظم، وفي التسهيل ١٧٧، وفي شرح الكافية الشافية ١٢٤/٣.

(٥) وقد قال بعدم لزوم إعادة الخافض غير الأخفش كيونس، بل وجمهور الكوفيين وبعض المتأخرين، كابن هشام، وقد عقد أبو الراكات الأبياري للخلاف في ذلك المسألة: ٦٥، من كتابه الإيضاف، وذكر الآراء ومستند كل رأي بما يقضى عن ذكره هنا.

تنظر المسألة - أيضاً - في: الكتاب ٣٨٢/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢٤/١، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٢/١، وشرح ابن يعيش ٧٨/٣، وشرح الكافية الشافية ٣١٩/١ - ٣٢٠، وشرح الجمل ٢٤١/١ - ٢٤٢، وأوضح المسالك ٣٩٢/٣، والتصريح ١٥١/٢، وجزالة الأدب ١٢٤/٥، وشرح الأخواني ٨٧/٣.

(٦) من الآية الأولى من سورة النساء، والقراءة بكسر الميم من "الأرحام" وهي قراءة حمزة الزيات - أحد أئمة القراءات السبع - ولم تنسبها مراجع القراءات ولا غيرها - مما اطلعت عليه - إلى أحد غيره. ينظر: اختص ١٧٩/١، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٢/١، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢٤/١، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١، والجمعة ص ١٨٨، والنشر ٢٤٧/٢، والوافي ص ٢٤٢، والبدور ص ٧٣، والمهذب ١٥٠/٢. وقال ابن يعيش في: شرح المفصل ٧٨/٣، قد قرأها جماعة من غير السبعة، كابن مسعود، وابن عباس، والقاسم، وإبراهيم النخعي، والأعمش، والحسن البصري، وقادة، ومجاهد.

«ما فيها غيره وفريه»<sup>(١)</sup> وليس منه: ﴿وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾<sup>(٢)</sup> بل الصواب<sup>(٣)</sup> أنه عطف على "سبيل" ليطابق قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصْنَوْنَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾<sup>(٤)</sup>.

وأما النظم فكثير، نحو:

٣٤٤ - ... .. فاذهب فما بك والأيام من<sup>(٥)</sup> عجب

(١) نسبت هذه الحكاية إلى قطرب.

ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٥٠/٣، وأوضح المسالك ٣٩٢/٣، والتصريح ١٥٢/٢، وشرح الأخواني ٨٨/٣.

(٢) من الآية ٢١٧، من سورة البقرة.

(٣) ما اختاره الشارح هو قول: الزعشري. ينظر: الكشف ٣٥٧/١، وما رده هو ما ذهب إليه ابن مالك، ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٤٨/٣، وقد تقدم تجويز الكوفيين وغيرهم العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض قريباً، ويضعف ما اختاره الشارح، ما ذكره: ابن هشام في أوضح المسالك ٣٩٣/٣، وهو أنه يستلزم العطف على المصدر قبل أن يستكمل معمولاته، وذلك أن "سبيل" صلة المصدر "صَدَّ" وقد عطف عليه "كُفِّرَ"، واختار - رحمه الله - في المغنى ٥٩٦، أن خفف "المسجد" بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها، لا بالعطف، ومجموع الجار والجرور عطف على "به".

(٤) من الآية ٢٥، من سورة الحج.

(٥) هنا عجز بيت من البسيط، وقائله غير معروف، وصدره قوله:

فاليوم قرئت تهجونا وتثبنا ... .. البيت.

والشاهد منه قوله: "بك والأيام" حيث عطف "الأيام" - بالجر - على الضمير

المخفوض بالباء - محلاً - من غير إعادة الباء مع المعطوف، -

أكثر النحاة يشترطون<sup>(١)</sup> - في جواز العطف على الضمير بالجرور - إعادة الخافض للمعطوف عليه، سواء كان اسماً، نحو: ﴿يَا لَيْتَ بَنِي وَيْلَكَ﴾<sup>(٢)</sup> أو حرفاً، نحو: ﴿وَبَارِكْنا عَلَيْهِ وَعَلَى إِسْحَاقَ﴾<sup>(٣)</sup> وليس ذلك بلازم عند المصنف<sup>(٤)</sup>، موافقة للأخفش<sup>(٥)</sup> لصحة النقل به دون ذلك، نثراً ونظماً، أما النشر فكقراءة غير واحد: ﴿الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾<sup>(٦)</sup> ومن كلامهم: نشر فكقراءة غير واحد: ﴿الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾<sup>(٦)</sup> ومن كلامهم:

(١) في ب: "يشترطون". (٢) من الآية: ٣٨، من سورة الزعر. (٣) من الآية ١١٣، من سورة الصافات.

(٤) أي: كما صرح بذلك في النظم، وفي التسهيل ١٧٧، وفي شرح الكافية الشافية ١٢٤/٣.

(٥) وقد قال بعدم لزوم إعادة الخافض غير الأخفش كيونس، بل وجهور الكوفيين وبعض المتأخرين، كابن هشام، وقد عقد أبو الراكات الأبياري للخلاف في ذلك المسألة: ٦٥، من كتابه الإيضاف، وذكر الآراء ومستند كل رأي بما يقضى عن ذكره هنا.

تنظر المسألة - أيضاً - في: الكتاب ٣٨٢/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢٤/١، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٢/١، وشرح ابن يعيش ٧٨/٣، وشرح الكافية الشافية ٣١٩/١ - ٣٢٠، وشرح الجمل ٢٤١/١ - ٢٤٢، وأوضح المسالك ٣٩٢/٣، والتصريح ١٥١/٢، وجزالة الأدب ١٢٤/٥، وشرح الأخواني ٨٧/٣.

(٦) من الآية الأولى من سورة النساء، والقراءة بكسر الميم من "الأرحام" وهي قراءة

جزالة الزيات - أحد أئمة القراءات السبع - ولم تنسبها مراجع القراءات ولا غيرها

- مما اطلعت عليه - إلى أحد غيره. ينظر: اختص ١٧٩/١، ومعاني القرآن للفراء

٢٥٢/١، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢٤/١، وإغراب القرآن للنحاس ٤٣١/١، والجمعة

ص ١٨٨، والنشر ٢٤٧/٢، والوافي ص ٢٤٢، والبدور ص ٧٣، والمهذب ١٥٠/٢.

وقال ابن يعيش في: شرح المفصل ٧٨/٣، قد قرأها جماعة من غير السبعة، كابن

مسعود، وابن عباس، والقاسم، وإبراهيم النخعي، والأعمش، والحسن البصري،

وقادة، ومجاهد.

«ما فيها غيره وفريه»<sup>(١)</sup> وليس منه: ﴿وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾<sup>(٢)</sup> بل الصواب<sup>(٣)</sup> أنه عطف على "سبيل" ليطابق قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصْنَتُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾<sup>(٤)</sup>.

وأما النظم فكثير، نحو:

٣٤٤ - ... .. فاذهب فما بك والأيام من<sup>(٥)</sup> عجب

(١) نسبت هذه الحكاية إلى قطرب.

ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٥٠/٣، وأوضح المسالك ٣٩٢/٣، والتصريح ١٥٢/٢، وشرح الأخواني ٨٨/٣.

(٢) من الآية ٢١٧، من سورة البقرة.

(٣) ما احتاره الشارح هو قول: الزعشري. ينظر: الكشف ٣٥٧/١، وما رده هو ما ذهب إليه ابن مالك، ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٤٨/٣، وقد تقدم تجويز الكوفيين وغيرهم العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض قريباً، ويُضَعَف ما احتاره الشارح، ما ذكره: ابن هشام في أوضح المسالك ٣٩٢/٣، وهو أنه يستلزم العطف على المصدر قبل أن يستكمل معمولاته، وذلك أن "سبيل" صلة المصدر "صَدَّ" وقد عطف عليه "كُفِّرَ"، واحتار - رحمه الله - في المعنى ٥٩٦، أن خَفَضَ "المسجد" بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها، لا بالعطف، ومجموع الجار والجرور عطف على "به".

(٤) من الآية ٢٥، من سورة الحج.

(٥) هنا عجز بيت من البسيط، وقائله غير معروف، وصدره قوله:

فاليوم قرئت تهجونا وتثينا ... .. البيت.

والشاهد منه قوله: "بك والأيام" حيث عطف "الأيام" - بالجر - على الضمير

المخفوض بالباء - محلاً - من غير إعادة الباء مع المعطوف،

--

وقوله:

٣٤٥- ... .. وما بينها والكعب حُوطٌ نَفَائِفُ<sup>(١)</sup>

(-) والبصريون يحملونه على الضرورة الشعرية، والكوفيون يميزونه حتى في السعة. ينظر البيت في: الكتاب ٢/٣٨٢، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٣١، والإنصاف ٢/٤٦٤، وشرح ابن عيسى ٣/٧٨، وشرح الكافية ١/٣٢٠، والمفسر ١/٢٣٤، وشرح الجمل ١/٢٤٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٥٠، وشرح ابن عقيل ٣/٢٤٠، والمص ١/١٢٠، ٢/١٣٩، والسدر ١/٩٠، ٢/١٩٢، والخزانة ٥/١٢٣، وشرح الأختوني ٢/٨٨، ومعجم شواهد العربية ٦٦

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لمسكين الدارمي، وصدوره قوله: نَعْلَسْتُ في بَسل السَّوَارِي سَيُوفًا ... .. البيت.

وفي رواية "علق"، و"السواري" جمع سارية، وهي: الإسطوانة. ينظر: اللسان "سور" ٥٥/٦، شبه أنفسهم بالسواري لطول قاماتهم، والطول شيء ممدوح عند العرب، و"الكعب" يروى مكانه "الأرض". و"حُوطٌ" هكذا في النسختين، ولم أجدها لغوية، وقد كثرت رواياتها، فأكثر الروايات "غُوطٌ" وهو جمع غائط، للموضع المظلم من الأرض. ينظر: اللسان "غوط" ٩/٢٤٠. وعبوى: "مَهْوَى" و"مِنَا تَنَائِفٌ" ونفائف جمع تنف - يوزن جعفر - وهو ما بين أعلى الحائط إلى أسفله، وما بين السماء والأرض، وينطق على كل شيء بينه وبين الأرض مَهْوَى. ينظر: اللسان "تنف" ١١/٢٥٢.

والشاهد منه قوله: "وما بينها والكعب" حيث عطف "والكعب" على الضمير المخفوض بإضافة الظرف - بين - إليه من غير أن يعيد العامل، كما تقدم في الشاهد السابق. ينظر البيت في: معاني القرآن للفراء ١/٢٥٣، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٣١، والإنصاف ٢/٤٦٥، وشرح ابن عيسى ٣/٧٩، وشرح الجمل ١/٢٤٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٥١، وشرح ابن النظم ٥٤٥، واللسان "غوط" ٩/٢٤٠، وأوضح المسالك ٣/٣٩٣، وشرح الأختوني ٢/٨٨، وديوان الشاعر ٥٣، ومعجم شواهد العربية ٢٣٧.

والفساء قد تُحذف مع ما عَطَفَتْ والواوُ إذ لا تَيسر وهي انفردت بعطف عامل مُزَالٍ قد بقي معموله، ذُلُعا لَوَقَمِ أَتَى

تختص "الفاء" و"الواو" من بين حروف العطف بمجاز حذفهما مع التابع الذي عطفناه، إذا كان المراد ظاهراً مع حذفه، فمنه مع "الفاء": «إِنْ اضْرِبْ بعصاك البحرَ، فاسفلق»<sup>(١)</sup> ومنه مع "الواو" قولهم: «راكب الناقة طليحان»<sup>(٢)</sup> تقدير الأول: «فَضْرِبْ» معطوف على «أوحينا» وتقدير الثاني: «راكب الناقة والناقة» وتنفرد الواو بعطفها لعامل قد حذف وبقي معموله، دليلاً عليه، سواء كان المفعول مرفوعاً، أو منصوباً أو مجروراً، نحو: «اسكن أنتَ وزوجك»<sup>(٣)</sup> و«نبوذا الدار والإيمان»<sup>(٤)</sup> وكقولهم: «ما كلُّ سوداء ثمرة، ولا بيضاء شحمة»<sup>(٥)</sup>، تقدير الأول: «ولتسكن زوجك»، وتقدير الثاني: «وأتروا الإيمان»، وتقدير الثالث: «ولا كلُّ بيضاء» والحامل على تقدير العامل<sup>(٦)</sup> في ذلك: رفعُ وهم في الكلام، إما<sup>(٧)</sup> من جهة اللفظ لتعذر إسناد الفعل إلى الظاهر في المثال الأول، ولامتناع العطف على معمولي<sup>(٨)</sup>

(١) من الآية ٦٣، من سورة الشعراء.

(٢) هذا من كلام العرب. ينظر: اللسان ٣/٣٦٣.

(٣) من الآيتين ١٩٣٥ من سورتي البقرة والأعراف على الزئيب.

(٤) من الآية ٩ من سورة الحشر.

(٥) يميز في "شجدة" الرفع على أنه خبر لـ "لا" النافية للجنس، كما يجوز فيها النصب رداً إلى خبر "ما". ينظر الكتاب ٦٥/١.

(٦) في أ: "المعمول" وهو تخريف.

(٧) سقط "إما" من: ب.

(٨) تقدم بيان امتناع ذلك.

وقوله:

٣٤٥- ... .. وما بينها والكعب حُوطٌ نَفَائِفُ<sup>(١)</sup>

(-) والبصريون يحملونه على الضرورة الشعرية، والكوفيون يميزونه حتى في السعة. ينظر البيت في: الكتاب ٢/٣٨٢، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٣١، والإنصاف ٢/٤٦٤، وشرح ابن عيسى ٣/٧٨، وشرح الكافية ١/٣٢٠، والمفسر ١/٢٣٤، وشرح الجمل ١/٢٤٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٥٠، وشرح ابن عقيل ٣/٢٤٠، والمص ١/١٢٠، ٢/١٣٩، والسدر ١/٩٠، ٢/١٩٢، والخزانة ٥/١٢٣، وشرح الأختوني ٢/٨٨، ومعجم شواهد العربية ٦٦

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لمسكين الدارمي، وصدره قوله: نَعْلَسْتُ في بَسل السَّوَارِي سَيُوفًا ... .. البيت.

وفي رواية "علق"، و"السواري" جمع سارية، وهي: الإسطوانة. ينظر: اللسان "سور" ٥٥/٦، شبه أنفسهم بالسواري لطول قاماتهم، والطول شيء ممدوح عند العرب، و"الكعب" يروى مكانه "الأرض". و"حُوطٌ" هكذا في النسختين، ولم أجدها لغوية، وقد كثرت رواياتها، فأكثر الروايات "غُوطٌ" وهو جمع غائط، للموضع المظلم من الأرض. ينظر: اللسان "غوط" ٩/٢٤٠. و"مَهْوًى" و"مَيْثًا تَنَائِفٌ" ونفائف جمع تنف - يوزن جعفر - وهو ما بين أعلى الحائط إلى أسفله، وما بين السماء والأرض، وينطق على كل شيء بينه وبين الأرض مَهْوًى. ينظر: اللسان "تنف" ١١/٢٥٢.

والشاهد منه قوله: "وما بينها والكعب" حيث عطف "والكعب" على الضمير المخفوض بإضافة الظرف - بين - إليه من غير أن يعيد العامل، كما تقدم في الشاهد السابق. ينظر البيت في: معاني القرآن للقراء ١/٢٥٣، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٣١، والإنصاف ٢/٤٦٥، وشرح ابن عيسى ٣/٧٩، وشرح الجمل ١/٢٤٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٥١، وشرح ابن الناطم ٥٤٥، واللسان "غوط" ٩/٢٤٠، وأوضح المسالك ٣/٣٩٣، وشرح الأختوني ٢/٨٨، وديوان الشاعر ٥٣، ومعجم شواهد العربية ٢٣٧.

والفساء قد تُحذف مع ما عَطَفَتْ والواو إذ لا تيسر وهي انفردت بعطف عامل مُزَالٍ قد بقي معموله، ذُلُفَا لَوْهَمٍ أَتَقَى

تختص "الفاء" و"الواو" من بين حروف العطف بمجاز حذفهما مع التابع الذي عطفناه، إذا كان المراد ظاهراً مع حذفه، فمنه مع "الفاء": «إِنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْيَحْرَ، فَانْفَلِقْ»<sup>(١)</sup> ومنه مع "الواو" قولهم: «راكب الناقة طَلِيحَان»<sup>(٢)</sup> تقدير الأول: «فَضْرِبْهُ» معطوف على «أَوْحِينَا» وتقدير الثاني: «راكب الناقة والناقة» وتنفرد الواو بعطفها لعامل قد حذف وبقي معموله، دليلاً عليه، سواء كان المفعول مرفوعاً، أو منصوباً أو مجروراً، نحو: «إِسْكَنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ»<sup>(٣)</sup> و«تَبَوَّأَا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ»<sup>(٤)</sup> وكقولهم: «ما كلُّ سوداء ثمرة، ولا بيضاء شحمة»<sup>(٥)</sup>، تقدير الأول: «ولتسكن زوجك»، وتقدير الثاني: «وأتروا الإيمان»، وتقدير الثالث: «ولا كلُّ بيضاء» والحامل على تقدير العامل<sup>(٦)</sup> في ذلك: رفعُ وهم في الكلام، إما<sup>(٧)</sup> من جهة اللفظ لتعذر إسناد الفعل إلى الظاهر في المثال الأول، ولامتناع العطف على معمولي<sup>(٨)</sup>

(١) من الآية ٦٣، من سورة الشعراء.

(٢) هذا من كلام العرب. ينظر: اللسان ٣/٣٦٣.

(٣) من الآيتين ١٩٣٥ من سورتي البقرة والأعراف على الزئيب.

(٤) من الآية ٩ من سورة الحشر.

(٥) يميز في "شجيرة" الرفع على أنه خبر لـ "تلا" النافية للجنس، كما يجوز فيها

النصب رداً إلى خبر "ما". ينظر الكتاب ٦٥/١.

(٦) في أ: "المفعول" وهو تخريف.

(٧) سقط "إما" من: ب.

(٨) تقدم بيان امتناع ذلك.

عاملين في الثالث، وإما من جهة المعنى، لعدم صحة نسبة التَّوْبَةِ إلى الإيمان في الثاني، وإنما التَّوْبَةُ للمنازل.

وحذف متبوع بدا هنا استَبَحَّ وعطفك الفعل على الفعل يصح كما يحذف المعطوف بالفاء، أو الواو، يحذف المعطوف عليه بهما، وهو المتبوع فمته - قبل الفاء - ما سبق من قوله: ﴿إِنْ احْتَرَبَ بَعْضُكَ الْخَيْرَ فَاَنْفَلْ﴾<sup>(١)</sup>، فإن المحذوف كما هو معطوف، فهو معطوف عليه، ومنه - قبل الواو - قولك: «بلى وزيد» لمن قال: «ما جاء عمرو» تقديره: بلى جاء عمرو وزيد، وكما يعطف الاسم على الاسم يصح عطف الفعل على الفعل، سواء اتحدت صيغتهما، نحو: ﴿وَلَنْ تَزِنُوا وَتَتَّقُوا﴾<sup>(٢)</sup> و﴿وَأَسْمِعُوا﴾<sup>(٣)</sup> ﴿وَجَعَلْنَا وَأَطَعْنَا﴾<sup>(٤)</sup> ونحوه كثير، أو اختلفت مع اتحاد الزمان، نحو: ﴿يُقَدِّمُ قُوَّتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأُورِدَهُمُ النَّارَ﴾<sup>(٥)</sup> ﴿إِنْ شَاءَ جَعَلْ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ

(١) من الآية ٦٣ من سورة الشعراء ووجه الاستشهاد بالآية هو: أنه قد حذف المعطوف بالفاء، المقدر بـ "فَضَرَّه" وهذا المعطوف المحذوف معطوف عليه -أيضا- ما بعده وهو "فانفلق".

(٢) من الآية ٣٦١٧٩ من سورتي آل عمران، ومحمد ﷺ .

(٣) من الآية ١٦ من سورة التغابن.

(٤) من الآيات ٢٨٥، ٤٦، ٧، ٥١ من سورة البقرة، والنساء، والمائدة، والنور على التوالي.

(٥) من الآية ٩٨ من سورة هود، وقد عطف في الآية: الفعل "أورد" على "يقدم" لأن "أورد" بمعنى "يورد"، ويحتمل أن يكون "أورد" معطوفا على: ﴿أَتَبِعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ﴾ فلا خلاف في اللفظ، كما يحتمل أن يكون من عطف الجملة على الجملة، لا الفعل على الفعل، ذكره الصبان ٩١/٣.

جنت تجري من تحتها الأنهارُ ويجعل لك قصورا﴾<sup>(١)</sup> واعطف على اسم شبه فعل ففلا وعكسا استعمل تجلده مهلا يعطف الفعل -أيضا- على الاسم المشبه له في المعنى، نحو: ﴿فَالْمُتَّيِرَاتِ صَبَاحًا فَأَتَرْنَ بِهِ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَاتٍ وَيَقْبَضْنَ﴾<sup>(٣)</sup> ومنه: ٣٤٦ - لَلْبَيْتِ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّرَ عَنِّي<sup>(٤)</sup> ... ..

(١) من الآية ١٠ من سورة الفرقان، والآية تكون شاهدا على قراءة الجزم في "يجعل" وهي قراءة نافع وأبي عمرو، وحفص، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر، ويعقوب، وحلف، وقرأ الباقون بالرفع على الاستئناف، والجزم في الفعل المذكور للعطف على عمل "جعل"، والمعنى: «إن بشأ يجعل... ويجعل» والله أعلم. ينظر القراءة في: النشر ٣٣٣/٢، والمهذب ٨١/٢، واللمعة ٥٠٨.

(٢) من الآية ٤ من سورة العاديات، ووجه الاستشهاد بالآية أنه قد عطف "أَتَرْنَ" بالفاء على "الْمُتَّيِرَاتِ"، والمعطوف فعل ماضٍ والمعطوف عليه اسم فاعل مُشَبَّه للفعل في المعنى، لأنه في تأويل: اللاتي أخفرن، وقيل: إن الذي سهل ذلك أن "أَتَرْنَ" بمعنى: مثيرات.

(٣) من الآية ١٩ من سورة الملك، وقد عطف: "يقبضن" وهو فعل مضارع، على "صافات" وهو اسم فاعل، وسهل ذلك أن "صافات" بمعنى: "يصفن" وقيل: إن الذي سهل هذا المعطف أن "يقبضن" بمعنى: "قابضات".

ينظر التصريح ١٥٢/٢.

(٤) هذا صدر بيت من: الوافر، وهو لميسون بنت بحدل الكلبية، وكانت تحت معاوية ابن أبي سفيان ﷺ ثم طلقها لفرط حنينها إلى أهلها، ونعام البيت قولها: ... .. أحسب إلى ريس لبس الكُفُوفِ والعبادة هي: الجبَّة من الصوف. =



عاملين في الثالث، وإما من جهة المعنى، لعدم صحة نسبة التوبة إلى الإيمان في الثاني، وإنما التوبة للمنازل.

وحذف متبوع بدا هنا استيعب وعطفك الفعل على الفعل يصح كما يحذف المعطوف بالفاء، أو الواو، يحذف المعطوف عليه بهما، وهو المتبوع فمته - قبل الفاء - ما سبق من قوله: ﴿إِنْ احْتَرَبَ بَعْضُكَ الْخَيْرَ فَاَنْفَلْ﴾<sup>(١)</sup>، فإن المحذوف كما هو معطوف، فهو معطوف عليه، ومنه - قبل الواو - قولك: «بلى وزيد» لمن قال: «ما جاء عمرو» تقديره: بلى جاء عمرو وزيد، وكما يعطف الاسم على الاسم يصح عطف الفعل على الفعل، سواء اتحدت صيغتهما، نحو: ﴿وَأَنْ تَزِنُوا وَتَتَّقُوا﴾<sup>(٢)</sup> و﴿وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا﴾<sup>(٣)</sup> ﴿وَجَمْعًا وَأَطْعَمًا﴾<sup>(٤)</sup> ونحوه كثير، أو اختلفت مع اتحاد الزمان، نحو: ﴿يُقَدِّمُ قُوَّتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأُورِدَهُمُ النَّارَ﴾<sup>(٥)</sup> ﴿إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ

(١) من الآية ٦٣ من سورة الشعراء ووجه الاستشهاد بالآية هو: أنه قد حذف المعطوف بالفاء، المقدر بـ "فَضَرَّه" وهذا المعطوف المحذوف معطوف عليه -أيضا- ما بعده وهو "فانفلق".

(٢) من الآية ٣٦١٧٩ من سورتي آل عمران، ومحمد ﷺ .

(٣) من الآية ١٦ من سورة التغابن.

(٤) من الآيات ٢٨٥، ٤٦، ٧، ٥١ من سورة البقرة، والنساء، والمائدة، والنور على التوالي.

(٥) من الآية ٩٨ من سورة هود، وقد عطف في الآية: الفعل "أورد" على "يقدم" لأن "أورد" بمعنى "يورد"، ويحتمل أن يكون "أورد" معطوفا على: ﴿أَتَبِعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ﴾ فلا خلاف في اللفظ، كما يحتمل أن يكون من عطف الجملة على الجملة، لا الفعل على الفعل، ذكره الصبان ٩١/٣.

جنت تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصورا﴾<sup>(١)</sup> واعطف على اسم شبه فعل ففلا وعكسا استعمل تجلده مهلا يعطف الفعل -أيضا- على الاسم المشبه له في المعنى، نحو: ﴿فَالْمُتَّيِرَاتِ صَبَاحًا فَاتَّزَنَ بِهِ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَاتٍ وَيَقْبَضْنَ﴾<sup>(٣)</sup> ومنه: ٣٤٦ - لَلْبَيْتِ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّرَ عَنِّي<sup>(٤)</sup> ... ..

(١) من الآية ١٠ من سورة الفرقان، والآية تكون شاهدا على قراءة الجزم في "يجعل" وهي قراءة نافع وأبي عمرو، وحفص، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر، ويعقوب، وخلف، وقرأ الباقون بالرفع على الاستئناف، والجزم في الفعل المذكور للعطف على عمل "جعل"، والمعنى: «إن يشأ يجعل... ويجعل» والله أعلم. ينظر القراءة في: النشر ٣٣٣/٢، والمهذب ٨١/٢، والحجة ٥٠٨.

(٢) الآية ٣، ومن الآية ٤ من سورة العاديات، ووجه الاستشهاد بالآية أنه قد عطف "أَتَزَنَ" بالفاء على "المتتيرات"، والمعطوف فعل ماضٍ والمعطوف عليه اسم فاعل مُشَبَّه للفعل في المعنى، لأنه في تأويل: اللاتي أخرن، وقيل: إن الذي سهل ذلك أن "أَتَزَنَ" بمعنى: مثيرات.

(٣) من الآية ١٩ من سورة الملك، وقد عطف: "يقبضن" وهو فعل مضارع، على "صافات" وهو اسم فاعل، وسهل ذلك أن "صافات" بمعنى: "يصفن" وقيل: إن الذي سهل هذا المعطف أن "يقبضن" بمعنى: "قابضات".

ينظر التصريح ١٥٢/٢.

(٤) هذا صدر بيت من: الوافر، وهو لميسون بنت بحدل الكلبية، وكانت تحت معاوية ابن أبي سفيان ﷺ ثم طلقها لفرط حنينها إلى أهلها، ونعام البيت قولها: ... .. أحسب إلى ريس لبس الكُفوف والعبادة هي: الجبّة من الصوف. =

وعكس ذلك وهو عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل مستعمل، نحو:  
﴿يُخْرِجُ الْغَيَّ مِنَ الْمَيْتِ وَيُخْرِجُ الْمَيْتَ مِنَ الْغَيِّ﴾<sup>(١)</sup>، وكقوله:

٣٤٧- ... أُمَّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجٍ<sup>(٢)</sup> ...

(١-) والشُّغُوفُ: جمع شُغْفٍ -بكسر الشين وفتحها- وهي ثياب رفاق تصف البدن.

وأكثر النحويين يرويه: "لبس" ولكن قال في الخزانة: إنه خطأ، وإن الصواب روايته بالواو. ينظر في: ٥٠٤/٨.

والشاهد منه قولها: «لبس ... وتقر» حيث عطف الفعل المضارع على المصدر، لأن الفعل -هنا- في تأويل مصدر، فكأنه عطف اسماً على اسم.

ينظر البيت في: الكتاب ٤٥/٣، والمقتضب ٢٧/٢، وشرح ابن يعيش ٢٥/٧، والمغنى، الشاهد ٤٧٣، والشذور ص ٣٨١، والمصباح ١٧/٢، والسرور ١٠/٢، والخزانة ٥٠٣/٨، ومعجم شواهد العربية ٢٤١.

(١) من الآية ٩٥ من سورة الأنعام.

والشاهد منها هو: «يُخْرِجُ ... ويخرج» حيث عطف اسم الفاعل على الفعل المضارع لقوة التقية بينهما، والزخشي يجعل "يخرج" عطفاً على "تألق".

ينظر: الكشف ٣٧/٢.

(٢) هذا من الرجز المشطور، وهو جندب بن عمرو.

والشاهد منه قوله: «حبا أو دارج» حيث عطف اسم الفاعل على الفعل للمشابهة.

ينظر: أوضاع المسالك ٣٩٤/٣، والنصريح ١٥٢/٢، وشرح الأخواني ٩٢/٣، ومعجم شواهد العربية ٤٥٧.

### البدل<sup>(١)</sup>

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو: المسمى "بـ" بلا

هذا حد البدل، فالتابع: جنس يشمل الكل، والمقصود بالحكم: خرج للنعته، والتوكيد، وعطف البيان، إذ هي تكملة للمقصود، وللمسبوق بالحرف المشترك لفظاً ومعنى، إذ هو بعض المقصود<sup>(٢)</sup> لا كله، وللمسبوق بـ"بلا" و"لكن" و"بل" في غير الإيجاب<sup>(٣)</sup>، نحو: «ما جاء زيد بل عمرو»<sup>(٤)</sup> إذ هو غير<sup>(٥)</sup> مقصود بالحكم، وكونه بلا واسطة: يخرج للمسبوق بـ"بل" بعد الإيجاب، نحو: «جاء زيد بل عمرو» فإنه تابع مقصود بالحكم، ولكن بواسطة حرف العطف<sup>(٦)</sup>.

(١) هذه التسمية من اصطلاحات البصريين، وأما الكوفيون فإنهم يسمونه: الترجمة والتبيين، حكى ذلك الأخفش، وذكر ابن كيسان أنهم يسمونه: التكرير.

ينظر: أوضاع المسالك ٣٩٩/٣، والنصريح ١٥٥/٢، وشرح الأخواني ٩٤/٣-٩٥.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) قوله: في غير الإيجاب: لا يتناول "لا" فإنها لا تكون مُتَّبِعَةً إِلَّا فِي الْإِيجَابِ، كما تقدم في العطف.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: أ، وهو في ب: بدون حرف النفي "ما" والسياق يقتضيه، هذا ... ولعل الناسخ قد أسقط تخيل الشارع لـ"بلا" و"لكن" -فقد وقع الحفظ في هذه الصفحة كثيراً- و: "بل" لمسا بنحو: «جاء زيد لا عمرو»

و«ما جاء زيد لكن عمرو».

(٥) سقط "غير" من: ب.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

وعكس ذلك وهو عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل مستعمل، نحو:  
﴿يُخْرِجُ الْغَيَّ مِنَ الْمَيْتِ وَيُخْرِجُ الْمَيْتَ مِنَ الْغَيِّ﴾<sup>(١)</sup>، وكقوله:

٣٤٧- ... أُمَّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجٍ<sup>(٢)</sup> ...

(-) والشُّغُوفُ: جمع شُغْفٍ -بكسر الشين وفتحها- وهي ثياب رفاق تصف البدن.

وأكثر النحويين يرويه: "لبس" ولكن قال في الخزانة: إنه خطأ، وإن الصواب روايته بالواو. ينظر في: ٥٠٤/٨.

والشاهد منه قولها: «لبس ... وتقرَّ» حيث عطف الفعل المضارع على المصدر، لأن الفعل -هنا- في تأويل مصدر، فكأنه عطف اسماً على اسم.

ينظر البيت في: الكتاب ٤٥/٣، والمقتضب ٢٧/٢، وشرح ابن يعيش ٢٥/٧، والمغنى، الشاهد ٤٧٣، والشذور ص ٣٨١، والمصباح ١٧/٢، والسرور ١٠/٢، والخزانة ٥٠٣/٨، ومعجم شواهد العربية ٢٤١.

(١) من الآية ٩٥ من سورة الأنعام.

والشاهد منها هو: «يُخْرِجُ ... ويخرج» حيث عطف اسم الفاعل على الفعل المضارع لقوة التقية بينهما، والزحشري يجعل "يخرج" عطفاً على "فائق".

ينظر: الكشف ٣٧/٢.

(٢) هذا من الرجز المشطور، وهو جندب بن عمرو.

والشاهد منه قوله: «حبا أو دارج» حيث عطف اسم الفاعل على الفعل للمشابهة.

ينظر: أوضاع المسالك ٣٩٤/٣، والنصريح ١٥٢/٢، وشرح الأخواني ٩٢/٣، ومعجم شواهد العربية ٤٥٧.

### البدل<sup>(١)</sup>

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو: المسمى "بـ" بلا

هذا حد البدل، فالتابع: جنس يشمل الكل، والمقصود بالحكم: خرج للنعته، والتوكيد، وعطف البيان، إذ هي تكملة للمقصود، وللمسبوق بالحرف المشترك لفظاً ومعنى، إذ هو بعض المقصود<sup>(٢)</sup> لا كله، وللمسبوق بـ"بلا" و"لكن" و"بل" في غير الإيجاب<sup>(٣)</sup>، نحو: «ما جاء زيد بل عمرو»<sup>(٤)</sup> إذ هو غير<sup>(٥)</sup> مقصود بالحكم، وكونه بلا واسطة: يخرج للمسبوق بـ"بل" بعد الإيجاب، نحو: «جاء زيد بل عمرو» فإنه تابع مقصود بالحكم، ولكن بواسطة حرف العطف<sup>(٦)</sup>.

(١) هذه التسمية من اصطلاحات البصريين، وأما الكوفيون فإنهم يسمونه: الترجمة والبيان، حكى ذلك الأخفش، وذكر ابن كيسان أنهم يسمونه: التكرير.

ينظر: أوضاع المسالك ٣٩٩/٣، والنصريح ١٥٥/٢، وشرح الأخواني ٩٤/٣-٩٥.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) قوله: في غير الإيجاب: لا يتناول "لا" فإنها لا تكون مُتَّبِعَةً إِلَّا فِي الْإِيجَابِ، كما تقدم في العطف.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: أ، وهو في ب: بدون حرف النفي "ما" والسياق يقتضيه، هذا ... ولعلَّ الناسخ قد أسقط تخيل الشارع لـ"بلا" و"لكن" -فقد وقع الحفظ في هذه الصفحة كثيراً- و: "بل" لمسا بنحو: «جاء زيد لا عمرو»

و«ما جاء زيد لكن عمرو».

(٥) سقط "غير" من: ب.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

مطابقاً أو بَعْضاً أو ما يُشْتَمِلُ عليه يُلقَى، أو كمعطوف بـ"يل" وذال الإضراب: اغْزُرْ أَنْ قَصِدَ صَحْبٌ وِدُونِ قَصْدٍ غَلَطَ بِهِ سَلْبٌ كـ"زُرْ خَالِدًا، وَقِيلَ الْيَدَا" وأعرفه حقّه، وخد نبلاً مُسَدًى قَسَمَ الْبَدَلُ إِلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ: بَدَلُ الْمَطَابَقَةِ، وَهُوَ: الْمُسَمَّى بِدَلِ الْكَلِّ مِنَ الْكَلِّ، وَبَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ فِي الْمَعْنَى. ومثله، تقول: «زُرْ خَالِدًا» فإن "خالداً" و"الضمير" منلوهما واحداً، ومثله: «لَنَسْتَقْعَا بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةً كَاذِبَةً»<sup>(١)</sup> وسماه بدل مطابقة لِيَحْسُنَ إِطْلَاقُهُ عَلَى نَحْوِ: «صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ»<sup>(٢)</sup> عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ<sup>(٣)</sup> جَرِ اسْمُ "اللَّهُ".

الثاني: بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، وَهُوَ: مَا كَانَ الْبَدَلُ فِيهِ جُزْءًا مِنَ الْمَبْدَلِ مِنْهُ، قُلْ ذَلِكَ الْجُزْءُ أَوْ كَثُرَ، وَمِثْلُهُ الْمَصْنُفُ يَقُولُهُ: «وَقِيلَ الْيَدَا» ومثله: «قِمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا نَصْفَهُ...»<sup>(٤)</sup> وَلَا يَدْ مِنْ اتِّصَالِهِ بضمير يعود على المبدل منه، إما ظاهراً -كما مثلاً- أَوْ مَقْدَرًا نَحْوِ: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»<sup>(٥)</sup> أَي: مِنْهُمْ.

(١) من الآيتين ١٥-١٦، من سورة التعلق.

(٢) من الآيتين ١-٢، من سورة إبراهيم.

(٣) قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر "الله" بالرفع، ووافقهم رويس في الابتداء، وقرأ غيرهم "الله" بالجر على الإبدال.

(٤) تنظر: لسانة ٣٧٦، والنشر ٢٩٨/٢، والبلور ١٦٩، والمهذب ٢٥٤/٢.

(٥) لو قال: "لفظ" لكان أحسن تأدياً.

(٥) الآية ٢، ومن الآية ٣، من سورة نمل.

(٦) من الآية ٩٧، من سورة آل عمران.

الثالث: بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ، وَهُوَ أَنْ يَبْدَلَ شَيْءٌ مِنْ شَيْءٍ مُشْتَمِلٍ<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ لَا بِطَرِيقِ الْبَعْضِيَّةِ، وَلَكِنْ بِطَرِيقِ الْإِجْمَالِ<sup>(٢)</sup>، نَحْوِ: «أَعْبَجَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ» وَقَدْ مِثْلُهُ الْمَصْنُفُ يَقُولُهُ: «أَعْرِفْهُ حَقَّهُ» وَمِنْهُ: «سُرِقَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ» وَحُكِمَ فِي الضَّمِيرِ حُكْمَ بَدَلِ الْبَعْضِ، قَالَ تَمَالٍ: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ»<sup>(٣)</sup> الرَّابِعُ: الْبَدَلُ الْمُبَايِنُ لِمَا قَبْلَهُ، وَهُوَ مُرَادُهُ يَقُولُهُ: أَوْ كَمُعْطُوفٍ بِـ"يل"، وَهُوَ مُنْقَسِمٌ إِلَى قِسْمَيْنِ:

أحدهما: بَدَلُ الْإِضْرَابِ، وَهُوَ مَا كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا مَقْصُودًا لِلْمُتَكَلِّمِ إِلَّا أَنَّهُ أَضْرِبَ عَنْ الْأَوَّلِ، وَيُسَمَّى بَدَلُ الْبَدَاءِ<sup>(٤)</sup>،  
الثاني: بَدَلُ الْغَلَطِ، وَهُوَ: مَا لَمْ يَكُنِ الْأَوَّلُ فِيهِ مَقْصُودًا لِلْمُتَكَلِّمِ<sup>(٥)</sup>،

(١) اختلف النحاة في المشتمل هل هو المبدل منه أو البديل أو العامل في المبدل منه؟ اختار ابن مالك -وتبعه الشارح- القول بأنه المبدل منه وهو قول الرماني وابن عصفور وغيرهما.

ينظر: التسهيل ١٧٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٩/٣، وشرح الجمل ٢٨٢/١. وقال الفارسي: «المشتمل هو الثاني، وتابعه الجرجاني».

ينظر: المقتصد والإيضاح من خلاله ٩٣٤/٢.

وذهب المتردد وابن حنن وابن الباذن وابن ملكون وغيرهم إلى أن المشتمل هو العامل في المبدل منه، وقد تابعهم على ذلك ابن هشام.

ينظر: المقتضب ٢٩٧/٤، وأوضح المسالك ٤٠٢/٣، والتصريح ١٥٧/٢، وشرح الأخواني ٩٨/٣. (٢) في أ: "الاحتمال" وهو تحريف.

(٣) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة، والسؤال عن القتال لا عن الشهر الحرام.

(٤) البداء: -بفتح الباء والذال المهملة- ظهور الأمر بعد خفائه، اللسان "بداء" ١٩/١.

(٥) ما بين المعرفين ساقط من: ب.

مطابقاً أو بَعْضاً أو ما يُشْتَمِلُ عليه يُلقَى، أو كمعطوف بـ"يل" وذال الإضراب: اغْزُرْ أَنْ قَصِدَ صَحْبٌ وِدُونِ قَصْدٍ غَلَطَ بِهِ سَلْبٌ كـ"زُرْ خَالِدًا، وَقِيلَ الْيَدَا" وأعرفه حقّه، وخد نبلاً مُسَدًى قَسَمَ الْبَدَلُ إِلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ: بَدَلُ الْمَطَابَقَةِ، وَهُوَ: الْمُسَمَّى بِدَلِ الْكَلِّ مِنَ الْكَلِّ، وَبَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ فِي الْمَعْنَى. وَمِثْلُهُ، تَقُولُ: «زُرْ خَالِدًا» فَإِنْ «خَالِدًا» وَ«الضَّمِيرُ» مَنُورُهُمَا وَاحِدٌ، وَمِثْلُهُ: «لَنْسَقَافًا بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةً كَاذِبَةً»<sup>(١)</sup> وَاسْمُهُ بَدَلُ مِطَابَقَةِ لَيْحَسُنْ إِطْلَاقَهُ عَلَى نَحْوِ: «صَرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ»<sup>(٢)</sup> عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ<sup>(٣)</sup> جَرِ اسْمُ "اللَّهُ".

الثاني: بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، وَهُوَ: مَا كَانَ الْبَدَلُ فِيهِ جُزْءًا مِنَ الْمَبْدَلِ مِنْهُ، قُلْ ذَلِكَ الْجُزْءُ أَوْ كَثُرَ، وَمِثْلُهُ الْمَصْنُفُ يَقُولُهُ: «وَقِيلَ الْيَدَا» وَمِثْلُهُ: «قِمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا نَصْفَهُ...»<sup>(٤)</sup> وَلَا يَدْ مِنْ اتِّصَالِهِ بِضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْمَبْدَلِ مِنْهُ، إِمَّا ظَاهِرًا -كَمَا مِثْلُ- أَوْ مُقَدَّرًا نَحْوُ: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعٍ إِلَيْهِ سَبِيلًا»<sup>(٥)</sup> أَيْ: مِنْهُمْ.

(١) مِنَ الْآيَتِينَ ١٥-١٦، مِنْ سُورَةِ التَّلَاقِ.

(٢) مِنَ الْآيَتِينَ ١-٢، مِنْ سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ.

(٣) قَرَأَ نَافِعُ وَابْنُ عَسَامٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ "اللَّهُ" بِالرَّفْعِ، وَوَاقَفَهُمْ رُوَيْسٌ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَقَرَأَ غَيْرُهُمْ "اللَّهُ" بِالْجَرِّ عَلَى الْإِبْدَالِ.

تَنْظُرُ السُّجَّةَ ٣٧٦، وَالنَّشْرَ ٢٩٨/٢، وَابْنُ دُرٍّ ١٦٩، وَابْنُ خَالِدٍ ٢٥٤/٢.

(٤) لَوْ قَالَ: "لَفَقْتُ" لَكَانَ أَحْسَنَ تَأْدِيًا.

(٥) الْآيَةُ ٢، وَمِنْ الْآيَةِ ٣، مِنْ سُورَةِ نَزْمٍ.

(٦) مِنَ الْآيَةِ ٩٧، مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ.

الثالث: بَدَلُ الْإِشْتِمَالِ، وَهُوَ أَنْ يَبْدَلَ شَيْءٌ مِنْ شَيْءٍ مُشْتَمِلٍ<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ لَا بِطَرِيقِ الْبَعْضِيَّةِ، وَلَكِنْ بِطَرِيقِ الْإِجْمَالِ<sup>(٢)</sup>، نَحْوُ: «أَعْبَجَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ» وَقَدْ مِثْلُهُ الْمَصْنُفُ يَقُولُهُ: «أَعْرِفْهُ حَقَّهُ» وَمِنْهُ: «سُرِقَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ» وَحُكْمُهُ فِي الضَّمِيرِ حُكْمُ بَدَلِ الْبَعْضِ، قَالَ تَمَالُ: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ»<sup>(٣)</sup>.

الرابع: الْبَدَلُ الْمُبَايِنُ لِمَا قَبْلَهُ، وَهُوَ مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ: أَوْ كَمُعْطُوفٍ بِـ"يَل"، وَهُوَ مُنْقَسِمٌ إِلَى قَسْمَيْنِ:

أحدهما: بَدَلُ الْإِضْرَابِ، وَهُوَ مَا كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا مَقْصُودًا لِلْمُتَكَلِّمِ إِلَّا أَنَّهُ أَضْرَبَ عَنْ الْأَوَّلِ، وَيُسَمَّى بَدَلُ الْبَدَاءِ<sup>(٤)</sup>.

الثاني: بَدَلُ الْغَلَطِ، وَهُوَ: مَا لَمْ يَكُنِ الْأَوَّلُ فِيهِ مَقْصُودًا لِلْمُتَكَلِّمِ<sup>(٥)</sup>.

(١) اختلف النحاة في المشتمل هل هو المبدل منه أو البديل أو العامل في المبدل منه؟ اختار ابن مالك -وتبعه الشارح- القول بأنه المبدل منه وهو قول الرماني وابن عصفور وغيرهما.

ينظر: التسهيل ١٧٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٩/٣، وشرح الجمل ٢٨٢/١.

وقال الفارسي: «المشتمل هو الثاني، وتابعه الجرجاني».

ينظر: المقتصد والإيضاح من خلاله ٩٣٤/٢.

وذهب المتردد وابن حنن وابن الباذن وابن ملكون وغيرهم إلى أن المشتمل هو العامل في المبدل منه، وقد تابعهم على ذلك ابن هشام.

ينظر: المقتضب ٢٩٧/٤، وأوضح المسالك ٤٠٢/٣، والتصريح ١٥٧/٢، وشرح الأخواني ٩٨/٣. (٢) في أ: «الاحتمال» وهو تحريف.

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٢١٧ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ وَالسُّؤَالُ عَنِ الْقِتَالِ لَا عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ.

(٤) الْبَدَاءُ -بِفَتْحِ الْبَاءِ وَالدَّالِ الْمُهْمَلَةِ- ظُهُورُ الْأَمْرِ بَعْدَ خَفَائِهِ، وَاللَّسَانُ "بَدَأَ" ١٩/١.

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْرُوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ: ب.

ولكن سبق اللسان إليه، وتمثيل المصنف بقوله: «عَدُّ نَبَلٍ مُدَى» يحتملها باعتبار تقدير التقصد وعدمه.

ثم بدل الغلط بعضهم<sup>(١)</sup> يطلق عليه بدل النسيان، وبعضهم<sup>(٢)</sup> يفرق بينهما، فيجعل بدل النسيان قسماً سادساً، ويفرق بينه وبين الغلط، بأن الغلط ما سبق إليه اللسان ولم يُقصد، والنسيان: ما قصد ذكره إلا أنه تبين له بعد ذلك فساد ذكره؛ فالنسيان متعلق بالقلب، والغلط باللسان، لكن إذا سَلِمَ هذا عُمَرُ الفرق بين بدل النسيان وبين<sup>(٣)</sup> بدل الإضراب.

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا يُبدله إلا ما إخطأ به جَلالاً أو اقتضى بغيره أو اشتمالاً كـ: «إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اشْتِمَالاً»

قد سبق من التمثيل ما عرف به إبدال الظاهر من الظاهر، ولم يسمع إبدال المضمَر<sup>(٤)</sup> من الظاهر، وفي إبدال المضمَر من المضمَر خلاف<sup>(٥)</sup> بين

(١) ممن أطلق عليه ذلك ولم يفرق الناظم وابنه، وهو ظاهر قول سيبويه.

ينظر: الكتاب ٤٣٩/١، ١٦٦/٢، ٣٤١، ٨٧/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٨/٣، وشرح ابن النافذ ٥٥٦.

(٢) ممن فرق ابن عصفور وابن هشام.

ينظر: شرح الجمل ٢٤٣/١، وأوضح المسالك ٤٠٣/٣.

هنا وقد أنكر المرد وقوع بدل الغلط في كلام العرب نثره وشعره.

ينظر: المقتضب ٢٨/١، ٢٩٧/٤. (٣) سقط "ين" من: أ.

(٤) قال ابن مالك في التسهيل (١٧٢): ولا يبدل مضمَر من مضمَر، ولا من ظاهر، وما أوهم ذلك جُمْل تركبها.

(٥) ينظر خلافهم في: شرح الفصل لابن الحاجب ٤٥٣/١، وشرح الكافية ٣٤١/١، وأوضح المسالك ٤٠٨/٣، والتصريح ١٥٩/٢.

البصريين والكوفيين، في نحو: «وَأَيْتُكَ إِسْأَكُ» فعند البصريين أنه بدل وعند الكوفيين<sup>(١)</sup> أنه تأكيد، كما سبق، وأما مسألة الكتاب وهي إبدال الظاهر من المضمَر، فحاز في ضمير الغائب مطلقاً<sup>(٢)</sup> كما هو مفهوم كلام المصنف، نحو: «ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ»<sup>(٣)</sup> ولا يجوز<sup>(٤)</sup> في ضمير الحاضر المتكلم

(١) وقد تابع الناظم الكوفيين في ذلك وزعم أن مذهبهم هو الأصح، وأيده بقوله في شرح التسهيل: لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل، نحو: «فعلت أنت» والمرفوع تركباً بإجماع، فليكن المنصوب تركباً، فإن الفرق بينهما تحكُّم بلا دليل، نقله عنه في التصريح ١٥٩/٢، ونقل -بعده- عن الشاطبي قوله: والظاهر مذهب البصريين، لما ثبت عن العرب أنها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل... وإذا أرادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع.

(٢) المراد بالإطلاق هنا: استواء جميع أنواع البدل في ذلك.

(٣) من الآية ٧١، من سورة المائدة، وقوله سبحانه: «كثير» بدل من ضمير الجمع في «عموا وصموا».

(٤) عدم الجواز -في غير ما استثنى- هو ما ذهب إليه البصريون، وذلك لأن الأول أخص من الثاني، والمراد من البدل البيان، والمضمَر أعرف الأسماء إذا كان أعرف المعارف، وأما ضمير الغائب فليس هو في التعريف كضمير المتكلم والمخاطب، فحاز فيه مالا يجوز فيهما.

ينظر: شرح الفصل لابن الحاجب ٤٥٢/١، وشرح الكافية ٣٤١/١، ونقل عن طرب تجويزه في الاستثناء، وذهب الكوفيون والأندلسيون إلى نواز ذلك بلا شرط ينظر: تفصيل المسألة في: شرح الكافية ٣٤١/١-٣٤٢، وشرح الجمل ٢٨٩/١-٢٩٠، والتسهيل ١٧٢، وأوضح المسالك ٤٠٧/٣، والمساعد ٤٢٢/٢، والتصريح ١٦٠/٢، وشرح الأثيري ٩٩/٣.

ولكن سبق اللسان إليه، وتمثيل المصنف بقوله: «عَدُّ نَبَلٍ مُدَى» يحتملها باعتبار تقدير التقصد وعدمه.

ثم بدل الغلط بعضهم<sup>(١)</sup> يطلق عليه بدل النسيان، وبعضهم<sup>(٢)</sup> يفرق بينهما، فيجعل بدل النسيان قسماً سادساً، ويفرق بينه وبين الغلط، بأن الغلط ما سبق إليه اللسان ولم يُقصد، والنسيان: ما قصد ذكره إلا أنه تبين له بعد ذلك فساد ذكره؛ فالنسيان متعلق بالقلب، والغلط باللسان، لكن إذا سَلِمَ هذا عُمَرُ الفرق بين بدل النسيان وبين<sup>(٣)</sup> بدل الإضراب.

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا يُبدله إلا ما إخطأ به جَلالاً أو اقتضى بغيره أو اشتمالاً كـ: «إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اشْتِمَالاً»

قد سبق من التمثيل ما عرف به إبدال الظاهر من الظاهر، ولم يسمع إبدال المضمَر<sup>(٤)</sup> من الظاهر، وفي إبدال المضمَر من المضمَر خلاف<sup>(٥)</sup> بين

(١) ممن أطلق عليه ذلك ولم يفرق الناظم وابنه، وهو ظاهر قول سيبويه.

ينظر: الكتاب ٤٣٩/١، ١٦٦/٢، ٣٤٦، ٨٧/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٨/٣، وشرح ابن النافذ ٥٥٦.

(٢) ممن فرق ابن عصفور وابن هشام.

ينظر: شرح الجمل ٢٤٣/١، وأوضح المسالك ٤٠٣/٣.

هنا وقد أنكر المرد وقوع بدل الغلط في كلام العرب نثره وشعره.

ينظر: المقتضب ٢٨/١، ٢٩٧/٤. (٣) سقط "ين" من: أ.

(٤) قال ابن مالك في التسهيل (١٧٢): ولا يبدل مضمَر من مضمَر، ولا من ظاهر، وما أوهم ذلك جُمْل تركبها.

(٥) ينظر خلافهم في: شرح الفصل لابن الحاجب ٤٥٣/١، وشرح الكافية ٣٤١/١، وأوضح المسالك ٤٠٨/٣، والتصريح ١٥٩/٢.

البصريين والكوفيين، في نحو: «وَأَيْتُكَ إِسْبَاكُ» فعند البصريين أنه بدل وعند الكوفيين<sup>(١)</sup> أنه تأكيد، كما سبق، وأما مسألة الكتاب وهي إبدال الظاهر من المضمَر، فحائز في ضمير الغائب مطلقاً<sup>(٢)</sup> كما هو مفهوم كلام المصنف، نحو: «ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ»<sup>(٣)</sup> ولا يجوز<sup>(٤)</sup> في ضمير الحاضر المتكلم

(١) وقد تابع الناظم الكوفيين في ذلك وزعم أن مذهبهم هو الأصح، وأيده بقوله في شرح التسهيل: لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل، نحو: «فعلت أنت» والمرفوع تركباً بإجماع، فليكن المنصوب تركباً، فإن الفرق بينهما تحكُّم بلا دليل، نقله عنه في التصريح ١٥٩/٢، ونقل -بعده- عن الشاطبي قوله: والظاهر مذهب البصريين، لما ثبت عن العرب أنها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل... وإذا أرادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع.

(٢) المراد بالإطلاق هنا: استواء جميع أنواع البدل في ذلك.

(٣) من الآية ٧١، من سورة المائدة، وقوله سبحانه: «كثير» بدل من ضمير الجمع في «عموا وصموا».

(٤) عدم الجواز -بني غير ما استثنى- هو ما ذهب إليه البصريون، وذلك لأن الأول أخص من الثاني، والمراد من البدل البيان، والمضمَر أعرف الأسماء إذا كان أعرف المعارف، وأما ضمير الغائب فليس هو في التعريف كضمير المتكلم والمخاطب، فحاز فيه مالا يجوز فيهما.

ينظر: شرح الفصل لابن الحاجب ٤٥٢/١، وشرح الكافية ٣٤١/١، ونقل عن طرب تجويزه في الاستثناء، وذهب الكوفيون والأندلسيون إلى نواز ذلك بلا شرط ينظر: تفصيل المسألة في: شرح الكافية ٣٤١/١-٣٤٢، وشرح الجمل ٢٨٩/١-٢٩٠، والتسهيل ١٧٢، وأوضح المسالك ٤٠٧/٣، والمساعد ٤٢٢/٢، والتصريح ١٦٠/٢، وشرح الأثيري ٩٩/٣.

ولا المخاطب إلا في المواضع الثلاثة التي ذكرها المصنف:  
أحدها: أن يكون مفيداً للإحاطة في بديل الكل، نحو: «مررت بكم  
كثيركم وصغيركم».

الثاني: في بديل البعض، نحو: «لقد كان لكم في رسول الله أسوة  
حسنة لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ»<sup>(١)</sup>.

الثالث: في بديل الاشتغال، كـ «إِنَّكَ ابْتِهَاجُكَ» ومثله:

٣٤٨- بَلَّغْنَا السَّمَاءَ بِجَدِّتَاو سَنَاوْنَا<sup>(٢)</sup> ... ..

وأما نحو قوله:

٣٤٩ أَنَا سَيْفٌ الْعَشِيرَةُ فَأَعْرِفُونِي حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا<sup>(٣)</sup>

(١) من الآية ٢١، من سورة الأحزاب.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، للنايفة الجعدي الصباحي رحمه الله، ونماه قوله:

... .. وَإِنَّا لَنَرْجُوا فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا

يصف قومه بأنهم الغاية في ارتفاع القدر، وأنهم مع ذلك يترقبون منزلة أعلى.

والشاهد منه قوله: «بِحَدِّتَا وَسَنَاوْنَا» فإنه بدل من الضمير البارز الواقع فاعلاً في

قوله: «بَلَّغْنَا» وهو بدل اشتغال. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية

١٢٨٣/٣، وشرح ابن الناطم ٥٦٠، وأوضح للمسالك ٤٠٦/٣، والتصريح

١٦١/٢، وشرح الأثوني ٩٩/٣، ديوانه ٧٣، ٦٨، ومعجم شواهد العربية ١٤٠.

(٣) هذا البيت من الوافر، وهو منسوب لحَمِيد بن بحدل الكلبي، وقوله: «تَذَرَيْتُ»

أي: علوت، من الذُرُوءِ، والذُرُوءُ -بالكسر والضم- وهي أعلى الشيء.

ينظر: للسان «ذرى» ٣١١/١٨، وروي «حميد» بالرفع، ولا شاهد فيه،

والشاهد منه ما قاله: «فأعريفوني حُمَيْدًا» حيث أبدل الظاهر من ضمير المتكلم،

وهو لا يدل على الإحاطة، وهذا يمنع عند البصريين، جازع عند الأخفش،

والكوفيين -كما تقدم-، والبصريون يحملونه على نحو ما ذكره الشارح، والبيت

في: شرح ابن يعيش ٨٤/٩، ٩٣/٣، وشرح الجمل ٢٩١/١، والمقرب ٢٤٦/١،

والمساعد ٤٣٧/٢، والمفازة ٢٤٧/٥، ومعجم شواهد العربية ٣٣٥.

فتأذره، أو يجعل الناصب لـ «حميد» فعلً عنوف، تقديره: اعرفوا.

وبديل المضمّن المَهْمَزَ يَلِيسِي هَمْزًا، كَمَنْ ذَا؟ أَسْعِيدُ أَمْ عَلِي

إذا أبدل اسم من اسم متضمن معنى حرف الاستفهام كاسمائه، ذكرت

همزة الاستفهام مع البديل، نحو: «مَنْ ذَا؟ أَسْعِيدُ؟» و «كَمْ مَالُكَ؟ أَعَشْرُونَ

أَمْ ثَلَاثُونَ؟» و «أَلَيْهِمْ عِنْدُكَ؟ أَزِيدُ أَمْ عَمْرُو؟»، والبديل في ذلك كله من اسم

الاستفهام، ويساويه في هذا الحكم المبدل من اسم الشرط، فيعاد معه حرف

الشرط، نحو: «مَنْ يَقُمْ -إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرٌ- أَقِمْ مَعَهُ» و «مَا تَصْنَعُ -إِنْ حَوْرَا

وَإِنْ شَرَا- تَجْزِيهِ».

يبدل الفعل من الفعل كـ «مَنْ» يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعْنِ

لا يقع الفعل تابعا إلا في عطف النسق، كما سبق، وفي التوكيد

اللفظي، كما سبق، وفي البديل، كـ «مَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا» فَإِنَّ «يَسْتَعِينُ»

بدل من «يَصِلُ» ومثله: «وَمَنْ يَقْعَلُ ذَلِكَ يَلْقَى أَلَامًا، يَضَاعِفُ لَهُ

العذاب»<sup>(١)</sup>، وقول الشاعر:

٣٥٠- مَتَى تَأْتِنَا تَلْعُمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَحِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْخُجَا<sup>(٢)</sup>

(١) من الآيتين ٦٨، ٦٩، من سورة الفرقان، وقوله: «يَضَاعِفُ» بدل من «يَلْقَى».

(٢) هذا البيت من الطويل، وهو لعبيد الله بن الحر، وقيل إنه للحطيئة -وليس في

ديوانه- والشاهد من البيت قوله: «تَأْتِنَا تَلْعُمُ» فَإِنَّ «تَلْعُمُ» بدل من «تَأْتِنَا».

ينظر إلّا ت: في: الكتاب ٨٦/٣، والإنصاف ٥٨٣/٢، وشرح ابن يعيش

٥٣٧/٢، ٢٠/١، وشرح ابن الناطم ص ٥٦٠، والمع ١٢٨/٢، والسرور

١٦٦/٢، والمفازة ٩٠/٩، وشرح الأثوني ١٠٠/٣، ومعجم شواهد

العربية ٧٦.



ولا المخاطب إلا في المواضع الثلاثة التي ذكرها المصنف:  
أحدها: أن يكون مفيدا للإحاطة في بدل الكل، نحو: «مررت بكم  
كثيركم وصغيركم».

الثاني: في بدل البعض، نحو: «لقد كان لكم في رسول الله أسوة  
حسنة لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ»<sup>(١)</sup>.

الثالث: في بدل الاشتغال، كـ «إِنَّكَ ابْتِهَاجُكَ» ومثله:

٣٤٨- بَلَّغْنَا السَّمَاءَ بِجَدَّتَاوَسَنَّاوَنَا<sup>(٢)</sup> ... ..

وأما نحو قوله:

٣٤٩ أَنَا سَيْفٌ الْعَشِيرَةُ فَاغْرَفُونِي حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا<sup>(٣)</sup>

(١) من الآية ٢١، من سورة الأحزاب.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، للنايفة الجعدي الصحابي عليه السلام، ونماه قوله:  
... .. وَإِنَّا لَنَرْجُوا فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا

يصف قومه بأنهم الغاية في ارتفاع القدر، وأنهم مع ذلك يترقبون منزلة أعلى.  
والشاهد منه قوله: «بِجَدَّتَاوَسَنَّاوَنَا» فإنه بدل من الضمير البارز الواقع فاعلا في  
قوله: «بَلَّغْنَا» وهو بدل اشتغال. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية  
١٢٨٣/٣، وشرح ابن النظم ٥٦٠، وأوضح للمسالك ٤٠٦/٣، والتصريح  
١٦١/٢، وشرح الأثوني ٩٩/٣، وديوانه ٧٣، ٦٨، ومعجم شواهد العربية ١٤٠.

(٣) هذا البيت من الوافر، وهو منسوب لحَمِيد بن بحدل الكلبي، وقوله: «تَذَرَيْتُ»  
أي: علوت، من الذُرُوءِ، والذُرُوءُ -بالكسر والضم- وهي أعلى الشيء.

ينظر: للسان «ذرى» ٣١١/١٨، وروي «حميد» بالرفع، ولا شاهد فيه،  
والشاهد منه ما قاله: «فاغرفوني حُمَيْدًا» حيث أبدل الظاهر من ضمير المتكلم،  
وهو لا يدل على الإحاطة، وهذا يمنع عند البصريين، جازع عند الأخفش،  
والكوفيين -كما تقدم-، والبصريون يحملونه على نحو ما ذكره الشارح، والبيت  
في: شرح ابن يعيش ٨٤/٩، ٩٣/٣، وشرح الجمل ٢٩١/١، والمقرب ٢٤٦/١،  
والمساعد ٤٣٧/٢، والمفازة ٢٤٧/٥، ومعجم شواهد العربية ٣٣٥.

فتأذره، أو يجعل الناصب لـ «حميد» فعلًا عنوف، تقديره: اعرفوا.

وبدل المضمّن المَهْمَزَ يَلِي هَمْزًا، كَمَنْ ذَا؟ أَسْعِدُ أَمْ عَلِي

إذا أبدل اسم من اسم متضمن معنى حرف الاستفهام كاسمائه، ذكرت  
همزة الاستفهام مع البدل، نحو: «مَنْ ذَا؟ أَسْعِدُ؟» و«كَمْ مَالُكَ؟ أَعَشْرُونَ  
أَمْ ثَلَاثُونَ؟» و«أَلَيْهِمْ عِنْدُكَ؟ أَزِيدُ أَمْ عَمْرُو؟»، والبدل في ذلك كله من اسم  
الاستفهام، ويساويه في هذا الحكم المبدل من اسم الشرط، فيعاد معه حرف  
الشرط، نحو: «مَنْ يَقُمْ -إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرٌ- أَقِمَّ مَعَهُ» و«مَا تَصْنَعُ -إِنْ حَوْرًا  
وَإِنْ شَرًّا- تَجْزِيهِ».

يبذل الفعل من الفعل كـ «مَنْ» يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعْنِ

لا يقع الفعل تابعا إلا في عطف النسق، كما سبق، وفي التوكيد  
اللفظي، كما سبق، وفي البدل، كـ «مَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا» فَإِنَّ «يَسْتَعِينُ»  
بدل من «يَصِلُ» ومثله: «وَمَنْ يَقْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا، يَضَاعَفُ لَهُ  
العذاب»<sup>(١)</sup>، وقول الشاعر:

٣٥٠ - مَنى تَأْتِنَا تَلْعُمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَحِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْخُجَا<sup>(٢)</sup>

(١) من الآيتين ٦٨، ٦٩، من سورة الفرقان، وقوله: «يَضَاعَفُ» بدل من «يَلْقَى».

(٢) هذا البيت من الطويل، وهو لعبيد الله بن الحر، وقيل إنه للحطيئة -وليس في  
ديوانه- والشاهد من البيت قوله: «تَأْتِنَا تَلْعُمُ» فَإِنَّ «تَلْعُمُ» بدل من «تَأْتِنَا».

ينظر إلّا ت: في: الكتاب ٨٦/٣، والإنصاف ٥٨٣/٢، وشرح ابن يعيش  
٥٣٧/٢، ٢٠/١، وشرح ابن النظم ص ٥٦٠، والمع ١٢٨/٢، والسرور  
١٦٦/٢، والمفازة ٩٠/٩، وشرح الأثوني ١٠٠/٣، ومعجم شواهد  
العربية ٧٦.

ويقع البذل في الجمل -أيضا- وأكثر ما يبدل من جملة مثلها، نحو: ﴿أَمَلَكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ، أَمَلَكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ﴾<sup>(١)</sup> وقد تبدل من المفرد.<sup>(٢)</sup>

### النداء

فيه ثلاث لغات، أشهرها كسر النون مع المد، ثم مع القصر، ثم ضمها مع المد، واشتقاقه من نَدَى<sup>(٣)</sup> الصوت، وهو: يُعْدُه.

وللمنادى الناء أو كالتاء "يا" و"أي" و"يا" كذا "أيّا" ثم "هيا" والهمز للنداء، و"وا" لمن ندب أو "يا" وغيره "وا" للذي ليس اجتنب

ذكر للنداء سبعة أحرف، منها ستة تختص بالنداء البعيد حسا، وهي<sup>(٤)</sup> مراده بـ"لنّائي" أو حكما، وهو المنزل منزلة البعيد لارتفاع علّه، أو لانخفاضه، ولذلك استعملت في نداء العباد ربّه، وعكسه.<sup>(٥)</sup>

الأول: "يا" وهي أم الباب، ولذلك لم يناد اسم الله -تعالى- بغيرها، وتنعين<sup>(٦)</sup> في الاستغاثة.

(١) من الآيتين ١٣٢، ١٣٣، من سورة الشعراء.

(٢) هذا ما ذهب إليه الزمخشري، وابن جني، وتابعهما عليه ابن مالك، وابن هشام، وأما الجمهور فذكر السبوطي في الجمع: أنهم لم يذكروا ذلك ١٢٨/٢.

ينظر: الكشف ٥٦٢/٢، عند قوله تعالى: ﴿وَأَسْرَوْا الَّذِينَ ظَلَمُوا...﴾ والتسهيل ١٧٣، وأوضح المسالك ٤٠٨/٣، والمغنى ٥٠٨/١، وشرح الإعرابي ١٠١/٣.

(٣) ينظر اللسان "ندى" ١٨٧/٢٠. (٤) في ب: "وهو".

(٥) أي: نداء السيد مولاه. (٦) في أ: "وتنعين".

و"أي" كما ورد في الحديث: (أي: قل<sup>(١)</sup> هلم<sup>(٢)</sup> وقد تمدّ<sup>(٣)</sup> همزتها. و"يا" قيل إن أصلها [الهمزة مدّت، وقيل أصلها] "أي"، قلبت ياؤها ألفا، و"أيّا" نحو:

٣٥١- أيا شاعرا لا شاعرا اليوم مثله<sup>(٤)</sup> ... ..

وهي أزيد في البعد من "يا".

و"هيا" كقولها:

٣٥٢- هيا ظبية الوخشاء بين جلال<sup>(٥)</sup> ... ..

(١) لم أشر على هذا الأثر في المراجع التي تيسرت لي.

(٢) حكى ذلك الكسائي. ينظر الجنى الثاني ٢٥٠، والرصف ٢١٣.

(٣) في كلنا النسخين "أو" وهو تحريف. (٤) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) هنا صدر بيت من الطويل، للصّلتان البدي، وتماه قوله:

... .. جريّا، ولكنّ في كليب تواضع

وكان الصّلتان قد دُعِيَ للتحكيم بين الفرزدق وحرير، ففضّل حريرا في الشعر،

والفرزدق في الشرف والفضل، ولذا قال: «ولكن في كليب تواضع»، وكليب:

... .. رهبط حرير، وهو من نعيم.

ورواه في الكتاب: "باشاعر" موضع: "أيا شاعرا" فيكون قد دخله الحزم.

ينظر البيت في: الكتاب ٢٣٧/٢، والمقتضب ٢١٥/٤، وشرح الجمل ٨٦/٢،

وشرح الكافية ١٣٥/١، والخزانة ١٧٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٢١.

(٦) هنا صدر بيت من الطويل، وهو لنّى الرّمة: شيلان بن هيرة، وتماه قراء-

... .. وبين النّفا آنت أم أمّ سلام ؟

و"الوعساء": الأرض اللينة ذات الرّمّل. ينظر اللسان "وعس" ١٤٣/٩.

والمراد به هنا موضع بين التعلبية والخزمية، و"جلال": ضبطه في اللسان --

ويقع البذل في الجمل -أيضا- وأكثر ما يبدل من جملة مثلها، نحو: ﴿أَمَلَكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ، أَمَلَكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ﴾<sup>(١)</sup> وقد تبدل من المفرد.<sup>(٢)</sup>

### النداء

فيه ثلاث لغات، أشهرها كسر النون مع المد، ثم مع القصير، ثم ضمها مع المد، واشتقاقه من نَدَى<sup>(٣)</sup> الصوت، وهو: يُعْدُه.

وللمنادى الناء أو كالتاء "يَا" و"أَيُّ" و"يَا" كذا "أَيُّ" ثم "هَيَّا" والهمز للنداء، و"وَا" لمن نَدِب أو "يَا" وغيره "وَا" للذي ليس اجتنب ذكر للنداء سبعة أحرف، منها ستة تختص بالنداء البعيد حسا، وهي<sup>(٤)</sup> مراده بـ"لَنَائِي" أو حكما، وهو المنزل منزلة البعيد لارتفاع عله، أو لانخفاضه، ولذلك استعملت في نداء العباد ربه، وعكسه.<sup>(٥)</sup>

الأول: "يَا" وهي أم الباب، ولذلك لم يناد اسم الله -تعالى- بغيرها، وتعين<sup>(٦)</sup> في الاستغاثة.

(١) من الآيتين ١٣٢، ١٣٣، من سورة الشعراء.

(٢) هذا ما ذهب إليه الزمخشري، وابن جني، وتابعهما عليه ابن مالك، وابن هشام، وأما الجمهور فذكر السبوطي في الجمع: أنهم لم يذكروا ذلك ١٢٨/٢.

ينظر: الكشف ٥٦٢/٢، عند قوله تعالى: ﴿وَأَسْرَوْا الَّذِينَ ظَلَمُوا...﴾ والتسهيل ١٧٣، وأوضح المسالك ٤٠٨/٣، والمغنى ٥٠٨/١، وشرح الإعرابي ١٠١/٣.

(٣) ينظر اللسان "ندى" ١٨٧/٢٠. (٤) في ب: "وهو".

(٥) أي: نداء السيد مولاه. (٦) في أ: "وتعين".

و"أَيُّ" كما ورد في الحديث: (أَيُّ: قل<sup>(١)</sup> هلم<sup>(٢)</sup> وقد تمد<sup>(٣)</sup> همزتها. و"يَا" قيل إن أصلها [الهمزة مدّت، وقيل أصلها] "أَيُّ"، قلت ياؤها ألفا، و"أَيُّ" نحو:

٣٥١- أيا شاعرا لا شاعرا اليوم مثله<sup>(٤)</sup> ... ..

وهي أزيد في البعد من "يَا".

و"هَيَّا" كقولها:

٣٥٢- هيا ظبية الوُحْشَاءِ بين جُلُجُل<sup>(٥)</sup> ... ..

(١) لم أشر على هذا الأثر في المراجع التي تيسرت لي.

(٢) حكى ذلك الكسائي. ينظر الجنى الثاني ٢٥٠، والرصف ٢١٣.

(٣) في كلنا النسخين "أو" وهو تحريف. (٤) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) هنا صدر بيت من الطويل، للصَّنَّان العبدى، وتماه قوله:

... .. جريئ، ولكن في كليب تواضع

وكان الصَّنَّان قد دُعي للتحكيم بين الفرزدق وحرير، ففضل حريرا في الشعر،

والفرزدق في الشرف والفضل، ولذا قال: «ولكن في كليب تواضع»، وكليب:

رعيط حرير، وهو من نعيم.

ورواه في الكتاب: "باشاعر" موضع: "أيا شاعرا" فيكون قد دخله الحرم.

ينظر البيت في: الكتاب ٢٣٧/٢، والمقتضب ٢١٥/٤، وشرح الجمل ٨٦/٢،

وشرح الكافية ١٣٥/١، والخزانة ١٧٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٢١.

(٦) هنا صدر بيت من الطويل، وهو لندي الرُّمَّة: شيلان بن هقيرة، وتماه قراء:

... .. وبين النِّسَاءِ آآنتِ أم أم مسالم ؟

و"الوعساء": الأرض اللينة ذات الرَّمَل. ينظر اللسان "وعس" ١٤٣/٩.

والمراد به هنا موضع بين التعلبية والحزمية، و"جلجل": ضبطه في اللسان --

وقيل إن أصلها: "أيا" قلبت الهمزة هاء<sup>(١)</sup>، كما قالوا "هراق الماء".  
 "وأ" كقولهم في الندبة "واعمرأه"، ومنها واحد يختص بالقريب، وهو  
 الحموي، نحو:

٣٥٣- أحمد ولأنت خيرن نحية<sup>(٢)</sup> ... ..

(١) يفتح الأول، وروي بضمها -أيضا- كما روي: بماءين مهملتين والأولى  
 مضمومة، وهو جبل بالدهناء. ينظر اللسان "جبل" ١٣/١٣.  
 و"النقا": الكتيب من الرمل. ينظر اللسان "نقا" ٢٠/٢١٣.  
 ومما تقدم الإشارة إليه، أن جميع روايات البيت -التي اطلعت عليها- إما ترويه  
 "قيا"، أو "أيا"، ولم أجد على موافق للشارح في روايته هذه.

وينظر في: الكتاب ٥٥١/٣، والمقتضب ١٦٣/١، والخصائص ٤٥٨/٢،  
 والأمل الشجرية ٣٢١/١، والإنصاف ٤٨٢/٢، وشرح ابن عيسى ٩٤/١،  
 ١١٩/٩، والرصف ٢١٥، ١١٩، والجنى ٣٩٩، والمساعد ٤٨١/٢، والممع  
 ١٧٢/١، والدرر ١٤٧/١، وحواشي أوضح المسالك ٦/٤، وديوانه ٦٢٢،  
 ومعجم شواهد العربية ٣٦٣.

(١) ينظر: اللسان "أيا" ٣٧٦/٢٠.

(٢) هذا صدر بيت من الكامل، قاله قتيلة بنت النضر بن الحارث تخاطب به رسول  
 الله ﷺ، وكان -عليه أفضل الصلاة والسلام- قد قتل أباهما بعد منصرفه من  
 غزوة بدر، وسبب ذلك أنه -أي النضر- كان يقرأ أخبار المعجم على العرب،  
 ويقول: محمد أتاكم بأخبار عاد وثمود، وأنا أتكم بغير الأكاسرة والقيصرة،  
 يريد بذلك الصّد عن سبيل الله، وإمام البيت ثانياً:

... .. في قومه والفحل فحل مُعَرِّق

تريد الإشارة بكم أبويه وعراقته نسبه، وهو كذلك -ﷺ-.

وينظر البيت في: اللسان "عرق" ١١٢/١٢.

ويختص بالندبة -وهي نداء المنفجع على فقدته- "وأ" و"يا" واستعمال<sup>(١)</sup>  
 "وأ" أكثر، ويجنب استعمال "يا" عند خوف اللبس بالنداء، وإنما  
 يستعمل مع أمن<sup>(٢)</sup> اللبس، كقوله:

٣٥٤- ... .. وتقول سَلْمَى يَارَزِيْقِيَه<sup>(٣)</sup>

وغير مندوب ومضمّر وما جا مستغاثا قد يُعْرَى فاعلمنا  
 قد يُعْرَى المنادى من حرف النداء، وأكثر ما يستعمل ذلك في الأعلام،  
 نحو: ﴿يوسفُ أعرض عن هذا﴾<sup>(٤)</sup>، وما<sup>(٥)</sup> يُعْرَى بجراها، نحو:

(١) في أ: "ويستعمل". (٢) سقط "أمن" من: ب.

(٣) هنا عجز بيت من الكامل، وهو لابن قيس الرقيات، قاله في رثاء: سعد، وأسماء  
 -ابن أبيه- وكانا قتلا في المدينة يوم الحرة، وصدر هذا البيت قوله:

تَكِيهِمْ دَهْمَاءُ مَعْرُوسَةٌ ... ..

و"الدهماء": السرداء، ويطلق على العدد الكثير من النساء. ينظر اللسان "دهم"  
 ١٠٠/١٥.

و"معولة": من المعول، وهو البكاء. ينظر اللسان "عول" ٥١١/١٣، و"معولة"  
 حال مؤكدة، لأن "تكيهم" حال على أنها معولة.

والشاهد على رواية الشارح "يَارَزِيْقِيَه" حيث استعملت "يا" في الندبة حين أمن اللبس.  
 وهذه الرواية لم أجدها عند غير الشارح، وإنما روي هكذا: "وارزقيته".

ينظر الكتاب ٢٢١/٢، والنصريح ١٨١/٢، وحواشي أوضح المسالك ٥٢/٤،  
 وديوانه ٩٩.

(٤) من الآية ٢٩، من سورة يوسف.

(٥) في ب: "أو مايعرى..."، والمراد به: للعرف بال.

وقيل إن أصلها: "أيا" قلبت الهمزة هاء<sup>(١)</sup>، كما قالوا "هراق الماء".  
 "وأ" كقولهم في الندبة "واعمرأه"، ومنها واحد يختص بالقريب، وهو  
 الحموي، نحو:

٣٥٣- أحمد ولأنت خيرن نحية<sup>(٢)</sup> ... ..

(١) يفتح الأول، وروي بضمها -أيضا- كما روي: بماءين مهملتين والأولى  
 مضمومة، وهو جيل بالدعاء. ينظر اللسان "جلل" ١٣/١٣.  
 و"نقا": الكتيب من الرمل. ينظر اللسان "نقا" ٢٠/٢١٣.  
 ومما تقدم الإشارة إليه، أن جميع روايات البيت -التي اطلعت عليها- إما ترويه  
 "قيا"، أو "أيا"، ولم أجد على موافق للشارح في روايته هذه.

وينظر في: الكتاب ٥٥١/٣، والمقتضب ١٦٣/١، والخصائص ٤٥٨/٢،  
 والأمل الشجرية ٣٢١/١، والإنصاف ٤٨٢/٢، وشرح ابن عيسى ٩٤/١،  
 ١١٩/٩، والرصف ٢١٥، ١١٩، والجنى ٣٩٩، والمساعد ٤٨١/٢، والمص  
 ١٧٢/١، والدرر ١٤٧/١، وحواشي أوضح المسالك ٦/٤، وديوانه ٦٢٢،  
 ومعجم شواهد العربية ٣٦٣.

(١) ينظر: اللسان "أيا" ٣٧٦/٢٠.

(٢) هذا صدر بيت من الكامل، قاله قتيلة بنت النضر بن الحارث تخاطب به رسول  
 الله ﷺ، وكان -عليه أفضل الصلاة والسلام- قد قتل أباهما بعد منصرفه من  
 غزوة بدر، وسبب ذلك أنه -أي النضر- كان يقرأ أخبار المعجم على العرب،  
 ويقول: محمد يأتيكم بأخبار عاد وثمود، وأنا آتيكم بغير الأكاسرة والقيصرة،  
 يريد بذلك الصدة عن سبيل الله، وإمام البيت ثانياً:

... .. في قومها والفحل فحل مُعْرِئ

تريد الإشارة بكم أبويه وعراقته نسبه، وهو كذلك -ﷺ-.

وينظر البيت في: اللسان "عرق" ١١٢/١٢.

ويختص بالندبة -وهي نداء المنفجع على فقدته- "وأ" و"يا" واستعمال<sup>(١)</sup>  
 "وأ" أكثر، ويجنب استعمال "يا" عند خوف اللبس بالنداء، وإنما  
 يستعمل مع أمن<sup>(٢)</sup> اللبس، كقوله:

٣٥٤- ... .. وتقول سلمي يارزقيته<sup>(٣)</sup>

وغير مندوب ومضمير وما جا مستغاثا قد يعرى فاعلمنا  
 قد يعرى المنادى من حرف النداء، وأكثر ما يستعمل ذلك في الأعلام،  
 نحو: ﴿يوسفُ أعرض عن هذا﴾<sup>(٤)</sup>، وما<sup>(٥)</sup> يعرى بجراها، نحو:

(١) في أ: "ويستعمل". (٢) سقط "أمن" من: ب.

(٣) هنا صدر بيت من الكامل، وهو لابن قيس الرقيات، قاله في رثاء: سعد، وأسماء  
 -ابن أبيه- وكانا قتلا في المدينة يوم الحرة، وصدر هذا البيت قوله:

تكيههم دعاءً يعولته ... ..

و"النعماء": السرداء، ويطلق على العدد الكثير من النسل. ينظر اللسان "نعم"  
 ١٠٠/١٥.

و"معولة": من المعول، وهو البكاء. ينظر اللسان "عول" ٥١١/١٣، و"معولة"  
 حال مؤكدة، لأن "تكيههم" حال على أنها معولة.

والشاهد على رواية الشارح "يارزقيته"، حيث استعملت "يا" في الندبة حين أمن اللبس.  
 وهذه الرواية لم أجدها عند غير الشارح، وإنما روي هكذا: "وارزقيته".

ينظر الكتاب ٢٢١/٢، والنصريح ١٨١/٢، وحواشي أوضح المسالك ٥٢/٤،  
 وديوانه ٩٩.

(٤) من الآية ٢٩، من سورة يوسف.

(٥) في ب: "أو ما يعرى..."، والمراد به: للعرف بال.

﴿سَفَرُكُمْ لَكُمْ أَيُّهَا الْقَلَانِ﴾<sup>(١)</sup> وليس منه: ﴿إِنْ أَذُوا لِي عِبَادُ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> بل الصواب أنه مفعول، ويمتنع ذلك في ثلاثة أشياء:

الأول: للندوب، لأن المقصود من الندبة إطالة الصوت، والحذف ينافيه. الثاني: المضمير<sup>(٣)</sup>، ونداءه قليل<sup>(٤)</sup>، ولذلك لم يتصرف فيه بالحذف،

(١) الآية ٣١، من سورة الرحمن، سبحانه وتعالى، وتقدير حرف النسباء: أن يقال -في غير القرآن- "يا أيها القلان" والنداء: القلان، و"أي" هنا- صلة لندائه، وإنما جيء بها لكرامتهم الجمع بين أداتي تعريف -وهما "يا" و"ال"- من غير فاصل، وأحدهما كافئ في تفصيل التعريف. ينظر شرح الكافية ١٤١/١.

(٢) من الآية ١٨، من سورة الدعاء، و"عباد الله" يحتمل وجهين: الأول: أن يكون مفعولاً لـ"أذوا" كقوله: "فأرسل معنا بني إسرائيل". الثاني: أن يكون منادى، والمعنى: أذوا لِي مَأْمُورُكُمْ اللَّهُ -ﷻ- به عباد الله، وقد ذكر هذين الوجهين القراءاء والنحلاس، والزنجشري، والعسكري، والشوكاني، ولم أجد من رجح أحدهما على الآخر، سوى الشارح. ينظر: معاني القرآن للفساء ٤٠/٣، وإعراب القرآن للنحاس ١٢٨/٤، والكشاف ٥٠٣/٣، وإملاء مامن به الرحمن ٢٣٠/٢، وفتح القدير ٥٧٤/٤.

(٣) المراد بالمضمير هنا: المضمير المخاطب، وأما المضمير المتكلم والغائب فمجمع على عدم جواز نداءهما. التصريح ١٦٤/٢.

(٤) جعل الشارح نداء المضمير قليلاً، ومنع أبو حيان نداءه البتة، وقصر ابن عصفور جوازه على الضرورة الشعرية. ينظر: شرح الجمل ٨٧/٢، والمقرب ١٧٦/١، وأوضح المسالك ١١/٤، والتصريح ١٦٤/٢، والخزانة ١٣٩/٢-١٤٠. وأما ابن مالك فظاهر ذكره له في عداد غيره مما يحذف معه حرف النداء أنه مطرد وليس بشاذ.

وينظر: التسهيل ١٧٩، وشرح الكافية الشافية ١٢٩٠/٣.

وقيل: إن "يا" في نحو: "يا أنت" حرف تبيه، ورجحه البغدادي في خزنة الأدب ١٤٠/٢.

وأكثر ما ينادى بصيغة المرفوع منه، نحو:

... يَا أَيُّحَرُّ بْنُ أَيْحَرٍ يَا أُنْتَا<sup>(١)</sup> ... -٣٥٥-

(١) هنا رجز مشطور، وهو لسالم بن دارة، ونسب إلى الأحوص، والأول هو الصحيح، وبعده قوله:

... أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعَا ...

وقال البغدادي -عند شرحه وذكر هذا الأخير-: "وهذان البيتان من أرحوزة لسالم بن دارة، وقد حُرف البيت الأول على أوجه... وصوابه:

... يَا شُرَيْبَا ابْنَ وَاقِعٍ يَا أُنْتَا ...

ثم ذكر البغدادي سبب وهم بعضهم في نسبته إلى الأحوص. فقال: "ومثلاً الوهم أن النحويين قد ذكروا هنا البيت عقب قول الأحوص مع قولهم: (ركفوله). فُظِنَ أن المضمير للأحوص ١٤٠/٢-١٤١.

أقول: إنه قد رواه على الرواية التي صحبها البغدادي كثير من النحويين، كابن يعيش في شرح المفصل ١٢٧/١، والأباري في كتابه الإيضاف ٣٢٥/١، وغيرهما، كما رواه على رواية الشارح كثير منهم -أيضاً- كالرضي في شرح الكافية ١٣٣/١، والسيوطي في الجمع ١٧٤/١، والدرر ١٥١/١، وقيله ابن هشام في أوضحه ١١/٤، وابن عقيل في المساعد ٤٨٣/٢، وغيرهم.

كما رواه بعضهم بروايات أخرى كابن السجري، فقد رواه هكذا:

... يَا أَفْسَرَعُ ابْنَ حَابَسٍ يَا أُنْتَا ...

تنظر الأمالي ٧٩/٢.

ومن ذلك يتبين مدى اختلاف رواياته، وقد تقدم اختلافهم في نداء المضمير أو عدمه قريباً.

وينظر في المراجع السابقة، ومعجم شواهد العربية ٤٤٨.

﴿سَفَرُكُمْ لَكُمْ أَيُّهَا الْقَلَانِ﴾<sup>(١)</sup> وليس منه: ﴿إِنْ أَذُوا لِي عِبَادَ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> بل الصواب أنه مفعول، ويمتنع ذلك في ثلاثة أشياء:

الأول: للندوب، لأن المقصود من الندبة إطالة الصوت، والحذف ينافيه. الثاني: المضمير<sup>(٣)</sup>، ونداءه قليل<sup>(٤)</sup>، ولذلك لم يتصرف فيه بالحذف،

(١) الآية ٣١، من سورة الرحمن، سبحانه وتعالى، وتقدير حرف النسباء: أن يقال -في غير القرآن- "يا أيها القلان" والنداء: القلان، و"أي" هنا- صلة لندائه، وإنما جيء بها لكرامتهم الجمع بين أداتي تعريف -وهما "يا" و"ال"- من غير فاصل، وأحدهما كافئ في تفصيل التعريف. ينظر شرح الكافية ١٤١/١.

(٢) من الآية ١٨، من سورة الدعاء، و"عباد الله" يحتمل وجهين: الأول: أن يكون مفعولاً لـ "أذوا" كقوله: "فأرسل معنا بني إسرائيل". الثاني: أن يكون منادى، والمعنى: أذوا لِي مَأْمُورُكُمْ اللَّهُ -ﷻ- به عباد الله، وقد ذكر هذين الوجهين القراءاء والنحلاس، والزنجشري، والعكبري، والشوكاني، ولم أجد من رجح أحدهما على الآخر، سوى الشارح. ينظر: معاني القرآن للفساء ٤٠/٣، وإعراب القرآن للنحاس ١٢٨/٤، والكشاف ٥٠٣/٣، وإملاء مامن به الرحمن ٢٣٠/٢، وفتح القدير ٥٧٤/٤.

(٣) المراد بالمضمير هنا: المضمير المخاطب، وأما المضمير المتكلم والغائب فمجمع على عدم جواز نداءهما. التصريح ١٦٤/٢.

(٤) جعل الشارح نداء المضمير قليلاً، ومنع أبو حيان نداءه البتة، وقصر ابن عصفور جوازه على الضرورة الشعرية. ينظر: شرح الجمل ٨٧/٢، والمقرب ١٧٦/١، وأوضح المسالك ١١/٤، والتصريح ١٦٤/٢، والخزانة ١٣٩/٢-١٤٠. وأما ابن مالك فظاهر ذكره له في عداد غيره مما يحذف معه حرف النداء أنه مطرد وليس بشاذ.

وينظر: التسهيل ١٧٩، وشرح الكافية الشافية ١٢٩٠/٣.

وقيل: إن "يا" في نحو: "يا أنت" حرف تبيه، ورجحه البغدادي في خزنة الأدب ١٤٠/٢.

وأكثر ما ينادى بصيغة المرفوع منه، نحو:

... يَا أَيُّحَرُّ بْنُ أَيْحَرٍ يَا أُنْتَا<sup>(١)</sup> ... -٣٥٥-

(١) هنا رجز مشطور، وهو لسالم بن دارة، ونسب إلى الأحوص، والأول هو الصحيح، وبعده قوله:

... أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعَا ...

وقال البغدادي -عند شرحه وذكر هذا الأخير-: "وهذان البيتان من أرحوزة لسالم بن دارة، وقد حُرف البيت الأول على أوجه... وصوابه:

... يَا شَرِيًّا ابْنَ وَاقِعٍ يَا أُنْتَا ...

ثم ذكر البغدادي سبب وهم بعضهم في نسبته إلى الأحوص. فقال: "ومثلاً الوهم أن النحويين قد ذكروا هنا البيت عقب قول الأحوص مع قولهم: (ركفوله). فُظِنَ أن المضمير للأحوص ١٤٠/٢-١٤١.

أقول: إنه قد رواه على الرواية التي صحبها البغدادي كثير من النحويين، كابن يعيش في شرح المفصل ١٢٧/١، والأباري في كتابه الإيضاف ٣٢٥/١، وغيرهما، كما رواه على رواية الشارح كثير منهم -أيضاً- كالرضي في شرح الكافية ١٣٣/١، والسيوطي في الجمع ١٧٤/١، والدرر ١٥١/١، وقيل ابن هشام في أوضحه ١١/٤، وابن عقيل في المساعد ٤٨٣/٢، وغيرهم.

كما رواه بعضهم بروايات أخرى كابن السجري، فقد رواه هكذا:

... يَا أَفْسَرِعَ ابْنَ حَابَسٍ يَا أُنْتَا ...

تنظر الأمالي ٧٩/٢.

ومن ذلك يتبين مدى اختلاف رواياته، وقد تقدم اختلافهم في نداء المضمير أو عدمه قريباً.

وينظر في المراجع السابقة، ومعجم شواهد العربية ٤٤٨.

وقد ينادى بصيغة المنصوب، كقول بعضهم: <sup>(١)</sup> «يا أيك قد كفتك». الثالث: المستغاث به، وامتناع الحذف معه للعلّة التي لأجلها امتنع الحذف مع المنسوب.

وذلك في اسم الجنس والمشار له قل وَمَنْ يَنْعَمَهُ فَاَنْصَرْ عَاذِلَهُ "ذاك" - إشارة إلى "أن" <sup>(٢)</sup> تعرى للمنادي من حرف النداء - يقل <sup>(٣)</sup> في اسم الجنس، وفي اسم الإشارة، ومن وروده في اسم الجنس قولهم: "أَصْبَحَ لَيْل" <sup>(٤)</sup>،

(١) هو الأحوص، وذلك أنه حين وفد مع أبيه على معاوية عطف، فوثب أبوه ليحطبه فكفه وقال: "يا أيك قد كفتك". تنظر الخزانة ١٤١/٢ .

(٢) زيادة يقتضيها الكلام.

(٣) ذهب البصريون إلى أن كلاً من اسم الجنس لمعين، واسم الإشارة إذا تودي بحجب ذكر حرف النداء معه، ولم يبرز حذفه إلا في ضرورة الشعر، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مع كل منهما ذكر حرف النداء وحذفه، مستدلين على ذلك بما سُمع، وقد صرح ابن مالك في شرح الكافية الشافية بموافقتهم في اسم الجنس، فقال: "وقولهم في هذا أصح" ١٢٩١/٣، وتليده في التسهيل (١٧٩) باسم الجنس المبني للنداء. ومعنى قوله في النظم هنا "فانصر عاذله" أي: لا يمتد على ذلك، فقد سمع في كل منهما مالا يمكن ردّ جميعه.

والشارح في هذا يميل إلى مذهب إليه الكوفيون وابن مالك.

ينظر في ذلك: المقرب ١٧٧/١، وشرح الجمل ٨٨/٢، وشرح ابن الناطم ٥٦٦، وأوضح المسالك ١٤/٤، والمساعد ٤٨٤/٢، والمجمع ١٧٣/١، والتصريح ١٦٥/٢، وشرح الأئمة ١٠٥/٣ .

(٤) هذا مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء. ينظر المثل ومضربه في: مجمع الأمثال ٤٠٣/١، ورقمه (٢١٣٢) والكتاب ٢٣١/٢، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢٨٨/١ .

وقوله:

٣٥٦- أَطْرُقُ كَرَا أَطْرُقُ كَرَا إِنَّ النِّعَامَ فِي الْقُفْرِ <sup>(١)</sup>  
وهو ترخيم "كُرْوَان" اسم جنس لطائر معروف، ومن وروده في اسم

الإشارة.

٣٥٧- إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالِ صَاحِبِي بِجَنَلِكَ هَذَا لَوْعَةً وَغَرَامَ <sup>(٢)</sup>

(١) هذا من الرجز، وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه، وقد سقط قوله: «إِنَّ النِّعَامَ فِي الْقُفْرِ» من: أ.

ومعناه: طأطأ رأسك واحفض عنك للصيد، فإن أكبر منك وأطول عنقا -وهي النعام- قد صيدت وحملت إلى القري، والكرا: قيل: إنه الكُرْوَان نفسه، وقيل: إنه مرغَم الكُرْوَان، وقال الخليل: الكرا: الذكر من الكُرْوَان. يقال له -فيما يزعمون-: «أطرق كرا أنك لن ترى» فإذا سمعها يُبلد في الأرض، فيلتصق عليه ثوب فيصاد، وهو طائر شبيه البطة، طويل العنق والرجلين، له صوت حسن وهو أكبر من الحمامة.

ووجه الاستشهاد به هو أن "كرا" اسم جنس منادى، وقد حذف حرف النداء، وهذا شاذ عند البصريين، وما جاء منه محمول على الضرورة أو متأول، وحائز عند الكوفيين ومن وافقهم -كما تقدم تقريره قريبا-.

ينظر: الكتاب ٢٣١/٢، ٦١٧/٣، والإيضاح لابن الحاجب ٢٨٩/١، والمقرب ١٧٧/١، والتصريح ١٦٥/٢، والخزانة ٣٧٤/٢، وشرح الأئمة ١٠٤/٣ .

وينظر المثل في صمم الأمثال ٤٣١/١ رقم (٢٢٧٣) .

(٢) هذا البيت من الطويل، وهو لذي الرُّمَّة غيلان بن عتبة، و"هملت" سالت بالدمع ينظر: اللسان "همل" ٢٣٥/١٤ .

و"هذا" منادى بحرف نداء علوف تقديره: "يا ههنا"، عند الكوفيين، =



وقد ينادى بصيغة المنصوب، كقول بعضهم: <sup>(١)</sup> «يا أيُّك قد كفتيك». الثالث: المستغاث به، وامتناع الحذف معه للعلّة التي لأجلها امتنع الحذف مع المنسوب.

وذلك في اسم الجنس والمشار إليه **قُلْ وَمَنْ يَنْفَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ** "ذاك" - إشارة إلى "أن" <sup>(٢)</sup> تعرى للمنادي من حرف النداء - يقل <sup>(٣)</sup> في اسم الجنس، وفي اسم الإشارة، ومن وروده في اسم الجنس قولهم: "أَصْبَحْ لَيْل" <sup>(٤)</sup>،

(١) هو الأحوص، وذلك أنه حين وفد مع أبيه على معاوية عظم، فوثب أبوه ليحطبه فكفه وقال: "يا إياك قد كفتيك". تنظر الخزانة ١٤١/٢ .

(٢) زيادة يقتضيها الكلام.

(٣) ذهب البصريون إلى أن كلاً من اسم الجنس لمعين، واسم الإشارة إذا تودي بحجب ذكر حرف النداء معه، ولم يبرز حذفه إلا في ضرورة الشعر، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مع كل منهما ذكر حرف النداء وحذفه، مستدلّين على ذلك بما سُمع، وقد صرح ابن مالك في شرح الكافية الشافية: بموافقتهم في اسم الجنس، فقال: "وقولهم في هذا أصح" ١٢٩١/٣، وتليده في التسهيل (١٧٩) باسم الجنس المبني للنداء. ومعنى قوله في النظم هنا "فانصر عاذله" أي: لا يمتد على ذلك، فقد سمع في كل منهما مالا يمكن ردّ جميعه.

والشارح في هذا يميل إلى مذهب إليه الكوفيون وابن مالك.

ينظر في ذلك: المقرب ١٧٧/١، وشرح الجمل ٨٨/٢، وشرح ابن الناطم ٥٦٦، وأوضح المسالك ١٤/٤، والمساعد ٤٨٤/٢، والمجمع ١٧٣/١، والتصريح ١٦٥/٢، وشرح الأئمة ١٠٥/٣ .

(٤) هذا مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء. ينظر المثل ومضربه في: مجمع الأمثال ٤٠٣/١، ورقمه (٢١٣٢) والكتاب ٢٣١/٢، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢٨٨/١ .

وقوله:

٣٥٦- أَطْرُقُ كَرَا أَطْرُقُ كَرَا إِنَّ النِّعَامَ فِي الْقُفْرِ <sup>(١)</sup>  
وهو ترخيم "كُرْوَان" اسم جنس لطائر معروف، ومن وروده في اسم

الإشارة.

٣٥٧- إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالِ صَاحِبِي بِجَنَلِكَ هَذَا لَوْعَةً وَغَرَامَ <sup>(٢)</sup>

(١) هذا من الرجز، وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه، وقد سقط قوله: «إِنَّ النِّعَامَ فِي الْقُفْرِ» من: أ.

ومعناه: طأطأ رأسك واحفض عنك للصيد، فإن أكبر منك وأطول عنقا -وهي النعام- قد صيدت وحملت إلى القري، والكرا: قيل: إنه الكُرْوَان نفسه، وقيل: إنه مرغَم الكُرْوَان، وقال الخليل: الكرا: الذكر من الكُرْوَان. يقال له -فيما يزعمون-: «أطرق كرا أنك لن ترى» فإذا سمعها يُبلد في الأرض، فيلتصق عليه ثوب فيصاد، وهو طائر شبيه البطة، طويل العنق والرجلين، له صوت حسن وهو أكبر من الحمامة.

ووجه الاستشهاد به هو أن "كرا" اسم جنس منادى، وقد حذف حرف النداء، وهذا شاذ عند البصريين، وما جاء منه محمول على الضرورة أو متأول، وحائز عند الكوفيين ومن وافقهم -كما تقدم تقريره قريبا-.

ينظر: الكتاب ٢٣١/٢، ٦١٧/٣، والإيضاح لابن الحاجب ٢٨٩/١، والمقرب ١٧٧/١، والتصريح ١٦٥/٢، والخزانة ٣٧٤/٢، وشرح الأئمة ١٠٤/٣ .

وينظر المثل في صمم الأمثال ٤٣١/١ رقم (٢٢٧٣) .

(٢) هذا البيت من الطويل، وهو الذي الرُّمَّة غيلان بن عتبة، و"هملت" سالت بالدمع ينظر: اللسان "همل" ٢٣٥/١٤ .

و"هذا" منادى بحرف نداء علوف تقديره: "يا ههنا"، عند الكوفيين، =

وجعل بعضهم<sup>(١)</sup> منه: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءُ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ولا يمتنع<sup>(٣)</sup> ذلك فيهما كما زعم البصريون، والخلاف في اسم الجنس للمعنى - كما مثل - أما اسم الجنس غير المعين، كقول الأعمى: «يارجلًا خذ بيدي» فلا يجوز الحذف معه اتفاقًا، ومن المواضع التي يمتنع فيها حذف حرف<sup>(٤)</sup> النداء:

(٣) و"نوعه" أي: ألم في القلب من شدة الحب أو الحزن، ونحوهما.

ينظر اللسان "نوع" ٢٠٣/١٠.

و"غرام" الحب وشدة الودع بالشيء.

ينظر اللسان "غرم" ٣٣٢/١٥، وينظر تعليق (١) السابق.

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٢٩١/٣، وأوضح المسالك ١٥/٤، والمغنى، الشاهد ١٠٩٤، والمصنف ١٧٤/١، والدرر ١٥٠/١، والتصريح ١٦٥/٢، وشرح الأخواني ١٠٤/٣، وديوان الشاعر ٥٦٣، ومعجم شواهد العربية ٣٤٢.

(١) مراده بـ"بعضهم" الكوفيون، فقد احتجوا لتجويزهم حذف حرف النداء مع اسم الإشارة بالآية التي ذكرها الشارح، وأن "هؤلاء" فيها منادى بحرف نداء محذوف، وهو متأول عند البصريين على أن "أنتم" مبتدأ، وفي خبره وجهان: أحدهما: أن يكون "تقتلون" و"هؤلاء" في موضع نصب بإضمار "اعني".

الثاني: أن يكون "هؤلاء" على تقدير حذف مضاف، تقديره: «أنتم مثل هؤلاء»، كقولك: أبو يوسف أبو حنيفة، وجملة "تقتلون" حال عمل فيها معنى التشبيه. ينظر إملأ مامن به الرحمن ٤٨/١، وذكر في التصريح (١٦٥/٢) وجهها آخر، وهو: أن يكون "أنتم" خبراً مقدماً وهؤلاء مبتدأ.

(٢) من الآية ٨٥، من سورة البقرة. (٣) هذا قول الكوفيين وابن مالك.

(٤) في ب: "حروف".

اسم "الله"، إلا إذا عوضت الميم المشددة في آخره نحو: (١) سبحانه الله، وأما قول أمية بن أبى الصلت<sup>(٢)</sup>:

٣٥٨- رضيت بك اللهم ربنا فلن أرى أدين إلها غيرك الله واضياً<sup>(٣)</sup> فتشاذ، ولا يصح قول من جملة<sup>(٤)</sup> بمرورا على البديل، لما سبق من أن ضمير الحاضر لا يدلل منه الظاهر إلا في مواضع ليس هذا منها، وزعم قوم أنه<sup>(٥)</sup> يمتنع الحذف مع بعد المنادى.

وابن المعرف<sup>(٦)</sup> المنداءى المفردا على الذى فى رفيعه قد عهدا بيني المعرف في النداء، سواء كان تعريفه سابقاً على النداء - نحو: "يازيد" - أو حاصله بالنداء نحو: "يارجل" و﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾<sup>(٧)</sup> وإنما يبنى إذا كان مفرداً، أي: غير مضاف ولا شبيهاً بالمضاف، فيشمل<sup>(٨)</sup> ذلك نحو:

(١) سقط "نحو" من: أ.

(٢) التفني، شاعر مشهور، قرأ الكتب - في الجاهلية - وطمع في النبوة، فلما بعث النبي - ﷺ - حسده، ولم يوفق إلى الإيمان به. ينظر البداية والنهاية: مجلد الفهارس ص ٢٧.

(٣) هذا البيت من الطويل، والشاهد منه قوله: "الله" فإنه منادى بحرف نداء محذوف، وهو شاذ لعدم قيام ما يدل عليه.

وينظر البيت في: أوضح المسالك ١٢/٤، والتصريح ١٦٥/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٢٠، وليس في ديوانه.

(٤) الضمير عائد إلى لفظ الجلالة "الله" في بيت سابق.

(٥) الضمير يعود إلى حرف النداء السابق ذكره.

(٦) هنا جزء من عشرين آية. ينظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم من ص ٧٢٦-٧٢٩. (٧) في ب: "يشتمل".

وجعل بعضهم<sup>(١)</sup> منه: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ولا يمتنع<sup>(٣)</sup> ذلك فيهما كما زعم البصريون، والخلاف في اسم الجنس للمعنى - كما مثل - أما اسم الجنس غير المعين، كقول الأعمى: «يارجلًا خذ بيدي» فلا يجوز الحذف معه اتفاقاً، ومن المواضع التي يمتنع فيها حذف حرف<sup>(٤)</sup> النداء:

(٣) و"نوعه" أي: ألم في القلب من شدة الحب أو الحزن، ونحوهما.

ينظر اللسان "نوع" ٢٠٣/١٠.

و"غرام" الحب وشدة الودع بالشيء.

ينظر اللسان "غرم" ٣٣٢/١٥، وينظر تعليق (١) السابق.

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٢٩١/٣، وأوضح المسالك ١٥/٤، والمغنى، الشاهد ١٠٩٤، والمصنف ١٧٤/١، والدرر ١٥٠/١، والتصريح ١٦٥/٢، وشرح الأخواني ١٠٤/٣، وديوان الشاعر ٥٦٣، ومعجم شواهد العربية ٣٤٢.

(١) مراده بـ"بعضهم" الكوفيون، فقد احتجوا لتجويزهم حذف حرف النداء مع اسم الإشارة بالآية التي ذكرها الشارح، وأن "هؤلاء" فيها منادى بحرف نداء محذوف، وهو متأول عند البصريين على أن "أنتم" مبتدأ، وفي خبره وجهان: أحدهما: أن يكون "تقتلون" و"هؤلاء" في موضع نصب بإضمار "أعني".

الثاني: أن يكون "هؤلاء" على تقدير حذف مضاف، تقديره: «أنتم مثل هؤلاء»، كقولك: أبو يوسف أبو حنيفة، وجملة "تقتلون" حال عمل فيها معنى التشبيه. ينظر إملأ مامن به الرحمن ٤٨/١، وذكر في التصريح (١٦٥/٢) وجهها آخر، وهو: أن يكون "أنتم" خبراً مقدماً وهؤلاء مبتدأ.

(٢) من الآية ٨٥، من سورة البقرة. (٣) هذا قول الكوفيين وابن مالك.

(٤) في ب: "حروف".

اسم "الله"، إلا إذا عوضت الميم المشددة في آخره نحو: (١) سبحانه الله، وأما قول أمية بن أبى الصلت<sup>(٢)</sup>:

٣٥٨- رضيت بك اللهم ربنا فلن أرى أدين إلها غيرك الله واضياً<sup>(٣)</sup> فتشاذ، ولا يصح قول من جملة<sup>(٤)</sup> بمرورا على البديل، لما سبق من أن ضمير الحاضر لا يبدل منه الظاهر إلا في مواضع ليس هذا منها، وزعم قوم أنه<sup>(٥)</sup> يمتنع الحذف مع بعد المنادى.

وابن المعرف<sup>(٦)</sup> المنداءى المفردا على الذى فى رفيعه قد عهدا بيني المعرف في النداء، سواء كان تعريفه سابقاً على النداء - نحو: "يازيد" - أو حاصله بالنداء نحو: "يارجل" و﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾<sup>(٧)</sup> وإنما يبنى إذا كان مفرداً، أي: غير مضاف ولا شبيهه بالمضاف، فيشمل<sup>(٨)</sup> ذلك نحو:

(١) سقط "نحو" من: أ.

(٢) التفني، شاعر مشهور، قرأ الكتب - في الجاهلية - وطمع في النبوة، فلما بعث النبي - ﷺ - حسده، ولم يوفق إلى الإيمان به. ينظر البداية والنهاية: مجلد الفهارس ص ٢٧.

(٣) هذا البيت من الطويل، والشاهد منه قوله: "الله" فإنه منادى بحرف نداء محذوف، وهو شاذ لعدم قيام ما يبدل عليه.

وينظر البيت في: أوضح المسالك ١٢/٤، والتصريح ١٦٥/٢، ومعجم شواهد العربية ٤٢٠، وليس في ديوانه.

(٤) الضمير عائد إلى لفظ الجلالة "الله" في بيت سابق.

(٥) الضمير يعود إلى حرف النداء السابق ذكره.

(٦) هنا جزء من عشرين آية. ينظر المعجم للمفهرس لألفاظ القرآن الكريم من ص ٧٢٦-٧٢٩. (٧) في ب: "يشتمل".

"يا زيد" و"يا معيكي كرب" و"يا زيدان" و"يا زيدون" ولذلك قال: «على الذى فى دفعه قد عهدا» فينى للفرد الصحيح الآخر، وما أعرب إعرابه من جمع تكسير، أو جمع مؤنث سالم، أو مركب تركيب مزج<sup>(١)</sup> على ضمة ظاهرة، ويبنى المنقوص والمقصور على ضمة مقدرة، ويبنى المثنى على الألف، وجمع المذكر السالم على الواو.

وانت انضمام ما بنوا قبل النداء وليجوز مجزئ ذى بناء جُددًا إذا كان للنادى المعرفة<sup>(٢)</sup> مبنيا قبل النداء على غير الضم: نوبت فيه ضمة للنداء، (سواء كان علما كـ"سيويه"<sup>(٣)</sup> على أشهر لغاته - [وحلنام- على لغة<sup>(٤)</sup>] أهل<sup>(٥)</sup> الحجاز، و"تأبط شرا" أو غير علم، كـ"هذا" ونحوه من أسماء الإشارة، ويظهر أثر تقدير الضم فى تابعه، فتقول: "يا سيويه العالم"

(١) غير مخدوم بـ"ويه". (٢) في: "المعرف".

(٣) في ب: «سواء كان علما للنداء كسيويه» ولا معنى لزيادة "النداء" فيه.

(٤) أشهر لغات "سيويه" الباء على الكسر، وأجاز الجرمي إعرابه إعراب الممنوع من الصرف. ينظر الكتاب ٣/٢٠٢، وشرح الكافية ٢/٨٤، والتسهيل ٣٠، والمساعد ٢/١٢٧-١٢٨، والمجع ١/٧١، والتصريح ١/١١٨، وشرح الأثوري وحاشية الصبان عليه ١/٤٣١.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٦) أهل الحجاز يبنون "حذام" على الكسر تشبيها له بتزل، ويؤنم يعرونة إعراب الممنوع من الصرف، وماتمه من الصرف العَلَمِيَّةُ والقُدَل.

ينظر: المقتضب ٣/٣٧٣، وأوضح المسالك ٤/١٣١، والتصريح ٢/٢٢٥، وشرح الأثوري ٢/٢٠٣.

و"يا حذام القاعدة" و"يا هذا الرجل" إلا<sup>(١)</sup> أن الأولين يجوز في تابعهما النصب، كما يجوز ذلك فى تابع ما تجدد بناؤه بسبب النداء، بخلاف الثالث، كما باتى، وإن كان مبنيا على الضم كعلم منقول من "حيث" فهل يقال إنه مبنى على هذه الضمة؟ أو تقدر له ضمة؟ يحتمل الوجهين<sup>(٢)</sup>، كما في إعراب المضاف إلى المتكلم حال جره.

والمقبرة المكسور والمضافا وشبهه انصب عادوما خلافا هذه الثلاثة<sup>(٣)</sup> أشياء يجب نصبها في النداء<sup>(٤)</sup>، وهي: التكرة المفردة، غير

(١) في ب: «أن هذين الأولين».

(٢) أنزل: ظاهر النظم الوجه الثانى، وهو أن يكون مبنيا على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الباء الأصلي، كما أن القياس يقتضيه.

(٣) هذا التركيب الذى أثبتته الشارح مخالف لما عليه البصريون والكوفيون، فالبصريون على أنه إذا أريد التعريف يعرف الطرف الثانى، وأما الأول فلا يعرف بـ"أل" بناء على أنه معرف بالإضافة، والكوفيون يميزون تعريف الطرفين فتقولون: "الثلاثة الأتواب" -مثلا-.

ينظر: الكتاب ١/٢٠٦، وشرح ابن عيسى ٢/١٢١.

(٤) اختلف النحاة في عامل المنادى، فالجمهور على أن العامل فيه فعل مضمر وجوبا، وقيل ناصبه معنوي، وهو القصد، وقيل ناصبه "يا" وهي على حريتها، وقيل هي اسم فعل، وقيل بل هي فعل.

ينظر: الكتاب ١/٢٩١، والمقتضب ٤/٢٠٢، وشرح ابن عيسى ١/١٢٧، والمقرب ١/١٧٥، والمساعد ٢/٤٨٠، والمجع ١/١٧١، وشرح الأثوري ٣/١٠٨.

"يا زيد" و"يا معيكي كرب" و"يا زيدان" و"يا زيدون" ولذلك قال: «على الذى فى دفعه قد عهدا» فينى للفرد الصحيح الآخر، وما أعرب إعرابه من جمع تكسير، أو جمع مؤنث سالم، أو مركب تركيب مزج<sup>(١)</sup> على ضمة ظاهرة، ويبنى المنقوص والمقصور على ضمة مقدرة، ويبنى المثنى على الألف، وجمع المذكر السالم على الواو.

وانت انضمام ما بنوا قبل النداء وليجوز مجزئ ذى بناء جُددًا إذا كان للنادى المعرفة<sup>(٢)</sup> مبنيا قبل النداء على غير الضم: نوبت فيه ضمة للنداء، (سواء كان علما كـ"سيويه"<sup>(٣)</sup> على أشهر لغاته - [وحلنام- على لغة]<sup>(٤)</sup> أهل<sup>(٥)</sup> الحجاز، و"تأبط شرا" أو غير علم، كـ"هذا" ونحوه من أسماء الإشارة، ويظهر أثر تقدير الضم فى تابعه، فتقول: "يا سيويه العالم"

(١) غير مخدوم بـ"ويه". (٢) في أ: "المعرف".

(٣) في ب: «سواء كان علما للنداء كسيويه» ولا معنى لزيادة "النداء" فيه.

(٤) أشهر لغات "سيويه" الباء على الكسر، وأجاز الجرمي إعرابه إعراب الممنوع من الصرف. ينظر الكتاب ٣/٢٠٢، وشرح الكافية ٢/٨٤، والتسهيل ٣٠، والمساعد ٢/١٢٧-١٢٨، والمجع ١/٧١، والتصريح ١/١١٨، وشرح الأثوني وحاشية الصبان عليه ١/٤٣١.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٦) أهل الحجاز يبنون "حذام" على الكسر تشبيها له بتزل، ويؤنم يعرونة إعراب الممنوع من الصرف، وماتمه من الصرف العَلَمِيَّةُ والقُدَل.

ينظر: المقتضب ٣/٣٧٣، وأوضح المسالك ٤/١٣١، والتصريح ٢/٢٢٥، وشرح الأثوني ٢/٢٠٣.

و"يا حذام القاعدة" و"يا هذا الرجل" إلا<sup>(١)</sup> أن الأولين يجوز في تابعهما النصب، كما يجوز ذلك فى تابع ما تجدد بناؤه بسبب النداء، بخلاف الثالث، كما باتى، وإن كان مبنيا على الضم كعلم منقول من "حيث" فهل يقال إنه مبنى على هذه الضمة ؟ أو تقدر له ضمة ؟ يحتمل الوجهين<sup>(٢)</sup>، كما في إعراب المضاف إلى المتكلم حال جره.

والمقبرة المكسور والمضافا وشبهه انصب عادوما خلافا هذه الثلاثة<sup>(٣)</sup> أشياء يجب نصبها في النداء<sup>(٤)</sup>، وهي: النكرة المفردة، غير

(١) في ب: «أن هذين الأولين».

(٢) أنزل: ظاهر النظم الوجه الثانى، وهو أن يكون مبنيا على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الباء الأصلي، كما أن القياس يقتضيه.

(٣) هذا التركيب الذى أثبتته الشارح مخالف لما عليه البصريون والكوفيون، فالبصريون على أنه إذا أريد التعريف يعرف الطرف الثانى، وأما الأول فلا يعرف بـ"أل" بناء على أنه معرف بالإضافة، والكوفيون يميزون تعريف الطرفين فتقولون: "الثلاثة الأثواب" -مثلا-.

ينظر: الكتاب ١/٢٠٦، وشرح ابن يعيش ٢/١٢١.

(٤) اختلف النحاة في عامل المنادى، فالجمهور على أن العامل فيه فعل مضمر وجوبا، وقيل ناصبه معنوي، وهو القصد، وقيل ناصبه "يا" وهي على حريتها، وقيل هي اسم فعل، وقيل بل هي فعل.

ينظر: الكتاب ١/٢٩١، والمقتضب ٤/٢٠٢، وشرح ابن يعيش ١/١٢٧، والمقرب ١/١٧٥، والمساعد ٢/٤٨٠، والمجع ١/١٧١، وشرح الأثوني ٣/١٠٨.

للمقصودة<sup>(١)</sup>، نحو:

٣٥٩- فيا راكبا إما عرضت قَبْلَين<sup>(٢)</sup> ... ..

(١) في نداء التكررة غير المقصودة أقوال:

الأول: جواز ذلك، مقبلا عليها وغير مقبل، وهو قول جمهور البصريين.

الثاني: جوازه إن كانت التكررة مقبلا عليها، وإلا فلا، وهو للمازني.

الثالث: جوازه إن كانت خلقا من موصوف، نحو: «يا ذاهبا، وإلا فلا» وهو قول الكسائي والكوفيين.

الرابع: المنع مطلقا، وهو قول الأصمعي.

ينظر شرح الكافية ١٣٥/١-١٣٦، وشرح الجمل ٨٣/٢-٨٤، والمساعد ٤٩٠/٢، والمنع ١٧٣/١.

(٢) هذا البيت من الطويل، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، من قصيدة قالها وقد أسرته التيم يوم الكلاب الثاني، ونظام البيت قوله:

... ..  
... ..  
... ..  
وقوله: «راكبا» في الأصل صالح للإطلاق على كل راكب آيا كان مركوبه، ولكن جرى الاستعمال على أن لا يقال «راكب» -بالإطلاق- إلا على راكب الجمل، والناقلة.  
«عرضت» بمعنى: تعرضت وظهرت، أو أتيت العروض وهو اسم لمكة والمدينة وماحولها، أو أتيت العرض، وهي: جبال بنجد، و«نجران» مدينة بشق اليمن.  
والشاهد منه: «فيا راكبا» بأنه نداء لتكررة غير مقصودة، وقد انتصبت، وهذا عند جمهور البصريين، كما تقدم، وغيرهم يؤوله.

وينظر البيت في: الكتاب ٢٠٠/٢، والمتنضب ٢٠٤/٤، والتبصرة ٣٣٩/١، وشرح ابن عسقلان ١٢٧/١، والإيضاح في شرح المفصل ٢٥٨/١، وشرح الجمل ٨٤/٢، وشرح ابن النافذ ٥٦١، وأوضح المسالك ١٨/٤، والشذور ص ١٥١، والمساعد ٤٩٠/٢، وشرح ابن عقيل ٢٦٠/٣، والتصريح ١٦٧/٢، والخزانة ١٩٤/٢-١٩٥، ١٩٧، وشرح الأختوني ١٠٧/٣، ومعجم شواهد العربية ٤٢٢.

وأنكر المازني<sup>(١)</sup> وجوده، والمضاف، نحو: «يارسول الله»، وشبهه للمضاف، وهو متعلق به شيء من تمام<sup>(٢)</sup> معناه، إما بعمل، نحو: «ياجيلا وجهه» و«ياراكبا فرسا» و«ياخيلا من زيد»، وإما بغيره، نحو: «ياثلاثة وثلاثين» في نداء من سميت بذلك، وفي قصصك هذا العدد [من جملة رجال، أما قى ندائك جماعة معينين بهذا العدد]<sup>(٣)</sup> فلك ثلاثة أوجه:

بناؤهما معا، مع تكرار حرف النداء، فتقول: «ياثلاثة وياثلاثون» وبناء الأول وإدخال «أل» على الثاني، بحزرا رفعه ونصبه، فتقول: «ياثلاثة والثلاثون» وإن شئت «الثلاثين».

وليس نصب المضاف متفقا عليه -كما ذكر المصنف- بل هو قد حكى

عن ثعلب<sup>(٤)</sup> جواز ضم المضاف الصالح بـ«أل»<sup>(٥)</sup>.

(١) هو أبو عثمان: بكر بن محمد بن عثمان، وقيل: بكر بن محمد بن عدي بن حبيب المازني -نسبة إلى مازن بن شيبان- النحوي البصري، له كتاب في مايلحن فيه العامة، وآخر في التصريف، وآخر في العروض، وغيرها، توفي سنة ٢٤٧، وقيل: ٢٤٨، وقيل: ٢٤٩، وقيل: ٢٣٦.

تنظر ترجمته في: إنباء الرواة ٢٨١/١-٢٩١، وتاريخ بغداد ٩٣/٧-٩٤، ومعجم المؤلفين ٧١/٣، والإشارة ٦١.

(٢) سقط من: أ. (٣) ماين للمعقوفين ساقط من: ب.

(٤) هو أبو العباس، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار، الشيباني -مولاهم- إمام الكوفيين في النحو واللغة، ولد سنة ٢٠٠هـ، وله مصنفات عدة، منها: الفصيح، والجالس، ونحوه سنة ٢٩١هـ.

تنظر ترجمته في: إنباء الرواة ١٧٣/١-١٨٦، وتاريخ بغداد ٢٠٤-٢١٢، ومعجم المؤلفين ٢٠٣/٢.

(٥) ينظر: شرح المراتي ٢٨٢/٣، هنا وقد وافق ثعلب في ذلك ابنُ عصفور. ينظر: شرح الجمل ٩٢/٢.

للمقصودة<sup>(١)</sup>، نحو:

٣٥٩- فيا راكبا إما عرضت قَبْلَين<sup>(٢)</sup> ... ..

(١) في نداء التكررة غير المقصودة أقوال:

الأول: جواز ذلك، مقبلا عليها وغير مقبل، وهو قول جمهور البصريين.

الثاني: جوازه إن كانت التكررة مقبلا عليها، وإلا فلا، وهو للمازني.

الثالث: جوازه إن كانت خلقا من موصوف، نحو: «يا ذاهبا، وإلا فلا» وهو قول الكسائي والكوفيين.

الرابع: المنع مطلقا، وهو قول الأصمعي.

ينظر شرح الكافية ١٣٥/١-١٣٦، وشرح الجمل ٨٣/٢-٨٤، والمساعد ٤٩٠/٢، والمنع ١٧٣/١.

(٢) هذا البيت من الطويل، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، من قصيدة قالها وقد أسرته التيم يوم الكلاب الثاني، ونظام البيت قوله:

... ..  
... ..  
... ..  
وقوله: «راكبا» في الأصل صالح للإطلاق على كل راكب آيا كان مركوبه، ولكن جرى الاستعمال على أن لا يقال «راكب» -بالإطلاق- إلا على راكب الجمل، والناقلة.  
«عرضت» بمعنى: تعرضت وظهرت، أو أتيت العروض وهو اسم لمكة والمدينة وماحولها، أو أتيت العرض، وهي: جبال بنجد، و«نجران» مدينة بشق اليمن.  
والشاهد منه: «فيا راكبا» بأنه نداء لتكررة غير مقصودة، وقد انتصبت، وهذا عند جمهور البصريين، كما تقدم، وغيرهم يؤوله.

وينظر البيت في: الكتاب ٢٠٠/٢، والمتنضب ٢٠٤/٤، والتبصرة ٣٣٩/١، وشرح ابن عسقلان ١٢٧/١، والإيضاح في شرح المفصل ٢٥٨/١، وشرح الجمل ٨٤/٢، وشرح ابن النافذ ٥٦١، وأوضح المسالك ١٨/٤، والشذور ص ١٥١، والمساعد ٤٩٠/٢، وشرح ابن عقيل ٢٦٠/٣، والتصريح ١٦٧/٢، والخزانة ١٩٤/٢-١٩٥، وشرح الأختوني ١٠٧/٣، ومعجم شواهد العربية ٤٢٢.

وأنكر المازني<sup>(١)</sup> وجوده، والمضاف، نحو: «يارسول الله»، وشبهه للمضاف، وهو متعلق به شيء من تمام<sup>(٢)</sup> معناه، إما بعمل، نحو: «ياجيلا وجهه» و«ياراكبا فرسا» و«ياخيلا من زيد»، وإما بغيره، نحو: «ياثلاثة وثلاثين» في نداء من سميت بذلك، وفي قصصك هذا العدد [من جملة رجال، أما قى ندائك جماعة معينين بهذا العدد]<sup>(٣)</sup> فلك ثلاثة أوجه:

بناؤهما معا، مع تكرار حرف النداء، فتقول: «ياثلاثة وياثلاثون» وبناء الأول وإدخال «أل» على الثاني، بحزرا رفعه ونصبه، فتقول: «ياثلاثة والثلاثون» وإن شئت «الثلاثين».

وليس نصب المضاف متفقا عليه -كما ذكر المصنف- بل هو قد حكى

عن ثعلب<sup>(٤)</sup> جواز ضم المضاف الصالح بـ«أل»<sup>(٥)</sup>.

(١) هو أبو عثمان: بكر بن محمد بن عثمان، وقيل: بكر بن محمد بن عدي بن حبيب المازني -نسبة إلى مازن بن شيبان- النحوي البصري، له كتاب في مايلحن فيه العامة، وآخر في التصريف، وآخر في العروض، وغيرها، توفي سنة ٢٤٧، وقيل: ٢٤٨، وقيل: ٢٤٩، وقيل: ٢٣٦.

تنظر ترجمته في: إنباء الرواة ٢٨١/١-٢٩١، وتاريخ بغداد ٩٣/٧-٩٤، ومعجم المؤلفين ٧١/٣، والإشارة ٦١.

(٢) سقط من: أ. (٣) ماين للمعقوفين ساقط من: ب.

(٤) هو أبو العباس، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار، الشيباني -مولاهم- إمام الكوفيين في النحو واللغة، ولد سنة ٢٠٠هـ، وله مصنفات عدة، منها: الفصيح، والنجاش، ونحوه سنة ٢٩١هـ.

تنظر ترجمته في: إنباء الرواة ١٧٣/١-١٨٦، وتاريخ بغداد ٢٠٤-٢١٢، ومعجم المؤلفين ٢٠٣/٢.

(٥) ينظر: شرح المراتي ٢٨٢/٣، هنا وقد وافق ثعلب في ذلك ابنُ عصفور. ينظر: شرح الجمل ٩٢/٢.

ونحو زيد حُثِمَ والفتحُ ين نحو: أزيد بن سعيد لا تهن هذا النوع من أنواع للمنادى المبني على الضم يجوز فتح آخره، وهو ماؤصف من العلم بـ"ابن"<sup>(١)</sup> [متصل به]<sup>(٢)</sup> مضافاً إلى علم، نحو: «يازيد ابن سعيد» وأكثر<sup>(٣)</sup> البصريين يختار الفتح، ومثله ماأتبع بـ"ابنة" مضافة إلى عَلم نحو: «يافاطمة ابنة محمد»<sup>(٤)</sup> ولا يجوز الفتح مع الوصف بـ"نت" إذ الفتح إنما جاز اتباعاً للهمزة<sup>(٥)</sup>، ولا همزة فيها.

(١) هذا التقيد عند البصريين، وأما الكوفيون فلم يذكر عنهم النحاة تقييده بـ"ابن" أو "ابنة" بناء على أن علة الفتح التركيب، وقد جاء في باب "لا" نحو: "لا رجل" فطريف -يفتحهما- فجوزوا ذلك هنا.

ذكره في التبصرة ٢٤٢/١، وشرح الكافية ١٤١/١، والإيضاح في شرح المفصل ٢٦٨، ٢٦٧/١، والمجع ١٧٦/١، والتصريح ١٦٩/٢، وشرح الأخواني ١١٠/٣.

(٢) ماين المغنوفين ساقط من: أ.

(٣) إنما عبر بالكثرة لمخالفة بعضهم، وهو المنرد، فقد اختار الضم. ينظر: المقضب ٢٣١/٤.

(٤) ينظر في صحيح البخاري، كتاب الوصايا ١٩١/٣، ولفظه فيه: «يافاطمة بنت محمد» وتنظر سنن النسائي، كتاب الوصايا ٢٤٩/٦، ولفظه فيه: «مطابق لما في البخاري لكن بغير حرف العطف».

وتنظر سنن الدارمي ص ٧٠١، ولفظه فيه مطابق للفظ البخاري.

(٥) والهمزة -هنا- همزة وصل والساكن بعدها حاجز غير حصين، وأما مع "نت"، فإن الحاجز -وهو الباء المتحركة- حصين، ولذا وحسب الضم، وتقل عن أبي عمرو بن العلاء تجويزه الفتح.

ينظر: التصريح ١٧٠/٢، وتجدر الإشارة إلى أن الفتح لم يأت اتباعاً للهمزة -

والضمُّ إن لم يَلِ الابنُ علماً أو يَلِ الابنُ علماً قد حُتِمَا إذا لم توجد القيود الثلاثة المسوغة للفتح، تعين بقاء المنادى على ضمّه، فلا يجوز الفتح في نحو: «يا رجل بن زيد» ولا في: «يازيد الكريم ابن عمرو» -لأن "الابن" لم يَلِ علماً- ولا في نحو: «يازيد بن أختينا، أو ابن أخي عمرو» -لأن "الابن" لم يَلِ علماً- ولا في: «يازيد وابن عمرو» -لأن "الابن" للتابع غير صفة- ولا في نحو: «يازيد الكريم» -لأن الصفة غير ابن- ولا يثبت رواية الكوفيين لقوله:

٣٦٠- ... - ... بأحوه منك بأعمَرَ الجود<sup>(١)</sup>  
بفتح عمر.

(-) وإنما يحتمل أن يكون اتباعاً لفتحة "ابن" و"ابنة" لأن الهمزة مع الساكن بعدها حاجز غير حصين، أو يكون فتح بناء بعد تركيب الموصوف والصفة، أو يكون إعراباً باعتبار إضافة العلم إلى ما بعد "ابن" و"ابنة".

(١) هذا عجز بيت من الوافر، وهو بجزير بن عطية، من قصيدة له في مدح عمر بن عبدالمزيز -رحمه- وصدر هذا البيت قوله:

فما كعب بن مامة وابن سَعْدَى ...

ويروى "وابن زُرَيْ" بدل "وابن سعدى"، و"كعب بن مامة" من قبيلة إيلاء

وابن سعدى هو أوس بن حارثة الطائي، وهما من أحواد العرب المشهورين.

والشاهد من البيت قوله: "يا عمر الجواد" -يفتح عمر- فقد استدل به الكوفيون

على أن المنادى الموصوف يجوز فيه الفتح، سواء أكان الوصف لفظ "ابن" أم لم

يكن، والبصريون يمنعون ذلك مع غير "ابن" -كما تقدم في التعليق (١) من

الصفحة السابقة- ويعملون هذه الرواية على أن فتحة "عمر" لمناسبة الألف

المتدوغة منه لانتفاء الساكنين، وأصله "يا عمراً".

--



ونحو زيد حُثِمَ والفتحُ ين نحو: أزيد بن سعيد لا تَهِن هذا النوع من أنواع للمنادى المبني على الضم يجوز فتح آخره، وهو ماؤصف من العلم بـ"ابن"<sup>(١)</sup> [متصل به]<sup>(٢)</sup> مضافاً إلى علم، نحو: «يأزيد ابن سعيد» وأكثر<sup>(٣)</sup> البصريين يختار الفتح، ومثله ماأتبع بـ"ابنة" مضافة إلى عَلم نحو: «يافاطمة ابنة محمد»<sup>(٤)</sup> ولا يجوز الفتح مع الوصف بـ"نت" إذ الفتح إنما جاز اتباعاً للهمزة<sup>(٥)</sup>، ولا همزة فيها.

(١) هذا التقيد عند البصريين، وأما الكوفيون فلم يذكر عنهم النحاة تقييده بـ"ابن" أو "ابنة" بناء على أن علة الفتح التركيب، وقد جاء في باب "لا" نحو: "لا رجل" فطريف -يفتحهما- فجوزوا ذلك هنا.

ذكره في التبصرة ٢٤٢/١، وشرح الكافية ١٤١/١، والإيضاح في شرح المفصل ٢٦٨، ٢٦٧/١، والمجع ١٧٦/١، والتصريح ١٦٩/٢، وشرح الأخواني ١١٠/٣.

(٢) ماين المغنوفين ساقط من: أ.

(٣) إنما عبر بالكثرة لمخالفة بعضهم، وهو المنرد، فقد اختار الضم. ينظر: المقضب ٢٣١/٤.

(٤) ينظر في صحيح البخاري، كتاب الوصايا ١٩١/٣، ولفظه فيه: «يافاطمة بنت محمد» وتنظر سنن النسائي، كتاب الوصايا ٢٤٩/٦، ولفظه فيه: «مطابق لما في البخاري لكن بغير حرف العطف».

وتنظر سنن الدارمي ص ٧٠١، ولفظه فيه مطابق للفظ البخاري.

(٥) والهمزة -هنا- همزة وصل والساكن بعدها حاجز غير حصين، وأما مع "نت"، فإن الحاجز -وهو الباء المتحركة- حصين، ولذا وحسب الضم، وتقل عن أبي عمرو بن العلاء تجويزه الفتح.

ينظر: التصريح ١٧٠/٢، وتجدر الإشارة إلى أن الفتح لم يأت اتباعاً للهمزة -

والضمُّ إن لم يَلِ الابنُ علماً أو يَلِ الابنُ علماً قد حُتِمَا إذا لم توجد القيود الثلاثة المسوغة للفتح، تعين بقاء المنادى على ضمّه، فلا يجوز الفتح في نحو: «يارجلُ بن زيد» ولا في: «يأزيد الكريمُ ابنُ عمرو» -لأن "الابن" لم يَلِ علماً- ولا في نحو: «يأزيدُ بن أخينا، أو ابنُ أخى عمرو» -لأن "الابن" لم يَلِ علم- ولا في: «يأزيدُ وابنُ عمرو» -لأن "الابن" للتابع غير صفة- ولا في نحو: «يأزيدُ الكريمُ» -لأن الصفة غير ابن- ولا يثبت رواية الكوفيين لقوله:

٣٦٠- ... - ... بأجود منك بأعمر الجود<sup>(١)</sup>  
بفتح عمر.

(-) وإنما يحتمل أن يكون اتباعاً لفتحة "ابن" و"ابنة" لأن الهمزة مع الساكن بعدها حاجز غير حصين، أو يكون فتح بناء بعد تركيب الموصوف والصفة، أو يكون إعراباً باعتبار إضافة العلم إلى ما بعد "ابن" و"ابنة".

(١) هذا عجز بيت من الوافر، وهو بجزير بن عطية، من قصيدة له في مدح عمر بن عبدالمزيز -رحمه- وصدر هذا البيت قوله:

فما كعبُ بن مامة وابن سَعْدَى ...

ويروى "وابن زُرَى" بدل "وابن سعدى"، و"كعب بن مامة" من قبيلة إيلاء

وابن سعدى هو أوس بن حارثة الطائي، وهما من أحواد العرب المشهورين.

والشاهد من البيت قوله: "ياعمرُ الجوادا" -يفتح عمر- فقد استدل به الكوفيون

على أن المنادى الموصوف يجوز فيه الفتح، سواء أكان الوصف لفظ "ابن" أم لم

يكن، والبصريون يمنعون ذلك مع غير "ابن" -كما تقدم في التعليق (١) من

الصفحة السابقة- ويعملون هذه الرواية على أن فتحة "عمر" لمناسبة الألف

المتدوغة منه لانتفاء الساكنين، وأصله "ياعمرًا".

واضمم أو انصب ما اضطرأ نونا ما له استحقاق ضم بيتنا

إذا دعت ضرورة الشعر إلى تنوين للنادى المبني على الضم، جاز إيقاظه على ضمه، نحو:

٣٦١- سلام الله يامطر عليها<sup>(١)</sup> ... ..

وجاز نصبه لشبهه بالنكرة، نحو:

٣٦٢- أعبداً كل في شئني غريب<sup>(٢)</sup> ... ..

(=) وينظر البيت في: المقتضب ٢٠٨/٤، والتبصرة ٣٤٠/١، والمغني، الشاهد ١٦، وأوضح المسالك ٢٣/٤، والمصح ١٧٦/١، والدرر ١٥٣/١، والنصريع ١٦٩/٢، ودوانه ١٣٥، ومعجم شواهد العربية ٩٧.

والرواية التي درج عليها النحاة بضم "عمر"، وأما رواية الفتح فذكرها بعضهم كابن هشام في أوضحه ٢٤/٤، والسيوطي في المص ١٢٦/١ وغيرهما.

(١) هذا صدر بيت من الوافر، وهو للأحوص، وقامه قوله:

... .. وليس عليك يامطر السلام  
وقيل في سببه إن الأحوص كان متعلقاً بحب امرأة، وكان لا يظهر ذلك، فلما علم بزواجها من رجل يدعى "مطرا" ظهر ما كان يخفيه.

والشاهد منه قوله: "يامطر" فإنه مبني على الضم، وإنما نون للضرورة الشعرية.

وينظر البيت في: الكتاب ٢٠٢/٢، والمقتضب ٢١٤/٤، ٢٢٤، والإنصاف ٣١١/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٤/٣، والمغني، الشاهد ٦٤٦، والشذور ١٥٣، والمص ١٧٣/١، والدرر ١٠٥/٢، والخزانة ١٥٠/٢، ودوانه ١٧٣، ومعجم شواهد العربية ٣٥٠.

ويروى: "يامطرا" كما في الإنصاف ٣١١/١ وغيره.

(٢) هذا البيت من الطويل، وهو لجرير بن عطية من كلمة بهجو فيها العباس بن زيد الكندي، وقد تقدم ترجمته.

وبهما ينشد:

٣٦٣- ... .. مكانة (يا جمل): (حييت يارجل)<sup>(١)</sup>

وهل الأرجح الأول<sup>(٢)</sup> أو الثاني<sup>(٣)</sup>؟ أو يرجح الأول في العلم، والثاني في اسم الجنس<sup>(٤)</sup>؟ فيه<sup>(٥)</sup> ثلاثة أقوال.

وياضطرار شخص جمع "يا" و"أل" إلا مع "الله" ومحكي الجمل

لا يباشر حرف النداء مافيه "أل" إلا في موضعين:

الأول: اسم "الله"، ثم لك فيه إثبات الألفين، وحذفهما، وحذف إحدهما.

(١) هذا عجز بيت من البسيط، وهو لكثير عزة، وصدره قوله:

ليت النجاة كانت لي فأشكرهما ... ..

وقيل -في سببها- إن محبته هجرته، وحلفت لا تكلمه، فلما تفرق الناس من "يني" لفته فحييت بكلمة، ولم تحيه هو. ويروى: "يا جمل".

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٣٠٥/٣، والمص ١٧٣/١، والدرر ١٤٩/١، وشرح الأخواني ١١٠/٣، وحواشي أوضح المسالك ٢٩/٤، والديوان ١٥٩/١، ومعجم شواهد العربية ٢٩٢.

(٢) هنا مفتحة سبويه وشيخه الخليل. ينظر الكتاب ٢٠٢/٢، وشرح ابن يعيش ٣/٢.

(٣) وهو النصب، وهذا ما اختاره أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس، والجزمي، والبرد. وينظر المقتضب ٢١٣/٤-٢١٤، وشرح ابن يعيش ٣/٢، والإنصاف ٣١١/١، والمص ١٧٣/١، والخزانة ١٥٠/٢.

(٤) هذا اختيار ابن مالك. ينظر شرح الكافية الشافية ١٣٠٣/٣.

(٥) سقط "فيه" من: ب.

(٦) تقول "يا الله" -في الإثبات- "يا لله" -عند حذفهما- و"يا لله" بحذف النائية،

وقد علل سبويه -رحمه الله- مباشرة حرف النداء للفظ الجلالة "الله" =

واضمم أو انصب ما اضطرأ نونا ما له استحقاق ضم بيتنا

إذا دعت ضرورة الشعر إلى تنوين للنادى المبني على الضم، جاز إيقاظه على ضمه، نحو:

٣٦١- سلام الله يامطر عليها<sup>(١)</sup> ... ..

وجاز نصبه لشبهه بالنكرة، نحو:

٣٦٢- أعبداً كل في شئني غريب<sup>(٢)</sup> ... ..

(=) وينظر البيت في: المقتضب ٢٠٨/٤، والتبصرة ٣٤٠/١، والمغني، الشاهد ١٦، وأوضح المسالك ٢٣/٤، والمصح ١٧٦/١، والدرر ١٥٣/١، والنصريع ١٦٩/٢، ودوانه ١٣٥، ومعجم شواهد العربية ٩٧.

والرواية التي درج عليها النحاة بضم "عمر"، وأما رواية الفتح فذكرها بعضهم كابن هشام في أوضحه ٢٤/٤، والسيوطي في المص ١٢٦/١ وغيرهما.

(١) هذا صدر بيت من الوافر، وهو للأحوص، وقامه قوله:

... .. وليس عليك يامطر السلام  
وقيل في سببه إن الأحوص كان متعلقاً بحب امرأة، وكان لا يظهر ذلك، فلما علم بزواجها من رجل يدعى "مطرا" ظهر ما كان يخفيه.

والشاهد منه قوله: "يامطر" فإنه مبني على الضم، وإنما نون للضرورة الشعرية.

وينظر البيت في: الكتاب ٢٠٢/٢، والمقتضب ٢١٤/٤، ٢٢٤، والإنصاف ٣١١/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٤/٣، والمغني، الشاهد ٦٤٦، والشذور ١٥٣، والمص ١٧٣/١، والدرر ١٠٥/٢، والخزانة ١٥٠/٢، ودوانه ١٧٣، ومعجم شواهد العربية ٣٥٠.

ويروى: "يامطرا" كما في الإنصاف ٣١١/١ وغيره.

(٢) هذا البيت من الطويل، وهو لجرير بن عطية من كلمة بهجو فيها العباس بن زيد الكندي، وقد تقدم ترجمته.

وبهما ينشد:

٣٦٣- ... .. مكانة (يا جمل): (حييت يارجل)<sup>(١)</sup>

وهل الأرجح الأول<sup>(٢)</sup> أو الثاني<sup>(٣)</sup>؟ أو يرجح الأول في العلم، والثاني في اسم الجنس<sup>(٤)</sup>؟ فيه<sup>(٥)</sup> ثلاثة أقوال.

وياضطرار شخص جمع "يا" و"أل" إلا مع "الله" ومحكي الجمل

لا يباشر حرف النداء مافيه "أل" إلا في موضعين:

الأول: اسم "الله"، ثم لك فيه إثبات الألفين، وحذفهما، وحذف إحدهما.

(١) هذا عجز بيت من البسيط، وهو لكثير عزة، وصدره قوله:

ليت النجاة كانت لي فأشكرهما ... ..

وقيل -في سببها- إن محبته هجرته، وحلفت لا تكلمه، فلما تفرق الناس من "يئى" لفته فحييت بكلمة، ولم تحيه هو. ويروى: "يا جملا".

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٣٠٥/٣، والمص ١٧٣/١، والدرر ١٤٩/١، وشرح الأخواني ١١٠/٣، وحواشي أوضح المسالك ٢٩/٤، والديوان ١٥٩/١، ومعجم شواهد العربية ٢٩٢.

(٢) هنا مفتاحه سيويه وشيخه الخليل. ينظر الكتاب ٢٠٢/٢، وشرح ابن عبيد ٣/٢.

(٣) وهو النصب، وهذا ما اختاره أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس، والجزمي، والبرد. وينظر المقتضب ٢١٣/٤-٢١٤، وشرح ابن عبيد ٣/٢، والإنصاف ٣١١/١، والمص ١٧٣/١، والخزانة ١٥٠/٢.

(٤) هذا اختيار ابن مالك. ينظر شرح الكافية الشافية ١٣٠٣/٣.

(٥) سقط "فيه" من: ب.

(٦) تقول "يا الله" -في الإثبات- "يا لله" -عند حذفهما- و"يا لله" بحذف النائية،

وقد علل سيويه -رحمه الله- مباشرة حرف النداء للفظ الجلالة "الله" =

الثاني: ماسمي به من الجمل المبدوءة بـ"أل" كما لو سميت رجلاً بـ"المنطلق زيد" فإنك تقول في ندائه: "يا المنطلق زيد" (١) ومثله ماسمي به من الموصولات (٢) المبدوءة بـ"أل" نحو: "يا الذي قام" - إذا كان اسم رجل - وأما نحو: ٣٦٤ - فـيا الغلامان اللذان قرأ (٣) ... ..

(٣) يقول: "... وكان الاسم - والله أعلم - إله، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفاً منها. أ.هـ. بحروفه. الكتاب ١٩٥/٢، وعمل ذلك المترد بقوله: "أما قولهم: يا الله اغفر" فإنما دعي فيه الألف واللام، لأنهما كأحد حروفه، ألا ترى أنهما غير بائنتين منه، وليستا فيه بمنزلة في "الرجل" لأنك في "الرجل" تبتئهما وتحذفهما... إلخ. المقتضب ٢٣٩/٤. قلت: وهذا هو الصحيح.

(١) بقطع الهزمة، نص عليه في التصريح ١٧٢/٢.

(٢) تابع الشارح الناظم في تجويزه نداء ماسمي به من الموصولات المبدوءة بـ"أل"، والناظم متابع في ذلك لأبي العباس المترد.

ينظر: التسهيل (١٨١)، المقتضب ٢٤١/٤، وجمهور البصريين لا يميزون ذلك. ينظر: الكتاب ١٩٥/٢، وشرح ابن عبيش ٨/٢-٩، وشرح الكافية ١٤٥/١، والإيضاح في شرح المفصل ٢٧٤/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٦/٣-١٣٠٧، وأوضح المسالك ٣١/٤، والمجمع ١٧٤/١، والتصريح ١٧٢/٢. وقوله: "الموصولات المبدوءة بـ"أل": أي مع صلاتها، ولكنه استغنى عن النص على ذلك بإيراد في التسهيل، وأما مجرد الموصول المسمى به فمجمع على منعه، ذكره في التصريح ١٧٢/٢.

(٣) هنا مع الرجز المشطور، ولم يعرف له قاتل، وبعده قوله: ==

فمخصوص بالضرورة.

والأكثر "اللهم بالتعويض" وشذ "يا اللهم" في قريب من والأكثر في دعاء اسم "الله" - تعالى - أن يحذف حرف النداء، وتعرض (١) "اليم المشددة" في آخره، فتقول: "اللهم اغفر لنا" وجاء في الشعر

(-) ... إلانكما أن تُقْبَانَا شَرًّا ...

وروي "نكسباني" موضع "تُقْبَانَا". تروى مكانه - أيضاً - "تُقْبَانِي".

وقد احتج به الكوفيون والبغداديون على جواز الجمع بين "يا" و"أل" في السُّعَة، إذ لا ضرورة هنا، لتمكن قائله من أن يقول: «فيا غلامان اللذان قرأ» وأجاب عنه المانعون بالشذوذ

وينظر: المقتضب ٢٤٢/٤، والإنصاف ٣٣٦/١، وشرح ابن عبيش ٩/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢٧٥/١، وشرح الجمل ٩٠/٢، والمقرب ١٧٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٨/٣، والمجمع ١٧٤/١، والدور ١٥١/١، والتصريح ١٧٣/٢، وشرح الأشموني ١١١/٣.

وينظر البيت في: معجم شواهد العربية ٤٧٢.

(١) كون "اليم المشددة" في آخر "اللهم" عوضاً من حرف النداء المحذوف هو قول البصريين، وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن هذه "اليم" بقية جملة محذوفة، تقديرها: "أشأ بخير" أي: اقضيتنا بخير، وليست تعويضاً من حرف النداء المحذوف، ولذا أجازوا الجمع بينهما في الاختيار.

ينظر: معاني القرآن للفرأ ٢٠٣/١، والمقتضب ٢٤٢/٤، والمختضب ٢٣٨/٢، والإنصاف للمسألة (٤٧) وشرح ابن عبيش ١٦/٢، وشرح الكافية ١٤٦/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٧/٣، وأوضح المسالك ٣١/٤، والمجمع ١٧٨/١، والتصريح ١٧٢/٢، والخزانة ٢٩٥/٢.

الثاني: ماسمي به من الجمل المبدوءة بـ"أل" كما لو سميت رجلاً بـ"المنطلق زيد" فإنك تقول في نداءه: "يا المنطلق زيد"<sup>(١)</sup> ومثله ماسمي به من الموصولات<sup>(٢)</sup> المبدوءة بـ"أل" نحو: "يا الذي قام" - إذا كان اسم رجل - وأما نحو: ٣٦٤ - فـيا الغلامان اللذان قرأ<sup>(٣)</sup> ...

(٣) يقول: "... وكان الاسم - والله أعلم - إله، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفاً منها. أ.هـ. بحروفه. الكتاب ١٩٥/٢، وعمل ذلك المترد بقوله: "أما قولهم: يا الله اغفر" فإنما دعي فيه الألف واللام، لأنهما كأحد حروفه، ألا ترى أنهما غير باتنتين منه، وليستا فيه بمنزلة في "الرجل" لأنك في "الرجل" تبتئهما وتحذفهما... إلخ. المقتضب ٢٣٩/٤. قلت: وهذا هو الصحيح.

(١) بقطع الهزمة، نص عليه في التصريح ١٧٢/٢.

(٢) تابع الشارح الناظم في تجويزه نداء ماسمي به من الموصولات المبدوءة بـ"أل"، والناظم متابع في ذلك لأبي العباس المترد.

ينظر: التسهيل (١٨١)، المقتضب ٢٤١/٤، وجمهور البصريين لا يميزون ذلك. ينظر: الكتاب ١٩٥/٢، وشرح ابن عبيش ٩-٨/٢، وشرح الكافية ١٤٥/١، والإيضاح في شرح المفصل ٢٧٤/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٦/٣-١٣٠٧، وأوضح المسالك ٣١/٤، والمجمع ١٧٤/١، والتصريح ١٧٢/٢. وقوله: "الموصولات المبدوءة بـ"أل": أي مع صلاتها، ولكنه استغنى عن النص على ذلك بإيراد في التسهيل، وأما مجرد الموصول المسمى به فمجمع على منعه، ذكره في التصريح ١٧٢/٢.

(٣) هنا مع الرجز المشطور، ولم يعرف له قاتل، وبعده قوله: ==

فمخصوص بالضرورة.

والأكثر "اللهم بالعصويض" وشذ "يا اللهم" في قريبض والأكثر في دعاء اسم "الله" - تعالى - أن يحذف حرف النداء، وتعرض<sup>(١)</sup> "اليم المشددة" في آخره، فتقول: "اللهم اغفر لنا" وجاء في الشعر

(-) ... إياكما أن تُقْبِيا ناساً شراً ...

وروي "نكسباني" موضع "تُقْبِيا ناساً". تروى مكانه - أيضاً - "تُقْبِيا ناساً".

وقد احتج به الكوفيون والبغداديون على جواز الجمع بين "يا" و"أل" في السُّعَة، إذ لا ضرورة هنا، لتمكن قائله من أن يقول: «فيا غلامان اللذان قرأ» وأجاب عنه المانعون بالشذوذ

وينظر: المقتضب ٢٤٢/٤، والإنصاف ٣٣٦/١، وشرح ابن عبيش ٩/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢٧٥/١، وشرح الجمل ٩٠/٢، والمقرب ١٧٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٨/٣، والمجمع ١٧٤/١، والدور ١٥١/١، والتصريح ١٧٣/٢، وشرح الأشموني ١١١/٣.

وينظر البيت في: معجم شواهد العربية ٤٧٢.

(١) كون "اليم المشددة" في آخر "اللهم" عوضاً من حرف النداء المحذوف هو قول البصريين، وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن هذه "اليم" بقية جملة محذوفة، تقديرها: "أشأ بخير" أي: اقضيتنا بخير، وليست تعويضاً من حرف النداء المحذوف، ولذا أجازوا الجمع بينهما في الاختيار.

ينظر: معاني القرآن للفرأ ٢٠٣/١، والمقتضب ٢٤٢/٤، والمختضب ٢٣٨/٢، والإنصاف للمسألة (٤٧) وشرح ابن عبيش ١٦/٢، وشرح الكافية ١٤٦/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٧/٣، وأوضح المسالك ٣١/٤، والمجمع ١٧٨/١، والتصريح ١٧٢/٢، والخزانة ٢٩٥/٢.

الجمع بين حرف النداء والميم، نحو:

٣٦٥- إنني إذا ما حذرتُ أَلَمَّا أقول: "يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّ" (١)

وهو شاذ لما (٢) فيه من الجمع بين العوض والمعوّض عنه.

(١) هذان بيتان من الرجز المشطور، وبعض المراجع ينسبها إلى أبي خراش الهذلي، وبعضها ينسبها إلى أمية بن أبي الصلت، ولكن قال في الخزانة: "وهذا البيت -أيضا- من الأبيات المتداولة في كتب العربية، ولا يعرف قائله ولا يقيته، وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي، قال: وقيل: إن تفسير اللهم تَغْفِرُ جَمًّا وأبي عبد الله لا أَلَمَّا وهذا خطأ، فإن هذا البيت الذي زعم أنه قبله، بيت مفرد لا قرين له، وليس هو لأبي خراش، وإنما هو لأمية بن أبي الصلت، قاله عند موته، وقد أخذه أبو خراش وضّعه إلى بيت آخر، وكان يقولهما وهو يسعى بين الصفا والمروة، أهد تنظر: الخزانة ٢/٢٩٥.

ويروى مكان "حذرتُ" "أَلَمَّ" ومكان "أقول" "دَعَوْتُ".

والشاهد منه قوله: "يا اللهم" حيث جمع بين "يا" و"الميم المشددة"، وهذا جمع بين العوض والمعوّض عنه، وهو ضرورة نادرة عند البصريين، وأما الكوفيون فقلّك سائق عندهم، لأن الميم المشددة بقية جملة محذوفة، كما تقدم تقريره في التعليق السابق.

وينظر هذا الرجز في: اللسان "أله" ٣٦٢/١٧، ز شرح الإعرابي ١١٢/٣.

ومعجم شواهد العربية ٥٣٠.

وتنظر مراجع التعليق السابق.

(٢) سقط "لما" من: أ.

### فصل

تابع ذى الضمّ المضاف دون "أل" ألزّمه نصّباً، كـ "أزیدُ ذا الحیل؟" المتأدى المستحق للنصب لا يكون تابعه إلّا منصوباً، نحو: «يا عبداً لله الكريم» إلّا إذا صلح لمباشرة حرف النداء، فيستحق -حيث- ما يستحقه لو باشر حرف النداء -كما يأتي- وأما تابع المتأدى المضموم فإن كان مضافاً مجرداً من "أل" تعين نصبه (١)، سواء كان صفة نحو: «يا زیدُ صاحبَ الرجل»، أو توكيداً نحو: «يا تميمُ كلّهم»، أو عطف بيان نحو: «يا زیدُ أبا عبد الله»، أو عطف نسق نحو: «يا زیدُ وغلّامُ عمرو»، أو بدلاً نحو: «يا زیدُ أختاناً»، ولا دليل مع الأخفش (٢) على جواز رفعه.

وما سواه ارفع أو انصب واجتلاً كمستقلّ نسقاً ونسلاً وإن يكن مصحوباً "أل" ما نسقاً ففيه وجهان ورفع يُنتقى ما سوى التابع للمضاف -مع تجرّده من "أل"- يجوز فيه الرفع والنصب،

(١) حكى عن جماعة من الكوفيين، منهم الكسائي، والفراء، والطوال، جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد، والجمهور على منع رفعه، لكون الإضافة محضة. ينظر: الكتاب ١٨٤/٢، والأصول ٣٣٤/١، والإيضاح في شرح المفصل ٢٦٥/١، والنصريح ١٧٤/٣، وشرح الأختوني ١٢٣/٣.

(٢) روي عن الأخفش قوله: «وأما قولهم: يا تميمُ كلّكم» فإن رفعه فهو مبتدأ وخبره محذوف، أي: كلّكم مُنْشَوْن، وإن نصبه فبفعل محذوف، أي: كلّكم دعوتُ.

ينظر: التسهيل ١٨١، والمساعد ٥٠٦/٢، والنصريح ١٧٤/٢.

الجمع بين حرف النداء والميم، نحو:

٣٦٥- إني إذا ما حذرتُ أَلَمَّا أقول: "يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا" (١)

وهو شاذ لما (٢) فيه من الجمع بين العوض والمعوّض عنه.

(١) هذان بيتان من الرجز المشطور، وبعض المراجع ينسبها إلى أبي خراش الهذلي، وبعضها ينسبها إلى أمية بن أبي الصلت، ولكن قال في الخزانة: "وهذا البيت -أيضا- من الأبيات المتداولة في كتب العربية، ولا يعرف قائله ولا يقيته، وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي، قال: وقيل: إن تفسير اللهم تَغْفِرُ جَمًّا وأبي عبد الله لا أَلَمَّا وهذا خطأ، فإن هذا البيت الذي زعم أنه قبله، بيت مفرد لا قرين له، وليس هو لأبي خراش، وإنما هو لأمية بن أبي الصلت، قاله عند موته، وقد أخذه أبو خراش وضَمَّهُ إلى بيت آخر، وكان يقولهما وهو يسعى بين الصفا والمروة، أهد تنظر: الخزانة ٢/٢٩٥.

ويروى مكان "حذرتُ" "أَلَمَّ" ومكان "أقول" "دَعَوْتُ".

والشاهد منه قوله: "يا اللهم" حيث جمع بين "يا" و"الميم المشددة"، وهذا جمع بين العوض والمعوّض عنه، وهو ضرورة نادرة عند البصريين، وأما الكوفيون فقلّك سائق عندهم، لأن الميم المشددة بقية جملة محذوفة، كما تقدم تقريره في التعليق السابق.

وينظر هذا الرجز في: اللسان "أله" ٣٦٢/١٧، ز شرح الإعرابي ١١٢/٣.

ومعجم شواهد العربية ٥٣٠.

وتنظر مراجع التعليق السابق.

(٢) سقط "لما" من: أ.

### فصل

تابع ذى الضمّ المضاف دون "أل" ألزّمه نصّباً، كـ "أزیدُ ذا الحِلِّ" المتأدى المستحق للنصب لا يكون تابعه إلّا منصوباً، نحو: «يا عبداً لله الكريم» إلّا إذا صلح لمباشرة حرف النداء، فيستحق -حيث- ما يستحقه لو باشر حرف النداء -كما يأتي- وأما تابع المتأدى المضموم فإن كان مضافاً مجرداً من "أل" تعين نصبه (١)، سواء كان صفة نحو: «يا زیدُ صاحبَ الرجل»، أو توكيداً نحو: «يا تميمُ كلّهم»، أو عطف بيان نحو: «يا زیدُ أبا عبد الله»، أو عطف نسق نحو: «يا زیدُ وغلّامُ عمرو»، أو بدلاً نحو: «يا زیدُ أختاناً»، ولا دليل مع الأخفش (٢) على جواز رفعه.

وما سواه ارفع أو انصب واجتلاً كمستقلّ نسقاً ونسباً وإن يكن مصحوباً "أل" ما نسقاً ففيه وجهان ورفع يُنتقى ما سوى التابع للمضاف -مع تجرده من "أل"- يجوز فيه الرفع والنصب،

(١) حكى عن جماعة من الكوفيين، منهم الكسائي، والفراء، والطوال، جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد، والجمهور على منع رفعه، لكون الإضافة محضة. ينظر: الكتاب ١٨٤/٢، والأصول ٣٣٤/١، والإيضاح في شرح المفصل ٢٦٥/١، والنصريح ١٧٤/٣، وشرح الأختوني ١٢٣/٣.

(٢) روي عن الأخفش قوله: «وأما قولهم: يا تميمُ كلّكم» فإن رفعه فهو مبتدأ وخبره محذوف، أي: كلّكم مُنْشَوْن، وإن نصبه فبفعل محذوف، أي: كلّكم دعوتُ.

ينظر: التسهيل ١٨١، والمساعد ٥٠٦/٢، والنصريح ١٧٤/٢.

ويشمل ذلك المفرد<sup>(١)</sup> للتلبس بـ"أل"، والمضاف للتلبس بهاء نحو: «يا زيد الكريم» و«يا زيد الحسن الوجه» يجوز فيهما الرفع والنصب في جميع التوابع إلا أنهما لا يتصوران في التوكيد، وبهما قرئ: -في العطف- «يا جبال أوبى معه والطير»<sup>(٢)</sup>، وسيويه، والخليل، والأكثرون: يختارون الرفع فيه<sup>(٣)</sup>، والجبرمي<sup>(٤)</sup> يختار النصب، ووافقه المبرد<sup>(٥)</sup> في ما كانت الألف واللام<sup>(٦)</sup> فيه للتعريف -كالآية- لا في ما كانت لغيره، كـ«يا زيد واليسع» ولا يتصور

(١) في كلتا النسختين: المفرد والتلبس بـ"أل" ولا مجال للواو هنا.

(٢) القراءة المتواترة "الطير" -بالتنصب- وفي إعرابه أربعة أوجه: العطف على موضع "جبال" أو النصب على المثبة، أو العطف على "فضلاً" أو النصب بفعل مقدر.

وقرئ -في الشواذ- برفع "الطير" وفي إعرابه وجهان: العطف على لفظ "جبال" أو العطف على الضمير في "أوبى".

ينظر: التفصيل في إعراب القرآن ٣/٣٢٤، وإملاء ما من به الرحمن ٢/١٩٥-١٩٦، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٥٥.

والقراءة بالرفع منسوبة إلى الأعرج وأبي عبد الرحمن.

وينظر النشر ٢/٣٤٩.

(٣) واختارهم الرفع لما فيه من مشكلة الحركة، ولكونه الأكثر عند العرب.

ينظر الكتاب ٢/١٨٧.

(٤) اختياره -وم-، وافقه -النصب- للفرقة بين ما وليه حرف السداء، وما لم يليه، أفاده الصبان ٣/١١٤.

(٥) ينظر قوله في: المسألة في المتعصب ٤/٢١٢-٢١٣.

(٦) سقط "واللام" من: ب.

ذلك في المفرد المبرد<sup>(١)</sup> من "أل" إلا في عطف البيان، نحو: «يا غلام بشراً»، وفي التوكيد نحو<sup>(٢)</sup>: «يا تميم أجمعون» يجوز فيهما النصب، وأما في النعت: فلا يتصور لامتناع نعت المعرفة بالكرة، وفي عطف النسق والبدل يجب فيه الضم، جعلاً له كالمستقل، لأن العاطف كالتائب عن العامل، والبدل في نية تكرار العامل، فتقول: «يا زيد وعمرو»<sup>(٣)</sup> و«يا رجلاً وزيد»، و«يا رجل زيد» و«يا رجلاً زيد»<sup>(٤)</sup>، كما يتعين فيهما النصب إذا كانا مضافين.

وأيها مصحوب "أل" بعد صيغة يلزم بالرفع، لدى ذي المعرفة وأيّها، أيها السدى وزد ووصف أي يسوي هذا يرد

هذه المسألة مستثناة من التابع الذي يجوز نصبه مع بناء متبوعه على الضم وهو تابع أي نحو: «يا أيها الناس»<sup>(٥)</sup> ومثله تابع آية نحو: «يا أيها النفس المطمئنة»<sup>(٦)</sup> وإنما لزم رفعه لأنه المقصود بالنداء، وإنما أتى بـ"أي" وصلة إلى ندائه، لتعذر مباشرة حرف النداء له، ولذلك كان وصفاً "أي" به لازماً، بخلاف: «يا زيد الظريف»، وما حكاها

(١) سقط "المبرد" من: أ. (٢) سقط "نحو" من: أ.

(٣) أجاز المازني والكوفيون فيه النصب، قياساً على النسق المقرون بـ"أل".

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣١٥، والتسهيل ٨١، والمساعد ٢/٥١٣، وشرح الأعمش وحاشية الصبان عليه ٣/١١٤.

(٥) في ب: "زيداً" وهو تحريف.

(٦) هنا جزء من عشرين آية.

ينظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم من ص ٧٢٦-٧٢٩.

(٦) من الآية ٢٧ من سورة الفجر.



ويشمل ذلك المفرد<sup>(١)</sup> للتلبس بـ"أل"، والمضاف للتلبس بهاء نحو: «يا زيد الكريم» و«يا زيد الحسن الوجه» يجوز فيهما الرفع والنصب في جميع التوابع إلا أنهما لا يتصوران في التوكيد، وبهما قرئ: -في العطف- «يا جبال أوبى معه والطير»<sup>(٢)</sup>، وسيويه، والخليل، والأكثرون: يختارون الرفع فيه<sup>(٣)</sup>، والجبرمي<sup>(٤)</sup> يختار النصب، ووافقه المبرد<sup>(٥)</sup> في ما كانت الألف واللام<sup>(٦)</sup> فيه للتعريف -كالآية- لا في ما كانت لغيره، كـ«يا زيد واليسع» ولا يتصور

(١) في كلتا النسختين: المفرد والتلبس بـ"أل" ولا مجال للواو هنا.

(٢) القراءة المتواترة "الطير" -بالتنصب- وفي إعرابه أربعة أوجه: العطف على موضع "جبال" أو النصب على المثبة، أو العطف على "فضلاً" أو النصب بفعل مقدر.

وقرئ -في الشواذ- برفع "الطير" وفي إعرابه وجهان: العطف على لفظ "جبال" أو العطف على الضمير في "أوبى".

ينظر: التفصيل في إعراب القرآن ٣/٣٢٤، وإملاء ما من به الرحمن ٢/١٩٥-١٩٦، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٥٥.

والقراءة بالرفع منسوبة إلى الأعرج وأبي عبد الرحمن.

وينظر النشر ٢/٣٤٩.

(٣) واختارهم الرفع لما فيه من مشكلة الحركة، ولكونه الأكثر عند العرب.

ينظر الكتاب ٢/١٨٧.

(٤) اختياره -وم- وافقه -النصب: للفرقة بين ما وليه حرف السداء، وما لم يليه، أنفاده الصبان ٣/١١٤.

(٥) ينظر قوله في: المسألة في المتعصب ٤/٢١٢-٢١٣.

(٦) سقط "واللام" من: ب.

ذلك في المفرد المجرى<sup>(١)</sup> من "أل" إلا في عطف البيان، نحو: «يا غلام بشري»، وفي التوكيد نحو<sup>(٢)</sup>: «يا تميم أجمعون» يجوز فيهما النصب، وأما في النعت: فلا يتصور لامتناع نعت المعرفة بالكرة، وفي عطف النسق والبدل يجب فيه الضم، فجاء له كالمستقل، لأن العاطف كالتائب عن العامل، والبدل في نية تكرار العامل، فتقول: «يا زيد وعمرو»<sup>(٣)</sup> و«يا رجلاً وزيد»، و«يا رجل زيد» و«يا رجلاً زيد»<sup>(٤)</sup>، كما يتعين فيهما النصب إذا كانا مضافين.

وأيها مصحوب "أل" بعد صيغة يلزم بالرفع، لدى ذي المعرفة وأيّها، أيها السدى وزد ووصف أي يسوي هذا يرد

هذه المسألة مستثناة من التابع الذي يجوز نصبه مع بناء متبوعه على الضم وهو تابع أي نحو: «يا أيها الناس»<sup>(٥)</sup> ومثله تابع آية نحو: «يا أيها النفس المطمئنة»<sup>(٦)</sup> وإنما لزم رفعه لأنه المقصود بالنداء، وإنما أتى بـ"أي" وصلة إلى ندائه، لتعذر مباشرة حرف النداء له، ولذلك كان وصفاً "أي" به لازماً، بخلاف: «يا زيد الظريف»، وما حكاها

(١) سقط "المجرى" من: أ. (٢) سقط "نحو" من: أ.

(٣) أجاز المازني والكوفيون فيه النصب، قياساً على النسق المقرون بـ"أل".

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣١٥، والتسهيل ٨١، والمساعد ٢/٥١٣، وشرح الأعمش وحاشية الصبان عليه ٣/١١٤.

(٥) في ب: "زيداً" وهو تحريف.

(٦) هنا جزء من عشرين آية.

ينظر المعجم المنهري لألفاظ القرآن الكريم من ص ٧٢٦-٧٢٩.

(٦) من الآية ٢٧ من سورة الفجر.

الزواج<sup>(١)</sup> - في كتاب المعاني<sup>(٢)</sup> - عن بعضهم<sup>(٣)</sup> من إحارة نصبه غلط<sup>(٤)</sup>، ولا يوصف "أي" في النداء إلا بمثلث بـ "أَل" الجنسية<sup>(٥)</sup> - كما تقدم - أو بموصول مقترن بـ "أَل" نحو: **هَؤُلَاءِ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا...** (أو باسم إشارة نحو:

- (١) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل النحوي، أخذ عن ثعلب، والمبرد، وكان إماماً في العربية، له مؤلفات كثيرة منها: معاني القرآن، وفعلت وأفعلت، وكتاب النوادر، وكتاب شرح أبيات سيبويه. ينظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٨٩٤/٦-٩٥٠، ومعجم المؤلفين ٣٣٦/١، وإنباء الرواة ١٩٤/١-٢٠١.
- (٢) هو أحد مؤلفاته المذكورة.
- (٣) المراد بقوله: "بعضهم" للمازني. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣١٨/٣، والتسهيل ١٨١، والمساعد ٥٠٢/٢، والمجم ١٧٥/١، وشرح الأشموني ١١٥/٣.
- (٤) مراد الشارح تغليظ من أحاز نصب وصف "أي" وهو المازني، وقد نقل الصبان -في حاشيته على شرح الأشموني ١١٥/٣- عن السدوسي ابن ابن الباذق ذكر أنه ممنوع من لسان العرب.
- قلت: فإذا ثبت ذلك ففيه التعليل.
- (٥) أي التي صارت بعد البناء للضور، نظراً لفرعها صفة لئكة قصد بها معين حاضر، وقد أحاز القراء والجزمي اتباع "أي" بآل التي لئلم الأصل، ومنع ذلك الجمهور.
- ينظر: للمساعد ٥٠٤/٢، وشرح الأشموني ١١٦/٣.
- (٦) هذا جزء من أبيات كثيرة، ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم من ص ٨٢، ص ٨٦.

٣٦٦- أَلَا إِنَّهُنَا الْبَايِعُ الْوَحْدَ نَفْسَهُ <sup>(١)</sup> ...  
 ٣٦٧- أَلَا إِنَّهُنَا الرَّاجِعُ أَحْضَرُ الْوَعَى <sup>(٢)</sup> ...  
 وأكثر ما يكون ذلك إذا كان اسم الإشارة موصوفاً بما فيه الألف واللام  
 - كما مثَّل - ووقوعه <sup>(٣)</sup> قليل <sup>(٤)</sup>، كقوله:

- (١) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لذي الرِّقَّة، وقامه قوله:  
...  
...  
إشْيءَ نَحْوَ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ  
وقوله: "البائعُ": أي: القاتل. ينظر: اللسان "بيع" ٣٥١/٩، و"الوحد": الحب،  
اللسان "وحد" ٤٥٩/٤، وَنَحْوَ حَقَّقَهُ اللِّسَانُ ثَمًّا" ١٨١/٢٠.  
والشاهد منه قوله: "أَهَذَا" حيث وصف "أَي" باسم الإشارة الموصوف بما  
فيه "ال".  
ينظر البيت في: المقتضب ٢٥٩/٤، وشرح ابن عيش ٧/٢، وشرح الكافية  
الشافية ١٣١٩/٣، وشرح الأثوني ١١٦/٣، وديوانه ٢٥١، ومعجم شواهد  
العربية ١٥٤.  
(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد، وقامه قوله:  
...  
...  
وَأَنْ أَشْهَدُ الْمُنَادَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِصِي؟  
ينظر في: الكتاب ٩٩/٣-١٠٠، والإنصاف ٥٦٠/٢، وشرح ابن عيش  
٧/٢، والفتى، الشاهد ٧١٤، والشذور ١٩٨، والمعجم ١٧٥٥/١، والدرر  
١٥٢٣/١، والحازن ١١٩/١، ومعجم شواهد العربية ١١٢.  
(٣) سبط "نونه" من: أ.  
الجمهور يوجد تحت اسم الإشارة -حيث- بما فيه آل، وابن عصفور، وابن  
(٤) مالك لم يطرأ ذلك، والشارح -في هذا- يميل إلى قول الجمهور من غير  
إتجاه له. ينظر: المقرب ١٧٦/١، والتسهيل ١٨١، وشرح الكافية الشافية  
١٣١٨.

الزجاج<sup>(١)</sup> - في كتاب المعاني<sup>(٢)</sup> - عن بعضهم<sup>(٣)</sup> من إجازة نصبه غَلَط<sup>(٤)</sup>، ولا يوصف "أي" في النساء إلا بمجلس بـ "أل" الجنسية<sup>(٥)</sup> - كما تقدم - أو بموصول مقترن بـ "أل" نحو: هَؤُلَاءِ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا...<sup>(٦)</sup> أو باسم إشارة، نحو:

(١) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل النحوي، أخذ عن ثعلب، والمحدث، وكان إماما في العربية، له مؤلفات كثيرة منها: معاني القرآن، وفعلت وأفعلت، وكتاب النوادر، وكتاب شرح أبيات سيبويه. ينظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٩٥-٨٩/٦، ومعجم المؤلفين ٣٣/١، وإنباء الرواة ١٩٤/١-٢٠١.

(٢) هو أحد مؤلفاته المذكورة.

(٣) المراد بقوله: "بعضهم" المازني. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣١٨/٣، والتسهيل ١٨١، والمساعد ٥٠٧/٢، والمجم ١٧٥/١، وشرح الأثموني ١١٥/٣.

(٤) مراد الشارح تغليب من أجاز نصب وصف "أي" وهو المازني، وقد نقل الصبان - في حاشيته على شرح الأثموني ١١٥/٣ - عن السنوسي أن ابن الباذش ذكر أنه ممنوع من لسان العرب.

قلت: فإذا ثبت ذلك ففي هذا التغليب نظر.

(٥) أي التي صارت بعد النداء للحضور، لوقوعها صفة لذكره قصد بها معين حاضر، وقد أجاز القراء الجرمي إتباع "أي" بـ "أل" التي للمع الأصل، ومنع ذلك الجمهور.

ينظر: المساعد ٥٠٤/٢، وشرح الأثموني ١١٦/٣.

(٦) هذا جزء من آيات كثيرة، ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم من ص ٨٢، ص ٨٦.

٣٦٦- ألا أَيُّهَا الْبَايِعُ الْوَحْدُ نَفْسُ<sup>(١)</sup> ...  
٣٦٧- ألا أَيُّهَا الرَّاجِرُ أَخْضَرُ الْوَعْيُ<sup>(٢)</sup> ...  
وأكثر ما يكون ذلك إذا كان اسم الإشارة موصوفا بما فيه الألف واللام - كما مثل - ووقعه دونه<sup>(٣)</sup> قليل<sup>(٤)</sup>، كقوله:

(١) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لذى الرمة، وقامه قوله:

... ...  
... ...  
وقوله: "البائع" أي: القاتل. ينظر: اللسان "بيع" ٣٥١/٩، و"الوحد": الحب، اللسان "وحد" ٤٥٩/٤، و"نَحْتُهُ" حرَّثُهُ، اللسان "نحا" ١٨١/٢٠.

والشاهد منه قوله: "أَيُّهَا" حيث وصف "أي" باسم الإشارة الموصوف بما فيه "أل".

ينظر البيت في: المختضب ٢٥٩/٤، وشرح ابن عيش ٧/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣١٩/٣، وشرح الأثموني ١١٦/٣، وديوانه ٢٥١، ومعجم شواهد العربية ١٥٤.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد، وقامه قوله:

... ...  
... ...  
ينظر في: الكتاب ١٠٠-٩٩/٣، والإنصاف ٥٦٠/٢، وشرح ابن عيش ٧/٢، والمغني، والشاهد ٧١٤، والشذور ١٩٨، والمجم ١٧٥٠/١، والدرر ١٥٢٣/١، والخزانة ١١٩/١، ومعجم شواهد العربية ١١٢.

(٣) سقط "دونه" من: أ.

(٤) الجمهور يوجبون نعت اسم الإشارة - حيثل - بما فيه أل، وابن عصفور، وابن مالك لم يشترطا ذلك، والشارح - في هذا - يميل إلى قول الجمهور من غير إيجاب له. ينظر: المقرب ١٧٦/١، والتسهيل ١٨١، وشرح الكافية الشافية ١٣١٨.

٣٦٨- **أَيُّهَذَا كَلَامُ زَادَ كَمَا<sup>(١)</sup>** ... ..

**وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصَّفَةِ** **إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيدُ الْمَعْرِفَةَ**

إذا وقع اسم الإشارة بعد حرف النداء فإن كان المقصود بالنداء صفته، بحيث إذا تركت فأت العلم بتعيينه، كقولك -لقائم بين قوم جلوس- "يا هذا القائم" فإن صفته كصفة "أي" في اللزوم، وفي تعيين الرفع، أما إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء لكونه متعيناً، وإنما<sup>(٢)</sup> أجرى الوصف عليه مدحاً، أو ذمّاً، نحو: «يا هذا الكريم» و«يا هذا الخبيث» فحكمها حكم غيرها من الصفات في عدم اللزوم، وفي جواز النصب، ولا يوصف اسم الإشارة إلا بما فيه "أل".

**فِي نَحْوِ سَعْدَ سَعْدَ الْأَوْسَى يَنْتَصِبُ ثَانٍ، وَحَمِّمْ، وَافْتَحْ أَوْلاً تُنْصَبُ**

إذا أتبع المتأدى المفرد، المستحق البناء على الضمِّ بمماثل له -لفظاً-

(١) هذا صدر بيت من الرمل، وقائله مجهول، ومثاله قوله:

... .. ودعاني واغلا فسى من وغل  
ويروى: "خارني" موضح: "دعاني"، و"يغل" موضح: "وَعَلَّ" و"الواغل" هو: من يدخل على قوم في طعامهم وشرابهم من غير أن يدعوهم أو ينفق مثل ما اتفقوا. ينظر: اللسان ٢٥٩/١٤، (وغل).

والشاهد منه قوله: "أَيُّهَذَا" حيث وصف المتأدى باسم الإشارة ولم يصف اسم الإشارة.

ينظر البيت في: للسعد ٥٠٤/٢، والمصح ١٧٥/١، والدرر ٢٥٢/١، وشرح الأخواني ١١٧/٣، ومجم شواهد العربية ٢٦١.

(٢) سقط "إنما" من: أ.

مضافاً، نحو: «يا سعدُ سعدُ الأوس» و«يا زيدُ زيدُ الخيل» تعين نصب الثاني لكونه تابعاً مضافاً -كما سبق- وأما الأول فقياسه أن يبقى على ضمِّه، لأنه منادى مفردٌ معرفة، لم يمتد بـ"ابن" وقد سمع فيه الفتح<sup>(١)</sup>، نحو:

٣٦٩- **يَا أَيُّمَ يَوْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَالِكُمْ<sup>(٢)</sup>** ... ..

وقوله:

٣٧٠- **يَا سَعْدُ سَعْدُ الْيَعْمَلَاتِ الدُّبُلُ<sup>(٣)</sup>** ... ..

(١) سقط "الفتح" من: أ.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط، وهو لجرير بن عطية بهجو عُمر بن كُصَّاء التيمي، ومثام البيت قوله:

... .. لَا يُؤَيِّنُكُمْ فِي سَوَاءٍ عُمَرُ  
وقوله: "لا أبالكُم" يقال في الإغلاظ في القول على المخاطب.

"وَالسَّوَاءُ": الفعلة القبيحة، أي: لا يوقعنكم عسر في بليغٍ ومكروهة بسبب تعرضه لي، أي: امتعوه من محالي قبل أن أسلط عليكم لسانى.

والشاهد منه قوله: "يا تيم" -الأولى- فإنه يبرز فيه الضم والفتح، والضم أحسن.

ينظر البيت في: الكتاب ٢٠٥/٢، والمقتضب ٢٢٩/٤، والأصول ٣٤٣/١، والنبصرة ٣٤٢/١، والخصائص ٣٤٥/١، وشرح ابن عييش ١٠٥٤١٠/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢٧٨/١، وشرح الكافية ١٤٦/١، والمغنى، الشاهد

٨٢٩، وشرح ابن عقيل ٢٧٠/٣، والمصح ١٢٢/٢، والدرر ١٥٤/٢، والحزانة ٢٩٨/٢، وشرح الأخواني ١١٧/٣، وديوانه ٢٨٥.

(٣) هذا صدر بيت من الرجز، ونسبه في الكتاب إلى بعض ولد جرير، والذي عليه التحويون أنه لعبد الله بن ربيعة الصحابي رضي الله عنه قاله في زيد بن أرقم --

٣٦٨- **أَيُّهَذَا كَلَامُ زَادَ كَمَا<sup>(١)</sup>** ... ..

**وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصَّفَةِ** **إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيدُ الْمَعْرِفَةَ**

إذا وقع اسم الإشارة بعد حرف النداء فإن كان المقصود بالنداء صفته، بحيث إذا تركت فأت العلم بتعيينه، كقولك -لقائم بين قوم جلوس- "يا هذا القائم" فإن صفته كصفة "أي" في اللزوم، وفي تعيين الرفع، أما إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء لكونه متعيناً، وإنما<sup>(٢)</sup> أجرى الوصف عليه مدحاً، أو ذمّاً، نحو: «يا هذا الكريم» و«يا هذا الخبيث» فحكمها حكم غيرها من الصفات في عدم اللزوم، وفي جواز النصب، ولا يوصف اسم الإشارة إلا بما فيه "أل".

**فِي نَحْوِ سَعْدِ سَعْدِ الْأَوْسِيِّ يَنْتَصِبُ ثَانٍ، وَحُثْمٌ، وَافْتِحَ أَوَّلًا تُنْصَبُ**  
إذا أتبع المتأدى المفرد، المستحق البناء على الضمِّ بمائل له -لفظاً-

(١) هذا صدر بيت من الرمل، وقائله مجهول، ومثاله قوله:

... .. ودعاني واغلا فسى من وغل

ويروي: "دارني" موضح: "دعاني"، و"يغل" موضح: "وَعَلَّ" و"الواغل" هو: من يدخل على قوم في طعامهم وشرابهم من غير أن يدعوهم أو ينفق مثل ما اتفقوا.

ينظر: اللسان ٢٥٩/١٤، (وغل).

والشاهد منه قوله: "أَيُّهَذَا" حيث وصف المتأدى باسم الإشارة ولم يصف اسم الإشارة.

ينظر البيت في: للسعد ٥٠٤/٢، والمصح ١٧٥/١، والدرر ٢٥٢/١، وشرح الأخواني ١١٧/٣، ومجم شواهد العربية ٢٦١.

(٢) سقط "إنما" من: أ.

مضافاً، نحو: «يا سعدُ سعدُ الأوس» و«يا زيدُ زيدُ الخيل» تعين نصب الثاني لكونه تابعاً مضافاً -كما سبق- وأما الأول فقياسه أن يبقى على ضمّه، لأنه منادى مفردٌ معرفة، لم ينعت بـ"ابن" وقد سمع فيه الفتح<sup>(١)</sup>، نحو:

٣٦٩- **يَا أَيُّمَ يَوْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَالِكُمْ<sup>(٢)</sup>** ... ..

وقوله:

٣٧٠- **يَا سَعْدُ سَعْدُ الْيَعْمَلِ الدُّبُلُ<sup>(٣)</sup>** ... ..

(١) سقط "الفتح" من: أ.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط، وهو لجرير بن عطية بهجو عُمر بن كُصَّاء التيمي، ومثام البيت قوله:

... .. لَا يُؤَيِّنُكُمْ فِي سَوَاءٍ عُمَرُ

وقوله: "لا أبالكُم" يقال في الإغلاظ في القول على المخاطب.

"وَالسَّوَاءُ": الفعلة القبيحة، أي: لا يوقعكم عسر في بليغٍ ومكروهة بسبب تعرضه لي، أي: امتعوه من محالي قبل أن أسلط عليكم لسانى.

والشاهد منه قوله: "يا تيم" -الأولى- فإنه يبرز فيه الضم والفتح، والضم أحسن.

ينظر البيت في: الكتاب ٢٠٥/٢، والمقتضب ٢٢٩/٤، والأصول ٣٤٣/١،

والبصرة ٣٤٢/١، والخصائص ٣٤٥/١، وشرح ابن عيسى ١٠٥٤١٠/٢،

والإيضاح في شرح المفصل ٢٧٨/١، وشرح الكافية ١٤٦/١، والمغنى، الشاهد

٨٢٩، وشرح ابن عقيل ٢٧٠/٣، والمصح ١٢٢/٢، والدرر ١٥٤/٢، والحزانة

٢٩٨/٢، وشرح الأخواني ١١٧/٣، وديوانه ٢٨٥.

(٣) هذا صدر بيت من الرجز، ونسبه في الكتاب إلى بعض ولد جرير، والذي عليه

التحويون أنه لعبد الله بن ربيعة الصحابي رضي الله عنه قاله في زيد بن أرقم --

واختلف في توجيهه، فعند سيبويه أنه مضاف إلى [ما بعد الثاني، والثاني مقحم<sup>(١)</sup>، وعند المبرد أنه مضاف إلى<sup>(٢)</sup>] مخوف مماثل لما أضيف إليه الثاني، وعند الفراء أنهما معا مضافان إلى الثاني، وقيل<sup>(٣)</sup>: بل ركبا قبل الإضافة كـ "خمس عشرة".

(=) - وكان يتما في حجره - في يوم غزوة مؤتة، فقام البيت قوله:

... ... تطاول الليل - هُدَيْتَ - فانسرب

وبروي: "عليك" موضع "هديت"، وجميع المراجع التسي طالعتهما ترويه: "يا زيد زيد" موضع "يا سعد سعد"، وقوله: "اليعملات" جمع "يَعْمَلَة" وهي الناقة السريعة في سيرها. ينظر: اللسان "عمل" ٥٠٤/١٣، والقَبْلُ: جمع "ذابلة" وهي الضامرة من أثر السَّقَر، أو المرض ونحوه. ينظر: اللسان "ذبل" ٢٧١/١٣.

والشاهد منه قوله: "ياسعد" فإنه يضم - وهو الأكثر - ويفتح كما بين الشارح. ينظر البيت في: الكتاب ٢٠٦/٢، والمقتضب ٢٣٠/٤، وشرح ابن يعيش ١٠/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢٧٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٠/٣، وشرح ابن النافذ ٥٧٨، واللسان "عمل" ٥٠٤/١٣، والمغنى، الشاهد ٨٢٨، وشرح ابن عقيل ٢٧٢/٣، والجمع ١٢٢/٢، والدرر ١٥٤/٢، والخزانة ٣٠٤، ٣٠٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٢٤.

(١) قوله: "والثاني مقحم" أكثر النحويين لا يرتضى ما يسمى بالإقحام لما فيه من الفصل بين متلازمين. ينظر: التصريح ١٧١/٢.

(٢) ما بين المقولتين ساقط من: أ.

(٣) عَزَى هذا القول إلى السرياني. ينظر: حواشي شرح الكافية الشافية ١٣٢١/٣.

### المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

وحكمه في الإعراب النصب، كالمضاف إلى غيرها من ظاهر أو ضمير، والتبويب ليس لما يتعلق بإعرابه، وإنما هو لبيان اختلاف أحوال الياء، أو ما أبدل منها، وذلك من أحكام اللغة، لا من أحكام النحو.

واجعل منادى صَحَّ إِنَّ يُضَفَّ لِيَا كَعِيدِ عَيْدِي عَيْدَ عَبْدَا عَيْدِيَا  
المنادى الصحيح الآخر إذا أضيف إلى ياء المتكلم، ففيه خمس لغات:  
إثبات الياء ساكنة: نحو: «يَا عِبَادِي لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ»<sup>(١)</sup> وهي أشهر لغاته، وإثباتها مع التحريك بالفتح، وهي التي أشار إليها بقوله: "عبدى" وإنما الألف إشباع، وبها قرئ<sup>(٢)</sup> «يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ»<sup>(٣)</sup> وحذف الياء، وبقاء آخره على الكسر، نحو: "يا غلام" وقلب الياء ألفاً، فيفتح ما قبلها، نحو: «يَا حَسْرَتًا عَلَى مَا فَرَّطْتُ»<sup>(٤)</sup> وحذف الألف وإبقاء آخره

(١) من الآية ٦٨، من سورة الزخرف، ووجه الاستشهاد بها كون "عباد" مضافاً إلى "يا المتكلم" وقد ثبتت هذه الياء ساكنة، وهذا على قراءة أبي عمرو وابن عامر، وقرأها أبو بكر مفتوحة، والباقون حذفوها. ينظر: النشر ٣٧٠/٢، والحجة ٦٥٢-٦٥٤، والبدور ٢٨٩.

(٢) قرأ بذلك نافع وابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر، وقرأها الباقر باسكان الياء. ينظر: البدور ٢٧٥، والمهذب ١٩٢/٢.

(٣) من الآية ٥٣، من سورة الزمر.

(٤) من الآية ٥٦، من سورة الزمر، وأجمع القراء السبعة على هذه القراءة، وقرأها أبو جعفر - أحد القراء العشرة - "يا حسرتاي" ياء بعد الألف، وفتحها عنه: -أي الياء- راويه ابن حمّاز. ينظر: النشر ٣٦٣/٢.

واختلف في توجيهه، فعند سيبويه أنه مضاف إلى [ما بعد الثاني، والثاني مقحم<sup>(١)</sup>، وعند المبرد أنه مضاف إلى<sup>(٢)</sup>] مخوف مماثل لما أضيف إليه الثاني، وعند الفراء أنهما معا مضافان إلى الثاني، وقيل<sup>(٣)</sup>: بل ركبا قبل الإضافة كـ "خمس عشرة".

(=) - وكان يتما في حجره - في يوم غزوة مؤتة، فقام البيت قوله:

... ... تطاول الليل - هُدَيْتَ - فانسرب

وبروي: "عليك" موضع "هديت"، وجميع المراجع التسي طالعتهما ترويه: "يا زيد زيد" موضع "يا سعد سعد"، وقوله: "اليعملات" جمع "يَعْمَلَة" وهي الناقة السريعة في سيرها. ينظر: اللسان "عمل" ٥٠٤/١٣، والقائل: جمع "ذابلة" وهي الضامرة من أثر السَّقَر، أو المرض ونحوه. ينظر: اللسان "ذبل" ٢٧١/١٣.

والشاهد منه قوله: "ياسعد" فإنه يضم - وهو الأكثر - ويفتح كما بين الشارح. ينظر البيت في: الكتاب ٢٠٦/٢، والمقتضب ٢٣٠/٤، وشرح ابن يعيش ١٠/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢٧٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٠/٣، وشرح ابن النافذ ٥٧٨، واللسان "عمل" ٥٠٤/١٣، والمغنى، الشاهد ٨٢٨، وشرح ابن عقيل ٢٧٢/٣، والجمع ١٢٢/٢، والدرر ١٥٤/٢، والخزانة ٣٠٤، ٣٠٢/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٢٤.

(١) قوله: "والثاني مقحم" أكثر النحويين لا يرتضى ما يسمى بالإقحام لما فيه من الفصل بين متلازمين. ينظر: التصريح ١٧١/٢.

(٢) ما بين المقولتين ساقط من: أ.

(٣) عَزَى هذا القول إلى السرياني. ينظر: حواشي شرح الكافية الشافية ١٣٢١/٣.

### المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

وحكمه في الإعراب النصب، كالمضاف إلى غيرها من ظاهر أو ضمير، والتبويب ليس لما يتعلق بإعرابه، وإنما هو لبيان اختلاف أحوال الياء، أو ما أبدل منها، وذلك من أحكام اللغة، لا من أحكام النحو.

واجعل منادى صَحَّ إِنَّ يُضَفَّ لِيَا كَعِيدِ عَيْدِي عَيْدَ عَبْدَا عَيْدِيَا  
المنادى الصحيح الآخر إذا أضيف إلى ياء المتكلم، ففيه خمس لغات:  
إثبات الياء ساكنة: نحو: «يَا عِبَادِي لَا خَوْفَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ»<sup>(١)</sup> وهي أشهر لغاته، وإثباتها مع التحريك بالفتح، وهي التي أشار إليها بقوله: "عبدى" وإنما الألف إشباع، وبها قرئ<sup>(٢)</sup> «يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ»<sup>(٣)</sup> وحذف الياء، وبقاء آخره على الكسر، نحو: "يا غلام" وقلب الياء ألفاً، فيفتح ما قبلها، نحو: «يَا حَسْرَتًا عَلَى مَا فَرَّطْتُ»<sup>(٤)</sup> وحذف الألف وإبقاء آخره

(١) من الآية ٦٨، من سورة الزخرف، ووجه الاستشهاد بها كون "عباد" مضافاً إلى "يا المتكلم" وقد ثبتت هذه الياء ساكنة، وهذا على قراءة أبي عمرو وابن عامر، وقرأها أبو بكر مفتوحة، والباقون حذفوها. ينظر: النشر ٣٧٠/٢، والحجة ٦٥٢-٦٥٤، والبدور ٢٨٩.

(٢) قرأ بذلك نافع وابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر، وقرأها الباقر باسكان الياء. ينظر: البدور ٢٧٥، والمهذب ١٩٢/٢.

(٣) من الآية ٥٣، من سورة الزمر.

(٤) من الآية ٥٦، من سورة الزمر، وأجمع القراء السبعة على هذه القراءة، وقرأها أبو جعفر - أحد القراء العشرة - "يا حسرتاي" ياء بعد الألف، وفتحها عنه: -أي الياء- راويه ابن حمّاز. ينظر: النشر ٣٦٣/٢.

مفتوحاً، نحو: "ياعبة" وبعض العرب يلفي الياء مع الحذف، فيضم آخره كالمستقبل، وبها قرئ<sup>(١)</sup> شاذاً: ﴿قَالَ رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ...﴾<sup>(٢)</sup> ويستثنى من ذلك الوصف الصالح للعمل في الياء، فإنه لم يسمع في يائه إلا لغتان: السكون، نحو: "يا مكرمي" والتحريك بالفتح، نحو: "يا مُعَاضِي"، أما المعتل نحو: "فتي"، وقاضي: فليس في يائه إلا التحريك بالفتح، نحو: "ياقاضي" و"ياباري".

وفتح أو كسر وحذف الياء اسم مضاف في "يا ابن أم" "يا ابن عم" لا مفر وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم تعين إثبات يائه<sup>(٣)</sup>، نحو: «يا أبا صاحبي» و«يا ابن أخي» و«يا زوجة غلامي» إلا إذا كان المضاف إلى الياء "ألم" أو "العم" والمنادى "ابن" فإن الياء تحذف لزوماً، ويجوز في ما قبلها<sup>(٤)</sup> إقارؤه على الكسر، وفتح، إما تخفيفاً، وإما للتركيب كـ"خمسة عشر" وبهما قرئ<sup>(٥)</sup>: ﴿قَالَ ابْنُ أُمٍّ﴾<sup>(٦)</sup> وإثبات الياء في نحو:

- (١) لم أعر على اسم صاحب هذه القراءة على طول البحث في كتب القراءات وشواهدا، ولكن ابن جني - في المختص ٦٩/٢، نسب قراءة مثلها إلى أبي جعفر، في الآية ١١٢، من سورة الأنبياء، في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبُّ أَحْكُم بِالْحَقِّ﴾. (٢) من الآية ٣٣، من سورة يوسف. (٣) سقط قوله: "يائه" من: أ. (٤) في ب: "قبلهما" وهو تحريف. (٥) قرأ بهذا: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحفص، وقرأ الباقون بضم "ابن" وكسر "أم" مع التشديد. ينظر: النشر ٢٧٢/٢، والحجة ٢٩٧، والبدور ١٢٢، وآلواني ٢٧٥. (٦) من الآيتين ٩٤، ١٥٠، من سورتي الأعراف وطه، والقراءة بفتح "ابن" وميم "أم" مع تشديدها.

٣٧١-يا ابن أمي وباشقن نفسي<sup>(١)</sup> ... ... ضرورة.

وأما نحو:

٣٧٢-يا ابنة عملاً تلويى وأفحى<sup>(٢)</sup> ... ...

فقليل: الألف إشباع، وقيل: بل من باب قلب الياء ألفاً، كـ"يا عبدا"<sup>(٣)</sup>، أما إن كان المنادى غير "ابن"<sup>(٤)</sup> فإن الياء تثبت، نحو: «يا غلام عسي،

- (١) هذا البيت من الخفيف، وهو لأبي زيد الطائي في رثاء أخيه، وتماه قوله: ... ... أنت خلقتني لدهر شديد وروي: "خلقتني" موضع "خلقتني". والشاهد منه: "يا ابن أمي" حيث أثبت ياء المتكلم ضرورة. ينظر البيت في: الكتاب ٢١٣/٢، وشرح ابن يعيش ١٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٥/٣، واللسان "شقق" ٤٩/١٢، وأوضح المسالك ٤٠/٤، والتصريح ١٧٩/٢، والمجمع ٥٤/٢، والدرر ٧٠/٢، وشرح الأثوني ١٢٠/٣، وديوانه ٤٨، ومعجم شواهد العربية ١٢٩.

- (٢) هذا من الرجز المشطور، وهو لأبي النجم المعجلي، وبعده قوله: ... «لا يترك اللوم حجاباً سُمي» ... والشاهد منه قوله: "ابنة عملاً" حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ضرورة، أو لما ذكره الشارح. ينظر في: الكتاب ٢١٤/٢، والمقتضب ٢٥٢/٤، والمختص ٢٣٨/٢، وشرح ابن يعيش ١٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٦/٣، وشرح ابن الناطم ٥٨١، وأوضح المسالك ٤١/٤، والمجمع ٥٤/٢، والدرر ٧٠/٢، والتصريح ١٧٩/٢، وشرح الأثوني ١٢٠/٣، ومعجم شواهد العربية ٤٩٩. (٣) سقط قوله: "سكيا عبداً" من: أ. (٤) في أ: "أب" وهو تحريف.



مفتوحاً، نحو: "ياعبة" وبعض العرب يلغى الياء مع الحذف، فيضم آخره كالمستقبل، وبها قرئ<sup>(١)</sup> شاذاً: ﴿قَالَ رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ...﴾<sup>(٢)</sup> ويستثنى من ذلك الوصف الصالح للعمل في الياء، فإنه لم يسمع في يائه إلا لغتان: السكون، نحو: "يا مكرمي" والتحريك بالفتح، نحو: "يا مُعَاذِي"، أما المعتل نحو: "فتى"، وقاضي: فليس في يائه إلا التحريك بالفتح، نحو: "يا فتاي" و"يا باري".

وفتح أو كسر وحذف الياء اسمته في "يا ابن أم" "يا ابن عم" لا مفر وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم تعين إثبات يائه<sup>(٣)</sup>، نحو: «يا أبا صاحبي» و«يا ابن أخي» و«يا زوجة غلامي» إلا إذا كان المضاف إلى الياء "ألم" أو "العم" والمنادى "ابن" فإن الياء تحذف لزوماً، ويجوز في ما قبلها<sup>(٤)</sup> إقارؤه على الكسر، وفتح، إما تخفيفاً، وإما للتركيب كـ"خمسة عشر" وبهما قرئ<sup>(٥)</sup>: ﴿قَالَ ابْنُ أُمٍّ﴾<sup>(٦)</sup> وإثبات الياء في نحو:

(١) لم أعر على اسم صاحب هذه القراءة على طول البحث في كتب القراءات وشواهدا، ولكن ابن جني - في المختص ٦٩/٢، نسب قراءة مثلها إلى أبي جعفر، في الآية ١١٢، من سورة الأنبياء، في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبُّ أَحْكُم بِالْحَقِّ﴾. (٢) من الآية ٣٣، من سورة يوسف.

(٣) سقط قوله: "يائه" من: أ. (٤) في ب: "قبلهما" وهو تحريف.

(٥) قرأ بهذا: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحفص، وقرأ الباقون بضم "ابن" وكسر "أم" مع التشديد. ينظر: النشر ٢٧٢/٢، والحجة ٢٩٧، والبدور ١٢٢، وآلواني ٢٧٥.

(٦) من الآيتين ٩٤، ١٥٠، من سورتي الأعراف وطه، والقراءة بفتح "ابن" وميم "أم" مع تشديدها.

٣٧١-يا ابن أمي وباشقن نفسي<sup>(١)</sup> ... ... ضرورة.

وأما نحو:

٣٧٢-يا ابنة عملاً تلومي وانحجي<sup>(٢)</sup> ... ...

فقليل: الألف إشباع، وقيل: بل من باب قلب الياء ألفاً، كـ"يا عبدا"<sup>(٣)</sup>، أما إن كان المنادى غير "ابن"<sup>(٤)</sup> فإن الياء تثبت، نحو: «يا غلام عسي،

(١) هذا البيت من الخفيف، وهو لأبي زيد الطائي في رثاء أخيه، وثممه قوله: ... ... أنت خلقتني لدهر شديد وروي: "خليتني" موضع "خلقتني".

والشاهد منه: "يا ابن أمي" حيث أثبت ياء المتكلم ضرورة. ينظر البيت في: الكتاب ٢١٣/٢، وشرح ابن يعيش ١٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٥/٣، واللسان "شقق" ٤٩/١٢، وأوضح المسالك ٤٠/٤، والتصريح ١٧٩/٢، والمجمع ٥٤/٢، والدرر ٧٠/٢، وشرح الأختوني ١٢٠/٣، وديوانه ٤٨، ومعجم شواهد العربية ١٢٩.

(٢) هذا من الرجز المشطور، وهو لأبي النجم المعجلي، وبعده قوله:

... «لا يترك اللوم حجاباً سُمي» ...

والشاهد منه قوله: "ابنة عملاً" حيث أثبت الألف المنقلة عن ياء المتكلم ضرورة، أو لما ذكره الشارح. ينظر في: الكتاب ٢١٤/٢، والمقتضب ٢٥٢/٤، والمختص ٢٣٨/٢، وشرح ابن يعيش ١٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٦/٣، وشرح ابن الناطم ٥٨١، وأوضح المسالك ٤١/٤، والمجمع ٥٤/٢، والدرر ٧٠/٢، والتصريح ١٧٩/٢، وشرح الأختوني ١٢٠/٣، ومعجم شواهد العربية ٤٩٩.

(٣) سقط قوله: "سكيا عبداً" من: أ. (٤) في أ: "أب" وهو تحريف.

وبأحأ أتي».

ولمى النداء أَيْتْ أَتَتْ عَرَضَ واكسيرا وأَفْخَ، ومن الياثا عِوض إذا نودي "الأب" و"الأم" المضافين إلى ياء المتكلم، ففيهما<sup>(١)</sup> من اللغات الست ما سبق في غيرهما<sup>(٢)</sup> من الصحيح المضاف إلى الياء، ويزيدان على ذلك بجواز تعويض "تاء التانيث" من ياء المتكلم، ثم الأكثر كسرهما، كما قرأ به الأكثرون<sup>(٣)</sup>: ﴿يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ﴾<sup>(٤)</sup> وبعض<sup>(٥)</sup> العرب يفتحها، وبه قرأها ابن عامر وبعضهم<sup>(٦)</sup> يضم التاء، معاملة له معاملة للمستقل، كـ"تية" وبه قرئ شاذاً<sup>(٧)</sup>، وأما نحو:

٣٧٣- ... يا أبتا علك أو عسالك<sup>(٨)</sup> ...

فقليل: الألف فيه إشباع، وقيل: بل ألف التندبة، وقيل: بل هي التي تبدل من ياء المتكلم، جمع بين العوض والمعوض منه شذوفاً على أسلوب: "يا اللهم".

(١) في أ: "ففيها" وهو تحريف.

(٢) في كلتا النسختين: "غيرها"، وما أثبت هو مقتضى الكلام.

(٣) هم من عدا أبي جعفر وابن عامر.

ينظر: النشر ٢٩٣/٢، والحقبة ٣٥٤-٣٥٤، والوافي ٢٩٣، والمهذب ٣٣١/١، والبدور ١٥٨. (٤) من الآية ٤، من سورة يوسف.

(٥) ينظر: الكتاب ٢١٠/٢-٢١١. (٦) ينظر: الكتاب ٢١١/٢.

(٧) لم أجد في كتب القراءات وشواذها -التي تيسرت لي- من أشار إلى هذه القراءة، ولكن قال الفراء: "ولو قرأ قارئ" "يا أبت" بجاز، معاني القرآن ٣٢/٢.

(٨) هذا من الرجز، والأكثرون على أنه لرويةين المعجاج وتقول للمعجاج نفسه، وأوله قوله: تقول ابني قد أتى أناكاً ... .. =

### أسماء لازمت النداء

و"قُلْ" بعض ما يختص بالنداء "لؤماني، نومان" كذا، وأطردا في سبب الانقضى وزن ياخيأت والأمر هكذا من الثلاثي وشاع في سبب الذكور "قُلْ" ولا تقيس، ونجس في الشعر قُلْ من الأسماء ما يختص بالنداء، فلا يستعمل في غيره، منها "قُلْ" ومؤنثه "قُلَّة" وليساً ترخيم "فلان" و"فلانة"، لأن "فلاناً" و"فلانة" كناية عن نحو: "زيد" و"هند" من المعارف، ولا يختصان بالنداء، وأما "قُلْ" و"قُلَّة" فكناية عن نحو: "رجل" و"امرأة" على الأصح<sup>(١)</sup>، ويجيؤه دون النداء مختص بضرورة

(-) البيت، ومعناه: قد حان وقت رحيلك، لعلك تجد رزقا.

ويروى "عسالك" وهذا على لغة من يقف على المنصب بلا ألف، وهم ربيعة.

ينظر: الخصائص ٩٦/٢، ينظر البيت في: الكتاب ٣٧٥/٢، والمقتضب ٧١/٣،

والانصاف ٢٢٢/١، وشرح ابن عيش ١٢/٢، والمعنى، الشاهد ٢٧١، والجمع

١٣٢/١، والدرر ١١٠/١، والتصريح ١٧٨/٢، وشرح الأسموني ١٢١/٣،

وملحقات ديوانه ١٨١، ومعجم شواهد العربية ٥١٣.

(١) ما صححه الشارح هو مذهب جمهور البصريين بزعامة سيبويه، فإن "قُلْ"

و"قُلَّة" -عندهم- كناية عن نكرة من يعقل، من جنس الإنسان، وذهب الكوفيون

إلى أنهما مرخمان "فلان" و"فلانة"، وذهب ابن مالك إلى أنهما كناية عن عَلم

من يعقل، فهما -عنده- بمعنى: "فلان" و"فلانة" فهو متفق مع الكوفيين إلا أنه

يقول إنهما بمعنى: "فلان" و"فلانة" وهم يقولون: هما "فلان" و"فلانة" مرخمان.

تنظر المسألة في: الكتاب ٢٤٨/٢، والمقتضب ٢٣٨/٤، وشرح الجمل

١٠٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٩/٣، وأوضح المسالك ٤٢/٤، والجمع

١٧٧/١، والدرر ١٥٤/١، والتصريح ١٧٩/٢، وشرح الأسموني ١٢٣/٣.

وبأحأ أتي».

ولمى النداء أَيْتْ أَتَتْ عَرَضَ واكسيرا وأفتح، ومن الياثا عوَضَ إذا نودي "الأب" و"الأم" المضافين إلى ياء المتكلم، ففيهما<sup>(١)</sup> من اللغات الست ما سبق في غيرهما<sup>(٢)</sup> من الصحيح المضاف إلى الياء، ويزيدان على ذلك بجواز تعويض "تاء التانيث" من ياء المتكلم، ثم الأكثر كسرهما، كما قرأ به الأكثرون<sup>(٣)</sup>: ﴿يَا أَيَّتُهَا ابْنِي وَإِيَّتِي﴾<sup>(٤)</sup> وبعض<sup>(٥)</sup> العرب يفتحها، وبه قرأها ابن عامر وبعضهم<sup>(٦)</sup> يضم التاء، معاملة له معاملة للمستقل، كـ"تية" وبه قرئ شاذاً<sup>(٧)</sup>، وأما نحو:

٣٧٣- ... يا أيتا علك أو عسالك<sup>(٨)</sup> ...

فقليل: الألف فيه إشباع، وقيل: بل ألف التندبة، وقيل: بل هي التي تبدل من ياء المتكلم، جمع بين العوض والمعوَض منه شذوفاً على أسلوب: "يا اللهم".

(١) في أ: "ففيها" وهو تحريف.

(٢) في كلتا النسختين: "غيرها"، وما أثبت هو مقتضى الكلام.

(٣) هم من عدا أبي جعفر وابن عامر.

ينظر: النشر ٢٩٣/٢، والحقبة ٣٥٤-٣٥٤، والوافي ٢٩٣، والمهذب ٣٣١/١، والبدور ١٥٨. (٤) من الآية ٤، من سورة يوسف.

(٥) ينظر: الكتاب ٢١٠/٢-٢١١. (٦) ينظر: الكتاب ٢١١/٢.

(٧) لم أجد في كتب القراءات وشواذها -التي تيسرت لي- من أشار إلى هذه القراءة، ولكن قال الفراء: "ولو قرأ قارئ" "يا أيت" بجاز، معاني القرآن ٣٢/٢.

(٨) هذا من الرجز، والأكثرون على أنه لرويةين المعجاج وتقول للمعجاج نفسه، وأوله قوله: تقول ابني قد آتني أناك ... .. =

### أسماء لازمت النداء

و"قُلْ" بعض ما يختص بالنداء "لؤماني، نومان" كذا، وأطردا في سبب الانقضى وزن ياخيأت والأمر هكذا من الثلاثي وشاع في سبب الذكور "قُلْ" ولا تقيس، ونجس في الشعر قُلْ من الأسماء ما يختص بالنداء، فلا يستعمل في غيره، منها "قُلْ" ومؤنثه "قُلَّة" وليسوا ترخيم "فلان" و"فلانة"، لأن "فلاناً" و"فلانة" كناية عن نحو: "زيد" و"هند" من المعارف، ولا يختصان بالنداء، وأما "قُلْ" و"قُلَّة" فكناية عن نحو: "رجل" و"امرأة" على الأصح<sup>(١)</sup>، ويجيؤه دون النداء مختص بضرورة

(-) البيت، ومعناه: قد حان وقت رحيلك، لعلك تجد رزقا.

ويروى "عساكن" وهذا على لغة من يقف على المنصب بلا ألف، وهم ربيعة.

ينظر: الخصائص ٩٦/٢، ينظر البيت في: الكتاب ٣٧٥/٢، والمقتضب ٧١/٣،

والانصاف ٢٢٢/١، وشرح ابن عيش ١٢/٢، والمعنى، الشاهد ٢٧١، والجمع

١٣٢/١، والدرر ١١٠/١، والتصريح ١٧٨/٢، وشرح الأسموني ١٢١/٣،

وملحقات ديوانه ١٨١، ومعجم شواهد العربية ٥١٣.

(١) ما صححه الشارح هو مذهب جمهور البصريين بزعامة سيبويه، فإن "قُلْ"

و"قُلَّة" -عندهم- كناية عن نكرة من يعقل، من جنس الإنسان، وذهب الكوفيون

إلى أنهما مرخمان "فلان" و"فلانة"، وذهب ابن مالك إلى أنهما كناية عن عَلم

من يعقل، فهما -عنده- بمعنى: "فلان" و"فلانة" فهو متفق مع الكوفيين إلا أنه

يقول إنهما بمعنى: "فلان" و"فلانة" وهم يقولون: هما "فلان" و"فلانة" مرخمين.

تنظر المسألة في: الكتاب ٢٤٨/٢، والمقتضب ٢٣٨/٤، وشرح الجمل

١٠٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٩/٣، وأوضح المسالك ٤٢/٤، والجمع

١٧٧/١، والدرر ١٥٤/١، والتصريح ١٧٩/٢، وشرح الأسموني ١٢٣/٣.

الشعر، كقولہ:

٣٧٤- ... في لَحْوٍ أَمْسَكَ فَلَانًا عَنْ قُلٍّ<sup>(١)</sup> ...

وقيل: بل أصل هذا "فلان" حذفت منه الألف والنون ضرورة، على حد قوله:

٣٧٥- درس لَنَا بِمُتَالِغٍ فَكَبَانٍ<sup>(٢)</sup> ...

(١) هذا من الرجز المشطور، وهو لأبي النجم المحلي، وقوله قوله:

... تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالْمُزَجَّلِ ...

واللغة -يفتح الهم- اختلاط الأصوات في الحرب، وغيره. ينظر: اللسان "ليج" ١٧٩/٣.

وقوله: "أَمْسَكَ فَلَانًا عَنْ قُلٍّ" أي: خذ هذا بدم هذا، وأمر هذا بهذا، والشاهد منه قوله: "هَن قُلٍّ" حيث استعمل "قل" في غير نداء، ينظر البيت في: الكتاب ٢٤٨/٢، والمقتضب ٢٣٨/٤، والقرب ١٨٢/١، وشرح الجمل ١٠٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٣١/٣، واللسان "ليج" ١٧٩/٣، وأوضح المسالك ٤٣/٤، واللمع ١٧٧/١، والسر ١٥٤/١، والتصريح ١٨٠/٢، والخزانة ٣٨٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٢٦.

(٢) هذا صدر بيت من الكامل، وهو لليبي بن ربيعة العامري، وقامه قوله:

... ففَادَتْ بِأَحْيَيسَ فَالسُّوَيْبَانِ ...  
وقوله: "لَذَا" أي: المنازل، فحذف الراء واللام للضرورة، و"درس" أي: هفا. ينظر: اللسان "درس" ٢٨١/٧، و"مناح" و"بان" حيلان، و"السُّوَيْبَانِ" و"أَحْيَيسَ" سوسمان.

ينظر البيت في: الخصائص ٨١/١، واللسان "تلح" ٣٨٦/٩، وأوضح المسالك ٤٣/٤، واللمع ١٥٦/٢، والسر ٢٠٨/٢، والتصريح ١٨٠/٢، وشرح الأثري ١٢٣/٣، وديوانه ١٣٨، ومعجم شواهد العربية ٤١٠.

ومنها: "أُؤْمَان" -بضم أوله مع الهمزة- وهو الكثير اللؤم لا اللوم، و"أُؤْمَان" و"مُكْرَمَان" -للكثير الكرم- وأُؤْمِد من الأسماء اللازمة للنداء: ماحاء على "فَعَالٍ" -مقصودا به سب الإناث- سواء كان مشتقا من الفعل، نحو: "يا خِيَاثَ" و"يَا قَسَايَ" و"يَا فَحَارَ" أو غير مشتق منه<sup>(١)</sup> نحو: "يا كَاعَ" ونحو: ٣٧٦- ... ثم آوي إلى يَسْتِ قِيَدَتِهِ لِكَاعٍ<sup>(٢)</sup>

(١) سقط "منه" من: ب.

(٢) هذا بعض بيت من الوافر، وقد اشتهرت نسبته إلى الخطيفة، وذكر محمد عبي الدين في تعليقه عليه -في أوضح المسالك- أن ابن السكيت نسبته في كتاب الأنساب ص ٧٣ -وتبعه التبريزي- إلى أبي الغريب النصري. ينظر: ٤٥/٤، وصدر هذا البيت قوله:

أَطْرَفْتُ مَا أَطْرَفْتُ ثُمَّ آوِي ...  
ويروى "أَحْوَلْتُ مَا أَحْوَلْتُ".

وفي كلتا النسختين: "وَأَوِي" بدل "ثم آوي" وهو تحريف محض بالوزن، والبيت قاله الشاعر في هجاء زوجته، وذلك أنه يظن بكثرة التطواف لكسب القوت، ثم يعود إلى منزله فلا يجد فيه أسباب الراحة، لأن المرأة المقيمة فيه دفيعة.

والشاهد منه قوله: "لِكَاعٍ" حيث جاء خيرا للتمتدأ، ومنهم من يقدوه مقولا لنورل محذوف، والتقدير: «قيدته مقول لها بالكاع»، فلا محروح فيه عن المؤلف على هذا التقدير.

ينظر البيت في: المقتضب ٢٣٨/٤، وشرح ابن عبيش ٥٧/٤، وشرح الجمل ١٠٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٣١/٣، وأوضح المسالك ٤٨/٤، والأور ص ١٢٩، واللمع ٨٢/١، والسر ٥٥/١، والتصريح ١٨٠/٢، والخزانة ٤٠٤/٢، وشرح الأثري ١٢٣/٣، ومحاحات ديوان الخطيفة ص ١٢٠، ومعجم شواهد العربية ٢٣١.

الشعر، كقولہ:

٣٧٤- ... في لَحْوٍ أَمْسَكَ فَلَانًا عَنْ قُلٍّ<sup>(١)</sup> ...

وقيل: بل أصل هذا "فلان" حذفت منه الألف والنون ضرورة، على حد قوله:

٣٧٥- درس لَنَا بِمُتَالِغٍ فَكَبَانٍ<sup>(٢)</sup> ...

(١) هذا من الرجز المشطور، وهو لأبي النجم المحلي، وقيل قوله:

... تَضِلُّ مِنْهُ إِبْلَى بِالْمُجْبَلِ ...

واللغة -يفتح الهم- اختلاط الأصوات في الحرب، وغيره. ينظر: اللسان "الجح" ١٧٩/٣.

وقوله: "أَمْسَكَ فَلَانًا عَنْ قُلٍّ" أي: خذ هذا بدم هذا، وأمر هذا بهذا، والشاهد منه قوله: "هَنْ قُلٍّ" حيث استعمل "فل" في غير نداء، ينظر البيت في: الكتاب ٢٤٨/٢، والمقتضب ٢٣٨/٤، والمقرب ١٨٢/١، وشرح الجمل ١٠٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٣/٣، واللسان "الجح" ١٧٩/٣، وأوضح المسالك ٤٣/٤، والهمع ١٧٧/١، والسرر ١٥٤/١، والتصريح ١٨٠/٢، والخزانة ٣٨٩/٢، ومعجم شواهد العربية ٥٢٦.

(٢) هذا صدر بيت من الكامل، وهو لليبي بن ربيعة العامري، وقامه قوله:

... ففَادَتْ بِأَحْبَسٍ فَالسُّوَيْانِ ...  
وقوله: "لَذَا" أي: المنازل، فحذف الرأي واللام للضرورة، و"درس" أي: هفا. ينظر: اللسان "درس" ٢٨١/٧، و"مناهل" و"بابان" جيلان، و"السُّوَيْان" و"أَحْبَس" سوسمان.

ينظر البيت في: الخصائص ٨١/١، واللسان "تلح" ٣٨٦/٩، وأوضح المسالك ٤٣/٤، والهمع ١٥٦/٢، والسرر ٢٠٨/٢، والتصريح ١٨٠/٢، وشرح الأثري ١٢٣/٣، وديوانه ١٣٨، ومعجم شواهد العربية ٤١٠.

ومنها: "أُوْمَان" -بضم أوله مع الهمزة- وهو الكثير اللؤم لا اللوم، و"تَوْمَان" و"مُكْرَمَان" -للكثير الكرم- وأُطْرَد من الأسماء اللازمة للنداء: ماحاء على "فَعَالٍ" -مقصودا به سب الإناث- سواء كان مشتقا من الفعل، نحو: "يا خِيَاثَ" و"يَا قَسَايَ" و"يَا فَحَارَ" أو غير مشتق منه<sup>(١)</sup> نحو: "يا لَكَاعَ" ونحو: ٣٧٦- ... ثم آوي إلى يَسْتِ قِيْدَتِهِ لَكَاعٍ<sup>(٢)</sup>

(١) سقط "منه" من: ب.

(٢) هذا بعض بيت من الوافر، وقد اشتهرت نسبته إلى الخطيفة، وذكر محمد عبي الدين في تعليقه عليه -في أوضح المسالك- أن ابن السكيت نسبته في كتاب الأنساب ص ٧٣ -وتبعه التبريزي- إلى أبي الغريب النصري. ينظر: ٤٥/٤، وصدر هذا البيت قوله:

أَطْرَفْتُ مَا أَطْرَفْتُ ثُمَّ آوِي ...  
ويروى "أَحْوَلْتُ مَا أَحْوَلْتُ".

وفي كلتا النسختين: "وَأَوِي" بدل "ثم آوي" وهو تحريف محلي بالوزن، والبيت قاله الشاعر في هجاء زوجته، وذلك أنه يظن بكثرة التطواف لكسب القوت، ثم يعود إلى منزله فلا يجد فيه أسباب الراحة، لأن المرأة المقيمة فيه دفيعة.

والشاهد منه قوله: "لَكَاعَ" حيث جاء خيرا للتمتدأ، ومنهم من يقدوه مقولا لنورل محذوف، والتقدير: «فقيدهته مقول لها يالكاع»، فلا يخرج فيه عن المؤلف على هذا التقدير.

ينظر البيت في: المقتضب ٢٣٨/٤، وشرح ابن عبيش ٥٧/٤، وشرح الجمل ١٠٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٣/٣، وأوضح المسالك ٤٨/٤، والسرر ١٢٩ ص، والهمع ٨٢/١، والسرر ٥٥/١، والتصريح ١٨٠/٢، والخزانة ٤٠٤/٢، وشرح الأثري ١٢٣/٣، ومحاحقات ديوان الخطيفة ص ١٢٠، ومعجم شواهد العربية ٢٣١.

ضرورية، وإنما ينقلس هذا في ما كان من فعل ثلاثي، كما ينقلس منه، مجيء "فَعَالٍ" بمعنى الأمر، نحو: "تَوَالٍ" و"تَرَالٍ" فأما "دَرَالٍ" فغير مقيس، ولا بد في الثلاثي الذي ينقلس فيه ذلك أن يكون تاماً منصرفاً. وشاع في سبِّ المذكَّرين<sup>(١)</sup> وزن "فَعَل" لازم للنداء<sup>(٢)</sup>، نحو: "يَا غُلَّزْ" و"يَا فُسُقْ" وليس بمقيسٍ كما زعم ابن عصفور.<sup>(٣)</sup>

## الاستغاثة

وهي نوع من أنواع النداء، فإنها نداء من يَخْلُص من شدة، أو يعين على مشقة، ولا يستعمل فيها من حروف النداء إلا "يا" ولا يحدف معها - كما سبق - ويقال: "مُسْتَفِثٌ" و"مُسْتَغَاثٌ" ولا يحتاج إلى<sup>(٤)</sup> أن يقول<sup>(٥)</sup> "به" لأن الفعل متعد بنفسه.

إذا استغيث اسمٌ منادئَ خُفِضَا باللام مفتوحاً، كما لَلْمُرْتَضَى إذا قصد بالنداء الاستغاثة لزم - غالباً - حَفْضُ المنادى باللام الجرم، وتفتح معه للفرق بين المستغاث والمستغاث من أجله، فإنها لا تكون معه إلا مكسورة، نحو: «يَا لَلْمُرْتَضَى لِلْبَاسِ»<sup>(٦)</sup> و«يَاللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ»<sup>(٧)</sup>.

(١) في ب: "الذكور". (٢) في ب: "النداء".

(٣) ينظر: المقرب ١/٨٢٢، وشرح الجمل ٢/١٠٤. (٤) سقط "إلى" من: ب.

(٥) في ب: "يقال". (٦) سقط "للباس" من: ب.

(٧) هذه العبارة قلها أمير المؤمنين -عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- حين طعنه الجُلج -أبو لؤلؤة المغوسي-. ينظر: التصريح ٢/١٨١، وشرح الأئمني ٣/١٢٤. ويرى "يَاللَّهُ" و"يَاللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ". ينظر: شرح الجمل ٢/١١١.

وافتَحَ مع المعطوف إن كررت يا وفي سبب ذلك بالكسري اتيا إذا عَطِفَتْ على المستغاث اسماً مجروراً باللام فإن كررت "يا" مع الثاني فتحت اللام -أيضاً- نحو:

٣٧٧- يَالْقَوْمِ وَيَا لَأَمَثَالَ قَوْمِي<sup>(١)</sup> ... ...  
وإن لم تُكَرَّرْ "يا" كسرتها، نحو:  
٣٧٨- ... ... يَا لَلْكَهُولِ وَلِلشَّبَابِ لَلْعَجَبِ<sup>(٢)</sup>

(١) هذا البيت من الحفيف، وقائله غير معروف، ومماه قوله:

... ... لَأَنَاسٍ عَتَرُهُمْ فِي ازْدِيَادِ  
والشاهد منه: «يَا لَقَوْمِي وَيَا لَأَمَثَالَ...» حيث جر المستغاث في الكلشين بلام مفتوحة. ينظر البيت في: شرح ابن الناطم ٥٨٧، وأوضح المسالك ٤/٤٦، والتصريح ٢/١٨١، وشرح الأئمني ٣/١٢٥، ومعجم شواهد العربية ١٢٨.

(٢) هذا عجز بيت من البسيط، وقائله غير معروف، وصدره قوله:

... ... يَيْكِيكَ نَاءٌ بَعْدَ النَّارِ مَغْرِبٌ  
وقوله: "ناء" اسم فاعل، وفعله: نَأَى يَنُأَى: أي تَعَدَّى. ينظر: اللسان "نَأَى" ١٧٠/٢، و"الكهول": جمع كهول، وهو يطلق على من جاوز الثلاثين وخطه الشيب. ينظر: اللسان "كهول" ١٤/١٢٠، و"الشباب": جمع شباب، وهو من لم يبلع من الكهولة، اللسان ١/٤٦٢، والشاهد من البيت قوله: "وَلِلشَّبَابِ" حيث جاءت لام المستغاث مكسورة لكونه معطوفاً ولم تتكرر معه "يا".

ينظر: ... في المتنضب ٤/٢٥٦، والأصول ١/٣٥٣، والمقرب ١/١٨٤، وشرح الجمل ٢/١١٠، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٣٥، وشرح ابن الناطم ٥٨١، وأوضح المسالك ٤/٤٨، والجمع ١/١٨٠، والندر ١/١٥٠، والتصريح ٢/١٨١، والخزانة ٢/١٥٤، وشرح الأئمني ٣/١٢٦، ومعجم شواهد العربية ٦١.

ضرورية، وإنما ينقلس هذا في ما كان من فعل ثلاثي، كما ينقلس منه، مجيء "فَعَالٍ" بمعنى الأمر، نحو: "تَوَالٍ" و"تَرَالٍ" فأما "دَرَالٍ" فغير مقيس، ولا بد في الثلاثي الذي ينقلس فيه ذلك أن يكون تاماً متصرفاً. وشاع في سبِّ المذكَّرين<sup>(١)</sup> وزن "فَعَل" لازم للنداء<sup>(٢)</sup>، نحو: "يَا غُلَّزْ" و"يَا فُسَقْ" وليس بمقيسٍ كما زعم ابن عصفور.<sup>(٣)</sup>

## الاستغاثة

وهي نوع من أنواع النداء، فإنها نداء من يَخْلُص من شدة، أو يعين على مشقة، ولا يستعمل فيها من حروف النداء إلا "يا" ولا يحدف معها - كما سبق - ويقال: "مُسْتَفِيتٌ" و"مُسْتَغَاثٌ" ولا يحتاج إلى<sup>(٤)</sup> أن يقول<sup>(٥)</sup> "به" لأن الفعل متعد بنفسه.

إذا استغيث اسمٌ منادئَ خُفِضَ باللام مفتوحاً، كما لَلْمُرْتَضَى إذا قصد بالنداء الاستغاثة لزم - غالباً - حَفْضُ المنادى باللام الجرم، وتفتح معه للفرق بين المستغاث والمستغاث من أجله، فإنها لا تكون معه إلا مكسورة، نحو: «يَا لَلْمُرْتَضَى لِلْبَاسِ»<sup>(٦)</sup> و«يَا لَلْمُسْلِمِينَ»<sup>(٧)</sup>.

(١) في ب: "المذكور". (٢) في ب: "النداء".

(٣) ينظر: المقرب ١/٨٢٢، وشرح الجمل ٢/١٠٤. (٤) سقط "إلى" من: ب.

(٥) في ب: "يقال". (٦) سقط "للباس" من: ب.

(٧) هذه العبارة قلها أمير المؤمنين -عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- حين طعنه الجُلج -أبو لؤلؤة المغوسي-. ينظر: التصريح ٢/١٨١، وشرح الأئمني ٣/١٢٤. ويرى "يَاللَّهُ وَيَاللْمُسْلِمِينَ". ينظر: شرح الجمل ٢/١١١.

وافتح مع المعطوف إن كررت يا وفي سبب ذلك بالكسر اتيا إذا عطفت على المستغاث اسماً مجروراً باللام فإن كررت "يا" مع الثاني فتحت اللام -أيضاً- نحو:

٣٧٧- يَالْقَوْمِ وَيَا لَأَمْثَالَ قَوْمِي<sup>(١)</sup> ... ..  
وإن لم تُكرَّر "يا" كسرتها، نحو:

٣٧٨- ... ..  
يَا لَلْكَهُولِ وَلِلشَّبَابِ لَلْعَجَبِ<sup>(٢)</sup>

(١) هذا البيت من الحفيف، وقائله غير معروف، ومماه قوله:

... ..  
لَأَنْسَى عَتْرُهُمْ فِي ازْدِيَادِ  
والشاهد منه: «يَا لَقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالَ...» حيث جر المستغاث في الكلشين بلام مفتوحة. ينظر البيت في: شرح ابن الناطم ٥٨٧، وأوضح المسالك ٤/٤٦، والتصريح ٢/١٨١، وشرح الأئمني ٣/١٢٥، ومعجم شواهد العربية ١٢٨.

(٢) هذا عجز بيت من البسيط، وقائله غير معروف، وصدره قوله:

... ..  
يَيْكِيكَ نَاءٌ بَعْدَ النَّارِ مَغْرِبٌ  
وقوله: "ناء" اسم فاعل، وفعله: نَأَى يَنُأَى: أي تَعَدَّ. ينظر: اللسان "نأى" ١٧٠/٢، و"الكهول": جمع كهول، وهو يطلق على من جاوز الثلاثين وخطه الشيب. ينظر: اللسان "كهول" ١٤/١٢٠، و"الشباب": جمع شباب، وهو من لم يبلع من الكهولة، اللسان ١/٤٦٢، والشاهد من البيت قوله: "وَلِلشَّبَابِ" حيث جاءت لام المستغاث مكسورة لكونه معطوفاً ولم تتكرر معه "يا".

ينظر: ... في المتنضب ٤/٢٥٦، والأصول ١/٣٥٣، والمقرب ١/١٨٤، وشرح الجمل ٢/١١٠، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٣٥، وشرح ابن الناطم ٥٨١، وأوضح المسالك ٤/٤٨، والجمع ١/١٨٠، والندر ١/١٥٠، والتصريح ٢/١٨١، والخزانة ٢/١٥٤، وشرح الأئمني ٣/١٢٦، ومعجم شواهد العربية ٦١.

ولام ما استغيث عاقبت ألف ومثله اسم ذو تعجب ألف  
قد تعاقب اللام الجارة - في الاستغاثة - ألف تتصل بآخر الاسم، كآلف

الندبة، يستغنى بها عن اللام، كقوله:

٣٧٩- يا يزيدًا لا يزل يَلَّ عَزَّ وغنى بعد فاقَّة وهوان<sup>(١)</sup>

وتجرد المستغاث منهما نحو:

٣٨٠- لا ياقوم للعجب العجيب<sup>(٢)</sup> ... ..

نادر.

ومثل المستغاث في الجر باللام المفتوحة ما دخل عليه حرف النداء لقصد

التعجب<sup>(٣)</sup> من<sup>(٤)</sup>، كقولهم: \_\_\_\_\_

(١) هذا البيت من الحفيف، وقائله غير معروف، والشاهد منه قوله: "يا يزيدًا" حيث

عظم المستغاث بألف أغثت عن اللام المفتوحة في أوله.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٣٣٧/٣، وشرح ابن الناطم ٥٩٠،

وأوضح المسالك ٤٩/٤، والمغنى، الشاهد ٦٩٩، والتصريح ١٨١/٢، وشرح

الأخواري ١٢٦/٣، ومعجم شواهد العربية ٤١٢.

(٢) هذا صدر بيت من الوافر، وقائله غير معروف، وقامه قوله:

... .. وللفسلات تعرض للأريب

والفغلات جمع: غفلة، ويقال غفل عن الشيء: إذا سها عنه، اللسان "غفل"

١٠/١٤، والأريب هو الماهر البصير بالأمور، اللسان "أرب" ٢٠٣/١.

والشاهد من البيت قوله: "يا قوم" فإنه جاء خاليا من اللام المفتوحة في أوله،

ومن الألف في آخره، وهذا نادر، كما قال الشارح. ينظر البيت في: شرح

الكافية الشافية ١٣٣٨/٣، وشرح ابن الناطم ٥٩٠، وأوضح المسالك ٥٠/٤،

والتصريح ١٨١/٢، وشرح الأخواري ١٢٦/٣، ومعجم شواهد العربية ٦٤.

(٣) في أ: "التعجب". (٤) سقط "منه" من: ب.

«يَالْكَأَيُّ»<sup>(١)</sup> و«يَالْكَأَيُّ»<sup>(٢)</sup> - تعجبا من كثرتها - ويعاقبها<sup>(٣)</sup> ألف نحو:

٣٨١- يا عجب<sup>(٤)</sup> ... ..

### الندبة

هي تعبير النداء المتفجع على فقده<sup>(٥)</sup>، نحو: "واعمهده" أو لتنزيله منزلة

المفقود، كقول عمر<sup>(٦)</sup> - وقد أخرج يحدب أصاب بعض العرب - "واعمره"،

أو للمتوجع له، نحو:

(١) الكناية: واحدها كَمء - على غير قياس - وهو من النوادر، فإن القياس العكس،

وهو نبات ينقص الأرض، فيخرج كما يخرج الفطر، اللسان "كما" ١٤٣/١.

(٢) الكلا: العشب، اللسان: "كلا" ١٤٣/١.

(٣) في ب: فتعاقبها، وهو تحريف.

(٤) هذه كلمة من بيت من الرجز، وقائله: ابن قان، والبيت بتمامه:

يا عجباً لهذه الغلبة هَلْ تُنْفِيَنَّ القوباء الرقبة؟

وقوله: "يا عجباً" - بغير تنوين - يريد: "يا عجبى"، فأبدل من الياء ألفاً، ويروى

بالتنوين، على أنه ماضى نكرة، أو على أن المعنى يا قوم اصحبوا عجباً، والـ "الفليقة"

الدائمة، و"القوباء" - بفتح الواو وتسكينها - داء يتفقر منه الجلد، ويعالج بالريق.

ينظر: اللسان "قوب" ١٨٦/٢ - ١٨٧.

والشاهد من البيت: "يا عجباً" - بغير تنوين - حيث أغثت الألف - في آخر

الكلمة - عن اللام. ينظر البيت في: شرح الجمل ١١١/٢، واللسان "قوب"

١٨٦/٢ - ١٨٧، والتصريح ١٨١/٢، وحواشي أوضح المسالك ٥١/٤.

(٥) في ب: "بعده".

(٦) أي: ابن الخطاب ؓ.



ولام ما استغيث عاقبت ألف ومثله اسم ذو تعجب ألف  
قد تعاقب اللام الجارة - في الاستغاثة - ألف تتصل بآخر الاسم، كآلف

الندبة، يستغنى بها عن اللام، كقوله:

٣٧٩- يا يزيدًا لا يزل نيل عَزَّ وغنى بعد فاقه وهوان<sup>(١)</sup>

وتجرد المستغاث منهما نحو:

٣٨٠- لا يا قوم للعجب العجيب<sup>(٢)</sup> ... ..

نادر.

ومثل المستغاث في الجر باللام المفتوحة ما دخل عليه حرف النداء لقصد

التعجب<sup>(٣)</sup> من<sup>(٤)</sup>، كقوله: م: \_\_\_\_\_

(١) هذا البيت من الحفيف، وقائله غير معروف، والشاهد منه قوله: "يا يزيدًا" حيث

عظم المستغاث بألف أغثت عن اللام المفتوحة في أوله.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٣٣٧/٣، وشرح ابن الناطم ٥٩٠،

وأوضح المسالك ٤٩/٤، والمغنى، الشاهد ٦٩٩، والتصريح ١٨١/٢، وشرح

الأخوئي ١٢٦/٣، ومعجم شواهد العربية ٤١٢.

(٢) هذا صدر بيت من الوافر، وقائله غير معروف، وقامه قوله:

... .. وللفسلات تعرض للأريب

والغفلات "جمع: غفلة، ويقال غفل عن الشيء: إذا سها عنه، اللسان "غفل"

١٠/١٤، والأريب "هو الماهر البصير بالأمور، اللسان "أرب" ٢٠٣/١.

والشاهد من البيت قوله: "يا قوم" فإنه جاء خاليا من اللام المفتوحة في أوله،

ومن الألف في آخره، وهذا نادر، كما قال الشارح. ينظر البيت في: شرح

الكافية الشافية ١٣٣٨/٣، وشرح ابن الناطم ٥٩٠، وأوضح المسالك ٥٠/٤،

والتصريح ١٨١/٢، وشرح الأخوئي ١٢٦/٣، ومعجم شواهد العربية ٦٤.

(٣) في أ: "التعجب". (٤) سقط "منه" من: ب.

«يالكماؤ»<sup>(١)</sup> ويالكماؤ<sup>(٢)</sup> - تعجبا من كثرتهما - ويعاقبها<sup>(٣)</sup> ألف نحو:

٣٨١- يا عجا<sup>(٤)</sup> ... ..

### الندبة

هي تعبير المنادى المنفجع على فقده<sup>(٥)</sup>، نحو: "واعمهده" أو لتنزيله منزلة

المفقود، كقول عمر<sup>(٦)</sup> - وقد أخرج يحدب أصاب بعض العرب - "واعمره"،

أو للمتوجع له، نحو:

(١) الكماؤ: واحدها كمء - على غير قياس - وهو من النوادر، فإن القياس العكس،

وهو نبات ينقص الأرض، فيخرج كما يخرج القطر، اللسان "كما" ١٤٣/١.

(٢) الكلاؤ: العشب، اللسان: "كلاؤ" ١٤٣/١.

(٣) في ب: فتعاقبها، وهو تحريف.

(٤) هذه كلمة من بيت من الرجز، وقائله: ابن قان، والبيت بتمامه:

يا عجا لهذه الغلبة هل تقيمن القوباء الرقبة؟

وقوله: "يا عجا" - بغير تنوين - يريد: "يا عجي"، فأبدل من الياء ألفا، ويروى

بالتنوين، على أنه ماضى نكرة، أو على أن المعنى يا قوم اصحبوا عجا، والـ "الفليقة"

الدائمة، و"القوباء" - بفتح الواو وتسكينها - داء يتقرص منه الجلد، ويعالج بالريق.

ينظر: اللسان "قوب" ١٨٦/٢ - ١٨٧.

والشاهد من البيت: "يا عجا" - بغير تنوين - حيث أغثت الألف - في آخر

الكلمة - عن اللام. ينظر البيت في: شرح الجمل ١١١/٢، واللسان "قوب"

١٨٦/٢ - ١٨٧، والتصريح ١٨١/٢، وحواشي أوضح المسالك ٥١/٤.

(٥) في ب: "بعده".

(٦) أي: ابن الخطاب ؓ.

٣٨٢- فَوَاكِيدُ مَنْ حُبِّ مَنْ لَا يَحِبُّ<sup>(١)</sup> ...  
 أو منه، نحو: "وامصيتاه"، ولا يستعمل فيها من حروف البدء إلا "وا" و"يا".  
 ما للمتصادي اجعل للتدوب وما نُكِّرْ لَمْ يَنْدَبْ، ولا ما أتت بهما  
 يستحق التدوب من الإعراب ما يستحقه المتصادي العامري عن التدبئة،  
 فيضم في نحو: "وازيد" وينصب في نحو: «وا أمير المؤمنين»، ولا يندب  
 نكرة<sup>(٢)</sup> كـ "رجل" و "امرأة" ولا مبهم كـ اسماء الإشارة، و "أي" لأن المقصود  
 إنما هو عظم الفجعة بفقد التدوب، واشتهار حاله، بالتدبئة له، وذلك لا  
 يجعل<sup>(٣)</sup> إلا مع التعيين.

(١) هنا صدر بيت من الطويل، وهو لقبي العامري، المعروف بمحسن ليلي. ونظام البيت قوله:

...  
 ... ومن عيرات ما تهنّ فناءً  
 والشاهد منه: "فواكِيدنا" فإنه مترجع له.

ينظر البيت في: المساعد ٥٣٤/٢، والتصريح ١٨١/٢، وشرح الأثيري ١٢٧/٣، ودويان ٤١، ومعجم شواهد العربية ١٩.

(٢) خالف في ذلك الرباعي فأجاز ندب اسم الجنس المفرد.

ينظر: التصريح ١٨٢/٢، وشرح الأثيري ١٢٧/٣.

(٣) هكنا في النسخين، فلعله عرّف عن "يحصل".

(٤) تابع الشارح النظم في تجويزه ندب الموصول إذا كانت صلته مشهورة، كما  
 "نزل، والنظم - في هذا - منابع للتكوين، وأما البصريون فلا يرون جواز ذلك،  
 وما جاء منه يحملونه على الشلوة. ينظر: الكتاب ٢٢٨/٢، والأصول ٣٥٨/١،  
 والنصرة ٣٦٥/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٤١/٣، وشرح الكافية ١٥٩/١،  
 وأوضح المسالك ٥٣/٤، والتصريح ١٨٢/٢.

ويندب الموصول بالذي اشتهر كـ "بئر زمزم" يلي "وأمن حنّس"  
 الموصول من قسم المبهم، فلا يندب إلا إذا كانت صلته مشهورة، نحو:  
 «وا من حفر بئر زمزماه» إذ قد علم أنّ حافرها عبدالمطلب، فصار بمنزلة:  
 «واعبء للطلباء».

[وَمَتَّهِيَ التَّدْوِبَ صِلَةً بِالْأَلْفِ مَتَّلُوهَا إِنْ كَانَ مَتَّلَهَا حَلَفَ  
 كَذَلِكَ تَوْبِنُ السَّيِّئِ بِه كَمَلْ مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، بَلَّتِ الْأَمَلْ  
 يتصل آخر التدوب - غالباً - بالفاء، سواء كان مفرداً، نحو:

٣٨٣- ... - ... وَفَتَّ فِينَا بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَ<sup>(١)</sup>

أو مضافاً، نحو: «وا أمير المؤمنين»، أو نهاية صلة، نحو: «وا مَنْ حَفَرَ  
 بئر زمزماه» ثم إن كان متلواً الألف - وهو الحرف الذي قبلها - مضموماً،  
 نحو: "وا زيد" أو مكسوراً، نحو: "وا عبدالمطلب" حذفت حركته، وفتح

(١) هذا عجز بيت من البسيط، وهو لجرير في رثاء أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز،  
 وصدره:

حُمِّلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَرَّتْ لَهُ ...

وَأَكْثَرُ الرِّوَايَاتِ تَرْوِيهِ: "فيه" موضع: "فينا".

والشاهد منه قوله: "يا عمراً" حيث عتُم بالفاء التدبئة، وهي الدليل على أنه

متدوب، إذ لو كان منادى لبني على الضم، لعلّمت به وإفراده. ينظر البيت في:

شرح الكافية الشافية ١٣٣٤/٣، وشرح ابن النظم ٥٩٢، وأوضح المسالك

٥٣/٤، والمغني، الشاهد ٧٠١، والمساعد ٥٣٤/٢، والجمع ١٨٠/١، والدرر

١٥٥/١، والتصريح ١٨١/٢، وشرح الأثيري ١٢٧/٣، ودويان ٣٠٤،

ومعجم شواهد العربية ١٤٢.

٣٨٢- فَوَاكِيدُ مَنْ حُبِّ مَن لَّا يَحِبُّ<sup>(١)</sup> ...  
 أو منه، نحو: "وامصيتاه"، ولا يستعمل فيها من حروف البدء إلا "وا" و"يا".  
 ما للمنادي اجعل لندوب وما نُكِّر لم يندب، ولا ما أتبعهما  
 يستحق الندوب من الإعراب ما يستحقه المناذى العارى عن التدبئة،  
 فيضم فى نحو: "وازيد" وينصب فى نحو: «وا أمير المؤمنين»، ولا يندب  
 نكرة<sup>(٢)</sup> كـ "رجل" و "امرأة" ولا مبهم كـ اسماء الإشارة، و "أي" لأن المقصود  
 إنما هو عظم الفجعة بفقد الندوب، واشتهار حاله، بالتدبئة له، وذلك لا  
 يجعل<sup>(٣)</sup> إلا مع التعيين.

(١) هنا صدر بيت من الطويل، وهو لقبي العامري، المعروف بمحسن ليلي. ونظام البيت قوله:

...  
 ... ومن عورات ما تهنّ فناءً  
 والشاهد منه: "فواكِيدنا" فإنه مترجع له.

ينظر البيت في: المساعد ٥٣٤/٢، والتصريح ١٨١/٢، وشرح الأثري  
 ١٢٧/٣، ودويان ٤١، ومعجم شواهد العربية ١٩.

(٢) خالف في ذلك الرباعي فأجاز ندب اسم الجنس المفرد.

ينظر: التصريح ١٨٢/٢، وشرح الأثري ١٢٧/٣.

(٣) هكنا في النسخين، فلعله عرّف عن "يحصل".

(٤) تابع الشارح النظم في تجويزه ندب الموصول إذا كانت صلته مشهورة، كما  
 "نزل، والنظم - في هذا - منابع للتكوين، وأما البصريون فلا يرون جواز ذلك،  
 وما جاء منه يحملونه على الشلوة. ينظر: الكتاب ٢٢٨/٢، والأصول ٣٥٨/١،  
 والنصرة ٣٦٥/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٤١/٣، وشرح الكافية ١٥٩/١،  
 وأوضح المسالك ٥٣/٤، والتصريح ١٨٢/٢.

ويندب الموصول بالذي اشتهر كـ "بئر زمزم" يلي "وأمن حنّس"  
 الموصول من قسم المبهم، فلا يندب إلا إذا كانت صلته مشهورة، نحو:  
 «وا من حفر بئر زمزماه» إذ قد علم أنّ حافرها عبدالمطلب، فصار بمنزلة:  
 «واعبء للطلباء».

[وَمَتَّهِىَ الْمَدُوبِ صِلَةً بِالْأَلْفِ مَتَّلُوهَا إِنْ كَانَ مَتَّلَهَا حَلَفَ  
 كَذَلِكَ تَوْبِنَ السَّيِّئِ بِه كَمَلْ مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، بَلَّتِ الْأَمَلْ  
 يتصل آخر الندوب - غالباً - بالـف، سواء كان مفرداً، نحو:

٣٨٣- ... - ... وَفَتَّ فِينَا بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَ<sup>(١)</sup>

أو مضافاً، نحو: «وا أمير المؤمنين»، أو نهاية صلة، نحو: «وا مَنْ حَفَرَ  
 بئر زمزماه» ثم إن كان متلواً الألف - وهو الحرف الذى قبلها - مضموماً،  
 نحو: "وا زيد" أو مكسوراً، نحو: "وا عبدالمطلب" حذفت حركته، وفتح

(١) هذا عجز بيت من البسيط، وهو لجرير في رثاء أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز،  
 وصدره:

حُمِّلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَرَّتْ لَهُ ...

... البيت.

وأكثر الروايات ترويه: "فيه" موضع: "فينا".

والشاهد منه قوله: "يا عمراً" حيث عتُم بالـف التدبئة، وهي الدليل على أنه

مندوب، إذ لو كان منادى لبني على الضم، لعلّيته وإفراده. ينظر البيت في:

شرح الكافية الشافية ١٣٣٤/٣، وشرح ابن النظم ٥٩٢، وأوضح المسالك

٥٣/٤، والمغني، الشاهد ٧٠١، والمساعد ٥٣٤/٢، والجمع ١٨٠/١، والدرر

١٥٥/١، والتصريح ١٨١/٢، وشرح الأثري ١٢٧/٣، ودويان ٣٠٤،

ومعجم شواهد العربية ١٤٢.

لاتصال الألف به، وإن كان ألفاً مثلها، حذفت<sup>(١)</sup> نحو: "وا موساه"، وكذلك يحذف تنوين ماکمل به المندوب من صلة نحو: «وا من حفر بحر زمزماء»، أو غير الصلة، كالمضاف إليه، نحو: «وا غلام زيداه» والحكي نحو: «وا تَابَطَ شَرَاه»<sup>(٢)</sup>. والشكل -حتماً- أوله مُجَانِساً **إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ يَوْكُمَ لَا يَسَا** قد تقدم أن ما يليه ألف الندية إن كان ضمة أو كسرة حذفت، وأبدل مكانها فتحة، لكن لا يفعل ذلك إلا عند أمن اللبس، -كما سبق تمثيله- فإن خيف بفتح الآخر حصول اللبس، أتى بمآلف الندية بمجانسة لحركة الآخر، فتصير واوا بعد الضمة، نحو: "واغلامهوه" و"واغلامكموه" خوفاً من اللبس الأول بالمضاف إلى ضمير الموث، والثاني بالمضاف إلى ضمير المنى، وياء<sup>(٣)</sup> بعد الكسرة نحو: "واغلامهوه" خوفاً من اللبس بالمضاف إلى ضمير المخاطب. و**وَوَاقِئاً زِدْ هَاءَ سَكَّتْ إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَأْ فَالِدُ، وَالْهَاءُ لَا تُرِدْ** إذا وصلت المندوب بما بعده نحو: «وا عمرا الكريم»<sup>(٤)</sup> لم تلحقه الهاء<sup>(٥)</sup>، وإن وقفت عليه فلك أن تريد في آخره هاء السكت ساكنة، وقد

(١) أجاز الكوفيين قلب الألف التي قبل ألف الندية "يا"، فيجوز في نحو: "موسى" واموساه، "واموسياه".

ينظر: شرح الجمل ١٢٢/٢، والتصريح ١٨٣/٢، وشرح الأختوني ١٢٨/٣.

(٢) ما بين المقوفين ساقط من: ب.

(٣) قوله: "ويا" معطوف على قوله: "فتصير واوا".

(٤) في ب: "واعمر" بدون الألف، وهو سقط من الناسخ.

(٥) حكى عن الكوفيين جواز إثبات الهاء في الوصل.

ينظر: شرح الجمل ١٣٠/٢، والتصريح ١٨٣/٢، وشرح الأختوني ١٣٠/٣.

تُضَمُّ لِلضَّرُورَةِ<sup>(١)</sup>، نحو:

٣٨٤- ألا يا عمرو عَمْرَاهُ وعمرو بن الزبير<sup>(٢)</sup>  
ولك أن تقف عليه بالمد، وهو الألف، وما انقلب عنها من واو، أو ياء ولا تأتي بالهاء<sup>(٣)</sup>، كما سبق من قوله:

٣٨٥- ... .. وقُتَّتْ فِينَا بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرَاهُ  
وقائل: "واعبلوا، واعبدوا" مَنْ فِي الدُّنْيَا-الْيَاذَاكَوْنِ أَهْدَى  
إذا نذب المضاف إلى ياء المتكلم على لغة من أقر الياء فيه ساكنة، فقال:  
"يا عبلوا" جاز حذف يائه للاقتناء ساكنة لألف الندية، فيقال: "واعبدوا"  
وهو اختيار المرد<sup>(٤)</sup>، وجاز تحريكها بالفتح لمجانسة الألف، فيقال: "وا عبلوا يا"  
وهو اختيار سيويه<sup>(٥)</sup>، ويعين الأول على لغة مَنْ قَلَسَ الْيَاءَ الْفَاءَ، أو حَلَفَهَا واجتزأ عنها بالفتحة أو الكسرة، أو عَامَلَهُ معاملة المفرد، ويعين الثاني على لغة من أقر بالياء، وحركها بالفتح.

(١) هذا عند البصريين.

(٢) هذا البيت من الفرج، وقائله غير معروف، والشاهد منه قوله: "عمراه" حيث ضمت هاء السكت لضرورة الوزن الشعري، وقد استشهد الكوفيون بهذا البيت على صحة دعواهم جواز إثبات هاء السكت في الوصل، وذلك أنهم أنشدوا آخر الشطر الأول -وهو محتوم بهاء السكت- موصولاً بما بعده.

ينظر البيت في: شرح الجمل ١٢٩/٢، والمقرب ١٨٤/١، وشرح ابن الساطم ٥٩٤، وشرح ابن عمير ٢٨٥/٣، والنساجد ٥٣٨/٢، وشرح الأختوني ١٣٠/٣.

(٣) قوله: «ولا تأتي بالهاء» لا يُفْهِمُ المتخ، بل مراده أن لك أن تقف بالألف ومعها الهاء أو الألف وحدها.

(٤) ينظر: للمقتضب ٢٧٠/٤. (٥) ينظر: الكتاب ٢٢٠/٢-٢٢١.

لاتصال الألف به، وإن كان ألفاً مثلها، حذفت<sup>(١)</sup> نحو: "وا موساه"، وكذلك يحذف تنوين ماکمل به المندوب من صلة نحو: «وا مَن حفر بحر زمزماء»، وأغیر الصلة، كالمضاف إليه، نحو: «وا غلامٌ زیداه» والحكي نحو: «وا تَابَّطَ شَرَاه»<sup>(٢)</sup>. والشكل -حتماً- أولُهُ مُجَانِسًا إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ يَوْجُهُمْ لَا يَسَا قد تقدم أن ما يليه ألفُ النَّدْبَة إن كان ضَمَّةً أو كسرةً حذفت، وأبدل مكانها فتحة، لكن لا يفعل ذلك إلا عند أمن اللبس، -كما سبق تمثيله- فإن خيف بفتح الآخر حصول اللبس، أتى بمألف النَّدْبَة بمجانسة لحركة الآخر، فتصير واوا بعد الضمة، نحو: "واغلامهوه" و"واغلامكموه" خوفاً من اللبس الأول بالمضاف إلى ضمير الملوثة، والثاني بالمضاف إلى ضمير المنثى، وياء<sup>(٣)</sup> بعد الكسرة نحو: "واغلامهوه" خوفاً من اللبس بالمضاف إلى ضمير المخاطب. ووافقاً زِدْ هَاءَ سَكَّتْ إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَأْ فَالْهَاءُ، والها لا تُرِدْ إذا صَلَّتْ المندوب بما بعده نحو: «وا عمرا الكريم»<sup>(٤)</sup> لم تلحقه الهاء<sup>(٥)</sup>، وإن وقفت عليه فلك أن تريد في آخره هاء السكت ساكنة، وقد

(١) أجاز الكوفيون قلب الألف التي قبل ألف النَّدْبَة "يا"، فيجوز في نحو: "موسى" واموساه، "واموسياه".

ينظر: شرح الجمل ١٢٢/٢، والتصريح ١٨٣/٢، وشرح الأختوني ١٢٨/٣.

(٢) ما بين المقوفين ساقط من: ب.

(٣) قوله: "ويا" معطوف على قوله: "فتصير واوا".

(٤) في ب: "واعمر" بدون الألف، وهو سقط من الناسخ.

(٥) حكى عن الكوفيين جواز إثبات الهاء في الوصل.

ينظر: شرح الجمل ١٣٠/٢، والتصريح ١٨٣/٢، وشرح الأختوني ١٣٠/٣.

تُضَمُّ للضرورة<sup>(١)</sup>، نحو:

٣٨٤- ألا يا عمرو عَمْرَاهُ وعمرو بن الزبير<sup>(٢)</sup>  
ولك أن تقف عليه بالمد، وهو الألف، وما انقلب عنها من واو، أو ياء ولا تأتي بالهاء<sup>(٣)</sup>، كما سبق من قوله:

٣٨٥- ... .. وقُتَّتْ فِينَا بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرَا  
وقائل: "واعيلوا، واعيدا"  
إذا نذب المضاف إلى ياء المتكلم على لغة من أقر الياء فيه ساكنة، فقال:  
"يا عيلوي" جاز حذف يائه للافتقار ساكنة لألف النَّدْبَة، فيقال: "واعيدا"  
وهو اختيار المرد<sup>(٤)</sup>، وجاز تحريكها بالفتح لمجانسة الألف، فيقال: "وا عيلوي"  
وهو اختيار سيويه<sup>(٥)</sup>، ويعين الأول على لغة من قلبت الياء ألفاً، أو حلقها واجتزأ عنها بالفتحة أو الكسرة، أو عاملته معاملة المفرد، ويعين الثاني على لغة من أقر بالياء، وحركها بالفتح.

(١) هنا عند البصريين.

(٢) هذا البيت من الفرج، وقائله غير معروف، والشاهد منه قوله: "عمراه" حيث ضمت هاء السكت لضرورة الوزن الشعري، وقد استشهد الكوفيون بهذا البيت على صحة دعواهم جواز إثبات هاء السكت في الوصل، وذلك أنهم أنشدوا آخر الشطر الأول -وهو محتوم بهاء السكت- موصولاً بما بعده.

ينظر البيت في: شرح الجمل ١٢٩/٢، والمقرب ١٨٤/١، وشرح ابن الساطم ٥٩٤، وشرح ابن عمير ٢٨٥/٣، والنساجد ٥٣٨/٢، وشرح الأختوني ١٣٠/٣.

(٣) قوله: «ولا تأتي بالهاء» لا يُفْهِمُ المتخ، بل مراده أن لك أن تقف بالألف ومعها الهاء أو الألف وحدها.

(٤) ينظر: للمقتضب ٢٧٠/٤. (٥) ينظر: الكتاب ٢٢٠/٢-٢٢١.

## الزخيم

هو عبارة عن حذف آخر الكلمة، واشتقاقه من الصوت الزخيم؛ وهو الرقيق<sup>(١)</sup>، ولا يستعمل في غير النداء إلا ضرورة - كما يأتي - ولا يرخم فيه معرب سواء كان نكرة<sup>(٢)</sup> أو مضافاً<sup>(٣)</sup>، ونحو:

٣٨٦- أَبَاغُرُّوْ لَا تَبْعِدُوْكُمْ أَبْنَ حَرَّةَ<sup>(٤)</sup> ... ..

(١) في أ: "الديق". (٢) أي: غير مقصودة.

(٣) خالف في هذا الكوفيون، فقد أجازوا ترخيم المضاف، ويقولون الزخيم في آخر الاسم المضاف إليه، وقد درج الشارح على مذهب البصريين في منعهم ذلك بناءً على أن المركب الإضافي إذا سمي به فإنه يُرأى حال جزية قبل العَلَمِيَّة في استقلال كل منهما بإعرابه، وقد عقد الأثيري لهذا الخلاف المسألة ٤٨، من كتابه: الإنصاف ٣٤٧/١، وذكر محمد كل فريق وما رد به على الآخر.

ينظر كذلك: شرح ابن عيش ٢/٢، وشرح الكافية ١٤٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٦١/٣، وأوضح المسالك ٥٦/٤، والتصريح ١٨٤/٢، وشرح الاكثوني ١٣٣/٣.

(٤) هنا صدر بيت من الطويل، وقائله غير معروف، وقامه قوله:

... .. سَيْدُ غُرَّةٍ دَاعَى مَوْتِهِ فَيَجِبُ

وقد روي قوله: "موت" بروايتين أخريين، وهما: "ميتة" و"موتة".

والشاهد منه قوله: "أبا غُرُّو" حيث حذف عجز المضاف إليه للزخيم، وأصله:

"يا أبا عروة" وقد تقدمت الإشارة إلى الخلاف فيه. ينظر البيت في: التبصرة

١/٣٧٣، والإنصاف ٣٤٨/١، وشرح ابن عيش ٢/٢، وشرح الكافية

١/١٤٩، وشرح الكافية الشافية ١٣٦١/٣، وأوضح المسالك ٥٦/٤،

والتصريح ١٨٤/٢، والخزانة ٣٣٦/٢.

شاذ. ولا يحكي<sup>(١)</sup>، ولا مستغاث<sup>(٢)</sup>، ولا متعجب منه<sup>(٣)</sup>، ولا منلوب<sup>(٤)</sup>، وحكى سيوريو الزخيم في الجملة المحكية. كما يأتي:

ترخيماً أخلف أخير المناذى كـ"ياسعا" فيمن دعا معاددا

إذا رخم المناذى حذف الحرف الأخير، أو الكلمة الأخيرة منه،

كقولك: "ياسعا" - فنى نداء: ياسعد - وكقراءة الأعمش<sup>(٥)</sup>: ﴿وَنَادُوا

يَامَالُ﴾<sup>(٦)</sup> وإنما توسع في ترخيم المناذى لأنه قد تغير النداء، والترخيم تغير،

والتغير يأنس بالتغير.

وَجَوَزْتَهُ مَطْلَقاً - فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِأَهْلَا، وَالسَّيِّدُ قَدْ رُخِّمًا

بِحَذِّهَا وَقَرَّهَ بَعْدَ وَاحْظُلَا ترخيم ما من هذه الحاقلة خلا

إِلَّا الرِّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ الْعِلْمِ دُونَ إِضَافَةِ وَإِسْنَادِ فُتِّمِ

(١) لأن أصله الجملة، وجزؤها الثاني ليس منادى. ينظر: الكتاب ٢/٢٦٩.

(٢) لأن المستغاث المجرور باللام شبيه بالمضاف إليه، لأنه مجرور مثله. ينظر: الكتاب

٢/٢٤٠.

(٣) في أ: "مستعجب منه".

(٤) قال في الكتاب: «لأن علامته مستعملة، فإذا حذفوا لم يعملوا عليه مع الحذف

الزخيم». ا.هـ. ٢/٢٤٠.

(٥) هو أبو محمد: سليمان بن مهران الكوفي، مولى بني أسد، كان أقرأ أهل الكوفة

لكتاب الله وأعلمهم بالفرائض، وأحفظهم للحديث، ولد سنة ٦٠ هـ، وتوفي

سنة ١٤٨ هـ. تنظر: العبر ١/١٦٠، والخجعة ٧٠.

(٦) من الآية ٧٧، من سورة الزخرف، وقد ذكر ابن جني هذه القراءة في المختص

٢/٢٥٧، وقال: ومن ذلك قراءة علي بن أبي طالب، وابن مسعود رضي الله

عنهما ويحيى، والأعمش: "يا مال". ينظر: إملاء ما من به الرحمن ٢/٢٢٨،

وإعراب القرآن للنحاس ٤/١٢١.

## الزخيم

هو عبارة عن حذف آخر الكلمة، واشتقاقه من الصوت الزخيم؛ وهو الرقيق<sup>(١)</sup>، ولا يستعمل في غير النداء إلا ضرورة - كما يأتي - ولا يرخم فيه معرب سواء كان نكرة<sup>(٢)</sup> أو مضافاً<sup>(٣)</sup>، ونحو:

٣٨٦- أَبَاغُرُّوْ لَا تَبْعِدُوْكُمْ أَبْنَ حَرَّةَ<sup>(٤)</sup> ... ..

(١) في أ: "الديق". (٢) أي: غير مقصودة.

(٣) خالف في هذا الكوفيون، فقد أجازوا ترخيم المضاف، ويقولون الزخيم في آخر الاسم المضاف إليه، وقد درج الشارح على مذهب البصريين في منعهم ذلك بناءً على أن المركب الإضافي إذا سمي به فإنه يُرأى حال جزية قبل العَلَمِيَّة في استقلال كل منهما بإعرابه، وقد عقد الأثيري لهذا الخلاف المسألة ٤٨، من كتابه: الإنصاف ٣٤٧/١، وذكر محمد كل فريق وما رد به على الآخر.

ينظر كذلك: شرح ابن عيش ٢/٢، وشرح الكافية ١٤٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٦١/٣، وأوضح المسالك ٥٦/٤، والتصریح ١٨٤/٢، وشرح الاكثوني ١٣٣/٣.

(٤) هنا صدر بيت من الطويل، وقائله غير معروف، وقامه قوله:

... سِيدُ غُرَّةٍ دَاعِي مَوْتِهِ فَيَجِبُ

وقد روي قوله: "موت" بروايتين أخريين، وهما: "ميتة" و"موتة".

والشاهد منه قوله: "أبا غُرُّو" حيث حذف عجز المضاف إليه للزخيم، وأصله:

"يا أبا عروة" وقد تقدمت الإشارة إلى الخلاف فيه. ينظر البيت في: التبصرة

١/٢٧٣، والإنصاف ٣٤٨/١، وشرح ابن عيش ٢/٢، وشرح الكافية

١٤٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٦١/٣، وأوضح المسالك ٥٦/٤،

والتصریح ١٨٤/٢، والخزانة ٣٣٦/٢.

شاذ. ولا يحكى<sup>(١)</sup>، ولا مستغاث<sup>(٢)</sup>، ولا متعجب منه<sup>(٣)</sup>، ولا منلوب<sup>(٤)</sup>، وحكى سيويو الزخيم في الجملة المحكية. كما يأتي:

تَرْخِيماً أَخْلَفَ أَخِيرَ الْمَنَادَى كـ"يَاسَعَا" فِيمَنْ دَعَا سَعَادَا

إذا رخم المنادى حذف الحرف الأخير، أو الكلمة الأخيرة منه،

كقولك: "ياسعا" - في نداء: ياسعد - وكقراءة الأعمش<sup>(٥)</sup>: ﴿وَنَادُوا

يَا مَالِكاً﴾<sup>(٦)</sup> وإنما توسع في ترخيم المنادى لأنه قد تغير النداء، والترخيم تغيير،

والتغير يأنس بالتغير.

وَجَوَزْتَهُ مَطْلَقاً - فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِأَهْلَا، وَالسَّيِّدُ قَدْ رُخِّمَا

بِحَذِيظِهَا وَقَرِهَ بَعْدَ وَاحْظِلَا تَرْخِيمٌ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَاقِلُ خَلَا

إِلَّا الرِّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ الْعِلْمِ دُونَ إِضَافَةِ وَإِسْنَادِ فُتِّمَ

(١) لأن أصله الجملة، وجزؤها الثاني ليس منادى. ينظر: الكتاب ٢/٢٦٩.

(٢) لأن المستغاث المجرور باللام شبيه بالمضاف إليه، لأنه مجرور مثله. ينظر: الكتاب

٢/٢٤٠.

(٣) في أ: "مستعجب منه".

(٤) قال في الكتاب: «لأن علامته مستعملة، فإذا حذفوا لم يعملوا عليه مع الحذف

الزخيم». ا.هـ. ٢/٢٤٠.

(٥) هو أبو محمد: سليمان بن مهران الكوفي، مولى بني أسد، كان أقرأ أهل الكوفة

لكتاب الله وأعلمهم بالفرائض، وأحفظهم للحديث، ولد سنة ٦٠ هـ، وتوفي

سنة ١٤٨ هـ. تنظر: العبر ١/١٦٠، والخجعة ٧٠.

(٦) من الآية ٧٧، من سورة الزخرف، وقد ذكر ابن جني هذه القراءة في المختص

٢/٢٥٧، وقال: ومن ذلك قراءة علي بن أبي طالب، وابن مسعود رضي الله

عنهما ويحيى، والأعمش: "يا مال". ينظر: إملاء ما من به الرحمن ٢/٢٢٨،

وإعراب القرآن للنحاس ٤/١٢١.

الترخيم جائز -مطلقا- في كل ما أتت بالهاء سواء كان علما<sup>(١)</sup> لمذكر كـ"طلحة" أو لمؤنث كـ"عائشة"، زائدا على ثلاثة أحرف -كما مثل- أو على ثلاثة كـ"هبة" أو "هبة" -علمين- أو غير علم، كـ"جارية".

قال الشاعر:

٣٨٧- ... جاري لا تستكبري عذيري<sup>(٢)</sup> ...

وترخم ما هي فيه بحذفها -كما مثل- وكقوله:

٣٨٨- أعائش ملقولي لأراهم<sup>(٣)</sup> ...

(١) سقط "علما" من: أ.

(٢) هذا من الرجز المشطور، وهو للعجاج، ويعدده قوله:

... سيري وإشفاقي على عييري ...

وقوله: "عذيري" وهو الأمر الذي يحاوله الإنسان مما يعذر عليه.

والشاهد منه قوله: "جاري" فإنه منادى مرخم يحذف التاء وأصله: "جارية".

ينظر في: المختضب ٢٦٠/٤، والأصول ٣٦١/١، والتبصرة ٣٦٨/١، وشرح ابن عيش ١٦/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢٨٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٥٢/٣، وشرح ابن الناطم ٥٩٧، واللسان "عنز" ٢٢٢/٦، وأوضح المسالك ٥٨/٤، والخزانة ١٢٥/٢، والتصريح ١٨٥/٢، وشرح الأعر: ١٣١/٣، وديوانه ٢٦، ومجموع شواهد العربية ٤٨٢.

(٣) هذا الجزء من البيت لم أعثر له على مرجع، وهو من الوافر، وقد رخم الشاعر العلم للمؤنث فيه، وهو: "عائشة"، فحذف منه تاء التأنيث.

ويؤخر ما رُخم بحذفها، فلا يحذف منه شيء بعد ذلك، بل يُقَرُّ حرف اللين -إن كان قبلها- على حاله مطلقا.

و"يحتفل" أي: يمنع ترخيم ما خلا من هاء التأنيث إلا إذا كان علما زائدا على ثلاثة أحرف، خاليا من تركيبي الإضافة والإسناد، كـ"جعفر" من أعلام المذكر، و"زينب" من أعلام للمؤنث، فلا يرخم نحو: "إنسان" -لفقد العلمية- ولا نحو: "زيد" لانتفاء الزيادة على الثلاثة، ولا تأثير<sup>(١)</sup> لحركة وسطه، كـ"حكّم" ولا نحو: "عبد الله" -لأنه مضاف- ولا نحو: "برق" نَعْرَه<sup>(٢)</sup> لأن فيه إسنادا.<sup>(٣)</sup>

مع الآخر احذف الذي تلا إن زيدا لنا ساكنا مكملًا  
أربعة فصاعدا، واخلف في وإو وباء بهما فتح فقي

(١) قوله: «ولا تأثير لحركة وسطه» يرد به على بعض الكوفيين القائلين: يجوز ترخيم الثلاثي، إذا كان وسطه متحركا، نحو: "حكّم" و"مُحَقّق" و"كَيْف". وعلى رأس هؤلاء الفراء، كما أن قوله -قبل هذا- «زائدا على ثلاثة أحرف» يرد على الأخفش وجماعة من الكوفيين -أيضا- أحازوا الترخيم في الأسماء مطلقا، والشارح في كلنا المسائلين متابع لمجهور البصريين والكسائي القائلين بعد حواش ترخم ما كان على ثلاثة أحرف، وقد عقد الأتباري لهذا الخلاف المسألة ٤٩، من كتابه "الإنصاف" فليرجع إليها من أراد الوقوف على ذلك.

ينظر -أيضا- شرح الكافية ١٤٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٥٧/٣، وشرح ابن الناطم ٦٠٠، وأوضح المسالك ١٣٢/٤، والمساعد ٥٥٢/٢، والمفع ١٨٢/١، والتصريح ١٨٥/٢، وشرح الأشعرني ١٣٢/٣.

(٢) سيأتي الكلام عليه بعد قليل.



الترخيم جائز -مطلقا- في كل ما أتت بالهاء سواء كان علما<sup>(١)</sup> لمذكر كـ"طلحة" أو لمؤنث كـ"عائشة"، زائدا على ثلاثة أحرف -كما مثل- أو على ثلاثة كـ"هبة" أو "هبة" -علمين- أو غير علم، كـ"جارية".

قال الشاعر:

٣٨٧- ... جاري لا تستكبري عذيري<sup>(٢)</sup> ...

وترخم ما هي فيه بحذفها -كما مثل- وكقوله:

٣٨٨- أعائش ملقولي لأراهم<sup>(٣)</sup> ...

(١) سقط "علما" من: أ.

(٢) هذا من الرجز المشطور، وهو للعجاج، وبعده قوله:

... سيري وإشفاي على عييري ...

وقوله: "عذيري" وهو الأمر الذي يحاوله الإنسان مما يعذر عليه.

والشاهد منه قوله: "جاري" فإنه منادى مرخم يحذف التاء وأصله: "جارية".

ينظر في: المختضب ٢٦٠/٤، والأصول ٣٦١/١، والتبصرة ٣٦٨/١، وشرح ابن عيش ١٦/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢٨٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٥٢/٣، وشرح ابن الناطم ٥٩٧، واللسان "عنز" ٢٢٢/٦، وأوضح المسالك ٥٨/٤، والخزانة ١٢٥/٢، والتصريح ١٨٥/٢، وشرح الأعر: ١٣١/٣، وديوانه ٢٦، ومجموع شواهد العربية ٤٨٢.

(٣) هذا الجزء من البيت لم أعثر له على مرجع، وهو من الوافر، وقد رخم الشاعر العلم للمؤنث فيه، وهو: "عائشة"، فحذف منه تاء التأنيث.

ويؤخر ما رُخم بحذفها، فلا يحذف منه شيء بعد ذلك، بل يُقَرُّ حرف اللين -إن كان قبلها- على حاله مطلقا.

و"يحتفل" أي: يمنع ترخيم ما خلا من هاء التأنيث إلا إذا كان علما زائدا على ثلاثة أحرف، خاليا من تركيبي الإضافة والإسناد، كـ"جعفر" من أعلام المذكر، و"زينب" من أعلام للمؤنث، فلا يرخم نحو: "إنسان" -لفقد العلمية- ولا نحو: "زيد" لانتفاء الزيادة على الثلاثة، ولا تأثير<sup>(١)</sup> لحركة وسطه، كـ"حكّم" ولا نحو: "عبد الله" -لأنه مضاف- ولا نحو: "برق" نَعْرَه<sup>(٢)</sup> لأن فيه إسنادا.<sup>(٣)</sup>

مع الآخر احذف الذي تلا      إن زيدا لينا ساكنا مكملًا  
أربعة فصاعدا، واخلف في      وإو وباء بهما فتح فقي

(١) قوله: «ولا تأثير لحركة وسطه» يرد به على بعض الكوفيين القائلين: يجوز ترخيم الثلاثي، إذا كان وسطه متحركا، نحو: "حكّم" و"مُحَقّق" و"كَيْف". وعلى رأس هؤلاء الفراء، كما أن قوله -قبل هذا- «زائدا على ثلاثة أحرف» يرد على الأخفش وجماعة من الكوفيين -أيضا- أحازوا الترخيم في الأسماء مطلقا، والشارح في كلنا المسائلين متابع لمجهور البصريين والكسائي القائلين بعد حواش ترخم ما كان على ثلاثة أحرف، وقد عقد الأتباري لهذا الخلاف المسألة ٤٩، من كتابه "الإنصاف" فليرجع إليها من أراد الوقوف على ذلك.

ينظر -أيضا- شرح الكافية ١٤٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٥٧/٣، وشرح ابن الناطم ٦٠٠، وأوضح المسالك ١٣٢/٤، والمساعد ٥٥٢/٢، والمفع ١٨٢/١، والتصريح ١٨٥/٢، وشرح الأشعرني ١٣٢/٣.

(٢) سيأتي الكلام عليه بعد قليل.

إذا حذف الآخر للترخيم، وكان ما قبله صحيحاً أقرّ فلم يحذف<sup>(١)</sup>، وإن كان معطلاً وهو المراد بقوله: "لينا" حذف مع الآخر، سواء كان واواً، كـ"منصور" أو ياء كـ"مسلمين" أو ألفاً كـ"مروان" وإنما يحذف بشرطين: أحدهما: أن يكون ساكناً.

الثاني: أن يكون مكملًا لأربعة أحرف فصاعداً، كما مثل، ومن وروده:

٣٨٩- يامسرو! إن مطيقي محبوسة<sup>(٢)</sup> ... .. وقوله:

(١) ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الرباعي الذي قبل آخره صحيح ساكن، يكون ترخيمه بحذف حرفه الأخير مع الساكن قبله، فيقولون في نحو: "قُمَطَرٌ وَسَيْطَرٌ": "يا قِمَ وبِ سب"، وذهب البصريون إلى أن ترخيمه يكون بحذف الحرف الأخير منه فقط، كما قرره الشارح.

وقد علل كل فريق مذهبه بتعليلات عقد لها الأنباري المسألة ٥٠، من كتابه الإصناف، وليس هذا مجال بسطها. ينظر -أيضاً-: شرح الكافية ١٥٣/١، وشرح الجمل ١١٥/٢، والمجمع ١٨٣/١ وشرح الأئمة ١٣٤/٣.

(٢) هذا صدر بيت من الكامل، وهو لفردق، وتمام البيت قوله:

... .. ترجو الخيلاء ورثها لم تَسْأَلِي  
وقوله: "مسرو" وهو: مروان بن الحكم، رحمه بحذف النون والألف قبلها، و"الخيلاء" -بكسر الخاء- هو العطاء.

ينظر البيت في: الكتاب ٢٥٧/٢، والتبصرة ٣٦٩/١، وشرح ابن يعيش ٢٢/٢، وأوضح المسالك ٦٢/٤، والمساعد ٥٥٠/٢، والتبصرة ١٨٦/٢، وشرح الأئمة ١٣٤/٣، وديوانه ٤٨٢.

٣٩٠- يَأْسُمُ صِرَاعُ عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَذَرٍ<sup>(١)</sup> ... ..  
فلو كان حرف اللين الذي يليه الآخر متحركاً، نحو: "هَيْبَخ" <sup>(٢)</sup> و"مُشْتَوَر" -إذا سميت بهما- ويتصور ذلك في الألف المنقلبة عن متحرك، كـ"مختار"، و"منقاد" -عَلَمَيْن- لم يحذف<sup>(٣)</sup> حرف اللين في ذلك كله، وكذا لو كان حرف اللين ثالثاً، كـ"نَعُود" و"سعيد" و"عماد" لم يحذف<sup>(٤)</sup>، وفي اشتراط كون ما قبل الواو [والياء] مجانسا لهما -بأن يكون مكسوراً قبل الياء، ومضموماً قبل الواو-<sup>(٥)</sup> خلاف، فسيويه والأكترون يشوطون ذلك، فلا يجيزون حذف حرف العلة في نحو "فرعون"

(١) هذا صدر بيت من البسيط، وهو للبد بن ربيعة العامري، وتمام البيت قوله:  
... .. إن الخسودات ملقبي ومتفطر

وقوله: "يأسم" أصله: أسماء -اسم لامرأة- فرجه بحذف الهزلة والألف قبلها. ينظر البيت في: الكتاب ٢٥٨/٢، والتبصرة ٣٦٩/١، وأوضح المسالك ٦٣/٤، والمساعد ٥٥٠/٢، والتبصرة ١٨٦/٢، وشرح الأئمة ١٣٤/٣، وملحقات ديوانه ٣٦٤، ومعجم شواهد العربية ١٦٣.

(٢) الهَيْبَخ: هو الغلام الممتلئ البدن، ويطلق -أيضاً- على الرجل الذي لا خير فيه، وعلى الأحمق. ينظر: اللسان "هيبخ" ٣٢/٤.

(٣) أحاز الأحمق حذف الألف من نحو: منقاد، ومختار، في الترخيم، فيقول: "بِأ مُنَق"، وبِأ مُنَحَت. ينظر في: شرح الكافية ١٥٢/١، والمجمع ١٨٣/١، والتبصرة ١٨٧/٢، وشاشية الصبان على شرح الأئمة ١٣٤/٣.

(٤) أحاز الفراء حذف حرف اللد في هذه الكلمات ونحوها: ينظر في: شرح الكافية ١٥٢/١، والمجمع ١٨٣/١، والتبصرة ١٨٧/٢.

(٥) ما بين العتوقين ساقط من: ب.

إذا حذف الآخر للترخيم، وكان ما قبله صحيحاً أقرّ فلم يحذف<sup>(١)</sup>، وإن كان معطلاً وهو المراد بقوله: "لينا" حذف مع الآخر، سواء كان واواً، كـ"منصور" أو ياء كـ"مسلمين" أو ألفاً كـ"مروان" وإنما يحذف بشرطين: أحدهما: أن يكون ساكناً.

الثاني: أن يكون مكملًا لأربعة أحرف فصاعداً، كما مثل، ومن وروده:

٣٨٩- يامسرو! إن مطيقي محبوسة<sup>(٢)</sup> ... ..  
وقوله:

(١) ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الرباعي الذي قبل آخره صحيح ساكن، يكون ترخيمه بحذف حرفه الأخير مع الساكن قبله، فيقولون في نحو: "قُمَطَرٌ وَسَيْطَرٌ": "يا قِمَّ وبأ سب"، وذهب البصريون إلى أن ترخيمه يكون بحذف الحرف الأخير منه فقط، كما قرره الشارح.

وقد علل كل فريق مذهبه بتعليلات عقد لها الأنباري المسألة ٥٠، من كتابه الإصناف، وليس هذا مجال بسطها. ينظر -أيضاً-: شرح الكافية ١٥٣/١، وشرح الجمل ١١٥/٢، والمجمع ١٨٣/١ وشرح الأئخوني ١٣٤/٣.

(٢) هذا صدر بيت من الكامل، وهو لفرزدق، وتمام البيت قوله:

... ..  
ترجسو الخيلاء ورثها لم يتأسأ  
وقوله: "مسرو" وهو: مروان بن الحكم، رحمه بحذف النون والألف قبلها، و"الخيلاء" -بكسر الخاء- هو العطاء.

ينظر البيت في: الكتاب ٢٥٧/٢، والتبصرة ٣٦٩/١، وشرح ابن يعيش ٢٢/٢، وأوضح المسالك ٦٢/٤، والمساعد ٥٥٠/٢، والتصريح ١٨٦/٢، وشرح الأئخوني ١٣٤/٣، وديوانه ٤٨٢.

٣٩٠- يأسم صبراً على ما كان من حكت<sup>(١)</sup> ... ..  
فلو كان حرف اللين الذي يليه الآخر متحركاً، نحو: "هيبيخ"<sup>(٢)</sup> و"مشتور" -إذا سميت بهما- ويتصور ذلك في الألف المنقلة عن متحرك، كـ"مختار"، و"منقاد" -عَلَمَيْن- لم يحذف<sup>(٣)</sup> حرف اللين في ذلك كله، وكذا لو كان حرف اللين ثالثاً، كـ"نمود" و"سعيد" و"عماد" لم يحذف<sup>(٤)</sup>، وفي اشتراط كون ما قبل الواو [والياء بجانبا هما -بأن يكون مكسوراً قبل الياء، ومضموماً قبل الواو-]<sup>(٥)</sup> خلاف، فسيويه والأكترون يشوطون ذلك، فلا يجيزون حذف حرف العلة في نحو "فرعون"

(١) هذا صدر بيت من البسيط، وهو للبد بن ربيعة العامري، وتمام البيت قوله: ... ..  
وقوله: "يأسم" أصله: أسماء -اسم لامرأة- فرجه بحذف الهزلة والألف قبلها.

ينظر البيت في: الكتاب ٢٥٨/٢، والتبصرة ٣٦٩/١، وأوضح المسالك ٦٣/٤، والمساعد ٥٥٠/٢، والتصريح ١٨٦/٢، وشرح الأئخوني ١٣٤/٣، وملحقات ديوانه ٣٦٤، ومعجم شواهد العربية ١٦٣.

(٢) الهيبيخ: هو الغلام الممتلئ البدن، ويطلق -أيضاً- على الرجل الذي لا خير فيه، وعلى الأحمق. ينظر: اللسان "هيبيخ" ٣٢/٤.

(٣) أحاز الأحمق حذف الألف من نحو: منقاد، ومختار، في الترخيم، فيقول: "بأ مُنَقِّ"، وبأ مُنَحَّت. ينظر في: شرح الكافية ١٥٢/١، والمجمع ١٨٣/١، والتصريح ١٨٧/٢، وشاشية الصبان على شرح الأئخوني ١٣٤/٣.

(٤) أحاز الفراء حذف حرف اللد في هذه الكلمات ونحوها: ينظر في: شرح الكافية ١٥٢/١، والمجمع ١٨٣/١، والتصريح ١٨٧/٢.

(٥) ما بين العتقرين ساقط من: ب.

و"عُرِّيَ" <sup>(١)</sup> لأن ما قبل الواو والياء فيهما مفتوح، والفراء لا يشترط ذلك، فيجوز <sup>(٢)</sup> حذفه، وإلى هذه المسألة أشار بقوله:

... .. واخُلِفَ في واوٍ وياءٍ بهما فَتَحَ قَيِّى  
لأنه لا يتصور قبلهما حركة غير مجانسة إلا الفتحة، فلا يتصور ضمة قبل الياء، ولا كسرة قبل الواو، ولا خلاف [في حذف] <sup>(٣)</sup> الواو والياء من نحو: "مصطفون" <sup>(٤)</sup> و"مصطفين" وإن كان قبلهما فتح، لأن الحركة المجانسة فيهما مقدرة، وإنما عدل إلى الفتح لخوف اللبس باسم الفاعل.

والعجَزُ اُحْدَفَ من مركَّبٍ وَقُلَّ ترخيمٌ جُمْلِيَّةٌ، وذا عمرو نُقِلَ هذا القسم الثاني من قسمي الترخيم، وهو ما تُحذف منه الكلمة الأخيرة، وهو المركب تركيب مزج، فإذك تحذف عمره، فتقول في "معدي كرب"، و"سيويو" -مرحين- "يا معدي" و"يا سيويو" <sup>(٥)</sup>.

(١) الغُرِّيُّ: -بضم الغين المعجمة، وسكون الراء، وفتح النون- طير من طيور الماء طويل العنق.

(٢) الفراء والجزمي لا يشترطان المجانسة، بل يميزان حذف حرف اللين وإن كان قبله فتحة، فيقولان: "يا فُرْعَ" و"يا عُزْنَ"، لبقاء الاسم المتمكن على ثلاثة أحرف. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٥٦/٣، وشرح ابن الناظم ٥٩٩، والمساعد ٥٥٢/٢، والممع ١٨٣/١، والتصريح ١٨٧/٢، وشرح الأثوني ١٣٤/٣.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. وقوله: "في حذف" أي حذفه جوازا.

(٤) أصل "مصطفون" و"مصطفين" مصطفون ومصطفين، -بضم الياء في الأول وكسرها في الثاني- لكنهم قلبوها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفوا هذه الألف لالتقاء الساكنين، فحركة المجانسة فيهما مقدرة، والمقدور كالفعل. ينظر: التصريح ١٨٧/٢.

وقلَّ ترخيم الجملة المنقولة إلى العلمية بحذف عمرها، وهذا نقله عمرو: أبو بشر إمام النحاة، الملقب "سيويو" في باب النسب <sup>(١)</sup> من كتابه: لافي باب الترخيم. <sup>(٢)</sup>

وإن نويست بعد حذف ما حذف قالباقي استعمل بما فيه ألف واجعله إن لم تنو محذوفاً كما لو كان بالآخر وضعاً تمماً إذا رخم للمنادى فلك فيما بقي منه وجهان.

(١) هذا ما ذهب إليه البصريون وبعض الكوفيين، وذهب أكثر الكوفيين إلى منع ترخيم ما ضم بـ"ويه"، وذهب الفراء إلى أنه لا ي حذف منه غير الهاء، فيكون ترجمه -عنده- "يا سيويو" وسبب اختلافهم في كيفية ترخيمه أنهم لم يعتمدوا في ذلك على سماع وإنما قالوا فيه بالقياس، من جهة أن الاسم الثاني منه يشبه تاء التانيث. ينظر ذلك في: شرح الكافية الشافية ١٣٥٨/٣، والممع ١٨٢/١، والتصريح ١٨٧/٢، وشرح الأثوني ١٣٥/٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٧٧/٣.

(٣) قال سيويو في باب الترخيم: «واعلم أن الحكاية لا ترخم، لأنك لا تريد أن ترخم غير منادى، وليس ما يفوه البناء، وذلك نحو: "نابط شرا" و"ترق نحره". وما أشبه ذلك... الخ». ٢٦٩/٢، وقال خالد الأزهرى -بعد أن نقل تمويز سيويو الترخيم في المركب الإنشادي في باب الإضافة إلى الحكاية، ومنعه ذلك في باب الترخيم- قال: «وإذا كان للمجتهد في مسألة واحدة نصان متعارضان في باين، فالعمل على المذكور في مانه، لأنه يصدد تحقيقه، وإيضاحه، بخلاف ما يذكر في غير بابه، فإنه لم يعن به كاعتنا به بالأول، لكونه ذكره استطراداً، هذا إذا لم يثبت أنه رجع عن أحدهما، ولم يكن هناك تاريخ». ١. هـ. بحروفه التصريح ١٨٥/٢.

و"عُرِّيَتْ"<sup>(١)</sup> لأن ما قبل الواو والياء فيهما مفتوح، والفراء لا يشترط ذلك، فيجوز<sup>(٢)</sup> حذفه، وإلى هذه المسألة أشار بقوله:

... .. والحذف في واو وياء بهما فتح قيسى  
لأنه لا يتصور قبلهما حركة غير مجانسة إلا الفتحة، فلا يتصور ضمة قبل الياء، ولا كسرة قبل الواو، ولا خلاف [في حذف<sup>(٣)</sup> الواو والياء من نحو: "مصطفون"<sup>(٤)</sup> و"مصطفين" وإن كان قبلهما فتح، لأن الحركة المجانسة فيهما مقدرة، وإنما عدل إلى الفتح لخوف اللبس باسم الفاعل.

والعجز حذف من مركب وقيل ترخيم جملية، وهذا عمرو نقل هذا القسم الثاني من قسمي الترخيم، وهو ما تحذف منه الكلمة الأخيرة، وهو المركب تركيب مزج، فإنك تحذف عمره، فتقول في "معدي كرب"، و"سيويو" -مرحين- "يا معدي" و"يا سيويو"<sup>(٥)</sup>.

(١) الغرني: -بضم العين المعجمة، وسكون الراء، وفتح النون- طير من طيور الماء طويل العنق.

(٢) الفراء والجزمي لا يشترطان المجانسة، بل يميزان حذف حرف اللين وإن كان قبله فتحة، فيقولان: "يا فُرْع" و"يا عُزْن"، لبقاء الاسم المتمكن على ثلاثة أحرف. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٥٦/٣، وشرح ابن الناظم ٥٩٩، والمساعد ٥٥٢/٢، والممع ١٨٣/١، والتصريح ١٨٧/٢، وشرح الأثوني ١٣٤/٣.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. وقوله: "في حذف" أي حذفه جوازا.

(٤) أصل "مصطفون" و"مصطفين" مصطفون ومصطفين، -بضم الياء في الأول وكسرها في الثاني- لكنهم قلبوها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفوا هذه الألف لالتقاء الساكنين، فحركة المجانسة فيهما مقدرة، والمقدور كالفعل. ينظر: التصريح ١٨٧/٢.

وقل ترخيم الجملة المنقولة إلى العلمية بحذف عمرها، وهذا نقله عمرو: أبو بشر إمام النحاة، الملقب "سيويو" في باب النسب<sup>(١)</sup> من كتابه: لافي باب الترخيم.<sup>(٢)</sup>

وإن نويست بعد حذف ما حذف قالباقي استعمال بما فيه ألف واجعله إن لم تنو محذوفا كما لو كان بالآخر وضعاً تمما إذا رخم للمنادي فلك فيما بقي منه وجهان.

(١) هذا ما ذهب إليه البصريون وبعض الكوفيين، وذهب أكثر الكوفيين إلى منع ترخيم ما ختم بـ"ويه"، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه غير الهاء، فيكون ترجمه -عنده- "يا سيويو" وسبب اختلافهم في كيفية ترخيمه أنهم لم يعتمدوا في ذلك على سماع وإنما قالوا فيه بالقياس، من جهة أن الاسم الثاني منه يشبه تاء التانيث. ينظر ذلك في: شرح الكافية الشافية ١٣٥٨/٣، والممع ١٨٢/١، والتصريح ١٨٧/٢، وشرح الأثوني ١٣٥/٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٧٧/٣.

(٣) قال سيويو في باب الترخيم: «واعلم أن الحكاية لا ترخم، لأنك لا تريد أن ترخم غير منادي، وليس ما يفوه البناء، وذلك نحو: "نابط شرا" و"ترق نحره". وما أشبه ذلك... الخ». ٢٦٩/٢، وقال خالد الأزهرى -بعد أن نقل تمويز سيويو الترخيم في المركب الإنشادي في باب الإضافة إلى الحكاية، ومنعه ذلك في باب الترخيم- قال: «وإذا كان للمجتهد في مسألة واحدة نصان متعارضتان في باين، فالعمل على المذكور في مانه، لأنه يصدد تحقيقه، وإيضاحه، بخلاف ما يذكر في غير بابه، فإنه لم يعن به كاعتنا به بالأول، لكونه ذكره استطرادا، هذا إذا لم يثبت أنه رجع عن أحدهما، ولم يكن هناك تاريخ». ١. هـ. بحروفه التصريح ١٨٥/٢.

أحدهما أن تنوي المحذوف، فتترك الباقي على ما كان عليه قبل الحذف من حركة أو سكون، فتقول: "يا جعف" و"يا منص" و"يا حار" و"يا هرق"<sup>(١)</sup> بفتح الأول، وضم الثاني، وكسر الثالث، وإسكان الرابع.

والثاني: أن لا ينوي المحذوف، بل يجعل ما بقي بمنزلة الاسم المستقل الذي تَمَّ وضعه بالحرف الأخير<sup>(٢)</sup> منه، فتبينه على الضم -مطلقاً- وتجعل الضمة في "يا منص" حادثة للبناء، والأول أكثر في الاستعمال، وبه قرئ<sup>(٣)</sup>: "يا مال".

**فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي شِدَّةٍ يَا "قُو" وَيَا "قِي" عَلَى الثَّانِي يِيا**  
إنما قلت على الوجه الأول: "يا قُو" لأن المحذوف كالمفوف به، فليست الواو آخر، وأما على الثاني: فتقلب الواو ياء، والضمة التي قبلها كسرة، لأنه ليس في كلامهم اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة، نعم قد يوجد ذلك في الفعل، كـ"يغزو" وفي المبني، كـ"هو"، وفي ما واوه غير لازمة كـ"أبو" ومع سيكون ما قبل الواو كـ"عُدو" فلذلك قلبت الزاير ياء، كما قلبت في جمع "جُرُ" و"دلو" مع أن قياسهما: "أجُرُ" و"أدلو" -على وزن "افعل"- واللام<sup>(٤)</sup> واو، وكذلك تقول على الأول: "يا عيلو" -ترخيم علاوة<sup>(٥)</sup>- لأن

(١) في أ: "هرو"، وهذه الأسماء الأربعة مرحلة الآن، وهي في الأصل: "جعفر،

ومنصور، وحارث، وهرقل". (٢) في ب: "الأخر".

(٣) تقدم ذكر القراءة زمن قرا بها في ص ٩٧، تعليق ٦.

(٤) أي: لام "جُرُ" و"قُو".

(٥) العلامة هي: كل ما عُلِّيت به على البعير بعد تمام الوقف، وعلَّقته عليه، كالسَّقاء، ونحوه. ينظر: اللسان "علا": ٣٢٣/١٩.

الواو ليست آخرًا في التقدير، وتقول على الثاني: "يا عيلو"، بإبدال الواو همزة لوقوعها آخرًا بعد ألف، كـ"كساء".

**والترخيم الأول في كـ "مُسْلِمَةً" وجوَرُ الوجهين في كـ "مُسْلِمَةً"**  
ما رُخِّمَ يحذف تاء التانيث فلك في آخره من مراعاة المحذوف، وعدم مراعاته وجهان كغيره، فتقول فسي "مُسْلِمَةً" على الأول: "يا مُسْلِمَ" -بالفتح- وعلى الثاني: "يا مُسْلِمَ" -بالضم- وكذلك تقول: "يا فاطم"، و"يا فاطم"، إلا أن يعرض بسبب عدم مراعاة المحذوف كَيْس، كما في نحو: "مُسْلِمَةً" و"قائمة" ونحوهما من صفات المؤنث، وكـ"حارثة" و"حفصة" وغيرهما من أعلامه، فإنه يجب إبقاء آخرها كلها على الفتح، لما يعرض مع الضم من إلتباسها بصفة المذكور، أو علمه.

**ولا اضطرارٍ رُخِّمُوا دُونَ إِسْدَا مَالِئِدَا يَصْلُحُ نَحْوُ: أَحَدَا**  
يرخِّم غير المنادى في ضرورة الشعر، لكن بشرط صلاحيته للنداء، نحو: "أحمد" وغيره من الأعلام، فلو لم يصلح لمباشرة حرف النداء له كـ"الغلام"<sup>(١)</sup> لم يرخم، ونحو:

٣٩١- ... أَوْ الْوَأَمَكَةَ مِنْ وَرَقِي الْحَمِي ...

(١) سقط "عدم" من: أ.

(٢) سبب امتناع ترخيمه هو أنه على بـ"آل" وحرف النداء لا يدخل على أغلى بها -كما تقدم- عدا لفظ الجلالة "الله".

(٣) هذا من الرجز المشطور، وقاله هو: العجاج، وقوله: "وَرَقِي" جمع وَرَقَاء، وهي التي في لونها بياض إلى سواد. ينظر: اللسان "ورق" ٢٥٦/١٢ ==

أحدهما أن تنوي المحذوف، فتترك الباقي على ما كان عليه قبل الحذف من حركة أو سكون، فتقول: "يا جعف" و"يا منص" و"يا حار" و"يا هرق"<sup>(١)</sup> بفتح الأول، وضم الثاني، وكسر الثالث، وإسكان الرابع.

والثاني: أن لا ينوي المحذوف، بل يجعل ما بقي بمنزلة الاسم المستقل الذي تَمَّ وضعه بالحرف الأخير<sup>(٢)</sup> منه، فتبينه على الضم -مطلقاً- وتجعل الضمة في "يا منص" حادثة للبناء، والأول أكثر في الاستعمال، وبه قرئ<sup>(٣)</sup>: "يا مال".

**فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي شِدَّةٍ يَا "هَوُ" وَيَا "هَيْ" عَلَى الثَّانِي يِيا**  
إنما قلت على الوجه الأول: "يا هو" لأن المحذوف كالمفوف به، فليست الواو آخر، وأما على الثاني: فتقلب الواو ياء، والضمة التي قبلها كسرة، لأنه ليس في كلامهم اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة، نعم قد يوجد ذلك في الفعل، كـ"يغزو" وفي المبني، كـ"هو"، وفي ما واوه غير لازمة كـ"ابوه" ومع سيكون ما قبل الواو كـ"عُدو" فلذلك قلبت الزاير ياء، كما قلبت في جمع "جرو" و"دلو" مع أن قياسهما: "أجرو" و"أدلو" -على وزن "افعل"- واللام<sup>(٤)</sup> واو، وكذلك تقول على الأول: "يا عيلو" -ترخيم علاوة<sup>(٥)</sup>- لأن

(١) في أ: "هرو"، وهذه الأسماء الأربعة مرحلة الآن، وهي في الأصل: "جعفر،

ومنصور، وحارث، وهرقل". (٢) في ب: "الأخر".

(٣) تقدم ذكر القراءة زمن قرا بها في ص ٩٧، تعليق ٦.

(٤) أي: لام "جرو" و"هرو".

(٥) العلامة هي: كل ما عُلِّيت به على البعير بعد تمام الوقف، وعلِّقته عليه، كالسقاء، وغره. ينظر: اللسان "علا": ٣٢٣/١٩.

الواو ليست آخرًا في التقدير، وتقول على الثاني: "يا عيلو"، بإبدال الواو همزة لوقوعها آخرًا بعد ألف، كـ"كساء".

**والترخيم الأول في كـ"مُسْلِمَةً" وجَوْرُ الوجهين في كـ"مُسْلِمَةً"**  
ما ترخيم يحذف ثناء التأنيت فلك في آخره من مراعاة المحذوف، وعدم مراعاته وجهان كغيره، فتقول فسي "مُسْلِمَةً" على الأول: "يا مُسْلِمَ" -بالفتح- وعلى الثاني: "يا مُسْلِمَ" -بالضم- وكذلك تقول: "يا فاطم"، و"يا فاطم"، إلا أن يعرض بسبب عدم مراعاة المحذوف كَيْس، كما في نحو: "مُسْلِمَةً" و"قائمة" ونحوهما من صفات المؤنث، وكـ"حارثة" و"حفصة" وغيرهما من أعلامه، فإنه يجب إبقاء آخرها كلها على الفتح، لما يعرض مع الضم من إلتباسها بصفة المذكور، أو علمه.

**ولا اضطرارٍ رَحْمُوا دُونَ إِسْدَا مَالِئِدَا يَصْلُحُ نَحْوُ: أَحَدَا**  
يرخيم غير للمنادي في ضرورة الشعر، لكن بشرط صلاحيته للنداء، نحو: "أحمد" وغيره من الأعلام، فلو لم يصلح لمباشرة حرف النداء له كـ"الغلام"<sup>(١)</sup> لم يرخم، ونحو:

٣٩١- ... أَوِ الْوَأَمَكَةَ مِنْ وَرَقِي الْحَمِي ...

(١) سقط "عدم" من: أ.

(٢) سبب امتناع ترخيمه هو أنه على بـ"آل" وحرف النداء لا يدخل على أغلى بها -كما تقدم- عدا لفظ الجلالة "الله".

(٣) هذا من الرجز المشطور، وقاله هو: العجاج، وقوله: "ورق" جمع ورقاء، وهي التي في لونها بياض إلى سواد. ينظر: اللسان "ورق" ٢٥٦/١٢ ==

في غاية الشذوذ، ومن شرطه -أيضا- أن يصلح للترخيم في النداء، فلا يرخم مضاف<sup>(١)</sup>، ولا ثلاثي إلا أن يكون مختما بالهاء، ثم لك بعد ترخيمه أن تجعله كالمستقل، فتعرب مايتقى بما يقتضيه العامل، وهو الأكثر، كقوليه:

٣٩٧-مررت بعقُبرٍ وهو قد ذَلَّ للولاء<sup>(٢)</sup> ... ..

وقوليه:

(-) و"الحبي" أصله: الحَمَام، حذفت ميمه الثانية، وقلبت ألفه ياء للثقافية، وقيل: حذفت الألف وأبدلت الميم ياء، ويحتمل أن يكون حذف منه الألف والميم للضرورة، وكسرت الميم الأولى للثقافية، والياء إشباع، وروي قوله: "أولفها" قواطنا.

وينظر في الكتاب ٢٦/١، ١١٠، الأصول ٧١٤/٢، والمختصب ٧٨/١ والخصائص ٤٧٣/٢، والإنصاف ص ٥١٩، وشرح ابن يعيش ٧٤/٦-٧٥، وشرح الكافية الشافية ١٣٧٢/٣، وشرح الجمل ٥٥١/٢، والمجمع ٨١/١، ١٥٧/٢، والدرر ١٠٧/١، ٢١٨/٢، والتصريح ١٨٩/٢، وشرح الأشموني ١٣٩/٣، وديوانه ٥٩، ومعجم شواهد العربية ٥٣٩.

(١) سبق ذكر تجويز الكوفيين ترخيم المضاف، في صفحة (٦٩٦) تعليق (٣).

(٢) هذا البيت من الطويل، وقد ذكره -في المساعد- بنصه غير منسوب لأحد، وشطره الثاني غير مستقيم وزنا، ونماه فيه:-

... .. فَعَلُوا لِقَائِي لَهُ خَيْرُ نَاصِرٍ

والشاهد منه قوله: "بُعْثِرٍ" فإنه ترخيم عقة -عَلِمًا لرجل- وقد عامله الشاعر معاملة المستقل الذي لم ينقص منه شيء، فحره بحرف الجر.

ينظر: المساعد ٥٦٠/٢، ولم أشر عليه في غيره.

٣٩٣- ديارٌ مِيةٌ إذْ مَيَّ تُسَاعِفُنَا<sup>(١)</sup> ... ..  
ولك أن تنوي المحذوف فتتركه على حاله، كما هو الأرجح في النداء، كقوليه:

٣٩٤- ... .. وأضحت منك شاسعةُ أماما<sup>(٢)</sup>  
أصله: أمامة.

(١) هذا البيت من البسيط وهو لذى الرقة، ونماه قوله:

... .. ولا يُرى مثلها عَجَمٌ ولا عَرَبٌ

ويروي: "عرب ولا عجم"، ويروي: "ساعة" موضع "تساعفنا".

والشاهد منه قوله: "مَيَّ" فإنه مرخم "مِية" وهو في غير النداء للضرورة، وقيل: إنه غير مرخم، لأنها كانت تسمى مِيا ومِية. ينظر: الكتاب ٢٨٠/١، ٢٤٧/٢، والتبصرة ٣٦٧/١، وشرح الجمل ١٢٦/٢، والخزانة ٣٣٩/٢، والمجمع ١٦٨/١، والدرر ١٤٥/١، وديوانه ٣، ومعجم شواهد العربية ٤٥.

(٢) هذا عجز بيت من الوافر، وهو: بخرير بن عطية، وصدره قوله:

ألا أضحت جبالكم رماما ... .. البيت.

وقوله: "أضحت" معناه: صارت، أي: أنها تحولت من حال إلى حال، و"جبالكم" جمع، مفردة: جَلٌّ، والمراد بها هنا: أواخر الخبة وروابط الألفه، و"رماما" جمع زميم، وهو الخلق البالي. اللسان "رمم" ١٤٣/١٥.

و"شاسعة" أي: بعيدة. ينظر: اللسان "شمع" ٤٦/١٠.

والشاهد منه قوله: "أماما" فإنه مرخم "أمامة"، وقد ترك الشاعر الحرف الأخير الذي يقر عليه الاسم على حاله، على تية المحذوف.

ينظر البيت في: الكتاب ٢٧٠/٢، والإنصاف ٣٥٣/١، والإيضاح في شرح الفصل ٢٩٦/١، وشرح الجمل ٥٧١/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٥١/٣-١٣٧١، وأوضح المسالك ٧٠/٤، والتصريح ١٩٠/٢، والخزانة ٣٦٣/٢، وديوانه ٥٠٢، ومعجم شواهد العربية ٣٣٥.



في غاية الشذوذ، ومن شرطه -أيضا- أن يصلح للترخيم في النداء، فلا يرخم مضاف<sup>(١)</sup>، ولا ثلاثي إلا أن يكون مختما بالهاء، ثم لك بعد ترخيمه أن تجعله كالمستقل، فتعرب مايتقى بما يقتضيه العامل، وهو الأكثر، كقوليه:

٣٩٧-مررت بعقُبرٍ وهو قد ذلَّ للولدا<sup>(٢)</sup> ... ..

وقوليه:

(-) و"الحبي" أصله: الحَمَام، حذفت ميمه الثانية، وقلبت ألفه ياء للثقافية، وقيل: حذفت الألف وأبدلت الميم ياء، ويحتمل أن يكون حذف منه الألف والميم للضرورة، وكسرت الميم الأولى للثقافية، والياء إشباع، وروي قوله: "أولفًا" قواطنا.

وينظر في الكتاب ٢٦/١، ١١٠، الأصول ٧١٤/٢، والمختضب ٧٨/١ والخصائص ٤٧٣/٢، والإنصاف ص ٥١٩، وشرح ابن يعيش ٧٤/٦-٧٥، وشرح الكافية الشافية ١٣٧٢/٣، وشرح الجمل ٥٥١/٢، والمجمع ٨١/١، ١٥٧/٢، والدرر ١٠٧/١، ٢١٨/٢، والتصريح ١٨٩/٢، وشرح الأشموني ١٣٩/٣، وديوانه ٥٩، ومعجم شواهد العربية ٥٣٩.

(١) سبق ذكر تجويز الكوفيين ترخيم المضاف، في صفحة (٦٩٦) تعليق (٣).

(٢) هذا البيت من الطويل، وقد ذكره -في المساعد- بنصه غير منسوب لأحد، وشطره الثاني غير مستقيم وزنا، ونماه فيه:-

فعلتوا لقلائي له خير ناصر

والشاهد منه قوله: "بعقُبرٍ" فإنه ترخيم عقة -علماً لرجل- وقد عامله الشاعر معاملة المستقل الذي لم ينقص منه شيء، فحره بحرف الجر.

ينظر: المساعد ٥٦٠/٢، ولم أشر عليه في غيره.

٣٩٣- ديارٌ ميةٌ إذ مَيَّ تُسَاعِفُنَا<sup>(١)</sup> ... ..  
ولك أن تنوي المحذوف فتتركه على حاله، كما هو الأرجح في النداء، كقوليه:

٣٩٤- ... .. وأضحت منك شاسعةُ أماما<sup>(٢)</sup>  
أصله: أمامة.

(١) هذا البيت من البسيط وهو لذى الرقة، ونماه قوله:

... .. ولا يُرى مثلها عَجَمٌ ولا عَرَبٌ

ويروي: "عرب ولا عجم"، ويروي: "ساعة" موضع "تساعفنا".

والشاهد منه قوله: "مَيَّ" فإنه مرخم "مَيَّة" وهو في غير النداء للضرورة، وقيل: إنه غير مرخم، لأنها كانت تسمى مَيَّا ومَيَّة. ينظر: الكتاب ٢٨٠/١، ٢٤٧/٢، والتبصرة ٣٦٧/١، وشرح الجمل ١٢٦/٢، والخزانة ٣٣٩/٢، والمجمع ١٦٨/١، والدرر ١٤٥/١، وديوانه ٣، ومعجم شواهد العربية ٤٥.

(٢) هذا عجز بيت من الوافر، وهو: بخرير بن عطية، وصدره قوله:

ألا أضحت جبالكم رماما ... .. البيت.

وقوله: "أضحت" معناه: صارت، أي: أنها تحولت من حال إلى حال، و"جبالكم" جمع، مفردة: جَلٌّ، والمراد بها هنا: أواخر الخبة وروابط الألفه، و"رماما" جمع زميم، وهو الخلق البالي. اللسان "رمم" ١٤٣/١٥.

و"شاسعة" أي: بعيدة. ينظر: اللسان "شمع" ٤٦/١٠.

والشاهد منه قوله: "أماما" فإنه مرخم "أمامة"، وقد ترك الشاعر الحرف الأخير الذي يقر عليه الاسم على حاله، على تية المحذوف.

ينظر البيت في: الكتاب ٢٧٠/٢، والإنصاف ٣٥٣/١، والإيضاح في شرح الفصل ٢٩٦/١، وشرح الجمل ٥٧١/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٥١/٣-١٣٧١، وأوضح المسالك ٧٠/٤، والتصريح ١٩٠/٢، والخزانة ٣٦٣/٢، وديوانه ٥٠٢، ومعجم شواهد العربية ٣٣٥.

## الاختصاص

الباعث على الاختصاص إما فخر، نحو: «بى أيها الشجاع ذافع»، وإما تواضع، نحو: «إني أنا العبد الفقير إلى عفو ربى»، وأما تأكيد، كقوله: ﴿لَقَدْ كُنَّا أَهْلَ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَانُورٍ﴾<sup>(١)</sup> ولا يقع إلا بعد ضمير المتكلم، إما متصلاً، وإما منفصلاً - كما مثَّل - (ونحو: «لك الله نرجو الفضل»<sup>(٢)</sup> [إدراك].<sup>(٣)</sup>)  
 الاختصاص كنداء دون يا كـ «أيها الفتى» يافى ارجونيا  
 يعامل الاسم في الاختصاص بما يعامل به في النداء، وأكثر ما يكون  
 الاختصاص بـ «أي» أو تأنيها، فينبان على الضم<sup>(٤)</sup>، لشيء ما بالنداء،

- (١) ينظر مسند أحمد ٤٦٣/٢، ولفظه فيه: "إنما معشر الأنبياء...". وقد أصرحه البخاري في صحيحه في كتاب الخمس ٤٣، ٤٢/٤، وكتاب فضائل الصحابة ٢١٠/٤، وكتاب المغازي ٨٢، ٢٣/٥، وكتاب الفقات ١٩٠/٦، وكتاب الفرائض ٣/٨، وكتاب الاختصاص ١٤٦/٨، وقد رواه في كل ذلك هكذا: «لا نورد ما تركنا صدقة» وليس فيه: «نحن معشر الأنبياء».
- (٢) هذا لما أُرِعن العرب، وذكر ابن هشام فيه شذوذين: أحدهما: أن النصوص على الاختصاص وقع بعد ضمير خطاب. والثاني: أنه علم.
- (٣) ينظر في الكتاب ٢٣٥/٢، وشرح ابن عيish ١٨٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٧٥/٣، وأوضح المسالك ٧٤/٤، والشذور ص ٧٧٢، والتصريح ١٩١/٢، وشرح الأخرمزي ١٤٢/٢.
- (٤) اختلف في موضع أيها وأينها فذهب الجمهور إليها في موضع نصب بعضا -أيضا- وذهب الأفش إلى أنه منادى، وذهب السرياني إلى أن "أيضا" -الاختصاص- معربة، وزعم أنها تحتمل وجهين، أن تكون خبرا لمبتدأ =

### الاختصاص

مردفان<sup>(١)</sup> بـ"هاء" مقحمة للتنبية، متبعان بصفة لازمة وأجبة الرفع، متصلة بـ"ال" الجنسية؛ نحو: "أنا أيُّها الرجل أوَّلُ يا جهميل" واللهم اغفر لنا أيُّها العاصية<sup>(٢)</sup> وبإقرار النداء في أنه لا يستعمل مع حرف النداء واليَقِيع في ابتداء الكلام، وإما يَقِيع في أثنائه، أو بعد تمامه - كما مثَّل - ويتنصب مع الإفراد، ويدخل عليه الألف واللام قياساً، ولا<sup>(٣)</sup> يأتي علماً.

وقد بُرِّى ذون "أي" يُلُو "ال" كمثل: «نَحْنُ الْعَرَبُ بِأَسْخَى مِنْ بَذَلْ»<sup>(١)</sup> أي قد برى الاختصاص دون "أي" فيكون اسما مفردا تاليا لـ "ال" كمثل: «نَحْنُ الْعَرَبُ بِأَسْخَى مِنْ بَذَلْ»، وقد يأتي مضافا إلى متلبس بـ "ال" كمثل: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَانَوْرُ»، ويجب نصبه في المثالين بفعل محذوف، لا يظهر تقديره: أحصى، وليس نصبه بحرف النداء<sup>(٢)</sup> مقدرا<sup>(٣)</sup>، لا امتناعا تقدير الحرف مع "ال" في مثل: «نَحْنُ الْعَرَبُ».

- (٢٣) عوف، وأن تكون مبتدأ والخبر محذوف. ينظر: الكتاب ٢٣٢٧/١، ٢٣٣٠/٢، وشرح ابن عيسى ١٩٧/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢٩٢/١، واللسان ٥٦٥/٢، والتصريح ١٩٠/٢، ١٩١، وشرح الأخواني ١٤١٣/١-١٤٢٠. (١) الهجا نصب "مردقان، متجان" على الحال. (٢) لأنها ما أثر عن العرب -أشبه- انظره في الكتاب ٢٣٢٢/٢، والمفصل وشرحه لأن يماثر عن ١٧٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٧٤/٣. (٣) وقالوا إنه قد يأتي علماء، واستشهدوا لذلك بقول روة: ... ١-٤: كَيْفَ السَّيِّبِ ... ينظر في الكتاب ٢٣٤٢/٢، وشرح ابن عيسى ١٨٨/٢، والمجمع ١٧١/١، والتصريح ١٩١/٢، والأخواني ١٤١/٣، وديوانه ١٦٩. (٤) يرد الشارح بهذا على وشرحه، وقد تقدم قوله قريبا. (٥) سقط "مقدرا" من: ب.

### الاختصاص

الباعث على الاختصاص إما فخر، نحو: «بئس أيها الشجاع دافع»، وإما تواضع، نحو: «إني أنا العبد الفقير إلى عفو ربِّي»، وأما تأكيد، كقوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُتْمُنَةٌ﴾ (نحن معاشرُ الأنبياء لانور)<sup>(١)</sup> ولا يقع إلا بعد ضمير التكلم، إما متصل، وإما منفصل - كما مثل - و«وَجَعَلَ اللَّهُ تَوْجُوهُ الْفَضْلَ»<sup>(٢)</sup> نادراً.<sup>(٣)</sup>

الاختصاص كـلِّهِ دون يَا  
يعامل الاسم في الاختصاص بما يعامل به في النداء، وأكثر ما يكون الاختصاص بـ«يَا» أو تأنيدها، فينبأ عن الضم<sup>(٤)</sup>، لشبههما بالنداء،

- (١) ينظر مسند أحمد ٤٦٣/٢، ولفظه فيه: "إنما معشر الأنبياء...". وقد أصرحه البخاري في صحيحه في كتاب الخمس ٤٣، ٤٢/٤، وكتاب فضائل الصحابة ٢١٠/٤، وكتاب المغازي ٨٢، ٢٣/٥، وكتاب الفقات ١٩٠/٦، وكتاب الفرائض ٣/٨، وكتاب الاختصاص ١٤٦/٨، وقد رواه في كل ذلك هكذا: «لا نورد ما تركنا صدقة» وليس فيه: «نحن معشر الأنبياء».
- (٢) هذا لما أُرِعن العرب، وذكر ابن هشام فيه شذوذين: أحدهما: أن النصوص على الاختصاص وقع بعد ضمير خطاب. والثاني: أنه علم.
- (٣) ينظر في الكتاب ٢٣٥/٢، وشرح ابن عيish ١٨٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٧٥/٣، وأوضح المسالك ٧٤/٤، والشذور ص ٧٧٢، والتصريح ١٩١/٢، وشرح الأخرمزي ١٤٢/٢.
- (٤) اختلف في موضع أيها وأنها فمذهب الجمهور أنها في موضع نصب بأخص -أيضا- ومذهب الأفضل إلى أنه منادى، ومذهب السرياني إلى أن "أيها- الاختصاص -معرفة، وزعم أنها تحتمل وجهين، أن تكون خبرا لمبتدأ =

مردفان<sup>(١)</sup> بـ"هاء" مقحمة للتنبية، متبعان بصفة لازمة وأجبة الرفع، متصلة بـ"ال" الجنسية؛ نحو: "أنا أيُّها الرجل أوَّلُ يا جميل" واللهم اغفر لنا أيُّها العاصية<sup>(٢)</sup> وبإقار النداء بـ أنه لا يستعمل مع حرف النداء والايق بـ ابتداء الكلام، وإما يقع بـ أثنائه، أو بعد تمامه - كما مثَّل - ويتنصب مع الإفراد، ويحذف عليه الألف واللام قياساً، ولا<sup>(٣)</sup> يأتي علماً.

وقد بُرِّى ذون "أي" يُلُو "ال" كمثل: «نَحْنُ الْعَرَبُ بِأَسْخَى مِنْ بَذَلْ»<sup>(١)</sup> أي قد برى الاختصاص دون "أي" فيكون اسما مفردا تاليا لـ "ال" كمثل: «نَحْنُ الْعَرَبُ بِأَسْخَى مِنْ بَذَلْ»، وقد يأتي مضافا إلى متلبس بـ "ال" كمثل: «نَحْنُ معاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَانَوْرَ»، ويجب نصبه في المثالين بفعل محذوف، لا يظهر تقديره: أحصى، وليس نصبه بحرف النداء<sup>(٢)</sup> مقدرا<sup>(٣)</sup>، لا امتناعا تقدير الحرف مع "ال" في مثل: «نَحْنُ الْعَرَبُ».

- (٢٣) عوف، وأن تكون مبتدأ والخبر محذوف. ينظر: الكتاب ٢٣٢٧/١، ٢٣٣٠/٢، وشرح ابن عيسى ١٩٧/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢٩٢/١، واللسان ٥٦٥/٢، والتصريح ١٩٠/٢، ١٩١، وشرح الأخواني ١٤١٣/١-١٤٢٠. (١) الهجا نصب "مردقان، متجان" على الحال. (٢) رواه ما أثر عن العرب -أبشأ- انظره في الكتاب ٢٣٢٢/٢، والمفصل وشرحه لأن يائز عن ١٧٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٧٤/٣. (٣) وقالوا إنه قد يأتي علماء، واستشهدوا لذلك بقول رؤية: ... ١-٤: اَلْكُفْرُ السَّيِّئُ ... ينظر في الكتاب ٢٣٤٢/٢، وشرح ابن عيسى ١٨٨/٢، والمجمع ١٧١/١، والتصريح ١٩١/٢، والأخواني ١٤١/٣، وديوانه ١٦٩. (٤) يرد الشارح بهذا على وشرحه، وقد تقدم قوله قريبا. (٥) سقط "مقدرا" من: ب.

## التحذير... والإغراء

والفرق بينهما أن التحذير: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليحذره، والإغراء: تنبيهه على أمر محبوب ليرتكبه.

إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَخَوْفَهُ تَصَبَّبَ مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتَأْذَنَهُ وَجَبَّ إِذَا ذَكَرَ الْحَذَرُ بِالْفِظِّ "إِيَّا" وجب استئذان الناصب له، والمحذَّرُ<sup>(١)</sup> منه، سواء كان المحذَّرُ<sup>(٢)</sup> منه معطوفاً بالواو، نحو: "إِيَّاكَ وَالشَّرَّ" أو غير معطوف، نحو: "إِيَّاكَ الْأَسَدَ" وإِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ" أو مكرراً نحو:

٣٩٥- فإياك إِيَّاكَ الْمَرْءَ فَإِنَّهُ<sup>(٣)</sup> ... ..

إلا أن تقدير العامل يختلف في ذلك، فتقدير الأول: احذر تلاقي نفسك والأسد، ثم حذف المضاف الأول وهو "تلاقي" وأقيم الثاني مقامه، ثم حذف الثاني وأقيم الثالث -وهو الضمير- مقامه، فاتفصل، فمعطوف عليه بالنصب، ثم حذف الفعل لظهور المعنى.<sup>(٤)</sup>

(١) هكذا في النسخين، ولو قال: "وللمحذَّر منه" خرج من الخلاف في جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض.

(٢) في أ: "المحذَّر منه".

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو للفضل بن عبد الرحمن، وقد تقدم تقريره.

(٤) هنا الذي ذكره الشارح هو مذهب ابن مالك واتباعه عليه بعض النحويين، كابن هشام، وذهب بعض النحويين كالسيوطي إلى أن الأصل: اتق نفسك أن تدنو من الشرِّ والشرَّ أن يدنو منك، واختار هذا ابن عصفور وبعض النحويين. ينظر: المقرب ٢٥٣/١، وشرح الجمل ٤١٠/٢، وأوضح المسالك ٧٦/٤، والمساعد ٥٧٠/٢، والمجمع ١٦٩/١، والتصريح ١٩٢/٢-١٩٣، وشرح الأختوني ١٤٤-١٤٢/٣.

وتقدير الثاني: أحذرك الأسد، ثم حذف الفعل، فاتفصل الضمير، وكذلك تقدير الثالث، والرابع، إلا أنه كرر فيه الضمير تأكيداً، ونحو: "إِيَّاكَ أَنْ تقوم" من النوع الثالث، لأنه في تقدير: ين<sup>(١)</sup> أن تقوم.

ودون عطفٍ ذا لـ"إِيَّا" أنسب وما سواء ستر فعله لـ"ن يلزما إلا مع العطف أو التكرار كالضئيم الضئيم يا ذا الساري

قد تقدم أنه مع العطف يكون العامل فيهما مضمراً، فبدون العطف يكون العامل في "إِيَّا" واجب الاستئذان -أيضاً- وما سوى التحذير بـ"إِيَّا" إن كان مفرداً غير معطوف عليه لم يجب ستر العامل فيه، سواء ذكرت المحذَّر نحو: "راسك" أو المحذَّر منه، نحو: "الأسد" فيجوز ظهور العامل فيهما<sup>(٢)</sup>، ومنه: ٣٩٦- حلَّ الطريق أن يبنى المناري<sup>(٣)</sup> ... ..

(١) سقط "من" من أ.

(٢) سقط "فيهما" من أ.

(٣) هذا صدر البيت من البسيط، وهو جدير من قصيدة يهجو بها ثمر بن جأ، وقامه قوله: وإبرز ببرزة حيث اضطرك القدر ... .. وقوله: "المنار" جمع منارة، وهي أعلام الطريق، و"برزة" أم عمر ابن جأ، أو إحدى جداته.

ومعنى البيت: يقول: تنج عن سبيل الشرف والفخر، ودعه لمن هو أحذر به منك ممن يعمره ويبنى مناره وأعلامه، وإبرز بأمك -برزة هذه- حيث اضطرك القدر من لؤم وضغنه، والشاهد منه قوله: "حلَّ الطريق" حيث أظهر الفعل "حلَّ" وكان يستطيع أن يضره، أيضاً. ينظر البيت في: الكتاب ٢٥٤/١، والتبصرة ٢٦٣/١، وشرح ابن عيش ٣٠/٢، واللسان "برز" ١٧٤/٧، وأوضح المسالك ٧٨/٤، والتصريح ١٩٥/٢، وشرح الأختوني ١٤٤/٣، ودبراه ٢٨٤، ومعجم شواهد العربية ١٦٢.

## التحذير... والإغراء

والفرق بينهما أن التحذير: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليحذره، والإغراء: تنبيهه على أمر محبوب ليرتكبه.

إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَخَوْفَهُ تَصَبَّبَ مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتَأْذَنَهُ وَجَبَّ إِذَا ذَكَرَ الْحَذَرُ بِالْفِظِّ "إِيَّا" وجب استئذان الناصب له، والمحذَّرُ<sup>(١)</sup> منه، سواء كان المحذَّرُ<sup>(٢)</sup> منه معطوفاً بالواو، نحو: "إِيَّاكَ وَالشَّرَّ" أو غير معطوف، نحو: "إِيَّاكَ الْأَسَدَ" وإِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ" أو مكرراً نحو:

٣٩٥- فإياك إِيَّاكَ المرءَ فإنه<sup>(٣)</sup> ...

إلا أن تقدير العامل يختلف في ذلك، فتقدير الأول: احذر تلاقي نفسك والأسد، ثم حذف المضاف الأول وهو "تلاقي" وأقيم الثاني مقامه، ثم حذف الثاني وأقيم الثالث -وهو الضمير- مقامه، فاتفصل، فمعطوف عليه بالنصب، ثم حذف الفعل لظهور المعنى.<sup>(٤)</sup>

(١) هكذا في النسخين، ولو قال: "وللمحذَّر منه" خرج من الخلاف في جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض.

(٢) في أ: "المحذَّر منه".

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو للفضل بن عبد الرحمن، وقد تقدم تخرجه.

(٤) هنا الذي ذكره الشارح هو مذهب ابن مالك واتباعه عليه بعض النحويين، كابن هشام، وذهب بعض النحويين كالسيوطي إلى أن الأصل: اتق نفسك أن تدنو من الشرِّ والشرَّ أن يدنو منك، واختار هذا ابن عصفور وبعض النحويين. ينظر: المقرب ٢٥٣/١، وشرح الجمل ٤١٠/٢، وأوضح المسالك ٧٦/٤، والمساعد ٥٧٠/٢، والمجمع ١٦٩/١، والتصريح ١٩٢/٢-١٩٣، وشرح الأختوني ١٤٤-١٤٢/٣.

وتقدير الثاني: أحذرك الأسدَ، ثم حذف الفعل، فاتفصل الضمير، وكذلك تقدير الثالث، والرابع، إلا أنه كرر فيه الضمير تأكيداً، ونحو: "إِيَّاكَ أَنْ تقومَ" من النوع الثالث، لأنه في تقدير: "يُنْ" أن تقومَ.

ودونَ عطفِ ذَا لـ "إِيَّا" انسب وما سواء سترَ فعله لَنْ يلزمَا  
إِلَّا مع العطفِ أو التكرار كالضئيمِ الضئيمِ يا ذَا السَّارِي

قد تقدم أنه مع العطف يكون العامل فيهما مضمراً، فيدون العطف يكون العامل في "إِيَّا" واجب الاستئذان -أيضاً- وما سوى التحذير بـ "إِيَّا" إن كان مفرداً غير معطوف عليه لم يجب ستر العامل فيه، سواء ذكرت المحذَّر نحو: "راسك" أو المحذَّر منه، نحو: "الأسد" فيجوز ظهور العامل فيهما<sup>(١)</sup>، ومنه: ٣٩٦- حَلَّ الطريقِ أَنْ يَبْنِي المَنَارِيهَ<sup>(٢)</sup> ...

(١) سقط "من" من: أ. (٢) سقط "فيهما" من: أ.

(٣) هنا صيرت من البسيط، وهو جدير من قصيدة يهجو بها ثمر بن جُلٍّ، وقامه قوله: ... وبسُرٍّ بِسُرَّةٍ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ ... وقوله: "الفسار" جمع منارة، وهي أعلام الطريق، و"بِسُرَّةٍ" أم عمر ابن جُلٍّ، أو إحدى جداته.

ومعنى البيت: يقول: تنج عن سبيل الشرف والفخر، ودعه لمن هو أحذر به منك ممن يعمره ويبني مناره وأعلامه، وبرز بأمك -برزة هذه- حيث اضطرك القدرُ من لؤم وضَمَّة، والشاهد منه قوله: "حلَّ الطريق" حيث أظهر الفعل "حلَّ" وكان يستطيع أن يضره، أيضاً. ينظر البيت في: الكتاب ٢٥٤/١، والبصرة ٢٦٣/١، وشرح ابن عبيد ٣٠/٢، واللسان "برز" ١٧٤/٧، وأوضح المسالك ٧٨/٤، والتصريح ١٩٥/٢، وشرح الأختوني ١٤٤/٣، ودبراه ٢٨٤، ومعجم شواهد العربية ١٦٢.

وإن كان مكرراً، نحو: «الضَّيْعُ الضَّيْعُ» - تريد الأسد الأسد<sup>(١)</sup> - أو معطوفاً عليه المحذّر منه، نحو: «رأسك والسيف»<sup>(٢)</sup> أو عطف أحد المحذّر منهما على الآخر، كـ «ساقّة الله وسقيّاه»<sup>(٣)</sup> فاستتار الفعل الناصب في ذلك كلّهُ واجب، كما يجب مع «إيّا».

وشدّ «إيّا» و«إياه» أشدّ وعن سبيل القصص من قاس انتبذ «إيّا» للمستعملة في التحذير مختصة بالردفة بكاف الخطأ المفرّعة نحو: إياك، وإيّاك، وإيّاكم، وإيّاكنّ، وشدّ استعماله مردفاً بما يدل على المتكلم، كقول عمر رضي الله عنه: «وإيّاي ونعم ابن عصفان» وأشدّ منه اتصاله بما

(١) سقط «الأسد» من: ب.

(٢) هذا من أشألم. ينظر في: مجمع الأمثال ٢/٢٧٩، ولغظه: «مأز وأسك والسيف» ٣٨٥٢.

(٣) من الآية ١٣ من سورة الشمس، ونقل البغوي عن الزجاج وجهاً آخر في الآية، وهو أن يكون انصاف «ناقة» على معنى: ذروا. ينظر تفسيره معاً في التنزيل ٤/٤٩٣.

(٤) أحاز بعضهم إظهار العامل مع التكرير، وقال الجزولي بجوازه مع القح. ينظر: المساعد ٢/٥٧١، والمجمع ١/١٦٩، وشرح الأخواني ٣/١٤٤.

(٥) لم أعتز على مرجع لهذا القول، والذي يستدل به النحاة - في هذا الموضوع - من قول عمر رضي الله عنه: «إيّاي وأن يحذف أحدكم الأرنسب بالعصا، ويُذَكِّرَ لكم الأسل والرماح».

«الأسل»: هو كلّ ما أُرِفَ من الحديد، وحُدِّد من سيف، أو سكين أو سنان وأصل الأسل: نيات له أغصان دقاق طوال مستوية لا ورق لها، وينظر قول عمر في: شرح ابن عبيد ٢/٢٦٢، وشرح الكافية ١/١٨١، واللسان (أسل ١٣/١٥)، وروايته فيه هكذا: «وإيّاكم وحذف الأرنسب بالعصا، ويُذَكِّرَ لكم الأسل والرماح والنبل»، ولا شاهد فيها.

يدل على الغائب، وأشدّ منه اتصاله باسم ظاهر [وقد اجتمعاً في قول بعضهم: «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيّا الشواب»<sup>(١)</sup>] ولا يقياس شيء من ذلك إلا مع الخطأ.

وكمحذّر بـ «إيّا» اجتماعاً مفرّغاً به، في كلّ ما قد فصّلا

أي: حكم المفرّغ به حكم المحذّر منه إذا لم يكن معه «إيّا» فيلزم ستر العامل فيه مع العطف، نحو: «السلاح والخيل» ومع التكرار، نحو:

٣٩٧- أعاك أعاك إنا من لا أعا له<sup>(٢)</sup> ... ...  
وتقدير العامل: "الزم" ولا يلزم ستر العامل دونهما، نحو: «الصلاة

(١) ينظر هذا القول في: الكتاب ١/٢٧٩، وشرح الكافية ١/١٨١، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٧٨، والنسبيل ١٩٢، وشرح ابن الناطم ٦٠٨، وأوضح المسالك ٤/٧٧، والمساعد ٢/٥٧١، والمجمع ١/١٧٠، والتصريح ٢/١٩٤، وشرح الأخواني ٣/١٤٥. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لمسكين الناصبي، وقيل إنه لإبراهيم بن هرمة القرشي، والذي عليه أكثر النحويين، بل وعطفاً بعضهم ما سواه هو الأول، وتمام البيت قوله:

... ... كساع إلى الميحا بغير سلاح  
والميحا: هي الحرب، تُمَدُّ وتُقَصَّر.

والشاهد منه قوله: «أعاك أعاك» فإنه منصوب يعامل واجب الحذف.

وينظر البيت في: الخصائص ٧/٤٨٠، وشرح الكافية ١/١٨٣، وشرح ابن الناطم ٦٠٩، والشذور ٣/٢٧٩، وأوضح المسالك ٤/٧٩، والمجمع ١/١٧٠، ٢/١٢٥، والدرر ١/١٤٦، ٢/١٥٨، والتصريح ٢/١٩٥، والخزانة ٣/٦٥، وديوان مسكين ٢٩، ومعجم شواهد العربية ٨٨.

وإن كان مكرراً، نحو: «الضَّيْعُ الضَّيْعُ» - تريد الأسد الأسد<sup>(١)</sup> - أو معطوفاً عليه المحذّر منه، نحو: «رأسك والسيف»<sup>(٢)</sup> أو عطف أحد المحذّر منهما على الآخر، كـ «ساقّة الله وسقيّاه»<sup>(٣)</sup> فاستتار الفعل الناصب في ذلك كلّهُ واجب، كما يجب مع «إيّا».

وشدّ «إيّا» و«إياه» أشدّ وعن سبيل القصص من قاس انتبذ «إيّا» للمستعملة في التحذير مختصة بالردفة بكاف الخطأ المفرّعة نحو: إياك، وإيّاك، وإيّاكم، وإيّاكنّ، وشدّ استعماله مردفاً بما يدل على التّكلم، كقول عمر رضي الله عنه: «وإيّاي ونعم ابن عصفان» وأشدّ منه اتصاله بما

(١) سقط «الأسد» من: ب.

(٢) هذا من أشألم. ينظر في: مجمع الأمثال ٢/٢٧٩، ولغظه: «مأز وأسك والسيف» ٣٨٥٢.

(٣) من الآية ١٣ من سورة الشمس، ونقل البغوي عن الزجاج وجهاً آخر في الآية، وهو أن يكون انصاف «ناقة» على معنى: ذروا. ينظر تفسيره معاً في التنزيل ٤/٤٩٣.

(٤) أحاز بعضهم إظهار العامل مع التكرير، وقال الجزولي بجوازه مع القح. ينظر: المساعد ٢/٥٧١، والمجمع ١/١٦٩، وشرح الأختوني ٣/١٤٤.

(٥) لم أعتز على مرجع لهذا القول، والذي يستدل به النحاة - في هذا الموضوع - من قول عمر رضي الله عنه: «إيّاي وأن يحذف أحدكم الأرنسب بالعصا، ويُذَكِّرَ لكم الأسل والرماح».

«الأسل»: هو كلّ ما أُرِفَ من الحديد، وحُدِّد من سيف، أو سكين أو سنان وأصل الأسل: نيات له أغصان دقاق طوال مستوية لا ورق لها، وينظر قول عمر في: شرح ابن عبيد ٢/٢٦٢، وشرح الكافية ١/١٨١، واللسان (أسل ١٣/١٥)، وروايته فيه هكذا: «وإيّاكم وحذف الأرنسب بالعصا، ويُذَكِّرَ لكم الأسل والرماح والنبل»، ولا شاهد فيها.

يدل على الغائب، وأشدّ منه اتصاله باسم ظاهر [وقد اجتمعا في قول بعضهم: «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيّا الشواب»<sup>(١)</sup>] ولا يقياس شيء من ذلك إلا مع الخطأ.

وكمحذّر بـ «إيّا» اجتماعاً مفرّقاً به، في كلّ ما قد فصّلا

أي: حكم المفرّق به حكم المحذّر منه إذا لم يكن معه «إيّا» فيلزم ستر العامل فيه مع العطف، نحو: «السلاح والخيل» ومع التكرار، نحو:

٣٩٧-أحاذك أحاذك إنَّ من لاأخا له<sup>(٢)</sup> ... ...  
وتقدير العامل: "الزم" ولا يلزم ستر العامل دونهما، نحو: «الصلاة

(١) ينظر هذا القول في: الكتاب ١/٢٧٩، وشرح الكافية ١/١٨١، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٧٨، والنسبيل ١٩٢، وشرح ابن الناطم ٦٠٨، وأوضح المسالك ٤/٧٧، والمساعد ٢/٥٧١، والمجمع ١/١٧٠، والتصريح ٢/١٩٤، وشرح الأختوني ٣/١٤٥. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لمسكين الناصبي، وقيل إنه لإبراهيم بن هرمة القرشي، والذي عليه أكثر النحويين، بل وعطفاً بعضهم ما سواه هو الأول، وتمام البيت قوله:

... ... كساع إلى الميحا بغير سلاح  
والميحا: هي الحرب، تُمَدُّ وتُفَصَّر.

والشاهد منه قوله: «أحاذك أحاذك» فإنه منصوب بعامل واجب الحذف.

وينظر البيت في: الخصائص ٧/٤٨٠، وشرح الكافية ١/١٨٣، وشرح ابن الناطم ٦٠٩، والشذور ص ٢٢٩، وأوضح المسالك ٤/٧٩، والمجمع ١/١٧٠، ٢/١٢٥، والدرر ١/١٤٦، ٢/١٥٨، والتصريح ٢/١٩٥، والخزانة ٣/٦٥، وديوان مسكين ٢٩، ومعجم شواهد العربية ٨٨.





جامعة<sup>(١)</sup> فإن تقديره: "احضروا" ولو ظهر جاز، و"جامعة" منصوب على الحال من الصلاة، ولو رفعاً على الابتداء والخبر لجاز.

### أسماء الأفعال والأصوات

هذا النوع المربوب عليه داخل في قسم الأسماء عند البصريين، لدخول التنوين عليها في غير ضرورة، وأفعال عند الكوفيين للزومها الإسناد، وقيل: ما سبق استعماله في ظرفية أو مصدرية باقٍ على اسميته، كـ"لنؤتيك زيدا" و"فرطك زيدا" وما عداه فعل، كـ"نزال"، وقيل: بل قسم مستقل يسمى خالفة الفعل.<sup>(٢)</sup>

مانتاب عن فعل كـ"شئان" و"صمة" هو اسمُ فعلٍ، وكلذا: "أؤة" و"مة" اسم الفعل هو ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً، والمراد بالاستعمال جريانه كالفعل في علم التأثير بالعوامل، وبذلك خرجت المصادر والصفات العاملة، فإنها تتأثر بالعوامل، وتنقسم إلى نائب عن الماضي، كـ"شئان" -معنى: افترق- ولذلك لا يسند إلا إلى متعد<sup>(٣)</sup>، إما يعطف، نحو: «شئان

- (١) هذه الجملة يدعى بها إلى الصلاة عند الكسوف أو الخسوف، وقد بوب بها البخاري -رحمه الله- فقال: باب: النداء بـ"الصلاة جامعة في الكسوف".  
(٢) ينظر هذه الأقوال، في: المساعد ٦٣٩/٢، والمع ١٠٥/٢، والنصريج ١٩٥/٢-١٩٦، وشرح الأجنوني ١٤٧/٣-١٤٨، وينظر أسماء الأفعال: الكتاب ٢٦٧/٣، والمقتضب ٢٠٢/٣، وشرح ابن يعيش ٢٥/٤، وشرح الكافية ٦٥/٢.  
(٣) فسره بعضهم بـ"يؤد" وعلى هذا يكتب بالواحد، قاله ابن عقيل: --

زيد وعمر» أو يضم، كـ«شئان القوم» ومنه: شئان ما بين زيد وعمر. لأن "ما" موصولة، بمعنى الأمكنة، وقيل: "ما" و"بين" زائدتان، وإلى نائب عن الأمر، كـ"صمة" -معنى: استكثت- و"مة" -معنى: اكشف- ولا يسند إلى ظاهر، وإلى نائب عن المضارع، كـ"أؤة" -معنى: أتوجع- و"أؤ" -معنى: أتضجر- و"كخ" -معنى: أكره- ولم يستعمل إلا بمعنى مضارع للتكلم، ولذلك لا يظهر بعده الفاعل.

وما معنى: "أفعل" كـ"آمين" كثر وغيره كـ"وي" و"هيهات" نَزُر أكثر ما تستعمل أسماء الأفعال نائبة عن فعل الأمر، كـ"آمين"<sup>(١)</sup> بمعنى: استجب، وقد تحذف المدة منه، وقد تشدد الميم مع حذفها، ومثله في الدلالة على الأمر "هيئت"<sup>(٢)</sup> بمعنى: أسرع، و"حيهل"<sup>(٣)</sup> فزيت منه<sup>(٤)</sup>،

(-) (المساعد ٦٥١/٢). وينظر اللسان "شئت" ٣٥٣/٢، وقال الأصمعي: «لا أقول: شئان ما بينهما» وأنكر صحته، وقد رد عليه ابن بري وأورد جملة من الخواهد الشعرية الماثورة عن العرب على نحو ما أنكره الأصمعي. ينظر اللسان ٣٥٤/٢.

(١) في: أفئ -عشرة أوجه: أفئ له، وأفئ، وأفئ، وأفئ، وأفئ، وأفئ -مما-، وأفئ، وأفئ، وأفئ، وأفئ مخففة من أفئ المشددة.

تنظر: في اللسان "أفئ" ٣٤٨/١٠.

(٢) قال في القاموس (٢٧٧/١): "كخ": وتشدد الحاء وتنون، "كخ" وتفتح الكاف وتكسر: يقال عند زجر الصبي عن تناول شيء، وعند التقلد من شيء.

(٣) ينظر "آمين" في اللسان ١٦٧/١٦.

(٤) تفتح هاؤها وتكسر، وتضم تاؤها عند بعضهم. تنظر: في اللسان ٤١١/٢.

(٥) ينظر "حيهل" في: اللسان ١٩٥/١٣، ومعناها: عجل.

(٦) أي: من معنى: هيئت.

و"هَلَمْ" (١) - بمعنى: أَقْبَلَ - و"أَزَالَ" وبابه، وقد تقدم في باب الأسماء اللازمة للنداء أنه ينقل من كل فعل ثلاثي، تام، متصرف، وينقل استعماها نائبة عن المضارع كـ"سَوَّى" - بمعنى: اتعجب - (٢) كقوله تعالى: ﴿وَيَكُنْ كَأَنَّ اللَّهَ يَسْطُرُ الرَّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ﴾ (٣) ويقال فيها: "وا"، نحو: ... وإِبَائِي أَنْتَ وَتَوَكُّ الْأَشْنَبُ (٤) ...

(١) "هَلَمْ" اختلف النحويون في كيفية تركيبها، فالصيريون على أنها مركبة من: "ها" التنبيه، ومن "هَلَمْ" التي هي فعل أمر، من قولهم: «كَمْ اللَّهُ شَيْخَةً أَي: جمعه، وقال الفراء: هي مركبة من "هَلْ" التي للزجر، و"هَلَمْ" بمعنى: "اقصد" خففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها، وحذفت، وهي: اسمٌ يُقَالُ عند الحجازيين، وفعلٌ عند بني تميم متصل بها الضمائر.

ينظر: الكتاب ٢/٢٥٢، ٣/٣٣٢، والمقتضب ٢/٢٥٣، وشرح الكافية ٢/٧٢ - ٧٣، والمساعد ١/٦٤١، واللمع ٢/١٠٦ - ١٠٧.

(٢) في ب: "المتعجب". (٣) من الآية ٨٢ من سورة القصص.

(٤) هذا من الرجز المشطور، وهو لراجز من تميم، ويعدله قوله:

... كَأَمْسَا ذُرٌّ عَلَيْهِ الرُّزْنُ سُبُ ...

... أَوْ رُزْنُ حَيْلٍ وَهُوَ عِنْدِي أَطْيَبُ ...

و"الرُّزْنُ" ضربٌ من الثياب طيب الرائحة، اللسان "رزن" ١/٤٣١.

و"الأشْنَب" وصفٌ من الشُّبَّ - يفتح الشين والنون - وهو علوبة ماء القسم مع رقة الأسنان. وينظر الرجز في: اللسان "رزن" ١/٤٣٢، ورواه هكذا:

... وإِبَائِي تَعَزُّوكِ ذَاكَ الْأَشْنَبُ ...

وينظر: شرح المرادي ٤/٧٩، وأوضح المسالك ٤/٨٣، والمغني، الشاهد ٦٨٧، واللمع ٢/١٠٦، واللسان ٢/١٣٩، والتصريح ٢/١٩٧، وشرح الأثري ٣/١٥٠، ومعجم شواهد العربية ٤٤٣.

ومثلها:

٣٩٩- ... وإِهْأُ لَسْلَمِي تَمْ وإِهْأُ وإِهْأُ (١) ...

أو نائبة عن الماضي، كـ"هيهات" (٢) - بمعنى: يَبْعُدُ - وهي مفتوحة الناء عند الحجازيين، وينو تميم يكسرونها، وعقيل تضمها، وبهما قرئ شاذاً ﴿هَيْهَاتُ هَيْهَاتُ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ (٣) وأكثر ما تستعمل مكررة.

(١) هذا من الرجز المشطور، نسبة بعضهم لرؤبة، ولم أحده في ديوانه، ونسبه بعضهم لأبي النجم، ويعدله قوله:

... هِي الْمُنَى لَوْ أَنَا يَلْنَعَا ...

ينظر في: شرح ابن بيش ٤/٧٢، وأوضح المسالك ٤/٨٤، والمغني، الشاهد ٦٨٨، والتصريح ٢/١٩٧، وشرح الأثري ٢/١٥٠، ومعجم شواهد العربية ٥٥٦.

(٢) ينظر هيهات في: الكتاب ٣/٢٩١ - ٢٩٢، والمقتضب ٣/١٨٢، وشرح الأثري ٣/١٥٠.

(٣) الآية ٣٦ من سورة المؤمنون.

وقد نقل ابن جني في المختص ٢/٩٠ فيها عيكة قرايات، حيث نقل عن أبي جعفر أنه قرأها بكسر الناء فيهما من غير تنوين، وهذه قراءة عشرية.

تنظر - أيضاً - البدر الزاهرة ص ٢١٦، والمذهب ٢/٦٠.

ونقل - أيضاً - الكسر مع التنوين في "هيهات" الأولى، وبدون التنوين في الثانية، ونسب هذه القراءة إلى عيسى بن عمر، ونقل فيهما الضم مع التنوين «هيهات» هيهات» وعزاهما إلى أبي حيوة، ونقل فيهما تسكين الناء «هيهات» هيهات» وعزاهما إلى عيسى الممداني، وأبي عمر.

وينظر نحو هذا في: إملاء ما من به الرحمن ٢/١٤٩.

و"هَلَمْ" (١) - بمعنى: أَقْبَلَ - و"أَزَالَ" وبابه، وقد تقدم في باب الأسماء اللازمة للنداء أنه ينقل من كل فعل ثلاثي، تام، متصرف، وينقل استعماها نائبة عن المضارع كـ"سَوَّى" - بمعنى: اتعجب - (٢) كقوله تعالى: ﴿وَيَكُونُ كَأَنَّ اللَّهَ يَسْطُرُ الرَّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ﴾ (٣) ويقال فيها: "وا"، نحو: ... وإِبَائِي أَنْتَ وَتَوَكُّ الْأَشْنَبُ (٤) ...

(١) "هَلَمْ" اختلف النحويون في كيفية تركيبها، فالصيريون على أنها مركبة من: "ها" التنبيه، ومن "هَلَمْ" التي هي فعل أمر، من قولهم: «كَمْ اللَّهُ شَيْخَةً أَي: جمعه، وقال الفراء: هي مركبة من "هَلْ" التي للزجر، و"هَلَمْ" بمعنى: "اقصد" خففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها، وحذفت، وهي: اسمٌ يُقَالُ عند الحجازيين، وفعلٌ عند بني تميم متصل بها الضمائر.

ينظر: الكتاب ٢/٢٥٢، ٣/٣٣٢، والمقتضب ٢/٢٥٣، وشرح الكافية ٢/٧٢ - ٧٣، والمساعد ١/٦٤١، واللمع ٢/١٠٦ - ١٠٧.

(٢) في ب: "المتعجب". (٣) من الآية ٨٢ من سورة القصص.

(٤) هذا من الرجز المشطور، وهو لراجز من تميم، ويعدله قوله:

... كَأَنَّمَا ذُرٌّ عَلَيْهِ الرَّزْنَبُ ...

... أَوْ زَنْجِيلٌ وَهُوَ عِنْدِي أَطْيَبُ ...

و"الزرنب" ضرب من الثياب طيب الرائحة، اللسان "زرنب" ١/٤٣١.

و"الأشنب" وصف من الشئ -يفتح الشين والنون- وهو علوبة ماء القسم مع رقة الأسنان. وينظر الرجز في: اللسان "زرنب" ١/٤٣٢، ورواه هكذا:

... وإِبَائِي تَعَزُّوكِ ذَاكَ الْأَشْنَبُ ...

وينظر: شرح المرادي ٤/٧٩، وأوضح المسالك ٤/٨٣، والمغني، الشاهد ٦٨٧، واللمع ٢/١٠٦، واللسان ٢/١٣٩، والتصريح ٢/١٩٧، وشرح الأثري ٢/١٥٠، ومعجم شواهد العربية ٤٤٣.

ومثلها:

٣٩٩- ... وإِهْأَ لَسْلَمِي تَمْ وإِهْأَ وإِهْأَ (١) ...

أو نائبة عن الماضي، كـ"هيهات" (٢) - بمعنى: يَبْعُدُ - وهي مفتوحة الناء عند الحجازيين، وينو تميم يكسرونها، وعقيل تضمها، وبهما قرئ شاذاً ﴿هَيْهَاتُ هَيْهَاتُ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ (٣) وأكثر ما تستعمل مكررة.

(١) هذا من الرجز المشطور، نسبة بعضهم لرؤبة، ولم أحده في ديوانه، ونسبه بعضهم لأبي النجم، ويعدله قوله:

... هِي الْمَتَى لَوْ أَنَا يَلْنَعَا ...

ينظر في: شرح ابن بيش ٤/٧٢، وأوضح المسالك ٤/٨٤، والمغني، الشاهد ٦٨٨، والتصريح ٢/١٩٧، وشرح الأثري ٢/١٥٠، ومعجم شواهد العربية ٥٥٦.

(٢) ينظر هيهات في: الكتاب ٣/٢٩١ - ٢٩٢، والمقتضب ٣/١٨٢، وشرح الأثري ٣/١٥٠.

(٣) الآية ٣٦ من سورة المؤمنون.

وقد نقل ابن جني في المختص ٢/٩٠ فيها عيكة قرايات، حيث نقل عن أبي

جعفر أنه قرأها بكسر الناء فيهما من غير تنوين، وهذه قراءة عشرية.

تنظر -أيضا- البدر الزاهرة ص ٢١٦، والمهذب ٢/٦٠.

ونقل -أيضا- الكسر مع التنوين في "هيهات" الأولى، وبدون التنوين في الثانية،

ونسب هذه القراءة إلى عيسى بن عمر، ونقل فيهما الضم مع التنوين «هيهات»

هيهات» وعزاها إلى أبي حيوة، ونقل فيهما تسكين الناء «هيهات» هيهات»

وعزاها إلى عيسى الممداني، وأبي عمر.

وينظر نحو هذا في: إملاء ما من به الرحمن ٢/١٤٩.

والفعل من أفعال "عليك" وهكذا "دونك" مع "إليك" كذا "رويدا" "بله" ناصيتين ويعملان الحفصين تصنوتين اسم الفعل ينقسم إلى موضوع له بالأصالة كالأمثلة السابقة، وإلى منقول إليه بعد الاستعمال في غيره، ثم النقل إما من جارٍ ومجرور، كـ "عليك زيدا" - بمعنى: الزم - قال تعالى: ﴿عليكم أنفسكم﴾<sup>(١)</sup> وإليك عن زيد - بمعنى: تنح - وإيا من ظرف، كـ "دونك" - بمعنى: خذ - ومثله: "مكانك" - بمعنى: أثبت - و"وراءك" - بمعنى: تأخر - و"إمامك" - بمعنى: تقدم - وإيا من مصدر استعمل فعله، كـ "رويدا" - بمعنى: اسهل - فإنه تصغير: "إرواد" مصدر: أروده - بمعنى: أمهله - ثم صغر تصغير ترحيم، فقبل: "رويدا" ثم نقل عن المصدرية، فاستعمل اسم فعل، فنصبوا به ما بعده، من غير تنوين، وإما من مصدر لم يستعمل فعله، كـ "بله زيدا" - بمعنى: دح - فإن "بله" في الأصل: مصدر فعل مهمل مرادف لـ "دح"، وإن أريد بهما المصدرية خفي<sup>(٢)</sup> ما بعدهما بإضافتهما إليه، فقبل: "رويدا زيدا" و"بله عمرو" كما يضاف المصدر إلى مفعوله، وينفرد "رويدا"<sup>(٣)</sup> بأنه يعمل النصب في مصدرية<sup>(٤)</sup> - أيضا - فيفرق بينه وبين اسم الفعل التنوين<sup>(٥)</sup>، نحو: «رويدا زيدا».

وما لهما تسوب عنه من عمل، فما، وأخبر مالم ي في فيه العمل

(١) من الآية ١٠٥ من سورة المائدة.

(٢) في ب: "سفننا".

(٣) في أ: "رويد".

(٤) قوله: «في مصدرية» أي: في حال كونه مصدرا.

(٥) أي: فما كان متونا منه فهو مصدر، لأن اسم الفعل مبني.

أي: تعمل أسماء الأفعال عمل الأفعال التي ثابت عنها، فما ناب منها عن لازم كـ "صه" و"نزال" و"هيهات"<sup>(١)</sup> اقتصر على رفع فاعل، وحكمه في وجوب<sup>(٢)</sup> استتار الفاعل وظهوره حكم ما ناب عنه، - كما سبق - وما ناب منها عن متعد كـ "دونك" و"عليك" نصب<sup>(٣)</sup> مفعولا<sup>(٤)</sup>، وإن استعمل [شيء منها]<sup>(٥)</sup> بمعاني أفعال متعددة اختلفت أحواله، كـ "حيهل"<sup>(٦)</sup> فإنهيم قالوا: «حيهل الخيل»<sup>(٧)</sup> - بمعنى: أئت - و«حيهل على الخير» - بمعنى: أقبل - [و«حيهلا بلنا» - بمعنى: حي به -]<sup>(٨)</sup> ولم يسمع بعد "أمين" مفعول، مع كونه بمعنى: استجب.

وفارق اسم الفعل مسماه في كونه<sup>(٩)</sup> لا يجوز تقديم معموله عليه،

(١) "صه" ناب عن: أسكت، و"نزال" ناب عن: انزل، و"هيهات ناب عن: بُعد، والأفعال الثلاثة لازمة.

(٢) في ب: "جواز" بدل: "وجوب" وكلاهما صحيح، لأن اللزوم عنه منه ما يجب استتار فاعله ومنه ما يجوز، كما مثل.

(٣) هذا الحكم أغلي، لأن منه ما ناب عن متعد ولم يسمع بعده مفعول، كما سيذكر الشارح بعده، ولذا احتز الناظم من هذا بقوله في التسهيل ٢١٠: «وحكمها - غالبا - في التعدد، واللزوم، والإظهار، والإضمار، حكم الأفعال المرافقة معنى».

(٤) سقط "مفعولا" من: أ. (٥) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٦) ينظر تصرف العرب في "حيهل" في: الكتاب ٣٠١/٣، والمقتضب ٢٠٥/٣ - ٢٠٦، واللسان و"حيهل" ١٩٥/١٣.

(٧) سقط "الريد" من: أ. (٨) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٩) في أ: "في أنه" موضح: "في كونه".

والفعل من أفعال "عليك" وهكذا "دونك" مع "إليك" كذا "رؤيد" "بله" ناصيتين ويعملان الحفصين تصنوتين اسم الفعل ينقسم إلى موضوع له بالأصالة كالأمثلة السابقة، وإلى منقول إليه بعد الاستعمال في غيره، ثم النقل إما من جارٍ وجور، كـ "عليك زيدا" - بمعنى: الزم - قال تعالى: ﴿عليكم أنفسكم﴾<sup>(١)</sup> وإليك عن زيد - بمعنى: تتج - وإيا من ظرف، كـ "دونك" - بمعنى: خذ - ومثله: "مكانك" - بمعنى: أثبت - و"وراءك" - بمعنى: تأخر - و"إمامك" - بمعنى: تقدم - وإيا من مصدر استعمل فعله، كـ "رؤيد" - بمعنى: اسهل - فإنه تصغير: "إرواد" مصدر: أروده - بمعنى: أمهله - ثم صغر تصغير ترحيم، فقبل: "رؤيداً" ثم نقل عن المصدرية، فاستعمل اسم فعل، فنصبوا به ما بعده، من غير تنوين، وإما من مصدر لم يستعمل فعله، كـ "بله زيدا" - بمعنى: دغ - فإن "بله" في الأصل: مصدر فعل مهمل مرادف لـ "دغ"، وإن أريد بهما المصدرية خفيض<sup>(٢)</sup> ما بعدهما بإضافتهما إليه، فقبل: "رؤيد زيدا" و"بله عمرو" كما يضاف المصدر إلى مفعوله، وينفرد "رؤيداً"<sup>(٣)</sup> بأنه يعمل النصب في مصدرية<sup>(٤)</sup> - أيضاً - فيفرق بينه وبين اسم الفعل التنوين<sup>(٥)</sup>، نحو: «رؤيدا زيدا».

وما لهما تسوب عنه من عمل، فما، وأخبر مالم ي في فيه العمل

(١) من الآية ١٠٥ من سورة المائدة.

(٢) في ب: "سفسنا".

(٣) في أ: "رؤيد".

(٤) قوله: «في مصدرية» أي: في حال كونه مصدرا.

(٥) أي: فما كان متونا منه فهو مصدر، لأن اسم الفعل مبني.

أي: تعمل أسماء الأفعال عمل الأفعال التي ثابت عنها، فما ناب منها عن لازم كـ "صه" و"نزال" و"هيئات"<sup>(١)</sup> اقتصر على رفع فاعل، وحكمه في وجوب<sup>(٢)</sup> استتار الفاعل وظهوره حكم ما ناب عنه، - كما سبق - وما ناب منها عن متعد كـ "دونك" و"عليك" نصب<sup>(٣)</sup> مفعولا<sup>(٤)</sup>، وإن استعمل [شيء منها]<sup>(٥)</sup> بمعاني أفعال متعددة اختلفت أحواله، كـ "حيهل"<sup>(٦)</sup> فإينهم قالوا: «حيهل الخيل»<sup>(٧)</sup> - بمعنى: أئت - و«حيهل على الخير» - بمعنى: أقبل - [و«حيهلا بلنا» - بمعنى: حي به -]<sup>(٨)</sup> ولم يسمع بعد "أمين" مفعول، مع كونه بمعنى: استحجب.

وفارق اسم الفعل مسماه في كونه<sup>(٩)</sup> لا يجوز تقديم معموله عليه،

(١) "صه" ناب عن: أسكت، و"نزال" ناب عن: انزل، و"هيئات" ناب عن: تعد، والأفعال الثلاثة لازمة.

(٢) في ب: "جواز" بدل: "وجوب" وكلاهما صحيح، لأن اللزوم عنه منه ما يجب استتار فاعله ومنه ما يجوز، كما مثل.

(٣) هذا الحكم أغلي، لأن منه ما ناب عن متعد ولم يسمع بعده مفعول، كما سيذكر الشارح بعده، ولذا احتز الناظم من هذا بقوله في التسهيل ٢١٠: «وحكمها - غالبا - في التعدد، واللزوم، والإظهار، والإضمار، حكم الأفعال المرافقة معنى».

(٤) سقط "مفعولا" من: أ. (٥) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٦) ينظر تصرف العرب في "حيهل" في: الكتاب ٣٠١/٣، والمقتضب ٢٠٥/٣ - ٢٠٦، واللسان و"حيهل" ١٩٥/١٣.

(٧) سقط "الريد" من: أ. (٨) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٩) في أ: "في أنه" موضح: "في كونه".

بـخلاف الفعل، فلا يقال: «زيداً بُلَّةً» كما يقال: «زيداً اترَّبَةً» ونحو: ﴿كَتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وقوله:

٤٠٠- ... يا أيها المائجُ دلوي دونكا<sup>(٢)</sup> ...

مفعولان<sup>(٣)</sup> لفعل مقدر.

واحكمم بتكسر الذي يُؤنَّ منها وتعريفٌ سواه يئنُّ تنقسم أسماء الأفعال بالنسبة إلى لزوم التنوين، ولزوم التجرد منه، وجوازهما ثلاثة أقسام:

فالأول: كـ"واها" و"وُها" -معنى: أتعجب<sup>(٤)</sup>- فهما في الأسماء بمنزلة "أحد" و"ذيار" وغيرهما مما يلزم التكثير.

والثاني: كـ"شَتَان" و"تَزَال" وبابه، فهي بمنزلة ما لزوم التعريف كالمضمرات وأسماء الإشارة.

(١) من الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٢) تقدم الكلام على هذا الرجز في باب الاشتغال.

(٣) خالف فيهما الكسائي، حيث ادعى أن "دلوي" و"كتاب" و"دلوي" مفعولان لاسم الفعل بعدهما، ولا حجة له فيهما لصحة تقدير "دلوي" مبتدأ أو مفعولاً بـ"لئونك" مضمر، وأما "كتاب" فنصوب بـ"عليك" مضمر، ولا يتأتى فيه التقدير الأول لكونه منصوباً، وجعل بعض النحويين هذا الخلاف للكونيين ولم يخصه بالكسائي، وقد عقد الأتباري لهذا الخلاف المسألة (٢٧) من كتابه الإحصاف ٢٢٨/١. وينظر -أيضاً- شرح ابن عيسى ١١٧/١، والمصنف ١٠٥/٢، والندوة ١٣٨/٢، والتصريح ٢٠٢/٢، وشرح الأخواني ١٥٧/٣. (٤) في ب: "العجب".

والثالث: كـ"صَة" و"مَة" و"لِيَة" -معنى: زِدَ- فإنك إذا نوتنها كانت بمنزلة النكرة في دلالتها على مطلق المسمى، وإن ترك توينها، فهي بمنزلة المعارف<sup>(١)</sup> في دلالتها إما على معيّن، وإما على الجنس، فهي بمنزلة: "رجل" و"نوب" ونحوهما مما يقبل التعريف والتكثير.

وما به خُوطِبَ ما لا يعقل من شبه اسم الفعل صوتاً يُجعل الأصوات نوعان:

أحدهما: ما وضع لخطاب ما لا يعقل من الحيوانات<sup>(٢)</sup>، وهو شبيه باسم الفعل، فلا يدخل في ذلك مخاطبتهم الدُّرر، والمنازل، وغيرهما، نحو:

٤٠١- أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطويلُ أَلَا تُنَحِّي<sup>(٣)</sup> ... ..

ونحوه:

(١) ذهب بعض النحويين إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما تُؤنَّ منها وما لم ينون. ينظر: شرح المرادي ٨٨/٤، وشرح الأخواني ١٥٨/٣.

(٢) للمسموع "حيوان" قال في اللسان: «وَكَلَّ ذِي رُوحٍ حَيَوَانٌ، والجمع والواحد فيه سواء». "حيا" ٢٢٤/١٨.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، لامرئ القيس الكندي، وهو من معلقته، وقامه: ... .. بصبح وما الإصباح منك بأمثل والشاهد منه قوله: "أيها الليل" فإنه خطاب لما لا يعقل، وليس باسم صوت، لكونه لا يشبه الفعل. وينظر البيت في: أوضح المسالك ٩٣/٤، والتصريح ٢٠٢/٢، والخزانة ٣٢٦/٢، وشرح الأخواني ١٦٠/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٠٤.

بـخلاف الفعل، فلا يقال: «زيداً بُلَّةً» كما يقال: «زيداً اترَّبَةً» ونحو: ﴿كَتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وقوله:

٤٠٠- ... يا أيها المائِجُ دلوي دونكا<sup>(٢)</sup> ...

مفعولان<sup>(٣)</sup> لفعل مقدر.

واحكمم بتكسیر الذي يُؤنُّ منها وتعريفٌ سواه يئنُّ تنقسم أسماء الأفعال بالنسبة إلى لزوم التنوين، ولزوم التجرد منه، وجوازهما ثلاثة أقسام:

فالأول: كـ"واها" و"وُيها" -معنى: أتعجب<sup>(٤)</sup>- فهما في الأسماء بمنزلة "أحد" و"ذئار" وغيرهما مما يلزم التكسير.

والثاني: كـ"شَتَان" و"تَزَال" وبابه، فهي بمنزلة ما لزوم التعريف كالمضمرات وأسماء الإشارة.

(١) من الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٢) تقدم الكلام على هذا الرجز في باب الاشتغال.

(٣) خالف فيهما الكسائي، حيث ادعى أن "دلوي" و"كتاب" و"دلوي" مفعولان لاسم الفعل بعدهما، ولا حجة له فيهما لصحة تقدير "دلوي" مبتدأ أو مفعولاً بـ"لئونك" مضمر، وأما "كتاب" فنصوب بـ"عليك" مضمر، ولا يتأتى فيه التقدير الأول لكونه منصوباً، وجعل بعض النحويين هذا الخلاف للكونيين ولم يخصه بالكسائي، وقد عقد الأتباري لهذا الخلاف المسألة (٢٧) من كتابه الإحصاف ٢٢٨/١. وينظر -أيضاً- شرح ابن عيسى ١١٧/١، والمصنف ١٠٥/٢، والندوة ١٣٨/٢، والتصريح ٢٠٢/٢، وشرح الأخواني ١٥٧/٣. (٤) في ب: "العجب".

والثالث: كـ"صَة" و"مَة" و"لِيَة" -معنى: زِدْ- فإنك إذا نوتنها كانت بمنزلة التكرة في دلالتها على مطلق المسمى، وإن ترك توينها، فهي بمنزلة المعارف<sup>(١)</sup> في دلالتها إما على معيّن، وإما على الجنس، فهي بمنزلة: "رجل" و"نؤب" ونحوهما مما يقبل التعريف والتكسير.

وما به خُوطِبَ ما لا يعقل من شبه اسم الفعل صوتاً يُجعل الأصوات نوعان:

أحدهما: ما وضع لخطاب ما لا يعقل من الحيوانات<sup>(٢)</sup>، وهو شبيه باسم الفعل، فلا يدخل في ذلك مخاطبتهم الدُّرر، والمنازِل، وغيرهما، نحو:

٤٠١- أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطويلُ أَلَا تُنَحِّي<sup>(٣)</sup> ... ..

ونحوه:

(١) ذهب بعض النحويين إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما تُؤنُّ منها وما لم ينون. ينظر: شرح المرادي ٨٨/٤، وشرح الأخواني ١٥٨/٣.

(٢) للمسموع "حيوان" قال في اللسان: «وَكَلَّ ذِي رُوحٍ حَيَوَانٌ، والجمع والواحد فيه سواء». "حيا" ٢٢٤/١٨.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، لامرئ القيس الكندي، وهو من معلقته، وقامه: ... .. بصبح وما الإصباح منك بأمثل والشاهد منه قوله: "أيها الليل" فإنه خطاب لما لا يعقل، وليس باسم صوت، لكونه لا يشبه الفعل. وينظر البيت في: أوضح المسالك ٩٣/٤، والتصريح ٢٠٢/٢، والخزانة ٣٢٦/٢، وشرح الأخواني ١٦٠/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٠٤.

٤٠٢- ألا يا سلمى يادارمي على البلى<sup>(١)</sup> ... ..

لعدم شبهه باسم الفعل، بخلاف قولهم في زجر البغل: "عَسَ" وقولهم في حث الإبل على الشرب: "جَاجَا"<sup>(٢)</sup> - بالهمز<sup>(٣)</sup> - وفي دعاء الضأن "جاجا"<sup>(٤)</sup> غير مهموز - وفي دعاء الماعز "عاعا" - غير<sup>(٥)</sup> مهموزين أيضاً - فإنها كلها شبيهة باسم الفعل.

كذلك الذي أجلى حكاية كـ"قَبْ" والنوم بنا النوعين فهو قد وجب هذا النوع الثاني من الأصوات، وهو ما وضع لحكاية صوت، إما صوت حيوان، وإما صوت جسم ملاقٍ لآخر، فمن الأول قولهم في حكاية صوت الغراب: "عاق" وفي حكاية صوت طيران الذباب: "عَازِبَاز"<sup>(٦)</sup> وفي حكاية صوت الضحك: "طِيطِيطِ".

ومن الثاني: قولهم في حكاية صوت الضرب: "طاق" وفي حكاية صوت وقع الحجر: "طق" وفي حكاية وقع ضربة السيف: "قَبْ" وكل من نوعي أسماء الأفعال والأصوات لازم البناء، وعلة بناء أسماء الأفعال شبيهها بالحرف في النباة عن الفعل مع عدم التأثير بالعوامل، وعلة بناء أسماء الأصوات شبيهها بالحرف المهمل في وقوعها<sup>(٧)</sup> غير عاملة ولا معمولة.

(١) هنا صدر بيت من الطويل، وهو لذى الرمة، وقد تقدم تحريجه في باب كان وأحواله، والشاهد منه قوله: "يا دارمي" ويقال فيه مثل ما قيل في الشاهد السابق.

(٢) في أ: "جَاجَا" وهو تحريف. ينظر: اللسان "جيا" ٤٦/١.

(٣) سقط "الهمز" من: أ. (٤) سقط "جاجا" من: ب.

(٥) سقط "غير" من: ب. (٦) في أ: "عازبان"، وهو تحريف.

(٧) في ب: "لوقوعها".

### نونا التوكيد

هل كل منهما أصل بنفسها؟ أو الثقيلة هي الأصل، ثم اختصرت منها الخفيفة؟ أو العكس ثم نُقِلَتْ لقصد زيادة التوكيد؟ فيه ثلاثة أقوال:

للفعل توكيداً بـ"نوين" هما كـنوني أَذْهَبْتُ وأقصدنهما إذا قصد تأكيد معنى الفعل ألحق في آخره نون ثقيلة، كـ"ساذهبت" أو خفيفة، كـ"ساقصدنهما" وقد اجتمع التأكيد بهما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ جِنَّتَيْنِ وَلَيْكُونَا مِنَ الصَّاعِرِينَ﴾<sup>(١)</sup> ويفرّقان في اللفظ والمعنى والاستعمال، أما الأول فظاهر، وأما في المعنى: فلأن التوكيد بالثقيلة أبلغ<sup>(٢)</sup> منه بالخفيفة، وأما الثالث فلأن<sup>(٣)</sup> الخفيفة ترسم بالألف، ويوقف عليها بالألف كالتنوين، إلا أنها تفارقه في ثبوتها مع التوكيد، كـ"ساقصدنهما".

يؤكدان "أفعل" و"يفعل" آتيا ذا طَلَبٍ أو شرطاً أما تالياً أو مَبْتِئاً في قَسَمٍ مستقبلاً وقَلَّ بعد "ما" و"لم" وبعد "لا" وغير "إنما" من طوالب الجزا وآخر المؤكّد افصح كـ"بأبرزا" التأكيد بالتنوين<sup>(٤)</sup> يختص بفعللي الأمر والمضارع،

(١) قال بالأول البصريون، وقال بالآخرين الكوفيون. ينظر: الكتاب ٥٠٨/٣،

والمقتضب ١١/٣، وشرح المرادي ٩٠/٤، والمج ٧٨/٢، والتصریح ٢٠٣/٢،

وشرح الأشرني زحاشية الصيان عليه ١٦١/٣.

(٢) من الآية ٣٢، من سورة يوسف.

(٣) قال بهذا الخليل. ينظر: الكتاب ٥٠٩/٣.

(٤) في ب: "فإن" موضع "لأن". (٥) في أ: "بالنون".



٤٠٢- ألا يا سلمى يادارمي على البلى<sup>(١)</sup> ... ..

لعدم شبهه باسم الفعل، بخلاف قولهم في زجر البغل: "عَسَ" وقولهم في حث الإبل على الشرب: "جَاجَا"<sup>(٢)</sup> - بالهمز<sup>(٣)</sup> - وفي دعاء الضأن "جاجا"<sup>(٤)</sup> غير مهموز - وفي دعاء الماعز "عاعا" - غير<sup>(٥)</sup> مهموزين أيضاً - فإنها كلها شبيهة باسم الفعل.

كذلك الذي أجلى حكاية كـ"قَبْ" والنوم بنا النوعين فهو قد وجب هذا النوع الثاني من الأصوات، وهو ما وضع لحكاية صوت، إما صوت حيوان، وإما صوت جسم ملاقٍ لآخر، فمن الأول قولهم في حكاية صوت الغراب: "غاق" وفي حكاية صوت طيران الذباب: "غَارِيزَار"<sup>(٦)</sup> وفي حكاية صوت الضحك: "طِيطِيطِ".

ومن الثاني: قولهم في حكاية صوت الضرب: "طاق" وفي حكاية صوت وقع الحجر: "طق" وفي حكاية وقع ضربة السيف: "قَبْ" وكل من نوعي أسماء الأفعال والأصوات لازم البناء، وعلة بناء أسماء الأفعال شبيهها بالحرف في النباة عن الفعل مع عدم التأثر بالعوامل، وعلة بناء أسماء الأصوات شبيهها بالحرف المهمل في وقوعها<sup>(٧)</sup> غير عاملة ولا معمولة.

(١) هنا صدر بيت من الطويل، وهو لذى الرمة، وقد تقدم تحريجه في باب كان وأحواله، والشاهد منه قوله: "يا دارمي" ويقال فيه مثل ما قيل في الشاهد السابق.

(٢) في أ: "جاجاء" وهو تحريف. ينظر: اللسان "جيا" ٤٦/١.

(٣) سقط "الهمز" من: أ. (٤) سقط "جاجا" من: ب.

(٥) سقط "غير" من: ب. (٦) في أ: "عازبان"، وهو تحريف.

(٧) في ب: "لوقوعها".

### نونا التوكيد

هل كل منهما أصل بنفسها؟ أو الثقيلة هي الأصل، ثم اختصرت منها الخفيفة؟ أو العكس ثم نُقِلَتْ لقصد زيادة التوكيد؟ فيه ثلاثة أقوال:

للفعل توكيداً بـ"نونين" هما كـونـي أَذْهَبَ وَأَقْصَدَ نُهَما إذا قصد تأكيد معنى الفعل ألحق في آخره نون ثقيلة، كـ"أَذْهَبَ" أو خفيفة، كـ"أَقْصَدَ" نُهَما وقد اجتمع التأكيد بهما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ جِنَّةٌ وَلَيْكُونَا مِنَ الصَّاعِرِينَ﴾<sup>(١)</sup> ويفرّقان في اللفظ والمعنى والاستعمال، أما الأول فظاهر، وأما في المعنى: فلأن التوكيد بالثقيلة أبلغ<sup>(٢)</sup> منه بالخفيفة، وأما الثالث فلأن<sup>(٣)</sup> الخفيفة ترسم بالألف، ويوقف عليها بالألف كالتنوين، إلا أنها تفارقه في ثبوتها مع التركيب، كـ"أَقْصَدَ نُهَما".

يؤكدان "أفعل" و"يفعل" آتيا ذا طَلَبٍ أو شرطاً أما تالياً أو مَبْتِئاً في قَسَمٍ مستقبلاً وقَلَّ بعد "ما" و"لم" وبعد "لا" وغير "إنّا" من طوالب الجزا وآخر المؤكّد افصح كـ"أَبْرَزَا" التأكيد بالنونين<sup>(٤)</sup> يختص بفعللي الأمر والمضارع،

(١) قال بالأول البصريون، وقال بالآخرين الكوفيون. ينظر: الكتاب ٥٠٨/٣،

والمقتضب ١١/٣، وشرح المرادي ٩٠/٤، والمج ٧٨/٢، والتصریح ٢٠٣/٢،

وشرح الأشرني زحاشية الصيان عليه ١٦١/٣.

(٢) من الآية ٣٢، من سورة يوسف.

(٣) قال بهذا الخليل. ينظر: الكتاب ٥٠٩/٣.

(٤) في ب: "فإن" موضع "لأن". (٥) في أ: "بالنون".

ولا يدخلان<sup>(١)</sup> على الماضي، فأما الأمر: فيؤكد إنه بلا قيد، وأما المضارع فينقسم توكيدهما إلى معطرد، وإلى قليل، فالمعطرد منه ثلاثة مواضع.

الأول: أن<sup>(٢)</sup> يدل على طلب، إما أمراً نحو: "لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ" وإما نهياً نحو: "وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا" وإما دعاءً نحو: "لَنَسْقِيَنَّ الْغَيْثَ يَا إِبْرَاهِيمُ" ويتحقق بالطلب ما أشبهه من التحضيض، والتمني، والاستفهام، نحو:

٤٠٣- هَلْ تَمَنَّيَ بَعْدَ غَيْرِ مُخْلِقَةٍ<sup>(٣)</sup> ... ..

وقوله:

٤٠٤- فَلْيَلِكِلْ يَوْمَ الْمُلْتَقَى تَرْيَبَتِي<sup>(٤)</sup> ... ..

(١) في أ: "يدخل".

(٢) سقط "أن" من: ب.

(٣) من الآية ٤٢، من سورة إبراهيم.

(٤) هذا صدر بيت من البسيط، وقائله غير معروف، وقامه قوله:

... .. كَمَا عَهْدُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ  
و"ذِي سَلَمٍ": اسم موضع قبل بالبحر، وقيل بالشام.

والشاهد منه قوله: "تَمَنَّيَ" حيث أكد لكونه فعلاً مضارعاً واقعاً بعد الطلب وهو التحضيض. وأصل الفعل مع نون التوكيد: "تَمَنَّيَنَّ" حذف نون الرفع لتوالي الأمثال، وحذفت ياء المخاطبة لئلا يلتقي ساكنان. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٤٠٢/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦١٨، وأوضح المسالك ٩٩٩/٤، والمجمع ٧٨/٢، والدرر ٩٦/٢، والتصريح ٢٠٤/٢، وشرح الأخفوني ١٦٢/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٦٨.

(٥) هذا صدر بيت من الطويل، وقائله غير معروف، وقامه قوله:

... .. لَكِي تَعْلَمِي أَنِّي أَسْرُورٌ: إِفْرَاهِي  
والشاهد منه قوله: "تَرْيَبَتِي" حيث أكد الفعل للمضارع الواقع بعد الطلب بـ"ليت" بنون التوكيد الثقيلة. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٤٠٢/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦١٨، وأوضح المسالك ١٠١/٤، والتصريح ٢٠٤/٢، وشرح الأخفوني ١٦٢/٣.

وقوله:

٤٠٥- ... .. أَوْبَعْدَ كَيْدَةٍ تَمْدَحَنَّ قَبِيلًا<sup>(١)</sup>

الثاني: أن يقع بعد "إن" الشرطية المؤكدة بـ"ما" نحو: "فَلَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا" و"وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٍ" و

الثالث: أن يقع في جواب القسم وهو مثبت مستقبل، نحو: "وَوَافَّقُوا لَكَيْدًا أَصْنَامَكُمُ" و"فَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ" ولا يؤكد بها منفي نحو: "تَاللَّهِ تَفَعَّلَ تَذَكَّرَ يَوْسُفُ" ولا<sup>(٢)</sup> حال، نحو:

(١) هذا عجز بيت من الكامل، نسبة بعضهم إلى المتنبي، وبعضهم نسبة إلى امرئ القيس، ولم أحد من أثبت له صدرا سوى محمد بن أبي الدين في تعليقه على أوضح المسالك ١٠١/٤، وصدروا على ما نقله محمد بن أبي الدين هو:

قالت فطيمة حلّ خيرٌكُةٌ مُدَحِّةٌ ... ..

وقوله: "فطيمة": تصغير فاطمة، و"حلّ" فعل أمر، من التحلية، وهي التزين على التفسير الذي ارتضاه محمد بن أبي الدين، والمعنى: حلّ شمرٌكُةٌ مدحده، و"كندة"

- بكسر الكاف وسكون النون- اسم قبيلة منها أمرؤ القيس، والشاهد منه قوله: "تَمْدَحَنَّ" حيث أكد الفعل للمضارع الواقع بعد حرف الاستفهام، وهو المحمزة

أكدته بنون التوكيد الثقيلة. ينظر البيت في: الكتاب ٥١٤/٣، وأوضح المسالك ١٠١/٤، والمجمع ٧٨/٢، والدرر ٩٦/٢، والخزانة ٣٨٣/١١، وشرح الأخفوني ١٦٢/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٧٣.

(٢) من الآية ٢٦، من سورة مريم. (٣) من الآية ٥٨، من سورة الأَنْفَالِ.

(٤) من الآية ٥٧، من سورة الْأَنْبِيَاءِ. (٥) من الآية ٦٨، من سورة مريم.

(٦) من الآية ٨٥، من سورة يوسف، فقوله تعالى: "فَتَنَّا" منفي بـ"سلا" محذوفة، والتقدير: "لا تفتنا". (٧) أي: ولا ما كان زمنه الحال.

ولا يدخلان<sup>(١)</sup> على الماضي، فأما الأمر: فيؤكد إنه بلا قيد، وأما المضارع فينقسم توكيدهما إلى معطرد، وإلى قليل، فالمعطرد منه ثلاثة مواضع.

الأول: أن<sup>(٢)</sup> يدل على طلب، إما أمراً نحو: "لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ" وإما نهياً نحو: "وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا" وإما دعاءً نحو: "لَنَسْقِيَنَّ الْغَيْثَ يَا إِبْرَاهِيمُ" ويتحقق بالطلب ما أشبهه من التحضيض، والتمني، والاستفهام، نحو:

٤٠٣- هَلْ أَتَى عَلَى الْكَافِرِينَ نَجْمٌ كَخَلْقِهِ<sup>(٣)</sup> ...

وقوله:

٤٠٤- فَلْيَلْكَ يَوْمَ الْمُلْتَقَى تَرْبِيتِي<sup>(٤)</sup> ...

(١) في أ: "يدخل".

(٢) سقط "أن" من: ب.

(٣) من الآية ٤٢، من سورة إبراهيم.

(٤) هذا صدر بيت من البسيط، وقائله غير معروف، وقامه قوله:

... كَمَا عَهْدُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ  
و"ذِي سَلَمٍ": اسم موضع قبل بالبحر، وقيل بالشام.

والشاهد منه قوله: "تَمَنَّيْتُ" حيث أكد لكونه فعلاً مضارعاً واقعاً بعد الطلب وهو التحضيض. وأصل الفعل مع نون التوكيد: "تَمَنَّيْتُ" حذف نون الرفع لتوالي الأمثال، وحذفت ياء المخاطبة لئلا يلتقي ساكنان. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٤٠٢/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦١٨، وأوضح المسالك ٩٩٩/٤، والمجمع ٧٨/٢، والدرر ٩٦/٢، والتصريح ٢٠٤/٢ وشرح الأخواني ١٦٢/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٦٨.

(٥) هذا صدر بيت من الطويل، وقائله غير معروف، وقامه قوله:

... لَكِي تَعْلَمِي أَنِّي أَسْرُورٌ: إِفْرَاهِي  
والشاهد منه قوله: "تَرْبِيتِي" حيث أكد الفعل للمضارع الواقع بعد الطلب بـ"ليت" بنون التوكيد الثقيلة. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٤٠٢/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦١٨، وأوضح المسالك ١٠١/٤، والتصريح ٢٠٤/٢، وشرح الأخواني ١٦٢/٣.

وقوله:

٤٠٥- ... أَوْبَعْدَ كَيْدَةٍ تَمْدَحَنَّ قَبِيلًا<sup>(١)</sup> ...

الثاني: أن يقع بعد "إن" الشرطية المؤكدة بـ"ما" نحو: "فَلَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا" و"وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٍ" و

الثالث: أن يقع في جواب القسم وهو مثبت مستقبل، نحو: "وَوَافَّقُوا لَكَيْدًا أَصْنَامَكُم" و"فَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ الْعَذَابِ" ولا يؤكد بها منفي نحو: "تَاللَّهِ تَفَعَّلَ تَذَكَّرَ يَوْسُفُ" ولا<sup>(٢)</sup> حال، نحو:

(١) هذا عجز بيت من الكامل، نسبة بعضهم إلى المتنبي، وبعضهم نسبة إلى امرئ القيس، ولم أحد من أثبت له صدرا سوى محمد بن علي الدين في تعليقه على أوضح المسالك ١٠١/٤، وصدروا على ما نقله محمد بن علي الدين هو:

قالت فطيمة حلّ خيرٌكُةٌ مُدَحِّةٌ ...

وقوله: "فطيمة": تصغير فاطمة، و"حلّ" فعل أمر، من التحلية، وهي التزين على التفسير الذي ارتضاه محمد بن علي الدين، والمعنى: حلّ شمرٌكُةٌ مدحه، و"كندة"

- بكسر الكاف وسكون النون- اسم قبيلة منها أمرؤ القيس، والشاهد منه قوله:

"تَمْدَحَنَّ" حيث أكد الفعل للمضارع الواقع بعد حرف الاستفهام، وهو المحمزة

أكدته بنون التوكيد الثقيلة. ينظر البيت في: الكتاب ٥١٤/٣، وأوضح المسالك

١٠١/٤، والمجمع ٧٨/٢، والدرر ٩٦/٢، والخزانة ٣٨٣/١١، وشرح الأخواني

١٦٢/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٧٣.

(٢) من الآية ٢٦، من سورة مريم. (٣) من الآية ٥٨، من سورة الأَنْفَالِ.

(٤) من الآية ٥٧، من سورة الْأَنْبِيَاءِ. (٥) من الآية ٦٨، من سورة مريم.

(٦) من الآية ٨٥، من سورة يوسف، فقوله تعالى: "فَتَنَّا" منفي بـ"سلا" محذوفة، والتقدير: "لا تفتنا". (٧) أي: ولا ما كان زمنه الحال.

- ٤٠٦- عينا لأبيض كل امرئ يُخسِفُ قولاً ولا يفعل<sup>(١)</sup>  
والثأكيدي في هذا القسم الثالث واجب، فإن غري عن التوكيد<sup>(٢)</sup> بالنون  
قدر قبله حرف النفي، فإذا قلت: "والله يقوم زيد" كان المعنى نفي القيام عنه،  
ويجب في الملبث دخول اللام عليه مع النون، فإن فصل بينه وبين اللام امتنعت  
النون<sup>(٣)</sup>، نحو: ﴿ولسوف يعطيك ربك﴾<sup>(٤)</sup> وأما الثاني فليس توكيده<sup>(٥)</sup>  
واجباً، إلا أن تجرده من التوكيد لا يكاد يوجد إلا في الشعر، نحو:  
٤٠٧- يا صاح إنا نجدني غردني جدو<sup>(٦)</sup> ... ..

- (١) هذا البيت من المقارب، وقائله غير معروف، والشاهد منه قوله: "لأبيض" فإنه  
لا يجوز توكيده بالنون لأن معناه الحال لا الاستقبال ونون التوكيد تخلص الفعل  
للاستقبال. ينظر البيت في: أوضح المسالك ٩٥/٤، والتصريح ٢٠٢/٢، وشرح  
الأخفري ١٦٣/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٩٩.  
(٢) في: "الثأكيدي"، وهو بالواو أكثر، لأنها الأصل، والهمزة فيه لغة، اللسان:  
"وك د" ٤٨٢/٤. (٣) ما بين المعنوين ساقط من: أ.  
(٤) من الآية ٥، من سورة الضحى. (٥) في أ: "تأكيده".  
(٦) هذا صدر بيت من البسيط، وقائله غير معروف، وقامه قوله:  
... .. فما التخلي عن الخلال من شيمي.  
و"الجددة": اليسار والغنى. ينظر: اللسان "وجد" ٤٥٨/٤.  
والمعنى: يقول لصاحبه إنه وإن كان قليل المال فهو شديد الحفظ للمعد والإحاء،  
فإنه وفي لأهل مودته على أية حال كان.  
والشاهد من البيت قوله: "تجدني" حيث لم يؤكد الفعل المضارع الواقع شرطاً  
لـ "إن" "لوكدته" "ما" الزائدة، وترك توكيده بالنون إمالة للضرورة الشعرية، أو أنه من  
القليل. وينظر البيت في: شرح ابن الساطم ص ٦٢٠، وأوضح المسالك ٩٧/٤،  
والتصريح ٢٠٤/٢، وشرح الأخفري ١٦٣/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٦٩.

- وأما الأول فالثأكيدي فيه وتركه شائعاً، والقليل منه أربعة مواضع:  
الأول: إذا وقع بعد "ما" والمراد بها "ما الزائدة" نحو<sup>(١)</sup>:  
٤٠٨- قليلاً به ما يحمذتك وارث<sup>(٢)</sup> ... ..  
لا<sup>(٣)</sup> النافية، فإنه لم يسمع تأكيد الفعل<sup>(٤)</sup> بعدها.  
الثاني: إذا وقع بعد "لم" كقوله:  
٤٠٩- ... يحسبه الجاهل ما لم تعلموا ...  
٤١٠- ... شيخا على كرسية معهما<sup>(٥)</sup> ...

- (١) في ب: "كقوله" موضع "نحو".  
(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي، وقامه قوله:  
... .. إذا نال مما كنت تجمع مقيماً  
يقول: قلما يجمد الوارث من ورثه مع أنه يستول على ما جمعه وأتسى عمره في  
تحصيله، فلينظر الإنسان في خير ما ينفع فيه ماله قبل أن ينتقل إلى يد غيره،  
والشاهد منه قوله: "يحمذتك" حيث أكد الفعل المضارع بالنون الثقيلة مع كونه  
واقعا بعد "ما" الزائدة، وهذا قليل كما ذكر الشارح.  
ينظر البيت في: شرح المرادي ٩٧/٤، وأوضح المسالك ١٠٥/٤، والجمع  
٧٨/٢، والدرر ٩٩/٢، والتصريح ٢٠٥/٢، وشرح الأخفري ١٦٤/٣، وديوانه  
١٠٨، ومعجم شواهد العربية ٣٢٨.  
(٣) أي: لا "ما" النافية. (٤) سقط "الفعل" من: ب.  
(٥) هذان بيتان من الرجز المشطّر، وقد اختلف النجاة في ... بهما اختلافاً كبيراً،  
فبعضهم نسبهما إلى مساور العبي، وبعضهم نسبهما إلى أبي حيان الفقهسي،  
وسنهم من نسبهما إلى الحجاج، كما نسبنا إلى عبيد بن عيسى، ونسبهما عبد السلام  
هارون في الكتاب، ومعجم شواهد العربية إلى ابن حبانة اللص، --

- ٤٠٦- عينا لأبيض كل امرئ يُخسِفُ قولاً ولا يفعل<sup>(١)</sup>  
 والتأكيد في هذا القسم الثالث واجب، فإن غري عن التوكيد<sup>(٢)</sup> بالنون  
 قدر قبله حرف النفي، فإذا قلت: "والله يقوم زيد" كان المعنى نفي القيام عنه،  
 ويجب في الملبت دخول اللام عليه مع النون، فإن فصل بينه وبين اللام امتنعت  
 النون<sup>(٣)</sup> نحو: ﴿ولسوف يعطيك ربك﴾<sup>(٤)</sup> وأما الثاني فليس توكيده<sup>(٥)</sup>  
 واجبا، إلا أن تجرده من التوكيد لا يكاد يوجد إلا في الشعر، نحو:  
 ٤٠٧- يا صاح إنا نجدني غردتي جدو<sup>(٦)</sup> ... ..

- (١) هذا البيت من المقارب، وقائله غير معروف، والشاهد منه قوله: "لأبيض" فإنه  
 لا يجوز توكيده بالنون لأن معناه الحال لا الاستقبال ونون التوكيد تخلص الفعل  
 للاستقبال. ينظر البيت في: أوضح المسالك ٩٥/٤، والتصريح ٢٠٢/٢، وشرح  
 الأخرى ١٦٣/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٩٩.  
 (٢) في: "التأكيد"، وهو بالواو أكثر، لأنها الأصل، والهمزة فيه لغة، اللسان:  
 "وك د" ٤٨٢/٤. (٣) ما بين المعنوين ساقط من: أ.  
 (٤) من الآية ٥، من سورة الضحى. (٥) في أ: "تأكده".  
 (٦) هذا صدر بيت من البسيط، وقائله غير معروف، وقامه قوله:  
 ... .. فما التخلي عن الحلال من شيمي.  
 و"الجددة": اليسار والغنى. ينظر: اللسان "وجد" ٤٥٨/٤.  
 والمعنى: يقول لصاحبه إنه وإن كان قليل المال فهو شديد الحفظ للمعد والإحاء،  
 فإنه وفي لأهل مودته على أية حال كان.  
 والشاهد من البيت قوله: "تجدني" حيث لم يؤكد الفعل المضارع الواقع شرطا  
 لـ "إن" "لو كدة" "ما" الزائدة، وترك توكيده بالنون إملا للضرورة الشعرية، أو أنه من  
 القليل. وينظر البيت في: شرح ابن الساطم ص ٦٢٠، وأوضح المسالك ٩٧/٤،  
 والتصريح ٢٠٤/٢، وشرح الأخرى ١٦٣/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٦٩.

- وأما الأول فالتأكيد فيه وتركه شائع، والقليل منه أربعة مواضع:  
 الأول: إذا وقع بعد "ما" والمراد بها "ما الزائدة" نحو<sup>(١)</sup>:  
 ٤٠٨- قليلاً ما يحمذتك وارث<sup>(٢)</sup> ... ..  
 لا<sup>(٣)</sup> النافية، فإنه لم يسمع تأكيد الفعل<sup>(٤)</sup> بعدها.  
 الثاني: إذا وقع بعد "لم" كقوله:  
 ٤٠٩- ... يحسبه الجاهل ما لم تعلموا ...  
 ٤١٠- ... شيخا على كرسية معهما<sup>(٥)</sup> ...

- (١) في ب: "كقوله" موضع "نحو".  
 (٢) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي، وقامه قوله:  
 ... .. إذا نال مما كنت تجمع مقيماً  
 يقول: قلما يحمذ الوارث من ورثه مع أنه يستول على ما جمعه وأتسى عمره في  
 تحصيله، فلينظر الإنسان في خير ما ينفق فيه ماله قبل أن ينتقل إلى يد غيره،  
 والشاهد منه قوله: "يحمذتك" حيث أكد الفعل المضارع بالنون الثقيلة مع كونه  
 واقعاً بعد "ما" الزائدة، وهذا قليل كما ذكر الشارح.  
 ينظر البيت في: شرح المرادي ٩٧/٤، وأوضح المسالك ١٠٥/٤، والجمع  
 ٧٨/٢، والدرر ٩٩/٢، والتصريح ٢٠٥/٢، وشرح الأخرى ١٦٤/٣، وديوانه  
 ١٠٨، ومعجم شواهد العربية ٣٢٨.  
 (٣) أي: لا "ما" النافية. (٤) سقط "الفعل" من: ب.  
 (٥) هذان بيتان من الرجز المشطرون، وقد اختلف النجاة في: ... .. باختلاف كبيراء  
 فبعضهم نسبهما إلى مساور العبي، وبعضهم نسبهما إلى أبي حيان الفقهسي،  
 ومنهم من نسبهما إلى الحجاج، كما نسبنا إلى عبيد بن عيسى، ونسبهما عبد السلام  
 هارون في الكتاب، ومعجم شواهد العربية إلى ابن حبانة اللص، --

الثالث: إذا وقع بعد "لا" النافية، كقولهم: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾<sup>(١)</sup>.

الرابع: أن يقع شرطاً لغير إن المؤكدة بـ"ما"، كقولهم:

٤١١- من تَقَفَّنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيِّسٍ<sup>(٢)</sup> ... ..

(-) والشاهد منه: "لم يعلموا" حيث أكد الفعل بنون التوكيد الخفيفة المبدلة في الوقف ألفاً.

والمنى: وصف الشاعر وَطْبُ كَيْنَ مَنْ أَبْصَرَهُ وهو لا يعلم حقيقة ظنه شيئاً قد ليس عمامة بيضاء، وترجع على كرسبه، هذا ما فسره به أكثر المحققين، وذهب قوم إلى تفسيره بجمل شعث الخصب وحفّ البسات، والمجْع هو التفسير الأول، ينظر في: الكتاب ٥١٦/٣، والإنصاف ٦٥٣/٢، وشرح ابن يعيش ٤٢/٩، والمقرب ٧٤/٢، وشرح الكافية الشافية ١٤٠٦/٣، وشرح المرادي ٩٩/٤، وأوضح المسالك ١٠٦/٤، وشرح ابن عقيل ٣١٠/٣، والدرر ٩٧/٢، والتصريح ٢٠٥/٢، والخزانة ٤٠٩/١١، وشرح الأعموني ١٦٤/٣، ومعجم شواهد العربية ٥٣١.

(١) من الآية ٢٤، من سورة الأنفال، وذكر ابن هشام أن "لا" في الآية يجوز أن تكون نافية. ينظر: توجيه كل من المعنيين في المنى ص ٢٧٢-٢٧٣.

(٢) هذا صدر بيت من الكامل، وهو لابنة مرة بن عاهان الحارثي، ترثي أباهاً وغمامه قولها:

... ..  
أبداً، وقَتْلُ يُنْسِي قَتْبَةً شَافِي  
ويروى "تَقَفَّنْ" و"تَقَفَّنْ" موضع "تَقَفَّنْ"، والتفسير على روايته بالنون يرجع إليها ومن معها من قومها، وعلى روايته بالياء وينال للفعل يعود إلى قبيلة باهلة التي قتلت أباهاً وهي رواية الشارح والناظم في شرح الكافية --

وهو في الأول والثالث أكثر منه في الآخرين، ويجب بناء آخر الفعل المؤكّد على الفتح، ما لم يحصل به ضمير.

واشْكَلُهُ قَبْلَ مَضْمَرٍ لَيْسَ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا هذه المسألة مستثناة من وجوب فتح<sup>(١)</sup> آخر الفعل المؤكّد<sup>(٢)</sup>، وهو ما

إذا أسند الفعل إلى مضمّر ذي لين -وهو الألف والواو والياء- فإنك تجعل [آخر الفعل]<sup>(٣)</sup> حينئذ محرّكاً بحركة تُجانَسُ الضمير، فتضمه قبل الواو، نحو: ﴿لَتَبْلُغُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وتكسره قبل الياء، نحو: ﴿فَإِذَا تَوَيَّنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾<sup>(٥)</sup> وتفتحه قبل الألف نحو: ﴿وَلَا تَبْعَانِ﴾<sup>(٦)</sup>.

والمضمّر أحدُفْنُهُ إِلَّا الْأَلْفَ وإن يكن في آخر الفعل أَلْفٌ فأجعلهُ منه واقعاً غيرَ الياء والواو ياءً كاسْتَعْيَنَ سَعِيًا واحْلِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ فِي وَأَوْ ياءً شَكْلٌ مُجَانِسٌ قَفِي نَحْوُ "أَخْشَيْنَ يَاهَنْدُ" -بالكسر و"يَا" قَوْمٌ أَخْشَوْنِ وَأَضْمَمُ وَقَسْ مُسَوِيًا أي إذا كان في آخر الفعل المؤكّد بالنون ضمير دولين حذفته إن كان

(-) وروايته بالياء والبناء للمفعول هي رواية سيبويه، والشاهد منه قولها: "تَقَفَّنْ" حيث أكد الفعل المضارع بالنون الخفيفة بعد "مَنْ" الشرطية. ينظر البيت في: الكتاب ٥١٦/٣، والمقتضب ١٤/٣، والمقرب ٧٤/٢، وشرح الكافية الشافية ١٤٠٥/٣، وشرح المرادي ١٠٥/٤، وأوضح المسالك ١٠٧/٤، والجمع ٧٩/٢، والتصريح ٢٠٥/٢، والخزانة ٣٩٩/١١، وشرح الأعموني ١٦٥/٣.

(١) سقط "فتح" من: أ. (٢) في ب: "المحرك" موضع "المؤكّد" وهو تعريف.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٤) من الآية ١٨٦، من سورة آل عمران.

(٥) من الآية ٢٦، من سورة مريم. (٦) من الآية ٨٩، من سورة يونس.

الثالث: إذا وقع بعد "لا" النافية، كقولهم: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾<sup>(١)</sup>.

الرابع: أن يقع شرطاً لغير إن المؤكدة بـ"ما"، كقولهم:

٤١١- من تَقَفَّنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيِّسٍ<sup>(٢)</sup> ... ..

(-) والشاهد منه: "لم يعلموا" حيث أكد الفعل بنون التوكيد الخفيفة المبدلة في الوقف ألفاً.

والمنى: وصف الشاعر وَطْبًى كَيْنَ مَنْ أَبْصَرَهُ وهو لا يعلم حقيقة ظنه شيئاً قد ليس عمامة بيضاء، وترجع على كرسبه، هذا ما فسره به أكثر المحققين، وذهب قوم إلى تفسيره بجمل شعث الخصب وحفّ البسات، والمجْعُ هو التفسير الأول، ينظر في: الكتاب ٥١٦/٣، والإنصاف ٦٥٣/٢، وشرح ابن يعيش ٤٢/٩، والمقرب ٧٤/٢، وشرح الكافية الشافية ١٤٠٦/٣، وشرح المرادي ٩٩/٤، وأوضح المسالك ١٠٦/٤، وشرح ابن عقيل ٣١٠/٣، والدرر ٩٧/٢، والتصريح ٢٠٥/٢، والخزانة ٤٠٩/١١، وشرح الأعموني ١٦٤/٣، ومعجم شواهد العربية ٥٣١.

(١) من الآية ٢٤، من سورة الأنفال، وذكر ابن هشام أن "لا" في الآية يجوز أن تكون نافية. ينظر: توجيه كل من المعنيين في المنى ص ٢٧٢-٢٧٣.

(٢) هذا صدر بيت من الكامل، وهو لابنة مرة بن عاهان الحارثي، ترثي أباهاً وغمامه قولها:

... .. أبداً، وقَتْلُ يُنْسِي قَتْبَةً شَافِي

ويروى "تَقَفَّنْ" و"تَقَفَّنْ" موضع "تَقَفَّنْ"، والضمير على روايته بالنون يرجع إليها ومن معها من قومها، وعلى روايته بالياء وينال للفعل يعود إلى قبيلة باهلة التي قتلت أباهاً وهي رواية الشارح والناظم في شرح الكافية --

وهو في الأول والثالث أكثر منه في الآخرين، ويجب بناء آخر الفعل المؤكّد على الفتح، ما لم يحصل به ضمير.

واشكّله قبل مضمّر لين بما جاتس من تحرّك قد علما هذه المسألة مستثناة من وجوب فتح<sup>(١)</sup> آخر الفعل المؤكّد<sup>(٢)</sup>، وهو ما

إذا أسند الفعل إلى مضمّر ذي لين -وهو الألف والواو والياء- فإنك تجعل [آخر الفعل]<sup>(٣)</sup> حيثذ محركاً بحركة تحانس الضمير، فتضمه قبل الواو، نحو: ﴿لَتَبْلُوَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وتكسره قبل الياء، نحو: ﴿فَإِذَا تَوَيَّنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾<sup>(٥)</sup> وتفتحه قبل الألف نحو: ﴿وَلَا تَبْعَانِ﴾<sup>(٦)</sup>.

والمضمّر أحدثه إلا الألف وإن يكن في آخر الفعل ألفاً فاجعله منه واقعاً غير اليا والواو ياء كاسميين سغياً واحليفه من رافع هاتين وفي وإو ويا شكّل مجابسين قفي نحو "أخشين ياهند" -بالكسر و"يا" قوم أخشون واضمهم وقس مَسُوناً أي إذا كان في آخر الفعل المؤكّد بالنون ضمير دولين حذفته إن كان

(-) وروايته بالياء والبناء للمفعول هي رواية سيبويه، والشاهد منه قولها: "تَقَفَّنْ" حيث أكد الفعل المضارع بالنون الخفيفة بعد "من" الشرطية. ينظر البيت في: الكتاب ٥١٦/٣، والمقتضب ١٤/٣، والمقرب ٧٤/٢، وشرح الكافية الشافية ١٤٠٥/٣، وشرح المرادي ١٠٥/٤، وأوضح المسالك ١٠٧/٤، والجمع ٧٩/٢، والتصريح ٢٠٥/٢، والخزانة ٣٩٩/١١، وشرح الأعموني ١٦٥/٣.

(١) سقط "فتح" من: أ. (٢) في ب: "المحرك" موضع "المؤكّد" وهو تعريف.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٤) من الآية ١٨٦، من سورة آل عمران.

(٥) من الآية ٢٦، من سورة مريم. (٦) من الآية ٨٩، من سورة يونس.

غير ألف، فيشمل ذلك الواو نحو: "هم يُضْرَبُونَ" والياء نحو: "أنت تُضْرَبِينَ" أصلهما: "ضربون" و"تضربين" حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين مع أول نوني التوكيد الساكنة للإدغام فيما بعدها، وسواء كان آخر الفعل صحيحا - كما مثل - أو معتلا بالواو والياء نحو: ﴿لَتَبْلُوُنَّ﴾ ﴿فَإِذَا تَرِيُنَّ﴾ فإن كان الضمير ألفا أقر على حاله، سواء<sup>(١)</sup> كان الفعل صحيحا أو معتلا، نحو: «هذا يضربان»، ويعلوان، ويرميان<sup>(٢)</sup>، ويخشيان<sup>(٣)</sup>، وأما حكم آخر الفعل للمعتل [فقد سبق أن للمعتل<sup>(٤)</sup> يالواو، والياء لا يحذف حرف العلة منه، وأما المعتل بالألف فإن رفع غير الواو والياء<sup>(٥)</sup> من ألف أو ضمير مستتر قلبت ألفه ياء، نحو: "أحشيت يازيد" ومثله: "استعين سفيًا" و"أخشيان" و"أنتما تسعيان" وإن رفع الواو والياء<sup>(٦)</sup> حذفت ألفه، وحرك كل واحد من الواو والياء بما يجانسه، فتحرك الياء<sup>(٧)</sup> بالكسر، نحو: "أخشيئ ياهند" والواو بالضم، نحو: "ياقوم أخشون" ويقاس على ذلك جميع الأفعال المعتلة بالألف، ولا يتوجه تفريق<sup>(٨)</sup> النحاة بين المعتل بالألف والمعتل بالواو والياء وجعلهم المحذوف في المعتل بالألف آخر الفعل دون الضمير، وعكسهم ذلك في المعتل بالواو والياء، كما سبق.

(١) في أ: "إن كان". (٢) في ب: "يؤمنان" موضع "يرميان" وهو تعريف.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٤) سقط قوله: "والياء" من: ب.

(٥) في ب: "أو الياء".

(٦) ذكر المرادي أن الكوفيين يميزون حذف الياء المفتوح ما قبلها، فيقولون في نحو: "أخشيئ ياهند": "أخشيئ ياهند"، وغزى إلى الفراء القول بأنه لغة لطيفة.

ينظر شرح المرادي ١١١/٤، وقد نقله عنه الأشموني. ينظر: شرحه ١٦٨/٣.

(٧) ينظر ذلك في شرح المرادي ١٠٩/٤-١١٠، والتصريح ٢٠٦/٢، وشرح الأشموني ١٦٦/٣-١٦٨.

ولم تقع خفيفة بعد الألف لكن شديدة وكسرها ألف أخذ في بيان الأحكام المختصة بالنون الخفيفة، وهي أربعة:

أولها: هذا، وهو عدم<sup>(١)</sup> وقوعها بعد ألف الضمير، وإنما يقع بعدها الثقيلة، نحو: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾<sup>(٢)</sup> ويجب كسرها لضبيها بنون التثنية، ثم المانع من وقوع الخفيفة بعد الألف الفرار من التقاء الساكنين، فلو كان بعدها ساكنة لم يقع فيه ففي كونه مسوغا لوقوعها بعد الألف قولان<sup>(٣)</sup>، والحق ما ذهب إليه يونس من جواز وقوعها بعد الألف مطلقا، ثم تكسر لالتقاء الساكنين، لا كما قال أبو علي أنها تقر على سكونها، على حد قولهم: "حَلَقْنَا الْبَطَانَ"<sup>(٤)</sup>

(١) هذا هو مذهب جمهور البصريين، ومخالفهم يونس والكوفيون.

ينظر: الكتاب ٥٢٧/٣، والإنصاف: المسألة (٩٤) ٦٥٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٤١٧/٣-١٤١٨، وشرح ابن الناطم ص ٦٢٨-٦٢٩، وشرح المرادي ١١١/٤-١١٢، وأوضح المسالك ١١٠/٤-١١١، والتصريح ٢٠٧/٢، وشرح الأشموني ١٦٨/٣-١٦٩.

(٢) من الآية ٨٩، من سورة يونس.

(٣) نقل المرادي عن أبي حيان قوله: «نص بعضهم على المنع، ويمكن أن يقال: يجوز».

ينظر: شرح المرادي ١١٢/٤.

ونص سيبويه على المنع، فلهذا المراد بقول أبي حيان. الكتاب ٥٢٥/٣.

(٤) هذا من أمثال العرب، ويضرب للأمر إذا اشتد.

ينظر في: اللسان "بطن" ١٩٨/١٦، ٢٠٢، والبطان: حزام الرُّخْل والقب.



غير ألف، فيشمل ذلك الواو نحو: "هم يُضْرَبُونَ" والياء نحو: "أنت تُضْرَبِينَ" أصلهما: "ضربون" و"تضربين" حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين مع أول نوني التوكيد الساكنة للإدغام فيما بعدها، وسواء كان آخر الفعل صحيحا - كما مثل - أو معتلا بالواو والياء نحو: ﴿لَتَبْلُوُنَّ﴾ ﴿فَإِذَا تَرِيُنَّ﴾ فإن كان الضمير ألفا أقر على حاله، سواء<sup>(١)</sup> كان الفعل صحيحا أو معتلا، نحو: «هذا يضربان»، ويعلوان، ويرميان<sup>(٢)</sup>، ويخشيان<sup>(٣)</sup>، وأما حكم آخر الفعل للمعتل [فقد سبق أن للمعتل<sup>(٤)</sup> يالواو، والياء لا يحذف حرف العلة منه، وأما المعتل بالألف فإن رفع غير الواو والياء<sup>(٥)</sup> من ألف أو ضمير مستتر قلبت ألفه ياء، نحو: "أحشيت يازيد" ومثله: "استعين سفيًا" و"أخشيان" و"أنتما تسعيان" وإن رفع الواو والياء<sup>(٦)</sup> حذفت ألفه، وحرك كل واحد من الواو والياء بما يجانسه، فتحرك الياء<sup>(٧)</sup> بالكسر، نحو: "أخشيئ ياهند" والواو بالضم، نحو: "ياقوم أخشون" ويقاس على ذلك جميع الأفعال المعتلة بالألف، ولا يتوجه تفريق<sup>(٨)</sup> النحاة بين المعتل بالألف والمعتل بالواو والياء وجعلهم المحذوف في المعتل بالألف آخر الفعل دون الضمير، وعكسهم ذلك في المعتل بالواو والياء، كما سبق.

(١) في أ: "إن كان". (٢) في ب: "يؤمنان" موضع "يرميان" وهو تعريف.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٤) سقط قوله: "والياء" من: ب.

(٥) في ب: "أو الياء".

(٦) ذكر المرادي أن الكوفيين يميزون حذف الياء المفتوح ما قبلها، فيقولون في نحو: "أخشيئ ياهند": "أخشيئ ياهند"، وغزى إلى الفراء القول بأنه لغة لطية.

ينظر شرح المرادي ١١١/٤، وقد نقله عنه الأشموني. ينظر: شرحه ١٦٨/٣.

(٧) ينظر ذلك في شرح المرادي ١٠٩/٤-١١٠، والتصريح ٢٠٦/٢، وشرح الأشموني ١٦٦/٣-١٦٨.

ولم تقع خفيفة بعد الألف لكن شديدة وكسرها ألف أخذ في بيان الأحكام المختصة بالنون الخفيفة، وهي أربعة:

أولها: هذا، وهو عدم<sup>(١)</sup> وقوعها بعد ألف الضمير، وإنما يقع بعدها الثقيلة، نحو: ﴿وَلَا تَتَعَان﴾<sup>(٢)</sup> ويجب كسرها لضبها بنون التثنية، ثم المانع من وقوع الخفيفة بعد الألف الفرار من التقاء الساكنين، فلو كان بعدها ساندغم فيه ففي كونه مسوغا لوقوعها بعد الألف قولان<sup>(٣)</sup>، والحق ما ذهب إليه يونس من جواز وقوعها بعد الألف مطلقا، ثم تكسر لالتقاء الساكنين، لا كما قال أبو علي أنها تقر على سكونها، على حد قولهم: "حَلَقْنَا الْبَطَانَ"<sup>(٤)</sup>

(١) هذا هو مذهب جمهور البصريين، ومخالفهم يونس والكوفيون.

ينظر: الكتاب ٥٢٧/٣، والإنصاف: المسألة (٩٤) ٦٥٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٤١٧/٣-١٤١٨، وشرح ابن الناطم ص ٦٢٨-٦٢٩، وشرح المرادي ١١١/٤-١١٢، وأوضح المسالك ١١٠/٤-١١١، والتصريح ٢٠٧/٢، وشرح الأشموني ١٦٨/٣-١٦٩.

(٢) من الآية ٨٩، من سورة يونس.

(٣) نقل المرادي عن أبي حيان قوله: «نص بعضهم على المنع، ويمكن أن يقال: يجوز».

ينظر: شرح المرادي ١١٢/٤.

ونص سيبويه على المنع، فلهذا المراد بقول أبي حيان. الكتاب ٥٢٥/٣.

(٤) هذا من أمثال العرب، ويضرب للأمر إذا اشتد.

ينظر في: اللسان "بطن" ١٩٨/١٦، ٢٠٢، والبطان: حزام الرُّخْل والقب.

ومنه قراءة بعضهم: ﴿فَدَمَّرُوهُمْ تَدْمِيرًا﴾<sup>(١)</sup> وحُملَ قراءة ابن ذكوان:<sup>(٢)</sup> ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾<sup>(٣)</sup> - مخففاً - عليه أولى من حملها على النفي، وتكون النون للرفع.

والفأَ زِدَ قبلها مؤكِّداً فعلا إلى نون الإنثاء أَسندا  
هذا الحكم الثاني من أحكام الخفيفة، وهو أنه لا يؤكد بها الفعل للمستند إلى نون الإنثاء، لأنه إذا أكد بالنون الثقيلة لزم أن يفصل بينها وبين نون الإنثاء بألف<sup>(٤)</sup> فيقال: "هُنَّ يَضْرِبْنَ" كراهية لتوالي النونات، والخفيفة لاتقع<sup>(٥)</sup> بعد الألف.

واحذف خفيفة لساكنٍ وَوَفٍ وبعده غير فتحة إذا تَقَفَ  
واردت إذا حذفتها في الوقف ما مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عَلِيمًا  
وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلِفَا وَقَفَا كَمَا تَقُولُ فِي: قِفْنَا  
هذان الثالث والرابع من الأحكام المختصة بالخفيفة، فالثالث: أنها تحذف لملاقاة الساكن بعدها، كقوله:

(١) ذكر هذه القراءة ابن جني في الخصب ١٢٢/٢، وعزاها لعلي بن أبي طالب - عليه السلام - ومسلمة بن مغارب، وهي من الآية ٣٦ من سورة الفرقان.

(٢) هو: أبو عمرو عبدالله بن أحمد القهري الدمشقي، ولد سنة ١٧٣هـ، وكان شيخ الإقراء بالشام، وقرأ على الكسائي لما قدم الشام، توفي سنة ٢٤٢هـ. ينظر: المعر ٣٤٤/١، والحجة ص ٥٧.

(٣) من الآية ٨٩، من سورة يونس - كما تقدم - (٤) في ب: "بالألف".

(٥) هنا عند جمهور البصريين، وأما يونس والكوفيون فيحيزون وقوعها بعد الألف، وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك قبل قليل.

٤١٢- لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرَكَّحَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ<sup>(١)</sup>  
أصله: "تهين".

والرابع: أنها تعامل بما يعامل به التتوين، فتخفف بحذفها إن وقفت بعد غير فتحة، من كسر أو ضمٍّ، ولا يتصور ذلك إلّا في الفعل المستند إلى الواو، والياء - كما سبق - وحينئذ فلا يبقى آخر الفعل على حاله معها، لكن يجب أن يُرد إليه ما كان قد حذف من أجلها للوصل، فتقول [في نحو: <sup>(٢)</sup>] «القوم يُكْرِمُونَ أَضيافَهُمْ» و«أَنْتَ تُكْرِمِينَ بَعْلُكَ» إذا وقفت على الفعل "يكرموا" و"تكرمي" يحذف النون لشبهها بالتتوين، ورد الواو والياء لزوال ما حذف من

(١) هذا البيت من المنسرح، وقد حذف من أوله سبب خفيف، وقاله هو: الأضبط ابن قريع السعدي.

يقول: لا تهن الفقير ولا تله فلعل الحال أن تتبدل فتخضع أنت ويرتفع هو، فالأبام دول، ولا يخفى ما في البيت من آثار الجاهلية التي سجلها القرآن، حيث جاء فيه قولهم: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَى وَمَا يَهْدِيَنَا إِلَّا

الدَّهْرُ﴾ من الآية ٢٤، من سورة الدهر.

والشاهد منه قوله (لا تهين) حيث حذف نون التوكيد الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين، وقد أبقي الفتحة على لام الكلمة لتدل على تلك النون المحذوفة.

وينظر البيت في: المسائل العسكرية ص ٢٠١، والإنصاف ٢٢١/١، وشرح ابن يعيش ٤٣/٩-٤٤، والمقرب ١٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١٤١٩/٣، وشرح

ابن النظم ص ٦٣٠، وشرح المرادي: ١١٤/٤، والمغني، الشاهد ١٠٩٨، ٢٨١، وأوضح المسالك ١١١/٤، والممع ١٣٤/١، والدرر ١١١/١، والتصريح ٢٠٨/٢، والخزانة ٤٥٠/١١، وشرح الأشموني ١٦٩/٣، ومعجم شواهد العربية ٢١٦.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

ومنه قراءة بعضهم: ﴿فَدَمَّرُوهُمْ تَدْمِيرًا﴾<sup>(١)</sup> وحُملَ قراءة ابن ذكوان:<sup>(٢)</sup> ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾<sup>(٣)</sup> - مخففاً - عليه أولى من حملها على النفي، وتكون النون للرفع.

والفأَ زِدَ قبلها مؤكِّداً فعلا إلى نون الإنثاء أَسندا  
هذا الحكم الثاني من أحكام الخفيفة، وهو أنه لا يؤكد بها الفعل للمستند إلى نون الإنثاء، لأنه إذا أكد بالنون الثقيلة لزم أن يفصل بينها وبين نون الإنثاء بألف<sup>(٤)</sup> فيقال: "هُنَّ يَضْرِبْنَ" كراهية لتوالي النونات، والخفيفة لاتقع<sup>(٥)</sup> بعد الألف.

واحذف خفيفة لساكنٍ وَوَفٍ وبعده غير فتحة إذا تَقَفَ  
واردت إذا حذفتها في الوقف ما مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عَلِيمًا  
وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلِفَا وَقَفَا كَمَا تَقُولُ فِي: قِفْنَا  
هذان الثالث والرابع من الأحكام المختصة بالخفيفة، فالثالث: أنها تحذف لملاقاة الساكن بعدها، كقوله:

(١) ذكر هذه القراءة ابن جني في الخصب ١٢٢/٢، وعزاها لعلي بن أبي طالب - عليه السلام - ومسلمة بن مغارب، وهي من الآية ٣٦ من سورة الفرقان.

(٢) هو: أبو عمرو عبدالله بن أحمد القهري الدمشقي، ولد سنة ١٧٣هـ، وكان شيخ الإقراء بالشام، وقرأ على الكسائي لما قدم الشام، توفي سنة ٢٤٢هـ. ينظر: المعر ٣٤٤/١، والحجة ص ٥٧.

(٣) من الآية ٨٩، من سورة يونس - كما تقدم - (٤) في ب: "بالألف".

(٥) هنا عند جمهور البصريين، وأما يونس والكوفيون فيحيزون وقوعها بعد الألف، وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك قبل قليل.

٤١٢- لَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرَكَّحَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ<sup>(١)</sup>  
أصله: "تهين".

والرابع: أنها تعامل بما يعامل به التتوين، فتخفف بحذفها إن وقعت بعد غير فتحة، من كسر أو ضمٍّ، ولا يتصور ذلك إلّا في الفعل المستند إلى الواو، والياء - كما سبق - وحينئذ فلا يبقى آخر الفعل على حاله معها، لكن يجب أن يُرد إليه ما كان قد حذف من أجلها للوصل، فتقول [في نحو: <sup>(٢)</sup>] «القوم يُكْرِمُونَ أَضيافَهُمْ» و«أَنْتَ تُكْرِمِينَ بَعْلُكَ» إذا وَقَفْتَ عَلَى الفعل "يكرموا" و"تكرمي" يحذف النون لشبهها بالتتوين، ورد الواو والياء لزوال ما حذف من

(١) هذا البيت من المنسرح، وقد حذف من أوله سبب خفيف، وقاله هو: الأضبط ابن قريع السعدي.

يقول: لا تهن الفقير ولا تله فلعل الحال أن تتبدل فتخضع أنت ويرتفع هو، فالأبام دول، ولا يخفى ما في البيت من آثار الجاهلية التي سجلها القرآن، حيث جاء فيه قولهم: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَى وَمَا يَهْدِكُنَا إِلَّا

الدَّهْرُ﴾ من الآية ٢٤، من سورة الدهر.

والشاهد منه قوله (لا تهين) حيث حذف نون التوكيد الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين، وقد أبقي الفتحة على لام الكلمة لتدل على تلك النون المحذوفة.

وينظر البيت في: المسائل العسكرية ص ٢٠١، والإنصاف ٢٢١/١، وشرح ابن يعيش ٤٣/٩-٤٤، والمقرب ١٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١٤١٩/٣، وشرح

ابن النظم ص ٦٣٠، وشرح المرادي: ١١٤/٤، والمغني، الشاهد ١٠٩٨، ٢٨١، وأوضح المسالك ١١١/٤، والممع ١٣٤/١، والدرر ١١١/١، والتصريح ٢٠٨/٢، والخزانة ٤٥٠/١١، وشرح الأشموني ١٦٩/٣، ومعجم شواهد العربية ٢١٦.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

أجله من ملاقة الساكن بعدهما، وإن كانت النون بعد فتحة نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾<sup>(١)</sup> وقف عليها بإبدالها ألفاً، كما يفعل ذلك في التنوين الواقع بعد فتحة، فنقول على هذا في: "يَقْنُ يَزِيد" - إذا وقت - "قفا" ومنه قوله:

٤١٣- ... .. ولا تعبد الشيطانَ والله فاعبد<sup>(٢)</sup>  
وقبل إن منه:

٤١٤- قفانك من ذكرى حبيب ومنزل<sup>(٣)</sup> ... ..  
معاملة للوصل بما يعامل به الوقف.

(١) من الآية ١٥، من سورة العلق، وفي ب: "لنفسن".

(٢) هذا عجز بيت من الطويل، وهو للأعشى: ميمون بن قيس، وصدره قوله:

وليسك والمينيات لا تَقْرُنْهَا ... ..

والشاهد منه قوله: "فاعبدا" حيث أبدل نون التوكيد الحفيفة ألفاً في الوقف.

ينظر البيت في: الكتاب ٥١٠/٣، والإنصاف ٦٥٧/٢، وشرح ابن يعيش ٣٩/٩،

٨٨، ٢٠١/١، والمغني، الشاهد ٧٠٢، والمجمع ٧٨/٢، والدرر ٩٥/٢، والتصريح

٢٠٨/٢، وشرح الأعمشوني ١٧٠/٣، وديوانه ١٠٣، ومعجم شواهد العربية ٩٣.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل وهو لأمرئ القيس وهو مطلع معلقته المشهورة، وتماهه قوله:

... .. يَسْقُطُ اللَّوْىَ بَيْنَ الدُّحُولِ تَحَوُّمِلِي

و"السَّقَطُ" هو ما تساقط من الرمل، و"الْوَى" المكان الذي يسرق فيه الرمل،

و"الدُّحُولُ" وحَوُّمِلٌ "مردعان".

والشاهد منه قوله: "قفا" فإنه محتمل لأن تكون ألفه متقلبة عن نون التوكيد

الحفيفة، وأصله "يَقْنُ" ثم أبدلت ألفاً في الوقف، وعامل الوصل معاملة الوقف، كما ذكر الشارح.

### مالا ينصرف

يعرض للاسم نقصان، نقص يوجب شبهه بالحرف، فيوجب بناءه كما سبق، ويسمى غير متمكن، ونقص يوجب شبهه بالفعل<sup>(١)</sup> [فيوجب منع الصرف]<sup>(٢)</sup> ويسمى غير أمكن، فإذا الأسماء بالنسبة إلى التمكن [والأمكنية، وعدمها وعدم الأمكنية دون التمكن]<sup>(٣)</sup> ثلاثة أقسام:

فالأول: كـ "زيد"، والثاني: كـ "كيف" والثالث: كـ "أحمد" وليس فيها

عكسه.<sup>(٤)</sup>

**الصرف تنوين آتى مبيّنا** معنى به يكون الاسم أمكنًا

أي الصرف عبارة عن تنوين<sup>(٥)</sup> جيء به لبيان معنى يقتضى أمكنية

الاسم وسلامته من شبه الحرف والفعل، كـ "زيد" - في المعارف - و "رجل" -

في التكرات - وسالم يدخله هذا التنوين فهو غير منصرف، إلا أن يخلفه

(١) ويمثل أن تكون ألف اللثني، فقد جرّت عادة الشعراء أن يبدأوا بخطاب الاثنين.

ينظر البيت في: الكتاب ٧٠٥/٤، والمختص ٤٩/٢، والإنصاف ٦٥٦/٢،

وشرح ابن يعيش ٣٣/٩، وشرح الكافية ٣٦٦/٢، والمغني، الشاهد ٢٩٣،

والمجمع ١٢٩/٢، والدرر ١٦٦/٢، والتصريح ١٣٦/٢.

(٢) سقط "بالفعل" من: أ.

(٣) قال في ب: "بذل ما بين المعقوفين": "لمنع الصرف".

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٥) أي ليس في الأسماء ما هو من الأمكن دون التمكن.

(٥) هنا هو قول المحققين، وقيل الصرف: الجذر والتنوين معاً.

ذكره المرادي ١١٩/٤.

أجله من ملاقة الساكن بعدهما، وإن كانت النون بعد فتحة نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾<sup>(١)</sup> وقف عليها بإبدالها ألفاً، كما يفعل ذلك في التنوين الواقع بعد فتحة، فتقول على هذا في: "يَقْنُ يَزِيد" - إذا وقت - "قفا" ومنه قوله:

٤١٣ - ... .. ولا تعبد الشيطانَ والله فاعبد<sup>(٢)</sup>  
وقبل إن منه:

٤١٤ - قفانك من ذكرى حبيب ومنزل<sup>(٣)</sup> ... ..  
معاملة للوصل بما يعامل به الوقف.

(١) من الآية ١٥، من سورة العلق، وفي ب: "لنفسن".

(٢) هذا عجز بيت من الطويل، وهو للأعشى: ميمون بن قيس، وصدره قوله:

وليسك والمينيات لا تفرقها ... ..

والشاهد منه قوله: "فاعبد" حيث أبدل نون التوكيد الحفيفة ألفاً في الوقف.

ينظر البيت في: الكتاب ٥١٠/٣، والإنصاف ٦٥٧/٢، وشرح ابن يعيش ٣٩/٩،

٨٨، ٢٠١/١، والمغني، الشاهد ٧٠٢، والمجمع ٧٨/٢، والدرر ٩٥/٢، والتصريح

٢٠٨/٢، وشرح الأعمش ١٧٠/٣، وديوانه ١٠٣، ومعجم شواهد العربية ٩٣.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل وهو لأمرئ القيس وهو مطلع معلقته المشهورة، وتماهه قوله:

... .. يسقط اللوى بين الدحول تحوّل

و"السقط" هو ما تساقط من الرمل، و"اللوى" المكان الذي يسرق فيه الرمل، و"الدحول"، وحوّل "مردّه".

والشاهد منه قوله: "قفا" فإنه محتمل لأن تكون ألفه متقلبة عن نون التوكيد الحفيفة، وأصله "يَقْنُ" ثم أبدلت ألفاً في الوقف، وعامل الوصل معاملة الوقف، كما ذكر الشارح.

### مالا ينصرف

يعرض للاسم نقصان، نقص يوجب شبهه بالحرف، فيوجب بناءه كما سبق، ويسمى غير متمكن، ونقص يوجب شبهه بالفعل<sup>(١)</sup> [فيوجب منع الصرف]<sup>(٢)</sup> ويسمى غير أمكن، فإذا الأسماء بالنسبة إلى التمكن [والأمكنية، وعدمها وعدم الأمكنية دون التمكن]<sup>(٣)</sup> ثلاثة أقسام:

فالأول: كـ "زيد"، والثاني: كـ "كيف" والثالث: كـ "أحمد" وليس فيها

عكسه.<sup>(٤)</sup>

الصرف تنوين آتى مبيّنا معنى به يكون الاسم أمكن

أي الصرف عبارة عن تنوين<sup>(٥)</sup> جيء به لبيان معنى يقتضى أمكنية

الاسم وسلامته من شبه الحرف والفعل، كـ "زيد" - في المعارف - و "رجل" -

في التكرات - وسالم يدخله هذا التنوين فهو غير منصرف، إلا أن يخلفه

(١) ويمثل أن تكون ألف اللثني، فقد جرّت عادة الشعراء أن يبدأوا بخطاب الاثنين.

ينظر البيت في: الكتاب ٢٠٥/٤، والمختص ٤٩/٢، والإنصاف ٦٥٦/٢،

وشرح ابن يعيش ٣٣/٩، وشرح الكافية ٣٦٦/٢، والمغني، الشاهد ٢٩٣،

والمجمع ١٢٩/٢، والدرر ١٦٦/٢، والتصريح ١٣٦/٢.

(٢) سقط "بالفعل" من: أ.

(٣) قال في ب: "بذل ما بين المعقوفين": "لمنع الصرف".

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٥) أي ليس في الأسماء ما هو من الأمكن دون التمكن.

(٥) هنا هو قول الحققين، وقيل الصرف: الجسر والتنوين معاً.

ذكره المرادي ١١٩/٤.

مايشبهه كـ"مسلمات"<sup>(١)</sup>، والمنازع لدخول هذا التنوين إما علتان من علل عشر<sup>(٢)</sup>، وإما علة تقوم مقامهما ولا بد أن تكون إحدى العلتين راجعة إلى اللفظ، والأخرى راجعة إلى المعنى، لأن الفعل فيه فرعية من حيث اللفظ، وهو اشتقاقه من المصدر، وفرعية من حيث المعنى، وهو اقتران دلالة بالزمان، [فالعلة<sup>(٣)</sup> القائمة مقام عتین شیءان:

أحدهما: [ألف التأنيث، والثاني: صيغة منتهى الجموع.

وأما العلتان: فلا بد أن تكون إحداهما<sup>(٤)</sup> إما الوصفية وإما العلمية، لأنهما العلتان المعنويتان، وما عداهما فعلى لفظة.

فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء:

العدل، كـ"ثَنَى" و"ثَلَاث"<sup>(٥)</sup>، ووزن الفعل، كـ"أَحْمَر"<sup>(٦)</sup>

(١) أي كتوبين "مسلمات" المعروف بتنوين المقابلة، وذكر الصبان أن تنوين مسلمات -عند بعضهم- للصرف.

ينظر حاشيته على شرح الأشعرى ١٧١/٣.

(٢) درج جمهور النحاة على عدّ العلل لثلاثة من الصرف تسعا، وذكر السيوطي في الجمع ٢٥/١، أن بعضهم عدّها عشرة، إحداها: ألف التأنيث ولزومها، وعلى هذا جرى الشارح.

(٣) قال في ب: بدل ما بين المعقوفين: "فالقائمة".

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) قوله: "ثنى" معنول عن اثنين، وكلنا "ثلاث".

(٦) صيغة "افعل" من أوزان الفعل، لأن في أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم، فكان لذلك أصلا في الفعل، لأن ما زيادته لمعنى أولى مما زيادته لغير معنى، أناده في شرح الكافية الشافية ١٤٥١/٣.

وزيادة الألف والنون، كـ"سَكْرَان".

ويمنع مع العلمية هذه الثلاث كـ"مُحَرَّم"<sup>(١)</sup> و"يُرِيد" و"مِرْوَان" وأربعة أخرى، وهي:

العجمية، كـ"إِبْرَاهِيم"، والتأنيث، كـ"سَلْحَة"، و"زَيْب"، والتوكيد كـ"مَعْدِي كَرَب"، وألف الإلحاق، وكـ"أَرْضِي" وسرى ذلك كله مفصلاً.

**فألف التأنيث مطلقاً مَنَع صرف الذي حواه كيفما وقع**  
أي: ألف التأنيث تستقل بالمنازع<sup>(٢)</sup> مطلقاً، سواء كانت مقصورة، أو محدودة، وسواء كان ما وقع فيه علماً كـ"سَلْمَى" و"أسماء"، أو صفة كـ"حَيَّة" و"جَرَاء"، أو اسم جنس كـ"لِزْكَرَى" و"صحراء"، مفرداً كما مثل أو جمعاً كـ"جَرَحَى" و"كُرْمَاء".

**وزالسا "فعالان" في وصف سَلِمَ من أن يرى بناءً تأنيث ختم**  
بدأ بذكر العلل المانعة مع الوصف، وهي ثلاثة أشياء:

هذا<sup>(٣)</sup> أولها، وهو زيادة الألف والنون مع الوصف، وهو مختص<sup>(٤)</sup> بوزن "فَعْلَان" بشرط سلامته من قبول تاء التأنيث، عند الإطلاق على المؤنث، إما لأن مؤنثه على "فَعْلَى" كـ"سَكْرَان" و"غَضْبَان" و"نَدْمَان" -من الندم- وإما لأنه لا مؤنث له لفقد المعنى فيه كـ"لِحْيَان"<sup>(٥)</sup>، أو للاستغناء عنه بلفظ آخر، كـ"أَلْيَان" -للعظيم الأليتين- فإنهم قالوا في مؤنثه في الأديمين "عَجْرَاء" أما<sup>(٦)</sup>

(١) في ب: كـ"سَعْمَرُو".

(٢) في أ: بالفتح.

(٣) سقط "هذا" من: ب.

(٤) سقط "مختص" من: ب.

(٥) لحيان: يقال للرجل الطويل اللحية. ينظر اللسان "لحا" ١٠٩/٢٠.

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها الكلام.

مايشبهه كـ"مسلمات"<sup>(١)</sup>، والمنازع لدخول هذا التنوين إما علتان من علل عشر<sup>(٢)</sup>، وإما علة تقوم مقامهما ولا بد أن تكون إحدى العلتين راجعة إلى اللفظ، والأخرى راجعة إلى المعنى، لأن الفعل فيه فرعية من حيث اللفظ، وهو اشتقاقه من المصدر، وفرعية من حيث المعنى، وهو اقتران دلالة بالزمان، [فالعلة<sup>(٣)</sup> القائمة مقام عتین شیءان:

أحدهما: [ألف التأنيث، والثاني: صيغة منتهى الجموع.

وأما العلتان: فلا بد أن تكون إحداهما<sup>(٤)</sup> إما الوصفية وإما العلمية، لأنهما العلتان المعنويتان، وما عداهما فعلى لفظة.

فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء:

العدل، كـ"ثَنَى" و"ثَلَاث"<sup>(٥)</sup>، ووزن الفعل، كـ"أَحْمَر"<sup>(٦)</sup>

(١) أي كتوبين "مسلمات" المعروف بتنوين المقابلة، وذكر الصبان أن تنوين مسلمات -عند بعضهم- للصرف.

ينظر حاشيته على شرح الأشعرى ١٧١/٣.

(٢) درج جمهور النحاة على عدّ العلل لثلاثة من الصرف تسعا، وذكر السيوطي في الجمع ٢٥/١، أن بعضهم عدّها عشرة، إحداها: ألف التأنيث ولزومها، وعلى هذا جرى الشارح.

(٣) قال في ب: بدل ما بين المعقوفين: "فالقائمة".

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) قوله: "ثنى" معنول عن اثنين، وكلنا "ثلاث".

(٦) صيغة "افعل" من أوزان الفعل، لأن في أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم، فكان لذلك أصلا في الفعل، لأن ما زيادته لمعنى أولى مما زيادته لغير معنى، أناده في شرح الكافية الشافية ١٤٥١/٣.

وزيادة الألف والنون، كـ"سَكْرَان".

ويمنع مع العلمية هذه الثلاث كـ"مُحَرَّم"<sup>(١)</sup> و"يُرِيد" و"مِرْوَان" وأربعة آخر، وهي:

العجمية، كـ"إِبْرَاهِيم"، والتأنيث، كـ"سَلْحَة"، و"زَيْب"، والتوكيد كـ"مَعْدِي كَرَب"، وألف الإلحاق، وكـ"أَرْضِي" وسرى ذلك كله مفصلا.

**فألف التأنيث مطلقا مَنَع صرف الذي حواه كيفما وقع**

أي: ألف التأنيث تستقل بالمنازع<sup>(٢)</sup> مطلقا، سواء كانت مقصورة، أو محدودة، وسواء كان ما وقع فيه علما كـ"سَلْمَى" و"أسماء"، أو صفة كـ"حَيَّة" و"هراء"، أو اسم جنس كـ"لِزْكَرَى" و"صحراء"، مفردا كما مثل أو جمعا كـ"حَرَخَى" و"كُرْمَاء".

**وزالسا "فعالان" في وصف سَلِمَ من أن يرى بناءً تأنيث ختم**  
بدأ بذكر العلل المانعة مع الوصف، وهي ثلاثة أشياء:

هذا<sup>(٣)</sup> أولها، وهو زيادة الألف والنون مع الوصف، وهو مختص<sup>(٤)</sup> بوزن "فَعْلَان" بشرط سلامته من قبول تاء التأنيث، عند الإطلاق على المؤنث، إما لأن مؤنثه على "فَعْلَى" كـ"سَكْرَان" و"غَضْبَان" و"ندمان" -من الندم- وإما لأنه لا مؤنث له لفقد المعنى فيه كـ"لِحْيَان"<sup>(٥)</sup>، أو للاستغناء عنه بلفظ آخر، كـ"أَلْيَان" -للعظيم الأليتين- فإنهم قالوا في مؤنثه في الأديمين "عَجْرَاء" أما<sup>(٦)</sup>

(١) في ب: كـ"سَعْمَر".

(٢) في أ: بالفتح.

(٣) سقط "هذا" من: ب.

(٤) سقط "مختص" من: ب.

(٥) لحيان: يقال للرجل الطويل اللحية. ينظر اللسان "لحا" ١٠٩/٢٠.

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها الكلام.

ختم مؤنثه بالتاء عند قصد التأنيث نحو: "مَصَّان" <sup>(١)</sup> - للميم - و "مَصَّيَّان" - للظويل - و "مَصَّيَّان" - من المائدة - و "أَلْيَان" - في الغنم - فإنهم قالوا: «نعمجة أليانة» في ألفاظ يسيرة، فلا يمتنع صرفه.

وينو أسد <sup>(٢)</sup> يصرفون باب "فَعْلان" من الصفات لأن "فَعْلانة" مطرد عندهم. <sup>(٣)</sup>

ووصف أصلي، ووُزِنَ "أَفْعَلًا" ممنوع تأنيث بـ "ك" أَشْهَلًا هذا الثاني مما يمتنع مع الوصف، وهو زنة "أَفْعَل" <sup>(٤)</sup> من أبنية المضارع في لفظ <sup>(٥)</sup> وُضِعَ للوصف أصلا كـ "أَشْهَل" <sup>(٦)</sup> و "أَجْهَر" ونحوهما من الصفات،

(١) "مَصَّان" تعبير للرجل يرضع الغنم من أحلافها بغية، ولا يملأها في إناثه لئلا يسمع ذلك، وهذا معهود في اللوم. ينظر نحوه في: اللسان "مصص" ٣٥٩/٨.

(٢) هي قبيلة من مضر. ينظر: اللسان "أسد" ٣٨/٤.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ١٤٤١/٣، وشرح ابن الناطم ٦٣٦، وشرح المرادي ١٢٣/٤، والتصريح ٢١٣/٢، وشرح الأثيري ١٧٥/٣.

(٤) قال المرادي -معلقا على قول الناطم: - «ووزن أَفْعَلًا» - الأولى تعليق الحكم على وزن الفعل، الذي هو به أول، لا على وزن "أَفْعَل" ليشمل نحو: "أَحْيَمِر" و "أَفْئِيل" - من المصغر - فإنه لا يصرف لكونه على وزن الفعل، نحو: "أَفْئِيلِر" وإن لم يكن حال التصغير على وزن "أَفْعَل".

ينظر: شرح المرادي ١٢٥/٤.

أقول. هذه بضاعة ابن مالك أوردت عليه، فقد قال في شرح الكافية الشافية ١٤٥٠/١: «... وذلك بشرط أصالة الوصفية، وكون الوزن من الأوزان التي الفعل بها أول»، فالأولى أن يقال: «وقوله في كافيته أولى من قوله هنا».

(٥) سقط "لفظ" من: ب. (٦) الأشهل: تقدم معناه في التعجب.

وشروطه أن يمتنع ختمه بتاء التأنيث عند قصد إطلاقه على المؤنث، إما لأن موته "فَعْلَاء" - كما مثل - وإما لأنه لا مؤنث له كـ "أَكْمَر" - للعظيم الكَمَرَة - <sup>(١)</sup> و "أَدَر" - للعظيم الأَتَيْن - أما لو ختم عند قصد التأنيث بالتاء كـ "أَرَمَل" و "أَرَمَلَة" لم يمتنع صرفه.

وَأَلْفَيْسَنَ عَارِضَ الوَصْفِيَّةِ كـ "أَرَبِع" وعَارِضَ الإِسْمِيَّةِ فَلَاذَهَمَ الْقَبْلُ لكونِهِ وَجِعَ في الأصل وصفاً انصرفه مُنِيع و "أَجْدَل" و "أَحْيَل" و "أَفْقَى" مصروفة، وقد يَنْلَنَ النَّعْصَا قد سبق أن شرط <sup>(٢)</sup> منع الوصف <sup>(٣)</sup> مع وزن الفعل أن يكون أصليا، فتحو: "أربع" في قولك: «مررت بنسوة أربع» لا يمتنع صرفه، لأنه في الأصل اسم لهذا العدد المخصوص، ولكن عَرَضَ الوصف به.

وفي التمثيل به نظير، فإن فيه مقتضيا آخر للصرف، وهو أنه يقبل التأنيث بالتاء نحو: «مررت برجال أربعة» لكن يمثل ذلك بقولهم: «مررت برجل أربع» أي: دليل، وكذلك أصالة الوصفية تقتضي منع الصرف لما عرض نقله إلى الاسمية، كـ "الأدْهَم" <sup>(٤)</sup> - إذ اسمي به القيد - و "أَبْطَح" <sup>(٥)</sup> و "أَبْرَق" <sup>(٦)</sup>

(١) الكمرة: هي رأس الذَّكَر. اللسان "كمر" ٤٦٨/٦.

(٢) سقط "خراط" من: ب. (٣) في ب: "الصرف" وهو تعريف.

(٤) إلأدهم في الأصل: الأسود من الألوان، اللسان "دهم" ٩٩/١٥.

(٥) الأبطح: يطلق على المسيل الواسع الذي فيه دثاق الخصى. اللسان "بطح" ٢٣٦/٣.

(٦) الأبرق: يطلق على الموضع الخشن من الأرض الذي فيه حجارة وطين ورمل مختلط بعضها ببعض. اللسان "برق" ٢٩٧/١١.



ختم مؤنثه بالتاء عند قصد التأنيث نحو: "مَصَّان" <sup>(١)</sup> - للميم - و "مَصَّيَّان" - للظويل - و "مَصَّيَّان" - من المائدة - و "أَلْيَان" - في الغنم - فإنهم قالوا: «نعمجة أليانة» في ألفاظ يسيرة، فلا يمتنع صرفه.

وينو أسد <sup>(٢)</sup> يصرفون باب "فَعْلان" من الصفات لأن "فَعْلانة" مطرد عندهم. <sup>(٣)</sup>

ووصف أصلي، ووُزِنَ "أَفْعَلًا" ممنوع تأنيث بـ "ك" أَشْهَلًا هذا الثاني مما يمتنع مع الوصف، وهو زنة "أَفْعَل" <sup>(٤)</sup> من أبنية المضارع في لفظ <sup>(٥)</sup> وُضِعَ للوصف أصلاً "ك" أَشْهَل <sup>(٦)</sup> و "أَجْهَر" ونحوهما من الصفات،

(١) "مَصَّان" تعبير للرجل يرضع الغنم من أحلافها بغية، ولا يملأها في إناثه لئلا يسمع ذلك، وهذا معهود في اللوم. ينظر نحوه في: اللسان "مصص" ٣٥٩/٨.

(٢) هي قبيلة من مضر. ينظر: اللسان "أسد" ٣٨/٤.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ١٤٤١/٣، وشرح ابن الناطم ٦٣٦، وشرح المرادي ١٢٣/٤، والتصريح ٢١٣/٢، وشرح الأثيري ١٧٥/٣.

(٤) قال المرادي -معلقاً على قول الناطم: - «ووزن أَفْعَلًا» - الأولى تعليق الحكم على وزن الفعل، الذي هو به أول، لا على وزن "أَفْعَل" ليشمل نحو: "أَجْهَر" و "أَفْضِل" - من المصغر - فإنه لا يصرف لكونه على وزن الفعل، نحو: "أَفْطِر" وإن لم يكن حال التصغير على وزن "أَفْعَل".

ينظر: شرح المرادي ١٢٥/٤.

أقول. هذه بضاعة ابن مالك أوردت عليه، فقد قال في شرح الكافية الشافية ١٤٥٠/١: «... وذلك بشرط أصالة الوصفية، وكون الوزن من الأوزان التي الفعل بها أول»، فالأولى أن يقال: «وقوله في كافيته أولى من قوله هنا».

(٥) سقط "لفظ" من: ب. (٦) الأشهل: تقدم معناه في التعجب.

وشروطه أن يمتنع ختمه بتاء التأنيث عند قصد إطلاقه على المؤنث، إما لأن موته "فَعْلَاء" - كما مثل - وإما لأنه لا مؤنث له كـ "أَكْمَر" - للعظيم الكَمَرَة - <sup>(١)</sup> و "أَدْر" - للعظيم الأَثْنين - أما لو ختم عند قصد التأنيث بالتاء كـ "أَرْمَل" و "أَرْمَلَة" لم يمتنع صرفه.

وَأَلْفَيْسَنَ عَارِضَ الوَصْفِيَّةِ كـ "أَرَبِع" وعَارِضَ الإِسْمِيَّةِ فَلَاذَهَمَ الْقَبْدُ لكونِهِ وَجِعَ في الأصل وصفاً انصرفه مُنِيع و "أَجْدَل" و "أَخْيَل" و "أَفْقَى" مصروفة، وقد يَنْلَنَ النَّعْصَا قد سبق أن شرط <sup>(٢)</sup> منع الوصف <sup>(٣)</sup> مع وزن الفعل أن يكون أصلياً، فتحو: "أربع" في قولك: «مررت بنسوة أربع» لا يمتنع صرفه، لأنه في الأصل اسم لهذا العدد المخصوص، ولكن عَرَضَ الوصف به.

وفي التمثيل به نظير، فإن فيه مقتضياً آخر للصرف، وهو أنه يقبل التأنيث بالتاء نحو: «مررت برجال أربعة» لكن يمثل ذلك بقولهم: «مررت برجل أربع» أي: دليل، وكذلك أصالة الوصفية تقتضي منع الصرف لما عرض نقله إلى الاسمية، كـ "الأدْهَم" <sup>(٤)</sup> - إذ اسمي به القيد - و "أَبْطَح" <sup>(٥)</sup> و "أَبْرَق" <sup>(٦)</sup>

(١) الكَمَرَة: هي رأس الذَّكَر. اللسان "كمر" ٤٦٨/٦.

(٢) سقط "خراط" من: ب. (٣) في ب: "الصرف" وهو تعريف.

(٤) إلأدهم في الأصل: الأسود من الألوان، اللسان "دهم" ٩٩/١٥.

(٥) الأبطح: يطلق على المسيل الواسع الذي فيه دثاق الخصى. اللسان "بطح" ٢٣٦/٣.

(٦) الأبرق: يطلق على الموضع الخشن من الأرض الذي فيه حجارة وطين ورمل مختلط بعضها ببعض. اللسان "برق" ٢٩٧/١١.

و"أَجْرَحَ"<sup>(١)</sup> - إذا سمي بها أماكن - و"أَرْقَمَ" و"أَسْوَدَ" - إذا أطلق على الحيّة -، وأما "أَجْدَلُ" - للصقّر - و"أَخِيلُ" - لطائر ذي خيylan، وهي: نُقْطُ سُوْد - و"أَفْعَى" - للحيّة - فإنها مصروفة لكونها أسماء في الأصل والحال، وبعض<sup>(٢)</sup> العرب يمنعها الصرف التفتاتاً إلى معنى الصفة التي لأجلها سميت هذه الحيوانات<sup>(٣)</sup> بذلك، وهي القوّ، والتلّون، والإيذاء، إلّا أن ذلك في "أَجْدَلُ" و"أَخِيلُ" أثبت، لظهور معنى الاشتقاق، قال الشاعر:  
 ٤١٥ - كَأَنَّ تَبِي الرِّغْمَاعِ إِذْ لَحِقُوا بَنَا فِرَاحَ الْقَطَا لَا قَيْنَ أَجْدَلُ بَارِيزَا<sup>(٤)</sup>  
 ومثله:

(١) الأحرع: المكان الواسع الذي فيه حزونة وعشونة، اللسان "جرع" ٣٩٦/٩.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٥٢/٣، وشرح المرادي ٢٦/٤، والتصريح ٢١٤/٢.

(٣) سبق التنبيه إلى أن "حيوان" يطلق على الواحد وجمعه قريباً.

(٤) هنا البيت من الطويل، وهو للقطامي عمير بن شبيب، وقيل: إنه لجعفر بن علباء الحارثي، وهذه الرواية رواية العيني، وأكثر المراجع يروى صدره هكذا.

كأَنَّ الْعَيْلِيَيْنِ يَوْمَ لَقَيْتُهُمْ ...

يصفهم بأنهم ضِعَافٌ مهزلة لا يثبتون عند اللقاء، وشبههم بقراخ الطائر المعروف، وهو القطا الذي يُصاد ولا يصيد، شبههم به حين يصادف كاسراً من كواسر الطير، والشاهد من البيت قوله: "أَجْدَلُ" حيث منعه من الصرف مع أنه اسم للصقّر حين ضمنه الوصفية. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٤٥٤/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٣٩، وأوضح المسالك ١١٩/٤، والعيني ٢٤٦/٤، والتصريح ٢١٤/٢، وشرح الأخواني ١٧٧/٣.

٤١٦ - ... ... فما طائرٌ - يوماً - عليك بأخيل<sup>(١)</sup>  
 بخلاف "أَفْعَى" فإن اشتقاقه إما متلف وإما عفيف، إلّا أنه قد سُمع فيه - أيضاً - نحو: «أَطْرَقَ أَفْعَى تَفَتْ السَّمَّ صِلَ»<sup>(٢)</sup>.  
 ومنعُ عَدْلٍ مَعَ وصفٍ مُعْتَبَرٍ في لفظٍ مُتَنِيٍّ وَثَلَاثٍ وَأَخْرَ  
 هذا الثالث مما يمنع مع الوصف، وهو: العدل<sup>(٣)</sup>، ومعناه: التحويل من مثال إلى غيره، وذلك في موضعين:

(١) هنا عجز بيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت رضي الله عنه وصدره قوله:

ذريني وعلمي بالأمور وشيمتي ...

وأكثر المراجع ترويه "طائري" وهو في الديوان كذلك، ورواه في اللسان بإبدال "يوماً" بـ"فيها"، والأخيل: طائر أحضر وعلى جناحيه لُحْمَةٌ تخالف لونه، تشبه الخيلان، وهي نكت سود تكون في البدن، وكانت العرب في جاهليتها تشبهم. ينظر: اللسان "خيل" ٢٤٢/١٣، والشاهد من البيت قوله: "بأخيل" حيث منعه من الصرف مع كونه اسماً لطائر معروف لأنه ضمنه معنى الوصف وهو: التلّون، أو التشاؤم. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٤٥٤/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٣٩، وأوضح المسالك ١٢٠/٤، والتصريح ٢١٤/٢، وشرح الأخواني ١٧٧/٣، وديوانه ٣٤٨، ومعجم شواهد العربية ٢٦٤.

(٢) لم أعتز على مرجع لهذا القول.

(٣) المانع للصرف في المعدول في العدد إلى "مُعْتَلٍ" و"مُعْتَلٍ" هو العدل والعلمية عند الجمهور وسبويه، وعند الزجاج، هو العدل في اللفظ والمعنى، أما في اللفظ فظاهر، وأما في المعنى: فلأن مفهوماتها تضعيفُ أصولها، فصار عدلين. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٤٧/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٤١، وشرح المرادي ١٢٧/٤، وشرح الأخواني ١٧٨/٣.

و"أَجْرَحَ"<sup>(١)</sup> - إذا سمي بها أماكن - و"أَرْقَمَ" و"أَسْوَدَ" - إذا أطلق على الحيّة -، وأما "أَجْدَلُ" - للصقّر - و"أَخِيلُ" - لطائر ذي خيylan، وهي: نُقْطُ سُوْد - و"أَفْعَى" - للحيّة - فإنها مصروفة لكونها أسماء في الأصل والحال، وبعض<sup>(٢)</sup> العرب يمنعها الصرف التفتاتا إلى معنى الصفة التي لأجلها سميت هذه الحيوانات<sup>(٣)</sup> بذلك، وهي القوّ، والتلّون، والإيذاء، إلّا أن ذلك في "أَجْدَلُ" و"أَخِيلُ" أثبت، لظهور معنى الاشتقاق، قال الشاعر:  
٤١٥ - كَأَنَّ تَبِي الرِّغْمَاعِ إِذْ لَحِقُوا بَنَا فِرَاحَ الْقَطَا لَا قَيْنَ أَجْدَلُ بَارِيزَا<sup>(٤)</sup>  
ومثله:

(١) الأحرع: المكان الواسع الذي فيه حزونة وعشونة، اللسان "جرع" ٣٩٦/٩.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٥٢/٣، وشرح المرادي ٢٦/٤، والتصريح ٢١٤/٢.

(٣) سبق التنبيه إلى أن "حيوان" يطلق على الواحد وجمعه قريبا.

(٤) هنا البيت من الطويل، وهو للقطامي عمير بن شبيب، وقيل: إنه لجعفر بن علباء الحارثي، وهذه الرواية رواية العيني، وأكثر المراجع يروي صدره هكذا.

كأَنَّ الْعَيْلِيَيْنِ يَوْمَ لَقَيْتُهُمْ ...

يصفهم بأنهم ضِعَافٌ مهزلة لا يثبتون عند اللقاء، وشبههم بقراخ الطائر المعروف، وهو القطا الذي يُصاد ولا يصيد، شبههم به حين يصادف كاسرا من كواسر الطير، والشاهد من البيت قوله: "أَجْدَلُ" حيث منعه من الصرف مع أنه اسم للصقّر حين ضمنه الوصفية. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٤٥٤/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٣٩، وأوضح المسالك ١١٩/٤، والعيني ٢٤٦/٤، والتصريح ٢١٤/٢، وشرح الأخواني ١٧٧/٣.

٤١٦ - ... ... ... فما طائر - يوما - عليك بأخيل<sup>(١)</sup>  
بخلاف "أَفْعَى" فإن اشتقاقه إما متلف وإما عفيف، إلّا أنه قد سُمع فيه -أيضا- نحو: «أَطْرَقَ أَفْعَى تَفَتْ السَّمَّ صِلَ»<sup>(٢)</sup>.  
ومنعُ عَدْلٍ مَعَ وصفٍ مُعْتَبَرٍ في لفظٍ مُتَنِيٍّ وثَلَاثٍ وأَخَرٍ  
هذا الثالث مما يمنع مع الوصف، وهو: العدل<sup>(٣)</sup>، ومعناه: التحويل من مثال إلى غيره، وذلك في موضعين:

(١) هنا عجز بيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت رضي الله عنه وصدره قوله:

ذريني وعلمي بالأمور وشيمتي ...

وأكثر المراجع ترويه "طائري" وهو في الديوان كذلك، ورواه في اللسان بإبدال "يوما" بـ"فيها"، والأخيل: طائر أحضر وعلى جناحيه لُصْمَةٌ تخالف لونه، تشبه الخيلان، وهي نكت سود تكون في البدن، وكانت العرب في جاهليتها تشبهم. ينظر: اللسان "خيل" ٢٤٢/١٣، والشاهد من البيت قوله: "بأخيل" حيث منعه من الصرف مع كونه اسماً لطائر معروف لأنه ضمنه معنى الوصف وهو: التلّون، أو التشاؤم. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٤٥٤/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٣٩، وأوضح المسالك ١٢٠/٤، والتصريح ٢١٤/٢، وشرح الأخواني ١٧٧/٣، وديوانه ٣٤٨، ومعجم شواهد العربية ٢٦٤.

(٢) لم أعتز على مرجع لهذا القول.

(٣) المانع للصرف في المعدول في العدد إلى "مُعْتَلٍ" و"مُعْتَلٍ" هو العدل والعلمية عند الجمهور وسبويه، وعند الزجاج، هو العدل في اللفظ والمعنى، أما في اللفظ فظاهر، وأما في المعنى: فلأن مفهوماتها تضعيفُ أصولها، فصار عدلين. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٤٧/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٤١، وشرح المرادي ١٢٧/٤، وشرح الأخواني ١٧٨/٣.

أحدهما: الأعداد للمعدولة، كـ "مثنى"، و "ثلاث" قال تعالى: ﴿أَوَّلَىٰ أُخْتِهَا مَثْنًى وَثُلَاثَ﴾<sup>(١)</sup> وهما معدولان عن لفظي العدد إذا كررا، فـ "مثنى" قائم مقام: "اثنين"<sup>(٢)</sup> -مكررا- و "ثلاث" قائم مقام: "ثلاثة ثلاثه" -مكررا- ولا يقع هذا النوع إلا نعتا، كما مثل<sup>(٣)</sup>، أو حالا نحو: ﴿أَنْ تَقُومُوا إِلَيْهِ مَثْنًى وَفُرَادًى﴾<sup>(٤)</sup> أو خبرا، كقوله ﷺ: (صلاة الليل مثنى مثنى)<sup>(٥)</sup>.

الثاني: "آخر" جمع أخرى، مؤنثة "آخر" -المراد به الدلالة على المغايرة- كقولك: «مررتُ بامرأة ونسوة آخر» وهو معدول عن "آخر" لأنه من باب أفعل التفضيل، وأفعل<sup>(٦)</sup> التفضيل إذا تجرد من "أل" والإضافة جرى مجرى مفردا في الأحوال كلها -كما سبق<sup>(٧)</sup>- فكان مقتضى هذه القاعدة أن يقال: «مررت برجلين آخر، وبرجال آخر، وبسراة آخر، ونسوة آخر» كما يفعل ذلك بـ "أفعل" ونحوه، إلا أنهم قرعوه كما تفرع الصفات، فكل<sup>(٨)</sup> فروعه معدولة

(١) من الآية الأولى من سورة فاطر. (٢) في أ: "اثنين اثنين".

(٣) أي: كالأية التي مثل بها الشارح، فقوله تعالى: ﴿مَثْنًى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ نعت لـ "للملائكة" السابق ذكرهم.

(٤) من الآية ٤٦، من سورة ساء، وقوله: ﴿مَثْنًى وَفُرَادًى﴾ حال من ضمير الجماعة في "تقوموا".

(٥) ينظر الحديث في: صحيح البخاري، كتاب الوتر ١٢/٢، وصحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين ص ٥١٦، وسنن النسائي، كتاب قيام الليل ٢٢٨/٣، وسنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة ص ٣٧١، وسنن الدارمي، كتاب الصلاة، ولفظه فيها: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» ٣٤٠/١، والموطأ كتاب صلاة الليل ص ١٢٣.

(٦) في ب: "فأفعل". (٧) أي: في باب أفعل التفضيل.

(٨) في ب: "وكذلك" موضع "فكل".

عنه، ولم<sup>(٩)</sup> يظهر أثر العدل في التثنية والجمع لأنهما معربان بالحروف، فلا مدخل لهما في هذا الباب، ولم يذكره النحاة في: "آخرى" اكتفاء عما فيها من ألف التانيث للمقتضية للمنع، و "آخر" هو الأصل، فلم يبق شيء<sup>(١٠)</sup> مما أثر فيه العدل إلا "آخر".

وهذه الأقسام الثلاثة [صرفها ممنوع مع النكرة، فلو سمي بها وصارت معارف فمَنَعُ الصرف باق]<sup>(١١)</sup> لأنه قد خلف الوصف علة أخرى وهي العَلَمِيَّة.

ووزن "مثنى" و "ثلاث" كهُمَا من واحد لأربع فَلْيَعْلَمَا وزن "فُعَال" و "تَفْعَل" للمعدول عن الأعداد مسموع من واحد إلى الأربعة، قالوا: "أحاد" و "مَوْحَد" و "ثُثَاء" و "مَثْنًى" و "ثُلَاث" و "مَثَلث" و "رُبَاع" و "مَرْبُوع". قال تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنًى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾<sup>(١٢)</sup>.

قال الشاعر:

٤١٧- لقد قتلهم ثُثَاءً وموحداً<sup>(١٣)</sup> ... ..

وقال الآخر<sup>(١٤)</sup>:

(١) في أ: "قلم".

(٢) سقط "شيء" من: ب.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٤) من الآية ٣، من سورة النساء.

(٥) هنا صدر بيت من الكامل، ولم أعثر على اسم قائله، وقامه قوله:

... .. وتركتُ مُرَّةً نِثْلَ أَسَى النَّكَّارِ

ورواه في: اللسان "قَتْلَكُمْ" موضع "قتلهم". ينظر البيت في: اللمع ٢٦١/١،

واللسان "ثنا" ١٨/١٢٦.

(٦) في أ: "آخر".

أحدهما: الأعداد للمدولة، كـ "مثنى"، و "ثلاث" قال تعالى: ﴿أَوَّلَىٰ أُخْتِهَا مَثْنًى وَثُلَاثًا﴾<sup>(١)</sup> وهما معدولان عن لفظي العدد إذا كررا، فـ "مثنى" قائم مقام: "اثنتين"<sup>(٢)</sup> -مكررا- و "ثلاث" قائم مقام: "ثلاثة ثلاثا" -مكررا- ولا يقع هذا النوع إلا نثنا، كما مثل<sup>(٣)</sup>، أو حالا نحو: ﴿أَنْ تَقُومُوا إِلَيْهِ مَثْنًى وَفُرَادًى﴾<sup>(٤)</sup> أو خبرا، كقوله ﷺ: (صلاة الليل مثنى مثنى)<sup>(٥)</sup>.

الثاني: "آخر" جمع أخرى، مؤنثة "آخر" -المراد به الدلالة على المغايرة- كقولك: «مررتُ بامرأة ونسوة آخر» وهو معدول عن "آخر" لأنه من باب أفعل التفضيل، وأفعل<sup>(٦)</sup> التفضيل إذا تجرد من "أل" والإضافة جرى مجراها في الأحوال كلها -كما سبق<sup>(٧)</sup>- فكان مقتضى هذه القاعدة أن يقال: «مررت برجلين آخر، وبرجال آخر، وبسراة آخر، ونسوة آخر» كما يفعل ذلك بـ "أفعل" ونحوه، إلا أنهم قرعوه كما تفرع الصفات، فكل<sup>(٨)</sup> فروعه معدولة

(١) من الآية الأولى من سورة فاطر. (٢) في أ: "اثنتين اثنتين".

(٣) أي: كالأية التي مثل بها الشارح، فقوله تعالى: ﴿مَثْنًى وَثُلَاثَ وَرُبَاعًا﴾ نعت لـ "للملائكة" السابق ذكرهم.

(٤) من الآية ٤٦، من سورة سبأ، وقوله: ﴿مَثْنًى وَفُرَادًى﴾ حال من ضمير الجماعة في "تقوموا".

(٥) ينظر الحديث في: صحيح البخاري، كتاب الوتر ١٢/٢، وصحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين ص ٥١٦، وسنن النسائي، كتاب قيام الليل ٢٢٨/٣، وسنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة ص ٣٧١، وسنن الدارمي، كتاب الصلاة، ولفظه فيها: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» ٣٤٠/١، والموطأ كتاب صلاة الليل ص ١٢٣.

(٦) في ب: "فأفعل". (٧) أي: في باب أفعل التفضيل.

(٨) في ب: "وكذلك" موضع "فكل".

عنه، ولم<sup>(٩)</sup> يظهر أثر العدل في التثنية والجمع لأنهما معربان بالحروف، فلا مدخل لهما في هذا الباب، ولم يذكره النحاة في: "آخرى" اكتفاء عما فيها من ألف التانيث للمتضوية للمنع، و"آخر" هو الأصل، فلم يبق شيء<sup>(١٠)</sup> مما أثر فيه العدل إلا "آخر".

وهذه الأقسام الثلاثة [صرفها ممنوع مع النكرة، فلو سمي بها وصارت معارف فمَنَعُ الصرف باق]<sup>(١١)</sup> لأنه قد خلف الوصف علة أخرى وهي العَلَمية. ووزن "مثنى" و "ثلاث" كهُمَا من واحد لأربع فَلْيَعْلَمَا وزن "فُعَال" و "تَفْعَل" للمعدول عن الأعداد مسموع من واحد إلى الأربعة، قالوا: "أحاد" و "مَوْحَد" و "ثُثَاء" و "مَثْنًى" و "ثُلَاث" و "مَثَلث" و "رُبَاع" و "مَرْبُوع". قال تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنًى وَثُلَاثَ وَرُبَاعًا﴾<sup>(١٢)</sup>.

قال الشاعر:

٤١٧- لقد قتلهم ثُثَاءً وموحدًا<sup>(١٣)</sup> ... ..

وقال الآخر<sup>(١٤)</sup>:

(١) في أ: "قلم".

(٢) سقط "شيء" من: ب.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٤) من الآية ٣، من سورة النساء.

(٥) هنا صدر بيت من الكامل، ولم أعثر على اسم قائله، وقامه قوله:

... .. وتركتُ مُرَّةً نِثْلَ أَسَى النَّكَّارِ

ورواه في: اللسان "قَتَلْتَهُمْ" موضع "قَتَلْتَهُمْ". ينظر البيت في: اللمع ٢٦١/١،

واللسان "ثُثَاء" ١٢٦/١٨.

(٦) في أ: "آخر".

٤١٨- ... أحادٌ أحادٌ في شَهْرٍ حَلالٍ<sup>(١)</sup> ...  
وقد سُمعا -أيضا- في "خُماس" و"عُشَار" وذهب بعض<sup>(٢)</sup> النحاة إلى قياسهما في الجميع<sup>(٣)</sup>، وبعضهم [إلى قياس]<sup>(٤)</sup> "فَعَال" دون "مُفَعَّل"<sup>(٥)</sup>.  
وَكُنْ جَمْعٌ مُشَبَّهٌ "مُفَاعِلًا" أو "المُفَاعِل" بمعنى كافِلا  
هذه العلة الثانية من العِلتين المستقلتين بالمنع، وهو ما أشبهه في اللفظ  
"مُفَاعِل" أو "مُفَاعِل" من الجمع، سواء كانت الميم في أوله كـ"مساجد"  
و"مصاييح" أو لم تكن كـ"دراهم" و"دنانير" ومنه "دواب" و"صواف" لأن  
أصله "دوابب" و"صوافف" ويسمى الجمع الذي لا نغليظ<sup>(٦)</sup> له في الأحاد

(١) هذا عجز بيت من الوافر، لم يعرف قائله، وصدره قوله:

مُتَّكَتٌ لَكَ أَنْ تَلْقَيْسِي الْمُنَابَا ...  
و"مُتَّكَتٌ": قُدِّرَتْ، وهذه النسبة الإسنادية غير حقيقية لأن "المنابا" مفعولة لا

فاعلة. ينظر البيت في: المقتضب ٣/٣٨١، وشرح ابن عييش ١/٦٢، واللسان  
"منى" ٢/١٦٢، والجمع ١/٢٦، وروايته فيه هكذا:

... في الشهر الحرام ...  
ينظر: معجم شواهد العربية ٣١٦.

(٢) المراد بـ"بعض النحاة" هم الكوفيون والزجاج. ينظر: شرح الكافية الشافية  
٣/١٤٤٨، وشرح ابن الساطم ص ٦٤٠، وشرح المرادي ٤/١٢٩، والتصريح  
٢/٢١٤. (٣) في كلتا النسختين "الجمع" وهو تحريف.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) قالوا في تعليل ذلك لكثرة الأول دون الثاني. ينظر: مراجع (٢).

(٦) سمي بذلك لأنه لا يوجد مفرد ثالثة ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله  
مضموم، أو ألفه عوض من إحدى يائي النسب تحقيقاً أو تقديرًا، نحو: "عُذَّابِر"  
و"مَمان" و"مَمان" و"مَمان" و"مَمان".

وصيغة منتهى الجموع.

وإذا اعتلال منه كـ"الجَواري" ولفعا وجزا أجْزِه كـ"ساري"  
ما كان من هذا الجمع معتلا بالياء، ولا يتصور ذلك إلا في موازن  
"مُفَاعِل" كـ"الجَواري" و"الْعَلالي"<sup>(١)</sup> و"الصَحاري" فمع خطوه من "أل"  
والإضافة تجزئه في الرفع والبحر بحرى "قاضي" و"سار" ونحوهما من المنقوص  
للتكسر، فتحذف ياءه ويعوض عنها بالتنونين<sup>(٢)</sup>، نحو: ﴿وَمَنْ لَوْ قَهَمَ  
عَوَاشِي﴾<sup>(٣)</sup> و﴿سَبَّحَ لَيْلًا﴾<sup>(٤)</sup> وأما في النصب فتحربه مُجْرَى "مُفَاعِل" فتفتح  
ياه غير منوثة، نحو: ﴿سَبَّحُوا فِيهَا لَيْلًا﴾<sup>(٥)</sup> أما المضاف منه والمعرف بـ"أل"  
فتعاملهما معاملة المنقوص فتكسر ياءه في الرفع والبحر، نحو:

(١) "العلالي": جمع عِلَّة -يكسر العين، ويجوز ضمها على قلة وتشديد  
اللام مع الكسر، وتشديد الياء مع الفتح- وهي الغُرَّة، وأصلها:  
عِلَّيَّة، أبدلت الواو ياء وأدغمت، وعلى هذا لا تكون موازنة  
لـ"مُفَاعِل".

ينظر: اللسان "علا" ١٩/٣١٩.

(٢) هذا قول سيوري، وذهب المبرد والزجاج إلى أن التنونين عوض عن حركة الياء  
المنوثة لالتقاء الساكنين، وذهب الأخفش إلى أنه توينٌ صرفٌ لأن الياء لَمَّا  
حلت -تخفيفا- زالت صيغة "مُفَاعِل".

ينظر: الكتاب ٣/٣٠٨، وشرح ابن عييش ١/٦٣، وشرح الكافية ١/٥٨-٥٩،

وشرح المرادي ٤/١٣١، وشرح الأضوي ٣/١٨٤.

(٣) من الآية ٣١، من سورة الأعراف.

(٤) من الآية ٧، من سورة الحاقة.

(٥) من الآية ١٨، من سورة سبأ.

٤١٨- ... أحادٌ أحادٌ في شَهْرٍ حَلالٍ<sup>(١)</sup> ...  
وقد سُمعا -أيضا- في "خُماس" و"عُشَار" وذهب بعض<sup>(٢)</sup> النحاة إلى قياسهما في الجميع<sup>(٣)</sup>، وبعضهم [إلى قياس]<sup>(٤)</sup> "فَعَال" دون "مُفَعَّل"<sup>(٥)</sup>.  
وَكُنْ جَمْعٌ مُشَبَّهٌ "مُفَاعِلًا" أو "المُفَاعِل" بمعنى كافِلا  
هذه العلة الثانية من العِلتين المستقلتين بالمنع، وهو ما أشبهه في اللفظ  
"مُفَاعِل" أو "مُفَاعِل" من الجمع، سواء كانت الميم في أوله كـ"مساجد"  
و"مصاييح" أو لم تكن كـ"دراهم" و"دنانير" ومنه "دواب" و"صراف" لأن  
أصله "دوابب" و"صوافف" ويسمى الجمع الذي لا نفي<sup>(٦)</sup> له في الأحاد

(١) هذا عجز بيت من الوافر، لم يعرف قائله، وصدره قوله:

مُنْتُ لَكَ أَنْ تَلْقَيْسِي الْمُنَايَا ...  
و"مُنْتُ": قُدِّرْتُ، وهذه النسبة الإسنادية غير حقيقية لأن "المنايا" مفعولة لا  
فاعلة. ينظر البيت في: المقتضب ٣/٣٨١، وشرح ابن عييش ١/٦٢، واللسان  
"منى" ٢/١٦٢، والجمع ١/٢٦، وروايته فيه هكذا:  
...  
...  
...  
...  
... في الشهر الحرام

ينظر: معجم شواهد العربية ٣١٦.

(٢) المراد بـ"بعض النحاة" هم الكوفيون والزجاج. ينظر: شرح الكافية الشافية  
٣/١٤٤٨، وشرح ابن الساطم ص ٦٤٠، وشرح المرادي ٤/١٢٩، والتصريح  
٢/٢١٤. (٣) في كلتا النسختين "الجمع" وهو تحريف.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) قالوا في تعليل ذلك لكثرة الأول دون الثاني. ينظر: مراجع (٢).

(٦) سمي بذلك لأنه لا يوجد مفرد ثالثة ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله  
مضموم، أو ألفه عوض من إحدى يائي النسب تحقيقاً أو تقديرًا، نحو: "عُذَّابِر"  
و"مَيَان" و"مَنَام" و"نَهَام" و"لَمَان".

وصيغة منتهى الجموع.

وإذا اعتلال منه كـ"الجَوَارِي" ولفعا وَجَرًا أَجْرَهُ كـ"سَارِي"  
ما كان من هذا الجمع معتلا بالياء، ولا يتصور ذلك إلا في موازن  
"مُفَاعِل" كـ"الجَوَارِي" و"الْعَلَالِي"<sup>(١)</sup> و"الصَحَارِي" فمع خطوه من "أل"  
والإضافة تجرّيه في الرفع والبحر بحرى "قاضي" و"سار" ونحوهما من المنقوص  
للتكسر، فتحذف ياءه ويعوض عنها بالتنونين<sup>(٢)</sup>، نحو: ﴿وَمَنْ فَوْقَهُمْ  
عُشَارٌ﴾<sup>(٣)</sup> و﴿سَبِيحَ لَيْلٍ﴾<sup>(٤)</sup> وأما في النصب فتحربه مُجَرًى "مُفَاعِل" فتفتح  
ياه غير منوثة، نحو: ﴿مَيِّرُوا فِيهَا لَيْلِي﴾<sup>(٥)</sup> أما المضاف منه والمعرب بـ"أل"  
فتعاملهما معاملة المنقوص فتكسر ياءه في الرفع والبحر، نحو:

(١) "العلالي": جمع عِلَّة -يكسر العين، ويجوز ضمها على قلة وتشديد  
اللام مع الكسر، وتشديد الياء مع الفتح- وهي الغُرَّة، وأصلها:  
عِلَّيَّة، أبدلت الواو ياء وأدغمت، وعلى هذا لا تكون موازنة  
لـ"مُفَاعِل".

ينظر: اللسان "علا" ١٩/٣١٩.

(٢) هذا قول سيوري، وذهب المبرد والزجاج إلى أن التنونين عوض عن حركة الياء  
المنوثة لالتقاء الساكنين، وذهب الأخفش إلى أنه توينٌ صرفٌ لأن الياء لَمَّا  
حلت -تحفيظا- زالت صيغة "مُفَاعِل".

ينظر: الكتاب ٣/٣٠٨، وشرح ابن عييش ١/٦٣، وشرح الكافية ١/٥٨-٥٩،

وشرح المرادي ٤/١٣١، وشرح الأضوي ٣/١٨٤.

(٣) من الآية ٣١، من سورة الأعراف.

(٤) من الآية ٧، من سورة الحاقة.

(٥) من الآية ١٨، من سورة سبأ.

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ﴾<sup>(١)</sup> وتفتح في النصب نحو: ﴿وَأَنَّى خِفْتُ الْمَوَالِي﴾<sup>(٢)</sup>. ولـ"سراويل" بهذا الجمع شبهة اقتضى عموم المنع "سراويل" ينتج صرفه مع كونه مفردا غير علم لمشابهته هذا الجمع لفظا، وقيل: بل «منع صرفه للعجمة مع شبه الجمع»<sup>(٣)</sup> وقيل: بل لأنه في الأصل جمع "ميرزاة"<sup>(٤)</sup>، ونقل ابن<sup>(٥)</sup> الحاجب صرفه عن بعض العرب، ولا يثبت.

وإن يـ سُمِّيَ أو بما لجسق به فالانصرافُ مُنْعَةٌ يَحِقُّ إذا سمي بهذا الجمع مثل أن تسمي رجلا بـ"سراويل" أو امرأة بـ"سندنايز"

(١) من الآية ٢٢، من سورة الشورى، والقراءة بإثبات الياء في الوصل والوقف، وفرا أهل الشام والكوفة بحذف الياء في الوصل والوقف، لأن مرسوم المصاحف. بغير ياء. ينظر: الحجة ص ٦٤٢، والبدور ص ٢٨٥.

(٢) من الآية ٥، من سورة مريم.

(٣) قال في ب: بدل ما بين القوسين: «منع صرفه مع العجمة كونه شبه الجمع».

(٤) ينظر: "سراويل" وما قيل عنها في: الكتاب ٢/٢٢٩، والمقتضب ٣/٣٤٥-٣٤٦، والأصول ٢/٨٩، وشرح ابن عيش ١/٦٤-٦٥، وشرح الكافية ١/٥٧، والإيضاح في شرح المفصل ١/١٤٥، وشرح المرادي ١٢٤/٤-١٣٥.

(٥) هو أبو عمرو: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدوني، ولد سنة ٥٧٠هـ، وفي: ٥٧١ من ألفحرة مدينة إسنا من صعيد مصر، ومن آثاره التعليمة الأمانى النحوية، والشافية في الصرف، والكافية في النحو، والإيضاح في شرح المفصل، وتوفي سنة ٦٤٦هـ.

ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣/٢٤٨، ومعجم المؤلفين ٦/٢٦٥.

أو بما لحق به، إما منقولا من أعجمي، كـ"سراويل" وإما مرتحلا كـ"هوارين" استحق منع الصرف، كـ"سراويل" بل أولى لزيادته عليه بالعلمية مع تحقق الجمعية في المنقول منها، فإن أخرج عن العلمية بالتذكير فهل يصرف أولا، الأكثر<sup>(١)</sup> على بقاء المنع، لأن التأثير إنما هو لشبه الجمع لفظا أو لأنه الأصل.

والعلمُ امنعُ صرّفه مُركَّباً تركيب مزج نحو: "معدي كربا" أخذ في ذكر العلل المانعة مع العلمية، وهي سبع:

الأولى: التركيب، ويختص ذلك بتركيب المزج، دون تركيب الإضافة ودون تركيب الإسناد، ولا يتناول منه<sup>(٢)</sup> -في الأصح- إلا ما لم يختم بـ"ويه" كـ"جعلك" و"معدي كرب" و"حضر موت" -في أفصح لغاتها- فإن بعض العرب ينيهما<sup>(٣)</sup> -معا- على الفتح، وبعضهم يضيف أول الجزأين إلى الثاني، كما سبق.<sup>(٤)</sup>

كذلك حاوي زائدي "فعلانا" كـ"نفظان" و"كأصهباننا" هذه العلة الثانية مما يمنع مع العلمية، وهو ما اتصل به زائدا "فعلان" -وهما الألف والنون- سواء طابقه وزنا كـ"حروان" و"سلمان" أو لم يطابقه

(١) أجاز للمرد صرفه -إذا خرج عن العلمية- وذكر أن صرفه حينئذ -هو قول الأخفش، وذكر غيره عن الأخفش تجويزه الوجهين.

ينظر: المقتضب، ٣/٣٩٥، وشرح المرادي ٤/١٣٧، والتصريح ٢/٢١٣، وشرح

الأشعري ٣/١٨٧-١٨٨. (٢) سقط "منه" من: أ.

(٣) في كلتا النسختين: "ينيهما" وهو تحريف.

(٤) تقدم بيان هذه الأوجه في العلم المركب في أول الكتاب.



﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ﴾<sup>(١)</sup> وتفتح في النصب نحو: ﴿وَأَنَّى خِفْتُ الْمَوَالِي﴾<sup>(٢)</sup>. ولـ"سراويل" بهذا الجمع شبهة اقتضى عموم المنع "سراويل" ينتج صرفه مع كونه مفردا غير علم لمشابهته هذا الجمع لفظا، وقيل: بل «منع صرفه للعجمة مع شبه الجمع»<sup>(٣)</sup> وقيل: بل لأنه في الأصل جمع "ميرزاة"<sup>(٤)</sup>، ونقل ابن<sup>(٥)</sup> الحاجب صرفه عن بعض العرب، ولا يثبت.

وإن يـ سُمِّيَ أو بما لجسق به فالانصرافُ مُنْعَةٌ يَحِقُّ إذا سمي بهذا الجمع مثل أن تسمي رجلا بـ"سراويل" أو امرأة بـ"سندنايز"

(١) من الآية ٢٢، من سورة الشورى، والقراءة بإثبات الياء في الوصل والوقف، وفرا أهل الشام والكوفة بحذف الياء في الوصل والوقف، لأن مرسوم المصاحف. بغير ياء، ينظر: الحجة ص ٦٤٢، والبدور ص ٢٨٥.

(٢) من الآية ٥، من سورة مريم.

(٣) قال في ب: بدل ما بين القوسين: «منع صرفه مع العجمة كونه شبه الجمع».

(٤) ينظر: "سراويل" وما قيل عنها في: الكتاب ٢/٢٢٩، والمقتضب ٣/٣٤٥-٣٤٦، والأصول ٢/٨٩، وشرح ابن عبيش ١/٦٤-٦٥، وشرح الكافية ١/٥٧، والإيضاح في شرح المفصل ١/١٤٥، وشرح المرادي ١٢٤/٤-١٣٥.

(٥) هو أبو عمرو: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدوني، ولد سنة ٥٧٠هـ، وفي: ٥٧١ من ألفحرة مدينة إسنا من صعيد مصر، ومن آثاره التعليقة الأمانى النحوية، والشافية في الصرف، والكافية في النحو، والإيضاح في شرح المفصل، وتوفي سنة ٦٤٦هـ.

ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣/٢٤٨، ومعجم المؤلفين ٦/٢٦٥.

أو بما لحق به، إما منقولا من أعجمي، كـ"سراويل" وإما مرتحلا كـ"هوارين" استحق منع الصرف، كـ"سراويل" بل أولى لزيادته عليه بالعلمية مع تحقق الجمعية في المنقول منها، فإن أخرج عن العلمية بالتذكير فهل يصرف أولا، الأكثر<sup>(١)</sup> على بقاء المنع، لأن التأثير إنما هو لشبه الجمع لفظا أو لأنه الأصل.

والعلمُ امنعُ صرّفه مُركَّباً تركيب مزج نحو: "معدي كربا" أخذ في ذكر العلل المانعة مع العلمية، وهي سبع:

الأولى: التركيب، ويختص ذلك بتركيب المزج، دون تركيب الإضافة ودون تركيب الإسناد، ولا يتناول منه<sup>(٢)</sup> -في الأصح- إلا ما لم يختم بـ"ويه" كـ"جعلك" و"معدي كرب" و"حضر موت" -في أفصح لغاتها- فإن بعض العرب يبنهما<sup>(٣)</sup> -معا- على الفتح، وبعضهم يضيف أول الجزأين إلى الثاني، كما سبق.<sup>(٤)</sup>

كذلك حاوي زائدي "فعلانا" كـ"نفظان" و"كأصهباننا" هذه العلة الثانية مما يمنع مع العلمية، وهو ما اتصل به زائدا "فعلان" -وهما الألف والنون- سواء طابقه وزنا كـ"حروان" و"سلمان" أو لم يطابقه

(١) أجاز للمرد صرفه -إذا خرج عن العلمية- وذكر أن صرفه حينئذ -هو قول الأخفش، وذكر غيره عن الأخفش تجويزه الوجهين.

ينظر: المقتضب، ٣/٣٩٥، وشرح المرادي ٤/١٣٧، والتصريح ٢/٢١٣، وشرح

الأشعري ٣/١٨٧-١٨٨. (٢) سقط "منه" من: أ.

(٣) في كلتا النسختين: "بينها" وهو تحريف.

(٤) تقدم بيان هذه الأوجه في العلم المركب في أول الكتاب.

كـ"أصْبَهَان" <sup>(١)</sup> فإن لم تكن نونه زائدة كـ"سَبَّان" صُرف <sup>(٢)</sup>، وإن احتملت الزيادة وعدمها كـ"حَسَّان" و"حَيَّان" و"شَيْطَان" فإنها تختمل الاشتقاق من الجحش، والحياة، ومن "شاط" -إذا احتزق- فتكون النون زائدة، وتختمل الاشتقاق من الحُسْن، والحين، ومن "شطن" فتكون أصلية، جاز فيه الصرف كقولـه:

٤١٩-وعمرأوحَيَّاناً تركنا بقفرة <sup>(٣)</sup> ...  
وتركه، وهو أكثر من "حَسَّان" ومن شعره:

٤٢٠- ماهاج حَسَّانَ رسومَ المقام وَمَقْلَعُنَ الحسيِّ ومينى الجِيام <sup>(٤)</sup>  
كلذا مؤنثٌ بهاءً مُطْلَقاً وَشَرَطُ مَنْعِ العارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى  
فَوْقَ الثَّلاثِ أَوْ كـ"مَجُور" أَوْ "مَقَر" أَوْ "زَيْد" اسمُ امرأةٍ لا اسمَ ذَكَرٍ

هذه العلة الثالثة مما يمنع مع العلمية، وهي التأنيث، فإن كان بزيادة الشاء منع الصرف مطلقاً، سواء زاد على ثلاثة أحرف كـ"سطلحة" و"عائشة" أو لم يزد كـ"هَيْبَة" و"نُبَّة"، وسواء كان علم مذكر أو علم مؤنث كما مثل، وإن كان التأنيث بالمعنى لم يؤثر إلا في أربع صور جمعها كلامه.

(١) عَلم بلد، وهزونها تفتح وتكسر. ينظر: القاموس "أصص" ٣٠٦/٢.

(٢) خالف في هذا الفراء حيث منعه من الصرف. ينظر: شرح الماردي ١٤١/٤.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، ولم أعثر على تنمته ولا اسم قائله، والشاهد منه: "حيانا" حيث صرف جوازا باعتبار أصالة نونه.

(٤) هذا البيت من السريع، وهو لحسان بن ثابت رضي الله عنه والشاهد منه قوله: "حسان" فإنه غير معصوف. ينظر البيت في: الديوان ٣٨٠.

والتبصرة ٥٥٨/٢، وشرح الأخرني ١٩٠/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٢٧.

الأولى: أن يكون على ثلاثة أحرف «كـ"سُعَاد" و"زَيْب"» <sup>(١)</sup>.  
الثانية: أن يكون على ثلاثة إلا أنه محرك <sup>(٢)</sup> الوَسْط كـ"سَقَر" و"أَقْلَى" <sup>(٣)</sup>.

الثالثة: أن يكون على ثلاثة <sup>(٤)</sup> أحرف ساكن الوسط <sup>(٥)</sup> إلا أنه أعجمي كـ"ماه" و"جُور" -اسمي بلدين <sup>(٦)</sup> - و"بَصَر" على قول من جعلها أعجمية.  
الرابعة: أن يكون على ثلاثة أحرف ساكن الوسط <sup>(٧)</sup> إلا أنه منقول من المذكر إلى المؤنث كـ"زيد" إن سميت به امرأة <sup>(٨)</sup>.

(١) قال في ب: قبل ما بين القوسين: "كطلحة وعائشة أو لم يزد، كهبه". وهو انتفال نظر.

(٢) سبب امتناع صرف ما كان محرك الوسط من أعلام المؤنث هو أن حركة وسطه قامت مقام الحرف الرابع. ينظر: شرح ابن يعيش ٦٩/١، وشرح ابن الناطم ص ٦٥٠. هنا وقد خالف ابن الأثيري غيره حيث جعل محرك الوسط كساكنه في جواز الوجهين فيه. ينظر: شرح الماردي ١٤١/٤، والتبصرة ٢١٨/٢، وشرح الأخرني ١٩١/٣.

(٣) "سَقَر" و"أَقْلَى" من أسماء النار، أجازنا الله منها.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٥) في أ: "الأوسط" موضع "الوسط".

(٦) ينظران في: اللسان "م و هـ" ٤٤٢/١٧، و"ج و ر" ٢٢٧/٥.

(٧) في أ: "الأوسط" موضع "الوسط".

(٨) خالف فيه عيسى بن عمر، وأبو زيد، والجري، والمبرد، فذهب هؤلاء إلى «جواز الوجهين فيه. ينظر: الكتاب ٢٤٢/٣، والمقتضب ٣٥٠/٣، والأصول ٨٥/٢، والتبصرة ٥٥٣/٢، وشرح الكافية الشافية ١٤٩٢/٣، وشرح الماردي ١٤٢/٤، والتبصرة ٢١٨/٢.

كـ"أصْبَهَان" <sup>(١)</sup> فإن لم تكن نونه زائدة كـ"سَبَّان" صُرف <sup>(٢)</sup>، وإن احتملت الزيادة وعدمها كـ"حَسَّان" و"حَيَّان" و"شَيْطَان" فإنها تختمل الاشتقاق من الجحش، والحياة، ومن "شاط" -إذا احتزق- فتكون النون زائدة، وتختمل الاشتقاق من الحُسْن، والحين، ومن "شطن" فتكون أصلية، جاز فيه الصرف كقولـه:

٤١٩-وعمرأوحَيَّاناً تركنا بقفرة <sup>(٣)</sup> ...  
وتركه، وهو أكثر من "حَسَّان" ومن شعره:

٤٢٠- ماهاج حَسَّانَ رسومَ المقام وَمَقْلَعُنَ الحسيِّ ومينى الجِيام <sup>(٤)</sup>  
كلذا مؤنثٌ بهاءٍ مُطْلَقاً وَشَرَطُ مَنْعِ العارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى  
فَوْقَ الثَّلاثِ أَوْ كـ"مَجُور" أَوْ "مَقَر" أَوْ "زَيْد" اسمُ امرأةٍ لا اسمَ ذَكَرٍ

هذه العلة الثالثة مما يمنع مع العلمية، وهي التأنيث، فإن كان بزيادة الشاء منع الصرف مطلقاً، سواء زاد على ثلاثة أحرف كـ"سطلحة" و"عائشة" أو لم يزد كـ"هَيْبَة" و"نُبَّة"، وسواء كان علم مذكر أو علم مؤنث كما مثل، وإن كان التأنيث بالمعنى لم يؤثر إلا في أربع صور جمعها كلامه.

(١) عَلم بلد، وهمزتها تفتح وتكسر. ينظر: القاموس "أصص" ٣٠٦/٢.

(٢) خالف في هذا الفراء حيث منعه من الصرف. ينظر: شرح الماردي ١٤١/٤.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، ولم أعثر على تنمته ولا اسم قائله، والشاهد منه: "حيانا" حيث صرف جوازا باعتبار أصالة نونه.

(٤) هذا البيت من السريع، وهو لحسان بن ثابت رضي الله عنه والشاهد منه قوله: "حسان" فإنه غير مصروف. ينظر البيت في: الديوان ٣٨٠.

والتبصرة ٥٥٨/٢، وشرح الأخرني ١٩٠/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٢٧.

الأولى: أن يكون على ثلاثة أحرف «كـ"سُعَاد" و"زَيْب" <sup>(١)</sup>.  
الثانية: أن يكون على ثلاثة إلا أنه محرك <sup>(٢)</sup> الوَسْط كـ"سَقَر" و"أَقْلَى" <sup>(٣)</sup>.

الثالثة: أن يكون على ثلاثة <sup>(٤)</sup> أحرف ساكن الوسط <sup>(٥)</sup> إلا أنه أعجمي كـ"ماه" و"جُور" -اسمي بلدين <sup>(٦)</sup> - و"بَصَر" على قول من جعلها أعجمية.  
الرابعة: أن يكون على ثلاثة أحرف ساكن الوسط <sup>(٧)</sup> إلا أنه منقول من المذكر إلى المؤنث كـ"زيد" إن سميت به امرأة <sup>(٨)</sup>.

(١) قال في ب: قبل ما بين القوسين: "كطلحة وعائشة أو لم يزد، كهبه". وهو انتفال نظر.

(٢) سبب امتناع صرف ما كان محرك الوسط من أعلام المؤنث هو أن حركة وسطه قامت مقام الحرف الرابع. ينظر: شرح ابن يعيش ٦٩/١، وشرح ابن الناطم ص ٦٥٠. هنا وقد خالف ابن الأثيري غيره حيث جعل محرك الوسط كساكنه في جواز الوجهين فيه. ينظر: شرح الماردي ١٤١/٤، والتبصرة ٢١٨/٢، وشرح الأخرني ١٩١/٣.

(٣) "سَقَر" و"أَقْلَى" من أسماء النار، أجازنا الله منها.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٥) في أ: "الأوسط" موضع "الوسط".

(٦) ينظران في: اللسان "م و ه" ٤٤٢/١٧، و"ج و ر" ٢٢٧/٥.

(٧) في أ: "الأوسط" موضع "الوسط".

(٨) خالف فيه عيسى بن عمر، وأبو زيد، والجزمي، والمبرد، فذهب هؤلاء إلى «جواز الوجهين فيه. ينظر: الكتاب ٢٤٢/٣، والمقتضب ٣٥٠/٣، والأصول ٨٥/٢، والتبصرة ٥٥٣/٢، وشرح الكافية الشافية ١٤٩٢/٣، وشرح الماردي ١٤٢/٤، والتبصرة ٢١٨/٢.

وجِهَانٌ فِي الْعَادِمِ تَذَكِيرًا سَبَقَ وَغُجْمَةٌ كـ"هَنْدٌ" وَالْمَنْعُ أَحَقُّ

إذا كان المونث بالمعنى على ثلاثة أحرف ساكن الوسط، ولم يسبق استعماله في التذكير كـ"زيد"، ولا هو أعجمي كـ"جُور" جاز فيه وجهان<sup>(١)</sup> الصرف وتركه وذلك كـ"هَنْدٌ" و"دَعْدٌ" و"جَمَلٌ" إلا أن ترك صرفه أولى.<sup>(٢)</sup>

وَالْعَجْجِيُّ الْوَضِيعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعِ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ، صَرَفُهُ اِمْتِنَعَ هَذِهِ الْعِلَّةُ الرَّابِعَةُ "مِمَّا يَمْتَنِعُ"<sup>(٣)</sup> مَعَ الْعَلِمَةِ، وَهِيَ الْعِجْمَةُ، وَمَعْنَاهُ: أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ الْمَحْمُودُ -وَالْمُرَادُ بِهِمْ مَنْ<sup>(٤)</sup> عَدَا الْعَرَبَ- قَدْ<sup>(٥)</sup> وَضَعْتُ الْأِسْمَ فِي لُغَتِهَا عِلْمًا -وَهُوَ الْمُرَادُ بِصَدْرِ الْبَيْتِ- وَشَرْطُهُ الزِّيَادَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ كـ"يُوسُفُ" وَ"يُونُسُ" وَ"إِبْرَاهِيمُ" وَ"نُعْمُدُ" وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

... .. مَعِ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ ...  
فَلَوْ وَضَعْتُهُ الْعِجْمَةَ<sup>(٦)</sup> فِي لُغَتِهَا اسْمٌ خَيْرٌ

(١) في أ: "الوجهان".

(٢) نقل عن الزحاج منع صرفه، وذلك لأن الساكن لا يغير حكمًا أوجه اجتماع علتين مانعتين، والمجهور على جواز الوجهين، وأكثرهم يرجح عدم صرفه. ينظر: الكتاب ٢٤٠/٣-٢٤١، والمقتضب ٣٥٠/٣، والأصول ٨٥/٢، والنبصرة ٥٥١/٢، وشرح الكافية الشافية ١٤٩١/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٥١، وشرح المرادي ١٤٢/٤، والتصريح ٢١٨/٢، وشرح الأثيري ١٩١/٣.

(٣) قال في ب: "بدل ما بين القوسين" وهو ما يمنع.

(٤) في أ: "ما" موضع "من"، والناسب للعلاء ما في ب.

(٥) في أ: "وقد" موضع "قد". (٦) في أ: "العرب" وهو سهو.

كـ"جُورِالِقُ"<sup>(١)</sup> و"إِحَامُ"<sup>(٢)</sup> لم يمتنع صرفه عند استعمال العرب له علمًا، ولو كان على ثلاثة أحرف لم يمتنع صرفه سواء كان ساكن الوسط كـ"نُوحٌ" و"لُوطٌ" أو متحركة كـ"شَتْرٌ"<sup>(٣)</sup>، وبعضهم<sup>(٤)</sup> يحكي في ساكن الوسط<sup>(٥)</sup> منه -ما لم يكن مؤنثا كـ"سماء" و"جُور"- الوجهين ولم يرد في القرآن إلا مصروفًا نحو: ﴿قَامَنَ لَهُ لُوطٌ﴾<sup>(٦)</sup> ﴿قَالَ نُوحٌ﴾<sup>(٧)</sup>.

كَذَاكَ ذُو وَؤَيْنٍ يَخْصُ الْفِعْلَا أَوْ غَالِبُ كـ"أَهْدٌ" وَ"يَقْلَسُ" هَذِهِ الْعِلَّةُ الْخَامِسَةُ مِمَّا يَمْتَنِعُ مَعَ الْعِلْمَةِ [وَهِيَ] <sup>(٨)</sup> وَزْنَ<sup>(٩)</sup> الْفِعْلِ، وَلَا يَخْتَصُّ

(١) الجوالق: -بضم الجيم وفتح اللام وكسرها- وعاء من الأوعية، وهو معرب، اللسان "جلق" ٣١٨/١١.

(٢) اللحام: حبل أو عصا تدخل في فم الناقة وتلزم إلى فمها. ينظر: اللسان "لحم" ٧/١٦.

(٣) شَتْرٌ: يفتح أوله وثانيه -اسم لقلعة بأركان بين بردعة وكنجة-. تنظر في: القاموس "ش ت ر" ٥٧/٢.

(٤) المراد بقوله: "بعضهم" عيسى بن عمر فقد نقل عنه تجويزه الوجهين، وذهب إليه -أيضًا- الجرجاني والزمخشري. ينظر: المقتصد ٩٩٥/٢، والمفصل من خلال شرح ابن يعيش ٧٠/١، وشرح الكافية الشافية ١٤٦٩/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٥١، وشرح المرادي ١٤٥/٤، والتصريح ٢١٩/٢.

(٥) سقط "الوسط" من: أ. (٦) من الآية ٢٦، من سورة العنكبوت.

(٧) من الآية ٢١، من سورة نوح.

(٨) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها الكلام طردا لعبارة في أمثاله.

(٩) اشتراطا في الوزن المانع من الصرف شرطين:

أحدهما: أن يكون لازما. الثاني: أن لا يفرج بالتغير إلى مثال هو للاسم.

ينظر تفصيله في: شرح الكافية الشافية ١٤٦٣/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٥٢،

وشرح المرادي ١٥١/٤، وأوضح المسالك ١٢٦/٤، والتصريح ٢٢٠/٢-٢٢١.

وجِهَانٌ فِي الْعَادِمِ تَذَكِيرًا سَبَقَ وَغُجْمَةٌ كـ"هَنْدٌ" وَالْمَنْعُ أَحَقُّ

إذا كان المونث بالمعنى على ثلاثة أحرف ساكن الوسط، ولم يسبق استعماله في التذكير كـ"زيد"، ولا هو أعجمي كـ"جُور" جاز فيه وجهان<sup>(١)</sup> الصرف وتركه وذلك كـ"هَنْدٌ" و"دَعْدٌ" و"جَمَلٌ" إلا أن ترك صرفه أولى.<sup>(٢)</sup>

وَالْعَجْجِيُّ الْوَضِيعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعِ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ، صَرَفُهُ اِمْتِنَعَ هَذِهِ الْعِلَّةُ الرَّابِعَةُ "مِمَّا يَمْتَنِعُ"<sup>(٣)</sup> مَعَ الْعَلِمَةِ، وَهِيَ الْعِجْمَةُ، وَمَعْنَاهُ: أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ الْمَحْمُودُ -وَالْمُرَادُ بِهِمْ مَنْ<sup>(٤)</sup> عَدَا الْعَرَبَ- قَدْ<sup>(٥)</sup> وَضَعْتُ الْأِسْمَ فِي لُغَتِهَا عِلْمًا -وَهُوَ الْمُرَادُ بِصَدْرِ الْبَيْتِ- وَشَرْطُهُ الزِّيَادَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ كـ"يُوسُفُ" وَ"يُونُسُ" وَ"إِبْرَاهِيمُ" وَ"نُعْمُدُ" وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

... .. مَعِ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ ...  
فَلَوْ وَضَعْتُهُ الْعِجْمَةَ<sup>(٦)</sup> فِي لُغَتِهَا اسْمُ حَنْسٍ

(١) في أ: "الوجهان".

(٢) نقل عن الزحاج منع صرفه، وذلك لأن الساكن لا يغير حكمًا أوجه اجتماع علتين مانعتين، والمجهور على جواز الوجهين، وأكثرهم يرجح عدم صرفه. ينظر: الكتاب ٢٤٠/٣-٢٤١، والمقتضب ٣٥٠/٣، والأصول ٨٥/٢، والنبصرة ٥٥١/٢، وشرح الكافية الشافية ١٤٩١/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٥١، وشرح المرادي ١٤٢/٤، والتصريح ٢١٨/٢، وشرح الأثيري ١٩١/٣.

(٣) قال في ب: "بدل ما بين القوسين" وهو ما يمنع.

(٤) في أ: "ما" موضع "من"، والناسب للعلاء ما في ب.

(٥) في أ: "وقد" موضع "قد". (٦) في أ: "العرب" وهو سهو.

كـ"جُوالق"<sup>(١)</sup> و"إحام"<sup>(٢)</sup> لم يمتنع صرفه عند استعمال العرب له علمًا، ولو كان على ثلاثة أحرف لم يمتنع صرفه سواء كان ساكن الوسط كـ"نُوحٌ" و"نُوطٌ" أو متحركة كـ"شُتْرٌ"<sup>(٣)</sup>، وبعضهم<sup>(٤)</sup> يحكي في ساكن الوسط<sup>(٥)</sup> منه -ما لم يكن مؤنثا كـ"سماء" و"جُور"- الوجهين ولم يرد في القرآن إلا مصروفًا نحو: ﴿قَامَنَ لَهُ لُوطٌ﴾<sup>(٦)</sup> ﴿قَالَ نوح﴾<sup>(٧)</sup>.

كَذَاكَ ذُو وَؤَيْنٍ يَخْصُ الْفَيْلَا أَوْ غَالِبِ كـ"أَهْدٌ" وَ"يَقْلَسُ" هَذِهِ الْعِلَّةُ الْخَامِسَةُ مِمَّا يَمْتَنِعُ مَعَ الْعِلْمَةِ [وهي]<sup>(٨)</sup> وَوزن<sup>(٩)</sup> الفعل، ولا يختص

(١) الجوالق: -بضم الجيم وفتح اللام وكسرها- وعاء من الأوعية، وهو معرب، اللسان "جلق" ٣١٨/١١.

(٢) اللحام: حبل أو عصا تدخل في فم الدابة وتلزم إلى فمها. ينظر: اللسان "لحم" ٧/١٦.

(٣) شُتْرٌ: يفتح أوله وثانيه -اسم لقلعة بأركان بين بردعة وكنجة-. تنظر في: القاموس "ش ت ر" ٥٧/٢.

(٤) المراد بقوله: "بعضهم" عيسى بن عمر فقد نقل عنه تجويزه الوجهين، وذهب إليه -أيضًا- الجرجاني والزمخشري. ينظر: للمقتضب ٩٩٥/٢، والمفصل من خلال شرح ابن يعيش ٧٠/١، وشرح الكافية الشافية ١٤٦٩/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٥١، وشرح المرادي ١٤٥/٤، والتصريح ٢١٩/٢.

(٥) سقط "الوسط" من: أ. (٦) من الآية ٢٦، من سورة العنكبوت.

(٧) من الآية ٢١، من سورة نوح.

(٨) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها الكلام طردا لعبارة في أمثاله.

(٩) اشتراطا في الوزن للمانع من الصرف شرطين:

أحدهما: أن يكون لازما. الثاني: أن لا يفرج بالتغير إلى مثال هو للاسم.

ينظر تفصيله في: شرح الكافية الشافية ١٤٦٣/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٥٢،

وشرح المرادي ١٥١/٤، وأوضح المسالك ١٢٦/٤، والتصريح ٢٢٠/٢-٢٢١.

ذلك بوزن "فَعْل" كما في الصفات، ولا بما يخص الفعل<sup>(١)</sup> من الأوزان بل يؤثر في المنع ما يخص الفعل كـ "سَمَر" و "ذُئِل" - اسم قبيلة<sup>(٢)</sup> - وما غلب فيه كـ "أحمد" و "يُفْلَى" و "يزيد" و "يُشكر" ونحوها مما جاء على وزن مبدوء بحرف يدل الابتداء به على معنى في الفعل، ولا يدل على معنى في الاسم، كحروف المضارعة<sup>(٣)</sup>.

وما يصيرُ عَلَمًا من ذى أَلِفٍ زِيدَتْ لِإِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ  
هذه العلة السادسة مما يمنع مع العَلَمِيَّة، وهي "ألف الإلحاق" المقصورة<sup>(٤)</sup> كـ "عَلَقَى" و "أَرطَى" - علمين<sup>(٥)</sup> - لألف التانيث في الزيادة والموافقة لئلا يما هي فيه كـ "سَكْرَى" أما أَلِفُ الإِلْحَاقِ الممدودة كـ "سَوْبَاء" فلا<sup>(٦)</sup> يمتنع صرف<sup>(٧)</sup> ما سمي به مما هي فيه لعدم تمام التشبيه<sup>(٨)</sup> فإنها لا توافق وزن ما فيه أَلِفُ التَّأْنِيثِ الممدودة.

والعَلَمُ امتنع صَرْفُهُ إِذْ غَلَبَ كـ "فَعْلٌ" التوكيد أو كـ "فَعْلًا"  
هذه العلة السابعة مما يمنع مع العَلَمِيَّة وهي "الفَعْلُ" من مثال إلى غيره، ويمتنع مع العَلَمِيَّة كـ "فَعْلٌ" ويعرف عدله بأن يُسمع ممنوع الصرف<sup>(٩)</sup> وليس

- (١) سقط "الفعل" من: أ.
- (٢) سَمَرٌ: عَلَمٌ لفرس.
- (٣) الذُّئِيلُ: قبيلة من كنانة. ينظر: اللسان "دال" ٢٤٨/١٣.
- (٤) أي: في دلالتها على التكلم والخطاب والغيبة.
- (٥) سقطت "المقصورة" من: أ.
- (٦) أي: انزعين من النيات.
- (٧) في أ: "لشبههما" وهو تحريف.
- (٨) في ب: "ولا" وهو تحريف.
- (٩) (١٠) في أ: "الشبهة".
- (١١) سقط "الصرف" من: ب.

فيه عِلَّةٌ ظاهرة غير العَلَمِيَّة، نحو: "عَمَر" و "زُفَر" و "زُحَل"<sup>(١)</sup> و "جُمَح"<sup>(٢)</sup> و "فُعَل"<sup>(٣)</sup> فتر ذلك كله معدولاً، لأن العَلَمِيَّة لا تستقل بالمنع مع شهرة العدل في هذا الوزن كـ "فُعَل" و "فُسُق"<sup>(٤)</sup> و "أَخَر"<sup>(٥)</sup> - كما سبق - وليس من ذلك "طَوَى"<sup>(٦)</sup> من قولهم: "ذى طَوَى" لأن المانع له من الصرف - على إحدى اللغتين فيه - إنما هو التانيث باعتبار البقعة، ولا يمنع من ذلك كونه على ثلاثة أحرف لقيام حركة وسطه مقام الحرف الرابع.

ويمتنع - أيضاً - مع شبه العَلَمِيَّة كـ "جُمَح" وما يتبعها من ألفاظ التوكيد كـ "كُتِّع" و "بُتِّع"<sup>(٧)</sup> و "بُصَّع"<sup>(٨)</sup> فإنها معدولة عن

- (١) هو: علم لكوكب من الحُس، اللسان: "زحل" ٣٢٢/١٣.
- (٢) هو: أبو بطن من قريش، اللسان: "جمح" ٢٥٢/٣.
- (٣) هي الأتني من الثعالب، اللسان: "فعل" ٨٨/١٣.
- (٤) "فُعَل" و "فُسُق" معدولان عن: "غادر، وقابق".
- (٥) معدول عن "أخر" بفتح الحاء.
- (٦) "طَوَى" موضع بالشام، وتكسر طاءه، وهو يصرف في لغة، وفي لغة أخرى يمتنع الصرف كما ذكر الشارح. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٧٣/٣، واللسان: "طوى" ٢٤٥/١٩، وشرح المرادي ١٥٥/٤، والتصريح ١٥٦/٢.
- (٧) من كتع الجلد إذا اجتمع، اللسان: "كتع" ١٨٠/١٠.
- (٨) من التَّيَّع وهو طول العتق، اللسان "تبع" ٣٥٠/٩.
- (٩) من التَّصَّع وهو العرق المجتمع، اللسان: "بصع" ٣٥٨/٩.

ذلك بوزن "فَعْل" كما في الصفات، ولا بما يخص الفعل<sup>(١)</sup> من الأوزان بل يؤثر في المنع ما يخص الفعل كـ "سَمَر" و "ذُئِل" - اسم قبيلة<sup>(٢)</sup> - وما غلب فيه كـ "أحمد" و "يُفْلَى" و "يزيد" و "يُشكر" ونحوها مما جاء على وزن مبدوء بحرف يدل الابتداء به على معنى في الفعل، ولا يدل على معنى في الاسم، كحروف المضارعة<sup>(٣)</sup>.

وما يصيرُ عَلَمًا من ذى أَلِفٍ زِيدَتْ لِإِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ  
هذه العلة السادسة مما يمنع مع العَلَمِيَّة، وهي "ألف الإلحاق" المقصورة<sup>(٤)</sup> كـ "عَلَقَى" و "أَرطَى" - علمين<sup>(٥)</sup> - لألف التانيث في الزيادة والموافقة لئلا إما هي فيه كـ "سَكْرَى" أما أَلِفُ الإِلْحَاقِ الممدودة كـ "سَوْبَاء" فلا<sup>(٦)</sup> يمتنع صرف<sup>(٧)</sup> ما سمي به مما هي فيه لعدم تمام التشبيه<sup>(٨)</sup> فإنها لا توافق وزن ما فيه أَلِفُ التَّأْنِيثِ الممدودة.

والعَلَمُ امتنع صَرْفُهُ إِذْ غَلَبَ كـ "فَعْلٌ" التوكيد أو كـ "فَعْلًا"  
هذه العلة السابعة مما يمنع مع العَلَمِيَّة وهي "الفَعْلُ" من مثال إلى غيره، ويمتنع مع العَلَمِيَّة كـ "فَعْلٌ" ويعرف عدله بأن يُسمع ممنوع الصرف<sup>(٩)</sup> وليس

- (١) سقط "الفعل" من: أ.
- (٢) سَمَرٌ: عَلَمٌ لفرس.
- (٣) الذُّئِيلُ: قبيلة من كنانة. ينظر: اللسان "دال" ٢٤٨/١٣.
- (٤) أي: في دلالتها على التكلم والخطاب والغيبة.
- (٥) سقطت "المقصورة" من: أ.
- (٦) أي: انزعين من النيات.
- (٧) في أ: "لشبههما" وهو تحريف.
- (٨) في ب: "ولا" وهو تحريف.
- (٩) (١٠) في أ: "الشبهة".
- (١١) سقط "الصرف" من: ب.

فيه عِلَّةٌ ظاهرة غير العَلَمِيَّة، نحو: "عَمَر" و "زُفَر" و "زُحَل"<sup>(١)</sup> و "جُمَح"<sup>(٢)</sup> و "فُعَل"<sup>(٣)</sup> فتر ذلك كله معدولاً، لأن العَلَمِيَّة لا تستقل بالمنع مع شهرة العدل في هذا الوزن كـ "فُعَل" و "فُسُق"<sup>(٤)</sup> و "أَخَر"<sup>(٥)</sup> - كما سبق - وليس من ذلك "طَوَى"<sup>(٦)</sup> من قولهم: "ذى طَوَى" لأن المانع له من الصرف - على إحدى اللغتين فيه - إنما هو التانيث باعتبار البقعة، ولا يمنع من ذلك كونه على ثلاثة أحرف لقيام حركة وسطه مقام الحرف الرابع.

ويمتنع - أيضاً - مع شبه العَلَمِيَّة كـ "جُمَح" وما يتبعها من ألفاظ التوكيد كـ "كُتِّع" و "بُنِّع"<sup>(٧)</sup> و "بُصِّع"<sup>(٨)</sup> فإنها معدولة عن

- (١) هو: علم لكوكب من الحُس، اللسان: "زحل" ٣٢٢/١٣.
- (٢) هو: أبو بطن من قريش، اللسان: "جمح" ٢٥٢/٣.
- (٣) هي الألف من التعاليل، اللسان: "فعل" ٨٨/١٣.
- (٤) "فُعَل" و "فُسُق" معدولان عن: "غادر، وقابض".
- (٥) معدول عن "أخر" بفتح الحاء.
- (٦) "طَوَى" موضع بالشام، وتكسر طاءه، وهو يصرف في لغة، وفي لغة أخرى يمتنع الصرف كما ذكر الشارح. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٧٣/٣، واللسان: "طوى" ٢٤٥/١٩، وشرح المرادي ١٥٥/٤، والتصريح ١٥٦/٢.
- (٧) من كتع الجلد إذا اجتمع، اللسان: "كتع" ١٨٠/١٠.
- (٨) من التَّيَّع وهو طول العتق، اللسان "تبع" ٣٥٠/٩.
- (٩) من التَّصَّع وهو العرق المجتمع، اللسان: "بصع" ٣٥٨/٩.

"فَعْلَاوَات" <sup>(١)</sup> لأن مفرداتها "فَعْلَاءٌ" وقياسها الجمع على: "فَعْلَاوَات" كـ "صحراوات" وهي معارف بنّية الإضافة إلى ضمير المؤكّد.

والعدل والتعريف مايعا "سَحَرٌ" إذا به التعمين قَصْدًا يُغْتَسَرُ مما يمنع صرفه للعدل وشبه <sup>(٢)</sup> العلمية: "سَحَرٌ" إذا كان ظرفاً، وقصد به تعيين سحر يوم بعينه، ولم يتعرف بـ "أل" ولا بالإضافة، نحو: «أتيتك يوم الخميس <sup>(٣)</sup> سحر»، أما شبه العلمية فيه فظاهر لاقتضائه تعيين مسماه بغير قيد،

(١) هذا مذهب إليه الكثيرون وهو اختيار ابن مالك، وذهب الأخفش والسيوطي إلى أنه معنول عن "فَعْلٌ" -بضم الفاء وسكون العين- وقيل: إنه معنول عن "فَعْلَى". وينظر شرح الكافية الشافية ١٤٧٥/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٥٥، وشرح السراي ١٥٤/٤، وأوضح المسالك ١٢٨/٤، والتصريح ٢٢٢/٢، وشرح الأئمني ٢٠٠/٣.

(٢) هذا مااختاره ابن عصفور. ينظر: المقرب ٢٨٠/١. وقيل: إن تعريف "سَحَرٌ" بالعلمية، لأنه جعل علماً لوقت معين، وصرح به في النسهيل ٢٢٢.

وجوّز السهيلي -في أحد قوليه- أن يكون مصروفاً وإنما حذف تنوينه لنية الإضافة. ينظر: نتائج الفكر: المسألة (٧٤ ص ٣٧٥).

وذهب الشلوين الصغير إلى أنه معرب أيضاً، وإنما حذف تنوينه لنية "أل".

ينظر: شرح المرادي ١٥٧/٤.

وقال أبو الفتح -الملقب بـصنير الأفاضل وأحد تلاميذ الزمخشري- والـ: "ور بالمطرزي- قال: إنه مبن، لا تضمنته معنى الحرف، بل لعدم التقارب.

ينظر: شرح المرادي ١٥٧/٤، وأوضح المسالك ١٢٩/٤، والتصريح ٢٢٣/٢-٢٢٤. (٣) في أ: "الجمعة" موضع: "الخميس".

وأما <sup>(١)</sup> العدل: فإنه معنول عن: "السَحَر" لأن النكرات إذا قصد تعيينها بدون إضافة أدخلت <sup>(٢)</sup> عليها "أل" ونظيره في ذلك: "أمس" -إذا أريد به اليوم الذي يلي <sup>(٣)</sup> يرمك من قبله- على لغة من يعربه، وهم بنو نعيم، فإنهم لا يصرفونه، لشبه العلمية والعدل عن "الأمس"، نحو:

٤٢١- ... إني رأيتُ عَجَباً مُدَّ أَمْساً <sup>(٤)</sup> ...

٤٢٢- ... عجائزاً مثل السَّعَالِي عَمْساً ...

وليس مبنياً على الفتح، كما زعم بعضهم <sup>(٥)</sup> بدليل قول الآخر:

٤٢٣- اعتصم بالرَّجَاءِ إِنْ عَمَّ بِأَسْ وتَنَاسَّ الَّذِي تَضْمَنَ أَمْسٌ <sup>(٦)</sup>

(١) في أ: "والعدل" موضع: "وأما العدل". (٢) في ب: "أدخل".

(٣) سقط "يلي" من: أ.

(٤) هذان بيتان من الرجز المشطور، وهما للعجاج، وجميع المراجع التي اطّلت عليها ترويه: "لقد رأيت..."، و"السَّعَالِي": أنشئ الغزل -فيما يزعمون- أو ساحرة الجن. والشاهد منه قوله: "أمساً" حيث أعربها إعراب المنوع من الصرف فحذفها بـ"مدّ" وعلامة حذفها الفتحة نيابة عن الكسرة، والألف للإطلاق.

ينظر: الكتاب ٢٨٥/٣، وشرح ابن عيش ١٠٦/٤-١٠٧، وشرح الكافية الشافية ١٤٨١/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٥٧، والشذور ص ١٣٧، والجمع ٢٠٩/١، والدرر ١٧٥/١، والتصريح ٢٢٦/٢، والخزانة ١٦٧/٧، ومعجم شواهد العربية ٤٨٥.

(٥) نفراد بقوته: "بعضهم" الزجاجي فقد زعم أن بعض العرب يعني "أمس" على الفتح. ينظر: الجمل ص ٢٩٩.

(٦) هذا البيت من الخفيف، وقائله غير معروف، وروى "عزّ" موضع "عن"، والشاعر يرشد إلى ماينبغي أن يكون عليه الإنسان عند اشتداد الحُطْب -



"فَعْلَاوَات" <sup>(١)</sup> لأن مفرداتها "فَعْلَاءٌ" وقياسها الجمع على: "فَعْلَاوَات" كـ "صحراوات" وهي معارف بنّية الإضافة إلى ضمير المؤكّد.

والعدل والتعريف مايعا "سَحَرٌ" إذا به التبيين قَصْدًا يُغَيِّرُ مما يمنع صرفه للعدل وشبه <sup>(٢)</sup> العلمية: "سَحَرٌ" إذا كان ظرفاً، وقصد به تعيين سحر يوم بعينه، ولم يتعرف بـ "أل" ولا بالإضافة، نحو: «أتيتك يوم الخميس <sup>(٣)</sup> سحر»، أما شبه العلمية فيه فظاهر لاقتضائه تعيين مسماه بغير قيد،

(١) هذا مذهب إليه الكثيرون وهو اختيار ابن مالك، وذهب الأخفش والسيوطي إلى أنه معنول عن "فَعْلٌ" -بضم الفاء وسكون العين- وقيل: إنه معنول عن "فَعْلَى". وينظر شرح الكافية الشافية ١٤٧٥/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٥٥، وشرح السراي ١٥٤/٤، وأوضح المسالك ١٢٨/٤، والتصريح ٢٢٢/٢، وشرح الأغرني ٢٠٠/٣.

(٢) هذا مااختاره ابن عصفور. ينظر: المقرب ٢٨٠/١. وقيل: إن تعريف "سَحَرٌ" بالعلمية، لأنه جعل علماً لوقت معين، وصرح به في النسهيل ٢٢٢.

وجوّز السهيلي -في أحد قوليه- أن يكون مصروفاً وإنما حذف تنوينه لنية الإضافة. ينظر: نتائج الفكر: المسألة (٧٤ ص ٣٧٥).

وذهب الشلوين الصغير إلى أنه معرب أيضاً، وإنما حذف تنوينه لنية "أل".

ينظر: شرح المرادي ١٥٧/٤.

وقال أبو الفتح -الملقب بـصنير الأفاضل وأحد تلاميذ الزمخشري- والـ: "ور بالمطرزي- قال: إنه مبن، لا تضمنته معنى الحرف، بل لعدم التقارب.

ينظر: شرح المرادي ١٥٧/٤، وأوضح المسالك ١٢٩/٤، والتصريح ٢٢٣/٢-٢٢٤.

(٣) في أ: "الجمعة" موضع: "الخميس".

وأما <sup>(١)</sup> العدل: فإنه معنول عن: "السَحَر" لأن النكرات إذا قصد تعيينها بدون إضافة أدخلت <sup>(٢)</sup> عليها "أل" ونظيره في ذلك: "أمس" -إذا أريد به اليوم الذي يلي <sup>(٣)</sup> يرمك من قبله- على لغة من يعربه، وهم بنو نعيم، فإنهم لا يصرفونه، لشبه العلمية والعدل عن "الأمس"، نحو:

٤٢١- ... إني رأيتُ عَجَباً مُدَّ أَمْساً <sup>(٤)</sup> ...

٤٢٢- ... عجائزاً مثل السَّعَالِي عَمْساً ...

وليس مبنياً على الفتح، كما زعم بعضهم <sup>(٥)</sup> بدليل قول الآخر:

٤٢٣- اعتصم بالرجاء إن عَمَّ بَأْسُ وتناس الذي تَضَمَّنْ أَمْساً <sup>(٦)</sup>

(١) في أ: "والعدل" موضع: "وأما العدل". (٢) في ب: "أدخل".

(٣) سقط "يلي" من: أ.

(٤) هذان بيتان من الرجز المشطور، وهما للعجاج، وجميع المراجع التي اطّلت عليها ترويه: "لقد رأيت..."، و"السَّعَالِي": أنشئ الغزل -فيما يزعمون- أو ساحرة الجن. والشاهد منه قوله: "أمساً" حيث أعربها إعراب المنوع من الصرف فخففها بـ"مدّ" وعلامة خففتها الفتحة نيابة عن الكسرة، والألف للإطلاق.

ينظر: الكتاب ٢٨٥/٣، وشرح ابن عيش ١٠٦/٤-١٠٧، وشرح الكافية الشافية ١٤٨١/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٥٧، والشذور ص ١٣٧، والجمع ٢٠٩/١، والدرر ١٧٥/١، والتصريح ٢٢٦/٢، والخزانة ١٦٧/٧، ومعجم شواهد العربية ٤٨٥.

(٥) نفراد بقوته: "بعضهم" الزجاجي فقد زعم أن بعض العرب يبن "أمس" على الفتح. ينظر: الجمل ص ٢٩٩.

(٦) هذا البيت من الخفيف، وقائله غير معروف، وروى "عزّ" موضع "عن"، والشاعر يرشد إلى ماينبغي أن يكون عليه الإنسان عند اشتداد الحُطْب -

وأما على لغة أهل الحجاز في بئانه على الكسر فلا يدخل في هذا الباب، أما لو لم يرد بـ "سَحَر" التعيين صرف، كقوله: ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾<sup>(١)</sup> وكذا لو أريد به الاسم دون الظرف، إلا أنه يلزم في هذه الحال الإضافة أو "آل" نحو: "طاب سحرُ ليلتنا" أو "طاب لسحرُ".

وابن على الكسر "فَعَالٌ عَلَمًا مؤنثًا، وهو نظيرُ "جَحْمًا" عند تميم وإصرافٍ ما نُكِّرًا من كلِّ ما التعريفُ فيه أثرا ماحاه من الأعلام على "فَعَالٍ" كـ "حَدَامٌ" و"تَطْلُمٌ" فإن أهل الحجاز يبنونه على الكسر لشبهه بـ "نَزَالٍ" وبأبها من أسماء الأفعال، وعليه جاء:

٤٢٤- إذا قالت حَدَامٌ فَصَدَّقُواها فإِن القول ما قالت حَدَامٌ<sup>(٢)</sup>

(٣) من الثقة والبيات وانتظار الفرج، وعدم القنوط واليأس من تبدل الأحوال.

والشاهد من البيت قوله: "أسس" فقد رفع بالضمة الظاهرة على أنه فاعل وهذا دليل على أن "أسس" معرب لا مبني على الفتح - كما زعم الزجاجي -.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٣٣/٤، والمصح ٢٠٩/١، والدرر ١٧٥/١، والتصريح ٢٢٦/٢، وشرح الأثوني ٢٠٣/٣، ومعجم شواهد العربية ١٩٨.

(١) من الآية ٢٤، من سورة القمر.

(٢) هذا البيت من الوافر، وهو للحميد بن صعب، وقيل: إنه لدهيم بن طارق والأول أرجح.

والشاهد منه قوله: "حَدَامٌ" في الموضعين فإنه مبني على الكسر - على لغة أهل الحجاز - ولو أنه أعربه إعراب مالا ينصرف لرقعه على الفاعلية.

ينظر في: الخصائص ١٨٧/٢، وشرح ابن عيشر ٦٤/٤، وأوضح المسالك ١٣١/٤، والشذور ص ١٣٢، والمغنى، والشاهد ٤٠٦، والتصريح ٢٢٥/٢، وشرح الأثوني ٢٠٣/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٧٠.

وبنو تميم يعربونه إعراب مالا ينصرف، واختلف في المانع<sup>(١)</sup> من صرفه، فقال سيويه والأثوريون: "العدل مع العلمية، وإلى ذلك أشار المصنف بقوله: "وهو نظير جَحْمًا" فإن "جَحْمٌ" فيه العدل والعلمية، وعلى هذا فهو معدول عن "فاعلة" وقال المبرد: <sup>(٢)</sup> المانع التأنيث المنصوي مع العلمية، فهو<sup>(٣)</sup> كـ "زينب"، وعندى أن قوله أصبح، لأن<sup>(٤)</sup> الموجب لأدعاء العدل ماسبق من وجود منع الصرف مع عدم ظهور علّة أخرى، وهنا<sup>(٥)</sup> قد وجدت علّة أخرى، وهي التأنيث، فلا يعدل إلى العدل، وأما نحو:

٤٢٥- مَرَدٌ حَسْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتُ جَهْرَةً وَبَارٍ<sup>(٦)</sup>

(١) ينظر: الكتاب ٢٧٨/٣، والمقتضب ٣٧٣/٣، والأصول ٨٩/٢، والتبصرة ٥٦٥/٢، وشرح ابن عيشر ٦٤/٤-٦٥، وشرح الكافية الشافية ١٤٧٦/٣، وأوضح المسالك ١٣٠/٤-١٣١، والتصريح ٢٢٥/٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٣٦٨/٣. (٣) سقط "فهو" من: أ.

(٤) في أ: "لا" موضع: "لأن". (٥) في ب: "وهذا" موضع "وهنا".

(٦) هذا البيت من غلغ البسيط، وكذلك البيت الآتي، وهما للأعشى: ميمون بن قيس. وقوله: "وبارٍ" هي أمة قديمة من العرب العاربة.

والشاهد منه قوله: "وبارٍ" - في الموضعين - فإن الأولى: منبئة على الكسر على لغة أهل الحجاز وأكثر بني تميم. والثانية: معربة إعراب مالا ينصرف على لغة بعض بني تميم. وإنما اختار أكثر بني تميم لغة الحجازيين في هذا، لأنهم يُميلون، وإحناخ الألف أعفٌ عليهم، كما عَبر سيويه. ينظر: الكتاب ٢٧٨/٣.

وينظر البيت في: الكتاب ٢٧٩/٣، والمقتضب ٥٠/٣، والأصول ٨٩/٢، وشرح ابن عيشر ٦٤/٤، والمقرب ٢٨٢/١، وشرح الجمل ٢٤٤/٢، وشرح ابن النافذ ص ٦٥٩، وأوضح المسالك ١٣٠/٤، والشذور ص ١٣٥، والمصح ٢٦/١، والدرر ٨/١، والتصريح ٢٢٥/٢، وشرح الأثوني ٢٠٤/٣، ودوائنه ١٩٤، ومعجم شواهد العربية ١٦٦.

وأما على لغة أهل الحجاز في بئانه على الكسر فلا يدخل في هذا الباب، أما لو لم يرد بـ"سَحَر" التعيين صرف، كقوله: ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾<sup>(١)</sup> وكذا لو أريد به الاسم دون الظرف، إلا أنه يلزم في هذه الحال الإضافة أو "آل" نحو: "طاب سحرُ ليلتنا" أو "طاب لسحرُ".

وابن على الكسر "فَعَالٌ" عَلَمًا مؤنثًا، وهو نظير "يُجَسِّمًا" عند تميم وإصرافٍ ما نُكِّرًا من كلِّ ما التعريفُ فيه أثرا ماحاه من الأعلام على "فَعَالٍ" كـ"حَدَامٌ" و"تَطْلِمٌ" فإن أهل الحجاز يبنونه على الكسر لشبهه بـ"نَزَالٍ" وبأبها من أسماء الأفعال، وعليه جاء:

٤٢٤- إذا قالت حَدَامٌ فَصَدَّقُواها فإِنَّ القولَ ما قالت حَدَامٌ<sup>(٢)</sup>

(٣) من الثقة والبيات وانتظار الفرج، وعدم القنوط واليأس من تبدل الأحوال.

والشاهد من البيت قوله: "أَسَى" فقد رفع بالضمة الظاهرة على أنه فاعل وهذا دليل على أن "أَسَى" معرب لا مبني على الفتح - كما زعم الزجاجي -.

ينظر البيت في: أوضح المسالك ١٣٣/٤، والمصحح ٢٠٩/١، والدرر ١٧٥/١، والتصريح ٢٢٦/٢، وشرح الأثيري ٢٠٣/٣، ومعجم شواهد العربية ١٩٨.

(١) من الآية ٢٤، من سورة القمر.

(٢) هذا البيت من الوافر، وهو للحميد بن صعب، وقيل: إنه للهيسم بن طارق والأول أرجح.

والشاهد منه قوله: "حَدَامٌ" في الموضعين فإنه مبني على الكسر - على لغة أهل الحجاز - ولو أنه أعربه إعراب مالا ينصرف لرقعه على الفاعلية.

ينظر في: الخصائص ١٨٧/٢، وشرح ابن عيشر ٦٤/٤، وأوضح المسالك ١٣١/٤، والشذور ص ١٣٢، والمغنى، والشاهد ٤٠٦، والتصريح ٢٢٥/٢، وشرح الأثيري ٢٠٣/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٧٠.

وبنو تميم يعربونه إعراب مالا ينصرف، واختلف في المانع<sup>(١)</sup> من صرفه، فقال سيويه والأكثر: "العدل مع العلمية، وإلى ذلك أشار المصنف بقوله: "وهو نظير جُسَمًا" فإن "جُسَمٌ" فيه العدل والعلمية، وعلى هذا فهو معدول عن "فاعلة" وقال المبرد: "المانع التأنيث المنصوي مع العلمية، فهو" كـ"زينب"، وعندى أن قوله أصبح، لأن<sup>(٢)</sup> الموجب لأداء العدل ماسبق من وجود منع الصرف مع عدم ظهور علّة أخرى، وهنا<sup>(٣)</sup> قد وجدت علّة أخرى، وهي التأنيث، فلا يعدل إلى العدل، وأما نحو:

٤٢٥- مَرَدٌ حَسْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتُ جَهْرَةً وَبَارٍ<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر: الكتاب ٢٧٨/٣، والمقتضب ٣٧٣/٣، والأصول ٨٩/٢، والتبصرة ٥٦٥/٢، وشرح ابن عيشر ٦٤/٤-٦٥، وشرح الكافية الشافية ١٤٧٦/٣، وأوضح المسالك ١٣٠/٤-١٣١، والتصريح ٢٢٥/٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٣٦٨/٣. (٣) سقط "فهو" من: أ.

(٤) في أ: "لا" موضع: "لأن". (٥) في ب: "وهذا" موضع "وهنا".

(٦) هذا البيت من غلغ البسيط، وكذلك البيت الآتي، وهما للأعشى: ميمون بن قيس. وقوله: "وبارٍ" هي أمة قديمة من العرب العاربة.

والشاهد منه قوله: "وبارٍ" - في الموضعين - فإن الأولى: منبئة على الكسر على لغة أهل الحجاز وأكثر بني تميم. والثانية: معربة إعراب مالا ينصرف على لغة بعض بني تميم. وإنما اختار أكثر بني تميم لغة الحجازيين في هذا، لأنهم يُميلون، وإحناخ الألف أعفٌ عليهم، كما عَبر سيويه. ينظر: الكتاب ٢٧٨/٣.

وينظر البيت في: الكتاب ٢٧٩/٣، والمقتضب ٥٠/٣، والأصول ٨٩/٢، وشرح ابن عيشر ٦٤/٤، والمقرب ٢٨٢/١، وشرح الجمل ٢٤٤/٢، وشرح ابن النافذ ص ٦٥٩، وأوضح المسالك ١٣٠/٤، والشذور ص ١٣٥، والمصحح ٢٦/١، والدرر ٨/١، والتصريح ٢٢٥/٢، وشرح الأثيري ٢٠٤/٣، ودوائنه ١٩٤، ومعجم شواهد العربية ١٦٦.

فقل إنه استعمال للفتين، فإن آخره مرفوع، لأن قبله:

٤٢٦- ألم تسروا إرمًا وعددا أودى بها الليل والنهار<sup>(١)</sup>  
ثم هذه الأقسام السبعة التي أحد المانعين من صرفها التعريف بالعلمية، إذا تكررت صرف لزوال إحدى الفتين<sup>(٢)</sup>، فنقول: «رب معدي كرب، وعمران، وفاطمة، وزينب، وإبراهيم، وأحمد، وأرطى، وعمر لقيتهم» بخلاف ما لم تكن العلمية سببا في منعه كـ «سكران» وغيره من الصفات للمنوعة الصرف، إذا سميت بها فإنها إذا تكررت لم تصرف لبقاء مائتين<sup>(٣)</sup>، وتجوز الأخفش -في أحد قوليه-<sup>(٤)</sup>

(١) سبق تخريج مع البيت الذي قبله في التعليق (٦).

(٢) في ب: «الفتين» وهو تحريف.

(٣) هنا قول سيبويه، ويبان ذلك أن هذه الصفات التي أشار إليها الشارح قد أشبهت الفعل وهي نكرة من جهة الوزن أو الزيادة، فلما سمى بها كانت على تلك الحال، فلما عاد إليها التنكير عادت إلى حال قد كانت فيها لاتصرف.

ينظر: الكتاب ١٩٢/٣، والمقتضب ٣١٢/٣.

(٤) ذهب الأخفش في حواشيه على الكتاب إلى صرفه، بناء على أن الصفة إذا زالت لاتعود، ولكنه رجع عن مخالفة سيبويه ووافق في كتابه: «الأوسط» ولذلك انتقد ابن مالك المصنفين الذين يذكرون مخالفة سيبويه ويقولون موافقة إياه التي هي آخر ما استقر عليه قوله. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٩٩/٣.

هنا وقد استمسك المبرد بقول الأخفش الأول وهو القول بصرف ما زالت علميته من الصفات، وعنه هو الترتيب. ينظر: المقتضب ٣٩٢/٣.

وينظر في ذلك -أيضا- المقتصد ٩٧٩/٢، وشرح ابن يعيش ٧٠/١، وشرح الكافية ٦٩/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٥١/١، وشرح ابن الساطم ص ٦٦٠، وشرح المرادي ١٦٥/٤، وأوضح المسالك ١٣٥/٤، والتصريح ٢٢٧/٢.

صرفه ضعيف، ومما يعود إلى الصرف لزوال إحدى الفتين ماضٍ من نحو: «حميد» و«عمر»، و«سميح» و«بريه» -تصغير: إسماعيل وإبراهيم- لزوال وزن<sup>(١)</sup> للفعل في الأول<sup>(٢)</sup>، وزوال<sup>(٣)</sup> لفظ العدل في الثاني، وزوال اللفظ الأعجمي في الآخر<sup>(٤)</sup>.

وما يكون منه منقوصا فلي إعرابه نهج «جوار» يقتضي إذا كان المتنوع صرفه للعلمية وعلة أخرى منقوصا كـ «قاضي» إذا سميت به امرأة، وكـ «يرمي» مسمى به-<sup>(٥)</sup> فإنك تعربه إعراب «جوار» بأنك تحذف ياءه رفعا وجرا معوضا عنها بالتثنية، فتقول: «هذه قاضي» و«مررت بقاضي» و«هذا يرمي» و«مررت بـرمي» وتثبت في النصب حركة بالفتح، نحو: «رأيت قاضي الحميلة»<sup>(٦)</sup> و«رأيت يرمي» هذا مذهب سيبويه والأكثرين<sup>(٧)</sup>.

(١) سقط «وزن» من: أ. (٢) في أ: «الأول» وهو تحريف.

(٣) سقط «زوال» من: أ. (٤) سقط «به» من: أ.

(٥) الحميلة: هكذا أثبتت في النسخين، فلمل علم على بلدة، ولم أحده فيما اطلعت عليه من كتب المعاجم، وإنما الموجود: «الحميلية»، وجاء لفظ الحميلة مرادا به الكل والبيال كقولك: «هو حميلة علينا». ينظر: القاموس «حمل» ٣٧٣/٣.

ومما ينبغي التنبيه إليه هنا أن الشارح قد جاء بـ «قاضي» على أنها ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، وهو قد جاء بها مضافة إلى «الحميلة»، ومن المعلوم أن المتنوع من الصرف إذا أضيف انصرف، فلمل إضافته لها هنا إلى «الحميلة» وقع سهوا منه (رحمه الله).

(٦) وهو قول الخليل وأبي عمرو وابن أبي إسحاق وجمهور البصريين.

ينظر: التعليق الآتي (٢).

فقل إنه استعمال للفتين، فإن آخره مرفوع، لأن قبله:

٤٢٦- ألم تسروا إرمًا وعددا أودى بها الليل والنهار<sup>(١)</sup>  
ثم هذه الأقسام السبعة التي أحد المانعين من صرفها التعريف بالعلمية، إذا تكررت صرف لزوال إحدى الفتين<sup>(٢)</sup>، فنقول: «رب معدي كرب، وعمران، وفاطمة، وزينب، وإبراهيم، وأحمد، وأرطى، وعمر لقيتهم» بخلاف ما لم تكن العلمية سببا في منعه كـ «سكران» وغيره من الصفات للمنوعة الصرف، إذا سميت بها فإنها إذا تكررت لم تصرف لبقاء مائتين<sup>(٣)</sup>، وتجوز الأخفش -في أحد قوليه-<sup>(٤)</sup>

(١) سبق تخريج مع البيت الذي قبله في التعليق (٦).

(٢) في ب: «الفتين» وهو تحريف.

(٣) هنا قول سيبويه، ويبان ذلك أن هذه الصفات التي أشار إليها الشارح قد أشبهت الفعل وهي نكرة من جهة الوزن أو الزيادة، فلما سمى بها كانت على تلك الحال، فلما عاد إليها التنكير عادت إلى حال قد كانت فيها لاتصرف.

ينظر: الكتاب ١٩٢/٣، والمقتضب ٣١٢/٣.

(٤) ذهب الأخفش في حواشيه على الكتاب إلى صرفه، بناء على أن الصفة إذا زالت لاتعود، ولكنه رجع عن مخالفة سيبويه ووافق في كتابه: «الأوسط» ولذلك انتقد ابن مالك المصنفين الذين يذكرون مخالفة سيبويه ويقولون موافقة إياه التي هي آخر ما استقر عليه قوله. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٩٩/٣.

هنا وقد استمسك المبرد بقول الأخفش الأول وهو القول بصرف ما زالت علميته من الصفات، وعنه هو الترتيب. ينظر: المقتضب ٣٩٢/٣.

وينظر في ذلك -أيضا- المقتصد ٩٧٩/٢، وشرح ابن يعيش ٧٠/١، وشرح الكافية ٦٩/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٥١/١، وشرح ابن الساطم ص ٦٦٠، وشرح المرادي ١٦٥/٤، وأوضح المسالك ١٣٥/٤، والتصريح ٢٢٧/٢.

صرفه ضعيف، ومما يعود إلى الصرف لزوال إحدى الفتين ما صوّف من نحو: «حميد» و«عُمر»، و«سُمي» و«بريه» -تصغير: إسماعيل وإبراهيم- لزوال وزن<sup>(١)</sup> للفعل في الأول<sup>(٢)</sup>، وزوال<sup>(٣)</sup> لفظ العدل في الثاني، وزوال اللفظ الأعجمي في الآخر<sup>(٤)</sup>.

وما يكون منه منقوصا فلي إعرابه نهج «جوار» يقتضي إذا كان المتنوع صرفه للعلمية وعلة أخرى منقوصا كـ «قاضي» إذا سميت به امرأة، وكـ «يرمي» مسمى به<sup>(٥)</sup>، فإنك تعربه إعراب «جوار» بأنك تحذف يائه رفعا وجرا معوضا عنها بالتثنية، فتقول: «هذه قاضي» و«مررت بقاضي» و«هذا يرمي» و«مررت بـيرمي» وتثبت في النصب حركة بالفتح، نحو: «رأيت قاضي الحميلة»<sup>(٦)</sup> و«رأيت يرمي»، هذا مذهب سيبويه والأكثرين<sup>(٧)</sup>.

(١) سقط «وزن» من: أ. (٢) في أ: «الأول» وهو تحريف.

(٣) سقط «زوال» من: أ. (٤) سقط «به» من: أ.

(٥) الحميلة: هكذا أثبتت في النسخين، فلمل علم على بلدة، ولم أحده فيما اطلعت عليه من كتب المعاجم، وإنما الموجود: «الحُمَيْلَة»، وجاء لفظ الحميلة مرادا به الكل والبيال كقولك: «هو حميلة علينا». ينظر: القاموس «حمل» ٣٧٣/٣.

ومما ينبغي التنبيه إليه هنا أن الشارح قد جاء بـ «قاضي» على أنها ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، وهو قد جاء بها مضافة إلى «الحميلة»، ومن المعلوم أن المتنوع من الصرف إذا أضيف انصرف، فلمل إضافته لها هنا إلى «الحميلة» وقع سهوا منه (رحمه الله).

(٦) وهو قول الخليل وأبي عمرو وابن أبي إسحاق وجمهور البصريين.

ينظر: التعليق الآتي (٢).

وعند الكسائي ويونس<sup>(١)</sup> أن الباء تُقرأ ساكنة في الرفع، وتُحرك بالفتحة في الجر والصب<sup>(٢)</sup>، تمسكا بقوله:

٤٢٧- ... قد عَجَبْتُ مَنِيَّ وَمَنْ يَتَعَلَّيَا ...

٤٢٨- ... لما رأَتْنِي خَلَقًا مَقْلُولِيَا<sup>(٣)</sup> ...

وغيرهم<sup>(٤)</sup> يجعل ذلك ضرورة.

(١) وقال به عيسى بن عمر من البصريين والبناديين. وتظفر المسألة في: الكتاب ٣/٢١٥، والمقتضب ١/١٤٢-١٤٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٠٦، وشرح ابن الناطم ٦٦٠، وشرح المرادي ٤/١٦٦-١٦٧، وأوضح المسالك ٤/١٣٩، واللمع ١/٣٦، والتصريح ٢/٢٢٨، وشرح الأخفوني ٣/٢٠٧.

(٢) هذان يشان من الرجز للشطوط، نسبا إلى الفزدق، ولم أحدهما في ديوانه، وقوله: "يعليا" تصغير: "يعلى": علم رجل، و"حلَقًا" -فتح الحاء واللام- أي: رث الحقيقة، و"مقلوليا": أي: متجافيا منكمشا. اللسان "قلا" ٢٠/٦٢.

والشاهد منه قوله: "يعليا" حيث فتح الباء منه، وهو مصغر "يَعْلَى" ولم يتونه لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل، وكان القياس أن يقول: "يَعْلِي" -بالتنوين- لكنه عامله معاملة الصحيح، وهذا موافق لما ذهب إليه يونس والكسائي، وهو عند الخليل وسيبويه ضرورة.

وينظر الرجز في: الكتاب ٣/٣١٥، والمقتضب ١/١٤٢، والخصائص ١/٦، وشرح ابن الناطم ص ٦٦٠، وأوضح المسالك ٤/١٣٩، واللمع ١/٣٦، والدور ١/١١، والتصريح ٢/٢٢٨، وشرح الأخفوني ٣/٢٠٧.

(٣) أي: غير يونس والكسائي وهو الخليل وسيبويه.

ولا اضطرار أو تناسيب صرف ذو المنع، والمصرف قد لا ينصرف

ينصرف الممنوع صرفه مع قيام المنع من الصرف في موضعين:

أحدهما: ضرورة الشعر، وهو كثير لا اختلاف<sup>(١)</sup> بين النحاة فيه، وإنما الخلاف في عكسه، وهو: منع صرف المصرف للضرورة، والصحيح جوازُه كما ذهب إليه الكوفيون<sup>(٢)</sup>، نحو:

٤٢٩- فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجنح<sup>(٣)</sup>

(١) وقع الاختلاف في نوعين منه:

الأول: ما فيه ألف التأنيث المقصورة، فقد منع بعضهم صرفه، وقال إنه لا فائدة فيه، إذ يزيد بقدر ما ينقص، وقد رده النحويون. ينظر: شرح المرادي ٤/١٦٩. الثاني: صيغة "أَفْعَلُ يَنْ".... فقد ذهب الكوفيون إلى منع صرفه للضرورة، قالوا: لأن حذف تنوينه إنما هو لأجل "ين" فلا يجمع بينه وبينها. وذهب البصريون إلى تجويزه، قالوا: لأن المنع له هو الوزن والوصف، وقد عقد الأتباري لهذا الخلاف المسألة (٦٩) من الإنصاف. وينظر -أيضا- شرح المرادي ٤/١٦٩.

(٢) أي: جمهورهم، فقد خالفهم في ذلك أبو موسى الحامض وهو من شيوخهم، وقد وافقهم بعض كبار البصريين كالأخفش والفارسي، وصوبه كثير من المتأخرين كابن مالك وابنه والمرادي وابن هشام -في الحواشي- وغيرهم.

وينظر خلافهم في: الإنصاف (٧٠) ٢/٤٩٣، وشرح ابن يعيش ١/٦٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٠٩، وشرح ابن الناطم ص ٦٦١، وشرح المرادي ٤/١٧١، وأوضح المسالك ٤/١٣٧، واللمع ١/٣٧، والتصريح ٢/٢٢٨.

(٣) هنا البيت من المقاربات، وهو للعباس بن مرداس -رحمه الله-.

والشاهد منه قوله: "مرداس" حيث منعه من الصرف للضرورة -وهو اسم مصرف. ينظر البيت في: الإنصاف ٢/٤٩٩، وشرح ابن يعيش ١/٦٨، وشرح ابن الناطم ص ٦٦٢، واللمع ١/٣٧، والدور ١/١١، والخزانة ١/١٤٧، وشرح الأخفوني ٣/٢٠٨.

وعند الكسائي ويونس<sup>(١)</sup> أن الباء تُقرأ ساكنة في الرفع، وتُحرك بالفتحة في الجر والصب<sup>(٢)</sup>، تمسكا بقوله:

٤٢٧- ... قد عَجَبْتُ مَنِيَّ وَمَنْ يَتَعَلَّيَا ...

٤٢٨- ... لما رأَتْنِي خَلَقًا مَقْلُولِيَا<sup>(٣)</sup> ...

وغيرهم<sup>(٤)</sup> يجعل ذلك ضرورة.

(١) وقال به عيسى بن عمر من البصريين والبيهقيون. وتظفر المسألة في: الكتاب ٣/٢١٥، والمقتضب ١/١٤٢-١٤٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٠٦، وشرح ابن الناطم ٦٦٠، وشرح المرادي ٤/١٦٦-١٦٧، وأوضح المسالك ٤/١٣٩، واللمع ١/٣٦، والتصريح ٢/٢٢٨، وشرح الأخفوني ٣/٢٠٧.

(٢) هذان يشان من الرجز للشطوط، نسبا إلى الفزدق، ولم أحدهما في ديوانه، وقوله: "يعلياً" تصغير: "يعلى": علم رجل، و"خلقاً" -فتح الحاء واللام- أي: رث الحقيقة، و"مقلولياً": أي: متجافيا منكمها. اللسان "قلا" ٢٠/٦٢.

والشاهد منه قوله: "يعلياً" حيث فتح الباء منه، وهو مصغر "يَعْلَى" ولم يتونه لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل، وكان القياس أن يقول: "يَعْلَى" -بالتنوين- لكنه عامله معاملة الصحيح، وهذا موافق لما ذهب إليه يونس والكسائي، وهو عند الخليل وسيبويه ضرورة.

وينظر الرجز في: الكتاب ٣/٣١٥، والمقتضب ١/١٤٢، والخصائص ١/٦، وشرح ابن الناطم ص ٦٦٠، وأوضح المسالك ٤/١٣٩، واللمع ١/٣٦، والدور ١/١١، والتصريح ٢/٢٢٨، وشرح الأخفوني ٣/٢٠٧.

(٣) أي: غير يونس والكسائي وهو الخليل وسيبويه.

ولا اضطراراً أو تناسيباً صرف ذو المنع، والمصرف قد لا ينصرف

ينصرف الممنوع صرفه مع قيام المنع من الصرف في موضعين:

أحدهما: ضرورة الشعر، وهو كثير لا اختلاف<sup>(١)</sup> بين النحاة فيه، وإنما الخلاف في عكسه، وهو: منع صرف المصرف للضرورة، والصحيح جوازُه كما ذهب إليه الكوفيون<sup>(٢)</sup>، نحو:

٤٢٩- فما كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقانِ مرداسَ في مَجْمَع<sup>(٣)</sup>

(١) وقع الاختلاف في نوعين منه:

الأول: ما فيه ألف التانيث المقصورة، فقد منع بعضهم صرفه، وقال إنه لا فائدة فيه، إذ يزيد بقدر ما ينقص، وقد رده النحويون. ينظر: شرح المرادي ٤/١٦٩. الثاني: صيغة "أَفْعَلُ يَنْ".... فقد ذهب الكوفيون إلى منع صرفه للضرورة، قالوا: لأن حذف تنوينه إنما هو لأجل "يَنْ" فلا يجمع بينه وبينها. وذهب البصريون إلى تجويزه، قالوا: لأن المنع له هو الوزن والوصف، وقد عقد الأتباري لهذا الخلاف المسألة (٦٩) من الإنصاف. وينظر -أيضاً- شرح المرادي ٤/١٦٩.

(٢) أي: جمهورهم، فقد خالفهم في ذلك أبو موسى الحامض وهو من شيوخهم، وقد وافقهم بعض كبار البصريين كالأخفش والفارسي، وصوبه كثير من المتأخرين كابن مالك وابنه والمرادي وابن هشام -في الحواشي- وغيرهم.

وينظر خلافهم في: الإنصاف (٧٠) ٢/٤٩٣، وشرح ابن يعيش ١/٦٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٠٩، وشرح ابن الناطم ص ٦٦١، وشرح المرادي ٤/١٧١، وأوضح المسالك ٤/١٣٧، واللمع ١/٣٧، والتصريح ٢/٢٢٨.

(٣) هنا البيت من المقارِب، وهو للعباس بن مرداس -رحمه الله-.

والشاهد منه قوله: "مرداس" حيث منعه من الصرف للضرورة -وهو اسم مصرف. ينظر البيت في: الإنصاف ٢/٤٩٩، وشرح ابن يعيش ١/٦٨، وشرح ابن الناطم ص ٦٦٢، واللمع ١/٣٧، والدور ١/١١، والخزانة ١/١٤٧، وشرح الأخفوني ٣/٢٠٨.

الثاني: طلب التناسب لما بعده، كقراءة نافع: ﴿سَلَامًا وَأَغْلَالًا﴾<sup>(١)</sup> أو لما قبله كقراءة الأعشى: ﴿وَلَا تَذَرْنِي وَدًا وَلَا سَوَاعًا وَلَا يَفُوتًا وَيَعُوقًا﴾<sup>(٢)</sup>

## إعراب الفعل

لما فرغ من ذكر إعراب الاسم وأحكامه، وعوارضه، أخذ في ذكر إعراب الفعل وقد سبق أن الإعراب يختص بالمضارع منه، وقول الكوفيين إنَّ "أَفْعُلُ"<sup>(٣)</sup> مجزوم بلام مقدرة ضعيف.<sup>(٤)</sup>

أرفع مضارعاً إذا مجزئاً من ناصب وجازم كـ "تَعْبُدُ" اختار المصنف أن الرفع للفعل المضارع تجرده من الجازم والناصب موافقة للكوفيين، ورد قول البصريين: <sup>(٥)</sup> إن الرفع له وقوعه موقع الاسم بثبوت

(١) وقد قرأ بها -أيضاً- الكسائي، وأبو بكر وغيرهما، وقرأها الباقون بغير تنوين. ينظر: النشر ٣٩٤/٢، والحجة ص ٧٣٧، والبدور ص ٣٣٠، والمهذب ٣١٤/٢.

(٢) من الآية ٤، من سورة الإنسان.

(٣) وتنتظر قراءته في: شواذ القراءات لابن خالويه ص ١٦٢، ونسبها الفراء إلى عبد الله، أي: ابن مسعود.

ينظر: معاني القرآن ١٨٩/٣.

(٤) من الآية ٢٣، من سورة نوح. (٥) سقط "إن" من: ب.

(٦) تقدم ذكر الخلاف في ذلك عند الحديث عن للعرب والمبني.

(٧) في المسألة قولان آخران لم يتعرض لهما الشارح.

أحدهما منسوب للكسائي، ومفاده أن رافع الفعل المضارع حروف المضارعة، والآخر للعلب، ومفاده أن رافعه المضارعة نفسها -ولم أعتز عليه في كتبه- =

الرفع بعد أدوات التحضيض، وفي غير أفعال المقاربة المجردة<sup>(١)</sup> عن "أن" وفي الصلة، نحو: «جاءني الذي يقوم» مع عدم صلاحية هذه المواضع للاسم، وقدم الجازم لكونه من خصائص<sup>(٢)</sup> الفعل.

ويـ"لن" انصبه و"كي" كذا بـ"أن" لا بعد علم، والتي من يعمل ظن فأنصب بها، والرفع صحح واعتقد تخفيف<sup>(٣)</sup> "أن" من "إن" فهو مطرد الذي ينصب بعده المضارع ينقسم إلى ما هو ناصب بنفسه، وإلى ما ينصب بـ"أن" مضمره بعده، فبدأ بالقسم الأول وهو أربعة أحرف:

أحدها: "لن" وليست مركبة من "لا" و"أن" حذفت الهزة تخفيفاً، ثم الألف لالتقاء الساكنين -كما ذهب إليه الخليل<sup>(٤)</sup>، ولا أصلها: "لا" -أبدلت الألف نونا- كما ذهب إليه الفراء، لانتفاء الدليل عليهما، وهي ناصبة بنفسها اتفاقاً، والرفع بعدها -فيما حكاه<sup>(٥)</sup> الفراء- نادر كندور الجزم بها في نحو:

(-) وقد عقد الأتباري لهذا الخلاف المسألة (٧٤) من كتابه "الإنصاف" وبسط القول فيه، فليُتَظَرَّ هناك، وليُتَظَرَّ -أيضاً- للمقتضب ٥/٢، وشرح ابن يعيش ١٢/٣، وشرح الكافية ٢٣١/٢، وشرح الجمل ١٣٠/١، وشرح الكافية الشافية ١٥١٩/٣، وشرح المرادي ١٧٢/٤، والتصريح ٢٢٩/٢، وشرح الأخواني ٢٠٩/٣.

(١) وهي ما تعرف بأفعال الشروع. (٢) في ب: "خواص".

(٣) الذي اطلعت عليه من متون الألفية وشرحها فيه: "تخفيفها" موضع: "تخفيف أن"، وعلى الأول جاء البيت في شرح ابن الناطم.

(٤) ينظر قول الخليل في أصلها في: الكتاب ٥/٣، والمقتضب ٧/٢.

(٥) لم أعتز على حكاية الفراء التي أشار إليها الشارح ولا على قوله على أصل "لن" في معانيه.



الثاني: طلب التناسب لما بعده، كقراءة نافع: ﴿سَلَامًا وَأَغْلَالًا﴾<sup>(١)</sup> أو لما قبله كقراءة الأعشى: ﴿وَلَا تَذَرْنِي وَدًا وَلَا سَوَاعًا وَلَا يَفُوتًا وَيَعُوقًا﴾<sup>(٢)</sup>

## إعراب الفعل

لما فرغ من ذكر إعراب الاسم وأحكامه، وعوارضه، أخذ في ذكر إعراب الفعل وقد سبق أن الإعراب يختص بالمضارع منه، وقول الكوفيين إنَّ "أَفْعُلُ"<sup>(٣)</sup> مجزوم بلام مقدرة ضعيف.<sup>(٤)</sup>

أرفع مضارعاً إذا مجزئاً من ناصب وجازم كـ "تَعْبُدُ" اختار المصنف أن الرفع للفعل المضارع تجرده من الجازم والناصب موافقة للكوفيين، ورد قول البصريين:<sup>(٥)</sup> إن الرفع له وقوعه موقع الاسم بثبوت

(١) وقد قرأ بها -أيضاً- الكسائي، وأبو بكر وغيرهما، وقرأها الباقون بغير تنوين. ينظر: النشر ٣٩٤/٢، والحجة ص ٧٣٧، والبدور ص ٣٣٠، والمهذب ٣١٤/٢.

(٢) من الآية ٤، من سورة الإنسان.

(٣) وتنتظر قراءته في: شواذ القراءات لابن خالويه ص ١٦٢، ونسبها الفراء إلى عبيد الله، أي: ابن مسعود.

ينظر: معاني القرآن ١٨٩/٣.

(٤) من الآية ٢٣، من سورة نوح. (٥) سقط "إن" من: ب.

(٦) تقدم ذكر الخلاف في ذلك عند الحديث عن للعرب والمبني.

(٧) في المسألة قولان آخران لم يتعرض لهما الشارح.

أحدهما منسوب للكسائي، ومفاده أن رافع الفعل المضارع حروف المضارعة، والآخر للعلب، ومفاده أن رافعه المضارعة نفسها -ولم أعتز عليه في كتبه- =

الرفع بعد أدوات التحضيض، وفي غير أفعال المقاربة المجردة<sup>(١)</sup> عن "أن" وفي الصلة، نحو: «جاءني الذي يقوم» مع عدم صلاحية هذه المواضع للاسم، وقدم الجازم لكونه من خصائص<sup>(٢)</sup> الفعل.

ويـ"لن" انصبه و"كي" كذا بـ"أن" لا بعد علم، والتي من يعمل ظن فأنصب بها، والرفع صحح واعتقد تخفيف<sup>(٣)</sup> "أن" من "إن" فهو مطرد الذي ينصب بعده المضارع ينقسم إلى ما هو ناصب بنفسه، وإلى ما ينصب بـ"أن" مضمره بعده، فبدأ بالقسم الأول وهو أربعة أحرف:

أحدها: "لن" وليست مركبة من "لا" و"أن" حذفت الهزة تخفيفاً، ثم الألف لالتقاء الساكنين -كما ذهب إليه الخليل<sup>(٤)</sup>، ولا أصلها: "لا" -أبدلت الألف نونا- كما ذهب إليه الفراء، لانتفاء الدليل عليهما، وهي ناصبة بنفسها اتفاقاً، والرفع بعدها -فيما حكاه<sup>(٥)</sup> الفراء- نادر كندور الجزم بها في نحو:

(-) وقد عقد الأتباري لهذا الخلاف المسألة (٧٤) من كتابه "الإنصاف" وبسط القول فيه، فليُتَظَرَّ هناك، وليُتَظَرَّ -أيضاً- للمقتضب ٥/٢، وشرح ابن يعيش ١٢/٣، وشرح الكافية ٢٣١/٢، وشرح الجمل ١٣٠/١، وشرح الكافية الشافية ١٥١٩/٣، وشرح المرادي ١٧٢/٤، والتصريح ٢٢٩/٢، وشرح الأخواني ٢٠٩/٣.

(١) وهي ما تعرف بأفعال الشروع. (٢) في ب: "خواص".

(٣) الذي اطلعت عليه من متون الألفية وشرحها فيه: "تخفيفها" موضع: "تخفيف أن"، وعلى الأول جاء البيت في شرح ابن الناطم.

(٤) ينظر قول الخليل في أصلها في: الكتاب ٥/٣، والمقتضب ٧/٢.

(٥) لم أعتز على حكاية الفراء التي أشار إليها الشارح ولا على قوله على أصل "لن" في معانيه.

٤٣٠- ... قلن يَحِلُّ للعنيتين بعد ذلك مَنظَرٌ<sup>(١)</sup> ...  
وتقتضي نفي ما أثبت بحرف التنفيس، من غير دلالة على التأييد<sup>(٢)</sup>،

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لكثير عزة، وصدره قوله:

أَيَايِ سَبًا يَا عَزَّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ ... ..

وقوله: "أَيَايِ سَبًا" أخذه من قولهم: "تفرقوا أَيَايِ سَبًا".

ينظر: اللسان "سبي" ٩٠/١٩.

والشاهد من البيت قوله: "فلن يَحِلُّ" حيث حزم الفعل المضارع بـ"لن" فحذف حرف العلة لذلك، وأصله: "يَحِلُّ" والجزم بـ"لن" نادر، كما ذكر الشارح.

وينظر البيت في: المفاتيح، للشاهد ٥٢١، وشرح الأحموني ٢١٠/٣، وديوانه ص ٦٠، ومعجم شواهد العربية ١٥٤.

(٢) يعني أنك إذا قلت: "لن أقوم" -مثلاً- احتمل ذلك أنك لا تقوم أبداً، وأنتك

لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل، وربما أراد الشارح بذلك الرد على مانسبه التحويين إلى الزمخشري من القول بإفادة "لن" التأييد، وأنه إما حمله على ذلك معتقده الباطل في نفي رؤية الله -تعالى- في الدنيا والآخرة، وقد اطلعت على بحث في حقيقة هذه النسبة، قام به أستاذنا الدكتور أحمد هاشم. أسماء: «فضية لن بين الزمخشري والتحويين»، وذكر فيه أن المحققين من شراح الأئمة -الكتاب الذي عول عليه النحاة في تلك النسبة- آتوا في شروحهم أن في بعض نسخه "التأييد" موضع "التأكيد".

أما معتقده في الرؤية فهو في الحقيقة غير ناشيء عن "لن" ودلائلها، وإثبات هو ناشيء عن زعمه أن إثبات الرؤية يؤدي إلى القول بالتحسيم والجلية. - قلت: وقد فر الزمخشري من التشبيه فوقع في ما هو شر منه وهو إنكار ما أخبر الله به في كتابه وأخبر به رسوله -ﷺ- من رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة، فلا حول ولا قوة إلا بالله، وسبحان من ليس كمثل شيء وهم السميع البصير.

ولا منافاة له.

الثاني: "كي" وظاهر كلامه -هنا- أنها ناصبة بنفسها مطلقاً، والصواب ما قسمه في غير<sup>(١)</sup> هذا الموضع من أن المصدرية [ناصبة بنفسها، والتعليلية التي بمعنى السلام النصب بعدها بإضمار "أن"] وتعرف المصدرية<sup>(٢)</sup> بدخول لام التعليل عليها، نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾<sup>(٣)</sup> والتعليلية بدخولها على اللام، نحو:

٤٣١- فَأَوْقَدْتُ نَارًا كَيْ لِيَصْرُضَوْهَا<sup>(٤)</sup> ... ..

لامتناع الفصل بين المصدر وصلته بحرف الجر، ودخول موصول حربي على مثله، وتقدير اللام مؤكدة لتعليل "كي"، ومع التجرد عن اللام نحو: ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ دُولَةً﴾<sup>(٥)</sup> يجوز الوجهان، ولم يسمع من كلامهم: «كي أن يقوم زيد» وأما نحو:

(١) أي في شرح الكافية الشافية ١٥٣١/٣.

(٢) ما بين المقوفين ماقط من: أ.

(٣) من الآية ٢٣، من سورة الحديد.

(٤) هذا صدر بيت من الطويل، نسب إلى حاتم الطائي، وإلى منصور النمرى، وقيل: هو لرجل من باهلة، وقامه قوله:

... .. وأخرجت كلي وهو في البيت داخل

ويروى -عند غير الشارح- "ناري".

كما يروى شطره الأول هكذا:

... .. فأبرزت ناري ثم أثبت ضوياً

وينظر البيت في: شرح المرادي ١٧٦/٤، والمفاتيح، للشاهد ٣٣٦، وشرح

الأحموني ٢١١/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٨٦.

(٥) من الآية ٧، من سورة الحشر.

٤٣٠- ... قلن يَحِلُّ للعنيتين بعد ذلك مَنظَرٌ<sup>(١)</sup> ...  
وتقتضي نفي ما أثبت بحرف التنفيس، من غير دلالة على التأييد<sup>(٢)</sup>،

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لكثير عزة، وصدره قوله:

أَيَايِ سَبَا يَا عَزَّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ ... ..

وقوله: "أَيَايِ سَبَا" أخذه من قولهم: "تفرقوا أَيَايِ سَبَا".

ينظر: اللسان "سبي" ٩٠/١٩.

والشاهد من البيت قوله: "فلن يَحِلُّ" حيث حزم الفعل المضارع بـ"لن" فحذف حرف العلة لذلك، وأصله: "يَحِلُّ" والجزم بـ"لن" نادر، كما ذكر الشارح.

وينظر البيت في: المغني، للشاهد ٥٢١، وشرح الأعمشوني ٢١٠/٣، وديوانه ص ٦٠، ومعجم شواهد العربية ١٥٤.

(٢) يعني أنك إذا قلت: "لن أقوم" -مثلاً- احتمل ذلك أنك لا تقوم أبداً، وأنتك

لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل، وربما أراد الشارح بذلك الرد على مانسبه التحويين إلى الزمخشري من القول بإفادة "لن" التأييد، وأنه إما حمله على ذلك معتقده الباطل في نفي رؤية الله -تعالى- في الدنيا والآخرة، وقد اطلعت على بحث في حقيقة هذه النسبة، قام به أستاذنا الدكتور أحمد هاشم. أسماء: «فضية لن بين الزمخشري والتحويين»، وذكر فيه أن المحققين من شراح الأتمسودج -الكتاب الذي عول عليه النحاة في تلك النسبة- آتوا في شروحهم أن في بعض نسخه "التأييد" موضع "التأكيد".

أما معتقده في الرؤية فهو في الحقيقة غير ناشيء عن "لن" ودلائلها، وإثما هو ناشيء عن زعمه أن إثبات الرؤية يؤدي إلى القول بالتحسيم والجلية. -  
قلت: وقد فر الزمخشري من التشبيه فوقع في ما هو شر منه وهو إنكار ما أخبر الله به في كتابه وأخبر به رسوله -ﷺ- من رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة، فلا حول ولا قوة إلا بالله، وسبحان من ليس كمثل شيء وهم السميع البصير.

ولا منافاة له.

الثاني: "كي" وظاهر كلامه -هنا- أنها ناصبة بنفسها مطلقاً، والصواب ما قسمه في غير<sup>(١)</sup> هذا الموضع من أن المصدرية [ناصبة بنفسها، والتعليلية التي بمعنى السلام النصب بعدها بإضمار "أن"] وتعرف المصدرية<sup>(٢)</sup> بدخول لام التعليل عليها، نحو: ﴿لَكَيْلَا تَأْسَوْا﴾<sup>(٣)</sup> والتعليلية بدخولها على اللام، نحو:

٤٣١- فَأَوْقَدْتُ نَارًا كَيْ لِيَصْرُضَوْهَا<sup>(٤)</sup> ... ..

لامتناع الفصل بين المصدر وصلته بحرف الجر، ودخول موصول حربي على مثله، وتقدير اللام مؤكدة لتعليل "كي"، ومع التجرد عن اللام نحو: ﴿لَكَيْلَا يَكُونَ دُولَةً﴾<sup>(٥)</sup> يجوز الوجهان، ولم يسمع من كلامهم: «كي أن يقوم زيد» وأما نحو:

(١) أي في شرح الكافية الشافية ١٥٣١/٣.

(٢) ما بين المقوفين ماقط من: أ.

(٣) من الآية ٢٣، من سورة الحديد.

(٤) هذا صدر بيت من الطويل، نسب إلى حاتم الطائي، وإلى منصور النمرى، وقل:

هز لرجل من باهلة، وتماه قوله:

... .. وأخرجت كلي وهو في البيت داخل

ويروى -عند غير الشارح- "ناري".

كما يروى شطره الأول هكذا:

فأبرزت ناري ثم أثبت ضوياً ... ..

وينظر البيت في: شرح المرادي ١٧٦/٤، والمغني، للشاهد ٣٣٦، وشرح

الأعمشوني ٢١١/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٨٦.

(٥) من الآية ٧، من سورة الحشر.

٤٣٢- أردتُ لكيما أن تطيرَ بِقِرَّتِي<sup>(١)</sup> ... ..  
 فقيل هي تعليلية مؤكدة لتعليل السلام، والنصب بـ"أن"، وقيل: بل  
 مصدرية مؤكدة بـ"أن" والنصب بها نفسها.  
 الثالث: "أن" المصدرية نحو: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغَيِّرَ لِي حَظِّي﴾<sup>(٢)</sup>

- (١) هذا صدر بيت من الطويل، وقائله غير معروف، ونمامه قوله:  
 ... ..  
 ... ..  
 وقوله: "خُتاً" أي: بالية، كما يطلق الشُّرُّ على الجلد اليابس.  
 ينظر: اللسان "خُتَن" ١٠٧/١٧ .  
 و"البِداء": هي الصحراء، سميت بذلك لأنها تُبَدِّد سالكيها، أي: تهلكه.  
 اللسان "بِء" ٦٦/٤ .  
 و"الْبَلْعُ" المحالية، والأرض القفر التي لا شيء فيها. اللسان "بلع" ٣٦٨/٩ .  
 والشاهد من البيت قوله: "لكيما أن" حيث أظهر "أن" المصدرية بعد "كي"  
 وهذه المسألة خلافية، فالبيروني لا يميزون إظهار "أن" المصدرية بعد "كي"  
 وهذا البيت لا تقوم به حجة عندهم لعدم معرفة قائله، وحتى لو عُرف قائله فإنه  
 محمول على الضرورة، أو يكون الشاعر أبدل "أن" من "كي".  
 وأما الكوفيون فيميزون إظهار "أن" بعد "كي" والبيت من شواهدهم.  
 وتظهر المسألة والخلاف فيها في: الإنصاف المسألة (٨٠) ٥٧٩/٢ .  
 وينظر البيت والخلاف في المسألة -أيضاً- في: شرح ابن عيسى ١٩٧/٧، وشرح  
 الكافية ٢٣٩/٢، والجنى الثاني ص ٢٧٨، وشرح المرادي ١٧٧/٤، والمغني،  
 الشاهد ٣٣٣، وأوضح المسالك ١٥٤/٤، والتصريح ١٣١/٢، والخزانة  
 ٤٨٤/٨، وشرح الأثيري ٢١١/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٣٠ .  
 (٢) من الآية ٨٢، من سورة الشعراء.

وتعرف بصحة تأويلها وما بعدها بالمصدر، بخلاف المخففة من الثقيلة، وهي:  
 الواقعة بعد فعل دالٍّ على اليأس، نحو: ﴿غَلِمَ أَنْ سَيَكُونَ﴾<sup>(١)</sup> فإنه يمين رفع  
 الفعل بعدها، وأكثر ما يقع مفصولاً منها بحرف تنفيس أو نفى أو "قد" أو "لو"  
 -كما سبق- وقد يأتي بلا<sup>(٢)</sup> فصل<sup>(٣)</sup>، كقوله:

٤٣٣- علموا أن يؤمّلون فجادوا<sup>(٤)</sup> ... ..  
 والنصب بعدها في قراءة بعضهم: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعَ﴾<sup>(٥)</sup> نادر،  
 فإن وقعت بعد فعل دالٍّ على الظن كـ"حسب" و"زعم" و"ظن" ونحوها جاز  
 أن تجعل مصدرية ناصية، وأن تجعل مخففة من الثقيلة فلا<sup>(٦)</sup> تعمل، ويكون  
 الفعل بعدها مرفوعاً، وبهما قرئ- في المثنوي- ﴿وحسبوا أن لا تكون فتنة﴾<sup>(٧)</sup>

- (١) من الآية ٢٠، من سورة المزمل. (٢) في ب: "بدون" موضع "بلا".  
 (٣) سقط "فصل" من: ب.  
 (٤) هذا صدر بيت من الخفيف، وقائله غير معروف ونمامه قوله:  
 ... ..  
 ... ..  
 والشاهد منه قوله: "أن يؤملون" حيث وقع الفعل المضارع مرفوعاً بنبوت النون  
 بعد "أن" المخففة من الثقيلة ولم يفصل بينها وبينه فاصل، وهذا خلاف الأكثر.  
 ينظر البيت في: شرح الكافية الشافعية ١٥٢٥/٣، والجنى ٢٣٧، والمعجم  
 ١٤٣/١، والدور ١٢٠/١، والتصريح ٢٣٣/١، وشرح الأثيري ٣٠١/١،  
 ومعجم شواهد العربية ٣٢٤ .  
 (٥) من الآية ٨٩، من سورة طه. وتظهر القراءة بالنصب في: إملأ مامن به الرحمن  
 ١٢٦/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٥٥/٣ . (٦) في ب: "ولا".  
 (٧) من الآية ٧١، من سورة المائدة، وقرأها أبو عمرو حمزة والكسائي ويعقوب  
 وحلف برفع النون من "تكون" وقرأ الباقون بنصبها. ينظر: النشر ٢٥٥/٢،  
 والحجة ص ٢٣٣، والبدور ص ٩٤، والوفاي ص ٢٥٣، والمهذب ١٩٣/١ .

٤٣٢- أردتُ لكيما أن تطيرَ بِقِرَّتِي<sup>(١)</sup> ... ..  
 فقيل هي تعليلية مؤكدة لتعليل السلام، والنصب بـ"أن"، وقيل: بل  
 مصدرية مؤكدة بـ"أن" والنصب بها نفسها.  
 الثالث: "أن" المصدرية نحو: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغَيِّرَ لِي حَظِّي﴾<sup>(٢)</sup>

- (١) هذا صدر بيت من الطويل، وقائله غير معروف، ومماه قوله:  
 ... ..  
 ... ..  
 وقوله: "خُتًا" أي: بالية، كما يطلق الشُّرُّ على الجلد اليابس.  
 ينظر: اللسان "خُتَن" ١٠٧/١٧ .  
 و"البِداء": هي الصحراء، سميت بذلك لأنها تُبَدِّد سالكيها، أي: تهلكه.  
 اللسان "بِء" ٦٦/٤ .  
 و"الْبَلْعُ" الحالية، والأرض القفر التي لا شيء فيها. اللسان "بلع" ٣٦٨/٩ .  
 والشاهد من البيت قوله: "لكيما أن" حيث أظهر "أن" المصدرية بعد "كي"  
 وهذه المسألة خلافية، فالصيريون لا يميزون إظهار "أن" المصدرية بعد "كي"  
 وهذا البيت لا تقوم به حجة عندهم لعدم معرفة قائله، وحتى لو عُرف قائله فإنه  
 محمول على الضرورة، أو يكون الشاعر أبدل "أن" من "كي".  
 وأما الكوفيون فيميزون إظهار "أن" بعد "كي" والبيت من شواهدهم.  
 وتظهر المسألة والخلاف فيها في: الإنصاف المسألة (٨٠) ٥٧٩/٢ .  
 وينظر البيت والخلاف في المسألة -أيضا- في: شرح ابن عيسى ١٩/٧، وشرح  
 الكافية ٢٣٩/٢، والجنى الثاني ص ٢٧٨، وشرح المرادي ١٧٧/٤، والمغني،  
 الشاهد ٣٣٣، وأوضح المسالك ١٥٤/٤، والتصريح ١٣١/٢، والخزانة  
 ٤٨٤/٨، وشرح الأثيري ٢١١/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٣٠ .  
 (٢) من الآية ٨٢، من سورة الشعراء.

وتعرف بصحة تأثرها وما بعدها بالمصدر، بخلاف المخففة من الثقيلة، وهي:  
 الواقعة بعد فعل دالٍّ على اليأس، نحو: ﴿غَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾<sup>(١)</sup> فإنه يمين رفع  
 الفعل بعدها، وأكثر ما يقع مفصلاً منها بحرف تنفيس أو نفى أو "قد" أو "لو"  
 -كما سبق- وقد يأتي بلا<sup>(٢)</sup> فصل<sup>(٣)</sup>، كقوله:

٤٣٣- علموا أن يؤمّلون فجادوا<sup>(٤)</sup> ... ..  
 والنصب بعدها في قراءة بعضهم: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعَ﴾<sup>(٥)</sup> نادر،  
 فإن وقعت بعد فعل دالٍّ على الظن كـ"حسب" و"زعم" و"ظن" ونحوها جاز  
 أن تجعل مصدرية ناصية، وأن تجعل مخففة من الثقيلة فلا<sup>(٦)</sup> تعمل، ويكون  
 الفعل بعدها مرفوعاً، وبهما قرئ- في المثنوي- ﴿وحسبوا أن لا تكون فتنة﴾<sup>(٧)</sup>

- (١) من الآية ٢٠، من سورة المزمل. (٢) في ب: "بدون" موضع "بلا".  
 (٣) سقط "فصل" من: ب.  
 (٤) هذا صدر بيت من الخفيف، وقائله غير معروف ومماه قوله:  
 ... ..  
 ... ..  
 والشاهد منه قوله: "أن يؤملون" حيث وقع الفعل المضارع مرفوعاً بثبوت النون  
 بعد "أن" المخففة من الثقيلة ولم يفصل بينها وبينه فاصل، وهذا خلاف الأكثر.  
 ينظر البيت في: شرح الكافية الشافعية ١٥٢٥/٣، والجنى ٢٣٧، والمعجم  
 ١٤٣/١، والدور ١٢٠/١، والتصريح ٢٣٣/١، وشرح الأثيري ٣٠١/١،  
 ومعجم شواهد العربية ٣٢٤ .  
 (٥) من الآية ٨٩، من سورة طه. وتظهر القراءة بالنصب في: إملأ مامن به الرحمن  
 ١٢٦/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٥٥/٣ . (٦) في ب: "ولا".  
 (٧) من الآية ٧١، من سورة المائدة، وقرأها أبو عمرو حمزة والكسائي ويعقوب  
 وحلف برفع النون من "تكون" وقرأ الباقون بنصبها. ينظر: النشر ٢٥٥/٢،  
 والحجة ص ٢٣٣، والبدور ص ٩٤، والوفاي ص ٢٥٣، والمهذب ١٩٣/١ .

وتترجح المصدرية عند علم الفصل بينها وبين الفعل، ولذلك أجمعوا على النصب في ﴿أحسب الناس أن يتركوا﴾<sup>(١)</sup>.  
وبعضهم أهمل "أن" حملا على "ما" أخيها حيث استحقت عملا بعض العرب يهمل "أن"<sup>(٢)</sup> مطلقا حملا لها على "ما" المصدرية فيأتي بالفعل بعدها<sup>(٣)</sup> مرفوعا كما يأتي به بعد "ما"<sup>(٤)</sup> المصدرية في نحو: ﴿ويعلم ما تفعلون﴾<sup>(٥)</sup> ومنه قوله:

٤٣٤- أن تقرأن على أمعاء- ويحكماء- ...

(١) من الآية ٢، من سورة العنكبوت.

(٢) سقطت "أن" من: ب.

(٣) سقطت "بعدها" من: أ.

(٤) هذا قول البصريين، وهو حملا على "ما" المصدرية، وأما الكوفيون فهي عندهم المخففة. ينظر: الإنصاف ٥٦٣/٢.

(٥) من الآية ٢٥، من سورة الشورى.

(٦) هذا صدر بيت من البسيط، وقائله غير معروف، ونماه قوله:

...  
...  
...  
والشاهد منه قوله: "أن تقرأن" حيث ثبت الفعل المضارع مرفوعا بالنون مع دخول "أن" عليه، فدل ذلك على "أن" لا تعمل عند بعض العرب كما ذكر الشارح. وينظر البيت في: مجالس ثعلب ٣٢٢/١، والخصائص ٣٩١/١، والإنصاف ٥٦٣/٢، وشرح ابن عيسى ٩/٧، وشرح الكافية الشافية ١٥٢٧/٣، وشرح ابن السائغ ٦٦٨، وشرح المبرادي ١٨٦/٤، وأوضح المسالك ١٥٦/٤، والمغني، الشاهد ٣٥، والتصريح ٢٣٢/٢، والخزانة ٤٢٠/٨، وشرح الأثوني ٢١٥/٣.

وقرئ -شاذًا- ﴿لئن أراد أن يتم الرضاعة﴾<sup>(١)</sup> وأندر منه الجزم بها في نحو:

٤٣٥- ...  
...  
...  
تعالوا إلى أن يأتنا الصيد<sup>(٢)</sup> غطسيو  
وتقع "أن" تفسيرية<sup>(٣)</sup> وزائدة فلا<sup>(٤)</sup> تعمل شيئا، وتعرف الأولى بأن يتقدم عليها جملة متضمنة لمعنى القول دون حروفه، وأكثر ما يليها الأمر، نحو:

(١) من الآية ٢٣٣، من سورة البقرة، والقراءة برفع الفعل "يتم" ونصب "الرضاعة" قال في البحر المحيط: «ونسبها النحويون إلى مجاهد».

ينظر ٢١٣/٢، وكذلك هي منسوبة إلى مجاهد في شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٤، وقد نسبها ابن هشام في المغني ص ٢٨، والأوضح ١٥٦/٤ إلى ابن محيصن.

(٢) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، وصدره قوله:

(٣) إذا ماغدونا قال ولئلا أهلبنا ...

ورواية الديوان:

إذا ماركننا قال ولئلا أهلبنا تعالوا إلى أن يأتي الصيد غطسيو ولا شاهد فيها.

والشاهد من البيت -على رواية الشارح- قوله: "أن يأتنا" حيث دخلت "أن" المصدرية على الفعل المضارع فجزمت بمحذوف حرف العلة من آخره.

وينظر البيت في: المختصب ٢٩٥/٢، والجنى ص ٢٤٤، والمغني، الشاهد ٢٣، والخزانة ٢٩٢/٤، ومعجم شواهد العربية ٥٣.

(٣) مذهب البصريين أن "أن" المفسرة قسم برأسه، ونقل عن الكوفيين أنها -عندهم- المصدرية. ينظر: للمغني ص ٢٩.

(٤) ذهب الأخفش إلى أن "أن" الزائدة قد تنصب الفعل. ينظر قوله وماستدل به في: إملاء مامن به الرحمن ١٠٣/١، وشرح الكافية ٢٣٥/٢، والمغني ص ٣٢.

وتترجح المصدرية عند علم الفصل بينها وبين الفعل، ولذلك أجمعوا على  
النصب في ﴿أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يَبْعُوكَ﴾<sup>(١)</sup>.  
وبعضهم أهمل "أن" حملا على "ما" أخيبها حيث استحققت عملا  
بعض العرب يهمل "أن"<sup>(٢)</sup> مطلقا حملا لها على "ما" المصدرية فيأتي  
بالفعل بعدها<sup>(٣)</sup> مرفوعا كما يأتي به بعد "ما"<sup>(٤)</sup> المصدرية في نحو: ﴿وَيَعْلَمُ  
مَاتَفْعَلُونَ﴾<sup>(٥)</sup> ومنه قوله:

٤٣٤- أن تقرأن على أحماء- ويحكم- ...

(١) من الآية ٢، من سورة العنكبوت.

(٢) سقطت "أن" من: ب.

(٣) سقطت "بعدها" من: أ.

(٤) هذا قول البصريين، وهو حملا على "ما" المصدرية، وأما الكوفيون فهي عندهم  
المخففة. ينظر: الإنصاف ٥٦٣/٢.

(٥) من الآية ٢٥، من سورة الشورى.

(٦) هذا صدر بيت من البسيط، وقائله غير معروف، ونماه قوله:

... مني السلام وأن لا تُشعروا أحدا

والشاهد منه قوله: "أن تقرأن" حيث ثبت الفعل المضارع مرفوعا بالنون مع دخول  
"أن" عليه، فدل ذلك على "أن" لا تعمل عند بعض العرب كما ذكر الشارح.

وينظر البيت في: مجالس ثعلب ٣٢٢/١، والخصائص ٣٩١/١، والإنصاف  
٥٦٣/٢، وشرح ابن عيسى ٩/٧، ١٥، وشرح الكافية الشافية ١٥٢٧/٣.

وشرح ابن السائغ ص ٦٦٨، وشرح المرادي ١٨٦/٤، وأوضح المسالك  
١٥٦/٤، والمغني، الشاهد ٣٥، والتصريح ٢٣٢/٢، والخزانة ٤٢٠/٨، وشرح  
الأشوني ٢١٥/٣.

وقرئ -شاذًا- ﴿لَنْ أُرَادَ أَنْ يُنْفِخَ الرُّضَاعَةُ﴾<sup>(١)</sup> وأندر منه الجزم بها  
في نحو:

٤٣٥- ... .. تعالوا إلى أن يأتنا الصيد<sup>(٢)</sup> غطسيو  
وتقع "أن" تفسيرية<sup>(٣)</sup> وزائدة فلا<sup>(٤)</sup> تعمل شيئا، وتعرف الأولى بأن  
يتقدم عليها جملة متضمنة لمعنى القول دون حروفه، وأكثر ما يليها الأمر، نحو:

(١) من الآية ٢٣٣، من سورة البقرة، والقراءة برفع الفعل "يُنْفِخُ" ونصب "الرُّضَاعَةُ"  
قال في البحر المحيط: «ونسبها النحويون إلى مجاهد».

ينظر ٢١٣/٢، وكذلك هي منسوبة إلى مجاهد في شواذ القرآن لابن خالويه  
ص ١٤، وقد نسبها ابن هشام في المغني ص ٢٨، والأوضح ١٥٦/٤ إلى ابن عيص.

(٢) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، وصدره قوله:

إذا ما غمدونا قال ولئلا أهلبنا ... ..

ورواية الديوان:

إذا ما ركبنا قال ولئلا أهلبنا تعالوا إلى أن يأتي الصيد غطسيو  
ولا شاهد فيها.

والشاهد من البيت -على رواية الشارح- قوله: "أن يأتنا" حيث دخلت "أن"  
المصدرية على الفعل المضارع فجزمت بمحذوف حرف العلة من آخره.

وينظر البيت في: المختص ٢٩٥/٢، والجنى ص ٢٤٤، والمغني، الشاهد ٢٣،  
والخزانة ٢٩٢/٤، ومعجم شواهد العربية ٥٣.

(٣) مذهب البصريين أن "أن" المفسرة قسم برأسه، ونقل عن الكوفيين أنها -  
عندهم- المصدرية. ينظر: للمغني ص ٢٩.

(٤) ذهب الأخفش إلى أن "أن" الزائدة قد تنصب الفعل. ينظر قوله وماستدل به  
في: إملأ مامن به الرحمن ١٠٣/١، وشرح الكافية ٢٣٥/٢، والمغني ص ٣٢.

﴿فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ مَسَحُوا بِكَرْفَةٍ﴾<sup>(١)</sup> ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾<sup>(٢)</sup> وأكثر ما تقع الثانية بعد "لَا" نحو: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾<sup>(٤)</sup>

ونصبوا بـ"إِذَنْ" المستقبلا **إِنْ صُدِّرَتْ والفعل بعد موصلا** أو قبله اليمين، وانصب وارفعها **إِذَا "إِذَنْ" من بعد عطف وقعا** هذا هو الحرف الرابع مما ينصب الفعل بنفسه، وهو "إِذَنْ" قال سيبويه: «وهي حرف جزاء وجواب»<sup>(٥)</sup> وذكر المصنف لعملها ثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون الفعل الذي دخلت عليه مستقبلا، فلا يجوز النصب في نحو: ﴿إِذَنْ تصدق﴾ جوابا لمن قال: «أحب زيدا».

الثاني: أن تكون مصدرية<sup>(٦)</sup>، فلو وقعت حشوا كقوله:

٤٣٦- لَيْنٌ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِخَيْلِهَا وَأَمَكْنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا<sup>(٧)</sup>

(١) من الآية ١١، من سورة مريم. (٢) من الآية ٢٧، من سورة المؤمنون.

(٣) من الآية ٩٦، من سورة يوسف. (٤) من الآية ٢٣، من سورة العنكبوت.

(٥) ينظر: كتاب ٢٣٤/٤، ولقظه هكذا: «وأما إِذَنْ فجواب وجزاء».

(٦) في ب: "مصدرية" وهو تحريف.

(٧) هذا البيت من الطويل، وهو لكثير عزة، وكان قد مدح عبدالعزيز بن مروان فأعجبه مدحه، فقال له: احتكم، فطلب أن يكون كاتبه وصاحب أمره، فطرده وغيظ عليه.

والشاهد منه قوله: «إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا» حيث وقعت "إِذَنْ" في حشو الكلام، فأهملت، فلم تنصب الفعل بعدها.

وينظر البيت في: الكتاب ١٥٣/٣، وشرح ابن يعيش ١٣/٩، ٢٢، والمغني، الشاهد ١٩، وأوضح المسالك ١٦٥/٤، والشذور ص ٣٥٥، والمجمع ٧/٢، والدرر ٥/٢، والتصريح ٢٣٤/٢، والخزانة ٤٧٣/٨، وشرح الأشموني ٢١٦/٣، وديوانه ٧٨.

لم تعمل شيئا، ونحو:

٤٣٧- ... .. إنسي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطْسِرِ<sup>(١)</sup> ضرورة، أو مؤول، فإن تقدمها عاطف كـ"الواو" و"الفاء" فالأكثر أن تقتصر خارجة عن التصدر بذلك، فيرفع الفعل بعدها، وبه قرأ السبعة<sup>(٢)</sup>: ﴿وَأِذَنْ لَا يَلْبِثُونَ خَلْقَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>(٣)</sup> ﴿فَلِإِذَنْ لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ

(١) هنا من الرجز المشطور، وقائله رؤية بن العجاج، وقوله:

... لا تتركني فيهم شظيرا ...

و"الشظير" مثل الغريب، لفظا ومعنى. ينظر اللسان "شطر" ٧٦/٦.

والشاهد منه: "إني إِذَنْ أَهْلَكَ" حيث نصب الفعل "أهلك" بعد "إِذَنْ" مع كونها غير متصدرة، بل واقعة بين "إِنْ" مع اسمها وبين خبرها، وقد أحاز ذلك القراء، وتأوله البصريون على حذف الخبر، والتقدير: "إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنف بـ"إِذَنْ" فصب، أو يكون من الضرورة.

ينظر البيت في: معاني القرآن للقراء ٣٣٨/٢، والإنصاف ١٧٧/١، وشرح ابن يعيش ١٧/٧، وشرح الكافية ٢٣٤/٢، والمقرب ٢٦١/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٣٧/٣، وشرح ابن الناطم ٦٧٠، والرصيف ١٥٤، واللسان "شطر" ٧٦/٦، والجنى ص ٣٥٥، والمغني ص ١٦، وأوضح المسالك ١٦٦/٤، والمجمع ٧/٢، والدرر ٦/٢، والتصريح ٢٣٤/٢، والخزانة ٤٥٦/٨، وشرح الأشموني ٢١٦/٣، ومعجم شواهد العربية ٤٧٦ وليس في ديوانه.

(٢) المراد بالسبعة: القراء السبعة، وهم: نافع المدني، وابن كثير المكي، وأبو عمرو ابن العلاء، وابن عامر النخعي، وعاصم بن أبي النجود الكوفي، وحمزة بن حبيب الزيات، والكسائي.

(٣) من الآية ٧٦ من سورة الإسراء. ووجه الاستشهاد بالآية: رفع الفعل: "يلبثون" بثوت نونه، وذلك على اعتبار أن "إِذَنْ" فائدة للتصدرة، قلت: الأولى أن يقتصر على موضع الشاهد من الآية لاختلاف السبعة في قراءة ما بعده.



﴿فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ مَسَحُوا بِكَرْفَةٍ﴾<sup>(١)</sup> ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ﴾<sup>(٢)</sup> وأكثر ما تقع الثانية بعد "لَا" نحو: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾<sup>(٤)</sup>

ونصبوا بـ "إِذَنْ" المستقبلا **إِنْ صُدِّرَتْ والفعل بعد موصلا**  
أو قبله اليمين، وانصب وارفعها **إِذَا "إِذَنْ" من بعد عطف وقعا**  
هذا هو الحرف الرابع مما ينصب الفعل بنفسه، وهو "إِذَنْ" قال سيبويه:  
«وهي حرف جزاء وجواب»<sup>(٥)</sup> وذكر المصنف لعملها ثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون الفعل الذي دخلت عليه مستقبلا، فلا يجوز النصب في نحو: ﴿إِذَنْ تصدق﴾ جوابا لمن قال: «أحب زيدا».

الثاني: أن تكون مصدرية<sup>(٦)</sup>، فلو وقعت حشوا كقوله:

٤٣٦- لَيْنٌ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِخَيْلِهَا وَأَمَكْنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا<sup>(٧)</sup>

(١) من الآية ١١، من سورة مريم. (٢) من الآية ٢٧، من سورة المؤمنون.

(٣) من الآية ٩٦، من سورة يوسف. (٤) من الآية ٢٣، من سورة العنكبوت.

(٥) ينظر: كتاب ٢٣٤/٤، ولقظه هكذا: «وأما إِذَنْ فجواب وجزاء».

(٦) في ب: "مصدرية" وهو تحريف.

(٧) هذا البيت من الطويل، وهو لكثير عزة، وكان قد مدح عبدالعزيز بن مروان فأعجبه مدحه، فقال له: احتكم، فطلب أن يكون كاتبه وصاحب أمره، فطرده وغضب عليه.

والشاهد منه قوله: «إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا» حيث وقعت "إِذَنْ" في حشو الكلام، فأهملت، فلم تنصب الفعل بعدها.

وينظر البيت في: الكتاب ١٥٣/٣، وشرح ابن يعيش ١٣/٩، ٢٢، والمغني، الشاهد ١٩، وأوضح المسالك ١٦٥/٤، والشذور ص ٣٥٥، والمجمع ٧/٢، والدرر ٥/٢، والتصريح ٢٣٤/٢، والخزانة ٤٧٣/٨، وشرح الأشموني ٢١٦/٣، وديوانه ٧٨.

لم تعمل شيئا، ونحو:

٤٣٧- ... .. إنسي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطْسِرِ<sup>(١)</sup>  
ضرورة، أو مؤول، فإن تقدمها عاطف كـ "الواو" و "الفاء" فالأكثر أن تقتصر خارجة عن التصدر بذلك، فيرفع الفعل بعدها، وبه قرأ السبعة<sup>(٢)</sup>:  
﴿وَأِذَنْ لَا يَلْبِثُونَ خَلْقَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>(٣)</sup> ﴿فَلِإِذَنْ لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ

(١) هنا من الرجز المشطور، وقائله رؤية بن العجاج، وقوله:

... لا تتركني فيهم شظيرا ...

و"الشظير" مثل الغريب، لفظا ومعنى. ينظر اللسان "شطر" ٧٦/٦.

والشاهد منه: "إني إِذَنْ أَهْلَكَ" حيث نصب الفعل "أهلك" بعد "إِذَنْ" مع كونها غير متصدرة، بل واقعة بين "إِنْ" مع اسمها وبين خبرها، وقد أحاز ذلك القراء، وتأوله البصريون على حذف الخبر، والتقدير: "إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنف بـ "إِذَنْ" فصب، أو يكون من الضرورة.

ينظر البيت في: معاني القرآن للقراء ٣٣٨/٢، والإنصاف ١٧٧/١، وشرح ابن يعيش ١٧/٧، وشرح الكافية ٢٣٤/٢، والمقرب ٢٦١/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٣٧/٣، وشرح ابن الناطم ٦٧٠، والرصيف ١٥٤، واللسان "شطر" ٧٦/٦، والجنى ص ٣٥٥، والمغني ص ١٦، وأوضح المسالك ١٦٦/٤، والمجمع ٧/٢، والدرر ٦/٢، والتصريح ٢٣٤/٢، والخزانة ٤٥٦/٨، وشرح الأشموني ٢١٦/٣، ومعجم شواهد العربية ٤٧٦ وليس في ديوانه.

(٢) المراد بالسبعة: القراء السبعة، وهم: نافع المدني، وابن كثير المكي، وأبو عمرو ابن العلاء، وابن عامر النخعي، وعاصم بن أبي النجود الكوفي، وحمزة بن حبيب الزيات، والكسائي.

(٣) من الآية ٧٦ من سورة الإسراء. ووجه الاستشهاد بالآية: رفع الفعل: "يلبثون" بثوت نونه، وذلك على اعتبار أن "إِذَنْ" فائدة للتصدرة، قلت: الأولى أن يقتصر على موضع الشاهد من الآية لاختلاف السبعة في قراءة ما بعده.

نُفِرَ<sup>(١)</sup> وبعضهم<sup>(٢)</sup> ينصب بعدها ولا يخرجها عن التصدير [سَبَقَ العاطف لما] كما لا يخرج سبق العاطف أدوات الاستفهام عما استقر لها من التصدير، نحو: ﴿وَمَنْ يَغْفِر الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿فَمَنْ يَهْدِي مِنْ أُمَّلٍ﴾<sup>(٤)</sup> الله<sup>(٥)</sup> وبه<sup>(٦)</sup> قرئ في الآيتين<sup>(٧)</sup> - شاذًا - فإطلاق المصنف التخيير بين الرفع والنصب غير مستقيم، لاسيما وقد تقدم النصب.<sup>(٨)</sup>

الثالث: أن يتصل بها الفعل، فلو فصل بينهما<sup>(٩)</sup> نحو: "إذن زيدا أكرمه"

(١) من الآية ٥٣ من سورة النساء.

(٢) تقدمت الإشارة إلى أنه القراء في التعليق (١) بالصفحة السابقة.

(٣) قال في أ: بدلًا مما بين المقوفين: بذلك فيرفع الفعل بعدها وهو انتقال نظر.

(٤) من الآية ١٣٥ من سورة آل عمران.

(٥) من الآية ٢٩ من سورة الروم.

(٦) أي: بالنصب المفهوم من قوله: «وبعضهم ينصب بها»، وفي أ: «وبهما» موضع: "وبه" وهو تحريف.

(٧) أما الآية الأولى وهي: ﴿وَإِذْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَقَدْ أَرَأَىٰ هُنَالِكَ بَيْنَ يَدَيْهِ كَعَبَ جَبَلٍ فَإِذْ لَاقَىٰ اللَّهَ فَغَوَّسَهُ فِي مَعِينِهِ بِرُوحِ رَبِّهِ﴾ فنظروا في قوله: «فقد قرأها أي: بين كعب، وعبد الله بن مسعود: «وإذن لا يلحقها». ينظر: مختصر شواذ القرآن ص ٧٧، والبحر المحيط ٦٦/٦.

وهي من شواذ الكتاب ١٣/٣، وينظر: معاني القرآن للقراء ٣٣٧/٢، وشرح المفصل ١٦/٧، والمغني ص ١٧، والتصريح ٢٣٥/٢.

وأما الآية الثانية وهي: ﴿فَإِذْ لَاقَىٰ نَارًا كَأَسَمَ لَأَكُونُ النَّاسُ كَالْفُجَارِ﴾ فنظروا في قوله: «فقد قرأها أي:». «فإذن لا يلحقها الناس...». ينظر: مختصر شواذ القرآن ص ٧٧، والبحر المحيط ٦٧٣/٣، ومعاني القرآن للقراء ٢٧٣/١، والمغني ص ١٧.

(٨) أي: في النظم، حيث قدمه على الرفع.

(٩) سقط "بينهما" من أ.

لم تعمل إلا أن يكون الفصل بالتقسم فلا يطل العمل كقوله:

٤٣٨- إذن - والله - أرميهم بحرب<sup>(١)</sup> ... ..

وإليه أشار المصنف بقوله: "أو قلبه اليمين" ولا حجة لمن أجاز الفصل بالبناء أو الدعاء<sup>(٢)</sup> أو<sup>(٣)</sup> معمول الفعل.

(١) هذا صدر بيت من الوافر، وهو منسوب إلى حسان بن ثابت - عليه السلام - ونظام البيت قوله:

... .. تُشِيبُ الطِفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

وجميع الروايات التي اطلعت عليها ترويه: "أرميهم" وهي كذلك في الديوان.

والشاهد منه قوله: "إذن - والله - أرميهم" حيث انتصب الفعل بعد "إذن" ولم يطل عمله مع وجود الفاصل، لكونه قسمًا.

وينظر البيت في: أوضح المسالك ١٦٨/٤، والمغني، الشاهد ١١٨٠، والشلتوت ص ٣٥٦، والمجم ٧/٢، والذير ٥/٢، والتصريح ٢٣٥/٢، وشرح الأشموني ٢١٦/٣، وديوانه ٢٢، ومعجم شواهد الغريبة ٦٤.

(٢) جواز عمل "إذن" مع الفصل بينها وبين معمولها بالبناء أو الدعاء منقول عن ابن بابشاذ، وأما جواز عملها مع الفصل بمعمول الفعل فمنقول عن الكسائي وهشام. ينظر: الجني الثاني ص ٣٥٦، والمغني ص ١٦، والمجم ٧/٢، والتصريح ٢٣٥/٢، وشرح الأشموني ٢١٦/٣ - ٢١٧. وينظر "إذن" في: الكتاب ١٣/٣ - ١٦، والأصول ١٤٨/٢، والتصرة ٣٩٦/١، وللتقص ١٠٥٤/٢.

هذا وقد أجاز ابن عصفور الفصل بالظرف مع بقاء العمل. ينظر: المقرب ٢٦٢/١.

(٣) في ب: "ومعمول الفعل" موضع: "أو معمول الفعل".

نُفِرَ<sup>(١)</sup> وبعضهم<sup>(٢)</sup> ينصب بعدها ولا يخرجها عن التصدير [سبِقُ العاطف لها] كما لا يخرج سبق العاطف أدوات الاستفهام عما استقر لها من التصدير، نحو: ﴿وَمَنْ يَغْفِر الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿فَمَنْ يَهْدِي مِنْ أُمَّلٍ﴾<sup>(٤)</sup> الله<sup>(٥)</sup> وبه<sup>(٦)</sup> قرئ في الآيتين<sup>(٧)</sup> - شاذًا - فإطلاق المصنف التخيير بين الرفع والنصب غير مستقيم، لاسيما وقد تقدم النصب.<sup>(٨)</sup>

الثالث: أن يتصل بها الفعل، فلو فصل بينهما<sup>(٩)</sup> نحو: "إذن زيدا أكرمه"

(١) من الآية ٥٣ من سورة النساء.

(٢) تقدمت الإشارة إلى أنه القراء في التعليق (١) بالصفحة السابقة.

(٣) قال في أ: بدلًا مما بين المقوفين: بذلك فيرفع الفعل بعدها وهو انتقال نظر.

(٤) من الآية ١٣٥ من سورة آل عمران.

(٥) من الآية ٢٩ من سورة الروم.

(٦) أي: بالنصب المفهوم من قوله: «وبعضهم ينصب بها»، وفي أ: «وبهما» موضع: "وبه" وهو تحريف.

(٧) أما الآية الأولى وهي: ﴿وَإِذْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَدْ قَرَأَهَا أَبِي بِنِ كَعْبٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: "وَإِذْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ". ينظر: مختصر شواذ القرآن ص ٧٧، والبحر المحيط ٦٦/٦.

وهي من شواذ الكتاب ١٣/٣، وينظر: معاني القرآن للقراء ٣٣٧/٢، وشرح المفصل ١٦/٧، والمغني ص ١٧، والتصريح ٢٣٥/٢.

وأما الآية الثانية وهي: ﴿فَإِذْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ... فَقَدْ قَرَأَهَا أَبِي: ﴿فَإِذْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ...﴾. ينظر: مختصر شواذ القرآن ص ٧٧، والبحر المحيط ٦٧٣/٣، ومعاني القرآن للقراء ٢٧٣/١، والمغني ص ١٧.

(٨) أي: في النظم، حيث قدمه على الرفع.

(٩) سقط "بينهما" من أ.

لم تعمل إلا أن يكون الفصل بالتقسم فلا يطل العمل كقوله:

٤٣٨- إذن - والله - أرميهم بحرب<sup>(١)</sup> ... ..

وإليه أشار المصنف بقوله: "أو قلبه اليمين" ولا حجة لمن أجاز الفصل بالبناء أو الدعاء<sup>(٢)</sup> أو<sup>(٣)</sup> معمول الفعل.

(١) هذا صدر بيت من الوافر، وهو منسوب إلى حسان بن ثابت - عليه السلام - ونظام البيت قوله:

... .. تُشِيبُ الطِفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

وجميع الروايات التي اطلعت عليها ترويه: "أرميهم" وهي كذلك في الديوان.

والشاهد منه قوله: "إذن - والله - أرميهم" حيث انتصب الفعل بعد "إذن" ولم يطل عمله مع وجود الفاصل، لكونه قسمًا.

وينظر البيت في: أوضح المسالك ١٦٨/٤، والمغني، الشاهد ١١٨٠، والشنور ص ٣٥٦، والمجمع ٧/٢، والذعر ٥/٢، والتصريح ٢٣٥/٢، وشرح الأشموني ٢١٦/٣، وديوانه ٢٢، ومعجم شواهد الغريبة ٦٤.

(٢) جواز عمل "إذن" مع الفصل بينها وبين معمولها بالبناء أو الدعاء منقول عن ابن بابشاذ، وأما جواز عملها مع الفصل بمعمول الفعل فمنقول عن الكسائي وهشام. ينظر: الجني الثاني ص ٣٥٦، والمغني ص ١٦، والمجمع ٧/٢، والتصريح ٢٣٥/٢، وشرح الأشموني ٢١٦/٣ - ٢١٧. وينظر "إذن" في: الكتاب ١٣/٣ - ١٦، والأصول ١٤٨/٢، والتصرة ٣٩٦/١، وللتقصص ١٠٥٤/٢.

هذا وقد أجاز ابن عصفور الفصل بالظرف مع بقاء العمل. ينظر: المقرب ٢٦٢/١.

(٣) في ب: "ومعمول الفعل" موضع: "أو معمول الفعل".

وبين "لا" و"لام جزم" التزم إظهار "أن" ناصبة وإن غلب "لا" فأن عمل مظهر أو مضمرًا وبعد نفي "كان" حتمًا أضمرنا أخذ في ذكر المواضع التي ينتصب فيها الفعل بـ"أن" مضمر، وهي منقسمة إلى ما إضمارها<sup>(١)</sup> فيه جازر وإلى ما إضمارها فيه واجب، فالإضمار الجازر في موضعين ذكرهما المصنف.

أحدهما: بعد "لام" التعليل<sup>(٢)</sup> إذا لم يقترن الفعل بعدها بـ"لا"، ومن إظهارها قوله تعالى: ﴿وَأَمَرَ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾<sup>(٣)</sup> ومن إضمارها ﴿وَأَمَرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٤)</sup> فإن اقترن الفعل بعدها بـ"لا" التزم إظهار "أن" كما أشار إليه البيت الأول، وسواء كانت "لا" نافية كقوله تعالى: ﴿لَنَأْ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حِجَّةٌ﴾<sup>(٥)</sup> ونحوه كثير، أو زائدة مؤكدة، نحو: ﴿لَنَأْ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾<sup>(٦)</sup>.

والموضع الثاني: ما إذا عطف المضارع على اسم [ليس]<sup>(٧)</sup> في تأويل

(١) في ب: "إظهارها" وهو غريب.

(٢) ذهب البصريون إلى أن ناصب الفعل "أن" مضمر بعد هذه اللام، وأما الكوفيون فخاصة عندهم هذه اللام نفسها، وذهب ابن كيسان والسيوطي إلى جواز أن يكون الناصب "أن" أو "كي"، والجمهور على أنه "أن" و"كي" لا تضمر. ينظر: الانصاف (٢٩) ٥٧٥/٢، وشرح ابن يعيش ١٩/٧، والجنى ص ١٥٦، والمغني ص ٢٣١، والتصريح ٢٤٣/٢.

(٣) من الآية ١٢ من سورة الزمر. (٤) من الآية ٧١ من سورة الأنعام.

(٥) من الآية ١٥٠ من سورة البقرة. (٦) من الآية ٢٩ من سورة الحديد.

(٧) ما بين المعرفين زيادة من المحقق لا يصح الكلام بدونها.

الفعل، كما يأتي، والإضمار الواجب<sup>(١)</sup> في خمسة مواضع:

أحدها: بعد لام الجبر الواقعة بعد "كان" المنفية الدالة على المنفي إما بلفظه نحو: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيُذِلَّ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup> وإما لاقرانها بـ"لم" نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> وتسمى لام المحذور.<sup>(٤)</sup>

كذلك بعد "أو" إذا يصلح في موضعها حتى أو الأ "أن" غنفي هذا الموضع الثاني: مما ينتصب فيه الفعل بـ"أن" واجبة الإضمار، وهو بعد "أو"<sup>(٥)</sup> المقيدة

(١) في أ: "الجازر" وهو غريب.

(٢) من الآية ١٧٩ من سورة آل عمران.

(٣) من الآية ١٣٧ من سورة النساء.

(٤) ذهب البصريون إلى أن ناصب الفعل "أن" مقيدة بعد هذه اللام ولا يجوز إظهارها، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل منتصب بهذه اللام نفسها، وأنه يجوز إظهار "أن" بعدها للتوكيد.

وقد عقد الأتباري لهذا الخلاف المسألة (٨٢) من كتابه الإنصاف ٥٩٣/٢، فيلنظرها من أراد التفصيل. وينظر -أيضاً- البحر المحيط ١٢٦/٣، والجنى الثاني ص ١٥٨، والمغني ٢٣٢/١، والتصريح ٢٣٥/٢.

(٥) ذهب البصريون إلى أن "أو" هذه عاطفة، والفعل بعدها منصوب بـ"أن" مضمر، وذهب الكسائي إلى أن "أو" هي التي نصبت الفعل بنفسها، وذهب قوم من الكوفيين -منهم أنباء- إلى أن ناصب الفعل هو الخلاف.

ينظر: الكتاب ٤٦/٣، والمقتضب ٢٨/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٢٣٥/١، وشرح ابن يعيش ٢١/٧، وشرح الكافية الشافية ١٥٤١/٣، والرصف ص ٢١٢، والجنى الثاني ص ٢٤٨.

وبين "لا" و"لام جرّ التّرم إظهاراً" أن ناصبة وإن غُليم  
 "لا" فإن عمل مظهرها أو مضمرها وبعد نفي "كان" حتماً أضمرنا  
 أخذ في ذكر المواضع التي ينتصب فيها الفعل بـ"أن" مضمره، وهي  
 منقسمة إلى ما إضمارها<sup>(١)</sup> فيه جازر وإلى ما إضمارها فيه واجب، فالإضمار

الجازر في موضعين ذكرهما المصنف.

أحدهما: بعد "لام" التعليل<sup>(٢)</sup> إذا لم يقترن الفعل بعدها بـ"لا"، ومن  
 إظهارها قوله تعالى: ﴿وَأَمَرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾<sup>(٣)</sup> ومن إضمارها  
 ﴿وَأَمَرْنَا نُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٤)</sup> فإن اقترن الفعل بعدها بـ"لا" ألزم إظهار  
 "أن" كما أشار إليه البيت الأول، وسواء كانت "لا" نافية كقوله تعالى:  
 ﴿لَنَأْذَنَ بِكَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حِجَّةٌ﴾<sup>(٥)</sup> ونحوه كثير، أو زائدة مؤكدة، نحو:  
 ﴿لَنَأْذَنَ بِكَ عَلَى النَّاسِ﴾<sup>(٦)</sup>.

والموضع الثاني: ما إذا عطف المضارع على اسم [ليس]<sup>(٧)</sup> في تأويل

(١) في ب: "إظهارها" وهو غريب.

(٢) ذهب البصريون إلى أن ناصب الفعل "أن" مضمره بعد هذه اللام، وأما  
 الكوفيون فخاصة عندهم هذه اللام نفسها، وذهب ابن كيسان والسيوطي إلى  
 جواز أن يكون الناصب "أن" أو "كي"، والجمهور على أنه "أن" و"كي" لا تضمر.  
 ينظر: الانصاف (٢٩) ٥٧٥/٢، وشرح ابن يعيش ١٩/٧، والجنى ص ١٥٦،  
 والمغني ص ٢٣١، والتصريح ٢٤٣/٢.

(٣) من الآية ١٢ من سورة الزمر. (٤) من الآية ٧١ من سورة الأنعام.

(٥) من الآية ١٥٠ من سورة البقرة. (٦) من الآية ٢٩ من سورة الحديد.

(٧) ما بين المعرفين زيادة من المحقق لا يصح الكلام بدونها.

الفعل، كما يأتي، والإضمار الواجب<sup>(١)</sup> في خمسة مواضع:

أحدها: بعد لام الجبر الواقعة بعد "كان" المنفية الدالة على المنفي إما  
 بلفظه نحو: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيُذِلَّ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup> وإما لاقرانها بـ"لم" نحو: ﴿لَمْ  
 يَكُنْ اللَّهُ لِيُفْزِقَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> وتسمى لام المحذور.<sup>(٤)</sup>

كذلك بعد "أو" إذا يصلح في موضعها حتى أو الأ "أن" غنفي  
 هذا الموضع الثاني: مما ينتصب فيه الفعل بـ"أن"  
 واجبة الإضمار، وهو بعد "أو"<sup>(٥)</sup> المقترنة

(١) في أ: "الجازر" وهو غريب.

(٢) من الآية ١٧٩ من سورة آل عمران.

(٣) من الآية ١٣٧ من سورة النساء.

(٤) ذهب البصريون إلى أن ناصب الفعل "أن" مقدره بعد هذه اللام ولا يجوز  
 إظهارها، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل منتصب بهذه اللام نفسها، وأنه يجوز  
 إظهار "أن" بعدها للتوكيد.

وقد عقد الأتباري لهذا الخلاف المسألة (٨٢) من كتابه الإنصاف ٥٩٣/٢،  
 فيلنظرها من أراد التفصيل. وينظر -أيضاً- البحر المحيط ١٢٦/٣، والجنى  
 الثاني ص ١٥٨، والمغني ٢٣٢/١، والتصريح ٢٣٥/٢.

(٥) ذهب البصريون إلى أن "أو" هذه عاطفة، والفعل بعدها منصوب بـ"أن"  
 مضمره، وذهب الكسائي إلى أن "أو" هي التي نصبت الفعل بنفسها، وذهب  
 قوم من الكوفيين -منهم أنباء- إلى أن ناصب الفعل هو الخلاف.

ينظر: الكتاب ٤٦/٣، والمقتضب ٢٨/٢، ومعاني القرآن للفرّاء ٢٣٥/١،  
 وشرح ابن يعيش ٢١/٧، وشرح الكافية الشافية ١٥٤١/٣، والرصف  
 ص ٢١٢، والجنى الثاني ص ٢٤٨.

بـ"حتى" <sup>(١)</sup> أو بـ"إلا".

وقول للمصنف: "أو إلا أن لا حاجة إليه" <sup>(٢)</sup>، لأن "أن" مقدرة [في الموضعين] <sup>(٣)</sup> وقد يتعين التقدير <sup>(٤)</sup> الأول، نحو: «لأسيون أو أدخل» <sup>(٥)</sup> البصرة» وقوله:

٤٣٩-لأستسهل الصَّعبَ أو أتركَ للثَّيِّ <sup>(٦)</sup> ...  
وقد يتعين الثاني، نحو: «لأطلقنَّك أو تُضميني صُحبي»، وقوله:  
٤٤٠-وكنْتَ إذا غمَزْتُ قنَّاةَ قومٍ كسرتُ كعوبَها أو تستقيما <sup>(٧)</sup>

(١) أي: التي بمعنى: "إلى" لا التي بمعنى "حتى".

وإنما تكون "أو" مقدرة بـ"حتى" إذا كان ما قبلها ينقض شيئا فشيئا، وإلا فهي مقدرة بـ"إلا".

ينظر: شرح ابن الناطم ص ٦٧٣، وشرح الرمادي ١٩٨/٤.

(٢) الذي لا يحتاج إليه -في نظري- قول المصنف: "أَنْ حَفِي" فقط.

(٣) ما بين المعقوفين ليس أ. (٤) سقط "التقدير" من: ب.

(٥) في أ: "لأدخل" موضع "أدخل" وهو تحريف.

(٦) هذا صدر بيت من الطويل، وقائله غير معروف، ونمامه قوله:

... ..  
فما انتقادت الآسائل إلا لصابر

والشاهد منه قوله: "أو أدرك" حيث نصب الفعل بأن مضمره وجوبا بعد "أو" التي تمحضت لمعنى: "حتى" الغائية. ينظر البيت في: شرح ابن الناطم ص ٦٧٣، وأوضح المسالك ١٧٢/٤، والمغنى، الشاهد ١٠٥، والشذور ص ٣٦٤، والمص ١٠/٢، والدور ٧/٢، والتصريح ٢٣٦/٢، وشرح الأشموني ٢٢٢/٣، ومعجم شواهد العربية ١٧٧.

(٧) هذا البيت من الوافر، وهو لزياد الأصم، وقوله:

==

وقد يجوز الأمران نحو: «لألزمَنَّك أو تقتضيني حتى».

وبعد "حتى" هكذا إضمار "أن" حتم، كـ"جُدْ حتى تَسُرَّ ذا حَزَنٍ وتَلِسْ حتى" حالا أو مؤولا به ارفعن وانصب المستقبل  
هذا الموضع الثالث: مما يجب فيه إضمار "أن" وهو بعد "حتى" <sup>(١)</sup> الجارة، سواء كانت لانتهاه الغاية نحو: «وَوَلِّزِلُوا حتى يَقُولَ الرسولُ» <sup>(٢)</sup> أو للتعليل نحو: «لَا تَنفَقُوا على مَنْ عِنْدَ رسولِ اللَّهِ حتى يَنْفُثُوا» <sup>(٣)</sup> أو محتملة لهما نحو: «فَقَاتِلُوا التي تَبْغِي حتى تَقِيءَ إلى أمرِ اللَّهِ» <sup>(٤)</sup> وشرط النصب

(١) "غمرت" الغمز: العُمرُ باليد، أو التلبيس، اللسان "غمز" ٢٥٦/٧، و"القناة" الرمح، و"الكعوب" جمع "كعب" وكعوب القناة هي: العُقد والتواء الناشئة في أطرافها.

والشاهد من البيت قوله: "أو تستقيما" حيث انتصب الفعل بأن مضمره وجوبا بعد "أو" التي تمحضت لمعنى "إلا"، ينظر البيت في: الكتاب ٤٨/٣، والمقتضب ٢٩/٢، وشرح ابن يعيش ١٥/٥، والمقرب ٢٦٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٠/٢، وشرح ابن الناطم ص ٦٧٤، واللسان: "غمز" ٢٥٦/٧، وأوضح المسالك ١٧٣/٤، والمغنى، الشاهد ١٠٤، والشذور ص ٣٦٥، وشرح ابن عقيل ٩/٤، والتصريح ٢٣٦/٢، وشرح الأشموني ٢٢٢/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٣٦.

(٢) ذهب البصريون إلى أن "حتى" جارة، والنصب بـ"أن" مضمره وجوبا بعدها، وذهب الكوفيون إلى أن "حتى" هي الناصبة للفعل، وأنه يجوز إظهار "أن" بعدها. ينظر مزيدا من التفصيل في: الإنصاف للمأئدة (٨٠) ٥٩٧/٢، وشرح ابن يعيش ١٩/٧، والجنى الثاني ص ٥٠٦، والفهم ٨/٢.

(٣) من الآية ٢١٤، من سورة البقرة. (٤) من الآية ٧، من سورة المنافقون.

(٤) من الآية ٩، من سورة الحجرات.

بـ"حتى" <sup>(١)</sup> أو بـ"إلا".

وقول للمصنف: "أو إلا أن لا حاجة إليه" <sup>(٢)</sup>، لأن "أن" مقدرة [في الموضعين] <sup>(٣)</sup> وقد يتعين التقدير <sup>(٤)</sup> الأول، نحو: «لأسيون أو أدخل» <sup>(٥)</sup> البصرة» وقوله:

٤٣٩-لأستسهل الصَّعبَ أو أُلْزِمَكَ لِلتِّي ...  
وقد يتعين الثاني، نحو: «لأطلقنك أو تُشويني صُحبي»، وقوله:  
٤٤٠-وكنّت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما <sup>(٦)</sup>

(١) أي: التي بمعنى: "إلى" لا التي بمعنى "حتى".

وإنما تكون "أو" مقدرة بـ"حتى" إذا كان ما قبلها ينقض شيئا فشيئا، وإلا فهي مقدرة بـ"إلا".

ينظر: شرح ابن الناطم ص ٦٧٣، وشرح الرمادي ١٩٨/٤.

(٢) الذي لا يحتاج إليه -في نظري- قول المصنف: "أَنْ حَفِي" فقط.

(٣) ما بين المعقوفين ليس أ. (٤) سقط "التقدير" من: ب.

(٥) في أ: "لأدخل" موضع "أدخل" وهو تحريف.

(٦) هذا صدر بيت من الطويل، وقائله غير معروف، ونمامه قوله:

...  
والشاهد منه قوله: "أو أدرك" حيث نصب الفعل بأن مضمره وجوبا بعد "أو" التي تمحضت لمعنى: "حتى" الغائية. ينظر البيت في: شرح ابن الناطم ص ٦٧٣، وأوضح المسالك ١٧٢/٤، والمغنى، الشاهد ١٠٥، والشذور ص ٣٦٤، والمص ١٠/٢، والدور ٧/٢، والتصريح ٢٣٦/٢، وشرح الأشموني ٢٢٢/٣، ومعجم شواهد العربية ١٧٧.

(٧) هذا البيت من الوافر، وهو لزياد الأصم، وقوله:

==

وقد يجوز الأمران نحو: «لألزمك أو تقتضيني حتى».

وبعد "حتى" هكذا إضمار "أن" حتم، كـ"جُدْ حتى تَسُرَّ ذا حَزَنٍ وتَلِسْ حتى" حالا أو مؤولا به ارفعن وانصب المستقبل  
هذا الموضع الثالث: مما يجب فيه إضمار "أن" وهو بعد "حتى" <sup>(١)</sup> الجارة، سواء كانت لانتهاه الغاية نحو: «وَزَلُّوا حتى يَقُولَ الرسولُ» <sup>(٢)</sup> أو للتعليل نحو: «لَا تَنفَقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفُثُوا» <sup>(٣)</sup> أو محتملة لهما نحو: «فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَقِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ» <sup>(٤)</sup> وشرط النصب

(١) "غمرت" الغمر: العُمرُ باليد، أو التلبين، اللسان "غمر" ٢٥٦/٧، و"القناة" الرمح، و"الكعوب" جمع "كعب" وكعوب القناة هي: العُقد والتواء الناشئة في أطرافها.

والشاهد من البيت قوله: "أو تستقيما" حيث انتصب الفعل بأن مضمره وجوبا بعد "أو" التي تمحضت لمعنى "إلا"، ينظر البيت في: الكتاب ٤٨/٣، والمقتضب ٢٩/٢، وشرح ابن يعيش ١٥/٥، والمقرب ٢٦٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٠/٢، وشرح ابن الناطم ص ٦٧٤، واللسان: "غمر" ٢٥٦/٧، وأوضح المسالك ١٧٣/٤، والمغنى، الشاهد ١٠٤، والشذور ص ٣٦٥، وشرح ابن عقيل ٩/٤، والتصريح ٢٣٦/٢، وشرح الأشموني ٢٢٢/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٣٦.

(٢) ذهب البصريون إلى أن "حتى" جارة، والنصب بـ"أن" مضمره وجوبا بعدها، وذهب الكوفيون إلى أن "حتى" هي الناصبة للفعل، وأنه يجوز إظهار "أن" بعدها. ينظر مزيدا من التفصيل في: الإنصاف للمأئدة (٨٠) ٥٩٧/٢، وشرح ابن يعيش ١٩/٧، والجنى الثاني ص ٥٠٦، والفهم ٨/٢.

(٣) من الآية ٢١٤، من سورة البقرة. (٤) من الآية ٧، من سورة المنافقون.

(٤) من الآية ٩، من سورة الحجرات.

بعدها أن يكون الفعل مستقبلا كما مثل، فأما إن كان حالا أو موقولا بالحال  
تعيّن رفعه فمن الحال قولهم: «مرض حتى لا يرجوه» ومن الموقول به قراءة  
نافع «حتى يقول الرسول»<sup>(١)</sup> إذ هو في تأويل: حتى حال الرسول والذين  
آمنوا معه أنهم يقولون ذلك.

وشرط الرفع أن يكون ما بعدها فضلا مسببا عما قبله، فلا يجوز  
الرفع في نحو: «سيري حتى أدخلها» لانتفاء الفضلية<sup>(٢)</sup>، ولا في نحو:  
«لأسيرن حتى تطلع الشمس» لانتفاء السببية<sup>(٣)</sup>.

وبعد "فا" جواب نفى أو طلب محضين "أن" -وسؤّه حتم- نصب  
هذا الموضع الرابع مما يجب فيه إضمار "أن" وهو بعد<sup>(٤)</sup> الفاء الواقعة  
جوابا لنفي محض نحو: «لا يقضى عليهم فيموتوا»<sup>(٥)</sup> أو طلب محض<sup>(٦)</sup> [

(١) من الآية ٢١٤، من سورة البقرة، وقد قرأها نافع برفع الفعل: "يقول" وقرأها  
الباقون بنصب الفعل. ينظر: البشر ٢٢٧/٢، والحجة ص ١٣٠، والبلدور ص ٤٦.

(٢) في ب: "ولا". (٣) سقط "في" من: أ.

(٤) إذ لو رفع ما بعد "حتى" لكانت ابتدائية، ولكان ما بعدها بدون خير.

(٥) أي أن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير.

(٦) ذهب البصريون إلى أن الفعل منصوب بـ"أن" مضمرة بعد الفاء، وذهب  
الكوفيون إلى أنه منصوب بالخلاف، وذهب الجرمي إلى أنه منصوب بهذه الفاء  
نفسها. ينظر: الكتاب ٢٨٨/٣، والمقتضب ١٤/٢، ومعاني القرآن للقرطبي  
٢٣٥/١، والأصول ١٥٢/٢، والتبصرة ٢٩٨/١، والإيضاح ٥٥٧/٢،  
والرصف ص ٤٤٢، والجنبي ص ١٢٩.

(٧) من الآية ٣٦، من سورة فاطر. (٨) ما بين الموقوفين ساقط من: أ.

سواء كان أمرا نحو:

٤٤١- يا نائئ سيري عَنَّا فسيحا إلى سليمان فَنَسْتَرِيحًا<sup>(١)</sup>  
أو نهيا نحو: «لا تطغوا فيه فيحل»<sup>(٢)</sup> أو دعاء كقوله:

٤٤٢- ربِّ وقَفِّنِي فلا أعدل عن سَنَنِ الساعين في حيرِ سَنَنِ<sup>(٣)</sup>  
ويلتحق بذلك جواب الاستفهام والتمني والقرض، نحو: «فهل لنا من  
شفعاء فيشفعوا لنا»<sup>(٤)</sup> «يا ليتني كنت معهم فأفوز»<sup>(٥)</sup> «لولا أحرستي إلى  
أجل قريب فاصدق»<sup>(٦)</sup> وقوله:

(١) هذا بيت من الرجز أو بيتان من مشطورة، وهو للفضل بن قدامة المعلي الملقب  
بأبي النجم، قاله في مدح سليمان بن عبد الملك.

وقوله: «عَنَّا» العَنَّى: ضرب من السر السريع، اللسان "عنتق" ١٤٧/١٢،  
والشاهد منه قوله: "فَنَسْتَرِيحًا" حيث نصب الفعل بـ"أن" مضمرة وجوبا بعد

فاء السببية في جواب الأمر. ينظر البيت في: الكتاب ٣٥٣/٣، والمقتضب ١٤/٢،  
وشرح ابن عيش ٢٦/٧، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٤/٣، وأوضح المسالك  
١٨٢/٤، والشذور ص ٣٧٢، والمص ١٨٢/١، والدرر ١٥٨/١، والتصريح  
٢٣٩/٢، وشرح الأشموني ٢٢٧/٣، ومعجم شواهد العربية ٤٥٨.

(٢) من الآية ٨١، من سورة طه.

(٣) هذا البيت من الرُّمَل، وقائله غير معروف، والشاهد منه قوله: "فلا أعدل" حيث  
نصب الفعل بـ"أن" مضمرة وجوبا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الدعاء.  
ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٥٤٥/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٧٨،  
والشذور ص ٣٧٢، والمص ١١/٢، والدرر ٨/٢، والتصريح ٢٣٩/٢، وشرح  
الأشموني ٢٢٧/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٧٨.

(٤) من الآية ٥٣، من سورة الأعراف. (٥) من الآية ٧٣، من سورة النساء.

(٦) من الآية ١٠، من سورة المنافقون.



بعدها أن يكون الفعل مستقبلا كما مثل، فأما إن كان حالا أو موقولا بالحال  
تعيّن رفعه فمن الحال قولهم: «مرض حتى لا يرجوه» ومن الموقول به قراءة  
نافع «حتى يقول الرسول»<sup>(١)</sup> إذ هو في تأويل: حتى حال الرسول والذين  
آمنوا معه أنهم يقولون ذلك.

وشرط الرفع أن يكون ما بعدها فضلا مسببا عما قبله، فلا يجوز  
الرفع في نحو: «سيري حتى أدخلها» لانتفاء الفضلية<sup>(٢)</sup>، ولا في نحو:  
«لأسيرن حتى تطلع الشمس» لانتفاء السببية<sup>(٣)</sup>.

وبعد "فا" جواب نفى أو طلب محضين "أن" -وسؤّه حتم- نصب  
هذا الموضع الرابع مما يجب فيه إضمار "أن" وهو بعد<sup>(٤)</sup> الفاء الواقعة  
جوابا لنفي محض نحو: «لا يقضى عليهم فيموتوا»<sup>(٥)</sup> أو طلب محض<sup>(٦)</sup> [

(١) من الآية ٢١٤، من سورة البقرة، وقد قرأها نافع برفع الفعل: "يقول" وقرأها  
الباقون بنصب الفعل. ينظر: البشر ٢٢٧/٢، والحجة ص ١٣٠، والبلدور ص ٤٦.

(٢) في ب: "ولا". (٣) سقط "في" من: أ.

(٤) إذ لو رفع ما بعد "حتى" لكانت ابتدائية، ولكان ما بعدها بدون خير.

(٥) أي أن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير.

(٦) ذهب البصريون إلى أن الفعل منصوب بـ"أن" مضمرة بعد الفاء، وذهب  
الكوفيون إلى أنه منصوب بالخلاف، وذهب الجرمي إلى أنه منصوب بهذه الفاء  
نفسها. ينظر: الكتاب ٢٨٨/٣، والمقتضب ١٤/٢، ومعاني القرآن للقرطبي  
٢٣٥/١، والأصول ١٥٢/٢، والتبصرة ٢٩٨/١، والإيضاح ٥٥٧/٢،  
والرصف ص ٤٤٢، والجنبي ص ١٢٩.

(٧) من الآية ٣٦، من سورة فاطر. (٨) ما بين الموقوفين ساقط من: أ.

سواء كان أمرا نحو:

٤٤١- يا نائفُ سيوري عَنَقًا فسيحا إلى سليمان فَنَسْتَرِجِحًا<sup>(١)</sup>  
أو نهيا نحو: «لا تطغوا فيه فيحل»<sup>(٢)</sup> أو دعاء كقوله:

٤٤٢- ربِّ وقَفْنِي فلا أعدلَ عن سَنَنِ الساعين في خيبر سَنَنِ<sup>(٣)</sup>  
ويلتحق بذلك جواب الاستفهام والتمني والقرض، نحو: «فهل لنا من  
شفعاء فيشفعوا لنا»<sup>(٤)</sup> «يا ليتني كنت معهم فأفوز»<sup>(٥)</sup> «لولا أحرستي إلى  
أجل قريب فاصدق»<sup>(٦)</sup> وقوله:

(١) هذا بيت من الرجز أو بيتان من مشطورة، وهو للفضل بن قدامة المعلي الملقب  
بأبي النجم، قاله في مدح سليمان بن عبد الملك.

وقوله: «عَنَقًا» العَنَقُ: ضرب من السر السريع، اللسان "عنتق" ١٤٧/١٢،  
والشاهد منه قوله: "فَنَسْتَرِجِحًا" حيث نصب الفعل بـ"أن" مضمرة وجوبا بعد  
فاء السببية في جواب الأمر. ينظر البيت في: الكتاب ٣٥٣/٣، والمقتضب ١٤/٢،  
وشرح ابن عيش ٢٦/٧، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٤/٣، وأوضح المسالك  
١٨٢/٤، والشذور ص ٣٧٢، والمص ١٨٢/١، والدرر ١٥٨/١، والتصريح  
٢٣٩/٢، وشرح الأشموني ٢٢٧/٣، ومعجم شواهد العربية ٤٥٨.

(٢) من الآية ٨١، من سورة طه.

(٣) هذا البيت من الرُّمَلِ، وقائله غير معروف، والشاهد منه قوله: "فلا أعدل" حيث  
نصب الفعل بـ"أن" مضمرة وجوبا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الدعاء.  
ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٥٤٥/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٧٨،  
والشذور ص ٣٧٢، والمص ١١/٢، والدرر ٨/٢، والتصريح ٢٣٩/٢، وشرح  
الأشموني ٢٢٧/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٧٨.

(٤) من الآية ٥٣، من سورة الأعراف. (٥) من الآية ٧٣، من سورة النساء.

(٦) من الآية ١٠، من سورة المنافقون.

٤٤٣- يا ابن الكرام أَلْتَدِينُونِي بِمِرْمَا قد جئتوك فما راءِ كَمْثَن سَمِعَا<sup>(١)</sup>  
فلما كان النفي والطلب غير محضين، كالنفي الداخلة عليه همزة  
الاستفهام لقصد التقرير نحو: «ألم تأتي فأحسن إليك» والنفي الداخلة على  
النفي نحو: «ما يزال يأتينا فيحدثنا» والنفي للتعريض بـ «لا» نحو: «ما يأتينا إلاّ  
فيحدثنا» لم يجر النصب وكذلك إن كان الطلب غير محض بأن يكون أمراً  
بغير «افعل» كما يأتي:

و"الواو" كـ"الفاء" إن تُفقد مفهوم "مع" كـلا تَكُنْ جَلْدًا وتُظْهِرِ الجَمْرَ  
هذا الموضع الخامس مما يجب فيه إضمار "أن" وهو بعد الواو الدالة على  
المعية، وتسمى "واو الجمع" و"واو الصرف"<sup>(٢)</sup> وشرط النصب بعدها<sup>(٣)</sup> أن

(١) هذا البيت من البسيط وقائله غير معروف.

يقول الشاعر لمخاطبه: «لقد سمعتُ عنا أنا قوم كرماء، فأنا أعرض عليك أن  
تزوجنا وترى الأمر على حقيقته فليس الخير كالعيان».  
والشاهد منه قوله: "تنبصر" حيث نصب الفعل بأن مضمره وجوبا بعد فاء  
السببية حين كان واقعا في جواب العرض. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية  
١٥٤٥/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٧٨، والشذور ص ٣٧٥، والتصريح  
٢٣٩/٢، وشرح الأشموني ٢٢٧/٣، ومعجم شواهد العربية ٢١٣.

(٢) بهذا سماها القراء. ينظر: معاني القرآن ٢٣٥/١.

(٣) ذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل بعد هذه الواو "أن" مضمره وجوبا،  
وذهب الكسائي، والجزمي، إلى أن "الواو" هي الناصبة للفعل، وذهب القراء  
وبعض الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالخائفة. ينظر: الكتاب ٤٢/٣، ومعاني  
القرآن للقراء ٢٣٥/١، والمقتضب ٢٦/٢، والأصول ١٥٤/٢، والتبصرة  
٣٩٨/١، والإيضاح (٧٥) ٥٥٥/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٧/٣،  
والرصف ص ٤٨٥، والجنى ص ١٨٧، واللغنى ص ٣٩٨.

يتقدمها ما يتقدم "الفاء" من نفي نحو: «وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ  
وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ»<sup>(١)</sup> أو طلب من أمر نحو:

٤٤٤- فقلتُ ادعِ وأدعِ إنْ أَتَيْتُ لصوتِ أن ينادي داعيان<sup>(٢)</sup>  
أو نهى نحو: «لَا تَكُنْ جَلْدًا وتُظْهِرِ الجَمْرَ» ومثله:  
٤٤٥- لَأَتَنَّهَ عَنْ خَلْقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ<sup>(٣)</sup> ... ..

(١) من الآية ١٤٣، من سورة آل عمران.

(٢) هذا البيت من الوافر، وقد اختلف النحاة في نسبه، فنسبه في الكتاب إلى  
الأعشى، ونُسب إلى الخليلية، وإلى دثار بن شيان، وإلى ربيعة بن «جشم»، وإلى  
الفرزدق.

وقد رواه ابن السجري ضمن أبيات عدتها ثلاثة عشر بيتا، عراها إلى دثار بن  
شيان النمرى، وروايت عنده هكذا:

فقلت ادعِ وأدعِ فإنْ أَتَيْتُ لصوتِ أن ينادي داعيان  
وقد وافقه على هذه الرواية الأثيري.

ينظر: مختارات ابن السجري ص ٦، والإيضاح ص ٥٣١، وقوله: "أتيت" أي:  
أتيتُ صوتا، اللسان "ندى" ١٨٧/٢٠، والشاهد منه قوله: "وأدع" حيث نصب  
الفعل بأن مضمره بعد واو المعية في جواب الأمر. ينظر البيت في: الكتاب  
٤٥/٣، وشرح ابن يعيش ٣٣/٧، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٨/٣، وشرح  
ابن الناطم ص ٦٨١، واللسان "ندى" ١٨٧/٢٠، وأوضح المسالك ١٨٢/٤،  
والشذور ص ٢٧٨، وشرح ابن عقيل ٦٥/٤، والتصريح ٢٣٩/٢، وشرح  
الأشموني ٢٣٠/٣، ومعجم شواهد العربية ٤٠٥.

(٣) هذا صدر بيت من الكامل، وقد نُسب إلى عدة شعراء، فنسبه في الكتاب إلى  
الأعطل، كما نسبه جَنَحٌ من النحويين إلى أبي الأسود الدؤلي،

==

٤٤٣- يا ابن الكرام أَلَا تَدْرِي تَقْبِيرَ مَا قَدْ جَلَّوْكَ فَمَا رَأَى كَمْ سَبَّحَا<sup>(١)</sup>  
 قلر كان النفي والطلب غير محضين، كالنفي الداخلة عليه همزة  
 الاستفهام لقصد التقرير نحو: «ألم تأتي فأحسن إليك» والنفي الداخلة على  
 النفي نحو: «ما يزال يأتينا فيحدثنا» والنفي للتعريض بـ «لألا» نحو: «ما يأتينا إلا  
 فيحدثنا» لم يجر النصب وكذلك إن كان الطلب غير محض بأن يكون أمراً  
 بغير «افعل» كما يأتي:

و«الواو» كـ «الفا» إن تُفْعَدَ مَقْهُومٌ مَعَهُ كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَمْعُوعَ  
 هنا للموضع الخامس مما يجب فيه إضمار «أن» وهو بعد الواو الدالة على  
 المعية، وتسمى «واو الجمع» و«واو الصرف»<sup>(٢)</sup> وشرط النصب بعدها<sup>(٣)</sup> أن

(١) هذا البيت من البسيط وقائله غير معروف.

يقول الشاعر لمخاطبه: «لقد سمعتُ عنا أنا قوم كرماء، فأنا أعرض عليك أن  
 تزورنا وترى الأمر على حقيقته فليس الخير كالعيان».  
 والشاهد منه قوله: «تنبصر» حيث نصب الفعل بأن مضمرة وجوبا بعد فاء  
 السببية حين كان واقعا في جواب العرض. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية  
 ١٥٤٥/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٧٨، والشذور ص ٣٧٥، والتصريح  
 ٢٣٩/٢، وشرح الأشموني ٢٢٧/٣، ومعجم شواهد العربية ٢١٣.

(٢) بهذا سماها القراء. ينظر: معاني القرآن ٢٣٥/١.

(٣) ذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل بعد هذه الواو «أن» مضمرة وجوبا،  
 وذهب الكسائي، والجزمي، إلى أن «الواو» هي الناصبة للفعل، وذهب القراء  
 وبعض الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالخائفة. ينظر: الكتاب ٤٢/٣، ومعاني  
 القرآن للقراء ٢٣٥/١، والمقتضب ٢٦/٢، والأصول ١٥٤/٢، والتبصرة  
 ٣٩٨/١، والإيضاح (٧٥) ٥٥٥/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٧/٣،  
 والرمض ص ٤٨٥، والجنى ص ١٨٧، واللغنى ص ٣٩٨.

يتقدمها ما يتقدم «الفاء» من نفي نحو: «وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ  
 وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ»<sup>(١)</sup> أو طلب من أمر نحو:

٤٤٤- فَقُلْتُ ادْعُوا دَعْوَةَ ابْنِ أُنْدَى لَصَوْتِ أَنْ يَنَادِيَ دَاعِيَانِ<sup>(٢)</sup>  
 أو نهى نحو: «لَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَمْعُوعَ» ومثله:  
 ٤٤٥- لَأَتَّهَ عَنْ خَلْقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ<sup>(٣)</sup> ... ..

(١) من الآية ١٤٣، من سورة آل عمران.

(٢) هذا البيت من الوافر، وقد اختلف النحاة في نسبه، فنسبه في الكتاب إلى  
 الأعمش، ونُسب إلى الخطيب، وإلى دثار بن شيان، وإلى ربيعة بن «جشم» وإلى  
 الفرزدق.

وقد رواه ابن السجري ضمن أبيات عدتها ثلاثة عشر بيتا، عراها إلى دثار بن  
 شيان النمرى، وروايت عنده هكذا:

فَقُلْتُ ادْعُوا دَعْوَةَ ابْنِ أُنْدَى لَصَوْتِ أَنْ يَنَادِيَ دَاعِيَانِ  
 وقد وافقه على هذه الرواية الأثيري.

ينظر: مختارات ابن السجري ص ٦، والإيضاح ص ٥٣١، وقوله: «أندى» أي:  
 ابْنُ صَوْتَا، اللسان «ندى» ١٨٧/٢٠، والشاهد منه قوله: «وادعو» حيث نصب  
 الفعل بأن مضمرة بعد واو المعية في جواب الأمر. ينظر البيت في: الكتاب  
 ٤٥/٣، وشرح ابن يعيش ٣٣/٧، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٨/٣، وشرح  
 ابن الناطم ص ٦٨١، واللسان «ندى» ١٨٧/٢٠، وأوضح المسالك ١٨٢/٤،  
 والشذور ص ٢٧٨، وشرح ابن عقيل ٦٥/٤، والتصريح ٢٣٩/٢، وشرح  
 الأشموني ٢٣٠/٣، ومعجم شواهد العربية ٤٠٥.

(٣) هذا صدر بيت من الكامل، وقد نُسب إلى عدة شعراء، فنسبه في الكتاب إلى  
 الأعمش، كما نسبه جَنِّحٌ من النحويين إلى أبي الأسود الدؤلي،

ويلتحق بهما التمني، كقراءة بعضهم: ﴿يَا لَيْتَا نَرُدُّ وَلَا نُكْذِبُ﴾<sup>(١)</sup> فلو لم تدل على اللعبة كالواو العاطفة في قولك: «لا نكأ كل السمك وتشرب اللبن» -إذا أردت النهي عن كل منهما- والاستثنائية في قولك: «وتشرب اللبن» -إذا أردت النهي عن الأول فقط- لم يكن من هذا الباب، لأنك إنما تنصب بـ"أن" إذا أردت الجمع بينهما، وكذلك لا تنصب الفعل بعد الفاء التي لا تدل على الجواب، كالعاطفة في قوله: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> والاستثنائية في قوله:

(=) وهو من ملحقات ديوانه ص ١٣٠، ونُسب -أيضا- إلى التوكل الليثي، وإلى سابق الزبري، وإلى الطرماح، وإلى حسان، وتمامه:

... عار عليك -إذا فعلت- عظيم

والشاهد منه قوله: "وتأتي" حيث نصب الفعل بأن مضمرة وجوبا بعد واو اللعبة في جواب النهي بـ"لا".

ينظر البيت في: الكتاب ٤٢/٢، وللمتنصب ٢٦/٢، وشرح ابن يعيش ٢٤/٧، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٧/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٨٢، والمغني، الشاهد ٦٧٤، والشذور ص ٣٧٩، وأوضح المسالك ١٨١/٤، وشرح ابن عقيل ١٥/٤، والتصريح ٢٣٨/٢، والخزانة ٥٦٤/٨، وشرح الأخواني ٢٣٠/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٥٥.

(١) من الآية ٢٧، من سورة الأنعام، وقد قرأ حمزة وحفص ويعقوب: "نكذب" بالنصب -وقرأها الباقون بالرفع. ينظر: النشر ٢٥٧/٢، والحجة ص ٢٤٥، والبلد ص ٩٩، والوافي ص ٢٥٥، والمهذب ٢٠٤/١، ووجه الاستشهاد بالقراءة هو أن الفعل "نكذب" انتصب في جواب التمني بأن مضمرة بعد واو للعبة وجوبا.

(٢) من الآية ٣٦، من سورة المرسلات.

٤٤٦- ألم تسأل الربيع القنابتي<sup>(١)</sup> ...  
والمراد بالجواب: أن يكون ما بعدها مسببا عما قبلها.

وبعد غير النفي جزما اعتيد إن تسقط "الفا" والجزء قد قصد وشرط جزم بعد نهى أن تصح إن قبل لا دون تخالف يقع المراد بـ"غير النفي" الطلب، فإذا أسقطت الفاء بعد الطلب مع إرادة الجواب بالفعل فحكمه الجزم، نحو: ﴿تعالوا أتل ما حرم ربكم﴾<sup>(٢)</sup> ﴿فهب لي من ذلك ولتأ يرفني﴾<sup>(٣)</sup> ثم هو بعد الأمر بلا شرط، وبعد النهي بشرط صحة وقرع "إن لا" موقع حرف النهي فيكون الكلام مستقيما، نحو: «لا تعص الله يدخلك الجنة» لصحة تقديره بـ"إن لا تعص الله يدخلك الجنة»

(١) هذا صدر بيت من الطويل وهو جميل بنية، وتمامه قوله:

... وهل تُخبرنك اليوم يسئل سئل؟

"الربيع" هو المكان، والمنزل، والدار نفسها، وربع القوم: علتهم. ينظر: اللسان

"ربيع" ٤٥٨/٩.

و"القناب" القفر الخالي، اللسان "قرا" ٧٣/٢٠.

و"السئل" الأرض المستوية، أو الجرداء التي لا شجر فيها، اللسان "سئل" ٣٠/١٢.

والشاهد منه قوله: "فينطق" حيث رفع الفعل على الاستئناف. ينظر البيت في: الكتاب ٣٧/٣، وشرح ابن يعيش ٦٣/٧، واللسان "سئل" ٣٠/١٢، والشذور ص ٣٦٧، والمغني، الشاهد ٣٠٣، وأوضح المسالك ١٨٥/٤، والمعجم ١١/٢، والنور ٨/٢، والتصريح ٢٤٠/٢، والخزانة ٥٢٤/٨، وديوانه ١٤٤، ومعجم شواهد العربية ٢٤٥.

(٢) من الآية ١٥١، من سورة الأنعام.

(٣) من الآية ٦، من سورة مريم.

ويلتحق بهما التمني، كقراءة بعضهم: ﴿يَا لَيْتَا نَرُدُّ وَلَا نُكْذِبُ﴾<sup>(١)</sup> فلو لم تدل على اللعبة كالواو العاطفة في قولك: «لا نكأ كل السمك وتشرب اللبن» -إذا أردت النهي عن كل منهما- والاستثنائية في قولك: «وتشرب اللبن» -إذا أردت النهي عن الأول فقط- لم يكن من هذا الباب، لأنك إنما تنصب بـ"أن" إذا أردت الجمع بينهما، وكذلك لا تنصب الفعل بعد الفاء التي لا تدل على الجواب، كالعاطفة في قوله: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> والاستثنائية في قوله:

(=) وهو من ملحقات ديوانه ص ١٣٠، ونُسب -أيضا- إلى التوكل الليثي، وإلى سابق الزبري، وإلى الطرماح، وإلى حسان، وتمامه:

... عار عليك -إذا فعلت- عظيم

والشاهد منه قوله: "وتأتي" حيث نصب الفعل بأن مضمرة وجوبا بعد واو اللعبة في جواب النهي بـ"لا".

ينظر البيت في: الكتاب ٤٢/٣، وللمتنصب ٢٦/٢، وشرح ابن يعيش ٢٤/٧، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٧/٣، وشرح ابن الأنباري ص ٦٨٢، والمغني، الشاهد ٦٧٤، والشذور ص ٣٧٩، وأوضح المسالك ١٨١/٤، وشرح ابن عقيل ١٥/٤، والتصريح ٢٣٨/٢، والخزانة ٥٦٤/٨، وشرح الأخواني ٢٣٠/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٥٥.

(١) من الآية ٢٧، من سورة الأنعام، وقد قرأ حمزة وحفص ويعقوب: "نكذب" بالنصب -وقرأها الباقون بالرفع. ينظر: النشر ٢٥٧/٢، والحجة ص ٢٤٥، والبلد ص ٩٩، والوافي ص ٢٥٥، والمهذب ٢٠٤/١، ووجه الاستشهاد بالقراءة هو أن الفعل "نكذب" انتصب في جواب التمني بأن مضمرة بعد واو للعبة وجوبا.

(٢)

من الآية ٣٦، من سورة المرسلات.

٤٤٦- ألم تسأل الربيع القنابتي<sup>(١)</sup> ...  
والمراد بالجواب: أن يكون ما بعدها مسببا عما قبلها.

وبعد غير النفي جزما اعتيد إن تسقط "الفا" والجزء قد قصد وشرط جزم بعد نهى أن تصح إن قبل لا دون تخالف يقع المراد بـ"غير النفي" الطلب، فإذا أسقطت الفاء بعد الطلب مع إرادة الجواب بالفعل فحكمه الجزم، نحو: ﴿تعالوا أتل ما حرم ربكم﴾<sup>(٢)</sup> ﴿فهب لي من ذلك ولتأ يرفني﴾<sup>(٣)</sup> ثم هو بعد الأمر بلا شرط، وبعد النهي بشرط صحة وقرع "إن لا" موقع حرف النهي فيكون الكلام مستقيما، نحو: «لا تعصي الله يدخلك الجنة» لصحة تقديره بـ"إن لا تعصي الله يدخلك الجنة»

(١) هذا صدر بيت من الطويل وهو جميل بنية، وتمامه قوله:

... وهل تُخبرنك اليوم يسئل سئل؟

والربيع هو المكان، والمنزل، والدار نفسها، وربع القوم: علتهم. ينظر: اللسان

"ربيع" ٤٥٨/٩.

و"القناب" القفر الخالي، اللسان "قناب" ٧٣/٢٠.

و"السئل" الأرض المستوية، أو الجرداء التي لا شجر فيها، اللسان "سئل"

٣٠/١٢.

والشاهد منه قوله: "فينطق" حيث رفع الفعل على الاستئناف. ينظر البيت في:

الكتاب ٣٧/٣، وشرح ابن يعيش ٦٣/٧، واللسان "سئل" ٣٠/١٢، والشذور

ص ٣٦٧، والمغني، الشاهد ٣٠٣، وأوضح المسالك ١٨٥/٤، والمعجم ١١/٢،

والدور ٨/٢، والتصريح ٢٤٠/٢، والخزانة ٥٢٤/٨، وديوانه ١٤٤، ومعجم

شواهد العربية ٢٤٥. (٢) من الآية ١٥١، من سورة الأنعام.

(٣) من الآية ٦، من سورة مريم.

بخلاف: «لا تمص الله يذحك النار» فإنه يتعين الرفع فيه لعدم صحة التقدير المذكور، والجزم في قول أبي طلحة<sup>(١)</sup>: «بأي أنت وأمي لا تشرف يصيبك<sup>(٢)</sup>» سهم» على البذل لا على الجواب عند الأكثرين، وفيه نظر، والكسائي لا يشترط ذلك، بل أجاز: «لا تدن من الأسد يأكلك» على أنه جواب، وهو الصحيح.

والمسألة مبنية على كون الجزم بعد الطلب جواباً لشرط مقدر أو جواباً للطلب نفسه<sup>(٣)</sup>، فمن قال بالثاني لم يحتاج إلى التقدير المذكور.

والأمر إن كان بغير «افعل» فلا تنصب جواباً وجزمه اقبالاً قد سبق أن شرط الطلب الذي ينتصب بعده الفعل المقترن بالفاء

(١) وتكون الآية شاعلة للمسألة على قراءة الجزم في «يرني» وهي قراءة أبي عمرو والكسائي، وقرأها الباقون برفع الفعل. ينظر: النشر ٣١٧/٢، والحجة ص ٤٣٨، والبدور ص ١٩٥، والوافي ص ٣١٦.

(٢) هو أبو عمير زيد بن سهل بن الأسود بن حرام الأنصاري، النحاري رحمه الله المشتهر باسمه وكنيته، ومات في حياة النبي ﷺ. ينظر: الإصابة ١٤٠/٧.

(٣) هذه رواية أبي ذر، وروى بالرفع: «يصيبك». تنظر: كلنا الروايتين في صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار ٢٢٩/٤، وانظر رواية الرفع -أيضاً- في كتاب المغازي منه ٣٣/٥، ورواه مسلم في كتاب الجهاد ص ١٤٤٣ هكذا: «لا تشرف لا يصيبك».

(٤) الأول قول الجمهور، والثاني قول سيويه والخليل والسيوطي وغيرهم، واختار الثاني ابن مالك والشارح. ينظر: الكتاب ٩٣/٣-٩٤، وشرح الكافية الشافية ١٥٥١/٣، وشرح ابن السائغ ص ٦٨٣، وشرح المرادي ٢١٢/٤-٢١٣، وأوضح المسالك ١٨٧/٤، والتصريح ٢٤١/٢.

بإضمار «أن» أن يكون معضاً، وذلك أن يكون الأمر بصيغة «افعل» -كما مثل- فلا ينصب بعد الطلب باسم الفعل نحو: «تَرَأَى فَنَصِبُ حِيراً» ولا بعد طلب بلفظ الخبر، نحو: «حَسْبُكَ حَدِيثُ قَيْنَا السَّاسِ» وأجاز الكسائي<sup>(١)</sup> النصب فيهما، ولا شاهد معه، وأما الجزم بعدهما إذا حذفت الفاء فلا خلاف في جوازه، ومنه في الأول:

٤٤٧- ... .. مَكَانَكَ تُحْمَلِي أَوْ تَسْرِي<sup>(٢)</sup>  
لأن «مَكَانَكَ» بمعنى: أتيت.

ومن الثاني قول عمر: «أَتَقَى اللَّهَ امْرُؤٌ فَقَلَّ حِيراً يُنْبِ عَلَيْهِ»<sup>(٣)</sup> إذ معناه:

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٥٣/٣، وشرح ابن السائغ ص ٦٨٤، وشرح المرادي ٢١٦/٤، وأوضح المسالك ١٨٩/٤، والجمع ١٤/٢، والتصريح ٢٤٣/٢، وشرح الأعمشوني ٢٣٤/٢.

(٢) هذا عجز بيت من الوافر، وهو لعمرو بن الإطابة، وصدره قوله: وَقَوْلِي كُلُّمَا حَشَاْتُ وَحَاشَتْ ... ..  
والإطابة: اسم أبيه زيد، والخطاب في البيت لنفسه، و«حشأت»: أي: ارتفعت ونهضت، و«حاشت»: أي: غلّت. ينظر: اللسان «حشا» ٤٠/١.

والشاهد منه قوله: «تُحْمَلِي» حيث جزم الفعل بحذف النون لكونه واقفاً في جواب الأمر. ينظر البيت في: الخصائص ٣٥/٣، وشرح ابن يعيش ٧٤/٤، والمقرب ٢٧٣/١، واللسان «حشا» ٤٠/١، وشرح المرادي ٢١٦/٤، وأوضح المسالك ١٨٩/٤، والشذور ص ٤١٦، والملغى، الشاهد ٣٦٦، والجمع ١٣/٢، والدُرر ٩/٢، والتصريح ٢٤٣، وشرح الأعمشوني ٢٣٤/٣، ومعجم شواهد العربية ٨٩.

(٣) هذا القول منسوب إلى العرب، ولم أحد من نسبه إلى عمر، سوى الشارح، ينظر في: الكتاب ١٠٠/٣-١٠٤، والمقرب ٢٧٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٥٣/٣، وشرح المرادي ٢١٥/٤، وأوضح المسالك ١٩١/٤، والتصريح ٢٤٣/٢، وشرح الأعمشوني ٢٣٤/٣.

بخلاف: «لا تمص الله يذحك النار» فإنه يتعين الرفع فيه لعدم صحة التقدير المذكور، والجزم في قول أبي طلحة<sup>(١)</sup>: «بأي أنت وأمي لا تشرف يصيبك<sup>(٢)</sup>» سهم» على البذل لا على الجواب عند الأكثرين، وفيه نظر، والكسائي لا يشترط ذلك، بل أجاز: «لا تدن من الأسد يأكلك» على أنه جواب، وهو الصحيح.

والمسألة مبنية على كون الجزم بعد الطلب جواباً لشرط مقدر أو جواباً للطلب نفسه<sup>(٣)</sup>، فمن قال بالثاني لم يحتاج إلى التقدير المذكور.

والأمر إن كان بغير «افعل» فلا تنصب جواباً وجزمه اقبالاً قد سبق أن شرط الطلب الذي ينتصب بعده الفعل المقترن بالفاء

(١) وتكون الآية شاعلة للمسألة على قراءة الجزم في «يرني» وهي قراءة أبي عمرو والكسائي، وقراها الباقون برفع الفعل. ينظر: النشر ٣١٧/٢، والحجة ص ٤٣٨، والبدور ص ١٩٥، والوافي ص ٣١٦.

(٢) هو أبو عمير زيد بن سهل بن الأسود بن حرام الأنصاري، النحاري رحمه الله المشتهر باسمه وكنيته، ومات في حياة النبي ﷺ. ينظر: الإصابة ١٤٠/٧.

(٣) هذه رواية أبي ذر، وروى بالرفع: «يصيبك». تنظر: كلنا الروايتين في صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار ٢٢٩/٤، وانظر رواية الرفع -أيضاً- في كتاب المغازي منه ٣٣/٥، ورواه مسلم في كتاب الجهاد ص ١٤٤٣ هكذا: «لا تشرف لا يصيبك».

(٤) الأول قول الجمهور، والثاني قول سيويه والخليل والسيوطي وغيرهم، واختار الثاني ابن مالك والشارح. ينظر: الكتاب ٩٣/٣-٩٤، وشرح الكافية الشافية ١٥٥١/٣، وشرح ابن السائغ ص ٦٨٣، وشرح المرادي ٢١٢/٤-٢١٣، وأوضح المسالك ١٨٧/٤، والتصريح ٢٤١/٢.

بإضمار «أن» أن يكون محضاً، وذلك أن يكون الأمر بصيغة «افعل» -كما مثل- فلا ينصب بعد الطلب باسم الفعل نحو: «تَرَأَى فَنَصِبُ حِيراً» ولا بعد طلب بلفظ الخبر، نحو: «حَسْبُكَ حَدِيثُ قَيْنَا السَّاسِ» وأجاز الكسائي<sup>(١)</sup> النصب فيهما، ولا شاهد معه، وأما الجزم بعدهما إذا حذفت الفاء فلا خلاف في جوازه، ومنه في الأول:

٤٤٧- ... .. مَكَانَكَ تُحْمَلِي أَوْ تَسْرِي<sup>(٢)</sup>  
لأن «مَكَانَكَ» بمعنى: أتيت.

ومن الثاني قول عمر: «أَتَقَى اللَّهَ امْرُؤٌ فَقَلَّ حِيراً يُنْبِ عَلَيْهِ»<sup>(٣)</sup> إذ معناه:

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٥٣/٣، وشرح ابن السائغ ص ٦٨٤، وشرح المرادي ٢١٦/٤، وأوضح المسالك ١٨٩/٤، واللمع ١٤/٢، والتصريح ٢٤٣/٢، وشرح الأعمشوني ٢٣٤/٢.

(٢) هذا عجز بيت من الوافر، وهو لعمرو بن الإطابة، وصدره قوله: وَقَوْلِي كُلُّمَا حَشَأْتُ وَحَاشَتْ ... ..  
والإطابة: اسم أبيه زيد، والخطاب في البيت لنفسه، و«حشأت»: أي: ارتفعت ونهضت، و«حاشت»: أي: غلّت. ينظر: اللسان «حشا» ٤٠/١.

والشاهد منه قوله: «تُحْمَلِي» حيث جزم الفعل بحذف النون لكونه واقفاً في جواب الأمر. ينظر البيت في: الخصائص ٣٥/٣، وشرح ابن يعيش ٧٤/٤، والمقرب ٢٧٣/١، واللسان «حشا» ٤٠/١، وشرح المرادي ٢١٦/٤، وأوضح المسالك ١٨٩/٤، والشذور ص ٤١٦، والملغى، الشاهد ٣٦٦، واللمع ١٣/٢، والدور ٩/٢، والتصريح ٢٤٣، وشرح الأعمشوني ٢٣٤/٣، ومعجم شواهد العربية ٨٩.

(٣) هذا القول منسوب إلى العرب، ولم أحد من نسبه إلى عمر، سوى الشارح، ينظر في: الكتاب ١٠٠/٣-١٠٤، والمقرب ٢٧٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٥٣/٣، وشرح المرادي ٢١٥/٤، وأوضح المسالك ١٩١/٤، والتصريح ٢٤٣/٢، وشرح الأعمشوني ٢٣٤/٣.

"ليق الله".

وإن على اسم خالص **فَعَلَّ عَطِفٌ** **يَنْصِبُهُ** "أن" ثابتاً أو متخلفاً هذا للوضع الثاني مما ينتصب فيه المضارع بـ"أن" جاذرة الإضمار والإظهار، وهو ما إذا عطف الفعل المضارع على اسم خالص ليس في تأويل الفعل، ولا يستعمل في ذلك من حروف العطف إلا "أو" نحو:

٤٤٨- لَيْسَ عِبَادٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي<sup>(١)</sup> ... ..

أو "فَاء" نحو:

٤٤٩- لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرِ فَاغْطِيَه<sup>(٢)</sup> ... ..

(١) هذا صدر بيت من الوافر، وهو ليسون بنت مجدل، وقد تقدم.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط، وقائله غير معروف، ونجاءه قوله:

... .. ما كنت أوتّر إتراباً على تَرَبِّ

والمعتر هو: الذي يتعرض للمعروف من غير أن يسأل، اللسان "عسر"

٢٣٢/٦، والإتراب هو: الغنى، يقال أترب الرجل -إذا كفر ماله-، وصار كالزواب، أي: فوفق العذ. ينظر: اللسان "ترب" ٢٢٢/١.

و"الترب" -يفتح التاء والراء- هو الفقر، يقال ترب الرجل -كفّر- إذا لصق بالزواب، وذلك يكون عن شدة الحاجة، اللسان "ترب" ٢٢٢/١.

والشاهد من البيت قوله: "فَارِضِيَه" حيث نصب الفعل بأن مضمره جوازا بعد الفاء العاطفة للمسبوقة باسم صريح ليس في تأويل الفعل، وهو: "توقع".

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٥٨٨/٣؛ وشرح للرازي ٢٢٠/٤. وأوضح المسالك ١٩٤/٤، والشذور ص ٣٨٣، وشرح ابن عقيل ٢٢/٤، والجمع ١٧/٢، والدرر ١١/٢، والتصريح ٢٤٤/٢، وشرح الأحموني ٢٣٦/٣، ومعجم شواهد العربية ٦٢.

أو "ثم" نحو:

٤٥٠- إني وقتلي سَلَيْكَاثَمَ أَغْقَلَه<sup>(١)</sup> ... ..

أو "أو" نحو:

﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾<sup>(٢)</sup> وذكر في العمدة أن إظهار "أن" في ذلك كله أحسن، وذكر ابنه

(١) هذا صدر بيت من البسيط، وهو لأتس بن مدركة الحنفي، ونجاءه قوله:

... .. كَالثَّوْرِ يُشْرَبُ لَمَّا عَافَتْ الْبَقَرُ

و"سَلَيْكَا" -بزفة كُيْت- وهو ابن سَكَنَة، وسَكَنَة: أمه، وقد اشتهر بها، وهو

أحد العدائين المشهورين، اللسان "سلك" ٣٢٨/١٢، و"أغقله": أي: أدفع دية. و"الثور" فحل البقر، و"عافت البقر": كرهت الشرب.

والشاهد منه قوله: "ثم أَغْقَلَه" حيث نصب الفعل بأن مضمره جوازا بعد "ثم" التي عطفت هذا الفعل على اسم صريح ليس في تقدير الفعل، وهو: "قُتِل". ينظر

البيت في: شرح ابن النظم ص ٦٨٦، وشرح للرازي ٢٢١/٤، وأوضح المسالك ١٩٥/٤، والشذور ص ٣٨٣، وشرح ابن عقيل ٢١/٤، والجمع ١٧/٢، والدرر ١١/٢، والتصريح ٢٤٤/٢، وشرح الأحموني ٢٣٦/٣، ومعجم شواهد العربية ١٦٦.

(٢) من الآية ٥١، من سورة الشورى، ووجه الاستشهاد بها هو نصب الفعل "يرسل" بأن مضمره جوازا بعد "أو" في قراءة غير نافع. ينظر: النشر ٣٦٨/٢، والحجة ص ٦٤٤، والبدورلا ص ٢٨٦، والمهذب ٢٨٦/٢.

(٣) هو بدر الدين: محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الدمشقي، نحوي، لغوي، مشارك في الفقه والأصول، ولد بدمشق، وسكن بعلبك مدة، ثم رجع إلى دمشق، وتصدر للتدريس، وتوفي بدمشق كهلاً في الحرم سنة ٦٨٦هـ، ومن

مصنفاته «روض الأذهان في اللغوي والبيان»، و«شرح ألفية والده»، و«المصباح في اختصار المفتاح» أي: «مفتاح العلوم للسكاكي». تنظر ترجمته في: بغية

الوعاء ص ٩٦، ومعجم شواهد المؤلفين ٢٣٩/١١.



"ليق الله".

وإن على اسم خالص **فَعَلَّ عَطِفٌ** **يَنْصِبُهُ** "أن" ثابتاً أو متخلفاً هذا للوضع الثاني مما ينتصب فيه المضارع بـ"أن" جاذرة الإضمار والإظهار، وهو ما إذا عطف الفعل المضارع على اسم خالص ليس في تأويل الفعل، ولا يستعمل في ذلك من حروف العطف إلا "وإن" نحو:

٤٤٨- لَيْسَ عِبَادٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي<sup>(١)</sup> ... ..

أو "فأما" نحو:

٤٤٩- لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرِ فَاغْطِيَهُ<sup>(٢)</sup> ... ..

(١) هذا صدر بيت من الوافر، وهو ليسون بنت مجدل، وقد تقدم.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط، وقائله غير معروف، ونجاء قوله:

... .. ما كنت أوتئرت إتراباً على تَرْبٍ

والمعتر هو: الذي يتعرض للمعروف من غير أن يسأل، اللسان "عسر"

٢٣٢/٦، والإتراب هو: الغنى، يقال أترب الرجل -إذا كفر ماله-، وصار كالتراب، أي: فوفق العذ. ينظر: اللسان "ترب" ٢٢٢/١.

والترب -يفتح التاء والراء- هو الفقر، يقال ترب الرجل -كفّر- إذا لصق بالتراب، وذلك يكون عن شدة الحاجة، اللسان "ترب" ٢٢٢/١.

والشاهد من البيت قوله: "فأرضيه" حيث نصب الفعل بأن مضمر جوازا بعد الفاء العاطفة للمسبوقة باسم صريح ليس في تأويل الفعل، وهو: "توقع".

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٥٨٨/٣؛ وشرح للرازي ٢٢٠/٤. وأوضح المسالك ١٩٤/٤، والشذور ص ٣٨٣، وشرح ابن عقيل ٢٢/٤، والجمع ١٧/٢، والدرر ١١/٢، والتصريح ٢٤٤/٢، وشرح الأعموني ٢٣٦/٣، ومعجم شواهد العربية ٦٢.

أو "ثم" نحو:

٤٥٠- إني وقتلي سَلَيْكَاثَمَ أَعْقَلَهُ<sup>(١)</sup> ... ..

أو "أو" نحو:

﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾<sup>(٢)</sup> وذكر في العمدة أن إظهار "أن" في ذلك كله أحسن، وذكر ابنه

(١) هذا صدر بيت من البسيط، وهو لأتس بن مدركة الحنفي، ونجاء قوله:

... .. كَالثَّوْرِ يُشْرَبُ لَمَّا عَافَتْ الْبَقَرُ

و"سَلَيْكَا" -بزفة كُيْت- وهو ابن سَلَكَة، وسَلَكَة: أمه، وقد اشتهر بها، وهو أحد العدائين المشهورين، اللسان "سلك" ٣٢٨/١٢، و"أعقله": أي: أدفع دية.

والتور "فحل البقر، وعافت البقر": كرهت الشرب.

والشاهد منه قوله: "ثم أعقله" حيث نصب الفعل بأن مضمر جوازا بعد "ثم" التي عطفت هذا الفعل على اسم صريح ليس في تقدير الفعل، وهو: "قُتِلَ". ينظر البيت في: شرح ابن النظم ص ٦٨٦، وشرح للرازي ٢٢١/٤، وأوضح المسالك ١٩٥/٤، والشذور ص ٣٨٣، وشرح ابن عقيل ٢١/٤، والجمع ١٧/٢، والدرر ١١/٢، والتصريح ٢٤٤/٢، وشرح الأعموني ٢٣٦/٣، ومعجم شواهد العربية ١٦٦.

(٢) من الآية ٥١، من سورة الشورى، ووجه الاستشهاد بها هو نصب الفعل "يرسل" بأن مضمر جوازا بعد "أو" في قراءة غير نافع. ينظر: النشر ٣٦٨/٢، والحجة ص ٦٤٤، والبدورلا ص ٢٨٦، والمهذب ٢٨٦/٢.

(٣) هو بدر الدين: محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الدمشقي، نحوي، لغوي، مشارك في الفقه والأصول، ولد بدمشق، وسكن بعلبك مدة، ثم رجع إلى دمشق، وتصدر للتدريس، وتوفي بدمشق كهلاً في الحرم سنة ٦٨٦هـ، ومن مصنفاته «روض الأذهان في اللغوي والبيان»، و«شرح ألفية والده»، و«المصباح في اختصار المفتاح» أي: «مفتاح العلوم للسكاكي». تنظر ترجمته في: بغية الوعاة ص ٩٦، ومعجم شواهد المؤلفين ٢٣٩/١١.

أنه أقيس<sup>(١)</sup>، ولم يوردا عليه شاهدا.

أما لو كان العطف على اسم مؤول بالفعل كاسم الفاعل في نحو: «الطائر<sup>(٢)</sup> فيغضب زيد الذباب» تعين الرفع، ولو كان العطف على فعل<sup>(٣)</sup> مؤول بالاسم نحو: «ما تأتينا فتحلثنا» -فإن تقديره: «ما يكون منك إتيان فحلثت»- فإضمار «أن» واجب<sup>(٤)</sup>، لأن<sup>(٥)</sup> المعطوف عليه ليس باسم [خالص فيهما بخلاف المصدر في لثلي المتقدمة فإنه إما اسم<sup>(٦)</sup> وإما راجع إلى «أن» والفعل، اللذين هما في تأويل الاسم، فما خرج عن الاسمية.

والفعل بعد «الفاء» في الرجا نصب كنصب ما إلى التمني ينتسب أجاز الفراء<sup>(٧)</sup> ووافقه المصنف النصب بعد «الفاء» في جواب الترجي لقرنه من معنى التمني، ومنه قراءة حفص<sup>(٨)</sup>: «لعلني أبلغ الأسباب، أسباب السموات فأطلع»<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: شرح ابن النظم ص ٦٨٦.

(٢) قوله «الطائر» «أل» موصولة، وصلتها ما بعدها، وهي في تأويل الفعل، أي: الذي يطير.

(٣) سقط «نعل» من: أ.

(٤) في ب: «أولى» موضع «واجب». (٥) في أ: «فإن» موضع «أن».

(٦) ما بين المعرفين ساقط من: أ.

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء ٩/٣، وشرح الكافية الشافية ١٥٥٤/٣.

(٨) هو أبو عمر: حفص بن سليمان الأسدي الكوفي، أعلم أصحاب عاصم بقراءته ولد سنة ٩٠ هـ وتوفي سنة ١٨٠ هـ. تنظر: العمر ٢١٣/١، وحيات القراءات ص ٥٩.

(٩) من الآية ٣٧، من سورة غافر، ووجه الاستشهاد بها هو أنه قد قرأها حفص بنصب الفعل «أطلع» بأن مضمرة جوارا بعد الفاء الواقعة في جواب الترجي. تنظر القراءة في النشر ٣٦٥/٢، والحقص ٦٣١، والبدورص ٢٨٧، والمهذب ١٩٨/٢.

وشذ حذف «أن» ونصب في سوى ما مر فاقبل منه ما عدا روي لا ينصب بـ«أن» مضمرة في غير المواضع المذكورة إلا شذوذا، فيقتصر على المنقول منه، ولا يقاس<sup>(١)</sup> عليه، ويقع ذلك في الجواب لغير الأشياء المذكورة كقوله:

٤٥١- ما ترك منزلي لبني عقيم وألحق بالحجاز فأستريح<sup>(٢)</sup>  
ودونه نحو:

٤٥٢- وما راعي إلا يمين بشرط<sup>(٣)</sup> ... ..

(١) هذا ما يفيد كلام المصنف هنا وقد صرح به في شرح الكافية الشافية ١٥٥٩/٣.

(٢) هذا البيت من الوافر، وهو للمغيرة بن حبياء، والشاهد منه قوله: «فأستريحها» حيث نصب الفعل بعد فاء السببية مع كونها غير مسبوقة بطلب أو نفي، وهذا لا يكون إلا في الضرورة. ينظر البيت في: الكتاب ٩٢/٣، والمقتضب ٢٤/٢، والمختضب ١٩٧/١، والنصرة ٤٠٣/١، وشرح ابن يعيش ٥٥/٧، والقرب ٢٦٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٥٠/٣، والمعنى، الشاهد ٣٢٠، والشذور ص ٣٦٨، والممع ٧٧/١، والدرر ٥١/١، والخزانة ٥٢٢/٨، وشرح الأخواني ٢٢٩/٣، ومعجم شواهد العربية ٨١.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لمعاوية الأسدي من كلمة يهجو فيها إبراهيم ابن حوران، ونحاه قوله:

... .. وعفلى به قينا فحش بكير  
والكبر هو الزق الذي ينفخ فيه الحنّاد، اللسان «كبر» ٤٧٤/٦، وفي كلتا النسختين «بسوطه» موضع «بشرط».

والشاهد فيه وقوع الفعل المضارع «يسير» موقع المصدر، فيقدر بـ«أن» والقياس الرفع. ينظر البيت في: الخصائص ٤٣٤/٢، وشرح ابن يعيش ٢٧/٤، وشرح ابن النظم ص ٦٨٨، والمعنى، الشاهد ٧٩٣، ومعجم شواهد العربية ١٧٨.

أنه أقيس<sup>(١)</sup>، ولم يوردا عليه شاهدا.

أما لو كان العطف على اسم مؤول بالفعل كاسم الفاعل في نحو: «الطائر<sup>(٢)</sup> فيغضب زيد الذباب» تعين الرفع، ولو كان العطف على فعل<sup>(٣)</sup> مؤول بالاسم نحو: «ما تأتينا فتحلثنا» -فإن تقديره: «ما يكون منك إتيان فحلثت»- فإضمار «أن» واجب<sup>(٤)</sup>، لأن<sup>(٥)</sup> المعطوف عليه ليس باسم [خالص فيهما بخلاف المصدر في لثلي المتقدمة فإنه إما اسم<sup>(٦)</sup> وإما راجع إلى «أن» والفعل، اللذين هما في تأويل الاسم، فما خرج عن الاسمية.

والفعل بعد «الفاء» في الرجا نصب كصوب ما إلى التمني ينتسب أجاز الفراء<sup>(٧)</sup> ووافقه المصنف النصب بعد «الفاء» في جواب الترجي لقرنه من معنى التمني، ومنه قراءة حفص<sup>(٨)</sup>: «لعلني أبلغ الأسباب، أسباب السموات فأطلع»<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: شرح ابن النظم ص ٦٨٦.

(٢) قوله «الطائر» «أل» موصولة، وصلتها ما بعدها، وهي في تأويل الفعل، أي: الذي يطير.

(٣) سقط «نعل» من: أ.

(٤) في ب: «أولى» موضع «واجب». (٥) في أ: «فإن» موضع «أن».

(٦) ما بين المعرفين ساقط من: أ.

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء ٩/٣، وشرح الكافية الشافية ١٥٥٤/٣.

(٨) هو أبو عمر: حفص بن سليمان الأسدي الكوفي، أعلم أصحاب عاصم بقراءته ولد سنة ٩٠هـ وتوفي سنة ١٨٠هـ. تنظر: العمر ٢١٣/١، وحيات القراءات ص ٥٩.

(٩) من الآية ٣٧، من سورة غافر، ووجه الاستشهاد بها هو أنه قد قرأها حفص بنصب الفعل «أطلع» بأن مضمة جوارا بعد الفاء الواقعة في جواب الترجي. تنظر القراءة في النشر ٣٦٥/٢، والحقص ٦٣١، والبدورص ٢٨٧، والمهذب ١٩٨/٢.

وشذ حذف «أن» ونصب في موى ما مر فاقبل منه ما عدل روى لا ينصب بـ«أن» مضمة في غير المواضع المذكورة إلا شذوذا، فيقتصر على المنقول منه، ولا يقاس<sup>(١)</sup> عليه، ويقع ذلك في الجواب لغير الأشياء المذكورة كقوله:

٤٥١- ما ترك منزلي لبني عقيم وألحق بالحجاز فاستريح<sup>(٢)</sup>  
ودونه نحو:

٤٥٢- وما راعي إلا يمين بشرط<sup>(٣)</sup> ... ..

(١) هذا ما يفيد كلام المصنف هنا وقد صرح به في شرح الكافية الشافية ١٥٥٩/٣.

(٢) هذا البيت من الوافر، وهو للمغيرة بن حبياء، والشاهد منه قوله: «فاستريحها» حيث نصب الفعل بعد فاء السببية مع كونها غير مسبوقة بطلب أو نفي، وهذا لا يكون إلا في الضرورة. ينظر البيت في: الكتاب ٩٢/٣، والمقتضب ٢٤/٢، والمختضب ١٩٧/١، والنصرة ٤٠٢/١، وشرح ابن يعيش ٥٥/٧، والقرب ٢٦٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٥٠/٣، والمعنى، الشاهد ٣٢٠، والشذور ص ٣٦٨، والممع ٧٧/١، والدرر ٥١/١، والخزانة ٥٢٢/٨، وشرح الأخواني ٢٢٩/٣، ومعجم شواهد العربية ٨١.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لمعاوية الأسدي من كلمة يهجو فيها إبراهيم ابن حوران، ونحاه قوله:

... .. وعشيري به قينا يُفش بكير  
والكبر هو الزق الذي ينفخ فيه الحنّاد، اللسان «كبر» ٤٧٤/٦، وفي كلتا النسختين «بسوطه» موضع «بشرط».

والشاهد فيه وقوع الفعل المضارع «يسير» موقع المصدر، فيقدر بـ«أن» والقياس الرفع. ينظر البيت في: الخصائص ٤٣٤/٢، وشرح ابن يعيش ٢٧/٤، وشرح ابن النظم ص ٦٨٨، والمعنى، الشاهد ٧٩٣، ومعجم شواهد العربية ١٧٨.

وأحسنه قولهم: «عَلَّوْا الصَّيِّدَ قَبْلَ مَا خَذَكُمُ»<sup>(١)</sup> و«تَسْمَعُ بِالْمَعْدِيِّ خَيْرَ مَنْ أَنْ تَرَاهُ»<sup>(٢)</sup>، وقوله:

٤٥٣- ... وَتَهْتَهُتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ<sup>(٣)</sup>  
لتعين للموضع للاسم في الأوليين، وصلاحيته لـ"أَنْ" في الثالث.

(١) هذا من كلام العرب. ينظر في: شرح ابن الناطم ص ٦٨٨، وأوضح المسالك ٩٧/٤، والتصريح ٢٤٥/٢، وشرح الأعمش ٢٣٦/٣، والشاهد منه: "يَاخُذُكَ" فإنه منصوب بأن مضممة، وليس هذا من مواضع النصب بها وجوبا ولا جوازا.

(٢) هذا مَثَلٌ من أمثالهم، يضرب لمن يخبره خير من مرآة. والشاهد منه: "تَسْمَعُ" فإنه منصوب بأن مضممة في غير مواضع الوجوب ولا الجواز، وينظر المثل في: مجمع الأمثال رقم (٦٥٥) ١٢٩/١، وشرح ابن الناطم ص ٦٨٧، وأوضح المسالك ١٩٧/٤، والتصريح ٢٤٥/٢، وشرح الأعمش ٢٣٦/٣.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لعمير بن جوين، وبعضهم ينسبه إلى عامر بن الطفيل، وليس في ديوانه، وصدره قوله:

فَلَمْ أَرْ مَثَلَهَا خِيَابَةً وَاحِدَةً ...  
وَالْخِيَابَةَ - بنضم الخاء وفتح الياء مخففة - الغنمية، اللسان "خبس" ٣٦٢/٧. و«تهتته نفسي» أي: كففتها وزجرتها.

والشاهد منه قوله: «كِدْتُ أَفْعَلُهُ» حيث انتصب الفعل بأن مضممة ودخولها على خبر «كاد» ضرورة. ينظر البيت في: الكتاب ٣٠٧/١، والإنصاف ٥٦١/٢، والمقرب ٢٧٠/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٥٩/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٨٨، وشرح المرادي ٢٢٢/٤، وأوضح المسالك ١٩٧/٤، والمغني، الشاهد ١٠٩١، والمعجم ٥٨/١، والدرر ٣٢/١، والتصريح ٢٤٥/٢.

## عوامل الجزم

وتنقسم إلى ما يجزم فعلا واحدا، وهي الأربعة التي بدأ المصنف بذكرها،

وإلى ما يجزم فعلين، وهي بقرينها.

بـ"سلا" و"لام" طالبا ضَعَّ جزما في الفعل، هكذا بـ"لم" و"لأ".

هذا القسم الأول من جوازم الفعل، وهو ما يجزم فعلا واحدا، وهو أربعة "لا" و"اللام" الطالبين، سواء أريد بهما النهي والأمر، نحو: «وَلَا تَقُلْ هُمَا أَفْ»<sup>(١)</sup> «وَلِيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ، وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ»<sup>(٢)</sup> أو الدعاء، نحو: «وَلَيْتَ لَا تَرَى قُلُوبَنَا [بعد إذ هديتنا]»<sup>(٣)</sup> ونحو: «لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَيْبُكَ»<sup>(٤)</sup> ودعول اللام على فعل المتكلم المفرد أو المشارك مادام مبتدئا للفاعل قبله، نحو: «قَوْمُوا فَلَأَصْلَحَ لَكُمْ»<sup>(٥)</sup>

(١) من الآية ٢٣، من سورة الإسراء.

(٢) من الآية ٢٨٢، من سورة البقرة، وما بين المعقوفين ليس في: أ.

(٣) من الآية ٨، من سورة آل عمران. وما بين المعقوفين ليس في: ب.

(٤) من الآية ٧٧، من سورة الزعراف.

(٥) ينظر في: صحيح البخاري، كتاب الأذان ٢٠٩/١، وروايته فيه "فَلَأَصْلَحَ بَيْنَكُمْ" على التعليل. ينظر: صحيح مسلم، كتاب المساجد ٤٥٧/١، وروايته فيه كرواية البخاري. ينظر: سنن الدارمي، كتاب الصلاة ٢٩٥/١، وروايته فيه كرواية الصحيحين. ينظر: سنن النسائي، وكنز روايته فيه كرواية الصحيحين: وفي إحداهما: "لَكُمْ" بدل "بَيْنَكُمْ". ينظر في: كتاب الإمامة ٨٥/٢-٨٦. ينظر: الموطأ، كتاب قصر الصلاة في السفر ١٥٣/١، وروايته فيه كرواية الصحيحين، إلا أنه قال: "لَكُمْ" موضع "بَيْنَكُمْ".

وأحسنه قولهم: «عَلَّوْا الصَّيِّدَ قَبْلَ مَا حَذَّكَ»<sup>(١)</sup> و«تَسْمَعُ بِالْمَعْدِيِّ خَيْرَ مَنْ أَنْ تَرَاهُ»<sup>(٢)</sup>، وقوله:

٤٥٣- ... وَتَهْتَهُتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ<sup>(٣)</sup>  
لتعين للموضع للاسم في الأولي، وصلاحيته لـ"أَنْ" في الثالث.

(١) هذا من كلام العرب. ينظر في: شرح ابن الناطم ص ٦٨٨، وأوضح المسالك ٩٧/٤، والتصريح ٢٤٥/٢، وشرح الأعمش ٢٣٦/٣، والشاهد منه: "يَا حَذَّكَ" فإنه منصوب بأن مضمره، وليس هذا من مواضع النصب بها وجوبا ولا جوازا.

(٢) هذا مثَّل من أمثاله، يضرب لمن غيره خير من مرآه. والشاهد منه: "تَسْمَعُ" فإنه منصوب بأن مضمره في غير مواضع الوجوب ولا الجواز، وينظر المثل في: مجمع الأشكال رقم (٦٥٥) ١٢٩/١، وشرح ابن الناطم ص ٦٨٧، وأوضح المسالك ١٩٧/٤، والتصريح ٢٤٥/٢، وشرح الأعمش ٢٣٦/٣.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لعمير بن جوين، وبعضهم ينسبه إلى عامر بن الطفيل، وليس في ديوانه، وصدره قوله:

فَلَمْ أَرْ مَثَلَهَا خِيَاةً وَاحِدَةً ...  
وَالْخِيَاةُ -بضم الخاء وفتح الياء مخففة- الغنمية، اللسان "خيس" ٣٦٢/٧. و«تهتته نفسي» أي: كففتها وزجرتها.

والشاهد منه قوله: «كِدْتُ أَفْعَلُهُ» حيث انتصب الفعل بأن مضمره ودخولها على خبر "كاد" ضرورية. ينظر البيت في: الكتاب ٣٠٧/١، والإنصاف ٥٦١/٢، والمقرب ٢٧٠/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٥٩/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٨٨، وشرح المرادي ٢٢٢/٤، وأوضح المسالك ١٩٧/٤، والمغني، الشاهد ١٠٩١، والمعجم ٥٨/١، والدرر ٣٢/١، والتصريح ٢٤٥/٢.

## عوامل الجزم

وتنقسم إلى ما يجزم فعلا واحدا، وهي الأربعة التي بدأ المصنف بذكرها،

وإلى ما يجزم فعلين، وهي بقرينها.

بـ"سلا" و"لام" طالبا ضَعَّ جزما في الفعل، هكذا بـ"لم" و"لأ".

هذا القسم الأول من جوازم الفعل، وهو ما يجزم فعلا واحدا، وهو أربعة "لا" و"اللام" الطالبتان، سواء أريد بهما النهي والأمر، نحو: «وَلَا تَقُلْ هُمَا أَفْ»<sup>(١)</sup> «وَلِيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ، وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ»<sup>(٢)</sup> أو الدعاء، نحو: «وَلَيْتَ لَا تَرُغْ قُلُوبُنَا [بعد إذ هدبتنا]»<sup>(٣)</sup> ونحو: «لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَيْكُ»<sup>(٤)</sup> ودعول اللام على فعل المتكلم المفرد أو المشارك مادام مبتدئا للفاعل قبله، نحو: «قَوْمُوا فَلَأَصْلَحَ لَكُمْ»<sup>(٥)</sup>

(١) من الآية ٢٣، من سورة الإسراء.

(٢) من الآية ٢٨٢، من سورة البقرة، وما بين المعقوفين ليس في: أ.

(٣) من الآية ٨، من سورة آل عمران. وما بين المعقوفين ليس في: ب.

(٤) من الآية ٧٧، من سورة الزعرف.

(٥) ينظر في: صحيح البخاري، كتاب الأذان ٢٠٩/١، وروايته فيه "فَلَأَصْلَحِي بِكُمْ" على التعليل. ينظر: صحيح مسلم، كتاب المساجد ٤٥٧/١، وروايته فيه كرواية البخاري. ينظر: سنن الدارمي، كتاب الصلاة ٢٩٥/١، وروايته فيه كرواية الصحيحين. ينظر: سنن النسائي، وكنز روايته فيه كرواية الصحيحين: وفي إحداهما: "لَكُمْ" بدل "بِكُمْ". ينظر في: كتاب الإمامة ٨٥/٢-٨٦. ينظر: الموطأ، كتاب قصر الصلاة في السفر ١٥٣/١، وروايته فيه كرواية الصحيحين، إلا أنه قال: "لَكُمْ" موضع "بِكُمْ".

وكقول: ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ﴾<sup>(١)</sup> ودعول "لا" عليه أقل، نحو:

٤٥٤- إذا ما خرجنا من دمشق فلامد<sup>(٢)</sup> ... ...

ومثله في القلة دعول اللام على فعل المضارع، نحو: ﴿لَنَسْأَلْهُمْ مَصَافِقَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> لأنهم استغنوا فيه بفعل الأمر، أما إذا بني فعل المتكلم للمفعول كتر دخول اللام "و" "لا" عليه، نحو: ﴿لَنَنْظُرُوا﴾<sup>(٤)</sup> إلينا ولا نَنْظُرَ.

و"م" و"لأ" وهما حرفا نفي، يجزمان للمضارع، ويقليان معناه إلى الماضي<sup>(٥)</sup> وتنفرد "م" بجواز دخول أداة الشرط عليها، نحو: ﴿وَأِنْ لَمْ تَفْعَلْ﴾<sup>(٦)</sup> و"لأ" باتصال نفي ما دخلت عليه بالحال،

(١) من الآية ١٢، من سورة العنكبوت.

(٢) هنا صدر بيت من الطويل، وهو للوليد بن عتبة، وقيل: للفردق، والأول أشهر، وجماعه قوله:

... لها أبدا مادام فيها الجراضم  
والجراضم: - يضم الجيم- الأكل، الواسع البطن، وعني به معاوية رضي الله عنه، والشاهد منه قوله: "فلا نَمُدَّ" حيث حزم فعل المتكلم المبني للمعلوم بـ"لا" الناهية أو الدعائية، وهنا قليل، ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٥٦٧/٣، وشرح ابن الساطم ص ٦٩٢، وأوضح المسالك ٢٠٠/٤، والغنى، الشاهد ٤٥٣، والتصريح ٢٤٦/٢، وشرح الأعمشني ٢/٤، ومعجم شواهد العربية ٣٤٢، وليس في ديوان الفردق.

(٣) هذا الحديث لم أعثر عليه فيها إلا ما ذكره من كتب السنة بهذا اللفظ، وإنما رواه الإمام أحمد هكذا: «عَلَى مَصَافِقِكُمْ كَمَا أَنْتُمْ» ٢٤٣/٥.

(٤) في ب: "لننظر". (٥) في ب: "المضي".

(٦) من الآية ٦٧، من سورة المائدة.

ولذلك<sup>(١)</sup> امتنع: «لأنا يكن ثم كان» بخلاف "لم" نحو: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾<sup>(٢)</sup> ويلزم كونه متوقعا للثبوت<sup>(٣)</sup>، نحو: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قِبَلِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿يَلْأَلُمْ يَدُوْقُوا عَذَابًا﴾<sup>(٥)</sup> ولذلك<sup>(٦)</sup> تمتنع: «لأنا يجتمع الضندان» بخلاف "لم" فإنه لا يلزم فيها ذلك، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾<sup>(٧)</sup> وبكثرة الاكتفاء بعدها، وهو أن يحذف مجزومها، نحو: «قَارِبْتُ الْمَدِينَةَ وَلَمَّا رَأَيْ: وَلَمَّا<sup>(٨)</sup> أدخلها، ويقال بعد "لم" نحو:

٤٤٥- احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعازب إن وصلت وإن لم<sup>(٩)</sup>

(١) في ب: "وكذلك" وهو تحريف. (٢) من الآية الأولى من سورة الإنسان.

(٣) في أ: "متوقعا للثبوت".

(٤) من الآية ٢١٤، من سورة البقرة.

قال الزعشري في تفسيرها: «والمعنى أن إتيان ذلك متوقع متظير». ينظر: الكشف ٣٥٥/١.

(٥) من الآية ٨، من سورة ص.

قال الزعشري في تفسيرها: «يل لَمَّا يَنفِرُوا عَذَابًا» يُعَذَّبُ، فإذا ذاقوه زال عنهم ما بهم من الشك والحسد حيثئذ. ينظر: الكشف ٣٦١/٣.

(٦) في ب: "كذلك" وهو تحريف. (٧) الآية ٣، من سورة الإخلاص.

(٨) ما بين المقوفين ساقط من: أ.

(٩) هذا البيت من الكامل، وهو لإبراهيم بن هرمة القرشي، وهرمة: حذو الأعلى، ولكنه اشتهر به. و"يَوْمُ الْأَعَاظِبِ" نعله من أيام العرب المشهودة. ووجه الاستشهاد بالبيت أن الشاعر حذف مدحول "لم" حين اضطر إلى ذلك، وقد جعل الشارح حذف مجزومها من القليل، والذي عليه النحويون أنه لا يصح حذفه إلا للضرورة.

وكقول: ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ﴾<sup>(١)</sup> ودعول "لا" عليه أقل، نحو:

٤٥٤- إذا ما خرجنا من دمشق فلامد<sup>(٢)</sup> ... ...

ومثله في القلة دعول اللام على فعل المضارع، نحو: ﴿لَنَسْأَلْهُمْ مَصَافِقَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> لأنهم استغنوا فيه بفعل الأمر، أما إذا بني فعل المتكلم للمفعول كتر دخول اللام "و" "لا" عليه، نحو: ﴿لَنَنْظُرُوا﴾<sup>(٤)</sup> إلينا ولا نَنْظُرَ.

و"م" و"لأ" وهما حرفا نفي، يجزمان للمضارع، ويقليان معناه إلى الماضي<sup>(٥)</sup> وتنفرد "م" بجواز دخول أداة الشرط عليها، نحو: ﴿وَأِنْ لَمْ تَفْعَلْ﴾<sup>(٦)</sup> و"لأ" باتصال نفي ما دخلت عليه بالحال،

(١) من الآية ١٢، من سورة العنكبوت.

(٢) هنا صدر بيت من الطويل، وهو للوليد بن عتبة، وقيل: للفردق، والأول أشهر، وجماعه قوله:

... ... لها أبدا مادام فيها الجراضم  
والجراضم: - يضم الجيم- الأكل، الواسع البطن، وعني به معاوية رضي الله عنه، والشاهد منه قوله: "فلا نَمُدَّ" حيث حزم فعل المتكلم المبني للمعلوم بـ"لا" الناهية أو الدعائية، وهنا قليل، ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٥٦٧/٣، وشرح ابن الساطم ص ٦٩٢، وأوضح المسالك ٢٠٠/٤، والغنى، الشاهد ٤٥٣، والتصريح ٢٤٦/٢، وشرح الأعمشوني ٢/٤، ومعجم شواهد العربية ٣٤٢، وليس في ديوان الفردق.

(٣) هذا الحديث لم أعثر عليه فيما اطالع عليه من كتب السنة بهذا اللفظ، وإنما رواه الإمام أحمد هكذا: «عَلَى مَصَافِقِكُمْ كَمَا أَنْتُمْ» ٢٤٣/٥.

(٤) في ب: "لننظر". (٥) في ب: "المضي".

(٦) من الآية ٦٧، من سورة المائدة.

ولذلك<sup>(١)</sup> امتنع: «لأنا يكن ثم كان» بخلاف "لم" نحو: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾<sup>(٢)</sup> ويلزم كونه متوقعا للثبوت<sup>(٣)</sup>، نحو: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قِبَلِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿يَلْأَلُمَّا بِذُنُوبِهِمْ عَذَابٌ﴾<sup>(٥)</sup> ولذلك<sup>(٦)</sup> امتنع: «لأنا يجتمع الضندان» بخلاف "لم" فإنه لا يلزم فيها ذلك، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾<sup>(٧)</sup> وبكثرة الاكتفاء بعدها، وهو أن يحذف مجزومها، نحو: «قَارِبْتُ الْمَدِينَةَ وَلَمَّا رَأَيْتُ» ولمَّا<sup>(٨)</sup> أدخلها، ويقال بعد "لم" نحو:

٤٤٥- احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعازب إن وصلت وإن لم<sup>(٩)</sup>

(١) في ب: "وكذلك" وهو تحريف. (٢) من الآية الأولى من سورة الإنسان.

(٣) في أ: "متوقعا للثبوت".

(٤) من الآية ٢١٤، من سورة البقرة.

قال الزعشري في تفسيرها: «والمعنى أن إتيان ذلك متوقع متظير». ينظر: الكشف ٣٥٥/١.

(٥) من الآية ٨، من سورة ص.

قال الزعشري في تفسيرها: «يل لَمَّا يَنفِرُوا عَذَابٌ يُعَذِّبُهُمْ فَإِذَا ذُقُوهُ زَال عَنْهُمْ مَا يَهُمُّ مِنَ الشَّكِّ وَالْجَسَدِ حَيْثُ». ينظر: الكشف ٣٦١/٣.

(٦) في ب: "كذلك" وهو تحريف. (٧) الآية ٣، من سورة الإخلاص.

(٨) ما بين المقوفين ساقط من: أ.

(٩) هذا البيت من الكامل، وهو لإبراهيم بن هرمة القرشي، وهرمة: حذو الأعلى، ولكنه اشتهر به. و"يَوْمُ الْأَعَاذِبِ" نعله من أيام العرب المشهودة. ووجه الاستشهاد بالبيت أن الشاعر حذف مدحول "لم" حين اضطر إلى ذلك، وقد جعل الشارح حذف مجزومها من القليل، والذي عليه النحويون أنه لا يصح حذفه إلا للضرورة.

واجزم بـ"تَنْ" و"مَنْ" و"مَا" و"مَهْمَا" "أَيُّ" "مَتَى" "أَيَّانَ" "أَيْنَ" "إِذْ مَا" و"حَيْثُ مَا" "أَتَى" و"حَرَفٌ" "إِذْ مَا" كـ"ثَانٍ" وباقي الأدوات أسماء فعلين يقتضيان، شَرْطٌ قَدْماً يَتَلَوُ<sup>(١)</sup> الجزاء وجوابه ومهما هذا القسم الثاني، وهو ما يجزم فعلين<sup>(٢)</sup> يقتضيهما، يسمى المقدم منهما

(٣) ينظر: شرح الكافية ٢/٢٥١، والرصف ص ٣٥١، والجنى الداني ص ٢٨٣، والمغنى ص ٣١٠.

ينظر البيت في: المراجع المذكورة - عدا الرصف - وفي شرح المرادي ٤/٢٣٤، وأوضح المسالك ٤/٢٠٢، والمعجم ٢/٥٦، والدرر ٢/٧٣، والتصريح ٢/٢٤٧، وشرح الأخفوني ٤/٥٤، ودبراته ٢٠١، ومعجم شواهد العربية ٣٧٢.

(١) لم يتعرض الشارح إلى خلافتهم في حواز تقدم الجزاء أو الجواب على أداة الشرط والذي عليه البصريون امتناع ذلك، لأن الشرط كاستفهام في استحقاق الصدارة، وذهب الكوفيون والمبرد إلى حواز ذلك. ينظر: المقتضب ٢/٦٨، والإنصاف ٢/٢٧٧-٢٣٠، وشرح المرادي ٤/٢٤٤، وشرح الأخفوني ٤/١١.

(٢) في هذه المسألة تفصيل أشير إليه فاقول: أما فعل الشرط فتقل الانصاف على أن الأداة جازمة له، وقد المازني، فمرة قال: «إنَّ فعل الشرط وجزاءه مبيان»، ومرة قال: «فعل الشرط معرب وفعل الجزاء مبني»، وأما الجزاء ففيه أربعة أقوال:

قال عمقو البصريين: «إن الأداة هي الجازمة له -أيضا-».

وقال الأخفش: «جازمه فعل الشرط»، واختاره ابن مالك في تسهيله (٢٣٧).

وقيل: إنه مجزوم بأداة الشرط وفعله معا.

وقال الكوفيون: إنه مجزوم بالجواز. تنظر المسألة في: الإنصاف، المسألة (٨٤) ٢/٦٠٢، وشرح المرادي ٤/٢٤٤، والتصريح ٢/٢٤٨، وشرح الأخفوني ٤/١١.

شرطا، والثاني له جزاء وجواب، وهي إحدى عشرة أداة، منها أداتان حرفان وهما "إن"<sup>(١)</sup> بالاتفاق، وهي أم الباب، والجزم بها كثير.

و"إِذْ مَا"<sup>(٢)</sup> -عند الأكثرين- ومن استعمالها قوله:

٤٥٦- وإنك إذْ ما تأتتْ مَأْنَتْ أَمْرٌ به تَلَفٌ منْ آتَاء تَأْمُرُ آتِئاً<sup>(٣)</sup>  
وباقى الأدوات أسماء بلا خلاف إلّا في "مهما".

(١) ينظر: "إن" في: الكتاب ٣/٦٢، والمقتضب ٢/٤٦، والأصول ٢/١٥٨، والبيصرة ١/٤٠٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٨، والجنى الداني ص ٢٢٨.

(٢) ذهب سيبويه إلى أنها حرف، وتظاهر كلام المبرد في المقتضب أنها حرف، وذهب ابن السراج إلى أنها ظرف وتبعه الفارسي في الإيضاح.

ينظر: الكتاب ٣/٥٦، والمقتضب ٢/٤٦، والأصول ٢/١٥٩، والإيضاح من خلال المقتصد ٢/١١٢، وشرح الكافية ٢/٢٥٣، والجنى الداني ص ٤٧٢، والمغنى ص ٩٧، والتصريح ٢/٢٤٨.

(٣) هذا البيت من الطويل، وقائله غير معروف، وقد روي شطرا الثاني في كلتا النسختين هكذا:

... .. به لا تجد من أنت تأمر بفعل

وهي -كما ترى- غير مستقيمة المعنى، ولم أجدها عند غير الشارح، ولذا

أعرضت عنها وأثبت الرواية المشهورة.

والشارح من البيت قوله: «إِذْ مَا تَأْتِ تَلَفٌ ... تَلَفٌ» حيث جزم بـ"إِذْ مَا" فعلين، الأول منهما فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه.

ينظر البيت في: شرح ابن الناطم ص ٦٩٥، وشرح ابن عقيل ٤/٢٩، وشرح الأخفوني ٤/٧، ومعجم شواهد العربية ٤٢٥.



واجزم بـ"تَنْ" و"مَنْ" و"مَا" و"مَهْمَا" "أَيُّ" "مَتَى" "أَيَّانَ" "أَيْنَ" "إِذْ مَا" و"حَيْثُ مَا" "أَتَى" و"حَرَفٌ" "إِذْ مَا" كـ"ثَانٍ" وباقي الأدوات أسماء فعلين يقتضيان، شَرْطٌ قَدْماً يَتَلَوُ<sup>(١)</sup> الجزاء وجوابه ومهما هذا القسم الثاني، وهو ما يجزم فعلين<sup>(٢)</sup> يقتضيهما، يسمى المقدم منهما

(=) ينظر: شرح الكافية ٢/٢٥١، والرصف ص ٣٥١، والجنى الداني ص ٢٨٣، والمغنى ص ٣١٠.

ينظر البيت في: المراجع المذكورة - عدا الرصف - وفي شرح المرادي ٤/٢٣٤، وأوضح المسالك ٤/٢٠٢، والمعجم ٢/٥٦، والدرر ٢/٧٣، والتصريح ٢/٢٤٧، وشرح الأخفوني ٤/٥، ودبراته ٢٠١، ومعجم شواهد العربية ٣٧٢.

(١) لم يتعرض الشارح إلى خلافتهم في حواز تقدم الجزاء أو الجواب على أداة الشرط والذي عليه البصريون امتناع ذلك، لأن الشرط كاستفهام في استحقاق الصدارة، وذهب الكوفيون والمبرد إلى حواز ذلك. ينظر: المقتضب ٢/٦٨، والإنصاف ٢/٢٧٧-٢٣٠، وشرح المرادي ٤/٢٤٤، وشرح الأخفوني ٤/١١.

(٢) في هذه المسألة تفصيل أشير إليه فاقول: أما فعل الشرط فتقل الاتفاق على أن الأداة جازمة له، وقد المازني، فمرة قال: «إنَّ فعل الشرط وجزاءه مبيان»، ومرة قال: «فعل الشرط معرب وفعل الجزاء مبني»، وأما الجزاء ففيه أربعة أقوال:

قال عمقو البصريين: «إن الأداة هي الجازمة له -أيضا-».

وقال الأخفش: «جازمه فعل الشرط»، واختاره ابن مالك في تسهيله (٢٣٧).

وقيل: إنه مجزوم بأداة الشرط وفعله معا.

وقال الكوفيون: إنه مجزوم بالجواز. تنظر المسألة في: الإنصاف، المسألة (٨٤) ٢/٦٠٢، وشرح المرادي ٤/٢٤٤، والتصريح ٢/٢٤٨، وشرح الأخفوني ٤/١١.

شرطا، والثاني له جزاء وجواب، وهي إحدى عشرة أداة، منها أداتان حرفان وهما "إن"<sup>(١)</sup> بالاتفاق، وهي أم الباب، والجزم بها كثير.

و"إِذْ مَا"<sup>(٢)</sup> -عند الأكثرين- ومن استعمالها قوله:

٤٥٦- وإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِي مَا أَنتَ أَمِيرٌ به تَلَفٌ مِنْ أَيَّاهُ تَأْمُرُ أَتِيَا<sup>(٣)</sup> وباقي الأدوات أسماء بلا خلاف إلّا في "مهما".

(١) ينظر: "إن" في: الكتاب ٣/٦٢، والمقتضب ٢/٤٦، والأصول ٢/١٥٨، والبيصرة ١/٤٠٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٨، والجنى الداني ص ٢٢٨.

(٢) ذهب سيبويه إلى أنها حرف، وتظاهر كلام المبرد في المقتضب أنها حرف، وذهب ابن السراج إلى أنها ظرف وتبعه الفارسي في الإيضاح.

ينظر: الكتاب ٣/٥٦، والمقتضب ٢/٤٦، والأصول ٢/١٥٩، والإيضاح من خلال المقتصد ٢/١١٢، وشرح الكافية ٢/٢٥٣، والجنى الداني ص ٤٧٢، والمغنى ص ٩٢، والتصريح ٢/٢٤٨.

(٣) هذا البيت من الطويل، وقائله غير معروف، وقد روي شطرا الثاني في كلتا النسختين هكذا:

... .. به لا تجد من أنت تأمر بفعل

وهي -كما ترى- غير مستقيمة المعنى، ولم أحلها عند غير الشارح، ولذا

أعرضت عنها وأثبت الرواية المشهورة.

والشارح من البيت قوله: «إِذْ مَا تَأْتِي ... تَلَفٌ ...» حيث جزم بـ"إِذْ مَا" فعلين، الأول منهما فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه.

ينظر البيت في: شرح ابن الناطم ص ٦٩٥، وشرح ابن عقيل ٤/٢٩، وشرح الأخفوني ٤/٧، ومعجم شواهد العربية ٤٢٥.

ومن الجزم بـ"مَنْ": ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾<sup>(١)</sup>، ومنه بـ"مَا": ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>، ومنه بـ"مَهُمَا":  
 ٤٥٧- ومهُمَا يَكُنْ عند مَرَجٍ من خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالهَا تَخَفَى عَلَى النَّاسِ تَعْلَمُ<sup>(٣)</sup>  
 والأكثرون على أنها مركبة، لكن حل هو من "ما" الشرطية و"ما" التي  
 تزد بعد "إن" ثم أبيلت الألف الأولى هاء، أو من "مَنْ" -بمعنى: اكْشَفْ-  
 و"ما" الشرطية، على قولين:<sup>(٤)</sup>  
 ومنه: بـ"أَيُّ": ﴿أَيُّهَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾<sup>(٥)</sup> ومنه بـ"مَنْ":

(١) من الآية ٦٨ من سورة الفرقان.

(٢) والشاهد منها: ﴿مَنْ يَفْعَلْ ... يَلْقَ﴾ حيث الفعلان مجزومان بـ"مَنْ" الشرطية.

(٣) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة.

(٤) والشاهد منها: ﴿مَا تَفْعَلُوا ... يَلْعَلْ﴾ حيث الفعلان مجزومان بـ"مَا" الشرطية.

(٥) هذا البيت من الطويل، وهو لزهر بن أبي سلمى.

ويروى: "تكن" موضع: "يكن".

وقوله: «وإن خالها» رواه الزجاجي: «ولو خالها». ينظر: الجمل ص ٢١٥،  
 والشاهد منه قوله: «مهما يكن ... تعلم» حيث جزم الفعلين بـ"مهما" الشرطية.  
 وينظر البيت في: الجمل ص ٢١٥، والكشاف ١٠٧/٢، والجنس ص ٥٥١،  
 والمغني، الشاهد ٦٠٧، والمص ٥٨١، ٣٥/٢، والدرر ٧٤، ٣٥/٢، وشرح  
 الأشموني ٧/٤، ومعجم شواهد العربية ٣٦٠.

(٤) قال بالأول الخليل، وقال بالثاني الأخفش والزجاج، وقد جَوَّز سيبويه الثاني.

ينظر: الكتاب ٥٩/٣-٦٠، والمقتضب ٤٨/٢، والأصول ١٥٩/٢، وشرح  
 الكافية ٢٥٣/٢، وشرح المرادي ٢٤١/٤.

(٥) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

٤٥٨- ... ... ولكن متى يَشْرُفُ الْقَوْمُ أُرْفِدُ<sup>(١)</sup>  
 ومنه بـ"أَيَّانَ"<sup>(٢)</sup>:

٤٥٩- أَيَّانَ تُؤْتِيكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا<sup>(٣)</sup> وإذا ... ...

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد، وهو البيت الرابع والأربعون من معلقته المشهورة، وصدره قوله:

ولست بحلال السِّلَاعِ عَافَةً ...  
 و"حلال" كثير الحلول، و"السِّلَاعُ" جمع: تَلْمِذٌ -فتح فسكون فتح- وهي المسيل أو الأُخْدُود الذي يغيره السيل ويسلكه من الأماكن المرتفعة حتى يصب في  
 الأودية. اللسان "تلح" ٣٨٥/٩.

و"أُرْفِدُ" أي: أعطى، والرَّفْدُ: بكسر الراء وسكون الفاء -العطاء-. اللسان  
 "رُفْد" ١٦٢/٤.

يقول: لا أنزل الأماكن المظلمة فتادها من الأضياف بل أنزل في الأماكن المشرفة  
 البارزة، ومتى طُلب معرفتي وصلني بَدَلْتُ ووصلت.

والشاهد منه قوله: «متى يسرفد ... أرفد» حيث جزم الفعلين بـ"متى" الشرطية.  
 وينظر البيت في: الكتاب ٧٨/٢، وشرح ابن الناطم ص ٦٩٤، والشذور  
 ص ٤٠٥، والمغني، الشاهد ١٠٣٠، والخزانة ٦٦/٩، ومعجم شواهد العربية ١١٢.

(٢) «أَيَّانَ» ظرف زمان للعموم، وشليم تكسر همزها، وتختص -إذا وردت في  
 الاستفهام- بالمستقبل، ونقل عن عيسى بن عمر أنها تختص بمواقع التفخيم.

ينظر: شرح ابن يعيش ١٠٦/٤، وشرح الكافية ١١٦/٢، وشرح المرادي  
 ٢٤١/٤، والمص ٥٧/٢.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط، وقائله غير معروف، وقامه:

... لم تُشْرِكِ الْأَسْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَلْفُوا  
 ...  
 «أَيَّانَ تُؤْتِيكَ تَأْمَنُ» حيث جزم الفعلين بـ"أَيَّانَ" الشرطية.

وينظر البيت في: الشذور ص ٤٠٦، والتصريح ٢٤٨/٢، ومعجم شواهد العربية ١٤٣.

ومن الجزم بـ"مَنْ": ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾<sup>(١)</sup>، ومنه بـ"مَا": ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>، ومنه بـ"مَهُمَا":  
 ٤٥٧- ومهُمَا يَكُنْ عِنْدَ مَرْجٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخَفَى عَلَى النَّاسِ تَعْلَمُ<sup>(٣)</sup>  
 والأكثرون على أنها مركبة، لكن حل هو من "ما" الشرطية و"ما" التي  
 تزد بعد "إن" ثم أبيلت الألف الأولى هاء، أو من "مَنْ" -بمعنى: اكْشَفْ-  
 و"ما" الشرطية، على قولين:<sup>(٤)</sup>  
 ومنه: بـ"أَيُّ": ﴿أَيُّهَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾<sup>(٥)</sup> ومنه بـ"مَنْ":

(١) من الآية ٦٨ من سورة الفرقان.

(٢) والشاهد منها: ﴿مَنْ يَفْعَلْ ... يَلْقَ﴾ حيث الفعلان مجزومان بـ"مَنْ" الشرطية.

(٣) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة.

(٤) والشاهد منها: ﴿مَا تَفْعَلُوا ... يَلْعَمُ﴾ حيث الفعلان مجزومان بـ"مَا" الشرطية.

(٥) هذا البيت من الطويل، وهو لزهر بن أبي سلمى.

ويروى: "تكن" موضع: "يكن".

وقوله: «وإن خالها» رواه الزجاجي: «ولو خالها». ينظر: الجمل ص ٢١٥،  
 والشاهد منه قوله: «مهما يكن ... تعلم» حيث جزم الفعلين بـ"مهما" الشرطية.  
 وينظر البيت في: الجمل ص ٢١٥، والكشاف ١٠٧/٢، والجنس ص ٥٥١،  
 والمغني، الشاهد ٦٠٧، والمص ٥٨١، ٣٥/٢، والدرر ٧٤، ٣٥/٢، وشرح  
 الأشموني ٧/٤، ومعجم شواهد العربية ٣٦٠.

(٤) قال بالأول الخليل، وقال بالثاني الأخفش والزجاج، وقد حوِّز سيبويه للثاني.

ينظر: الكتاب ٥٩/٣-٦٠، والمقتضب ٤٨/٢، والأصول ١٥٩/٢، وشرح  
 الكافية ٢٥٣/٢، وشرح المرادي ٢٤١/٤.

(٥) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

٤٥٨- ... .. ولكن متى يَشْرُفُ الْقَوْمُ أُرْفِدُ<sup>(١)</sup>  
 ومنه بـ"أَيَّانَ":

٤٥٩- أَيَّانَ تُؤْتِيكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا وَإِذَا ... ..

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد، وهو البيت الرابع والأربعون من معلقته المشهورة، وصدره قوله:

ولست بحلال السِّلَاعِ عَافَةً ... ..  
 و"حلال" كثير الحلول، و"السِّلَاعُ" جمع: تَلْمُذٌ -فتح فسكون فتح- وهي المسيل  
 أو الأُخْدُود الذي يغيره السيل ويسلكه من الأماكن المرتفعة حتى يصب في  
 الأودية. اللسان "تلح" ٣٨٥/٩.

و"أُرْفِدُ" أي: أعطى، والرَّفْد: بكسر الراء وسكون الفاء -العطاء-. اللسان  
 "رُفْد" ١٦٢/٤.

يقول: لا أنزل الأماكن المظلمة تناديا من الأضياف بل أنزل في الأماكن المشرفة  
 البارزة، ومتى طُلب معرفتي وصلني بَدَلْتُ ووصلت.

والشاهد منه قوله: «متى يسرفد ... أرفد» حيث جزم الفعلين بـ"متى" الشرطية.  
 وينظر البيت في: الكتاب ٧٨/٢، وشرح ابن الناطم ص ٦٩٤، والشذور  
 ص ٤٠٥، والمغني، الشاهد ١٠٣٠، والخزانة ٦٦/٩، ومعجم شواهد العربية ١١٢.

(٢) «أَيَّانَ» ظرف زمان للعموم، وشليم تكسر همزها، وتختص -إذا وردت في  
 الاستفهام- بالمستقبل، ونقل عن عيسى بن عمر أنها تختص بمواقع التفخيم.

ينظر: شرح ابن يعيش ١٠٦/٤، وشرح الكافية ١١٦/٢، وشرح المرادي  
 ٢٤١/٤، والمص ٥٧/٢.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط، وقائله غير معروف، وقامه:

... .. لم تُشْرِكِ الْأَسْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَلْفُوا  
 «أَيَّانَ تُوْمَنُكَ تَأْمَنُ» حيث جزم الفعلين بـ"أَيَّانَ" الشرطية.

وينظر البيت في: الشذور ص ٤٠٦، والتصريح ٢٤٨/٢، ومعجم شواهد العربية ١٤٣.

ومنه بـ"أين":

٤٦٠- «أَيْنَ تَضْرِبُ بِنَا الْعِدَّةُ تَحْدِنَا»<sup>(١)</sup> ...[وأكثر ما يستعمل بعدها "ما" نحو: «إِنَّمَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ»<sup>(٢)</sup>].ومنه بـ"حيثما"<sup>(٣)</sup>:٤٦١- «حَيْثُمَا تَسْتَقِيمُ يَقْدَرُ لَكَ الْمَلِدُ سَهْ نَحَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ»<sup>(٤)</sup>

(١) هذا صدر بيت من الخفيف، وهو لعمدة الله بن همام السلولي، وقامه:

... ... تَصْرِفُ الْعَيْسُ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِي

ويروى: "تصرف" موضع: "تضرب".

و"العداء" - بضم العين - جمع عاد، كقاض وقضاة، وهو فاعل تضرب، يقول:

إِن تَضْرِبْ بِنَا الْعِدَّةَ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْأَرْضِ تَصْرِفُ الْعَيْسُ نَحْوَ هَوْلَاءِ الْعِدَّةِ

لِلتَّلَاقِي، والعيس: البيض من الإبل. اللسان "عيس" ٣٠/٨.

والشاهد منه قوله: «أَيْنَ تَضْرِبُ ... تَجِدُ» حيث جزم الفعلين بـ"أين" الشرطية.

وينظر البيت في: الكتاب ٥٨/٣، والمقتضب ٤٨/٢، وشرح ابن عيسى

١٠٥/٤، وشرح الأخونيني ٧/٤، ومعجم شواهد العربية ٢٥٣.

(٢) من الآية ٧٨ من سورة النساء. (٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٤) "حيث": ظرف مكان، و"ما" كافة لها عن الإضافة.

ينظر: الكتاب ٥٦/٣، والمقتضب ٤٧/٢، والأصول ١٥٩،٢، وشرح الكافية

٢٥٤/٢، وشرح المرادي ٢٤١/٤، والمجمع ٥٧/٢.

(٥) هذا البيت من الخفيف، وقامه غير معروف.

والشاهد منه قوله: «حَيْثُمَا تَسْتَقِيمُ يَقْدَرُ» فقد جزم الفعلين بحيث الشرطية.

ينظر البيت في: اللغني، الشاهد ٢٢٠، والشذور ص ٤٠٧، وشرح ابن عقيل

٣٠/٤، وشرح الأخونيني ٧/٤، ومعجم شواهد العربية ٤١٢.

ومنه بـ"أين"<sup>(١)</sup>:٤٦٢- «حَلِيلِي أُنْسَى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَعَا غَيْرَ مَا يَرْضِيكُمَا لَا يَحْصُلُ»<sup>(٢)</sup>

وأكثر ما يستعمل ظرف زمان بمعنى: "أين" وقد يستعمل للدلالة على الأحوال

كـ"كيف"<sup>(٣)</sup> نحو: «فَلَمَّا تَوَارَثَكُمْ أُنْسَى فَيَسْتَقِيمُ»<sup>(٤)</sup> ولعموم الأزمان بمعنى

"متى" ويحتمل البيت المذكور.

وماضيين أو مضارعين تُلَفِّيهُمَا أَوْ مَتَخَالَفِيْنِ

يكون فعل الشرط وجوابه ماضيين، نحو: «وَإِنْ عَدْتُمْ عِدَّتَنَا»<sup>(٥)</sup> فيكونالجزم في محلها، ومضارعين، فيظهر الجزم فيهما، نحو: «وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدُّ»<sup>(٦)</sup>،

ومتخالفين بأن يكون الأول ماضيا والثاني مضارعا، فيكون حكم كل منهما ما

سبق، نحو: «مَنْ كَانَ يَرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ لَرِثْ لَهُ فِي حَرْثِهِ»<sup>(٧)</sup> وعكسه، على

(١) "أين" عندما سيويه من الظروف التي يتجاوز بها.

ينظر: الكتاب ٥٦/٣، والمقتضب ٤٥/٢، والأصول ١٥٩/٢، وشرح المرادي

٢٤١/٤، والمجمع ٥٧/٢.

(٢) هذا البيت من الطويل، وقامه غير معروف.

والشاهد منه قوله: «أُنْسَى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا» حيث جزم الفعلين بحذف النون من كل

منهما لدخول "أين".

ينظر البيت في: شرح ابن الناطم ص ٦٩٦، والشذور ص ٤٠٧، وشرح الأخونيني

٧/٤، ومعجم شواهد العربية ٢٨٤.

(٣) ينظر "أين" في التعليل السابق (٥).

(٤) من الآية ٢٢٣ من سورة البقرة. (٥) من الآية ٨ من سورة الإسراء.

(٦) من الآية ١٩ من سورة الأنفال. (٧) من الآية ٢٠ من سورة الشورى

ومنه بـ"أين":

٤٦٠- «أَيْنَ تَضْرِبُ بِنَا الْعِدَّةُ تَحْدَثُ»<sup>(١)</sup> ...[وأكثر ما يستعمل بعدها "ما" نحو: «إِنَّمَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ»<sup>(٢)</sup>].ومنه بـ"حيثما"<sup>(٣)</sup>:٤٦١- «حَيْثُمَا تَسْتَقِيمُ يَقْدَرُ لَكَ الْمَلِدُ» سَهْ نَحَاحَا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ<sup>(٤)</sup>

(١) هذا صدر بيت من الخفيف، وهو لعمدة الله بن همام السلولي، وقامه:

... ... تَصْرِفُ الْعَيْسُ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِي

ويروى: "تصرف" موضع: "تضرب".

و"العداة" - بضم العين - جمع عاد، كقاض وقضاة، وهو فاعل تضرب، يقول:

إِن تَضْرِبُ بِنَا الْعِدَّةَ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْأَرْضِ تَصْرِفُ الْعَيْسُ نَحْوَ هَوْلَاءِ الْعِدَّةِ

لِلتَّلَاقِي، والعيس: البيض من الإبل. اللسان "عيس" ٣٠/٨.

والشاهد منه قوله: «أَيْنَ تَضْرِبُ ... تَحْدَثُ» حيث جزم الفعلين بـ"أين" الشرطية.

وينظر البيت في: الكتاب ٥٨/٣، والمقتضب ٤٨/٢، وشرح ابن عيسى

١٠٥/٤، وشرح الأخونيني ٧/٤، ومعجم شواهد العربية ٢٥٣.

(٢) من الآية ٧٨ من سورة النساء. (٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٤) "حيث": ظرف مكان، و"ما" كافة لها عن الإضافة.

ينظر: الكتاب ٥٦/٣، والمقتضب ٤٧/٢، والأصول ١٥٩،٢، وشرح الكافية

٢٥٤/٢، وشرح المرادي ٢٤١/٤، والمجمع ٥٧/٢.

(٥) هذا البيت من الخفيف، وقامه غير معروف.

والشاهد منه قوله: «حَيْثُمَا تَسْتَقِيمُ يَقْدَرُ» فقد جزم الفعلين بحيث الشرطية.

ينظر البيت في: اللغني، الشاهد ٢٢٠، والشذور ص ٤٠٧، وشرح ابن عقيل

٣٠/٤، وشرح الأخونيني ٧/٤، ومعجم شواهد العربية ٤١٢.

ومنه بـ"أين"<sup>(١)</sup>:٤٦٢- «حَلِيلِي أُنْسَى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا» أَعَا غَيْرَ مَا يَرْضِيكُمَا لَا يَحْصُلُ<sup>(٢)</sup>

وأكثر ما يستعمل ظرف زمان بمعنى: "أين" وقد يستعمل للدلالة على الأحوال

كـ"كيف"<sup>(٣)</sup> نحو: «فَلَمَّا تَوَارَثَكُمْ أُنْسَى فَيَسْتَقِيمُ»<sup>(٤)</sup> ولعموم الأزمان بمعنى

"متى" ويحتمل البيت المذكور.

وماضيين أو مضارعين تُلَفِّيهُمَا أَوْ مَتَخَالَفِيْنِ

يكون فعل الشرط وجوابه ماضيين، نحو: «وَإِنْ عَدْتُمْ عِدَّتَنَا»<sup>(٥)</sup> فيكونالجزم في محلها، ومضارعين، فيظهر الجزم فيهما، نحو: «وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدُّ»<sup>(٦)</sup>،

ومتخالفين بأن يكون الأول ماضيا والثاني مضارعا، فيكون حكم كل منهما ما

سبق، نحو: «مَنْ كَانَ يَرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ لَرِذْ لَهُ فِي حَرْثِهِ»<sup>(٧)</sup> وعكسه، على

(١) "أين" عندما سيويه من الظروف التي يتجاوز بها.

ينظر: الكتاب ٥٦/٣، والمقتضب ٤٥/٢، والأصول ١٥٩/٢، وشرح المرادي

٢٤١/٤، والمجمع ٥٧/٢.

(٢) هذا البيت من الطويل، وقامه غير معروف.

والشاهد منه قوله: «أُنْسَى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا» حيث جزم الفعلين بحذف النون من كل

منهما لدخول "أين".

ينظر البيت في: شرح ابن الناطم ص ٦٩٦، والشذور ص ٤٠٧، وشرح الأخونيني

٧/٤، ومعجم شواهد العربية ٢٨٤.

(٣) ينظر "أين" في التعليل السابق (٥).

(٤) من الآية ٢٢٣ من سورة البقرة. (٥) من الآية ٨ من سورة الإسراء.

(٦) من الآية ١٩ من سورة الأنفال. (٧) من الآية ٢٠ من سورة الشورى

الصحيح<sup>(١)</sup>، كقوله ﷺ: (من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه)<sup>(٢)</sup>].<sup>(٣)</sup>

وبعد ماضٍ وفعلك الجزاء حسنٌ ورفقته بعدة مضارعٍ وخسن يجوز في المضارع الواقع جواباً للشرط الماضي الرفع<sup>(٤)</sup>، سواء كان ماضى اللفظ، نحو:

٤٦٣- وإن أناه خليلٌ يومَ منجى يقول لا غائبٌ ما لي ولا حريم<sup>(٥)</sup>

(١) هذا خلاف ما ذهب إليه الجمهور، فإن ذلك لا يجوز -عندهم- إلا للضرورة، وذهب الفراء وابن مالك إلى جوازهما، وتابعهما في ذلك ابن الناطم والشارح وغيرهما. ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٧٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٨، وشرح ابن الناطم ص ٦٩٨، وشرح المرادي ٤/٢٤٥، وأوضح المسالك ٤/٢٠٦، والتصريح ٢/٢٤٩، وشرح الأخواني ١١/٤.

(٢) ينظر الحديث في: صحيح البخاري، كتاب الزاويج ٢/٢٥٣، وصحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين ١/٥٢٤، وسنن النسائي، كتاب الصيام ٤/١٥٥-١٥٧، وسنن الدارمي، كتاب الصوم ١/٤٢٢، وجميع هذه المراجع روت: «ومن قام ليلة القدر... الخ»، فلا شاهد فيه لما أراد الشارح.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من: أ.

(٤) اختلف النحويون في تفريع الرفع هنا، فعند سيويه أنه على تقدير تقديمه، والجواب محذوف، وعند المبرد أنه على تقدير: "الفاء" وهو الجواب، وقد استحسّن هذا ابن يعيش، وضّف قول سيويه.

ينظر: الكتاب ٢/٦٦٣، والمقتضب ٢/٦٩، وشرح ابن يعيش ٨/١٥٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٩-١٥٩٠، وشرح المرادي ٤/٢٤٧.

(٥) هذا البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في مدح هرم بن سنان، -

أو ماضى المعنى لاقتزائه بـ"سلم" نحو: «إن لم يقيم أقوم» أما رفعه إذا كان الشرط مضارعاً [غير ماضى المعنى]<sup>(١)</sup> فضعيف<sup>(٢)</sup>، نحو:

٤٦٤- ... إنك إن يصرع أخوك تُصرع<sup>(٣)</sup> ...

(١) وروي: "مسألة" موضع: "مسئبة".

والشاهد منه قوله: «إن أناه... يقول» حيث وقع الفعل "يقول" وهو جواب الشرط ليكون فعل الشرط ماضياً.

وينظر البيت في: الكتاب ٣/٦٦٣، والمقتضب ٢/٧٠، والمختضب ٢/٦٥، والإنصاف ٢/٦٢٥، وشرح ابن يعيش ٨/١٥٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٩، وشرح ابن الناطم ص ٦٩٩، وشرح المرادي ٤/٢٤٦، وأوضح المسالك ٤/٢٠٧، والمغني، الشاهد ٧٨٧، وشرح ابن عقيل ٤/٣٥، والمص ٢/٦٠، والدرر ٢/٧٦، والتصريح ٢/٢٤٩، والخزانة ٩/٤٨، وشرح الأخواني ٤/١٢، وديوانه ١٥٣، ومعجم شواهد العربية ٣٤٦.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٣) اختلف في تفريع الرفع بعد المضارع، فذهب المبرد إلى أنه على حذف الفاء مطلقاً، وفصل سيويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه نحو: "إنك" في البيت: إنك إن يصرع... الخ.

فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير، وبين أن لا يكون فالأولى أن يكون على حذف الفاء -كقول المبرد- وجوز العكس.

ينظر: الكتاب ٣/٦٩٣، والمقتضب ٢/٧٢.

(٣) هذا البيت من الرجز المشطور، وقد نسب في الكتاب إلى جرير بن عبد الله البجلي رحمه الله كما نسب إلى عمرو بن عثمان المصلي، وقيل قوله:

... يا أفرع من حابس يا أفرع ...

وقوله: "يا أفرع" المنادى هو الأفرع بن حابس -أحد سادات العرب- -

الصحيح<sup>(١)</sup>، كقوله ﷺ: (من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه)<sup>(٢)</sup>].<sup>(٣)</sup>

وبعد ماضٍ وفعلك الجزاء حسنٌ ورفقته بعدة مضارعٍ وخسن يجوز في المضارع الواقع جواباً للشرط الماضي الرفع<sup>(٤)</sup>، سواء كان ماضى اللفظ، نحو:

٤٦٣- وإن أناه خليلٌ يومَ منجى يقول لا غائبٌ ما لي ولا حريم<sup>(٥)</sup>

(١) هذا خلاف ما ذهب إليه الجمهور، فإن ذلك لا يجوز -عندهم- إلا للضرورة، وذهب الفراء وابن مالك إلى جوازهما، وتابعهما في ذلك ابن الناطم والشارح وغيرهما. ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٧٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٨، وشرح ابن الناطم ص ٦٩٨، وشرح المرادي ٤/٢٤٥، وأوضح المسالك ٤/٢٠٦، والتصريح ٢/٢٤٩، وشرح الأخواني ١١/٤.

(٢) ينظر الحديث في: صحيح البخاري، كتاب الزاويج ٢/٢٥٣، وصحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين ١/٥٢٤، وسنن النسائي، كتاب الصيام ٤/١٥٥-١٥٧، وسنن الدارمي، كتاب الصوم ١/٤٢٢، وجميع هذه المراجع روت: «ومن قام ليلة القدر... الخ»، فلا شاهد فيه لما أراد الشارح.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من: أ.

(٤) اختلف النحويون في تفريع الرفع هنا، فعند سيويه أنه على تقدير تقديمه، والجواب محذوف، وعند المبرد أنه على تقدير: "الفاء" وهو الجواب، وقد استحسّن هذا ابن يعيش، وضّف قول سيويه.

ينظر: الكتاب ٢/٦٦٣، والمقتضب ٢/٦٩، وشرح ابن يعيش ٨/١٥٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٩-١٥٩٠، وشرح المرادي ٤/٢٤٧.

(٥) هذا البيت من البسيط، وهو لزهر بن أبي سلى في مدح هرم بن سنان، --

أو ماضى المعنى لاقتزائه بـ"سلم" نحو: «إن لم يقيم أقوم» أما رفعه إذا كان الشرط مضارعاً [غير ماضى المعنى]<sup>(١)</sup> فضعيف<sup>(٢)</sup>، نحو:

٤٦٤- ... إنك إن يصرع أخوك تُصرع<sup>(٣)</sup> ...

(١) وروي: "مسألة" موضع: "مسئبة".

والشاهد منه قوله: «إن أناه... يقول» حيث وقع الفعل "يقول" وهو جواب الشرط لكون فعل الشرط ماضياً.

وينظر البيت في: الكتاب ٣/٦٦٣، والمقتضب ٢/٧٠، والمختضب ٢/٦٥، والإنصاف ٢/٦٢٥، وشرح ابن يعيش ٨/١٥٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٩، وشرح ابن الناطم ص ٦٩٩، وشرح المرادي ٤/٢٤٦، وأوضح المسالك ٤/٢٠٧، والمغني، الشاهد ٧٨٧، وشرح ابن عقيل ٤/٣٥، والمص ٢/٦٠، والدرر ٢/٧٦، والتصريح ٢/٢٤٩، والخزانة ٩/٤٨، وشرح الأخواني ٤/١٢، وديوانه ١٥٣، ومعجم شواهد العربية ٣٤٦.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٣) اختلف في تفريع الرفع بعد المضارع، فذهب المبرد إلى أنه على حذف الفاء مطلقاً، وفصل سيويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه نحو: "إنك" في البيت: إنك إن يصرع... الخ.

فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير، وبين أن لا يكون فالأولى أن يكون على حذف الفاء -كقول المبرد- وجوز العكس.

ينظر: الكتاب ٣/٦٩٣، والمقتضب ٢/٧٢.

(٣) هذا البيت من الرجز المشطور، وقد نسب في الكتاب إلى جرير بن عبد الله البجلي رحمه الله كما نسب إلى عمرو بن عثمان المصلي، وقيل قوله:

... يا أفرع من حابس يا أفرع ...

وقوله: "يا أفرع" المنادى هو الأفرع بن حابس -أحد سادات العرب- --

ولا يختص بالضرورة، بدليل قراءة بعضهم<sup>(١)</sup>: ﴿إِنَّمَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ﴾<sup>(٢)</sup>.

واقرون بـ"فا" -حتمًا- جوابًا للوجعل شرطًا لـ"إن" أو غيرها لَمْ يَنْجِعِل دخول "الفاء" في جواب الشرط جائز، وواجب، وممتنع، فالواجب دخول الفاء عليه مالا يصلح<sup>(٣)</sup> وقوعه شرطًا لـ"إن" أو غيرها من أدوات الشرط، وليس ذلك<sup>(٤)</sup> بتقسيم وإنما هو تأكيد، فإن مالا يصلح وقوعه شرطًا

(٢-) والشاهد من البيت قوله: «إِنْ يُصْرَغُ... تَصْرَغُ» حيث وقع جواب الشرط مضارعًا مرفوعًا مع كون فعل الشرط مضارعًا.

ينظر البيت في: الكتاب ٦٧/٣، والمقتضب ٧٧/٢، والمقتصد ١١٠٣/٢، والإنصاف ٦٢٣/٢، وشرح ابن يعيش ١٥٨/٨، والمقرب ١٧٥/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٩٠/٣، وشرح ابن السائغ ص ٧٠، وشرح المرادي ٢٤٧/٤، والمغني، الشاهد ٩٥٨، وشرح ابن عقيل ٣٦/٤، والمجمع ٦١/٢، والدرر ٧٧/٢، والتصريح ٢٤٩/٢، والخزانة ٢٠/٨، وشرح الأخواني ١٣/٤، ومعجم شواهد العربية ٤٩٨.

(١) المراد بقوله: "بعضهم": هو طلحة بن سليمان السمان.

ينظر ترجمته في: طبقات ابن الجزري ٣٤١/١.

(٢) من الآية ٧٨ من سورة النساء.

والقراءة شاذة وهي برفع الفعل "يدرككم".

ينظر: مختصر ابن خالويه ص ٢٧، والحسب ١٩٢/١.

(٣) في ب: "يصح".

(٤) يشير بقوله: "ذلك" إلى قول الناظم: «... أو غيرها...» -في النظم- أي: أن "أو" فيه للتوكيد وليست للتقسيم الذي هو أحد معانيها ومعناه: التفريق.

[لـ"إن" لا يصلح وقوعه<sup>(١)</sup> شرطًا<sup>(٢)</sup> لغيرها ثم ذلك قد يكون المانع فيه مثل كونه جملة اسمية، نحو: ﴿وَأَنْ يَمْسَسَكَ يَخْتَرُ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(٣)</sup> أو طلبية، نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾<sup>(٤)</sup> و﴿إِنْ سَأَلْتَهُ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْهُ﴾<sup>(٥)</sup> أو فعلا غير متصرف، نحو: ﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقْلَ مِنْكَ مَالًا وَلَوْلَا، لَعَسَىٰ رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي خَيْرًا﴾<sup>(٦)</sup> وقد يكون لما يتصل به، مثل كونه مقرونا بـ"نقد" أو حرف تنفيس، أو "لن" أو "ما" نحو: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾<sup>(٧)</sup> و﴿وَأَنْ خِفْتُمْ غَيْلَةَ فَسَوْفَ يَغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾<sup>(٨)</sup> و﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾<sup>(٩)</sup> و﴿لَئِنْ تَوَلَّيْتُمْ لَمَا سَأَلْتَكُمْ مِنْ أَجْرِ﴾<sup>(١٠)</sup> وأما نحو:

٤٦٥- من يفعل الحسنات الله يشكرها<sup>(١١)</sup> ... ..

(١) في أ: "وقوعها" وهو تحريف. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) من الآية ١٧ من سورة الأنعام. (٤) من الآية ٣١ من سورة آل عمران.

(٥) من الآية ٧٦ من سورة الكهف.

(٦) من الآية ٣٩، من سورة الكهف، والشاهد منها: "إن ترون... فعسى" حيث جواب الشرط فعل جامد.

(٧) من الآية ٧٧، من سورة يوسف. (٨) من الآية ٢٨، من سورة التوبة.

(٩) من الآية ١١٥، من سورة آل عمران.

(١٠) من الآية ٧٢، من سورة يونس.

(١١) هذا صدر بيت من البسيط، تمامه قوله:

... .. والشكر بالشكر عند الله مثلاً

وقد اختلف في نسبته، فنسبه في الكتاب إلى حسان بن ثابت، --



ولا يختص بالضرورة، بدليل قراءة بعضهم<sup>(١)</sup>: ﴿إِنَّمَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ﴾<sup>(٢)</sup>.

واقرون بـ"فا" -حتمًا- جوابًا للوجعل شرطًا لـ"إن" أو غيرها لَمْ يَنْجِعِل دخول "الفاء" في جواب الشرط جائز، وواجب، وممتنع، فالواجب دخول الفاء عليه مالا يصلح<sup>(٣)</sup> وقوعه شرطًا لـ"إن" أو غيرها من أدوات الشرط، وليس ذلك<sup>(٤)</sup> بتقسيم وإنما هو تأكيد، فإن مالا يصلح وقوعه شرطًا

(٢-) والشاهد من البيت قوله: «إِنْ يُصْرَغُ... تصرغ» حيث وقع جواب الشرط مضارعًا مرفوعًا مع كون فعل الشرط مضارعًا.

ينظر البيت في: الكتاب ٦٧/٣، والمقتضب ٧٢/٢، والمقتصد ١١٠٣/٢، والإنصاف ٦٢٣/٢، وشرح ابن عيش ١٥٨/٨، والمقرب ١٧٥/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٩٠/٣، وشرح ابن السائغ ص ٧٠، وشرح المرادي ٢٤٧/٤، والمغني، الشاهد ٩٥٨، وشرح ابن عقيل ٣٦/٤، والمجمع ٦١/٢، والدرر ٧٧/٢، والتصريح ٢٤٩/٢، والخزانة ٢٠/٨، وشرح الأخواني ١٣/٤، ومعجم شواهد العربية ٤٩٨.

(١) المراد بقوله: "بعضهم": هو طلحة بن سليمان السمان.

ينظر ترجمته في: طبقات ابن الجزري ٣٤١/١.

(٢) من الآية ٧٨ من سورة النساء.

والقراءة شاذة وهي برفع الفعل "يدرككم".

ينظر: مختصر ابن خالويه ص ٢٧، والحسب ١٩٢/١.

(٣) في ب: "يصح".

(٤) يشير بقوله: "ذلك" إلى قول الناظم: «... أو غيرها...» -في النظم- أي: أن "أو" فيه للتوكيد وليست للتقسيم الذي هو أحد معانيها ومعناه: التفريق.

[لـ"إن" لا يصلح وقوعه<sup>(١)</sup> شرطًا<sup>(٢)</sup> لغيرها ثم ذلك قد يكون المانع فيه مثل كونه جملة اسمية، نحو: ﴿وَإِنْ يَسْأَلْكَ بَخِيرٌ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(٣)</sup> أو طلبية، نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾<sup>(٤)</sup> و﴿إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي﴾<sup>(٥)</sup> أو فعلا غير متصرف، نحو: ﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقْلَ مِنْكَ مَالًا وَلَوْلَا، لَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِي خَيْرًا﴾<sup>(٦)</sup> وقد يكون لما يتصل به، مثل كونه مقرونا بـ"نقد" أو حرف تنفيس، أو "لن" أو "ما" نحو: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾<sup>(٧)</sup> و﴿وَإِنْ خِفْتُمْ غَيْلَةَ فَسَوْفَ يَغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾<sup>(٨)</sup> و﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾<sup>(٩)</sup> و﴿إِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُمْ مِنْ أَجْرِ﴾<sup>(١٠)</sup> وأما نحو:

٤٦٥- من يفعل الحسنات الله يشكرها<sup>(١١)</sup> ... ..

(١) في أ: "وقوعها" وهو تحريف. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) من الآية ١٧ من سورة الأنعام. (٤) من الآية ٣١ من سورة آل عمران.

(٥) من الآية ٧٦ من سورة الكهف.

(٦) من الآية ٣٩، من سورة الكهف، والشاهد منها: "إن ترن... فعسى" حيث جواب الشرط فعل جامد.

(٧) من الآية ٧٧، من سورة يوسف. (٨) من الآية ٢٨، من سورة التوبة.

(٩) من الآية ١١٥، من سورة آل عمران.

(١٠) من الآية ٧٢، من سورة يونس.

(١١) هذا صدر بيت من البسيط، تمامه قوله:

... .. والشكر بالشكر عند الله مثلاً

وقد اختلف في نسبته، فنسبه في الكتاب إلى حسان بن ثابت، --

وقوله:

٤٦٦- ومن لا يزال يتقادَّلَغِيْ والمَوْرَى سَيَلْفَى على طول السلامة نادماً<sup>(١)</sup>

فمن الضرورات.

والمتن<sup>(٢)</sup> لقترانه بـ"سالفاء"<sup>(٣)</sup> ما كان مضارعاً مجزوماً، والجائز دخول

(-) ولم أجده في ديوانه. ونسبه جمع من الرواة إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت، كما نسبه بعضهم إلى كعب بن مالك الأنصاري، ونسبه محققاً المقرب إلى الأخص، وذكرنا أنه في ديوانه ص ١٨٤، ولم أجده فيه. والشاهد منه قوله: "الله يشكرها" حيث حذف الفاء ضرورة، وللمرد يمنع ذلك، ونقل عنه أنه يروى البيت "فالرحم يشكرها".

ينظر البيت في: الكتاب ٦٥/٣، والمقتضب ٧٢/٢، والخصائص ٢٨١/٢، وسر الصناعة ٢٦٤/١، والمختضب ١٩٣/١، وشرح ابن يعيش ٣٠٢/٩، والمقرب ٢٧٦/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٩٧/٣، وشرح ابن السائغ ص ٧٠١، واللسان "بجل" ٤٩/١٣، وشرح المرادي ٢٥١/٤، والمغني، الشاهد ٨٦، والممع ٦٠/٢، والتصريح ٢٥٠/٢، والخزانة ٤٩/٩، وشرح الأشموني ١٤/٤، ومعجم شواهد العربية ٤٠٢.

(١) هذا البيت من الطويل، وقائله غير معروف، ويمرر "الصفا" موضع "الموى"، والشاهد منه قوله: "سَيَلْفَى" حيث جاء جواب الشرط المقترون بالسبب غير مقترون بالفاء. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٥٩٨/٣، وشرح ابن السائغ ص ٧٠٢، وأوضح للسالك ٢١١/٤، والتصريح ٢٥٠/٢، وشرح الأشموني ١٤/٤، ومعجم شواهد العربية ٣٣٣.

(٢) في ب: "ومن المتنوع".

(٣) في أ: "بالفعل" وهو تحريف، أو سهو.

"الفاء" عليه الماضي المجرد<sup>(١)</sup>، والمضارع غير المجزوم، والأكثر تحردهما منها،

ومن اقترانهما بهما<sup>(٢)</sup>: ﴿ومن جاء بالسيئة فكُتِبَتْ وجوهُهُمْ في النار﴾<sup>(٣)</sup>

﴿ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف﴾<sup>(٤)</sup>

وتختلف الفاء "إذا" المفاجأة كإن تجد إذا لنا مكافأة

تقع "إذا" الفجائية عوضاً عن فاء الجزاء الواجب اقترانه بها، ويختص ذلك بالمثال الذي ذكره للمصنف ونحوه، مما أداة الشرط فيه "إن" والجواب جملة اسمية غير طلبية، ومثله: ﴿وإن تصيهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾<sup>(٥)</sup>

والفعل من بعد الجزاء إن يَقْتَرِنَ بـ"سالفاً" أو "الواو" بتليث قمين

إذا عطف على جواب الشرط مضارع بـ"سالفاً" أو "الواو" فلك فيه

ثلاثة أوجه: جزمه بالعطف، ورفعُه بالاستئناف، ونصبه بـ"سأن" مضمرة،

وبالجزم الرفع قرئ -في المتواتر- ﴿فيفقر لمن يشاء﴾<sup>(٦)</sup> وقرئ -شاذاً-

(١) أي: والمستقبل معنى، والمقصود به وعدُّ أو وعيد. أناده المرادي. ينظر: شرح المرادي ٢٥١/٤. (٢) في ب: "ومن اقترانهما بهما".

(٣) من الآية ٩٠، من سورة النمل. (٤) من الآية ١١٢، من سورة طه.

(٥) من الآية ٣٦، من سورة الروم.

(٦) من الآية ٢٨٤، من سورة البقرة.

وقرئ قوله تعالى: ﴿فيفقر... ويعذب﴾ بالرفع وهي قراءة عاصم، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون بالجزم فيهما. ينظر: النشر ٢٣٧/٢، والحجة ص ١٥٢، والبلور ص ٥٦، والروائي ص ٢٢٩.

وأما نصيهما فقد قرئ به في الشواذ -كما ذكر الشارح- ورويت هذه القراءة عن ابن عباس والأعرج. ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٥٠/١.

وقوله:

٤٦٦- ومن لا يزال يتقادَّلَغِيْ والمَوْرَى سَيَلْفَى على طول السلامة نادماً<sup>(١)</sup>

فمن الضرورات.

والمتن<sup>(٢)</sup> لقترانه بـ"سالفاء"<sup>(٣)</sup> ما كان مضارعاً مجزوماً، والجائز دخول

(-) ولم أجده في ديوانه. ونسبه جمع من الرواة إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت، كما نسبه بعضهم إلى كعب بن مالك الأنصاري، ونسبه محققاً المقرب إلى الأحرص، وذكرنا أنه في ديوانه ص ١٨٤، ولم أجده فيه. والشاهد منه قوله: "الله يشكرها" حيث حذف الفاء ضرورة، وللمرد يمنع ذلك، ونقل عنه أنه يروى البيت "فالرحم يشكرها".

ينظر البيت في: الكتاب ٦٥/٣، والمقتضب ٧٢/٢، والخصائص ٢٨١/٢، وسر الصناعة ٢٦٤/١، والمختضب ١٩٣/١، وشرح ابن يعيش ٣٠٢/٩، والمقرب ٢٧٦/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٩٧/٣، وشرح ابن السائغ ص ٧٠١، واللسان "بجل" ٤٩/١٣، وشرح المرادي ٢٥١/٤، والمغني، الشاهد ٨٦، والممع ٦٠/٢، والتصريح ٢٥٠/٢، والخزانة ٤٩/٩، وشرح الأشموني ١٤/٤، ومعجم شواهد العربية ٤٠٢.

(١) هذا البيت من الطويل، وقائله غير معروف، ويمرر "الصفا" موضع "الموى"، والشاهد منه قوله: "سَيَلْفَى" حيث جاء جواب الشرط المقترون بالسین غير مقترون بالفاء. ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٥٩٨/٣، وشرح ابن السائغ ص ٧٠٢، وأوضح للسالك ٢١١/٤، والتصريح ٢٥٠/٢، وشرح الأشموني ١٤/٤، ومعجم شواهد العربية ٣٣٣.

(٢) في ب: "ومن الممتنع".

(٣) في أ: "بالفعل" وهو تحريف، أو سهو.

"الفاء" عليه الماضي المجرد<sup>(١)</sup>، والمضارع غير المجزوم، والأكثر تفردهما منها،

ومن اقترانهما بهما<sup>(٢)</sup>: ﴿ومن جاء بالسبيّة لَكَيْتَ وجوههم في النار﴾<sup>(٣)</sup>

﴿ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف﴾<sup>(٤)</sup>

وتختلف الفاء "إذا" المفاجأة كإن تجد إذا لنا مكافأة

تقع "إذا" الفجائية عوضاً عن فاء الجزاء الواجب اقترانه بها، ويختص ذلك بالمثال الذي ذكره للمصنف ونحوه، مما أداة الشرط فيه "إن" والجواب جملة اسمية غير طلبية، ومثله: ﴿وإن تصيهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾<sup>(٥)</sup>

والفعل من بعد الجزاء إن يَقْتَرِن بـ"سالفاً" أو "الواو" بتليث قمين

إذا عطف على جواب الشرط مضارع بـ"سالفاً" أو "الواو" فلك فيه

ثلاثة أوجه: جزمه بالعطف، ورفعُه بالاستئناف، ونصبه بـ"سأن" مضمرة،

وبالجزم الرفع قرئ -في المتواتر- ﴿فيفقر لمن يشاء﴾<sup>(٦)</sup> وقرئ -شاذاً-

(١) أي: والمستقبل معنى، والمقصود به وعدّ أو وعيد. أناده المرادي. ينظر: شرح المرادي ٢٥١/٤. (٢) في ب: "ومن اقترانهما بهما".

(٣) من الآية ٩٠، من سورة النمل. (٤) من الآية ١١٢، من سورة طه.

(٥) من الآية ٣٦، من سورة الروم.

(٦) من الآية ٢٨٤، من سورة البقرة.

وقرئ قوله تعالى: ﴿فيفقر... ويعذب﴾ بالرفع وهي قراءة عاصم، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون بالجزم فيهما. ينظر: النشر ٢٣٧/٢، والحجة ص ١٥٢، والبلور ص ٥٦، والروائي ص ٢٢٩.

وأما نصيهما فقد قرئ به في الشواذ -كما ذكر الشارح- ورويت هذه القراءة عن ابن عباس والأعرج. ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٥٠/١.

بالنصب، وبالأوجه الثلاثة روي:

٤٦٧- وتأخذ بعده بذناب عيش<sup>(١)</sup> ... ..

بعبد:

٤٦٨- فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام<sup>(٢)</sup>

ولا فرق بين أن يظهر الجزم [في الجزاء]<sup>(٣)</sup> - كما مثل - أو لا يظهر، فإنه قد قرئ بالأوجه الثلاثة: «من يضل الله فلا هادي له ويذره»<sup>(٤)</sup>.

(١) هذا صدر بيت من الوافر للنايفة النيباني، ونماه قوله:

... .. أَسْبُ الْفُطْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

وقوله: «ذنب عيش».

ذنب كل شيء - بكسر الذال - عَيْه وآخره.

و«أَسْبُ الْفُطْرِ»: أي مقطوع السنام.

والشاهد منه قوله: «وتأخذ» فقد روي الأوجه الثلاثة، الجزم على أنه معطوف على «يهلك»، والرفع على الاستيفاء، والنصب على إضمار «أن». ينظر البيت

في: الكتاب ١٩٦/١، والمقتضب ١٧٩/٢، والإنصاف ١٣٤/١، وشرح ابن عيش ٨٣/٦-٨٥، وشرح الكافية الشافية ١٦٠٤/٣، وشرح ابن الناطم ٧٠٣، وشرح ابن عقيل ٣٩/٤، والخزانة ٣٦٣/٩، وشرح الأثيري ١٧/٤، وديوانه ٧٥، ومعجم شواهد العربية ٣٥١.

(٢) ينظر تخريج البيت السابق. (٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٤) من الآية ١٨٦ من سورة الأعراف، وقد قرأ أبو عمرو وعاصم: «ويذره» بالياء والرفع، وقرأ حمزة والكسائي: «ويذره» بالياء والجزم على المعطوف.

ينظر: النشر ٢٧٣/٢، والحجة ص ٣٠٢-٣٠٤، والبذور ص ١٢٤.

وأما قراءة الآية بالنصب فعلى إضمار «أن» وجوبا بعد الواو، ولم يذكر هذه القراءة ابن جني ولا ابن عاتق ولا أبو حيان، وقال الأثيري - في الصحيح -: «ولم ألق على من قرأ به» - يعني النصب - في هذه الآية.

وجزم ونصب لفعل إثر «فا» أو «واو» إن بالجملةين اكتنفا

إذا كان المعطف على جملة الشرط قبل الإتيان بجملة الجزاء، فالمعطوف

مكتنّف بالجملةين، ففيه وجهان: الجزم وهو الأشهر، نحو: «إنه من يتقى ويصير فإن الله لا يضيع أجر المحسنين»<sup>(١)</sup> والنصب، كقوله:

٤٦٩- ومن يقرب بنا ويخضع ثوبه<sup>(٢)</sup> ... ..

أما لو كان المعطف بـ«ثم» لم يميز<sup>(٣)</sup> النصب في الموضعين، لأن إضمار «أن» بعدها غير<sup>(٤)</sup> معروف، بل يتعين الجزم في الحالة الثانية، ويجوز مع الرفع الأولى.

(١) من الآية ٩٠، من سورة يوسف.

والشاهد منها قوله تعالى: «ويصير» حيث وقع بين جملة الشرط وبين الجواب فانجزم عطفا على جملة الشرط.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وقائله غير معروف، ونماه قوله:

... .. ولا يَخُشْ ظُلْمًا مَا أَتَاهُ وَلَا خَضَمًا

والشاهد منه قوله: «ويخضع» حيث نصب الفعل المضارع المعطوف على فعل الشرط قبل مجيء الجواب.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٦٠٧/٣، وشرح ابن الناطم ص ٧٠٤، وأوضح المسالك ٢١٤/٤، والمغني، الشاهد ٩٧٢، والشذور ص ٤٢٢، وشرح ابن عقيل ٤١/٤، والتصريح ٢٥١/٢، وشرح الأثيري ١٧/٤، ومعجم شواهد العربية ٣٢٨.

(٣) خالف في هذا الكوفيون فحوزوا النصب مع المعطف بـ«ثم» - أيضا -.

ينظر: شرح الكافية الشافية ١٦٠٧/٣، والمغني ص ١٢٦، والتصريح ٢٥١/٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٨٩/٣.

بالنصب، وبالأوجه الثلاثة روي:

٤٦٧- وتأخذ بعده بذناب عيش<sup>(١)</sup> ... ..

بعبد:

٤٦٨- فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام<sup>(٢)</sup>

ولا فرق بين أن يظهر الجزم [في الجزاء]<sup>(٣)</sup> - كما مثل - أو لا يظهر، فإنه قد قرئ بالأوجه الثلاثة: «من يضل الله فلا هادي له ويذرههم»<sup>(٤)</sup>.

(١) هذا صدر بيت من الوافر للنايفة النيباني، ونماه قوله:

... ..  
أحب الظاهر ليس له سقام  
وقوله: «ذنب عيش».

ذنب كل شيء - بكسر الذال - عقبه وأخبره.

و«أحب الظاهر»: أي مقطوع السقام.

والشاهد منه قوله: «وتأخذ» فقد روي الأوجه الثلاثة، الجزم على أنه معطوف على «يهلك»، والرفع على الاستيفاء، والنصب على إضمار «أن». ينظر البيت في: الكتاب ١٩٦/١، والمقتضب ١٧٩/٢، والإنصاف ١٣٤/١، وشرح ابن عيش ٨٣/٦-٨٥، وشرح الكافية الشافية ١٦٠٤/٣، وشرح ابن الناطم ٧٠٣، وشرح ابن عقيل ٣٩/٤، والخزانة ٣٦٣/٩، وشرح الأثيري ١٧/٤، وديوانه ٧٥، ومعجم شواهد العربية ٣٥١.

(٢) ينظر تخريج البيت السابق. (٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٤) من الآية ١٨٦ من سورة الأعراف، وقد قرأ أبو عمرو وعاصم: «ويذرههم» بالياء والرفع، وقرأ حمزة والكسائي: «ويذرههم» بالياء والجزم على المعطف. ينظر: النشر ٢٧٣/٢، والحجة ص ٣٠٢-٣٠٤، والبذور ص ١٢٤.

وأما قراءة الآية بالنصب فعلى إضمار «أن» وجوبا بعد الواو، ولم يذكر هذه القراءة ابن جني ولا ابن عاتق ولا أبو حيان، وقال الأثيري - في الصحيح -: «ولم ألق على من قرأ به» - يعني النصب - في هذه الآية.

وجزم ونصب لفعل إثر «فا» أو «واو» إن بالملتين اكتسفا

إذا كان المعطف على جملة الشرط قبل الإتيان بجملة الجزاء، فالمعطوف

مكتسب بالملتين، ففيه وجهان: الجزم وهو الأشهر، نحو: «إنه من يتقى ويصير فإن الله لا يضيع أجر المحسنين»<sup>(١)</sup> والنصب، كقوله:

٤٦٩- ومن يقرب بنا ويخضع ثوبه<sup>(٢)</sup> ... ..

أما لو كان المعطف بـ «ثم» لم يميز<sup>(٣)</sup> النصب في الموضعين، لأن إضمار «أن» بعدها غير<sup>(٤)</sup> معروف، بل يتعين الجزم في الحالة الثانية، ويجوز مع الرفع الأولى.

(١) من الآية ٩٠، من سورة يوسف.

والشاهد منها قوله تعالى: «ويصير» حيث وقع بين جملة الشرط وبين الجواب فانجزم عطفا على جملة الشرط.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وقائله غير معروف، ونماه قوله:

... ..  
ولا يخش ظمأ ما أقام ولا خضما  
والشاهد منه قوله: «ويخضع» حيث نصب الفعل المضارع المعطوف على فعل الشرط قبل مجيء الجواب.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٦٠٧/٣، وشرح ابن الناطم ص ٧٠٤، وأوضح المسالك ٢١٤/٤، والمغني، الشاهد ٩٧٢، والشذور ص ٤٢٢، وشرح ابن عقيل ٤١/٤، والتصريح ٢٥١/٢، وشرح الأثيري ١٧/٤، ومعجم شواهد العربية ٣٢٨.

(٣) خالف في هذا الكوفيون فحوزوا النصب مع المعطف بـ «ثم» - أيضا -.

ينظر: شرح الكافية الشافية ١٦٠٧/٣، والمغني ص ١٢٦، والتصريح ٢٥١/٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٨٩/٣.

والشوط يغني عن جواب قد علم والعكس قد يأتي إن المعنى فهم يجوز حذف ما علم من جملي الجواب والشرط، وهو في جملة الجواب أكثر منه في جملة الشرط، نحو: ﴿وَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ﴾<sup>(١)</sup> التقدير: "قافل" ويجب مع تقدم ماهر الجواب في المعنى، نحو: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup> ومع تقدم القسم، كما يأتي، ولا يحذف فعل الشرط إلا مع أداة "إن" مقرونة بـ "لا" نحو: ٤٧٠- فطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ وَلَا يَغْلُ مَعْرِكَ الْحَسَامُ<sup>(٣)</sup> تقديره: "وإن لا تطلقها" وأما نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(٤)</sup> وإن خيراً فخير" فلم تحذف فيه جملة<sup>(٥)</sup> الشرط كلها، وإنما

(١) من الآية ٣٥، من سورة الأنعام. (٢) من الآية ١٣٩، من سورة آل عمران.

(٣) هذا البيت من الوافر، وهو للأخوص الأنصاري. والشاهد منه قوله: "وَلَا يَغْلُ" حيث فعل الشرط، لكون الأداة "إن" وهي مقرونة بـ "لا".

وينظر البيت في: الإصناف ٧٢/١، والمقرب ٢٧٦/١، وشرح الكافية الشافية ١٦٠٩/٣، وشرح ابن النافذ ص ٧٠٥، وشرح المرادي ١٥٦/٤، وأوضح المسالك ٢١٥/٤، والمغني، الشاهد ١١٠٩، والشذور ص ٤١٤، وشرح ابن عقيل ٤٢/٤، والمغني ٦٢/٢، والدرر ٧٨/٢، والنصريح ٢٥٢/٢، وشرح الأشموني ١٨/٤، ومعجم شواهد العربية ٣٥٠.

(٤) من الآية ٦، من سورة التوبة.

(٥) جملة الشرط في الآية: ﴿اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ﴾ حذف منها الفعل وبقي الفاعل وهو "أحد" وجملة الشرط في: "إن خيراً فخير" هي: "إن كان خيراً" حذف منها "كان واسمها" وبقي خبرها وهو: "خيراً".

حذف بعضها، وقد يحذفان للعلم بهما نحو: ٤٧١- ... قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ<sup>(١)</sup> ... ٤٧٢- ... كَانَ قَعْرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ ... التقدير: وإن كان كذلك تزوجه. وحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت فهو مُلَحَّزَم وإن توالياً وقبل ذو خير فالشرط رَجَّح مطلقاً بلا حَذَر وربما رَجَّح بعد قسم شرط بلا ذي خير مُقَدَّم إذا اجتمع في الكلام شرط وقسم حذفت جواب المتأخر<sup>(٢)</sup> منهما، واستغفيت عنه بجواب السابق، سواء كان السابق الشرط، نحو: «إن يقيم والله زيد أكرمه»، أو القسم، نحو: «والله إن يقيم زيد لأقرمن معه» وسواء كان القسم مصرحاً<sup>(٣)</sup> به - كما مثل - أو مدلولاً عليه باللام الموطئة، نحو: ﴿لَنْ أَخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> أو بالواو مع حذف اللام، نحو:

- (١) هذان بيتان من الرجز المشطور، وهما لرؤبة بن العجاج. والشاهد منهما هو: "وَإِنْ" حيث حذف فيه الشرط والخفاء جميعاً. وينظر في: المقرب ٢٧٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٦١٠/٣، وشرح ابن النافذ ص ٧٠٧، وشرح المرادي ٢٥٩/٤، وأوضح المسالك ١٨/١، والمغني ٦٢/٢، والنصريح ١٩٥/١، والخزانة ١٤/٩، وشرح الأشموني ١٨/٤، وملحقات ديوانه ص ١٨٦، ومعجم شواهد العربية ٥٤٤.
- ويروى قوله: "وَإِنْ" - في آخر الشطرين - "وَلَنْ" بزيادة نون ساكنة، وهو ما يسميه النحويون تنوين الزم أو قطع الزم.
- (٢) في أ: "ماتأخر" موضع: "للتأخر". (٣) في أ: "صرمها".
- (٤) من الآية ١٢ من سورة الحشر.

والشوط يغني عن جواب قد علم والعكس قد يأتي إن المعنى فهم يجوز حذف ما علم من جملي الجواب والشرط، وهو في جملة الجواب أكثر منه في جملة الشرط، نحو: ﴿وَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ﴾<sup>(١)</sup> التقدير: "قافل" ويجب مع تقدم ماهر الجواب في المعنى، نحو: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup> ومع تقدم القسم، كما يأتي، ولا يحذف فعل الشرط إلا مع أداة "إن" مقرونة بـ "لا" نحو: ٤٧٠- فطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ وَلَا يَغْلُ مَعْرِكَ الْحَسَامُ<sup>(٣)</sup> تقديره: "وإن لا تطلقها" وأما نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(٤)</sup> وإن خيراً فخير" فلم تحذف فيه جملة<sup>(٥)</sup> الشرط كلها، وإنما

(١) من الآية ٣٥، من سورة الأنعام. (٢) من الآية ١٣٩، من سورة آل عمران.

(٣) هذا البيت من الوافر، وهو للأخوص الأنصاري. والشاهد منه قوله: "وَلَا يَغْلُ" حيث فعل الشرط، لكون الأداة "إن" وهي مقرونة بـ "لا".

وينظر البيت في: الإصناف ٧٢/١، والمقرب ٢٧٦/١، وشرح الكافية الشافية ١٦٠٩/٣، وشرح ابن النافذ ص ٧٠٥، وشرح المرادي ١٥٦/٤، وأوضح المسالك ٢١٥/٤، والمغني، الشاهد ١١٠٩، والشذور ص ٤١٤، وشرح ابن عقيل ٤٢/٤، والمغني ٦٢/٢، والدرر ٧٨/٢، والنصريح ٢٥٢/٢، وشرح الأثوني ١٨/٤، ومعجم شواهد العربية ٣٥٠.

(٤) من الآية ٦، من سورة التوبة.

(٥) جملة الشرط في الآية: ﴿اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ﴾ حذف منها الفعل وبقي الفاعل وهو "أحد" وجملة الشرط في: "إن خيراً فخير" هي: "إن كان خيراً" حذف منها "كان واسمها" وبقي خبرها وهو: "خيراً".

حذف بعضها، وقد يحذفان للعلم بهما نحو:

٤٧١- ... قالت بنات العمّ يأسلّمى وإن<sup>(١)</sup> ...

٤٧٢- ... كان فقيراً مُعْذِماً قَالَتْ وَإِنْ ...

التقدير: وإن كان كذلك تزوجه.

وحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت فهو مُلَحَرَمٌ وإن توالياً وقيل ذو خير فالشرط رَجَعَ مطلقاً بلا حَذَرٍ وربما رَجَعَ بعد قسم شرط بلا ذي خير مُقَدَّم إذا اجتمع في الكلام شرط وقسم حذفت جواب المتأخر<sup>(٢)</sup> منهما، واستغفيت عنه بجواب السابق، سواء كان السابق الشرط، نحو: «إن يقيم والله زيد أكرمه»، أو القسم، نحو: «والله إن يقيم زيد لأقرمن معه» وسواء كان القسم مصرحاً<sup>(٣)</sup> به - كما مثل - أو مدلولاً عليه باللام الموطئة، نحو: ﴿لَنْ أَخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> أو بالواو مع حذف اللام، نحو:

(١) هذان بيتان من الرجز المشطور، وهما لرؤبة بن المعجاج.

والشاهد منهما هو: "وإن" حيث حذف فيه الشرط والخفاء جميعاً.

وينظر في: المقرب ٢٧٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٦١٠/٣، وشرح ابن النافذ ص ٧٠٧، وشرح المرادي ٢٥٩/٤، وأوضح المسالك ١٨/١، والمغني ٦٢/٢، والنصريح ١٩٥/١، والخزانة ١٤/٩، وشرح الأثوني ١٨/٤، وملحقات ديوانه ص ١٨٦، ومعجم شواهد العربية ٥٤٤.

وبروي قوله: "وإن" - في آخر الشطرين - "وَلَنْ" بزيادة نون ساكنة، وهو ما يسميه النحويون تنوين التزم أو قطع التزم.

(٢) في أ: "ماتأخر" موضع: "للتأخر". (٣) في أ: "صرمها".

(٤) من الآية ١٢ من سورة الحشر.

﴿وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب اليم﴾<sup>(١)</sup> فإن تقدمهما ما يطلب خبراً من مبتدأ باق على ابتدائيه أو منسوخ الابتداء بأحد النواسخ، رُجِحَ الشرط على القسم فتاتي بالجواب له تقدّم أو تأخر، نحو: «زيد والله إن تكزّبه يكرّمك» و«إن زيدا والله إن تسألّه يعطيك» وهذا الترجيح واجب<sup>(٢)</sup> عند المصنف وليس واجباً عند ابن عصفور<sup>(٣)</sup>، وأجاز الفراء<sup>(٤)</sup> الاستغناء بجواب الشرط المتأخر عن القسم مطلقاً وإن لم يتقدمها ذو خبر، والمصنف جعله قليلاً، ولذلك قال: «ورعاً... البيت» وغيرهما يخصه بالضرورة، كقوله:

٤٧٣- لأن مُمَيّت بنا عن غيب معركة لا تُلْفِئنا عن دماء القوم ننتقل<sup>(٥)</sup>

(١) من الآية ٧٣، من سورة المائدة.

(٢) أي بدلالة كلام الناظم في شرح الكافية الشافية ١٦١٦/٣، والتسهيل ٢٣٩.

(٣) ينظر شرح الجمل له ٥٢٩/١-٥٣٠.

(٤) ينظر معاني القرآن له ٦٦/١-٦٩.

(٥) هنا البيت من البسيط، وهو للأعشى: ميمون بن قيس، وقوله:

"مُمَيّت" من مُمَيّ له: أي: قُدِّر. اللسان "ممي" ١٦٢/٢٠.

و"مُمَيّ يُمَيّ": ك"رمي يرمي"، و"عن غيب معركة": أي: بعد معركة، و"نتنقل" أي: نتصل ونترأ. اللسان "نقل" ١٩٦/١٤.

وروي: "نتنقل" موضع: "نتنقل"، ووجه الاستشهاد بالبيت هو: أنه قد اجتمع فيه الشرط والقسم، فالشرط: "إن" في قوله: "لن" والقسم دلّ عليه اللام، وكلاهما يستدعي جواباً، فعمل الجواب للشرط وهو قوله: "لا تُلْفِئنا" مع تقدم القسم.

وخُذِفَ جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، ولو أنه جعله جواباً للقسم لجاء به مرفوعاً لا مجزوماً.

==

### فصل «لو»<sup>(١)</sup>

وهي من جملة<sup>(٢)</sup> أدوات الشرط في المعنى لا في العمل، وتختص بأحكام فلهذا أُفِرِدَتْ بفضل، ولها معنيان غير الشرط.

أحدهما: أن تكون مصدرية بمنزلة "أن" فتخلص للمضارع للاستقبال، ويتقى بعلمها للماضي على مضيه، إلا أنها تفارق "أن" في أنها لاتقع -غالباً- إلا بعد فعل دالّ على تَمَنٍّ، نحو: «يودّ أحدهم لو يُعَمَّر ألف سنة»<sup>(٣)</sup> وقد تقع دونه، نحو:

٤٧٤- ما كان ضرّاً لو مَنّت ورُبّا من الفتى وهو المُفِيطُ المحنق<sup>(٤)</sup>

الثاني: أن يراد بها التقليل، نحو: (الشمس ولو خالفاً من حديد)<sup>(٥)</sup>.

(-) وينظر البيت في: معاني القرآن للفراء ٦٨/١، وشرح الكافية الشافية ١٦١٦/٣، وشرح ابن الناطم ص ٧٠٧، وشرح المرادي ٢٦٢/٤، وشرح ابن عقيل ٤٥٥/٤، والخزانة ٣٢٧/١١، وشرح الأخواني: ٢٠/٤، وديوانه ٤٨، ومعجم شواهد العربية ٢٩٠.

(١) تنظر "لو" وأوجهها في: الرصف ص ٣٥٩، والبنى الداني ص ٢٨٧، والمغني ص ٢٨٣، والتصريح ٢٥٤/٢.

(٢) سقط "جملة" من: أ.

(٣) من الآية ٩٦، من سورة البقرة. هذا البيت من الكامل، وهو لقتيلة بنت النضر بن الحارث الأسدي، والبيت ضمن قصيدة لها وقد أنشدتها بين يدي النبي -ﷺ- في مقتل أبيها، وكان النبي -ﷺ- قد أهدر دمه.

وينظر البيت في: المغني: الشاهد ٤٧٠، والتصريح ٢٥٤/١، وشرح الأخواني ٢٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٤٨.

(٥) ينظر في صحيح البخاري، كتاب النكاح ١٣٥/٦، وسنن النسائي، كتاب النكاح ١٢٣/٦، ومسند أحمد ٣٣٦/٥، وسنن الترمذي، كتاب النكاح ٤٢٢/٣، وروايته فيه: «فالشمس لو خالفاً... الخ».



﴿وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب اليم﴾<sup>(١)</sup> فإن تقدمهما ما يطلب خبراً من مبتدأ باقٍ على ابتدائيه أو منسوخ الابتداء بأحد النواسخ، رُجِحَ الشرط على القسم فتأتي بالجواب له تقدّم أو تأخر، نحو: «زيد والله إن تكزّبه يكرّمك» و«إن زيدا والله إن تسألّه يعطيك» وهذا الترجيح واجب<sup>(٢)</sup> عند المصنف وليس واجباً عند ابن عصفور<sup>(٣)</sup>، وأجاز الفراء<sup>(٤)</sup> الاستغناء بجواب الشرط المتأخر عن القسم مطلقاً وإن لم يتقدمها ذو خبر، والمصنف جعله قليلاً، ولذلك قال: «ورعاً... البيت» وغيرهما يخصه بالضرورة، كقوله:

٤٧٣- لأن مُيِّتَ بنا عن غيبٍ معرَكٍ لا تُلْفِئنا عن دماءِ القومِ ننتفل<sup>(٥)</sup>

(١) من الآية ٧٣، من سورة المائدة.

(٢) أي بدلالة كلام الناظم في شرح الكافية الشافية ١٦١٦/٣، والتسهيل ٢٣٩.

(٣) ينظر شرح الجمل له ٥٢٩/١-٥٣٠.

(٤) ينظر معاني القرآن له ٦٦/١-٦٩.

(٥) هنا البيت من البسيط، وهو للأعشى: ميمون بن قيس، وقوله:

"مُيِّتَ" من مَيَّ له: أي: قُدِّر. اللسان "مَيَّ" ١٦٢/٢٠.

و"مَيَّ يُمَيِّ" ك"رَمَى يرمي"، و"عن غيبٍ معرَكٍ" أي: بعد معركة، و"نتفل" أي: نتصل ونترأ. اللسان "نفل" ١٩٦/١٤.

وروي: "نتفل" موضع: "نتفل"، ووجه الاستشهاد بالبيت هو: أنه قد اجتمع فيه الشرط والقسم، فالشرط: "إن" في قوله: "لن" والقسم دلّ عليه اللام، وكلاهما يستدعي جواباً، فعمل الجواب للشرط وهو قوله: "لا تُلْفِئنا" مع تقدم القسم.

وشذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، ولو أنه جعله جواباً للقسم لجاء به مرفوعاً لا مجزوماً.

==

### فصل «لو»<sup>(١)</sup>

وهي من جملة<sup>(٢)</sup> أدوات الشرط في المعنى لا في العمل، وتختص بأحكام فلهذا أُفِرِدَتْ بفضل، ولها معنيان غير الشرط.

أحدهما: أن تكون مصدرية بمنزلة "أن" فتخلص للمضارع للاستقبال، ويتقى بعلمها للماضي على مضيه، إلا أنها تفارق "أن" في أنها لاتقع -غالباً- إلا بعد فعل دالٍّ على تَمَنٍّ، نحو: «يودّ أحدهم لو يُعَمَّر ألف سنة»<sup>(٣)</sup> وقد تقع دونه، نحو:

٤٧٤- ما كان ضرّاً لو مَنَّتْ ورثاً من الفتى وهو المَفيطُ المحنق<sup>(٤)</sup>

الثاني: أن يراد بها التقليل، نحو: (الشمس ولو خاتماً من حديد)<sup>(٥)</sup>.

(-) وينظر البيت في: معاني القرآن للفراء ٦٨/١، وشرح الكافية الشافية ١٦١٦/٣، وشرح ابن الناطم ص ٧٠٧، وشرح المرادي ٢٦٢/٤، وشرح ابن عقيل ٤٥/٤، والخزانة ٣٢٧/١١، وشرح الأخواني: ٢٠/٤، وديوانه ٤٨، ومعجم شواهد العربية ٢٩٠.

(١) تنظر "لو" وأوجهها في: الرصف ص ٣٥٩، والبنى الداني ص ٢٨٧، والمغني ص ٢٨٣، والتصريح ٢٥٤/٢.

(٢) سقط "جملة" من: أ.

(٣) من الآية ٩٦، من سورة البقرة. هذا البيت من الكامل، وهو لقتيلة بنت النضر بن الحارث الأسدي، والبيت ضمن قصيدة لها وقد أنشدتها بين يدي النبي -ﷺ- في مقتل أبيها، وكان النبي -ﷺ- قد أهدر دمه.

وينظر البيت في: المغني، الشاهد ٤٧٠، والتصريح ٢٥٤/١، وشرح الأخواني ٢٤/٢، ومعجم شواهد العربية ٢٤٨.

(٥) ينظر في صحيح البخاري، كتاب النكاح ١٣٥/٦، وسنن النسائي، كتاب النكاح ١٢٣/٦، ومسند أحمد ٣٣٦/٥، وسنن الترمذي، كتاب النكاح ٤٢٢/٣، وروايته فيه: «فالشمس لو خاتماً... الخ».

ولا يلبيها حينئذ إلا الاسم - كما مثل - أو ماضي تأويله، نحو: (ولو أن تُفَرَّغَ من دلوك في إثناء المستقي).<sup>(١)</sup>

"لو" حرف شرط في ماضي ويُقِلُّ وإسلاؤه مستقبلا لكن قبل وهي في الاختصاص بالفعلي كـ "إن" لكن "لو" "أن" بها قد تَقْتَرَن وإن مضارع تلاها صُرُفاً إلى الماضي نحو: "لو يغي كفى" أكثر ما تستعمل "لو" الشرطية عكس "إن" في كون ما بعدها مراداً به الماضي إسمًا بلفظه - وهو الأكثر - نحو: ﴿لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالاً﴾<sup>(٢)</sup> ﴿لو أطاعونا ما قُتِلوا﴾<sup>(٣)</sup> وإسمًا بقرينة تصرفه إليه، نحو: (لو لم يَخَفَ الله لم يعمه)<sup>(٤)</sup> فإن وقع بعدها مضارع صرف معناه إلى الماضي، كما أشار إليه المصنف<sup>(٥)</sup> بالبيت الثالث، نحو: ﴿لو يُطِيعُكُمْ في كثيرٍ من الأمر لَعَنْتُمْ﴾<sup>(٦)</sup> واستعمالها مرادفة لـ "إن" في كونها شرطاً في المستقبل قليل، وحينئذ فتخلص المضارع للاستقبال، نحو:

- (١) ينظر في مسند أحمد ٤٨٣/٣، وروايته فيه: «ولو أن تنزع... الخ»، وأول الحديث: «لا تخفون من المعروف شيئا ولو أن تعطى صلة الجبل، ولو أن تعطى شمع النعل، ولو أن تنزع من دلوك... الخ».
- (٢) من الآية ٤٧، من سورة التوبة.
- (٣) من الآية ١٦٨، من سورة آل عمران.
- (٤) هذا الأثر مروى عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-.
- ينظر في: النهاية لابن الأثير ٨٨/٢، وينظر في: شرح الكافية ٣٩٠/٢، والجنى الثاني ص ٢٨٧، والمغني ٢٨٥/١، والتصريح ٢٥٧/٢.
- (٥) سقط "المصنف" من: ب. (٦) من الآية ٨، من سورة الحجرات.

٤٧٥- ولو تلقى أصلاؤنا بعد موتنا<sup>(١)</sup> ... ..  
 وإن وقع بعدها الماضي انقلب مستقبلا، نحو: ﴿وليعيش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعيفا خافوا عليهم﴾<sup>(٢)</sup> وهي في أحوالها كلها مختصة بالفعل، مثل "إن" الشرطية، إلا أنها تَقْتَرَن بها "أن" المفتوحة، نحو: ﴿ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤوك﴾<sup>(٣)</sup> ﴿ولو أنهم صبروا﴾<sup>(٤)</sup> فعند سيويه والأكثرين أن "أن" في محل رفع بالابتداء<sup>(٥)</sup>، ثم هل خبره محذوف تقديره: موجود، أو: كائن، أو لا خير له، استغناء عنه بجواب:

- (١) هنا صدر بيت من الظويل، وهو منسوب لقيس بن الملوح -جنون ليلى- وقيل: هو لأبي صخر الهذلي، وتماه مع بيت بعده يتم معناه:  
 ... .. من دون رمسيتا من الأرض سبب  
 لظل صدّي صوتي وإن كنت رمةً لصوت صدّي ليلى بهيش وبطرب  
 و"الأصدا": جمع صدّي، وهو: رجع الصوت. اللسان "صدى" ١٨٧/١٩.
- و"الرمس" -يفتح الراء وسكون الليم- هو الفجر. اللسان "رمس" ٤٠٦/٧.
- و"السبب": هو الصحراء المستوية البعيدة الأطراف، اللسان "سبب" ٤٤٣/١ والشاهد منه قوله: "لو تلتقي" حيث جاءت "لو" شرطية.
- وينظر البيت في: المغني، الشاهد ٤٦٢، وأوضح المسالك ٢٢٤/٤، والتصريح ٢٥٥/٢، وشرح الأشئوب ٢٦/٤، وديوانه ٤٦، ومعجم شواهد العربية ٣٦.
- (٢) من الآية ٩، من سورة النساء. (٣) من الآية ٦٤، من سورة النساء.
- (٤) من الآية ٥، من سورة الحجرات.
- (٥) ينظر: الكتاب ١٢١/٣، وشرح الجمل ٤٤٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٣٥/٣، وشرح ابن الناطم ص ٧١١، والجنى الثاني ص ٢٩١-٢٩٢، وأوضح المسالك ٢٣٠/٤، والتصريح ٢٥٩/٢.

ولا يلبيها حينئذ إلا الاسم - كما مثل - أو ماضي تأويله، نحو: (ولو أن تُفَرَّغَ من دلوك في إثناء المستسقى).<sup>(١)</sup>

"لو" حرف شرط في ماضي ويُقَالُ: **إِذَا لَوْ** مستقبلا لكن قبل وهي في الاختصاص بالفعلي كـ "إن" لكن "لو" "أن" بها قد تَقْتَرَنَ وإن مضارع تلاها صُرُفاً إلى الماضي نحو: "لو يَفِي كَفَى" أكثر ما تستعمل "لو" الشرطية عكس "إن" في كون ما بعدها مراداً به الماضي إيساً بلفظه - وهو الأكثر - نحو: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾<sup>(٢)</sup> ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قَبِلُوا﴾<sup>(٣)</sup> وإساً بقرينة تصرفه إليه، نحو: (لو لم يَخَفَ الله لم يعمه)<sup>(٤)</sup> فإن وقع بعدها مضارع صرف معناه إلى الماضي، كما أشار إليه المصنف<sup>(٥)</sup> بالبيت الثالث، نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ﴾<sup>(٦)</sup> واستعمالها مرادفة لـ "إن" في كونها شرطاً في المستقبل قليل، وحينئذ فتخلص المضارع للاستقبال، نحو:

- (١) ينظر في مسند أحمد ٤٨٣/٣، وروايته فيه: «ولو أن تنزع... الخ»، وأول الحديث: «لا تخفون من المعروف شيئا ولو أن تعطى صلة الجبل، ولو أن تعطى شمع النمل، ولو أن تنزع من دلوك... الخ».
- (٢) من الآية ٤٧، من سورة التوبة.
- (٣) من الآية ١٦٨، من سورة آل عمران.
- (٤) هذا الأثر مروى عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-.
- ينظر في: النهاية لابن الأثير ٨٨/٢، وينظر في: شرح الكافية ٣٩٠/٢، والجنى الثاني ص ٢٨٧، والمغني ٢٨٥/١، والتصريح ٢٥٧/٢.
- (٥) سقط "المصنف" من: ب. (٦) من الآية ٨، من سورة الحجرات.

٤٧٥- ولو تلقى أصلاؤنا بعد موتنا<sup>(١)</sup> ...  
 وإن وقع بعدها الماضي انقلب مستقبلا، نحو: ﴿وَلِيُخْشِ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> وهي في أحوالها كلها مختصة بالفعل، مثل "إن" الشرطية، إلا أنها تَقْتَرَنُ بها "أن" المفتوحة، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾<sup>(٤)</sup> فعند سيويه والأكثرين أن "أن" في محل رفع بالابتداء<sup>(٥)</sup>، ثم هل خبره محذوف تقديره: موجود، أو: كائن، أو لا خير له، استغناء عنه بجواب:

- (١) هنا صدر بيت من الطويل، وهو منسوب لقيس بن الملوح -جنون ليلى- وقيل: هو لأبي صخر الهذلي، وتماه مع بيت بعده يتم معناه:  
 ... من دون رمسيتا من الأرض سبب  
 لظل صدّي صوتي وإن كنت رمةً لصوت صدّي ليلى بهش وبطرب  
 و"الأصدا": جمع صدّي، وهو: رجع الصوت. اللسان "صدى" ١٨٧/١٩.
- و"الرمس" -يفتح الراء وسكون لليم- هو الفجر. اللسان "رمس" ٤٠٦/٧.
- و"السبب": هو الصحراء المستوية البعيدة الأطراف، اللسان "سبب" ٤٤٣/١ والشاهد منه قوله: "لو تلتقي" حيث جاءت "لو" شرطية.
- وينظر البيت في: المغني، الشاهد ٤٦٢، وأوضح المسالك ٢٢٤/٤، والتصريح ٢٥٥/٢، وشرح الأثوني ٢٦/٤، وديوانه ٤٦، ومعجم شواهد العربية ٣٦.
- (٢) من الآية ٩، من سورة النساء. (٣) من الآية ٦٤، من سورة النساء.
- (٤) من الآية ٥، من سورة الحجرات.
- (٥) ينظر: الكتاب ١٢١/٣، وشرح الجمل ٤٤٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٣٥/٣، وشرح ابن الناطم ص ٧١١، والجنى الثاني ص ٢٩١-٢٩٢، وأوضح المسالك ٢٣٠/٤، والتصريح ٢٥٩/٢.

"لو أنهم" في قولان.

وعند الكوفيين والمبرد<sup>(١)</sup> أنها فاعل لفعل محذوف تقديره: لو ثبت أنهم، فلم تخرج عن قاعدة اختصاصها بالفعل، كما اتفقوا عليها فيما إذا وليها اسم صريح نحو:

٤٧٦- أخلاي لوغير الحمام أصابكم<sup>(٢)</sup> ... ..

(١) وقد قال بذلك -أيضا- الزجاج والزمخشري. وينظر: المقتضب ٧٧/٣، والكشاف ٥٥٩/٣، وتشرح الجمل ٤٤٠/٢-٤٤١، والجنى الداني ص ٢٩١-٢٩٢، وأوضح المسالك ٢٣٠/٤، والنصريح ٢٥٩/٢.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لأبي الغطّش الضبي، وقامه قوله:

... .. غيّبت ولكن ما على الموت مغيّب

"الحمام" الموت، وقد جاء تفسيره في الشطر الثاني من البيت.

"المغيّب": الغائب، وأراد به هنا اللوم والجزع، يقول: "لو أصبتم في حرب لأدركنا بآثاركم وانتصروا لكم ولكن الموت لا ينتصر منه.

وقد روى ابن منظور شطره الثاني هكذا:

... .. عتبت ولكن ليس للدهر مغيّب

وقال: وقصر "أخلاي" ضرورة لثبت باء الإضافة، والرواية الصحيحة: "أخلاي" بالمد وحذف باء الإضافة. ينظر: اللسان "عتب" ٦٦/٢.

والشاهد منه قوله: "لو غير" فإن "غير" خاتل بفعل محذوف يفسره المذکور بعده وهو: "أصابكم" والتقدير: لو أصابكم غير الحمام.

وينظر البيت في: الجنى الداني ص ٢٩٠، وأوضح المسالك ٢٢٩/٤، والنصريح ٢٥٩/٢، وشرح الأثوني ٢٧/٤، ومعجم شواهد العربية ٣٥.

٤٧٧- لو بغير الماء خَلَقِي شَرَقِي<sup>(١)</sup> ... ..  
وقوله -تعالى-: (الشمس ولو خافتا من حديد) إذ الأول معمول لفعل<sup>(٢)</sup>  
مفسر بلفظ<sup>(٣)</sup> مابعده، تقديره: "لو أصابكم".

والثاني معمول لفعل مفسر بمعنى مابعده تقديره: "لو شَرَقِي".  
والثالث معمول لفعل مدلول عليه بالمعنى، تقديره: «ولو كان الملتصق خاتما» هذا حكم ماتدخل عليه من حيث اللفظ، وأما من جهة المعنى فإنها تقتضى امتناع<sup>(٤)</sup> شرطها دائما وامتناع الجواب معه إن لم يكن له سبب آخر

(١) هذا صدر بيت من الرمل، وقائله: عدي بن زيد العبادي التميمي، وقامه:

... .. كنت كالفصان بالماء اعتصاري

والشَرَقِي: الغصة، ويكرن بالماء والريق كالغصص بالطعام. اللسان "شرق" ٤٣/١٢.

والفصان: من أصابه الغصص.

والاعتصار: أن يغص الإنسان بالطعام فيعتصر بالماء، أي يشربه قليلا قليلا ليتحدر الطعام. اللسان "عصر" ٢٥٦/٦.

ينظر البيت في: الكتاب ١٢١/٣، وشرح الكافية الشافية ١٦٣٦/٣، وشرح ابن الناطم ص ٧١١، واللسان "عصر" ٢٥٦/٦، و"شرق" ٤٥/١٢، وشرح المرادي ٢٧٧/٤، والجنى ص ٢٩٢، والمغني، الشاهد ٤٧٧، والممع ٦٦/٢، والنور ٨١/٢، والنصريح ٢٥٩/٢، وشرح الأثوني ٢٨/٤، ومعجم شواهد العربية ١٩٠.

(٢) في أ: "الفتل". (٣) في ب: "بمعنى" موضع: "بلفظ".

(٤) اختلف النحاة في إفادتها الامتناع، وكيفية إفادتها إياه، فقد نفى الشلوبيس إفادة "لو" الامتناع، وغيره أثبت ذلك على خلاف في كيفية الإفادة، وليس هذا موضع بسطه ولكن ينظر: وصف المباني ص ٣٥٨، والجنى الداني ص ٢٨٩، والمغني ص ٢٨٢، والنصريح ٢٥٧/٢.

"لو أنهم" في قولان.

وعند الكوفيين والمبرد<sup>(١)</sup> أنها فاعل لفعل محذوف تقديره: لو ثبت أنهم، فلم تخرج عن قاعدة اختصاصها بالفعل، كما اتفقوا عليها فيما إذا وليها اسم صريح نحو:

٤٧٦- أخلاي لوغير الحمام أصابكم<sup>(٢)</sup> ... ..

(١) وقد قال بذلك -أيضا- الزجاج والزمخشري. وينظر: المقتضب ٧٧/٣، والكشاف ٥٥٩/٣، وتشرح الجمل ٤٤٠/٢-٤٤١، والجنى الداني ص ٢٩١-٢٩٢، وأوضح المسالك ٢٣٠/٤، والنصريح ٢٥٩/٢.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لأبي الغطّش الضبي، وقامه قوله:

... .. غيّبت ولكن ما على الموت مخّيب

"الحمام" الموت، وقد جاء تفسيره في الشطر الثاني من البيت.

"المخّيب": العتاب، وأراد به هنا اللوم والجزع، يقول: "لو أصبتم في حرب لأدركنا بآركم وانتصروا لكم ولكن الموت لا ينتصر منه.

وقد روى ابن منظور شطره الثاني هكذا:

... .. عتبت ولكن ليس للدهر مخّيب

وقال: وقصر "أخلاي" ضرورة لثبت باء الإضافة، والرواية الصحيحة: "أخلاي" بالمدّ وحذف باء الإضافة. ينظر: اللسان "عتب" ٦٦/٢.

والشاهد منه قوله: "لو غير" فإن "غير" خاتل بفعل محذوف يفسره المذکور بعده وهو: "أصابكم" والتقدير: لو أصابكم غير الحمام.

وينظر البيت في: الجنى الداني ص ٢٩٠، وأوضح المسالك ٢٢٩/٤، والنصريح ٢٥٩/٢، وشرح الأثوني ٢٧/٤، ومعجم شواهد العربية ٣٥.

٤٧٧- لو بغير الماء خَلَقِي شَرَقِي<sup>(١)</sup> ... ..  
وقوله -تعالى-: (الشمس ولو خافنا من حديد) إذ الأول معمول لفعل<sup>(٢)</sup>  
مفسر بلفظ<sup>(٣)</sup> مابعد، تقديره: "لو أصابكم".

والثاني معمول لفعل مفسر بمعنى مابعد تقديره: "لو شَرَقِي".  
والثالث معمول لفعل مدلول عليه بالمعنى، تقديره: «ولو كان الملتصص خافنا» هذا حكم مائدخل عليه من حيث اللفظ، وأما من جهة المعنى فإنها تقتضى امتناع<sup>(٤)</sup> شرطها دائما وامتناع الجواب معه إن لم يكن له سبب آخر

(١) هذا صدر بيت من الرمل، وقائله: عدي بن زيد العبادي التميمي، وقامه:

... .. كنت كالفصان بالماء اعتصاري

والشَرَقِي: الغصة، ويكرن بالماء والريق كالغصص بالطعام. اللسان "شرق" ٤٣/١٢.

والفصان: من أصابه الغصص.

والاعتصار: أن يغص الإنسان بالطعام فيعتصر بالماء، أي يشربه قليلا قليلا ليتحدر الطعام. اللسان "عصر" ٢٥٦/٦.

ينظر البيت في: الكتاب ١٢١/٣، وشرح الكافية الشافية ١٦٣٦/٣، وشرح ابن الناطم ص ٧١١، واللسان "عصر" ٢٥٦/٦، و"شرق" ٤٥/١٢، وشرح المرادي ٢٧٧/٤، والجنى ص ٢٩٢، والمغني، الشاهد ٤٧٧، والممع ٦٦/٢، والنور ٨١/٢، والنصريح ٢٥٩/٢، وشرح الأثوني ٢٨/٤، ومعجم شواهد العربية ١٩٠.

(٢) في أ: "الفتل". (٣) في ب: "بمعنى" موضع: "بلفظ".

(٤) اختلف النحاة في إفادتها الامتناع، وكيفية إفادتها إياه، فقد نفى الشلوبيس إفادة "لو" الامتناع، وغيره أثبت ذلك على خلاف في كيفية الإفادة، وليس هذا موضع بسطه ولكن ينظر: وصف المباني ص ٣٥٨، والجنى الداني ص ٢٨٩، والمغني ص ٢٨٢، والنصريح ٢٥٧/٢.

غيره، كالأثلة للمقدمة، وكتوله: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنَ فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٢)</sup> فإن كان له سبب آخر لم يلزم<sup>(٣)</sup> امتناعه، نحو: «لو لم تكن الشمس طالعة كان الضوء موجوداً»، ومثله قول عمر:<sup>(٤)</sup> «يَعْمُ الْعَبْدُ صَهيباً»<sup>(٥)</sup>، لو لم يخف الله لم يعضه» إذ ترك العصيان له عدة أسباب، منها: الحبة، ومنها: الإجلال، ومنها: الخوف، فلا يلزم من انتفاء الخوف انتفائه، كما أن الضوء له عدة أسباب فلا يلزم من عدم الشمس انتفائه.

### أما ولولا ولوما

هذه الحروف الثلاثة تقتضي ملازمة بين جملتين، كأدوات الشرط، فلذلك عقيبت بها، إلا أن «أما» أدخلت في معنى الشرط من أختيها.

«أما» كـ«سمهما يك من شيء» وفا **لَيَلْمُوْا تِلْوَهَا وَجَوِباً أَلْفَاً**  
وحذف ذى الفاقن في نفي إذا **لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ بُدَا**  
أما المفتوحة حرف شرط تقتضي التفصيل -غالباً- بأن يعطف عليها

(١) من الآية ١٧٦، من سورة الأعراف.

(٢) من الآية ٩٩، من سورة يونس.

(٣) في ب: «لم يلزم».

(٤) في ب: «ابن غنم» موضع: «عمر» وهو تحريف.

(٥) هو: صهيب بن سنان بن مالك، وقيل: خالد بن عمرو بن عقيل، ويقال: طفيل ابن عامر بن جندلة الرزني، نسب إلى الثرم لأنهم سَنَوْهُ صغيراً، وقدم مكة ومن الله عليه بالإسلام وكان من السابقين الأولين، وقوفي سنة ٣٨هـ، وقيل: ٣٩هـ.

تنظر: الإصابة ٢/٢٥٤، والعبر ٣٢/١، وانظر: التعليق رقم (٤) من ص ٨١٢.

مثلها، نحو: «فأما اليتيم فلا تقهر، وأما السائل فلا تنهر»<sup>(١)</sup> ونحو<sup>(٢)</sup> كثير، وقد تكون مجرد التوكيد الخالي عن التفصيل، كقولك: «أما زيد فمتطلق» قال الزنجشيري: «أما» حرف يعطي الكلام فضلاً توكيد، تقول: «زيد ذاهب» فإذا قصدت أنه لا محالة ذاهب. قلت: «أما زيد فذاهب»<sup>(٣)</sup> وفي الحالين هي مؤولة بأداة شرط وجملته، كما ذكر المصنف، فإذا قلت: «أما زيد فمتطلق» فتأويله: [«مهما يكن من شيء فزيد منطلق» وتلزم هذه الفاء لتلوهاء، سواء كان<sup>(٤)</sup> مبتدأ محذوفاً عنه بتلوه، نحو: «وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله»<sup>(٥)</sup> أو مفعولاً وتلوه هو العامل فيه، نحو: «فأما اليتيم فلا تقهر»<sup>(٦)</sup> وتحذف هذه الفاء كثيراً إذا كان معها قول قد نبذ، أي: طرح، واستغني عنه بالمقول نحو: «فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم؟»<sup>(٧)</sup> لأن تقديره فيقال لهم: «أكفرتم؟» أما دون ذلك فلا تحذف إلا في الضرورة، كقولهم:

٤٧٨- فأما القتالُ لا قتالَ لديكم<sup>(٨)</sup> ... ..

(١) الآيات ٩، ١٠، من سورة الضحى.

(٢) ينظر نحوه في الفصل من خلال شرح ابن عيش ١١/٩.

(٣) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

(٤) في ب: «مخرجا» موضع: «غفيرا» وهو تحريف.

(٥) من الآية ١٠٧، من سورة آل عمران.

(٦) من الآية ٩، من سورة الضحى.

(٧) من الآية ١٠٦، من سورة آل عمران.

(٨) هذا صدر بيت من الطويل، وقائله: الحارث بن خالد المخزومي، وهو من كلمة له في هجاء بني أسد بن أبي العيص، وتقامه مع بيت قبله:

غيره، كالأثلة للمقدمة، وكتوله: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنَ فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٢)</sup> فإن كان له سبب آخر لم يلزم<sup>(٣)</sup> امتناعه، نحو: «لو لم تكن الشمس طالعة كان الضوء موجوداً»، ومثله قول عمر:<sup>(٤)</sup> «يَعْمُ الْعَبْدُ صَهيباً»<sup>(٥)</sup>، لو لم يخف الله لم يعضه» إذ ترك العصيان له عدة أسباب، منها: الحبة، ومنها: الإجلال، ومنها: الخوف، فلا يلزم من انتفاء الخوف انتفائه، كما أن الضوء له عدة أسباب فلا يلزم من عدم الشمس انتفائه.

### أما ولولا ولوما

هذه الحروف الثلاثة تقتضي ملازمة بين جملتين، كأدوات الشرط، فلذلك عقيبت بها، إلا أن «أما» أدخلت في معنى الشرط من أختيها. «أما» كـ«مهما» من شيء وفا *لَيَلْمُوْا يَلْوَاهَا* وجوباً ألفاً وحذف ذى الفاقل في نفي إذا *لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ بُدِلَا* أما المفتوحة حرف شرط تقتضي التفصيل -غالباً- بأن يعطف عليها

(١) من الآية ١٧٦، من سورة الأعراف.

(٢) من الآية ٩٩، من سورة يونس.

(٣) في ب: «لم يلزم».

(٤) في ب: «ابن غنم» موضع: «عمر» وهو تحريف.

(٥) هو: صهيب بن سنان بن مالك، وقيل: خالد بن عمرو بن عقيل، ويقال: طفيل ابن عامر بن جندلة الرزني، نسب إلى الثرم لأنهم سَنَوْهُ صغيراً، وقدم مكة ومن الله عليه بالإسلام وكان من السابقين الأولين، وتوفي سنة ٣٨هـ، وقيل: ٣٩هـ.

تنظر: الإصابة ٢/٢٥٤، والعبر ٣٢/١، وانظر: التعليق رقم (٤) من ص ٨١٢.

مثلها، نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾<sup>(١)</sup> ونحو<sup>(٢)</sup> كثير، وقد تكون مجرد التوكيد الخالي عن التفصيل، كقولك: «أما زيد فمتطلق» قال الزنجشيري: «أما» حرف يعطي الكلام فضلاً توكيداً، تقول: «زيد ذاهب» فإذا قصدت أنه لا محالة ذاهب. قلت: «أما زيد فذاهب»<sup>(٣)</sup> وفي الحالين هي مؤولة بأداة شرط وجملته، كما ذكر المصنف، فإذا قلت: «أما زيد فمتطلق» فتأويله: [«مهما يكن من شيء فزيد منطلق» وتلزم هذه الفاء لتلوهاء، سواء كان<sup>(٤)</sup> مبتدأ محذوفاً<sup>(٥)</sup> عنه بتلوه، نحو: «وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله»<sup>(٦)</sup> أو مفعولاً وتلوه هو العامل فيه، نحو: «فأما اليتيم فلا تقهر»<sup>(٧)</sup> وتحذف هذه الفاء كثيراً إذا كان معها قول قد نبذ، أي: طرح، واستغني عنه بالمقول نحو: «فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم؟»<sup>(٨)</sup> لأن تقديره فيقال لهم: «أكفرتم؟» أما دون ذلك فلا تحذف إلا في الضرورة، كقولهم:

٤٧٨- فأما القتالُ لا قتالَ لديكم<sup>(٩)</sup> ... ..

(١) الآيات ٩، ١٠، من سورة الضحى.

(٢) ينظر نحوه في الفصل من خلال شرح ابن عيش ١١/٩.

(٣) مابين المعقوفين ساقط من: ب.

(٤) في ب: «مخرجا» موضع: «غيراً» وهو تحريف.

(٥) من الآية ١٠٧، من سورة آل عمران.

(٦) من الآية ٩، من سورة الضحى.

(٧) من الآية ١٠٦، من سورة آل عمران.

(٨) هذا صدر بيت من الطويل، وقائله: الحارث بن خالد المخزومي، وهو من كلمة له في هجاء بني أسد بن أبي العيص، وتقامه مع بيت قبله:

==

وحذفها في النشر شاذ، ومنه في الحديث: (أما بعد: ما بآل رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله).<sup>(١)</sup>

(-) فضحتم قريشا بالفرار وأنتم قُسترون سودان عظام المناكب  
... ... ولكن سيرا في عراض المراكب  
"قمتون": جمع: "قمت" وهو الطويل، وقيل الطويل العنق.  
"سودان": جمع: "أسود"، وقيل: جمع سود، مأخوذ من السيادة.  
"عراض": جمع: "عرض" - بالضم - وهو الناحية.  
"المراكب": جمع: "مركب"، وهو الجماعة من الناس ركبانا أو مشاة.  
ويروى: "المراكب" - بالراء -.

والمعنى: يقول: لقد فضحتم القبيلة التي تسبون إليها بفراركم حين حمي الوطيس مع مأوتهم من صور ظاهرها يتم عن الشجاعة وحقيقتها تخالف ذلك. والشاهد منه قوله: "لا تالّ لديكم" حيث حذف الفاء من جواب "أما" مع كون الكلام لا يتضمن قولاً محذوفاً، وذلك ضرورة.

ينظر البيهقي في المقتضب ٧١/٢، وشرح ابن عيش ١٢/٩، وشرح الكافية الشافية ١٦٤٨/٣، وشرح ابن السائغ ص ٧١٥، وشرح المرادي ٢٨٦/٤، والجنى الداني ص ٤٨٣، وأوضح المسالك ٢٣٤/٤، والمغني، الشاهد ٨٥، وشرح ابن عقيل ٥٣/٤، واللمع ٧٦/٢، والدرر ٨٤/٢، والتصريح ٢٦٢/٢، والخزانة ٤٥٢/١، وشرح الأصبهاني ٣١/٤، ومعجم شواهد العربية ٥٦.

(١) ينظر الحديث في: صحيح البخاري، كتاب المكاتب ١٢٦/٣-١٢٧، وصحيح مسلم، كتاب العنق ص ١١٤١، وسنن النسائي، كتاب البيوع ٣٠٦/٧-٣٠٧، وسنن الزملي، كتاب الوصايا ٤٣٦/٤، والموطأ، كتاب العنق ٧٨٠/١، ومسند أحمد ٨٢/٦، ٢١٣.

"لولا" و"لوما" يلزمان الابتداء إذا امتناعا بوجود عقدا إذا أريد بـ "لولا" و"لوما" الملازمة فهما حرفا امتناع لوجود، لأنهما يقتضيان امتناع جوابيهما لوجود تاليهما، نحو: «لولا أنتم لكنّا مؤمنين»<sup>(١)</sup> وتقول: «لوما زيد لأكرمته» ويلزمان - حيثئذ - للبتداء، كما مثل، وغيره لازم الحذف - غالباً - كما سبق في باب الابتداء<sup>(٢)</sup>، وجوابهما - حيثئذ - إما ماضي اللفظ، وإما ماضي المعنى، نحو: «لولا زيد لم آتكم» ثم الماضي اللفظ إن كان مثنياً فالأكثر اقترانه باللام، نحو: «لولا فضل الله عليكم ورحمته لا تبعثم الشيطان»<sup>(٣)</sup> والمنفي بـ "ما" عكسه، نحو: «ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكني منكم من أحد أبداً»<sup>(٤)</sup> وقد يحذف اللهم به، نحو: «ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم»<sup>(٥)</sup>.

وبهما التحضيض بـ "هلا" "ألا" وأوليهما الفعلا وقد يليها اسم بفعل مضمر غلّق أو بظاهر مؤخر من معاني "لولا" و"لوما" التحضيض، ومعناه: الحث على الفعل، ومن الحروف النالة على التحضيض "ملا" و"ألا" - مشددة ومخففة - وتختص أدوات التحضيض بالأفعال، ولا يليها إلا الماضي، نحو:

- (١) من الآية ٣١، من سورة سبأ. (٢) ينظر مواضع حذف الخبر.
  - (٣) من الآية ٨٣، من سورة النساء. (٤) من الآية ٢١، من سورة النور.
  - (٥) من الآية ١٠، من سورة النور.
  - (٦) "لولا" و"لوما" كلمتان مركبتان من: "لو" و"لا" و"ما"، ويدلان على الامتناع لوجود، ويدلان - أيضاً - على التحضيض.
- تنظران في الكتاب ٢٢٢/٤، والجنى ص ٥٤١-٥٤٩، والمغني ص ٣٠٦-٣٠٧.



وحذفها في النشر شاذ، ومنه في الحديث: (أما بعد: ما بآل رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله).<sup>(١)</sup>

(-) فضحتم قريشا بالفرار وأنتم قُسترون سودان عظام المناكب  
... ... ولكن سيرا في عراض المراكب  
"قمتون": جمع: "قمت" وهو الطويل، وقيل الطويل العنق.  
"سودان": جمع: "أسود"، وقيل: جمع سود، مأخوذ من السيادة.  
"عراض": جمع: "عرض" - بالضم - وهو الناحية.  
"المراكب": جمع: "مركب"، وهو الجماعة من الناس ركبانا أو مشاة.  
ويروى: "المراكب" - بالراء -.

والمعنى: يقول: لقد فضحتم القبيلة التي تسبون إليها بفراركم حين حمي الوطيس مع مأوتهم من صور ظاهرها يتم عن الشجاعة وحقيقتها تخالف ذلك. والشاهد منه قوله: "لا تالّ لديكم" حيث حذف الفاء من جواب "أما" مع كون الكلام لا يتضمن قولاً محذوفاً، وذلك ضرورة.

ينظر البيهقي في المقتضب ٧١/٢، وشرح ابن عيش ١٢/٩، وشرح الكافية الشافية ١٦٤٨/٣، وشرح ابن السائغ ص ٧١٥، وشرح المرادي ٢٨٦/٤، والجني الداني ص ٤٨٣، وأوضح المسالك ٢٣٤/٤، والمغني، الشاهد ٨٥، وشرح ابن عقيل ٥٣/٤، واللمع ٧٦/٢، والدرر ٨٤/٢، والتصريح ٢٦٢/٢، والخزانة ٤٥٢/١، وشرح الأشتوني ٣١/٤، ومعجم شواهد العربية ٥٦.

(١) ينظر الحديث في: صحيح البخاري، كتاب المكاتب ١٢٦/٣-١٢٧، وصحيح مسلم، كتاب العنق ص ١١٤١، وسنن النسائي، كتاب البيوع ٣٠٦/٧-٣٠٧، وسنن الزملي، كتاب الوصايا ٤٣٦/٤، والموطأ، كتاب العنق ٧٨٠/١، ومسند أحمد ٨٢/٦، ٢١٣.

"لولا" و"لوما" يلزمان الابتداء إذا امتناعا بوجود عقدا إذا أريد بـ "لولا" و"لوما" الملازمة فهما حرفا امتناع لوجود، لأنهما يقتضيان امتناع جوابيهما لوجود تاليهما، نحو: «لولا أنتم لكنّا مؤمنين»<sup>(١)</sup> وتقول: «لوما زيد لأكرمته» ويلزمان - حيثئذ - للبتداء، كما مثل، وغيره لازم الحذف - غالباً - كما سبق في باب الابتداء<sup>(٢)</sup>، وجوابهما - حيثئذ - إما ماضي اللفظ، وإما ماضي المعنى، نحو: «لولا زيد لم آتكم» ثم الماضي اللفظ إن كان مثنياً فالأكثر اقترانه باللام، نحو: «لولا فضل الله عليكم ورحمته لا تبعثم الشيطان»<sup>(٣)</sup> والمنفي بـ "ما" عكسه، نحو: «ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكني منكم من أحد أبداً»<sup>(٤)</sup> وقد يحذف اللهم به، نحو: «ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم»<sup>(٥)</sup>.

وبهما التحضيض بـ "هلا" "ألا" وأوليئها الفعلا وقد يليها اسم بفعل مضمر غلّق أو بظاهر مؤخر من معاني "لولا" و"لوما" التحضيض، ومعناه: الحث على الفعل، ومن الحروف النالة على التحضيض "ملا" و"ألا" - مشددة ومخففة - وتختص أدوات التحضيض بالأفعال، ولا يليها إلا الماضي، نحو:

- (١) من الآية ٣١، من سورة سبأ. (٢) ينظر مواضع حذف الحذف.
  - (٣) من الآية ٨٣، من سورة النساء. (٤) من الآية ٢١، من سورة النور.
  - (٥) من الآية ١٠، من سورة النور.
  - (٦) "لولا" و"لوما" كلمتان مركبتان من: "لو" و"لا" و"ما"، ويدلان على الامتناع لوجود، ويدلان - أيضاً - على التحضيض.
- تنظران في الكتاب ٢٢٢/٤، والجني ص ٥٤١-٥٤٩، والمغني ص ٣٠٦-٣٠٧.

﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة﴾<sup>(١)</sup> أو<sup>(٢)</sup> المضارع، نحو: ﴿لوما تأتينا باللائمة﴾<sup>(٣)</sup> وقد يفصل بينها وبين الفعل جملة اعتراضية نحو: ﴿فلولا - إن كنتم غير مدنيين - ترجعونها﴾<sup>(٤)</sup> وقد يليها اسم متعلق بفعل مضمّر<sup>(٥)</sup> قبله، نحو:

٤٧٩- أتيت بعد الله في القيامة مؤثقا فهلا سعيذا ذا الحيانة والغدر<sup>(٦)</sup>  
تقديره: فهلا أسررت سعيذا، أو بفعل مؤخر عنه، نحو: ﴿ولولا إذ سمعتموه قلتم﴾<sup>(٧)</sup> لأن "إذ" ظرف لـ "قلتم" فإن وقع بعدها الجملة الاسمية، نحو:  
٤٨٠- ... .. فهلا نفس ليلى شقيها<sup>(٨)</sup>  
فتّر بعدها "كان" رافعة لضمير الشأن، والجملة خبرها.

- (١) من الآية ١٢٢، من سورة التوبة. (٢) في ب: "والمضارع".
- (٣) من الآية ٧، من سورة الحجر. (٤) من الآية ٨٢، من سورة الواقعة.
- (٥) سقط "مضمّر" من ب.
- (٦) هذا البيت من الكامل، وقائله غير معروف.
- و"القد" سير من جلد يقد غير مدبوغ.
- ينظر البيت في: الأملالي الشجرية ٣٥٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٦٥٣/٣، وشرح ابن السائغ ص ٧١٨، وشرح الأشموني ٣٦/٤.
- (٧) من الآية ١٦، من سورة النور.
- (٨) هذا عجز بيت من الطويل، وقد نسب إلى شعراء عتقة، فنسب إلى: قيس بن الملوح، وإلى الضمة بن عبيد الله القشيري، وإلى ابن الدميني، وإلى إبراهيم الصولي، وقيل قوله:

وليت ليلى أرسلت بشفاعتي إلى ... ..  
الشاهد منه قوله: "فعلا نفس ليلى" فإن "نفس" مبتدأ، وخبره "شقيها" =

### الإخبار بالذي والألف واللام

هذا الباب وضعه النحاة للتدريب في الأحكام النحوية، واختيار المبتدئ في كيفية تركيب الكلام، كما وضع أهل التصريف مسائل للتمرين<sup>(١)</sup> في الأحكام التصريفية، وإن لم تنطق العرب بمتعلها، ويصار إلى هذا الإخبار إما لتقصيد الاختصاص، وإما لتقوية الحكم، وإما لتشويق السامع، وإما لإحابة الممتحن.

ما قيل أخبر عنه بالذي خبر عن الذي مبتدأ قبل استقر وما سواهما فوسطه صلة عائدها خلف مغطى التكلمه نحو «الذي ضربته زيد» فلذا "ضربت زيدا" كان، فاذا المأخذا  
هذا بيان صفة الإخبار، فما قيل لك: أخبر عنه بـ "الذي" جعلته خبرا مؤخرا<sup>(٢)</sup> عن الموصول الذي استقر "في أول الكلام"<sup>(٣)</sup>، وما سوى المخبر به والمخبر<sup>(٤)</sup> عنه يتوسط صلة بينهما، تكون مشتملة على ضمير عائد على

(٥) والجملة في محل نصب خبر لكان الشأنة.

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٦٥٤/٣، وشرح ابن السائغ ص ٧١٢،

وشرح المرادي ٢٩٠/٤، والهمع ٦٧/٢، والدرر ٨٣/٢، والتصريح ٢٦٣/٢،

والخزاعة ٦١/٣، وشرح الأشموني ٣٦/٤

(١) في ب: "التمرين". (٢) سقط "مؤخر" من أ.

(٣) في ب: "في أول الكلام مفيذا" وهو سهر من الناسخ.

(٤) في ب: "أو المخبر عنه" وهو تحريف.

﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾<sup>(١)</sup> أو<sup>(٢)</sup> المضارع، نحو: ﴿لَوْ مَا تَأْتِيَا بِالْمَلَائِكَةِ﴾<sup>(٣)</sup> وقد يفصل بينها وبين الفعل جملة اعتراضية نحو: ﴿فَلَوْلَا - إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ - تَرْجِعُونَهَا﴾<sup>(٤)</sup> وقد يليها اسم متعلق بفعل مضمَر<sup>(٥)</sup> قبله، نحو:

٤٧٩- أَتَيْتَ بَعْدَ اللَّهِ فِي الْقِيَامِ مُوْتَقًا فَهَلَّا سَعِيدًا ذَا الْحَيَاةِ وَالْغُدْرِ<sup>(٦)</sup> تقديره: فهلا أسررت سعيداً، أو بفعل مؤخر عنه، نحو: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ﴾<sup>(٧)</sup> لأن "إِذْ" ظرف لـ"قُلْتُمْ" فإن وقع بعدها الجملة الاسمية، نحو: ٤٨٠- ... .. فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا<sup>(٨)</sup> قُتِرَ بعدها "كَانَ" رافعة لضمير الشأن، والجملة خبرها.

- (١) من الآية ١٢٢، من سورة التوبة. (٢) في ب: "والمضارع".
- (٣) من الآية ٧، من سورة الحجر. (٤) من الآية ٨٢، من سورة الواقعة.
- (٥) سقط "مضمَر" من ب.
- (٦) هذا البيت من الكامل، وقائله غير معروف.
- و"الْقُدْرُ" سير من جلد يقدُّ غير مدبوغ.
- ينظر البيت في: الأملالي الشجرية ٣٥٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٦٥٣/٣، وشرح ابن السائغ ص ٧١٨، وشرح الأشموني ٣٦/٤.
- (٧) من الآية ١٦، من سورة النور.
- (٨) هذا عجز بيت من الطويل، وقد نسب إلى شعراء عتقة، فنسب إلى: قيس بن الملوح، وإلى الضمّة بن عبيد الله القشيري، وإلى ابن الدمينة، وإلى إبراهيم الصولي، وقبله قوله:

وَلَيْسَتْ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَى ... ..  
 «الشاهد منه قوله: "فَعَلًا نَفْسٌ لَيْلَى" فإن "نَفْسٌ" مبتدأ، وخبره "شَفِيعُهَا" =

### الإخبار بالذی والألف واللام

هذا الباب وضعه النحاة للتدريب في الأحكام النحوية، واختيار المبتدئ في كيفية تركيب الكلام، كما وضع أهل التصريف مسائل للتمرين<sup>(١)</sup> في الأحكام التصريفية، وإن لم تنطق العرب بمتعلها، ويصار إلى هذا الإخبار إما لتقصّد الاختصاص، وإما لتقوية الحكم، وإما لتشويق السامع، وإما لإحابة الممتحن.

ما قيل أخْبِرْ عَنْهُ بِالذِي خَبِرَ عَنْ الذِي مَبْدَأُ قَبْلُ اسْتَقَرَّ  
 وما سواهما فوسَطُهُ مَبْدَأُ عَائِدُهَا خَلْفَ مَغْطَى التَكْمِلَةِ  
 نحو «الذِي ضَرَبْتَهُ زَيْدٌ» فلذا "ضَرَبْتُ زَيْدًا" كَانَ، فَادْرِ الْمَأْخُذَ  
 هذا بيان صفة الإخبار، فما قيل لك: أخبر عنه بـ"الذِي" جعلته خبراً  
 مؤخراً<sup>(٢)</sup> عن الموصول الذي استقر "في أول الكلام"<sup>(٣)</sup>، وما سوى المخبر به  
 والمخبر<sup>(٤)</sup> عنه يتوسط صلة بينهما، تكون مشتملة على ضمير عائد على

(٥) والجملة في محل نصب خبر لكان الشأنية.

وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٦٥٤/٣، وشرح ابن السائغ ص ٧١٢، وشرح المرادي ٢٩٠/٤، والهمع ٦٧/٢، والدرر ٨٣/٢، والتصريح ٢٦٣/٢، والخزانة ٦١/٣، وشرح الأشموني ٣٦/٤.

(١) في ب: "التمرين".

(٢) في ب: "في أول الكلام مفيداً" وهو سهر من الناسخ.

(٤) في ب: "أو المخبر عنه" وهو تحريف.

الموصول، واقع في مكان الاسم المخبر عنه بـ "الذي" وخلف عنه، وهو مراد للمصنف بقوله: «خَلَفَ معطى التكملة» لأن الاسم المخبر عنه هو الذي حصلت التكملة به، لجهة خبراً، فإذا قيل لك: «أخبر عن زيد» - من قولك: "ضربت زيدا" - بـ "الذي"، قلت: «الذي ضربه زيد» فتجعل "زيداً" مؤخر<sup>(١)</sup>، وترفعه على أنه خبر، وتبدئ الكلام بموصول مطابق له، وتجعل ما بقي من الجملة صلته، وتجعل في محل "زيد" ضميراً عائداً<sup>(٢)</sup> على الموصول، فهذه خمسة أعمال في هذا التركيب، لا يجوز الإخلال بشيء منها، وقد عملت - بهذا - أن عبارة النحاة في هذا المحل فيها تحوُّز<sup>(٣)</sup>، فإن "الذي" خبر عنه لا غير به، و"زيد" بالعكس، وذلك خلاف الظاهر من قولهم: «أخبر عن كذا بـ "الذي"» وتأويل كلامهم: «أخبر عن مسمى زيد في حال تعبيرك عنه بـ "الذي"» ولذا ذكر مسألتين غير مسألة الكتاب يتضح بهما المعنى.

✽ إذا قيل: أخبر عن "زيد" من قولنا: "زيد منطلق" بـ "الذي" قلت: «الذي هو منطلق زيد» فـ "الذي" مبتدأ، و"هو" ضمير خلف عن "زيد" وهو العائد، وأثبت به منفصلاً لعدم ما يتصل به، و"هو"<sup>(٤)</sup> و"منطلق" الصلة، و"زيد" الخبر.

(١) سقط "مؤخر" من: أ.

(٢) سقط "عائداً" من: ب.

(٣) قلت: الذي حل الاء ارج على الحكم على عبارة النحاة في هذا المحل - بالسجوز هو أنه جعل "الباء" في قولهم: "بالذي" للتعبئة، لكنه لو جعلها للسبية - كما فعل غيره كالمرادي - لما احتاج إلى التعليق.

(٤) سقط "وهو" من: أ.

✽ فإن قيل: أخبر عن "النساء" من قولك: «ضربت زيدا» عملت ما تقدم من الأعمال الخمسة، واحتجت إلى عمل سادس وهو أن تأتي بضمير<sup>(١)</sup> المخبر عنه منفصلاً، فتقول: «الذي ضرب زيدا أنا» والعائد الذي [هو خالف عن الضمير]<sup>(٢)</sup> هو فاعل: "ضرب" مستقراً، فاعرف المأخذ وقس عليه.

وبـ "اللذين" و"الذين" و"التي" أَخْبِرَ مَرَاعِياً وَفِصْلَ الْمُفِيدِ  
يخبر بفروع "الذي" من تأنيه، وتنبية كلٍّ منهما، وجمعه، كما يخبر بـ "الذي" مراعى في ذلك كله مطابقة المخبر عنه في الموصول المخبر به، وفي العائد عليه، ويشمل ذلك خمس مسائل تنظرها بمثال واحد، وهو: «بَلَّغَ امرأتك رسالةً من أخويك إلى أمهاتك بحضور قومك»، فإن أخبرت عن "الرسالة" من هذا التركيب. قلت: «التي بَلَّغَهَا امرأتك من أخويك إلى أمهاتك بحضور قومك رسالةً» فتقدم الضمير<sup>(٣)</sup> عن عله، وتصله بالفعل، لأنه أمكن الإتيان به متصلاً فلا يعدل إلى الفصل، ولا مانع من حذفه، لأنه عائد متصل منصوب بفعل فيحذف<sup>(٤)</sup>، كما في غير هذا الباب، وإن أخبرت عن "الأخوين" قلت: «اللذان بَلَّغَ امرأتك رسالةً منهما إلى أمهاتك بحضور قومك أخواتك»، وإن أخبرت عن: "امرأتك" قلت: «اللتان بَلَّغَا رسالةً من أخويك

(١) في أ: "الضمير". وفي ب: "الضمير"، وكلتاها محذوفتان.

(٢) ما بين المعرفتين ساقط من: أ. (٣) في أ: "الضمير".

(٤) سقط "فيحذف" من: أ.

الموصول، واقع في مكان الاسم المخبر عنه بـ "الذي" وخلف عنه، وهو مراد للمصنف بقوله: «خَلَفَ معطى التكملة» لأن الاسم المخبر عنه هو الذي حصلت التكملة به، لجهة خبراً، فإذا قيل لك: «أخبر عن زيد» - من قولك: "ضربت زيدا" - بـ "الذي"، قلت: «الذي ضربه زيد» فتجعل "زيداً" مؤخر<sup>(١)</sup>، وترفعه على أنه خبر، وتبدئ الكلام بموصول مطابق له، وتجعل ما بقي من الجملة صلته، وتجعل في محل "زيد" ضميراً عائداً<sup>(٢)</sup> على الموصول، فهذه خمسة أعمال في هذا التركيب، لا يجوز الإخلال بشيء منها، وقد عملت - بهذا - أن عبارة النحاة في هذا المحل فيها تحوُّز<sup>(٣)</sup>، فإن "الذي" خبر عنه لا غير به، و"زيد" بالعكس، وذلك خلاف الظاهر من قولهم: «أخبر عن كذا بـ "الذي"» وتأويل كلامهم: «أخبر عن مسمى زيد في حال تعبيرك عنه بـ "الذي"» ولذا ذكر مسألتين غير مسألة الكتاب يتضح بهما المعنى.

✽ إذا قيل: أخبر عن "زيد" من قولنا: "زيد منطلق" بـ "الذي" قلت: «الذي هو منطلق زيد» فـ "الذي" مبتدأ، و"هو" ضمير خلف عن "زيد" وهو العائد، وأثبت به منفصلاً لعدم ما يتصل به، و"هو"<sup>(٤)</sup> و"منطلق" الصلة، و"زيد" الخبر.

(١) سقط "مؤخر" من: أ.

(٢) سقط "عائداً" من: ب.

(٣) قلت: الذي حلّ الاء ارجح على الحكم على عبارة النحاة في هذا المحل - بالحوّز هو أنه جعل "الباء" في قولهم: "بالذي" للتعبئة، لكنه لو جعلها للسببية - كما فعل غيره كالمرادي - لما احتاج إلى التعليق.

(٤) سقط "وهو" من: أ.

✽ فإن قيل: أخبر عن "النساء" من قولك: «ضربت زيدا» عملت ما تقدم من الأعمال الخمسة، واحتجت إلى عمل سادس وهو أن تأتي بضمير<sup>(١)</sup> المخبر عنه منفصلاً، فتقول: «الذي ضرب زيدا أنا» والعائد الذي [هو خالف عن الضمير]<sup>(٢)</sup> هو فاعل: "ضرب" مستقراً، فاعرف المأخذ وقس عليه.

وبـ "اللذين" و"الذين" و"التي" أَخْبِرَ مَرَاعِياً وَفِصْلَ الْمُقْبِتِ  
يخبر بفروع "الذي" من تأنيده، وتنبية كلّ منهما، وجمعه، كما يخبر بـ "الذي" مراعى في ذلك كله مطابقة المخبر عنه في الموصول المخبر به، وفي العائد عليه، ويشمل ذلك خمس مسائل تنظرها بمثال واحد، وهو: «بَلَّغَ امرأتك رسالةً من أخويك إلى أمهاتك بحضور قومك»، فإن أخبرت عن "الرسالة" من هذا التركيب. قلت: «التي بَلَّغَهَا امرأتك من أخويك إلى أمهاتك بحضور قومك رسالةً» فتقدم الضمير<sup>(٣)</sup> عن عله، وتصله بالفعل، لأنه أمكن الإتيان به متصلاً فلا يعدل إلى الفصل، ولا مانع من حذفه، لأنه عائد متصل منصوب بفعل فيحذف<sup>(٤)</sup>، كما في غير هذا الباب، وإن أخبرت عن "الأخوين" قلت: «اللذان بَلَّغَ امرأتك رسالةً منهما إلى أمهاتك بحضور قومك أخواتك»، وإن أخبرت عن: "امراتك" قلت: «اللتان بَلَّغَا رسالةً من أخويك

(١) في أ: "الضمير". وفي ب: "الضمير"، وكلتاها محذوفتان.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. (٣) في أ: "الضمير".

(٤) سقط "فيحذف" من: أ.

إلى أمهاتك بحضور قومك امرأتك»، وإن أخبرت عن «القوم» قلت: «الذين بَلَغَ امرأتك رسالةً من أخوتك إلى أمهاتك بحضورهم قومك» فإن أخبرت عن «الأمهات» قلت: «اللاتي بَلَغَ امرأتك رسالةً من أخوتك إليهن بحضور قومك أمهاتك».

قبول تأخير وتعريف لما أخبر عنه -هاهنا- قد خيما  
كذلك الفنى عنه بأجنبي أو بمضمير شرط فراع ما رخوا  
ذكر للمخبر عنه في هذا الباب أربعة شروط.

أحدها: أن يكون قابلاً للتأخير، فما<sup>(١)</sup> لم يقبل التأخير لاستحقاقه التصدر كإسماء الاستفهام، والشرط<sup>(٢)</sup>، و«كم» الخبرية، و«ما» التعجبية، ومضمير الشأن، لا يخبر عنه، لما يلزم عن ذلك من تأخيره إلى آخر الكلام فيزول ما استقر له من التصدر، ولا يرد على ذلك المضمير المتصل، فإن خلفه -وهو: المنفصل- يقبل التأخير.

الثاني: أن يكون قابلاً للتعريف، فلا يخبر عن الحال والتمييز، لما تقرر من أنك تأتي في محل المخبر عنه بمضمير، فيكون قد نصب المضمير على الحال والتمييز، وذلك لا يجوز<sup>(٣)</sup>، وكذا لا تغير عن «أحد» من قولك: «لم أر أحداً» لأنه لا يقبل التعريف، فلا يصح وقوعه خيراً عن المعرفة، هذا هو المنع من الإخبار عن

لا عدم<sup>(٤)</sup> جواز وروده في الإثبات.

الثالث: أن يصح الاستغناء عنه بأجنبي، فلا يخبر عن «الهاء» من قولك: «زيد ضربته» فإنك لو أخبرت عنه لقلت: «الذي زيد ضربته هو» فيكون المضمير المنفصل خيراً عن «الذي» والمتصل الذي وضعته مكانه خلف عنه، فإن جعلته عائداً على الموصول -كما هو قاعدة الباب- [يقي المبتدأ بلا عائداً، وإن جعلته رابطاً للمبتدأ خرجت عن قاعدة الباب]<sup>(٥)</sup> يجعل المضمير الواقع في محل المخبر عنه غير عائد على الموصول.

الرابع: أن يصح الاستغناء عنه بمضمير، فلا يجوز الإخبار عن شيء من الأسماء المحروقة بحروف الجر التي لا تدخل على المضمير، كـ«مَنْ» و«مَنْذ» و«حتى» و«الواو» و«الكاف» و«التاء» و«رَبِّ» لما تقرر من أن الإخبار يستدعي ضميراً واقعاً في محل الاسم<sup>(٦)</sup> المخبر عنه، يكون خلفاً عنه، وكذا كل اسم لا يصح أن يقع في محله المضمير، كالاسم الواقع نعتاً أو منوعاً أو مضافاً أو<sup>(٧)</sup> عاملاً فلا يصح الإخبار عن واحد من الأسماء الواقعة في قولك: «أعجب أباً زيد ضرباً عمرأ الكريم» إلا عن «زيد» خاصة، أما «الأب» فلا لأنه مضاف، وأما «ضرب» فلا لأنه عامل، وأما «عمرأ» فلا لأنه منعت<sup>(٨)</sup>، وأما «الكريم» فلا لأنه نعت، نعتهم لهم وأخبرت عن

(١) الجمهور على أن المنع له عدم جواز وروده في الإثبات، ولم أر مخالفاً له في هذا سوى الشارح.

(٢) ما بين المقوفين ساقط من: ب. (٣) سقط «الاسم» من: أ.

(٤) سقط «أو» من: أ.

(٥) في أ: «منصوب» موضع «منعت» وهو تحريف.

(١) في ب: «إن» موضع «تأ». (٢) في أ: «الشروط».

(٣) نقل الصبان عن السندوي قوله: فإن قلت: هل يجوز ذلك على منهب من جواز تعريفهما؟ قلت: لم أره منقولاً، والظاهر: نعم، لأن الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً، تنظر: حاشيته على الأخواني ٣٩/٤.

إلى أمهاتك بحضور قومك امرأتك»، وإن أخبرت عن «القوم» قلت: «الذين بَلَغَ امرأتك رسالةً من أخوتك إلى أمهاتك بحضورهم قومك» فإن أخبرت عن «الأمهات» قلت: «اللاتي بَلَغَ امرأتك رسالةً من أخوتك إليهن بحضور قومك أمهاتك».

قبول تأخير وتعريف لما أخبر عنه -هاهنا- قد خيما  
كذلك الفنى عنه بأجنبي أو بمضمين شرط فراع ما رخوا  
ذكر للمخبر عنه في هذا الباب أربعة شروط.

أحدها: أن يكون قابلاً للتأخير، فما<sup>(١)</sup> لم يقبل التأخير لاستحقاقه التصدر كإسماء الاستفهام، والشرط<sup>(٢)</sup>، و«كم» الخبرية، و«ما» التعجبية، ومضمير الشأن، لا يخبر عنه، لما يلزم عن ذلك من تأخيره إلى آخر الكلام فيزول ما استقر له من التصدر، ولا يرد على ذلك المضمير المتصل، فإن خلفه -وهو: المنفصل- يقبل التأخير.

الثاني: أن يكون قابلاً للتعريف، فلا يخبر عن الحال والتمييز، لما تقرر من أنك تأتي في محل المخبر عنه بمضمين، فيكون قد نصب المضمير على الحال والتمييز، وذلك لا يجوز<sup>(٣)</sup>، وكذا لا تغير عن «أحد» من قولك: «لم أر أحداً» لأنه لا يقبل التعريف، فلا يصح وقوعه خيراً عن المعرفة، هذا هو المنع من الإخبار عن

لا عدم<sup>(٤)</sup> جواز وروده في الإثبات.

الثالث: أن يصح الاستغناء عنه بأجنبي، فلا يخبر عن «الهاء» من قولك: «زيد ضربته» فإنك لو أخبرت عنه لقلت: «الذي زيد ضربته هو» فيكون المضمير المنفصل خيراً عن «الذي» والمتصل الذي وضعته مكانه خلف عنه، فإن جعلته عائداً على الموصول -كما هو قاعدة الباب- [يقي المبتدأ بلا عائداً، وإن جعلته رابطاً للمبتدأ خرجت عن قاعدة الباب]<sup>(٥)</sup> يجعل المضمير الواقع في محل المخبر عنه غير عائد على الموصول.

الرابع: أن يصح الاستغناء عنه بمضمين، فلا يجوز الإخبار عن شيء من الأسماء المحرورة بحروف الجر التي لا تدخل على المضمير، كـ«مَنْ» و«مَنْذ» و«حتى» و«الواو» و«الكاف» و«التاء» و«رَبِّ» لما تقرر من أن الإخبار يستدعي ضميراً واقعاً في محل الاسم<sup>(٦)</sup> المخبر عنه، يكون خلفاً عنه، وكذا كل اسم لا يصح أن يقع في محله المضمير، كالاسم الواقع نعتاً أو منعوياً أو مضافاً أو<sup>(٧)</sup> عاملاً فلا يصح الإخبار عن واحد من الأسماء الواقعة في قولك: «أعجب أباً زيد ضرباً عمرأ الكريم» إلا عن «زيد» خاصة، أما «الأب» فلا لأنه مضاف، وأما «ضرب» فلا لأنه عامل، وأما «عمرأ» فلا لأنه منعوياً<sup>(٨)</sup>، وأما «الكريم» فلا لأنه نعت، نعتهم ليسوا أخبرت عن

(١) الجمهور على أن المنع له عدم جواز وروده في الإثبات، ولم أر مخالفاً له في هذا سوى الشارح.

(٢) ما بين المقوفين ساقط من: ب. (٣) سقط «الاسم» من: أ.

(٤) سقط «أو» من: أ.

(٥) في أ: «منصوب» موضع «منعوت» وهو تحريف.

(١) في ب: «إن» موضع «تأ». (٢) في أ: «الشروط».

(٣) نقل الصبان عن السندوي قوله: فإن قلت: هل يجوز ذلك على منهب من جواز تعريفهما؟ قلت: لم أره منقولاً، والظاهر: نعم، لأن الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً، تنظر: حاشيته على الأخواني ٣٩/٤.

المضاف<sup>(١)</sup> والمضاف إليه أو عن العامل ومعموله، أو عن التعت والمتمعت معا جاز<sup>(٢)</sup>، وبقي الإخبار عن شيء واحد يصح إضماره، فتقول في الأول: «الذي أعجبه ضرب عمرأ أبو زيد»، وفي الثاني: «الذي أعجب أبا زيد ضرب عمرأ» فيكون الضمير مستترا في: «أعجب» وقدم عن محله ليقع متصلا، وفي الثالث: «الذي أعجب أبا زيد ضربه عمرو»<sup>(٣)</sup> «الكريم» فاعرفه<sup>(٤)</sup>، فإنه موضع.

وللمخير عنه ثلاثة<sup>(٥)</sup> شروط آخر.

أحدها: جواز استعماله مرفوعا، فلا تخير عن لازم النصب على الظرفية كـ«جند» و«لدى».

الثاني: أن يكون واقعا في جملة خبرية، فلا يصح الإخبار عن «زيد» من قولك: «اضرب زيدا» لامتناع وقوع الطلب صلة.

الثالث: أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين قد عطف إحداهما على الأخرى، نحو: «زيد» من قولك: «قام زيد وقعد عمرو»، بخلاف غير المستقلتين نحو: «إن قام زيد قعد عمرو» ونحو: «قام زيد فقعد عمرو» ونحو: «ضربني وضربت زيدا» لصحة وقوع الجملة الثانية في هذه المثلي صلة<sup>(٦)</sup>، بخلاف المثال<sup>(٧)</sup> الأول.

(١) في أ: «أو المضاف إليه» وهو تحريف. (١) سقط «جاز» من: أ.

(٢) في ب: «عمراً» وهو تحريف. (٤) في ب: «فاعجه» وهو تحريف.

(٥) في أ: «ثلاث» وهو تحريف. (٦) في ب: «الجملة» وهو تحريف.

(٧) في أ: «المثل».

وأخبروا-هنا-بـ«أل» عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما إن صحَّ صوغُ صلةٍ منه لـ«أل» كصوغِ «واقي من»: «وقى الله البطل» لا يخير-هنا- بشيء من الموصولات غير «الذي» وفروجه، كما تقدم إلا «أل» فإن الإخبار بها جائز، لكن بالشروط الستة المتقدمة في الإخبار بـ«الذي» وتزيد عليها بثلاثة شروط<sup>(١)</sup>.

أحدها: أن يكون المخبر عنه واقعا في جملة فعلية.

الثاني: أن يكون الفعل فيها متقدما<sup>(٢)</sup>.

الثالث: أن يكون الفعل متصرفا بحيث يصح أن يصاغ منه وصف يكون صلة لـ«أل» فتقول في الإخبار عن الفاعل من قولك: «وقى الله البطل» «الواقي البطل» والله والضمير الواقع في محل المخبر عنه مستر في الوصف وهو العائد على «أل»، وفي الإخبار عن المفعول: «الواقه الله البطل» فتقدم الضمير على الفاعل للمتصل، ولا يجوز حذفه وإن كان منصوبا<sup>(٣)</sup> بوصف، لأن عائد

(١) في أ: بثلاثة شروط آخر.

(٢) قوله: «متقدما» أحذه من النظم، وبعض شراح الألفية كتابين النظم، والمراد، وابن عقيل، لا يذكرون اشتراط التقدم، بل الأولان ذكرا بدل: «أن يكون متقدما»: أن يكون مثبتا، وقد ألح في التصريح إلى منشأ هذا الاختلاف بقوله -عند شرح قول ابن هشام-: «وأن يكون مقدما» -وفي بعض النسخ-: «متا». فافاد أن منشأ الخلاف هو اختلاف النسخ.

ينظر: شرح ابن النظم ص ٧٢٤، وشرح المرادي ٢٩٩/٤، وشرح ابن عقيل ٦٥/٤، وأوضح المسالك ٢٤١/٤، والتصريح ٢٦٧/٢.

(٣) في أ: «موصوفا» موضع «منصوبا» وهو تحريف.



المضاف<sup>(١)</sup> والمضاف إليه أو عن العامل ومعموله، أو عن التعت والمتمعت معا جاز<sup>(٢)</sup>، وبقي الإخبار عن شيء واحد يصح إضماره، فتقول في الأول: «الذي أعجبه ضرب عمرًا أبو زيد»، وفي الثاني: «الذي أعجب أبا زيد ضرب عمرًا» فيكون الضمير مستترا في: «أعجب» وقدم عن محله ليقع متصلا، وفي الثالث: «الذي أعجب أبا زيد ضربه عمرو»<sup>(٣)</sup> الكريم فاعرفه<sup>(٤)</sup>، فإنه موضع.

وللمخير عنه ثلاثة<sup>(٥)</sup> شروط آخر.

أحدها: جواز استعماله مرفوعا، فلا تخير عن لازم النصب على الظرفية كـ«جند» و«لدى».

الثاني: أن يكون واقعا في جملة خبرية، فلا يصح الإخبار عن «زيد» من قولك: «اضرب زيدا» لامتناع وقوع الطلب صلة.

الثالث: أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين قد عطف إحداهما على الأخرى، نحو: «زيد» من قولك: «قام زيد وقعد عمرو»، بخلاف غير المستقلتين نحو: «إن قام زيد قعد عمرو» ونحو: «قام زيد فقعد عمرو» ونحو: «ضربني وضربت زيدا» لصحة وقوع الجملة الثانية في هذه المثلي صلة<sup>(٦)</sup>، بخلاف المثال<sup>(٧)</sup> الأول.

(١) في أ: «أو المضاف إليه» وهو تحريف. (١) سقط «جاز» من: أ.

(٢) في ب: «عمرا» وهو تحريف. (٤) في ب: «فاعجه» وهو تحريف.

(٥) في أ: «ثلاث» وهو تحريف. (٦) في ب: «الجملة» وهو تحريف.

(٧) في أ: «المثل».

وأخبروا-هنا-بـ«أل» عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما إن صحَّ صوغُ صلةٍ منه لـ«أل» كصوغِ «وأي من: وقى الله البطل» لا يخير-هنا- بشيء من الموصولات غير «الذي» وفروجه، كما تقدم إلا «أل» فإن الإخبار بها جائز، لكن بالشروط الستة المتقدمة في الإخبار بـ«الذي» وتزيد عليها بثلاثة شروط<sup>(١)</sup>.

أحدها: أن يكون المخبر عنه واقعا في جملة فعلية.

الثاني: أن يكون الفعل فيها متقدما<sup>(٢)</sup>.

الثالث: أن يكون الفعل متصرفا بحيث يصح أن يصاغ منه وصف يكون صلة لـ«أل» فتقول في الإخبار عن الفاعل من قولك: «وقى الله البطل» «الواقى البطل الله» والضمير الواقع في محل المخبر عنه مستر في الوصف وهو العائد على «أل»، وفي الإخبار عن المفعول: «الواقى الله البطل» فتقدم الضمير على الفاعل للمتصل، ولا يجوز حذفه وإن كان منصوبا<sup>(٣)</sup> بوصف، لأن عائد

(١) في أ: بثلاثة شروط آخر.

(٢) قوله: «متقدما» أحذه من النظم، وبعض شراح الألفية كتابين النظم، والمراد، وابن عقيل، لا يذكرون اشتراط التقدم، بل الأولان ذكرا بدل: «أن يكون متقدما»: أن يكون مثبتا، وقد ألح في التصريح إلى منشأ هذا الاختلاف بقوله -عند شرح قول ابن هشام-: «وأن يكون مقدما» -وفي بعض النسخ-: «متا». فافاد أن منشأ الخلاف هو اختلاف النسخ.

ينظر: شرح ابن النظم ص ٧٢٤، وشرح المرادي ٢٩٩/٤، وشرح ابن عقيل ٦٥/٤، وأوضح المسالك ٢٤١/٤، والتصريح ٢٦٧/٢.

(٣) في أ: «موصوفا» موضع «منصوبا» وهو تحريف.

الألف واللام لا يحدف إلا في الضرورة، كما سبق، ولا يخر بـ"أل" عن "زيد" من قولك: "زيد أخوك" ولا من: "زيد ضرب أخاه" ولا من: "عمسى زيد أن يقوم" لانتفاء الفعلية في الأول، وانتفاء التقدم في الثاني، وانتفاء التصرف في الثالث.

#### وإن يكن ما رَفَعْتَ صلةً "أل" ضميرَ غيرها أبينَ وانفصل

قد تقدم أن الضمير المرفوع بصلة الألف واللام يكون مستترا إذا عاد عليها، نحو: "الواقى البطل الله" فأما<sup>(١)</sup> إن رَفَعْتَ صلةً "أل" ضميرَ غيرها وجب إبرازه منفصلاً، فنقول - في الإخبار عن غير ياء المتكلم من نحو: "هَلَفْتُ من أخويك إلى قومك رسالة" - المبلغ أنا منهما إلى قومك رسالة أخواك إذا أخبرت عن الأخوين، و"المبلغنا أنا من أخويك إلى قومك رسالة"<sup>(٢)</sup> - إذا أخبرت عن الرسالة - وتقدم الضمير عن محل الاسم للخبر عنه ليتصل بالوصف، كما سبق، وإنما أبرزت الضمير في ذلك كله لأنك أحررت الوصف الذي هو فعل المتكلم صلة لـ"أل" التي هي لغیر المتكلم، لأنها نفس الاسم الذي أخبرت عنه، ولذلك لو كان الإخبار عن الفاعل من الجملة المذكورة لم تحتج إلى إبراز الضمير، بل نقول: «المبلغ من أخويك إلى قومك رسالة أنا»<sup>(٣)</sup>

(١) في ب: "وأما".

(٢) في ب: «المبلغ أنا من أخويك إليهم رسالة قومك» وهو إخبار عن "قوم" لا عن "رسالة".

(٣) سقط "أنا" من: أ.

#### العدد

هذا<sup>(١)</sup> الباب عقدة<sup>(٢)</sup> المصنف لبيان حكم العدد الذي له مميّز، فذكر كيفية التلغظ به، وكيفية إعراب مميّزه، ولذلك لم يذكر فيه الواحد ولا اثنين وإن كانا من جملة العدد لأنه لا يميز لهما، ولا يذكر معهما المعلوم، فلا يقال: "واحد درهم" ولا "اثنان درهم" لأن كل واحد من المعدودين يفيد<sup>(٣)</sup> ما أريد به من الجنسية، والدلالة على الوحدة أو شفع الواحد بخله، فذكر العدد معهما تكرير، بخلاف "ثلاثة دراهم" فإن المميّز إنما يفيد مطلق الجمع لا التقييد بعدد خاص فاحتج معه إلى ذكر العدد، وحكمهما في التلغظ بهما التذكير مع المذكر، والتأنيث مع المؤنث كسائر الألفاظ.

ثلاثة بـ"التاء" قل للعشرة في عد ما أحاده مذكّره  
في الضمة جرّده، والمميّز اجزّره جمعا بلفظ قلّة في الأكثر

كان قياس العدد المميّز بجمع، وهو ثمانية ألفاظ: الثلاثة والعشرة وما بينهما أن يستعمل بالتاء مطلقاً، لأن سميتها جوع، والجمع الغالب عليها التأنيث، إلا أنهم أرادوا التفريق بين المذكر والمؤنث فجاءوا بالتاء التي هي الأصل مع المذكر<sup>(٤)</sup>، لأنه الأصل، وجرّده منها مع المؤنث لطلب الفرق، فقالوا: "ثلاث نسوة" و"أربعة رجال" قال تعالى: «سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَإَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا»<sup>(٥)</sup> ثم الاعتبار في التذكير والتأنيث بالأحاد، لا بصورة

(١) سقط "هذا" من: ب. (٢) في أ: "ذكره" موضع "عقدة".

(٣) في ب: "يفيل" وهو تحريف. (٤) في ب: "التذكير".

(٥) من الآية ٧، من سورة الحاقة.

الألف واللام لا يحدف إلا في الضرورة، كما سبق، ولا يخر بـ"أل" عن "زيد" من قولك: "زيد أخوك" ولا من: "زيد ضرب أخاه" ولا من: "عمسى زيد أن يقوم" لانتفاء الفعلية في الأول، وانتفاء التقدم في الثاني، وانتفاء التصرف في الثالث.

#### وإن يكن ما رَفَعْتَ صلةً "أل" ضميرَ غيرها أبينَ وانفصل

قد تقدم أن الضمير المرفوع بصلة الألف واللام يكون مستترا إذا عاد عليها، نحو: "الواقى البطل الله" فأما<sup>(١)</sup> إن رَفَعْتَ صلةً "أل" ضميرَ غيرها وجب إبرازه منفصلاً، فنقول - في الإخبار عن غير ياء المتكلم من نحو: "هَلَفْتُ من أخويك إلى قومك رسالة" - المبلغ أنا منهما إلى قومك رسالة أخواك إذا أخبرت عن الأخوين، و"المبلغنا أنا من أخويك إلى قومك رسالة"<sup>(٢)</sup> - إذا أخبرت عن الرسالة - وتقدم الضمير عن محل الاسم للخبر عنه ليتصل بالوصف، كما سبق، وإنما أبرزت الضمير في ذلك كله لأنك أحررت الوصف الذي هو فعل المتكلم صلة لـ"أل" التي هي لغیر المتكلم، لأنها نفس الاسم الذي أخبرت عنه، ولذلك لو كان الإخبار عن الفاعل من الجملة المذكورة لم تحتج إلى إبراز الضمير، بل نقول: «المبلغ من أخويك إلى قومك رسالة أنا»<sup>(٣)</sup>

(١) في ب: "وأما".

(٢) في ب: «المبلغ أنا من أخويك إليهم رسالة قومك» وهو إخبار عن "قوم" لا عن "رسالة".

(٣) سقط "أنا" من: أ.

#### العدد

هذا<sup>(١)</sup> الباب عقدة<sup>(٢)</sup> المصنف لبيان حكم العدد الذي له مميّز، فذكر كيفية التلغظ به، وكيفية إعراب ميمه، ولذلك لم يذكر فيه الواحد ولا اثنين وإن كانا من جملة العدد لأنه لا يميز لهما، ولا يذكر معهما المعلوم، فلا يقال: "واحد درهم" ولا "اثنان درهم" لأن كل واحد من المعدودين يفيد<sup>(٣)</sup> ما أريد به من الجنسية، والدلالة على الوحدة أو شفع الواحد بخله، فذكر العدد معهما تكرير، بخلاف "ثلاثة دراهم" فإن الميم إنما يفيد مطلق الجمع لا التقييد بعدد خاص فاحتج معه إلى ذكر العدد، وحكمهما في التلغظ بهما التذكير مع المذكر، والتأنيث مع المؤنث كسائر الألفاظ.

ثلاثة بـ"التاء" قل للعشرة في عد ما أحاده مذكّره  
في الضمة جرّده، والميم جرّده جمعا بلفظ قلّة في الأكثر

كان قياس العدد المميّز بجمع، وهو ثمانية ألفاظ: الثلاثة والعشرة وما بينهما أن يستعمل بالتاء مطلقاً، لأن سميتها جوع، والجمع الغالب عليها التأنيث، إلا أنهم أرادوا التفريق بين المذكر والمؤنث فجاءوا بالتاء التي هي الأصل مع المذكر<sup>(٤)</sup>، لأنه الأصل، وجرّده منها مع المؤنث لطلب الفرق، فقالوا: "ثلاث نسوة" و"أربعة رجال" قال تعالى: «سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَإَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا»<sup>(٥)</sup> ثم الاعتبار في التذكير والتأنيث بالأحاد، لا بصورة

(١) سقط "هذا" من: ب. (٢) في أ: "ذكره" موضع "عقدة".

(٣) في ب: "يفيل" وهو تحريف. (٤) في ب: "التذكير".

(٥) من الآية ٧، من سورة الحاقة.

الجمع<sup>(١)</sup>، فنقول: "ثلاثة اصطبلات" و"ثلاثة حمامات" لأن أحادها: "اصطبل" و"حمام" وهما مذكران، ونقول: "ثلاث إزّرين" لأن واحدها: "إزّرة" وليس الاعتبار في ذلك بلفظ<sup>(٢)</sup> الواحد دون معناه، حتى يقال: "ثلاث طلحات" ولا بمعناه دون لفظه، حتى يقال: "ثلاث شحوص" -مراداً به نسوة- ولكن ينظر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار نعت<sup>(٣)</sup> وضميره، فيعكس ذلك في العدد، فكما يقال: "حمزة صالح" و"زينب شخص يُحسِنُ إلى أهله" نقول في عددهما: "ثلاثة حمزات" و"ثلاثة أشخاص" ولذلك<sup>(٤)</sup> عدّ النحاة قوله:

٤٨١ - ... ... ثلاث شحوص كاعيان ومُعَصِر<sup>(٥)</sup>

(١) خالف في هذا البغداديون والكسائي فاعتبروا صورة اللفظ. ينظر: شرح المرادي ٣٠٢/٤، وأوضح المسالك ٢٥٠/٤، والتصريح ٧٧١/٢.

(٢) خالف في هذا ابن مالك وإبنة المرادي حيث جعلوا الاعتبار في ذلك باللفظ فقط. ينظر: شرح الكافية ١٦٦٤/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٢٨، وشرح المرادي ٣٠٣/٤.

(٣) في ب: "معناه" موضع "نعت" وهو تحريف.

(٤) في ب: "وكذلك" وهو تحريف.

(٥) هذا عجز بيت من الطويل، وقائله عمر بن أبي ربيعة المخزومي، وصنوه قوله:

فكان يجنيّ دون من كنت أتقي ...  
"الجن" -بكسر الميم، وفتح الجيم، وتشديد النون- الترس.

و"كاعيان": مثنى كاعب، وهي الجارية حين يداوئها: اللسان: "كسب" ٢١٤/٢.

ومعصير: -بضم الميم، وسكون العين، وكسر الصاد- الجارية متى دخلت عصر الشباب.

==

شاذاً، مع أنه سهّله أنه اتصل به ما يعضد المعنى من صفات المثنى وكما نقول: "نفس زكية" نقول في العدد: "ثلاث أنفس" ونحو:

٤٨٢ - ثلاثة أنفس وثلاث ذود<sup>(١)</sup> ...  
فضرزرة سهّنها أن المراد بالنفس "البدن".

(-) والشاهد منه قوله: "ثلاث شحوص" فإن القياس فيه: "ثلاثة شحوص" ولكنه كنى بـ"الشحوص" عن النساء، ثم بين ذلك بقوله: "كاعيان ومعصير". ينظر البيت في: الكتاب ٥٦٦/٣، والمقتضب ١٤٨/٢، والخصائص ٤١٧/٢، والإنصاف ٧٧٠/٢، والمقرب ٣٠٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٦٦٥/٣، وشرح ابن الناطم ص ٧٢٩، وشرح المرادي ٣٠٣/٤، وأوضح المسالك ٢٥١/٤، والتصريح ٢٧١/٢، والخزانة ٣٩٤/٧، وشرح الأثخوني ٤٤/٤، وديوانه ٨٨، ومعجم شواهد العربية ١٥٣.

(١) هذا صدر بيت من الوافر، وهو للحطيط، ونماه قوله:

... ... لقد جار الزمان على عيالي

و"الذود": من الإبل، وهو ما بين الثلاثة إلى العشرة، اللسان "ذود" ١٤٨/٤.

وأراد: ثلاث أنوف كان يتقوت بأليانها هو وغياله، فضلت عنه، فأنشد هذا، ولا يخفى ما فيه من التسخط على أقدار الله، ونسبتها إلى غيره، وهي انتكاسة إلى دعوى الدهرية، والشاهد منه: "ثلاثة أنفس" حيث حمل النفس على معنى الشخص، وهي مؤنثة، وهو مذكّر، فذكر لها العدد. ينظر البيت في: الكتاب ٥٦٥/٣، والخصائص ٤١٢/٢، والإنصاف ٧٧١/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٦٦/٣، وشرح ابن الناطم ص ٧٢٩، وشرح المرادي ٣٠٤/٤، وأوضح المسالك ٢٤٦/٤، والمصحح ٢٥٣/١، والندرة ٢٠٩/١، والتصريح ٢٧٠/٢، وشرح الأثخوني ٤٥/٤، ومعجم شواهد العربية ٣١٥، وديوانه ١٢٠.

الجمع<sup>(١)</sup>، فنقول: "ثلاثة اصطبلات" و"ثلاثة حمامات" لأن أحادها: "اصطبل" و"حمام" وهما مذكران، ونقول: "ثلاث إزّرين" لأن واحدها: "إزّرة" وليس الاعتبار في ذلك بلفظ<sup>(٢)</sup> الواحد دون معناه، حتى يقال: "ثلاث طلحات" ولا بمعناه دون لفظه، حتى يقال: "ثلاث شحوص" -مراداً به نسوة- ولكن ينظر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار نعت<sup>(٣)</sup> وضميره، فيعكس ذلك في العدد، فكما يقال: "حمزة صالح" و"زينب شخص يُحسِنُ إلى أهله" نقول في عددهما: "ثلاثة حمزات" و"ثلاثة أشخاص" ولذلك<sup>(٤)</sup> عدّ النحاة قوله:

٤٨١ - ... ... ثلاث شحوص كاعيان ومُعَصِر<sup>(٥)</sup>

(١) خالف في هذا البغداديون والكسائي فاعتبروا صورة اللفظ. ينظر: شرح المرادي ٣٠٢/٤، وأوضح المسالك ٢٥٠/٤، والتصريح ٧٧١/٢.

(٢) خالف في هذا ابن مالك وإبنة المرادي حيث جعلوا الاعتبار في ذلك باللفظ فقط. ينظر: شرح الكافية ١٦٦٤/٣، وشرح ابن الناطم ص ٦٢٨، وشرح المرادي ٣٠٣/٤.

(٣) في ب: "معناه" موضع "نعت" وهو تحريف.

(٤) في ب: "وكذلك" وهو تحريف.

(٥) هذا عجز بيت من الطويل، وقائله عمر بن أبي ربيعة المخزومي، وصنوه قوله:

فكان يجنيّ دون من كنت أتقي ...  
"الجن" -بكسر الميم، وفتح الجيم، وتشديد النون- الترس.

و"كاعيان": مثنى كاعب، وهي الجارية حين يداوئها: اللسان: "كسب" ٢١٤/٢.

ومعصير: -بضم الميم، وسكون العين، وكسر الصاد- الجارية متى دخلت عصر الشباب.

==

شاذاً، مع أنه سهّله أنه اتصل به ما يعضد المعنى من صفات المثنى وكما نقول: "نفس زكية" نقول في العدد: "ثلاث أنفس" ونحو:

٤٨٢ - ثلاثة أنفس وثلاث ذود<sup>(١)</sup> ...  
فضرزرة سهّنها أن المراد بالنفس "البدن".

(-) والشاهد منه قوله: "ثلاث شحوص" فإن القياس فيه: "ثلاثة شحوص" ولكنه كنى بـ"الشحوص" عن النساء، ثم بين ذلك بقوله: "كاعيان ومعصير". ينظر البيت في: الكتاب ٥٦٦/٣، والمقتضب ١٤٨/٢، والخصائص ٤١٧/٢، والإنصاف ٧٧٠/٢، والمقرب ٣٠٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٦٦٥/٣، وشرح ابن الناطم ص ٧٢٩، وشرح المرادي ٣٠٣/٤، وأوضح المسالك ٢٥١/٤، والتصريح ٢٧١/٢، والخزانة ٣٩٤/٧، وشرح الأثخوني ٤٤/٤، وديوانه ٨٨، ومعجم شواهد العربية ١٥٣.

(١) هذا صدر بيت من الوافر، وهو للحطيط، ونماه قوله:

... ... لقد جار الزمان على عيالي

و"الذود": من الإبل، وهو ما بين الثلاثة إلى العشرة، اللسان "ذود" ١٤٨/٤.

وأراد: ثلاث أنوف كان يتقوت بأليانها هو وغياله، فضلت عنه، فأنشد هذا، ولا يخفى ما فيه من التسخط على أقدار الله، ونسبتها إلى غيره، وهي انتكاسة إلى دعوى الدهرية، والشاهد منه: "ثلاثة أنفس" حيث حمل النفس على معنى الشخص، وهي مؤنثة، وهو مذكور، فذكر لها العدد. ينظر البيت في: الكتاب ٥٦٥/٣، والخصائص ٤١٢/٢، والإنصاف ٧٧١/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٦٦/٣، وشرح ابن الناطم ص ٧٢٩، وشرح المرادي ٣٠٤/٤، وأوضح المسالك ٢٤٦/٤، والمصحح ٢٥٣/١، والندرة ٢٠٩/١، والتصريح ٢٧٠/٢، وشرح الأثخوني ٤٥/٤، ومعجم شواهد العربية ٣١٥، وديوانه ١٢٠.

فإن كان المعلوم صفةً حُذِفَ موصوفها، فالمرامي في التذكير والتأنيث حكم الموصوف المحذوف، فتقول: «عندي ثلاث حوائض» لأن الموصوف المحذوف نسوة، و«عندي ثلاثة»<sup>(١)</sup> هُمَزَاتٌ -إذا جعلته وصفاً لـ"رجال"- وعلى ذلك جاء قوله تعالى: «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا»<sup>(٢)</sup> لأن المراد: «عشر حسنات» ولولا ذلك لدخلت التاء في «العشر» لأن «المثل»<sup>(٣)</sup> مذكر.

ويميز هذا النوع من العدد بمرور -مطلقاً- ثم أكثر ما يكون جمعا مكسرا، بلفظ القلة، نحو: «أربعة أشهر»<sup>(٤)</sup> «سبعة أشهر»<sup>(٥)</sup> و«ثمانية أيام»<sup>(٦)</sup> وقد يأتي جمع تصحيح، لكن أكثر ما يكون ذلك فيما أهمل تكسيه، كـ«سبع سموات»<sup>(٧)</sup> و«خمس صلوات»<sup>(٨)</sup> أو جاورها أهمل تكسيه، كـ«سبع سنبلات»<sup>(٩)</sup> بخاروته «سبع»<sup>(١٠)</sup> بقرات»<sup>(١١)</sup> أو أشبه

(١) في أ: "ثلاث" وهو تحريف ورجل هَمَزَةٌ أي: يهجو غيره.

(٢) من الآية ١٦٠، من سورة الأنعام. (٣) سقط "المثل" من: ب.

(٤) من الآيتين ٢٣٤، ٢٦٦، من سورة البقرة، ومن الآية ٢، من سورة التوبة.

(٥) من الآية ٢٧، من سورة لقمان. (٦) من الآية ٧، من سورة الحاقة.

(٧) من الآيات ١٢، ١٢٠، ١٢٢، من سورة البقرة، وفصلت، والطلاق، والمثل.

(٨) هذا جزء من حديث. ينظر في: صحيح مسلم، كتاب الإيمان ص ٤١، وسنن

النسائي، كتاب الصلاة ٢٢٧/١، وسنن أبي ماجه، كتاب الزكاة ٥٦٨/١، وسنن الدرامي، كتاب الصلاة ٣٧٠/١، والموطأ، كتاب صلاة الليل ١٢٣/٣.

(٩) من الآيتين ٤٣، ٤٦، من سورة يوسف.

(١٠) في أ: "سبع". (١١) من الآيتين: ٤٧، ٤٣، من سورة يوسف.

المكسر لعدم سلامة الواحد فيه، أما لنقص، كـ«سبع سنين»<sup>(١)</sup> أو لتغير حركة: كـ«سبع أرضين»<sup>(٢)</sup> ويأتي جمع كثرة إما لأن جمع القلة فيه مهمل كـ«ثلاثة دراهم» و«خمسة رجال» وإما لقلة<sup>(٣)</sup> كـ«ثلاثة شُجُوع»<sup>(٤)</sup> لنور «أشباع» وإما لضعفه<sup>(٥)</sup> قياساً، كقوله تعالى: «ثلاثة قُرُوءٍ»<sup>(٦)</sup> فإن جمع «قُرُوءٍ»<sup>(٧)</sup> -صحيح العين- على «أفعال» شاذ قياساً، ويأتي مفرداً، نحو: «ثلاث مائة» واسم جنس كـ«شَجَرٍ» واسم جمع كـ«رَهْطٍ»<sup>(٨)</sup> لكن الأكثر على هذين الآخرين -إذا ميّز بهما- أن يجرّأ بـ«ن» فيقال: «ثلاث من الشجر» و«أربعة من القزم» قال تعالى: «فَخَلَدَ أَرْبَعَةً مِّنْ

(١) من الآية ٤٧، من سورة يوسف.

(٢) و«سنين» جمع: سنة، وأصله: «سنو» فحذفت لامه.

(٣) هذا جزء من قوله ﷺ: «من ظلم قيد شبر من الأرض طوطه من سبع أراضين».

(٤) ينظر في: صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق ٧٤/٤، ومسند أحمد ٩٩/٢، باختلاف في لفظه، في غير موضع الشاهد، و«أرضين» -يفتح الراء- جمع: أرض

بسكون الراء. (٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٦) «شُجُوع» جمع: شِجْع، وشجع النعل: قَبَّلَهَا الذي يشد إلى زمامها، والزمام:

السَّيْر الذي يعقد فيه الشَّعْب، اللسان: «شع» ٤٥/١٠.

(٧) الضمير في قوله: «لضعفه» يعود إلى جمع القلة.

(٨) من الآية ٢٢٨، من سورة البقرة.

(٩) أي: يفتح الفاء، وأما بضم الفاء فلا شذوذ في جمعه على «أفعال». ينظر: شرح

المراعي ٣٠٧/٤.

(١٠) الرهط: يطلق على العدد من ثلاثة إلى عشرة، وقيل: من سبعة إلى عشرة، وقيل

الرهط: ما دون العشرة من الرجال ليس فيهم امرأة، اللسان «رهط» ١٧٦/٩.

فإن كان المعلوم صفةً حُذِفَ موصوفها، فالمرامي في التذكير والتأنيث حكم الموصوف المحذوف، فتقول: «عندي ثلاث حوائض» لأن الموصوف المحذوف نسوة، و«عندي ثلاثة»<sup>(١)</sup> هُمَزَاتٌ -إذا جعلته وصفاً لـ"رجال"- وعلى ذلك جاء قوله تعالى: «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا»<sup>(٢)</sup> لأن المراد: «عشر حسنات» ولولا ذلك لدخلت التاء في «العشر» لأن «المثل»<sup>(٣)</sup> مذكر.

ويميز هذا النوع من العدد بمرور -مطلقاً- ثم أكثر ما يكون جمعا مكسرا، بلفظ القلة، نحو: «أربعة أشهر»<sup>(٤)</sup> «سبعة أشهر»<sup>(٥)</sup> و«ثمانية أيام»<sup>(٦)</sup> وقد يأتي جمع تصحيح، لكن أكثر ما يكون ذلك فيما أهمل تكسيه، كـ«سبع سموات»<sup>(٧)</sup> و«خمس صلوات»<sup>(٨)</sup> أو جاورها أهمل تكسيه، كـ«سبع سنبلات»<sup>(٩)</sup> بخاروته «سبع»<sup>(١٠)</sup> بقرات»<sup>(١١)</sup> أو أشبه

(١) في أ: "ثلاث" وهو تحريف ورجل هَمَزَةٌ أي: يهجو غيره.

(٢) من الآية ١٦٠، من سورة الأنعام. (٣) سقط "المثل" من: ب.

(٤) من الآيتين ٢٣٤، ٢٦٦، من سورة البقرة، ومن الآية ٢، من سورة التوبة.

(٥) من الآية ٢٧، من سورة لقمان. (٦) من الآية ٧، من سورة الحاقة.

(٧) من الآيات ١٢، ١٢٠، ١٢٢، من سورة البقرة، وفصلت، والطلاق، والمثل.

(٨) هذا جزء من حديث. ينظر في: صحيح مسلم، كتاب الإيمان ص ٤١، وسنن

النسائي، كتاب الصلاة ٢٢٧/١، وسنن أبي ماجه، كتاب الزكاة ٥٦٨/١، وسنن الدرامي، كتاب الصلاة ٣٧٠/١، والموطأ، كتاب صلاة الليل ١٢٣/٣.

(٩) من الآيتين ٤٣، ٤٦، من سورة يوسف.

(١٠) في أ: "سبع". (١١) من الآيتين: ٤٣، ٤٧، من سورة يوسف.

المكسر لعدم سلامة الواحد فيه، أما لنقص، كـ«سبع سنين»<sup>(١)</sup> أو لتغير حركة: كـ«سبع أرضين»<sup>(٢)</sup> ويأتي جمع كثرة إما لأن جمع القلة فيه مهمل كـ«ثلاثة دراهم» و«خمسة رجال» وإما لقلة<sup>(٣)</sup> كـ«ثلاثة شُؤوع»<sup>(٤)</sup> لنور «أشباع» وإما لضعفه<sup>(٥)</sup> قياساً، كقوله تعالى: «ثلاثة قُرُوء»<sup>(٦)</sup> فإن جمع «قُرُوء»<sup>(٧)</sup> -صحيح العين- على «أفعال» شاذ قياساً، ويأتي مفرداً، نحو: «ثلاث مائة» واسم جنس كـ«شَجَر» واسم جمع كـ«رَهْط»<sup>(٨)</sup> لكن الأكثر على هذين الآخرين -إذا ميّز بهما- أن يجرّأ بـ"ن" فيقال: «ثلاث من الشجر» و«أربعة من القزم» قال تعالى: «فَخَلَدَ أَرْبَعَةً مِّنْ

(١) من الآية ٤٧، من سورة يوسف.

(٢) و«سنين» جمع: سنة، وأصله: «سنو» فحذفت لامه.

(٣) هذا جزء من قوله ﷺ: «من ظلم قيد شبر من الأرض طوطه من سبع أراضين».

(٤) ينظر في: صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق ٧٤/٤، ومسند أحمد ٩٩/٢، باختلاف في لفظه، في غير موضع الشاهد، و«أرضين» -يفتح الراء- جمع: أرض

بسكون الراء. (٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٦) «شُؤوع» جمع: شُوع، وشبع النعل: قَبَلْهَا الذي يشد إلى زمامها، والزمام:

السَّيْر الذي يعقد فيه الشَّعْب، اللسان: «شع» ٤٥/١٠.

(٧) الضمير في قوله: «لضعفه» يعود إلى جمع القلة.

(٨) من الآية ٢٢٨، من سورة البقرة.

(٩) أي: يفتح الفاء، وأما بضم الفاء فلا شذوذ في جمعه على «أفعال». ينظر: شرح

المراي ٣٠٧/٤.

(١٠) الرهط: يطلق على العدد من ثلاثة إلى عشرة، وقيل: من سبعة إلى عشرة، وقيل

الرهط: ما دون العشرة من الرجال ليس فيهم امرأة، اللسان «رهط» ١٧٦/٩.

الطريق<sup>(١)</sup> وقد جبر بالإضافة، نحو: ﴿وكان في المدينة تسعة رهط﴾<sup>(٢)</sup> وفي الحديث: «ليس في ما دون خمس ذود»<sup>(٣)</sup> وهما في التذكير والتأنيث عكس الجمع، فيعتبر ذلك فيهما مجاهلاً لا بحال مفرديهما، فتقول: "ثلاثة من الغنم" و"ثلاث من البط" لأنك تقول: "غنم كثير" و"بط كثيرة" وتقول: "ثلاث من البقر" وإن شئت - ثلاثة<sup>(٤)</sup> لتأنيده في قراءة بعضهم<sup>(٥)</sup>: ﴿إن البقر تشابهت﴾<sup>(٦)</sup>.

ومائة والألف للعدد أضيق ومائة بالجمع نَزَر قد ردف المائة والألف يشاركان الأعداد الثمانية المذكورة في كون ميميهما يجرورا بإضافتهما إليه، لكن حق ميمهما أن يكون مفردا كما نطق به القرآن، نحو: ﴿فأما لله مائة عام﴾<sup>(٧)</sup> ﴿فليث فيهم ألف سنة﴾<sup>(٨)</sup> وكذلك كل ما يركب منهما، نحو: "مائتي عام" و"ثلاثة آلاف سنة".

- (١) من الآية ٢٦٠، من سورة البقرة. (٢) من الآية ٤٨، من سورة النمل.  
(٣) ينظر في: صحيح البخاري، كتاب الزكاة ١١١/٢، وصحيح مسلم، كتاب الزكاة، ورواه فيه هكذا: "ليس... ولا فيما دون خمس ذود... الخ". ينظر: ص ٦٧٣-٦٧٤، وسنن الترمذي، كتاب الزكاة ٢٢/٣، وسنن النسائي، كتاب الزكاة ٣٦/٥، والموطأ، كتاب الزكاة ٢٤٤/١، وسنن الدارمي، كتاب الزكاة ٣٨٤/١، وروايته فيها كرواية مسلم، وسنن ابن ماجه، كتاب الزكاة ٥٧٢/١، وهو فيها كرواية مسلم، ومسند أحمد ٤٠٢/٢، وروايته فيه كرواية مسلم.  
(٤) سقط "ثلاثة" من: أ. (٥) المراد به: أبي. ينظر: البحر المحيط ٢٥٤/٦.  
(٦) من الآية ٧٠، من سورة البقرة. (٧) من الآية ٢٥٩، من سورة البقرة.  
(٨) من الآية ١٤، من سورة العنكبوت.

وقد جاء ميم المائة بلفظ الجمع إلا أنه: نَزَر، أي: قليل، ومنه قراءة بعضهم<sup>(١)</sup> ﴿ثلاثمائة سنين﴾<sup>(٢)</sup> - بالإضافة - وأندر منه مجيؤه مفردا منصوباً كقولهم:

٤٨٢ - إذا عاش الفتي مائتين عاما فقد ذهب للسرّة والقضاء<sup>(٣)</sup>  
وأخذ الذكر وصلته به مئتين<sup>(٤)</sup> مركبا قاصداً معدوداً ذكر  
وقل لدى التائيس إحدى عشرة<sup>(٥)</sup> والشين فيها عن تميم كثره  
إذا جاوزت العشرة في العدد ركبت التيف وهو الواحد والتسعة وما بينهما [مع العقد وهو العشرة والتسعون وما بينهما]<sup>(٦)</sup> إلا أنك في العشرين وما فوقها تركبه بالعطف، كما يأتي، ومع العشرة تركبه دون<sup>(٧)</sup> عطف، عندنا إلى شرح كلام المصنف

- (١) المراد بقوله: "بعضهم" هو: حمزة، والكسائي، وسلف العاشر، حيث قرأ هؤلاء الآية بترك التنوين في "ثلاثمائة" على أنها مضافة إلى "سنين" وقرأ غيرهم بالتنوين. ينظر: الحجة ص ٤١٤، والبدور ص ١٨٩، والمهذب ٢٩٧/١.  
(٢) من الآية ٢٥، من سورة الكهف.  
(٣) هذا البيت من الوافر، وهو للربيع بن ضيف الفزاري، وقيل: ليزيد بن ضبة، وقد نسب سيبويه إلى الأول في ٢٠٨/١، وإلى الثاني في ١٦٢/٢، والشاهد منه قوله: "مائتين عاما" حيث نصب التمييز، والوجه جره. ينظر البيت في: المقتضب ١٦٩/٢، وشرح ابن عيش ٢١/٦، والمقرب ٣٠٦/١، وشرح الكافية الشافية ١٦٦٧/٣، وشرح ابن النافط ص ٧٣١، وشرح المرادي ٣١٠/٤، وأوضح المسالك ٢٥٥/٤، والمجمع ٢٥٣/١، والدرر ٢١٠/١، والتصريح ٢٧٣/٢، والخزانة ٣٧٩/٧، وشرح الأخواني ٤٨/٤، ومعجم شواهد العربية ٢١.  
(٤) ما بين المقوفين ساقط من: أ. (٥) في ب: "يدون".



الطريق<sup>(١)</sup> وقد جبر بالإضافة، نحو: ﴿وكان في المدينة تسعة رهط﴾<sup>(٢)</sup> وفي الحديث: «ليس في ما دون خمس ذود»<sup>(٣)</sup> وهما في التذكير والتأنيث عكس الجمع، فيعتبر ذلك فيهما مجاملا لا بحال مفرديهما، فتقول: "ثلاثة من الغنم" و"ثلاث من البط" لأنك تقول: "غنم كثير" و"بط كثيرة" وتقول: "ثلاث من البقر" وإن شئت - ثلاثة<sup>(٤)</sup> لتأنيثه في قراءة بعضهم<sup>(٥)</sup>: ﴿إن البقر تشابهت﴾<sup>(٦)</sup>.

ومائة والألف للسرور أضف ومائة بالجمع نَزَر قد ردف المائة والألف يشاركان الأعداد الثمانية المذكورة في كون ميميهما يجرورا بإضافتهما إليه، لكن حق ميمهما أن يكون مفردا كما نطق به القرآن، نحو: ﴿فأما لله مائة عام﴾<sup>(٧)</sup> ﴿فليث فيهم ألف سنة﴾<sup>(٨)</sup> وكذلك كل ما يركب منهما، نحو: "مائتي عام" و"ثلاثة آلاف سنة".

- (١) من الآية ٢٦٠، من سورة البقرة. (٢) من الآية ٤٨، من سورة النمل.  
(٣) ينظر في: صحيح البخاري، كتاب الزكاة ١١١/٢، وصحيح مسلم، كتاب الزكاة، ورواه فيه هكذا: "ليس... ولا فيما دون خمس ذود... الخ". ينظر: ص ٦٧٣-٦٧٤، وسنن الترمذي، كتاب الزكاة ٢٢/٣، وسنن النسائي، كتاب الزكاة ٣٦/٥، والموطأ، كتاب الزكاة ٢٤٤/١، وسنن الدارمي، كتاب الزكاة ٣٨٤/١، وروايته فيها كرواية مسلم، وسنن ابن ماجه، كتاب الزكاة ٥٧٢/١، وهو فيها كرواية مسلم، ومسند أحمد ٤٠٢/٢، وروايته فيه كرواية مسلم.  
(٤) سقط "ثلاثة" من: أ. (٥) المراد به: أبي. ينظر: البحر المحيط ٢٥٤/٦.  
(٦) من الآية ٧٠، من سورة البقرة. (٧) من الآية ٢٥٩، من سورة البقرة.  
(٨) من الآية ١٤، من سورة العنكبوت.

وقد جاء ميم المائة بلفظ الجمع إلا أنه: نُزِرَ، أي: قليل، ومنه قراءة بعضهم<sup>(١)</sup> ﴿ثلاثمائة سنين﴾<sup>(٢)</sup> - بالإضافة - وأندر منه مجيؤه مفردا منصوباً كقولهم:

٤٨٢- إذا عاش الفتي مائتين عاما فقد ذهب للسرور والقضاء<sup>(٣)</sup>  
وأخذ الذكر وصلته به مئتين مراكبا قاصدة معدود ذكره  
وقل لدى التائس إحدى عشرة والشين فيها عن تميم كثره  
إذا جاوزت العشرة في العدد ركبت التيف وهو الواحد والتسعة وما بينهما [مع العقد وهو العشرة والتسعون وما بينهما]<sup>(٤)</sup> إلا أنك في العشرين وما فوقها تركبه بالعطف، كما يأتي، ومع العشرة تركبه دون<sup>(٥)</sup> عطف، عندنا إلى شرح كلام المصنف

- (١) المراد بقوله: "بعضهم" هو: حمزة، والكسائي، وسلف العاشر، حيث قرأ هؤلاء الآية بترك التنوين في "ثلاثمائة" على أنها مضافة إلى "سنين" وقرأ غيرهم بالتنوين. ينظر: الحجة ص ٤١٤، والبدور ص ١٨٩، والمهذب ٢٩٧/١.  
(٢) من الآية ٢٥، من سورة الكهف.  
(٣) هذا البيت من الوافر، وهو للربيع بن ضيف الفزاري، وقيل: ليزيد بن ضبة، وقد نسب سيبويه إلى الأول في ٢٠٨/١، وإلى الثاني في ١٦٢/٢، والشاهد منه قوله: "مائتين عاما" حيث نصب التمييز، والوجه جره. ينظر البيت في: المقتضب ١٦٩/٢، وشرح ابن عيش ٢١/٦، والمقرب ٣٠٦/١، وشرح الكافية الشافية ١٦٦٧/٣، وشرح ابن النافط ص ٧٣١، وشرح المرادي ٣١٠/٤، وأوضح المسالك ٢٥٥/٤، والجمع ٢٥٣/١، والسر ٢١٠/١، والتصريح ٢٧٣/٢، والخزانة ٣٧٩/٧، وشرح الأخواني ٤٨/٤، ومعجم شواهد العربية ٢١.  
(٤) ما بين المقوفين ساقط من: أ. (٥) في ب: "دون".

[ومعناه أنك<sup>(١)</sup>] إذا ركبت الواحد مع العشرة أبدلت لفظه في التذكير بـ"أحد" وفي التأنيث بـ"إحدى" معتبرا في تذكير كل من المركبين وتأنيثه حال المعداد، فتقول: "أَحَدٌ عَشَرَ رجلا" و"إحدى عشرة امرأة" بفتح الشين مع التجرد من التاء عند الكل، ويسكونها مع "التاء" عند الحجازيين، وكسرهما عند التميميين<sup>(٢)</sup>، وبعضهم يفتحها أيضا.

ومع غير "أحد" و"إحدى" ما منهما قللت فافعل قصدا حكم العشرة مع غير "أحد" و"إحدى" من النيف المركب معها أو المضاف إليها حكمهما معهما<sup>(٣)</sup>، فتأتي بها على الأصل من التجريد إن كان المعداد مذكرا، والاتصال بالتاء إن كان للمعداد مؤنثا، فتقول: "ثلاثة عشر رجلا" و"ثلاث عشرة امرأة" وكلتا سائرهما، وفي "شيزها" مع التاء ما سبق من اللغات الثلاث.

ولـ"ثلاثة" و"تسعة" وما بينهما إن رُكبا ما قُدِّما الثلاثة والتسعة [وما بينهما]<sup>(٤)</sup> إذا رُكبا مع العشرة [كان حكمهما في التذكير والتأنيث ما تقدم لهما عند عدم التركيب، فتجرد<sup>(٥)</sup> من التاء إن كان

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) تنظر هذه اللغات في: الكتاب ٥٥٧/٣، وشرح الجمل ٣٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٧٠/٣، وشرح ابن الناطم ص ٧٢٧، واللسان "عشر" ٢٤٤/٦، وشرح المرادي ٣١١/٤. (٣) في كلتا النسختين "معها" وهو تحريف.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) قوله: "فتجرد" أي: الأعداد المذكورة وهي: الثلاثة والتسعة وما بينهما، ففيه تصرف في الحديث عن الثلاثة والتسعة باعتبارهما مثنى إلى الحديث عنهما باعتبار الكل جمعا، ومثل ذلك يقال في قوله: "تصل" الآتي.

من التاء إن كان المعداد مؤنثا<sup>(١)</sup> وتتصل بها إن كان مذكرا، فلذلك لا يتصور اجتماع التجريد ولا التلّيس فيها وفي العشرة، إذ<sup>(٢)</sup> المعتبر في تذكير العشرة وتأنيثها مطابقة حال المعداد، كما سبق، وفي تذكير الثلاثة وباقى<sup>(٣)</sup> النيف وتأنيثها عكس حال المعداد، فلذلك<sup>(٤)</sup> قال تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾<sup>(٥)</sup> لأن واحد المعداد<sup>(٦)</sup> مَكَلٌّ، فاعتبر مطابقتها<sup>(٧)</sup> في العشرة فتجردت، وعكس ذلك في التسعة فاتصلت بالهاء<sup>(٨)</sup> وعكسه: «أقام رسول الله ﷺ ثلاث عشرة سنة»<sup>(٩)</sup>.

وَأَوَّلُ عَشْرَةٍ ائْتِي وَعَشْرًا ائْتِي إِذَا ائْتَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا

(١) ما بين المعقوفين من: ب، ويقابله في أ: قوله: «كان حكمها - إن كان المعداد مؤنثا - تجرده من تاء التأنيث».

(٢) سقط "إذا" من: ب.

(٣) في أ: "وباقى" موضع "وباقى".

(٤) أي: أن القرآن نطق بما ألفته العرب وعرفته في كلامها.

(٥) من الآية ٣٠، من سورة المائدة.

(٦) أي: المفهوم من قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ فالضمير في عليها يرجع إلى "سفر" - أجازنا الله منها - و"التسعة عشر" هم زبانتها وهم من الملائكة.

(٧) سقط "مطابقتها" من: ب.

(٨) المقصود بـ"الهاء" تاء المتحركة، فيعبر النحويين يعبر عنها بالهاء، لأنها عند الوقف ينطق بها هاء، وبعضهم يعبر عنها بالتاء، أو بتاء التأنيث باعتبار حقيقتها.

(٩) ينظر: صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار ٢٥٣/٤، ولفظه فيه: «بُعِثَ رسول الله ﷺ لأربعين سنة، فمكث بمكة ثلاث عشرة سنة يُرَخِّي إليه، ثم أمر بالهجرة... الخ».

[ومعناه أنك<sup>(١)</sup>] إذا ركبت الواحد مع العشرة أبدلت لفظه في التذكير بـ"أحد" وفي التأنيث بـ"إحدى" معتبرا في تذكير كل من المركبين وتأنيثه حال المعداد، فتقول: "أَحَدٌ عَشَرَ رجلا" و"إحدى عشرة امرأة" بفتح الشين مع التجرد من التاء عند الكل، ويسكونها مع "التاء" عند الحجازيين، وكسرهما عند التميميين<sup>(٢)</sup>، وبعضهم يفتحها أيضا.

ومع غير "أحد" و"إحدى" ما منهما قللت فافعل قصدا حكم العشرة مع غير "أحد" و"إحدى" من النيف المركب معها أو المضاف إليها حكمهما معهما<sup>(٣)</sup>، فتأتي بها على الأصل من التجريد إن كان المعداد مذكرا، والاتصال بالتاء إن كان للمعداد مؤنثا، فتقول: "ثلاثة عشر رجلا" و"ثلاث عشرة امرأة" وكلتا سائرهما، وفي "شيزها" مع التاء ما سبق من اللغات الثلاث.

ولـ"ثلاثة" و"تسعة" وما بينهما إن رُكبا ما قُدِّما الثلاثة والتسعة [وما بينهما]<sup>(٤)</sup> إذا رُكبا مع العشرة [كان حكمهما في التذكير والتأنيث ما تقدم لهما عند عدم التركيب، فتجرد<sup>(٥)</sup> من التاء إن كان

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) تنظر هذه اللغات في: الكتاب ٥٥٧/٣، وشرح الجمل ٣٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٧٠/٣، وشرح ابن الناطم ص ٧٢٧، واللسان "عشر" ٢٤٤/٦، وشرح المرادي ٣١١/٤. (٣) في كلتا النسختين "معها" وهو تحريف.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) قوله: "فتجرد" أي: الأعداد المذكورة وهي: الثلاثة والتسعة وما بينهما، ففيه تصرف في الحديث عن الثلاثة والتسعة باعتبارهما مثنى إلى الحديث عنهما باعتبار الكل جمعا، ومثل ذلك يقال في قوله: "تصل" الآتي.

من التاء إن كان المعداد مؤنثا<sup>(١)</sup> وتتصل بها إن كان مذكرا، فلذلك لا يتصور اجتماع التجريد ولا التلّيس فيها وفي العشرة، إذ<sup>(٢)</sup> المعتبر في تذكير العشرة وتأنيثها مطابقة حال المعداد، كما سبق، وفي تذكير الثلاثة وباقى<sup>(٣)</sup> النيف وتأنيثها عكس حال المعداد، فلذلك<sup>(٤)</sup> قال تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾<sup>(٥)</sup> لأن واحد المعداد<sup>(٦)</sup> مَكَلٌّ، فاعتبر مطابقتها<sup>(٧)</sup> في العشرة فتجردت، وعكس ذلك في التسعة فاتصلت بالهاء<sup>(٨)</sup> وعكسه: «أقام رسول الله ﷺ ثلاث عشرة سنة»<sup>(٩)</sup>.

وَأَوَّلُ عَشْرَةٍ ائْتِي وَعَشْرًا ائْتِي إِذَا ائْتَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا

(١) ما بين المعقوفين من: ب، ويقابله في أ: قوله: «كان حكمها - إن كان المعداد مؤنثا - تجرده من تاء التأنيث».

(٢) سقط "إذا" من: ب.

(٣) في أ: "وباقى" موضع "وباقى".

(٤) أي: أن القرآن نطق بما ألفته العرب وعرفته في كلامها.

(٥) من الآية ٣٠، من سورة المائدة.

(٦) أي: المفهوم من قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ فالضمير في عليها يرجع إلى "سفر" - أجازنا الله منها - و"التسعة عشر" هم زبانتها وهم من الملائكة.

(٧) سقط "مطابقتها" من: ب.

(٨) المقصود بـ"الهاء" تاء المتحركة، فيعبر النحويين يعبر عنها بالهاء، لأنها عند الوقف ينطق بها هاء، وبعضهم يعبر عنها بالتاء، أو بتاء التأنيث باعتبار حقيقتها.

(٩) ينظر: صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار ٢٥٣/٤، ولفظه فيه: «بُعِثَ رسول الله ﷺ لأربعين سنة، فمكث بمكة ثلاث عشرة سنة يُرَخِّي إليه، ثم أمر بالهجرة... الخ».

واليسا لغير الرفع، وارتفع بالألف والفتح في جزأَي سواهما ألسف إذا ركبَت الاثنين أو الاثنين مع العشرة أضفتهما إليها، مخترا - في حالهما مع ما ركبها معه - مطابقة حال المعدود تذكيرا وتأنيسا كالواحد، فتقول: «عندي اثنا عشر رجلا واثنا عشرة امرأة» وإلى المثال الثاني أشار المصنف بقوله: «وأولُ عشرةِ اثني» وإلى الأول<sup>(١)</sup> أشار بقوله: «وعشرا اثني» إذ المعنى: وأول عشرةا اثني، وقوله: «إذا أثني تشا أو ذكر» تقسيم<sup>(٢)</sup> لا تخيير، ولذلك أوقعه مطابقا لحال المثالين فقدم الأثنى لتقدم عددها في التمثيل، ثم هو يخالف لجميع المركبات في أن الـثيف يصرب<sup>(٣)</sup> مضافا إلى العشرة، فيكون بالياء في غير الرفع، وهو الجر والنصب، نحو: «رأيت أثني عشر رجلا» و«مررت بأثني عشرة امرأة» [يرفع بالألف، نحو: «جاءني اثنا عشر رجلا، واثنا عشرة امرأة»]<sup>(٤)</sup> وأما سواهما من الأعداد فالمألوف فيها بناء الجزأين<sup>(٥)</sup>،

(١) في كلتا النسخين «الثاني» وهو سهو.

(٢) أي أن «أ» في القول المذكور معناها التقسيم، وهو ما عر عنه بعضهم بالتفصيل وليس معناها التخيير أي فعل أحد الشئين أو الأشياء دون الجمع بينهما.

(٣) في ب: «يعرف» وهو تحريف. (٤) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٥) قوله: «فالمألوف فيها بناء الجزأين... على الفتح» أراد به مألوف البصريين فقط، لأنه سينصب - بعد قليل - على أن الكوفيين يجوزون إضافة صدر المركب من العدد إلى عجزه مطلقا، وهو كما قال، وأدعاء ابن مالك في التسهيل ص ١١٨، الإجماع على عدم جوازه إلا في الشعر مردود.

وتنظر المسألة في: الإنصاف، للمسألة ٤٢، ٣٠٩/١، وشرح المرادي ٣١٣/٤، وأوضح المسالك ٢٥٩/٤، والمساعد ٧٨/٢، والمجمع ١٤٩/٢، والدرر ٢٠٥/٢، والتصريح ٢٧٦/٢، والخزانة ٤٣٠/٦، وشرح الأئمني ٥١/٤.

وهما: الـثيف والعشرة على الفتح نكرت نحو: «عندي ثلاثة عشر رجلا» أو عرّكت ك«مررت بالخمسة عشر رجلا»، ويستثنى من ذلك لفظتان الأولى: «إحدى» فإنها تبنى على السكون حال تركيبها لعدم قبول الألف للحركة.

الثانية: «ثماني» فإن من العرب من يسكن يائه كما يسكن «ياء» معدي كرب - عند التركيب - ومنهم من يفتحها على القاعدة، ومنهم من يخفضها [إما مع كسر النون]<sup>(١)</sup> للدلالة عليها، وإما مع فتحها على قاعدة التركيب.<sup>(٢)</sup> وميز العشريين للتسعين

بواحد ك«أربعين جينا» يميز العشريين والتسعين وما بينهما من العقود مفرد منصوب، سواء كانت مفردة ك«خمسين عاما» أو معطوفا عليها نيف ك«ثلاثة وثلاثين رجلا» وتسعة وتسعين درهما» ثم لفظ العقد لا يختلف ذكر معدوده أو أنت، نحو: «واختار موسى قومه سبعين رجلا»<sup>(٣)</sup> «وواعدنا موسى ثلاثين ليلة»<sup>(٤)</sup> وأما الـثيف فحكمه معه حكمه إذا انفرد، فيطابق<sup>(٥)</sup> بالواحد والاثنين حال معدودهما، فتقول: «عندي واحد وثلاثون رجلا» - وإن شئت: أحد وثلاثون -<sup>(٦)</sup> و«واحدة وثلاثون امرأة» - والأكثر: إحدى وثلاثون - و«أثنان

(١) ما بين المعقوفين من: ب، ويقابله في أ: قوله: «بناء مع كسر النون».

(٢) تنظر هذه اللغات في: شرح الكافية ١٥٢/١، وشرح الجمل ٣٤/٢، والتسهيل ١١٨، واللسان «ثمن» ٢٣١/١٦، والمساعد ٨٢/٢.

(٣) من الآية ١٥٥، من سورة الأعراف.

(٤) من الآية ١٤٢، من سورة الأعراف.

(٥) في ب: «فيطلق» وهو تحريف.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

واليسا لغير الرفع، وارتفع بالألف والفتح في جزأين سواهما ألف وإذا ركبت الاثنين أو الاثنين مع العشرة أضفتها إليهما، مخترا - في حالهما مع ما ركبا معه - مطابقة حال المعدود تذكيرا وتأنيسا كالواحد، فتقول: «عندي اثنا عشر رجلا واثنا عشرة امرأة» وإلى المثال الثاني أشار المصنف بقوله: «وأول عشرة اثني» وإلى الأول<sup>(١)</sup> أشار بقوله: «وعشرا اثني» إذ المعنى: وأول عشرة اثني، وقوله: «إذا أتى تشا أو ذكر»<sup>(٢)</sup>: تقسيم<sup>(٣)</sup> لا تخيير، ولذلك أوقعه مطابقا لحال المثالين فقدم الأثنى لتقدم عددها في التمثيل، ثم هو يخالف لجميع المركبات في أن الألف يصر<sup>(٤)</sup> مضافا إلى العشرة، فيكون بالياء في غير الرفع، وهو الجر والنصب، نحو: «رأيت اثني عشر رجلا» و«مررت باثني عشرة امرأة» [يرفع بالألف، نحو: «جاءني اثنا عشر رجلا» و«اثنا عشرة امرأة»]<sup>(٥)</sup> وأما سواهما من الأعداد فالمألوف فيها بناء الجزأين<sup>(٦)</sup>،

(١) في كلتا النسخين «الثاني» وهو سهو.

(٢) أي أن «أ» في القول المذكور معناها التقسيم، وهو ما عر عنه بعضهم بالتفصيل وليس معناها التخيير أي فعل أحد الشئين أو الأشياء دون الجمع بينهما.

(٣) في ب: «يعرف» وهو تحريف. (٤) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٥) قوله: «المألوف فيها بناء الجزأين... على الفتح» أراد به مألوف البصريين فقط، لأنه سينص - بعد قليل - على أن الكوفيين يجوزون إضافة صدر المركب من العدد إلى عجزه مطلقا، وهو كما قال، وأدعاء ابن مالك في التسهيل ص ١١٨، الإجماع على عدم جوازه إلا في الشعر مردود.

وتنظر المسألة في: الإنصاف، للمسألة ٤٢، ٣٠٩/١، وشرح المرادي ٣١٣/٤، وأوضح المسالك ٢٥٩/٤، والمساعد ٧٨/٢، والمجمع ١٤٩/٢، والدرر ٢٠٥/٢، والتصريح ٢٧٦/٢، والخزانة ٤٣٠/٦، وشرح الأئمني ٥١/٤.

وهما: الألف والعشرة على الفتح نكرت نحو: «عندي ثلاثة عشر رجلا» أو عرّكت ك«مررت بالخمسة عشر رجلا»، ويستثنى من ذلك لفظتان الأولى: «إحدى» فإنها تبنى على السكون حال تركيبها لعدم قبول الألف للحركة.

الثانية: «ثماني» فإن من العرب من يسكن ياءه كما يسكن «ياء» معدي كرب - عند التركيب - ومنهم من يفتحها على القاعدة، ومنهم من يخفضها [إما مع كسر النون]<sup>(١)</sup> للدلالة عليها، وإما مع فتحها على قاعدة التركيب.<sup>(٢)</sup> وميز العشرين للتسعين

بواحد ك«أربعين جينا» ميز العشرين والتسعين وما بينهما من العقود مفرد منصوب، سواء كانت مفردة ك«خمسين عاما» أو معطوفا عليها نيف ك«ثلاثة وثلاثين رجلا» وتسعة وتسعين درهما» ثم لفظ العقد لا يختلف ذكر معدوده أو أنت، نحو: «واختار موسى قومه سبعين رجلا»<sup>(٣)</sup> «وواعدنا موسى ثلاثين ليلة»<sup>(٤)</sup> وأما الألف فحكمه معه حكمه إذا انفرد، فيطابق<sup>(٥)</sup> بالواحد والاثنين حال معدودهما، فتقول: «عندي واحد وثلاثون رجلا» - وإن شئت: أحد وثلاثون -<sup>(٦)</sup> و«واحدة وثلاثون امرأة» - والأكثر: إحدى وثلاثون - و«أثنان

(١) ما بين المعقوفين من: ب، ويقابله في أ: قوله: «بناء مع كسر النون».

(٢) تنظر هذه اللغات في: شرح الكافية ١٥٢/١، وشرح الجمل ٣٤/٢، والتسهيل ١١٨، واللسان «ثم» ٢٣١/١٦، والمساعد ٨٢/٢.

(٣) من الآية ١٥٥، من سورة الأعراف.

(٤) من الآية ١٤٢، من سورة الأعراف.

(٥) في ب: «فيطلق» وهو تحريف.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

وثلاثون [رجلا] و«اثنان وثلاثون»<sup>(١)</sup> امرأة» ويخالف بالثلاثة والتسعين<sup>(٢)</sup> وما بينهما حال معلودهما، فنقول «ثلاث وثلاثون جارية» و«تسعة وأربعون عبدا» قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً﴾<sup>(٣)</sup> وفي الحديث: (إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا).<sup>(٤)</sup>

وَمِيزُوا مَرْكَبًا بِمِثْلِ مَا مُيزَ عَشْرُونَ فسويتهمما المركب من الأعداد بغير عطف، وهو: «أحد عشر» و«تسعة عشر» وما بينهما يميز بما يميز به «عشرون» وأخواته، من مفرد منصوب، نحو: ﴿إِلَيَّ رَأَيْتَ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾<sup>(٥)</sup> ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾<sup>(٦)</sup> فأما قوله تعالى: ﴿وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنِي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾<sup>(٧)</sup> فالوجه أن المميز محذوف، تقديره: «فرقة»، و«أسباط» بدل من: «اثني عشرة» إذ لو كان تميزا لقبل: «اثنا عشر» لأن واحده: «سبط» وهو مذكر.

وإن أضيف عدد مركب يَبْقَى البناء وَعَجَزَ قد يعرب تختص الأعداد المركبة بغير إضافة مجواز إضافتها إلى مستحق المعداد، ثم فيها لغتان، أشهرهما<sup>(٨)</sup> بقاء البناء، نحو: «مررت بأحد عَشَرَ زَيْلًا» وجعل

(١) ما بين العتوفين ساقط من: ب. (٢) في أ: «وبالتسعة» وهو تحريف.

(٣) من الآية ٢٣ من سورة ص.

(٤) ينظر في صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء ص ٢٠٦٣، وسنن ابن ماجه، كتاب الدعاء ص ١٢٦٩.

(٥) من الآية ٤ من سورة يوسف.

(٦) من الآية ٣٦ من سورة التوبة.

(٧) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف.

(٨) في كلتا النسخين: «أشهرها» وهو تحريف.

أكثر البصريين<sup>(١)</sup> هذا واجبا. واللغة الثانية حكاها سيويه وهو<sup>(٢)</sup> إعراب العجز بما يقتضيه العامل مع بقاء فتح الصدر، كما يفعل ذلك بـ«سبعليك» فنقول: «هؤلاء أحد عشر زَيْلًا» و«رأيت أحد عشر زَيْلًا» و«مررت بأحد عشر زَيْلًا» - تجرة بالكسرة لفقد العلمية للقتضية مع التركيب منع صرف «بعلبك» قال سيويه: وهي لغة رديئة، وحكى الكوفيون<sup>(٣)</sup> فيها لغة ثالثة، وهي إضافة الصدر إلى العجز، معربا بما يقتضيه العامل، ثم إضافة العجز بحرورا إلى مستحق المعداد، فنقول: «هذه أحد عشر زَيْلًا» و«رأيت أحد عشر زَيْلًا»<sup>(٤)</sup> و«مررت بأحد عشر زَيْلًا» ولم يخصوا هذه اللغة بحال الإضافة، بل أجازوا إضافة صدر المركب من العدد إلى عجزه مطلقا<sup>(٥)</sup>، مستلذين بقوله:

٤٨٤- كَلِّفَ مِنْ غَنَائِهِ وَثِيقَوْتَهُ      بَنَتْ لِمَائِي عَشْرُوْهُ مِنْ حُجَّتِهِ<sup>(٦)</sup>

(١) ينظر: الكتاب ٢٩٨/٣، والمقرب ٣٠٩/١، وشرح الجمل ٣٣/٢-٣٤، وشرح الكافية الشافية ١٦٨١/٣، وشرح ابن الساطم ص ٧٢٤، وشرح المرادي ٣١٧/٤، وأوضح المسالك ٢٥٩/٤، والتصريح ٢٧٥/٢.

(٢) هكلنا في كلتا النسخين، ولو قال: «وهي» لكان أوفق.

(٣) الذي حكى هذه اللغة هو الفراء، فقد قال في كتابه معاني القرآن ٣٣/٢: سمعتها من أبي قُحَّصٍ الأسدي وأبي الميثم العقيلي: «ما فَكَلْتُ خُمُسَةَ عَشْرِكَ» ا.هـ. بحروفيه.

(٤) يستثنى منهم: الفراء، فإنه لم يجوز إضافة صدر المركب من العدد إلى عجزه إلا في الشعر، قال في معاني القرآن: «ولو نوبت بخمسة عشر أن تضيف الخمسة إلى عشر في شعر لجاز... ولا يجوز للمفسر أن يدخلها هنا، كما لم يجوز في الإضافة» ا.هـ. ٣٤/٢.

(٥) هذا البيت من الرجز، وقاله: نفع بن طارق، وبعضهم لم يذكر له قاله، =

وثلاثون [رجلا] و«اثنان وثلاثون»<sup>(١)</sup> امرأة» ويخالف بالثلاثة والتسعين<sup>(٢)</sup> وما بينهما حال معدودهما، فنقول «ثلاث وثلاثون جارية» و«تسعة وأربعون عبدا» قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً﴾<sup>(٣)</sup> وفي الحديث: (إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا).<sup>(٤)</sup>

وَمِيزُوا مَرْكَبًا بِمِثْلِ مَا مُيزَ عَشْرُونَ فسويتهمما المركب من الأعداد بغير عطف، وهو: «أحد عشر» و«تسعة عشر» وما بينهما يميز بما يميز به «عشرون» وأخواته، من مفرد منصوب، نحو: ﴿إِلَيَّ رَأَيْتَ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾<sup>(٥)</sup> ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾<sup>(٦)</sup> فأما قوله تعالى: ﴿وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنِي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾<sup>(٧)</sup> فالوجه أن المميز مخلوق، تقديره: «فرقة»، و«أسباط» بدل من: «اثني عشرة» إذ لو كان تميزا لقبل: «اثنا عشر» لأن واحده: «سبط» وهو مذكر.

وإن أضيف عدد مركب يَبْقَى البناء وَعَجَزَ قد يعرب تختص الأعداد المركبة بغير إضافة مجواز إضافتها إلى مستحق المعدود، ثم فيها لغتان، أشهرهما<sup>(٨)</sup> بقاء البناء، نحو: «مررت بأحد عَشَرَ زَيْلًا» وجعل

(١) ما بين العتوفين ساقط من: ب. (٢) في أ: «وبالتسعة» وهو تحريف.

(٣) من الآية ٢٣ من سورة ص.

(٤) ينظر في صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء ص ٢٠٦٣، وسنن ابن ماجه، كتاب الدعاء ص ١٢٦٩.

(٥) من الآية ٤ من سورة يوسف.

(٦) من الآية ٣٦ من سورة التوبة.

(٧) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف.

(٨) في كلتا النسختين: «أشهرها» وهو تحريف.

أكثر البصريين<sup>(١)</sup> هذا واجبا. واللغة الثانية حكاها سيويه وهو<sup>(٢)</sup> إعراب العجز بما يقتضيه العامل مع بقاء فتح الصدر، كما يفعل ذلك بـ«سبعليك» فنقول: «هؤلاء أحد عشر زَيْلًا» و«رأيت أحد عشر زَيْلًا» و«مررت بأحد عشر زَيْلًا» - تجرة بالكسرة لفقد العلمية للقتضية مع التركيب منع صرف «بعلبك» قال سيويه: وهي لغة رديئة، وحكى الكوفيون<sup>(٣)</sup> فيها لغة ثالثة، وهي إضافة الصدر إلى العجز، معربا بما يقتضيه العامل، ثم إضافة العجز بحرورا إلى مستحق المعدود، فنقول: «هذه أحد عشر زَيْلًا» و«رأيت أحد عشر زَيْلًا»<sup>(٤)</sup> و«مررت بأحد عشر زَيْلًا» ولم يخصوا هذه اللغة بحال الإضافة، بل أجازوا إضافة صدر المركب من العدد إلى عجزه مطلقا<sup>(٥)</sup>، مستلذين بقوله:

٤٨٤- كَلِّفَ مِنْ غَنَائِهِ وَثِقَوْتَهُ      بَنَتْ لِمَائِي عَشْرُوْهُ مِنْ حُجَّتِهِ<sup>(٦)</sup>

(١) ينظر: الكتاب ٢٩٨/٣، والمقرب ٣٠٩/١، وشرح الجمل ٣٣/٢-٣٤، وشرح الكافية الشافية ١٦٨١/٣، وشرح ابن الساطم ص ٧٢٤، وشرح المرادي ٣١٧/٤، وأوضح المسالك ٢٥٩/٤، والتصريح ٢٧٥/٢.

(٢) هكنا في كلتا النسختين، ولو قال: «وهي» لكان أوفق.

(٣) الذي حكى هذه اللغة هو الفراء، فقد قال في كتابه معاني القرآن ٣٣/٢: سمعتها من أبي قُحَّصٍ الأسدي وأبي الميثم العقيلي: «ما فَكَلْتُ خُمُسَةَ عَشْرِكَ» ا.هـ. بحروفيه.

(٤) يستثنى منهم: الفراء، فإنه لم يجوز إضافة صدر المركب من العدد إلى عجزه إلا في الشعر، قال في معاني القرآن: «ولو نوبت بخمسة عشر أن تضيف الخمسة إلى عشر في شعر لجاز... ولا يجوز للمفسر أن يدخلها هنا، كما لم يجوز في الإضافة» ا.هـ. ٣٤/٢.

(٥) هذا البيت من الرجز، وقاله: نفع بن طارق، وبعضهم لم يذكر له قاله، =

وصح من اثنين فما فوق إلى عشرة كـ "فاعِل" مِن فَعَلَا واختيمه في التانيث بالتاء وَمَتَى ذَكَرْتَ فَادْكُرْ "فاعِلًا" يغير تا "واحد" و "واحدة" من أسماء العدد موضوعان على وزن "فاعِل" و "فاعلة" فلذلك أُضرب المصنف عن ذكرهما، ومتى استُعْمِلَا مع "العشرة" أو ما فوقها من العقود فإنك تنقل "الفاء" منهما إلى موضع: "اللام" وتقلبهما ياء، فتقول: "حادي" - في التذكير - و "حادية" - في التأنيث - فأما ما زاد عليهما فـ "الائنان" فما فوقها<sup>(١)</sup> إلى "العشرة" لك أن تصوغها على وزن "واحد" و "واحدة" فتبني منهما اسم فاعل كما تبني من الفعل الثلاثي، وتأتي به على وزن [فاعِل] - بغير تاء - مع المذكر، وعلى وزن [فَاعِلَة]<sup>(٢)</sup> "فاعلة" - بالتاء - مع المؤنثة، فتقول: «هذا ثالث القوم» و «هذه رابعة النسوة» كما تقول: «هذا

(-) ورواه في الخزانة: "علّق" موضع: "كَلَفَ".

والشاهد منه قوله: «ثاني عشرة» حيث أضاف صلب العدد المركب إلى عجزه، والعدد المركب غير مضاف إلى مستحقه، وهذا جائز عند الكوفيين، لأن التثنية اسم مظهر كغيره من الأسماء المظهرة، فجاز إضافته إلى ما بعده. والبصريون لا يرون حوازه، وذلك لأن الاسمين صارا اسما واحدا، فكما لا يجوز أن يضاف الاسم الواحد بعضه إلى بعض فكذلك لا يجوز ها هنا. وينظر البيت ومزبدا من التفصيل في: معاني القرآن للفراء ٣/٢٤٤، والإنصاف ١/٣٠٩، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٨٢، وشرح للمراذلي ٤/٣١٧، وأوضح المسالك ٤/٢٥٩، والمعجم ٢/١٤٩، والسدر ٢/٢٠٥، والتصريح ٢/٢٧٥، والخزانة ٦/٤٣٠-٤٣٢، وشرح الأشعرني ٤/٥١، ومعجم شواهد العربية ٤٥٢.

(١) في أ: «فما فوقهما».

(٢) ما بين المقولين ساقط من: ب.

ضارب القوم» و «هذه سابعة النسوة» ولك<sup>(١)</sup> أن تستعمله مفردا لتقصد الدلالة على معناه مجردا عن الإضافة نحو:

٤٨٥- ... .. لستَ أعوامٌ وذا العامُ سابعٌ<sup>(٢)</sup>  
ولك أن تستعمله مضافا إلى غير عدد، كما مثل.

وإن تُرِدَ بعضَ الذي منه بُنيَ تُضَيِّفُ إليه مثلَ بعضِ بَنِي  
وإن تُرِدَ جَمْعَ الأقلِ مثلَ ما فوقَ فَحُكْمٍ "جاعِل" له أَحْكَمًا  
لهذا العدد المخول إلى بناء "فاعِل" في الاستعمال مع غيره خمسة أحوال:

أحدها: أن تستعمله مع أصله الذي بني منه للدلالة على أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير، فتضيف الأول إلى الثاني، فتقول: «خامسُ خمسة» و «رابعُ أربعة» كما تقول: «بعضُ أربعة» و «بعضُ خمسة» قال تعالى: ﴿ثَانِيَيْنِ﴾<sup>(٣)</sup> «لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالثُ ثلاثة»<sup>(٤)</sup> ولا يتأتى هذا الاستعمال في "الواحد" لفقد البعضية.

(١) في أ: "فلك".

(٢) هذا عجز بيت من الطويل، وهو للنايفة الندياني، وصدره قوله:

تَرَفُّمْتُ أَيْسَارَ لَهَا فَعَرَفْتُهَا ... ..

والشاهد منه قوله: "سابع" فإنه اسم فاعل مأخوذ من لفظ العدد "سبعة" ليقيد

الانصاف بهذا القدر. وينظر البيت في: الكتاب ٢/٨٦، والمقتضب ٤/٣٢٢،

والمقرب ١/٢٤٧، وأوضح المسالك ٤/٢٦١، والتصريح ٢/٢٧٦، وديوانه

ص ٥٠، ومعجم شواهد العربية ٢٢٢.

(٣) من الآية ٤٠ من سورة التوبة.

(٤) من الآية ٧٣ من سورة المائدة.



وصح من اثنين فما فوق إلى عشرة كـ "فاعِل" مِن فَعَلَا واختيمه في التانيث بالتاء وَمَتَى ذَكَرْتَ فَادْكُرْ "فاعِلًا" يغير تا "واحد" و "واحدة" من أسماء العدد موضوعان على وزن "فاعِل" و "فاعلة" فلذلك أُضرب المصنف عن ذكرهما، ومتى استُعْمِلَا مع "العشرة" أو ما فوقها من العقود فإنك تنقل "الفاء" منهما إلى موضع: "اللام" وتقلبهما ياء، فتقول: "حادي" - في التذكير - و "حادية" - في التأنيث - فأما ما زاد عليهما فـ "الائنان" فما فوقها<sup>(١)</sup> إلى "العشرة" لك أن تصوغها على وزن "واحد" و "واحدة" فتبني منهما اسم فاعل كما تبني من الفعل الثلاثي، وتأتي به على وزن [فاعِل] - بغير تاء - مع المذكر، وعلى وزن [فاعلة]<sup>(٢)</sup> - بالتاء - مع المؤنثة، فتقول: «هذا ثالث القوم» و «هذه رابعة النسوة» كما تقول: «هذا

(-) ورواه في الخزانة: "علّق" موضع: "كَلَفَ".

والشاهد منه قوله: «ثاني عشرة» حيث أضاف صلب العدد المركب إلى عجزه، والعدد المركب غير مضاف إلى مستحقه، وهذا جائز عند الكوفيين، لأن التثنية اسم مظهر كغيره من الأسماء المظهرة، فجاز إضافته إلى ما بعده. والبصريون لا يرون حوازه، وذلك لأن الاسمين صارا اسما واحدا، فكما لا يجوز أن يضاف الاسم الواحد بعضه إلى بعض فكذلك لا يجوز ها هنا. وينظر البيت ومزبدا من التفصيل في: معاني القرآن للفراء ٣/٢٤٢، والإنصاف ١/٣٠٩، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٨٢، وشرح للمراذبي ٤/٣١٧، وأوضح المسالك ٤/٢٥٩، والمعجم ٢/١٤٩، والسدر ٢/٢٠٥، والتصريح ٢/٢٧٥، والخزانة ٦/٤٣٠-٤٣٢، وشرح الأشعرني ٤/٥١، ومعجم شواهد العربية ٤٥٢.

(١) في أ: «فما فوقهما».

(٢) ما بين المقولين ساقط من: ب.

ضارب القوم» و «هذه سابعة النسوة» ولك<sup>(١)</sup> أن تستعمله مفردا لتعبد الدلالة على معناه مجردا عن الإضافة نحو:

٤٨٥- ... ... لستَ أعوامٌ وذا العامُ سابعٌ<sup>(٢)</sup>  
ولك أن تستعمله مضافا إلى غير عدد، كما مثل.

وإن تُرِدَ بعضَ الذي منه بُنيَ تُضَيِّفُ إليه مثلَ بعضِ بَنِي  
وإن تُرِدَ جَمْعَ الأقلِ مثلَ ما فوقَ فَحُكْمَ "جاعِلٍ" له أَحْكَمًا  
لهذا العدد المخول إلى بناء "فاعِل" في الاستعمال مع غيره خمسة أحوال:

أحدها: أن تستعمله مع أصله الذي بني منه للدلالة على أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير، فتضيف الأول إلى الثاني، فتقول: «عاشمٌ خمسة» و «رابعٌ أربعة» كما تقول: «بعضٌ أربعة» و «بعضٌ خمسة» قال تعالى: ﴿ثَانِيَ الثَّانِيَيْنِ﴾<sup>(٣)</sup> «لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالثُ ثلاثة»<sup>(٤)</sup> ولا يتأتى هذا الاستعمال في "الواحد" لفقد البعضية.

(١) في أ: "فلك".

(٢) هذا عجز بيت من الطويل، وهو للنايفة الندياني، وصدره قوله:

تَرَفُّمْتُ أَيْسَارَ لَهَا فَعَرَفْتُهَا ... ...  
والشاهد منه قوله: "سابع" فإنه اسم فاعل مأخوذ من لفظ العدد "سبعة" ليقيد

الانصاف بهذا القدر. وينظر البيت في: الكتاب ٢/٨٦، والمقتضب ٤/٣٢٢،

والمقرب ١/٢٤٧، وأوضح المسالك ٤/٢٦١، والتصريح ٢/٢٧٦، وديوانه

ص ٥٠، ومعجم شواهد العربية ٢٢٢.

(٣) من الآية ٤٠ من سورة التوبة.

(٤) من الآية ٧٣ من سورة المائدة.

وهذه الإضافة واجبة عند الجمهور<sup>(١)</sup>، ولم يثبت<sup>(٢)</sup> بما أجازته الكسائي، والأخفش<sup>(٣)</sup> من نصب الثاني شاهد، وعرض المصنف<sup>(٤)</sup> - في غير هذا الموضع - النصب بـ"ثان" دون بقية أخواته.

الحال الثاني: أن يستعمل مع عدد دون أصله الذي يبنى منه، مقصودا به جعل الأقل من العدد المستعمل معه مثل الأكثر، وهو العدد الذي هو أصله، نحو: «هذا رابع ثلاث» أي: «جاءلهم بنفسه أربعة» فيكون حكمه حكم "جاءل" ونحوه من اسم الفاعل الذي يجوز أن ينصب ما بعده، وأن يجره بالإضافة، ويحملها<sup>(٥)</sup> قوله: «وَسَادُسُهُمْ كَلْبُهُمْ»<sup>(٦)</sup> ولا ينأتى هذا الاستعمال في "ثان" فلا يقال: «ثاني واحد» - بإضافة ولا نصب - وأجازه بعضهم<sup>(٧)</sup> بالنصب، نحو: «ثاني واحد» دون الإضافة، وبعضهم<sup>(٨)</sup> مطلقا.

(١) ينظر: الكتاب ٥٥٩/٣، وشرح الكافية ١٥٩/٢ - ١٦٠، وشرح الكافية الشافية ١٦٨/٣، وشرح المرادي ٣١٩/٤، وأوضح المسالك ٢٦٢/٤، والمساعد ٩٥/٢، والتصريح ٢٧٦/٢.

(٢) انظر مراجع التعليق السابق.

(٣) المراد به هنا الأصغر، علي بن سليمان (ت: ٣١٥هـ).

(٤) ينظر في: التسهيل ١٢١ وعلله في شرح التسهيل بأن العرب تقول: «ثَبَّتُ الرّحْلَيْنِ - إذا كنت الثاني منهما» ولا تقول: ثَلَّثْتُ الرّجَالَ - إذا كنت الثالث - أي: أنه يستعمل من ذلك ما سمع ولا يقاس عليه. ينظر التصريح ٢٧٦/٢.

(٥) في أ: «يحملها» وهو تحريف. (٦) من الآية ٢٢ من سورة الكهف.

(٧) المراد بقوله: «بعضهم» الكسائي. ينظر: التصريح ٢٧٧/٢.

(٨) المراد بقوله: «بعضهم» ثعلب. ينظر: شرح الجمل ٤٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٨٤/٣.

وإن أردت مثلَ ثاني اثنين مركبا فجسيء بتوكيين أو فاعلا بحالتيه أضيف إلى مركبهما تنوي ييسى وشاع الاستغناء بحادى عَشْرًا ونحوه، وقبل عشرين أذكرا وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالتيه قبل وإي يَعمَد هذه الثلاثة<sup>(١)</sup> الأحوال الباقية من أحوال العدد المصوغ إلى بناء "فاعل". فالأول منها: أن تستعمله مع العشرة ليفيد معنى «ثاني اثنين» ففي صيغة ثلاثة أوجه، أقيسها ما ذكره المصنف أولا، وهو أنك تأتي بتوكيين مشتملين<sup>(٢)</sup> على أربعة ألفاظ:

الأول: الوصف مركبا مع العشرة.

والثالث العدد المشتق منه الوصف مركبا مع العشرة<sup>(٣)</sup> - أيضا - فتقول:

«هذا ثاني عَشْرَ اثني عشر» و«رابع عَشْرَ أربعة عَشْرَ» بإضافة المركب الأول إلى المركب الثاني.

الوجه الثاني: أن تحذف العقد<sup>(٤)</sup>، وهو «العَشْرُ» من المركب الأول

وتأتي بـ"فاعل" بحالتيه من التذكير والتأنيث مضافا إلى المركب الثاني، وعلى هذا فيعرب الأول لزوال التركيب المقتضي لبنائه، فتقول: «هذا ثالث ثلاثة عَشْرَ» و«هذه رابعة أربع عَشْرَ».

الوجه الثالث: أن يقتصر على التركيب الأول باقيا على بناء صدره،

فتقول: «ثالث عَشْرَ» وإليه أشار المصنف بقوله: «وشاع الاستغناء بحادى عَشْرًا ونحوه» وبعض العرب يعربه فيقول: «حادى عَشْرَ».

(١) سقط «الثلاثة» من: ب. (٢) في النسخين كليهما: «مشتملة» وهو تحريف.

(٣) في ب: «عشرة». (٤) في ب: «العدد» وهو تحريف.

وهذه الإضافة واجبة عند الجمهور<sup>(١)</sup>، ولم يثبت<sup>(٢)</sup> بما أجازته الكسائي، والأخفش<sup>(٣)</sup> من نصب الثاني شاهد، وعرض المصنف<sup>(٤)</sup> - في غير هذا الموضع - النصب بـ"ثان" دون بقية أخواته.

الحال الثاني: أن يستعمل مع عدد دون أصله الذي يبنى منه، مقصودا به جعل الأقل من العدد المستعمل معه مثل الأكثر، وهو العدد الذي هو أصله، نحو: «هذا رابع ثلاثي» أي: «جاءلهم بنفسه أربعة» فيكون حكمه حكم "جاءل" ونحوه من اسم الفاعل الذي يجوز أن ينصب ما بعده، وأن يجره بالإضافة، ويحملها<sup>(٥)</sup> قوله: «وسادسهم كلهم»<sup>(٦)</sup> ولا ينأتى هذا الاستعمال في "ثان" فلا يقال: «ثاني واحد» - بإضافة ولا نصب - وأجازه بعضهم<sup>(٧)</sup> بالنصب، نحو: «ثاني واحد» دون الإضافة، وبعضهم<sup>(٨)</sup> مطلقا.

(١) ينظر: الكتاب ٥٥٩/٣، وشرح الكافية ١٥٩/٢ - ١٦٠، وشرح الكافية الشافية ١٦٨/٣، وشرح المرادي ٣١٩/٤، وأوضح المسالك ٢٦٢/٤، والمساعد ٩٥/٢، والتصريح ٢٧٦/٢.

(٢) انظر مراجع التعليق السابق.

(٣) المراد به هنا الأصغر، علي بن سليمان (ت: ٣١٥هـ).

(٤) ينظر في: التسهيل ١٢١ وعلله في شرح التسهيل بأن العرب تقول: «ثَبَّتُ الرجلين» إذا كنت الثاني منهما، ولا تقول: ثَلَّثْتُ الرجل - إذا كنت الثالث - أي: أنه يستعمل من ذلك ما سمع ولا يقاس عليه. ينظر التصريح ٢٧٦/٢.

(٥) في أ: «يحملها» وهو تحريف. (٦) من الآية ٢٢ من سورة الكهف.

(٧) المراد بقوله: «بعضهم» الكسائي. ينظر: التصريح ٢٧٧/٢.

(٨) المراد بقوله: «بعضهم» ثعلب. ينظر: شرح الجمل ٤٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٨٤/٣.

وإن أردت مثل ثاني اثنين مركبا فجسيء بتوكيين أو فاعلا بحالتيه أضلف إلى مركبهما تنوي يئسى وشاع الاستغناء بحادى عَشْرًا ونحوه، وقبل عشرين أذكرا وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالتيه قبل وإي يعمد هذه الثلاثة<sup>(١)</sup> الأحوال الباقية من أحوال العدد المصوغ إلى بناء "فاعل". فالأول منها: أن تستعمله مع العشرة ليفيد معنى «ثاني اثنين» ففي صيغة ثلاثة أوجه، أقسها ما ذكره المصنف أولا، وهو أنك تأتي بتوكيين مشتملين<sup>(٢)</sup> على أربعة ألفاظ:

الأول: الوصف مركبا مع العشرة.

والثالث العدد المشتق منه الوصف مركبا مع العشرة<sup>(٣)</sup> - أيضا - فتقول:

«هذا ثاني عَشْرَ اثني عشر» و«رابع عَشْرَ أربعة عَشْرَ» بإضافة المركب الأول إلى المركب الثاني.

الوجه الثاني: أن تحذف العقد<sup>(٤)</sup>، وهو «العَشْرُ» من المركب الأول وتأتي بـ«فاعل» بحالتيه من التذكير والتأنيث مضافا إلى المركب الثاني، وعلى هذا فيعرب الأول لزوال التركيب المقتضي لبنائه، فتقول: «هذا ثالث ثلاثة عَشْرَ» و«هذه رابعة أربع عَشْرَ».

الوجه الثالث: أن يقتصر على التركيب الأول باقيا على بناء صدره، فتقول: «ثالث عَشْرَ» وإليه أشار المصنف بقوله: «وشاع الاستغناء بحادى عَشْرًا ونحوه» وبعض العرب يعربه فيقول: «حادى عَشْرَ».

(١) سقط «الثلاثة» من: ب. (٢) في النسخين كليهما: «مشتملة» وهو تحريف. (٣) في ب: «عشرة». (٤) في ب: «العدد» وهو تحريف.

هذا ظاهر كلام المصنف هنا في إيراد الوجه الثالث، وبه شرحه ابنه<sup>(١)</sup>، والتحرير في هذا الوجه أن يقال: «يُحذف العقد من المركب الأول والثيف من المركب الثاني، ثم تضيف ما بقي معك من التركيب [الأول وهو الثيف إلى ما بقي معك من التركيب]<sup>(٢)</sup> الثاني وهو العقد، معرباً لـ زوال سبب البناء وهو التركيب، فتقول: «هذا ثالثُ عَشَرَ» ونحوه، وبعضهم<sup>(٣)</sup> يعرب الأول ويترك الثاني مبنياً فيقول: «هذا ثالثُ عَشَرَ» وأما بناؤه معاً كما هو مقتضى كلام المصنف وشرح ابنه له فحكى وجهاً ثالثاً في استعماله، ورده بعضهم بأنه لا دليل - حيثلذ - على أن هذين اللفظين مترعرعان من تركيبين، وأجيب عنه بأن الدليل على ذلك أن "فاعلاً" إنما يركب مع العدد الذي اشتق منه، كـ "ثالث ثلاثة" أو مع أقل منه كـ "خامس أربعة"<sup>(٤)</sup> فإذا قيل: «ثالث عشر» علم أن هناك تركيبين، والجواب غير مستقيم، أما مقدمته فظاهرة - الصحة، وأما النتيجة فباطلة، لأن من أحوال هذا المصوغ أن يستعمل مع العشرة وحدها، لإفادة الاتصاف بمعناه مقيداً<sup>(٥)</sup> بمصاحبتها،

(١) ينظر: شرح ابن النظم ص ٧٢٧.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. وزاد في ب - بعد المعقوف الثاني - قوله: «ثم تضيف ما بقي معك» وهو انتقال نظر.

(٣) أي: بعض العرب، حكى ذلك الكسائي، وابن السكيت، وابن كيسان، ووجه إعراب الأول أنه حين حذف عجز المركب الأول زال التركيب فأقرب وجه بناء الثاني هو: أنه نوي صدر تركيبه. ينظر: شرح الكافية ٦٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٨٦/٣، وشرح المرادي ٣٢١/٤، وأوضح المسالك ٢٦٣/٤، والنصريح ٢٧٧/٢، وشرح الأخواني ٥٥/٤.

(٤) في ب: "الجملة" وهو تحريف. (٥) في ب: "مقيد" وهو تحريف.

فيذكران<sup>(١)</sup> معاً مع الذكر، ويؤثان مع المؤنث، نحو: «الجزء الحادي عَشَرَ» و«المقامة الخامسة عشرة»<sup>(٢)</sup> فإذا قيل - في المنتزع من تركيبين - «حادي عَشَرَ» - بينهما - التيس بهذا النوع فاعرفه فإنه موضع.

الحال الثاني: من هذه<sup>(٣)</sup> الأحوال الثلاثة - ويمكن إدخاله في كلام المصنف - أن تستعمل المركبين<sup>(٤)</sup> لإفادة جعل الأقل مثل<sup>(٥)</sup> ما فوقه، فتقول: «رابع عَشَرَ ثلاثة عَشَرَ» فالأصل فيه أن تأتي بتركيبين - كما ذكرنا في الذي قبله - إلا أنه يلزم أن يكون اللفظ الثالث منهما<sup>(٦)</sup> دون ما اشتق منه الوصف - كما مثلنا - وقد صرح سيويه<sup>(٧)</sup> بإجازة مثله، ولك في هذه الحال أن تحذف "العشرة" من التركيب الأول، وتضيفه إلى مجموع الثاني، وليس لك أن تحذف الثيف من الثاني لئلا يلتبس بالاستعمال الذي قبله.

الحال الثالث: وهو المكمل لأحوال الخمسة من أحوال العدد المصوغ إلى فاعل [وهو أن تستعمله مع العشرين وأخواتها<sup>(٨)</sup> تتذكر الفاعل]<sup>(٩)</sup> من لفظ العدد بحالتيه من التذكير والتأنيث، وتعطف عليه العقد بالواو فتقول: «حادي وعشرون» و«ثانية وعشرون» إلى ثلاثة وتسعين، وتاسع وتسعين، وإلى هذا<sup>(١٠)</sup> الحال أشار بقوله:

وقبل عشرين أذكر .... إلى آخره

- (١) في أ: "معها" وهو تحريف. (٢) في أ: "عشر" وهو تحريف.  
(٣) سقط "هذه" من: أ. (٤) في أ: "المركبتين" وهو تحريف.  
(٥) في أ: "مثلها" وهو تحريف. (٦) في أ: "منها".  
(٧) ينظر: الكتاب ٥٦١/٣. (٨) في ب: "والواتها" وهو تحريف.  
(٩) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.  
(١٠) في ب: "عنه" اعتبر "الحال" مؤنثة، وهو يذكر ويؤنث. ينظر: اللسان "حول" ٢٠١/١٣.

هذا ظاهر كلام المصنف هنا في إيراد الوجه الثالث، وبه شرحه ابنه<sup>(١)</sup>، والتحرير في هذا الوجه أن يقال: «يُحذف العقد من المركب الأول والثيف من المركب الثاني، ثم تضيف ما بقي معك من التركيب [الأول وهو الثيف إلى ما بقي معك من التركيب]<sup>(٢)</sup> الثاني وهو العقد، معرباً لـ زوال سبب البناء وهو التركيب، فتقول: «هذا ثالثُ عَشَرَ» ونحوه، وبعضهم<sup>(٣)</sup> يعرب الأول ويترك الثاني مبنياً فيقول: «هذا ثالثُ عَشَرَ» وأما بناؤه معاً كما هو مقتضى كلام المصنف وشرح ابنه له فحكى وجهاً ثالثاً في استعماله، ورده بعضهم بأنه لا دليل - حيثلذ - على أن هذين اللفظين مترعرعان من تركيبين، وأجيب عنه بأن الدليل على ذلك أن "فاعلاً" إنما يركب مع العدد الذي اشتق منه، كـ "ثالث ثلاثة" أو مع أقل منه كـ "خامس أربعة"<sup>(٤)</sup> فإذا قيل: «ثالث عشر» علم أن هناك تركيبين، والجواب غير مستقيم، أما مقدمته فظاهرة - الصحة، وأما النتيجة فباطلة، لأن من أحوال هذا المصوغ أن يستعمل مع العشرة وحدها، لإفادة الاتصاف بمعناه مقيداً<sup>(٥)</sup> بمصاحبتها،

(١) ينظر: شرح ابن النظم ص ٧٢٧.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. وزاد في ب - بعد المعقوف الثاني - قوله: «ثم تضيف ما بقي معك» وهو انتقال نظر.

(٣) أي: بعض العرب، حكى ذلك الكسائي، وابن السكيت، وابن كيسان، ووجه إعراب الأول أنه حين حذف عجز المركب الأول زال التركيب فأقرب وجه بناء الثاني هو: أنه نوي صدر تركيبه. ينظر: شرح الكافية ٦٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٨٦/٣، وشرح المرادي ٣٢١/٤، وأوضح المسالك ٢٦٣/٤، والنصريح ٢٧٧/٢، وشرح الأخواني ٥٥/٤.

(٤) في ب: "الجملة" وهو تحريف. (٥) في ب: "مقيد" وهو تحريف.

فيذكران<sup>(١)</sup> معاً مع الذكر، ويؤثان مع المؤنث، نحو: «الجزء الحادي عَشَرَ» و«اللقامة الخامسة عشرة»<sup>(٢)</sup> فإذا قيل - في المنتزع من تركيبين - «حادي عَشَرَ» - بينهما - التيس بهذا النوع فاعرفه فإنه موضع.

الحال الثاني: من هذه<sup>(٣)</sup> الأحوال الثلاثة - ويمكن إدخاله في كلام المصنف - أن تستعمل المركبين<sup>(٤)</sup> لإفادة جعل الأقل مثل<sup>(٥)</sup> ما فوقه، فتقول: «رابع عَشَرَ ثلاثة عَشَرَ» فالأصل فيه أن تأتي بتركيبين - كما ذكرنا في الذي قبله - إلا أنه يلزم أن يكون اللفظ الثالث منهما<sup>(٦)</sup> دون ما اشتق منه الوصف - كما مثلنا - وقد صرح سيويه<sup>(٧)</sup> بإجازة مثله، ولك في هذه الحال أن تحذف "العشرة" من التركيب الأول، وتضيفه إلى مجموع الثاني، وليس لك أن تحذف الثيف من الثاني لئلا يلتبس بالاستعمال الذي قبله.

الحال الثالث: وهو المكمل لأحوال الخمسة من أحوال العدد المصوغ إلى فاعل [وهو أن تستعمله مع العشرين وأخواتها<sup>(٨)</sup> تتذكر الفاعل]<sup>(٩)</sup> من لفظ العدد بحالتيه من التذكير والتأنيث، وتعطف عليه العقد بالواو فتقول: «حادي وعشرون» و«ثانية وعشرون» إلى ثلاثة وتسعين، وتاسع وتسعين، وإلى هذا<sup>(١٠)</sup> الحال أشار بقوله:

وقبل عشرين أذكر .... إلى آخره

- (١) في أ: "معها" وهو تحريف. (٢) في أ: "عشر" وهو تحريف.  
(٣) سقط "هذه" من: أ. (٤) في أ: "المركبتين" وهو تحريف.  
(٥) في أ: "مثلها" وهو تحريف. (٦) في أ: "منها".  
(٧) ينظر: الكتاب ٥٦١/٣. (٨) في ب: "والواتها" وهو تحريف.  
(٩) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.  
(١٠) في ب: "عنه" اعتبر "الحال" مؤنثة، وهو يذكر ويؤنث. ينظر: اللسان "حول" ٢٠١/١٣.

## كَمْ وَكَأَيِّنْ وَكَذَا

عقبت هذه باب<sup>(١)</sup> العدد، لأنها كنايةات عن العدد لميهم، وكلها أسماء مبنية، أما "كم"<sup>(٢)</sup> فقبل لشبهها بالحرف وضعا، وقبل لشبه الاستفهامية به معنى، وحملت الخبرية عليها لموافقة<sup>(٣)</sup> لفظها.

وأما "كأن"<sup>(٤)</sup> فلاها استعملت استفهامية في قول أبي بن كعب<sup>(٥)</sup> [لاين مسعود]<sup>(٦)</sup>.

(١) في ب: "باب".

(٢) "كم" اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار، وليست مركبة خلافا للكسائي، والقراء فإنها عندهما مركبة من كاف التشبيه و"ما" الاستفهامية محذوفة الألف، وسكنت معها لكثرة الاستعمال.

ينظر: معاني القرآن للقراء ٤٦٦/١، والإنصاف للمسألة (٤٠) ٢٩٨/١، والجني الناني ص ٢٧٥. (٣) في ب: "لوافقته".

(٤) "كأن" اسم مركب من كاف تشبيه وأي للثبوت. ينظر: الكتاب ٣٢٢/٣، والمغني ص ٢٠٢.

(٥) هو: أبو المنذر أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد الأنصاري النخاري - سيد القراء، وكان من أصحاب العقبة الثانية، وشهد بدرأ والمشاهد، مات سنة ٢٠، وقيل: ١٩، وقيل: ٢٢، وقيل: ٣٠هـ.

تنظر: الإصابة (٣٢) ١٦/١-١٧، والعبر ١٧/١.

(٦) ماين الموقوفين ساقط من: أ.

وابن مسعود هو: أبو عبد الرحمن: عبد الله بن مسعود بن غافل - من السابقين الأولين إلى الإسلام وأول من جهر بالقرآن بحكمة وهو أحد أوعية العلم وفقهاء الصحابة وكان صاحب نعلي رسول الله - ﷺ - مات بالمدينة سنة: ٣٢، وقيل ٣٣هـ.

تنظر ترجمته في: الإصابة (٤٩٤٥) ١٢٩/٤، والعبر ٢٤/١.

(كأن) تقرأ سورة الأحزاب<sup>(١)</sup> فهي متضمنة معنى الهمزة<sup>(٢)</sup>، والخبرية لموافقة لفظها. وأما "كذا"<sup>(٣)</sup> فبنيت لشبهها بـ "كم" الخبرية في الدلالة على العدد الميهم، والافتقار إلى ميز.

مميز في الاستفهام "كم" بمثل "ما" ميزت عشرين كـ "كم شخصاً سماً؟" تنقسم "كم" إلى استفهامية وإلى خبرية، ويشتركان في البناء كما سبق، وفي لزوم التصدّر، وفي كونهما كائيتين عن عدد ميهم، وفي الافتقار إلى حميز، ويفترقان في إعراب المميز، وصفته - كما تشرحه - وفي جواز حذف الخبرية، وفي جواز [حذف] تميز الاستفهامية<sup>(٤)</sup> نحو: «قال كم ليستم؟»<sup>(٥)</sup> ونحو: «كم؟ صمّت؟» أي: كم يوماً، بخلاف الخبرية، وفي جواز الفصل بين الاستفهامية ومميزها، نحو: «قال: كم ليستم في الأرض عدد سنين؟»<sup>(٦)</sup> ولا يجوز ذلك في الخبرية، بل متى فصل بينها وبين مميزها بغير الضرف والجار

(١) لم أعر على مصدر لهذا القول، ولكن ذكره ابن كثير في تفسيره ٤٦٥/٣، والشوكاني في فتح القدير ٢٥٩/٤.

(٢) في ب: "همزة الاستفهام" موضع: "الهمزة".

(٣) "كذا" اسم ميهم وأصله: كاف التشبيه أدخلت على "ذا" الإشارية، فصارت كلمة واحدة. ينظر: الكتاب ١٧١/٢، والمغني ص ٢٠٤.

(٤) ماين الموقوفين من: ب، ويقابله في أ: قوله: «الفصل بين الاستفهامية ومميزها» وهو انتقال نظر من الناسخ.

(٥) من الآية ١١٢، من سورة المؤمنون. (٦) سقط "كم" من: ب.

(٧) من الآية ١١٢، من سورة المؤمنون، ووجه الاستشهاد بالآية الكريمة هو أنه فصل بين "كم" ومميزها، وهو "عدد سنين" بقوله: «ليستم في الأرض».

## كَمْ وَكَأَيِّنْ وَكَذَا

عقبت هذه باب<sup>(١)</sup> العدد، لأنها كنايةات عن العدد لميهم، وكلها أسماء مبنية، أما "كم"<sup>(٢)</sup> فقبل لشبهها بالحرف وضعا، وقبل لشبه الاستفهامية به معنى، وحملت الخبرية عليها لموافقة<sup>(٣)</sup> لفظها.

وأما "كأن"<sup>(٤)</sup> فلاها استعملت استفهامية في قول أبي بن كعب<sup>(٥)</sup> [لاين مسعود]<sup>(٦)</sup>.

(١) في ب: "باب".

(٢) "كم" اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار، وليست مركبة خلافا للكسائي، والقراء فإنها عندهما مركبة من كاف التشبيه و"ما" الاستفهامية محذوفة الألف، وسكنت معها لكثرة الاستعمال.

ينظر: معاني القرآن للقراء ٤٦٦/١، والإنصاف للمسألة (٤٠) ٢٩٨/١، والجني الناني ص ٢٧٥. (٣) في ب: "لوافقته".

(٤) "كأن" اسم مركب من كاف تشبيه وأي للثبوت. ينظر: الكتاب ٣٢٢/٣، والمغني ص ٢٠٢.

(٥) هو: أبو المنذر أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد الأنصاري النخاري - سيد القراء، وكان من أصحاب العقبة الثانية، وشهد بدرًا والمشاهد، مات سنة ٢٠، وقيل: ١٩، وقيل: ٢٢، وقيل: ٣٠هـ.

تنظر: الإصابة (٣٢) ١٦/١-١٧، والعبر ١٧/١.

(٦) ماين الموقوفين ساقط من: أ.

وابن مسعود هو: أبو عبد الرحمن: عبد الله بن مسعود بن غافل - من السابقين الأولين إلى الإسلام وأول من جهر بالقرآن بحكمة وهو أحد أوعية العلم وفقهاء الصحابة وكان صاحب نعلي رسول الله - ﷺ - مات بالمدينة سنة: ٣٢، وقيل ٣٣هـ.

تنظر ترجمته في: الإصابة (٤٩٤٥) ١٢٩/٤، والعبر ٢٤/١.

(كأن) تقرأ سورة الأحزاب<sup>(١)</sup> فهي متضمنة معنى الهمزة<sup>(٢)</sup>، والخبرية لموافقة لفظها. وأما "كذا"<sup>(٣)</sup> فبنيت لشبهها بـ "كم" الخبرية في الدلالة على العدد الميهم، والافتقار إلى ميز.

مميز في الاستفهام "كم" بمثل "ما" ميزت عشرين كـ "كم شخصاً سماً؟" تنقسم "كم" إلى استفهامية وإلى خبرية، ويشتركان في البناء كما سبق، وفي لزوم التصدّر، وفي كونهما كائنين عن عدد ميهم، وفي الافتقار إلى حميز، ويفترقان في إعراب المميز، وصفته - كما تشرحه - وفي جواز حذف الخبرية، وفي جواز [حذف] تميز الاستفهامية<sup>(٤)</sup> نحو: «قال كم ليثم؟»<sup>(٥)</sup> ونحو: «كم؟ صمّت؟» أي: كم يوماً، بخلاف الخبرية، وفي جواز الفصل بين الاستفهامية ومميزها، نحو: «قال: كم ليثم في الأرض عدد سنين؟»<sup>(٦)</sup> ولا يجوز ذلك في الخبرية، بل متى فصل بينها وبين مميزها بغير الضرف والجار

(١) لم أعر على مصدر لهذا القول، ولكن ذكره ابن كثير في تفسيره ٤٦٥/٣، والشوكاني في فتح القدير ٢٥٩/٤.

(٢) في ب: "همزة الاستفهام" موضع: "الهمزة".

(٣) "كذا" اسم ميهم وأصله: كاف التشبيه أدخلت على "ذا" الإشارية، فصارت كلمة واحدة. ينظر: الكتاب ١٧١/٢، والمغني ص ٢٠٤.

(٤) ماين الموقوفين من: ب، ويقابله في أ: قوله: «الفصل بين الاستفهامية ومميزها» وهو انتقال نظر من الناسخ.

(٥) من الآية ١١٢، من سورة المؤمنون. (٦) سقط "كم" من: ب.

(٧) من الآية ١١٢، من سورة المؤمنون، ووجه الاستشهاد بالآية الكريمة هو أنه فصل بين "كم" ومميزها، وهو "عدد سنين" بقوله: «ليثم في الأرض».

والجور تعين نصبه، وإن كان بواحد منهما، فالأرجح<sup>(١)</sup> نصبه، وقد يجز<sup>(٢)</sup> في الشعر، نحو:

٤٨٦- كم يجرؤ مَقْرِفٍ نال العُلَا<sup>(٣)</sup> ... ..

وفي أن<sup>(٤)</sup> الخيرية تختص بالماضي كاختصاص "رُب" به، إذ هي تقيضتها،

(١) تابع الشارح في هذا ابن مالك، وأما البصريون فيرون وجوب النصب لا رجحانه عند الفصل بين "كم" وبين ميمها، وذلك لبطان إضافتها إليه حينئذ، فتعين له النصب، وأما الكوفيون فيرون جواز ذلك في السعة.

وينظر خلافهم في الإنصاف: المسألة (٤١) ٣٠٣/١.

وينظر: شرح الكافية الشافية ١٧٠٨/٤، وشرح المرادي ٣٣٠/٤.

(٢) في أ: "يجوز".

(٣) هذا صدر بيت من الرمل، وأكثر الروايات على أنه لأنس بن زعيم، وبعضهم نسبه إلى أبي الأسود الدؤلي، وبعضهم نسبه إلى عبدالله بن كريب وعماه قوله:

... .. وكريـمٌ يُحَلِّسه قد وَصَّعَه

والمقرف هو الرجل الذي لا أصالة له من جهة الأب. اللسان "قرف" ١٨٨/١١.

والمقصود بالكريم في البيت: "كريم المعلن".

والشاهد منه قوله: "كم يجرؤ مقرف" حيث فصل بين كم الخيرية وميمها بالجار والمجرور، وهذا عمله الضرورة عند البصريين ومنهم من جعل الرواية الصحيحة برفع "مقرف".

وينظر البيت في: الكتاب ١٦٧/٢، والمقتضب ٦١/٣، والإنصاف ٣٠٣/١،

وشرح ابن جني ١٣٢/١، والقرب ٣١٣/١، وشرح الجمل ٤٨/٢، وشرح

الكافية الشافية ١٧٠٩/٤، وشرح ابن النافذ ص ٧٤٤، وشرح المرادي

٣٢٩/٤، والمساعد ١٠٧/٢، والمص ٢٥٥/١، والندر ٢١٢/١، والخزانة

٤٦٨/٦، وشرح الأعمري ٥٩/٤. (٤) سقطت "أن" من: ب.

فتقول: كم عبد ملكك<sup>(١)</sup> ولا تقول: "كم عبد سأملكه" بخلاف الاستفهامية، فإنك تقول: «كم فرسخاً سرت؟» و«كم فرسخاً تسير غدا؟» وفي أن المتكلم بالاستفهامية يستدعي جواباً من مخاطبه، بخلاف الخيرية، وفي أن المتكلم بالاستفهام<sup>(٢)</sup> لا يتوجه إليه التصديق والتكذيب، بخلاف الخيرية، وفي أن البدل من الاستفهامية يجب أن يقرن بهمة الاستفهام - كما سبق في بابه - بخلاف الخيرية.

عدنا إلى شرح كلام المصنف، ومراعاة: أن ميم "كم" الاستفهامية<sup>(٣)</sup> مفرد<sup>(٤)</sup>

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب أيضاً.

(٣) قول الشارح: "مفرد منصوب" فيه تفصيل.

أما من جهة إفراده ففيه ثلاثة أقوال:

الأول: لجمهور البصريين وهو لزوم ذلك.

الثاني: للأحفش وهو جواز جمعه إذا كان السؤال عن الجماعات، نحو: "كم غلماناً لك؟".

الثالث: للكوفيين، وهو جواز جمعه مطلقاً، نحو: "كم شهداً لك؟".

وأما من جهة نصبه ففيه ثلاثة أقوال كذلك:

الأول: لبعض النحويين، وهو لزوم النصب مطلقاً.

الثاني: للفرء والزجاج والسيوطي وهو جواز حره مطلقاً.

الثالث: وهو المشهور، وهو لزوم النصب إن لم يدخل على "كم" حرف حر، وأرجحيته إن دخل عليها حرف حر.

وينظر في ذلك: الكتاب ١٦٤/٢ وما بعدها، ومعاني القرآن للفرء ١٦٨/١ -

١٦٩، والمقتضب ٥٥/٣ وما بعدها، وشرح الجمل ٤٨/٢، والقرب ٣١٢/١

وما بعدها، وشرح الكافية الشافية ١٧١١/٤، والمص ٢٠٢، والتصریح ٢٧٩/٢.



والجور تعين نصبه، وإن كان بواحد منهما، فالأرجح<sup>(١)</sup> نصبه، وقد يجز<sup>(٢)</sup> في الشعر، نحو:

٤٨٦- كم يجرؤ مَقْرِفٍ نال العُلَا<sup>(٣)</sup> ... ..

وفي أن<sup>(٤)</sup> الخيرية تختص بالماضي كاختصاص "رُب" به، إذ هي تقيضتها،

(١) تابع الشارح في هذا ابن مالك، وأما البصريون فيرون وجوب النصب لا رجحانه عند الفصل بين "كم" وبين ميمها، وذلك لبطان إضافتها إليه حينئذ، فتعين له النصب، وأما الكوفيون فيرون جواز ذلك في السعة.

وينظر خلافهم في الإنصاف: المسألة (٤١) ٣٠٣/١.

وينظر: شرح الكافية الشافية ١٧٠٨/٤، وشرح المرادي ٣٣٠/٤.

(٢) في أ: "يجوز".

(٣) هذا صدر بيت من الرمل، وأكثر الروايات على أنه لأنس بن زعيم، وبعضهم نسبه إلى أبي الأسود الدؤلي، وبعضهم نسبه إلى عبدالله بن كريب وعماه قوله:

... .. وكريـمٌ يُحَلِّسه قد وَصَّعَه

والمقرف هو الرجل الذي لا أصالة له من جهة الأب. اللسان "قرف" ١٨٨/١١.

والمقصود بالكريم في البيت: "كريم المعلن".

والشاهد منه قوله: "كم يجرؤ مقرف" حيث فصل بين كم الخيرية وميمها بالجار والمجرور، وهذا عمله الضرورة عند البصريين ومنهم من جعل الرواية الصحيحة برفع "مقرف".

وينظر البيت في: الكتاب ١٦٧/٢، والمقتضب ٦١/٣، والإنصاف ٣٠٣/١،

وشرح ابن جني: ١٣٢/١، والقرب ٣١٣/١، وشرح الجمل ٤٨/٢، وشرح

الكافية الشافية ١٧٠٩/٤، وشرح ابن النافذ ص ٧٤٤، وشرح المرادي

٣٢٩/٤، والمساعد ١٠٧/٢، والمص ٢٥٥/١، والندر ٢١٢/١، والخزانة

٤٦٨/٦، وشرح الأعمري ٥٩/٤. (٤) سقطت "أن" من: ب.

فتقول: كم عبد ملكك<sup>(١)</sup> ولا تقول: "كم عبد سأملكه" بخلاف الاستفهامية، فإنك تقول: «كم فرسخاً سرت؟» و«كم فرسخاً تسير غدا؟» وفي أن المتكلم بالاستفهامية يستدعي جواباً من مخاطبه، بخلاف الخيرية، وفي أن المتكلم بالاستفهام<sup>(٢)</sup> لا يتوجه إليه التصديق والتكذيب، بخلاف الخيرية، وفي أن البدل من الاستفهامية يجب أن يقرن بهمة الاستفهام - كما سبق في بابه - بخلاف الخيرية.

عندنا إلى شرح كلام المصنف، ومراعاة: أن ميم "كم" الاستفهامية<sup>(٣)</sup> مفرد<sup>(٤)</sup>

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب أيضاً.

(٣) قول الشارح: "مفرد منصوب" فيه تفصيل.

أما من جهة إفراده ففيه ثلاثة أقوال:

الأول: لجمهور البصريين وهو لزوم ذلك.

الثاني: للأحفش وهو جواز جمعه إذا كان السؤال عن الجماعات، نحو: "كم غلماناً لك؟".

الثالث: للكوفيين، وهو جواز جمعه مطلقاً، نحو: "كم شهداً لك؟".

وأما من جهة نصبه ففيه ثلاثة أقوال كذلك:

الأول: لبعض النحويين، وهو لزوم النصب مطلقاً.

الثاني: للفرء والزجاج والسيوطي وهو جواز حره مطلقاً.

الثالث: وهو المشهور، وهو لزوم النصب إن لم يدخل على "كم" حرف حر، وأرجحيته إن دخل عليها حرف حر.

وينظر في ذلك: الكتاب ١٦٤/٢ وما بعدها، ومعاني القرآن للفرء ١٦٨/١ -

١٦٩، والمقتضب ٥٥/٣ وما بعدها، وشرح الجمل ٤٨/٢، والقرب ٣١٢/١

وما بعدها، وشرح الكافية الشافية ١٧١١/٤، والمص ٢٠٢، والتصریح ٢٧٩/٢.

منصوب، كـمـيز عشرين<sup>(١)</sup>، فتقول: «كم شخصا سما» كما تقول: «عندي عشرون رجلا».

وأجـز أن تجـزئـه "مـن" مُضـمراً إن وليت "كم" حرف جر مُظهِراً يجوز في ميم "كم" الاستفهامية أن يُجر بـ"مـن"<sup>(٢)</sup> مضمرة، نحو: «بكم درهم اشترت ثوبك؟» على تقدير: بكم من درهم، لا بإضافة "كم" كما زعم الزجاج.

واستعملتها مـخـبـراً كـعـشـره أو مائـة كـ"كـم رجـالٍ أو مـرءـه" "كم" الخبرية يميزها بـجرور بإضافتها إليه، ثم لما كانت لتكثير العدد جاز أن يكون يميزها مفردا كـمـيز المائـة، والألف، وهو الأكثر، وأن يكون جمعا كـمـيز العـشـرة، وإليهما أشار المصنف بقوله: «ككم رجال أو مـرء» إذ تقديره: "وكم مـرء"، ويلزم جر ميمها، ويجواز<sup>(٣)</sup> كونه جمعا فارقت الخبرية، فنحصل الفرق بينهما من ثمانية أوجه.

كـمـ "كـأـيـن" و"كـذا" يـنـتـصـب تـمـيـز ذـيـن أو به صـل "مـن" تُصـب "كـأـيـن" و"كـذا" بمنزلة: كم الخبرية في الدلالة على العدد للميم، وفي الافتقار إلى ميم، وتشاركها "كأين" خاصة في استحقاق التصدير، ويفارقانها في أن<sup>(٤)</sup> تميزهما<sup>(٥)</sup> إما منصوب نحو:

(١) في ب: "العشرين".

(٢) هنا قول الخليل وسيبويه وغيرهما.

ينظر في: الكتاب ١٦٠/٢.

(٣) في كلتا النسختين: "وجواز".

(٤) في أ: "أنها" موضع "أن". (٥) في ب: "تميزها" وهو تحريف.

٤٨٧- اطرد اليأس بالرجاء فكأين أليماً حُمَّ يَسْرُهُ بعد عُمُر<sup>(١)</sup> وكقولـه:

٤٨٨- عـيـالـفـس نـعـمـي بـعـد يـوـسـاك ذاكـرا كـذا وكـذا لـطـفـاً به نـيـبـي الجـهـد<sup>(٢)</sup> وإما بـحـرور بـ"مـن" ظاهـرة، وهو في "كأين" أكثر من النصب، وبه ورد القرآن، نحو: ﴿وَكأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿وَكأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ﴾<sup>(٤)</sup> ولا أعرف مسموعاً في "كذا" وأكثر ماتستعمل "كذا" مكررة بالمعطف، كما مثل، وقد تستعمل مفردة أو مكررة بدون عطف، ولا تلزم التصدير، بل يجوز: «قَبِضْتُ كَذَا وكَذَا درهماً»، وقد ظهر بذلك أن البيت مدحول من علة أوجه.<sup>(٥)</sup>

(١) هذا البيت من الحفيف، وقاله غير معروف.

والشاهد منه قوله: "لأ" فإنه تميز لـ"كأين".

وينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٧٦/٤، والمغني، والشاهد ٣٣٩، والمجمع ٢٥٥/١، والدرر ٢١٢/١، والتصريح ٢٨١/٢، وشرح الأخويسي ٦١/٤، ومعجم شواهد العربية ١٩٢.

(٢) هذا البيت من الطويل، وقاله غير معروف.

والشاهد منه قوله: "لَطَفاً" فإنه انتصب على أنه تميز لـ"كذا".

وينظر البيت في: شرح المرادي ٣٣٧/٤، والمغني، والشاهد ٣٤٢، والمساعد ١١٦/٢، والمجمع ٢٥٦/١، والدرر ٢١٢/١، والتصريح ٢٨١/٢، وشرح الأخويسي ٦٢/٤، ومعجم شواهد العربية ١٠٠.

(٣) من الآيات ٤٨، ١٣، ٨ من سورة الحج، والطلاق، وعمد -ع- على الترتيب.

(٤) من الآية ٦٠، من سورة العنكبوت.

(٥) من هذه الأوجه: أن قول الناظم: "أو به صـل" من "نصب":

يفهم جواز جر تمييز "كذا" بـ"مـن"، وهذا غير معروف عن أحد من النحويين. =

منصوب، كـمـيز عشرين<sup>(١)</sup>، فتقول: «كم شخصا سما» كما تقول: «عندي عشرون رجلا».

وأجـز أن تجـزئـه "مـن" مُضـمراً إن وليت "كم" حرف جر مُظهِراً يجوز في ميم "كم" الاستفهامية أن يُجر بـ"مـن"<sup>(٢)</sup> مضمرة، نحو: «بكم درهم اشترت ثوبك؟» على تقدير: بكم من درهم، لا بإضافة "كم" كما زعم الزجاج.

واستعملتها مـخـبـراً كـعـشـره أو مائـة كـ"كـم رجـالٍ أو مـرءـه" "كم" الخبرية يميزها بـجرور بإضافتها إليه، ثم لما كانت لتكثير العدد جاز أن يكون يميزها مفردا كـمـيز المائـة، والألف، وهو الأكثر، وأن يكون جمعا كـمـيز العـشـرة، وإليهما أشار المصنف بقوله: «ككم رجال أو مـرء» إذ تقديره: "وكم مـرء"، ويلزم جر ميمها، ويجواز<sup>(٣)</sup> كونه جمعا فارقت الخبرية، فنحصل الفرق بينهما من ثمانية أوجه.

كـمـ "كـأـيـن" و"كـذا" يـنـتـصـب تـمـيـز ذـيـن أو به صـل "مـن" تُصـب "كـأـيـن" و"كـذا" بمنزلة: كم الخبرية في الدلالة على العدد للميم، وفي الافتقار إلى ميم، وتشاركها "كأين" خاصة في استحقاق التصدير، ويفارقانها في أن<sup>(٤)</sup> تميزهما<sup>(٥)</sup> إما منصوب نحو:

(١) في ب: "العشرين".

(٢) هنا قول الخليل وسيبويه وغيرهما.

ينظر في: الكتاب ١٦٠/٧.

(٣) في كلتا النسختين: "وجواز".

(٤) في أ: "انها" موضع "أن". (٥) في ب: "تميزها" وهو تحريف.

٤٨٧- اطرد اليأس بالرجاء فكأين أليماً حُمَّ يَسْرُهُ بعد عُمُر<sup>(١)</sup> وكقولـه:

٤٨٨- عيـالـفـس نـعـمـي بـعـد يـوسـاك ذاكـرا كـذا وكـذا لُطْفاً به تُسـيـ الجـهـد<sup>(٢)</sup> وإما بـحـرور بـ"مـن" ظاهـرة، وهو في "كأين" أكثر من النصب، وبه ورد القرآن، نحو: ﴿وَكأَيِّنْ مِّن قَرْيَةٍ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿وَكأَيِّنْ مِّن دَابَّةٍ﴾<sup>(٤)</sup> ولا أعرف مسموعاً في "كذا" وأكثر ماتستعمل "كذا" مكررة بالمعطف، كما مثل، وقد تستعمل مفردة أو مكررة بدون عطف، ولا تلزم التصدير، بل يجوز: «قَبِضْتُ كذا وكذا درهماً»، وقد ظهر بذلك أن البيت مدحول من علة أوجه.<sup>(٥)</sup>

(١) هذا البيت من الحفيف، وقاله غير معروف.

والشاهد منه قوله: "اللي" فإنه تميز لـ"كأين".

وينظر البيت في: أوضح المسالك ٢٧٦/٤، والمغني، والشاهد ٣٣٩، والمجمع ٢٥٥/١، والدرر ٢١٢/١، والتصريح ٢٨١/٢، وشرح الأخويسي ٦١/٤، ومعجم شواهد العربية ١٩٢.

(٢) هذا البيت من الطويل، وقاله غير معروف.

والشاهد منه قوله: "لُطْفاً" فإنه انتصب على أنه تميز لـ"كذا".

وينظر البيت في: شرح المرادي ٣٣٧/٤، والمغني، والشاهد ٣٤٢، والمسعودي ١١٦/٢، والمجمع ٢٥٦/١، والدرر ٢١٢/١، والتصريح ٢٨١/٢، وشرح الأخويسي ٦٢/٤، ومعجم شواهد العربية ١٠٠.

(٣) من الآيات ٤٨، ١٣، ٨ من سورة الحج، والطلاق، وعمد - - على الترتيب.

(٤) من الآية ٦٠، من سورة العنكبوت.

(٥) من هذه الأوجه: أن قول الناظم: "أو به صـل" من "تصـب":

يفهم جواز جر تمييز "كذا" بـ"مـن"، وهذا غير معروف عن أحد من النحويين. =

## الحكاية

ويراد بها أشياء:

أحدها: حكاية الجمل المنقولة إلى العلمية، فتستقر على ألفاظها، كما سبق.

الثاني: حكاية الجمل بالقول، نحو: «قال إني عبد الله»<sup>(١)</sup> ويجوز حكايتها بالمعنى فتقول في حكاية: "زيد قائم": "قال عمرو: قائم زيد"<sup>(٢)</sup> فإن كانت الجملة ملحونة تعينت حكايتها على المعنى<sup>(٣)</sup>، في أصبح القولين<sup>(٤)</sup> وأما للمفردات فلا تحكى، وشذ قول بعضهم: "ليس بقرشياً"<sup>(٥)</sup> ردا على

(١-) ومنها: أن قوله: "كُتِبَ كَاتِبٌ وَكَذَا" يفهم أن "كذا" تلزم الصدارة وليس كذلك، وقد ذكر ابن مالك في التسهيل (١٢٥): عدم مماثلتها لـ"ك" في هذا. ومنها: أنه لم يحفظ فيها -إذا كانت كناية عن العدد- إلا كونها مكررة بالمعطف، وقد ذكر هذا ابن مالك في التسهيل: (١٢٥) فقال: "وَقُلْ وَرُوْءُ كَذَا" مفردا أو مكررا بلا واو.

والبيت هنا لم يشر إلى ذلك.

(١) من الآية ٣٠، من سورة مريم.

(٢) في ب: "قال عمرو": "زيد قائم" وهو تحريف.

(٣) صوتا عن ارتكاب المحن، ولولا يترجم أن اللحن نشأ عن الحساكي، (أنفاده في التتبع ٢٨٢/٢).

(٤) والقول الثاني أن تحكى كما تسمع، أي بلحنها. ينظر: التصريح ٢٨٢/٢.

(٥) ينظر في: الكتاب ٤١٢/٢، والجمل من ٢٣١، وأوضح المسالك: ٢٨٠/٤، والتصريح ٢٨٢/٢.

من قال: «إن في الدار قرشيا».

الثالث: الميؤب عليه هنا، وهو شيان:

أحدهما: حكاية التكرات بـ"مَن" و"أَي" وهي في الأصل استفهام بمعنى الإثبات، وطلب التعيين، فلهذا اختصت بهاتين الأداتين.

الثاني: حكاية الأعلام بالفاظها.

أحك بـ"أَي" ما لم يكوّر سئل عنه بها في الوقف أو حين تصيل هذا القسم الأول من الحكاية الميؤب عليها، وهو حكاية التكرات بأداتي الاستفهام المذكورتين:

إحدهما: "أَي" ويحكى بها مع الوقف ومع الوصل، معطاة ماثبة للفظ، تلك النكرة المسؤول عنها من رفع أو نصب أو جر، وتذكر أو تأنيث، وإفراد أو تثنية أو جمع<sup>(١)</sup>، فتقول لمن قال: "رأيت رجلا": "أَيُّ؟"، ولمن قال: "جائني امرأة": "أَيُّ؟"، ولمن قال: "مررت بـرجل": "أَيُّ؟"، ولمن قال: "جائني رجلا": "أَيَّان؟"، ولمن قال: "مررت بـمرأتين": "أَيَّين؟"، ولمن قال: "رأيت رجلا": "أَيَّين؟"، ولمن قال: "رأيت نساء": "أَيَّات؟"، وكذا لو وصلت فقلت: "أَيَّ؟" يأتي؟ و"أَيَّات؟" يأتين؟ و"أَيَّات؟" يأتين؟ و"أَيَّات؟" يأتين؟ و"أَيَّات؟" يأتين؟<sup>(٢)</sup>

(١) هذه هي اللغة المشهورة، واللغة الثانية: أن يحكى بها ما للمسؤول عنه من

إعراب وتذكير وتأنيث فقط، ولا يثنى ولا يجمع. ينظر: الكتاب ٤١٠/٢.

(٢) ما بين المعقولين ساقط من: ب. (٣) أي: في حال نصب المسؤول عنه.

(٤) ما بين المعقولين ساقط من: ب.

## الحكاية

ويراد بها أشياء:

أحدها: حكاية الجمل المنقولة إلى العلمية، فتستقر على ألفاظها، كما سبق.

الثاني: حكاية الجمل بالقول، نحو: «قال إني عبد الله»<sup>(١)</sup> ويجوز حكايتها بالمعنى فتقول في حكاية: "زيد قائم": "قال عمرو: قائم زيد"<sup>(٢)</sup> فإن كانت الجملة ملحونة تعينت حكايتها على المعنى<sup>(٣)</sup>، في أصبح القولين<sup>(٤)</sup> وأما للمفردات فلا تحكى، وشذ قول بعضهم: "ليس بقرشياً"<sup>(٥)</sup> ردا على

(١-) ومنها: أن قوله: "كُتِبَ كَاتِبٌ وَكَذَا" يفهم أن "كذا" تلزم الصدارة وليس كذلك، وقد ذكر ابن مالك في التسهيل (١٢٥): عدم مماثلتها لـ"ك" في هذا. ومنها: أنه لم يحفظ فيها -إذا كانت كناية عن العدد- إلا كونها مكررة بالمعطف، وقد ذكر هذا ابن مالك في التسهيل: (١٢٥) فقال: "وقل وروء" كذا "مغردا أو مكررا بلا واو".

والبيت هنا لم يشر إلى ذلك.

(١) من الآية ٣٠، من سورة مريم.

(٢) في ب: "قال عمرو": "زيد قائم" وهو تحريف.

(٣) صوتا عن ارتكاب المحن، ولولا يترجم أن اللحن نشأ عن الحساكي، (أنفاده في التتبع ٢٨٢/٢).

(٤) والقول الثاني أن تحكى كما تسمع، أي بلحنها. ينظر: التصريح ٢٨٢/٢.

(٥) ينظر في: الكتاب ٤١٢/٢، والجمل من ٢٣١، وأوضح المسالك: ٢٨٠/٤، والتصريح ٢٨٢/٢.

من قال: «إن في الدار قرشيا».

الثالث: المبوب عليه هنا، وهو شيان:

أحدهما: حكاية التكرات بـ"من" و"أي" وهي في الأصل استفهام بمعنى الإثبات، وطلب التعيين، فلهذا اختصت بهاتين الأداتين.

الثاني: حكاية الأعلام بألفاظها.

أحك بـ"أي" ما لم يكوّر سئل عنه بها في الوقف أو حين تصيل هذا القسم الأول من الحكاية المبوب عليها، وهو حكاية التكرات بأداتي الاستفهام المذكورتين:

إحدهما: "أي" ويحكى بها مع الوقف ومع الوصل، معطاة ماثبة للفظ، تلك النكرة المسؤول عنها من رفع أو نصب أو جر، وتذكر أو تأنيث، وإفراد أو تثنية أو جمع<sup>(١)</sup>، فتقول لمن قال: "رأيت رجلا: "أي؟"، ولمن قال: "جائني امرأة": "أي؟"، ولمن قال: "مررت بـرجل": "أي؟"، ولمن قال: "جائني رجلا": "أيان؟"، ولمن قال: "مررت بـمرأتين": "أيّين؟"، ولمن قال: "رأيت رجلا": "أيّين؟"، ولمن قال: "رأيت نساء": "أيّات؟"، وكذا لو وصلت فقلت: "أيّ؟" يأتي؟ و"أيّات؟" بـرجل؟ وتقول لمن قال: "رأيت رجلا يضرب امرأة لها أخوان وأختان يحضرون رجال معهم نساء": "أيّ؟"، و"أيّات؟" و"أيان؟" و"أيّان؟" و"أيّين؟" و"أيّين؟" و"أيّات؟" و"أيّات؟"<sup>(٢)</sup>.

(١) هذه هي اللغة المشهورة، واللغة الثانية: أن يحكى بها ما للمسؤول عنه من

إعراب وتذكير وتأنيث فقط، ولا يثنى ولا يجمع. ينظر: الكتاب ٤١٠/٢.

(٢) ما بين المعقولين ساقط من: ب. (٣) أي: في حال نصب المسؤول عنه.

(٤) ما بين المعقولين ساقط من: ب.

ووقفوا اخلا ما لمكسر بـ"مَن" والنون حرّلا مطلقا وأشبعين  
وقل "مَنان" و"مَنين" بعد: "لي" إلفان بائنين وسكن تفسيل  
وقل لمن قال: "أتيت بنت؟" مَنه؟ والنون قبل تا المثني مسكنه  
والفتح نَزَر، وصلي التا والألف: بـ"مَن" بِبَئِر: "فَا بِنشوة كلفن  
وقل: "مَنون؟" و"مَنين؟" مُسَكِنَا إن قيل: "جا قوم لقوم فطنا  
"مَن" كـ"أي" في أنها لا يحكى بها إلا النكرات، إلا أنها تفارقها في  
أربعة أحكام، ذكر المصنف منها ثلاثة:

الأول: [أنه لا يحكى<sup>(١)</sup>] بها مُشَبَّهة الحركات، ومفرعة<sup>(٢)</sup> بصورة  
الثاني والثنية والجمع إلا في الوقف، كما ذكر المصنف، بخلاف: "أي" فإنه  
يحكى بها كذلك وصلا ووقفا.

الثاني: أن "مَن" إذا حكى بها، وحُرِّكت نونها بمثل حركة المحكي  
أشبع تلك الحركة بحيث يتولد منها حرف مد ولين من جنسها، فتقول لمن  
قال: "رأيت رجلا": "مَنًا؟" ولمن قال: "مررت برجل": "مَنِي؟" ولمن قال:  
"جاءني رجل": "مَنو؟" وإلى هذا أشار بقوله: «والنون حرّك مطلقا -أي  
بالحركات الثلاث- وأشبعين» بخلاف: "أي" فإنها إنما يحكى بها حركات  
الإعراب غير مشبعة.

الثالث: أن آخر "أي" لا يكون في حكاية المثني إلا مفتوحا، مذكرا كان

(١) يقابله في: "أن يحكى" وهو تحريف.

(٢) هذه هي اللغة المشهورة، وهناك لغة ثانية أشار إليها في الكتاب بقوله: «وحدثنا  
يونس أن ناسا يقولون -أبدا-: "مَنًا؟" و"مَنِي؟" و"مَنو؟" عُبِّتْ واحدًا أو اثنين  
أو جماعة، في الوقت». ينظر: ٤١٠/٢.

أو مؤنثا، بخلاف "مَن" فإنه إذا حكى المثني المؤنث فالأشهر سكوت نونها،  
كما أشار إليه المصنف بقوله: «والنون قبل تا المثني مسكنه» فتقول لمن قال:  
"عندى امرأتان": "مَنَتَان؟" والفتح فيها قليل، واللغتان جاريتان في المفردة  
المؤنثة أيضا، إلا أن الأرحح فيها الفتح، كما ذكره المصنف بقوله: "مَنه"  
وبعضهم يسكنها فيقول: "مَنَت".

الحكم الرابع -ولم يذكره المصنف هنا- أن الحكاية بـ"أي" عامة، في  
العقل وغيره، بخلاف الحكاية بـ"مَن" فإنها تختص بالعقل، ولذلك إذا اختلط  
العقل وغيره وحكى أتيت في حكاية العقل بـ"مَن" وفي حكاية غيره بـ"أي"  
فتقول لمن قال: "رأيت رجلين على فرسين": "مَنين وأمين؟" ولمن قال:  
«رَكِبَ رجلان نوقا»: "مَنون وأمهات؟"، ولمن قال: «اشترى امرأتان  
خمرًا»<sup>(١)</sup>: "مَنَتَان وأمين؟"، ولمن قال: «أكل سبع»<sup>(٢)</sup> صبيانا وبَنَاتِي: «أي  
ومَنين ومَنَات؟» وعلى هذه القاعدة الحكاية.

وإن تصيل فلفظ "مَن" لا يَخْتَلِف ونادر "مَنون" في نظم عَرَفَ  
إذا وصَلَت في الحكاية بـ"مَن" قلت، من ياهنا؟ وبطلت الحكاية سواء كان  
المحكي مفردا أو ضديه، مذكرا أو ضده، فأما قوله:

٤٨٩- أتوا ناري، فقلت: "مَنون أنتم؟" فقالوا: الجِنُّ، قلت: عِمُوا غلاما<sup>(٣)</sup>

(١) "الخمر": جمع خمر، وهو التصفيف، وقيل الخمار: مانعني به المرأة وأسها.

ينظر: اللسان "الخمر" ٣٤٢/٥

(٢) في أ: "سبع" موضع: "سبع".

(٣) لا البيت من الوافر، وقد اختلف النحاة في نسبته، فقيل هو من كلام: شمر

-وقيل بالسین المهملة- بن الحارث الضبي، وقيل إنه جلدع بن سنان --

ووقفوا اخلا ما لمكسر بـ"مَن" والنون حرّلا مطلقا وأشبعين  
 وقُل "مَنان" و"مَنين" بعد: "لي" إلفان بائنين وسكن تفسيل  
 وقُل لمن قال: "أتت بنت؟" مَنه؟ والنون قبل تا المثني مسكنه  
 والفتح نزراً، وصلي الألف بـ"مَن" بإثري: "ذا ينشوة كلفن  
 وقُل: "مَنون؟" و"مَنين؟" مُسكِنا إن قيل: "جا قوم لقوم فطنا  
 "مَن" كـ"أي" في أنها لا يحكى بها إلا النكرات، إلا أنها تفارقها في  
 أربعة أحكام، ذكر المصنف منها ثلاثة:

الأول: [أنه لا يحكى<sup>(١)</sup>] بها مُشَبَّهة الحركات، ومفرعة<sup>(٢)</sup> بصورة  
 التانيث والتثنية والجمع إلا في الوقف، كما ذكر المصنف، بخلاف: "أي" فإنه  
 يحكى بها كذلك وصلا ووقفا.

الثاني: أن "مَن" إذا حكي بها، وحُرِّكت نونها بمثل حركة المحكي  
 أشبعت تلك الحركة بحيث يتولد منها حرف مد ولين من جنسها، فتقول لمن  
 قال: "رايت رجلا": "مَناً؟" ولمن قال: "مررت برجل": "مَنى؟" ولمن قال:  
 "جائني رجل": "مَنو؟" وإلى هذا أشار بقوله: «والنون حرّك مطلقا -أي  
 بالحركات الثلاث- وأشبعين» بخلاف: "أي" فإنها إنما يحكى بها حركات  
 الإعراب غير مشبعة.

الثالث: أن آخر "أي" لا يكون في حكاية المثني إلا مفتوحا، مذكرا كان

(١) يقابله في: "أن يحكى" وهو تحريف.

(٢) هذه هي اللغة المشهورة، وهناك لغة ثانية أشار إليها في الكتاب بقوله: «وحدثنا  
 يونس أن ناسا يقولون -أبدا-: "مَنّا؟" و"مَنى؟" و"مَنو؟" عُبِّتْ واحداً أو اثنين  
 أو جماعة، في الوقت». ينظر: ٤١٠/٢.

أو مؤنثا، بخلاف "مَن" فإنه إذا حكي المثني المؤنث فالأشهر سكوت نونها،  
 كما أشار إليه المصنف بقوله: «والنون قبل تا المثني مسكنه» فتقول لمن قال:  
 "عندى امرأتان": "مَنَتان؟" والفتح فيها قليل، واللغتان جاريتان في المفردة  
 المؤنثة أيضاً، إلا أن الأرحح فيها الفتح، كما ذكره المصنف بقوله: "مَنه"  
 وبعضهم يسكنها فيقول: "مَنَت".

الحكم الرابع -ولم يذكره المصنف هنا- أن الحكاية بـ"أي" عامة، في  
 العاقل وغيره، بخلاف الحكاية بـ"مَن" فإنها تختص بالعاقل، ولذلك إذا اختلط  
 العاقل وغيره وحكى أتيت في حكاية العاقل بـ"مَن" وفي حكاية غيره بـ"أي"  
 فتقول لمن قال: «رايت رجلين على فرسين»: «مَنين وأمين؟» ولمن قال:  
 «ركب رجلا نوقاً»: «مَنون وأمات؟»، ولمن قال: «اشترى امرأتان  
 حُمرا»<sup>(١)</sup>: «مَنَتان وأمين؟»، ولمن قال: «أكل سبع»<sup>(٢)</sup> صبيانا وبَناتٍ: «أي  
 ومَنين ومَنات؟» وعلى هذه القاعدة الحكاية.

وإن تصيل فلفظ "مَن" لا يَخْتَلِف ونادر "مَنون" في نظم عَرَفَ  
 إذا وصَلَتْ في الحكاية بـ"مَن" قلت، من ياهنا؟ وبطلت الحكاية سواء كان  
 المحكى مفرداً أو ضدياً، مذكراً أو ضده، فأما قوله:

٤٨٩- أتوا ناري، فقلت: "مَنون أنتم؟" فقالوا: الجن، قلت: عِمُوا غلاماً<sup>(٣)</sup>

(١) "الحُمُر": جمع حمار، وهو التصفيف، وقيل الخمار: مانعظي به المرأة رأسها.

ينظر: اللسان "الحمر" ٣٤٢/٥

(٢) في أ: "سبع" موضع: "سبع".

(٣) لا البيت من الوافر، وقد اختلف النحاة في نسبته، فقيل هو من كلام: شمس

-وقيل بالسین المهملة- بن الحارث الضبي، وقيل إنه جلدع بن سنان --

فناذر، وفي إدخال هذا البيت في باب الحكاية تَفَرُّقٌ، فإنَّ الحكاية سؤالٌ عن تعيين نكرة وإردفٍ في كلام سابق، وليس في هذا النظم شيءٌ من ذلك<sup>(١)</sup>، فتأمل الأبيات قبله في الجمل<sup>(٢)</sup> وغيره.

(٢) الغساني، وقيل لتأبط شراً.

والشاهد منه قوله: "مُتَوَّنٌ أَنْتُمْ" حيث لحقته الواو والنون في الوصل، وذلك شاذ، وفيه شذوذاً آخر وهو: أنه حرك هذه النون بالفتح، مع أن النون حين تزداد تكون ساكنة.

ينظر البيت في: الكتاب ٤١١/٢، والمقتضب ٣٠٧/٢، والجمل ٣٣٢، والخصائص ١٢٩/١، وشرح ابن يمين ١٦/٤، والمقرب ٣٠٠/١، وشرح الكافية الشافية ١٧١٨/٤، وشرح ابن الناطم ص ٧٤٨، وشرح المرادي ٣٤٤/٤، وأوضح المسالك ٢٨٣/٤، وشرح ابن عقيل ٨٨/٤، والجمع ١٥٧/٢، والدرر ٢١٨/٢، والتصريح ٢٨٣/٢، والخزانة ١٦٧/٦، وشرح الأعموني ٦٥/٤، ومعجم شواهد العربية ٣٣٥.

(١) كلام الشارح هذا الذي يقتضي إخراج هذا البيت من باب الحكاية أقوى - في نظري - من جملة حكاية لضمير محذوف، على أن تقديره: أمرونا ناري فقالوا: أئينا، فقلت: مُتَوَّنٌ أَنْتُمْ، وقد أشار إلى هذا التقدير ابن مالك في شرح الكافية ١٧١٨/٤.

وينظر: التسهيل ص ٢٤٩.

(٢) الجمل: كتاب ألفه أبو القاسم: عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي في النحو، وله شروح كثيرة أوصلها محققه الدكتور/ علي توفيق الحمد إلى واحدة وأربعين شرحاً، وبلغت شروح أبياته ثمانية عشر شرحاً، وهو كتاب جامع، ويمتاز منهجه باليسر والسهولة، وهو على رأس قائمة مؤلفات الزجاجي. وتنظر الأبيات التي أشار إليها الشارح في ص ٣٣٧ منه.

والعلم أحكيته بين بعد "مَنْ" إن عَرَبَتْ من عاطفٍ بها أَتَرَتْ يحكي العلم الجهول العين بلفظه من بعد "مَنْ" عند الحجازيين<sup>(١)</sup> فتقول لمن قال: "رأيت زيدا": "مَنْ زيدا؟" - بالنصب - ولمن قال: "مررت بعمره": "من عمرو؟"، ولمن قال: "جاءني محمد": "مَنْ محمد؟"، ولا يحكي<sup>(٢)</sup> غير العلم، فلا يقال لمن قال: "رأيت غلاماً زيداً": "مَنْ غلاماً زيداً؟" - بالحكاية - ولم يذكر المصنف هنا من<sup>(٣)</sup> شروط العلم المحكي إلا<sup>(٤)</sup> مجرد "مَنْ" من عاطف، فلو اقترنت بعاطف<sup>(٥)</sup> كقولك لمن قال: "رأيت زيدا": "ومن زيداً؟" بطلت الحكاية، وتعين الرفع وله شرطان آخران:

أحدهما: أن يكون العلم لعاقل، فلا يحكى أعلام غير العاقل كـ "لاحق"<sup>(٦)</sup> و "شَدَّ قَم"<sup>(٧)</sup>.

الثاني: أن يتجرد من تابع [فلو أتبع]<sup>(٨)</sup> العَلَمَ يبدل، أو تأكيد، أو عطف

(١) أما بنو تميم فلا يحكون العَلَمَ - مطلقاً - ويجدون رفع ما بعد "مَنْ".

ينظر: الكتاب ٤١٣/٢، والجمل ص ٣٣٢، وبقية مراجع التعليق (٣) في صفحة ٨٥٧.

(٢) أجاز يونس بن حبيب الحكاية في جميع المعارف، واستحسن ذلك سيويه.

ينظر: الكتاب ٤١٤/٢.

(٣) سقط "من" من: أ.

(٤) في أ: "ولا" وهو تحريف.

(٥) في ب: "من عاطف" موضع: "بعاطف".

(٦) عَلَمٌ على فرس.

(٧) عَلَمٌ على جمل.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.



فناذر، وفي إدخال هذا البيت في باب الحكاية تَفَرُّقٌ، فإنَّ الحكاية سؤالٌ عن تعيين نكرة وإردفٍ في كلام سابق، وليس في هذا النظم شيءٌ من ذلك<sup>(١)</sup>، فتأمل الأبيات قبله في الجمل<sup>(٢)</sup> وغيره.

(٢) الغساني، وقيل لتأبط شراً.

والشاهد منه قوله: "مُتَوَّنٌ أَنْتُمْ" حيث لحقته الواو والنون في الوصل، وذلك شاذ، وفيه شذوذاً آخر وهو: أنه حرك هذه النون بالفتح، مع أن النون حين تزداد تكون ساكنة.

ينظر البيت في: الكتاب ٤١١/٢، والمقتضب ٣٠٧/٢، والجمل ٣٣٢، والخصائص ١٢٩/١، وشرح ابن يمين ١٦/٤، والمقرب ٣٠٠/١، وشرح الكافية الشافية ١٧١٨/٤، وشرح ابن الناطم ص ٧٤٨، وشرح المرادي ٣٤٤/٤، وأوضح المسالك ٢٨٣/٤، وشرح ابن عقيل ٨٨/٤، والجمع ١٥٧/٢، والدرر ٢١٨/٢، والتصريح ٢٨٣/٢، والخزانة ١٦٧/٦، وشرح الأعموني ٦٥/٤، ومعجم شواهد العربية ٣٣٥.

(١) كلام الشارح هذا الذي يقتضي إخراج هذا البيت من باب الحكاية أقوى - في نظري - من جملة حكاية لضمير محذوف، على أن تقديره: أمرونا ناري فقالوا: أئينا، فقلت: مُتَوَّنٌ أَنْتُمْ، وقد أشار إلى هذا التقدير ابن مالك في شرح الكافية ١٧١٨/٤.

وينظر: التسهيل ص ٢٤٩.

(٢) الجمل: كتاب ألفه أبو القاسم: عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي في النحو، وله شروح كثيرة أوصلها محققه الدكتور/ علي توفيق الحمد إلى واحدة وأربعين شرحاً، وبلغت شروح أبياته ثمانية عشر شرحاً، وهو كتاب جامع، ويمتاز منهجه باليسر والسهولة، وهو على رأس قائمة مؤلفات الزجاجي. وتنظر الأبيات التي أشار إليها الشارح في ص ٣٣٧ منه.

والعلم أحكيته بين بعد "مَنْ" إن عَرِيَتْ من عاطفٍ بها أَشْرَتْ يحكي العلم الجهول العين بلفظه من بعد "مَنْ" عند الحجازيين<sup>(١)</sup> فتقول لمن قال: "رايت زيدا": "مَنْ زيدا؟" - بالنصب - ولمن قال: "مررت بعمره": "من عمرو؟"، ولمن قال: "جاءني محمد": "مَنْ محمد؟"، ولا يحكي<sup>(٢)</sup> غير العلم، فلا يقال لمن قال: "رايت غلاماً زيداً": "مَنْ غلاماً زيداً؟" - بالحكاية - ولم يذكر المصنف هنا من<sup>(٣)</sup> شروط العلم المحكي إلا<sup>(٤)</sup> مجرد "مَنْ" من عاطف، فلو اقترنت بعاطف<sup>(٥)</sup> كقولك لمن قال: "رايت زيدا": "ومن زيداً؟" بطلت الحكاية، وتعين الرفع وله شرطان آخران:

أحدهما: أن يكون العلم لعاقل، فلا يحكى أعلام غير العاقل كـ "لاحق"<sup>(٦)</sup> و "شَدَّ قَم"<sup>(٧)</sup>.

الثاني: أن يتجرد من تابع [فلو أتبع]<sup>(٨)</sup> العَلَمَ يبدل، أو تأكيد، أو عطف

(١) أما بنو تميم فلا يحكون العَلَمَ - مطلقاً - ويجدون رفع ما بعد "مَنْ".

ينظر: الكتاب ٤١٣/٢، والجمل ص ٣٣٢، وبقية مراجع التعليق (٣) في صفحة ٨٥٧.

(٢) أجاز يونس بن حبيب الحكاية في جميع المعارف، واستحسن ذلك سيويه.

ينظر: الكتاب ٤١٤/٢.

(٣) سقط "من" من: أ.

(٤) في أ: "ولا" وهو تحريف.

(٥) في ب: "من عاطف" موضع: "بعاطف".

(٦) عَلَمٌ على فرس.

(٧) عَلَمٌ على جمل.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

يبان، أو نسق بغير علم، أو نعت بغير "ابن" مضاف إلى عَلَم، نحو: «رأيت زيدا أخاك» أو "زيدا نفسه" أو "زيدا أباه عمرو"، أو "زيدا وأخاه" أو "زيدا الكريم" لم تجز<sup>(١)</sup> الحكاية في ذلك كله، وإن كان المنسوق<sup>(٢)</sup> علما نحو: «رأيت زيدا وعمرا» ففي جواز الحكاية قولان<sup>(٣)</sup>، ولو وصف الحكيم بـ"ابن" مضاف إلى علم، نحو: «رأيت زيدا بن عمرو» جازت الحكاية اتفاقا.

## تبييه:

الحكاية بالمبني كـ"من" اتباع بلا خلاف، وأما الحكيم بالمعرب كـ"أي" والحكي بالعلم ففيه ثلاثة<sup>(٤)</sup> أقوال، أشهرها أنه إتياع -أيضا- وليست حركات إعراب ولا حروفه، وذهب الكوفيون إلى أنه إعراب يعامل بمقدر لائق بالمعنى، وقال المصنف -في موضع-: «<sup>(٥)</sup> إن الضمة في العَلَم الواقع بعد "من" نحو: "من زيدا؟" في حكاية من قال: "جاءني زيد" إعراب بخلاف الفتحة والكسرة فانهما إتياع. أ.هـ.

(١) ينظر الكتاب ٤١٤/٢ .

(٢) في ب: "المسوق" وهو تحريف.

(٣) أحدهما ليونس وجماعة معه وهو: أن عطف أحد الاعمين على الآخر بطل الحكاية، وقال غيرهم: بل يحكيان.

ينظر: الكتاب ٤١٣/٢، وشرح الكافية الشافية ١٧٢٠/٤ .

(٤) ينظر شرح المرادي ٣٤٦/٤ .

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ١٧١٩/٤ .

## التأنيث

وصف التذكير والتأنيث من خصائص الأسماء، والأصل فيها التذكير، ولذلك استغنى عن علامة، وأما التأنيث فلكونه فرعاً احتاج إلى علامة يعرف بها. علامة التأنيث تاء أو أَلِفٌ وفي أسام قَلَدُوا التاء كَالْكَيْفِ ويُعرف التقدير بالضمير ونحوه كَالرَّذَى في التصغير للتأنيث علامتان:<sup>(١)</sup>

إحناهما: تاء<sup>(٢)</sup> متحركة تتصل بالأسماء تدل على تأنيثها، وأما التاء الساكنة التي تتصل بالأفعال<sup>(٣)</sup> فإنما تدل على تأنيث ما أسندت إليه، وللتصلة ببعض الحروف كـ"ثُمَّت" و"رَبَّت" زائدة.

(١) المشهور أن للتأنيث خمس عشرة علامة .

ينظر المذكور والمؤنت لابن الأثير ١ / ١٧٦ ، وغيره .

(٢) نحو: قائمة؛ وهذا على مذهب البصريين، والهاء عندهم مبدلة في الوقف منها، وذهب الكوفيون إلى أن الهاء أصلُ التاء كما رأوا مشابهة الهاء للألف، قال الرضي: وليس بشيء لأن التاء في الوصل والهاء في الوقف، والأصل هو الوصل لا الوقف، شرح الكافية ١٦١/٢ .

(٣) نحو: قامت وقعدت.

(٤) يفتح التاء وسكونها من "ثُمَّت ورَبَّت".

يبان، أو نسق بغير علم، أو نعت بغير "ابن" مضاف إلى عَلَم، نحو: «رأيت زيدا أخاك» أو "زيدا نفسه" أو "زيدا أباه عمرو"، أو "زيدا وأخاه" أو "زيدا الكريم" لم تجز<sup>(١)</sup> الحكاية في ذلك كله، وإن كان المنسوق<sup>(٢)</sup> علما نحو: «رأيت زيدا وعمرا» ففي جواز الحكاية قولان<sup>(٣)</sup>، ولو وصف الحكيم بـ"ابن" مضاف إلى علم، نحو: «رأيت زيدا بن عمرو» جازت الحكاية اتفاقا.

## تبييه:

الحكاية بالمبني كـ"من" اتباع بلا خلاف، وأما الحكيم بالمعرب كـ"أي" والحكي بالعلم ففيه ثلاثة<sup>(٤)</sup> أقوال، أشهرها أنه إتياع -أيضا- وليست حركات إعراب ولا حروفه، وذهب الكوفيون إلى أنه إعراب يعامل بمقدر لائق بالمعنى، وقال المصنف -في موضع-: «<sup>(٥)</sup> إن الضمة في العَلَم الواقع بعد "من" نحو: "من زيدا؟" في حكاية من قال: "جاءني زيد" إعراب بخلاف الفتحة والكسرة فانهما إتياع. أ.هـ.

(١) ينظر الكتاب ٤١٤/٢ .

(٢) في ب: "المسوق" وهو تحريف.

(٣) أحدهما ليونس وجماعة معه وهو: أن عطف أحد الاعمين على الآخر بطل الحكاية، وقال غيرهم: بل يحكيان.

ينظر: الكتاب ٤١٣/٢، وشرح الكافية الشافية ١٧٢٠/٤ .

(٤) ينظر شرح المرادي ٣٤٦/٤ .

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ١٧١٩/٤ .

## التأنيث

وصف التذكير والتأنيث من خصائص الأسماء، والأصل فيها التذكير، ولذلك استغنى عن علامة، وأما التأنيث فلكونه فرعاً احتاج إلى علامة يعرف بها. علامة التأنيث تاء أو أَلِفٌ وفي أسام قَلَدُوا التاء كالكَيْفِ ويُعرف التقدير بالضمير ونحوه كالدَّي في التصغير للتأنيث علامتان:<sup>(١)</sup>

إحناهما: تاء<sup>(٢)</sup> متحركة تتصل بالأسماء تدل على تأنيثها، وأما التاء الساكنة التي تتصل بالأفعال<sup>(٣)</sup> فإنما تدل على تأنيث ما أسندت إليه، وللتصلة ببعض الحروف كـ"ثُمَّت" و"رَبَّت" زائدة.

(١) المشهور أن للتأنيث خمس عشرة علامة .

ينظر المذكور والمؤنت لابن الأثير ١ / ١٧٦ ، وغيره .

(٢) نحو: قائمة؛ وهذا على مذهب البصريين، والهاء عندهم مبدلة في الوقف منها، وذهب الكوفيون إلى أن الهاء أصلُ التاء كما رأوا مشابهة الهاء للألف، قال الرضي: وليس بشيء لأن التاء في الوصل والهاء في الوقف، والأصل هو الوصل لا الوقف، شرح الكافية ١٦١/٢ .

(٣) نحو: قامت وقعدت.

(٤) يفتح التاء وسكونها من "ثُمَّت ورَبَّت".

والثانية: ألف، إما مفردة كـ "تُحلى" وتسمى ألف التأنيث المقصورة، وهي أصل الممدودة، ولما متصلة بمثلها فتقلب الثانية منهما همزة كـ "حمرَاء" وتسمى ألف التأنيث الممدودة؛ والثاء هي الأصل<sup>(١)</sup> في الدلالة على التأنيث، ولذلك قدروها دون الألف فيما هو مؤنث من الأسماء بغير علامة، كـ «يَلُو وَيُؤِيم» و«يَكِين وعَيْن وأُذُن ونَار ودار» ونحوها، ويُعرف هذا التقدير بالضمير العائد على الاسم<sup>(٢)</sup>، نحو: «النار وعندها الله»<sup>(٣)</sup> «حتى تضع الحرب أوزارها»<sup>(٤)</sup>، وينحوه<sup>(٥)</sup> وذلك أشياء:

أحدها: رد الثاء في التصغير، نحو: غَيَّيْتُ وأَذَيْتُ.

الثاني: بالإشارة إليه، نحو: «هذه جهنم التي»<sup>(٦)</sup> «تلك السدار الآخرة»<sup>(٧)</sup> وبصفته<sup>(٨)</sup> [١٠] نحو: «نارُ الله الموقدة، التي تَطْلُع»<sup>(٩)</sup> وتجري مجراها الحال والخبر<sup>(١٠)</sup>، نحو: «فطلك بيوتهم غاوية»<sup>(١١)</sup> «إن أرضي واسعة»<sup>(١٢)</sup>.

- (١) وهي أكثر استعمالاً من الألف. (٢) ساقطة من: ب.
- (٣) أي المؤنث.
- (٤) من الآية ٧٢، من سورة الحج.
- (٥) من الآية ٤، من سورة محمد ﷺ. (٦) في أ: ونحوها.
- (٧) من الآيتين ٤٣، ٦٢، من سورتي يس والرحمن.
- (٨) من الآية: ٨٣، من سورة القصص. (٩) أي: وتأنيث صفته.
- (١٠) مابين العقوفين ساقط من: ب.
- (١١) الآية: ٦ وبعض الآية: ٧، من سورة الممتزة.
- (١٢) ساقطة من: ب. (١٣) من الآية: ٥٢، من سورة النمل.
- (١٤) من الآية: ٥٦، من سورة العنكبوت.

الثالث: اتصال الفعل للمستند إليه بالثاء، نحو: «ولما فصلت البئر»<sup>(١)</sup> الرابع: سقوط الثاء من عدده، من الثلاثة إلى العشرة، نحو:

٤٩٠- ... وهي ثلاث أُذْرِعُ وأصْبَحُ<sup>(٢)</sup> ...

الخامس: اطراد جمعه على «أُنْثَل» مع كونه رباعياً، كـ «عَنَاق» و«عُثَاب» بخلاف ما لم يطرده فيه كـ «غُرَاب».

ولا تلي فارقة فَعُولاً أصلاً، ولا المفعَال والمفعِيلا كذلك ومفعَلٌ وما تليهِ تا الفرق من ذى فشدوذ فيه الثاء المتحركة أكثر ماتدخل في الأسماء للفرق بين مؤنثها ومذكرها، وقد تدخل لغير ذلك<sup>(٣)</sup>، ثم الفارقة أكثر ماتكون في الصفات كـ «مسلم»

- (١) من الآية: ٩٤، من سورة يوسف.
- (٢) هذا البيت من الرجز المشطور، نسه بعضهم لحمد الأرقط، وقيله قوله:

... أرمي عليها وهي فرغ أجمع ...

ينظر: الكتاب ٢٢٦/٤، ولسان العرب: «رعى، علا، فرع، ذرع» وأوضح المسالك ٢٨٦/٤ والتصريح ٢٨٦/٢، ومعجم شواهد العربية ص: ٤٩٩. والشاهد منه قوله «ثلاث أذرع» حيث سقطت الثاء من «ثلاث» لكون المعدود «أذرع» مؤنثاً.

(٣) كتمييز الواحد من جنسه نحو: ثمرة وتَمَر، وشجرة وشَجَر، أو العكس نحو: حَيَّاة وحَيَّاء، وكَمَاء وكَمَاءة؛ أو للتعويض من بهاء النسب نحو: أُرْزَقِي وأُرْزَاق، أو للتعريب نحو: مَوْزَج- للحنف- ومَوَازِجَة، أو لتأكيد التأنيث نحو: نَمُجَة، أو لتأكيد المبالغة ككَلَامَة ونَسَابَة أو للتعويض عن حرف نحو: عِدَّة وَزَوَانِدَة، الأصل: وَعَدَة وَزَوَانِدَة ونَدَبَة؛ وقد لالتحق صفة المؤنث استغناءً عنها لكبح الوصف خاصاً به، ولم يقصد به معنى الفعل،

والثانية: ألف، إما مفردة كـ "تُحلى" وتسمى ألف التأنيث المقصورة، وهي أصل الممدودة، ولما متصلة بمثلها فتقلب الثانية منهما همزة كـ "حمرَاء" وتسمى ألف التأنيث الممدودة؛ والثاء هي الأصل<sup>(١)</sup> في الدلالة على التأنيث، ولذلك قدروها دون الألف فيما هو مؤنث من الأسماء بغير علامة، كـ «يَلِدُ» و«يَمُوتُ» و«يَكُونُ» و«يُذْهِبُ» و«يُؤْخَذُ» و«يُؤْذَنُ» و«يُؤْذَرُ» ونحوها، ويُعرف هذا التقدير بالضمير العائد على الاسم<sup>(٢)</sup>، نحو: «النار عليها الله»<sup>(٣)</sup> «حتى تضع الحرب أوزارها»<sup>(٤)</sup>، وينحوه<sup>(٥)</sup> وذلك أشياء:

أحدها: رد الثاء في التصغير، نحو: غَيَّبَتْ وَأَذْيَتْ.

الثاني: بالإشارة إليه، نحو: «هذه جهنم التي»<sup>(٦)</sup> «تلك النار الآخرة»<sup>(٧)</sup> وبصفته<sup>(٨)</sup> [١٠] نحو: «نارُ الله الموقدة، التي تَطْلُعُ»<sup>(٩)</sup> وتجري مجراها الحال والخبر<sup>(١٠)</sup>، نحو: «فطنت بيوتهم غاوية»<sup>(١١)</sup> «إن أرضي واسعة»<sup>(١٢)</sup>.

- (١) وهي أكثر استعمالاً من الألف. (٢) ساقطة من: ب.
- (٣) أي المؤنث.
- (٤) من الآية ٧٢، من سورة الحج.
- (٥) من الآية ٤، من سورة محمد ﷺ. (٦) في أ: ونحوها.
- (٧) من الآيتين ٤٣، ٦٢، من سورتي يس والرحمن.
- (٨) من الآية: ٨٣، من سورة القصص. (٩) أي: وتأنيث صفته.
- (١٠) مابين العقوفين ساقط من: ب.
- (١١) الآية: ٦ وبعض الآية: ٧، من سورة الممتزة.
- (١٢) ساقطة من: ب. (١٣) من الآية: ٥٢، من سورة النمل.
- (١٤) من الآية: ٥٦، من سورة العنكبوت.

الثالث: اتصال الفعل للمستند إليه بالثاء، نحو: «ولما فصلت البئر»<sup>(١)</sup> الرابع: سقوط الثاء من عدده، من الثلاثة إلى العشرة، نحو:

٤٩٠- ... وهي ثلاث أُذْرِعُ وأصْبَحَ<sup>(٢)</sup> ...

الخامس: اطراد جمعه على «أُنْثَلُ» مع كونه رباعياً، كـ «عَنَاقٌ» و«عُثَابٌ» بخلاف ما لم يطرده فيه كـ «غُرَابٌ».

ولا تلي فارقة فَعُولاً أصلاً، ولا المفعال والمفعيلا كذلك ومفعلاً وما تليهما تا الفرق من ذي فشدوذ فيه الثاء المتحركة أكثر مادتدخل في الأسماء للفرق بين مؤنثها ومذكرها، وقد تدخل لغير ذلك<sup>(٣)</sup>، ثم الفارقة أكثر ماتكون في الصفات كـ «مسلم»

- (١) من الآية: ٩٤، من سورة يوسف.
- (٢) هذا البيت من الرجز المشطور، نسه بعضهم لحمد الأرقط، وقيله قوله:

... أرمي عليها وهي فرخ أجمع ...

ينظر: الكتاب ٢٢٦/٤، ولسان العرب: «رعى، علاً، فرع، ذرع» وأوضح المسالك ٢٨٦/٤ والتصريح ٢٨٦/٢، ومعجم شواهد العربية ص: ٤٩٩. والشاهد منه قوله «ثلاث أذرع» حيث سقطت الثاء من «ثلاث» لكون المعدود «أذرع» مؤنثاً.

(٣) كتمييز الواحد من جنسه نحو: ثمرة وتَمَرٌ، وشجرة وشَجَرٌ، أو العكس نحو: حَيَّاة وحَيَّاء، وكَمَاءٌ وكَمُءٌ؛ أو للتعويض من بهاء النسب نحو: أُرْزَقِي وأُرْزَاقِي، أو للتعريب نحو: مَوْزَجٌ - للحنف - ومَوَازِجَة، أو لتأكيد التأنيث نحو: نَمُجَة، أو لتأكيد المبالغة ككَلَامَة ونَسَابَة أو للتعويض عن حرف نحو: عِدَّةٌ وَزَوَانِدَة، الأصل: وَعَدَةٌ وَزَوَانِدَةٌ؛ وقد لاتبحق صفة المؤنث استغناءً عنها لكون الوصف خاصاً به، ولم يقصد به معنى الفعل،

و"مسلمة وقائمة" وما يجري مجراها كـ"فتى وفناء" ودخولها في أسماء الأجناس التي لا تشعر بوصف إنا قليل كـ«سرى وأسرة»، وإنسان وإنسانة»<sup>(١)</sup> وإنا نادر كقولها:

٤٩١- ... لم يبالوا حرمة الرجل<sup>(٢)</sup> ...

بل الأغلب فيها أن يوضع لكل واحد من المذكر والمؤنث لفظ يختص به، كـ«رجل وامرأة» و«جمل وناقة».

ثم التاء الفارقة بمنع دخولها في خمسة أبنية من الصفات:

أحدها: فَعُول<sup>(٣)</sup> - بمعنى فاعل - كـ«صَبَّور وشكور» بل يجريان على المذكر والمؤنث بغير تاء، ولذلك قالوا: «ناقة ذَلُول» قال تعالى: «وَمَا كَانَتْ أَهْلًا بِبَيْتِ اللَّهِ»<sup>(٤)</sup> إذ أصله: بَيْتُوسَا، ثم أدغمت الواو في الباء،

(=) نحو: طامث وحامض، بمعنى ذات أهلية للطمث والحيف.

ينظر: شرح ابن السائغ ص ٧٥٢، وأوضح المسالك ٢٨٨/٤، والتصريح ٢٨٦/٢، وشرح الأخواني ٩٧/٤.

(١) قولهم: «إنسانة» للمرأة ليس بعربي، وإنما هو من تصرف العامة؛ والعرب تقول للمرأة «إنسان». ينظر: اللسان «أنس»: ٣١١/٧.

(٢) هذا عجز بيت وصدرة:

حرقوا حبيب فتاتهم ...  
وأراد يجيبها ههنا؛ وقاله مجهول.

ينظر: الأصول في النحو ٤٠٧/٢، والكامل ١٥٩، وأما ابن يعيش ٩٨/٥.

(٣) لم تدخله التاء لعدم جريته على فعله، فإن دخولها على الوصف معمول على دخولها على فعله، التصريح ٢٨٧/٢.

(٤) من الآية ٢٨، من سورة مريم.

وقولهم: «امرأة»<sup>(١)</sup> ملولة [التاء فيه للمبالغة لا للفرق، ولذلك أجروه على المذكر فقالوا: «رجل ملولة»]<sup>(٢)</sup>.

أما «فَعُول» - بمعنى: مفعول - فتلحقه تاء الفرق، قالوا: «حمل ركوب» [وتناقة ركوبة]<sup>(٣)</sup> حتى قالوا: «كَلْبَة» مع اختصاصها بالمؤنث.

الثاني: «يُفْعَال»<sup>(٤)</sup> كـ«يُنْحَار» ولذلك قالوا: «امرأة يُعْطَار» و«يُقْلَات»: للتي لا يعيش لها ولد.

الثالث: «يُفْعِل» كـ«يُعْطِر».

الرابع: «يُفْعَل» كـ«يُخْتَم»<sup>(٥)</sup> و«يُدْعَس»<sup>(٦)</sup>.

كل هذه الأبنية كـ«فَعُول» في الإطلاق على المذكر والمؤنث بغير تاء وما تليه التاء الفارقة من هذه الأوزان ففيه شذوذ، إما من جهة القياس، كقولهم: «امرأة يسكنة»<sup>(٧)</sup> وإما من جهة الاستعمال كقولهم: «امرأة عَدُوَّة» حملاً على صديقة<sup>(٨)</sup>، و«امرأة يَمْقَانَة».

ومن فَعِيلٍ كقَتِيلٍ إِنْ تَبَغَّ موصوفه غالباً التاء فتتبع

(١) ساقطة من: ب. (٢) ما بين المعرفين ساقط من: أ.

(٣) ما بين المعرفين ساقط من: أ.

(٤) لم تدخله التاء الفارقة لأنه صفة لا تجري على فُعْلٍ، ولأنه يشبه المصادر اليمية بزيادة الميم في أوله؛ التصريح ٢٨٧/٢.

(٥) اليُسْتَم الذي لا ينتهي عما يريد به وههنا لشجاعتها؛ اللسان «شتم».

(٦) يقال رجل يَدْعَسُ أي: طَعَن بالرمح؛ اللسان «دعى» ٣٨٧/٧.

(٧) حملاً على فقرة.

(٨) لأنهم يحملون الضد على ضده كما يحملون النظر على النظر.

و"مسلمة وقائمة" وما يجري مجراها كـ"فتى وفناء" ودخولها في أسماء الأجناس التي لا تشعر بوصف إنا قليل كـ«سرى وأسرة»، وإنسان وإنسانة»<sup>(١)</sup> وإنا نادر كقولها:

٤٩١- ... لم يبالوا حرمة الرجل<sup>(٢)</sup> ...

بل الأغلب فيها أن يوضع لكل واحد من المذكر والمؤنث لفظ يختص به، كـ«رجل وامرأة» ويكمل وناقه».

ثم التاء الفارقة بمنع دخولها في خمسة أبنية من الصفات:

أحدها: فَعُول<sup>(٣)</sup> - بمعنى فاعل - كـ«صَبَّور وشكور» بل يجريان على للمذكر والمؤنث بغير تاء، ولذلك قالوا: «ناقَة ذَلُول» قال تعالى: «وَمَا كَانَتْ أَهْلُ بَيْتًا»<sup>(٤)</sup> إذ أصله: بَيْتًا، ثم أدغمت الواو في الباء،

(=) نحو: طامث وحاض، بمعنى ذات أهلية للطمث والحض.

ينظر: شرح ابن السائغ ص ٧٥٢، وأوضح المسالك ٢٨٨/٤، والتصريح ٢٨٦/٢، وشرح الأخواني ٩٧/٤.

(١) قولهم: «إنسانة» للمرأة ليس بعربي، وإنما هو من نصرف العامة؛ والعرب تقول للمرأة «إنسان». ينظر: اللسان «أنس»: ٣١١/٧.

(٢) هذا عجز بيت وصدرة:

حرقوا حبيب فتاتهم ...  
وأراد يجيبها ههنا؛ وقاله مجهول.

ينظر: الأصول في النحو ٤٠٧/٢، والكمال ١٥٩، وأمالى ابن يعشى ٩٨/٥.

(٣) لم تدخله التاء لعدم جريته على فعله، فإن دخولها على الوصف معمول على دخولها على فعله، التصريح ٢٨٧/٢.

(٤) من الآية ٢٨، من سورة مريم.

وقولهم: «امرأة»<sup>(١)</sup> ملولة [التاء فيه للمبالغة لا للفرق، ولذلك أجروه على المذكر فقالوا: «رجل ملولة»]<sup>(٢)</sup>.

أما «فَعُول» - بمعنى: مفعول - فتلحقه تاء الفرق، قالوا: «حمل ركوب» [وناقه ركوبة]<sup>(٣)</sup> حتى قالوا: «كَلْبَة» مع اختصاصها بالمؤنث.

الثاني: «يَفْعَال»<sup>(٤)</sup> كـ«يُنْحَار» ولذلك قالوا: «امرأة يَغْطَار» و«يَقْلَات»: للتي لا يعيش لها ولد.

الثالث: «يَفْعِيل» كـ«يَغْطِير».

الرابع: «يَفْعَل» كـ«يُفْشِم»<sup>(٥)</sup> و«يُدْعَس»<sup>(٦)</sup>.

كل هذه الأبنية كـ«فَعُول» في الإطلاق على المذكر والمؤنث بغير تاء وما تليه التاء الفارقة من هذه الأوزان ففيه شذوذ، إما من جهة القياس، كقولهم: «امرأة يسكنة»<sup>(٧)</sup> وإما من جهة الاستعمال كقولهم: «امرأة عَدُوَّة» حملاً على صديقة<sup>(٨)</sup>، و«امرأة يَمْقَانَة».

ومن فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبَغَّ موصوفه غالباً التاء فتتبع

(١) ساقطة من: ب. (٢) ما بين المعرفين ساقط من: أ.

(٣) ما بين المعرفين ساقط من: أ.

(٤) لم تدخله التاء الفارقة لأنه صفة لا تجري على فُعْلٍ، ولأنه يشبه المصادر اليمية بزيادة الميم في أوله؛ التصريح ٢٨٧/٢.

(٥) اليُفْشِم الذي لا ينتهي عما يريد به وههنا لشجاعتها؛ اللسان «ششم».

(٦) يقال رجل يَدْعَسُ أي: طَعَن بالرمح؛ اللسان «دعى» ٣٨٧/٧.

(٧) حملاً على فقرة.

(٨) لأنهم يحملون الضد على ضده كما يحملون النظر على النظر.

هذا البناء الخامس مما ينتج<sup>(١)</sup> دخول تاء الفرق فيه، وهو فيل بمعنى مفعول<sup>(٢)</sup> كـ "تيل وحريج" لكن إذا تمتع تاء الفرق منه إذا كان صفة وقد ذكر موصوفها قبلها، كـ "امرأة جريح" و"عين كحيل" و"حية دهن" وقوله: "غالباً"، احتراز من قولهم: خصلة حميدة، وصفة ذميمة، ولحظة جديدة، وهي بمعنى: مجودة، أي: مقطوعة عن مولها الذي نسجت عليه.

أما إن لم يذكر الموصوف دخلت التاء<sup>(٣)</sup>، فقول: مررت بقتيلة بني فلان خوف اللبس، وقوله: ﴿والنطيحة﴾<sup>(٤)</sup> قيل لعدم ذكر للموصوف، وقيل: يل إخراجاً له عن الوصف وإلحاقاً بالأسماء، وقيل: يل اتباعاً لما تقدمه من الصفات.

أما إن كان "فيل" بمعنى فاعل فإنه تلحقه التاء عند التأنيث كـ "امرأة رحيمة وفريفة" وقد يحمل على الذي بمعنى مفعول، فلا تلحقه، ومنه ﴿ومن يحيى العظام وهي رميم﴾<sup>(٥)</sup> و﴿إن رحمة الله قريب﴾<sup>(٦)</sup>.

على أحد التأويلات، [وقد تحذف تاء الفرق من فاعل، كقولهم: ناقة صابر، وجمل صابر].<sup>(٧)</sup>

(١) في أ: يمنع.

(٢) لعدم جريانه على فعله.

(٣) إن لم يذكر الموصوف دخلت التاء كما ذكر إلا إذا جئ بما يدل على تأنيث نحو: رأيت قتيلاً من النساء فلا تلزم حينئذ.

(٤) أي في قوله تعالى: ﴿حجرت عليكم الميتة... والنطيحة...﴾ من الآية ٣، من سورة المائدة.

(٥) من الآية ٧٨، من سورة يس.

(٦) من الآية ٥٦، من سورة الأعراف.

(٧) ما بين المقوفين ساقط من: أ.

والسقف التأنيث ذات قصر  
والاشتغال في مبانى الأولى  
ومرطى ووزن فتلى جمعا  
وكجراى سُمهى سيطرى  
كذلك خلطى مع الشقراى  
وذات مد نحو: أنشى العُزْ  
بيديه وزن أَرسى والطولسى  
أو مصدرأ أو صفة ككتبسى  
فكسرى وحيثى مع الكفسرى  
واغز لغير هذه استدرا

قد سبق تمييز المقصور من الممدود من ألفى التأنيث، ومثل الممدودة بألفى الغر وهي غراء، فإن الغر جمع المذكرها وهو أغر، ثم لكل واحد مما اتصل به ألفا التأنيث أوزان كثيرة، إلا أنه اقتصر على ذكر المشهور [منها فذكر أن المشهور]<sup>(١)</sup> في مبانى الأولى، وهي المقصورة اثنا عشر وزناً:

الأول: فَعَلَى<sup>(٢)</sup> كـ "أَرسى" وهو من أسماء الداهية، وقد أنكر<sup>(٣)</sup> على<sup>(٤)</sup> المصنف علها في المشهورات، بل<sup>(٥)</sup> بدأ بها لأن ابن قتيبة<sup>(٦)</sup> قال<sup>(٧)</sup> لم

(١) ما بين المقوفين ساقط من: أ.

(٢) في ب: "من" بدل "في".

(٣) هذا الوزن مشوك بين المقصورة والممدودة، ومثاله في الممدودة: حَشَنَاء - لمعلم

خلف الأذن - وعُشْرَاء، ونفساء، وقُضَاء.

(٤) ومن أنكر عليه في ذلك ابن هشام في أوضح المسالك ٢٨٩/٤، ووافقه: خالد

الأزهري في التصريح ٢٨٩/٢.

(٥) سقطت من: ب.

(٦) ساقطة من: ب.

(٧) ابن قتيبة هو: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري اللخري النحوي كان ثقة فاضلاً علماً بالبحر واللغة وغريب القرآن والحديث من مؤلفاته أدب

الكاتب، عيون الأخبار، طبقات الشعراء، المعارف، تنظر الوجهة في: بغية الوعاة

٦٣/٢، نزعة الألباء ٢٧٢-٢٧٤، إنباء الرواة ١٤٣/٢-١٤٦، معجم المؤلفين

١٥٠/٦، إشارة التعيين ١٧٢.

(٨) ينظر قوله في أدب الكاتب ص ٥٩٣ ط . الرسالة (



هذا البناء الخامس مما ينتج<sup>(١)</sup> دخول تاء الفرق فيه، وهو فيل بمعنى مفعول<sup>(٢)</sup> كـ "تيل وحريج" لكن إذا تمتع تاء الفرق منه إذا كان صفة وقد ذكر موصوفها قبلها، كـ "امرأة جريح" و"عين كحيل" و"حية دهن" وقوله: "غالباً"، احتراز من قولهم: خصلة حميدة، وصفة ذميمة، ولحظة جديدة، وهي بمعنى: مجودة، أي: مقطوعة عن مولها الذي نسجت عليه.

أما إن لم يذكر الموصوف دخلت التاء<sup>(٣)</sup>، فقول: مررت بقتيلة بني فلان خوف اللبس، وقوله: ﴿والنطيحة﴾<sup>(٤)</sup> قيل لعدم ذكر للموصوف، وقيل: يل إخراجاً له عن الوصف وإلحاقاً بالأسماء، وقيل: يل اتباعاً لما تقدمه من الصفات.

أما إن كان "فيل" بمعنى فاعل فإنه تلحقه التاء عند التأنيث كـ "امرأة رحيمة وفريفة" وقد يحمل على الذي بمعنى مفعول، فلا تلحقه، ومنه ﴿ومن يحيى العظام وهي رميم﴾<sup>(٥)</sup> و﴿إن رحمة الله قريب﴾<sup>(٦)</sup>.

على أحد التأويلات، [وقد تحذف تاء الفرق من فاعل، كقولهم: ناقة صابر، وجمل صابر].<sup>(٧)</sup>

(١) في أ: يمنع.

(٢) لعدم جريانه على فعله.

(٣) إن لم يذكر الموصوف دخلت التاء كما ذكر إلا إذا جئ بما يدل على تأنيث نحو: رأيت قتيلاً من النساء فلا تلزم حينئذ.

(٤) أي في قوله تعالى: ﴿حجرت عليكم الميتة... والنطيحة...﴾ من الآية ٣، من سورة المائدة.

(٥) من الآية ٧٨، من سورة يس.

(٦) من الآية ٥٦، من سورة الأعراف.

(٧) ما بين المقوفين ساقط من: أ.

والسقف التأنيث ذات قصر  
وذاث مد نحو: أنثى الغر  
والاحتهاج في مبانى الأولى  
يدينه وزن أربى والطولسى  
ومرطى ووزن فئلى جمعا  
أو مصدراً أو صفة ككتبى  
وكجسارى سُمهى سيطرى  
فكسرى وحيثى مع الكفسرى  
كذلك حُلِطى مع الشُقارى  
واغزى لغير هذه استدارا

قد سبق تمييز المقصور من الممدود من ألفى التأنيث، ومثل الممدودة بألفى الغر وهي غراء، فإن الغر جمع المذكرها وهو أغر، ثم لكل واحد مما اتصل به ألفا التأنيث أوزان كثيرة، إلا أنه اقتصر على ذكر المشهور [منها فذكر أن المشهور]<sup>(١)</sup> في مبانى الأولى، وهي المقصورة اثنا عشر وزناً:

الأول: فُعَلَى<sup>(٢)</sup> كـ "أربى" وهو من أسماء الداهية، وقد أنكر<sup>(٣)</sup> على<sup>(٤)</sup> المصنف علها في المشهورات، بل<sup>(٥)</sup> بدأ بها لأن ابن قتيبة<sup>(٦)</sup> قال<sup>(٧)</sup> لم

(١) ما بين المقوفين ساقط من: أ.

(٢) في ب: "من" بدل "في".

(٣) هذا الوزن مشوك بين المقصورة والممدودة، ومثاله في الممدودة: حُشَّاء - لمعلم خلف الأذن - وعُشَّاء، ونُفساء، وقُضَّاء.

(٤) ومن أنكر عليه في ذلك ابن هشام في أوضح المسالك ٢٨٩/٤، ووافقه: خالد الأزهرى في التصريح ٢٨٩/٢.

(٥) سقطت من: ب.

(٦) ساقطة من: ب.

(٧) ابن قتيبة هو: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري اللخري النحوي كان ثقة فاضلاً علماً بالنحو واللغة وغريب القرآن والحديث من مؤلفاته أدب الكاتب، عيون الأخبار، طبقات الشعراء، المعارف، تنظر الوجهة في: بغية الوعاة ٦٣/٢، نزعة الألباء ٢٧٢-٢٧٤، إنباء الرواة ١٤٣/٢-١٤٦، معجم المؤلفين ١٥٠/٦، إشارة التعيين ١٧٢.

(٨) ينظر قوله في أدب الكاتب ص ٥٩٣ ط . الرسالة )

يجيء منها إلا ثلاثة أوزان لا رابع لها؛ فالأخيران: أَدْمَى وشُعْبَى<sup>(١)</sup> - إسمان لموضعين - والصواب خلاف ما قال ابن قتيبة، فقد جاء منه "حَنْفَى"<sup>(٢)</sup> - اسم موضع - و"جَمْبَى" للكبار من النمل، و"أَرْنَى" - بالنون لاء<sup>(٣)</sup> - يُجَبِّن فيه اللَّيْن، ومع ذلك فليس في هذه الأوزان ما هو مشهور، وقد جاء منها بالمبدأ غيره.

الثاني: فُعْلَى<sup>(٤)</sup> - غنفا - وأكثر ما يكون صفة كطوَلَى وقُصِرَى وصُغِرَى، وكثرى، ونحوه كثير، ويكون مصدراً كَرُجِمَى، وقد يجيء اسماً كجُهْمَى، لبيت.

الثالث: فُعْلَى<sup>(٥)</sup> - يأتي بالمعاني الثلاثة، فمن استعماله مصدراً مَرَطَى، لضرب من المشي، جَفَلَى: للدعوة العامة، ويقال فيها: أَجَفَلَى<sup>(٦)</sup>. ومن استعماله صفةً حَنَدَى<sup>(٧)</sup>، ومن استعماله اسماً بَرَدَى<sup>(٨)</sup> ليهي<sup>(٩)</sup> معروف<sup>(١٠)</sup>.

الرابع: فُعْلَى<sup>(١١)</sup> وأكثر ما يأتي جمعاً كـ «فَعْتَلَى وخَرَجَى وهَلِكَى» ويجيء

(١) في أ: "شُعْبَى"، وهو تحريف.

(٢) في كلتا النسختين "حنفاء"، وهو تحريف.

(٣) في الاقصاد ٣ / ٢ : حَبَّ يطرح في اللبن فيجَبِّن ونحوه في التصريح ٢ / ٢٨٩ وغيره.

(٤) هذا الوزن خاص بالمقصورة.

(٥) هذا الوزن مشترك بين المقصورة والمدودة، ومثاله في المدودة: قَرَسَاء وحَفَاء - وهما موضعان - ودَأَاء، وهي الأئمة وابن دَأَاء: للناهب الأصول والأحق، اللسان "دأأ" ٢ / ٢٥٤.

(٦) للكثرة.

(٧) يقال: حمار حَنَدَى، أي يجهد عن ظله إذا تحيل منه.

(٨) في أ: "لشهور"، وهو تحريف.

(٩) بجري في دمشق.

(١٠) هذا الوزن مشترك ومن أمثلة المدودة العَوَاء وفيها القصر أيضاً. وهي إحدى منازل القمر.

- أيضاً - مصدراً كـ "لدعوى" وصفة لمؤنث كـ «شبعى - تأنيث شعبان وسَكْرَى وغَضْبَى» ونحوها؛ أما ما جاء منه اسماً كـ «أرطى - لشحر بيت في الرمل - وعَلَقَى - لشحر تدوم خضرته» - فيحتمل أن تكون الألف فيه للتأنيث، ويحتمل<sup>(١)</sup> أن تكون للإلحاق.

الخامس: فُعْلَى<sup>(٢)</sup> - غنفا - كـ "جبارى وسَمَانَى" - اسمين لطائرين - ولا يصح قول الجوهري: إن ألف جبارى للإلحاق<sup>(٣)</sup>، للإجماع على منع صرفه مع فقد العلمية.

السادس: فُعْلَى<sup>(٤)</sup>، كَسَمَهَى<sup>(٥)</sup> - للباطل - وفي عدة من المشهورات نظير. السابع: فُعْلَى<sup>(٦)</sup> - مشدداً - نحو: سَيَطْرَى<sup>(٧)</sup> ووفَقَى<sup>(٨)</sup> - لضربين من المشي -.

الثامن: فُعْلَى<sup>(٩)</sup> - غنفا - وأكثر ما يجيء مصدراً كذكرى، وقد جاء

(١) وهذا مبنيان على الصرف وعدمه، فمن صرف قدرها للإلحاق ومن منع قدرها للتأنيث.

(٢) هذا الوزن مختص بالمقصورة.

(٣) لم يقل الجوهري إن الألف في "جبارى" للإلحاق، بل قال وألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق، وإنما بيى الاسم لها فصارت كأنها من نفس الكلمة لا تصرف في معرفة ولا نكرة؛ الصحاح "حجر" ٢ / ٦٢١.

(٤) هذا الوزن مختص بألف التأنيث المقصورة.

(٥) ويطلق السُّمَهَى على الهواء بين السماء والأرض؛ اللسان "سَمَه" ١٧ / ٢٩٤.

(٦) هذا الوزن مختص بألف التأنيث المقصورة.

(٧) السَّيَطْرَى: بشية فيها تبحر؛ اللسان "سيطر" ٥ / ٥.

(٨) الذَّقَقَى: يشية فيها تدفق وإسراع؛ اللسان "دقق" ١١ / ٣٨٨.

(٩) هذا الوزن مختص بألف التأنيث المقصورة.

يجيء منها إلا ثلاثة أوزان لا رابع لها؛ فالأخيران: أَدْمَى وشُعْبَى<sup>(١)</sup> - إسمان لموضعين - والصواب خلاف ما قال ابن قتيبة، فقد جاء منه "حَنْفَى"<sup>(٢)</sup> - اسم موضع - و"جَمْبَى" للكبار من النمل، و"أَرْنَى" - بالنون لاء<sup>(٣)</sup> - يُجَبِّن فيه اللَّيْن، ومع ذلك فليس في هذه الأوزان ما هو مشهور، وقد جاء منها بالمبدأ غيره.

الثاني: فُعْلَى<sup>(٤)</sup> - غنفا - وأكثر ما يكون صفة كطوَلَى وقُصِرَى وصُغِرَى، وكثرى، ونحوه كثير، ويكون مصدراً كَرُجِمَى، وقد يجيء اسماً كجُهْمَى، لبيت.

الثالث: فُعْلَى<sup>(٥)</sup> - يأتي بالمعاني الثلاثة، فمن استعماله مصدراً مَرَطَى، لضرب من المشي، جَفَلَى: للدعوة العامة، ويقال فيها: أَجَفَلَى<sup>(٦)</sup>. ومن استعماله صفةً حَنَدَى<sup>(٧)</sup>، ومن استعماله اسماً بَرَدَى<sup>(٨)</sup> ليهي<sup>(٩)</sup> معروف<sup>(١٠)</sup>.

الرابع: فُعْلَى<sup>(١١)</sup> وأكثر ما يأتي جمعاً كـ «فَعْتَلَى وخَرَجَى وهَلِكَى» ويجيء

(١) في أ: "شُعْبَى"، وهو تحريف.

(٢) في كلتا النسختين "حنفاء"، وهو تحريف.

(٣) في الاقصاد ٣ / ٢ : حَبَّ يطرح في اللبن فيجَبِّن ونحوه في التصريح ٢ / ٢٨٩ وغيره.

(٤) هذا الوزن خاص بالمقصورة.

(٥) هذا الوزن مشترك بين المقصورة والمدودة، ومثاله في المدودة: قَرَسَاء وحَفَاء - وهما موضعان - ودَأَاء، وهي الأئمة وابن دَأَاء: للناهب الأصول والأحق، اللسان "دأأ" ٢ / ٢٥٤.

(٦) للكثرة.

(٧) يقال: حمار حَنَدَى، أي يجهد عن ظله إذا تحيل منه.

(٨) في أ: "لشهور"، وهو تحريف.

(٩) بجري في دمشق.

(١٠) هذا الوزن مشترك ومن أمثلة المدودة العَوَاء وفيها القصر أيضاً. وهي إحدى منازل القمر.

- أيضاً - مصدراً كـ "لدعوى" وصفة لمؤنث كـ «شبعى - تأنيث شعبان وسَكْرَى وغَضْبَى» ونحوها؛ أما ما جاء منه اسماً كـ «أرطى - لشحر بيت في الرمل - وعَلَقَى - لشحر تدوم خضرته» - فيحتمل أن تكون الألف فيه للتأنيث، ويحتمل<sup>(١)</sup> أن تكون للإلحاق.

الخامس: فُعْلَى<sup>(٢)</sup> - غنفا - كـ "جبارى وسَمَانَى" - اسمين لطائرين - ولا يصح قول الجوهري: إن ألف جبارى للإلحاق<sup>(٣)</sup>، للإجماع على منع صرفه مع فقد العلمية.

السادس: فُعْلَى<sup>(٤)</sup>، كَسَمَهَى<sup>(٥)</sup> - للباطل - وفي عدة من المشهورات نظير. السابع: فُعْلَى<sup>(٦)</sup> - مشدداً - نحو: سَيَطْرَى<sup>(٧)</sup> ووفَقَى<sup>(٨)</sup> - لضربين من المشي -.

الثامن: فُعْلَى<sup>(٩)</sup> - غنفا - وأكثر ما يجيء مصدراً كذكرى، وقد جاء

(١) وهذا مبنيان على الصرف وعدمه، فمن صرف قدرها للإلحاق ومن منع قدرها للتأنيث.

(٢) هذا الوزن مختص بالمقصورة.

(٣) لم يقل الجوهري إن الألف في "جبارى" للإلحاق، بل قال وألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق، وإنما بيى الاسم لها فصارت كأنها من نفس الكلمة لا تصرف في معرفة ولا نكرة؛ الصحاح "حجر" ٢ / ٦٢١.

(٤) هذا الوزن مختص بألف التأنيث المقصورة.

(٥) ويطلق السُّمَهَى على الهواء بين السماء والأرض؛ اللسان "سَمَه" ١٧ / ٢٩٤.

(٦) هذا الوزن مختص بألف التأنيث المقصورة.

(٧) السَّيَطْرَى: بشية فيها تبحر؛ اللسان "سيطر" ٥ / ٥.

(٨) الذَّقَقَى: يشية فيها تدفق وإسراع؛ اللسان "دقق" ١١ / ٣٨٨.

(٩) هذا الوزن مختص بألف التأنيث المقصورة.

منه جمان لا ثالث لهما: جِئَلَى - جمع للظائر المسمى بالتحلّل -، وفِئَرَى جمع ظَرَبَان - بظاء<sup>(١)</sup> مهملّة مفتوحة تليها راء مهملّة مكسورة - وهو دويّة، وما جاء منه اسماً ففي ألفه من الاحتمالين<sup>(٢)</sup> ما في ألف فَعَلَى.

التاسع: فَعَلَى<sup>(٣)</sup> - بكسر أوله وثانيه - كَحَيْثَى، للحدث على الشيء، وعِلَّيْكَ للخلافة، ويحترى للمادة، ويقال فيه هِجِيرَاء - بالمد - وَحَيْثُيْضَى للتضيض، وضم أوله نادر، وما حكاها الكسائي من قولهم: هو من يَحْصِيصَاء<sup>(٤)</sup> قومه - بالمد - شاذ.

العاشر: فَعَلَى<sup>(٥)</sup> - بضم أوله وتشديد ثالثه - كالكَفَرَى - لوعاء الطلح<sup>(٦)</sup> - هذا الأشهر فيه، وفتح أوله وكسره لغتان، ومثله: حُنْزَرَى ومُنْزَرَى - من الحذر والتبذر -.

(١) لم أجد موافقاً للشارح على هذا الضبط، وإنما هي في جميع المراجع السيّ رجعت إليها بظاء مشدّدة، فعمل (مهملّة) مفحمة، و ( بظاء ) تصحيف بظاء .

(٢) أي إن لم يَؤن في التنكير فهي للتأنيث نحو: ضِرْزَى - للقسمّة الجارية - وإن نوّن فأنّفه للإخائي نحو: رجل كَيْثَى - مولى بالأكمل وحده -.

(٣) هذا الوزن مشترك بين الألف المقصورة والممدودة، ومن أمثلة الممدودة: فِخْرَاء - للفخر - ويحصى - للاختصاص - ويكْتِئَاء - للمتمكّن -؛ ولم يسمع منها غيرهن؛ ينظر ذلك في: شرح المرادي ٩/٥، وأوضح المسالك ٢٩٠/٤، والتصريح ٢٩٠/٢، وشرح الأخواني ١٠٠/٤.

(٤) قال في اللسان: والْحِصِيصَى وهي غد وتقصّر. خصص ٢٩٠/٨.

(٥) هذا الوزن من الأوزان المختصة بالألف المقصورة.

(٦) أي طلع النخل، وسمي بذلك لأنه يكفر أي يسر ويغفل الطلع. اللسان "كفر" ٤٦٥/٦.

الحادي عشر: فَعَلَى<sup>(١)</sup> - بضم أوله - كَحَيْثَى - للاختلاط - ويَبِيْطَى - للناطف - ودُخِيْلَاء - بالمد - شاذ.

الثاني عشر: فَعَالَى<sup>(٢)</sup> - بضم أوله وتشديد ثانيه - كـ "شَقَارَى وخَيْتَارَى" - لثنتين معروفين - وما عدا هذه الأوزان يحكم بندوره، كالأُرَيْعَاء<sup>(٣)</sup> - بضم الهزّة وفتح الياء - ضَرْب من مشي الأرنب، والأُرَيْعَاء<sup>(٤)</sup> بنحوه<sup>(٥)</sup> - في الهزّة - والباء - قعدة للترّيع - وكالحَفُوزَى والمُحَيَّضَى - لضربين من<sup>(٦)</sup> المشي، وكالحَيْسَرَى - للحسرة - وحَنْدُوقَى - لبنت - ومِكُورَى - لعظيم الأُرْبَةِ - ويَهْيَرَى - للباطل - وفَوْضُوقَى للمفاوضة في أوزان كثيرة.

لدهذا: فَعَلَاءُ أَفْعَلَاءُ مَثَلَتِ الْعَيْنَ وَقَعَلَاءُ ثُمَّ فَعَالاً فَعَلَاءَ فَاغُولاً وَقَاعَلَاءُ فَعْلِيَاءَ مَفْعُولاً وَمَطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالاً وَكَلّاً

المشهور من مبانى ما فيه ألف التأنيث الممدودة سبعة عشر وزناً شملها كلام المصنف:

أحداها: فَعَلَاءُ وتكون اسماً كـ "صَحْرَاءُ" وصفة كـ "حمرَاءُ" وجمعاً

(١) هذا الوزن مشترك بين ألفي التأنيث المقصورة والممدودة، فمن الممدودة قولهم: هو عالم بِدُخِيْلَاء، أي بباطن أمره؛ ولا يحفظ غيرها.

(٢) هذا الوزن محض بالمقصورة.

(٣) ساقطة من: ب. (٤) بالهمزة.

(٥) بالمد ويقال فيها أيضاً الأُرَيْعَاءَى. اللسان "ربع" ٤٦٦/٩.

(٦) في كلتا النسختين: "بعكسه" والصواب: ما هو مثبت، كما في اللسان.

(٧) في: ب من أصل المشي.

منه جمان لا ثالث لهما: جِئَلَى - جمع للظائر المسمى بالتحلّل -، وفِئَرَى جمع ظَرَبَان - بظاء<sup>(١)</sup> مهملّة مفتوحة تليها راء مهملّة مكسورة - وهو دويّة، وما جاء منه اسماً ففي ألفه من الاحتمالين<sup>(٢)</sup> ما في ألف فَعَلَى.

التاسع: فَعَلَى<sup>(٣)</sup> - بكسر أوله وثانيه - كَحَيْثَى، للحدث على الشيء، وعِلَّيْكَ للخلافة، ويحترى للمادة، ويقال فيه هِجِيرَاء - بالمد - وَحَيْثُيْضَى للتضيض، وضم أوله نادر، وما حكاها الكسائي من قولهم: هو من يَحْصِيصَاء<sup>(٤)</sup> قومه - بالمد - شاذ.

العاشر: فَعَلَى<sup>(٥)</sup> - بضم أوله وتشديد ثالثه - كالكَفَرَى - لوعاء الطلح<sup>(٦)</sup> - هذا الأشهر فيه، وفتح أوله وكسره لغتان، ومثله: حُنْزَرَى ومُنْزَرَى - من الحذر والتبذر -.

(١) لم أجد موافقاً للشارح على هذا الضبط، وإنما هي في جميع المراجع السيّ رجعت

إليها بظاء مشددة، فعمل (مهملّة) مفحمة، و ( بظاء ) تصحيف بظاء .

(٢) أي إن لم يَؤن في التنكير فهي التأنيث نحو: ضِرْزَى - للقسمّة الجارية - وإن نوّن فأنّفه للإخائي نحو: رجل كَيْسَى - مولى بالأكمل وحده -.

(٣) هذا الوزن مشترك بين الألف المقصورة والممدودة، ومن أمثلة الممدودة: فِخْرَاء - للفخر - ويحصى - للاختصاص - ويكْتَبَاء - للمتمكن -؛ ولم يسمع منها غيرهن؛ ينظر ذلك في: شرح المرادي ٩/٥، وأوضح المسالك ٢٩٠/٤، والتصريح ٢٩٠/٢، وشرح الأخواني ١٠٠/٤.

(٤) قال في اللسان: والْحِصِيصَى وهي غد وتقصّر. خصص ٢٩٠/٨.

(٥) هذا الوزن من الأوزان المختصة بالألف المقصورة.

(٦) أي طلع النخل، وسمي بذلك لأنه يكفر أي يسر ويغفل الطلع. اللسان "كفر" ٤٦٥/٦.

الحادي عشر: فَعَلَى<sup>(١)</sup> - بضم أوله - كَحَيْطَى - للاختلاط - ويَبِيطَى - للناطف - ودُخِيْلَاء - بالمد - شاذ.

الثاني عشر: فَعَالَى<sup>(٢)</sup> - بضم أوله وتشديد ثانيه - ك- شَقَارَى وخَيْتَارَى<sup>(٣)</sup> - لثنتين معروفين - وما عدا هذه الأوزان يحكم بندوره، كالأَرَبَاء<sup>(٤)</sup> - بضم الهزّة وفتح الباء - ضَرْب من مشي الأرنب، والأُرَبَاء<sup>(٥)</sup> بنحوه<sup>(٦)</sup> - في الهزّة - والباء - قعدة للتربع - وكالْحَوَزَى والمُحَيَّضَى - لضربين من<sup>(٧)</sup> المشي، وكالْحَيْسَرَى - للحسرة - وحَنْدَوْقَى - لبنت - ومِكْوَرَى - لعظيم الأُرْبَةِ - ويَهْيَرَى - للباطل - وفَوْضُوخَى للمفاوضة في أوزان كثيرة.

لدهذا: فَعَلَاءُ أَفْعَلَاءُ مَثَلَتِ الْعَيْنِ وَقَعَلَاءُ ثُمَّ فَعَالاً فَعَلَاءَ فَاغُولاً وَقَاعَلَاءُ فَعْلِيّاً مَفْعُولاً وَمَطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالاً وَكَلّاً مَطْلَقَ لَاءِ فَعَلَاءُ أَحْزَا

المشهور من مبانى ما فيه ألف التأنيث الممدودة سبعة عشر وزناً شملها

كلام المصنف:

أحداها: فَعَلَاءُ وتكون اسماً ك- صَحْرَاءُ وصفة ك- حَمْرَاءُ وجمعا

(١) هذا الوزن مشترك بين ألفي التأنيث المقصورة والممدودة، فمن الممدودة قولهم: هو عالم بِدُخِيْلَاء، أي بباطن أمره؛ ولا يحفظ غيرها.

(٢) هذا الوزن محض بالمقصورة.

(٣) ساقطة من: ب. (٤) بالهمزة.

(٥) بالمد ويقال فيها أيضاً الأُرَبَاءُ. اللسان "ربع" ٤٦٦/٩.

(٦) في كلتا النسختين: "بعكسه" والصواب: ما هو مثبت، كما في اللسان.

(٧) في: ب من أصل المشي.

كـ"عَرَفَاءً"<sup>(١)</sup> ومصدراً كـ"رَعْبَاءً".

الثاني والثالث والرابع: أفعلاء - مثلث العين بالحركات الثلاث - وكسرهما أكثر<sup>(٢)</sup> كـ"أَصْدَقَاءُ وَأَنْبِيَاءُ وَأَوْلِيَاءُ" ومنه: أشياء لأن أصله: أشياء، ومنه<sup>(٣)</sup> أَرْبَعَاءُ جمع ربيع، وهو النهر الصغير والمضموم منه كالأربعاء<sup>(٤)</sup> - لأحد عُمَد الخيمة، وأما اليوم الرابع من أيام الأسبوع ففي عينه الحركات الثلاث.

الخامس: فَعْلَاءُ، كـ"عَقْرَبَاءُ" - اسم موضع -.

السادس: فِعَالَاءُ - بكسر أوله - كـ"قَصَاصَاءُ" للقصاص.

السابع: فُعْلَاءُ - بضم أوله وثالثه - كـ"قُرُفُصَاءُ"<sup>(٥)</sup> للجلسة المعروفة.

الثامن: فَاغُولَاءُ كـ"عاشوراء".

التاسع: فاعِلَاءُ كـ"قاصصاء وناقباء" - لمحجرة الربوع -<sup>(٦)</sup>

العاشر: فُعْلِيَاءُ كـ"كُورِيَاءُ".

الحادي عشر: مَفْعُولَاءُ كـ"معبوداء وماتوناء" جمع عَيْلٍ وَأَتَانٍ.

الثاني عشر إلى الرابع عشر: فَعَالَاءُ<sup>(٧)</sup> - مطلق العين بالحركات الثلاث -

(١) أي في المعنى لأن فَعْلَاءَ ليس من أبنية جموع التكسير، ولهذا كان الراجح أن

طرفاء اسم جنس جمع لا جمع؛ ينظر شرح المفصل ١١٠/٥، وحاشية الصبيان على الأثيرني ١٠٢/٤. (٢) في ب: "كثير".

(٣) سقطت "منه" من: أ. (٤) لسان العرب "ربيع" ٤٦٦/٩.

(٥) وهي أن يجلس على ألبنيه ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبى يديه يضمهما على ساقيه كما يحتبى بالنوب، تكون يدها مكان النوب. اللسان "فرفص" ٣٣٩/٨.

(٦) الربوع: دوية فوق الجُرْدَة، رجُلَاهُ أطول من يديه بعكس الزرافة. اللسان "ربيع" ٤٦٨/٩. (٧) في أ: فاعلاء، وهو تحريف.

فإن كانت مفتوحة فلا تقع بعدها إلا الألف كـ"سِرَّكَاءَ"<sup>(١)</sup> للتروك وإن كانت مضمومة لم يقع بعدها إلا الواو نحو: جَلُولَاءُ - موضع - وإن كانت مكسورة لم يقع بعدها إلا الياء كـ"حَرِيْبَاءُ وَكَرِيْبَاءُ" - نوعين من البُسْرِ - ويقال فيهما: قِرَاتًا وَكِرَاتًا.

والثلاثة للكلمة للأبنية: فعلاء - مطلق الفاء بالحركات الثلاث - فالفتوح منه كـ"عَرَمَاءُ - موضع - ودَأْنَاءُ - للأقْدَة - وقد جاء منه بالقصر جَنَفَى - اسم موضع -<sup>(٢)</sup> قال في الحكم وهو بالمد اسم موضع آخر.

والمضموم منه إما مصدر كـ"حَيْلَاءُ" وإما جمع كـ"شُرَفَاءُ" وإما وصف<sup>(٣)</sup> كـ"نفساء" وإما اسم كـ"رُخْصَاءُ" وهو عَرَقُ المحموم.

والمكسور كـ"سِيرَاءَ"<sup>(٤)</sup>؛ وما عدا هذه من الأوزان فمحكوم<sup>(٥)</sup> بتدوره كِهَنْدِيَاءُ وَنَلْكَسَاءُ - لبتين - وَخَوْصَلَاءُ وهي الحوصلة وَغُصْلَاءُ<sup>(٦)</sup> - بضم

الصاد وفتحها - للغُصْل، وَمُزَيْتِيَاءُ - لقب لملك من ملوك العرب - وَجُحَادِيَاءُ<sup>(٧)</sup>

وهو ضرب من الجراد، وَزَكْرِيَاءُ وَيَتَابِعَاءُ - اسم مكان - وقد يفتح أوله.

وَيَرْثِيَاءُ<sup>(٨)</sup> وهو لغة في<sup>(٩)</sup> الْبَرْثِيَاءُ، والبراساء بمعنى الناس، في أبنية غيرها.

(١) التراكيب: النبات في الحرب والجد، ويطلق على ساحة القتال؛ اللسان "برك" ٢٧٨/١٢.

(٢) ساقطة من: ب. (٣) في ب: "وصفا"، وهو تحريف.

(٤) السِّيرَاءُ: بُرْدٌ فيه خطوط صفراء، تعمل من الحرير. اللسان "سمر" ٥٧/٦، وأيضاً الذَّهَب. (٥) في ب: "فتكوه".

(٦) الغُصْل - بضم الصاد وفتحها - البصل البريء اللسان ٢٤٧/١.

(٧) ضرب من الجراد أخضر طويل الرجلين؛ اللسان "مخدب" ٢٤٧/١.

(٨) في أ: "برثساء"، وهو تحريف. (٩) في أ: "من" موضع "في"، وهو تحريف.

كـ"عُزْفَاءً"<sup>(١)</sup> ومصدراً كـ"رَعْبَاءً".

الثاني والثالث والرابع: أفعلاء - مثلث العين بالحركات الثلاث - وكسرهما أكثر<sup>(٢)</sup> كـ"أَصْدَقَاءُ وَأَنْبِيَاءُ وَأَوْلِيَاءُ" ومنه: أشياء لأن أصله: أشياء، ومنه<sup>(٣)</sup> أَرْبَعَاءُ جمع ربيع، وهو النهر الصغير والمضموم منه كالأربعاء<sup>(٤)</sup> - لأحد عُمد الخيمة، وأما اليوم الرابع من أيام الأسبوع ففي عينه الحركات الثلاث.

الخامس: فَعْلَاءُ، كـ"عَقْرَبَاءُ" - اسم موضع -.

السادس: فِعْلَاءُ - بكسر أوله - كـ"قَصَاصَاءُ" للقصاص.

السابع: فُعْلَاءُ - بضم أوله وثالثه - كـ"قُرُفُصَاءُ"<sup>(٥)</sup> للجلسة المعروفة.

الثامن: فاعُولَاءُ كـ"عاشوراء".

التاسع: فاعِلَاءُ كـ"قاصصاء ونافقاء" - لمحجرة الربوع -<sup>(٦)</sup>

العاشر: فُعْلِيَاءُ كـ"كُورِيَاءُ".

الحادي عشر: مَفْعُولَاءُ كـ"معبوداء وماتوناء" جمع عَيْلٍ وَأَتَانٍ.

الثاني عشر إلى الرابع عشر: فعَلَاءُ<sup>(٧)</sup> - مطلق العين بالحركات الثلاث -

(١) أي في المعنى لأن فَعْلَاءَ ليس من أبنية جموع التكسير، ولهذا كان الراجح أن

طرفاء اسم جنس جمع لا جمع؛ ينظر شرح المفصل ١١٠/٥، وحاشية الصبيان على الأثيرني ١٠٢/٤. (٢) في ب: "كثير".

(٣) سقطت "منه" من: أ. (٤) لسان العرب "ربيع" ٤٦٦/٩.

(٥) وهي أن يجلس على ألبنيه ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبى يديه يضمهما على ساقيه كما يحتبى بالنوب، تكون يده مكان النوب. اللسان "فرفص" ٣٣٩/٨.

(٦) الربوع: دوية فوق الجُرْدَةِ، رجُلَاهُ أطول من يديه بعكس الزرافة. اللسان "ربيع"

٤٦٨/٩. (٧) في أ: فاعلاء، وهو تحريف.

فإن كانت مفتوحة فلا تقع بعدها إلا الألف كـ"سِرَكَاءَ"<sup>(١)</sup> للتروك وإن كانت مضمومة لم يقع بعدها إلا الواو نحو: جَلُولَاءُ - لموضع - وإن كانت مكسورة لم يقع بعدها إلا الياء كـ"عَرِيَنَاءُ وكَرِيَنَاءُ" - لنوعين من البُسْرِ - ويقال فيهما: قِرَانًا وكِرَانًا.

والثلاثة للكلمة للأبنية: فعلاء - مطلق الفاء بالحركات الثلاث - فالفتوح منه كـ"عَرَمَاءُ - لموضع - ودَأْنَاءُ - للأقْدَ - وقد جاء منه بالقصر جَنَفَى - اسم موضع -<sup>(٢)</sup> قال في الحكم وهو بالمد اسم موضع آخر.

والمضموم منه إما مصدر كـ"حِيلَاءُ" وإما جمع كـ"شُرَفَاءُ" وإما وصف<sup>(٣)</sup> كـ"نفساء" وإما اسم كـ"رُخْصَاءُ" وهو عَرَقُ المحموم.

والمكسور كـ"سِيرَاءَ"<sup>(٤)</sup>؛ وما عدا هذه من الأوزان فمحكوم<sup>(٥)</sup> بتدوره كِهَنِيَاءُ ونَلَكَسَاءُ - لنبتين - وخَوَصَلَاءُ وهي الحوصلة وعُصَلَاءُ<sup>(٦)</sup> - بضم

الصاد وفتحها - للعتَصَل، ومَزَيَنِيَاءُ - لقب لملك من ملوك العرب -، وخُجَادِيَاءُ<sup>(٧)</sup>

وهو ضرب من الجراد، وَزَكْرِيَاءُ ويُتَابِعَاءُ - اسم مكان - وقد يفتح أوله.

وَيُرُنَاسَاءُ<sup>(٨)</sup> وهو لغة في<sup>(٩)</sup> البُرُنَسَاء، والبُرَاسَاء بمعنى الناس، في أبنية غيرها.

(١) التراكب: التيات في الحرب والجد، ويطلق على ساحة القتال؛ اللسان "برك" ٢٧٨/١٢.

(٢) ساقطة من: ب. (٣) في ب: "وصفا"، وهو تحريف.

(٤) السِرَكَاء: بُرْدٌ فيه خطوط صفراء، تعمل من الحرير. اللسان "سمر" ٥٧/٦، وأيضاً الذئب. (٥) في ب: "فتكوه".

(٦) العُصَل - بضم الصاد وفتحها - البصل البريء اللسان ٢٤٧/١.

(٧) ضرب من الجراد أخضر طويل الرجلين؛ اللسان "مخدب" ٢٤٧/١.

(٨) في أ: "برُنَسَاء"، وهو تحريف. (٩) في أ: "من" موضع "في"، وهو تحريف.

## المقصور والممدود

القصر والمدة من صفات الأسماء والمقصور<sup>(١)</sup> منها: المتكّن الذي في آخره ألف لازمة، فيالقيد الأول يخرج المبني كـ"ما" الاسمية، و"ذا" وتـ"وبالقيد الثاني يخرج الممدود والمنقوص والصحيح وما يجري مجراه، ويقيد لزوم يخرج نحو: "رايت أباك"<sup>(٢)</sup> لأنها تتغير عند دخول الرفع والجار، والممدود منها: المتكّن الذي في آخره [همزة قبلها]<sup>(٣)</sup> ألف زائدة، فيالقيد الأول يخرج المبني كـ"هولاء" وبالقيد الثاني يخرج مالا همزة في آخره من الصحيح والمعتل؛ وباشراط سبقها بالألف خرج نحو: دفء وعيباء، وتقيد الألف بكونها زائدة يخرج لنحو: "ذاء"<sup>(٤)</sup> إذ أصله "ذوء"<sup>(٥)</sup> تحركت السواو وانفتح ما قبلها فقلت<sup>(٦)</sup> ألفاً، ولا يسمى في الاصطلاح ممدوداً.

وينقسم كل واحد من القصر والمدة إلى قياسي، ومرجعه إلى علم النحو، وإلى سماعي ومرجعه إلى علم اللغة؛ ولهذا إنما تكلم المصنف عن القسم الأول، وقد عرف بذلك أن الباب ثلاثة أقسام.

(١) في أ: فالمقصور.

(٢) وكذلك المثني.

(٣) ما بين المعرفين ساقط من كلتا النسختين، والسياق يقتضيه.

(٤) في ب: "ذا".

(٥) في ب: "ذوء"، وفي أ: "ذواء" وأرى أن صوابه "ذوء".

(٦) في كلتا النسختين: قلت.

إذا اسم استوجب من قبل الطرف فتحاً وكان ذا نظير كالأسف فلنظيره المعتل الآخر كجوت قصر بقياس ظاهر كقفل وقفل في جمع ما كقفل وقفل نحو الدمي بدأ بالكلام على القسم الأول وهو المقصور بقياس وضابطه: ماله نظير من الصحيح يجب<sup>(١)</sup> فتح ما قبل طرفه [وهو آخره فيكون]<sup>(٢)</sup> نظيره من المعتل مقصوراً قياساً، وذلك أشياء ذكر المصنف منها ثلاثة:

[الأول: ما جاء]<sup>(٣)</sup> مصدراً لمعتل اللام كـ"جهوى وحوى"<sup>(٤)</sup> وعصى فإن نظيرها من الصحيح الواجب فتح ما قبل آخره أسف وفرح.

الثاني: ما جاء على وزن فَعَلَ - جمعاً لفعلته - كـ"فخرى" جمع فخرية، و"يرى" جمع برية فإن نظيره من الصحيح [فخر وكر في جمع فخرية وكثرة.

الثالث: ما جاء على فَعَلَ - جمعاً لفعله - كـ"ثمى وثمى وزمى"<sup>(٥)</sup> وزمى فإن نظيره من الصحيح<sup>(٦)</sup> يستحق الجمع على فَعَلَ - يفتح ما قبل آخره - كـ"غرفة وغرفة، وعلة وعلة، وأما قرى في جمع قرية فليس<sup>(٧)</sup> قصره بمقيس<sup>(٨)</sup>، لأن نظيره من الصحيح لا يستحق فَعَلَ.

(١) في ب: فيجب.

(٢) ما بين المعرفين ساقط من: أ.

(٣) ما بين المعرفين ساقط من: أ.

(٤) قال في ب: الأول: ما جاء الفعل اللازم كـ"جهوى وحوى وعصى".

(٥) الزبية: الراية التي لا يملؤها الماء؛ اللسان "زى" ٧١/١٩.

(٦) ما بين المعرفين ساقط من: أ.

(٧) في أ: ليس.

(٨) لأن مفردة ليس على فَعَلَ ولا فَعَلَة.



## المقصور والممدود

القصر والمدة من صفات الأسماء والمقصور<sup>(١)</sup> منها: المتكّن الذي في آخره ألف لازمة، فيالقيد الأول يخرج المبني كـ"ما" الاسمية، و"ذا وتا" وبالقيد الثاني يخرج الممدود والمنقوص والصحيح ومايجري مجراه، وبقيد اللزوم يخرج نحو: "رايت أباك"<sup>(٢)</sup> لأنها تتغير عند دخول الرفع والجار، والممدود منها: المتكّن الذي في آخره [همزة قبلها]<sup>(٣)</sup> ألف زائدة، فيالقيد الأول يخرج المبني كـ"هولاء" وبالقيد الثاني يخرج مالا همزة في آخره من الصحيح والمعتل؛ وباشراط سبقها بالألف خرج نحو: دفء وعيباء، وتقييد الألف بكونها زائدة يخرج لنحو: "ذاء"<sup>(٤)</sup> إذ أصله "ذوء"<sup>(٥)</sup> تحركت السواو وانفتح ما قبلها فقلت<sup>(٦)</sup> ألفاً، ولا يسمى في الاصطلاح ممدوداً.

وينقسم كل واحد من القصر والمدة إلى قياسي، ومرجعه إلى علم النحو، وإلى سماعي ومرجعه إلى علم اللغة؛ ولهذا إنما تكلم المصنف عن القسم الأول، وقد عرف بذلك أن الباب ثلاثة أقسام.

(١) في أ: فالمقصور.

(٢) وكذلك المثني.

(٣) ما بين المعرفين ساقط من كلتا النسختين، والسياق يقتضيه.

(٤) في ب: "ذا".

(٥) في ب: "ذوء"، وفي أ: "ذواء" وأرى أن صوابه "ذوء".

(٦) في كلتا النسختين: قلت.

إذا اسم استوجب من قبل الطَّرْف فتحاً وكان ذا نظير كالأسف فلنظيره المعتل الآخر كَبُوتَ قصر بقياس ظاهر كَفَيْتَ وقُتِلَ في جمع ما كَفَيْتَ وقُتِلَ نحو الدُّمى بدأ بالكلام على القسم الأول وهو المقصور بقياس وضابطه: ماله نظير من الصحيح يجب<sup>(١)</sup> فتح ما قبل طرفه [وهو آخره فيكون]<sup>(٢)</sup> نظيره من المعتل مقصوراً قياساً، وذلك أشياء ذكر المصنف منها ثلاثة:

[الأول: ما جاء]<sup>(٣)</sup> مصدراً لمعتل اللام كـ«جَهَوِيَّ وَجَوِيَّ» وعَمِيَّ فإن نظيرها من الصحيح الواجب فتح ما قبل آخره أَسَفٌ وفَرَحٌ.

الثاني: ما جاء على وزن يُقَل - جمعاً لفُعْلَة - كـ«خِرِيَّ» جمع قُرْبَة، و«يَرِيَّ» جمع بَرِيَّة فإن نظيره من الصحيح [قُرْبَ وكَسَرَ في جمع قُرْبَة وكِسرة.

الثالث: ما جاء على فُعَل - جمعاً لفُعْلَة - ككُثْمِيَّة وكُثْمِيَّة وكُثْمِيَّة وإن نظيره من الصحيح<sup>(٤)</sup> يستحق الجمع على فُعَل - يفتح ما قبل آخره - ككُفْرَة وكُفْرَة، وكُفْرَة وكُفْرَة، وأما قُرِيَّ في جمع قُرْبَة فليس<sup>(٥)</sup> قصره بمقيس<sup>(٦)</sup>، لأن نظيره من الصحيح لا يستحق فُعْلًا.

(١) في ب: فيجب.

(٢) ما بين المعرفين ساقط من: أ.

(٣) ما بين المعرفين ساقط من: أ.

(٤) قال في ب: الأول: ما جاء الفعل اللازم كجَهَوِيَّ وجَوِيَّ وعَمِيَّ

(٥) الزبارة: الراية التي لا يملؤها الماء؛ اللسان "زى" ٧١/١٩.

(٦) ما بين المعرفين ساقط من: أ.

(٧) في أ: ليس.

(٨) لأن مفرده ليس على فُعْلَة ولا فُعْلَة.

ومنها: اسم المفعول من المعتل الزائد على ثلاثة أحرف كمُعْطَى ومُسْتَدْعَى فإن نظيره من الصحيح يستحق أن يفتح ما قبل آخره نحو: مُكْرَمٌ ومُسْتَعْرَجٌ.

وما استحق قبل آخر ألفه<sup>(١)</sup> في نظيره حتماً عُسِفَ كمصدر الفعل الذي قد بُيِّنَا بهمز وصل كارعوى وكارتوى<sup>(٢)</sup> هذا القسم الثاني وهو الممدود قياساً، وضابطه أن يكون له نظير من الصحيح يستحق قبل آخره ألفاً، وهو أشياء:

أحدها: ما ذكر المصنف، وهو أن يكون مصدراً لفعلٍ معتل قد افتتح بهمزة وصل كارعواء مصدر ارعوى؛ وارثواء مصدر ارتوى، ومثلهما استقصاء مصدر استقصى، لأن نظيرها من الصحيح الآخر المفتتح بهمزة الوصل كانطلق، واستمع<sup>(٣)</sup> واستخرج، يستحق مصدره أن يكون قبل آخره ألف كما سبق.

ومنها أن يكون [مصدراً لأفعل المعتل كأعطى إعطاءً وأسرَى إسراءً فإن نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون<sup>(٤)</sup> قبل آخره [ألف كالإكرام]<sup>(٥)</sup> والإعلام<sup>(٦)</sup> والإحسان.

ومنها أن يكون على قِالٍ مصدراً لفاعلٍ كقولها:

٤٩٢- إذا قلت مهلاً فارت العين باليكي غراءً ومثلها مدامعٌ نُهل<sup>(٧)</sup>

(١) في أ: "الممد"، وهو تحريف. (٢) نص الألفية "وكارتوى".

(٣) ساقطة من: ب. (٤) ماين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) ماين المعقوفين ساقط من: ب. (٦) ساقطة من: أ.

(٧) هذا البيت من الطويل وهو لكثير عزة.

وغارت العين باليكي: والت بين الدمع وأرسلته متتابعاً وبروى: "أسلو" موضع

مهلاً، و"فاضت" موضع غارت، و"نُهل" موضع نُهل. =

لأنه من غاربت بين الشيتين إذا واليت<sup>(١)</sup> بينهما، لامن غَرِيَّ بالشيء كما زعم ابن عصفور، وجعله من نادر المد.<sup>(٢)</sup>

ومنها أن يكون من مصادر الثلاثي الدالة على الصوت كالبكاء والنَّعَاءِ<sup>(٣)</sup> والرَّغَاءِ<sup>(٤)</sup> فإن نظيرها من الصحيح الصَّراخ.

ومنها أن يكون مصدراً دالاً على داءٍ كالمُشَاءِ<sup>(٥)</sup> فإن نظيره<sup>(٦)</sup> من الصحيح الزكام والسعال.

ومنها: أن يكون قد جمع على أقولةٍ كـ "كساء" و "بساء"

(١) والشاهد منه قوله: "غراء" حيث مده قياسي لأن فعله: غارى كقاتل؛ ينظر في:

شرح ابن يعيش ٣٩٦/٦، وشرح الجمل ٣٦١/٢، واللسان "غراء" ٣٥٧/١٩،

والتوضيح ٢٩٤/٤، والنصريح ٢٩٢/٢، والأخوهي ١٠٦/٤.

(٢) في ب: لوليت.

(٣) ينظر قول ابن عصفور في: شرح الجمل حيث قال في الجزء الثاني ص ٢٦٠، منه:

«...وشذمن ذلك الغراء، يقال غَرِيَّ يَغْرِي فهو غَرٌّ والمصدر الغراء قال الشاعر:

إذا قلت مهلاً..... البيت.

قال ابن هشام: قال ابن عصفور وغيره: وشذا الغراء بالمصدر غَرِيَّ....

وفيما قالوه نظراً، لأن أبا عبيدة حكى: غاربت بين الشيتين غراء أي واليت،

ثم أتشدده، وعلى هذا فالمد قياسي لأن غاربت غراءً مثل قاتلت قتالاً؛

التوضيح ٢٩٢/٤-٢٩٣.

(٣) الإذاء: - ر. الغم والظباء؛ اللسان "نعا" ١٢٢/١٨.

(٤) الرغاء: صوت ذوات الحنف؛ اللسان "رغا" ٤٥/١٩.

(٥) في أ: كاللكاء وهو تحريف؛ والمشاء هو: استطلاق البطن؛ اللسان "مشى"

(٦) في ب: نظيرها. ١٥١/٢٠.

ومنها: اسم المفعول من المعتل الزائد على ثلاثة أحرف كمُعْطَى ومُسْتَدْعَى فإن نظيره من الصحيح يستحق أن يفتح ما قبل آخره نحو: مُكْرَمٌ ومُسْتَعْرَجٌ.

وما استحق قبل آخر ألفه<sup>(١)</sup> في نظيره حتماً عُسِفَ كمصدر الفعل الذي قد بُيِّنَا بهمز وصل كارعوى وكارتوى<sup>(٢)</sup> هذا القسم الثاني وهو الممدود قياساً، وضابطه أن يكون له نظير من الصحيح يستحق قبل آخره ألفاً، وهو أشياء:

أحدها: ما ذكر المصنف، وهو أن يكون مصدراً لفعلٍ معتل قد افتتح بهمزة وصل كارعواء مصدر ارعوى؛ وارثواء مصدر ارتوى، ومثلهما استقصاء مصدر استقصى، لأن نظيرها من الصحيح الآخر المفتتح بهمزة الوصل كانطلق، واستمع<sup>(٣)</sup> واستخرج، يستحق مصدره أن يكون قبل آخره ألف كما سبق.

ومنها أن يكون [مصدراً لأفعل المعتل كأعطى إعطاءً وأسرَى إسراءً فإن نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون<sup>(٤)</sup> قبل آخره [ألف كالإكرام]<sup>(٥)</sup> والإعلام<sup>(٦)</sup> والإحسان.

ومنها أن يكون على قِالٍ مصدراً لفاعلٍ كقولها:

٤٩٢- إذا قلت مهلاً فارت العين باليكي غِراءً ومُدَّتْهَا مدامعُ نُهْلٍ<sup>(٧)</sup>

(١) في أ: "الممد"، وهو تحريف. (٢) نص الألفية "وكارتوى".

(٣) ساقطة من: ب. (٤) ماين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) ماين المعقوفين ساقط من: ب. (٦) ساقطة من: أ.

(٧) هذا البيت من الطويل وهو لكثير عزة.

وغارت العين باليكي: والت بين الدمع وأرسلته متتابعاً وبروى: "أسلو" موضع مهلاً، و"فاضت" موضع غارت، و"خُفِّلَ" موضع نُهْلَ.

==

لأنه من غاربت بين الشيتين إذا واليت<sup>(١)</sup> بينهما، لامن غَرِيَّ بالشيء كما زعم ابن عصفور، وجعله من نادر المد.<sup>(٢)</sup>

ومنها أن يكون من مصادر الثلاثي الدالة على الصوت كالبكاء والنَّعَاءِ<sup>(٣)</sup> والرَّغَاءِ<sup>(٤)</sup> فإن نظيرها من الصحيح الصَّراخ.

ومنها أن يكون مصدراً دالاً على داءٍ كالمُشَاءِ<sup>(٥)</sup> فإن نظيره<sup>(٦)</sup> من الصحيح الزكام والسعال.

ومنها: أن يكون قد جمع على أقولة كـ "كساء" و "بساء"

(١) والشاهد منه قوله: "غراء" حيث مده قياسي لأن فعله: غارى كقاتل؛ ينظر في: شرح ابن يعيش ٣٩٦/٦، وشرح الجمل ٣٦١/٢، واللسان "غرا" ٣٥٧/١٩، والتوضيح ٢٩٤/٤، والنصريح ٢٩٢/٢، والأخوهي ١٠٦/٤.

(٢) في ب: لوليت.

(٣) ينظر قول ابن عصفور في: شرح الجمل حيث قال في الجزء الثاني ص ٢٦٠، منه: «...وشذمن ذلك الغراء، يقال غَرِيَّ يَغْرِي فهو غَرٌّ والمصدر الغراء قال الشاعر: إذا قلت مهلاً..... البيت.

قال ابن هشام: قال ابن عصفور وغيره: وشذا الغراء بالمصدر غَرِيَّ.... وفيما قالوه نظر، لأن أبا عبيدة حكى: غاربت بين الشيتين غراء أي واليت، ثم أتشدده، وعلى هذا فالمد قياسي لأن غاربت غراء مثل قاتلت قتالاً؛ التوضيح ٢٩٢/٤-٢٩٣.

(٣) الإذاء: - ر. الغم والظباء؛ اللسان "نعا" ١٢٢/١٨.

(٤) الرغاء: صوت ذوات الحنف؛ اللسان "رغا" ٤٥/١٩.

(٥) في أ: كاللكاء وهو تحريف؛ والمشاء هو: استطلاق البطن؛ اللسان "مشى" ١٥١/٢٠. - (٦) في ب: نظيرها.

فإن أُنْبِلَ إنما يطرد أن يجمع على<sup>(١)</sup> ما قبل آخره ألف كـ "غُرَاب وحمار".

ولذلك<sup>(٢)</sup> زعم الأعفش أن أُرْجِيَّةً<sup>(٣)</sup> و أُنْقِيَّةً ليس من كلام العرب<sup>(٤)</sup> لأن مفرديهما مقصوران فتحتهما أُرْجَاءً وأُنْقَاءً كـ «صُدِّي وأصداء وتُدِّي وأنباء» وأما قوله:

٤٩٣- في ليلة من جمادى ذات أُنْبِيَّة<sup>(٥)</sup> ...  
فأصواب أنه جمع نُبَيٍّ، لأن الاجتماع في ليلتي الشتاء يكثر فيها لطولها بخلاف ليلتي الصيف، وقيل: جمع نُدَيٍّ على زبداء كجمع جبل، على جمال ثم على

(١) في كلتا النسخين "على" والمراد "عليه".

(٢) في ب: "وكذلك" وهو تحريف.

(٣) الأرحية: جمع وحاً وهي التي يطحن بها. اللسان ٢٦/١٩.

(٤) بل من كلام المولدين ينظر في: الخصائص ٢٣٧/٣، وأوضح المسالك ٢٩٤/٤، والتصريح ٢٩٣/٢، والأخوئي ١٠٨/٤.

(٥) هذا صدر بيت من البسيط وعجزه قوله:

... لا يُبْصِر الكلب في ظلماتها الطنبا  
وهو لمرة بن عكان التميمي، ويروى "من ظلماتها".

و"جمادى": اسم للشهرين المعروفين، والمراد هنا: الشتاء -عند العرب- لجمود الماء فيه اللسان "جمَدٌ" ١٠٣/٤، ينظر البيت في المختصر: ٨١/٣، شرح الجمل ٣٦٣/٢، والخصائص ٢٣٧، ٥٢/٣، وشرح ابن يعيش ٤٠/٦، والتوضيح ٢٩٤/٤، والتصريح ٢٩٣/٢، والأخوئي ١٠٨/٤.

(٦) نسب إلى الأعفش، ينظر: شرح الجمل ٣٦٣/٢، وابن يعيش ٤٠/٦.

أُنْبِيَّة<sup>(١)</sup> كـ "حمار وأخيرة"، وقيل ضرورة.

والعادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل كالحجا وكالحدا  
هذا القسم الثالث<sup>(٢)</sup> وهو ما ليس له نظير في المفردة الصحيح الآخر، فإنما يدرك قصره ومدّه بالسماع والنقل كالحجا، وهو العقل -مقصوراً-  
وكالحناء، وهو النعل -ممدوداً-.

ومن المقصور -نقلاً- الفتى والسنا والنرى، مراداً بها واحد الفتيان والضوء والتراب، وتمد مراداً بها حمالة السن والشرف وكثرة المال نحو:

٤٩٤- ... فقد ذهب المسرة والفتاء<sup>(٣)</sup>  
وقوله:

٤٩٥- ... فإن لم في العالمين سناء<sup>(٤)</sup>

(١) وعليه يكون "أُنْبِيَّة" جمعاً للجمع. (٢) ساقطة من: ب.

(٣) هنا عجز بيت من الوافر للربيع بن ضبع الفزاري، وقيل ليزيد بن ضبة، وصنوه:

إذا عاش الفتى ماتت عين عامراً ...  
والشاهد منه قوله: "والفتاء" ممدوداً مراداً به سن الشباب ويروى "اللفافة" بدل "المسرة". ينظر البيت في: الكتاب ٨٠٢/١-١٦٢/٢، والمقتضب ١٦٩/٢، وشرح ابن يعيش ٢١/٦، والنبصرة والتذكرة ٣١٧/١، واللسان "فتا" ٣/٢٠، والتصريح ٢٩٣/٢، وشرح الأخوئي ٦٧/٤، ومعجم شواهد العربية ٢١.

(٤) لم أعثر له على تنمة ولا قائل.

فإن أُنْبِلَ إنما يطرد أن يجمع على<sup>(١)</sup> ما قبل آخره ألف كـ "غُرَاب وحمار".

ولذلك<sup>(٢)</sup> زعم الأعفش أن أُرْجِيَّةً<sup>(٣)</sup> و أُنْقِيَّةً ليس من كلام العرب<sup>(٤)</sup> لأن مفرديهما مقصوران فتحتهما أُرْجَاءً وأُنْقَاءً كـ «صُدِّي وأصداء وتُدِّي وأنباء» وأما قوله:

٤٩٣- في ليلة من جمادى ذات أُنْبِيَّة<sup>(٥)</sup> ...  
فأصواب أنه جمع نُبَيٍّ، لأن الاجتماع في ليلتي الشتاء يكثر فيها لطولها بخلاف ليلتي الصيف، وقيل:<sup>(٦)</sup> جمع نُدَيٍّ على زبداء كجمع جبل، على جمال ثم على

(١) في كلتا النسخين "على" والمراد "عليه".

(٢) في ب: "وكذلك" وهو تحريف.

(٣) الأرحية: جمع وحاً وهي التي يطحن بها. اللسان ٢٦/١٩.

(٤) بل من كلام المولدين ينظر في: الخصائص ٢٣٧/٣، وأوضح المسالك ٢٩٤/٤، والتصريح ٢٩٣/٢، والأخوئي ١٠٨/٤.

(٥) هذا صدر بيت من البسيط وعجزه قوله:

... لا يُبْصِر الكلب في ظلماتها الطنبا  
وهو لمرة بن عكان التميمي، ويروى "من ظلماتها".

و"جمادى": اسم للشهرين المعروفين، والمراد هنا: الشتاء -عند العرب- لجمود الماء فيه اللسان "جمَدٌ" ١٠٣/٤، ينظر البيت في المختصر: ٨١/٣، شرح الجمل ٣٦٣/٢، والخصائص ٢٣٧، ٥٢/٣، وشرح ابن يعيش ٤٠/٦، والتوضيح ٢٩٤/٤، والتصريح ٢٩٣/٢، والأخوئي ١٠٨/٤.

(٦) نسب إلى الأعفش، ينظر: شرح الجمل ٣٦٣/٢، وابن يعيش ٤٠/٦.

أُنْبِيَّة<sup>(١)</sup> كـ "حمار وأخيرة"، وقيل ضرورة.

والعادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل كالحجا وكالحدا  
هذا القسم الثالث<sup>(٢)</sup> وهو ما ليس له نظير في المفردة الصحيح الآخر، فإنما يدرك قصره ومنه بالسماع والنقل كالحجا، وهو العقل -مقصوراً-  
وكالحناء، وهو النعل -ممدوداً-.

ومن المقصور -نقلاً- الفتى والسنا والنرى، مراداً بها واحد الفتيان والضوء والتراب، وتمد مراداً بها حمالة السن والشرف وكثرة المال نحو:

٤٩٤- ...  
وقوله:

٤٩٥- ...  
فإن لم في العالمين سناء<sup>(٣)</sup>

(١) وعليه يكون "أُنْبِيَّة" جمعاً للجمع.

(٢) ساقطة من: ب.  
(٣) هنا عجز بيت من الوافر للربيع بن ضبع الفزاري، وقيل ليزيد بن ضبة، وصنوه:

إذا عاش الفتى ماتت عيناً عاماً ...  
والشاهد منه قوله: "والفتاء" ممدوداً مراداً به سن الشباب ويروى "اللفافة" بدل "المسرة". ينظر البيت في: الكتاب ٨٠٢/١-١٦٢/٢، والمقتضب ١٦٩/٢، وشرح ابن يعيش ٢١/٦، والنبصرة والتذكرة ٣١٧/١، واللسان "فتا" ٣/٢٠، والتصريح ٢٩٣/٢، وشرح الأخوئي ١٠٧/٤، ومعجم شواهد العربية ٢١.

(٤) لم أعث له على تمة ولا قائل.

وقوله:

٤٩٦- لعمرك ما يغني الدراع عن الفتي<sup>(١)</sup> ...  
وللمصنف في المقصور والممدود قصيدة لم ينسج على منوالها.

وقصر ذي المذ- اضطراراً- مُجْمَع عليه والعكس بخلف يقسغ

ما استحق للمد من الأسماء أو سُمع بمدوداً جاز قصره في ضرورة الشعر بإجماع<sup>(٢)</sup>، إذ هو انتقال إلى الأخف، نحو:

٤٩٧- لا بد من صناعان طال السفر<sup>(٣)</sup> ...

وعكسه وهو مد المقصور مختلف فيه<sup>(٤)</sup>، والصحيح وقوعه في الضرورة

(١) هنا صدر بيت من الطويل لحاتم الطائي، ونماه قوله:

... إذا حشرت يوماً وضائق بهما الصدر  
ويروى: أماوي "موضع" لعمرك؛ بنظر البيت في: الجمع ٦٥/١، ودوياته ١١٨، ومعجم شواهد العربية ١٤٩.

(٢) هذا الإجماع في الجملة، وقد منع الفراء قصر ماله قبل يوجب مدّه، نحو: فملاء أنمل، ومد ماله قياس يوجب قصره نحو: فغلى فملان.

يُنظر ذلك في: الإنصاف للمسألة (١٠٩)، والتصريح ٢٩٣/٢، والأخوئي ١٠٩/٤.

(٣) هنا من الرجز المشطور، ولم يعرف قائله، وبعبده:

... ولو نَحَى كُلُّ عَرَفٍ وَذَبِرْ ...

بنظر في: أوضح المسالك ٢٩٦/٤، والتصريح ٢٩٣/٢، وشرح الأخوئي ١٠٩/٤.

(٤) ساقطة من: أ.

أيضاً كما ذهب إليه الكوفيون<sup>(١)</sup> كقوله:

٤٩٨- سيغني الذي أغناك عنى فلا قصر يلدوم ولا غناء<sup>(٢)</sup>  
وتأوله<sup>(٣)</sup> على أنه مصدر لغائت<sup>(٤)</sup> بعبد؛ على أنه لا تأويل في قوله:  
٤٩٩- ... يَنْشَب في المسْعَل واللّهَاء<sup>(٥)</sup> ...

(١) أي جمهورهم، وفصل الفراء في المسألة - كما تقدم في التطبيق (٢) من الصفحة السابقة، فأجاز من ذلك مالا يخرجه المد أو القصر إلى ما ليس في أبيتهم فيحيز مد رُحَى ومُذَي، لأنها إذا مدت صارت مثل: سماء ودُعَاء، ويجوز قصر سماء ورداء، لأنها إذا قصرت صارت مثل: رُحَى وحُكَى، بنظر الإنصاف للمسألة (١٠٩)، والتصريح ٢٩٣/٢، وشرح الأخوئي ١١٠/٤.

(٢) هذا البيت من الوافر، وقائله مجهول، والشاهد منه قوله: "غناء" حيث جاء بمدوداً وهو مقصور في الأصل وإنما مُدَّ للضرورة الشعرية كما ذهب إلى ذلك الكوفيون وأبدعهم الشارح، بنظر البيت في: الإنصاف ٧٤٧/٢، وأوضح للمسالك ٢٩٧/٤، والتصريح ٢٩٣/٢، والأخوئي ١١٠/٤. (٣) في: أ. وتأويله. (٤) أي: غائت غناء كقالت قتلاً إذا فاخرته بالغنى، وذهب إلى هذا التقدير البصريون، وهو أحد تقديرين عندهم، والثاني أن "غناء" - في البيت - بالفتح وليس بالكسر بمعنى الكفاية. بنظر ذلك في: الإنصاف للمسألة (١٠٩)، وأوضح المسالك ١٩٧/٤، والتصريح ٢٩٣/٢، والأخوئي ١١٠/٤.

(٥) هذا من الرجز المشطور وهو منسوب إلى المقدم الراجز، والمسل هو موضع السعال من الحلق، واللّهَاء: الهنة المطبقة في أقصى سقف الفم.

والشاهد منه "اللّهَاء" حيث مدّه الشاعر للضرورة وأصله "اللّهَاء" ينشر في: الخصائص ٢٣١/٢، والإنصاف ٧٤٦/٢، وابن يعيش ٤٢/٦، والكافية الشافية ١٧٦٨، وابن النافس ٧٦١، واللسان "شيش" والمرادي ١٧/٥، وشرح ابن عقيل ١٠٣/٤، والجمع ١٥٧/٢، والأخوئي ١١٠/٤.

وقوله:

٤٩٦- لعمرك ما يغني الدراع عن الفتي<sup>(١)</sup> ...  
وللمصنف في المقصور والممدود قصيدة لم ينسج على منوالها.

وقصر ذي المذ- اضطراراً- مُجْمَع عليه والعكس بخلف يقسغ

ما استحق للمد من الأسماء أو سُمع بمدوداً جاز قصره في ضرورة الشعر بإجماع<sup>(٢)</sup>، إذ هو انتقال إلى الأخف، نحو:

٤٩٧- لا بد من صناعان طال السفر<sup>(٣)</sup> ...

وعكسه وهو مد المقصور مختلف فيه<sup>(٤)</sup>، والصحيح وقوعه في الضرورة

(١) هنا صدر بيت من الطويل لحاتم الطائي، ونماه قوله:

... إذا حشرت يوماً وضائق بهما الصدر  
ويروى: أماوي "موضع" لعمرك؛ بنظر البيت في: الجمع ٦٥/١، ودوياته ١١٨، ومعجم شواهد العربية ١٤٩.

(٢) هذا الإجماع في الجملة، وقد منع الفراء قصر ماله قبل يوجب مدّه، نحو: فملاء أنمل، ومد ماله قياس يوجب قصره نحو: فغلى فملان.

يُنظر ذلك في: الإنصاف للمسألة (١٠٩)، والتصريح ٢٩٣/٢، والأخونسي ١٠٩/٤.

(٣) هنا من الرجز المشطور، ولم يعرف قائله، وبعبده:

... ولو نَحَى كُلُّ عَرَفٍ وَذَبِرَ ...

بنظر في: أوضح المسالك ٢٩٦/٤، والتصريح ٢٩٣/٢، وشرح الأخونسي ١٠٩/٤.

(٤) ساقطة من: أ.

أيضاً كما ذهب إليه الكوفيون<sup>(١)</sup> كقوله:

٤٩٨- سيفيني الذي أغناك عنى فلا فقير يلدوم ولا غناء<sup>(٢)</sup>  
وتأوله<sup>(٣)</sup> على أنه مصدر لغائت<sup>(٤)</sup> بعبد؛ على أنه لا تأويل في قوله:  
٤٩٩- ... يَنْشَبُ في المَسْعَلِ واللَّهَاءِ<sup>(٥)</sup> ...

(١) أي جمهورهم، وفصل الفراء في المسألة - كما تقدم في التطبيق (٢) من الصفحة السابقة، فأجاز من ذلك مالا يخرجه المد أو القصر إلى ما ليس في أبياتهم فيحيز مد رُحَى ومُذَي، لأنها إذا مدت صارت مثل: سماء ودُعَاء، ويجوز: قصر سماء ورداء، لأنها إذا قصرت صارت مثل: رُحَى وحُكَى، بنظر الإنصاف للمسألة (١٠٩)، والتصريح ٢٩٣/٢، وشرح الأخونسي ١١٠/٤.

(٢) هذا البيت من الوافر، وقائله مجهول، والشاهد منه قوله: "غناء" حيث جاء بمدوداً وهو مقصور في الأصل وإنما مُدَّ للضرورة الشعرية كما ذهب إلى ذلك الكوفيون وأبدعهم الشارح، بنظر البيت في: الإنصاف ٧٤٧/٢، وأوضح للمسالك ٢٩٧/٤، والتصريح ٢٩٣/٢، والأخونسي ١١٠/٤. (٣) أي: وتأويله. (٤) أي: غائت غناء كقالت قتلاً إذا فاخرته بالغنى، وذهب إلى هذا التقدير البصريون، وهو أحد تقديرين عندهم، والثاني أن "غناء" - في البيت - بالفتح وليس بالكسر بمعنى الكفاية. بنظر ذلك في: الإنصاف للمسألة (١٠٩)، وأوضح المسالك ١٩٧/٤، والتصريح ٢٩٣/٢، والأخونسي ١١٠/٤.

(٥) هذا من الرجز المشطور وهو منسوب إلى المقدم الراجز، والمسل هو موضع السعال من الحلق، واللهاء: الهنة المطيئة في أقصى سقف الفم.

والشاهد منه "اللهاء" حيث مد الشاعر للضرورة وأصله "اللهاء" ينشر في: الخصائص ٢٣١/٢، والإنصاف ٧٤٦/٢، وابن يعيش ٤٢/٦، والكافية الشافية ١٧٦٨، وابن النافذ ٧٦١، واللسان "شيش" والمرادي ١٧/٥، وشرح ابن عقيل ١٠٣/٤، والجمع ١٥٧/٢، والأخونسي ١١٠/٤.

## تنثية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً

كان حق هذا الباب أن يقدم عند حكم إعراب المثني لكن لما لم يكن له تعلق بالإعراب أحرى إلى ثنات النحو، ولا شك أن الأسماء خمسة أقسام: أحدها: الصحيح كـ"رجل وزيد".

والثاني: ما يجري مجراه كـ"تلكو وظلي".

والثالث: المنقوص كـ"القاضي"، والرابع: للمقصور كـ"الفتى".

والخامس: الممدود كـ"صحراء".

فأما الأقسام الثلاثة الأولى فلا تتغير أواخرها في التنثية، بل يقال:

رجلان، ودولان، وقاضيان، وقولهم: أليان وخُصَيَّان -محذوف التاء- شاذ،

وقيل: بل هما تنثية ألي<sup>(١)</sup> وخُصَي<sup>(٢)</sup> لغة في ألي<sup>(٣)</sup> وخُصَي<sup>(٤)</sup>، وكذا يَتَيَّان

ودميان -بإعادة المحذوف- شاذ.<sup>(٥)</sup>

فأما<sup>(٦)</sup> في جمع التصحيح فالقسم الأول كذلك، كـ"زيدون"، ولم يجيء من القسم الثاني علم ولا صفة حتى يجمع بالواو والنون.

وأما الثالث فيجمع محذوف يائه، والقسمان الآخران هما لليوب عليهما.

(١) يقال كبش أليان -يفتح اللام وسكونها- وألي، وآل، اللسان: ٤٥/١٨.

(٢) يفتح المزة وكسرهما نحو: اللسان ٤٥/١٨.

(٣) يضم الحاء وكسرها، اللسان، ٣٥١/١٨.

(٤) هذا مما عاين الأصل، فإن ما حذف منه حرف يرد في التنثية وكذا الجمع والتصغير؛ وربما لم يرد في التنثية ويثنى على لفظ واحد، ومنه "يد، ودم". ينظر: اللسان، "يدي" ٣٠٢/٢٠.

(٥) في أ: "وأما".

آخر مقصور تنثي اجعله يا إن كان عن ثلاثة مُرتقياً كذا الذي أصله نحو الفتى والجامعة الذي أميل كمتى

المقصور ينقسم إلى ما يجب قلب ألفه في التنثية ياء وإلى ما يجب قلبها في التنثية واو، فبدأ بالقسم الأول منه، وذكر أنها تنقلب ياء في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن تجاوز ثلاثة أحرف، سواء كان أصله الواو كـ"ملهي" أو الياء كـ"مزمي"، أو لم يكن لألفه أصل<sup>(١)</sup>، وإنما هي للتأنيث كـ"حبيلى" أو للإخفاق كـ"أزطى" فإنك تنقلب ألفه ياء في ذلك كله، فنقول ملهَيَّان ومزَمَيَّان، وحَبِلَيَّان وأَزْطَيَّان، وقولهم في حَوَزَكى وقَهَقَرى: [حوزلان وقهقران]<sup>(٢)</sup> -بالحذف- شاذ.<sup>(٣)</sup>

الثاني: أن يكون أصل ألفه ياء سواء زاد<sup>(٤)</sup> على ثلاثة أحرف -كما مثل- أو كان ثلاثياً كفتى وهذى، قال تعالى: «ودخل معه السجنَ فتياناً»<sup>(٥)</sup> وقولهم في: "يحمى" يحمَوَان شاذ<sup>(٦)</sup> لأنه من حميت.

الثالث: أن تكون غير مبذلة من أصل، وهي التي عبر عنها بالجمود<sup>(٧)</sup> إلا أنها قد أميلت كـ"معى" -إذا سميت به- فإنك تقول فيه مَيَّان.<sup>(٨)</sup>

(١) أي أصل ترد إليه، ويدخل في هذا ما ألفه أصلياً، وما ألفه مجهولة.

(٢) ما بين المقوفين ساقط من: ب.

(٣) لأن القياس فيهما: قهقران وحوزلان. (٤) ساقطة من: ب.

(٥) من الآية ٣٦، من سورة يوسف.

(٦) قياسه: حيان، لأن ألفه بدل من ياء.

(٧) المقصود به ما ليس له أصل معلوم يرد إليه.

(٨) في ب: "متان"، وهو تحريف.



## تنثية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً

كان حق هذا الباب أن يقدم عند حكم إعراب المثني لكن لما لم يكن له تعلق بالإعراب أحرز إلى ثمرات النحو، ولا شك أن الأسماء خمسة أقسام: أحدها: الصحيح كـ"رجل وزيد".

والثاني: ما يجري مجراه كـ"تلكو وظلي".

والثالث: المنقوص كـ"القاضي"، والرابع: للمقصور كـ"الفتى".

والخامس: الممدود كـ"صحراء".

فأما الأقسام الثلاثة الأخرى فلا تتغير أواخرها في التنثية، بل يقال: رجلان، ودولان، وقاضيان، وقولهم: أليان وخُصَيَّان -محذوف التاء- شاذ، وقيل: بل هما تنثية ألي<sup>(١)</sup> وخُصَي<sup>(٢)</sup> لغة في ألي<sup>(٣)</sup> وخُصَي<sup>(٤)</sup>، وكذا يَتَيَّان ودميان -بإعادة المحذوف- شاذ.<sup>(٥)</sup>

فأما<sup>(٦)</sup> في جمع التصحيح فالقسم الأول كذلك، كـ"زيدون"، ولم يجيء من القسم الثاني علم ولا صفة حتى يجمع بالواو والنون. وأما الثالث فيجمع محذوف يائه، والقسمان الآخران هما لليوب عليهما.

(١) يقال كبش أليان -يفتح اللام وسكونها- وألي، وآل، اللسان: ٤٥/١٨.

(٢) يفتح المزةة وكسرهما لحن؛ اللسان ٤٥/١٨.

(٣) يضم الحاء وكسرها، اللسان، ٣٥١/١٨.

(٤) هذا مما عاين الأصل، فإن ما حذف منه حرف يرد في التنثية وكذا الجمع والتصغير؛ وربما لم يرد في التنثية ويثنى على لفظ واحد، ومنه "يد، ودم". ينظر: اللسان، "يدي" ٣٠٢/٢٠.

(٥) في أ: "وأما".

آخر مقصور تنثى اجعله يا إن كان عن ثلاثة مُرتقياً كذا الذي أصله نحو الفتى والجامعة الذي أميل كمتى

المقصور ينقسم إلى ما يجب قلب ألفه في التنثية ياء وإلى ما يجب قلبها في التنثية واو، فبدأ بالقسم الأول منه، وذكر أنها تنقلب ياء في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يجاوز ثلاثة أحرف، سواء كان أصله الواو كـ"ملهي" أو الياء كـ"مزمي"، أو لم يكن لألفه أصل<sup>(١)</sup>، وإنما هي للتأنيث كـ"حُبلى" أو للإخفاق كـ"أزطى" فإنك تنقلب ألفه ياء في ذلك كله، فنقول مَلْهَيَّان ومَزْمَيَّان، وحُبْلَيَّان وأزطَيَّان، وقولهم في حَوَزَكى وقَهَقَرى: [حوزلان وقهقران]<sup>(٢)</sup> -محذوف- شاذ.<sup>(٣)</sup>

الثاني: أن يكون أصل ألفه ياء سواء زاد<sup>(٤)</sup> على ثلاثة أحرف -كما مثل- أو كان ثلاثياً كفتى وهُدَى، قال تعالى: «ودخل معه السجنَ فتيان<sup>(٥)</sup>» وقولهم في: "يحمى" يحمَوَان شاذ<sup>(٦)</sup> لأنه من حَمَيْتُ.

الثالث: أن تكون غير مبذلة من أصل، وهي التي عبر عنها بالجمود<sup>(٧)</sup> إلا أنها قد أميلت كـ"معى" -إذا سميت به- فإنك تقول فيه مَيَّان.<sup>(٨)</sup>

(١) أي أصل ترد إليه، ويدخل في هذا ما ألفه أصلياً، وما ألفه مجهولة.

(٢) ما بين المقوفين ساقط من: ب.

(٣) لأن القياس فيهما: قهقران وحوزلان. (٤) ساقطة من: ب.

(٥) من الآية ٣٦، من سورة يوسف.

(٦) قياسه: حيان، لأن ألفه بدل من ياء.

(٧) المقصود به ما ليس له أصل معلوم يرد إليه.

(٨) في ب: "متان"، وهو تحريف.

لبي غير ذا تُقلب واوا الألف وأولها ما كان قبل قد أُلِفَ هذا القسم الثاني وهو ما يجب قلب ألفه واوا في التنبيه، وهو غير مذكور في المواضع الثلاثة، فبدخل فيه شيطان، أحدهما ما كان ثلاثياً أصله الواو، كـ"عمى وقى"، فنقول فيهما عصوان وقصوان، ولذلك جاء تنبيه "منا" -لغة في المن- الذي يؤزن به -على منوين- لأنه من مَنَوْتُ بمعنى قدرت، وقولهم في رضى رضىان شاذ، لأنه من الرضوان.

الثاني: أن تكون غير مبذلة<sup>(١)</sup> من أصل ولم تُسَلْ، نحو: "لدى"<sup>(٢)</sup> وإذا فأنك تقول في تنبيههما -إذا سميت بهما- لدوان وإذوان، ثم الياء والواو يبيان الحرف الذي كان قبل الألف على صفته من الحركة وهي الفتحة، ولا تتغير حركته لأجل الياء ولا لأجل الواو.

وما كصحراء بواو تُنبِّها وَلَحَوْ عِلْبَاء كَسَاء وَحَيَّا بواو أو همزة وغير مذكور صَحَّحَ، وما شد على نقل نُصِرَ واحذف من المقصور في جمع على حد المُتَنَّى ما به تَكْمُلًا هنا حكم تنبيه الممدود، وقد قَسَمَهُ إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما يجب قلب همزته واوا، وهو ما كانت الهمزة في آخره بدلاً من ألف التانيث كـ"صحراء وحمراء" ونحوهما، فإنك تقول فيهما:

- (١) في ب: "من" موضع "في".
- (٢) وهو رطلان، ويجمع المن على أمانان، ويجمع المنا على أماناء. اللسان "من" ٣٠٦/١٧.
- (٣) في أ: المنوين.
- (٤) ساقطة من: أ.
- (٥) في أ: "كنا"، وهو تحريف.

صحراوان<sup>(١)</sup> وحمراوان واستثنى السرياني من ذلك ما كان قبل ألفه واو كـ"عشواء"<sup>(٢)</sup> فأوجب<sup>(٣)</sup> فيه التصحيح<sup>(٤)</sup>، وأجاز الكوفيون فيه الوجهين. الثاني: ما يخير فيه بين تصحيح الهمزة وقلبها واوا وهو شيطان:

أحدهما: ما كانت الهمزة فيه مبذلة من حرف الإلحاق، كـ"علباء"، فإن أصله عِلْبَاءِي -بياء زائدة- تُلَحِّقُه بِقِرطاس، ثم أبدلت ياءه همزة، فلنك أن تقول فيه عليا وان -بالواو- وعلبايان -بالهمزة-.

وثانيهما: ما همزته بدل من أصل سواء كان واوا كـ"كساء وسماء" فإن أصلهما "كسار وسمار"، أو ياء كـ"حياء" فإن أصله: حيائي<sup>(٥)</sup>؛ فلنك أن تقول في تنبيههما: كساوان وسماوان وحياوان -بالواو- ولنك أن تقول: كساءان وسماءان وحياءان -بالهمزة- وهو الأرجح اتفاقاً<sup>(٦)</sup>.

وأما المبذلة من ألف الإلحاق فبالعكس عند الأكثرين، وعند الأخفش أنها مثلها في رجحان التصحيح.

الثالث: ما يجب فيه تصحيح الهمزة، وهو غير ما ذكر، ولم يبق من

- (١) إنما قلبت الهمزة واوا في حمراوان ونحوه لأن بقاها على صورتها يؤدي إلى وقوع همزة بين الفين، وذلك كواو ثلاث الفات. التصريح ٢٩٥/٢.
- (٢) هي التي لا تبصر ليلاً وتبصر نهاراً.
- (٣) في أ: "إذا وجب" موضع "فأوجب"، وهو تحريف.
- (٤) لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا ألف.
- (٥) قلبت الياء في حيائي والواو في "كسار وسمار" ونحوهما همزة لتطوفاهما إثر ألف زائدة.
- (٦) لأن فيه إقراراً للحرف على صورته الأصلية. تصريح ٢٩٥/٢.

لبي غير ذا تُقلب واوا الألف وأولها ما كان قبل قد أُلِفَ هذا القسم الثاني وهو ما يجب قلب ألفه واوا في التنية، وهو غير مذكور في المواضع الثلاثة، فبدخل فيه شيان، أحدهما ما كان ثلاثياً أصله الواو، كـ"عمى وقى"، فنقول فيهما عصوان وقصوان، ولذلك جاء تنية "منا" -لغة في المن<sup>(١)</sup> الذي يؤزن به- على منوين<sup>(٢)</sup> لأنه من مَنَوْتُ بمعنى قدرت، وقولهم في رضى رضىان شاذ، لأنه من الرضوان.

الثاني: أن تكون غير مبذلة<sup>(٣)</sup> من أصل ولم تُسَلْ، نحو: "لدى"<sup>(٤)</sup> وإذا فأنك تقول في تنيتهما -إذا سميت بهما- لدوان وإذوان، ثم الياء والواو يبيان الحرف الذي كان قبل الألف على صفته من الحركة وهي الفتحة، ولا تغير حركته لأجل الياء ولا لأجل الواو.

وما كصحراء بواو تنيها ونحو علباء كساء وخيا بواو او همز وغير مذكور صحح، وما شد على نقل قصير واحذف من المقصور في جمع على حد المنى ما به تكسلاً هنا حكم تنية الممدود، وقد قسمته إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما يجب قلب همزته واوا، وهو ما كانت الهمزة في آخره بدلاً من ألف التانيث كـ"صحراء وحمراء" ونحوهما، فإنك تقول فيهما:

(١) في ب: "من" موضع "في".

(٢) وهو رطلان، ويجمع المن على أمانان، ويجمع المنا على أماناء. اللسان "من" ٣٠٦/١٧.

(٣) في أ: المنوين.

(٤) في أ: "كنا"، وهو تحريف.

(٥) في أ: "كنا"، وهو تحريف.

صحراوان<sup>(١)</sup> وحمراوان واستثنى السرياني من ذلك ما كان قبل ألفه واو كـ"عشواء"<sup>(٢)</sup> فأوجب<sup>(٣)</sup> فيه التصحيح<sup>(٤)</sup>، وأجاز الكوفيون فيه الوجهين.

الثاني: ما يغير فيه بين تصحيح الهمزة وقلبها واوا وهو شيان:

أحدهما: ما كانت الهمزة فيه مبذلة من حرف الإلحاق، كـ"حلباء"، فإن أصله حلباء -بياء زائدة- تلحقه بقرطاس، ثم أبدلت بواؤه همزة، فلنك أن تقول فيه عليا وان -بالواو- وعلبايان -بالهمزة-.

وثانيهما: ما همزته بدل من أصل سواء كان واوا كـ"كساء وسماء" فإن أصلهما "كسار وسمار"، أو ياء كـ"حياء" فإن أصله: حياي<sup>(٥)</sup>؛ فلنك أن تقول في تنيتهما: كساوان وسمساوان وحيماوان -بالواو- ولنك أن تقول: كساعان وسماعان وحياعان -بالهمز- وهو الأرجح اتفاقاً<sup>(٦)</sup>.

وأما المبذلة من ألف الإلحاق فبالعكس عند الأكثرين، وعند الأخفش أنها مثلها في رجحان التصحيح.

الثالث: ما يجب فيه تصحيح الهمزة، وهو غير ما ذكر، ولم يبق من

(١) إنما قلبت الهمزة واوا في حمراوان ونحوه لأن بقاها على صورتها يؤدي إلى وقوع همزة بين الفين، وذلك كواو ثلاث الفات. التصريح ٢٩٥/٢.

(٢) هي التي لا تبصر ليلاً وتبصر نهاراً.

(٣) في أ: "إذا وجب" موضع "فأوجب"، وهو تحريف.

(٤) لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا ألف.

(٥) قلبت الياء في حياي والواو في "كسار، وسمار" ونحوهما همزة لتطوفاهما إثر ألف زائدة.

(٦) لأن فيه إقراراً للحرف على صورته الأصلية. تصريح ٢٩٥/٢.

الممدود إلا قسم واحد، وهو ما همزته أصل<sup>(١)</sup> كـ "قَرَأَ" - وهو الناسك - فتقول فيه قَرَأَان؛ وما عُد من هذه الأقسام فخرج عن القاعدة اقتصر فيه على المسموع ولم يقس عليه، فمما شذ من القسم الأول: عاشوران وخنفسان<sup>(٢)</sup> - بحذف الهمزة - وقول بعضهم<sup>(٣)</sup>: حرايان، بقلبها ياء، ومن القسم الثاني: كسايان - بقلبها ياءً -.

والفتح أبقي مشعراً بما حُذِف وإن جمعه بياءٍ وألف  
فالألف القلب قلبها في التنبيه وتاء ذي النان الزمَن تنحيه  
والسالم العين السالحي اسماً أنزل اتباع عين لاءه بما شكّل<sup>(٤)</sup>

هذا حكم المقصور في جمع المذكر السالم، وهو الذي أشار إليه<sup>(٥)</sup> بقوله: على حد المثنى، لأنه مساويه في سلامة لفظ واحده، وفي ختمه بالنون وفي إعرابه بحرفين<sup>(٦)</sup> أحدهما خاص بالرفع، والآخر مشترك بين الجر والنصب وفي حذف آخره للإضافة.

وحكم المقصور: أن يحذف آخره، وهي الألف التي تكملت بهائيته مطلقاً، وتبقى الفتحة التي قبلها مشعراً بهادالة عليها، فتقول في مصطفى مصطفىون<sup>(٧)</sup>،

(١) سقطت من: ب. (٢) القياس فيهما: عاشوران، وخنفساران.

(٣) هم بنو فزارة بنظر: شرح الرمادي ٢٤/٥.

(٤) حق هذا البيت أن يؤخر ويجعل قبل قوله الآتي: إن ساكن العين مؤنثاً بهذا

(٥) ما بين المقولين زيادة مني يقتضيها نسق الكلام.

(٦) الحرفان هما: الواو في حال الرفع والياء في حال النصب والجر.

(٧) الأصل: مصطفىون، تحركت الياء المبدلة من واو في الأصل لأنه من الصفوة، وانفسح ما قبلها ألفاً ثم حُذِفَت الألف لانقضاء الساكنين، وبقيت الفتحة قبلها دليلاً عليها.

وفي موسى موسون<sup>(١)</sup>، قال تعالى: ﴿وَرَأَيْتُمُ الْمَظْهَرِ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾<sup>(٣)</sup> بخلاف ياء للنقص إذا حذفت فإن الكسرة التي قبلها تحذف أيضاً<sup>(٤)</sup>، ويحرك ما قبل حرف<sup>(٥)</sup> إعرابه بالحركة المجنسة، فتقول<sup>(٦)</sup>: جاء القاضون<sup>(٧)</sup>، ورأيت القاضين، والمؤنث منه اندرج حكمه فيما ذكره للمصنف من حكم جمع المؤنث السالم، وشرع في الكلام عليه من عند قوله:

... وإن جمعه بياءٍ وألف ...

والضمير في جمعه راجع<sup>(٨)</sup> إلى الاسم، أي إن جمعت الاسم المؤنث بياء

وألف فهو<sup>(٩)</sup> منقسم إلى قسمين:

أحدهما: أن يكون مؤنثاً بالألف، إما المقصورة كـ "حلبى" وإما الممدودة كـ "سحمرأ" فإن حكم ألفه في القلب حكمها في التنبيه، فتقول: حلبات - بقلبها ياءً<sup>(١٠)</sup> - وصحراوات

(١) الأصل: موسان: حذفت الألف لانقضاء الساكنين وأبقيت الفتحة قبلها لتدل عليها.

(٢) من الآية ٤٧، من سورة ص.

(٣) من الآية ١٣٩، من سورة آل عمران.

(٤) ساقطة من: ب.

(٥) ساقطة من: ب.

(٦) في ب: "فيقال".

(٧) أصله: القاضيون، حذفت الضمة استقلاً ثم حذفت الياء لانقضاء الساكنين، وحذفت الكسرة التي كانت قبلها لتلا يلزم قلب الواو ياءً لوقوعها ساكنة

إثر كسرة ثم عرض من الكسرة الضمة المناسبة الواو.

(٨) في ب: "عائد".

(٩) في ب: "فهو".

(١٠) قلبوا المقصورة ياء لأنهم لا يجمعون بين اللين، ولم تحذف لأن الكلمة بيت عليها، وقلبت ياءً لأن الياء يؤنث بها في الخطاب.

الممدود إلا قسم واحد، وهو ما همزته أصل<sup>(١)</sup> كـ "قَرَأَ" - وهو الناسك - فتقول فيه قَرَأَان؛ وما عُد من هذه الأقسام فخرج عن القاعدة اقتصر فيه على المسموع ولم يقس عليه، فمما شذ من القسم الأول: عاشوران وخنفسان<sup>(٢)</sup> - بحذف الهمزة - وقول بعضهم<sup>(٣)</sup>: حرايان، بقلبها ياء، ومن القسم الثاني: كسايان - بقلبها ياءً -.

والفتح أبقي مشعراً بما حُذِف وإن جمعه بياءٍ وألف  
فالألف القلب قلبها في التنبيه وتاء ذي النان الزمَن تنحيه  
والسالم العين السالحي اسماً أنزل اتباع عين لاءه بما شَكِل<sup>(٤)</sup>

هذا حكم المقصور في جمع المذكر السالم، وهو الذي أشار إليه<sup>(٥)</sup> بقوله: على حد المثنى، لأنه مساويه في سلامة لفظ واحد، وفي ختمه بالنون وفي إعرابه بحرفين<sup>(٦)</sup> أحدهما خاص بالرفع، والآخر مشترك بين الجر والنصب وفي حذف آخره للإضافة.

وحكم المقصور: أن يحذف آخره، وهي الألف التي تكملت بهائيته مطلقاً، وتبقى الفتحة التي قبلها مشعراً بهادالة عليها، فتقول في مصطفى مصطفىون<sup>(٧)</sup>،

(١) سقطت من: ب. (٢) القياس فيهما: عاشوران، وخنفساران.

(٣) هم بنو فزارة بنظر: شرح الرمادي ٢٤/٥.

(٤) حق هذا البيت أن يؤخر ويجعل قبل قوله الآتي: إن ساكن العين مؤنثاً بهذا

(٥) ما بين المقولين زيادة مني يقتضيها نسق الكلام.

(٦) الحرفان هما: الواو في حال الرفع والياء في حال النصب والجر.

(٧) الأصل: مصطفىون، تحركت الياء المبدلة من واو في الأصل لأنه من الصفوة، وانفسح ما قبلها ألفاً ثم حُذِفَت الألف لانقضاء الساكنين، وبقيت الفتحة قبلها دليلاً عليها.

وفي موسى موسون<sup>(١)</sup>، قال تعالى: ﴿وَرَأَيْتُمُ الْمَظْهَرِ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿وَرَأَيْتُمُ الْمَظْهَرِ﴾ بخلاف ياء للنقص إذا حذفت فإن الكسرة التي قبلها تحذف أيضاً<sup>(٣)</sup>، ويحرك ما قبل حرف<sup>(٤)</sup> إعرابه بالحركة المجنسة، فتقول<sup>(٥)</sup>: جاء القاضون<sup>(٦)</sup>، ورأيت القاضين، والمؤنث منه اندرج حكمه فيما ذكره للمصنف من حكم جمع المؤنث السالم، وشرع في الكلام عليه من عند قوله:

... وإن جمعه بياءٍ وألف ...

والضمير في جمعه راجع<sup>(٧)</sup> إلى الاسم، أي إن جمعت الاسم المؤنث بياء

وألف فهو<sup>(٨)</sup> منقسم إلى قسمين:

أحدهما: أن يكون مؤنثاً بالألف، إما المقصورة كـ "حلبى" وإما الممدودة كـ "سحمرأ" فإن حكم ألفه في القلب حكمها في التنبيه، فتقول: حلبات - بقلبها ياءً -<sup>(٩)</sup> وصحراوات

(١) الأصل: موسان: حذفت الألف لانقضاء الساكنين وأبقيت الفتحة قبلها لتدل عليها.

(٢) من الآية ٤٧، من سورة ص.

(٣) من الآية ١٣٩، من سورة آل عمران.

(٤) ساقطة من: ب.

(٥) ساقطة من: ب.

(٦) أصله: القاضيون، حذفت الضمة استقلالاً ثم حذفت الياء لانقضاء الساكنين، وحذفت الكسرة التي كانت قبلها لتلا يلزم قلب الواو ياءً لوقوعها ساكنة

إثر كسرة ثم عرض من الكسرة الضمة المناسبة الواو.

(٧) في ب: "عائد".

(٨) في ب: "فهو".

(٩) قلبوا المقصورة ياء لأنهم لا يجمعون بين اللين، ولم تحذف لأن الكلمة بيت

عليها، وقلبت ياءً لأن الياء يؤنث بها في الخطاب.

-بقلبها واو-<sup>(١)</sup> لأنك تقول في التشية حبلان لزيادته على ثلاثة أحرف، وصحراوان لأن ألفه للتأنيث.

الثاني: أن يكون مؤنثا بالناء، فيلزم في الجميع تنحية<sup>(٢)</sup> الناء، أي حذفها منه مطلقا، فتقول في مسلمة: مسلمات<sup>(٣)</sup>، بخلاف التشية، فإنك تقول فيها<sup>(٤)</sup> مسلمتان<sup>(٥)</sup>، فلو كان قبل تاءه همزة أو ألف أحرقت عليه -بعد حذف الناء- من الحكم ما يستحقه في التشية لو كان آخر<sup>(٦)</sup>، فنقول في قراءة<sup>(٧)</sup> قُرَائِمَات، بتصحيح الهمزة، لكونها أصلا، وفي نباء<sup>(٨)</sup> نباءات -بالتصحيح إن شئت- ونباوات -بقلبها واو- لأنها بدل من أصل، كما تقول في كساء: كساءان، وكساوان، وتقول في [مصطفاة وفتاة]<sup>(٩)</sup> مصطفيات وفتيات، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَكْرَهُوا فِتْيَانَكُمْ﴾<sup>(١٠)</sup>

(١) قلبت المدودة واو لأن بقاها يؤدي إلى اجتماع ثلاث ألفات لأن الهمزة من عرج الألف، وعصت بالقلب واو لأن الياء قريبة من الألف، فلو قلبت ياء لأدى إلى اجتماع ثلاث الفات.

(٢) لزم تنحية الناء عند الجمع لئلا يجمع بين علامتي تأنيث.

(٣) ولا يقال: مسلمتات.

(٤) في أ: "فيه" موضع فيها.

(٥) بإثبات الناء، ولا تقول مسلمتان -بجذوها- لخصول اللبس بتشية المذكور.

(٦) في أصل الوضع أي قبل مجيء الناء.

(٧) قراءة -بضم القاف وتشديد الراء المفتوحة- وهي الناسكة.

(٨) في أ: "نباء" موضع نباءة، وفي ب: غير واضحة؛ والتصحيح ما هو مثبت.

(٩) والنباءة أصلها النبابة فهمزتها بدل من الواو وهي ما ارتفع من الأرض.

(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(١٠) من الآية ٢٣، من سورة النور.

وفي قناة<sup>(١)</sup> قنات لأن أصل ألفه واو، وإن كان قبل الناء حرف علة غير ألفه تركه على حاله، فتقول في علالة وحماية علاوات وحمايات، وبقي من جمع المؤنث السالم ما لم يختم مفردة بعلامة تأنيث، وهو جارٍ على حكم التشية أيضا، فتقول في هند وزينب: هندات وزينبات، كما تقول في التشية: هندان وزينبان، وتقول في سماء: سماءات -بقلب الهمزة واو- وإن شئت: سماءات بتصحيحها<sup>(٢)</sup>، وبالأول نطق القرآن، مع تصريحهم في التشية أن الأرجح التصحيح كما سبق، فلذلك قيل إن سماءات جمع سماءة لاسماء.

إن ساكن العين مؤنثا بهذا مختصا بالناء أو بمجردا وسكن التالي غير الفتح أو خففه بالفتح فكلا قدر ووا ومنعوا اتباع نحو ذروه ونزيرة، وشد كسر جزوه «هذا نوع من المجموع»<sup>(٣)</sup> بالألف والناء، وهو ما كان اسمًا ثلاثيًا سالم العين من الإعلال والإدغام ساكنها، مؤنثا بالناء كـ"سيرة" أو بالمعنى كـ"هند ودعد" فقولنا اسمًا: احتراز من الوصف كـ"ضخمة وعيلة"<sup>(٤)</sup>، وثلاثيًا: احتراز [عما نقص عنه كـ"بنة" أو زاد عليه كـ"سعاد" والسالم العين: احتراز<sup>(٥)</sup> من معتلها كـ"جوزة" أو مدغمها كـ"حجة"، وساكنها: احتراز من متحركها كـ"نفقة"، ومؤنثها: احتراز من المذكور كـ"عبد"، فما جمع هذه

(١) في كلتا النسختين: "قناة وقنات"، وهو تحريف.

(٢) في أ: "بتصحيحها"، وهو تحريف.

(٣) في ب: "هذه أنواع من المجموع".

(٤) العلة: الضخمة، ويطلق أيضا على المرأة النامة الخلق، اللسان "عبل" ٤٤٦/١٣.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

-بقلبها واو-<sup>(١)</sup> لأنك تقول في التشية حبلان لزيادته على ثلاثة أحرف، وصحراوان لأن ألفه للتأنيث.

الثاني: أن يكون مؤنثا بالناء، فيلزم في الجميع تنحية<sup>(٢)</sup> الناء، أي حذفها منه مطلقا، فتقول في مسلمة: مسلمات<sup>(٣)</sup>، بخلاف التشية، فإنك تقول فيها<sup>(٤)</sup> مسلمتان<sup>(٥)</sup>، فلو كان قبل تاءه همزة أو ألف أحرقت عليه -بعد حذف الناء- من الحكم ما يستحقه في التشية لو كان آخر<sup>(٦)</sup>، فنقول في قراءة<sup>(٧)</sup> قُرَائِمَات، بتصحيح همزة، لكونها أصلا، وفي نبأ<sup>(٨)</sup> نباءات -بالتصحيح إن شئت- ونباوات -بقلبها واو- لأنها بدل من أصل، كما تقول في كساء: كساءان، وكساوان، وتقول في مصطفاة وفتاة<sup>(٩)</sup> مصطفيات وفتيات، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَكْرَهُوا فِتْيَانَكُمْ﴾<sup>(١٠)</sup>

(١) قلبت المدودة واو لأن بقاها يؤدي إلى اجتماع ثلاث ألفات لأن همزة من عرج الألف، وعصت بالقلب واو لأن الياء قريبة من الألف، فلو قلبت ياء لأدى إلى اجتماع ثلاث الفات.

(٢) لزم تنحية الناء عند الجمع لئلا يجمع بين علامتي تأنيث.

(٣) ولا يقال: مسلمات.

(٤) في أ: "فيه" موضع فيها.

(٥) بإثبات الناء، ولا تقول مسلمتان -بجذوها- لخصول اللبس بتشية المذكر.

(٦) في أصل الوضع أي قبل مجيء الناء.

(٧) قراءة -بضم القاف وتشديد الراء المفتوحة- وهي الناسكة.

(٨) في أ: "نباء" موضع نبأ، وفي ب: غير واضحة؛ والتصحيح ما هو مثبت.

(٩) والنباء أصلها النبوة فهمزتها بدل من الواو وهي ما ارتفع من الأرض.

(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(١٠) من الآية ٢٣، من سورة النور.

وفي قنات<sup>(١)</sup> قنات لأن أصل ألفه واو، وإن كان قبل الناء حرف علة غير ألفه تركه على حاله، فتقول في علالة وحماية علاوات وحمايات، وبقي من جمع المؤنث السالم ما لم يختم مفردة بعلامة تأنيث، وهو جارٍ على حكم التشية أيضا، فتقول في هند وزينب: هندات وزينبات، كما تقول في التشية: هندان وزينبان، وتقول في سماء: سماءات -بقلب همزة واو- وإن شئت: سماءات بتصحيحها<sup>(٢)</sup>، وبالأول نطق القرآن، مع تصريحهم في التشية أن الأرجح التصحيح كما سبق، فلذلك قيل إن سماءات جمع سماءة لاسماء.

إن ساكن العين مؤنثا بهذا مختصا بالناء أو مجردا وسكن التالي غير الفتح أو خففه بالفتح فكلا قدر ووا ومنعوا اتباع نحو ذروه ونزيرة، وشد كسر جزوه «هذا نوع من المجموع»<sup>(٣)</sup> بالألف والناء، وهو ما كان اسميا ثلاثيا سالم العين من الإعلال والإدغام ساكنها، مؤنثا بالناء كـ"سيرة" أو بالمعنى كـ"هند ودعد" فقولنا اسماء: احتراز من الوصف كـ"ضخمة وعيلة"<sup>(٤)</sup>، وثلاثيا: احتراز [عما] تقص عنه كـ"بنة" أو زاد عليه كـ"سعاد" والسالم العين: احتراز<sup>(٥)</sup> من معتلها كـ"جوزة" أو مدغمها كـ"حجة"، وساكنها: احتراز من متحركها كـ"نفقة"، ومؤنثها: احتراز من المذكر كـ"عبد"، فما جمع هذه

(١) في كلتا النسختين: "قناة وقنات"، وهو تحريف.

(٢) في أ: "بتصحيحهما"، وهو تحريف.

(٣) في ب: "هذه أنواع من المجموع".

(٤) العلة: الضخمة، ويطلق أيضا على المرأة النامة الخلق، اللسان "عبل" ٤٤٦/١٣.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

الشروط فإنه يتغير في جمعه بالألف والثاء، فيجوز في عينه أن تتبع حركة فائه مطلقاً، فنكسر إن كانت مكسورة، كـ "سيلات"، وتضم إن كانت مضمومة كـ "خُرُفات"، وتفتح إن كانت مفتوحة كـ "حَفَنَات"، وإلى ذلك أشار بقوله: ... أَيْلُ إِياع عَيْنِ لَاءٍ بِمَا شَكِلْ

ويجوز فيما عدا للمفتوح الفاء وجهان آخران:

أحدهما: بقاؤها<sup>(١)</sup> على أصلها من الإسكان.

الثاني: تحقيفه بالفتح فتقول: سَلَوَاتٌ وَغُرَفَاتٌ - يَسْكُنُ الْعَيْنَ وَفَتْحَهَا - وبالأوجه الثلاثة قرئ: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾<sup>(٢)</sup>

وأما المفتوح الفاء فلا يجوز إسكان عينه إلا في الضرورة نحو:

... وَحُمِلَتْ زُفَرَاتُ الضَّحَى فَاطْلَقَتْهَا وَمَالِي بِزُفَرَاتِ الْعُثِيِّ يَسْدَانِ<sup>(٣)</sup> ويمتنع الإتياع في مسألتين:

إحدهما: أن تكون الفاء مكسورة واللام وأو أو نحو: ذِرْوَةٌ وَرِشْوَةٌ فيجوز فيه رِشَوَاتٌ وَرِشَوَاتٌ - بالفتح - ويمتنع

(١) في ب: "بناوهما"، وهو تحريف.

(٢) من الآية ١٦٨، من سورة البقرة، ومن الآية ٢١، من سورة النور وقد أسكن الطاء من (خَطَوَاتٍ) نافع وأبو عمرو وحزمة وخلف وأبو بكر. ينظر: النشر ٢١٦/٢، وحجة القراءات ص ١٢٠-١٢١، وإملاء مائمه به الرحمن ٧٥/١، ولم يذكروا فيها الفتح، وينظر الحاصل ص ١٨٣/٣-١٨٤.

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو لعروة بن حزام العلوي، وينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٠٤/٤، وشرح ابن عقيل ١١٢/٤، والنصر ٢٩٨/٢، والأخوه ١١٨/٤ وفي نسخة أ: "الفراق" موضع "العشي".

الإتياع<sup>(١)</sup>، ولذلك حكم المصنف بشذوذ جِرَوَاتِ<sup>(٢)</sup>، بكسر العين. الثانية: عكسها، وهو أن تكون الفاء مضمومة، واللام ياءً كـ "سُرِّيَّة"<sup>(٣)</sup> وُدْمِيَّة<sup>(٤)</sup>، فإنه يمتنع فيهما الإتياع<sup>(٥)</sup> بضم العين.

ونادراً أو ذو اضطرارٍ غيرُ ما قدمته أو لأَناسٍ انتضى ما خرج عن هذه<sup>(٦)</sup> القاعدة للمقدمة في هذا النوع من جمع المؤنث السالم فإما نادر يفروجه عن القياس كندور الإتياع في قولهم "كَهَلَات"<sup>(٧)</sup> جمع كَهْلَةٌ، لأنه وهف لا اسم، وهو عند قطرب<sup>(٨)</sup> مقيس، وكندور سكن محرّك العين نحو: "سَمَرَات"<sup>(٩)</sup> ونَمَرَات<sup>(١٠)</sup> جمع سَمَرَةٌ ونَمِرَةٌ وهو في الندور نظير:

(١) وذلك لنقل الواو بعد الكسرة.

(٢) الجروات جمع جرّوة وهي الأنثى من ولد الكلب والسبع، وهي أيضاً الصغرة من الفناء وقد حكى كسر الراء في الجمع يونس وهو غايبة في الشذوذ لما فيه من وقوع الكسرة قبل الواو. ينظر: شرح المرادي ٣٠/٥، النصريح ٢٩٨/٢.

(٣) الزبية: حفرة الأسد التي يصطاد فيها.

(٤) وعلة ذلك النقل الحاصل من وقوع الياء بعد الضمة. (٥) ساقطة من: أ.

(٦) كَهَلَات جمع كَهْلَةٌ وهي المرأة إذا جاوزت سن الثلاثين؛ اللسان: (كهل) ١٢١/١٤، وكان حقه الإسكان؛ وينظر: شرح المرادي ٣٠/٥، والتوضيح ٣٠/٥، والنصر ٢٩٩/٢، وابن النظم ص ٧٦٦، والأخوه ١١٨/٤.

(٧) هو محمد بن المستنير الملقب قطرب، أخذ النحو عن سيبويه له مصنفات منها كتاب الاشتقاق، وكتاب الأضداد، ومعاني القرآن توفي سنة ٢٠٦ هـ؛ تنظر الترجمة في: إنباء الرواة ٢١٩/٣-٢٢١، وبغية الوعاة ٢٤٢/١-٢٤٣، ومعجم المؤلفين ١٥/١٢، وإشارة النحوي ص ٣٣٨.

(٨) استصحب إسكان ميمه في الجمع حين كان جاثراً حالة إفراده للتخفيف.



الشروط فإنه يتغير في جمعه بالألف والثاء، فيجوز في عينه أن تتبع حركة فائه مطلقاً، فنكسر إن كانت مكسورة، كـ "سيلات"، وتضم إن كانت مضمومة كـ "خُرُفات"، وتفتح إن كانت مفتوحة كـ "حَفَنَات"، وإلى ذلك أشار بقوله: ... أَيْلُ إِياع عَيْنِ لَاءٍ بِمَا شَكِلْ

ويجوز فيما عدا للمفتوح الفاء وجهان آخران:

أحدهما: بقاؤها<sup>(١)</sup> على أصلها من الإسكان.

الثاني: تحقيفه بالفتح فتقول: سَلَوَاتٌ وَغُرَفَاتٌ - يَسْكُنُ الْعَيْنَ وَفَتْحَهَا - وبالأوجه الثلاثة قرئ: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾<sup>(٢)</sup>

وأما المفتوح الفاء فلا يجوز إسكان عينه إلا في الضرورة نحو:

... وَحُمِلَتْ زُفَرَاتُ الضَّحَى فَاطْلَقَتْهَا وَمَالِي بِزُفَرَاتِ الْعُثِيِّ يَسْدَانِ<sup>(٣)</sup> ويمتنع الإتياع في مسألتين:

إحدهما: أن تكون الفاء مكسورة واللام وأو أو نحو: ذِرْوَةٌ وَرِشْوَةٌ فيجوز فيه رِشَوَاتٌ وَرِشَوَاتٌ - بالفتح - ويمتنع

(١) في ب: "بناوهما"، وهو تحريف.

(٢) من الآية ١٦٨، من سورة البقرة، ومن الآية ٢١، من سورة النور وقد أسكن الطاء من (خَطَوَاتٍ) نافع وأبو عمرو وحزمة وخلف وأبو بكر. ينظر: النشر ٢١٦/٢، وحجة القراءات ص ١٢٠-١٢١، وإملاء مائمه به الرحمن ٧٥/١، ولم يذكروا فيها الفتح، وينظر الحاصل ص ١٨٣/٣-١٨٤.

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو لعروة بن حزام العلوي، وينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٠٤/٤، وشرح ابن عقيل ١١٢/٤، والنصر ٢٩٨/٢، والأخوه ١١٨/٤ وفي نسخة أ: "الفراق" موضع "العشي".

الإتياع<sup>(١)</sup>، ولذلك حكم المصنف بشذوذ جِرَوَاتِ<sup>(٢)</sup>، بكسر العين. الثانية: عكسها، وهو أن تكون الفاء مضمومة، واللام ياءً كـ "سُرِّيَّة"<sup>(٣)</sup> وُدْمِيَّة<sup>(٤)</sup>، فإنه يمتنع فيهما الإتياع<sup>(٥)</sup> بضم العين.

ونادراً أو ذو اضطرارٍ غيرُ ما قدمته أو لأَناسٍ انتضى ما خرج عن هذه<sup>(٦)</sup> القاعدة للمقدمة في هذا النوع من جمع المؤنث السالم فإما نادر يفروجه عن القياس كندور الإتياع في قولهم "كَهَلَات"<sup>(٧)</sup> جمع كَهْلَةٌ، لأنه وهف لا اسم، وهو عند قطرب<sup>(٨)</sup> مقيس، وكندور سكن محرّك العين نحو: "سَمَرَات"<sup>(٩)</sup> ونَمَرَات<sup>(١٠)</sup> جمع سَمَرَةٌ ونَمِرَةٌ وهو في الندور نظير:

(١) وذلك لنقل الواو بعد الكسرة.

(٢) الجروات جمع جرّوة وهي الأنثى من ولد الكلب والسبع، وهي أيضاً الصغرة من الفناء وقد حكى كسر الراء في الجمع يونس وهو غايبة في الشذوذ لما فيه من وقوع الكسرة قبل الواو. ينظر: شرح المرادي ٣٠/٥، النصريح ٢٩٨/٢.

(٣) الزبية: حفرة الأسد التي يصطاد فيها.

(٤) وعلة ذلك النقل الحاصل من وقوع الياء بعد الضمة. (٥) ساقطة من: أ.

(٦) كَهَلَات جمع كَهْلَةٌ وهي المرأة إذا جاوزت سن الثلاثين؛ اللسان: (كهل) ١٢١/١٤، وكان حقه الإسكان؛ وينظر: شرح المرادي ٣٠/٥، والتوضيح ٣٠/٥، والنصر ٢٩٩/٢، وابن النظم ص ٧٦٦، والأخوه ١١٨/٤.

(٧) هو محمد بن المستنير الملقب قطرب، أخذ النحو عن سيبويه له مصنفات منها كتاب الاشتقاق، وكتاب الأضداد، ومعاني القرآن توفي سنة ٢٠٦ هـ؛ تنظر الترجمة في: إنباء الرواة ٢١٩/٣-٢٢١، وبغية الوعاة ٢٤٢/١-٢٤٣، ومعجم المؤلفين ١٥/١٢، وإشارة النحوي ص ٣٣٨.

(٨) استصحب إسكان ميمه في الجمع حين كان جاثراً حالة إفراده للتخفيف.

٥٠١- ياعمرؤاين الكرمين نسبا<sup>(١)</sup> ...  
 يسكن العين في المفرد، وكندور التحريك بالفتح في "عَيْرَات"<sup>(٢)</sup> جمع  
 "عير" وهي الإبل التي تحمل الميرة، مع أنه معتل العين، وليس هذا مما جاء بلغة  
 هنيل؛ وإما ضرورة، كما تقدم في إسكان "زفرا" مع أن غايه مفتوحة؛ وإما  
 مختص بلغة أناس من العرب، كما تفتح هنيل عين "جوزة بيضة" ونحوهما  
 من للمتل العين، وقاؤه مفتوحة، فيقولون: "حَزَزَات وَيَضَات"<sup>(٣)</sup>، وبه قرئ  
 شاذًا ثلاث عَوَات لكم<sup>(٤)</sup> ومنه:  
 ٥٠٢- أحويَّضَات راح مَثَاب<sup>(٥)</sup> ...

(١) هذا من الرجز المشطور، ولا يعرف قائله، والشاهد منه قوله "نسبا" حيث  
 سكن العين للضرورة الشعرية؛ ينظر الرجز في: أوضح المسالك ٣٠٥/٤،  
 والتصريح ٢٩٨/٢.

(٢) قال سيويه في الكتاب ٦٠٠/٣: «وقد يجمعون المؤنث الذي ليست فيه هاء  
 التأنيث بالياء كما يجمعون ما فيه لهاء؛ لأنه مؤنث مثله، وذلك قولهم: عُرْسَات  
 وأرْسَات، وعير وعيرَات، حركوا الياء وأجمعوا فيها على لغة هنيل». ١. هـ.  
 وقال ابن هشام في الأوضح: ٣٠٧/٤: «واتفق جميع العرب على الفتح في  
 "عيرَات" وهو شاذ في القياس... فحقه الإسكان» ونص على إجماعهم على  
 ذلك المرادي أيضا في شرح الألفية ٣٠/٥، قلت: وكلام سيويه السابق يدل  
 عليه.

(٣) ينظر الكتاب: ٦٠٠/٣.

(٤) من الآية: ٥٨ من سورة النور، وهي قراءة ابن أبي إسحاق والأعمش، ينظر محضر ابن خالويه ص ١٣.

(٥) هنا صدر بيت من الطويل لشاعر هنلي، وعجزه:

... رفيق يجمع المنكين سُبُوح ...

==

ويوافقون جميع العرب في إسكان عين ما كان مكسور الفاء كـ(بيعة)  
 أو مضمومها كـ"مُؤَدَّة"<sup>(١)</sup>.

### جمع التكسير

وهو ما دل على أكثر<sup>(٢)</sup> من اثنين مما له واحد من لفظه، ولم  
 يسلم فيه بناء الواحد، أو بقي على إعرابه بالحركات؛ فالقيد الأول: خرج  
 للمثنى<sup>(٣)</sup>، والثاني: خرج لاسم الجمع كـ"قوم، ورهط" والثالث: خرج لجمع  
 التصحيح؛ وقولنا: أو بقي على إعرابه بالحركات مدخل لما سلم فيه بناء الواحد،  
 وزيد عليه كـ"صنوان" جمع صنو، فإنه فارق جمع التصحيح ببقاء إعرابه  
 بالحركات؛ ثم تغير لفظ الواحد فيه تارة يكون بزيادة إما مع بقاء البنية<sup>(٤)</sup>

(-) والبيضات: جمع بيضة، وسُبُوح: أي حَسَنَ الجري، مدح الشاعر حَمَلَهُ وبشبهه  
 بالظلم -وهو ذكر النعام- الذي له بيض، في سرعة رجوعه إليه؛ وينظر البيت  
 في: لخصائص ١٨٤/٣، وابن يعيش ٣٠/٥، وابن الساقم ص ٧٦٧، واللسان  
 "بيض" ٣٩٣/٨، والسرادي ٣٢/٥، وأوضح المسالك ٣٠٦/٤، والتصريح  
 ٢٩٩/٢، الجمع ٢٣/١، والأشعوني ١١٨/٤.

(١) في: أ: "عودة"، وفي ب: "عودة"، وهو تحريف، والصواب ما أثبت؛ والثبوت:  
 واحدة المؤنث، وهي التي تكتب وتعلق على الإنسان وغيره بزعم الوقاية من العين  
 ونحوها؛ وهي من الشرك بالله، اللسان "عود" ٣٤/٥. (٢) في ب: أزيد.

(٣) في أ: ما ليس له واحد من لفظه. (٤) في ب: للمثنى وهو تحريف.

(٥) في ب: التثنية وهو تحريف؛ وبقاء البنية هنا في ظاهر اللفظ إذ إن الحركات التي  
 في الجمع غير الحركات التي في المفرد، وهذا التغير مقدر؛ والصنوان -يرفع  
 النون- النعلات من أصل واحد، فإن كانتا اثنتين فهما صنوان -بكر النون-  
 على طريقة التثنية.

٥٠١- ياعمرؤاين الكرمين نسباً<sup>(١)</sup> ...  
 يسكن العين في المفرد، وكندور التحريك بالفتح في "عَيْرَات"<sup>(٢)</sup> جمع  
 "عير" وهي الإبل التي تحمل الميرة، مع أنه معتل العين، وليس هذا مما جاء بلغة  
 هنبل؛ وإما ضرورة، كما تقدم في إسكان "زفرا" مع أن غاية مفتوحة؛ وإما  
 مختص بلغة أناس من العرب، كما تفتح هنبل عين "جوزة بيضة" ونحوهما  
 من للمتل العين، وقاؤه مفتوحة، فيقولون: "حَزَزَات وَيَضَات"<sup>(٣)</sup>، وبه قرئ  
 شاذاً ثلاث عَوَات لكم<sup>(٤)</sup> ومنه:  
 ٥٠٢- أحويتضات راح مَثَاب<sup>(٥)</sup> ...

(١) هذا من الرجز المشطور، ولا يعرف قائله، والشاهد منه قوله "نسباً" حيث  
 سكن العين للضرورة الشعرية؛ ينظر الرجز في: أوضح المسالك ٣٠٥/٤،  
 والتصريح ٢٩٨/٢.

(٢) قال سيويه في الكتاب ٦٠٠/٣: «وقد يجمعون المؤنث الذي ليست فيه هاء  
 التأنيث بالياء كما يجمعون ما فيه لهاء؛ لأنه مؤنث مثله، وذلك قولهم: عُرْسَات  
 وأرضات، وعير وعيرات، حركوا الياء وأجمعوا فيها على لغة هنبل». ١. هـ.  
 وقال ابن هشام في الأوضح: ٣٠٧/٤: «واتفق جميع العرب على الفتح في  
 "عيرات" وهو شاذ في القياس... فحقه الإسكان» ونص على إجماعهم على  
 ذلك المرادي أيضاً في شرح الألفية ٣٠/٥، قلت: وكلام سيويه السابق يدل  
 عليه.

(٣) ينظر الكتاب: ٦٠٠/٣.

(٤) من الآية: ٥٨ من سورة النور، وهي قراءة ابن أبي إسحاق والأعمش، ينظر محضر ابن خالويه ص ١٣.

(٥) هنا صدر بيت من الطويل لشاعر هنبل، وعجزه:

... رفيق يجمع المنكين سُبُوح ...

==

ويوافقون جميع العرب في إسكان عين ما كان مكسور الفاء كـ(بيعة)  
 أو مضمومها كـ"مُؤَدَّة"<sup>(١)</sup>.

### جمع التكسير

وهو ما دل على أكثر<sup>(٢)</sup> من اثنين مما له واحد من لفظه، ولم  
 يسلم فيه بناء الواحد، أو بقي على إعرابه بالحركات؛ فالقيد الأول: خرج  
 للمثنى<sup>(٣)</sup>، والثاني: خرج لاسم الجمع كـ"قوم، ورهط" والثالث: خرج لجمع  
 التصحيح؛ وقولنا: أو بقي على إعرابه بالحركات مدخل لما سلم فيه بناء الواحد،  
 وزيد عليه كـ"صنوان" جمع صنو، فإنه فارق جمع التصحيح ببقاء إعرابه  
 بالحركات؛ ثم تغير لفظ الواحد فيه تارة يكون بزيادة إما مع بقاء البنية<sup>(٤)</sup>

(-) والبيضات: جمع بيضة، وسُبُوح: أي حَسَنَ الجري، مدح الشاعر حَمَلَهُ وبشبهه  
 بالظلم - وهو ذكر النعام - الذي له بيض، في سرعة رجوعه إليه؛ وينظر البيت  
 في: لخصائص ١٨٤/٣، وابن يعيش ٣٠/٥، وابن الساقم ص ٧٦٧، واللسان  
 "بيض" ٣٩٣/٨، والسرادي ٣٢/٥، وأوضح المسالك ٣٠٦/٤، والتصريح  
 ٢٩٩/٢، الجمع ٢٣/١، والأشعري ١١٨/٤.

(١) في: أ: "عودة"، وفي ب: "عودة"، وهو تحريف، والصواب ما أثبت؛ والثبوت:  
 واحدة المؤنث، وهي التي تكتب وتعلق على الإنسان وغيره بزعم الوقاية من العين  
 ونحوها؛ وهي من الشرك بالله، اللسان "عودة" ٣٤/٥. (٢) في ب: أزيد.

(٣) في أ: ما ليس له واحد من لفظه. (٤) في ب: للمثنى وهو تحريف.

(٥) في ب: التنئية وهو تحريف؛ وبقاء البنية هنا في ظاهر اللفظ إذ إن الحركات التي  
 في الجمع غير الحركات التي في المفرد، وهذا التغير مقدر؛ والصنوان - يرفع  
 النون - النعلات من أصل واحد، فإن كانتا اثنتين فهما صنوان - يحكم النون -  
 على طريقة التنئية.

كـ"هتوان" وإما مع تغيرها كـ"رجال"، وتارة يكون بنقص إما مع بقاء البنية أيضاً كـ"كلم" (١) وإما مع تغيرها كـ"فرض" (٢)، وتارة يكون بتغيير الحركات كـ"أسن" (٣) وتارة بتغيير تغيرها كـ"فلل"، وولاص "فان للفرد من (فلل) نظير فقل، والجمع منه: نظير كتب" (٤) فيقدر نقل الضمة الدالة على المفرد إلى الضمة الدالة على الجمع.

والمفرد من وِلاص (٥) نظير "فراش" والجمع منه نظير "جمال" فيقدر التغير (٦) فيه أيضاً.

**أَفْعَلَةٌ أَفْعُلٌ ثُمَّ فَعْلَةٌ ثُمَّتْ أَلْمَالُ جَمُوعٌ فَعْلَةٌ**  
ينقسم جمع التكسير إلى موضوع للقلّة، بأن يكون مدلوله دون العشرة وإلى موضوع للكثرة، وهو الدال على أكثر من ذلك، فالقسم الأول له أربعة (٧) جموع: "أفعلة" كـ"أحمره"، و"أفعل" كـ"أكلب"، و"فعله" كـ

- (١) بقاء البنية هنا في ظاهر اللفظ - كما تقدم - فالحركات في الجمع غير الحركات في المفرد وهذه المغايرة مقدرة.
- (٢) في أ: كفرنس.
- (٣) أي من غير زيادة في أصل البنية أو نقص.
- (٤) لا يصح العمل بكتب إلا تخفيفاً بتسكين العين وهو جازو قياساً، ويمكن التمثيل لذلك بـ"فيلان" ونحوه.
- (٥) أي الأرق ويطلق على الأملس يقال: حخر وِلاص كما يطلق على اللين؛ اللسان "دلس" ٣٠٣/٨.
- (٦) في أ: "التغير".
- (٧) خصصت هذه الأوزان الأربعة بالقلّة لأنها تصغر على لفظها بخلاف غيرها من المجموع فإنها ترد إلى واحدتها عند التصغير؛ وتصغير الجمع يدل على التقليل، كما أنه يوصف بها للمفرد نحو: ثوبٌ أسماطٌ ومِرْمَةٌ أكسار، ويعود إليه الضمير بلفظ الأفراد نحو: «وإن لكم في الأنعام لعبرة نسفيكم مما في بطونهم» فهي أقرب إلى الواحد من أبنية الكثرة، فلذلك يجري عليها كثير من أحكام المفرد. ابن يعيش ١١/٥، والتصريح ٣٠٠/٣.

كـ"صبية" و"أفعال" كـ"أجال" (١).

وبعض ذي بكثرة وضعاً يفي كـ"أرجل" والعكس جاء كالصُّغرى قد يأتي بعض جموع القلة دالاً على الكثرة لكون جمع ذلك المفرد (٢) لم يوضع إلا على بناء جمع القلة، كـ"أرجل" جمع رجل، وأعناق وأفئدة فإنهم لم يضعوا لها شيئاً من أبنية الكثرة وقد يأتي العكس (٣)، وهو الاستغناء بجمع الكثرة وضعاً (٤) عن جمع القلة كـ"قلوب"؛ وفي تمثيل المصنف بالصُّغرى (٥)

- (١) في جمع "جمل"؛ وليس من جموع القلة فَعْلٌ كـ"عُرْف" ولا فَعْلٌ كَيْتَمٌ ولا فَعْلَةٌ كَيْتَمَةٌ كما زعم الفراء؛ ينظر: شرح المرامي ٣٥/٥، والتصريح ٣٠٠/٢، والأخوئي ١٢١/٤.
- (٢) في أ: "القلّة" موضع: المفرد.
- (٣) في أ: "بالعكس".
- (٤) الاستغناء بأحد الجمعين عن الآخر يتضح بما يحذف بالكلام من قرآن تحدد المراد؛ وقد تضع العرب لكلا الجمعين صيغة تدل عليه ولكنها تقتصر في الاستعمال على صيغة واحدة في التعبير عن كلا المعنيين؛ وذلك كـ(سقروء) في قوله تعالى: ﴿يَتَوَصَّصْنَ أَنْفُسُهُنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة، فمفسر "ثلاثة" بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة وهو "ألقراء" كما جاء في الحديث: «دعى الصلاة أيام أقرائليل»؛ وكتوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ من الآية ٢٧، من سورة لقمان، والمقام هنا مقام كثرة قطعاً، وقد استعمل فيه وزن القلة مع وجود وزن الكثرة وهو "قلام".

- ينظر: شرح الكافية ١٩١/٢، والتصريح ٣٠٠/٢، والأخوئي ١٢٢/٤.
- (٥) الصُّغرى: أصله صُغْوِي، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء، وكسرت الفاء لحاسبة الياء.

كـ"صنوان" وإما مع تغيرها كـ"رجال"، وتارة يكون بنقص إما مع بقاء البنية أيضاً كـ"كَلِم" (١) وإما مع تغيرها كـ"فَرْش" (٢)، وتارة يكون بتغيير الحركات كـ"أَسْنَد" (٣) وتارة بتغيير تغيرها كـ"فُلُلُي، وولاص" فإن للفرد من (فُلُلُي) نظير فُلُلُ، والجمع منه: نظير كُفُل (٤) فيقدر نقل الضمة الدالة على الفرد إلى الضمة الدالة على الجمع.

والفرد من وِلاص (٥) نظير "فِرَاش" والجمع منه نظير "جِمال" فيقدر التغير (٦) فيه أيضاً.

**أَفْعَلَةٌ أَفْعُلٌ ثُمَّ فَعْلَةٌ ثُمَّتْ أَلْمَالُ جَمُوعٌ فَعْلَةٌ**  
ينقسم جمع التكسير إلى موضوع للقلّة، بأن يكون مدلوله دون العشرة وإلى موضوع للكثرة، وهو الدال على أكثر من ذلك، فالقسم الأول له أربعة (٧) جموع: "أَفْعَلَةٌ" كـ"أَحْمَرَةٌ"، و"أَفْعُلٌ" كـ"أَكْلَب"، و"فَعْلَةٌ"

- (١) بقاء البنية هنا في ظاهر اللفظ - كما تقدم - فالحركات في الجمع غير الحركات في المفرد وهذه المغايرة مقدرة.
- (٢) في أ: كَفَرَس.
- (٣) أي من غير زيادة في أصل البنية أو نقص.
- (٤) لا يصح العمل بكُفُل إلا تخفيفاً بتسكين العين وهو جازو قياساً، ويمكن التمثيل لذلك بـيُفُل وغيره.
- (٥) أي الأرق، ويطلق على الأملس يقال: حَخَر وِلاص كما يطلق على اللين؛ اللسان "دَلَص" ٣٠٣/٨.
- (٦) في أ: "التغير".
- (٧) خصصت هذه الأوزان الأربعة بالقلّة لأنها تصغر على لفظها بخلاف غيرها من المجموع فإنها ترد إلى واحدتها عند التصغير؛ وتصغير الجمع يدل على التقليل، كما أنه يوصف بها المفرد نحو: ثوبٌ أَسْمالٌ وُزْمَةٌ أكسار، ويعود إليه الضمير بلفظ الإفراد نحو: «وإن لكم في الأنعام لعبرة نسفيكم مما في بطونهم» فهي أقرب إلى الواحد من أبنية الكثرة، فلذلك يجري عليها كثير من أحكام المفرد. ابن يعيش ١١/٥، والتصريح ٣٠٠/٣.

كـ"صبيبة" و"أفعال" كـ"أَجال" (١).

وبعض ذي بكثرة وضعاً يفي كـ"أَرْجُلٍ والعكس جاء كالصُّغَى قد يأتي بعض جموع القلة دالاً على الكثرة لكون جمع ذلك المفرد (٢) لم يوضع إلا على بناء جمع القلة، كـ"أَرْجُلٍ" جمع رجل، وأعناق وأفئدة فإنهم لم يضعوا لها شيئاً من أبنية الكثرة وقد يأتي العكس (٣)، وهو الاستغناء بجمع الكثرة وضعاً (٤) عن جمع القلة كـ"قلوب"؛ وفي تمثيل المصنف بالصُّغَى (٥)

(١) في جمع "حَتَل"؛ وليس من جموع القلة فَعْلٌ كـ"عُرْف" ولا فَعْلٌ كَيْتَمٌ ولا فَعْلَةٌ كَيْتَمَةٌ كما زعم الفراء؛ ينظر: شرح المرامي ٣٥/٥، والتصريح ٣٠٠/٢، والأخوئي ١٢١/٤.

(٢) في أ: "القلّة" موضع: المفرد.

(٣) في أ: "بالعكس".

(٤) الاستغناء بأحد الجمعين عن الآخر يتضح بما يحذف بالكلام من قرآن تحدد المراد؛ وقد تضع العرب لكلا الجمعين صيغة تدل عليه ولكنها تقتصر في الاستعمال على صيغة واحدة في التعبير عن كلا المعنيين؛ وذلك كـ(سُقْرَةٍ) في قوله تعالى: ﴿يَتَوَصَّصْنَ أَنْفُسَهُنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة، ففسر "ثلاثة" بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة وهو "أَقْرَاء" كما جاء في الحديث: «دعى الصلاة أيام أقرائلي»؛ وكقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ من الآية ٢٧، من سورة لقمان، والمقام هنا مقام كثرة قطعاً، وقد استعمل فيه وزن القلة مع وجود وزن الكثرة وهو "فِلام".

(٥) ينظر: شرح الكافية ١٩١/٢، والتصريح ٣٠٠/٢، والأخوئي ١٢٢/٤.

(٥) الصُّغَى: أصله صُغُوِي، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء، وكسرت الفاء لحاسبة الياء.

— جمع صفة — ومثيل منه <sup>(١)</sup> برجال <sup>(٢)</sup> نظر، لأن الجوهرى حكى في جمع صفة أصفاء، وحكى غيره: "ثلاث رجله" <sup>(٣)</sup> كثلاث فتية.

لِرَفْعِ اسْمَا — صح عينا — أَفْعَلٌ وللرباعي اسما أيضا يجعل  
إن كان كالعَنَاقِ والذَّرَاعِ في مَذْ وتَأْنِيهِ وَعَدِ الأَحْرفِ  
"أَفْعَلٌ" من جموع القلة يجمع به شيان:

أحدهما: ما كان اسماً <sup>(٤)</sup> ثلاثياً صحيح العين بزنة "فَعْلٌ" ساكن العين مفتوح الفاء <sup>(٥)</sup> نحو: كلب، وفلس، وظي، ودلو ولا يجمع عليه ما كان صفة كـ"ضخم"، وقالوا في عيد أعيد لعلية الاسمية ولا مازاد على الثلاثة كـ"شجرة" [ولا معتل العين كـ"سوط"، وبيع وباب واشتهر "أعِين" مع خروجه على القياس، ونذر "أشيب وأسيب" <sup>(٦)</sup> ولا يحرك العين كـ"نور وأسد وعُشْد" ولا مكسور الفاء أو <sup>(٧)</sup> مضمومها كـ"يَتَيْن وفَعْلٌ"، واشتهر في المكسور أجْزُر

(١) هو بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين عماد بن مالك، شارح الألفية.

(٢) ينظر: شرح الألفية لابن الناطم ص ٧٦٨.

قلت: وقد سبقه إلى التمثيل "برجال" لما استغنى فيه ببناء الكثرة عن بناء القلة موفق الدين ابن يعيش، ينظر: شرح للمفصل له ١١/٥.

(٣) قال في اللسان "رجل" ٢٨٤/١٣: وَرَجُلُ الرَّجُلِ رَجُلًا فهو راجل، إذا لم يكن له ظهر يركبه في السفر، والجمع: رجال و... و... ورجلة.

قلت: وعليه يكون "رجلة" جمعاً للوصف وليس للاسم.

(٤) أي: لاصفة.

(٥) ليست فاءه وواو ولا لامه بمائلة لعينه كركى، التصريح ٣٠١/٢.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٧) سقط "أو" من: ب.

جمع جَزُر <sup>(١)</sup>، وأرجل في رجل مع خروجهما <sup>(٢)</sup> عن القياس.

الثاني: ما كان اسماً رباعياً شبيهاً بالعَنَاقِ والذَّرَاعِ في كونه مؤنثاً قبل آخره مئة، ومواء كانت للمدة ألفاً — كما مثل — أو وواو كـ"عُتُود وأُعْتُد" <sup>(٣)</sup>، أو ياء كـ"يمين وأيمن" في القسم، وقالوا في الجارحة لسان لطلب الفرق <sup>(٤)</sup>، وشذ منه أشْهُبُ وأُخْرُبُ جمع شهاب وغراب لأنهما مذكران.

وغيرهما أَفْعَلٌ فيه مطرود من الثلاثي اسماً بأفعال يَرد  
"أفعال" من جموع القلة يجمع به كل اسم ثلاثي لا يطرد جمعه على أَفْعَلٍ فدخل في ذلك ما كان معتل العين كـ"سيف وصيف وضيف وعُزْد وناب" وما كانت عينه متحركة <sup>(٥)</sup> كـ"عَمَلٌ وكَيْفٌ وعُشْدٌ"، وما كان مكسور الفاء كـ"صِنْفٌ" أو مضمومها كـ"عَقْلٌ" أو ما اجتمعت فيه كسرة

(١) الجزء: الصغير من كل شيء، اللسان "جُر" ١٨/١٥١.

وأصله: أجُرُّ، بضم الراء قلبت الضمة كسرة والواو ياء ثم حذفت الياء على حد قاضي ونحوه.

(٢) في أ: "خروجها"، وهو تحريف.

(٣) العُتُود: الخنثى إذا استكرش ومن أولاد المعز ما رعى وقوي وأتى عليه حول؛ والعُتُود: السدرة والفلحة.

والأُعْتُد: ما أعَدَّ الرجل من السلاح والخنبل ونحوه، اللسان "عتد" ٢٧٠/٤.

(٤) الإيمان: جمع ليد الإيمان، وقوله: "الطلب الفرق" يفهم منه أن "إيمان" يجمع اليد اليمنى فقط ولا يستعمل في القسم، وليس هو كذلك بل يستعمل للقسم — أيضاً — كقوله تعالى: ﴿لَكُمْ إيمان علينا بالغة إلى يوم القيامة...﴾ من الآية ٢٩، من سورة الفلم، وينظر: اللسان "يمن" ١٧/٣٥٠.

(٥) في ب: "حركة".

— جمع صفة — ومثيل منه <sup>(١)</sup> برجال <sup>(٢)</sup> نظر، لأن الجوهرى حكى في جمع صفة أصفاء، وحكى غيره: "ثلاث رجله" <sup>(٣)</sup> كثلاث فتية.

لِرَفْعِ اسْمَا — صح عينا — أَفْعَلٌ وللرباعي اسما أيضا يجعل  
إن كان كالفُعْلَاقِ والذَّرَاقِ في مَذً وتَأْنِيضٍ وَعَدٍ الْأَحْرَفِ  
"أَفْعَلٌ" من جموع القلة يجمع به شيان:

أحدهما: ما كان اسماً <sup>(٤)</sup> ثلاثياً صحيح العين بزنة "فَعْلٌ" ساكن العين مفتوح الفاء <sup>(٥)</sup> نحو: كلب، وفلس، وظي، ودلو ولا يجمع عليه ما كان صفة كـ"ضخم"، وقالوا في عيد أعيد لعلية الاسمية ولا مازاد على الثلاثة كـ"شجرة" [ولا معتل العين كـ"سوط"، وبيع وباب واشتهر "أعِين" مع خروجه على القياس، ونذر "أشيب وأسيب" <sup>(٦)</sup> ولا يحرك العين كـ"نور وأسد وعُشْد" ولا مكسور الفاء أو <sup>(٧)</sup> مضمومها كـ"يَتَيْن وفُعْلٌ"، واشتهر في المكسور أجْزُر

(١) هو بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين عماد بن مالك، شارح الألفية.

(٢) ينظر: شرح الألفية لابن الناطم ص ٧٦٨.

قلت: وقد سبقه إلى التمثيل "برجال" لما استغنى فيه ببناء الكثرة عن بناء القلة موفق الدين ابن عيش، ينظر: شرح للمفصل له ١١/٥.

(٣) قال في اللسان "رجل" ٢٨٤/١٣: وَرَجُلُ الرَّجُلِ رَجُلًا فَهُوَ رَاجِلٌ، إذا لم يكن له ظهر يركبه في السفر، والجمع: رجال و... و... ورجلة.

قلت: وعليه يكون "رجلة" جمعاً للوصف وليس للاسم.

(٤) أي: لاصفة.

(٥) ليست فاءه وواو ولا لامه بمائلة لعينه كركف، التصريح ٣٠١/٢.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٧) سقط "أو" من: ب.

جمع جَزُر <sup>(١)</sup>، وأُرْجُلٌ في رَجُلٍ مع خروجهما <sup>(٢)</sup> عن القياس.

الثاني: ما كان اسماً رباعياً شبيهاً بالعُنَاقِ والذَّرَاقِ في كونه مؤنثاً قبل آخره مئة، ومواء كانت للمدة ألفاً — كما مثل — أو وَاواً كـ"عُتُود" وأَعْتَد <sup>(٣)</sup>، أو ياء كـ"يمين وأيمن" في القسم، وقالوا في الجارحة لسان لطلب الفرق <sup>(٤)</sup>، وشذ منه أَشْهُبٌ وأُخْرُبٌ جمع شهاب وغراب لأنهما مذكران.

وغيرهما أَفْعَلٌ فيه مطرود من الثلاثي اسماً بأفعال يَرِدُ  
"أفعال" من جموع القلة يجمع به كل اسم ثلاثي لا يطرد جمعه على أَفْعَلٍ فدخل في ذلك ما كان معتل العين كـ"سيف وصيف وضيف وعُزْد وناب" وما كانت عينه متحركة <sup>(٥)</sup> كـ"عَمَلٌ وكَيْفٌ وعُشْدٌ"، وما كان مكسور الفاء كـ"صِنْفٌ" أو مضمومها كـ"فُعْلٌ" أو ما اجتمعت فيه كسرة

(١) الجزر: الصغير من كل شيء، اللسان "جزر" ١٨/١٥١.

وأصله: أجُرُّ، بضم الراء قلبت الضمة كسرة والواو ياء ثم حذفت الياء على حد قاضي ونحوه.

(٢) في أ: "خروجها"، وهو تحريف.

(٣) العُتُود: الخنثى إذا استكرش ومن أولاد المعز ما رعى وقوي وأتى عليه حول؛ والعُتُود: السدرة والفلحة.

والأَعْتَد: ما أعد الرجل من السلاح والخيول ونحوه، اللسان "عتد" ٢٧٠/٤.

(٤) الإيمان: جمع ليد الإيمان، وقوله: "الطلب الفرق" يفهم منه أن "إيمان" بجمع اليد اليمنى فقط ولا يستعمل في القسم، وليس هو كذلك بل يستعمل للقسم — أيضاً — كقوله تعالى: ﴿لَكُمْ إيمان علينا بالغة إلى يوم القيامة...﴾ من الآية ٢٩، من سورة الفلم، وينظر: اللسان "إمن" ١٧/٣٥٠.

(٥) في ب: "حركة".

الفاء أو ضمتها مع حركة العين كـهَجَبَ وإِبِلَ وعُنُقَ في ذلك كله أسياف وأضياف وأعواد وأنياب<sup>(١)</sup> وأعمال وأكتاف وأعضاء وأصناف وأقفال وأعتاب وآبال وأعناق، ولا يبيء في وصف كـحَسَنَ، ولا فيما زاد على الثلاثة كـشجرة.

وغالباً أغناهم ففلاَن في فَعَلٍ كقَوْضِهِمْ مِيرْدَانٍ هذا مستثنى مما يستحق "أفعالا" وهو "فَعَلٌ" كـ"صُرِدٌ" و"جُرِدٌ" ونَفَرٌ<sup>(٢)</sup> فإن حقها أن تجمع على أفعال، لأن كلا منها اسم ثلاثي لم يطرده جمعه على "أفْعُل" لضمة فائه وحركة عينه إلا أنهم استغنوا فيه غالباً بجمع الكثرة عن جمع القلة، فقالوا: [مِيرْدَانٌ وجُرْدَانٌ]<sup>(٣)</sup> ونَفَرَانٌ، واحذوْزْ بـ"غالباً" من قولهم: رُعِبَ وأرطاب، وقد جاء على أفعال مما يستحق "أفْعُل" حُمِلَ وأحمال، قال تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ﴾<sup>(٤)</sup> وفرخ وأفراخ، وزُئِدَ وأزناد.

في اسم مذكّر رباعي يَمَدُّ ثالثُ أَفْعَلَةٍ عَنْهُمْ أَطْرَدَ والسَّوْمَةُ فِي فَعَالٍ أَوْ لِعَالٍ مصاحفٌ تَضْمِيْفٌ أَوْ إِعْلَالٍ "أَفْعَلَةٌ" من جموع القلة يجمع به كل اسم مذكّر رباعي ثالثة مدة إما ألف كـ"حمار وغراب وطلعام"، وإما ياء كـ"رغيف"، وإما واو كـ"عمود"،

(١) في أ: "أنياب"، وهو تحريف.

(٢) الصُّرْدُ: طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير. اللسان، صرد ٢٣٦/٤.

(٣) الجُرْدُ: ضرب من الفأر أعظم من البربوع. اللسان، جرد ١٢/٥.

(٤) القُرْ: طائر صغير يشبه العصفور. اللسان، نفر ٨١/٧.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٦) من الآية: ٤، من سورة الطلاق.

فيقال فيها: أَحْمِرَةٌ وَأَغْرِيَّةٌ وَأَطْعِمَةٌ وَأَرْغِفَةٌ وَأَعْبِدَةٌ.

والتم هذا البناء فيما كانت مدته ألفا وهو مفتوح الفاء على "فَعَالٍ" أو مكسورها<sup>(١)</sup> على "فَعَالٍ" بشرط أن يكونا مضاعفَي السلام عماثلتهما<sup>(٢)</sup> العين، كـ"بَنَاتٍ" و"زِمَامٍ" أو معتلها، كـ"قَبَاءٍ" و"بِنَاءٍ" فإن أصل الأول: قَبَاؤٌ، وأصل الثاني: بِنَائٌ وقالوا فيها<sup>(٣)</sup>: أَيْبِيَّةٌ وَأَزْمِيَّةٌ<sup>(٤)</sup> وَأَهْيِيَّةٌ وَأَهْيِيَّةٌ، ولم يوضع لها جمع كثرة إلا شذوذاً كـ"عَنَاقٍ وَأَعْنَقِي"، ولم يرد "أَفْعَلَةٌ" في الصفات كـ"حَبَانٍ وَبَحِيلٍ وَصَبُورٍ" ولذلك حكم بشذوذ "أَهْيِيَّةٍ" لأن "شَحِيحاً" صفة لا اسم، ومثلة في الشذوذ "أَضْيَنَةٌ"<sup>(٥)</sup> جمع ضَيَّيْنٍ بمعنى يَحْيِيْلُ، ولا في مونث إلا ما حكاه ابن سيده<sup>(٦)</sup> من قولهم: عُنَابٌ وَأَعْنِيَّةٌ، ولا في غير الرباعي

(١) في أ: أو مكسورها.

(٢) ساقطة من: أ، وضمر التنبيه يعود إلى اللامين في الوزنين المذكورين.

(٣) في أ: "بنات"، وهو تحريف.

(٤) القَبَاءُ -بفتح القاف- ممدود نوع من الثياب، اللسان "قبا" ٢٨/٢٠.

(٥) في أ: "فيهما"، وهو تحريف.

(٦) أوردتها الشارح على الأصل، وقد التقى فيها مثلان فنقل حركة أولهما إلى الساكن قبلهما ثم بدغم أحد المثلين في الآخر فيقال: أَيْبِيَّةٌ وَأَزْمِيَّةٌ.

(٧) أوردتها الشارح على الأصل، وقد التقى فيها مثلان فنقل حركة أولهما إلى الساكن قبلهما، ثم بدغم أحد المثلين في الآخر فيقال: أَيْبِيَّةٌ.

(٨) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده اللغوي من أهل مرسية له الحكم في اللغة، والمخصص، توفي سنة ٤٥٨ هـ.

تنظر الترجمة في: إنباه الرواة ٢٢٥/٢-٢٢٧، وبغية الوعاة ١٤٣/٢، ومعجم المؤلفين ٣٦/٧، وإشارة التعيين ص ٢١٠.



الفاء أو ضمتها مع حركة العين كـهَجَبَ وإِبِلَ وعُتِقَ في ذلك كله أسياف وأضياف وأعواد وأنياب<sup>(١)</sup> وأعمال واكتاف وأعضاء وأصناف وأقفال وأعتاب وآبال وأعناق، ولا يبيء في وصف كـحَسَنَ، ولا فيما زاد على الثلاثة كـشجرة.

وغالباً أغناهم ففلاَن في فُعِلَ كفَوْضهم مِرْدَان هذا مستثنى مما يستحق "أفعالا" وهو "فُعِلَ" كـ"صُرِدَ" و"جُرِدَ" ونَفَرٌ<sup>(٢)</sup> فإن حققنا أن تجمع على أفعال، لأن كلا منها اسم ثلاثي لم يطرده جمعه على "أفعل" لضمة فائه وحركة عينه إلا أنهم استغنوا فيه غالباً بجمع الكثرة عن جمع القلة، فقالوا: [مِرْدَانٌ وجِرْدَانٌ]<sup>(٣)</sup> ونَفَرَانٌ، واحذوْزْ بـ"غالباً" من قولهم: رُعِبَ وأرطاب، وقد جاء على أفعال مما يستحق "أفعل" حُمِلَ وأحمال، قال تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ﴾<sup>(٤)</sup> وفرخ وأفراخ، وزُئِدَ وأزناد.

في اسم مذكّر رباعي يَمَدُّ ثالثُ أَفْعَلَةٍ عَنْهُمْ أَطْرَدَ والسَّوْمَةُ فِي فَعَالٍ أَوْ لِعَالٍ مصاحفٌ تَضَعِفُوْهُ أَوْ إِعْلَالٍ "أَفْعَلَةٍ" من جموع القلة يجمع به كل اسم مذكّر رباعي ثالثة مدة إما ألف كـ"حمار وغراب وطلعام"، وإما ياء كـ"رغيف"، وإما واو كـ"عمود"،

(١) في أ: "أنياب"، وهو تحريف.

(٢) الصُّرْدُ: طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير. اللسان، صرد ٢٣٦/٤.

(٣) الجُرْدُ: ضرب من الفأر أعظم من البربوع. اللسان، جرد ١٢/٥.

(٤) القُرْ: طائر صغير يشبه العصفور. اللسان، نفر ٨١/٧.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٦) من الآية: ٤، من سورة الطلاق.

فيقال فيها: أَحْمِرَةٌ وَأَغْرِبَةٌ وَأَطْعِمَةٌ وَأَرْغِفَةٌ وَأَعْبِدَةٌ.

والتم هذا البناء فيما كانت مدته ألفا وهو مفتوح الفاء على "فَعَالٍ" أو مكسورها<sup>(١)</sup> على "فَعَالٍ" بشرط أن يكونا مضاعفَي السلام عماثلتهما<sup>(٢)</sup> العين، كـ"بَنَاتٍ" و"زِمَامٍ" أو معتلها، كـ"قَبَاءٍ" و"بِنَاءٍ" فإن أصل الأول: قَبَاؤٌ، وأصل الثاني: بِنَائٌ وقالوا فيها<sup>(٣)</sup>: أَيْبَةٌ وَأَزِيمَةٌ وَأَهْيَةٌ وَأَهْيَةٌ، ولم يوضع لها جمع كثرة إلا شذوذاً كـ"عَنَاقٍ وَأَعْنَقِي"، ولم يرد "أَفْعَلَةٌ" في الصفات كـ"حَبَانٍ وَبَحِيلٍ وَصَبُورٍ" ولذلك حكم بشذوذ "أَهْيَةٍ" لأن "شَحِيحاً" صفة لا اسم، ومثلة في الشذوذ "أَضْيَنَةٌ"<sup>(٤)</sup> جمع ضَيَيْنٌ بمعنى يَبْهِيْلُ، ولا في مونث إلا ما حكاه ابن سيده<sup>(٥)</sup> من قولهم: عَقَابٌ وَأَعْقِيَّةٌ، ولا في غير الرباعي

(١) في أ: أو مكسورها.

(٢) ساقطة من: أ، وضمر التنبيه يعود إلى اللامين في الوزنين المذكورين.

(٣) في أ: "بنات"، وهو تحريف.

(٤) القَبَاءُ -بفتح القاف- ممدود نوع من الثياب، اللسان "قبا" ٢٨/٢٠.

(٥) في أ: "فيهما"، وهو تحريف.

(٦) أوردتها الشارح على الأصل، وقد التقى فيها مثلان فنقل حركة أولهما إلى الساكن قبلهما، ثم بدغم أحد المثلين في الآخر فيقال: أَيْبَةٌ وَأَزِيمَةٌ.

(٧) أوردتها الشارح على الأصل، وقد التقى فيها مثلان فنقل حركة أولهما إلى الساكن قبلهما، ثم بدغم أحد المثلين في الآخر فيقال: أَيْبِيَّةٌ.

(٨) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده اللغوي من أهل مرسية له الحكم في اللغة، والمخصص، توفي سنة ٤٥٨ هـ.

تنظر الترجمة في: إنباه الرواة ٢٢٥/٢-٢٢٧، وبغية الوعاة ١٤٣/٢، ومعجم المؤلفين ٣٦/٧، وإشارة التعيين ص ٢١٠.

إلا شلوداً، فمن وروده في الثلاثي قولهم: «نَحْدُ<sup>(١)</sup>» وأُنْحِدَةً وَقَدَحَ وَأُقْدِرَةً وصَلَّبَ وأَصْلَبَةً ومن وروده في الرباعي قولهم: أُرِيضَةً في جمع رَمَضَانَ، وَأُرِيضَةً في جمع نَضِيضَةٍ وهي المَطَرَةُ القليلة، ولا في رباعي ليس قبل آخره مدلاً شذوذاً كَأَجَرَةٍ في جمع جَرَّةٍ، وهي الصوف الجزوز عن الشاة. فُغِلَ لنحو أَخْمَرٍ وَخَمَرٍ وفُغِلَةً جمعاً بِفَعْلٍ يُدْرَى نبدأ بالكلام على عجز البيت لأنه تمام الكلام على جموع الفعلة الأربعة وهو "فُعْلَةٌ" ولا يطرد في شيء من المفردات وإنما يعرف بالسماع والنقل، ولذلك زعم بعضهم<sup>(٢)</sup> أنه اسم جمع لا جمع فمما سمع منه: فُتِيَّةٌ وصَبِيَّةٌ، وَثِييَّةٌ، وخَصِيَّةٌ - جمع خَصِيٍّ - وغُلْمَةٌ، في ألفاظ يسيرة. وأما جموع الاكثرة فذكر المصنف من أبنيتها ثلاثة وعشرين:

الأول: ما تضمنه صدر البيت وهو "فُعْلٌ" بضم الفاء وسكون العين وهو جمع لشيتين:

أحدهما: أَفْعَلٌ الذي مؤنثه فَعْلَاءٌ كـ"أَخْمَرٍ" و"أَسْوَدٍ"، ولما لا مقابل له في المؤنث لمائع خَلْقِيَّ كـ"أَكْمَرٍ"<sup>(٣)</sup> وأَدَرٍ<sup>(٤)</sup> أو لمائع استُعْمَالِي كـ"سَالِي"<sup>(٥)</sup> -لعظيم الألبين- فإن المعنى موجود في مقابله من المؤنث إلا أنهم استغنوا

(١) النَحْدُ من الأرض ما غلظ منها وأشرف واستوى؛ اللسان "نحد" ٤/٢٢٧.

(٢) هو أبو بكر ابن السراج؛ ينظر قوله في: الأصول ٤/٣٢٧.

(٣) الأكمر هو: العظيم الكثرة وهي رأس الذكورة؛ اللسان "كمر" ٦/١٨٤.

(٤) الأدر: المتفخخ الخصبين؛ اللسان "أدر" ٥/٧٢.

(٥) أصله: أَلَى: بهمزةين ثانيتهما ساكنة فقلبت الثانية ألفاً وكننا الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها.

فيه بعضاء.

الثاني: فَعْلَاءٌ صفة مقابلة لأَفْعَلٍ، كـ"حمرَاءٌ وصَفَرَاءٌ" وغير مقابلة له لمائع خَلْقِيَّ كـ"رَتَقَاءٌ"<sup>(١)</sup> وعَفْلَاءٌ"<sup>(٢)</sup> أو استُعْمَالِي كـ"عَجَزَاءٌ"؛ ولا يجمع عليه أَفْعَلٌ الذي مقابلة فَعْلَى، كـ"أَصْغَرٍ وأَكْبَرٍ وأَجِيرٍ"، ولا فعلاء غير صفة كـ"صحرَاءٌ".

وَفُعْلٌ لاسم رباعي بمقد قد زيد قبل لام إعلالاً فَقَدْ مالم يضاعف في الأعم ذُو الألفِ وفُعْلٌ جمعاً لَفْعْلَةٍ عَرِفٌ ونحو كُبْرَى وَلِفْعْلَةٍ فُعْلٌ وقد يجيء جمعُه على فُعْلٍ هذه الآيات مشتملة<sup>(٣)</sup> على الثاني والثالث والرابع من أبنية التكسير الدالة على الكثرة.

فالثاني: فُعْلٌ -بضم فائه وعينه- ويجمع به اطراداً كل اسم رباعي آخره اللام قبلها مدة زائدة واللام صحيحة مطلقاً غير مضاعفة بعد الألف خاصة، سواء كان مفتوح الفاء كـ"قَدَالٍ وَأَنَانٍ" أو مضمومها كـ"قُرَاقٍ وَكُرَاعٍ" أو مكسورها كـ"لِزَاعٍ وَكِنَابٍ"، وسواء كانت مدته ألفاً -كـ"مامل- أو واواً كـ"عَمُودٍ وَدَلُولٍ" أو ياء كـ"سَرِيرٍ" و"جَلِيلٍ" قال تعالى: ﴿كُلٌّ آمِنٌ بِاللَّهِ وَمِلْكَتُهُ وَكِتَابُهُ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿فِي عُمْدٍ مُمَدَّدَةٍ﴾<sup>(٥)</sup> ﴿فَاسْمُكِي سُبُلَ

(١) الرَّتَقُ: التصاق الختان وانضمامه؛ ينظر: اللسان "رتق" ١١/٤٠٤.

(٢) العَفْلُ: لحم يبيت في هبل المرأة؛ الفسان "عفل" ١٣/٤٨٤.

(٣) في أ: "دالة" موضع مشتملة. (٤) من الآية ٢٨٥، من سورة البقرة.

(٥) الآية ٩ من سورة الممتزة. والقراءة بضم العين والميم وبها قراءة الكسائي وحلف وأبو بكر، والباقر بنصبهما، ينظر حجة القراءات ص ٧٧٣ والنشر ٢/٤٠٣.

إلا شلوداً، فمن وروده في الثلاثي قولهم: «نَحْدُ<sup>(١)</sup>» وأُنْحِدَّةً وَقَدَحَ وَأُقْدِرَجَةً وصُلْبَ وأصْلَبَةً ومن وروده في الرباعي قولهم: أُرِيضَةً في جمع رَمَضَانَ، وَأُرِيضَةً في جمع نَضِيضَةٍ وهي المَطَرَةُ القليلة، ولا في رباعي ليس قبل آخره مدلاً شذوذاً كَأَجَرَةٍ في جمع جَرَّةٍ، وهي الصوف الجزوز عن الشاة. فُغِلْ لنحو أُخْمِرَ وَخُنِرَا **وفُعْلَةٌ جمعاً يُنْقَلِ يُدْرِي** تبدأ بالكلام على عجز البيت لأنه تمام الكلام على جموع الفعلة الأربعة وهو "فُعْلَةٌ" ولا يطرد في شيء من المفردات وإنما يعرف بالسماع والنقل، ولذلك زعم بعضهم<sup>(٢)</sup> أنه اسم جمع لا جمع فمما سمع منه: فُتِيَّةٌ وصَبِيَّةٌ، وَثِييَّةٌ، وخَصِيَّةٌ - جمع خَصِيٍّ - وغُلْمَةٌ، في ألفاظ يسيرة. وأما جموع الاكثرة فذكر المصنف من أبنيتها ثلاثة وعشرين:

الأول: ما تضمنه صدر البيت وهو "فُعْلٌ" بضم الفاء وسكون العين - وهو جمع لشيتين:

أحدهما: أَفْعَلُ الذي مؤنثه فُعْلَاءُ كـ"أَخْمَرُ" و"أَسْوَدُ"، ولما لا مقابل له في المونث لمائع خَلْقِي كـ"أَكْمَرُ"<sup>(٣)</sup> وأَدْرَ<sup>(٤)</sup> أو لمائع استُعْمَالِي كـ"سَالِي"<sup>(٥)</sup> - لعظيم الألتين - فإن للمعنى موجود في مقابله من المونث إلا أنهم استغنوا

(١) النَحْدُ من الأرض ما غلظ منها وأشرف واستوى؛ اللسان "نجد" ٤/٢٢٧.

(٢) هو أبو بكر ابن السراج؛ ينظر قوله في: الأصول ٢/٤٣٧.

(٣) الأكمر هو: العظيم الكثرة وهي رأس الذكورة؛ اللسان "كمر" ٦/١٨٤.

(٤) الأدر: المتفخخ الخصبين؛ اللسان "ادر" ٥/٧٢.

(٥) أصله: أَلَى: بهمزةين ثانيتهما ساكنة فقلبت الثانية ألفاً وكننا الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها.

فيه بعضاء.

الثاني: فُعْلَاءُ صفة مقابلة لأَفْعَل، كـ"حمرَاءُ وصَفَرَاءُ" وغير مقابلة له لمائع خَلْقِي كـ"رَتَقَاءُ"<sup>(١)</sup> وعُقْلَاءُ"<sup>(٢)</sup> أو استُعْمَالِي كـ"عَجَزَاءُ"؛ ولا يجمع عليه أَفْعَلُ الذي مقابلة فُعْلَى، كـ"أَصْغَرُ وأَكْبَرُ وأَجْرُ"، ولا فعلاء غير صفة كـ"صحرَاءُ".

**وفُعْلٌ لاسم رباعي بمقد** قد زيد قبل لام إعلالاً فَعْلَدَ مالم يضاعف في الأعم ذُو الألفِ **وفُعْلٌ جمعاً لَفْعْلَةٍ عُزِفَ ونحو كُبْرَى ولِفْعْلَةٍ فُعْلٌ** وقد يجيء جمعُه على فُعْل هذه الآيات مشتملة<sup>(٣)</sup> على الثاني والثالث والرابع من أبنية التكسير الدالة على الكثرة.

فالثاني: فُعْلٌ - بضم فائه وعينه - ويجمع به اطراداً كل اسم رباعي آخره اللام قبلها مدة زائدة واللام صحيحة مطلقاً غير مضاعفة بعد الألف خاصة، سواء كان مفتوح الفاء كـ"قَدَالٍ وَأَنَانٍ" أو مضمومها كـ"قُرَاقٍ وَكُرَاعٍ" أو مكسورها كـ"لِزَاعٍ وَكِنَابٍ"، وسواء كانت مدته ألفاً - كما مثل - أو واواً كـ"عُمُودٍ وَدُلُولٍ" أو ياء كـ"سَرِيرٍ" و"جَلِيلٍ" قال تعالى: ﴿كُلُّ أَمْنٍ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿فِي عُمُدٍ مُمَدَّدَةٍ﴾<sup>(٥)</sup> ﴿فَاسْأَلْهُ سُبُلَ

(١) الرَّتَقُ: التصاق الختان وانضمامه؛ ينظر: اللسان "رتق" ١١/٤٠٤.

(٢) العُقْلُ: لحم يبيت في قبل المرأة؛ الفسان "عقل" ١٣/٤٨٤.

(٣) في أ: "دالة" موضع مشتملة. (٤) من الآية ٢٨٥، من سورة البقرة.

(٥) الآية ٩ من سورة الممزة. والقراءة بضم العين والميم وبها قرأ حمزة والكسائي وحلف وأبو بكر، والباقر بنصبهما، ينظر حجة القراءات ص ٧٧٣ والنشر ٢/٤٠٣.

وَبَكَ دَلَالَةً<sup>(١)</sup> ﴿عَلَى سُورٍ مُّصَفَّوَةٍ﴾<sup>(٢)</sup>

ولا يجمع عليه نحو: قتل ولا نحو زينون ومال، ولا نحو صفاة ولا نحو  
يرشهم، ولا نحو كساء ولا نحو سينان لفقد الاسم في الأول والزيادة على أربعة  
أحرف في الثاني، والنقص عنها في الثالث وكون اللام ليست آخراً في الرابع  
وعدم المد في الخامس ووجود إعلال اللام في السادس وتضعيفها<sup>(٣)</sup> بكونها  
موافقة للعين بعد الألف في السابع.

أما لوضوافت بعد الباء كـ"ثَنَيْتِ" أو بعد الواو كـ"سَلُولٍ" لم يمتنع  
ذلك من جمعها على فُعْلٍ، وقول المصنف: "ما لم تضاعف في الأسم ذو  
الألف"، يعنى به في الأغلب، وإلا فقد جاء منه نادراً ثَنَانٌ<sup>(٤)</sup> وَعُتْنٌ وَحِجَاجٌ<sup>(٥)</sup>  
وَحُجْجٌ، كما ندر منه حُتْنٌ وَصُحُفٌ جمع حُتْنٍ وَصَحِيفَةٍ؛ ويطرده أيضاً في  
كل وصف على فَعُولٍ بمعنى فاعل كـ"صَبُورٌ وَغَفُورٌ وَرَسُولٌ"<sup>(٦)</sup> وأما ما كان  
منه على فَعِيلٍ فلا يجمع عليه<sup>(٧)</sup> إلا أنه ندر نَذِيرٌ وَنَذَرٌ.

الثالث: من أبية الجموع: فُعْلٌ - بصم الفاء وفتح العين - وهو مطرد في  
شيئين:

- (١) من الآية ٦٩، من سورة النحل. (٢) من الآية ٢٠، من سورة الطور.
- (٣) إنما يمنع التضعيف بموافقة العين للام لما فيه من ثقل التضعيف مع الضم قبله.
- (٤) الجنان - بالكسر - متقادبه الدابة، وبالفتح هو السحاب؛ اللسان "عنن"
- (٥) ١٦٤/١٧ - ١٦٧.
- (٦) الحجاج - بكسر الحاء وفتحها - هو العظيم المستدير حول العين، اللسان "حج" ٥٢/٣.
- (٧) رسول ليس بمعنى فاعل، وإنما هو بمعنى مفعول، فاعل جمعه على فُعْلٍ شاذ.
- (٨) ساقطة من: أ.

أخيهما: كل اسم على "فُعْلَةٍ" سواء كان صحيح اللام كـ"سُرْفَةٍ"  
و"قُرْبَةٍ" أو معتلها كـ"سُدَّةٍ وَزَيْتَةٍ"، أو مضعفها كـ"دُرَّةٍ وَحُمَةٍ".

الثاني: ما كان نحو كُتِرَ في كونه وصفاً على فُعْلَى - مؤنثة أَفْعَلْ -  
كـ"صُغْرَى وَفُضْلَى وَطُورَى"، ومنه: "السَّيْحُ<sup>(١)</sup> الطُّورُ" وقد شذ وروده في  
بُهِمَةٍ<sup>(٢)</sup> وَفُرْيَةٍ<sup>(٣)</sup> وَرُؤْيَا<sup>(٤)</sup>.

الرابع: فُعْلٌ: بكسر الفاء وفتح العين - وهو مطرد في كل اسم على  
"فُعْلَةٍ" منقسم<sup>(٥)</sup> بأقسام فعلة كـ"كِبْرَةٍ وَدَيْمَةٍ وَجِدَةٍ"، ومنه ﴿عِثَانِي  
حَجَجٌ﴾<sup>(٦)</sup> لأنها جمع "جَحَّة" - بالكسر - لغة في الحجة، ويندر في نحو  
دُنُورٍ<sup>(٨)</sup> وَفُتُورٍ<sup>(٩)</sup> وَدُرَّةٍ<sup>(١٠)</sup>، وقد يجيء جمع "فُعْلَةٍ" على فُعْلٍ، قالوا لِحِيَّةٍ  
وَلُحَى وَجِلَّةٍ وَحُلَى.

- (١) المراد بالسَّيْحُ الطُّورُ: سورة البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، والأنفال مع التوبة.
- (٢) سبب شذوذه في بُهِمَةٍ كونها وصفاً، والمراد بالبُهِمَةِ الرجل الشجاع الذي لا يُلْهِى من أين يلجى لشدة بأسه. اللسان "بهم"
- (٣) سبب شذوذه في قُرْبَةٍ كونها مفتوحة القاف فليست على "فُعْلَةٍ".
- (٤) سبب شذوذه في "رُؤْيَا" كونها مصدرأ لرأى.
- (٥) في ب: منقسم؛ وهو تحريف.
- (٦) من الآية ٢٧، من سورة القصص
- (٧) هذا من أوهام الشرح، فإن المراد بهذا السَّيْحُ
- (٨) سبب الشذوذ في دُنُورٍ كونها مصدرأ.
- (٩) سبب الشذوذ في فُتُورٍ كونها مفتوحة القاف فليست على فُعْلَةٍ
- (١٠) سبب الشذوذ في "دُرَّةٍ" كونها وصفاً.

(١١) ساقطة من: أ

وَبَكَ دَلَالَةً<sup>(١)</sup> ﴿عَلَى سُورٍ مُّصَفَّوَةٍ﴾<sup>(٢)</sup>

ولا يجمع عليه نحو: قتل ولا نحو زينون ومال، ولا نحو صَفَاة ولا نحو ويرشهم، ولا نحو كِسَاء ولا نحو سينان لفقد الاسم في الأول والزيادة على أربعة أحرف في الثاني، والنقص عنها في الثالث وكون اللام ليست آخراً في الرابع وعدم المد في الخامس ووجود إعلال اللام في السادس وتضعيفها<sup>(٣)</sup> بكونها موافقة للعين بعد الألف في السابع.

أما لو ضعفت بعد الباء كـ"سَخَّيْتُ" أو بعد الواو كـ"سَلَّلُولٍ" لم يمتنع ذلك من جمعها على فُعْلٍ، وقول المصنف: "ما لم تضاعف في الأسم ذو الألف"، يعنى به في الأغلب، وإلا فقد جاء منه نادراً عَتَانٌ<sup>(٤)</sup> وَعُتْنٌ وَحِجَاجٌ<sup>(٥)</sup> وحِجَاجٌ، كما ندر منه حُتْنٌ وصُحُفٌ جمع حُتْنٍ وصحيفة؛ ويطرده أيضاً في كل وصف على فعول بمعنى فاعل كـ"صَبُورٌ وَغَفُورٌ ورسول"<sup>(٦)</sup> وأما ما كان منه على فعيل فلا يجمع عليه<sup>(٧)</sup> إلا أنه ندر نَذِيرٌ وَنَذَرٌ.

الثالث: من أبية الجموع: فُعْلٌ - بصم الفاء وفتح العين - وهو مطرد في شيتين:

- (١) من الآية ٦٩، من سورة النحل. (٢) من الآية ٢٠، من سورة الطور.
- (٣) إنما يمنع التضعيف بموافقة العين للام لما فيه من ثقل التضعيف مع الضم قبله.
- (٤) الجنان - بالكسر - متقادبه الدابة، وبالفتح هو السحاب؛ اللسان "عنن"
- (٥) ١٦٤/١٧ - ١٦٧.
- (٦) الحجاج - بكسر الحاء وفتحها - هو العظيم المستدير حول العين، اللسان "حج" ٥٢/٣.
- (٧) رسول ليس بمعنى فاعل، وإنما هو بمعنى مفعول، فاعل جمعه على فُعْلٍ شاذ.
- (٨) ساقطة من: أ.

أخيهما: كل اسم على "فُعْلَةٍ" سواء كان صحيح اللام كـ"سُرْفَةٍ" و"قُرْبَةٍ" أو معتلها كـ"سُدَّةٍ وَزَيْتَةٍ"، أو مضعفها كـ"سُدَّةٌ وَحُدَّةٌ".

الثاني: ما كان نحو كُتِرَى في كونه وصفاً على فُعْلَى - مؤنثة أَفْعَلْ - كـ"صُغْرَى وَفُضْلَى وَغُزْلَى"، ومنه: "السَّيْحُ<sup>(١)</sup> الطَّوْلُ" وقد شذ وروده في بُهْمَةٍ<sup>(٢)</sup> وَقُرْبَةٍ<sup>(٣)</sup> ورؤيا<sup>(٤)</sup>.

الرابع: فُعْلٌ: بكسر الفاء وفتح العين - وهو مطرد في كل اسم على "فُعْلَةٍ" منقسم<sup>(٥)</sup> بأقسام فعلة كـ"كِبْرَةٍ وَدِهْمَةٍ وَجِدَّةٌ"، ومنه ﴿عَمَّانِي حَجَجَ﴾<sup>(٦)</sup> لأنها جمع "جَحَّةٌ" - بالكسر - لغة في الحجة، ويندر في نحو دُنُورٍ<sup>(٨)</sup> وَفُتُورٍ<sup>(٩)</sup> ودُنُورٍ<sup>(١٠)</sup>، وقد يجيء جمع فُعْلَةٍ على فُعْلٍ، قالوا لِحِيَّةٌ وَلُحَى وَجِلِيَّةٌ وَحُلَى.

- (١) المراد بالسَّيْحُ الطَّوْلُ: سورة البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأصنام، والأعراف، والأنفال مع التوبة.
- (٢) سبب شذوذه في بهمة كونها وصفاً، والمراد بالبهمة الرجل الشجاع الذي لا يُلْهِى من أين يلجى لشدة بأسه. اللسان "بهم"
- (٣) سبب شذوذه في قرية كونها مفتوحة القاف فليست على "فُعْلَةٍ".
- (٤) سبب شذوذه في "رؤيا" كونها مصدرأ لرأى.
- (٥) في ب: منقسم؛ وهو تحريف.
- (٦) من الآية ٢٧، من سورة القصص
- (٧) هذا من أوهام الشرح، فإن المراد بهذا السَّيْحُ
- (٨) سبب التدور في ذكرى كونها مصدرأ.
- (٩) سبب التدور في قصعة كونها مفتوحة القاف فليست على فُعْلَةٍ
- (١٠) سبب التدور في "دُنُورٍ" كونها وصفاً.
- (١١) ساقطة من: أ

في نحو رام ذو اطراد فَعَلَّه وشاع نحو كامل وكَمَلَّه

هذان الخامس والسادس من أبنية الجموع وهما: فَعَلَّة - بضم أوله وفتح ثانيه<sup>(١)</sup> - وفَعَلَّة - بفتحهما<sup>(٢)</sup> - وهما مطردان في كل وصف لعامل على فاعل، إلا أن الأول يختص بما كان معتل اللام، كـ"رام وهام وقاضي" يقال فيها: رُماة وهُداة وقُضاة؛ وأصله [رُمَّة قلبت باؤه]<sup>(٣)</sup> ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

والثاني: يختص بما كان صحيح اللام كـ"كامل وكَمَلَّه وكاتب وكتَّبة، وسافر<sup>(٤)</sup> وسَفَرَه"، وليس بمطرد فيه، بل قد جاء منه: ناقص ونُقِص، وعابِد وعَبَّاد، وشاهد وأَشْهَد، قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾<sup>(٥)</sup> وجاء على فَعَلَّة غيره كـ"سَرِي وسَرَّاه"<sup>(٦)</sup>، وسيد<sup>(٧)</sup> وسادة<sup>(٨)</sup>.

(١) في ب: "اغره" موضع ثانيه وهو سهو.

(٢) في أ: "بفتحها"، وهو تحريف.

(٣) في كلتا النسختين "رُمَّة قلبت واؤه"، والصواب ما أثبت.

(٤) يقال: رجل سافر أي ذو سفر، وليس على الفعل لأنه لم ير له فعل. اللسان "سفر" ٣٢/٦.

(٥) من الآية ٥١، من سورة غافر.

(٦) قال في اللسان: «وقولهم قوم سَرَّاه جمع سَرِي، جاء على غير قياس أن يجمع فُعِيل على فَعَلَّة، قال ولا يعرف غيره، والقياس: سَرَّاه كقُضاة...، "سرا" ٩٩/١٩.

(٧) أصل سَيِّد: سَرَّيْد قلبت الواو ياءً لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ثم أذغمت فيها، فهو على وزن فُعِيل؛ وقال البصريون هو على فُعِيل لأن أصله عندهم سَيَّود.

وجمع على فَعَلَّة على غير قياس لأن جمع فُعِيل فِيعال: اللسان "سيد" ٢١٥٢١٣/٤.

فَعَلَّى لوصف كـ(بقتيل) وزَيْن وهالك ومَيَّت به فمن

هذا السابع من أبنية الجموع وهو "فَعَلَّى" - بفتح أوله وسكون ثانيه، ويجمع عليه كل وصف دل على آفة من فُعِيل بمعنى مفعول كـ"بقتيل وجريح، أو فُعِل" كـزَيْن، فتقول فيها قَتَلِي وَجَرَحَنِي، ويندر في فُعِيل بمعنى فاعل كـ"مريض ومَرَضَنِي" ومادل على آفة من وصف على فاعل كـ"يهالك" أو على فُعِيل<sup>(١)</sup> كـ"مَيَّت"، فهو قَيِّن أي حقيق به؛ ولا يطرد فيه كثولهم فيهما<sup>(٢)</sup>: هالكون وأموات، وحُمِل عليهما - أيضاً - مادل على آفة من وصف على أنفعل كـ"أشَمَّت" أو على فُعْلان كـ"سُكران"، فيقال فيهما: حَمَمْنِي وَسَكَّرَنِي.

لفُعْلان اسماً صح لا ماً فَعَلَّة والوضع في فُعِل وفُعْل قَلَّة

هذا الثامن من أبنية الجموع وهو "فَعَلَّة" - بكسر الفاء وفتح العين<sup>(٣)</sup> وهو جمع لـ"فُعِل" مضموم الفاء ساكن العين بشرطين:

أحدهما: أن يكون اسماً.

الثاني: أن يكون صحيح اللام، بمعنى أنها ليست معطلة<sup>(٤)</sup> ولا مدغماً فيها<sup>(٥)</sup>،

(١) هذا على أن أصله: مَوَّيَّت: اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأذغمت في الأخرى؛ ويرى البصريون أن أصله: مَيَّوت، على وزن فُعِيل، قلبت الواو ياءً لأجل الياء الساكنة قبلها ثم أذغمت، فيها؛ ينظر اللسان "ميت" ٣٩٧/٢.

(٢) في ب: "فيها"، وهو تحريف. (٣) ساقطة من: ب.

(٤) في ب: "بمعتلة".

(٥) قوله: "ولا مدغماً فيها" لم أجد هذا الاجتزاز عند غيره.

في نحو رام ذو اطراد فُعِّلَهُ وشاع نحو كامل وكَمَّلَهُ

هذان الخامس والسادس من أبنية الجموع وهما: فُعِّلَهُ -بضم أوله وفتح ثانيه<sup>(١)</sup> -وَفُعِّلَهُ -بفتحهما<sup>(٢)</sup> -وهما مطردان في كل وصف لماعل على فاعل، إلا أن الأول يختص بما كان معتل اللام، كـ"رام وهام وقاضي" يقال فيها: رُمَاة وهُدَاة وقُضَاة؛ وأصله [رُمِيَّة قلبت ياءه]<sup>(٣)</sup> ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

والثاني: يختص بما كان صحيح اللام كـ"كامل وكَمَّلَهُ وكاتب وكتَّبه، وسافر<sup>(٤)</sup> وسَفَرَهُ" وليس بمطرد فيه، بل قد جاء منه: ناقص ونُقِصَ، وعابِد وعَبِّد، وشاهد وأَشْهَد، قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾<sup>(٥)</sup> وجاء على فُعِّلَهُ غيره كـ"سَرِي وسَرَاهُ"<sup>(٦)</sup>، وسيد<sup>(٧)</sup> وسادة<sup>(٨)</sup>.

(١) في ب: "اعره" موضع ثانيه وهو سهو.

(٢) في أ: "بفتحها"، وهو تحريف.

(٣) في كلتا النسختين "رُمِيَّة قلبت ياءه"، والصواب ما أثبت.

(٤) يقال: رجل سافر أي ذو سفر، وليس على الفعل لأنه لم ير له فعل. اللسان "سفر" ٣٢/٦.

(٥) من الآية ٥١، من سورة غافر.

(٦) قال في اللسان: «وقولهم قوم سَرَاة جمع سَرِي، جاء على غير قياس أن يجمع فُعِّلَ على فُعِّلَةٍ، قال ولا يعرف غيره، والقياس: سَرَاة كَقُضَاة...، "سرا" ٩٩/١٩.

(٧) أصل سَيِّد: سَرِيْد قلبت الواو ياءً لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ثم أذغمت فيها، فهو على وزن فُعِّلَ؛ وقال البصريون هو على فُعِّلَ لأن أصله عندهم سَيِّوِد.

وجمع على فُعِّلَةٍ على غير قياس لأن جمع فُعِّلَ فياعل: اللسان "سيد" ٢١٥٢١٣/٤.

فُعِّلَى لوصف كـ(بقتيل) وزَيْن وهَالِك ومَيِّت به قمن

هذا السابع من أبنية الجموع وهو "فُعِّلَى" -بفتح أوله وسكون ثانيه، ويجمع عليه كل وصف دل على آفة من فُعِّلَ بمعنى مفعول كـ"بقتيل وجريح، أو فُعِّلَ" كزَيْن، فتقول فيها قَتَلِي وَجَرَحَنِي وَزَيَّنَنِي، ويندر في فُعِّلَ بمعنى فاعل كـ"مريض ومُرَضَى" ومادل على آفة من وصف على فاعل كـ"هالك" أو على فُعِّلَ<sup>(١)</sup> كـ"مَيِّت"، فهو قَمِن أي حقيق به؛ ولا يطرد فيه كثولهم فيهما<sup>(٢)</sup>؛ هالكون وأموات، وحُمِلَ عليهما -أيضاً- مادل على آفة من وصف على أُنْقِلَ كـ"أشْمَق" أو على فُعِّلَان كـ"سكران"، فيقال فيهما: حَمِنَ وسَكِرَ.

لفُعِّلَ اسماً صح لا ماً فُعِّلَهُ والوضْعُ في فُعِّلَ وفُعِّلَ قَلَّة

هذا الثامن من أبنية الجموع وهو "فُعِّلَهُ" -بكسر الفاء وفتح العين<sup>(٣)</sup> وهو جمع لـ"فُعِّلَ" مضموم الفاء ساكن العين بشرطين:

أحدهما: أن يكون اسماً.

الثاني: أن يكون صحيح اللام، بمعنى أنها ليست معطلة<sup>(٤)</sup> ولا مدغماً فيها<sup>(٥)</sup>،

(١) هذا على أن أصله: مَوَيِّت: اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأذغمت في الأخرى؛ ويرى البصريون أن أصله: مَيِّت، على وزن فُعِّلَ، قلبت الواو ياءً لأجل الياء الساكنة قبلها ثم أذغمت، فيها؛ ينظر اللسان "ميت" ٣٩٧/٢.

(٢) في ب: "فيها"، وهو تحريف. (٣) ساقطة من: ب.

(٤) في ب: "بمعتلة".

(٥) قوله: "ولا مدغماً فيها" لم أجد هذا الاجتزاز عند غيره.

نحو: قُرْطٌ وَقِرْطَةٌ وَدُرَجٌ<sup>(١)</sup> وِدْرَجَةٌ، أما لو كان مصدرًا كـ "يُبْغِضُ" أو معتل اللام كـ "يُعَلِّمُ" أو مدغما فيه كـ "يُحِبُّ"<sup>(٢)</sup> -للإتاء- وسُدَّ لم يجمع<sup>(٣)</sup> على ذلك إلا ندرًا<sup>(٤)</sup> كـ "يُدَبِّ وَيُوتِي" ويمثل ابنه له في المطرد وَهَمَّ<sup>(٥)</sup>

وقَلَّ يجمعُ "فَعَلَةً" في "فَعِلَ" [وهو في فَعِلَ] بكسر الهمزة وفتحها<sup>(٦)</sup>، فمن الأول: قُرْدٌ وَقِرْدَةٌ، ومن الثاني: غُرْدٌ وَغِرْدَةٌ وهو المطرب بصوته<sup>(٧)</sup>، ومما شذ

(١) هو سَيْطٌ صغير تضع فيه المرأة طيبها ومتاعها؛ اللسان "درج" ٩٤/٣.

(٢) الحب: الحُرَّة الضميمة، وقيل الحامية، ويجعل فيه لاء؛ والجمع أحباب وحبّية؛

اللسان "حب" ٢٨٧/١. (٣) في ب: "لا يجمع".

(٤) لم أجد من النحويين أو غيرهم موافقا للشارح -رحمه الله- في حكمه بنحو يجمع "فَعِلَ" المضعف غير المعتل على "فَعَلَةٍ" بل عده غيره مما يطرد بجمعه على "فَعَلَةٍ" كائن النظم.

ينظر: شرح الألفية له ص ٧٣٣، وابن منظور. اللسان "حب" ٢٨٧/١، و"دب" ٣٥٩/١، والمرادى شرح الألفية ٥١/٥، وابن هشام التوضيح ٣١٤/٤، والأزهري التصريح ٣٠٧/٢، والأخواري شرح الألفية ١٣٣/٤، وغيرهم.

(٥) تقدم التنبيه إليه في الفاش السابق (٤).

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من: ب؛ وإسقاطه أولى لاستقامة الكلام بدونه.

(٧) في ب: أو فتحها.

(٨) "و" و"ب" أن التُرْدَ نوع من الكرامة، وقيل هي: الصغار منها، وقيل هي: الرديئة منها؛ وأما التطرب بالصوت فهو التُرْدَ -بفتح الراء- ويقال: غَرَّدَ الإنسان إذا رفع صوته وطرب. وكذلك الحمامة والمكاء والديك والذباب. ينظر اللسان "غرّد" ٣٢٠/٤.

فيه "يَعْلَمُ" كنف وَذَكَرَ<sup>(١)</sup> -لضد الأتني- وهادر<sup>(٢)</sup> وخطرة<sup>(٣)</sup>، وهو الغصن. وَقَعْلٌ لِقَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ وَصَمِينٌ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَةٌ ومثله الفَعَالُ فيما ذَكَرَا وَذَانِ فِي الْمَعْلِ لَامًا نَكَرَا

هذا التاسع والعاشر من أبنية الجموع وهما فَعْلٌ وَقَعْلٌ -بضم الفاء وفتح العين مشددة- ويطردان في كل وصف المذكور على فاعل صحيح اللام نحو: عَاذِلٌ وَعَدْلٌ وَغَدْلٌ، وَصَائِمٌ وَصَوْمٌ وَصَوَامٌ، وَنَائِمٌ وَنَوْمٌ وَنَوَامٌ، وَجَاءَ فِي جَمْعِ فَاعِلِهِ إِلَّا أَنَّهُ نَادِرٌ نَحْوُ:

٥٠٣- ... .. وقد أراهن عني غِرَّ صُدَادٍ<sup>(٤)</sup>

(١) يقال في الجمع على "يَعْلَمُ" كَيْفَةً وَذَكَرَةً.

(٢) الهادر: الساقط الذي لاخير فيه، وجمعه: "هَيْزَرَةٌ". اللسان "هادر" ١١٨/٧.

(٣) واحدها: خَيْطَرٌ، وهو نادر أو على توهم طرح الماء؛ اللسان "خطر" ٣٣٧/٥.

(٤) في أ: "كَيْم"، وهو تحريف.

(٥) هذا من كلام القطامي عمر بن شبيب والذي أنشدته الشارح عجز بيت من البسيط وصدره قوله:

أبصارهن إلى الشَّيْثَانِ مَائِلَةٌ ... ..

والشاهد قوله: "صُدَادٌ" فهو جمع صَادَةٌ بدليل ضمير التأنيث في قوله: "أبصارهن" و"أراهن".

وقيل إن الضمير في "صُدَادٌ" راجع إلى الأبصار وأن صُدَادًا جمع صَادَةٌ لا صَادَةٌ، وعليه فلا ندور فيه، ولا يخفى ضعف هذا القول لما فيه من تخالف الضمائر، وعود الضمير إلى غير المتحدث عنه؛ وينظر البيت في: شرح الألفية للمرادي ٥٣/٥، والتوضيح ٣١٤/٤، والتصريح ٣٠٨/٢، والأخواري ١٣٣/٤، ومجمع شواهد العربية ص ١٢٠، وديوان الشاعر ص ٧.



نحو: قُرْطٌ وَقِرْطَةٌ وَدُرَجٌ<sup>(١)</sup> وِدْرَجَةٌ، أما لو كان مصدرًا كـ "يُبْغِضُ" أو معتل اللام كـ "يُعَلِّمُ" أو مدغما فيه كـ "يُحِبُّ"<sup>(٢)</sup> -للإتاء- وسُدَّ لم يجمع<sup>(٣)</sup> على ذلك إلا ندرًا<sup>(٤)</sup> كـ "يُدَبِّ وَيُوتِي" ويمثل ابنه له في المطرد وَهَمَّ<sup>(٥)</sup>

وقل يجمع "يُعَلِّمُ" في "يُعَلِّمُ" [وهو في قِبَلِ]<sup>(٦)</sup> بكسر الفاء وفتحها<sup>(٧)</sup>، فمن الأول: قُرْطٌ وَقِرْطَةٌ، ومن الثاني: غُرْدٌ وَغِرْدَةٌ وهو المطرب بصوته<sup>(٨)</sup>، ومما شذ

(١) هو سَيْطٌ صغير تضع فيه المرأة طيبها ومتاعها؛ اللسان "درج" ٩٤/٣.

(٢) الحُبُّ: الحُرَّة الضميمة، وقيل الحافية، ويجعل فيه لاء؛ والجمع أحباب وحبّية؛

اللسان "حبيب" ٢٨٧/١. (٣) في ب: "لا يجمع".

(٤) لم أجد من النحويين أو غيرهم موافقا للشارح -رحمه الله- في حكمه بنحو يجمع "يُعَلِّمُ" المضعف غير المعتل على "يُعَلِّمُ" بل عده غيره مما يطرد بجمعه على "يُعَلِّمُ" كائن النظم.

ينظر: شرح الألفية له ص ٧٣٣، وابن منظور. اللسان "حبيب" ٢٨٧/١، و"دب" ٣٥٩/١، والمرادي شرح الألفية ٥١/٥، وابن هشام التوضيح ٣١٤/٤، والأزهري التصريح ٣٠٧/٢، والأخواري شرح الألفية ١٣٣/٤، وغيرهم.

(٥) تقدم التنبيه إليه في الغامض السابق (٤).

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من: ب؛ وإسقاطه أولى لاستقامة الكلام بدونه.

(٧) في ب: أو فتحها.

(٨) "الم وارب أن الغُرْد نوع من الكائنات، وقيل هي: الصغار منها، وقيل هي: الرديئة منها؛ وأما التطرب بالصوت فهو الغُرْد -يفتح الراء- ويقال: غُرْد الإنسان إذا رفع صوته وطرب. وكذلك الحمامة والمكاء والديك والذباب. ينظر اللسان "غرد" ٣٢٠/٤.

فيه "يُعَلِّمُ" كنف وذَكَر<sup>(١)</sup> -لضد الأثني- وهادر<sup>(٢)</sup> وخطِزَة<sup>(٣)</sup>، وهو القُصْن. وَقُفِّلَ لِقَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ وَصُفِّينَ شَوْ عَاذِلَ وَعَاذِلَةٌ وَمِثْلُهُ الْفَعَالُ فِيمَا ذَكَرَا وَذَانِ فِي الْقَلِّ لَامًا نَكَرَا

هذا التاسع والعاشر من أبنية الجموع وهما قُفِّلَ وَقُفَّلَ -بضم الفاء وفتح العين مشددة- ويطردان في كل وصف المذكور على فاعل صحيح اللام نحو: عاذِلَ وَعُدِّلَ وَغُدِّلَ، وصائمٌ وَصَوِّمٌ وَصَوِّمٌ، ونائمٌ وَنَوِّمٌ وَنَوِّمٌ، وحاء في جمع فاعله إلا أنه نادر نحو:

٥٠٣- ... .. وقد أراهن عني غير صُدَّادٍ<sup>(٤)</sup>

(١) يقال في الجمع على "يُعَلِّمُ" كَيْفَةً وَذَكْرَةً.

(٢) الهادر: الساقط الذي لاخير فيه، وجمعه: "هيزرة". اللسان "هادر" ١١٨/٧.

(٣) واحدتها: خطِيزٌ، وهو نادر أو على توهم طرح الهاء؛ اللسان "خطير" ٣٣٧/٥.

(٤) في أ: "كَيْم"، وهو تحريف.

(٥) هذا من كلام القطامي عمر بن شبيب والذي أنشدته الشارح عجز بيت من البسيط وصدره قوله:

أبصارهن إلى الشَّيْثَانِ ماثلة ... ..

والشاهد قوله: "صُدَّادٌ" فهو جمع صادة بدليل ضمير التأنيث في قوله: "أبصارهن" و"أراهن".

وقيل إن الضمير في "صُدَّادٌ" راجع إلى الأبصار وأن صُدَّادًا جمع صادة لا صادة، وعليه فلا ندور فيه، ولا يخفى ضعف هذا القول لما فيه من تخالف الضمائر، وعود الضمير إلى غير المتحدث عنه؛ وينظر البيت في: شرح الألفية للمرادي ٥٣/٥، والتوضيح ٣١٤/٤، والتصريح ٣٠٨/٢، والأخواري ١٣٣/٤، ومجمع شواهد العربية ص ١٢٠، وديوان الشاعر ص ٧.

ويمكن أن يكون جمع "صاد" ويكون الضمير للأبصار التي تقدم ذكرها في أول البيت وهو قوله:

٥٠٤- أبصارهم إلى الشبان مائلة<sup>(١)</sup> ... ..

ويطرد الأول منهما في "فاعلة" وصفا لمؤنث نحو عاذلة وعذلة ونأزلة ونؤل، وجاء في فاعل من صفات المؤنث<sup>(٢)</sup> كـ"محائض" و"حيض" إلا أنه محكوم بنبذوره؛ ولا يجيء هذان الجمعان فيما كان معتل اللام من فاعل كـ"عار" أو فاعلة كـ"كاسية" إلا نادراً [فمنه غزوى<sup>(٣)</sup> في جمع غار قال تعالى: ﴿وَأَوْ كَانُوا غُرًى﴾]<sup>(٤)</sup>

ومنه: سرّاء في جمع سار؛ ومن نواذر هذين الجمعين قولهم<sup>(٥)</sup>: «حرّيدة<sup>(٦)</sup> وخرّد، ونفساء ونفس».

فَعَلَّ وَفَعَّلَ فِعَالٌ هُمَا وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُمَا  
وَقَلَّ أَيْضًا لَه فِعَالٌ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالٌ  
أَوْ يَكُنْ مُضَعَّفًا وَمِثْلُ فَعَلَّ ذُو النَّا وَيُقَالُ مَعَ فَعَلَّ فَاَقْبِلْ  
وَفِي فَعِيلٍ وَصَفٍ فَاعِلٍ وَرَدَّ كَذَلِكَ فِي أَنْشَاءٍ أَيْضًا أَطْرَدَ  
وَشَاعَ فِي وَصَفٍ عَلَى فَعْلَانَا أَوْ انْتَقَيْتُهُ أَوْ عَلَى فَعْلَانَا  
وَمِثْلُهُ فَعْلَانَةٌ وَالزَّيْتَةُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفْسَى

(١) في أ: "شائلة" موضع مائلة. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٣) الأصل: سرّاء وخرّاء.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. والآية من سورة آل عمران رقم: ١٥٦.

(٥) ساقطة من: أ.

(٦) الخرّيدة: المرأة الحية، وقيل العذراء، اللسان "خرّد" ١٤٠/٤.

هذا الحادي عشر من أبنية الجموع، وهو "فَعَالٌ" ويجمع<sup>(١)</sup> عليه خمسة عشر بناء:

الأول: فَعَلٌ سواء كان اسماً كـ"كُتِبَ" أو صفة كـ"ضُخِمَ" و"صَغِبَ".  
الثاني: فَعَلَةٌ في الحالي<sup>(٢)</sup> فَعَلٌ كَقَصْعَةٍ وَقَصَاعٍ وَخَذْلَةٍ<sup>(٣)</sup> وَخِذَالٍ؛ ولا فرق بين أن تكون عينهما صحيحة كما مثل أو معتلة على غير اليباء، كـ"ثوب وثياب" وقل وروده فيما عينه ياء من فَعَلٌ كـ"ضَيِّفَ" أو فَعْلَةٍ كـ"ضَيِّفَ"<sup>(٤)</sup> فإنه جمع فيهما ضياف وضياف.

والثالث: فَعَلٌ - يفتح الفاء والعين - بشرط سلامته من اعتلال اللام وتضعيفها<sup>(٥)</sup> كـ"جَمَلٌ وَجَمَالٌ وَجَبَلٌ وَجِبَالٌ".

الرابع: ذوالنهاء منه وهو فَعْلَةٌ بالشرطين، كـ"رَقِيَّةٌ وَرِقَابٌ وَتَمَرَةٌ وَتِمَارٌ". أما المعتل منهما كـ"عَمَى" وصفاء<sup>(٦)</sup> أو المضعف كـ"شَرٌّ وَعَضَةٌ"<sup>(٧)</sup> فلا يجمع عليه.

الخامس: فَعْلٌ<sup>(٨)</sup>، كـ"سُتْنٌ وَوُتْحٌ" يجمعان على دهمان ورماح،

(١) في أ: "وبنى" موضع ويجمع.

(٢) المراد بحالي فَعَلٌ الاسمية والوصفية كما جاء في التمثيل.

(٣) الخذلة: ممثلة الساقين والذراعين. (٤) في ب: "قَصْعَةٌ" موضع "ضَيِّفَ".

(٥) زادوا شرطاً ثالثاً وهو أن لا يكونا صفيين؛ وقد استغنى عنه هنا بالتمثيل.

(٦) في ب: كـ"سرورة وعصبة".

(٧) اشتراطوا له الاسمية، وزاد المرادي نقلاً عن التسهيل: أن لا يكون واوي العين كحوت، ولا يأتي اللام كُتْبِي؛ والمثنى: القفّيز الشامي وقياس جمعه أمشاء.

ينظر: اللسان ١٤٢/٢٠ "مدى"، وينظر: شرح المرادي ٥٤/٥.

ويمكن أن يكون جمع "صاد" ويكون الضمير للأبصار التي تقدم ذكرها في أول البيت وهو قوله:

٥٠٤- أبصارهم إلى الشبان مائلة<sup>(١)</sup> ... ..

ويطرد الأول منهما في "فاعلة" وصفا لمؤنث نحو عاذلة وعذلة ونأزلة ونؤل، وجاء في فاعل من صفات المؤنث<sup>(٢)</sup> كـ"محائض" و"حيض" إلا أنه محكوم بنبذوره؛ ولا يجيء هذان الجمعان فيما كان معتل اللام من فاعل كـ"عار" أو فاعلة كـ"كاسية" إلا نادراً [فمنه غزوى<sup>(٣)</sup> في جمع غار قال تعالى: ﴿وَأَوْ كَانُوا غُرًى﴾]<sup>(٤)</sup>

ومنه: سرّاء في جمع سار؛ ومن نواذر هذين الجمعين قولهم<sup>(٥)</sup>: «حرّيدة<sup>(٦)</sup> وخرّد، ونفساء ونفس».

فَعَلَّ وَفَعَّلَ فِعَالٌ هُمَا وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُمَا  
وَقَلَّ أَيْضًا لَه فِعَالٌ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالٌ  
أَوْ يَكُنْ مُضَعَّفًا وَمِثْلُ فَعَلَّ ذُو النَّا وَيُقَالُ مَعَ فَعَلَّ فَاَقْبِلْ  
وَفِي فَعِيلٍ وَصَفٍ فَاعِلٍ وَرَدَّ كَذَلِكَ فِي أَنْشَاءٍ أَيْضًا أَطْرَدَ  
وَشَاعَ فِي وَصَفٍ عَلَى فَعْلَانَا أَوْ انْتَقَيْتُهُ أَوْ عَلَى فَعْلَانَا  
وَمِثْلُهُ فَعْلَانَةٌ وَالزَّيْتَةُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفْسَى

(١) في أ: "شائلة" موضع مائلة. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٣) الأصل: سرّاء وخرّاء.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. والآية من سورة آل عمران رقم: ١٥٦.

(٥) ساقطة من: أ.

(٦) الخريدة: المرأة الحية، وقيل العذراء، اللسان "خرد" ١٤٠/٤.

هذا الحادي عشر من أبنية الجموع، وهو "فَعَالٌ" ويجمع<sup>(١)</sup> عليه خمسة عشر بناء:

الأول: فَعَلٌ سواء كان اسماً كـ"كُتِبَ" أو صفة كـ"ضُخِمَ" و"صَغِبَ".  
الثاني: فَعَلَةٌ في الحالي<sup>(٢)</sup> فَعَلٌ كَقَصْعَةٍ وقَصَاعٍ وَخَذْلَةٍ<sup>(٣)</sup> وَخِذَالٍ؛ ولا فرق بين أن تكون عينهما صحيحة كما مثل أو معتلة على غير الياء، كـ"ثوب وثياب" وقل وروده فيما عينه ياء من فَعَلٌ كـ"ضَيِّفَ" أو فَعْلَةٍ كـ"ضَيِّفَ"<sup>(٤)</sup> فإنه جمع فيهما ضياف وضياف.

والثالث: فَعَلٌ - يفتح الفاء والعين - بشرط سلامته من اعتلال اللام وتضعيفها<sup>(٥)</sup> كـ"جمل وجمال وجمل وجمل" و"جبال وجبال".

الرابع: ذوالياء منه وهو فَعْلَةٌ بالشرطين، كـ"رَقِيَّةٌ ورقاب وقَمَرَةٌ وثمار". أما المعتل منهما كـ"عَمَى وصفاء" أو المضعف كـ"شَرَر وعضة"<sup>(٦)</sup> فلا يجمع عليه.

الخامس: فَعْلٌ<sup>(٧)</sup>، كـ"سُفْنٌ وسُفْنٌ" يجمعان على دهان ورماح،

(١) في أ: "ويش" موضع ويجمع.

(٢) المراد بحالي فَعْلٌ الاسمية والوصفية كما جاء في التمثيل.

(٣) الخذلة: ممثلة الساقين والذراعين. (٤) في ب: "قَصْعَةٌ" موضع "ضَيِّفَ".

(٥) زادوا شرطاً ثالثاً وهو أن لا يكونا صفيين؛ وقد استغنى عنه هنا بالتمثيل.

(٦) في ب: كـ"سُررة وعصبة".

(٧) اشتراطاً له الاسمية، وزاد المرادي نقلاً عن التسهيل: أن لا يكون واوي العين كحوت، ولا يأتي اللام كُذْيٌ؛ والمُنْثَى: القنير الشامي وقياس جمعه أُنْثَاء.

ينظر: اللسان ١٤٢/٢٠ "مدى"، وينظر: شرح المرادي ٥٤/٥.

قال تعالى: ﴿فَكَانَتْ زُرَّةً كَالدَّهَانِ﴾<sup>(١)</sup>

السادس: يُقَالُ <sup>(٢)</sup> كـ "لَذِبٌ وَذُنَابٌ".

السابع: ما جاء على فَعِيل كـ «كريم وكرام وشريف وشيراف».

الثامن: مؤنثة، وهو فَعِيلَة بمعنى فاعله كـ «ظرفية وظراف ومريضة ومراض».

التاسع: ما جاء من الصفات على فُعْلَان نحو: غضبان وغضاب وعطشان وعطاش.

العاشر والحادي عشر: مؤنثا فُعْلَان <sup>(٣)</sup> وهما: فَعْلَى كـ "سَلَمَى" <sup>(٤)</sup> و"نِدَامٌ"

من الندم أو فُعْلَانَة <sup>(٥)</sup> كـ "سَلَمَانَة وَنِدَامٌ" من المنادمة.

الثاني عشر: فُعْلَان، بضم الفاء.

الثالث عشر: أَنَاة <sup>(٦)</sup> فُعْلَانَة كـ "خُصَّصَانٌ وَخُصَّصَانَةٌ" قلوا في جمعهما <sup>(٧)</sup> خِصَاص.

الرابع عشر والخامس عشر: طويل وطويلة ونحوهما من كل وصف على

فَعِيل أو أَنَاة فعيلة وهو صحيح السلام واوي العين كـ "قَوِيمٌ وَقَوِيمَةٌ" وهو ملتزم فيهما <sup>(٨)</sup> بخلاف الأبنية للمقدمة فإنه غير ملتزم فيها.

(١) من الآية ٣٧، من سورة الرحمن.

(٢) اشترطوا له الاسم؛ التصريح ٣٠٨/٢، والأخوئي ١٣٤/٤.

(٣) أي المنوع من الصرف والمصروف. (٤) هذا للمتنوع من الصرف.

(٥) هذا في المصروف. (٦) ساقطة من: ب. (٧) في أ: جميعها.

(٨) التزم العرب في "فَعِيل وَفَعِيلَة" إذا كانا واوي العينين صحيحي السلام كطويل

وطويلة أن لا يجمعاً إلا على فُعَال، بخلاف غيرهما فإنه لا يلزم فُعَالاً، بل يجمع

عليه وعلى غيره ككبرام وظراف وإفصالم يشاركها نحو طويل وطويلة في ذلك

لقلته حتى قال ابن جنى: «إنه لم يأت فَعِيل صفة عينه واو وغاؤه ولاسه

صحيحان إلا في ثلاث كلمات طويل وقويم وصوب».

ينظر الأصول في: النحو ١٨/٣، التوضيح ٣١٦/٤، والتصريح ٣٠٩/٢.

إذ قد جاء من الأول عَيْدٌ وَعَيْدٌ ومن الثاني: ثَمَرَةٌ وَثَمَرٌ، ومن الثالث:

عمل وأعمال وليس يجمع قلة بل مستثنى بوزنه عن جمع الكثرة، ومن الرابع:

شَجَرَةٌ وَشَجَرٌ، ومن الخامس: عُودٌ وَعُودَان، ومن السادس: عِلْمٌ وَعُلُوم، ومن

السابع: شَرِيفٌ وَشَرَفَاءٌ، ومن الثامن: قَمِيرَةٌ وَقَمَائِرٌ، ومن التاسع والعاشر:

مُكَارَى، ومن الحادي عشر: نَلَامَى - أَيْضاً - وكذلك من الثاني عشر والثالث

عشر، وما جاء على فُعَال من غير الأوزان المذكورة فمشاذ، كـ «يرعاء» - في

جمع راء - ولَمَامٌ - في جمع آم - <sup>(١)</sup>، وعليه حل بعضهم: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ

أَنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾ <sup>(٢)</sup> وَيَقَامُ وَيَنَامُ وَيَحَافُ - في جمع أعصف - وحباد - <sup>(٣)</sup> في

جمع جواد - وعيار - في جمع عَشر - وبَطَاح - في جمع بَطَحَاء - وقِلَاص - في

جمع قُلُوص. <sup>(٤)</sup>

وَبَقُولُ فَعِيلٌ نَحْوُ كَيْدٍ يُخَصُّ غالباً كذلك بَطَرْدٍ

فِي فَعْلٍ إِسْمًا مطلقاً لَفَا وَقُلٌ لَهُ وَلِلْفُعَالِ فُعْلَانٌ حَصَلَ

وَشَاعَ لِي حَوْتٌ وَقَاعٌ مَعَ مَا حَاهاهما وَقُلٌ فِي غيرهما

هذا الثاني عشر والثالث عشر من أبنية المجموع.

قالتاني عشر فُعُول - بضم فائه وعينه - ويجمع عليه أربعة أشياء: الأول:

فَعِيلٌ نَحْوُ كَيْدٍ وَكِبُودٍ، وَنِيرٌ وَنُومٌ وَوَعِيلٌ وَوُعُولٌ، وهو مختص به في الغالب،

إلا ما ندر من قومه: نِيرٌ وَأَنَامٌ وَنُورٌ كقولهم:

(١) آم: من أم بمعنى قصد، فاصله آمم فأدغمت الميم في الميم لتماثل؛ انفسان "أسم"

٢٩١/١٤، والتصريح ٣٠٩/٢. (٢) من الآية ٧١، من سورة الإسراء.

(٣) حباد: أصله: جواد قلبت الواو ياءً لوقعها إثر كسرة.

(٤) القُلُوص: تطلق على الفتية من الإبل واللسان "قلص" ٣٤٩/٨.

قال تعالى: ﴿فَكَانَتْ زُرَّةً كَالدَّهَانِ﴾<sup>(١)</sup>

السادس: يُقَالُ <sup>(٢)</sup> كـ "لَذِبٌ وَذُنَابٌ".

السابع: ما جاء على فَعِيل كـ «كريم وكرام وشريف وشيراف».

الثامن: مؤنثه، وهو فَعِيلَة بمعنى فاعله كـ «ظرفية وظراف ومريضة ومراض».

التاسع: ما جاء من الصفات على فُعْلَان نحو: غضبان وغضاب وعطشان وعطاش.

العاشر والحادي عشر: مؤنثا فُعْلَان <sup>(٣)</sup> وهما: فَعْلَى كـ "سَلَمَى" <sup>(٤)</sup> وِنِدَام

من الندم أو فُعْلَانَة <sup>(٥)</sup> كـ "سَلَمَانَة وَنِدَام" من المنادمة.

الثاني عشر: فُعْلَان، بضم الفاء.

الثالث عشر: أَنَاة <sup>(٦)</sup> فُعْلَانَة كـ "خُصَّصَانٌ وَخُصَّصَانَةٌ" قالوا في جمعهما <sup>(٧)</sup> خِصَاص.

الرابع عشر والخامس عشر: طويل وطويلة ونحوهما من كل وصف على

فَعِيل أو أَنثاه فعيلة وهو صحيح السلام واوي العين كـ "قَوِيمٌ وَقَوِيمَةٌ" وهو ملتزم فيهما <sup>(٨)</sup> بخلاف الأبنية للمقدمة فإنه غير ملتزم فيها.

(١) من الآية ٣٧، من سورة الرحمن.

(٢) اشترطوا له الاسم؛ التصريح ٣٠٨/٢، والأخوئي ١٣٤/٤.

(٣) أي المنوع من الصرف والمصروف. (٤) هذا للمتنوع من الصرف.

(٥) هذا في المصروف. (٦) ساقطة من: ب. (٧) في أ: جميعها.

(٨) التزم العرب في "فَعِيل وَفَعِيلَة" إذا كانا واوي العين صحيحي السلام كطويل

وطويلة أن لا يجمعاً إلا على فُعَال، بخلاف غيرهما فإنه لا يلزم فُعَالاً، بل يجمع

عليه وعلى غيره ككبرام وظراف وإفصالم يشاركها نحو طويل وطويلة في ذلك

لقلته حتى قال ابن جنى: «إنه لم يأت فَعِيل صفة عينه واو وغاؤه ولاسه

صحيحان إلا في ثلاث كلمات طويل وقويم وصوب».

ينظر الأصول في: النحو ١٨/٣، التوضيح ٣١٦/٤، والتصريح ٣٠٩/٢.

إذ قد جاء من الأول عَيْدٌ وَعَيْدٌ ومن الثاني: ثَمَرَةٌ وَثَمَرٌ، ومن الثالث:

عمل وأعمال وليس يجمع قلة بل مستثنى بوزنه عن جمع الكثرة، ومن الرابع:

شَجَرَةٌ وَشَجَرٌ، ومن الخامس: عُودٌ وَعُودَان، ومن السادس: عِلْمٌ وَعُلُوم، ومن

السابع: شَرِيفٌ وَشَرَفَاءٌ، ومن الثامن: قَمِيرَةٌ وَقَمَائِرٌ، ومن التاسع والعاشر:

مُكَارَى، ومن الحادي عشر: نَلَامَى - أَيْضاً - وكذلك من الثاني عشر والثالث

عشر، وما جاء على فُعَال من غير الأوزان المذكورة فمشاذ، كـ (جـ) رعاء - في

جمع راء - ولَمَامٌ - في جمع آم - <sup>(١)</sup>، وعليه حل بعضهم: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ

أَنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾ <sup>(٢)</sup> وَيَقَامُ وَيَنَامُ وَيَحْصَفُ - في جمع أعصف - وجياد - <sup>(٣)</sup> في

جمع جواد - وعيار - في جمع عَئْر - وبَطَاح - في جمع بَطَحَاء - وقِلَاص - في

جمع قُلُوص. <sup>(٤)</sup>

وَبَقُولُ فَعِيلٌ نَحْوُ كَيْدٍ يُخَصُّ غَالِباً كَذَلِكَ يَطْرُدُ

فِي فَعْلٍ إِسْمًا مَطْلُوقًا وَقَالَ لَهُ وَلِلْفُعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلَ

وَضَاعٌ لِي حَوْتٌ وَقَاعٌ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا وَقَالَ فِي غَيْرِهِمَا

هذان الثاني عشر والثالث عشر من أبنية المجموع.

قالتاني عشر فُعُول - بضم فائه وعينه - ويجمع عليه أربعة أشياء: الأول:

فَعِيلٌ نَحْوُ كَيْدٍ وَكِبُودٍ، وَتَيْرٌ وَتُمُورٌ وَوَعِيلٌ وَوُعُولٌ، وهو مختص به في الغالب،

إلا ما ندر من قومه: تَيْرٌ وَأَنْمَارٌ وَتَيْرٌ كَقَوْلِهِ:

(١) آم: من أم بمعنى قصد، فاصله آمم فأدغمت الميم في الميم لتماثل؛ انفسان "أسم"

٢٩١/١٤، والتصريح ٣٠٩/٢. (٢) من الآية ٧١، من سورة الإسراء.

(٣) جياد: أصله: جواد قلبت الواو ياءً لوقعها إثر كسرة.

(٤) القُلُوص: تطلق على الفتية من الإبل واللسان "قلص" ٣٤٩/٨.

٥٠٥... فيها عَيَّائِلُ أُسُودٌ وَنَمْرٌ<sup>(١)</sup>...

والثلاثة الباقية: فَعَلَ مطلق الفاء ساكن العين، أي محركها بالحركات الثلاث فمنه<sup>(٢)</sup> في المفتوح<sup>(٣)</sup> قَلَسَ وَقَلَّوسَ، وَوَعَرَ وَوَعُورَ وَسَهَّلَ وَسَهَّوَلَ، ومنه في المكسور<sup>(٤)</sup> جَمَلَ وَجُمُولَ وَخَيْرَسَ وَخُرُوسَ، ومنه في المضموم<sup>(٥)</sup> بُرِدَ وَبُرُودَ وَجُنَّدَ وَجُنُودَ، ويشترط في الثلاثة صحة عينها ولاهما وكونها غير مضاعفة - كما مثَّلَ - ولا يجمع عليه ما كان معتل العين كـسَعِيدٍ وبَابٍ وكَوْزٍ، ولا ما كان معتل اللام كـسَمْدِي<sup>(٦)</sup> ولا مضاعفها كـسَمَدٍ وَحَصٍّ<sup>(٧)</sup> وقد جاء منه شذوذاً حَصٌّ وَحُصُوصٌ، وجاء على فُعُولٍ شذوذاً أَسَدٌ وَشَحَنٌ<sup>(٨)</sup>.

والثالث عشر: فُعْلَانٌ ويطرد في أربعة أشياء:

(١) هذا من مشطور الرجز، وهو لحكيم بن مُعَيَّةَ الرُّبَيْعِي، والعيال: جمع عيال للمبتغى؛ والراجز يصف قساة نبت في موضع عِفُوفٍ بالجبال والشجر، وقيل قوله:  
حَفَّتْ بِأَطْوَادِ جِبَالٍ وَخُطَّرَ  
في أَصْبِ الْغِيظَانِ مُتَنَفِّ السَّيْرِ  
وينظر البيت في: الكتاب ٥٧٤/٣، والمتنضب ٢٠٣/٢، وابن يعيش ١٨/٥ و٩١/١٠، واللسان "عيل" ٥١٨/١٣، وأوضح المسالك ٣١٦/٤، والتصريح ٣١٠/٢.

(٢) في ب: فمنها. (٣) في أ: المفتوح.

(٤) في أ: المكسور. (٥) في أ: مضمومها.

(٦) اللذني: مكيال، وقد تقدم ذكره قريباً.

(٧) الحَص: الورس، وقيل: الزعفران؛ اللسان "حصص" ٢٨٠/٨.

(٨) الشَّحَن: الحاجة والحزن؛ اللسان "شحن" ٩٧/١٧.

الأول: فَعَلَ كـصَرَّدَ وصَرَّدَانِ وَنَفَرَ وَنَفْرَانِ وَجَرَّدَ وَجَرَّدَانِ.

الثاني: فُعَالَ كـجُعَلَامٍ وَجُعْلَمَانٍ وَذُبَابٍ وَذُبَابَانِ.

الثالث: ما اعتلت عينه من فَعَلَ -بسكون العين- كـ"خَوَاتٍ" و"عُودٍ".

الرابع: ما كانت عينه ألفاً من فَعَلَ [المفتوح العين]<sup>(١)</sup> كـ"سَاعٍ وَتَسَاجٍ وَخَالٍ"<sup>(٢)</sup> و"جَارٍ"<sup>(٣)</sup> وجاء فُعْلَانٌ قليلاً في غير ما ذكر، فمنه: غَزَالٌ وخُرُوفٌ وحائطٌ وظليمٌ وصينوٌ وأخ.

ولا يطرده في شيء من ذلك.

وَفُعْلَانُ اسماً وفُعْلَانٌ وفُعْلَانٌ غير معتل العين فُعْلَانٌ شَمَلٌ هذا الوزن الرابع عشر من أبنية الجموع، وهو فُعْلَانٌ -بضم أوله- ويجمع به ثلاثة أوزان:

الأول: فَعَلَ -مفتوح الفاء ساكن العين- إذا كان اسماً كـ"سَطَّهَرُ وظَهْرَانٌ وَعَيْدٌ وَعَيْدَانِ".

الثاني: فَعِيلٌ -إذا كان اسماً أيضاً- كـ"رَغِيفٌ وَرَغِفَانٌ وَكَيْبٌ وَكَيْبَانِ".

الثالث: فَعَلَ -بفتح أوله وثانيه- إذا كان اسماً أيضاً، كـ"جَحَلٌ وَجُعْلَانٌ وَذَكَرٌ وَذَكَرَانِ"، ويقال في غير هذه الأوزان كـ"رُكْبَانٍ في جمع راكبٍ وسُودَانِ"<sup>(٤)</sup> في جمع أُسُودٍ.

(١) ما بين المقوفين ساقط من: أ وهو في ب: "العين المفتوح".

(٢) الحال: النقط المخالفة لبقية لون البدن؛ أما الحال أحوال الأم فلامه منقلبة عن واو وجهه أحوال؛ فنيه. (٣) ساقطة من: ب.

(٤) زعم القراء أن "سُودَانِ" جمع سُودٍ، وسُودٌ جمع أُسُودٍ فسودان جمع الجميع، وهو مردود بأن "فُعْلَانٌ" إذا كان صفة لا يجمع على فُعْلَانٍ؛ التصريح ٣١١/٢.

٥٠٥... فيها عَيَّائِلُ أُسُودٌ وَنَمْرٌ<sup>(١)</sup>...

والثلاثة الباقية: فَعَلَ مطلق الفاء ساكن العين، أي حركتها بالحركات الثلاث فمنه<sup>(٢)</sup> في المفتوح<sup>(٣)</sup> قَلَسَ وَقَلَّوسَ، وَوَعَرَ وَوَعُورَ وَسَهَّلَ وَسَهَّوَلَ، ومنه في المكسور<sup>(٤)</sup> جَمَلَ وَجُمُولَ وَخَيْرَسَ وَخُرُوسَ، ومنه في المضموم<sup>(٥)</sup> بُرِدَ وَبُرُودَ وَجُنَّدَ وَجُنُودَ، ويشترط في الثلاثة صحة عينها ولاهما وكونها غير مضاعفة - كما مثَّلَ - ولا يجمع عليه ما كان معتل العين كـسَعِيدٍ وبَابٍ وكَوْزٍ، ولا ما كان معتل اللام كـسَمْدِي<sup>(٦)</sup> ولا مضاعفها كـسَمَدٍ وَخَصٍّ<sup>(٧)</sup> وقد جاء منه شذوذاً خَصٌّ وَخُصُوصٌ، وجاء على فُعُولٍ شذوذاً أَسَدٌ وَشَحَنٌ<sup>(٨)</sup>.

والثالث عشر: فُعْلَانٌ ويطرد في أربعة أشياء:

(١) هذا من مشطور الرجز، وهو لحكيم بن مُعَيَّةَ الرُّبَيْعِي، والعيال: جمع عيال للمبتغى؛ والراجز يصف قساة نبت في موضع عِفْرِوفٍ بالجبال والشجر، وقيل قوله:  
حَفَّتْ بِأَطْوَادِ جِبَالٍ وَخُطَّرَ  
في أَصْبِ الغِيظَانِ مُتَنَفِّ السَّيْرِ  
وينظر البيت في: الكتاب ٥٧٤/٣، والمتنضب ٢٠٣/٢، وابن يعيش ١٨/٥ و٩١/١٠، واللسان "عيل" ٥١٨/١٣، وأوضح المسالك ٣١٦/٤، والتصريح ٣١٠/٢.

(٢) في ب: فمنها. (٣) في أ: المفتوح.

(٤) في أ: المكسور. (٥) في أ: مضمومها.

(٦) اللذني: مكيال، وقد تقدم ذكره قريباً.

(٧) الحَصْنُ: الورس، وقيل: الزعفران؛ اللسان "حصص" ٢٨٠/٨.

(٨) الشَّحْنُ: الحاجة والحزن؛ اللسان "شحن" ٩٧/١٧.

الأول: فَعَلَ كـصَرَّدَ وصَرَّدَانِ وَنَفَرَ وَنَفْرَانِ وَجَرَّدَ وَجَرَّدَانِ.

الثاني: فُعَالَ كـجُعَلَامٍ وَجُعْلَمَانٍ وَذُبَابٍ وَذُبَابَانِ.

الثالث: ما اعتلت عينه من فَعَلَ -بسكون العين- كـ"خَوَاتٍ" و"عُودٍ".

الرابع: ما كانت عينه ألفاً من فَعَلَ [المفتوح العين]<sup>(١)</sup> كـ"سَاعٍ وَتَسَاجٍ وَخَالٍ"<sup>(٢)</sup> و"جَارٍ"<sup>(٣)</sup> وجاء فُعْلَانٌ قليلاً في غير ما ذكر، فمنه: غَزَالٌ وخُرُوفٌ وحَاطِطٌ وظَلِيمٌ وصَيَوٌ وأَخٌ.

ولا يطرده في شيء من ذلك.

وَفُعْلَانُ اسماً وفُعْلَانٌ وفُعْلَانٌ غير معتل العين فُعْلَانٌ شَمَلٌ هذا الوزن الرابع عشر من أبنية الجموع، وهو فُعْلَانٌ -بضم أوله- ويجمع به ثلاثة أوزان:

الأول: فَعَلَ -مفتوح الفاء ساكن العين- إذا كان اسماً كـ"سَطَّهَرُ وظَهْرَانٌ وَعَيْدٌ وَعَيْدَانٌ".

الثاني: فَعِيلٌ -إذا كان اسماً أيضاً- كـ"رَغِيفٌ ورَغْفَانٌ وَكَيْبٌ وَكَيْبَانٌ".

الثالث: فَعَلَ -بفتح أوله وثانيه- إذا كان اسماً أيضاً، كـ"جَحَلٌ وَجُعْلَانٌ وَذَكَرٌ وَذُكْرَانٌ"، ويقال في غير هذه الأوزان كـ"رُكْبَانٌ في جمع راكب وسُودَانٌ"<sup>(٤)</sup> في جمع أسود.

(١) ما بين المقوفين ساقط من: أ وهو في ب: "العين المفتوح".

(٢) الحال: النقط المخالفة لبقية لون البدن؛ أما الحال أحوال الأم فلامه منقلبة عن واو وجهه أحوال؛ فنيه. (٣) ساقطة من: ب.

(٤) زعم القراء أن "سُودَانٌ" جمع سُودٍ، وسُودٌ جمع أسود فسودان جمع الجمع، وهو مردود بأن "فُعْلَانٌ" إذا كان صفة لا يجمع على فُعْلَانٍ؛ التصريح ٣١١/٢.

ولكريم ويخيل فُعلًا      كذا لما ضاهاهما قد جُلا

هذا الخامس عشر من أبنة الجموع وهو «فُعلاء» ممدوداً - يضم الفاء وفتح العين - ويظهر في نحو كريم ويخيل وما ضاهاهما مما جاء على فُعِيل بمعنى فاعل ذال على وصف<sup>(١)</sup> كالغزيرة غير معتل اللام ولا مضعف كـ «شريف وشرفاء» و«يصير ويصراء» وقل<sup>(٢)</sup> في نحو: جَبَان ورُسُول وخليفة وسَمَح، وأطرد فيما جاء من صفات الفُعلاء على فاعل وهو مُضَاء لفُعِيل في كونه كالغزيرة كـ«عالِم»، و«صالح»، و«شاعر».

وناب عنه أفعلاء لي الفعل لاما ومضغف وغير ذلك قل السادس عشر من أبنية الجموع "أفعلاء" وهو مطرد فيها لا يجمع على ففعلاء من ففيل بمعنى فاعل لكونه مثل اللام كـ"بني زبني" ووصي" وموضفا كـ"شديد وحصيص" و"صحح" فهو فيها كالنائب<sup>(١)</sup> عن ففعلاء وقل<sup>(٢)</sup> بجيه في غير ذلك كـ"صديق ونصيب وفير"<sup>(٣)</sup>

- (١) أي: لذكر عاقل.
- (٢) ما عر عنه بالقلّة هنا عر عنه غيره بالشذوذ، وسبب الشذوذ فيه أنه ليس على فِعْل ولا بمعنى فاعل.
- ينظر: أوضح المسالك ٣٢٠/٤، والنصر ٣١٢/٢.
- (٣) الخصيص: أي العدد، يقال كان حصيص القوم كذا، أي عددهم، اللسان "حصص" ٢٨٠/٨.
- (٤) إنما ناب عن فعلاء في هذين التوعين لما فيه من الثقل.
- (٥) عر عنه ابن هشام بالشذوذ، ينظر: أوضح المسالك ٣٢٠/٤.
- (٦) في ب: "وهين" موضع "هين"، وهو تحريف.

فَوَاعِلٌ لِّفَوَاعِلٍ وفَاعِلٌ وفَاعِلٌ  
وحائض وصاهل وفاعله وفَاعِلٌ

السابع عشر من أبنية جموع الكثرة "فواعيل" ويطرد في سبعة أشياء:

الأول: فَوَعَلَ كـ "جَوَّهَرَ"، ويلتحق به مؤنثه كـ "صَوَّمَعَةً" <sup>(١)</sup> وزَوْبَعَةً <sup>(٢)</sup>.

الثاني: فاعل - بفتح العين - كـ "خاتم" - لما يلبس في اليد - وقالب وباشق<sup>(٣)</sup>

الثالث: فاعلاء، نحو قاصيعاء ورايطاء ونافقاء.<sup>(4)</sup>

الرابع: كاهل<sup>(٥)</sup> ونحوه مما جاء اسما على فاعل كـ "عائق"<sup>(٦)</sup>.

الخامس: ما جاء من صفات المؤمن علمي فاعل كـ "حائض وطالق

وقاعد "للتى" (٧) يثبت من النكاح.

السادس: ما جاء على فاعل من صفات مالا يعقل كـ "صاهل وشاهق

وسایغ".

المبايع: ماجاء علي فاعلة سواء كان اسم جنس كـ "ناصية" أو علماً

ک "غاطمة" او، و صفا ک "کاذبة"؛ و شد فی فارس، و مامائله و زنا و معنی من،

- (١) الصيغة: منار الراهب، اللسان "صنع" ٧٦/١٠.
- (٢) الزئبقية: ربح تدور في الأرض عمل الغبار وترتفع إلى السماء كأنه عمود.
- (٣) اللسان "زئبق" ١٠٠/٢.
- (٤) الباشق: اسم لظاري أعجمي مغرب، اللسان "بشق" ٢٠٢/١١.
- (٥) هذه الثلاثة أسماء لأبواب جحزة البرية؛ اللسان "رطع" ١٧٧/٩.
- (٦) الكاهل: من الإنسان ما بين كفيه، اللسان "كهل" ١٢٣/١٤.
- (٧) العاتق: ما بين المنكب والعنق، اللسان "عق" ١٠٨/١٢.
- (٨) في كلتا السخنتين: "للذي" وهو تحريف أوسهر.



ولكريم ويخيل فُعلًا      كذا لما ضاهاهما قد جُلا

هذا الخامس عشر من أبنة الجموع وهو «فُعْلَاء» ممدوداً - يضم الفاء وفتح العين - ويظهر في نحو كريم ويخيل وما ضاهاهما مما جاء على فُعِيل بمعنى فاعل ذال على وصف<sup>(١)</sup> كالغزيرة غير معتل اللام ولا مضعف كـ «شريف وشرفاء» و«يصير ويصراء» وقل<sup>(٢)</sup> في نحو: جَبَان ورُسُول وخليفة وسَمَح، وأطرد فيما جاء من صفات الفُعْلَاء على فاعل وهو مُضَاء لفُعِيل في كونه كالغزيرة كـ«عالِم»، و«صالح»، و«شاعر».

وناب عنه أفعلاء في الفعل لاما ومضغف وغير ذلك قل السادس عشر من أبنية الجموع "أفعلاء" وهو مطرد فيها لا يجمع على ففعلاء من ففيل بمعنى فاعل لكونه مثل اللام كـ"بني زوي" ووصي" وموضفا كـ"شديد وحصيص" و"صحح" فهو فيها كالتائب<sup>(١)</sup> عن ففعلاء وقل<sup>(٢)</sup> بجيه في غير ذلك كـ"صديق ونصيب وفير"<sup>(٣)</sup>

(١) أي: لمذكر عاقل.

(٢) ما عير عنه بالقلة هنا عير عنه غيره بالشذوذ، وسبب الشذوذ فيه أنه ليس على فصيل ولا بمعنى فاعل.

ينظر: أوضح المسالك ٣٢٠/٤، والنصريح ٣١٢/٢.

(٣) الحَصِيص: أي العدد، يقال كان حصيص القوم كذا، أي عددهم، اللسان "حصص" ٧٨٠/٨

(٤) إنما ناب عن فعلاء في هذين النوعين لما فيه من الثقل.

(٥) عبر عنه ابن هشام بالشنوذ، ينظر: أوضح المسالك ٣٢٠/٤.

(٦) في ب: "رهين" موضع "هين"، وهو تحريف.

فَوَاعِلٌ لِّفَوَاعِلٍ وفَاعِلٌ وفَاعِلٌ  
وحائض وصاهل وفاعله وفَاعِلٌ

السابع عشر من أبنية جموع الكثرة "فواعل" ويطرد في سبعة أشياء:

الأول: فَرَعْلٌ كـ "جَوْهَر"، ويلتحق به مؤنثه كـ "صَوْمَعَة" <sup>(١)</sup> وزَوْبَعَة <sup>(٢)</sup>.

الثاني: فاعلاً، -يفتح العين- كـ "خاتم" -لما يلبس في اليد- وقَالَ وبِأَشَقِّ<sup>(٧)</sup>

الثالث: فاعلاء، نحو قاصعاء وراطعاء ونافعاء.<sup>(4)</sup>

الرابع: كاهل<sup>(٥)</sup> ونحوه مما جاء اسما على فاعل كـ "عائق"<sup>(٦)</sup>

الخامس: ما جاء من صفات المؤمن علم فاعل كـ "حائض و طالق"

وقاعد "للت" (٧) يثبت من النكاح.

السادس: ما جاء على فاعل من صفات مالا يعقل كـ "صاها" و "شاهة"

و صایغ.

المبايع: ما جاء علمه، فاعلة سواء كان اسم جنس، كـ "سناصية" أو علماً

ك"غاطمة" أو وصفها كـ "كاذبة"؛ وشذ في فارس ومماثلته زنا ومعنى من

(١) الصومعة: منار الراهب، اللسان "صمع" ٧٦/١٠.

(٢) الزُّوْبَةُ: ربيع تدور في الأرض تحمل الغبار وترتفع إلى السماء كأنه عمود.

اللسان "زبع" ١٠/٢.

(٣) البَاشِقُ: اسم لطائر أعجمي معرب، اللسان "بشق" ٣٠٢/١١.

(٤) هذه الثلاثة أسماء لأبواب حجرة المربع؛ اللسان "رهمط" ١٧٧/٩.

(٥) الكاهل: من الإنسان ما بين كتفيه، اللسان "كهل" ١٢٣/١٤.

(٦) العاتق: ما بين المنكب والعنق، اللسان "عنق" ١٠٨/١٢.

(٧) في كلتا النسختين: "للذي"، وهو تحريف أوسهر.

صفات المذكر العاقل كـ"سها لك ونأكس"<sup>(١)</sup>، وبما شذّ جمعه على فواعل: حاجة ودُخان، قالوا فيه: دَواعين.

وبفعائل اجتمعن فعائله وشبهه ذا تاء أو مُواله الثامن عشر من أبنية الجموع "فعائل" ويطرد في بناءين:

أحدهما: فعالة وما أشبهه في كونه رباعياً ثالثه مدة وقد ختم ببناء الثانیث سواء كان مفتوح الغاء كـ"سحابه" أو مكسورها كـ"سرماله" أو مضمومها كـ"ذباله"، وسواء كانت مدته ألفاً - كما مثل - أو ياء كـ"صنيفة" أو واواً كـ"حلوبة".

الثاني: ما لم يختم ببناء الثانیث إلا أنه مؤنث بالمعنى من الرباعي الذي ثالثه مدة كـ"شمال وعصيدة"<sup>(٢)</sup> وعُجوز.

وبالفعلاليهي والفعاليجي صحرأ والعلاء والقيس أقيما

هذان التاسع عشر والعشرون من أبنية الجموع وهما: "فعالي وفعالي" -مقصوراً<sup>(٣)</sup>- ويشتركان في جمع ما جاء على فعلاء من اسم كـ"صحراء" أو صفة لا مذكرها كـ"علاء" يقال في كل منهما صحاري وصحاري، وعُداري وعُداري، ويشتركان أيضاً في ثلاثة أشياء:

(١) قال ابن الجاحظ في الإيضاح في شرح المفصل: «أما فوارس فالذي حسن منه انتفاء اللبس بينه وبين المؤنث، لأنهم لا يقولون امرأة فارسة، وأما هوالك فجاء في مثل "هالك في الهالك" والأمثال كثير ما تخرج عن القياس، ولم يتركس فلضرورة فلا اعتنا به...» ا.هـ. ٥٤٥/١.

(٢) هكذا في النسخين. والضواب: "كلوبة" لأن ذئالة لا تجمع على فاعل.

(٣) هكذا في النسخين، فيكون علم امرأة، وغيره مثل بـ "معيد" علم امرأة.

(٤) في كلتا النسخين: "مقصور" وهو تحريف أو سهو.

أحدهما: ما فيه ألف الثانیث المقصورة كـ"سجلى".

الثاني: ما فيه ألف الإلحاق المقصورة كـ"ذفرى"<sup>(١)</sup>.

الثالث: ما رخم في الجمع بحذف أحد زائديه نحو: حَبَطَى<sup>(٢)</sup> وقَلَنْسَوْه<sup>(٣)</sup>، قالوا في جمعهما: حَبَاطٍ وحَبَاطَى، وقَلَاسَى وقَلَاسَى، ويختص الأول بأربعة أبنية: الأول: فعلاء: كـ"حُمَامة"<sup>(٤)</sup>

الثاني: فعلاء - بكسر الغاء - كـ"سبغلاء"<sup>(٥)</sup>

الثالث: فعلاء كـ"تَرْقُوه"<sup>(٦)</sup>

الرابع: فعالية: كـ"هَبْرِيَّة"<sup>(٧)</sup>

واجعل "فعالي" لغير ذي نَسَبٍ جَدَّدَ كَالْكُرْسِيِّ تَتَبِعَ الْعَرَبِ

الحادي والعشرون من أبنية الجموع فعالي، ويطرد في كل ما آخره ياء مشددة لا تدل على تجديد<sup>(٨)</sup> نسب كـ"كُرْسِيٍّ وبُعْثِيٍّ وقُرْشِيٍّ"، فلودلت الياء

(١) الذفرى: هو للرضع الذي يرق من البعر خلف الأذن، وهما ذفران من كل شيء. اللسان "ذفر" ٣٩٤/٥.

(٢) الحَبَطَى: المتلطي غِطًا، أو المتلطي بطنه، اللسان "حبط" ١٤٠/٩.

(٣) القَلَنْسَوْه: من ملابس الرأس، اللسان "قلس" ٦٤/٨.

(٤) الحُمَامة: المغازة الراسمة، وقيل الغلاة التي لاء فيها ولا تيس، اللسان "موم" ٤٢/١٦.

(٥) السبغلاء واحدة السبغالي، قيل سبغة الجرن، اللسان "سبل" ٣٥٧/١٣.

(٦) التَرْقُوه: عظم وصل بين ثغرة النحر والعائق من الجانبين، وجمعها الترقا، اللسان: "ترق" ٣١٤/١١.

(٧) الهَبْرِيَّة: ما طار من الرغب الرقيق من القطن أو الريش. اللسان "هير" ١٠٧/٧.

(٨) علامة النسب المتجدد جواز سقوط الياء من الكلمة ويقاء الدلالة على معنى

مشهور به قبل سقوطها، شرح الكافية الشافية ١٨٦٩/٤.

صفات المذكر العاقل كـ"سها لك ونأكس"<sup>(١)</sup>، وبما شذّ جمعه على فواعل: حاجة ودُخان، قالوا فيه: دَواعين.

وبفعائل اجتمعن فعائله وشبهه ذا تاء أو مُواله الثامن عشر من أبنية الجموع "فعائل" ويطرّد في بناءين:

أحدهما: فعالة وما أشبهه في كونه رباعياً ثالثه مدة وقد ختم ببناء الثانیث سواء كان مفتوح الفاء كـ"سحابه" أو مكسورها كـ"سرماله" أو مضمومها كـ"ذباله"، وسواء كانت مدته ألفاً - كما مثل - أو ياء كـ"صنيفة" أو واواً كـ"حلوبة".

الثاني: ما لم يختم ببناء الثانیث إلا أنه مؤنث بالمعنى من الرباعي الذي ثالثه مدة كـ"شمال وعصيدة"<sup>(٢)</sup> وعُجوز.

وبالفعلالسي والفعلالسي جميعاً صحراء والعدراء والقيس أقيما

هذان التاسع عشر والعشرون من أبنية الجموع وهما: "فعالي وفعالي" -مقصوداً<sup>(٣)</sup>- ويشتركان في جمع ما جاء على فعلاء من اسم كـ"صحراء" أو صفة لا مذكرها كـ"عدراء" يقال في كل منهما صحاري وصحاري، وعداري وعداري، ويشتركان أيضاً في ثلاثة أشياء:

(١) قال ابن الجاحظ في الإيضاح في شرح المفصل: «أما فوارس فالذي حسن منه انتفاء اللبس بينه وبين المؤنث، لأنهم لا يقولون امرأة فارسة، وأما هوالك فجاء في مثل "هالك في الهالك" والأمثال كثير ما تخرج عن القياس، ولم يتركس

فلضرورة فلا اعتنا به...» ا.هـ. ٥٤٥/١.

(٢) هكذا في النسخين. والضواب: "كلوبة" لأن ذئالة لا تجمع على فاعل.

(٣) هكذا في النسخين، فيكون علم امرأة، وغيره مثل بـ "معيد" علم امرأة.

(٤) في كلتا النسخين: "مقصود" وهو تحريف أو سهو.

أحدهما: ما فيه ألف الثانیث المقصورة كـ"سجلى".

الثاني: ما فيه ألف الإلحاق المقصورة كـ"ذفرى"<sup>(١)</sup>.

الثالث: ما رخم في الجمع بحذف أحد زائديه نحو: حَبَطَى<sup>(٢)</sup> وقلنسوة<sup>(٣)</sup>، قالوا في جمعهما: حَبَاطٍ وحَبَاطَى، وقَلَاسَى وقَلَاسَى، ويختص الأول بأربعة أبنية: الأول: فعلاء: كـ"حومة"<sup>(٤)</sup>

الثاني: فعلاء - بكسر الفاء - كـ"سيلة"<sup>(٥)</sup>.

الثالث: فعلاء كـ"ترقوة"<sup>(٦)</sup>.

الرابع: فعلية: كـ"هبرية"<sup>(٧)</sup>.

واجعل "فعالي" لغير ذي نسب جُذْدَ كالكرسي تتبع العُرب

الحادي والعشرون من أبنية الجموع فعالي، ويطرّد في كل ما آخره ياء مشددة لا تدل على تجديد<sup>(٨)</sup> نسب كـ"كرسي وبغيتي وقُفري"، فلودلت الياء

(١) الذفرى: هو للرضع الذي يرق من البعر خلف الأذن، وهما ذفران من كل شيء. اللسان "ذفر" ٣٩٤/٥.

(٢) الحَبَطَى: المتلطي غِطًا، أو المتلطي بطنه، اللسان "حبط" ١٤٠/٩.

(٣) القُلنسوة: من ملابس الرأس، اللسان "قلس" ٦٤/٨.

(٤) الحُومَة: المغازاة الراسمة، وقيل الفلاة التي لا ماء فيها ولا نيس، اللسان "موم" ٤٢/١٦.

(٥) السَّيْلَة واحدة السَّيالي، قيل سَحَرَة الجرن، اللسان "سحل" ٣٥٧/١٣.

(٦) التَّرْقُوة: عظم وصل بين ثغرة النحر والعائق من الجانبين، وجمعها الترقا، اللسان: "ترق" ٣١٤/١١.

(٧) الهَبْرِيَّة: ما طار من الرغب الرقيق من القطن أو الريش. اللسان "هير" ١٠٧/٧.

(٨) علامة النسب المتجدد جواز سقوط الياء من الكلمة ويقاء الدلالة على معنى

مشهور به قبل سقوطها، شرح الكافية الشافية ١٨٦٩/٤.



للمشدة على تجديد نسب كـ"جصري" وكوفي" لم يجمع بذلك، ولذلك ذهب المحققون إلى أن أناسي جمع إنسان لا إنسي<sup>(١)</sup>، وأصله: أناسين فأبطلوا النون ياء ثم أذفوا إحدى الياءين في الأخرى.

وفعائل وشبهه انطقا  
 من غير ماضى ومن خماسي  
 والرابع الشبيه بالثريد قد  
 وازد العادي الرباعي احذفه ما  
 هذان الثاني والعشرون والثالث والعشرون من أبناء الجموع، وهما:  
 "فعائل" وشبهه، فاما "فعائل" فيطرد في أربعة أشياء:

أحدها: الرباعي المجرد.

الثاني: الرباعي المزيد وإليهما<sup>(٧)</sup> أشار المصنف بقوله:

...  
... في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى  
... من غير ماضى ...  
... فالحجود كـ "جعفر وذرههم"، والمزيد فيه كـ "مدرج"<sup>(١)</sup> ومندرج.  
... انتقلوا إليهما: دحارج.

الثالث: الخماسي المجرد كـ "سَفَرٌ جَلَّ" <sup>(4)</sup> و"خُمْرٌ شَفَّ" فتجمعه على

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية: «ولو كان أناسي جمع أنسي لقليل في جمع "جنبي جنتي" وفي جمع تركي تركي»، وقال ابنه بعد نقل قوله: «وهذا لا يقول به أحد. ينظر: شرح الكافية الشافية ١/١٨٧، وشرح ابن الناطم ص ٧٨٢.

(٢) في ا: واليه . (٣) في ب: "كتدحرج"، وهو تحريف.

(٢) في أ: وإليه. (٣) في ب: "كمدحرج"، وهو تحريف.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

فَعَمَلٌ وَلَيْسَ آخَرُهُ أَي تَحْفَظُ قِيَاسًا، فَتَقُولُ فِيهِمَا: سَفَاحٌ وَجَحَاخِيرُ فَإِنَّ كِتَابًا رَابِعًا شَبِيهَا بِالْمُزْدِ لَكُنْهُ مِمَّا يَزِيدُ كَسَوْنِ خَوْرَتِي أَوْسَنَ خُرُوجِ مَا يَزِيدُ كِتَابًا فَرَزْدُ (إِلَيْهِ هِيَ مِنْ خُرُوجِ النَّاسِ فَقَدْ يَحْفَظُ هُوَ دُونَ مَا مِمَّ بِهِ الْعَدَدُ وَهُوَ الْحَرْفُ الْخَامِسُ، فَتَقُولُ فِيهِمَا خَوَارِقُ وَفَرَزَاقُ<sup>(١)</sup>) وَالْأَجُودُ طَرِدَ الْقَاعِدَةَ فِيهِ بِحَذْفِ الْخَامِسِ فَتَقُولُ فِيهِمَا: خَوَارِثُ وَفَرَزَاتُ<sup>(٢)</sup>)، فَإِنَّ كَانَ فِي الْعَادِي الرَّبَاعِيُّ - وَهُوَ الْخَمَاسِيُّ - حَرْفٌ مَزِيدٌ. حَذَفَ دُونَ آخَرِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُزْدِ حَرْفٌ لَيْنٌ قَبْلَ الْآخَرِ وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ:

... ما لم يكن الزائد<sup>(3)</sup> لنا بعده الحرف الخامس الذي ختم الكلمة، فإنه لا يحذف حيثئذ لكن يبقى<sup>(4)</sup> على حاله إن كان ياء "تقديـل".

ويقلب إليها إن كان ألفاً أو واءاً<sup>(٥)</sup> نحو: محراب وعصفور، فنقول فيها<sup>(٦)</sup>: فناديل ومحارِب وعصافير.

الرابع: الحماشي المزيّد فيه نحو: قرطوبس<sup>(٧)</sup> وخنديرس<sup>(٨)</sup>، وقد دخل<sup>(٩)</sup>  
في قول المصنف:

... .. في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى  
وحكمه أن يحذف خامسه مع الزيد فيه، فتقول فيهما: خنادر وقرطاب.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) بي ب: "خوارق وفرازق"، وهو تحريف. (٣) ساقطة من: أ.

(٤) في ب: "قد يبقى" ولا معنى لقد هنا. (٥) لوفوعهما بعد الكسرة.

(٦) في أ: فيهما. (٧) القِرطَبُوس - بالكسر - الناقَة العظيمة، وبالفتح الداهية.

(٨) الخَنْدَرِيس: الخمر. (٩) في ب: "دخلت".

وأما شبه "فعال": فالمراد به ما كان من المجموع ثلثه ألف بعدها حرفان ويظهر فيما ارتقى فوق الثلاثة من مزيداتها غير ما تقدم من الأبنية؛ ثم إن كانت زيادته حرفاً واحداً لم يحذف<sup>(١)</sup>، كـ "مسجد"، وجوهـ، وصيرف، وأفضل، وعلقي، ويحذف ما زاد على الحرف الواحد، نحو فضيلة وفضائل.

والسين والثامن كمستدع أول إذ بنينا الجمع بقاهاهما مخجل والميم أولى من سواه بالبقا والهمز والياء مثله إن سبقا هذا من تمام الكلام على ما يجمع على شبه "فعال" من مزيد الثلاثي فإنه قد تقدم<sup>(٢)</sup> أنك لا تحذف زائده [إن كان]<sup>(٣)</sup> حرفاً واحداً، وإن كان أكثر من حرف<sup>(٤)</sup> أبقى حرفاً واحداً منهما وحذفت الباقي، إلا أنك تراعى الميم مطلقاً فلا تحذفها<sup>(٥)</sup>، فنقول في جمع "مستدع" ومستقبل ومستخرج: مداع ومقابل ومخارج - يحذف السين والثاء - لأن بقاهاهما مخجل ببناء الجمع، إذ نهاية أبنية المجموع فعاليل أو فعاليل، ولما كانت فائدة الإتيان بهما<sup>(٦)</sup> الدلالة على الاستفعال تنزلاً منزلة الحرف الواحد، فلم يحذف [أحدهما دون الآخر]<sup>(٧)</sup> فلم يقولوا: مداع ولا تسداع مع ما تقرر من مراعاة

(١) أي مطلقاً سواء أولا أو وسطاً أو آخراً للإلحاق أو غيره حرف علة أو لا؛

النصريح ٣١٦/٢.

(٢) في كلتا النسختين: "إلا إن كان"، وهو تحريف.

(٣) في أ: "حذف" موضح "حرف"، وهو تحريف.

(٤) للميم مزيدا عدة منها الدلالة على الفاعل، والتصلب، ووجوب التحريك، والاختصاص بالاسم؛ النصريح ٣١٦/٢. (٦) أي: السين والثاء.

(٧) في كلتا النسختين: "أحدهما دون الأخرى" والمثبت أولى.

حال<sup>(١)</sup> الميم والمراعاة حال الميم تقول في جمع منطلق: مطاق، وفي جمع مُفْعَلِيْس: مَفَاعِيس؛ وخالف الميرد<sup>(٢)</sup> في هذا فقال: إنما يقال فيه قعاسس يحذف الزوائد وإبقاء الأصول؛ والهمزة والياء إذا سبقا في أول الكلمة فهما كالميم<sup>(٣)</sup> في استحقاقهما<sup>(٤)</sup> البقاء دون غيرهما من الزوائد فتقول في أُنْدَد<sup>(٥)</sup> ويلندد أولاد ويلادد - يحذف النون - دونهما.

والياء لا الواو يحذف إن جمعت ما كحيزبون فهو حكم حُيْمَا وخَيَرُوا فَي زَائِدِي سَرَكْدِي وكل ما ضاهاه كالقَلْدِي

هذان تمام الكلام في المسألة أيضاً، وهو ما إذا كان معك<sup>(٦)</sup> مزيدان وليس أحدهما ميماً ولا همزة أو ياء مبدوءاً بها، فإن كان حذف أحد الزائدين مغنياً<sup>(٧)</sup> عن حذف الآخر دون العكس تعين الحذف فيه<sup>(٨)</sup>، وذلك كالياء والسواو في "حيزبون" فإني إن حذفته السواو فلماذا أن تقول:

(١) سقط "حال" من أ.

(٢) ينظر: المنتضب ٢٣٥/٢ ثم قال الميرد: «لأن الميم والنون لم تزاذا لتلحقا بناءً ببناء».

والميرد هو: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الملقب بالميرد، لقبه

بذلك أبو حاتم السجستاني، كان إماماً في العربية ومن تصانيفه الكامل

والمقتضب، توفي سنة ٢٨٥هـ. تنظر الترجمة في: تاريخ بغداد ٣/٣٨٠، ومعجم

المؤلفين ١١٤/٢، والإشارة ص ٣٤٢.

(٣) في كلتا النسختين: "كالهمزة"، وهو سهو. (٤) في أ: "استحقاقها".

(٥) الأَلْدَدُ والْيَلْدَدُ: هو الشديد الخصومة.

(٦) في ب: "فعل" موضح "معك"، وهو تحريف.

(٧) في كلتا النسختين: "مغني"، وهو تحريف أوسهو.

(٨) أي المستغنى عنه.

وأما شبه "فعال": فالمراد به ما كان من المجموع ثلثه ألف بعدها حرفان ويظهر فيما ارتقى فوق الثلاثة من مزيداتها غير ما تقدم من الأبنية؛ ثم إن كانت زيادته حرفاً واحداً لم يحذف<sup>(١)</sup>، كـ "مسجد"، وجوهـ، وصيرف، وأفضل، وعلقي، ويحذف ما زاد على الحرف الواحد، نحو فضيلة وفضائل.

والسين والثامن كمستدع أول إذ بنينا الجمع بقاهاهما مخجل والميم أولى من سواه بالبقا والهمز والياء مثله إن سبقا هذا من تمام الكلام على ما يجمع على شبه "فعال" من مزيد الثلاثي فإنه قد تقدم<sup>(٢)</sup> أنك لا تحذف زائده [إن كان]<sup>(٣)</sup> حرفاً واحداً، وإن كان أكثر من حرف<sup>(٤)</sup> أبقى حرفاً واحداً منهما وحذفت الباقي، إلا أنك تراعى الميم مطلقاً فلا تحذفها<sup>(٥)</sup>، فنقول في جمع "مستدع" ومستقبل ومستخرج: مداع ومقابل ومخارج - يحذف السين والثاء - لأن بقاهاهما مخجل ببناء الجمع، إذ نهاية أبنية المجموع فعاليل أو فعاليل، ولما كانت فائدة الإتيان بهما<sup>(٦)</sup> الدلالة على الاستفعال تنزلاً منزلة الحرف الواحد، فلم يحذف [أحدهما دون الآخر]<sup>(٧)</sup> فلم يقولوا: سمداع ولا تسداع مع ما تقرر من مراعاة

(١) أي مطلقاً سواء أولا أو وسطاً أو آخراً للإلحاق أو غيره حرف علة أو لا؛

النصريح ٣١٦/٢.

(٢) في كلتا النسختين: "إلا إن كان"، وهو تحريف.

(٣) في أ: "حذف" موضح "حرف"، وهو تحريف.

(٤) للميم مزيدا عدة منها الدلالة على الفاعل، والتصلير، ووجوب التحريك، والاختصاص بالاسم؛ النصريح ٣١٦/٢. (٦) أي: السين والثاء.

(٧) في كلتا النسختين: "إحدهما دون الأخرى" والمثبت أولى.

حال<sup>(١)</sup> الميم والمراعاة حال الميم تقول في جمع منطلق: مطاق، وفي جمع مُفْعَلِيس: مَفَاعِيس؛ وخالف الميرد<sup>(٢)</sup> في هذا فقال: إنما يقال فيه قعاسس يحذف الزوائد وإبقاء الأصول؛ والهمزة والياء إذا سبقا في أول الكلمة فهما كالميم<sup>(٣)</sup> في استحقاقهما<sup>(٤)</sup> البقاء دون غيرهما من الزوائد فتقول في أُنْدَد<sup>(٥)</sup> ويلندد أولاد ويلادد - يحذف النون - دونهما.

والياء لا الواو يحذف إن جمعت ما كحيزبون فهو حكم حُيْمَا وخَيَرُوا فسي زائدي سُرَيْدِي وكل ما ضاهاه كالقَلْدِي

هذان تمام الكلام في المسألة أيضاً، وهو ما إذا كان معك<sup>(٦)</sup> مزيدان وليس أحدهما ميماً ولا همزة أو ياء مبدوءاً بها، فإن كان حذف أحد الزائدين مغنياً<sup>(٧)</sup> عن حذف الآخر دون العكس تعين الحذف فيه<sup>(٨)</sup>، وذلك كالياء والسواو في "حيزبون" فإني إن حذفته السواو فلماذا أن تقول:

(١) سقط "حال" من أ.

(٢) ينظر: المنتضب ٢٣٥/٢ ثم قال الميرد: «لأن الميم والنون لم تزاذا لتلحقا بناءً ببناء».

والميرد هو: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الملقب بالميرد، لقبه

بذلك أبو حاتم السجستاني، كان إماماً في العربية ومن تصانيفه الكامل

والمقتضب، توفي سنة ٢٨٥هـ. تنظر الترجمة في: تاريخ بغداد ٣/٣٨٠، ومعجم

المؤلفين ١١٤/٢، والإشارة ص ٣٤٢.

(٣) في كلتا النسختين: "كالهمزة"، وهو سهو. (٤) في أ: "استحقاقها".

(٥) الأَلْدَدُ والْيَلْدَدُ: هو الشديد الخصومة.

(٦) في ب: "فعل" موضح "معك"، وهو تحريف.

(٧) في كلتا النسختين: "مغني"، وهو تحريف أوسهو.

(٨) أي المستغنى عنه.

حِزَابِينَ<sup>(١)</sup> أو حِزَابِينَ وكلاهما غير مغني عن حذف الياء بل يجب حذفها - أيضا- فنقول: حِزَابِينَ لئلا يخرج بقاؤهما<sup>(٢)</sup> إلى عدم التطهير بوقوع ثلاثة أحرف قبل ألف التكسير أو وقوع ثلاثة بعدها أو سطها ساكن وليس معطلا، وكلاهما لا نظير له، بخلاف ما إذا حذفت الياء فإنك تستغني به عن حذف الواو فنقول: حِزَابِينَ - بقلب الواو ياء- كما في عصافير، فأما إن تكافأت الزياداتان في الحذف كنون سَرَنْدَى وعَلَنْدَى وألفهما فلك أن تحذف أيهما شئت، فنقول في حذف النون سَرَانِي وعَلَانِي وفي حذف الألف سراند وعلاند.

### التصغير<sup>(٣)</sup>

الحامل عليه غالبا [التحقير، وقد يحمل عليه الحبس فيسمى تصغير]<sup>(٤)</sup> التحجيب، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا أَهْلَ الصَّلَاةِ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله<sup>(٦)</sup>:  
٥٠٦-يا ابن أُمِّي يَا شَقِيْقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَفْتَنِي لَدَهْرٍ شَدِيدٍ<sup>(٧)</sup>

- (١) في أ: حيازب، وفي ب: حزاب والمثبت هو الذي يتفق مع السياق.
- (٢) في أ: بقاؤهما.
- (٣) التصغير: لغة التقليل، وفي الاصطلاح: تغيير مخصوص كما سيأتي.
- (٤) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. (٥) من الآية ١٧، من سورة لقمان.
- (٦) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.
- (٧) هذا البيت من الخفيف وهو لأبي زيد الطائي واسمه حرمة بن المنذر قاله في رثاء أخيه، ويروى "خليتي" موضع "خلفتني". والشاهد منه قوله: "شَقِيْقَ" تصغير شقيق والمراد بالتصغير هنا التقريب إلى النفس.

==

وقد يرد مراداً به التعظيم<sup>(١)</sup>، كقوله:

٥٠٧-وكل أناسٍ سوف تدخل بينهم  
فَقِيلَ اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ إِذَا صَغُرَتْهُ نَحْوُ قُدِّي فِي قَسْدِي  
قاعدة الاسم المصغر أن يضم أوله مطلقاً فيقر<sup>(٢)</sup> على ضمه في نحو: "قُفْل" ويرد إليه في نحو: "عَبْد وعِلج" ويفتح ثانيه مع ضم أوله فيقر على الفتح في نحو: "جُمْل" ويحرك به إن كان ساكناً كالمثل للتعظيم، ويرد إليه إن كان مكسوراً كـ"خَيْر" أو مضموماً كـ"رَجُل" ولا يزداد على ذلك في الثلاثي<sup>(٣)</sup> إلا باحتلاب ياء التصغير، وهي ياء ساكنة تقع ثالثة للمصغر، فيصير بزنة فَعْلِل، ومثل<sup>(٤)</sup> بَقْدِي<sup>(٥)</sup> لئنه<sup>(٦)</sup> أنه لا فرق في الثلاثي المصغر بين كونه صحيحاً أو<sup>(٧)</sup> معطلاً .

(١) وقد استشهد به النحويون في باب النداء. ينظر: الكتاب ٢/٢١٣، وابن عيش ١٢/٢، وشرح الشافعية ١٣١، ٧٤/٢، وأوضح المسالك ٤/٤٠، والكافية الشافعية ١٣٢٥/٣، واللسان "شقق" ٤٩/١٢، والتصريح ١٧٩/٢، واللمع ٥٤/٢، والأخفوي ١٢٠/٣.

(٢) هذا عند الكوفيين واستشهدوا بالبيت المذكور فقالوا تصغير "قُدِّيِيَّة" للتعظيم إذ لادعية أعظم من الموت؛ ورده البصريون وقالوا تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها. ينظر: ابن عيش ١١٤/٥، والتصريح ٣١٧/٢.

(٣) ينظر البيت في: الإنصاف ١٣٩/١، وابن عيش ١١٤/٥، وشرح الشافعية ١٩١/١، والمرادي ٨٩/٥، واللمع ١٨٥/٢، وشرح الأخفوي ١٥٧/٤، ومجمع شواهد لغريه ص ٢٨٣، وضياء السالك ٢٢٢/٤، وديوانه ٢٥٦، وشو نس الطويل وقائله لبيد بن ربيعة العامري

(٤) الذي عليه المحققون أن الضمة والنسبة (أ) جدتا في المذكر فدرتا في المصغر، فهما في المصغر حذرا في الذكر .

(٥) في ب: في الثنائي وهو تحريف.

(٦) ساقطة من: أ.

(٧) في أ: "ليقهم" موضع "لئنه".

(٨) في أ: "أو معطلاً".



حِزَابِينَ<sup>(١)</sup> أو حِزَابِينَ وكلاهما غير مغني عن حذف الياء بل يجب حذفها - أيضا- فنقول: حِزَابِينَ لئلا يخرج بقاؤهما<sup>(٢)</sup> إلى عدم التطهير بوقوع ثلاثة أحرف قبل ألف التكسير أو وقوع ثلاثة بعدها أو سطها ساكن وليس معطلا، وكلاهما لا نظير له، بخلاف ما إذا حذفت الياء فإنك تستغني به عن حذف الواو فنقول: حِزَابِينَ - بقلب الواو ياء- كما في عصافير، فأما إن تكافأت الزيادتان في الحذف كنون سَرَنْدَى وعَلَنْدَى وألفهما فلك أن تحذف أيهما شئت، فنقول في حذف النون سَرَانِي وعَلَانِي وفي حذف الألف سراند وعلاند.

### التصغير<sup>(٣)</sup>

الحامل عليه غالبا [التحقير، وقد يحمل عليه الحسب فيسمى تصغير]<sup>(٤)</sup> التحجيب، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا أَهْلَ الصَّلَاةِ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله<sup>(٦)</sup>:  
٥٠٦-يا ابن أُمِّي يَا شَقِيْقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَفْتَنِي لَدَهْرٍ شَدِيدٍ<sup>(٧)</sup>

- (١) في أ: حيازب، وفي ب: حزاب والمثبت هو الذي يتفق مع السياق.
- (٢) في أ: بقاؤهما.
- (٣) التصغير: لغة التقليل، وفي الاصطلاح: تغيير مخصوص كما سيأتي.
- (٤) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. (٥) من الآية ١٧، من سورة لقمان.
- (٦) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.
- (٧) هذا البيت من الحقيف وهو لأبي زيد الطائي واسمه حرمة بن المنذر قاله في رثاء أخيه، ويروى "خليتي" موضع "خلفتني". والشاهد منه قوله: "شَقِيْقَ" تصغير شقيق والمراد بالتصغير هنا التقريب إلى النفس.

==

وقد يرد مراداً به التعظيم<sup>(١)</sup>، كقوله:

٥٠٧-وكل أناسٍ سوف تدخل بينهم  
فَقِيلَ اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ إِذَا صَغُرَتْهُ نَحْوُ قُدِّي فَي قَسْدِي  
قاعدة الاسم المصغر أن يضم أوله مطلقاً فيقر<sup>(٢)</sup> على ضمه في نحو: "قُفْل" ويرد إليه في نحو: "عَبْد وعِلج" ويفتح ثانيه مع ضم أوله فيقر على الفتح في نحو: "جُمْل" ويحرك به إن كان ساكناً كالمثل للتعظيم، ويرد إليه إن كان مكسوراً كـ"خَيْر" أو مضموماً كـ"رَجُل" ولا يزداد على ذلك في الثلاثي<sup>(٣)</sup> إلا باحتلاب ياء التصغير، وهي ياء ساكنة تقع ثالثة للمصغر، فيصير بزنة فَعْعِل، ومثل<sup>(٤)</sup> بَقْدِي<sup>(٥)</sup> لَيْبِه<sup>(٦)</sup> أنه لا فرق في الثلاثي المصغر بين كونه صحيحاً أو<sup>(٧)</sup> معطلاً .

(١) وقد استشهد به النحويون في باب النداء. ينظر: الكتاب ٢/٢١٣، وابن عيش ١٢/٢، وشرح الشافعية ١٣١، ٧٤/٢، وأوضح المسالك ٤/٤٠، والكافية الشافعية ١٣٢٥/٣، واللسان "شقق" ٤٩/١٢، والتصريح ١٧٩/٢، والجمع ٥٤/٢، والأخفوي ١٢٠/٣.

(٢) هذا عند الكوفيين واستشهدوا بالبيت المذكور فقالوا تصغير "قُدِّيَّة" للتعظيم إذ لادعية أعظم من الموت؛ ورده البصريون وقالوا تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها. ينظر: ابن عيش ١١٤/٥، والتصريح ٣١٧/٢.

(٣) ينظر البيت في: الإنصاف ١٣٩/١، وابن عيش ١١٤/٥، وشرح الشافعية ١٩١/١، والمرادي ٨٩/٥، والجمع ١٨٥/٢، وشرح الأخفوي ١٥٧/٤، ومعجم شواهد لغريه ص ٢٨٣، وضياء السالك ٢٢٢/٤، وديوانه ٢٥٦، وشو نس الطويل وقائله لبيد بن ربيعة العامري

(٤) الذي عليه المحققون أن الضمة والنسبة (أ)، حدثا في المذكر فدرتا في المصغر، فهما في المصغر حذرا في الذكر .

(٥) في ب: في الثنائي وهو تحريف.

(٦) ساقطة من: أ.

(٧) في أ: "ليقهم" موضع "ليبه".

(٨) في أ: "أو معطلا".

**فَعْمِيلٌ مَعَ فَعْمِيلٍ لِمَا فَاقَ كَجَعَلِ دِرْهَمَ دُرَيْهِمَا**  
 مافاق الثلاثي أي زاد عليه يعمل فيه ماعمل في الثلاثي من ضم أوله  
 وفتح ثانيه وزيادة ياء<sup>(١)</sup> التصغير ثالثة، إلا أنه يزداد كسر ما بعد ياء التصغير  
 وهو الحرف الثالث من مَكْبَرِه نحو: دُرَيْهِم وَجَعْفَرُ فِي تَصْغِيرِ دِرْهَمٍ وَجَعْفَرُ،  
 فإن كان مايلي هذا الحرف للكسور حرف مد ولين أَثَبَتْهُ يَاءٌ إِنْ كَانَ إِيَّاهَا  
 نحو: "قنديل" وإن كان ألفا أو واوا قلبتهما إليها<sup>(٢)</sup> فقلت: عَصِيفِر وَدُنَيْنِر  
 فبت<sup>(٣)</sup> بذلك المحصار بناء مازاد على الثلاثي في فَعْمِيلٍ وَفَعْمِيلٍ.

**وما به لمتهى الجمع وصل به إلى أمثلة التصغير صل**  
 يتوصل في رد الزائد على الرباعي إلى بناء فَعْمِيلٍ أو فَعْمِيلٍ بما تُوصَلُ بِهِ  
 إلى ينبتى لمتهى الجمع<sup>(٤)</sup> وهما زنة فعائل وفعائل من حذف<sup>(٥)</sup> آخر  
 الخماسي المخرد نحو سَفَرَج، والتخوير بينه وبين حذف رابعه إن كان شبيهاً  
 بالمزيد نحو: فَرِيْقٌ وَفَرِيْدٌ، وحذف زائده، إن لم يكن لنا يليه<sup>(٦)</sup> الآخر  
 كـ"مدرج" فإنك تقول فيه دُحْرَج، ورده إلى الياء إن كان لنا يليه الآخر  
 كما مثل.

وحذف السين والثاء دون الميم<sup>(٧)</sup> من مستخرج ونحوه فتقول: مُخْرِج،

(١) في كلتا النسختين: "ألف التصغير"، وهو تحريف.

(٢) لسكونهما وانكسار ما قبلهما. (٣) في أ: "وثبت".

(٤) في ب: أنجمع.

(٥) ومنهم من لا يحدفها، قال الأحنس سمعت من يقول: سَفَرَجَل. بنظر: شرح ابن  
 يعيش ١١٧/٥، وشرح الشافعية ٢٠٤/٤، والتصريح ٣١٨/٢.

(٦) في أ: "يلها". (٧) لميزات الميم.

وحذف النون دون الميم والمهمزة والياء من منطلق وألندد وألندد، فتقول فيهما  
 مُطْلِقٌ وَأَلْبِيدٌ وَأَلْبِيدٌ، وحذف الياء دون الواو من "حيزبون" فتقول فيه  
 حَزْبُونٌ بَقْلُهَا ياء لما سبق، وبالتخيير بين حذف النون أو الألف من نحو  
 سَرْنَدَى<sup>(١)</sup> فتقول: سَرْنَدٌ - إن شئت - وإن شئت سَرْنَدِي<sup>(٢)</sup>

**وجائز تعويض ما قبل الطرف إن كان بعض الاسم فيهما المحذوف**  
 يجوز لك في التصغير والتكسير إذا حذف بعض الاسم أن تعوض  
 من المحذوف قبل الطرف - وهو آخر الاسم - ياء فتقول في تصغير  
 سَفَرَجَلٍ سَفَرِيْجٍ، وفي تكسيه سَفَرِيْجٍ، فإن كان قبل الآخر مدة  
 كانطلاق واخرنهام واستخراج لم يمكن التعويض لاشتغال حله بالياء  
 المنقلة عن الألف.

**وحائز عن القياس كل ما خالف في البابين حكماً ومبما**  
 ما جاء في بابي التصغير والتكسير مخالفاً لما رسم لهما من الأحكام فهو  
 حائد - أي خارج عن القياس - يقتصر في الوارد منه على السماع.  
 فمن ذلك في التكسير ورود<sup>(٣)</sup> شبه "فعائل" في جمع مكان<sup>(٤)</sup> وكُراع<sup>(٥)</sup>  
 قالوا فيهما أماكن وأكراع، وشبه فعائل في جمع "حديث"<sup>(٦)</sup>

(١) أي ما تكافأت فيه الزيادتان فلا ميزة لإحداهما على الأخرى.

(٢) يحدف النون وقلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تصحح وفتح ما قبلها  
 لأنها للإلحاق بسفرجل وألف الإلحاق لا تبقى في التصغير ثم أعلنت كياء قاضي  
 فحدفت. التصريح ٣١٩/٢.

(٣) ساقطة من أ. (٤) القياس في مكان أمكنة.

(٥) القياس في كراع: كُرْعٌ وأكرعة. (٦) القياس في جمع حديث: أحديثة.

**فَعْمِلْ مَعَ فَعْمِيلٍ لِمَا فَاقَ كَجَعَلْ دِرْهَمَ دُرَيْهِمَا**  
 مافاق الثلاثي أي زاد عليه يعمل فيه ماعمل في الثلاثي من ضم أوله  
 وفتح ثانيه وزيادة ياء<sup>(١)</sup> التصغير ثالثة، إلا أنه يزداد كسر ما بعد ياء التصغير  
 وهو الحرف الثالث من مَكْبَرِه نحو: دُرَيْهِم وَجَعْفَرٍ فِي تَصْغِيرِ دِرْهَمٍ وَجَعْفَرٍ،  
 فإن كان مايلي هذا الحرف للكسور حرف مد ولين أَثَبَّه ياءً إن كان إياها  
 نحو: "قنديل" وإن كان ألفا أو واوا قلبتهما إليها<sup>(٢)</sup> فقلت: عَصِيفِر وَدُنَيْنِر  
 فبت<sup>(٣)</sup> بذلك المحصار بناء مازاد على الثلاثي في فَعْمِيلٍ وَفَعْمِيلٍ.

**وما به لمتهى الجمع وصل به إلى أمثلة التصغير صل**  
 يتوصل في رد الزائد على الرباعي إلى بناء فَعْمِلٍ أو فَعْمِيلٍ بما تُوصَلُ به  
 إلى ينبتى لمتهى الجمع<sup>(٤)</sup> وهما زنة فَعْمَالٍ وَفَعَالِيلٍ من حذف<sup>(٥)</sup> آخر  
 الخماسي المخرد نحو سَفَرَجٍ، والتخوير بينه وبين حذف رابعه إن كان شبيهاً  
 بالمزيد نحو: فَرِيْقٌ وَفَرِيْدٌ، وحذف زائده، إن لم يكن لنا يليه<sup>(٦)</sup> الآخر  
 كـ"مدرج" فإنك تقول فيه دُحْرَجٍ، ورده إلى الياء إن كان لنا يليه الآخر  
 كما مثل.

وحذف السين والثاء دون الميم<sup>(٧)</sup> من مستخرج ونحوه فتقول: مُخْرِجٌ،

(١) في كلتا النسختين: "ألف التصغير"، وهو تحريف.

(٢) لسكونيهما وانكسار ما قبلهما. (٣) في أ: "وثبت".

(٤) في ب: أنجمع.

(٥) ومنهم من لا يحدفها، قال الأحنس سمعت من يقول: سَفَرَجِل. بنظر: شرح ابن  
 يعيش ١١٧/٥، وشرح الشافعية ٢٠٤/٤، والتصريح ٣١٨/٢.

(٦) في أ: "يلها". (٧) لميزات الميم.

وحذف النون دون الميم والمهمزة والياء من منطلق وألندد ويلندد، فتقول فيهما  
 مُطْبِقٌ وَأَلْبِدٌ وَيَلْبِدٌ، وحذف الياء دون الواو من "حيزبون" فتقول فيه  
 حَزْبُونٌ بَقْلُهَا ياء لما سبق، وبالتخيير بين حذف النون أو الألف من نحو  
 سَرْنَدَى<sup>(١)</sup> فتقول: سَرْنَدٌ - إن شئت - وإن شئت سَرْنَدِي<sup>(٢)</sup>

**وجائز تعويض ما قبل الطرف إن كان بعض الاسم فيهما المحذوف**  
 يجوز لك في التصغير والتكسير إذا حذفت بعض الاسم أن تعوض  
 من المحذوف قبل الطرف - وهو آخر الاسم - ياء فتقول في تصغير  
 سَفَرَجَلٍ سَفَرِيْجٍ، وفي تكسيه سَفَرِيْجٍ، فإن كان قبل الآخر مدة  
 كانطلاقاً واخرنجام واستخراج لم يمكن التعويض لاشتغال حله بالياء  
 المنقلة عن الألف.

**وحائز عن القياس كل ما خالف في البابين حكماً ومبداً**  
 ما جاء في بابي التصغير والتكسير مخالفاً لما رسم لهما من الأحكام فهو  
 حائد - أي خارج عن القياس - يقتصر في الوارد منه على السماع.  
 فمن ذلك في التكسير ورود<sup>(٣)</sup> شبه "فعاليل" في جمع مكان<sup>(٤)</sup> وكُراع<sup>(٥)</sup>  
 قالوا فيهما أماكن وأكراع، وشبه فعاليل في جمع "حديث"<sup>(٦)</sup>

(١) أي ما تكافأت فيه الزيادتان فلا ميزة لإحداهما على الأخرى.

(٢) يحدف النون وقلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تصحح وفتح ما قبلها  
 لأنها للإلحاق بسفرجل وألف الإلحاق لا تبقى في التصغير ثم أعلنت كياء قاضي  
 فحدفت. التصريح ٣١٩/٢.

(٣) ساقطة من أ. (٤) القياس في مكان أمكنة.

(٥) القياس في كراع: كُرْعٌ وأكرعة. (٦) القياس في جمع حديث: أحديث.

وباطل<sup>(١)</sup> قالوا فيهما أحاديث وأباطيل، في شواذ كثيرة سبقت في باب التفسير؛ ومن شاذ<sup>(٢)</sup> باب التصغير قولهم "مُعْزَبَان"<sup>(٣)</sup> في تصغير مغرب، و"عُشَيْبِيَّان" في تصغير عشاء<sup>(٤)</sup>، و"عُشَيْبِيَّة" نسي تصغير عُشَيْبِيَّة<sup>(٥)</sup>، و"رُجَيْل" في تصغير رجل<sup>(٦)</sup>، و"أَيْبِيَّان" في تصغير إنسان<sup>(٧)</sup>، و"أَيْبُون"<sup>(٨)</sup> في تصغير بَيْن، و"أَعْلِيَّة" في تصغير عَلَمَة<sup>(٩)</sup>.

لنلو يا التصغير من قبل عَظْم تَأْنِيثٍ أو مُكْبِدٍ الْفَتْحُ الْمُحْتَمِ كَذَاكَ مَا مَدَّةُ أَفْعَالٍ سَبَقَ أَوْ مَدَّةُ مَكْرَانَ وَمَا بِهِ التَّحْقِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مُسْتَنَتَّةٌ مِنَ الْقَاعِدَةِ لِلتَّقْدِمَةِ فِي كَسْرِ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ مِمَّا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِي فَإِنَّهُ يَبْقَى عَلَى فَتْحِهِ إِنْ كَانَ مَفْتُوحًا، وَيَحْرُكُ بِهِ<sup>(١٠)</sup> إِنْ كَانَ

(١) القياس في جمع باطل: وباطل؛ وقيل إن هذه الجموع كل منها لواحد مهملة استغنى به عن المستعمل، ينظر المرادي ٩٧/٥، والتصريح ٣١٩/٢، والأخفوني ١٥٩/٤.

(٢) وقياسه: "مُعْزَب" بإسقاط الألف والنون.

(٣) وصغروه كذلك على عشيان؛ وكلاهما خارج عن القياس وقياسه "عُشَيْبِيَّ" بإسقاط الألف والنون. ينظر: اللسان "عشي" ٢٩٠/١٩.

(٤) وقياسه: عُشَيْبِيَّة؛ المربع السابق وشرح الشافعية ٢٧٥/١.

(٥) قياسه: رُجَيْل؛ شرح الشافعية ١٧٨/١.

(٦) زيادة الياء فيه، وقياسه: أَيْبِيَّان؛ وذهب أكثر الكوفيين إلى أن إنساناً أصله: إِنْشِيَّان بوزن إِنْشِيَّان فلا يكون تصغيره على إِنْشِيَّان شتاذاً؛ ينظر شرح الشافعية ٢٧٤/١ وشرح المرادي ٩٥/٥، والتصريح ٣١٩/٢.

(٧) قياسه: بَيْنُون، بم حذف الميم. ينظر: شرح الشافعية ٢٧٧/١.

(٨) قياسه: عَلَيْمَة، بم حذف الميم؛ شرح الشافعية ٢٧٨/١. (١٠) أي بالفتح.

ساكنًا، ويرد إليه إن كان مكسوراً أو مضموماً وذلك في أربعة مواضع: أحدها: أن يله تاء التأنيث نحو: تَمْرَةٌ وَتَيْرَةٌ وَفَاطِمَةٌ، فإِنَّكَ تَقُولُ فِيهَا<sup>(١)</sup> تَمِيرَةٌ وَتَمِيرَةٌ وَفَطِيمَةٌ<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أن يله مدة التأنيث، والمراد بها ألفه، سواء كانت مقصورة مثل حَيْبَى، أو ممدودة نحو حِرَاءَ، فتقول فيهما حَيْبَيْي وَحُمَيْرَاءَ، بفتح ما بعد ياء التصغير<sup>(٣)</sup>.

الثالث: أن يكون الحرف الواقع بعد ياء التصغير قد سبق في المكبر<sup>(٤)</sup> مدة أفعال كأَحْمَالٍ فَإِنَّكَ تَقُولُ فِيهِ أَحْيِمَالٍ<sup>(٥)</sup>.

الرابع: أن يسبق مد سَكْرَانَ وما التحق به من فَعْلَانِ الَّذِي لَا يَجْمَعُ عَلَى فَعَالَيْنِ نَحْوَ عُثْمَانَ وَعِمْرَانَ، فتقول في تصغيرها سَكْرَانُ وَعُثْمَانُ وَعُمَيْرَانُ<sup>(٦)</sup>، أما ما جمع منه على فَعَالَيْنِ فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي تَصْغِيرِهِ "فَعْلَيْيْنِ" - بكسر ما بعد الياء - كسِرْحَانَ وَسُلْطَانَ وَشَيْطَانَ.

وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مَدَا وَتَسَاوُهُ مُفَصِّلِينَ عُذْلًا وَعَجَزُ الْمُضَافِ وَالْمُرْتَكِبِ كَذَا الْمَزِيدِ آخِرًا لِلنَّسَبِ

(١) أوصلها بعضهم إلى مبعة.

(٢) ساقطة من: أ.

(٣) وذلك لبقائهما على حالهما.

(٤) يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحاً للمحافظة على الجمع.

(٥) يبقى ما بعد ياء التصغير في شذاً وما التحق به مفتوحاً - أي ياء المدين الحرفين - يائي التأنيث؛ وإما لم يقولوا: سَكَارِينِ وَعُمَارِينِ وَعُثْمَانِينِ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَالنُّونَ فِيهَا أَشْبَهَا الْيَاءَ التَّأْنِيثِ كَمَا سَبَقَ بِدَلِيلِ اشْتِرَاكِهِمَا فِي الْإِشْتِرَاعِ مِنَ الصَّرْفِ، فَكَمَا لَمْ يَنْتَهِرْ أَلْفُ التَّأْنِيثِ لَا يَنْتَهِرُ مَا أَشْبَهَهُمَا؛ التصريح ٣٢٠/٢.

(٦) إظهاراً للختفة فيهن.

(٥) في: أ: "المكبرة".

وباطل<sup>(١)</sup> قالوا فيهما أحاديث وأباطيل، في شواذ كثيرة سبقت في باب التفسير؛ ومن شاذ<sup>(٢)</sup> باب التصغير قولهم "مُعْزَبَان"<sup>(٣)</sup> في تصغير مغرب، و"عُشَيْبِيَّان" في تصغير عشاء<sup>(٤)</sup>، و"عُشَيْبِيَّة" نسي تصغير عُشَيْبِيَّة<sup>(٥)</sup>، و"رُجَيْل" في تصغير رجل<sup>(٦)</sup>، و"أَيْبِيَّان" في تصغير إنسان<sup>(٧)</sup>، و"أَيْبُون"<sup>(٨)</sup> في تصغير بَيْن، و"أَعْلِيَّة" في تصغير عَلَمَة<sup>(٩)</sup>.

لنلو يا التصغير من قبل عَظْم تَأْنِيثٍ أو مُكْبِدٍ الْفَتْحُ الْمُحْتَمِ كَذَاكَ مَا مَدَّةُ أَفْعَالٍ سَبَقَ أَوْ مَدَّةُ مَكْرَانَ وَمَا بِهِ التَّحْقِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مُسْتَنَآتَا مِنَ الْقَاعِدَةِ لِتَقْدِمَةِ فِي كَسْرِ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ مِمَّا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِي فَإِنَّهُ يَبْقَى عَلَى فَتْحِهِ إِنْ كَانَ مَفْتُوحًا، وَيَحْرُكُ بِهِ<sup>(١٠)</sup> إِنْ كَانَ

(١) القياس في جمع باطل؛ وباطل؛ وقيل إن هذه الجموع كل منها لواحد مهملة استغنى به عن المستعمل، ينظر المرادي ٩٧/٥، والتصريح ٣١٩/٢، والأخوئي ١٥٩/٤.

(٢) وقياسه: "مُعْزَب" بإسقاط الألف والنون.

(٣) وصغروه كذلك على عشيان؛ وكلاهما خارج عن القياس وقياسه "عُشَيْبِيَّان" بإسقاط الألف والنون. ينظر: اللسان "عشي" ٢٩٠/١٩.

(٤) وقياسه: عُشَيْبِيَّة؛ المربع السابق وشرح الشافعية ٢٧٥/١.

(٥) قياسه: رُجَيْل؛ شرح الشافعية ١٧٨/١.

(٦) زيادة الياء فيه، وقياسه: أَيْبِيَّان؛ وذهب أكثر الكوفيين إلى أن إنساناً أصله: إِنْسِيَّان بوزن إِنْغِلَان من النسيان فلا يكون تصغيره على أَيْبِيَّان شاذاً؛ ينظر شرح الشافعية ٢٧٤/١ وشرح المرادي ٩٥/٥، والتصريح ٣١٩/٢.

(٨) قياسه: بَيْنُون، بحذف الميم. ينظر: شرح الشافعية ٢٧٧/١.

(٩) قياسه: عَلَمِيَّة، بحذف الميم؛ شرح الشافعية ٢٧٨/١. (١٠) أي بالفتح.

ساكنًا، ويرد إليه إن كان مكسوراً أو مضموماً وذلك في أربعة مواضع: أحدها: أن يله تاء التأنيث نحو: تَمْرَةٌ وَتَيْرَةٌ وَفَاطِمَةٌ، فإِنَّكَ تَقُولُ فِيهَا<sup>(١)</sup> تَمِيرَةٌ وَتَمِيرَةٌ وَفَطِيمَةٌ<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أن يله مدة التأنيث، والمراد بها ألفه، سواء كانت مقصورة مثل حَيْبَى، أو ممدودة نحو حِرَاء، فتقول فيهما حَيْبَلَى وَحُمَيْرَاء، بفتح ما بعد ياء التصغير<sup>(٣)</sup>.

الثالث: أن يكون الحرف الواقع بعد ياء التصغير قد سبق في المكبر<sup>(٤)</sup> مدة أفعال كأَحْمَالِ فَإِنَّكَ تَقُولُ فِيهِ أَحْيِمَالِ<sup>(٥)</sup>.

الرابع: أن يسبق مد سَكْرَانَ وما التحق به من فَعْلَانِ الَّذِي لَا يَجْمَعُ عَلَى فَعَالَيْنِ نَحْوَ عَثْمَانَ وَعِمْرَانَ، فتقول في تصغيرها سَكْرَانُ وَعَثْمَانُ وَعِمْرَانُ<sup>(٦)</sup>، أما ما جمع منه على فَعَالَيْنِ فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي تَصْغِيرِهِ "فَعْلَيْلَيْنِ" - بكسر ما بعد الياء - كسِرْحَانَ وَسُلْطَانَ وَشَيْطَانَ.

وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مَدَا وَتَأْوُهُ مُنْفَصِلِينَ غُلْدًا وَعَجَزُ الْمَضَافِ وَالْمُرَكَّبِ كَذَا الْمَزِيدِ آخِرًا لِلنَّسَبِ

(١) أوصلها بعضهم إلى مبعة.

(٢) ساقطة من: أ.

(٣) وذلك لبقائهما على حالهما.

(٤) يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحاً للمحافظة على الجمع.

(٥) يبقى ما بعد ياء التصغير في شذاً وما التحق به مفتوحاً - أي: ياء المدين الحرفين - يائي التأنيث؛ وإِذَا لَمْ يَقُولُوا: سَكَارَيْنِ وَعَمَارَيْنِ وَعَثْمَانَيْنِ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَالنُّونَ فِيهَا أَشْبَهَا الْيَاءَ التَّأْنِيثِ كَمَا سَبَقَ بِدَلِيلِ اشْتِرَاكِهِمَا فِي الْإِشْتِرَاعِ مِنَ الصَّرْفِ، فَكَمَا لَمْ يَنْتَهِرْ أَلْفُ التَّأْنِيثِ لَا يَنْتَهِرْ مَا أَشْبَهَهُمَا؛ التصريح ٣٢٠/٢.

(٦) إظهاراً للختفة فيهن.

(٥) في: أ: "المكبرة".

وهكذا زيادتها فقلنا **من بعد أربع كزغفرانا**  
وقدّر انفصال ما دل على **تنبيه أو جمع تصحيح جلاً**

هذه المسألة مستثناة مما تقرر من ردّ المزيد في التصغير إلى صيغة [فَعِيل] أو صيغة [فَعِيلًا] (١) مما يتوصل به إلى نهاية أمثلة التكسير، وذلك في أشياء يُقدر بعضها كالمفضل ثم يُصغر ما عداه ويلحق به ذلك البعض بعد التصغير.

والذي يقدر انفصاله تسعة أشياء شملها النظم:

الأول: ألف التانيث الممدودة فإنه يقدر انفصالها مطلقاً (٢) فيصغر ما قبلها إن كان ثلاثة على فَعِيل وإن كان أربعة على فَعِيل ثم تلحقها ألف التانيث فتقول حُمَيَّرًا وقرئ بضمها.

الثاني: تاء التانيث، فيعمل بها ذلك أيضاً، فتقول في ثمرة تَمَيَّرَة وفي حَظَلَة حُظِلَة.

الثالث: الياء الزائدة آخرًا للنسب فتسلك بها هذا المسلك فتقول في مَصْرِيٍّ وَهَبْرِيٍّ: مَصْرِيٍّ وَهَبْرِيٍّ.

الرابع: حِجْر المضاف كعبدا لله.

الخامس: حِجْر المركب مزجاً كـ(بعلبك).

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٢) ليست ألف التانيث الممدودة عند سيوبه كياء التانيث في عدم الاعتداد بها من كل وجه، حيث ذهب إلى أن نحو حَلُولَاءَ وَهَبْرَاءَ وَهَبْرَاءَ ماثلة حرف مد تحذف واؤه وألفه ويأوه فيقال في تصغيرها حَلُولَاءَ وَهَبْرَاءَ وَهَبْرَاءَ-فهو في هذا ونحوه يعتد بالألف بخلاف التاء. ينظر: شرح الشافية ١/٢٤٧، وشرح المرادي ٥/١٠٢، والأخونجي ٤/١٦٣.

السادس: الألف والنون المزدتان من بعد (٣) أربعة أحرف كـ"زُعْفَرَان" أما المزدتان بعد ثلاثة أحرف كـ"سُكْرَان" وسُكْرَان" فقد سبق حكمهما.

السابع: علامة التنبيه (٤) كـ"حُفَّعَرَيْن" تقول فيه حُفَّعَرَيْن.

الثامن: علامة جمع التصحيح (٥) للمذكر كـ"خُولِيَيْن".

والنinth: علامة جمع تصحيح المؤنث (٦) كـ"مسلمات".

وأما في التكسير فإنك تقدر هذه الزوائد متصلة فتحذفها وترد الجمع إلى مثال مفاعل أو مفاعيل إن أمكن تكسيروها، إلا أن للضاف بكسر بلا حذف (٧) فتقول عَيْداً لله ولُمَارِي القيس لأنهما كلمتان كل منهما مفردة بحكمها من الإعراب.

وَأَلْفُ التَّانِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَتَبَعَا وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حَبَارَى خَيْسٍ بَيْنَ الْخَيْبَرِيِّ فَادِرٍ وَالْخَيْبَرِ إِذَا صَغُرَتْ (٨) مَا فِيهَا لَفُ التَّانِيثِ الْمُقْصُورَةِ فَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً كـ"حَيْلَى" وَسَلِمَى" تَرَكْنَاهَا فَلَمْ تَحْذَفْ (٩)، وَهَذَا قَدْ فُهِمَ مِنْ كَلَامِهِ بِتَقْيِيدِ حَذْفِهَا بِالزِّيَادَةِ عَلَى أَرْبَعٍ فَإِنَّهَا مَتَى زَادَتْ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَحْرَفٍ قَبْلُهَا حَذَفَتْ مُطْلَقاً (١٠)،

سَوَاءً كَانَتْ خَامِسَةً كـ"مَقَرَّرَقَرَى" (١١) أَوْ سَادِسَةً

(١) ساقطة من: أ.

(٢) وهي الألف والنون أو الياء والنون.

(٣) وهي الواو والنون والياء والنون.

(٤) وهي الألف والتاء وإنما لم تحذف ألف التانيث وما بعدها لأنها أشبهت كلمة أخرى فلزحذفت لا لأن تصغير ما هي فيه بتصغير المجرّد منها.

(٥) لأن تكسيروها كتصغيره.

(٦) في أ: "مُتَرَفَرَفَرٌ".

(٧) لحقة الاسم.

(٨) تحذف للاستقلال.

(٩) اسم موضع.

وهكذا زيادتها فقلنا **من بعد أربع كزغفرانا**  
وقدّر انفصال ما دل على **تنبيه أو جمع تصحيح جلاً**

هذه المسألة مستثناة مما تقرر من ردّ المزيد في التصغير إلى صيغة [فَعِيل] أو صيغة [فَعِيلًا] (١) مما يتوصل به إلى نهاية أمثلة التكسير، وذلك في أشياء يُقدر بعضها كالمفضل ثم يُصغر ما عداه ويلحق به ذلك البعض بعد التصغير.

والذي يقدر انفصاله تسعة أشياء شملها النظم:

الأول: ألف التانيث الممدودة فإنه يقدر انفصالها مطلقاً (٢) فيصغر ما قبلها إن كان ثلاثة على فَعِيل وإن كان أربعة على فَعِيل ثم تلحقها ألف التانيث فتقول حُمَيَّرًا وقرئ بضمها.

الثاني: تاء التانيث، فيعمل بها ذلك أيضاً، فتقول في ثمرة تَمِيرَة وفي حُظَلَة حُظِيلَة.

الثالث: الياء الزائدة آخرًا للنسب فتسلك بها هذا المسلك فتقول في مَصْرِيٍّ وَهَبْرِيٍّ: مَصْرِيٍّ وَهَبْرِيٍّ.

الرابع: حذر المضاعف كعبدا لله.

الخامس: حذر المركب مزجاً كـ(بعلبك).

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٢) ليست ألف التانيث الممدودة عند سيوبه كياء التانيث في عدم الاعتداد بها من كل وجه، حيث ذهب إلى أن نحو حُلُولَاءٍ وَهَبْرَاءٍ وَهَبْرَاءٍ ماثلة حرف مد تحذف واؤه وألفه ويأوه فيقال في تصغيرها حُلُولَاءٍ وَهَبْرَاءٍ وَهَبْرَاءٍ بهالتخفيف - فهو في هذا ونحوه يعتد بالألف بخلاف التاء. ينظر: شرح الشافية ١/٢٤٧، وشرح المرامي ٥/١٠٢، والأخويني ٤/١٦٣.

السادس: الألف والنون المزدتان من بعد (٣) أربعة أحرف كـ "زُعْفَرَان" أما اللزبدتان بعد ثلاثة أحرف كـ "سُكْرَان" و"سُحْرَان" فقد سبق حكمهما.

السابع: علامة التنبيه (٤) كـ "حُفَّعَرَيْن" تقول فيه حُفَّعَرَيْن.

الثامن: علامة جمع التصحيح (٥) للمذكر كـ "خُولِيَيْن".

والنinth: علامة جمع تصحيح المؤنث (٦) كـ "مسلمات".

وأما في التكسير فإنك تقدر هذه الزوائد متصلة فتحذفها وترد الجمع إلى مثال مفاعل أو مفاعيل إن أمكن تكسيروها، إلا أن للضاف بكسر بلا حذف (٧) فتقول عَيْداً لله ولُمَارِي القيس لأنهما كلمتان كل منهما مفردة بحكمها من الإعراب.

وَأَلْفُ التَّانِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَتَبَعَا وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حَبَارَى خَيْسٍ بَيْنَ الْخَيْسَرِيِّ فَادَّرَ وَالْخَيْسَرِ

إِذَا صَغُرَتْ (٨) مَا فِيهَا أَلْفُ التَّانِيثِ الْمُقْصُورَةِ فَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً كـ "حَيْلَى

وَسَلَمَى" تَرَكْنَاهَا فَلَمْ تَحْذَفْهَا (٩)، وَهَذَا قَدْ فُهِمَ مِنْ كَلَامِهِ بِتَقْيِيدِ حَذْفِهَا بِالزِّيَادَةِ

عَلَى أَرْبَعٍ فَإِنَّهَا مَتَى زَادَتْ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَحْرَفٍ قَبْلُهَا حَذَفَتْ مُطْلَقاً (١٠)،

سَوَاءً كَانَتْ خَامِسَةً كـ "مَقْرَرَقَرَى" (١١) أَوْ سَادِسَةً

(١) ساقطة من: أ.

(٢) وهي الألف والنون أو الياء والنون.

(٣) وهي الواو والنون والياء والنون.

(٤) وهي الألف والتاء وإنما لم تحذف ألف التانيث وما بعدها لأنها أشبهت كلمة أخرى فلز حذفت لا لأن تصغير ما هي فيه بتصغير المجرّد منها.

(٥) لأن تكسيروها كتصغيره.

(٦) في أ: "مُتَرَفَرَفَرٌ".

(٧) لحقة الاسم.

(٨) تحذف للاستقلال.

(٩) اسم موضع.

(١٠) تحذف للاستقلال.

(١١) تحذف للاستقلال.

كـ"مُخْتَرَى"<sup>(١)</sup> فتقول فيهما قُرَيْيرَ وقُرَيْيرَ، لأن بقاها يخرج الاسم عن أمثلة التصغير، فإن تقدم في الاسم قبل الخامس مدة زائدة كـ"حَبَّارَى" جازلك في تصغيره أن تحذف المدة فيبقى الألف لكونها صارت رابعة فتقول حَبَّيرَى، وأن تحذف الألف لكونها خامسة فتقول: حَبَّيرَ<sup>(٢)</sup> بقلب الألف ياء وإدغام ياء التصغير فيها.

واردُذْ لأصل ثانياً ليناً قلباً فقيمة صير قومة تصب أي إذا كان ثاني الاسم المصغر حرف لين منقلبا عن أصل رددته إلى أصله، فترد<sup>(٣)</sup> الياء في "قيمة"<sup>(٤)</sup> و"يزان"<sup>(٥)</sup> والألف في "باب"<sup>(٦)</sup> إلى الواو لأنها أصلهن، فتقول قومة<sup>(٧)</sup> وموزين<sup>(٨)</sup> وبويب<sup>(٩)</sup>، وترد الواو في "موقن" والألف في "ناب" إلى الياء لأنها أصلهما، فتقول مبيّين لأنه من اليقين، ويبيبو.

«فإن لم يكن حرف اللين منقلبا بل كان باقيا على أصله فإن كان واوا

(١) المُخْتَرَاة: الناقة الضخمة الفراسن. اللسان "قمت" ٤٨٢/٢.

(٢) قلبت المدة ياء لوقوعها في موضع يجب تحريكها فيه بالكسر وإدغامها في ياء التصغير.

(٣) أي لزوال موجب الانقلاب.

(٤) الأصل: قومة، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

(٥) الأصل: ميزان: قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

(٦) الأصل: "بواب" قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(٧) أي برد الواو إلى أصلها لتحركها وانضمام ما قبلها.

(٨) أي برد الواو إلى أصلها لتحركها وانضمام ما قبلها وقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها.

(٩) أي برد الواو إلى أصلها لتحركها وانضمام ما قبلها.

أو ياء تركبهما على حالهما فتقول في ثوب ثوب وفي بيت بيت؛ وأما الألف المزيدة فيأتي حكمها<sup>(١)</sup>.

هذا كله إذا كان منقلبا عن لين كما مثل، فأما إن كان منقلبا<sup>(٢)</sup> عن غير لين كالف آدم فإنها منقلبة عن همزة فذلك تقلبها<sup>(٣)</sup> وأو فتقول: أويّدم، وإن كان الثاني منقلبا عن لين [لأنه غير لين]<sup>(٤)</sup> كمثهب فإنه مُتَعَوِّل من وَهَب قلبت الواو تاء<sup>(٥)</sup>، وأدغمت في تاء الانفعال؛ فذهب الزجاج إلى أنه يرد إلى أصله<sup>(٦)</sup> فيقال فيه مؤثهب<sup>(٧)</sup>، والأكثرون على أنه يترك على حاله<sup>(٨)</sup> فيقال مؤثهب<sup>(٩)</sup>.

وشد في عيد غيّب وحيم للجمع من ذا ما لتصغير غليم

(١) ما بين القوسين كلام لا يتضمنه معنى البيت الذي هو بصدد شرحه فكان ينبغي تأخيره لئلا يشكل على قوله اللاحق وهو: «هذا كله إذا كان منقلبا عن لين... الخ».

(٢) المراد بالقلب هنا وفي بيت الناظم السابق مطلق الإبدال لا القلب عند الصرفيين الذي هو إبدال حرف علة من حرف علة آخر، كما نبه إلى ذلك الأخفوني ١٦٥/٤.

(٣) ما بين المتعولين ساقط من: أ. (٥) في أ: "باء"، وهو تحريف.

(٦) ونقل ذلك -أيضا- عن الفارسي، وعلوه بزوال موجب قلبها وهو تاء الانفعال.

(٧) في أ: "موتهب"، وهو تحريف.

(٨) عللوا ذلك بأنه إذا قيل "مؤثبد" أو هم أن مكبره مؤعبد أو مؤعبد أو مؤعبد؛ ومثبوته لا إيهام فيه، وهذا مذهب سميويه. ينظر ذلك في: شرح المرادي ١٠٥/٥، والتوضيح ٣٢٨/٤، والتصريح ٣١٢/٢، وشرح الأخفوني ١٦٥/٤.

(٩) في أ: "متعبد"، وهو تحريف.



كـ"مُخْتَرَى"<sup>(١)</sup> فتقول فيهما قُرَيْشٌ وقُرَيْشٌ، لأن بقاها يخرج الاسم عن أمثلة التصغير، فإن تقدم في الاسم قبل الخامس مدة زائدة كـ"حَبَّارَى" جازلك في تصغيره أن تحذف المدة فيبقى الألف لكونها صارت رابعة فتقول حَبَّيرَى، وأن تحذف الألف لكونها خامسة فتقول: حَبِيرَى<sup>(٢)</sup> بقلب الألف ياء وإدغام ياء التصغير فيها.

واردٌ لأصل ثانياً ليناً قلباً فقيمة صير قومة تصب أي إذا كان ثاني الاسم المصغر حرف لين منقلباً عن أصل رددته إلى أصله، فترد<sup>(٣)</sup> الياء في "قيمة"<sup>(٤)</sup> و"يزان"<sup>(٥)</sup> والألف في "باب"<sup>(٦)</sup> إلى الواو لأنها أصلهن، فتقول قومة<sup>(٧)</sup> وموزين<sup>(٨)</sup> وبويب<sup>(٩)</sup>، وترد الواو في "موقن" والألف في "ناب" إلى الياء لأنها أصلهما، فتقول مبيّين لأنه من اليقين، ويبيس.

«فإن لم يكن حرف اللين منقلباً بل كان باقياً على أصله فإن كان واوا

(١) المُخْتَرَاة: الناقة الضخمة الفراسن. اللسان "قمت" ٤٨٢/٢.

(٢) قلبت المدة ياء لوقوعها في موضع يجب تحريكها فيه بالكسر وإدغامها في ياء التصغير.

(٣) أي لزوال موجب الانقلاب.

(٤) الأصل: قومة، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

(٥) الأصل: ميزان: قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

(٦) الأصل: "بواب" قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(٧) أي برد الواو إلى أصلها لتحركها وانضمام ما قبلها.

(٨) أي برد الواو إلى أصلها لتحركها وانضمام ما قبلها وقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها.

(٩) أي برد الواو إلى أصلها لتحركها وانضمام ما قبلها.

أو ياء تركبهما على حالهما فتقول في ثوب ثوب وفي بيت بيت؛ وأما الألف المزيدة فيأتي حكمها<sup>(١)</sup>.

هذا كله إذا كان منقلباً عن لين كما مثل، فأما إن كان منقلباً<sup>(٢)</sup> عن غير لين كالف آدم فإنها منقلبة عن همزة فذلك تقلبها<sup>(٣)</sup> وأو فتقول: أويّدم، وإن كان الثاني منقلباً عن لين<sup>(٤)</sup> [لأنه غير لين]<sup>(٥)</sup> كمثهب فإنه مُقْتَبَلٌ من وَهَب قلبت الواو تاء<sup>(٦)</sup>، وأدغمت في تاء الانفعال؛ فذهب الزجاج إلى أنه يرد إلى أصله<sup>(٧)</sup> فيقال فيه مؤثهب<sup>(٨)</sup>، والأكثرون على أنه يترك على حاله<sup>(٩)</sup> فيقال مؤثهب<sup>(١٠)</sup>.

وشد في عيد غيّب وحيم للجمع من ذا ما لتصغير غليم

(١) ما بين القوسين كلام لا يتضمنه معنى البيت الذي هو بصدد شرحه فكان ينبغي تأخيره لئلا يشكل على قوله اللاحق وهو: «هذا كله إذا كان منقلباً عن لين... الخ».

(٢) المراد بالقلب هنا وفي بيت الناظم السابق مطلق الإبدال لا القلب عند الصرفيين الذي هو إبدال حرف علة من حرف علة آخر، كما نبه إلى ذلك الأخفوني ١٦٥/٤.

(٣) ما بين المتعاقبين ساقط من: أ. (٥) في أ: "باء"، وهو تحريف.

(٦) ونقل ذلك -أيضاً- عن الفارسي، وعلوه بزوال موجب قلبها وهو تاء الانفعال.

(٧) في أ: "موثهب"، وهو تحريف.

(٨) عللوا ذلك بأنه إذا قيل "مؤثبد" أو هم أن مكبره مؤعب أو مؤعب أو مؤعب؛ ومثبوع لا إيهام فيه، وهذا مذهب سيبويه. ينظر ذلك في: شرح المرادي ١٠٥/٥، والتوضيح ٣٢٨/٤، والتصريح ٣١٢/٢، وشرح الأخفوني ١٦٥/٤.

(٩) في أ: "متبعد"، وهو تحريف.

صغرت العرب عَيْدًا على عَيْلٍ<sup>(١)</sup> وهو شاذ لخروجه عن القاعدة في رد ثاني الاسم المصغر إذا كان لنا إلى أصله إلا أن الحامل لهم على ذلك حرف الالتباس بمصغر عود، وما ثبت رده إلى الأصل في التصغير وجب رده إليه في التفسير فتقول في ميزان وباب موازين وأبواب بالرد إلى الواو، وأنساب بالرد إلى الياء وأنواب وأبيات بالترك على حاله، وبشئوذ أعياذ خوف الالتباس بجمع عود، إلا أنه يرد على إطلاقه عدم الرد إلى الأصل في قِيمٍ وِيسَمٍ، فينبغي أن يقيد ذلك بما إذا كان التفسير بتغيير أول الاسم.

**والألف الثاني المزيّد يجعل واوًا كذا ما الأصل فيه يُجهل**  
قد سبق أن الألف إذا وقع ثانياً رد إلى أصله، فإن كان زائداً لأصل له كـ"عاجم وقاعد" أو مجهول الأصل كـ"عاجج"<sup>(٢)</sup> فإنه يجعل واوًا فتقول في تصغيرها<sup>(٣)</sup> قُوَيْمٌ وقُوَيْعِدٌ وقُوَيْجٌ، وتقول في تفسير قائمة قوائم وأعواج<sup>(٤)</sup>.

**وكُمِّلِ المنقوص في التصغير ما لم يخو غير التاء ثالفا كما**  
قاعدة التصغير أنه يرد الأشياء إلى أصولها<sup>(٥)</sup>، ألا ترى أنك تقول في ابن وانم بُسَى وسُمَيّ -برد لاسمه وإسقاط الهمزة التي عوضت

(١) قياس: عُوَيْدٌ، لأنه من عاد يعود، وكذلك قالوا في تكسيره أعياذ للفرق بينه وبين تكسير عود وهو أعواد؛ إذ التفسير والتصغير من باب واحد؛ الكتاب ٤٥٨/٣.

(٢) العاج: عظم الفيل، وقيل: أنياب الفيلة. اللسان "عوج" ١٥٨/٣.

(٣) في أ: "تصغيرهما".

(٤) يعني أن حكم جمع التفسير كحكم التصغير في إبدال الألف الثاني المزيّد واوًا، كما مثل.

(٥) في أ: "أصلها".

منها<sup>(١)</sup> - وفي عِدَّةٍ وهيئة: مُعَيَّدةٌ وهيئة - برد الفاء - إلا أنك تبقى تاء التانيث وإن كانت عوضاً منها<sup>(٢)</sup>، لأن لها فائدة أخرى وهي الدلالة على التانيث؛ وتقول في تصغير "ماء" مُوَيْه فعلى هذه القاعدة إذا صغرت ما نقص بحذف لاسمه كـ"يَدَمٍ وأبو وأخ" قلت فيه<sup>(٣)</sup>: دُمَيّ وأبَيّ وأخَيّ - برد اللام - وتقول فيه "يَلَمُ" يُدَيِّةً فتلحقها علامة التانيث، إذ هو رد إلى الأصل من التانيث بالعلامة؛ وتقول في تصغير "جر" حُرَيْجٌ<sup>(٤)</sup>؛ هذا كله إذا كان قد بقي بعد الحذف على حرفين كما مثل، أو زيد على الحرفين تاء التانيث، وإليه أشار بقوله:

... ما لم يخو غير التاء ثالفا  
كـ"سَنِيٍّ وشَقِيٍّ" فتقول في تصغيرهما: سُنَيْهَةٌ وشَقِيهَةٌ  
- بإبقاء التاء - لما تقرر في هبة؛ وقوله: "كما"<sup>(٥)</sup> إشارة إلى أن المنقوص لا فرق

(١) في أ: "عنها" وإنما وجب الرد لتمكن من بناء فَعِلٌ، ولئلا تقع ياء التصغير طرفاً فيرتب عليه وجوب تحريكها بحركات الإعراب، وهي لا تكون إلا ساكنة؛ التصريح ٣٢٢/٢.

(٢) في أ: "فيها".

(٣) في أ: "خرج وجرّيج" وهو تحريف لأنه لا شاهد فيه لعدم الحذف؛ والجِرُّ -محذف- أصله جِرْجٌ فحذف لاسمه وهو الفَرْجُ؛ اللسان "خرج" ٢٥٧/٣.

(٤) جاء في الأشعراني أن قوله: "كما" الطاهر أنه تمثيل للماء المشروب، وهذا صحيح، وإن أراد الكلمة التي تستعمل موصولة ونافية فهو تنظير لا تمثيل، لأن ما الاسمية أو الحرفية ليست من قبيل المنقوص بل ثنائية وضماً، فيكون مراده أن نحو "ما" يكمل كما يكمل المنقوص لا أنه منقوص ١٦٨/٤.

صغرت العرب عَيْدًا على عَيْدٍ<sup>(١)</sup> وهو شاذ لخروجه عن القاعدة في رد ثاني الاسم المصغر إذا كان لنا إلى أصله إلا أن الحامل لهم على ذلك حرف الالتباس بمصغر عود، وما ثبت رده إلى الأصل في التصغير وجب رده إليه في التفسير فتقول في ميزان وباب موازين وأبواب بالرد إلى الواو، وأنساب بالرد إلى الياء وأنواب وأبيات بالترك على حاله، وبشئوذ أعياذ خوف الالتباس بجمع عود، إلا أنه يرد على إطلاقه عدم الرد إلى الأصل في قِيمٍ وِيسَمٍ، فينبغي أن يقيد ذلك بما إذا كان التفسير بتغيير أول الاسم.

**والألف الثاني المزيد يجعل واوًا كذا ما الأصل فيه يُجهل**  
قد سبق أن الألف إذا وقع ثانياً رُدَّ إلى أصله، فإن كان زائداً لأصل له كـ"عاجم وقاعد" أو مجهول الأصل كـ"عاج"<sup>(٢)</sup> فإنه يجعل واوًا فتقول في تصغيرها<sup>(٣)</sup> قُوَيْمٌ وقُوَيْعِدٌ وقُوَيْجٌ، وتقول في تفسير قائمة قوائم وأعواج<sup>(٤)</sup>.

**وكُمِّلَ المنقوص في التصغير ما لم يخو غير التاء ثالفاً كما**  
قاعدة التصغير أنه يرد الأشياء إلى أصولها<sup>(٥)</sup>، ألا ترى أنك تقول في ابن وانم بُسَى وسُمَيَّ -برد لامه وإسقاط المعزة التي عوضت

(١) قياس: عُوَيْدٌ، لأنه من عاد يعود، وكذلك قالوا في تكسيره أعياذ للفرق بينه وبين تكسير عود وهو أعواد؛ إذ التفسير والتصغير من باب واحد؛ الكتاب ٤٥٨/٣.

(٢) العاج: عظم الفيل، وقيل: أنياب الفيلة. اللسان "عوج" ١٥٨/٣.

(٣) في أ: "تصغيرهما".

(٤) يعني أن حكم جمع التفسير كحكم التصغير في إبدال الألف الثاني المزيد واوًا، كما مثل.

(٥) في أ: "أصلها".

منها<sup>(١)</sup> - وفي عِدَّةٍ وهيئة: مُعَيَّدَةٌ وهيئة - برد الفاء - إلا أنك تبقى تاء التانيث وإن كانت عوضاً منها<sup>(٢)</sup>، لأن لها فائدة أخرى وهي الدلالة على التانيث؛ وتقول في تصغير "ماء" مُوَيْه فعلى هذه القاعدة إذا صَغُرَتْ ما نقص بحذف لامه كـ"يَدٍ وِدَمٍ وأبو وأخ" قلت فيه<sup>(٣)</sup>: دُمَيَّ وأُبَيَّ وأَخَيَّ - برد اللام - وتقول فيه "يَلٍ" يُدَيَّة فتلحقها علامة التانيث، إذ هو رد إلى الأصل من التانيث بالعلامة؛ وتقول في تصغير "جر" حُرَيْج<sup>(٤)</sup>؛ هذا كله إذا كان قد بقي بعد الحذف على حرفين كما مثل، أو زيد على الحرفين تاء التانيث، وإليه أشار بقوله:

... ما لم يخو غير التاء ثالفاً  
كـ"سَنِيَّ وشَقِيَّ" فتقول في تصغيرهما: سُنَيْهَةٌ وشَقِيهَةٌ  
- بإبقاء التاء - لما تقرر في هبة؛ وقوله: "كما"<sup>(٥)</sup> إشارة إلى أن المنقوص لا فرق

(١) في أ: "عنها" وإنما وجب الرد لتمكن من بناء فَعِلٌ، ولتلا تقع ياء التصغير طرفاً فيرتب عليه وجوب تحريكها بحركات الإعراب، وهي لا تكون إلا ساكنة؛ التصريح ٣٢٢/٢.

(٢) في أ: "فيها".

(٣) في أ: "خرج وجرّيج" وهو تحريف لأنه لا شاهد فيه لعدم الحذف؛ والجِرُّ - محفف - أصله جِرْجٌ فحذف لامه وهو الفَرْجُ؛ اللسان "خرج" ٢٥٧/٣.

(٤) جاء في الأشعراني أن قوله: "كما" الطاهر أنه تمثيل للماء المشروب، وهذا صحيح، وإن أراد الكلمة التي تستعمل موصولة ونافية فهو تنظير لا تمثيل، لأن ما الاسمية أو الحرفية ليست من قبيل المنقوص بل ثنائية وضماً، فيكون مراده أن نحو "ما" يكمل كما يكمل المنقوص لا أنه منقوص ١٦٨/٤.

بين أن يكون وضع على أصل ثم نقص منه - كما مثل - أو كان موضوعاً على حرفين «كما ولو وهل» - إذا سميت بها ثم صغرتها - فإنك تكملها بحرف ثالث فتقول في "ما": "موي" (١)، وفي "لو": "لوي" (٢) ولك في "هل" (٣) وجهان:

أحدهما: أن تكمله بحرف علة، فتقول "هلي".

الثاني: أن تكمله بالتضعيف فتقول "هليل".

ومن يؤخيم يُصَغَّر اكتسب بالأصل كالمُعْطَفِ يَعْنِي الْمُعْطَفَا

معنى (١) التخيم في التصغير أن تعتمد إلى زوائد الكلمة فتخذفها، ثم تصغر الأصول (٢) على مقتضى القياس، فتقول في تصغير "معطف" عَطَفَ،

(١) يضعف قبل التصغير فتقول في "ما" ماء - بالمد - وذلك أنك زدت على الألف -

ألفاً فالتقى ألفان فأبدلت الثانية همزة على حد ألفي حمراء فإذا صغرت بعد التضعيف قلت "موي" بالتشديد لقلب الألف الثانية المزيدة ياء لوقوعها بعد ياء التصغير وإدغامها فيها وتقلب الألف الأولى وأواً لكونها بعد التضعيف صارت مجهولة الأصل؛ وتقول في تصغير "الماء المشروب" مؤيه بقلب الألف وأواً رداً إلى أصلها "موة" بدليل الجمع على أمواه.

(٢) يضعف "أو" قبل تصغره كما تقدم في "ما" فتقول: "نر" - بالتشديد - ثم يصغر فيقال: "لوي" وأصله: لوئو فقلت الواو الثانية ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وأدغمت فيها.

(٣) إذا كان الثاني المسمى به صحيحاً فقيه الوجهان المذكوران وأولاهما إكمالها بحرف علة؛ التصريح ٣٢٢/٢، وشرح الأحموني ١٦٧/٤.

(٤) في أ: "يعني".

(٥) في ب: "الأصل".

بحذف الزائد وهو الميم وصوغه على زنة فُعِلَ لأنه قد بقي ثلاثياً، وتقول في تصغير أحمد وحامد ومحمود حُمِدَ - بحذف زوائدها - وتقول في تصغير قرطاس قُرَيْطَسَ - بحذف ألفه ورده إلى أصوله الأربعة، ولا يتأني في تصغير الترخيم زنة فُعَيْيل لثبوت الزيادة فيه وكذلك لا يتأني في مجرؤ من الزوائد كـ«جعفر وسفرجل»، وحذف خامسه في التصغير ليس من باب الترخيم وإنما هو من باب الرد إلى صيغة فُعَيْيل، وتقول في تصغير إبراهيم وإسماعيل بُرَيْهَ وسمِعَ على غير قياس. (١)

واختم بنا التائث ما صغرت من مؤنث عارٍ ثلاثي كمين ما لم يكن بالتأني ذي ليس كشجرٍ وقبرٍ وخمسنى وحذ تركه دون تيسر ونسب حلاق تا فيما ثلاثياً كثر

إذا صغرت ما ليس فيه تاء التائث من مؤنث بالمعنى (٢) ختمته بتاء التائث بشرطين:

أحدهما: أن يكون ثلاثياً إما في الحال كـ«سارٍ ودارٍ ومين»، وإما في الأصل كـ«جئ»، وإما لأن التصغير رده إلى الثلاثة كـ«سماء» و«حمراء» و«حُبلى» إذا صغرت (٣) ترخيماً، فإنك تحذف زوائدها وتلحقها تاء التائث لصيرها إلى الثلاثة مع التائث المعنوي، فتقول في ذلك كله، دُويرة وُنُويرة وسُنينة وُيدنة

(١) لأن فيه حذف أصلين وهما الميم من إبراهيم واللام من إسماعيل، واختلفوا في المصرة نسيويه يرى زيادتها والمجرد يرى أصلتها.

ينظر: الكتاب ٤٧٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٩٢٧/٤، والتصريح ٣٢٢/٢.

وشرح الأحموني ١٧٠/٤.

(٢) في ب: "بالمعنى". (٣) في كلتا النسخين (صغراً).

(٤) في كلتا النسخين: (زوائدهما وتلحقهما) ولا وجه للنسبة.

بين أن يكون وضع على أصل ثم نقص منه - كما مثل - أو كان موضوعاً على حرفين «كما ولو وهل» - إذا سميت بها ثم صغرتها - فإنك تكملها بحرف ثالث فتقول في "ما": "موي" (١)، وفي "لو": "لوي" (٢) ولك في "هل" (٣) وجهان:

أحدهما: أن تكمله بحرف علة، فتقول "هلي".

الثاني: أن تكمله بالتضعيف فتقول "هليل".

ومن يؤخيم يُصَغَّر اكتسب بالأصل كالمُعْطَفِ يَعْنِي الْمُعْطَفَا

معنى (١) التخيم في التصغير أن تعتمد إلى زوائد الكلمة فتخذفها، ثم تصغر الأصول (٢) على مقتضى القياس، فتقول في تصغير "معطف" عَطَفَ،

(١) يضعف قبل التصغير فتقول في "ما" ماء - بالمد - وذلك أنك زدت على الألف -

ألفاً فالتقى ألفان فأبدلت الثانية همزة على حد ألفي حمراء فإذا صغرت بعد التضعيف قلت "موي" بالتشديد لقلب الألف الثانية المزيدة ياء لوقوعها بعد ياء التصغير وإدغامها فيها وتقلب الألف الأولى وأواً لكونها بعد التضعيف صارت مجهولة الأصل؛ وتقول في تصغير "الماء المشروب" مؤيه بقلب الألف وأواً رداً إلى أصلها "موة" بدليل الجمع على أمواه.

(٢) يضعف "أو" قبل تصغره كما تقدم في "ما" فتقول: "نر" - بالتشديد - ثم يصغر فيقال: "لوي" وأصله: لوئو فقلت الواو الثانية ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وأدغمت فيها.

(٣) إذا كان الثاني المسمى به صحيحاً فقيه الوجهان المذكوران وأولاهما إكمالها بحرف علة؛ التصريح ٣٢٢/٢، وشرح الأحموني ١٦٧/٤.

(٤) في أ: "يعني".

(٥) في ب: "الأصل".

يحذف الزائد وهو الميم وصوغه على زنة فُعِلَ لأنه قد بقي ثلاثياً، وتقول في تصغير أحمد وحامد ومحمود حُمِدَ - يحذف زوائدها - وتقول في تصغير قرطاس قُرَيْطَسَ - يحذف ألفه ورده إلى أصوله الأربعة، ولا يتأني في تصغير الترخيم زنة فُعَيْيل لثبوت الزيادة فيه وكذلك لا يتأني في مجرؤ من الزوائد كـ«جعفر وسفرجل»، وحذف خامسه في التصغير ليس من باب الترخيم وإنما هو من باب الرد إلى صيغة فُعَيْيل، وتقول في تصغير إبراهيم وإسماعيل بُرَيْهَ وسمِعَ على غير قياس. (١)

واختم بنا التائث ما صغرت من مؤنث عارٍ ثلاثي كمين ما لم يكن بالتأني ذي لبس كشجرٍ وقبرٍ وخمسن وحذ تركه دون لبس ونسب حلاق تا فيهما ثلاثياً كثر

إذا صغرت ما ليس فيه تاء التائث من مؤنث بالمعنى (٢) ختمته بتاء التائث بشرطين:

أحدهما: أن يكون ثلاثياً إما في الحال كـ«سارٍ ودارٍ ومين»، وإما في الأصل كـ«جئ»، وإما لأن التصغير رده إلى الثلاثة كـ«سماء» و«حمراء» و«حُبلى» إذا صغرت (٣) ترخيماً، فإنك تحذف زوائدها وتلحقها تاء التائث لصيرها إلى الثلاثة مع التائث المعنوي، فتقول في ذلك كله، دُويرة وُدَيْرَة وَسُنِينَة وَيُدِينَة

(١) لأن فيه حذف أصلين وهما الميم من إبراهيم واللام من إسماعيل، واختلفوا في المصرة تسيبويه يرى زيادتها والمجرد يرى أصلتها.

ينظر: الكتاب ٤٧٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٩٢٧/٤، والتصريح ٣٢٢/٢ وشرح الأحموني ١٧٠/٤.

(٢) في ب: "بالمعنى". (٣) في كلتا النسخين (صغراً)

(٤) في كلتا النسخين: (زوائدهما وتلحقهما) ولا وجه للنسبة.

وسُمِّيَ<sup>(١)</sup> وَحْمِيْرَةً وَحْمِيْلَةً<sup>(٢)</sup>؛ ويندر لحاق الناء فيما كثر على<sup>(٣)</sup> الثلاثي -أي زاد عليه- ومنه قومهم في تصغير [أمام أُمِيْمَةً<sup>(٤)</sup>] وفي تصغير<sup>(٥)</sup> قُدَام قُدَيْلِيْعَةٍ<sup>(٦)</sup>.

الشرط الثاني: أن يؤمن بلحاق الناء اللبس، فلو أوقع لحاقها في لبس كـ«سَحَرٍ وَبَرٍ»<sup>(٧)</sup> إذا صغرتهما على لغة من يؤنثهما<sup>(٨)</sup> فإنك لا تلحقهما الناء بحرف الالباس بمصغر المفرد، وكـ«خمسة وست»<sup>(٩)</sup> وغيرهما من أسماء العدد الذي يفرق<sup>(١٠)</sup> مذكره من مؤنثه بالناء فإنك لو ألحقتهما لعدد

(١) الأصل: سُمِّيَ -بلاط بايات- الأولى ياء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت إحدى الياءين لاجتماع ثلاث بايات في الطرف فيبقى الاسم ثلاثياً فلما عرضت ثلاثيته بسبب التصغير حذفت الناء كما تلحق الثلاثي المفرد.

(٢) تلحق الناء حُمِيْرَةً وَحْمِيْلَةً عوضاً عن ألف التانيث.

(٣) سقطت "على" من: ب.

(٤) أولى الياءين للتصغير والثانية بدل من ألف أمام.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٦) أولى الياءين للتصغير والثانية بدل من ألف قُدَام ووجه لحاق الناء في "أمام وقُدَام" أن جميع الظروف غير هذه مذكورة فلو لم تظهر الناء فيها لظن أنها مذكورة، ولا يعلم تأنيثها بالإخبار عنها لأنها ملازمة للظرفية ولا يوصفها ولا بإعادة الضمير عليها بل بياء التصغير فقط.

(٧) أي وغوهما من أسماء الأجنان.

(٨) أما من يذكُرهما فلا إشكال عليه. (٩) في ب: "يفترق".

(١٠) فلا يقال فيهما حُمِيْسَةٌ وسُدَيْسَةٌ في نحو قولنا: خمس ليلال وست ساعات؛ لأنه يلتبس بتصغير عدد المذكر في نحو قولنا: خمسة أيام وستة أعلام.

المؤنث لالتبس بعدد المذكر، وتركها دون حصول اللبس شاذ -أي خارج عن القياس- إلا أنه ليس في القلة كالحاقها الزائد على الثلاثي ومنه قومهم: قُرَيْعٌ وَخُرَيْبٌ وَنَعْلٌ<sup>(١)</sup>.

وصغروا شلودا الذي ودامع الفروع منها تاوتسي التصغير كما اختص بالأسماء فهو مختص بالتمكن منها إذ هو نوع من التصرف فيها، ولذلك أجمع على شُدُوذ<sup>(٢)</sup> تصغير فعل التعجب في قوله: ٥٠٨- ياماً أُنَيْلِحَ غَيْرُ لَانَشَدَنُ لَنَا<sup>(٣)</sup> ... ..

(١) أي تصغير "دُرُع" و"خُرُب" و"نَعْل"؛ على ما ذكر وترك الناء فيهن مع تأنيثهن وتلائيتهن وعدم اللبس شاذ. (٢) ساقطة من: أ.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط وأكثر المراجع تنسبه إلى العرجي وقد نسب إلى كثير عزة وإلى مجنون ليلى، وإلى غيرهما ونظام البيت قوله:

... .. من هُوَيْكَيْكُكُ الضَّالِّ والسُّمْرِ  
و"شَدَنُ" من قولهم شدن الظبي إذا ظهر قرناه، والمراد هنا ظهورن لنا، والضَّالَّ والسمر نوعان من الشجر البري والأول هو السُّمَر. اللسان "ضيل" ٤٢١/١٣، والثاني شجر الطلح. "سمر" ٤٥/٦.

وقول الشارح: «أجمع على شُدُوذ تصغير فعل التعجب» فيه إهمال فإن جهة الشُدُوذ عند كل فريق مخالفة لما عند الآخر، فالبيروني يرونها من جهة أن صيغة التعجب فعلية والفعل لا يصغر، ولذا أجابوا عن هذا الشاهد بأجوبة كثيرة ليس هذا مكان لإيرادها؛ والكوفيون يرونها من جهة أن الفعل التعجب وإن كان اسماً عندهم إلا أنه غير متمكن، والتصغير إنما يجري على الأسماء المتمكنة. ينظر البيت في: التبصرة ٢٢٢/١، والإنصاف ١٢٧/١، وابن يعيش ١٣٥/٥، وشرح الكافية ٣٠٨/١، وشرح الجمل ٥٨٣/١، واللسان "شدن" ١٠١/١٧، والمعنى الشاهد رقم ١١٦١، والمجمع ٧٦/١ و٩٠/٢، والأخوئي ١٨/٣، وديوان العرجي: ١٨٢، وديوان الجنون: ١٦٨، ومعجم شواهد العربية: ١٧٩.

وسُمِّيَ<sup>(١)</sup> وَحْمِيْرَةً وَحْمِيْلَةً<sup>(٢)</sup>؛ ويندر لحاق الناء فيما كثر على<sup>(٣)</sup> الثلاثي -أي زاد عليه- ومنه قومهم في تصغير [أمام أُمِيْمَةً<sup>(٤)</sup>] وفي تصغير<sup>(٥)</sup> قُدَام قُدَيْلِيْعَةٍ<sup>(٦)</sup>.

الشرط الثاني: أن يؤمن بلحاق الناء اللبس، فلو أوقع لحاقها في لبس كـ«سَحَرٍ وَبَرٍ»<sup>(٧)</sup> إذا صغرتهما على لغة من يؤنثهما<sup>(٨)</sup> فإنك لا تلحقهما الناء بحرف الالباس بمصغر المفرد، وكـ«خمسة وست»<sup>(٩)</sup> وغيرهما من أسماء العدد الذي يفرق<sup>(١٠)</sup> مذكره من مؤنثه بالناء فإنك لو ألحقتهما لعدد

(١) الأصل: سُمِّيَ -بلاط بايات- الأولى ياء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت إحدى الياءين لاجتماع ثلاث بايات في الطرف فيبقى الاسم ثلاثياً فلما عرضت ثلاثيته بسبب التصغير حذفت الناء كما تلحق الثلاثي المفرد.

(٢) تلحق الناء حُمِيْرَةً وَحْمِيْلَةً عوضاً عن ألف التانيث.

(٣) سقطت "على" من: ب.

(٤) أولى الياءين للتصغير والثانية بدل من ألف أمام.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٦) أولى الياءين للتصغير والثانية بدل من ألف قُدَام ووجه لحاق الناء في "أمام وقُدَام" أن جميع الظروف غير هذه مذكورة فلو لم تظهر الناء فيها لظن أنها مذكورة، ولا يعلم تأنيثها بالإخبار عنها لأنها ملازمة للظرفية ولا يوصفها ولا بإعادة الضمير عليها بل بياء التصغير فقط.

(٧) أي وغوهما من أسماء الأجنان.

(٨) أما من يذكُرهما فلا إشكال عليه. (٩) في ب: "يفترق".

(١٠) فلا يقال فيهما حُمِيْسَةٌ وسُدَيْسَةٌ في نحو قولنا: خمس ليلال وست ساعات؛ لأنه يلتبس بتصغير عدد المذكر في نحو قولنا: خمسة أيام وستة أعلام.

المؤنث لالتبس بعدد المذكر، وتركها دون حصول اللبس شاذ -أي خارج عن القياس- إلا أنه ليس في القلة كالحاقها الزائد على الثلاثي ومنه قومهم: قُرَيْعٌ وَخُرَيْبٌ وَنَعْلٌ<sup>(١)</sup>.

وصغروا شلودا الذي ودامع الفروع منها تاوتسي التصغير كما اختص بالأسماء فهو مختص بالتمكن منها إذ هو نوع من التصرف فيها، ولذلك أجمع على شُدُوذ<sup>(٢)</sup> تصغير فعل التعجب في قوله: ٥٠٨- ياماً أُنَيْلِحَ غَيْرُ لَانَشَدَنُ لَنَا<sup>(٣)</sup> ... ..

(١) أي تصغير "دُرُع" و"خُرُب" و"نَعْل"؛ على ما ذكر وترك الناء فيهن مع تأنيثهن وتلائيتهن وعدم اللبس شاذ. (٢) ساقطة من: أ.

(٣) هذا صدر بيت من البسيط وأكثر المراجع تنسبه إلى العرجي وقد نسب إلى كثير عزة وإلى مجنون ليلى، وإلى غيرهما ونظام البيت قوله:

... .. من هُوَيْكَيْكُكُ الضَّالِّ والسُّمْرِ  
و"شَدَنُ" من قولهم شدن الظبي إذا ظهر قرناه، والمراد هنا ظهورن لنا، والضَّالَّ والسمر نوعان من الشجر البري والأول هو السُّمَر. اللسان "ضيل" ٤٢١/١٣، والثاني شجر الطلح. "سمر" ٤٥/٦.

وقول الشارح: «أجمع على شُدُوذ تصغير فعل التعجب» فيه إهمال فإن جهة الشُدُوذ عند كل فريق مخالفة لما عند الآخر، فالبيروني يرونها من جهة أن صيغة التعجب فعلية والفعل لا يصغر، ولذا أجابوا عن هذا الشاهد بأجوبة كثيرة ليس هذا مكان لإيرادها؛ والكوفيون يرونها من جهة أن الفعل التعجب وإن كان اسماً عندهم إلا أنه غير متمكن، والتصغير إنما يجري على الأسماء المتمكنة. ينظر البيت في: التبصرة ٢٢٢/١، والإنصاف ١٢٧/١، وابن يعيش ١٣٥/٥، وشرح الكافية ٣٠٨/١، وشرح الجمل ٥٨٣/١، واللسان "شدن" ١٠١/١٧، والمعنى الشاهد رقم ١١٦١، والمجمع ٧٦/١ و٩٠/٢، والأخوئي ١٨/٣، وديوان العرجي: ١٨٢، وديوان الجنون: ١٦٨، ومعجم شواهد العربية: ١٧٩.

لأن الكوفيين وإن قالوا باسميته فهو غير<sup>(١)</sup> قابل للتصغير لعدم تمكنه، وقد شد -أيضا- تصغير أسماء غير متمكنة في بابي<sup>(٢)</sup> للموصلات وأسماء الإشارة لأنها أشبهت المتمكن في كونها توصف ويوصف بها، وذكر للمصنف أنها<sup>(٣)</sup> تصغير "الذي" و"التي" من الموصولات، و"ذا" من أسماء الإشارة؛ وقوله: "مع الفروع" الظاهر أنه أراد فروع النوعين، وقد سمع في فروع الذي والتي في تثنيتهما وجمع الذي؛ وصوره هو وابنه<sup>(٤)</sup> في: اللاهين واللاهي واللاهي واللاهي، ولم يسمع في شيء من ذلك؛ وأما "ذا" فلم يسمع في أكثر فروعه إلا أن بعضهم حكى الاتفاق [على أنه لا تصغير "ذى" لئلا يلتبس بالمذكر والأكثرون]<sup>(٥)</sup> على أنه لا تصغير "تت" استغناء عنه بتصغير "تا" ثم تصغير هذه الأسماء غالف لتصغير غيرها في حكمين:

أحدهما: أنه لا يضم أولها<sup>(٦)</sup> بل يبقى على حركته.

الثاني: أنه يزداد في آخرها ألف عوضا عن ضم الأول، فنقول: اللّٰهيا واللّٰهيا، ودّيا وتّيا، فإن ختمت بعلامة تثنية أو جمع استغفيت عن إلحاقها<sup>(٧)</sup> فنقول دّيان واللّٰهين -يرد الياء فيهما- لما تقرر من أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، ولحاق ياء التصغير وياء الجمع أو التثنية أو<sup>(٨)</sup> ألفها، وإذا<sup>(٩)</sup> صغرت جمع التي رددتها إلى المفرد صغرتها كما سبق ثم جمعتها بالألف والناء فقلت اللّٰهيات كلنا قال المصنف وابنه ولم يسمع ذلك عن العرب.

- (١) ساقطة من: أ. (٢) في ب: "باب". (٣) في أ: "أنه".
- (٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٩٢٥/٤-١٩٢٦، وشرح ابن الناطم ص ٧٩٤.
- (٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٦) في أ: "أوله".
- (٧) أي الألف المعوض بها عن ضم الأول. (٨) في أ: "والفها".
- (٩) في ب: "وإذا".

### النسب

معنى النسب: أن تضيف شيئا إلى شيء فيصير منسوباً إليه، ثم قد يكون النسب إلى جنس كإنسي وعربي، وقد يكون إلى قبيلة كقُرشي، وإلى أب كهاشمي، وإلى أم كفاطمي، وإلى مكان كبصري وججازي، وإلى صناعة كخريزي، وإلى شيخ كاحمدي، وإلى زئي كصوفي، وإلى اعتقاد كقديري، وغير ذلك مما [تصح النسبة إليه]<sup>(١)</sup>.

يساء كيا الكرسي زادوا للنسب وكل ما قبله كسرة وجسب الاسم للنسب إليه يزداد في آخره ياء<sup>(٢)</sup> مشددة كياء الكرسي، ويجب كسر ما قبلها، وتصير الياء حرف إعرابه.

ومثله مما حواه حذف وتا تانيث أو مدّته لا تُتْبِيا وإن تكن ترتب ذان سَكَن فقلْبها واو وحذفها حَسَن لِشَيْبِهاا الملحق والأصلي ما لها وللأصلي قلب يُعْمَيا إذا حرّى المنسوب إليه مثل ياء النسب بأن كان في آخره ياء مشددة مكسور ما قبلها إما للنسب [كـ"الشافعي"، وإما كـ"بيهقي"]<sup>(٣)</sup> فإنك تحذف الياء التي في آخره استغناء عنها بياء النسب<sup>(٤)</sup>، فنقول في النسب إليهما شافعي

- (١) سماء سيبويه الإضافة؛ الكتاب: ٣/٣٤٨. (٢) في ب: "يصح النسب إليه".
- (٣) انظر إلى علامة لأنه معنى حادث فلا بد له من علامة، وكانت ياء لحقة حروف اللين ولكرة زهادتها، ولم تكن ألفا لئلا يكون الإعراب تقديريا، ولا واواً لتقلها.
- ينظر: شرح ابن عبيد ١٤٢/٥، والتصريح ٣٢٧/٢.
- (٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٥) وللا تجمع أربع بايات فيحصل النقل.



لأن الكوفيين وإن قالوا باسميته فهو غير<sup>(١)</sup> قابل للتصغير لعدم تمكنه، وقد شد -أيضا- تصغير أسماء غير متمكنة في بابي<sup>(٢)</sup> للموصلات وأسماء الإشارة لأنها أشبهت المتمكن في كونها توصف ويوصف بها، وذكر للمصنف أنها<sup>(٣)</sup> تصغير "الذي" و"التي" من الموصولات، و"ذا" من أسماء الإشارة؛ وقوله: "مع الفروع" الظاهر أنه أراد فروع النوعين، وقد سمع في فروع الذي والتي في تنبيههما جمع الذي؛ وصوره هو وابنه<sup>(٤)</sup> في: اللاهين واللاهي واللاهي واللاهي، ولم يسمع في شيء من ذلك؛ وأما "ذا" فلم يسمع في أكثر فروعه إلا أن بعضهم حكى الاتفاق [على أنه لا تصغر "ذى" لئلا يلتبس بالمذكر والأكثرون]<sup>(٥)</sup> على أنه لا تصغر "ئى" استغناء عنه بتصغير "تا" ثم تصغير هذه الأسماء غالف لتصغير غيرها في حكمين:

أحدهما: أنه لا يضم أولها<sup>(٦)</sup> بل يبقى على حركته.

الثاني: أنه يزداد في آخرها ألف عوضا عن ضم الأول، فنقول: اللّٰهيا واللّٰهيا، ودّيا وديّا، فإن ختمت بعلامة تنبيه أو جمع استغفيت عن إلحاقها<sup>(٧)</sup> فنقول دّيان واللّٰهين -يرد الياء فيهما- لما تقرر من أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، ولحاق ياء التصغير وياء الجمع أو التنبيه أو<sup>(٨)</sup> ألفها، وإذا<sup>(٩)</sup> صغرت جمع التي رددتها إلى المفرد صغرتها كما سبق ثم جمعتها بالألف والناء فقلت اللّٰهيات كلنا قال المصنف وابنه ولم يسمع ذلك عن العرب.

- (١) ساقطة من: أ. (٢) في ب: "باب". (٣) في أ: "أنه".
- (٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٩٢٥/٤-١٩٢٦، وشرح ابن الناطم ص ٧٩٤.
- (٥) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٦) في أ: "أوله".
- (٧) أي الألف المعوض بها عن ضم الأول. (٨) في أ: "والفها".
- (٩) في ب: "وإذا".

### النسب

معنى النسب: أن تضيف شيئا إلى شيء فيصور منسوباً إليه، ثم قد يكون النسب إلى جنس كإنسي وعربي، وقد يكون إلى قبيلة كقُرشي، وإلى أب كهاشمي، وإلى أم كفاطمي، وإلى مكان كبصري وججازي، وإلى صناعة كخريزي، وإلى شيخ كاحمدي، وإلى زئي كصوفي، وإلى اعتقاد كقديري، وغير ذلك مما [تصح النسبة إليه]<sup>(١)</sup>.

يساء كيا الكرسي زادوا للنسب وكل ما قبله كسرة وجسب الاسم للنسب إليه يزداد في آخره ياء<sup>(٢)</sup> مشددة كياء الكرسي، ويجب كسر ما قبلها، وتصير الياء حرف إعرابه.

ومثله مما حواه احذف وتا تانيث أو مدّته لا تُتْبِيا وإن تكن ترتب ذان سَكَن فقلْبها واو وحذفها حَسَن لِشَيْبِهاا الملحق والأصلي ما لها وللأصلي قلب يُعْمَيا إذا حرّى المنسوب إليه مثل ياء النسب بأن كان في آخره ياء مشددة مكسور ما قبلها إما للنسب [كـ"الشافعي"، وإما كـ"بيهقي"]<sup>(٣)</sup> فإنك تحذف الياء التي في آخره استغناء عنها بياء النسب<sup>(٤)</sup>، فنقول في النسب إليهما شافعي

- (١) سماء سيبويه الإضافة؛ الكتاب: ٣/٣٤٨. (٢) في ب: "يصح النسب إليه".
- (٣) انظر إلى علامة لأنه معنى حادث فلا بد له من علامة، وكانت ياء لحقة حروف اللين ولكرة زهادتها، ولم تكن ألفا لئلا يكون الإعراب تقديريا، ولا واواً لتقلها.
- ينظر: شرح ابن عيوش ١٤٢/٥، والتصريح ٣٢٧/٢.
- (٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٥) وللا تجمع أربع بايات فيحصل النقل.

وَبُحْتِي، فيستوي فيه<sup>(١)</sup> لفظ للنسب [ولفظ للنسب]<sup>(٢)</sup> إليه، إلا أنهما يختلفان تقديرًا، وكذلك لا ينصرف بُحْتِي جمعًا ولا مسمى به لأنه بزنة مفاعيل، وتصرفه إذا نسبت<sup>(٣)</sup> إليه<sup>(٤)</sup>، لزوال الزنة<sup>(٥)</sup>؛ وإنما يكون مثل باء النسب إذا كانت رابعة فأكثر، أما لو كانت ثالثة كـ"بُحْتِي" لم تحذف كلها؛ بل تحذف الأولى فقط<sup>(٦)</sup>، وتقلب الثانية ولو، فنقول بُحْتِي، ولذلك قيل في أمية أموي.

وتحذف لياء النسب أيضا تاء التأنيث مطلقًا، سواء كانت ثالثة أو أكثر، فنقول في النسب إلى مكة مكِّي<sup>(٧)</sup> وإلى حنظلة حَنْظَلِي، ولذلك لم ينكحوا في قولهم: "الذاتي والعرضي" - بإثبات التاء في الذاتي - وإنما حقه أن يقال

(١) ساقطة من: ب.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٣) في أ: "نسب".

(٤) أي إلى بُحْتِي مسمى به مذكر، فلا يشمل الحال الأولى وهي الجمع، لأن جمع التكسير لا ينسب إليه على لفظه، بل يرد إلى مفردة ثم ينسب إليه.

(٥) لأن الياء التي كانت تُحصل الصيغة زالت، وعلفتها ياء أخرى غيرها وهي أجنبية لم تبن الكلمة عليها، فوزنه قبل النسب مفاعيل ويعد "مفاعي" فيصرف.

(٦) فرارًا من الإحفاف وتعينت للحذف لسكونها.

(٧) لأن بقاء التاء في نحو مكة عند النسب إليها يوقع في إثبات: ١٠: الأ: ث في نسبة المذكر فيقال: "رجل مكِّي" واجتماع تأنيثين في النسبة إلى مؤنث فيقال: امرأة مكبية، وهذا لا يجوز. ينظر: شرح ابن عيسى: ١٤٤/٥، والنصريح: ٣٧٨/٢.

دَوَوِي<sup>(١)</sup> ومن جن العامة قولهم "خَلِيفِي"<sup>(٢)</sup>، وتحذف له أيضا مدة التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة، لكنها إنما يجب حذفها إذا زادت على أربعة أحرف كـ"خجاري وعاشوراء"، أو كانت رابعة لكن ثاني ما هي فيه متحرك كـ"حجلي وكرثا"<sup>(٣)</sup> فنقول في النسب إلى ذلك<sup>(٤)</sup> خَجَارِي وعَاشُورِي وخِجَلِي وكرثي - يحذف ألف التأنيث - فإن وقعت رابعة في كلمة ثانيها ساكن فللعرب فيها لغتان حستان:

إحدهما: حذفها.

والثانية: قلبها وأو<sup>(٥)</sup>.

فتقول في النسب إلى خَجَلِي وخَمْرَاء [علسى

(١) ينظر: الكتاب: ٣٦٦/٣؛ وقد صوب بعض المتأخرين قولهم بدعوى أن تلحينهم إنما يتجه لو كان مرادهم بذات مدلولها اللغوي وهو "صاحبة" بيد أنهم لم يريدوا ذلك وإنما أرادوا بذات معنى النفس أو الحقيقة فهي نسبة اصطلاحية بمنتهى ولكن الشيخ خالد الأزهرى قال: «وحيث نسبوا إليها فلا بد من حذف ثالثها ورَدُّ لامها المحذوفة»، النصريح: ٣٧٨/٢.

(٢) أي في النسب إلى "الخليفة" بإثبات تاء التأنيث، وهذا خطأ لخروجه عن القاعدة، وصوابه حذف التاء منه.

(٣) التمثيل بـ"حجلي" غير صحيح لأن ثاني "خجلي" ساكن، والكلام على ما كان ثانيه متحركاً؛ وأما الكلمة الثانية فلم يظهر لي مراده بها؛ والذي يمثل به النحويون في هذا نحو: جَمَزِي وينسب إليه بحذف الألف فتقول: "جَمَزِي" لأن حركة الثاني بمنزلة حرف آخر، فالألف فيه كعامسة.

(٤) ساقطة من: ب.

(٥) في ب: "باء"، وهو تحريف.

وَبُحْتِي، فيستوي فيه<sup>(١)</sup> لفظ للنسب [ولفظ للنسب]<sup>(٢)</sup> إليه، إلا أنهما يختلفان تقديرًا، وكذلك لا ينصرف بُحْتِي جمعًا ولا مسمى به لأنه بزنة مفاعيل، وتصرفه إذا نسبت<sup>(٣)</sup> إليه<sup>(٤)</sup>، لزوال الزنة<sup>(٥)</sup>؛ وإنما يكون مثل باء النسب إذا كانت رابعة فأكثر، أما لو كانت ثالثة كـ"بُحْتِي" لم تحذف كلها؛ بل تحذف الأولى فقط<sup>(٦)</sup>، وتقلب الثانية ولو، فنقول بُحْتِي، ولذلك قيل في أمية أموي.

وتحذف لياء النسب أيضا تاء التأنيث مطلقًا، سواء كانت ثالثة أو أكثر، فنقول في النسب إلى مكة مكِّي<sup>(٧)</sup> وإلى حنظلة حَنْظَلِي، ولذلك لم ينكحوا في قولهم: "الذاتي والعرضي" - بإثبات التاء في الذاتي - وإنما حقه أن يقال

(١) ساقطة من: ب.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٣) في أ: "نسب".

(٤) أي إلى بُحْتِي مسمى به مذكر، فلا يشمل الحال الأولى وهي الجمع، لأن جمع التكسير لا ينسب إليه على لفظه، بل يرد إلى مفردة ثم ينسب إليه.

(٥) لأن الياء التي كانت تُحصل الصيغة زالت، وعلفتها ياء أخرى غيرها وهي أجنبية لم تبن الكلمة عليها، فوزنه قبل النسب مفاعيل ويعد "مفاعي" فيصرف.

(٦) فرارًا من الإحفاف وتعينت للحذف لسكونها.

(٧) لأن بقاء التاء في نحو مكة عند النسب إليها يوقع في إثبات: ١٠: الأ: ث في نسبة المذكر فيقال: "رجل مكِّي" واجتماع تأنيثين في النسبة إلى مؤنث فيقال: امرأة مكبية، وهذا لا يجوز. ينظر: شرح ابن عيسى: ١٤٤/٥، والنصريح: ٣٧٨/٢.

دَوَوِي<sup>(١)</sup> ومن جن العامة قولهم "خَلِيفِي"<sup>(٢)</sup>، وتحذف له أيضا مدة التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة، لكنها إنما يجب حذفها إذا زادت على أربعة أحرف كـ"خجاري وعاشوراء"، أو كانت رابعة لكن ثاني ما هي فيه متحرك كـ"حجلي وكرثا"<sup>(٣)</sup> فنقول في النسب إلى ذلك<sup>(٤)</sup> خَجَارِي وعَاشُورِي وخِجَلِي وكرَثِي - يحذف ألف التأنيث - فإن وقعت رابعة في كلمة ثانيها ساكن فللعرب فيها لغتان حستان:

إحدهما: حذفها.

والثانية: قلبها وأو<sup>(٥)</sup>.

فتقول في النسب إلى خِجَلِي وخِجَلِي وخِجَلِي وخِجَلِي

(١) ينظر: الكتاب: ٣٢٦/٣؛ وقد صوب بعض المتأخرين قولهم بدعوى أن تلحينهم إنما يتجه لو كان مرادهم بذات مدلولها اللغوي وهو "صاحبة" بيد أنهم لم يريدوا ذلك وإنما أرادوا بذات معنى النفس أو الحقيقة فهي نسبة اصطلاحية بمنتهى ولكن الشيخ خالد الأزهرى قال: «وحيث نسبوا إليها فلا بد من حذف تاليها ورَدُّ لامها المحذوفة»، النصريح: ٣٢٨/٢.

(٢) أي في النسب إلى "الخليفة" بإثبات تاء التأنيث، وهذا خطأ لخروجه عن القاعدة، وصوابه حذف التاء منه.

(٣) التمثيل بـ"حجلي" غير صحيح لأن ثاني "خِجَلِي" ساكن، والكلام على ما كان ثانيه متحركاً؛ وأما الكلمة الثانية فلم يظهر لي مراده بها؛ والذي يمثل به النحويون في هذا نحو: جَمَزِي وينسب إليه بحذف الألف فتقول: "جَمَزِي" لأن حركة الثاني بمنزلة حرف آخر، فالألف فيه كعامسة.

(٤) ساقطة من: ب.

(٥) في ب: "باء"، وهو تحريف.

الأول<sup>(١)</sup> حَبْلِيَّ وَحَمْرِيَّ، وعلى الثانية حَبْلِيَّ، وإن شئت حَبْلَاوِيَّ<sup>(٢)</sup> وحمراوِيَّ؛ والحذف في المقصورة أحسن<sup>(٣)</sup> من القلب، والمسدودة بالعكس؛ وحكم ما أشبه ألف التانيث من ألف الإلحاق والألف المنقلبة عن أصل، وهي التي عبر عنها المصنف "بالأصلي" في ذلك حكم ألف التانيث فتجنسان إن زادا على ثلاثة أحرف كَحَبْرِيَّ<sup>(٤)</sup> ومُصْطَفَى، ولا يوجدان رابعاً في متحرك الوسط، وإن وقعاً رابعاً في ساكن الوسط كـ"عَلَقَى"<sup>(٥)</sup> ومُنْهَى. ففيهما من الحذف والقلب إلى الواو ما في نحو حَبْلَى إلّا أن الأصلية كَألف مُنْهَى يُعْتَمَى قلبها -أي يختار-<sup>(٦)</sup> بخلاف التي للإلحاق فإن المختار حذفها.<sup>(٧)</sup>

(١) ما بين المقوفين ساقط من: أ.

(٢) بالفصل بينها وبين اللام بألف زائدة تشبيهاً لها بالمسدودة.

(٣) لأن شبهها بألف التانيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل.

(٤) الحَبْرِيَّ: الفرد، وقيل الطويل الظاهر القصير الرجلين، اللسان "حرك" ٢٩٠/١٢.

(٥) العَلَقَى: يقع على الواحد والجمع، وهو نبت ترعاه الإبل، اللسان "عَلَقَ" ١٣٦/١٢.

(٦) اختير القلب في الأصلية على الحذف لأن القلب رجوع إلى الأصل.

(٧) فاعلم كلام الشارح هنا وتخصيص الناظم -قوله- الأصلي بترجيح القلب يوهم أن ألف الإلحاق ليست كذلك، بل هي كالألف التانيث في ترجيح الحذف، وقد صرح في ثكنتها وصرحها بأن القلب في ألف الإلحاق الرابعة أحوذ بين الحذف كأصلية، لكن ذكر أن الحذف في ألف الإلحاق أشبه من الحذف في الأصلية لأن ألف الإلحاق شبهة بألف حَبْلَى في الزيادة. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٩٤٢/٤.

والألف الجائز أربعاً أزل كذلك يا المقوص خامساً غزل والحذف في الياء رابعاً أحق من قلب وحتم قلب ثالث يمين وأول ذا القلب افتتاحاً وقيل وقيل عنهما الفتح وقيل ألف المقصور إذا زادت على أربعة أحرف حذفت مطلقاً كما سبق في مصطفي ونحوه ومُسْتَدْعَى ومُتْقَاضَى، فإن<sup>(١)</sup> كانت رابعة فقد سبق التفصيل فيها، وأما<sup>(٢)</sup> الثالثة كـ"فَتَى وَرَحَى" فليس فيها إلا القلب<sup>(٣)</sup>، ومثلها في الحكم بياء المقصور فإنها تحذف<sup>(٤)</sup> إن وقعت خامسة كـ"المُهْشَدِي"، وإن وقعت رابعة كـ"القاضي والمُعْطَى" ففيها وجهان:

أحدهما: حذفها.

والثاني: قلبها واواً.

فتقول على الأول قاضي، وعلى الثاني قاضِيَّ، والمختار الأول؛ وإن وقعت ثالثة كـ"الشَّجِي" تعين فيها القلب؛ ثم حيث قلبت الياء أو الألف واواً فلا بد من فتح<sup>(٥)</sup> ما قبلها، وحيث حذفتها كسرتة من أجل بياء النسب. ثم استطراد من ذلك إلى ما يغير في النسب فيعطى غير حركته وهو ما كانت عينه مكسورة من مفتوح الفاء كـ"شَر" أو مكسورة كـ"إِزِيل" أو مضمومة

(١) في أ: "وإن". (٢) في ب: "فأما".

(٣) أي لل الواو؛ وقيلها -في فتى- واواً وإن كان أصلها الياء فلفلاً تجتمع الكسرة والياءات فيحصل النفل (٤) أي لل طول.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٤٠/٣.

(٦) أي قبل القلب، وذلك لأن قلبها واواً لا بد وأن يسبق بقلبها ألفاً، التصريح ٣٢٩/٢.

الأول<sup>(١)</sup> حَبْلِيَّ وَحَمْرِيَّ، وعلى الثانية حَبْلِيَّ، وإن شئت حَبْلَاوِيَّ<sup>(٢)</sup> وحمراوِيَّ؛ والحذف في المقصورة أحسن<sup>(٣)</sup> من القلب، والمسدودة بالعكس؛ وحكم ما أشبه ألف التانيث من ألف الإلحاق والألف المنقلبة عن أصل، وهي التي عبر عنها المصنف "بالأصلي" في ذلك حكم ألف التانيث فتجنسان إن زادا على ثلاثة أحرف كَحَبْرِيَّ<sup>(٤)</sup> ومُصْطَفَى، ولا يوجدان رابعاً في متحرك الوسط، وإن وقعاً رابعاً في ساكن الوسط كـ"عَلَقَى"<sup>(٥)</sup> ومُنْهَى. ففيهما من الحذف والقلب إلى الواو ما في نحو حَبْلَى إلّا أن الأصلية كَأَلَفْ مُنْهَى يُعْتَمَى قلبها -أي يختار-<sup>(٦)</sup> بخلاف التي للإلحاق فإن المختار حذفها.<sup>(٧)</sup>

(١) ما بين المقوفين ساقط من: أ.

(٢) بالفصل بينها وبين اللام بالفتحة زائدة تشبيهاً لها بالمسدودة.

(٣) لأن شبهها بألف التانيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل.

(٤) الحَبْرِيَّ: الفرد، وقيل الطويل الظاهر القصير الرجلين، اللسان "حرك" ٢٩٠/١٢.

(٥) العَلَقَى: يقع على الواحد والجمع، وهو نبت ترعاه الإبل، اللسان "علق" ١٣٦/١٢.

(٦) اختير القلب في الأصلية على الحذف لأن القلب رجوع إلى الأصل.

(٧) فاعلم كلام الشارح هنا وتخصيص الناظم -قوله- الأصلي بترجيح القلب يوهم أن ألف الإلحاق ليست كذلك، بل هي كالألف التانيث في ترجيح الحذف، وقد صرح في ثكنتها وصرحها بأن القلب في ألف الإلحاق الرابعة أحوذ بين الحذف كأصلية، لكن ذكر أن الحذف في ألف الإلحاق أشبه من الحذف في الأصلية لأن ألف الإلحاق شبهة بألف حَبْلَى في الزيادة. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٩٤٢/٤.

والألف الجائز أربعاً أزل كذلك يا المقوص خامساً غزل والحذف في الياء رابعاً أحق من قلب وحتم قلب ثالث يمين وأول ذا القلب افتتاحاً وقيل وقيل عنهما الفتح وقيل ألف المقصور إذا زادت على أربعة أحرف حذفت مطلقاً كما سبق في مصطفي ونحوه ومُستَدْعَى ومُتْقَاضَى، فإن<sup>(١)</sup> كانت رابعة فقد سبق التفصيل فيها، وأما<sup>(٢)</sup> الثالثة كـ"فَتَى وَرَحَى" فليس فيها إلا القلب<sup>(٣)</sup>، ومثلها في الحكم بياء المقصور فإنها تحذف<sup>(٤)</sup> إن وقعت خامسة كـ"المُهْشَدِي"، وإن وقعت رابعة كـ"القاضي والمُعْطَى" ففيها وجهان:

أحدهما: حذفها.

والثاني: قلبها واواً.

فتقول على الأول قاضي، وعلى الثاني قاضيوي، والمختار الأول؛ وإن وقعت ثالثة كـ"الشَّجِي" تعين فيها القلب؛ ثم حيث قلبت الياء أو الألف واواً فلا بد من فتح<sup>(٥)</sup> ما قبلها، وحيث حذفتها كسرتة من أجل بياء النسب. ثم استطراد من ذلك إلى ما يغير في النسب فيعطى غير حركته وهو ما كانت عينه مكسورة من مفتوح الفاء كـ"شَر" أو مكسورة كـ"إِيل" أو مضمومة

(١) في أ: "وإن". (٢) في ب: "فأما".

(٣) أي لل الواو؛ وقيلها -في فتى- واواً وإن كان أصلها الياء فليست تجمع الكسرة والياءات فيحصل النفل (٤) أي لل طول.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٤٠/٣.

(٦) أي قبل القلب، وذلك لأن قلبها واواً لا بد وأن يسبق بقلبها ألفاً، التصريح ٣٢٩/٢.

كـ"لُئِلْ"، فإنك إذا نسبت إليها فتحت أعينها فقلت: نَمَرِي وَإِلَيَّ وَذُلِّي لأن ما قبل ياء النسب قد كسر من أجلها والياء شبيهة بالكسرة فكروها توالى الأمثال فحفظوه بفتح العين.

**وقيل في المرمي مَرْمِيٌّ واختير في استعمالهم مَرْمِيٌّ**  
هذه المسألة مستثناة مما سبق من وجوب حذف ما في آخر المنسوب إليه من ياء شبيهة بياء النسب، وهو ما إذا كانت إحدى الياءين المشددتين منقلبة فيه عن أصل كـ"مَرْمِيٍّ" فإن أصله مَرْمُوِيٌّ ثم قلبت الضمة كسرة فانقلبت لذلك الواو ياء وأدغمت في مماثلتها، فالمختار فيه تشبيهها بياء كرمسي في حذفها للنسب فيقال فيه: مَرْمِيٌّ كالمنسوب إليه؛ وبعض العرب يقتصر على حذف الياء الأولى ويبقى الثانية لأصلاتها، إلا أنه يقلبها وأو كما يقلب واو<sup>(١)</sup> مُطْعِي مَنْ نسب إليه<sup>(٢)</sup> دون حذفها فيقول مَرْمُوِيٌّ<sup>(٣)</sup>.

**ونحو حسي فتح ثانيه يجب وأردده وأو إن يكن عنه قلب**  
إذا كان آخر المنسوب إليه ياء مشددة إلا أنها بعد حرف واحد كما في حَيٍّ رَطِيٍّ فإنك لا تحذف واحدة منهما بل تقلب الثانية وأواً مطلقاً، وأما الأولى فإنك تحركها بالفتح وتردها إلى أصلها فإن كان أصلها وأواً رددتها إليها فتقول في طَيٍّ طَوَوِيٍّ، وإن كان أصلها ياء وددتها إليها فتقول في حَيٍّ حَيَوِيٍّ.

**وعلم التنبيه احذف للنسب ومثل ذاتي جمع تصحيح وجب**  
مما يحذف للنسب -أيضاً- علامة التنبيه وعلامة جمع التصحيح للذكر،

(١) في ب: "ياء". (٢) ساقطة من: ب.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٣٤٦، وشرح الشافية ٢/٣٥، وشرح الأغوني ٤/١٨٢.

فتقول في النسب إلى زَيْدَانَ وزَيْدَيْنِ: زَيْدَوِيٌّ كما ينسب إلى المفرد، وأما جمع التصحيح الموثق فظاهر كلام المصنف أن حكمه حكم تصحيح المذكر، وفيه تفصيل: وهو أن التاء تحذف منه -مطلقاً-، وأما الألف فإن كان قبلها أربعة أحرف حذفت<sup>(١)</sup> -أيضاً- كمسلمات، ووسادات وإن كان قبلها ثلاثة أحرف

وثانيها ساكن كـ"صَخْرَات"<sup>(٢)</sup> فلك فيها ما في ألف جُئَلَى من الحذف والقلب وأو، هذا كله ما دام التنبيه والجمع باقية على حالها أما إن نقلت إلى العلمية فكذلك<sup>(٣)</sup> عند من تركها على إعرابها في الجمع والتثنية، وأما<sup>(٤)</sup> على لغة من يحسري المننى في الإعراب بالحركات مخسرة سلمان<sup>(٥)</sup> وجمع المذكر السالم مجرى "عَسَلَيْنِ"<sup>(٦)</sup> ويعرب جمع الموثق السالم غير منصرف فإنه ينسب إلى الأولين على لفظهما فيقول في النسب إلى رجل اسمه<sup>(٧)</sup> زَيْدَان زَيْدَانِيٍّ، وفي النسب إلى رجل اسمه<sup>(٨)</sup> زَيْدَيْنِ زَيْدَيْنِيٍّ؛ وأما الثالث<sup>(٩)</sup> فإن تاءه تحذف مطلقاً لأنها تاء تأنيث، ويبقى ألفه بمنزلة ألف المقصور على ما سبق لها من الأحكام.

**وقالَتْ مِنْ نَحْوِ طَيْبٍ حَذَفَ وشد طائي مقولاً بالألف**

(١) تحذف لكونها خامسة، فتقول: مُسَلِّمِيٍّ وسُرَادِقِيٍّ.

(٢) لا فرق في ذلك بين الوصف كما مثل الاسم كـ"بهندات".

(٣) في أ: "ولذلك" وهو تحريف. (٤) في ب: "فأما".

(٥) في لزوم الألف والمنع من الصرف للعلمية والزيادة.

(٦) في لزوم الياء والإعراب على الوزن منونة. (٧) ساقطة من: ب.

(٨) ساقطة من: ب. (٩) أي جمع التصحيح الموثق.

كـ "لُئِلْ"، فإنك إذا نسبت إليها فتحت أعينها فقلت: نَمَرِي وَإِلَيَّ وَذُلِّي لأن ما قبل ياء النسب قد كسر من أجلها والياء شبيهة بالكسرة فكروها توالى الأمثال فحفظوه بفتح العين.

**وقيل في المرمي مَرْمِيٌّ واختير في استعمالهم مَرْمِيٌّ**  
هذه المسألة مستثناة مما سبق من وجوب حذف ما في آخر المنسوب إليه من ياء شبيهة بياء النسب، وهو ما إذا كانت إحدى الياءين المشددتين منقلبة فيه عن أصل كـ "مَرْمِيٌّ" فإن أصله مَرْمُوِيٌّ ثم قلبت الضمة كسرة فانقلبت لذلك الواو ياء وأدغمت في مماثلتها، فالمختار فيه تشبيهها بياء كرمسي في حذفها للنسب فيقال فيه: مَرْمِيٌّ كالمنسوب إليه؛ وبعض العرب يقتصر على حذف الياء الأولى ويبقى الثانية لأصلاتها، إلا أنه يقلبها وأو كما يقلب واو<sup>(١)</sup> مُطْعِي مَنْ نسب إليه<sup>(٢)</sup> دون حذفها فيقول مَرْمُوِيٌّ<sup>(٣)</sup>.

**ونحو حسي فتح ثانيه يجب وأردده وأو إن يكن عنه قلب**  
إذا كان آخر المنسوب إليه ياء مشددة إلا أنها بعد حرف واحد كما في حَيٍّ رَطِيٍّ فإنك لا تحذف واحدة منهما بل تقلب الثانية وأواً مطلقاً، وأما الأولى فإنك تحركها بالفتح وتردها إلى أصلها فإن كان أصلها وأواً رددتها إليها فتقول في طَيٍّ طَوَوِيٍّ، وإن كان أصلها ياء وددتها إليها فتقول في حَيٍّ حَيَوِيٍّ.

**وعلم التنبيه احذف للنسب ومثل ذاتي جمع تصحيح وجب**  
مما يحذف للنسب -أيضاً- علامة التنبيه وعلامة جمع التصحيح للذكر،

(١) في ب: "ياء". (٢) ساقطة من: ب.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٣٤٦، وشرح الشافية ٢/٣٥، وشرح الأغوني ٤/١٨٢.

فتقول في النسب إلى زَيْدَانَ وزَيْدَيْنِ: زَيْدَوِيٌّ كما ينسب إلى المفرد، وأما جمع التصحيح الموثق فظاهر كلام المصنف أن حكمه حكم تصحيح المذكر، وفيه تفصيل: وهو أن التاء تحذف منه -مطلقاً-، وأما الألف فإن كان قبلها أربعة أحرف حذفت<sup>(١)</sup> -أيضاً- كمسلمات، ووسادات وإن كان قبلها ثلاثة أحرف

وثانيها ساكن كـ "صَخْرَات"<sup>(٢)</sup> فلك فيها ما في ألف جُئَلَى من الحذف والقلب وأو، هذا كله ما دام التنبيه والجمع باقية على حالها أما إن نقلت إلى العلمية فكذلك<sup>(٣)</sup> عند من تركها على إعرابها في الجمع والتثنية، وأما<sup>(٤)</sup> على لغة من يحسري المننى في الإعراب بالحركات مخسرة سلمان<sup>(٥)</sup> وجمع المذكر السالم مجرى "عَسَلَيْنِ"<sup>(٦)</sup> ويعرب جمع الموثق السالم غير منصرف فإنه ينسب إلى الأولين على لفظهما فيقول في النسب إلى رجل اسمه<sup>(٧)</sup> زَيْدَان زَيْدَانِيٍّ، وفي النسب إلى رجل اسمه<sup>(٨)</sup> زَيْدَيْنِ زَيْدَيْنِيٍّ؛ وأما الثالث<sup>(٩)</sup> فإن تاءه تحذف مطلقاً لأنها تاء تأنيث، ويبقى ألفه بمنزلة ألف المقصور على ما سبق لها من الأحكام.

**وقالَتْ مِنْ نَحْوِ طَيْبٍ حَذَفَ وشد طائي مقولاً بالألف**

(١) تحذف لكونها خامسة، فتقول: مُسَلِّمِيٍّ وسَرَادِقِيٍّ.

(٢) لا فرق في ذلك بين الوصف كما مثل الاسم كـ "بهندات".

(٣) في أ: "ولذلك" وهو تحريف. (٤) في ب: "فأما".

(٥) في لزوم الألف والمنع من الصرف للعلمية والزيادة.

(٦) في لزوم الياء والإعراب على الوزن منونة. (٧) ساقطة من: ب.

(٨) ساقطة من: ب. (٩) أي جمع التصحيح الموثق.

إذا كان قبل آخر المنسوب إليه ياء مكسورة مدغم فيها مظهرها كما في نحو: «طَيِّبٌ وَهَيَّيْنِ وَمَيَّتِ» حذف الياء المكسورة وهي الحرف الثالث من هذه الأمثلة وأبقيت ساكنة فقلت:

طَيِّبٌ وَهَيَّيْنِ وَمَيَّتِ - تخفيفاً - لكراهة تولي الكسرات<sup>(١)</sup>، وكان مقتضى هذه<sup>(٢)</sup> القاعدة أن يقال في النسب إلى طَيِّبٍ: طَيِّبِي<sup>(٣)</sup> إلا أنهم قلبوا الياء الأولى ألفاً<sup>(٤)</sup> فقالوا: «طايبي» - على غير قياس - أما لو كانت الياء المشددة مفتوحة كـ «هَيَّيْح»<sup>(٥)</sup> أو مفصولة من الآخر كـ «مُهَيَّيْح»<sup>(٦)</sup> تصغير «مُهَيَّام» لم تحذف.

وَقَلْبِي فِي قَبِيلَةِ التُّزَمِ وَقَلْبِي فِي قَبِيلَةِ حُجَيْمِ  
إذا نسبت إلى «قَبِيلَةٍ» كَجَبِيلَةٍ وَحَنِيْفَةٍ أو إلى «قَبِيلَةٍ» كَجُهَيْنَةٍ وَمُزَيْنَةٍ

(١) هي كسرتان وأربع باعات؛ ولو قال كراهة اجتماع الياءات وكسرتين - كما عو بعضهم - لكان أوفق. (٢) ساقط من: أ.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٣٧١.

(٤) في ب: «قلوا الألف الأولى ياء» وهو سهو.

(٥) لم تحذف الياء المفتوحة في «هَيَّيْح» لزوال النقل.

والطبيخ: الغلام المملوك، والأحمق، والرجل الذي لا خير فيه.

اللسان «هَيَّيْح» ٤/٣٢٢.

(٦) يوزن ويُفْعَل من هَام على وجه عشق أو عطش، ويكون تصغير مُهَيَّيْمٍ: إذا هوم رأسه من النعاس، ويكون تصغير مُهَيَّيْمٍ اسم فاعل - أيضاً - كالأول معنى ولم تحذف الياء لفصلها من الآخر بحرف المد.

ينظر: اللسان «هَيَّيْح» ١٦/١١٠، والتصريح ٢/٢٣٠، والأشعرني ٤/١٨٥.

ويقال في تصغيره: مُهَيَّيْحِي، الكتاب ٣/٣٧١.

فإنك تحذف تاء التانيث منها، ثم تحذف الياء، ثم إن كان ما قبلها مفتوحاً كَجُهَيْنَةٍ تركته على حاله فقلت: جُهَيِّ، وإن كان مكسوراً كَحَنِيْفَةٍ فتحة فقلت: حَنِيْفِي، وشذ عن ذلك قولهم: «سَلِيْبِي» منسوب إلى السَلِيْبَةِ<sup>(١)</sup>، و«رَدْيِي» منسوب إلى رَدْيَةٍ، وقَعُولَةٍ في هذا الباب ملحق بَعِيْلَةٍ فتقول في النسب إلى شَوْءَةٍ: شَنْيِي<sup>(٢)</sup>.

وَالْحَقْوَا مُقْبَلٌ لَامٌ غَرِيْبَا مِنْ الْمَالِسِينَ بِمَا التَّاءُ أَوَّلِيَا

إذا كان مثال<sup>(٣)</sup> فَعِيلٍ أو مُقْبِلٍ غير مختتم بتاء التانيث فإن كان صحيح اللام كـ «نَعِيمٍ وَسُلُوْلٍ وَنَعِيْمٍ» فقياس النسب إليه أن يختتم بياء النسب من غير حذف شيء منه<sup>(٤)</sup> فيقال: نَعِيْمِي وَسُلُوْلِي وَنَعِيْمِي، ولهذا كان تَقْقِيِي وَقَرَشِيِي معدوداً من شاذ النسب؛ وأما إن كانا معتلئ اللام كـ «سَلْيِي وَقَصِيِي» وهي مسألة الكتاب فإنهما يلحقان في حذف الياء<sup>(٥)</sup> منهما وفتح ما قبل ياء النسب بما ختم بالتاء فتقول في النسب إليهما: عُلُوْيِي وَقُصُوْيِي، فتحذف الياء الأولى وتفتح ما قبل اللام فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الألف وأواً لكونها ثالثة.

وَتَمَمُوا مَا كَانَ كَالطُّوَيْلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ

(١) السليقة: الطبيعة والقياس في النسب إليه حذف الياء والتاء كما في حنيفة فيقال: سَلْيِي. وينظر: الكتاب ٣/٣٢٩.

(٢) في كلتا النسختين: شالي، وهو تعريف. وينظر الكتاب ٣/٣٢٩-٣٤٥.

(٣) في ب: «مثل».

(٤) هذا مذهب سيبويه، وذهب المبرد إلى حواز الحذف فيه قياساً على ما سُمع. ينظر: الكتاب ٣/٣٣٥، والمقتضب: ٣/١٢٣. (٥) أي أولى المشدتين.



إذا كان قبل آخر المنسوب إليه ياء مكسورة مدغم فيها مظهرها كما في نحو: «طَيِّبٌ وَهَيَّيْنٌ وَمَيَّتٌ» حذفت الياء المكسورة وهي الحرف الثالث من هذه الأمثلة وأُقيمت ساكنة فقلت:

طَيِّبٌ وَهَيَّيْنٌ وَمَيَّتٌ - تخفيفاً - لكراهة تولي الكسرات<sup>(١)</sup>، وكان مقتضى هذه<sup>(٢)</sup> القاعدة أن يقال في النسب إلى طَيِّبٍ: طَيِّبِي<sup>(٣)</sup> إلا أنهم قلبوا الياء الأولى ألفاً<sup>(٤)</sup> فقالوا: «طايبي» - على غير قياس - أما لو كانت الياء المشددة مفتوحة كـ «هَيَّيْح»<sup>(٥)</sup> أو مفصولة من الآخر كـ «مُهَيِّم»<sup>(٦)</sup> تصغير «مُهَيِّم» لم تحذف.

**وَقَلْبِي فِي قَبِيلَةِ التُّزَمِ وَقَلْبِي فِي قَبِيلَةِ حُجَيْمٍ**  
إذا نسبت إلى «قَبِيلَةٍ» كَجَبِيلَةٍ وَحَنَفَةٍ أو إلى «قَبِيلَةٍ» كَجُهَيْنَةٍ وَمُزَيْنَةٍ

(١) هي كسرتان وأربع باعات؛ ولو قال كراهة اجتماع الياءات وكسرتين - كما عو بعضهم - لكان أوفق. (٢) ساقط من: أ.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٣٧١.

(٤) في ب: «قلوا الألف الأولى ياء» وهو سهو.

(٥) لم تحذف الياء المفتوحة في «هَيَّيْح» لزوال النقل.

والطبيخ: الغلام المملوك، والأحمق، والرجل الذي لا خير فيه.

اللسان «هَيَّيْح» ٤/٣٢٢.

(٦) يوزن ويُفعل من هَامَ على وجهه عشقاً أو عطشاً، ويكون تصغير مُهَيِّمٍ: إذا هوم رأسه من العناء، ويكون تصغير مُهَيِّمٍ اسم فاعل - أيضاً - كالأول معنى ولم تحذف الياء لفصلها من الآخر بحرف المد.

ينظر: اللسان «هيم» ١٦/١١٠، والتصريح ٢/٢٣٠، والأشعرني ٤/١٨٥.

ويقال في تصغيره: مُهَيَّيْحُ الكتاب ٣/٣٧١.

فإنك تحذف تاء التانيث منها، ثم تحذف الياء، ثم إن كان ما قبلها مفتوحاً كَجُهَيْنَةٍ تركته على حاله فقلت: جُهَيٌّ، وإن كان مكسوراً كَحَنَفَةٍ فتحة فقلت: حَنَفِيٌّ، وشذ عن ذلك قولهم: «سَلَيْبِي» منسوب إلى السَلَيْبَةِ<sup>(١)</sup>، و«رَدْيِي» منسوب إلى رَدْيَةٍ، وقَعُولَةٍ في هذا الباب ملحق بَعِيْلَةٍ فتقول في النسب إلى شَوْعَةٍ: شَنْيِيٌّ<sup>(٢)</sup>.

**وَالْحَقُّوا مُعَلِّلاً لَامٌ غَرِيْبَا** من المتأخرين بما التا أوليا

إذا كان مثال<sup>(٣)</sup> فَعِيلٌ أو فَعِيلٌ غير مختتم بتاء التانيث فإن كان صحيح اللام كـ «نَعِيمٌ وَسُلُوٌّ وَنَعِيمٌ» فقياس النسب إليه أن يختتم بياء النسب من غير حذف شيء منه<sup>(٤)</sup> فيقال: نَعِيمِيٌّ وَسُلُوِّيٌّ وَنَعِيمِيٌّ، ولهذا كان تَقْقِيٌّ وَقَرَشِيٌّ معدوداً من شاذ النسب؛ وأما إن كانا معتلئ اللام كـ «سَلْيِيٌّ وَقَصِيٌّ» وهي مسألة الكتاب فإنهما يلحقان في حذف الياء<sup>(٥)</sup> منهما وفتح ما قبل ياء النسب بما ختم بالتاء فتقول في النسب إليهما: عَلَوِيٌّ وَقُصَوِيٌّ، فتحذف الياء الأولى وتفتح ما قبل اللام فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الألف وأواً لكونها ثالثة.

**وَتَمَمُوا مَا كَانَ كَالطُّوَيْلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ**

(١) السليقة: الطبيعة والقياس في النسب إليه حذف الياء والتاء كما في حنيفة فيقال: سَلْيِيٌّ. وينظر: الكتاب ٣/٣٢٩.

(٢) في كلتا النسختين: شالي، وهو تعريف. وينظر الكتاب ٣/٣٢٩-٣٤٥.

(٣) في ب: «مثل».

(٤) هذا مذهب سيبويه، وذهب المبرد إلى حواز الحذف فيه قياساً على ما سُمع. ينظر: الكتاب ٣/٣٣٥، والمقتضب: ٣/١٢٣. (٥) أي أولى المشدتين.

إذا كانت العين من فُعيلة أو فُعيلة معتلّة<sup>(١)</sup> كـ "طويلة وروينة" أو مضعفة يكون اللام ماثلة لها كـ "سَكِيلَة وَهُرَيْرَة" فذلك تنمها في النسب بترك حذف ياعنيهما لما يلزم في الأول من كثرة التغير، فإذ حذف الياء من طويلة<sup>(٢)</sup> -مثلاً- لزم قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فيكثر التغير؛ وفي الثاني من التقاء المثلين يزوال الياء الفاصلة بينهما.

**وهَمْزٌ ذِي مَبْدٍ يُنَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي تَشْبِيهِ لَهُ انْتِسَابٌ**  
إذا كان آخر المنتسب إليه همزة ممدودة فحكمها في سلامتها وقلبها وراً، وجواز الوجهين ما سبق من حكمها في التثنية فتصححها إن كانت أصلاً كـ "قُرْآنِي"، وتقلبها وراً إن كانت للتأنيث كـ "صحراوي"، ويجوز فيها الوجهان إن كانت للإلحاق كـ "عِلْبَارِي"<sup>(٣)</sup> أو بدلاً من أصل كـ "كَيْسَانِي".

**وَأَنْسَبَ لِصَدْرٍ جُمْلَةً وَصَدَرَ مَا رَكِبَ مَزْجاً وَلِسَانٌ تَمَمَّا**  
**إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوْ ابٍ أَوْ مَالِهِ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجِبَ**  
**فِيمَا سِوَى هَذَا انْتِسَبٌ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفَّفْ لَيْسَ كـ "عَبْدِ الْأَشْهَلِ"**  
هذا حكم النسب إلى المركب وهو ثلاثة أقسام:  
مركب تركيب إسناد وهو المعبر عنه<sup>(٤)</sup> بالجملة.  
وتركيب مَزْجٍ.

- (١) أي واللام صحيحة. (٢) فقلت: "طَوِيلٌ" وفي المضعف "مَعْلِي".  
(٣) ويجوز علبي تصحيح همزة، وكذلك في كل ما همزته بدل من أصل كـ "كَيْسَاءٌ" فنقول فيه -أيضاً-: كَيْسَاوِي بقلب همزة وراً.  
(٤) في أ: "عنها".

وتركيب إضافة.

فأما الأولان: فنسب إلى صدريهما<sup>(١)</sup>، فنقول في تأبط شرراً، وبرق نحره: تَابِطِي، وَبَرَقِي، وفي حضرموت وبعليك: حَضْرَمَوِيّ وَبَعْلِيّ؛ وفي معد يكرب وجهان<sup>(٢)</sup> -كما في القاضي- فنقول: مَعْدَوِيّ وَمَعْدَوِيّ لأن ياءه رابعة. وأما الثالث: وهو المركب تركيب إضافة، فإن كان مبدوعاً بابن كـ "ابن عمر"، أو باب كـ "أبي بكر"، أو كان الأول فيه معرفاً بالثاني كـ "غلام زيد"<sup>(٣)</sup>، وليس هذا التقسيم مستقيماً، لأن المبدوع بابن مما يعرف فيه الأول بالثاني فلا يصح جعله قسماً له، ولو كان قال: إضافة مبدوعة بأم أو أب لكان قد شمل نوعي الكنية وانفصل عن الإيراد<sup>(٤)</sup> الوارد عليه في التقسيم؛ والقصد أنك تنسب في ذلك كله إلى الثاني فنقول عُفْرِيّ وَبُكْرِيّ وَكُلْثُمِيّ

- (١) أي ويذف العجز لاستقلال النسبة إلى كلمتين معاً فحذفت الثانية كما حذفت تاء التأنيث. ينظر: شرح الشافية ٧٢/٢، والتصریح ٣٣٢/٢.  
(٢) إما كان فيه وجهان لأنه بعد حذف الجزء الثاني صار الأول منقوصاً وياء المنقوص إذا كانت رابعة جاز فيها التصحيح والقلب ولو كان مثل الشارح، والأرجح التصحيح.  
(٣) التمثيل بهذا فيه نظير، لأن مرادهم بالمضاف هنا ما كان علماً أو غالباً، لا مثل "غلام زيد" فإنه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب إليه، بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد، ويكون ذلك من قبيل النسب إلى المفرد لا إلى المضاف؛ وإن أراد "غلام زيد" بعمولاً علماً فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثاني، بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره ما لم يُخَفَّفْ لَيْسَ. ينظر: المرادي: ١٤٣/٥.  
(٤) أحاب بعض شراح الألفية عن هذا الإيراد بأنه من عطف العام على الخاص لا ندرج للمختار بابن أو أب فيه.

إذا كانت العين من فُعيلة أو فُعيلة معتلّة<sup>(١)</sup> كـ "طويلة وروينة" أو مضعفة يكون اللام ماثلة لها كـ "سَكِيلَة وَهُرَيْرَة" فذلك تنمها في النسب بترك حذف ياءيهما لما يلزم في الأول من كثرة التغير، فإذ حذف الياء من طويلة<sup>(٢)</sup> -مثلاً- لزم قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فيكثر التغير؛ وفي الثاني من التقاء المثلين يزوال الياء الفاصلة بينهما.

**وهَمْزٌ ذِي مَبْدٍ يُنَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي تَشْبِيهِ لَهُ انْتَسَبَ**  
إذا كان آخر المنتسب إليه همزة ممدودة فحكمها في سلامتها وقلبها واءاً، وجواز الوجهين ما سبق من حكمها في التثنية فتصححها إن كانت أصلاً كـ "قُرَّائِي"، وتقلبها واءاً إن كانت للتأنيث كـ "صحراوي"، ويجوز فيها الوجهان إن كانت للإلحاق كـ "عِلْبَاوِي"<sup>(٣)</sup> أو بدلاً من أصل كـ "كَيْسَاءِي".

**وَأَنْسَبَ لَصَدْرٍ جُمْلَةً وَصَدْرٍ مَا رَكِبَ مَرْجَأً وَلِسَانًا تَمَمَّا**  
**إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِأَبْنٍ أَوْ أَبٍ أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجِبَ**  
**فِيمَا سِوَى هَذَا انْتَسَبَ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفَّفْ لَيْسَ كـ "عَبْدِ الْأَشْهَلِ"**  
هذا حكم النسب إلى المركب وهو ثلاثة أقسام:  
مركب تركيب إسناد وهو المعبر عنه<sup>(٤)</sup> بالجملة.  
وتركيب مَرْجُوع.

- (١) أي واللام صحيحة. (٢) فقلت: "طَوِيلٌ" وفي المضعف "مَعْلِي".  
(٣) ويجوز علبي تصحيح الهمزة، وكذلك في كل ما همزته بدل من أصل كـ "كَيْسَاء" فنقول فيه -أيضاً-: كَيْسَاوِي بقلب الهمزة واءاً.  
(٤) في أ: "عنها".

وتركيب إضافة.

فأما الأولان: فنسب إلى صدريهما<sup>(١)</sup>، فنقول في تأبط شرراً، وبرق نحره: تَابِطِي، وَبَرَقِي، وفي حضرموت وبعلبك: حَضْرَمَوِي وَبَعْلَبِكِي؛ وفي معد يكرب وجهان<sup>(٢)</sup> -كما في القاضي- فنقول: مَعْدَوِي وَمَعْدَوِي لَأَن يَاءَهُ رَابِعَةٌ. وأما الثالث: وهو المركب تركيب إضافة، فإن كان مبدوعاً بآبَن كـ "آبَنِ عَمْرٍ"، أو بآب كـ "آبِي بَكْرٍ"، أو كان الأول فيه معرفاً بالثاني كـ "غلام زيد"<sup>(٣)</sup>، وليس هذا التقسيم مستقيماً، لأن المبدوع بآبَن مما يعرف فيه الأول بالثاني فلا يصح جعله قسماً له، ولو كان قال: إضافة مبدوعة بآم أو آب لكان قد شمل نوعي الكنية وانفصل عن الإيراد<sup>(٤)</sup> الوارد عليه في التقسيم؛ والقصد أنك تنسب في ذلك كله إلى الثاني فنقول عَمْرِي وَبَكْرِي وَكُلُّوْمِي

- (١) أي ويذف العجز لاستقلال النسبة إلى كلمتين معاً فحذفت الثانية كما حذفت تاء التأنيث. ينظر: شرح الشافية ٧٢/٢، والتصريح ٣٣٢/٢.  
(٢) إما كان فيه وجهان لأنه بعد حذف الجزء الثاني صار الأول منفوصاً وياً المنقوص إذا كانت رابعة جاز فيها التصحيح والقلب ولو كان مثلاً الشارح، والأرجح التصحيح.  
(٣) التمثيل بهذا فيه نظير، لأن مرادهم بالمضاف هنا ما كان علماً أو غالباً، لا مثل "غلام زيد" فإنه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب إليه، بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد، ويكون ذلك من قبيل النسب إلى المفرد لا إلى المضاف؛ وإن أراد "غلام زيد" بعملاً علماً فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثاني، بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره ما لم يُخَفَّفْ لَيْسَ. ينظر: المرادي: ١٤٣/٥.  
(٤) أحاب بعض شراح الألفية عن هذا الإيراد بأنه من عطف العام على الخاص لا ندرج للمُتَّصِر بآبَن أو آب فيه.

- في المنسوب إلى أم كلثوم - وزَيْلِيَّة، وفي ماسوى هذا من أنواع المضاف ينسب إلى الأول إن لم يُعَفَّ كَيْسُ فتقول في امرئ القيس: امرئِي، فإن عيَفَ ليس لحصول الاشتراك في الأول كـ«عبد الأشهل وعبد الدار» نسبت إلى الثاني فقلت<sup>(١)</sup> أَشْهَلِيَّ ودَارِيَّ، وبعض العرب يثنى من جزئى المضاف والمركب تركيب مزج كلمة على «فَعَّلَ»<sup>(٢)</sup> ثم ينسب إليها فيقول في النسب إلى عبيد بن عبد الدار ويتم اللات وعلبك وحضرموت: عَبْدِيَّ وَعَبْدَرِيَّ وَبَعْلَكِيَّ وَبَيْلِيَّ<sup>(٣)</sup> وحَضْرَمِيَّ.

واجب - بركة اللام - مامنه حذف جوازاً ان لم يك زده ألف في جمعى التصحيح أو في التثنية وحسب مجبور بهذى توفية

(١) في أ: "فتقول".

(٢) في النسب إلى المركب المزجى خمسة أوجه:

أحدها: ما ذكره الشارح تبعاً للنظم وهو الاختصار على الصدر في النسبة إليه، وهذا هو المقيس.

الثاني: ما أشار إليه بقوله: "وبعض العرب يثنى... الخ".

الثالث: النسبة إلى العجز، فتقول: "بَيْكِيَّ وَكَرْبِيَّ" في بعلبك ومعد يكرب وذعب إلى هذا الجرعي.

الرابع: النسبة إليهما معاً مزالاً تركيبهما، فتقول: "بَيْلِيَّ بَكِيَّ" و"معدِيَّ كَرْبِيَّ" وهو اختيار أبي حاتم السجستاني.

الخامس: النسب إلى جميع المركب، فتقول: "بعلبكِيَّ" و"معدِيَّ كَرْبِيَّ"، وينظر ذلك في: شرح الشافية ٧٢/٢، والمقرب ٥٧/٢، وشرح الميراثي ١٤٠/٥، والتصريح ٢٣٢/٢، وشرح الأشموني ١٨٩/٤.

(٣) في كلتا النسختين: "بَيْلِيَّ"، وهو تحريف.

ما نقص بحذف اللام منه إذا نسبت إليه رددت إليه اللام المحذوفة جوازاً<sup>(١)</sup> لا وجوباً إن لم يُعهد رد اللام في جمعى التصحيح لمذكر<sup>(٢)</sup> أو مؤنث أو في التثنية، فتقول في النسبة إلى «بد وابن يَتَوِيَّ وَبَنُوِيَّ» - برد اللام جوازاً - وإن شئت: "بَيْوِيَّ وَبَنُوِيَّ" لأنه لم يعهد رد اللام في تثنية ولا جمع تصحيح إلا في "بَيْوِيَّ" شذوذاً، كما سبق، وإن كان قد<sup>(٣)</sup> جُرِ برد لامة في هذه المواضع الثلاثة - أعنى - التثنية وجمعى التصحيح فحقه التوفية في النسب بأن ترد لامة وجوباً فتقول في النسب إلى "أبِيَّ": "أَبُوِيَّ"، لأن المعهود رد لامة في التثنية، لأنهم قالوا أبوان، وتقول في النسبة إلى "سَنُوِيَّ": "سَنَوِيَّ"، وإن شئت سَنَوِيَّ، لأنهم ردوا اللام<sup>(٤)</sup> في الجمع بالألف والتاء كذلك، فقالوا: سَنَوَات - على المشهور - وبعضهم يقول: سَنَهَات؛ وتقول في النسبة إلى "ذُو": "ذَوُوِيَّ"<sup>(٥)</sup>، لأنهم ردوها في جمع التصحيح فقالوا: ذُو أحساب، ويجب رد اللام - أيضاً - إذا كانت اللام معطلة، وإن لم ترد فيما ذكر فتقول في النسبة<sup>(٦)</sup>

(١) أي إذا لم تكن العين معطلة، فإن كانت العين معطلة وجب رد اللام.

(٢) لا فائدة للذكر جمع التصحيح للمذكر. (٣) سقط "قد" من: أ.

(٤) على الخلاف في اللام المحذوفة؛ فأهل الحجاز يرون لامة هاء وغيرهم يراها وإرا.

(٥) أصل سنة: سَنَهَةٌ كَسَنَهَةٍ، فحذفت لامةا ونقلت حركتها إلى النون فبقيت سَنَةٌ؛

وقيل: الأصل سَنَوَةٌ - بالواو - وحذفت كما حذفت الهاء؛ وتجمع على: سنوات

وسَنَهَات؛ ينظر: اللسان "سنة" ٣٩٥/١٨؛ والكتاب: ٣٦٠/٣، والمقتضب:

١٥٢/٣.

(٦) ينظر: الكتاب ١٣٦٦/٣ والمقرب ٥٨/٢، وشرح الميراثي ١٤٥/٥.

(٧) في ب: "في النسب".

- في المنسوب إلى أم كلثوم - وزَيْلِيَّة، وفي ماسوى هذا من أنواع المضاف ينسب إلى الأول إن لم يُعَفَّ كَيْسُ فتقول في امرئ القيس: امرئِي، فإن عيَفَ ليس لحصول الاشتراك في الأول كـ«عبد الأشهل وعبد الدار» نسبت إلى الثاني فقلت<sup>(١)</sup> أَشْهَلِيَّ ودَارِيَّ، وبعض العرب يثنى من جزئى المضاف والمركب تركيب مزج كلمة على «فَعَّلَ»<sup>(٢)</sup> ثم ينسب إليها فيقول في النسب إلى عبيد شمس وعبد الدار وتيم اللات وبلعك وحضرموت: عَيْشَمِيَّ وَعَبْدَرِيَّ وَبَلْعَكِيَّ وَتَيْمَلِيَّ<sup>(٣)</sup> وحَضْرَمِيَّ.

واجب - بركة اللام - مامنه حذف جوازاً ان لم يك زده ألف في جمعى التصحيح أو في التثنية وحسب مجبور بهذى توفية

(١) في أ: "فتقول".

(٢) في النسب إلى المركب المزجى خمسة أوجه:

أحدها: ما ذكره الشارح تبعاً للنظم وهو الاختصار على الصدر في النسبة إليه، وهذا هو المقيس.

الثاني: ما أشار إليه بقوله: "وبعض العرب يثنى... الخ".

الثالث: النسبة إلى العجز، فتقول: "بَكِّيَّ وَكُرَيْيَّ" في بلعك ومعد يكرب وذعب إلى هذا الجرعي.

الرابع: النسبة إليهما معاً مزالاً تركيبهما، فتقول: "بَكِّيَّ كُرَيْيَّ" ومعدِيَّ كُرَيْيَّ وهو اختيار أبي حاتم السجستاني.

الخامس: النسب إلى جميع المركب، فتقول: "بلعكي" و"معد كُرَيْيَّ"، وينظر ذلك في: شرح الشافية ٧٢/٢، والمقرب ٥٧/٢، وشرح المراتي ١٤٠/٥، والتصريح ٢٣٢/٢، وشرح الأشموني ١٨٩/٤.

(٣) في كلتا النسختين: "تيلمي"، وهو تحريف.

ما نقص بحذف اللام منه إذا نسبت إليه رددت إليه اللام المحذوفة جوازاً<sup>(١)</sup> لا وجوباً إن لم يُعهد رد اللام في جمعى التصحيح لمذكر<sup>(٢)</sup> أو مؤنث أو في التثنية، فتقول في النسبة إلى «بد وابن يَتَوِيَّ وَيَتَوِيَّ» - برد اللام جوازاً - وإن شئت: "يَتَوِيَّ وَيَتَوِيَّ" لأنه لم يعهد رد اللام في تثنية ولا جمع تصحيح إلا في "يَدُ" شذوذاً، كما سبق، وإن كان قد<sup>(٣)</sup> جُرِ برد لامة في هذه المواضع الثلاثة - أعنى - التثنية وجمعى التصحيح فحقه التوفية في النسب بأن ترد لامة وجوباً فتقول في النسب إلى "أبِي": "أَبِيَّ"، لأن المعهود رد لامة في التثنية، لأنهم قالوا أبوان، وتقول في النسبة إلى "سَنَوِيَّ": "سَنَوِيَّ"، وإن شئت سَنَوِيَّ<sup>(٤)</sup>، لأنهم ردوا اللام<sup>(٥)</sup> في الجمع بالألف والتاء كذلك، فقالوا: سَنَوَات - على المشهور - وبعضهم يقول: سَنَهَات؛ وتقول في النسبة إلى "ذُو": ذَوَوِيَّ<sup>(٦)</sup>، لأنهم ردوها في جمع التصحيح فقالوا: ذُو أحساب، ويجب رد اللام - أيضاً - إذا كانت اللام معطلة، وإن لم ترد فيما ذكر فتقول في النسبة<sup>(٧)</sup>

(١) أي إذا لم تكن العين معطلة، فإن كانت العين معطلة وجب رد اللام.

(٢) لا فائدة للذكر جمع التصحيح للمذكر. (٣) سقط "قد" من: أ.

(٤) على الخلاف في اللام المحذوفة؛ فأهل الحجاز يرون لامة هاء وغيرهم يراها وإرا.

(٥) أصل سنة: سَنَهَةٌ كَسَنَهَةٍ، فحذفت لامةا ونقلت حركتها إلى النون فبقيت سَنَةٌ؛

وقيل: الأصل سَنَوَةٌ - بالواو - وحذفت كما حذفت الهاء؛ وتجمع على: سنوات

وسَنَهَات؛ ينظر: اللسان "سنة" ٣٩٥/١٨؛ والكتاب: ٣٦٠/٣، والمقتضب:

١٥٢/٣.

(٦) ينظر: الكتاب ١٣٦٦/٣ والمقرب ٥٨/٢، وشرح المراتي ١٤٥/٥.

(٧) في ب: "في النسب".

إلى شاة شاهي<sup>(١)</sup> - عند سيويه<sup>(٢)</sup> - وشو هي - عند الأخفش.

وبأخ أختنا وبابن بنتاً أختي، ويونس أبي حذف النسا  
أي: أخت وبنت يلحقان<sup>(٣)</sup> في رد لهما في النسب بأخ وابن فتقول  
في النسب إليهما: أختي وبنتي - برد اللام وإسقاط التاء التي هي عوض  
منها<sup>(٤)</sup> - ويونس لا يميز حذف التاء منهما بل يقول: بنتي  
وأختي<sup>(٥)</sup>.

وضاعف الثاني من ثنائي ثانية ذو لين كـ"لا" ولائي  
إذا سميت بحرف ثنائي الوضع ثانية حرف لين إما ألف كـ"لا" أو واء

(١) أصلها: شاة، حذف التاء الأصلية وعوض هاء العلامة التي تنقلب تاء في الإدراج؛ اللسان "شوء" ٤٠٤/١٧؛ وينظر: الكتاب ٣٦٧/٣.

(٢) هو: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب أخذ النحو عن الخليل ولزمه، وعن عيسى بن عمر الثقفي ويونس وغيرهم صاحب الكتاب، توفي ١٨٠، وقيل ١٧٩ هـ؛ تنظر ترجمته في: إنباء الرواه ٣٤٦/٢، والبخة ٢٢٩/٢، ومعجم المؤلفين ١٠/٨، والإشارة ص ٢٤٢.

(٣) في ب: ملحقان.

(٤) هذا مذهب سيويه والخليل، قبله؛ وإسقاط التاء هنا واجب لئلا تقع جشواً.

(٥) وجهه أن التاء ليست للتأنيث عنده بل هي للإلحاق، لأن ما قبلها ساكن صحيح، وتاء التأنيث إذا كان ما قبلها صحيحاً وجب فتحه نحو: قصعة، ولا يسكن إلا إذا كان قبلها ألف، كقوله بالفصحى: قتلها، نحو: فقة، بدل عني ألفاً لا تبدل في التوقيف عند الأخفش فيها مذهب ثالث وهو حذف التاء ورد الخلف، فيقول أختي وبنتي. ينظر: شرح المراتبي ١٤٦/٥، والنصريح: ٣٣٤/٢، وشرح الأختوي ١٩٥/٤.

كـ"لو" أو ياء كـ"كي" فإنك تضعفه بتشديده إن كان وائاً أو ياء أو بمده<sup>(١)</sup>  
إن كان ألفاً فتقول في رجل سميت بـ"لو" جاء كـ"و" وفي رجل سميت بـ"كي"  
رأيت كـ"يا" وفي رجل سميت بـ"لا" مررت بلاء<sup>(٢)</sup> فإذا نسبت إليه أبقتنه على  
حاله إن كان وائاً فتقول كـ"وي"، وتلبث ثانيه وائاً إن كان ياءاً  
فتقول كـ"وي" كما تقول كـ"وي"، ولك في الآخر<sup>(٣)</sup> وجهان كما في  
"كساء"<sup>(٤)</sup> لا شذواكهما في كون الميمزة بدلاً من أصل، فتقول: لا يمي  
ولا يمي<sup>(٥)</sup>.

وإن يكن كشيعة ما الفاعل فمجره وتفتح عينه التزم  
إذا نسبت إلى ما حذف فاءه وعوض منها تاء التأنيث فإن كان  
كـ"جذوة" وصفة في كونه صحيح اللام لم ترد إليه المحذوف بل تحذف تاء

(١) في ب: "مده".

(٢) أي بزيادة ألف على ألف "لا" فاجتمع ألفان فأبدلت الثانية همزة فراراً من التقاء ساكنين؛ وقيل بل زيدت همزة من أول الأمر.

(٣) لما تقرر من أن حرف العلة المشدد إذا كان بعد الحرف الأول إن كان ياء ترد الياء الأولى إلى أصلها، وتفتح، وتقلب الثانية وائاً لئلا تجتمع الياءات؛ وإن كان وائاً بقيت إذ ليس اجتماع الواوين والياءين في الاستغناء كاجتماع الياءات الأربع، بنحوه النصريح ٣٣٦/٢؛ وينظر: الكتاب ٣٦٨/٣.

(٤) ساقطة من: ب.

(٥) وهما: كسائي بالصحيح، وكساوي بقلب همزة وائاً.

(٦) أي لما تقرر من أن همزة إذا كانت بدلاً من أصل يجوز فيها التصحيح والقلب وائاً؛ وعلى القول بأن همزة مزينة من أول الأمر فيقال: لا يمي لاغير؛ النصريح ٣٣٦/٢.

إلى شاة شاهي<sup>(١)</sup> - عند سيويه<sup>(٢)</sup> - وشو هي - عند الأخفش.

وبأخ أخنسا وبابن ينسا<sup>(٣)</sup> أخنق، ويونس أبي حذف النسا أي: أخت وبنت يلحقان<sup>(٤)</sup> في رد لاهما في النسب بأخ وابن فتقول في النسب إليهما: أخوي وبوي - برد اللام وإسقاط الشاء التي هي عوض منها<sup>(٥)</sup> - ويونس لا يميز حذف الشاء منهما بل يقول: بتيي وأختي<sup>(٦)</sup>.

وضاعف الثاني من ثنائي ثانيه ذو لين كـ"لا" ولاسي إذا سميت بحرف ثنائي الوضع ثانيه حرف لين إما ألف كـ"لا" أو واء

(١) أصلها: شاة، حذف الشاء الأصلية وعوض هاء العلامة التي تنقلب تاء في الإدراج؛ اللسان "شوء" ٤٠٤/١٧؛ وينظر: الكتاب ٣٦٧/٣.

(٢) هو: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب أخذ النحو عن الخليل ولزامه، وعن عيسى بن عمر الثقفي ويونس وغيرهم صاحب الكتاب، توفي ١٨٠، وقيل ١٧٩هـ؛ تنظر ترجمته في: إنباء الرواه ٣٤٦/٢، والبخة ٢٢٩/٢، ومعجم المؤلفين ١٠/٨، والإشارة ص ٢٤٢.

(٣) في ب: ملحقان.

(٤) هذا مذهب سيويه والخليل، قبله؛ وإسقاط الشاء هنا واجب لئلا تقع جشواً.

(٥) وجهه أن الشاء ليست للتأنيث عنده بل هي للإلحاق، لأن ما قبلها ساكن صحيح، وتاء التأنيث إذا كان ما قبلها صحيحاً وجب فتحه نحو: قصعة، ولا يسكن إلا إذا كان قبلها ألف، كقوله بالفصحى: قتلها، نحو: فقة، بدل عني ألفاً لا تبدل في التوقيف عند الأخفش فيها مذهب ثالث وهو حذف الشاء ورد الخلف، فيقول أخوي وبوي. ينظر: شرح المرادي ١٤٦/٥، والنصريح: ٣٣٤/٢، وشرح الأثيري ١٩٥/٤.

كـ"لو" أو ياء كـ"كي" فإنك تضعفه بتشديده إن كان وائاً أو ياء أو بمده<sup>(١)</sup> إن كان ألفاً فتقول في رجل سميت بـ"لو" جاء كـ"و" وفي رجل سميت بـ"كي" رأيت كـ"ي" وفي رجل سميت بـ"لا" مررت بلاء<sup>(٢)</sup> فإذا نسبت إليه أبقيته على حاله إن كان وائاً فتقول لوي، وقلت ثانيه وائاً إن كان ياءاً فتقول كيوي<sup>(٣)</sup> كما تقول سيوي، ولك في الآخر<sup>(٤)</sup> وجهان كما في "كساء"<sup>(٥)</sup> لاشتراكهما في كون همزة بدلا من أصل، فتقول: لا يي ولا يي<sup>(٦)</sup>.

وإن يكن كشيعة ما الفاعل فجيعة وفتح عينه التزم إذا نسبت إلى ما حذف فاءه وعوض منها تاء التأنيث فإن كان كـ"جذوة" وصفة<sup>(٧)</sup> في كونه صحيح اللام لم ترد إليه المحذوف بل تحذف تاء

(١) في ب: "مده".

(٢) أي بزيادة ألف على ألف "لا" فاجتمع ألفان فأبدلت الثانية همزة فراراً من التقاء ساكنين؛ وقيل بل زيدت همزة من أول الأمر.

(٣) لما تقرر من أن حرف العلة المشدد إذا كان بعد الحرف الأول إن كان ياء ترد الياء الأولى إلى أصلها، وتفتح، وتقلب الثانية وائاً لئلا تجتمع الياءات؛ وإن كان وائاً بقيت إذ ليس اجتماع الواوين والياءين في الاستغفال كاجتماع الياءات الأربع، بنحوه النصريح ٣٣٦/٢؛ وينظر: الكتاب ٣٦٨/٣.

(٤) ساقطة من: ب.

(٥) وهما: كسائي بالصحيح، وكساوي بقلب همزة وائاً.

(٦) أي لما تقرر من أن همزة إذا كانت بدلاً من أصل يجوز فيها التصحيح والقلب وائاً؛ وعلى القول بأن همزة مزينة من أول الأمر فيقال: لا يي لاغير؛ النصريح ٣٣٦/٢.

التأنيث وتفتح<sup>(١)</sup> العين كراهية لتوالي الكسرات، فتقول عِدِيَّ وصِفِيَّ، فإن<sup>(٢)</sup> كان معتل اللام كـ"شَيْئًا" لزم جبره برد الفاء وتفتح عنه -أيضاً- فتقول وشَرِيَّ<sup>(٣)</sup>، هذا مذهب<sup>(٤)</sup> سيويه، والأخفش يوافقه على رد الفاء إلا أنه يخالفه في فتح العين، بل يسكتها فيقول: وشَيْئِي.

والواحدة الذكور ناسباً للجمع إن لم يشابه واحداً بالوضع إذا نسبت إلى لفظة [دالة على الجمع] اكتفيت بواحدة إن لم يشبه لفظة<sup>(٥)</sup> لفظ الواحد، سواء كان جمع تصحيح -كما تقدم- أو جمع تكسير كقراظ، وقبائل، وخمر، فتقول قَرَضِيَّ، وقَلْبِيَّ، وأحمرِيَّ -إن قدرته جمع مذكر- وإن قدرته جمع مؤنث قلت: حمراوي؛ وأما أنمارِيَّ وكلابِيَّ، فليس من النسب إلى جمع بل من النسب إلى الواحد، لأن أنماراً وكلاتاً المنسوب إليهما عَلَمَان؛ أما إن كان لفظ الجمع شبيهاً بلفظ الواحد، بأن يكون اسم جمع كـ"رَهْط"، أو اسم جنس كـ"شَجَر"، أو لا واحد له كـ"أبائيل"،

(١) لم أحد للشارح -رحمه الله- سلفاً في القول بفتح العين في صحيح اللام، وإنما تفتح العين في ما كان معتل اللام عند النسبة إليه على مذهب سيويه نحو: وشَرِيَّ لئلا تتوالى الكسرات. (٢) في ب: "وإن".

(٣) في كلتا النسختين: "وشي" وهو تعريف.

(٤) أي أن سيويه لا يرد العين إلى أصلها من السكون إن كانت ساكنة بل يفتح العين مطلقاً ويصامل اللام معاملة المقصور وأما الأخفش فإنه يرد العين إلى سكونها إن كانت ساكنة، ينظر: الكتاب ٣/٣٦٩، وشرح ابن الناطم ص ٨٠٣، وشرح المرادي ١٤٨/٥، والتصريح ٢/٢٣٥، وشرح الأحموني: ١٩٧/٤.

(٥) ما بين المقولتين ساقط من ب.

أو جارياً يجرى العلم كـ"أنصار"، فإنك تنسب إليه على حاله، فتقول: رهْطِيَّ وشَجَرِيَّ وأبائيلِيَّ وأنصارِيَّ.

ومَعَ فاعِلٍ وَقَالَ قِيلَ في نسبو أَغْنَى عن الياء فَقِيلَ يستغنى في النسب عن لحاق الياء المشددة برد المنسوب إليه إلى صيغة «فَعِلَ مع صيغة فاعِلٍ وَقَالَ» فمن الأول قولهم في النسب إلى الطعام "طَعْم" وفي النسبة إلى اللبن "لَبَن"، وفي النسب إلى النهار "نَهْر" كقوله:

٥٠٩-لَسْتُ بِأَيْلِي وَلَكِنِّي نَهْرٌ ... ..

ومن الثاني قولهم: تَائِرٌ، ولَايِنٌ، وطَائِعٌ، وكَاسٌ.

ومن الثالث -وهو غالب في الجَرْف- قولهم: نَحَارٌ، وعَطَارٌ، وعَوَّاجٌ -

للذي يبيع العاج- ويقال في غير الجَرْف كقوله:

٥١٠- وليس بذي سيف وليس بِتَبَالٍ<sup>(١)</sup>

(١) هذا البيت من الرجز، وقاله مجهول، وهو من الشواهد الخمسين، وقامه:

... لا أدُلُّجُ اللَّيْلُ وَلَكِنُّ أَتَكْرُ ...

والشاهد منه: "نَهْر" حيث بناء على فَعِلَ وهو يريد النسب لا المبالغة؛ ينظر:

البيت في: الكتاب: ٣/٣٨٤، والمقرب ٢/٥٥، وشرح ابن الناطم ص ٨٠٥،

واللسان "ليل"، نهر" والتصريح: ٢/٣٣٧.

هذا عجز بيت من الطويل لأمريئ القيس، وصله قوله:

وليس بذي يسبح فيطعنني به ... ..

والشاهد منه قوله: "تَال" والمستعمل في هذا نَابِل، أي ذو نبل، ولكنه أحمره

يجرى صاحب الصنعة.

ينظر البيت في: الكتاب: ٣/٣٨٣، والمقتضب: ٣/١٦٢، وشرح ابن يعيش

١٤/٦، وشرح ابن الناطم ص ٨٠٤، وشرح المرادي ١٥٢/٥، والتصريح

٢/٣٣٧، وشرح الأحموني ٢٠٠/٤، ودوانه ص ٣٢.



التأنيث وتفتح<sup>(١)</sup> العين كراهية لتوالي الكسرات، فتقول عِدِيَّ وصِفِيَّ، فإن<sup>(٢)</sup> كان معتل اللام كـ"شَيْئًا" لزم جبره برد الفاء وتفتح عنه -أيضاً- فتقول وشَرِيَّ<sup>(٣)</sup>، هذا مذهب<sup>(٤)</sup> سيبويه، والأخفش يوافقه على رد الفاء إلا أنه يخالفه في فتح العين، بل يسكتها فيقول: وشَيْئِي.

والواحدة الذكور ناسباً للجمع إن لم يشابه واحداً بالوضع إذا نسبت إلى لفظة [دالة على الجمع] اكتفيت بواحدة إن لم يشبه لفظه<sup>(٥)</sup> لفظ الواحد، سواء كان جمع تصحيح -كما تقدم- أو جمع تكسير كقراظ، وقبائل، وخمر، فتقول قَرَضِيَّ، وقَلْبِيَّ، وأحمرِيَّ -إن قدرته جمع مذكر- وإن قدرته جمع مؤنث قلت: حراوي؛ وأما أنمارِيَّ وكلابِيَّ، فليس من النسب إلى جمع بل من النسب إلى الواحد، لأن أنماراً وكلاباً المنسوب إليهما عَلَمَان؛ أما إن كان لفظ الجمع شبيهاً بلفظ الواحد، بأن يكون اسم جمع كـ"رَهْط"، أو اسم جنس كـ"شَجَر"، أو لا واحد له كـ"أبائيل"،

(١) لم أحد للشارح -رحمه الله- سلفاً في القول بفتح العين في صحيح اللام، وإنما تفتح العين في ما كان معتل اللام عند النسبة إليه على مذهب سيبويه نحو: وشَرِيَّ لئلا تتوالى الكسرات. (٢) في ب: "وإن".

(٣) في كلتا النسختين: "وشي" وهو تعريف.

(٤) أي أن سيبويه لا يرد العين إلى أصلها من السكون إن كانت ساكنة بل يفتح العين مطلقاً ويصامل اللام معاملة المقصور وأما الأخفش فإنه يرد العين إلى سكونها إن كانت ساكنة، ينظر: الكتاب ٣/٣٦٩، وشرح ابن الناطم ص ٨٠٣، وشرح المرادي ١٤٨/٥، والتصريح ٢/٢٣٥، وشرح الأحموني: ١٩٧/٤.

(٥) ما بين المقولتين ساقط من ب.

أو جارياً يجرى العلم كـ"أنصار"، فإنك تنسب إليه على حاله، فتقول: رهْطِيَّ وشَجَرِيَّ وأبائيلِيَّ وأنصارِيَّ.

ومَعَ فاعِلٍ وَقَالَ قِيلَ في نسبِ أَغْنَى عن الياء فَقِيلَ يستغنى في النسب عن لحاق الياء المشددة برد المنسوب إليه إلى صيغة «فَعِيل مع صيغة فاعِل وفَعَال» فمن الأول قولهم في النسب إلى الطعام "طَعْم" وفي النسبة إلى اللبن "لَبَن"، وفي النسب إلى النهار "نَهْر" كقوله:

٥٠٩-لَسْتُ بِأَيْلِي وَلَكِنِّي نَهْرٌ ... ..

ومن الثاني قولهم: تَائِرٌ، ولَايِنٌ، وطَائِعٌ، وكاسٌ.

ومن الثالث -وهو غالب في الجَرْف- قولهم: نَحَارٌ، وعَطَارٌ، وعَوَّاجٌ -

للذي يبيع العاج- ويقال في غير الجَرْف كقوله:

٥١٠- وليس بذي سيف وليس بِتَبَالٍ<sup>(١)</sup>

(١) هذا البيت من الرجز، وقاله مجهول، وهو من الشواهد الخمسين، وقامه:

... لا أدُلُّجُ اللَّيْلُ وَلَكِنُّ أَتَكْرُ ...

والشاهد منه: "نَهْر" حيث بناء على فَعِيل وهو يريد النسب لا المبالغة؛ ينظر:

البيت في: الكتاب ٣/٣٨٤، والمقرب ٢/٥٥، وشرح ابن الناطم ص ٨٠٥، واللسان "ليل"، نهر" والتصريح: ٢/٢٣٧.

هذا عجز بيت من الطويل لامرئ القيس، وصله قوله:

وليس بذي يسبح فيطعنني به ... ..

والشاهد منه قوله: "تَبَال" والمستعمل في هذا نادر، أي ذو نبل، ولكنه أحمره يجرى صاحب الصنعة.

ينظر البيت في: الكتاب ٣/٣٨٣، والمقتضب: ٣/١٦٢، وشرح ابن يعيش ٦/١٤، وشرح ابن الناطم ص ٨٠٤، وشرح المرادي ١٥٢/٥، والتصريح ٢/٣٣٧، وشرح الأحموني: ٢٠٠/٤، ودوانه ص ٣٢.

أي: بذى كُتِل، وجعل بعضهم منه ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾<sup>(١)</sup> وغيرُ ما أسلفته مُقَرَّرًا على الذي يُقَالُ منه اقْتَصِرَا ما جاء من النسب على غير ما سلف تقريره في هذا الباب فهو من شاذ النسب، يقتصر فيه على النقول ولا يقاس عليه، وينقسم الشاذ إلى أقسام:  
الأول: ما تغير فيه الحركة، كقولهم في النسب إلى الدهر: دُهُرِيٌّ<sup>(٢)</sup> -بضم أوله- وفي النسب إلى البصرة: بَصْرِيٌّ<sup>(٣)</sup> -بالكسر- وفي النسبة إلى أمة: أُمَوِيٌّ<sup>(٤)</sup>.

الثاني: ما يزداد في حروفه، كقولهم في النسب إلى مَرُو: مَرَوَزِيٌّ.

وفي النسب إلى الرِّي: رَاوِيٌّ<sup>(٥)</sup>.

الثالث: ما نقص من حروفه كقولهم في النسب إلى "حروراء"<sup>(٦)</sup> حَرَوْرِيّ الرابع: ما أبدل فيه حرف بغيره كقولهم في النسب إلى صنعاء: صُنْعَانِيّ. الخامس: أن ينقل الحرف عن محله كقولهم في النسب<sup>(٧)</sup> إلى البادية: بَنَوِيٌّ<sup>(٨)</sup> إلى غير ذلك مما تقدم في شاذ النسب.

- (١) من الآية ٤٦، من سورة فصلت؛ قال ابن مالك: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ أي بذى ظلم، والذي حملهم على ذلك أن النبي منصب على المبالغة فيبيت أصل الفعل، والله تعالى منزّه عن ذلك. التصريح ٣٣٧/٢.
- (٢) المُطَرِّي -بضم أوله يطلق على القديم السنّ، ويفتح أوله يطلق على من يرجو الدهر ويخافه من الملاحدة. (٣) وقايته: بَشْرِيٌّ.
- (٤) أي بالفتح، وقايته بضم الهزئة؛ الكتاب ٣/٣٣٦، ٣٤٤.
- (٥) ينظر: الكتاب: ٣/٣٣٦، والمقرب ٢/٦٩-٦٩.
- (٦) في كلتا النسختين: "حرور" وهو سهو أو تحريف. (٧) ساقطة من: ب.
- (٨) الظاهر أنه نسب إلى "البنو" فيكون من الأول.

## الوقف

تنويننا أنْزَلَ فَتَحَ اجْتَمَلَ ألفا وفقاً وتَلَوْ غير فتح احلِفَا للموقوف عليه أحوال:

أحدها: أن يكون منوناً، فإن كان تنوينه يلى فتحة فالأحسن فيه أن يبدل تنوينه ألفاً<sup>(١)</sup>، نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا وَحِيمًا﴾<sup>(٢)</sup> ولذلك رسم بالألف وبعض<sup>(٣)</sup> العرب يقف عليه بمحذف التنوين، كما يقف على المرفوع، فعلى هذه اللغة يرسم بغير ألف<sup>(٤)</sup>؛ وقوله: "إِثْرُ فَتْحٍ" أعم من أن يكون الفتح<sup>(٥)</sup> إعراباً

(١) الوقف قطع الطوق عند آخر الكلمة اختياراً ويقابله الابتداء، وغالبه تلزمه تغيرات، وترجع إلى سبعة أشياء:

السكون، والرّوّم، والإشمام، والإبدال، والزيادة، والمحذف، والنقل.

شرح الشافية ٢٧١/٢، وشرح المرادي ١٥٥/٥، والتصريح ٣٣٨/٢.

(٢) أبدل التنوين بعد الفتح ألفاً ليكون التنوين شبيهاً بالألف من جهة أن اللين في

الألف تقاربه الغنة في التنوين.

(٣) من الآيات: ٩٤، ١٠٠، ١٥٢، من سورة النساء، ومن الآية: ٧٠، من سورة الفرقان، ومن الآيات: ٥٠، ٥٠، ٥٩، من سورة الأحزاب، ومن الآية: ١٤، من سورة الفتح.

(٤) هؤلاء أربعة فإنهم يقفون على اللين كله بالتحذف، نحو: هذا زيدٌ، ومررت بزيدٍ، ورأيت زيداً؛ ومن العرب من يقف بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتح وواواً بعد الضمة وياء بعد الكسرة نحو: رأيت زيداً، وهذا زيدو ومررت بزيدي؛ وهم الأزد؛ الكتاب ١٦٧/٤.

(٥) أي: في حال النصب. (٦) ساقطة من: ب.

أي: بذى كُلب، وجعل بعضهم منه ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾<sup>(١)</sup> وغير ما أسلفته مقررًا على الذي يُقَالُ منه اقتصر ما جاء من النسب على غير ما سلف تقريره في هذا الباب فهو من شاذ النسب، يقتصر فيه على النقول ولا يقاس عليه، وينقسم الشاذ إلى أقسام:  
الأول: ما تغير فيه الحركة، كقولهم في النسب إلى الدهر: دُهرِي<sup>(٢)</sup> - يضم أوله - وفي النسب إلى البصرة: بَصْرِي<sup>(٣)</sup> - بالكسر - وفي النسبة إلى أمة: أُمِّي<sup>(٤)</sup>.

الثاني: ما يزداد في حروفه، كقولهم في النسب إلى مَرُو: مَرَوِي<sup>(٥)</sup>.

وفي النسب إلى الرِّي: رَايِي<sup>(٥)</sup>.

الثالث: ما نقص من حروفه كقولهم في النسب إلى "حروراء"<sup>(٦)</sup> حَرَوِي<sup>(٦)</sup> الرابع: ما أبدل فيه حرف بغيره كقولهم في النسب إلى صنعاء: صُنْعَانِي. الخامس: أن ينقل الحرف عن محله كقولهم في النسب<sup>(٧)</sup> إلى البادية: بَنَوِي<sup>(٨)</sup> إلى غير ذلك مما تقدم في شاذ النسب.

- (١) من الآية ٤٦، من سورة فصلت؛ قال ابن مالك: ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾ أي بذى ظلم، والذي حملهم على ذلك أن النبي منصب على المبالغة فيبيت أصل الفعل، والله تعالى منزّه عن ذلك. التصريح ٣٣٧/٢.
- (٢) المُدْرِي - يضم أوله يطلق على القديم السنّ، ويفتح أوله يطلق على من يرجو الدهر ويخافه من الملاحدة. (٣) وقايته: بَصْرِي.
- (٤) أي بالفتح، وقايته يضم الهزئة؛ الكتاب ٣/٣٣٦، ٣٤٤.
- (٥) ينظر: الكتاب: ٣/٣٣٦، والمقرب ٢/٦٩-٦٩.
- (٦) في كلتا النسختين: "حرور" وهو سهو أو تحريف. (٧) ساقطة من: ب.
- (٨) الظاهر أنه نسب إلى "البدو" فيكون من الأول.

## الوقف

تنويننا أنْزَلَ فَنَحْ اجْتَمَلَ ألفا وفقًا وتُلَوَّ غير فصَح احلِفَا للموقوف عليه أحوال:

أحدها: أن يكون منونا، فإن كان تنوينه يلى فتحة فالأحسن فيه أن يبدل تنوينه ألفا<sup>(١)</sup>، نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا وَحِيمًا﴾<sup>(٢)</sup> ولذلك رسم بالألف وبعض<sup>(٣)</sup> العرب يقف عليه بمحذوف التنوين، كما يقف على المرفوع، فعلى هذه اللغة يرسم بغير ألف<sup>(٤)</sup>؛ وقوله: "إِثْرُ فَتْحٍ" أعم من أن يكون الفتح<sup>(٥)</sup> إعرابا

(١) الوقف قطع الطوق عند آخر الكلمة اختياراً ويقابله الابتداء، وغالبه تلزمه تغيرات، وترجع إلى سبعة أشياء:

السكون، والرّوّم، والإشمام، والإبدال، والزيادة، والحذف، والنقل.

شرح الشافية ٢٧١/٢، وشرح المرادي ١٥٥/٥، والتصريح ٣٣٨/٢.

(٢) أبدل التنوين بعد الفتح ألفا لكون التنوين شبيهاً بالألف من جهة أن اللين في

الألف تقاربه الغنة في التنوين.

(٣) من الآيات: ٩٤، ١٠٠، ١٥٢، من سورة النساء، ومن الآية: ٧٠، من سورة الفرقان، ومن الآيات: ٥٠، ٥٠، ٥٩، من سورة الأحزاب، ومن الآية: ١٤، من سورة الفتح.

(٤) هؤلاء أربعة فإنهم يقفون على اللين كله بالحذف، نحو: هذا زيدٌ، ومررت بزيد، ورأيت زيداً، ومن العرب من يقف بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتح وواواً بعد الضمة وياء بعد الكسرة نحو: رأيت زيداً، وهذا زيدو ومررت بزيدي؛ وهم الأزد؛ الكتاب ١٦٧/٤.

(٥) أي: في حال النصب. (٦) ساقطة من: ب.

- كما مثل - أو بناء كما في نحو: "يُثَبِّها" و"يُثَبِّها" (١) وإن كان التنوين يلى غير الفتح من كسر أو ضم حذفه ووقفت عليه بالسكون (٢) - في أرجح اللغات - نحو: ﴿وَاللَّهُ يَكْلُ شَيْءٍ عَلَيْهِ﴾ (٣).

واحد في الوقف في بيوت اضطراب صلة غير الفتح في الإضمار إذا وقفت على مائي آخره هاء الضمير، حذفت صلتها، وهو حرف اللين الذي يليها إن كان صلة لغیر المفتوحة، من مكسورة نحو: ﴿لَتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ (٤) أو مضمومة نحو: ﴿وَأَعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهٗ﴾ (٥) وقد ثبتت صلتها في الضرورة، فمن الأول (٦).

٥١١ - تجاوزت جنداً رغبة عن قتال (٧) ...

(١) بمعنى التكلف. (٢) بمعنى أعجب.

(٣) ولم يدل بعد الضمة وأوياً بعد الكسرة لنقل الوار والياء في أنفسهما، فإذا اجتمعت الضمة مع الوار والكسرة مع الياء زاد، ولم يكن في الفتح مع الكلف نقل فزكها على حالها؛ التصريح ٣٣٨/٢.

(٤) من الآية: ٢٨٢، من سورة البقرة، ومن الآية: ١٧٦، من سورة النساء، ومن الآية: ٦٤، ٣٥، من سورة النور، ومن الآية: ١٦، من سورة المحررات، ومن الآية: ١١، من سورة التغابن. (٥) من الآية: ١٣، من سورة الزخرف.

(٦) من الآية: ١٧، من سورة التكتوت. (٧) في ب: "الأولى".

(٨) هذا صدر بيت من الطويل، وقائله مجهول، وقام البيت:

... إلى مَلِكٍ أَعَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ  
و"هند" في البيت علم على رجل، بدليل تذكر ضميره في قوله: "قتال" والشاهد فيه: "قتال" و"نار" حيث أثبت في كل واحد منهما الياء التي هي صلة الضمير المكسور في الوقف لفظاً لا خطأ حين اضطر إلى ذلك. ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٤٣/٤، والتصريح ٣٣٩/٢، ومعجم شواهد العربية ١٧٨، وقد ورد البيت في شرح ابن يعنى ٩٣/٥.

ومن الثاني:

٥١٢ - وَمَهْمَا مُعْرِضًا رَجَاؤُهُ (١) ...

أما صلة للمفتوحة وهو الألف فلا تحذف، نحو: ﴿جَنَاتٍ عَذْنَ يَدْخُلُونَهَا﴾ (٢) فصارت صلة هاء الضمير في الوقف [عليها كالتون] (٣).

واشبهت إذا مُسَوِّئًا تُصِيبُ فاللصا في الوقف نُوتها قلب مذهب الأكثرين أنه يوقف على "إذن" بقلب نونها ألفاً تشبيهاً لها بالنون المنصوب، وزعم بعضهم (٤) أن الوقف عليها بالنون لموافقة الرسم (٥)،

(١) هنا من الرجز المشطور، وقائله رؤية بن المجاح، وبعده قوله:

... كان لون أرضه سماءه ...

والشاهد منه قوله: "الرجاء" و"السماء" حيث ثبتت الواو التي هي صلة الضمير المنصوب في الوقف لفظاً لا خطأ فيهما، حين اضطر إلى ذلك.

ينظر الرجز في: أوضح المسالك ٣٤٢/٤، والتصريح ٣٣٩/٢، وحاشية الصبان على الأشعري ٢٠٦/٤، ومعجم شواهد العربية ٤٣٧، وديوانه ص ٣.

(٢) من الآيتين: ٣٣، ٢٣، من سورتي الرعد وفاطر.

(٣) ما بين المقوفين ساقط من: أ.

(٤) صاحب هذا القول هو المازني كما ذكر النحاة؛ ينظر: شرح المرادي ١٥٩/٥، وأوضح المسالك ٣٤٢/٤، والتصريح ٣٣٩/٢، وشرح الأخواني ٢٠٦/٤.

(٥) أي الرسم الإملائي، لأنها شبيهة بأذن وأرن، ولكون التنوين لا يدخل الحروف؛ وأما الرسم القرآني فإنها تكتب فيه ويوقف عليها بالألف إجماعاً، كما نقل في الإيقان وغيره.

- كما مثل - أو بناء كما في نحو: "يُثَبِّها" و"يُثَبِّها" (١) وإن كان التنوين يلي غير الفتح من كسر أو ضم حذفه ووقفت عليه بالسكون (٢) - في أرجح اللغات - نحو: ﴿وَاللَّهُ يَكُلُّ شَيْءٍ عَلَيْهِ﴾ (٣).

واحد في الوقف في بيوت اضطراب صلة غير الفتح في الإضمار إذا وقفت على ما في آخره هاء الضمير، حذفت صلتها، وهو حرف اللين الذي يليها إن كان صلة لغیر المفتوحة، من مكسورة نحو: ﴿لَتَسْتَغْوُوا عَلَى طُغُورِهِ﴾ (٤) أو مضمومة نحو: ﴿وَأَعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهٗ﴾ (٥) وقد ثبتت صلتها في الضرورة، فمن الأول (٦).

٥١١ - تجاوزت جنداً رغبة عن قتال (٧) ...

(١) بمعنى التكلف. (٢) بمعنى أعجب.

(٣) ولم يدل بعد الضمة وأوياً بعد الكسرة لنقل الوار والياء في أنفسهما، فإذا اجتمعت الضمة مع الوار والكسرة مع الياء زاد، ولم يكن في الفتح مع الكلف نقل فزكها على حالها؛ التصريح ٣٣٨/٢.

(٤) من الآية: ٢٨٢، من سورة البقرة، ومن الآية: ١٧٦، من سورة النساء، ومن الآية: ٦٤، ٣٥، من سورة النور، ومن الآية: ١٦، من سورة المحررات، ومن الآية: ١١، من سورة التغابن. (٥) من الآية: ١٣، من سورة الزخرف.

(٦) من الآية: ١٧، من سورة التكتوت. (٧) في ب: "الأولى".

(٨) هذا صدر بيت من الطويل، وقائله مجهول، وقام البيت:

... إلى يَلِكُلِي أعشش إلى ضوء ناره  
و"هند" في البيت علم على رتل، بدليل تذكر ضميره في قوله: "فتلك" والضمير فيه: "فتلك" و"نارو" حيث أثبت في كل واحد منهما الياء التي هي صلة الضمير المكسور في الوقف لفظاً لا خطأ حين اضطر إلى ذلك. ينظر البيت في: أوضح المسالك ٣٤٣/٤، والتصريح ٣٣٩/٢، ومعجم شواهد العربية ١٧٨، وقد ورد البيت في شرح ابن يعش ٩٣/٥.

ومن الثاني:

٥١٢ - وَمَهْمَا مُتَّبِعًا رَجَاؤُهُ (١) ...

أما صلة للمفتوحة وهو الألف فلا تحذف، نحو: ﴿جَنَاتٍ عَذْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ (٢) فصارت صلة هاء الضمير في الوقف [عليها كالتون] (٣).

واشبهت إذا مُتَّوَلَّأْتُ نَصِيبَ قَالِئًا في الوقف نُوتِهَا قَلْبَ مذهب الأكثرين أنه يوقف على "إِذْنَ" بقلب نونها ألفاً تشبيهاً لها بالمتون المنصوب، وزعم بعضهم (٤) أن الوقف عليها بالنون لموافقة الرسم (٥)،

(١) هنا من الرجز المشطور، وقائله رؤية بن المجاح، وبعده قوله:

... كان لون أرضه سماؤه ...

والشاهد منه قوله: "الرجاؤه" و"سماؤه" حيث ثبتت الواو التي هي صلة الضمير المنصوب في الوقف لفظاً لا خطأ فيهما، حين اضطر إلى ذلك.

ينظر الرجز في: أوضح المسالك ٣٤٢/٤، والتصريح ٣٣٩/٢، وحاشية الصبان على الأشعري ٢٠٦/٤، ومعجم شواهد العربية ٤٣٧، وديوانه ص ٣.

(٢) من الآيتين: ٣٣، ٢٣، من سورتي الرعد وقاطر.

(٣) ما بين المقوفين ساقط من: أ.

(٤) صاحب هذا القول هو المازني كما ذكر النحاة؛ ينظر: شرح المرادي ١٥٩/٥، وأوضح المسالك ٣٤٢/٤، والتصريح ٣٣٩/٢، وشرح الأخواني ٢٠٦/٤.

(٥) أي الرسم الإملائي، لأنها شبيهة بأذن وأرن، ولكون التنوين لا يدخل الحروف؛ وأما الرسم القرآني فإنها تكتب فيه ويوقف عليها بالألف إجماعاً، كما نقل في الإتيان وغيره.

واختاره ابن عصفور.<sup>(١)</sup>

وحذف بالانقوص ذي التنوين ما لم ينصب أولي من ثبوت فاعلمنا  
وغير ذي التنوين بالعكس وفي نحو "مُرْ لَزَوْمُ رَدِّ الْيَا اِقْتَسَى"  
المقصور ينقسم ثلاثة<sup>(٢)</sup> أقسام:

أحدها: ما<sup>(٣)</sup> يجوز حذف يائه وإثباتها في الوقف إلا أن الحذف أرجح.  
الثاني: عكسه.

الثالث: ما يتعين إثبات يائه.

فالأول: ما سلم من حذف من متون غير منصوب، سواء كان مرفوعاً،  
نحو: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾<sup>(٤)</sup> أو مجزوراً نحو: ﴿وَمَا هُمْ مِنْ دُونِهِ بَيْنَ وَالٍ﴾<sup>(٥)</sup>  
والأكثرون يقفون عليهما بالسكون، وابن كثير<sup>(٦)</sup> وقف عليهما بإثبات الياء.<sup>(٧)</sup>

(١) هنا ما صرح به في الجُمْل حيث قال: والصحيح أنها تكسب بالنون لأمرين...  
الحج، ١٧٠/٢ منه.

قلت: وأكثر النحويين لا يذكر له إلا هنا مع أنه وافق الجمهور في كتابه  
"المقرب" حيث قال: ... فإن كان الساكن صحيحاً أبقيته في الوقف على ما كان  
عليه في الوصل نحو: مَنْ وَكَمْ، إلا أن يكون الساكن نون إذن فإنك تبدل منها  
ألفاً، للمقرب ٣٢٢/٢. (٢) في ب: "إلى ثلاثة".

(٣) سقطت "ما" من: ب. (٤) من الآية: ٧، من سورة الرعد.

(٥) من الآية: ١١، من سورة الرعد.

(٦) هو عبد الله أبو عبد العسطلار النابوي الفارسي الأصل، إمام أهل مكة  
في القراءات، ولد سنة ٤٥٥ هـ وتوفي سنة ١٢٠ هـ.

(٧) ينظر: النشر ٢٩٧/٢، والبدور الزاهرة ص ١٦٧.

والثاني: ما كان مرفوعاً أو مجزوراً مما هو غير متون، نحو: ﴿وَيُنِزُّ آيَاتِهِ  
الْجَوَارِي﴾<sup>(١)</sup> ﴿مُطِيعِينَ إِلَى الدَّاعِي﴾<sup>(٢)</sup> الأرجح الوقوف عليهما بالياء،  
وعليه اتفق السبعة.<sup>(٣)</sup>

وأما الثالث: فثنيان، أحدهما: المنصوب سواء كان متوناً نحو: ﴿جَمْعاً  
مَنَادِيّاً﴾<sup>(٤)</sup> أو غير متون، نحو: ﴿بَلَغْتَ الْوَوَاقِي﴾<sup>(٥)</sup>.

وثانيهما: "مُرْ" ونحوه، مما<sup>(٦)</sup> حذفت منه العين، فإن أصله: "مُرْمِي"  
-اسم فاعل من أَرَأَى- حذفت عنه وهي الممزة تخفيفاً بعد نقل حركتها إلى  
الراء، ثم حذفت الياء من أجل التنوين، فإذا وقفت عليه حذفت التنوين  
وأعدت الياء المحذوفة وجوباً، لأن حذفها إجحاف به بكثرة الحذف ومثله في  
ذلك ما حذفت منه الفاء من نحو: يَجِي -مضارع وعَى- مسمى به لما ذكرنا.  
وغير "ها التانيث" من مُحَرَّكٍ سَكَنَهُ أو قَفَّ وَالْمِ التحرك  
أو أَشْمِ الضمة أو قَفَّ مُضْطَفّاً ما ليس همزاً أو عليلاً إن قَفَّ  
إذا وقفت على متحرك غير "ها" التانيث ففي الوقف عليه خمسة  
أوجه:

أحدها: إسكانه وهو الأصل<sup>(٧)</sup>، وقد أجمع عليه.

(١) من الآية: ٣٢، من سورة الشورى. (٢) من الآية: ٨، من سورة القمر.

(٣) هم أصحاب القراءات السبع المتواترة: نافع المدني، وابن كثير المكي، وأبو عمرو  
ابن العلاء، وابن عامر النخعي، وعاصم ابن أبي النجود الكوفي، وحمزة بن  
حبيب الزيات، والكسائي. (٤) من الآية: ١٩٣، من سورة آل عمران.

(٥) من الآية: ٢٦، من سورة القيامة. (٦) سقط "ما" من: ب.

(٧) سواء في ذلك المنون وغيره، والمرب والمبني وهو الأغلب الأكثر.

واختاره ابن عصفور.<sup>(١)</sup>

وحذف بالانقوص ذي التنوين ما لم ينصب أولي من ثبوت فاعلمنا  
وغير ذي التنوين بالعكس وفي نحو "مُرْ لَزَوْمُ رَدِّ الْيَا اِقْتَسَى"  
المقصور ينقسم ثلاثة<sup>(٢)</sup> أقسام:

أحدها: ما<sup>(٣)</sup> يجوز حذف يائه وإثباتها في الوقف إلا أن الحذف أرجح.  
الثاني: عكسه.

الثالث: ما يتعين إثبات يائه.

فالأول: ما سلم من حذف من متون غير منصوب، سواء كان مرفوعاً،  
نحو: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾<sup>(٤)</sup> أو مجزوراً نحو: ﴿وَمَا هُمْ مِنْ دُونِهِ بَيْنَ وَالٍ﴾<sup>(٥)</sup>  
والأكثرون يقفون عليهما بالسكون، وابن كثير<sup>(٦)</sup> وقف عليهما بإثبات الياء.<sup>(٧)</sup>

(١) هنا ما صرح به في الجُمْل حيث قال: والصحيح أنها تكسب بالنون لأمرين...  
الحج، ١٧٠/٢ منه.

قلت: وأكثر النحويين لا يذكر له إلا هنا مع أنه وافق الجمهور في كتابه  
"المقرب" حيث قال: ... فإن كان الساكن صحيحاً أبقيته في الوقف على ما كان  
عليه في الوصل نحو: مَنْ وَكَمْ، إلا أن يكون الساكن نون إذن فإنك تبدل منها  
ألفاً، للمقرب ٣٢٢/٢. (٢) في ب: "إلى ثلاثة".

(٣) سقطت "ما" من: ب. (٤) من الآية: ٧، من سورة الرعد.

(٥) من الآية: ١١، من سورة الرعد.

(٦) هو عبد الله أبو عبد العسطلار النابوي الفارسي الأصل، إمام أهل مكة  
في القراءات، ولد سنة ٤٥٥ هـ وتوفي سنة ١٢٠ هـ.

(٧) ينظر: النشر ٢٩٧/٢، والبذور الزاهرة ص ١٦٧.

والثاني: ما كان مرفوعاً أو مجزوراً مما هو غير متون، نحو: ﴿وَيُنِيبُ آيَاتِهِ  
الْجَوَارِي﴾<sup>(١)</sup> ﴿مُطِيعِينَ إِلَى الدَّاعِي﴾<sup>(٢)</sup> الأرجح الوقوف عليهما بالياء،  
وعليه اتفق السبعة.<sup>(٣)</sup>

وأما الثالث: فشيئان، أحدهما: المنصوب سواء كان متوناً نحو: ﴿جَمْعاً  
مَنَادِيًا﴾<sup>(٤)</sup> أو غير متون، نحو: ﴿بَلَّغْتَ الْوَاقِعِي﴾<sup>(٥)</sup>.

وثانيهما: "مُرْ" ونحوه، مما<sup>(٦)</sup> حذفت منه العين، فإن أصله: "مُرْمِي"  
-اسم فاعل من أَرَأَى- حذفت عنه وهي الممزة تخفيفاً بعد نقل حركتها إلى  
الراء، ثم حذفت الياء من أجل التنوين، فإذا وقفت عليه حذفت التنوين  
وأعدت الياء المحذوفة وجوباً، لأن حذفها إجحاف به بكثرة الحذف ومثله في  
ذلك ما حذفت منه الفاء من نحو: يَبِي -مضارع وعَى- مسمى به لما ذكرنا.  
وغير "ها" التانيث من مُحَرَّكٍ سَكَنَهُ أو قَفَّ وَالْمِ التحرك  
أو أَشْمِ الضمة أو قَفَّ مُضْتَفِياً ما ليس همزاً أو عليلاً إن قَفَّ  
إذا وقفت على متحرك غير "ها" التانيث ففي الوقف عليه خمسة  
أوجه:

أحدها: إسكانه وهو الأصل<sup>(٧)</sup>، وقد أجمع عليه.

(١) من الآية: ٣٢، من سورة الشورى. (٢) من الآية: ٨، من سورة القمر.

(٣) هم أصحاب القراءات السبع المتواترة: نافع المدني، وابن كثير المكي، وأبو عمرو  
ابن العلاء، وابن عامر النخعي، وعاصم ابن أبي النجود الكوفي، وحرز بن  
حبيب الزيات، والكسائي. (٤) من الآية: ١٩٣، من سورة آل عمران.

(٥) من الآية: ٢٦، من سورة القيامة. (٦) سقط "ما" من: ب.

(٧) سواء في ذلك المنون وغيره، والمرب والمبني وهو الأغلب الأكثر.

الثاني: أن يوقف عليه بـ "زَمْ" الحركة، وهو إخفاء الصوت بها؛ والنحاة على جوازها في الحركات الثلاث؛ والقراء يمتنعونه<sup>(١)</sup> في الفتحه، وهو اختيار القراء.

الثالث: أن يوقف عليه بالإشمام<sup>(٧)</sup> إن كان مضموماً، ومعنى الإشمام الإشارة بالشفنتين إلى الضمة من غير صوت، فلا يدركه الأعمى بخلاف الروم.

الرابع: أن يوقف عليه بالتضعيف<sup>(٨)</sup> وهو تشديد الحرف الأخير، نحو هذا محمد يأكل؛ وذكر للتضعيف ثلاثة<sup>(٩)</sup> شروط:

أحدها: أن يكون الحرف الأخير غير همزة. (٥)

الثاني: أن لا يكون معتلا.

الثالث: أن يقفو -أي يتبع- حرفاً محرّكاً، فلو كان مهموزاً كـ "اناء"، أو معتلاً بالياء كـ "القاض"، أو معتلاً بالواو كـ "يدعو"، أو بالالف

(١) سبب منعه في الفتحة أنه يؤدي إلى تشويه صورة النغم لأنه يشبه اللواها؛  
ينظر: شرح الكافية الشافية ١٩٨٩/٤، وشرح المرادي ١٦٧/٥،  
والنصريح ٣٤١/٢.

(٢) والإشهاد من الشهم، كأنك اشتمت الحرف ورائحة الحركة، بأن هيئت العضو للطق به، والغرض منه التفرقة بين ما هو متحرك في الأصل وأسكن في الوقف وما هو ساكن على كل حال، التصريح ٣٤١/٢.

وينظر: الكتاب ١٧٢/٤، وشرح المرادي ١٦٧/٥.

(٣) هذا لغة أسديّة. ينظر: الكتاب ١٧٠/٤، والتصريح ٣٤١/٢.

(٤) زادوا في الشروط: أن يكون متحرراً، لأن التضييق كالعض من الحركة؛ وأن لا يكون منصوباً. التصريح ٣٤١/٢.

(٥) نحو: عطاء، بناء، وذلك لأن العرب اجتنبت إدغام الهمزة ما لم تكن عينا.

کے "موسیٰ"، اوتالیہ الحرف ساکن اِماعتل کے "زید" اور غیر معتل کے "عمرو" امتنع التضعیف

الخامس من وجوه الوقف: نقل حركة آخر الموقوف عليه إلى ما قبله، وله أربعة شروط:

أحدهما: أن يكون ما قبل الآخر ساكنا.

الثاني: أن لا يُحْظَلَ تحريكه -أي عنم- ومنه قوله:

٥١٣- أنا ابنُ مَـوِيَّةَ إِذَا جَدُّ النُّقْرِ<sup>(١)</sup> ... ..

أصله: النَّقْرُ؛ وقراءة بعضهم: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾<sup>(١)</sup>، فلو<sup>(٢)</sup> كان الحرف الذي يليه الآخر متحركاً نحو: جعفر امتنع النقل إليه لاشتغاله بحركته، وكذا لو تعذر تحريكه لكونه ألفاً نحو: الكتاب، أو مدغماً نحو: السود،

(١) هذا من الرجز المشطور، وهو لفدكي بن عبدالله النخعي، وقيل: لعبدالله بن مارية الطائي، ويعدله قوله:

... وجاءت الخيل أنابى زمر ...

وَالنَّقْرُ: صوت من طرف اللسان يسكن به الفارس فرسه إذا اضطرب به، وَأَثَابِي

جمع ثَنِيَّةٌ، وهي الجماعة، اللسان "نق" ٨٩/٢، والشاهد من البيت: "النَّقَرُ" فإن أصله بقاف ساكنة بعدها واء متحركة بالضمة، فلما أراد الوقف نقل الضمة من الراء إلى القاف قبلها؛ وب نظر البيت في: الكتاب ١٧٣/٤، والإنصاف ٧٣٢/٢، واللسان "نق" ٨٩/٢، وأوضح المسالك ٣٤٦/٤، والتصريح ٣٤١/٢، والمجمع ١٠٧/٢، والدرر ١٤١/٢، ومجمع شواهد العربية ٤٦٩.

(٢) من الآية: ٣، من سورة العصر؛ والقراءة بنقل حركة الراء إلى الباء لتكون الباء مكسورة والراء ساكنة. ينظر إملاء ما مَن به الرحمن ٢٩٣/٢ والقراءة لأبي عمرو بن العلاء.

(٣) في أ: "فان".



الثاني: أن يوقف عليه بـ "زَمْ" الحركة، وهو إخفاء الصوت بها؛ والنحاة على جوازها في الحركات الثلاث؛ والقراء يمتنعونه<sup>(١)</sup> في الفتحه، وهو اختيار القراء.

الثالث: أن يوقف عليه بالإشمام<sup>(٧)</sup> إن كان مضموماً، ومعنى الإشمام الإشارة بالشفنتين إلى الضمة من غير صوت، فلا يدركه الأعمى بخلاف الروم.

الرابع: أن يوقف عليه بالتضعيف<sup>(٨)</sup> وهو تشديد الحرف الأخير، نحو هذا محمد يأكل؛ وذكر للتضعيف ثلاثة<sup>(٩)</sup> شروط:

أحدها: أن يكون الحرف الأخير غير همزة.<sup>(٥)</sup>

الثاني: أن لا يكون معتلا.

الثالث: أن يقفوا -أي يتبع- حرفاً محرّكاً، فلو كان مهموزاً كـ "اناء"، أو معتلاً بالياء كـ "القاض"، أو معتلاً بالواو كـ "يدعو"، أو بالالف

(١) سبب منعه في الفتحة أنه يؤدي إلى تشويه صورة النغم لأنه يشبه اللواها؛  
ينظر: شرح الكافية الشافية ١٩٨٩/٤، وشرح المرادي ١٦٧/٥،  
والنصريح ٣٤١/٢.

(٢) والإشهاد من الشهم، كأنك اشتمت الحرف ورائحة الحركة، بأن هيئت العضو للطق به، والغرض منه التفرقة بين ما هو متحرك في الأصل وأسكن في الوقف وما هو ساكن على كل حال، التصريح ٣٤١/٢.

وينظر: الكتاب ١٧٢/٤، وشرح المرادي ١٦٧/٥.

(٣) هذا لغة أسديّة. ينظر: الكتاب ١٧٠/٤، والتصريح ٣٤١/٢.

(٤) زادوا في الشروط: أن يكون متحرراً، لأن التضييق كالعض من الحركة؛ وأن لا يكون منصوباً. التصريح ٣٤١/٢.

(٥) نحو: عطاءً، بناءً، وذلك لأن العرب اجتنبت إدغام الهمزة ما لم تكن عينا.

کے "موسیٰ"، اوتالیہ الحرف ساکنن اِما معتل کے "زید" اُوغیر معتل کے "عمرو" امتنع التضعیف

الخامس من وجوه الوقف: نقل حركة آخر الموقوف عليه إلى ما قبله، وله أربعة شروط:

أحدها: أن يكون ما قبل الآخر ساكنا.

الثاني: أن لا يُحْظَلَ تحريكه -أي عنم- ومنه قوله:

٥١٣- أنا ابنُ مَـوِيَّةَ إِذَا جَدَّ النَّقْرُ<sup>(١)</sup> ... ..

أصله: النُّقْرُ؛ وقراءة بعضهم: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾<sup>(١)</sup>، فلو<sup>(٢)</sup> كان الحرف الذي يليه الآخر متحركاً نحو: جعفر امتنع النقل إليه لاشتغاله بحركته، وكذا لو تعذر تحريكه لكونه ألفاً نحو: الكتاب، أو مدغماً نحو: السود،

(١) هذا من الرجز المشطور، وهو لفدكي بن عبدالله النخعي، وقيل: لعبدالله بن  
ماوية الطائي، ويعدله قوله:

... وجاءت الخيل أنابي زمر ...

وَالنَّقْرُ: صوت من طرف اللسان يسكن به الفارس فرسه إذا اضطرب به، وَأَثَابِي

جمع **قُتَيْبَة**، وهي الجماعة، اللسان "نق" ٨٩/٢، والشاهد من البيت: "النقُّ" فإن أصله بقاف ساكنة بعدها واء متحركة بالضمة، فلما أراد الوقف نقل الضمة من الراء إلى القاف قبلها؛ وب نظر البيت في: الكتاب ١٧٣/٤، والإنصاف ٧٣٢/٢، واللسان "نق" ٨٩/٢، وأوضح المسالك ٣٤٦/٤، والتصريح ٣٤١/٢، ولمع ١٠٧/٢، والدرر ١٤١/٢، ومجموع شواهد العربية ٤٦٩.

(٢) من الآية: ٣، من سورة العصر؛ والقراءة بنقل حركة الراء إلى الباء لتكون الباء مكسورة والراء ساكنة. ينظر إملاء ما مَنَ بِهِ الرحمن ٢٩٣/٢ والقراءة لأبي عمرو بن العلاء.

(٣) في أ: "فان".

أواستقل لكونه واوا، أو ياء يليان حركة بجائسة نحو: يقول ويبيع.  
محركا وحركات أنقل لا ساكن تحريكه لن يحظلا  
ونقل فتح من سوى المهموز لا يراه يصري وكوف نقللا  
هذان الشرطان الآخران من شروط الوقف بنقل الحركة.

أحدهما مختلف فيه وهو: أن تكون حركة الموقوف عليه فتحة وهو غير مهموز، كما في نحو: "اشريت العبد" فإن البصريين يمنعون النقل فيه، والكوفيون يجيزونه.<sup>(١)</sup>

الثاني: أن يؤدي النقل إلى (٢) عدم النظير، كما في نحو: "هذا علم" فإنك لو نقلت ضمة الميم إلى السلام أدى إلى بناء "يُعلم" - وهو مهمل في الكلام<sup>(٣)</sup> - وكذا يمنع النقل في نحو: نظرت إلى فعل - على قول من لم يثبت في أوزان الاسم فُعل - بضم الفاء وكسر العين - وهذان الشرطان يختصان بغير المهموز، وأما المهموز فلا يمنع النقل فيه مع كون الحركة فتحة اتفاقا، ولا مع الخروج إلى عدم النظير، فيحوز النقل في نحو: ﴿يُخرج الحبشة﴾<sup>(٤)</sup> وفي نحو: "ردء"<sup>(٥)</sup> وإلى ذلك أشار بعجز البيت الثاني.

- (١) منعه البصريون لأن المفتوح إن كان مَوْثُلاً لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين وإجازه الكوفيون والأعشى طرداً للباب؛ ينظر: الإنصاف ٧٣١/٢-٧٣٦، وشرح المرادي ١٧٠/٥، والتصريح ٣٤٢/٢. (٢) ساقطة من: أ. (٣) ينظر: الكتاب ١٧٤/٤. (٤) ينظر: الكتاب ١٧٩/٤. (٥) الردء: النصير والمعين؛ ومنه قوله تعالى على لسان موسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والتسليم: ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْضَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ وَهُوَ يُصَلِّقُنِي﴾ من الآية: ٣٤، من سورة القصص.
- وينظر: الكتاب ١٧٨/٤، والإنصاف ٧٣١/٢-٧٣٦، وابن عيسى ٧٣/٩، وشرح المرادي ١٧٠/٥، وشرح الكافية الشافية ١٩٩٠/٤، والتصريح ٣٤٢/٢.

والنقل إن يعدم نظير تمتع وذلك في المهموز ليس يمنع في الوقف تاتائث الاسم هاجرعل إن لم يكن ساكن صح وحيل وقُلْ ذا في جمع تصحيح وما ضاهي وغيرُذين بالعكس اتسمى تاء التائث إن كانت ساكنة كالتى في الفعل فالوقف عليها على حالها، وإن كانت متحركة كالتى في الاسم فالوقف عليها بحذف الحركة لايحوز فيه شيء من وجوه الوقف على الحرك غير هذا.

ثم مسألة الكتاب، إن تاء التائث يوقف عليها بإبدالها هاء بثلاثة شروط: أحدها: أن تكون في الاسم، فلو كانت في الفعل نحو: قامت، أو في الحرف نحو: رُبْتُ لم يوقف عليها إلا بالتاء.<sup>(١)</sup>

الثاني: أن لا يكون الحرف الذي قبلها صحيحاً ساكناً، فلو كان كذلك كَبُنْتُ وأُخْتُ<sup>(٢)</sup> لم يتعين إبدالها، بل يجوز فيها الوجهان، بخلاف مُسَلِّمة وفتاة، فإن الأولى قبلها متحرك، والثانية قبلها ساكن إلا أنه معتل.

الثالث: أن لا يكون ما اتصلت به جمع تصحيح كـ "مسلمات" أو مضاهيا له في اللفظ كـ "سهيئات"، فإن كان كذلك فالأكثر الوقف عليه بالتاء، ويقال الوقف عليه بالهاء، ومنه ما حكى عن بعضهم «دُفِنَ البناء»<sup>(٣)</sup> من

- (١) الغرمت التاء في الحرف والفعل خوف الإلباس بالضمير في قولك: "رُبْتُه" و"ضَرَبْتُهُ" وحمل ما لا ليس فيه على ما فيه ليس؛ التصريح ٣٤٢/٢. (٢) لأن التاء لما سكن ما قبلها فيهما صارت كأنها ليست - للتائث، وإنما حيز بها للإلحاق بقُلْ وجُدُع؛ بنحوه عن التصريح ٣٤٢/٢. (٣) ينظر هنا في: شرح المرادي ١٧٥/٥، وأوضح للمسالك ٣٤٧/٤، والتصريح ٣٤٢/٢، وشرح الأشموني ٢١٤/٤.

أواستقل لكونه واوا، أو ياء يليان حركة بجائسة نحو: يقول ويبيع.  
محركا وحركات أنقل لا ساكن تحريكه لن يحظلا  
ونقل فتح من سوى المهموز لا يراه بضري وكوف نقللا  
هذان الشرطان الآخران من شروط الوقف بنقل الحركة.

أحدهما مختلف فيه وهو: أن تكون حركة الموقوف عليه فتحة وهو غير مهموز، كما في نحو: "اشريت العبد" فإن البصريين يمنعون النقل فيه، والكوفيون يجيزونه.<sup>(١)</sup>

الثاني: أن يؤدي النقل إلى<sup>(٢)</sup> عدم النظير، كما في نحو: "هذا علم" فإنك لو نقلت ضمة الميم إلى السلام أدى إلى بناء "يُعلم" - وهو مهمل في الكلام<sup>(٣)</sup> - وكذا يمنع النقل في نحو: نظرت إلى فعل - على قول من لم يثبت في أوزان الاسم فُعل - بضم الفاء وكسر العين - وهذان الشرطان يختصان بغير المهموز، وأما المهموز فلا يمنع النقل فيه مع كون الحركة فتحة اتفاقا، ولا مع الخروج إلى عدم النظير، فيحوز النقل في نحو: ﴿يُخرج الحبشة﴾<sup>(٤)</sup> وفي نحو: "ردء"<sup>(٥)</sup> وإلى ذلك أشار بعجز البيت الثاني.

- (١) منعه البصريون لأن المفتوح إن كان مَوْثَلاً لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين وإجازه الكوفيون والأعشى طرداً للباب؛ ينظر: الإنصاف ٧٣١/٢-٧٣٦، وشرح المرادي ١٧٠/٥، والتصريح ٣٤٢/٢. (٢) ساقطة من: أ. (٣) ينظر: الكتاب ١٧٤/٤. (٤) ينظر: الكتاب ١٧٩/٤. (٥) الردء: النصير والمعين؛ ومنه قوله تعالى على لسان موسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والتسليم: ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ وَهُدًى يَصْلِقُنِي﴾ من الآية: ٣٤، من سورة القصص.
- وينظر: الكتاب ١٧٨/٤، والإنصاف ٧٣١/٢-٧٣٦، وابن يعيش ٧٣/٩، وشرح المرادي ١٧٠/٥، وشرح الكافية الشافية ١٩٩٠/٤، والتصريح ٣٤٢/٢.

والنقل إن يعدم نظير متنع وذلك في المهموز ليس يمنع في الوقف تأنيث الاسم هاجئيل إن لم يكن ساكن صح وحيل وقُلْ ذا في جمع تصحيح وما ضاهي وغيرُذين بالعكس انتمى تاء التأنيث إن كانت ساكنة كالتى في الفعل فالوقف عليها على حالها، وإن كانت متحركة كالتى في الاسم فالوقف عليها بحذف الحركة لايحوز فيه شيء من وجوه الوقف على الحرك غير هذا.

ثم مسألة الكتاب، إن تاء التأنيث يوقف عليها بإبدالها هاء بثلاثة شروط: أحدها: أن تكون في الاسم، فلو كانت في الفعل نحو: قامت، أو في الحرف نحو: رُبْتُ لم يوقف عليها إلا بالتاء.<sup>(١)</sup>

الثاني: أن لا يكون الحرف الذي قبلها صحيحاً ساكناً، فلو كان كذلك كَبُنْتُ وأُخْتُ<sup>(٢)</sup> لم يتعين إبدالها، بل يجوز فيها الوجهان، بخلاف مُسَلِّمة وفتاة، فإن الأولى قبلها متحرك، والثانية قبلها ساكن إلا أنه معتل.

الثالث: أن لا يكون ما اتصلت به جمع تصحيح كـ"مسلمات" أو مضاعفها له في اللفظ كـ"سهيئات"، فإن كان كذلك فالأكثر الوقف عليه بالتاء، ويقال الوقف عليه بالهاء، ومنه ما حكى عن بعضهم «دُفِنَ البناء»<sup>(٣)</sup> من

- (١) الغرمت التاء في الحرف والفعل خوف الإلباس بالضمير في قولك: "رُبْتُه" و"ضَرَبْتُهُ" وحمل ما لا ليس فيه على ما فيه ليس؛ التصريح ٣٤٢/٢. (٢) لأن التاء لما سكن ما قبلها فيهما صارت كأنها ليست - للتأنيث، وإنما حيز بها للإلحاق بقُلْ وجُدُع؛ بنحوه عن التصريح ٣٤٢/٢. (٣) ينظر هنا في: شرح المرادي ١٧٥/٥، وأوضح للمسالك ٣٤٧/٤، والتصريح ٣٤٢/٢، وشرح الأشموني ٢١٤/٤.

المكرّماه» وهي في شبه الجمع أشهر منها في الجمع، وبه قرأ الكسائي ﴿فِيهَا﴾<sup>(١)</sup> وغير هذين، أي: غير جمع التصحيح وماضاهاه بالعكس، فالوقف عليه بالإبدال هاء أشهر من إثباتها على حالها؛ ومن الإبقاء قراءة نافع وابن عامر: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الرَّؤُومِ﴾<sup>(٢)</sup> و﴿وَأَمْرَاتِ نُوحٍ﴾<sup>(٣)</sup> ومنه قوله:

٥١٤- كادت نفوس القوم عند الفلصّة\* وكادت الحرّة تدعى أنت\*  
وقف بها السكت على الفعل المعلن بحذف آخر كاعط من سأل  
وليس حتما في سوى ما كـ"ع" أو كـ"يغ" مجزوماً فسراع مارعوا  
من خصائص الوقف أن يزداد في الموقف عليه هاء ساكنة تسمى

- (١) من الآية ٣٦، من سورة المؤمنون. وتنتظر القراءة في: إملاء ما شَرَّ به الرحمن ١٤٩/٢، والبدور الزاهرة ص ٢١٦.
- (٢) من الآية ٤٣، من سورة الدخان. وقرأ بها أيضا ابن كثير المكي والكسائي. البدور الزاهرة ص ٢٩٠.
- (٣) من الآية ١٠، من سورة التحريم. وقرأ بها أيضا ابن كثير المكي والكسائي. البدور الزاهرة ص ٣٢١.
- (٤) هذا البيت من الرجز، وهو لأبي النجم، ويروى أوله بثلاث روايات، رواية الشارح و"كانت" و"صارت" والفلصّة: رأس الخلقوم. ينظر البيت في: شرح ابن عييش ٨٩/٥، ٨١/٩، ولسان العرب "ما" ٣٦١/٢٠، وأوضح للمسالك ٣٤٩/٤، والتصريح ٣٤٤/٢، والمعجم ٢١٩/٢، والبدور ٢١٤/٢، والأخفوني ٢١٤/٤، ومعجم شواهد العربية ٤٤٧.

"هاء السكت"<sup>(١)</sup> وتلحق في ثلاثة مواضع أولها هذا، وهو الفعل للمعلن إذا حذف آخره سواء كان<sup>(٢)</sup> حذف مجزوماً نحو: لم يُقرَّه، ولم يُزيَّه، ولم يُخشَّه، وليس منه قوله: ﴿لَمْ يَتَسَنَّه﴾<sup>(٣)</sup> لأن الهاء لام الكلمة، من قولهم: "تَسَنَّه الشيء" إذا تغير لمر السنين عليه، أو لأجل البناء نحو أغزّه، وأزَّيه، وأخشَّه، قال تعالى: ﴿فِيهِدَاهُمْ بَغْيَهُ﴾<sup>(٤)</sup> وليس زيادة هذه الهاء<sup>(٥)</sup> حتماً -أي

- (١) وفالنتها: الإبقاء على الحركة في الوقف ووقائتها، كما احتليت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء السكون في الابتداء؛ وسميت هاء السكت لأنها يسكت عليها دون آخر الكلمة. (٢) ساقطة من: أ.
- (٣) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة؛ وقد قرأها حمزة "يَتَسَنَّ" بحذف الهاء وصلًا، والباقيون بإثباتها وصلًا على أنها لام الفعل. ينظر: الحجة ص ١٤٢؛ وعلى القول بأن الهاء لام الفعل يكون الفعل مجزوماً بالسكون، وأما على القول بأنه من السنة، أي واحدة السنين فيكون عند من يقول إن أصل سنة "سَنُو" محذوف اللام، وأصله يَسَنُو، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحذفت الألف للجائز ثم لحقت هاء السكت في الوقف؛ وعند من يقول إن أصل سنة "سَنَة" -بالهاء- يكون مجزوماً بالسكون والهاء لام الفعل، وقيل: إنه من الحمأ السنون، فأصله يَسَنَّ -بثلاث نونات- أبدلت الثالثة ألفاً كراهة اجتماع الأمثال، ثم حذفت الألف للجائز وجيء بهاء السكت. وينظر: التصريح ٣٤٤/٢.
- (٤) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام، قرأ حمزة والكسائي بحذف الهاء وصلًا، والباقيون بإثباتها لأنها مثبتة في المصحف فكروهوا إسقاط حرف من المصاحف. ينظر: الحجة ص ٢٦٠.
- (٥) في أ: "الهاء".

المكرّماه» وهي في شبه الجمع أشهر منها في الجمع، وبه قرأ الكسائي ﴿فِيهَا﴾<sup>(١)</sup> وغير هذين، أي: غير جمع التصحيح وماضاهاه بالعكس، فالوقف عليه بالإبدال هاء أشهر من إثباتها على حالها؛ ومن الإبقاء قراءة نافع وابن عامر: ﴿إِنَّ شَجَرَتِ الرَّؤُومِ﴾<sup>(٢)</sup> و﴿وَأَمْرَاتِ نُوحٍ﴾<sup>(٣)</sup> ومنه قوله:

٥١٤- كادت نفوس القوم عند الفلصّة\* وكادت الحرّة تدعى أُنثى\*  
وقف بها السكت على الفعل المعلن بحذف آخر كاعط من سأل  
وليس حتما في سوى ما كـ"ع" أو كـ"يغ" مجزوماً فسراع مارعوا  
من خصائص الوقف أن يزداد في الموقف عليه هاء ساكنة تسمى

- (١) من الآية ٣٦، من سورة المؤمنون. وتنتظر القراءة في: إملاء ما شَرَّ به الرحمن ١٤٩/٢، والبدور الزاهرة ص ٢١٦.
- (٢) من الآية ٤٣، من سورة الدخان. وقرأ بها أيضا ابن كثير المكي والكسائي. البدور الزاهرة ص ٢٩٠.
- (٣) من الآية ١٠، من سورة التحريم. وقرأ بها أيضا ابن كثير المكي والكسائي. البدور الزاهرة ص ٣٢١.
- (٤) هذا البيت من الرجز، وهو لأبي النجم، ويروى أوله بثلاث روايات، رواية الشارح و"كانت" و"صارت" والفلصّة: رأس الخلقوم. ينظر البيت في: شرح ابن عيش ٨٩/٥، ٨١/٩، ولسان العرب "ما" ٣٦١/٢٠، وأوضح للمسالك ٣٤٩/٤، والتصريح ٣٤٤/٢، والمعجم ٢١٩/٢، والبدور ٢١٤/٢، والأخفوني ٢١٤/٤، ومعجم شواهد العربية ٤٤٧.

"هاء السكت"<sup>(١)</sup> وتلحق في ثلاثة مواضع أولها هذا، وهو الفعل للمعلن إذا حذف آخره سواء كان<sup>(٢)</sup> حذف مجزوماً نحو: لم يُقرَّ، ولم يُزَيَّ، ولم يُحشَّ، وليس منه قوله: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾<sup>(٣)</sup> لأن الهاء لام الكلمة، من قولهم: "تَسَنَّهَ الشيء" إذا تغير لمر السنين عليه، أو لأجل البناء نحو أغزوة، وأزينة، وأخشته، قال تعالى: ﴿فِيهِدَاهُمْ بَقِيَّةً﴾<sup>(٤)</sup> وليس زيادة هذه الهاء<sup>(٥)</sup> حتماً -أي

- (١) وفالنتها: الإبقاء على الحركة في الوقف ووقائتها، كما احتليت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء السكون في الابتداء؛ وسميت هاء السكت لأنها يسكت عليها دون آخر الكلمة. (٢) ساقطة من: أ.
- (٣) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة؛ وقد قرأها حمزة "يَتَسَنَّه" بحذف الهاء وصلًا، والباقيون بإثباتها وصلًا على أنها لام الفعل. ينظر: الحجة ص ١٤٢؛ وعلى القول بأن الهاء لام الفعل يكون الفعل مجزوماً بالسكون، وأما على القول بأنه من السنة، أي واحدة السنين فيكون عند من يقول إن أصل سنة "سَنُو" محذوف اللام، وأصله يَسَنَوُ، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحذفت الألف للجائز ثم لحقت هاء السكت في الوقف؛ وعند من يقول إن أصل سنة "سَنَه" -بالهاء- يكون مجزوماً بالسكون والهاء لام الفعل، وقيل: إنه من الحمأ السنون، فأصله يَسَنَّو -بثلاث نونات- أبدلت الثالثة ألفاً كراهة اجتماع الأمثال، ثم حذفت الألف للجائز وجيء بهاء السكت. وينظر: التصريح ٣٤٤/٢.
- (٤) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام، قرأ حمزة والكسائي بحذف الهاء وصلًا، والباقيون بإثباتها لأنها مثبتة في المصحف فكروهوا إسقاط حرف من المصاحف. ينظر: الحجة ص ٢٦٠.
- (٥) في أ: "الهاء".

واجبا - إلا في مسألة واحدة وهي: كل فعل لم يبق منه إلا حرف واحد، إما مجرد كالأمر من وَعَى وَوَقَى فإنك تقول فيهما: "ع" الكلام، و"ق" عرضك، فإذا وقعت عليه قلت: عَهْ، وَقَهْ، وإما مزيد عليه حرف المضارعة كما إذا جزم مضارع الفعلين المذكورين فإنك تقول: لم يَبْقَ ولم يَبْقَ<sup>(١)</sup> وهذا وهم<sup>(٢)</sup> عجيب من المصنف رحمه الله تعالى، فإنه لا يعرف أحد من القراء وقف على قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَقَى السَّيَّآتِ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿وَلَمْ أَكْ يَغِيَا﴾<sup>(٤)</sup> بزيادة الهاء.

وما في الاستفهام إن جَرَتْ حُلُوفُ أَلْفُهَا وَأَوَّلُهَا إِنْ تَقِفْ وليس حتمًا في سوى ما اختصنا باسم كقولك اقتضاء م اقتضى هذا الموضع الثاني من المواضع التي تزداد فيها هاء السكت وقفًا<sup>(٥)</sup> وهو "ما" الاستفهامية - إذا حذفت ألفها لدخول الجار عليها -<sup>(٦)</sup> فرقا بينها وبين الخيرية<sup>(٧)</sup> فإنها يوقف عليها بالهاء حفظًا لحركة الميم الدالة على الألف، ثم زيادة الهاء عليها ينقسم إلى جائز ولازم وهو الذي أراد بقوله "حتمًا" فالجائز<sup>(٨)</sup> فيما كان الجار حرفًا نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾<sup>(٩)</sup> فنقول في الوقف

- (١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.
- (٢) يريد الشارح - رحمه الله - إيجاب النظم إتيان بهاء السكت في حال بقاء الفعل على حرف واحد أو على حرفين أحدهما مزيد للمضارعة.
- (٣) من الآية ٩، من سورة غافر. (٤) من الآية ٢٠، من سورة مريم.
- (٥) ساقطة من: أ.
- (٦) أي ولم تتركب مع ذا.
- (٧) أي للتسوية والشرطية.
- (٨) إنما جائز زيادة هاء السكت إذا كان الخافض حرفًا ولم تحسب لأن الجور بالحرف متصلة به، وحرف الجر لا يستقل بمعناه فهي معه بمثابة الجزء، لذلك كان لحاق الهاء جائزًا.
- (٩) الآية الأولى من سورة النبا.

عليه<sup>(١)</sup> "عَمَّه" و"كذلك قالت العرب: كَيْمَه". والسلام في ما إذا كان الخافض اسمًا مضافًا إلى "ما" كقولك: اقتضاء م اقتضى؟، فإنك إذا وقعت على "ما" وجب<sup>(٢)</sup> أن تقول: اقتضاء مَهْ؟ وَوَصَلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيلٍ بِنَا أَدِيمَ شَدَّ فِي الْمَدَامِ اسْتَحْسِنَا هذا الموضع<sup>(٣)</sup> مما يتصل فيه هاء السكت بآخر الوقوف عليه محرًا [وهو ما إذا كان الوقوف عليه<sup>(٤)</sup> محرًا بحركة بناء، ثم هو منقسم إلى شاذ: وهو ما لم تكن حركة بنائه لازمة نحو: "بارجل"<sup>(٥)</sup> و"يازيد" و"صعدت إلى فوق" فلا تتصل الهاء بذلك لكون البناء عارضًا لا لزمًا، وقوله: ٥١٥- ... ... أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحَى مِنْ عَلَهْ<sup>(٦)</sup>

- (١) في: أ: "عليه".
- (٢) وبذلك قرأ يعقوب والبزي بخلف عنه. ينظر البذور الزاهرة ص ٣٣٣.
- (٣) أصله: اقتضى اقتضاء م؟ وهو سؤال عن صفة الاقتضاء ثم أحر الفعل لأحقية الاستفهام للصدارة، ولم يمكن تأخير المضاف. تصریح ٣٤٥/٢.
- (٤) وجبت زيادة هاء السكت إذا كان الخافض اسمًا لأن المضاف مستقل بفادته في مدلوله الإفرادي فهي معه كاللفصل، وهي على حرف واحد فلذلك وجت معه هاء السكت.
- (٥) في ب: هذه المواضع.
- (٦) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. (٧) في: أ: "لا رجل".
- (٨) هذا من الرجز المشطور، وهو منسوب إلى أبي نروان، وقوله قوله: ... يَارُبَّ يَوْمٍ لِي لَا أَظْلُمُ ...
- والشاهد منه قوله: "من عَلَه" حيث ألحق هاء السكت كلمة "عَل" وهي مبنية بناءً عارضًا، وهذا شاذ، لأنها إنما تلحق ما كان مبنيا بناءً لازماً.
- وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٢٠٠/٤، وشرح المرادي ١٨٢/٥، والتوضيح ٣٥١/٤، والتصریح ٣٤٦/٢، وشرح الأخواني ٢١٨/٤.

واجبا - إلا في مسألة واحدة وهي: كل فعل لم يبق منه إلا حرف واحد، إما مجرد كالأمر من وَعَى وَوَقَى فإنك تقول فيهما: "ع" الكلام، و"ق" عرضك، فإذا وقعت عليه قلت: عَهْ، وَقَهْ، وإما مزيد عليه حرف المضارعة كما إذا جزم مضارع الفعلين المذكورين فإنك تقول: لم يَبْقَ ولم يَبْقَ<sup>(١)</sup> وهذا وهم<sup>(٢)</sup> عجيب من المصنف رحمه الله تعالى، فإنه لا يعرف أحد من القراء وقف على قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَقَى السَّيَّآتِ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿وَلَمْ أَكْ يَغِيَا﴾<sup>(٤)</sup> بزيادة الهاء.

وما في الاستفهام إن جَرَتْ حُلُوفُ أَلْفُهَا وَأَوَّلُهَا إِنْ تَقِفْ وليس حتمًا في سوى ما اختصنا باسم كقولك اقتضاء م اقتضى هذا الموضع الثاني من المواضع التي تزد فيها هاء السكت وقفًا<sup>(٥)</sup> وهو "ما" الاستفهامية - إذا حلفت ألفها لدخول الجار عليها<sup>(٦)</sup> - فرقًا بينها وبين الخيرية<sup>(٧)</sup> فإنها يوقف عليها بالهاء حفظًا لحركة الميم الدالة على الألف، ثم زيادة الهاء عليها ينقسم إلى جائز ولازم وهو الذي أراد بقوله "حتمًا" فالجائز<sup>(٨)</sup> فيما كان الجار حرفًا نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾<sup>(٩)</sup> فنقول في الوقف

- (١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.
- (٢) يريد الشارح - رحمه الله - إيجاب الناظم إتيان بهاء السكت في حال بقاء الفعل على حرف واحد أو على حرفين أحدهما مزيد للمضارعة.
- (٣) من الآية ٩، من سورة غافر. (٤) من الآية ٢٠، من سورة مريم.
- (٥) ساقطة من: أ.
- (٦) أي لم تتركب مع ذا.
- (٧) أي للتسوية والشرطية.
- (٨) إنما جائز زيادة هاء السكت إذا كان الخافض حرفًا ولم تحسب لأن الجور بالحرف متصلة به، وحرف الجر لا يستقل بمعناه فهي معه بمثابة الجزء، لذلك كان لحاق الهاء جائزًا.
- (٩) الآية الأولى من سورة النبا.

عليه<sup>(١)</sup> "عَمَّه" و"كذلك قالت العرب: كَيْمَه".  
والسلام في ما إذا كان الخافض اسمًا مضافًا إلى "ما" كقولك: اقتضاء م اقتضى؟<sup>(٢)</sup> فإنك إذا وقعت على "ما" وجب<sup>(٣)</sup> أن تقول: اقتضاء مَهْ؟  
وَوَصَلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيلٍ بِنَا أَدِيمَ شَدَّ فِي الْمَدَامِ اسْتَحْسِنَا  
هذا للموضع<sup>(٤)</sup> مما يتصل فيه هاء السكت بآخر الوقوف عليه محرًا [وهو ما إذا كان الوقوف عليه]<sup>(٥)</sup> محرًا بحركة بناء، ثم هو منقسم إلى شاذ: وهو ما لم تكن حركة بنائه لازمة نحو: "بارجل"<sup>(٦)</sup> و"يازيد" و"صعدت إلى فوق" فلا تتصل الهاء بذلك لكون البناء عارضًا لا لازمًا، وقوله:  
٥١٥- ... ... أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحَى مِنْ عَلَهْ<sup>(٧)</sup>

- (١) في: أ: "عليه".
- (٢) وبذلك قرأ يعقوب والبزي بخلف عنه. ينظر البذور الزاهرة ص ٣٣٣.
- (٣) أصله: اقتضى اقتضاء م؟ وهو سؤال عن صفة الاقتضاء ثم أحر الفعل لأحقية الاستفهام للصدارة، ولم يمكن تأخير المضاف. تصریح ٣٤٥/٢.
- (٤) وجبت زيادة هاء السكت إذا كان الخافض اسمًا لأن المضاف مستقل بفادته في مدلوله الإفرادي فهي معه كالفصل، وهي على حرف واحد فلذلك وجت معه هاء السكت.
- (٥) في ب: هذه المواضع.
- (٦) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.
- (٧) في: أ: "لا رجل".
- (٨) هذا من الرجز المشطور، وهو منسوب إلى أبي ثروان، وقوله قوله: ... يَارْبُ يَوْمَ لِي لَا أَظْلَلُ ...
- والشاهد منه قوله: "من عَلَه" حيث ألحق هاء السكت كلمة "عَل" وهي مبنية بناءً عارضًا، وهذا شاذ، لأنها إنما تلحق ما كان مبنيا بناءً لازمًا.
- وينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٢٠٠/٤، وشرح المرادي ١٨٢/٥، والتوضيح ٣٥١/٤، والتصریح ٣٤٦/٢، وشرح الأخواني ٢١٨/٤.

شاذةً وإلى مستحسن، وهو ما كانت الحركة فيه لبناء لازم كياء  
للتكلم، والياء من "هي" والواو من "هو" ومنه: ﴿وما أدراك ما هي﴾<sup>(١)</sup>  
﴿اقرأ كتاباً﴾<sup>(٢)</sup> ﴿ملاقي حساب﴾<sup>(٣)</sup>

ويستثنى من ذلك ما إذا كان المبتدئ شبيهاً بالمعرب كـ "ضرب" فإنه  
شبهه<sup>(٤)</sup> بالمضارع؛ أما تحريك الإعراب وسكونه كـ "جاء زب" و "لم يضرب"  
وسكون البناء كـ "اضرب" فلا يتصل بهما هاء السكت.  
وربما أعطي لفظ الوصل ما للوقف نثراً، وفشا منتظماً  
ويكثر في الشعر إعطاء الوصل حكم الوقف، ومنه:  
... مثل الحريق وأفق القصب<sup>(٥)</sup> ...

فشد الباء على لغة من يضعف الحرف الأخير في الوقف، ثم زاد حرف  
الإطلاق، وأبقى التضعيف على حاله، وقد يفعل ذلك في النثر، وبه قرأ  
جمهور<sup>(٦)</sup> القراء: ﴿ففيها هم القدة قل...﴾<sup>(٧)</sup>

(١) من الآية ١٠، من سورة الفارعة. (٢) من الآية ١٩، من سورة الحاقة.

(٣) من الآية ٢٠، من سورة الحاقة.

(٤) يشبه في الرفع صفة وصلة وخيراً وحلاً وشرطاً وتحريك آخره وفيه ثلاثة مذاهب المنع مطلقاً

والجواز مطلقاً، والجواز عند عدم اللبس والمنع عند اللبس. التصريح ٣٤٦/٢.

(٥) هنا من الرجز للشطور وينسب إلى رؤية بن العجاج.

والقصبة: كل نبات تكون سوقه أنابيب وكعوباً.

والشاهد منه: "القصبة" كما ذكر الشارح وهي لغة بعض بني أسد.

ينظر: الكتاب ١٧٠/٤، والتصريح ٣٤١/٢.

(٦) في ب: "الجمهور".

(٧) من الآية ٩٠، من سورة الأنعام. وقد تقدم الكلام عليها.

### الإمالة

وهي عبارة عن تلين الألف حتى تقرب من الياء، وتلين الفتحة التي  
قبلها حتى تقرب من الكسرة، كما قال المصنف وفيه نظر، فإن المسال إنما هو  
الفتحة وحدها ولزم عن ذلك تلين الألف، ألا ترى أن إمالة الفتحة قد توحده  
دون الياء كما يأتي:

الألف المبدلة من يا في طرفة أميل كذا الواقع منه الياء خلف  
دون مزبل أو شذوذ ولما تليه ها التانيث ما الها عليها  
تقع الإمالة في ستة مواضع:

أحدها: الألف المبدلة من ياء<sup>(١)</sup> في طرف الكلمة، سواء كانت اسماً  
نحو: هُدًى، وقُتًى، أو فعلاً كـ "رعى واشترى"<sup>(٢)</sup>

الثاني: الألف التي تخلفها الياء في بعض التصاريح، وإن لم تكن أصلاً لها  
كالمقصور<sup>(٣)</sup> المجاوز<sup>(٤)</sup> ثلاثة أحرف، نحو: حُبلى وعزى وعزى فإن ألفه ترد في

(١) وتسمى الطبع والإضجاع، وحقيقتها الذهاب بالفتحة إلى جهة الكسرة فتتميل  
الألف - إن وجدت وحدتها - إلى جهة الياء.

وعمل الإمالة: الأسماء المنكبة والأفعال في الغالب، وأما أصحابها فهم مجيم وقيس  
وأسد وعامة نجد، وأما المجاوزيون فيفهمون بالفتح وهو الأصل، ولا يميلون إلا  
في مواضع قليلة؛ وحكمها الجواز عند توافر أسبابها؛ وفائدتها: تناسب الأصوات  
وصيرورتها من ثقل واحد. ينظر: التصريح ٣٤٦/٢، وشرح الأسموني ٢٢٠/٤.

(٢) في ب: "الياء". (٣) ساقطة من ب.

(٤) في أ: "كالمقصورة". (٥) في أ: "المجاوز".



شاذةً وإلى مستحسن، وهو ما كانت الحركة فيه لبناء لازم كياء  
للتكلم، والياء من "هي" والواو من "هو" ومنه: ﴿وما أدراك ما هي﴾<sup>(١)</sup>  
﴿اقرأ كتاباً﴾<sup>(٢)</sup> ﴿ملاقي حساب﴾<sup>(٣)</sup>

ويستثنى من ذلك ما إذا كان المبتدئ شبيهاً بالمعرب كـ "ضرب" فإنه  
شبهه<sup>(٤)</sup> بالمضارع؛ أما تحريك الإعراب وسكونه كـ "جاء زب" و "لم يضرب"  
وسكون البناء كـ "اضرب" فلا يتصل بهما هاء السكت.  
وربما أعطي لفظ الوصل ما للوقف نثراً، وفشا منتظماً  
ويكثر في الشعر إعطاء الوصل حكم الوقف، ومنه:  
... مثل الحريق وأفق القصب<sup>(٥)</sup> ...

فشد الباء على لغة من يضعف الحرف الأخير في الوقف، ثم زاد حرف  
الإطلاق، وأبقى التضعيف على حاله، وقد يفعل ذلك في النثر، وبه قرأ  
جمهور<sup>(٦)</sup> القراء: ﴿ففيها هم القدة قل...﴾<sup>(٧)</sup>

(١) من الآية ١٠، من سورة الفارعة. (٢) من الآية ١٩، من سورة الحاقة.

(٣) من الآية ٢٠، من سورة الحاقة.

(٤) يشبه في الرفع صفة وصلة وخيراً وحلاً وشرطاً وتحريك آخره وفيه ثلاثة مذاهب المنع مطلقاً

والجواز مطلقاً، والجواز عند عدم اللبس والمنع عند اللبس. التصريح ٣٤٦/٢.

(٥) هنا من الرجز للشطور وينسب إلى رؤية بن العجاج.

والقصبة: كل نبات تكون سوقه أنابيب وكعوباً.

والشاهد منه: "القصبة" كما ذكر الشارح وهي لغة بعض بني أسد.

ينظر: الكتاب ١٧٠/٤، والتصريح ٣٤١/٢.

(٦) في ب: "الجمهور".

(٧) من الآية ٩٠، من سورة الأنعام. وقد تقدم الكلام عليها.

### الإمالة

وهي عبارة عن تليين الألف حتى تقرب من الياء، وتليين الفتحة التي  
قبلها حتى تقرب من الكسرة، كما قال المصنف وفيه نظر، فإن المسال إنما هو  
الفتحة وحدها ولزم عن ذلك تليين الألف، ألا ترى أن إمالة الفتحة قد توحده  
دون الياء كما يأتي:

الألف المبدلة من يا في طرفة أميل كذا الواقع منه الياء خلف  
دون مزيلة أو شذوذة ولما تليه ها التانيث ما الها عليها  
تقع الإمالة في ستة مواضع:

أحدها: الألف المبدلة من ياء<sup>(١)</sup> في طرف الكلمة، سواء كانت اسماً  
نحو: هُدًى، وقُتًى، أو فعلاً كـ "رعى واشترى"<sup>(٢)</sup>

الثاني: الألف التي تخلفها الياء في بعض التصارييف، وإن لم تكن أصلاً لها  
كالمقصور<sup>(٣)</sup> المجاوز<sup>(٤)</sup> ثلاثة أحرف، نحو: حُبْلَى وعُزَّى وعَزَّى فإن ألفه ترد في

(١) وتسمى الطبع والإضجاع، وحقيقتها الذهاب بالفتحة إلى جهة الكسرة فتتميل  
الألف - إن وجدت وحدتها - إلى جهة الياء.

وعمل الإمالة: الأسماء المنكئة والأفعال في الغالب، وأما أصحابها فهم مجيم وقيس  
وأسد وعامة نجد، وأما المجاوزيون فيفهمون بالفتح وهو الأصل، ولا يميلون إلا  
في مواضع قليلة؛ وحكمها الجواز عند توافر أسبابها؛ وفائدتها: تناسب الأصوات  
وصيرورتها من غلط واحد. ينظر: التصريح ٣٤٦/٢، وشرح الأشعرى ٢٢٠/٤.

(٢) في ب: "الياء". (٣) ساقطة من ب.

(٤) في أ: "كالمقصورة". (٥) في أ: "المجاوز".

التثنية والجمع ياءٌ كما سبق، وكالذي يرجع إليها في حال بنائه للمفعول كـ"غُزِيَّيْ" و"غُزِيَّيْ" فإنك تقول فيهما غُزِيَّيْ القَوْمُ و"غُزِيَّيْ" الله وحده.

ويشترط إمالة هذا شرطان:

أحدهما: أن يكون رجوع ألفه إلى (١) الياء دون ممازجة حرف مزيد لها. الثاني: أن يكون الرجوع إلى الياء دون شذوذ، فلا يمال نحو: (٢) عَصَاً وَقَسَى وإن رجعا إلى الياء عند التصغير فقليل: عَصِيَّةٌ وَقَسِيٌّ (٣)، أو عند التكسير على فُعُول كـ"عَصِيَّيْ وَقَسِيَّيْ" (٤) [أو عند الإضافة إلى ياء المتكلم على لغة هذيل في قولهم "عَصِيَّيْ وَقَسِيَّيْ" (٥) لأن الأولين] (٦) بسبب ممازجة ياء التصغير، وولو فُعُول المزيدين.

(١) ساقطة من: أ.

(٢) ساقطة من: أ.

(٣) الأصل: عَصِيَّةٌ وَقَسِيٌّ؛ اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في ياء التصغير ومزجت فيها وهي حرف زائد.

(٤) الأصل: عَصَوٌ وَقَسَوٌ، قلبت الواو الأخيرة ياءً كراهة اجتماع واوين، فصارت: عَصَوِيَّيْ وَقَسَوِيَّيْ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء، وقلبت الضمة الثانية كسرة لتسلم الياء من القلب وأو، ثم كسرت فإيهما إتباعاً لكسرة عينهما؛ فالياء الثانية المدغم فيها هي ألف عصا وقفاً، وقلبت ياءً لممازجتها الياء المنقلة عن واو فُعُول وهي حرف زائد.

كروهم الواو المنطوق التي قبلها ضمة في الأصل، المحسنة، ولا بعد الواو الأولى لسكونها، والساكن حاسر هو حصر

الضويح ٢ / ٣٤٧، وشرح الإعراب ٤ / ٢٢٢

(٥) بتشديد الياء فيهما، والأصل: عَصَوِيَّيْ وَقَسَوِيَّيْ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ، والمقصود من الأولين التصغير والتكسير.

والثالث: شاذ إذ أكثر العرب على خلافه كما سبق.

فإن اتصل بالاسم المستحق الإمالة لأحد هذين الوصفين هاء التأنيت قُدرت بمنزلة المنفصل، فلم يمنع من الإمالة [فتحوز الإمالة] (١) في نحو: فتاة لأن أصل ألفه الياء، وفي نحو: مرماة لأن ألفه ترد إلى الياء إذا قدر انفصالها من تاء (٢) التأنيت.

وهكذا يبدل عَيْن الفعلِ إِنْ يُؤَلَّ إلى "فُلْتُ" كماضي خَفَّ وِدُنْ هذا للموضع الثالث مما تسوغ فيه الإمالة، وهي الألف المبذلة من عين الفعل، بشرط أن يؤول عند الإسناد إلى تاء المتكلم إلى زنة "فُلْتُ" سواء كانت مبذلة من واو نحو: خاف، أو من ياء نحو: باعَ ودانَ، فإنك تقول فيهما خِفْتُ وَوَنْتُ وَبِعْتُ، بخلاف "قال وكان" ونحوه فإنه إنما يؤول عند الإسناد إلى التاء إلى زنة: "فُلْتُ" -بضم الفاء- وفي "سات" وجهان لقولهم في إسناده (٣) إلى التاء "سِتَّ وُسَّتْ" وضابط ما يؤول إلى: "فُلْتُ" أن تكون عينه ياء مطلقاً كـ"عاب وغاب وسار" وما زاد (٤) وأواً مكسورة كـ"كاد وخاف" فإن أصلهما كَوَرٌ وخَوَفٌ، نقلت الكسرة عن الواو إلى ما قبلها لتقلها (٥) عليها، ثم حذفت الواو لسكونها مع ملاقة الساكن بعدها.

وقبل إن سبب الإمالة في "خاف" وقوع الألف بعد الكسرة المقدرة (٦)؛

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. (٢) في ب: من هاء التأنيت.

(٣) في ب: "إسنادهم". (٤) هكذا في النسختين: ولعله "كان".

(٥) ساقطة من: ب.

(٦) أي يقدر نحويله إلى فُيَل -بكسر العين- ثم يقدر نقل حركة العين إلى الفاء بعد

حذف العين. وتقبل: لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلية للدلالة على أن

العين ياء. شرح المرادي ١٩٠/٥.

التثنية والجمع ياءٌ كما سبق، وكالذي يرجع إليها في حال بنائه للمفعول كـ"غُزِيَّيْ" و"غُزِيَّيْ" فإنك تقول فيهما غُزِيَّيْ القَوْمُ و"غُزِيَّيْ" الله وحده.

ويشترط إمالة هذا شرطان:

أحدهما: أن يكون رجوع ألفه إلى (١) الياء دون ممازجة حرف مزيد لها. الثاني: أن يكون الرجوع إلى الياء دون شذوذ، فلا يمال نحو: (٢) عَصَاً وَقَسَى وإن رجعا إلى الياء عند التصغير فقليل: عَصِيَّةٌ وَقَسِيٌّ (٣)، أو عند التكسير على فُعُول كـ"عَصِيَّيْ وَقَسِيَّيْ" (٤) [أو عند الإضافة إلى ياء المتكلم على لغة هذيل في قولهم "عَصِيَّيْ وَقَسِيَّيْ" (٥) لأن الأولين] (٦) بسبب ممازجة ياء التصغير، وولو فُعُول المزيدين.

(١) ساقطة من: أ.

(٢) ساقطة من: أ.

(٣) الأصل: عَصِيَّةٌ وَقَسِيٌّ؛ اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في ياء التصغير ومزجت فيها وهي حرف زائد.

(٤) الأصل: عَصَوٌ وَقَسَوٌ، قلبت الواو الأخيرة ياءً كراهة اجتماع واوين، فصارت: عَصَوِيَّيْ وَقَسَوِيَّيْ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء، وقلبت الضمة الثانية كسرة لتسلم الياء من القلب وأوَّ، ثم كسرت فإزهما إتباعاً لكسرة عينهما؛ فالياء الثانية المدغم فيها هي ألف عصا وقفاً، وقلبت ياءً لممازجتها الياء المنقلبة عن واو فُعُول وهي حرف زائد.

كروهم الواو المنطوق التي قبلها ضمة في الأصل، المحسنة، ولا بعد الواو الأولى لسكونها، والساكن حاسر هو حصر

الضويح ٢ / ٣٤٧، وشرح الإثني ٤ / ٢٢٢

(٥) بتشديد الياء فيهما، والأصل: عَصَوِيَّيْ وَقَسَوِيَّيْ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ، والمقصود من الأولين التصغير والتكسير.

والثالث: شاذ إذ أكثر العرب على خلافه كما سبق.

فإن اتصل بالاسم المستحق الإمالة لأحد هذين الوصفين هاء التأنيت قُدرت بمنزلة المنفصل، فلم يمنع من الإمالة [فتحوز الإمالة] (١) في نحو: فتاة لأن أصل ألفه الياء، وفي نحو: مرماة لأن ألفه ترد إلى الياء إذا قدر انفصالها من تاء (٢) التأنيت.

وهكذا يبدل عَيْن الفعلِ إِنْ يُؤَلَّ إلى "فُلْتُ" كماضي خَفَّ وِدُنْ هذا للموضع الثالث مما تسوغ فيه الإمالة، وهي الألف المبذلة من عين الفعل، بشرط أن يؤول عند الإسناد إلى تاء المتكلم إلى زنة "فُلْتُ" سواء كانت مبذلة من واو نحو: خاف، أو من ياء نحو: باعَ ودانَ، فإنك تقول فيهما خِفْتُ وودُنْتُ وبعْتُ، بخلاف "قال وكان" ونحوه فإنه إنما يؤول عند الإسناد إلى التاء إلى زنة: "فُلْتُ" -بضم الفاء- وفي "سات" وجهان لقولهم في إسناده (٣) إلى التاء "سِيتَ و مُتَ" وضابط ما يؤول إلى: "فُلْتُ" أن تكون عينه ياء مطلقاً كـ"عاب وغاب وسار" وما زاد (٤) وأوَّ مكسورة كـ"كاد وخاف" فإن أصلهما كَوَّرَ وخَوَّفَ، نقلت الكسرة عن الواو إلى ما قبلها لتقلها (٥) عليها، ثم حذفت الواو لسكونها مع ملاقة الساكن بعدها.

وقبل إن سبب الإمالة في "خاف" وقوع الألف بعد الكسرة المقدرة (٦)؛

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. (٢) في ب: من هاء التأنيت.

(٣) في ب: "إسنادهم". (٤) هكذا في النسختين: ولعله "كان".

(٥) ساقطة من: ب.

(٦) أي يقدر نحويله إلى فُيْل -بكسر العين- ثم يقدر نقل حركة العين إلى الفاء بعد

حذف العين. وقيل: لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلية للدلالة على أن

العين ياء. شرح المرادي ٥ / ١٩٠.

وسببه في "كان" كون الألف ياء في التقدير فهي أجدر بالإمالة من الواقعة بعد الياء.

كذلك تالي الياء والفصل اغتفِر بحرف اَوْسَع ها كجيبها أجز هذا للموضع الرابع من مواضع الإمالة، وهو أن تقع الألف تالية للياء، إما متصلة بها كـ"سعال" أو منفصلة منها بحرف كـ"شيطان" و"يداك" أو بحرفين<sup>(١)</sup> أحدهما الهاء كـ"جيبها وبينها" ونحوهما.

كذلك ما يليه كَسْر أو يلى تالي كسر أو سكون قد ولي كسراً وفصل لها كلا فصل يُقَدِّم فليزهماك مَنْ يُجِلُّهُ لم يُصَدِّ هذان الخامس والسادس من مواضع الإمالة.

فالخامس: أن يلي الألف كسرة كـ"عَلِمَ وشارِبٍ وقاعدة".

والسادس: أن يلي كسرة قد فصل بينها وبينه إما بحرف واحد نحو: "شمال وكتاب"، أو بحرفين<sup>(٢)</sup> الأول منهما ساكن نحو: شِعْرَاخ ونحو: يزيدان، وفصل الهاء في الصورتين لا يعد فصلاً، فنحو: "بضربها" مفصول من الكسرة بحرف واحد<sup>(٣)</sup>، ونحو:

- (١) يشترط فيما فصلت فيه الألف عن الياء بحرفين أن يكون ثانيهما هاء وأن لا يكون بين الياء والهاء ضمة، فلو وقعت بينهما ضمة لم تجز الإمالة نحو: "هند اتسع بيتها" وهذا جيبها. ينظر: شرح المرادي ١٩١/٥.
- (٢) أو كان الحرفان متحركين وأحدهما هاء، أو فصل بينهما بثلاثة أحرف أولها ساكن بعده متحركان أحدهما هاء. ينظر: شرح المرادي ١٩٢/٥.
- (٣) أي الألف فيه مفصول من الكسرة الكائنة في الراء بحرف واحد هو "الياء" وأما الهاء فلا يعد فاصلاً.

"درهماك"<sup>(١)</sup> مفصول بحرفين أولهما ساكن، فتحوز الإمالة فيهما، ولا يعتد بالهاء كما لم يعتد بفصلها مع الحرف في الرابع<sup>(٢)</sup>، وللإمالة محلّ سابع لم يذكره المصنف هنا، وهو وقوع الألف قبل الياء<sup>(٣)</sup> نحو: بايعته وسائرته.

وحرف الاستعلاء يُكْفُفُ مظهرًا من كسر أو يا وكذا تكفف را إن كان ما يكفُفُ بُعدًا مُتَّصِلًا أو بعد حرف أو بحرفين مُفَصَّلٍ تمتع من الإمالة مع وجود المقتضى لها شيان:

أحدهما: حروف [الاستعلاء وهي سبعة]<sup>(٤)</sup>: الحاء المعجمة والصاد والقاف وما بينهما إلا العين المهملة<sup>(٥)</sup>، ويكفف حرف<sup>(٦)</sup> الاستعلاء ما كان مقتضياً لإمالة من كسرة أو ياء ظاهرة سواء وجد قبل الحرف الممال كخطيب وصاحب وضامين وطالبين وظاهرين وغالبين وقاسمين أو بعده كحطابيه وحاضرين وباغت وناظر، أو اجتمع الأمران كخطيبه، هذه مثل كفف الكسرة، ومثل كف الياء: غبار وغيال ونياق ونياض؛ وثيد الكسرة والياء يكونان مظهرتين لبحوز من الإمالة للكسرة المقدرة والياء في نحو: "خاف ودان" فإن ذلك لا

- (١) أي الألف فيه مفصول من الكسرة الواقعة في الدال بحرفين هما: الراء الساكنة والميم، وأما الهاء فلا اعتداد بفصله. (٢) أي للموضع الرابع المتقدم.
- (٣) يشترط لذلك أن تكون الياء متصلة بالألف أو منفصلة عنها بالهاء.
- (٤) ما بين المعقوفين ساقط من أ.
- (٥) إلا العين المهملة والفاء، لأنها واقعتان بين الحرفين المذكورين وليسا من حروف الاستعلاء.
- (٦) وإنما تمتعت هذه الأحرف بالإمالة لأنها تناقضها، لأن اللسان ينخفض بالإمالة ويرتفع بهذه الأحرف.

وسببه في "كان" كون الألف ياء في التقدير فهي أجدر بالإمالة من الواقعة بعد الياء.

كذلك تالي الياء والفصل اغتفِر بحرف اَوْسَع ها كجيبها أجز هذا للموضع الرابع من مواضع الإمالة، وهو أن تقع الألف تالية للياء، إما متصلة بها كـ"سعال" أو منفصلة منها بحرف كـ"شيطان" و"يداك" أو بحرفين<sup>(١)</sup> أحدهما الهاء كـ"جيبها وبينها" ونحوهما.

كذلك ما يليه كَسْر أو يلى تالي كسِر أو سكون قد ولي كسراً وفصل لها كلا فصل يُقَدِّم فليزهماك مَنْ يُجِلُّهُ لم يُصَدِّ هذان الخامس والسادس من مواضع الإمالة.

فالخامس: أن يلي الألف كسرة كـ"عَلِمَ وشارِبٍ وقاعدة".

والسادس: أن يلي كسرة قد فصل بينها وبينه إما بحرف واحد نحو: "شمال وكتاب"، أو بحرفين<sup>(٢)</sup> الأول منهما ساكن نحو: شِعْرَاخ ونحو: يزيدان، وفصل الهاء في الصورتين لا يعد فصلاً، فنحو: "يضرِبها" مفصول من الكسرة بحرف واحد<sup>(٣)</sup>، ونحو:

- (١) يشترط فيما فصلت فيه الألف عن الياء بحرفين أن يكون ثانيهما هاءً وأن لا يكون بين الياء والهاء ضمة، فلو وقعت بينهما ضمة لم تجز الإمالة نحو: "هند اتسع بيتها" وهذا جيبها. ينظر: شرح المرادي ١٩١/٥.
- (٢) أو كان الحرفان متحركين وأحدهما هاء، أو فصل بينهما بثلاثة أحرف أولها ساكن بعده متحركان أحدهما هاء. ينظر: شرح المرادي ١٩٢/٥.
- (٣) أي الألف فيه مفصول من الكسرة الكائنة في الراء بحرف واحد هو "الياء" وأما الهاء فلا يعد فاصلاً.

"درهماك"<sup>(١)</sup> مفصول بحرفين أولهما ساكن، فتحوز الإمالة فيهما، ولا يعتد بالهاء كما لم يعتد بفصلها مع الحرف في الرابع<sup>(٢)</sup>، وللإمالة محلّ سابع لم يذكره المصنف هنا، وهو وقوع الألف قبل الياء<sup>(٣)</sup> نحو: بايعته وسائرته.

وحرف الاستعلاء يُكْفُ مظهرًا من كسر أو يا وكذا تكف را إن كان ما يكفُ بُعد مُتَّصِل أو بعد حرف أو بحرفين مُفَصَّل تمتع من الإمالة مع وجود المقتضى لها شيان:

أحدهما: حروف [الاستعلاء وهي سبعة]<sup>(٤)</sup>: الحاء المعجمة والصاد والقاف وما بينهما إلا العين المهملة<sup>(٥)</sup>، ويكف حرف<sup>(٦)</sup> الاستعلاء ما كان مقتضياً لإمالة من كسرة أو ياء ظاهرة سواء وجد قبل الحرف الممال كخطيب وصاحب وضامين وطالب وطاهر وغالب وقاسم أو بعده كحاطب وحاضين وباغت وناظر، أو اجتمع الأمران كحاطب، هذه مثل كَف الكسرة، ومثل كَف الياء: غبار وغيال ونياق ونياض، وقيد الكسرة والياء بكونهما مظهرتين ليحوز من الإمالة للكسرة المقدرة والياء في نحو: "خاف ودان" فإن ذلك لا

- (١) أي الألف فيه مفصول من الكسرة الواقعة في الدال بحرفين هما: الراء الساكنة والميم، وأما الهاء فلا اعتداد بفصله. (٢) أي للموضع الرابع المتقدم.
- (٣) يشترط لذلك أن تكون الياء متصلة بالألف أو منفصلة عنها بالهاء.
- (٤) ما بين المعقوفين ساقط من أ.
- (٥) إلا العين المهملة والفاء، لأنها واقعتان بين الحرفين المذكورين وليسا من حروف الاستعلاء.
- (٦) وإنما تمتعت هذه الأحرف بالإمالة لأنها تناقضها، لأن اللسان ينخفض بالإمالة ويرتفع بهذه الأحرف.

يمنع الإمالة لوجود المستعطي، بل تجوز الإمالة في نحو: "طاب وخاف وزاغ" فإن السبب المقدر هنا لكونه موجوداً في نفس الألف الممالة أقوى من الظاهر لأنه إما متقدم عليها وإما متأخر عنها.

الثاني من موانع الإمالة: الراء، وحكمها في كف الإمالة حكم حروف<sup>(١)</sup> الاستعلاء فلا تمال نحو: فرائس<sup>(٢)</sup>، ولا نحو: راشد وفارس، ولا نحو: ديار وسرايل، ولا تمنع الإمالة في نحو: راءَ وَمَا لأن الياء المقترنة للإمالة مقدرة لا ظاهرة وقد يجتمع المانعان كالطُرَاف<sup>(٣)</sup>.

أما غير الكسرة والياء من مقتضيات الإمالة كالسبعين الأولين فلا يكفه شيء من ذلك، فلك أن قبيل في نحو: طَوَى وَغَوَى [لأن الإمالة وقوع الياء اللبذلة في طرف الكلمة، وفي نحو غرا] <sup>(٤)</sup> لأن<sup>(٥)</sup> سبب الإمالة إنما هو كون الألف يقلب ياء في بعض التصارييف وهو ما إذا بين للمفعول كما سبق، ثم شرط ما يكف الإمالة مع التقدم إن كان راءً أن يتصل به الألف بـلا خلاف، فلا تمنع الإمالة في نحو: رشاد، وأما حرف الاستعلاء فلا يشترط فيه الاتصال، كما يأتي؛ وإن كان متأخراً فلا فرق بين أن يتصل كدثار<sup>(٦)</sup> ورباط أو ينفصل بحرف كساجر وشاهق أو بحرفين كمواثيق ودنانير.

كلنا ذكر المصنف، وفيه نظر، فإن هذا مستقيم في حرف الاستعلاء، إلا أن بعض العرب<sup>(٧)</sup> يميل نحو: مواثيق ليعد حرف الاستعلاء عن الألف.

(١) في ب: "سرف".

(٢) في ب: "فرائس".

(٣) الطُرَاف بزنة كتاب: البيت من الجلد.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) في أ: "لأن".

(٦) في أ: "كديار".

(٧) ينظر: الكتاب ١٣٠/٤.

وأما الراء فالجمهور على أنها إنما تكف مع الاتصال، ولا أعلم أن أحداً وافقه على أن المفصولة بحرفين كـ"لدنانير" تكف، والأكثر على أن المفصولة بحرف كـ"كافٍ" لا تكف.

كلنا إذا قدم مالم ينكسر ويسكن أثر الكسوكالمطواع مير أي: هكذا يكف ما قدم من راءٍ أو حرف استعلاء، كما تقدم، لكن شرط كفه مع التقدم أن لا يكون مكسوراً، ولا يتصور ذلك في الراء لما تقدم من أن شرط الكف بها مع التقدم أن تكون متصلة ولا يتصور كسرها، وبعدها ألف؛ نعم يتصور في حرف الاستعلاء نحو: خيلاف، وصيغام، ونجيام، فإن ذلك لا يمنع الإمالة لكونه مكسوراً مع التقدم، وكذا لو كان حرف الاستعلاء ساكناً بعد كسرة كـ"المطواع والمصباح والمقلات" وهي: المرأة التي لا يعيش لها ولد، فإن الأكثرين على إمانته وبعضهم لا يمله.<sup>(١)</sup>

(١) في كلتا النسختين: «فإن الأكثرين على عدم إمانته وبعضهم يمله».

والصحيح ما أثبت لأنه هو الذي يتفق مع ما قرره النحاة والصرفيون، بل هو مراد الشارح -رحمه الله- حيث قال قبيل هذه العبارة حين كان يتحدث عن حرف الاستعلاء إذا تقدم وهو مكسور قال: «فإن ذلك لا يمنع الإمالة لكونه مكسوراً مع التقدم وكلنا لو كان حرف الاستعلاء ساكناً بعد كسر» والكاف في قوله: "وكذا" للتنبيه.

وقال سيبويه -رحمه الله-: «وإذا كان أول الحرف مكسوراً وبين الكسرة والألف حرفان أحدهما ساكن، والساكن أحد هذه الحروف -يعني أحرف الاستعلاء- فإن الإمالة تدخل الألف لأنك كنت ستميل لو لم يدخل الساكن للكسرة، فلما كان قبل الألف بحرف مع حرف تمال معه الألف صار كأنه هو المكسور».

يمنع الإمالة لوجود المستعلى، بل تجوز الإمالة في نحو: "طاب وخاف وزاغ" فإن السبب المقدر هنا لكونه موجوداً في نفس الألف الممالة أقوى من الظاهر لأنه إما متقدم عليها وإما متأخر عنها.

الثاني من موانع الإمالة: الراء، وحكمها في كف الإمالة حكم حروف<sup>(١)</sup> الاستعلاء فلا تمال نحو: فرائس<sup>(٢)</sup>، ولا نحو: راشد وفارس، ولا نحو: ديار وسرايل، ولا تمنع الإمالة في نحو: راءَ وَمَا لأن الياء المقترنة للإمالة مقدرة لا ظاهرة وقد يجتمع المانعان كالطُرَاف<sup>(٣)</sup>.

أما غير الكسرة والياء من مقتضيات الإمالة كالسبعين الأولين فلا يكفه شيء من ذلك، فلك أن قبيل في نحو: طَوَى وَغَوَى [لأن الإمالة وقوع الياء اللبذلة في طرف الكلمة، وفي نحو غرا] <sup>(٤)</sup> لأن<sup>(٥)</sup> سبب الإمالة إنما هو كون الألف يقلب ياء في بعض التصاريف وهو ما إذا بين للمفعول كما سبق، ثم شرط ما يكف الإمالة مع التقدم إن كان راءً أن يتصل به الألف بـلا خلاف، فلا تمنع الإمالة في نحو: رشاد، وأما حرف الاستعلاء فلا يشترط فيه الاتصال، كما يأتي؛ وإن كان متأخراً فلا فرق بين أن يتصل كدثار<sup>(٦)</sup> ورباط أو ينفصل بحرف كساجر وشاهق أو بحرفين كمواثيق ودنانير.

كلنا ذكر المصنف، وفيه نظر، فإن هذا مستقيم في حرف الاستعلاء، إلا أن بعض العرب<sup>(٧)</sup> يميل نحو: مواثيق ليعد حرف الاستعلاء عن الألف.

(١) في ب: "سرف".

(٢) في ب: "فرائس".

(٣) الطُرَاف بزنة كتاب: البيت من الجلد.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) في أ: "لأن".

(٦) في أ: "كديار".

(٧) ينظر: الكتاب ١٣٠/٤.

وأما الراء فالجمهور على أنها إنما تكف مع الاتصال، ولا أعلم أن أحداً وافقه على أن المفصولة بحرفين كـ"لدنانير" تكف، والأكثر على أن المفصولة بحرف كـ"كافٍ" لا تكف.

كلنا إذا قدم مالم ينكسر ويسكن أثر الكسوكالطواع يروى أي: هكذا يكف ما قدم من راءٍ أو حرف استعلاء، كما تقدم، لكن شرط كفه مع التقدم أن لا يكون مكسوراً، ولا يتصور ذلك في الراء لما تقدم من أن شرط الكف بها مع التقدم أن تكون متصلة ولا يتصور كسرها، وبعدها ألف؛ نعم يتصور في حرف الاستعلاء نحو: خيلاف، وصيغام، ونجيام، فإن ذلك لا يمنع الإمالة لكونه مكسوراً مع التقدم، وكذلك لو كان حرف الاستعلاء ساكناً بعد كسرة كـ"المطواع والمصباح والمقتلات" وهي: المرأة التي لا يعيش لها ولد، فإن الأكثرين على إمانته وبعضهم لا يميله<sup>(١)</sup>.

(١) في كلتا النسختين: «فإن الأكثرين على عدم إمانته وبعضهم يميله».

والصحيح ما أثبت لأنه هو الذي يتفق مع ما قرره النحاة والصرفيون، بل هو مراد الشارح -رحمه الله- حيث قال قبيل هذه العبارة حين كان يتحدث عن حرف الاستعلاء إذا تقدم وهو مكسور قال: «فإن ذلك لا يمنع الإمالة لكونه مكسوراً مع التقدم وكلنا لو كان حرف الاستعلاء ساكناً بعد كسر» والكاف في قوله: "وكذا" للتنبيه.

وقال سيبويه -رحمه الله-: «وإذا كان أول الحرف مكسوراً وبين الكسرة والألف حرفان أحدهما ساكن، والساكن أحد هذه الحروف -يعني أحرف الاستعلاء- فإن الإمالة تدخل الألف لأنك كنت ستميل لو لم يدخل الساكن للكسرة، فلما كان قبل الألف بحرف مع حرف تمال معه الألف صار كأنه هو المكسور».





وكفٌ فسَعَلٍ ورا ينكفُ بكسرِ را كفاً مَلاً لا أَجْفُو

يتمتع تأثير المفتضى لكف الإمالة بمحاورة الراء المكسورة<sup>(١)</sup> للألف فينكف بها كَفْ حرف الاستعلاء نحو: غارماً، ونحو قوله تعالى: ﴿إِذْ هَمَّا فِي الْغَارِ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿عَلَى أَبْصَارِهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> وكف الراء نحو: ﴿إِنْ كُنَّا الْأَبْرَارَ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿وَأَوَّا الْقَرَارَ﴾<sup>(٥)</sup> فتجوز الإمالة في ذلك كله مع تقدم حرف الاستعلاء، وتقدم الراء المتصلة بالألف، لوجود الراء المكسورة ولا تأثير للراء المفتوحة ولا الضمومة، فحكم الكف باق في نحو: فارق، ونحو: قسارون.

ثم الراء المكسورة المفتضية لكف مانع الإمالة لم تسمع إلا بعد الألف، ولم يشترط للمصنف فيها<sup>(٦)</sup> الاتصال بالألف، لكن مثله بالمتصلة<sup>(٧)</sup> بها؛ وقد ألحق سيويه بها المفصلة بحرف، وذكر أنه سمع<sup>(٨)</sup> الإمالة في نحو:

(١) الكتاب ١٣٠/٤-١٣١.

قلت: وهذا نص على أن الأكثرين على إمالة، وقد أشار سيويه -رحمه الله- في آخر كلامه هذا: إلى أن بعض العرب لا يميلون في نحو هذا، ثم قال: «وكلاهما عربي له مذنب».

(١) سبب كنهها المانع من الإمالة أنها مكررة فتضعف فيها الكسر فتقلب بذلك على سبب الإمالة.

(٢) من الآية ٤٠، من سورة التوبة. (٣) من الآية ٧، من سورة البقرة.

(٤) من الآية ١٨، من سورة المطففين. (٥) من الآية ٣٩، من سورة طه.

(٦) في ب: "فيهما"، وهو تحريف. (٧) في ب: "المتصل"، وهو تحريف.

(٨) ينظر: الكتاب ١٣٩/٤.

٥١٧- عسى الله يُمْنِي عن بلاد ابن قادر<sup>(١)</sup> ...

ولا تُملن لسبب لم يتميلن والكف قد يوجه ما ينفصل مراد المصنف بالاتصال والانفصال ها هنا أن يكون المال في كلمة والسبب المفتضى لإمالة في كلمة أخرى، أو سبب الإمالة في كلمة والمفتضى لكفه في كلمة أخرى.

فأما المسألة الأولى: وهو كون السبب المفتضى للإمالة غير متصل فإنه لا يبيح<sup>(٢)</sup> الإمالة، فلا يمال نحو "لزيو مال" لوقوع الألف بعد الياء، لكون السبب منفصلاً، وتمتنع الإمالة في نحو: "كتاب خالو" وإن كانت الألف قد وليت

(١) هذا صدر بيت من الطويل، وهو هدية بن خشرم، وقامه:

... .. بمنهم حُرُونُ الرِّثَابِ سَكُوبِ

والجُؤن: من الأضداد التي تطلق على المعنى وضده، فيطلق على الأسود والأبيض، والمراد هنا: الأسود لأنه دليل على كثرة المطر، والرثاب: السحاب، والشاهد من البيت "قادر" حيث أمالة بعض العرب مع وجود الفصل بالدال بين الألف والراء المكسورة.

ينظر البيت في: الكتاب ١٣٩/٤، وشرح ابن يعيش ٦٢/٩، وأوضح المسالك ٣٥٨/٤، والتصريح ٣٥١/٢، وشرح الأخواني ٢٢٩/٤.

(٢) الشارح في هذا متابع للناظم وابنه ولكنه يخالف لكلام غيره من التحويين حيث ذهب ابن عصفور إلى أن سبب الإمالة مؤثر وإن كان منفصلاً، قال في المقرب: «وسواء كانت الكسرة ... بناءً أو إعراباً ... وضاهرة أو مقنطرة ... ومتصلة أو منفصلة ... إلا أن الإمالة لكسرة البناء أقوى منها لكسرة الإعراب، وللمتصلة كاتنة ما كانت أقوى منها للمنفصلة...».

المقرب ٣٢١/١-٣٢٢.

تألي كسر لوجود ما يكف بعدها، وهو حرف الاستعلاء، ولا يضر<sup>(١)</sup> كونه منفصلاً في كلمة أخرى؛ ومثل المصنف وابنه هذا بنحو: "أني قاسم".

وفي هذا التمثيل نظر<sup>(٢)</sup>، لما تقدم من أن المانع من الإمالة إنما يؤثر إذا كان سبب الإمالة كسرة، أو ياء ظاهرين، وهنا سبب الإمالة<sup>(٣)</sup> إنما هو وقوع الألف طرفاً، فلا يؤثر فيها المانع لو كان متصلاً، كما في نحو: "غوى" فإن لا يؤثر فيها المنفصل أولى.

وقد أمالوا لتناسب بـ"دا" ع سواه كـ"جماداً وتلا" من الأسباب الحاملة على الإمالة طلب التناسب بأن تكون الألف مصاحبة لألف مماله لسبب من الأسباب المتقدمة، إما في كلمتها كقولك: "رأيت عماداً" فإن الألف الأولى تمتنع الإمالة لوقوعها بعد تالي كسرة<sup>(٤)</sup>، ومثال الثانية طلبها للتناسب.

(١) هذا -أيضاً- معروض على إطلاقه حيث قال ابن عصفور: «وإذا كان حرف الاستعلاء منفصلاً من الكلمة لم يمنع الإمالة إلا فيما أميل لكسرة عارضة نحو: "بمال قاسم" أو فيما أميل من الألفات التي هي صلات الضمائر نحو: أراد أن يضربها قبل». المقرب ٣٢٢/١.

(٢) قال المرادي: وفي التمثيل بـ"أني قاسم" نظر، فإن مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع إمالة الألف المنقلبة عن ياء، وليس كذلك. شرح المرادي للألفية ١٩٩/٥.

(٣) ما بين المعرفين ساقط من: ب.

(٤) في أ: "الكسرة".

(٥) هو: زيان بن العلاء بن عمار المازني البصري، وقيل: اسمه يحيى، توفي بالكوفة سنة ١٥٤هـ. حجة القراءات ص ٥٤.

وكذلك: "جمادى" مثال منه الثانية لردّها إلى الياء في الثانية، ومثال الأولى لمناسبتها.

وإما في كلمة مجاورة لكلمتها؛ كما أمال أبو عمرو<sup>(١)</sup> وغيره ألف «والضحي» مع أنها منقلبة عن واو لتناسب ألف «سبحي» وما بعدها، وأما تمثيل المصنف بـ(تلا) مشيراً إلى قوله: «والقمر إذا تلاها»<sup>(٢)</sup> فإنه قد أميل لمناسبة الإمالة في «تلاها» فيه نظر، لأن ألف (تلا) ترد إلى الياء في حال البناء للمفعول وذلك من مقتضيات الإمالة، ففيه داع للإمالة سوى التناسب.<sup>(٣)</sup>

ولا تميل المسم ينل تمكنا دون سماع غيرها وغيرها  
تعبير المصنف عما لا يمال أطرافاً بكونه غير متمكن مع اطراف إمالة الفعل الماضي في نحو: "هوى و غوى" وما أشبهها غير محرّ؛ وإنما العبارة المحررة أن يقال: لا تطرد الإمالة في الحرف ولا فيما أشبهه من الأسماء، فلا تدخل الإمالة

(١) جميع فواصل سورة "الضحى" أمالها الكسائي، وقلها وروى أبو عمرو والبصري، وأملاها -كذلك- ساعداً "سبحي" حمزة. ينظر: البدور الزاهرة ص ٣٤٧.

(٢) الآية ٢، من سورة الشمس.

(٣) أي: فينبغي تمثيل هذا النوع بما لا سبب لإمالة غير التناسب. وقد أحاجب المرادي عن هذا الإيراد بقوله: «السبب للمقتضى إمالة نحو "دعا" -بما ألقه عن واو- لم تعتبره القراء، ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع، وإنما أمالوا منه ما جاور المال، فلما أمالوا "تلاها" ونحوه وليس من عادتهم إمالة ذلك عُلم أن الداعي إلى إمالة عندهم إنما هو التناسب. انتهى».

شرح المرادي للألفية ٢٠٠/٥.

تألي كسر لوجود ما يكف بعدها، وهو حرف الاستعلاء، ولا يضر<sup>(١)</sup> كونه منفصلاً في كلمة أخرى؛ ومثل المصنف وابنه هذا بنحو: "أني قاسم".

وفي هذا التمثيل نظر<sup>(٢)</sup>، لما تقدم من أن المانع من الإمالة إنما يؤثر إذا كان سبب الإمالة كسرة، أو ياء ظاهرتين، وهنا سبب الإمالة<sup>(٣)</sup> إنما هو وقوع الألف طرفاً، فلا يؤثر فيها المانع لو كان متصلاً، كما في نحو: "غوى" فإن لا يؤثر فيها المنفصل أولى.

وقد أمالوا لتناسب بـلا داعٍ سواه كـ"جماداً وتلا" من الأسباب الحاملة على الإمالة طلب التناسب بأن تكون الألف مصاحبة لألف مماله لسبب من الأسباب المتقدمة، إما في كلمتها كقولك: "رأيت عماداً" فإن الألف الأولى تمتنع الإمالة لوقوعها بعد تالي كسرة<sup>(٤)</sup>، ومثال الثانية طلبها للتناسب.

(١) هذا -أيضاً- معروض على إطلاقه حيث قال ابن عصفور: «وإذا كان حرف الاستعلاء منفصلاً من الكلمة لم يمنع الإمالة إلا فيما أميل لكسرة عارضة نحو: "بمالٍ قاسم" أو فيما أميل من الألفات التي هي صلات الضمائر نحو: أراد أن يضربها قبل». المقرب ٣٢٢/١.

(٢) قال المرادي: وفي التمثيل يد "أني قاسم" نظر، فإن مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع إمالة الألف المنقلبة عن ياء، وليس كذلك. شرح المرادي للألفية ١٩٩/٥.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٤) في أ: "الكسرة".

(٥) هو: زيان بن العلاء بن عمار المازني البصري، وقيل: اسمه يحيى، توفي بالكوفة سنة ١٥٤هـ. حجة القراءات ص ٥٤.

وكذلك: "جمادى" مثال منه الثانية لردّها إلى الياء في الثانية، ومثال الأولى لمناسبتها.

وإما في كلمة مجاورة لكلمتها؛ كما أمال أبو عمرو<sup>(١)</sup> وغيره ألف «والضحى» مع أنها منقلبة عن واو لتناسب ألف «سبحي» وما بعدها، وأما تمثيل المصنف بـ(تلا) مشيراً إلى قوله: «والقمر إذا تلاها»<sup>(٢)</sup> فإنه قد أميل لمناسبة الإمالة في «تلاها» فيه نظر، لأن ألف (تلا) ترد إلى الياء في حال البناء للمفعول وذلك من مقتضيات الإمالة، ففيه داع للإمالة سوى التناسب.<sup>(٣)</sup>

ولا تُمِلُّ المالم يَنْلُ تمكنا دون سماع غيرها وغيرنا  
تعبير المصنف عما لا يمال أطرافاً بكونه غير متمكن مع اطراد إمالة الفعل الماضي في نحو: "هوى و غوى" وما أشبهها غير محرّج، وإنما العبارة المحررة أن يقال: لا تطرد الإمالة في الحرف ولا فيما أشبهه من الأسماء، فلا تدخل الإمالة

(١) جميع فواصل سورة "الضحى" أمالها الكسائي، وقلها وروى أبو عمرو والبصري، وأملاها -كذلك- ساعداً "سبحي" حمزة. ينظر: البذور الزاهرة ص ٣٤٧.

(٢) الآية ٢، من سورة الشمس.

(٣) أي: فينبغي تمثيل هذا النوع بما لا سبب لإمالة غير التناسب. وقد أحاجب المرادي عن هذا الإيراد بقوله: «السبب للمقتضى إمالة نحو "دعا" -بما ألقه عن واو- لم تعتبره القراء، ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع، وإنما أمالوا منه ما جاور الممال، فلما أمالوا "تلاها" ونحوه وليس من عادتهم إمالة ذلك عُلم أن الداعي إلى إمالة عندهم إنما هو التناسب. انتهى».

شرح المرادي للألفية ٢٠٠/٥.

في نحو: "إلى وعلى" وإن كانت ألفهما ترجع إلى الياء في نحو: إليه، وعليه، مع زيادة "إلى" بسبق الكسرة، ولا في نحو: "إذا وإياك" وإن تقدمتها كسرة، فإن سُمعت الإمالة في شيء من ذلك اقتصر فيه على السماع لشذوذه، فمن ذلك إِمَالَتُهُمْ «مَنْ وَبَّكَ وَأَنْبَى وَلَا» في قولهم: «أَمَّا»<sup>(١)</sup> و«الرَّيْ»<sup>(٢)</sup> ونحوها من فواتح السور وكل ذلك يقتصر فيه على المسموع إلا «ها ونا» من الضمائر فإنهم طردوا الإمالة في ألفهما إذا وجد سبب مقتضٍ لذلك نحو: «سَرَّ بها ونظر إليها» و«مَرَّنا ونظر إلينا».

والفتح قبل كسر راء في طرف أَمِيلٌ كَلَالِيسِرْمِلٌ تَكْفُ الكلف  
كذا الذي تليه ها التانيث في وقفا إذا ما كان غير أَلَسِفُو  
هذان للموضعان ثَمَالِ الفتحه فيهما وإن لم يتبعها<sup>(٣)</sup> أَلَف

أحدهما: أن تكون سابقة<sup>(٤)</sup> لراء مكسورة متطرفة نحو: "مِيلٌ لِلأيسر"  
ومثله: «إِنِّهَا لِأَحَدِي الْكُتُبِ»<sup>(٥)</sup> «تُرْمِي بِشُرُورٍ»<sup>(٦)</sup>

- (١) عللوا إمالة "مَنْ" وأخواته بأنها أَمِيلَتْ لكونها نابت عن جُمْلٍ فصار لها بذلك مزية على غيرها. شرح المرادي ٢٠١/٥.
- (٢) أرادوا «أفعل هذا إن كنت لا تفعل غيره» وحذفوا الفعل لكثرة وعوضوا منه بـ"ما" وهي في "أَمَّا" مثلها في قولهم: «أما أنت منطلقاً». ابن يعيش ٦٥/٩.
- (٣) فواتح السور التالية: يونس، هود، يوسف، إبراهيم، الحجر.
- (٤) في ب: "ينقمهما" وهو تحريف.
- (٥) ويشترط كذلك كون الفتحه في غير ياء.
- (٦) من الآية ٣٥، من سورة المدثر. (٨) من الآية ٣٢، من سورة المرسلات.

«غَيْرِ أَوَّلِي الضَّرُورِ»<sup>(١)</sup> ولا فرق بين كون الراء متصلة بالفتحة - كما مثل - أو مفصولة منها بساكن نحو: «أخذته من عَمْرٍو» ويشترط في الفتحة أن تكون في غير حرف العلة<sup>(٢)</sup>، فلو كانت في واو كـ«الصُّورِ»، أو في ياء كـ«الغَيَّرَ» لم تمل، واشترط المصنف كون الراء متطرفة مع نص سيويه على إمالة "رأيت خَبَطَ رياح" مشكل.<sup>(٣)</sup>

الثاني: أن تكون سابقة لهاء<sup>(٤)</sup> التانيث عند الوقف عليها كـ«رَحْمَةُ وَنَعْمَةٍ» وحسن ذلك شَيْءُ هاء<sup>(٥)</sup> التانيث بآلفه<sup>(٦)</sup>، لموافقها لها في المخرج<sup>(٧)</sup> والمعنى<sup>(٨)</sup> والزيادة<sup>(٩)</sup> والتطرف، والاختصاص بالأسماء؛

- (١) من الآية ٩٥ من سورة النساء.
- (٢) الذي وقفت عليه من كلام التحرين اشتراطهم كون الفتحة في غير الياء فقط.
- (٣) هذا مشكل، كما قال الشارح وغيره، لاسيما وقد نص المصنف على ذلك في الكافية فقال:
- وأَمِيلُ الْمُفْتَوِّحِ قَبْلَ الرَّاءِ إِنْ تَطَرَّفَتْ مَكْسُورَةٌ حَيْثُ يَبِينُ  
وقال الشيخ خالدي التصريح: «لعله إنما حصَّ الطرف لكثرة ذلك فيه». ٣٥٢/٢.
- وقولهم: "رأيت خَبَطَ رياح" أي: ورقا نفثته الرياح من الشجر؛ ينظر نص سيويه في الكتاب ١٤٣/٤.
- (٤) أي: تاء التانيث التي تقلب عند الوقف عليها هاء؛ ولم يقل تاء التانيث لتخرج التاء التي لم تقلب هاء، فإن الفتحة لا ثَمَالِ فيها.
- (٥) في أ: "تاء التانيث". (٦) أي ناقصة.
- (٧) وهو أقصى الحلق. (٨) وهو الدلالة على التانيث.
- (٩) أي على أصول الكلمة.

في نحو: "إلى وعلى" وإن كانت ألفهما ترجع إلى الباء في نحو: إليه، وعليه، مع زيادة "إلى" بسبق الكسرة، ولا في نحو: "إذا وإياك" وإن تقدمتها كسرة، فإن سُمعت الإمالة في شيء من ذلك اقتصر فيه على السماع لشذوذه، فمن ذلك إِمَالَتُهُمْ «مَنْ وَبَّكَ وَأَنْبَى وَلَا» في قولهم: «أَمَّا»<sup>(١)</sup> و«الرَّحْمَةُ»<sup>(٢)</sup> ونحوها من فواتح السور وكل ذلك يقتصر فيه على المسموع إلا "ها ونا" من الضمائر فإنهم طردوا الإمالة في ألفهما إذا وجد سبب مقتضٍ لذلك نحو: «سَرَّ بِهَا وَنَظَرَ إِلَيْهَا» و«مَرَيْنَا وَنَظَرَ إِلَيْنَا».

والفتح قبل كسر راء في طرف أَمِيلٌ كَلَالِيسِرْمِلٌ تَكْفُ الكلف  
كذا الذي تليه ها التانيث في وقفا إذا ما كان غير أَلَسِفُو  
هذان للموضعان ثَمَالِ الفتحه فيهما وإن لم يتبعها<sup>(٣)</sup> أَلَف

أحدهما: أن تكون سابقة<sup>(٤)</sup> لراء مكسورة متطرفة نحو: "مِيلٌ لِلْأيسر"  
ومثله: «إِنِّهَا لِأَحَدِي الْكُثْرِ»<sup>(٥)</sup> «تُرْمِي بِشُرُورٍ»<sup>(٦)</sup>

- (١) عللوا إمالة "مَنْ" وأخواته بأنها أَمِيلَتْ لكونها نابت عن جُمْلٍ فصار لها بذلك مزية على غيرها. شرح المرادي ٢٠١/٥.
- (٢) أرادوا «أفعل هذا إن كنت لا تفعل غيره» وحذفوا الفعل لكثرته وعوضوا منه بـ"ما" وهي في "أَمَّا" مثلها في قولهم: «أما أنت منطلقاً». ابن يعيش ٦٥/٩.
- (٣) فواتح السور التالية: يونس، هود، يوسف، إبراهيم، الحجر.
- (٤) في ب: "ينقمهما" وهو تحريف.
- (٥) ويشترط كذلك كون الفتحه في غير ياء.
- (٦) من الآية ٣٥، من سورة المدثر. (٨) من الآية ٣٢، من سورة المرسلات.

«غَيْرِ أَوَّلِي الضَّرُورِ»<sup>(١)</sup> ولا فرق بين كون الراء متصلة بالفتحة - كما مثل - أو مفصولة منها بساكن نحو: «أخذته من عَمْرٍو» ويشترط في الفتحة أن تكون في غير حرف العلة<sup>(٢)</sup>، فلو كانت في واو كـ"الصُّورِ"، أو في ياء كـ"الغَيَّرِ" لم تمل، واشترط المصنف كون الراء متطرفة مع نص سيويه على إمالة "رأيت خَبَطَ رِيَّاحٌ" مشكل.<sup>(٣)</sup>

الثاني: أن تكون سابقة لهاء<sup>(٤)</sup> التانيث عند الوقف عليها كـ"رَحْمَةُ وَنَعْمَةٍ" وحسن ذلك شَيْءُ هاء<sup>(٥)</sup> التانيث بآلفه<sup>(٦)</sup>، لموافقها لها في المخرج<sup>(٧)</sup> والمعنى<sup>(٨)</sup> والزيادة<sup>(٩)</sup> والتطرف، والاختصاص بالأسماء؛

- (١) من الآية ٩٥ من سورة النساء.
- (٢) الذي وقفت عليه من كلام التحرين اشتراطهم كون الفتحة في غير الباء فقط.
- (٣) هذا مشكل، كما قال الشارح وغيره، لاسيما وقد نص المصنف على ذلك في الكافية فقال:
- وأَمِيلُ الْمُفْتَوِّحِ قَبْلَ الرَّاءِ إِنْ تَطَرَّفَتْ مَكْسُورَةٌ حَيْثُ يَبِينُ  
وقال الشيخ خالدي التصريح: «لعله إنما حصَّ الطرف لكثرة ذلك فيه». ٣٥٢/٢.
- وقولهم: "رأيت خَبَطَ رِيَّاحٌ" أي: ورقا نفثته الريح من الشجر؛ ينظر نص سيويه في الكتاب ١٤٣/٤.
- (٤) أي: تاء التانيث التي تقلب عند الوقف عليها هاء؛ ولم يقل تاء التانيث لتخرج التاء التي لم تقلب هاء، فإن الفتحة لا ثَمَالِ فيها.
- (٥) في أ: "تاء التانيث". (٦) أي ناقصة.
- (٧) وهو أقصى الحلق. (٨) وهو الدلالة على التانيث.
- (٩) أي على أصول الكلمة.

وقوله: «إذا ما كان غير ألف» يريد به أن الألف السابقة لهاء التانيث لا تختص إمالتها بالوقف بل غمال وقفاً<sup>(١)</sup> ووصلاً كما سبق؛ وألحق الكسائي بذلك هاء السكت فأمال نحو: ﴿كُتِبَ﴾<sup>(٢)</sup> و﴿حَسَابِي﴾<sup>(٣)</sup> والجمهور على منعه.<sup>(٤)</sup>

### التصريف

ويتعلق بالمفردات كما يتعلق علم الإعراب بالمركبات، وكان حقه أن يتقدم على علم الإعراب لسبق المفرد على المركب، إلا أنهم أحرروه عنه لأمرين:

أحدهما: أنه أدق من علم الإعراب فجعلوه مقدماً عليه ليصل إليه الناظر فيه بعد تمرين وتدريب.

الثاني: أن علم الإعراب أهم.

وحقيقة التصريف: تغيير بنية الكلمة لغرض إما معنوي كتحويل المصدر إلى الفعل أو الوصف، وتحويل المفرد إلى التثنية والجمع، وكرهادتي النسب

(١) هذا سهو من الشارح -عفا الله عنه- فإن الألف التي قبل هاء التانيث لا تمال، نحو: حياة وفاء إلا إذا كان فيها موجب للإمالة

مراد الناظم بقوله: «إذا ما كان غير ألف» التنبيه على منع إمالة الألف السابقة لهاء التانيث لئلا يترهم أنه بسبب هاء التانيث تسوغ إمالة الألف كما سافت إمالة الفتحة. ينظر: شرح المرادي ٢٠٧/٥، وشرح الأحموني، وحاشية الصبان ٢٣٤/٤.

(٢) من الآية ٢٥، من سورة الحاقة. (٣) من الآية ٢٦، من سورة الحاقة.

(٤) خلافاً للعلب وابن الأنباري فإنهما صححا جواز الإمالة فيما قبلها؛ ينظر: شرح المرادي ٢٠٦/٥، وأوضح المسالك ٣٦٠/٤، والتصريح ٣٥٢/٢.

والتصغير، وإما لفظي، وهو المبوب عليه: وهو العلم بأحكام بنية الكلمة، وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإحلال، وشبه ذلك.

**حرفٌ وشبهه من الصرف يرى وما سواهما بتصريف حَرَى**  
التصريف ما يختص بالتمكّن من الأسماء والمتصرف من الأفعال، فلا حظ للحروف فيه ولا لما أشبهها من الأسماء المتوغلّة في البناء<sup>(١)</sup>، كـ"مَمَّة" و"مَمَي"، والأفعال التي لا تتصرف كـ"يَعْمُ وَعَسَى".<sup>(٢)</sup>

**وليس أدنى من ثلاثي يرى قابل تصريف سوى ما غُيِّرَا**  
لما تقرر أن الحرف وما أشبهه<sup>(٣)</sup> لا يتصرف، امتنع التصريف فيما كان على أقل من ثلاثة أحرف من الأسماء لشبهه بالحرف، ولا يمتنع فيما صار بالتغيير إلى أقل من ثلاثة أحرف كـ"يَاوَدَمَ" في الأسماء، و"قَمَ وَيَعُ" و"قَ" في الأفعال، إذ أصلها يَدَيَّ، وَدَمَيَّ، وَقَمَ، وَيَعُ، وكان قبلس "قَ" "أَوْقَى"، إلا أن الياء من<sup>(٤)</sup> الأولين حذفت تخفيفاً، وحذفت العين<sup>(٥)</sup> من قَمَ وَيَعُ لملاقاتها الساكن بعدها وصارت إلى ذلك بما يأتي تقريره.

**ومنتهى اسم خَمَسٌ إن تجردا وإن يُؤزَّد فيه فما متبعا عدداً**  
يوضح الاسم على حرف كساء الضمير وألفه وواوه وعلى حرفين كـ"سنا" و"هم" فلا يدخلها تصريف كما سبق، ولا يقابل بوزن، وما زاد على ذلك دخله التصريف، وقوبل بالوزن، ثم هو منقسم إلى ما هو بمجرد من

(١) كالضمائر وأسماء الإشارة وأسماء الاستفهام وأسماء الأفعال، والموصولات.

(٢) أي التي لا تختلف أبنيها لاختلاف الأزمنة، نحو يس وليس.

(٣) أ: "وشبهه". (٤) في أ: "في".

(٥) في كلتا النسخين: "اللام" موضع "العين" وهو سهو أو تحريف.

وقوله: «إذا ما كان غير ألف» يريد به أن الألف السابقة لهاء التانيث لا تختص إمالتها بالوقف بل غمال وقفاً<sup>(١)</sup> ووصلاً كما سبق؛ وألحق الكسائي بذلك هاء السكت فأمال نحو: ﴿كُتِبَ﴾<sup>(٢)</sup> و﴿حَسَابِي﴾<sup>(٣)</sup> والجمهور على منعه.<sup>(٤)</sup>

### التصريف

ويتعلق بالمفردات كما يتعلق علم الإعراب بالمركبات، وكان حقه أن يتقدم على علم الإعراب لسبق المفرد على المركب، إلا أنهم أحرروه عنه لأمرين:

أحدهما: أنه أدق من علم الإعراب فجعلوه مقدماً عليه ليصل إليه الناظر فيه بعد تمرين وتدريب.

الثاني: أن علم الإعراب أهم.

وحقيقة التصريف: تغيير بنية الكلمة لغرض إما معنوي كتحويل المصدر إلى الفعل أو الوصف، وتحويل المفرد إلى التثنية والجمع، وكرهادتي النسب

(١) هذا سهو من الشارح -عفا الله عنه- فإن الألف التي قبل هاء التانيث لا تمال، نحو: حياة وفناء إلا إذا كان فيها موجب للإمالة

مراد الناظم بقوله: «إذا ما كان غير ألف» التنبيه على منع إمالة الألف السابقة لهاء التانيث لئلا يترهم أنه بسبب هاء التانيث تسوغ إمالة الألف كما سافت إمالة الفتحة. ينظر: شرح المرادي ٢٠٧/٥، وشرح الأعموني، وحاشية الصبان ٢٣٤/٤.

(٢) من الآية ٢٥، من سورة الحاقة. (٣) من الآية ٢٦، من سورة الحاقة.

(٤) خلافاً للعلب وابن الأنباري فإنهما صححا جواز الإمالة فيما قبلها؛ ينظر: شرح المرادي ٢٠٦/٥، وأوضح المسالك ٣٦٠/٤، والتصريح ٣٥٢/٢.

والتصغير، وإما لفظي، وهو المبوب عليه: وهو العلم بأحكام بنية الكلمة، وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإحلال، وشبه ذلك.

**حرفٌ وشبهه من الصرف يرى وما سواهما بتصريف حَرَى**  
التصريف ما يختص بالتمكّن من الأسماء والمتصرف من الأفعال، فلا حظ للحروف فيه ولا لما أشبهها من الأسماء المتوغلّة في البناء<sup>(١)</sup>، كـ"مَمَّة" و"مَمَي"، والأفعال التي لا تتصرف كـ"يَعْمُ وَعَسَى".<sup>(٢)</sup>

**وليس أدنى من ثلاثي يرى قابل تصريف سوى ما غُيِّرَا**  
لما تقرر أن الحرف وما أشبهه<sup>(٣)</sup> لا يتصرف، امتنع التصريف فيما كان على أقل من ثلاثة أحرف من الأسماء لشبهه بالحرف، ولا يمتنع فيما صار بالتغيير إلى أقل من ثلاثة أحرف كـ"يَاوَدَمَ" في الأسماء، و"قَمَ وَيَعُ" و"قَ" في الأفعال، إذ أصلها يَدَيَّ، وَدَمَيَّ، وَقَمَ، وَيَعُ، وكان قبلس "قَ" "أَوْقَى"، إلا أن الياء من<sup>(٤)</sup> الأولين حذفت تخفيفاً، وحذفت العين<sup>(٥)</sup> من قَمَ وَيَعُ لملاقاتها الساكن بعدها وصارت إلى ذلك بما يأتي تقريره.

**ومنتهى اسم خَمَسٌ إن تجردا وإن يُؤزَّد فيه فما متبعا عدا**  
يوضح الاسم على حرف كساء الضمير وألفه وواوه وعلى حرفين كـ"سنا" و"هم" فلا يدخلها تصريف كما سبق، ولا يقابل بوزن، وما زاد على ذلك دخله التصريف، وقوبل بالوزن، ثم هو منقسم إلى ما هو بمجرد من

(١) كالضمائر وأسماء الإشارة وأسماء الاستفهام وأسماء الأفعال، والموصولات.

(٢) أي التي لا تختلف أبنيها لاختلاف الأزمنة، نحو يس وليس.

(٣) أ: "وشبهه". (٤) في أ: "في".

(٥) في كلتا النسخين: "اللام" موضع "العين" وهو سهو أو تحريف.

الزيادة وإلى مزيد فيه، فالجهد من الزيادة إما ثلاثي كـ "فَلَسَ" وإما رباعي كـ "سَحَقَر" وإما خماسي كـ "سَحَقَرَجَل" وهو نهايته.

وللمزيد فيه إما ثلاثي كـ "سامس" (١) فإن همزته مزيدة، وزنته إما "افح" (٢) على مذهب البصريين، وإما "اغل" (٣) على مذهب الكوفيين؛ وإما رباعي كـ "ضارب" وإما خماسي كـ "منطلق" وإما سداسي كـ "انطلاق" وإما سباعي وهو نهايته كـ "استخراج".

وغير آخرٍ الثلاثي الفتح وضم واكسر وزد تسكين ثانيه تَعَم و"فَعَل" أهمل والعكس نقل لقصليهم تخصيص فَعَلِي يَفْعِلُ هذا تبيين لأوزان الثلاثي وحققها أن تكون اثني عشر لأن آخره لا اعتبار به لكون حركه مطلوبة لعامل الإعراب، وغير آخره، وهو: أوله وثانيه محركان بالحركات الثلاث، ويزيد ثانيه بالتسكين الذي لا يتصور في الأول لتعذر الابتداء بالسكان، فإذا ضربنا الأحوال الثلاثة التي لأوله في الأربعة التي (٤) لثانيه كانت اثني عشر؛ عشرة منها مشهورة، أمثلتها عَنَقُ (٥)، وَجَرَدُ (٦)،

- (١) ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم -وهو العلامة- وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السُمُور -وهو الثعلب-. ينظر: تفصيل الخلاف فيه في الإنصاف في مسائل الخلاف، للمسألة الأولى؛ واللسان "سم" ١٢١/١٩.
- (٢) الأصل عندهم: سيمو، فحذفت اللام التي هي الواو وجعلت الهمزة عوضاً عنها.
- (٣) الأصل عندهم: وسَم، فحذفت الفاء التي هي الواو وعوض عنها همزة في أوله.
- (٤) ساقطة من: أ.
- (٥) عَنَق: في الاسم وفي الوصف مثاله: حُنْب.
- (٦) جَرَد: في الاسم، وفي الوصف مثاله: حُطَم.

وَقُتِل (١)، وَقَرَسَ (٢)، وَعَضُد (٣)، وَكَيْفَ (٤)، وَقَلَسَ (٥)، وَإِبِل (٦)، وَعَنَبَ (٧)، وَعَلِمَ (٨)، وواحد مهمل وهو: "فَعَل" -بكسر الفاء وضم العين- لنقله، ولا يثبت النقل بقراءة ﴿ذَاتِ الْحَيْكَةِ﴾ (٩)، وعلى تقدير ثبوتها فقبل كسرت الحاء اتباعاً لكسرة التاء (١٠) قبلها ولا يضر فصل "أل" ، وقيل: بل على تداولع اللغتين (١١)، لأنه يقال "حَيْك" -بكسرتين- و"حَيْك" -بضميتين- وأما عكسه

- (١) قُتِل: في الاسم، ومثال الوصف: حُلُو.
  - (٢) قَرَس: في الاسم، ومثال الوصف منه: بَطَل.
  - (٣) عَضُد: في الاسم، والوصف منه مثاله: طُمع.
  - (٤) كَيْف: في الاسم، والوصف منه مثاله: حَلِي.
  - (٥) قَلَس: في الاسم، والوصف منه: سَهَل.
  - (٦) إِبِل: في الاسم، والوصف منه: يَلُز، أي: ضخم.
  - (٧) عَنَب: في الاسم، والوصف منه: زَم، أي: متفرق.
  - (٨) عَلِم: في الاسم، والوصف منه: يَكُس، أي: ضعيف.
  - (٩) هذه القراءة نسبت إلى الحسن البصري، كما نسبت إلى أبي مالك الغفاري. ينظر: المختص ٢٨٦/٢، ونسبها ابن هشام إلى أبي السَّمَال. ينظر: أوضح المسالك ٣٦١/٤.
  - (١٠) أي في كلمة "ذات" من قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحَيْكَةِ﴾ الآية: ٧، من سورة النازعات، ونقل هذا القول ابن هشام في المغني؛ وقد استحسنته أبو حيان، ينظر: البحر المحيط ٥٥٠/٩.
  - (١١) قال أبو الفتح ابن جني في المختص ٢٨٧/٢ ما نصه: «أو لعل الذي قرأ به تداولعت عليه القراءتان: بالكسر، والضم... انتهى».
- قلت: يريد بالقراءتين قراءة "الحَيْك" وقراءة "الحَيْك" ثم مُنَلَّ ابن جني -رحمه الله- لما يحصل فيه هذا التداول من اللغة؛ ينظر المختص ٢٨٧/٢.



الزيادة وإلى مزيد فيه، فالجهد من الزيادة إما ثلاثي كـ "فَلَسَ" وإما رباعي كـ "سَحَقَر" وإما خماسي كـ "سَحَقَرَجَل" وهو نهايته.

وللمزيد فيه إما ثلاثي كـ "سامس" (١) فإن همزته مزيدة، وزنته إما "افح" (٢) على مذهب البصريين، وإما "اغل" (٣) على مذهب الكوفيين؛ وإما رباعي كـ "ضارب" وإما خماسي كـ "منطلق" وإما سداسي كـ "انطلاق" وإما سباعي وهو نهايته كـ "استخراج".

وغير آخرٍ الثلاثي الفتح وَضَمَّ وَاكْسَرُ وَزِدْ تسكين ثانيه تَعَمَّ و"فَعَّلَ" أَهْمَلُ والعكس نُقِلَ لِقَصْلِهِمْ تَخْصِيصُ فَعْلٍ يَفْعِلُ هذا تبيين لأوزان الثلاثي وحققها أن تكون اثني عشر لأن آخره لا اعتبار به لكون حركته مطلوبة لعامل الإعراب، وغير آخره، وهو: أوله وثانيه محركان بالحركات الثلاث، ويزيد ثانيه بالتسكين الذي لا يتصور في الأول لتعذر الابتداء بالسكان، فإذا ضربنا الأحوال الثلاثة التي لأوله في الأربعة التي لثانيه كانت اثني عشر؛ عشرة منها مشهورة، أمثلتها عُنُقُ (٤)، وَجُرْدُ (٥)،

- (١) ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم -وهو العلامة- وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السُمُّ -وهو الثُلُؤ- ينظر: تفصيل الخلاف فيه في الإنصاف في مسائل الخلاف، لمسألة الأول؛ واللسان "سم" ١٢١/١٩.
- (٢) الأصل عندهم: سِمَوٌ، فحذفت اللام التي هي الواو وجعلت الهمزة عوضاً عنها.
- (٣) الأصل عندهم: وَسَمٌ، فحذفت الفاء التي هي الواو وعوض عنها همزة في أوله.
- (٤) ساقطة من: أ.
- (٥) عُنُقٌ: في الاسم وفي الوصف مثاله: حُنْب.
- (٦) جُرْدٌ: في الاسم، وفي الوصف مثاله: حُطَم.

وَقُتِلَ (١)، وَقَرَسَ (٢)، وَعَضُدٌ (٣)، وَكَيْفٌ (٤)، وَقَلَسَ (٥)، وَإِبِلٌ (٦)، وَعَنْبٌ (٧)، وَعَلِمٌ (٨)، وواحد مهمل وهو: "فَعَّلَ" -بكسر الفاء وضم العين- لنقله، ولا يثبت النقل بقراءة ﴿ذَاتُ الْحَبِيبِ﴾ (٩)، وعلى تقدير ثبوتها فقبل كسرت الحاء اتباعاً لكسرة التاء (١٠) قبلها ولا يضر فصل "أل" ، وقيل: بل على تناوعل اللغتين (١١)، لأنه يقال "حبك" -بكسرتين- و"حبك" -بضميتين- وأما عكسه

- (١) قُتِلَ: في الاسم، ومثال الوصف: حُتِلَ.
  - (٢) قَرَسَ: في الاسم، ومثال الوصف منه: بَطَل.
  - (٣) عَضُدٌ: في الاسم، والوصف منه مثاله: طُمع.
  - (٤) كَيْفٌ: في الاسم، والوصف منه مثاله: حَلِيز.
  - (٥) قَلَسَ: في الاسم، والوصف منه: سَهَل.
  - (٦) إِبِلٌ: في الاسم، والوصف منه: يَلُز، أي: ضخم.
  - (٧) عَنْبٌ: في الاسم، والوصف منه: زَيْم، أي: متفرق.
  - (٨) عَلِمٌ: في الاسم، والوصف منه: يَكْس، أي: ضعيف.
  - (٩) هذه القراءة نسبت إلى الحسن البصري، كما نسبت إلى أبي مالك الغفاري. ينظر: المختص ٢٨٦/٢، ونسبها ابن هشام إلى أبي السَّمَال. ينظر: أوضح المسالك ٣٦١/٤.
  - (١٠) أي في كلمة "ذات" من قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحَبِيبِ﴾ الآية: ٧، من سورة النازيات، ونقل هذا القول ابن هشام في المغني؛ وقد استحسنته أبو حيان، ينظر: البحر المحيط ٥٥٠/٩.
  - (١١) قال أبو الفتح ابن جني في المختص ٢٨٧/٢ ما نصه: «أو لعل الذي قرأ به تناوعلت عليه القراءتان: بالكسر، والضم... انتهى».
- قلت: يريد بالقراءتين قراءة "الحبك" وقراءة "الحَبِيبِ" ثم مُنِلَ ابن جني -رحمه الله- لما يحصل فيه هذا التناوعل من اللغة؛ ينظر المختص ٢٨٧/٢.

وهو "فُعِلَ" - بضم الفاء وكسر العين - فيقول في الأسماء لقصدتهم تخصيص الأفعال به كـ "ضُرِبَ" وغوره، وذهب بعضهم إلى أنه مهمل في الأسماء - أيضاً - وأجابوا عن "فُعِلَ" وهو دوية كالغلب، وبه سميت القبيلة المعروفة، وهم حَيٌّ من كنانة [بأنه منقول من الفعل، لأنه يقال: دأله<sup>(١)</sup>، أي ختله<sup>(٢)</sup>] ويرده قولهم في الوَعِلِ<sup>(٣)</sup> وعِلَ مع عدم النقل.

**والفتح وضَمُّ واكسبو الثاني من فُعِلَ ثلاثيٌ وَزِدْ نَحْوُ ضَمِنَ**  
أوزان الفعل الثلاثي أربعة، لأن آخره مبني على الفتح، وأوله مفتوح في الغالب، وإنما تختلف أبنية باختلاف حركة وسطه وهو إما مفتوح كـ "ضُرِبَ" وإما مضموم كـ "نَفَقَ" وإما مكسور كـ "عَلِمَ"؛ والوزن الرابع: نحو: "ضَمِنَ وضُرِبَ" - بضم أوله وكسبائه - وقيل: ليس هذا بوزن أصلي<sup>(٤)</sup>، وإنما هو محول؛ والصحيح<sup>(٥)</sup> إثباته، لوروده في: «نَهَبَ

(١) ينظر: اللسان "دال" ٢٤٧/١٣. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٣) الوَعِلُ والْوَعْلُ: نيس الجبل، وقال في اللسان عن الأخيرة إنها نادرة، "وعِل" ٢٥٧/١٤.

(٤) دُعِبَ جمهور البصريين ونُقِلَ عن سيبويه كذلك إلى أن فُعِلَ - بضم الفاء وكسر العين - فرع عن فُعَل - بفتحين - وذهب للمبرد وابن الطراوة والكوفيون ونُقِلَ عن سيبويه ولما زني إلى أنه أصل برأسه، وذلك لبناء كثير من الأفعال عليه دون فَعَلٍ، ولو كان "فُعِلَ" أصلاً له لسمع مجيؤها عليها، ورد أصحاب القول الآخر بعدم لزوم ذلك فقد سمعت جموع لا واحد لها كـ "سعاديد" و"أبايل" والجمع فرع الأفراد اتفاقاً. ينظر للمسألة في: شرح المبرادي ٢٢٢/٥، وأوضح المسالك ٣٦٢/٤، والتصريح ٣٥٧/٢، وشرح الأسموني ٢٤٢/٤.

وَرُحِي<sup>(١)</sup> علينا وَغُنِي بِما جئني» مع أنها لم تستعمل إلا كذلك.  
**ومنتهاه أربع إن جُرِّداً وإن يُرَدَّ فيه قسماً ميتاً عَلَماً**  
أقل أوزان الفعل ثلاثة<sup>(٢)</sup>، ولا ينقص عنها إلا ما غُيِّرَ - كما سبق - وينقسم إلى مجرد ومزید فيه، ولم يُخلُج به<sup>(٣)</sup> فيهما أبنية الاسم، بل جعلوا نهاية الجرد أربعة كـ "ضرب"<sup>(٤)</sup> و"دحرج" ونهاية المزيد فيه ستة كـ "استخرج" ودونه إما حماسي كـ "انطلق" وإما رباعي كـ "أعطى" ولا يوجد فيه ثلاثي<sup>(٥)</sup> مزيد فيه بخلاف الاسم.

**لا سم مجرد رباع فُعِلَ وفعليل وفعلل وفعلل وفعلل**  
**ومع فعل فعلل وإن علا فَمَع فَعْلَل خوى فَعْلَللا**  
**كذا فَعْلَل وفعلل وما غاير للزبد أو النقص انقص**

لما كانت أبنية المزيد من الأسماء كثيرة اقتصر على ذكر<sup>(٦)</sup> أبنية الجرد منها، وقد تقدم الكلام على أبنية الثلاثي، وذكر هنا أبنية الرباعي والحماسي، [فأما الرباعي]<sup>(٧)</sup> فله ستة أمثلة، خمسة منها تختلف باختلاف أوله وثالثه، وهي: "فَعْلَل" - [بفتحهما] كـ "جَعْفَر"<sup>(٨)</sup> و"فَعْلَل" - بكسبهما - كـ "زُرْج"<sup>(٩)</sup>

- (١) أي: تكبر. (٢) في أ: "الثلاثي" وهو تحريف.
- (٣) ساقطة من: ب. (٤) هذا التمثيل لقوله السابق "ثلاثة".
- (٥) أي لا يوجد في الفعل ما هو ثلاثي وبعض حروجه زائدة.
- (٦) ساقطة من: أ. (٧) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.
- (٨) هو النهر الصغير، والوصف من "فَعْلَل": كـ "سهلب": للطويل.
- (٩) وقيل اسم للسحاب الرقيق، والوصف منه: خيزيل: للمرأة الحفقاء.

وهو "فُعِلَ" - بضم الفاء وكسر العين - فيقول في الأسماء لقصدتهم تخصيص الأفعال به كـ "ضُرِبَ" وغوره، وذهب بعضهم إلى أنه مهمل في الأسماء - أيضاً - وأجابوا عن "فُعِلَ" وهو دوية كالغلب، وبه سميت القبيلة المعروفة، وهم حَيٌّ من كنانة [بأنه منقول من الفعل، لأنه يقال: دأله<sup>(١)</sup>، أي ختله<sup>(٢)</sup>] ويرده قولهم في الوَعِلِ<sup>(٣)</sup> وعِلَ مع عدم النقل.

**والفتح وضَمُّ واكسبو الثاني من فُعِلَ ثلاثي وزِدْ نَحْوُ ضَمِنَ**  
أوزان الفعل الثلاثي أربعة، لأن آخره مبني على الفتح، وأوله مفتوح في الغالب، وإنما تختلف أبنية باختلاف حركة وسطه وهو إما مفتوح كـ "ضُرِبَ" وإما مضموم كـ "نَفَقَ" وإما مكسور كـ "عَلِمَ"؛ والوزن الرابع: نحو: "ضَمِنَ وضُرِبَ" - بضم أوله وكسبائه - وقيل: ليس هذا بوزن أصلي<sup>(٤)</sup>، وإنما هو محول؛ والصحيح<sup>(٥)</sup> إثباته، لوروده في: «نَهَبَ

(١) ينظر: اللسان "دال" ١٣/٢٤٧. (٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٣) الوَعِلُ والْوَعْلُ: نيس الجبل، وقال في اللسان عن الأخيرة إنها نادرة، "وعِل" ٢٥٧/١٤.

(٤) دُفِبَ جمهور البصريين ونُقل عن سيبويه كذلك إلى أن فُعِلَ - بضم الفاء وكسر العين - فرع عن فُعَل - بفتحين - وذهب للمبرد وابن الطراوة والكوفيون ونُقل عن سيبويه ولما زني إلى أنه أصل برأسه، وذلك لبناء كثير من الأفعال عليه دون فَعَلٍ، ولو كان "فُعِلَ" أصلاً له لسمع مجيؤها عليها، ورد أصحاب القول الآخر بعدم لزوم ذلك فقد سمعت جموع لا واحد لها كـ "سعاديد" و"أبايل" والجمع فرع الأفراد اتفاقاً. ينظر للمسألة في: شرح المبرادي ٢٢٢/٥، وأوضح المسالك ٣٦٢/٤، والتصريح ٣٥٧/٢، وشرح الأسموني ٢٤٢/٤.

وَرُجِي<sup>(١)</sup> علينا وَرُجِيَ بِما جئني» مع أنها لم تستعمل إلا كذلك.  
**ومنتهاه أربع إن جُرِّداً وإن يُرَدَّ فيه قسماً ميتاً عَلَماً**  
أقل أوزان الفعل ثلاثة<sup>(٢)</sup>، ولا ينقص عنها إلا ما عُيِّرَ - كما سبق - وينقسم إلى مجرد ومزید فيه، ولم يُخلُج به<sup>(٣)</sup> فيهما أبنية الاسم، بل جعلوا نهاية الجرد أربعة كـ "ضرب"<sup>(٤)</sup> و"دحرج" ونهاية المزيد فيه ستة كـ "استخرج" ودونه إما حماسي كـ "انطلق" وإما رباعي كـ "أعطى" ولا يوجد فيه ثلاثي<sup>(٥)</sup> مزيد فيه بخلاف الاسم.

**لا سم مجرد رباع فُعِلَ وفعليل وفعلل وفعلل وفعلل**  
**ومع فعل فعلل وإن علا فَمَع فَعْلَل خوى فَعْلَللا**  
**كذا فَعْلَل وفعلل وما غاير للزبد أو النقص انقص**

لما كانت أبنية المزيد من الأسماء كثيرة انقصر على ذكر<sup>(٦)</sup> أبنية الجرد منها، وقد تقدم الكلام على أبنية الثلاثي، وذكر هنا أبنية الرباعي والحماسي، [فأما الرباعي]<sup>(٧)</sup> فله ستة أمثلة، خمسة منها تختلف باختلاف أوله وثالثه، وهي: "فَعْلَل" - [بفتحهما] كـ "جَعْفَر"<sup>(٨)</sup> و"فَعْلَل" - بكسبهما - كـ "زُبُرَج"<sup>(٩)</sup>

- (١) أي: تكبر. (٢) في أ: "الثلاثي" وهو تحريف.
- (٣) ساقطة من: ب. (٤) هذا التمثيل لقوله السابق "ثلاثة".
- (٥) أي لا يوجد في الفعل ما هو ثلاثي وبعض حروجه زائدة.
- (٦) ساقطة من: أ. (٧) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.
- (٨) هو النهر الصغير، والوصف من "فَعْلَل": كـ "سهلب": للطويل.
- (٩) وقيل اسم للسحاب الرقيق، والوصف منه: خيزيل: للمرأة الحفقاء.



للذهب، و"فِعْلَلٌ".<sup>(١)</sup>

-بكر الأول وفتح الثالث- كـ "بِرْزَم" و"فُقُل" -بضمهما-  
 كـ "بُلُج" وهو السوار، و"فُقُل" -بضم أوله وفتح ثلثه- كـ "عُجْدُب"  
 و"طُحْلُب" ذكره الكوفيون والأخفش، ولم يذكره سيوريه<sup>(١)</sup> في الأنبية، لأنه  
 عنده فرع على المضموم الثالث وإنما فُضَح تخفيفاً، وله مثال ساصر لم يذكره  
 المصنف وهو: "فُقُل" حكى ابن جني<sup>(٢)</sup> في زُبَيْر<sup>(٣)</sup> الثوب: "زُبَيْر" وفي الضَّحِيلِ  
 وهو الداهية ضَحِيل<sup>(٤)</sup> وواحد يختلف باختلاف أوله وثانيه وهو "فُقُل" -بكر  
 أوله وفتح ثانيه- كـ "عُجْمُر" و"فُطْحُل" وهو اسم لقدم قديم<sup>(٥)</sup>، قيل إنه الزمن  
 الذي خرج فيه نوح من السفينة؛ وإنما أدمعم هذا وزن قيل فيه "فُقُل" لسكون  
 الأول من اللامتين مع ملاقاة

- (١) ما بين المعقوفين ساقط من ب.  
(٢) بل ذكره فقال: ويكون "فَعَّلَ" فيهما، الاسم نحو: عُنْدُو، وَسُرْدُو، وَعُغْبِيُو؛  
والصفة: مُعَدَّدُو، وَمُدْعَلُو.  
الكتاب ٢٧٧/٤. ونظير ذلك في: شرح المهرابي ٢٢٨/٥، وأوضح المسالك  
٣٦١/٤، والتصريح ٢/٤، وشرح الأخوطني ٢٤٧/٤.  
(٣) هو أب الفتح: عثمان بن حنن الموصلي، صاحب التصانيف الجليلة، أخذ عن أبي  
علي الفارسي، له الخصائص، وغيره وفي سنة ٣٩٢هـ. تفتقر ترجمته في: بنية  
الرواة ١٣٢/٢، ومعجم المؤلفين ٢١٥/٦، وإشارة التعين ص ٢٠٠.  
(٤) قال: لا يملو التولي الجندية السنان "زمر" ٤٠٧/٥.  
(٥) قال ابن حنن: ما حلابة بعضهم: "زُجِرَ، وَخُرِجَ" -بضم الباء- فلا أصل لها،  
ولا هي معروفة. النصف ٤٤/١. وبذلك يعلم أن ابن حنن يعني ذلك ولا يشته.  
ساقطة من: أ.

## التصريف

## الجزء الثاني

449

مثليها<sup>(١)</sup>، وأما نحو: "سَرْجِس" <sup>(٢)</sup> و"بَلْخَش" <sup>(٣)</sup> فأعجميان. <sup>(٤)</sup>

وإن علا الاسم على <sup>(٥)</sup> الرباعي فله أربعة أوزان: "فَعْلُلٌ" كـ "سَفَرَجُلٌ"؛  
 حُرَى أي: جمع معه "فَعْلُلٌ" كـ "جَحْمَرٌ" وهي العسوز الكبيرة الغليظة،  
 ويقال للناقة المسنة.

وَصَهَقْتُ - للمرأة الشديدة الصوت - ولا يعرف لهما ثالث؛  
وَقَعْلٌ - كَمَقْعِلٍ - للحمل الضخم - وَقَعْلٌ - كَقِرْقَطَيْنِ -  
للأحق - وبأبائه للشيء الحقير، وأما: السَّرْقُوقُ - لشراب يشربه أهل  
الحجاز - فحبشية، وأما الفعل فليس للرباعي الجرد منه إلا وزن واحد، وهو  
قَعْلٌ - كَمَقْعِرَجٍ - وبأبائه لثبات "مُجْرَجٍ" كالخلاف في إثبات  
"ضَرْبٍ" ومن أثبتته احتج بنحو: (أَرَبِلْ بِكَذَا وَأَقْلِرْ دُمَهُ) وغوهما لم  
يسمع إلا منبأ للمعقول؛ فجميع الأوزان الجردة المنقح عليها والمختلف فيها  
ثمانية وعشرون [للأخماء منها اثنا عشر وعشرون<sup>(١)</sup>] للثلاثي أحد عشر، وللرباعي  
سبعة، وللخماسي أربعة وللأفعال منها ستة، للثلاثي أربعة، وللرباعي اثنا  
المنقح عليه منها أربعة وعشرون، إذا اسْتُطِعتْ للتدجيل منها بقيت عشرون؛

- (١) في: أمثلتها.
- (٢) سرجس: علم موضع مؤنث. ينظر: اللسان "سرجس" ٤١١/٧.
- (٣) علم على نوع من الجواهر.
- (٤) لا عربان، لأنه ليس في أمثلة الرباعي مفتوح الأول والثاني.
- (٥) أي إن زاد على الرباعي، والمردد الخماسي.
- (٦) يتخذونه من الشعر والحبوب. اللسان "سُرْعُف" ٢٣/١٠.
- (٧) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

لأن الثلاثة المتفق عليها في ثلاثي الأفعال موازنة للمتفق عليه من ثلاثي الأسماء، و"دحرج" موازن "جعفر" وما غير هذه الأوزان فهو إما بزيادة كـ"منطلق" ومستخرج" وإما بنقص كـ"يؤدّم"<sup>(١)</sup>.

والحرف إن يلزم فاصل والذي لا يلزم الزائد مثل ما احتجى هذا ضابط يعرف به الأصل من الزائد، وهو أن ينظر إلى حروف الكلمة فما لزم منها في جميع التصاريف فهو أصل كحروف "دحرج" وما سقط منها في بعض التصاريف مثل "تا" احتجى<sup>(٢)</sup> فهو زائد وفي هذا الضابط نظره طرداً وعكساً، أما الأول<sup>(٣)</sup>: فلأن الواو من [كوكب والنون من قرنفل معدودان في المزيد مع لزومهما.

وأما الثاني: فلأن الواو من<sup>(٤)</sup> "وعد" والواو من "قول" والياء من "ومي" أصول مع عدم لزومهما<sup>(٥)</sup>، ولا أعنى بعدم لزوم واو "قول" وياء "ومي" انقلابهما<sup>(٦)</sup> إلى الألف وإنما أعنى به حلقهما في نحو: "قل وارم" فينبغي أن يقيد طرده بأن يكون في محل يصلح فيه للأصالة ليخرج الأولان، ويقيد

(١) أصلهما: يؤدّي، ودّمّ.

(٢) تقول: حَلَا حَنَوُهُ، أي: اقتدى به فيسقط التاء في بعض التصاريف علم أنها مزيدة.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٤) أي: أ: "لزومهما" وهو تحريف؛ هذا وقد اعتذر للمرادى عنه بقوله: "الأصل إذا سقط لعله فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد، والزائد إذا لزم فهو مقدر السقوط، ولذلك يقال: الزائد ما هو ساقط في أصل الوضع تحقيقاً أو تقديرًا" ينظر: شرحه للألفية: ٢٣٤/٥.

(٦) أي: ب: "انقلابها" وهو تحريف.

عكسه بأن يصحب أكثر من أصلين ليخرج البواقي.

بضمين لعل قابل الأصول في وزن وزائفة بلفظه اكتفى هذا ذكر لكيفية الوزن، ويسمى التمثيل، ومعناه أن يعتمد إلى أصول الكلمة فيقابلها بالفاء والعين واللام، تقدمت كـ"مَرَطَى" أو تأخرت كـ"مستخرج" أو توسطت كـ"مَحْيُولَاء" وسواء اتصل بعضها ببعض أو انفصل - كما مثل - وتراعي في الموازنة ما للحرف من حركة وسكون كما تقول في وزن "ضَرَبَ" فَعَلَ، ووزن "عَلِمَ" فَعِلَ، ولا تراعي الفلّ والإدغام، بل تزن "رَدَّ" و"مَدَّ" بـ"فَعَلَ" [مفكوكاً لعدم اللقننسى لإدغامه، وهو المماثلة، وتزن "قَمَطَر" بِفَعَلٍ<sup>(١)</sup> مدغماً للمماثلة مع سكون الأول، ولا الإبدال والسكون العارض بسبب الإعلال، بل تزن "قال وباع" بـ"فَعَلَ" - محرك الوسط - وتزن "اصطَلَبَ وأَذَكَرَ" بـ"فَعَلَّ" لأنه أصلهما، وما كان في الكلمة من زائلي أتيت به بلفظه، كما تقول: وَزَنَ أَكْرَمَ: أَفْعَلَ [ووزن ضارب: فاعِل، ووزن يَضْرِبُ: يَفْعَلُ، ووزن صَبَّور: فَعُول، ووزن أَقْتَنَرُ: أَفْعَلُ، ووزن أَتَطَلَّقَ: أَفْعَلُ]<sup>(٢)</sup> ووزن مُسْتَحْد: مَفْعِل، ووزن أَهْرَاقُ<sup>(٣)</sup>: اهْفَعْل، ووزن طَيَّشِل: فَعَّلِل بلام زائفة، لسقوطها في الطيش، ووزن اسْتَخْرَجَ: اسْتَفْعَل.

فهذه الحروف العشرة هي حروف الزيادة يجمعها قولك: "سألتهمونها" وقد جمعها المصنف أربع مرات في قوله:

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) أصله: أراق ثم زيدت الهاء، وهي لغة ثانية في الكلمة.

اللسان "هرق" ٢٤٥/١٢

لأن الثلاثة المتفق عليها في ثلاثي الأفعال موازنة للمتفق عليه من ثلاثي الأسماء، و"دحرج" موازن "جعفر" وما غير هذه الأوزان فهو إما بزيادة كـ"منطلق" ومستخرج" وإما بنقص كـ"يؤدّم"<sup>(١)</sup>.

والحرف إن يلزم فاصل والذي لا يلزم الزائد مثل ما احتجى هذا ضابط يعرف به الأصل من الزائد، وهو أن ينظر إلى حروف الكلمة فما لزم منها في جميع التصاريف فهو أصل كحروف "دحرج" وما سقط منها في بعض التصاريف مثل "تا" احتجى<sup>(٢)</sup> فهو زائد وفي هذا الضابط نظراً طَرَدًا وعكساً، أما الأول<sup>(٣)</sup>: فلأن الواو من [كوكب والنون من قرنفل معدودان في المزيد مع لزومهما.

وأما الثاني: فلأن الواو من<sup>(٤)</sup> "وعد" والواو من "قول" والياء من "ومي" أصول مع عدم لزومهما<sup>(٥)</sup>، ولا أعنى بعدم لزوم واو "قول" وياء "ومي" انقلابهما<sup>(٦)</sup> إلى الألف وإنما أعنى به حلقهما في نحو: "قُلْ وارْؤْم" فينبغي أن يقيد طرده بأن يكون في محل يصلح فيه للأصالة ليخرج الأولان، ويقيد

(١) أصلهما: يؤدّي، ودّمّ.

(٢) تقول: حَلَا حَنَوُهُ، أي: اقتدى به فيسقط التاء في بعض التصاريف علم أنها مزيدة.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٤) أي: أ: "لزومهما" وهو تحريف؛ هذا وقد اعتذر للمرادى عنه بقوله: "الأصل إذا سقط لعله فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد، والزائد إذا لزم فهو مقدر السقوط، ولذلك يقال: الزائد ما هو ساقط في أصل الوضع تحقيقاً أو تقديرًا" ينظر: شرحه للألفية: ٢٣٤/٥.

(٦) أي: ب: "انقلابها" وهو تحريف.

عكسه بأن يصحب أكثر من أصلين ليخرج البواقي.

بضمين لعل قابل الأصول في وُزْنِ وَزَائِلَةٍ بلفظه اكتفى هذا ذكر لكيفية الوزن، ويسمى التمثيل، ومعناه أن يعتمد إلى أصول الكلمة فيقابلها بالفاء والعين واللام، تقدمت كـ"مَرَطَى" أو تأخرت كـ"مستخرج" أو توسطت كـ"مَحْيُولَاء" وسواء اتصل بعضها ببعض أو انفصل - كما مثل - وتراعي في الموازنة ما للحرف من حركة وسكون كما تقول في وزن "ضَرَبَ" فَعَلَ، ووزن "عَلِمَ" فَعِلَ، ولا تراعي الفلّ والإدغام، بل تزن "رَدَّ" و"مَدَّ" بـ"فَعَلَ" [مفكوكاً لعدم اللقننسى لإدغامه، وهو المماثلة، وتزن "قَمَطَر" بِفَعَلٍ<sup>(١)</sup> مدغماً للمماثلة مع سكون الأول، ولا الإبدال والسكون العارض بسبب الإعلال، بل تزن "قال وباع" بـ"فَعَلَ" - محرك الوسط - وتزن "اصطَلَبَ وأَذَكَرَ" بـ"فَعَلَّ" لأنه أصلهما، وما كان في الكلمة من زائلي أتيت به بلفظه، كما تقول: وَزَنَ أَكْرَمَ: أَفْعَلَ [ووزن ضارب: فاعِل، ووزن يَضْرِبُ: يَفْعَلُ، ووزن صَبَّور: فَعُول، ووزن أَقْتَنَرُ: أَفْعَلُ، ووزن أَتَطَلَّقَ: أَفْعَلُ]<sup>(٢)</sup> ووزن مُسْتَحْد: مَفْعِل، ووزن أَهْرَاقَ<sup>(٣)</sup>: اهْفَعَل، ووزن طَيَّشَل: فَعَّلَل بلام زائلي، لسقوطها في الطيش، ووزن اسْتَخْرَجَ: اسْتَفْعَل.

فهذه الحروف العشرة هي حروف الزيادة يجمعها قولك: "سألتهمونها" وقد جمعها المصنف أربع مرات في قوله:

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) أصله: أراق ثم زيدت الهاء، وهي لغة ثانية في الكلمة.

اللسان "هرق" ٢٤٥/١٢

هَنَاءٌ وتسليمٌ تلا يومٌ أنبىء نهاية مسؤول، أمانٌ وتسهيل  
وضاعفوا السلام إذا أصل بقى كـ"راء" جعفرٍ وقاف فسحق

إذا استوفيت وزن أصول الكلمة بالفاء والعين واللام، ولم يكن ما  
بقي منها زائداً<sup>(١)</sup> كورث اللام، فتزن نحو: "جَعْفَرٌ وَفُسْحٌ" بـ"فَعَّلٌ"  
-بلايين-<sup>(٢)</sup> ونحو: "جَحْمَرِيشٌ" بـ"فَعَّلِلٌ" -ثلاث لامات- وتزن  
"دَحْرَجٌ"<sup>(٣)</sup> بـ"فَعَّلِلٌ".

وإن يَلِكُ الزائدُ ضعُفٌ أصلي فاجْعَلْ له في الوزنِ ما للأصلي  
المراد الزائد هنا ما جاوز ثلاثة أحرف، لا ما كان من حروف الزيادة،  
فلا يختص ذلك بحروف معينة وقد سبق أنه إذا لم يكن ضعُفٌ أصلي قابلته  
باللام، وإن كان ضعيفٌ أصلي بأن تكرر فاء الكلمة أو عينها أو لامها، جعلت  
للحرف المضاعف [في الوزن]<sup>(٤)</sup> ما للأصل<sup>(٥)</sup>، فتزن نحو: "بَغْدَادٌ"<sup>(٦)</sup>  
أَفْعُولٌ، ونحو: "مَعْقَلٌ"<sup>(٧)</sup> فَعْعَلٌ، ونحو: "مَرْمَرِيْسٌ"<sup>(٨)</sup>.

(١) ولا أصلاً مضعفاً.

(٢) أي مع اختلاف الضبط، فالأولى يفتح الأول والثالث والثانية بضمها.

(٣) في كلتا النسختين قال: «وترن دحرج عَلمٌ بفعل وهو صحيح في الأولى خطأ  
في الثانية لأن وزن "عَلمٌ" قُلٌّ -بتكرير العين- كما هو معلوم».

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٥) في أ: "للأصلي".

(٦) اغدودن التبت: اخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة البرد والغلظ:  
الشاب الناعم؛ اللسان "غدن" ١٨٧/١٧.

(٧) المعقل: الكتيب العظيم؛ اللسان "عقل" ٤٩١/١٣.

(٨) المَرْمَرِيْسُ: الناحية؛ اللسان "مرس" ١٠١/٨.

فَعْمِيلٌ -بتكرار الفاء والعين- [ونحو: عَلمٌ قُلٌّ -بتكرار العين-]<sup>(١)</sup> ونحو:  
"جَلِيْبٌ"<sup>(٢)</sup> يُعْلِلٌ -بتكرار اللام- ونحو: "صَمَحَمٌ"<sup>(٣)</sup> فَعْلَلٌ.

واحكم بتأصيل حروفٍ سينم ونحوه، والخلُصو في كلِّئِم  
إذا تكرر في الكلمة حرف<sup>(٤)</sup> مماثل لفائها ولم تتكرر معه العين<sup>(٥)</sup>  
فالجميع أصول، وليس المتكرر مما ضعف<sup>(٦)</sup> به الفاء، وسواء تماثل ما بعد  
المتكرر كـ"سيميم" -في الاسم- و"زُلزَلٌ" -في الفعل- أو لم يتماثل  
كـ"قَرَقَفٌ"<sup>(٧)</sup> وسُنُسٌ<sup>(٨)</sup>، وإلى هذا أشار بقوله: "ونحوه".

فإن كان<sup>(٩)</sup> الرباعي المركب من حرفين فقط مما يصح إسقاط<sup>(١٠)</sup> ثلثه  
كـ"لَمَلَمَ الشَّيْءَ وَلَمَهُ، ودَكَدَكَ الشَّيْءَ ودَكَهَ" ففيه خلاف بين النحاة؛ أكثر  
البصريين على أن حروفه كلها أصل كـ"سيمم" فوزنه: "فَعْلَلٌ" وعند

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) الجَلِيْبُ: صنع الأنجذان؛ اللسان "حلت" ٣٢٩/٢.

(٣) الصمصح: الشديد من الرجال؛ اللسان "صح" ٣٥٠/٣.

(٤) ساقطة من: أ.

(٥) قوله: «وَلَمْ تتكرر معه العين» ليس قيناً للأصلية، بل يكون الحرف المتكرر في  
الرباعي أصلاً إذا لم يكن صالحاً للسقوط بأن لا يفهم المراد مع سقوطه سواء كان  
فاء أو عيناً. (٦) في أ: ضعفت.

(٧) القَرَقَفُ: الماء البادر المُرْجِد، والقَرَقَف اسم للخمر كذلك؛ اللسان "قرقف"  
١٨٩/١١.

(٨) السُنُسُ: مازق من الديباج، والاسترق ما غلظ منه؛ اللسان "سنس"  
٤١٢/٧.

(٩) ساقطة من: ب. (١٠) أي يفهم المعنى المراد مع سقوطه.



هَنَاءٌ وتسليمٌ تلا يومٌ أنبيد  
كـراءٌ جعفرٍ وقافٍ فسبق

إذا استوفيت وزن أصول الكلمة بالفاء والعين واللام، ولم يكن ما بقي منها زائداً<sup>(١)</sup> كوزن اللام، فتزن نحو: "جَعْفَرٌ وَفُسَّقٌ" بـ "فَعَّلٌ" - يلامين -<sup>(٢)</sup> ونحو: "جَحْمَرِيشٌ" بـ "فَعَّلِلٌ" - بثلاث لامات - وتزن "دَحْرَجٌ" <sup>(٣)</sup> بـ "فَعَّلِلٌ".

وإن يَلِكُ الزائدُ ضعُفٌ أصلي فاجْعَلْ له في الوزنِ ما للأصلي المراد الزائد هنا ما جاوز ثلاثة أحرف، لا ما كان من حروف الزيادة، فلا يختص ذلك بحروف معينة وقد سبق أنه إذا لم يكن ضعُفٌ أصلي قابلته باللام، وإن كان ضعُفٌ أصلي بأن تكرر فاء الكلمة أو عينها أو لامها، جعلت للحرف المضاعف [في الوزن]<sup>(٤)</sup> ما للأصلي<sup>(٥)</sup>، فتزن نحو: "بَغْدَادٌ" <sup>(٦)</sup> أَفْعُولٌ، ونحو: "مَعْقَلٌ" <sup>(٧)</sup> فَعْعَلٌ، ونحو: "مَرْمَرِيسٌ" <sup>(٨)</sup>.

(١) ولا أصلاً مضعفاً.

(٢) أي مع اختلاف الضبط، فالأولى يفتح الأول والثالث والثانية بضمها.

(٣) في كلتا النسختين قال: «وتزن دحرج عَلمٌ بفعل وهو صحيح في الأولى خطأ في الثانية لأن وزن "عَلمٌ" قُلٌّ - بتكرير العين - كما هو معلوم».

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٥) في أ: "للأصلي".

(٦) اغدودن التبت: اخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة البرد والغلظ: الغلظ: الشاب الناعم؛ اللسان "غدن" ١٨٧/١٧.

(٧) المعقل: الكتيب العظيم؛ اللسان "عقل" ٤٩١/١٣.

(٨) المَرْمَرِيسُ: الناحية؛ اللسان "مرس" ١٠١/٨.

فَعْمِيلٌ - بتكرار الفاء والعين - [ونحو: عَلمٌ قُلٌّ - بتكرار العين -]<sup>(١)</sup> ونحو: "جَلِييتٌ" <sup>(٢)</sup> يُعِيلٌ - بتكرار اللام - ونحو: "صَمَحَمٌ" <sup>(٣)</sup> فَعْعَلٌ.

واحكم بتأصيل حروفٍ سينمٍ ونحوه، والخلُصو في كلِّ مَنَمٍ إذا تكرر في الكلمة حرف <sup>(٤)</sup> مماثل لفائها ولم تتكرر معه العين<sup>(٥)</sup> فالجميع أصول، وليس المتكرر مما ضعف<sup>(٦)</sup> به الفاء، وسواء تماثل ما بعد المتكرر كـ "سيميم" - في الاسم - و"زُلزَلٌ" - في الفعل - أو لم يتماثل كـ "قَرَقَفٌ" <sup>(٧)</sup> وسُنُسٌ <sup>(٨)</sup>، وإلى هذا أشار بقوله: "ونحوه".

فإن كان<sup>(٩)</sup> الرباعي المركب من حرفين فقط مما يصح إسقاط<sup>(١٠)</sup> ثالثه كـ «لَمَلَمَ الشيءَ وَلَمَهُ، ودَكَدَكَ الشيءَ ودَكَهَ» ففيه خلاف بين النحاة؛ أكثر البصريين على أن حروفه كلها أصل كـ "سيمم" فوزنه: "فَعْعَلٌ" وعند

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) الجَلِييتُ: صنع الأنجذان؛ اللسان "حلت" ٣٢٩/٢.

(٣) الصمصح: الشديد من الرجال؛ اللسان "صح" ٣٥٠/٣.

(٤) ساقطة من: أ.

(٥) قوله: «ولم تتكرر معه العين» ليس قيناً للأصلية، بل يكون الحرف المكرر في الرباعي أصلاً إذا لم يكن صالحاً للسقوط بأن لا يفهم المراد مع سقوطه سواء كان فاء أو عيناً. (٦) في أ: ضعفت.

(٧) القَرَقَفُ: للماء البادر المُرْجَد، والقَرَقَف اسم للخمر كذلك؛ اللسان "قرقف" ١٨٩/١١.

(٨) السُنُسُ: مازق من الديباج، والاسترق ما غلظ منه؛ اللسان "سنس" ٤١٢/٧.

(٩) ساقطة من: ب. (١٠) أي يفهم المعنى المراد مع سقوطه.

الكوفيين أن الثالث [مبدل من حرف] <sup>(١)</sup> مماثل للثاني فوزنه: <sup>(٢)</sup> فَعَلٌ؛ وعند الزجاج أنه زائد غير مبدل، فوزن للملم: فَعَلَلٌ، اللام الأولى زائدة، ولا يستقيم له ذلك [في ذلك] <sup>(٣)</sup> لأن الدال ليست من حروف الزيادة.

**فَالْفَتْحُ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبِ زَائِلٍ بِغَيْرِ مَبْنِيٍّ**  
أخذ في الكلام على محال حروف الزيادة العشرة؛ فتعُرف زيادة الألف بمصاحبتها لثلاثة أصول فأكثر <sup>(٤)</sup>، إما بعد <sup>(٥)</sup> الفاء كـ "ضارب" وإما بعد العين كـ "جماد" وإما بعد اللام كـ "سَكْرَى" فإن لم يكن معها إلا أصلان كـ "قال ورَمَى" فليست زائدة <sup>(٦)</sup>.

**وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقْعَا كَمَا هُمَا فِي يُؤَيِّدُ وَوَعَوْعَا**  
تعرف زيادة الياء والواو بما تعرف به زيادة الألف من مصاحبة الأصول الثلاثة بشرطين:

أحدهما: أن لا تكون الكلمة من باب ميميم في كونه رباعيا متكررا.  
الثاني: أن لا يتصدرا في الكلمة، وقد انتظم الشرطين نحو: يُؤَيِّدُ [وهو

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٢) لأن أصل "لَعَلَّم" عندهم: لَعَمٌ، فاستقلوا توالي ثلاثة أمثال، فأبدلوا من أحدها حرفا مماثل للفاء.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٤) أي من الأسماء المتمكنة أو الأفعال، أما المبنيات والمحرووف فلا وجه للحكم بزيادتها فيها، لأن ذلك لا يعرف إلا بالاشتقاق وهو مفقود فيها.

(٥) أي أن الألف لا تزداد أولًا، وذلك لاستتاع الابتداء بالسكن.

(٦) بل هي منقلبة عن أصل هو الواو في "قال" والياء في "رَمَى".

طائِر] <sup>(١)</sup> وَوَعَوْعَ وهي التعلب، فإن الواو والياء فيهما متصدران ومتكرران مع حرف آخر مماثل. <sup>(٢)</sup> فيحكم بزيادتهما في نحو: صَيَّرَهُ، وَجَوَّهَرَهُ، وَقَيَّيْلَهُ، وَصَيَّرَهُ، وَجَدَّيَّةً وَتَرْقُوقَةً، وعدم الزيادة في نحو: سَوَّطَ وَبَيْتَ، لمصاحبة أقل من ثلاثة أصول، وفي نحو: يُؤَيِّدُ ووعوعة لأنه من باب ميميم، وفي نحو: وَرَكَّلَ وهو [النسر، والأمر العظيم] <sup>(٣)</sup> ويستعور <sup>(٤)</sup>، لتصدرهما، ويستثنى من هذا الياء للتصدرة في المضارع كـ "يَتَضَرَّبُ".

**وهكذا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِلُهَا تَحْقُقَا**  
**كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفٍ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهُا زَوْفٌ**

هذان البيتان يتضمنان محل زيادة الميم، ومحل زيادة الهَمْزة فأما الميم فلا تزداد إلا في موضع واحد، وهو أن تَسْبِقَ، أي: تتصدر في ابتداء الكلمة <sup>(٥)</sup>، ويتبعها ثلاثة أصول كـ "مسجد" ومَقْبَرَةٌ، وَمُتَطَلِّقٌ، فلو لم تَسْبِقَ كـ "جماد" و"ضرغام" <sup>(٦)</sup> أو لم يقع بعدها إلا أصلان كـ "مَهْلُو" و"مَهْرٌ" حكم بأصالتها، ولزيادتها شرط ثالث لم يذكره هنا، وهو أن لا تلزم في التصارييف، فلو لمزمت كـ "مِرْعَزَى" <sup>(٧)</sup>.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. (٢) فلا يكونان مزيدين.

(٣) سقط "في" من: ب.

(٤) اسم موضع، وقيل هو شجر يستاك بهيدانه؛ اللسان "يستعور" ١٦٤/٧.

(٥) في ب: "الكلام" (٦) من أسماء الأندلس.

(٧) المِرْعَزَى: مالان من الصوف؛ اللسان "رَعَزَ" ٢٢١/٧ هذا وقد ذهب سيوبه إلى أن ميمه زائدة، وذهب قوم منهم ابن مالك إلى أنها أصل للزومها في التصارييف، بنظر: الكتاب ٣٠٩/٤ وشرح الكافية الشافية ٢٠٥٩/٤، وشرح المرادي ٢٤٨/٥.

الكوفيين أن الثالث [مبدل من حرف] <sup>(١)</sup> مماثل للثاني فوزنه: <sup>(٢)</sup> فَعَلٌ؛ وعند الزجاج أنه زائد غير مبدل، فوزن للملم: فَعَلَلٌ، اللام الأولى زائدة، ولا يستقيم له ذلك [في ذلك] <sup>(٣)</sup> لأن الدال ليست من حروف الزيادة.

**فَالْفَتْحُ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبِ زَائِلٍ بِغَيْرِ مَبْنِيٍّ**  
أخذ في الكلام على محال حروف الزيادة العشرة؛ فتعريف زيادة الألف بمصاحبتها لثلاثة أصول فأكثر <sup>(٤)</sup>، إما بعد <sup>(٥)</sup> الفاء كـ "ضارب" وإما بعد العين كـ "عِماد" وإما بعد اللام كـ "سَكْرَى" فإن لم يكن معها إلا أصلان كـ "قال ورَمَى" فليست زائدة <sup>(٦)</sup>.

**وَالْيَاكِلَا وَالسَّوَاوُ إِذَا لَمْ يَقْعَا كَمَا هُمَا فِي يُؤَيِّسُ وَوَعَوْعَا**  
تعريف زيادة الياء والواو بما تعرف به زيادة الألف من مصاحبة الأصول الثلاثة بشرطين:

أحدهما: أن لا تكون الكلمة من باب ميميم في كونه رباعيا متكررا.  
الثاني: أن لا يتصدرا في الكلمة، وقد انتظم الشرطين نحو: يُؤَيِّسُ [وهو

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٢) لأن أصل "لَعَلَّم" عندهم: لَعَمٌ، فاستقلوا توالي ثلاثة أمثال، فأبدلوا من أحدها حرفا مماثل للفاء.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٤) أي من الأسماء المتمكنة أو الأفعال، أما المبنيات والمحرووف فلا وجه للحكم بزيادتها فيها، لأن ذلك لا يعرف إلا بالاشتقاق وهو مفقود فيها.

(٥) أي أن الألف لا تزداد أولًا، وذلك لاستتاع الابتداء بالسكن.

(٦) بل هي منقلبة عن أصل هو الواو في "قال" والياء في "رَمَى".

طاهر] <sup>(١)</sup> وَوَعَوْعَ وهي التعلب، فإن الواو والياء فيهما متصدران ومتكرران مع حرف آخر مماثل. <sup>(٢)</sup> فيحكم بزيادتهما في نحو: صَيَّرَهُ، وَجَوَّهَرَهُ، وَقَيَّيْلَهُ، وَصَيَّرَهُ، وَجَدَّيَّةَ وَتَرْقُوقَهُ، وعدم الزيادة في نحو: سَوَّطَ وَبَيْتَ، لمصاحبة أقل من ثلاثة أصول، وفي نحو: يُؤَيِّسُ ووعوعة لأنه من باب ميميم، وفي نحو: وَرَكَّلَ وهو [النسر، والأمر العظيم] <sup>(٣)</sup> ويستعور <sup>(٤)</sup>، لتصدرهما، ويستثنى من هذا الياء للتصدرة في المضارع كـ "يَتَتَرَّبُ".

**وهكذا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِلُهَا تَحْقُقَا**  
**كذلك هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفٍ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهُمَا زَوْفٌ**

هذان البيتان يتضمنان محل زيادة الميم، ومحل زيادة الهَمْزة فأما الميم فلا تزداد إلا في موضع واحد، وهو أن تَسْبِقَ، أي: تتصدر في ابتداء الكلمة <sup>(٥)</sup>، ويتبعها ثلاثة أصول كـ "مسجد" ومَقْبَرَةٌ، وَمُتَطَلِّقٌ، فلو لم تَسْبِقَ كـ "عِماد" و"ضرغام" <sup>(٦)</sup> أو لم يقع بعدها إلا أصلان كـ "مَهْلُو" و"مَهْرٌ" حكم بأصالتها، ولزيادتها شرط ثالث لم يذكره هنا، وهو أن لا تلزم في التصارييف، فلو لمزمت كـ "مِرْعَزَى" <sup>(٧)</sup>.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. (٢) فلا يكونان مزيدين.

(٣) سقط "في" من: ب.

(٤) اسم موضع، وقيل هو شجر يستاك بهيدانه؛ اللسان "يستعور" ١٦٤/٧.

(٥) في ب: "الكلام" (٦) من أسماء الأندلس.

(٧) المِرْعَزَى: مالان من الصوف؛ اللسان "رَعَزَ" ٢٢١/٧ هذا وقد ذهب سيويه إلى أن ميمه زائدة، وذهب قوم منهم ابن مالك إلى أنها أصل للزومها في التصارييف، بنظر: الكتاب ٣٠٩/٤ وشرح الكافية الشافية ٢٠٥٩/٤، وشرح المرادي ٢٤٨/٥.

فإنهم قالوا: "ثوبٌ مُمرَّزٌ" لم تكن زائدة<sup>(١)</sup>؛ وأما الهمزة فذكر لزيادتها موضعين:

أحدهما: حيث تزداد الميم كـ"أفضل وأجر" فيحكم بأصالتها في نحو: "ثامر"<sup>(٢)</sup>، وقراءة لعدم التصدير. وفي نحو: أكلٍ لعدم مصاحبة ثلاثة أصول، وفي نحو: اصطبل للزومها في التصاريف.

الثاني: أن تقع آخراً بعد ألف قد ردف أكثر من أصلين، كما في نحو: جراء وعاشوراء في جملة أمثلة ألف التانيث الممدودة بخلاف نحو: ماء وأبناء إذ لم يقدم الألف في الأول إلا أصل واحد، وفي الثاني أصلاً.<sup>(٣)</sup>

والنون في الآخر كالمهمز وفي نحو غَضَنَفَرٍ أصالةٌ كُفِي

لزيادة النون محلاً:

أحدهما: أن تكون آخراً، ويشترط لزيادتها ما يشترط لزيادة الهمزة من وقوعها بعد ألف تالية لثلاثة أحرف، كما في نحو: سكران وعمران، ولا يحكم بزيادتها نحو: غُرَيون<sup>(٤)</sup> لأنه لم يسبقها ألف، ولا في نحو: عَنان، وسِنان، لأنه لم يسبق الألف ثلاثة أحرف.

الثاني: أن تقع وسطاً، كما في نحو: غَضَنَفَرٍ.<sup>(٥)</sup>

ومعنى قولهم: "أصالة كُفِي" أي:

(١) ويشترط لها كذلك أن لا تكون كلمتها رباعية مؤلفة من حرفين نحو: "مرمر"، ومعه.

(٢) في أ: "ثامر"، وفي ب: غير مشكول.

(٣) وهما النون والباء، وأما الهمزة فمزملة لسقوطها في التصاريف.

(٤) المَرَيون والمَرَيون: هو ما عقد به البيع من الثمن؛ اللسان "عرب" ٨٢/٢.

(٥) الغَضَنَفَر: هو الأسد.

دفع<sup>(١)</sup> عنها الأصالة، كما تقول كفي فلان الشر، أي دُفع عنه، ولزيادتها في الوسط ثلاثة شروط، جميعها المتال:

أحدها: أن تكون ساكنة.

الثاني: أن تكون غير مدغمة.

الثالث: أن يتقدمها حرفان، ويتأخر عنها حرفان، فيحكم بزيادتها في نحو: عَقَقَل<sup>(٢)</sup>، وقرَنَفَل<sup>(٣)</sup>، وحَبَبَطِي<sup>(٤)</sup>، بخلاف: غُرَيْق<sup>(٥)</sup>، فإنه فقد فيه الشرط الأول، وعَجَسَ<sup>(٦)</sup>، فإنه فقد فيه الثاني، وعنبر فإنه فقد فيه الثالث، ولزيادتها محل ثالث، وهو وقوعها أولاً في المضارع.<sup>(٧)</sup>

والنساء في التانيث والمضارعة ونحو الاستفعال والمطاوعة ذكر لزيادة الناء أربعة مواضع:

أحدها: التانيث، سواء كان في اسم أو فعل نحو: فاطمة قامت.

الثاني: المضارعة، نحو: تقوم وتقع، وعليه فيهما مواصلة أما تاء التانيث فإنها كلمة مستقلة<sup>(٨)</sup>، وأما حروف المضارعة فهو لم يذكر زيادة الياء والنون منها، فإن كان تركهما لكون حروف المضارعة كل منها زائد مستقلاً،

(١) في ب: "دفع".

(٢) العَقَقَل: هو الكتيب العظيم؛ اللسان "عقل" ٤٩١/١٣.

(٣) القرَنَفَل: حُتِل شجرة هندية طيب الرائحة؛ اللسان "قرنفل" ٧٤/١٤.

(٤) الحَبَبَطِي: القصير القامة ويطلق على المثلث غصبا؛ اللسان "حبط" ١٤٠/٩.

(٥) الغُرَيْق: من طيور الماء طويل النعق؛ اللسان "غررق" ١٦١/١٢.

(٦) العَجَس: الجمل الضخم الشديد؛ اللسان "عجس" ٦/٨.

(٧) في أ: "المضارعة". (٨) فليست جزءاً من غيرها ولا منزلة منزلة الجزء.

فإنهم قالوا: "ثوبٌ مُمرَّزٌ" لم تكن زائدة<sup>(١)</sup>؛ وأما الهمزة فذكر لزيادتها موضعين:

أحدهما: حيث تزداد الميم كـ"أفضل وأجر" فيحكم بأصالتها في نحو: "ثامر"<sup>(٢)</sup>، وقراءة لعدم التصدير. وفي نحو: أكلٍ لعدم مصاحبة ثلاثة أصول، وفي نحو: اصطبل للزومها في التصاريف.

الثاني: أن تقع آخراً بعد ألف قد ردف أكثر من أصلين، كما في نحو: جراء وعاشوراء في جملة أمثلة ألف التانيث الممدودة بخلاف نحو: ماء وأبناء إذ لم يقدم الألف في الأول إلا أصل واحد، وفي الثاني أصلاً.<sup>(٣)</sup>

والنون في الآخر كالمهمز وفي نحو غَضَنَفَرٍ أصالةٌ كُفِي

لزيادة النون محلاً:

أحدهما: أن تكون آخراً، ويشترط لزيادتها ما يشترط لزيادة الهمزة من وقوعها بعد ألف تالية لثلاثة أحرف، كما في نحو: سكران وعمران، ولا يحكم بزيادتها نحو: غُرَيون<sup>(٤)</sup> لأنه لم يسبقها ألف، ولا في نحو: عَنان، وسِنان، لأنه لم يسبق الألف ثلاثة أحرف.

الثاني: أن تقع وسطاً، كما في نحو: غَضَنَفَرٍ.<sup>(٥)</sup>

ومعنى قولهم: "أصالة كُفِي" أي:

(١) ويشترط لها كذلك أن لا تكون كلمتها رباعية مؤلفة من حرفين نحو: "مرمر"، ومهه.

(٢) في أ: "ثامر"، وفي ب: غير مشكول.

(٣) وهما النون والباء، وأما الهمزة فمزملة لسقوطها في التصاريف.

(٤) المَرَيون والمَرَيون: هو ما عقد به البيع من الثمن؛ اللسان "عرب" ٨٢/٢.

(٥) الغَضَنَفَر: هو الأسد.

دفع<sup>(١)</sup> عنها الأصالة، كما تقول كُفِي فلان الشر، أي دُفع عنه، ولزيادتها في الوسط ثلاثة شروط، جميعها المتال:

أحدها: أن تكون ساكنة.

الثاني: أن تكون غير مدغمة.

الثالث: أن يتقدمها حرفان، ويتأخر عنها حرفان، فيحكم بزيادتها في نحو: عَقَقَل<sup>(٢)</sup>، وقرَنَفَل<sup>(٣)</sup>، وحيَنَطِي<sup>(٤)</sup>، بخلاف: غُرَيَق<sup>(٥)</sup>، فإنه فقد فيه الشرط الأول، وعَجَس<sup>(٦)</sup>، فإنه فقد فيه الثاني، وعنبر فإنه فقد فيه الثالث، ولزيادتها محل ثالث، وهو وقوعها أولاً في المضارع.<sup>(٧)</sup>

والنساء في التانيث والمضارعة ونحو الاستفعال والمطاوعة ذكر لزيادة الناء أربعة مواضع:

أحدها: التانيث، سواء كان في اسم أو فعل نحو: فاطمة قامت.

الثاني: المضارعة، نحو: تقوم وتقع، وعليه فيهما مواصلة أما تاء التانيث فإنها كلمة مستقلة<sup>(٨)</sup>، وأما حروف المضارعة فهو لم يذكر زيادة الياء والنون منها، فإن كان تركهما لكون حروف المضارعة كل منها زائد مستقلاً،

(١) في ب: "دفع".

(٢) العَقَقَل: هو الكتيب العظيم؛ اللسان "عقل" ٤٩١/١٣.

(٣) القرَنَفَل: حُتِل شجرة هندية طيب الرائحة؛ اللسان "قرنفل" ٧٤/١٤.

(٤) الحَيَنَطِي: القصير القامة ويطلق على المثلث غصبا؛ اللسان "حيط" ١٤٠/٩.

(٥) الغُرَيَق: من طيور الماء طويل النعق؛ اللسان "غرتق" ١٦١/١٢.

(٦) العَجَس: الجمل الضخم الشديد؛ اللسان "عجس" ٦/٨.

(٧) في أ: "المضارعة". (٨) فليست جزءاً من غيرها ولا منزلة منزلة الجزء.

فَلَمْ ذَكَرَ التَّاءَ؟ وَإِنْ لَمْ يَجْعَلَهَا مُسْتَقِلَّةً<sup>(١)</sup> فَلَمْ أَهْمَلْ ذَكَرَ النُّونَ وَالْيَاءَ؟  
الثالث: الاستفعال ونحوه من الافتعال، كـ"استخرج واقتدر"  
وتصاريفهما.

الرابع: المطاوعة<sup>(٢)</sup>، كـ"تعلم وتدرج" وفروعهما.

والهاء وقفا كـ"لِمْة" ولم تره واللام في الإشارة المشتهرة

هَذَا ذَكَرَ مَحَلَّ زِيَادَةِ الْهَاءِ وَاللَّامِ، فَذَكَرَ أَنَّ مَحَلَّ زِيَادَةِ الْهَاءِ فِي الْوَقْفِ إِسْمًا عَلَى اسْمٍ، كـ"لِمْة"<sup>(٣)</sup>؟ وَإِمَّا عَلَى فِعْلٍ كـ"لَمْ تَرَهُ" وَإِنْ مَحَلَّ زِيَادَةِ اللَّامِ مَعَ الْإِشَارَةِ كـ"لِذَلِكَ" وَتِلْكَ فِيهِمَا نَظَرٌ، إِذْ كُلُّ مَن هَاءِ السَّكْتِ، وَاللَّامُ الْغَالِيَةِ عَلَى الْيَعْدِ كَلِمَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ<sup>(٤)</sup>، لَكِنْ ذَكَرَ غَيْرُهُ أَنَّ الْهَاءَ زَائِدَةً فِي نَحْوِ: أَمَهَاتٌ<sup>(٥)</sup> وَأَهْرَاقٌ، لِاشْتِقَاقِهِمَا مِنَ الْأُمُومَةِ وَالْإِرَاقَةِ، وَأَنَّ اللَّامَ زَائِدَةً فِي نَحْوِ: طَيْشَلٌ، وَهُوَ الْكَثِيرُ الطَّيْشِ، وَلَمْ يَفْرِدِ السَّيْنَ بِذِكْرِ مَحَلِّ زِيَادَتِهَا لِدُخُولِهِ فِي الْإِسْتِفْعَالِ، وَلِاتِّعَاقِ زَائِدَةِ الْيَاءِ فِيهِ وَلَا تَعَدُّ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ الطَّاءُ وَالذَّالُ لَخُرُوجِهِمَا عَنْ بَنِيَّةِ<sup>(٦)</sup>

(١) ساقطة من: ب.

(٢) المطاوعة: هي أن يدل أحد الفعلين المتتابعين في الاشتقاق على تأثير، ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير؛ نحو: عَلَّمْتُهُ فَعَلَّمْتُ، وَدَحْرَجْتُهُ فَتَدَحَّرَجَ.

(٣) "لِمْة" هَذَا الْكَلِمَةُ عِبَارَةٌ عَنْ لَامِ الْجَرِّ وَ"مَا" الْإِسْتِفْهَامِيَّةُ الْخُذُوفَةُ الْآلِفُ لِدُخُولِ الْجَارِ عَلَيْهَا، وَالْهَاءُ الْغَالِيَةُ لِلْوَقْفِ.

(٤) قَالَ فِي التَّصْرِيفِ: ٣٦٢/٢ كَلَّ مِنْ هَاءِ السَّكْتِ، وَلِمْةٌ، وَلَامُ الْبَعْدِ فِي "ذَلِكَ" وَتِلْكَ كَلِمَةٌ بِرَأْسِهَا وَلَيْسَتْ جُزْأً مِنْ غَيْرِهَا وَلَا مَنْزِلَةٌ مَنْزِلَةُ الْجُزْءِ مِمَّا قَبْلَهَا.

(٥) هَكَذَا قَالَ فِي اللِّسَانِ "أَمَمٌ" ٢٩٥/١٤.

(٦) سَقَطَتْ "بَنِيَّةٌ" مِنْ أ، وَفِي ب: غَيْرُ مَنْقُوطَةٍ.

الْأَصَالَةِ فِي "أَصْطَمِرَ وَأَزْدَادٌ" وَنَحْوَهُمَا، لِأَنَّهُمَا مَبْدَلَانِ مِنَ الزَّائِدِ، وَهُوَ تَاءُ الْإِفْتِعَالِ، وَلِذَلِكَ<sup>(١)</sup> يَوَزُنُ الْمَثَالُ بِالتَّاءِ لَابْتِغَاءِهَا، فَيَقَالُ وَزْنُ "أَزْدَادٍ": افْتَعَلَ.

وَامْتَنَعَ زِيَادَةَ بِلَا قِيْلٍ ثَبُتَ إِنَّ لَمْ تَبَيَّنْ حِجَّةً كَحِظَلَّتْ مَا خَلَا عَنْ الْقِيُودِ لِلذِّكْرِ مِنَ الْحُرُوفِ الْعَشْرَةِ امْتَنَعَ الْحَكْمُ بِزِيَادَتِهَا،

مَا لَمْ يَدُلَّ عَلَى الزِّيَادَةِ دَلِيلٌ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ شَيْئَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ سَقُوطِهِ فِي بَعْضِ التَّصَارِيفِ، فَلِذَلِكَ حَكْمُ زِيَادَةِ نُونِ "حَنْظَلٌ وَسُئِلَ" لِقَوْلِهِمْ: "حَنْظَلْتُ الْإِبِلَ" - إِذَا أَكَلَتْهُ فَأَذَاهَا - وَ"أَسْبَلَ السَّرَّحُ" وَكَذَلِكَ حَكْمُ زِيَادَةِ الهمزة فِي "أَحْبَطَطُ"<sup>(٢)</sup> لِسَقُوطِهَا فِي الْحَبِطِ، وَبِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي "مَلَكُوتٌ" لِسَقُوطِهَا فِي الْمَلِكِ، وَبِزِيَادَةِ الميم فِي "أَبْنَمٌ"<sup>(٣)</sup> لِسَقُوطِهَا فِي الْبُنُوَّةِ، وَبِزِيَادَةِ السين فِي "فُدْمُوسٌ"<sup>(٤)</sup> لِسَقُوطِهَا فِي الْقِدَمِ.

الثاني: إِفْضَاءُ الْحَكْمِ بِالْأَصَالَةِ إِلَى وَزْنٍ مَهْمَلٍ، وَلِذَلِكَ حَكْمُ زِيَادَةِ النُّونِ فِي "نَرَجِسٌ"<sup>(٥)</sup> وَ"هَنْدَلِكٌ" - وَهُوَ نَبْتٌ مَعْرُوفٌ - لِفَقْدِ فَعْلِيلٍ، وَفَعْلِيلٌ فِي كَلَامِهِمْ، وَبِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي "تَنْصَبُ"<sup>(٦)</sup> لِفَقْدِ فَعَّلٍ.

(١) فِي أ: "وَكَذَلِكَ" وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) فِي أ: "أَحْبَطَطُ".

(٣) ابْنِم: هُوَ ابْنُ زَيْدَتِ الْمِيمِ لِلْمِثَالَةِ.

(٤) فِي كَلِمَتَيْ السَّخْنِ: "فُدْمُوسٌ" وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

وَالْقُدْمُوسُ: الْقَدِيمُ؛ اللِّسَانُ "قَدَمَسٌ" ٥٢/٨.

(٥) التَّرْجِسُ: نَوْعٌ مِنَ الرِّيحَانِ؛ اللِّسَانُ "تَرْجَسٌ" ١١٥/٨.

(٦) نَوْعٌ مِنَ الشَّجَرِ الرَّيِّ؛ اللِّسَانُ "نَضَبٌ" ٢٦٠/٢.

فَلَمْ ذَكَرَ التَّاءَ؟ وَإِنْ لَمْ يَجْعَلَهَا مُسْتَقِلَّةً<sup>(١)</sup> فَلَمْ أَهْمَلْ ذَكَرَ النُّونَ وَالْيَاءَ؟  
الثالث: الاستفعال ونحوه من الافتعال، كـ"استخرج واقتدر"  
وتصاريفهما.

الرابع: المطاوعة<sup>(٢)</sup>، كـ"تعلم وتدرج" وفروعهما.

والهاء وقفا كـ"لِمْة" ولم تره واللام في الإشارة المشتهرة

هَذَا ذَكَرَ مَحَلَّ زِيَادَةِ الْهَاءِ وَاللَّامِ، فَذَكَرَ أَنَّ مَحَلَّ زِيَادَةِ الْهَاءِ فِي الْوَقْفِ إِسْمًا عَلَى اسْمٍ، كـ"لِمْة"<sup>(٣)</sup>؟ وَإِمَّا عَلَى فِعْلٍ كـ"لَمْ تَرَهُ" وَإِنْ مَحَلَّ زِيَادَةِ اللَّامِ مَعَ الْإِشَارَةِ كـ"لِذَلِكَ" وَتِلْكَ فِيهِمَا نَظَرٌ، إِذْ كُلُّ مَن هَاءِ السَّكْتِ، وَاللَّامُ الْغَالِيَةِ عَلَى الْيَعْدِ كَلِمَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ<sup>(٤)</sup>، لَكِنْ ذَكَرَ غَيْرُهُ أَنَّ الْهَاءَ زَائِدَةً فِي نَحْوِ: أَمَهَاتٌ<sup>(٥)</sup> وَأَهْرَاقٌ، لِاشْتِقَاقِهِمَا مِنَ الْأُمُومَةِ وَالْإِرَاقَةِ، وَأَنَّ اللَّامَ زَائِدَةً فِي نَحْوِ: طَيْشَلٌ، وَهُوَ الْكَثِيرُ الطَّيْشِ، وَلَمْ يَفْرِدِ السَّيْنُ بِذِكْرِ مَحَلِّ زِيَادَتِهَا لِدُخُولِهِ فِي الْإِسْتِفْعَالِ، وَلِاتِّعَاقِ زَائِدَةِ الْيَاءِ فِيهِ وَلَا تَعَدُّ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ الطَّاءُ وَالْذَّالُ لَخُرُوجِهِمَا عَنْ بَنِيَّةٍ<sup>(٦)</sup>

(١) ساقطة من: ب.

(٢) المطاوعة: هي أن يدل أحد الفعلين المتتابعين في الاشتقاق على تأثير، ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير؛ نحو: عَلَّمْتُهُ فَعَلَّمْتُ، وَدَحْرَجْتُهُ فَتَدَحَّرَجَ.

(٣) "لِمْة" هَذَا الْكَلِمَةُ عِبَارَةٌ عَنْ لَامِ الْجَرِّ وَ"مَا" الْإِسْتِفْهَامِيَّةُ الْخُذُوفَةُ الْآلِفُ لِدُخُولِ الْجَارِ عَلَيْهَا، وَالْهَاءُ الْغَالِيَةُ لِلْوَقْفِ.

(٤) قَالَ فِي التَّصْرِيفِ: ٣٦٢/٢ كَلَّ مِنْ هَاءِ السَّكْتِ، وَلِمْةٌ، وَلَامُ الْبَعْدِ فِي "ذَلِكَ" وَتِلْكَ كَلِمَةٌ بِرَأْسِهَا وَلَيْسَتْ جُزْأً مِنْ غَيْرِهَا وَلَا مَنزِلَةٌ مَنزِلَةُ الْجُزْءِ مِمَّا قَبْلَهَا.

(٥) هَكَذَا قَالَ فِي اللِّسَانِ "أَمَمٌ" ٢٩٥/١٤.

(٦) سَقَطَتْ "بَنِيَّةٌ" مِنْ أ، وَفِي ب: غَيْرُ مَنقُوطَةٍ.

الْأَصَالَةِ فِي "أَصْطَمِرَ وَأَزْدَادٌ" وَنَحْوَهُمَا، لِأَنَّهُمَا مَبْدَلَانِ مِنَ الزَّائِدِ، وَهُوَ تَاءُ الْإِفْتَعَالِ، وَلِذَلِكَ<sup>(١)</sup> يَوَزُنُ الْمَثَالُ بِالتَّاءِ لَابْتِغَاءِهَا، فَيَقَالُ وَزْنُ "أَزْدَادٍ": افْتَعَلَ.

وَامْتَنَعَ زِيَادَةَ بِلَا قِيْلٍ ثَبُتَ إِنَّ لَمْ تَبَيَّنْ حِجَّةً كَحِظَلَّتْ مَا خَلَا عَنْ الْقِيُودِ لِلذِّكْرِ مِنَ الْحُرُوفِ الْعَشْرَةِ امْتَنَعَ الْحَكْمُ بِزِيَادَتِهَا،

مَا لَمْ يَدُلَّ عَلَى الزِّيَادَةِ دَلِيلٌ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ شَيْئَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ سَقُوطِهِ فِي بَعْضِ التَّصَارِيفِ، فَلِذَلِكَ حَكْمُ زِيَادَةِ نُونِ "حَنْظَلٌ وَسُئِلَ" لِقَوْلِهِمْ: "حَنْظَلْتُ الْإِبِلَ" - إِذَا أَكَلَتْهُ فَأَذَاهَا - وَ"أَسْبَلَ السَّرَّحُ" وَكَذَلِكَ حَكْمُ زِيَادَةِ الهمزة فِي "أَحْبَطَطَا"<sup>(٢)</sup> لِسَقُوطِهَا فِي الْحَبِطِ، وَبِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي "مَلَكُوتٌ" لِسَقُوطِهَا فِي الْمَلِكِ، وَبِزِيَادَةِ الميم فِي "أَبْنَمٌ"<sup>(٣)</sup> لِسَقُوطِهَا فِي الْبُنُوَّةِ، وَبِزِيَادَةِ السَّيْنِ فِي "فُدْمُوسٌ"<sup>(٤)</sup> لِسَقُوطِهَا فِي الْقِدَمِ.

الثاني: إِفْضَاءُ الْحَكْمِ بِالْأَصَالَةِ إِلَى وَزْنٍ مَهْمَلٍ، وَلِذَلِكَ حَكْمُ زِيَادَةِ النُّونِ فِي "نَرَجِسٌ"<sup>(٥)</sup> وَ"هَنْدَلِكٌ" - وَهُوَ نَبْتٌ مَعْرُوفٌ - لِفَقْدِ فَعْلِيلٍ، وَفَعْلِيلٌ فِي كَلَامِهِمْ، وَبِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي "تَنْصَبُ"<sup>(٦)</sup> لِفَقْدِ فَعَّلٍ.

(١) فِي أ: "وَكَذَلِكَ" وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) فِي أ: "أَحْبَطَطَا".

(٣) ابْنِم: هُوَ ابْنُ زَيْدَتِ الْمِيمِ لِلْمِثَالَةِ.

(٤) فِي كَلِمَتَا السَّخْنَيْنِ: "فُدْمُوسٌ" وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

وَالْقُدْمُوسُ: الْقَدِيمُ؛ اللِّسَانُ "قَدَمَسٌ" ٥٢/٨.

(٥) التَّرَجِسُ: نَوْعٌ مِنَ الرِّيحَيْنِ؛ اللِّسَانُ "تَرَجَسٌ" ١١٥/٨.

(٦) نَوْعٌ مِنَ الشَّجَرِ الرَّيِّ؛ اللِّسَانُ "نَضَبٌ" ٢٦٠/٢.

## فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

همزة الوصل<sup>(١)</sup> غنصة بأوائل الكلم، وسميت بذلك لسقوطها في الوصل، فانها لا تثبت إلا إذا ابتدئ بها، وأما ثبوتها في نحو:

١٨ هـ - أَلَا لَا أَرَى ثَيْنَ أَحْسَنَ شَيْمَةَ عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مَتَى وَمَنْ جُمِلَ<sup>(٢)</sup> فضرورة.

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتَدِئَ بِهِ كَاسْتَبَقُوا وَهُوَ لِفَعْلٍ ماضٍ اِحتَوَى عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ نَحْوِ: أَنْتَجَلَى وَالْأَمْرُ الْفُلَانِي كَاخْشَ وَامْضِ وَأَنْقَلَبْ<sup>(٣)</sup>

همزة الوصل تدخل في الكلم الثلاث، ودخولها في الحرف أقل، لأنها لم تدخل إلا على "أل" خاصة - كما يأتي - وأما الأفعال فلا دخول لها في المضارع<sup>(٤)</sup> منها، وأما الماضي فلا تدخل إلا فيما احتوى على أكثر من أربعة

(١) وقيل سميت بذلك لأنه توصل بها إلى الطق بالسكان وهو قول البصريين، وقال الكوفيون سميت بذلك لكونها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها.

ينظر: شرح المرادي ٢٦٨/٥، وشرح الأثوني ٢٧٢/٤.

(٢) هذا البيت من الطويل وهو جميل؛ و"جُمِلَ" اسم امرأة، والشاهد منه قوله:

"إثنين" حيث لم يدرج همزة الوصل للضرورة الشعرية. ينظر البيت في: المحتسب

٢٤٨/١، وشرح ابن عيش ١٩/٩، والتصريح ٣٦٦/٢ وشرح الأثوني

٢٧٣/٤، ومعجم شواهد العربية ص ٣٠٠. (٣) في أ: "انبتا".

(٤) لأنه مبدوء بحرف المضارعة وهو متحرك أبداً فلم يحتاج همزة الوصل.

أحرف، وهو الخماسي كـ"أَنْتَجَلَى وَأَنْطَلَقَ" والسداسي كـ"استخرج" ولا يوجد إلا بهمزة الوصل وأما التي في الثلاثي كـ"أمر" أو في الرباعي كـ"أكرم" فليست بهمزة وصل؛ وأما الأمر فتدخل فيما دخلت في<sup>(١)</sup> ماضيه وهو الخماسي والسداسي نحو: "أَنْطَلِقُ" واستخرج<sup>(٢)</sup>؛ وفي أمر الثلاثي إذا تعدر الابتداء به دونها، لكون مايلي حرف المضارعة منه ساكناً<sup>(٣)</sup> كـ"يضرب"، ويعلم، ويقعد<sup>(٤)</sup> وهي مطابقة<sup>(٥)</sup> لِمَثَلِ المصنف الثلاثة، وإنما مثل بها ليبين أن أصل<sup>(٦)</sup> حركة همزة الوصل الكسر<sup>(٧)</sup>، وكذلك تكسر فيما عين مضارعه مفتوحة كـ"يخشي ويعلم" أو مكسورة كـ"يمضي ويعرب" وينطلق ويستخرج<sup>(٨)</sup> وفي الماضي المبني للفاعل مطلقاً، وإنما تضم في موضعين:

أحدهما: أن تكون عين مضارعه مضمومة، كـ"يَنْقُذُ" ويقعد<sup>(٩)</sup> ثم هذا الضم لازم إن كانت ضمة العين أصلية - كما مثَّلَ - فإن<sup>(١٠)</sup> كانت ضمتها

(١) سقط "في" من: ب.

(٢) فإذا حذف حرف المضارعة بقي الساكن بعده معرضاً للابتداء به وذلك غير ممكن، فزيدت همزة الوصل توصلاً للابتداء بما كان الابتداء به متعزلاً بخلاف ما كان تالي حرف المضارعة فيه متحركاً فإنه لا يحتاج إليها.

(٣) أي في كسر العين وفتحها وضمها.

(٤) ساقطة من: أ.

(٥) هذا على مذهب البصريين وإنما تفتح في بعض المواضع تخفيفاً، وتضم إتباعاً لضم الثالث، وذهب الكوفيون إلى أنها كسرت في "يضرب" ونحوه وضمت في "أمكن" ونحوه إتباعاً للثالث. ينظر: التكملة ص ١٨٥، وشرح الكافية الشافية ٢٠٧٥/٤، وشرح الأثوني ٢٧٩/٤.

(٦) في ب: "وان".



## فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

همزة الوصل<sup>(١)</sup> غنصة بأوائل الكلم، وسميت بذلك لسقوطها في الوصل، فانها لا تثبت إلا إذا ابتدئ بها، وأما ثبوتها في نحو:

١٨ هـ - أَلَا لَا أَرَى ثَيْنَ أَحْسَنَ شَيْمَةَ عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مَتَى وَمَنْ جُمِلَ<sup>(٢)</sup> فضرورة.

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتَدِئَ بِهِ كَاسْتَبَقُوا وَهُوَ لِفَعْلٍ مَاضٍ اِحتَوَى عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ نَحْوِ: أَنْتَجَلَى وَالْأَمْرُ الْفُلَانِي كَاخْشَ وَأَمَضَ وَأَنْقَلَبَ<sup>(٣)</sup>

همزة الوصل تدخل في الكلم الثلاث، ودخولها في الحرف أقل، لأنها لم تدخل إلا على "أل" خاصة - كما يأتي - وأما الأفعال فلا دخول لها في المضارع<sup>(٤)</sup> منها، وأما الماضي فلا تدخل إلا فيما احتوى على أكثر من أربعة

(١) وقيل سميت بذلك لأنه توصل بها إلى الطق بالسكان وهو قول البصريين، وقال الكوفيون سميت بذلك لكونها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها.

ينظر: شرح الرمادي ٢٦٨/٥، وشرح الأثوني ٢٧٢/٤.

(٢) هذا البيت من الطويل وهو جميل؛ و"جُمِلَ" اسم امرأة، والشاهد منه قوله:

"إثنين" حيث لم يدرج همزة الوصل للضرورة الشعرية. ينظر البيت في: المحتسب

٢٤٨/١، وشرح ابن عيش ١٩/٩، والنصري ٣٦٦/٢ وشرح الأثوني

٢٧٣/٤، ومعجم شواهد العربية ص ٣٠٠. (٣) في أ: "انبتا".

(٤) لأنه مبدوء بحرف المضارعة وهو متحرك أبداً فلم يحتاج همزة الوصل.

أحرف، وهو الخماسي كـ"أَنْتَجَلَى وَأَنْطَلَقَ" والسداسي كـ"استخرج" ولا يوجد إلا بهمزة الوصل وأما التي في الثلاثي كـ"أمر" أو في الرباعي كـ"أكرم" فليست بهمزة وصل، وأما الأمر فتدخل فيما دخلت في<sup>(١)</sup> ماضيه وهو الخماسي والسداسي نحو: "أَنْطَلَقُ" واستخرج<sup>(٢)</sup>، وفي أمر الثلاثي إذا تعدر الابتداء به دونها، لكون مايلي حرف المضارعة منه ساكناً<sup>(٣)</sup> كـ"يضرب"، ويعلم، ويقعد<sup>(٤)</sup> وهي مطابقة<sup>(٥)</sup> لِمَثَلِ المصنف الثلاثة، وإنما مثل بها ليبين أن أصل<sup>(٦)</sup> حركة همزة الوصل الكسر<sup>(٧)</sup>، وكذلك تكسر فيما عين مضارعه مفتوحة كـ"يخشي ويعلم" أو مكسورة كـ"يمضي ويعرب" وينطلق ويستخرج<sup>(٨)</sup> وفي الماضي المبني للفاعل مطلقاً، وإنما تضم في موضعين:

أحدهما: أن تكون عين مضارعه مضمومة، كـ"يَنْقُذُ" ويقعد<sup>(٩)</sup> ثم هذا الضم لازم إن كانت ضمة العين أصلية - كما مثَّلَ - فإن<sup>(١٠)</sup> كانت ضمتها

(١) سقط "في" من: ب.

(٢) فإذا حذف حرف المضارعة بقي الساكن بعده معرضاً للابتداء به وذلك غير ممكن، فزيدت همزة الوصل توصلاً للابتداء بما كان الابتداء به متعزلاً بخلاف ما كان تالي حرف المضارعة فيه متحركاً فإنه لا يحتاج إليها.

(٣) أي في كسر العين وفتحها وضمها.

(٤) ساقطة من: أ.

(٥) هذا على مذهب البصريين وإنما تفتح في بعض المواضع تخفيفاً، وتضم إتباعاً لضم الثالث، وذهب الكوفيون إلى أنها كسرت في "يضرب" ونحوه وضمت في "أمكن" ونحوه إتباعاً للثالث. ينظر: التكملة ص ١٨٥، وشرح الكافية الشافية ٢٠٧٥/٤، وشرح الأثوني ٢٧٩/٤.

(٦) في ب: "وان".

عارضة كـ "استأوا وأقضوا" فالهمزة مكسورة، ولو عَرَضَ للمضمومة الأصل كسر كـ "اغزى"<sup>(١)</sup> فقال أبو علي في التكملة<sup>(٢)</sup>: يجب ضم الهمزة وإشباع الكسرة التي قبل الياء وذكر المصنف أنهما يشمان معاً، وذكر أنه أن ما قبل الياء يكسر، وأن الهمزة يجوز فيها الكسر والضم، وهو أرجح.<sup>(٣)</sup>

الثاني: فيما بيني للمفعول [من الماضي]<sup>(٤)</sup> الذي دخلت عليه كـ "انطلق" واستخرج "ثم هذا الضم واجب فيما ضمت عنه لزوماً كالمثاليين، فأما ما جاز في عنه [الكسر والضم والإشباع كـ "اختار، وانقاد"، فإن همزته تتبع<sup>(٥)</sup> عنه] في الأحوال الثلاثة.

وأما الاسم فينقسم دخولها فيه إلى قسمين: مطرد ومسموع، فالمطرد مصادر<sup>(٦)</sup> الماضي المفتوح بها كـ "انطلاق واقتدار، واستخراج" والمسموع: ما ذكره المصنف بعد هذا بقوله:

وَلِي اسْمِ اسْتِ ابْنِ ابْنِ سَمْعٍ وَابْنِ ابْنِ سَمْعٍ  
وَإِنْ هَمْزُ آلٍ كَذَا وَيُسَدِّلُ مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهِّلُ  
هذه الأسماء العشرة هي التي سمعت فيها همزة الوصل وهي اسم

(١) أي: في أمر المؤنثة.

(٢) نص كلامه في التكملة: «وتقول للمرأة: "اغزى واذهبي" فضم الزاء والعين، وتضم الهمزة، لأن الضمة في حكم الياءات». انتهى. التكملة ص ١٨٦.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناطم ص ٨٣٤.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٥) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٦) اطرد في المصادر المذكورة تبعاً لأفعالها.

واست<sup>(١)</sup> وابن<sup>(٢)</sup> [وتأنيته<sup>(٣)</sup>] وابنم<sup>(٤)</sup> واثنان وتأنيته وهو اثنان وامرؤ وتأنيته وهو امرأة، وإيئ<sup>(٥)</sup> وهو للمخصوص بالقسَم ويُنْبَغِي أن يزداد على ذلك: إيئم<sup>(٦)</sup> الله، بمعنى إيئ<sup>(٧)</sup> الله، ولا يقال إنها بعض إيئم لأنهم قد ذكروا ابتأ مع ابنم.

وإطلاق المصنف همز "أل" يشمل الحرفية المعرفة والزائدة والاسمية الموصولة، فتصير الأسماء التي تدخلها همزة الوصل اثني عشر، وتكسر في كل واحد منها<sup>(٨)</sup>

(١) أصله: سَتَّ، لتصغره على سَتَّيَّة، حذفت لامه وهي الهاء تشبيهاً لها بحروف العلة؛ وفيه لفتان أخريان: سَـة - بحذف العين - فوزنه: سَلَّ، وسَتَّ - بحذف اللام - فوزنه: فَعَّ؛ اللسان "سته" ٣٨٨/١٧.

(٢) أصله: بَنَر، كَقَلَم، حذفت لامه وعوض منها همزة الوصل في أوله.

(٣) سقطت من كلتا النسختين والنحويون يذكرونها.

(٤) هو ابن زيدت الميم للمبالغة فيه. ينظر: المقتضب ٩٣/٢، والتصريح ٣٦٤/٢.

(٥) النحويون يجعلون "ابنم" تابعاً لايئمن، لأنه أحد اللغات الواردة فيه. ينظر: اللسان "يمن" ٣٥٤/١٧-٣٥٥، وشرح الكافية الشافية ٢٠٧٤/٤.

(٦) قال في اللسان: «وايئمن: اسم وضع للقسَم هكذا بضم الميم والنون، وألفه ألف وصل ٥٠٠ أكثر النحويين، ولم يحن في الأسماء ألفاً وصل مفتوحة غيرها». انتهى كلامه.

فبدل هذا على أن القول بكسر همزة الوصل فيها كلها سوى "أل" غير محرز؛ وقد أثبت سيويه فتحها تشبيهاً لها بألف أحر. الكتاب ٣٢٥/٣، --

عارضة كـ "استأوا وأقضوا" فالهمزة مكسورة، ولو عَرَضَ للمضمومة الأصل كسر كـ "اغزى"<sup>(١)</sup> فقال أبو علي في التكملة<sup>(٢)</sup>: يجب ضم الهمزة وإشباع الكسرة التي قبل الياء وذكر المصنف أنهما يشمان معاً، وذكر أنه أن ما قبل الياء يكسر، وأن الهمزة يجوز فيها الكسر والضم، وهو أرجح.<sup>(٣)</sup>

الثاني: فيما بيني للمفعول [من الماضي]<sup>(٤)</sup> الذي دخلت عليه كـ "انطلق" واستخرج<sup>(٥)</sup> ثم هذا الضم واجب فيما ضمت عنه لزوماً كالمثاليين، فأما ما جاز في عنه [الكسر والضم والإشباع كـ "اختار، انتقاد"، فإن همزته تتبع<sup>(٦)</sup> عنه] في الأحوال الثلاثة.

وأما الاسم فينقسم دخولها فيه إلى قسمين: مطرد ومسموع، فالمطرد مصادر<sup>(٧)</sup> الماضي المفتوح بها كـ "انطلاق واقتدار، واستخراج" والمسموع: ما ذكره المصنف بعد هذا بقوله:

وَلِي اسْمِ اسْتِ ابْنِ ابْنِ سَمْعٍ وَابْنِ ابْنِ سَمْعٍ وَابْنِ ابْنِ سَمْعٍ  
وَإِنْ هَمْزُ آلٍ كَذَا وَيُسَدِّلُ مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهِّلُ  
هذه الأسماء العشرة هي التي سمعت فيها همزة الوصل وهي اسم

(١) أي: في أمر المؤنثة.

(٢) نص كلامه في التكملة: «وتقول للمرأة: "اغزى واذهبي" فضم الزاء والعين، وتضم الهمزة، لأن الضمة في حكم الياءات». انتهى. التكملة ص ١٨٦.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناطم ص ٨٣٤.

(٤) ما بين المعرفين ساقط من: ب. (٥) ما بين المعرفين ساقط من: أ.

(٦) اطرد في المصادر المذكورة تبعاً لأفعالها.

واست<sup>(١)</sup> وابن<sup>(٢)</sup> [وتأنيته<sup>(٣)</sup>] وابنم<sup>(٤)</sup> واثنان وتأنيته وهو اثنان وامرؤ وتأنيته وهو امرأة، وإيئ<sup>(٥)</sup> وهو المخصوص بالقسَم ويُنْبَغِي أن يزداد على ذلك: إيئ<sup>(٦)</sup> الله، بمعنى إيئ<sup>(٧)</sup> الله، ولا يقال إنها بعض إيئ<sup>(٨)</sup> لأنهم قد ذكروا ابتأ مع ابنم.

وإطلاق المصنف همز "أل" يشمل الحرفية المعرفة والزائدة والاسمية الموصولة، فتصير الأسماء التي تدخلها همزة الوصل اثني عشر، وتكسر في كل واحد منها<sup>(٩)</sup>

(١) أصله: سَتَّ، لتصغره على سَتَّيَّة، حذفت لامه وهي الهاء تشبيهاً لها بحروف العلة؛ وفيه لفتان أخريان: سَتَّ - بحذف العين - فوزنه: سَلَّ، وسَتَّ - بحذف اللام - فوزنه: فَعَّ؛ اللسان "سته" ٣٨٨/١٧.

(٢) أصله: بَنَر، كَقَلَم، حذفت لامه وعوض منها همزة الوصل في أوله.

(٣) سقطت من كلتا النسختين والنحويون يذكرونها.

(٤) هو ابن زيدت الميم للمبالغة فيه. ينظر: المقتضب ٩٣/٢، والتصريح ٣٦٤/٢.

(٥) النحويون يجعلون "ابنم" تابعاً لايئ<sup>(٦)</sup>، لأنه أحد اللغات الواردة فيه. ينظر: اللسان "بمن" ٣٥٤/١٧-٣٥٥، وشرح الكافية الشافية ٢٠٧٤/٤.

(٦) قال في اللسان: «وايئ<sup>(٧)</sup> اسم وضع للقسَم هكذا بضم الميم والنون، وألفه ألف وصل ٥٠٠ أكثر النحويين، ولم يحن في الأسماء ألف وصل مفتوحة غير هذا». انتهى كلامه.

فبدل هذا على أن القول بكسر همزة الوصل فيها كلها سوى "أل" غير محرز؛ وقد أثبت سيويه فتحها تشبيهاً لها بألف أحر. الكتاب ٣٢٥/٣، --

إلا "ال" <sup>(١)</sup> فإنها فيها مفتوحة، وفي "اسم" لغة بضمها، وإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة كهمزة أن ففيها وجهان: أحدهما: إبدالها مدّة، وهو الأرجح.

الثاني: تسهيلها، وبهما قرئ في نحو: ﴿الَّذِينَ هَرَمُوا﴾ <sup>(٢)</sup> الآية، ولا يجوز حذفها [لأنّ لا يأتى بالخبر، فإن دخلت على المكسورة أو المضمومة فالوجه حذفها] <sup>(٣)</sup> فتقول في المضمومة: أَسْتُخْرِجُ الْمَاءَ؟ وفي المكسورة: أَنْطِلِقْ زَيْدٌ غَدًا؟ وبه قرأ الأكثرون ﴿أَتَخَذْنَاهُمْ سَخْرِيًّا﴾ <sup>(٤)</sup> ﴿أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ﴾ <sup>(٥)</sup> وبعضهم يبدلها مدّة وبعضهم يسهلها، وهو أندر الثلاثة، ولا يجوز تحريكها لأنها لا تثبت في الوصل إلا ضرورة كما سبق.

(٣-) هذا وقد ذهب الكوفيون إلى أن همزة "أَيُّنَ" همزة قطع.

ينظر: الكتاب ٢٢٤/٣، وشرح الكافية الشافية ٢٠٧٣/٤، وشرح ابن النافذ ص ٨٣٤، وشرح المرادي ٢٧٣/٥، والتصريح ٣٦٥/٢، وشرح الأحموني ٢٧٦/٤.

(٢) من الآية ١٤٣، من سورة الأنعام، والوجهان المذكوران صحيحان مقروء بهما لجميع القراء. ينظر: البدور الزاهرة ص ١١٠.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٤) القراءة بفتح همزة التي هي همزة الاستفهام وقد دخلت على همزة الوصل، وسقطت همزة الوصل، وهي الآية ٦٣، من سورة ص. تنظر القراءة في: الحجة ص ٦١٧.

(٥) من الآية ٦، من سورة الملقين.

### الإبدال<sup>(١)</sup>

أحرف الإبدال هدأت موطيا فإبدال الهمزة من واو وياء  
آخرأ السر ألفو زينة وفي فاعلي ما أعيل عينا ذا اقتفى  
الأحرف التي يبدل بعضها من بعض إبدالاً مطرداً تسعة <sup>(٢)</sup> جمعها  
قوله: "هَدَأْتُ مَوطِيّاً" ومعناه: سكنت في حال كوني موطئاً فراشي <sup>(٣)</sup>، أي:  
جاءه وطياً، يقال أوطأته ووطأته، ثم قلبت الهمزة في اسم الفاعل ياءً، لما  
يأتي، ومن أسقط منها الماء جمعها بقوله: "طويت دائماً" لأن إبدال الماء من  
الثاء إنما يطرد في الوقف، وهو عارض، وإبدالها من الهمزة في نحو: "هرقت  
الماء" ونحو:

(١) الإبدال: مصدر الفعل: أَبْدَل؛ وفي الاصطلاح: بَحَلَّ حرفاً مكان حرف آخر مطلقاً، فخرج بقيد المكان اليوض فإنه قد يكون في غير مكان المعوض منه كـ"ساء عدة" وبقيد الإطلاق القلب، فإنه يختص بحروف العلة. التصريح ٣٦٦/٢، والإبدال منه ما يكون إدغاماً وهو شائع في حروف المحجم عدا الألف، ومنه ما يكون لغزٍ إدغام، وهو قسمان، ما ليس بضروري للتصريف، وما هو ضروري للتصريف وهو المعقود له الباب.

(٢) من النحاة من عدّها أحد عشر حرفاً، ومنهم من عدّها اثني عشر ومنهم من عدّها أربعة عشر، وعدّها في التسهيل ثمانية. ينظر: شرح ابن يعيش ١٠/٧، وشرح الشافية ١٩٩/٣، والممتع في التصريف ٢١٩/١، وشرح الكافية الشافية ٢٠٧٧/٤، وشرح المرادي ٦/٥.

(٣) في أ: "فراشاً".

إلا "ال" <sup>(١)</sup> فإنها فيها مفتوحة، وفي "اسم" لغة بضمها، وإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة كهمزة أن ففيها وجهان: أحدهما: إبدالها مدّة، وهو الأرجح.

الثاني: تسهيلها، وبهما قرئ في نحو: ﴿الَّذِينَ هَرَمُوا﴾ <sup>(٢)</sup> الآية، ولا يجوز حذفها [لأنّ لا يأتى بالخبر، فإن دخلت على المكسورة أو المضمومة فالوجه حذفها] <sup>(٣)</sup> فتقول في المضمومة: أَسْتُخْرِجُ الْمَاءَ؟ وفي المكسورة: أَنْطِلِقُ زَيْدٌ غَدًا؟ وبه قرأ الأكثرون ﴿أَتَخَذْنَاهُمْ سَخِرِيًّا﴾ <sup>(٤)</sup> ﴿أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ﴾ <sup>(٥)</sup> وبعضهم يبدلها مدّة وبعضهم يسهلها، وهو أندر الثلاثة، ولا يجوز تحقّقها لأنها لا تثبت في الوصل إلا ضرورة كما سبق.

(٣-) هذا وقد ذهب الكوفيون إلى أن همزة "أَيُّنَ" همزة قطع.

ينظر: الكتاب ٢٢٤/٣، وشرح الكافية الشافية ٢٠٧٣/٤، وشرح ابن النافذ ص ٨٣٤، وشرح المرادي ٢٧٣/٥، والتصريح ٣٦٥/٢، وشرح الأحموني ٢٧٦/٤.

(٢) من الآية ١٤٣، من سورة الأنعام، والوجهان المذكوران صحيحان مقروء بهما لجميع القراء. ينظر: البدور الزاهرة ص ١١٠.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٤) القراءة بفتح همزة التي هي همزة الاستفهام وقد دخلت على همزة الوصل، وسقطت همزة الوصل، وهي الآية ٦٣، من سورة ص. تنظر القراءة في: الحجة ص ٦١٧.

(٥) من الآية ٦، من سورة الملقين.

### الإبدال<sup>(١)</sup>

أحرف الإبدال هدأت موطيا فإبدال الهمزة من واو وياء آخراً السر ألفو زينة وفي فاعلي ما أعيل عينا ذا اقتفى الأحرف التي يبدل بعضها من بعض إبدالاً مطرداً تسعة<sup>(٢)</sup> جمعها قوله: "هَدَأْتُ مَوطِيّاً" ومعناه: سكنت في حال كوني موطئاً فراشي<sup>(٣)</sup>، أي: جاعله موطئاً، يقال أوطأته ووطأته، ثم قلبت الهمزة في اسم الفاعل ياءً، لما يأتي، ومن أسقط منها الماء جمعها بقوله: "طويت دائماً" لأن إبدال الماء من الماء إنما يطرد في الوقف، وهو عارض، وإبدالها من الهمزة في نحو: "هرقت الماء" ونحو:

(١) الإبدال: مصدر الفعل: أَبْدَل؛ وفي الاصطلاح: بَحَلَّ حرفاً مكان حرف آخر مطلقاً، فخرج بقيد المكان اليوض فإنه قد يكون في غير مكان المعوض منه كـ"ساء عدة" وبقيد الإطلاق القلب، فإنه يختص بحروف العلة. التصريح ٣٦٦/٢، والإبدال منه ما يكون إدغاماً وهو شائع في حروف المحجم عدا الألف، ومنه ما يكون لغزير إدغام، وهو قسمان، ما ليس بضروري للتصريف، وما هو ضروري للتصريف وهو العقود له الباب.

(٢) من النحاة من عدّها أحد عشر حرفاً، ومنهم من عدّها اثني عشر ومنهم من عدّها أربعة عشر، وعدّها في التسهيل ثمانية. ينظر: شرح ابن يعيش ١٠/٧، وشرح الشافية ١٩٩/٣، والممتع في التصريف ٢١٩/١، وشرح الكافية الشافية ٢٠٧٧/٤، وشرح المرادي ٦/٥.

(٣) في أ: "فراشاً".

٥١٩- <sup>(١)</sup>لَيْتَكَ مِنْ شَيْبَةٍ لَوْ سَمِعْتَهُ ...  
وَقَرَدْتُ كُلًّا - بمعنى أردته - فليس بمفرد، بل هو نظير إبدال اللام من  
النون في قوله:

٥٢٠- رَقَّتْ فِيهَا أَصِيلًا لَأَسْأَلُهَا ...  
يريد: أصيلنا - تصغير أصيل - وهو آخر النهار، وإبدال الجيم من  
إحدى الياءين في الوقف على علي، ويسمى جمعة<sup>(٢)</sup> قضاة قال  
شاعرهم:

(١) هنا صدر بيت من الطويل، وقائله مجهول، وقامه:

... على خَنَوَاتٍ كَاذِبٍ مِنْ يَقُولُهَا ...  
وقوله: "لَيْتَكَ" أصله: لَأَتْلُكَ، بلام توكيد مفتوحة ثم إنَّ للكسورة همزة  
للتشددة النون، وحاز الجمع بين اللام، وإنَّ وكلاهما للتوكيد لأنه لما أبدلت  
الهمزة هاء زال لفظ "إنَّ" فصار كأنه شيء آخر.

ينظر البيت في: الإنصاف ٢٠٩/١، واللسان "وسم" ١٢٣/١٦، والمعجم  
١٤١/١، والخزانة ٣٤٠/١٠، ٣٤٤/٥، ٣٤٥/٢٤، ٣٦٢/٢، ومعجم شواهد العريضة  
ص ٢٨٩.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط للناطقة الذبياتي، وقامه:

... عَيْتٌ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ ...  
وقيله قوله:

يَا دَارَ شَيْبَةٍ بِالْقَلْبِ فَالْشَّيْبُ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبَدِ  
ينظر البيت في: الكتاب ٣٢١/٢، والإنصاف ١٧٠/١، وروي فيهما "أصيلنا"  
موضع: أصيلاً لا؛ وأوضح المسالك ٣٧٠/٤، وشرح ابن عقيل ٢١١/٤،  
والتصريح ٣٦٧/٢، وشرح الأثيري ٢٨٠/٤، والخزانة ٣٦/١١.

(٣) في كلتا النسخين "جمعة" فلهذا تصحيف.

٥٢١- خَالِي عُوفٌ وَأَبُو عَلِيٍّ

٥٢٢- الطَّعْمَانُ التَّمَرُ بِالْعَيْشِ<sup>(١)</sup>

وإبدال اللام من الضاد في قوله:

٥٢٣- ... مَالٌ إِلَى أَرْطَاقٍ جَفَقُوا فَالطَّعْمُ ...

يريد: فاضطجع، فهنا ونحوه لم يذكره النحاة في حروف الإبدال لعدم  
اطرادها؛ ثم أخذ يتكلم على كل حرف، ومن أيَّ حرف يبدل، ومحل إبداله  
منه، فذكر أن الهمزة لا تبدل إلا من حروف اللين، ويبدل من الواو والياء  
خاصة في مسألتين:

(١) هذان البيتان من الرجز المشطور، وقائلهما مجهول، وبعض المراجع تزويعهما إلى  
رجل من البادية، وقد سقط البيت الثاني من ب؛ ومعظم المراجع برواية "اللحم"  
بدل "التمر" وهي الأولى لقوله بعد ذلك:

... وَبِالْعَدَاةِ كَتَلُ التَّرِيحِ ...

فيكون اللحم للعشاء والتمر للعداة، والتَّرِيحُ هو التمر البرني أبدل ياءه جيماً.  
ينظر الرجز في: الكتاب ١٨٢/٤، والمختص ٥٧/١، وشرح ابن يعيش  
٥٠/١٠، ٧٤/٩، والمتع ٣٥٣/١، والمقرب ١٦٤/٢، وشرح ابن الناطم ص ٨٣٧،  
وأوضح المسالك ٣٧٢/٤، والتصريح ٣٦٧/٢، وشرح الأثيري ٢٨١/٤.

(٢) هذا من الرجز المشطور، وهو من كلام منظور بن حبة الأسدي، يصف ذبياً  
وقيله قوله:

... لَمَّا رَأَى أَنَّ لَا دَعَا وَلَا شَيْخَ ...

والأرطاة: واحدة الأرطى، وهو شجر معروف.

والخيف: ما انطوج والخنى من الكتيان الرملية، وجمعه أخفاف.

ينظر الرجز في: شرح ابن يعيش ٤٦/١٠، وشرح الشافعي ٣٢٤/٢، والمقرب  
١٧٩/٢، وأوضح المسالك ٣٧١/٤، والتصريح ٣٦٧/٢.

٥١٩- <sup>(١)</sup>لَيْتَكَ مِنْ شَيْبَةٍ لَوْ سَمِعْتَهُ ...  
وَقَدْ دُتْ كُلًّا - بمعنى أردته - فليس بمفرد، بل هو نظير إبدال اللام من  
النون في قوله:

٥٢٠- رَفَّتْ فِيهَا أَصِيلًا لَأَسْأَلُهَا ...  
يريد: أصيلنا - تصغير أصيل - وهو آخر النهار، وإبدال الجيم من  
إحدى الياءين في الوقف على علي، ويسمى جمعة<sup>(٢)</sup> قضاة قال  
شاعرهم:

(١) هنا صدر بيت من الطويل، وقائله مجهول، وقامه:

...  
... على خَنَواتٍ كاذِبٍ من يَتَوَلَّها  
وقوله: "لَيْتَكَ" أصله: لأتلك، بلام توكيد مفتوحة ثم إنَّ للكسورة همزة  
للتشددة النون، وحاز الجمع بين اللام، وإنَّ وكلاهما للتوكيد لأنه لما أبدلت  
الهمزة هاء زال لفظ "إنَّ" فصار كأنه شيء آخر.  
ينظر البيت في: الإنصاف ٢٠٩/١، واللسان "وسم" ١٢٣/١٦، والمعجم  
١٤١/١، والخزانة ٣٤٠/١٠، ٣٤٤/٥، ٣٤٤/٥، ٣٦٢/٢، ومعجم شواهد العربية  
ص ٢٨٩.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط للناطقة الذبياتي، وقامه:

...  
... عَيْتٌ جَوَاباً وما بالربيع من أَعْدٍ  
وقيله قوله:  
يادَارِيَّةٌ بِاللَّيْلِ فَالْأَسَدِ أَقْوَتْ وطال عليها سالف الأبد  
ينظر البيت في: الكتاب ٣٢١/٢، والإنصاف ١٧٠/١، وروي فيهما "أصيلنا"  
موضع: أصيلاً؛ وأوضح المسالك ٣٧٠/٤، وشرح ابن عقيل ٢١١/٤،  
والتصريح ٣٦٧/٢، وشرح الأثيري ٢٨٠/٤، والخزانة ٣٦/١١.

(٣) في كلتا النسخين "جمعة" فلهذا تصحيف.

٥٢١- خَالِي عُوفٌ وَأَبُو عَلِيٍّ

٥٢٢- الطعمان التمر بالعشج<sup>(١)</sup>

وإبدال اللام من الضاد في قوله:

٥٢٣- ... مَالٌ إِلَى أَرْطَاقٍ جَفَقُوا فَالطَّعْجُ ...

يريد: فاضطجع، فهنا ونحوه لم يذكره النحاة في حروف الإبدال لعدم  
اطرادها؛ ثم أخذ يتكلم على كل حرف، ومن أيَّ حرف يبدل، ومحل إبداله  
منه، فذكر أن الهمزة لا تبدل إلا من حروف اللين، ويبدل من الواو والياء  
خاصة في مسألتين:

(١) هذان البيتان من الرجز المشطور، وقائلهما مجهول، وبعض المراجع تزوجهما إلى  
رجل من البادية، وقد سقط البيت الثاني من ب؛ ومعظم المراجع برواية "اللحم"  
بدل "التمر" وهي الأولى لقوله بعد ذلك:

... وبالعنداء كَتَلُ التَّرِيحُ ...

فيكون اللحم للعشاء والتمر للعنداء، والتَّرِيحُ هو التمر البرني أبدل ياءه جيماً.  
ينظر الرجز في: الكتاب ١٨٢/٤، والمختص ٥٧/١، وشرح ابن يعيش  
٥٠/١٠، ٧٤/٩، والمتع ٣٥٣/١، والمقرب ١٦٤/٢، وشرح ابن الناطم ص ٨٣٧،  
وأوضح المسالك ٣٧٢/٤، والتصريح ٣٦٧/٢، وشرح الأثيري ٢٨١/٤.

(٢) هذا من الرجز المشطور، وهو من كلام منظوم بن حبة الأسدي، يصف ذبياً  
وقيله قوله:

... لَمَّا رَأَى أَنَّ لَا دَعَةَ وَلَا تَيْعَ ...

والأرطاة: واحدة الأرطى، وهو شجر معروف.  
والخَيْفُ: ما انطوج والخنى من الكتيان الرملية، وجمعه أخفاف.  
ينظر الرجز في: شرح ابن يعيش ٤٦/١٠، وشرح الشافعي ٣٢٤/٢، والمقرب  
١٧٩/٢، وأوضح المسالك ٣٧١/٤، والتصريح ٣٦٧/٢.

الأولى: أن تقع إحداهما آخر الكلمة، بعد ألف زائدة، ويكثر ذلك في الواو، نحو: كسَاء، وسمَاء، ودُعَاء، وأُنْشَاء<sup>(١)</sup>، ومنه في الياء: بناء، لأنه من بنيت، فلو لم تقع آخرًا كما في نحو: قاتول وبائع، أو لم يتقدمها ألف، كـ"مغدو، ورُمي" أو تقدمتها ألف غير زائدة نحو: وار<sup>(٢)</sup> وآي<sup>(٣)</sup> لم تبدل.

الثانية: أن تقع إحداهما عينا لاسم فاعل قد أعلت في فعله نحو: قائم وصائم وخائف - في الواو - وبائع وبائن - في الياء - فلو لم تعمل في فعله كـ"عور"<sup>(٤)</sup> قلت في اسم فاعله عاور - بغير إبدال -.

والمدّ زيد ثالثا في الواحد همزاً يُرى في مثل كالفلاح كذاك فإنني لئن اكتفيا مَدَّ مفاعل كجمع بُقفا تبدل الهمزة من المد سواء كان واواً أو ياءاً أو ألفاً في مسألتين - أيضاً -:

إحداهما: أن تزداد المدة ثلاثة في المفرد ثم تجمع على موازنة مفاعل، نحو: عجوز وعجائز، وسليق<sup>(٥)</sup> وسلاقي وشمال وشمال، وسواء كان المفرد متجرداً من تاء التأنيث - كما مثل - أو متلبساً بها كـ"عروفة وعرائف" وصحيفة وصحائف، وقلادة وقلائد، أما لو كانت الياء والواو في المفرد غير مدة<sup>(٦)</sup> لتحركهما<sup>(٧)</sup>، كـ"أسود، وهبيح" أو كانت المدة

(١) أي سواء كان أول الكلمة مكسوراً أو مفتوحاً أو مضموماً أو ساكناً.

(٢) اسم للحرف.

(٣) جمع أية.

(٤) صحت العين في الفعل عورف الإلتباس بالفعل "عَارَ". بمعنى: أخذته وذئب به.

اللسان "عور" ٢٩٦/٦.

(٥) السليق: الشجر الذي أحرقه حرٌّ أو برد؛ اللسان "سليق" ٢٧٧/١٢.

(٦) في ب: "مَدَّ".

(٧) في أ: "لتحركها".

فيه غير زائدة، كـ"معيشة" فإن وزنها: "مَعُولَة" إذ هي من العيش، أو كانت غير ثلاثة كـ"صيرف، وعوسج"<sup>(١)</sup>، وحائض، ومفتاح، وقدييل، ومَكُوك<sup>(٢)</sup> لم تبدل همزاً في شيء من ذلك، وشذ الإبدال في مصائب ومناثر مع كون المد غير زائد<sup>(٣)</sup>.

الثانية: أن تقع المدة ثانية حرفين لئتين بينهما ألف مفاعل سواء كانا ياعين كـ"خيايف" - في جمع نيف<sup>(٤)</sup> - أو واوين كـ"أوايل" - في جمع أول<sup>(٥)</sup> - أو مختلفين كـ"سيائد" - في جمع سيّد - إذ أصله سيود<sup>(٦)</sup>، ولا يتصور<sup>(٧)</sup> ذلك في الألف فكان ينبغي أن يذكر هذه المسألة مع اسم فاعل مفاعل عينا لاختصاص الحكم فيهما بالواو والياء، فيذكر مع المسألة الأولى [من هذا القسم للمسألة الأولى<sup>(٨)</sup>] من الذي قبله، لأن الألف مشاركة للواو

(١) التوسج: شجر كثير الشوك، له عمر أحر مدور كأنه خورز العقيق. اللسان "عسج" ١٤٨/٣.

(٢) المكوك: مكبال لأهل العساق، ويطلق على طاس يشرب به. اللسان "مكك" ٣١٨/١٢.

(٣) سئل إبدالها همزة شبة الأصلي بالواو.

(٤) الياف: الزيادة على العقد؛ وهو من ناف ينف.

(٥) على القول بأن أصل تأسيسه واوان ولام، والهمزة همزة أفعل وأدغمت إحدى الواوين في الأخرى؛ اللسان "وال" ٢٤٢/١٤.

(٦) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلت الواو ياءً وأدغمت أنباء في الياء.

(٧) في أ: "يتصرف" موضع "يتصور" وهو تحريف.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.



الأولى: أن تقع إحداهما آخر الكلمة، بعد ألف زائدة، ويكثر ذلك في الواو، نحو: كساء، وسماء، ودُعاء، وأبناء<sup>(١)</sup>، ومنه في الباء: بناء، لأنه من بنيت، فلو لم تقع آخرًا كما في نحو: قاول وبائع، أو لم يتقدمها ألف، كـ"مقدو، ورُمي" أو تقدمتها ألف غير زائدة نحو: وار<sup>(٢)</sup> وآي<sup>(٣)</sup> لم تبدل.

الثانية: أن تقع إحداهما عينا لاسم فاعل قد أعلت في فعله نحو: قائم وصائم وخائف - في الواو - وبائع وبائن - في الباء - فلو لم تعمل في فعله كـ"عور"<sup>(٤)</sup> قلت في اسم فاعله عاور - بغير إبدال -.

والمدّ زيد ثالثا في الواحد همزاً يُرى في مثل كالفلاح كذاك فإنني لئن اكتفيا مَدَّ مفاعل كجمع بُقفا تبدل الهمزة من المد سواء كان واواً أو ياءاً أو ألفاً في مسألتين - أيضاً -:

إحداهما: أن تزداد المدة ثلاثة في المفرد ثم تجمع على موازنة مفاعل، نحو: عجوز وعجائز، وسليق<sup>(٥)</sup> وسلائق وشمال وشمال، وسواء كان المفرد متجرداً من تاء التأنيث - كما مثل - أو متلبساً بها كـ"عروفة وعرائف" وصحيفة وصحائف، وقلادة وقلائد، أما لو كانت الباء والواو في المفرد غير مدة<sup>(٦)</sup> لتحركهما<sup>(٧)</sup>، كـ"أسود، وهبيح" أو كانت المدة

(١) أي سواء كان أول الكلمة مكسوراً أو مفتوحاً أو مضموماً أو ساكناً.

(٢) اسم للحرف.

(٣) جمع آية.

(٤) صحت العين في الفعل عورف الإلتباس بالفعل "عاز". بمعنى: أخذته وذُجِب به.

اللسان "عور" ٢٩٦/٦.

(٥) السليق: الشجر الذي أحرقه حرٌّ أو برد؛ اللسان "سليق" ٢٧٧/١٢.

(٦) في ب: "مَدَّ".

(٧) في أ: "لتحركهما".

فيه غير زائدة، كـ"معيشة" فإن وزنها: "مَعُولَة" إذ هي من العيش، أو كانت غير ثلاثة كـ"صيرف، وعوسج"<sup>(١)</sup>، وحائض، ومفتاح، وقدييل، ومَكُوك<sup>(٢)</sup> لم تبدل همزاً في شيء من ذلك، وشذ الإبدال في مصائب ومناثر مع كون المد غير زائد<sup>(٣)</sup>.

الثانية: أن تقع المدة ثانية حرفين لئيبين بينهما ألف مفاعل سواء كانا ياءين كـ"خيايف" - في جمع نيف<sup>(٤)</sup> - أو واوين كـ"أوايل" - في جمع أول<sup>(٥)</sup> - أو مختلفين كـ"سيائد" - في جمع سيّد - إذ أصله سيود<sup>(٦)</sup>، ولا يتصور<sup>(٧)</sup> ذلك في الألف فكان ينبغي أن يذكر هذه المسألة مع اسم فاعل مفاعل عينا لاختصاص الحكم فيهما بالواو والياء، فيذكر مع المسألة الأولى [من هذا القسم للمسألة الأولى<sup>(٨)</sup>] من الذي قبله، لأن الألف مشاركة للواو

(١) التوسج: شجر كثير الشوك، له عمر أحر مدور كأنه خورز العقيق. اللسان "عسج" ١٤٨/٣.

(٢) المكوك: مكبال لأهل العساق، ويطلق على طاس يشرب به. اللسان "مكك" ٣١٨/١٢.

(٣) سئل إبدالها همزة شبيهة الأصلي بالواو.

(٤) النيف: الزيادة على العقد؛ وهو من ناف ينيف.

(٥) على القول بأن أصل تأسيسه واوان ولام، والهمزة همزة أفعل وأدغمت إحدى الواوين في الأخرى؛ اللسان "وال" ٢٤٢/١٤.

(٦) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلت الواو ياءً وأدغمت أنباء في الباء.

(٧) في أ: "يتصرف" موضع "يتصور" وهو تحريف.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

والياء في إبدال الهمزة منها إذا تطرقت بعد<sup>(١)</sup> سدة زائدة كما في: حمراء، ونحوه، فإن أصله: حَمْرَى، كـ"سَكْرَى" فزبدت الألف قبل الآخر للمد كما في غلام وفراش<sup>(٢)</sup>، فأبدلت الثانية همزة لتطرفها بعد ألف زائدة، وتبدل الواو وحدها<sup>(٣)</sup> همزة في<sup>(٤)</sup> موضع واحد يأتي ذكره.

وأفصح ورؤ الهمز يا فيما أعيل<sup>(٥)</sup> لأمأ وفي فحل هراوة جُعل<sup>(٦)</sup> واواً وهمزاً أول الواوين رُدَّ في بَدْءٍ غير شبيه وُوفي الأشدَّ ومدأ ابذل ثابسي الهمزين من كلمة ان يَسْكُنْ كَأَيُّزٍ والتمين إن يَفْتَحْ أَرَضَمَ أو فَتَحْ قَلْبَ واواً وياء إنسر كَسَرِ يَنْقَلِبْ ذوالكسر مطلقاً كذا وما يَضَمُّ واواً أصير مالم يكن لَفْظاً أتم فليذاك ياء مطلقاً واووم ونحوه وجهين في ثانيه أتم

لما فرغ من ذكر إبدال الهمزة من حروف المد أخذ في الكلام على عكسه وهو: إبدال حروف المد من الهمزة إلا أنه ذكر فيه محل إبدال الواو من الهمزة استطراداً وتقريراً للترتيب، بقصد الاختصار، فبدأ بالكلام عليه ليتصل الكلام على محل إبدال الهمزة، ومحل ما أشار إليه المصنف<sup>(٧)</sup> بقوله: وهمزاً أول الواوين رُدَّ البيت ...

ومعناه أنه إذا اجتمع في ابتداء الكلمة واوان ثانيتهما<sup>(٨)</sup> غير منقلبة عن أصل، فإنك ترد الأولى منهما همزة، فتقول: أوصل وأواقي - في جمع واصلة

- (١) في ب: "بعده" وهو تحريف. (٢) في ب: "فرس".  
(٣) في أ: "بعدها" موضع "وحدها" وهو تحريف.  
(٤) ساقطة من: ب.  
(٥) ساقطة من: أ.  
(٦) في كلتا النسخين "ثانيهما".

وواقية- وأصلهما وواصل وواقتي، وسواء كانت الثانية متحركة - كما مثل- أو ساكنة كـ"أُولَى" فإن أصله: وُؤَلَى -فُعَلَى- من وُلَّ<sup>(١)</sup>

أما لو لم يكونا في ابتداء الكلمة، كما في نحو: هَوَ وَيَ وَنَوَ وَيَ -منسويين إلى الهَوَى وإلى نَوَى، بلدة<sup>(٢)</sup> معروفة- فإنه يمتنع الإبدال وتوكلنا لو كانا في الابتداء<sup>(٣)</sup>، إلا أن الثانية بدل من أصل، إما ألف، كما أشار إليه المصنف: «في بَدْءٍ غير شبيه وُوفي الأشدَّ» فإن واره منقلبة عن ألف فاعل -لما يأتي- ومثله وُوصِلَ زيدٌ، وإما همزة كـ"وُؤَلَى" مخففة من وُؤَلَى "فُعَلَى"<sup>(٤)</sup> من آل، إذا وجع وجلاً، فإنك لا تبدل التي قبلها همزة، كما فعلت في: "أُولَى" ثانيه أُولَ.

رجعنا إلى إبدال حروف المد من الهمزة، ويقع ذلك في موضعين: أحدهما: ما بدأ به المصنف من إبدالها ياءً أو واواً إلا أنه -رحمه الله- أبعد النجعة في بيانه بحيث صار أبلغ من الإنغاز، فلا يكاد يستزل مراده على كلامه، ويظهر ذلك بشرحنا للمسألة -إن شاء الله- وهو أن الجمع الموازن لمفاعل إذا وقع بعد ألفه همزة مبدلة من مدة لما سبق، وكانت لاه معتلة فتحت<sup>(٥)</sup> الهمزة وردتها ياءً، إلا إذا كانت اللام<sup>(٦)</sup> واواً أصالية، فيشمل ذلك ثلاث صور.

- (١) اختلف في أصل تأسيس "أُولَ" فقيل أصله: وُؤَل، وقيل أوَّل، وقيل أُولَ. ينظر ذلك من: اللسان "وُلَّ" ٢٤٢/١٤.  
(٢) قال في اللسان: نَوَى: اسم موضع؛ ٢٢٥/٢٠.  
(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٤) أنشأ "وُلَّ" -فُعَلُ تفضيل-.  
(٥) أي: قلبت كسرة الهمزة فتحة ثم قلبت الهمزة ياءً.  
(٦) في أ: "الواو" موضع "اللام" وهو تحريف.

والياء في إبدال الهمزة منها إذا تطرقت بعد<sup>(١)</sup> سدة زائدة كما في: حمراء، ونحوه، فإن أصله: حَمْرَى، كـ"سَكْرَى" فزبدت الألف قبل الآخر للمد كما في غلام وفراش<sup>(٢)</sup>، فأبدلت الثانية همزة لتطرفها بعد ألف زائدة، وتبدل الواو وحدها<sup>(٣)</sup> همزة في<sup>(٤)</sup> موضع واحد يأتي ذكره.

وأفصح ورؤ الهمز يا فيما أعيل<sup>(٥)</sup> لأمأ وفي فحل هراوة جُعل<sup>(٦)</sup> واواً وهمزاً أول الواوين رُدَّ في بَدْءٍ غير شبيه وُوفي الأشدَّ ومدأ ابذل ثابسي الهمزين من كلمة ان يَسْكُنْ كَأَيُّزٍ والتمين إن يَفْتَحْ أَرَضَمَ أو فَتَحْ قَلْبَ واواً وياء إنسر كَسَرِ يَنْقَلِبْ ذوالكسر مطلقاً كذا وما يَضَمُّ واواً أصير مالم يكن لَفْظاً أتم فليذاك ياء مطلقاً واووم ونحوه وجهين في ثانيهما أتم

لما فرغ من ذكر إبدال الهمزة من حروف المد أخذ في الكلام على عكسه وهو: إبدال حروف المد من الهمزة إلا أنه ذكر فيه محل إبدال الواو من الهمزة استطراداً وتقريراً للترتيب، بقصد الاختصار، فبدأ بالكلام عليه ليتصل الكلام على محل إبدال الهمزة، ومحل ما أشار إليه المصنف<sup>(٧)</sup> بقوله: وهمزاً أول الواوين رُدَّ البيت ...

ومعناه أنه إذا اجتمع في ابتداء الكلمة واوان ثانيتهما<sup>(٨)</sup> غير منقلبة عن أصل، فإنك ترد الأولى منهما همزة، فتقول: أوصل وأواقي - في جمع واصلة

- (١) في ب: "بعده" وهو تحريف. (٢) في ب: "فرس".  
(٣) في أ: "بعدها" موضع "وحدها" وهو تحريف.  
(٤) ساقطة من: ب.  
(٥) ساقطة من: أ.  
(٦) في كلتا النسخين "ثانيهما".

وواقية- وأصلهما وواصل وواقتي، وسواء كانت الثانية متحركة - كما مثل- أو ساكنة كـ"أُولَى" فإن أصله: وُؤَلَى -فُعَلَى- من وُلَّ<sup>(١)</sup>

أما لو لم يكونا في ابتداء الكلمة، كما في نحو: هَوَ وَيَ وَنَوَ وَيَ -منسويين إلى الهَوَى وإلى نَوَى، بلدة<sup>(٢)</sup> معروفة- فإنه يمتنع الإبدال ووكلا لو كانا في الابتداء<sup>(٣)</sup>، إلا أن الثانية بدل من أصل، إما ألف، كما أشار إليه المصنف: «في بَدْءٍ غير شبيه وُوفي الأشدَّ» فإن واره منقلبة عن ألف فاعل -لما يأتي- ومثله وُوصِلَ زيدٌ، وإما همزة كـ"وُؤَلَى" مخففة من وُؤَلَى "فُعَلَى"<sup>(٤)</sup> من آل، إذا وجع وجلاً، فإنك لا تبدل التي قبلها همزة، كما فعلت في: "أُولَى" ثانيث أُولَ.

رجعنا إلى إبدال حروف المد من الهمزة، ويقع ذلك في موضعين: أحدهما: ما بدأ به المصنف من إبدالها ياءً أو واواً إلا أنه -رحمه الله- أبعد النجعة في بيانه بحيث صار أبلغ من الإنغاز، فلا يكاد يستزل مراده على كلامه، ويظهر ذلك بشرحنا للمسألة -إن شاء الله- وهو أن الجمع الموازن لمفاعِل إذا وقع بعد ألفه همزة مبدلة من مدة لما سبق، وكانت لاسمه معتلة فتحت<sup>(٥)</sup> الهمزة ورددها ياءً، إلا إذا كانت اللام<sup>(٦)</sup> واواً أصالية، فيشمل ذلك ثلاث صور.

- (١) اختلف في أصل تأسيس "أُولَ" فقيل أصله: وُؤَل، وقيل أوَّل، وقيل أُولَ. ينظر ذلك من: اللسان "وُلَّ" ٢٤٢/١٤.  
(٢) قال في اللسان: نَوَى: اسم موضع؛ ٢٢٥/٢٠.  
(٣) ما بين المعقوفين ساقط من: ب. (٤) أنشأ "وُلَّ" -فُعَلُ تفضيل-.  
(٥) أي: قلبت كسرة الهمزة فتحة ثم قلبت الهمزة ياءً.  
(٦) في أ: "الواو" موضع "اللام" وهو تحريف.

إحداها: أن تكون السلام ياء نحو: قضايا، فإن أصلها: قضايي  
-يعان- أولهما ياء فُعيلة، والثانية: لام الكلمة، لأنه من قضيت، أبدلت  
الأولى همزة<sup>(١)</sup> لما سبق في صحائف، ثم قلبت كسرثها فتحة تخفيفاً<sup>(٢)</sup>، لأن<sup>(٣)</sup>  
من قاعنثهم تخفيف الكسر إلى الفتح، في مثل هذا مع الضمة كما قالوا:  
عناري في جمع عنار، فمع الاعتلال<sup>(٤)</sup> أولى، ثم قلبت الياء الثانية ألفاً  
لتحرّكها وافتتاح ما قبلها، بقي: قضاء -بألفين بينهما همزة- والهمزة شبيهة  
بالألف، فصار كاجتماع ثلاث ألفات، فأبدلت الهمزة ياءً تنبيهاً على أن اللام  
ياء، فيه أربعة أعمال.

الثانية: أن تكون اللام همزة كما في خطاياها، فإن أصله: خطايي، أبدلت الياء همزة<sup>(٢)</sup> لما سبق<sup>(١)</sup>، ثم الهمزة<sup>(٣)</sup> ياء لتطرفها بعد همزة - كما يأتي-<sup>(٤)</sup> ثم بقية العمل فيه كالذي قبله<sup>(٥)</sup>، ففيه خمسة أعمال.

- (١) فتقول: فُضِّلِي.
- (٢) فتقول: فُضِّلَايَ.
- (٣) في: "كأن" موضع "لأن".
- (٤) في ب: "الإعلال".
- (٥) فتقول: خطائيء.
- (٦) أي: في صحائف.
- (٧) أي: الثانية وهي لام الكلمة فصارت خطائي.
- (٨) وذلك لأن الهزرة المتغيرة بعد هزرة تبدل ياء، وإن لم تكن بعد هزرة مكسورة، فكيف بعد الهزرة المكسورة.
- (٩) أي ثم قلت كسرة الهزرة الأولى فتحة للتخفيف، فصارت خطَائِي، ثم قلت الياء المفتوحة ألفاً لتحركها وانفصالها فصارَت خطَاءاً، فصار كاجتماع ثلاث ألفات وذلك مستكره فأبدلت الهزرة ياء فصارت خطَائِي.

الثالثة: <sup>(١)</sup> أن تكون اللام ياءً مبتلةً من واو، كما في: ططايأ، فإنه جمع مَطَيَّةٍ، وأصلها <sup>(٢)</sup> مَطْيَوةٌ، فبِعِلَّةٍ من اللَّطَأِ <sup>(٣)</sup>، وهو الظَّهر، قلبت الـواو ياءً، ثم ادَّخعت فيها الياءَ كما فعل مثل ذلك "في" <sup>(٤)</sup> سَيِّد ومَيِّت، فقبض جمعها: مَطَّوِّوٌ، <sup>(٥)</sup> قلبت <sup>(٦)</sup> الواو الثانية ياءً لتطرفها بعد كسرة، كما فعل ذلك في: الغازي والذاعي، ثم الأولى همزة لما سبق في: عحاز، ثم بقية العمل فيه كالأولى <sup>(٧)</sup>، فغية خمسة أعمال -أيضاً- أما إذا كانت اللام واواً أصليةً قد سلمت في الواحد، كما في نحو: هراو <sup>(٨)</sup>، فإن الهمزة ترد في الجمع إلى الواو، كما أشار إليه المصنف بقوله:

... ..  
... ..  
واواً ... ..  
ويظهر ذلك بخمسة أعمال - أيضاً- لأنك تقلب

- (١) في ب: "الثانية" وهو تحريف. (٢) في أ: "فاصلها".
- (٣) أومن المَطْر، وهو المد، يقال: مَطَرَت بهم في السمر، أي: مدت. اللسان "مطأ"
- ١٥٥/٢٠. (٤) في أ: "قلت الياء وأوأ ثم أذمت فيها الياء" وهو سهو.
- (٥) "في" زيادة يقتضيها نسق الكلام.
- (٦) لم أحد موافق للشارح في جميعها على "مَطَارُو" وإنما جمعها أهل التصريف على "مَطَايِي" ياء هي المدة التي كانت في "مَطْيَةٍ" ووارى هي لامها، ثم قلبت الواو ياءً لتطريفها إثر كسر، فصارت: مَطَايِي، ثم قلبت الياء الأولى حمزة - كما في صائفت- فصارت: مَطَايِي، ثم فحّت الحمزة فصارت: مَطَايِي، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت: مَطَايِي، ثم قلبت الهمزة يا كرامة تناول شبه ثلاث الفئات فصارت: مطايا. (٧) ما بين المقعورين ساقط من: أ.
- (٨) أي المسألة الأولى الأئمة الذكر. (٩) هي الصماء الغليظة.

إحدهما: أن تكون اللام ياءً نحو: قضاء، فإن أصلها: قضائي  
-ياين- أولاما ياءً فعيلة، والثانية: لام الكلمة، لأنه من قضيت، أبذلت  
الأولى همزة<sup>(١)</sup> لما سبق في صحاف، ثم قلبت كسرناها فتحة تخفيفاً<sup>(٢)</sup>، لأن<sup>(٣)</sup>  
من فاعلهم تخفيف الكسر إلى الفتح، في مثل هذا مع الصحة كما قالوا:  
عذارى في جمع عذار، فمع الاحتال<sup>(٤)</sup> أولى، ثم قلبت الياء الثانية ألفاً  
لتحركها وانفتاح ما قبلها، بقي: قضاء -باليين- بينهما همزة- والهمزة شبيهة  
بالألف، فصار كاجتماع ثلاث ألفات، فأبذلت الهمزة ياءً تنبيهاً على أن اللام  
ياء، ففيه أربعة أعمال.

الثانية: أن تكون اللام همزة كما في خطايا، فإن أصله: خطايي، أبدلت الياء همزة<sup>(٤)</sup> لما سبق<sup>(٥)</sup>، ثم الهمزة<sup>(٦)</sup> ياء لتظهرها بعد همزة - كما يأتي -<sup>(٧)</sup> ثم بقية العمل فيه كالذي قبله<sup>(٨)</sup>، ففيه خمسة أعمال.

- (١) فتقول: قُضائي.  
(٢) فتقول: قُضَائِي.  
(٣) أي: أَيْ "كَانَ" موضع "أَنْ".  
(٤) أي: ب: "الإعْلَال".  
(٥) فتقول: خطائي.  
(٦) أي: في صحائف.  
(٧) أي: الثانية وهي لام الكلمة فصارَ خطائي.  
(٨) وذلك أن الهمزة المنطرفة بعد همزة تبدل ياء، وإن لم تكن بعد همزة مكسورة، فكيف بعد الهمزة المكسورة.  
(٩) أي: ثم قلبت كسرة الهمزة الأولى فتحة للتخفيف، فصارَت خطَائِي، ثم قلبت الياء المنقوطة ألفاً لتحرُّكها وانفصالها عما قبلها فصارَت خطَاء، فصارَ اجتماع ثلاث الفات وذلك مستكره فأبدلت الهمزة ياء فصارَت خطَائي.

الثالثة: <sup>(١)</sup> أن تكون اللام ياءً مبذلة من واو، كما في: مطايا، فإنه جمع مطية، وأصلها <sup>(٢)</sup> مطيوة، فعملية من الملبأ <sup>(٣)</sup>، وهو الظهر، قلبت [الواو ياءً]، ثم أدخلت فيها الياء كما فعل مثل ذلك في <sup>(٤)</sup> "في" <sup>(٥)</sup> سيد ويئت، فقبلى جمعها: مطاؤون <sup>(٦)</sup>، فبنت <sup>(٧)</sup> الروا الثانية ياءً لتطرفها بعد كسرة، كما فعل ذلك في: الغازي والدايعي، ثم الأولى حمزة لما سبق في: عساري، ثم بقية العمل فيه كالأولى <sup>(٨)</sup>، فنية حمزة أعمال -أيضاً-، أما إذا كانت اللام واواً أصلية قد سلمت في الواحد، كما في نحو: هراوة <sup>(٩)</sup>، فإن الحمزة ترد في الجمع إلى الواو، كما أشار إليه المصنف بقوله:

... .. وفي مثل هراوة جُيِّل  
... ..  
... ..  
واوَّأ ... ..  
ويظهر ذلك بخمسة أعمال -أيضاً- لأنك تقلب

- (١) في ب: "الثانية" وهو تحريف. (٢) في أ: "أفصلها".  
 (٣) أومن لَقِطُوا، وهو المذَّب، يقال: مَطَّرت بهم في السَّير، أي: مدتت. اللسان "مطبا"  
 ١٠٥٥/٢٠. (٤) في أ: "قلت الباء وأراً ثم أدغمت فيها الباء" وهو سهو.  
 (٥) "في" زيادة بقضها نسق الكلام.  
 (٦) لم أحد موثقا للخراج في معجمها على "مطارو" وإنما جمعها عمل التصريف على  
 "مطايو" بياء هي المدة التي كانت في "مَقِيَّةٍ" ووار هي لاهما، ثم قلبت الواو ياءً  
 لظرفها إثر كسر، فصارت: مطايي، ثم قلبت الباء الأولى همزة - كما في  
 صحائف - فصارت: مطايي، ثم قلبت همزة فصارت: مطايي ثم قلبت الباء  
 ألفاً تحركها وانفتاح ما قبلها فصارت: مطايي. (٧) في أ: "قلت الباء يا ثم كراهة تنوّل  
 شبه ثلاث ألفات فصارت: مطايي. (٨) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.  
 أي المسألة الأولى الألفه الذكر. (٩) هي الصا العليظة.

الألف<sup>(١)</sup> همزة<sup>(٢)</sup>، كما في: رسائل، ثم الواو ياءً لتطرفها بعد كسرة<sup>(٣)</sup>، ثم فتحت الكسرة تخفيفاً<sup>(٤)</sup> فانقلبت الياء<sup>(٥)</sup> ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها<sup>(٦)</sup>، ثم اجتمع شبه بثلاث ألفات، فردت الهمزة إلى الواو<sup>(٧)</sup> تنبيهاً على أن أصل السلام ولواً.

الموضع الثاني مما تبدل الهمزة فيه مدّاً: وهو ما إذا<sup>(٨)</sup> التقى همزتان، وينقسم ذلك إلى ما الثانية فيه ساكنة وإلى ما الثانية فيه متحركة، ففي القسم الأول تبدل الثانية<sup>(٩)</sup> مئة من جنس حركة الأولى فتبدل ألفاً بعد المفتوحة كـ"سائر"<sup>(١٠)</sup> ولواً بعد المضمومة كـ"سائر"<sup>(١١)</sup> فلان على كذا<sup>(١٢)</sup> إذ أصله: أُوْتِيتَ، وياء<sup>(١٣)</sup> بعد الكسرة، كـ"سلمان" ونقل ابن الأثيري<sup>(١٤)</sup> عن

(١) أي الألف الموجودة في المفرد. (٢) أي فتقول: هرايو.

(٣) أي فتقول: هرايو.

(٤) فتقول: هرايو.

(٥) في كلتا النسختين: "الواو" موضع الياء وهو سهو.

(٦) أي: قصير: هرايا - بهمة بين ألفين. (٧) أي قصير: هرايو.

(٨) ساقطة من: أ. (٩) لأن إقراط النقل حصل بها؛ تصريح ٣٧٢/٢.

(١٠) أصله: أُوْتِيتَ. فكررهما اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية الساكنة.

(١١) في كلتا النسختين: بدون الواو وهو تحريف. (١٢) ساقطة من ب.

(١٣) هو محمد بن القاسم بن بشار ابن الأثيري، كان عالماً صلواً فاضلاً من أهل السنة، صنف كتباً كثيرة في علوم القرآن وتاريخ الحديث والمشكل والوقف والابتداء، ولد سنة ٢٧١ وتولى سنة ٣٢٨. نظر ترجمته في إنباه الرواة ٢ / ٢٠١، وتاريخ بغداد ٣ / ١٨١.

الكسائي أنه أجاز أن تبدأ نحو: "أوتن" بهمزتين [فيقال أوتن<sup>(١)</sup>] ولم يوافق على شذوذ قراءة ﴿وَاللَّيْلُ﴾<sup>(٢)</sup> - بتحقيق الهمزتين - ومقتضى هذا أن يروى حديث عائشة<sup>(٣)</sup> - رضي الله عنها - «كان رسول الله ﷺ يأمرني فأترق فيبأشرنني [وأنا حائض]<sup>(٤)</sup>» بمدة بعد الهمزة وتاء مخففة، لأنه: افتعل، من الإزار، فثأوه همزة قلبت ألفاً لسكونها بعد همزة مفتوحة، وأكثر الخلدئين يروونه "أترق" - بتشديد التاء من غير مد - وبعضهم يروونه بتحقيق الهمزتين<sup>(٥)</sup>، ولا وجه لواحد<sup>(٦)</sup> منهما.

أما لو كانت أولى الهمزتين استغفاما لم يكونا من كلمة واحدة فلا يوجب الإبدال، نحو: —————

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٢) هذه القراءة رويت عن أبي بكر الكوفي صاحب عاصم بن أبي النجود، وقيل ثم رجع عنها؛ وكذلك قرأها الأعمش بهمزتين مكسورتين بعدهما ياء. ينظر: كتاب الحجة ص ٧٧٣؛ والمذكور جزء من الآية ٢، من سورة قريش.

(٣) هي زوج رسول الله ﷺ الصديقة بنت الصديق أبي بكر عليه السلام وأحدى أمهات المؤمنين توفيت سنة ٥٧ وقيل ٥٨ من الهجرة. ينظر الإصابة في تمييز الصحابة ١٣٩/٨.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) وينظر الحديث في: صحيح البخاري باب الحريض (٥)، والاعتكاف (٤)، وسنن الترمذي باب الطهارة ٤٩٩، وسنن الدارمي باب الوضوء ١٠٧ - ١٠٨.

(٦) أي: أترق.

(٧) أي: لا وجه صحيح عربية من الوجهين المذكورين؛ وذلك لأنه فعل مضارع، وزنه: أفتيل - بكسر العين - وقد فعل به ما ذكره الشارح.

الألف<sup>(١)</sup> همزة<sup>(٢)</sup>، كما في: رسائل، ثم الواو ياءً لتطرفها بعد كسرة<sup>(٣)</sup>، ثم فتحت الكسرة تخفيفاً<sup>(٤)</sup> فانقلبت الياء<sup>(٥)</sup> ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها<sup>(٦)</sup>، ثم اجتمع شبه بثلاث ألفات، فردت الهمزة إلى الواو<sup>(٧)</sup> تنبيهاً على أن أصل السلام ولواً.

الموضع الثاني مما تبدل الهمزة فيه مدّاً: وهو ما إذا<sup>(٨)</sup> التقى همزتان، وينقسم ذلك إلى ما الثانية فيه ساكنة وإلى ما الثانية فيه متحركة، ففي القسم الأول تبدل الثانية<sup>(٩)</sup> مئة من جنس حركة الأولى فتبدل ألفاً بعد المفتوحة كـ"سائر"<sup>(١٠)</sup> ولواً بعد المضمومة كـ"سائر"<sup>(١١)</sup> فلان على كذا<sup>(١٢)</sup> إذ أصله: أُوْتِيتَ، وياء<sup>(١٣)</sup> بعد الكسرة، كـ"سلمان" ونقل ابن الأنباري<sup>(١٤)</sup> عن

(١) أي الألف الموجودة في المفرد. (٢) أي فتقول: هرايو.

(٣) أي فتقول: هرايو.

(٤) فتقول: هرايو.

(٥) في كلتا النسختين: "الواو" موضع الياء وهو سهو.

(٦) أي: قصير: هرايا - بهمة بين ألفين. (٧) أي قصير: هرايو.

(٨) ساقطة من: أ. (٩) لأن إقراط النقل حصل بها؛ تصريح ٣٧٢/٢.

(١٠) أصله: أُوْتِيتَ. فكررهما اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية الساكنة.

(١١) في كلتا النسختين: بدون الواو وهو تحريف. (١٢) ساقطة من ب.

(١٣) هو محمد بن القاسم بن بشار ابن الأنباري، كان عالماً صديقاً فاضلاً من أهل السنة، صنف كتباً كثيرة في علوم القرآن وخراب الحديث والمشكل والوقف والابتداء، ولد سنة ٢٧١ وتولى سنة ٣٢٨. نظر ترجمته في إنباه الرواة ٢ / ٢٠١، وقايع بغداد ٣ / ١٨١.

الكسائي أنه أجاز أن تبدأ نحو: "أوتن" بهمزتين [فيقال أوتن<sup>(١)</sup>] ولم يوافق على شذوذ قراءة ﴿وَاللَّيْلِ﴾<sup>(٢)</sup> - بتحقيق الهمزتين - ومقتضى هذا أن يروى حديث عائشة<sup>(٣)</sup> - رضي الله عنها - «كان رسول الله ﷺ يأمرني فأتر فيبأشرنني [وأنا حائض]<sup>(٤)</sup>» بمدة بعد الهمزة وتاء مخففة، لأنه: افتعل، من الإزار، فثأوه همزة قلبت ألفاً لسكونها بعد همزة مفتوحة، وأكثر الخلدئين يروونه "أتر" - بتشديد التاء من غير مد - وبعضهم يروونه بتحقيق الهمزتين<sup>(٥)</sup>، ولا وجه لواحد<sup>(٦)</sup> منهما.

أما لو كانت أولى الهمزتين استغفاما لم يكونا من كلمة واحدة فلا يجزئ الإبدال، نحو: —————

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٢) هذه القراءة رويت عن أبي بكر الكوفي صاحب عاصم بن أبي النجود، وقيل ثم رجع عنها؛ وكذلك قرأها الأعمش بهمزتين مكسورتين بعدهما ياء. ينظر: كتاب الحجة ص ٧٧٣؛ والمذكور جزء من الآية ٢، من سورة قريش.

(٣) هي زوج رسول الله ﷺ الصديقة بنت الصديق أبي بكر عليه وأحدى أمهات المؤمنين توفيت سنة ٥٧ وقيل ٥٨ من الهجرة. ينظر الإصابة في تمييز الصحابة ١٣٩/٨.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) وينظر الحديث في: صحيح البخاري باب الحريض (٥)، والاعتكاف (٤)، وسنن الترمذي باب الطهارة ٤٩٩ وسنن الدارمي باب الوضوء ١٠٧ - ١٠٨.

(٦) أي: أتر.

(٧) أي: لا وجه صحيح عربية من الوجهين المذكورين؛ وذلك لأنه فعل مضارع، وزنه: أفتيل - بكسر العين - وقد فعل به ما ذكره الشارح.

﴿أَلْزَمْتَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>

وأما القسم الثاني: وهو ما إذا كانت الهمزة الثانية متحركة فلها ثلاثة أحوال باعتبار الحركات الثلاث، فإن كانت مفتوحة إثر مضمومة أو مفتوحة قلبت واواً كتصغير "آدم" وتكسيره، فلذلك تقول: "أُولَيْمَ وَأُولَادِمَ" وأصلهما أُولَيْمَ، وَأُولَادِمَ<sup>(٢)</sup>، بهمزة مفتوحة [بعد مضمومة في التصغير وبعد مفتوحة] في التكسير خففت بإبدالها واواً<sup>(٣)</sup>.

وإن كانت إثر مكسورة قلبت ياءً، كما إذا بنيت من أمّ مثال: إصْبَحْ -بكسر الهمزة وفتح الباء- فإنك تقول فيه إِيَّامٌ<sup>(٤)</sup>، لأنك تبدلته بهمزتين، أولاهما مكسورة والثانية ساكنة فتنتقل إلى الثانية حركة<sup>(٥)</sup> الميم الأولى<sup>(٦)</sup> لتتمكن من إدغامها<sup>(٧)</sup> [فيما<sup>(٨)</sup> بعدها<sup>(٩)</sup>] ثم تبدلها<sup>(١٠)</sup> ياءً فتقول: إِيَّامٌ، وأما قراءة ابن عامر ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ إِمَّةً﴾<sup>(١١)</sup> -بالتحقيق- فمما يوقف

(١) من الآية ٦، من سورة البقرة، ومن الآية: ١٠، من سورة يس؛ وهي قراءة ابن عامر وأهل الكوفة أعنى تحقيق الميمتين. ينظر الحجة: ص ٨٦.

(٢) في أ: "أولادم".

(٣) لأنها في التكسير مفتوحة بعد فتح، وفي التصغير مفتوحة بعد ضم.

(٤) في أ: "إيام"، وفي ب: "أم" وكلتاها معرفة.

(٥) في ب: "فتحة" موضع "حركة".

(٦) في كلتا النسخين: "حركة الباء" موضع "حركة الميم الأولى" وهو تحريف.

(٧) أي: الميم الأولى بعد نقل حركتها. (٨) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٩) فتقول: إيامٌ. (١٠) أي: الهمزة الثانية.

(١١) من الآيتين ١٧٣، ٤١، من سورتي الأنبياء والقصص على التوالي. وتظهر القراءة في: البذور الزاهرة ص ١٣٢، والقراءة للكوفيين -كذلك- كعاصم وحمزة والكسائي وحلف والأعمش.

عنده، ولا يتحاصر على الحكم بشذوذه<sup>(١)</sup>، وإن كانت الهمزة<sup>(٢)</sup> مكسورة أبدلتها ياءً سواء تطرفت أو لم تتطرف، وسواء وقعت بعد فتح أو كسر أو ضم، مثال ذلك: أن تبني<sup>(٣)</sup> مثل: "أَصْبَحَ" مكسورة الباء مع تحريك همزتها بالحركات الثلاث، فإنك تقول: إِيَّامٌ، ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة التي قبلها، لما سبق، ثم تقلب الهمزة<sup>(٤)</sup> ياءً فتقول: إِيَّامٌ وَإِيَّامٌ، وإلى هذا أشار بقوله:

ذو الكسر مطلقاً كذا...  
...  
أي مثل المفتوحة بعد الكسرة في انقلابها ياءً، ثم قال:

...  
... وما يضم واواً [أصبر] ما لم يكن لفظاً آتياً<sup>(٥)</sup>  
يعني أن الهمزة<sup>(٦)</sup> المضمومة تنقلب واواً<sup>(٧)</sup> ما لم تكن متطرفة<sup>(٨)</sup> قد أتمت لفظ الكلمة سواء تقدمها مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة مثال ذلك أن يبنى من "أم" مثل أصْبَحَ، مضموم الباء مع تثنية الهمزة [فلذلك تقول فيه "أموم"<sup>(٩)</sup>] لأنك تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة

(١) القياس: أمة يقلب الهمزة الثانية ياءً.

(٢) أي: الثانية.

(٣) في أ: "تبنّي".

(٤) أي: الثانية.

(٥) أي: الثانية.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. (٧) ساقطة من: ب.

(٨) الأصل: أُوْثِمَ على وزن: "أَصْبَحَ" ثم أُوْثِمَ بعد نقل حركة العين -وهي الميم الأولى- إلى الهمزة الثانية، وإدغام الميم في الميم.



﴿أَلْزَمْتَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>

وأما القسم الثاني: وهو ما إذا كانت الهمزة الثانية متحركة فلها ثلاثة أحوال باعتبار الحركات الثلاث، فإن كانت مفتوحة إثر مضمومة أو مفتوحة قلبت واواً كتصغير "آدم" وتكسيره، فلذلك تقول: "أُولَيْمَ وَأُولَادِمَ" وأصلهما أُولَيْمَ، وَأُولَادِمَ<sup>(٢)</sup>، بهمزة مفتوحة [بعد مضمومة في التصغير وبعد مفتوحة] في التكسير خففت بإبدالها واواً<sup>(٣)</sup>.

وإن كانت إثر مكسورة قلبت ياءً، كما إذا بنيت من أمّ مثال: إصْبَحْ -بكسر الهمزة وفتح الباء- فإنك تقول فيه إَصْمَ<sup>(٤)</sup>، لأنك تبندله بهمزتين، أولاهما مكسورة والثانية ساكنة فتنتقل إلى الثانية حركة<sup>(٥)</sup> الميم الأولى<sup>(٦)</sup> لتتمكن من إدغامها<sup>(٧)</sup> [فيما<sup>(٨)</sup> بعدها<sup>(٩)</sup>] ثم تبدلها<sup>(١٠)</sup> ياءً فتقول: إِيْمَ، وأما قراءة ابن عامر ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ إِمَّةً﴾<sup>(١١)</sup> -بالتحقيق- فمما يوقف

(١) من الآية ٦، من سورة البقرة، ومن الآية: ١٠، من سورة يس؛ وهي قراءة ابن عامر وأهل الكوفة أعنى تحقيق الميمتين. ينظر الحجة: ص ٨٦.

(٢) في أ: "أولادم".

(٣) لأنها في التكسير مفتوحة بعد فتح، وفي التصغير مفتوحة بعد ضم.

(٤) في أ: "إام"، وفي ب: "أم" وكلتاها معرفة.

(٥) في ب: "فتحة" موضع "حركة".

(٦) في كلتا النسخين: "حركة الباء" موضع "حركة الميم الأولى" وهو تحريف.

(٧) أي: الميم الأولى بعد نقل حركتها. (٨) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٩) فتقول: إأم. (١٠) أي: الهمزة الثانية.

(١١) من الآيتين ١٧٣، ٤١، من سورتي الأنبياء والقصص على التوالي. وتظهر القراءة في: البذور الزاهرة ص ١٣٢، والقراءة للكوفيين -كذلك- كعاصم وحمزة والكسائي وحلف والأعمش.

عنده، ولا يتحاصر على الحكم بشذوذه<sup>(١)</sup>، وإن كانت الهمزة<sup>(٢)</sup> مكسورة أبدلتها ياءً سواء تطرفت أو لم تتطرف، وسواء وقعت بعد فتح أو كسر أو ضم، مثال ذلك: أن تبني<sup>(٣)</sup> مثل: "أَصْبَحْ" مكسورة الباء مع تحريك همزتها بالحركات الثلاث، فإنك تقول: إِيْمَ، ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة التي قبلها، لما سبق، ثم تقلب الهمزة<sup>(٤)</sup> ياءً فتقول: إِيْمَ وَإِيْمَ، وإلى هذا أشار بقوله:

ذو الكسر مطلقاً كذا...  
...  
أي مثل المفتوحة بعد الكسرة في انقلابها ياءً، ثم قال:

...  
... وما يضم واواً [أصبر] ما لم يكن لفظاً آتياً<sup>(٥)</sup>  
يعني أن الهمزة<sup>(٦)</sup> المضمومة تنقلب واواً<sup>(٧)</sup> ما لم تكن متطرفة<sup>(٨)</sup> قد أتمت لفظ الكلمة سواء تقدمها مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة مثال ذلك أن يبنى من "أم" مثل أصْبَحْ، مضموم الباء مع تثنية الهمزة [فإنك تقول فيه "أموم"<sup>(٩)</sup>] لأنك تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة

(١) القياس: أمة يقلب الهمزة الثانية ياءً.

(٢) أي: الثانية.

(٣) في أ: "تبنني".

(٤) أي: الثانية.

(٥) أي: الثانية.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. (٧) ساقطة من: ب.

(٨) الأصل: أُوْمَمَ على وزن: "أَصْبَحْ" ثم أُوْمَ بعد نقل حركة العين -وهي الميم الأولى- إلى الهمزة الثانية، وإدغام الميم في الميم.

الهمزة<sup>(١)</sup> الثانية، لما سبق، ثم قلبها<sup>(٢)</sup> واواً لأنها مضمومة غير متطرفة، وأما المتطرفة فإنها تقلب ياء مطلقاً سواء كانت مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة مع اختلاف حركات التي قبلها كذلك، ومثال ذلك أن تبني من "قرأ" مثال يُرثَن أو جَعْفَر أو زُبْرَج، واختلف في أحوال<sup>(٣)</sup> الإعراب الثلاثة<sup>(٤)</sup>، فإنك تقول في الأول<sup>(٥)</sup>: هذا قُرْءٌ<sup>(٦)</sup>، ورأيت قُرْأياً وممرت يَقْرءُ، وكذلك الخالان<sup>(٧)</sup> الآخران، وليلي هذا أشار بقوله:

... ..  
... ..  
... ..  
فذاك ياءً مطلقاً جا ... ..  
... ..

وأما تمام البيت فمعناه: أنه إذا كانت الهمزة الأولى من المتحركين دالة على المضارعة، كما إذا بنيت فعلاً مضارعاً مفتوحاً بهمزة المتكلم من أَمْتُ وَأَنْتُ<sup>(٨)</sup>، فلك في ثاني همزتيه الإبدال فتقلبيها في الأول واواً فتقول: أوْمُ

(١) ما بين المعرفين ساقط من: أ. (٢) أي: الهمزة الثانية.

(٣) في أ: "إعراب الأحوال" وهو سهو. (٤) ساقطة من: ب.

(٥) في كلتا النسختين: "الأول" وهو تحريف، لأن المقصود المثال الأول.

(٦) الأصل: قُرُوْءٌ؛ أبدلت الهمزة الثانية ياء، فتقول: قُرُوْءِي ثم تقلب الضمة قبلها كسرة لتسلم الياء من القلب واواً، ويعمل إعلال قاض فيصير منقوصاً في حالتي الرفع والجر.

وفي كلتا النسختين: هذا قُرْأِي، ومررت بقُرْأِي.

(٧) نعم هو كذلك في "زُبْرَج" وأما جعفر فليس كذلك بل يقال الأصل: قُرْأَاءُ، أبدلت الهمزة الأخيرة ياء فتقول: قُرْأِي، ثم تقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيكون: قُرْأِي، على وزن سَلَمَى.

(٨) كقولك أمت القوم، وأنتُ من كنا.

لكون الهمزة مضمومة غير متطرفة، وفي الثاني ياء فتقول أين لكونها مكسورة ولك تحقيقها فتقول فيها: أوْمُ وأين تشبيها لما بهمزة الاستفهام لاشتراكهما في الدلالة على معنى.<sup>(١)</sup>

وباء القلب ألفاً كسراً تلا أو ياءً تصغير يواو ذا الفعل في آخر أو قبل تا الثاني أو زيادتي فعلاً ذا -أيضاً- رأوا في المصدر المتصل عنها والفعل منه صحيح غالباً نحو الحيول أخذ في ذكر إبدال حروف العلة الثلاثة بعضها من بعض، وهو عبارة

عن باب الإبدال، ولم يرتبه المصنف هنا، وهو ينقسم إلى أقسام:

الأول: إبدال الياء من الألف، فذكر له موضعين:

أحدهما: أن يقع بعد كسر كما في "جمع"<sup>(٢)</sup> نحو مفتاح ومصباح<sup>(٣)</sup> وتصغيرهما.<sup>(٤)</sup>

الثاني: أن يقع بعد ياء التصغير نحو: غَلِمٌ<sup>(٥)</sup>، ويفعل ذلك أي الإبدال

(١) أي زائد في الكلمة، وهو المضارعة، والدلالة على الاستفهام.

(٢) زيادة من المحقق تقتضيها صحة الكلام.

(٣) تقول في جمعها: مَجَاعِيحٌ وَمَصَابِيحٌ وذلك لانكسار ما قبلها.

(٤) تقول في تصغيرهما: مُجَمِّعٌ وَمُصَبِّعٌ، وذلك لانكسار ما قبلها.

(٥) تصغير غلام؛ وذلك لأن ما بعد ياء التصغير لا يكون إلا متحركاً والألف لا تقبل الحركة، وما قبل الألف لا يكون إلا معركاً، وباء التصغير لا تكون إلا ساكنة، فوجب قلب الألف حرفاً يتحرك بعد ياء التصغير ولا يمكن سكون ما قبله، فقلبت الألف ياءً لمناسبتها ما قبلها، ولأنها لو قبلت واواً لزم بعد ذلك قبلها ياء كما في (سيد). تصحيح.

الهمزة<sup>(١)</sup> الثانية، لما سبق، ثم قلبها<sup>(٢)</sup> واواً لأنها مضمومة غير متطرفة، وأما المتطرفة فإنها تقلب ياء مطلقاً سواء كانت مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة مع اختلاف حركات التي قبلها كذلك، ومثال ذلك أن تبني من "قرأ" مثال يُرثَن أو جَعْفَر أو زُبْرَج، واختلف في أحوال<sup>(٣)</sup> الإعراب الثلاثة<sup>(٤)</sup>، فإنك تقول في الأول<sup>(٥)</sup>: هذا قُرْءٌ<sup>(٦)</sup>، ورأيت قُرْأياً وممرت يَقْرءُ، وكذلك الخالان<sup>(٧)</sup> الآخران، وليلي هذا أشار بقوله:

... ..  
... ..  
... ..  
فذاك ياءً مطلقاً جا ... ..  
... ..

وأما تمام البيت فمعناه: أنه إذا كانت الهمزة الأولى من المتحركين دالة على المضارعة، كما إذا بنيت فعلاً مضارعاً مفتوحاً بهمزة المتكلم من أَمْتُ وَأَنْتُ<sup>(٨)</sup>، فلك في ثاني همزتيه الإبدال فتقلبها في الأول واواً فتقول: أوْمُ

(١) ما بين المعرفين ساقط من: أ. (٢) أي: الهمزة الثانية.

(٣) في: "إعراب الأحوال" وهو سهو. (٤) ساقطة من: ب.

(٥) في كلتا النسختين: "الأول" وهو تحريف، لأن المقصود المثال الأول.

(٦) الأصل: قُرُوْءُ: أبدلت الهمزة الثانية ياء، فتقول: قُرُوْءِي ثم تقلب الضمة قبلها كسرة لتسلم الياء من القلب واواً، ويعمل إعلال قاض فيصير منقوصاً في حالتي الرفع والجر.

وفي كلتا النسختين: هذا قُرْأِي، ومررت بقُرْأِي.

(٧) نعم هو كذلك في "زُبْرَج" وأما جعفر فليس كذلك بل يقال الأصل: قُرْأَاءُ، أبدلت الهمزة الأخيرة ياء فتقول: قُرْأِي، ثم تقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيكون: قُرْأِي، على وزن سَلَمَى.

(٨) كقولك أمت القوم، وأنتُ من كنا.

لكون الهمزة مضمومة غير متطرفة، وفي الثاني ياء فتقول أين لكونها مكسورة ولك تحقيقها فتقول فيها: أوْمُ وأين تشبها لما بهمزة الاستفهام لاشتراكهما في الدلالة على معنى.<sup>(١)</sup>

وباء القلب ألفاً كسراً تلا أو ياءً تصغير يواو ذا الفعل في آخر أو قبل تا الثاني أو زيادتي فعلاً ذا -أيضاً- رأوا في المصدر المتصل عنها والفعل منه صحيح غالباً نحو الحيول أخذ في ذكر إبدال حروف العلة الثلاثة بعضها من بعض، وهو عبارة

عن باب الإبدال، ولم يرتبه المصنف هنا، وهو ينقسم إلى أقسام:

الأول: إبدال الياء من الألف، فذكر له موضعين:

أحدهما: أن يقع بعد كسر كما في "جمع"<sup>(٢)</sup> نحو مفتاح ومصباح<sup>(٣)</sup> وتصغيرهما.<sup>(٤)</sup>

الثاني: أن يقع بعد ياء التصغير نحو: غَلِمٌ<sup>(٥)</sup>، ويفعل ذلك أي الإبدال

(١) أي زائد في الكلمة، وهو المضارعة، والدلالة على الاستفهام.

(٢) زيادة من المحقق تقتضيها صحة الكلام.

(٣) تقول في جمعها: مَجَاعِيحٌ وَمَصَابِيحٌ وذلك لانكسار ما قبلها.

(٤) تقول في تصغيرهما: مُجَمِّجٌ وَمُصَبِّجٌ، وذلك لانكسار ما قبلها.

(٥) تصغير غلام؛ وذلك لأن ما بعد ياء التصغير لا يكون إلا متحركاً والألف لا تقبل الحركة، وما قبل الألف لا يكون إلا معركاً، وباء التصغير لا تكون إلا ساكنة، فوجب قلب الألف حرفاً يتحرك بعد ياء التصغير ولا يمكن سكن ما قبله، فقلبت الألف ياء لمناسبتها ما قبلها، ولأنها لو قبلت واواً لزم بعد ذلك قبلها ياء كما في (سيد). تصحيح.

ياء بالواو، وهو القسم الثاني من إبدال حروف العلة بعضها من بعض، وينقسم إلى قسمين:

أحدهما: أن يلى كسرة، وذلك في خمسة مواضع:

الأول: أن يقع في آخر الكلمة، إما في اسم كـ"الداعي" والثاني كـ"واسا في فعل كـ"قوي"، ورخصي<sup>(١)</sup>.

الثاني: أن تقع في محل يشبه الآخر، لكون ما بعده في تقدير الانفصال، كوقوعها قبل تاء التانيث، كـ"أكسية"<sup>(٢)</sup>، وأضحجة<sup>(٣)</sup> فإن أصلها: أضحوجة<sup>(٤)</sup>، وكـ"عارية وثريجية"، أو قبل زيادتي فعلا، وهما الألف والنون كما إذا بنيت على مثال قطران من الغزو، فإنك تقول فيه غزيان، بقلب الواو ياء لوقوعها آخرًا بعد كسرة، ومقايضة<sup>(٥)</sup> بمعنى خُدام شاذ<sup>(٦)</sup>.

الثالث: أن يقع عينا لمصدر قد أعلت في فعله، وبعدها في المصدر ألف نحو: صيام، وقيام، واعتياد، وانقياد، فلو كانت العين في اسم كـ"سيواك" أو لم تعل في الفعل كـ"لواذ، وجوار" في مصدر لاوذ وجاور، أو لم يتعقبا ألف، كـ"حَال جَوْلًا، وعَاذ المريض عودًا، وعاج جَوْحًا"، امتنع قلبها ياء في ذلك كله، وإلى الأخير أشار بقوله:

... .. والفعل منه صحيح ... ..  
وقيده بالفعل ليجوز من قلبها ياء في نحو:

(١) أصلهما: الدسيو والدسيو، لأنهما من الدعوة وتتلوا.

(٢) أصلهما: قوي ورضي، لأنهما من القوة والرضوان.

(٣) جمع كساء.

(٤) هكذا في السخيين ولعلها: "أضحوة".

(٥) المقايضة: الخدام، الواحد مقتوي ومقتى أو مقتوين. ينظر: القاموس "قتو".

(٦) قياسه: شقاية.

٥٢٤- ... وإن بليت وإن طالت بك الطيل<sup>(١)</sup> ...

فإنه شاذ<sup>(٢)</sup> كما شذ التصحيح مع استيفاء شروط الإبدال في قولهم: "نار البعر نوار"<sup>(٣)</sup> بمعنى: نفر.

وجمع ذى عين أعل أو سَكَن فاحكم هذا الإبدال فيه حيث عَن وصححوها فَعَلَّة وفي فَعَل وجهان، والإعلان أولى كالحيل

هذا الموضع الرابع مما تبدل فيه الواو التالية للكسر ياء، وهي أن تقع<sup>(٤)</sup>

في موضع العين من جمع تكسير<sup>(٥)</sup> قد أعلت في مفردة، أو شبهت بالمثل لسكونها، فالأول: كـ"دار، وديار". والثاني: كـ"سوط، ومبياط" إلا أن شرط

هذا الثاني أن يليها ألف<sup>(٦)</sup> كما في المصدر، فلذلك أعلت في ثياب، وحياض، ورباض<sup>(٧)</sup>، وصححت في "فَعَلَّة" لعدم الألف، كقولهم: عَرَدَ وعَرَدَة

-للمسن من الإبل- وكُوز وكُوزَة -بالمحمة والمهمل- وأما القسم الأول فما يليها فيه ألف تتين إعلالها كـ"يباه، وشيأ" وما لم يليها فيه ألف كـ"فَعَل"

فذكر المصنف فيه وجهين أولاهما الإبدال، وغيره<sup>(٨)</sup> يقول

(١) هنا عجز بين من البسيط وهو للقطامي، وصدره قوله:

إنا مُحَيَّوْكَ فاسْلُمُ أيها الطَّلُّ ... ..

والطَّلُّ: جمع طيلة، وهي العُثْر. ينظر: اللسان "طول" ٤٣٨/١٣.

(٢) وقياسه: الطَّلُّ. (٣) وقياسه: يَبَار.

(٤) أي الرأ. (٥) صحيح اللام.

(٦) أي في الجمع. (٧) الأصل: ثياب، وجواض، ورواض.

(٨) قال صاحب منجد الطالبين مانصه: "وقد تعقبه أبو الحسن في شرحه بما يفيد أن الإبدال واجب وأن التصحيح شاذ". ينظر: ص ٩٧ منه.

ياء بالواو، وهو القسم الثاني من إبدال حروف العلة بعضها من بعض، وينقسم إلى قسمين:

أحدهما: أن يلى كسرة، وذلك في خمسة مواضع:

الأول: أن يقع في آخر الكلمة، إما في اسم كـ"الداعي" والثاني كـ"واسا في فعل كـ"قوي"، ورخصي<sup>(١)</sup>.

الثاني: أن تقع في محل يشبه الآخر، لكون ما بعده في تقدير الانفصال، كوقوعها قبل تاء التانيث، كـ"أكسية"<sup>(٢)</sup>، وأضحجة<sup>(٣)</sup> فإن أصلها: أضحوجة<sup>(٤)</sup>، وكـ"عارية وتريجية"، أو قبل زيادتي فعلا، وهما الألف والنون كما إذا بنيت على مثال قطران من الغزو، فإنك تقول فيه غزيان، بقلب الواو ياء لوقوعها آخرًا بعد كسرة، ومقايضة<sup>(٥)</sup> بمعنى خُدام شاذ<sup>(٦)</sup>.

الثالث: أن يقع عينا لمصدر قد أعلت في فعله، وبعدها في المصدر ألف نحو: صيام، وقيام، واعتياد، وانقياد، فلو كانت العين في اسم كـ"سيواك" أو لم تعل في الفعل كـ"لواذ، وجوار" في مصدر لاوذ وجاور، أو لم يتعقبها ألف، كـ"حَال جَوْلًا، وعَاذ المريض عَوْدًا، وعاج جَوَحًا"، امتنع قلبها ياء في ذلك كله، وإلى الأخير أشار بقوله:

... .. والفعل منه صحيح ... ..  
وقيده بالفعل ليجوز من قلبها ياء في نحو:

(١) أصلهما: الداسيو والداسيو، لأنهما من الدعوة وتتلوا.

(٢) أصلهما: قَوَوَ و رَضِيَوَ لأنهما من القوة والرضوان.

(٣) جمع كساء.

(٤) هكذا في السخيين ولعلها: "أضحوة".

(٥) المقايضة: الخُدام، الواحد مقتوى ومقتى أو مقتوين. ينظر: القاموس "قتو".

(٦) قياسه: شقايضة.

٥٢٤- ... وإن بليت وإن طالت بك الطيل<sup>(١)</sup> ...

فإنه شاذ<sup>(٢)</sup> كما شذ التصحيح مع استيفاء شروط الإبدال في قولهم: "نار البعر نوار"<sup>(٣)</sup> بمعنى: نفر.

وجمع ذى عين أعل أو سَكَنَ فاحكم هذا الإبدال فيه حيث عَنَ وصححوها فَعَلَّة وفي فَعَلَ وجهان، والإعلان أولى كالحيل

هذا الموضع الرابع مما تبدل فيه الواو التالية للكسر ياء، وهي أن تقع<sup>(٤)</sup>

في موضع العين من جمع تكسير<sup>(٥)</sup> قد أعلت في مفردة، أو شبهت بالمثل لسكونها، فالأول: كـ"دار، وديار". والثاني: كـ"سوط، ومبياط" إلا أن شرط

هذا الثاني أن يليها ألف<sup>(٦)</sup> كما في المصدر، فلذلك أعلت في ثياب، وحياض، ورباض<sup>(٧)</sup>، وصححت في "فَعَلَّة" لعدم الألف، كقولهم: عَرَدَ وعَرَدَة

-للمسن من الإبل- وكَوَز وكَوَزَة -بالمحمة والمهمل- وأما القسم الأول فما يليها فيه ألف تتين إعلالها كـ"يباه، وشيأ" وما لم يليها فيه ألف كـ"فَعَلَ"

فذكر المصنف فيه وجهين أولاهما الإبدال، وغيره<sup>(٨)</sup> يقول

(١) هنا عجز بين من البسيط وهو للقطامي، وصدره قوله:

إنا مُحَيَّوْكَ فاسْلُمُ أيها الطَّلَلُ ... ..

والطَّلَلُ: جمع طيلة، وهي العُثْر. ينظر: اللسان "طول" ٤٣٨/١٣.

(٢) وقياسه: الطَّلَل. (٣) وقياسه: يَبَار.

(٤) أي الرأ. (٥) صحيح اللام.

(٦) أي في الجمع. (٧) الأصل: ثياب، وجواض، ورواض.

(٨) قال صاحب منحد الطالبين مانصه: "وقد تعقبه أبو الحسن في شرحه بما يفيد أن الإبدال واجب وأن التصحيح شاذ". ينظر: ص ٩٧ منه.

يتعين الإعلال فيه لكثرة وروده، كـ"الحَيْلِ والدَّيْمِ، واليَقِيمِ" - في جمع قيمة أو قامة - ويحكم على ما جاء منه مصححاً كـ"جَوَجَ" - في جمع حاجة - بالشذوذ<sup>(١)</sup>، كما حكم بشذوذ "يُرَّة" لعدم الألف بعده، و"طِبَال" - في جمع طويل - لصحة العين وتحركها في المفرد، وأما **الصَّافِيَاتُ الجِيَادُ**<sup>(٢)</sup> فالحق أنه جمع "جَيْدٍ"<sup>(٣)</sup> لا جمع "جَوَادٍ" وله شرط آخر لم يذكره للمصنف، وهو: أن لا يعل لام مفردة، ولذلك صُحِّحت<sup>(٤)</sup> في نحو: "رَوَّاءٌ" و"جَوَّاءٌ" - جمع رِيَّانٍ<sup>(٥)</sup> من الماء وجَوَّ - كراهية لتوالي الإعلال؛ هذا كله فيما إذا كانت الواو متحركة - كما مثل - أما إذا<sup>(٦)</sup> سكنت فإنها تبدل ياءً بعد الكسرة مطلقاً، سواء كانت في موضع الفاء كـ"مِعَادٍ، ومِيزَانٍ"<sup>(٧)</sup> أو في موضع العين كـ"تِيرَانٍ، وحِيتَانٍ"<sup>(٨)</sup> ونحوهما مما صححت في مفرده

- (١) لأن قياسه: جَوَجَ، وذلك لسبق الواو بكسرة واعتلالها في الواحد.
- (٢) وإنما قالوا: يُرَّة ليكون القلب دليلاً على أنها جمع ثور من الحيوان، لا جمع ثور من الأقط.
- (٣) من الآية ٣١ من سورة ص.
- (٤) وعلى ذلك فلا شذوذ فيه. (٥) أي العين.
- (٦) أصلهما: رَوَّاءٌ وجَوَّاءٌ، أبدلت الياء والواو همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة، ولا يجوز مع ذلك إعلال عينهما فلا يتوالى إعلالان، إعلال العين بإبدالها ياءً للكسرة قبلها، وإعلال اللام بإبدالها همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة.
- (٧) في كلتا النسختين: رَوَّاءٌ، وهو تحريف، وأصل رِيَّانٍ: رَوَّيَانٌ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء.
- (٨) في ب: "لو" بدل "إذا".
- (٩) الأصل: يَوْعَادُ ويَوْزَانُ، من الوعد والوزن.
- (١٠) الأصل: يُوْزَانٌ ويُوْجَانٌ.

إوْتِرَانٍ، و...<sup>(٩)</sup>، وغيرهما مما أعلت في مفرده<sup>(١٠)</sup> وشرط ذلك أن لا يكون سكنها عارضاً لأجل الإدغام، فلذلك امتنع القلب في نحو: "الجِيَّوَادُ"<sup>(١١)</sup>، واعتُِّلَّوْطُ<sup>(١٢)</sup> وهذا هو الموضع الخامس ولم يذكره المصنف مع شهرته. **وَالسَّوَاوُ لَاماً بَعْدَ فَتْحٍ يَا أَنْقَلَبْ كَالْمُطَيَّانِ يُرَضِّيَانِ، وَوَجِبْ إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفٍ وَيَا كَمَوْقِيْ بِلَا هَا أَغْشَرَفٍ وَيُكْسِرُ الْمُضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ "هَيْئَمٌ" عِنْدَ جَمْعِ "أَهْيَمًا"** هذا القسم الثاني مما تبدل فيه الواو ياءً وإن لم تتقدمها كسرة ويقع ذلك في ستة مواضع:

أحدها: هذا، وذلك إذا وقعت لاماً للكلمة وقبلها فتحة، سواء كان ذلك في اسم كـ"المُطَيَّانِ"<sup>(١٣)</sup> أو في فعل كـ"يُرَضِّيَانِ"<sup>(١٤)</sup> ومثلهما: أعطيت وزَكَيْتَ<sup>(١٥)</sup>، ويشذو ذلك أن تكون الواو رابعة فأكثر، ولذلك لم تنقلب في

- (١) كلمة غير مفروضة ولعلها "جِيَّوَانٌ". (٢) ما بين المقرفين ساقط من: أ.
- (٣) هو دوام السير مع السرعة؛ اللسان "جلد" ١٤/٥.
- (٤) هو التعلق بالعتق، يقال اعتلوط بعبيره إذا تعلق بعبقه وعلاه؛ اللسان "علط" ٢٢٩/٩.
- (٥) اسم مفعول من: أعطى وقد اتصلت به علامة التنبيه، وقد أبدلت واؤه ياءً وإن لم تقع بعد كسرة حملاً لاسم المفعول على اسم الفاعل لوجود الكسرة قبل آخر المحمول عليه.
- (٦) فعل مضارع مبني للمفعول وقد اتصلت به علامة التنبيه، وقد أبدلت واؤه ياءً، وإن لم تقع بعد كسرة حملاً على المعنى المبني للفاعل منه.
- (٧) ذلك بإبدال الواو ياءً لأن همزة صيرت الواو رابعة بخلاف عَطَوْتُ وَزَكَيْتُ وكَسَرْتُ فإن الواو فيها ثالثة.

يتعين الإعلال فيه لكثرة وروده، كـ "الحَيْلِ والدَّيْمِ، واليَقِيمِ" - في جمع قيمة أو قامة - ويحكم على ما جاء منه مصححاً كـ "جَوَجَ" - في جمع حاجة - بالشذوذ<sup>(١)</sup>، كما حكم بشذوذ "يُزِيءُ"<sup>(٢)</sup> لعدم الألف بعده، و "طِيَالٌ" - في جمع طويل - لصحة العين وتحريكها في المفرد، وأما **الضَّافِيَاتُ الجِيَادِيَّةُ**<sup>(٣)</sup> فالحق أنه جمع "جَيْدٍ"<sup>(٤)</sup> لا جمع "جَوَادٍ" وله شرط آخر لم يذكره للمصنف، وهو: أن لا يعل لام مفردة، ولذلك صُحِّحت<sup>(٥)</sup> في نحو: "رَوَايَ"<sup>(٦)</sup> و"جَوَايَ" - جمع رِيَانٍ<sup>(٧)</sup> من الماء وجَوَ - كراهية لتوالي الإعلال؛ هذا كله فيما إذا كانت الواو متحركة - كما مثل - أما إذا<sup>(٨)</sup> سكنت فإنها تبدل ياءً بعد الكسرة مطلقاً، سواء كانت في موضع الفاء كـ "مِعَادٍ، ومِيزَانٍ"<sup>(٩)</sup> أو في موضع العين كـ "تِيْرَانٍ، وحِيتَانٍ"<sup>(١٠)</sup> ونحوهما مما صححت في مفرده

(١) لأن قياسه: جَوَجَ، وذلك لسبق الواو بكسرة واعتلالها في الواحد.

(٢) وإنما قالوا: يُزِيءُ ليكون القلب دليلاً على أنها جمع ثور من الحيوان، لا جمع ثور من الأقط.

(٣) من الآية ٣١ من سورة ص -.

(٤) وعلى ذلك فلا شذوذ فيه. (٥) أي العين.

(٦) أصلهما: رواي وجروا، أبدلت الياء والواو همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة، ولا يجوز مع ذلك إعلال عينهما فلا يتوالى إعلالان، إعلال العين بإبدالها ياءً للكسرة قبلها، وإعلال اللام بإبدالها همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة.

(٧) في كلتا النسختين: راي، وهو تحريف، وأصل رِيَانٍ: رَوِيَانٌ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء.

(٨) في ب: "لو" بدل "إذا".

(٩) الأصل: يُوْعَادُ ويُوْزَنُ، من الوعد والوزن.

(١٠) الأصل: يُؤْرَانُ ويُؤْتَانُ.

إِوْتِيْرَانٍ، و...<sup>(١)</sup>، وغيرهما مما أعلت في مفرده<sup>(٢)</sup> وشرط ذلك أن لا يكون سكنوها عارضاً لأجل الإدغام، فلذلك امتنع القلب في نحو: "اجْيُوَادُ"<sup>(٣)</sup>، واعتُِّلَّوْطُ<sup>(٤)</sup> وهذا هو الموضع الخامس ولم يذكره المصنف مع شهرته.

والسواوُ لاسماً بعد فتح يا أنقلبَ كالمُعْطِيَانِ يُرْضِيَانِ، ووجِبَ إِبْسَدَانٌ وإِوْ بعد ضم من ألفٍ ويا كموقنٍ بهذا هـا اغْشِرَفَ وَيُكْسِرُ المضمومُ في جمعٍ كما يقال "هَيْمٌ" عند جمع "أَهْيَمًا" هذا القسم الثاني مما تبدل فيه الواو ياءً وإن لم تتقدمها كسرة ويقع ذلك في ستة مواضع:

أحدها: هذا، وذلك إذا وقعت لاسماً للكلمة وقبلها فتحة، سواء كان ذلك في اسم كـ "المُعْطِيَانِ"<sup>(٥)</sup> أو في فعل كـ "يُرْضِيَانِ"<sup>(٦)</sup> ومثلهما: أعطيت وزَكَيْتَ<sup>(٧)</sup>، ويشروط لذلك أن تكون الواو رابعة فأكثر، ولذلك لم تنقلب في

(١) كلمة غير مفروضة ولعلها "جِيَوَانٌ". (٢) ما بين المعرفين ساقط من: أ.

(٣) هو دوام السير مع السرعة؛ اللسان "جلدٌ" ١٤/٥.

(٤) هو التعلق بالعتق، يقال اعتلّوْطَ بعبيره إذا تعلق بعبقه وعلاه؛ اللسان "علطٌ" ٢٢٩/٩.

(٥) اسم مفعول من: أعطى وقد اتصلت به علامة التنبيه، وقد أبدلت واؤه ياءً وإن لم تقع بعد كسرة حملاً لاسم المفعول على اسم الفاعل لوجود الكسرة قبل آخر المحمول عليه.

(٦) فعل مضارع مبني للمفعول وقد اتصلت به علامة التنبيه، وقد أبدلت واؤه ياءً، وإن لم تقع بعد كسرة حملاً على المعنى المبني للفاعل منه.

(٧) ذلك بإبدال الواو ياءً لأن همزة صيرت الواو رابعة بخلاف عَطَوْتُ وزَكَيْتُ وكَسَرْتُ فإن الواو فيها ثالثة.

نحو: كَسَوْتُ، وَزَكَوْتُ، مع كونها لاماً تالية لفتحة، بخلاف تداعينا وتعادينا<sup>(١)</sup> وما تقدم ثم ذكر القسم الثالث والرابع من إبدال حروف العلة بعضها من بعض، فالثالث إبدال الواو من الألف، ويجب في الواقعة بعد ضمة، كما في: تَوَيْع، وَغُودِر، قال تعالى: ﴿هُمَا وَوَرَيْ عَنْهُمَا﴾<sup>(٢)</sup> ولا يقع ذلك إلا في هذه المسألة خاصة.

والرابع: إبدال الواو من الياء ويكون في أربعة مواضع:

أحدها: أن تقع بعد ضمة<sup>(٣)</sup> -أيضاً- كما في مَوْقِن<sup>(٤)</sup>، وشرطها أن تكون ساكنة لغیر الإدغام<sup>(٥)</sup> في غير جمع، فلو تحركت نحو: الْحَيَامُ أو كان سكونها للإدغام كـ "حِيضَت"<sup>(٦)</sup> هنأ<sup>(٧)</sup> أو كانت في جمع كـ "يَيْض، وَهَيْم" -في جمع أهيم- امتنع الإبدال<sup>(٨)</sup>، إلا أنه يتعين في الجمع ما ذكره المصنف من كسر المضموم قبلها، قال تعالى: ﴿فَشَارِبُونَ شَرْبَ الْهِيمِ﴾<sup>(٩)</sup> ﴿جُدَّدَ يَيْضٌ﴾<sup>(١٠)</sup>.

وواواً أَثَرُ الضَّمِّ زُذَّ الْيَامَتِي أَلْفِي لَامَ فَعَلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ نَا كَتَاءِ بَانَ مِنْ رَمَى كَمَقْدَرَةٍ كَذَا إِذَا كَسَبَعَانِ صَيَّرَةٍ

- (١) الأصل: تَدَاعَرْنَا وتَعَادَوْنَا فأبدلت الواو ياءً مع كون مضارعه لا كسر قبل آخره حتى يجعل الماضي عليه ولكنهم حملوه على مصدره وهو: التَّدَاعَى والتَّعَادَى.
- (٢) من الآية ٢٠، من سورة الأعراف. (٣) سواء كانت في اسم أو فعل.
- (٤) الأصل: مَيَّوْن، من اليقين أبدلت الياء واواً لوقوعها بعد ضمة.
- (٥) لأن الدغنين بمنزلة الحرف الواو.
- (٦) لو مثل بـ "حِيضٍ" جمع حائض، أو بنحوه لكان أولى.
- (٧) لأنها مع الحركة تعاضت عن الإبدال، ومع الجمع استغلت الياء والضمة.
- (٨) من الآية ٥٥ من سورة الواقعة. (٩) من الآية ٢٧ من سورة فاطر.

هذا للموضع الثاني مما تبدل فيه الواو من الياء، وذلك أن تقع إثر ضمة في ثلاث مسائل:

الأولى: أن تكون لاماً لفعل، كـ "قَضَوُ الرَّجُلُ وَهَوُ" مراداً بهما التعجب من قضائه وعقله.

الثانية: أن تكون لاماً لاسم ختم بناءً بنيت الكلمة عليها<sup>(١)</sup>، كأن تبني من "رَمَى" مثل "مَقْدَرَةٍ" فإنك تقول فيه: مَرْمُوءَ<sup>(٢)</sup> بإبدال الياء واواً، فلو لم تُبَيِّنْ الكلمة على الياء، بل لحقت بها للدلالة على معنى المرأة، نحو: "تَوَائِيَّة" للمرة من التواني سلمت الياء فيه، كما تسلم في الجرد منها، فإن أصله: تَوَائِيًا -بضم العين- كالتَّقَاعُدُ والتَّكَاوُلُ، فأبدلت ضمته كسرة لتسلم الياء<sup>(٣)</sup>.

الثالثة: أن تكون لاماً لاسم ختم بالألف والنون المزيديتين، كما إذا بنيت من "رَمَى" مثل "سَبْعَانٍ" -اسم موضع- وهو مراد المصنف، ولذلك أبقى الألف مع دخول الجار، أو تننية سبع فإنك تقول فيه رَمَوَانِ<sup>(٤)</sup> -بإبدال الياء واواً-.

- (١) أي من أول الأمر، ولم يسبق لها حذف.
- (٢) الأصل: مَرْمُوءِيَّة، أبدلت الياء واواً لوقوعها بعد ضمة.
- (٣) أي من القلب واواً، ثم إنه بقي الإعلال، وهو إبدال الضمة كسرة على حاله ولم يتغير بإعادة الضمة إلى أصلها وإبدال الياء واواً لأن ذلك يؤدي إلى وقوع اسم معرب في آخره واو قبلها ضمة لازمة، لأن الناء العارضة في حكم الانفصال. التصريح ٣٨٤/٢.
- (٤) الأصل: رَمَوَانِ، أبدلت الياء واواً لوقوعها بعد ضمة.



نحو: كَسَوْتُ، وَزَكَوْتُ، مع كونها لاماً تالية لفتحة، بخلاف تداعينا وتعادينا<sup>(١)</sup> وما تقدم ثم ذكر القسم الثالث والرابع من إبدال حروف العلة بعضها من بعض، فالثالث إبدال الواو من الألف، ويجب في الواقعة بعد ضمة، كما في: تَوَيْع، وَغُودِر، قال تعالى: ﴿هُمَا وَوَرَيْ عَنْهُمَا﴾<sup>(٢)</sup> ولا يقع ذلك إلا في هذه المسألة خاصة.

والرابع: إبدال الواو من الياء ويكون في أربعة مواضع:

أحدها: أن تقع بعد ضمة<sup>(٣)</sup> -أيضاً- كما في مَوْقِن<sup>(٤)</sup>، وشرطها أن تكون ساكنة لغیر الإدغام<sup>(٥)</sup> في غير جمع، فلو تحركت نحو: الْحَيَامُ أو كان سكونها للإدغام كـ "حِيضَت"<sup>(٦)</sup> هنأ<sup>(٧)</sup> أو كانت في جمع كـ "يَيْض، وَهِيَم" -في جمع أهيم- امتنع الإبدال<sup>(٨)</sup>، إلا أنه يتعين في الجمع ما ذكره المصنف من كسر المضموم قبلها، قال تعالى: ﴿فَشَارِبُونَ شَرْبَ الْهِيمِ﴾<sup>(٩)</sup> ﴿جُدَّدَ يَيْضٌ﴾<sup>(١٠)</sup>.

وواواً أَثَرَ الضَّمِّ زُءَ الْيَامَتِي أَلْفِي لَامَ فَعَلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ نَا كَتَاءِ بَانَ مِنْ رَمَى كَمَقْدَرَةٍ كَذَا إِذَا كَسَبَعَانِ صَيَّرَةٍ

- (١) الأصل: تَدَاعَرْنَا وتَعَادَوْنَا فأبدلت الواو ياءً مع كون مضارعه لا كسر قبل آخره حتى يجعل الماضي عليه ولكنهم حملوه على مصدره وهو: التَدَاعَى والتَعَادَى.
- (٢) من الآية ٢٠، من سورة الأعراف. (٣) سواء كانت في اسم أو فعل.
- (٤) الأصل: مَيَّوْن، من اليقين أبدلت الياء واواً لوقوعها بعد ضمة.
- (٥) لأن الدغنين بمنزلة الحرف الواو.
- (٦) لو مثل بـ "حِيضٍ" جمع حائض، أو بنحوه لكان أولى.
- (٧) لأنها مع الحركة تعاضت عن الإبدال، ومع الجمع استغلت الياء والضمة.
- (٨) من الآية ٥٥ من سورة الواقعة. (٩) من الآية ٢٧ من سورة فاطر.

هذا للموضع الثاني مما تبدل فيه الواو من الياء، وذلك أن تقع إثر ضمة في ثلاث مسائل:

الأولى: أن تكون لاماً لفعل، كـ "قَضَوُ الرَّجُلُ وَهَوُ" مراداً بهما التعجب من قضائه وعقله.

الثانية: أن تكون لاماً لاسم ختم ببناء بنيت الكلمة عليها<sup>(١)</sup>، كأن تبني من "رَمَى" مثل "مَقْدَرَةٍ" فإنك تقول فيه: مَرْمُوءَ<sup>(٢)</sup> بإبدال الياء واواً، فلو لم تُبَنَّ الكلمة على الياء، بل لحقت بها للدلالة على معنى المرأة، نحو: "تَوَائِيَةِ" للمرة من التواني سلمت الياء فيه، كما تسلم في الجرد منها، فإن أصله: تَوَائِيًا -بضم العين- كالتَّقَاعُدِ والتَّكَاثُلِ، فأبدلت ضمته كسرة لتسلم الياء<sup>(٣)</sup>.

الثالثة: أن تكون لاماً لاسم ختم بالألف والنون المزدتين، كما إذا بنيت من "رَمَى" مثل "سَبْعَانٍ" -اسم موضع- وهو مراد المصنف، ولذلك أبقى الألف مع دخول الجار، أو تننية سبع فإنك تقول فيه رَمُوان<sup>(٤)</sup> -بإبدال الياء واواً-.

- (١) أي من أول الأمر، ولم يسبق لها حذف.
- (٢) الأصل: مَرْمُوءِي، أبدلت الياء واواً لوقوعها بعد ضمة.
- (٣) أي من القلب واواً، ثم إنه بقي الإعلال، وهو إبدال الضمة كسرة على حاله ولم يتغير بإعادة الضمة إلى أصلها وإبدال الياء واواً لأن ذلك يؤدي إلى وقوع اسم معرب في آخره واو قبلها ضمة لازمة، لأن الناء العارضة في حكم الانفصال. التصريح ٣٨٤/٢.
- (٤) الأصل: رَمُوان، أبدلت الياء واواً لوقوعها بعد ضمة.

وان تكن عيناً لَفْعَلَى وصفاً فذلك بالوجهين عنهم يُفْعَلَى هذا للموضع الثالث مما تبدل فيه الياء واواً، وهو ما إذا وقعت عيناً "فَعَلَى" ثم هذا الإبدال ينقسم إلى لازم وجائز، فاللازم فيما إذا كان [فَعَلَى] اسماً أو مصدرًا، وهذا مفهوم من كلام المصنف لتقييد الجائز بما إذا كان<sup>(١)</sup> وصفاً، ويصح تمثيل القسمين بـ"طَوْرِي" لأنها إما اسم لشجرة في الجنة [وإما مصدر من الطيب والجائز ما كان فيه فَعَلَى وصفاً]<sup>(٢)</sup> فإنه يميز فيه إبدال الياء واواً، وإبقاء ضمة الفاء، وعلى ذلك جاء الطَوْرِي والكُوْسَى والخَوْرِي - مؤنثات أطيب وأخير<sup>(٣)</sup> - وتصحيح الياء وقلب الضمة كسرة، وعلى ذلك جاء قوله تعالى: ﴿قَسَمَةَ حِيزَيْنِ﴾<sup>(٤)</sup> أي: جائزة، وقولهم: "مثنية حِيَكَي" وهي التي يتحرك فيها المنكيان، هذا تقدير كلام المصنف، وقال غيره<sup>(٥)</sup>: إن كانت الصفة جارية بحرى الأسماء كسأئت أفعّل التفصيل فالإبدال وإلا فالتصحيح.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٣) في ب: "خير" وهو مخفف "أخير" وفي أ: "خيرة"، وهو تحريف.

(٤) من الآية ٢٢، من سورة النجم.

(٥) المراد به سيويه ومن تبعه من أهل التصريف. ينظر ذلك في: شرح للمراتي ٤٢/٦، وأوضح المسالك ٣٩٤/٤، والتصريح ٣٨٦/٢، وشرح الأسموني ٣١٠/٤.

### خصـل

من لام فَعَلَى اسماً أتى الواوُ بَدَلٌ بياء، كتَقَوَى - غالباً - جازاً البديل بالعكس جاء لام فَعَلَى وصفاً وكَوْنُ قَصْوَى نادراً لا يخفى الموضع الرابع مما تبدل فيه واواً، وهو ما إذا وقعت لاماً لَفْعَلَى، اسماً كـ«التَّقَوَى، والفتَوَى، والشَّرَوَى»<sup>(١)</sup> أصلها تقي، لأنك تقول في الفعل: اتقيت، فقلبو الياء واواً ليفرقوا بين الاسم والصفة، فإنهم قالوا في الصفة: امرأة خَزَيَا<sup>(٢)</sup> وصَدَيَا<sup>(٣)</sup>، وعصوا الاسم بالإعلال لحفته<sup>(٤)</sup>؛ ثم إعلاله غالب، كما ذكر المصنف، لا لازم، لأنه جاء في الأسماء: «رَبَا وَسَعْيَا» - لمكان - وطُعْيَا - اسم لولد البقرة الوحشية، وفي حرم القاعدة بهذا نظراً؛ أما الأول: فهو في الأصل وصف، قالوا: "رائحة رباً" أي ممتلئة طيباً، وأما الثاني والثالث: فالأشهر فيهما ضم الفاء فاستصحب التصحيح على لغة الفتح لعروضه، وأما فَعَلَى المضموم الفاء فما كان منه وصفاً فقد جاء بالعكس فنقلب واوه ياءً، كـ«الحياة الدُّنْيَا، ودرجة عُلْيَا»<sup>(٥)</sup> وهو الموضع الثاني مما تبدل فيه الواو ياءً

(١) أصلها: تقياء، وشرباً من قيت وشريت، أبدلت الياء واواً ومعنى الشَّرَوَى: الخيل.

(٢) قال في اللسان: خَزَيَ يَخْزِي خَزَايَةً من الاستحياء، وامرأة خَزَيَا، وقال: الخِزْيُ:

الفران والسوء، اللسان "خزا" ٢٤٧/١٨.

(٣) الصَّدَى: شدة العطش؛ اللسان "صدى" ١٨٥/١٩.

(٤) أي فهو للنتل أجمل.

(٥) أصل الدُّنْيَا والدُّنْيَا: الدُّنْوَى والدُّنْوَى، لأنهما من الدُّنْوِ والدُّنْوِ فلبت الواو فيهما

ياءً لاستتقال الواو مع الضمة وعلامة التأنيث في الصفة، فحففت لاهما بقلبها

ياءً التصريح ٣٨٠/٢.

وان تكن عيناً لَفَعْلَى وصفاً فذلك بالوجهين عنهم يُفْعَلَى هذا للموضع الثالث مما تبدل فيه الياء واواً، وهو ما إذا وقعت عيناً "فَعْلَى" ثم هذا الإبدال ينقسم إلى لازم وجائز، فاللازم فيما إذا كان [فَعْلَى] اسماً أو مصدرًا، وهذا مفهوم من كلام المصنف لتقييد الجائز بما إذا كان<sup>(١)</sup> وصفاً، ويصح تمثيل القسمين بـ"طَوْرِي" لأنها إما اسم لشجرة في الجنة [وإما مصدر من الطيب والجائز ما كان فيه فَعْلَى وصفاً<sup>(٢)</sup>] فإنه يميز فيه إبدال الياء واواً، وإبقاء ضمة الفاء، وعلى ذلك جاء الطَوْرِي والكُوْسَى والخَوْرِي - مؤنثات أطيب وأخير<sup>(٣)</sup> - وتصحيح الياء وقلب الضمة كسرة، وعلى ذلك جاء قوله تعالى: ﴿قَسَمَةَ حِيزَيْنِ﴾<sup>(٤)</sup> أي: جائزة، وقولهم: "مثنية حِيَكَي" وهي التي يتحرك فيها المنكيان، هذا تقدير كلام المصنف، وقال غيره<sup>(٥)</sup>: إن كانت الصفة جارية بحرى الأسماء كسأئت أفعلل التفصيل فالإبدال وإلا فالتصحيح.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: أ.

(٣) في ب: "خير" وهو مخفف "أخير" وفي أ: "خيرة"، وهو تحريف.

(٤) من الآية ٢٢، من سورة النجم.

(٥) المراد به سيويه ومن تبعه من أهل التصريف. ينظر ذلك في: شرح للمرادي ٤٢/٦، وأوضح المسالك ٣٩٤/٤، والتصريح ٣٨٦/٢، وشرح الأسموني ٣١٠/٤.

### فصل

من لام فَعْلَى اسماً أتى الواوُ بَدَلٌ بَاءً، كَتَقَوَى - غالباً - جازاً البديل بالعكس جاء لام فَعْلَى وصفاً وَكَوْنُ فَعْوَى نادراً لا يخفى الموضع الرابع مما تبدل فيه واواً، وهو ما إذا وقعت لاماً لَفَعْلَى، اسماً كـ«التَّقَوَى، والفتَوَى، والشَّرَوَى»<sup>(١)</sup> أصلها تقي، لأنك تقول في الفعل: اتقيت، فقلبو الياء واواً ليفرقوا بين الاسم والصفة، فإنهم قالوا في الصفة: امرأة خَزَيَا<sup>(٢)</sup> وصَدَيَا<sup>(٣)</sup>، وعصوا الاسم بالإعلال لحفته<sup>(٤)</sup>؛ ثم إعلاله غالب، كما ذكر المصنف، لا لازم، لأنه جاء في الأسماء: «رَبَا وَسَعْيَا» - لمكان - وطَعْيَا - اسم لولد البقرة الوحشية، وفي حرم القاعدة بهذا نظراً؛ أما الأول: فهو في الأصل وصف، قالوا: "رائحة رباً" أي ممتلئة طيباً، وأما الثاني والثالث: فالأشهر فيهما ضم الفاء فاستصحب التصحيح على لغة الفتح لعروضه، وأما فَعْلَى المضموم الفاء فما كان منه وصفاً فقد جاء بالعكس فنقلب واوه ياءً، كـ«الحياة الدُّنْيَا، ودرجة عُلْيَا»<sup>(٥)</sup> وهو الموضع الثاني مما تبدل فيه الواو ياءً

(١) أصلها: تقياً، وشرباً من قيت وشريت، أبدلت الياء واواً ومعنى الشَّرَوَى: الخيل.

(٢) قال في اللسان: خَزَيَ يَخْزِي خَزَايَةً من الاستحياء، وامرأة خَزَيَا، وقال: الخِزْيُ:

الفران والسوء، اللسان "خزا" ٢٤٧/١٨.

(٣) الصَّدَى: شدة العطش؛ اللسان "صدى" ١٨٥/١٩.

(٤) أي فهو للنتل أجمل.

(٥) أصل الدُّنْيَا والدُّنْيَا: الدُّنْوَى والدُّنْوَى، لأنهما من الدُّنْوِ والدُّنْوِ فلبت الواو فيهما

ياءً لاستتقال الواو مع الضمة وعلامة التأنيث في الصفة، فحففت لاهما بقلبها

ياءً التصريح ٣٨٠/٢.

دون تقدم الكسرة عليها؛ وكون "قُصُوْى" نادراً مع تقرر<sup>(١)</sup> هذا الأصل لا يخفى على متأمله، لأنه وصف، ولذلك تقول فيه بنو عجم: قُصِيَا عَلَى الْقِيَاسِ، وما كان منه اسماً لم تبدل واؤه بل تصحح، كـ«رُطُوْى» و«خُزُوْى» مكانين.

### خـ

إِنْ يَسْكُنُ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتِّصَلَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرَبِيًّا فَيَاءُ الْوَاوِ أَفْلَسٌ مُدْغِمًا وَشَدَّ مُغْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُمِيَا  
هذا الموضع الثالث مما تبدل فيه الواو ياءً دون تقدم الكسرة، وهي أن تلتقي مع الياء في كلمة واحدة، ويسكن السابق منهما، ويعربان من<sup>(٢)</sup> عُرُوضٍ أحدهما ذاتاً وسكوناً<sup>(٣)</sup>، فإنك تقلب الواو ياءً<sup>(٤)</sup>، ثم تدغمها في الياء التي تليها، سواء كانت الواو<sup>(٥)</sup> سابقة كـ"طَيٍّ، وَلَيٍّ" -مصدر طَوَّيْتُ وَلَوَّيْتُ- فإن أصلهما طَوَّيٌّ وَلَوَّيٌّ، لأن "فَعْلًا" المتعدي مصدره "الفَعْلُ" -غالباً- كـ"الضَّرْبُ والفَتْلُ" أو بالعكس<sup>(٦)</sup>، كـ"سَيٍّ، وَهَيٍّ" إذ أصلهما سَيَّوْدٌ وَهَيَّوْدٌ

(١) في ب: "تقدم" موضع: "تقرر"، وهو غريب.

(٢) في أ: "عد".

(٣) مثال عُرُوضِ اللغات: رُوِيَّةٌ -مخفف رُوِيَّةٌ- ومثال عُرُوضِ السكون: قَوِيٌّ -مخفف قَوِيٌّ بكسر الواو-.

(٤) أي وجوباً وبشرط لذلك أن لا يكونا في تصغير ما يُكسَّرُ على مفاعيل نحو: جَدُولٌ وَأَسْوَدٌ -للحجة- فإنه يجوز في مصغره الإعلال تقول: جَدَّيْلٌ وَأَسْدِيدٌ، والتصحيح فتقول: جَدَّيْلٌ وَأَسْدِيدٌ، جملاً على تكسيره، كما سيذكر الشارح.

(٥) ساقطة من ب.

(٦) أي: كانت الياء سابقة.

-فَيَّيْلٌ<sup>(١)</sup>- من سَادَ يَسُودُ، وهان يَهُونُ، ولا يفعل ذلك مع عدم التقائهما، كـ"زَيَّيْتُونَ" ولا مع التقائهما في كلمتين نحو: «كَيْلِي وَاهِي، وَيَدْعُو يَاسِير» ولا مع تحريك السابق منهما كـ«طَوِيل، وَخُرَيْمِر، وَغَيْرُ»<sup>(٢)</sup> ولا مع عُرُوضٍ أحد الحرفين ذاتاً، كـ"رُوِيَّةٌ" مخففة من رُوِيَّةٌ، ويُوَيِّعُ، فإن الواو في الأول تبدل من الهززة، وفي الثاني بدل من الألف<sup>(٣)</sup>، لا أصلية، ولا مع عُرُوضِ السكون نحو: نُؤَيٌّ مخففاً من نُؤَيٍّ، على لغة من<sup>(٤)</sup> يقول عَلِمَ في عَلِمَ -يسكون وسطه- وما جاء معطى غير ما قد رسم له من التصحيح أو الإعلال على الوجه المذكور فتشاذ؛ فمما شذ إعلاله مع عدم استيفاء شروطه، قراءة<sup>(٥)</sup> بعضهم: «إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَا تَعْبُرُونَ»<sup>(٦)</sup> -بالقلب والإدغام مع عُرُوضِ

(١) أي: بكسر العين، وهذا مذهب المحققين من البصريين؛ وذهب البغداديون إلى أنه "يُفَيِّلُ" -يفتح العين- كـ"شَيْئُهُمْ، وَصَيَّرْنِي" نُقِلَ إِلَى "فَيَّيْلُ" -بكسر العين- قالوا: لأننا لم نر في الصحيح ما هو على فَيَّيْلٍ -بالكسر- وهذا ضعيف، لأن المعتل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح، فيجوز أن يكون هذا بناءً مختصاً بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بِفَعْلَةٍ، كقُضَاةٍ وَرُسَاةٍ، ولو كان سيد فَيَّيْلًا -بالفتح- لقالوا فيه: سَيَّدَ، بالفتح. التصريح ٣٨١/٢.

(٢) بتحريك الواو بالكسر في الأول، وتحريكها بالفتح في الثاني وتحريك الياء بالضم في الثالث.

(٣) هم قبيلة بكر بن وائل، وكثير من بني عجم. ينظر: الكتاب ١١٣/٤.

(٤) في كلتا النسخين. "في قراءة".

(٥) من الآية ٤٣ من سورة يوسف؛ وهذه القراءة لبديل الهززة واواً، وقلب الواو المبدلة ياءً وإدغامها في الياء بعدها وهي قراءة أبي جعفر، وهززة في أحد الوجهين عنده عند الوقف عليها. ينظر: البلور الزاهرة ص ١٦١.

دون تقدم الكسرة عليها؛ وكون "قُصُوْى" نادراً مع تقرر<sup>(١)</sup> هذا الأصل لا يخفى على متأمله، لأنه وصف، ولذلك تقول فيه بنو عجم: قُصِيَا عَلَى الْقِيَاسِ، وما كان منه اسماً لم تبدل واؤه بل تصحح، كـ«رُطُوْى» و«خُزُوْى» مكانين.

### خـ

إِنْ يَسْكُنُ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتِّصَلَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرَبِيًّا فَيَاءُ الْوَاوِ أَفْلَسٌ مُدْغِمًا وَشَدَّ مُغْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُمِيَا  
هذا الموضع الثالث مما تبدل فيه الواو ياءً دون تقدم الكسرة، وهي أن تلتقي مع الياء في كلمة واحدة، ويسكن السابق منهما، ويعربان من<sup>(٢)</sup> عُرُوضٍ أحدهما ذاتاً وسكوناً<sup>(٣)</sup>، فإنك تقلب الواو ياءً<sup>(٤)</sup>، ثم تدغمها في الياء التي تليها، سواء كانت الواو<sup>(٥)</sup> سابقة كـ"طَيٍّ، وَلَيٍّ" -مصدر طَوَّيْتُ وَلَوَّيْتُ- فإن أصلهما طَوَّيٌّ وَلَوَّيٌّ، لأن "فَعْلًا" المتعدي مصدره "الفَعْلُ" -غالباً- كـ"الضَّرْبُ والفَتْلُ" أو بالعكس<sup>(٦)</sup>، كـ"سَيٍّ، وَهَيٍّ" إذ أصلهما سَيَّوْهُ وَهَيَّوْهُ

(١) في ب: "تقدم" موضع: "تقرر"، وهو غريب.

(٢) في أ: "عد".

(٣) مثال عُرُوضِ اللغات: رُوِيَّةٌ -مخفف رُوِيَّةٌ- ومثال عُرُوضِ السكون: قَوِيٌّ -مخفف قَوِيٌّ بكسر الواو-.

(٤) أي وجوباً وبشرط لذلك أن لا يكونا في تصغير ما يُكسَّرُ على مفاعِل، نحو: جَدُولٌ وَأَسْوَدٌ -للحجة- فإنه يجوز في مصغره الإعلال تقول: جَدَّيْلٌ وَأَسْدِيدٌ، والتصحيح فتقول: جَدَّيْلٌ وَأَسْدِيدٌ، جملاً على تكسيره، كما سيذكر الشارح.

(٥) ساقطة من ب.

(٦) أي: كانت الياء سابقة.

-فَيَّيْلٌ<sup>(١)</sup>- من سَادَ يَسُودُ، وهان يَهُونُ، ولا يفعل ذلك مع عدم التقائهما، كـ"زَيَّيْتُونَ" ولا مع التقائهما في كلمتين نحو: «كَيْلِي وَاهِي، وَيَدْعُو يَاسِير» ولا مع تحريك السابق منهما كـ«طَوِيل، وَخُرَيْمِر، وَغَيْرُ»<sup>(٢)</sup> ولا مع عُرُوضٍ أحد الحرفين ذاتاً، كـ"رُوِيَّةٌ" مخففة من رُوِيَّةٌ، ويُوَيِّعُ، فإن الواو في الأول تبدل من الهَمْزَةِ، وفي الثاني بدل من الألف<sup>(٣)</sup>، لا أصلية، ولا مع عُرُوضِ السكون نحو: نُؤَيٌّ مخففاً من نُؤَيٍّ، على لغة من<sup>(٤)</sup> يقول عَلِمَ في عَلِمَ -يسكون وسطه- وما جاء معطًى غير ما قد رسم له من التصحيح أو الإعلال على الوجه المذكور فتشاذ؛ فمما شذ إعلاله مع عدم استيفاء شروطه، قراءة<sup>(٥)</sup> بعضهم: «إِنْ كُنْتُمْ لِلرَّيَا تَقْبُرُونَ»<sup>(٦)</sup> -بالقلب والإدغام مع عُرُوضِ

(١) أي: بكسر العين، وهذا مذهب المحققين من البصريين؛ وذهب البغداديون إلى أنه "يُفَّيْلٌ" -يفتح العين- كـ"شَيْئُهُمْ، وَصَيَّرْنِي" نُفِّلَ إِلَى "فَيَّيْلٍ" -بكسر العين- قالوا: لأننا لم نر في الصحيح ما هو على فَيَّيْلٍ -بالكسر- وهذا ضعيف، لأن المعتل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح، فيجوز أن يكون هذا بناءً مختصاً بالمعتل كاختصاص جمع فاعِل منه بِفَعْلَةٍ، كقُضَاةٍ وَرُسَاةٍ، ولو كان سيد فَيَّيْلًا -بالفتح- لقالوا فيه: سَيَّدَ، بالفتح. التصريح ٣٨١/٢.

(٢) بتحريك الواو بالكسر في الأول، وتحريكها بالفتح في الثاني وتحريك الياء بالضم في الثالث.

(٣) هم قبيلة بكر بن وائل، وكثير من بني عجم. ينظر: الكتاب ١١٣/٤.

(٤) في كلتا النسخين. "في قراءة".

(٥) من الآية ٤٣ من سورة يوسف؛ وهذه القراءة لبديل الهَمْزَةِ وَاوً، وقلب الواو المبدلة ياءً وإدغامها في الياء بعدها وهي قراءة أبي جعفر، وهمزة في أحد الوجهين عنده عند الوقف عليها. ينظر: البلور الزاهرة ص ١٦١.

الواو - لكونها بدلاً من الهمزة تخفيفاً؛ وبما شذ تصحيحه مع استيفاء شروط الإعلال: رجاء بن حيوة، وقولهم: **يَوْمَ الْيَوْمِ**<sup>(١)</sup>، وقالوا: **عَزَى** <sup>(٢)</sup> الكلب **عَوِيَّةً** مع أنه حسن. الأول: خوف الالتباس بالنقل من حجة<sup>(٣)</sup> والثاني: خوف الالتباس بالألف - التي لا زوج لها - والثالث: خوف الالتباس بالمرّة من عَيِي بمعنى تعب. وبما شذ إعلاله على خلاف القاعده قولهم: **نَهَوُ**<sup>(٤)</sup> عن المنكر، بقلب الياء واواً وإدغامها في الواو، وقالوا: **عَزَى** الكلب **عَوِيَّةً**<sup>(٥)</sup>، ويستثنى من هذا النوع ما كانت الياء فيه للتصغير مما يكسر على مثال مَفَاعِيل، فإنه اطرده فيه التصحيح والإبدال، قالوا في تصغير جَدُول وأَسُود مراداً به الحَيَّة: جَدَيُول وجَدَيِل، وأَسَيُود وأَسَيِد؛ والموضع الثلاثة الأخرُ الإبدال فيها حائز لا واجب، ويأتي في آخر الفصل الذي بعده.

من ياء او واو بتحريك أصل ألفاً ايسلزل بعد فتحة مُتَّصِل  
إن حُرِّكَ التالى، وإن سُكِّنَ كَفَّ إعلال غير اللام، وهي لا يكفَّ  
إعلالها بساكن غير ألف أو ياء التشديد فيها قد ألف

هذا القسم الخامس من الإبدال الواقع في حروف العلة، وهو إبدال الألف من أختيها الواو والياء، ويختص ذلك بأن تكون إحداهما متحركة

(١) بفتح الهمزة وسكون الياء على وزن "أَفْعَل" أي: كثير الشدة.

(٢) أي: نبح.

(٣) قال في التصريح: «وإنما لم يدغم تَبَيَّرَ لأنه اسم رجل ممنوع من الصرف للجنسية والتانيث» انتهى ٣٨٢/٢؛ ومراده التانيث اللفظي.

(٤) قياسه: نَهَى، لأن أصله: نَهَوَيْ بركة فَعُول.

(٥) قياسه: عَيَّ.

تحركاً<sup>(١)</sup> أصلياً، وقد تقدمتها فتحة اتصلت بها وما بعد إحداهما متحرك إن كانا في محل العين، نحو: قامَ وباعَ ورَمَى وغَزَا فإن أصلها: قَوْمَ وَيَبِعَ وَرَمَى وَغَزَوُ<sup>(٢)</sup>، فلو كانت إحداهما ساكنة كـ"بيت، وثوب" أو كانت حركتها عارضة كـ"جَبَلٍ، وتَوَمَّ" مخففين من جَبَالٍ<sup>(٣)</sup> وتَوَامٍ<sup>(٤)</sup>، أو لم تقدمها فتحة، كـ"السَّوَرِ، واليَبَرِ والعَوَضِ" أو كانت الفتحة غير متصلة بهما، لكونها في كلمة أخرى كـ"ضرب" وأصل [أو بينهما فاصل كـ"جَدُول ومَرِيمَ" أو سكن ما بعدهما، وهما في محل العين<sup>(٥)</sup>] كـ"خَوَرَتَيْنِ"، ويَبَانِ امتنع الإعلال لفقد شروطه<sup>(٦)</sup>، فلو كانت إحداهما في محل اللام لم يُكفَّ إعلالها بسكون ما بعدها إلا في مسألتين:

إحداهما: أن يكون الساكن ألفاً، كـ"رَمَيْتَا، وغَزَوَا"<sup>(٧)</sup>، وفَتَيَانٍ وعَصَوَانٍ<sup>(٨)</sup>.

الثانية: أن يكون الساكن ياءً أدمغت في مثلها، كـ"عَلَوِيٍّ، وعَثَوِيٍّ"<sup>(٩)</sup>

(١) في كلتا السمتين: "متحركة تحريكاً" وهو تحريف.

(٢) في كلتا السمتين: "عَزَى" وهو تحريف.

(٣) الجَيْالُ: الضيع. اللسان "جَال" ١٠١/١٣.

(٤) التَوَام: المولود مع غيره في بطن. اللسان "تَام" ٣٢٧/١٤.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. (٦) اسم قصر في العراق.

(٧) في أ: "شرطه".

(٨) في الأفعال، لأنهم لو أغلوا قبل الألف لا جمع ساكنات فيحذف أحدهما فيصير اللفظ رمى وغزا فيلتبس اللغنى بالمفرد. (٩) في الأسماء.

(١٠) لأن ياء النسب تستوجب قلب الألف واواً، فلو كان تحرك الواو وانفتاح ما قبلها يوجب قلبها ألفاً لكان لا تزال في قلب إلى الألف وقلب إلى الواو. التصريح ٣٨٧/٢.

الواو - لكونها بدلاً من الهمزة تخفيفاً؛ وبما شذ تصحيحه مع استيفاء شروط الإعلال: رجاء بن حيوة، وقولهم: **يَوْمَ الْيَوْمِ**<sup>(١)</sup>، وقالوا: **عَزَى** <sup>(٢)</sup> الكلب **عَوِيَّةً** مع أنه حسن. الأول: خوف الالتباس بالنقل من حجة<sup>(٣)</sup> والثاني: خوف الالتباس بالألف - التي لا زوج لها - والثالث: خوف الالتباس بالمرّة من عَيِي بمعنى تعب. وبما شذ إعلاله على خلاف القاعدة قولهم: **نَهَوُ**<sup>(٤)</sup> عن المنكر، بقلب الياء واواً وإدغامها في الواو، وقالوا: **عَزَى** الكلب **عَوِيَّةً**<sup>(٥)</sup>، ويستثنى من هذا النوع ما كانت الياء فيه للتصغير مما يكسر على مثال مَفَاعِيل، فإنه اطرء فيه التصحيح والإبدال، قالوا في تصغير جَدُول وأَسُود مراداً به الحيّة: جَدَيُول وجَدَيِل، وأَسَيُود وأَسَيِد، والموضع الثلاثة الأخر الإبدال فيها جاز لا واجب، وبأي في آخر الفصل الذي بعده.

من ياء او واو بتحريك أصل ألفاً ايسل بعد فتح مُتَّصِل  
إن حُرِّكَ التالى، وإن سُكِّنَ كَفَّ إعلال غير اللام، وهي لا يكفّ  
إعلالها بساكن غير ألف أو ياء التشديد فيها قد ألف

هذا القسم الخامس من الإبدال الواقع في حروف العلة، وهو إبدال الألف من أختيها الواو والياء، ويختص ذلك بأن تكون إحداهما متحركة

(١) بفتح الهمزة وسكون الياء على وزن "أَفْعَل" أي: كثير الشدة.

(٢) أي: نبح.

(٣) قال في التصريح: «وإنما لم ندغم تَبَيَّرَ لأنه اسم رجل ممنوع من الصرف للجنسية والتانيث» انتهى ٣٨٢/٢؛ ومراده التانيث اللفظي.

(٤) قياسه: نَهَى، لأن أصله: نَهَوَيْ بركة فَعُول.

(٥) قياسه: عَيَّ.

تحركاً<sup>(١)</sup> أصلياً، وقد تقدمتها فتحة اتصلت بها وما بعد إحداهما متحرك إن كانا في محل العين، نحو: قامَ وباعَ ورَمَى وغَزَا فإن أصلها: قَوْمَ وَيَبِعَ وَرَمَى وَغَزَوُ<sup>(٢)</sup>، فلو كانت إحداهما ساكنة كـ"بيت، وثوب" أو كانت حركتها عارضة كـ"جَبَلٍ، وتَوَمَّ" مخففين من جَبَالٍ<sup>(٣)</sup> وتَوَامٍ<sup>(٤)</sup>، أو لم تقدمها فتحة، كـ"السَّوَرِ، واليَبَرِ والعَوَضِ" أو كانت الفتحة غير متصلة بهما، لكونها في كلمة أخرى كـ"ضرب" وأصل [أو بينهما فاصل كـ"جَدُول ومَرِيمَ" أو سكن ما بعدهما، وهما في محل العين<sup>(٥)</sup>] كـ"خَوَرَتَيْنِ<sup>(٦)</sup>، ويَبَانِ" امتنع الإعلال لفقد شروطه<sup>(٧)</sup>، فلو كانت إحداهما في محل اللام لم يُكفَّ إعلالها بسكون ما بعدها إلا في مسألتين:

إحداهما: أن يكون الساكن ألفاً، كـ"رَمَيْتَا، وغَزَوَا"<sup>(٨)</sup>، وفَيَانٍ وعَصَوَانٍ<sup>(٩)</sup>.

الثانية: أن يكون الساكن ياءً أدمغت في مثلها، كـ"عَلَوِيٍّ، وعَتَوِيٍّ"<sup>(١٠)</sup>

(١) في كلتا السمتين: "متحركة تحريكاً" وهو تحريف.

(٢) في كلتا السمتين: "عَزَى" وهو تحريف.

(٣) الجَيْالُ: الضيع. اللسان "جَال" ١٠١/١٣.

(٤) التَوَام: المولود مع غيره في بطن. اللسان "تَام" ٣٢٧/١٤.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من: أ. (٦) اسم قصر في العراق.

(٧) في أ: "شرطه".

(٨) في الأفعال، لأنهم لو أغلوا قبل الألف لا جمع ساكنات فيحذف أحدهما فيصير اللفظ رمى وغزا فيلتبس اللغنى بالمفرد. (٩) في الأسماء.

(١٠) لأن ياء النسب تستوجب قلب الألف واواً، فلو كان تحرك الواو وانفتاح ما قبلها يوجب قلبها ألفاً لكان لا تزال في قلب إلى الألف وقلب إلى الواو. التصريح ٣٨٧/٢.

فلو كانت طرفاً كـ "رَمَى" ودَعَا" أو بعدها ساكن غير ما ذكر، كـ "يَحْشُونَ" فإن أصله: يَحْشُونَ قلبت الياء ألفاً<sup>(١)</sup>، ثم حذفت الألف للملاقاة<sup>(٢)</sup> الساكن- لم يمنع ذلك من إعلالها؛ ويستثنى من الشرط الثالث ما إذا تقدمها ساكن، نحو: استقام واستزاد ومصدرهما فإن أصلهما: اسْتَقَامَ واسْتَزَادَ، نقلت فتحة الواو والياء إلى ما قبلها، فتحركت أصلاً وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وسيأتي تحريره.

وَصَحَّ عَنْ قَلْبٍ وَلَعِلَّا ذَا أَلْفٍ كَأَغْيَلٍ وَأَخْوَلَا  
استثنى مما اجتمعت فيه شروط قلب الواو والياء ألفاً أربع مسائل صُحِّحَ فيها:

الأولى: هذه وهي أن تقع إحداهما عيناً لمصدر، أو فعل<sup>(٣)</sup> جاء الوصف منه على أفعال، كـ «حَوَّلَ حَوْلًا فَهُوَ أَحْوَلُ» وَغَوَّرَ غَوْرًا فَهُوَ أَغْوَرُ، وَغَيَّدَ غَيْدًا فَهُوَ أَغْيَدُ<sup>(٤)</sup>، وَهَيَّجَ هَيْجًا<sup>(٥)</sup> فَهُوَ أَهْيَجُ، وأشار إلى المصدر بـ "تَعَلَّى" وإلى الفعل بـ "تَعَوَّلَ"<sup>(٦)</sup>.

وإن يَبْنَ تَفَاعُلٌ مِنَ التَّعَلُّلِ وَالْعَيْنُ وَاوَّ مَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ  
هذه المسألة الثانية مما تصحح

(١) فصارت: يَحْشَارُونَ. (٢) في ب: "للاقاء".

(٣) ساقطة من ب. (٤) ساقطة من أ.

(٥) الأُغْيَدُ: السَّامُ البَيْنُ. (٦) أَهْيَجُ: ضَمُورُ الْبَطْنِ وَرَقَّةٌ يُخَصَّرُ.

(٧) وإنما لزم تصحيح الفعل المذكور حملاً على أَعْلَلْ لما افتقته له في المعنى في اختصاص كل منهما بالخلق والألوان، وحُيِّلَ للمصدر على فعله. التصريح ٣٨٨/٢.

فيها<sup>(١)</sup> الواو مع اجتماع شروط الإعلال وهو "أَفْعَلٌ" إذا بان منه معنى التفاعل، وهو التشارك في الفاعلية والمفعولية، وكانت عينه واواً، فإنها تسلم، كـ "اشْتَوَرُ" القوم<sup>(٢)</sup> أما لو لم يبدل على التفاعل كـ "اعتاد"<sup>(٣)</sup>، واحتار<sup>(٤)</sup>، وابتاع<sup>(٥)</sup> «أو دلَّ على التفاعل وعينه ياء» كـ "استاف القوم" أي: تضاربوا بالسيف، لم يُمنع ذلك من الإعلال؛ وتصحيحه في نحو قول أنس<sup>(٦)</sup> **فاجتَوُوا المدينة**<sup>(٧)</sup>.

(١) في أ: "فيه".

(٢) من المشاورة.

(٣) أي: مما هو واوي العين.

(٤) أي: مما هو يائي العين.

(٥) ما كانت عينه ياءً يعل مطلقاً، سواء دل على تفاعل أو لم يبدل، وذلك لقرب الياء من غجر الألف.

(٦) هو ابن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام أبو حمزة الأنصاري الخزرجي، عادم رسول الله ﷺ، قدم رسول الله ﷺ المدينة وعمره عشر سنين، مات بالكوفة، سنة ثلاث وتسعين، وعمره مائة سنة وسنة، وقيل: وثلاث، وقيل: وسبع، ينظر ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة: ٧١/١.

(٧) هذا الحديث مروى في الصحيحين وغيرهما من كتب السنة، وروايته في صحيح البخاري: حدثنا موسى بن إسماعيل عن وهب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه قال: قدم رهط من عكلاء على النبي ﷺ - كانوا في العصفه فاجتَوُوا المدينة فقال - هكنا في الصحيح ولعلها فقالوا: يا رسول الله ابغنا رسلًا، فقال: ما أحد لكم إلا أن تلحقوا بأهل رسول الله ﷺ - فاتوها فشربوها من ألبانها وأبولها حتى صحوا وسمخوا، وقتلوا الراعي واستاقوا الذود، فسأى النبي ﷺ - الصريح، فبعت الطلب في آثارهم، فما ترجل النهار حتى أتى بهم، --



فلو كانت طرفاً كـ "رَمَى" ودَعَا" أو بعدها ساكن غير ما ذكر، كـ "يَحْشُونَ" فإن أصله: يَحْشُونَ قلبت الياء ألفاً<sup>(١)</sup>، ثم حذفت الألف للملاقاة<sup>(٢)</sup> الساكن- لم يمنع ذلك من إعلالها؛ ويستثنى من الشرط الثالث ما إذا تقدمها ساكن، نحو: استقام واستزاد ومصدرهما فإن أصلهما: اسْتَقَامَ واسْتَزَادَ، نقلت فتحة الواو والياء إلى ما قبلها، فحركة أصلاً وانفتح ما قبلها فقلبته ألفاً، وسأتي تحريره.

وَصَحَّ عَنْ قَلْبٍ وَلَعِلَّا ذَا أَلْفٍ كَأَغْبَرٍ وَأَخْوَلَا  
استثنى مما اجتمعت فيه شروط قلب الواو والياء ألفاً أربع مسائل صُحِّحَ فيها:

الأولى: هذه وهي أن تقع إحداهما عيناً لمصدر، أو فعل<sup>(٣)</sup> جاء الوصف منه على أفعال، كـ «حَوَّلَ حَوْلًا فَهُوَ أَحْوَلُ» وَغَوَّرَ غَوْرًا فَهُوَ أَغْوَرُ، وَغَيَّدَ غَيْدًا فَهُوَ أَغْيَدُ<sup>(٤)</sup>، وَهَيَّجَ هَيْجًا<sup>(٥)</sup> فَهُوَ أَهْيَجُ، وأشار إلى المصدر بـ "تَعَلَّى" وإلى الفعل بـ "تَعَوَّلَ"<sup>(٦)</sup>.

وإن يَبْنَ تَفَاعُلٌ مِنَ التَّعَلُّلِ وَالْعَيْنُ وَاوَّ مِلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ  
هذه المسألة الثانية مما تصحح

(١) فصارت: يَحْشَارُونَ. (٢) في ب: "للاقاء".

(٣) ساقطة من ب. (٤) ساقطة من أ.

(٥) الأُخْيَدُ: السَّامُ البَيْنُ. (٦) أَهْيَجُ. ضمور البطن ورقة يختصر.

(٧) وإنما لزم تصحيح الفعل المذكور حملاً على أَعْمَلْ لما افتقته له في المعنى في اختصاص كل منهما بالخلق والألوان، وحُيِّلَ للمصدر على فعله. التصريح ٣٨٨/٢.

فيها<sup>(١)</sup> الواو مع اجتماع شروط الإعلال وهو "تَفَعَّلَ" إذا بان منه معنى التفاعل، وهو التشارك في الفاعلية والمفعولية، وكانت عينه واواً، فإنها تسلم، كـ "اشْتَوَرُ" القَوْمُ" أما لو لم يبدل على التفاعل كـ "اعتاد"<sup>(٢)</sup>، واحتار<sup>(٣)</sup>، وابتاع «أو دلَّ على التفاعل وعينه ياء»<sup>(٤)</sup> كـ "استاف القوم" أي: تضاربوا بالسيف، لم يُمنع ذلك من الإعلال؛ وتصحيحه في نحو قول أنس<sup>(٥)</sup> **فاجتَوُوا المدينة**<sup>(٦)</sup>.

(١) في أ: "فيه".

(٢) من المشاورة.

(٣) أي: مما هو واوي العين.

(٤) أي: مما هو يائي العين.

(٥) ما كانت عينه ياءً يعل مطلقاً، سواء دل على تفاعل أو لم يبدل، وذلك لقرب الياء من غجر الألف.

(٦) هو ابن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام أبو حمزة الأنصاري الخزرجي، عادم رسول الله ﷺ، قدم رسول الله ﷺ المدينة وعمره عشر سنين، مات بالكوفة، سنة ثلاث وتسعين، وعمره مائة سنة وسنة، وقيل: وثلاث، وقيل: وسبع، ينظر ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة: ٧١/١.

(٧) هذا الحديث مروى في الصحيحين وغيرهما من كتب السنة، وروايته في صحيح البخاري: حدثنا موسى بن إسماعيل عن وهب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس **قال: قال: قد رمط من عكل على النبي ﷺ - كانوا في العصفه فاجتووا المدينة فقال - هكنا في الصحيح ولعلها فقالوا: - يا رسول الله ابغنا رسلًا، فقال: ما أحد لكم إلا أن تلحقوا بآل رسول الله ﷺ - فاتوها فشربوها من ألبانها وأبولها حتى صحوا وسموا، وقتلوا الراعي واستاقوا الذود، فسأى النبي ﷺ - الصريح، فبعت الطلب في آثارهم، فما ترجل النهار حتى أتى بهم،** --

[لما يلزم عن إعلاله من قلب الواو الثانية همزة لتطرفها بعد الألف.

وإن حرفين ذا الاعلال استحقَّ صَحَّحَ أَوَّلَ، وعكسٌ قد يَحِقُّ

هذه المسألة الثالثة مما يصحح فيه الواو والياء مع وجود شروط الإعلال،

وهي أن يكون بعد أحدهما حرف يستحق الإعلال - أيضاً - فإنه يجب<sup>(١)</sup>

تصحيح أحدهما، والغالب تصحيح الأول<sup>(٢)</sup> نحو: الحياة، والهُوَي، فإن

أصلهما: حَيَوةٌ<sup>(٣)</sup> وهَوَيٌّ<sup>(٤)</sup>، وذلك<sup>(٥)</sup> صحيح في نحو: حيوان<sup>(٦)</sup>، لأن للمستحق

(٣) مسامير فأحييت فكحلهم بها وقطع أيديهم وأرجلهم، وما حسمهم ثم ألقوا في

الحفرة يستسقون فما سقوا حتى ماتوا.

ينظر: صحيح البخاري ١٩/٨، كتاب المحاريب؛ وصحيح مسلم، باب القسامة؛

وسنن أبي داود، باب الحدود، وسنن الترمذي، باب الطهارة؛ وسنن النسائي،

باب التحريم وغيرها. ومعنى اجتروا المدينة: لم توافقهم، فمضوا.

(١) أي: لتلا يتوالى إعلان على الكلمة.

(٢) أي: وإعلال الثاني لكونه طرفاً، والأطراف محل التغيير.

(٣) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت الواو ألفاً.

(٤) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت الياء ألفاً.

(٥) الإشارة في قوله: "ذلك" إلى الحرف الأول الذي سبق الحديث عنه؛ ولو قال

كما قال غيره: "ولذلك صحح ... الخ" لكان أقرب إلى مراده.

(٦) إنما صحح الأول في: "حيوان" مع وجود داعي الإعلال لأنهم يشترطون لإعلال

العين بقلبها ألفاً أن لا تكون اللام حرف علة سواء أعلت أم لم تعل، أما إذا

أعلت اللام فلازم إذا أعلت العين أيضاً - استمع لإعلان في كلية، وهذا

ممنوع، وأما إذا لم تعل اللام فلازم اللام أولى بالإعلال لولا فقد بعض شروطها،

وما دامت لم تخف بالإعلال فينبغي أن لا تمل العين - أيضاً - ليظل التدرج في

الثقل طبيعياً في الكلمة؛ بصرف عن منجد الطالبين ص ١٤٣.

لإعلال هو الثاني، وإعلال ممنوع لأنه لام وليها ألف، وقد يجيء عكسه، وهو

تصحيح الثاني وإعلال الأول<sup>(١)</sup> كـ "آية" - على قول من جعل أصلها:

آيَّة<sup>(٢)</sup>، وكـ "غاية"<sup>(٣)</sup>، وثانية - لأحجار يضعها الراعي عند متاعه -.

وعَيْنٌ ما أَخِرَّةٌ قد زِيدَ ما يخص الاسم واجبٌ أن يَسَلِّمَ

هذه المسألة الرابعة، وهو أن يكون أحدهما عيناً لما في آخره زيادة

نحو: يخص بالأممساء، كـ الألف والنون في

(١) ما بين المعقوفي ساقط من: ب.

(٢) في "آية" ستة أقوال:

الأول: هذا الذي ذكره الشارح، على وزن قَصَبَةٍ، والقياس في إعلانها: آيَّةٌ،

فتصح العين، وتعل اللام، لكنهم عكسوا ذلك شذوذاً، فأعلوا الياء الأولى،

لتحركها وانفتاح ما قبلها دون الثانية، وغري إلى الخليل.

الثاني: أن أصلها: آيَّةٌ - بسكون العين - كـ "حَيَّة" وأعلت بقلب الياء الأولى ألفاً

اكفاءً بشطر العلة، وهو فتح ما قبلها فقط دون تحريكها، وهذا قول سيبويه؛

ينظر: الكتاب ٣٩٨/٤.

الثالث: أن أصلها: آيَّةٌ كـ "خَيَّارة" حذفت العين استقلالاً لتوالى باعين لولاهما

مكسورة، ولذلك كانت أولى بالحذف من الثانية، ونسب إلى الكسائي.

الرابع: أن أصلها: آيَّةٌ، كـ "سَمَرَةٌ" قلبت العين ألفاً.

الخامس: أن أصلها: آيَّةٌ - بكسر الأولى - كـ "نَقْفٌ" قلبت الياء الأولى ألفاً.

السادس: أن أصلها: آيَّةٌ، كـ "قَصَصَةٍ" - كالأول - إلا أنه أعلت الثانية على

القياس، فصارت: آيَّةٌ، كـ "حَيَّة" ثم قدمت اللام على العين، فوزنها: "قَلَقَةٌ"؛

ينظر: شرح المرادي ٥٣/٦، والتصريح ٣٨٨/٢، وشرح الأعموني ٣١٧/٤.

(٣) الأصل: غَيَّيْه، صَحَّت اللام لأنها تحمست بهاء التأنيث.

[لما يلزم عن إعلاله من قلب الواو الثانية همزة لتطرفها بعد الألف.

وإن حرفين ذا الاعلال استحقَّ صَحَّحَ أَوَّلَ، وعكسٌ قد يَحِقُّ

هذه المسألة الثالثة مما يصحح فيه الواو والياء مع وجود شروط الإعلال،

وهي أن يكون بعد أحدهما حرف يستحق الإعلال - أيضاً - فإنه يجب<sup>(١)</sup>

تصحیح أحدهما، والغالب تصحيح الأول<sup>(٢)</sup> نحو: الحياة، والهُوَي، فإن

أصلهما: حَيوةٌ<sup>(٣)</sup> وهَوَيٌ<sup>(٤)</sup>، وذلك<sup>(٥)</sup> صحيح في نحو: حيوان<sup>(٦)</sup>، لأن للمستحق

(٣) مسامير فأحييت فكحلهم بها وقطع أيديهم وأرجلهم، وما حسمهم ثم ألقوا في

الحفرة يستسقون فما سقوا حتى ماتوا.

ينظر: صحيح البخاري ١٩/٨، كتاب المحاريب؛ وصحيح مسلم، باب القسامة؛

وسنن أبي داود، باب الحدود، وسنن الترمذي، باب الطهارة؛ وسنن النسائي،

باب التحريم وغيرها. ومعنى اجتروا المدينة: لم توافقهم، فمضوا.

(١) أي: لتلا يتوالى إعلان على الكلمة.

(٢) أي: وإعلال الثاني لكونه طرفاً، والأطراف محل التغيير.

(٣) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت الواو ألفاً.

(٤) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت الياء ألفاً.

(٥) الإشارة في قوله: "ذلك" إلى الحرف الأول الذي سبق الحديث عنه؛ ولو قال

كما قال غيره: "ولذلك صحح ... الخ" لكان أقرب إلى مراده.

(٦) إنما صحح الأول في: "حيوان" مع وجود داعي الإعلال لأنهم يشترطون لإعلال

العين بقلبها ألفاً أن لا تكون اللام حرف علة سواء أعلت أم لم تعل، أما إذا

أعلت اللام فلا نه إذا أعلت العين أيضاً - استمع لإعلان في كلية، وهذا

ممنوع، وأما إذا لم تعل اللام فلا ن اللام أولى بالإعلال لولا فقد بعض شروطها،

وما دامت لم تخف بالإعلال فينبغي أن لا تمل العين - أيضاً - ليظل التدرج في

الثقل طبيعياً في الكلمة؛ بصرف عن منجد الطالبين ص ١٤٣.

للإعلال هو الثاني، وإعلاله ممنوع لأنه لام وليها ألف، وقد يجيء عكسه، وهو

تصحیح الثاني وإعلال الأول<sup>(١)</sup> كـ"آية" - على قول من جعل أصلها:

آيئة<sup>(٢)</sup>، وكـ"غاية"<sup>(٣)</sup>، وثانية - لأحجار يضعها الراعي عند متاعه -.

وعينٌ ما أخيرةٌ قد زيدَ ما يخص الاسم واجبٌ أن يسلمَ

هذه المسألة الرابعة، وهو أن يكون أحدهما عيناً لما في آخره زيادة

نحو: يخص بالأممساء، كـالألف والنون في

(١) ما بين المعقوفي ساقط من: ب.

(٢) في "آية" ستة أقوال:

الأول: هذا الذي ذكره الشارح، على وزن قَصَبَةٍ، والقياس في إعلانها: آيئةٌ،

فتصح العين، وتعل اللام، لكنهم عكسوا ذلك شذوذاً، فأعلوا الياء الأولى،

لتحركها وانفتاح ما قبلها دون الثانية، وغري إلى الخليل.

الثاني: أن أصلها: آيئةٌ - بسكون العين - كـ"حَيَّة" وأعلت بقلب الياء الأولى ألفاً

اكفاءً بشطر العلة، وهو فتح ما قبلها فقط دون تحريكها، وهذا قول سيبويه؛

ينظر: الكتاب ٣٩٨/٤.

الثالث: أن أصلها: آيئةٌ كـ"خَيَّارة" حذفت العين استقلالاً لتوالى باعين لولاهما

مكسورة، ولذلك كانت أولى بالحذف من الثانية، ونسب إلى الكسائي.

الرابع: أن أصلها: آيئةٌ، كـ"سَمُرَةٌ" قلبت العين ألفاً.

الخامس: أن أصلها: آيئةٌ - بكسر الأولى - كـ"نَقْفٌ" قلبت الياء الأولى ألفاً.

السادس: أن أصلها: آيئةٌ، كـ"قَصَصِيَّةٌ" - كالأول - إلا أنه أعلت الثانية على

القياس، فصارت: آيئةٌ، كـ"حَيَّة" ثم قدمت اللام على العين، فوزنها: "قَلَقَة"؛

ينظر: شرح المرادي ٥٣/٦، والتصريح ٣٨٨/٢، وشرح الأعموني ٣١٧/٤.

(٣) الأصل: غَيَّيَّة، صَحَّت اللام لأنها تحمست بهاء التأنيث.

الجلولان<sup>(١)</sup>، والهيتمان<sup>(٢)</sup>، وكألف التانيث<sup>(٣)</sup> في: صَوْرَى<sup>(٤)</sup> وَحَيْدَى<sup>(٥)</sup>، أما تاء التانيث فليست مختصة بالأسماء، فلا تمتنع<sup>(٦)</sup> الإعلال، فلذلك أعل في نحو: بَاعَ وَحَاكَيْ، وتصحيح حَوَيْتَ<sup>(٧)</sup> خارج عن القياس.

وقيل يا أقلب ميماً النون إذا كان مُسَكَّنًا كَمِنْ بَتَّ أَنْبَدًا هذه المسألة معترضة في أثناء الكلام على إبدال حروف العلة وهي مسألة إبدال الميم من النون، وذلك إذا وقعت ساكنة قبل

(١) مصدر جال يجلول كطاف يطوف.

(٢) مصدر هام يهيم، إذا ذهب على وجهه من العشق.

(٣) لأن الاسم بزيادة الألف والنون وألف التانيث يبعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال، وهو الفعل، وما جاء منه مصححاً فهو شاذ عند سيوريه والملازني، وذهب المرء إلى أن القياس فيما كان عتوما بالألف والنون الإعلال لأن الألف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما في تقدير الانفصال، قال الفارسي ويؤيده قولهم في زَعْفَرَانٍ زُعْفِرَانٍ فبقيا في التصغير ولم ينفذا؛ وذهب الأحفش إلى أن تصحيح ما فيه ألف التانيث المقصورة نحو: صَوْرَى شاذ لأن هذه الألف كألف التثنية حين تتصل بالفعل فهي لا تخرجه عن صورته؛ التصريح ٣٩٠/٢.

واشترط ابن مالك لهذا الإعلال أن لا تكون العين بدلا من حرف لا يعمل، نحو: "شيرة" لغة في شَحْرَة لأن الياء بدلا من الجيم؛ يظهر شرح الكافية الشافية ٢١٣٤/٤.

(٤) صَوْرَى: اسم ماء.

(٥) الحَيْدَى: المائل، يقال حمار حَيْدَى إذا كان يتحيل من ظله.

(٦) في ب: "الاعتلال".

(٧) قياسه: حانة. بقلب الواو ألف لتحركها وانفتاح ما قبلها.

الياء<sup>(١)</sup> سواء كانا في كلمة كـ"أَنْبَدًا" أو في كلمتين كـ"حَنْ بَتَّ"<sup>(٢)</sup>.

### فصل

لساكنِ صَحَّ أَنْقَلَ التحريك من ذي لينٍ آتَرَ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبْنٍ مالم يكن فِعْلٌ تعجب ولا كَاتِبٌ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ غَلِيلاً

هذا الفصل يشتمل على مسائل مستثناة من القاعدة المتقدمة في الإبدال الواقع في حروف العلة مع عدم استيفاء شروطه، وذلك ما إذا كان حرف العلة متحركاً وقبله صحيح ساكن، فإنك تنقل<sup>(٣)</sup> حركة حرف العلة إلى الساكن قبله، وتعامله بعد النقل بما تقتضيه القواعد لو كانت الحركة المنقولة أصلية، وله أربعة مواضع كلها مختصة بالعين.

[أحدها: أن يأتي حرف العلة عيناً لفعل، وله ثلاثة شروط]<sup>(٤)</sup>:

أحدها: أن لا يكون فعل تعجب<sup>(٥)</sup> نحو: ما أقوم زيداً، وأقوم به.

(١) وذلك لما في النطق بالنون الساكنة قبل الياء من العسر لاختلاف غرضيهما وتفاوت لين النون وغتها مع شدة الياء، ومحصنت الميم بذلك لكونها من مخرج الياء وشبيهة بالنون في الغنة.

(٢) أي من قطعك فآلقه؛ وألف "أَنْبَدًا" بدل من نون التوكيد الخفيفة، والأصل: أَنْبَدًا.

(٣) تنتقل الحركة إلى الساكن الصحيح لاستقلالها على حرف الغنة.

(٤) ما بين المقوفين ساقط من: ب.

(٥) حملوه في التصحيح على نظيره في الوزن والدلالة على المزية من الأسماء وهو أنفعل التفضيل.

الجلولان<sup>(١)</sup>، والهيتمان<sup>(٢)</sup>، وكألف التانيث<sup>(٣)</sup> في: صَوْرَى<sup>(٤)</sup> وَحَيْدَى<sup>(٥)</sup>، أما تاء التانيث فليست مختصة بالأسماء، فلا تمتنع<sup>(٦)</sup> الإعلال، فلذلك أعل في نحو: بَاعَ وَحَاكَيْ، وتصحيح حَوَيْتَ<sup>(٧)</sup> خارج عن القياس.

وقيل يا أقلب ميماً النون إذا كان مُسَكَّنًا كَمِنْ بَيْتٍ أَنْبَدًا هذه المسألة معترضة في أثناء الكلام على إبدال حروف العلة وهي مسألة إبدال الميم من النون، وذلك إذا وقعت ساكنة قبل

(١) مصدر جال يجلول كطاف يطوف.

(٢) مصدر هام يهيم، إذا ذهب على وجهه من العشق.

(٣) لأن الاسم بزيادة الألف والنون وألف التانيث يبعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال، وهو الفعل، وما جاء منه مصححاً فهو شاذ عند سيوريه والملازني، وذهب المرء إلى أن القياس فيما كان عتوما بالألف والنون الإعلال لأن الألف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما في تقدير الانفصال، قال الفارسي ويؤيده قولهم في زَعْفَرَانٍ زُعْفَرَانٍ فقياً في التصغير ولم يملأوا؛ وذهب الأحفش إلى أن تصحيح ما فيه ألف التانيث المقصورة نحو: صَوْرَى شاذ لأن هذه الألف كألف التثنية حين تتصل بالفعل فهي لا تخرجه عن صورته؛ التصريح ٣٩٠/٢.

واشترط ابن مالك لهذا الإعلال أن لا تكون العين بدلا من حرف لا يعمل، نحو: "شيرة" لغة في شَحْرَة لأن الياء بدلا من الجيم؛ يظهر شرح الكافية الشافية ٢١٣٤/٤.

(٤) صَوْرَى: اسم ماء.

(٥) الحَيْدَى: المائل، يقال حمار حَيْدَى إذا كان يتخيل من ظله.

(٦) في ب: "الاعتلال".

(٧) قياس: حانة. بقلب الواو ألف لتحركها وانفتاح ما قبلها.

الياء<sup>(١)</sup> سواء كانا في كلمة كـ"أَنْبَدًا" أو في كلمتين كـ"حَنْ بَتْ"<sup>(٢)</sup>.

### فصل

لساكنِ صَحَّ أَنْقَلَ التحريك من ذي لينٍ آتَرَ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبْنٍ مالم يكن فِعْلٌ تعجب ولا كَاتِبٌ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ غَلِيلاً

هذا الفصل يشتمل على مسائل مستثناة من القاعدة المتقدمة في الإبدال الواقع في حروف العلة مع عدم استيفاء شروطه، وذلك ما إذا كان حرف العلة متحركاً وقبله صحيح ساكن، فإنك تنقل<sup>(٣)</sup> حركة حرف العلة إلى الساكن قبله، وتعامله بعد النقل بما تقتضيه القواعد لو كانت الحركة المنقولة أصلية، وله أربعة مواضع كلها مختصة بالعين.

[أحدها: أن يأتي حرف العلة عيناً لفعل، وله ثلاثة شروط]<sup>(٤)</sup>:

أحدها: أن لا يكون فعل تعجب<sup>(٥)</sup> نحو: ما أقوم زيداً، وأقوم به.

(١) وذلك لما في النطق بالنون الساكنة قبل الياء من العسر لاختلاف غرضيهما وتفاوت لين النون وغتها مع شدة الياء، ومحصنت الميم بذلك لكونها من مخرج الياء وشبيهة بالنون في الغنة.

(٢) أي من قطعك فآلقه؛ وألف "أَنْبَدًا" بدل من نون التوكيد الخفيفة، والأصل: أَنْبَدًا.

(٣) تنتقل الحركة إلى الساكن الصحيح لاستقلالها على حرف الغنة.

(٤) ما بين المقوفين ساقط من: ب.

(٥) حملوه في التصحيح على نظيره في الوزن والدلالة على المزية من الأسماء وهو أنفعل التفضيل.

الثاني: أن لا يكون مُضَعَّفًا<sup>(١)</sup> [كَأَيْضُ وَاسْوَدَّ]<sup>(٢)</sup>.

الثالث: أن لا يكون معتل اللام<sup>(٣)</sup>، كـ"أَهْوَى وَأَحْيَى".

وعند انتهاء هذه الموانع الثلاثة يتعين النقل مع سكون السابق وصحته، ولا نقل مع حركته ولا مع سكونه مُعْتَلًا<sup>(٤)</sup> نحو: بَنَعَ وَسَاوَمَ؛ وبعد النقل يعامل حرف العلة بمقتضى القواعد السابقة، فيصح إن كانت الحركة بجانبه له نحو: يَقُولُ وَيَبِيعُ، أصلهما: يَقُولُ كـ"يَقُولُ" وَيَبِيعُ كـ"يَبِيعُ" نقلت الحركة عن حرف العلة إلى الساكن قبله، وينقلب إن لم يجانسه إلى حرف يجانسه، فينقلب ألفاً في نحو: يخاف، أصله: يَخَوْفُ كـ"يَخْبُفُ" نقلت حركة العين إلى الفاء فتحركت في الأصل وانفتح ما قبلها الآن فيقلب ألفاً، وينقلب ياء في نحو: يُخَيِّفُ، أصله: يُخَوِّفُ كـ"يُكْرِمُ" نقلت كسرة الواو إلى ما قبلها، فقلبت ياءً لسكونها بعد كسرة.

ومثل فيل في ذا الاعلال اسم ضاعى مضارعاً وفيه وتسم هذا الموضع الثاني مما ينقل فيه حركة حرف العلة، وهو الاسم المضاهي<sup>(٥)</sup>

(١) وذلك لئلا يلتبس مثال تمثال، لأن اليض ونحوه لو نقلت حركة عينه إلى الياء قبلها لا نقلت ألفاً، فيصير: أَبَاضٌ، ثم تحذف الهمزة لكونها للوصل، ولا حاجة إليها لتحرك ما بعدها، فيصير: باضٌ فيظن أنه اسم فاعل من البضاضة - وهي نعمة البشرية -.

(٢) لئلا يتولى إعلالان إعلال العين وإعلال اللام.

(٣) لأن الساكن قبل الواو والياء وهو الألف لا يقبل الحركة.

(٤) اشترطت المشابهة للفعل لأنه هو الأصل في الإعلال كما تقدم، وتكون للمشابهة في عدد الحروف والحركات.

للمضارع إذا كانت عينه معتلة، وشرطه: أن تكون المشابهة في أحد<sup>(٦)</sup> خاصيتي المضارع، إما الوزن المجرد عن الزيادة كـ"مَقَامٌ" أصله: مَقْرُومٌ - يوزن ينهب- نقلت حركة الواو إلى ما قبلها، ثم قلبت ألفاً؛ وإما الزيادة المجردة عن الوزن، مثل أن تبني من البيع أو القول موازن تحللي<sup>(٧)</sup> مكسور الأول مهموز الآخر، فإنك تقول فيهما<sup>(٨)</sup> يَبِيعُ وَيَبِيعُ - يَكْسِرَتَيْنِ<sup>(٩)</sup> بعدهما ياء- لأنك تنقل حركة الياء والواو إلى الساكن قبلها فتصح الياء وتنقلب الواو ياءً لسكونها بعد كسرة، أما المشابهة له في الوزن والزيادة نحو: أَيْضُ وَاسْوَدَّ<sup>(١٠)</sup> أو المخالف له فيهما كـ"يَسْوَاكُ" ويخياط<sup>(١١)</sup> فلا تعل في واحد منهما؛ وإنما أعْلُ يَزِيدُ<sup>(١٢)</sup> مع مشابهة الوزن والزيادة لأنه نقل من الفعل<sup>(١٣)</sup> بعد الإعلال فاستمر.

ويفعل صَحَّحَ كَالْفِعَالِ وَالْفَعْلُ الْإِفْعَالُ وَاسْتِفْعَالُ أَزَلْ لَذَا الْإِعْلَالِ، والتالزم عَرَضٌ وَحَذَفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضٌ

قد تقدم أنَّ يَخْيَاطُ وَيَسْوَاكُ ونحوهما يصححان لعدم مشابهة المضارع، وحُمل عليه في ذلك مَقْلٌ، نحو: يَخْيَاطُ مع شبهه للمضارع في الوزن، فإنه شبهه بـ"يَعْلَمُ" على لغة من<sup>(١٤)</sup> يكسر التاء فكان حقه الإعلال

(١) أي: لا في كلتا الخاصيتين لئلا يلتبس بالفعل.

(٢) التَّحْلِي: شَرَّ وجه الأديم، ووسخه وقشره. اللسان "حلا".

(٣) أي: بعد الإعلال. (٤) أي في كلتا الكلمتين؛ والأصل: يَبِيعُ وَيَقُولُ.

(٥) أشبهها بـ"أَكْرَمَ" في الوزن وزيادة الهمزة، فلو أعْلُ لقلل أَبَاضُ وَأَسَادُ فيحصل اللبس بالفعل.

(٦) بانها الفعل في كسر أوله وزيادة الميم. (٧) أي: إلى العَلَمِيَّة.

(٨) هم بنو أختيل؛ ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٤: ٢١٤١.

الثاني: أن لا يكون مُضَعَّفًا<sup>(١)</sup> [كَأَيُّضٍ وَاسْوَدَّ]<sup>(٢)</sup>.

الثالث: أن لا يكون معتل اللام<sup>(٣)</sup>، كـ"أَهْوَى وَأَحْيَى".

وعند انتهاء هذه الموانع الثلاثة يتعين النقل مع سكون السابق وصحته، ولا نقل مع حركته ولا مع سكونه مُعْتَلًا<sup>(٤)</sup> نحو: بَنَعَ وَسَاوَمَ؛ وبعد النقل يعامل حرف العلة بمقتضى القواعد السابقة، فيصح إن كانت الحركة بجانبه له نحو: يَقُولُ وَيَبِيعُ، أصلهما: يَقُولُ كـ"يَقُولُ" وَيَبِيعُ كـ"يَبِيعُ" نقلت الحركة عن حرف العلة إلى الساكن قبله، وينقلب إن لم يجانسه إلى حرف يجانسه، فينقلب ألفاً في نحو: يخاف، أصله: يَخَوْفُ كـ"يَخْبُ" نقلت حركة العين إلى الفاء فتحركت في الأصل وانفتح ما قبلها الآن فيقلب ألفاً، وينقلب ياء في نحو: يُخَيِّفُ، أصله: يُخَوِّفُ كـ"يُكْرِمُ" نقلت كسرة الواو إلى ما قبلها، فقلبت ياءً لسكونها بعد كسرة.

ومثل فيل في ذا الاعلال اسم ضاعى مضارعاً وفيه وتسم هذا الموضع الثاني مما ينقل فيه حركة حرف العلة، وهو الاسم المضاهي<sup>(٥)</sup>

(١) وذلك لئلا يلتبس مثال تمثال، لأن اليّض ونحوه لو نقلت حركة عينه إلى الياء قبلها لا نقلت ألفاً، فيصير: أَبَاضٌ، ثم تحذف الهمزة لكونها للوصل، ولا حاجة إليها لتحرك ما بعدها، فيصير: باضٌ فيظن أنه اسم فاعل من البضاضة - وهي نعمة البشرية -.

(٢) لئلا يتولى إعلالان إعلال العين وإعلال اللام.

(٣) لأن الساكن قبل الواو والياء وهو الألف لا يقبل الحركة.

(٤) اشترطت المشابهة للفعل لأنه هو الأصل في الإعلال كما تقدم، وتكون للمشابهة في عدد الحروف والحركات.

للمضارع إذا كانت عينه معتلة، وشرطه: أن تكون المشابهة في أحد<sup>(٦)</sup> خاصيتي المضارع، إما الوزن المجرد عن الزيادة كـ"مَقَامٌ" أصله: مَقْرُومٌ - يوزن ينهب- نقلت حركة الواو إلى ما قبلها، ثم قلبت ألفاً؛ وإما الزيادة المجردة عن الوزن، مثل أن تبني من البيع أو القول موازن تحلّي<sup>(٧)</sup> مكسور الأول مهموز الآخر، فإنك تقول فيهما<sup>(٨)</sup> يَبِيعُ وَيَبِيعُ - يَكْسِرُتَيْنِ<sup>(٩)</sup> بعدهما ياء- لأنك تنقل حركة الياء والواو إلى الساكن قبلها فتصح الياء وتنقلب الواو ياءً لسكونها بعد كسرة، أما المشابهة له في الوزن والزيادة نحو: أَيْضُ وَاسْوَدَّ<sup>(١٠)</sup> أو المخالف له فيهما كـ"يَسْوَاكُ" ويخياط<sup>(١١)</sup> فلا تعل في واحد منهما؛ وإنما أعْلُ يَزِيدُ<sup>(١٢)</sup> مع مشابهة الوزن والزيادة لأنه نقل من الفعل<sup>(١٣)</sup> بعد الإعلال فاستمر.

ويفعل صَحَّحَ كَالْفِعَالِ وَالْفَعْلُ الْإِفْعَالُ وَاسْتَفْعَالُ أَزَلْ لَذَا الْإِعْلَالِ، والتالزم عَوَضَ وَحَذَفُهَا بِالنَّقْلِ رَبَّمَا عَرَضَ

قد تقدم أنَّ يَخْيَاطُ وَيَسْوَاكُ ونحوهما يصححان لعدم مشابهة المضارع، وحُمل عليه في ذلك مَقْلٌ، نحو: يَخْيَاطُ مع شبهه للمضارع في الوزن، فإنه شبهه بـ"يَعْلَمُ" على لغة من<sup>(١٤)</sup> يكسر التاء فكان حقه الإعلال

(١) أي: لا في كلتا الخاصيتين لئلا يلتبس بالفعل.

(٢) التَّحْلِي: شتر وجه الأديم، ووسخه وقشره. اللسان "حلا".

(٣) أي: بعد الإعلال. (٤) أي في كلتا الكلمتين؛ والأصل: يَبِيعُ وَيَقُولُ.

(٥) أشبهها بـ"يَكْرِمُ" في الوزن وزيادة الهمزة، فلو أعْلُ لقلل أَبَاضُ وَأَسَادُ فيحصل اللبس بالفعل.

(٦) بانها الفعل في كسر أوله وزيادة الميم. (٧) أي: إلى العَلَمِيَّة.

(٨) هم بنو أختيل؛ ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٤: ٢١٤١.

كـ "مقام" إلا أنهم أحقوه بـ خياطٍ لشبهه به لفظاً ومعنى، هذا ما قرره ابن<sup>(١)</sup> المصنف، وفيه نظر، بل الصواب أن يقال: إن يَخْطِطُ كـ يَخْطِطُ في عدم<sup>(٢)</sup> مشابهة المضارع، ولو كان ما ذكره [موجبا لإعلاله لكان<sup>(٣)</sup>] موجبا لتصحيح نحو ما بني من القول على مثال يَحْلِيصُ لاجتماع شبه المضارع في الزيادة والوزن فاعرفه.

ثم ذكر الموضع الثالث من مواضع النقل، وهو المصدر الموزن لإفعال كـ "إقوام" أو لا سْتَفْعَال كـ "سائِقُونَام" فإِنَّكَ تنقل<sup>(٤)</sup> فتحة الواو فيهما إلى الساكن قبلها، فنقلب ألفا<sup>(٥)</sup>، ثم تزال ألف الإفعال والاستفعال وهي الثانية<sup>(٦)</sup> منهما لالتقاء الساكنين، وكانت أولى بالحذف من عين الفعل لزيادتها وقربها من الطرف، ولأن حذف الأولى بعد إعلاله إجحاف بها؛ ثم يؤتى بقاء التانيث عوضاً من الألف المحذوفة، فيقال فيهما إقامة واستقامة وتلزم

- (١) وكذلك والده من قبل، ينظر شرح الكافية الشافية ٢١٤١/٤، وشرح الخلاصة لابن الناطم ص ٨٦٠.
- (٢) أي: في الوزن والزيادة، وفي كونهما يتحوران الشيء الواحد؛ ينظر الكتاب: ٣٥٥/٤-٣٥٦.
- (٣) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.
- (٤) أي: تعلّ بالقلّ والقلب حملاً على فعله في ذلك؛ ينظر الكتاب: ٣٥٤/٤.
- (٥) أي: لتحريكها في الأصل وافتتاح ما قبلها الآن.
- (٦) هذا منهج الخليل وسيبويه، وإنما حذفت التانيث للأمر الذي ذكرها الشارح ولكون الإفعال حصل بسببها، وإلى هذا ذهب الناطم كما يوضح من النظم، وذهب الأخفش والقراء إلى أن المحذوفة هي بدل عين الكلمة، والأول أظهر لما ذكره، ينظر: الكتاب ٧٩/٤-٨٠، والمقتضب ١٠٤/١-١٠٥، والتصريح ٣٩٥/٢.

لكونها عوضاً من محذوف، وقد يعرض حذفها<sup>(١)</sup> فيقتصر فيه على النقل والسماع، وهو في الإضافة، كقوله: ﴿إِقَامُ الصَّلَاةِ﴾<sup>(٢)</sup> أحسن<sup>(٣)</sup> منه دونها، كقولهم: أجابَ إجاباً.

وما لإفعال من الحذف ومن نقل فمفعول به أيضاً فَيَسِّنْ نحو: مَبِيعٌ وَمَصُونٌ وَلَسَدَزْ تصحيح ذي الواو في ذي الياء الشتهر هذا الموضع الرابع من مواضع النقل، وهو صيغة مفعول مما اعتلت عينه، فإنك تعامله بما عاملت المصدر الوارد على إفعال، من نقل حركة العين إلى الساكن قبلها، ثم حذف الساكن بعدها لملاقاتها، نحو: مَبِيعٌ وَمَصُونٌ إِفْيان أصلهما مَبِيعٌ وَمَصُونٌ<sup>(٤)</sup> نقلت حركة الياء والواو إلى ما قبلها ثم حذفت الثانية<sup>(٥)</sup> لالتقاء الساكنين، وكانت أولى بالحذف لما سبق<sup>(٦)</sup>، وقلبت الضمة التي قبل الياء<sup>(٧)</sup> كسرة لتسلم الياء من قبلها وأواً فتلبيس بسواوي العين

- (١) أي: فلا يعرض من المحذوف؛ ينظر الكتاب: ٨٢/٤.
- (٢) من الآية: ٣٧، ٧٣ من سورتي الأنبياء والنور.
- (٣) لسد الإضافة مسدداً ولمشكلة قوله: ﴿وَلِيَاءُ الزُّكَاةِ﴾.
- (٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.
- (٥) أي: واو مفعول، وهذا قول الخليل وسيبويه، وذهب الأخفش إلى أن المحذوفة عين الكلمة؛ ينظر: الكتاب ٣٤٨/٤، والمقتضب ١٠٠/١، وشرح المرادي ٦٦/٦، والتصريح ٣٩٥/٢. (٦) أي: في ألف الإفعال والاستفعال.
- (٧) أي: في ذوات الياء نحو: مَبِيعٌ فَإِنَّ الْأَصْلَ مَبِيعٌ، نقلت ضمة الياء إلى الياء قبلها فالتقى ساكنان، ثم حذفت واو مفعول، فقيل: مَبِيعٌ، فقلبت ضمة الياء كسرة لتسلم الياء من القلب وأواً فتلبيس ذوات الياء بذوات الواو.



كـ "مقام" إلا أنهم أحقوه بـ خياط لشيء به لفظاً ومعنى، هذا ما قرره ابن<sup>(١)</sup> المصنف، وفيه نظر، بل الصواب أن يقال: إن يخطأ كـ خياط في عدم<sup>(٢)</sup> مشابهة المضارع، ولو كان ما ذكره [موجبا لإعلاله لكان<sup>(٣)</sup>] موجبا لتصحيح نحو ما بني من القول على مثال تحليج لاجتماع شبه المضارع في الزيادة والوزن فاعرفه.

ثم ذكر الموضع الثالث من مواضع النقل، وهو المصدر الموزن لإفعال كـ "إقوام" أو لا شفعال كـ "سائقوكم" فإذك تنقل<sup>(٤)</sup> فتحة الواو فيهما إلى الساكن قبلها، فنقلب ألفا<sup>(٥)</sup>، ثم تزال ألف الإفعال والاستفعال وهي الثانية<sup>(٦)</sup> منهما لالتقاء الساكنين، وكانت أولى بالحذف من عين الفعل لزيادتها وقربها من الطرف، ولأن حذف الأولى بعد إعلاله إجحاف بها؛ ثم يؤتى بـاء التانيث عوضاً من الألف المحذوفة، فيقال فيهما إقامة واستقامة وتلزم

- (١) وكذلك والده من قبل، ينظر شرح الكافية الشافية ٢١٤١/٤، وشرح الخلاصة لابن الناطم ص ٨٦٠.
- (٢) أي: في الوزن والزيادة، وفي كونهما يتحوران الشيء الواحد؛ ينظر الكتاب: ٣٥٥/٤-٣٥٦.
- (٣) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.
- (٤) أي: تعلّ بالقلّ والقلب حملاً على فعله في ذلك؛ ينظر الكتاب: ٣٥٤/٤.
- (٥) أي: لتحريكها في الأصل وافتتاح ما قبلها الآن.
- (٦) هذا منهج الخليل وسيبويه، وإنما حذفت التانيث للأمور التي ذكرها الشارح ولكون الإفعال حصل بسببها، وإلى هذا ذهب الناطم كما يوضح من النظم، وذهب الأخفش والقراء إلى أن المحذوفة هي بدل عين الكلمة، والأول أظهر لما ذكره، ينظر: الكتاب ٧٩/٤-٨٠، والمقتضب ١٠٤/١-١٠٥، والتصريح ٣٩٥/٢.

لكونها عوضاً من محذوف، وقد يعرض حذفها<sup>(١)</sup> فيقتصر فيه على النقل والسماع، وهو في الإضافة، كقوله: ﴿إِقَامِ الصَّلَاةَ﴾<sup>(٢)</sup> أحسن<sup>(٣)</sup> منه دونها، كقولهم: أجاب إجاباً.

وما لإفعال من الحذف ومن نقل فمفعول به أيضاً فَيَسْنَ نحو: مَبِيعٌ وَمَصُونٌ وَلَسَدَزْ تصحيح ذي الواو في ذي الياء الشتهر هذا الموضع الرابع من مواضع النقل، وهو صيغة مفعول مما اعتلت عينه، فإذك تعامله بما عاملت المصدر الوارد على إفعال، من نقل حركة العين إلى الساكن قبلها، ثم حذف الساكن بعدها لملاقاتها، نحو: مَبِيعٌ وَمَصُونٌ إِفْيان أصلهما مَبِيعٌ وَمَصُونٌ<sup>(٤)</sup> نقلت حركة الياء والواو إلى ما قبلها ثم حذفت الثانية<sup>(٥)</sup> لالتقاء الساكنين، وكانت أولى بالحذف لما سبق<sup>(٦)</sup>، وقلبت الضمة التي قبل الياء<sup>(٧)</sup> كسرة لتسلم الياء من قبلها وأواً فتلبيس بسواوي العين

- (١) أي: فلا يعرض من المحذوف؛ ينظر الكتاب: ٨٢/٤.
- (٢) من الآية: ٣٧، ٧٣ من سورتي الأنبياء والنور.
- (٣) لسد الإضافة مسدداً ولمشكلة قوله: ﴿وَلِيَتَاءَ الزَّكَاةَ﴾.
- (٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.
- (٥) أي: واو مفعول، وهذا قول الخليل وسيبويه، وذهب الأخفش إلى أن المحذوفة عين الكلمة؛ ينظر: الكتاب ٣٤٨/٤، والمقتضب ١٠٠/١، وشرح المرادي ٦٦/٦، والتصريح ٣٩٥/٢. (٦) أي: في ألف الإفعال والاستفعال.
- (٧) أي: في ذوات الياء نحو: مَبِيعٌ فَإِنَّ الْأَصْلَ مَبِيعٌ، نقلت ضمة الياء إلى الياء قبلها فالتقى ساكنان، ثم حذفت واو مفعول، فقيل: مَبِيعٌ، فقلبت ضمة الياء كسرة لتسلم الياء من القلب وأواً فتلبيس ذوات الياء بذوات الواو.

كـ "مَصُونٌ، وَمَصُوعٌ"<sup>(١)</sup>؛ هذه قاعدة العرب في ذلك ونادر تصحيح ما عينه واو، سُمِعَ من بعضهم: تَوَبَّ مَصُونٌ، وَفَرَسَ مَقُونٌ، واشتهر هذا التصحيح فيما عينه ياء، وهي لغة تميم<sup>(٢)</sup>، تقول: مَبْيُوعٌ وَمَعْيُوبٌ وَمَخْيُوطٌ، وعليه جاء: ٥٢٥- وَكَأَنَّهُا تَفَاحَةٌ مَطْيُونَةٌ<sup>(٣)</sup> ... ...  
٥٢٦- ... ... وَإِخْسَالُ أَنْكَ سَيِّدٌ مَعْيُونٌ<sup>(٤)</sup>

(١) أي: ونحوهما من ذوات الواو.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٤٨/٤، والخصائص ٢٦١/١، وشرح ابن الناطم ص ٨٦٢، وشرح المرادي ٦٨/٦، والتصريح ٣٩٥/٢، وشرح الأثيري ٣٢٥/٤.

(٣) هذا نصف بيت من الكامل، وقاله غير معروف، ولم أعثر على تكملته، والشاهد منه قوله: "مَطْيُونَةٌ" حيث صحت الواو على خلاف القاعدة، وقياسه "مَطْيُونَةٌ". ينظر: المقتضب ١٠١/١، والخصائص ٢٦١/١، وشرح ابن الناطم ص ٨٦٢، وأوضح المسالك ٤٠٤/٤.

(٤) هذا عجز بيت من الكامل، وهو للعباس بن مرداس السلمي يخاطب كليب بن عمرو السلمي، وصدر البيت قوله:

قد كان قومك يحسونك سيداً ... ..

والشاهد منه قوله: "مَشُونٌ" ويروى "مَشُونٌ" والأولى اسم مفعول من عَانَه يَعِينُهُ إذا أصابه بالعين أو أصاب عينه، والثانية من: غَيَّنَ عَلَى قَلْبِهِ، إِذَا غَطَّيَ عَلَى قَلْبِهِ فلم يعرف موارد الأمور ولا مصادرها.

ووجه الاستشهاد أنه صحح اسم للمفعول من الأجراف اليامي وأكثر العرب على إعلاله بنقل حركة عينه إلى الساكن قبلها ثم حذف واو مفعول أو عين الكلمة على الخلاف السابق - ثم قلب الضمة كسرة فيقال: مَعْيُونٌ؛ ينظر البيت في: المقتضب: ١٠٢/١، والخصائص: ٢٦١/١، وشرح ابن الناطم ص ٨٦٢، واللسان "عين" ١٧٦/١٧، وأوضح المسالك ٤٠٤/٤، والتصريح: ٣٩٥/٢، وشرح الأثيري: ٣٢٥/٤.

وَصَحِّحَ الْمَفْعُولَ مِنْ لَحْوٍ عَدَا وَأَعْلَلُ إِنَّ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا  
هذه المسألة استطراد من التي قبلها، فإنه لما ذكر حكم بناء المفعول مما عينه معتلة استطراد إلى حكم بنائه مما لاه معتلة، وينقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما لاه ياء كاللبن من رَسَى وَحَسَى وَرَضَى<sup>(١)</sup>، ولم يذكره المصنف بجيه على قاعدة اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون [فإنك تقول فيه]<sup>(٢)</sup> مَرِيئِي وَمَحْجِيئِي وَمَرَضِيئِي والأصل: مَرْمُؤِيَّ وَمَحْمُؤِيَّ وَمَرْمُؤِيَّ<sup>(٣)</sup>، اجتمعت الواو والياء مع سبق إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء وحولت الضمة كسرة لصيانة الياء من انقلاب آخر.

الثاني: ما لاه واو وينقسم إلى قسمين أيضاً:

أحدهما: ما عينه مفتوحة نحو: غدا وغداً - وهي مسألة الكتاب - والأولى فيه التصحيح، فيقال فيه: معلوٌ ومغزوٌ ومدعوٌ والإعلان فيه شاذ، ولنلك قال:

... وأعللُ إنَّ لَمْ تَتَحَرَّ الْأُجُودَا ...

ومنه قوله:

(١) هذا الفعل من القسم الثاني الآتي ذكره قريباً وهو ما لاه واو، وقد كرره الشارح في القسم الثاني وذكره هنا سهو.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) الصواب أن أصله: مَرْمُؤِيَّ - يواو من أولهما واو ومفعول والثاني لاه، قلت لام الفعل ياءً جهلاً للاسم على الفعل، فقلبت مَرْمُؤِيَّ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء، وأبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب وأو.

كـ "مَصُونٌ، وَمَصُونٌ" (١)؛ هذه قاعدة العرب في ذلك ونادر تصحيح ما عينه واو، سُمِعَ من بعضهم: تَوَبَّ مَصُونٌ، وَفَرَسَ مَقُونٌ، واشتهر هذا التصحيح فيما عينه ياء، وهي لغة تميم (٢)، تقول: مَبْيُوعٌ وَمَبْيُوبٌ وَمَبْيُوطٌ، وعليه جاء: ٥٢٥- وَكَأَنَّهُا تَفَاحَةٌ مَطْيُونَةٌ (٣) ... ٥٢٦- ... وَإِخْصَالُ أَنْكَ سَيِّدٌ مَبْيُونٌ (٤) ...

(١) أي: ونحوهما من ذوات الواو.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٤٨/٤، والخصائص ٢٦١/١، وشرح ابن الناطم ص ٨٦٢، وشرح المرادي ٦٨/٦، والتصريح ٣٩٥/٢، وشرح الأثيري ٣٢٥/٤.

(٣) هذا نصف بيت من الكامل، وقاله غير معروف، ولم أعثر على تكملته، والشاهد منه قوله: "مَبْيُوعَةٌ" حيث صحت الواو على خلاف القاعدة، وقياسه "مَطْيُونَةٌ". ينظر: المقتضب ١٠١/١، والخصائص ٢٦١/١، وشرح ابن الناطم ص ٨٦٢، وأوضح المسالك ٤٠٤/٤.

(٤) هذا عجز بيت من الكامل، وهو للعباس بن مرداس السلمي يخاطب كليب بن عمرو السلمي، وصدر البيت قوله:

قد كان قومك يحسونك سيداً ...

والشاهد منه قوله: "مَبْيُونٌ" ويروى "مَبْيُونٌ" والأولى اسم مفعول من عَاتَه يَعِينُهُ إذا أصابه بالعين أو أصاب عينه، والثانية من: غَيَّنَ عَلَى قَلْبِهِ، إِذَا غَطَّيَ عَلَى قَلْبِهِ فلم يعرف موارد الأمور ولا مصادرها.

ووجه الاستشهاد أنه صحح اسم للمفعول من الأجراف اليامي وأكثر العرب على إعلاله بنقل حركة عينه إلى الساكن قبلها ثم حذف واو مفعول أو عين الكلمة على الخلاف السابق - ثم قلب الضمة كسرة فيقال: مَبْيُونٌ؛ ينظر البيت في: المقتضب: ١٠٢/١، والخصائص: ٢٦١/١، وشرح ابن الناطم ص ٨٦٢، واللسان "عين" ١٧٦/١٧، وأوضح المسالك ٤٠٤/٤، والتصريح: ٣٩٥/٢، وشرح الأثيري: ٣٢٥/٤.

وَصَحِّحَ الْمَفْعُولَ مِنْ لَحْوٍ عَدَا وَأَعْلَلُ إِنَّ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا هذه المسألة استطراد من التي قبلها، فإنه لما ذكر حكم بناء المفعول مما عينه معتلة استطراد إلى حكم بنائه مما لاه معتلة، وينقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما لاه ياء كالليني من رَسَى وَحَسَى وَرَضَى (١)، ولم يذكره المصنف لغيره على قاعدة اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون [فإنك تقول فيه: (٢) مَرِيئِي وَمَحْجُوبِي وَمَرَضِيئِي والأصل: مَرْمُؤِيَّ وَمَحْمُؤِيَّ وَمَرَضُؤِيَّ]، اجتمعت الواو والياء مع سبق إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء وحولت الضمة كسرة لصيانة الياء من انقلاب آخر.

الثاني: ما لاه واو وينقسم إلى قسمين أيضاً:

أحدهما: ما عينه مفتوحة نحو: غدا وغداً - وهي مسألة الكتاب - والأولى فيه التصحيح، فيقال فيه: معلوٌ ومغزوٌ ومدعوٌ والإعلان فيه شاذ، ولنلك قال:

... وأعللُ إنَّ لَمْ تَتَحَرَّ الْأُجُودَا ...

ومنه قوله:

(١) هذا الفعل من القسم الثاني الآتي ذكره قريباً وهو ما لاه واو، وقد كرره الشارح في القسم الثاني وذكره هنا سهو.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٣) الصواب أن أصله: مَرْمُؤِيَّ - يواو من أولهما واو ومفعول والثاني لاه، قلبت لام الفعل ياءً جهلاً للاسم على الفعل، فقلبت مَرْمُؤِيَّ، فاجتمعت الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء، وأبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب وأو.

٥٢٧- وقد علمت عرسي مُبَكَّةً أَنْتَى أَنَا اللَّيْثُ مُغْلِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا<sup>(١)</sup> الثاني: ما عينه مكسورة، كـ "رَضِيٍّ"، وَقَرِيٍّ" فهو عكس الذي قبله، الأنصح أن يعلّ بقلب واوه ياءً وتدغم في الياء المتقلبة عن واو مفعول، فيقال: مُرَضِيٍّ عنه وَمَقَرِيٍّ عليه وهو الموضع الرابع مما تبدل فيه الواو ياءً وإن لم تتقدمها كسرة وتصحيحه في قراءة بعضهم: ﴿رَاضِيَةٌ مُرَضُوَّةٌ﴾<sup>(٢)</sup> شاذ.

كذلك ذا وجهين جَا الفُعُولِ مِنْ ذِي الْوَاوِ لَمْ يَجْعِ أَوْ قَرَدٌ يَعْينُ هذا الموضع الخامس مما تبدل فيه الواو ياءً، وإن لم يتقدمها كسرة، وهو ما إذا كانت الواو<sup>(٣)</sup> لَمْ لَفْعُولٍ، فإن فيه الوجهين:

التصحيح: فتدغم فيها واو فعول.

والإعلال: فنقلب<sup>(٤)</sup> واو فعول ياءً، وتدغم فيها.

(١) هذا البيت من الطويل، وهو للشاعر عديفرث بن وقاص الحارثي والشاهد منه قوله: "مُغْلِيًّا" حيث أُعْلِلَ بقلب واوه ياءً، وأصله: مُغْلُوٌّ، قلبت لام الكلمة وهي الواو الثانية ياءً لتطرفها، فقلبت: مُغْلُوِيٍّ، فاجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، ثم أَدغمت الياء في الياء، وقلبت ضمة النال كسرة لمناسبة الياء، وهذا خلاف الأركلي، والأجود هو أن يقال: "مُغْلُوٌّ" أي بتصحيح لامة وإدغامها في واو مفعول؛ ينظر البيت في: الكتاب ٣٨٥/٤، والمقرب ١٨٦/٢، وشرح المرادي ٧١/٦، وأوضح المسالك ٣٩٠/٤، وشرح ابن عقيل ٢٣٩/٤، والتصريح ٢٨٢/٢.

(٢) من الآية ٢٨، من سورة الفجر.

(٣) في كلتا النسختين "أبياء"، موضع "الواو" وهو سهر أو غريف.

(٤) أي لاستئصال واوين في الطرف في نحو: قُفُوٌّ - جمع قُفَا - فيقال: قُفُوِيٌّ، ثم قلبت الواو ياءً على القاعدة المعروفة وأدغمت فيها الياء، وكثير ما قبل الياء لتصح، فقلبت قُفِيٍّ.

وظاهر كلام المصنف أن الوجهين على السواء في الجمع والمفرد، وليس كذلك، بل الأشهر في الجمع الإعلال، نحو: قُفِيٍّ، وَغُصِيٍّ وَذُلِيٍّ - في جمع ذُلٍّ - وفي التنزيل: ﴿فَلَا تَقُوا جِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ﴾<sup>(١)</sup> وتصحيحه قليل نحو: أَبُو وَأَخُو - في جمع الأب والآخر - ونحو: في جمع نَحْوٍ - وهو السحاب الذي هراق ماءه، والمفرد بالعكس<sup>(٢)</sup>، بل تصحيحه واجب عند الأكثرين، نحو: غَا الْمَالُ نُمُوًّا، وَسَمَا زَيْدٌ سُمُوًّا، وفي التنزيل: ﴿وَعَتُوا عَتُوًّا﴾<sup>(٣)</sup> وَلَا يُرِيدُونَ غُلُوًّا<sup>(٤)</sup> ولم يسمع من إعلاله إِلَّا: عَسَاغِيًّا<sup>(٥)</sup>، وَقَسَا قِسِيًّا، ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾<sup>(٦)</sup>.

وشاعَ نَحْوُ نُسُومٍ فِي نُسُومٍ وَنَحْوُ نُسَامٍ شُدُوذُهُ نُسِيٍّ هذه خاتمة المواضع التي تبدل فيها الواو ياءً، وهو ما إذا كانت عينا

لفاعل صحيح اللام كـ "ناتم، وصاتم" وحُيِّعَ على فُعْلٍ، فإنه يجوز في عينه التصحيح، وهو الأكثر، فيقال: [نُسُومٌ، وَصُومٌ، وَقُومٌ، وَعُودٌ، والإعلال<sup>(٧)</sup>، بقلب الواو ياءً - حملاً على المفرد،

(١) من الآية ٤٤، من سورة الشعراء، وإنما كُثِرَت العين لما بعدها.

(٢) أي تصحيحه أولي، وذلك لحفة المفرد وتقل الجمع فناسب جعل الثقيل - وهو التصحيح - مع الخفيف، والخفيف - وهو الإعلال - مع الثقيل وهو الجمع.

(٣) من الآية ٢١، من سورة الفرقان. (٤) من الآية ٨٣، من سورة القصص.

(٥) بمعنى كَبُرَ، يقال عَسَا الشَّيْخُ عُسِيًّا، كما يقال: قَسَا قَلْبُهُ قِسِيًّا.

(٦) من الآية ٨، من سورة مريم، وإنما كُثِرَت العين من "عِتِيًّا" لمناسبة ما بعدها.

(٧) وذلك لاجتماع واوين وضمة في حال الجمع، فكانه اجتمع ثلاث واوات مع ثقل الجمع، فاعلٌ بقلب الواوين ياءين لأن الياءين أخف من الواوين.

٥٢٧- وقد علمت عرسي مُبَكَّةً أَنْتَى أَنَا اللَّيْثُ مُغْلِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا<sup>(١)</sup> الثاني: ما عنيه مكسورة، كـ "رَضِي" وقُرِي" فهو عكس الذي قبله، الأنصح أن يعلّ بقلب واوه ياءً وتدغم في الياء المتقلبة عن واو مفعول، فيقال: مُرَضِي عنه وَمَقْرِي عليه وهو الموضع الرابع مما تبدل فيه الواو ياءً وإن لم تتقدمها كسرة وتصحيحه في قراءة بعضهم: ﴿رَاضِيَةٌ مَرَضُوهٌ﴾<sup>(٢)</sup> شاذ.

كذلك ذا وجهين جَا الفُعُولِ مِنْ ذِي الْوَاوِ لَمْ يَجْعِ أَوْ قَرِدَ يَعْزَنْ هذا الموضع الخامس مما تبدل فيه الواو ياءً، وإن لم يتقدمها كسرة، وهو ما إذا كانت الواو<sup>(٣)</sup> لَمْ لَفْعُول، فإن فيه الوجهين:

التصحيح: فتدغم فيها واو فعول.

والإعلال: فنقلب<sup>(٤)</sup> واو فعول ياءً، وتدغم فيها.

(١) هذا البيت من الطويل، وهو للشاعر عديفرث بن وقاص الحارثي والشاهد منه قوله: "مُغْلِيًّا" حيث أُعْلِلَ بقلب واوه ياءً، وأصله: مُغْلُوٌّ، قلبت لام الكلمة وهي الواو الثانية ياءً لتطرفها، فقلبت: مُغْلُوِيٌّ، فاجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، ثم أَدغمت الياء في الياء، وقلبت ضمة النال كسرة لمناسبة الياء، وهذا خلاف الأركلي، والأجود هو أن يقال: "مُغْلُوٌّ" أي بتصحيح لامة وإدغامها في واو مفعول؛ ينظر البيت في: الكتاب ٣٨٥/٤، والمقرب ١٨٦/٢، وشرح المرادي ٧١/٦، وأوضح المسالك ٣٩٠/٤، وشرح ابن عقيل ٢٣٩/٤، والتصريح ٢٨٢/٢.

(٢) من الآية ٢٨، من سورة الفجر.

(٣) في كلتا النسختين "أَيَاءً"، موضع "الواو" وهو سهر أو غريف.

(٤) أي لاستئصال واوين في الطرف في نحو: قُفُوٌّ - جمع قُفَا - فيقال: قُفُوِيٌّ، ثم قلبت الواو ياءً على القاعدة المعروفة وأدغمت فيها الياء، وكثير ما قبل الياء لتصح، فقلبت قُفِيًّا.

وظاهر كلام المصنف أن الوجهين على السواء في الجمع والمفرد، وليس كذلك، بل الأشهر في الجمع الإعلال، نحو: قُفِيٌّ، وَغُصِيٌّ وَذُلِيٌّ - في جمع ذُلٍ - وفي التنزيل: ﴿فَلَا تَقُوا جِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ﴾<sup>(١)</sup> وتصحيحه قليل نحو: أَبُو وَأَخُو - في جمع الأب والآخر - ونَحْوُ - في جمع نَحْوٍ -، وهو السحاب الذي هراق ماءه، والمفرد بالعكس<sup>(٢)</sup>، بل تصحيحه واجب عند الأكثرين، نحو: غَا المَالُ نُمُوًا، وَسَمَا زَيْدٌ سُمُوًا، وفي التنزيل: ﴿وَعَتُوا عَتُوًا﴾<sup>(٣)</sup> وَلَا يُرِيدُونَ غُلُوًا<sup>(٤)</sup> ولم يسمع من إعلاله إِلَّا: عَسَاغِيًّا<sup>(٥)</sup>، وَقَسَا قِسِيًّا، ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾<sup>(٦)</sup>.

وشاع نَحْوُ نُسُومٍ فِي نُسُومٍ وَنَحْوُ نُسَامٍ شُدُوذِهِ نُسِيٍّ هذه خاتمة المواضع التي تبدل فيها الواو ياءً، وهو ما إذا كانت عينا

لفاعل صحيح اللام كـ "ناتم، وصاتم" وحُيِّعَ على فُعْلٍ، فإنه يجوز في عينه التصحيح، وهو الأكثر، فيقال: [نُسُومٌ، وَصُومٌ، وَقُومٌ، وَعُودٌ، والإعلال<sup>(٧)</sup>، بقلب الواو ياءً - حملاً على المفرد،

(١) من الآية ٤٤، من سورة الشعراء، وإنما كُثِرَت العين لما بعدها.

(٢) أي تصحيحه أولي، وذلك لحفة المفرد وتقل الجمع فناسب جعل الثقيل - وهو التصحيح - مع الخفيف، والخفيف - وهو الإعلال - مع الثقيل وهو الجمع.

(٣) من الآية ٢١، من سورة الفرقان. (٤) من الآية ٨٣، من سورة القصص.

(٥) بمعنى كَبُرَ، يقال عَسَا الشَّيْخُ عُسِيًّا، كما يقال: قَسَا قَلْبُهُ قِسِيًّا.

(٦) من الآية ٨، من سورة مريم، وإنما كُثِرَت العين من "عِتِيًّا" لمناسبة ما بعدها.

(٧) وذلك لاجتماع واوين وضمة في حال الجمع، فكانه اجتمع ثلاث واوات مع ثقل الجمع، فاعل بقلب الواوين ياءين لأن الياءين أخف من الواوين.

فيقال<sup>(١)</sup> نَيْمٌ، وَصَمٌّ، وإنما جعله المصنف شائعاً بالنسبة إلى: نَيْمٍ، لا بالنسبة إلى الصحيح، فلو كان فاعل معتل السلام كـ "شَاوٍ وَغَاوٍ"<sup>(٢)</sup> تَعَيَّنَ التصحيح فيقال: شَوِيٌّ وَغَوِيٌّ، كراهة لتوالي إعلالين، وكنا إن جمع على فُعَالٍ يَتَعَيَّنُ التصحيح فيقال: نَوَامٌ وَصَوَامٌ لبعدهما من الطرف، ونحو: ... وما أَرَقَّ النَّيَامُ إِلَّا كَلَامُهَا<sup>(٣)</sup> ...

شاذ.

ذو اللَّيْنِ فَاتَّأَ فِي الْفِعَالِ أَبْدَلًا وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ التَّكْلَامِ وصل هذه المسألة بالكلام على إبدال حروف العلة بعضها من بعض، لكونها مما أبدلت فيه حروف العلة وإن كان المبدل منها غير معتل؛ ومعنى ما ذكره: أن ذا اللين إذا كان فاء الكلمة أبدل في الافتعال [تاء]<sup>(٤)</sup>،

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) اسما فاعل من شَوِيٌّ يَشْوِي وَيُشْوِي، والأصل في الجمع: شَوَوِيٌّ وَغَوَوِيٌّ، فاعلت اللام بقلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذف.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لأبي النجم الكلابي أو أبي الغسر الكلابي وصدره قوله:

أَلَا طَرَقْنَا مَيْتَةً نَبْهَةً مَنَابِرَ ...  
وَأَلَا لَلنَّيْبِ، و "طَرَقْنَا" زارتما ليلاً وأَرَقَّ" أذهب النوم عنهم.

والشاهد منه قوله: "النَّيَامُ" وأصله: النَّوَامُ، وقلب الواو هنا ياءً شاذ، وقياسه: نَوَمٌ كـ "صَوَمٌ" أو نَوَامٌ كـ "صَوَامٌ"، ينظر البيت في: شرح ابن الناطم ص ٨٦٤، وشرح المرادي ٧٥/٦، وأوضح المسالك ٣٩١/٤، وشرح ابن عقيل ٢٤١/٤، وشرح المكودي ص ٢٤٤، والنصريح ٣٨٢/٢، وشرح الأخواني ٣٢٨/٤.

(٤) وذلك لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من قرب المخرج ومنافاة الصفة.

ثم أَدْعَمَ فِي تَاءِ الْفِعَالِ<sup>(١)</sup> ولا يتصور ذلك في الألف، وإنما يتصور في الواو، نحو: أَدْعَدُ، وَأَتَقَدُّ، وَأَتَصَلُّ، وَأَتَزَنُّ<sup>(٢)</sup>، قال تعالى: ﴿وَالْقَمَرُ إِذَا تَوَسَّقَ﴾<sup>(٣)</sup> أو الياء [نحو أَسَرَّ<sup>(٤)</sup>] لأنه من اليسر، وتجري ذلك في جميع تصارييف الأفعال، فنقول في المضارع يتعدُّ.

قال الشاعر:

٥٢٩- فَإِنْ تَتَّيَدُّنِي أَتَّيَدُّكَ بِمِثْلِهَا<sup>(٥)</sup> ...  
وقال آخر:

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) الأصل فيها: أَوْتَعَدُ، وَأَوْتَقَدُ، وَأَوْتَصَلُ، وَأَوْتَزَنُ، قلبت الواو تاءً وأدخمت في تاء الافتعال، للتخفيف ولم تقلب الواو ياءً على القياس، لأنها إن قلبت ياءً أو لم تقلب لزم قلبها تاءً، فالخيار إلى التاء على أي حال، على هذه اللغة فالأولى الاكتفاء بإعلال واحد؛ النصريح ٣٩٠/٢.

(٣) الآية ١٨، من سورة الانشقاق. (٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) هذا صدر بيت من الطويل للأعشى ميمون بن قيس، من كلمة له بهجو فيها علقمة بن علاثة، وينهده، ونظام البيت:

... وسوف أزيد الباقيات القوارصا

... وأراد بالقوارص الكلمات المولمات الموجهات تبتى على السنة الناس

يتناشونها على مر الأيام؛ والشاهد منه قوله: "تَتَّيَدُّنِي" و"أَتَّيَدُّكَ" فإن أصلهما:

تَوَتَّيَدُّنِي، وَأَوْتَّيَدُّكَ، فالواو فاء الكلمة، والتاء زائدة تاء الافتعال، فقلب الواو

تاءً في الكلمتين ثم أدخمت التاء في التاء، ينظر البيت في: شرح ابن عيشر

٣٧/١٠، وأوضح المسالك ٣٩٦/٤، والنصريح ٣٩٠/٢، وديوانه ص ١١٠،

ومعجم شواهد العربية ص ٢٠٢.

فيقال<sup>(١)</sup> نَيْمٌ، وَصَمٌّ، وإنما جعله المصنف شائعاً بالنسبة إلى: نَيْمٍ، لا بالنسبة إلى الصحيح، فلو كان فاعل معتل السلام كـ "شَاوٍ وَغَاوٍ"<sup>(٢)</sup> تَعَيَّنَ التصحيح فيقال: شَوِيٌّ وَغَوِيٌّ، كراهة لتوالي إعلالين، وكنا إن جمع على فُعَالٍ يَتَعَيَّنُ التصحيح فيقال: نَوَامٌ وَصَوَامٌ لبعدهما من الطرف، ونحو: ... وما أَرَقَّ النَّيَامُ إِلَّا كَلَامُهَا<sup>(٣)</sup> ...

شاذ.

ذو اللَّيْنِ فَاتَّأَ فِي الْفِعَالِ أَبْدَلًا وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ التَّكْلَامِ وصل هذه المسألة بالكلام على إبدال حروف العلة بعضها من بعض، لكونها مما أبدلت فيه حروف العلة وإن كان المبدل منها غير معتل؛ ومعنى ما ذكره: أن ذا اللين إذا كان فاء الكلمة أبدل في الافتعال [تاء]<sup>(٤)</sup>،

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) اسما فاعل من شَوِيٌّ يَشْوِي وَيُشْوِي، والأصل في الجمع: شَوَوِيٌّ وَغَوَوِيٌّ، فاعلت اللام بقلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، وهو لأبي النجم الكلابي أو أبي الغسر الكلابي وصدره قوله:

أَلَا طَرَقْنَا مَيْتَةً نَبْهَةً مَنَابِرَ ...  
وَأَلَا لَلنَّيْبِ، و "طَرَقْنَا" زارتما ليلاً وأَرَقَّ" أذهب النوم عنهم.

والشاهد منه قوله: "النَّيَامُ" وأصله: النَّوَامُ، وقلب الواو هنا ياءً شاذ، وقياسه: نَوَمٌ كـ "صَوَمٌ" أو نَوَامٌ كـ "صَوَامٌ"، ينظر البيت في: شرح ابن الناطم ص ٨٦٤، وشرح المرادي ٧٥/٦، وأوضح المسالك ٣٩١/٤، وشرح ابن عقيل ٢٤١/٤، وشرح المكودي ص ٢٤٤، والنصريح ٣٨٢/٢، وشرح الأخواني ٣٢٨/٤.

(٤) وذلك لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من قرب المخرج ومنافاة الصفة.

ثم أَدْعَمَ فِي تَاءِ الْفِعَالِ<sup>(١)</sup> ولا يتصور ذلك في الألف، وإنما يتصور في الواو، نحو: أَدْعَدُ، وَأَتَقَدُّ، وَأَتَصَلُّ، وَأَتَزَنُّ<sup>(٢)</sup>، قال تعالى: ﴿وَالْقَمَرُ إِذَا تَوَسَّقَ﴾<sup>(٣)</sup> أو الياء [نحو أَسَرَّ<sup>(٤)</sup>] لأنه من اليسر، وتجري ذلك في جميع تصارييف الأفعال، فنقول في المضارع يتعدُّ.

قال الشاعر:

٥٢٩- فَإِنْ تَتَّيَدُّنِي أَتَّيَدُّكَ بِمِثْلِهَا<sup>(٥)</sup> ...  
وقال آخر:

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٢) الأصل فيها: أَوْتَعَدُ، وَأَوْتَقَدُ، وَأَوْتَصَلُ، وَأَوْتَزَنُ، قلبت الواو تاءً وأدغمت في تاء الافتعال، للتخفيف ولم تقلب الواو ياءً على القياس، لأنها إن قلبت ياءً أو لم تقلب لزم قلبها تاءً، فالخيار إلى التاء على أي حال، على هذه اللغة فالأولى الاكتفاء بإعلال واحد؛ النصريح ٣٩٠/٢.

(٣) الآية ١٨، من سورة الانشقاق. (٤) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.

(٥) هذا صدر بيت من الطويل للأعشى ميمون بن قيس، من كلمة له بهجو فيها علقمة بن علاثة، وينهده، ونظام البيت:

... وسوف أزيد الباقيات القوارصا

... وأراد بالقوارص الكلمات المولمات الموجهات تبتى على السنة الناس

ينشأشونها على مر الأيام؛ والشاهد منه قوله: "تَتَّيَدُّنِي" و"أَتَّيَدُّكَ" فإن أصلهما:

تَوَتَّيَدُّنِي، وَأَوْتَّيَدُّكَ، فالواو فاء الكلمة، والتاء زائدة تاء الافتعال، فقلبت الواو

تاءً في الكلمتين ثم أدغمت التاء في التاء، ينظر البيت في: شرح ابن عيشر

٣٧/١٠، وأوضح المسالك ٣٩٦/٤، والنصريح ٣٩٠/٢، وديوانه ص ١١٠،

ومعجم شواهد العربية ص ٢٠٢.

٥٣٠- فَإِنَّ الْقَوَائِي تَبْلُغُنْ مَوَاجِئاً تَصَاقُ عَنْهَا أَنْ تَوَكَّلَهَا الْإِسْرُ<sup>(١)</sup> وتقول في الأمر أتيد، وفي المصدر أتيداً وفي اسم الفاعل مُتَعِد، وشذ هذا العمل فيما فاؤه حمزة<sup>(٢)</sup> نحو: أَكَلْتُ، من<sup>(٣)</sup> الأكل، وأما اتَّخَذَ فَإِنَّمَا هُوَ اقْتَعَلَ من تَخَذَ، أدغمت إحدى التاءين في الأخرى، كـ"أَتَيْتُ" وزعم الجوهري أنه من الإِخْلَ.<sup>(٤)</sup>

طائفاً اقْتِصَالَ وَدُ إِسْرَ مُطِيقِي فِي إِدَانَةٍ وَإِذْدَادُكَ دَالاً بَقِي أي تبدل تاء الافتعال طاءً بعد حروف الإطباق<sup>(٥)</sup>، وهي: الصَّادُ والثلاثة

- (١) هذا البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد البكري، وأراد بالقواني، القصائد، ومواج: أي مدخل، وتضايق: تضايقت إحدى تاءيه، وتَوَكَّلَهَا: تَوَكَّلَهَا، ومعناه: أن القصائد تبلغ الأماكن الضيقة التي لا يستطيعها أحد، وتصيب مرادها مهما دقت، والشاهد منه قوله تَبْلُغُنْ، فإن أصله: تَوَكَّلُنْ، فالواو فاء الكلمة، والتاء بعدها زائدة تاء الافتعال، فقبلت الواو تاءً، ثم أدغمت التاء في التاء؛ ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٣٧/١٠، وأوضح المسالك ٣٩٧/٤، والتصريح ٣٩٠/٢، وديوانه ص ٤، ومعجم شواهد العربية ص ١٣٢.
- (٢) نقل هذا عن البغداديين وحكوا: أَتَرَّ وَأَتَمَّنَّ وَأَتَهَلَّ وَأَتَكَلَّ، من الإزار والأمانة والأهل والأكل؛ التصريح ٣٩١/٢.
- (٣) في أ: "في" بدلاً من "من".
- (٤) قال ابن هشام في التوضيح، وذلك وهم وعلل ذلك الأزهري بأنه لو كان من أخذ لوجب أن يقال: اتَّخَذَ، بغير إدغام؛ التصريح ٣٩١/٢.
- (٥) سميت بذلك لانطباق اللسان معها على الحنك الأعلى، فينحصر الصوت بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى؛ وإنما أبدلت تاء الافتعال إشر المطلق طاءً لاستئصال اجتماع التاء مع المطلق لما بينهما من اتفاق المخرج وتباين الصفة، لأن التاء من حروف الخمس، والمطلق من حروف الاستعلاء، فأبدل من التاء حرف استعمال من مخرج المطلق، واختيرت الطاء لكونها من مخرج التاء؛ التصريح ٣٩١/٢.

التي تليها في عدد حروف المعاء، فتقول في اقْتَعَلَ من الصبر: اصْطَبِرْ، ومن الضَّرْبِ: اضْطَرَبْ، ومن الظُّهْرِ اطْهَرْ، ومن الظُّلَمِ: اطْلَمْ<sup>(١)</sup>، ثم الإدغام واجب في الثالث<sup>(٢)</sup> للمماثلة، وحائز في الرابع<sup>(٣)</sup>، إما مع إبدال الأول<sup>(٤)</sup> من جنس الثاني<sup>(٥)</sup>، فتقول: اطْلَمْ [ورأى مع عكسه<sup>(٦)</sup>] فتقول: اطْلَمْ<sup>(٧)</sup> وبالأوجه الثلاثة روي قوله:

٥٣١- هو الجواد الذي يعطيك نائله عَفْراً وَيُظَلِّمُ أحياناً قَيْطُظْلِمُ<sup>(٨)</sup> ويعتج الإدغام في الأول، لأن الصاد من حروف الصغرى، وهي لا تدغم إلا في مثلها<sup>(٩)</sup>، وفي الثاني، لأن الضصاد حروف

- (١) الأصل: اصْطَبِرْ، واضْطَرَبْ، واطْهَرْ، واطْلَمْ.
- (٢) أي: اطْهَرْ، حيث اتفق الحرفان، وهما الطاء الواقعة فاءً للكلمة والطاء المبذلة من تاء الافتعال، وأولاهما ساكنة. (٣) وهو اظلم.
- (٤) وهو الظاء للمحملة. (٥) وهو الطاء المهمل.
- (٦) وهو إبدال الثاني من جنس الأول، ورؤي فيه وجه رابع وهو يُظَلِّمُ، وليس مما نحن فيه؛ التصريح ٣٩٢/٢. (٧) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.
- (٨) هذا البيت من البسيط، من قصيدة لرهير بن أبي سُلمى، يمدح بها هرم بن سنان، والشاهد منه قوله: "قَيْطُظْلِمُ" -أي يحمل الظلم- حيث روي بالأوجه الثلاثة كما ذكر الشارح؛ ينظر البيت في الكتاب ٤٦٨/٤، وشرح ابن يعيش ٤٧/١٠، وأوضح المسالك ٣٩٩/٤، والتصريح ٣٩١/٢، وشرح الأزهري ٣٣١/٤، وديوانه ص ١٥٢، ومعجم شواهد العربية ص ٣٤٦.
- (٩) لئلا يلحق صفيره، قال المرادي: وإذا أبدلت بعد الصاد ففيه وجهان: البيان، فيقال: اصْطَبِرْ، والإدغام يقلب الثاني إلى الأول فيقال: اصْطَبِرْ -بتشديد الصاد- يُظَنر: شرح المرادي ٨٢/٦، هذا وقال سيوريه ما نصه: «وأراد بعضهم الإدغام حيث اجتمعت الصاد والطاء، فلما امتنع الصاد أن تدخل في الطاء قلبوا الطاء صاداً فقالوا: مُصْبِرٌ؛ الكتاب ٤٦٧/٤».



٥٣٠- فَإِنَّ الْقَوَائِي تَبْلُغُنْ مَوَاجِئاً تَصَاقُ عَنْهَا أَنْ تَوَكَّلَهَا الْإِسْرُ<sup>(١)</sup> وتقول في الأمر أتيد، وفي المصدر أتيداً وفي اسم الفاعل مُتَعِد، وشذ هذا العمل فيما فاؤه حمزة<sup>(٢)</sup> نحو: أَكَلْتُ، من<sup>(٣)</sup> الأكل، وأما اتَّخَذَ فَإِنَّمَا هُوَ اقْتَعَلَ من تَخَذَ، أدغمت إحدى التائين في الأخرى، كـ"أَتَيْتُ" وزعم الجوهري أنه من الإِخْلَ.<sup>(٤)</sup>

طائفاً اقْتِصَالَ وَدُ إِسْرَ مُطِيقِي فِي إِذَائِ وَأِذْذَ وَأَذْكَرَ دَالاً بَقِي أي تبدل تاء الافتعال طاءً بعد حروف الإطباق<sup>(٥)</sup>، وهي: الصَّادُ والثلاثة

- (١) هذا البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد البكري، وأراد بالقواني، القصائد، ومواج: أي مدخل، وتضايق: تضايقت إحدى تائيه، وتَوَكَّلَهَا: تَوَكَّلَهَا، ومعناه: أن القصائد تبلغ الأماكن الضيقة التي لا يستطيعها أحد، وتصيب مرادها مهما دقت؛ والشاهد منه قوله تَبْلُغُنْ، فإن أصله: تَوَكَّلُنْ، فالواو فاء الكلمة، والتاء بعدها زائدة تاء الافتعال، فقبلت الواو تاءً، ثم أدغمت التاء في التاء؛ ينظر البيت في: شرح ابن يعيش ٣٧/١٠، وأوضح المسالك ٣٩٧/٤، والتصريح ٣٩٠/٢، وديوانه ص ٤، ومعجم شواهد العربية ص ١٣٢.
- (٢) نقل هذا عن البغداديين وحكوا: أَثَرُ وَأَثَرَنْ وَأَثَلَنْ وَأَتَكَلَنْ، من الإزار والأمانة والأهل والأكل؛ التصريح ٣٩١/٢.
- (٣) في أ: "في" بدلاً من "من".
- (٤) قال ابن هشام في التوضيح، وذلك وهم وعلل ذلك الأزهري بأنه لو كان من أخذ لوجب أن يقال: اتَّخَذَ، بغير إدغام؛ التصريح ٣٩١/٢.
- (٥) سميت بذلك لانطباق اللسان معها على الحنك الأعلى، فينحصر الصوت بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى؛ وإنما أبدلت تاء الافتعال إشر المطلق طاءً لاستئصال اجتماع التاء مع المطلق لما بينهما من اتفاق المخرج وتباين الصفة، لأن التاء من حروف الخمس، والمطلق من حروف الاستعلاء، فأبدل من التاء حرف استعمال من مخرج المطلق، واختيرت الطاء لكونها من مخرج التاء؛ التصريح ٣٩١/٢.

التي تليها في عدد حروف المعاء، فتقول في اقْتَعَلَ من الصبر: اصْطَبِرْ، ومن الضَّرْبِ: اضْطَرَبْ، ومن الظُّهْرِ اطْهَرْ، ومن الظُّلَمِ: اطْلُمْ<sup>(١)</sup>، ثم الإدغام واجب في الثالث<sup>(٢)</sup> للمماثلة، وحائز في الرابع<sup>(٣)</sup>، إما مع إبدال الأول<sup>(٤)</sup> من جنس الثاني<sup>(٥)</sup>، فتقول: اطْلَمْ [ورأى مع عكسه<sup>(٦)</sup>] فتقول: اطْلَمْ<sup>(٧)</sup> وبالأوجه الثلاثة روي قوله:

٥٣١- هو الجواد الذي يعطيك نائله عَفْراً وَيُظَلِّمُ أحياناً قَيْطُظْلِمُ<sup>(٨)</sup> ويمتنع الإدغام في الأول، لأن الصاد من حروف الصغرى، وهي لا تدغم إلا في مثلها<sup>(٩)</sup>، وفي الثاني، لأن الضاد حروف

- (١) الأصل: اصْطَبِرْ، واضْطَرَبْ، واطْهَرْ، واطْلُمْ.
- (٢) أي: اطْهَرْ، حيث اتفق الحرفان، وهما الطاء الواقعة فاءً للكلمة والطاء المبذلة من تاء الافتعال، وأولاهما ساكنة. (٣) وهو اظلم.
- (٤) وهو الظاء للمحملة. (٥) وهو الطاء المهمل.
- (٦) وهو إبدال الثاني من جنس الأول، ورؤي فيه وجه رابع وهو يُظَلِّمُ، وليس مما نحن فيه؛ التصريح ٣٩٢/٢. (٧) ما بين المعقوفين ساقط من: ب.
- (٨) هذا البيت من البسيط، من قصيدة لرهير بن أبي سُلمى، يمدح بها هرم بن سنان، والشاهد منه قوله: "قَيْطُظْلِمُ" - أي يحمل الظلم - حيث روي بالأوجه الثلاثة كما ذكر الشارح؛ ينظر البيت في الكتاب ٤٦٨/٤، وشرح ابن يعيش ٤٧/١٠، وأوضح المسالك ٣٩٩/٤، والتصريح ٣٩١/٢، وشرح الأزهري ٣٣١/٤، وديوانه ص ١٥٢، ومعجم شواهد العربية ص ٣٤٦.
- (٩) لئلا يلحق صغره، قال المرادي: وإذا أبدلت بعد الصاد ففيه وجهان: البيان، فيقال: اصْطَبِرْ، والإدغام يقلب الثاني إلى الأول فيقال: اصْطَبِرْ - بتشديد الصاد - يُظَنر: شرح المرادي ٨٢/٦، هذا وقال سيوريه ما نصه: «وأراد بعضهم الإدغام حيث اجتمعت الصاد والطاء، فلما امتنع الصاد أن تدخل في الطاء قلبوا الطاء صاداً فقالوا: مُصْبِرٌ؛ الكتاب ٤٦٧/٤».

مستطيل<sup>(١)</sup> وأما عجز البيت فالمراد به: أن تاء الانتعالي تنقلب دالاً بعد ثلاثة أحرف<sup>(٢)</sup>: بعد مثلها وبعد أختها، وبعد الزاي فتقول في أفضل من اللّين أدان، ومن الذّكر أدكر، ومن الزيادة ازداد؛ ثم الإدغام واجب في الأول<sup>(٣)</sup> للمماثلة ويجب في الثاني - أيضاً - لكن بعد قلب للمعجمة مهملة - أيضاً - نحو: ﴿وَأَذْكُرْ بَعْدَ أَفْعَلٍ﴾<sup>(٤)</sup>، وبعضهم يعكس، وبها قرئ - في غير السبعة - ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾<sup>(٥)</sup> ويمتنع الإبدال<sup>(٦)</sup> في الثالث، لأن الزاي من حروف الصغير، وفي القرآن: ﴿مُجْتَنِبُونَ وَأُذْجِرُ﴾<sup>(٧)</sup>.

### تتبيّه

علم مما ذكر أن حروف الإبدال منقسمة إلى ما يبدل ويبدل منه

- (١) أي فادغامه يُفَوِّت استعطائه، وقد جاء قليلاً: اضْرَبْ - بتشديد الضاد - قال سيبويه: «وقالوا في اضْطَجَرَ: اضْجَرَ، كقولهم: مُصْبِرٌ»؛ الكتاب ٤/٤٦٨.
- (٢) أي: لاستتغال بمح التاء بعدها لأن هذه الأحرف مجهورة والتاء مهموسة.
- (٣) وهو أدان وأصله أدان، ثم أدغم الدال في الدال، كما تقدم في أظهر.
- (٤) من الآية ٤٥، من سورة يوسف.
- (٥) من الآيات ١٥، ١٧، ٢٢، ٢٤، ٤٠، ٥٠، من سورة القمر، وقد قرأها الجمهور بالدال المهملة، وقرأها قتادة بالدال المعجمة؛ قال العكبري: ويقرأ شاذاً بنال معجمة مشددة، ووجهها أنه قلب التاء دالاً وأدغم، ينظر: إسماء ما سُنَّ به الرحمن: ٢/٥٤، ٢٥٠، والبحر المحيط.
- (٦) أي إبدال الأول وهو الزاي من جنس الثاني وهو الدال مع إدغامه فيه أو بدلونه، فلا يقال أدْجَرَ لغوات الصّغير، وأما إبدال الثاني من جنس الأول فصانز، فتقول: اذْجَرَ، كما تقول: اظْلَمَ؛ ينظر شرح المرادي ٦/٨٣.
- (٧) من الآية ٩، من سورة القمر.

كالهمزة وحروف العلة الثلاثة، وكالهاء، فإنها تبدل من الهمزة أولاً كـ "هراق" وتبدل الهمزة منها آخر كـ "ماء" فإن أصله مَوَّه؛ وإلى ما يبدل منه ولا يبدل، وهو التاء<sup>(١)</sup>.  
أما إبدال الحروف المتقاربة بعضها من بعض لأجل الإدغام فلم يعدوه في باب الإبدال لعروضه.

### خصّن

فما أمر أو مضارع من كـ "وَعَدَ" احذف في كـ "عِدَّةٌ" ذاك اطرّد  
علم التصريف ينقسم إلى زيادة وحذف وإبدال وإدغام، فلما بدأ بالزيادة عقّبها بالإبدال لأنه أغلب من الحذف، ثم أفرد هذا الفصل للحذف، وقسمه ثلاثة أقسام.

الأول: ما تحذف منه الفاء، وهو المضارع والأمر من كل فعل كـ "وَعَدَ" في كونه ثلاثياً، مفتوح العين، فآؤه واو، نحو: عِدْتُ، وَزِنْتُ، وَيَعِدُّ، وَيَزِنُ، قال تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهَ اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾<sup>(٤)</sup> واطرّد ذلك في المصدر، بشرط تعويض التاء في

- (١) بقي عليه أن يقول: وإلى ما يبدل ولا يبدل منه وهو: الميم والطاء والدال.
- (٢) من الآية ١٩، من سورة النساء؛ والشاهد منها "ترثوا" مضارع "وَرِثَ" حيث حذفت فآؤه.
- (٣) من الآية ٧، من سورة الأنفال؛ والشاهد منها "يَعِدُّ" حيث حذفت فآؤه وهي الواو.
- (٤) من الآية ٥، من سورة مريم؛ الشاهد منها "فهب" وهو أمر من وَهَبَ، وقد حذفت فآؤه.

مستطيل<sup>(١)</sup> وأما عجز البيت فالمراد به: أن تاء الانتعالي تنقلب دالاً بعد ثلاثة أحرف<sup>(٢)</sup> بعد مثلها وبعد أختها، وبعد الزاي فتقول في أفضل من اللّين أدان، ومن الذّكر أدكر، ومن الزيادة ازداد؛ ثم الإدغام واجب في الأول<sup>(٣)</sup> للمماثلة ويجب في الثاني - أيضاً - لكن بعد قلب للمعجمة مهملة - أيضاً - نحو: ﴿وَأَذْكُرْ بَعْدَ أَفْعَلٍ﴾<sup>(٤)</sup>، وبعضهم يعكس، وبها قرئ - في غير السبعة - ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾<sup>(٥)</sup> ويمنع الإبدال<sup>(٦)</sup> في الثالث، لأن الزاي من حروف الصغير، وفي القرآن: ﴿مُحْشَوْنَ وَأُذْجِرَ﴾<sup>(٧)</sup>.

### تتبيه

علم مما ذكر أن حروف الإبدال تنقسم إلى ما يبدل ويبدل منه

- (١) أي فادغامه يُفَوِّت استعطائه، وقد جاء قليلاً: اضْرَبْ - بتشديد الضاد - قال سيبويه: «وقالوا في اضْطَجَرَ: اضْجَرَ، كقولهم: مُصْبِرٌ»؛ الكتاب ٤/٤٦٨.
- (٢) أي: لاستتغال بمح التاء بعدها لأن هذه الأحرف مجهورة والتاء مهموسة.
- (٣) وهو أدان وأصله أدان، ثم أدغم الدال في الدال، كما تقدم في أظهر.
- (٤) من الآية ٤٥، من سورة يوسف.
- (٥) من الآيات ١٥، ١٧، ٢٢، ٢٤، ٤٠، ٥٠، من سورة القمر، وقد قرأها الجمهور بالدال المهملة، وقرأها قتادة بالدال المعجمة؛ قال العكبري: ويقرأ شاذاً بدال معجمة مشددة، ووجهها أنه قلب التاء دالاً وأدغم، ينظر: إسماء ما سُنَّ به الرحمن: ٢/٥٤، ٢٥٠، والبحر المحيط.
- (٦) أي إبدال الأول وهو الزاي من جنس الثاني وهو الدال مع إدغامه فيه أو بدلونه، فلا يقال أدْجَرَ لغوات الصّغير، وأما إبدال الثاني من جنس الأول فصانز، فتقول: أدْجَرَ، كما تقول: اظْلَمَّ؛ ينظر شرح المرادي ٦/٨٣.
- (٧) من الآية ٩، من سورة القمر.

كالهمزة وحروف العلة الثلاثة، وكالهاء، فإنها تبدل من الهمزة أولاً كـ "هراق" وتبدل الهمزة منها آخر كـ "ماء" فإن أصله مَوْه؛ وإلى ما يبدل منه ولا يبدل، وهو التاء<sup>(١)</sup> أما إبدال الحروف المتقاربة بعضها من بعض لأجل الإدغام فلم يعدوه في باب الإبدال لعروضه.

### خصن

فما أمر أو مضارع من كـ "وَعَدَ" احذف في كـ "عِدَّةٌ" ذاك اطرْدَ علم التصريف ينقسم إلى زيادة وحذف وإبدال وإدغام، فلما بدأ بالزيادة عقّبها بالإبدال لأنه أغلب من الحذف، ثم أفرد هذا الفصل للحذف، وقسمه ثلاثة أقسام.

الأول: ما تحذف منه الفاء، وهو المضارع والأمر من كل فعل كـ "وَعَدَ" في كونه ثلاثياً، مفتوح العين، فآؤه واو، نحو: عِدْتُ، وَزِنْتُ، وَيَعِدُ، وَيَزِنُ، قال تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾<sup>(٢)</sup> ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾<sup>(٤)</sup> واطرْد ذلك في المصدر، بشرط تعويض التاء في

- (١) بقي عليه أن يقول: وإلى ما يبدل ولا يبدل منه وهو: الميم والطاء والدال.
- (٢) من الآية ١٩، من سورة النساء؛ والشاهد منها "ترثوا" مضارع "وَرِثَ" حيث حذفت فآؤه.
- (٣) من الآية ٧، من سورة الأنفال؛ والشاهد منها "يَعِدُ" حيث حذفت فآؤه وهي الواو.
- (٤) من الآية ٥، من سورة مريم؛ الشاهد منها "فهب" وهو أمر من وَهَبَ، وقد حذفت فآؤه.

آخره من المحذوف، نحو: **عِدَّ<sup>(١)</sup>**، و**زِنَّ**، وميمه، فلو لم تأتِ بالتاء قلت: **وَعَدَّ**، و**وَزَّنَّ**، ونحو:

٥٣٢- ... .. وأُخْلِطُوا عِدَّ الأبرار الذي وعدوا<sup>(٢)</sup>

شاذ، وحذفت التاء للإضافة، وأما: **«وَلِكُلِّ وَجْهٍ»**<sup>(٣)</sup> فليس من هذا الباب، لأنه اسم للجهة، لا مصدر بمعنى: التوجه<sup>(٤)</sup>، وأما **وَتَبَّ زَيْدٌ وَثْبَةً**، فالتاء فيه للدلالة على المرة، لا عوض من الفاء.

**وَحَذَفَ هَمْزٌ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فِي** مضارع وينتهي مُتَصَرِّفٌ هذا القسم الثاني من الحذف، وهو حذف الحرف الزائد، وهو المضارع

(١) أصل: عِدَّ، وعُدَّ، حذفت فاءه وحُرِّكت عينه بحركة فائه، وهي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلاً عليها، وعوض من الفاء تاء التانيث.

(٢) هنا عجز بيت من البسيط، وهو للفضل بن العباس بن عتبة وصدره قوله:

إن الخليط أجدرُّ الثَّيِّسَنَ فأنجسُروا ... ..

والخليط: الفريق المخالط وقت اجتماع الربيع، وأخذوا البيِّن: أخذوا الفراق،

والشاهد منه قوله: "عِدَّ الأَمْرُ" حيث حذفت التاء للمأتي به عوضاً من فاء الكلمة،

وهذا شاذ عند الجمهور، لحذف العوض والمعوَّض منه، وذلك لا يجوز كما لا

يجوز الجمع بينهما، وذهب الفراء إلى جوازه، فقال: وإنما استجيز سقوط الهاء

من قوله: **«وَأَقَامَ الصَّلَاةَ»** لإضافتهم إليها، وقالوا: الحافض وما خفض بمنزلة

الحرف الراحدة، فلذلك أسقطوها في الإضافة، ينظر معاني القرآن ٢/٢٥٤،

وينظر البيت في: انصاف ٣/١٧١، ومعاني القرآن ٢/٢٥٤، وأوضح المسالك

٤/٤٠٧، والتصريح ٢/٣٩٦، وشرح الأخونسي ٤/٣٤١، ومعجم شواهد

العربية ص ١٠٥.

(٣) من الآية ١٤٨، من سورة البقرة. (٤) في أ: "الترجيح".

واسم الفاعل، واسم للمفعول، وهما مراد المصنف بقوله:

... .. وَيَنْتَبِئِي مُتَصَرِّفِي

من كل فعل جاء<sup>(١)</sup> ماضيه على أَفْعَلَ، فتحذف فيها الهزمة، تقول: يكرم فهو

مُكْرَمٌ ومُكْرَمٌ، ولا تحذف في الماضي، ولا في الأمر، ولا في المصدر، تقول<sup>(٢)</sup>:

أَكْرَمَ إِكْرَاماً، وفي الأمر: أَكْرِمْ، وإثباتها في نحو قوله:

٥٣٣- ... فإنه أهْلٌ لأنَّ يُكْرَمَا<sup>(٣)</sup> ...

شاذ.

**ظَلَّتْ وَظَلَّتْ فِي ظِلِّتْ اسْتَعْمِلَا** و**قِرْنِ فِي اقْرِنَ وَقَرْنِ نَقِلاً**

هذا القسم الثالث من الحذف، وهو يتعلق بعين الفعل، وذلك أن الثلاثي

الذي عينه ولامه من جنس واحد إذا كان مكسور العين، نحو: شَمَّ وَظَلَّ وَقَرَّ

وَمَضَى، فإن أصلها: شَمَمَ وَظَلَّلَ وَقَرَّرَ وَمَضِىَ، فإنه إذا أسند الماضي منه إلى

ضمير متحرك جاز فيه ثلاثة أوجه: إثبات عينه، وهو الأصل لتعذر الإدغام<sup>(٤)</sup>

بسكون اللام، وحذف عينه<sup>(٥)</sup> مع نقل حركتها إلى الفاء، فتقول: ظَلَّتْ،

(١) ساقطة من: أ. (٢) في أ: "فتقول".

(٣) هنا من كلام أبي حيان الفقهسي، وهو نصف بيت من الرجز أو بيت من

مشطوره، ولم تعرف له تنمة؛ والشاهد فيه قوله: "يُكْرَمَا" حيث لم يحذف

الهزمة تخفيفاً وإنما جاء به على الأصل المهجور وذلك لإقامة الوزن؛ ينظر ذلك

في: شرح المرادي ٦/٩٨، وأوضح المسالك ٤/٤٠٦، والتصريح ٢/٣٩٦،

وشرح الأخونسي ٤/٣٤٣.

(٤) أي مع اجتماع المثلين، وذلك لسكون اللام باتصالها بالضمير المتحرك.

(٥) وهي اللام الأولى وهي أوَّلُ بالحذف لكونها تدغم، وقيل المحذوفة هي الثانية لأن

النقل إنما يحصل عندها؛ التصريح ٢/٣٩٧.

آخره من المحذوف، نحو: **عِدَّ<sup>(١)</sup>**، و**زِنَّ**، وميمه، فلو لم تأتِ بالتاء قلت: **وَعَدَّ**، و**وَزَّنَّ**، ونحو:

٥٣٢- ... .. وأُخْلِطُوا عِدَّ الأبرار الذي وعدوا<sup>(٢)</sup>

شاذ، وحذفت التاء للإضافة، وأما: **«وَلِكُلِّ وَجْهٍ»**<sup>(٣)</sup> فليس من هذا الباب، لأنه اسم للجهة، لا مصدر بمعنى: التوجه<sup>(٤)</sup>، وأما **وَتَبَّ زَيْدٌ وَثِيَّةً**، فالتاء فيه للدلالة على المرة، لا عوض من الفاء.

**وَحَذَفَ هَمْزٌ أَفْعَلٌ اسْتَمَرَّ فِي مَضَارِعٍ وَيَنْتَشِي مُتَصَرِّفٌ**  
هذا القسم الثاني من الحذف، وهو حذف الحرف الزائد، وهو المضارع

(١) أصل: **عِدَّ**، وحذفت فاءه وحُرِّكت عينه بحركة فائه، وهي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلاً عليها، وعوض من الفاء تاء التانيث.

(٢) هنا عجز بيت من البسيط، وهو للفضل بن العباس بن عتبة وصدره قوله:

إن الخليط أجدرُّ الثَّيِّسَنَ فأنجسُروا ... ..

والخليط: الفريق المخالط وقت اجتماع الربيع، وأخذوا البيِّن: أخذوا الفراق،

والشاهد منه قوله: "عِدَّ الأَمْرُ" حيث حذف التاء للمأتي به عوضاً من فاء الكلمة،

وهذا شاذ عند الجمهور، لحذف العوض والمعوَّض منه، وذلك لا يجوز كما لا

يجوز الجمع بينهما، وذهب الفراء إلى جوازها، فقال: وإنما استجيز سقوط الهاء

من قوله: **«وَأَقَامَ الصَّلَاةَ»** لإضافتهم إليها، وقالوا: الحافض وما خفض بمنزلة

الحرف الراحدة، فلذلك أسقطوها في الإضافة، ينظر معاني القرآن ٢/٢٥٤،

وينظر البيت في: انصاف ٣/١٧١، ومعاني القرآن ٢/٢٥٤، وأوضح المسالك

٤/٤٠٧، والتصريح ٢/٣٩٦، وشرح الأخونسي ٤/٣٤١، ومعجم شواهد

العربية ص ١٠٥.

(٣) من الآية ١٤٨، من سورة البقرة. (٤) في أ: "الترجيح".

واسم الفاعل، واسم للمفعول، وهما مراد المصنف بقوله:

... .. وَيَنْتَشِي مُتَصَرِّفٌ

من كل فعل جاء<sup>(١)</sup> ماضيه على أَفْعَلْ، فتحذف فيها الهزمة، تقول: يكرم فهو

مُكْرَمٌ ومُكْرَمٌ، ولا تحذف في الماضي، ولا في الأمر، ولا في المصدر، تقول<sup>(٢)</sup>:

أَكْرَمَ إِكْرَاماً، وفي الأمر: أَكْرِمْ، وإثباتها في نحو قوله:

٥٣٣- ... .. فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُكْرَمَ<sup>(٣)</sup> ...

شاذ.

**ظَلَّتْ وَظَلَّتْ فِي ظِلِّتْ اسْتَعْمِلَا وَفَرْنَ فِي الْفَرْنِ وَقَرْنَ نَقِيلًا**

هذا القسم الثالث من الحذف، وهو يتعلق بعين الفعل، وذلك أن الثلاثي

الذي عينه ولامه من جنس واحد إذا كان مكسور العين، نحو: شَمَّ وَظَلَّ وَقَرَّ

وَمَضَّ، فإن أصلها: شَمَمَ وَظَلَّلَ وَقَرَّرَ وَمَضَّضَ، فإنه إذا أسند الماضي منه إلى

ضمير متحرك جاز فيه ثلاثة أوجه: إثبات عينه، وهو الأصل لتعذر الإدغام<sup>(٤)</sup>

بسكون اللام، وحذف عينه<sup>(٥)</sup> مع نقل حركتها إلى الفاء، فتقول: ظَلَّتْ،

(١) ساقطة من: أ. (٢) في أ: "فتقول".

(٣) هنا من كلام أبي حيان الفقهسي، وهو نصف بيت من الرجز أو بيت من

مشطوره، ولم تعرف له تنمة؛ والشاهد فيه قوله: "يُكْرَمَا" حيث لم يحذف

الهزمة تخفيفاً وإنما جاء به على الأصل المهجور وذلك لإقامة الوزن؛ ينظر ذلك

في: شرح المرادي ٦/٩٨، وأوضح المسالك ٤/٤٠٦، والتصريح ٢/٣٩٦،

وشرح الأخونسي ٤/٣٤٣.

(٤) أي مع اجتماع المثلين، وذلك لسكون اللام باتصالها بالضمير المتحرك.

(٥) وهي اللام الأولى وهي أوَّلُ بالحذف لكونها تدغم، وقيل المحذوفة هي الثانية لأن

النقل إنما يحصل عندها؛ التصريح ٢/٣٩٧.





في الثاني وإلى ممتعه، وإلى جائزه.

فالقسم الأول: في مسألتين:

إحداهما: أن يسكن أول المثلين، ولا شرط له، نحو: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا﴾<sup>(١)</sup> ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup> لأن ذلك يجب في المتقارين، نحو: ﴿أَلَمْ تَخْلُقْهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿فَقُلْ رَبِّي﴾<sup>(٤)</sup> ففي المثلين أولي.

الثانية: -وهي مسألة المصنف- ما إذا تحرك المثلان وسلما من واحد من الموانع السبعة التي ذكرها<sup>(٥)</sup>، سواء كانا في اسم نحو: مُدٌّ، وَحَبٌّ، وَشِدْقٌ، أو في فعل، نحو: رَدُّ يَرِدُّ، أو في حرف نحو: إِنْ وَلَقُلُّ، فَإِنَّ سَمِعَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بِالْفِكَ قِيلَ لِلْمَقُولِ مِنْهُ، وَعُدُّ شَاذًا، كما أشار إليه المصنف في البيت الأخير، فمنه: أَلِلَّ السَّهَاءُ -إِذَا تَغَيَّرَتْ رَاتِحَتُهُ- وَضَبَّ الْمَكَانَ -إِذَا كَثُرَ ضَيْبُهُ<sup>(٦)</sup>- وَصَكَّ الْفَرَسُ -إِذَا اضْطَجَكَ عَرْقُوبَاهُ<sup>(٧)</sup>- في ألفاظ يسيرة<sup>(٨)</sup>، وفقد ذلك بكونهما في كلمة ليحتز من نحو: ﴿جَعَلَ لَكَ﴾<sup>(٩)</sup> فإنه من القسم الثالث -كما يأتي-.

القسم الثاني: الممتنع إدغامه مع ملاقة مثله، وذلك إذا وجد فيه مانع من الموانع المذكورة، وهي سبعة:

- (١) من الآية ٦١، من سورة المائدة. (٢) من الآية ٨، من سورة البلد.
- (٣) من الآية ٢٠، من سورة المرسلات. (٤) من الآية ٨٥، من سورة القصص.
- (٥) أي في النظم المذكور. (٦) جمع صَبٍّ، للحيوان المعروف.
- (٧) مثنى عرقوب، وهو العصب الغليظ الذي خلف الكعبين من مفصل القدم والساق، للسان "عرقب" ٨٣/٢. (٨) ساقطة من: ب.
- (٩) من الآية ١٠، من سورة الفرقان.

أحدها: أن يكونا في اسم على فُعلٍ، مضموم الفاء مفتوح العين، كـ(صَفَنُو، وَذَرَر، وَجُدُو) جمع صفة<sup>(١)</sup>، وَثَرَةٌ، وَجَنَّةٌ وهي: الطريق في الجبل.

الثاني: أن يكونا في اسم على فُعلٍ، بضم الفاء والعين كـ"نَلَّلٍ" -في جمع ذُلُول- وَجُدُو -في جمع جديد-.

الثالث: أن يكونا في اسم على فُعلٍ مكسور الفاء مفتوح العين كـ"كَلَّلٍ، وَلَسَمَ" -في جمع كَلَمٌ<sup>(٢)</sup> وَلِمْ<sup>(٣)</sup>-.

الرابع: أن يكونا في اسم على فُعلٍ -بفتحتين- كـ"كَلَسِبُو" و"كَلَّلِي" و"مَدَدُو" و"مَدَدِي".

الخامس: أن يكون ثانيهما [مدغماً، كـ"جُسُس" <sup>(٤)</sup>].

- (١) وهي: الظلة كالسقيفة.
- (٢) جمع ذُلُول، ضد الصعوبة، ويكون في الإنسان والدابة، ويطلق على السحاب الذي لا يعد فيه ولا يرق؛ اللسان "كَلَّل" ٢٧٢/١٣.
- (٣) الكَلَمَةُ: -بكسر الكاف وتشديد اللام المكسورة- السطر الرقيق يضاط كالخيمة للرقاية من البعوض ونحوه؛ اللسان "كَلَل" ١١٦/١٤.
- (٤) اللَّسَمَةُ: -بكسر اللام وتشديد الميم المفتوحة- هي الشعر المجاوز شحمة الأذن؛ اللسان "لَم" ٢٥/١٦.
- (٥) اللَّيْبُ: موضع القلادة من الصدر؛ اللسان "لِب" ٢٢٩/٢.
- (٦) الطَّلَلُ: ما شغص من آثار الديار؛ اللسان "طَلَل" ٤٣٢/١٣.
- (٧) لِلْدُّد: ما يعين به الأمير جنده من الرجال أو المال؛ اللسان "مَدَد" ٤٠٤/٤.
- (٨) جمع جَلَسَ، من جَسَّ الشَّيْءَ إِذَا لَمَسَهُ، أو جَسَّ الخمر إِذَا فَحَصَ عَنْهُ؛ اللسان "جَسَس" ٣٣٧/٧.



في الثاني وإلى ممتعه، وإلى جائزه.

فالقسم الأول: في مسألتين:

إحداهما: أن يسكن أول المثلين، ولا شرط له، نحو: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا﴾<sup>(١)</sup> ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup> لأن ذلك يجب في المتقارين، نحو: ﴿أَلَمْ تَخْلُقْهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿فَقُلْ رَبِّي﴾<sup>(٤)</sup> ففي المثلين أولي.

الثانية: -وهي مسألة المصنف- ما إذا تحرك المثلان وسلما من واحد من الموانع السبعة التي ذكرها<sup>(٥)</sup>، سواء كانا في اسم نحو: مُدٌّ، وَحَبٌّ، وَشِدْقٌ، أو في فعل، نحو: رَدُّ يَرِدُّ، أو في حرف نحو: إِنْ وَلَقُلْ، فَإِنْ سَمِعَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بِالْفَكِّ قِيلَ لِلْمَقُولِ مِنْهُ، وَعُدُّ شَاذًا، كما أشار إليه المصنف في البيت الأخير، فمنه: أَلِلَّ السَّهَاءُ -إِذَا تَغَيَّرَتْ رَاتِحَتُهُ- وَضَبَّ الْمَكَانَ -إِذَا كَثُرَ ضَيْبُهُ<sup>(٦)</sup>- وَصَكَّ الْفَرَسُ -إِذَا اضْطَحَّتْ عُرْقُوبِيَّتُهُ<sup>(٧)</sup>- في ألفاظ يسيرة<sup>(٨)</sup>، وفقد ذلك بكونهما في كلمة ليحتز من نحو: ﴿جَعَلَ لَكَ﴾<sup>(٩)</sup> فإنه من القسم الثالث -كما يأتي-.

القسم الثاني: الممتنع إدغامه مع ملاقة مثله، وذلك إذا وجد فيه مانع من الموانع المذكورة، وهي سبعة:

- (١) من الآية ٦١، من سورة المائدة. (٢) من الآية ٨، من سورة البلد.
- (٣) من الآية ٢٠، من سورة المرسلات. (٤) من الآية ٨٥، من سورة القصص.
- (٥) أي في النظم المذكور. (٦) جمع صَبٍّ، للحيوان المعروف.
- (٧) مثنى عرقوب، وهو العصب الغليظ الذي خلف الكعبين من مفصل القدم والساق، للسان "عرقب" ٨٣/٢. (٨) ساقطة من: ب.
- (٩) من الآية ١٠، من سورة الفرقان.

أحدها: أن يكونا في اسم على فُعلٍ، مضموم الفاء مفتوح العين، كـ(صَفَنُو، وَذَرَر، وَجُدُو) جمع صفة<sup>(١)</sup>، وَثَرَةٌ، وَجَنَّةٌ وهي: الطريق في الجبل.

الثاني: أن يكونا في اسم على فُعلٍ، بضم الفاء والعين كـ"نَلَّلَ" -في جمع ذُلُول- وَجُدُو -في جمع جديد-.

الثالث: أن يكونا في اسم على فُعلٍ مكسور الفاء مفتوح العين كـ"كَلَّلَ، وَلَسَّ" -في جمع كَلَمٌ<sup>(٢)</sup> وَلِمْ<sup>(٣)</sup>-.

الرابع: أن يكونا في اسم على فُعلٍ -بفتحتين- كـ"كَلَسِبُو" <sup>(٤)</sup>، وَطَلَّلَ<sup>(٥)</sup>، وَمَدَّدَ<sup>(٦)</sup>.

الخامس: أن يكون ثانيهما [مدغماً، كـ"جُسُس" <sup>(٨)</sup>].

- (١) وهي: الظلة كالسقيفة.
- (٢) جمع ذُلُول، ضد الصعوبة، ويكون في الإنسان والدابة، ويطلق على السحاب الذي لا يعد فيه ولا يرق؛ اللسان "ذلل" ٢٧٢/١٣.
- (٣) الكَلَمَةُ -بكسر الكاف وتشديد اللام المكسورة- السطر الرقيق يضاط كالخيمة للرقاية من البعوض ونحوه؛ اللسان "كلل" ١١٦/١٤.
- (٤) اللَّسَمَةُ -بكسر اللام وتشديد الميم المفتوحة- هي الشعر المجاوز شحمة الأذن؛ اللسان "لم" ٢٥/١٦.
- (٥) اللَّيْبُ: موضع القلادة من الصدر؛ اللسان "لب" ٢٢٩/٢.
- (٦) الطَّلَلُ: ما شغص من آثار الديار؛ اللسان "طلل" ٤٣٢/١٣.
- (٧) للمدَّد: ما يعين به الأمر جنده من الرجال أو المال؛ اللسان "مدد" ٤٠٤/٤.
- (٨) جمع جاسٍ، من جَسَّ الشَّيْءَ إِذَا لَمَسَهُ، أو جَسَّ الخمر إِذَا فَحَصَ عَنْهُ؛ اللسان "جسس" ٣٣٧/٧.

السادس: أن تكون حركة ثانيهما<sup>(١)</sup> عارضة كـ «عاصِصُ» إيسى، وأكْفُ الشَّرُّ فإنهما مبنيان على السكون، ولذلك فك الإدغام، فلما حرك الآخر نقلت<sup>(٢)</sup> حركة المهمزة<sup>(٣)</sup> على الصاد في الأول تخفيفاً، وتحرك الثاني<sup>(٤)</sup> لالتقاء الساكنين بقي الفك على حاله، لأن الحركة عارضة.

السابع: أن يكونا في ملحق [سواء كان حرف الإلحاق أحدهما كـ «قَرَدٌ»<sup>(٥)</sup> أو غيرهما كـ «هَيْلٌ» - إذا أكثر من قول لا إله إلا الله - أو هما كـ «أَقْنَسَسَ»<sup>(٦)</sup> وبقي مانع آخر لم يذكره المصنف وهو: ما إذا كان الحرف الأول فاء الكلمة، نحو: دَدَنٌ<sup>(٧)</sup>.

وَحَيَّيْ أَفْكُلْ وَأَذْغِمْ دُونَ حَلَزْ كَذَاكَ نَحْوُ: تَتَجَلَّى وَاسْتَعَزَّ هذا القسم الثالث وهو: ما الإدغام فيه جائز، وذلك في خمس مسائل:

- (١) ما بين المقوفين ساقط من: أ.
- (٢) في كلتا النسختين: «بالفاء»، موضع: «نقلت» وهو تحريف.
- (٣) أي من: «أي». (٤) أي من قوله: «أكفف» بالكسر.
- (٥) الْقَرَدُ: ما ارتفع من الأرض وغلظت اللسان «قرد» ٣٥١/٤، وهو ملحق بجعفر.
- (٦) في كلتا النسختين جاءت العبارة هكذا: ... سواء كان حرف الإلحاق أحدهما كـ «قَرَدٌ» أو هما كـ «أَقْنَسَسَ» أو غيرهما كـ «هَيْلٌ» - إذا أكثر من قول لا إله إلا الله -.
- وهذا غير مستقيم في قوله: «أو هما كـ أَقْنَسَسَ» وإنما حصل تقديم وتأخير، والصحيح ما هو مثبت، كما جاء في بعض شروح الألفية، ومراده بقوله: «أَوْ هُمَا»: أحد التلئين وغيرهما وهو المهمزة والتون.
- (٧) الدَّدَنُ: اللُّهُرُ واللُّعْبُ، ولا يجوز فيه الإدغام لأنه يستدعي سكون أول التلئين، والابتداء بالساكن متعذر.

الأول: أن يكون التلذان ياءين لازمي الحركة، نحو: حَيَّيْ المَكَاثُ، وَحَيَّيْ زَيْدٌ، فإنه يجوز فيهما الفك والإدغام<sup>(١)</sup>، فتقول: حَيَّ وَحَيَّ، وبهما قَرِيئ: «وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ يَمِينِهِ»<sup>(٢)</sup> والأشهر فيه الفك، ولذلك قدمه المصنف.

الثانية: نحو: تَتَجَلَّى وتَذَكَّرُ، مما افتتح بـ ياءين مزيدتين، فقياسه: الفك لتصدر التلئين - كما سبق - ويجوز فيه الإدغام، وبه يقرأ البزري<sup>(٣)</sup>، إلا أن ذلك لا يكون إلا مع الوصل لتعذر الابتداء بالساكن نحو: «وَلَا تُؤْمِنُوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ»<sup>(٤)</sup>، «وَلَا تَفْرُقُوا»<sup>(٥)</sup>، «وَلَقَدْ كُتِبَ تَمَنُّونَ

(١) من ادغم نظر إلى أنهما مثلان متحركان بحركة لازمة في كلمة، ومن فك نظر إلى أن الحركة الثانية كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع والأمر، والعارض لا يعتد به غالباً، وكلاهما فصيح، والفك أكثر في كلامهم، فلو كانت حركة ثاني الياءين غير لازمة نحو: «أليس ذلك بقادرٍ على أن يُحْيِي الموتى» - أخرج آية من سورة القيامة - لم يجز الإدغام خلافاً للفساء؛ ينظر: الكتاب ٣٩٧/٤، ومعاني القرآن للفساء ٤١٢/١، وشرح المرادي ١١٠/٦.

(٢) من الآية ٤٢، من سورة الأنفال؛ قرأ نافع، والبزري عن ابن كثير وأبو بكر: «مَنْ حَيَّيْ» - ياءين - وقرأ الباقون «مَنْ حَيَّيْ» بالإدغام؛ الحجة ص ٣١١.

(٣) هو: أحمد بن محمد بن عبدالله أبو الحسن البزري، مفرئ مكة، ومؤذن للمسجد الحرام، ولد سنة ١٧٠هـ، وتوفي ٢٥٠هـ ينظر: الحجة ص ٥٣.

(٤) من الآية ٢٢، من سورة النساء.

(٥) من الآية ١٠٣ من سورة آل عمران؛ قال في البصير: «قرأ البزري وصلّاً بتشديد التاء» أي من «وَلَا تَفْرُقُوا» - مع اللد المشيع للساكنين، فإذا وقف على «ولا» وبدأ «تفرقوا» فبناء واحدة خفيفة». ينظر: ص ٦٦.

السادس: أن تكون حركة ثانيهما<sup>(١)</sup> عارضة كـ «عاصِصُ» إيسى، وأكْفُفُ الشَّرَّ» فإنهما مبنيان على السكون، ولذلك فك الإدغام، فلما حرك الآخر نقلت<sup>(٢)</sup> حركة المهمزة<sup>(٣)</sup> على الصاد في الأول تخفيفاً، وتحرك الثاني<sup>(٤)</sup> لالتقاء الساكنين بقي الفك على حاله، لأن الحركة عارضة.

السابع: أن يكونا في ملحق [سواء كان حرف الإلحاق أحدهما كـ «قَرَدٌ»<sup>(٥)</sup> أو غيرهما كـ «هَيْلٌ» - إذا أكثر من قول لا إله إلا الله - أو هما كـ «أَقْنَسَسَ»<sup>(٦)</sup> وبقي مانع آخر لم يذكره المصنف وهو: ما إذا كان الحرف الأول فاء الكلمة، نحو: دَدَنٌ<sup>(٧)</sup>.

وَحَيَّيْ أَفْكَلْكَ وَأَذْغِمْ دُونَ حَلْدٌ كَذَاكَ نَحْوُ: تَتَجَلَّى وَاسْتَعَزَّ هذا القسم الثالث وهو: ما الإدغام فيه جائز، وذلك في خمس مسائل:

- (١) ما بين المقوفين ساقط من: أ.
- (٢) في كلتا النسختين: «بالفاء»، موضع: «نقلت» وهو تحريف.
- (٣) أي من: «أي». (٤) أي من قوله: «أكفف» بالكسر.
- (٥) الْقَرْدُ: ما ارتفع من الأرض وغلظت اللسان «قرد» ٣٥١/٤، وهو ملحق بجعفر.
- (٦) في كلتا النسختين جاءت العبارة هكذا: ... سواء كان حرف الإلحاق أحدهما كـ «قَرَدٌ» أو هما كـ «أَقْنَسَسَ» أو غيرهما كـ «هَيْلٌ» - إذا أكثر من قول لا إله إلا الله -.
- وهذا غير مستقيم في قوله: «أوهما كاقنسس» وإنما حصل تقديم وتأخير، والصحيح ما هو مثبت، كما جاء في بعض شروح الألفية، ومراده بقوله: «أوهما»: أحد التلئين وغيرهما وهو المهمزة والتون.
- (٧) الدَّدَنُ: اللهور واللعب، ولا يجوز فيه الإدغام لأنه يستدعي سكون أول التلئين، والابتداء بالساكن متعذر.

الأول: أن يكون التلذان ياءين لازمي الحركة، نحو: حَيَّيْ الْمَكَائِ، وَحَيَّيْ زَيْدٌ، فإنه يجوز فيهما الفك والإدغام<sup>(١)</sup>، فتقول: حَيَّيْ وَحَيَّيْ، وبهما قرئ: «وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ يَمِينِهِ»<sup>(٢)</sup> والأشهر فيه الفك، ولذلك قدمه المصنف.

الثانية: نحو: تَتَجَلَّى وتَذَكَّرُ، مما افتتح بـ «ي» مزيدتين، فقياسه: الفك لتصدر التلئين - كما سبق - ويجوز فيه الإدغام، وبه يقرأ البزري<sup>(٣)</sup>، إلا أن ذلك لا يكون إلا مع الوصل لتعذر الابتداء بالساكن نحو: «وَلَا تُؤْمِنُوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ»<sup>(٤)</sup>، «وَلَا تَفْرُقُوا»<sup>(٥)</sup>، «وَلَقَدْ كُتِبَ تَمَنُّونَ

(١) من ادغم نظر إلى أنهما مثلان متحركان بحركة لازمة في كلمة، ومن فك نظر إلى أن الحركة الثانية كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع والأمر، والعارض لا يعتد به غالباً، وكلاهما فصيح، والفك أكثر في كلامهم، فلو كانت حركة ثاني الياءين غير لازمة نحو: «أليس ذلك بقادرٍ على أن يُحْيِي الموتى» - أخرج آية من سورة القيامة - لم يجز الإدغام خلافاً للفساء؛ ينظر: الكتاب ٣٩٧/٤، ومعاني القرآن للفساء ٤١٢/١، وشرح المرادي ١١٠/٦.

(٢) من الآية ٤٢، من سورة الأنفال؛ قرأ نافع، والبزري عن ابن كثير وأبو بكر: «مَنْ حَيَّيْ» - ياءين - وقرأ الباقون «مَنْ حَيَّيْ» بالإدغام؛ الحجة ص ٣١١.

(٣) هو: أحمد بن محمد بن عبدالله أبو الحسن البزري، مفرئ مكة، ومؤذن للمسجد الحرام، ولد سنة ١٧٠هـ، وتوفي ٢٥٠هـ ينظر: الحجة ص ٥٣.

(٤) من الآية ٢٢، من سورة النساء.

(٥) من الآية ١٠٣ من سورة آل عمران؛ قال في البصير: «قرأ البزري وصلّاً بتشديد التاء - أي من «وَلَا تَفْرُقُوا» - مع اللد المشيع للساكنين، فإذا وقف على «ولا» وبدأ «تفرقوا» فبناء واحدة خفيفة». ينظر: ص ٦٦.

الموت<sup>(١)</sup> ولا يضره سكون حرف اللين السابق للمدغم، لأن مده يقوم مقام الحركة، مع أنه قد يدغم [مع سكون ما قبله]<sup>(٢)</sup>.

قال المصنف وابنه<sup>(٣)</sup>: وعلى الإدغام فتحمل له همزة الوصل<sup>(٤)</sup>، فتقول: **أَحْكَلِي**، والظاهر أنهما إنما أرادا أنك تجتلب همزة الوصل في الأمر على لغة الإدغام لسكون ثاني المضارع، بخلافه على لغة الفك، فإنك لا تحتاج إلى اجتلابها لحركة ثاني المضارع، بل تقول: **تَحْكَلِي**؛ وإلا فَمَنْ دونهما لا يخفى عليه أن همزة الوصل لا محل لها في المضارع، وأما نحو: **يَذْكُرُونَ**<sup>(٥)</sup> فإنه

(١) من الآية ١٤٣، من سورة آل عمران؛ قال في البذور: «كنتم تمنون» ذكر الشاطبي أن للزبي وجهين في التاء التشديد والتخفيف، وهو على أصله في ميم الجمع من صلتها بواو لفظاً فعلى التشديد تلتقي واو الصلة بالسكان اللازم للدغم فيمد لذلك مائة مشبهاً؛ ولكن الذي حققه صاحب النشر أن التشديد ليس من طريق الجزز، والمقروء به من طريقه إنما هو التخفيف فيجب الاختصار عليه» انتهى. ينظر ص ٦٨. (٢) ما بين المعقوفي ساقط من: أ.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ٢١٨٥/٤، وشرح الألفية لابن الساطم ص ٨٧١.

(٤) الذي ذكره غيرهما من النحاة أن الفعل المفتوح يتأين إن كان ماضياً نحو: **تَسَخَّ** جاز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل، فيقال: **تَسَخَّ**، وإن كان مضارعاً نحو: تذكر لم يجر فيه الإدغام إن ابتدئ به، لما يلزم من همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع، بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التائين، فإذا وصل بما قبله جاز إدغامه بعد متحرك أولين، نحو: **يَذْكُرُونَ** - من الآية ٨، من سورة الملوك - وقوله: **يُؤَلِّمُونَ** - من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة - ولا حاجة إلى همزة الوصل؛ ينظر: شرح المرادي ١١٢/٦.

(٥) من الآية ١٢٦، من سورة الأنعام.

ليس من باب إدغام أحد اللتين في الآخر، ولا من باب الإدغام في الابتداء، وإنما هو إدغام التاء الثانية في الحرف الذي بعده<sup>(١)</sup>، وكذلك لا يختص بأن يكون المضارع مفتوحاً بالتاء، بل تقع بعد حروف المضارعة<sup>(٢)</sup> كلها<sup>(٣)</sup>، نحو: **أَذْكُرْ** و**تَذْكُرْ** و**يَذْكُرْ**<sup>(٤)</sup>، ولذلك إنما تدغم التاء في الحرف المقارب<sup>(٥)</sup> لها، بخلاف نحو: **تَتَكَلَّمُ** فإنه إنما يجوز فيه الحذف لا الإدغام.

الثالثة: أن يكون المثلان تائين في "افعل" نحو: استقر، واقتل، فإن قياسه الفك - أيضاً - لما يؤدي إليه الإدغام من التقاء الساكنين، وهما الحرف المسكن للإدغام مع ما قبله، ويجوز فيه الإدغام لكن بعد نقل حركة التاء الأولى إلى الساكن قبلها فتسقط همزة الوصل حيثئذ للاستغناء عنها فتقول: **سَتَرْتُ وَقَتَلْتُ**، ثم تصرفهما على ذلك، إلا أنك تقول في مضارعهما: **يَسْتَرُّ** - يفتح أوله - نظراً إلى الأصل، وفي المصدر: **سَيَتَرُّ**<sup>(٦)</sup>، نظراً إلى ما آل إليه،

(١) أي: بعد قلبها ذالاً من جنس التائي.

(٢) أي: الأربعة المجموعة في قولك: "تأيت". (٣) ساقطة من: أ.

(٤) في كلتا النسختين زاد: "يذكر" ولا شاهد فيها فلعلمها زيادة من السأخ.

(٥) في ب: "المقارن" موضع "المقارب".

(٦) ذكر المضارع والمصدر ليميز بين ما أصله التشديد وما عرض فيه ذلك، لأن الفعل "سَتَرْتُ" يحتمل أن يكون على الأصل ويحتمل أن يكون أصله: "استتر" ولا يميز بينهما إلا المضارع والمصدر، فتقول في مضارع "سَتَرْتُ" **يَسْتَرُّ** - يضم أوله - **تَسْتَرُّ** على وزن تفعيل، وفي مضارع "استتر" **يَسْتَرُّ** وأصله: **يَسْتَرُّ**، نقلت حركة التاء الأولى إلى السين ثم أدغمت التاء في التاء، وتقول في مصدره: **سَيَتَرُّ**، وأصله: **سَيَتَرُّ**، فلما أريد الإدغام نقلت حركة التاء الأولى إلى السين وطرحت الهمزة لعدم الحاجة إليها، ثم أدغمت التاء في التاء.

الموت<sup>(١)</sup> ولا يضره سكون حرف اللين السابق للمدغم، لأن مده يقوم مقام الحركة، مع أنه قد يدغم [مع سكون ما قبله]<sup>(٢)</sup>.

قال المصنف وابنه<sup>(٣)</sup>: وعلى الإدغام فتحمل له همزة الوصل<sup>(٤)</sup>، فتقول: **أَحْكَلِي**، والظاهر أنهما إنما أرادا أنك تجتلب همزة الوصل في الأمر على لغة الإدغام لسكون ثاني المضارع، بخلافه على لغة الفلك، فإنك لا تحتاج إلى اجتلابها لحركة ثاني المضارع، بل تقول: **تَحْكَلِي**؛ وإلا فَمَنْ دونهما لا يخفى عليه أن همزة الوصل لا محل لها في المضارع، وأما نحو: **يَذْكُرُونَ**<sup>(٥)</sup> فإنه

(١) من الآية ١٤٣، من سورة آل عمران؛ قال في البذور: «كَتَمْتُ تَمْنُونًا» ذكر الشاطبي أن للزبي وجهين في التاء التشديد والتخفيف، وهو على أصله في ميم الجمع من صلتها بواو لفظاً فعلى التشديد تلتقي واو الصلة بالسكان اللازم للدغم فيمد لذلك مائة مشبهاً؛ ولكن الذي حققه صاحب النشر أن التشديد ليس من طريق الجزز، والمقروء به من طريقه إنما هو التخفيف فيجب الاختصار عليه» انتهى. ينظر ص ٦٨. (٢) ما بين المعقوفي ساقط من: أ.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ٢١٨٥/٤، وشرح الألفية لابن الساطم ص ٨٧١.

(٤) الذي ذكره غيرهما من النحاة أن الفعل المفتوح يتأخر إن كان ماضياً نحو: **تَسَخَّ** جاز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل، فيقال: **تَسَخَّ**، وإن كان مضارعاً نحو: تذكر لم يجر فيه الإدغام إن ابتدئ به، لما يلزم من همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع، بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التائين، فإذا وصل بما قبله جاز إدغامه بعد متحرك أولين، نحو: **يَذْكُرُونَ** - من الآية ٨، من سورة الملوك - وقوله: **يُؤَلِّمُونَ** - من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة - ولا حاجة إلى همزة الوصل؛ ينظر: شرح المرادي ١١٢/٦.

(٥) من الآية ١٢٦، من سورة الأنعام.

ليس من باب إدغام أحد اللتين في الآخر، ولا من باب الإدغام في الابتداء، وإنما هو إدغام التاء الثانية في الحرف الذي بعدهما<sup>(١)</sup>، وكذلك لا يختص بأن يكون المضارع مفتوحاً بالتاء، بل تقع بعد حروف المضارعة<sup>(٢)</sup> كلها<sup>(٣)</sup>، نحو: **أَذْكُرْ** و**تَذْكُرْ** و**يَذْكُرْ**<sup>(٤)</sup>، ولذلك إنما تدغم التاء في الحرف المقارب<sup>(٥)</sup> لها، بخلاف نحو: **تَتَكَلَّمُ** فإنه إنما يجوز فيه الحذف لا الإدغام.

الثالثة: أن يكون المثلان تائين في "افعل" نحو: استقر، واقتل، فإن قياسه الفلك - أيضاً - لما يؤدي إليه الإدغام من التقاء الساكنين، وهما الحرف المسكن للإدغام مع ما قبله، ويجوز فيه الإدغام لكن بعد نقل حركة التاء الأولى إلى الساكن قبلها فتسقط همزة الوصل حيث لا يستغناء عنها فتقول: **سَتَرْتُ وَقَتَلْتُ**، ثم تصرفهما على ذلك، إلا أنك تقول في مضارعهما: **يَسْتَرُّ** - يفتتح أوله - نظراً إلى الأصل، وفي المصدر: **سَيَتَرُّ**<sup>(٦)</sup>، نظراً إلى ما آل إليه،

(١) أي: بعد قلبها ذالاً من جنس التائي.

(٢) أي: الأربعة المجموعة في قولك: "تأيت". (٣) ساقطة من: أ.

(٤) في كلتا النسختين زاد: "يذكر" ولا شاهد فيها فلعلمها زيادة من السأخ.

(٥) في ب: "المقارن" موضع "المقارب".

(٦) ذكر المضارع والمصدر ليميز بين ما أصله التشديد وما عرض فيه ذلك، لأن الفعل "سَتَرْتُ" يحتمل أن يكون على الأصل ويحتمل أن يكون أصله: "استتر" ولا يميز بينهما إلا المضارع والمصدر، فتقول في مضارع "سَتَرْتُ" **يَسْتَرُّ** - يضم أوله - **تَسْتَرُّ** على وزن تفعيل، وفي مضارع "استتر" **يَسْتَرُّ** وأصله: **يَسْتَرُّ**، نقلت حركة التاء الأولى إلى السين ثم أدغمت التاء في التاء، وتقول في مصدره: **سَيَتَرُّ**، وأصله: **سَيَتَرُّ**، فلما أريد الإدغام نقلت حركة التاء الأولى إلى السين وطرحت همزة لعدم الحاجة إليها، ثم أدغمت التاء في التاء.

وبعضهم يذغم من غير نقل.<sup>(١)</sup>

وما بتاعين ابتدئى قد يقتصر فيه على تا كـ "تَبَيَّنَ الْعَبَسُ" ذكر هذا الحكم ها هنا استطراداً بذكر الوجه الثالث من الأوجه الجائزة في المفتوح بتاعين، وإلا فمحلّه عند ذكر مسائل الحذف المتقدمة؛ وذلك أن المفتوح بتاعين لك مع ترك إدغامه أن تخففه<sup>(٢)</sup> يحذف إحدى التاعين، قال تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾<sup>(٤)</sup> وهل المحذوف الأولى أو الثانية فيه قولان.<sup>(٥)</sup>

وذكر بعضهم أنه يعامل بذلك ما ابتدئ

- (١) وذلك أن الفاء من استتر ساكنة وإذا أريد الإدغام سكنت التاء الأولى بعد طرح حركتها، فلتلحق مع الفاء الساكنة فيكسر أولهما على الأصل في النقاء الساكنين، وعلى هذه اللغة يجوز كسر التاء اتباعاً للفاء، فنقول: يَتَرَّ وَيُتَلِّ؛ بنظر: شرح المرادي ١١٢/٦.
- (٢) وذلك أنه نقل عليهم اجتماع التلين، ولم يكن سبيل إلى الإدغام لأنه يستلزم احتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع، فعدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاعين. (٣) من الآية ١٤، من سورة الليل؛ والأصل: تَلَّظَى.
- (٤) من الآية ١٤٣، من سورة آل عمران؛ والأصل: تَمَنَّوْنَ.
- (٥) القول الأول: أنها الثانية، لأن الاستتقال حصل بسببها، ولأن الأولى دليل المضارعة، وهذا مذهب سيويه والبصريين، والقول الثاني: أن المحذوفة هي الأولى، ووجههم أن الثانية تدل على معنى كالمطازعة-مثلاً- وحذفها يخل بهذا المعنى، وهذا مذهب هشام الضرير وأصحابه؛ بنظر: المختص ١٢١/٢، وشرح الكافية الشافية ٢١٨٧/٤، وشرح المرادي ١١٤/٦، وأوضح المسالك ٤١٠/٤، والتصريح ٤٠١/٢، وشرح الأعمشوني ٣٥١/٤.

بنونين، وحمل عليه قراءة عاصم وابن عامر: ﴿وَكَذَلِكَ نُحْيِي الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup> وهو سهو، إذ لو كان من حذف إحدى النونين لم تشدد الجيم.<sup>(٢)</sup>

وَفُكِّ حَيْثُ مُذْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لكونه بمضمرة الرفع اقترن نحو: حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ فِي جَزْمٍ وشبهه الجزم تخيير قفى قد علم مما تقدم أنه لا يتصور الإدغام إلا مع حركة الثاني من التلين، فلا إدغام مع أصالة سكونه، وأما إن عرض له السكون فإن كان لاتصاله بضم الرفع مع اللفظ يسكن

- (١) من الآية ٨٨، من سورة الأنبياء.
  - (٢) قلت أصل القراءة بنونين وحجم مشددة هكذا: «نُحْيِي»؛ وحكم الشارح -رحمه الله- على من حمل ما ابتدئ بنونين -ومنه هذه القراءة- على ما ابتدئ بتاعين بالسهم فيه نظر، فقد قال أبو جعفر النحاس ما نصه: ولم أسمع في هذا أحسن من شيء سمعته من علي بن سليمان قال: الأصل: "نُحْيِي" فحذف إحدى النونين لاجتماعهما كما يحذف إحدى التاعين لاجتماعهما نحو قول الله ﷻ: ﴿وَلَا تَفْرُقُوا﴾ الأصل تفرقوا، والدليل على صحة ما قال أن عاصماً يقرأ: "نُحْيِي" بإسكان الياء....».
- إعراب القرآن ٧٨/٣، وقال ابن حني ما نصه:
- «ونحوه قراءة من قرأ: ﴿وَكَذَلِكَ نُحْيِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ ألا تراه يريد: نُحْيِي، فحذف النون الثانية وإن كانت أصلاً شبيهاً -لاجماع التلين- بالزائدة، فهذا تشبيه أصل بزالد لاتفاق اللفظين». المختص ١١١/٢.

وبعضهم يزعم من غير نقل.<sup>(١)</sup>

وما بتاعين ابتدئ قد يقتصر فيه على تا كـ "تَبَيَّنَ الْعَبَسُ" ذكر هذا الحكم ما هنا استطراداً بذكر الوجه الثالث من الأوجه الجائزة في المفتوح بتاعين، وإلا فمحلّه عند ذكر مسائل الحذف المتقدمة؛ وذلك أن المفتوح بتاعين لك مع ترك إدغامه أن تخففه<sup>(٢)</sup> يحذف إحدى التاعين، قال تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾<sup>(٤)</sup> وهل المحذوف الأول أو الثانية فيه قولان.<sup>(٥)</sup>

وذكر بعضهم أنه يعامل بذلك ما ابتدئ

- (١) وذلك أن الفاء من استتر ساكنة وإذا أريد الإدغام سكنت التاء الأولى بعد طرح حركتها، فلتلحق مع الفاء الساكنة فيكسر أولهما على الأصل في النقاء الساكنين، وعلى هذه اللغة يجوز كسر التاء اتباعاً للفاء، فنقول: يَتَرَّ وَيُتَلِّ؛ بنظر: شرح المرادي ١١٢/٦.
- (٢) وذلك أنه نقل عليهم اجتماع التلين، ولم يكن سبيل إلى الإدغام لأنه يستلزم احتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع، فعدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاعين.
- (٣) من الآية ١٤، من سورة الليل؛ والأصل: تَلَّظَّى.
- (٤) من الآية ١٤٣، من سورة آل عمران؛ والأصل: تَمَنَّوْنَ.
- (٥) القول الأول: أنها الثانية، لأن الاستتقال حصل بسببها، ولأن الأول دليل المضارعة، وهذا مذهب سيويه والبصريين، والقول الثاني: أن المحذوفة هي الأول، ووجههم أن الثانية تدل على معنى كالمطازعة-مثلاً- وحذفها يخل بهذا المعنى، وهذا مذهب هشام الضرير وأصحابه؛ بنظر: المختص ١٢١/٢، وشرح الكافية الشافية ٢١٨٧/٤، وشرح المرادي ١١٤/٦، وأوضح المسالك ٤١٠/٤، والتصريح ٤٠١/٢، وشرح الأعمشوني ٣٥١/٤.

بنونين، وحمل عليه قراءة عاصم وابن عامر: ﴿وَكَذَلِكَ نُحْيِي الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup> وهو سهو، إذ لو كان من حذف إحدى النونين لم تشدد الجيم.<sup>(٢)</sup>

وَقُلْ حَيْثُ مُدْعَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكُونِهِ بِمَضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ نَحْوُ: حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ فِي جَزَمٍ وَشِبْهِ الْجَزَمِ تَحْيِيرٌ قَفَى قد علم مما تقدم أنه لا يتصور الإدغام إلا مع حركة الثاني من التلين، فلا إدغام مع أصالة سكونه، وأما إن عرض له السكون فإن كان لاتصاله بضم الرَفْعِ مع السكْنِ الذي يسـ

- (١) من الآية ٨٨، من سورة الأنبياء.
  - (٢) قلت أصل القراءة بنونين وحجم مشددة هكذا: «نُحْيِي»؛ وحكم الشارح -رحمه الله- على من حمل ما ابتدئ بنونين -ومنه هذه القراءة- على ما ابتدئ بتاعين بالسهم فيه نظر، فقد قال أبو جعفر النحاس ما نصه: ولم أسمع في هذا أحسن من شيء سمعته من علي بن سليمان قال: الأصل: "نُحْيِي" فحذف إحدى النونين لاجتماعهما كما يحذف إحدى التاعين لاجتماعهما نحو قول الله ﷻ: ﴿وَلَا تَفْرُقُوا﴾ الأصل تفرقوا، والدليل على صحة ما قال أن عاصماً يقرأ: "نُحْيِي" بإسكان الياء....».
- إعراب القرآن ٧٨/٣، وقال ابن حني ما نصه:
- «ونحوه قراءة من قرأ: ﴿وَكَذَلِكَ نُحْيِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ ألا تراه يريد: نُحْيِي، فحذف النون الثانية وإن كانت أصلاً شبيهاً -لاجتماع التلين- بالزائدة، فهذا تشبيه أصل بزالد لاتفاق اللغتين». المختص ١١١/٢.

لأجله<sup>(١)</sup> آخر الفعل وهو المتحرك<sup>(٢)</sup>، تعين<sup>(٣)</sup> الفك، نحو: حَلَلْتُ ما حَلَلْتُه، وقوله: ﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمَمٍ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿وَلَوْ كُنْ رُوَدَّتْ إِلَىٰ رَبِّي﴾<sup>(٥)</sup> ﴿فَيُثَلَّلْنَ رَوَاكِدَ﴾<sup>(٦)</sup> وإن كان سكونه للحزم أو شبه الحزم وهو بناء فعل الأمر جاز فيه الوجهان، وهي المسألة الرابعة من القسم الثالث؛ والفك<sup>(٧)</sup> لغة أهل الحجاز، وبها قرأ الأكثرون: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾<sup>(٨)</sup> وأجمع عليها في: ﴿وَأَغْضَضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾<sup>(٩)</sup> والإدغام لغة تميم.<sup>(١٠)</sup>

ثم لك في الأمر المضموم الأول إذا لاقى آخره ساكناً

(١) في ب: "له" موضع "لأجله".

(٢) وهوتا الفاعل، وتا الفاعلين، ونون السوة.

(٣) وذلك لسكون ثاني المتلين باتصاله بالضمير المتحرك، فيتعذر الإدغام؛ وهذا الفك واجب عند جمهور العرب، قال سيويه: «وزعم الخليل أن أناساً من بكر ابن وائل يقولون: رَدَدْتُ وَمَدَدْتُ جملته بمنزلة: رَدُّ وَمَدُّ»؛ الكتاب ٥٣٥/٣ وحكى بعض الكوفيين في رَدَدْتُ: يَزِيدُ نونا ساكنة قبل نون الإنثاء ويدغمها فيها، لأن نون الإنثاء لا يكون ما قبلها إلا ساكناً. المرادي ١١٥/٦.

(٤) من الآية ١٣، من سورة القصص. (٥) من الآية ٣٦، من سورة الكهف.

(٦) من الآية ٣٣، من سورة الشورى. (٧) وهو الأنصح لحيث أكثر القرآن عليها.

(٨) من الآية ٢١٧، من سورة البقرة. (٩) من الآية ١٩، من سورة لقمان.

(١٠) وإنما أدغموا اعتداداً بتحريك الساكن في بعض الأحوال، نحو: إردد القوم ولم يردد القوم؛ وجاء على لغتهم: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فسيرف...﴾ من الآية ٥٤، من سورة المائدة: ﴿وَمَنْ يَشَأْ اللَّهُ...﴾ من الآية ٤، من سورة الحشر؛ ينظر: الكتاب ٥٣٠/٣، وشرح المرادي ١١٥/٦، وأوضح المسالك ٤١١/٤، والتصريح ٤٠١/٢، وشرح الأخفوني ٣٥٢/٤.

الضم<sup>(١)</sup> إتياعاً، والفتح<sup>(٢)</sup> تحقيراً، والكسر على أصل التقاء الساكنين، وبها يُسرى:

٥٣٤- فَضُّ الطَّرْفِ إِنَّكَ مِنْ نَسِيرٍ ... ...  
المسألة الخامسة من الإدغام الجائز ما إذا كان المتلان في كلمتين نحو:  
﴿جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قَصُورًا﴾<sup>(٣)</sup> قرنا بالفك والإدغام.

وَلَسَّكَ الْفَيْلُ فِي التَّعْجِبِ التَّزِيمِ والتَّزِيمُ الإدغام-أيضاً- في هَلَمْ يستثنى مما يخبر فيه لسكون آخره هنا مسألتان:

إحدهما: يتمتع فيها الإدغام وهو "أُفْعِلْ" في التعجب، نحو: أَشْهِدُ بقوة فلان، فإن فكه لازم<sup>(٤)</sup>، وعليه جاء قوله:

(١) هذا قليل، وقد حكاه ابن حني، ينظر: الختسب ٣٤٥/١.

(٢) هي لغة بني أسد؛ ينظر: الكتاب ٥٣٣/٣.

(٣) هذا صر بيت من الوافر، وهو لجرير بن عطية من كلمة له يهجو فيها عبيد بن حصين الراعي النعمري وقامه قوله:

... ... فلا كعباً بلغت ولا كلاباً

و"فض الطرف" أي: طأطأ بصرك؛ يريد لا تجاري الكرام ولا تباريهم لأنك من قبيلة وضيفة، والشاهد من البيت قوله: "فَفَضُّ" حيث يروى بضم الضاد

وفتحها وكسرها على ما ذكر الشارح؛ ينظر البيت في: الكتاب ٥٣٣/٣، والمتنضب ١٨٥/١، وشرح ابن يعيش ١٢٨/٩، وأوضح المسالك ٤١١/٤، والتصريح ٤٠١/٢، والمجمع ٢٧/٢، وشرح الأخفوني ٣٥٢/٤، وديوانه ص ٧٥، ومعجم شواهد العربية ص ٣٠.

(٤) من الآية ١٠، من سورة الفرقان.

(٥) وذلك للمحافظة على الصيغة.



لأجله<sup>(١)</sup> آخر الفعل وهو المتحرك<sup>(٢)</sup>، تعين<sup>(٣)</sup> الفك، نحو: حَلَلْتُ ما حللته، وقوله: ﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمَمٍ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿وَلَوْ كُنْ رُوَدَّتْ إِلَىٰ رَبِّي﴾<sup>(٥)</sup> ﴿فَيُثَلَّلْنَ رَوَاكِدَ﴾<sup>(٦)</sup> وإن كان سكونه للحزم أو شبه الحزم وهو بناء فعل الأمر جاز فيه الوجهان، وهي المسألة الرابعة من القسم الثالث؛ والفك<sup>(٧)</sup> لغة أهل الحجاز، وبها قرأ الأكثرون: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾<sup>(٨)</sup> وأجمع عليها في: ﴿وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾<sup>(٩)</sup> والإدغام لغة تميم.<sup>(١٠)</sup>

ثم لك في الأمر المضموم الأول إذا لاقى آخره ساكناً

(١) في ب: "له" موضع "أجله".

(٢) وهوتا الفاعل، وتا الفاعلين، ونون السوة.

(٣) وذلك لسكون ثاني المتلين باتصاله بالضمير المتحرك، فيتعذر الإدغام؛ وهذا الفك واجب عند جمهور العرب، قال سيويه: «وزعم الخليل أن أناساً من بكر ابن وائل يقولون: رَدَّنْ وَمَدَّنْ وَرَدَّنْ، جعلوه بمنزلة: رَدَّ وَمَدَّ»؛ الكتاب ٥٣٥/٣ وحكى بعض الكوفيين في رَدَّنْ: رَدَّنْ، يزيد نونا ساكنة قبل نون الإنثاء ويدغمها فيها، لأن نون الإنثاء لا يكون ما قبلها إلا ساكناً. المرادي ١١٥/٦.

(٤) من الآية ١٣، من سورة القصص. (٥) من الآية ٣٦، من سورة الكهف.

(٦) من الآية ٣٣، من سورة الشورى. (٧) وهو الأنصح لحيث أكثر القرآن عليها.

(٨) من الآية ٢١٧، من سورة البقرة. (٩) من الآية ١٩، من سورة لقمان.

(١٠) وإنما أدغموا اعتداداً بتحريك الساكن في بعض الأحوال، نحو: إردد القوم ولم يردد القوم؛ وجاء على لغتهم: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ...﴾ من الآية ٥٤، من سورة المائدة: ﴿وَمَنْ يَشَأْ اللَّهُ...﴾ من الآية ٤، من سورة الحشر؛ ينظر: الكتاب ٥٣٠/٣، وشرح المرادي ١١٥/٦، وأوضح المسالك ٤١١/٤، والتصريح ٤٠١/٢، وشرح الأخفوني ٣٥٢/٤.

الضم<sup>(١)</sup> إتياعاً، والفتح<sup>(٢)</sup> تحقيقاً، والكسر على أصل التقاء الساكنين، وبها يُسرى:

٥٣٤- فَضُّ الطَّرْفِ إِنَّكَ مِنْ نَسَبٍ ... ...

المسألة الخامسة من الإدغام الجائز ما إذا كان المتلان في كلمتين نحو: ﴿جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قَصُورًا﴾<sup>(٣)</sup> قرنا بالفك والإدغام.

وَلَسَّ الْفِيلَ فِي التَّعْجِبِ التَّزِيمِ والتَّزِيمُ الإدغام-أيضاً- في هَلَمْ يستثنى مما يغير فيه لسكون آخره هنا مسألتان:

إحدهما: يتمتع فيها الإدغام وهو "أُفْعِلْ" في التعجب، نحو: أَشْدِيدُ بِقُوَّةِ فُلَانٍ، فإن فكه لازم<sup>(٤)</sup>، وعليه جاء قوله:

(١) هذا قليل، وقد حكاه ابن حني، ينظر: الختسب ٣٤٥/١.

(٢) هي لغة بني أسد؛ ينظر: الكتاب ٥٣٣/٣.

(٣) هذا صر بيت من الوافر، وهو لجرير بن عطية من كلمة له يهجو فيها عبيد بن حصين الراعي النميري وقامه قوله:

... ... فلا كعباً بلغت ولا كلاباً

و"فض الطرف" أي: طأطأ بصرك؛ يريد لا تجاري الكرام ولا تباريهم لأنك من قبيلة وضيفة، والشاهد من البيت قوله: "فَفَضُّ" حيث يروى بضم الضاد وفتحها وكسرها على ما ذكر الشارح؛ ينظر البيت في: الكتاب ٥٣٣/٣، والمتنضب ١٨٥/١، وشرح ابن يعيش ١٢٨/٩، وأوضح المسالك ٤١١/٤، والتصريح ٤٠١/٢، والمجمع ٢٧/٢، وشرح الأخفوني ٣٥٢/٤، وديوانه ص ٧٥، ومعجم شواهد العربية ص ٣٠. (٤) من الآية ١٠، من سورة الفرقان.

(٥) وذلك للمحافظة على الصيغة.

٥٣٥- ... .. وأُخِيبَ إِيَّانَ تَكُونُ الْمُقَدَّمَا<sup>(١)</sup>  
 الثانية: عكسها، يجب فيها الإدغام وهي "هَلَمْ" فإنهم التزموا فيها  
 الإدغام لتقلها بالتركيب من الحرف والفعل، إذ أصلها: هَلْ أُمُّ<sup>(٢)</sup>، ولذلك  
 التزموا في آخرها الفتح دون نفاذها من المدغم.

وما يَجْمَعُهُ غَيْثٌ قَدْ كَمَلْ<sup>(٣)</sup>      نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمَهْمَاتِ اشْتَمَل  
 أَخْضَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةِ      كَمَا اقْتَضَى غَيُّ بَلَا خَصَاصَةٍ

(١) هنا عجز بيت من الطويل للصحابي العباس بن مرداس -رحمه- من كلمة  
 قالها في فتح مكة، وصدره قوله:

وقال بسمي المسلمين تَقَدَّمُوا      ... ..

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢، وشرح المرادي ١١٨/٦،  
 والمساعد ١٥٠/٢، والمجمع ٩١-٩٠/٢، وشرح الأعموني ١٥٣/٢،  
 ومعجم شواهد العربية ص ٣٣٠.

(٢) هنا قول الغراء وينسب إلى الكوفيين، فـ"هَلْ" حرف زجر و"أُمُّ" بمعنى:  
 اقصد، فحذفت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها فصارت  
 "هَلَمْ".

وذهب جمهور البصريين إلى أنها مركبة من: هاء التنبيه ومن "أُمُّ" التي هي فعل  
 أمر، بمعنى: اجمع، فيكون معنى: "هَلَمْ إِيَّانَا" اجمع نفسك إلينا، فحذفت ألف  
 "ها" تخفيفاً ونظراً إلى أن أصل لام "هَلَمْ" الساكنة؛ وقال الخليل: ركبا قبل  
 الإدغام فحذفت الهمزة للدرج إذ كانت همزة وصل، وحذفت الألف لالتقاء  
 الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت؛ قال سيبويه: «والهاء  
 فضل، إنما هي هاء التنبيه، ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في  
 كلامهم»، الكتاب ٥٢٩/٣، وقيل إنها بسيطة.

"أَحْصَى" أَفْعَلَ تفضيل<sup>(١)</sup> من قولك: أحصيت الشيء؛ إذا جمعته  
 وحفظته، فهو على نحو: أعطاهم للدراهم، ومراده بالكافية: كافية ذوي  
 الأدب، التي صنفها ابن الحاجب<sup>(٢)</sup>، لا كافيته هو، وقوله: بلا خصاصة: أي:  
 بلا فقر ولا حاجة، قال تعالى: ﴿وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ  
 خَصَاصَةٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

فأحمد الله مصلياً على محمد خير نبي أنبياء  
 وآله الغر الكرام البررة وصحبه المنتخبين الخيرة  
 مصلياً حال من المستكن في "أحمد" والغر: جمع أغر وهو الأبيض؛

(١) هذا بعيد جداً، بل هو ممنوع لما ذكره العلامة محمد بن علي الصبان -رحمه الله-  
 حيث قال ما نصه: «قال جماعة: ولا يجوز أن يكون "أَحْصَى" أَفْعَلَ تفضيل خيراً  
 مقدماً، والخلاصة مبتدأ مؤخر لأن بناء أفعل التفضيل من الرباعي شاذ على  
 الصحيح، وتكذيب الحسن له، إذ الكافية مشتملة على أبواب كاملة ليست في  
 الخلاصة ككتاب ضمير الشأن، وضمير الفصل، والتاريخ، والنقاء الساكنين.  
 وتصحيحه بإرادة كافية ابن الحاجب تكلف بارد، وبما يؤكد كون أحصى فعلاً  
 إسناد الفعل إلى ضمير النظم في قوله: "كما اقتضى" وإلا لقال: كما  
 اقتضت... إلخ».

شرح الأعموني ٣٥٦/٤، وعليه يكون معنى البيت: أي: جمع هذا النظم من  
 منظومة المصنف المسماة بالكافية الخالص الصافي مما يكدره، وبهذا فسره  
 المكودي والشيخ عبد الله بن عبد الحميد، وغيرهما، ينظر: شرح المكودي  
 ص ٢٤٨، وشرح ابن عقيل ٢٥٤/٤.

(٢) سبقت الإشارة إلى أن هذا تكلف؛ وأن الصحيح المتبادر أنه يعني منظومته هو  
 المسماة بالكافية. (٣) من الآية ٩، من سورة الحشر.

٥٣٥- ... .. وأُخِيبَ إِيَّانَ تَكُونُ الْمُقَدَّمَا<sup>(١)</sup>  
 الثانية: عكسها، يجب فيها الإدغام وهي "هَلَمْ" فإنهم التزموا فيها  
 الإدغام لتقلها بالتركيب من الحرف والفعل، إذ أصلها: هَلْ أُمُّ<sup>(٢)</sup>، ولذلك  
 التزموا في آخرها الفتح دون نفاذها من المدغم.

وما يَجْمَعُهُ غَيْثٌ قَدْ كَمَلْ<sup>(٣)</sup>      نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمَهْمَاتِ اشْتَمَل  
 أَخْضَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةِ      كَمَا اقْتَضَى غَيُّ بَلَا خَصَاصَةٍ

(١) هنا عجز بيت من الطويل للصحابي العباس بن مرداس -رحمه- من كلمة  
 قالها في فتح مكة، وصدره قوله:

وقال بسمي المسلمين تَقَدَّمُوا      ... ..

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢، وشرح المرادي ١١٨/٦،  
 والمساعد ١٥٠/٢، والمجمع ٩١-٩٠/٢، وشرح الأعموني ١٥٣/٢،  
 ومعجم شواهد العربية ص ٣٣٠.

(٢) هنا قول الغراء وينسب إلى الكوفيين، فـ"هَلْ" حرف زجر و"أُمُّ" بمعنى:  
 اقصد، فحذفت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها فصارت  
 "هَلَمْ".

وذهب جمهور البصريين إلى أنها مركبة من: هاء التنبيه ومن "أُمُّ" التي هي فعل  
 أمر، بمعنى: اجمع، فيكون معنى: "هَلَمْ إِيَّانَا" اجمع نفسك إلينا، فحذفت ألف  
 "ها" تخفيفاً ونظراً إلى أن أصل لام "هَلَمْ" الساكنة؛ وقال الخليل: ركبا قبل  
 الإدغام فحذفت الهمزة للدرج إذ كانت همزة وصل، وحذفت الألف لالتقاء  
 الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت؛ قال سيبويه: «والهاء  
 فضل، إنما هي هاء التنبيه، ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في  
 كلامهم»، الكتاب ٥٢٩/٣، وقيل إنها بسيطة.

"أَحْصَى" أَفْعَلَ تفضيل<sup>(١)</sup> من قولك: أحصيت الشيء، إذا جمعته  
 وحفظته، فهو على نحو: أعطاهم للدراهم، ومراده بالكافية: كافية ذوي  
 الأدب، التي صنفها ابن الحاجب<sup>(٢)</sup>، لا كافيته هو، وقوله: بلا خصاصة: أي:  
 بلا فقر ولا حاجة، قال تعالى: ﴿وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ  
 خَصَاصَةٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

فأحمد الله مصلياً على محمد خير نبي أنبياء  
 وآله الغر الكرام البررة وصحبه المنتخبين الخيرة  
 مصلياً حال من المستكن في "أحمد" والغر: جمع أغر وهو الأبيض؛

(١) هذا بعيد جداً، بل هو ممنوع لما ذكره العلامة محمد بن علي الصبان -رحمه الله-  
 حيث قال ما نصه: «قال جماعة: ولا يجوز أن يكون "أَحْصَى" أَفْعَلَ تفضيل خيراً  
 مقدماً، والخلاصة مبتدأ مؤخر لأن بناء أفعل التفضيل من الرباعي شاذ على  
 الصحيح، ولتكذيب الحسن له، إذ الكافية مشتملة على أبواب كاملة ليست في  
 الخلاصة ككتاب ضمير الشأن، وضمير الفصل، والتاريخ، والنفاء الساكنين.  
 وتصحيحه بإرادة كافية ابن الحاجب تكلف بارد، وبما يؤكد كون أحصى فعلاً  
 إسناد الفعل إلى ضمير النظم في قوله: "كما اقتضى" وإلا لقال: كما  
 اقتضت... إلخ».

شرح الأعموني ٣٥٦/٤، وعليه يكون معنى البيت: أي: جمع هذا النظم من  
 منظومة المصنف المسماة بالكافية الخالص الصافي مما يكدره، وبهذا فسره  
 المكودي والشيخ عبد. محي الدين عيناك، وغيرهما، ينظر: شرح المكودي  
 ص ٢٤٨، وشرح ابن عقيل ٢٥٤/٤.

(٢) سبقت الإشارة إلى أن هذا تكلف؛ وأن الصحيح المتبادر أنه يعني منظومته هو  
 المسماة بالكافية. (٣) من الآية ٩، من سورة الحشر.

والبررة: جمع بارء والخيرَةُ: جمع خيرٍ تنزيلاً له منزلة فاعل.

والله<sup>(١)</sup> سبحانه وتعالى أعلم.<sup>(٢)</sup>

كمل التعليق المختصر على كتاب الخلاصة، والله المسؤول أن ينفع به قارئه وكتابه والناظر فيه، ويلهمه الكف والإغضاء عن عيوبه ومساوئه، آخر ما نقل من كتابه: كتاب إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، وقع الفراغ من تحرير هذه النسخة المباركة في يوم الثامن عشر من ربيع الآخر سنة...<sup>(٣)</sup> ومائتين.



(١) قال في ب مقابل هذه الخاتمة ما نصه: (تم التعليق على كتاب شرح الخلاصة، بحمد الله وعونه.

واسمه: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، رحمه الله تعالى.

(٢) هذه زيادة من المحقق يقتضيهما السياق.

(٣) وقع هنا بياض في المخطوط لعله كان مكتوباً بلون آخر لا يظهر في التصوير.

## رفع عبد الرحمن النجدي أسكنه الله الفردوس

الفهارس العامة

١٠٧٣	أ - فهرس الآيات القرآنية
١١٢٧	ب - فهرس الأحاديث النبوية
١١٢٩	ت - فهرس أقوال الصحابة
١١٣١	ث - فهرس الأمثال العربية
١١٣١	ج - فهرس الأقوال العربية
١١٣٧	ح - فهرس الشعر
١١٦٣	خ - فهرس الرجز
١١٧٣	د - فهرس الأعلام
١١٨١	ذ - فهرس الأمم والقبائل
١١٨٢	ر - فهرس الطوائف
١١٨٣	ز - فهرس الأماكن
١١٨٥	س - فهرس المصادر والمراجع
١٢٠٠	ش - فهرس موضوعات الكتاب

والبررة: جمع بارء والخيرَةُ: جمع خيرٍ تنزيلاً له منزلة فاعل.

والله<sup>(١)</sup> سبحانه وتعالى أعلم.<sup>(٢)</sup>

كامل التعليق المختصر على كتاب الخلاصة، والله المسؤول أن ينفع به قارئه وكتابه والناظر فيه، ويلهمه الكف والإغضاء عن عيوبه ومساوئه، آخر ما نقل من كتابه: كتاب إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، وقع الفراغ من تحرير هذه النسخة المباركة في يوم الثامن عشر من ربيع الآخر سنة...<sup>(٣)</sup> ومائتين.



(١) قال في ب مقابل هذه الخاتمة ما نصه: (تم التعليق على كتاب شرح الخلاصة، بحمد الله وعونه.

واسمه: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، رحمه الله تعالى.

(٢) هذه زيادة من المحقق يقتضيهما السياق.

(٣) وقع هنا بياض في المخطوط لعله كان مكتوباً بلون آخر لا يظهر في التصوير.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

الفهارس العامة

١٠٧٣	أ - فهرس الآيات القرآنية
١١٢٧	ب - فهرس الأحاديث النبوية
١١٢٩	ت - فهرس أقوال الصحابة
١١٣١	ث - فهرس الأمثال العربية
١١٣١	ج - فهرس الأقوال العربية
١١٣٧	ح - فهرس الشعر
١١٦٣	خ - فهرس الرجز
١١٧٣	د - فهرس الأعلام
١١٨١	ذ - فهرس الأمم والقبائل
١١٨٢	ر - فهرس الطوائف
١١٨٣	ز - فهرس الأسماء
١١٨٥	س - فهرس المصادر والمراجع
١٢٠٠	ش - فهرس موضوعات الكتاب

## فهرس الآيات القرآنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 (بسم الله الرحمن الرحيم)

رقم الصفحة	رقمها	الآية
		سورة الفاتحة
٣٨٣، ١١٩	٤	إياك نعبد
		صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب
٤٧٧	٧	عليهم
٥٠١	٧	غير المغضوب عليهم
		سورة البقرة
١٤٠	٢، ١	ألم. ذلك الكتاب
٤٣٠، ٢٠٧	٢	لا ريب فيه
١٠٧	٣	يؤمنون بالغيب وقيمون الصلاة
٦٢٦	٦	سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم
٩٧٨	٧	على أبصارهم
٤٥٢	١٧	ذهب الله بنورهم
٣٦٨، ٣٦٧	١٩	يجعلون أصابعهم في آذانهم...
٣٤٤، ١٠٧	٢٤	فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا
٥٥٩	٢٨	كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم
٨٣٢	٢٩	سبع سموات
٣٦٦، ١٢٦	٢٩	هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً
٦٠٤، ٤٤٨		
٦٣٦، ١١٧	٣٥	اسكن أنت وزوجك
١١٧	٣٥	ولا تقربا هذه الشجرة

## فهرس الآيات القرآنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 (بسم الله الرحمن الرحيم)

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الفاتحة		
إياك نعبد	٤	٣٨٣، ١١٩
صراط الدين أنعمت عليهم غير المغضوب		
عليهم	٧	٤٧٧
غير المغضوب عليهم	٧	٥٠١
سورة البقرة		
ألم. ذلك الكتاب	٢، ١	١٤٠
لا ريب فيه	٢	٤٣٠، ٢٠٧
يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة	٣	١٠٧
سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم	٦	٦٢٦
على أبصارهم	٧	٩٧٨
ذهب الله بنورهم	١٧	٤٥٢
يجعلون أصابعهم في آذانهم...	١٩	٣٦٨، ٣٦٧
فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا	٢٤	٣٤٤، ١٠٧
كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم	٢٨	٥٥٩
سبع سموات	٢٩	٨٣٢
هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً	٢٩	٣٦٦، ١٢٦
اسكن أنت وزوجك	٣٥	٦٠٤، ٤٤٨
ولا تقربا هذه الشجرة	٣٥	٦٣٦، ١١٧
		١١٧

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٤٢٣	٣٦	اهبطوا بعضكم لبعض عدو
٢٧٥	٤٦	الذين يظنون أنهم ملائكة ربهم
		اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني
٢٣٣	١٢٢، ٤٧	فضلتكم
٥٩٤، ٤٥٥	١٢٣، ٤٨	لا تجزى نفس عن نفس شيئا
٤١٩	٦٠	ولا تعذروا في الأرض مفسدين
٤٩٧	٦٨	لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك
٨٣٤	٧٠	إن البقر تشابهت
٤٢٥	٧٥	أفطمعون أن يؤمنوا لكم...
١١٥	٨٣	وقولوا للناس حسنا
٦٦٠	٨٥	ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم...
٤٥٢	٨٦	أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا الآخرة
٥٨٧	٩٦	ولنجسهم أحرص الناس على حياة
٨١١	٩٦	يود أحدهم لو يعمر ألف سنة...
٤٤٨	٩٧	مصدق لما بين يديه
٤٩٥	١٠١	ولما جاءهم رسول
٣٩٠	١٠٢	وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله
		ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من
٢٧٩	١٠٢	خلاق
٢٧٣	١٠٩	لو يردونكم كفاراً
١٠٩	١١٤	ولما يأتكم

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٣١٥	١٢٤	وإذ ابتلى إبراهيم ربه
٢٧٥	١٢٤	إني جاعلك للناس إماماً
١٢٠	١٢٧	فسيكنيكم الله
١٤٢	١٤٢	عن قلوبهم التي كانوا عليها
٢٥١	١٤٣	وإن كانت لكبرة إلا على الذين هدى الله
١٠٥٤	١٤٨	ولكل وجهة...
٤٩٠	١٥٠، ١٤٩	ومن حيث خرجت.
٧٧٤	١٥٠	فلما يكون للناس على الله حجة
٨٩٠	١٦٨	ولا تتبعوا خطوات الشيطان
٥٥٩	١٧٥	فما أصبرهم على النار
١٩٣	١٧٧	ليس البر أن تولوا وجوهكم
٣٤٣	١٧٧	وأني للمال على حبه ذوى القرى
١٣٩	١٧٧	أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون
١٦١	١٨٤	وأن تصوموا خير لكم
١١٧	١٨٦	فأني قريب أجيب دعوة الداع
٤٥٣	١٩٥	ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة
٦٢٩	١٩٦	فقدية من صيام أو صدقة أو نسك
٢٥٨، ١٧٢	١٩٧	فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج
٢٦٠		
٧٩٦	١٩٧	وما تفعلوا من خير يعلمه الله
٤٥٦	١٩٨	واذكروه كما هداكم



رقم الصفحة	رقمها	الآية
٤٢٣	٣٦	اهبطوا بعضكم لبعض عدو
٢٧٥	٤٦	الذين يظنون أنهم ملائكة ربهم
		اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني
٢٣٣	١٢٢، ٤٧	فضلتكم
٥٩٤، ٤٥٥	١٢٣، ٤٨	لا تجزى نفس عن نفس شيئا
٤١٩	٦٠	ولا تعذروا في الأرض مفسدين
٤٩٧	٦٨	لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك
٨٣٤	٧٠	إن البقر تشابهت
٤٢٥	٧٥	أفطمعون أن يؤمنوا لكم...
١١٥	٨٣	وقولوا للناس حسنا
٦٦٠	٨٥	ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم...
٤٥٢	٨٦	أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا الآخرة
٥٨٧	٩٦	ولنجذبهم أحرص الناس على حياة
٨١١	٩٦	يود أحدهم لو يعمر ألف سنة...
٤٤٨	٩٧	مصدقاً لما بين يديه
٤٩٥	١٠١	ولما جاءهم رسول
٣٩٠	١٠٢	وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله
		ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من
٢٧٩	١٠٢	خلاق
٢٧٣	١٠٩	لو يردونكم كفاراً
١٠٩	١١٤	ولما يأتكم

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٣١٥	١٢٤	وإذ ابتلى إبراهيم ربه
٢٧٥	١٢٤	إني جاعلك للناس إماماً
١٢٠	١٢٧	فسيكنهم الله
١٤٢	١٤٢	عن قلوبهم التي كانوا عليها
٢٥١	١٤٣	وإن كانت لكبرة إلا على الذين هدى الله
١٠٥٤	١٤٨	ولكل وجهة...
٤٩٠	١٥٠، ١٤٩	ومن حيث خرجت.
٧٧٤	١٥٠	فلا يكون للناس على الله حجة
٨٩٠	١٦٨	ولا تتبعوا خطوات الشيطان
٥٥٩	١٧٥	فما أصبرهم على النار
١٩٣	١٧٧	ليس البر أن تولوا وجوهكم
٣٤٣	١٧٧	وأني للمال على حبه ذوى القرى
١٣٩	١٧٧	أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون
١٦١	١٨٤	وأن تصوموا خير لكم
١١٧	١٨٦	فأني قريب أجيب دعوة الداع
٤٥٣	١٩٥	ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة
٦٢٩	١٩٦	فقدية من صيام أو صدقة أو نسك
٢٥٨، ١٧٢	١٩٧	فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج
٢٦٠		
٧٩٦	١٩٧	وما تفعلوا من خير يعلمه الله
٤٥٦	١٩٨	واذكروه كما هداكم

الآية	رقمها	رقم الصفحة
ولما يأتكم مثل الذين خلوا... وزلزلوا حتى يقول الرسول... وعسى أن تكرهوا شيئاً يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ومن يرتدد منكم عن دينه قل العفو ماذا ينفقون ولعبد مؤمن خير من مشرك فأتوا حرثكم أنى شئتم وللمطلقات يتربصن ثلاثة قروء لمن أراد أن يتم الرضاعة أربعة أشهر... إلا أن يعفون أو ينفقوا الذى بيده عقدة النكاح وأن تعفوا أقرب للتقوى ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف ولولا دفع الله الناس لا يبع فيه ولا خلة	٢١٤ ٢١٤ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٧ ٢١٩ ٢١٩ ٢٢١ ٢٢٣ ٢٢٨ ٢٢٨ ٢٣٣ ٢٣٤، ٢٦٦ ٢٣٧ ٢٣٧ ٢٣٧ ٢٤٣ ٢٥١ ٢٥٤	٧٩٣ ٧٧٨، ٧٧٧ ٢٢٧ ٦٤٧ ١٠٦٦ ١٤٨ ١٤٨ ١٧٣ ٧٩٩ ٩١ ٨٣٣ ٧٦٩ ٨٣٢ ١٠٧ ١٠٩ ١٠٧ ٤٢١ ٥٢٠، ٢٩٦ ٥٢٣ ٢٦٠

الآية	رقمها	رقم الصفحة
فأمانه الله مائة عام ليث يوماً أو بعض يوم لم يتسنه رب أرئى كيف تحيي الموتى فخذ أربعة من الطير... ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون فنعماً هي وإن كان ذو عسرة فظفروا وليكتب بينكم كاتب بالعدل... واستشهدوا شهيدين يفقر لمن يشاء كل آمن بالله وملائكته وكتبه... وقالوا سمعنا وأطعنا سمعنا وأطعنا سورة آل عمران مصدقاً لما بين يديه ربنا لاتزعقلونا لا ريب فيه في فتين إن في ذلك لعبرة	٢٥٩ ٢٥٩ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦٠ ٢٦٥ ٢٦٧ ٢٧١ ٢٨٠ ٢٨٢ ٢٨٢ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٥ ٢٨٥ ٣ ٨ ٢٥٠٩ ١٣ ١٣	٨٣٤ ٦٣٠ ٩٦٧ ٢٩٢ ٨٣٤ ٣٦٨ ٤٢٤ ٥٧٥ ١٩٧ ٩٨ ٨٠٥ ٩٠١ ٢٨٣ ٦٤٢ ٤٤٨ ٧٩١ ٢٠٧ ٩٨ ٢٣٢

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٧٩٣	٢١٤	ولما يأتكم مثل الذين خلوا... وزلزلوا حتى يقول الرسول... وعسى أن تكرهوا شيئاً
٧٧٨، ٧٧٧	٢١٤	يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ومن يرتدد منكم عن دينه
٢٢٧	٢١٦	قل العفو
٦٤٧	٢١٧	ماذا ينفقون
١٠٦٦	٢١٧	وليعبد مؤمن خير من مشرك
١٤٨	٢١٩	فأتوا حرثكم أنى شئتم
١٤٨	٢١٩	وللمطلقات يتربصن
١٧٣	٢٢١	ثلاثة قروء
٧٩٩	٢٢٣	لمن أراد أن يتم الرضاعة
٩١	٢٢٨	أربعة أشهر...
٨٣٣	٢٢٨	إلا أن يعفون
٧٦٩	٢٣٣	أو يمفو الذى بيده عقدة النكاح
٨٣٢	٢٣٤، ٢٦٦	وأن تغفوا أقرب للتقوى
١٠٧	٢٣٧	وأن تغفوا أقرب للتقوى
١٠٩	٢٣٧	ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم
١٠٧	٢٣٧	ألف
٤٢١	٢٤٣	ولولا دفع الله الناس
٥٢٠، ٢٩٦	٢٥١	لا يبع فيه ولا خلة
٥٢٣	٢٥٤	
٢٦٠	٢٥٤	

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٨٣٤	٢٥٩	فأما لله مائة عام
٦٣٠	٢٥٩	ليث يوم أو بعض يوم
٩٦٧	٢٥٩	لم يتسنه
٢٩٢	٢٦٠	رب أرني كيف نجح الموتى
٨٣٤	٢٦٠	فخذ أربعة من الطير...
٣٦٨	٢٦٥	ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله
٤٢٤	٢٦٧	ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون
٥٧٥	٢٧١	فنعماً هي
١٩٧	٢٨٠	وإن كان ذو عسرة فظرة
	٢٨٢	وليكتب بينكم كاتب بالعدل...
٩٨	٢٨٢	واستشهدوا شهيدين
٨٠٥	٢٨٤	يفقر لمن يشاء
٩٠١	٢٨٥	كل آمن بالله وملائكته وكتبه...
٢٨٣	٢٨٥	وقالوا سمعنا وأطعنا
٦٤٢	٢٨٥	سمعنا وأطعنا
		سورة آل عمران
٤٤٨	٣	مصدق لما بين يديه
٧٩١	٨	ربنا لاتزعقلونا
٢٠٧	٢٥٩	لا ريب فيه
٩٨	١٣	في فتين
٢٣٢	١٣	إن في ذلك لعبرة

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٨٠٣	١١٥	وما يفعلوا من خير فلن يكفروه
١١٧	١٢٠، ١٢٥	وإن تصبروا وتتقوا
	١٨٦	
٤٥١	١٢٣	ولقد نصركم الله بنذر
٧٧٢	١٣٥	ومن يغفر الذنوب إلا الله
٨٨٧، ٨٠٨	١٣٩	وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين
١٠٦٤، ١٠٦٢	١٤٣	ولقد كنتم مُّمنوناً للموت...
٧٨١	١٤٣	وأنما يعلم الله الذين جاهدوا
٢٠٧، ١٧٨	١٤٤	وما محمد إلا رسول
٣٨٩، ٢٠٨		
٢٩١	١٥٢	من بعد ما أراكُم ما تحبون
٩٠٨	١٥٦	أو كانوا عُزَّى...
٨١٢	١٦٨	لو أطاعونا ما قتلوا
١٤٤	١٧٠	ويستبشرون بالذين
		ولا يحسبن الذين كفروا أنما نملى لهم
٢٤٥	١٧٨	خير لأنفسهم
٦٤٢	١٧٩	وإن تؤمنوا وتتقوا
١٨٠	١٧٩	فلكم أجر عظيم
٢٦٩	١٨٠	ولا يحسبن الذين يفعلون
٧٢٩، ٩١	١٨٦	لنبلون في أموالكم وأنفسكم
٤٠٣	١٩١	الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً
٩٦١	١٩٣	سمعنا منادياً

رقم الصفحة	رقمها	الآية
١١٥	١٦	ربنا إنا آمنّا
٣٤٢	١٨	شهد الله أنه لا إله إلا هو
٢٤٠	٢٣	إن الله أصطفى
٨٠٣	٣١	إن كنتم تحبون الله فاتبعوني
٣٠٥	٣٥	إذ قالت امرأة عمران
		إن الله يشرك بيحيى مصلحاً بكلمة من
٤١٧، ٥١	٣٩	الله وسيداً وحصواً
١٤٠	٤٧	كذلك الله يخلق ما يشاء
٢٤٢	٦٢	إن هذا هو القصص الحق
٧٩	٦٤	تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم
		ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار
٤٥٣	٧٥	يؤده إليك
٤٣٢	٩١	فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً
٦١٦	٩٧	مقام إبراهيم
		و الله على الناس حج البيت من استطاع
٦٤٦، ٥٢٥	٩٧	إليه سبيلاً
١٠٦١	١٠٣	ولا تفرقوا...
٨١٧	١٠٦	فأما الذين أسودت وجوههم...
		وأما الذين أبيضت وجوههم ففى
٨١٧	١٠٧	رحمة الله...
٣٩٠	١١٢	ضربت عليهم الذلة أينما نلقوا إلا يميل
		من الله وحبل من الناس

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٨٠٣	١١٥	وما يفعلوا من خير فلن يكفروه
١١٧	١٢٠، ١٢٥	وإن تصبروا وتتقوا
	١٨٦	
٤٥١	١٢٣	ولقد نصركم الله بنذر
٧٧٢	١٣٥	ومن يغفر الذنوب إلا الله
٨٨٧، ٨٠٨	١٣٩	وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين
١٠٦٤، ١٠٦٢	١٤٣	ولقد كنتم مُّمنوناً للموت...
٧٨١	١٤٣	وأنّا يعلم الله الذين جاهدوا
٢٠٧، ١٧٨	١٤٤	وما محمد إلا رسول
٣٨٩، ٢٠٨		
٢٩١	١٥٢	من بعد ما أراكُم ما تحبون
٩٠٨	١٥٦	أو كانوا عُزَّى...
٨١٢	١٦٨	لو أطاعونا ما قتلوا
١٤٤	١٧٠	ويستبشرون بالذين
		ولا يحسبن الذين كفروا أنّما غلبى لهم
٢٤٥	١٧٨	خير لأنفسهم
٦٤٢	١٧٩	وإن تؤمنوا وتتقوا
١٨٠	١٧٩	فلكم أجر عظيم
٢٦٩	١٨٠	ولا يحسبن الذين يفعلون
٧٢٩، ٩١	١٨٦	لنبلون في أموالكم وأنفسكم
٤٠٣	١٩١	الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً
٩٦١	١٩٣	سمعنا منادياً

رقم الصفحة	رقمها	الآية
١١٥	١٦	ربنا إنّنا آمنّا
٣٤٢	١٨	شهد الله أنه لا إله إلا هو
٢٤٠	٢٣	إن الله أصطفى
٨٠٣	٣١	إن كنتم تحبون الله فاتبعوني
٣٠٥	٣٥	إذ قالت امرأة عمران
		إن الله يشرك بيحيى مصدقاً بكلمة من
٤١٧، ٥١	٣٩	الله وسيداً وحصواً
١٤٠	٤٧	كذلك الله يخلق ما يشاء
٢٤٢	٦٢	إن هذا هو القصص الحق
٧٩	٦٤	تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم
		ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار
٤٥٣	٧٥	يؤده إليك
٤٣٢	٩١	فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً
٦١٦	٩٧	مقام إبراهيم
		و الله على الناس حج البيت من استطاع
٦٤٦، ٥٢٥	٩٧	إليه سبيلاً
١٠٦١	١٠٣	ولا تفرقوا...
٨١٧	١٠٦	فأما الذين أسودت وجوههم...
		وأما الذين أبيضت وجوههم ففى
٨١٧	١٠٧	رحمة الله...
		ضربت عليهم الذلة أينما نفقوا إلا بحبل
٣٩٠	١١٢	من الله وحبل من الناس

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة النساء		
الذى تساءلون به والأرحام	١	٦٣٨
ما طاب لكم من النساء	٣	٧٤٣، ١٤٦
وأتوا النساء صلواتهن	٤	٣٤٣
وليخش الذين لو تركوا من خلفهم		
ذرية ضعافاً...	٩	٨١٣
وله أخ	١٢	٩٧
واللاتى يأتين الفاحشة	١٥	١٤٩
واللذان يأتيناها منكم	١٦	١٤٣، ١٤٢
لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها...	١٩	١٠٥٣
وبنات الأخ	٢٣	٩٧
وأمهاتكم اللاتى أرضعنكم	٢٣	١٤٥
كتاباً الله عليكم	٢٤	٧٢٠، ٢٢٨
ولا تمنوا ما فضل الله به...	٣٢	١٠٦١
سمعنا وأطعنا	٤٦	٦٤٢
فإنن لا يؤتون الناس نقراً	٥٣	٧٧٢
إن الله نعماً يعظكم به	٥٨	٥٧٥
ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم	٦٤	٨١٣، ٢٣٣
ما فعلوه إلا قليل منهم	٦٦	٣٨٥
مع الذين أنعم الله عليهم	٦٩	٥٠١
وحسن أولئك رفيقاً	٦٩	٥٧٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
يا ليتنى كنت معهم	٧٣	٧٧٩، ١٢٦
الظالم أهلها	٧٥	٢٩٦
أينما تكونوا يدرككم الموت	٧٨	٨٠٢
وأرسلناك للناس رسولا	٧٩	٤١٩
وكفى بالله شهيداً	١٦٦، ٧٩	٢٩٦
ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم		
الشیطان...	٨٣	٨١٩
وإذا حشمت بحية	٨٦	٣١٨، ٥٨
لأرب فيه	٨٧	٢٠٧
أو جازوكم حصرت صدورهم	٩٠	٤٢٤
غير أولى الضرر	٩٥	٩٨٣
واتخذ الله إبراهيم خليلاً	١٢٥	٢٧٤
وترغبون أن تنكحوهن	١٢٧	٣٤٢
لم يكن الله ليغفر لهم	١٣٧	٧٧٥
فيما نتقضهم	١٥٥	٤٦٤
ما لهم به من علم إلا اتباع الظن	١٥٧	٣٨٦
فيظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم		
طيبات أحلت لهم	١٦٠	٤٥١
وكلم الله موسى تكليماً	١٦٤	٣١١
لئلا يكون للناس على الله حجة	١٦٥	٤٤٨
لكن الله يشهد بما أنزل...	١٦٦	٦٣٤

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة النساء		
الذى تساءلون به والأرحام	١	٦٣٨
ما طاب لكم من النساء	٣	٧٤٣، ١٤٦
وأتوا النساء صلقاتهن	٤	٣٤٣
وليخش الذين لو تركوا من خلفهم		
ذرية ضعافاً...	٩	٨١٣
وله أخ	١٢	٩٧
واللاتى يأتين الفاحشة	١٥	١٤٩
واللذان يأتيناها منكم	١٦	١٤٣، ١٤٢
لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها...	١٩	١٠٥٣
وبنات الأخ	٢٣	٩٧
وأمهاتكم اللاتى أرضعنكم	٢٣	١٤٥
كتاباً الله عليكم	٢٤	٧٢٠، ٢٢٨
ولا تمنوا ما فضل الله به...	٣٢	١٠٦١
سمعنا وأطعنا	٤٦	٦٤٢
فإنن لا يؤتون الناس نقراً	٥٣	٧٧٢
إن الله نعماً يعظكم به	٥٨	٥٧٥
ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم	٦٤	٨١٣، ٢٣٣
ما فعلوه إلا قليل منهم	٦٦	٣٨٥
مع الذين أنعم الله عليهم	٦٩	٥٠١
وحسن أولئك رفيقاً	٦٩	٥٧٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
يا ليتنى كنت معهم	٧٣	٧٧٩، ١٢٦
الظالم أهلها	٧٥	٢٩٦
أينما تكونوا يدرككم الموت	٧٨	٨٠٢
وأرسلناك للناس رسولا	٧٩	٤١٩
وكفى بالله شهيداً	١٦٦، ٧٩	٢٩٦
ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم		
الشیطان...	٨٣	٨١٩
وإذا حشمت بحية	٨٦	٣١٨، ٥٨
لأرب فيه	٨٧	٢٠٧
أو جازوكم حصرت صدورهم	٩٠	٤٢٤
غير أولى الضرر	٩٥	٩٨٣
واتخذ الله إبراهيم خليلاً	١٢٥	٢٧٤
وترغبون أن تنكحوهن	١٢٧	٣٤٢
لم يكن الله ليغفر لهم	١٣٧	٧٧٥
فيما نتضهم	١٥٥	٤٦٤
ما لهم به من علم إلا اتباع الظن	١٥٧	٣٨٦
فيظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم		
طيبات أحلت لهم	١٦٠	٤٥١
وكلم الله موسى تكليماً	١٦٤	٣١١
لئلا يكون للناس على الله حجة	١٦٥	٤٤٨
لكن الله يشهد بما أنزل...	١٦٦	٦٣٤

الآية	رقمها	رقم الصفحة
ولا تقولوا على الله إلا الحق	١٧١	٣٩٠
إنما الله إله واحد	١٧١	١٧٨
ولا للملائكة المقربون	١٧٢	٥٩٦
ما كان الله ليعز المؤمنين	١٧٩	٧٧٥
سورة المائدة		
غير محلى الصيد	١	٤٧٧، ٤٧٤
اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم		
نعمتي	٣	١٥٧
وامسحوا برؤوسكم	٦	٤٥٢
سمعنا وأطعنا	٧	٦٤٢
فيما نقضهم	١٣	٤٦٤
ما جاعنا من بشر ولا نذير	١٩	٢٩٦
قال رجلان من الذين يثاغفون	٢٣	٢٩٩، ٩٧
والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما	٣٨	٣٣٣
وكتبنا عليهم	٤٥	٤٥٣
مصدقاً لما بين يديه	٤٨، ٤٦	٤٤٨
فمضى الله أن يأتي بالفتح	٥٢	٢١٨
وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به	٦١	٤٥٢
وقد دخلوا...	٦١	١٠٥٨
وإن لم تفعل	٦٧	٧٩٢
إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون	٦٩	٢٤٦

الآية	رقمها	رقم الصفحة
وحسبوا أن لا تكون فتنه	٧١	٢٥٤، ٢٥٣
ثم عموا وصموا كثير منهم	٧١	٧٦٧
لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة... ٧٣	٧٣	٦٤٩
وإن لم يتنهدوا عما يقولون ليمسّ النّبين		٨٤٣
كفروا...	٧٣	٨١٠
صيام ثلاثة أيام	٨٩	٦٠٠
والله يعلم ما تبدون وما تكتمون	٩٩	١٥٤
عليكم أنفسكم	١٠٥	٧١٨
وتعلم أن قد صدقنا	١١٣	٢٥٤
لا أعذب أحداً من العالمين	١١٥	٣٥٧
هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم	١١٩	٤٩٣، ٨٩
سورة الأنعام		
وجعل الظلمات	١	٢٧٢، ١٠٥
وأجلّ مسمى عنده	٢	١٨٠
وأنشأتنا من بعدهم	٦	٥٠٤
لا ريب فيه	١٢	٢٠٧
وإن يمسك بخيف فهو على كل شيء قدير	١٧	٨٠٣
أكابر مجرميها	٢٣	٥٨٧
ياليتنا نرد ولا نكذب	٢٧	٧٨٢
فإن استطعت أن تبتغي نفقاً في		
الأرض أو...	٣٥	٨٠٨



الآية	رقمها	رقم الصفحة
ولا تقولوا على الله إلا الحق	١٧١	٣٩٠
إنما الله إله واحد	١٧١	١٧٨
ولا للملائكة المقربون	١٧٢	٥٩٦
ما كان الله ليعز المؤمنين	١٧٩	٧٧٥
سورة المائدة		
غير محلى الصيد	١	٤٧٧، ٤٧٤
اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم		
نعمتي	٣	١٥٧
وامسحوا برؤوسكم	٦	٤٥٢
سمعنا وأطعنا	٧	٦٤٢
فيما نقضهم	١٣	٤٦٤
ما جاعنا من بشر ولا نذير	١٩	٢٩٦
قال رجلان من الذين يثاغفون	٢٣	٢٩٩، ٩٧
والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما	٣٨	٣٣٣
وكتبنا عليهم	٤٥	٤٥٣
مصدقاً لما بين يديه	٤٨، ٤٦	٤٤٨
فمضى الله أن يأتي بالفتح	٥٢	٢١٨
وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به	٦١	٤٥٢
وقد دخلوا...	٦١	١٠٥٨
وإن لم تفعل	٦٧	٧٩٢
إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون	٦٩	٢٤٦

الآية	رقمها	رقم الصفحة
وحسبوا أن لا تكون فتنة	٧١	٢٥٤، ٢٥٣
ثم عموا وصموا كثير منهم	٧١	٧٦٧
لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة...	٧٣	٦٤٩
وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسنّ الذين		
كفروا...	٧٣	٨٤٣
صيام ثلاثة أيام	٨٩	٨١٠
والله يعلم ما تبدون وما تكتمون	٩٩	٦٠٠
عليكم أنفسكم	١٠٥	١٥٤
وتعلم أن قد صدقنا	١١٣	٧١٨
لا أعذب أحداً من العالمين	١١٥	٢٥٤
هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم	١١٩	٣٥٧
سورة الأنعام		
وجعل الظلمات	١	٤٩٣، ٨٩
وأجلّ مسمى عنده	٢	٢٧٢، ١٠٥
وأنشأنا من بعدهم	٦	١٨٠
لا ريب فيه	١٢	٥٠٤
وإن يمسسك بخيف فهو على كل شيء قدير	١٧	٢٠٧
أكابر مجرميها	٢٣	٨٠٣
ياليتنا نرد ولا نكذب	٢٧	٥٨٧
فإن استطعت أن تبتغي نفقاً في		
الأرض أو...	٣٥	٧٨٢
		٨٠٨

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٥١٨	١٦٢	وعياي
٤٨٦	١٦٥	ورفع بعضكم فوق بعض درجات
		سورة الأعراف
٦٢٣، ٤٢٧	٤	فحاجبا بألسنا يبتأ أو هم قاتلون
٦٣٠		
٦٢٣، ٣١٣	١١	ولقد خلقناكم
٦٣٦، ١١٧	١٩	اسكن أنت وزوجك...
٦٤١		
١١٧	١٩	ولا تقربا هذه الشجرة...
١٠٢٦	٢٠	ما ووري عنهما...
٢٢٤	٢٢	وطلقا يفضان عليهما من ورق الجنة
١٤٠	٢٢	عن تلكما الشجرة
١١٥	٢٣	قالا ربنا ظلمنا أنفسنا
١٦٨	٢٦	وليأس التقوى ذلك خير
٣١٢	٣٠	فريقا هدى
٧٤٥	٣١	ومن فوقهم غواش
٤٥٠	٣٨	ادخلوا في أسم
٧٧٩	٥٣	فهل لنا من شفعاء فيشفعوا
٨٦٦، ٤٨٣	٥٦	إن رحمة الله قريب
٤٧٦	٧٣	ناقة الله
٤١٩	٧٤	ولا تغثوا في الأرض مفلسين

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٤٥١	٣٨	ولا طائر يطير بجناحيه
١٨٧	٣٩	والذين كذبوا بآياتنا صم وبكم
٢٣٨	٥٤	أنه من عمل منكم سوءٌ يجهالة...
٤٢٣	٥٩	وعنده مفاتيح الغيب
٣٠٨	٦٦	وكذب به قومك
٧٧٤	٧١	وأمرنا لنسلم لرب العالمين
٢٣٣	٨١	ولا تخافون أنكم أشركتكم
٤٩٨	٨١	فأي الفريقين أحق
٩٧٠، ٩٦٧	٩٠	فيهداهم اقتده
		يخرج الحي من الميت ويخرج الميت
٦٤٤	٩٥	من الحي...
٥٣٧	٩٦	وجاعل الليل سكنا
٤٠٣	١١٤	وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلا
١٠٦٢	١٢٦	يذكرون
٥١٢	١٣٧	قتل أولادهم شركائهم
١٠٠٦	١٤٣	أذكركم حرم
٦٣٢	١٤٦	أو الحوايا أو ما اختلط بعظم
٦٣٦	١٤٨	ما أشركتنا ولا آباؤنا
٧٨٣	١٥١	تعالوا أتل ما حرم ربكم
١٥٣	١٥٤	تماماً على الذي أحسن
٨٣٢، ٣٨٣	١٦٠	من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٥١٨	١٦٢	وعياي
٤٨٦	١٦٥	ورفع بعضكم فوق بعض درجات
		سورة الأعراف
٦٢٣، ٤٢٧	٤	فحايها بأسنا ييتا أو هم قاتلون
٦٣٠		
٦٢٣، ٣١٣	١١	ولقد خلقناكم
٦٣٦، ١١٧	١٩	اسكن أنت وزوجك...
٦٤١		
١١٧	١٩	ولا تقربا هذه الشجرة...
١٠٢٦	٢٠	ما ووري عنهما...
٢٢٤	٢٢	وطلقا يخلصان عليهما من ورق الجنة
١٤٠	٢٢	عن تلكما الشجرة
١١٥	٢٣	قالا ربنا ظلمنا أنفسنا
١٦٨	٢٦	وليأس التقوى ذلك خير
٣١٢	٣٠	فريقا هدى
٧٤٥	٣١	ومن فوقهم غواش
٤٥٠	٣٨	ادخلوا في أسم
٧٧٩	٥٣	فهل لنا من شفعاء فيشفعوا
٨٦٦، ٤٨٣	٥٦	إن رحمة الله قريب
٤٧٦	٧٣	ناقة الله
٤١٩	٧٤	ولا تغثوا في الأرض مفلسين

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٤٥١	٣٨	ولا طائر يطير بجناحيه
١٨٧	٣٩	والذين كذبوا بآياتنا صم وبكم
٢٣٨	٥٤	أنه من عمل منكم سوءٌ يجهالة...
٤٢٣	٥٩	وعنده مفاتيح الغيب
٣٠٨	٦٦	وكذب به قومك
٧٧٤	٧١	وأمرنا لنسلم لرب العالمين
٢٣٣	٨١	ولا تخافون أنكم أشركتكم
٤٩٨	٨١	فأي الفريقين أحق
٩٧٠، ٩٦٧	٩٠	فيهداهم اقتده
		يخرج الحي من الميت ويخرج الميت
٦٤٤	٩٥	من الحي...
٥٣٧	٩٦	وجاعل الليل سكنا
٤٠٣	١١٤	وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلا
١٠٦٢	١٢٦	يذكرون
٥١٢	١٣٧	قتل أولادهم شركائهم
١٠٠٦	١٤٣	أذكرين حرم
٦٣٢	١٤٦	أو الحوايا أو ما اختلط بعظم
٦٣٦	١٤٨	ما أشركتنا ولا آباؤنا
٧٨٣	١٥١	تعالوا أتل ما حرم ربكم
١٥٣	١٥٤	تماماً على الذي أحسن
٨٣٢، ٣٨٣	١٦٠	من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها

الآية	رقمها	رقم الصفحة
فأجبتاه وأهله إلا امرأته	٨٣	٣٨٤
أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم	١٠٠	٢٥٥
وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين	١٠٢	٢٥٢
قال موسى	١٢٨	١٠٨
وراعدنا موسى ثلاثين ليلة...	١٤٢	٨٣٩
وكلمه ربه	١٤٣	٣١٢
ولما سقط في أيديهم	١٤٩	٣٢٣
قال ابن أم	١٥٠	٦٨٢
واختار موسى قومه	١٥٥	٨٣٩، ٣١٦
وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا...	١٦٠	٨٤٠
وأنجينا الذين يهرون عن السوء	١٦٥	١٤٤
والذين يمسكون بالكتاب	١٧٠	١٦٨، ١٤٩
وإذ أخذ ربك	١٧٢	٢٣٦
ولو شئنا لرفعناه بها	١٧٦	٤٩٠
وأنفسهم كانوا يظلمون	١٧٧	٨١٦
وإن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم	١٨٥	١٩٦
من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم	١٨٦	٢٥٦
لا يئلهما الريتنا إلا عز	١٨٧	٨٠٦
أدعوتهم أم أأنتم صامتون	١٩٣	٣١٣
إن الذين تدعون من دون الله عباداً	١٩٤	٦٢٦
أمثالكم		٢١٤

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الأنفال		
كما أخرجك ربك من بيتك بالحق	٥	٤٦٥، ٢٣٥
كأنما يساقون إلى الموت	٦	٢٤٢
وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم	٧	١٠٥٣، ٢٣٤
وإن تعدوا نعد	١٩	٧٩٩
واتقوا فتنة لا تصيبن الذين...	٢٤	٧٢٨
وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون	٣٣	١٨٩
وما كان صلاحهم عند البيت إلا مكاءً		
وتصدية	٣٥	١٩٤
والركب أسفل منكم	٤٢	١٧٠
ليقضي الله أمراً كان مفعولاً	٤٤، ٤٢	١٠٩
ويحيى من حي عن بينة...	٤٢	١٠٦١
إذ يريكم الله في منامك قليلاً	٤٣	٢٩٠
ولمّا تخافن	٥٨	٧٢٥، ٨٦
تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة	٦٧	٥٠٨
وألوا الأرحام	٧٥	٤٧٤
سورة التوبة		
أربعة أشهر...	٢	٨٣٢
إن الله برئ من المشركين ورسوله	٣	٢٤٧، ٢٤٦
وإن أحد من المشركين استجارك	٦	٣٠٢، ٢٩٧
اشترؤا بأيات الله ثمنا قليلاً	٩	٨٠٨
		٤٥٢

الآية	رقمها	رقم الصفحة
فأجبتاه وأهله إلا امرأته	٨٣	٣٨٤
أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم	١٠٠	٢٥٥
وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين	١٠٢	٢٥٢
قال موسى	١٢٨	١٠٨
وراعدنا موسى ثلاثين ليلة...	١٤٢	٨٣٩
وكلمه ربه	١٤٣	٣١٢
ولما سقط في أيديهم	١٤٩	٣٢٣
قال ابن أمّ	١٥٠	٦٨٢
واختار موسى قومه	١٥٥	٨٣٩، ٣١٦
وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا...	١٦٠	٨٤٠
وأنجينا الذين يبهون عن السوء	١٦٥	١٤٤
والذين يمسكون بالكتاب	١٧٠	١٦٨، ١٤٩
وإذ أخذ ربك	١٧٢	٢٣٦
ولو شئنا لرفعناه بها	١٧٦	٤٩٠
وأنفسهم كانوا يظلمون	١٧٧	٨١٦
وإن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم	١٨٥	١٩٦
من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم	١٨٦	٢٥٦
لا يئلبها الرئيتنا إلا عز	١٨٧	٨٠٦
أدعوتهم أم أأنتم صامتون	١٩٣	٣١٣
إن الذين تدعون من دون الله عباداً	١٩٤	٦٢٦
أمثالكم		٢١٤

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الأنفال		
كما أخرجك ربك من بيتك بالحق	٥	٤٦٥، ٢٣٥
كأنما يساقون إلى الموت	٦	٢٤٢
وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم	٧	١٠٥٣، ٢٣٤
وإن تعدوا نعد	١٩	٧٩٩
واتقوا فتنة لا تصيبن الذين...	٢٤	٧٢٨
وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون	٣٣	١٨٩
وما كان صلاحهم عند البيت إلا مكاءً		
وتصدية	٣٥	١٩٤
والركب أسفل منكم	٤٢	١٧٠
ليقضي الله أمراً كان مفعولاً	٤٤، ٤٢	١٠٩
ويحيى من حي عن بينة...	٤٢	١٠٦١
إذ يريكم الله في منامك قليلاً	٤٣	٢٩٠
ولمّا تخافنّ	٥٨	٧٢٥، ٨٦
تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة	٦٧	٥٠٨
وأولو الأرحام	٧٥	٤٧٤
سورة التوبة		
أربعة أشهر...	٢	٨٣٢
إن الله برئ من المشركين ورسوله	٣	٢٤٧، ٢٤٦
وإن أحد من المشركين استجارك	٦	٣٠٢، ٢٩٧
اشترؤا بأيات الله ثمنا قليلاً	٩	٨٠٨
		٤٥٢

الآية	رقمها	رقم الصفحة
وإن غفتم عيلة فسوف يغفكم الله	٢٨	٨٠٣
ويأبى الله إلا أن يتم نوره	٣٢	٣٩٠
إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً...	٣٦	٨٤٠
أرضيتكم بالحياة الدنيا من الآخرة	٣٨	٤٤٦
ثاني اثنين...	٤٠	٨٤٣
إذ هما في الغار	٤٠	٩٧٨
لو خرجوا فيكم	٤٧	٨١٢، ٤٥٠
فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً	٨٢	٦٠٠
خذ من أموالهم صدقة	١٠٣	٤٤٤
لا تقيم فيه أبداً	١٠٨	١١٧
قلوا نفر من كل فرقة منهم طائفة...	١٢٢	٨٢٠
سورة يونس		
إليه مرجعكم	٤	٤١٢
وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين	١٠	٢٥٤، ١٦٨
والله يدعو إلى دار السلام ويهدى من يشاء...	٢٥	١٠٩
لا ريب فيه	٣٧	٢٠٧
إن الله لا يظلم الناس شيئا	٤٤	٢٤٠
ألا إن أولياء الله	٦٢	٢٣٤
فإن توليتهم فما سألتم من أجر	٧٢	٨٠٣
قال موسى	٨١، ٧٧	١٠٨
فما آمن لموسى إلا ذرية	٨٣	٣٩٠

الآية	رقمها	رقم الصفحة
ولا تبيدان	٨٩	٧٢٩، ٩١
إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل	٩٠	٣١٠
ولو شاء ربك لآمن من في الأرض...	٩٩	٨١٦
لآمن من في الأرض كلهم جميعاً	٩٩	٤١٩
سورة هود		
ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم	٨	١٩٧
كالأعمى والأصم	٢٤	١٠٦
أنزلهم كمها	٢٨	١٢٠
واستوت على الجودي	٤٤	٤٥٣
وما نحن بتاركي آل هنتا عن قولك	٥٣	٤٤٥
ناقة الله	٦٤	٤٧٦
وهذا بعلى شيخاً	٧٢	٤١٤
هؤلاء بناتي	٧٨	١٣٩
ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك	٨١	٣٨٥
ولا تعتوا في الأرض مفسدين	٨٥	٤١٩
يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار	٩٨	٦٤٢
ذلك يوم مجموع له الناس	١٠٣	٥٩٢، ٥٣٩
خالدين فيها مادامت السموات والأرض	١٠٨، ١٠٧	١٩٨
وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم	١١١	٢٤٩، ٦٠
ولا يزالون مختلفين	١١٨	١٨٩

الآية	رقمها	رقم الصفحة
وإن غفتم عيلة فسوف يغفكم الله	٢٨	٨٠٣
ويأبى الله إلا أن يتم نوره	٣٢	٣٩٠
إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً...	٣٦	٨٤٠
أرضيتكم بالحياة الدنيا من الآخرة	٣٨	٤٤٦
ثاني اثنين...	٤٠	٨٤٣
إذ هما في الغار	٤٠	٩٧٨
لو خرجوا فيكم	٤٧	٨١٢، ٤٥٠
فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً	٨٢	٦٠٠
خذ من أموالهم صدقة	١٠٣	٤٤٤
لا تقيم فيه أبداً	١٠٨	١١٧
قلوا نفر من كل فرقة منهم طائفة...	١٢٢	٨٢٠
سورة يونس		
إليه مرجعكم	٤	٤١٢
وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين	١٠	٢٥٤، ١٦٨
والله يدعو إلى دار السلام ويهدى من يشاء...	٢٥	١٠٩
لا ريب فيه	٣٧	٢٠٧
إن الله لا يظلم الناس شيئا	٤٤	٢٤٠
ألا إن أولياء الله	٦٢	٢٣٤
فإن توليتهم فما سألتم من أجر	٧٢	٨٠٣
قال موسى	٨١، ٧٧	١٠٨
فما آمن لموسى إلا ذرية	٨٣	٣٩٠

الآية	رقمها	رقم الصفحة
ولا تبيدان	٨٩	٧٢٩، ٩١
إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل	٩٠	٣١٠
ولو شاء ربك لآمن من في الأرض...	٩٩	٨١٦
لآمن من في الأرض كلهم جميعاً	٩٩	٤١٩
سورة هود		
ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم	٨	١٩٧
كالأعمى والأصم	٢٤	١٠٦
أنزلهم كموها	٢٨	١٢٠
واستوت على الجودي	٤٤	٤٥٣
وما نحن بتاركي آل هنتا عن قولك	٥٣	٤٤٥
ناقة الله	٦٤	٤٧٦
وهنا بعلى شيخاً	٧٢	٤١٤
هؤلاء بناتي	٧٨	١٣٩
ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك	٨١	٣٨٥
ولا تعتوا في الأرض مفسدين	٨٥	٤١٩
يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار	٩٨	٦٤٢
ذلك يوم مجموع له الناس	١٠٣	٥٩٢، ٥٣٩
خالدين فيها مادامت السموات والأرض	١٠٨، ١٠٧	١٩٨
وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم	١١١	٢٤٩، ٦٠
ولا يزالون مختلفين	١١٨	١٨٩

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة يوسف		
يا أبت إني رأيت	٤	٨٤٠،٦٨٤
ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا	٨	٥٨٦
وتكونوا من بعده قوماً صالحين	٩	٢٠٦
تلتقطه بعض السيارة	١٠	٤٨٣
لئن أكله الذئب وغن عصبه	١٤	٤٢٣
وجاءوا أباهم عشاء يبكون	١٦	٣١٣،٩٣
وشروه بثمن بخس	٢٠	٤٥٢
يوسف أعرض عن هذا	٢٩	٦٥٥
وقال نسوة	٣٠	٣٠٨،٢٩٩
ما هذا بشراً	٣١	٢٠٧
فذلكن الذي لئنني فيه	٣٢	٤٥٠،١٤٠
ليسجنن وليكونن من الصاغر	٣٢	٧٢٣
وإلا تصرف عني كيدهن	٣٣	١٢٨
قال رب السجن أحب...	٣٣	٦٨٢
ودخل معه السجن فتيان	٣٦	٨٨٣
يا صاحبي السجن	٤١،٣٩	٤٧٦
ألا تعبدوا إلا إياه	٤٠	١٢٠
سبع بقرات...	٤٤،٤٣	٨٣٢
سبع سنبلات...	٤٤،٤٣	٨٣٢

الآية	رقمها	رقم الصفحة
إن كنتم للرؤيا تعبرون	٤٣	١٠٣١،٤٤٨
إني أرى سبع بقرات تمان...	٤٣	٢٨١
وادكر بعد أمة...	٤٥	١٠٥٢
سبع سنين...	٤٧	٨٣٣
قلن حاش لله	٥١	١١٥
قالت امرأة العزيز	٥١	٣٠٤
ردت إلينا	٦٥	٣٢١
وقال يا بني	٦٧	٥١٧
إني أنا أخوك	٦٩	٩٣
إن يسرق فقد سرق أخ له...	٧٧	٨٠٣
إن له أباً	٧٨	٩٧
فلن أبرح الأرض	٨٠	١٩٢
ارجعوا إلى أبيكم	٨١	٩٣
واسأل القرية	٨٢	٥٠٧
تالله تفنأ تذكر يوسف	٨٥	٧٢٥،١٩٠
إنه من يتقى ويصبر	٩٠	٨٠٧،١١٠
ولما فصلت العير	٩٤	٨٦٣
فلما أن جاء البشير	٩٦	٧٧٠
هذا تأويل رؤياي من قبل	١٠٠	٢٨١
قل هذه سبيلي	١٠٨	٥١٧
سورة الرعد		
كل يجرى لأجل مسمى	٢	٤٤٦



الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة يوسف		
يا أبت إني رأيت	٤	٨٤٠،٦٨٤
ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا	٨	٥٨٦
وتكونوا من بعده قوماً صالحين	٩	٢٠٦
تلتقطه بعض السيارة	١٠	٤٨٣
لئن أكله الذئب وغن عصبه	١٤	٤٢٣
وجاءوا أباهم عشاء يبكون	١٦	٣١٣،٩٣
وشروه بثمن بخس	٢٠	٤٥٢
يوسف أعرض عن هذا	٢٩	٦٥٥
وقال نسوة	٣٠	٣٠٨،٢٩٩
ما هذا بشراً	٣١	٢٠٧
فذلكن الذي لنتني فيه	٣٢	٤٥٠،١٤٠
ليسجنن وليكونا من الصاغرين	٣٢	٧٢٣
وإلا تصرف عني كيدهن	٣٣	١٢٨
قال رب السجن أحب...	٣٣	٦٨٢
ودخل معه السجن فتيان	٣٦	٨٨٣
يا صاحبي السجن	٤١،٣٩	٤٧٦
ألا تعبدوا إلا إياه	٤٠	١٢٠
سبع بقرات...	٤٤،٤٣	٨٣٢
سبع سنبلات...	٤٤،٤٣	٨٣٢

الآية	رقمها	رقم الصفحة
إن كنتم للرؤيا تعبرون	٤٣	١٠٣١،٤٤٨
إني أرى سبع بقرات تمان...	٤٣	٢٨١
وادكر بعد أمة...	٤٥	١٠٥٢
سبع سنين...	٤٧	٨٣٣
قلن حاش لله	٥١	١١٥
قالت امرأة العزيز	٥١	٣٠٤
ردت إلينا	٦٥	٣٢١
وقال يا بني	٦٧	٥١٧
إني أنا أخوك	٦٩	٩٣
إن يسرق فقد سرق أخ له...	٧٧	٨٠٣
إن له أباً	٧٨	٩٧
فلن أبرح الأرض	٨٠	١٩٢
ارجعوا إلى أبيكم	٨١	٩٣
واسأل القرية	٨٢	٥٠٧
تالله تفنأ تذكر يوسف	٨٥	٧٢٥،١٩٠
إنه من يتقى ويصبر	٩٠	٨٠٧،١١٠
ولما فصلت العير	٩٤	٨٦٣
فلما أن جاء البشير	٩٦	٧٧٠
هذا تأويل رؤياي من قبل	١٠٠	٢٨١
قل هذه سبيلي	١٠٨	٥١٧
سورة الرعد		
كل يجري لأجل مسمى	٢	٤٤٦

الآية	رقمها	رقم الصفحة
ولكل قوم هاد	٧	٩٦٠
وما لهم من دونه من وال	١١	٩٦٠
والله يسجد من في السموات والأرض	١٥	١٤٦
أم هل تستوى الظلمات والنور	١٦	٦٢٩
جنات عدن يدخلونها	٢٣	٩٥٩
يدخلونها ومن صلح	٣٣	٦٣٦
أكلها دائم وظلها	٣٥	١٨١
والله يحكم لا معقب لحكمه	٤١	٤٢٣
ومن عنده علم الكتاب	٤٣	١٤٥
<b>سورة إبراهيم</b>		
صراط العزيز الحميد	٢، ١	٦٤٦
إن الله لغني حميد	٨	٢٣٩
من ماء صديد	١٦	٦١٦
محصر عني	٢٢	٥١٨
وأدخل الذين آمنوا وعملوا الصالحات جنات...	٢٣	٣٢٥
وسخر لكم الشمس والقمر دائبين	٣٣	٥٢، ٥٠
ربنا وتقبل دعائي	٤٠	٤١٨
فلا تحسبن الله غافلاً...	٤٢	٥١٧
فلا تحسبن الله غفلت وعده رسله	٤٧	٧٢٤
		٥١٣

الآية	رقمها	رقم الصفحة
<b>سورة الحجر</b>		
ربما يؤذ الذين كفروا	٢	٤٦٥
لوما تأتينا بالملائكة	٧	٨٢٠
ولقد أرسلنا من قبلك	١٠	٤٤٥
ولقد خلقنا الإنسان من صلصال	٢٦	٥٤٧
فسجد للملائكة كلهم أجمعون	٣٠	٦٠٥
لأعوينهم أجمعين	٣٩	٦٠٩
وإن جهنم لموعدهم أجمعين	٤٣	٦٠٥
وتزعنا ما في صدورهم من غل إخواننا	٤٧	٤١٢
وما بخارجين من النار	٤٨	٢١٢
ومن يقطع من رحمة ربه إلا الضالون	٥٦	٣٨٥
هؤلاء بناتي...	٧١	١٣٩
لعمرك إنيهم لفي	٧٢	١٨٣
جعلوا القرآن عذرين	٩١	١٠٠
<b>سورة النحل</b>		
خلق الإنسان من نطفة فإذا هو خصيم		
مبين والأنعام خلقها لكم	٥، ٤	٣٣٤
قال الذين أوتوا العلم	٢٧	١٤٤
فاسلكي سبل ربك ذللاً...	٦٩	٩٠٢
والله أخرجكم من بطون أمهاتكم...	٧٨	٢٨٠
إنما عند الله هو خير لكم	٩٥	٢٤٤

الآية	رقمها	رقم الصفحة
ولكل قوم هاد	٧	٩٦٠
وما لهم من دونه من وال	١١	٩٦٠
والله يسجد من في السموات والأرض	١٥	١٤٦
أم هل تستوى الظلمات والنور	١٦	٦٢٩
جنات عدن يدخلونها	٢٣	٩٥٩
يدخلونها ومن صلح	٣٣	٦٣٦
أكلها دائم وظلها	٣٥	١٨١
والله يحكم لا معقب لحكمه	٤١	٤٢٣
ومن عنده علم الكتاب	٤٣	١٤٥
<b>سورة إبراهيم</b>		
صراط العزيز الحميد	٢، ١	٦٤٦
إن الله لغني حميد	٨	٢٣٩
من ماء صديد	١٦	٦١٦
محصر عبي	٢٢	٥١٨
وأدخل الذين آمنوا وعملوا الصالحات جنات...	٢٣	٣٢٥
وسخر لكم الشمس والقمر دائبين	٣٣	٥٢، ٥٠
ربنا وتقبل دعائنا	٤٠	٤١٨
فلا تحسبن الله غافلاً...	٤٢	٥١٧
فلا تحسبن الله غافلاً وعده رسوله	٤٧	٧٢٤
		٥١٣

الآية	رقمها	رقم الصفحة
<b>سورة الحجر</b>		
ربما يؤذ الذين كفروا	٢	٤٦٥
لوما تأتينا بالملائكة	٧	٨٢٠
ولقد أرسلنا من قبلك	١٠	٤٤٥
ولقد خلقنا الإنسان من صلصال	٢٦	٥٤٧
فسجد للملائكة كلهم أجمعون	٣٠	٦٠٥
لأعوينهم أجمعين	٣٩	٦٠٩
وإن جهنم لموعدهم أجمعين	٤٣	٦٠٥
وتزعنا ما في صدورهم من غل إخواننا	٤٧	٤١٢
وما بخارجين من النار	٤٨	٢١٢
ومن يقطع من رحمة ربه إلا الضالون	٥٦	٣٨٥
هؤلاء بنائي...	٧١	١٣٩
لعمرك إنيهم لفي	٧٢	١٨٣
جعلوا القرآن عذبن	٩١	١٠٠
<b>سورة النحل</b>		
خلق الإنسان من نطفة فإذا هو خصيم		
مبين والأنعام خلقها لكم	٥، ٤	٣٣٤
قال الذين أوتوا العلم	٢٧	١٤٤
فاسلكي سبل ربك ذللاً...	٦٩	٩٠٢
والله أخرجكم من بطون أمهاتكم...	٧٨	٢٨٠
إنما عند الله هو خير لكم	٩٥	٢٤٤

رقم الآية	رقمها	الآية
٧٩٦، ٤٨٦	١١٠	أَيُّهَا مَا تَدْعُوا
سورة الكهف		
٤٤٩	٢	لَيْتَنُرِ بِأَسَا شَدِيدًا
٢٧٩	١٢	لَنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ أَحْصَى...
١٠٨	١٣	وَزِدْنَاهُمْ هُدًى
١٣٩	١٥	هَؤُلَاءِ قَوْمُنَا
٥٢٩	١٨	وَكُلِّبَهُمْ بِأَسْطَ .
٨٤٣	٢٢	وَسَادَسُهُمْ كُلِّبَهُمْ...
٨٣٥	٢٥	ثَلَاثَاةَ سَنِينَ
٤٢١	٢٨	وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ...
٢٩٧	٢٩	وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ
٥٧٦	٢٩	بَسِ الشَّرَابِ
٥٧٦	٢٩	يَغَاثُوا عِمَاءَ كَالْمُهْلِ
٤٤٤	٣١	أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ
٥٩١	٣١	وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خَضْرَاءَ
٤٩٦، ٤٧١	٣٣	كُلُّهَا الْجَنَّتَيْنِ
٥٨٥	٣٤	أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفْرًا
١٠٦٦	٣٦	وَلَمَّا رَدَدْتَنِي إِلَى رَبِّي...
٨٠٣	٣٩	إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ...
١٤١	٤٤	هَئِنَاكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ
٥٧٣	٥٠	بَسِ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا

رقم الآية	رقمها	الآية
٤١٢	١٢٣	أَنْ اتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا
٢٩٦، ٢٣٩	١٢٤	وَأَنْ يَكُونَ مِنْ مَنبَحِ بَيْتِهِمْ
٢٠٥	١٢٧	وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ
سورة الإسراء		
٧٩٩	٨	وَأَنْ عَدِمْتَ عَذَابًا
٢٠٧	١٥	وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ
٧٩١	٢٣	وَلَا تَقُلْ لِّمَا أَفْتَى
٣٦٨	٣١	وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ بِخَشْيَةِ إِسْلَاقٍ
٤٩٠	٤٧	وَأَذْهَبَ هُمْ نَجْوَى
٢٧٩	٥٢	وَتَقُولُونَ إِنَّا لَنُشْمُ إِلَّا قَلِيلًا
٢٨١	٦٠	وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ
٤٠٥	٦١	أَلْسِنَةً لَّنْ خَلَقْنَا طِينًا
٣٥٤	٦٣	فَإِنْ جَهَنَّمَ جَزَاءُكُمْ جَزَاءًا مَّوْفُورًا
٩١١	٧١	يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِسْمِهِمْ
٧٧١	٧٦	وَأَذِّنْ لِلْيَتُومِ خُلُقُكَ إِلَّا...
٤٥٠	٧٨	أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدُلُوكَ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ
٣٧١	٨٠	وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي
٢٩٦	٨١	مُخْرَجَ صِدْقٍ
٢٠٧	٩٩	جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ
٥٩١	١٠١	لَا رَيْبَ فِيهِ
٤٥٠	١٠٧	تَسْمِعُ آيَاتِ بَيْنَاتٍ
		يُخَوِّنُونَ لِلْإِنْفَاقِ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٧٩٦، ٤٨٦	١١٠	أَيُّهَا مَا تَدْعُوا
سورة الكهف		
٤٤٩	٢	لَيْتَنُرِ بِأَسَا شَدِيدًا
٢٧٩	١٢	لَنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ أَحْصَى...
١٠٨	١٣	وَزِدْنَاهُمْ هُذًى
١٣٩	١٥	هَؤُلَاءِ قَوْمُنَا
٥٢٩	١٨	وَكُلِّبَهُمْ بِأَسْطَ .
٨٤٣	٢٢	وَسَادَسُهُمْ كُلِّبَهُمْ...
٨٣٥	٢٥	ثَلَاثَاةَ سَنِينَ
٤٢١	٢٨	وَأَصْبَحَ نَفْسُكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ...
٢٩٧	٢٩	وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ
٥٧٦	٢٩	بَسِ الشَّرَابِ
٥٧٦	٢٩	يَغَاثُوا عِمَاءَ كَالْمُهْلِ
٤٤٤	٣١	أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ
٥٩١	٣١	وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خَضْرَاءَ
٤٩٦، ٤٧١	٣٣	كُلُّهَا الْخَيْتِينَ
٥٨٥	٣٤	أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا
١٠٦٦	٣٦	وَلَمَّا رَدَدْتِ إِلَى رَبِّي...
٨٠٣	٣٩	إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ...
١٤١	٤٤	هَئَانِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ
٥٧٣	٥٠	بَسِ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٤١٢	١٢٣	أَنْ اتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا
٢٩٦، ٢٣٩	١٢٤	وَأَنْ يَكُونَ مِنْكُمْ يَتِيمٌ
٢٠٥	١٢٧	وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ
سورة الإسراء		
٧٩٩	٨	وَأَنْ عَدِمَ عَذَابًا
٢٠٧	١٥	وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ
٧٩١	٢٣	وَلَا تَقُلْ لِّمَا أَفْتَى
٣٦٨	٣١	وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ بِخَشْيَةِ إِسْلَاقٍ
٤٩٠	٤٧	وَأَذْهَبَ هُمْ نَجْوَى
٢٧٩	٥٢	وَتَقُولُونَ إِنَّا لَنُشْمُ إِلَّا قَلِيلًا
٢٨١	٦٠	وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ
٤٠٥	٦١	أَلْسِنَةً لَّنْ خَلَقْنَا طِينًا
٣٥٤	٦٣	فَإِنْ جَهَنَّمَ جَزَاءُكُمْ جَزَاءًا مَّوْفُورًا
٩١١	٧١	يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِسْمِهِمْ
٧٧١	٧٦	وَأَذِّنْ لَّا يَلْبِثُونَ خَلْقَكَ إِلَّا...
٤٥٠	٧٨	أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدُلُوكَ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ
٣٧١	٨٠	وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي
٢٩٦	٨١	مُخْرَجَ صِدْقٍ
٢٠٧	٩٩	جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ
٥٩١	١٠١	لَا رَيْبَ فِيهِ
٤٥٠	١٠٧	تَسْمِعُ آيَاتِ بَيْنَاتٍ
		يُخَوِّنُونَ لِلْإِنْفَاقِ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٢٦٩	٥٣	فظنوا أنهم موافقوها
		إن سألتك عن شيء بعدها فلا
		تصاحبني...
٨٠٣	٧٦	قد بلغت من لدن عذرا
١٢٩، ١٢٨	٧٦	لو شئت لنتخذت عليه أجرا
٢٧٤	٧٧	ياخذ كل سفينة
٦٠٠	٧٩	آثرني أفرغ عليه قطراً
٣٤٥	٩٦	وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض
٢٧٣	٩٩	ولو جئنا بمثله مبددا
٤٣٢	١٠٩	سورة مريم
٧٤٦	٥	وإني خفت الموالي
١٠٥٣، ٤٩٩	٥	فهب لي من لدنك وليا
١٠٤٧	٨	وقد بلغت من الكبر عتيا
٧٧٠	١١	فأوحى إليهم أن سبحوا بكرة...
٤٠٣	٣٣، ١٥	ويوم أبعث حيا
٤٠٤	١٧	فتمثل لها بشراً سويا
٤٢٦	٢٠	أني يكون لي غلام ولم يحسنه بشر
٩٦٨	٢٠	ولم أك بغيا
١١٧، ٨٤	٢٦	فكلمي واشري وقرى عينا
٧٢٥، ٩١	٢٦	فإنما ترين
٧٢٩		

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٨٦٤	٢٨	وما كانت أمك بغيا
٨٥٤، ٧٣٥	٣٠	قال إني عبد الله
١٢٤	٣٠	وجعلني نبياً
١٩٢	٣١	وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا
٥٦٣، ٥٦١	٣٨	أسمع بهم وأبصر
		لنزعن من كل شيعة أيهم أشد على
٤٩٨، ١٥٢	٦٩	الرحمن عتيد
٥٨٤	٧٤	هم أحسن أنا
		سورة طه
		طه. ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى،
٣٤٤	٣، ٢٠١	إلا تذكرة
١٢٧	١٢	إني أنا ربك
١٢٧	١٤	إني أنا الله
٥١٩	١٨	هي عصاي
٥٩٣	٢٠	فإذا هي حية تسعى
١٢٨	٣٩	والفقت عليك محبة مني
١٣٧	٦٣	إن هذين لساحران
٤٥١	٧١	لأصلينكم في جذوع النخل
١٥٥	٧٢	فأقض ما أنت قاض
٤١٨، ٥١	٧٤	فإن له جنهم لا يموت فيها ولا يحيى
٧٧٩	٨١	ولا تطفوا فيه فيحل...

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٢٦٩	٥٣	فظنوا أنهم موافقوها
		إن سألتك عن شيء بعدها فلا
		تصاحبي...
٨٠٣	٧٦	قد بلغت من لدني عذرا
١٢٩، ١٢٨	٧٦	لو شئت لنتخذت عليه أجرا
٢٧٤	٧٧	ياخذ كل سفينة
٦٠٠	٧٩	آثري أفرغ عليه قطراً
٣٤٥	٩٦	وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض
٢٧٣	٩٩	ولو جئنا بمثله مبددا
٤٣٢	١٠٩	سورة مريم
٧٤٦	٥	وإني خفت الموالي
١٠٥٣، ٤٩٩	٥	فهب لي من لدنك وليا
١٠٤٧	٨	وقد بلغت من الكبر عتيا
٧٧٠	١١	فأوحى إليهم أن سبحوا بكرة...
٤٠٣	٣٣، ١٥	ويوم أبعث حيا
٤٠٤	١٧	فتمثل لها بشراً سويا
٤٢٦	٢٠	أني يكون لي غلام ولم يحسنه بشر
٩٦٨	٢٠	ولم أك بغيا
١١٧، ٨٤	٢٦	فكلمي واشري وقرى عينا
٧٢٥، ٩١	٢٦	فإنما ترين
٧٢٩		

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٨٦٤	٢٨	وما كانت أمك بغيا
٨٥٤، ٧٣٥	٣٠	قال إني عبد الله
١٢٤	٣٠	وجعلني نبيا
١٩٢	٣١	وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا
٥٦٣، ٥٦١	٣٨	أسمع بهم وأبصر
		لنزعن من كل شيعة أيهم أشد على
٤٩٨، ١٥٢	٦٩	الرحمن عتيد
٥٨٤	٧٤	هم أحسن أنا
		سورة طه
		طه. ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى،
٣٤٤	٣، ٢٠١	إلا تذكرة
١٢٧	١٢	إني أنا ربك
١٢٧	١٤	إني أنا الله
٥١٩	١٨	هي عصاي
٥٩٣	٢٠	فإذا هي حية تسعى
١٢٨	٣٩	والفقت عليك حبة مني
١٣٧	٦٣	إن هذين لساحران
٤٥١	٧١	لأصلبنكم في جذوع النخل
١٥٥	٧٢	فأقض ما أنت قاض
٤١٨، ٥١	٧٤	فإن له جنهم لا يموت فيها ولا يحيى
٧٧٩	٨١	ولا تطفوا فيه فيحل...

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٧٦٧	٨٩	أفلا يرون أن لا يرجع...
١٩٠	٩١	لن نبرح عليه عاكفين
٦٨٢	٩٤	قال ابن أمّ
١٠٥٦، ١٨٩	٩٧	ظلت عليه عاكفا
		ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا
٨٠٥	١١٢	يخاف...
٥١٧	١٢٣	فمن اتبع هداي
١٠٨	١٣٢	والعاقبة للمتوى
		سورة الأتبياء
٤٤٧	١٩	وله من في السموات والأرض
٣٨٢	٢٢	لو كان فيهما آلهة إلا الله
		وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا
٤٠٨	٢٥	يرحى إليه
١٥٨	٣٠	وجعلنا من الماء كل شيء حي
٣١٧، ٥٨	٣٧	خلق الإنسان من عجل
٦٣٦	٥٤	لقد كنتم أنتم وآبائكم في ضلال مبين
٧٢٥	٥٧	وتأله لا تكيدن أضناسكم
٢٧٣	٥٨	فجعلهم جذاذا
١٣٧ -	٦٣	كبيرهم هنا
٢٧٩	٦٥	لقد علمت ما هؤلاء ينطقون
١٠١٨	٧٣	وجعلناهم أئمة...

١٠٤٣، ٥٤٥	٧٣	وأقام الصلاة
١٠٦٥	٨٨	وكذلك نهي المؤمنين...
١٤٩، ١٤٢	٩١	والتي أحصت فرجها
١٤٢	١٠٣	هذا يومكم الذي كنتم توعدون
٦٢٦، ٢٧٩	١٠٩	وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدون
		سورة الحج
		فإننا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم
٦٢٣	٥	من علقه ثم من مضغة...
٤٧٩	٩	ثاني عطفه
١٤٥	١٣	يدعو لمن ضربه أقرب من نفعه
٤٤٤	٢٣	أساور من ذهب
٦٣٩	٢٥	إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله
		والمسجد الحرام
٤٨٠	٣٥	والمقيم الصلاة
٢٩٦	٤٠	ولولا دفع الله الناس
٨٥٣	٤٨	وكانين من قرية...
		ذلك ومن عاقب بمنشئ ما عوقب به ثم
٣١٨، ٥٨	٦٠	بني عليه
٦٢٤	٦٣	أم تر أن الله أنزل من السماء ماء...
٨٦٢	٧٢	النار وعدما الله...
		سورة المؤمنون
٦٢٣	١٤	ثم خلقنا النطفة علقه فخلقنا...
٧٧٠	٢٧	فأوحينا إليه أن اصنع الفلك



رقم الصفحة	رقمها	الآية
٧٦٧	٨٩	أفلا يرون أن لا يرجع...
١٩٠	٩١	لن نبرح عليه عاكفين
٦٨٢	٩٤	قال ابن آدم
١٠٥٦، ١٨٩	٩٧	ظلت عليه عاكفا
		ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا
٨٠٥	١١٢	يخاف...
٥١٧	١٢٣	فمن اتبع هدايتي
١٠٨	١٣٢	والعاقبة للمتوى
		سورة الأتبياء
٤٤٧	١٩	وله من في السموات والأرض
٣٨٢	٢٢	لو كان فيهما آلهة إلا الله
		وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا
٤٠٨	٢٥	يرحى إليه
١٥٨	٣٠	وجعلنا من الماء كل شيء حي
٣١٧، ٥٨	٣٧	خلق الإنسان من عجل
٦٣٦	٥٤	لقد كنتم أئمة وآباؤكم في ضلال مبين
٧٢٥	٥٧	وتأله لا تكيدن أضنامكم
٢٧٣	٥٨	فجعلهم جذاذا
١٣٧ -	٦٣	كبيرهم هنا
٢٧٩	٦٥	لقد علمت ما هؤلاء ينطقون
١٠١٨	٧٣	وجعلناهم أئمة...

١٠٤٣، ٥٤٥	٧٣	وأقام الصلاة
١٠٦٥	٨٨	وكذلك نهي المؤمنين...
١٤٩، ١٤٢	٩١	والتي أحصت فرجها
١٤٢	١٠٣	هذا يومكم الذي كنتم توعدون
٦٢٦، ٢٧٩	١٠٩	وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدون
		سورة الحج
		فإننا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم
٦٢٣	٥	من علقه ثم من مضغة...
٤٧٩	٩	ثاني عطفه
١٤٥	١٣	يدعو لمن ضربه أقرب من نفعه
٤٤٤	٢٣	أساور من ذهب
٦٣٩	٢٥	إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله
		والمسجد الحرام
٤٨٠	٣٥	والمقيم الصلاة
٢٩٦	٤٠	ولولا دفع الله الناس
٨٥٣	٤٨	وكانين من قرية...
		ذلك ومن عاقب بمنثل ما عوقب به ثم
٣١٨، ٥٨	٦٠	يُخي عليه
٦٢٤	٦٣	أم تر أن الله أنزل من السماء ماء...
٨٦٢	٧٢	النار وعدما الله...
		سورة المؤمنون
٦٢٣	١٤	ثم خلقنا النطفة علقه فخلقنا...
٧٧٠	٢٧	فأوحينا إليه أن اصنع الفلك

الآية	رقمها	رقم الصفحة
ياكل مما تاكلون منه ويشرب مما تشربون	٣٣	١٥٥
أبعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا...	٣٥	٦١٠
هيهات هيهات لما توعدون	٣٦	٧١٧
عما قليل	٤٠	٤٦٤
إن الذين هم من خشية ربهم مشفقون	٥٧	١٤٩
كلّا إنها كلمة هو قائلها	١٠٠	٧٩
قال كم لبستم؟	١١٢	٨٤٩
عدد سنين	١١٢	١٠٠
<b>سورة النور</b>		
والخاسرة أن غضب الله عليها	٩	٢٥٦
ولولا فضل الله عليكم ورحمته وإن الله		
تواب رحيم	١٠	٨١٩
ولولا إذ سمعتموه قلتم	١٦	٨٢٠
ولا تتبعوا خطوات الشيطان	٢١	٨٩٠
ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكي		
منكم من أحد أبدا...	٢١	٨١٩
والله يعلم ما تبدون وما تكتمون	٢٩	١٥٤
قل للمؤمنين	٣٠	٩٨
ولا يدين زينتهم إلا لبعولتهم أو آبائهم		
أو آباء بعولتهم...	٣١	٦٢٩
ولا تكرهوا فتياتكم...	٣٣	٨٨٨

الآية	رقمها	رقم الصفحة
يكاد زيتها يضيء	٣٥	٢٢٥
يسبح له فيها بالغلو والأصاال رجال	٣٧، ٣٦	٣٠٢
ولقائ الصلاة	٣٧	١٠٤٢، ٥٤٥
إن في ذلك لعبرة	٤٤	٢٣٢
والله خلق كل دابة	٤٥	١٧٨
فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم		
من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى		
على أربع	٤٥	١٤٦
سمعنا وأطعنا	٥١	٦٤٢
ثلاث عورات لكم	٥٨	٨٩٢
<b>سورة الفرقان</b>		
وقال الظالمون	٨	٣٠٩
إن شاء جعل لك خيرا من ذلك...	١٠	١٠٥٨، ٦٤٣
عبادى هؤلاء	١٧	١٠٦٧
وعتروا عتوا	٢١	١٤٠
فدمرائهم تدمروا	٣٦	١٠٤٧
إن كاد ليضلنا عن آلهتنا	٤٢	٧٣٢
ففسأل به خبيراً	٥٩	٢٥١
ساعت مستقرا	٦٦	٤٥٣
ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له		٥٧٧
العذاب...	٦٩، ٦٨	٧٩٦، ٦٥١

رقم الصفحة	رقمها	الآية
١٥٥	٣٣	ياكل مما تأكلون منه ويشرب مما تشربون
٦١٠	٣٥	أبعدكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً...
٧١٧	٣٦	هيهات هيهات لما توعدون
٤٦٤	٤٠	عما قليل
١٤٩	٥٧	إن الذين هم من خشية ربهم مشفقون
٧٩	١٠٠	كلاً إنها كلمة هو قائلها
٨٤٩	١١٢	قال كم لبيتم؟
١٠٠	١١٢	عدد سنين
<b>سورة النور</b>		
٢٥٦	٩	والخاسرة أن غضب الله عليها
٨١٩	١٠	ولولا فضل الله عليكم ورحمته وإن الله
٨٢٠	١٦	تواب رحيم
٨٩٠	٢١	ولولا إذ سمعتموه قلتم
٨٩٠	٢١	ولا تتبعوا خطوات الشيطان
٨١٩	٢١	ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكي
١٥٤	٢٩	منكم من أحد أبداً...
٩٨	٣٠	والله يعلم ما تبدون وما تكتمون
٦٢٩	٣١	قل للمؤمنين
٨٨٨	٣٣	ولا يدين زنتهم إلا لبعولتهن أو آبائهن
		أو آباء بعولتهن...
		ولا تكرهوا فتياتكم...

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٢٢٥	٣٥	يكاد زيتها يضيء
٣٠٢	٣٧، ٣٦	يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال
١٠٤٢، ٥٤٥	٣٧	ولقائ الصلاة
٢٣٢	٤٤	إن في ذلك لعبرة
١٧٨	٤٥	والله خلق كل دابة
		فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم
		من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي
١٤٦	٤٥	على أربع
٦٤٢	٥١	سمعنا وأطعنا
٨٩٢	٥٨	ثلاث عورات لكم
<b>سورة الفرقان</b>		
٣٠٩	٨	وقال الظالمون
١٠٥٨، ٦٤٣	١٠	إن شاء جعل لك خيراً من ذلك...
١٠٦٧		
١٤٠	١٧	عبادى هؤلاء
١٠٤٧	٢١	وعتروا عتراً
٧٣٢	٣٦	فدمرائهم تدمروا
٢٥١	٤٢	إن كاد ليضلنا عن آلهتنا
٤٥٣	٥٩	ففسأل به خبيراً
٥٧٧	٦٦	ساعت مستقراً
٧٩٦، ٦٥١	٦٩، ٦٨	ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له
		العذاب...

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الشعراء		
لعلك باخع نفسك	٣	٢٣٢
فألقوا حياتهم وعصمهم وقالوا...	٤٤	١٠٤٧
قالوا لا ضمير	٥٠	٢٦٧
أن اضرب بعصاك البحر فانقلب	٦٣	٦٤٢، ٦٤١
وأزلفنا ثم الآخرين	٦٤	١٤١
والذي يميتني	٨١	١٢٤
والذي أطلع أن يفتر لي عطيني	٨٢	٧٦٦
كذبت قوم نوح	١٠٢	٣٠٨
أمدكم بما تعملون، أمدكم بأنعام...	١٣٣، ١٣٢	٦٥٢
وإن نفلك لمن الكاذبين	١٨٦	٢٥٢
سورة النمل		
إنهم كانوا قوما فاسقين	١٢	٥٩١
وورث سليمان داود	١٦	٣١١
"ألا يا أسحباؤ..."	٢٥	٨٢
أيكم يأتي بعرشها	٣٨	٤٩٨
وتضع الموازين القسط ليوم القيامة	٤٧	٤٤٩
وكان في المدينة تسعة رهط	٤٨	٨٣٤
فذلك بيوتهم غاوية	٥٢	٨٦٢، ٤١٤
فأنجيناه وأهلكنا إلا امرأته	٥٧	٣٨٤
إله مع الله	٦٠، ٦١، ٦٢، ١٧٢	٦٤٠، ٦٣

الآية	رقمها	رقم الصفحة
قل لا يعلم من في السموات والأرض		
الغيب إلا الله	٦٥	٣٨٧
ردف لكم	٧٢	٤٤٩
وكل أتوه داخرين	٨٧	٤٨٦
ومن جاء بالسيرة فكبت وجوههم في النار	٩٠	٨٠٥
سورة القصص		
وقالت امرأة فرعون	٩	٣٠٥
فرددناه إلى أمه...	١٣	١٠٦٦
ودخل المدينة على حين غفلة	١٥	٤٥٤
قالت إني أبني يدعوك	٢٥	٣٠٤
قالت إحناهما يا أبت	٢٦	٣٠٥
إحدى ابني هاتين	٢٧	١٤٢، ١٣٧
ثماني حجج...	٢٧	٩٠٣
أيما الأجلين قضيت	٢٨	٤٩٨
فتناك برهاتان	٣٢	١٤٣، ١٤٠
إنهم كانوا قوما فاسقين	٣٢	٥٩١
وجعلناهم آية...	٤١	١٠١٨
وربك يخلق ما يشاء ويختار	٦٨	٢٩٧، ١٦٧
أين شركائي الذين كنتم تزعمون	٧٤	٢٨١
ما إن مناعته لتتوء بالعصبة	٧٦	٢٣٤
فخرج على قومه في زينته	٧٩	٤٢١
وقال الذين أوتوا العلم	٨٠	٢٩٩

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الشعراء		
لعلك باخع نفسك	٣	٢٣٢
فألقوا حبائهم وعصيهم وقالوا...	٤٤	١٠٤٧
قالوا لا خير	٥٠	٢٦٧
أن اضرب بعصاك البحر فانقلب	٦٣	٦٤٢، ٦٤١
وأزلفنا ثم الآخرين	٦٤	١٤١
والذي يميتني	٨١	١٢٤
والذي أطلع أن يفتر لي عطيني	٨٢	٧٦٦
كذبت قوم نوح	١٠٢	٣٠٨
أمدكم بما تعملون، أمدكم بأنعام...	١٣٣، ١٣٢	٦٥٢
وإن نفلك لمن الكاذبين	١٨٦	٢٥٢
سورة النمل		
إنهم كانوا قوما فاسقين	١٢	٥٩١
وورث سليمان داود	١٦	٣١١
"ألا يا أسحباؤ..."	٢٥	٨٢
أيكم يأتي بعرضها	٣٨	٤٩٨
وتضع الموازين القسط ليوم القيامة	٤٧	٤٤٩
وكان في المدينة تسعة رهط	٤٨	٨٣٤
فذلك بيوتهم غاوية	٥٢	٨٦٢، ٤١٤
فأنجيناه وأهلكنا إلا امرأته	٥٧	٣٨٤
إله مع الله	٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ١٧٢	٦٤٠، ٦٣

الآية	رقمها	رقم الصفحة
قل لا يعلم من في السموات والأرض		
الغيب إلا الله	٦٥	٣٨٧
ردف لكم	٧٢	٤٤٩
وكل أتوه داخرين	٨٧	٤٨٦
ومن جاء بالسيرة فكبت وجوههم في النار	٩٠	٨٠٥
سورة القصص		
وقالت امرأة فرعون	٩	٣٠٥
فرددناه إلى أمه...	١٣	١٠٦٦
ودخل المدينة على حين غفلة	١٥	٤٥٤
قالت إني أبني يدعوك	٢٥	٣٠٤
قالت إحناهما يا أبت	٢٦	٣٠٥
إحدى ابني هاتين	٢٧	١٤٢، ١٣٧
ثماني حجج...	٢٧	٩٠٣
أيما الأجلين قضيت	٢٨	٤٩٨
فتناك برهاتان	٣٢	١٤٣، ١٤٠
إنهم كانوا قوما فاسقين	٣٢	٥٩١
وجعلناهم آية...	٤١	١٠١٨
وربك يخلق ما يشاء ويختار	٦٨	٢٩٧، ١٦٧
أين شركائي الذين كنتم تزعمون	٧٤	٢٨١
ما إن مناعة لتتوء بالعصبة	٧٦	٢٣٤
فخرج على قومه في زينته	٧٩	٤٢١
وقال الذين أوتوا العلم	٨٠	٢٩٩

الآية	رقمها	رقم الصفحة
فخسفنا به وبداره الأرض	٨١	٦٢٣
وي كان الله يسيطر الرزق...	٨٢	٧١٦
تلك الدار الآخرة...	٨٣	٨٦٢
لا يريدون علواً	٨٣	١٠٤٧
قل ربى...	٨٥	١٠٥٨
<b>سورة العنكبوت</b>		
أحسب الناس أن يتركوا...	٢	٧٦٨
ولنحمل خطاياكم	١٢	٧٩٢
فلبث فيهم ألف سنة	١٤	٨٣٤
واعبدوه واشكروا لى	١٧	٩٥٨
فأمن له لوط	٢٦	٧٥١
إن أهلها كانوا ظالمين	٣١	٢٤٠
ولما أن جاءت رسلنا لوطا	٣٣	٧٧٠
ولا تعثوا في الأرض مفسدين	٣٦	٤١٩
فكلاً أخذنا بذنبه	٤٠	٣٦٧
ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي		
هي أحسن	٤٦	٣٩٠
أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب	٥١	٢٩٥، ٢٣٢
إن أرضى وأسعة	٥٦	٨٦٢
وكأين من دابة...	٦٠	٨٥٣
<b>سورة الروم</b>		
الله الأمر من قبل ومن بعد	٤	٥٠٤، ٥٠٢
		٥٠٦

الآية	رقمها	رقم الصفحة
وله من في السموات والأرض	٢٦	٤٤٧
فمن يهدي من أضل الله؟	٢٩	٧٧٢
وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم		
يقنطرون...	٣٦	٨٠٥
ولقد أرسلنا من قبلك	٤٧	٤٤٥
وكان حقاً علينا نصر للمؤمنين	٤٧	١٩٣
وإن كانوا من قبل أن ينزل عليهم	٤٩	٥٠٤
وقال الذين أوتوا العلم	٥٦	٢٩٩
فسيحان الله حين تمسون وحين تصبحون	٧١	١٩٨
<b>سورة لقمان</b>		
يا بني أقم الصلاة	١٧	٩٢٢
واخفض من صوتك...	١٩	١٠٦٦
سبعة أجزء...	٢٧	٨٣٢
<b>سورة الأحزاب</b>		
وأزواجه أمهاتهم	٦	٣٦٣
وألئى الأرحام	٦	٤٧٤
منك ومن نوح	٧	٤٤٤
ليسأل الصادقين عن صدقهم	٨	١٤٦
لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة		
لمن كان...	٢١	٦٥٠
ورد الله الذين كفروا بغيظهم	٢٥	٤٢٦
وأورثكم أرضهم	٢٧	٣٦٩

الآية	رقمها	رقم الصفحة
فخسفنا به وبداره الأرض	٨١	٦٢٣
وي كان الله يسيطر الرزق...	٨٢	٧١٦
تلك الدار الآخرة...	٨٣	٨٦٢
لا يريدون علواً	٨٣	١٠٤٧
قل ربى...	٨٥	١٠٥٨
<b>سورة العنكبوت</b>		
أحسب الناس أن يتركوا...	٢	٧٦٨
ولنحمل خطاياكم	١٢	٧٩٢
فلبث فيهم ألف سنة	١٤	٨٣٤
واعبدوه واشكروا لى	١٧	٩٥٨
فأمن له لوط	٢٦	٧٥١
إن أهلها كانوا ظالمين	٣١	٢٤٠
ولما أن جاءت رسلنا لوطا	٣٣	٧٧٠
ولا تعثوا في الأرض مفسدين	٣٦	٤١٩
فكلاً أخذنا بذنبه	٤٠	٣٦٧
ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي		
هي أحسن	٤٦	٣٩٠
أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب	٥١	٢٩٥، ٢٣٢
إن أرضى وأسعة	٥٦	٨٦٢
وكان من دابة...	٦٠	٨٥٣
<b>سورة الروم</b>		
الله الأمر من قبل ومن بعد	٤	٥٠٤، ٥٠٢
		٥٠٦

الآية	رقمها	رقم الصفحة
وله من في السموات والأرض	٢٦	٤٤٧
فمن يهدي من أضل الله؟	٢٩	٧٧٢
وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم		
يقنطرون...	٣٦	٨٠٥
ولقد أرسلنا من قبلك	٤٧	٤٤٥
وكان حقاً علينا نصر للمؤمنين	٤٧	١٩٣
وإن كانوا من قبل أن ينزل عليهم	٤٩	٥٠٤
وقال الذين أوتوا العلم	٥٦	٢٩٩
فسيحان الله حين تمسون وحين تصبحون	٧١	١٩٨
<b>سورة لقمان</b>		
يا بني أقم الصلاة	١٧	٩٢٢
واخفض من صوتك...	١٩	١٠٦٦
سبعة أجزء...	٢٧	٨٣٢
<b>سورة الأحزاب</b>		
وأزواجه أمهاتهم	٦	٣٦٣
وألئى الأرحام	٦	٤٧٤
منك ومن نوح	٧	٤٤٤
ليسأل الصادقين عن صدقهم	٨	١٤٦
لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة		
لمن كان...	٢١	٦٥٠
ورد الله الذين كفروا بغيظهم	٢٥	٤٢٦
وأورثكم أرضهم	٢٧	٣٦٩

الآية	رقمها	رقم الصفحة
وقرن في بيوتكن...	٣٣	١٠٥٦
وأقمن الصلاة	٣٣	١١٥
وأطعن الله ورسوله	٣٣	١١٧
ليذهب عنكم الرجس	٣٣	٤٥٥
﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ﴾	٣٥	٥٣٤
ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله...	٤٠	٦٣٤
<b>سورة سبا</b>		
يا جبال أوتي معه والطير...	١٠	٦٧٤
أن تعمل سابغات	١١	٦٠٠
وقدور راسيات	١٣	١٠٥
أن لو كانوا يعلمون الغيب	١٤	٢٥٥
سيروا فيها ليالي	١٨	٧٤٥
وإننا أو إيساك لمعلى هدى أو فسى		
ضلال مبين	٢٤	٦٣٠
وما أرسلناك إلا كافة للناس	٢٨	٤١١
لولا أنتم لكانا مؤمنين	٣١	٨١٩، ١٨٢
بل مكر الليل	٣٣	٤٧٦
وقالوا نحن أكثر أموالاً...	٣٥	٥٨٤
وهم في الغرقات	٣٧	٤٥٠
أن تقوموا لله مثنى وفردى	٤٦	٧٤٢

الآية	رقمها	رقم الصفحة
قل إن ضللت...	٥٠	١٠٥٧
فلا فوت	٥١	٢٦٧
<b>سورة فاطر</b>		
أول أجنحة مثنى وثلاث	١	٧٤٢
هل من خالق غير الله؟	٣	٤٤٥، ١٦٢
فستناه إلى بلد ميت	٩	٤٤٦
كل يجري لأجل مسمى	١٣	٤٤٦
وإن تدع مثقلة	١٨	١٠٩
إن أنت إلا نذير	٢٣	٢٠٧
جندٌ يبيض...	٢٧	١٠٢٦
إنما ينشئ الله من عباده العلماء	٢٨	٣١٣
مصلحاً لما بين يديه	٣١	٤٤٨
حنان عدن يدخلونها	٣٣	٩٥٩
أساور من ذهب	٣٣	٤٤٤
فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد	٣٢	٦٠٠
وقالوا الحمد لله...	٣٤	١١٥
لا يقضى عليهم فيموتوا	٣٦	٧٧٨
<b>سورة يس</b>		
سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم	١٠	٦٢٦
باليث قومي يعلمون	٢٦	٨٢
والشمس تجري لمستقر لها	٢٨	٣٣٤



الآية	رقمها	رقم الصفحة
وقرن في بيوتكن...	٣٣	١٠٥٦
وأقمن الصلاة	٣٣	١١٥
وأطعن الله ورسوله	٣٣	١١٧
ليذهب عنكم الرجس	٣٣	٤٥٥
﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ﴾	٣٥	٥٣٤
ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله...	٤٠	٦٣٤
<b>سورة سبا</b>		
يا جبال أوتي معه والطير...	١٠	٦٧٤
أن تعمل سابغات	١١	٦٠٠
وقدور راسيات	١٣	١٠٥
أن لو كانوا يعلمون الغيب	١٤	٢٥٥
سيروا فيها ليالي	١٨	٧٤٥
وإننا أو إيساكم لعلسى هدى أو فسى		
ضلال مبين	٢٤	٦٣٠
وما أرسلناك إلا كافة للناس	٢٨	٤١١
لولا أنتم لكانا مؤمنين	٣١	٨١٩، ١٨٢
بل مكر الليل	٣٣	٤٧٦
وقالوا نحن أكثر أموالاً...	٣٥	٥٨٤
وهم في الغرقات	٣٧	٤٥٠
أن تقوموا لله مثنى وفرادى	٤٦	٧٤٢

الآية	رقمها	رقم الصفحة
قل إن ضللت...	٥٠	١٠٥٧
فلا فوت	٥١	٢٦٧
<b>سورة فاطر</b>		
أول أجنحة مثنى وثلاث	١	٧٤٢
هل من خالق غير الله؟	٣	٤٤٥، ١٦٢
فستناه إلى بلد ميت	٩	٤٤٦
كل يجري لأجل مسمى	١٣	٤٤٦
وإن تدع مثقلة	١٨	١٠٩
إن أنت إلا نذير	٢٣	٢٠٧
جندٌ يبيض...	٢٧	١٠٢٦
إنما ينشئ الله من عباده العلماء	٢٨	٣١٣
مصلحاً لما بين يديه	٣١	٤٤٨
حنان عدن يدخلونها	٣٣	٩٥٩
أساور من ذهب	٣٣	٤٤٤
فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد	٣٢	٦٠٠
وقالوا الحمد لله...	٣٤	١١٥
لا يقضى عليهم فيموتوا	٣٦	٧٧٨
<b>سورة يس</b>		
سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم	١٠	٦٢٦
باليث قومي يعلمون	٢٦	٨٢
والشمس تجري لمستقر لها	٢٨	٣٣٤

الآية	رقمها	رقم الصفحة
والقمر قدرناه	٢٩	٣٣٤
إن كانت إلا صيحة	٥٣، ٢٩	٣٠٧
ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون	٣٠	٤٤٥، ٤٢٦
وإن كل لما جميع لدينا محضرون	٣٢	٢٤٩
وآية لهم الليل نسلخ منه النهار	٣٧	٥٩٣
والقمر قدرناه منازل	٣٩	٣٣٠
هذه جهنم التي...	٦٣	٨٦٢، ١٤٠
من يحيى العظام وهي رميم	٧٨	٨٦٦
سورة الصافات		
والصافات صفا	١	٣٥٤
ما لكم لا تنصرون	٢٥	٤٢٨
وصلّى المرسلين	٣٧	٩٨
وباركنا عليه وعلى إسحاق	١١٣	٦٣٨
قلوا أنه كان من المبشرين	١٤٣	٢٣٣
وإننا لنحن الصافون	١٦٥	٢٣٩
سورة ص		
ولات حين مناص	٣	٢١٧، ٢١٦
بل لما يلقوا عذاب	٨	٧٩٣
إن هذا أذى له تسمع وتسعون نعمة...	٢٣	٨٤٠
نعم العبد إنه أواب	٣٠	٥٧٢
الصفافات الجباد...	٣١	١٠٢٤

الآية	رقمها	رقم الصفحة
واذكر عبدنا أيوب	٤٤	٥٧٦
نعم العبد	٤٤	٥٧٦
وايهم عندنا لمن المصطفين الأخيار...	٤٧	٨٨٧
إن هذا لرزقنا	٥٤	٢٣٩
انقلبناهم سخرى...	٦٣	١٠٠٦
فسجدوا للملائكة كلهم أجمعون	٧٣	٦٠٥
لما خلقت بيدي	٧٥	٥١٧
لأغويهم أجمعين	٨٣	٦٠٩
سورة الزمر		
كل يجرى لأجل مسمى	٥	٤٤٦
وأمرت لأن أكون أول المسلمين	١٢	٧٧٤
والذي جاء بالصدق	٣٣	١٤٩
أليس الله بكاثر عبده	٣٦	٢١٢
هل هن كاشفات ضره	٣٨	٥٣٧، ٥٣٥
يا عبادي الذين أسرفوا...	٥٣	٦٨١
يا حسرتا على ما فرطت...	٥٦	٦٨١
أفغير الله تأمروني	٦٤	١٢٥
بل الله فاعبد	٦٦	٣١٢
والسموات مطويات بيمينه	٦٧	٤١٥
وقضي بينهم بالحق	٧٥، ٦٩	٣٢٣
فبئس مثوى المتكبرين	٧٢	٥٧٢

الآية	رقمها	رقم الصفحة
والقمر قدرناه	٢٩	٣٣٤
إن كانت إلا صيحة	٥٣، ٢٩	٣٠٧
ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون	٣٠	٤٤٥، ٤٢٦
وإن كل لما جميع لدينا محضرون	٣٢	٢٤٩
وآية لهم الليل نسلخ منه النهار	٣٧	٥٩٣
والقمر قدرناه منازل	٣٩	٣٣٠
هذه جهنم التي...	٦٣	٨٦٢، ١٤٠
من يحيى العظام وهي رميم	٧٨	٨٦٦
سورة الصافات		
والصافات صفا	١	٣٥٤
ما لكم لا تنصرون	٢٥	٤٢٨
وصلّى المرسلين	٣٧	٩٨
وباركنا عليه وعلى إسحاق	١١٣	٦٣٨
قلوا أنه كان من المبشرين	١٤٣	٢٣٣
وإننا لنحن الصافون	١٦٥	٢٣٩
سورة ص		
ولات حين مناص	٣	٢١٧، ٢١٦
بل لما يلقوا عذاب	٨	٧٩٣
إن هذا أذى له تسمع وتسعون نعمة...	٢٣	٨٤٠
نعم العبد إنه أواب	٣٠	٥٧٢
الصفافات الجباد...	٣١	١٠٢٤

الآية	رقمها	رقم الصفحة
واذكر عبدنا أيوب	٤٤	٥٧٦
نعم العبد	٤٤	٥٧٦
وايهم عندنا لمن المصطفين الأخيار...	٤٧	٨٨٧
إن هذا لرزقنا	٥٤	٢٣٩
انقلبناهم سخرياً...	٦٣	١٠٠٦
فسجدوا للملائكة كلهم أجمعون	٧٣	٦٠٥
لما خلقت بيدي	٧٥	٥١٧
لأغويهم أجمعين	٨٣	٦٠٩
سورة الزمر		
كل يجرى لأجل مسمى	٥	٤٤٦
وأمرت لأن أكون أول المسلمين	١٢	٧٧٤
والذي جاء بالصدق	٣٣	١٤٩
أليس الله بكاثر عبده	٣٦	٢١٢
هل هن كاشفات ضره	٣٨	٥٣٧، ٥٣٥
يا عبادي الذين أسرفوا...	٥٣	٦٨١
يا حسرتا على ما فرطت...	٥٦	٦٨١
أفغير الله تأمروني	٦٤	١٢٥
بل الله فاعبد	٦٦	٣١٢
والسموات مطويات بيمينه	٦٧	٤١٥
وقضي بينهم بالحق	٧٥، ٦٩	٣٢٣
فبئس مثوى المتكبرين	٧٢	٥٧٢

الآية	رقمها	رقم الصفحة
وقالوا الحمد لله...	٧٤	١١٥
<b>سورة غافر</b>		
ومن تن السبيات	٩	٩٦٨
وإذا دُعِيَ الله وحده	١٢	٤٨٧
لعلى أبلغ الأسباب	٢٦	١٢٧
وقال رجل مؤمن	٢٨	٥٩١، ٣٨٣
وقال الذي آمن	٣٨، ٣٠	١٤٢
لعلى أبلغ الأسباب...	٣٧	٧٨٨
دار القرار	٣٩	٩٧٨
إننا كنا فيها	٤٨	٦٠٣
ويوم يقرم الأشهاد	٥١	٩٠٤
فتبس مشى المتكبرين	٧٦	٥٧٢
فأي آيات الله تنكرون	٨١	٣١٢
<b>سورة فصلت</b>		
في أربعة أيام سواء	١٠	٤٥٠، ٤٠٨
سبح سموات...	١٢	٨٣٢
من أشد منا قوة	١٥	٥٨٤
ربنا أرتنا اللذين أضلانا	٢٩	١٤٩، ١٤٣
ربنا الله	٣٠	٢٨٣، ١٦٧
ومن آياته أنك ترى الأرض	٣٩	٢٣٣
من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها	٤٢	١٨١

الآية	رقمها	رقم الصفحة
إن الذين قالوا	٤٤	١٤٩
وما ربك بظلام للعبيد	٤٦	٩٥٦
<b>سورة الشورى</b>		
كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك	٣	٦٢٢
ليس كمثل شيء	١١	٤٥٦
وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى	١٣	٦٢٢
من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه...	٢٠	٧٩٩
ويعلم ما تفعلون...	٢٥	٧٦٨
ومن آياته الجوارى	٣٢	٧٤٦، ١٠٨
فيظللن رواكده...	٣٣	٩٦١
وما كان ليشتر أن يكلمه الله الا...	٥١	١٠٦٦، ١٠٥٧
<b>سورة الزخرف</b>		
أشد منهم بظناً	٨	٧٨٧
لنستروا على ظهوره	١٣	٥٨٤
وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا	١٩	٩٥٨
يألت يبنى وينك	٣٨	٢٧١
إنهم كانوا قوما فاسقين	٥٤	٦٣٨
		٥٩١

الآية	رقمها	رقم الصفحة
وقالوا الحمد لله...	٧٤	١١٥
<b>سورة غافر</b>		
ومن تن السبيات	٩	٩٦٨
وإذا دُعِيَ الله وحده	١٢	٤٨٧
لعلى أبلغ الأسباب	٢٦	١٢٧
وقال رجل مؤمن	٢٨	٥٩١، ٣٨٣
وقال الذى آمن	٣٨، ٣٠	١٤٢
لعلى أبلغ الأسباب...	٣٧	٧٨٨
دار القرار	٣٩	٩٧٨
إننا كنا فيها	٤٨	٦٠٣
ويوم يقرم الأشهاد	٥١	٩٠٤
فتبس مشى المتكبرين	٧٦	٥٧٢
فأي آيات الله تنكرون	٨١	٣١٢
<b>سورة فصلت</b>		
في أربعة أيام سواء	١٠	٤٥٠، ٤٠٨
سبح سموات...	١٢	٨٣٢
من أشد منا قوة	١٥	٥٨٤
ربنا أرتنا اللذين أضلانا	٢٩	١٤٩، ١٤٣
ربنا الله	٣٠	٢٨٣، ١٦٧
ومن آياته أنك ترى الأرض	٣٩	٢٣٣
من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها	٤٢	١٨١

الآية	رقمها	رقم الصفحة
إن الذين قالوا	٤٤	١٤٩
وما ربك بظلام للمبید	٤٦	٩٥٦
<b>سورة الشورى</b>		
كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك	٣	٦٢٢
ليس كمثل شيء	١١	٤٥٦
وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى	١٣	٦٢٢
من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه...	٢٠	٧٩٩
ويعلم ما تفعلون...	٢٥	٧٦٨
ومن آياته الجوارى	٣٢	٧٤٦، ١٠٨
فيظللن رواكده...	٣٣	٩٦١
وما كان ليشتر أن يكلمه الله الا...	٥١	١٠٦٦، ١٠٥٧
<b>سورة الزخرف</b>		
أشد منهم بظشا	٨	٧٨٧
لنستروا على ظهوره	١٣	٥٨٤
وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا	١٩	٩٥٨
يألت بينى وبينك	٣٨	٢٧١
إنهم كانوا قوما فاسقين	٥٤	٦٣٨
		٥٩١

الآية	رقمها	رقم الصفحة
يا عبادي لا خوف عليكم اليوم	٦٨	٦٨١
لكم فيها فاكهة	٧٣	١٧٢
ونادوا يامال	٧٧	٦٩٧
ليقتض علينا ربك	٧٧	٧٩١
ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله	٨٧	٣٠١
سورة الدخان		
حم، والكتاب المبين. إنا أنزلناه	٣٠١	٢٣٥
فيها يُفَرَّق كل أمر حكيم أمراً	٥٤	٤٠٨
أن أدوا إلي عباد الله	١٨	٦٥٦
إن شجرت الزقوم	٤٣	٩٦٦
في مقام أمين	٥١	٥٩١
لا يذوقون فيها الموت	٥٦	٣٨٦، ٢٠٧
سورة الجاثية		
ليجرى قوما بما كانوا يكسبون	١٤	٣٢٥
من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء		
فعلينا	١٥	١٨١
إنهم لن يغفوا عنك من الله شيئاً	١٩	٢٤٠
ما كان حجتهم إلا أن قالوا	٢٥	١٩٤
هذا كتابنا ينطق	٢٩	١٣٩
إن نظن إلا فتناً	٣٢	٣٥٤
وما يهلكنا إلا الدهر	٣٤	٣١٣

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الأحقاف		
إن الذين قالوا ربنا الله	١٣	١٤٩، ١٦٧، ٢٨٣
مستقبل أو ديتهم	٢٤	٤٧٨
تدمر كل شيء	٢٥	٣٨٣
لا تثرى إلا مساكنهم	٢٥	٣٠٦
فيما إن مكناكم فيه	٢٦	٢٠٧
مصدقا لما بين يديه	٣٠	٤٤٨
أجيبوا داعي الله	٣١	١٠٨
فهل يهلك إلا القوم الفاسقون	٣٥	٣٩٠
سورة محمد		
فضرب الرقاب	٤	٣٦٠
حتى إذا اتختموهم فتشلوا الوثاق...	٤	٣٦٢
حتى تضع الحرب أوزارها	٤	٨٦٢
وكأين من قرية...	٨	٨٥٣
فاعلم أنه لا إله إلا الله	١٩	٢٦٩
فهل عسيتم إن توليتم	٢٠	٢٢٩
طاعة وقول معروف	٢١	١٧٤
أم على قلوب أنفاها	٢٤	١٨٠
وإن ترمضوا وتقتوا	٣٦	٦٤٢
إن يسألكموها	٣٧	١٢٠

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٦٨١	٦٨	يا عبادي لا خوف عليكم اليوم
١٧٢	٧٣	لكم فيها فأكبه
٦٩٧	٧٧	ونادوا يامال
٧٩١	٧٧	ليقتض علينا ربك
٣٠١	٨٧	ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله
سورة الدخان		
٢٣٥	٣٠٢، ١	حم، والكتاب المبين. إنا أنزلناه
٤٠٨	٥٤٤	فيها يُفَرَّقُ كل أمر حكيم أمراً
٦٥٦	١٨	أن أدوا إلي عباد الله
٩٦٦	٤٣	إن شجرت الزقوم
٥٩١	٥١	في مقام أمين
٣٨٦، ٢٠٧	٥٦	لا يذوقون فيها الموت
سورة الجاثية		
٣٢٥	١٤	ليجرى قوما بما كانوا يكسبون
		من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء
١٨١	١٥	فعلينا
٢٤٠	١٩	إنهم لن يغفوا عنك من الله شيئاً
١٩٤	٢٥	ما كان حجتهم إلا أن قالوا
١٣٩	٢٩	هذا كتابنا ينطق
٣٥٤	٣٢	إن نظن إلا فتناً
٣١٣	٣٤	وما يهلكنا إلا الدهر

رقم الصفحة	رقمها	الآية
سورة الأحقاف		
١٦٧، ١٤٩	١٣	إن الذين قالوا ربنا الله
٢٨٣		
٤٧٨	٢٤	مستقبل أو ديتهم
٣٨٣	٢٥	تدمر كل شيء
٣٠٦	٢٥	لا تثرى إلا مساكنهم
٢٠٧	٢٦	فيما إن مكناكم فيه
٤٤٨	٣٠	مصدفا لما بين يديه
١٠٨	٣١	أجيبوا داعي الله
٣٩٠	٣٥	فهل يهلك إلا القوم الفاسقون
سورة محمد		
٣٦٠	٤	فضرب الرقاب
٣٦٢	٤	حتى إذا انخنتموهم فشدوا الوثاق...
٨٦٢	٤	حتى تضع الحرب أوزارها
٨٥٣	٨	وكأين من قرية...
٢٦٩	١٩	فاعلم أنه لا إله إلا الله
٢٢٩	٢٠	فهل عسيتم إن توليتم
١٧٤	٢١	طاعة وقول معروف
١٨٠	٢٤	أم على قلوب أنفاها
٦٤٢	٣٦	وإن تؤمنوا وتتقوا
١٢٠	٣٧	إن يسألكموها

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٤٥٥	٣٨	ومن يضل فلينا يضل عن نفسه
		<b>سورة الفتح</b>
٢٧٥	٦	الظالمين يا الله ظن السوء
٢٨٣	١٢	وتلنتن ظن السوء
٩٨	١٥	سيقول المخلفون
٤٥٣، ٢٩٦	٢٨	وكفى بالله شهيدا
		<b>سورة الحجرات</b>
٨١٣	٥	ولو أنهم صبروا...
٨١٢	٨	لو يطيعكم في كثير من الأمر لعتنم...
٧٧٧	٩	فقاتلوا التي تبى حتى تفيء
٢٢٨	١١	لا يستخر قوم من قوم...
٣٠٨	١٤	قالت الاعراب
		<b>سورة في</b>
٣٤٢	٣	بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم
١١٥	٢٤	ألقيا في جهنم
٥٢٠، ١٧٢	٣٥	ولدينا مزيد
٥٨٤	٣٦	أشد منهم بطشا
١٤٥	٣٧	لمن كان له قلب
١١٧	٤٣	نحن نحبي ونحب
		<b>سورة الداريات</b>
٩٨٧	٧	والسماء ذات الجلبك...

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٢٣٣	٢٣	مثل ما أنكم تنطقون
١٠٦	٤٣	وفي ثمود
٥٩١	٤٦	إنهم كانوا قوما فاسقين
		<b>سورة الطور</b>
٩٠٢	٢٠	على سر مصفوفة
٦٢٩	٣٥	أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون
		<b>سورة النجم</b>
		وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي
٣١٨	٤٤٣	يوحي
١٠٢٨	٢٢	قسمة ضيزى
٢٨٣	٣٥	أعنده علم الغيب فهو يرى
٢٥٦	٣٩	وأن ليس للإنسان إلا ما سعى
		<b>سورة القمر</b>
٥٣٥، ٤١٢	٧	خاشعا أبصارهم فخرجون
٩٦١	٨	مهطمين إلى الداعي
١٠٥٢	٩	يجنون وازدجر
٤٣٦	١٢	وفجرنا الأرض عيونا
١٠٥٢، ٢٢، ١٧، ١٥		فهل من مذكر...
٥٠٤، ٤٠٣٢		
٣٣٣	٢٤	أبشرا منا واحداً نتبعه؟
٥٨٢	٣٦	من الكذاب الأشر



رقم الصفحة	رقمها	الآية
٤٥٥	٣٨	ومن يضل فلينا يضل عن نفسه
		<b>سورة الفتح</b>
٢٧٥	٦	الظالمين يا الله ظن السوء
٢٨٣	١٢	وتلنتن ظن السوء
٩٨	١٥	سيقول المخلفون
٤٥٣، ٢٩٦	٢٨	وكفى بالله شهيدا
		<b>سورة الحجرات</b>
٨١٣	٥	ولو أنهم صبروا...
٨١٢	٨	لو يطيعكم في كثير من الأمر لعتنم...
٧٧٧	٩	فقاتلوا التي تبى حتى تقيء
٢٢٨	١١	لا يستخر قوم من قوم...
٣٠٨	١٤	قالت الاعراب
		<b>سورة في</b>
٣٤٢	٣	بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم
١١٥	٢٤	ألقيا في جهنم
٥٢٠، ١٧٢	٣٥	ولدينا مزيد
٥٨٤	٣٦	أشد منهم بطشا
١٤٥	٣٧	لمن كان له قلب
١١٧	٤٣	نحن نحبي ونحب
		<b>سورة الداريات</b>
٩٨٧	٧	والسماء ذات الجلبك...

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٢٣٣	٢٣	مثل ما أنكم تنطقون
١٠٦	٤٣	وفي ثمود
٥٩١	٤٦	إنهم كانوا قوما فاسقين
		<b>سورة الطور</b>
٩٠٢	٢٠	على سر مصفوفة
٦٢٩	٣٥	أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون
		<b>سورة النجم</b>
		وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي
٣١٨	٤٤٣	يوحي
١٠٢٨	٢٢	قسمة ضيزى
٢٨٣	٣٥	أعنده علم الغيب فهو يرى
٢٥٦	٣٩	وأن ليس للإنسان إلا ما سعى
		<b>سورة القمر</b>
٥٣٥، ٤١٢	٧	خاشعا أبصارهم فخرجون
٩٦١	٨	مهطمين إلى الداعي
١٠٥٢	٩	يجنون وازدجر
٤٣٦	١٢	وفجرنا الأرض عيونا
١٠٥٢، ٢٢، ١٧، ١٥		فهل من مذكر...
٥٠٤، ٤٠٣٢		
٣٣٣	٢٤	أبشرا منا واحداً نتبعه؟
٥٨٢	٣٦	من الكذاب الأشر

الآية	رقمها	رقم الصفحة
إلا آل لوط نجيتهم	٣٤	
ولقد جاء آل فرعون النار	٤١	٣١١
نجيتهم بسحر	٤٣	٤٥١
<b>سورة الرحمن</b>		
والأرض وضعها للأنام	١٠	٣٦٦
سنفرغ لكم أيها الثقلان	٣١	٦٥٦
فكانت وردة كالدخان	٣٧	٩١٠
هذه جهنم التي...	٤٣	٨٦٢، ١٤٠
<b>سورة الواقعة</b>		
إذا وقعت الواقعة	١	٣٠٩
والسابقون السابقون	١٠	٦٠٩
إلا قتيلاً سلاماً سلاماً	٢٦	٣٥٤
فشاربون شرب الميم	٥٥	١٠٢٦
فقلتم تنكحون	٦٥	١٠٥٦
فلولا إن كنتم غير مدينين ترجعونها	٨٣	٨٢٠
<b>سورة الحديد</b>		
وهو معكم	٤	٥٠٠
أولئك أعظم درجة من الذين	١٠	٥٨٦
فَضْرِبْ يَنْهَم بِسُور	١٣	٣١٩
اعلموا أن الله يحيي الأرض	١٧	٢٧٥
لكيلا تأسوا على ما فاتكم	٢٣	٧٦٥، ٤٤٩

الآية	رقمها	رقم الصفحة
لئلا يعلم أهل الكتاب	٢٩	٧٧٤
<b>سورة المجادلة</b>		
ما هن أمهاتهم	٢	٢٠٧
حسبهم جهنم	٨	٥٠٤
كتب الله لأغلبن أنا ورسلي	٢١	٣٤٤
<b>سورة الحشر</b>		
سبح لله ما في السموات وما في الأرض	١	١٤٦
كيلا يكون دولة	٧	٧٦٥، ٣٤٢
تبوءوا النار والإيمان	٩	٦٤١
ويؤثرون على أنفسهم ولو...	٩	١٠٦٩
لئن أخرجوا لا يخرجون معهم	١٢	٨٠٩
هو الله الخالق البارئ المصور	٢٤	٥٩٢
<b>سورة المتحنة</b>		
فإن علمتموهن مؤمنات	١٠	٢٦٩
ذلكم حكم الله	١٠	١٤٠
إذا جاءك المؤمنات	١٢	٣٠٩
<b>سورة الصف</b>		
سبح لله ما في السموات وما في الأرض	١	١٤٦
لم تؤذوني وقد تعلمون أني رسول الله	٥	٤٢٢
<b>سورة الجمعة</b>		
إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة	٩	٤٤٦

الآية	رقمها	رقم الصفحة
إلا آل لوط نجيتهم	٣٤	
ولقد جاء آل فرعون النار	٤١	٣١١
نجيتهم بسحر	٤٣	٤٥١
<b>سورة الرحمن</b>		
والأرض وضعها للأنام	١٠	٣٦٦
سنفرغ لكم أيها الثقلان	٣١	٦٥٦
فكانت وردة كالدخان	٣٧	٩١٠
هذه جهنم التي...	٤٣	٨٦٢، ١٤٠
<b>سورة الواقعة</b>		
إذا وقعت الواقعة	١	٣٠٩
والسابقون السابقون	١٠	٦٠٩
إلا قتيلاً سلاماً سلاماً	٢٦	٣٥٤
فشاربون شرب الميم	٥٥	١٠٢٦
فقلتم تنكحون	٦٥	١٠٥٦
فلولا إن كنتم غير مدينين ترجعونها	٨٣	٨٢٠
<b>سورة الحديد</b>		
وهو معكم	٤	٥٠٠
أولئك أعظم درجة من الذين	١٠	٥٨٦
فَضْرِبَ يَتْلُوهُمُ	١٣	٣١٩
اعلموا أن الله يحيي الأرض	١٧	٢٧٥
لكيلا تأسوا على ما فاتكم	٢٣	٧٦٥، ٤٤٩

الآية	رقمها	رقم الصفحة
لئلا يعلم أهل الكتاب	٢٩	٧٧٤
<b>سورة المجادلة</b>		
ما هن أمهاتهم	٢	٢٠٧
حسبهم جهنم	٨	٥٠٤
كتب الله لأغلبن أنا ورسلي	٢١	٣٤٤
<b>سورة الحشر</b>		
سبح لله ما في السموات وما في الأرض	١	١٤٦
كيلا يكون دولة	٧	٧٦٥، ٣٤٢
تبوءوا النار والإيمان	٩	٦٤١
ويؤثرون على أنفسهم ولو...	٩	١٠٦٩
لئن أخرجوا لا يخرجون معهم	١٢	٨٠٩
هو الله الخالق البارئ المصور	٢٤	٥٩٢
<b>سورة المتحنة</b>		
فإن علمتموهن مؤمنات	١٠	٢٦٩
ذلكم حكم الله	١٠	١٤٠
إذا جاءك المؤمنات	١٢	٣٠٩
<b>سورة الصف</b>		
سبح لله ما في السموات وما في الأرض	١	١٤٦
لم تؤذوني وقد تعلمون أني رسول الله	٥	٤٢٢
<b>سورة الجمعة</b>		
إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة	٩	٤٤٦

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة المنافقون		
والله يعلم إنك لرسوله	١	٢٣٥
استغفرت لهم...	٦	١٠٠٦
لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى		
ينفضوا	٧	٤٤٧
لولا أخرتني إلى أجل قريب	١٠	٧٧٩
سورة التباين		
أبشر يهلوتنا	٦	٢٩٧
زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا	٧	٢٧٠
واسمعوا وأطيعوا	١٦	٦٤٢
سورة الطلاق		
لعل الله يبدل بعد ذلك أمراً	١	٢٣١
إن الله بالغ أمره	٣	٥٣٧
واللّٰهي يسنن من الخفيض	٤	١٤٥
وأولات الأحمال أجلهن	٤	٨٩٨
وإن كنّ أولات حمل	٦	١٠٦
سبع سموات	١٢	٨٣٢
وكنّ من قرية...	١٣	٨٥٣
سورة التحريم		
وامرات نوح	١٠	٩٦٦
كانتا تحت عبدین...	١٠	٥٩١

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة التّٰلک		
ليلوکم ایکم أحسن عملاً	٢	٤٩٨
سبع سموات...	٣	٨٣٢
أو لم یسروا إلى الطیر فرقههم صافات		
ويقبضن...	٩	٦٤٣
سورة القلم		
وقد كانوا يدعون إلى السجود وهم		
سالمون	٤٣	٤٢٣
وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك	٥١	٢٥٢
سورة الحاقة		
الحاقة. ما الحاقة	٢٠١	١٦٧
سبع لیل	٧	٨٢٩٠٧٤٥
ثمانية أيام...	٧	٨٣٢
فإذا نفخ في الصور	١٣	٣٢٣
هاؤم اقرعوا كتابه	١٩	٩٧٠٠٣٤٦
ملاق حسابه	٢٠	٩٧٠
في عيشة راضية	٢١	٥٩١
كتابه...	٢٥	٩٨٤
حسابه...	٢٦	٩٨٤
إنا يريد الله لينهب عنكم الرّحس	٣٣	٢٤٢
سورة المعارج		
فاصبر صبراً جميلاً	٥	٣٥٤

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة المنافقون		
والله يعلم إنك لرسوله	١	٢٣٥
استغفرت لهم...	٦	١٠٠٦
لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى		
ينفضوا	٧	٤٤٧
لولا أخرجتني إلى أجل قريب	١٠	٧٧٩
سورة التغابن		
أبشر يهلوتنا	٦	٢٩٧
زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا	٧	٢٧٠
واسمعوا وأطيعوا	١٦	٦٤٢
سورة الطلاق		
لعل الله يحدت بعد ذلك أمراً	١	٢٣١
إن الله بالغ أمره	٣	٥٣٧
واللّٰهي يسنن من الخفيض	٤	١٤٥
وأولات الأحمال أجلهن	٤	٨٩٨
وإن كنّ أولات حمل	٦	١٠٦
سبع سموات	١٢	٨٣٢
وكنّ من قرية...	١٣	٨٥٣
سورة التحريم		
وامرات نوح	١٠	٩٦٦
كانتا تحت عبدین...	١٠	٥٩١

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة التّٰلک		
ليلوکم ایکم أحسن عملاً	٢	٤٩٨
سبع سموات...	٣	٨٣٢
أو لم یسروا إلى الطیر فرقههم صافات		
ويقبضن...	٩	٦٤٣
سورة القلم		
وقد كانوا يدعون إلى السجود وهم		
سالمون	٤٣	٤٢٣
وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك	٥١	٢٥٢
سورة الحاقة		
الحاقة. ما الحاقة	٢٠١	١٦٧
سبع لیل	٧	٨٢٩٠٧٤٥
ثمانية أيام...	٧	٨٣٢
فإذا نفخ في الصور	١٣	٣٢٣
هاؤم اقرعوا كتابه	١٩	٩٧٠٠٣٤٦
ملاق حسابه	٢٠	٩٧٠
في عيشة راضية	٢١	٥٩١
كتابه...	٢٥	٩٨٤
حسابه...	٢٦	٩٨٤
إنا يريد الله لينهب عنكم الرّجس	٣٣	٢٤٢
سورة المعارج		
فاصبر صبراً جميلاً	٥	٣٥٤

الآية	رقمها	رقم الصفحة
إنهم يرونه بعيداً ونراه قريباً	٧٠٦	٢٦٨
عن اليمين وعن الشمال عزين	٣٧	١٠١
<b>سورة نوح</b>		
والله أنبتكم من الأرض نباتاً	١٧	٣٥٦
قال نوح	٢١	٧٥١
ولا تدرى وداً ولا شواً...	٢٣	٧٦٢
مما عطيائهم	٤٤٦، ٢٥٥	
<b>سورة الجن</b>		
قل أوحى إلي أنه استمع نفر	١	٢٣٣
وأن لو استقاموا على الطريقة	١٦	٢٥٥
كادوا يكرتوتن عليه ليذا	١٩	٢١٨
<b>سورة المزمل</b>		
وتبلى إليه تبتلاً	٨	٣٥٦
إن لدينا أنكالاً	١٢	٢٤٠، ٢٣٢
كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فقصى		
فرعون الرسول	١٦	١٥٧
علم أن لن تحصوه	٢٠	٢٥٥
علم أن سيكون منكم مرضى	٢٠	٧٦٧، ٢٥٥
يجدوه عند الله هو خيراً	٢٠	٢٦٩
<b>سورة المدثر</b>		
وربك فكفر	٣	٣١٢

الآية	رقمها	رقم الصفحة
ولا تمنن تستكثر	٦	٤٢٢
عليها تسعة عشر	٣٠	٨٣٧
إنها لإحدى الكبر	٣٥	٩٨٢
<b>سورة القيامة</b>		
بلى قادرين	٤	٤٢٨
وجمع الشمس والقمر	٩	٣٠٩
بلغت الزاقي	٢٦	٩٦١
<b>سورة الإنسان</b>		
لم يكن شيئاً مذكوراً	١	٧٩٣
إننا هديناه السبيل إما شاكراً وإما		
كفوراً	٣	٥١، ٤١٨
سلاسل وأغلالاً	٤	٧٦٢
عينا يشرب بها عباد الله	٦	٤٥٢
يخافون يوماً	٧	٣٦٩
ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً	٨	٣٤٣
ويستقون فيها كأساً	١٧	٣١٩
والظالمين أعد لهم	٣١	٣٣٠
<b>سورة المرسلات</b>		
ألم نخلقكم...	٢٠	١٠٥٨
ترمى بشرر	٣٢	٩٨٢
ولا يؤذن لهم فيعتدون	٣٦	٧٨٢

الآية	رقمها	رقم الصفحة
إنهم يرونه بعيداً ونراه قريباً	٧٠٦	٢٦٨
عن اليمين وعن الشمال عزين	٣٧	١٠١
<b>سورة نوح</b>		
والله أنبتكم من الأرض نباتاً	١٧	٣٥٦
قال نوح	٢١	٧٥١
ولا تدرى وداً ولا شواً...	٢٣	٧٦٢
مما عطيائهم	٤٤٦، ٢٥٥	
<b>سورة الجن</b>		
قل أوحى إلي أنه استمع نفر	١	٢٣٣
وأن لو استقاموا على الطريقة	١٦	٢٥٥
كادوا يكرتوتن عليه ليذا	١٩	٢١٨
<b>سورة المزمل</b>		
وتبلى إليه تبتيلا	٨	٣٥٦
إن لدينا أنكالا	١٢	٢٤٠، ٢٣٢
كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فقصى		
فرعون الرسول	١٦	١٥٧
علم أن لن تحصوه	٢٠	٢٥٥
علم أن سيكون منكم مرضى	٢٠	٧٦٧، ٢٥٥
يخمدوه عند الله هو خيرا	٢٠	٢٦٩
<b>سورة المدثر</b>		
وربك فكفر	٣	٣١٢

الآية	رقمها	رقم الصفحة
ولا تمنن تستكثر	٦	٤٢٢
عليها تسعة عشر	٣٠	٨٣٧
إنها لإحدى الكبر	٣٥	٩٨٢
<b>سورة القيامة</b>		
بلى قادرين	٤	٤٢٨
وجمع الشمس والقمر	٩	٣٠٩
بلغت الزاقي	٢٦	٩٦١
<b>سورة الإنسان</b>		
لم يكن شيئا مذكورا	١	٧٩٣
إننا هديناه السبيل إما شاكرا وإما		
كفورا	٣	٥١، ٤١٨
سلاسل وأغلالاً	٤	٧٦٢
عينا يشرب بها عباد الله	٦	٤٥٢
يخافون يوماً	٧	٣٦٩
ويطعمون الطعام على حبه مسكينا	٨	٣٤٣
ويستقون فيها كأساً	١٧	٣١٩
والظالمين أعد لهم	٣١	٣٣٠
<b>سورة المرسلات</b>		
ألم نخلقكم...	٢٠	١٠٥٨
ترمى بشرر	٣٢	٩٨٢
ولا يؤذن لهم فيعتدون	٣٦	٧٨٢

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٤٩٩	٥٠	فبأي حديث بعده يؤمنون
		<b>سورة النبأ</b>
٩٦٨	١	عم يتساءلون
٦٠٩	٥٠٤	كأنهم سيعلمون ثم كأنهم سيعلمون
٢٨٣	٣٨	وقال صوابا
		<b>سورة النازعات</b>
١٠٩	١٨	هل لك إلى أن تزكى
٢٣٢	٢٦	إن في ذلك لعبرة
٦٢٦	٢٧	أنتم أشد خلقا أم السماء بناها
		واغطش ليلها وأخرج ضحاها والأرض
٣٣٤	٣٠٠٢٩	بعد ذلك دحاها
		<b>سورة عبس</b>
٦٢٣	٢٢٠٢١	أما نه فاقبره. ثم إذا شاء أنشره
		<b>سورة التكويم</b>
٢٨٠	٢٤	وما هو على الغيب بغلين
		<b>سورة المطففين</b>
٩٧٨	١٨	إن كتاب الأبرار
		<b>سورة الانشقاق</b>
٤٩٤	١	إذا السماء انشقت
٤٥٥	١٩	لتركن طبقا عن طبق
١٠٤٩	١٨	والقمر إذا انشق

رقم الصفحة	رقمها	الآية
		<b>سورة البروج</b>
١٨٧	١٦٠١٥٠١٤	وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد
		<b>سورة الفجر</b>
٦٧٥	٢٧	يا أيها النفس...
١٠٤٦	٢٨	راضية مرضوة
		<b>سورة البلد</b>
٢٥٥	٧	أعجب أن لم يره أحد
١٠٥٨	٨	ألم نجعل له عينين...
٥٢١	١٥٠١٤	أو إلعام في يوم ذي سبغة يتيماً
		<b>سورة الشمس</b>
٩٨١	٢	والقمر إذا تلاها
٤٧٦	١٣	ناقة الله
		<b>سورة الليل</b>
٣٤٤	٥	فأما من أعطى واتقى
٢٤٢	١٣٠١٢	إن علينا للهدى. وإن لنا للأخرة والأولى
١٠٦٤	١٤	فأنذرتكم نارا تلقى
		<b>سورة الضحى</b>
٩٨١	١	والضحى...
٤٩٤	٢	والليل إذا سحرى
٥٨٦	٤	وللأخرة غير لك من الأولى



رقم الصفحة	رقمها	الآية
٤٩٩	٥٠	فبأي حديث بعده يؤمنون
		<b>سورة النبأ</b>
٩٦٨	١	عم يتساءلون
٦٠٩	٥٠٤	كلاً يعلمون ثم كلاً سيعلمون
٢٨٣	٣٨	وقال صوابا
		<b>سورة النازعات</b>
١٠٩	١٨	هل لك إلى أن تزكى
٢٣٢	٢٦	إن في ذلك لعبرة
٦٢٦	٢٧	أأنتم أشد خلقاً أم السماء بناها
		واغطش ليلها وأخرج ضحاها والأرض
٣٣٤	٣٠٠٢٩	بعد ذلك دحاها
		<b>سورة عبس</b>
٦٢٣	٢٢٠٢١	أما نه فاقبره. ثم إذا شاء أنشره
		<b>سورة التكاثر</b>
٢٨٠	٢٤	وما هو على الغيب بغلبن
		<b>سورة المطففين</b>
٩٧٨	١٨	إن كتاب الأبرار
		<b>سورة الانشقاق</b>
٤٩٤	١	إذا السماء انشقت
٤٥٥	١٩	لتركن طبقاً عن طبق
١٠٤٩	١٨	والقمر إذا انشق

رقم الصفحة	رقمها	الآية
		<b>سورة البروج</b>
١٨٧	١٦٠١٥٠١٤	وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد
		<b>سورة الفجر</b>
٦٧٥	٢٧	يا أيها النفس...
١٠٤٦	٢٨	راضية مرضوة
		<b>سورة البلد</b>
٢٥٥	٧	أعجب أن لم يره أحد
١٠٥٨	٨	ألم نجعل له عينين...
٥٢١	١٥٠١٤	أو إلعام في يوم ذي سبغة يتيماً
		<b>سورة الشمس</b>
٩٨١	٢	والقمر إذا تلاها
٤٧٦	١٣	ناقة الله
		<b>سورة الليل</b>
٣٤٤	٥	فأما من أعطى واتقى
٢٤٢	١٣٠١٢	إن علينا للهدى. وإن لنا للأخرة والأولى
١٠٦٤	١٤	فأنذرتكم نارا نطفى
		<b>سورة الضحى</b>
٩٨١	١	والضحى...
٤٩٤	٢	والليل إذا سعى
٥٨٦	٤	وللأخرة غير لك من الأولى

الآية	رقمها	رقم الصفحة
ولسوف يعطيك ربك	٥	٧٢٦
فأما اليتيم فلا تقهر. وأما السائل	١٠، ٩	٨١٧
فلا تنهر		
سورة التين		
في أحسن تقويم	٤	١٠٦
سورة العلق		
لنسمعاً	١٥	٧٣٤
لنسمعاً بالناصية ناصية كاذبة	١٦، ١٥	٦٤٦
واسجد واقترب	١٩	١١٧
سورة القدر		
إنا أنزلناه في ليلة القدر	١	٢٣٤
سلام هي حتى مطلع الفجر	٥	٤٤٦
سورة الزلزلة		
متقال ذرة خيراً يره	٧	٤٣٣، ٤٣٢
سورة العاديات		
والعاديات ضبحاً	١	١٤٦
فالمغيرات صبحاً فأثرن به	٤، ٣	٦٤٣
سورة القارعة		
وتكون الجبال كالعهن	٥	٤٥٥
في عيشة راضية	٧	٥٩١
وما أدراك ما هية...	١٠	٩٧٠

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة العصر		
والعصر. إن الإنسان لفسخسر. إلا		٢٣٥، ١٥٧
الذين آمنوا	٣، ٢، ١	٢٣٩
وتواصوا بالصبر	٣	٩٦٣
سورة الفجر		
ويل لكل هُمَزَةٍ	١	١٧٥
ليبين في الحطمة	٤	٩١
نار الله الموقدة. التي تطلع...	٧، ٦	٨٦٢
في عمدة ممددة	٩	٩٠١
سورة قريش		
إتلافهم...	٢	١٠١٧
سورة الكوثر		
إنا أعطيناك الكوثر	١	٣٤٣
سورة النصر		
إذا جاء نصر الله والفتح	١	٤٩٤
سورة المد		
ثبت يداي أبي لهب	١	٤٧٣
سيعلى ناراً	٣	١٠٩
سورة الإخلاص		
قل هو الله أحد	١	١٦٨، ١١٣
لم يلد ولم يولد	٣	٧٩٣
سورة الناس		
من شر الوسواس	٤	٥٤٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
ولسوف يعطيك ربك	٥	٧٢٦
فأما اليتيم فلا تقهر. وأما السائل	١٠، ٩	٨١٧
فلا تنهر		
سورة التين		
في أحسن تقويم	٤	١٠٦
سورة العلق		
لنسمعاً	١٥	٧٣٤
لنسمعاً بالناصية ناصية كاذبة	١٦، ١٥	٦٤٦
واسجد واقترب	١٩	١١٧
سورة القدر		
إنا أنزلناه في ليلة القدر	١	٢٣٤
سلام هي حتى مطلع الفجر	٥	٤٤٦
سورة الزلزلة		
متقال ذرة خيراً يره	٧	٤٣٣، ٤٣٢
سورة العاديات		
والعاديات ضبحاً	١	١٤٦
فالمغيرات صبحاً فأثرن به	٤، ٣	٦٤٣
سورة القارعة		
وتكون الجبال كالعهن	٥	٤٥٥
في عيشة راضية	٧	٥٩١
وما أدراك ما هية...	١٠	٩٧٠

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة العصر		
والعصر. إن الإنسان لفسخسر. إلا		٢٣٥، ١٥٧
الذين آمنوا	٣، ٢، ١	٢٣٩
وتواصوا بالصبر	٣	٩٦٣
سورة الفجر		
ويل لكل هُمَزَةٍ	١	١٧٥
ليبين في الحطمة	٤	٩١
نار الله الموقدة. التي تطلع...	٧، ٦	٨٦٢
في عمد ممددة	٩	٩٠١
سورة قريش		
إتلافهم...	٢	١٠١٧
سورة الكوثر		
إنا أعطيناك الكوثر	١	٣٤٣
سورة النصر		
إذا جاء نصر الله والفتح	١	٤٩٤
سورة المد		
ثبت يداي أبي لهب	١	٤٧٣
سيعلى ناراً	٣	١٠٩
سورة الإخلاص		
قل هو الله أحد	١	١٦٨، ١١٣
لم يلد ولم يولد	٣	٧٩٣
سورة الناس		
من شر الوسواس	٤	٥٤٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	رقم الصفحة
التمس ولو خائفاً من حديد	٨١٥، ٨١١، ٢٠٤
إلا أعطيتهموها	١٢٣
أما بعد: ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست	
في كتاب الله...	٨١٨
إن الله ملككم إياهم	١٢٠
إن الله تسعة وتسعين اسماً	٨٤٠
إن ما تذكرون من جلال الله وتسيحه لمن حول	
العرش ذوي كدوي النحل	٢٤٥
إن يكنه فلن تسلط عليه وإلا يكنه فلا خير	
لك في قتله	٢٠٦، ١٢١
أو أخرجني هم؟	١٦٥
بئس لأحدكم أن يقول نسيت آية كذا	٥٧٥
حس صلوات كتبه الله	٨٣٢، ١٧٣
خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم	٧٦
رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة	٤٧٠
سيحان الله إن المؤمن لا ينجس	٥٥٩
سبح أرضين	٨٣٣
صلاة الليل مثنى مثنى	٧٤٢
عجبا للمؤمن	٣٦٢
فيها ونعمت	٥٧٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	رقم الصفحة
التمس ولو خائفاً من حديد	٨١٥، ٨١١، ٢٠٤
إلا أعطيتهموها	١٢٣
أما بعد: ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست	
في كتاب الله...	٨١٨
إن الله ملككم إياهم	١٢٠
إن الله تسعة وتسعين اسماً	٨٤٠
إن ما تذكرون من جلال الله وتسيحه لمن حول	
العرش ذوي كدوي النحل	٢٤٥
إن يكنه فلن تسلط عليه وإلا يكنه فلا خير	
لك في قتله	٢٠٦، ١٢١
أو أخرجني هم؟	١٦٥
بئس لأحدكم أن يقول نسيت آية كذا	٥٧٥
حس صلوات كتبه الله	٨٣٢، ١٧٣
خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم	٧٦
رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة	٤٧٠
سيحان الله إن المؤمن لا ينجس	٥٥٩
سبح أرضين	٨٣٣
صلاة الليل مثنى مثنى	٧٤٢
عجبا للمؤمن	٣٦٢
فيها ونعمت	٥٧٢

الحديث	رقم الصفحة
فتقول قطني قطني	١٢٨
قوموا فالأصل لكم	٧٩١
كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر	٦٣٦
لا أخذَ أخير من الله	٢٦٧
لتأخذوا مصادكم	٧٩٢
لله دره	٥٥٩
لولا قولك حديثك عهد بكفر لنقضت الكعبة	١٨٣
ليس في ما دون خمس ذود...	٨٣٤
ما أودى أحد ما أوديت	٥٨
مرّ ركب ذو شارة	٥٩٢
من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه	٩٤
من قبله الرجل امرأته الوضوء	٢٩٦
من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم	
من ذنبه	٨٠٠
نحن معاشر الأنبياء لا نورث	٧٠٨
هل أنتم تاركو لي صاحبي	٥١١
هَـنَّ أَغْلَبَ	٥٨٦
وأمر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة	١٧٣
وإن تأمر عليكم عبد حبشي	٥٩٣
وإنما يرحم الله من عباده الرحماء	٣١٤
ولو أن تفرغ من دلوك في إناء للمستسقى	٨١٢

الحديث	رقم الصفحة
وما أودى أحد ما أوديت	٣١٧
ومن بُلي متكم بشيء من هذه القاذورات	٣١٧، ٥٨
وبلى أمه منكر حرب	٥٥٩، ٤٣٤
يا فاطمة ابنة محمد	٦٦٥
ينهب الصالحون الأول فالأول	٧٦
يطيح المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب	٣٩٦
يوشك الرجل متكاً على أريكته يأتيه الحديث	
من أمرى	٢٢٢

### فهرس أقوال الصحابة

القول	القاتل	رقم الصفحة
اتقى الله امرؤ فعل خيراً يب عليه	عمر بن الخطاب	٧٨٥
أو بعض العرب		
أقام رسول الله ﷺ ثلاث عشرة سنة	ابن عباس	٨٣٧
يا أي أنت وأمي لا تشرف...	أبو طلحة الأنصاري	٧٨٤
ثمرة خير من جرادة	عمر	١٧٥
فاجتروا المدينة	أنس بن مالك	١٠٣٥
فعلقت به الأعراب يسأونهم		٢٢٥
كأين تقرأ سورة الأحزاب؟	أبي بن كعب	٨٤٩
كان رسول الله ﷺ يأمري فأتوز عائشة		
فيأخبرني وأنا حائض		١٠١٧

الحديث	رقم الصفحة
فتقول قطني قطني	١٢٨
قوموا فالأصل لكم	٧٩١
كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر	٦٣٦
لا أخذَ أخير من الله	٢٦٧
لتأخذوا مصادكم	٧٩٢
لله دره	٥٥٩
لولا قولك حديثي عهد بكفر لنقضت الكعبة	١٨٣
ليس في ما دون خمس ذود...	٨٣٤
ما أودى أحد ما أوديت	٥٨
مرّ ركب ذو شارة	٥٩٢
من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه	٩٤
من قبله الرجل امرأته الوضوء	٢٩٦
من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم	
من ذنبه	٨٠٠
نحن معاشر الأنبياء لا نورث	٧٠٨
هل أنتم تاركو لي صاحبي	٥١١
هئن أغلِب	٥٨٦
وأمر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة	١٧٣
وإن تأمر عليكم عبد حبشي	٥٩٣
وإنما يرحم الله من عباده الرحماء	٣١٤
ولو أن تفرغ من دلوك في إناء للمستسقى	٨١٢

الحديث	رقم الصفحة
وما أودى أحد ما أوديت	٣١٧
ومن بُلي متكم بشيء من هذه القاذورات	٣١٧، ٥٨
وبلى أمه منكر حرب	٥٥٩، ٤٣٤
يا فاطمة ابنة محمد	٦٦٥
ينهب الصالحون الأول فالأول	٧٦
يطيح المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب	٣٩٦
يوشك الرجل متكاً على أريكته يأتيه الحديث	
من أمرى	٢٢٢

### فهرس أقوال الصحابة

القول	القاتل	رقم الصفحة
اتقى الله امرؤ فعل خيراً يب عليه	عمر بن الخطاب	٧٨٥
أو بعض العرب		
أقام رسول الله ﷺ ثلاث عشرة سنة	ابن عباس	٨٣٧
يا أي أنت وأمي لا تشرف...	أبو طلحة الأنصاري	٧٨٤
ثمرة خير من جرادة	عمر	١٧٥
فاجتروا المدينة	أنس بن مالك	١٠٣٥
فعلقت به الأعراب يسأونني		٢٢٥
كأين تقرأ سورة الأحزاب؟	أبي بن كعب	٨٤٩
كان رسول الله ﷺ يأمري فأتوز عائشة		
فياخبرني وأنا حائض		١٠١٧

رقم الصفحة	المفرد	فهرس الأمثال العربية
٤٢٨	أفيميا مرة وتيسيا أخرى	عمر (الرحي) (الفرج) (الفرج)
٦٥٨	أصبح ليل	عمر (الرحي) (الفرج) (الفرج)
٦٥٩	أطرق كرا أطرق كرا إن النعام في القرى	عمر (الرحي) (الفرج) (الفرج)
٧٩٠	تسمع بالمعدي خير من أن تراه	عمر (الرحي) (الفرج) (الفرج)
٧٣١	التقت حلقتا البطان	عمر (الرحي) (الفرج) (الفرج)
٧٩٠	خذ الصن قبل يأخذك	عمر (الرحي) (الفرج) (الفرج)
٥٨٠	الصيف ضيعت اللبن	عمر (الرحي) (الفرج) (الفرج)
١٧٤	ضعيف عاذ بقرملة	عمر (الرحي) (الفرج) (الفرج)
٣٧٤	لا أكله القارطين	عمر (الرحي) (الفرج) (الفرج)
٦٤١	ما كل سواد تمر ولا بيضاء شحمة	عمر (الرحي) (الفرج) (الفرج)
٣٧٤	معزى الفز	عمر (الرحي) (الفرج) (الفرج)
٩٦	مكرة أهلك لا يطل	عمر (الرحي) (الفرج) (الفرج)
٥٨٣	هو أشغل من ذات النخين	عمر (الرحي) (الفرج) (الفرج)

## فهرس الأقوال العربية

رقم الصفحة	القول
٤٠٥	اجتهد وحذك
٤٠٤	ادخلوا الأول فالأول
٧١٣	إذا بلغ الرجل الستين فإياه ولينا الشواب

رقم الصفحة	القاتل	القول
٨١٦، ٨١٢	عمر	لو لم يخف الله لم يعصه
٥٥٩	عمر بن ربيعة	ما رأيت كاليرم ولا جلد مكيك
٤٥٩	كعب بن مالك	ما سرتي أن شهدت بدرا بالعقبه
٢٨١	عمر بن الخطاب	هي رؤيا عين أربها رسول الله ﷺ
٧١٢	عمر بن الخطاب	وإياي ونعم ابن عفان
٦٩١	عمر بن ال خطاب	"وأعمره"
٤٠٩	عمر	وصلى خلفه قوم قياما
٦٨٨	عمر	يا لله للمسلمين



عمر (الرحمى) (الفرجى)  
 فهرس الأمثال العربية

رقم الصفحة	المثل
٤٢٨	أفيميا مرة وتيسيا أخرى
٦٥٨	أصبح ليل
٦٥٩	أطرق كرا أطرق كرا إن النعام في القرى
٧٩٠	تسمع بالمعدي خير من أن تراه
٧٣١	التقت حلقتا البطان
٧٩٠	خذ الصن قبل يأخذك
٥٨٠	الصيف ضيعت اللبن
١٧٤	ضعيف عاذ بقرملة
٣٧٤	لا أكله القارظين
٦٤١	ما كل سواد تمر ولا بيضاء شحمة
٣٧٤	معزى الفز
٩٦	مكرة أهلك لا يطل
٥٨٣	هو أشغل من ذات النخين

فهرس الأقوال العربية

رقم الصفحة	القول
٤٠٥	اجتهد وحذك
٤٠٤	ادخلوا الأول فالأول
٧١٣	إذا بلغ الرجل الستين فإياه ولينا الشواب

رقم الصفحة	القاتل	القول
٨١٦، ٨١٢	عمر	لو لم يخف الله لم يعصه
٥٥٩	عامر بن ربيعة	ما رأيت كاليرم ولا جلد مكيك
٤٥١	كعب بن مالك	ما سرتي أن شهدت بدرا بالعقبه
٢٨١		هي رؤيا عين أربها رسول الله
٧١٢	عمر بن الخطاب	وإياي ونعم ابن عفان
٦٩١	عمر بن ال خطاب	"وأعمراه"
٤٠٩		وصلى خلفه قوم قياما
٦٨٨	عمر	يا لله للمسلمين

القول	رقم الصفحة
استوى الماء والخشبة	٣٧٧
أعسى به	٥٦٨
أفعله وكرامة ومسرة	٣٦٢
أكلوني البراغيث	١٦٥
البركة أعلمنا الله مع الأكابر	٢٩١
الرطب تموز	١٧٠
"الفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات	
أكرمكم الله به"	
الكلاب على البقر	٣٤٥
اللهم اغفر لنا ايها العصابة	٧٠٩
الليلة الحلال	١٧٠
اليوم حمر	١٧٠
أنا منه مناط الثريا	٣٧٢
الناقص والأشج أهدلا بنى مروان	٥٨٧
إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجة	٢٢٥
إن الله سميع دعاء من دعاه	٥٣٣
إن لنا غيرها إيلا	٤٣٢
إنه لنحار بوائكها	٥٣٢
بمس السمر على بمس العير	٥٧٢
بك الله نرجوا الفضل	٧٠٨
جاء الترد والطلياسة	٣٧٧

القول	رقم الصفحة
جاءوا الجماء الغفر	٤٠٥
جاءوا الجماء الغفر	٤٠٥
جنتك السمن والعسل	٣٦٥
خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها	٤٠٣
ذقن البناء من المكرماء	٩٦٦
رأيت خيط رياح	٩٨٣
راكب الناقة طليحان	٦٤١
شكراً لا كفو	٣٦٢
صبراً لا جزعاً	٣٦٢
عسى الغوير أبوسا	٢١٩
عليه مئة بيضا	٤٠٩
عندى راقدة خلا	٤٣٢
قال فلاتة	٣١٠
قيضت عشرة ليس غير	٥٠٢
قعدت منه مزجر الكلب	٣٧٢
قعد وخذه	٤٠٥
كل رجل وضعته	٣٧٦
كيف أنت وقصعة من تريد	٣٧٧
لا أفعله ولا يكيدا	٣٦٢
لا تأكل السمك وتشرب اللبن	٧٨٢، ٢٧٥
لا رجل وامرأة	

القول	رقم الصفحة
استوى الماء والخشب	٣٧٧
أعسى به	٥٦٨
أفعله وكرامة ومسرة	٣٦٢
أكلوني البراغيث	١٦٥
البركة أعلمنا الله مع الأكابر	٢٩١
الرطب تموز	١٧٠
"الفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات	
أكرمكم الله به"	
الكلاب على البقر	٣٤٥
اللهم اغفر لنا أيها العصابة	٧٠٩
الليلة الحلال	١٧٠
اليوم حمر	١٧٠
أنا منه مناط الثريا	٣٧٢
الناقص والأشج أهدلا بنى مروان	٥٨٧
إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجة	٢٢٥
إن الله سميع دعاء من دعاه	٥٣٣
إن لنا غيرها إيلا	٤٣٢
إنه لنحار بوائكها	٥٣٢
بمس السمر على بمس العير	٥٧٢
بك الله نرجوا الفضل	٧٠٨
جاء الترد والطليسة	٣٧٧

القول	رقم الصفحة
جاءوا الجماء الغفر	٤٠٥
جاءوا الجماء الغفر	٤٠٥
جئتكَ السمن والعسل	٣٦٥
خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها	٤٠٣
ذقن البناء من المكرماء	٩٦٦
رأيت خيط رياح	٩٨٣
راكب الناقة طليحان	٦٤١
شكراً لا كفو	٣٦٢
صبراً لا جزعاً	٣٦٢
عسى الغوير أبوسا	٢١٩
عليه يثة يضا	٤٠٩
عندى راقوة خلا	٤٣٢
قال فلاتة	٣١٠
قيضت عشرة ليس غير	٥٠٢
قعدت منه مزجر الكلب	٣٧٢
قعد وخذه	٤٠٥
كل رجل وضعته	٣٧٦
كيف أنت وقصعة من تريد	٣٧٧
لا أفعله ولا يكيدا	٣٦٢
لا تأكل السمك وتشرب اللبن	٧٨٢، ٢٧٥
لا رجل وامرأة	

رقم الصفحة	القول
٤٤٩،٤٣٣	لله ذرّة فارساً
٢٠١	لم يوجد كان مثلهم
٨٥٤	ليس بقرشياً
٥٧٠	ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أفتح به أن يكذب
٥٦٦	ما أصبح أترّدها
٥٦٦	ما أمسى أذفها
٣٧٧	ما أنت وزيداً
٦٣٩	ما فيها غيرة وفريسة
٢٠٨	ما مسيّة من أعقب
٥٧٢	ما هي بنعم الولد
٥٧٩	مررت بأبياتٍ جدّ بهن أبياتا
١٠٢٨	ميشية جيكي
٨٦٦	ناقة صابر
٩٦	هذا أهلك
٤١٦،٤٠٤	هذا بُسرٌ أظيب منه رطباً
٩٦	هذا حُمَّك
١٦٠	هذا عيوق طالماً
٣٧٣	هو منى زمنية خجّر
٣٧٣	هو منى غلوة سَهَم
٣٧٢	هو منى مَقْعَد القابله
٤٣٣	واهاً له رجلاً

رقم الصفحة	القول
٤٠٤	وقم المظفرعان عدليّ بعير
٢٧٤	وهبني الله فذاك
٦٥٨	يا إياك قد كفتيك
٦٩١	يا لكماة وبا لككلا
٥٥٩	يا له رجلاً
٥٤٧	يَوْمَهُ يَوْماً

رقم الصفحة	القول
٤٤٩،٤٣٣	لله ذرّة فارساً
٢٠١	لم يوجد كان مثلهم
٨٥٤	ليس بقرشياً
٥٧٠	ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أفتح به أن يكذب
٥٦٦	ما أصبح أترّدها
٥٦٦	ما أمسى أذفها
٣٧٧	ما أنت وزيداً
٦٣٩	ما فيها غيرة وفريسة
٢٠٨	ما مسيّة من أعقب
٥٧٢	ما هي بنعم الولد
٥٧٩	مررت بأبياتٍ جدّ بهن أبياتا
١٠٢٨	ميشية جيكي
٨٦٦	ناقة صابر
٩٦	هذا أهلك
٤١٦،٤٠٤	هذا بُسرّ أظيب منه رطباً
٩٦	هذا حُمك
١٦٠	هذا عيوق طالعاً
٣٧٣	هو منى زمنية حنجر
٣٧٣	هو منى غلوة سهم
٣٧٢	هو منى مقعد القابلة
٤٣٣	واهاً له رجلاً

رقم الصفحة	القول
٤٠٤	وقع المظفرعان عدليّ بعير
٢٧٤	وهبني الله فذاك
٦٥٨	يا إياك قد كفتك
٦٩١	يا لكما وبك الكلا
٥٥٩	يا له رجلاً
٥٤٧	يَوْمَهُ يَوْماً

فهرس الشعر والرجز  
 من (الرجز) (الرجز) (الرجز)  
 (الرجز) (الرجز) (الرجز)

رقم الصفحة	قائله	بحره	أول البيت آخره
(أ)			
٨٧٩،٨٣٥	الربيع بن ضبع الفراري أو يزيد بن ضبة	وافر	إذا عاش والفتاء
٨٨١	مجهول	وافر	سيغني غناء
٦٩٢	مجنون ليلى	طويل	فواكيدا فناء
٦١٣،٤٦٠	مسلمة بن معبد الوالي	وافر	فلا والله دواء
٢٤٠	غالب بن الحارث المكلي	وافر	وأعلم ولاسواء
٤٦٦	عدي بن الرعلاء	خفيف	ربما نجلء
١٣٢	أوس بن الصامت	وافر	أنا ابن السماء
٥٧٥	مجهول	بسيط	نعم الفتاة بإيماء
(ب)			
٣٠٠	أبو فراس الحمداني	مجزوء الكامل	تنج السحاب
٦٦٨،٣٦١	جرير بن عطية الخطفي	وافر	أعبدا واغترابا
١٠٦٧	جرير بن عطية	وافر	ففض كلابا
٣٢٤	جرير بن عطية	وافر	ولو ولدت الكلابا

فهرس الشعر والرجز  
 من (الرجز) (الرجز) (الرجز)  
 (الرجز) (الرجز) (الرجز)

رقم الصفحة	قائله	بحره	أول البيت آخره
(أ)			
٨٧٩،٨٣٥	الربيع بن ضبع الفراري أو يزيد بن ضبة	وافر	إذا عاش والفتاء
٨٨١	مجهول	وافر	سيغني غناء
٦٩٢	مجنون ليلى	طويل	فواكيدا فناء
٦١٣،٤٦٠	مسلمة بن معبد الوالي	وافر	فلا والله دواء
٢٤٠	غالب بن الحارث المكلي	وافر	وأعلم ولاسواء
٤٦٦	عدي بن الرعلاء	خفيف	ربما نجلء
١٣٢	أوس بن الصامت	وافر	أنا ابن السماء
٥٧٥	مجهول	بسيط	نعم الفتاة بإيماء
(ب)			
٣٠٠	أبو فراس الحمداني	مجزوء الكامل	تنج السحاب
٦٦٨،٣٦١	جرير بن عطية الخطفي	وافر	أعبدا واغترابا
١٠٦٧	جرير بن عطية	وافر	ففض كلابا
٣٢٤	جرير بن عطية	وافر	ولو ولدت الكلابا

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
وما الدهر معذبا	طويل	أحد بنى سعد	٢١٠	
فيا أخوتنا حربا	طويل	طالب بن أبي طالب	٦١٨	
فأصبح نصوبا	طويل	الأسود بن يعفر	٦١٣	
هنا ولا أب	كامل	لضمرة بن ضمرة	٢٦١	
		أو لرجل من مدحج أو لرجل من بنى عبد مناة		
		أو طمام بن مرة		
أخلاقى	مغتب	طويل	أبو الغظمش الضبي	٨١٤
لكنه	رجب	بسيط	عبد الله بن مسلم الهذلي	٦٠٧
كذلك	الأدب	بسيط	أحد الفزارين	٢٧٨
أبا الأراجيز والكذب	بسيط	بسيط	منازل بن ربيعة أو ابن زمعة المنقري	٢٧٧
ديار	عرب	بسيط	ذو الرمة	٧٠٧
أخ واحد	مضاربة	طويل	نهشل بن حري	٤٦٥
وما لي	مشعب	طويل	الكميت بن زيد الأسدي	٣٨٨

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
رأيت	يتقلب	طويل	لبعض بنى فقمس أو لمرة بن عداء الفقمسي	١٤٤
فذاك	جالب	طويل	الفضل بن عبد الرحمن القرشي	٦١٤
كرب	غضوب	خفيف	الكلحية البربري أو رجل من طيء	٢٢٣
أبا عرو	فيحيب	طويل	بجهول	٦٩٦
أنهجر	تطيب	طويل	المخيل السعدي أو مجنون ليلى	٤٣٧
فقاتل	أطيب	طويل	الفرزدق	٥٨٨
على	تغيب	طويل	حميد بن ثور	١٠٤
أخوذين				
له ملك	للخراب	وافر	علي بن أبي طالب	٤٤٩
سراة	الغراب	وافر	بجهول	٢٠٢
فلن لفتك	الأحزاب	كامل	بجهول	٤٩٨
صريع	النواكب	طويل	القطامي	٤٩٩
فاليوم	عجب	بسيط	بجهول	٦٣٩
باتت	العجب	بسيط	بجهول	٢٠١



أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
وما الدهر معذبا	طويل	أحد بنى سعد	٢١٠	
فيا أخوتنا حربا	طويل	طالب بن أبي طالب	٦١٨	
فأصبح نصوبا	طويل	الأسود بن يعفر	٦١٣	
هنا ولا أب	كامل	لضمره بن ضمرة	٢٦١	
		أو لرجل من مدحج أو لرجل من بنى عبد مناة		
		أو طمام بن مرة		
أخلاقى	مغتب	طويل	أبو الغظمش الضبي	٨١٤
لكنه	رجب	بسيط	عبد الله بن مسلم الهذلي	٦٠٧
كذلك	الأدب	بسيط	أحد الفزاريين	٢٧٨
أبا الأراجيز والكذب	بسيط	بسيط	منازل بن ربيعة أو ابن زمعة المنقري	٢٧٧
ديار	عرب	بسيط	ذو الرمة	٧٠٧
أخ واحد	مضاربة	طويل	نهشل بن حري	٤٦٥
وما لي	مشعب	طويل	الكميت بن زيد الأسدي	٣٨٨

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
رأيت	يتقلب	طويل	لبعض بنى فقمس أو لمرة بن عداء الفقمسي	١٤٤
فذاك	جالب	طويل	الفضل بن عبد الرحمن القرشي	٦١٤
كرب	غضوب	خفيف	الكلحية البربري أو رجل من طيء	٢٢٣
أبا عرو	فيحيب	طويل	بجهول	٦٩٦
أنهجر	تطيب	طويل	المخيل السعدي أو مجنون ليلى	٤٣٧
فقاتل	أطيب	طويل	الفرزدق	٥٨٨
على	تغيب	طويل	حميد بن ثور	١٠٤
أخوذين				
له ملك	للخراب	وافر	علي بن أبي طالب	٤٤٩
سراة	الغراب	وافر	بجهول	٢٠٢
فلن لفتك	الأحزاب	كامل	بجهول	٤٩٨
صريع	النواذب	طويل	القطامي	٤٩٩
فاليوم	عجب	بسيط	بجهول	٦٣٩
باتت	العجب	بسيط	بجهول	٢٠١

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
بيكك	للمعجب	بسيط	مجهول	٦٨٩
فكن	قارب	طويل	سواد بن قارب	٢١٣
لولا	تربو	بسيط	مجهول	٧٨٦
إذا ما	مخطب	طويل	امرؤ القيس	٧٦٩
واو	عطيه	بسيط	مجهول	٤٤١
فأما القتال	للمواكب	طويل	الحارث بن خالد للخزومي	٨١٧
نحوت	طالبو	طويل	معاوية بن أبي سفيان	٥١٥
على حين	الغالبو	طويل	أعشى همدان أو للأخوص أو لجرير	٤٩٢، ٣٦٠
عسى	سكوب	طويل	هدبة بن خثرم	٩٧٩
ألا يا قوم	للأريب	وافر	مجهول	٦٩٠
إن الشباب	للشبيب	بسيط	سلامة بن جندل السعدى	٢٦٠
إذن والله	المشبيب	وافر	حسان بن ثابت	٧٧٣
قد كنت	ملمات	بسيط	نجم بن أبي ميثل أو لأبى شبيب الأعرابي	٢٧١
فإن الماء	طويت	الوافر	سنان بن الفضل الطائي	١٤٧

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
ألا شتر	النفلات	طويل	مجهول	٢٦٦
كلا أنى	للملمات	بسيط	مجهول	٤٩٦
علام	كرت	طويل	عمرو بن معد يكرب	٢٨٦
وما كنت	تولت	طويل	كثير عزة	٢٧٤
متى تأتتا	تأججا	طويل	(ج) عبيد الله بن الحر أو للحطيفة	٦٥١
أخلق	يلحا	بسيط	مجهول	٥٦٧
سأترك	فاستريحا	وافر	(ح) المغيرة بن حنناء	٧٨٩
بدت	أملح	طويل	ذو الرمة	٦٣١
أعو	سبوح	طويل	شاعر هذلي	٨٩٢
ولقد	صحج	وافر	أبو ذؤيب الهذلي	٤٩١
أحاك	سلاح	طويل	مسكين السارمي أو إبراهيم بن هرمة	٧١٣
وقولى	تستريحى	وافر	عمرو بن الإطباتية	٧٨٥
إذا الرجال	طباخ	بسيط	(خ) طرفة بن العبد	٥٨٢
يا ابن أمى	شديذ	خفيف	(د) لأبى زيد الطائي	٩٢٢، ٦٨٣

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
بيكك	للمعجب	بسيط	مجهول	٦٨٩
فكن	قارب	طويل	سواد بن قارب	٢١٣
لولا	تربو	بسيط	مجهول	٧٨٦
إذا ما	مخطب	طويل	امرؤ القيس	٧٦٩
واو	عطيه	بسيط	مجهول	٤٤١
فأما القتال	للمواكب	طويل	الحارث بن خالد للخزومي	٨١٧
نحوت	طالبو	طويل	معاوية بن أبي سفيان	٥١٥
على حين	الغالبو	طويل	أعشى همدان أو للأخوص أو لجرير	٤٩٢، ٣٦٠
عسى	سكوب	طويل	هدبة بن خثرم	٩٧٩
ألا يا قوم	للأريب	وافر	مجهول	٦٩٠
إن الشباب	للشبيب	بسيط	سلامة بن جندل السعدى	٢٦٠
إذن والله	المشبيب	وافر	حسان بن ثابت	٧٧٣
قد كنت	ملمات	بسيط	نجم بن أبي ميثل أو لأبى شبيب الأعرابي	٢٧١
فإن الماء	طويت	الوافر	سنان بن الفضل الطائي	١٤٧

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
ألا شتر	النفلات	طويل	مجهول	٢٦٦
كلا أنى	للملمات	بسيط	مجهول	٤٩٦
علام	كرت	طويل	عمرو بن معد يكرب	٢٨٦
وما كنت	تولت	طويل	كثير عزة	٢٧٤
متى تأتتا	تأججا	طويل	(ج) عبيد الله بن الحر أو للحطيفة	٦٥١
أخلق	يلحا	بسيط	مجهول	٥٦٧
سأترك	فاستريحا	وافر	(ح) المغيرة بن حنناء	٧٨٩
بدت	أملح	طويل	ذو الرمة	٦٣١
أعو	سبوح	طويل	شاعر هذلي	٨٩٢
ولقد	صحج	وافر	أبو ذؤيب الهذلي	٤٩١
أحاك	سلاح	طويل	مسكين السارمي أو إبراهيم بن هرمة	٧١٣
وقولى	تستريحى	وافر	عمرو بن الإطباتية	٧٨٥
إذا الرجال	طباخ	بسيط	(خ) طرفة بن العبد	٥٨٢
يا ابن أمى	شديذ	خفيف	(د) لأبى زيد الطائي	٩٢٢، ٦٨٣

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
تزود	زادا	وافر	جرير بن عطية	٥٧٤
قما كعب	الجوادا	وافر	جرير بن عطية	٦٦٧
مادام	أبدأ	بسيط	مجهول	١٩٣
وايناك	فاعدنا	طويل	الأعشى	٧٣٤
أن تقرأن	أحدأ	بسيط	مجهول	٧٦٨
دعاني	مردا	طويل	الصمة القشيري	١٠٢
مازلت	وأسردا	طويل	الأعشى	٤٦٢
أرني	مخلدا	طويل	حاتم الطائي أو حطاط بن يعفر	١٢٧
قناقد	عودا	طويل	الفرزدق	٢٠٠
لا لا	وعهودا	كامل	جميل العنري	٦١٠
وبالصريمة	والوتد	بسيط	الأخطل	٣٨٤
إن الخليط	وعدوا	بسيط	الفضل بن العباس ابن عتبة	١٠٥٤، ٥٤٥
إذا كانت	مهند	طويل	مجهول	٣٧٨
وخررت	أعودها	طويل	العوام بن عقبة بن كعب	٣٢٧، ٢٩٣
أتاني	قديد	وافر	زيد الخير	٥٣٦
ورج	يزيد	طويل	المعلوط بن بسدل القريبي	١٩٦
درت	حميد	طويل	مجهول	٢٧١

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
أبصارهن	صداد	بسيط	القطامي	٩٠٧
فلنك	العوادي	وافر	كثير عزة	٢٢٦
يألقومي	ازدياد	خفيف	مجهول	٦٨٩
ألم يأتك	زيد	وافر	قيس العبسي	١١٠
تجلدت	الرحد	طويل	مجهول	٣٠٢
وقفت	أحدر	بسيط	النايفة الذبياني	١٠٠٨
رأيت	الممدد	طويل	طرفة بن العبد	١٤٠
بنونا	الأبعاد	طويل	الفرزدق	١٧٧
ولست	أرفند	طويل	طرفة بن العبد	٧٩٧
قالت	فقد	بسيط	النايفة الذبياني	٢٤٣
ألا أيهاذا	مخلدى	طويل	طرفة بن العبد	٦٧٧
شلت	المتعمد	كامل	عائكة بنت زيد	٢٥٢
تسليت	عندى	طويل	مجهول	٤١١
كادت	برود	خفيف	محمد بن مناذر	٢٢٠
إذا كنت	للود	طويل	مجهول	٣٥٠
(ر)				
فإن القوالي	الإبر	طويل	طرفة بن العبد	١٠٥٠
إذا قلت	بالبحر	طويل	الخطيب	٢٨٨
ثم زادوا	فخر	رمل	طرفة بن العبد	٥٣٦
فيوم	نسر	متقارب	١٦٧	
عنى	مضر	طويل	ليبد بن ربيعة العامري	٣١٠

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
تزود	زادا	وافر	جرير بن عطية	٥٧٤
قما كعب	الجوادا	وافر	جرير بن عطية	٦٦٧
مادام	أبدأ	بسيط	مجهول	١٩٣
وإياك	فاعدنا	طويل	الأعشى	٧٣٤
أن تقرأ	أحدأ	بسيط	مجهول	٧٦٨
دعاني	مردا	طويل	الصمة القشيري	١٠٢
مازلت	وأسرذا	طويل	الأعشى	٤٦٢
أرني	مخلدا	طويل	حاتم الطائي أو حطاط بن يعفر	١٢٧
قناقد	عودا	طويل	الفرزدق	٢٠٠
لا لا	وعهودا	كامل	جميل العنري	٦١٠
وبالصريمة	والوتد	بسيط	الأخطل	٣٨٤
إن الخليط	وعدوا	بسيط	الفضل بن العباس ابن عتبة	١٠٥٤، ٥٤٥
إذا كانت	مهند	طويل	مجهول	٣٧٨
وغيرت	أعودها	طويل	العوام بن عقبة بن كعب	٣٢٧، ٢٩٣
أتاني	قديد	وافر	زيد الخير	٥٣٦
ورج	يزيد	طويل	المعلوط بن بسدل القريبي	١٩٦
درت	حميد	طويل	مجهول	٢٧١

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
أبصارهن	صداد	بسيط	القطامي	٩٠٧
فلنك	العوادي	وافر	كثير عزة	٢٢٦
يألقومي	ازدياد	خفيف	مجهول	٦٨٩
ألم يأتك	زيد	وافر	قيس العبسي	١١٠
تجلدت	الرحد	طويل	مجهول	٣٠٢
وقفت	أحدر	بسيط	النايفة الذبياني	١٠٠٨
رأيت	الممدد	طويل	طرفة بن العبد	١٤٠
بنونا	الأبعاد	طويل	الفرزدق	١٧٧
ولست	أرفند	طويل	طرفة بن العبد	٧٩٧
قالت	فقد	بسيط	النايفة الذبياني	٢٤٣
ألا أيهاذا	مخلدى	طويل	طرفة بن العبد	٦٧٧
شلت	المتعمد	كامل	عائكة بنت زيد	٢٥٢
تسليت	عندى	طويل	مجهول	٤١١
كادت	برود	خفيف	محمد بن مناذر	٢٢٠
إذا كنت	للود	طويل	مجهول	٣٥٠
(ر)				
فإن القوالي	الإبر	طويل	طرفة بن العبد	١٠٥٠
إذا قلت	بالبحر	طويل	الخطيب	٢٨٨
ثم زادوا	فخر	رمل	طرفة بن العبد	٥٣٦
فيوم	نسر	متقارب	١٦٧	
عنى	مضر	طويل	ليبد بن ربيعة العامري	٣١٠

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
تقول	جاراً	المقارب	الأعشى	٤٣٤
متى تلقى	وتستطارا	طويل	عنزة بن شداد	٥٠
أكل	نارا	مقارب	أبو دؤاد الإيادي	
بلغت	مبتدرا	بسيط	بجهول	٢٦٨، ١٢٢
أيان	حذرا	بسيط	بجهول	٧٩٧
فلا أب	تأزرا	طويل	رجل من بني عبد مناة	
بنا عاذ	نصرا	طويل	بجهول	٤١٥
قهرناكم	الأصغرا	طويل	بجهول	٦٢٥
حراجيج	قفرا	طويل	ذو الرمة	١٩٠
ونحن	حجرا	طويل	بعض بني عقيل	٥٠٥
حُمِلت	ياشعرا	بسيط	جرير بن عطية	٦٩٣
إنارة العقل	تنويرا	بسيط	بجهول	٤٨٤
ألا ياعدرو	الزبراء	هزج	بجهول	٦٩٥
قما آباؤنا	الحجورا	وافر	رجل من سليم	١٤٥
بلغنا	مظهرا	طويل	الناطقة الجمدي	٦٥٠
ومر دهر	وبار	مخلص	الأعشى	٧٥٧
		بسيط		
جزى	سبعمار	بسيط	سليط بن سعد	٢١٦
رعا	المهار	عفيف	دؤاد الإيادي	٤٦٦
ألم تروا	والدهار	مخلص	الأعشى	٧٥٨
		بسيط		

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
وما علينا	ديار	بسيط	بجهول	١١٢
وقلن	دعائرة	طويل	مضر بن ربيعة الأسدي	٦١١
لمعرك	الصدر	طويل	حاتم الطائي	٨٨٠
خل الطريق	القدر	بسيط	جرير بن عطية	٧١١
ألا أيها	المقادير	طويل	ذو الرمة	٦٧٧
ما الله	ضرر	بسيط	بجهول	١٥٤
فأصبحوا	يتر	بسيط	الفرزدق	٢١١
فكان	ومعصر	طويل	عمر بن أبي ربيعة	٨٣٠
ألا يا	القطر	طويل	ذو الرمة	٧٢٢، ١٩١
وإني لتعروني	القطر	طويل	أبو صخر الهذلي	٤٤٩، ٣٦٦
يا أسم	منتظر	بسيط	ليد بن ربيعة العامري	٧٠١
أبادى	منظر	طويل	كثير عزة	٧٦٤
فأبت	تصغر	طويل	تأبط شرا	٢١٨
إني وقتلى	البقر	بسيط	أنس بن مكرمة الحنظلي	٧٨٧
ضروب	عافر	طويل	أبو طالب بن عبد المطلب	٥٣٣
عسى	أمر	طويل	بجهول	٢٢٠

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
تقول	جاراً	المقارب	الأعشى	٤٣٤
متى تلقى	وتستطارا	طويل	عنزة بن شداد	٥٠
أكل	نارا	مقارب	أبو دؤاد الإيادي	
بلغت	مبتدرا	بسيط	بجهول	٢٦٨، ١٢٢
أيان	حذرا	بسيط	بجهول	٧٩٧
فلا أب	تأزرا	طويل	رجل من بني عبد مناة	
بنا عاذ	نصرا	طويل	بجهول	٤١٥
قهرناكم	الأصغرا	طويل	بجهول	٦٢٥
حراجيج	قفرا	طويل	ذو الرمة	١٩٠
ونحن	حجرا	طويل	بعض بني عقيل	٥٠٥
حُمِلت	ياشعرا	بسيط	جرير بن عطية	٦٩٣
إنارة العقل	تنويرا	بسيط	بجهول	٤٨٤
ألا ياعدمو	الزبراء	هزج	بجهول	٦٩٥
قما آباؤنا	الحجورا	وافر	رجل من سليم	١٤٥
بلغنا	مظهرا	طويل	الناطقة الجمدي	٦٥٠
ومر دهر	وبار	مغلس	الأعشى	٧٥٧
		بسيط		
جزى	سبعمار	بسيط	سليط بن سعد	٢١٦
رعا	المهاز	عفيف	دؤاد الإيادي	٤٦٦
ألم تروا	والدهاز	مغلس	الأعشى	٧٥٨
		بسيط		

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
وما علينا	ديار	بسيط	بجهول	١١٢
وقلن	دعائرة	طويل	مضر بن ربيعة الأسدي	٦١١
لمعرك	الصدر	طويل	حاتم الطائي	٨٨٠
خل الطريق	القدر	بسيط	جرير بن عطية	٧١١
ألا أيها	المقادير	طويل	ذو الرمة	٦٧٧
ما الله	ضرر	بسيط	بجهول	١٥٤
فأصبحوا	يتر	بسيط	الفرزدق	٢١١
فكان	ومعصر	طويل	عمر بن أبي ربيعة	٨٣٠
ألا يا	القطر	طويل	ذو الرمة	٧٢٢، ١٩١
وإني لتعروني	القطر	طويل	أبو صخر الهذلي	٤٤٩، ٣٦٦
يا أسم	منتظر	بسيط	ليد بن ربيعة العامري	٧٠١
أيادي	منظر	طويل	كثير عزة	٧٦٤
فأبت	تصغر	طويل	تأبط شرا	٢١٨
إني وقتلي	البقر	بسيط	أنس بن مكرمة الحنظلي	٧٨٧
ضروب	عافر	طويل	أبو طالب بن عبد المطلب	٥٣٣
عسى	أمر	طويل	بجهول	٢٢٠

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
أفى الحق	حر	طويل	عائذ بن النضر القشيري	٣٧٤
غداة	واخمر	طويل	الفرزدق	٣٠٣
يا تميم	عمر	بسيط	جرير بن عطية	٦٧٩
فى فتية	معدنور	كامل	الأخضر الأسدي	٤٠٢
لطفى	يجير	كامل		٢١٦
بيذل	يسير	طويل	مجهول	١٢٢
ما زال	الأشبار	كامل	الفرزدق	٤٦٢
حذير	الأقدار	كامل	اللاحقي أو ابن المقفع	٥٣٤
لو بغير	اعتصاري	رمل	عدي بن زيد العبادي التميمي	٨١٥
نبئت	الأشعار	كامل	النايفة الذبياني	٢٩٤
أنا ابن	من عار	بسيط	سالم بن دارة البريقي	٤٢٠
يا ليتما	نار	بسيط	سعد بن قرط	٦٣٣
تجاوزت	ناره	طويل	مجهول	٩٥٨
ولقد	الدابر	كامل	مجهول	٧٤٣
لأستسهلن	لصاير	طويل	مجهول	٧٧٦
ولست	للكتائر	بسيط	الأعشى	٥٨٤
أقول	الفاخر	سريع	الأعشى	٥١٠
فذلك	فأجد	طويل	عروة بن الورد	٥٦٣

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
أتيت	والغدير	كامل	مجهول	٨٢٠
جاء	قنر	بسيط	جرير بن عطية	٣١٦
لا يبعدن	الجزر	كامل	خزرج	٥٩٨، ٣٥
التازلن	الأزهر	كامل		
لقد ظفر	والأسر	طويل	مجهول	٤٨٠
اطرد	عشر	خفيف	مجهول	٨٥٣
مرت	ناصر	طويل	مجهول	٧٠٦
عسير	ناظر	طويل	مجهول	١٩١
لعمرك	منقر	طويل	الأسود بن يعفر التميمي أو اللعين المنقري	٦٢٨
وقد جعلت	السكر	بسيط	عمرو بن أحمد الباهلي أو أبو حية النميري أو الحكم ابن عبدل	٢٤٤
تعلم	واللكر	طويل	زيد بن سيار	٢٧٣
ياما أميلج	والسمر	بسيط	العرجي أو كثير عزة	٥٦٠
وأيتك	عن عمرو	طويل	لرشيد بن شهاب اليشكري	٤٢٩، ١٥٩
لمن الديار	دهر	كامل	زهر بن أبي سلي	٤٦٣
دعوت	مسور	متقارب	أحمد بن أسد	٤٨٨
إنّ اسرعاً	مكفور	بسيط	أبو زيد الطائي	٢٤١



أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
أفى الحق	حر	طويل	عائذ بن النضر القشيري	٣٧٤
غداة	واخمر	طويل	الفرزدق	٣٠٣
يا تميم	عمر	بسيط	جرير بن عطية	٦٧٩
فى فتية	معدنور	كامل	الأخضر الأسدي	٤٠٢
لطفى	يجير	كامل		٢١٦
بيذل	يسير	طويل	مجهول	١٢٢
ما زال	الأشبار	كامل	الفرزدق	٤٦٢
حذير	الأقدار	كامل	اللاحقي أو ابن المقفع	٥٣٤
لو بغير	اعتصاري	رمل	عدي بن زيد العبادي التميمي	٨١٥
نبئت	الأشعار	كامل	النايفة الذبياني	٢٩٤
أنا ابن	من عار	بسيط	سالم بن دارة البريقي	٤٢٠
يا ليتما	نار	بسيط	سعد بن قرط	٦٣٣
تجاوزت	ناره	طويل	مجهول	٩٥٨
ولقد	الدابر	كامل	مجهول	٧٤٣
لأستسهلن	لصاير	طويل	مجهول	٧٧٦
ولست	للكتائر	بسيط	الأعشى	٥٨٤
أقول	الفاخر	سريع	الأعشى	٥١٠
فذلك	فأجدد	طويل	عروة بن الورد	٥٦٣

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
أتيت	والغدير	كامل	مجهول	٨٢٠
جاء	قنر	بسيط	جرير بن عطية	٣١٦
لا يبعدن	الجزر	كامل	خزرق	٥٩٨، ٣٥
التازلين	الأزير	كامل		
لقد ظفر	والأسير	طويل	مجهول	٤٨٠
اطرد	عشر	خفيف	مجهول	٨٥٣
مرت	ناصر	طويل	مجهول	٧٠٦
عسير	ناظر	طويل	مجهول	١٩١
لعمرك	منقر	طويل	الأسود بن يعفر التميمي أو اللعين المنقري	٦٢٨
وقد جعلت	السكر	بسيط	عمرو بن أحمد الباهلي أو أبو حية النميري أو الحكم ابن عبدل	٢٤٤
تعلم	وللكر	طويل	زيد بن سيار	٢٧٣
ياما أميلج	والسمير	بسيط	العرجي أو كثير عزة	٥٦٠
وأيتك	عن عمرو	طويل	لرشيد بن شهاب اليشكري	٤٢٩، ١٥٩
لمن الديار	دهر	كامل	زهير بن أبي سلي	٤٦٣
دعوت	مسور	متقارب	أحمد بن أسد	٤٨٨
إنّ اسرعاً	مكفور	بسيط	أبو زيد الطائي	٢٤١

أول البيت	آخره	بحره	قاتله	رقم الصفحة
بالباعث	الداهير	بسيط	الفرزدق وقيل لأمية ابن أبي الصلت	١١٩
أجنا	الصغير	وافر	مجهول	٣٩٨
وما راعنى	بكير	طويل	معاوية الأسدي	٧٨٩
		(س)		
اعتصم	أمن	خفيف	مجهول	٧٥٥
يامرؤ	يأسى	كامل	الفرزدق	٧٠٠
إذا شق	لابس	طويل	سحيم بن عبد بنى الحسحاس	٤٨٩
فأين	احبس	طويل	مجهول	٦٠٩
		(ص)		
فإن تعدنى	القوارصا	طويل	الأعشى	١٠٤٩
		(ض)		
قضى الله	منمض	طويل	حسين مطير	١٩٢
		(ظ)		
يناك	غائظه	متقارب	طرفة بن العبد	١٨٧، ٢٧
		(ع)		
أكفرا	الرتاعا	وافر	القطامي	٥٢٣
نقالت	زجديعا	طويل	جميل البصري	٤٣٩
كم يجوز	وضعه	رمل	أنس بن زعيم أو أبو الأسود الدؤلي أو عبد الله بن كزيز	٨٥٠
إذا المرء	نقطعا	طويل	الكلبة العربي	٢٢١

أول البيت	آخره	بحره	قاتله	رقم الصفحة
سقاما	تقطعا	طويل	أبو هشام بن زيد الأسلمي	٢٢٣
لا تهين	رفعة	منسرح	الأضيظ السعدي	٧٣٣
عندى	سمما	بسيط	مجهول	١٧٤
يا ابن	سمما	بسيط	مجهول	٧٨٠
وزادنى	منعا	وافر	الأحوص	٥٨١
أنا ابن	وقوعا	وافر	المرار الفقعسي	٦١٨
تمز	تتابع	طويل	مجهول	٢٥٩
توهمت	سابع	طويل	النايفة الذبياني	٨٤٣
إذا قيل	الأصابع	طويل	الفرزدق	٤٧١، ٣٤١
أبا غراشة	الضبع	بسيط	العباس بن مرادس	٢٠٥
ويكى	تصدعوا	كامل	عبد بن الطيب	٣٠٩
فإنك	شوارع	طويل	مجهول	٥٢١
إذا باهلي	للنزع	طويل	الفرزدق	٤٩٥
سيقوا	مصرع	كامل	أبو ذؤيب الهذلي	٥١٩
لما أتى	الخشع	كامل	جرير بن عطية	٤٨٣
أيا شاعرا	تواضع	طويل	الصلتان العبدى	٦٥٣
خليلي	أفاطع	طويل	مجهول	١٦٣
لأنهم	شافع	طويل	حسان بن ثابت	٣٨٩
إذا أنت	ونقع	طويل	قيس بن الخطيم أو النايفة الجعدي أو النايفة الذبياني	٤٤٠

أول البيت	آخره	بحره	قاتله	رقم الصفحة
بالباعث	الداهير	بسيط	الفرزدق وقيل لأمية ابن أبي الصلت	١١٩
أجنا	الصغير	وافر	مجهول	٣٩٨
وما راعنى	بكير	طويل	معاوية الأسدي	٧٨٩
		(س)		
اعتصم	أمن	خفيف	مجهول	٧٥٥
يامرؤ	يأسى	كامل	الفرزدق	٧٠٠
إذا شق	لابس	طويل	سحيم بن عبد بنى الحسحاس	٤٨٩
فأين	احبس	طويل	مجهول	٦٠٩
		(ص)		
فإن تعدنى	القوارصا	طويل	الأعشى	١٠٤٩
		(ض)		
قضى الله	منمض	طويل	حسين مطير	١٩٢
		(ظ)		
يناك	غائظه	متقارب	طرفة بن العبد	١٨٧، ٢٧
		(ع)		
أكفرا	الرتاعا	وافر	القطامي	٥٢٣
نقالت	زجديعا	طويل	جميل البصري	٤٣٩
كم يجوز	وضعه	رمل	أنس بن زعيم أو أبو الأسود الدؤلي أو عبد الله بن كزيز	٨٥٠
إذا المرء	نقطعا	طويل	الكلبة العربي	٢٢١

أول البيت	آخره	بحره	قاتله	رقم الصفحة
سقاما	تقطعا	طويل	أبو هشام بن زيد الأسلمي	٢٢٣
لا تهين	رفعة	منسرح	الأضبط السعدي	٧٣٣
عندى	سما	بسيط	مجهول	١٧٤
يا ابن	سما	بسيط	مجهول	٧٨٠
وزادنى	منعا	وافر	الأحوص	٥٨١
أنا ابن	وقوعا	وافر	المرار الفقعسي	٦١٨
تمز	تتابع	طويل	مجهول	٢٥٩
توهمت	سابع	طويل	النايفة الذبياني	٨٤٣
إذا قبل	الأصابع	طويل	الفرزدق	٤٧١، ٣٤١
أبا غراشة	الضبع	بسيط	العباس بن مرادس	٢٠٥
ويكى	تصدعوا	كامل	عبد بن الطبيب	٣٠٩
فإنك	شوارع	طويل	مجهول	٥٢١
إذا باهلي	للنزع	طويل	الفرزدق	٤٩٥
سيقوا	مصرع	كامل	أبو ذؤيب الهذلي	٥١٩
لما أتى	الخشع	كامل	جرير بن عطية	٤٨٣
أيا شاعرا	تواضع	طويل	الصلتان العبدى	٦٥٣
خليلي	أفاطع	طويل	مجهول	١٦٣
لأنهم	شافع	طويل	حسان بن ثابت	٣٨٩
إذا أنت	ونقع	طويل	قيس بن الخطيم أو النايفة الجعدي أو النايفة الذبياني	٤٤٠

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
ولست	واقع	طويل	مجهول	٦٢٦
تطلع	مطلع	طويل	مجهول	٢٢٢
تَمَلَّ	مولع	طويل	مجهول	٣٩٩
أبن رمانة	هجوع	وافر	عمرو بن معديكرب	٥٥٣
ونبت	شفيفها	طويل	قيس بن الملووح أو الصمة القشيري أو ابن الدعينة أو إبراهيم الصول	٨٢٠
أطوّف	لكاع	وافر	الخطيئة	٦٨٧
لا تجزعي	فاجزعي	كامل	النمر بن تولب	٣٣١، ٣٠٢
لا نسب	الواقع	سريع	أنس بن العباس بن مرادس أو لأبي عامر	٢٦٢
أردت	بلقع	طويل	مجهول	٧٦٦
فما كان	مجمع	مقارب	العباس بن مرداس (ق)	٧٦١
وقالوا	عارف	طويل	مزاحم العتيلي	٢٠٩
بنى غدانة	الخزف	بسيط	مجهول	٢١١
تسقى	الرصيف	بسيط	جرير بن عطية	٥١٣
نعلق	نفائف	طويل	مسكين الدارمي	٦٤٠
من تتقن	شافى	كامل	ابنة مرة الحارثي	٧٢٨
لبس	الشفوف	وافر	ميسون بنت مجدل	٧٨٦
أحمد	معرف	كامل	(ق) قتيلة بنت النضر	٦٥٤

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
ألم تسأل	سماق	طويل	جميل بينة	٧٨٣
يوشك	يوافقها	منسرح	أمية بن أبي الصلت	٢٢٥، ٢٢١
ما كان	الخنق	كامل	قتيلة بنت النضر	٨١١
علس	طليق	طويل	يزيد بن ربيعة الخميري	٤١٣
أين	للتلاقي	خفيف	عبد الله بن همام السلولي	٧٩٨
سرينا	شارق	طويل	مجهول	١٦١
نذر	لم تخلق	كامل	كعب بن مالك	٣٥٩
أننى	الأباريق	بسيط	الأقشير الأسدي	٥٢٤
وانصر	آلك	مجزوء	عبد المطلب بن هاشم	٧٣
فقلت	هالكا	مقارب	عبد الله بن همام السلولي	٢٧٢
خلا الله	عيالكا	طويل	الأعمش	٣٩٩
إن للخير	قبل	رمل	عبد الله بن الزبير	٤٩٧
أيهلدا	وغل	رمل	مجهول	٦٧٨
أراهم	انغزالا	وافر	عمرو بن أحمر الباهلي	٢٨١
فلا مزنة	إيقاها	مقارب	عامر بن جوين الطائي	٣٠٨

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
ولست	واقع	طويل	مجهول	٦٢٦
تطلع	مطلع	طويل	مجهول	٢٢٢
تَمَلَّ	مولع	طويل	مجهول	٣٩٩
أين رحانة	هجوع	وافر	عمرو بن معديكرب	٥٥٣
ونبت	شفيفها	طويل	قيس بن الملووح أو الصمة القشيري أو ابن الدعينة أو إبراهيم الصول	٨٢٠
أطوف	لكاع	وافر	الخطبة	٦٨٧
لا تجزعي	فاجزعي	كامل	النمر بن تولب	٣٣١، ٣٠٢
لا نسب	الواقع	سريع	أنس بن العباس بن مرادس أو لأبي عامر	٢٦٢
أردت	بلقع	طويل	مجهول	٧٦٦
فما كان	مجمع	مقارب	العباس بن مرداس (ق)	٧٦١
وقالوا	عارف	طويل	مزاحم العتيلي	٢٠٩
بني غدانة	الخزف	بسيط	مجهول	٢١١
تسقى	الرصيف	بسيط	جرير بن عطية	٥١٣
نعلق	نفائف	طويل	مسكين الدارمي	٦٤٠
من تتقن	شافى	كامل	ابنة مرة الحارثي	٧٢٨
لبس	الشفوف	وافر	ميسون بنت مجدل	٧٨٦
أحمد	معرق	كامل	(ق) قتيلة بنت النضر	٦٥٤

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
ألم تسأل	سماق	طويل	جميل بينة	٧٨٣
يوشك	يوافقها	منسرح	أمية بن أبي الصلت	٢٢٥، ٢٢١
ما كان	الحنق	كامل	قتيلة بنت النضر	٨١١
علس	طليق	طويل	يزيد بن ربيعة الخميري	٤١٣
أين	للتلحي	خفيف	عبد الله بن همام السلولي	٧٩٨
سرينا	شارق	طويل	مجهول	١٦١
نذر	لم تخلق	كامل	كعب بن مالك	٣٥٩
أننى	الأباريق	بسيط	الأقشير الأسدي	٥٢٤
وانصر	آلك	مجزوء	عبد المطلب بن هاشم	٧٣
فقلت	هالكا	مقارب	عبد الله بن همام السلولي	٢٧٢
خلا الله	عيالكا	طويل	الأعمش	٣٩٩
إن للخير	قيل	رمل	عبد الله بن الزبير	٤٩٧
أيهلدا	وغل	رمل	مجهول	٦٧٨
أراهم	انغزالا	وافر	عمرو بن أحمر الباهلي	٢٨١
فلا مزنة	إنقالها	مقارب	عامر بن جوين الطائي	٣٠٨

رقم الصفحة	قائله	بحره	آخره	أول البيت
٢٥٣	جنوب بنت العجلان	مقارب	التمالا	بأنك
٦٣٧	حرير بن عطية	كامل	لينا	رام
٤٨١	مجهول	كامل	نوالا	الوة
٤١٧، ٢٤٥	مجهول	طويل	موثلا	عهدت
٥١٤	الأعشى بن ميمون	منسرح	نحلا	أنجب
٣١٤	مجهول	بسيط	بطلا	ماعاب
٧٩٠	عامر بن حوين	طويل	أفعله	قلم أر
٢٧٠	ليبد بن ربيعة العامري	طويل	ثاقلا	حسبت
٥٣٢	القلخ بن حزن	طويل	أعقلا	أخا الحرب
٤٠٩	رجل من طيء	بسيط	الأملا	يا صاح
٦٣٦	عمر بن أبي ربيعة	خفيف	رملا	قلت
٥٧٠	أوس بن حجر	طويلا	أثولا	أقيم
٧٢٥	المقنع أو عمرو القيس	كامل	قيلا	قالت
٧٤١	حسان بن ثابت	طويل	بأخيلا	ذريتي
٢٤٧	مجهول	طويل	والخال	وما قصرت
٣٩٧	ليبد العامري	طويل	زائل	الأكال
٢٧٢	زهير بن أبي سلمى	طويل	قاتله	مقلد
٣١٨، ٥٨	الأعشى	بسيط	الرجل	علقتها
٦٦٩	كثير عزة	بسيط	يارجل	ليت التحية
٢١٣	الشنفرى الأزدي	طويل	أعجل	وإن مدت

رقم الصفحة	قائله	بحره	آخره	أول البيت
٥٧٩	مجهول	مقارب	العاذل	ألا حبذا
٤٤٢	الشنفرى	طويل	تفعل	فإن يك
٧٢٦	مجهول	مقارب	يفعل	بمينا
٥٠٣	الفرزدق	كامل	من عل	ولقد سددت
٥٣٠	الأعشى	بسيط	الوعل	كنا طح
٨١٠	الأعشى	بسيط	ننتفل	لئن منيت
٧٦٥	حاتم الطائي أو منصور الثمري أو لرجل من باهلة	طويل	داخل	فاوقدت
٤٠٧	مجزوء الوافر	مجهول	خيل	لمية
٣٤٧	جرير بن عطية الحظفي	طويل	نواصله	فهيها
٩٢٣	ليبد بن ربيعة العامري	طويل	الأنامل	وكل أناس
٤٣٠	مجهول	بسيط	والعمل	استغفر
٣١٥	دعبل الخزاعي	طويل	ولا أهل	ولما أبى
٨٧٦	كثير عزة	طويل	نهل	إذا قلت
١٠٦	ابن ميادة	طويل	كاهله	رأيت
٥٠٢	معن بن أوس	طويل	أول	لعمرك
٧٩٩	مجهول	طويل	محاو	خليلي
٣٨٣، ١٧٨	الكميت بن زيد	طويل	المعول	فيا رب
١٠٠٨	مجهول	طويل	يقرؤها	نهنك

رقم الصفحة	قائله	بحره	آخره	أول البيت
٢٥٣	جنوب بنت العجلان	مقارب	التمالا	بأنك
٦٣٧	حرير بن عطية	كامل	لينا	رام
٤٨١	مجهول	كامل	نوالا	الوة
٤١٧، ٢٤٥	مجهول	طويل	موثلا	عهدت
٥١٤	الأعشى بن ميمون	منسرح	نحلا	أنجب
٣١٤	مجهول	بسيط	بطلا	ماعاب
٧٩٠	عامر بن حوين	طويل	أفعله	فلم أر
٢٧٠	ليبد بن ربيعة العامري	طويل	ثاقلا	حسبت
٥٣٢	القلخ بن حزن	طويل	أعقلا	أخا الحرب
٤٠٩	رجل من طيء	بسيط	الأملا	يا صاح
٦٣٦	عمر بن أبي ربيعة	خفيف	رملا	قلت
٥٧٠	أوس بن حجر	طويلا	أثولا	أقيم
٧٢٥	المقنع أو امرؤ القيس	كامل	قيلا	قالت
٧٤١	حسان بن ثابت	طويل	بأخيلا	ذريتي
٢٤٧	مجهول	طويل	والخال	وما قصرت
٣٩٧	ليبد العامري	طويل	زائل	الأكال
٢٧٢	زهير بن أبي سلمى	طويل	قاتله	مقلد
٣١٨، ٥٨	الأعشى	بسيط	الرجل	علقتها
٦٦٩	كثير عزة	بسيط	يارجل	ليت التحية
٢١٣	الشنفرى الأزدي	طويل	أعجل	وإن مدت

رقم الصفحة	قائله	بحره	آخره	أول البيت
٥٧٩	مجهول	مقارب	العاذل	ألا حبذا
٤٤٢	الشنفرى	طويل	تفعل	فإن يك
٧٢٦	مجهول	مقارب	يفعل	بمينا
٥٠٣	الفرزدق	كامل	من عل	ولقد سددت
٥٣٠	الأعشى	بسيط	الوعل	كنا طح
٨١٠	الأعشى	بسيط	ننتفل	لئن منيت
٧٦٥	حاتم الطائي أو منصور النخعي أو لرجل من باهلة	طويل	داخل	فاوقدت
٤٠٧	مجزوء الوافر	مجزوء	خيل	لمية
٣٤٧	جرير بن عطية الحظفي	طويل	نواصله	فهيها
٩٢٣	ليبد بن ربيعة العامري	طويل	الأنامل	وكل أناس
٤٣٠	مجهول	بسيط	والعمل	استغفر
٣١٥	دعبل الخزاعي	طويل	ولا أهل	ولما أبى
٨٧٦	كثير عزة	طويل	نهل	إذا قلت
١٠٦	ابن ميادة	طويل	كاهله	رأيت
٥٠٢	معن بن أوس	طويل	أول	لعمرك
٧٩٩	مجهول	طويل	محاو	خليلي
٣٨٣، ١٧٨	الكميت بن زيد	طويل	المعول	فيارب
١٠٠٨	مجهول	طويل	يقرؤها	نهنك

أول البيت	آخره	بحره	قاتله	رقم الصفحة
كما خط	يزيد	وافر	أبو حبة النميري	٥١٤
إنا عيونك	الطويل	بسيط	القطامي	١٠٢٣
لئن عاد	أقبلها	طويل	كثير عزة	٧٧٠
علموا	سؤل	خفيف	مجهول	٧٦٧، ٢٥٥
كان	البالي	طويل	امرؤ القيس	٤١٤
وليس	بنبال	طويل	امرؤ القيس	٩٥٥
فنعيم	جمائل	طويل	أبو طالب	٥٧٢
بكيت	وبال	وافر	لرجل من باهلة أو ابن ميادة	٥٩٦
ألا اصطبار	أماحى	بسيط	قيس بن الملوح	٢٦٥
فكونوا	الطحال	وافر	مجهول	٣٧٩
منت لك	حلال	وافر	مجهول	٧٤٤
فساغ	الزلال	وافر	يزيد بن الصعق	٥٠٥
هو يبنى	أماحى	بسيط	مجهول	٣٤٩
كعنية	مأى	وافر	زيد الخير	١٢٦
ثلاثة	عياحى	وافر	الخطيمة	٨٣١
ممن حملن	مهيل	كامل	أبو كبير الهذلي	٥٣٥
وليل	ليتلبي	طويل	امرؤ القيس	٤٦٩
ألا ألقها	بأسلى	طويل	امرؤ القيس	٧٢١
ما أنت	والجدل	بسيط	الفرزدق	١٤٩، ٨٢
فجئت	المتفضل	طويل	امرؤ القيس	٤٢٤، ٣٦٦
مكر	من علي	طويل	امرؤ القيس	٥٠٦

أول البيت	آخره	بحره	قاتله	رقم الصفحة
رشم	جليل	خفيف	جميل بن معمر العنزي	٤٦٩
ألا لا	جمل	طويل	جميل بنينة	١٠٠٢
غدت	مجهول	طويل	مراحم العنزي	٤٥٧
قفا	فحومل	طويل	امرؤ القيس	٧٣٤
فمنلك	محول	طويل	امرؤ القيس	٤٦٨
فرشني	بمسيل	طويل	مجهول	٥١١
(P)				
سلام الله	السلاما	وافر	الأحوص	٦٦٨
أوتوانارى	فلاما	وافر	شعر الضبي أو جدع ابن سنان أو تأبط شرا	٨٥٧
ألا أضحت	أماما	وافر	جرير بن عطية	٧٠٧
فريشى	لما	وافر	جرير بن عطية	٥٠٠
أنا سيف	السنما	وافر	حميد بن محمد الككلي	٦٥٠
ومن لا	نادما	طويل	مجهول	٨٠٤
وقال	المقدما	طويل	العيسى بن مرداس	٥٧٠، ٥٦٢
١٠٦٨				
جزى	واكرما	طويل	الحصين بن القعقاع	٥٦٣
ومن يقرب	هضما	طويل	مجهول	٨٠٧
قليل	مغنا	طويل	حاتم الطائي	٧٢٧
لقي ابني	مغنا	رمل	مجهول	٥٠



أول البيت	آخره	بحره	قاتله	رقم الصفحة
كما خط	يزيد	وافر	أبو حبة النميري	٥١٤
إنا عيونك	الطويل	بسيط	القطامي	١٠٢٣
لئن عاد	أقبلها	طويل	كثير عزة	٧٧٠
علموا	سؤل	خفيف	مجهول	٧٦٧، ٢٥٥
كان	البالي	طويل	امرؤ القيس	٤١٤
وليس	بنبال	طويل	امرؤ القيس	٩٥٥
فنعيم	جمائل	طويل	أبو طالب	٥٧٢
بكيت	وبال	وافر	لرجل من باهلة أو ابن ميادة	٥٩٦
ألا اصطبار	أما لي	بسيط	قيس بن الملوح	٢٦٥
فكونوا	الطحال	وافر	مجهول	٣٧٩
منت لك	حلال	وافر	مجهول	٧٤٤
فساغ	الزلال	وافر	يزيد بن الصعق	٥٠٥
هو يتي	أما لي	بسيط	مجهول	٣٤٩
كعنية	مالي	وافر	زيد الخير	١٢٦
ثلاثة	عيا لي	وافر	الخطيئة	٨٣١
ممن حملن	مهلي	كامل	أبو كبير الهذلي	٥٣٥
وليلي	ليتلبي	طويل	امرؤ القيس	٤٦٩
ألا ألقها	بأسلي	طويل	امرؤ القيس	٧٢١
ما أنت	والجدل	بسيط	الفرزدق	١٤٩، ٨٢
فجئت	المتفضل	طويل	امرؤ القيس	٤٢٤، ٣٦٦
مكر	من علي	طويل	امرؤ القيس	٥٠٦

أول البيت	آخره	بحره	قاتله	رقم الصفحة
رسم	جليل	خفيف	جميل بن معمر العنزي	٤٦٩
ألا لا	جمل	طويل	جميل بنينة	١٠٠٢
غدت	مجهول	طويل	مراحم العنزي	٤٥٧
قفا	فحومل	طويل	امرؤ القيس	٧٣٤
فمنلك	محول	طويل	امرؤ القيس	٤٦٨
فرشني	بمسلي	طويل	مجهول	٥١١
(P)				
سلام الله	السلاما	وافر	الأحوص	٦٦٨
أوتاناري	فلاما	وافر	شعر الضبي أو جدع ابن سنان أو تأبط شرا	٨٥٧
ألا أضحت	أما ما	وافر	جرير بن عطية	٧٠٧
فريشني	لما ما	وافر	جرير بن عطية	٥٠٠
أنا سيف	السنما	وافر	حميد بن محمد الكلبي	٦٥٠
ومن لا	نادما	طويل	مجهول	٨٠٤
وقال	المقدما	طويل	العيسى بن مرداس	٥٧٠، ٥٦٢
١٠٦٨				
جزى	واكرما	طويل	الحصين بن القعقاع	٥٦٣
ومن يقرب	هضما	طويل	مجهول	٨٠٧
قليل	مغنا	طويل	حاتم الطائي	٧٢٧
لقي ابني	مغنا	رمل	مجهول	٥٠

أول البيت	آخره	بحره	قاتله	رقم الصفحة
هماسيدانا	غناهما	طويل	أبو أسيدة الدبيري	٢٧٦
أبعد	عوتما	بسيط	مجهول	٢٨٤
لا تقرين	مظلوما	كامل	ليلى الأخيلية	٢٠٣
عهدت	متيما	طويل	مجهول	٤٢٧
وكت	تستقيما	وافر	زياد الأعجم	٧٧٦
ألا طرقتنا	كلاهما	طويل	أبو النجم الكلابي أو أبو الغمر الكلابي	١٠٤٨
تمرون	حرام	وافر	جرير بن عطية	٣٤١
فإن يهلك	الحرام	وافر	النايفة الذبياني	٨٠٦
إذا هملت	وغرام	طويل	ذو الرمة	٦٥٩
فطلقها	الحسام	وافر	الأحوص	٨٠٨
لقد ولد	وشام	وافر	جرير بن عطية	٣٠٥
حب	لمام	مديد	الطرماح بن حكيم	٥٧٨
وتأخذ	سنام	وافر	النايفة الذبياني	٨٠٦
فليتك	هائم	طويل	مجهول	٧٢٤
وتنصر	حارم	طويل	عمرو بن براقه الهمداني	٤٦٧
وإن أتاه	حرم	بسيط	زهير بن أبي سلمى	٨٠٠
ألا اروعاء	هرم	بسيط	مجهول	٢٦٥
إذا ما	الجراضم	طويل	الوليد بن عقبة أو الفرزدق	٧٩٢

أول البيت	آخره	بحره	قاتله	رقم الصفحة
فقت	حلم	بسيط	زياد بن حمل أو زياد بن منقذ	٦٢٧
هو الجواد	فيظلم	بسيط	زهير بن أبي سلمى	١٠٥١
أظلم	ظلم	كامل	الحارث بن خالد المخزومي	٥٢٢
يلوموني	ألوم	متقارب	أمية بن أبي الصلت أو أحيجة بن الجلاح	٣٠٠
حتى	المفلوم	كامل	ليبد بن ربيعة العامري	٥٢٦
نلم	وعيم	كامل	عمد بن عيسى بن طلحة التيمي أو لمهل بن مالك الكناني أو لرجل من طيء	٢١٦
لعل الله	شريم	وافر	مجهول	٤٤٠
لأنته	عظيم	كامل	الأحطل أو أبو الأسود الدؤلي	٧٨١
فلانغو	مقيم	وافر	أمية بن أبي الصلت	٢٦١
تولى	وحيم	طويل	عبيد الله بن قيس الرقيات	٢٩٩
حتى خضبت	جلمى	كامل	قطري بن الفجاءة	٦٣١
قلما	وغرام	مجهول	مجهول	١٩١
إذا قالت	حنام	وافر	لجيم بن صعب	٧٥٦

أول البيت	آخره	بحره	قاتله	رقم الصفحة
هماسيدانا	غناهما	طويل	أبو أسيدة الدبيري	٢٧٦
أبعد	عوتما	بسيط	مجهول	٢٨٤
لا تقرين	مفلوما	كامل	ليلى الأخيلية	٢٠٣
عهدت	متيما	طويل	مجهول	٤٢٧
وكت	تستقيما	وافر	زياد الأعجم	٧٧٦
ألا طرقتنا	كلأها	طويل	أبو النجم الكلابي أو أبو الغمر الكلابي	١٠٤٨
تمرون	حرام	وافر	جرير بن عطية	٣٤١
فإن يهلك	الحرام	وافر	النايفة الذبياني	٨٠٦
إذا هملت	وغرام	طويل	ذو الرمة	٦٥٩
فطلقها	الحسام	وافر	الأحوص	٨٠٨
لقد ولد	وشام	وافر	جرير بن عطية	٣٠٥
حب	لمام	مديد	الطرماح بن حكيم	٥٧٨
وتأخذ	سنام	وافر	النايفة الذبياني	٨٠٦
فليتك	هائم	طويل	مجهول	٧٢٤
وتنصر	حارم	طويل	عمرو بن براقه الهمداني	٤٦٧
وإن أتاه	حرم	بسيط	زهير بن أبي سلمى	٨٠٠
ألا اروعاء	هرم	بسيط	مجهول	٢٦٥
إذا ما	الجراضم	طويل	الوليد بن عقبة أو الفرزدق	٧٩٢

أول البيت	آخره	بحره	قاتله	رقم الصفحة
فقت	حلُم	بسيط	زياد بن حمل أو زياد بن منقذ	٦٢٧
هو الجواد	فيظلم	بسيط	زهير بن أبي سلمى	١٠٥١
أظلم	ظلم	كامل	الحارث بن خالد المخزومي	٥٢٢
يلوموني	ألوم	متقارب	أمية بن أبي الصلت أو أحيجة بن الجلاح	٣٠٠
حتى	المفلوم	كامل	ليبد بن ربيعة العامري	٥٢٦
نلم	وعيم	كامل	عمد بن عيسى بن طلحة التيمي أو لمهل بن مالك الكناني أو لرجل من طيء	٢١٦
لعل الله	شريم	وافر	مجهول	٤٤٠
لأته	عظيم	كامل	الأحطل أو أبو الأسود الدؤلي	٧٨١
فلانعو	مقيم	وافر	أمية بن أبي الصلت	٢٦١
تولى	وحيم	طويل	عبيد الله بن قيس الرقيات	٢٩٩
حتى خضبت	جلامي	كامل	قطري بن الفجاءة	٦٣١
قلما	وغرام	مجهول	مجهول	١٩١
إذا قالت	حنام	وافر	لجيم بن صعب	٧٥٦

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
فلقد	وأمامي	كامل	قطري بن الفحاة	٤٥٦
لايركن	لجمام	كامل	قطري بن الفحاة	٤٥٨
تخيره	تهامى	وافر	أبو بكر بن الأسود الليثي أو بجير بن عبد الله القشيري	٤٣٥
ذم للنازل	الأيام	كامل	جرير بن عطية	١٣٩
ما هاج	الخيام	سريع	حسان بن ثابت	٧٤٨
وكت	اللهازم	طويل	بجهر	٢٣٧
ولقد	ضمضم	كامل	عترة بن شداد	٤٢٥
علقتها	عزعم	كامل	عترة بن شداد	٤٢٢
فليت	جهنم	طويل	عمر بن أبي ربيعة	٦٢٩
ياصاح	شيمي	بسيط	بجهر	٧٢٦
لأجتنين	حليم	طويل	بجهر	٤٩٢
ولقد	المكرم	كامل	عترة بن شداد	٢٨٢
من يُعَنِّ	والكرم	بسيط	بجهر	١٥٣
ليس	رحم	بسيط	بجهر	٤٨١
فلا تعدد	العدم	طويل	النعمان بن بشير الصحابي	٢٧٠
ماخلتنى	الألم	منسرح	بجهر	٢٦٩
هيا ظبية	سالم	طويل	ذوالرمة	٦٥٣
ويوما	السلم	طويل	أرقم بن علباء أو علباء ابن أرقم اليشكري أو باغث اليشكري	٢٥٦

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
هلا تَمَنَّ	سلم	بسيط	بجهر	٧٢٤
ومهما	تعلم	طويل	زهير بن أبي سلمى	٧٩٦
احفظ	وإن لم	كامل	إبراهيم بن هرمة	٧٩٣
(ن)				
فلذاك	عولان	منسرح	لامرأة من العرب	٦٠٤
جميعهم	وهمدان	بجزوء		
وأنبت	اليمن	متقارب	الأعشى	٢٩٤
رب	سنن	رمل	بجهر	٧٧٩
صاح	مبين	خفيف	بجهر	١٩٠
وصاليات	يؤثنين	سريع	خطام الجاشعي	٤٥٨
باربة	وخرمانا	بسيط	جرير بن عطية	٤٧٨
أقاطن	قطنا	بسيط	بجهر	١٦٤
إذا ما	والعيونا	وافر	الراعي النميري	٣٨٠
فما إن	آخرينا	وافر	فروة بن مسيك المراذي	٢٠٨
وإننا سوف	ومقدرينا	وافر	عمرو بن كلثوم	٤١٨، ٥٢
ألا إن	المؤينا	متقارب	أمية بن أبي الصلت	١٤٨
أجملاً	متجاهلنا	وافر	الكمت الأسدي	٢٨٥
ولم يبق	دانوا	هزج	الفند الزماني	٣٩٥
لك العز	كانن	طويل	بجهر	٣٧٠
يحشر	شؤون	خفيف	بجهر	٢٥٩

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
فلقد	وأمامي	كامل	قطري بن الفحاة	٤٥٦
لايركن	لجسام	كامل	قطري بن الفحاة	٤٥٨
تخيره	تهامى	وافر	أبو بكر بن الأسود الليثي أو بجير بن عبد الله القشيري	٤٣٥
ذم للنازل	الأيام	كامل	جرير بن عطية	١٣٩
ما هاج	الخيام	سريع	حسان بن ثابت	٧٤٨
وكت	اللقاهزم	طويل	بجهر	٢٣٧
ولقد	ضمضم	كامل	عترة بن شداد	٤٢٥
علقتها	عزم	كامل	عترة بن شداد	٤٢٢
فليت	جهنم	طويل	عمر بن أبي ربيعة	٦٢٩
ياصاح	شيمي	بسيط	بجهر	٧٢٦
لأجتنين	حليم	طويل	بجهر	٤٩٢
ولقد	المكرم	كامل	عترة بن شداد	٢٨٢
من يُعَنِّ	والكرم	بسيط	بجهر	١٥٣
ليس	رحم	بسيط	بجهر	٤٨١
فلا تعدد	العدم	طويل	النعمان بن بشير الصحابي	٢٧٠
ماخلتنى	الألم	منسرح	بجهر	٢٦٩
هيا ظبية	سالم	طويل	ذوالرمة	٦٥٣
ويوما	السلم	طويل	أرقم بن علباء أو علباء ابن أرقم اليشكري أو باغث اليشكري	٢٥٦

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
هلا تَمَنَّ	سلم	بسيط	بجهر	٧٢٤
ومهما	تعلم	طويل	زهير بن أبي سلمى	٧٩٦
احفظ	وإن لم	كامل	إبراهيم بن هرمة	٧٩٣
(ن)				
فلذاك	عولان	منسرح	لامرأة من العرب	٦٠٤
جميعهم	وهمدان	بجزوء		
وأنبئت	اليمن	متقارب	الأعشى	٢٩٤
رب	سنن	رمل	بجهر	٧٧٩
صاح	مبين	خفيف	بجهر	١٩٠
وصاليات	يؤثنين	سريع	خطام الجاشعي	٤٥٨
يارب	وخرمانا	بسيط	جرير بن عطية	٤٧٨
أقاطن	قطنا	بسيط	بجهر	١٦٤
إذا ما	والعيونا	وافر	الراعي النميري	٣٨٠
فما إن	آخرينا	وافر	فروة بن مسيك المراذي	٢٠٨
وإننا سوف	ومقدرينا	وافر	عمرو بن كلثوم	٤١٨، ٥٢
ألا إن	المؤينا	متقارب	أمية بن أبي الصلت	١٤٨
أجملاً	متجاهلنا	وافر	الكمت الأسدي	٢٨٥
ولم يبق	دانوا	هزج	الفند الزماني	٣٩٥
لك العز	كانن	طويل	بجهر	٣٧٠
يحشر	شؤون	خفيف	بجهر	٢٥٩

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
قد كان	معيون	كامل	العباس بن مرداس	١٠٤٤
فواظي	يكون	طويل	الأسلمي	
وكان	بنين	وافر	الأفوه الأودي	٢٤٢، ٦٠
			سعيد بن قيس	١٠٢
			الهمذاني أو لأحد	
درس	فالسويان	كامل	أبناء علي	
تذكر	داني	وافر	ليد بن ربيعة العامري	٦٨٦
وحملت	يدان	طويل	مجهول	٤٩٤
			عسرة بن حزام	٨٩٠
			العنزي	
-	ابتلاي	وافر	مجهول	٨٤
من يفعل	مثلان	بسيط	حسان بن ثابت أو	٨٠٣
			ابنه عبد الرحمن أو	
			كعب بن مالك أو	
			الأحوص	
قفانك	أزمان	طويل	امرؤ القيس	٤٦٣
حيثما	الأزمان	خفيف	مجهول	٧٩٨
الأرب	أبوان	طويل	لبعض أزد المسراة	٤٧١
			أو لعمرو الجني	
يازيديا	هوان	خفيف	مجهول	٦٩٠
فقلت	داعيان	وافر	الأعشى أو الخطيعة	٧٨١
			أو دنار بن شيبان	
			أو الفسزدق أو	
			ربيعة بن عشم	

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
أخى	الإحزن	بسيط	مجهول	١٢٢
انا ابن	العمدان	طويل	الحكيم بن حكيم	٢٥٠
			الطائي	
لولا	للظعن	بسيط	مجهول	١٧٥
إن يفتيا	بغنى	بسيط	مجهول	٤٨٠
أيها	مبنى	رمل	مجهول	١٢٨
ومن حمد	يحمدونى	وافر	حاتم الطائي	
حاشى	والدين	بسيط	الفرزدق	٤٠١
وما عليك	تعودنى	بسيط	لرجل من بني كلاب	٢٩٣
عرفنا	آخرين	وافر	جرير بن عطية	١٠٣
وماذا	الأربعين	وافر	سحيم الرياحي	١٠٣
			(هـ)	
إذا رضيت	رضاها	وافر	للحقيف العقيلي	٤٥٤
عهدت	هواها	وافر	مجهول	٥٠
وقد	عاديا	طويل	عبد يغوث بن	١٠٤٦
علمت			وقاص الحارثي	
كان بنى	بازيا	طويل	القطامي	٧٤٠
رضيت	راضيا	طويل	أمية بن أبي الصلت	٦٦١
خبير	ملغيا	طويل	رجل من طيء	١٦٤
فيا راكبا	تلاحيا	طويل	عبد يغوث بن	٦٦٤
			وقاص الحارثي	

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
قد كان	معيون	كامل	العباس بن مرداس	١٠٤٤
فواظي	يكون	طويل	الأسلمي	
وكان	بنين	وافر	الأفوه الأودي	٢٤٢، ٦٠
			سعيد بن قيس	١٠٢
			الهمذاني أو لأحد	
درس	فالسويان	كامل	أبناء علي	
تذكر	داني	وافر	ليد بن ربيعة العامري	٦٨٦
وحملت	يدان	طويل	مجهول	٤٩٤
			عسرة بن حزام	٨٩٠
			العنزي	
-	ابتلاي	وافر	مجهول	٨٤
من يفعل	مثلان	بسيط	حسان بن ثابت أو	٨٠٣
			ابنه عبد الرحمن أو	
			كعب بن مالك أو	
			الأحوص	
قفانك	أزمان	طويل	امرؤ القيس	٤٦٣
حيثما	الأزمان	خفيف	مجهول	٧٩٨
الأرب	أبوان	طويل	لبعض أزد المسراة	٤٧١
			أو لعمرو الجني	
يازيديا	هوان	خفيف	مجهول	٦٩٠
فقلت	داعيان	وافر	الأعشى أو الحطيئة	٧٨١
			أو دنار بن شيبان	
			أو الفسزدق أو	
			ربيعة بن عشم	

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
أخى	الإحزن	بسيط	مجهول	١٢٢
انا ابن	العمدان	طويل	الحكيم بن حكيم	٢٥٠
			الطائي	
لولا	للظعن	بسيط	مجهول	١٧٥
إن يفتيا	بغنى	بسيط	مجهول	٤٨٠
أيها	مبنى	رمل	مجهول	١٢٨
ومن حمد	يحمدونى	وافر	حاتم الطائي	
حاشى	والدين	بسيط	الفرزدق	٤٠١
وما عليك	تعودنى	بسيط	لرجل من بني كلاب	٢٩٣
عرفنا	آخرين	وافر	جرير بن عطية	١٠٣
وماذا	الأربعين	وافر	سحيم الرياحي	١٠٣
			(هـ)	
إذا رضيت	رضاها	وافر	للحقيف العقيلي	٤٥٤
عهدت	هواها	وافر	مجهول	٥٠
وقد	عاديا	طويل	عبد يغوث بن	١٠٤٦
علمت			وقاص الحارثي	
كان بنى	بازيا	طويل	القطامي	٧٤٠
رضيت	راضيا	طويل	أمية بن أبي الصلت	٦٦١
خبير	ملغيا	طويل	رجل من طيء	١٦٤
فيا راكبا	تلاحيا	طويل	عبد يغوث بن	٦٦٤
			وقاص الحارثي	

رقم الصفحة	قائله	بحره	أول البيت	آخره
٢١٤	مجهول	طويل	تعر	واقيا
٢٠٩	مجهول	طويل	بأهبة	مواليا
٤٩٦	عبد الله بن معاوية	طويل	كلانا	تثانيا
	أو المغيرة بن حنساء			
	أو الأبيد الرياحي			
	أو سيار بن هيرة			

رقم الصفحة	قائله	بحره	أول البيت	آخره
٩٥٩	رؤبة بن المعاج	رجز	ومهم	أرجاءه
	مشطور			
٨٨١	أبو مقدم الراجز	رجز	ينشب	واللهاء
	مشطور			
	(أ)			
٩٧٠	رؤبة بن المعاج	رجز	مثل	القصب
	مشطور			
٨٩٢	مجهول	رجز	باعمر	نسبا
	مشطور			
٧١٦	أحد بني هيم	رجز	وا باني	الزرنب
	مشطور			
٥١٢		رجز	ولاعدنا	صب
	مشطور			
	(ب)			
٩٦٦	أبو النجم	رجز	كادت	أمت
٦٥٧	سالم بن دارة أو الأحوص	رجز	يا أنهر	يا أنا
	مشطور			
٣٢٠	رؤبة بن المعاج	رجز	ليت	فاشعريت
٨٤١	نفع بن طارق	رجز	كلّف	حجنت



رقم الصفحة	قائله	بحره	أول البيت	آخره
٢١٤	مجهول	طويل	تعر	واقيا
٢٠٩	مجهول	طويل	بأهبة	مواليا
٤٩٦	عبد الله بن معاوية	طويل	كلانا	تثانيا
	أو المغيرة بن حنساء			
	أو الأبيد الرياحي			
	أو سيار بن هيرة			

رقم الصفحة	قائله	بحره	أول البيت	آخره
٩٥٩	رؤبة بن المعاج	رجز	ومهم	أرجاءه
	مشطور			
٨٨١	أبو مقدم الراجز	رجز	ينشب	واللهاء
	مشطور			
	(أ)			
٩٧٠	رؤبة بن المعاج	رجز	مثل	القصب
	مشطور			
٨٩٢	مجهول	رجز	باعمر	نسبا
	مشطور			
٧١٦	أحد بني هيم	رجز	وا باني	الزرنب
	مشطور			
٥١٢		رجز	ولاعدنا	صب
	مشطور			
	(ب)			
٩٦٦	أبو النجم	رجز	كادت	أمت
٦٥٧	سالم بن دارة أو الأحوص	رجز	يا أنهر	يا أنا
	مشطور			
٣٢٠	رؤبة بن المعاج	رجز	ليت	فاشعريت
٨٤١	نفع بن طارق	رجز	كلف	حجنت

أول البيت آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
(ج)			
عزال	رجز	مجهول	١٠٠٩
المطعمان	بالمشج	مشطور	
أم صبي	دارج	رجز	٦٤٤
		جندب بن عمرو	
		مشطور	
(ح)			
نحن	ملحاحا	رجز	
		رؤية بن المعاج أو	
		أبو حرب أو ليلي	
		الأخيلية	
ياتاق	فستويما	رجز	٧٧٩
		أبو النجم	
(د)			
ما للجمال	وئيدا	رجز	٢٩٨
		الزباء	
		مشطور	
قدنى	قدى	رجز	١٢٩
		حميد الأرقط أو أبو	
		مشطور	
يضحك	المنشد	رجز	٤٥٨
		المعاج	
(ر)			
لايد	السفر	رجز	٨٨٠
		مجهول	
		مشطور	
من أمكم	ظفر	رجز	٣٦٧
		مجهول	
		مشطور	

أول البيت آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
انا ابن	النفز	رجز	٩٦٣
		فدكي المنصري أو	
		مشطور	
		عبد الله بن مارية	
		الطائي	
لمت	ابنكر	رجز	٩٥٥
أقسم	عمز	رجز	٦١٧
		بعض الأعراب	
		مشطور	
فيها عيائل	ونز	رجز	٩١٢
		حكيم بن معية	
		مشطور	
		الربعي	
فيها الغلمان	فرا	رجز	٦٧٠
		مجهول	
		مشطور	
أطرق	القرى	رجز	٦٥٩
إني إذن	أطرا	رجز	٧٧١
		رؤية بن المعاج	
		مشطور	
بلال	الأخير	رجز	٥٨٢
		مجهول	
		مشطور	
جاري	عذيري	رجز	٦٩٨
		للمعاج	
		مشطور	
باعد	قصورها	رجز	
		أبو النجم	
(س)			
إني رأيت	أمسا	رجز	٧٥٥
		المعاج	
		مشطور	

أول البيت آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
(ج)			
عزال	رجز	مجهول	١٠٠٩
المطعمان	بالمشج	مشطور	
أم صبي	دارج	رجز	٦٤٤
		جندب بن عمرو	
		مشطور	
(ح)			
نحن	ملحاحا	رجز	
		رؤية بن المعاج أو	
		أبو حرب أو ليلي	
		الأخيلية	
ياتاق	فستريما	رجز	٧٧٩
		أبو النجم	
(د)			
ما للجمال	وئيدا	رجز	٢٩٨
		الزباء	
		مشطور	
قدنى	قدى	رجز	١٢٩
		حميد الأرقط أو أبو	
		مشطور	
يضحك	المنشد	رجز	٤٥٨
		المعاج	
(ر)			
لايد	السفر	رجز	٨٨٠
		مجهول	
		مشطور	
من أمكم	ظفر	رجز	٣٦٧
		مجهول	
		مشطور	

أول البيت آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
انا ابن	النفز	رجز	٩٦٣
		فدكي المنصري أو	
		مشطور	
		عبد الله بن مارية	
		الطائي	
لمت	ابنكر	رجز	٩٥٥
أقسم	عمز	رجز	٦١٧
		بعض الأعراب	
		مشطور	
فيها عيائل	ونز	رجز	٩١٢
		حكيم بن معية	
		مشطور	
		الرعي	
في الغلمان	فرا	رجز	٦٧٠
		مجهول	
		مشطور	
أطرق	القرى	رجز	٦٥٩
إني إذن	أطرا	رجز	٧٧١
		رؤية بن المعاج	
		مشطور	
بلال	الأخير	رجز	٥٨٢
		مجهول	
		مشطور	
جاري	عذيري	رجز	٦٩٨
		للمعاج	
		مشطور	
باعد	قصورها	رجز	
		أبو النجم	
(س)			
إني رأيت	أمسا	رجز	٧٥٥
		المعاج	
		مشطور	

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
عمائرًا	حسًا	رجز	المعاج	٧٥٥
		مشطور		
ويلدة	العيس	رجز	عامر بن الحارث "جران المود"	٣٨٦
ياليتي	أنيس	رجز	عامر بن الحارث	٢٤٨
			أو المعاج	
إذ ذهب	ليسي	رجز	رؤية	١٢٥
		مشطور		
			(ط)	
جاءوا	قط	رجز	للمعاج	٥٩٤
		مشطور		
			(ع)	
مال	فالطجع	رجز	منظور الأسدي	١٠٠٩
		مشطور		
أما ترى	لامعًا	رجز	بجهول	٤٩٠
إذا ظلت	أجمعا	رجز	بجهول	٦٠٥
		مشطور		
وهي	وأصبغ	رجز	حميد الأرقط	٨٦٣
		مشطور		
إنك إن	تصرع	رجز	جرير بن عبد الله	٨٠١
		مشطور	اليجلي أو عمرو	
			بن خثارم العجلي	

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
يا ابنة	الهمي	رجز	أبو النجم المحلي	٦٨٣
		مشطور		
			(ق)	
جمعتها	سائق	رجز	رؤية بن المعاج	١٤٧
			(ك)	
يا أبنا	عساكا	رجز	رؤية أو أبوه	٦٨٤
		مشطور		
وكتت	وحدكا	رجز	عبد الله بن عبد	٤٨٧
		مشطور	الأعلى القرشي	
إليك	حناك	رجز	حميد الأرقط	٤٤٣
		مشطور		
يا أبها	دونكا	رجز		٧٢٠
		مشطور		
يا أبها	يحمد ونكا	رجز	لبعض بن أسيد بن عمرو أو لامرأة من مازن	٣٢٨
			(ل)	
ولا ترى	حلائلا	رجز	رؤية بن المعاج أو	٤٤٢
		مشطور	المعاج	
أرمض	علة	رجز	أبو ثروان	٩٦٩
		مشطور		

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
عجائزاً	حساً	رجز	المعاج	٧٥٥
		مشطور		
ويلدة	العيس	رجز	عامر بن الحارث "جران المود"	٣٨٦
ياليتي	أنيس	رجز	عامر بن الحارث	٢٤٨
			أو المعاج	
إذ ذهب	ليسي	رجز	رؤية	١٢٥
		مشطور		
			(ط)	
جاءوا	قط	رجز	للمعاج	٥٩٤
		مشطور		
			(ع)	
مال	فالطجع	رجز	منظور الأسدي	١٠٠٩
		مشطور		
أما ترى	لامعاً	رجز	بجهول	٤٩٠
إذا ظلت	أجمعا	رجز	بجهول	٦٠٥
		مشطور		
وهي	وأصبغ	رجز	حميد الأرقط	٨٦٣
		مشطور		
إنك إن	تصرع	رجز	جرير بن عبد الله	٨٠١
		مشطور	اليجلي أو عمرو	
			بن خثارم العجلي	

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
يا ابنة	الهمي	رجز	أبو النجم المحلي	٦٨٣
		مشطور		
			(ق)	
جمعتها	سائق	رجز	رؤية بن المعاج	١٤٧
			(ك)	
يا أبنا	عساكا	رجز	رؤية أو أبوه	٦٨٤
		مشطور		
وكتت	وحدكا	رجز	عبد الله بن عبد	٤٨٧
		مشطور	الأعلى القرشي	
إليك	حناك	رجز	حميد الأرقط	٤٤٣
		مشطور		
يا أبها	دونكا	رجز		٧٢٠
		مشطور		
يا أبها	يحمد ونكا	رجز	لبعض بني أسيد بن عمرو أو لامرأة من مازن	٣٢٨
			(ل)	
ولا ترى	حلاطلا	رجز	رؤية بن المعاج أو	٤٤٢
		مشطور	المعاج	
أرمض	علة	رجز	أبو ثروان	٩٦٩
		مشطور		

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
مالك	رمله	رجز	مجهول	٣٩١
أنت	بليل	رجز	أم عقيل بن أبي طالب	٢٠٢
يا سعد	فاتزل	رجز	بعض ولد جرير أو عبد الله بن رواحة	٦٨٠
في جنة	عن غلي	رجز	أبو النعم العجلي	٦٨٦
		مشطور	(م)	
بابه	ظلم	رجز	رؤية	٩٥
علقت	الديم	رجز	مجهول	٥٠٩
فأنه أهل	يوكرما	رجز	أبو حيان الفقمسي	١٠٥٥
		مشطور		
متى تقول	وقاسما	رجز	هدبة بن خثرم العذري	٢٨٦
لا ينسك	معتصما	رجز	مجهول	٦١٢
بحسه شيئا	يعلمسا	رجز	مساور العيسى أو	٧٢٧
	معمسا	مشطور	أبو حيان الفقمسي أو الصنّاج أو جديني	
إني	ألمّا	رجز	عيسى أو ابن جبابه	
		مشطور	أبو خراش الهذلي أو أمية بن أبي الصلت	٦٧٢

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
بل بلد	قنّم	رجز	رؤية بن المعاج	٤٦٧
		مشطور		
كان	عصام	رجز	مجهول	٥١٥
أو الفأ	الحصى	رجز	المعاج	٧٠٥
		مشطور		
ما برئت	العم	رجز	مجهول	٣٠٦
		(ن)		
قالت	وإن	رجز	رؤية بن المعاج	٨٠٩
		مشطور		
حتى تراها	وكان	رجز	الأغلب العجلي	٦١٢
		مشطور	أو عظام الحاشمي	
قد كنت	حسانا	رجز	رؤية بن المعاج	٥٢٧
		مشطور		
أعرف	والعينانا	مشطور	رؤية بن المعاج	١٠٥
		الرجز	أو لرجل من بني ضبة	
مخافة	والليانا	رجز	رؤية بن المعاج	٥٢٧
		مشطور		
قالت	إسرائيونا	رجز	بعض الأعراب	٢٨٧
إنك	يدعوني	رجز	مجهول	٤٨٨
		مشطور		

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
مالك	رمله	رجز	مجهول	٣٩١
أنت	بليل	رجز	أم عقيل بن أبي طالب	٢٠٢
يا سعد	فاتزل	رجز	بعض ولد جرير أو عبد الله بن رواحة	٦٨٠
في جنة	عن فلي	رجز	أبو النعم العجلي	٦٨٦
		مشطور	(م)	
بابه	ظلم	رجز	رؤية	٩٥
علقت	الديم	رجز	مجهول	٥٠٩
فأنه أهل	يوكرما	رجز	أبو حيان الفقمسي	١٠٥٥
		مشطور		
متى تقول	وقاسما	رجز	هدية بن خشرم العذري	٢٨٦
لا ينسك	معتصما	رجز	مجهول	٦١٢
يحسه شيئا	يعلمسا	رجز	مساور العيسى أو	٧٢٧
	معمسا	مشطور	أبو حيان الفقمسي أو الصنّاج أو جديني	
إني	ألمّا	رجز	عيسى أو ابن جبابه	
		مشطور	أبو خراش الهذلي أو أمية بن أبي الصلت	٦٧٢

أول البيت	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
بل بلد	قنّم	رجز	رؤية بن المعاج	٤٦٧
		مشطور		
كان	عصام	رجز	مجهول	٥١٥
أو القأ	الحصى	رجز	المعاج	٧٠٥
		مشطور		
ما برئت	العم	رجز	مجهول	٣٠٦
		(ن)		
قالت	وإن	رجز	رؤية بن المعاج	٨٠٩
		مشطور		
حتى تراها	وكان	رجز	الأغلب العجلي	٦١٢
		مشطور	أو عظام الحاشمي	
قد كنت	حسانا	رجز	رؤية بن المعاج	٥٢٧
		مشطور		
أعرف	والعينانا	مشطور	رؤية بن المعاج	١٠٥
		الرجز	أو لرجل من بني ضبة	
مخافة	والليانا	رجز	رؤية بن المعاج	٥٢٧
		مشطور		
قالت	إسرائيونا	رجز	بعض الأعراب	٢٨٧
إنك	يدعوني	رجز	مجهول	٤٨٨
		مشطور		

رقم الصفحة	قاتله	بحره	آخره	أول البيت
٢٠٤	مجهول	رجز	إتلاها	من لُدَّ
٣٩٨	مشطور	رجز	أهاها	عدا سليبي
٣٨١	ذو الرمة	رجز	عيناها	فعلفتها
٧١٧	رؤبة بن المعجاج أو مشطور أبو النجم	رجز	واها	واها
٢٣٨	رؤبة أو لأعرابي	رجز	المصي	أو تحلفي
٧٩٥	مجهول	طويل	آتيا	وإنك
٦٥٥	ابن قيس الرقيات	كامل	يارزّيه	تبيكهم
٧٦٠	الفرزدق	رجز	يُمليها	قد عجت
	مشطور		مقلوليا	لما رأته

## أنصاف أبيات

رقم الصفحة	قاتله	بحره	آخره	أول البيت
٦٩٨	مجهول	وافر	أعائشُ	
٤٢٤	مجهول	كامل	وهم	
٢٢٥	مجهول	كامل	فأعدت	
١٠٤٤		كامل	كأنها	
٧٤٨		طويل	وعمرأ	
٧٩	مجهول	طويل	وقالت	
٤٧١	مجهول	وافر	وقالوا	



رقم الصفحة	قاتله	بحره	آخره	أول البيت
٢٠٤	مجهول	رجز	إتلاها	من لُدْ
٣٩٨	مشطور	رجز	أهاها	عدا سليبي
٣٨١	ذو الرمة	رجز	عيناها	فعلفتها
٧١٧	رؤبة بن المعجاج أو مشطور أبو النجم	رجز	واها	واها
٢٣٨	رؤبة أو لأعرابي	رجز	المصي	أو تحلفي
٧٩٥	مجهول	طويل	آتيا	وإنك
٦٥٥	ابن قيس الرقيات	كامل	يارزّيه	تبيكهم
٧٦٠	الفرزدق	رجز	يُمليها	قد عجت
	مشطور		مقلوليا	لما رأته

## أنصاف أبيات

رقم الصفحة	قاتله	بحره	آخره	أول البيت
٦٩٨	مجهول	وافر	أعائش	أعائش
٤٢٤	مجهول	كامل	وهم	وهم
٢٢٥	مجهول	كامل	فأعدت	فأعدت
١٠٤٤		كامل	كأنها	كأنها
٧٤٨		طويل	وعمرأ	وعمرأ
٧٩	مجهول	طويل	وقالت	وقالت
٤٧١	مجهول	وافر	وقالوا	وقالوا

فهرس الأعلام  
 مؤلف: (الشيخ) الشيخ  
 (الشيخ) الشيخ

- لبراهيم بن القيس: ٣٣٠، ٢٩٠، ٢٨٠، ٢٧٠، ٢٦٠، ٢٥٠، ٢٤٠، ٢٣٠، ٢٢٠، ٢١٠، ٢٠٠، ١٩٠، ١٨٠، ١٧٠، ١٦٠، ١٥٠، ١٤٠، ١٣٠، ١٢٠، ١١٠، ١٠٠، ٩٠، ٨٠، ٧٠، ٦٠، ٥٠، ٤٠، ٣٠، ٢٠، ١٠، ٠
- ٧١، ٦٤، ٦٠
- أبي بن كعب: ٨٤٨
- أحمد بن حنبل: ٦٤، ٢٩، ٢٨
- أحمد بن سليمان الكاتب: ٧٢، ١٨
- الأعمش: ٤٣٩، ٣٢٤، ٣٠٦، ٢٦٤، ٢٢٥، ٤١٠، ٣٩٠، ٣٦٠، ٣١٠، ٣٠٠، ٢٩٠، ٢٨٠، ٢٧٠، ٢٦٠، ٢٥٠، ٢٤٠، ٢٣٠، ٢٢٠، ٢١٠، ٢٠٠، ١٩٠، ١٨٠، ١٧٠، ١٦٠، ١٥٠، ١٤٠، ١٣٠، ١٢٠، ١١٠، ١٠٠، ٩٠، ٨٠، ٧٠، ٦٠، ٥٠، ٤٠، ٣٠، ٢٠، ١٠، ٠
- الأخواني: ٦٠
- الأعمش: ٧٦٢، ٦٩٧
- أمية بن أبي الصلت: ٦٦١
- ابن الأثير: ١٠١٦
- أنس بن مالك: ١٠٣٥
- أيوب الكحال: ٢٥
- ابن البارزي: ١٧
- بدر الدين "ابن الناطم": ٥٩٠، ٥٧٠، ٥٦٠، ٥٤٠، ٥٣٠، ٥٢٠، ٥١٠، ٥٠٠، ٤٩٠، ٣٧٠، ١٩٠، ١٧٠
- البرقي: ١٠٦١
- بروكلمان: ٩
- بكر أبو زيد: ٤٨
- تايبط شرأ: ١٣٤
- التنوكي: ٦٤، ٤٣



- الرماضي: ٤٣٩،١٢١،٣٦
- ابن الزبير: ١١٦٠
- الزجاج: ٩٩٦،٨٥٢،٦٧٦،٣٦،١٥
- الزجاجي: ١٥
- زحل: ٧٥٣
- زفر: ٧٥٣
- الزخشي: ٨١٧،٦١٦،٣٨٧،٣٦،٣٥،١٦،١٥
- أبو زيد: ٩٥
- السخاوي: ١٤،١٣
- ابن السراج: ٣٤،١٥
- سعيد الأفقاني: ١٧
- ابن السكيت: ٣٦
- سيبويه: ٤٨٢،٣٩٥،٣٣٣،٣١٠،٣٠٧،٢٢٣،١٥٦،١٥٢،٣٦،٣٤،١٥
- ٥٧٣، ٦٧٤، ٥٧٥، ٦٨٠، ٦٩٧، ٦٩٥، ٦٨٠، ٧٥٩، ٧٥٧، ٧٠١، ٦٩٧، ٦٩٥، ٦٨٠، ٧٧٠، ٨١٣، ٩٩٠، ٩٨٣، ٩٧٨، ٩٥٤، ٩٥٢، ٨٤٦، ٨٤١
- السوراني: ٨٨٥، ٥٧٥، ٢٨٤، ٣٦، ١٥
- السيوطي: ١٣، ١٢
- شاب قرنها: ١٣٤
- الشاطبي: ١٦
- الشافعي: ٢٨٠، ٦٤، ٢٨
- ابن الشحنة: ٢٥
- الشلوين: ٣٦، ١٥، ١٣، ١١

- ابن تيمية: ٦٤، ٢٧
- ثابت بن خيار: ١٣، ١١
- ثعلب: ٦٦٥، ٣٦، ١٥
- الجرجاني: ٦١٧، ٣٧٧، ٦١
- الجرمي: ٦٧٤، ٣٦، ١٥
- ابن الجوزي: ١٣، ١٢، ١١
- أبو جعفر: ٣٧٤
- ابن جعوان: ٢٠
- ابن جني: ١٥
- الجوهري: ٨٩٦، ٥٠٧، ٥٠٤
- ابن الحاجب: ٧٤٦، ١٦، ١٥
- حاجي خليفة: ٤٧، ٤٣
- ابن حجر: ٢٤
- حفص: ٧٨٨
- حزمة: ٥١٧، ١٩٣
- أبو حيان: ٤٩، ٤٢، ٣٨، ٣٦، ١٧
- ابن خروف: ١٥
- الخليل: ٧٦٣، ٦٧٤، ١٦٦، ٣٦، ٣٤
- الهمامي: ٩
- ابن الهيثم: ١٥
- ابن ذكوان: ٧٣٢
- الذهبي: ٤٧

- الرماضي: ٤٣٩،١٢١،٣٦
- ابن الزبير: ١١٦٠
- الزجاج: ٩٩٦،٨٥٢،٦٧٦،٣٦،١٥
- الزجاجي: ١٥
- زحل: ٧٥٣
- زفر: ٧٥٣
- الزخشي: ٨١٧،٦١٦،٣٨٧،٣٦،٣٥،١٦،١٥
- أبو زيد: ٩٥
- السخاوي: ١٤،١٣
- ابن السراج: ٣٤،١٥
- سعيد الأقفاني: ١٧
- ابن السكيت: ٣٦
- سيبويه: ٤٨٢،٣٩٥،٣٣٣،٣١٠،٣٠٧،٢٢٣،١٥٦،١٥٢،٣٦،٣٤،١٥
- ٥٧٣، ٦٧٤، ٥٧٥، ٦٨٠، ٦٩٧، ٦٩٥، ٦٨٠، ٧٥٩، ٧٥٧، ٧٠١، ٦٩٧، ٦٩٥، ٦٨٠، ٧٧٠، ٨١٣، ٩٩٠، ٩٨٣، ٩٧٨، ٩٥٤، ٩٥٢، ٨٤٦، ٨٤١
- السوراني: ٨٨٥، ٥٧٥، ٢٨٤، ٣٦، ١٥
- السيوطي: ١٣، ١٢
- شاب قرنها: ١٣٤
- الشاطبي: ١٦
- الشافعي: ٢٨٠، ٦٤، ٢٨
- ابن الشحنة: ٢٥
- الشلوين: ٣٦، ١٥، ١٣، ١١

- ابن تيمية: ٦٤، ٢٧
- ثابت بن خيار: ١٣، ١١
- ثعلب: ٦٦٥، ٣٦، ١٥
- الجرجاني: ٦١٧، ٣٧٧، ٦١
- الجرمي: ٦٧٤، ٣٦، ١٥
- ابن الجوزي: ١٣، ١٢، ١١
- أبو جعفر: ٣٧٤
- ابن جعوان: ٢٠
- ابن جني: ١٥
- الجوهري: ٨٩٦، ٥٠٧، ٥٠٤
- ابن الحاجب: ٧٤٦، ١٦، ١٥
- حاجي خليفة: ٤٧، ٤٣
- ابن حجر: ٢٤
- حفص: ٧٨٨
- حزمة: ٥١٧، ١٩٣
- أبو حيان: ٤٩، ٤٢، ٣٨، ٣٦، ١٧
- ابن خروف: ١٥
- الخليل: ٧٦٣، ٦٧٤، ١٦٦، ٣٦، ٣٤
- الهمامي: ٩
- ابن الدخان: ١٥
- ابن ذكوان: ٧٣٢
- الذهبي: ٤٧

- [illegible]

- |  |   |
|--|---|
| أبو صادق: ١٤   | — |
| الصاغاني: ١٩٨  | — |
| الصفدي: ١٢٤٩   | — |
| أبو الصقر: ١٣  | — |
| صلاح الدين: ١٢   | — |
| صهيب: ٨١٦  | — |
| أبو طلحة: ٧٨٤  | — |
| عائشة <small>عليها السلام</small> : ١٠١٧   | — |
| عاصم: ١٠٦٥، ١٠٥٦   | — |
| ابن عامر: ١٠١٢، ١٠١٤، ١٠١٨، ١٠٦٥، ١٠٦٦   | — |
| ابن عباس: ٢٨١، ١٦٠   | — |
| عبد الحميد محمد عبد الحميد: ١٩   | — |
| عبد الرحمن بن أبي بكر: ٢٣  | — |
| أبو عبيدة: ٢٢٩   | — |
| عز الدين بن الأصناف: ٢٠  | — |
| ابن عساكر: ١٢  | — |
| ابن عصفور: ٣٦٥، ٣٨٤، ٥٤٠، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، |   |



- نجم الدين مكرم: ١٤
- النعماني: ٤٧، ٢٥
- ابن هشام: ٦٠، ٣٦
- ابن يمين: ١٥٤، ١٤
- يونس: ٩٥٢، ٧٣١، ٣٨٩، ٣٦
- اليوناني: ٤٩

- ٥٨٠، ٥٧٧، ٥٧٦، ٥٧٠، ٥٥٨، ٥٤٠، ٥٠٦، ٤٩٣، ٤٨٧، ٤٨٦
- ٧٧٢، ٧٧٠، ٧٦٢، ٧٥٧، ٦٦٥، ٦٤٩، ٦٣٨، ٦٣٢، ٦٢١، ٦٢٠، ٥٩٧
- ٨٣٥، ٨٢٩، ٨١٧، ٨١٧، ٨١٢، ٨١٠، ٧٩١، ٧٨٨، ٧٧٦، ٧٧٤، ٧٧٣
- ٨٦٧، ٨٦٠، ٨٥٧، ٨٥٦، ٨٥٢، ٨٥١، ٨٤٧، ٨٤٦، ٨٤٥، ٨٤٣، ٨٣٨
- ٩٣٨، ٩٠٢، ٩٠٠، ٨٩٥، ٨٩١، ٨٨٧، ٨٨٠، ٨٧٦، ٨٧٥، ٨٧٤، ٨٧١
- ٩٠٣، ٩٠١، ٩٨٣، ٩٨١، ٩٨٠، ٩٧٩، ٩٧٨، ٩٧٦، ٩٤٥، ٩٤٢
- ١٠٥٨، ١٠٥٧، ١٠٤٧، ١٠٢٨، ١٠٢٦، ١٠١٥، ١٠١٢، ١٠٠٥، ١٠٠٤
- ١٠٦٢، ١٠٦١، ١٠٦٠
- المبرد: ٩٢١، ٧٥٧، ٦٨٠، ٦٧٤، ٥٧٤، ٤٨٢، ٣٩٤، ٣٦٠، ٣٥٠، ١٥
- محمد بن أبي بكر بن القيم: ٦٤، ٧١، ٢٨، ٢٦، ٤
- محمد بن طولون: ٩
- محمد كامل بركات: ١٩
- عبي الدين بن الجوزي: ٢٤
- ابن مسعود: ٨٤٨
- ابن مضاء: ١٥
- ابن معطي: ٧٥، ١٦
- ابن منلق: ٤٧، ٢٥
- المقرئ: ١٤، ٩
- ابن مكي: ٢٤
- منصور البجلي: ٢٥
- الناصر بن يعقوب: ١١
- نافع: ١٠٥٦، ٧٦٢، ٥١٨، ٢٢٩، ١٢٩



- نجم الدين مكرم: ١٤
- النعماني: ٤٧، ٢٥
- ابن هشام: ٦٠، ٣٦
- ابن يمين: ١٥٤، ١٤
- يونس: ٩٥٢، ٧٣١، ٣٨٩، ٣٦
- اليوناني: ٤٩

- ٥٨٠، ٥٧٧، ٥٧٦، ٥٧٠، ٥٥٨، ٥٤٠، ٥٠٦، ٤٩٣، ٤٨٧، ٤٨٦
- ٧٧٢، ٧٧٠، ٧٦٢، ٧٥٧، ٦٦٥، ٦٤٩، ٦٣٨، ٦٣٢، ٦٢١، ٦٢٠، ٥٩٧
- ٨٣٥، ٨٢٩، ٨١٧، ٨١٧، ٨١٢، ٨١٠، ٧٩١، ٧٨٨، ٧٧٦، ٧٧٤، ٧٧٣
- ٨٦٧، ٨٦٠، ٨٥٧، ٨٥٦، ٨٥٢، ٨٥١، ٨٤٧، ٨٤٦، ٨٤٥، ٨٤٣، ٨٣٨
- ٩٣٨، ٩٠٢، ٩٠٠، ٨٩٥، ٨٩١، ٨٨٧، ٨٨٠، ٨٧٦، ٨٧٥، ٨٧٤، ٨٧١
- ٩٠٣، ٩٠١، ٩٨٣، ٩٨١، ٩٨٠، ٩٧٩، ٩٧٨، ٩٧٦، ٩٤٥، ٩٤٢
- ١٠٥٨، ١٠٥٧، ١٠٤٧، ١٠٢٨، ١٠٢٦، ١٠١٥، ١٠١٢، ١٠٠٥، ١٠٠٤
- ١٠٦٢، ١٠٦١، ١٠٦٠
- المبرد: ٩٢١، ٧٥٧، ٦٨٠، ٦٧٤، ٥٧٤، ٤٨٢، ٣٩٤، ٣٦٠، ٣٥٠، ١٥
- محمد بن أبي بكر بن القيم: ٦٤، ٧١، ٢٨، ٢٦، ٤
- محمد بن طولون: ٩
- محمد كامل بركات: ١٩
- عبي الدين بن الجوزي: ٢٤
- ابن مسعود: ٨٤٨
- ابن مضاء: ١٥
- ابن معطي: ٧٥، ١٦
- ابن منلق: ٤٧، ٢٥
- المقرئ: ١٤، ٩
- ابن مكي: ٢٤
- منصور البجلي: ٢٥
- الناصر بن يعقوب: ١١
- نافع: ١٠٥٦، ٧٦٢، ٥١٨، ٢٢٩، ١٢٩

فهرس الأهم والتبائن والطوائف  
 (فهرس الأهم والتبائن والطوائف)

- بنو أسد: ١٤٤
- الإفرنج: ١١
- أهل الحجاز: ١٠٦٦، ٩٩١، ٨٣٦، ٧٥٦، ٦٦٢، ٢٠٧، ١٣٩
- التار: ٢٦، ١٢
- عجم: ١٠٤٤، ٨٣٦، ٧٥٧، ٧٥٥، ٣٨٧، ٣٨٦، ٣٢١، ٢٠٧، ١٤٢، ١٣٩
- ١٠٦٦
- جمع: ٧٥٣
- دتل: ٧٥٢
- ربيعة: ٥٠١
- بنو سليم: ٢٨٧
- شر: ٧٥٢
- الصليبين: ١٢
- العجم: ٧٥٠
- العرب: ١٠٩٩، ٥٦٧، ٥٥٤، ٢٨٥، ٢٩٩، ٢٨٧، ١٠٩، ٨٨، ٧١، ٤١، ١٧
- ٨٩٢، ٨٧٨، ٨٤٥، ٨٣٩، ٨٢١، ٧٦٨، ٧٥١، ٧٥٠، ٧٤٧، ٧٤٦، ٦٨٤
- ١٠٤٤، ٩٤٤، ٩٣٨، ٩٣٧، ٨٩٣
- عقيل: ٤٤٠
- قریش: ١١٤
- قضاعة: ١٠٠٨
- المسلمین: ١١
- المغاربة: ١٢

فهرس الأهم والتبائن والطوائف  
 (فهرس الأهم والتبائن والطوائف)

- بنو أسد: ١٤٤
- الإفرنج: ١١
- أهل الحجاز: ١٠٦٦، ٩٩١، ٨٣٦، ٧٥٦، ٦٦٢، ٢٠٧، ١٣٩
- التار: ٢٦، ١٢
- عجم: ١٠٤٤، ٨٣٦، ٧٥٧، ٧٥٥، ٣٨٧، ٣٨٦، ٣٢١، ٢٠٧، ١٤٢، ١٣٩
- ١٠٦٦
- جمع: ٧٥٣
- دتل: ٧٥٢
- ربيعة: ٥٠١
- بنو سليم: ٢٨٧
- شر: ٧٥٢
- الصليبين: ١٢
- العجم: ٧٥٠
- العرب: ١٠٩٩، ٥٠٦٧، ٥٠٥٤، ٢٨٥، ٢٩٩، ٢٨٧، ١٠٩، ٨٨، ٧١، ٤١، ١٧
- ٨٩٢، ٨٧٨، ٨٤٥، ٨٣٩، ٨٢١، ٧٦٨، ٧٥١، ٧٥٠، ٧٤٧، ٧٤٦، ٦٨٤
- ١٠٤٤، ٩٤٤، ٩٣٨، ٩٣٧، ٨٩٣
- عقيل: ٤٤٠
- قریش: ١١٤
- قضاعة: ١٠٠٨
- المسلمین: ١١
- المغاربة: ١٢

- |                         |   |
|-------------------------|---|
| أصبهان: ٧٤٨             | - |
| الأندلس: ١٢٠١، ١٢٠٢     | - |
| باب الصغير: ٤٣          | - |
| البصرة: ٩٥٦             | - |
| بعلبك: ١٣٤، ١٣٥         | - |
| بغداد: ٢٦               | - |
| البيت: ١٦٠              | - |
| التنمرية: ٤٧٤، ٤٧٥      | - |
| تركيا: ٦٢               | - |
| الثيا: ١٦٠              | - |
| الجامعة الإسلامية: ٥    | - |
| الجامع الأموي: ٤٧٤، ٤٧٥ | - |
| جامعة أم القرى: ٦١      | - |
| جامع جراح: ٤٣           | - |
| جامع ابن صلحان: ٢٥      | - |
| جامع للزعة: ٤٣          | - |
| الجامع للعمور: ١٤       | - |
| جيان: ٤٧٤، ٤٧٥          | - |
| الحجاز: ٢٧              | - |
| حروراء: ٩٥٦             | - |
| حضر موت: ١٣٤            | - |

- هذیل: ۱۴۴، ۴۴۱، ۵۱۹
- بنو یربوع: ۵۱۷

## الطوائف

- [illegible]

- |                         |   |
|-------------------------|---|
| أصبهان: ٧٤٨             | - |
| الأندلس: ١٢٠١، ١٢٠٢     | - |
| باب الصغير: ٤٣          | - |
| البصرة: ٩٥٦             | - |
| بعلبك: ١٣٤، ١٣٥         | - |
| بغداد: ٢٦               | - |
| البيت: ١٦٠              | - |
| التنمرية: ٤٧٤، ٤٧٥      | - |
| تركيا: ٦٢               | - |
| الثيا: ١٦٠              | - |
| الجامعة الإسلامية: ٥    | - |
| الجامع الأموي: ٤٧٤، ٤٧٥ | - |
| جامعة أم القرى: ٦١      | - |
| جامع جراح: ٤٣           | - |
| جامع ابن صلحان: ٢٥      | - |
| جامع للزعة: ٤٣          | - |
| الجامع للعمور: ١٤       | - |
| جيان: ٤٧٤، ٤٧٥          | - |
| الحجاز: ٢٧              | - |
| حروراء: ٩٥٦             | - |
| حضر موت: ١٣٤            | - |

- هذیل: ۱۴۴، ۴۴۱، ۵۱۹
- بنو یربوع: ۵۱۷

## الطوائف

- [illegible]



- حلب: ١٤٠١٣، ١٢
- حماة: ١٤٠١٢
- حوران: ٢٣
- دمشق: ١٤٠١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١
- الرقي: ٩٥٦
- الشام: ٢٦، ١٢
- الصادرة: ٤٧، ٢٥
- صنعاء: ٩٥٦
- العقبة: ١٦٠
- قاسيون: ٢٠
- القاهرة: ٧٦
- الكعبة: ١٦٠
- المدرسة الجوزية: ٢٦
- المدينة المنورة: ١٦٠، ٦
- مركز البحث العلمي: ٦١
- مرو: ٩٥٦
- مصر: ٢٦
- المغرب: ٧٦، ٧٢
- مكتبة أحمد الثالث: ٦١
- مكتبة مكة المكرمة: ٦٢

## المصادر والمراجع

- إشارة التعيين في تراجم النحويين واللفظيين:
- لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق الدكتور: عبد المجيد دياب، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، شركة الطباعة العربية السعودية.
- الأخباه والنظائر في النحو للسيوطي:
- تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥هـ.
- الإصاغة في تمييز الصحابة لأبي حجر المسقلاني:
- دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأصول في النحو لابن السراج:
- تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ - ١٩٨٥هـ.
- إعراب القرآن لابن جعفر النحاس:
- تحقيق: الدكتور زهير غازي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ، عالم الكتب.
- الأعلام خير الدين الزركلي:
- الطبعة الثالثة، بيروت، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- أعلام الموقعين لابن قيم الجوزية:
- دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.
- أعمال الأعلام لسان الدين الخطيب:
- أليني، بروفنسال، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٥٦م.
- الأمالي الشجرية:
- لابن الشجرى، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

- إملأ ما قُرَّ به الرحمن للعكبري:  
دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ - ١٩٧٩م.
- إنباء الرواة على أنباء النحاة:  
جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف:  
لأبي البركات الأنباري النحوي، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:  
لاين هشام الاتصاري، مع تعليق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب:  
تحقيق: الدكتور موسى بنأي العلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.
- إيضاح المكنون:  
في الذيل على كشف الظنون، مكتبة المتن، بيروت.
- البداية والنهاية لابن كثير:  
تحقيق: لفيق من الأساتذة منهم: الدكتور أحمد أبو ملح، والدكتور علي نجيب عطوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة:  
لعمد الفتح القاضي، دار الأرقم للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

- بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي:  
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان:  
دار المعارف بمصر، ١٩٧٥م.
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي:  
دار الكتب العلمية، بيروت.
- النيسرة والتذكرة للصيمري:  
تحقيق: الدكتور فحي أحمد مصطفى، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك:  
تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- تفسير الجوهري:  
تحقيق: خالد عبد الرحمن العك ومروان سوار، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- تفسير القرآن العظيم لابن كثير:  
دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.
- التكملة لأبي علي الفارسي:  
تحقيق: كاظم بحر المرجان، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.



- إملأ ما قُرن به الرحمن للعكبري:  
دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ - ١٩٧٩م.
- إنباء الرواة على أنباء النحاة:  
جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف:  
لأبي البركات الأنباري النحوي، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:  
لاين هشام الاتصاري، مع تعليق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب:  
تحقيق: الدكتور موسى بنأي العلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.
- إيضاح المكنون:  
في الذيل على كشف الظنون، مكتبة المتن، بيروت.
- البداية والنهاية لابن كثير:  
تحقيق: لفيق من الأساتذة منهم: الدكتور أحمد أبو ملح، والدكتور علي نجيب عطوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة:  
لعمد الفتح القاضي، دار الأرقم للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

- بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي:  
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان:  
دار المعارف بمصر، ١٩٧٥م.
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي:  
دار الكتب العلمية، بيروت.
- النيسرة والتذكرة للصيمري:  
تحقيق: الدكتور فحي أحمد مصطفى، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك:  
تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- تفسير الجوهري:  
تحقيق: خالد عبد الرحمن العك ومروان سوار، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- تفسير القرآن العظيم لابن كثير:  
دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.
- التكملة لأبي علي الفارسي:  
تحقيق: كاظم بحر المرجان، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي:  
تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى والثانية، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- جامع البيان في تفسير القرآن، محمد جرير الطبري:  
دار المعرفة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- الجمل في النحو للزجاجي:  
تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الجنى الداني في حروف المعاني:  
لحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: الدكتور طه عسّس، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٣٩٦هـ.
- حاشية محمد علي الصبان على شرح الأشتوني:  
طبع دار الفكر، بيروت.
- حجة القراءات، لأبي زهرة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة:  
تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- خزائن الأدب وليس لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي:  
تحقيق: عبدالسلام هارون، مطبعة اللثني، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الحصان، لابن جني:  
تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- دائرة المعارف الإسلامية:  
بطرس البستاني، بيروت، مطبعة المعارف.

- المدارس في تاريخ المدارس:  
لعبد القادر النعيمي، تحقيق: جعفر الحسني، دمشق، ١٣٧٠هـ.
- الدرر اللوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي:  
كردستان بالجمالية، ١٣٢٨هـ.
- ديوان إبراهيم بن هرمة:  
تحقيق: محمد حبار الميبد، الآداب بالتحف، ١٣٨٨هـ.
- ديوان الأخطل:  
تحقيق: أنطون صالحوني، بيروت، ١٨٩١م.
- ديوان الأحشى:  
تحقيق: رودلف جابر، فينا، ١٩٢٧م.
- ديوان امرئ القيس:  
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المعارف، ١٩٥٨م.
- ديوان جران العود:  
دار الكتب، ١٣٥٠هـ.
- ديوان جرير:  
الصابوي، ١٣٥٣هـ.
- ديوان جميل:  
تحقيق: حسين نصار، دار مصر، ١٣٨٢هـ.
- ديوان حسان بن ثابت:  
شرح البرقوق، الرحمانية، ١٣٤٧هـ.
- ديوان الخطينة:  
بشرح السكري، التقدم، ١٣٢٣هـ.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي:  
تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى والثانية، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- جامع البيان في تفسير القرآن، محمد جرير الطبري:  
دار المعرفة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- الجمل في النحو للزجاجي:  
تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الجنى الداني في حروف المعاني:  
لحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: الدكتور طه عسّس، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٣٩٦هـ.
- حاشية محمد علي الصبان على شرح الأشتوني:  
طبع دار الفكر، بيروت.
- حجة القراءات، لأبي زهرة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة:  
تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- خزائن الأدب وليس لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي:  
تحقيق: عبدالسلام هارون، مطبعة اللّمني، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الحصائص، لابن جني:  
تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- دائرة المعارف الإسلامية:  
بطرس البستاني، بيروت، مطبعة المعارف.

- المدارس في تاريخ المدارس:  
لعبد القادر النعيمي، تحقيق: جعفر الحسني، دمشق، ١٣٧٠هـ.
- الدرر اللوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي:  
كردستان بالجمالية، ١٣٢٨هـ.
- ديوان إبراهيم بن هرمة:  
تحقيق: محمد حبار الميّد، الآداب بالتحف، ١٣٨٨هـ.
- ديوان الأخطل:  
تحقيق: أنطون صالحوني، بيروت، ١٨٩١م.
- ديوان الأحشى:  
تحقيق: رودلف جابر، فينا، ١٩٢٧م.
- ديوان امرئ القيس:  
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المعارف، ١٩٥٨م.
- ديوان جران العود:  
دار الكتب، ١٣٥٠هـ.
- ديوان جرير:  
الصابوي، ١٣٥٣هـ.
- ديوان جميل:  
تحقيق: حسين نصار، دار مصر، ١٣٨٢هـ.
- ديوان حسان بن ثابت:  
شرح البرقوق، الرحمانية، ١٣٤٧هـ.
- ديوان الخطينة:  
بشرح السكري، التقدم، ١٣٢٣هـ.

- ديوان حميد بن غور:  
تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب، ١٣٦٩هـ.
- ديوان ذي الرمة:  
تحقيق: كارليل هنري هيس، كمبردج، ١٩١٩م.
- ديوان رؤبة:  
جمع وليم بن الورد ليسك، ١٩٠٣م.
- ديوان أبي زيد الطائي:  
تحقيق: نوري حمودي القيس، المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى:  
دار الكتب، ١٣٦٣م.
- ديوان طرفة بن العبد:  
بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي، قازان، ١٩٠٩م.
- ديوان العباس الأحنف:  
تحقيق: عاتكة الخورجي، دار الكتب، ١٣٧٣م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات:  
تحقيق: محمد نجم، بيروت، ١٣٧٨هـ.
- ديوان الفرزدق:  
الصاوي، ١٣٥٤هـ.
- ديوان كثير عزة:  
بغاية هنري بيرس، الجزائر، ١٩٢٨م.
- ديوان الكميت:  
تحقيق: داود سلوم، النعمان، بغداد، ١٩٦٩م.

- ديوان ليبد بن ربيعة:  
تحقيق: إحسان عيسى، الكويت، ١٩٦٢م.
- ديوان النابغة الذبياني:  
الوهبية، ١٢٩٣هـ.
- ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب:  
مطبعة السنة المحمدية، بيروت، ١٣٧٢هـ.
- رصف الماني في شرح حروف المعاني للمالقي:  
تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- سر صناعة الإعراب لابن جني:  
تحقيق: الدكتور حمسن هندلوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- السلوك لمعرفة دول الملوك:  
للمقرئزي، تحقيق: محمد مصطفى زيادة، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٥٦م.
- متن الوملي:  
تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، وأحمد محمد شاكر، دار الدعوة، استنبول ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- متن الدارمي:  
دار الدعوة، استنبول، ١٤٠١ - ١٩٨١م.
- متن أبي داود:  
دار الدعوة، استنبول ١٤٠١ - ١٩٨١م.

- ديوان حميد بن غور:  
تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب، ١٣٦٩هـ.
- ديوان ذي الرمة:  
تحقيق: كارليل هنري هيس، كمردج، ١٩١٩م.
- ديوان رؤبة:  
جمع وليم بن الورد ليسك، ١٩٠٣م.
- ديوان أبي زيد الطائي:  
تحقيق: نوري حمودي القيس، المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى:  
دار الكتب، ١٣٦٣م.
- ديوان طرفة بن العبد:  
بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي، قازان، ١٩٠٩م.
- ديوان العباس الأحنف:  
تحقيق: عاتكة الخورجي، دار الكتب، ١٣٧٣م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات:  
تحقيق: محمد نجم، بيروت، ١٣٧٨هـ.
- ديوان الفرزدق:  
الصاوي، ١٣٥٤هـ.
- ديوان كثير عزة:  
بغاية هنري بيرس، الجزائر، ١٩٢٨م.
- ديوان الكميت:  
تحقيق: داود سلوم، النعمان، بغداد، ١٩٦٩م.

- ديوان ليبد بن ربيعة:  
تحقيق: إحسان عيسى، الكويت، ١٩٦٢م.
- ديوان النابغة الذبياني:  
الوهبية، ١٢٩٣هـ.
- ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب:  
مطبعة السنة المحمدية، بيروت، ١٣٧٢هـ.
- رصف الماني في شرح حروف المعاني للمالقي:  
تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- سر صناعة الإعراب لابن جني:  
تحقيق: الدكتور حمسن هندلوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- السلوك لمعرفة دول الملوك:  
للمقرئزي، تحقيق: محمد مصطفى زيادة، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٥٦م.
- متن الوملي:  
تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، وأحمد محمد شاكر، دار الدعوة، استانبول ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- متن الدارمي:  
دار الدعوة، استانبول، ١٤٠١ - ١٩٨١م.
- متن أبي داود:  
دار الدعوة، استانبول ١٤٠١ - ١٩٨١م.

- متن ابن ماجه: دار الدعوة، استنبول، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- متن النسائي: بشرح جلال الدين السيوطي، دار الدعوة، استنبول، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- شذرات الذهب لابن العماد: الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٠هـ.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناطم: تحقيق: الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
- شرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد الازهري، طبع دار الفكر، بيروت.
- شرح جمل الزجاجة لابن عصفور الاشيلي: تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة للوصل، ١٤٠٢ - ١٩٨٢م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي: تحقيق: الأساتذة محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد عبي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري: مطبعة التقدم، القاهرة، الطبعة الخامسة عشرة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- شرح ابن عقيل ليهاء الدين عبد الله بن عقيل: تحقيق: محمد عبي الدين، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة، الطبعة الخامسة عشرة، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.

- شرح الكافية للرضي: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ - ١٩٧٩م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك: تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ، دار المأمون للتراث.
- شرح كتاب سيويه، للسوياتي: نسخة ميكروفيلمية، فيها جزآن من الشرح، مخفولة بالجامعة الإسلامية، ورقمها ٦٢٢٠
- شرح الفصل لابن يعيش: عالم الكتب، بيروت.
- صحيح البخاري: دار الدعوة، استنبول، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- صحيح مسلم: تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الدعوة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- طبقات الشافعية للسبكي: تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، وعمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى الباني الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م.
- طبقات النحاة واللغويين: لتقي الدين بن قاضي شهبة، تحقيق: محسن غياض، مطبعة النعمان النحف، ١٩٧٣م - ١٩٧٤م.
- العبر في خبر من غبر، للنهجي: تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- متن ابن ماجه: دار الدعوة، استنبول، ١٤٠١-١٩٨١م.
- متن النسائي: بشرح جلال الدين السيوطي، دار الدعوة، استنبول، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- شذرات الذهب لابن العماد: الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٠هـ.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناطم: تحقيق: الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
- شرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد الازهري، طبع دار الفكر، بيروت.
- شرح جمل الزجاجة لابن عصفور الاشيلي: تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة للوصل، ١٤٠٢-١٩٨٢م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي: تحقيق: الأساتذة محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد عبي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري: مطبعة التقدم، القاهرة، الطبعة الخامسة عشرة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- شرح ابن عقيل ليهاء الدين عبد الله بن عقيل: تحقيق: محمد عبي الدين، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة، الطبعة الخامسة عشرة، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.

- شرح الكافية للرضي: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ - ١٩٧٩م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك: تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ، دار المأمون للتراث.
- شرح كتاب سيويه، للسوياتي: نسخة ميكروفيلمية، فيها جزآن من الشرح، مخفظة بالجامعة الإسلامية، ورقمها ٦٢٢٠
- شرح الفصل لابن يعيش: عالم الكتب، بيروت.
- صحيح البخاري: دار الدعوة، استنبول، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- صحيح مسلم: تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الدعوة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- طبقات الشافعية للسبكي: تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، وعمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى الباني الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م.
- طبقات النحاة واللغويين: لتقي الدين بن قاضي شهبة، تحقيق: محسن غياض، مطبعة النعمان النحف، ١٩٧٣م - ١٩٧٤م.
- العبر في خبر من غبر، للنهجي: تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري: بعناية ج برجمسراسر، الطبعة الأولى، ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.
- فتح القدير للشوكاني: الناشر: محفوظ العلمي، بيروت.
- في أصول النحو لسعيد الأفغاني: دار الفكر، بيروت، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
- القاموس المحيط للفيروزآبادي: شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري: مطبعة السعادة بمصر، الطبعة التاسعة ١٣٧٧هـ.
- ابن القيم حياته وآثاره: لأبي بكر بن عبد الله أبو زيد، مطابع دار الهلال، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
- الكافية في النحو لابن الحاجب: تحقيق: الدكتور طارق نجم عبد الله، الناشر: مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- الكتاب لسيبويه: تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٧م، الطبعة الثانية.
- الكشف للزمخشري: تحقيق: محمد الصادق قمحاري، مطبعة البابي الحلبي، بمصر، الطبعة الأخيرة، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- كشف الظنون لحاجي خليفة: لسان العرب لابن منظور: مطابع كوستانسوماس، القاهرة.
- مجمع الأمثال للميداني: تحقيق: محمد عي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- اختص لابن جني: تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلي، المجلس الأعلى للثون الإسلامية.
- مختارات ابن الشجري: تحقيق: محمود حسن زنتي، مطبعة الاعتماد، القاهرة، ١٣٤٤، الطبعة الأولى.
- مرآة الجنان: للباغي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، طبعة الثانية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي: تحقيق: الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
- المساعد على تسهيل الفوائد: تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر، بدمشق، ١٤٠٠ - ١٩٨٠م.



- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري: بعناية ج برجمسراسر، الطبعة الأولى، ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.
- فتح القدير للشوكاني: الناشر: محفوظ العلمي، بيروت.
- في أصول النحو لسعيد الأفغاني: دار الفكر، بيروت، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
- القاموس المحيط للفيروزآبادي: شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري: مطبعة السعادة بمصر، الطبعة التاسعة ١٣٧٧هـ.
- ابن القيم حياته وآثاره: لأبي بكر بن عبد الله أبو زيد، مطابع دار الهلال، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
- الكافية في النحو لابن الحاجب: تحقيق: الدكتور طارق نجم عبد الله، الناشر: مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- الكتاب لسيبويه: تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٧م، الطبعة الثانية.
- الكشف للزمخشري: تحقيق: محمد الصادق قمحاري، مطبعة البابي الحلبي، بمصر، الطبعة الأخيرة، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- كشف الظنون لحاجي خليفة: لسان العرب لابن منظور: مطابع كوستانسوماس، القاهرة.
- مجمع الأمثال للميداني: تحقيق: محمد عي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- اختص لابن جني: تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلي، المجلس الأعلى للثون الإسلامية.
- مختارات ابن الشجري: تحقيق: محمود حسن زنتي، مطبعة الاعتماد، القاهرة، ١٣٤٤، الطبعة الأولى.
- مرآة الجنان: للباغي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، طبعة الثانية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي: تحقيق: الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
- المساعد على تسهيل الفوائد: تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر، بدمشق، ١٤٠٠ - ١٩٨٠م.

- مسند أحمد بن حنبل:  
دار الدعوة، استانبول، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- معاني القرآن لأبي زكريا الفراء:  
عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- معاني القرآن للأخفش الأوسط:  
تحقيق: الدكتور: فائق فارس، دار البشير، دار الأصل، الطبعة الثانية  
١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- معجم البلدان، لياقوت الحموي:  
دار صادر، دار بيروت للطباعة ١٩٧٥.
- معجم شواهد العربية:  
تأليف عبد السلام هارون، مطابع الدجوى، القاهرة، الطبعة الأولى،  
١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة:  
دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- معجم المصنفين للنوكي:  
مطبعة وزكرفاف طياره، بيروت، ١٣٤٤هـ.
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، للنبوي:  
نشر الدكتور: أ.ى. ونسلك، ١٩٣٦م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم:  
وضع محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب المصرية، ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م.
- معني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري:  
تحقيق: الدكتور: مازن المبارك، ومحمد علي رحمه الله، دار نشر الكتب  
الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- المقتصد في شرح الإيضاح:  
لمعد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد  
للنشر، ١٩٨٢م.
- المقتضب لأبي العباس المبرد:  
طبع عالم الكتب، بيروت.
- المقرب لابن عصفور:  
تحقيق: أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوري، مطابع المعاني، بغداد، الطبعة  
الأولى، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- المنهل الصافي:  
مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٧٥هـ، تحقيق: أحمد يوسف نجماني.
- المهذب في القراءات العشر:  
للدكتور: محمد سالم محسن، دار الأنوار للطباعة، القاهرة، الطبعة الثانية،  
١٣٨٩هـ - ١٩٧٨م.
- موطأ الإمام مالك:  
دار الدعوة، استانبول، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- نتائج الفكر في النحو، للسبيلي:  
تحقيق: الدكتور: محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام للطبع والنشر والتوزيع،  
الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
- الوجوم الزاهرة لابن عمري بردى:  
طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب مطابع كوستاتسوماس، القاهرة.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري:  
دار الكتب العلمية، بيروت.

- مستند أحمد بن حنبل:  
دار الدعوة، استانبول، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- معاني القرآن لأبي زكريا الفراء:  
عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- معاني القرآن للأخفش الأوسط:  
تحقيق: الدكتور: فائق فارس، دار البشير، دار الأصل، الطبعة الثانية  
١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- معجم البلدان، لياقوت الحموي:  
دار صادر، دار بيروت للطباعة ١٩٧٥.
- معجم شواهد العربية:  
تأليف عبد السلام هارون، مطابع الدجوى، القاهرة، الطبعة الأولى،  
١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة:  
دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- معجم المصنفين للنوكي:  
مطبعة وزكرفاف طياره، بيروت، ١٣٤٤هـ.
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، للنبوي:  
نشر الدكتور: أ.ى. ونسلك، ١٩٣٦م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم:  
وضع محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب المصرية، ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م.
- معني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري:  
تحقيق: الدكتور: مازن المبارك، ومحمد علي رحمه الله، دار نشر الكتب  
الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- المقتصد في شرح الإيضاح:  
لمعد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد  
للنشر، ١٩٨٢م.
- المقتضب لأبي العباس المبرد:  
طبع عالم الكتب، بيروت.
- المقرب لابن عصفور:  
تحقيق: أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوري، مطابع المعاني، بغداد، الطبعة  
الأولى، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- المنهل الصافي:  
مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٧٥هـ، تحقيق: أحمد يوسف نجماني.
- المهذب في القراءات العشر:  
للدكتور: محمد سالم محسن، دار الأنوار للطباعة، القاهرة، الطبعة الثانية،  
١٣٨٩هـ - ١٩٧٨م.
- موطأ الإمام مالك:  
دار الدعوة، استانبول، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- نتائج الفكر في النحو، للسبيلي:  
تحقيق: الدكتور: محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام للطبع والنشر والتوزيع،  
الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
- الوجوه الزاهرة لابن عمير بردى:  
طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب مطابع كوستاتسوماس، القاهرة.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري:  
دار الكتب العلمية، بيروت.

- نفع الطيب، للمقري:  
تحقيق إحسان عباس، طبع دار صادر بيروت، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر:  
لأبي السعادات ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد مالزاي، وعمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة الإسلامية.
- نيل الأوطار للشوكاني:  
دار الجليل، بيروت، ١٩٧٣م.
- همع الفوامع شوح جمع الجوامع:  
جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- الوافي بالوفيات، للصفدي:  
بعتابة س. ديلزنيغ وهلموت ريتز، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع:  
لعبد الفتاح القاضي، الناشر: مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- وفيات الأعيان لابن خلكان:  
دار صادر، بيروت، فهرست واد القاضي، وعز الدين أحمد موسى، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

رَفَعُ  
 جبر (الرحيم) القحطاني  
 (المكي) (الروزي)  
**الفهرس العام لموضوعات الكتاب**  
**أولا : الدراسة**

رقم الصفحة	الموضوع
٣	تقديم .....
	القسم الأول
	الفصل الأول: ابن مالك، وفيه اثنا عشر مبحثاً:
٩	المبحث الأول: نسبه وكنيته ولقبه .....
١٠	المبحث الثاني: أسرته .....
١٠	المبحث الثالث: مولده .....
١٠	المبحث الرابع: دراسته في الأندلس .....
١١	المبحث الخامس: رحلته وأثرها فيه .....
١٣	المبحث السادس: شيوخه .....
١٤	المبحث السابع: مذهبه النحوي .....
١٥	المبحث الثامن: منهجه .....
١٧	المبحث التاسع: تلاميذه .....
١٨	المبحث العاشر: مصنفاته .....
١٩	المبحث الحادي عشر: أعلامه .....
٢٠	المبحث الثاني عشر: وفاته .....
	الفصل الثاني: إبراهيم بن قيم الجوزية، وفيه تسعة مباحث:
٢٣	المبحث الأول: نسبه وكنيته ولقبه .....

- نفع الطيب، للمقري:  
تحقيق إحسان عباس، طبع دار صادر بيروت، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر:  
لأبي السعادات ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد مالزاي، وعمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة الإسلامية.
- نيل الأوطار للشوكاني:  
دار الجليل، بيروت، ١٩٧٣م.
- همع الفوامع شوح جمع الجوامع:  
جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- الوافي بالوفيات، للصفدي:  
بعتابة س. ديلزنيغ وهلموت ريتز، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع:  
لعبد الفتاح القاضي، الناشر: مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- وفيات الأعيان لابن خلكان:  
دار صادر، بيروت، فهرست واد القاضي، وعز الدين أحمد موسى، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

رَفَعُ  
 جبر (الرحمى) الرَّحْمَنِي  
 (رُكِّنَ) (فِي) (الْمَوْزُونِ)

**الفهرس العام لموضوعات الكتاب**

**أولاً : الدراسة**

رقم الصفحة	الموضوع
٣	تقديم .....
	القسم الأول
	الفصل الأول: ابن مالك، وفيه اثنا عشر مبحثاً:
٩	المبحث الأول: نسبه وكنيته ولقبه .....
١٠	المبحث الثاني: أسرته .....
١٠	المبحث الثالث: مولده .....
١٠	المبحث الرابع: دراسته في الأندلس .....
١١	المبحث الخامس: رحلته وأثرها فيه .....
١٣	المبحث السادس: شيوخه .....
١٤	المبحث السابع: مذهبه النحوي .....
١٥	المبحث الثامن: منهجه .....
١٧	المبحث التاسع: تلاميذه .....
١٨	المبحث العاشر: مصنفاته .....
١٩	المبحث الحادي عشر: أعلامه .....
٢٠	المبحث الثاني عشر: وفاته .....
	الفصل الثاني: إبراهيم بن قيم الجوزية، وفيه تسعة مباحث:
٢٣	المبحث الأول: نسبه وكنيته ولقبه .....

رقم الصفحة	الموضوع
٤٨	المبحث الثالث: مكانة الكتاب العلمية .....
٥٩	المبحث الرابع: نقد الكتاب .....
٦١	المبحث الخامس: نسخته للمعتمد عليها في تحقيقه ...
٦٣	خاتمة .....
<b>ثانياً: موضوعات المخطوط</b>	
٧١	خطبة الشارح .....
٧٧	الكلام وما يتألف منه .....
٨٦	المعرب والمبني .....
١١١	النكرة والمعرفة .....
١١٢	الضمير .....
١٣٠	العَلَم .....
١٣٦	اسم الإشارة .....
١٤٢	الموصول .....
١٥٦	المعرف بأداة التعريف .....
١٦١	الابتداء .....
١٨٨	كان وأخواتها .....
٢٠٧	فصل في ما ولا ولات وإن للمشيئات ليس .....
٢١٧	أفعال المقاربة .....
٢٣٠	إن وأخواتها .....

رقم الصفحة	الموضوع
٢٤	المبحث الثاني: مولده .....
٢٥	المبحث الثالث: جوانب من حياته .....
	وتحته ثلاث نقاط:
-	ما قيل فيه
-	أخلاقه
-	آثاره العلمية
٢٨	المبحث الرابع: مذهبه النحوي .....
٢٩	المبحث الخامس: ابن القيم والمذاهب النحوية .....
	وتحته أربع نقاط:
-	متابعته المذهب البصري
-	متابعته المذهب الكوفي
-	مخالفته المذهبين
-	تفقيه بعض النحويين
٣٩	المبحث السادس: ذكر بعض ما انفرد به .....
٣٩	المبحث السابع: منهجه في شرح الألفية .....
٤١	المبحث الثامن: شواهد وأنواعها .....
٤٣	المبحث التاسع: وفاته .....
	الفصل الثالث: الشرح، وفيه خمسة مباحث:
٤٧	المبحث الأول: توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه
٤٨	المبحث الثاني: موضوعه والنافع إلى تأليفه .....

رقم الصفحة	الموضوع
٤٨	المبحث الثالث: مكانة الكتاب العلمية .....
٥٩	المبحث الرابع: نقد الكتاب .....
٦١	المبحث الخامس: نسخته للمعتمد عليها في تحقيقه ...
٦٣	خاتمة .....
<b>ثانياً: موضوعات المخطوط</b>	
٧١	خطبة الشارح .....
٧٧	الكلام وما يتألف منه .....
٨٦	المعرب والمبين .....
١١١	النكرة والمعرفة .....
١١٢	الضمير .....
١٣٠	العَلَم .....
١٣٦	اسم الإشارة .....
١٤٢	الموصول .....
١٥٦	المعرف بأداة التعريف .....
١٦١	الابتداء .....
١٨٨	كان وأخواتها .....
٢٠٧	فصل في ما ولا ولات وإن للمشيئات ليس .....
٢١٧	أفعال المقاربة .....
٢٣٠	إن وأخواتها .....

رقم الصفحة	الموضوع
٢٤	المبحث الثاني: مولده .....
٢٥	المبحث الثالث: جوانب من حياته .....
	وتحته ثلاث نقاط:
-	ما قيل فيه
-	أخلاقه
-	آثاره العلمية
٢٨	المبحث الرابع: مذهبه النحوي .....
٢٩	المبحث الخامس: ابن القيم والمذاهب النحوية .....
	وتحته أربع نقاط:
-	متابعته المذهب البصري
-	متابعته المذهب الكوفي
-	مخالفته المذهبين
-	تفقيه بعض النحويين
٣٩	المبحث السادس: ذكر بعض ما انفرد به .....
٣٩	المبحث السابع: منهجه في شرح الألفية .....
٤١	المبحث الثامن: شواهد وأنواعها .....
٤٣	المبحث التاسع: وفاته .....
	الفصل الثالث: الشرح، وفيه خمسة مباحث:
٤٧	المبحث الأول: توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه
٤٨	المبحث الثاني: موضوعه والنافع إلى تأليفه .....

الموضوع	رقم الصفحة
لا التي لتفي الجنس	٢٥٧
ظنّ وأخواتها	٢٦٧
أَعْلَمَ وأرى	٢٨٩
الفاعل	٢٩٥
النائب عن الفاعل	٣١٧
اشتغال العامل عن المفعول	٣٢٨
تعدي الفعل ولزومه	٣٣٨
التنازع في العمل	٣٤٥
المفعول المطلق	٣٥٣
المفعول له	٣٦٤
المفعول فيه «الطرف»	٣٦٩
المفعول معه	٣٧٥
الاستثناء	٣٨٢
الحال	٤٠٢
التمييز	٤٢٩
حروف الجر	٤٣٨
الإضافة	٤٧٣
المضاف إلى ياء المتكلم	٥١٦
إعمال المصدر	٥٢٠
إعمال اسم الفاعل	٥٢٨

الموضوع	رقم الصفحة
أبنية المصادر	٥٤٠
أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها	٥٤٩
الصفة المشبهة باسم الفاعل	٥٥٤
التعجب	٥٥٩
يُعم ويُس وما جرى مجراها	٥٧١
أفعل التفضيل	٥٨١
النعت	٥٩٠
التوكيد	٦٠١
العطف	٦١٥
عطف النسق	٦٢٠
البدل	٦٤٥
التداء	٦٥٢
للتأدي المضاف إلى ياء المتكلم	٦٨١
أسماء لازمت التداء	٦٨٥
الاستغاثة	٦٨٨
النسبة	٦٩١
الترخيم	٦٩٦
الاختصاص	٧٠٨
التحذير والإغراء	٧١٠
أسماء الأفعال والأصوات	٧١٤



رقم الصفحة	الموضوع
٥٤٠	أبنية المصادر .....
٥٤٩	أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها .....
٥٥٤	الصفة المشبهة باسم الفاعل .....
٥٥٩	التعجب .....
٥٧١	يُعم وما جرى مجراها .....
٥٨١	أفعل التفضيل .....
٥٩٠	النعت .....
٦٠١	التوكيد .....
٦١٥	العطف .....
٦٢٠	عطف النسق .....
٦٤٥	البدل .....
٦٥٢	التداء .....
٦٨١	للتأدي المضاف إلى ياء المتكلم .....
٦٨٥	أسماء لازمت التداء .....
٦٨٨	الاستغاثة .....
٦٩١	النذبة .....
٦٩٦	الترخيم .....
٧٠٨	الاختصاص .....
٧١٠	التحذير والإغراء .....
٧١٤	أسماء الأفعال والأصوات .....

رقم الصفحة	الموضوع
٢٥٧	لا التي لتفي الجنس .....
٢٦٧	ظنّ وأخواتها .....
٢٨٩	أَعْلَمَ وأرى .....
٢٩٥	الفاعل .....
٣١٧	النائب عن الفاعل .....
٣٢٨	اشتغال العامل عن المفعول .....
٣٣٨	تعدي الفعل ولزومه .....
٣٤٥	التنازع في العمل .....
٣٥٣	المفعول المطلق .....
٣٦٤	المفعول له .....
٣٦٩	المفعول فيه «الطرف» .....
٣٧٥	المفعول معه .....
٣٨٢	الاستثناء .....
٤٠٢	الحال .....
٤٢٩	التمييز .....
٤٣٨	حروف الجر .....
٤٧٣	الإضافة .....
٥١٦	المضاف إلى ياء المتكلم .....
٥٢٠	إعمال المصدر .....
٥٢٨	إعمال اسم الفاعل .....

رقم الصفحة	الموضوع
١٠٠٧	الإبدال
١٠٢٩	فصل
١٠٣٠	فصل
١٠٣٩	فصل
١٠٥٢	تبيه
١٠٥٣	فصل
١٠٥٧	الإدغام
١٠٦٩	خاتمة
١٠٧١	الفهارس العامة
١٠٧٣	فهرس الآيات القرآنية
١١٢٦	فهرس الأحاديث النبوية
١١٢٨	فهرس أقوال الصحابة
١١٣٠	فهرس الأمثال العربية
١١٣٠	فهرس الأقوال العربية
١١٣٧	فهرس الشعر والرجز
١١٧١	فهرس الأعلام
١١٧٩	فهرس الأمم والقبائل والبطوائف
١١٨١	فهرس الأماكن
١١٨٣	فهرس المصادر والمراجع
١١٩٧	فهرس موضوعات الكتاب

رقم الصفحة	الموضوع
٧٢٣	نونا التوكيد
٧٣٥	مالا ينصرف
٧٦٢	إعراب الفعل
٧٩١	عوامل الجزم
٨١١	فصل «لو»
٨١٦	أنا ولولا ولوما
٨٢١	الإحيار بالذي والألف واللام
٨٢٩	العدد
٨٤٨	كم وكأين وكذا
٨٥٤	الحكاية
٨٦١	التأنيث
٨٧٤	المقصور والمدود
٨٨٢	تنية المقصور والمدود وجمعهما تصحيحا
٨٩٣	جمع التكسير
٩٢٢	التصغير
٩٣٩	النسب
٩٥٧	الوقف
٩٧١	الإمالة
٩٨٤	التصريف
١٠٠٢	زيادة همزة الوصل

رقم الصفحة	الموضوع
١٠٠٧	الإبدال
١٠٢٩	فصل
١٠٣٠	فصل
١٠٣٩	فصل
١٠٥٢	تبنيه
١٠٥٣	فصل
١٠٥٧	الإدغام
١٠٦٩	خاتمة
١٠٧١	الفهارس العامة
١٠٧٣	فهرس الآيات القرآنية
١١٢٦	فهرس الأحاديث النبوية
١١٢٨	فهرس أقوال الصحابة
١١٣٠	فهرس الأمثال العربية
١١٣٠	فهرس الأقوال العربية
١١٣٧	فهرس الشعر والرجز
١١٧١	فهرس الأعلام
١١٧٩	فهرس الأمم والقبائل والطوائف
١١٨١	فهرس الأماكن
١١٨٣	فهرس المصادر والمراجع
١١٩٧	فهرس موضوعات الكتاب

رقم الصفحة	الموضوع
٧٢٣	نونا التوكيد
٧٣٥	مالا ينصرف
٧٦٢	إعراب الفعل
٧٩١	عوامل الجزم
٨١١	فصل «لو»
٨١٦	أنا ولولا ولوما
٨٢١	الإحيار بالذي والألف واللام
٨٢٩	العدد
٨٤٨	كم وكأين وكذا
٨٥٤	الحكاية
٨٦١	التأنيث
٨٧٤	المقصور والمدود
٨٨٢	تنية المقصور والمدود وجمعهما تصحيحا
٨٩٣	جمع التكسير
٩٢٢	التصغير
٩٣٩	النسب
٩٥٧	الوقف
٩٧١	الإمالة
٩٨٤	التصريف
١٠٠٢	زيادة همزة الوصل